

فهرسة الجزء الثاني من حاشية الطحاوى على الدر المختار .

صفحة	مصحف	صفحة	مصحف
٠٠٢	كتاب النكاح	٣١٥	باب الاستيلاء
٠١٣	فصل المحرمات	٣٢٣	كتاب الايمان
٠٢٥	باب الولي	٣٤١	باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والاتبان
٠٤١	باب الكفاءة في النكاح	٣٥٠	باب اليمين في الاكل والشرب والكلام
٠٤٨	باب المهر	٣٦٥	باب اليمين في الطلاق والعناق
٠٦٩	باب نكاح الرقيق	٣٧٠	باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة
٠٨٠	باب نكاح الكافر	٣٨١	باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك
٠٨٨	باب القسم	٣٨٨	كتاب الحدود
٠٩٢	باب الرضاع	٣٩٤	باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه
١٠١	كتاب الطلاق	٣٩٩	باب الشهادة على الزنا
١١١	باب الصريح	٤٠١	باب حد الشرب
١٢٧	باب طلاق غير المدخول بها	٤٠٣	باب حقة القذف
١٣٢	باب الكفاية	٤١٠	باب التعزير
١٣٩	باب تفويض الطلاق	٤١٨	كتاب السرقة
١٤٣	باب الامر باليد	٤٢٧	باب كيفية القطع واثباته
١٤٦	فصل في المشيئة	٤٣٣	باب قطع الطريق
١٥٠	باب التعليق	٤٣٦	كتاب الجهاد
١٦٥	باب طلاق المريض	٤٤٦	باب المغنم وقسمته
١٧٠	باب الرجعة	٤٥٠	فصل في كيفية القسمة
١٧٨	باب الايلاء	٤٥٤١	باب استيلاء الكفار
١٨٥	باب الخلع	٤٥٧	باب المستأمن
١٩٥	باب الظهار	٤٥٨	فصل في استئمان الكافر
١٩٨	باب الكفارة	٤٦١	باب العشر والجراح والجزية
٢٠٣	باب اللعان	٤٦٨	فصل في الجزية
٢٠٩	باب العنين	٤٧٧	باب المرتد
٢١٣	باب العتقة	٤٩٢	باب البغاة
٢٢٧	فصل في الحداد	٤٩٧	كتاب الاقيط
٢٣٢	فصل في ثبوت النسب	٥٠٠	كتاب اللقطة
٢٤١	باب الحضنة	٥٠٥	كتاب الايق
٢٥٠	باب النفقة	٥٠٨	كتاب المفقود
٢٨٤	كتاب العتق	٥١١	كتاب الشراكة
٢٩٤	باب عتق البعض	٥٢٣	فصل في الشراكة الفاسدة
٣٠٤	باب الخلف بالعتق	٥٢٧	كتاب الوقف
٣٠٦	باب العتق على جعل	٥٥١	فصل في اعي شرط الواقف
٣١١	باب التسدير	٥٧٠	فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد



- الجزء الثاني من حاشية العلامة الطهطاوى على الدرّة
- المختار شرح تنوير الابصار في فقه
- مذهب الامام الاعظم أبي
- حنيفة النعمان مع
- الشرح المذكور
- دفع الله به
- المسكين
- امين

٦٢٥

طحاوي

# (بسم الله الرحمن الرحيم)

## كتاب النكاح

لما فرغ من العبادات شرع في المعاملات لأن ما بقاء العابدين وقدم منها النكاح لأنه أقرب إليها حتى كان الاشتغال به أفضل من التخلي لنوافل العبادة أي الاشتغال بالنكاح وما يشغل عنه من القيام بالمصالح واعفاف نفسه عن المحرم وترية الولد وقوه اه نهر وفي القهستاني أخره عما تقدم لأنه بالنسبة إليه كالمسيح إلى المركب فإنه معاملة من وجهه عبادة من وجهه وفي البصائر ما تقدم على الجهاد لاشتغاله على المصالح الدينية والدنيوية (قوله ليس بالعبادة الخ) قال ابن الخطيب في تفسير سورة البقرة اعلم أن النكاح يوم القيامة وإن ارتفعت لكن الذكر والشكر لا يرتفع بل العبد يعبد ربه في الجنة أكثر مما يعبد في الدنيا وكيف لا وقد صار حاله كحال الملائكة الذين قال الله تعالى في حقهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون أي عن عبادته غاية ما في السبب أن العبادة ليست عليهم بتكاليف بل هي مقتضى الطبع من جملة الأسباب الموجبة لدوام نعيم الجنة وكيفية هذا وخدمة المولى للذة وشرف فلا تترك وإن قرب منه بل تزداد لذتها أبو السعود في حاشية الأشباه فالحصر في كلام الشارح ممتلئ برفيه (قوله إلى الآن) بالسكون ليظهر السجيع (قوله إلا النكاح والإيمان) الظاهر أن المراد بالنكاح هنا الوطء لا العقد وإن كان حقيقته في العقد عندنا قال البغوي في تفسيره قوله تعالى وزوجناهم بحور عين أي قرناهم بهن ليس من عقد الزوجية لأنه لا يقال زوجه بامرأة وقال أبو عبيدة جعلناهم أزواجا كما يزوج النعل بالنعل أي جعلناهم اثنين اثنين اه بقي أن يقال النكاح بمعنى الوطء إنما كان عبادة في الدنيا باعتبار قصد التماسل المطلوب شرعا وذلك مفتوح في الاسترة وقد سئل الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري عن الرجل السعيد في دنياه يتخلى الولد ولا يمتناه في الجنة فقال تعني التماس أولاد في الدنيا عليهم فيها حتى إذا انقرضوا يبق لهم نعيمهم ببقاء الولد وقد أمثروا الانتراض في الجنة كذا في الطبقات الناجية هذا وقد رفع سؤال للأعلام ابن أبي شريف صورته هل في الجنة تزوج وولادة كحال الدنيا أم حال الاسترة خلاف حال الدنيا فاجاب قد وقع خلاف بين الساف في الولد فقال بعضهم يكون الحمل والوضع والسق في ساعة واحدة واستندوا في ذلك لما رواه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري المؤمن إذا اشتبه الولد في الجنة كان حمل ووضع في ساعة واحدة كما يشتهى قال الترمذي حديث حسن غريب وقال بعضهم يكون جماع ولا يكون ولد واستندوا إلى حديث في التذكرة أورده عن أبي رزين العنبي عن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال إن أهل الجنة لا يكون لهم فيها ولد

(كتاب النكاح)  
ليس ابتداء عبادة شرعت من عهد آدم إلى الآن ثم نسبة في الجنة إلا النكاح والإيمان

ولدوا الحديث الاول اولى تصحيح الترمذي له وأما التزوج فلم أر حين هذه الكتابة حديثا مصرحاً به عند النكاح  
في السنة كهيئة الدنيا ثم روى الطبراني في الكبير والوسط عن أم سلمة حديثاً باللفظ قلت يا رسول الله المرأة تزوج  
الزوجين والثلاثة والأربعة في الدينام تموت فتدخل الجنة ويدخلون معها من يكون تزوجها منهم قال يا أم سلمة  
انها تخبر فتختار أحسنهم خلقاً تقول أي رب ان هذا كان أحسنهم معي خلقاً فزوجني به يا أم سلمة ذهب حسن  
الخلق بغير الدنيا والاخرة فتقول المرأة الخيرة بين أزواجها في خطابها اليهم فزوجنيه أي اجعله لي زوجاً ليس  
فيه نصير معي بالقدرة أبو السعود في حاشيته الاشياء جاء عن الجوى وفي حاشيته على مسكين مانصة ثقة في شرح  
المنهاج للعلامة ابراهيم ما يفيد أن النكحة أهل الجنة بالعقد كما في الدنيا (قوله هو عند الفقهاء عقد الخ) العقد  
ايجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر سواء كان باللفظين المشهورين من تزوجت وتزوجت أو غيرهما مما سيذكر  
أو كلام الواحد القائم مقامهما أي متى على الطرفين بغير اشتراط العرف على العرف لا يوجب القبول  
في العقد عليه ما دونه وكل من الموجب والقابل عليه فأولية والعقد الحاصل عليه ضرورة وملاك الاستمتاع هو العلة  
الغائية وهذا الاطلاق حقيقي عند الفقهاء بنهر (قوله ملك المتعة) المراد أنه يفعله اختصاص الزوج يضعها  
وسائر أعضائها استمتاعاً وهو في حكم ملك العين ولا يرد ما لو وطئت بشبهة فإن البذل هو لو ملك العين لكان له لأن  
هذا الملك ليس حقيقة بل في حكمه في حق تحليل الوطء دون ما سواه من الاحكام التي لا تبطل بحق الزوجية  
واذا عرف هذا فافهم أن المراد بالملك الحسن لا الملك الشرعي لأن النكحة لو وطئت بشبهة كأي العقر لها  
ولو ملك الاستمتاع يضعها حقيقة لكان بدل فيه نظر بل ملك الاستمتاع حقيقة فلا يلزم ذلك لما ذكرناه من وما ك  
كلامهما إلى أن المراد الحل ولهذا اقتصر الحلبي على ما في البحر (قوله أي حل) استمتاع الرجل من امرأة الخ  
يشير إلى أن الحق في التمتع للرجل للمرأة ويتفرع عليه ما ذكره الأياري شارح الكفر في شرحه للجامع الصغير  
عند قوله صلى الله عليه وسلم احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك من أن للزوج أن ينظر إلى فرج  
زوجته وحلقه دبرها ولو منعته بخلافها حيث لا تنتظر إليه إذا منهها من النظر أبو السعود (قوله مانع شرعي)  
كحيض ونفاس وأحرام وظهار قبل التكفير بغير (قوله فخرج الذرايح) في البحر عن العناية محلها امرأته لم يمنع من  
نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر للذكر والخنثى مطلقاً والخنثى للانثى وما كان من النساء محترماً على التام  
كالنكاح ولد أقال في التبيين من كتاب الخنثى لو تزوجه أبوه أو مولاه امرأة أو رجلاً لا يحكم بعقده حتى يتبين حاله أنه  
رجل أو امرأة فإذا ظهر أنه خلاف ما تزوج به تبين أن العقد كان صحيحاً والأقوال لعدم مصادفة المحل وكذا  
إذا تزوج الخنثى من خنثى آخر لا يحكم بعقده النكاح حتى يظهر أن أحدهما ذكر والآخر أنثى أو ومنه تعلم  
ما في الشارح من الاجال (قوله والوثنية) الاولى والمشرقة لأنه أعم كتاب أي التبرير به في المحرمات حلبي (قوله  
والمحارم) أي نسباً أو مصاهرة أو رضاعاً حلبي (قوله لاختلاف الجنس) تامل للاخيرين اه حلبي (قوله وأجاز  
الحسن) أي البصري رضي الله تعالى عنه كافي البصر والاولى التقييد به لاختلاف الجنس بن زياداً حد تلامذة  
ادام رضي الله تعالى عنه لأنه يترجم من اطلاقه جناً أنه رواية في المذهب وليس كذلك (قوله بشهود) هل يشترط  
كون الشهود من الانس أو قبل ولو كانوا من الجن وفي شرح الملتقى عن زواهر الجواهر الاصح أنه لا يصح نكاح  
أدنى جنسية كعكسه لاختلاف الجنس فكانوا كبقية الحيوانات (قوله قصداً) حال من ضمير يفيد واثبات  
المصدر حالاً وان كثر سمعاً (قوله كسراء أمة) فإن المقصود فيه ملك الرقبة وحل الاستمتاع ضمنى ولا يخالف  
في شراء الأمة المحترمة نسباً أو رضاعاً أو اشتراكاً حلبي (قوله للتسري) خصه بالذكر لأنه إذا اشتراها لا للتسري  
كان حل الاستمتاع ضمنياً بالاولى ولو قال ولو للتسري لكان أظهر وكلام البحر يدل عليه حيث قال وملك المتعة  
ثابت ضمنياً وان قصده للتسري اه حلبي (قوله وعند أهل الأصول) أي أصول الفقه وهم المتكلمون فيما يقع  
من ألفاظ الكتاب والسنة يدل عليه قوله حيث جاء في الكتاب الخ وقال في البحر قد تساوى في هذا المعنى اللغة  
والشرع وقصد المؤلفين زيادة قوله وعند أهل الأصول وبقوله سابقاً عند الفقهاء دفع التناقض في الواقع في المصنف  
(قوله مجاز في العقد) وقيل بالعكس ونسبه الأصوليون إلى الشافعي رضي الله تعالى عنه وقبل مشركه لفظي  
فيه ما قبل موضوع للضم الصادق بالعقد والوطء فهو مشترك معنوي وبه مصرح مشايخنا حلبي عن البحر  
(قوله حيث جاء) أي النكاح في الكتاب أي القرآن (قوله مجرداً عن القرائن) أي ما إذا اقترن بما يفعله عبادت

(هو) عند الفقهاء (عقد يفيد ملك المتعة)  
أي حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من  
نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر والوثنية  
والخنثى المشكل لجواز ذكره والمحارم  
والجنسية وإنسان الماء لاختلاف الجنس  
وأجاز الحسن نكاح الخنثى ضمنياً كسراء أمة  
(قصداً) خرج ما يفيد الحل ضمنياً كسراء أمة  
للتسري (و) عند أهل الأصول والفقهاء  
(هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد) حيث  
جاء في الكتاب أو بالسنة مجرداً عن القرائن  
يراد به الوطء كما ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم  
من النساء

عليه (قوله قصر منية الاب) وأما حرمه معقودة الاب بغير وطء في الاجماع ولو قال لامر آتة ان تكتمن  
فأنت طالق فإنه لاوطء فلو بأنهم زوجه لم يحنث بجر (قوله بخلاف حتى تنكح زوجا غيره) هو حال من قوله  
ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم أي حال كون ولا تنكحوا مخالفا لقوله تعالى حتى تنكح حيث لم يرد به الوطء بل أريد به  
العقد لعدم تجزئته عن القرائن فإن استحالة الوطء منها قرينة أن المراد العقد لأن الوطء فعل وهي مفعولة  
لا فاعله أفاده الحلبي ومنه ما إذا قال لا جنبة ان تكتمن فأنت طالق فإنه للعقد لتعذر الوطء شرعا فكان  
حقيقة مبهورة ولو قال ذلك لمن لا تحل له أبدا بأن قال ان تكتمن فعبدى حر انصرف الى النكاح الفاسد بجر  
(قوله لاسناده اليها) هل لما استفيد من المقام من أن المراد العقد واشترط وطء المحلل أخذ من حديث العسيلة  
(قوله الاجبازا) أي عقليمان اسناد الشيء لغير من هو له قال المحشي قد يقال اذا كان لا انفكاك عن الجواز  
على التقديرين فالمرجح لاحدهما على الآخر اه يعني أنه ان أريد بالنكاح في الآية الوطء كان مجازا عقليا  
لعدم تصور الفعل منها وان أريد به العقد كان مجازا عند أهل الاصول واللغة لأن حقيقة الوطء عندهم فعل  
الآية على أحدهما ترجيح بلا مرجح بل قد يقال ان حملها على الوطء أنسب بالواقع فإن المطابقة ثلاثا لا فصل بدون  
وطء المحلل اللهم الا أن يقال المرجح كثرة الاستعمال (قوله ويكون واجبا الخ) أراد بالواجب المصطلح عليه  
لذكره الفرض بعده وعمه في البحر فقال اراد بالواجب اللازم فيشمل للفرض والواجب الاصطلاحي (قوله  
عند التوهان) بالحركات الثلاث وكان القياس هنا قلب الواو ألفا لوجود موجب الاعلال وهو تحريك الواو  
وافتحاقها قبله وهو اشتياق النص الى النساء والمراد شدة الاشتياق كما في الزبيحي بحيث يخاف الوقوع في الزنا  
أبو السعود قال في البحر وصفه فرض وواجب أما الاول فبان بخلاف الوقوع في الزنا ولم يتزوج بحيث لا يمكنه  
الاحتراز عنه الآية لأن ما لا يتوصل الى ترك الحرام الآية يكون فرضا وأما الثاني فبان بخافه لا بالحيثية المذكورة  
اذ ليس الخوف مطلقا مستلزما بلوغه الى عدم التمكن الآية اه والى هذا القيد في الفرض أشار الشارح بقوله فان  
يقن الزنا الآية فرض ومحل اقتراضه أو وجوبه اذ لم يقدر على التمسك أفاده أبو السعود (قوله وهذا ان ملك  
الخ) هذا الشرط راجع الى النفسين معا وزاد في البحر شرطا آخر فيه ما هو عدم خوف الجور قال فان تعارض  
خوف الوقوع في الزنا ولم يتزوج وخوف الجور لم يتزوج قدم الثاني فلا اقتراض بل يكره افاده السكاك في الفتح  
وله لانه لا خوف الجور معصية متعلقة بالعباد والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى وحق العبد مقدم عند التعارض  
لاحتياجه وغنى المولى تعالى (فروع) في نزع الوهابية اذا تزوج الصغيرة غير آيةها وجدته هاجن لا يقدر على المهر  
والنفقة لا يصح العقد ولو كانت معسرة (قوله والا) بأن عجز عنها ما وعن أحدهما (قوله فلاثم) أي في حالي  
لاقتراض والوجوب (قوله ويكرن سنة) دليل السنة حالة الاعتدال حاله صلى الله عليه وسلم في نفسه ورتبه على  
من أراد من أتمته النكح للعبادة كما في الصحيحين رد المبلغا بقوله من رغب عن سنتي فليس مني كما أوتخه في فتح القدير  
قاله صاحب البحر (قوله في الاصح) وقال بعض مشايخنا انه فرض كفاية وقيل واجب على الكفاية وقيل على  
التعيين نهر (قوله فبأنهم تركه) قال في البحر ومقتضاها الاثم لو لم يتزوج لأن الصحيح أن تركه المؤكدة مؤتمن كما علم  
في الصلاة وكثيرا ما يتعاهل في اطلاق المستحب على السنة اه (قوله ان نوى تحصينا) أي حفظا ومعتقة لنفسه أو  
نفسها (قوله وولدا) الواو بمعنى أولاد أحدهما كاف كما لا يخفى (قوله أي القدرة الخ) وكان لا يخاف الزنا والجور  
وترك الفرائض والسنن فلم يقدر على واحد من الثلاثة أو خافوا أحدا من الثلاثة فليس معتدلا فلا يكون سنة  
في حقه بجر (قوله وجوبه) أي عناصره بذلك فيه أقول ان السنة والواجب متقاربان لترتب الاثم على  
ترك كل بل ادعى صاحب البحر سابقا تساويا بينهما لانهم قد يعبرون في شيء بالسنة ثم يعبرون فيه بخصوصه بالواجب  
أمكنه بعد ما يلزم عليه من بطلان فروع كثيرة يختلف الحال فيها بالوجوب والسنية (قوله والانكار) الواو  
بمعنى مع أي والمراد طاعة مع الانكار على التركة الآية الوجوب (قوله ومكرها) أي كراهة فحرم كما في النهر (قوله  
لخوف الجور) أي الظلم لكن بحيث يمكنه الاحتراز عنه كما في البحر (قوله حرم ذلك) وذلك لانه انما شرع لمصالح  
من تحصين النفس وتحصيل الثواب وبالجور يأثم ويرتكب المحرمات فتعذر المصالح لجهان هذه المفاسد وترك  
الشارح في محاسن اساسا وهو الاباحة عند خوف العجز عن الايقاع وجوبه في المستقبل (قوله ويندب اعلانه)  
أي اظهاره لقوله صلى الله عليه وسلم أعلنوا هذا النكاح واجعلوا له في المساجد واضربوا عليه بالدقوف

قصر منية الاب على الابن بخلاف حتى  
تنكح زوجا غيره لاسناده اليها والمتصور منها  
العقد لا الوطء الاجبازا (ويكون واجبا عند  
التوهان) فان تيقن الزنا الآية فرض نهي  
وهذا ان ملأ المهر والنفقة والا فلا ثم تركه  
بدائع (و) يكون سنة مؤكدة في الاصح  
فبأنهم تركه ويندب ان نوى تحصينا وولدا  
(حال الاعتدال) أي القدرة على وطء ومهر  
ونفقة ويرجع في النهر وجوبه له وامامة عليه  
والانكار على من رغب عنه (ومكرها  
لخوف الجور) فان تيقنه حرم ذلك ويندب  
اعلانه

(قوله وتقدم خطبة) أي على العقد أطلق في الخطبة كما صاحب البحر والنهر وغيرهما فأدب ذلك أنها ليس لها أنفاظ  
محينة فيمكن أن يقول الخطيب الحمد لله الذي أحل لنا النكاح • وحرم لنا السفاح • والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد سيد الملاح • الذي أزال ظلام الشر لنبوره الوضاح • أما بعد فإن الله تعالى ورسوله أحرا باب النكاح  
وهو سنة الاسلام • فقال في كلامه العزيز وهو أفصح الكلام • يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس  
واحدة وخلق منها أزواجها وبشمنهن ما رجا لا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تسالون به والارحام وقال صلى الله  
عليه وسلم تناكروا تنكروا فاني مكاتبكم الامم ثم يجري العقد بشرطه كما يأتي إن شاء الله تعالى هذا وذكره  
خطبة صاحب الحصن الحصين من لفظه عليه الصلاة والسلام وهي الحمد لله فحمده ونستعينه ونستغفره  
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله  
الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله يا أيها الناس اتقوا ربكم إلى رقيب أيايهم الذين آمنوا اتقوا  
الله إلى مسلمون يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا إلى عظيمي (قوله وكونه في مسجد) للامري به  
في الحديث (قوله يوم جمعة) لأنه أشرف أيام الأسبوع (قوله بما قد رشيد) وهو أمان أن يكون الزوج أو وليه وهي  
أوليها أقول الأولى أن لا تتولا بنفسها خروجا من الخلاف (قوله وشهود عدول) أي أكون العقد من مقام عليه  
فإن العقد شرط عند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله والاستدانة) عطف على اعلانه كما في الخطبة  
أي سبب أن يستدين له فإن الله تعالى ضامن له الأداء فلا يخاف الفقر إذا كان من نيته التمسك والتعفف بجر  
(قوله والنظر إليها قبله) أي فإنه مندوب لأنه داعية للالفة فينظر إلى وجهها وكيفية وان لم تأذن له هي أو وليها  
إذا علم أنه يجاب في نكاحها أما إذا كان لا يجاب كزبال لبث العالم أو لا مير فلا يجوز وفي النهر والنظر إلى  
الزوجة قبله سنة ويجتزأ من الشهوة ما أمكن اه في البحر وقهية المبنيات بالحلي والحلل يرغب فيهن الرجال سنة اه  
(قوله وكونها أدونه سنا) أي وقامة ولا يتزوج امرأة طسها وعمرها وماله وجالها فان تزوجه ذلك لا يزداد الا  
ذلا وفقر او ذنابة بجرها الطاهر أن الواو يعني أو كما في أبي السعود (قوله وحسبا) هو ما بعد من مفاخر الأباة جلبي  
عن القاموس (قوله وجالا) قال في البحر ويتزوج امرأة سالحة معروفة بالنسب والحسب والديانة فان العرق  
نزاع ويجتنب المرأة الحسناء في منبت السوء اه ويختار أيسر النساء خطبة ومونة ونكاح البكر أحسن للحديث  
عليكم بالابكار فانهن أعذب افواها وأنى أرحاما وأرضى باليسير ولا يتزوج طويلا مهزولة ولا قصيرة دميعة  
ولا مكثرة ولا سيئة الخلق ولا ذات الولد ولا مسنة لحديث سودا وولود خير من جنة عقيم ولا يتزوج الامة مع  
طول الحرة ولا حرة بغير إذن وإيها المدم الجوار عند البعض ولا زانية والمرأة تختار الزوج الدين الحسن الخلق  
الجواد المورس ولا تتزوج فاسقا ولا يزوج ابنته الشابة شيئا كبيرا ولا رجلا دميما ويرزقها كفوا إذا خطبها  
الكفو لا يؤخر حملها وهو كل مسلم نقي ولا يخطب مخطوبة غيره لأنه جفاه وخيانة (قوله وهل يكره الزفاف)  
في القاموس زف العرس إلى زوجها زافا فافا ككتاب أهداها إليه اه والمراد هنا الزفاف مع الاعلان بضرب  
الدف الخشبي عن الجلال أما ماله جلال ففكره واختلاف في الفناء في العرس والوليمة ففهم من قال بعدم  
كراهته كضرب الدف كذا في البحر (قوله إذا لم يشغل على مفسدة دينية) كاختلاط الرجال بالنساء وإيذاء وقصد  
تفاجر (قوله وينقد الخ) الانعقاد ارتباط أحد الكلامين بالأخر على وجه يسمى باعتباره عقد اشترعا  
وبسبب عقد الاحكام بالشرائط الآتية (قوله ملتبسا) أشار به إلى أن الباء لا تلبس كما في بيت البيت بالخمر  
لا للاستعانة كما في كتب القلم لأنه شافى • • • • • يكون الايجاب والتبطل أجزاء ما ذبح على منع في البحر  
والحق أن العقد مجموع ثلاثة الايجاب والقبول والارتباط الشرعي فلم يكن الايجاب والقبول عقد المعقد لان جزء  
الشيء ليس عينه اه (قوله بايجاب) الايجاب لغة الاثبات واصطلاحا هنا اللفظ الصادر أو لامن أحد المتخاطبين  
مع صلاحية اللفظ لذلك رجلا كان أو امرأة وقوله وقبول مأخوذ من قبلت العقد أقبله قبله قبول مقيد في العرف  
بكونه ثانيا من أي جانب كان وأطلق فيه ما شمل اللفظين حكما وهو اللفظ الصادر من متولى الطرفين شرعا  
وشمل ما ليس يعرب من اللفظ وما لم يذكر معهما المفعولان أو أحدهما بدلالة المقام والمقدمات لأن الحذف  
للليل كائن في كل لسان (قوله رضا المصنف) أي وقصد به ما الانشاء فان هذه الصيغ أعني تزوجت وطلقت  
وأعتقت وبعت واشتريت وضعت لغة للانشاء والاخبار وذلك كان معروفا في الجاهلية لتحقق الحاجة إليه لانه

وتقدم خطبة وكونه في مسجد يوم جمعة  
بما قد رشيد وهو عدول والاستدانة له  
والنظر إليها قبله وكونه أدونه سنا وحسبا  
وعز وجل لا وفوقه خلقا وأداو وعاجالا  
وهل يكره الزفاف المختار لا إذا لم يشغل على  
مفسدة دينية (وينقد ملتبسا) بايجاب  
من أحدهما (وقبول) من الآخر  
(رضي المصنف)



لهم أنكم معتبة قال صلى الله عليه وسلم ولدت من نكاح لامن سفاح ففقره الشرح (قوله لأن الماضي أول الخ)  
 قال في البصر وانما اختير لفظ الماضي لأن واضح اللفظ لم يضع للأنشاء لفظا خاصا وانما عرف الانشاء بالشرح  
 واختيار لفظ الماضي لدلائله على الصيق والنبوت دون المستقبل وقوله على التحقيق أى تحقق وقوع الحدث  
 (قوله كنز وجبت نفسى) لا فرق بين أن يكون القائل هو الزوج أو الزوجة فحينئذ قوله منك أمّا بفتح الكاف  
 أو كسر ها قاله الحلبي (قوله أو بنى) منطه أى حلبي (قوله أو موكلتي) مثله موكلتي وأشار بتعدد الإضافة إلى  
 عدم الفرق بين كون الموجب أصيلا أو وليا أو وكيلًا اه حلبي (قوله منك) المناسب زيادة أو من موكلتك  
 أو موكلتك أو موكلك ايم الاحتمالات قاله الحنفي (قوله ويقول الآخر تزوجت) أى وأقبلت لنفسى أو موكلتي  
 أو لاني أو لوكلي (قوله أو للعالم) كأن تزوج فضالت زوجت وهذا الإيجاب وقبول قطعاً لا لو كحل كما أفاده الحلبي  
 (قوله فالأول الأمر) لأن مدلوله لا يتحقق إلا بعد التلطف فهو مستقبل بالنسبة إلى زمن التكلم (قوله نفسك) بفتح  
 الكاف وكسر ها نظير المصنفين قال الحلبي ولو حذف قوله نفسك لشمل الوكيل والولى أيضاً (قوله أو كوفي  
 امرأتى) مثله كوني امرأتى أو امرأتى موكلتي أو كوني زوجة بنى أو زوجة موكلتي قاله الحلبي وكل ذلك  
 داخل تحت الاستقبال (قوله فانه ليس بإيجاب) الفاء فصحة أى إذا عرفت أن قوله بما وضع معطوف على قوله  
 بإيجاب وقبول والعطف يقتضى المغايرة عرفت أن لفظ الأمر ليس بإيجاب لكن هذا يقتضى أن قول الآخر  
 تزوجت في هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك أى ليس بقبول محض بل هو لفظ قام مقام الإيجاب والقبول  
 كما ذكره الشارح حلبي وقد عرفت أن الكلام في الأمر أما الحال فبأنى (قوله بل توكل) إليه ذهب جمع منهم  
 صاحب الهداية فقوله تزوجت قائم مقام اللفظين بخلافه في البيع لما عرفت أن الواحد في النكاح يتولى الطرفين  
 بخلاف البيع وقال بعضهم إن الأمر بإيجاب ونمرة الخلاف تطهر في تمام العقد فعلى أن الأمر توكل يكون تمام  
 العقد بالحب وعلى القول بأن الأمر بإيجاب يكون تمام العقد فاعلم ما وتطهر أيضاً في اشتراط سماع الشاهدين  
 الأمر على القول الأول لا يشترط لأنه لا يشترط الأشهاد على التوكيل ويشترط على القول الثاني أفاده صاحب  
 العصر (قوله ضمنى) جواب سؤال مقدر تقديره لو كان توكل لما اقتصر على المجلس مع أنه يقتصر إيجاب بأنه  
 توكل ضمنى فلا ينافيه اقتصاره على المجلس حلبي من المنع (قوله فإذا قال) سواء كان رجلاً أو امرأة أصيلاً  
 أو ولياً أو وكيلاً (قوله في المجلس) قيد به لأن انعاده في الإيجاب والقبول شرط إذا كان من شخصين حاضرين  
 فلو اختلف المجلس لم ينعقد فلو أوجب أحدهما تمام الآخر واشتغل بعمل آخر بطل الإيجاب لأن شرط الارتباط  
 انعاده الزمان فجعل المجلس سبباً وأما الفور فليس من شرطه ولو عدها ما يشي بان أو يسيران على الدواب  
 لا يجوز وإن كانا على سفينة سائرة جاز وانما قيد بال شخصين الحاضرين لأنه لو كان أحدهما غائباً وأرسل كتاباً  
 يصح القبول مع اختلاف المجلس والفرق بين الكتاب والخطاب أن الكلام كما يوجد ثلاثى فربما يصل الإيجاب  
 بالقبول في مجلس آخر فاما الكتاب فقام في مجلس آخر وقراءته بمنزلة خطاب الحاضرين فانهل الإيجاب بالقبول  
 فصح (قوله أو بالسمع والطاعة) أو رده عليه أن الإيجاب زوجتي نفسك والقبول هو قولها بالسمع والطاعة  
 فليس أحدهما ماضياً وموضوع الكلام أن أحدهما ماض كما يرشد إليه قول المصنف وبما وضع أحدهما  
 وأوجب بأن الجورز يمكن تعلقه بماض محذوف تقديره أوجب أفاده الحلبي (قوله بزازية) هذا العزو موجود  
 في بعض النسخ وسقط في بعضها والفرع منقول في البحر عن الخلاصة لأن البرازية قاله الحلبي أى هذه العزو  
 خطأ وليس كذلك فانه نقله في النهر عن النوازل قال وجزم به البرازى وقوله والفرع منقول في البحر عن  
 الخلاصة صوابه عن النوازل (قوله وقيل هو إيجاب) فائده فاضى خان وصاحب الخلاصة وقوله ووجه في البحر  
 أى حيث قال لأن الإيجاب ليس الالفاظ المبيد قصد تحقيق المعنى أو لا وهو صادق على لفظة الأمر فليكن إيجاباً  
 ويستغنى عما أورد على أنه توكل من أنه لو كان توكل لما اقتصر على المجلس ووجه الكمال (قوله والثاني المضارع)  
 أى ما كان موضوع الحال قال في البحر وهو الأصح وعليه تنزع الأحكام كما في قوله كل مملوك أملكه فهو حر فانه  
 بهنق ما ملكه الحال لا ما ملكه بعده بالألفية وقيل أنه حقيقة في الاستقبال إلا أنه يحتمل الحال كما في كلمة الشهادة  
 وقد أريد هنا التحقيق والحال لا المساومة بدلالة الخطبة والمقدمات بخلاف البيع اه وقيل مشترك بينهما (قوله  
 المبدوء به - مزنة) فهو آخر تزوجك فتقول تزوجت نفسى فانه ينعقد (قوله أو فون) قال في التهذيب يذكر والمضارع

لأن الماضي أدل على التحقيق (كنز وجبت)  
 نفسى أو بنى أو موكلتي منك (و) يقول  
 الآخر (تزوجت) ينعقد أيضاً (ما) أى  
 باللفظ (بن) وضع أحدهما (له) معنى  
 (هو الآخر) لا استقبال (أو للعالم) فالأول  
 الأمر (كنز وجبت) أو تزوجت نفسك أو كوفي  
 امرأتى فانه ليس بإيجاب بل توكل ضمنى  
 (و) إذا قال في المجلس (تزوجت) أو قبلت  
 أو بالسمع والطاعة بزازية قام مقام الطرفين  
 وقيل هو إيجاب ووجه في البحر والثاني  
 المضارع المبدوء به - مزنة أو فون

المبدوء بالتون كترزوجك أو تزوجك من أبي ويضي أن يكون كالبدوء بالهمزة اه غافى الشرح بحث صاحب  
النهر (قوله كترزوجي) يضم التاء وتضك بكسر الكاف ومثله تزوجي نفسك يضم التاء خطأ بالمذكرة فالكاف  
مفتوحة اه حلي (قوله اذالم ينوالاستقبال) فيكون استبعاد اقال الحلي وهو قيد في الثلاثة وهو مخالفت  
لما في البصر والنهر من تخصيصه بمبادئ التاء ومباينة القول وان كان مبدوءاً بالتاء فهو تزوجي بتك فقال فمات  
ينعقده ان لم يقصده الاستبعاد لانه يحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول اعني تزوج لانه لا يستغفر نفسه  
عن الوعد اه قال الحلي وبقي من صيغ المضارع المبدوء بالياء التثنية كما اذا قالت المرأة لوكيل رجل بنكاحها  
تزوجني نفسه فقال الوكيل قلت فاجع اه (قوله وكذا انا تزوجك) أي فانه كالمضارع المبدوء بالهمزة  
كما يجيء الكمال قال الحلي لان متزوج اسم فاعل وهو موضوع لان قام به الحادث وتحقق في وقت التكلم  
فكان دالاً على الحال وان كانت دلالة عليه التزامية (قوله اوبئتكم خاطبا) قال في الفتح ولو قال باسم الضاعل  
بكتك خاطبا ابتك ولتزوجي ابتك فقال الاب تزوجتك فالتكاح لازم وليس للخطاب أن لا يقبل لعدم  
جريان المساومة فيه اه فان قلت ان الايجاب والقبول في هذا ماضيان فلا معنى لذكره هنا قلت المعتبر  
قوله خاطبا لا قوله بئتك لانه لا ينعقده التكاح ولا يدخل فيه اه حلي (قوله لعدم جريان المساومة  
في التكاح) احتريزه عن البيع فلو قال انا بئتك واشترى او جئتكم مشترين لا ينعقد البيع لجريان المساومة فيه (قوله او هل  
أعطيتنيها) أي فانه ينعقده التكاح ان قبل الاخران قلت أعطيتني ماض فليس مما نحن فيه قلت أخرجه  
الاستفهام عن تحقيق الوقوع فلم يحصل منه ما يقصد من الماضي قاله الحلي (قوله ان المجلس للتكاح) قيد  
في مسئلة الاستفهام كما صرح به في النهر (قوله ولو قال لها يا عرسى طالح) القبول في هذه المسئلة ماض  
والتقدير أجبنيك اجابة بعد اجابة والايجاب جله اسمية في المعنى لان التقدير ادعوه فأجاب حرف النداء عن  
ادعوه وقام الظاهر مقام المضر لكن ادعوه ليس من ألفاظ التكاح فلفظ الطوصيف بكونها عرسا  
وهو يتلزم جله اسمية وهي أنت عرسى فكان بمنزلة انا تزوجك قاله الحلي (قوله على المذهب) الذي في البحر  
والنهر ان الانعقاد به خلاف ظاهر الرواية ولم يتصلح للانعقاد (قوله فلا ينعقد الخ) تفريع على ما تقدم  
من انعقاده بلفظ الخ قاله الحلي (قوله كقبض مهر) قال صاحب الهداية ينعقده وأنكره صاحب المحيط  
وقال لا ينعقد ما لم يقل بلسانه قلت بخلاف البيع فانه ينعقد بالتعاطي والتكاح لظهوره لا ينعقده حتى يتوقف  
على التهود وحلي عن البحر (قوله ولا تعاط) تكرار مع قوله كقبض مهر وكل منهما تكرار مع قول المتن الاتي  
ولا تعاط فان مسئلة قبض المهر التي قدمها نقلها في البحر بعينها شرح بهما قول المصنف ولا تعاط اه  
حلي (قوله ولا بكتابة حاضر) فلو كتب تزوجتك فكيف قبل لم ينعقد بحر (قوله بل غائب) انما هو ان المراد به  
الغائب عن المجلس وان كان حاضرا في البلد (قوله بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب) أي لئلا يكونوا شاهدين  
على الايجاب والقبول جمعا فان سمعهم ما في الكتاب في الغائب كسماعهم من في الحاضر اه حلي (قوله  
ما لم يكن بلفظ الامر) فان كان بلفظ الامر اكنى بجماع لفظه لانه قائم مقام الايجاب والقبول كما ذكره  
الشارح فسماعه بجماع الايجاب والقبول وهذا لان الامر توكيل للايجاب قاله الحلي وفي الهندي لو قالت  
ان خلانا كتب الي يخطبني فاشهدوا اني قد تزوجت نفسي منه صحح التكاح لان الشهود سمعوا كلامها بايجاب  
العقد وسمعوا كلام الخطيب باسمها باهم ولو ارسل اليها رسولا فقبلت بمحضرة شاهدين سمعوا كلام  
الرسول جاز لان اتحاد المجلس من حيث المعنى وان لم يسمعوا كلام الرسول لا يجوز والحد والعبد والصغير والكبير  
والعدل والفلس في الرسالة سواء لانها تبليغ رسالة المرسل اه (قوله ولا بالاقراء الخ) لا ينافي ما صرح به جوابه  
من أن التكاح يثبت بالتصادق لان المراد بقولهم لا ينعقد بالاقراء أي لا يكون من صيغ العقد أي لا يكون  
لاتناء العقد والمراد من قولهم انه يثبت بالتصادق أن التضاضي يثبت بالتصادق ويحكم به أبو الهود (قوله  
كقوله هي امرأتى) رأنا زوجها وقالت هو زوجي وانا امرأته (قوله لان الاقرار اظهرها لها هو ثابت الخ) قال  
خاصي خان يضي أن يكون الجواب على التفصيل ان أكثر عقد ماض لم يكن ينعقد لانه لا يكون شكاً ولو ان أكثر  
المرأة أنه تزوجها لو أكثر رجل أنها زوجته ينعقد ذلك اقرارا ويضمن اقراره بذلك انشاء التكاح بينهما  
(قوله كما يصح بلفظ الجمل) يقع الجمل وصونه كافي شرح المصنف أن يقول الزوج جعلت بئنك لي بهذه الدراهم

أونا تزوجني نفسك اذالم ينوالاستقبال  
وكذا انا تزوجك أو جئتكم مشترين  
جريان المساومة في التكاح أو هل  
ان المجلس للتكاح وان للوعد فوعد ولو قال  
لها يا عرسى فقالت ابيك انعقد على المذهب  
(قوله لا ينعقد) بقوله باللفظ كقبض مهر  
ولا تعاط ولا بكتابة حاضر بل غائب بشرط  
اعلام التهود بما في الكتاب ما لم يكن بلفظ  
الامر فتسوى الطرفين فتح (بالاقرار على  
الفتنار) خلاصة كتوله هي امرأتى لان  
الاقرار اظهرها لها هو ثابت وليس بانشاء  
(وقبل ان) كان (بحضر من التهود صح)  
كما يصح بلفظ الجمل



فيقول جعلها أو يقول الأب جعلت لثبتي على هذه الدراهم فيقول الزوج قبلت (قوله وهو الأصح) فتصل  
 أن في انعقاد النكاح بالاقرار قولين صحيحين (قوله احتياطاً) أي لاجتماع ما يوجب الحل والحرمة في ذات  
 واحدة فترجى الحرمة حلبي عن المنع وصح في الظهري أنه ينبغي فككون هذا من فروع قاعدة ذكر بعض  
 ما لا يتجزى كذكر كراهة ومثله في حاشية الأشباه للعلامة الجوزي أبو السعود (قوله أو ما يبر به عن الكل)  
 كل رأس والرقبة بجر (قوله ويرجوا في الطلاق خلافه) حيث قالوا الأصح أنه لو أضاف الطلاق إلى ظهرها  
 وظهرها لا يقع اه وعلى ما ذكره ركن الإسلام والامام السرخسي من عدم صحة إضافة النكاح إليها بتدعيمها  
 الحكم (قوله وإذا وصل) بالنساء للجهول أو للفاعل وضميره لاحد العاقلين (قوله للمهر) متعلق بالنسبة (قوله  
 كان) أي النسبة وكذا ضمير قبله حلبي أو للضمير إلى الوصل المأخوذ من وصل وهو بمعنى موصول (قوله لو فيه  
 ما يبرأوه) وذلك كما هنا واحتزبه عما إذا لم يغير كالكلام الاجنبي بعد الإيجاب فإنه لا يضر بقوله قبله كما في  
 الحلبي (قوله اتحاد المجلس) وذلك بأن لا يقوم أحدهما أو يشتغل بعمل يوجب اختلاف المجلس هندية (قوله  
 لو حاضرين) احتراز عن كتاب الغائب فإنه لو بلغه الكتاب في مجلس فقيل في مجلس آخر صح حلبي والفرق  
 ما قدمنا (قوله كبتيرة) أي فاق خيارها بشرط إفساخ اتحاد المجلس والخبرة هي التي زوجت صغيرة ثم بلغت فلها  
 الخيار إذا كان المزوج لها غير الأب والجد (قوله وأن لا يخالف الإيجاب القبول) برفع الأول ونسب الثاني  
 وعكسه لأن المخالفة مفاعلة من الجانبين (قوله قبلت النكاح لا المهر) تنبيه للمنفى وإنما لا يصح لأنه لما ذكر  
 المهر صار من الإيجاب وقيدت به ونفي الجزئي الكل كذا في الحلبي ولو قبلت النكاح وسكت عن المهر ينقذ  
 النكاح بينهما كما في الهندية (قوله نعم يصح الخط) كما إذا قال تزوجتك بأنت فقالت نعم مائة فإنه يصح ويجعل  
 كأنها قبلت لأن وحطت عنه خمسمائة حلبي عن البصر (قوله كزيادة قبلتها في المجلس) صورته قالت زوجت  
 نفسي منك بأنت فقال قبلت بألفين فإنه يصح والمهر ألت إلا أن قبلت الزيادة قبلتها في المجلس فهو ألتان على المعقوب  
 كما في البحر عن التجنيس اه حلبي (قوله وأن لا يكون مضافاً) كقوله تزوجتكها غدا فلا يصح غير (قوله  
 ولا معلقاً) قال في التبرأ ما المعلق فإن كان على أمر مضي صح لأنه معلوم للمحال وعليه فرع ما لو خطبت بنته فأخبر  
 أنه تزوجها من فلان قبل هذا فذكره فقال إن لم أكن تزوجتها من فلان فقد تزوجتها من ابنك وقبل أبو ابن عند  
 الشهود فبان أنه لم يكن تزوجها من أحد صح النكاح كذا في الفتح (قوله ولا المنكوحه مجهولة) فلوزوجه بنته  
 ولم يسمها ولم يسمها بنتاً لم يصح للجهالة بخلاف ما إذا سمها بغير اسمها ولم يسمها ابناً  
 فإنه لا يصح ولو كان للمزوج ابنة واحدة وللقابل إيانان سمى القابل الابن باسمه صح النكاح لابن المسمى  
 وكذلك إذا لم يسمه واقصر على قوله قبلت بمحور النكاح ويجوز قوله قبلت جواباً فيتنقذ بالإيجاب ولو ذكر  
 القابل الابن الآله لم يسمها به بأن قال قبلت لاني لا يصح لأنه لا يمكن أن يجمل جواباً لأنه زاد عليه محمول وكان  
 لبنته اسمان فزوج بالذي تعرف به قال في الظهري الأصح عندي أنه يجمع بينهما من (قوله ولا يشترط العلم)  
 أي علم المتعاقدين بمعنى الإيجاب والقبول أي أن علماً أن هذا الخط ينقذه النكاح كما في الدرر حلبي (قوله  
 فيما يستوي فيه الجذو والهزل) كالطلاق والعاق والتدبير ويبقى أن يكون النكاح كذلك حلبي من الدرر (قوله  
 اذ لم يحتج لنية) نظير لعدم اشتراط العلم بالنوى فيما يستوي فيه الجذو والهزل قال في الدرر لأن العلم بمضمون  
 لفظ اغماض لا يشترط في الاستدلال بالنوى فيما يستوي فيه الجذو والهزل والجد بخلاف البيع ونحوه انتهى فضمير يحتج  
 عائداً إلى ما اه حلبي (قوله به يفتي) الضمير يرجع إلى عدم اشتراط المفهوم من قوله ولا يشترط كما يدل عليه  
 كلام البحر اه حلبي والذي في البحر التعبير بالترجيح لا بالفتوى (قوله وإنما يصح بلفظ تزويج الخ) اعلم أن الأقسام  
 في الألفاظ التي ينقذ النكاح ولا ينقذ أربعة الأول ما ينقذها بالاختلاف وهو لفظ النكاح والتزويج  
 والهبة والصدقة والقليل الثاني ما لا ينقذه بالاختلاف وهو الأباحة والحلال والآجارة والرهن والفتح  
 الثالث ما فيه خلاف والصحيح الانعقاد وهو البيع والشراء والسلم والصرف والقرض والمعلم والرابع  
 ما فيه خلاف والصحيح عدم الانعقاد وهو الآجارة والوصية المطلقة كذا ذكر العلامة قاسم وجمعه الرهن  
 مما لا ينقذه من غير خلاف يخالفه ما في النهر حيث حكى فيه قولين أبو السعود (قوله وما عداها كتابة) أورد  
 عليه كيف صح بالكتابة مع اشتراط الشهادة فيه والكتابة لا ينفذها من النية ولا اطلاع للشهود عليها

(وجه حل) الاقرار (انشاء وهو الأصح)  
 ذخيرة زولانية قد تزوجت نفسك في الأصح  
 احتياطاً ثانية بل لا بد أن يضيفه إلى كتابها  
 أو ما يعبر به من الكل ومنه الطهر والبطن  
 على الأشبه ذخيرة (وإذا وصل الإيجاب  
 خلافه فيحتاج للفرق) (كان من تمامه) أي  
 بالقسمية) للمهر (كان من تمامه) أي  
 الإيجاب (قوله قبل الأثر قبله لم يصح)  
 اتوقف أول الكلام على آخره لو فيه ما يغير  
 أثره ومن شرائط الإيجاب والقبول انعقاد  
 المجلس لو حاضرين وأن طال كبتيرة  
 وأن لا يخالف الإيجاب القبول كبتيرة  
 النكاح لا المهر نعم يصح الخط كبتيرة  
 بقلتها في المجلس وأن لا يكون مضافاً ولا معلقاً  
 كما في مولا المنكوحه مجهولة ولا يشترط  
 العلم بمعنى الإيجاب والقبول فيما يستوي فيه  
 الجذو والهزل اذ لم يحتج لنية يفتي (وأنما  
 يصح بلفظ تزويج ونكاح) لأنه محاسن  
 (وما عداها كتابة)

واجب بأنهم ليست بشرط مع ذكر المهر لانه لم يبق مع ذكره احتمال أفاده صاحب النهر وان لم يذكر المهر فلا بد  
من النية كما قاله ابن فرشته ونقل الزيلعي عن جوامع الفقه لا يوجب ما نصه كل لفظ وضع لتلك العين في  
الحال ينعقد به النكاح ان ذكر المهر والاقبالية قاله أبو السعود فلا إشكال باق عند عدم ذكر المهر (قوله  
لتلك عين) احتريزه عملاً بقيد التملك كالإبراء والفتح والتمتع والاحلال والرضى والاباحة والودعة واحتريز  
بالعين عملاً بقيد الملاءمة المنفعة كالعارية فلا ينعقد بشئ منها أفاده صاحب البحر (قوله كاملة) صرح بفهمه  
بقوله فلا يصح بالشركة وفي النهر عن المحيط زوج بنته منه على أن يكون نصفها الفسلان لارواية في المسئلة  
وقر قيل انه يجوز وقيل لا يجوز اهـ (قوله غير المقيدة بالحال) بأن كانت مطلقة أو مضافة الى ما بعد الموت  
أما المقيدة بالحال نحو أوصيت لك بضع ابنتي للعالم بألف درهم فبما ذكره كحاشيته في الفتح حلبي (قوله كهية)  
أى اذا كانت على وجه النكاح واعلم أن المسكوحة أمانة أو حرة فاذا أضاف الهبة الى الأمانة بأن قال لرجل  
وهبت أمي هذه منك فان كان الحال يدل على النكاح من احضار شهود وتسمية المهر مجعلاً وموجلاً ونحو ذلك  
ينصرف الى النكاح وان لم يكن الحال دليلاً على النكاح فان نوى النكاح وصدقه الموهوب له فكذلك  
ينصرف الى النكاح بقريته النية وان لم ينو ينصرف الى ملك الرقبة وان أضيفت الى الحرة فانه ينعقد من غير  
هذه القرينة لأن عدم قبول المحل لأمه معنى الحقيقي وهو الملك للحرة يوجب الحل على المجازة والقربة فلو قامت  
القربة على عدمه لا ينعقد فلو طلب من امرأة الرقبة قالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبيل لا يكون نكاحاً  
فكقول أبي البت وهبت لك لخدمك فقال قبيل الا اذا أراد به النكاح كذا في البحر (قوله وسلم) أطلقه  
وفيه تفصيل ان جعلت المرأة رأس مال السلم فانه ينعقد اجماعاً وان جعلته سلماً فيها فمضاهيها لا ينعقد  
لأن السلم في الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لانه ثبت به ملك الرقبة ملكاً مأسداً وليس كل ما ينفق به ينعقد  
بعدم مجازة ورجمه في فتح القدير قال في البحر وهو مقتضى ما في المتن (قوله واستتجار) قال في البحر  
وأما اذا عتد بلفظ الاجارة فان جعلت المرأة أجرة صح كقوله أجرتك دارى سنة يمينك أما اذا جعلها مؤجرة  
كقوله أجرتك ابنتي بكذا فالصحيح أنه لا ينعقد لهما لا تفسد ملك العبد ولان بينهما مضادة لان التأنيـد من  
شرايطه والتأليف من شرائطها اهـ (قوله وقرن) في الانعقاد به قولان صحيحان (قوله وصلح) فيه قولان  
ويجزم في غاية البيان بعدم الصحة لانه موضوع للمعطية واسقاط الحق (قوله وصرف) فيه قولان قيل لا ينعقد  
به لانه ثبت به ملك مالا يمين من النقد والمعقود عليه هنا متعين وقيل ينعقد به لانه ثبت به ملك العين في الجدة  
ويجوز في ترجمه له قوله نعمت قولهم ان النكاح ينعقد بما وضع لتلك العين أفاده صاحب البحر (قوله وكل  
ما قلنا به الرقاب) كبيع وشراء كافى المنع (قوله بشرط نية) قال في البحر ولم يقيد المصنف للفظ المقيد للملك العين  
بالنية ولا بالقرينة وفيه اختلاف في التبيين لا بشرط النية مع ذكر المهر وفي المبسوط لا بشرط مطلقاً اهـ  
(قوله وفهم الشهود المقصود) هو المختار كما في الفتح أى فهم أنه نكاح وهو متكرر مع قوله لا في فاهـ من  
أنه نكاح اهـ حلبي (قوله لا يصح بلفظ اجارة) محمول على ما اذا جعلها مؤجرة لا أجرة كما سبق (قوله ووصية)  
أى مطلقة أو مضافة الى ما بعد الموت وما في المتن من أنه مكرر مع قوله فرج الوصية الخ لا وجه له لأن ما تقدم  
من كلام الشارح وهذا من كلام المصنف (قوله ورهن) فيه قولان أحصهما عدم الانعقاد كما في الولوالجية  
وهو ظاهر لانه لا يقيد الملك أصلاً كذا في البحر (قوله ونحوها) كقالة وكأنة وتمتع وخلع واباحة واحلال  
ووجه الاخيرين أن لفظه محالاً يوجب الملاءمة أصلاً فان من أحل لغيره طعاماً أو أباح له لا يملكه وإنما يملكه  
على ملك المبيع أبو السعود عن العناية (قوله لكن ثبت به) أى بما لا يقيد الملك حلبي (قوله وكذا ثبت بكل  
لفظ الخ) هذه المسئلة تكررت مع قوله لكن ثبت به الشبهة لأن ضمير ما راجع الى ما لا يقيد الملك ولا ينعقد به  
النكاح مع أن قوله بكل لفظ لا ينعقد به النكاح شامل للفظ لا دخل له أصلاً كقوله لها أنت صديق فقالت نعم فانه  
يصدق عليه انه لفظ لا ينعقد به النكاح ومع ذلك لا تثبت به الشبهة ولا يندرى به الحد بخلاف العبارة الاولى  
فانه وقعت بياناً لنحو الماذكورات في المتن فخصص بكل لفظ لا يقيد الملك ولا ينعقد به النكاح اهـ حلبي  
وفيه أنه فسر الضمير في قوله لكن ثبت به الشبهة بما لا يقيد الملك ولا ينعقد به النكاح ولا شك أنه هذا التفسير  
يشمل ما اذا طال لها أنت صديقة حتى فبرده عليه ما أو رده على الشارح (قوله وألفاظ مصحفة) قال في الصحاح

وهو كل لفظ (وضع لتلك عين كاملة) فلا  
يصح بالنسبة (في الحال) خرج الوصية غير  
المقيدة بالحال (كهية) وتلك وصية  
وعطية وسلم واستتجار وقرض وصلح  
وصرف وكل ما قلنا به الرقاب بشرط نية  
أو قرينة وفهم الشهود المقصود (لا)  
يصح بلفظ اجارة) براء أو زاي (واعارة  
ووصية) ورهن وودعة ونحوها مما  
لا يقيد الملك لكن تثبت به الشبهة فلا يثبت  
وله الاقل من المسمى ومهر المثل وكذا  
ثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح فليحفظ  
(وألفاظ مصحفة)

التصحيح الخطأ في الصيغة اه والمراد الخطأ مطلقا (قوله كجوزت) من التجوز وهو الاحلال تقول جوزت  
 الفقيه كذا اذا قال بحله وجوزاه ومن الجواز يعني المروية قول جوزته أى جبطه جازأى ما رامتغ وأدخلت  
 السكاب أزواجك بزيادة الهزئة فانه لا وجود له لغة فكان من التعريف والفاظ أبو السعود (قوله لصدوره  
 لا عن قصد صحيح) أشار به الى أنه ينبغي باللغات الأجنبية كما هو مسطور في الكتب المعقدة لأن اللغة الأجنبية  
 تصدر عن تكلمهم بقصد صحيح واستعمال صحيح كذا في المنع (قوله بل عن تعريف) تعريف الكلام بغيره كما  
 في الصحاح وهو المراد من التصحيح (قوله فلم يكن حقيقة الخ) لأن الاستعمال الصحيح قد فيها وهذا ليس  
 استعمالا صحيحا وفي التلويح اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا جاريا على القانون أما حقيقة أو مجازا لأنه ان  
 استعمال فيه أو وضع له حقيقة وان استعمال في غيره فان كان له علاقة بينه وبين الموضوع له فجاز والا فمجاز وهو  
 أيضا من قسم الحقيقة لأن الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد اه منع (قوله لعدم العلاقة) هي  
 اتصال المعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له وهي شرط صحة المجاز ثم إن الاستعارة لا تصح بكل وصف للقطع  
 بامتناع استعارة السماء لارض مع اشتراكهما في الوجود وغير ذلك بل لا بد من وصف مشهور له زيادة  
 اختصاص بالمستعار منه كما حققه صاحب التلويح وغيره منع وهو تعديل اقوله ولا مجازا كافي الحلبي قال  
 المصنف وقد كثرت الاستعارة عن ذلك في عامة الامصار وكثيرا فغير اربابها اعتاد عدم الانعقاد بهذا  
 اللفظ لأنه لم يوضع لتلك العين للعمال وليس بالسكاح ولا تزويج (قوله وصدرت عن قصد) بحيث انهم يطلبون  
 بها الدلالة على حل الاستمتاع منع (قوله كان ذلك وضعها جديدا) من هؤلاء القوم (قوله فيقتع بها) أى بالالفاظ  
 المحرفة كمنلاق وتلاك وطلاء ولعل ذلك من قبيل الاحتياط في الفروع في الجانبين والاحتياط في الالفاظ  
 لمصلحة في جانب السكاح يقال فيها في جانب الطلاق (قوله احتراما للفروع) أى تعظيما لامرها وصيانة لها  
 عن الهتك فان امرها خطير يترتب عليها اختلاط الاسباب وارث وحرمان وغير ذلك (قوله ليتحقق رضاها ما)  
 فيه أن النكاح يصح مع الهزل ولا رضى مع الهزل وفي أبي السعود الرضى من جانبها بشرط لا من جانبها ما صرح  
 به القهستاني في فصل المهر من فساد السكاح اذا كان الاكرام من جهتها أو ما عدم اشتراط رضاها في التنوير  
 من قوله وضع نكاحه يعني المكره اه لمخصا فان قلت يجاب بأن المراد باراضى هو الاختيار وعدم الاكراه  
 وان لم يكن هنالك قصد أجيب بأنه انما ينافى رضى حقها أما في حقه فيصح مع الاكراه كما علمت (قوله وبشرط حضور  
 شاهدين) ولو كان أحدهما أمورا بالعدد اذ لم يذكركر أنه عقده بل قال هذه امرأته بقصد صحيح ونحوه  
 وان بين لا تقبل شهادته على فعل نفسه ويرد عليه فهو القباني والقاسم فانها تقبل مع بيان أنه قوله أبو السعود  
 عن الشربة لالاية وعلم من ذلك أن الاشهاد بشرط صحة النكاح لما رواه محمد بن الحسن مرفوعا لا نكاح  
 إلا بشهود فلو تزوج بغير شهود ثم أخبر الشهود ولا يجوز إلا أن يجحدوا عقدا بحضرتهم ولا يجوز نكاح بغير شهود  
 ولو في برية وبالشاهدين يكون معناه حتى لو أوصى بحضرتهم ما أن يسر لا يفسد ولا بد من تمييز المشكوك  
 عند الشاهدين لتتفي الجهة ثم لا يجوز ما أن تكون حاضرة مرتبة بشخصها وما أن تكون مسموعة الكلام  
 غير مرتبة الشخص وما أن تكون غائبة عن المجلس فان كانت حاضرة فينتقبة كفي الإشارة إليها  
 والاحتياط كشف وجهها وان سمعوا كلامها ولم يروا شخصها فان كانت في بيت وحدها جاز النكاح لزال  
 الجهة وان كان معها امرأة أخرى لا يجوز لعدم ذوالها واذا وكات بالتزويج فهو على هذا التفصيل اه  
 قلت فيما يفعله بعض ذوى الهيات من أن اليهود يسمعون التوكيل من وراء أبواب أو ستارة مع اختلاطها  
 بنساء لا يجوزوا وليس هنالك محض الاجماع من نكاح الفضولي يتم بعدد جازتها قول أو فعلا وان كانت غائبة  
 لم يسموا كلامها بأن عقد دلها وتوكيلها فان كان اليهود يسمعونها كذا ذكرها أجمعوا أنه أمره وان لم  
 يسموها فلا يلزم من ذلك أنها سمعوا كلامها وجدها وجوز النكاح الخصاص مطلقا حتى لو كان امرأة فقال بحضرة  
 شاهدين تزوجت نفسي من موكلي أو من امرأة جعلت أمرها يدي فانه يصح عنده قال قاضي خان والخصاف  
 كان كبيرا في العلم يجوز الاقتداء به وذكر الشهيد في المتن كما قال الخصاف (قوله حزين) أخرج به العبيد  
 فلا يجوز العقد بحضرتهم لافرق بينهم بين القن والمبر والمكاتب فلو أعتق العبيد ثم أدوا ما تحمله حال رقهم  
 ان كان معهم غيرهم وقت العقد تدعى بنفقة بعضهم وجازت شهادتهم لانهم أهل للعقد وقد انعقد

لا يجوز (اصدوره لان قصده ~~مصحح~~ بل  
من تحريف وتعريف فلم يكن حقيقة  
ولا مجاز لعدم العلاقة بل غلطا فلا اعتبار  
به اصله بل لو صح نعم لو اتفق قوم على انطق  
بهذه اللفظة وصدرت عن قصده كان ذلك  
وضعا ما جديدا فيسمع به أفتى أبو السعود  
وأما الطلاق فيسمع به قضاء كفاي وأئل  
الانشاء (ولا زهطا) احتراماً للزوج  
(وشرط سماع كل من العاقدين لفظ  
الآمر) ليقع رضاهما (وشرط  
حضور شاهدين (حزين) أو حزينتين

بغيرهم والا فلا فائدة صاحب البحر (قوله مكلفين) أي بالعين عاقلين مسلمين فلا يشهد بحضرة الصبيان والجنائين  
والكفار في نكاح المسلمين لأنه لا ولاية لهؤلاء بحر (قوله سامعين) هو المذهب فلو سمعوا كلامهم ما منفرقين  
لم يحز ولو اتحد المجلس ولو كان أحدهم أصم فسمع صاحب السمع ولم يسمع الأصم حتى صاح صاحبه في أذنه  
أو غيره لا يجوز النكاح حتى يكون السماع مع بحر (قوله على الأصح) راجع إلى اشتراط السمع والمعية وفيه رد  
على الإمام السعدي في كنفاته بحضورهما وإن لم يسمعا وعلى إحدى الروايتين عن أبي يوسف وهي عدم  
اشتراط المعية حلبي (قوله على المذهب) وفي الخلاصة لا يشترط ويستعد على الأصح فقد اختلف  
التصحيح في اشتراط الفهم بحر وأما فهم العاقلين في البحر عن التجديد لوعده اعتد السكاح بلطف لا يفهمه من  
كونه نكاحا هل ينقد اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم ينقد لأن السكاح لا يشترط فيه الفهم اهـ يعني  
بدليل محتمة مع الهزل وظاهر ترجيحه اهـ (قوله مسلمين) ذكره مع دخوله في قوله مكلفين ليبين أنه شرط خاص  
بسكاح المسلم دون غيره (قوله ولو فاسقين) اعلم أن السكاح له حكمان أحدهما حكم الظاهر وحكم الانعقاد فحكم  
الانعقاد على ما ذكره المصنف وأما حكم الظاهر فأنما يكون عند التجاهد فلا يقبل في الظاهر إلا شهادة من  
تقبل شهادته في سائر الأحكام وفي فتاوى النسائي للقاضي أن يثبت إلى شافعي ليثبت العقد إذا كان بشهادة  
الفاقد وللحنفي أن يفعل ذلك وكذا لو كان بغير ولي تطلقها ثلاثا يثبت إلى شافعي يزوجها منه بغير محمل  
ثم يقضي بالصحة وبطلان السكاح الأول يجوز إذا لم يأخذ القاضي الكتاب والمكتوب إليه شيئا ولا يظهر به سدا  
حرمة الوطء السابق ولا شبهة ولا خبث في الولد بحر عن الخلاصة (قوله أو محمدودين في قذف) أي وإن لم يتوبا  
كافي البحر والمحدث في القذف أخص مطلقا من الفاسق وذكر الخالص بعد العام ليس مكررا بل هو واقع في كلام  
الله تعالى الذي هو في غاية الإعجاز على أنه صرح في الحواشي السعدية من كتاب الأكرام أنه إذا قبل الخالص  
بالعام يراد بالعام ما عدا هذا الخاص ولا يخفى أن في عبارة المصنف عطف الخاص على العام بأو وهو ما تفرقت به  
الواو وحكي كافي المفتي أفاده الجوى ويجب بما ذكره هو في العدين عند قول المصنف لوعدين أو خصما من أن  
النفقة يتيسر يحون في العطف وأما مطلقا ولو عطف خاص على عام أبو السعود (قوله أو عيين) مخاب للمنفقة  
من باب من لا تجوز شهادته حيث قال ولا تقبل شهادة الاعمي عندنا لأنه لا يقدر على التمييز بين المدعى والمدعى  
عليه والاشارة إليه ما فلا يكون كلامه شهادة ولا يشهد النكاح بحضرة قال شيخنا والترجيح بتقديم المتن  
واعلم أن النكاح وإن كان يشهد بحضرة الاعمي لكن لا يقبل أداء الشهادة منه كافي عزمي زاده فليس الخلاف  
إلا في انعقاد النكاح بحضرة أمه أمه جواز أداء الشهادة منه فمما لا خلاف فيه أبو السعود (قوله أو ابني  
الزوجين) ولا يقبل أداءهما عند القاضي كذا فاده بحضرة العدين وأما في البصر أن من لا تقبل شهادته إذا  
انعقد بحضوره ثم أخبر به من تقبل شهادته جاز له الشهادة به بالتسامع وصورة التزوج بحضرة ابنيهما ما أن تقع  
الفرقة بين الزوجين بعد التواله ثم انعقد بحضور ابنيهما ولو تجا حد لا تقبل شهادة ابنيهما ما عدا ما لا يخلو عن  
شهادتهما ما لا صلحهما ولو كان أحدهما ابنيهما والآخر ابنا لم تقبل أمه لا ابنا (قوله إن ادعى القريب) فإن كانا  
ابنيهما أو ابنيهما لم تقبل شهادتهما وإن كانا ابنيهما من غيرهما فإن أكرت قبل شهادتهما ما لا أنكرت وبالعكس إن كانا  
ابنيهما من غيرهما كذا في الحلبي (تنبيه) سائر الأقود سوى النكاح تذهب بغيره وودوليك يستحب عليها إلا شهادته وفي  
الواقعات أنه واجب في المداينات ويستحب للعبد أن يكتب للعنتي كتابا ويشهد عليه وثيقة أو صيانة عن التجاهد  
كافي المداينة بخلاف سائر التجارات لأنه مما يكثر وقوعه قال كتابه في الفتاوى إلى المخرج ويذني أن يكون النكاح  
أي في كتابة الوثيقة كالعنت لأنه لا حرج فيه بحر (قوله ذميمة) أي كاذبة كافي الفتاوى في خروج غير الكاذبة كما  
سأني في فصل المهرمات ودخل الحرية الكاذبة وإن كره نكاحها في دار الحرب كما ذكره الشارح في مهرمات نمرح  
المتقي حلبي (قوله عند اثنين) ولو غير أهل كتاب كانا مجوسين كافي أبي السعود ثم هذا قولهم وقال  
محمد لا يجوز شهادة أهل الذمة وتوضيح الدليل لكل في البحر (قوله ولو مخالفين) كنصرانيين على يهودية (قوله  
مع انكاره) أما لو أنكرت في قسح شهادتهما ما حلبي (قوله إن كل من ملأ قبول النكاح) أي مطلقا لنكاح  
من شهد عليها والآخر أيضا العاقلين لكنه يبحث فيه بأهل الحرب فانهم يمتثلون النكاح لأنفسهم ولا تصح  
شهادتهم للتبديد بالذميين في نكاح أهل الكتاب فليأتوا وليحزر (قوله بولاية نفسه) خرج به الكتاب

(مكلفين سامعين معا قولهما) على الأصح  
(فاهمين) أنه نكاح على المذهب بحر  
(مسلمين) نكاح مسلمة ولو فاسقين أو محمدودين  
في قذف أو عيين أو ابني الزوجين أو ابني  
أحدهما وإن لم يثبت النكاح بهما  
بالابنين (إن ادعى القريب) كما صح نكاح  
مسلم ذميمة عند ذميين (ولو مخالفين) بينهما  
(وان لم يثبت) النكاح (بهما مع انكاره)  
والأصل عندنا أن كل من ملأ قبول  
النكاح بولاية نفسه انعقد بحضرة





(فصل في المحرمات)

شروع في بيان شرط النكاح فان منه كون المرأة بحالة التصير بحلاله وأفراد فصل على حدة لكثرة شعبه حاجي  
 عن البحر (قوله قرابة) كفروعه وأصوله وفروع أبويه وأن نزلوا وفروع أجداده وحداته إذا انفصلوا يظن  
 واستدكذافي البحر كالعمة والخالة أما المنفعة فصل يظن كبت العمة وبنت الخالة فيعوز (قوله مصاهرة) كفروع  
 نسائه المدخول بهن وأصولهن وحلائل فروعهم وحلائل أصوله حلي عن البحر (قوله رضاع) يحرم به ما يحرم  
 من النسب إلا ما استثنى كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى (قوله جمع) أي بين المحارم وكذا بين الأجنبية زيادة على  
 أربع حلي عن البحر فلوزوجت من شخصين وأحد هما بنته أربع مع العقد على الشخص الآخر أو السعد  
 (قوله ملك) كسكاح السيدة بموكها حلي (قوله زلة) المراد به المشرقة الذي ليس له دين سماوي كحلي البحر  
 فمثل الدهرية النافية للصانع تعالى اه حلي والمجوسية كحلي البحر (قوله ادخال أمة على - زنة) ومثله  
 نكاحهما في عقدة واحدة كحلي الهندية اه (قوله وتطلق حق الفيراج) يتفرع عليه ما لو عقد على أختين مثلا  
 أحدهما منكوحه الغير أو بنته مع العقد على الفارغة أبو السعد (قوله حرم أصله) المعنى كما قال الشيرازي  
 أن العين توصف بالحرمه حقيقة لكن المأصود منه حرمة الفعل ونفسه بالطريق الأولى لأنه لا يتصور بدون المحل  
 فإذا اتنى المحل كان المنفصل بالانفناء أولى وبالتمتع أخرى فهذا كالنكاح أريد به بالموضع له لكن لادانه بل  
 لا ينقل الى لازمه فهو (قوله على المتزوج) أي مريد المتزوج قال في المنع وأما قوله أصله أي أصل المتزوج ذكر  
 نكاح أو أتى وفروعه كذلك أنه كحليهم على الرجل أن يتزوج من ذكر يحرم على المرأة التزوج بنظر من ذكر أقول  
 يلزم من حرمة تزوجه أصوله وفروعهم حرمة تزوجه أصولها وفروعها فانه إذا حرم عليه تزوجه أمه فقد حرم على  
 أمه تزوجه وهو فروعها فقد حرم على المرأة تزوجه فروعها ومثل الأم البتة وان بعدت وكذا إذا حرم عليه تزوجه  
 بنته فقد حرم على البنت تزوجه وهو أصلها فقد حرم على المرأة تزوجه أصلها على أن ما طاله المصنف لا يصح مع قوله  
 وبنيت أخيه بالنظر لشعوره لاخي لأن المعنى حينئذ حرم على المرأة تزوجه بنت أخيها وهو ثم بات وكذا ما بعده  
 انتهى حلي مختصرا والمراد بالنكاح الذي قدره الشارع العقد وهو لم منه حرمة الوطء وداعيه بالطريق الأولى  
 خبر والدليل على حرمة الأصول والفروع قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وحقيقة الأم في اللفظة  
 الأصل والبنات الفرع قد دخل الجدات وبنات الفروع بموضع المفظ وقيل يدخل مجازا (قوله علا أو نزل)  
 فشر على ترتيب اللب ولو قال أصله وان علا وفروعه وان نزل لسلم من تمكيد التعمير اه حلي (قوله وبنيت أخيه)  
 من أي جهة كان يحرم (قوله وأخته) عطف على بنت لاهل أخيه بقية قوله وبنيتا لكنه محمور بالنظر لتقدير  
 الشارح نكاح أو لا مرفوع بالنظر لأن حلي موصفا وأطلق في الاخت فهمها من أي جهة كانت (قوله  
 ولومن زنا) تعميم بالنسبة الى كل ما قبله أي لا فرق في أصله وفروعه وأخته أن يكون من الزنا ولا وكذا إذا كان له  
 أخ من الزنا له بنت من النكاح أو من النكاح له بنت من الزنا أو من الزنا له بنت من النكاح على قياس هذا قوله  
 وبنيتها وعمته وخالته أي أخته من النكاح لها بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت  
 من الزنا وكذلك أبوه من النكاح له أخت من الزنا أو من الزنا له أخت من النكاح أو من الزنا له أخت من الزنا  
 وكذا أمه من النكاح لها أخت من الزنا أو من الزنا لها أخت من النكاح أو من الزنا لها أخت من الزنا إذا  
 عرفت هذا فكان ينبغي أن يؤخر التعميم عن قوله وخالته اه حلي وبنيت الملاحة لها حكم البنت كحلي البحر  
 (قوله وعمته وخالته) عطف على أصله (قوله ويدخل عمة جدته وجدته) أي في قول المتن وعمته كما دخلت  
 في قوله تعالى وهما أنكم ومثله قوله وخالته اه حلي (قوله الاشتقا وغيره) راجع الى ما عدا الأصل والفرع  
 (قوله وأما عمة أمه) قال في البحر عمة لعمه أن كانت العمة القربى عمة لاب وأم وألاب فعمة العمة حرام لأن  
 القربى إذا كانت أخت أبيه لأب وأم وألاب فان عمتها تكون أخت جدته أب الأب وأخت أب الأب حرام لأنها  
 عمتها وان كانت القرية عمة لأم فعمة العمة لا تحرم عليه لأن أب العمة يكون زوج أم لا ينفعت أن تكون أخت  
 زوج الجد أم الأب وأخت زوج الأم لا تحرم فاخت زوج الجد أولى أن لا تحرم اه فالأولى للشارح أن يقول  
 وأما عمة العمة لأم ويكون قوله لأم راجعا الى المضاف فتأمل (قوله وخالة خالة أبيه) السواب أن يقول وخالة الخالة

(فصل في المحرمات)  
 أسباب التحريم أنواع قرابة مصاهرة رضاع  
 جميع ملك شرك ادخال أمة على حره فهي  
 صعدة ذكرها المصنف بهذا الترتيب وبني التطلق  
 فلا ما وتعلق حق الغير بنكاح أو عدة ذكرها  
 في الرحمة (حرم) على المتزوج ذكرها  
 أو أتى نكاح (أصله وفروعه) علا أو نزل  
 وبنيت أخيه وأخته وبنيتها) ولومن زنا  
 وعمته وخالته) فهذه السبعة مذكرة  
 في آية حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ويدخل عمة  
 جدته وجدته وخالتهما الاشتقا وغيره) وأما  
 عمة أمه وخالة خالة أبيه فخلال

التي لا بد قال في البحر الخالة القري أن كانت لا بد وأتم أو لا تم نكحها تحرم عليه وإن سكنت القري خالة لأب  
نكحها لا تحرم عليه لأن أم الخالة القري تكون امرأة الجدة أب الأم أمه فأختها تكون أخت امرأة أب  
الأم وأخت امرأة الجدة لا تحرم عليه اه قلت وكذا يفتي مثل هذا التفصيل فيأذركه الشارح في العمدة  
والخالة قاتلت مثل (قوله ما وراء ذلكم) الإشارة إلى ما تقدم من المحرمات (قوله وبنت زوجته) سواء كانت  
في حجره أم لا وذكر الجفر في الآية خرج مخرج العادة أو ذكر للتنبيه والجفر بالغتج والكسر الحظن وهو ما دون  
أبيه إلى الكشح ثم قالوا فلان في حجره فلان أي في كنفه ونفقته والخلوة بالوجه لا تقوم مقام الوطء في تحريم بنتها  
كما في الهندية وفي المحوى عن الظهيرية والخلوة العيصية كالوطء عند أبي يوسف خلافا لمحمد وحرمه البنت  
مقيدة بكون أمها وقت أن دخل بها مستهامة أما لو دخل بالأم صغيرة لاشتهى فطلقها فاعتدت بالاشهر  
ثم تزوجت بغيره فجاءت بنت حل طواطي أمها قبل صيرورتها مستهامة التزويج بها وسألت في المصنف (قوله  
وأتم زوجته) خرج أم أمه فلا تحرم إلا بالوطء أو دواحه لأن أفض النساء إذا أضيف إلى الأزواج كان المراد  
منه الحرام كما في انظاره والابلاء كذا في البحر وأراد بالحرث المملوك بعد النكاح ولو لم يغيره أبو السعود  
(قوله مطلقا) أي سواء يكن من قبل أمه أو أمها وإن علون بحر (قوله يجرى العقد) أي بالعقد الجرد عن الوطء  
وقد بين ذلك بقوله وإن لم يوطأ وأخرج الصريح العقد الفاسد فإن أمه لا تحرم بغيره بل بالوطء أو بما يقوم مقامه  
من المص بشهوة والنظر بشهوة لأن الاضامة لا تثبت إلا بالعقد الصريح بحر (قوله ويدخل بنات الرمية) أي  
وإن سفلن وثبت حرمة ذلك بالإجماع ولأن الاسم يشاهن فيدخلن في قول المصنف وبنت زوجته كما دخلن  
في قوله تعالى وربائبكم حلن من التبين (قوله وفي الكشف الخ) لا حاجة إلى نقه عنه بعد ما طمعت المتون بذكره  
فإن الأمر ونحوه كالوطء في إيجاب حرمة المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون وضع اه حلن (قوله ونحوه)  
هو النظر للفرج الداخل بشهوة (قوله عند أبي حنيفة) رضي الله تعالى عنه خصه لأنه امام المذهب  
والأفلاخلاف فيه (قوله وزوجة أمه) لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء فإن الأولى في الآية  
أن يراد بالنكاح العقد كما هو المجمع عليه ويستدل لذلك حرمة المصاهرة بالوطء والحرام بدليل آخر بحر (قوله  
وفرعه) لقوله تعالى وسلائل أمهاتكم من أصلابكم وذكر الأصلاب لاسقاط اعتبار التبني لا لإحلال  
حلية الابن من الرضاع والدليل على ذلك أن التبن لا يفسخ بقوله تعالى ادعهم لأبائهم وبسبب نزولها أنه صلى الله  
عليه وسلم لم ينفذ في دين حارثة ثم تزوج زيب بعد ما طلقها زيد فنعى المشركين بهذا التقييد فبقيت حلية الابن من الرضاع داخله  
فتنعى الله التبن بشو له ادعهم لأبائهم ودفع طعن المشركين بهذا التقييد فبقيت حلية الابن من الرضاع داخله  
فنفى قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أبو السعود (قوله ولوبعيدا) لأن لفظ الابناء  
يتناول ابناء الأولاد وان سفلوا زبلى (قوله دخل بها أولا) لإطلاق النهر (قوله وأما بنت زوجة أمه) وكذا  
بنت أمها كما في البحر (قوله مما تروى) بيان لفظ كل حلن (قوله نسب) تمييز عن نسبة تحريم للصغير المضاف إليه وكذا  
قوله مصاهرة حلن (قوله رضاعا) تميز عن نسبة حرم إلى الكل بمعنى يحرم من الرضاع أصوله وفرعه وفروع  
أبيه وفرعه هم وكذا فرع أجداده وجداته الملبسون وفروع زوجته وأصولها وفروع زوجها وأصوله  
وحلائل أصوله وفرعه اه حلن (قوله إلا ما استثنى) أي استثناء منقطعها وهو توسع صورته بالبط إلى مائة  
وثمان حلن (قوله يقع مغلطة) يغسل وقاعل وهي أول مسائل الفروع على وزن مفعلة أي محلي الغلط ويحتمل  
قراءته بصيغة اسم الفاعل (قوله ولها منه لبن) بأن ولدت منه سواء كان ولده ميتا أو لا (قوله فنكحت صغيرا) بأن  
عقد له ولها عليه (قوله فخرمت عليه) لكونها صارت أمه رضاعا (قوله فدخل بها) اغتذركه لاجل هدم الطلقتين  
السابقتين وتحليلها للأول ولولا هذا المانع وهذا بناء على أن الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث وإنما يذكر  
المدخول في الصغير لعدم تأنيبه فيه (قوله بواحدة) أي الباقية من أفراد الطلاق (قوله أم ثلاث) لكون الزوج  
دخل بها فهدم الطلقتين (قوله ابنه رضاعا) لأن اللبن له وفيه بعد تسليم الحكم أنه وقت تحقق البنوة لم تكن زوجة  
كما أنه وقت تحقق الزوجية لم يكن ابنها (قوله شري أمه أمه) الأولى التعبير عنك ليفيد الارتقاءه أبو السعود  
(قوله إن علم أنه وطئها) فإن علم عدم الوطء أو شك في ذلك كذا في الحلن ولعل الوجه في الثاني أن الشك في الحرز  
لا يزال الحل البقيني وفي المحيط رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحل لابنه وإن كانت في غير ملكه فقال في جوابه وطئتها

كنت عنه ومعه وخاله وخالته لقوله تعالى  
وأحل لكم ما وراء ذلكم (و) حرم بالمصاهرة  
(بنت زوجته الموطوءة وأتم زوجته)  
وجدت أمه مطلقا بغير العقد الصحيح (وإن لم  
يقمها) الزوجة لم تنكح بنات محرمات (وإن لم  
يحترم البنات ونكاح البنات يحترم الاتهامات  
ويدخل بنات الربية والربيب في الكشف  
والأمس ونحوه كالدخول عند أبي حنيفة  
وأقر المصنف (وزوجة أمه وفرعه مطلقا)  
ولو بعد ادخل بها أولا وأما بنت زوجة  
أبيه وأبنته فلا (و) حرم (الكل) مما تروى  
تحريره نسباً وبه واحدة (رضاعاً) إلا  
ما استثنى في باب فرعه يقع مغلطة فقال  
طلق امرأته تطلقه ولها منه لبن فاعتدت  
فتنكحت صغيراً فأرضعته فخرمت عليه  
فتنكحت آخر فدخل بها فأبناها فهل لا تعود  
للأول بواحدة أم ثلاث الجواب لا تعود  
إليه أبداً بصورتها لحلية ابنه رضاعاً شري  
أمة أمه لم تحل له أن يعلم أنه وطئها





بقوله ان لم يكن مشتهرا او يزاد ان كان مشتهرا ولا يشترط محرك الا كونه محمدا في المحيط والصفة وفي غاية البيان  
وعليه الاعتقاد وفائدة الخلاف كما في الذخيرة تظهر في الشيخ الكبير والفتن والذي مانت بهونه فعلى القول الاول  
لا تثبت الحرمة وعلى الثاني ثبت وقد اختلف التصحيح بجر (قوله وفي امرأة وهو شيخ كبير الخ) ظاهر  
ما في النصيب وقبح التدبير ان ميل القلب كاف في الشيخ والعين اتفاقا وان حمل الاختلاف فيمن يتأق منه  
الاتسار اذا مال بقلبه ولم تتشرأله كذا في البحر واراد بهو الشيخ العنق والمحبوب كما في الحلبي ولم ادر حكم  
الخنثى المشكل في الشهوة ومقتضى معاملة بالاضر ان يجري عليه حكم الانثى (قوله به يفتي) ففي اشتراط محرك  
الا كونه وعدمه في النظر قولان مفتي بهما قال المحشي على هذا ينبغي ان يكون من الفرج كذلك بل اولى لان  
تأثير المس فوق تأثير النظر بدليل ايجاب حرمة المصاهرة في المس لغير الفرج اذا كان بشهوة بخلاف النظر (قوله  
ولا حرمة) لانه اذا لم ينزل تبين ان مقصوده الولد بخلاف ما اذا انزل حيث يعلم ان مقصوده مجرد الشهوة كذا  
في الحلبي اى ان الشأن كذلك ومعنى نفي الحرمة بالانزال ان الحرمة عند ابداء المس حكمها موقوف الا ان  
يتبين الحال فان انزل لم تثبت والاثبت وليس معناه ان حرمة المصاهرة تثبت بالمس ثم بالانزال تسقط لان حرمة  
المصاهرة اذا ثبتت لا تسقط ابدا سوى عن العناية (قوله به يفتي) وقبل تثبت الحرمة مع الانزال كذا في البحر  
(قوله وفي الخلاصة الخ) هذا مفهوما ذكر الاصول والفروع فافاد به ان حرمة المصاهرة لا تصح في غيرهما (قوله  
اذا رآه) لاحاجة اليه احصاء تعلق بالمرور بقوله المنظور (قوله لا يحرم المنظور الى فرجها الخ) هو على تقدير  
مضاف الى لا يحرم اصل وفرع المنظور الى فرجها والا فانظروا الى فرجها لا يحرم مطلقا اه حلبي وفيه  
انها تحرم على اصول وفروع (قوله بالا نكاس) متعلق بالمنظور بالنسبة الى المتن وبالمرئي بالنسبة الى الشارح  
والمراد بالانكاس انعكاس الاشعة الخارجة من الحديقة الى سطح الصقيل كآلة وآلة الماء من سطح الصقيل  
الى المرئي وفيه ان المرئي حينئذ حقيقة لانه لم يكن عليه سم ان يخرجوه على القول بالانكاس وهو ان المقابل  
للاصقيل تطبع صورته ومثاله فيه كالماء يفتي على ذي درية في علم الكلام اه حلبي (قوله هذا) الاشارة الى  
حرمت المصاهرة (قوله ولو ما ضيا) كجهوز شواها لانها دخلت تحت حكم الاشياء فلا يخرج عنها بالكبر ولا انها  
محل للولد كما وقع لزوجتي ابراهيم وزكريا عليها الصلاة والسلام (قوله وصغيرة لم تشته) قال الفقيه ابو الليث  
مادون تسع سنين لا تكون مشتهرة وعليه الفتوى اه فافاد انه لا فرق بين ان تكون حينة أولا بجر (قوله  
فلا تثبت الحرمة بها) اى بالمصاهرة في غير ما ذكر (قوله أصلا) اى سواء لمس أو قطر أو وطئ في القبل أو الدبر  
وسواء انزل أم لا حلبي (قوله مطلقا) اى سواء كان بصبي أو امرأة كما في غاية البيان وعليه الفتوى كما في الوقعات  
حلبي عن البحر (قوله لعدم يثبت كونه في الفرج) على عدم ايجاب وطء المقضاة المصاهرة فقط وأما العلة في عدم  
ايجاب وطء الدبر بالمصاهرة فالتيق بعدم كون الوطء في الفرج الذي هو محل الحرث وانما كمال انفعالها  
بالاولى قال في البحر وأورد عليه ما اى على عدم ايجاب وطء الدبر والافضاء المصاهرة ان الوطء في المثنتين  
وان لم يكن سببا للحرمة فالمس بشهوة سببا لها بل الوجود فيه ما أقوى وأجيب بأن العلة هي الوطء المسبب للولد  
وثبوت الحرمة بالمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوطء ولم يتحقق في الصورتين اه وبه علم انه لا فرق في المثنتين  
بين الانزال وعدمه اه حلبي (قوله لا فرق الخ) راجع الى قوله أما غيرهما فلا يعني لا تثبت حرمة المصاهرة بوطء  
غير المشتهرة سواء كان وطئا زنا أو نكاحا وكذلك المنة لا تثبت بوطئها أو نظرائها فرجها حرمة  
المصاهرة (قوله فلا تزوج صغيرة) تبرع على قوله أما غيرهما فلا سواء كان زنا أو نكاح وتقدم بيان سن  
من لا تثبت وأطلق في قوله فدخل بها فم ما اذا أفضاها أو لا (قوله جاز لا لاول التزوج بينها) أما أنها لم تحرم  
بمجرد العقد (قوله لعدم الاشتهاء) على الجواز اى وهو شرط ثبوت حرمة المصاهرة (قوله وكذا اشترط الشهوة)  
اى انبوت حرمة المصاهرة في الذكربان يجامع مثله وفي الغمانية الصبي الذي يجامع مثله كالبالغ قالوا وهو  
ان يجامع ويشتهي وتسعى النساء من مثله وهذا ظاهر في اعتبار كونه مراهما لا ابن تسع خلافا لما في البحر اه  
نفسه (قوله ولا فرق بين المس الخ) الصواب في التركيب ان يقول ولا فرق في المس والنظر بشهوة بين عمد الخ  
قال في الهندية ثم لا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامدا أو ناسيا أو كرها أو مخطئا كذا في القم  
أو ناسيا كما في السراج بل كان الاولى ان يفسد قوله بن المس والنظر بشهوة اسم الوطء فانه مثله ما في عدم

وفي امرأة وهو شيخ كبير محرك بقلبه  
أوزادته وفي الجوهر لا يشترط في النظر  
للعين تدبير بل آله به يفتي هذا اذا لم ينزل  
فلو انزل مع مس أو نظر فلا حرمة به يفتي ابن  
كمال وغيره وفي الخلاصة وفي آخر أماته  
لا يحرم عليه أماته (لا) بجر (من صرأة  
الى فرجها) الدخول اذا رآه (من صرأة  
أوما) لان المرقبة مشاهة (ولا نكاس) لا هو  
(هذا اذا كانت حينة مشتهرة لم تشته فلا)  
(أما غيرها) به في المنة وصغيرة لم تشته (ولا)  
تثبت الحرمة بها أصلا كوطء دبر مطلقا وكما لو  
أفضاها لعدم يثبت كونه في الفرج من غير  
أفضاها لعدم يثبت كونه في الفرج من غير  
منه بلا فرق بين زنا أو نكاح وانقضت عنها  
لا تشتهي فدخل بها فوطء (التزوج بينها)  
وتزوج بها بغير جاز لا لاول (التزوج في الدسر  
لعدم الاشتهاء وكذا اشترط الشهوة في المس  
فلا يباح غير مراحم فوطء) به لم يحرم فمخ  
(ولا فرق) فمخ (بين المس والنظر  
بشهوة بين عمد

الفرق بين العمد الخ فيما يظهر اه حلي (قوله ونسبان) بأن حلف أن لا يمس غيره حله ولا ينظر اليه قنسي ونظر  
 أو مس (قوله وخطا) بأن نظم ازوجهه خمس أو نظر (قوله فلا يقظ) تقربح على الخطا (قوله أو يدها ابته)  
 مخصوص بماله كان الابن مراها لانه حينئذ يكون مشتهى لا مطلقا بدليل ما سبق أفاده أبو السعود ولا بد  
 من قيد الشهوة أو ازديادها لانه قيد في موضوع المسئلة (قوله في أي موضع كان) سواء كان على الفم والخذ  
 أو غيرهما (قوله بجوهره) نقل في البحر عنها أنه لو مس أو قبل وقال لم اشتهه صدق الا اذا كان المس على الفرج  
 والتقبيل في الفم (قوله ولو على الفم) مباغلة على المنى لا على النوى والمعنى حرمت امرأته اذا لم يظهر عدم  
 الاشتباه وهو صادق بظهور الشهوة وبالشك فيها اما اذا ظهر عدم الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبلة على الفم اه  
 حلي (قوله وفي المس) ال عوض عن المضاف اليه أي وفي مس أي مس أم امرأته لا تحرم امرأته الخ (قوله  
 والمعاينة كالتقبيل) تثبت الحرمة بها مالم يظهر عدم الشهوة (قوله وكذا القرس والعص بشهوة) ينبغي ترك قوله  
 بشهوة كما فعل المصنف في المعاينة لان المقصود تشبيه هذه الامور بالتقبيل في التفصيل المتقدم فلا معنى لانه يبعد  
 قالة الحلي (قوله ولو لاجنبية) أي لا فرق بين أن تكون زوجته أو اجنبية أما لاجنبية فصورته ظاهرة  
 وأما الزوجة فكما اذا تزوج امرأة فقرصها أو عضها أو قبلها أو عانقها ثم طلقها قبل الدخول حرمت عليه  
 بنتها واعلم أن هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جميع ما قبله كذلك اه حلي (قوله وتكنى الشهوة  
 من أحدهما) هذا الغاية في المس أما في النظر فتعتبر الشهوة من الناظر سواء وجدت من الأخرام لا (قوله  
 ومراهن) أي في الوطء والمس والنظر وقوله ككبالغ أي في ثبوت حرمة المصاهرة ولو تعم المقابلات بأن قال  
 كالبغ عاقل صاحب لكان أولى (قوله تحصرم) أي أنها فهو من باب الحذف والاصال حلي (قوله وبجرمة  
 المصاهرة الخ) ذكر صاحب الهندية عن نكاح الاصل لمجرد أن السكاح لا يرتفع أي حكمه من كل وجه بجرمة  
 المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التبني لا يجب عليه الخدا شبه عليه أولم يشبهه  
 (قوله لا بعد المزاكرة) ظاهر اطلاقه أن المزاكرة بالقول أو بالبعد عنها تكفي ويحرم (قوله لا يكون زنا) بل هو  
 وطء يشبهه تدربا بالحد (قوله فدخلت فراش أبيها) ككفي به عن المس والاعتد الدخول بغيره لا يعتبر  
 وفي الهندية اذا نظر الرجل فرج ابنته بغير شهوة ففنى أن تكون له جارية مثله افوقت منه شهوة ومع وقوع بصره  
 قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته وان كانت الشهوة وقعت على التي تنكحها لا تحرم  
 لان نظره في هذه الصورة الى فرج ابنته لم يكن عن شهوة اه ولومس ظفرها شهوة أو أسفل الخف تثبت الا اذا  
 كان منهلا لا يجدي ابن الندم والدوام على المس ليس بشرط لثبوت الحرمة حتى قبل اذا مقبده الى امرأته بشهوة  
 ف وقعت على أم ابنتها فان دامت شهوته حرمت عليه امرأته وان زرع من ساعته اه (قوله وبنت سنها الخ) قال  
 في المعراج بنت خمس لا تكون مشتهاة اتفاقا وبنت تسع فصاعدا مشتهاة اتفاقا وفيما بين الخمس والتسع  
 اختلاف الرواية والمشايع والاصح أنها لا تثبت الحرمة كذا في البحر وحكي عن الشيخ الامام أبي بكر أنه كان  
 يقول ينبغي للمفتي أن يفتي في السبع والثمان أنها لا تحرم الا ان بالغ السائل انها سابعة فجملة جسمية فحينئذ  
 يفتي بالحرمة كذا في الذخيرة هندية (قوله وان ادعت الشهوة) أي ادعت وجود الشهوة منه مع اعترافها  
 بعدم وجودها منها وقد تقدم أن وجودها من أحدهما في المس كاف قال المقدسي لو قبل امرأته أبيه بشهوة  
 أو الاب امرأته بشهوة وهي مكرهة وانكر الزوج كونه بشهوة فالقول له لانه ينكر بطلان ملكه وان صدقت  
 حرمت اه (قوله في تقبيله) مصدر أضعف الى فاغله أي في تقبيله أيها (قوله وانكرها الرجل) أي زوجها  
 فهو مصدق لانه ينكر بطلان ملكه وان صدقها الزوج وقعت الفرة ويجب المهر على الزوج ويرجع به على الذي  
 فعل ان نعمه الفاعل الفساد وان لم يتمه لا يرجع وفي الوطء لا يرجع وان تعدد الوطء الفساد لانه وجب  
 الحد والمال مع الحد لا يجمع هندية (قوله الآن يقوم) أي من قبلها سواء كان أبيا الزوج أو ابنة (قوله آله)  
 بالرفع فاعل منتشر (قوله لقريئة كذبه) أي للقريئة الدالة على كذبه وهي انتشار آله (قوله أو يركب معها)  
 أي ويمسها من غير حائل أصلا أو مع حائل رقيق والمراد الركوب معها على دابة وهو معطوف كالذي قبله على يقوم  
 (قوله وفي الفتح بترأى الخ) الفتح منقول قال في الفتاوى الهندية وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين  
 المرخياني يفتي بالحرمة في القبلة على الفم والخذ والرأس وان كانت على مقنعة وكان يقول لا يصدق فانه لم يكن

ونسبان) وخطا واكره فلا يقظ زوجته  
 أو لا ينظره هي الجماعا فتبديده فتم المشتهاة  
 أو يدها ابته حرمت الاثم أبدا فتق (قبل أم  
 امرأته) في أي موضع كان على الصحيح  
 جوهره (حرمت) عليه (امرأته مالم يظهر  
 عدم الشهوة) ولو على الفم (مالم تعلم  
 في الذخيرة) (وفي المس لا) تحرم (مالم تعلم  
 الشهوة) لان الاصل في التقبيل الشهوة  
 بخلاف المس (ولم تنه كالتقبيل) وكذا  
 القرس والعص بشهوة ولو لا جنبية وتكنى  
 الشهوة من أحدهما ومراهن ومجنون  
 وسكران بنته تحرم وفي القنية قبل  
 السكران بنته تحرم ولايجل لها ان تزوج باخر  
 لا يرتفع السكاح حتى لايجل لها ان تزوج باخر  
 لا بعد المزاكرة وانقضت العدة والوطء بها  
 لا يكون زنا وفي الخانية أن النار لا تخرج ابنته  
 لا يكون زنا وفي حرمة امرأته وكذا لو فزعت  
 بشهوة وجب حرمة امرأته فانكحها ابوها  
 فدخلت فراش أبيها عريانة فانكحها ابوها  
 تحرم عليه أمها (وبنت) سنها (دون تسع  
 ليست بمشتهاة) به يفتي (وان ادعت الشهوة)  
 في تقبيله أو قبيلها ابته (وانكرها الرجل  
 فهو مصدق) لا هي (الا أن يفتي) وم اليها  
 منتشر (آله) (فيما بينها) (قريئة كذبه  
 أو يأخذ منها) أو يركب معها (أو يمسها  
 على الفرج أو قبيلها على الفم فانه الحدادي  
 وفي الفتح بترأى الخ) الحاق الحدين بالفم

بشهوة اهـ لكن قوله وان كانت على مقنعة محمول على ما اذا كانت المقنعة رقيقة تصل الحرارة معها كما صرح به  
 في البحر (قوله وفي الخلاصة الخ) قال في الهندية لو اقتربحرمة المصاهرة بواخذبه وبنزق بينهما وكذلك  
 اذا اُضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأته كنت جامعت أمتك قبل نكاحك بواخذبه وبنزق بينهما  
 وليكن لا يصدق في حق المهر حتى يجب المسعى والاصرار على هذا الاقرار ايس بشرط حتى لو رجع عن ذلك وقال  
 كذبت فالقاضي لا يصدق به ولكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما اقتر لا تحرم عليه امرأته اهـ (قوله  
 ولو هازلا) أي ولو تكلم به على طريق الهزل (قوله عن شهوة) حال من اللبس والتقبيل (قوله والنظر الى ذكره  
 أو فزجها) وكذا الاقرار بذلك اهـ حلبي (قوله بالتشاور) أي فيمن تشاور الله اهـ حلبي (قوله أو آثار) أي  
 في المرأة والشيخ الكبير والمحبوب والعين اهـ حلبي (قوله بين المحارم) الاولى سدفة لان قول المصنف بين امرأتين  
 يفنى عنه ولان المرأة وامرأة ابنتها محارم ومع ذلك يجوز الجمع بينهما وأجاب الحلبي بأن قول المصنف بين امرأتين  
 بدل منه بدل فصل من مجمل وأطلق في المحارم فم المحرم نسبا ورضا حتى لا يجوز الجمع بين الاختين رضاهما  
 أفاده صاحب البحر (قوله أي عقد صحيحا) لا غرة لهذا القيد ولذا ترى كونه صاحب النهر وذلك لانه  
 اذا تزوجهم ما في عقد واحد لا يكون صحيحا والحرمه ثابتة وكذا اذا تزوجهم ما على التعاقب وكان  
 نكاح الاولى صحيحا فان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعاً والحرمه ثابتة نعم لغيره فيما اذا تزوج  
 الاولى فاسداً فان له حينئذ أن يعقد على الثانية ويصدق عليه أنه جمع بينهما نكاحاً ونكاح الاولى  
 وان كان فاسداً يسمى نكاحاً كما شاع في عباراتهم حلبي بزيادة (قوله وعدة) أي من جهة العدة  
 في احدهما وذلك لان اثر النكاح قائم فلو جاز التزويج لم يجمع ويحرم تزويج امرأة قبل انقضاء عدة أربع  
 طاعة من فان انقضت عدة الكل معاجلة تزويج أربع وان واحدة فواحدة وله تزويج أربع سوى أم ولده  
 المعتدة منه بعد عدة عقها ولزواج المرتدة اللاحقة بدار الحرب تزويج أختها وأربع سواها قبل عدتها كذا  
 في البحر (قوله ولو من طلاق بائن) أو عن اعتناق أم ولد خلافاً لهما بصر (قوله بملك عين) متعلق بوطأ  
 واحتريه عن الجمع ملكاً من غير وطء وذلك جائز كما في البحر (قوله بين امرأتين) يرجع الى الجمع نكاحاً وعدة  
 ووطأ بملك العين (قوله أيتهما فرضت الخ) أي أية واحدة منهما فرضت ذلك الم يحل للآخرى كالجمع بين  
 المرأة وعمتها وأختها والجمع بين الأم والبنات نسباً أو رضاعاً كالجمع بين عمتين وخالتين كأن يترج  
 كل من الرجلين أم الآخرة فيولد لكل منهما بنت فيكون كل من البنتين عمه الاخرى أو يترج كل من  
 الرجلين بنت الآخرة فيولد لهما بنتان فكل من البنتين خالة الاخرى (قوله أبداً) خروج بهما ولو تزوج أمة  
 ثم سدت ما فانه يجوز لانها حرة مؤقتة بزوال ملك العين وانما أخير جناها بقصد الابدية لدخوله تحت القاعدة  
 فانه لو فرضت الأمة ذكر لا يصح له ارادة العقد على سببته ولو فرضت السيدة ذكر لا يحل له ايرام العقد على أمته  
 الأعلى سبيل الاحتياط كما يأتي (قوله لا تنكح المرأة على عمتها) تمامه ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على  
 ابنة أختها فلهكم اذا علمتم ذلك طعمتم أرحامكم (قوله مخصص الكتاب) هو قوله تعالى وحل لكم ما وراء  
 ذلكم (قوله فجاء الجمع بين امرأة وبنت زوجها) لانه لو فرضت بنت الزوج ذكراً بأن كان ابن الزوج لم يجز له أن  
 يترج بها لانها موطوءة أبيه ولو فرضت المرأة ذكر الجاهل أن يترج بنت الزوج لانها بنت رجل أجنبي بحر  
 (قوله أو امرأته ابنتها) لان المرأة لو فرضت ذكر الجاهل عليه التزويج بامرأة ابنة ولو فرضت امرأة الابن ذكر  
 الجاهل التزويج بالمرأة لانه أجنبي عمتها (قوله ثم سدت ما) أشار به الى أنه لو تزوجها ما في عدة لم يصح نكاح واحدة  
 منهما ولو تزوجها ما في عقدتين والسيدة مقدمة لم يصح نكاح الأمة اهـ حلبي (قوله لم يحرم) أي نكاح الاخرى  
 فلا يحرم الجمع وهذا لا يظهر في السيدة مع أمته لانه لا يجوز عقد السيدة على أمته الاحتياطاً الا أن يراد بعدم  
 الحرمه حل الوطء أو حل ارادة العقد احتياطاً (قوله بخلاف عكسه) هو ما اذا فرضت بنت الزوج أم أم الزوج  
 أو الأمة ذكر احد ثم دعت تحرم الاخرى اهـ حلبي (قوله بنكاح صحيح) خرج ما اذا تزوج أخت أمته الموطوءة  
 بنكاح فاسد فان له أن يوطأ أمته الا اذا دخل بالمنكوحه حينئذ تحرم الوطء ولو جرد الجمع بينهما حقيقة حلبي  
 عن البحر (قوله أخت أمة) وعكس المسئلة حكمه كذلك وهو ما اذا تزوج جارية ولم يوطأها حتى ملك أختها فليس  
 له أن يوطأ المشتراة لان المنكوحه موطوءة كذا في البحر (تبيه) سئل عن الجمع بين الاختين في الجنة فأجاب

وفي الخلاصة قيل له ما فعلت بامرأتك  
 فقال جاء عمتا ثبتت الحرمه ولا يصدق أنه  
 كذب ولو هازلا (وتقبل الشهادة على الاقرار  
 باللمس والتقبيل عن شهوة وكذا) تقبل  
 (عني نفس اللبس والتقبيل) والتقدير تجيب  
 ذكره وفزجها (عن شهوة في الفحار) تجيب  
 لان الشهوة مما يوقف عليها في الجمل بالتمسار  
 أو آثار (و) حرم (الجمع) بين المحارم (نكاحاً)  
 أي عقد صحيحاً (وعدة ولو من طلاق بائن  
 و) حرم الجمع (وطأ بملك عين بين امرأتين) ما  
 فرضت ذكر الم تحل للآخرى (أبد الحديث  
 مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور  
 يصلح مخصصاً للكتاب (فجاء الجمع بين امرأة  
 وبنت زوجها) أو امرأته ابنتها وأمة ثم  
 سدت لانه لو فرضت المرأة أو امرأة الابن  
 أو السيدة ذكر الم يحرم بخلاف عكسه (وان  
 تزويج بنكاح صحيح) (أخت أمة) قد (وطئها)



الرملي بأنه لا مانع منه لأن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمها والعلة التي اغض وقطعة الرحم وهذا المعنى منتف  
 في الجنة اه وصريح القرطبي بأنه يجوز نكاح سائر المحارم في الجنة الا الأم والبنات قال شيخنا ومذهبنا أن العلة  
 المنصوص عليها تتعلق بالحكم وجودا وعدمها كالطواف في الهرة الا هلته فانه لا تقدر في الوحشة صار سورها  
 نجسا وهذا العلة منصوص عليها بقوله صلى الله عليه وسلم فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم فما أجاب به الرملي  
 موافق لنسابة أو كون هذه الحكم منصوصا عليها بالاستنبط أبو السعود (قوله صرح الشكاح) لانه صدر  
 من أهله وهو واضح مضافا الى محله لأن الاخت الملوكة وطوهرها من باب الاستخدام وهو لا يمنع نكاح الاخت  
 حلبي عن العناية (قوله حتى يحرم) بفتح الياء من الثلاثي لا بضمها من الرباعي المصنف لقصوره على ما اذا كانت  
 حرة احدهما عليه بذله منه وليس بالزم فانه بعوت احدهما تحريم عليه وموت باليس بفتح الهاء اه حلبي  
 (قوله حل استتاع) من اضافة ما كان صفة أي يحرم الاستتاع الحلال فالحرمة صفة الاستتاع الذي هو فعل  
 المكلف لصفة الحل لانه مقابلة وليس فعلا لا مكلف (قوله بسبب ما) كسبب الأئمة كالأؤدية وعضا واعناقها  
 كذلك وهبتهما مع تسليم وكما بهما وتزويجهما بنكاح صحيح فلو فاسد الا عبرة به الا اذا دخل بها فحرم الموطوعة  
 لوجوب العدة عليها فقل سمعنا هذا المنكوحه ولا يؤثر الأعرام والحيض والنفاس والصوم والرهن والأجارة  
 والتدبير لأن فرجها لا يحرم بهذه الأسباب منع أقول من أسباب تحريم الموطوعة وموتها ولم يذكر أسباب تحريم  
 المنكوحه كطلاقها وموتها مع عوم المنزله حلبي (قوله لأن العقد حكم الوطء) اعترض عليه بأن النكاح  
 لو كان قائما مقام الوطء حتى تصير المنكوحه موطوءة تحكي يجب أن لا يجوز هذا النكاح كيلا يصير جامع بينهما  
 وطأ كما قال به الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأجيب بأن نفس النكاح ليس بوطء حتى يصير به جامع بينهما  
 وانما يصير وطأ بعد حكمه وهو حل الوطء فلا يكون وطء الأئمة ما نسا عن النكاح كذا في العناية وردة الكمال  
 وأجاب بجواب مذكور في النهر فراجع ان ثبت (قوله يثبت نسب أولاده) ظاهره ولون غير دعوة فاذا انقضى  
 لاعتن أو كذب نفسه فيحد ويحترق (قوله اثبت الوطء حكم) أي بالعقد لأن قطع المسافة جائز على طريق الكرامة  
 أو الاستخدام (قوله ولو لم يكن الخ) محترق قوله قد وطئها حلبي (قوله له وطء المنكوحه) لأن المرقوقة ليست  
 بموطوءة حكم فلم يصير جامع بينهما وطأ لا حقيقة ولا حكما ولو ملك أختين له أن يوطأ احدهما واذا وطئ احدهما  
 ليس له وطء الاخرى بعد ذلك ولو لا جارية فوطئها ثم ملك أختها كان له أن يوطأ الاولى وليس له وطء الاخرى  
 ما لم يحرم فرج الاولى على نفسه ولو وهبها ثم لم يوطأ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى بسبب بحر  
 (قوله ودواهي الوطء) كالقبلة واللمس والنظر بشهوة (قوله كالوطء) أي في التحريم حتى يحرم احدهما عليه  
 (قوله أو من بينهما) هو كل امرأتين أيتهما فرضت ذكر الم تحل للاخرى اه حلبي وقد تبع الشارح المصنف  
 في هذه الزيادة ولا حاجة اليها للاستغناء عنها بقول المصنف بعد وكذا الحكم في كل ما جمعهما من المحارم (قوله  
 ونسي النكاح الاول) فلو علم فهو الصحيح والثاني باطل وله وطء الاولى الا أن يوطأ الثانية فيحرم الاولى الى انقضاء  
 عدة الثانية كما لو وطئ أخت امرأته بشبهة حيث تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة حلبي عن البحر  
 (قوله فترق القاضى) اعلم أنه يفترض على الزوج أن يفارقه ما فلول يفارقه ما وجب على القاضى ان علم بحاله  
 أن يفرق بينه وبينها لأن نكاح احدهما باطل يمين ولا وجه لتعيين احدهما لعدم الاولوية والترجيح من غير  
 مرجح لا يجوز ولا يجوز التحرى في الفروج فيستعين التفريق ان لم يبين الزوج احدهما ما بالفعل فان دخل أو بين  
 أنها سابقة قضى بنكاحها لتصادقهما وتفرق بينه وبين الاخرى ولو دخل باحدهما وبين بعد ذلك أن الاخرى  
 سابقة يعتبر الثاني لأن الاول يان دلالة والثاني صريح والدلالة لا تقاوم الصريح أبو السعود ثم انما يفرق بينه  
 وبين كل منهما ما اذا لم تكن احدهما مشغولة بنكاح الغير أو عدة فان كانت كذلك صح نكاح الفارغة لعدم  
 تحقق الجمع بينهما كما لو تزوجت امرأة زوجين في عقد واحد أو احدهما متزوج بأربع نسوة فانما تكون زوجة  
 الاخر لانه لم يتحقق الجمع بين رجلين اذا كانت لا تحل لاحدهما واعلم أنه اذا تزوجها بعد واحد وقع التفريق  
 فان كان قبل الدخول فلا مهر له ما ولا عدة عليها وان دخل بها وجب لكل الاقل من المسمى ومهر المثل كما هو  
 حكم النكاح الفاسد وعليهما العدة واذا تزوجها بعد قد نسي الاول منهما وقع التفريق فان صكك قبل  
 الدخول فله أن يتزوج ايتهما شاءا لعل أو بعد الدخول بهما فليس له الترتيب بواحدة منهما حتى تنقض عدتهما

صح النكاح لكن (لا يوطأ واحدة) منهما  
 (حق يحرم) حل استتاع (احدهما عليه)  
 بسبب ما لأن العقد حكم الوطء حتى لو نكح  
 منفرقة مغربية ثبت نسب أولادهما  
 منه لثبوت الوطء حكم ولو لم يكن وطئ الأئمة  
 له وطء المنكوحه ودواهي الوطء كالوطء ابن  
 كمال (وان تزوجها معا) أي الاختين أو من  
 بينهما (أو بعدتين ونسي) النكاح  
 (الاول فترق) القاضى (بينه وبينهما)

وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله تزوج التي لم تنقض عدة تم ادون الاخرى كيلا يصير جامعا وان بعد  
الدخول باحدهما فله أن يتزوجها في الحال دون الاخرى فان عدتها منع من تزوج اختما حلبي من البصر  
(قوله ويكون طلاقا) حقي ينقص من طلاق كل واحدة منهما اطلاقا لو تزوجها بعد ذلك (قوله ومضى في مسئلة  
النسيان) راجع الى قوله ويكون طلاقا والى قوله نصف المهر كما يعلم بما بعد والمراد بالمهر أحد المهرين لا الجنس  
الصادق به - ما ر (قوله البطلان) أي فالتفريق فيه لا يكون طلاقا وهو مقيد بعدم شغل احدهما بنكاح الغير  
أو عدته فان كان صحيح نكاح الفارغة (قوله وعدم وجوب المهر بالابوطاء) قال في الهندية وان كان بعد الدخول  
يجب لكل واحدة منهما الاقل من مهر منلهما ومن المسمى كذا في المضبرات (قوله وهذا) أي تنصيف أحد المهرين  
بينهما (قوله متساويين قدرا وجنسا) كما اذا كان كل منهما ألف درهم حلبي (قوله وهو مسمى) النصير راجع  
الى المهرين بتأويل المذكور قاله الحلبي (قوله وأدى كل منهما ألفا الاولى) فلو قالنا لا ندري أي النكاحين  
كان أو لا لا يقضى لهما ابشئ لأن المقضي له مجهول وهو يمنع صحة القضاء كمن قال (جلين لاحد كما على ألف درهم  
لا يقضى لاحدهما ابشئ) الآن تصطلح بأن تنفذ على أخذ نصف المهر منه فيقضى لهما به كذا في البصر قال  
في التناوي وصورة الاصطلاح أن تقول المرأتان عند القاضي فلنا عليه المهر وهذا الحق لا بعد وانقضت على  
أخذ نصف المهر فيقضى القاضي كذا في النهاية اه حلبي (قوله ولا يثبت لهما) فلو أقامت احدهما واحدها  
البينة على السبق ففكاحها هو الصحيح والثاني باطل نظير ما قد سنأى قوله ونفسى الاول ومنشئ عدم البينة لهما  
وجودها لهما قال في المتولى الهندية واذا برهنت كل واحدة على السبق فعليه نصف المهرين - ما بالاتفاق  
في رواية كتاب السكاح وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي اه حلبي (قوله فان اختلف مهرهما) مختار قوله  
متساويين قدرا وجنسا وهو صادق باختلافهما ما قد رافق كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن  
الفضة والاخرى وزن ألفين منها وجنسا كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن  
ألف درهم من الذهب وقد رافق وجنسا كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألفي  
دوهم من الذهب قاله الحلبي (قوله فان علما) بالبناء للجهول ونحوه - ير التثنية عائدة على المهرين وليس المراد علم  
نفس المهرين بل علم أن هذا المهر المسمى لثلاثة والاخرى لآخرى اه حلبي (قوله فلكل ربع مهرها) ففي الصورة  
الاولى اصاحبة الالف ما ثلثان ونحوه من الفضة واصاحبة الالفين خمسة ثلثة من الفضة وفي الثانية لصاحبة  
الالف الفضة ما ثلثان وخمسون من الفضة واصاحبة الالف الذهب ما ثلثان وخمسون من الذهب وفي الثالثة  
لصاحبة الالف الفضة ما ثلثان وخمسون من الفضة واصاحبة الالفين الذهب خمسة ثلثة من الذهب اه حلبي  
(قوله والا) أي وان لم يعلم أن هذا المهر لثلاثة بعينها وهذا لثلاثة بعينها (قوله فلكل نصف أقل المسمين) فبه  
نظر فانه اذا أخذت كل واحدة نصف أقل المسمين فقد أخذتاهما كاملا مع أن المستحق عليه نصف مهر كاتبه  
عليه الشرع لا لى فكان عليه أن يقول والاف لهما نصف أقل المسمين قاله الحلبي (قوله وان لم يكن مسمى) أي  
وان لم يكن واحد من المهرين مسمى فالواجب متعة واذ اسمى لاحدهما دون الاخرى فله المسمى أخذ بره  
والتي لم يسم لها تأخذ نصف المتعة اه حلبي (قوله وجب لكل واحدة مهر كامل) كذا في البصر وغيره والمتبادر  
منه أن كل واحدة يجب لها ما سمي لها وهو باطل لأن هذا حكم السكاح الصحيح وان حل على أن لاحدهما مهر  
كاملا والاخرى عقر كاملا كما قاله في النهر لا يصح أيضا لان الواجب المهر المسمى كاملا لواحدة والاقل من المسمى  
ومهر المثل لواحدة كما في النسخ ويتقسم الجميع بينهما فيكون لكل واحدة نصف المسمى ونصف الاقل من المسمى  
ومهر المثل قال السكال ويجب حمله على أن المسمى اتحد لهما قدر وجنسا فان اختلف تعذر ايجاب العقر  
لبيت احدهما أولى بجعلها ذات العقر من الاخرى لانه فرع الحكم بانها الموطوءة في النكاح الفاسد اه أي  
والوطء تحقق فيه ما ويجب أيضا حمله على ما اذا اتحد مهر لهما فان اختلف تعذر ايجاب العقر وان كان المسمى  
متحد فليراجع أفاده الحلبي ولم يبين الحكم عند تعذر ايجاب العقر والظاهر أنه يجب لكل الاقل من المسمى ومهر  
مثلهما (قوله ومنه يعلم حكم دخوله باحدة) يعني أن المدخول به يجب لها نصف المسمى ونصف الاقل من مهر  
المثل والمسمى لان ان كانت سابقة وجب لها جميع المسمى وان كانت متأخرة وجب لها الاقل من مهر المثل والمسمى  
فتأخذ نصف كل منهما وغير المدخول به يجب لها ربع المسمى لانها ان كانت سابقة وجب لها نصف المسمى وان

ويكون طلاقا (ولهما نصف المهر) يعني  
في مسئلة النسيان اذا الحكم في تزوجهما ما  
البطلان وعدم وجوب المهر الا بالوطء كما في  
تامة الكتب فتنبه وهذا (ان كان مهرهما  
متساويين) قد رافق وجنسا (وهو مسمى في العقد  
وكانت الفرق قبل الدخول) وأدعى كل  
منهما أنهما الاولى ولا يثبت لهما فان اختلف  
مهرهما فان علما فلكل ربع مهرها والا  
فلكل نصف أقل المسمين (وان لم يكن  
مسمى فالواجب متعة واحدة لهما) بدل  
نصف المهر (وان كانت الفرق بعد الدخول  
وجب لكل واحدة مهر كامل) لتقرره  
بالدخول ومنه يعلم حكم دخوله باحدة  
(وهذا الحكم فيما يجتمع بهما من المحارم)  
في نكاح

كانت متأخرة لا يجب لها شيء في نصف النصف اه حلي (قوله وحرم نكاح المولى أمته) لأن ملك المتعة ثابت للمولى قبل النكاح فيلزم إثبات الثابت وليس المراد من هذه الحرمة استحقاق المولى العتوبة بل المراد أنه لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقائه النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها ووجوب القسم لها وعدة ما عليه خامسة وثبوت نسب ولها يد ودعوة منه بجر وغيره قال الشريفي لا يفتي ما في عدم عدتها خامسة ونحوه من عدم الاحتياط قال في البحر وأطلق في الأمة فتأمل ما لو كان له فيها جر ولو تزوج أمة الغير ثم اشتراها بطل النكاح إلا إذا كان الشراء بشرط الخيار فلا يطل ومثل الأمة المكاتب والمذبة وأتم الولد أو جارية له فيها حق ملك كجارية مكاتبه أو عبده المأذون المديون هندية (قوله والعبد سيده) ولو قل فصيها فيه نهر (قوله لأن المملوكية تنافي المالكية) بيانه أن النكاح لم يشرع إلا بموافقات مشتركة بين المتناكحين فوجب له علم التمسك من نفسه وقرارها في بيته وخدمته داخل البيت ووجوب لها عليه النفقة والمهر والكسوة والقسم والمملوكية فيها تنافي ما لكيتها عليه هذه الحقوق فاستنع وقوع النكاح على الشركة فلا يشرع هذا النكاح لما علم أن كل تصرف لا يترتب عليه مقصوده لا يكون مشروعا فأفاده الزيلعي (قوله نعم لو فعله) الضمير إلى عقد النكاح والاولى ذكره قبل قوله والعبد سيده (قوله احتياطيا) أي لاحتمال أن تكون حرة أو معتقة الغير أو محلوها علم بدمتها أو قد حدث الحالف وكثيرا ما يقع لاسيما إذا تداولت الأيدي كذا في البحر وقال صاحب الهندية فالواقف هذا الزمان الاول أن يتزوج جارية نفسه حتى لو كانت حرة كان الوطء حلالا بحكم النكاح كذا في السراجية (قوله والثانية) نسبة إلى الوثني وهو ما له جنة أي صورة لنسب من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر تخت والجمع أذنان والضم صورة بلا جنة كذا فرق بين ما كثر من أهل اللغة نهر وحرمها انما هي للمسلم وحلت لكل كافر إلا المرتد كذا في البحر (قوله وصح نكاح كفاية) أطلقها فتأمل الحرية والذمة والحرة والأمة بجر لقوله تعالى والمحصنات من الذين أولوا الكتاب من قبلكم عطفًا على الطيبات من قوله تعالى اليوم أحل لكم الطيبات والمحصنات الحرائر والموافق عن الزنا وصح أن حصة ذمة بن الإيمان تزوج يهودية وكذا كعب بن مالك أن تزوج النكاحية على المسلمة أو المسلمة على الكفاية جاز والقسم بينهما على السواء لأن جواز النكاح يمتنع على الحل الذي به صارت المرأة محللا للنكاح أبو السعود (قوله وإن كره تنزيها) أي سواء كانت ذمية أو حرة قال في البحر والاولى أن لا يتزوج كفاية ولا يأت كل ذنباتهم وفي المحيط بكرة تزوج الكفاية الحرة لأنه لا يأت من أن يكون يدهم ولا فينسأ على طباع أهل الحرب ويتخلق بأخلاقهم فلا يستطيع المسلم قلعه عن تلك العادة اه والظاهر أنها كراهة تنزيه لأن التحريم لا بد لها من نهي أو طاعة معناه لأنها رتبة الواجب اه (قوله مؤمنة بنى الخ) تفسير للكفاية لا تنبيه اه حلي (قوله مقرة بكتاب) أي كتاب كان ولذا قال في التبيين ثم كل من يعتقد دينه ما يؤوله كتاب منزل كصفت إبراهيم وشيث وزبور وأدفعهم من أهل الكتاب فتجوز مناكتهم وأكل ذنباتهم اه قال في النهر لم يسل من زوجته الذمية من الخروج إلى الكنائس واتخاذ الجمر في منزله أو ما شربها منه فلا لأنه حلال عندها كذا في حربة النجاشية لكن المذكور في ظهار البزارية أن له المنع أيضا من الشرب كالمسلمة إذا كانت النور والصل أو ما يشق الفهم لأن القلب حقه وذلك يجعلها لو يكره اه (قوله وإن اعتقدوا المسيح الها) لانهم وإن كانوا مشركين لغة لا ينصرف إليهم لفظ المشركين في لسان الشرع وقيد الحل في المبسوط والمستصفي بما إذا لم يعتقدوا المسيح الها والعزير قيل وعليه الفتوى (قوله وكذا حل ذبيحتهم) أي وإن اعتقدوا هذا الاعتقاد وحل يحتمل قرأته فعلا ماضيا ومصدرا قوله تجوز مناكحة المعتزلة) احتراز ذكرهم عن المعطلة والزنادقة والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر معتقده فلا تجوز مناكتهم بجر وغيره وفي النهر من خالف القواطع المعصومة من الدين بالضرورة كالقائل بقدوم العالم ونفي العلم بالجزئيات كافر على ما صرح به المحققون وكذا الذي يقول بالايجاب بالذات ونفي الاختيار كإني الفتح (قوله وإن وقع الزنا ما لهم في المباح) لأن لازم المذهب ليس بذهب (قوله لأنكاح عبادة كوكب) قال السكاكيد دخل في عبادة الاوثان عبادة الشمس والنجوم والصورتان استحسنوها وفي المنع ولا يحتاج إلى أفراد الصابغة بحكم فانهم إن كانوا مؤمنين بدين نبي ويقرن بكتاب الله تعالى وصح نكاحهم لانهم من أهل الكتاب وإن كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز مناكتهم لانهم مشركون والخلاف المنقول فيها محمول على اشتباه مذهبهم وكل اجاب على ما وقع عنده

(و) حرم (نكاح) المولى (أمته و) العبد  
(سيده) لأن المملوكية تنافي المالكية نعم لو  
فعله المولى احتياطا كان حسنا (و) حرم  
نكاح (الوثنية) بالاجماع (وصح نكاح  
كفاية) وإن كره تنزيها (مؤمنة بنى) مرسل  
(مقرة بكتاب) منزل وإن اعتقدوا المسيح  
ها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب  
وفي النهر تجوز مناكحة المعتزلة لأنهم لا ينكفرون  
أحد من أهل القبلة وإن وقع الزنا ما لهم في  
المباح (لا) يصح نكاح (عبدة كوكب  
لا كتاب لها) ولا ووطؤها بغير عيب :



وعلى هذا حل ذبيحتهم اه (قوله والمجوسية) نسبة الى مجوس بوزن صبور وهو صغر لاذنين وضع ذبنا  
 ودعا اليه قاموس وهم عبدة النار وعدم جواز نكاحهم وله تلك اليمين هو قول الصحابة ونفهاه الامصار  
 وعليه اجماع الاثمة الاربعة لطبرسة واجهم سنة اهل الكتاب غيرنا كفى نسائهم ولا كفى ذبايحهم أى عاملهم  
 معاملتهم فى اعطاء الامان بأخذ الجزية منهم غير (قوله والوثنية) ذكره هنا لبيان عدم صحة النكاح وفيما  
 سبق لبيان عدم حل نكاحها ولا يلزم من عدم الحل عدم الصحة فلا بد تكرارا (قوله والمحرمة الخ)  
 الحديث الجماعة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه صلى الله عليه وسلم تزوج بميرة وهو محرم زاد  
 البخارى ونحوها وهو لال وماتت بسر فمخ (قوله أو مرة) أو مائة خلو (قوله فتنبه) أشار به الى أن فى  
 المنف ايها ما فانه يفهم منه عطنه على ما قبله قريبا وليس كذلك (قوله أو مع طول الحرة) هو أن يكون قادرا  
 على نكاحها بأن يكون له مهر الحرة وتنفقها قاله المنصف وقال الزيلعي وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا  
 أن ينكح المحصنات المؤمنات فمأملتكم من قنيتكم المؤمنين المؤمنين طوبى لمن لا يجد منكم طولا  
 المذكور وعند وجود الشرط ولا تعرض للثبوت ولا لاثبات حال عدمه كقوله تعالى وكتبواهم إن علمتم فيهم خيرا  
 انتهى (قوله الاصل الخ) قد ناقش فيه بالامة المملوكة بعد الحرة فانه يجوز وطؤها ملكا ولا يجوز أن ينكح  
 الامة على الحرة (قوله وان كرهتموها فى المحرمة) لانه يؤدى الى تنبيه النفس لطلب الجماع فيستغل قلبه  
 وهو فى العبادات قال الكمال ولا يلزم أن يكون صلى الله عليه وسلم باشر المسكرو ولا تنافى ذلك فى حقه أبو السعود  
 (قوله وتزنيها فى الامة) هو بحث صاحب البحر حيث قال والنظر أن الكراهة فى كلام البدائع تنزيهية  
 ر قوله لا يصح عكسه) ولا جعها فى عقد واحد بل يصح فى الجمع نكاح الحرة الامة لانه اجماع فى الامة وحدها  
 لمحرر والمبيح لانه لو تقدمت على الحرة حلت ولو تأخرت حرمت فقلنا بحرمة الامة دون الحرة عند الله قد علمها  
 معاترجيح المحرم على المبيح ومحل حرمة ادخال الامة على الحرة اذا كان نكاح الحرة صحيحا ولو دخل  
 بالحرة نكاح فاسد لا يمنع نكاح الامة شربا لامة (قوله ولو أم ولد) مثلهما المدبرة والمسكينة كذا فى البحر (قوله  
 ولو من بائن) وقال لا يحرم وانفقوا على المحرمة فى الرجعي (قوله لبقاء الملك) أى ملك نكاح الامة لانهم يخرج  
 بالطلاق الرجعي عن النكاح فالحرمة هى الداخلة على الامة (قوله ولو تزوج أربعها الخ) يؤخذ منه تقييد  
 بطلان نكاح الامة مع الحرة بما اذا كان يصح نكاح الحرة وحدها فان لم يصح فتصحها الى الامة كما فى هذه  
 الصورة لا يوجب بطلان نكاح الامة حوى (قوله فى عقد واحد) أى على التسع قاله الحلبي (قوله لبطالان  
 الخمس) يعنى لو أبطلنا نكاح الامة لبطل نكاح الحرائر أيضا لان حق الخمس ولو أبطلنا نكاح الحرائر لصح نكاح  
 الامة فكذلك الثانى أولى وانما لم يطل نكاح التسع مع أن ضم الامة الى الحرائر فى عقد واحد يوجب بطلان  
 نكاح الامة ليكون الحرائر خمساً حتى لو كن أربعاً صح فبين وبطل فى الاماء اه حلبي (قوله لا أكثروا  
 خالف الروايات ونحو قول الاجماع فلو ايجوازالا كثر (قوله فلو الخ) تفريع على قوله وله التسترى بما شاء  
 (قوله سريته) نسبة الى السر وهو النكاح والتزم ضم السين كضم الدال فى دهرية نسبة الى الدهر أو الى السرور  
 لحصوله بهار (قوله خيف عليه الكفر) أى لأن الله تعالى نفى اللوم عنه بقوله وهو صدق القائلين الاعلى  
 أزواجهم أو ما ملكت أيما منهم فانهم غير المؤمنين وقتضى التعاليل أنه يخفى عليه الكفر أيضا اذا أراد التزوج  
 على امرأته فلا مخرج له من كفره كذا فى النهر بخلاف ما فى البحر (قوله ولو أراد) أى التزوج أو التسترى  
 (قوله فقالت امرأته) أى وأمه أبو السعود (قوله لانه مشروع) بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم الخ (قوله  
 من رقتى) أى رجها رقتى أى ابنته وأحسن اليه (قوله ولو مدبرا) مثلهما المسكينة وابن أم الولد الذى من  
 غير مولاهما كفى الغاية (قوله وينتفع عليه) أى العبد ولو مكاتباً قاله أبو السعود (قوله فلا يحل له التسترى)  
 لانه مبيع على الملك كفى النهر وما يقع له من التبرأ منه مبيع وطعاً بآيته له بعد من غير عقد فهو حرام فيحتجب  
 أفاده أبو السعود (قوله وصح نكاح حبلى من زنا) لانه لا نفقة لها حتى تضع لان المانع من جهتها بخلاف  
 الحيض لانه عذر مماوى وقال أبو يوسف لا يجوز فى الحيض ولو تزوج امرأتها فماتت سقط استبانه خلفه بعد  
 اربعة اشهر جاز نكاحها وان اقل لم يجز لان خلفه لا يكون الا فى مائة وعشرين يوماً كذا فى البرجسدى وقوله  
 لم يجز محمول على أنه من غير زنا اه (تنبيه) لا يجوز اسقاط الحمل من زنا لانه محترم اذا لاجنابة منه بحسب

(والمجوسية والوثنية) هذا ما قاط من نسخ  
 الشرح ثابت فى نسخ المتن وهو عطف على  
 عابدة كركب وقوله (والمحرمة) بجمع أو مرة  
 (ولو لمحرر) عطف على كتابية فتنبه (والامة  
 ولو) كانت كتابية أو مع طول الحرة (الاصل  
 عندنا أن كل وطء يحل بتلك اليمين يحل بنكاح  
 وما لا فلا (ران كره) تحريراً فى المحرمة  
 وتزنيها فى الامة (وحرة على أمة لا) بجمع  
 (محكمه ولو) ثم ولد (فى عدة حرة) ولو من  
 بائن (وصح لو راجعها) أى الامة (على  
 حرة) لبقاء الملك (ولو تزوج أربعها) بجمع نكاح  
 وخمساً من الحرائر فى عقد واحد (صح نكاح  
 الامة) لبطالان الخمس (صح نكاح أربع  
 من الحرائر والامة فقط للحر) لا أكثروا  
 التسترى بما شاء من الامة (فلا يولد أربع  
 وألف سريته) أراد شراء أخرى فلا مخرج له  
 خيف عليه الكفر ولو أراد فقالت امرأته  
 أو قل نسيت لا يمنع لانه مشروع كذا فى لورث  
 أو قل نسيت لا يمنع لانه مشروع كذا فى لورث  
 للتأليف ما يؤجر الحديث من رقتى لا تقي رقتى  
 أقله بزيته (ونصفها للعبد) ولو مدبرا  
 (وينتفع عليه غير ذلك) فلا يحل له التسترى  
 أصلاً لانه لا يملك الا فى النكاح (صح نكاح  
 حبلى من زنا) حبلى (من غيره) أى الزنا

(قوله لثبوت نسبه) فهو في العدة ويجرم بكاح المعتدة (قوله ولومن حربي) بأن سببت أو هاجرت اليها مسامة  
أو ذمتة وهو المعقد وفي المعنى عن الطحاوي أنه يجوز نكاحها (قوله المقتر به) بكسر القاف فان لم يكن مقترابه  
صح التزوج ويكون نفيا للولد دلالة لأن النسب كما يتنق بالذلة كما إذا قال لامة له ندولت ثلاثة  
أولاد لا كبر منهم ابني فانه ثبت نسب الا كبر فقط ويتنق عنه الا حران يجر عن الفسخ (قوله ودواعيه) أي على  
قوله ما كما في النهاية قال الحلبي والذي في نفقات الجرجور الوداعي فليحذر ويكسر حمله على قوله (قوله حتى  
نضع) أي وتنقض مدة نفاسه ان نفست (قوله متصل بالمثله الاولى) أي مع ملاظه قوله وان حرم وطؤها  
ولا حاجة اليه بعد تقدم قوله وان حرم وطؤها فانه متعلق بالاولى البتة (قوله اثلا يسقي ماؤه زرع غيره)  
يحتل قراءة ماؤه فاعلا ومنعولا وعلى الثاني فالعمل بصم الياء من اسبق (قوله اذا الشعر ينبت منه) ويريد  
سعه وبصره مدة بالمثي (قوله اتفقا) منهم ما ومن أبي يوسف (قوله والولادة) أي يثبت نسبه منه ولا يجرم عليه  
الحاق به هذا ما يعطيه ظاهره ولم ينظر واقبه الى وقت العلوق والانفكست الاحكام وانما نظرنا الى النكاح  
فكأنه صدر من نكاح في ابتدائه وحزيره ثم رأيت في أبي السهود نقلا عن الواقعات الحسامية رجل زنى بامرأة  
حدثت منه فلما استبان حملها تزوجها الذي زنى بها فالتكاح جائز فان جاء بولد بعد النكاح بسنة أشهر فصاعدا  
ثبت النسب منه ويرث منه لانها جاءت بالولد في مدة حمل تامة عقيب نكاح صحيح وان جاءت لاقل من ستة أشهر  
لا يثبت النسب ولا يرث منه لانها لم تنجب به لمدة حمل تامة اهـ (قوله الحامل) منه لما قبله وأورد لأن العطف بأو  
(قوله بعد علمه) أما اذا لم يعلم فلا يكون نفيا لاحتمال أنه لو علم به لادعاه (قوله والموطوءة تلك عين) ولو لم ولد  
مالم تكن حبلى منه يجر (قوله ولا يستبرئ من زوجها) لا وهو بالاولا استحبها وقال محمد لا أحب  
أن يهاها حتى يستبرئ قال أبو الليث وهو أقرب الى الاحتياط قال في النهاية وبه نأخذ والبعض وفوق بين  
القولين فجعل المنقح على قوله ما الوجوب والمثبت على قول محمد الاستحباب قال في النهر وهذا من الحسن يمكن  
أما من اشترى الامه فيجب عليه الاستبراء والموطوءة قبله من ~~ال~~ كافي تبين المحارم (قوله على الصحيح)  
مقابله ما في الولوالجية وشراح الهداية من أنه مندوب (قوله أي جائز نكاح من رهاها تزني) أي اتفقا والمراد  
بالنكاح العقد (قوله وله وطؤها بلا استبراء) أي عندهما وقال محمد لا أحب أن يهاها حتى يستبرئها وعليه  
اقتصر في النهر (قوله فندوخ بآية فانكحوا ما طاب لكم) ردليل النسخ من السنة ما ورد أن رجلا أتى النسائي  
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان امرأتى لا تدفع يداي من فمها فقلت لا بأس فقلت ما قال فقال  
احبها وهي جميلة فقال عليه الصلاة والسلام استمتع بها كذا في الجرجور وغيره (قوله تطليق الناجرة) اطلق  
القبور فمثل أنواعه كزنا وتزنا فرائض وغير ذلك ما عدا الارتداد وكذا يقال في الناجرة (قوله ولا عليها تسريح  
الناجر) بأن تسأل له مال ليخاها أو ترفع امرها الى قاضي يرى التفريق ليفترق بينهما (قوله الا اذا خاف الخ)  
استننا منقطع لأن التفريق مندوب كإرشاد اليه قول الشارح فلا بأس (قوله غافي الوهبانية) مرتبط بقوله  
وله وطؤها بلا استبراء (قوله كما بسطه المصنف) حيث قال فان قلت يشكل على ما تقدم من انه لو رأى  
امرأة تزني فترجوها الخ ما في شرح النظم الوهباني من أنه لو زنت زوجته لا يقربها حتى تحيض لاحتمال علوقها  
من الزنا فلا يسقي ماؤه زرع غيره وصرح النظم بحرمه وطؤها حتى تحيض وتطهر وهو يمنع من حمله على قول  
محمد فانه انما يقول بالاستحباب فلا بد من الجواب قلت ما ذكره في شرح النظم ذكره الامام الدارسي في السنف  
وهو ضعيف قال مولانا في بحره لوترجج بامرأة الغير عالم بالذلك ودخل بها لا تجب العدة عليها حتى لا يحرم على  
الزوج وطؤها وبه يفتي لانه زنا والمزني بها لا يحرم على زوجها نسبه لو وطئها بشبهة وجب عليها العدة وحرم  
على الزوج وطؤها ~~ي~~ كن حمل ما في السنف على هذا اهـ (قوله الى محرمه) بأن كانت ذات زوج أو وثنية  
أو من محارمه ~~س~~ عن البحر (قوله والمسمى كله) أي للعلة أي عند الامام نظر الى أن ضم المحرمة في عقد  
النكاح فهو كضم الجدار لعدم المحمية والانقسام من ~~م~~ المساواة في الدخول في العقد ولم يجب الحد بوطء  
المحرمة لأن سقوطه من حكم صورة العقد لا من حكم انعقاده فليس قوله بعدم الانقسام بيا على عدم الدخول  
في العقد منافا لقوله بسقوط الحد بوطء صورة العقد كما قد توهم وعندهما ما ينقسم على مهرين لهما (قوله فلها  
مهر المثل) أي بالغ ما بلغ كفي المبسوط وهو الاصح وما ذكره في الزيادات من أنه لا يجاوز المسمى فهو قوله ما

لثبوت نسبه ولو من حربي أو سببها المقتر به  
(وان حرم وطؤها) ودواعيه (حتى نضع)  
متصل بالمثله الاولى لئلا يسقي ماؤه زرع  
غيره اذا الشعر ينبت منه فروع لونكحها  
الزاني حمل له وطؤها اتفقا والولادة ولزومه  
النفقة ولو تزوج امته أو أم ولده الحامل بعد  
علمه قبل اقرار به جاز كان نفيا لدلالة نهر  
عن التوشيح (و) صحيح نكاح (الموطوءة تلك)  
عين ولا يستبرئ من زوجها بل سببها وجوبا  
على الصحيح ذخيرة (و) الموطوءة (برنا)  
أي جائز نكاح من رهاها تزني وله وطؤها بلا  
استبراء وأما قوله تعالى الزانية لا ينكها  
الا زان أو مشرك فندوخ بآية فانكحوا  
ما طاب لكم من النساء وفي آخره نظير المجتبى  
لا يجب على الزوج تطليق الناجرة ولا عليها  
تسريح الناجرة الا اذا خاف أن لا يقيمها  
الله فلا بأس أن يفرقا في الوهبانية  
ضعيف كما بسطه المصنف (و) صحيح نكاح  
(المضمومة الى محرمه والمسمى كله) لهما  
ولودخل بالمحرمه فلها مهر المثل

كافي التبيين وانما وجب بالغام بلغ على ما في الميسر لانهم لم يدخلوا في العقد كافي البحر فلا اعتبار بالتسمية  
أصلا فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما اذا تزوج أخين في عقد ودخل بهما حيث أو جهتم لكل منهما الاقل من  
مهر المثل والمسمى قلت هو أن كل واحد منهما محل لا يراد العقد عليها وانما المستمع الجمع بينهما فلذلك قلنا  
بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا فان المهرمة ليست محلا أصلا وانه تعالى الموفق قاله الحلبي (قوله وبطل  
النكاح شقة) صورته أن يقول لامرأة متعدي في نفسك بكذا من الدراهم مدة عشرة أيام أو بلاذ ~~مكر~~ المدة  
وهذا كان مباحا من زين أيام خبير وأيام فتح مكة كافي التفت ثم صارت منسوخة باجماع الصحابة كافي النهاية  
ورقضى يجوز له لم يجز كافي العمادى ولو أباحه صار كافرا كافي شهادة المضمرات وغيره لكن ليس فيه تعزير ولا  
حد ولا رجم كافي التفت ولا طلاق ولا إيلاء ولا ارث قهستانى (قوله وموقت) صورته صورة المتعة الا أنه  
لا يكون الا بافظ التزوج أو النكاح مع التوقيت كافي المهرية والمضمرات والعمادى كذا في القهستانى وفى  
البحر عن المعراج نحوه قال في البحر والتحقيق ما في فتح القدير أن معنى المتعة عقد على امرأة لا يراد به مقاصد عقد  
النكاح من القرار للولد وتربيته بل اما الى مدة معينة ينتهى العقد بانتهائها أو غير معينة بمعنى بقا العقد مادام  
دعها الى أن ينصرف عنها فدخل فيه بما إذا مدة المتعة والنكاح الموقت أيضا فيكون الموقت من أفراد المتعة  
وان عقد بافظ الرويج وأحضر الشهود (قوله وان جهلت المدة) كما اذا تزوجها الى أن ينصرف عنها حلبي  
(قوله أو طالت في الاصح) لان التأقيت هو المعين لجهة المتعة وقد وجد وروى الحسن عن الامام أنه ان ذكر  
مدة لا يغير مثلها ما لم يصح النكاح لانه في معنى المؤبد قوله وليس منه ما لو نكحها على أن يطلقها بعد شهر  
لان اشتراط القاطع يدل على انعقاده فهو بدو وبطل الشرط بحر (قوله أو نوى مكنته معها مدة معينة)  
لان التوقيت انما يكون باللفظ (قوله ولا بأس بتزوج النكاحات) وهو أن يتزوج امرأة ليكف عنها عند هذا الزمان  
دون اللبس وينبغي أن لا يكون هذا الشرط لازما عليها ولهذا أن تطالب بالبيت عند هذا الالاماعرف في باب  
القسم بحر أى حيث كان لها حضرة قلها أبو السعود (قوله ويحل له وطء امرأة أذنت عليه الخ) أى مع الاثم  
عليها بسبب إقدامها على الدعوى الباطلة وان كان لا اثم عليها بسبب الوطء كالمسيأنى (قوله عند القاضي)  
هذه المحكمة مثله بحر (قوله بنكاح صحيح) احتريزه عن النكاح الفاسد فانه لا يتبدل حل الوطء ولو صدر حقيقة  
(قوله خالية عن الموانع) تفسيره يكونها محلا للانشاء والموانع مثل كونها مشركا أو محرما له أو زوجة الغير  
أو مدته اه حلبي أو بطليته ثلاثا فلا ينفذ قضاؤه لعدم قدرته على الانشاء في هذه الحالة كذا في النهر (قوله  
وقضى القاضي بنكاحها) ونفذ قضاء ظاهر اقبح الفقة والقسم وغير ذلك وباطنا بقيت الحل عند الله  
تعالى وان اثم المتدعى اثم إقدامه على الدعوى الكاذبة وهو يستترط لنفسه وباطنا عند القضاء حضرة الشهود  
فحل نسمة به أخذ عاتق المذنب كذا في الكافي وقيل لا فال في الفتح وهو الوجه نهر وجه الاغاض أن القضاء  
قاطع للمنازعة واستغفره بعض المغاربة فسأل الاكل عن هذه المسئلة طاعنا في المذهب بأنه يمكن قطع المنازعة  
بالطلاق فأجابته الاكل ما زيدا بالطلاق المطلق المشروع وغيره فقار المشروع لا يقتصر والمشروع يستلزم المطلوب  
اذ لا يتحقق الا في نكاح صحيح وتعقبه تلبيذه العلامة عمر فاروق الهيداية بأنه جواب غير صحيح لان له أن يريد  
غير المشروع ليكون طريقا الى قطع المنازعة وان لم يكن في نفسه صحيحا وتعقبه ما تلبيذه الكمال بان الحق التفصيل  
وهو أن الطلاق المذكور يصلح سببا لقطع المنازعة ان كانت هي المتدعية اذ يمكنه ذلك وأما اذا كان هو المتدعى  
فلا يمكنه التخلص منه فلم يكن اقطع المنازعة سببا لان النفاذ باطننا مع أن الحكم أعم من دعواه او دعواه  
ولذا صرح المصنف كصاحب الكنز بما اذا كانت هي المتدعية ليفيد أنه يحل له وطؤها وان أمكنه طلاقها لم يند  
أنه لا عبرة بالطلاق كما هو المذهب كافي البحر (قوله ولم يكن في نفس الامر تزوجها) الواو للصال (قوله ويكف  
تحل له الخ) قال في البحر لا يلزم من القول بحل الوطء عدم ائمه فانه اثم بسبب إقدامه على الدعوى الباطلة  
وان كان لا اثم عليه بسبب الوطء وكما يحل له الوطء يحل له التمكن (قوله خلافا لهما) أى في قولهما لا ينفذ  
القضاء باطنا فلا يحل له الوطء أما النفاذ ظاهر اذ تفق عليه حلبي (قوله وبقولهما يفتى) قال السكال وقول  
الامام اوجه واستدل له بدلالة الاجماع على أن من اشترى جارية ثم ادعى فسح بيعها كذبا وبرهن فقتضيه حل  
لبائع وطؤها واستخدمها مع علمه بكذب دعوى المشتري مع أنه يمكنه التخلص بالعتق وان كان فيه اتلاف ماله

(وبطل نكاح متعة وموقت) وان جهلت  
المدة أو طالت في الاصح وليس منه ما لو نكحها  
على أن يطلقها بعد شهر أو نوى مكنته معها  
مدة معينة ولا بأس بتزوج النكاحات عيني  
مدة معينة ولا بأس بتزوج النكاحات عيني  
(و) يحل له وطء امرأة أذنت عليه (وهي)  
قاضي (أنه تزوجها) بنكاح صحيح (وهي)  
أثم والحال انما (يحل للانشاء) أى لا نشاء  
النكاح خالية عن الموانع (وقضى) القاضي  
(بنكاحها بيينة) فقامت ولم يكن في نفسه  
الامر (تزوجها وكذا) تحل له (لو ادعى  
هو نكاحها) خلافا لهما وفي الشريعة  
من الواجب وبقولهما يفتى

فانه ابلى يلبس فيه ان يقتنأ أهونها وذلك ما يسلم فيه دينه اه (قوله بذلك) أي بأن الشهادة في  
 (قوله نفذ) أي القضاء ظاهرا وباطنا عنده (قوله وعند الثاني لا تحمل لهما) أي لا الأول الذي قضى عليه بالطلاق  
 وللثاني الذي يرد نكاحها (قوله ما لم يدخل الثاني) فاذا دخل بهما حرمت عليه لوجوب المدة كالتكويح  
 اذا طلت بشبهة بجر (قوله كما يصح) أي في كلب القضاء (قوله والنكاح لا يصح تعليقه بالشروط) وذلك لأن  
 التعليق بالشروط يختص بالامقاطات المحضة التي يخالفها ما في الطلاق والعتاق ولا يمتد هذا والشكاح ليس  
 منها قاله المصنف (قوله لتعلقه بالخطر) على عدم الصحة والخطره وفتح الخاء المججمة والطاء المهملة  
 ما يكون معدوما وتوقع وجوده كذا في الحلي (قوله وما في الدرر) من أنه يصح النكاح ويطلق الشرط المعلق  
 عليه منح (قوله فيه نظر) ولهذا ذهب الشرنبلالي بقوله لم أر من قال بصحة النكاح المعلق سوى المصنف بل  
 كلامه في البيوع يخالف هذا حيث قال النكاح لا يصح اضافته الى الزمان كما لا يجوز تعليقه بالشروط لما فيه  
 من معنى القمار اه وصرح بعدم صحة النكاح المعلق في الفتح والخلاصة والبرازية عن الاصل والخاتمة  
 والتارخانية وفتاوى أبي الليث وجامع الفصولين والفنية واهله اشبه عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح  
 المشروط معه شرط فاسد وبينهم افرق واضح ذكره أبو السعود (قوله لم يصح) لا يناسب قول المصنف والنكاح  
 لا يصح فان لا للمستقبل ولم للمضي (قوله ولكن لا يطل الخ) لوجه الاستدراك لان ما سئلته مستقلة  
 (قوله يعني لو قد الخ) صورته ان يقول قبلت النكاح على أن لا تفقه على أو على أن تفقه ميني (قوله بخلاف  
 ما لولعه بالشروط) الأولى حذفه لأنه انما ذكره ليرتب عليه الاستثناء (قوله ماض) الأولى حذفه والاقصا  
 على قوله كائن لانه اسم فاعل وهو حقيقة في المتكلم بالفسخ سواء كان الفاسخ به في الماضي واستمر الى الآن  
 أو حدث الآن فيم الصورتين المذكورتين (قوله قبلت الخ) أي قبل خطبتك (قوله ثم علم كذبه) ولو كان بعد المجلس  
 ويدل عليه التعبير بـ ثم وعلم الكذب اما باخباري المزوجة أو بـ كذبه من ادعى تزويجها اياه (قوله لتعلقه  
 بوجوده) على لقوله فيكون تحقيقا (قوله وكذا اذا وجد الخ) عطف على قوله الآن بملقه وأشار به الى أن  
 قوله سابقا ماض قيد اتفاق ولذا قلنا الأولى حذفه لايهاه التقييد وصورته كافي المنع عن العمادية لوقا  
 تزوجتك بأف درهم ان رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضرا فقال رضى جازا لنكاح استخفنا وان كان  
 غير حاضر لم يجز اه حلي (قوله وعمه المصنف بحثا) حيث قال به نقل فرع العمادية ويغني أن يجري  
 هذا التفصيل في مسئلة التعليق برضى الأب اذا لفرق بينهما ففيه يظهر اه حلي وأصله لصاحب الجهر ذكره  
 أول كتاب النكاح ثم نقل عن الظهيرية أن الأب كالأجنبي (قوله لكن في النهر الخ) استدراك على قوله وكذا  
 اذا وجد الخ وعبارته هنالك بعد نقله التفصيل عن الظهيرية والحق ما في الخاتمة يعني ما قدمه من عدم  
 الصحة مطلقا اه حلي (قوله والحق الاطلاق) أي في عدم الصحة سواء كان حاضرا في المجلس ورضى أم لا  
 وسواء كان ذلك في الأب أو الأجنبي (قوله فليتأمل المفتي) الذي يظهر اعتماد ما في الخاتمة قولهم ان قاضي خان  
 من أجل من يعتمد على تصحيحاته كيف لا وقد ذكر صاحب النهر أن الحق ما فيها

• (باب الولي) •

لما ذكر النكاح والفاظه ومحل شرع في بيان عاقده وآخره لانه ليس من شروط صحته في جميع الصور والولي  
 فاعل بمعنى فاعل (قوله وعرفا) أي في عرف أهل أصول الدين قال في البحر وفي أصول الدين هو العارف بالله  
 تعالى بأسمائه وصفاته حسيما يمكن المواظب على الطاعات المجتنب للمعاصي الغير المنهكة في الشهوات  
 والمآذات كافي شرح العقائد اه حلي (قوله على المذهب) قال في النهر وما في البرازية من أن الأب أو الجد  
 اذا كان فاسقا فلا قاضي أن تزوج من الكف قال في الفتح انه غير معروف في المذهب اه كلام النهر لكن قال  
 القهستاني وفي المصنوع ما قال مشايخنا لو عرف سوء اختيار الأب فسقا أو مجنونا لم يجز عند الامام  
 وهو الصحيح اه فيعمل كلام البرازي على كلام النكرمان بأن يراد بالفاسق سبي الاختيار وبمحمل المذهب على  
 ما اذا كان الفاسق غريبا سبي الاختيار ولا يمتد كفا فاسقا سبي الاختيار فتزويجه من غير كف أو بـ قص مهر باطل  
 اجماعا كافي التاوي الهندية عن السراج الوهاج وسبأ في الشرح وأما الفاسق المتهتك غريبا سبي الاختيار  
 اذا تزوج من غير كف أو بـ نقص مهر فلا ينفذ تزويجه كافي المنع عند قوله وكذا لا ولا يمتد على كافر اه حلي

(ولو قضى بطلاقها بشهادة الزور مع علمها)  
 بذلك ننذر (حل له التزوج بأخر بعد المدة  
 وحل للشاهد) فورا (تزوجها وحرمت  
 على الأول) وعند الثاني لا يحل له ما وعده  
 مجد لتحل الأول ما لم يدخل الثاني وهي من  
 فروع القضاء بشهادة الزور كما سيجي  
 (والنكاح لا يصح تعليقه بالشروط)  
 ان رضى أبي لم ينفقه النكاح لتعلقه  
 بالخطر كما في العمادية وغيره وما في الدرر  
 فيه نظر (ولا اضافته الى المستقبل)  
 كترت جرحه غدا وبعد عتق لم يصح (ولكن  
 لا يطل) النكاح (بالشرط الفاسد) اما  
 (يطل الشرط دونه) يعني لو قدم شرط  
 فاسد لم يطل النكاح بل الشرط بخلاف  
 ما لولعه بالشروط (الان بملقه بشرط)  
 ماض (كائن) لا محالة (فيكون تصحيفا)  
 فيه نقد في الحال كأن خطبتنا  
 لابنه فقال أبوها ما تزوجت اقبلك من فلان  
 فكذبه فقالت ان لم تكن تزوجتها لعلنا  
 فقد تزوجت الابن فقبل ثم علم كذبه انقد  
 لتعلقه بوجوده وكذا اذا وجد الملق عليه  
 في المجلس كذا ذكره جوي زاده وعمه  
 المصنف بحثا لكن في المفتي كتاب  
 الصرف في مسئلة التعليق برضى الاب  
 والحق الاطلاق فليتأمل المفتي  
 (باب الولي)  
 (هو) لفظة خلاف العدو وعرفا العارف بالله  
 تعالى وشرعا (البالغ العاقل الوارث)  
 ولو فاسقا على المذهب



(قوله ما لم يكن متبعا) الاولى ان يز يد اوسى الاختيار بحجته اوفسقا كما علم عامر (قوله فخرج فهو وصي)  
 أي كجنون ومعتوه غير أن الصبي خرج بقيد البالغ والمعتوه والجنون بالمعقل (قوله ووصي) أي وهو وصي  
 كالكافر إلى المسئلة والعبد على الحرة وهو لا يخرج وأبعد الوارث (قوله معالقا) أي سواه أوصى إليه الأب  
 بذلك أم لا كما ساق (قوله على المذهب) وروى هشام عن الامام ان أوصى إليه الأب يجوز كذا في جامع الصغار  
 (قوله والولاية الخ) هذا منهاها انتهى أمامها هالة فالسلطنة والنصرة قال سيدي به والولاية بالفتح المصدر  
 وبالكسر الاسم (قوله تنفيذ القول على الغير الخ) هذا معناها فقها لا في خصوص هذا المحل كما تضمنه عبارة  
 البحر فلا ينافي تقسيمها إلى ولاية ذنب وولاية اجبار ولذلك قال الشارح وهي هنا والاحسن أن يقال  
 ان ما في المتن من ولاية الاجبار يجعل الضمير في قوله وهي راجعا إلى الولاية طلقا فيكون فيه شبه  
 الاستخدام وحينئذ يجب حذف قوله هنا قاله الحلبي (قوله وثبت بأربع الخ) اعترض بأنه لا ارث في الملك  
 والامامة وقد أخذ في تعريف الولى الوارث وأوجب بأن المراد بالارث أخذ المال بعد الموت من باب عموم الجواز  
 ولا شك أن الام بأخذ مال من لا وارث له فيضعه في بيت المال والمولى يأخذ كسبه بعد المأذون في التسمية  
 بعد موته كذا في الحلبي وقبه أنه لا دليل على هذا الجواز والتعريف يصان عن مثل هذا (قوله ولاية تدب) أي  
 استصباغ فيجب في حقها تفويض الامر إلى وليها ككيلة تنسب إلى الوفاة وانما تشتط الولاية على  
 المكنته اتقوله صلى الله عليه وسلم الام أحق بنفسها من وليها اه وهي من لا زوج لها بكر كانت أو ثيبا  
 وروى ابن عباس ان قتادة بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان أبى زوجني من ابن أخ له  
 وأقاله كارهة فقال صلى الله عليه وسلم أجيزي مضع أبوك فقال لا رغبة في فمضاع أي قال فاذهي فأنكهي  
 من شئت فقالت لا يا رسول الله ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس لآباءهن أم وبناتهن شيء اه وأما ما رواه  
 الترمذي أي ما امرأة تكلمت بنفسها من وليها فانه كالحاكم باطل فضعف أو مختلف في صحة فلا يعارض المتفق  
 عليه وكذا يقال فيما رواه أبو داود لا نكاح الابن ولا القار يحيى بن معين ثلاثة أحاديث لم تنب عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كل مسكر محرّم ومن مس ذكره فليست وضو ولا نكاح الابن أو ما رواه الترمذي محمول  
 على الأم والصغيرة والمعتوه أو على غير الكف وما رواه أبو داود على نفي النكاح كل ذلك لا دفع التعارض بغير  
 وغيره (قوله على المكنته) أي العاقلة البالغة ولو سفهة في مالها (قوله ومعتوه) ظاهر ضميعة أنه معطوف  
 على ثيبا فيكون متعلقا باله خيرة مع أن المراد الكبيرة المعتوهة قال في البحر بعد ذكر الصغيرة وكذا الكبيرة  
 المعتوهة والرقبة اه فالاولى أن يقول والمعتوه والمرقوة ومعنى ولاية الاجبار عليهن أن للولى أن ينفذ  
 نكاحهن وان أبين (قوله كما أفاده) أي النوع الثاني (قوله نكاح صغير) قيد المذكورة فيه وفيما بعده اتفاق  
 فالح خيرة والجنونة والرقبة كذلك اه (قوله لا مكنته) الاولى للشارح زيادة حرة ليقابل الرقيق (قوله فنفذ  
 نكاح حرة) خرج به الأم والمدة والمكنته وأم الولد فلا يجوز نكاحهن الا بأذن الولى جرحا (قوله والاصل الخ)  
 هذا ظاهر على قول الامام الاعظم فانه لا يرى الجرح على الحرة ما على قوله ما فلا يظهر لانها عتقه وان جرح عليها  
 في المال (قوله في ماله) الضمير راجع إلى من كثر نفسه اه حلبي (قوله اذا كان عصبه) أي بنفسه فلا يرد  
 العصبه بالغير كالبنت مع الابن ولا العصبه مع الغير كالأخت مع البنت اه حلبي من البحر (قوله في الاصح) وقبل  
 يحتس الاعتراض بالحرام العصبه (قوله وخرج ذو الارحام الخ) لان العصبه من أخذ الكل اذا انفرد والباقي  
 مع ذي سهم كما في الجرح وهو لا يسهل وكذلك اه حلبي (قوله الاعتراض في غير الكف) بأن يرفع الامر إلى القاضي  
 ويطلب منه الفسخ قال في البحر والمرأة أن تقع نفسها ولا تكتنه من الوطء حتى يرضى الولى لان من حصة المرأة  
 أن تقول انما تزوجت بك رجاء أن يجيز الولى والولى عصى بخلافه فترق بيننا اه (قوله فيه حجة القاضي) وقبل  
 الفسخ تبقى أحكام النكاح من ارث وطلاق وأشابهه إلى أنه يشترط في هذه الفرقة قضاء القاضي فان فرق  
 بينهم ما به الدخول فلهما المسمى وعليها العدة ولها النفقة فيها وانخلوة العصبه كالدخول وان كان  
 قباهما فلا مهر لهما لان الفرقة ليست من قبله خانية (قوله ويجتهد بجحد النكاح) قال في البحر وشمل كلامه  
 ما اذا تزوجت غير كف بغير رضى الولى بعد ما تزوجها الولى منه أو لا برضاء وفارقه فللولى التفريق لان الرضى  
 بالاول لا يكون رضى بالثاني اه (قوله ما لم يسكت حتى تلد منه) الاولى حذف ما في الشرح لانه يفهم منه

ما لم يكن متبعا وخرج فهو وصي  
 مطلقا على المذهب (والولاية تنفذ القول  
 على الغير) وثبت بأربع (وهي هنا نوعان ولاية  
 واجبة ثانيا أو ربي) ولاية اجبار  
 ونسب على المكنته ولو ثيبا ومعتوهة وقوة كما  
 على الصغيرة ولو ثيبا ومعتوهة وقوة كما  
 أفاده بقوله (وهو) أي الولى (نشرط صحة  
 نكاحه) غير وجوب ورقي (ولا رضى الولى)  
 (قوله نكاح حرة مكنته بلا رضى الولى)  
 والاصل أن كل من تصرف في ماله تصرف  
 في نفسه وما لا فلا (وله) أي الولى (اذا كان  
 عصبه) ولو غير محرم كابن عم في الاصح  
 خانية وخرج ذو الارحام والام والقاضي  
 (الاعتراض في غير الكف) فيفضله  
 القاضي ويتجسد بجحد النكاح (ما لم  
 يسكت حتى تلد منه)

أن ذلك من علم فلو كان من غير علم بكونه الإعتراض وان ولدت والعلة تنفي ذلك فالأولى إبقاء المصنف على ظاهره فذاً مثل (قوله لا يضيع الولد) أي أهدم من يريه كذا في المنع وفيه أن الولد ثابت النسب من الأب لانه متولد من عقد صحيح على أصل المذهب والتفتة على أبيه (قوله وينبغي الخ) البحث اصحاب الجهر اه حلي (قوله وينبغي في غير الكف الخ) الأولى حذف ما في الشرح لقرب العهد به وعلى هذا القول يحرم عليها تمكنه من الوطء كما يحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وينبغي بعد الدخول أن يجب الاقل من المسمى ومهر المثل وأن لا نفقة لها في هذه العدة وفي الخلاصة كثير من المشايخ أقروا بانعقاده فقد اختلف الاقواء بغير (قوله) وهذا يدل على أن كثير من المشايخ أقروا بانعقاده فقد اختلف الاقواء بغير (قوله أصلاً) أي ولو ولدت (قوله) وهو المختار للفتوى لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة والجنوبين يدي القاضي مذلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلاً بغير (قوله تكفت) نعت لمطلقة وقوله بلارضى متعلق بنكحت وقوله بعد ظرف لارضى وضمير مرقرته راجع الى الولي وضمير اياه راجع الى غير الكف وقوله بلارضى نفي منصب على المقيد الذي هو رضى لولي والتقدير الذي هو بعد معرفته اياه فصدق بنفي الرضى مع المعرفة وعدمها وبوجود الرضى مع عدم المعرفة نفي هذه الصور الثلاثة لا تحل وانما تحل في الصورة الرابعة وهي رضى الولي بغير الكف مع صله بأنه كذلك اه حلي (قوله فليحفظ) قال صاحب الحقائق وهذا ما يجب حفظه لكثرة وقوعه قال الكمال لأن المحلل في الغالب يكون غير كف وأما الولي بشر الولي عقد المحلل فانما تحل للأول (قوله فرضي البعض الخ) أفاد بك الرضى أنه لا يشترط مباشرة الولي المقدر لأن رضاه بالزوج كاف لكن لو قال الولي رضيت بتزويجه من غير كف ولم يعلم الزوج عينا هل يكفي صارت حادثة الفتوى وينبغي أن لا يكفي لأن الرضى بالجهول لا يصح كذا كره قاضي خان في فتاواه في مثله ما إذا استأذنها الولي ولم يسمعه الزوج فقال لأن الرضى بالجهول لا يتحقق ولم أره منقولاً قاله في الجهر (قوله كالكل) أي كرضي كاهم حتى لا يتعترض أحد منهم بعد ذلك وقال أبو يوسف لا يكون كالكل (قوله لثبوته لكل كلاً) يعني أنه يثبت لكل واحد على الكمال وذلك لانه حق واحد لا يتجزى لانه يثبت بسبب لا يتجزى بغير (قوله كولاية أمان) فإذا اتقن مسلم حرياً ليس اسلم آخر أن يتعترض للمسلم أو لماله حلي (قوله وقود) أي فإذا عفا أحد أولياء القصاص ليس لولي آخر طلبه اه حلي وللاوارث الكبير استيفاءه ولكن ان كان الكبير وولياً للصغير التصرف في ماله كالاب والجد فيستوفيه قبل أن يبلغ الصغير بإجماع أهمها بناسواء كانت الولاية له بالملك أو القرابة وان كان ولياً للصغير لا يقدر على التصرف في المال كالأخ والعلم فعلى الخلاف وان كان للكبير أجانب عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ حموى (قوله ويحققه في الوقت) قال المصنف هناك وبعض مستحقه يتصب خصماً عن الكل قال الشارح ويحققه بعض الورثة ولا ثالث لهما كما في الاشياء قلت وكذا الوثبت اعساره في وجه أحد الغرماء كما سيجي فقامت وقالوا تقبل بنية الافلاس بقبية المدعى وكذا بعض الأولياء المتساوين يثبت الاعتراض لكل كلاً وكذا الامان والقود وولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق السلمين والتبعية يقتضي عدم الحصر اه (قوله والا فلا قرب الخ) أي لا يستووا في الدرجة وقد رضى الابد فان لا قرب الاعتراض كذا في فتح القدير وغيره (قوله مطلقاً) سواء نكحت كفواً أم غيره حلي (قوله أي ولي له حق الاعتراض) هذا معلوم من قول المصنف وله اذا كان محصية الخ وأطلق في قبض المهر فمثل ما اذا جهزها به أولاً أمان جهزها به فهو رضى اتفاقاً وان لم يجهزها فقبضه اختلاف المشايخ والصحيح أنه رضى كما في الذخيرة (قوله ونحوه) كف من هديه ومثل ذلك ما اذا خاصم الزوج في نفقة او تقدر مهرها عليه بوكالة منها فان ذلك منه رضى وتسليم للعقد استحسننا بغير (قوله والا) أي أن لا يكن عدم الكفاية ثابتاً عند القاضي لا يكون رضى بالكساح قياساً واستحساناً ذخيرة (قوله لا يكون سكرته رضى) أي لانه عقل فلا يجعل رضى الا في مواضع مخصوصة ليس هذا منها وشمل اطلاقه ما اذا طالت المدة كما في الخلاصة بغير (قوله ما لم تلد) أي أو يظهر به الحمل كما يحسنه صاحب الجهر (قوله وأما تصديقه الخ) قال في الجهر وقيد بالرضى لان التصديق بأنه كف من البعض لا يسقط حق من أنكرها قال في المبسوط لو ادعى أحد الأولياء أن الزوج كف واثبت الاخر انه ليس بكف كان له أن يطالب بالتفريق لان المصدق منكرو سبب الوجوب وانكار سبب وجوب الشيء لا يكون اسقاطاً اه (قوله ولا يجبر بالغاثة) وكذا الحز البالغ والمكاتب والمسكينة

الاب لا يضيع الولد وينبغي في الحاق الحمل  
أقواه اه (ويبقى) في غير الكف (بعد  
جواز أصلاً) وهو المختار للفتوى (لنفساد  
الزمان) فلا تحل مطلقاً فلا نكحت غير  
كف بلارضى ولي بعده معرفته اياه فليحفظ  
(و) بناءً (على الأول) وهو ظاهر الرواية  
(فرضي البعض) من الأولياء قبل العقد  
أو بعده (كالكل) لثبوته لكل كلاً كولاية  
أمان وقود ونحوه في الوقت (لو استورا  
في الدرجة والا فلا قرب) منهم (الفسخ  
وان لم يكن لها ولي فهو) أي ولي له  
نافذ (مطلقاً) اتفاقاً (وقبضه) أي ولي له  
حق الاعتراض (المهر ونحوه) كما يدل على  
الرضى (رضي) دلالة ان كان عدم الكفاية  
ثابتاً عند القاضي قبل شخصته والا لم يكن  
رضى كما (لا) يكون (سكرته) رضى ما لم  
تلد وأما تصديقه بأنه كف فلا يقطع حق  
الباقين مبسوط ولا يجبر بالغاثة

ولو صغيرين حلي عن القهستاني (قوله البكر) هي في اللغة المرأة التي لم تلد سميت به التي لم تنقض وشرعاً اسم  
 لامرأة لم توطأ بالنكاح وقيل لم يجامع بنكاح ولا غيره والاول قوله والثاني قوله لانهما واقع على اللذ كرا الذي  
 لم يدخل بامرأة قهستاني (قوله لا تنقطع الولاية بالبلوغ) لانها حرة مخاطبة لا يكون للغير عليها ولاية  
 والولاية على الصغيرة لنفسها وعقلها وقد كمل بالبلوغ بدليل توجه الخطاب اليها (قصة) للآب والجد والقاضي  
 لا غيرهم من الاولياء قبض مهر البكر البالغة الا اذا ثبت عن القبض ولها أن لا تجوز القبض عند عدم النهي  
 وليس اهم قبض غير المهر من الدين والهبة والهدية حتى لو قبض الآب الهدية أو الهبة من الزوج بغير إذنهما  
 كان للزوج الاسترداد أو ما قبض مهر الصغيرة فلا بوالجد والوصى دون سائر الاولياء ولو أضافه دفعه الى  
 أمها فان وصية برئ والآخرين بعد بلوغها بمن أخذ منه أو من مأوله أن يرجع على الام ان أخذت منه البنت  
 كما في المحيط وغيره والآب والجد المطالبة به وان كانت صغيرة لا يستمتع بها بخلاف النفقة والقاضي كآب  
 الا اذا ثبت ولو طالبت الزوج بالمهر بعد البلوغ فادعى دفعه الى الآب وهي صغيرة وصدة لم يصح اقرارها عليها  
 اليوم وترجع به على الزوج ولا رجوع له على الآب لانه أقر باستحقاق القبض الا اذا شرط براءة تمنع المصادق  
 وقت القبض وفي الخلاصة الآب اذا جعل مهر البنت بعضه آجلاً وبعضه عاجلاً ووجب البعض كالمهر  
 المهرود ثم قال ان لم تجز البنت الهبة فقد دخلت من ماله أن يؤدى قدر الهبة لا يصح هذا الضمان اه  
 وفي الذخيرة للآب الخاصة مع الزوج في مهر البكر البالغة كماله أن يقبضه ولا يشترط احضار المرأة للاستيفاء  
 عند ما خلا فالزوج قال الزوج للقاضي مر الآب فليقبض المهر مني ويسلم الجارية الى أمره بذلك فان امتنع  
 الآب ليس على الزوج دفعه اليه كما اذا قال الآب ليست في منزلي ولا أعرف مكانها وان قال الآب هي في منزلي  
 وأنا قبض المهر وأجهزها به وأسأله اليه فالقاضي يأمر الزوج بالدفع فان طلب الزوج من الآب كمال المهر  
 أمره القاضي به فاذا أقر بالكفيل أمر للزوج بدفع المهر فان سلم الآب البنت برئ الكفيل وان هجر عن ذلك فوصل  
 الزوج الى حقه بالكفيل فيعتدل النظر من الجانبين وهو قول الثاني أو لا نرجع وقال القاضي يأمر الآب  
 أن يجعل المرأة مهياً لتسلم ويحضرها ويأمر الزوج بدفع المهر والآب بتسليم البنت فيكون دفع الزوج المهر  
 عند تسليمها لنفسه الى الزوج لان النظر لا يحصل للزوج بالكلية لانه لا يصل الى المرأة بالكلية لا بحالة  
 وانما النظر في تسليم المهر يحضرهما قال الخصاص وهو أحسن القولين واليب ليس لاحد قبض مهرها  
 الا بأمرها وعلى هذا افتقر مالوطا به مهرها فقال الزوج دخلت بها فلا تمكك القبض وقال الآب بل هي بكر  
 فالقول للآب ولو طلب الزوج تحليفه في أدب القاضي أنه لا يحلفه وقال الشهيد يحتمل أن يحلف وهو صواب  
 وما لو أقر الآب بقبضه فان قبضه ان كانت بكر الاثبات الا اذا كانت الثيب صغيرة وما لو ادعى رده على الزوج بعد  
 قبضه فان كانت بكر لم يصدق الا بيمينه لان له حق القبض دون الرد وان ثيباً صدق لانه أمانة للزوج في يده  
 فيصدق في رده كما في المحيط الكل من البكر والنهر ه فرع ه زوج الآب بنته من عبده من غير المهر وأعلم البنت  
 بذلك جازحوى عن البرجندى وه فهم قوله وأعلم البنت أن اعلامها شرط للمهر والعنفاد وهذا ظاهر  
 بالنسبة للبالغة أما القاصرة فلا يشترط اعلامها فتدبر أبو السعود (قوله فان استأذنها) أي البكر  
 أي ولو تزوجت قبل ذلك وطلقت قبل زوال البكارة ولذا قال في الظهيرية واذا افتقر القاضي بين العبد وامرأته  
 وجب عليها العدة وتزوج كاتزوج الابكار نص عليه في الاصل بحر (قوله أي الولي) عبر به دون اقرب اشارة  
 الى ان المراد ولاية الاستعانة لأن الكلام في البالغة العاقلة فيفسد انه ليس لها ولي اقرب منه والقاضي  
 عند عدم الاولياء بمنزلة الولي في ذلك خاتمة (قوله وهو السنة) أي الاستئذان قبل العقد قال في المحيط والسنة  
 أن يستأمر البكر واليه اقبل النكاح بأن يقول ان فلا يخطبك أو يذكر لوان زوجها بغير استئذان فقد أخطأ  
 السنة ووقف على رضاها اه (قوله أو رسوله) كان يقول له جعلتك رسولا الى فلانة لتخبرها بكذا أما لو وكيل  
 فهو أن يقول له أنت وكيلي في أن تخبر فلانة بكذا أو وجهه أنه قائم مقامه فيمكن سكرته أو اختاره أكثر المتأخرين  
 كما في الذخيرة وسواء كان الاستئذان للترويج من نفسه أو غيره كما في البحر (قوله أو زوجها) أي من غيره وصرح  
 الشارح بفهمه بقوله ولو زوجها لنفسه فسكوت ارد الخ (قوله وأخبرها رسوله الخ) قال في البحر وعلمها  
 بذلك يكون باخبار وليها أو رسوله مطلقاً أو فضولي عدل أو اثنين مستورين عند الامام ولا يكفي اخبار

البحر في النكاح لا تنقطع الولاية  
 بالبلوغ فان استأذنها مهر أي الولي وهو  
 السنة أو وكيله (أو رسوله أو زوجها) عليها  
 وأخبرها رسوله أو فضولي عدل



فاحسب خبر عدل اه (قوله فسكنت) فديبه لانهم الورثة ارتدوا وقولها لا اريد الزوج اولاً اريد فلا ناسوا في انه ودية  
سواء كان قبل التزويج او بعده هو المختار كما في الذخيرة وايراد بالسكوت السكوت عن الرد لا مطلق السكوت  
لانه لو بلغها الخبر فسكنت بكلام اجنبي فهو سكوت هنا فيه سكوت اجازة وسواء كانت عاملة بحكم السكوت  
او جاهلة بصر (قوله مختارة) انما لو اخذها العتاس او المال حين اخبرت فلما ذهب العتاس او المال  
قالت لا ارضى صحردها وسكنت الوأخفها ثم تركت فسكنت لا ارضى لان ذلك السكوت كان من اضطرار بصر  
(قوله او سكنت غير مسهونة) قال في فتح القدير والمؤول عليه اعتبار قرائن الادراك في البكاء والاضطرار فان  
تعارضت او اشكل احتسب اه قال في البصر وسكنت الاستهزاء لا يحنى على من يحضره لان الضحك انما جعل اذا  
لدالاته على الرضا فاذا لم يدل على الرضا لم يكن اذا اه (قوله او بكت بلا صوت) هو المختار للفقوى لانه  
حزن على مفارقة أهلها بصر (قوله في الوفاة الخ) من قوله والبكاء بلا صوت اذن ومعه رد وعبرة الملتقى  
منها اه سبقت قال في البصر والصحيح المختار للفقوى انها ان بكت بلا صوت فهو اذن لانه حزن على مفارقة  
أهلها وان كان بصوت فليس باذن لأنه دليل السخط والكراهة غالباً اه وهو موافق لما في الوفاة والملتقى  
مع افادة انه الصحيح المختار للفقوى (قوله أي توكيل الخ) فالاذن في عبارة المصنف مشترك بين الوكالة والاجازة  
ويستخرج على كونه توكيلاً في الاولى وهي مسئلة الاستئذان بغيرها أن الولى لو استأذنها في رجل معين فسكنت  
بصلح او سكنت ثم لما خرج قالت لا ارضى ولم يعلم الولى به سدم رضاها فزوجها فهو صحيح كافي الظهيرية لان  
الوكيل لا ينعزل حتى يعلم واعلم أن السكوت ليس اذا نكح حقيقة لما في الخاتمة من الإيمان اذا حلفت أن لا تأذن  
في تزويجها فسكنت عند الاستئثار لا تخفى بصر (قوله فلو تعدد المزوج) أي من الاولياء مع تعدد الزوج  
(قوله لم يكن سكوتها اذا) اذ لو كان اذنا لها لوقعت الشركة في النكاح وهي غير جائزة ولا وجه لانصرافه  
لاحدهم لعدم الاولوية (قوله واجازة في الثاني) أي ان تعدد المزوج فهذا الشرط لا بد منه فيما قال في البصر  
ولو تزوجها وليان متساويان كل واحد منهم ما من رجل فأجازته ما عدا طلاله عدم الاولوية وان سكنت بقيا  
موقوفين حتى يجيزا أحدهما بالقول أو بالفعل وهو ظاهر الجواب كافي البدائع اه فلو أصر الشرط السابق  
الى ما بعد لكان أولى (قوله ان يتي) أي النكاح الموقوف وبقائه بميزة الزوج قال في البصر ولا بد أن يكون  
سكوتهم بعد بلوغ الخبر في حياة الزوج والا فليس باجازه لان شرطها قيام العقد وقد بطل بونه كافي الفتاوى اه  
فقد علمت أن الضمير في قوله بونه يعود على الزوج (قوله زوجني أبي بأمرى) أي في الميراث (قوله وانكرت  
الورثة) أي أمرها أي فلا ميراث لها (قوله فاقول لها) كانه لان الأصل في النكاح أنه يقع بالامر لما أن الغالب  
الاستئذان قبله وهو السنة والظن بالمساكين موافقتهما (قوله وتعدت) أي ولولم يداخلها الموت كالدخول  
في ذلك (قوله فطقول لهم) لانها أقزت أن العقد وقع غير تام ثم أدعت النفاذ بعد ذلك فلا يقبل منها التهمة  
كذلك في التمر واذا كان القول لهم لا أثر وهل تعدت واخذة بقولها فاجع قاله الحلبي والظاهر ثم لما ذكره  
(قوله رد قبل العقد لا بعده) الفرق بينهما أن هذا القول منه يحتمل الأذن وعدمه فقبل العقد لم يكن النكاح  
فله يجوز بالشك وبعد العقد كان فلا يبطل بالشك ولو قالت ذلك اليك اذن قبل العقد وبعدمه بخلاف قولها أنت  
أعلم أو بالمصلحة أخبروا بالحسن أعلم كذا في الفتح (قوله فسكوتها رد بعد العقد) وذلك لان ابن الم - كان أصلاً  
في حق نفسه فضولياً في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول الاجام ومحمد فلا يعمل الرضا (قوله لا قبله) أي  
لو استأمرها في التزويج من نفسه فسكنت ثم تزوجها من نفسه جازاً جامعاً (قوله صح في الاصح) لان الرد الاول  
سكان قبل التزويج والسكوت بعده وهو اذن (قوله بخلاف ما لو بلغها) أي العقد (قوله لبطلانه بالرد)  
أي وبالباطل لا ييجاز (قوله ولذا استحسنوا) أي للزوج أو وليه التعدي أي بتجديد العقد أي لحرف رده حين  
بلوغ الخبر في بطل النكاح ومحلله اذ تزوجها قبل الاستئذان كانه عليه في البصر ومحلله أيضاً في غير المجردة  
(قوله عند الزفاف) هو المذهب الى بيت الزوج (قوله لان الغالب) أي في حال الأبكار (قوله اظهرها انقرة)  
أي فيستعمل أنها انقرت من النكاح عند اعلامها به فيبطل العقد ولا يلحقها الرضا فاذا جدد العقد بعد ذلك  
ارتفع هذا الاحتمال (قوله والمهر) ينبغي أن يكون على اختلاف كافي مسئلة المتن الاستمعة قاله الحلبي (قوله  
بلاذن) أو بالاطلاق كاعل برأى أفاده أبو السعود (قوله فتتضاء عدم الجواز) قد يقال ان الوكيل في النكاح

(فسكنت) عن رده مختارة (أو سكنت غير  
مسهونة أو تسببت أو بكت بلا صوت) فلو  
بصوت لم يكن اذا ولا رداً حتى لو رضى  
به بعد انه قدم معراج وغيره في الوفاة  
والملتقى فيه نظر (فهو اذن) أي توكيل  
في الأقل ان تعدد الولى فلو تعدد المزوج لم  
يكن سكوتها اذا واجازة في الثاني ان يتي  
النكاح لا يبطل بونه ولو قالت به سدموته  
زوجي أبي بأمرى وانكرت الورثة فاقول  
لها قرت وتعدت ولو قالت بغير أمرى اكنه  
لها قرت ورضيت فاقول لهم وقولها غيره أولى  
بلغني فرضيت فاقول له ولزوجها لنفسه  
منه رد قبل العقد لا بعده ولو استأذنها في  
فسكوتها رد بعد العقد لا قبله ولو استأذنها في  
معين فردت ثم تزوجها من نفسه فسكنت صح في  
الاصح بخلاف ما لو بلغها فردت ثم قالت  
رضيت لم يجز لبطلانه بالرد ولذا استحسنوا  
التعدي عند الزفاف لان الغالب انظرها  
النقرة عند خفاء السماع ولو استأذنها  
فسكنت فوكل من تزوجها من سماء جازان  
عرف الزوج والمهر كافي القصة واستشكاه  
في البصر بأنه ليس للوكيل أن يوكل بلاذن  
فتنضاه عديم الحيوان وأنهم مستثناه

وان تعدد سفير ومعبور والحقوق ترجع الى الموكل فاذا اضر في تعذبه لاسما والزواج والمهر معا لو مان وبو يد ذلك  
ما ذكره المصنف والشارح في الوكالة حيث قالوا لو كسب لا يوقل الا باذن آخره الا اذا وكله في دفع زكاة  
فوكل آخر والوكيل يقبض الدين اذا وكل من في عياله والاعند تقدير الممن من الموكل للوكيل فيقبض التوكيل  
بلا اجازة لمول المقصود اه في مسئلتنا هذه تظهر هذه العلة وهي كالمسئلة الاخيرة بجماع التعيين في كل  
فتكون مسئلتنا فية من الجواب الثاني في الشارح فتأمل (قوله انه من هو) المراد انهم افعله ولو اجالا  
فلو قال أزوجه من رجل فسكنت لا يكون اذا ناولو ممي فلانا أو فلانا فسكنت فله أن يزوجه من أيهما شاء  
كافي البصر (قوله ولو في ضمن العام) مما لفتة على قوله ان علمت (قوله والا لا) أي ان كانوا الايحه ون كفى نعميم  
لا يكون رضا (قوله ما لم تفوض اليه الامر) أما اذا قالت أما راضية بما تفعله أنت بعد قوله ان أقوا ما يخطرونك  
أو تزوجني عن اختياره ونحوه فهو واستثنى ان صحيح وليس له هذه المقالة أن يزوجه من رجل ردت نكاحه أولا  
لان المراد به هذا العموم وغيره كالتوكيل بتزويج امرأتين للوكيل أن يزوجه مطلقته اذا كان الزوج  
قد شككها للوكيل وأعلم بطلاقها كافي الظهيرة (قوله لا العلم بالمهر) أشار بتقديره الى أن المصنف راعى  
المعنى في عطفه المهر على الزوج وأصل التركيب بشرط العلم بالزوج والمهر قاله الحلبي ووجه القول بعدم اشتراط  
علمه أن للنكاح صحة بدون ذكره وصححه صاحب الهداية وجهه في البحر المذهب وإشارة كتب الامام محمد تدل  
عليه (قوله وقبل يشترط) لان رغبتهما تختلف باختلاف الصدق في القلة والكثرة قال السكال هو الواجب  
(قوله وما صححه في الدرر) أي من التفصيل وهو أن المزوج ان كان أباً أو جده فذكر الزوج يكفي فانه لا يفتقر  
عن المهر وان كان غيرهما فلا بد من تسعة الزوج والمهر ونقل تصحيحه عن الكافي والشارح نسب اليه  
التصحيح لانه أقتره (قوله رده السكال) بأنه مفهوم فانه لان التفرقة بين الاب والجد وبين غيرهما ما انفك في  
تزويج الصغيرة بحكم الجبر والكلام انما هو في الكبيرة التي وجبت مساورتها والاب في ذلك كالأجنبي لا يفعل  
شياً الا برضاها (قوله ان علمته) أي الزوج وأما تسمية المهر فعلى الخلاف المتقدم كتابه عليه في البصر (قوله كما مر)  
أي في قوله ان علمت بالزوج (قوله مذ كورة في الاشياء) أي في القاعدة الثانية عشرة التي هي لا يفسد الى ساكنة  
قول حيث قال وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها سكوت النطق سكوت البكر  
عند استئثار ولها قبل التزويج وبعد \* الثانية سكوتها عند قبض مهرها \* الثالثة سكوتها اذا بلغت بكرة  
أي عن اختيار نفسها اذا كانت المزوج غير الاب والجد \* الرابعة حلفت أن لا تزوج فزوجهما أبو فسكنت  
خلفت \* الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول لا الموهوب له \* السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له  
أو المتصدق عليه اذن \* السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد بده \* الثامنة سكوت المقر له قبول ويرتد بده  
\* التاسعة سكوت المتفوض اليه قبول للتفويض وله رده \* العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد بده  
وقيل لا \* الحادية عشرة سكوت أحد المتبايعين في بيع التبتة حين قال صاحبه بدلي أن أجعله يباعهما  
الثانية عشرة سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين الفاتحين رضا \* الثالثة عشرة سكوت المشتري بالخيار  
حين رأى العبد يبيع ويشترى بسقطه الخيار \* الرابعة عشرة سكوت البائع الذي له حق - بس المبيع حين رأى  
المشتري قبض المبيع اذن يقبضه جميعا كان البيع أو فاسدا \* الخامسة عشرة سكوت الشفع حين علم بالبيع \*  
السادسة عشرة سكوت المولى حين رأى عبده يبيع غير ماله أو يشترى اذن أن يبيع ماله لا يكون اذا كان  
المولى فاضيا \* السابعة عشرة لو حلف المولى لا يأن له فسكت خلت في ظاهر الرواية \* الثامنة عشرة سكوت  
الفقير وانقياده عند بيعه أو رده أو دفعه لخبايا اقرار برقه ان كان به قبل بخلاف سكونه عنده اجارته أو عرضه  
للبيع أو تزويجه \* التاسعة عشرة لو حلف لا ينزل فلا يفي داره فسكت حدث لا لو قال اخرج منها فاني أن يخرج  
فسكنت \* العشرون سكوت الزوج عند ولادة المرأة ثم نكحته اقرار به \* الحادية والعشرون سكوت المولى  
عند ولادة أم ولده اقرار به \* الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند الاختيار بالسبب رضا بالعيب ان كان  
المخبر به لا لو كان فاسقا عنده وعندهما هو رضا ولو فاسقا \* الثالثة والعشرون سكوت البكر عند الاخبار  
بتزويج المولى على هذا الخلاف \* الرابعة والعشرون سكونه عند بيع زوجته أو قريه عصارا اقرار بأنه ليس له  
على ما أتى به مشايخ حمزة خلافا لما في مجاري فتنظر المتي وكذا سكوتها عند بيع زوجها فانه اقرار بأنه ليس

ان علمت بالزوج أنه من هو تظهر الرغبة  
فيه أو عنه ولو في ضمن العام كجبراني أو جني  
معي لو صحه ون والا ما لم تفوض له الامر  
(لا العلم بالمهر) وقبل يشترط وهو قول  
المتأخرين بجبر عن الذخيرة وأقتره المصنف  
وما صححه في الدرر عن الكافي رده السكال  
(وكذا اذا تزوجه الولي عدها) أي بحضورها  
(فسكنت) صح (في الاصح) ان علمته كما مر  
والسكوت كالنطق في سبع وثلاثين مسألة  
مذكورة في الاشياء

لها على ما به الفتوى الخامسة والعشرون وآية يبيع عرضاً أو داراً فتصرف فيه المشتري زماناً وهو ساكت  
تسقط دهره السادسة والعشرون أحد شريكي العنان قال لا تخراً أنا اشتري هذه الامة لنفسى خاصة فسكت  
الشريك لا تكون لهما السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء معين انى اريد شراءه  
انفسى فشرأه كان له الثامنة والعشرون سكوت ولّى الصبي المائل اذا رآه يبيع ويشترى اذن التسابعة  
والعشرون سكوتة عند رؤية غيره يشق زقه حتى سال ما فيه رضا الثلاثون سكوت الحالف لا يستخدم ماله  
اذا خدمه بلا امره ولم ينهه حنث هذه الثلاثون في جامع الفصولين وغيره وزدت ثلاثاً اثنتين من القضية الاولى  
دفعت لبنتم انى تجهيزها أشياء من أمتعة الاب وهو ساكت ليس له الاسترداد الثانية اثنتان الامة في جهازها  
ما هو متادف سكوت الاب لم تضمن الامة الثالثة باع جارية وعليها حلى وشروطان ولم يشترط ذلك لاهم شترى  
لكى تسلم الجارية المشتري وذهب بها والبائع ساكت بمنزلة التسليم فكان الحلى لها كذا في الظهيرية قالت  
الاولى ان يقول فكان الحلى له لان الرقيق لا يملك وان ملك ثم زدت أخرى وهى القراءة على الشيخ وهو ساكت  
تزل منزلة نقطة فى الاصح وأخرى على خلاف فيها سكوت المذهب عليه ولا عذر له انكاره وقيل لا ويجوز وهى  
فى قضاء الخلاصة فهى خمس وثلاثون ثم رأيت أخرى كتبتها فى الشارح من الشهادات سكوت المزكى  
عند سؤاله عن الشاهد تعدل السابعة والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتن العيين المهرونة  
كما فى القضية الاولى مع زيادة ويراد عليها المودع بصبره ودعا بسكوتة عقب وضع رجل مناعه عنده وهو ينظر  
كما فى شرح الكنز وزادنى بعض الفضلاء أخرى وهى أن من وضع مناعه عند رجل فسكت وذهب بصبره ودعا  
بكسر الدال وفى الذى قبله ابتغى هو الرجل زوجته رجل بغير امره فهما القوم وقيل التهنئة فهو رضا لان  
قبول التهنئة دليل الاجازة وأحد الوصيين اذا استأجر حمالاً ليعملوا الجنازة الى المقبرة والاخراج فحاضراً ساكت  
أو فهدل ذلك بعض الورثة بمحضرة الوصى وهو ساكت بلزاً لا يكون من جميع المال وهى بمنزلة الكفن  
وصاحب الدار اذا قال للساكن اسكن بكذا والا فخرج فسكت وسكن كان مستأجر بالمشي بسكاته  
وسكونه وكذا اذا قال الراى للمالك لا أرضى بما سميت وانما أرضى بكذا فسكت المالك فرى الراى لازم المالك  
ما سمى الراى وما لوزفت اليه امرأة بلا جهاز فله مطالبة الاب بما دبت اليه من الدراهم والدنانير وان كان  
الجهاز قليلاً فله المطالبة بما يليق بالمبعوث به وله استرداد ما بعث والمعتبر بما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها فلو سكوت  
بهذا الزفاف طويلاً ليس له أن يجتصم بعده وان لم يتخذ له شيئاً والموهور له انما هو له الدائن ما عليه فسكت  
سقط الدين لان سكوتة وعدم رده من ساعته دليل القبول عادة ولو قال من ساعته لا أقبل بطل وبقي الدين على  
حاله والسكوت على المسكر وعلى بيعه رضا بما اذا لم ينكر بقلبه وما لو تزوجت من غير كفو فسكت الولي  
حتى ولدت يكون شكوتة رضا أى على ظاهر المذهب والوكالة فاعلمها كما ثبت بالقول تثبت بالسكوت ولذا قال  
فى الظهيرية لو قال ابن المم لك كبيرة انى اريد أن تزوجك نفسى فسكت فتزوجها باجاز وما لو أبرأه فسكت صح  
ولا يجتأج الى القبول وسكوت الراهن عند بيع المرتن يكون مبطل للراهن فى احدي الروايتين  
وما لو وصى لرجل فسكت فى حياته فلما مات باع الوصى بعض التركة أو قضى دينه فهو قبول للوصاية كما فى مدني  
الحكام ذكره الجوى قال وهذا الجمع والاطناب من خواص هذا السكوت (قوله فان استأذنه اغنيا الاقرب الخ)  
هذا المختص بغير رسول الاقرب أو وكيله فانما ما فاعلم مقامه ذكره فى السكاكى ويؤخذ منه أن لو كدل الولي  
الاقرب أن يزوجه بغيره الولي لا بعد وهى واقعة الفتوى حوى وقوله كما جنى يدخل فيه الاب السكافر  
والعبد والمكاتب فانه غيرولى كما فى البصر (قوله فلا عبرة بسكوتها) لان سكوتها حينئذ اقله الانكاحات الى كلامه  
فلم يقع دلالة على الرضا ولو وقع فهو محتمل والاكتفاء به للعاجلة ولا حاجة فى غير الاولياء (قوله كالثيب)  
المراد بالثيب امرأة تزوجت فبات بوجه بعد ما دخل بها فلا يكتفى بسكوتها اذا تزوجها الولي أو استأذنها بل  
لا بد من القول ونحوه لان نطقها لا بد من عيبا وقد قل حياؤها بالممارسة فلا مانع من نحو النطق فى حقها وهى  
ما خوزة من ثاب اذا رجع اهاودتها التزوج أولان الخطاب يعاود ونها (قوله البالغة) انما قد يها لان الكلام  
فمن يستأذن أما الصغيرة فلا تستأذن ولا يشترط رضاها (قوله لا فرق بينهما) أى بين البكر البالغة والثيب البالغة  
فى اشتراط الرضا بالقول ونحوه (قوله الا فى السكوت) أى سكوت البكر عند استئذان الولي الاقرب لا الاجنبى

(فان استأذنه اغنيا الاقرب) كما جنى  
أولى بعيد (فلا) عبرة بسكوتها  
لا بد من القول كالثيب البالغة لا فرق  
بينهما الا فى السكوت

ولاوى غيره أقرب منه التي هي مسئلة المصنف (قوله لأن رضاهما) أي البكر والتيب الباشع والظاهر  
 التفريق بينهما على قوله لا فرق بينهما (قوله أو ما هو في معناه) عطف على القول والضمير في معناه يرجع إليه  
 (قوله كطلب مهرها ونفقةها) ظاهره أنه تمثيل للفعل الدال على الرضا وليس كذلك بل هو من قبيل القول  
 وإذا قال الكمال الحق أن الكل من قبيل القول إلا التمكن فإنه فوق القول وعارضة صاحب الجبر يقول التنبه  
 فإنه ليس بقول وإنما هو سكوت وفيه أن الكمال قال الحق أن الكل من قبيل القول لأن القول حقيقة وقبول  
 التنبه ينزل منزلة القول في الرضا (قوله ودخوله بها) هذا يعني عنه قول المصنف وتمكينها من الوطء والاولى  
 أن يقول وخلونه بها ويكون جاريها على ما استظهره صاحب الظهيرية قال فيه ولو خلاها برضاها هل يكون  
 ذلك اجازة لا رواية لهذه المسئلة وعندي أن هذا اجازة اه (قوله والضد سرورا) جسد الكمال من  
 قبيل القول لأنه حروف وفيه تأمل (قوله ونحو ذلك) كما مرها بمحمل جهازها الى بيت الزوج (قوله بخلاف  
 خدمته) أي ان كانت تخدم من قبل قال في المحيط والظهيرية والتيب اذا قبلت الهدية فليس برضا ولو كانت  
 من طعامه أو خدمته كما كانت فليس برضا لالة اه (قوله من زالت بكارتها) أي عذرتها وهي الجلدة (قوله  
 أو حصول براءة) أي في موضع العذرة (قوله أو تضييق) يقال غنست الجارية بنفسها بضم النون غنوسا  
 وغنسا فهي غانسة اذا طال مكنتها به دأرا كما في منزل أهلها حتى خرجت عن عداد الا بكارتها في الصحاح  
 (قوله بكرة حقيقة) بالاتفاق قد دخل في الوصية لا بكارتها فلا بد من ذلك لأن مصيبها أول مصيب لها ومنه الباء كورة  
 والبكرة لا قول الفاعل وأول الفاعل في غيري عليها حكم الابكار السابق (قوله كمن يفرق بين الخ) أي كذا  
 تفريق الخ قال المحشي وهو تنظير في كونه بكرة حقيقة وحكا لا تنيل فلا يراد أن هذه ما زالت عذرتها كما فكيف  
 يشبهها من زالت عذرتها (قوله أو طلاق) عطف على تفريق الحلبي (قوله بعد خلوة) ظرف للطلاق والموت  
 وهذا من النص على المتوهم لأنه لو وقع الطلاق أو الموت قبل الخلوة كانت بكرة حقيقة وحكا بالمرق الاول  
 (قوله قبل وطء) قيد به لأنها بعد الوطء ثيب حقيقة وحكا (قوله وهذه فقط بكرة حكا) يقتضي أن من سبق ليست  
 بكرة حكا ويؤيد به ظاهر اقتضائه فيما تقدم على قوله حقيقة مع أنها بكرة حكا في الموضعين كما صرح به في الجبر وغيره  
 فالصواب أن يقول وهذه فقط بكرة حكا فقط اه حلبي (قوله والافنيب) صادق بثلاث صور ما اذا تكررت منها الزنا  
 ولم تحدث وما اذا حدث ولم يتكرر منها الزنا وما اذا تكررت منها الزنا وحدث اه حلبي (قوله كوطءه بشبهة) فإنها  
 ثيب حقيقة وحكا اه حلبي (قوله أو نكاح فاسد) أي وكوطءه بشكاح فاسد فهو عطف على قوله بشبهة فيقول  
 الحلبي يعني بعد الوطء لا حاجة اليه وإذا لم يوطأ فبشبهة بكرة حقيقة وحكا كافي للشكاح الصحيح (قوله البكر  
 البالغة) انما قيد بالبالغة لان الصغيرة لا يعتبرها (قوله بلفك النكاح) أي المصدق للمعقود مع الولي (قوله وطأت  
 رددت) أي ولم يوجد منها ما يدل على الرضا كافي للشبهة لالة (قوله ولاينة لها) أمان وجه ثيبنة لاحدهما  
 عمل بها وان أقامها كل منهما فالحكم ما ساق في الشارح اه حلبي (قوله على ذلك) أي المذكور من السكوت  
 أو الرد (قوله ولم يكن دخل بها طوعا) بأن لم يدخل بها أصلا أو دخل بها واطأها حيث  
 لا تصدق في دعوى الرد قال الحلبي (قوله فالقول قولها) لأنه يدعى لزوم العقد وسلان البضع والمرأة تدفعه فكانت  
 منسكرة (قوله على المقتضى به) مرتبط بقوله بينهما فان نكحت بقضى عليها بالنكاح ولم يقبل المقتضى به قول الامام  
 بعدم اليقين عليها كما ساق في الاشياء الستة المذكورة في الدعوى (قوله وتقبل بينه الخ) جواب عن سؤال وارد  
 على ما فهم من قوله ولاينة لهما فإنه يفيد أنه اذا أقام بينة قبلت (قوله بضم الشفتين) الباء للتصوير وعبرة النهر  
 بل على حالة وجوده هي ضم الشفتين في مجلس خاص يحاط بطرفيه ويلزم منه عدم الكلام انتهت بزيادة من البحر  
 (قوله فيبينها أولى) لاثبات الزيادة على الردفانه زائد على السكوت (قوله الآن يبرهن على رضاها وأجازتها)  
 زاد في شرح الملقى أو اذنهما فإذا برهن على قولها رضيت أو أجزت أو أذنت على ما في شرح الملقى فيبينه  
 مقدمة على بينتها بالادلة استواءا حثيثا في الاثبات وزيادة بينة باثبات الزوم وفي الخلاصة عن أدب القاضي  
 للنصاف أن بينتها أولى هنا أيضا في هذه الصور خلاف المشايخ (قوله مثلا) أشار به الى أن ذكر الاب لا اتفاق  
 فالمراد الولي الجبر (قوله وهي مراقة) الجلة حال (قوله فان القول قولها) لانها اذا كانت مراقة كان البلوغ  
 الذي ادعته محتمل الثبوت فيقبل خبرها لانها منسكرة وقوع الملك عليها (قوله أن سنها تسع) هوسن المراهقة كما

لأن رضاهما يكون بالدلالة كما ذكره بقوله  
 (أو ما هو في معناه) من قبل يدل على الرضا  
 (كطلب مهرها) ونفقةها وتمكينها من  
 الوطء ودخوله بها برضاها ظاهرة (وقبول  
 التنبه) والضد سرورا ونحو ذلك بخلاف  
 خدمته أو قبول هديته (من زالت بكارتها  
 بونبة) أي فطة (أو) دورود (حيض أو)  
 حصول (جراحة أو تضيق) أي كبر بكرة  
 حقيقة (كمن يفرق بين الخ) أو زنا وهذه  
 أو موت بعد خلوة قبل وطء (أو زنا) وهذه  
 فقط (بكرة حكا) ان لم يتكرر ولم يخطب به إلا  
 فتنب (بكرة حكا) أو نكاح فاسد (قال)  
 فتنب كوطءه بشبهة (بلفك النكاح  
 الزوج لا بغير البالغة (بل رددت النكاح ولاينة  
 فسكت وقالت) بل لم يكن دخل بها طوعا  
 لهما على ذلك (ولم يكن دخل بها طوعا  
 في الأصح) فالقول قولها (بينهما على  
 المقتضى به وتقبل بينته على سنها تسع  
 وجردى بضم الشفتين ولو برهنها فيبينها  
 أولى الآن يبرهن على رضاها وأجازتها  
 (كالزوجه أو بها) مثلا زاعما عدم بلوغها  
 (قالت أنا بالغة والنكاح لم يصح وهي  
 مراقة وقال الاب) أو الزوج (بل هو  
 صغيرة) فان القول قولها ان ثبت أن سنها تسع



أما هذه المصنف ولا موقع له في قول المصنف وهي مراعاة ولو قال الشارح والمراعاة من بلغت نسعا لكان أولى  
(قوله وكذا الوادي المراهق بلوغه) يعني إذا باع الرجل ضياع ابنه فقال الابن أنا المنع وقال المشتري أوالأب أنه  
صغير فالقول للابن إذا كان مراهما لانه ينكر زوال ملكه وقيل بخلافه والاول أصح ومثل الاب الوصي كافي  
في المنع (قوله ولو بر هذا فينبه البلوغ أولى) أصل العبارة كافي المنع وإذا ردت النكاح على أنها بالغة وقال الولي  
للزواج ردها باطل لانها صغيرة ان ثبت أن سنهما تسع القول لها وإن أقاما لينة فينبه المرأة على أنها بالغة أولى  
أه إذا علمت ذلك فالأولى تقديم هذا الفرع على قوله وكذا الوادي المراهق الخ لانه من ثمة ما قبله وقد يقال إنما  
آخره ليفيد حكم المراهق الذكر أنه مثلها فيه (قوله على الأصح) مقابله أن القول قول الأب (قوله بخلاف قول  
الصغيرة الخ) أي التي تزوجها غير الأب والجد أو من زوجها فلا خيار لها (قوله حين بلغت) الذي في البحر  
حين بلغت الخبر وهي أحسن ليشمل من عات بعد البلوغ (قوله لانكاره زوال ملكه) أي وهي بما قاله تزيد  
ابطال الملك الثابت فكانت مدعية صورة فلا يقبل منها اسناد الفسخ (قوله ولو هذا حالة البلوغ) بأن قالت  
عند القاضي أدركت الآن وفسخت فالقول لها إنها قادرة على إنشاء الرد ولا يشترط أن يكون حالة البلوغ  
حقيقة بل ولو كان باخبارها كذا بأنها بلغت الآن وقيل لمحمد كيف يصح وهو كاذب لانها إنما أدركت قبل  
هذا الوقت فقال لا تصدق بالاسناد فجاز لها أن تكذب كيلا يطل حقه اه وانما يسوغ لها ذلك إذا كانت  
اختارت عند البلوغ بالفعل وأخذ من ذلك جوازا لالكذب لحياء الحق وهي منصوبة (قوله وللولي الخ) قبله  
احترازا عن الوصي حيث لا يملك ذلك ولو أوصى اليه به خلا لما في العيني ولا يلحقه وانما ملك تزويج أمة اليتيم  
لانه من المكسب لمكان المهر وفيه اراحه من المؤنة ثم لو كان الوصي قريبا أو صاحب ملك بالولاية (قوله الا في  
بيانه) أي في قول المصنف الولي في النكاح العصبية بنفسه الخ (قوله انكاح الصغير) قبله بالانكاح لانه لو أقر  
الولي عليهم بالنكاح في حال صغرهما غاب قراره موقوف الى بلوغهما فالأولى صدقاه فيقدرا قراره والايطل  
وعندهما ينقضي الحال قال في الشربلالية انه الصحيح وقيل الخلاف فيما إذا بلغا وأنكر النكاح فأقر الولي  
أما لو أقر بالنكاح في صغرهما صح اقراره وهو الاوجه كما قاله الكمال لقائمة من ملك الانشاء ملأه  
الافرار ولو قال المصنف وللولي انكار غير المكاتب ليشمل المعتوه ونحوه لكان أولى ولم يتكلم المصنف والشارح  
على وقت الدخول بالصغيرة واختلافه وفيه فقبل لا يدخل بها مالم تبلغ وقيل يدخل إذا بلغت تسعا وقيل ان كانت  
سبعة جسيمة تطبق الجماع يدخل بها والا لقال في الهندية وأكبر المشايخ على أنه لا هبة بالسنة وانما  
الهبه للطاقة فإذا كانت خضمة سبعة تطبق الرجال ولا يخاف عليها المرض من الجماع كان للزوج أن يدخل بها  
وان لم تبلغ التسع وان كانت مهزولة تخيفه لا تطبق الجماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج أن يدخل بها  
ولو كبر سنهما والصحيح وإذا طلب الزوج به دانة المهر من القاضي أن يأمر الأب بتسليم الزوجة فقال انها  
صغيرة لا تصلح للرجال وقال الزوج بل تصلح وتطيق ان كانت عن تخرج أخرجهما وأحضرها المجلس وينظر اليها  
فان كانت تصلح أمره بدفعها والا وان كانت ممن لا تخرج أمر من يوثق به من النساء أن ينظر  
اليها فان قلن انها تصلح للرجال أمر بالدفع والا لا والخلاف والتصحيح في وقت ختان الصبي كالخلاف السابق  
في وقت الدخول أكثر المشايخ على اعتبار الطاقة (قمة) ليس لغير الأب والجد أن يسلم الصغيرة قبل قبض  
ما تعورف قبضه من المهر وان سلمها قبله فالتسليم فاسد وترد الى بيتها والأب إذا سلم البنت اليه قبل القبض  
له أن يمنعها بخلاف ما لو باع مال الصغير وسلم قبل قبض الثمن فانه لا يسترده (قوله جبرا) دليله ما روى عن علي  
موقوف ما روى في النكاح الى العصبية (قوله ولو نيدا) وذلك لاقوله ثبوت الولاية على الصغيرة عند عدم  
العقل أو نقصه وهذا الشافعي البكارة ومذهبنا أولى لانه المورث في ثبوت الولاية على ما لها اجماعا وكذا في حق  
الغلام في ماله ونفسه وكذا في حق الجنونة اجماعا ولا تأثير لكونها نيدا وبكراف كذا الصغيرة (قوله كفتوه  
ومجنون) ومعتوه ومجنونة ولو بلغ مجنونا ومعتوها تنق ولاية الأب كما كانت ولو جن أو عته بعد البلوغ تعود  
في الأصح ولو تزوج الصغيرة غير الأب والجد من زوج لا يقدر على المهر والنفقة لا يصح العقد ولو كانت هي مفسدة  
قال في الوهبانية وما صح من شخص وليس بقادر على المهر والاتفاق والامس أعسر  
(قوله ولزم النكاح) أي لا خيار فيه في هذه الصور الالتمية (قوله بنقص مهرها الخ) الباء للتصوير وقيد

وكذا الوادي المراهق بلوغه ولو بر هذا فينبه  
البلوغ أولى (على الأصح) بخلاف قول  
الصغيرة ردت - من بلغت وكذا بهم بالزوج  
فالقول له لانكاره زوال ملكه لو أنه إذا بعد  
زمان البلوغ ولو هذا حالة البلوغ فالقول لها  
شريح وهيانية فليحفظ (ولولي) الا في بيانه  
(7) نكاح الصغير والصغيرة (جبرا) ولو نيدا  
كفتوه ومجنون - ر (ولزم) النكاح (ولو  
يقين فاحسن) بنقص مهرها وزيادة مهره



لا يملك التمسر فبهذا الظاهر لأن وليها قائم مقامها وإذا بلغت خبرها القاضي خيار العتق ولا يخبرها خيار  
 البلوغ أي لعدم ثبوتها أولاً لأنه ثبت لها وخيار العتق ينتظمه لأنه أنفذ من خبرها بالبلوغ منهم من قال بآدول  
 وهو الصحيح لأن العقد صدر عن هو كامل الولاية لأن ولاية المولى على مملوك ولاية كاملة لأنها بسبب المال  
 ولا نقصان فيه فلا يثبت خيار البلوغ ككفا في الأب والجداه مالم يصار يختصر أو خيار العتق ثبت للأمة  
 ولو كبرة كما صرح به صاحب البحر في نكاح الرقيق حلي مختصراً (قوله بمحضرة أبيه) الظاهر أن الجدة كذلك  
 لأنه أولى من الوصي والظاهر أن وصي الجدة كوصي الأب (قوله بشرط القضاء) أي لأن في أصله ضعف فهو قف  
 عليه كالرجوع في الهبة وفيه إجماع إلى أن الزوج لو كان غائباً لم يفرق بينهما مالم يحضر لزوم القضاء على الغائب نهر  
 (قوله للفسخ) أي سواء كان من جهتها أو وجهته ولا ينقص عدد الطلاق لأنه يصح من الأولى ولا طلاق لها (قوله  
 نيتوارثان فيه) أي إن اختار الصغير والصغيرة الفقرة بعد البلوغ فلم يفرق القاضي بينهما حتى مات أحدهما  
 فوارثا ويصح للزوج أن يباها ما لم يفرق القاضي بينهما ما كذا في الهندية (قوله ويلزم كل المهر) أي في الموت  
 وإن حصل قبل الدخول كما في المخرج لأن الموت كالدخول في انعام المهر (قوله ثم الفقرة) أي التي ليست بصريح  
 ولا كتابة تخرج الأجر باليد وخيار الخيرة وانخلع فأنه بمن الكتابات كذا في الحلبي عن النهر والسكلام  
 في الفقرة بغير خيار البلوغ والأقهي فسخ مطلقاً فلا يثنى التفصيل فيها وإن كان ظاهراً وهو جريانه فيها وسبق  
 إيضاحه (قوله أن من قبلها) أي وليست بسبب من الزوج كذا في النهر واحتز به عن التفسير والاجر باليد فإن  
 الفقرة فيها وإن كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج كانت طلاقاً كذا في الحلبي ولا وجه لهذا  
 الاحتراز به جعل موضوع الكلام في فقرة است بصريح ولا كتابة فتأمل (قوله لا ينقص عدد طلاق)  
 وصف كالثق (قوله ولا يلحقها طلاق) أي لا يلحق المعتدة بعدة الفسخ مطلقاً ولو صرح بها حلبي (قوله لا  
 في الردة) يعني أن الطلاق يلحق المرتدة في عدتها وإن كانت فوطتها فسحاً لأن الحرمة بالردة ضرة تأبده لا رضاءها  
 بالاسلام فيقع طلاقه عليها في المدة فإن كان ثالثاً شمرت عليه حتى تنكح زوجها غيره كذا في الفقه وتقر فيه  
 صاحب النهر وكذا في البحر أول الطلاق أن الطلاق لا يقع في عدة الفسخ إلا في ارتداد أحدهما وتفرق القاضي  
 باباً أحدهما عن الاسلام والشارح قبيل تفويض الطلاق قال تبع الشرح المصنف لا يلحق الطلاق عدة الردة مع  
 الحساق فبعد كلام البحر كذا في هنا بعد عدم الحساق كما لا يخفى حلبي ملخصاً ومزيداً (قوله وإن من قبله فطلاق)  
 أي إذا كانت لا تمسك منها فخرج بهذا القيد التباين والتقبيل والسبي والاسلام فإن الفقرة فيها ليست بطلاق  
 وإن كانت من قبله وإلى هذا التقيد أشار في الهندية حيث قال ثم الفقرة بخيار البلوغ ليست بطلاق  
 لأنها فقرة يشترط في سببها الرجل والمرأة وحيداً يقال في الأول ثم إن كانت الفقرة من قبلها لا بسبب منه  
 أو من قبله ويمكن أن تكون منها فسخ حلبي ملخصاً (قوله وأورد) قد علم بمقتضى مقدم وعما هذا أن الردة فسخ وأن  
 الطلاق يلحق في عدتها إلا إذا لم يخلو أحد من الزوجين (قوله وأورد الحرب) (قوله وخيار عتق) سبق قلناه منه صريح في باب  
 نكاح الرقيق أنه لا يثبت للطلاق (قوله ولا يس لافقرة) أي قبل الدخول اه حلبي (قوله إلا إذا اختار نفسه  
 بخيار) عتق فيه ما تقدمت فالتناسب أن يقال إلا إذا اختار نفسه بخيار بلوغ كافي البحر وهذا الحصر غير صحيح  
 لما في الذخيرة من تزوج مكانة باذن سيدها على جارية يمينها فلم تقبض المكاتبه الجارية حتى تزوجت من  
 زوجها على مائة درهم جازاً لتسكحاً فإن طلق الزوج المكاتبه أو لا ثم طلق الأمة وقع الطلاق على المكاتبه  
 ولا يقع على الأمة لأنه لا يملك المكاتبه أي قبل الدخول تنصف الأمة وعاد نصفها إلى الزوج بنفس الطلاق  
 فيفسد نكاح الأمة قبل ورود الطلاق عليها فلم يعمل طلاقها ويطلق جميع مهر الأمة عن الزوج مع أمه فقرة  
 جاءت من قبله قبل الدخول به لأن الفقرة إذا كانت من قبل الزوج انغلا تسقط كل المهر إذا كانت طلاقاً أو ما  
 إذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت فسخاً من كل وجه فوجب سقوط كل الصداق كله غير إذا بلغ وإيضاً  
 لو اشترى منكوحته قبل الدخول بها فإنه يسقط كل الصداق مع أن الفقرة جاءت من قبله لأن فساد النكاح  
 ككس معلق بالمك و كل حكم تعلق بالمك فإنه يحال به على قبول المشتري لا على إيجاب البائع وانغاسقط كل  
 الصداق لأنه فسخ من كل وجه اه ويرد على صاحب الذخيرة إذا ارتد الزوج قبل الدخول فأنه فسخ في فسخ  
 من كل وجه مع أنه لم يسقط كل المهر بل يجب عليه نصفه فالحق أنه لا يجعل لهذا المسئلة ضابط بل يحكم

ولو بلغت وه وصغيرة فزى بمحضرة أبيه أو  
 وصيه (بشرط القضاء) للفسخ (فيتوارثان  
 فيه) ويلزم كل المهر ثم الفقرة أن من قبلها  
 ففسخ لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها  
 طلاق إلا في الردة وإن من قبله فطلاق إلا  
 بملك أو ردة أو خيار عتق وليس لنا فقرة  
 منه ولا مهر عتق إلا إذا اختار نفسه  
 بخيار عتق

في كل فرد بما أفاده الدليل أنه حلي من البحر وما في التهر من الديات فيه نظر فليراجع (قوله وشروط لكل)  
 أي لكل الفرق (قوله الإثمانية) أي فلا يشترط لها القضاء لأنها تنفي على أسباب جلية صحتها الملتزم والمتق  
 والاسلام والتقبل بخلاف خبرها فاعلم أن أسباب خفية فاحتاجت إلى تقويتها بالقضاء كالكفاية  
 لأنها تنفي لا يعرف بالحس ونقصان المهر وخيار البلوغ مبنيان على قصور الشفقة وهو امر باطن والاباء رعايو جدد  
 ويرعايا لا يوجد حلي بزينة (قوله فرق النكاح الخ) الشطر الأول من البيت الأول من القصيدة من الكامل  
 وباقها من البسيط ومثل هذا لا يجوز صناعة وقد غيرة إلى قولنا إن النكاح في قولهم فرق حلي  
 بزينة (قوله جعاً) أي مجموعة وهي ست عشرة والمصدر حال وهو مقصور على السماع والأولى جعله مفعولاً  
 مطلقاً أي اتينا جعاً أي مجموعاً (قوله فسخ طلاق) بدل من فرق قبل مفصل والخبر قوله أتت أو خبر بعد خبر  
 (قوله يحكيها) أي يذكرها كالشبه والنظم بالدر لثباته (قوله تبين الدار) أي جنس الدار المصادق بدار  
 الاسلام ودار الكفر أي تخالف دار الزوجين كما إذا خرجت المرأة مهاجرة إلى مسلمة أو ذنقة فأنهما تبين من  
 زوجهما الحربي وتنكح حالاً لم تكن حلي (قوله مع نقصان مهر) يتسكن عيش مع مهره ولو نقص المهر من  
 غير تنوين للضرورة يعني إذا نكحت بأقل من مهرها وقرق الولي بينهما فهي فسخ لكن إن كان ذلك قبل الدخول  
 فلا مهر لها وإن كان بعده فلها المسمى كما يأتي (قوله كذا فساد عقد) كأن نكح أمة على حرة (قوله وفقد الكف)  
 أي إذا نكحت غير الكف فلا ولياً حق الفسخ وهذا على ظاهر الرواية أما على رواية الحسن فالعقد فاسد (قوله  
 يخفيها) النعي هو الأخبار بالموت وهو تكلمة أشار به إلى أن من نكحت غير كف فكنها ما ماتت (قوله تقبيل)  
 بالرفع من غير تنوين للضرورة أي فصله ما يوجب حرمة المصاهرة بفروعها الإناث وأصولها أو قطعها ذلك  
 بفروعه الذكور وأصوله (قوله سي) فيه نظير لما في باب نكاح الكافر والمرأة تبين بتبين الدار بين لا بالسي  
 ولئن كان المراد السي مع التبيين فالنبي بن مغي عنه قاله الحلبي وهو مرفوع حذف منه حرف العطف (قوله  
 واسلام المصارب) أي إذا أسلم الزوج وهو حربي ومضى عليها ثلاث حيض إن كانت من فحيض أو ثلاثة أشهر  
 لم تكن كانت من لا تحيض بآت وكانت هذه البيوتة فحسناً واحترز به عن أسلامها فإن البيوتة حينئذ طلاق  
 كما في باب نكاح الكافر من البحر حلي وفيه أن الفرق من جهتها فكيف تكون طلاقاً (قوله وأرضاع ضرمتها)  
 أي إذا أرضعت الكبيرة ضرمتها الصغيرة في داخل الحولين فانه يفسخ النكاح كما يأتي في الرضاع لكونه يصير  
 جامعاً بين الأم وبناتها (قوله خيار عتق) قد علمت أنه لا يكون إلا من جهتها بخلاف ما بعده حلي (قوله بلوغ)  
 بالجر عطفاً على عتق باستاقط العاطف (قوله ردة) بالرفع عطفاً على تبين بحذف العاطف وأطلق في الردة فم  
 ما إذا كانت منه أو منها (قوله ملك لبعض) نص على المتوهم والافلاك الكل أولى (قوله وتلك الفسخ بحسبها)  
 أي هذه الفرق يجتمعها الفسخ أي يعمها ويحقق في كل فرد منها (قوله فسخ الخ) أي قفر يقرب به (قوله وكذا  
 إيلائه) أي إذا أتى منها أربعة أشهر ومضت ولم يقربها (قوله ذاليتاها) أي يبيع ما قبله في حكمه (قوله  
 خلاعتي) أي خيار عتق (قوله واسلام) بالجر وجعله أي فيها صفة أو فاعل أي قوله تقبيل أول البيت فيكون  
 من المضن (قوله تقبيل) بغير تنوين للضرورة (قوله مع فساد) باسكان العين (قوله يدينها) تكلمة ليس له كبير  
 فائدة ومعناه أنه ينزلها عن مرتبتها (قوله وبطل خيار البكر) أي إذا بلغت وهي بكر وإنما اعتبر هذا سكوتها  
 قياساً على استئذانها (قوله بالسكوت لو مختارة) إمالو بلفظ الخبر فأخذها العطاس أو السعال فلما ذهب عنها  
 قالت لا أرضى جاز إذا قالته مثلاً وكذا إذا أخذها فترك فقالت لا أرضى جاز الرد هندية (قوله عالمة بأصل  
 النكاح) فيه دلالة لا يشترط عليها بثبوت انبثارها ولا بعدم بقائه في المجلس كذا في شرح الملتقى (قوله  
 ولو سألت عن المهر) مثل ما ذكره المؤلفات الجديده اختارت فأنها تكون على خيارها هندية (قوله قبل الخلوة)  
 ما بعد الخلوة فالوقوف على كيمته استغلال بما لا يفي له لوجوبها نهر (قوله نهر جعاً) عبارته أما علمها بالزوج  
 وقد رالمهر فليس بشرط حتى لو سألت عن ذلك أو سلت على التهود بطل خيارها كذا في الشارح والهي في فتح  
 القدير أن هذا تعسف لا دليل عليه إذ غاية الأمر كون هذه الحالة كالحالة ابتداء النكاح ولو سألت البكر عن الزوج  
 لا ينفذ عليها وكذا عن المهر وإن كان عدم ذكرها لا يبطل كون سكوتها رضاً على الخلاف فإن ذلك إذا لم تسأل  
 عنه لظهور أنها راضية بكل مهر والسؤال يفيد نفي ظهوره في ذلك وإنما يتوقف رضاها على معرفة كيمته وكذا

وشروط لكل القضاء الإثمانية وتتم صاحب  
 الأمر فقال  
 فرق النكاح أتت جعاً فافهم  
 فسخ طلاق وهذا لا بد من تحكيها  
 تبين الدار مع نقصان مهر كذا  
 فساد عقد وفقد الكف ينعها  
 تقبيل سي واسلام المصارب أو  
 أرضاع ضرمتها قد عتقها  
 خيار عتق بلوغ ردة وكذا  
 ملك لبعض وتلك الفسخ بحسبها  
 أما الطلاق فبغير عتق وكذا  
 إيلائه ولعمري ذاليتاها  
 قضاء فاض أي شرط الجميع خلا  
 عتق وملك واسلام أي فيها  
 تقبيل سي مع الإيلاء إلى  
 تبين مع فساد العقد يدينها  
 (وبطل خيار البكر بالسكوت) لو مختارة  
 (عالمة) بأصل (النكاح) ولو سألت عن  
 قدر المهر قبل الخلوة أو عن الزوج أو سلت  
 على التهود لم يبطل خيارها مبرجنا



الاستسلام على القمام لا يدل على الرضا وانما سئل لفرض الاشهاد على التسليم ونازع في الجهر في السلام بأن  
الاستسلام به فوق السكوت وأقول يجوز فقد نقلوا في الشفعة أن سلامه على المشتري لا يبطله لأنه صلى الله  
عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شدة أن طلب الموائمة بعد العلم بالبيع يبطل بالسكوت كخيار البلوغ  
ولو كان فوقه لبطات وقيل الوفاة من اشتراها وبكم اشتراها لا تبطل شفيعته كما في البرازية وهذا يؤيد ما في فتح  
القدر ١٥ حتى وذكر في الهندية عن المصنف فهو ما في الشارح والنص منقح وقياسه على الشفعة لا يتبع بعد  
التصريح بخلاف ما اقتضاء (تبيينه) إذا اختار أو شهد ولم يتقدم إلى القاضي فهي على خيارها كخيار  
العيب (قوله ولا يمتد إلى آخر المجلس) أي مجلس البلوغ أو العلم كذا في شارح المتن (قوله ولو اجتمعت معه)  
أي الشفعة مع خيار البلوغ حلي (قوله ثم يتبدى بخيار البلوغ) ينظر هل الاستدعاء به على وجه اللزوم حتى  
لو أخرته بطل أو لا لأنها قد طلبت ما أولاً معاً فلا يضر تقديم أحدهما (قوله وتشهد) الأشهاد ليس بشرط وانما هو  
لإسقاط الجين حمادية (قوله ضرورة أحياء الحق) هذا انما يظهر فيما إذا بلغت قبل وكلامه فيما هو أعم قال في الجهر  
يفضي أن تطلب مع رؤية الدم فإن رأته لا تطلب بل سائرها فتقول ففقت نكاحي وتشهد إذا أصبحت وتقول  
رأيت الدم الآن وقيل لم يركب يصح وهو كذب وانما أدركت قبل هذا فقال لا تصدق في الاستناد بخلافها أن  
تكذب ~~بكل~~ لا يبطل حقها اهـ لكن في النهر أن هذا ليس بكذب محض بل من المعارض المسوقة لأحياء الحق  
لأن الفعل المتمتد واه حكم الاستدعاء والضرورة داعية إليه اهـ حلي قلت لا يظهر بعد التقييد بالأن أنه من  
المعارض بل من محض المكذب وكون الفعل المتمتد حكم الاستدعاء انما هو في أحكام آخر كاليمين فيما إذا حلف  
لا يسكن أو لا يركب واستدعاء على الفعل فقالوا بجهته لما قاله وهو أحد قولين فاستأمل (قوله وان جهات به)  
أي بخيار البلوغ أي بأن لها ذلك اهـ حلي وكذا الوجهات أنه لا يمتد وهذا عند الشنخين وقال محمد أن خيارها  
يمتد إلى أن تعلم أن أباها الخيار كذا في شارح المتن عن القهسباني (قوله لتفرغها العلم) أي لأنها تفرغ معرفة  
أحكام الشرع أي تمكن من ذلك والدردار العلم فلم يمتد بالخجل بزيادة (قوله بخلاف خيار المعلقة فانه  
يمتد) أي إلى العلم به هذا أحد الوجوه التي يخالف فيها خيار العلق بخيار البلوغ ثانيها اشتراط القضاء في خيار  
البلوغ ووجه ثالثها أن خيار المعلقة لا يبطل بالسكوت بل يمتد إلى آخر المجلس كما في القضية بخلاف خيار البلوغ  
في حق البلوغ رابعها أن خيار العلق يثبت للثقة فقط بخلاف خيار البلوغ فثبت له ما شاءها أن خيار  
العلق يبطل بالقيام عن المجلس كالمصرية وخيار البلوغ في حق الثيب والفسلام لا يبطل به (قوله لشغلها بالولي)  
أي فلا تفرغ معرفة الأحكام فتعذر بالجهل وهو مما لا يجب تعلقه حتى فوجب تعلقه على المولى (قوله وخيار  
الصغير) يستدأخبره قوله لا يبطل (قوله والذنب) سواء كانت حرة أو أمة وسواء كانت ثيباً عند التزوج أو عند  
البلوغ كما لو دخل بها الزوج قبل البلوغ اهـ من شارح المتن بإيضاح من الجهر وانما لم يكتب بسكونها قاصداً على  
ابتداء نكاحها فانما تعرب عن نفسها (قوله أو دلالة) عطف على صريح والضمير في علمه للرضا (قوله ودفع  
مهر) حله في فتح القدر على ما إذا كان قبل الدخول أما إذا كان دخل بها قبل بلوغه فبني أن لا يكون دفع المهر  
بعد بلوغه رضاً لأنه لا بد منه أقام أو فسح اهـ ثم الدفع انما يظهر في جانب والقول يظهر في جانبها ويقال فيه  
ما أبداه السكال (قوله ولا يبطل بقيامهما عن المجلس) بضمير التثنية وهو الموافق لما في المنع والمتن وفي نسخة  
بقيامها (قوله لأن وقته) أي الخيار (قوله حتى يوجد الرضا) صريحاً أو دلالة (قوله ولو ادعت التمكن كرها)  
الولي التمكن به عبر في الجهر حيث قال ولو طالت كنت مكرهة في التمكن صدقت ولا يبطل خيارها وهو  
موجود كذلك في غالب النسخ ومرادها أن خيارها باق لم يسقط بهذا التمكن (قوله ومفاده الخ) هذا المقاد  
قد نقله البرازي وأقنى به صاحب الجهر قاله المصنف (قوله لوفى حبس الوالي) لأن الظاهر بصدقه (قوله لا المال)  
أما الولي فيه فالأب ووصيه والجد كذلك والقاضي ووصيه كاذ كره المصنف تنافياً بين (قوله  
العصبة بنفسه) خرج به العصبة بالصغير كالبنت صبر مصيبة بالابن فلا ولاية لها على أمتها الجنون وكذا لا يرد  
العصبة مع الغير كالأخوات مع البنات فلا ولاية للاحقة على اختها الجنون كافي المنع والجهر والمراد بخروج من  
ذكر خروجها من رتبة التقديم والافهام ولا ية في الجملة يدل عليه قول المصنف بعد فان لم يكن عصبة  
خالو ولا ية لأم الخ (قوله وهو من يصل باليت) قال في الجهر وفسر المصنف الولي بالعصبة وسيأتي في الفرائض

(ولا يمتد إلى آخر المجلس) لأنه كالثفعة  
ولو اجتمعت معه تقول أطالب الحقين ثم  
يتبدى بخيار البلوغ لأنه دقيق وتشهد فاذلة  
بلغت الآن ضرورة أحياء الحق (وان  
جهات به) لتفرغها العلم (بخلاف) خيار  
(المعلقة) فانه يمتد لشغلها بالولي (وخيار  
الصغير والذنب إذا بلغا لا يبطل) بالسكوت  
(بلا صريح) رضا (أو دلالة) عليه (كقوله  
وليس) ودفع مهر (ولا يبطل) بقيامهما  
عن المجلس (لأن وقته العصبة في حق  
يوجد الرضا ولو ادعت التمكن كرها  
صدقت ومفاده أن القول المدعى الاكراه  
لوفى حبس الوالي فليحفظ (الولي في النكاح)  
لا المال (العصبة بنفسه) وهو من يصل  
باليت

أنه من أخذ الكل إذا انفرد والبالى مع ذى منهم وهو عند الإطلاق ينصرف إلى العصة بنفسه وهو ذكره  
 بلا توسط أى أى يصل إلى غير المكف ولا يقال هنا إلى الميت اه فالأولى للشارح أن يقول بدل قول باليت  
 غير المكف ونحوه (قوله حتى المقتة) ظاهر أن للمعتق الصلابة وهو كذلك فإن الولامة كلمة القسب  
 كما ورد بذلك الحديث فالمراد بالعصة ما يشمل النسبية والسببية كما في المتن وقد دخل عصة المعتق كما في  
 شرحه (قوله بيان لما قبله) وهو قوله العدة بنفسه (قوله على ترتيب الارث والحب) قال في الهندي ثبتت  
 الولاية بأسباب أربعة بأقربها والولاية والأمامة والملك كذا في البحر الرائق وأقرب الاولياء إلى الميراث ابن  
 ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان عدلا كذا في المحيط فان كان للميتونة أب وابن أو جد وابن  
 فالولاية لابن عندهما وعند محمد لاب كذا في السراج الوهاج والافضل أن يأمر الاب الابن حتى يجوز  
 بلا خلاف كذا في شرح الطحاوى ثم الاخ لاب وأتم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وأتم ثم ابن الاخ لاب وان سفلوا  
 ثم العم لاب وأتم ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وأتم ثم ابن العم لاب وان سفلوا ثم عم الاب لاب وأتم ثم عم الاب لاب ثم  
 بنوهم على الترتيب ثم عم الجد لاب وأتم ثم عم الجد لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم رجل هو أبعد العصابات إلى  
 المرأة وهو ابن عم بعيد كذا في التارخية وكل هؤلاءهم ولاية الاجار على البنت والذي في حال صغرهما أو حال  
 كبرهما إذا اجنا كذا في البحر الرائق ثم مولى العتاقة يستوى فيه الذكور والانثى ثم عصة المولى كذا في التنف  
 (قوله لانه يحجب عصب نقصان) فيحجب من الكل إلى السدس ولا يحجب الاب عصب حرمان (قوله بشرط حرية)  
 فلا ولاية لعبد ولو مكاتب الا على أمته كذا في شرح المتن (قوله وتكليف) فلا ولاية لصغير ومجنون فلا تزوج  
 في حال جنونه مطبقا أو غير مطبق في تزوج حال افاقته من جنون مطبق أو غير مطبق فالمطبق يسلب الولاية  
 فتزوج ولا تنتظر افاقته وغير المطبق الولاية ثابتة فلا تزوج موأتمه وتنتظر افاقته كالنائم ومقتضى النظر أن  
 التكف الخطأ بان فان بانتظار افاقته تزوج وإن لم يكن مطبقا ولا انتظر على ما اختاره المتأخرون في عيبة  
 المولى الاقرب كذا في المنع عن الفسخ وفي حاشية العلامة أبي السعود مانصه قوله ولا ولاية لعبد وصغير الخ لانه  
 لا ولاية لهم على أنفسهم فأولى أن لا يكون لهم ولاية على غيرهم لان الولاية على الغير فرع الولاية على النفس  
 زيلعي قال شيخنا وهذا نص في جواب حادثة سئل عنها الصغيرى أن الحاكم الشرعى قد تزوج صغيرا في المهد وولاه  
 شيخا على الخبرات ببعض غلاته ما ويزها ويقرقه باعلمهم وينظر في مصالحهم فأجبت بطلان التولية  
 والتقرير لنص المذهب المذكور لأن لهم أن يختاروا شيخا منهم يتولى ما ذكر اه (قوله واسلام) اقوله تعالى  
 ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولهذا لا تقبل شهادته عليه ولا يتوارثان مع (قوله في حق مسألة)  
 أى مجبورة مسألة وان لم تكن فتمت وقيد بالمسألة لان الكافرة ولاية على بنته الصغيرة بحر (قوله تزويد التزوج)  
 قيد المتن بذلك فاقضى ظاهر هذا القيد أن الكافرة التصرف في المال وانما يمنع من التزوج وقد نص قريبا  
 على أن المسلم لا ولاية له في نكاح ومال على كافرة فأولى الكافرة على المسئلة فيها اللهم الا أن يقال ذكره لكون  
 الكلام فيه لا الاحتراز (قوله وللمسلم) الولد يطلق على الذكر والانثى وفيه عموم بالنظر لما قبله من جهة عموم  
 المذكور وخصوص من جهة الفرعية فان قوله في حق مسألة أعم فتدبر (قوله لعدم الولاية) تعطيل لمفهوم من  
 قوله واسلام الخ من أن الكافرة ولاية على مسلم أى أن ولايته غير ثابتة لما تقدم من الآية وقيدنا بالكافرة لان  
 الفسخ لا يسلب الاهلية عندنا على المشهور وهو المذكور في النظرمة كما في الجوامع أن الاب إذا كان قاسقا  
 فللقاضى أن يزوجه الصغيرة من كفوف غير معروف نعم ان كان من كالا ينفذ تزويجه اياها بنقص عن مهر المتلى  
 ومن غير كفوفه المصنف (قوله الا أن يكون الخ) ذكر هذا الاستثناء الزيلعي والصنف وصاحب الدرر ونوقف  
 فيه صاحب البحر والنهر ولا وجه للتوقف مع التصريح من الاثنية (قوله أو نائبه) أى كالقاضى قد تزوج  
 القيمة الكافرة حيث لاولى لها وكان ذلك في منشوره خسر والمراد من قوله وكان ذلك في منشور ماى مكان  
 ما ذكره من السلطان يتزوج الصغار مطلقا لا يقيد بصغار الكفرة أو بالسود (قوله وللکافر الخ) مفهوم  
 قوله واسلام في حق مسألة وقوله ولاية أى في النكاح والمال (قوله انفاقا) الاولى حذف لانه يوهى أن مقابله  
 وهو قوله واسلام في حق مسألة بخلاف وليس كذلك (قوله فان لم يكن عصبه) أى يوجد فهو من كل التامة  
 والمراد ما يعم العصة السببية والنسبية كما في النهر (قوله فالولاية للام) هذا قول الامام والجه وروى أن الشافعي

حتى المقتة (بلا توسط أى) بيان لما قبله  
 (على ترتيب الارث والحب) فيقدم ابن  
 الميتونة على أبيها لانه يحجب عصب نقصان  
 (بشرط حرية وتكليف واسلام في حق  
 مسألة) تزويد التزوج (ولعدم الولاية  
 وكذا الولاية) في نكاح ولا في مال (المسلم  
 على كافرة الا) بالسبب العام (لأن يكون  
 المسلم) سداً لكافرة أو سلطاناً أو نائبه  
 أو شاهداً (وللكافرة ولاية على كافر مثله)  
 انفاقا (فان لم يكن عصبه فالولاية للام)





اولها حكم وعمل لا يكون الحكم كذلك وهل حكم الصغير كذلك مقتضى التعليل ثم وعلم من التوثيق عدم  
حل الوطء (قوله لان له مجزئ الخ) جواب سؤال حاصله انهم قالوا كل عقد لا يجزئ حال صدوره فهو باطل  
لا يوقف (قوله ولو تزوجها وليان) قال في البصر اذا اجتمع في الصغير والفقيرة وليان في الدرجة على النور  
لنزوح احدهما اجازة الاخرى ونفس بخلاف الجارية اذا كانت بين اثنين فزوجها احدهما لا يجوز الاجازة  
الاخرى فان تزوج كل واحد من الولدين رجلا على حدة فالاول يجوز والاخر لا يجوز وان وقعا معا واحدة  
لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان احدهما قبل الاخر ولا يدرى السابق من الللاحق فكذلك لا يجوز لانه  
توابع جاز بالتصري والتصري في النروح حرام هذا اذا كان في الدرجة سواء وما اذا كان احدهما اقرب  
من الاخر فلا ولاية للابعد مع الاقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فمكاح الا بعد جوارا اذا وقع قبل عقد  
الاقرب ذكره الاسيماوية (قوله ولولي الا بعد) قال في الهندية وان زوج الصغير والصغيرة ابعد الا ولاء  
فان كان الاقرب حاضرا وهو من اهل الولاية يوقف نكاح الا بعد على ايجازه وان لم يكن من اهل الولاية بان  
كان صغيرا او كبير مجنونا جاز وان كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة جاز نكاح الا بعد كذا في المحيط والمساراد  
بالا بعد القاضي دون غيره لان هذا من باب دفع الظلم شرعا لئلا يفسد في نفسه نظير بل المراد به الا بعد من الا ولاء  
فهو مسمى على القاضي كما صرح به الشافعي شارح النقاية وعليه اطلاق المتن وما قاله راي البعض ابو السعود  
عن الشيخ شاهين (قوله التزويج) قيد به لانه ليس للا بعد التصرف في المال وهو لا يقرب لان رايه مستفاد به  
في ما لها بان ينقل اليه ليتصرف في مالها كذا في المحيط (قوله حال قيام الاقرب) أي وكان الاقرب من اهل  
الولاية بان لم يكن صغيرا ولا مجنونا (قوله ولو تحققت الولاية اليه) أي الى الا بعد بموت الاقرب أو غيبته غيبة  
منقطعة (قوله لم يجز الا باجازه) لان تصرفه الاول بالفضل وقد صار أصليا (قوله واختار في المتن) بل  
اختاره أكثر المشايخ كما في النهاية وصححه اب الفضل وهو الاقرب الى الفضله لانه لا ينظر في ابقاء ولاية حيث  
وفي الجهة من المبسوط والخيرة وهو الاصح وفي الخلاصة وبه كان يفتي الشيخ الامام الساذج رحمه الله قال والحاصل  
أن التصريح قد اختلف والاحسن الاقتناع بما عليه أكثر المشايخ (قوله وغرة اختلاف الخ) قال في الهندية  
فان كان الاقرب جوا لا يوقف على أثره أو كان مفقودا لا يعرف مكانه أو محتفيا في البلد لا يوقف عليه قال  
القاضي الامام ابو الحسن على السغدي يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة فان كان زوجها الا بعد ثم ظهر  
انه كان محتفيا في المصر جاز نكاح الا بعد (قوله ولو تزوجها الاقرب الخ) قال في الهندية اختلف مشايخنا  
في ولاية الاقرب انهم اتزول بولاية أم بقيت قال بعضهم انما باقية لانه حدث للا بعد ولاية بغيبة الاقرب فيصير  
مكانها واولي من مستورين في الدرجة كالخوون والعين وقال بعضهم انقطعت ولايته وتنقل الى الا بعد  
وهو الاصح بدافع غاي المصنف مفرع على الاول ويتفرع عليه أيضا انه ان وقع عقد الاقرب جوا لا بعد معا  
فلا يجوز كلاهما وكذا اذا كان لا يدرى السابق من الللاحق فكذا في شرح الطحاوي (قوله على القول الظاهر)  
مقابل ما في محيط السرخسي من عدم الجواز وزعم به في المبسوط وظاهر النهر ارجحه وتقدم تصحيحه (قوله  
من اولياء النسب) خرج السلطان والقاضي (قوله زوج لقاضي عند فوت المكف) قال في الهندية  
غاب الولي أو غاب الاب أو الجدة فاحقا للقاضي أن يزوجه من كف كذا في وجيز الكردي وفي البصر  
واذا خطبها كف وهذا الولي ثبت الولاية للقاضي نيابة عن الماض فله التزويج وان لم يكن في منشوره  
لكن ما المراد بالفضل محتمل أن يمنع من تزويجها مطلقا ومحتمل أن يكون أعم منه ومن أن يمنع من تزويجها  
من هذا الخاطب الكف ليرزوجه من كف غيره وهو الظاهر ولم يصرحوا به وهذا يقتضي منع من الولاية تنتقل  
عن الاقرب بعرضه الى القاضي وان وجد الا بعد لانه من قبل ازالة الضرر وهو القاضي هو الذي يتولى ازالته  
لا الا بعد وهذا يؤيد ما تقدم من الشرع لاني يريد تنبيه العلامة شاهين عليه (قوله بعض الاقرب) أي عن غيره  
كف ويجهز للمثل أما اذا امتنع عن غير الكف أو كون المهر أقل من مهر المثل فانها لا تنتقل (قوله ولا يطل  
تزوجها) أي الا بعد حال غيبة الاقرب والاولى ذكر هذه الجمل بعد قوله ولولي الا بعد التزويج بغيبة الاقرب  
(قوله وولي الجنونة والجنون) مثلها المعنوية والمعنوية كالا يفتي (قوله ولو عارضا) انما غيبته لان فيه خلاف  
وذكر ما الاصل لان خلاف في حكمه المذكور (قوله اتفاقا) من الشيعين ومحمد رحمهم الله تعالى (قوله ابنها) ولن

لان له مجزئ وهو السلطان ولو تزوجها وليان  
مستويان قدم السابق فان لم يدرى وقعا معا  
بطلا (قوله ولولي الا بعد التزويج بغيبة الاقرب)  
فلا يجوز الا بعد حال قيام الاقرب يوقف على  
اجازته ولو تحققت الولاية اليه لم يجز الا  
باجازته بعد التحول فهو مستأنف وعليه بغيره  
(مسافة التصريح) واختار في المتن ما لم ينتظر  
الكف والخاطب جوابه واعقده بالقاتي  
وقد قل ابن الكمال أن عليه التصريح وغيره  
الخلافا فيمن اختلف في المادية هل تكون  
غيبته منقطعة ولو تزوجها الاقرب حيث هو  
ناز (نكاح) (على) القول (الظاهر)  
ظهيرية (ويثبت للا بعد) من اولياء النسب  
شرح وهبانية لكن في القوس التي من القيات  
لوم تزوج الاقرب زوج القاضي عند فوت  
الكف (التزويج بعض الاقرب) أي  
بامتدحه عن التزويج اجماعا خلاصة (ولا  
يطل تزويجه) السابق (بعد الاقرب)  
لحوله بولاية تامة (ولي الجنونة والجنون)  
ولو عارضا (في النكاح) أما التصرف  
في المال فلا بد اتفاقا (بينها) وان سفل



أفأبعد العقد لا خيار له إلا أنه مقم على الإطب ولا خيار له ما إذا تزجهما الأب فالابن أولى أفأده في البحر  
(قوله كما ت) راجع إلى قوله إنه أوقد مرق في قول الشارح سابقا وكذا المولى وابن الجوزية (قوله والاولى أن يأمر  
الأب الخ) أي يأمر الابن الأب وذلك رعاية لتعظيم الأب لا للاحتراز عن أن يأمر الأب الابن فإنه صحيح أيضا  
اتفقا فأفاده العلامة أبو الوالد (قوله ولو أقرولى صغيرا وصغيرة) أطلقه فشمّل الأب والجد وظاهر قول المصنف  
بعداً ويدرك الصغير أو الصغيرة فبصدقه أن هذا الاقرار من المولى في حال صغرها فإن لم توجد بيته يكون اقراره  
موقوفاً على بلوغها فإذا بلغا وصداقها يتقدّم اقراره ولا يطل وعندهما يتقدّم في الحال قال الشريفي في الحاشية  
أنه الصحيح قال الكمال والذي يظهر أن الوجه هذا القول أبو السعود (قوله بخلاف مولى الامة) أي إذا أقر  
عليها بالنكاح (قوله حيث يتقدّم اجماعاً) أي بعد ما دعي رجل نكاحها فنفى نكاحها بلاينة وتصدق كذا  
في الدرر والذي في غاية البيان أنه لا يتقدّم اقراره بالنكاح على أمته بل لا بد من بيته فهي مستثناة من قولهم  
من ملأ الانشاء ملك الاقرار قال العلامة أبو السعود يمكن أن يحصل ما في الغاية على ما إذا أقر المولى بنكاحها  
من رجل وأنكر ذلك الرجل وما في الدرر على ما إذا ادعى كاهم صريحاً فتزول المخالفة فإن قيل ما الفائدة تضاد  
اقراره عليه ما سمع انكار الرجل والاقرار من المولى حجة قاصرة لا يتهدى إلى المنكر قلت للفائدة منع تزويجها  
من آخر مؤاخذه باقراره حتى يقول المنكر أن كانت زوجته هي طالق وليست أم (قوله لأن منافع بعضها ملكه)  
أي فأقرار المولى اقراره على نفسه (قوله بأن نصب القاضي الخ) جواب سؤال حاصله كيف تصح إقامة البيعة  
على الصغير المنكر وحاصل الجواب أن القاضي ينصب خصماً من الصغير حتى يتحقق إقامة البيعة على  
المنكر كما إذا أقر الأب باستيفاء بدل الكتابة من عبداً به الصغير لا يصدق إلا البيعة فالقاضي ينصب خصماً  
من الصغير فينكره فتقام عليه البيعة أفاده المصنف وأما المولى والعبد فيصالحان للخصومة (قوله عند  
أبي حنيفة) رضي الله تعالى عنه ظاهره أن الخلاف في جميع المسائل وموافق كلام الدرر يقضي بأنه في مسألة  
الوكالة والعبد لا بد من إقامة البيعة أو وجود التصديق من المولى والعبد من غير خلاف في ذلك (قوله وهذه  
المسألة) أي مسألة الاقرار على الصغير والصغيرة والمولى والعبد فالحال للخصومة (قوله وهذه  
خالفه مفتوحة غير مستدة (قوله ملك الاقارب) الاولى حذف به لعدم مرجع الصغير وان علم من المقام فإن  
المعنى من ملك الانشاء شيء ملك الاقارب (قوله ولها انطوائ) أي مخبرات من هذه الناحية منها ما في الاشياء  
من كتاب الاقرار واستدانة الوصي على اليتيم فإنه يملك انشاءه دون الاختيار بها (قوله هل لولى يجمعون الخ)  
البحث صاحب النهر والظاهر أن الوصي في حكم من ذكر (قوله ومنعه الشافعي) رضى الله تعالى عنه  
لاندفاع الضرورة بالواحدة نهر (قوله وجوزته) أي تزويج أكثر من واحدة (قوله للعاجلة) ينظر ما هي مدته

#### (باب الكفاءة)

قال في القاموس كأنهم كافاة وكفا مجاراه وفلاناً مثله وراقبه والجد لله كفاء الواجب أي ما يكون مكافئاً له  
والاسم الكفاءة والكفا يفهمه أو مدتهما (قوله والمراد هنا) أي بالمكافأة في اصطلاح الفقهاء وإنما قال ذلك  
لأن كون المرأة أدنى ليس مدلولاً لها لغة وكذا تخصيص الكفاءة بالاشياء ما لمذكورة (قوله مساواة مخصوصة)  
أي بالامور الالتمية (قوله وأكرن المرأة أدنى) فإذا تزوجت المرأة خيراً منها فليس لولى أن يفترق بينهما فإن  
الولى لا يعبر بان يكون تحت الرجل من لا يكافئه هندية (قوله في ابتداء النكاح) فإذا كان كفواً وقت النكاح  
ثم زالت الكفاءة تبأن صار بعده فاسقاً فلا يفسخ كذا في القسطنطيني (قوله للزوجة أوليها) إشارة إلى القوانين  
المتقدمة من أول باب الولي اه وقد علمت أن كلامهما مفتوح به (قوله لأن الشريعة تأتي الخ) فلا تنظم بينهما  
مصالح النكاح فيفوت المنصوص (قوله ولذا لا تعتبر) لا يظهر له هذا التمهيل وجهه فالاولى إبقاء المصنف على حاله  
(قوله فلا تنظمه دفاعة الفرائس) أي المفروش فهو اسم بمعنى المفعول كاللباس والكتاب (قوله لكن) الاولى - مدنها  
وغير الظهيرة المحبط والبنابة (قوله وعندهما تعتبر في جانبها) استدلالاً بمسألة الجاسع وهي الملوكة أمير  
أن يزوجه امرأة فزوجته أمة لغيره جاز عند الامام خلافاً لها ولا دلالة فيه على ما زعموا لأن عدم الجواز عند  
يحمل أن يكون لأن المطلق فيها مقيد بالعرف العادية وهما يقضيان بأن ثمة لا يزوج أمة ولا اعتبار الكفاءة  
في تلك المسألة خاصة بغير زيادة (قوله لاحقها) هذا ينافي ما في الظهيرة لوانتسب الزوج لها نسباً غير نسب

دون أبيها) كماله والاولى أن يأمر الأب به  
يصح اتفاقاً (ولو أقرولى صغيراً وصغيرة أو)  
أقر (وكيل رجل أو امرأة أو مولى العبد  
بالنكاح لم ينفذ) لأنه اقرار على الغير بخلاف  
مولى الأمة حيث ينفذ اجماعاً لأن منافع  
بعضها ملكه (الآن يشهد الشهود على  
النكاح) بأن نصب القاضي خصماً من  
الصغير حتى ينكره فتقام البيعة عليه (أو يدركه  
الصغير أو الصغيرة فبصدقه) أي المولى  
المقر (أو يصدق المولى أو العبد) عند أبي  
حنيفة وقال يصدق في ذلك وهذه المسألة  
مخبرجة من قولهم من ملك الانشاء ملك  
الاقرار به ولها انطوائه فروع هل لولى يجمعون  
ومعه تزويجه أكثر من واحدة لم أره  
ومنعه الشافعي وجوزته في الصبي للعاجلة

#### (باب الكفاءة)

المن كافاة إذا ساواه والمراد هنا مساواة  
مخصوصة أو كون المرأة أدنى (الكفاءة  
معتبرة في ابتداء النكاح للزوجة أو لبعثته  
من جانب) أي الرجل لأن الشريعة تأتي  
أن تكون فراشاً للذني ولذا (لا) تعتبر (من  
جانبها) لأن الزوج مستقرش فلا تنظمه  
دفاعة الدراس وهذا عند الكل في الصحيح  
كما في الجبازية لكن في الظهيرة وغيرهما هذا  
عنده وعندهما تعتبر في جانبها أيضاً (و)  
الكفاءة (هي حق الولي لا غيرها)

فان ظهر دونه وهو ليس بكفو حتى الفسخ ثابت للكل وان كان كفوا الحق الفسخ لها دون الاولياء وان كان  
ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لاحد ومن الثاني ان لها الفسخ لانها هي التي تجوز من المقامه وهي وشاف  
ما في الذخيرة اذ تزوج امرأه على أنه فلان بن فلان فاذا هو أخوه أو وجهه فله الخيار فقد جعل الخيار لها اللهم  
الا ان يقال ان هذا الخيار ترتب على الفرر لا على عدم الكفاية (قوله لا خيار لها) فديقال انما لم يثبت الخيار  
لها لانها لم تستطع الكفاية فكان عدم الرضى بعدم الكفاية منها تابا من وجهه دون وجهه لان حال الزوج  
دائرين أن يكون كفوا ودين أن لا يكون والنص انما أثبت حق الفسخ بعدم الكفاية اذ لم يرض بعدمها من كل  
وجه فلا يثبت حال وجود الرضى بعدمها من وجهه فأمل وهذا التوجيه ذكره المصنف تعليلا لقوله في المسئلة  
الاثنية لا خيار لاحد فلو صور التفريق بما اذا انكحته عامة بأنه بعد فاته ثبت الخيار للاولياء ولو كان لها التمس  
غير منازع (قوله لا خيار لاحد) لتقصيرهم بعدم البحث عن حاله وأما بالنظر اليها فلا يثبت حقها (قوله  
الا اذا شرطوا الكفاية) استثناء منقطع (قوله على ذلك) أي الكفاية المعلومة من قوله أولا وأخبرهم بموافق  
العقد (قوله للزوج الكفاية) هذا على ظاهر المذهب وقد اختلف في (قوله خلافا لما لك) حيث قال لا تعتبر وكذا اصفهان  
كافي يمكن اهـ على ما قال الكمال كان الاول ذكر الكرخي أيضا موافقة له ما ذكر العلامة فوج أن الكرخي  
والجصاص ومن معهم من مشايخ العراقي لا يعتبرون الكفاية الا في الدين ولولم تثبت هذه الرواية عندهم عن  
الامام ما اختاروها وذهب جمهور مشايخنا الى أنها معتبرة فيما ذكرناه أبو السعود (قوله نسباً) أي من  
جهة النسب ونظم العلامة الحوي ما يذهب فيه الكفاية فقال

ان الكفاية فيما لكاح تكون في \* ستهايت بديع قد ضبط  
نسب واسلام كذلك حرفة \* حرية وديانة مال فقط

(قوله فقريش الخ) القرشي من جهة الخبرين كانه ومن لم يتسبب الا لا ب فوقه فهو عربي غير قرشي  
فالتضر هو الجسد الثاني عشر لابي صلى الله عليه وسلم ونسبه الشريف محمد بن عبد الله بن عبد المطلب  
ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة  
ابن خزاعة بن مدركة بن اليام بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وعلى عدنان اقتصر البضاري والخلطاء الاربعة  
من قرش وليس فيهم هاشمي الا على ويجوز في قرش صرف وعده على ارادة الحق والقبيلة وهو مصغر  
قرش تغلبا وهو الكعب والجمع كافي الصحاح وانما سمي به لانه كان يحضر ويجمع في بلاد  
(قوله بعضهم اكفاء بعضهم) أشار به الى أنه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي والتيمي والعدوي وغيرهم  
ولهذا تزوج علي وهو هاشمي أم كلثوم بنت فاطمة له وهو عدوي قهستاني (قوله وبقية العرب اكفاء)  
اعلم أن العرب صنفان عرب عاربة وهم أولاد قحطان ومعتزة وهم أولاد اسمعيل عليه الصلاة والسلام وقبيل  
قحطان من ذرية اسمعيل والحجم أولاد قروخ أخى اسمعيل وسمى الحجم موالي لان بلادهم قصت عنوة بأيدي  
العرب فكان للعرب استرقاقهم فاذا تزكوا هم أحرار اركانهم أعقوبهم ووالي هم المعتقون أولادهم نصر والعرب  
على قتل الكفار والنصارى مولى أبو السعود (قوله بنى باهلة) باهلة في الاصل اسم امرأة من همدان  
والثابت للقبيلة سواء كان في الاصل اسم رجل أو امرأة مصاح وفي الديوان الباهلة قبيلة من القيس وخسبهم  
التي أوجبت عدم كفاءتهم للعرب أنهم يطبخون العظام ويأخذون الدسومات منها ويا كون بقية الطعام مرة  
ثانية (قوله والحق الاطلاق) وهذا الاستثناء لا يتخلو عن نظر فان النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم العرب  
بعضهم اكفاء لم يفصل مع علي عليه وسلم بقا بل العرب وأخلاقهم وليس كل باهلي كذلك بل فيه  
الاجود وكون قبيلة منهم أو بطن معاليك فعلا وذلك لا يبرى في حق الكل أفاده الكمال (قوله وهذا في العرب)  
أي اعتبار النسب انما يكون في العرب فلا يعتبر فيهم الاسلام كافي المحيط والنهاية وغيره وأولا الديانة كافي النظم  
ولا الحرقة كافي المضمرات لان العرب لا يتخذون هذه الصنائع حرقا أو ما بالاقى فالظاهر من عباراتهم أنهم معتبر  
قهستاني وفي النهر عن الاصلاح ان المذهب اعتبار الديانة في العرب والحجم فليحفظ وذكره المؤلف  
في شرح الملتقى وجرى عليه فيما ساقى ولا يعتبر النسب في الحجم لانهم ضيعوه كذا في شرح الملتقى (قوله قهستاني  
حرية) انما اعتبر الحرية في العرب لانهم لا يجوز استرقاقهم (قوله لم يأنى أبو هاشم) واجمع الى

فلو نكحت رجلا ولم يعلم حاله فاذا هو عليه  
لا خيار لها بل للاولياء ولو تزوجوا برضاها  
ولم يعلموا بعدم الكفاية ثم علوا الخيار لاحد  
الا اذا شرطوا الكفاية أو أخبرهم بموافق  
العقد فزوجوها على ذلك ثم ظهر أنه غير كفو  
كان لهم خيار ولو الجبسة خلافا لما لك (نسباً)  
الكفاية فلا لزوم للتكاح ببعض (و) بقية  
فقريش بعضهم (اكفاء) بعضهم وامتنع  
العربي بعضهم (اكفاء) بعضهم وامتنع  
في الملتقى بغير الهداية بنى باهلة تلتصق والحق  
الاطلاق طاله المصنف كالجزع والنهر والفتق  
والنسر بلدية وبعضه اطلاقاً في العرب (و) أما في الحجم  
كالجزع والنهر وهذا في العرب (و) أما في الحجم  
قته غير (حرية واسلاماً) فسلم نفسه أو معتق  
غير كفوا أبو هاشم

قوله مسلم بنفسه - أي وفي الهندية والذي أسلم بنفسه لا يكون كفواً لآبائها أو لأن في الإسلام ويكون  
 كفواً لآبائها هذا إذا كان في موضع قد ساعد فيه عهد الإسلام وطال وأما إذا كان العهد قرياً بحيث  
 لا يعبى ولا يكون ذلك عسباً فإنه يكون كفواً كذا في السراج الوهاج (قوله أو حر) هو وما بعده راجع إلى قوله  
 أو معتق قاله الحلبي (قوله وأمهارة الأصل) لأن الزوج المعتقد فيه أثر الرق وهو الولاء والمرأة لما كانت أمها  
 حرة الأصل كانت هي حرة الأصل وأما إذا كانت أمها رقيقة أو معتوقة فإنه يكون كفواً للآل ولا ينافي حقيقة  
 تبعها لأمها ولا يكون كفواً للثانية لأن لها أباً في الحرية والحرية نظير الإسلام بجر (قوله غير كفول ذات ابوين)  
 أي في الإسلام والحرية (قوله وأبوان فيهما كالاتباء) فإن له أبوان في الإسلام والحرية كفولن لها أباء كثيرون  
 فيهما (قوله إقام النسب بالحد) قال في المنع لأن أصل النسب في التعريف إلى الأب وقامه الحد ولا يشترط أكثر  
 من ذلك اهـ (قوله مسلم بنفسه) أي غير رقيق ولوله أباً في الحرية (قوله لمعتق بنفسه) ولوله أباً في الإسلام لأن  
 كلاهما في منقصة هذا كقوله وهذا رقيق في كافان (قوله وأما معتق الوضيع الخ) لأن الولاء بمنزلة  
 النسب حتى إن مولاً بنى هاشم إذا تزوجت نفسها من مولى العرب كان لعقها حق التهرض هندية (قوله  
 وأما حر تذاً أسلم الخ) كأنه لأن الارتداد وصف عرض وقد زال (قوله فلا تعتبر) فلا تدعى الولي أن الزوج غير كفور  
 لم يفرق إلا أن يكون نسباً مشهوراً كبنيت ملكهم إذا أخذوها حائل في فترتي التسهل كبن الفتن لا لعدم الكفاية  
 والقاضي ما هو بتسكينها بينهم كعابدين المسلمين أبو السعد عن الثمر (قوله وتعتبر في العرب والعجم ديانة)  
 فلا يكون العربي الفاسق كفواً للصالحه عجمية كانت أو عربية بغير اعتبار الديانة في العرب وهو الموقوف عليه  
 كما تـ (قوله أي تقوى) وزهدا وصلاً كذا في البحر (قوله فليس فاسق كفواً للصالحه) كبتدع فإنه ليس كفواً  
 لسنية قهستاني (قوله أو فاسق الخ) قال في البحر وقع لي تردد فيما إذا كانت صالحة دون أيها أو كان أبوها  
 صالحاً ونهاه ليعتد بكون الفاسق كفواً أو لا فظاهر كلام الشارحين أن العبرة بصلاح أيها ووجدتها فأنهم  
 قالوا لا يكون الفاسق كفواً للصالحين واعتبر في الجمع صلاحهم ما انفال لا يكون الفاسق كفواً  
 للصالحه وفي الثانية لا يكون الفاسق كفواً للصالحه بنت الصالحين فاعتبر صلاح الكل والظاهر أن الصلاح  
 منها أو من آباءها كاف لعدم كون الفاسق كفواً لها ولم أره صريحاً قال الفهستاني صلاحها شرط وإنما  
 لم يذكر لأن الغالب أن تكون بنت الصالحه بصلاح أيها اهـ بالمعنى وهو الظاهر فإن الفاسقة لا تعتبر بالفاسق  
 ولو كان أبوها صالحاً ولا يقال إن الأب يعتبر بذلك الفاسق لأنه يقال بتعبيره بينته أولى وقد جرى الشارح  
 على ما نقله الشارحون ويحتمل صاحب البحر (قوله معلداً كان أولاً) أما إذا كان معلداً فظاهر وأما غير المعلن  
 فهو بأن يشهد عليه أنه فعل كذا من المفسقات وهو لا يجاريه فيفرق بينهما بطلب الأولياء (قوله بأن يقدر  
 على المجهل) قال في الملتقى وشرحه والقادر عليهما كفول ذات أم والظاهر أنه أي يوسف وهو ظاهر الرواية  
 عنهم ما هو الأصح لأن المال غادر وأصح وكثرته مذمومة شرعاً والمراد بالمجهل ما تعرفه بجعله ولا يعتبر الباقي  
 ولو كان حالاً هندية وفي التحنيس لو تزوج امرأة وهو فقير فترك له المهر لا يكون كفواً لأنه لا غنا عنه بحالة العقد  
 (قوله ونفقة شهر) أي نفقته وان لم يقدر على نفقة نفسه وان لم يقدر على نفقته لا يكون كفواً ولو كانت فقيرة شهر  
 (قوله لو غير محترف) كالنابج والأكار والأبأن كان محترفاً فأن يكسب كل يوم كفايته أي وان لم يقدر على  
 كفايته هذا توفيق بين قولين أشار إليهما في الهندية بعد ذكرهما فقال وكان نصبر رحمه الله تعالى يقول يعتبر قوت  
 شهر وهو الأصح كذا في التحنيس والمزيد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان قادراً على المهر ويكتسب  
 كل يوم ما يفتق عليها كان كفواً وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير إفاضي خان والاحسن في المختارين  
 ما قال أبو يوسف اهـ (قوله لو تطبق الجامع) قال في الهندية ثم إننا نعتبر القدرة على النفقة إذا كانت المرأة كبيرة  
 أو صغيرة تصلح للجماع أما إذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع فلا تعتبر القدرة على النفقة لأنه لا نفقة لها في هذه  
 الصورة ويكتفى بالقدرة على المهر كذا في الأخيرة إذا علمت ذلك فقول الشارح لو تطبق الجامع راجع إلى النفقة  
 فقط وفي البحر وظاهر كلامهم أن القدرة على المهر والنفقة لا بد منها في كل زوج عريساً كان أو بمهر مطلق امرأة  
 ولو كانت فقيرة بنت فقرا كما صرح به في الواقيات مع لآبأن المهر والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقه اهـ  
 (قوله وحرقة) قال في القاموس الحرفة بالسكمر الطعبة والصناعة يرتزق منها وكل ما اشتغل الإنسان به

أو حر أو معتق وأمهارة الأصل ومن أبوه  
 مسلم أو حر غير كفول ذات أبوين (وأبوان  
 فيهما كالاتباء) إقام النسب بالحد وفي الفسخ  
 ولا يعد مكافأة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه وأما  
 معتق الوضيع فلا يكافي معتقة الزميرف  
 وأما حر تذاً أسلم فلا يعتبر إلا الفتنه  
 الكفاية بين الذميين فلا تعتبر (ديانة) أي تقوى  
 وليس فاسق كفواً للصالحه أو فاسقة بنت  
 صالح مملوك كان أو لا على الظاهر نهر  
 (وما لا) بأن يقدر على المجهل ونفقة شهر لو غير  
 محترف والأبأن كان يكسب كل يوم كفايته  
 لو تطبق الجامع (وحرقة)

وهي تسمى صنعة وحرقة لانه يعرف اليها اه وقيل الصنعة هي العلم الحاصل من القرن على العمل فهي  
 اخص من الحرفة والمراد بالكفاة في الحرفة التقارب لا الاتحاد للخرج في ذلك وهو المروى عن الثاني فانه قال  
 الحرف متى تقاربت لا يعتبر التفاوت وتثبت الكفاة فالحال ان يكون كفو للعجم والدياغ يكون كفو  
 للكس والاصفار يكون كفو للحداد والخطاط يكون كفو للبراز وعلمه الفتوى (قوله فذل سائل الخ)  
 قال في الملتقى وشرحه فالحال ان يكون كفو للبراز او حلاق او بيطار او حداد او صغار غير كفو لسائر الحرف  
 كعطار او برزاز او صواف ونحو ذلك به يبقى للتعبير بخسة الحرف والخفاف ليس بكفو للبراز والعطار كافي وفيه  
 اشارة الى ان الحرف جنسان ليس أحدهما كفو للآخر لا سكن أفراد كل منهما كفو لنفسها وبه يبقى زاهدي  
 (قوله لبراز) قال في القاموس البراز الثياب أو متاع البيت من الثياب ونحوها وباتبع البراز وحرقة البراز (قوله  
 ولاهما العالم وقاض) أو لبيتهم ما قال في البناء الكس والحجام والدياغ والحمار والسائس والراعي والقيم أي  
 البلان في الحام ليسوا كفو البنت الخطاط ولا الخطاط البنت البراز والتاجر ولاهما البنت عالم وقاض والحال ان ليس  
 كفو البنت الدهقان وان كانت ماهرة وقيل هو كفو وقد غلب اسم الدهقان على ذي العقار الكثير اه واطلقوا  
 في العالم والقاضي ولم يقيدوا العالم بذي العمل ولا القاضي عن لاي قبل الرشوة والظاهر التقييد لان القاضي  
 حينئذ ظالم ونحوه العالم غير عامل وليجوز (قوله فأخس من الكل) وان كان ذا مروءة وأموال كثيرة لانه  
 من دماء المسلمين وأموالهم كما في المحيط نهم بعضهم كذا في شرح الملتقى وفي النهر من البناية في مصر  
 جنس هو أخس من كل جنس وهم الطائفة الذين يسمون بالسربانية اه قلت في كونهم أخس من اتباع الطلبة  
 نظر لانهم لم يتدبوا في افساد دماء المسلمين وأموالهم بل اذا قصدوا في حرفتهم دفع الاذى عن المسلمين لاسيما  
 اذا كان احترامهم في تنظيف قاذورات المساجد انبوا (قوله وأما الوظائف) أي التي بالاقواق بجر (قوله  
 فن الحرف) لانها صارت طريقا لا كسبا في مصر كالصنائع بجر (قوله لو غير دينية) والدفاعة مرجعها العرف  
 بجر (قوله كعبوة) وسواقة وفوشة وقفادة بجر (قوله وذو تدريس) أي مدرس وأطلق فيه فهم  
 كل مدرس ولو غير فقيه (قوله أو نظير) هو بحث اصحاب الحروفه أنه ليس الاثن بشريف بل هو كاحاد الناس  
 وقد يكون عتبة قازنجيا ورعيا كل مال الوقف وصرفه في المنكرات فكيف يكون كفو للمنفذ ذكر اللهم الا أن يقيد  
 بالنظر ذي المروءة والظاهر تقييد النظر بكونه على نحو مسجد أو ما نال الوقف الاهلي المشروط له النظر من  
 الاوقف فليس مراد لانه لا يزداد رتبة بذلك (قوله ثم بجر) الاولى أن يقول ثم زالت كفاة لان القبول انما يقابل  
 الديانة وهي احدى ما يعتبر في السكافة (قوله والا لا) أي بأن تتوسيت بين الناس فلا أي فنتفي عدم كونه كفو  
 فيكون كفو (قوله وهو الاصح) نحوه في القهستاني عن المضمرات وفي البرجندی الاصح أن ذا الجاه كالسلطان  
 والعالم لا يكون كفو للعالمية (قوله وادعى في البحر الخ) حيث قال بعد نقل الخلاف وكما تفتقها المشايخ  
 وظاهر الرواية أن العجمي لا يكون كفو للعربية مطلقا (قوله لكن في النهران فسر الخ) اعلم أن قاضي خان ذكر  
 في جاءه عن المشايخ أنهم قالوا الحسيب يكون كفو للنسيب اه والحسيب يطلق على العالم وعلى ذي الجاه  
 والخشعة والنسب والحسيب بالاطلاق لا الأول بكون كفو للجاهل العربي لان شرف العلم فوق شرف  
 النسب وبالاطلاق الثاني لا يكون هذا حاصل ما في الشارح عن النهر والذي في القهستاني عن المضمرات  
 وفي البرجندی التصريح بأن العالم لا يكون كفو للعالمية فهذا التفصيل لا يصح بعد هذا التصريح وتخص  
 أن في المسئلة خلافا للاصح ما في المصنف (قوله لان شرف العلم الخ) لان النسب بلا علم لا ثمرة وقد فضل أهل  
 البيت الاول بوضع النبوة والعلم فيهم (قوله والوجه فيه ظاهر) هذه الجلة في النهر مرتبطة بجملة قبلها احذفها  
 الشارح وعبارة النهر وزادوا العالم النقيير يكون كفو للعجمي الجاهل والوجه فيه ظاهر لان شرف العلم حيث  
 فاق شرف النسب فشراف المال أولى اه (قوله ولذا قيل الخ) أي لشرقية العلم قيل ان عائشة أفضل لا كثرية  
 علمها فهي أفضل من هذه الحبشية وفاطمة أفضل من جهة النسب فاقم ابضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا يفضل  
 على بضعة أحد (قوله والخنف كقول بنت الشافعي) الاولى أن يقول والشافعي كقول بنت الخنف فان الاول  
 لا وهم فيه وانما نض على الثاني لانهم يسمون الى الشافعية أقوالا اضعف بعضها وأول بعضهم كقولها  
 بظاها هوهم التنقيص كسئلة الاستثناء في الايمان فاحتاجوا الى دفع هذا الوجه بأنه لا تنقص أصلا وان

فذل حالك غير كفو انسل خطاط ولا خطاط  
 ابرزوتاجر ولاهما العالم وقاض وما أتباع  
 العالمية فأخس من الكل وما لو طائف من  
 الحرف فصاحبها كفو للتاجر لو غير دينية  
 كعبوة وذو تدريس أو نظير كقول بنت  
 بصر بجر (و) الكفاة (اعتبارها عند) ابتداء  
 العقد فلا يفتقر زوالها بعده (قوله كان دينا فصار  
 كفو ثم بجر لم يفسخ وأما لو كان دينا فصار  
 تاجر اقل في عارها لم يكن كفو والا لانهر  
 بجننا (الجمعي لا يكون كفو للعربية ولو  
 كان الجمعي عالما) أو سلطانا (وهو الاصح)  
 كان الجمعي وادعى في البحر أنه ظاهر  
 فتح عن الشافعي وادعى في النهران فسر  
 الرواية وأقر المصنف لكن في النهران فسر  
 الحسيب بذي النسيب وان بالعلم فكيف كان  
 للعالمية كما في الشافعي والنسب والمال  
 شرف العلم فوق شرف النسب والمال  
 كما جزم به البرازي وادعى ان عائشة أفضل  
 والوجه فيه ظاهر ولذا قيل ان عائشة أفضل  
 من فاطمة رضي الله عنهم اذكره القهستاني  
 والخنف كقول بنت الشافعي





جاز ولو كان خصياً أو غيباً وإن كان لها التفريق بعد ولزوجها من أبيه أو ابنه لا يجوز في قول الامام (قوله بنكاح  
امراً) قيد بكون المرأة منكراً لأنه لو عيّن زوجها وأخرى معها تارة المعينة (قوله لا ينشد) لأنه لا وجه  
لنفادهما للمخالفة ولا إلى النفاذ في أحدهما ما غير عين البهالة ولا إلى التعيين لعدم الأولوية فتعين التفريق  
عند عدم الإجازة (قوله وتوقف الثاني) لأنه فضولي فيه (قوله لم تجز المخالفة) والفرق أنه في الأول أثبت الوكالة  
حال الجمع ولم ينقها حالة التفرد فصايل سكت عنها والتدبير على الجمع لا يدل على نفي ما عداه وفيما عداه نفي  
الوكالة حال التفرد في الأولى وحالة الاجتماع في الثانية والثني مقيد فلا بد من مراعاة الثاني فلم يصروا كحالة  
الانفراد وحالة الاجتماع (قوله غائب عن المجلس) أي مجلس الإيجاب (قوله في سائر العقود) هو أولى مما وقع  
في الكتزيم قوله على قبول ما كسب فأناب لأنه وبما أفهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله وغيرهما) كما  
كسب واجارة مما هو من عقود المعاملات أما عقود التبرعات كالهبّة والعارية فتعقد بالإيجاب وحده  
وترتد إذا أضر (قوله بل يطل) لما كان يتوهم من عدم التوقف أنه نائم أكفأ بالإيجاب وحده دفع هذا  
الابهام بالأضراب ومحل البطلان إذا لم يقبل فضولي عن الغائب أما إذا قبله عنه توقف على الإجازة (قوله  
ولا تلحقه الإجازة) يعني أنه إذا بلغ الاستحالة بالإيجاب فبطل العقد لان الباطل لا يجاز (قوله يقوم مقام  
القبول) أي وقد كفي عن نفسه أيضاً فلا يجاز في الشطرين ولا يحتاج إلى القبول بعده (قوله كأن كان  
ولياً) صورته قول الجدة زوجت ابن أخي من بنت أخي وقد مات ابنه مثلاً (قوله أو وكيل) صورته زوجت موكلتي  
من موكلتي وقد ثبت التوكيل من كل ويكفي شاهدان على وصيته وكالتما وعلى العقد لان الشاهد  
يحمل الشهادة العديدة (قوله أو أصيلاً من جانب) (قوله أو وكيل) كقوله زوجت موكلتي من نفسي وقد وكلته  
أن يتزوجها (قوله أو ولياً من آخر) كقول ابن العم زوجت بنت عمي وهي فاصرة من نفسي (قوله ليس  
الواحد) أي المتولى للطرفين (قوله ولو من جانب) أي جانب الزوج أو الزوجة فخرج هذا القيد ما إذا كان  
فضولياً فيهما أو ولياً من أحدهما فضولياً من الآخر أو أصيلاً من أحدهما فضولياً من الآخر أو وكيلاً  
من أحدهما فضولياً من الآخر فهذه صور أربع باطلة عندهما خلافاً للثاني وبقيت صورة مستصيلة كونه أصيلاً  
من الجهتين وبانضمام هذه الصور إلى الجنس المذكورة في الشرح تصير الصور عشرة وقد ذكرها صاحب البحر  
(قوله وان تكلم بكلامين) بأن يقول زوجت فلاناً وقبلت منه بجر (قوله على الراجح) وهو الحق خلافاً  
لما في الحواشي لاتفق أهل المذهب في نقل قوله ما على أن الفضولي الواحد لا يتولى الطرفين وهو مطلق بجر  
(قوله اذ قبوله) أي الفضولي في جميع صور (قوله غير معتبر شرعاً) أي فيكون الواقع إيجاباً لا قبولاً وهو  
لا يتوقف على قبول غائب فيبطل وهذا هو ما أفاده بقوله لما تنقرا (قوله ونكاح عبد) ولو مدبراً أو مكاتباً غير  
(قوله وأمة) ولو أتم ولد غير (قوله موقوف على الإجازة) فإن أجاز له المولى بالقول أو بالفعل نفذ ولا يبطل (قوله  
كنكاح الفضولي) الفضولي هو من يتصرف بغير ولاية ولا وكالة أو لنفسه وليس أهلاً ولا زناً له يدخل  
نكاح العبد بغير إذن ان قلنا أنه فضولي والاف هو ملحق به في أحكامه ودخل تحت تصرف الفضولي ماله على  
طلاق زوجة غيره بشرط فهو موقوف فإذا أجاز الزوج تعلق قسطنق بوجود الشرط ولو وجد قبله لم تطلق الا اذا  
وجد ثانياً بعده بجر (قوله سبي في البسوق توقف عقوده كمالها الخ) يأنه الصبي إذا باع ماله واشترى أو تزوج  
أو زوج أمته أو كاتب عبده ونحوه يتوقف على إجازة المولى في حالة الصغر فلا يلغ قبل أن يجيزه المولى فأجاز بنفسه  
نفذ لانها كانت متوقفة ولا ينفذ بمجرد بلوغه ولو طلق الصبي امرأته أو خطبها أو أعققت عبده على مال أو دونه  
أو وهب أو تصدق أو تزوج عبده أو باع ماله بحد فاشتهى أو اشترى بأكثر من القيمة مما لا يتخاض فيه أو غير ذلك  
من أفعاله عليه لا ينفذ كانت هذه الصور باطلة غير متوقفة ولو أجازها بعد البلوغ لعدم الجزئية العقد  
الا إذا كان لفظ الإجازة يصلح لابتداء العقد فيصح على وجه الانشاء كأن يقول بعد البلوغ أو وقت ذلك الطلاق  
أو العتاق والصبي يدخل في الفضولي بناء على أنه يم من يتصرف لنفسه وليس أهلاً كما مر (قوله ولا بن الأم)  
أي مثلاً فهذا الحكم في كل ولي مع موليته الا القاضي كما تقدم (قوله الصغيرة) يدخل فيها ما بعثها  
من المجنونة والمعتوقة وتقيّد بنت العم بالصغيرة أو ولي من اطلاق الكثرة فانه يعم الكبيرة وليست مراد الانه ان  
وكلته فهو وكيل فيدخل في المسئلة الثانية والاف هو فضولي وقد تقدم بطلان ان لم يقبل عنها أحد ولو أجازته

(ولو) زوجته المأمور بنكاح امرأة  
(امرأتين في عقد واحد لا) ينشد للمخالفة  
وله أن يجيزهما أو أحدهما أو ولي عقدين لم  
الأول وتوقف الثاني ولو امر به امرأتين  
في عقد فزوج واحدة أو اثنتين في عقد  
جاز لا إذا حال لاتزوجها إلا امرأتين في عقد  
أو في عقدتين على قبول غائب عن المجلس في سائر  
الإيجاب على قبول وسيع وغيرهما بل يطل  
العقد من نكاح وسيع (ولا يتوقف  
الإيجاب ولا تلحقه الإجازة انفاً) (وتعني  
طرفي النكاح واحد) بالإيجاب يقوم مقام  
القبول في خمس صور أصيلاً من جانب وكيل  
وكيلاً من الجانبين أو أصيلاً من جانب وكيل من آخر  
أو ولياً من آخر أو ولياً من جانب وكيل من آخر  
زوجت بنقي من موكلتي (ليس) ذلك لواحد  
(بفضولي) ولو (من جانب) وان تكلم بكلامين  
على الراجح اذ قبوله غير معتبر شرعاً لما تقدم  
أن الإيجاب لا يتوقف على قبول غائب  
(ونكاح عبد أو أمة بغير إذن السيد موقوف)  
على الإجازة (كنكاح الفضولي) سيجوز  
في البسوق توقف عقوده كمالها انما يجيز حالة  
العقد ولا يبطل (ولا بن الأم) أن يزوج بنت  
عمه الصغيرة

بعده كذا في المنع قال أبو السعود وهذه المسئلة من جريبات ما من قره وللولي انكاح الصغيرة لانه أم من  
نكاحها لنفسه أو لغيره (قوله فلا بد من الاستئذان) وهو توكيل فهي داخله في مسئلة الوكيل الآتية وتثبت  
الوكيلة بالسكوت كاتبت بالصرح قال في الظهيرية لوقال ابن العم للكبيرة التي أريد أن أزوجه منك من  
نفسى فسكتت فزوجهما جاز (قوله لا يجوز عندهما) لانه أصيل من جانب فضولى من الآخر عبارة الفضولى  
ولومن جانب لا تقوم مقام العبارتين فتكون باطلا ولا تلحقها الاجازة بعد (قوله وقال أبو يوسف يجوز) لان  
ما يقوم بالفضولى عقد تام عنده فيصح أن يتولى الطرفين لانه لو كان ما موروا من الجانبين عقد فاذا كان فضوليا  
يتوقف (قوله وكذا المولى المعتبر) يعنى أن المولى المعتبر اذا تزوج معتقته الكبيرة بلا استئذان لا يجوز ومنه  
الحاكم والسلطان اذا تزوجا كبيرة بلا استئذان اه حلي وفي الهندية لا يجوز نكاح أحد على بالغة صحيحة  
لعقل من أب أو سلطان بغير إذنهما بكرة كانت أو ثيبا فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على إجازتهما فان إجازته  
بازوان رذنه بطل (قوله كذا في الجوهرية) من ابتداء قول المصنف ولابن العم (قوله بخلاف الصغيرة) أي فانه  
لا يجوز له أن يتزوجها مطلقا وان أدت لعلم اعتبار إذنهما لانهم مارية في حلق أنفسهم ما وهما الذي مر  
في الفروع وهذا أولى من حله على جواز نكاحهما لهما انهما مارية في حلق أنفسهم ما وهما الذي مر  
(قوله من نفسه) الصواب اسقاط الجار لان زوج متعت بنفسه الى المقول الثاني ويتعدي اليه بالياء قال  
نعلى وزوجناهم بغير عيب كافي القاموس (قوله كذا لوكيل الخ) بشرط أن يعرفها الشهود أو يذكر اسمها  
واسم أبيها رجلا وان كانت غائبة لان الغائبة لا تعرف الا بالنسبة حتى لو قال تزوجت امرأة كذا وكذا بالنكاح  
لا يجوز ما اذا كانت حاضرة متعقبة ولا يعرفها الشهود فقال الله هدوا الى تزوجت هذه المرأة فقالت المرأة  
تزوجت نفسي منه جاز هو المختار لانها حاضرة والحاضرة تعرف بالاشارة فان أرادوا الاحتياط فكشف  
وجها حتى يعرفها الشهود أو يذكر اسمها واسم أبيها وجدها حتى يكون متعقبا عليه فيقع الامن من أن يرفع  
الى قاض يرى قول من لا يجوز وهو نصير بن يحيى فيبطل النكاح وهذا كله اذا كان الشهود لا يعرفون  
المرأة أما اذا كانوا يعرفونها وهي غائبة فذكر الزوج اسمها لا غير جاز النكاح اذا عرف الشهود أنه أراد  
المرأة التي عرفوها لان المقصود من النسبة التعريف وقد حصل باسمها وذكر انحصاف أنه لا يشترط  
معرفة لها ولا ذكر اسمها ونسب الشهود حتى لو قال تزوجت المرأة التي جعت أمراها الى حلى صدق كذا  
عندهم صح والمختار من المذهب خلاف هذا وان كان انحصاف كبير في العلم يقتضى به بجر ملخصا واستغنى  
بما هنا أنه لا يشترط الشهادة على التوكيل انما المدار على معرفة شهود النكاح ايها أو ذكر النسب لهم  
(قوله فان له ذلك) الاولى حذف قوله فان له لان اسم الاشارة مبتدأ مؤخر وقوله لا وكيل خبر مقدم وهذه  
الزيادة أوجبت كون الخبر لا مبتدأ ولا يصح أن يجعل المبتدأ قوله أن يزوجه لانه يقتضى أن الوكيل عنها  
مطلقا أن يزوجه من نفسه وفساده لا يفتى اه حلي (قوله لانها نصبت له زوجا) لانها أمرته بل تزوج  
من رجل نكرة وهو معرفة بالخطاب والمعرفة لا تدخل تحت النكرة وهو الذي أفاده الشارح بالاصل (قوله  
أو وكذا أن يتصرف الخ) هذا مفهوم بالاولى مما قبله لانه تفويض في غير النكاح بحسب الظاهر واذا لم يملك  
في تفويض النكاح فلا يملك في تفويض غيره بالاولى (قوله أو قالت له تزج نفسي الخ) هذا هو المعتقد فيها  
وقيل يصح (قوله أربعة أشياء) هي المبيع والعاقدان والتمن ان كان عرضا حلي وعبرة البر صريحة في أنها  
أربعة خلاف التمن العرض وهو الموافق لما ذكره المصنف في الفضولى حيث قال وحكمه قبول الاجازة  
اذا كان البائع والمشتري والمبيع قائما وكذا التمن لو عرضا وكذا صاحب المتاع أيضا اه فلا يجوز اجازة وارثه  
لبطلانه بموته (قوله الفضولى) بضم الفاء في اللفظة من يشتغل بما لا يفتيه منسوب الى الفضول جمع فضل بمعنى  
الزيادة المطلقة وقد غلب الجمع على ما لا يعرفه أبو السعود قال في البقرة قول بعض الجاهلة لمن يأمر بالمعروف  
أن فضولى يخشى عليه التكفر (قوله لا يملك نفذ النكاح) لان الحقوق فيه متعلقة بغيره أما الوكيل بالنكاح  
فيملك النقص بيانه وكل رجلا بان يزوجه امرأة فزوجه امرأة بالغة بغير إذنها حتى نفذ الوكيل  
النكاح قولاً أو فعلاً بآبأن يزوجه أختها (قوله بخلاف البيع) فملك نفسه لان الحقوق فيه ترجع اليه بعد  
الاجازة لانه يصير كالوكيل أبو السعود (قوله بشرط لزوم العقد الخ) فالوكلاء أن يزوجه ولانه بالغة درهم

قوله كبيرة فلا بد من الاستئذان حتى  
لو تزوجه من غير استئذان فسكتت أو  
افضت بارضى لا يجوز عندهما وقال أبو  
يوسف يجوز وكذا المولى المعتبر والحاكم  
والسلطان كذا في الجوهرية يعنى بخلاف  
الصغيرة كما في قوله (من نفسه) فيكون  
أصلا من جانب وليه من آخر كذا لوكيل الذي  
وكذا أنه أن يزوجه من نفسه فان له ذلك  
فيكون أصلا من جانب وكيله من آخر  
(بخلاف ما لو وكلاه بزوجها من رجل  
لا تزوجه من نفسه) لان نصيبته منه تبا  
أو قالت له تزج نفسي من شئت لم يصح  
بزوجها من نفسه كافي الخاتمة والاصل  
أن الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت  
النكحة (ولو أجاز) من له الاجازة (نكاح  
الفضولى بعد وثقه صح) لان الشرط قيام  
العقود له وأحد العاقدين لنفسه فقط  
(بخلاف اجازة بغيره) فانه بشرط قيام  
أربعة أشياء كما سبق في فروع الفضولى  
قبيل الاجازة لا يملك نفذ النكاح بخلاف  
البيع بشرط لزوم العقد لوكيل موافقه  
في المهر المسمى



فزوجها اياه بألفين ان أجاز الزوج جازوان رد بطل النكاح ويجب مهر المثل ان كان أقل من المسمى والايحجب  
المسمى وان لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل انا أعزم الزيادة وأزكم النكاح لم يكن له ذلك منع (قوله وحكم  
رسول كوكيل) قال في التهر (تنه) بنى الرسول ذكره في الميسوط حيث قال اذا أرسل الى المرأة رسولاً  
أو عبد صغيراً أو كبيراً فقال ان فلاناً بك أن تزوجيه نفسك فأشهدت أنها تزوجته وسمع الشهود كلامها  
فان ذلك جائز اذا أقر الزوج بالرسالة أو قامت عليه يئنة فان لم يكن أحد ههما فلا نكاح بينهما لان  
الرسالة لما لم تثبت كان الاخر فضولاً ولم يرض الزوج بصنعه قال في الفتح ولا يخفى أن مثل هذا يصح في الوكيل  
واقته تعالى أعلم

### (باب المهر)

لما فرغ من بيان ركن النكاح وشرطه شرع في بيان حكمه وهو المهر نهر (قوله الصداق) فيه سبع لغات  
أخصها عندنا ذهب فتح الصاد وعند الفراء والاحفش كسر هاء بتي من أسماءه الاجر والفريضة والعلائق  
والحياة وقد جمعها بعضهم ما عدا الصدقة والعطية فقال

صداق ومهر فحله وفريضة \* حياء وأجر ثم مقر العلاقات

(قوله عشرة قيمة البكر) أي عشر قيمتها اذا كانت بكر او نصف العشر اذا كانت ثيباً والظاهر أنه يشترط عدم  
نقصان العنبر أو نصفه عن عشرة دراهم فان نقص وجب تكميله الى العشرة لان المهر لا ينقص عن عشرة  
سواء كان مهر مثل أو مسمى اهـ حاشي مؤرخنا ثم هذا يخالف ما يأتي من أن مهر المثل في الالة بقدر  
الرغبة فيها (قوله لحديث البيهقي) هو وان ضعف لكنه بتعدد طرقه ارتقى الى الحسن نهر (قوله ورواية  
الاقل) في حديث عبد الرحمن بن عوف لما جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أن تصفيرة فأخبر أنه تزوج  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت لها فقال زنة فوأة من ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أولم ولو بشاة رواه الجماعة كذا في التبيين اهـ حاشي وفي حديث التمس ولو خاقاً من حديث (قوله تحمل على  
المجمل) هذا على تقدير أن يراد بالزوجة فوأة القران أو يذهب ما وزنه خمسة دراهم كما هو عند الأكثر أو ثلاثة دراهم  
كما هو عند الامام أحمد رضي الله تعالى عنه سقط احتجاج الشافعي به رضي الله تعالى عنه كافي التبيين (قوله  
وزن) بالرفع صفة عشرة وبالنصب حال على تقدير ذات وزن (قوله مضروبة كانت أولاً) فلو سمي عشرة تبراً  
أو عرضاً قيمته عشرة تبراً لا مضروبة صح وانما اشترط المسكوك في نصاب السرقة نقلاً لوجود الحد  
(قوله ولودينا) حتى ولو تزوجها على عشرة قلة على زيد صح وتأخذها من أي مـ ماشاءت فان اتعت المديون أجبر  
الزوج على أن يوكها بالقض منه ولو على الالف التي له على فلان الى سنة فابتعت الزوج أخذته بالمال الى سنة  
خانية ويصح تزوجها على دين في ذمتها كما قاله الحلبي (قوله أو عرضاً) لم يذكر المنفعة وفيها تفصيل ان كانت  
كخدمة ما بها وهو حر أو على تسليم القرآن وما أشبه ذلك لا تضح التسمية ويرجع الى مهر المثل وان كانت  
كسكنى المادور وكوب دابته وزراعة أرضه جازحت علم المدة هندية وأبو السعد (قوله وقت العقد)  
فلو كانت قيمته يوم العقد عشرة وصارت يوم التسليم ثمانية فليس لها الا هو ولو كان على عكسه لها العرض  
المسمى ودرهمان ولا فرق في ذلك بين الثوب والمكيل والموزون لار ما جعل مهر الم يتغير في نفسه وانما التغير  
في رغبت الناس بغيره البدائع (قوله أتما في ضمانها) أي لقيمة العرض الهالك أو المستهلك فيعتبر فيه يوم  
التحصيل لانه انما دخل في ضمانها يومه فلو كان العرض باقياً والمسئلة بمسألة الظاهر أنها لا تجبر على تسليمه  
وتأخذ نصف القيمة بل هو يجبر على قبول نصف القيمة انفاذ نصرة فافيه حتى لو كان عبداً فاعتقه نفذ وعمله  
فيما يهيب بالتبعض اما ما لا يتعجب كالمكيل والموزون كان له بالطلاق قبل الدخول نصف عبته أبو السعد  
ملخصاً (قوله ونجب العشرة) أي وجوباً غير متأكد لان تأكد الكل انما يكون بما يأتي في قوله ويتأكد  
الى آخره (قوله أو دونها) انما لم يجب مهر المثل في تسمية ما دون العشرة لان المهر فيه حقان حقها وهو  
ما زاد على العشرة الى مهر مشاهو حق الشرع وهو العشرة فاذا أسقطت حقها برضاها بما دون العشرة بقي حق  
الشرع فوجب تكميلها قاضاً مطلقه اهـ نهر مختصر ويستثنى من ذلك ما اذا تزوج أمته من عبده بأقل من  
عشرة دراهم حيث لا يجب بل لا يجب شيء أصلاً لانه لا فائدة في إيجابه وقيل يجب ثم يسطح حوى ولو تزوجها على

وسم رسول كوكيل  
(باب المهر)

ومن أسمائه الصداق والصدقة والعطية  
والعطية والعلة وفي استيلاء الجوهره العنبر  
في الجواهره المثل وفي الأمانه عشر قيمة  
البكر ونصف عشر قيمة الثيب (أقل عشرة  
دراهم) لحديث البيهقي وغيره لا مهر أقل  
من عشرة دراهم ورواية الأقل كافي الزكاة  
المجمل (نصفه وزن سبعة) مناقيل أو عرضاً  
(مضروبة كانت أولاً) ولودينا أو عرضاً  
قيمة عشرة وقت العقد ما في ضمانها بطلاق  
قبل الوطء في يوم القبض (ونجب) العشرة  
(ان سماها أو دونها)



ذواتهم من هذه الخلة لا يكتسبونها ولا يترتب عليها كان على الزوج قيمة ثلاث ادواهم يوم كسدت على المختار بجر  
 (قوله ويجب الاكثر) بالقامط بالغ بالتقدير العشر تمنع النقصان (قوله ويتأكد) أي بقسم الزوج كله تلك الاشياء  
 أم قبله أو بغيره ثابت إلا أنه جاز تسقوط نصفه بالطلاق قبل الدخول (قوله من الزوج) الاولى حذفه لأن  
 الخلوة العسرة لها شرائط تعتبر من جهته وجهتها فالعسرة من جانبها وجانبها الا من جانبها فقط (قوله أو موت  
 أحدهما) الموت كالوطء في حكم المهر والعدة لا غير كما في الزا هدى (قوله أو تزوج ثانيا) صورته لو طلقها  
 باتباع الدخول ثم تزوجها ثانيا في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون الخلوة والدخول لان وجوب العدة  
 عليها فوق الخلوة بجر وانما فرضها في الباقي لان الرجعي لا يبتدأ له نكاح ولا يفرض له مهر غير الاول وفهم  
 من قوله لان وجوب العدة الخ أنه اذا طلقها ثانيا ابتداءً عدة ولا يعتبر ما مضى من الاولى (قوله بغير بجر)  
 كما سبقه وشعته ومفتاح ولم يبينوا حكم ذلك هل هو مكروه او ظاهر أنه اذا كان ذلك المجر منه فلا كراهة  
 والاكره وقد يأتى الزوج للماشطة أو غيرها من النساء بازالة البكارة كما هو واقع كثيرا والظاهر أن فعلها حيث  
 كان باجازه يقر عليه المهر ويحرم ذلك على الزوج والزيلة والزوجة لنفسه من الاطلاع على العورة  
 من غير ضرورة مع مخالفة السنة (قوله بخلاف ازالتها) أي ازالته ايها فهو من إضافة المصدر الى مفعوله  
 (قوله فانه يجب النصف بطلاق قبل وطء) لم يتكلم على الواجب بدفعه المزيل للبكارة هل يجب عليه الارش  
 أو لا ويحترز (قوله فعلى الاجنبي أيضا) أي كما أن على الزوج نصف المسمى أفاده في البحر (قوله نهر بها) قال في  
 النهر وفي جامع الفصولين تداغت جارية مع أخرى فزال بكارتهما وجب عليه مهر المثل اه وهو باطلاقة بعم  
 حال كانت المدفوعة متزوجة فيستفاد منه وجوبه على الاجنبي كخلافها اذا لم يطلقها الزوج قبل الدخول  
 فتدبره اه كلام النهر وفيه أن عبارة جامع الفصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل  
 بين ما اذا طلقها قبل الدخول أو لم يطلقها كالايجب وحسنه بعارض الجواب نصف مهر المثل على الاجنبي  
 فيما اذا طلقها الزوج قبل الدخول هذا وقال في المنع لكس في جواهر الفتاوى ولو اقتضى مجنون بكارة امرأه  
 بأصبع فقد أشار في البسوط والجامع الصغير أنه اذا اقتضاها كرها بأصبع أو بجر أو بآلة مخصوصة حتى أفضاها  
 فعليه المهر ولكن مشايخنا يذكرون أن هذا وقع وهو اذا يجب الا بالآلة الموضوع لقضاء الشهوة ولو وطء ويجب  
 الارش في ماله اه كلام المنع فليحذر قوله الحلبي قلت عبارة البسوط والجامع الصغير تؤيد ما في جامع  
 الفصولين من حيث يجب مهر المثل مطلقا وان لم يدخل الزوج بهما وكلام المشايخ يفيد أن الواجب  
 في التسديع الارش اذ هو ازالة البكارة لا آلة مخصوصة فيه ككون ما وقع في جامع الفصولين سهوا وانما فرض  
 المسئلة في المجنون لانه لو كانت ازالة البكارة آلة مخصوصة من عاقل حد (قوله ويجب نصفه) أي نصف المهر  
 المسمى كعنه في المنع فلو لم يسم مهر كافي المفوضة فالواجب المتعة كما سأتى (قوله بطلاق) لو قال بكل فرقة  
 من قبله لكان شاملا لمثل رده وزناه وتبيله ومعايقته أم امرأته وبنتها قبل الخلوة فهستأني عن النظم  
 وفي القية لو تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبله بابه ونصف المهر في الاول  
 والكل في الثاني الى ملك الزوج بخلاف التبرع بقضاء الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملك القاضي ان كان  
 بغير أمره اه (قوله فلو كان نكحها الخ) تبرع على قوله ويجب نصفه ولا يكتفى لا يظهر بالنظر الى وجوب  
 الدرهم ونصف (قوله كان لها نصفه) فيقسمه ان لم يضره التبعض (قوله ودرهمان ونصف) تمة  
 خمسة دراهم لانه اذا سمى أقل من العشرة وجبت العشرة وتنصت بالفرقة قبل الدخول (قوله بجر دالطلاق)  
 أي بالطلاق الجرد عن القضاء والرضى (قوله لم يطل ملكها منه) أي من جميع ما جعل مهر المسمى نفذ  
 تصرفها في جميعه (قوله فلهاذا) أي لتوقف عوده الى ملكه على القضاء أو الرضى (قوله عبد المهر) مفعول العتق  
 والمراد أنه لا ينفذه منه عتق الكل ولا النصف (قوله ونحوه) المراد به الرضى اه حلبي (قوله قبله) أي قبل القضاء  
 ونحوه (قوله ونفذ تصرف المرأة) من جهة المخرج على قوله بل توقف الخ (قوله وعليها نصف قيمة الاصل) دون  
 الزيادة (قوله لان زيادة المهر الخ) علم لما استفيد من التقيد بالاصل واعلم أن الزيادة في المهر مأمونة متولدة  
 كالنهي أو كالمسبغ أو منفصلة متولدة كالأول أو كالأرض وكل ما أن يكون قبل القبض فيتنصف الا الغير  
 المتولدة أو بعد فلا يمتنع فالاقسام غانية حلبي عن النهر واذا علمت ما ذكر فالاولى للشارح أن يقول لان زيادة

(و يجب (الاكثر منها ان سمى) الاكثر  
 ويتأكد (فندوطه أو خلوة سمحت) من  
 الزوج (أو موت أحدهما) أو تزوج ثانيا  
 في العدة أو ازالته بكارتهما بنحو بجر بخلاف  
 ازالته بدفعه فانه يجب النصف بطلاق قبل  
 وطء ولو الذم من أجنبي فعلى الاجنبي  
 أيضا نصف مهر مثلها ان طلق قبل الدخول  
 والا فكله نهر بها (و يجب (نصفه بطلاق  
 قبل وطء أو خلوة) فلو كان نكحها على ما قبله  
 خسة كان له نصفه ودرهمان ونصف (وعاد  
 النصف للملك الزوج بجر دالطلاق اذا لم  
 يملك ملكها منه بل (توقف) عوده الى  
 ملكه (على القضاء أو الرضى) فلهاذا (لانها  
 قبله) أي قبل القضاء ونحوه اعدم ملكه قبله  
 (ونفذ تصرف المرأة) قبله (في الكل لبقاء  
 ملكها) وعليها نصف قيمة الاصل يوم القبض  
 لان زيادة المهر انفسه لا يمتنع

المهر المتولد فيكون شاملا لغيرها من المتصلة والمنفصلة وأخرج غير المتولدة بقسمها فلا تنصف وأما الزيادة  
 في خيار العيب فإزيادة المتولدة المتصلة أو المنفصلة الغير المتولدة لا تمنع الرتبة والمتصلة غير المتولدة والمنفصلة  
 المتولدة بمنعان الرتبة وكل زيادة في البيع النافذ فانها لا تقع الاسترداد والبيع الزيادة متصلة غير متولدة  
 وكل زيادة متصلة متولدة أو غير متولدة تمنع الرجوع في الهبة بخلاف المنفصلة مطلقا ولا يمنع من رد العين  
 في العيب إلا الزيادة المتصلة الغير المتولدة التي لا يمكن فصل المقصود عنها كذا في البصر فإلا صاحب  
 فله هذه المواضع فأنما تنصبة (قوله قبل القبض) ظرف لقوله تنصف ولا تخالف عبارة النهر التي جعلته  
 ظرفا للزيادة فان المؤدى واحد فليست تأمل (قوله في الشغار) بكسر الشين مصدر شافرا أه طلي وأصل الشفور  
 الخلق يقال بلدة شافرة إذا خلت عن السلطان والمراد هنا الخلق من المهر لانها بهذا الشرط كأنهما أخليا  
 البضع عنه نهر (قوله هو أن يزوجه الخ) الاحسن ما في البصر فانه قال وأما في الاصطلاح فتزوجه موليته على  
 أن يزوجه الآخر موليته ليكون أحد العقدين عوضا عن الآخر (قوله معاوضة بالعقدين) أخرج به ما ليس  
 كذلك بآب قال تزوجتك بنيتي على أن تزوجني بتك ولم يقبل ليكون أحد العقدين عوضا عن الآخر ولا يؤدى  
 معنى ذلك فقبل الآخر فانه لا يكون شغار اصطلاحا وان كان الحكم وجوب مهر المثل وكذا لو ذكر أحدهما  
 التعويض دون الآخر فأداه صاحب البصر وأخوه (قوله وهو منهي عنه ظنوه) عن تسمية المهر من غير أن يجب  
 شيء آخر على ما كانت عليه عادة تسم في الجاهلية وهو محمول على الكراهة قاله أبو السعود وهو يفيد أنه الآن  
 ليس عنهي عنه لوجوب مهر المثل فيه وأن المكروه ليس منها عنه وفي كل ذلك ظنوه (فرع) لو زوج بنته من رجل  
 على مهر مسمى على أن يزوجه الآخر فإنه على مهر مسمى فان تزوجه فذلك واحدة منها ما سمى لها من الآخر  
 وان لم يزوجه الآخر كان للمزوجة تمام مهر مثلها ان كان المسمى أقل منه لان رضاها بدون مهر المثل باعتبار  
 منفعة مشروطة لا يبا (قوله طريق شغار) ظاهره انه بايجاب مهر المثل فيه ارتفع النهي وفيه بعد بدل الظاهر  
 ثبوته لان مورد النهي حقيقة وان أبطل الشرع حكمها وأوجب مهر المثل وأعل أبو السعود أخذ ما ذكره  
 سابقا من هذا المثل (قوله وفي خدمة زوج حر) فهو المهر ما صرح به المصنف بعد بقوله ولها خدمته ولو  
 وقوله سنة اغناهم كرهه لهم صحة العقد بعين المدة فاذا لم يصح في العين ففي الجهول أولى (قوله للاههار)  
 ويجرم عليها تخذيعه لذلك كرامة خدمة الاصل فرعه (قوله لان فيه قلب الموضوع) فان موضوع الزوجة  
 أن تكون هي خادمة (قوله ومفاده الخ) أي مفاد التعليل فانه في خدمة سيدها وأولم ليس فيه قلب  
 الموضوع والبحث لصاحبه النهر (قوله قصة شعيب مع موسى) عليه ما السلام فان شعيبا استأجر موسى غنم  
 سنين أو عشر أربعى غنمه وجعل ذلك مهر ابنته قال في النهر واختلفت الرواية في رعي غنمه وزراعة أرضها للتردد  
 في ثمنه ما خدمة وعدمه فعلى رواية الاصل والجامع لا يجوز زوها الاصح وروى ابن سماعة أنه يجوز انتهى  
 (قوله برضى مولا) ويجب حينئذ على المولى تسليمه كما في الجبر وأما إذا كان بغير رضى مولا فقيمة الخدمة (قوله  
 أو حر آخر برضا) قال في الهندية ولو تزوجها على خدمة حر آخر فان لم يكن بأمره ولم يجزه وجب قيمتها وان كان  
 بأمره فان كانت خدمة معينة تستدعي مخالطة لا يؤمن معها الا انكشف والفطنة وجب أن تمنع وتعطى  
 هي قيمتها أو لا تستدعي ذلك وجب تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجها على منافع ذلك الحر حتى تصير  
 أحق بها لانه أجبر حينئذ فان صرفته في الأول فكالأول وفي الثاني فكالسائي (قوله وفي تعليم القرآن)  
 أي يجب مهر المثل إذا تزوجها على أن يعلم القرآن (قوله لنص بالمال) أي لنص القرآن في الدال  
 على طلب النكاح بالمال وهو قوله ان يتنقوا بأموالكم (قوله وبأزواجك الخ) أي الوارد في حديث سعد  
 الساعدي فانه صلى الله عليه وسلم قال له التمس ولو خائفا من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فأتى فقال عليه الصلاة  
 والسلام هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور سمعها فأتى عليه الصلاة والسلام قد  
 حذركم بما معكم من القرآن ويروى انكحتك أو تزوجتكها (قوله ولاتعليل) أي لاجل ذلك من حله القرآن  
 أو المراد بركة ما معك منه فلم يصح دليلا بغير (قوله لكن في النهر) أصله صاحب البصر حيث قال وسأيت أن شاء  
 الله تعالى في كتاب الاجارة أن الفتوى على جواز الاستنجار لتعليم القرآن والفقه فينبغي أن يصح تسميته مهر  
 لان ما جاز أخذ الاجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقا كما تقدمت انه من البدائع وهذا ذكر في فتح

قبل القبض لابعاده (ووجب مهر المثل في  
 الشغار) هو أن يزوجه قبله على أن يزوجه  
 الآخر بنته أو أخته مثلا معاوضة بالعقدين  
 وهو منهي عنه ظنوه عن المهر فأوجبنا فيه  
 مهر المثل فلم يبق شغار (و) في خدمة زوج  
 حر سنة (لا الهار) حظرة أو أمة لان فيه  
 كذا قالوا واداه صحة  
 قلب الموضوع كذا قالوا وكيفية  
 تزوجها على أن يخدم سيدها أو وليها وكيفية  
 شعيب مع موسى كرهه لهم على خدمة عبده  
 أو أمة أو عبد الغير برضى مولا أو حر آخر  
 برضا (و) في تعليم القرآن لانه من القرآن  
 بالمال وبأزواجك الخ (لكن في النهر)

القدير هنا لما جاز في الشافعي - أخذ الاجر على تعليم القرآن صحيح لجميته مهر انكذا نقول يلزم على المقتضى به خدمة  
 تسميته صدقا ولم أر أحد اتم من له واقه الموفق للصواب انتهى وما يخرج على مذهب المتقدمين ما في الهداية  
 اذا تزوج على تعليم الحلال والحرام من الاحكام أو على الحج والعمرة ونحوها من الطاعات لا تصح التسمية  
 عندنا وما اذا بصحت التسمية على ما قال المتأخرون فالظاهر أنه يلزمه تعليم القرآن الا اذا قامت قرينة على ارادة  
 البعض والحفظ ليس من مفهومه - لا ينبغي غير وناقض الشريفي لا يأن التعليم خدمة وليس من مشترك  
 بمصالحه ما فلا تصح تسميته كذا في شرح المتن والظاهر عدم تسليم كونه خدمة لها كما لا ينبغي وبغرض كونه  
 خدمة لها فليس كل خدمة لا تجوز وانما يمنع لو كانت الخدمة للترذيل أبو السعود عن الشيخ عبد الحى - وهو  
 حسن لأن معلم القرآن والمعلم لا يستخداما للمعلم لا شرعا ولا عرفا (قوله على قول المتأخرين) وهو المقتضى به  
 فيكون التزوج على التعليم كالزواج على سكنى الدار افاده الحلبي (قوله ولها خدمة الخ) هذا اذا كانت حرة  
 ولو تزوج عبدا على خدمته سنة لمولاه فانه صحيح بالاولى ويخدم المولى بغير (قوله لو كان الزوج عبدا أو ذونا)  
 لانه لا خدمتها بذن المولى صار كانه يخدم المولى حقيقة ولان خدمة العبد لزوجته ليست بهرام اذ ليس له شرف  
 الحرية بغير من غاية البيان (قوله خدمته لها حرام) أى اذا خدمها فيما يخصها على الظاهر ولو من غير استخدام  
 يدل على ذلك عطف الاستخدام عليه قال في البر وحاصله انه يحرم عليها الاستخدام ويحرم عليه الخدمة (قوله  
 فيما اذا لم يسم مهورا) بأن سكتاعنه منع (قوله أو نقي) بأن تزوجها على أن لا مهر لها (قوله أو مات أحدهما)  
 أراد به ما يعم القتل سواء قتله أو قتل أحدهما صاحبه أو قتل الزوج نفسه أو قتل الامة ولاها وكان  
 صبيبا أو مجنوناً أما اذا كان مكلفا وكان قبل الدخول سقط المهر عند الامام هندية وأما اذا ما ناجيا بقضى بهر  
 المثل اذ لم يتقادم العهد أما اذا تقادم العهد بحيث يتعذر على القاضى الوقوف على مهر مثلها لا يقضى بشئ  
 أبو السعود (قوله والا) بأن تراضيا على شئ فذلك هو الواجب أى اذا حصل وطء أو موت أو ما لو طلقها قبل  
 الدخول والحالة هذه تجب المتعة كما هو صريح قول المصنف بعد وما فرض بعد العقد لا ينصف وفي الهندية  
 ولو فرض القاضى لها مهر أو فرض الزوج بعد العقد في حال التأكد كيدنيا كدكائنا كدمهر النزل وان طلقها  
 قبل الدخول تجب المتعة (قوله أو مسمى خرا أو خنزيرا) فيجب مهر المثل لانهم ليسا بمسلم كفى  
 الهداية أو مال غير متقوم كفى البدائع وأشار الى عدم صحته على الميتة والدم بالاولى لانهم ليسا بمسلم عند أحد  
 أصلا وهذا في حق الزوج اذا كان مسلما وان كانت غير مسلمة لانه لا يمكن ايجاب نفقته ونحوه على المسلم وتجدد يكون  
 المسمى هو المحرم فقط لانه لو مسمى لها عشرة دراهم ورطل من خرفها المسمى ولا يكمل مهر المثل كفى الهيطة  
 منع مختصرا (قوله وهذا النخل وهو خرا) لها مهر المثل عند الامام ومحمد مع الامام فى التي بعد ها ولو عكست  
 المسائل بأن تزوجها على هذا الدن من النخل فاذا دخل أو على هذا الحرف فاذا هو عبيد ومثلها على هذه الميتة  
 فاذا هي ذكبة فلها المشار اليه فى الاصح عند الامام وبه قال أبو يوسف ولو ظهر فى الثانية انه عبيد غيره تجب قيمته  
 أو عبيد هاجب مهر المثل ولو على عبد قطره جارية فعليه عبد بعدل قيمة الجارية ولو مدبرا أو كتابا فالقيمة  
 وقامه فى الهندية (قوله تعذرا التسليم) أى تسليم المشار اليه (قوله أو دابة أو نوبا) لان الشاب أجناس  
 كالحيوان والدابة فليس البعض أولى من البعض الا بالارادة فصارت الجاهلة فاحشة منع (قوله أو دارا) هذا  
 فى غير البدوى أما هو اذا تزوجها على بيت فانه يجب لها بيت شعر ذكره البهمنسى (قوله لم يبين جنسها) أى جنس  
 هذه الاشياء والجنس عند الفقهاء هو المقول على كثيرين مختلفين بالاحكام كالانسان والنوع هو المقول  
 على كثيرين متفقين بالاحكام كرجل ولا شك أن الثوب تحت الكنان والقطن والحبر والاحكام مختلفة  
 فان الثوب الحبر لا يجل لبسه وغيره يجل فهو جنس عندهم اه منع وفى شرح المتن وفيه اشعار بجواز اطلاق  
 الجنس على الامر العام سواء كان جنسا عند الفلاسفة أو نوعا ود يطلق على الخاص كالرجل والمرأة وفيه دلالة  
 على أن المتشرعين ينفون أن يلتفتوا الى ما اصطلى عليه الفلاسفة كفى القهستاني عن الكنف (قوله وتجب  
 متعة) أى تفرض (قوله مقوضة) بكسر الواو من قوضت أمرها الى ولم يفز زوجها بالمهر وبغضها من قوضها  
 ولها الى الزوج بلامهر منع وقول الشارح من زوجت بأن على المعنيين أى تزوجها وراها بعد تقويضها أو لا  
 (قوله طلق قبل الوطء) ومثل الطلاق ما لو فارقتها بطلاء أو مان أو جب أو عنة أو ردة أو اباء منه أو تقبيل أو بتم

ينبغي أن يصح على قول المتأخرين (وله ما  
 خدمته لو) كان الزوج (عبدا) ما ذونا في  
 ذلك أما ما لم تخدمته لها حرام لما فيه من  
 الاهانة والاذلال وكذا استخدام نهر من  
 البدائع (وكذا يجب) مهر المثل (فما اذا لم  
 يسم) مهورا (أو نقي ان ومات) الزوج (أو مات  
 أحدهما اذا لم يراضيا على شئ) يصلح مهورا  
 (والا فذلك) الشئ (هو الواجب أو مسمى خرا  
 أو خنزير أو هذا النخل وهو خرا أو دابة) أو نوبا  
 وهو (تر) تعذرا التسليم (أو دابة) أو نوبا  
 أو دارا (لم يبين جنسها) نفقته الجاهلة  
 (و) تجب (متعة مقوضة) وهي من زوجت  
 بلامهر (طلقت قبل الوطء)



أولها بشره ونحوه في مال أو فارقته بخيار البوع أو العتيق أو بغيره كقائه أو بوضع أو تقبيل أو غيره من غير  
تسقط التمتع وكذا لو اشترى منك حتمين مولاها المتباركة المولى الزوج في سبب التفرط ظهر وعملها ذلك فبعت  
التسمية من كل وجه أما لو صحت من وجه كما إذا تزوجها على ألف على أن يهدي لها هدية وجب لها نصف المهر  
لا التمتع مع أنه لو دخل بها وجب مهر المثل لا تنقص من الألف بغير (قوله وهي درع) هو قبض المرأة كالقبض  
الصالح وبالقبض معنى الذخيرة (قوله وخيار) هو ما تغطي به المرأة رأسها (قوله ومطقة) هي الملاوة وهي  
ما تغطي به المرأة قاله صاحب المقرب ولو أعطاه قيمة الأتواب دراهم أو دينار بغيره على القبول لأن الأتواب  
ما وجبت به بنات بل من حيث أن مال (قوله لا تزيد على نصفه) لأنه عند التسمية التي هي آكد لا يراد على نصف  
المسمى فمذهبها أولى (قوله ولا تنقص من خمسة دراهم) يعني إذا كان نصف مهر مثلها أقل منها (قوله به  
يقضي) هو قول الخصاص صححه الوالحي وقال وعليه الفتوى كما اقترناه في النفقة (قوله فلا تستحب لها) على  
ما قاله أبو الحسن القدوري وقال غيره بالاستحباب وعليه فلا يستثنى (قوله فالمطلقات أربع) مطلقة لموطأ  
ولم يسم لها مهر فحبب لها التمتع ومطلقة لموطأ وقد سمي لها مهر وهي التي اختلف في استحباب التمتع لها ومطلقة  
وطئت ولم يسم لها مهر ومطلقة وطئت وقد سمي لها مهر فها كان يستحب لها التمتع فالحاصل أنه إذا وطئها  
بستحب لها التمتع سواء سمي لها مهر أم لا لأنه أوحش بالطلاق بعد ما سلت إليه المفقود عليه وهو البيع  
فيستحب أن يعطى أشياء زائدة على الواجب وقد نظم بعض علماء اليمن المواضع التي يجب التمتع أو يستحب  
أولا ولا فقال

طوالق النكاح من أربعة • واحدة يلزم أن تقبلا  
من كان قبل وطئها التطليق • ولم يكن في مهرها تحقيق  
ولا تستحب من سمي مهرها • سدا عنها أو لا إن الوطء قدر  
واحدة • استعاضها لا يجب • ولله أبو الحسن يندب  
بغير التي معين صداقها • وكان قبل وطئها طلاقا

أبو السعود (قوله فلا تستحب) سواء كانت الزيادة من جنس المهر أم لا من زوج أو ولي فقد صرح جواباً بأن الأب  
والجد للزوج أنه ثم زاد في المهر صرح وشمل الزيادة في الرجعة فلو راجعها على ألف وقبلت لزمت والطلاق سواء  
كان بلفظ الزيادة أم لا حتى لو قالت امرأة تزوجك نفسي على ألف درهم فقال الزوج قبلت النكاح حبلى  
ألفين جاز النكاح لأنه أجاب بما جاز طيبته وزيادة وصحت الزيادة ولو من غير مهر وبهر ونهر والاولى أن يقول صح  
وتلزمه بشرط قبوله الخ (قوله في المجلس) أي مجلس الزيادة (قوله أو قبول ولي الصغيرة) أي في المجلس ولو لم يقبل  
هي كما في أنفع الوسائل (قوله ومعرفة قدرها) فلو راجعها وقال بذلك في مهره لا يصح للجملة خاتمة (قوله وبقاء  
الزوجية الخ) قال في البصر وشمل ما إذا زاد بعد موتها فأنهم أصحبه إذا قبلت الورثة عند الامام خلافاً لما كان في  
التبيين من البيوع وشمل ما إذا كان بعد الطلاق الرجعي قبل انقضاء العدة وأما بعد انقضاء العدة في الرجعي وفي  
الطلاق البائن فلم أر فيه نقلاً وقال في أنفع الوسائل وقياس الزيادة بموتها أن يصح قيمه ما عند الامام  
بالطريق الأولى لأنه في الموت انقطع للنكاح وفات محل التملك وبعد الطلاق قابل وما ذكر بعضهم من أن  
الزيادة بعد الفرق باطله محمول على أنه قول أبي يوسف وحده قال في التمه والظاهر عدم جوازها بعد الموت  
واليدني واليه يرشد بقيد المحيط بهما لقيام النكاح إذ قد نقلوا أن ظاهر الرواية أن الزيادة بعد هلاك المبيع  
لا تصح وفي رواية التمام تصح ومن ثم جزم في المعراج وغيره بأن شرط بقاء الزوجية حتى لو زادها بعد موتها  
لم تصح اه والذي يظهر أن ما في المحيط والمعراج يخرج على قولها وحينئذ لا يثبت في ما في التبيين وكون ظاهر  
الرواية عدم صحة الزيادة بعد هلاك المبيع لا يقتضي أن يكون هو ظاهر الرواية هنا لفرق بين الفصيلين قام عند  
المجتهد فانه في النكاح المحرم الله تعالى بعدم نسيان الفضل بين الزوجين فيه وهذه الزيادة من مراعاة الفضل يؤيده  
شريعة التمتع بخلافه البيع (قوله جدد النكاح الخ) صورته تزوج امرأة وجعل لها مهرها ألفاً ثم جدد  
نكاحها بزيادة ألف (قوله على الظاهر) أي ظاهر قول محمد في الأصل نهر ومقابلته ما في الظهورية المختار عندنا  
أن لا يلزم الألف الثانية لأنهم بالبيع جدد النكاح ولو ثبت الزيادة المحتملة في حق ضمن النكاح فإذا لم يصح  
النكاح لم يصح ما في ضمنه والحاصل أنهم اتفقوا على أن النكاح بعد النكاح لا يصح وإنما الاختلاف في لزوم

وهي درع ونحوه ومطقة لا تزيد على  
نصفه (أي نصف مهر المثل أو الزوجية  
ولا تنقص من خمسة دراهم) لو قبلا  
(وتعتبر التمتع بها لها) كالنفقة به يقضي  
(وتستحب التمتع لمن سواها) أي المفضلة  
(الامن سمي لها مهر ومطلقة قبل وطئ فلا  
تستحب لها بل الموطقة سمي لها مهر ولا  
فالمطلقات أربع (وما فرض) بتراضيها  
أو غير من فاض مهر المثل (بعد العقد)  
الطلاق من المهر (أو يزيد) على ما سمي فانها  
تلتزمه بشرط قبولها في المجلس أو قبول ولي  
الصغيرة ومهر فقد رها وبقاء الزوجية على  
الظاهر ثم وفي الكافي جدد النكاح بزيادة  
ألف لزمه إلا لسان على الظاهر



الزيادة (قوله ويجعل على الزيادة) وهو المختار عند الفقهاء ووجهه في التخصيص هو جوب تصحيح التصرف ما أمكن  
وقد أمكن بأن يجعل كونه زادا على المهر (قوله الاشبه أنه لا يصح بلا قصد الزيادة) أي فلا يجعل زيادة بلا قصد ها تهر  
(قوله في العقد) متعلق بطرفين وقوله بالتصحيح متعلق باختصاص والمراد بالتصحيح قوله تعالى فنصف ما فرض  
إذا فرض من جزأين يكون عند العقد وهذه العلة تصلح لعدم تنصيف المهر فرض بعد العقد وعدم تنصيف  
الزيادة (قوله في الاصل) المشار اليه بقول المصنف أولا وما فرض بعد العقد (قوله ونصف الاصل في الثاني)  
المشار اليه بقول المصنف ثانيا أريد فقوله سابقا قائما نازمه مقيد بما إذا تأكد المهر بالوطء ومعه (قوله وصح  
حطها) ولو بشرط كالتزويج بما أنه ينار على أن يقطع عنه حسين منها فقبلت كافي الخاتمة وقد يحطها لان حط  
أبيها غير صحيح فان كانت صغيرة فهو باطل وان كانت كبيرة توقف على إجازتها فان ضمنه الاب ان لم يجره البنت  
فالضمان باطل ثم يشترط في صحة الخط أن يكون المهر دراهم أو دنانير فلو كان عينا لا يصح لان الخط لا يصح في الاعيان  
ومعنى عدم صحته أن لها أن تأخذ منه مادام قائما فلو لم يكن في يده سقط المهر عنه وصح الخط ولو بعد الموت  
أو البينة ولا بد في صحة حطها من الرضى حتى لو كانت مكرهة لم يصح فلو خوف امرأته بضرب حتى وجبت  
مهرها لا يصح ان كان قادر على الضرب ولو تزوج امرأته أو أراد أن تبرئه من المهر فدخل عليها أو صدقاؤه  
وقالوا لها ما أنت تبرئيه والافتقار للشبهة كذا وكذا ففسد وجهه فأبرأ أنه خوفها أو كراهه ولا يبرأ ولو لم يقولوا  
ففسد وجهه فليس باكرام ولو اختار في الكراهية والطوع ولاية فاقول ما الذي اكرامه ولو أقام الدينة فينبه  
الطواصة أولى ولو قال لطبقته لا تزوجك ما لم تبيني ما لا على من المهر فزوجه مهرها على أن يتزوجها ثم أبي  
الزوج أن يتزوجها فله راق على الزوج تزوج أولم يتزوج ولو قال ابرئني من مهر كذا حتى أحب لك كذا فوعدت  
مهرها وأبي الزوج أن يهب لها ما وعد به مهرها وعلى هذا الوقت وهبه منك على أن لا تغلق أو على أن تهب بي  
لأن لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر ولو اختار في الاشتراط وعنده فاقول لها وقد عرف أن الخطا  
في مرض الموت وصية توقف على الإجازة إلا أن تكون مبنية منه وقد انتقضت ما وتم إفناء من الثلث فلو وجبته  
له ثم ماتت فقال الزوج كانت في الهبة والورثة في المرض فاقول له لانه يتكرام لهم أقوات تزوجها ان كان يملك  
المهر فقد أبرأ منك يبرأ في الحال وليس بتعلق ولو قالت المهر الذي على زوجي لو الذي رخصه اقرارها به ولو وجبته  
في مرض الموت فله في الزوج قبلها فلا دعوى لها فاذا ماتت فلورثتها دعوى مهرها ولو أبي الاضطجاع معها  
فقال لها ابرئني من المهر فأطيع معك فأبرأته يبرأ أو علم أنه يشترط في صحة عراهما عن المهر عملها بعناها فلو  
قال له اقولي وهبت مهرى منك فقالت وهي لا تحسن العربية لا يصح (تنبيه) لو أبرأه من الدين ليصلح مهمه  
عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة (قوله قبل أولام) وهذا بخلاف الزيادة فانه يشترط فيها القبول كما شرط في الكرض  
جعله حسبا لانه يحسن بالوجدان (قوله يمنع الوطء) هذا شرط في مرضها فقط على الصحيح ومثل المنع اذا كان  
يلتزم به ضرر أو ما مرضه فهو مانع مطلقا لانه لا يبرى عن تكسر وقتور عادة بحر (قوله وطبي) بنسبة الى  
الطبع (قوله كوجود ثالث) فيه أن الخلوة لم تحقق لأنها وجدت مع المانع من صحتها (قوله من الحسى) لوجوده  
حدا وجعله في البدائع من الشرعى لانه يجرم جاعها بحضرة فلكل وجهه (قوله فليس للطبي) مثال مستقل  
بل هو اما طبي حسى كوجود الثالث واما طبي شرعى كالحيض فاه الحلى وفي البصر والظاهر أنه لا يوجد لنا  
مانع طبي الا وهو شرعى فلو اكتفى بالمانع الشرعى عنه لكان أولى ونحوه في النهر ويمكن تغيب الطبي دون  
الشرعى بآفته فانه لا يمنع شرعا من غشيلين زوجته بحضرتها لکنه يمنع طبعيا جاعا على ما اختاره السر حسى  
كما يأتي (قوله كاحرام لقرض أو نفل) لحج أو عمرة قبل وقوف عرفة أو بعده قبل طواف وأطلق في احرام النفل فعم  
ما اذا كان باذنه أو بفعله أو قد نصوا على أنه أن يخلها اذا كان بفعله (قوله ورتن) لما كان ظاهر العطف  
يقتضى أن الرتن وما عطف عليه يخرج عن المواضع الثلاثة مع أنها من الحسى فقد اشرار قوله ومن الحسى  
(قوله التلاحم) بقال امرأته رتقا بينه الرتن اذا لم يكن لها خرق الا المبال وفي المغرب ما يفيد اتحاد الرتن والقرن  
والنفل وعبارته القرن في الفرج مانع يمنع من سلوك الذكر فيه اما غدة لطيفة أو لحة أو عظم وامرأة رتقا بها اذا لاه  
(قوله غظم) فيه قصور كاعتلت من عبارة المغرب (قوله غدة) هو بهذا التفسير داخل في القرن ومثل ما ذكر  
الشعر داخل الفرج المانع من جاعها (قوله ولو تزوج) هو العقد وجزم فاضى خان (قوله لا يطاق معه الجماع)

وفي الخاتمة ولو وجبته مهرها ثم اقترع بها  
من المهر وقبلت صح ويجعل على الزيادة  
وفي البرائة الاشبه أنه لا يصح بلا قصد  
الزيادة (لا ينصف) لاختصاص النصف  
بالمهر وفي العقد بالنصف بل يجب التمسك  
في الاقترع ونصف الاصل في الثاني (وصح  
حطها) اكراه أو بعهده (عنه) قبل أو لا ويريد  
بارد كما في البصر (والخلوة) مبتدأ خبره قوله  
الا في كل الوطء (ولا مانع حسى) كوجود  
لا حدهما يمنع الوطء (وطبي) كوجود  
ثالث عاقل ذكره ابن السكيت وجهه في الاسرار  
من الحسى (وشرعى) كاحرام لقرض  
مستقل (وشرعى) من الحسى (رتن) بقصته  
أو نفل (و) من الحسى (وعقل) بقصته  
(اللاحم) (قرن) بالسكون عظم (وعقل)  
بقصته غدة (وصفر) ولو تزوج (لا يطاق  
معه الجماع)



في عدم صحة طهارة قبل ذلك وانه لا يجوز ذلك ان طهارة في الاشياء من الاصل لوزوجه أو به رجلا فوصل اليه  
بازوالا فلا يلزم في ذلك الا انما هو من طهارة غسل اليدين بالزوالا اجل كالعين ليس على ظاهره والله تعالى اعلم  
وعلى المصنف ان يبين بالبرهان على الغالب والاختلاف ولا يظهر سلامة عمدة أو يظهر على خلاف  
مستفادة (قوله أو كرسن) نص عليه شارح الوهبانية في العينين بعد تزوجه فيه أو لا (قوله في ثبوت النسب) قال  
في الصريح ان لا يثبت ثبوت النسب في أحكام الخلو الفاشية مقام الوطء لانه من أحكام العقد وان لم يوجد  
طهارة أصلا كما في نكاح المشرق في غيرية حلي بزيادة (قوله وفي نكاح المهر) اعلم ان وجوب المهر المسمى بالموت  
أو الخلو الصيغة انما هو في النكاح الصحيح انما الفاسدة لا يجب نفي الا بالوطء برجندى (قوله بلا نسبة) يرجع  
الى مهر المثل (قوله والنفقة) طالع في المهر ومزاده بالشراح وغيره من وجوب النفقة والسكنى في هذه العدة  
ومنع الا رجوع وادخال الاماء واعتبار زمن الطلاق ووقوعه بان آخر فالصحيح انه من فروع العدة حلي وأصله  
اصحاب الصبر (قوله والعدة) وجوب من أحكام الخلو سواء كانت صحيحة أم لا (قوله في مذهبنا) متعلق بنكاح  
والاولى تأخير بعد قوله وحرمة نكاح الامة (قوله وحرمة نكاح الامة) فان نكاحها يحرم ولو في عدة من  
الطلاق الحرة البائن (قوله وحرمة وقت الطلاق في حقها) فاذا قال بعد الخلو ان طلق ثلاثا لست وقع  
عند كل طهر طهارة ولو كانت آيسة أو صغيرة وقت الساعة واحدة وبعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى  
أبو السعود (قوله وكذا في وقوع طلاق بائن آخر) يعني ان طهارة بعد الخلو طهارة ثم طهارة في الامة طهارة بائة  
وقعت كما اذا طهارة بعد الوطء طهارة ثم طهارة في العدة طهارة بائة حيث تقع وأشار بقوله بائن آخر الى ان  
الطلاق الاول ايضا وقع بائة وان كان بصريح الطلاق وذلك لانهم لم يجعلوا الخلو مثل الوطء في أحكام  
دون أخرى فان جعلتها كلوط في حق وقوع الطلاق وقع رجعا وان لم يجعلها منسبة في حق وقوعه بائة فلتنا  
بالبائن اجية اطافان قلت لا يقي جامع بين المشبه والمثبه به لان النسبة ملحق فيه البائن البائن والمثبه به ملحق  
فيه البائن الرجعي قلت المراد التثنية من بعض الوجوه وهو ان في كل منهما وقوع طلاق بعد آخره حلي وفيه  
ان المشبه به ملحق فيه البائن البائن اذا كانا صريحا أو أحدهما وقوله البائن لا يلحق البائن محمول على  
حال اذا كانا بلفظ الكتابة (قوله على المختار) هو احدي الروايتين كما في الصريح في رواية لا يقع لما ان البائن لا يلحق  
البائن الا اذا كان مطلقا والفرض ان هذا يتميز بوجه المختار ما ذكره في الصريح من ان الأحكام لما  
اختلفت وجب القول بالوقوع حلي (قوله والاحصان) في اخذ في بوجبه خلوه صحيحة ثم زنى وثبت عليه  
بالتشديد لا يجب عليه هذا الرجوع فقد شرط الاحصان (قوله وحرمة البنات) كما اذا خلبها فطلقها قبل الوطء  
لا يحرم عليه بنتها وهو الرجوع بشرط طهره وطلوعه عن المهر بشبهة أو تقبيل كما في عقد الفرائد أبو السعود  
(قوله وحله الاول) أي المزوج الاول الذي طلقها ثلاثا لان الحبل مشروط بطهارة عسيلة الثاني ولم يوجد  
في الخلو لجزدة (قوله والرجعة) أي لا يصير رجعا بالخلو ولا رجعة له بعد الطلاق الصريح بعد الخلو بغير  
(قوله والمبرات) فلو اياهن لم يمت في عدته لم يترجعهن (قوله وتزوجها كالأبكار) الاولى كالثبات لان المعنى  
لا تكون الخلو كالوطء في تزويجها كالثبات بل تزويجها كالأبكار (قوله على المختار) وجعلها في المجتبى  
كالوطء في حق التزوج فتزوج كالنكاح في المهر وهو ضعيف لما قدمنا من أنها تزوج بعد ما كالأبكار اذا  
قالت لم يدخل بي اه حلي (قوله وغير ذلك) كالأبكار فان الخلو لا تكون كالوطء في اجازة العقد الموقوف  
كافي الصبر ولا في سقوط حق الزوجة في الوطء ويأتي غامه في النظام أفاده الحلي (قوله في نظمه صاحب النهر)  
يعني ان ما ذكره المصنف من كون الخلو كالوطء في أحكام دون أحكام مماثل لما نظمه صاحب النهر من البسيط  
واللهما لا يثبت من كل وجه لان ما في النظام أكثر (قوله وغيره) أي غير الوطء في احدي عشرة صورة وهو بارفع  
عطفها على مثل أفاده الحلي (قوله بهذا العقد تفصيل) مبتدأ وخبر والعقد بكسر العين أطلق على المقصد مجازا  
يعني من أراد أن يجعل أحكام الخلو فعليه بهذا العقد (قوله لم يقبل) خبر لمحمد في أي ما ذكره من الأحكام  
مقبول غير مردود (قوله وأربع) بالجر عطفها على الاخت حلي (قوله وكذا قالوا الاما) أي يمنع دخولها في هذه  
الطلاق بعد الخلو (قوله فيه ترجيل) يقال ترجل القوم عن المكان انتقلوا كافي القاموس والمراد كما قاله حميد  
الطلاق وفيه ان المصنف ينقل عليه زمان طلاق فيه طلاق وهو ما تهاق قالوا ان يرد بالترجيل الاستقبال عن

وقبه من شرح الوهبانية أن العدة قد تكون  
أرض أو ضعف خلقة أو كرسن (في ثبوت  
النسب) ولون الجيوب (و) في (نكاح  
المهر) المسمى ومهر المثل بلا نسبة (والنفقة  
والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها وأربع  
سواها) في مذهبنا (وحرمة نكاح الامة  
ومراعاة وقت الطلاق في حقها) وكذا  
في وقوع طلاق بائن آخره على المختار (لا  
تكون كلوط (في حق) بقية الأحكام  
كالفضل (والاحصان وحرمة البنات وحليها  
للأول والرجعة والمبرات) وتزوجها  
صاحب النهر فقال  
وخلو الزوج مثل الوطء في صور  
وتغير وهذا العقد تفصيل  
في رجل مهر واحد كذا النسب  
اتفاق سكنى ومنع الاخت فقبول  
في ربيع وكذا قالوا الاما وقد  
دراحو زمان فراق فيه ترجيل



عصمة الزوج وان لم يكن تأثما بقاؤه المدة (قوله وأقهر عليه) أي في الترجيل أي معه أي أو قهر واقع الخلق بعد  
 الخلوة طلاقا إذا لحقه في العدة وقال الحلبي أن الصغير لا يحد المدة ولم يتقدمه من رجوع سيئ (قوله إذا  
 لحقا) الصغير للتطليق والالتفات للطلاق قاله الحلبي (قوله القيل) يدل عن الأول الحلبي (قوله أما المغار) أي حكم  
 الطلقة المغار حكم الوطء (قوله يا أمي) مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله ورجعة) خمسة صورتان لا تكون الخلوة  
 ورجعة ولا رجعة في هذه طلاق بعد ما يخالف الوطء فيها (قوله سقوط وطء) أي حق الزوجة في الوطء بسقط به  
 ولا يسقط بالخلوة (قوله نكاح البكر مبذول) أي مطلق أعطاء الشرع للمختل بها فانها بكر حقيقة وسكنا كماله  
 المؤان في شرح الملتقى (قوله كذلك التي) يعني أن التي من زوجة ثم وسم في المدة كان فيا وان خلاها لا حلبي  
 (قوله والتكفير) يعني أن الزوج ان وطئ نهارا في رمضان فعليه الكفارة وان خلاها لا حلبي قال في النهر وعدة  
 الكفارة هنا لا ينبغي إذ الكلام في الخلوة العصمة وصوم الاداء يفسدها كما (قوله ما فسدت عبادة) ما نافقة  
 يعني ان وسم الزوجة في عبادة يفسدها الوطء كالصوم والصلاة والاعتكاف الواجب فسدت وان خلاها بالآ  
 أقاده الحلبي (قوله لانكارها سنة وطء نصف المهر) قد يقال ان هذا منافق قولهم القول لنا في الصمان عن نفسه  
 وقد يجاب عنه بأن محله ما لم يثبت سبب الضمان وهنا قد ثبت بالعقد أو ما لم تقم قرينة وقد قامت وهي الخلوة (قوله  
 وان أنكر الوطء) لان المقصود من انكاره الوطء دعوى سقوط نصف المهر وهي تنكره والقول للمتكبر بالعين طالع  
 الحلبي والاولى أن يقول ولو أنكرت الوطء كما هو في نسخ لانه المتوهم ويدل عليه ما في المنع حيث قال ولو طلبت  
 لم يذاني يجب لها كمال المهر ولا يكون قولها ما نفعنا من ذلك كما في القنية والخائسة وبه جرم في النظم الوهابي وفعل  
 الوجه فيه أن الشاوعة قد قواها حيث أقام الخلوة العصمة مقام الوطء واقده سبحانه وتعالى أعلم اه وانما كان  
 ما قلنا اولى لان ما ذكره هو عين موضوع المصنف (قوله ولو لم يمكن في الخلوة) أي وتصاد فاعلى ذلك أما إذا اختلفا  
 فهي المسئلة السابقة (قوله الطرسوسي) نسبة الى طرسوس كهلون بلاد املاى منحصب كان للارمن ثم أعيد  
 الى الاسلام في عصر نافعاه وس (قوله وأقره المصنف) وشيخه في البصر وصار المصنف كان لها الحلبي ولو لم يمكنه  
 في الخلوة ففيه اختلاف المتأخرين كما في الذخيرة والقنية واختار الطرسوسي تفقهها من عنده أنها ان كانت بكرا  
 صحت الخلوة لانها لا قوما الا كرها وان كانت ثيبا لا تفصح اهدم تسليم البضع اختيارا فكذلك واضحة باسقاط  
 حقها بخلاف البكر فانها تنسخي اه لا يقال كيف يعمل بالبعث مع وجود النص لاننا نقول ظاهر كلامهم أنه  
 لانص من قدما المذهب عليه على أنه توفيق بين القولين لم يخرج عن كلامهم (قوله ولو قال) أي لغير المدخول  
 بها الحلبي (قوله فخلوها) أي بخلوة صحيحة لانه المتبادر من لفظ الخلوة كذا في الحلبي قلت قد عدت في البصر والنهر من  
 موافق عصمة الخلوة هذا التطليق فهي فاسدة (قوله بانثا) انصرف بهم بأن الطلاق الواقع بعد الخلوة العصبة يكون  
 بانثا من أي فمنا اولى لعدم صحتها فانها لا تغايل الوطء الا في وجوب العدة (قوله لوجود الشرط) على لطفك وأما  
 هذه كونه بانثا فهو وما قدمناه من المنع أقاده الحلبي (قوله ووجب نصف المهر) لان كماله يمكنه من الوطء حسا  
 وشرعا وهو ما يجزى ما خلاها بانثا وحرم ما وها فكان غير متكمي شرعا فوجب نصف المهر وله هذه العدة لم يجب  
 العدة فان غاية ما لزم من هذا التعليق أنها خلوة فاسدة والعدة لازمة فيها كما سيأتي قلت الفرق أن الزوجة  
 باقية فيما سيأتي بخلافها هنا الحلبي (قوله ولا عدة عليها) فلا نفقة ولا سكنى ولا كوة ولا ميراث لانها من فروع  
 وجوب العدة (قوله ويجب العدة) ظاهره أنها واجبة قضاء وديانة وفي المجتبى عن العتاني تكام مشايخنا  
 في العدة الواجبة بالخلوة العصبة أنها واجبة ظاهرا أم على الحقيقة فقل لو تزوجت وهي متبينة بعدم المدخول  
 حل لها ديانة لا قضاء بحر (قوله توهم الشغل) أي شغل زوجها بالولادة فالتدة في الشرع والولادة لاجل النسب  
 فلا تصدق في ابطال حق الغير بغيره وقد يقال ان التوهم منتف مع القصاد خصوصا اذا كان المانع حسبا  
 (قوله قائله القدوري) في شرح مختصر الكرخي منابيه (قوله يجب العدة) لثبوت التكن حقيقة (قوله كصفر)  
 لا يطلق معه الوطء كمال (قوله مرض مدنف) الدنف محر كالمريض الملازم ودنف المريض كصفر فقل  
 فاموس (قوله لا يجب) لانعدام التكن حقيقة (قوله لانه نص محمد) في الجامع الصغير (قوله قاله المصنف) أصله  
 لشيخة في البصر (قوله الموت أيضا) أي تأمن الخلوة كذلك والمراد موت أحد الزوجين (قوله في حق العدة)  
 فاذا مات وجب عليها عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر (قوله حتى الخ) خربيع على ما فهم من قوله فقط وقيل أنه

وأقهر واقع نطفة اذا لحقا  
 وقبل لا والصواب الاول القيل  
 أما المغار فالاحسان يا أمي  
 ورجعة وكذا التوريت معقول  
 سقوط وطء واحلال لها وكذا  
 تحريم بنت نكاح البكر مبذول  
 كذلك التي والتكفير ما فسدت  
 عبادة وكذا بالتفصيل كميل  
 (ولو اقرها فانها ان بعد المدخول وقال الزوج  
 قبل المدخول قال قولها لانكارها سقط  
 نصف المهر وان أنكر الوطء ولو لم يمكنه  
 في المدخول فان بكرها صحت والا لان البكر  
 انما لو طأ كرها كما يجزى الطرسوسي وأقره  
 المصنف (ولو قال ان خلوت بك فانت طائفي  
 في خلاها طاعت) بآب الوجود الشرط (ووجب  
 نصف المهر) ولا عدة عليها بآنية (وتجب  
 العدة في الكل) أي كل أنواع الخلوة ولو فاسدة  
 (استسألا) أي استحصا فالتوهم الشغل  
 (وقيل) قائله القدوري واختاره التمر تاني  
 وقاضى خان (ان كان المانع شرعا)  
 كموسم (يجب) العدة (وان) كان (حسبا)  
 كصفر ومنه مدنف (لا) يجب والمذهب  
 الاول لانه نص محمد قاله المصنف وفي المجتبى  
 الموت أيضا كالوطء في حق العدة والمهر فقط  
 حتى لو ماتت الام قبل دخوله بها حلت بنتها



في حكم من لا يملك في المثلث ويستحق الارث باحد ثلاث اشياء بالاستقراء بنسبه احدى قرابه زوج  
 النكاح صحيح وفي الارث لا يخلط اباها بظلمت ظلال اوت جاسد ولا يطل اباها ولا بنوعيه اه وفي فتاوى  
 صاحب الجرس من فتاوى جابر اوتومات عنها قبل الدخول هل تره أم لا اجاب نعم تره منه بقدر ما يخصها ان كان  
 له اولاد من قبله وان لم يكن فالزوج اه وفي شرح منظومه ابن النخعي لشيخنا العلامة الشيخ مصطفى الطائي  
 في رسم الباقي على ذوي السبب من النكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطء ولا خلوة ويورث به من  
 المثلث كالنكاح والنس اه وهو في شرح الحاشية المذكورة في (قوله قبضت الف المهر) الا ان مذكرا لا يجوز  
 له ان يملكه كافي المصباح وسئل المتقدم للكيل والموزون اذا لم يكن معينا والتجروا الفقرة من فضة وذهب في رواية كافي  
 للمصنف (قوله قبل وطء) ولو حكا كلفه منهر (قوله لعدم اعيان العقود في العقود) ولذا اوضحنا في النكاح الى  
 ذرهم كان له ان يملكها ويدفع مثلها جنسا او موقدا ووصفة ولو لم تهب شيئا والمسئلة بما لها كان لها امساك  
 القبولين ودفع غيره وهذا تركي الكل خير (قوله او ما ياتي) مثله ما اذا وهبت الكل كافي البصر وغيره وقيد قبض  
 النصف للائزاز عما اذا قبضت اكثر ووهبت الباقي فانها ترده عليه ما زاد على النصف عنده كالمقبض سقانة  
 ووهبت اربعها نقفانه يرجع واما عند هذا يرجع نصف القبض فترد ثلثه كذا في غاية البيان (قوله او  
 ذهبت عرض المهر) قيد بالهبة احترازا عما لو باعته منه ثم طلقها فانه يرجع عليها بنصف قيمته وقد يجمع  
 العرض لان الوهبة لها اقل من النصف وقبض الباقي فانها تردها ما زاد على النصف ولو وهبته اكثره او النصف  
 قد يرجع له واشارنا بالاضافة الى انه لم يصب فلو وهبته بعد ما يصب بغيره فاحس ثم طلقها قبله فانه يرجع  
 عليه ما يصب قيمة العرض يوم قبضت لان ما يصبه فاحس اوصار كاشها ووهبت عنها اخرى غير المهر كافي التيسير  
 وظهره ان العيب اليسير كعدم ما ان العيب اليسير في المهر محتمل بجر (قوله او في الذمة) انما مع ثبوت العرض  
 في الاثمة هنا لان المال في النكاح ليس مقصودا فيجري فيه التباح بخلاف البيع (قوله للحصول المقصود) وهو  
 اصال عين منه لتعين العرض في العقد ولهذا لم يكن لكل واحد منهما دفع شيء آخر وقد اوصل المسئلة في البصر  
 والمهر الى ستين وجها (قوله على ان لا يجر جهان من البلاد) او على ان يقتضي اخاها او يزوج اباها بنته بجر ولا يذ  
 ان تكون المنفعة المذكورة بما يساح انتفاعه حتى لو شرط لها خيرا او خيرا مع المحمي فان كان المحمي عشرة  
 ضا حده اوجب لها فقط والاوجب مهر المثل ولا يذ ان يكون المحمي اقل من مهر مثلها فان كان مثله او اكد  
 ولم يف بالغرض فليس لها الا المسمى غاية البيان (قوله او في الف) نظير هذا على الف ان كانت اجمية او نيبا وعلى  
 الفين ان كانت حرية او بكر او ساق (قوله فان وفي) بتقدير الفاء بديل يوف والاقبال يوف حلبي بياض (قوله  
 واتمام بها) انما ذكره بعد قوله فان وفي لانه اذا فعل في احد الشقين بعد موافقنا لثقل (قوله مع ذكر شرط ينفعها)  
 منه ما قلنا كان الشرط لا يها اولادى رحما لانها تنتفع بهما لهم فصاروا كالمنفعة المشروطة اياها وقيد بذلك لانه  
 لو شرط مع التهي منفعة لا جنبي ولو يوف فليس لها الا المسمى لانها ليست بمنفعة مقصود فلا احد المتعاقدين بجر  
 على المحمي (قوله بقوات النفع) هو الاقامة في الاول والثالث وعدم التزوج في الثاني يعني والمفاتيح النفع بطل  
 فيكون الاثمة مرفا في المسائل الثلاث لانها ما وضعت بالالف الا بشرط النفع وقد خات فوجب مهر المثل  
 امثلي الاولى والثانية فلما قلنا العقد من المسمى واما في الثالثة فلان للشرط الثاني غير صحيح للجهالة فيه فلا العقد  
 عن التسمية فوجب مهر المثل اه حلبي (قوله في المسئلة الاخيرة) قيد في قوله ولا يزداد على الفين فقط واما قوله  
 ولا يقتضي عن الف فراجع الى المسائل الثلاث حلبي (قوله لا تخافهما على ذلك) اي رضاها بالالف في المسائل  
 الثلاث ورضاها بالالفين في المسئلة الثالثة حلبي (قوله لسقوط الشرط) قال في الفتح ولو طلقها قبل الدخول بها  
 يجب نصف المسمى او لا بناء على انه لا خطر فيها اي لا تزدد وكذا في المسئلة الاولى لانه بالطلاق قبل الدخول بسقط  
 اعتبار هذا الشرط اه قال في البصر ولو طلقها قبل الدخول كان لها النصف المسمى سواء في بشرطه أم لا لان مهر  
 المثل لا يقسم اه حلبي اي مهر المثل محقق في المصوتين عند عدم التوفية وعدم الاقامة (قوله فانه يصح  
 الشرطان) فان قلت ما الفرق بين هذين مسئلة الفين والالفين في الاقامة والاخراج قلت اجاب في العناية بانه  
 في هذين لا يوجد الخطا لانه انما اذا قلنا جلية في نفس الامر والاصح والافضل في غير ذلك لا يعرفها وجهه صفتها  
 لا يوجب الخطا في جميع الشرطان جميعا بخلاف مسئلة الفين فان الخطا في وجهه وجبت فيها في التسمية

(قبضت الف المهر فوهبت له وطلبت قبل  
 وطء موصح) عليها (نصفه) لعدم تعيين العقود  
 في العقود (وان لم يقبضه او قبضت نصفه  
 فوهبت الكل) في الصورة الاولى (او ما ياتي)  
 وهو النصف في الثانية (او) وهبت (عرض  
 المهر) كنوب معين او في الذمة (قبل القبض  
 او بعده لا) يرجع للحصول المقصود (ونكحها  
 بالث على ان لا يجر جهان) من البلاد  
 (او لا يزوج عليها او) نكحها (على الفان  
 اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان وفي)  
 بما شرطه في الصورة الاولى (واما طم) بها  
 في الثانية (فلها الف) لرضاها به فنه  
 جهوزان الاولى تسمية مهر على تقدير غيره  
 يتفها والثانية تسمية مهر على تقدير غيره  
 على تقدير (الا) يوف ولم يقيم (مهر المثل)  
 لتقدر رضاها بقوات النفع لكن (لا يزداد) المهر  
 في المسئلة الاخيرة (على الفين ولا يقص  
 من الف) لا تخافهما على ذلك ولو طلقها  
 قبل الدخول تنصف المسمى في المستتين  
 لسقوط الشرط وقالوا الشرطان صهيان  
 بخلاف ما اذا تزوجها على الف ان كانت  
 فحقة وعلى الفين ان كانت جلية فانه يصح  
 الشرطان

الثانية لانه لا يدري أن الزوج يحجبها اه حلي (قوله في الاصح) ونسب في نوادر ابن عباس عن محمد بن علي  
الخلافة وضعفه في البحر حلي (قوله بخلاف ما رددنا الخ) كان ينبغي أن يذكر هذه المسئلة مع مسئلة الاثنية  
والاثني لانهما حكمهما كما فعله في شرح الملقح حلي (قوله والا فمهر المثل) هذا قياس قول الامام وقياس  
قول الصحابين صحة التسمية أو السوء (قوله لزمه الكل) لأن المهر انما شرع لمجرد الاستمتاع دون البكارة  
وفي شرح الملقح وان شرط في النكاح البكارة لا زيادة شيء لها بأن تزوجها على أنها بكر فوجدها ثيبا لزمه كل المهر  
أي مهر المثل بالترسمية أو المسمى بلا نقصان لأنها تذهب بأشياء فليحسن الظن بها ركض الوشرط أنها ثيبا  
فوجدها بغيرها اه (قوله ولو تزوجها على هذا العبد الخ) ضابط هذه المسئلة أنه ردد بين شيئين مختلفين سواء  
اختلف الجنس كما في العبد والاثني أو اتحد كافي العبدين وقيد بالتزويج لأنها اذا انحلت أو اعتق أو أقر كذلك  
وجوب الأقل وحمل ذلك اذ لم يجعل لها أوله انما في الأخذ والدفع أمالو قال علي أنها بالخيار تأخذ أيهما شئت  
أو على أني بالخيار أعطيك أيهما شئت فانه يصح كذلك كافي البحر وغيره (قوله أو الالفين) أشار به إلى أن ذكر الالف  
ليس احترازا ولو قال أو على هذا الف والالفين لفيدها أنها مسئلة أخرى في متعدها الجنس لأن أحد الشقين أزيد  
من الآخر تسمية لكان أولى وقد فعل كذلك في البحر (قوله أو على أحد هذين) أراد به هذا الله لا فرق بين كلمة أو  
ولفظ أحدهما حلي من المنع (قوله وأحدهما أو كس) فلو كانا سواء فلا يحكم ولها الخيار في الأخذ أيهما شئت  
بحر (قوله حكم مهر المثل) هذا مذهب الامام وقالوا لها الأقل (قوله ظاهرا لا رفع) هذا في المماثلة ظاهرا ووجهه  
فيما اذا كان أرفع أنها راضية به ويقال نظيره في الأوكس (قوله لأنها الاصل) أي عند فساد التسمية (قوله وجبت  
المنعة) وما في غاية البيان من أن لها نصف الأقل اتفاقا ليس على إطلاقه (قوله أو عبد الخ) لو أعاد الفعل  
في المعاطف اكمل أولى دفعات توهم أنه من المسئلة الأولى اذ موضوع هذه أنه تزوجها على شيء بين جنسه دون  
نوعه (قوله أو بغير هوى) نسبة إلى هراة بلد معلوم (قوله أو فرائس بيت) قال في المنع وان تزوجها على فرائس  
بيت صحت التسمية ولها الوشرط مما جرت عادة أهل بلد هراة لانها أعطاهما فبها أجبرت على القبول (قوله أو عدد  
معلوم) مراده بالعدد ما يشمل الواحد كميل وناقذة وذكر هذه الاشياء مهمة لانه في المعين كهذا العبد والفرس  
يثبت المثل فيه لها بمجرد القبول ان كان مملوكا وكذا لو لم يكن مشارا إليه الا أنه أضافه إلى نفسه كبعدى لأن  
الاضافة إلى نفسه من أسباب التعريف كالاشارة لكن لا تغيير على قبول القيمة في المضاف إلى نفسه فان لم يكن  
مشارا إليه ولم يضافه إلى نفسه بأن قال تزوجتك على عبد زيد فلها أن تؤخذ بشرائه لها فان عجز عن شرائه  
زمنه القيمة ولو قال علي عبيدي وله أعتدت لها المثل في واحد وسط مما في ملكه وعليه تعيينه أبو السعود  
(قوله في كل جنس له وسط) قصد به هذا التعميم أن هذا الحكم لا يخص الفرس والعبد وما عطف عليهم ما يلزم  
كل جنس له وسط معلوم حلي (قوله الوسط) لانه ذو حظ من الجيد ولو حظ من الردي (قوله أو قيمته) أي ان  
شاء أعطاهما قيمة الوسط ونجبر لأن الوسط لا يعرف الا بالقيمة فكانت أصلا في الإبقاء وتعتبر القيمة بحسب اختلاف  
الاقوات من الغلاء والرخس على الاصح (قوله وكل ما لم يجز الخ) لما لم يبين المصنف من له الخيار في الأخذ المعين  
أو القيمة أشار إليه الشرح بالتفصيل فالحبوان لا يجوز فيه السلم والنوب يجوز فيه (قوله وكذا الحكم في كل  
حبوان الخ) فذكر الفرس ليس قدرا ولو قال أو لا ولو تزوجها على معلوم جنس وجب الوسط أو قيمته لكان  
أخصر وأشمل فانه يتم فهو العبد والنوب الهروي أفاده الحلي (قوله المقول على كثيرين مختلفين في الاحكام)  
كانسان قاله المصنف (قوله متفقين فيها) أي في الاحكام كالغنم فانه يشعل المعز والضأن والمبرق فانه يشمل  
الحماموس والاحكام متعددة في الزكاة وتكميل النصاب وأما اختلافها في الايمان فلا يعرف ومثل المصنف للزوج  
سابقا برجل (قوله لانه لا وسط له) لانه قد أقر ما دخل تحت (قوله ووسط العبد في زماننا الحشني) وأما أماله  
فالرومي وأدناه الزنبي كذا في البحر والنهر والمنع ولعل هذا كان بحسب عرفهم أماني عرفنا فالحشني لا يجب  
الا بالنصيب عليه لأن العبد متى أطلق بصره لا ينصرف الا للزبي فان اقصر على ذكر العبد وجب الوسط  
من السودان (قوله وان أمهرها العبدين) أراد بالعبدين الشينين الحلالين وأراد بالخمر أن يكون أحدهما لا يحمل  
تسميته فدخل فيه ما اذا تزوجها على هذا البيت وهذا العبد فاذا العبد حر أو على مذبح حشني فاذا أحدهما ثيب  
كذا في شرح الطحاوي (قوله فمهرها العبد) وهذا بخلاف ما لو اشترى أحدهما فلها الباقى وقيمة المستحق

اتخذ على الاصح قلته الجاهل بخلافه لو ردد  
في المهر بهذا القلة والكثرة للثبوت والبكارة  
فانما ان يميز لزمه الأقل والأقل فخرج ولو شرط  
على الأكثر ولا يخص من الأقل فخرج ولو شرط  
البكارة فوجدها ثيبا لزمه هذا العبد أو  
في البزارية (ولو تزوجها على هذا العبد أو  
على هذا الالف والالفين) أو على أحد هذين  
العبد أو على هذا العبد (قوله القاضي  
وأحدهما أو كس) فان مثل الرفع أو فوقع فلها  
(مهر المثل) فان مثل الأوكس أو ودونه فلها الأوكس  
الارفع أو مثل الأوكس أو ودونه فلها الأوكس  
والا فمهر المثل (وفي الطلاق قبل الدخول  
يحكم بنفقة المثل) لان الأصل حتى لو كان  
نفس الأوكس كس أقل من النقة وجبت  
المنعة فخرج (ولو تزوجها على فرس) أو عبد  
أو بغير هوى أو فرائس بيت أو عدد معلوم  
من محراب (فالواجب) في كل جنس له وسط  
(الوسط أو قيمته) وكل ما لم يجز السلم فيه  
فانما لا تزوج ولا فالعامة (وكذا الحكم)  
وهو لزوم الوسط في كل حبوان ذكر جنسه  
هو عند النكاح المقول على هو المقول على  
في الاحكام (دون نوعه) هو المقول على  
كثيرين متفقين فيها بخلاف مجهول الجنس  
كثوب وداية لانه لا وسط له ووسط العبد  
في زماننا الحشني (وان أمهرها العبدين  
والاحكام) (قوله أحدهما) فمهرها العبد  
هذا الامام

قوله استحقاقا لهما فمهما كذا في شرح الطحاوي (قوله أقله) أي المهر (قوله وعند الثاني الخ) وعند الثالث  
 لها المهر الباقي ويقام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من العدة بغير (قوله كشهود) أدخلت الكتاب تزوج  
 الاثنان معا ونكاح الاخت في عدة أختها والعدة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحرة ونكاح الكافر  
 مسلمة فلا يحدان ويثبت النكاح وعليها العدة (قوله بالوطء) وقبل الوطء لا حكم له أصلا ولا يجب به الامهر  
 واحد وان تكرر وكذا كل وطء حصل عقب شبهة المثل بخلاف شبهة الاشتباه كوطء الابن جارية أبيه فلا يحد  
 وطء مهر وعمل ما لو كان الوطء صيا وقامه في البصر (قوله في القبل) قبله لانه لو وطئها في الدبر لا يلزمه مهر لانه  
 ليس محل للعدل وإذا علم الحكم في وطء الدبر لم يفي المس والتقبل بشبهة بالاولى بغير (قوله لمحرمه وطئها)  
 بسبب فساد العقد فلا يثبت به التمكن فهي غير صحيحة كالمخلوطة بالحائض فلا تقام مقام الوطء (تنبيه) لو وطئ  
 المعتدة عن طلاق ثلاث وأدعى الشبهة ان كانت الطلقات الثلاث جملة فظن أنها لم تقع فهو ظن في موضعه فيلزمه  
 مهر واحد وان ظن أنها تقع لكن ظن ان وطئها حلال فهو ظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطء مهر ولا يعد  
 الوطء به زانيا ولا يكون الولد ولذا (قوله ولم يزدهم المثل الخ) ذكر صاحب البصر بعد قول حافظ الدين في الذكر  
 ومهر مثلها الخ والله معني بالخلصة لمنصا ليس المراد من المهر الذي يجب بالوطء بشبهة مهر المثل للذكر  
 هنابل المقر وسره الاستيعاب بأنه الذي تستأجر عليه بارنا لو كان حلالا أبو السعد ولكن قول المصنف  
 ولم يزدهم المسمى وقول الشارح بعده ولو كان دون المسمى لم يزدهم المثل فيفيد ان المراد مهر المثل المتعارف  
 ولعل في المسئلة قولين (قوله على المسمى) ولو كان أقل من العشرة بخلاف النكاح الصحيح اذا وجب فيه مهر  
 المثل فانه لا ينقص عن عشرة ومحمل عدم الزيادة على المسمى في نكاح غير المهر أمافيه فيجب مهر المثل بالغا  
 ما بلغ كذا في الخاتمة والمراد المسمى المعلوم أما المجهول فيجب فيه مهر المثل بالغا ما بلغ (قوله ولكل واحدة منهما  
 فضحة) أفاد به أن المفسر يتحقق منها كما يتحقق منه وقد نبه عليه صاحب النهر (قوله ولو بغير محض من صاحبه)  
 أي حضوره فهو مصدر رمي (قوله في الاصح) وقبل بعد الدخول ليس لاحدهما فضحة بغير محض من  
 صاحبه حلبي عن النهر وغيره (قوله فلا ياتي وجوبه) قال في النهر وقول الشارح ولكل منهما فضحة بغير  
 محض من صاحبه لا يريد به عدم الوجوب اذا شك في أنه خروج عن المعصية والخروج منها واجب بل أفاد  
 أنه امر ثابت له وحده اه أي لكل واحد منهما إلى انفراد حلبي موضعا (قوله بل يجب على القاضي) اضراب  
 اتقالي (قوله وتجب العدة) أي بالحيض أو بالاشهر وكذا يجب عليه العدة اذا كانت هذه الموطوءة أخت امرأته  
 قهرم عليه امرأته إلى انقضاء عدتها وكذا اذا كانت هي الخامسة أبو السعد ولا إحداد علم في هذه العدة  
 ولا لفة لهما فمهما بالان وجوب النفقة باعتبار الملك الثابت بالنكاح وهو منتف هنا (قوله بعد الوطء)  
 أحاط به فلا يحكم من وجوب عدة وثبت نسب حلبي وقد نبه (قوله لا الخلوة) أي لا تجب العدة في النكاح  
 الفاسد بعد الخلوة بها لعدم اعتبارها ووجوب العدة ولو في الخلوة المأداة انما هو بعد النكاح الصحيح (قوله  
 للطلاق) متعلق بيجب وفي تبينه بالطلاق نظرة في الفترة هنا نسخ لطلاق ولذا قال في البصر ولا يتحقق الطلاق  
 في النكاح الفاسد بل هو متاركة وأوجب بأن الطلاق قد يراد به التارك كما سبقت في نكاح الرقيق في طاعتها  
 أو فارقها حلبي زيادة (قوله لا الموت) أي موت الرجل قبل الوطء أما لو مات بعد الوطء وجبت هذه الموت قطعا  
 كما يأتي في باب العدة اه - لبي قلت الذي يأتي في العدة أنها تعد ثلاث حميض في الموت والفرقة وحينئذ يقول  
 الشارح لا الموت أي لا تعد عدة الموت فلا ياتي أنها تعد عدة الطلاق بعد الموت (قوله من وقت التفريق)  
 أي تفريق القاضي ومثله التفريق وهو فضحة ما العقد أو ضح أحدهما وقال زفر من آخر الوطأت واختاره  
 أبو القاسم الصنار وهو الصحيح يجمع الأنهر وفي البصر ظاهر كلامهم أن ابتداءها من وقت التفريق قضاء ودبابة  
 وفي فتح القدير ويجب أن يكون هذا في القضاء ما فيها بينا وبين الله تعالى اذا علمت أنها حاضت بعد آخر وطء  
 ثلاثا فيبني أن يهل لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى اه (قوله أو متاركة الخ) قال في البصر ولا يتحقق  
 المتاركة الا باقوال ان كانت مدخولا بها كقوله تاركك أو تاركها أو خليت سيدك أو سيدتها أو خليتها أو أما  
 غير المدخول بها فتصح المتاركة بالقول وبالترك عند بعضهم وهو تركها على قصد أن لا يعود إليها وعند البعض  
 لا تكون المتاركة الا بالقول فيها حتى لو تركها وضى سنون لم يكن لها أن تزوج بائنا اه وشرطي الفصول أن

(ان ساوى أقله) أي عشرة دراهم (والا يحد  
 لها العشرة) لأن وجوب المسمى وان قل يمنع  
 مهر المثل وعند الثاني لو أقيمت الحرة ولو عسدا  
 وجهه الكمال كالمواضع أحدهما (ويجب  
 مهر المثل في نكاح فاسد) وهو الذي فقد  
 شرط من شرائط العدة كشهود (بالوطء)  
 في القبل (لا بغيره) كالمخلوطة بالحرة وطلوها  
 (ولم يزدهم المثل) مهر المثل (على المسمى) رضاهما  
 بالوطء ولو كان دون المسمى لم يزدهم المثل  
 لفساد التسمية بفساد العقد ولو لم يسم أو  
 جهل لم يسم بالغا ما بلغ (و) يثبت لكل واحد  
 منهما فضحة ولو بغير محض من صاحبه  
 دخل بها أو لا في الاصح خروج عن المعصية  
 فلا ياتي وجوبه بل يجب على القاضي  
 التفريق بينهما (وتجب العدة) بعد الوطء  
 لا الخلوة للطلاق لا للموت (من وقت التفريق)  
 أو متاركة الزوج



يقول لها اذهبى وتزوجى فان لم يقل لها ذلك لا يمكن مشاركتها في الهبة ونحو المشاركة بالزوج ساسى  
 في معنى الملاقى فينتصى بها الزوج أما الصريح فرفع القسيدة لا يقتضى به وان كان في معنى المشاركة فأما ساسى  
 (قوله في الاصح) وجهه في البصر وطيه اقتصر الزطى وقيل ان عليها شرط لصحة المشاركة وصح حتى لو لم تعلمها  
 لا يقتضى عقدت وأعلم أن الزوج لا يحتبوط ثمة بل التفرق للشبهة ويحدأ او طمها بصلا لتفريق هكذا  
 في البدائع (قوله وبثب النسب) أما الارث فلا يثبت فيه وحمله الموقوف أبو السعود (قوله احتياطاً) أي  
 في اثباته لا حياة الولد (قوله وتعتبر مدته) أي مدة ثبوت النسب (قوله فأكرم) أي أنه لا يثبت له التقدير بالاقبال في المهر  
 للاختراز عما دونه لا عما زاد عن أكثر مدة الحمل لانهم لو جازت بالولد لا كبر من سنتين من وقت العقد والدخول  
 ولم يفارقه فإنه يثبت نسبته انضافاً بجر (قوله وقال ابتداء المدة الخ) وقائدة الاختلاف فظهر فيما اذا تمت  
 بولد سنة أشهر من وقت العقد ولاقل منها من وقت الدخول فإنه لا يثبت نسبته على المقتضى به (قوله ووجهه  
 في المهر) ترجمه لا يقاوم الاقناع بالاقول قال فيه ولا يخفى أن النسب حيث كان يحتاط في اثباته فلا اعتبار بوقت  
 العقد أس (قوله ونظم منها العشرة الخ) قال وبنى من التصرفات الفاسدة الصدقة والخلع والشركة والسلم  
 والكفالة والوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية والقسمة فالصدقة كالهبة الفاسدة مضمونة بالقبض  
 والخلع حكمه أنه اذا بطل العرض كالمطالع على خيراً وخيراً وميتة وقع بائناً والشركة التي فقد شرطها يجعيل  
 الرجوع فيها على قدر المبال ولا ضمان عليه لو ملك المال في يده وحكم السلم اذا فقد فيه شرط من شروط الصحة  
 أن تراعى المال فيه كمنسوب وحكم الكفالة الفاسدة كما اذا جهل المكفول عنه فهو ما يابعت أحداه على عدم  
 الوجوب عليه ويرجع عما أذاه أما الوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية فاطاها أنهم لم يفترقوا بين فاسدها  
 وباطلها وصرحوا بأن الاقالة كالكساح لا يطلها الشرط الماسد وقد عرف أنه لا فرق بين فاسده وباطله  
 وقالوا لو وقعت الاقالة بعد القبض بعد ما ولدت الجارية أي المبيعة فهي باطلة اه (قوله وتفسد من العقود  
 عشر) هذا مفهوم عدد قيد الحصر أو مراد من العقود المذكرة في النظم (قوله اجارة الخ) بدل مفصل  
 من مجمل (قوله وحكم هذا الاجر) حكمه يتبدأ والاجر خبره واسم الاشارة الى الاجارة الفاسدة باعتبار المذكور  
 (قوله وجوب أدنى مثل) أدنى بمعنى أقل وهو يدل بمحايله وقوله مثل مضاف اليه وقوله أو مسمى معطوف على  
 مثل والاضافة بيانية أي الواجب الأقل الذي هو المسمى أو أجزا المثل فيا اذا فسدت الاجارة بشرط فاسد كاشتراط  
 مرمتها على المستأجر (قوله او كالة) بالجر عطف على أدنى أي الواجب كل أجزا المثل بالغامط الخ اذا فسدت التسعة  
 ومثل ذلك ما اذا جهل المسمى أو مسمى فهو خبر كما أفاده الحلبي وفي التجريد المستأجر في الاجارة الفاسدة أمانة  
 أبو السعود (قوله والواجب الاكثر الخ) يعني اذا فسدت الكتابة كان كتابه على عبد فلا يجب على المكاتب  
 الاكثر من قيمته والمسمى - لمي (قوله في الكتابة) بجز التاء منها ومن القيمة ولا يوقف عليها ما بالها والنظم من الرجز  
 - لمي بزيادة (قوله وفي النكاح) أي الفاسد بعدم الشهود ثلاثة أمثال أي بالغامط الخ ان لم يسم ما يصلح مهر أو لا  
 خالاً من مهر المثل والمسمى حلبي (قوله ان يكن دخل) أما اذا لم يدخل لا يجب شيء حلبي (قوله وخارج البذر)  
 يعني أن المزاحة الفاسدة كما اذا شرط فيها قران معينة لاحدهما يكون الخارج فيها صاحب البذر ثم ان كانت  
 الارض له فعليه مثل أجر العامل وإذا كان البذر من العامل فعليه أجر مثل الارض حلبي وهو في البصر (قوله  
 أجل) أي نعم وهو تكليف حلبي (قوله والصلح والرهن) أي الصلح الفاسد بنحو جهالة البذل المصالح عليه والرهن  
 اما سد كرهن المشاع حكمه ما دون لفض لكل من المتعاقدين حلبي موضعها (قوله أمانة) أي اذا اخطأ  
 بهلك أمانة عند الكرخي وقوله أو كالصحيح حكمه يعني وقيل ان الرهن الفاسد في حكم الرهن الصحيح فيهلك  
 مضموناً بالبذر وهو ما في الجامع الصغير وأفاد في البصر جريان الخلاف في الرهن ولم يذكر حكم بدل الصلح وجعل  
 المسمى خلاف جاري فيه (قوله لكل نقضه) بهريك الها مائة ومن حكمه لضرورة النظم (قوله ثم الهبة)  
 فيكون الماه للضرورة يعني أن الموهوب مضمون على الموهوب له بالقيمة يوم القبض في الهبة الفاسدة كهيئة  
 مشاع يقدم حلبي فالهبة الفاسدة لا تفيد الملك بالقبض كما في البصر والهبة بمعنى اسم المفعول بدليل الاخبار  
 عنها بقوله مضمونة (قوله وضح يه) أي المستقرض وقوله ليد الام زائدة والضمير في اقترض يرجع الى  
 المستقرض وأشار به الى القرض الفاسد فإنه في الحيوان لا يصح لانه قبيح كنهه مع فساده فيجد الملك

وان لم تعلم المرأة بالمشاركة في الاصح (ويثبت  
 النسب) احتياطاً بالادعوى (وتعتبر مدته)  
 وهي سنة أشهر (من الوطء فان كانت منه  
 الى الوضع أقل مدة الحمل) يعني سنة أشهر  
 فأكثر (يثبت) النسب (والا) بأن ولده  
 لاقل من سنة أشهر (لا) يثبت وهذا قول محمد  
 وبه يبقى وقال ابتداء المدة من وقت العقد  
 كما صرح ووجهه في المهر أنه أحوط وذكر من  
 التصرفات الفاسدة أحد عشر ونظم  
 منها العشرة التي في الخلاصة فقال  
 وفاسد من العقود عشر  
 اجارة وحكم هذا الاجر  
 وجوب أدنى مثل أو مسمى  
 أو كالة مع فقد المسمى  
 والواجب الاكثر في الكتابة  
 من الذي سماه أو من قيمة  
 وفي النكاح المثل ان يكن دخل  
 وخارج البذر مال أجل  
 والصلح والرهن لكل نقضه  
 أمانة أو صحيح الصحيح حكمه  
 ثم الهبة مضمونة يوم قبض  
 وسع يسهل بعد اقترض



كما إذا استقرض عبد أبا عه فانه يصح بيعه وحيثئذ فيضمن للمقرض قيمته كما لا يخفى (قوله مضاربه) يسكون  
 الهوا للضرورة يعني أن المضاربة الفاسدة بفرض اشتراط عمل رب المال حكمها الامانة أي يكون مال المضاربة  
 في يد المضارب أمانة حلبي (قوله والمثل في البيع) أي الواجب في البيع الفاسد بفرض اشتراط لا يقتضيه العقد ضمان  
 مثل المتبوض الهالك ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا وانا الامانة والقيمة مرفوعان ولا يوقف عليهما ما لا يسكون  
 لما مر في طالع الحلبي (قوله والخزنة مهر مثلها) صرح الشارح بفهمه بعد بقوله ومهر الامانة بقدر الرغبة فيها  
 (قوله الشرعي) زاده مع زيادة التقوى في الخبر دفع فوهم الاتحاد بين المبتدأ والخبر على أن المبتدأ عام والخبر  
 خاص بالمثل من قوم الأب (قوله من قوم أبيها) الاولى من قرائب أبيها لان القوم خاص بالرجال عند المحققين  
 كذا في شرح الملتقى (قوله لا أمها) المقصود أنه لا اعتبار للام وقومها مع قوم الأب لانها لا تعتبر أصلا حتى  
 تكون أدنى حالا من الايجاب برجندی (قوله كبت عه) مثال للمنفى وهو كونها من قوم الأب (قوله ويعتبر  
 بأخواتها وعماتها) وينتاهن كما في البحر والنهر عن الخلاصة (قوله ومفاده اعتبار الترتيب) بحسب صاحب البحر  
 وأقصد صاحب النهر وقيد به عبارة الكثر الا أنه في البحر قال وظاهر كلامهم خلافه فظاهر عدم اشتراط الترتيب  
 (قوله وقت العقد) ظرف لمثلها الثانية بالنظر للمتن ولتعتبر بالنظر للشرح حلبي أي ولا يعتبر وقت الدخول  
 ولا وقت الترافع (قوله سنا) أي صغرا وكبرا (قوله وبجالا) ظاهره أنه يعتبر في الاشرف وغيرهم وهو الظاهر  
 وقيل لا يعتبر الجبال في بيت الحسب والشرف وانما يعتبر ذلك في أوساط الناس اذ الرغبة فيهن للجبال  
 بخلاف بيت الشرف واستوجهه الكمال (قوله وبلدا وعصرا) حتى لو كانت من قوم أبيها لکن اختلاف مكانهما  
 أو زمانهما لا تعتبرهما لان البلدين مختلف عادة أهلهم في غلانه وخصه نهر عن الكمال وكذلك الأزمنة  
 وفيه أنه يكفي وجود بعض الصفات المذكورة هنا كما يأتي (قوله وعقلا) هو القوة المميزة بين الامور الحسنة  
 والقيصة أو همة محمودة للانسان في حركته وسكاته ويمكن أن يراد به ما يعاين الجنون أو السهو عن البرجندی  
 (قوله ودينا) أي تقوى يحرم من العيني وجمع بينهما في التنقيص فاقضى المغيرة عن كانت على دينها ولا تناسبها  
 في التقوى فليست مثلها (قوله وعدم ولد) ان كان من اعتبارها المهر كذلك وان كان لها ولد اعتبر مهر مثلها  
 به من لها ولد (قوله ويعتبر حال الزوج أيضا) بأن يكون زوج هذه كزوج أمثالها من نساها في المال  
 والحسب وعدمها كما في الفتح ويغني أن يكون للعمال والبلد والصغر والتقوى والسنت مدخل فيه أيضا  
 اذ الشاب والمتى يتزوج بأرخص من الشيخ واغنا في حلبي عن البحر (قوله بقدر الرغبة فيها) فينظر إلى كم يدفع  
 الراغب مهر في نكاحها وظاهره ولو كان لها قوم أب كان تزوج حرة أو رجل فاستولدها بنتا ولم يشترط حرة  
 أو لاد منها مخالفتها القوم أبيها بالرقية كما قاله الحلبي (تنبيه) قال في شرح الجمع وان لم يوجد كل الاوصاف من  
 قوم أبيها يعتبر الموجد منها وكذا في البرجندی معللا بأن اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين يعد رواها لم  
 يذكر في الخزنة كونها من بلد واحد ولم يذكر في الخلاصة لعقل والعصر أي الزمن من غلام وخص وفي الظهيرة  
 لم يذكر المال سوى بقليل زيادة وفي الملتقى اعتبر ذلك اذ فقد الاقارب من الايجاب وهو صريح في أنه لا يعتبر  
 من وجد فيه بعض الصفات من الاقارب حيث وجد كلها في الايجاب وما في شرح الجمع والبرجندی أيسر  
 وقال في البحر لم أر حكم ما اذا ساوت المرأة امرأتين من اقارب أبيها في جميع الاوصاف المتبصرة مع اختلاف  
 مهرهم ما قلته وكثرة يغني أن كل مهر اعتبره القاضي وحكمه أنه يصح لقله التفاوت (قوله لما ذكر) متعلق  
 بالمثل ويعني به الاوصاف المتقدمة أي المثل في الاوصاف المتقدمة ولا كبير فائدة فيه (قوله اخبار رجلين الخ) أي  
 عدول بدليل قوله فان لم يوجد شهود عدول (قوله فاقول للزوج) أي في تقدير مهر المثل وقوله فرض المهر أي  
 مهر المثل وقوله بذلك أي بفرض القاضي (قوله وصح ضمان الولي مهرها) الحاصل أن الولي أو ما ولي المرأة ادولى  
 الزوج الصغيرين أو الكبيرين أو ما ولي الزوج الكبير فهو كالاجنبي وولاية عليه ولاية استحباب وحكم ضمان  
 مهره كحكم ضمان الاجنبي فان ضمن عنه باذنه وجع والا فلا وأما اذا كان صغيرا بأن تزوجها به وضمن للمرأة  
 مهرها فصحيح لانه صغير ومهرها وأما ضمان ولي المرأة المهر عن زوجها فلا يلزمها ما أن تكون كبيرة أو صغيرة فان  
 كانت كبيرة فظاهر لانه كاجنبي ضمن لها المهر وثبت لها الخيار في مطالبته ومطالبة زوجها ان كان كبيرا ويرجع  
 الولي بعد الاداء على الزوج ان ضمن بأمره سواء كانت الكبيرة عاقلة أو مجنونة وأما اذا كانت صغيرة تزوجها الأب

مضاربه وحكمها الامانة  
 والمثل في البيع والا لقيمة  
 (و) الخزنة مهر مثلها الشرعي (مهر مثلها)  
 التقوى أي مهر امرأة تماثلها (من قوم  
 أبيها) لا أمها ان لم تكن من قومها كبت عه  
 وفي الخلاصة ويعتبر بأخواتها وعماتها فان لم  
 يكن في بيت الشقيقة وبنت العم انتهى ومفاده  
 اعتبار الترتيب فاعتنى وتعتبر المماثلة في  
 الاوصاف (وقت العقد) سنا وبجالا وما لا  
 وبلدا وعصرا وعقلا ودينا وعدم ولد ويعتبر  
 وعفة وعلم او ادبا وكمال خلق (قال ومهر  
 حال الزوج أيضا ذكره الكمال قال ومهر  
 الامانة بقدر الرغبة فيها) ويشترط فيه أي  
 في ثبوت مهر المثل لما ذكر (اخبار رجلين أو  
 رجل وامرأتين وانظر الى هذه) فان لم يوجد  
 نهر وعدول فاقول للزوج بمهره في النهر إلى  
 من أن للقاضي فرض المهر من قبله  
 (فان لم يوجد من قبله  
 فاعلما دارضيا بذلك) (فان لم يوجد من قبله  
 أي في قبيلة تماثل قبيلة  
 أبيها) (فان لم يوجد فاقول له) أي للزوج في  
 ذلك بمهره كما مر (وصح ضمان الولي مهرها  
 ولو المرأة صغيرة)

ونحن مهرها فاعلمنا سحر لانه سفير ومعه بن سرفي شرح المتن ولا يلزم المطالبة بالمهر است الا لا بد اولاً منه  
اولاً تناقض لان غير هؤلاء لا يملك التصرف في مال الصغير فلا يملك قبض صدقاته وان كان عاقداً يحكم بالولاية  
او الوكالة كذا في النكاح وغيرها (قوله ولو عاقد) أي له أو لها أو لهما (قوله لانه سفير) تعديلاً يصلح جواباً للسؤال  
مقدر تقديره اذا ضمن ولي الصغير المهر يلزم أن يكون مطالباً ومطالبة به لا يعقل وحاصل الجواب أن الولي  
في النكاح صغير كالوكيل فيه اهـ حلي (قوله لكن) استدراك على قول المصنف وصح ضمان الولي حلي ومضاه  
(قوله بشرط صحت) أي الولي أي انما يصح ضمان الولي سواء كان وليه أو وليها اذا كان الولي صحيحاً أما اذا حصل  
الضمان منه في مرض الموت فلا يصح لانه تبرع لو ارثه في مرض موته وكذلك كل دين ضمنه من وارثه أو لوارثه  
كما في الذخيرة وأما اذا لم يكن وارثاً فالضمان في مرض الموت من الثالث كما صرح حوايه في ضمان الاجنبي بغير  
(قوله وهو) أي المكفول عنه أو لوارثه أي الكفيل (قوله لم يصح) هذا محمول على ما اذا وجد وارث آخر ولم يجوز  
أما اذا لم يوجد وارث آخر صحح طاقاً كما يأتي في محله ان شاء الله تعالى أبو السعود وعلى المحشى عدم الصحة بأنه  
لا وصية لو ارث وفيه أن المكفول به وان أخرجه من تركه الولي يرجع به في مال المكفول عنه حيث كان بأمره  
يؤيده ما في البحر حيث قال واستقيم من صحة الضمان أن الأب لو مات قبل الاداء فله الرتبة الا لا يستيف من تركه الأب  
لان الكفالة بائناً لا تبطل بموت الكفيل واذا استوفت قال في المبسوط يرجع سائر الورثة بذلك في نصيب الابن  
أو عليه إن كان قبض نصيبه اهـ فلا تبرع من الكفيل حينئذ بشئ فلا يظهر كونها وصية الا أن يحمل أنها وقعت  
بغير أمر ومجوز (قوله والاصح) أي الا يكن المكفول له أو عنه وارث الولي الكافل بأن كان ابن ابنه المحجوب بالابن  
أو كانت بنت عمه مثلاً ووارث يحجيم الكفيلان صحيح مطلقاً ويكون من الثالث بغير زيادة (قوله وقبول المرأة)  
عطف على صحتها وهذا فيما اذا كانت المرأة بالغة حلي (قوله أو غيرها) وهو وليها وهذا فيما اذا كانت المرأة صغيرة  
والكفيل وليه أما اذا كان وليها فليجابه يقوم مقام القبول حلي عن النهر (قوله في مجلس الضمان) أما اذا وجد  
الضمان لم يوجد قبول بطل لان شرط العقد لا يتوقف على قبول غائب على المذهب (قوله البالغ) أما الصغير  
فلا توجه عليه مطالبة لانه ليس من أهلها بغير (قوله أو الولي الضامن) سواء كان وليه أو وليها حلي (قوله  
ولا يطالب الخ) بل ثبت في ذمة الزوج ولا يلزم الأب بالعقد اذ لو لم يملك الأب الضمان شيئاً بغير (قوله على المعتقد) أقاده أن فيه  
المهر مال يلزم ذمة الزوج ولا يلزم الأب بالعقد اذ لو لم يملك الأب الضمان شيئاً بغير (قوله على المعتقد) أقاده أن فيه  
خلافاً وقد تبسّع فيه الكمال والحق أنه لا خلاف في تعيين حدفه (قوله ولا رجوع للأب) أي في مال الصغير  
استحساناً لان الآباء يعمدون المهور عن أبنائهم عادة ولا يطعمون في الرجوع والنايب بالعرف كالتأب بالنصر  
الا اذا شرط الرجوع في أصل الضمان فحينئذ يرجع لان المصريح يفوق الدلالة أي دلالة العرف بخلاف الوصي  
اذا أدى المهر عن الصغير يحكم الضمان يرجع لان التبرع من الوصي لا يوجد عادة فصارت كقبضة الاولياء غير الأب  
وفي الذخيرة اذا اشترى لابنه الصغير شيئاً آخر سوى الطعام والكسوة ونقد الثمن من مال نفسه فانه يرجع على  
الصغير بذلك وان لم يشترط الرجوع لانه لا عرف أن الآباء يعمدون المهور عن أبنائهم عادة ولا يطعمون في الرجوع والنايب بالعرف كالتأب بالنصر  
اذا أشهد على الرجوع أي على ابنه وذلك لان شرط الرجوع في حق الصغير كالأذن من الكبير في الكفالة وبما هنا  
تعلم ضعف ما وقع لصاحب النهر في كتاب الكفالة حيث قال ان الكفيل يرجع على المكفول عنه اذا كان بأمره  
ولو ضمنا كما اذا ضمن الأب المهر عن ابنه فان له الرجوع بعد الدفع وبعد الابن كالأمر (قوله عند الاداء) أو عند  
الضمان كما في البحر (فرع) لو كان على الأب دين للصغير فأدى مهر امرأته ثم قال بعد ذلك اغا أدت مهره من دينه  
الذي على صديق كذا في الخلاصة (قوله لها منعه) وكذا لو كملها وبنت لها المنع وان أحالت به لان أحيلت به  
وبنت للولي ان كانت صغيرة كما في البحر وهل يحل للزوج أن يطأها على كره من ان كان الامتناع لاطلب المهر  
يحل لانها طائفة وان كان لطلب المهر لا يحل عند الامام ويحصل عندها اذا وطئها أو طائفة أما اذا لم يطأها  
ولم يحل بها كذلك فلا يحل اتفاقاً كذا في النهر (قوله ودواعيه) لم يصرح بها ابن ملك في شرح الجمع وانما قال  
لها أن تمنعه من الاستمتاع بها فقال صاحب النهر ان الاستمتاع يعم الدواهي (قوله والسفر) الاولى التعبير  
بالاخراج كما عبر به صاحب الكنز ليم الأخراج من بيتها أو ببلده كما قاله شافعية (قوله وشأوه) لاحاجة اليه  
لانه اذا كان لها المنع بعد الوطء يكون له بعد الطلوع بدونه أولى ولكن انما ذكرها لوقوع خلافهما فيها أيضاً

ولو عاقد الا انه سفير لكن بشرط صحتها فلو في  
مرض موته وهو وارثه لم يصح والاصح من  
الثالث وقبول المرأة أو غيرها في مجلس الضمان  
(وطالب الأبنات) فان أدى رجوع على الزوج  
الولي الضامن (فان أدى رجوع على الزوج  
ان أمر) هو حكم الكفالة (أما انفق  
الأب بغير ربه الصغير الفقيه) أما انفق  
فيطالب أبوه بالدفع من مال ابنه لامن مال  
نفسه (اذا تزوجه امرأة الا اذا ضمنه) على  
المعتقد (كما في النفقة) فانه لا يؤخذ بها  
الا اذا ضمن ولا رجوع للأب الا اذا شهد  
على الرجوع عند الاداء (السفر بها ولو بعد  
ودواعيه شرح جمع  
وطء وشأوه وضيقها)

فانهم قالوا اذا دخل بها طاعة كبيرة ولو كان الدخول حكما ليس لها المنع كما افاده في شرح الملتقى (قوله لان كل  
وطنة معقود عليها) لانها تصرف في البضع المحترم فلا يعرى عن العوض ابانة لحظره بجر (قوله لاخذ ما بين  
تجيلة) ولو كان المهر مينا معينة كعبد كافي النهر عن البدائع وليس كحكم المقاضاة في امر كل بالتسليم خلافا  
لما في البحر (قوله او اخذ قدر ما يجعل مثلها) أي اذا سكتا والحاصل كافي البحر أنه اما أن يصير حاجب حوله أو تجيلة كاه  
أو تأجيله كاه أو يحلول بعضه وتأجيل بعضه أو يسكتان شرط حوله أو تجيلة كاه فلها الامتناع حتى  
تستوفيه كاه والحلول والتجيلة مترادفان وكذا اذا شرط حلول البعض فلها الامتناع حتى تقبض المشروط  
قط وأما اذا شرط تأجيل الكل فليس لها الامتناع أصلا لانها استقطت حقها بالتأجيل وأما اذا سكتا في  
الخاتمة ان لم يبينوا قدر التجيلة ينظر الى المرأة والى المهر كم يكون المجل مثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجل ذلك  
ولا يتقيد بالربع والخمس بل يعتبر بالتعارف فان الثابت عرفا كالثابت شرعا اه (قوله ان لم يوجب) شرط  
في قوله أو اخذ قدر ما يجعل مثلها يعني أن محل ذلك اذا لم يشترط تأجيل الكل أو تجيلة (قوله فكما شرط) جواب  
شرط محذوف تقديره فان أجل كاه أو يجل كاه حلبي (قوله لان الصريح) جواب سؤال حاصله لم يعتبر العرف  
فيطالب في هاتين الصورتين بالتعارف تجيلة وحاصل الجواب أن الشرط الواقع يتم ما بالتأجيل أو التجيلة  
صريح والتجيلة للبعض أخذ من العرف دلالة والصريح يفوق الدلالة (قوله الا اذا جهل الاجل) استثناء  
من أعم الاحوال أي فكما شرط في كل حال الا في حال جهل الاجل ومثال الجهالة الفاحشة التأجيل  
الى الميسرة أو الى هبوب الرياح أو الى أن تظفر السماء وأخرج بالفاحشة المتقاربة كالحصاد والدياس ونحو ذلك  
فهو كالمهر على الصحيح كافي الظهيرة أي في باب النكاح بخلاف البسيع بهذا الشرط فانه يفسد به ولا يعد  
معلوما بجره ومخصا (قوله الا التأجيل) استثناء من المستغنى حلبي (قوله لطلاق أو موت) قال الزاهد صار  
تاخير الصديق الى الموت والطلاق بخوارزم عادة مأثورة وشريعة معروفة عندهم اه وحله فيما اذا لم يشترط  
تجيلة أو تأجيله وهو خلاف الواقع في مصر والشام وما والاها من البلاد اه فاسية قلت وفي مصر المتعارف  
الآن تجيل الثلثين وتأخير الثلث الى الموت والطلاق وفي بعض أعمالها توفى تجيلة النصف وتأخير النصف  
الى عشر سنوات مثلا وهذا التحميم لازم ولا يجل بالطلاق قال في البحر اما اذا كان التأجيل الى مدة معينة  
لا يتجمل بالطلاق كما يقع في ديار مصر في بعض النكحة أنهم يجعلون بعضه حالا وبعضه متجما في كل سنة قدر معين  
فاذا طلقها لا يتجمل النكح لانها تأخذ بعد الطلاق على نجومه كاتأخذ قبل الطلاق على نجومه اه مختصرا  
(قوله ان أجله كاه) لانه لم يطلب تأجيله كاه فقد رضى بإسقاط حقه في الاستمتاع قال الولو الجني ويقول  
ابي يوسف يفتي استحسانا بخلاف البسيع لان العادة تجارية بتأخير الدخول عند تأخير جميع المهر وفي الخلاصة  
أن الاستاذ ظهري والدين كان يفتي بأنه ليس لها الامتناع والصدور الشهيد كان يفتي بأن لها ذلك اه فقد اختلف  
الاتقاء وهذا كاه اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت ليس لها الامتناع اتفاقا بجره عن  
الفتح وأخذ من قول الشارح ان أجله كاه أنه اذا كان المؤجل بعضه ليس لها الامتناع لاجله لعدم ظهور الالة  
المذكورة هناك وفي الهندي أن لها المنع على قوله أيضا (قوله أن يجل أربعين) والباقي على حكم  
الحلول كما لا يخفى (قوله لها منعه) أي من الوطء والاخراج وكذا لها المطالبة قبل الطلاق والموت (قوله حتى  
تقبضه) أي الباقي من المهر (قوله ولها النفقة بعد المنع) أي اذا سلمت طاعة قبل فلا بعد نشوزا عنده وقال  
بعد فلا نفقة لها وفي أن لا تكون ناشزة على قوله ما اذا كان المنع وهي في بيته لانه لا بعد نشوزا وكان الصغار  
يفتي في المنع بقراهما وفي السفر بقوله قال البيهقي وهذا أحسن في التقيا به في بعد الدخول لا تمنع نفسها  
ولو صنعت لا نفقة لها كما هو قولها ولا يسافرهم ما ولاها الامتناع منه لطلب المهر ولها النفقة كما هو مذهبه بجر  
عن غاية البيان (قوله للحاجة) أما لغير الحاجة فلا تخرج ولو خالية من الزواج لان الله تعالى أمرهن  
بأن يقررن في البيوت فقال وقرن في بيوتكن (قوله فلا تخرج الا لطلب) أي بعد الاخذ أو ما قبله فتخرج له ولغيره  
من حاجته أو توضيح ذلك ما في شرح الملتقى عن الاشياء لها أن تخرج بغير إذنه قبل انهاء المجل مطلقا وبعد  
اذا كان لها حق أو عليها أو كانت قابلة أو غاسلة أو زيارة أو غيرها كل جمعة مرة أو زيارة محارمها كل سنة  
وفيما وراء ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا تخرج ولو خرجت باذنه كاعاصيين اه ويعلم أن قول

لان كل وطنة معقود عليها تقسيم البعض  
لا يوجب تسليم الباقي (لاخذ ما بين تجيلة)  
من المهر كاه أو بعضه (أو) اخذ قدر ما يجعل  
مثلها عرفا به يفتي لان العرف كما شرط  
(ان لم يوجب) أو يجل (كاه) فكما شرط لان  
الصريح يفوق الدلالة الا اذا جهل الاجل  
جهالة فاحشة فيجب حالا غاية الا التأجيل  
اطلاق أو موت فيصح للعرف بزيادة من  
الثاني لها منعه أن أجله كاه به يفتي استحسانا  
ولو الجنية وفي النهر لو تزوجها على مائة على  
حكم الحلول على أن يجل أربعين لها منعه  
حتى تقبضه (و) لها (النفقة) بعد المنع  
(و) لها (السفر) والخروج من بيت زوجها  
للهاجة (و) لها (زيارة) أهلها بلا إذنه مالم  
تقبضه (أي المجل) فلا تخرج الا لطلبها أو

عليها

الحلي لا يخرج الخ تفصيل لما أبهجه المتن في قبيل الاخذ لا يخرج بلاذنه الا لخلق لها الخ فلهما أن يخرج  
بغير اذنه وأما بعد الاخذ فليس لها أن يخرج بغير اذنه أصلاً اه سبق قروما في أبي السعد من قوله بقى أن يقال  
هل له منعها من الخروج إذا أوفاهما المجل وان كانت قابلة أو غالة لم أروها الظاهر أن له ذلك ولو شرطت عليه  
في صلب العقد الخروج لانه شرط لا يقتضيه العقد محل نظرو في حاشية الجوى عن الخلاصة فان كانت قابلة  
أو غالة أو كان لها على آخر حق يخرج بالاذن وبغير الاذن وان أوردت أن يخرج مجلس العلم بغير رضى الزوج ليس  
لها ذلك فان وقعت لها نازلة ان سأل الزوج لها من العالم وأخبرها بذلك لا يسعها الخروج وان امتنع من  
السؤال يسعها الخروج من غير رضى الزوج وان لم يقع لها نازلة لكن أوردت أن يخرج الى مجلس العلم لانه  
المستل في الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها عندها لانه لا يمنعها وان كان لا يحفظ الاولى  
أن لا يمنعهما أحياناً وان منعها لا شيء عليه ولا يسعها الخروج ما لم تقع لها نازلة (قوله زيارة أبيه) أى أو  
أحدهما جوى (قوله كل سنة) أى مرة ولها الزيادة على ذلك بالاذن جوى (قوله أو غالة) هى التى تغسل  
الموتى وما في الجوى آخر من أنه ينبغي للزوج أن يمنع القابلة والغالة من الخروج لان في الخروج اضراء به  
وهى محبوسة لحقه وحقه مقدم على فرض الكفاية بحيث لا يمرض ما تقدم نقله عنه عن الخلاصة (قوله بلاترين)  
أى وتطيب كافي الاشياء وفي الجوى أقول ليس ما ذكرنا صاباً للخروج لدخول الحمام بل هو شرط في كل خروج  
قال المحقق ابن الهمام وحيث أجهناها الخروج فانما يساح شرط عدم الزينة وتغير الهيئة الى ما لا يكون داعية  
لنظر الرجال والاستمالة قال الله تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلة الاولى اه وسأقضى له صنف ما يفيد أنه لا شك  
في حرمة الحمام لهن الآن لدخولهن مكشوفات العورة كهن أو البعض واختلاط المسلمات بالكنيات وقد نصوا  
أن الكافرة لا تنظر من المسلمة الا كما تنظر الرجل من الاجنبية (تقنة) اختلف هل دخل صلى الله عليه وسلم  
الحمام قال بعض مشايخنا نعم وقال ما يعا الله بأوساخنا والاصح عدم دخوله لعدم وجوده في أرض العرب  
في حياته صلى الله عليه وسلم (قوله ويسافر بها) أى السفر الشرعى وهو ثلاثة أيام فأكثر وصرح المصنف  
بأنكم الاقل بعد والحاصل أن في السفر بها أقوال ثلاثة ما في الشرح من عدم السفر بها ما قلنا الارض ما  
التأني يسافر بها مطلقاً وهو ظاهر الرواية والثالث ما في المصنف من التفصيل دكها متفق به وافق بالاقول  
المفاد وتبعه الفقيه فقد اختلف الاقواء والاحسن الاقواء بقول الفقيه من غير تفصيل اه الا أنه يعارض  
قولهم اذا اختلف الاقواء يقدم ظاهر الرواية وهو السفر مطلقاً (قوله مؤجلاً) هو ذهب أبي يوسف ومنه  
في شرح الملقى على مقابلته في قوله السفر ما حيث أجزكله (قوله واعتمده المصنف) قال في شرحه وما جزمنا به  
في المختصر من انقول الفصل أعدل الاقوال فليكن المعول عليه في الاقواء (قوله يفتى بما يقع عنده من المصلحة)  
فان كان الرجل ظاهر الامانة والصلاح وظهرت عنهما في الامتناع باحرامها السفر معه والاقتداء (قوله ونقلها)  
فيما دون مدته) أى اذا أوفاهما المهر على ما تقدم وينبغي أن يقيد بما اذا كان أمونا عليها (قوله يمكنه) الاولى  
يمكنها ولو زوج ابنته البكر البالغة فأراد أبوها التحول الى بلد آخر بهياله فله أن يحملها معه وان كره الزوج  
ذلك اذ لم يكن أعطاهما المهر وان كان قد أعطاهما المهر فليس له ذلك الا برضى الزوج هندية ولم يذكر حكم  
الصغيرة والظاهر أنها اذا أطاقت الوطء تكون في حكم الكبيرة والا فيستحبها الاب (قوله وان اختلفا في المهر)  
أى في أصله أو قدره لباقى التفصيل فاللاحق (قوله حاتف) أى بعد عجز المدعى عن البرهان كافي في شرح المصنف  
(قوله يجب مهر المثل) لا يزداد على ما ندعيه ولا ينقص عما ادعاه غيره وهذا مقيد بما اذا كان الاختلاف قبل  
الطلاق سواء كان قبل الدخول أو بعده أو كان الاختلاف بعد الطلاق الواقع بعد الدخول أو قبله  
أما اذا اختلف بعد الطلاق قبل ذلك فالواجب المتعة كافي البصر ولم يتعرض له الشارح والمصنف حلي (قوله)  
وفي المهر يحلف اجماعاً أى اذا اختلف فيه أشار به الى الرد على صدور التسمية في قوله أنه يحلف عندهما لانه  
لانه تحليف في النكاح فيجب فيه مهر المثل قال صاحب البصروفيه نظراً لان التحليف هنا على المال لا على أصل  
النكاح فيبين أن يحلف منكر التسمية اجماعاً اه وقد أخرج الشارح بهذا التقدير المصنف عن ظاهر المقصد  
هذه الافادة ولو اذاجا بعد قوله حلف منكر التسمية لاغناء عن هذا التكلف (قوله وان اختلفا في قدره الخ)  
قيد به لانه لو كان في نفسه بأن قالت تزوجتنى على عبد فقال بل على جارية أو صفته من الجردة والارادة أو فوعه

أول زيارة ابويها كل جمعة مرة والمصارف كل  
سنة أو أكثر من قابلة أو غالة لا يفيد ذلك  
وان أذن سكانا عاصمين والمعتد جواز الحمام  
بلاترين اشياء وسيجي (اذا كان)  
بعد أدركه مؤجلاً ولم يكن مأمونا  
مأمونا عليها والا يؤذ كفه أو لم يكن مأمونا  
(لا) يسافر بها به يفتى كافي في شرح الجمع  
واختاره في ملحق الاجماع ورجع الفتاوى  
واعتمده المصنف وبه أفتى شيخنا الرمي لكن  
في التمسروا الذي عليه العمل في ديواننا أنه  
لا يسافر بها جبراً عليها وبه جزم البرازي  
وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصول  
يفتى بما يقع عنده من المصلحة (ويقلها فيما  
دون مدته) أى السفر (من المصر الى القرية  
وبالعكس) ومن قرية الى قرية لانه ليس بقرية  
وقيد في التا تاريخية بقرية يمكنه الرجوع  
قبل الليل الى وطنه وأطلقه في الكافي فائلاً  
وعليه الفتوى (وان اختلفا في المهر ففى)  
أصله) حلف منكر التسمية فان تكلم بغير  
وان حلف (يجب مهر المثل) وفي المهر يحلف  
(اجماعاً) ان اختلفا (في قدره)



كان تركي أو ذرعه ان كان مذروعا والمسعى عين أو اختلاف في قيمته وهو هالك فالقول للزوج ولا ينصافان ولو كان  
 المذروع دينيا يجب مهر المثل وقام ايضا في حاشية العلامة أبي السعود (قوله حال قيام السكاح) أي أو بعد  
 الفرقة بعد الدخول جوى وتقيده بعبارة الدخول لماسيأتي من قول المصنف وفي الطلاق قبل الوطء حكم  
 منعة المثل (قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل) ولا تخالف عند شهادة لا حدهما وانما يتحقق اذا خالف قوله  
 وهو عين قوله وان بينهما تخالف ولو قد مدهنسا كان أو نزع وهذا يخرج الشيخ أبي بكر الجصاص أحد بن علي  
 الرازي ذي المرتبة العليا والدرجة القصوى في العلم والورع صاحب التصانيف في الأصول والنروع وصحح هذا  
 التخرج صاحب النهاية وقال قاضي خان انه الاول وقال الاستاذ أبو الحسن عبيد الله بن الحسين السرخسي  
 ذو العلم والورع والاجتهاد والتصنيف بالتصنيف في جميع الصور ويبدأ بأبي واحد منهما في الحلف والاولى البدأة  
 بين الزوج لان التسليم عليه أو لا فيكون الميم عليه أو لا ويرجح هذا التخرج في المسوط والمحيط (قوله وبينته  
 مقدمة ان شهد لها) هو ما جزم به الزيلعي هنا في باب التحالف وقال بعض مشايخنا تقدم بينته اذ لا انهما  
 أظهرت شيئا لم يكن ظاهرا بتصادقهما بجر (قوله لان البيئات لا يثبت خلاف الظاهر) والظاهر مع من شهد له  
 مهر المثل (قوله أو برهنا) لاحاجة اليه لانه الموضوع ففيم اذا برهننا وكان بينهما قضي به من غير تحالف وقوله  
 وان برهن أحدهما قبل برهانه موضوع هذه فيما اذا لم يشهد مهر المثل لو أحد منهما موضوع قوله وأي أقام  
 بينة فيها اذا شهدوا أحدهما (قوله قضى به) أي مهر المثل لكنه في صورة التحالف يدفع الزوج ما تنفعه عليه  
 من غير تخيير والزائد عليه الى مهر المثل بخير في دفعه دراهم أو دنانير وفي صورة البرهان منسما يجب مهر المثل  
 ويخير الزوج فيه بين دفع الدراهم والدانير قاله الكرماني وهو الاول بجر (قوله لانه تورد عوا) أي لان المبرهن  
 أظهر دعواه وأوضحها بأقامة برهانه (قوله قبل الوطء) أي والخلو أبو السعود (قوله حكم منعة المثل) فان  
 شهدت لأحدهما فالقول قوله مع عيمه وصحح في البدائع وشرح الطحاوي أنه ينصف ما قال الزوج ورجح في  
 فتح القدير بأن المنعة واجبة فيما اذا لم يكن فيه تسمية وهنا تنفعا على التسمية فقلنا يقيم ما تنفعه عليه وهو نصف  
 ما أقتره الزوج ويحلف على نفي دعواه الزائد بجر (قوله كسيلة العبد والجارية) بأن قالت تزوجتني على عبد  
 فقال بل على جارية حلبي عن النهر ولو عكس التصور لمكان أولى بكلام الشارح (قوله فلها المنعة بلا تحكيم) هذه  
 بخلاف ما اذا اختلفا في الألف والالفين لان نصف الألف ثابت يبين لانا قه ما على تسمية الألف والمالك  
 في نصف الجارية فليس ثابتا يبين لانهم لم يتفقا على تسمية أحدهما فلا يمكن القضاة بنصف الجارية الا بخيارهما  
 فاذا لم يوجد سقط البدلان فوجب الرجوع الى المنعة كذا في البدائع حلبي (قوله أصلا وقدرا) فان كان  
 الاختلاف بين الحلي وورثة الميت في الأصل فان ادعى الحلي أن المهر مسمى وورثة الآخر أنه غير مسمى أو بالعكس  
 ولا برهان وجب مهر المثل وان كان الاختلاف في القدر حكم مهر المثل أبو السعود (قوله لعدم سقوطه) أي  
 مهر المثل أي لأن اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت أحدهما أبو السعود (قوله لانه تورد عوا) أي فلما اعترفوا به  
 زهمهم والا لا حلبي عن النهر (قوله القول لمكر التسمية) هم ورثة الزوج لانهم الذين ينكرونها ويدل عليه قول  
 الأكثر لو ماتوا لم يورثوا في القدر فالقول لورثته (قوله لم يقض بشئ) أي اذا تقدم العهد فلو كان العهد قريبا قضى بمهر  
 المثل بجر والاولى أن يقول ولم يقض بالواو ليكون عطف على قوله القول لمكر التسمية حلي (قوله ما لم يبرهن)  
 بالبناء للمجهول أي ما لم يبرهن مدعى التسمية عليها كما قاله الحلبي (قوله وقال يقضي بمهر المثل) الا اذا برهن  
 وارثه عليه أو على اقرار ورثته بجر (قوله وهذا كله) أي ما تقدم من تحكيم مهر المثل عند الاختلاف في القدر  
 في حال حياتهما أو حياة أحدهما وبعد موتهما القول لورثته في القدر ولمكر التسمية عند الاختلاف في الأصل  
 (قوله اذا لم تسلم نفسها) أي للزوج والظاهر التقييد بالطوع لأن التسليم كرها لا يعتبر والعلة تدل عليه (قوله  
 وبعدها) أي بعد الحياة وهو حال الموت سواء ماتا أو أحدهما (قوله لا بعد تعجيل شئ) وتجيئه يقضي التسمية  
 وعندها لا يرجع الى مهر المثل وهذا لما يظهر في حق من اعتاد ذلك أمافين اعتاد تأخير كله الى الطلاق أو الموت  
 كنوارزم كما في القاسمية فلا يظهر (قوله بل يقال لها) أي ان كانت حية ولورثتها ان كانت ميتة لان الكلام  
 في الحالين كما تقدم (قوله بالتمعارف تعجيله) كالثلثين بمصر (قوله ثم يعمل في الباقي كاذرنا) ذكرت هذه العبارة  
 مجملة في البحر والنهر والمخ والهندي وشرح الملتقى وغيرها ولعل معناها أنها ان أقترت بشئ وادعى غيره ينظر

حال قيام السكاح فالقول لمن شهد له مهر  
 المثل (ببينته) وأي أقام بينة قبلت سواء  
 (شهد مهر المثل له أو لها أو لا ولا وان أقام  
 البينة في نفسها) مقدمة (ان شهد مهر المثل لها)  
 وبينته) مقدمة (ان شهد مهر المثل لها)  
 لان البيئات لا يثبت خلاف الظاهر (وان  
 كان مهر المثل بينهما متعاقبا فان حلفا أو  
 برهنا قضى به وان برهن أحدهما قبل برهانه  
 لانه تورد عوا (وفي الطلاق قبل الوطء  
 حكم منعة المثل) لو المسعى دينيا وان عينا  
 كسيلة العبد والجارية فلها المنعة بلا تحكيم  
 الا ان يرضى الزوج بنصف الجارية (وأي  
 أقام بينة قبلت فان أقام في نفسها) أولى (ان  
 شهدت له المنعة) وبينته ان شهدت لها وان  
 كانت المنعة بينهما متعاقبا وان حلفا وجب  
 منعة المثل وموت أحدهما كذا في ما في الحكم  
 أصلا وقد رددت سقطته بموت أحدهما  
 (وبعد موتهما في القدر القول لورثته و)  
 في الاختلاف (في أصله) القول لمكر التسمية  
 (لم يرض بشئ) ما لم يبرهن على التسمية  
 (وقال يقضي بمهر المثل) بحال حياة (وبه  
 يقضي وهذا) كله (اذ لم تسلم نفسها فان سالت  
 ووقع الاختلاف في الحالين) الحياة وبعد ها  
 (لا يحكم بمهر المثل) لانها لا تسلم نفسها الا  
 بعد تعجيل شئ عادة (بل يقال لها لا بد أن تقترى  
 بما تعجلت ولا قضينا عليك بالتمعارف)  
 تعجيله (ثم يعمل في الباقي كاذرنا)

وهذا اذا ادعى الزوج ابطال نكاحها  
(ولو بعث الى امرأته شيئا ولم يذكر جهة عند  
الدفع غير جهة) (المهر) كقولهم لشمع أو حناء  
ثم قال انه من المهر لم يقبل فنية لوقوعه هدية  
فلا ينقلب مهر (أفقلت هو) أي المبعوث  
(هدية وقال هو من المهر) أو من الكسوة  
أو عارية (فأقول له) بينه وبينه وبينها  
سلف والمبعوث قائم فلها أن تردّه وترجع  
يبقى المهر ذكره ابن السكال ولو عوضته  
ثم ادّعى عارية فلها أن تستردّ العوض من  
جنسه زيلحي (في غير المهر) (الكل)  
كسباب وشاة حبيسة وسن وعسل وما يبي  
شهر أخى زاده (و) (أقول) (لها) بينها  
(في المهر) كغيره لم مشوى لأن الظاهر  
يكذب ولذلك قال الفقيه المختار أنه يصح فيما  
لا يجب عليه كخف وملاة فلا يجب كخدر  
ودرع يعني ما لم يدع أنه كسوة لأن الظاهر  
معه (خطب بنت رجل وبعث اليها أشياء ولم  
يزوجها أبوها فخطبها له بهر يستردّ عنه  
فأما) فقط وان تفسر بالاستعمال (أو قيمته  
هالك) لأنه معاوضة ولم تتم فجاز لاسترداد  
(وكذا) يستردّ ما بعث هدية وهو قائم دون  
الهالك والمستحل (لأن فيه معنى الهبة ولو  
ادّعت أنه) أي المبعوث (من المهر) فاقول لها  
ودبعة فان كان من جنس المهر فاقول له بشهادة  
وان كان من خلافه فاقول له (بشهادة  
المهر) (أنفق) رجل (على معتدة الغير  
بشرط أن يتزوجها) بعد عتقها (أن تزوجه  
لا رجوع مطلقا وان أبت فله الرجوع ان  
كان دفع لها وان أكت معه فلا مطلقا)

الى مهر المثل فان شهد لها فالقول قولها أو له أو كان بينهما فمقتضى به وفي موت أحدهما كذلك ثم ينقض  
بالمعارف تعجيله منه ولجزم (قوله وهذا اذا ادعى الزوج) أي أو ورثته كما لا يخفى ولولم يدع فلا ينقض ذلك  
أي القضاء بالمعارف تعجيله من أي ويكون الحكم ماسبق وفي الثانية رجل مات وترك أولاداً صغيراً فجعل  
القاضي رجلاً وصيلاً ولولده فادّعى دين على الميت وودبعة وأدعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس لهذا الوصي  
أن يؤدي شيئاً من الدين والودبعة ما لم يثبت ذلك بالبينة وأما المهر فان ادّعت المرأة مقدار مهر مثلها يدفع اليها  
مقدار مهر مثلها اذا كان النكاح ظاهراً وعرفاً ويكون النكاح شاهداً لها قال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج  
يخبرها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتعجيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل إلى تمام مهر مثلها  
(قوله ولو بعث الى امرأته شيئاً) أي من الثقلين أو العروس أو عبايو كل قبل الزفاف أو بعد ما يخبرها به (قوله  
ولم يذكر جهة الخ) المراد أنه لم يذكر المهر ولا غيره (قوله ثم قال انه من المهر) أي بعد قوله انه لشمع أو حناء فليس  
مرتبطاً بالمصنف كذا يفاد من البحر (قوله لوقوعه هدية) أي هبة وليس له الرجوع فيها لأن الزوجية من موانع  
الرجوع أما اذا كان ذلك قبل العقد فله الرجوع بعينه لعدم المانع ولو بعث اليها بقرة عند موت أبيها فذهبها  
وأطعمتها فطلب قيمتها فان اتفقا على أنه لم يذكر قيمة ليس له الرجوع وان اتفقا على ذكر الرجوع بالقيمة فله الرجوع  
وان اختلفا فالقول قولها واختار قاضي خان أن القول قوله لأنها تدعى الاذن بالاستهلاك بغير عوض وهو ينكر  
فالقول له كمن دفع الى غيره دراهم فأنتفها وادّعى أنها اقترض وقال المنفق هبة فاقول قول صاحب الدراهم بحر  
(قوله والبينة لها) أي اذا أقام كل بينة تقدم بينها (قوله من جنسه) لم يذكر الزيلحي هذه الزيادة وعبرة الهندية  
كان للمرأة أن تستردّ منه ما عوضته عليه وهذا هو المعتمد خلافاً للاسكافي فقال هو كذلك ان صرحت بالتعويض  
وان نوته كان هبة منها ولو بعث الى خطيبته دنائراً وتخذوا له شيئاً كما هو العادة ثم ادّعى أنها ما قدمها من المهر  
القول قوله ولو قال اتفقا البعض الى أجرة الخائض والبعض الى غش الشاة لا يقبل قوله انه من المهر (قوله وشاة  
حبيسة) اقتضى تقييده أن اللحم مطلقاً أو مشويماً من قبيل المهيلاً كل لأنه يقصد بالبقاء أو السعور قال السكال  
الذي يجب اعتباره في ديارنا أن جميع ما ذكر من الحنطة واللوز والقيق والسكر والشاة الحبيسة يكون القول فيها  
قول المرأة لأن المتعارف في ذلك كله أن يرسله هدية والظاهر مع المرأه لا معه ولا يكون القول قوله الا في نحو  
الشباب والحارية وأقره صاحب البحر والمهر زاد في النهر ينبغي أن لا يقبل قوله أيضاً في الشاب المحمولة مع السكر  
ونحوه للعرف قال أبو السعود ينبغي أن يكون القول لها في غير النقود للعرف المستتر أي بأن غيرها لا يكون من  
المهر (قوله مشوى) لا مقهور له (قوله ولذلك) أي لتكذيب الظاهر له (قوله كخف وملاة) قال الزيلحي لأنه  
لا يجب عليه أن يتكلم من الخروج بل له أن يمنعه اه حلي ومثل ما ذكر متاع البيت كما في البحر في القساموس  
والملاة بالضم والمذاقطة اه والربطة كل نوب لين رقيق (قوله ودرع) هو القميص (قوله يعني ما لم يدع أنه)  
أي المدفوع من الخار والدرع (قوله ولم يزوجه أبوها) مثله ما اذا أبت أن تزوجه وكانت كبيرة (قوله فقط) أي  
ولا بد قيمة ما نقص بالاستعمال لأنه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزم من قبالة ما نقص من استنعه له شيء  
من (قوله أو قيمته) الاولى أو عوضه ليشمل المثل (قوله ولم تتم) أي المعاوضة بعد تسليم البضع (قوله لأن فيه  
معنى الهبة) أي والموهوب اذا هلك عند الموهوب له أو استهلكه لا يرجع الواهب في بدله وفي الهندية عن أبي  
حامد خطب لابنه خطيبة وبعث اليها دراهم ثم مات الأب وطلب سائر الورثة الميراث من هذا المال المبعوث فقال  
ان تمت الوصلة بين الزوجين بالنكاح فهو ملك لابنه وان لم تتم فهو ميراث وان كان الأب حياً يرجع الى بيانه اه  
وفي قوله فهو ملك لابنه نظر (قوله ولو ادّعت أنه من المهر) تريد أنها لا تضمن ما نقص باستعمالها وتقتنع من رده  
وهو يريد بدعي الودبعة استرداده أو تضمينها نقضاً استعمالها (قوله فان كان من جنس المهر) المسمى كنفد  
ونحاس اذا سميا (قوله بشهادة الظاهر) يرجع الى الصورتين (قوله أنفق على معتدة الغير) الظاهر أن ذكر المعتدة  
اتفاقاً (قوله بشرط أن يتزوجها) ويحرم هذا انتهى عنه بل لا يباح التعريض الامة لثقة الوفاة (قوله مطلقاً) أي  
سواء دفع لها أو أكلت معه كادل عليه الا حلي (قوله مطلقاً) أي سواء تزوجه أم لا ولا وجه له بعد  
فرض المسئلة في أنها أبت أن تزوجه وقال الحلي مفسراً لهذا الاطلاق سواء شرط عاها في الاتفاق التزوح أم لا  
وفيه أن فرض المسئلة في الاشتراط وفي الهندية قال الشيخ الامام الاستاذ رحمه الله تعالى الاصح أنه يرجع زوجت

نفسها منه أولم تزوجه لإنه رشوة واختاره في المحيط وذكر المصنف هذا التفصيل وقال انه المعتمد فاختلف  
التصحيح (قوله بصر عن العمادية) الأولى أن يقول من عن العمادية فان ذكر الأكل لم يقع في عبارة البحر وانما ذكره  
المصنف وعبارة البحر الثالث لو أنفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت أبت  
ذلك ان شرط في الاتفاق التزوج كان يقول أنفق بشرط أن تتزوجيني يرجع تزوجت نفسها أولا وكذا اذا لم يشترط  
على الصحيح وقيل لا يرجع اذا تزوجت نفسها وقد كان شرطه وصح أيضا وان أبت ولم يكن شرطه لا يرجع على  
الصحيح اهـ (قوله ليس له الاسترداد منها) استعسا فاجبر (قوله ولا لورثته) أي وورثة الأب فيكون القول قول  
الزوج والبنينة بنينة الأب أو وورثته ولو زوج ابنته بالغة وجهها بأتمعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسح العقد  
وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الأب بذلك الجهازالان التجهيز تملك فيشترط فيه التسليم ولو كان لها على أيها  
دين فجهازا أبوها ثم قال جهزتم ابنتيها على وقالت بمالك فالقول للأب وقيل للبنات ولو دفع إلى أم ولده شيئا  
لتخذ جهزا للبنات ففعلته وسلمته اليها لا يصح تسليمها صغيرة نسجت جهزا بمال أمها أو أيها وسعيه ما حال  
صغرها وصغيرها فانت أمها فلم أبوها جميع الجهازال اليها فليس لاختارها دعوى نصيبهم من جهة الأم امرأة  
نسجت في بيت أيها أشياء كثيرة من ابريسم كان يشتره أبوها ثم مات الأب فهذه الاشياء لها باعتبار العادة بجر  
قال فيه وبهمذا يعلم أن الأب أو الأم اذا جهز بنته ثم مات فليس لبقية الورثة على الجهاز يسيل لكن هل هذا الحكم  
المذكور في الأب يأتي في الجدة ولو جهزها جدها ثم مات وقال ملكي وقال زوجها ملكها أصارت واقعة العتوى  
ولم أرفها نقلها صريحا اهـ وقول الشارح فتلا عن شرح الوعائية وكذا أولى الصغيرة ينحل الجدة (قوله ان سلمها)  
وان لم يسلمها يكن للأب لان التسليم شرط في التملك (قوله في صحته) أما في مرض موته فهو وصية ولا وصية  
لوارث (قوله وكذا الوارث ان سلمها في صغرها) قال في الهندي رجل جهز ابنته فمات قبل التسليم اليها وطلب بقية  
الورثة نصيبهم من الجهاز فان كانت الابنة بالغة وقت التجهيز فلباقى الورثة نصيبهم هكذا ذكر وهو الصحيح  
لانها اذا كانت صغيرة لم يسلم اليها لا يصح القبض والمالك بخلاف ما اذا كانت صغيرة حيث لا نصيب للباقيين لانها  
اذا كانت صغيرة كان الأب قابضها كذا في جواهر الفتاوى (قوله والحليلة الخ) محل هذه الحيلة في مسئلة  
العارية الاتية بعد كما فعل في الجرفانه قال واذا كان القول للزوج في المسئلة الأولى أي مسئلة العارية وأقام  
الأب بينة قبلت قال في التجنيس والولو الجدية والذخيرة والبنينة الصحيحة أن يشهد عند التسليم الى المرأة أني انما  
سأت هذه الاشياء بطريق العارية أو يكتب نسخة معلومة ويشهد الأب على أقرارها أن جميع ما في هذه النسخة ملك  
والدى عارية في يدى من ليكن هذا يصلح للقضاء لا للاحكام لجواز أنه اشترى لها بعض هذه الاشياء في حالة  
الصغر فهذا الاقرار لا يصير الأب صادقا فيما بينه وبين الله تعالى والاحتياط أن يشتري منها ما في هذه النسخة بن  
معلوم ثم ان البنات تبره عن الثمن اهـ (قوله جهز ابنته الخ) لم يتكلم على الزوج اذا ائتمنى في بيته فرشاً وصيغة  
واستمتع الزوجة به مع اقرارها أنه ملكه ولم يتوكلها والظاهر أنه على ملكه حتى يوجد نازل شرعي لا يفرق بين  
بين الزوج والأب ويحترز (قوله بعد موتها) أشار به الى أن الحكم في الموت كالحية وكذا أشار بقوله أو وورثته بعد  
موته الى ذلك (قوله اذا كان العرف مستترا) أي عما في كل الآباء بقرينة قوله وأما اذا كان مشتركاً (قوله كما  
لو كان أكثر مما يجزئ مثلاً) أي فان القول له في الزائد (قوله والأم الخ) انظر هل الجدة مثلاً (قوله واستحسن  
في النهر الخ) عبارة قال الامام قاضي خان ويقتضى أن يقال ان كان الأب من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية  
وان كان من الاغنياء لم يقبل ذلك فالقول قوله وهذا العمرى من الحسن يمكن اهـ (قوله وعلمه) دل بهذا  
العطف على أن الاعتبار العلم حتى لو كان حاضر اولم يعلم كان له أن يسترد ولو كان غير حاضر فباغاه ما فعلت فكنت  
ليس له أن يسترد حالي وعلمه فالأولى حذف قوله بمحضرة (قوله وزفت الى الزوج) تبع المصنف في هذا التعبير  
شيخه في البحر قال الحلبي والظاهر أن هذا القيد اتفاق لان السكوت اذن بالدفع وهذا الدفع هبة للقريب  
ولا رجوع فيها من غير توقف على زفاف ولا غيره ويدل عليه عدم تقييد الاشياء به حيث قال دفعت ابنتي  
في تجهيزها أشياء من أمتة الأب وهو ساكت فليس له الاسترداد اهـ (قوله لجريان العرف) قال في المنع لان سكوت  
نزل منزلة الاذن بالكلام لجريان العرف به (قوله ما هو معتاد) مفهومه أنها اذا أنفقت أكثر من المعتاد ضمن  
الزيادة ولو كان الأب ساكناً كما هو موضوع المسئلة (قوله السبع والثلاثين) قدمناها في باب الولي عن الاشياء الحلبي

بصر عن العمادية وفيه عن المبتنى (جهز ابنته)  
بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها  
ولا لورثته بعده ان سلمها ذلك في صحته بل  
تختص به (وبه يقتضى) وكذا الوارث ان سلمها  
في صغرها ولو الجدية والحيلة أن يشهد عند  
التسليم اليها أنه انما سلمها عارية والا حوط أن  
يشتره منها ثم تبره به درر (أخذ أهل المرافعة)  
عند التسليم فلا زوج أن يسترد (لانه رشوة)  
(جهز ابنته ثم ادعى أن ما دفعه اها عارية  
وقالت هو عليك وقال الأب) أو وورثته بعد  
موتها لرب منه وقال (القول للزوج واهما  
موتها عارية) المعتمد أن (القول للزوج واهما  
اذا كان العرف مستترا) (ان مشتركاً)  
جهز والاشياء مثلاً (والأم كالأب في  
كسرها ويجزئ مثلاً) (قوله والحيلة الخ) محل هذه الحيلة في مسئلة  
أكثر مما يجزئ (قوله والولو الجدية والذخيرة والبنينة  
تجهيزها) وكذا ولي الصغير شرح وهبانية  
واستحسن في النهر تبعا لقاضي خان أن  
الأب ان كان من الاشراف لم يقبل قوله  
انه عارية (ولو دفعت في تجهيزها لا يفتها  
أشياء من أمتة الأب بمحضرة وعلمه وكان  
ساكناً وزفت الى الزوج فليس للأب أن يسترد  
ذلك من ابنته) (لجريان العرف به) (وكذا  
لو أنفقت الأم في جهزها ما هو معتاد  
والأب ساكت لا ضمن) (الأم وهما  
من المسائل السبع والثلاثين)



(قوله على ما في زواهر الجواهر) متعلق بالثان والاربعين فان صاحب زواهر الجواهر حاشية الاشياء وهو الشيخ صالح ابن مصنف التنوير زاد على ما في الاثنا عشر مسألة ذكرها الشارح في كتاب الوقف حلبي (قوله) لو زفت اليه بلاجهان الخ) توضيحها كما في الجرد اذا زفت اليه امراته بلاجهان فله مطالبة الاب بمبايعته اليه من الدنانير والدرهم وان الجها ز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولم يذكر أنه اذا أخذ الزوج الدرهم والدنانير ما زاد به لهما والظاهر أنه يشتري بها ما يليق بهما ويجوز وقوله فله مطالبة الاب أي أو مطالبة البنت ان كانت كبيرة وفي القهستاني ولكن بعد أخذه أي أخذ المهر من الزوج له أن يطلب الجها عند بعضهم كما في النصولين (قوله الا اذا سكت طويلا) المراد بالسكوت الطويل أن يسكت زمانا يدل على رضا قال الشارح في كتاب الوقف ولو سككت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضا لم يكن له أن يخصم بعد ذلك وان يتخذ له شيء حلبي والظاهر أن الطول والقصر موكول الى العرف (قوله الصحيح الخ) هذا التصحيح مخالف لما عليه العرف فان الناس يعتبرون في قلة الجها ز وكثرة المهر وقوله المال غير مقصود ليس على احساقه فان الله تعالى انما أباح استغناءه بالمال وأوجب مهر المثل عند عدم التسمية أو فسادها والمراد به أن ذكره عند العقد ليس بشرط فلا ينافي كونه مقصودا لانه أحد العوضين (تتمه) قال الامام ومحمد رضي الله تعالى عنهم اذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعده أو بعدهما وقعت الفرقة يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والغازل والصندوق وما أشبه ذلك فهو للمرأة لأن قيمة الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والخادم والشاة والفرس والثور فهو للرجل لأن قيمة المرأة البينة وما كان للمشكك لهما في منهما وما كان من متاع التجارة والرجل معروف بذلك فهو للرجل وان كان أحدهما غائبا عنه كان له أيهما كان المسلم والذمية كالمسلمين والصغير مع الكبير والصغيران في حكم الكبيرين ولو كان ذلك الاختلاف في غير الزوجة كالأب مع الابن وأحدهما في عيال الا تترك المتاع عند الاشتباه لئلا يعول وان أتاها بغزل وقال اغزليه على كان الغزل للزوج ولا أبرأها وان ذكرها أبرأ معلوما كان لها وان ذكر أبرأ مجهولا أو شرط أن يكون الغزل والكرباس لهما كان الغزل للزوج ولها أبرأ ثمها ولو اختلفا في الابرا فقول للزوج يمينه ولو قال اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع يمينه ولو قال اغزليه لبيكون الغزل لنا فقول لها ولها أبرأ المثل ولو قال اغزليه ولم يزد عليه فقول له وان تمها عن الغزل فغزله كان الغزل لها وعليه المثل ذلك القطن زوجها (قوله) ثمه أي في دار الحرب (قوله بيمته) سواء كانوا يتولونها كالموقوف أو لا كالميتة حنف أئمتها خبر والموقوفة مأخوذة من وقدها فاضربه حتى استرخى وأشرف على الموت بابه وعد أبو السعود عن المختار (قوله بأن سكانه) قال المحقق في فتح القدير ظاهر الرواية وجوب مهر المثل في السكوت عنه خبر وغيره (قوله أو نفياء) أي ولم يدينوا بمهر المثل عند النفي هندية (قوله فلامهرها) أي ولا متعة في الطلاق قبل الدخول أبو السعود وهذا باتفاق في أهل الحرب وأما في نكاح الذمية كذلك فقالا لا يجبر المثل ان دخل بها أو مات عنها والمتعة ان طلقها قبل الدخول كذا في شرح الملتقى (قوله لانا امرنا بتركهم) ترك اعراض لا تقرير وقوله وما يدينون الوأله لطف والمصاحبة فلا تمنعهم عن شرب الخمر وأكل الخنزير ويصحبها أبو السعود (قوله وتثبت بيمته أحكام النكاح) ان اعتقدها أو زافعا اليها (قوله وخيار بلوغ) لصغير أو صغيرة اذا كان المهر غير الاب والجد (قوله ونكاح محارم) كان يتزوج محرمة وهذا أحد قولين أفاده الحلبي والذي يظهر أن المراد منه أنه يحرم عليه نكاح محارمها كاختها وعمتها وخالتها (قوله قبل القبض) أما بعد القبض فلا يسألها إلا ما قبضته ولو كان غيره عين وقت العقد نهر (قوله ولها) في غير عين هو قول الامام وقال أبو يوسف لها مهر المثل في المعين وغيره وقال محمد له اقيمتهما في الوجهين وانما أوجبنا ذلك فيما اذا أسلم هو دونها لانه نهي عن تعاطيها (قوله كاخذه عينه) أي حيث كانت القيمة بدلا عنه كما في مسئلتنا أما اذا كانت بدلا عن غيره كالواشترى ذمي من مثله دارا بخنزير وشقهها مسلم فانه يأخذها بقيمة الخنزير وفيه أنها تبادل من منافع البضع (قوله الوطء) أي وطء غيره ولو كانت أمة أو خبة فله طء أمة أو خبة وعنه قال المصنف في باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب به حد ووطء أمة أو خبة وعنه (قوله صبي نكح بلاذن) أما لو نكح حاكمه من كور في الهندية قال فيها غلام ابن أربع عشرة سنة جامع امرأته وهي نائمة

بل الثمان والاربعين على ما في زواهر الجواهر  
الى السكوت فيها كالطلق «فرع» لو زفت  
اليه بلاجهان فله مطالبة الاب بالنفقة  
قيمة زاد في البصر عن المبتغي الا اذا سكنت  
طويلا فلا خصوصية له لكن في النهر عن البرازية  
الصحيح أنه لا يرجع على الاب بشيء لان المال  
في النكاح غير مقصود (نكح ذمتي)  
أو ستأمن (ذمتي أو حربي حرية فدية  
أو بلا مهر بأن سكت عنه أو نفياء أو مات  
دخا نكحهم فوطئت أو طلق قبله أو مات  
عنها فلا مهر لها) ولو أسلم أو توافعا البينا لانا  
أمرنا بتركهم وما يدينون (وتثبت) بيمته  
(أحكام النكاح في حقه هم كالمسلمين من وجوب  
النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما)  
كعدة ونسب وخيار بلوغ ونكاح محارم  
صحيح وحرمته مطلقة ثلاثا ونكاح محارم  
(وان نكحها بغيره أو خنزير عين) أي مشار اليه  
(ثم أسلم أو وسلم أحدهما قبل القبض فلهما  
ذلك) فتخلل الخمر ونسب الخنزير ولو طلقها  
قبل الدخول فله نصفه (و) لها (في غير عين  
قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير) اذا أخذت قيمة  
القبض كاخذه عينه «فرع» الوطء في دار  
الاسلام لا يجوز من حد أو مهر الا في مسئلتين  
صحيح بلاذن



لا تدرى ان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا مهر وان كانت بكر او اقضاء الزمه مهر مثلها وان زني بصدقة فمليه المهر  
وان اقتر بذلك لامهر عليه وان زني بغيره بالغة واذبح مذرته ان كانت بكره ضمن الصبي المهر وان كانت طائفة  
دعته الى نفسها فلا مهر عليه والصبي اذا دعت صبيها الى نفسها واذبح مذرته فمليه المهر لان امرها لم يصح  
في اسقاط حقه بخلاف البالغة والامة ولوباالة كالمغيرة لا دم حمرة امرها في حق المولى اه وانظر ما لو اجبر  
نكاحه هل يلزم المهر الظاهر نعم لصحة النكاح (قوله وطاوعته) أطلقه فم البكر والثيب ومفهومه أنه اذا لم  
تطاوعه يلزمه المهر والظاهر أنه مهر المثل ولو سمي ادنسية الصغير لا تعتبر ويجوز (قوله وبائع أمة قبل تسليم) أى  
وطايعه فلا حد ولا مهر لانه من شبهة المثل وذلك لانها في ضمانه ويده ولو هلكت عادت الى ملكه ومثله المبعة فاسدا  
اذا وطئها البائع سواء كان قبل القبض والامر فيه ظاهر لبقاء الملك أو بعده لان له حق المفسخ فله حق الملك فيها  
وكذا المبعة بخيار ربائه بالباق ما حكمه أو لم يترجم لانهم لم يخرج عن ملكه بالكتابة اه حلبي وبهذا لم أن قول  
الشارح الا في مسئلتين ليس في محله (قوله ما قابل البكارة) ان كانت بكر الحدوث العيب فيها بفعله (قوله والا فلا)  
أى ان لا تنكح بكر ا فلا يسقط شيء من الفتن (قوله تدافعت جارية الخ) تقدم ما فيه (قوله لا يبي الصغيرة  
المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستمتع بها كما في الهندية عن التجنيس والمز يدوتقيده بالغيرة عما لا يذني  
ففي الهندية للآب والجد والفاضى قبض صدق البكر صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا نكحت وهي بالغة صح النهي  
وليس بغيرهم ذلك والوصى يملك ذلك على الصغيرة والثيب بالغة حتى قبض لها دون غيرها اه وشمل الغير  
في قوله وليس بغيرهم ذلك الا تم فليس لها قبض الصداق الا اذا كانت وصية وحينئذ تطالب الا تم اذا بلغت دون  
الزوج كما افاده فيها (قوله لم يلزمه طلبها) أى الزوج شرح الملتقى (قوله خدع امرأة) أى اختال عليها (قوله المهر  
مهر السر وقيل العلانية) أجل الشرح المقام ونفسه تفصيل مذكور في الهندية حاصله أنه اذا تزوج امرأة  
على صداق في السر وسعى في العلانية بأكثر من ذلك فالمستل على وجهين الاول أن يتواضع في السر على مهر  
ثم تعاقد في العلانية بأكثر فان كان ما تعاقد اعليه في العلانية من جنس ما تواضع اعليه في السر الا أنه أكثر مما  
تواضع اعليه في السر فان تعاقد على المواضعة أو شهد الرجل عليها أو على وليها أن المهر هو المسمى في السر والزيادة  
سمعة فالمهر ما تواضع اعليه في السر وان اختلفا فادعى الزوج الواضعة في السر على ألف وانكرت المرأة فالمهر  
هو المسمى في العقد والقول للمرأة الآن بقيم الزوج البينة وان كان ما تعاقد اعليه في العلانية من خلاف جنس  
ما تواضع اعليه فان لم يتفقا على الواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اختلفا فادعى الزوج الواضعة في السر على ألف وانكرت المرأة فالمهر  
المثل وان تواضع في السر على أن المهر دنائير وسكك في العقد عن المهر بعتق بغير المثل الوجه الثاني أن يتفقا  
في السر على مهر ثم اقترافى العلانية بأكثر من ذلك فان تعاقد على مواضعة في السر وشهد أن الزيادة في العلانية  
سمعة فالمهر هو المهر كونه عند العقد في السر فاما اذا لم يشهد أن الزيادة في العلانية سمعة فعلى قول الامام ومحمد  
المهر مهر العلانية ويكون هذا زيادة على المهر الاول سواء كان من جنسه أو من خلاف جنسه اه لمصالح (قوله  
يتعجل بالرجعي) جزم في القضية بأنه لا يحل الا الى انتضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا من غير ما في الشرح على  
غير قول العامة (قوله ولو وهبت المهر الخ) توضيحها كما في البحر قال طائفة لا تزوجك ما لم تهينى مالك على  
من المهر وهبت مهرها على أن يتزوجها فإني الزوج أن يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوج أو لم يتزوج انتهى  
وقوله تزوج أى بعد الاباء أو لم يتزوج وقوله فأبى مفهومه أنه اذا لم يابى صحت الهبة (قوله ولو وهبت لاحد الخ)  
هذا حكم كل الديون (قوله لم يصح) لان الحق فيه انتقل الى المحال (قوله وهذه حيلة الخ) ذكر في البحر عن القضية  
ثلاث حيل غير هذه احدها ان شئ متعوف من زوجها بالمهر قبل الهبة أى تم بعد ما تزوجها تزوجها بزوجها الثانية  
صلح انسان معها عن المهر شئ لا يوفى قبل الهبة انما الهبة المهر لا ينصغر لاقبل الهبة اه وجرى صاحب  
القضية في الثالثة على غير المختار فان افترأ أنها لا تصح لانها هبة غير مقبوضة كما في التجنيس وأفاد بقوله وهذه  
حيلة من يريد أن هذه الحيلة ليست قاصرة على المهر الا أن هذه الحيلة بعيدة لاشتراط رضى المحال عليه بالحالة  
فالمدينون علم أولان هذا كلام لا يفسد صدور الحيلة قبله الامع المحل بالحكمة

(باب نكاح الرقيق)

الرقيق في اللغة العبد ويقال للعبد مغرب ومناسبة هذا الباب بباب المهر هي أن الرقيق يصلح أن يكون مهورا

كما إذا تزوج امرأة على رقيق حوى وقال في النهر ما فرغ من نكاح من له أهلية النكاح من المسلمين شرع في بيان  
من ليس له ذلك وهو الرقيق وقدمه على الكافر لأن الاسلام غالب فيهم (قوله هو المملوك) اعلم أن المملوك أعم  
من الرقيق لصدقه على غير الأدنى والرقق أعم من جهة صدقه على الأسير قبل اخراجه من دار الحرب فانه  
رقيق لا مملوك كما قاله الكمال اذا عرفت ذلك تعلم أن التعريف لم يسا والمترف له مومه وأجيب بأن المراد  
بالمملوك المملوك من بني آدم وبالرقيق هو من أحرز بالاسلام فاحتدأ وهو من التعريف بالأعم وهو جائز على  
طريقة المتقدمين من علماء الميزان ثم إن الرق والمالك قد يكونان كالمسلمين كافي الفتن وقد يكونان ناقصين  
كافي معتق البعض وقد يكمل الرق دون المالك كافي المكاتب وعكسه في المدبر وأتم الولد أهله بتصرف  
(قوله واقف المملوك كلاً) القن بالكسر خالص المشونة أي العبودية فيقال قنان واقفان على ما قال ابن الأعرابي  
وقال غيره لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كافي الأساس وهو في الشرع على ما في المغرب عبد غير مكاتب ولا مدبر  
وفيه إشارة إلى أن الفتن لا يشمل الأمة عند الفقهاء فهستألي (قوله فوق نكاح قن الخ) سواء تزوج بنفسه  
أو تزوجه غيره وقيد بالنكاح لأن التمسرى للعبد والمكاتب والمدبر حرام بغير ولو طلق أحدهم قبل الاذن كان  
متاركة ولم ينقص عدد الطلاق فهستألي (قوله ومكاتب) انما توقف نكاحه لان الكتابة أوجبته فلك الحجر  
في حق الكسب وأما في حق النكاح فهو على حكم الرق ولهذا لا يملك المكاتب تزويج عبده وملك تزويج أمته  
لانه من باب الاكتساب وكذلك المكاتب لا يملك تزويج نفسه بغير إذن المولى وعقل تزويج أمته ما يدخل  
في المكاتب معتق البعض فلا ينفذ نكاحه عند الامام (قوله ومدبر وأتم ولد) وذلك لان المالك فيه ما قائم ودخل  
في أم الولد انهما من تحرير سبدها فانه في حكمها فينوقف نكاحه الا في مسئلة وهي ما اذا تزوج جارية غيره واستولدها  
وفارقها ووجهها من غيره فاستولدها أيضاً ثم اشتراها وزوجها الا قول مع ولديها فان ابنه حر وابن الآخر رقيق  
يسرى حكم أمته لانها ساجدة ولدت له لم تكن أم ولد بل رقيقة الغير بغير موصى (قوله فان أجاز نفسه وان قد  
الاجازة صريحاً كما جرت أروضت أو أذنت أو دلالة قولنا فهو هذا حسن أو صواب أو نعم ما صنعت اذا علم  
قوله على وجه الاستئذان أو فله لا تخوان بسوق اليها مهرها أو شأمنه بخلاف الهدية أبو السعود عن العيني (قوله  
فلامه) نزع على بطل قالة الحلبي وهو يم القن والمكاتب والأمة والمكاتب أي فلامه عليه ولا مهرها (قوله  
فيطالب) الأولى وبطاب بالواو ويجعلها مستأنفة لان هذا حكم فاصرع على الذكور (قوله من له ولاية تزويج  
الأمة) سواء كان مالكا لها أم لا (قوله ووصى) أي من أحد الثلاثة فان هذا التصرف في مال الصغير وهو وصي  
هو لا يمكن لا يجوز لا أحد هؤلاء أن يزوجه العبد نفسه كما لا يجوز لأب أن يزوجه جارية ابنه من عبده في ظاهر  
الرواية على ما في المبسوط (قوله ومكاتب) لانه كما تقدم يجوز له تزويج أمته لكونه من الاكساب لا عبده  
(قوله ومفوض) أي فانه يزوج أمة المفاوضة لكنه لا يزوج العبد حلبي عن القهستاني أما شريك العنان  
والعبد والصبي المأذونان فلا يملكون تزويجها أبو السعود عن الدرر (قوله ومتولى) هكذا في النسخ بالياء متعدي  
والأولى حذفها فيهما كما هو في نسخ والمراد المتولى على وقف أو بيت المال وظاهره أنه نص المذهب وليس كذلك  
بل هو بحث لصاحب النهر وعبارته ولم أر حكم نكاح رقيق بيت المال والرقيق في الغنمية المهرزة بدارنا قبل  
القسم والوقف اذا كان باذن الامام والمتولى ينبغي أن يصح في الأمة دون العبد كالوصي اه فيتمين التنبية  
من الذم وح على مثل هذا (قوله الامن يملك امتا قه) وهو المالك المتصرف في جميعه لا الا تبذرها وعطف عليه حتى  
المفاوض لانه لا يملك اعتاق الجميع اه حلبي مع زيادة (تنبيه) اعلم أن نكاح العبد حالة التوقف يكون سيد العمل  
ويتأخر حكمه أي من الوطء ودواحيه والنظر الى وقت الاجازة نسباً لاجازة ظهور الحل من وقت العقد حتى  
لو حلت منه قبلها الحق به كالبائع الموقوف سبب للحل فاذا زال المانع من ثبوت الحكم بوجود الاجازة ظهر أثره  
من وقت وجوده ولذا مملكت الزوائد بغير موصى واعلم أنه اذا كسب بغير إذن فان لم يدخله فلا حكم له وان دخل فلا  
يخولوا ما أن يفرق بينهما المولى بعد أن يجيز النكاح فان فرق بينهما فلامه مهرها عليه حتى يعتق لانه دين لم يظهر  
في حق المولى فصار كدين اقتربه العبد وان أجاز المولى بعده وجب مهر واحد استعسا فاهو مهران قياساً مهر  
بالدخول ومهر بالاجازة كافي النكاح الفاسد اذا جده صحيحاً ولم يبين المنفك ان يكن المهر وينسب صاحب  
البدائع فقال كل ما وجب من مهر الأمة فهو للمولى سواء وجب بالعقد أو بالدخول وسواء كان المهر مسمى أو مهر

المملوك كلاً أو بعضاً والقن المملوك كلاً  
وقف نكاح قن وأمة ومكاتب ومدبر وأتم  
على اجازة المولى فان أجاز نفسه وان قد  
(ب) فلامه مهرها لم يدخل فيطالب بغير المثل  
نعتقه ثم المراد بالمولى من له ولاية تزويج  
مه كتاب ووجه مفوض ووصى ومكاتب  
ما وض ومتولى وأما العبد فلا يملك تزويجه  
من يملك اعتاقه درر

المثل وسواء كانت الامة قنة او مدبرة او ام ولد الاسكافية والمعتق بعضها فان المهر لها ماقى فنج القدير ان مهر  
الامة يثبت لها ثم ينقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر (قوله وغيره) من مدبر ومكاتبه (قوله  
لوجود سبب الوجوب) اى وجوب النفقة والمهر وهو العقد وقوله منه اى من المذكور من القن وغيره (قوله  
وبسقطان بموتهم) محمول على ما اذا لم يترك كسبا أبو السعود واليه يشير قول الشارح لقوات محل الاستيفاء لانه  
عند وجود كسب لم يفت محل الاستيفاء ثم القيد بظاهر بالنسبة للمهر اى بالنفقة ولو مضى فتنقطع عن الحر بموته  
فبالاولى العبد لم يثبت محل (قوله وبسقطان) اى باهه سيده لانه دين يتعلق في رقبته وقد ظهر في حق المولى باذنه  
فيؤمر ببيعه فان امتنع باعه القاضي بحضرته الا اذا رضى أن يؤدى قدر رغبته نهر عن الهبط (قوله كدبر) اذ خات  
الكاتب المكاتب ومعتق البعض وابن أم الولد كما في البصر (قوله بل يسمى) بأن يؤجره - توفي ما عليه من أجرته من  
الزائد على نفقته وفي اى السعود اما المكاتب فسمى في جميع قبته واما لمدبر ففي ثلثي قيمته ويعطيان المهر من  
كسبهما فاذا غتت السهاية عتقا اه (قوله ولومات مولاه) اى مولى المدبر (قوله لزمه) اى المهر (قوله جله)  
اى واحدة لكونه صار حرا بموت سيده وسواء لزمته السهاية لها قبل موت السيد أو طالبت به بعد موته  
(قوله ان قدر) اما اذا لم يقدر فينظر الى الميسرة (قوله نهر وقنية) الاولى نهر عن القنية فان صاحب النهر نقل  
عبارة القنية مستند اليها في هذا الحكم (قوله ان تجددت) اى ان لزمه نفقة كاتى درهم مثلا فيسبغ بمائة نبي  
الفضل في ذمته فيطالب به بعد العتق ولا يتعلق برقبته فلا يباع عند السيد الثاني ثم ان جمعت عليه نفقة عند  
السيد الثاني بيع فيها وبذلل بالفضل كما مر حلبي بايصاح من البصر (قوله وفي المهر مرة) فيه أنه لزمه مهر آخر  
عند السيد الثاني كما اذا طلقها ثم تزوجها يبيع ثانيا فلا فرق بين المهر والنفقة بالاعتبار أن النفقة تجدد عند  
السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر احد حلبي عن شيخه أقول يمكن الفرق بأن النفقة التي حدثت عند الثاني سببها  
متحقق عند السيد الاول فتكرر بيعه في شيء واحد بخلاف بيعه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا مسبب  
عن عقد مستقلى حتى توقف على اذنه وفي الميسرة ليس شيء من ديون العبد يباع فيه مرة بعد أخرى الا النفقة  
لانه يتجدد وجوبه ببعض الزمان وذلك في حكم دين حادث اه ولو بيع لحال العداق مرة ثم حل باقيه بظاهر  
ما في المراج أنه يباع فيه مرة أخرى فانه قال لانه يبيع في جميع المهر فأدائه اذا يبيع له فيه أنه يباع لباقيه  
وبهذه الافادة من صاحب النهر وفي البصر يخبر بيباع على ما في الكفاي أنها لو باعته العبد في مهرها فاشتراه المولى  
فلو يوف ثم وجب بيعه للنفقة تأخذ المرأة ما بقي لها من المهر مع النفقة (قوله الا اذا باعته منها) صورته تزوج عبده  
امرأة بألف درهم ثم باعته بناتسه ما بقى درهم بعد ما دخل العبد بها فاشترى بها ثوبا فاشترى بها ثوبا فاشترى بها ثوبا  
النكاح ولا ترجع المرأة المائة الباقية على العبد وان عتق جسر قال الحلبي لان ما عليه من مقدار ثمنه يلقى  
قصا صا بقدومه حالها والباقي يسقط لان السيد لا يستوجب ديناً على عبده اه ولو أعتق المولى العبد خيراً  
بين تضمن المولى القيمة أو تابع العبد بجميع الدين سواء كان الاعتاق باذنها أم لا بحر ونهر (قوله ولو زوج المولى  
امته) اى سواء كانت قنة أو مدبرة أو أم ولد حلبي (قوله من عبده) سواء كان قن أو مدبراً أو ابن أم ولد حلبي (قوله  
لا يجب المهر) لاستلزامه الوجوب لنفسه على نفسه وهو لا يعقل وهذا بناء على أن مهر الامة يثبت للسيد ابتداء  
في غير المأذونة والمكاتب ومعتنة البعض حلبي عن النهر (قوله في الاصح ولو الجلية) قال فيها لان الوجوب وان  
كان حقه الله تعالى فانما يجب للمولى ولو جاز وجوبه للمولى سابعة جاز وجوبه أكثر من سابعة اه (قوله بل يسقط)  
اى بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على أن مهر الامة يثبت لها أولاً ثم ينقل الى السيد كما في النهر عن الفتح اه  
حلبي قال في البصر ولم أذكر مرة لهذا الخلاف وعكس أن يقال انها تظهر فيه لتزوج الاب أمه الصغير  
من عبده الصغير فعلى قول من قال يجب ثم يسقط قال بالعبث وهو قول الثاني ومن قال بعدم الوجوب أصلاً قال  
بعدمها وهو قوله ما به جزم في الوالدية معللاً بأنه نكاح للامة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد (قوله وحمل  
الخلاف) اى في الوجوب وعدمه (قوله فان كانت يبيع أيضاً) لانها يبيع واكسابها حق الغرماء (قوله لانه يثبت  
لها الخ) هذا التعليل لم يذكر في النهر بل لا وجه لذكره لانها اذا كانت مدبونة لا ينقل للمولى بل للغرماء وبهارة  
النهر وينبغي أن يكون محل الخلاف ما اذا لم تكن الامة مأذونة مدبونة فان كانت يبيع أيضاً ويدل عليه ما في الفتح  
مهر الامة يثبت لها ثم ينقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر اه (قوله يدور معه) تفهيماً لانه

(فان تكبروا بالاذن فالمهر والنفقة عليهم)  
اى على القن وغيره لوجود سبب الوجوب  
منه (وبسقطان بموتهم) انقوات محل  
الاستيفاء (وبسقطان فيهم لا يباع غير)  
كمدبر بل يسمى ولومات مولاه جلة ن  
قد نهر وقنية (لكنه يباع في النفقة مراراً)  
ان تجددت (وفي المهر مرة) ويطلب بالباقي  
بعد عتقه الا اذا باعته منها خاتبة (ولو زوج)  
المولى (أمته من عبده لا يجب المهر) في الاصح  
ولو الجلية وقال الزبازي بل يسقط وحمل  
بخطلاف اذ لم تكن الامة مأذونة مدبونة  
فان كانت يبيع أيضاً لانه يثبت لها ثم ينقل  
للمولى نهر (فلو باعته سيده بعد ما تزوجها امراً  
فالمهر برقبته) يدور معه أي ادا

وهذا هو الصحيح وقبل المهر في الثمن قال في البحر وكل من القولين ميكل لانهم جملوا المهر كدين التجارة وقد  
نقلوا في باب المأذون أن السيد اذا باع المديون بغير رضى أصحاب الديون ردوا البيع وأخذوه وان كان المشتري  
عيب العبد فهم بالخيار ان شاءوا ضمنوا السيد قيمته أو ضمنوا المشتري قيمته أو أجازوا البيع وأخذوا الثمن فكذلك  
هنا اه وأقر في النهر رأى فالمراد اما أن ترد البيع أو تجيزه وتأخذ الثمن وان ردت البيع والمشتري عيب العبد  
خيرت في تضمين القيمة المشتري أو السيد (قوله كدين الاستهلاك) أى كدين ترتب بذمته لثب استهلكه فانه يضمه  
ويباع فيه لان الحجر لا يأتى في الافعال ولذا ذكرنا في الحجر أنهم ان أنافروا شيئا منه (قوله لكن للمرأة ففسخ البيع)  
أى ان ماعه بغير رضاها (قوله لولوا المهر علمه) أى على العبد أوالأوفاه سببه أو غيره عنه ليس لها الفسخ (قوله  
فكانت كالفرماء) أى غرماء العبد المأذون وفيه إشارة الى ما ذكره صاحب البحر (قوله طلقها اربعه) مثله  
أو وقع عليها الطلاق أو طلقها بطلقة تقع عليه أو قيد بالرجعي لانه لو قال طلقها باثنا لا يكون اجازة بجر (قوله  
اجازة) لان الطلاق الرجعي لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان الامر به اجازة اقتضاء (قوله للنكاح الموقوف)  
هو ان كان من رقبى أو فضولى ولكل من الرقبين ففسخه قبل الاجازة (قوله لا طلقها أو فارقها) فانهم ما رد  
(قوله لانه) أى ما ذكرنا أو فرد لان العطف بأو (قوله يستعمل للمتاركة) أى ولا اجازة فكان محبة فلا لا اجازة  
والرد فعمل على الرد لانه أدنى لان الدفع أسهل من الرد وأولاه ليقبح حال العبد المتزوج على سواه فـ انت  
الحقيقة تروكة بدلالة الحال كذا في العناية (قوله حتى لو أجاز) تنزيح على المقاد من المقام وهو أن هذين اللفظين  
للرد (قوله لا يند) لان المفسوخ لا يجاز (قوله بخلاف الفضولى) أى اذا قال له ارج طلقها أو فارقها فانه  
يكون اجازة لان الزوج يملك التطبيق بالاجازة فيك الامر به بخلاف المولى وهذا ما اختاره صاحب المحيط  
ومختار الصدر الشهيد ونجم الدين النسي أنه ليس باجزة فلا فرق بينهما واستوجه الكمال الاول (قوله واذنه  
لعبد الخ) أطلقه فشم ما اذا اذن له في نكاح حرمة أو أمة وما اذا كانت معينة أو غير معينة (قوله يقتظم) أى يجم  
(قوله وفاسده) فينتهى الاذن به لا بالموقوف كما اذا تزوج امرأة بفضولى فله أن يتزوج أخرى غير أن المرأة  
اذا أجازت مافعله الفضولى لزمه المهر كذا أفاده صاحب البحر بحسب أقول ان كان زواجه السابقة قبل الاجازة  
فظاهر وان كان بعد ما ينتهى قطعه لانه لما ملقه الاجازة فقد تم وخروج كونه موقفا قال في النهر ان المهر  
ان الزمة بعد اجازته أو قد خرج عن كونه موقفا (قوله بعد اذنه) لاحاجة المبر بغيره موضوع المسئلة الا أنه أشار به  
الى أنه لو صدر أو فاسد من غير أن يـ اذن فيه كان الحكم واحدا (قوله فوطها) قيد به لان المهر لا يلزم في الفاسد  
الا به (قوله خلا قالها) فها لان الاذن به لا يتناول الا الصحيح لان المقصود من النكاح في المستقبل الاضفاف  
ولتحسين وذلك بالجائز لانه أن اللفظ مطلق فيجرى على إطلاقه وبعض المقاصد في النكاح حاصل كالنسيب  
وجوب المهر والعدة على اعتبار وجود الوطء وفائدة الخلاف في لزوم المهر فيه بعد الوطء فيباع فيه عنده  
وبطالب بعد العتق عنده ما وفي اتها الاذن بالعقد فينتهى به عنده فليس له التزوج بعده صحها الامتناع ولا من  
غيرها وعندهما لا ينتهى عنه ذلك بعده بجر (قوله تنبيه) ويصدق قضاء ودانته كما يحسنه في النهر (قوله صح)  
فاذا دخل به الزمة المهر في قولهم جميعا نهر (قوله نهر) أى بخلافه ورد به على ما يحسنه أخوه من أنه لو قيد بالفاسد  
تقيد بالتزوج صحها لا يصح اتضاها وعند التأمل فيما ذكره كل من الشيخين يقوى ما يحسنه صاحب البحر (قوله  
ولو نكحها ثانيا) بعد العقد الفاسد (قوله صحها) ويعلم حكم الفاسد بالاولى وحكمه عدم تعلق المهر برقبته صالا  
به الوطء بل يطالب به بعد العتق بخلاف ما اذا اذن ومثل ذلك يقال في قول المصنف صحها (قوله لا تنها الاذن  
بجرة) ومثل الاذن الامر بالتزوج كما لو قال له تزوج فانه لا يتزوج الا امرأة واحدة لان الامر لا يقتضى التكرار  
وكذا اذا قال تزوج امرأة فان المرأة اسم لواحدة من هذا الجنس كذا في البدائع (قوله وان نوى مرارا الخ)  
فوضح هذه الجملة ما في البحر من شرح المفتى للهندي فانه قال لو قال له ابد بتزوج ونوى مرة بعد أخرى لم يصح  
لانه عدد محض ولو نوى اثنين يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا العبد لا يملك التزوج بأكثر من اثنين وكذا  
التوصيل بالنكاح بأن قال تزوج لى امرأه لا يملك أن يزوجه الا امرأة واحدة ولو نوى الموكل الاربع ينبغي  
أن يجوز على قياس ما ذكرناه كل جنس النكاح في حقه ولكن ما ظفرت بالفتل اه ما ذكره في بحث الامر من  
شرح المنار وقوله لانه عدد محض أى والمصدر والمفهوم من تزوج وهو التزوج لا يفتل العدد المحض بل يعمل

كدين الاستهلاك لكن للمرأة ففسخ البيع  
لو المهر عليه لانه دين فكانت كالفرماء منع  
أو وقع له العبد طلقها أو فارقها (قوله للنكاح  
الموقوف) أو أجازة بعد ذلك لا يند بخلاف  
للمتاركة حتى لو أجاز بعد ذلك لا يند بخلاف  
الفضولى (واذنه لعبد) في النكاح ينظم  
تجارت وفاسده فيباع العبد للمهر من نكحها  
فاسد بعد اذنه فوطها خلا قالها ولو نوى  
المولى الصحيح فقط يقيد به كذا لو نوى  
نص على الفاسد صحها (أو) نكح (أخرى  
(ولو نكحها ثانيا) صحها (أو) نكح (أخرى  
بعد ما صحها وقفا على الاجازة لا تنها  
الاذن بجرة وان نوى مرارا ولو نوى  
لانهم ساء كل نكاح البعد وكذا التوصيل  
بالتكاح



اماعلى الفرد الحقيقى - وهو المزة الواحدة اول اعتبارى - وهو الاثنان فى حق العبد والاربع بالنظر للشرعى مسئلة  
 التوكيل (قوله بخلاف التوكيل به) يرجع الى قوله والاذن بالنكاح يتقدم جائزه فاسده أى بخلاف توكيل  
 الزوج أو الزوجة بالنكاح فانه لا يتناول فاسده وقيد بالنكاح لان التوكيل بالبيع يتناول الفاسد منه اتفاقا  
 غير لان الفاسد منه يفيد الملك بالقبض (قوله به يقضى) ظاهره أن فيه خلافاً للذى فى البحر والنهر افادة الاتساق  
 الا أنه زاد فى البحر أن الفتوى على الاتفاق فلو قال فلا ينتهى به اتفاقاً به يقضى أى بالاتفاق لكان أولى (قوله  
 لا يملك الصحيح) لانه يلزمه فى الصحيح ما لا يلزمه فى الفاسد من نصف المهر بالطلاق قبل الدخول ومن تمام المهر  
 بالخلوة والموت وليس الفاسد كذلك (قوله بخلاف البيع) أى بخلاف التوكيل ببيع فاسده فانه يملك الصحيح قال  
 فى شرح الماتى والفرق أن البيع الفاسد يفيد الملك بعد القبض بخلاف النكاح الفاسد (قوله والتوكيل بالبيع)  
 ظاهره أن التوكيل بالبيع ضيق الاذن به وهو خلاف ما صرح به فى البحر حيث جعله ما شياً واحداً وعبارته  
 وأما المصنف الى أن الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفاسد بالاولى اتفاقاً لان الفاسد فيه يفيد الملك  
 بالقبض اه والذى يظهر أن الاذن أعم من التوكيل لانه المحقق فى نكاح الرقيق دون التوكيل (قوله واليمين  
 على نكاح الخ) قال فى البحر واليمين فى النكاح لا يتناول الفاسد كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يحنث الا بالصحيح  
 وأما اذا حلف أنه ماتزوج فى الماضى فانه يتناول الصحيح والفاسد أيضاً لان المراد فى المستقبل الاعفاف وفى  
 الماضى وقوع العقد ذكره فى المبسوط (قوله وصلاة) يقال على قياس ما تقدم ان عينه فى الماضى منقذة على  
 صورة الفعل وقد وجدت فى الماضى بخلافها فى المستقبل فنعقد على المتبقي للثواب وهو لا يحصل بالفاسد ومثلها  
 الصوم والحج (قوله تناوله) أى اليمين وذكر باعتبار القسم فان اليمين مؤثرة بما حلفا (قوله صحيح) لان الحجة تنبنى  
 على ملك الرقبة وهو باق بعد الدين (قوله وساوت المرأة غراماً) الغرام جمع غريم وهو الدائن ويطلق على المدين  
 أيضاً ولكن لا يصح ارادته هنا جوى (قوله فى مهر مثلها) أى اذا ساوى المسمى (قوله والاقل) يقضى أنها تخصص  
 الغرام بالاقل من مهر المثل أو المسمى (قوله والمزائد عليه) أى اذا تزوجها بأزيد من مهر مثلها تضرب بمهر  
 مثلها مع الغرام وما زاد عنه يؤخر الطالب به الى استيفاء الغرام فان بقى شئ بعد الاستيفاء تأخذه والا فبعد  
 العتق (قوله كدين الحصة) التشبيه فى مطلق تأخير فان دين المرض يؤخر الى استيفاء دين الحصة كما يؤخر الزائد  
 من المسمى الى استيفاء الفسار من ينقسم ودين الحصة ثابت بينة مطلقاً وباقراره حصصاً وشهوداً وسببه  
 فى مرضه ودين المرضى ثابت باقراره أيضاً (قوله الا اذا باعه منها) صورته تزوجه بألف رباعه منها بانه عمة  
 وعليه دين ألف فأجاز الغريم البيع فالتسوية يضرب الغريم فيها بألف وكذا المرأة ولا يتبعها المرأة ويبيعه الغريم  
 بما بقى من دينه مهرها وما متنع عليها به مع أنه عدها لانه تعلق به حتى الفير وهو الغريم وقوله الا اذا باعه منها  
 وجه الاستثناء أن ما بقى لها من المهر سقط لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً أبو السعود (قوله كما تز) أى  
 قبيل قوله ولوزوج المولى أمته من عبده الخ حلى (قوله بنته) المراد من ترثه من النساء بعده ونه سواء كانت  
 بنتاً أو بنت ابن أو اختاً (قوله الا اذا عجز) أى عن أداء بدل الكتابة منع (قوله فرداً) أى امارته وأورد الفاضل (قوله  
 للتناق) أى بين مقتضى الملك والنكاح (قوله أو أم ولده) وهما المدبرة ولا تدخل المسكينة بقرينة قوله  
 فتقدمه أى المولى لان المسكينة لا يملك المولى استخدامها فلذا تجب الدفعة لها بدون التبوتة بحر الا اذا خرجت  
 بغير اذن الزوج فتكون ناشرة شرعية لاية (قوله لا يجب عليه تبوتها) فسر الخصاص التبوتة بان يحل بينا وبينه  
 ويدفعها اليه ولا يستخدمها فان كانت تذهب ونفى وتخدم المولى لا يكون تبوتة نهر وقيد بالتبوتة لان المولى  
 اذا استوفى صداقها أمر أن يدخلها على زوجها وان لم يلزمه أن يتوهمها فلو باعها بحيث لا يقدر الزوج عليها  
 سقط مهرها فان قيل التبوتة تسليم فتجب عليه قلنا لا بل هو أمر زائد عليه لان التسليم يتحقق بدون التبوتة  
 بأن يقال متى ظفرت بها وطأها أبو السعود (قوله وان شرطها) وأصل ما قبله وهو شرط باطل فليس للزوج  
 أن يمنع المولى من استخدامها لان المستحق للزوج ملك الحل لا غير والشرط لو صح لا يخلو من أحد أمرين اما  
 أن يكون بطريق الاجارة أو الاعارة ولا يصح الاول بل هو الملتزم لالتناق لان الاعارة لا تعلق بها الا لزوم (قوله  
 فى العقد) ذكره ليعلم حكم ما اذا عده بها قبله وبعده بالاولى (قوله أما لو شرط الخ) جوابه والى تقديره ما الفرق  
 بين هذا وبين أن يشترط المهر المتزوج بأمة رجل حرية أو ولده حيث يلزم الشرط فى هذه وتثبت حرية الاولاد مع

(بخلاف التوكيل به) فانه لا يتناول الفاسد  
 فلا يفتى به به يقضى والتوكيل ببيع  
 فاسد لا يملك الصحيح بخلاف البيع ابن مفلان  
 وفى الاشياء من قاعدة الاصل فى الكلام  
 الحقيقة الاذن فى النكاح والبيع والتوكيل  
 بالبيع يتناول الفاسد وبالنكاح لا واليمين على  
 نكاح وصلاة وصوم ويصح ان كانت على  
 الماضى تناوله وان على المستقبل لا (ولو زوج  
 عبده أمه أو ناماً يؤنصحه وسأوت) المرأة  
 (غراماً) فى مهر مثلها) والاقل (والزائد  
 عليه) (طالب به) بعد استيفاء الغرام (كدين  
 الحصة مع) دين (المريض) الا اذا باعه منها  
 كما تز (ولو تزوج بنته) كتابته ثم مات لا يفسد  
 النكاح) لانها لم تملك المسكينة بوجوب آيها  
 (الا اذا عجز) (زوجة أمته) أو أم ولده (لا يجب عليه  
 تبوتها) وان شرطها فى العقد أو ما لو شرط

المهر

أنه شرط لا يقتضيه نكاح الأمة وتقييده بالحر يخرج العبد عنه إذا شرط هذا على سيد الأمة فإنه لا يدل به  
وتكون الأولاد أرقاء عندهما خلافاً لما ذهبوا إليه من أن العبد يولد حراً (قوله أولادها) أي  
القننة ونحوها وقوله فيه الظاهر أن اشتراطها بعده كذلك ويجوز (قوله وعق الخ) عطف لازم (قوله في هذا  
النكاح) أما لو طلقها ثم نكحها ثانياً فهم أرقاء إلا إذا شرط كالأول (قوله والتزويج) عطف على قبول ويصح  
عطفه على الشرط وعليه اقتصر الحلبي (قوله على اعتباره) حال من التزويج والها للشرط جلي (قوله هو  
معنى تعليق الخ) خبران حلي (قوله على اعتباره) حال من التزويج والها للشرط جلي (قوله هو  
التمثيل وذلك لأن التعليق لا يصح إلا إذا كان المعلق حياً ما سلكه وجود الشرط (قوله فلا حرية) لعدم  
وجود العهرط في ما سلكه قال في شرح المتن وبذلك جرح في المبسوط في قوله كل ولد له فيه فهو حر إلا أن يترق  
بين التعليق صريحاً ومعنى اه وأصله صاحب البحر (تنبيه) الأولاد كما يكونون أحراراً بالشرط يكونون  
أحراراً بالغرو أيضاً لكن بالقيمة فلو قالت امرأة رجل تزوجني فإني حرة فترجأ فقلت نعم فظهر أنها أمة الغير  
فلا ترققة والولد حر بقيمته ولا يرجع إذا رجوع بقيد المعنوية ولم يوجد نهر (قوله ولا سكنى لها) سياتي أن  
النفقة نعم ثلاثة أشياء الطعام والكسوة والسكنى فحذف السكنى على النفقة من عطف الخاص وأتى بالاستدراك  
لرفع ما يتوهم من وجوب النفقة لأن السد لم يمنع شيئاً وجب عليه (قوله وتخدم) ظاهر عبارة القاموس تقييد  
جواز التملك في الدال (قوله ان ظفر) بكسر الفاء كما في القاموس والمصدر الظفر بالتحريك (قوله فارغة عن  
خدمة المولى) قال في البحر وظاهره أنه لو وجدها مشغولة بخدمة المولى في مكان خال ليس له وطؤها وانما يجوز له  
إذا لم تكن مشغولة بخدمة المولى ولم أره صريحاً حلي (قوله لذلك قولهم لأن حق المولى أقوى من حق الزوج  
لأنه يملك ذاتها ومنافعها ولا كذلك الزوج وقد يقال إن كان استمتاعها بها يخص خدمة المولى أبلغ لأنه ظفر  
بحقه غيره نقص حق المولى لاسيما المدة قصيرة (قوله صح رجوعه) لأن التبرئة كالإعارة يرجع فيها شيء (قوله  
ومسقط النفقة) يعني أنه لا يطالب بها في المستقبل أما الماضية المقضية أو المتراضي عليها فلا (قوله بالاستخدامه)  
يفهم منه أنه إذا استخدمها بالخدمة سقطت (قوله أو استخدمها غيرها الخ) ونفقة المهر على السيد ونفقة الليل على  
الزوج اه حلي عن القهستاني ولو طلقها بائناً بعد التبرئة يجب لها النفقة والسكنى وقبلها أو بعد الاسترداد  
لا يجب أبو السعود عن الزيلعي (قوله وله السرفها) أي ولو أوقاها المهر لم يملكها (قوله وإن أي الزوج) لأن حق  
المولى أقوى من حق الزوج كما مر (قوله وله إجبارته وأمنته) وذلك لأنهما ملك له رقبته ويملكها عليهما  
كل تصرف فيه صيانة ملكه وسواء أوجب السيد وقبل أو أجبرهما على ذلك أبو السعود (قوله ولو أم ولد) قال  
في البحر أطلقها ما شمل الصغير والكبير والصغيرة والكبيرة الفتن والمدر وأتم الولد لأن الملك في الكل كامل (قوله  
ولا يلزمه الاستبراء) أي الزوج أبو السعود (قوله فهو من المولى) أي إن أدعاه في القنة والمدة ولم يبق عنه  
في أم الولد فإطلاقه ليس بصائب ولذلك قال أبو السعود فيه بالنسبة للإمامة والمدة تقرر توقف ثبوت النسب  
من المولى على وجود الدعوة وأما بالنسبة إلى أم الولد فلا إشكال لعدم توقفه على الدعوة في حق ولدها اه لكن  
بشرط أن لا ينفيه (قوله والنكاح فاسد) فلا يلزم المهر إلا بوطء الزوج (قوله وإن لم يرضها) لا حاجة إليه لعله من  
الإجبار وفسر الإجبار في البحر بتنفيذ النكاح عليهما وإن لم يرضيا لأنه يحملهما عليه بضرب ونحوه (قوله  
لا مكاتبه ومكاتبته) لأنهما التحقا بالاجانب بعدد الكفاية ولهذا يستحقان الأرض على المولى بالجنابة عليهما  
وتستحق المكاتبته المهر إذا وطئها المولى فصارا كالحزبين فلا يجبران على النكاح أبو السعود (قوله الحاقاً  
بالبالغ) أي فيما ينبت على الكتابة بحر عن الهبط (قوله ولو أذيا وعقاً) أي ولم يقع منهما رد للنكاح كما في البحر (قوله  
عادم وقفا على إجازة المولى) لجهة دولاية له بالولاء الذي هو أثر الملك وهو يجب فانهم لم يصحوا النكاح  
قبل العتق مع حقيقة الملك ويصحوه بعده فظهر الأثر وكذا صحوا إجازة المكاتب الصغيرة نكاحها قبل العتق  
وهي حرة تدوم لم يصحوها بعده وهي حرة يدور رقبته لأنهم في الهوتين لم يصح نصرتهما بعد العتق لصغرهما وأما قبله  
فيصح الحاقاً بالبالغة حلي عن القهستاني وقد يقال في المودة الأولى أنهما يعتبر بحقيقة الملك لكونه على شرف  
الزوال بخلاف أثره وهو الولاء فإنه عصبية قوية لا تزول بجزيل (قوله إن لم يكن عصبية غيره) كالإخ والمأم وما ذوا  
الأرحام فالمراد مقدم عليهم (قوله ثانياً) يرجع إلى قوله توقف أي كما كان متوقفاً أولاً على إجازة المكاتب

صحة أولادها فيه ومع وعق كل من ولده  
في هذا النكاح لأن قبول المولى الشرط  
والتزويج على اعتباره هو في تعاقب الحرية  
بالولادة فيصح فتح ومفاده أنه لو باعها أو مات  
عنها قبل الوضع فلا حرية ولو ادعى الزوج  
الشرط ولا يثبت له حلف المولى نهر (لكن  
لانفقة ولا سكنى لها إلا بها) بأن يدفعها إليه  
ولا يستخدمها (وتخدم المولى ووطأ الزوجان  
تفريها فارغة) عن خدمة المولى ويكنى  
في تسليمها قوله متى ظفرت بها ووطئها نهر (فان  
يقولها ثم يرجع) منها (صح) رجوعه لبقائه حقه  
(ومسقط) النفقة (ولو خدمته) أي السيد  
بعد التبرئة (بلا استخدام) أو استخدمها  
نهر أو أعادها لبيت زوجها البلاء (لا) لسقط  
لبقاء التبرئة (وله) أي المولى (السرفها)  
أي أخته (وإن أي الزوج) ظهريه (وله إجبار  
قته وأمنته) ولو أم ولد ولا يلزمه الاستبراء  
بل يندب فلو ولدت لأقل من نصف حول فهو  
من المولى والنكاح فاسد يجوز الاستبراء  
وثبوت النسب (على النكاح) وإن لم يرضها  
لا مكاتبته ومكاتبته بل يتوقف على إجازتها  
ولو صغيرين الحاقاً بالبائع فلو أذيا وعقاً عاد  
موقوفاً على إجازة المولى لا على إجازتهما  
لعدم اهليتهما أن لم يكن عصبية غيره ولو عجز  
توقف نكاح المكاتب على رضى المولى ثانياً

فالتأويل بالنظر إلى مطلق التوقف حلبي ملخصاً (قوله لعود مؤن النكاح عليه) قال في البحر الركني لا بد من  
 إجازة المولى وإن كان قد رضى أولاً لأنه انما رضى له ما لم يرضى له مؤن النكاح والتوقف بكسب المكاتب لا بد من  
 نفسه وكسب المكاتب بعد هجره ملك المولى كذا في التلخيص (قوله حل بات) هو حل وطه السيد اياها اه  
 حلبي (قوله على موقوف) هو حل وطه الزوج اياها حلبي (قوله والدليل يعمل العجائب) قال في البحر نقلاً  
 عن المحيط وغيره المولى اذا تزوج مكنته الصغيرة توقف النكاح على إجازته لانها ملحقة بالبالغة فيما ينبغي على  
 الكتابة ثم انما لم ترد حتى أدت فعتقت بنى النكاح موقوفاً على إجازة المولى لا إجازته لانها بعد العتق لم تبق  
 مكتوبة وهي صغيرة والصغيرة ليست من أهل الإجازة فاعتبر التوقف على إجازته حال رقها ولم يعتبر بعد العتق  
 قالوا وهذه المسئلة من العجيب المسائل فانها كلما زادت من المولى بعد إزادته اليه قربا في النكاح فانه يملك الزام  
 النكاح بعد العتق لا قبله وأجيب منه أنها لو ردت إلى الرق يطل النكاح الذي باشره المولى وإن أجازته المولى لأنه  
 طراً حل بات على موقف فأبطله إلا أن هذا كله ثبت بالدليل وهو يعمل العجائب اه حلبي (قوله وبحت الكمال  
 دنا غير صائب) قال الكمال الذي يقتضيه النظر عدم التوقف على إجازة المولى بعد العتق بل بمجرد عتقه ما ينفذ  
 النكاح لما صرح جوابه من أنه اذا تزوج العبد بغير إذن سيده فأعتقه نفذ لأنه لو توقف فاما على إجازة المولى  
 وهو ممتنع لانتهاء ولايته وأما على العبد ولا وجه له لأنه صدر من جهته فكيف يتوقف ولأنه كان نافذاً  
 من جهته وانما توقف على السيد فكذا السيد هنا فانه ولي بمجر وانما التوقف على أنهما بالعقد الكتابة وقد زال  
 فبقي النكاح من جهة السيد وهذا هو الوجه وكثيرا ما يقاد الساهون الساهين وهذا بخلاف الصبي اذا تزوج  
 نفسه بغير إذن وليه فانه موقوف على إجازة وليه فلا يبلغ قبل أن يرده لا ينفذ حتى يجيزه الصبي لأن المقدحين  
 صدر منه لم يكن نافذاً من جهته اذ لا نفاد حالة الصبي وعدم أهلية الرأي بخلاف العبد ومولى المكاتب الصغيرة  
 والحاصل أن الصغير والصغيرة ليسا من أهل العبارة بخلاف البالغ اه قال في البحر وجوابه أنه سوء أدب وغلطاً أما  
 الأول فلأن المسئلة صرح بها الامام محمد في الجامع الكبير ومعلوم أنه من روايته عن الامام فكيف ينسب السهو  
 اليه والى مقاديه وأما الثاني فلأن محمد رحمه الله تعالى على لتوقفه على إجازة المولى بأنه تجدد له ولاية لم تكن وقت  
 العقد وهي الولاية بالعقد ولذا انما يكون له الولاية اذا لم يكن له مولى أقرب منه كالأخ والعم قال فصار كالشر يك  
 زوج العبد ثم ملك الباقي ولكن أذن للعبد بانه أزوج نافذته ثم مات الابن بخلاف الراهن ومولى المأذون بما  
 ثم سقط الدين حيث لا يفقر إلى الإجازة لأن النفاذ بالولاية الأصلية وحاشية له أن الولاية التي قارن بها رضا  
 بتزويجه ولاية يحكم الملك وبعد العقد تجدد له ولاية يحكم الولاية فيستتر برضا التجدد الولاية كذا في شرح  
 تلخيص الجامع الكبير وكثيرا ما يمرض الخطي على المصين حلبي (قوله ولو قتل المولى أمته المخ) قيد بالقتل  
 لأنه لو باعها وذهب بها المشتري من المصر أو غيرها بوضع لا يصل اليه الزوج لا يسقط نم لا يجب دفعه على الزوج  
 قبل حضورها وفي الخاتمة لو أبت فلا سيد اقلاها ما لم تحضر في قياس قول الشيخين وقيد بالسيد لأن قتل غيره  
 لا يسقط به المهر اتفاقاً نعم وقيد بالأمه لأنه لا يملك الزوج لا يسقط لأنه تصرف في العقد دون المهر عليه  
 بحر (قوله قبل الوطء) ولو الحكمي نهر (قوله ولو خطأ) أو نسبياً كما هو مقتضى الإطلاق نهر (قوله فلو صيبا)  
 مثله المجهنون بل أولى نهر (قوله لم يسقط) لأنه ليس من أهل المجازاة حلبي عن المنع (قوله سقط المهر) هذا عند  
 الامام وقال عليه المهر ولو لاها اعتباراً بوجوبها احتج أنها وهذا لأن المقتول ميت باجله وله أنه منع المبدل قبل  
 التسليم فيعازي عنع البديل كما اذا ارتدت الحرة وكذا اذ قتل البائع المسع قبل التسليم والقتل في أحكام الدنيا  
 جعل اتلافاً حتى وجب القصاص والدية فكذا في حق المهر وأما بدسقوطه أنه ان لم يكن مقبوضاً سقط  
 عن ذمة الزوج وإن كان مقبوضاً لم يرد جميعه على الزوج كذا في المبسوط حلبي عن المنع (قوله ولو صغيرة) لأن  
 الصغيرة العاقلة من أهل المجازاة على الردة بخلاف غيرها من الأفعال بحر (قوله لا لو فعلت ذلك امرأة نفسها)  
 لأن جناية المرأة على نفسها غير مقبوضة في حق أحكام الدنيا فشا به موتها احتج أنها ولا يملك اتلافاً حتى  
 ورثتها فصار كما اذا قاتل اثنين فقتله فانه يجب الدية بخلاف قطع يدي فقطعها لا يجب شيء (قوله ولو أمه) حاصل  
 ما يفهم من كلامهم أن العلة في سقوط المهر بالقتل أمران معاً الأول أن يكون صادراً عن المهر الثاني  
 أن يقترب عليه حكم ذنوبى كالمذكوبي في مسددين وفي الأمه غير المأذونة والمكاتبه اذا قتلت نفسها فقد

لعود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتبه  
 لأنه طراً حل بات على موقوف فأبطله  
 والدليل يعمل العجائب وبحت الكمال هنا  
 غير صائب (ولو قتل) المولى (أمته قبل الوطء)  
 ولو خطأ فتح (وهو مكاف) فلو صيبا لم يسقط  
 على الراجح (سقط المهر) لانه المبدل كثر  
 ارتدت ولو صغيرة (لا لو فعلت ذلك) القتل  
 (امرأة) ولو أمه

للأمران وفي الحرة إذا قتلت نفسها أو أوى الغير المكلف إذا قتل أمته فقد الثاني وفي الاجنبى أو الوارث إذا قتل  
 حرة أو أمة فقد الأول اه حلى (قوله على الصحيح) أى من الروايتين في قتل الأمة نفسها كما في البصر (قوله  
 أو قتلها وارثها) قال في البحر الحاصل أن المرأة إذا ماتت فلا يحل لها ما أن تكون حرة أو مكاتبه أو أمة وكل من  
 الثلاثة إما أن يكون حراً أو مقرباً أو مقرباً لنفسها أو بمقتضى ما قبل من التسعة إما قبل الدخول أو بعده فهو  
 ثمانية عشر ولا يسقط مهرها على الصحيح في الكل إلا إذا كانت أمة وقتلها سيدها شورى (قوله كما ربه  
 في النهر) أصله صاحب البحر فإنه قال وقد صحح قاضى خان عدمه في القتل أى عدم سقوط المهر في قتلها نفسها  
 فليكن تعديها في الآخرين أيضاً في مسماهم سائق الردة والتعجيل قال وهو الظاهر لأن مستحقه وهو المولى  
 لم يفعل شيئاً اه موضحاً (قوله أو فعله) أى فعل المولى المكلف القتل اه حلى (قوله لنقره) أى نقر المهر  
 بالوطء اه حلى (قوله ولو فعله بعده) صورته تزوج عبده ثم قتله ضمن قيمته يوفى منها مهر المرأة ومثله ما إذا باعه  
 قال في النهر وسأيت أنه لو أعتق المديون كان عليه قيمته فالقتل أولى حلى (قوله أو مكاتبته) انما يسقط المهر  
 بقتل المولى أيا حالاً من مهرها إلهاله بحر (قوله المديونة) نفث للمأذونة فقط وانما يسقط المهر بقتل سيدها لعدم  
 كون المهر اه حلى (قوله وهو الانزال خارج الفرج) يشمل الاستقاء بكفه والانزال في الدبر والسرية وتبضع  
 في هذا التعبر بصاحب النهر كما تبعه الجوى والصواب ما في البحر من الفرج العزل أن يجامع فإذا جاء وقت  
 الانزال نزع فأنزله خارج الفرج اه (قوله لمولى الأمة) أى ولو حكم بالشمل أمة الابن الصغير إذا تزوجها الأب  
 أو الجد فلاذن له ما جوى وتبعه أبو السعود وهو يفتى أن له ما لاذن بالعزل وفيه أن فعله ما منوط بالمصلحة ولا  
 مصلحة لأبى في ذلك لأنها تعلق من الماء فيكون المولود رقيقاً له الآن يقال ابن هذا أهلى سيدي التوهم ولا اعتبار به  
 (قوله لا لها) هذا قول الجميع وروى عنه ما في غير ظاهر الرواية أن الأذن لها وهو ضعيف (قوله لأن الولد حقه)  
 قال في النهر لأن حقه في نفس الوطء وقد تآذى بالجماع وأما الماء ففائدته الولد والحق فيه للمولى حلى (قوله وهو  
 يفتى بالخ) أى التعليل بكون الحق في الولد يفتى أن الكلام في الأمة التي يتأق منها الولد أما الصغيرة فالعزل  
 لا يتوقف على أذنه لسقوط حقه قال أبو السعود ويقتضى هذا التعليل أيضاً عدم توقف حل العزل على إذن المولى  
 إذا شرط الزوج حرة أو ولد هامة لأنه لا ملل للمولى حينئذ في الأولاد ولم أره (قوله وكذا الحرة) يفتى أنما يتوقف  
 على أذنها إذا كانت باغية أو ولد قبل البلوغ حلى (قوله نهر مجتأ) أصله لصاحب البحر حيث قال والظاهر أن  
 المراء بالامة في المختصر القصة والمدجوة وأم المكاتبة فيفتى أن يكون الأذن لها لأن الولد لم يكن  
 للمولى ولم أره صريحاً (قوله أنه يباح) أى العزل بغير الأذن (قوله لفساده) أى الزمان بعدم طاعة الولد فيكون  
 غيظاً على والده كما ورد به الحديث وبكثرة نشوز الزوجة إذا ولدت لأنها أمنت بالولد المارقة (قوله فليعذر  
 مسقط الخ) مقتضاه أنه بحث مع أن الله سبحانه عز وجل لم يجرم به فالظاهر أنه منقول في المذهب اه حلى وعبارة  
 القهستاني بعد قول المصنف وتزوج الحرة فإنها وهذا إذا لم يحقق من الولد سوء الفساد الزمان والافيجوز  
 بلاذنها اه أقول هو منصوص المذهب قطعاً كما هو صريح البحر وعبارته وقالوا في زمانها يساء لسوء الزمان اه  
 قال السكالك فليعذر مثله من الأعذار مسقطاً لانها اه أى مثل فساد الزمان بخوف الضيعة أو شقاق الزوجة  
 أو نحو ذلك فليس كلام الفتح في فساد الزمان بل فاس غيره عليه فالحلل في نقل الشرح (قوله وقالوا الخ) قال  
 في النهر هل يباح السقاط بعد الحل نعم يباح ما لم يخفق منه شيء وأن يكون ذلك الأبعد مائة وعشرين يوماً  
 وهذا يقتضى أنهم أرادوا بالتخليق نفخ الروح والافه وغلط لأن التخليق يقتضى بالمشاهدة قبل هذه المدة فتف  
 وإطلاقهم يفتى عدم توقف جواز اسقاطها قبل المدة المذكورة في إذن الزوج وكراهية الحاشية ولا أقول  
 بالحلل إذا لم يهرم ولو كسر يرض الصيد ضمنه لأنه أصل الصيد فلما كان يؤخذ بالجزء فلا أقل من أن يلحقها ثم هنا  
 إذا أسقطت من غير عذر اه قال ابن وهبان ومن الأعذار أن ينقص لبنها بعد ظهور الحمل وليس لأب الصبي  
 ما يتأجر به الظاهر ويخاف هلاكه وقتل عن الذخيرة لو أوردت الالتقاء قبل مضى زمن ينفع فيه الروح هل يباح  
 لها أم لا اختلط المشايخ فيه وكان الفقيه على بن موسى يقول أنه يكره ما لم يملك الماء بعد ما وقع في الرحم الحياة  
 فيكون له حكم الحياة كفى يضر صيد الحرم ونحوه في الظاهرية قال ابن وهبان فأباحه الأسقاط محمول على  
 حالة العذر وأنها لا تأثم ثم القتل اه وبما في الذخيرة تبيين أنهم ما أرادوا بالتخليق الانفخ الروح وأن قاضى خان

على الصحيح حاشية (بفسادها) أو قتلها أو إرضاء أو  
 أودت الأمة أو قبلت ابن زوجها كما رجه  
 في النهر إذا لا تغيب من المولى (أو فعله بعده)  
 أى الوطء لتقر به ولو فعله بعده أو مكاتبته  
 أو ما ذوته المديونة لم يسقط اتفاقاً (والأذن  
 في العزل) وهو الانزال خارج الفرج (لمولى  
 الأمة لا لها) لأن الولد حقه وهو يفتى  
 التمسيد بالباقة وكذا الحرة (وبعزل من  
 الحرة) وكذا المكاتبه نهر مجتأ (بأذنها) لكن  
 في الحاشية أنه يباح في زمانها لفساده قال  
 السكالك فليعذر ما أسقطها الأذن وقالوا  
 يباح اسقاط الولد قبل أربعة أشهر



نسبوق بالفتنة والله تعالى الموفق اه حلي عن النهر (قوله ولو بلاذن الزوج) اخذ صاحب النهر من هذا أنه  
 يباح لها أن تستدفم الرحم ثلاثا قبل بغير اذن وهو خلاف ما بهته في البحر من المنع (قوله بلا كراهة) لما ورد من  
 ابا حنيفة ذلك عن الشارع صلى الله عليه وسلم وقيل بكره (قوله حل نفقه) بشرط ثلاثة هدم تحصيلها ووجود العزل  
 منه وغلبة الطلق بأنه ليس منه (قوله ان لم يهد قبل بول) بأن لم يهد أصلاً أو عاد بعد البول نهر وقد عزل ثانياً  
 أبو السعود والظاهر أن النوم والمنى مثل البول في حصول الانتفاء كما ذكره في باب الغسل حلي أقول الظاهر  
 خلافه لأن البول قطع مآذنه أصلاً بخلافه ما فات باقية يخرج على رأس الذكر فيحصل به الحل والقياس على  
 الغسل قياس مع الفارق فإن المصود في الغسل الانتفاء من مادة الخارج وهو يحصل بالخراج على رأس الذكر  
 والممازلة بخلاف الطلوق وبوقيد ما وجد بخط زلمي بعد قولهم انه اذا عاد بعد البول جاز له نفقه وينبغي أن يزداد  
 بعد غسل الذكر وما ذلله الا احتمال العلوق بما يكون على رأس الذكر من المني فليست له (قوله وخبرت أمة)  
 ولو لا علم الزوج في الصحيح وشمل اطلاق الأمة أم الولد كما ذكره الشارح والمدة والمدة والكبيرة والصغيرة بحر  
 (قوله وكاتبه) خالف زفر فقال لا خيار لها وهو ضعيف وان قواه السكال (قوله تحت سر) وقال الشافعي رضى  
 الله تعالى عنه لا خيار لها تحتها (قوله بطلقة ثالثة) متعلق بزيادة والباء للتصوير (قوله فلا مهر لها) أى ان لم يكن  
 دخل بها الزوج لأن اختيارها لنفسها فسحق من الاصل وان كان دخل بها فالمرء واجب لسيدتها لأن الدخول  
 بمهركم فكاح صحيح فتتزوجه المسمى بحر (قوله أو تزوجهما فالمرء لسيدتها) سواء دخل بها الزوج أم لم يدخل  
 لأن المهر واجب عقابته ما ملك الزوج من البضع وقد ملكه عن المولى فيكون بدله للمولى بحر وهو باطلاقة شامر  
 لما اذا كان العتق قبل الوطء فيشكل عما سأل في المسئلة التي تأمها حلي قال المولى متى قبله فالمرء له والالها  
 الآن يحمل هذا الاطلاق على ما اذا كان وطئها بعد العتق أبو السعود (قوله تأخر) أى خيار العتق اه حلي  
 (قوله بلوغها) وذلك لأن فسح السكاح من التصرفات المتعددة بين النفع والضرب فلا تملك الصغيرة وعملها  
 ولها عليها القيام مقامها أبو السعود من البحر (قوله في الاصح) وقيل لها خيار البلوغ ويندرج في خيار العتق  
 وقدم اه حلي (قوله معا) قيد في الجمل الثلاث وانما قيد به لأنه بارتداد أحدهما أو سببه ينفسخ  
 السكاح اه حلي (قوله خبرت عند الثاني) لأنها بالعتق ملكت أمر نفسها وازداد ذلك الزوج عليها حلي عن  
 البحر (قوله خلا للثالث) فإنه قال لا خيار لها لأنه بأصل العقد ثبت عليها ملك كامل برضاها ثم انقص الملك  
 فاذا أعتقت عادى أصله كما كان ولا يخفى ترجيح قول أبي يوسف له خواتم تحت النص كافي البحر ومما رآه  
 بالنص قوله صلى الله عليه وسلم امرأة من أمة عتقت ملكت بضعك فاختارى لمجي (قوله والجهل بهذا الخيار  
 عذر) كالجمل بالعتق لا تستغاله بخدمة المولى فلا تتزوجه لتعلم ثم اذا علمت يطالب بما يملك على الاعراض  
 في مجلس العلم كخيار الخيرة ولو جعل لها قدراً على أن تختاره ففعلت سقط خيارها كافي النهر وهل تستحق القدر  
 أو لا أمه والظاهر أنها لا تستحقه اذ هذا من الحقوق المجردة التي لا يصح الاعتياض عنها كفى الشفعة بل أولى فله  
 أبو السعود (قوله خيار العتق) بدل من هذا الخيار لمجي (قوله فلو لم تعلم به) قال في البحر عن المحيط اذ ازوج  
 عبده أمة ثم أعتقها فلم تعلم أن لها الخيار حتى ارتدت وألحق بدار الحرب ورجعاً مسلمين ثم علمت بشيئ الخيار  
 أو علمت بالخيار في دار الحرب فله الخيار في مجلس العلم كذا في الحلبي وكذا الحرية اذا تزوجهما حربي ثم أعتقت  
 خبرت سواء علمت في دار الحرب أو في دارنا بعد الاسلام نهر (قوله الا اذا قضى بالعتاق) أى فلا يصح فسحها  
 لهود هارقيقة بالحكم لها قالان الكفاة في دار الحرب كاهم أو قاه وان كانوا غير مملوكين لا حد كما أتى أول كتاب  
 العتاق حلي (قوله وليس هذا بحكمكم) جواب سؤال تصديره كيف حكمتم بفسح السكاح من في دار  
 الحرب وأحكامه مانقطة عنهم حلي (قوله بل قنوى) أى اخبار عند السؤال عن الحادثة (قوله ولا يتوقف  
 على القضاء) أى لا يتوقف التمرين بخيار العتق على القضاء وهذا هو الثاني من أوجه الحاشية والاول قوله  
 والجهل بهذا الخيار عذر (قوله ولا يطالب بسكوت) أى ولو كانت بكر ابل لا بد من الرضى صريحاً أو دلالة (قوله  
 ولا يثبت لغيره) أى بعد اذ أعتق بخلاف خيار البلوغ (قوله ويقتصر على مجلس) أى مجلس العلم فاذا قامت  
 بطل وأما خيار البلوغ فان كانت بكر افاته لا يمتد إلى المجلس بل هو كمن الشفعة وان كان للسلام أو النيب  
 الصغيرة فإنه لا يطالب بالقيام بل وقته العهر ولا يطالب إلا بعقد رضى صريحاً أو دلالة كما هو (قوله كخيار الخيرة)

ولو بلاذن الزوج (وعن أمة بغير اذن)  
 بلا سكر راحة فان ظهر بها قبل حل نفقه  
 ان لم يهد قبل بول (وخبرت أمة) ولو لم يهد  
 (ومكاتبه) ولو حكم كعتقة ببعض (عتقت  
 تحت سر أو عتق ولو كان السكاح برضاها)  
 دفعها لزيادة المال عليها بطلقة ثالثة فان  
 اختارت نفسها فلا مهر لها أو زوجها فالمرء  
 اسيدتها ولو صغيرة تأخر بلوغها وليس  
 لها خيار بلوغ في الاصح (أو كانت) الأمة  
 (عند السكاح حرة ثم صارت أمة) بأن ارتدت  
 ولحقها بدار الحرب ثم سبها معاً فاعتقت خبرت  
 عند الثاني خلا للثالث (عذر) فلو لم تعلم به  
 بهذا الخيار) خيار العتق (عذر) فلو لم تعلم به  
 حتى ارتدت ولحقها فعلت فسخت صح الا اذا  
 قضى بالخيار وليس هذا بحكمكم بل قنوى كافي  
 (ولا يتوقف على القضاء) ولا يطالب بسكوت  
 ولا يثبت لغيره ولا يثبت لغيره على مجلس كخيار

الآن منه افراس من جهة أن الفرقة في خيار العتق لا تكون طسلا كما في خيار الخيرة تكون طسلا ومن جهة  
 أن الجهل بأن لها الخيار في خيار الخيرة ليس بعدر بخلاف خيار العتق بغير (قوله في السك) وهي الاحكام  
 الخمسة المتقدمة بل زاد اذ هو أن الجهل بالعتق عذر بخلاف الجهل بالبلوغ (قوله تكبح عبد بلاذن الخ)  
 قيد بالذبح كساح لانه لو اشترى شيئا بغير اذن مولاه ثم أهنته بمالي بغير (قوله فعتق) بفتح أوله مبني على  
 ولا يجوز ضمها بالبناء للمفعول لانه لازم أبو الوالد عود عن الجوى (قوله فأجاز المشتري) السكاح الواقع عند  
 البايع عزى زاده (قوله زوال المانع) أى بالعتق وذلك لان التوقف انما كان لحق المولى وقد زال نهر (قوله وكذا  
 حكم الأمانة) أى في نقاذنكاحها بعد عتقها وقيد بالامتناع لان الحرة المعتقة لو نكحت بغير اذن ثم بلغت توقف على  
 اجازتها او كذا المولى الابد اذا تزوج مع وجود الاقرب ثم انقلبت الولاية اليه توقف على اجازته منه مستأنفة  
 (قوله اكون النفوذ بعد العتق) فصارت كما اذا تزوجت نفسها بعد العتق والحاصل أن عقد النكاح متى تم على المرأة  
 وهي مملوكة ثبت لها خيار العتق ومتى تم عليها وهي حرة لا يثبت لها (قوله فلم تصح زيادة الملك) أى بطلقة  
 ثالثة أى والخيار معلول بثبوته بذلك ومتى فقدت الملك فقد المصلول (قوله وكذا لو اقترنا) أى بالنسبة للاجازه  
 بأن اجازهما المولى معا وليس المراد ان التزوج والاعتاق واقعان معا والمعنى أن حكم مقارنة نقاذن العتق لنفاذ  
 النكاح حكم ما اذا سبق النكاح ثم عتقت (قوله عتقت بموته) أى وخرجت من الثلث وان لم يخرج لم يجز حتى  
 تؤدى العمارة عند الامام وعندهما يجوز ان أعتقهما فالحكم كالقنة اذا عتقت (قوله ان دخل بها زوج)  
 أى فينفذ النكاح وهذا انما يصح على رواية ابن مساعة عن محمد لانه وجبت العدة من الزوج فلا تجب العدة  
 من المولى ولا يصح على ظاهر الرواية لانه لا تجب العدة من الزوج فوجب العدة من المولى وجوب العدة من  
 المولى قبل الاجازة يوجب انفساخ النكاح (قوله تمنع نقاذن النكاح) لان النكاح وقع في عتده الفسوخ وهو فاسد  
 (قوله فالمراسمي) أى ولو أزيد من مهر المثل واذا عتقت التسعة فالمرجع مهر المثل نهر وانما كان للمولى  
 لانه استوفى منافع مملوكه (قوله بمنفعة ملكتها) وهي منفعة البضع ومعنى ملكها أنها صارت في تصرفها  
 (قوله قنة ابنه) المراد الولد ولو أنى ولو صغيرا كافى الجوى ومفهوم القنة ما صرح به بعد قوله ولو أذى ولد أم  
 ولده المنقح الخ وقيد بالابن لانه لو وطئ جارية امرأته أو والده أو جدته فولدت وأدعاه لا يثبت النسب ويدرأ عنه  
 الحد بالنسبة كافي البصر (قوله فولدت) عطف على محذوف أى وانقضت مدة الحمل فولدت أو ينال الترتيب ذكرى  
 لازمانى جوى وأشار به الى أنه لو أدعاه وهو حبلى قبل الولادة لم تصح دعواه حتى تلد ولم أره بغير إلا أن نادى  
 لأقل من ستة أشهر من وقت الدعوة نهر (قوله لم عقرها) وهو عقر واحد ولو تكرر الوطء قال النكاح مهورا لها  
 ما يرغب به في مثلها جالا فقط وأما ما قبل ما يستأجر به مثلها للزنا لو جاز فليس معناه بل العادة أن ما يعطى  
 كذلك أقل مما يعطى مهر الامة ليس لبقاء بخلاف الأول (قوله ولا يحد فاذفه) لانه وطئ وطأ حراما  
 في غير ملكه (قوله فاذعاه) أى عند قاض كافى شرح ابن الحلبي وأفاقت الفاء أنه لا بد أن يذمه فور الولادة ولم أره  
 صريحا جوى (قوله وهو حر) خرج بذلك العبد والمكاتب وخرج بالمسلم الكافر وخرج بالعاقل المجنون  
 فلا تصح دعوة هؤلاء لعدم الولاية كذا في البصر (قوله ثبت نسبته) وان لم يدع الاب نسبته وان لم يصدقه الابن  
 قوله بشرط بقاء ملك ابنه من وقت الوطء الخ فلو عتقت في غير ملكه أو فيه وأخرجها الابن عن ملكه ثم استردّها  
 لم تصح الدعوة لان الملك انما ثبت بطريق الاستناد الى وقت العلق فيستدعى قيام ولاية الفحل من حين العلق  
 الى التملك هذا ان كذبه الابن وان صدقه صحت الدعوة ولا يملك الجارية كما اذا أدعاه أجنبي ويصدق على المولى  
 محيط (قوله ويعيها لآخيه مثلا لا بضر) أى لاخ المالك وهو ابن الواطئ أيضا ومثله ابن ابنه كفى الحلبي وذلك لانه  
 لا مانع من الاستناد في ملكهما لانه لو حصل ذلك ابتداء في طسلا كالصبي فبأنه أولى (قوله وصارت أم ولده)  
 وذلك لان الاب ولاية تملك مال الابن عند الحاجة الى صيانة نفسه لحديث أم ومالك لا يملك ماؤه جزؤه فوجب  
 صونه عن الضباع مال الابن وذلك بملك الجارية مع (قوله لاستناد الملك الى وقت العلق) به تبيين أن الوطء  
 حلال غير أنه لا يحد فاذفه لان شبهة الخلاف في أن الملك يثبت قبل الإبلاج أو بعده مسقط لا حصانه كفى الفسخ  
 (قوله وعليه فقيتها) أى لولده يوم علق كفى مسكين ولو استحقها رجل يأخذها لوطئها وقيمة ولدها لان الاب  
 صانها مفرورا ويرجع الاب على الابن بقيمة الجارية دون المقر وقيمة الولد لان الابن ما ضمن له سلامة الاولاد محيط

بخلاف خيار البلوغ في السكاح  
 (نكح عبد بلاذن عتق) أو بآية نأجاز  
 المشتري (نفذ) زوال المانع (وكذا)  
 حكم (الأمانة) ولا خيار لها (لكن)  
 النفوذ بعد العتق فلم تصح زيادة الملك وكذا  
 لو اقترنا بأن زوجها مولى وكذا مدبرة عتقت  
 وأجازهما المولى وكذا مدبرة الزوج والام  
 بموته وكذا أم الولد ان دخل بها الزوج فاذ النكاح  
 ينفذ لان عتقها من المولى تمنع نقاذن أى العتق  
 (فلو وطئ) الزوج الا أنه (قوله) أى العتق  
 (فالمراسمي) أى للمولى (أو بعده فلهما)  
 فلتا بئس بمنفعة ملكتها (ومن وطئ قنة ابنه  
 فولدت) فلولم تلد لم (وهو) وتسلم  
 ولا يحد فاذفه (فادعاه الاب) وهو  
 عاقل (ثبت نسبته) بشرط بقاء ملك ابنه  
 من وقت الوطء الى الدعوة ويعيها لآخيه  
 مثلا لا بضر نهر بئس (وصارت أم ولده)  
 لاستناد الملك لوقت العلق (وعليه فقيتها)

(قوله لقوم ورجاحة بقائه) جواب عن سؤال حاصله كيف أوجبتم عليه القيمة مع اضطرابه الى صون ماله  
 ببقاء النسل واذا كل طعام الابن مضطر الا يضمن شيأ فله لا سوين أو عكسهم وحاصل الجواب أن في كل طعام  
 الابن ابقا النفس وفي صون الماه ابقا النسل وبقاء النفس أعظم فاقترافا فلذا أوجبنا القيمة في صون الماه دون  
 صون النفس (قوله يجعل له) أي للاب (قوله ويجبر) من قيمة العلة (قوله لا على دفع جارية لتسرية) لانها لا دفع حاجة  
 الوطى القاصرة (قوله ما لم تكن مشتركة) أي بين الابن وأجنبي فتجب حصه الاجنبي من العقر وكذا لو كانت  
 مشتركة بين الاب والابن أو بين الاب والاجانب فتجب حصه الابن وغيره من العقر وقيمة باقيها اذا كانت  
 لعدم تقديم الملك في كل ما لا يتناهم وجبه وهو صيانة النسل اذ ما فيها من الملك يكفي لخصه الاستيلاء واذ اصح  
 ثبت الملك في باقيها حكمه بالشروط كذا في فتح القسدير وهي مسئلة هجينة فانه اذ لم يكن للوطى فيها شيء  
 لا مهر عليه واذا كانت مشتركة لزمه حلبي بقليل زيادة (قوله قدم الاب) لان له جهتين حقبة الملك في حصبه  
 بحق التلق في نصيب ولده بغير (قوله والا فالابن) هذا يقتضي أنه اذا كانت للاب واذ عيما كانت للابن وضاده  
 ظاهر ولو حال فلومع الابن فان كانت للابن قدم الابن والا فالاب اسلم من هذا حلبي المهم الآن يقال ان المعنى  
 والا أي بأن كانت للابن خاصة وقد ادعاه (قوله أم ولد) أي الابن (قوله المنى) بالنصب نفت لولد أم ولد قاله  
 الحلبي وهو قيد احترازي اذ لو لم يكن منقبيل كان ما شأ من الولادة لا يتأتى الحاقه بالاب بوجه لان النسب  
 لا يقبل الانتقال ولو استولد أم ولد هل بشرط تصديق الابن له أولا كالأمة فليحزر (قوله أو مدبرته) أي ولد  
 مدبرة الابن (قوله أو مكاتبته) أي ولد مكاتبه الابن سواء ولدته في الكابة أم قبلها ~~هـ~~ كذا يقتضيه الطلاقة  
 (قوله بشرط تصديق الابن) وهل يلزمه عقر بجزر ولا شيء عليه غير القرآن لزمه لانهم لم يخرجوا عن التدبير  
 والكتابة والاستيلاء (قوله وجسد هج) خرج به الفساد وغيره من ذى الرحم المهرم فلا بد في جميع  
 الاحوال لفساد ولا ينهم كذا في المهيض (قوله نفسه) متعلق بالكاف لانها بمعنى مثل فهي اسم يصلح لتعلق حلبي  
 موضعها (قوله لا يكون كالأب) حكمه كالأجنبي (قوله وبشرط ثبوت ولايته) قال في البحر وليس مراده بحال  
 العدم أن يكون الاب معدوما وقت الدعوة فقط لانه بشرط أن يكون معدوما وقت الملق أيضا فيثبت  
 بشرط أن تثبت ولايته من وقت الملق الى وقت الدعوة حتى لو أتت بالولد لاقول من ستة أشهر من وقت انتقال  
 الولاية اليه لم تنعم بدعوة المذكر في الاب اه (قوله ولو فاسدا) لان افاسد ثبت فيه النسب فاستغنى عن تقديم  
 الملك (قوله ولو بالولاية) أي على الصغير كان كانت جارية لولده الصغير أو الجنون فترجها (قوله لم نصر أم ولد) لان  
 كاح ما جاز صار ماؤه مصوناً فلم يثبت ملك الامين فلا تصير أم ولد له ولا قيمة عليه فيها ولا في ولدها لانه  
 لم يملكه ما وعليه المهر لا لزامه بالنسكاح والولد حر لانه ملك أخاه فعنت عليه بالقرابة وقوله في التعليم لان  
 النكاح لما جاز الخ لا يظهر في الفساد واختلف في الولد فقبل يعتق قبل الانفصال واستوجه الاتفاق لان  
 الولد حدث على ملك الاخر من حين الملق فكما ملكه عنت عليه وقيل بعده واستظهره صاحب البحر وأقره  
 اخوه لانه لا يملكه من كل وجه قبل الوضع لقولهم الملك هو القدرة على التصرفات في الشيء ابتداء ولا شك أنه  
 لا قدرة له بعد على التصرف في الجنين قبل الوضع يبيع أو هبة وان صح الإصا به واعتاقه وثمره الخلاف أنه  
 لو مات المولى وهو الابن يصير الولد على الأقل من ورثته لا على الثاني (قوله ومن الحيل الخ) قال في الاشياء اذا  
 أراد أن يبطأ جارية ولا يمنع بيعها لو ولدت منه بيها لانه الصغير ثم يتزوجها فاذا ولدت فالولد أحرار ولا تكون  
 أم ولد اه قلت الا أنه يمنع من الرجوع في تلك الهبة فلا تعود له مرة لخروجها عن ملكه أصلا ولم يذ كر صاحب  
 الاشياء غير هذه ودخل تحت قول النارج أن يملك أمه لطفه بيها منه بالقيمة أو أقل (قوله ولو وطى جارية  
 امرأته) مفهوم قوله سابقا فانه ابنه (قوله لا تصديق المولى) أي في أمه أحلها له وأن الولد منه فان صدقه  
 في الامرين جميعا ثبت النسب والا فلا بغير (قوله فلا كذب) أي مالك الجارية (قوله ثم ملك الجارية) أي  
 المستولدة (قوله ثبت النسب) وبصير الولد حر أو هي أم ولده معاملة له باقراره قال في البصرة ما ركن زنى بجارية  
 غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت نسبته منه (قوله برقيق) ولو مكاتباً أو مدبراً (قوله الحر  
 المكاتب) صفتان للمولى وأخرج بالحر المكاتب لعدم جواز الاتحاق منه ولو على مال كذا ذكره الحنف  
 في أحكام المكاتب وبالمكاتب المعنى ولو أذنا فلم يثبت البيع بهذا الكلام اكونه ليس أهلا للاتحاق بغيره

لقوم ورجاحة بقائه نسله عن بقائه نسله ولدا  
 يجعل له عند الحاجة الطعام لا الوطى ويجبر  
 على ندقة أبيه لا على دفع جارية لتسرية  
 (لا عقرها ولا قيمة ولها) ما لم تكن مشتركة  
 فتجب حصه الشريك وهذا اذا دعاه وحده  
 فالومع الابن فان شربك يمين قدم الاب والاب  
 فالابن ولو ادعى ولداً أم ولد المنى أو مدبرته  
 أو مكاتبته بشرط تصديق الابن (وجسد هج)  
 كاب بعد زوال ولايته بموت وكفر وجنون  
 ورق نفسه) أي في الحية كم المذكور  
 لا يكون كالأب (لا قبله) أي قبل الوال  
 المذكور وبشرط ثبوت ولايته من الوطى  
 الى الدعوة (ولو تزوجها) ولو فاسدا (أبوه)  
 ولو بالولاية (ولو لم نصر أم ولد) لتولده  
 من نكاح (ويجب المهر لا القيمة ولها حر)  
 الملك أخيه ومن الحيل أن يملك أمه لطفه  
 ثم يتزوجها (ولو وطى جارية امرأته أو ولده  
 أو جده فولدت وأدعاه لا يثبت النسب الا  
 بتدقيق المولى) فلا يملك كذب ثم ملك الجارية  
 وقسم ثابت النسب وسجي في الاستيلاء  
 (قوله) متزوجة برقيق (قال في المولى) كلف

أن الصبي ليس معتقاً ما هو وكيل عنها فيه فقتضاه أن يتوقف به على إجازة وليه وأما الاعتناق فلا يتقرر اليه  
 لصحة توكيله فيه (قوله أعنتقه عن بألف) مثله لو قال رجل فعتقه أمة أو لاها أعنتقه ما عني بألف ففعل عتقت  
 الأمة وفسد النكاح للتناق في أيضاً لكن لا يسقط المهر بجر (قوله أو زادت) أي على ذكر الألف (قوله كالصحيح)  
 أي في احتمال سقوط القبض بدائع (قوله ففعل) أي قال أعنتقه حلي عن النهر (قوله اقتضاء) هو دلالة اللفظ  
 على مسكوت يتوقف صدقه عليه أو صحته فاقترضى بافتح ما استدعاه صدق الكلام كرفع الخطأ والسيما فان  
 المقتضى هو رفع الأثم فيها وليس المراد رفع عينها لعدم صدقه أو ما استدعاه حكم لزمه شرعاً كمثل الكتاب  
 فالملك منه شرط وهو تبع للمقتضى بالسر وهو العتق اذ الشرط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح  
 بشرط المقتضى وهو العتق لا بشرط نفسه اظهاراً للتبعية فسقط القبول الذي هو ركن البيع ولا يثبت  
 فيه خيار الرؤية والعيب ولا يشترط كونه مقدوراً للتسليم حتى صح الامر باعتناق الأبق ولو قال أعنتقه عن بألف  
 ورطل من خمر فاعتقه وقع عن الأمر وسقط اعتبار القبض في القاسد لانه ملحق بالصحيح في احتمال سقوط  
 القبض هنا حلي وأمله في البحر (قوله لك الخ) استدراك على ما يتوهم من صحة ما ذكر بالاولى لصراحته  
 والضمير في قال للأمر وقوله كذلك أي بصريح اللفظ المذكور (قوله لعدم القبول) أي من الأمر والشئ  
 قد يثبت خيراً وان لم يثبت صريحاً ليسع الاجتهاد في الارحام حلي عن النهر (قوله ومفاده) البحث ما احب النهر  
 حلي (قوله لو قال) أي الأمر (قوله وقع عن الأمر) اظهار في محل الاشعار (قوله وسقط المهر) لاستحالة وجوده  
 على عبدها بجر (قوله عن كفارتها) أي الزوجة الأمرة (قوله لا يفسد) فيعق على ملك المولى ولا يفسد  
 النكاح لعدم التناق

• (باب نكاح الكافر) •

لما فرغ من نكاح المسلمين بغير تنبيه الاحرار والارقاء شرع في بيان نكاح الكفار والتعريض بالكفر اولى من أهل  
 الشرك لانه لا يشترط الكتابي بجر والى مكتة العدول أشار الشارح بقوله يشمل المشرك والكتابي وأجيب عن  
 عبره بأنه ما راجع بقية عرقية في مطلق الكفار (قوله المشرك والكتابي) لو قال يشمل الكتابي وغيره لكان أولى  
 لدخول من ليس بمشرك ولا كتابي كالأهري حلي (قوله وهما) أي في نكاح الكفار ثلاثة أصول أي ضوابط  
 (قوله فهو صحيح بين أهل الكفر) لتطافر الاعتقادين على صحته واهموم رسالته صلى الله عليه وسلم فثبت وقوع  
 من الكفار على وفق الشريعة العامة وجب الحكم بجهته بجر (قوله خلافاً للمالك) أي فلا يقول بجهته أنكتمهم  
 ولو صح بين المسلمين وأخذ منه أنه لا يقول بالاصلين الاخيرين بالاولى (قوله ويرده) أي قول مالك المفهوم  
 من قوله خلافاً للمالك فانه في منزلة وقال مالك لا يصح (قوله واهراً أنه جملة الخطب) أي فهذه الاضافة قاضية  
 عرفاً ولاءة بالنكاح وقد قصها الله تعالى في كتابه معيدة لهذا المعنى (قوله ولدت من نكاح) الاستدلال به ليس  
 بجيد لاقتضائه كفر الوالدين وفيه اساءة أدب والذي ينبغي اعتقاده حفظهما من الكفر وأن الله تعالى أحياهما  
 وأمنابه كما ورد به الحديث لينا الأفضلية الصحيحة ويدل على ذلك ما ورد في حق أبي طالب من قوله صلى الله عليه وسلم  
 أدنى أهل النار عذاباً من اتحل بهما ينقل منهما دماغه فانه محمول عليه وذلك إكرام له عليه الصلاة والسلام  
 ولو كان والداه على الصفة المذكورة لكانا أولى بهذه المنزلة من أبي طالب لأن إكرامه تعالى له في والديه  
 أسرته وأقرله من منعه كما لا يخفى على أن أهل الفترة ناجون ولو غروا وابدلوا على ما عليه الاشاعة وبعض  
 الحقبة من الماتريديّة ونقل السكالي في التحرير عن ابن عبيد الدولة أنه المتأثرة قوله تعالى وما تكلم بهذين حتى  
 نبعث رسولاً وما في الفقه الا كبر من أن والديه صلى الله عليه وسلم ما نانا على الكفر فسدوس على الامام ويدل  
 عليه أن النسخ المعتمد منه ليس فيه ما ناني من ذلك قال ابن حجر المكي في فتاواه والموجود فيه ذلك لابي حنيفة  
 محمد بن يوسف البخاري لا لابي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي وعلى تسليم أن الامام قال ذلك فعناء انهم ما نانا  
 في زمن الكفر وهذا لا يقتضي تصافهما به كيف والله تعالى يقول في كلامه العزيز وتقبل في الساجدين  
 والمراد بالساجدين ما يرمي الساجدات أي اتقالت من أم لاب الطاهرين الى أرحام الطاهرات وبالجملة لا يفتي  
 ذكر هذه المسئلة الامع من هذا الأدب وليست من المسائل التي يضرب جهلها أو يدبأل عنها في القبر وفي الموقف فحفظ  
 الانسان عن التكلم فيها الا بخبر أولى وأسلم وحكي أن بعض الفضلاء مكث مدة في البيت في أبيه صلى الله عليه

(اعتقه عن بألف) وزادت ورطل من خمر  
 اذ العاقد هنا كالصحيح (ففعل فسد النكاح)  
 لتقدم المالك اقتضاء كأنه قال بعتسه ملك  
 وأعتقه عنك لكن لو قال كذلك وقع العتق  
 عن المأمور لعدم القبول كما في الجواني  
 السعدية ومما داه أنه لو قال قبلت وقع عن  
 الأمر (ولو لا لها) ولزها الألف وسقط  
 المهر (ويصح) العتق (عن كفارتها ان نوته)  
 عنها ولو لم تقل بالان لا يفسد لعدم الملك  
 (ولو لا له) لانه المعتق والله أعلم  
 (باب نكاح الكافر)  
 يشمل المشرك والكتابي وهما ثلاثة أصول  
 الاول أن كل نكاح صحيح صحيح  
 صحيح بين أهل الكفر خلافاً للمالك ويرده  
 قوله تعالى واهراً أنه جملة الخطب وقوله عليه  
 الصلاة والسلام ولدت من نكاح



وسلم واختلاف العلماء في حديث أحباهما وبإيهما مات من مضاعف ومن معصم وهل يمكن الجمع بين الاقوال أم لا  
فما شهوره العشرة حتى مال على السراج فأحرقه فلما كانت صبيحة نكاح القبله أتاه رجل من الهند يسأله أن يضيفه  
فتوجه إلى بيته فزفي أثناء الطريق على رجل خضر عرق قد جلس باب خزانة تحت حانوت به أمواز يشه وبقي  
آلات البيع فقام هذا الرجل حتى أخذ بعنان دابة الشيخ وقال له نعم

أمنت أن أبا النسبي وأنته • أحباهما إلى القدر بالباري  
حتى لقد شهدته برسالة • صدق فتلك كرامة المختار  
وبه الحديث ومن يقول بضعفه • فهو الضعيف من الحقيقة عاري

ثم قال خذها إليك أيها الشيخ ولا تسهر ولا تعب نفسك متفكرا حتى يحرقك السراج ولكن امض إلى المحل  
الذي أنت قاصد لتأكل منه لقمة حرام انتهت الشيخ لذلك ثم طاب الرجل فلم يجده فاستخبر عنه جيرانه من أهل  
السوق فلم يعرفه منهم أحد وأخبروا بأنه لا عهد لهم برجل يجلس بهذا المحل أصلا ثم أن الشيخ رجع إلى منزله  
ولم يضر له أراجله حتى لما سمعه من مفاة هذا الأستاذ (قوله لا من سفاح) هو والسفاح والمأخذه الفجور قاموس  
(قوله كعدم شهود) وكالتكاح في العدة (قوله عند الامام) وعند صاحبيه نكاحهم من غير شهود جائز  
يجوز إذا وقع في العدة (قوله حرمة المحل) أي لكون المحل محرما (قوله ويحد فاذقه) يعني لو لم يحد فاذقه انسان  
يحد سحلي عن البحر (قوله لا يوارثون) أي بهذا السبب وأما بالنسب فيتوارثون أبو السهمود (قوله على  
خلاف القياس) والقياس يقتضي عدم الارث لانهما أجنبيان (قوله مطلقا) أي ما يسمى بهما عند الإطلاق  
التكاح المعتبر شرعا وأما نكاح المحارم فيسمى بهما المطلقا بل بالنسبة لهم اه سحلي (قوله أدنى عدة  
كافر) قيد بعدة الكافر لأن نكاح الكافر كافر في عدة المسلم فاسد اجماعا ويكون المتزوج كافر لأن المسلم  
لو تزوج ذمية في عدة كافر ذمة كافر وبعض المشايخ أنه يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يترجموا قالوا النكاح باطل  
قال صاحب النهر ويذهب أن لا يختلف في وجوبها بالنسبة إلى المسلم لانه يعتقد وجوبه لأن القول به عدم  
وجوبها في حق الكافر مقيد به كونه لا يدينونها اه وأفاد المصنف أنه لا عدة من الكافر للكافر فلا تثبت  
للكافر المطلق الرجعة ولا نسب ولدها إذا ثبت به بعد الطلاق لاقول من ستة أشهر وقد ذكر الحكم الذاتي صاحب  
المحيط وجرى عليه الزباني وقيل يجب لکن الضعفاء لا تمتنع عدة نكاح الثاني كالاستبراء يجوز تزويج الأمة  
في حال قيام وجوبه على السيد والاول الباقى فله صاحب النهر (قوله معتقدين ذلك) أي معتقدين جواز  
أما لو لم يكن جائزا بان عدة داو وجوبها يفرق اجماعا قال الكمال فيلزم في المهاجرة وجوب العدة ان كانوا  
يعتقدونه لأن المضاف إلى تباين الدار الفرقة لأن في العدة نهر قال ابن السكال وفيه أن الشرط جواز في دين  
الزوج خاصة ثم لا يعتبر اعتقاده وحده بل دينه العام لاهل محله وبغاذ كراسق ما نظريه الحوى تبع العزمي زاده  
وتبعهما أبو السعود في كلام ابن السكال فليراجع (قوله أقر عليه) سوء أو سلم أو سلم أحدهما ارتفاعا وترافع  
أحدهما وقال أبو يوسف ومحمد لا يقران على النكاح في العدة وفي الهندية عن الكمال ان الخلاف بينهم فيما إذا  
كانت المرافعة أو الاسلام والمدة فاعلة أما إذا كان بعد انقضاء فلا يفرق بالا جماع اه (قوله لا نأمرنا الخ)  
هذا التعليق لا يظهر فيما إذا تراه ما واما كافر ان أم بعد الاسلام فعلته كافي البصر أن حاله حالة البقاء والشهادة  
ليست شرط فيها وبكذا العدة لا تنافيها حالة البقاء كالتسكوة إذا وطئت بشبهة (قوله محرمين) بأن كانت أمته  
أو أخته ومثل المحرمين الجمع بين المحارم والأخمس كافي الهندية (قوله فرق) أي والعقد صحيح وقبل فاسد وفائدة  
الخلاف تطهر في وجوب النفقة وفي سقوط احصائه بالدخول فيه فعل الصحيح يجب ولا يقطع حتى لو لم يحد فاذقه  
انسان يحد ولكن لا يوارثان فيه اتفاقا كذا في الجرويه يصف ما في الفقه ساني أنهم يتوارثان اه قال  
البرجندی وظاهر العبارة يدل على أنه لا تقع البينونة بالاسلام وقال قاضي خان تبين بدون تفرق القاضي ذكره  
في الفتية أبو السعود (قوله لعدم الهلية) أي لأن المحل غير قابل لبقاء النكاح لمكان المحرمية (قوله لا يفرق) ان أبي  
الانحر حكم الاسلام هندية (قوله لبقا حتى لا يفرق) أشار به إلى الفرق بين مراعاة أحدهما واسلامه ووضع  
في البحر فقال لأن استحقاق أحدهما لا يطل بمراعاة صاحبه إذ لا يتغير به اعتقاده أما اعتقاد المهر لا يعارض  
اسلام المسلم لأن الاسلام يعمل ولا يعلل اه (قوله إذا طلقها ثلاثا الخ) استثناء من قوله وبمراعاة أحدهما لا

لا من سفاح (و) الثاني ان كل نكاح جرم  
بين المسلمين فقد شرطه كعدم شهود (يجوز  
في حقهم إذا اعتقدوه) عند الامام (ويقرن  
عليه بعد الاسلام) الثالث ان كل نكاح  
حرم حرمة المحل (كحارم) يقع جائزا وقال  
مشايخ العراق لا بل فاسد والاول أصح  
وعليه يجب النفقة ويحد فاذقه وأجمعوا  
أنهم لا يوارثون لان الارث ثبت بالنسب  
على خلاف القياس في النكاح الصحيح  
مطلقا فثبت له ابن ملك (أسلم المتزوجان  
بلا) جماع (شهود أدنى عدة كافر معتقدين  
ذلك أقر عليه) لا نأمرنا بتبركهم  
وما يعتقدون (ولو كانا) أي المتزوجان اللذان  
أسلم (محرمين أو أسلم أحدهما) القاضي  
زاده البنا وهما على الكفر فرق (القاضي  
أو الذي حكمه) ما بينهما (أهدم الهلية  
(وبمراعاة أحدهما) لا يفرق البقاء حتى  
الانحر بخلاف الاسلام لان الاسلام يطل  
ولا يعلل (إذا طلقها ثلاثا) لا يطل

التفرق

(قوله فانه يفرق بينهما) لان هذا التفريق لا يتضمن ابطال حق على الزوج لان الطلاقات الثلاث قاطعة ثلاث  
 النكاح في الايمان كلها بغير (قوله كالمواخاة) تشبيه في مطلق تفريق لا يقيه كونه بعد مراعاة قول الشارح  
 بعد فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مراعاة (قوله من غير عقد) وذلك لان المانع طلاق والتمتع ينعقد كون  
 الطلاق من بلا النكاح والوطء بعده حرام في الايمان كلها يحدون به نهر أى بالوطء بعده ومحل الحدان لم ينعقد  
 شبهة الحل في العدة كائن عليه في الحدود ومثل هذا التعليل يقال في مسئلة الطلاق الثلاث الاتية (قوله  
 أو تزوج كناية في هذه مسلم) والتفريق هنا لصيانة ماء المسلم نهر وغيره (قوله أو تزوجها الخ) هذا مخالف لما نقله  
 صاحب الجهر عن الاسيحياتي وصاحب الهندية عن السراج من أنه اذا جسد عليه عقد النكاح من غير أن  
 تزوج باشر فلا تفريق وان لم يجسد النكاح فزقي بينهما وان لم يترافعا وسوى في المحيط في التفريق ينفذ اذا جسد  
 نكاحهما أم لا (قوله خلافا للزبلي) حيث جعل مسئلة الطلاق الثلاث والجمع بين المحارم أو الخمس في حكم  
 نكاح المحرم وهو أنه اذا أسلم أو أسلم أحدهما أو ترافعا لينا فزقي لاجرافة أحدهما عند الامام وعندهما النكاح  
 باطل فأفاد أن الامام يعتبر المراعاة منه في الطلاق الثلاث (قوله والحاوي) أى القدسي وظاهره أن صاحب  
 الحاوي صرح بمسئلة المراعاة في الطلاق الثلاث وليس كذلك وعبارته كما في النسخ ومن تزوج من المشركين امرأة  
 من محارمه أو في عدة غيره أو جمع بين خمس نسوة في عقد واحد أو جمع بين أخنتين وذلك جائز في دينهم فانه يخلى  
 بينهم وبين ذلك ولا يفرق القاضي بينهم اذا علم في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يفرق واذا ترافعا فزقي بينهم  
 بالاجماع اه قال المصنف وهذا يتقوى ما ذكرناه من الزبلي وصراجه جريان الخلاف بين الامام وصاحبيه  
 في مسئلة الجمع بين المحارم أو الخمس المذكورين بعد مسئلة الطلاق وليس مراد المصنف أن التقوية تنسحب  
 على مسئلة المطابقة ثلاثا لعدم ذكرها في عبارة الحاوي ففهم الشارح أن التقوية راجعة الى الجيع (قوله  
 الجوسيين) الحاصل أنهم ما أن يكونا ككائين أو مجوسيين أو أحدهما ككاي أو لا ترافعا وسواء  
 بصورتين فهي أربعة وكل من الأربعة ما أن يكون المسلم الزوج أو الزوجة فهي ثمانية منها مسئلتان لا يعرض  
 الاسلام فيهما على الآخر وهما ما اذا كانت المرأة ككائية والزواج ككاي أو مجوسي والمسلم هو الزوج والباقية  
 مرادة هنا بغير (قوله أو امرأة النكائي) أما اذا أسلم زوج الككائية فان النكاح يبق بلواز التزويج بها ابتداء (قوله  
 عرض الاسلام على الآخر) وذلك لعدم مقاصد النكاح بالاسلام وتنبت الفرقة بالاباء لا بالاسلام لانه طاعة  
 فلا يصلح سببا للفرقة وأضاف الشافعي رضي الله تعالى عنه الفرقة اليه (قوله فيها) أى فقد انصف بالصفة الحسنة  
 التي يبق معها النكاح (قوله بأن أبي أوسكت) ظاهره أن الحالتين متساويتان والذي في البصر عن الذخيرة أنه  
 اذا صرح بالاباء لا يعرض عليه الاسلام مرة أخرى ويفرق بينهما فان سكت ولم يقل شيئا فالقاضي يعرض عليه  
 الاسلام مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث اه (قوله تزقي بينهما) ولو لم يفرق بينهما فهي امرأته حتى يجب كمال المهر  
 بموته قبل الدخول والتمال يتوارثان لان المانع الكفر (قوله اتناقا) منها ومن أبي يوسف (قوله على الأصح) مقابله  
 ما يحكي عن أبي يوسف أن اباه لا يصح كمالا تصح ردة (قوله فيما ذكر) من الاسلام والاباء والسكرت (قوله  
 والاصل) في مقام الله لما قبله (قوله أي غير غير المميز) لم يبينوا هنا بأي شيء يكون ميمزا والظاهر أنه وقت عقده  
 الايمان (قوله لعدم نهايته) أي لعدم العلم بانتهائه فلا فائدة لاظهار زواجه (قوله فأيهما أسلم) سواء كان الاب أم  
 الأم لانه ينبع من أسلم منهما (قوله فان لم يكن له أب) أراد بالاب ما يشمل الأم أيضا نظر القليل المذكور في المتن  
 فيفيد أنه لو كان له أب فقط عرض على الاب وكذا لو كان له أم فقط اه جلي ونظر هل الاجداد والجدات في حكم  
 من ذكر فليحذر والمقصود عليه في الصغير أنه يتبع أحد الابوين ولا يتبع الجد وهذا من أوجه المخالفة بين الاب  
 والجدة موضوع المسئلة هنا الجنون (قوله نصب القاضي عنه وصيا) أطلقه فشمع المسلم والتمتع (قوله يبق  
 نكاحها) كالموت ودون أو تجسدت زوجة النصراني لان الكفر كله له واحدة اليه أشار في العبر (قوله لانها ككائية  
 ما لا) له لقوله ببق نكاحها والاوى ذكره بلفظه أي والككائية تصلح منكوسة للمسلم (قوله طلاق) أي بائن حتى  
 لو أسلم الزوج بعد ثلاث الرجعة كما في أبي السعود وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عليهم ان كان دخلا بها لان  
 المرأة ان كانت هي التي أسلمت فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة ونصب لها النفقة ما دامت  
 فيها لان المانع جاء من جهته وان أسلم هو فقط يجب أيضا وان لم تعتقد وجوبه لان العدة حق الزوج وحقوقنا

فانه يفرق بينهما) اجابا (كالمواخاة) انما  
 معها من غير عقد أو تزوجها قبل زوج آخر وقد طلقتها  
 مسلم) أو تزوجها قبل زوج آخر وقد طلقتها  
 ثلاثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير  
 مراعاة بغير من الميسر والمرافعة (واذا أسلم  
 والحاوي) في اشتراط المراعاة (واذا أسلم  
 أحد الزوجين الجوسيين أو امرأة النكائي  
 عرض الاسلام على الآخر فان أسلمت (فزقي بينهما ولو كان  
 (والا) بأن أبي أوسكت (فزقي بينهما ولو كان  
 الزوج (صياحبا) انما فانه على الأصح  
 (والصية كالمصية) ففاد ذكره والاصل أن كل  
 من مع منة الاسلام اذا أتى به مع منة  
 الاباء اذا عرض عليه (ويقتصر على) أي غير  
 (غير المميز ولو كان) (مجنونا) لا يقتصر لعدم  
 نهايته بل (يعرض) الاسلام (على ابويه)  
 فأيهما أسلم تبعه فبقى النكاح فان لم يكن  
 له أب نصب القاضي عنه وصيا فبقى  
 عليه بالفرقة باقائي عن البني من روضة  
 العلماء لانه مسمى (ولو أسلم الزوج وهي  
 مجوسية فتزويج أو تنصرت ببق نكاحها  
 كالموت ودون في الابتداء كذلك لانها ككائية  
 ما لا (والتفريق) بينهما (طلاق) فينقص  
 العدد (لو أبي لا لو أب) لان الطلاق لا يبيح  
 من النساء

لا تبطل بدياتهم ولا تنفسه الا ان المنع من جهتها او وجب كل المهر في المدخول به او نفعه في غيرها ان أي  
وان أبت فلا شيء الا للموطوعة لان غير الموطوعة فوقيت المبدل قبل تأكد البذل فاشبه الرقة والمطوعة اه واحكم  
أن القاضي يقوم مقامها في التفرقة على أنه فسخ ومقامه على أنه طلاق فهو نائب عن كل منهما فيما اليه وقال  
أبو يوسف لا يبيح كون طلاقاً في الوجهين (قوله وأباً المميز) أي تفرق القاضي بسبب الأب والابن فلا يبيح  
بطلاق حلي (قوله وأحد أبوي الجنون) فيه أنه باسلام أحدهما يبيح النكاح كما تقدم في ذنبي اسقاط لفظة أحد  
الا أن تفرض المسئلة في وجود أحد الأبوين فقط وفيه بعد حلي وإذا كان الابن مجنوناً وهو غير مجنون فيفرق  
القاضي بينهما اتفاقاً بغير بقليل زيادة (قوله في الأصح) وقيل أنه من أحدهما فسخ فأفاده أبو السعود (قوله  
حيث يقع الخ) حذيفة تعذر (قوله وفيه نظر) أي في قولهم يقع الطلاق من صغير ومجنون (قوله وهو عليهما)  
أي فهو بغير اختيارهما كالتقاضي عليه بضمان ما تلغه وفيه أنه انما كان أبوه طلاقاً لأنه ما فات الامساك  
بالمعروف وجب التسريح بالاحسان وناب القاضي مناب فكان تفرق القاضي بآبائه بطريق النيابة عن المميز  
وأحد أبوي الجنون وفعل النائب يذهب الى المنوب هذه الاحتمالات كان الطلاق واقعا منهما حكماً أبو السعود  
وفيه أن القاضي حاكم لا نائب (قوله كالموثر قرينه) فإنه يعقوب عليه كافي المنع فهو بايقاع من الشارع عليه  
لا ايقاع منه (قوله ولو قال الخ) هو من المشبه به ومحل التشبيه الصورة الثانية (قوله لم يقع) لان الطلاق يعقب  
وقوع الشرط وهو الجنون وفي حنبه لم يكن مكلفاً (قوله وقع) لانه على الطلاق على دخوله وقد وجد وهو من  
باب الوقوع لا الايقاع كافي البصر والمنع فقد أضاف الطلاق في الاولى الى حالة تأبي وقوعه بخلاف الثانية (قوله  
أي أحد الجوسيين) تقدم مرجع التعهير معنى في قوله ولو أسلم الزوج وهي مجوسية الخ (قوله وأمرأة الكتابي)  
مفهوم قوله ولو أسلم زوج الكتابية فهي له (قوله كالبحر الملح) قال في النهر يذني أن يكون ما ليس بدار حرب  
ولا اسلام ملحقاً بدار الحرب كالبحر الملح لانه لا قهر لاحد عليه فاذا أسلم أحدهما وهو راكبه توقفت البيئونة  
على مضي ثلاث حبيص أخذ من تعليمهم تهذرا لمرض لعدم المولاية وهل حكم البحر الملح في غير هذه حكم دار  
الحرب حتى لو خرج اليه الذي صار حربياً وانقض عهده واذا خرج اليه الحربى وعاد قبل اصاله داره ينقض  
أمانه ويحرم ما معه يحترق (قوله لم تبين حتى تحيض الخ) أفاده توقف البيئونة على الحيض أن لا تسلم قبل  
انقضائها فلا يبيئونة ولم يبين صفة البيئونة هل هي طلاقاً أو مضيح لا اختلاف فيها في السير أنه طلاق عند الامام  
ومحمد لان انصرام هذه المدة جعل بدلا عن قضاء القاضي والبذل فاقم مقام الاصل وعند أبي يوسف فسخ وبجث  
في البحر أن المسلم ان كانت المرأة فهي فرقة بطلاق وان كان الزوج فهي فسخ ونذكر الوجه فيه ونظر فيه  
أبو السعود بوجهين أحدهما يلوح رد ظاهر اجمع كل واعلم أنه لا عدة عليها بعد الحيض أو انقضاء المدة أمان كان  
المسلم هو فبا اتفاق وان كانت هي فيكذلك عند الامام خلافا لهما ومال الطحاوي الى قولهما (قوله أو تحيض  
ثلاثة أشهر) ان كانت لا تحيض لصغر أو كبر كما في البحر وان كانت حاملا حتى تضع حملها - ابي عن القهستاني  
(قوله قبل اسلام الاخر) أطلق في اسلام أحدهما في دار الحرب فعمل ما اذا كان الاخر في دار الاسلام أو في دار  
الحرب أقام الاخر فيها أو خرج الى دار الاسلام فحاصله أنه ما لم يحضر في دار الاسلام فإنه لا يرض الاسلام على  
المصر سواء خرج المسلم أو الاخر لانه لا يقضى اثنان ولا عليه محيط (قوله إقامة لشرط الفرقة) أي في الطلاق  
الرجعي وهو مضي المدة قاله أبو السعود وقيد بالرجعي لان الفرقة تحقق في البائن بعد ايقاعه ولو في المدة  
الأتري أنه لا يجوز نكاح المبانة الا بعدة جديد (قوله مقام السبب) أي سبب الفرقة وهو الاباء ومقام بضم الميم  
لانه من أقام حلي زيادة (قوله وليست بعدة) أي ليست هذه الحيض أو الثلاثة أشهر بعدة (قوله لا يدخل غير  
المدخول بها) أي في هذا الحكم ولا عدة لها ولو كانت عدة لا ختمت بالمدخول بها (قوله ولو ما لا) راجع الى قوله  
الكتابية (قوله كما ترمي) أي في قوله ولو أسلم الزوج وهي مجوسية فتوعدت أن تنصرت بتي نكاحها (قوله فهي له) لان  
الجسم التزوج به البتة ما قبله أهمل أبو السعود (قوله حقيقة وحكما) المراد بالتباين حقيقة تباعد شخصهما  
وبالحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على دليل الرجوع بل على دليل القرار والسكنى حتى لو دخل الحربى  
داراً فأمان لم تبين زوجته لانه في داره حكماً الا اذا قبل المدة نهر (قوله لا بالبي) وقال الامام الشافعي رضي الله  
تعالى عنه ان الفرقة بالبي لا بالتباين ويحصل هنا أربع صور الاولى اتفاقية وهي ما لو خرج الزوجان ليسانهما

(واباء المميز) أحد أبوي الجنون طلاق  
في الأصح وهو من أغرب المسائل حيث  
يقع الطلاق من صغير ومجنون زباني وفيه  
نظر إذ الطلاق من القاضي وهو عليهما لا منهما  
فليس بأهل للايقاع بل لا وقوع كما لو رث  
قرينه ولو قال ان جنت فانت طالق فجن  
لم يقع بخلاف ان دخلت الدار فدخلها  
مجنوناً وقع (ولو أسلم أحدهما) أي أحد  
المجوسيين وأمرأة الكتابية (ثمة) أي في دار  
الحرب وملحق بها كالبحر الملح (لم تبين حتى  
تحيض ثلاثاً) أو تحيض ثلاثة أشهر (قبل  
تحيض ثلاثاً) إقامة لشرط الفرقة مقام  
اسلام الاخر) إقامة لشرط الفرقة  
السبب وليست بعدة المدخول غير المدخول  
بها (ولو أسلم زوج الكتابية) ولو ما لا كما ترمي  
(فهي له) المرأة (تبين تبين الدارين)  
حقيقة وحكما (لا بالبي)



ذمين أو مسلمين أو مستأمنين ثم أسلم أو صار ذميين لا تقع الفرقة والثانية انفاقية أيضا وهي ما لو سبي أحدهما  
وأخرج إلى دارنا تقع الفرقة عند التباين وعنده السبي والثالثة خلافية وهي ما إذا خرج أحدهما إلى دارنا  
أو ذميا أو مستأمنًا ثم صار بأحد الوصفين فعندنا تقع الفرقة فإن كان هو الرجل حل له التزويج بأربع في الحال  
وباختصار أنه الحرة إذا كانت في دار الإسلام وعنده لا تقع والرابعة خلافية أيضا وهي ما إذا سبي الزوجان  
عندها تقع فلا سبي أن يأتيا بعد الاستبراء وعندنا لا لعدم التباين (قوله فلو خرج أحدهما) هذه خلافية  
(قوله وأخرج مسيبيا) هذه انفاقية (قوله وأدخل في دارنا) ذكره لأنه لا يتحقق السبي إلا به (قوله كالمرقي)  
ولهذا لو اتفق بهم المرتد يجرى عليه أحكام الموق ولا يشرع السكاح بين الحلي والميت أبو الهود (قوله أو ثم  
أسلم) أي أو مستأمنين ثم أسلم (قوله حق لو كانت الخ) تفريع على اشتراط اختلاف الدارين حقيقة وحكما  
(قوله لم تب) لأن الزوج حينئذ ما في دار الإسلام وفيه اتحاد الدارسة حقيقة وحكما وفي دار الحرب وفيه اتحاد  
الدار حكماء سبي وفيه أن الذمي لا يمكن من دخول دار الحرب (قوله ولو نكحها) أي نكح المسلم حرية في دار  
الحرب (قوله بآت) لاختلاف الدارين حقيقة وحكما (قوله وان خرجت قبله لا) لأنها صارت من أهل دار الإسلام  
بالتزام أحكام المسلمين إذا تمكن من العود والزواج من أهل دار الإسلام فلا تبين اه وهذا غايظا إذا  
خرجت ذمية والكلام أمم (قوله وما في الفتح عن المحيط تحريف) قال في التهور في المحيط مسلم تزوج حرة في  
دار الحرب فخرج بها رجل إلى دار الإسلام بآت من زوجها بالتباين فلو خرجت بنفسه قبل زوجها لم تب لأنها  
صارت من أهل دارنا بالتزامها أحكام المسلمين إذا تمكن من العود والزواج من أهل دار الإسلام فلا تبين قال  
في الفتح بعد ذلك يريد في الصورة الأولى إذا أخرجها الرجل قهرا حتى ملكها التحقق التباين بينهما وبين زوجها  
حينئذ حقيقة وحكما ما حقيقة فظاهر وأما حكمها فلا نفاه في دار الحرب حكمها زوجها في دار الإسلام قال  
في الحواشي السعدية وفي قوله وأما حكمها فلا نفاه في دار الحرب حكمها بآت اه ولعل وجهه ما مر من أن معنى  
الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار وهي هنا كذلك إذا تمكن من  
الرجوع ثم راجعت المحيط الرضوي فاذا الذي فيه مسلم تزوج حرة كناية في دار الحرب فخرج عنها الزوج  
وحده بآت ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين وعليه عامر وهذا لاغبار عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة  
صاحب الفتح تحريف والصواب ما أحسنك حاشي (قوله ومن هاجرت البنا الخ) المأجرة التاركة دار الحرب إلى  
دار الإسلام على مزم عدم العود وذلك بأن تخرج مسلمة أو ذمية أو صارت كذلك بجر (قوله حاشا) هي غير الحلي  
(قوله بلا عدة) أي عند الإمام وقال عليها العدة (قوله فيصل تزوجها) يعني حالا (قوله على الاظهر) لأنه إذا ظهر  
الفراس في حق النسب يظهر في حق المنع من السكاح احتياطاً وروى الحسن عن الإمام أن العدة صحيحة والوطء  
حرام حتى تضعه وما ذكرنا من التعليل أولى مما ذكره السارح من التعليل لأنه يقتضي صحة العدة مع حرمة الوطء  
وهو رواية الحسن (قوله فلا يتقص عدا) أي عدا الطلاق فلوارتد امرأوا وحدها الإسلام في كل مرة وجدته  
النكاح على قول الإمام قبل امرأته من غير أصابة زوج ثان كما في الظانية وإنما كانت فسحا ولم تكن طلاقاً لأن  
الردة منافية للنكاح كونها منافية للعصمة والطلاق رافع فتعذر أن يقبل طلاقاً بجر (قوله بلا قضاء) أي  
وبلا ضمي ثلاثة قروء في المدخول بها كما في المنع (قوله ولو حكا) كالتحليل بها خلعاً صحيحة منع (قوله كل مهرها)  
مطلقاً سواء ارتدت أو ارتدت (قوله لتأ كده به) أي لتأ كدها بالوطء ما أخذ من الموطوءة (قوله أو المتعة)  
ان لم تكن تسعة (قوله لو ارتدت) قد في قوله ولو غيرها نصفه فقط سبي (قوله وعليه نفقة العدة) ونفقة ثلاث  
حيض لو حرة عن نحيض وثلاثة أشهر لو أيسة أو صغيرة وبوضع الحمل لو كانت حاملاً لو دخل سواء ارتدت أو ارتدت  
بجر والمأد أن عليه نفقة العدة بأنواعها إذا كانت الردة منه (قوله والنفقة) أي نفقة العدة في المدخول بها أما  
غير المدخول بها فلا عدة عليها فإذا كانت موطوءة وارتدت فلا يجب لها شيء من أنواع النفقة إلا السكنى (قوله  
لحي الفرقه منها) على لقوط المهر (قوله استحصانا) ولا يرثها أقباها وهو قول زفر (قوله وصرت حواشيه زفرها  
خسة وسبعين) هو اختيار لقول أبي يوسف فإن نهاية تعزير الحرة عده خمسة وسبعون وعند هذه تسعة وثلاثون  
قال في الحواشي القدسي ويقول أبي يوسف نأخذ قال في الجهر فعلى هذا المعنى في نهاية التعزير قول أبي يوسف  
سواء كان في تعزير المرتدة أم لا (قوله وعلى تجديد النكاح الخ) فكل قاض أن يجتهد النكاح بمهر يسير

فلو خرج أحدهما (البنا مسلمان) أو ذميا  
أو أسلم أو صار ذميا في دارنا (أو أخرج  
مسيبيا) وأدخل في دارنا (بآت) تبين الدار  
إذا هل الحرب كالمرقي ولا نكاح بين  
وميت (وان سبي) أو خرجا البنا (معاً) ذميين  
أو مسلمين أو ثم أسلم أو صار ذميين (لا)  
تبين لعدم التباين حتى لو كانت المسبية  
منكوسة مسلم أو ذميا لم تبين ولو نكحها ثمة  
ثم خرج قبله بآت وان خرجت قبله لا وما  
في الفتح عن المحيط تحريف من (وهي هاجرت  
البنا) مسلمة أو ذمية (حاشا بآت بلا عدة)  
فيجل تزوجها ما المأجل حتى تضع على  
الأنظر ولا لامة بل لشغل الرحم بحق الغير  
(وارتداد أحدهما) أي الزوجين (فمنع)  
فلا يتقص عدا (عاجل) بلا قضاء  
(فالموطوءة) ولو حكا (كل مهرها)  
لتأ كده به (ولغيرها نصفه) لو سبي أو  
المتعة (لو ارتدت) وعليه نفقة العدة  
(ولانق) من المهر والنفقة سوى السكنى  
به يفتي (لو ارتدت) لحي الفرقه منها قبل  
تأ كده ولو ماتت في العدة ورثها زوجها  
المسلم استحصانا وصرت حواشيه زفرها  
وسبعين وتعزير على الإسلام وعلى تعزير

النكاح



رضيت أم لا وتنتع من التزوج بغيره بعد الإسلام قال في البحر ولا يخفى أن عمله ما إذا طلب الأول ذلك أما إذا رضى  
 بتزوجها من غيره فهو صحيح لا أن الحق له وكذلك لو لم يطلب تعديدا للنكاح واستقر ساكنا لا يجتده القاضي حيث  
 أخرجهما من بيته اهـ (قوله زجرها) يؤخذ منه أن عمل ما ذكر إذا قدمت بالردة المفارقة ونحوها وهو صريح  
 ما في الهندية حيث قال فيها ولو أجزت كلمة الكفر على لسانها مغايظة لزوجها وأخرجها نفسها من حالته  
 أو استجاب المهر عليه بنكاح مستأنف تحرم على زوجها فقير على الإسلام ولكل قاض أن يجتد النكاح  
 بأدنى شيء ولو زيد شار رضي أو سخطت وليس لها أن تزوج إلا بزوجه وأخذ به الهندواني وقال أبو الليث وبه  
 نأخذ اهـ قطاهر التقييد بذكره أن الوارثت جهلا لا تعطى هذا الحكم (قوله كيد يار) يعني به أقل المهر (قوله  
 برقتها) متعلق بالفرقة (قوله زجر أو تبسرا) يؤخذ منه استواء العاصدة للردة والمجاهلة في هذا الحكم وهو عدم  
 الفرقة (قوله قال في النهر والافتناء بهذا أولى الخ) عبارته ولا يخفى أن الافتناء اختاره بعض أئمة بلخ أولى من  
 الافتناء في النوادر ولقد شاهدنا من المشاق في تعديدها فضلا عن جبرها بالضرب ونحوه ما لا يعد ولا يحصى  
 وقد كان بعض مشايخنا من علماء العجم يأتى بأمرأة تقع فيما يوجب الكفر كثير ثم تنكر وعن التعدي تأبى ومن  
 القواعد المشقة تجلب التبهير وأما الميسر لكل عسير (قوله بما في النوادر) وهي ما يأتي من قوله وحاصلها الخ  
 حلي (قوله ومن تصفح) أي قدس واطمع (قوله وتكون في المسلمين) ظاهره ولو أسلمت بعده لأن الإسلام الرقيق  
 لا يخرج من الرق (قوله ويشتريها الزوج) أي أن لم يكن مصرقا بليل المقابلة قال صاحب القنية وصاحب  
 خزائن الفتاوى والسرخسي لو أفتى مفت بهذه الرواية خصها بهذا الأمر لأبأس به (قوله ولو استولى عليها  
 الزوج الخ) بحث لصاحب البحر خزجه على هذه الرواية والظاهر أن ذلك محمول على ما إذا كان مصرقا (قوله  
 تكون كالم ولد) ذكر في الخاتمة أن أم الولد إذا ارتدت وطقت بدوار الحرب ثم سببت ثم ملكها السيد بعد وكونه أم  
 ولده فأومى الولد تنكرا بكنز الملك (قوله ونقل المصنف الخ) استثناس لاستدلال وذلك لأن الغالب من حال  
 الناحية وقوع الردة (قوله فضر بها بالردة) هي بكسر الدال التي يضرب بها وبالضم الواو العظيمة قاموس  
 ولم يضرب صلى الله عليه وسلم يده مدة حياته خادما ولا عبدا ولا أمة أبو السعود عن الأياري (قوله ومن هنا)  
 أي أخذ الفقيه من قول عمر أنه لا حرمة لها الخ (قوله والذراع) آل الجنس والمناسب للذي قبله صيغة الجمع  
 (قوله كيف غفر) أي على هؤلاء النسوة وعورائهن بادية (قوله فقال) تنكرار مع قال الأولى (قوله لا حرمة لهن)  
 أي لا احترام لهن فلا حرمة في المرور عليهن وهن بهذه الصفة (قوله كأنهن حريات) أي والحريات رقيقات  
 والراس والذراع ليس بعورة الرقيق وفيه أن الشك لا يقتضي حل النظر اليهن فإن المراد من قوله كيف تترى مع  
 النظر والأفامر ومع غض الطرف ليس بممنوع أصلا ولم يظهر وجه الاختلاف من قول عمر رضي الله تعالى عنه فإنه  
 امتد في قوله ذلك إلى باب وهو الناحية وهنا لا سبب بسط حرمتهن فتأمل (قوله بأن لم يعلم السبق) الأولى  
 ما في المنع حيث قال والمراد بقوله ارتداهما ما هو أعم من أن يعلم أنهما ارتداه بكلمة واحدة أو لم يعرف سبق  
 أحدهما على الآخر (قوله كالغرق) فإنه إذا لم يعلم سبق أحدهما لم يزلن منزلة من ماتوا معا ولا يرث أحد  
 منهم الآخر فالتشبيه في أن حالة الجهل بالسابق كحالة المعصية وارتداهما ما كان سجد الصم أو ألقيا مصفا  
 في قاذورة معاً (قوله كذلك) أي ما على نحو ما قبل في ردتهما (قوله استعسانا) وفي القياس تقع الفرقة بينهما  
 وهو قول زفر لأن ردة أحدهما مانعة للنكاح فردتهما أول أبو السعود (قوله وفسدان أسلم الخ) لأن ردة  
 أحدهما مانعة للنكاح استدا فكذا بقائه نهر (قوله قبل الآخر) عرف منه بينهما بما لوبق أحدهما مرتدا  
 بالأولى نهر (قوله لو المتأخر هي) لأنها أسقطت عنها متأخرها عن الإسلام وقبيل بقوله قبل الدخول لأنه بعد  
 الدخول لا يسقط شيء مطلقا كذا في البحر (قوله فنصفه) أي أن كان مسمى أو متعة لم يكن (قوله والولد يتبع)  
 سواء كان ذكرا أو أنثى والمراد الذي لا يعقل الإسلام ولا يصفه فاللام للعهد ما لو عقل الإسلام ووصفه صار  
 مسلما بالاصالة فهو متأنى عن المحيط وغيره (قوله يتبع خبرا لا يوين دينا) هذا يتصور من الطرفين في الإسلام  
 المعارض بأن كانا كافرين فأسلم أو أسلمت ثم جاءت بولد قبل العرض على الآخر والتعريف أو بعده في مدة ثبت  
 النسب في مثلها أو كان بينهما ولد صغير قبل أسلام أحدهما فإنه باسلام أحدهما يصير الولد مسلما وأما في الأصلي  
 فلا يتصور إلا أن تكون الأم كائنة والاب مسلما نهر وكل لا يشمل تبعية الولد لآبيه المرتدا إذا كانت أمه كائنة

زجر الهاء بربك يار وعليه الفتوى  
 ولو الجدية وأفتى مشايخ بلخ بعدم الفرقة  
 بردهم زجر أو تبسرا لا سيما التي تقع في الكفر  
 ثم تنكر قال في النهر والافتناء بهذا أولى من  
 الافتناء بما في النوادر لكن قال المصنف  
 ومن تصفح أحوال النساء زماننا وما يقع  
 من موجبات الردة مكررا في كل يوم  
 لم يتوقف في الافتناء رواية النوادر وقد  
 بسطت في القنية والمجتبى والفتح والبحر  
 وحاصلها أن المرتدة تسترق وتكون ذبا  
 للمسلمين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وبشترتها الزوج من الإمام أو يصرفها إليه  
 لو مصرقا ولو استولى عليها الزوج بعد الردة  
 لم يملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون  
 كالم ولد وتقل المصنف في كتاب الغصب أن  
 كاتم الولد عنه فهو عبيد على ناحية فضرها  
 عورضى الله عنه سقط بخارها فقبيل له بأمر  
 بالردة حتى سقط بخارها فقال أنها لا حرمة  
 المؤمنين قد سقط بخارها فقال أنها لا حرمة  
 لها ومن هنا قال الفقيه أبو بكر البلخي حين تر  
 بنساء على شط نهر كاشفات الرؤس والذراع  
 فقيل له كيف تتر فقال لا حرمة لهن إنما الشك  
 في إيمانهن كأنهن حريات (وبقي النكاح  
 أن ارتداهما) بأن لم يعلم السبق فيجعل  
 كالغرق (ثم أسلم كذلك) استعسانا (وقد  
 أن أسلم أحدهما قبل الآخر) ولا مهر قبل  
 الدخول لو أتا آخره ولو هو فتنه أو متعة  
 (والولد يتبع خبرا لا يوين دينا) ان تعبدت

لأن المرتد لا دين له إلا أن يقال المراد الدين ولو حكا والمرتب باعتباره جبره على الاسلام قربة من المسلم خسار  
 بهذا الاعتبار مسلما حكا جوى واعلم أن في التقييد بالابوين ايماء الى انه لا يتبع الجد وهذا ما خالفه الحق  
 الاب أبو السعود (قوله ولو حكا) عطف على محذوف أى حقيقة ولو حكا بصورة الاتحاد الحقيقى "أن يكونا  
 في دار الاسلام أو الحرب (قوله والاب ثمة) أى أسلم ثمة في دار الحرب لأنه من أهل دار الاسلام - حكا (قوله بخلاف  
 العكس) بأن كان الاب في دار الاسلام والولد في دار الحرب فأسلم الاب لا يتبعه وولده ولا يكون مسلما لأنه لا يمكن  
 أن يجعل الولد من أهل دار الحرب ولا تجري أحكامه على من في دار الحرب حتى يجعل الولد تبعا لابه الكائن  
 في دار الاسلام وهذا اختلاف حقيقة وحكا وفائدة عدم التبعية أنه يصح سببه فيكون مملوكا للسابي أبو  
 السعود (تتمة) اعلم أنه اذا صار الصبي مسلما ولو بالتبعية ثم بلغ فانه لا يلزمه تجديد الايمان لوقوعه فرضا ما على  
 قول الماتريدي فظاهر لأنه قائل بوجوب أداء الايمان على الصبي العاقل كافي التحرير وأما على قول غير الاسلام  
 فظاهر أيضا لأنه قائل بأصل الوجوب عليه وان لم يجب ادائه فاذا أداه وقع فرضا لتجديد الزكاة قبل الحول  
 وأما على قول شمس الأئمة فكذلك وان قال بعدم أصل الوجوب عليه لأنه انما قال به للترفيه عليه فاذا وجد منه  
 وجد الوجوب كالمسافر اذا أصلى الجمعة ولا خلاف لاحد في عدم وجوب نية الفرض عليه بعد بلوغه (قوله  
 والجوى) نسبة الى جوى كجوى ورجل صغير الذين وضع ديناً ودعا اليه قاموس ثم صار على عبدة النار  
 (قوله كوثى) هو من يعبد الوثن (قوله وسائر أهل الشرك) الذين لا دين لهم سواي كما يأتي (قوله شر من الكتابي)  
 لأن الكتابي ديناً سواي بحسب الدعوى ولهذا أتوا كل ذي صفة ويجوز منا حكمة الكتابية بخلاف الجوى فكان  
 شر منه حتى اذا ولد ولد بين كتابي وجوى فهو كتابي لأن فيه نوع نظره اه بجز قال صاحب النهر ولم يدخله  
 في الجملة الاولى تحاميا عما وقع في بعض العبارات من اطلاق الخبر على الكتابي بل الشر ثابت فيه أيضا غير أن  
 الجوى أشد منه وفيه أن هذه الجملة انما لم تدخل في الاولى لم يعلم حكم الولد مع الجوى والكتابي بل انما أخذت  
 كون الجوى شر من الكتابي وليس للتبعية ذكر فيها ومع ذلك لم تدخل في الاولى من اثبات الخبر لاقبح قطعاً لأن  
 أقبل التفضيل يقتضي المشاركة في أصل الفعل أفاده الحلبي واعلم أن خبراً وشراً يستعملان للمفاضلة ولغيرها  
 فاذا كانا للمفاضلة فاصلهما أخيراً وأشر على وزن أقبل وقد نطق بأصلهما قال صلى الله عليه وسلم لا تقسه أنتم  
 أخيرهم يوم القيامة أى أخيراً لايم وأذا لم يكونا للمفاضلة فهما من جهة الاسماء كقوله تعالى ان ترك خيراً أبو السعود  
 عن الجوى والاشكال انما يرجع الى استعمال خبر للمفاضلة (قوله والنصراني شر من اليهودي) هذا ما عليه  
 الخبازي ويؤيده ما يأتي من قوله لأن نزاع النصراني الخ وفي الخلاصة من باب التكفير ما يفيد خلافه فانه قال  
 لو قال النصرانية خير من اليهودية يكفر ويذني أن يقول اليهودية شر من النصرانية (قوله لأنه لا ذبيحة له) أى  
 لا يذبح بديل قوله بل يحتق وهذه عملة أشد منه في الدنيا ولعل الخلق فعل طائفة منهم أما اذا جهوا حل ولو  
 اعتقدوا المسيح الها كما مر أول كتاب النكاح (قوله وفي الآخرة أنه عذابا) لأن نزاع النصراني في الالهيات ونزاع  
 اليهود في النبوات وقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله كلام طائفة منهم قليلة كما صرح به في التفصيل حلبي من  
 النهر وهذا على أشد منه في الآخرة (قوله لو قال النصرانية خير من اليهودية أو الجوسية كفر الخ) هذا يقتضي أنه  
 لو قال الكتابي خير من الجوى أنه يكفر وقد وقعت هذه العبارة لبعض مشايخنا كما جهت الآن يقال بالفرق  
 وهو الظاهر لأنه لا خبرية لاحدى الملتين على الاخرى أى اليهودية والنصرانية في أحكام الدنيا والآخرة بخلاف  
 الكتابي بالنسبة للجوى للفرق بين أحكامهما في الدنيا والآخرة اه بجز وهذا التعليل ينافي قول الشارح  
 والنصراني شر من اليهودي فتدبر (قوله لما قبح بالقلم) وهو النصرانية واليهودية لأن أفعال التفضيل  
 يقتضي ثبوت أصل الفعل لهما إلا أن أحدهما أن يذنبه (قوله لكن ورد الخ) استدراك على قوله كفر فان العبارة  
 الاسمية وصف فيها الجوى بالاسمعية وهي ثابتة في كتب السنة وهذا دليل على عدم تكفير قائلها والاماز كرت  
 وحينئذ فقول القائل النصرانية الخ لا كفر فيها أيضا لانهم امثلها وأجيب بأن المنهى عنه هو كونهم خير من كذا  
 مطلقا لا كونهم أسعد خالفاً في أقل مكابرة وأدنى اثباتا للشرك اذ يجوز أن يقال كفر بعض أخف من بعض  
 وعذاب بعض أدنى وأهون من بعض هكذا أجاب في النهر يعني فلا ينافي حكمه بالكفر على من يقول النصرانية  
 خير من الجوسية مثلاً لكن اذا قبل الوارد في السنة التأويل فما المانع من تأويل ما نحن فيه فانه الحلبي والظاهر

ولو حكا بأن كان الصغير في دارنا والاب ثمة  
 بخلاف العكس (والجوى ومثله) كوثى  
 وسائر أهل الشرك (شر من الكتابي)  
 والنصراني شر من اليهودي في الدارين  
 لأنه لا ذبيحة له بل يحتق كجوى وفي الآخرة  
 أشد عذاباً وفي جامع الفصولين لو قال  
 نصرانية خير من اليهودية أو الجوسية كفر  
 لأنبائه الخبر لما قبح بالقلم لكن ورد في  
 السنة أن الجوى أسعد خالفاً من المعتزلة

أن محل ما ذكره في النهر في القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى حيث قصد التأويل فلا ~~كفر~~ قطعا  
(قوله لا ثبأت الجحوس خالقين) الشائل بذلك طائفة منهم تسمى المأفوية من اليهود والنصارى والقن النور المسي  
بردان والظلمة الممما أهرمن وزعموا أبدهم الله تعالى أن النور يخلق الخبير والظلمة تخلق الخبير ورد عليهم  
أشياء كثيرة منها قول الشاعر

وكم لظلام الليل عندك من يد \* تحدث أن المأفوية تكذب  
وكالسرى الاعداء تجيبهم \* وزارك فيه ذوالبنان الخضب

(قوله وهو لا أثبتوا خالفا لاعدده) حيث قالوا أن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية وظاهره أن القائل  
بذلك كافر وقد نصوا على أنهم مؤمنون فاجون وذلك لأنهم لا يثبتون التأثر للعبد استقلا بل القدرة التي فيه  
خالقة لله تعالى وأما الجحوس فثبتوا التمدد لاله وأثبتوا التأثر لكل استقلا (قوله ولو تجس أبو صغيرة) أي  
وأتمار اغما احتضنا إلى تقدير هذا المعطوف أقول الشارح بآيات والا فالمنصف في ذاته لا يحتاج إلى تقدير (قوله  
بانت) وإن لم يد خلاها دار الحرب وكذا إذا بلغت معنوهة لأنها إذا بلغت معنوهة بقيت تابعة للأبوين في الدين  
لأنه ليس للمعنوهة اسلام بنفسها حقيقة فكانت بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه هندية (قوله بلامهر) أي أن لم يدخل  
بها لمجي (قوله مثلا) أي أوب ردية (قوله وكذا عكسه) بأن تجس أمتها بعد أن مات أبوها نصرانيا حلي (قوله  
لتناهي التبعية) أي انتهائها (قوله يموت أحدهما) أي الأبوين (قوله ذميا) أي فإذا تجس الباقي منهما لا يتبعه  
وقوله أو مسلما فإذا تجس الكتابة التي كانت تحتها لا تتبعه البنت لما ذكر (قوله أو مرتدا) أنما سبع المرات البنت  
لأنه في حكم المسلم من جهة أن كسب اسلامه يرثه وأرثه المسلم (قوله فلم تبطل بكفر الآخر) الأولى أن يقول فلم  
تبطل بتجسس الآخر لأنه كان أولا كافرا غاية الأمر أنه انتقل إلى حالة من الكفر أكثر من التي كان عليها وربما  
أوهمت عبارة أنه لا ب الآخر مسلم وهو ينافي قوله يموت أحدهما ذميا أو مرتدا بقى أن يقال إن التبعية اغما  
تناهت وانقطعت عن بقى من الوالدين بتجسسه لا يموت أحدهما لأنه لو أسلم من بقى تبعية ابنته (قوله ولو ارتدا) أي  
الأبوان (قوله لم تبين) أي الصغيرة لأن أحكام المسلمين قائمة في حقهما فان كسبهما الورثتهما المسلمين ولا يقران على  
الرد حلي (قوله ما لم يلحقا) أي قمين لكونهم ما صار من أهل الحرب بالحق ولا يجري عليهم ما الجبر (قوله مطلقا)  
أي سواء مطلقا لم يلحقا حلي لأنها مسألة أصل لا تبعاجور فان الجحون يرعى حاله قبل طر والجنون (قوله فتجسسا)  
أي الزوجان هاهنا في هذه الصورة قول أبي يوسف رضي الله تعالى عنه وقال محمد رضي الله تعالى عنه  
لا تقع لابي يوسف أن الزوج لا يقر على ذلك والمرأة تفرقة الزوج وحده وفرق محمد بأن الجوسية لا تحمل  
للمسلم فاحد اثنا أي الجوسية كالارتداد فكانت ما ارتد ما عا فلا تقع الفرقة (قوله أو نصرانيا) لا يظهر لأن  
الموضوع أن المرأة نصرانية ولا يظهر فوجيه قول محمد فيها (قوله بانت) لأن سبب الفرقة تبعا من قبل الزوج  
خاصة وأما الزوجة فهي كافرة الأصل هندية موضعا (قوله مطلقا) أي لاسملة ولا مرتدة ولا كافرة ولا هي  
كذلك أما المرتدة فلا تتحقق القتل والامهال ضرورة التأمل والنكاح يشغله عنه ولا يرد من وجب عليه  
القصاص لأن العفو مندوب اليه وأما المرتدة فلا نكاح جوسة لأنها تأمل وخدمة الزوج تشغلها ولا لا ينظم بينهم  
المصالح والنكاح ما شرع الله بل لمصالحه (قوله وخبره محمد) أي خبر محمد الذي أسلم في اختيار أربع نسوة أي  
أربع كانت وخبره أيضا في اختيار أي الاختسين شاء والبنت أي يختار البنت في نكاحها مع أمتها لا الأم  
أو يتركها ما جعلا لأنه روى أن غيلان الديلي أسلم وتحتة أختان فاختارا أحدهما وانما يختار البنت لأن نكاحها ممنوع من  
فاختار أربعاً ممنوعين وكذا فبروز الديلي أسلم وتحتة أختان فاختارا أحدهما وانما يختار البنت لأن نكاحها ممنوع من  
نكاح الأم وأولها أن هذه الانكحة فاسدة لكالات تعرض لهم لأننا مرنا بتركهم وما يدينون فإذا أسلموا يجب  
النهرض وتغير غيلان وفبروز كان في التزوج بعد الفرقة اه حلي عن المنع وانظر الحكم في صورة اجتماع الأم  
مع بنتها على قولها هل له أن يخير في أحدهما بعد التفريق أو الحكم حرمتهما معاً لأن وطء الأم يحرم البنت  
والعقد على البنت يحرم الأم أو يحكم بعصمة المتقدم والآخر باطل يحرم (قوله تمامه في الكافي) حيث قال مسلم  
تزوج مغيرة نصرانية ولها أبوان نصرانيان فكبرت وهي لا تقل ديناً من الأديان ولا نصفه وهي غير معنوهة  
فانها تبين من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة إذا بلغت عاقلة وهي لا تعقل الاسلام ولا نصفه وهي غير معنوهة

لا ثبأت الجحوس خالقين فقط وهو لا خالقا  
لا عدله برانية ونهر (ولو تجس أبو صغيرة  
نصرانية فتجس مسلم) بانت بلامهر ولو كان  
(قدمت الأم نصرانية) مثلاً وكذا عكسه  
(لم تبين) انتهائي التبعية يموت أحدهما  
ذميا أو مسلماً أو مرتداً لم تبين ما لم يلحقا  
الآخر في المحيط ولو ارتدا لم تبين  
ولو بلغت عاقلة مسألة ثم جنت فأر تدالم تبين  
وهي مطلقا مسلم تحتة نصرانية فتجسسا أو تدمل  
بانت (ولا يصح أن يتكح مرتدا وموتده  
أحد) من الناس مطلقا (الم) الكافر  
(وتحتة خمس نسوة ماعدادوا ختان أو تم  
وبنتها بطل نكاحهن أن تزوجهن بعد واحد  
فإن رب فلا تجر) باطل وخبره محمد  
والنكاح في عملا بعد الفرقة (بلغت المسلمة  
تخبره في التزوج بعد الفرقة) بلامهر  
المسكحة ولم نصف الاسلام بانت (ولامهر  
قبل الدخول ويخفى أن يذ كرامة تعالى  
بجميع صفاته عندها وتة زيدان غايه  
في الكافي

بانت من زوجها كذا في المحيط ولا مهر لها قبل الدخول وبعد يجب المسمى ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها أهو كذلك فإن قالت نعم حكم بإسلامها وإن قالت أعرفموا قدر على وصفه ولا أمسهه بانت ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام ولم تصفه لم تبين وإن وصفت المجوسية بانت عند الامام ومحمد وجهما الله تعالى خلا فلا ييوسف وهي مستله ارتداد الصبي اه فقول الشارح وفيه عني يجب وقوله تقرم فروع على الاستئناف

(باب القسم)

ما ذكر جواز نكاح أربع من النسوة للحر وثنتين للعبد لم يكن بد من بيان المقسم غير أن اعتراض ما هو أهم بالذكر أوجب تأخير (قوله القسم) أي قصة فهو المال بين الشركاء وتعيين انصبا لهم وشرا عتسوية الزوج بين الزوجات في الأكل والشرب والملبوس والبيتوتة في المحبة والوطء فاستأنى وفيه أن النفقة يعتبر فيها حالهما على المختار فحينئذ تكون احدهما غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما في النفقة ولا يتأتى ذلك إلا على قول من يعتبر حال الرجل وحده أفاده صاحب البحر (قوله النصيب) أي من الخير ويطلق على أحد الاقسام أفاده صاحب النهر أي وإن لم يكن نصيبا وقال العيني يقال كلاهما أي المكسور والمفتوح بمعنى النصيب إلا أن الأول يستعمل في موضع خاص اه (قوله يجب) صرح بالوجوب في الهندية والملتقى والقهستاني وغيرهما وظاهره أنه الوجوب المصطلح عليه وهو ما ثبت بدليل فحني المتأني والدلالة وبما عاقب على تركه أقل من عقاب ترك الفرض (قوله وظاهر الآية) وهي قوله تعالى فإن خفت أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم حلبي (قوله أنه فرض) وبه صرح مسكين ونهر الجوى فيه بأن الفرضية لا تثبت بالظاهر بل بالصريح القطعي وكلام الفتح ربما يفيد أن الوجوب بمعنى الافتراض فانه قال وهو واجب لقوله تعالى بعد بيان حل الأربع فان خفت أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فاستفاد أن حل الأربع بمقتد بعدم خوف الحر وشروطه عن أكثر من واحدة عند خوفه فلم يجبه عند تعددهن فتدبره (قوله أي أن لا يجوز) أشار به إلى أنه ليس المراد بالعدل في المصنف التسوية الحقيقية إذ لا يتأتى ذلك بين الحرّة والأمة بل المراد ما يعهدها ويرحم حسن العشرة مثلا أفاده الحلبي (قوله بالتسوية في البيتوتة) الباء للتصوير وفيه أنه لا تسوية بين الحرّة والأمة (قوله وفي الملبوس والمأكل) قال في البدائع يجب عليه التسوية بين الحرّتين أو الأمتين في المأكل والمشرب والملبوس والسكنى والبيتوتة اه وهكذا ذكر الوالحي والحق أنه على قول من اعتبر حال الرجل وحده في النفقة وأما على القول المقتضى به من اعتبار حالهما فلا فان احدهما قد تكون غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما مطلقا في النفقة بحر (قوله والصحة) أي التأسيس بأن يؤانسها كما يؤانس الأخرى فان بات عند احدهما معب الوجهه لم يأت بالواجب ويدل على هذا المعنى ما في الهندية من قوله وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملك والبيتوتة عندها للصحة والمؤانسة لافيه لا يملك وهو الحب والجماع كذا في الخاتمة وفي البحر عن السكالي أنه لم خلافاً في أن العدل الواجب في البيتوتة والتأسيس في اليوم والميلة وليس المراد أن يضبط زمان النهار فبقدر ما عاشر فيه احدهما يعاشر الاخرى بقدره بل ذلك في البيتوتة وما في النهار في الجملة قاله في النهر يعني لو مكث عند واحدة أكثر النهار كفاه أن يكث عند الثانية ولو أقل منه بخلافه في الليل حتى لو كان عند احدهما بعد الغروب ثم جاء الثانية في ليلته بعد العشاء فقد ترك القسم اه (قوله لافي الجماعة) لا يقتضاها على النشاط والانتفى (قوله بل يستحب) أي ما ذكر من الجماعة حلبي وإنما لم يجعله شاملا للصحة إذ لا تكليف بها ذهبي ميل القليل وفي الهندية والمستحب أن يسوى بينهما في جميع الاستمتاع من الوطء والقبلة وكذلك بين الجوارى وأمهات الاالاود ولا يجب شيء وعال المصنف الاستحباب بقوله ليصنن عن الاشتهاء والميل إلى الفاحشة (قوله وبه قطع قههاجرة) قال المصنف اعلم أن ترك جماعها مطلقا لا يحل صرح أصحابنا بأن جماعها أحيانا واجب ديانة لم يكن لا يدخل تحت القضاء والالزام الا الوطء الأول ولم يقدروا فيه مدة ويجب أنه لا يبلغ فيه مدة الايلة الا برضاها وطيب نفسها اه قال في النهر وفي هذا الكلام تصريح بأن الجماع بعد المزة الأولى حقه لا حقه (قوله ولا يبلغ أتمه الايلة) هو بحث لا يكال كافي النهار ومدة الايلة أربعة أشهر للحرّة وشهران للأمة وانظر هل يعتبر في كل مدة ايلاتها والمعتبر مدة الحرّة (قوله ويؤمر المتعبد) ومثله المشتغل بالاماء قال في الهندية أي لو كان

(باب القسم)  
يقع القاف القسمه والكسر النصيب (يجب)  
وظاهر الآية أنه فرض من غير (أن يعدل) أي  
الزواج لا يجوز (فيه) أي في القسم بالتسوية  
في البيتوتة (وفي الملبوس والمأكل)  
والصحة (لا في الجماعة) كالجمعة بل يستحب  
ويستقط حقهما جرة ويجب ديانة أحيانا  
ولا يبلغ مدة الايلة الا برضاها  
المتعبد بحسبها أحيانا



للرجل امرأته واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار أو يستغفر بحسبة الاماء فظلت المرأة الى القاضي امره  
القاضي أن يبيت معها أياماً ويظهرها أحياناً وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أولاً يقول يجعل لها يوماً  
وليلة ولزوج ثلاثة أيام وليلايتها ترجع فقال يوم الزوج أن يرأى فيؤتمم بحسبته أياماً وأحياناً من غير  
أن يكون في ذلك شيء مؤقت كذا في الخاتمة (قوله وقد رده الطحاوي) هو رواية الحسن عن الامام قاله المصنف  
قال الشافعي روى أن امرأته جاءت الى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعنده كعب بن مسعود وقالت يا أمير  
المؤمنين إن زوجي يصوم النهار ويقوم الليل وأنا أكره أن أشكوه فقال لها نعم الرجل زوجك فرددت كلامها وعمر  
لا يزيد على ذلك فقال كعب يا أمير المؤمنين انك شكوز زوجها في هجرة فرائها فقال له عمر كأنه هات أشارتها  
فاحكم بينهم ما فإرسل الى زوجها فقال كعب ما تقولين فقال

يا أبا القاضى الحكيم ارشده \* ألهى خليل عن فراشي مسجده  
زهد في مضجعي تعبد \* نهاره وليله ما يرقده  
ولست في أمر النساء أجد

فقال زوجها ما تقول فقال

زهدني في فرشها وفي الكال \* اني امرؤ أهلى ما قد نزل \* في سورة النحل وفي السبع الطول  
فقال له كعب انك لا حق عليك يا رجل \* تصيبها في أربع لمن عقل \* فأعطها ما ذلوع عندك العلل  
فقال له عمر من أين لك هذا قال لأن الله تعالى أباح للجزأ أربع زوجات فليكن واحدة يوم واحدة فأعجب ذلك عمر  
وجعله قاضي البصرة اه حلي (تمة) ذكر البقاع في المناسبات حديثنا في المرأة أن تشكوز زوجها  
فأقوله لحرة متعلق بقدره (قوله وسبع لامة) أي سبع ليال لامة أي إذا كانت الزوجة أمة لانه إذا فرض  
ثلاث زوجات حرارها كان لكل منهن من الأسبوع يوماً وليلتان وأما يوم وليلة فتمة الأسبوع (قوله  
والرأى في تعيين المقدار للقاضي) أي المقدار من العدد قال المؤلف في شرح المتن أمّا تعيين المقدار فلم أره  
لاعتنا في كتب المالكية قبل يقضي بأربع ليلاً وأربع نهاراً وقيل بأربع فيهما فقط وقيل بعشر قال  
في الترمذي وعندي أن الرأى فيه للقاضي فيقضي بما غلب على ظنه أنها تطيقه اه قلت المسئلة إذا لم ينص عليها  
في المذهب فالمرجوع اليه مذهب الامام مالك كما نقله الجوى في حاشية الاشياء فلا وجه للبحث حيث قد نظر  
ما إذا كانت الالة كبيرة طويلاً أو غلظت لا تطيقها هل الرأى للقاضي يجوز قال في الدر المنثور ويكره للرجل أن يطأ  
امرأته وعندها صبي يعتدل أو عي أو وضعت أو أمها وأمه اه (قوله بما ينطق طاقها) أفاد بذلك أنه لا يعمل  
بقولها في تعيين الواطات وفيه أن ظنه قد لا يصادف طاقها ومقتضى اعتبار طاقها أن يكون أقول لها في تعيين  
العدد والمقدار (قوله بلافرق بين فخل الخ) وذلك لأن وجوبه انما هو للحسبة والمواطنة لا للجماعه أفاده المصنف  
(قوله ونحصى) بفتح الخاء من زعت خصيتها وبقي ذكره (قوله وصبي دخل بامرأته) الاولى كافي البعد دخل  
بامرأته لأن قسمة لا يكون الا بين المدخول بهن لأن وجوبه لمحق النساء وحقوق العباد توجه على الصبيان  
عند تقرر السبب وفي النسخ عن مالك يدور على الصبي به على نسائه وفي المحيط وان لم يدخل الصغير بها فلا فائدة  
في كونه معها (قوله وبالع لم يدخل) وبالأولى ان يدخل قال في البحر لأن في كونه معها فائدة قال في التمر  
ولم أر حكم المنكوسة إذا وطئت بشبهة وهي في العدة والمحبوسة بدین لا قدره لها على وفائه والناشئة والمسطور  
في كتب المشافعية أنه لا قسم لها في الكل وعندي أنه يجب للموطوعة بشبهة أخذ من قولهم انه لم يجر دال يئاس  
ودفع الوحش في الحبوسة ترددوا ما الناشئة فلا ينبغي التردد في سقوطه لها لانها سبخر زوجها رضى باسقاط  
حقها اه وأقول في دعوى وجوبه في العدة للمنكوسة الموطوعة بشبهة تأمل اذ نفقها في هذه العدة ليست  
واجبة عليه ومعلوم أن القسم عبارة عن التسوية في الليتونة والنفقة والسكنى فليترسخوى قال أبو السعود  
والنفس في الحبوسة المدبونة بأنه لا قدرة لها على وفائه يقتضى انه إذا كان لها قدرة لا قسم لها وهو ظاهر (قوله  
يمكن وطؤها) أمّا من لا يمكن وطؤها فلا قسم لها لانه لا نفقة لها (قوله ومحرمه) أي مجب أو محرمة أو بهما (قوله  
ومظاهر) بفتح الهاء حلي (قوله ومولى) بضم الميم وسكون الواو وفتح اللام متونة من الإيلاء وقوله منها تارة  
كل من مظاهرو مولى خلي (قوله ومقابلاتهن) أي مقابل ما ذكر من قوله وحاض الخ (قوله رجعية) أي طلاق

وقدره الطحاوي يوم وليلة من كل أربع  
لحرة وسبع لامة ولو تضرعت من كثرة  
جاءه لم يجز الزيادة على قدر طاقتها والرأى في  
تعيين المقدار للقاضي ما ينطق طاقها خبر جدينا  
(بلافرق بين فخل ونحصى) وصبي دخل بامرأته  
وصريض وصبي (قوله وصبي دخل بامرأته)  
وبالع لم يدخل بمرجعتها وأقره المصنف  
وصريضة وصبيضة (وحائض وذات نفاس)  
ومجنونة لا تخاف وزنا وقرباء) وصغيرة  
يمكن وطؤها ومحرمه ومظاهر ومولى منها  
ومقابلاتهن وكذا مطلقة رجعية ان قصد  
رجعتها والا لا يجز

رجعية (قوله في غير سفر) أما إذا سافر باحداهما ليس للأخرى أن تطلب من الزوج أن يسكن عندها مثل ما كان  
عند التي سافرت منه هندية (قوله وهذا معنى) فليس لها أن تطلب أن يقيم عندها مثل ذلك هندية (قوله بعد  
نهي القاضي إياه) فأدبه أنه لا يعز في المرة الأولى وبه صرح في البحر (قوله بغير حبس) بل يوجب عقوبة هندية  
(قوله لتفويته) أي الحبس الحق أي حق القسم قاله الحلبي فيكون عليه لحدوف تقديره وانما لا يحبس لتفويته  
الحق وفيه أن مدة الحبس ساقطة من القسم فلا يفوت به شيء بل يحصل به الزجر عن المخالفة ويحقل أنه عليه لقوله  
عزروا الصبر في التفويته إلى الزوج (قوله وهذا) أي التعزير (قوله انما فعلت ذلك) أي زيادة المكث عند أحدهما  
(قوله بقدره) أي لائق خاصته (قوله والجديدة) هذا فيه خلاف الأئمة الثلاثة فقالوا ان كانت الجديدة بكرا  
بفضلها بجمع إيال وان كانت ثيبا بفضلهما بثلاث (قوله والمسلعة والكثاية) المارة فتمت المسألة من الكثاية  
بالإسلام بعبادتهم عدم استواء الكثاية معها في القسم فرفع هذا الوهم بهذه الجملة (قوله لا طلاق الآية) وهو  
قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وقوله تعالى وان نكحتموهن طبعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تظلموا أي  
ان لم تستطيعوا العدل والتسوية في المحبة فلا تظلموا في القسم قاله ابن عباس (قوله والائمة الخ) قضى بذلك  
المذنب وعلى رضي الله تعالى عنهما ولأن حل الأمة أنقص من حل الحرة بدليل أنه لا يجوز نكاحها معها  
ولا بعدا فلا بد من إظهار النقصان في الحقوق من (قوله والمذبرة) ولتدبير المطلقة (قوله والمبعة) هي التي  
عققت بعضها وسأق أن حكمها كالكتابة إلا في ثلاث (قوله والسكنى معها) أي الإقامة والمصاحبة (قوله أما  
النفقة) وهي الأكل والشرب والسكنى واللبس (قوله فيها لهما) أي فتعبر بهما لهما من الفقر والغنى وهذا هو  
ما قدمناه عن صاحب البحر والشرح جرى فيما سبق على قول من اعتبر حاله فقط (قوله ولا قسم في السفر) أي  
لا يجب عليه أن يسافر بزوجه ويقسم بينهما ولا أن يقسم للحاضرة بقدر المسدة التي كان فيها مع المسافرة (قوله  
دفع العرج) قال في البحر لانه قد يشق باحداهما في السفر والأخرى في الحضر والقرار في المنزل لحفظ الأئمة  
أو لنظروف الفتنة أو يمنع من سفر احداهما كرهة من اقتعين من يخاف محبة في السفر لخروج قرعته الزام للضرر  
الشديد وهو مندفع للعرج (قوله والقرعة) بالنظم طينة أو بعبارة مدقوقة مثلا يدحرجها قرعة يكتب فيها اسم  
للسفر والحضر ثم يسلم إلى من يعطى كل امرأة واحدة منهن حطب عن القرعة ستاني (قوله والقرعة أحب)  
وقال الشافعي القرعة مستحقة المروى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفرا  
أقرع بين نسائه وأتيون خرجت قرعته خارج جهامة في عليه ولنا ما سبق أنه لا حق في السفر وفعله عليه الصلاة  
والسلام يدل على الاستحباب ونحن نقول به تطبيقا لقول النبي والدليل عليه أنه صلى الله عليه وسلم لم تكن التسوية  
واجبة عليه في الحضر وانما كان يفعله تفضلا قال الله تعالى تربي من تشاء منهن وتؤوي اليك من تشاء فكان من  
يأوي عائشة وأتم سلة وزينب وحفصة وعن أرواحه سودة وجويرة وأتم حبيبة وصفية وميمونة ذكره المذنب فإذا  
لم يجب عليه في الحضر فكيف يستدل بفعله على الوجوب زيلعي قال البيضاوي تربي من تشاء منهن وتؤويها  
وتترك مضا جنتها وتؤوي اليك من تشاء تنضم اليك وتضاجعها أو تطلق من تشاء وتمسك من تشاء ومن انقضت  
طابت عن عزات طلقت فلا جناح عليك في شيء من ذلك أبو السعد (قوله صح) لما روى ان سودة بنت زهبة  
سأته أن يراجعها ويجعل نوبتها العائشة اه فهو صريح في أنه صلى الله عليه وسلم طلقها وبواقعه أيضا ما سألني  
في الكتابات أنه قال ابودة اعتدى ثم راجعها السكن الذي نقله شيخنا عن المواب أنه لما كبرت بودة أراد النبي  
صلى الله عليه وسلم طلاقه فأنسأته أن لا يفعل وجعلت يومها عائشة فأهـها أبو السعد ولو جعلت  
لزوجها جعة لأن يذهب في القسم فهو حرام وهو رشوة وتزج عادتت اليه وكذا لو طعت من مهرها شيئا  
ليذهب في القسم أو زادها في مهرها أو جعل لها شيئا يجعل نوبتها لصاحبها فالحل باطل (قوله لانه) أي حكمها  
وهو القسم ما وجب أي لم يجب بعد فاسقط أي فله سقط باقياها حطب ويؤخذ منه أن من قال صاحب  
من اقتضى في المستقبل أن لا يسقط حق في المستقبل بهذا الإسقاط اعدم وجوبه حال الإسقاط (قوله  
وفي البحر جئناهم) حيث قال وأمل المشايخ انما يعتبروا هذا التفصيل أي التفصيل الذي ذكره الشافعية وأرجحه  
فيه لان هذه الآية انما هي إسقاط عنه فكان الحق له سواء وهبت له أو لم يهبها له أن يجعل حصه الواحدة  
لن تشاء بل في (قوله ونازعه في النهر) حيث قال أقول كون الحق له فيما اذا وهبت لصاحبها ما عور في اليدائع

(ولو أقام عنده واحدة شهر في غير سفر  
في حاشيته الأخرى) في ذلك (نومس بالعدل  
يتم في المستقبل وهو رياء معنى وان اشبهه  
لان القسم تكملة من بعد الطلب وان عاد إلى  
الجور بعد منهي القاضي إياه عزير) بغير  
الحبس جوهرة لتفويته الحق وهذا الم يقل  
انما فعلت ذلك لان خيار الدورى فحينئذ  
انما فعلت ذلك لان خيار الدورى فحينئذ  
يقضى القاضي بقدر من رجعتا (والبحر  
والنبيب والجديدة والقضية والمسلعة  
والكثاية سواء) لا طلاق الآية (والامة  
والكثاية وأتم الولد والمذبرة) والمبعة  
(نصف ما لغيره) أي من البيت ونحو السكنى  
معها أما النفقة ففعلها (ولا قسم في السفر)  
دفع العرج (قوله السفر من تشاء منهن والقرعة  
أحب) تعابيا لقول النبي (ولو زكركم فيها)  
بالسكنى أي نوبتها (لضرتها صاحب ولها  
الرجوع في ذلك) في المستقبل لانه ما وجب  
فاسقط ولو جعلته أهنة هل له جعة لغيرها  
ذكر الشافعي لا وفي البحر جئناهم ونازعه  
في النهر

في وجبه المثلثة بأنه حتى ثبت لها فاعلمها أن تستوفي ولها أن تترك اه حلي أقول كون الحق لها انما هو قبل  
الاسقاط أما بعده فاعتبره المشايخ اسقاطا عنه فراجع الامر اليه فيه وقد يقال ان الحق حيث كان لها واسقطته  
لمعنة لا يجوز أن يجعله لغيرها (قوله منق) هذا انصافي وحكم الانتين كالجمع (قوله ولا يجامعها في غير نوبتها)  
ولونها را ولا بأس أن يدخل عليها نهارا للحاجة ولا يدخل عليها ليلا (قوله حتى تنقي) يعني أنه إذا أقام عشر  
ليال عند واحدة وأقام عند الأخرى حصل لها في اثنائه مدة مرض شديدة أنه أن يؤخر تمام مذهبها إلى شفاء  
المرضة وليس للصحة أن تطالب بتمام مذهبها مع شدة مرض الأخرى فلو غت مدة الأخرى واشتد المرض  
فأقام عند البالي فالظاهر اعتبار القسم بقدره مدة فاقته عند المريضة لانه لا فرق فيه بين الصحة والمرضة  
ويجوز (قوله يعني إذا لم يكن الخ) هذا التقيد لصاحب النهر بمشاهو وظاهر إطلاقه الشر بليالي في الحاشية  
(قوله ولو مرض هو في بيته) قال في البحر ولم أر كيفية قسمه في مرضه حيث كان لا يقدر على التحول إلى بيت  
الأخرى والظاهر أنه إذا صح ذهب عند الأخرى بقدر ما أقام عند الأولى مريضا ولا يخفى أنه إذا كان الاختيار  
في مقدار الدور إليه حال صحته ففي مرضه أولى فإذا مكث عند الأولى مدة أقام عند الثانية بقدرها نهر ويبنى أن  
يحمل ما ذكر على ما إذا كانت البيوت لهن فلا ينافي ما ذكره الشرح عنه لانه مفروض فيما إذا مرض في بيته (قوله  
وإذا راد ذلك) أي المكث في بيته ويطلب كلا في نوبتها (قوله وان شاء ثلاثا) في القهستاني عن الثانية والسر اجبة  
وغيرها أنه أن يقم عند امرأته ثلاثة أو سبعة وعند أخرى كذلك اه (قوله وقيد في الفتح) حيث قال اعلم  
أن هذا الاطلاق لا يمكن اعتباره على صراحته لانه لو أراد أن يدور سنة سنة ما يطق اطلاق ذلك بل ينبغي  
أن يطلق له مقدار مدة الايلاء وهو أربعة أشهر وإذا كان وجوبه للثاني ودفع الوحشة وجب أن تعتبر المدة  
القريبة وأطلق أن أكثر من جعة مضارة إلا أن يرضى اه فقوله وأطلق الخ اضطراب إلى ما في عن مدة الايلاء  
خافي (قوله أو جعة) أو يعني بل يكفي قول الشاعر كانوا غائبين أو زادوا غائبة لولا رجاؤه قد قتلت أولادى اه  
حلي (قوله وعمه في البحر) حيث قال والظاهر الاطلاق لانه لا مضارة حيث كان على وجه القسم لانها مطلقة  
عجي نوبتها اه حلي (قوله ونظريه في النهر) حيث قال وفي نفي المضارة مطلقا نظرا لما في حلي (قوله  
وظاهر مجتمعا) أي صاحب الفتح والبحر حلي عن المنع (قوله بثلاثة أيام) قد علمت رده عما قلناه عن القهستاني  
(قوله وهو حسن) ظاهره أنه ارتضاء للاقتضاء (قوله وحقه الخ) ذكر في البدائع أن من أحكام النكاح  
المعاشرة بالمعروف واختلف فيها فقيل الاحسان قولاً وقيل لا وخلفا وقيل أن يعمل معها كما يجب أن يعمل  
مع نفسه وهي مستحبة من الجانبين ومنه إذا حصل نشوزاً يسهلها ولو عظم ثبها بالعجز ثم بالضرب لا ية فانها  
على الترتيب واختلف في الهجر فقيل ترك مضاجعتها وقيل ترك جماعها والظاهر ترك كلامها مع المضاجعة  
والجماع وان احتاج إليه اه (قوله في كل مباح) ظاهره أنه عند الامر به منه يكون واجبا عليها كما إذا أمر  
السلطان الرعية به وله ضربها بترك الزينة إذا كان يريد بها وترك الاجابة وهي طاهرة والصلاة وشروطها  
كذا في الفتح ولوله امرأته لا تلي له أن يطلقها وان لم يقدر على ايضائه مهرها وان كان لها أب زمن وليس له من  
يقوم عليه وزوجها معهما من الخروج اليه لها أن تعصى زوجها وتطبع الوالد من زمانا كان أو كافر ولوله أم  
ثابة فتخرج إلى الولية والمصيبة وليس لها زوج لا ينعها بانها مالم يقع في عنده أنها تخرج لفساد خيئذ يرفع  
الامر إلى القاضي فإذا أمره القاضي بالمنع له أن ينعها اقامه مقامه هندية عن الكافي (قوله ومن أكل ما ينادى  
من رأتته) كنوم وبصل (قوله بل ومن الحناء) أفاد بهذا أن له منعها من الزينة المؤدية له (قوله وغامه فيما علفته  
على الملتقى) وعبارته عن الحاشية معز بالملتي لو كان له امرأته سرارى أمر يوم وليس له من كل أربع عندها  
وفي البراق عند من شاء منهن وكذا لو كان له ثلاث نسوة أمر يوم وليلة عند كل منهن ويقم في يوم وليلة عند من  
شام من السرارى ولوله أربع أقام عند كل يوما وليلة ولم يكن عند السرارى الاوقفة المار بكرة لرجل أن يطأ  
امرأته وعند هاجمي يعقل أراهمي أو ضربتها أو أوتها أو امتها ثم قال ولا يجمع بين الضرايم الا بالرضى ولو قالت  
لا أسكن مع امتك ليس لها ذلك ولو أقام عند الأمية يوما فاعتقت بقم عند الحرة يوما وكذا العكس حلي وفي أبي  
السعود لا يلزم بعد تمام الدور على نساءه ان يبتدئ الدور على من عقب تمامه فانه لو ترك الميت عند الكل بعض  
اليالي واقر بنفسه أو كان بعد تمام الدور على نسائه مع سرارية وامهات اولاده لا ينع من ذلك اه وهذا

(ويقم عند كل واحدة منهن يوما وليلة)  
لكن انما يلزمه التسوية في الليل حتى لو جاء  
لا ولي بعد الغروب وللثانية بعد الانتهاء  
ترك القسم ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا  
لا يدخل عليها بالليل الا لعبادتها ولو اشتد  
في الموهرة لا بأس أن يقم عندها حتى  
تنقي أو تموت انتهى يعني إذا لم يكن عندها  
من يؤذيها ولو مرض هو في بيته دعا كلاً  
في نوبتها لانه لو كان معها أو أراد ذلك ينبغي  
أن يقبل منه نهر (وان شاء ثلاثا) أي ثلاثة  
أيام ولياليها (ولا يقم عند واحدة مما أكره  
الا باذن الأخرى) خلاصة زاد في الثانية  
(والرأي في البداية) في القسم (اليه) وكذا  
في مقدار الدور هدية وتبيين وقيد في الفتح  
بجداية مدة الايلاء أو جعة وعنه في البحر  
ونظريه في النهر قال المصنف وظاهر مجتمعا  
أنه ما لم يطأها على ما في الخلاصة من التقيد  
بثلاثة أيام كما عرفت عليه في المختصر والله تعالى  
أعلم (قروخ) لو كان عليه ليلا كالحارس ذكر  
الشافعية أنه يقسم نهاراً وهو حسن وحقه  
عليها أن تطيعه في كل مباح بأمرها به وله  
منها من الغزل ومن أكل ما ينادى به من  
رأتته بل ومن الحناء والنفس ان تاذى من  
رأتته نهر وعنه فيما علفته على الملتقى

يشاق قوله ولم يكن عند السري الا وقفة المار

(باب الرضاع)

لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعبر في ابتداء امره غالباً الا بالارضاع وكان له أحكام تتعلق به وهي  
 من آثار النكاح المتأخرة عنه جملة آخر أحكامه وبهذا علم أن غرضه يباب أولى من كتاب كما وقع في الكنز  
 وفي البرجندى وأورده عقب النكاح لانهم انظروا من حيث انهم اعيان للحرمة أو ضلن من حيث ان النكاح  
 سبب للحل والرضاع سبب للحرمة اه ومنه يستفاد أن الشيء الواحد قد يكون نظراً بوضعه باعتبار الجارية  
 أبو السعود عن الجوى والرضاع مصدر راضع وله مصدران آخران رضاع ومراضعة وأما راضع ففي القاموس  
 ان رضع من باب سمع وضرب وكرم فاضاد محركة بالحركان الثلاث كما يجوز في الضامن مصدره الضغ والكسر  
 والسكون يجوز (قوله بفتح وكسر) ويجوز فيه الضم ومعنى المضموم أن ترضع معه آخره من القاموس (قوله  
 من الثدي) الثدي مذكر كافي المغرب وفي المصباح الثدي لمرأة وقد يقال في الرجل ايضاً قال ابن السكيت  
 وهذا الثور ينفق قاصره لانه في اللغة ينفق المص ولومن بهيمة ولو قال كافي القاموس وهو لغة شرب اللبن من الضرع  
 أو الثدي لكان أولى (قوله من ثدي آدمية) خرج به الرجل والشاة نهر (قوله أو آية) أخذ صاحب النهر  
 من اطلاقهم قال وهي جاذبة الفتوى (قوله وألحق بالمص الوجور والسعوط) تعريض بالرد على صاحب البحر  
 حيث قال التعريف منقوض طر دأى قد يوجد جسد المص ولا رضاع اذا لم يصل الى الجوف وعكسا اذا قد يوجد  
 الرضاع ولا مص كافي الوجور والسعوط ثم أجاب بأن المراد بالمص الوصول الى الجوف من المنفذ وخاصة لانه  
 سبب للوصول فأطلق السبب وأراد السبب واعترضه في النهر بأن المص يستلزم الوصول الى الجوف لما في  
 القاموس مصصته شربه شر بارقية ساو جعل الوجور والسعوط ملحقين بالمص اه حلي والوجور يراضع المصدر  
 كالسعوط وفي المختار الوجور بفتح الدوا يجر من وسط الفم أي يصب تقول وجرت الصبي وأجرته أبو السعود  
 (قوله هو حولان ونصف عديم) وعند ذفر ثلاثة وقيل خمس عشرة سنة وقيل أربعون سنة وقيل جميع العمر  
 فهو ساقى (قوله وهو الاصم) لان قوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين ان أراد أن يتم الرضاعة  
 يدل على أنه لا رضاع بعد التمام وأما قوله تعالى فان أراد انفصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما فانما هو  
 قبل الحولين بدليل تقييده بالتراضي والتشاور لانه بعد هذا لا يحتاج اليهما ذكر صاحب البحر (قوله من العون) كذا  
 في أكثر النسخ وفي بعض النسخ عن التميمي وعبارة النهر وفي تصحيح القدوري معز بالي العون على الدراية حلي  
 (قوله لكن الخ) استدراك على قوله وبه ينقضي وحاصله أنهم ما قولان أفتى بكل منهما (قوله واستدلوا الخ) استدلال به  
 صاحب الهداية لخصه رجوع الى الحق في باب ثبوت النسب من أن الثلاثين لها على التوزيع أفاده في البحر  
 (قوله وفصله) أي خطامه (قوله أي مدة كل منهما) بيان ذلك أنه تعالى ذكر شيئين وضرب لهما مدة فكانت  
 بكاملها لكل واحد منهما كالأجل المضمروب للدينين كان يقول للفلان على ألف وشيئة أفتره الى شهرين (قوله  
 في الأول) وهو الحمل (قوله بقول عائشة لا يبيح الولادة الخ) الذي في التمر عنه ما رضى الله تعالى عنها لا يبيح الولد  
 في بطن أمه أكثر من سنتين ولو ينفذ كما مغزل فالشرح وواء بالعنى (قوله ومنه لا يعرف الاسماعا) أي قول عائشة  
 مما ليس للعقل فيه بحال اذ لا يعرف الا بالسمع منه عليه الصلاة والسلام (قوله والآية مؤولة) جواب سؤال  
 حاصله كيف جوز الامام تخصيص الآية بالحديث والقاضي لا يخصه الظنى وأجيب بأن الآية ليست قطعية  
 بل هي قابلة للتأويل لثبوت يجوز تخصيص به وأورد أيضاً على قوله لزوم الجمع بين الحقيقة وقوة الجواز لان لفظ العدد  
 استعماله في حقيقة منه بالنظر الى مدة الفصال وفي أربعة وعشرين بالنظر الى مدة الحمل مع أن انتهاء العدد لا يقبوز  
 بشئ منها عن الآخر (قوله لتوزيعهم) أي العلماء ومنهم صاحبان ومراجع الضمير معلوم من المقام والمراد  
 بالأجل اسم العدد والمراد بالأقل أقل مدة الحمل وبالأكثر أكثر مدة الفصال (قوله على أن الواجب الخ) دفع به  
 ما يتوهم من عدم العمل بذهب به لعدم ظهور دليله (قوله كما أفاده) أي قاضي خان في رسم الفتوى أقول فتاويه  
 (قوله لكن الخ) استدراك على قوله على أن الواجب الخ (قوله قيل بخبر الفتى) وقيل يقدم قول الامام وان لم يظهر  
 دليله وهو ما أفاده قوله على أن الواجب الخ (قوله والاصح أن العبرة بقوة الدليل) قال في البحر ولا يخفى قوة دليلها  
 اقوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين الآية (قوله أما لزوم اجزال رضاع) وكذا لا يجب عليها

(باب الرضاع)  
 (هو) لغة بفتح وكسر من الثدي وشرا  
 (من من ثدي آدمية) ولو بكر أو ميتة  
 أو آيسة وألحق بالمص الوجور والسعوط  
 (في وقت مخصوص) هو حولان ونصف  
 عنده وحولان فقط (عند ما هو  
 الاصم) فتح وبه ينقضي كافي تصحيح القدوري  
 من العون لكن في الجوهر أنه في الحولين  
 ونصف ولو بعد انقطاع محترم وعليه  
 الفتوى واستدلوا القول الامام بقوله  
 تعالى وحده وفصله ثلاثون شهرا أي مدة  
 كل منهما ثلاثون غير أن النقص في الأول  
 تمام يقول عائشة لا يبيح الولد أكثر من سنتين  
 ومنه لا يعرف الاسماعا والآية مؤولة  
 لتوزيعهم الاجل على الأقل والأكثر فلم  
 تكن دلالة لهما قطعية على أن الواجب على  
 المقتل العمل بقول المجتهد وان لم يظهر دليله  
 كما أفاده في رسم الفتوى لكن في آخر الحواشي  
 فان خالف قبل بخبر الفتى والاصح أن العبرة  
 بقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم أما لزوم  
 جبر الرضاع للمطالبة فتدبر بحولين بالاجماع





ثم نقول لم يكن في ثديي لبن حين ألقمتها ثديي ولا يعلم ذلك إلا من جهتها جاز لا ينه أن يتزوج بهذه الصبية  
 (قوله ولو الجنية) فيها أيضا لواجب على النساء أن لا يرضعن من غير ضرورة فإن فعلن فليخففن أولئك من ثم إذا  
 دعت الحاجة فلا ينبغي أن ترضعه الخفاء اللهم عن ذلك ونماه في الجدر (تقنة) في معالم السنن للساجد  
 الخطابي انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن جماع المرضعة لضرر المولود بقوله صلى الله عليه وسلم لا تتلقوا  
 أولادكم سراً فإن الغيل يدرك الفارس فيدعيه عن فرسه اه أي يصصره ويسقطه ومعه أنه أن المرضع إذا جوعت  
 فغلبت فسد لبنها ونهك الولد إذا اغتذى بذلك اللبن فبقى ضاويها فإذا صار رجلاً وركب الخيل فرسها أدركه  
 ضعف الغل فزال وسقط عن متونها فكان ذلك كالقتل له إلا أنه سر لا يرى ولا يشعر به اه قلت ذكر بعضهم  
 نسخ هذا الحديث (قوله ثم لم يدرك) أخذ من ذلك أن الرضاع لا يكون محرماً إلا إذا علمت المرضعة حاله صاحب التمر  
 وفي الثانية يكره لها الرضاع من غير إذن زوجها إلا إذا خافت هلاكه فحينئذ لا بأس به اه قال في  
 البصويذني وجوبه (قوله ان لم يظهر علامة) لم أر من فسر العلامة ويمكن أن تغفل بتداد المرأة ذات اللبن على  
 الحمل الذي فيه الصبية أو كونها سائكة فيه فان تلك أمارات قوية على الرضاع (قوله أمومة المرضع) الأمومة  
 مصدر معناه كون الشخص أمًا قهستاني (قوله وينبت أبوة زوج مرضعة) التقييد بالزوج يشعر بأن الرجل  
 إذا زنى بامرأة فولدت وأرضعت مربية جازله أن يتزوجها كذا في شرح الطحاوي وذكر في الخلاصة عدم الجواز  
 فاهل في المسئلة روايتين قهستاني (قوله لبنها منه) ولو قبل الولادة بأن حبلت منه أي ونزل لبنها أو طأ الم  
 نادر زوجته قط أو ليس لبنها ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غيرها كذا في القهستاني (قوله له) متعلق بالأبوة  
 لأن مصدر معناه كونه أباً والصغير للرضيع اه حلي زيادة (قوله والالا) أي لا يمكن لبنها منه لا تنبت أبوة بل  
 يكون ربيبه من الرضاع يجوز له أن يتزوج بالولد الزوج الثاني من غيرها مخ (قوله كما يحيى) أي في قوله طلق  
 ذات لبن حلي (قوله أي بيبه) أشار إلى أن من به في باب السببية (قوله ما يحرم من النسب) معناه أن الحرمة  
 بسبب الرضاع معتبرة بجمرة النسب فتعمل حليلة الابن والاب من الرضاع لأنها حرام بسبب النسب فكذا بسبب  
 الرضاع وهو قول أكثر أهل العلم كذا في المبسوط وفي القصة زنى بامرأة يحرم عليه بنتها من الرضاع بحرم (قوله رواه  
 الشيخان) أشار به إلى أنه حديث لكن فيه تغيير اقتضاء تركيب المتن وهو زيادة الفاء ووضع المصدر موضع الظاهر  
 وأصله كافي البصر يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتقدم أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى للعارفين على أن  
 المصنف لم يقصد رواية الحديث (قوله وجهها في قوله الخ) بيانه أن المدكور سبع صور وهي باعتبار تعلق الطرف  
 بالمضاف أو بالمضاف إليه أو بهما معاً في ذلك (قوله الرضاع) مرفوع بالفاعل حلي وله أنما نسبت إليه المفارقة  
 وإن كانت مفارقة من الجانيين لأنه الفرع والنسب هو الأصل المعترف به القهرم والمفارقة غالباً تكون من المعارض  
 (قوله كالم نافلة) الكاف زائدة وما بعده بدل مفصل من مجمل وسوغ الزيادة ضرورة النظم والساقلة هي ولد الولد  
 سمي بذلك لزيادة على الحلي فإذا أرضعت امرأة ولده نسباً حلت له ولو كانت أمًا نسبية لا يجوز لأن حليلة  
 الابن ولو كان الرضيع ولده رضيعاً بأن رضع من لبن زوجة ولده ولهذا الرضيع أم نسبية أو رضاعية أخرى  
 حلت له ولا ينبغي أن المراد بالنافلة ما يرمي إليه (قوله وحدة الولد) صادق بأن يكون الولد رضاعاً وحدة رضاعية  
 أو نسبية وأن يكون الولد نسبياً وحدة رضاعية لأن نسبية لأنها أم الزوج أو أم الأب وكلاهما لا يحل للاب والولد  
 يم الذي ذكره والاني (قوله وأم أخت) أي كل منهما رضاعية كأن يجتمع مع صبية على ثدي أجنبية منهم ما وقد  
 انفردت الصبية بالرضاع من أجنبية أخرى أو أخت رضاعية لها أم نسبية أو أخت نسبية لها أم رضاعية  
 لأن نسبية لأنها أم أمه أو حليلة أمه (قوله وأخت ابن) البنت مثل الابن وكل منهما رضاعية أو أخت رضاعية  
 أو أخت نسبية أو أخت أمه أو أخت أبه (قوله وأخت ابن) البنت مثل الابن وكل منهما رضاعية أو أخت رضاعية  
 ما إذا رضع ولده على أمه فانه لا يحرم أمه لكونها أخت ابنه رضاعاً أفاده الرمي (قوله وأم أخت) ما قبل في أم  
 الأخت يقال هنا وجهه المحشى كالمكرمه فان الحكم لا يختلف في الجميع سواء كان المضاف إليه ذكر أم أنثى مثلاً  
 أخت البنت كأخت الابن وأم الخالة كالمخال (قوله وأم خال) فيه الصور الثلاث أما إذا كانا نسبيين لاهل  
 لأنها تكون جدته أو منكوحة جده (قوله ووجه ابن) بالنسب من ابن وهو من البسيط وفيه الصور الثلاث كل  
 منهما رضاعية أو أخت رضاعية كأن يكون له ابن نسبي رضع على أجنبية لبنها من رجل فان أخت صاحب

لأن في المانع شكاً ولو الجنية ولو أرضعها  
 أمك نأهل قرية ثم لم يدركها فإراد أحدكم  
 تزوجها ان لم يظهر علامة ولم يشهد بذلك  
 تجاز خانية (أمومة المرضع للرضيع) ينبت  
 (أبوة زوج مرضعة) إذا كان (لبنها منه) أي بيبه  
 والالا كما يحيى (في حرم منه) رواه الشيخان  
 (ما يحرم من النسب) واحد وعشرين صورة  
 واستثنى بعضهم أحداً وعشرين صورة  
 وجهها في قوله  
 يفارق النسب الرضاع في صور  
 كأم نافلة وحدة الولد  
 وأم أخت وأخت ابن وأم أخ  
 وأم خال ووجه ابن اعتماد

ابن عمه الرضيع فلا تب الرضيع التزوج بها ولو كانت نسيبة لا يجوز له لانها تكون أخته أو الأخت نسيبي فقط وقد  
 استوفى المصنف هذه الصور (قوله استثناء منقطع) جواب عما قاله القاضي البضاوي ان الاستثناء غير صحيح  
 لان حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب فبقي الاعتراض جعل الاستثناء متصلا (قوله بالمصاهرة) أي حرمة من ذكر  
 اذا لم يكن رضاعا انما تكون بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع  
 ما يحرم من النسب متناولا لها فاستثنوا ما منه منقطع وفي القاموس الصهر بالكسر القرابة وحرمة الختونة  
 (قوله لا بالنسب) فيه قطران عمه ولده حرمتها بالنسب لانها أخته الشقيقة أو لاب أو لأم وكذلك بنت عمه ولده حرمتها  
 بالنسب لانها بنت أخته الشقيقة أو لاب أو لأم وما بقي من صور مخالفة الرضاع للنسب ليس الحرمة فيها عندهم  
 الرضاع للمصاهرة من كل وجه بل نارة تثبت الحرمة لاجلها ونارة تثبت لاجل النسب بيان ذلك أن أم أخيه نسيبا  
 انما تكون حرمتها بالمصاهرة اذا كان الأخ أخا لاب فان أمه حينئذ امرأة الاب أما اذا كان الأخ شقيقا أو لأم  
 فحرمة الأم للنسب لانها أمه وأما أخت ابنه نسيبا ان كانت أخت الابن لأمه كانت حرمتها بالمصاهرة لانها ربيته  
 وان كانت أخت ابنه شقيقة أو لأمه فحرمتها بالنسب لانها تكون بنته وأما جدته ابنه انما تكون حرمتها بالمصاهرة  
 اذا كانت أم امرأته أو أختها أمه أو لأمه فحرمتها بالنسب لانها أمه وأما أم عمه انما تحرم بالمصاهرة اذا كان الأم لاب  
 لانها تكون موطوءة الجدا أما اذا كان الأم شقيقا أو لأم فأم الأم جدته فحرمتها بالنسب ومثل أم الأم أم الخال  
 فلا تحرم بالمصاهرة الا اذا كان الخال لاب لانها تكون موطوءة الجدا الفاسد أما اذا كان الخال شقيقا أو لأم فهي  
 جدته نسيبا من جهة الأم وبنت أخت ولده ان كانت أخت الولد لأمه حرمتها بالمصاهرة لانها ربيته وان كانت  
 الأخت شقيقة الولد أو لأمه فأنها بنت بنته وأم ابن ابنه حرمتها بالمصاهرة لانها حليمة الابن وأما بنت بنته فهي  
 بنته حرمتها بالنسب فقد ظهر من هذا أن التعليل المذكور غير صحيح والتعليل الصحيح ما ذكره بقوله فان حرمة أم  
 أخته وسببها ان شاء الله تعالى أفاده الحلبي فقوله فلم يكن الحديث الخ لا يظهر لأن النسب متحقق في جميعها أما  
 من كل وجه كما في صورتين الأولى ومن بعض الوجوه كما في الصور الباقية (قوله فلا تخصيص بالعقل) تفريع  
 على قوله فلم يكن الحديث متناولا لأن التخصيص انما يتحقق عند التناول وفيه رد على من زعم أن هذا تخصيص  
 بالعقل كما أحب الغاية وفي البحر من الفتح قالت طائفة هذا الخارج تخصيص للحديث أي يحرم من الرضاع  
 ما يحرم من النسب بدليل العقل والحقوق على انه ليس تخصيصا لانه أحال ما يحرم من الرضاع على ما يحرم من  
 النسب وما يحرم من النسب ما يتعلق خطاب تحريره به وقد تعلق بما عبر عنه بالامهات والبنات وأخوانكم  
 وعمائكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت فما كان من معنى هذه الالفاظ متصفا في الرضاع حرم فيه  
 والمذكورات ليس شيء منها من معنى تلك فكيف تكون مخصصة وهي غير متناولة (قوله لكونها أمه الخ) أي  
 لا لاجل انها أم أخته أو أخته الأبرى انها تحرم عليه وان لم يكن له أخ أو أخت وكذلك أخت ابنه من النسب انما  
 حرمت عليه لاجل انها بنته أو بنت امرأته بدليل حرمتها وان لم يكن له ابن (قوله وهذا المعنى) وهي كونها أمه  
 أو موطوءة أبيه (قوله مفعود في الرضاع) فلم يتناوله الحديث فلم تصح دعوى التخصيص (قوله وقس عليه) الضمير  
 يرجع الى أم الأخ والأخت باعتبار المذكور ووقع في شرح الملتقى مثل ما هنا ولا وجه لجعل البعض مقيدا والبعض  
 مقبضا عليه في هذه الصور لأن الحكم بالحل فيها لكونها غير داخل في الحديث هي مستوية هذا المعنى (قوله وكذا  
 عمه ولده) لم يذكر وأخاه الولد لانها حلال من النسب أيضا لانها أخت زوجته بحر (قوله وبنت عمه) أي عمه ولده  
 وتحرم من النسب لانها بنت أخته وأما بنت عمه نفسها فانها حلال نسيبا ورضاعا (قوله وبنت أخت ولده) وتحرم  
 من النسب لانها ما بنت بنته أو بنت ربيته (قوله وأم ولاد أولاده) بأن أرضعت أجنبية ولده ولده أنه يتزوج  
 بهذه المرأة بخلافها من النسب لانها ما حليمة ابنه وأما بنته ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع (قوله وكذا أخوان  
 المرأة لها) يبقى عنه قول المصنف الأم أمه فانه اذا جاز له التزوج بأم أخيه رضاعا جاز لها التزوج بأخي ابنه فبقي  
 داخل تحت قوله وباعتبار ما يحل لها أوله وأيضاً هي معلومة من قوله وأخت ابنه فكما جاز له التزوج بأخت ابنه  
 رضاعا جاز له التزوج بأخي ابنه رضاعا (قوله فهذه عشر صور) الأولى أم أخيه وأخته الثانية أخت ابنه وبنته  
 الثالثة جدته ابنه وبنته الرابعة أم عمه وعمته الخامسة أم خاله وخالته السادسة عمه ولده السابعة بنت عمه ولده  
 الثامنة بنت أخت ولده التاسعة أم أولاد أولاده العاشرة أخوان المرأة وقد علمت ما في ذكر العاشرة من النظر فانه

(الأخت أخته وأخته) استثناء منقطع لان  
 حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن  
 الحديث متناولا لما استثناء الفقهاء فلا  
 تخصيص بالعقل كما قبل فان حرمة أم أخته  
 وأخيه نسيبا لكونهم أمه أو موطوءة أبيه  
 وهذا المعنى مفعود في الرضاع (و) قس عليه  
 (أخت ابنه) وبنته (وبنته) (و) قس عليه  
 (و) بنت عمه وأم خاله وخالته (وكذا عمه ولده  
 وبنت عمه وبنت أخت ولده وأم أولاد  
 أولاده فهو لاء من الرضاع حلال لأرجل  
 وكذا أخوان المرأة لها فانه مقيد بمجر

من المقابلات وذكره هناية حتى أن له مقابلاته بغيره المورثات ومقابله قوله ١ أم أخيه الذي في المستثنيات  
فإن نظر إليه لزم التكرار (قوله باعتبار المذكورة والا فونة) أي في المضاف إليه فتصير مع المذكورة أم  
أخيه وأخت ابنه وبسمة ابنه وأم عمه وأم خاله وعمه ابنه وبنت عمه ابنه وبنت أخت ابنه وأم ولد ابنه ومع الا فونة  
أم أخته وأخت بنته وأم عمه وأم خالته وعمه بنته وبنت عمه بنته وبنت أخت بنته وأم ولد بنته (قوله  
وباعتبار ما يحل له) كافي الا مثله المذكورة اه حلي (قوله أو لها) تحتها تسع صور مقابلة لتسع المذكورة  
وهي أبو أخيه وأخواته وجداتها وأبوعها وأبو خالها وخال ولدها وابن خاله ولدها وابن أخت ولدها وأبو ولد  
ولدها وانما قلنا وخال ولدها وابن خاله ولدها وكان القياس أن نقول وم ولد لها وابن عمه ولدها لانها لا يحرم  
عليها من النسب أيضا كما صرح به في البحر اه حلي ويمكن تقرير المقام بمل آخر فقال في مقابلة تزوج أم الأخ  
والأخت تزوجها بأخ ابنها وبنتها وتزوج أخت ابنه وبنته تزوجها بأب أخيه أو أختها وتزوج بنته ابنه  
تزوجها بجدة ابنها وبنتها وتزوج أم عمه تزوجها بأب أخ ابنها وتزوج أم عمه تزوجها بأب أخ بنتها وتزوج  
أم خاله تزوجها بأب أخت ابنها وتزوج أم خالته تزوجها بأب أخت بنتها وتزوجها بعمة ولده تزوجها بعم  
ولدها وتزوجها ببنت عمه ولده تزوجها بجدة ابنها وبنتها وتزوجها بأب أخ ابنها وتزوجها بأب أخ بنتها  
(قوله وتزوجها بأب أخ ابنها) قال زوج الاتي في الاولى يجعل ذكر في الثانية (قوله وكل منهما) بضمير المؤنث  
أي من الأربعين وفي نسخة منها بضمير المؤنث ولا وجه له (قوله يجوز أن يملق الجار والمجرور) أي المقتدر  
بعد الاستثناء المذكور عليه بالمتفق منه والتقدير فيجوز من الرضا ما يحرم من النسب الأم أخيه من  
الرضا فانها لا تحرم اه حلي (قوله ثم لا يملق معنى) على انه صفة أو حال ويجوز الامران اذا وقع بعدهم ظرف بال  
الجنسية كقوله يعجز الزهرى أكامة والتمز على اغصانه أو بعد الاضافة لانها تأتي لما تأتي له الام وأما تعلقها  
من جهة الصناعة فبصدد في الطرف والمجرور يجب تعلقها مع مدح في ثمانية مواضع منها وقوعها  
حالا وصفة (قوله كادخ) الاولى أن يقول كادخت أو يقول في الاول كأن يقول له أخ نسبي الا أن يقال  
مراده التذرع في المضاف إليه ذكره وأفونة حلي (قوله كأن يكون له أخ نسبي له أم رضاعية) صوابه كأن  
يكون له أخ رضاعي له أم نسبية كالأختي حلي والأفوة عين ما قبلها (قوله وهذا من خواص كتابنا) اعلم أن ابن  
وهبان في شرح منظومته أوصلها إلى نيف وستين وبينهما صاحب البحر وقار أن هذا البيان من خواص هذا  
الكتاب وزاد عليها حتى أوصلها إلى احدى وثنتين وأوصلها في لئله إلى مائة وثماني وقال انها من خواص كتابه  
وأراد الشارح أن يوصلها إلى مائة وعشرين زيادة العاشرة من الصور التي يكون من خواص كتابه كما قال لكم ما  
ماغت له وعلى تسمي ذلك هو انها غير مكررة يندرج فيها ثلاث صور بالظن تعلق الطرف ولا تطرقا لها وهو حل  
التزوج بأم الأخ لانه من جهة التسعة فهي حينئذ مائة واحدة عشرة صورة (قوله وهو ظاهر) بأن يكون هو رضع  
مع صبي على أجنبية وذلك الصبي رضع مع صبية على امرأة أخرى فقل تلك الامة له (قوله فهو) أي قوله نسبيا  
(قوله للزوم التكرار) لانه اذا اتصل بالمضاف فقط كان المضاف إليه من الرضا أو بالمضاف إليه فقط كان المضاف  
من الرضا وهما اذا خلان في قوله وتحل أخت أخيه رضاعا اه حلي (قوله رضاعي امرأة) تعبيره بامرأة أولى  
من تعبيره أكثر بزيادة لانه لوهم ان الحرمة لا تثبت الا اذا رضع من ثدي واحد كالغير فقط واليسار فقط فأفاده  
الحلي والمراد بالرضع عين الذكر والاتى فكل رضاعي امرأة لا يحل للذكر منها تزوج الاتى حيث كان الرضا  
منهم ما دخل العامين تقدم احدهما على الآخر (قوله اكونهما اخوين) أي شقيقة إن كان لابن الذي شرباه  
لرجل واحد وام واحدة كما هو الموضوع اولاً أن لم يكن لرجل واحد وقد يكونان لأب كما اذا كان لرجل امرأتان  
وولد تامته فأرضعت كل واحدة صغيرا فان الصغيرين اخوان لأب حتى لو كان احدهما أنثى لا يحل النكاح  
بينهما حلي مع زيادة (قوله بين الرضعة) فضيلة بمعنى مفعولة (قوله وولد مرضعتهما) بكسر الصاد والاولى وابن  
مرضعتهما الان الولد بيم الذكر والاتى قال في التمر وأفاد بالجهة الاولى وهي ولا حل بين رضاعي ثدي اشترط  
الاجتماع من حيث المكان في الاجنبيين وبالدانية عدم اشتراطه في الاجنسية وابن مرضعتهما اذا رضعتهما أخت  
لهذا الابن رضاعا رضعت معه ولا وجه هذا لا يستغنى بالاولى عن الثانية ووقع في البحر خلط في هذا المثل فاجتبه  
اه ومثل ما في البحر وقع للمصنف وسواء ولد الابن قبلها أو بعدها (فرع) لو كان لامرأة ثديان ولاخرى بنون  
فأرضعت أمهم ابنا لاخرى وأرضعت أمهم فملا لاخرى لم يكن للابن المرتضع من أم البنات ان يتزوج واحدة

تصل باعتبار المذكورة والا فونة الى مخرجين  
وباعتبار ما يحل له أو لها الى أربعين مثلاً  
يجوز تزوجها بأم أخيه وتزوجها بأب  
أخيه أو بكل منها يجوز أن يملق الجار  
والجرور أي من الرضا ما يحل له  
فالمضاف كالأم كأن نسبه له أو نسبه  
له أم رضاعية أو بالمضاف إليه كالأخ كأن  
يكون له أخ نسبي له أم رضاعية ولا أخيه رضاعاً  
يجتمع مع آخر على ثدي أجنبية فهي طائفة وعشرون  
أم أخرى رضاعية فهي طائفة وعشرون  
وهنا من خواص كتابنا (وتحل أخت أخيه  
وضاعاً) يصح انه بالمضاف والمضاف إليه  
أخ نسبي له أخت رضاعية وبالمضاف إليه  
كأن يكون لأخيه رضاعاً أخت نسبية وبها  
وهو ظاهر (و) كذلك (نسبياً) بأن يكون  
لأخيه لاية أخت لأم فهو متصل بها لا  
باحدهما للزوم التكرار كما لا يخفى (ولا حل  
بين رضاعي امرأة) اكونهما اخوين  
وان اختلف الزمن والاب (ولا حل بين  
الرضعينة وولد مرضعتهما) أي التي  
أرضعتهما (وولد ولدها) لأنه ولد الأخ



منهن لانهن أخواتهن رضاعا وكان لاختوته أن يتزوجوا بنات الأخرى لانهم أخوات أخيه رضاعا إلا البنت التي  
 أوضعها أمهم وحدها فلا تقي لهم لانهم أخوتهم رضاعا (قوله وابن بكر بنت تسع سنين) قيد بالتسع لانها اذا لم  
 تبلغه الا يتعلق بغيرها فحرم كالمولود لها ماء أصفر فانه لا يثبت من ارضاعه فحرم نهر مختصرا والمراد بالبكر هنا  
 التي لم تتجاع قط بكاح أو سفاح وان كانت العذرة غير باقية كأن زالت لثورة أو حوى والحرمة لا تعدى الى  
 زوجها حتى لو طلقها قبل الدخول له التزوج برضيعة لان الابن ليس منه فهاستافى (قوله وكذا يحترم لبن ميسرة)  
 هو ما هو عند الامام لان التحريم بالموت لما حلت الحياة فيه وهو منتف في اللبن وقال ابن حنبل في الجاهلية للوعاء  
 التحريم لكنه غير مانع من الحرمة كالمولود في انما تحريم وأوجبه الصبي نهر (قوله ولو لم يولد) لا فرق بين أن يحلب  
 قبل موتها فيشربه الصبي بعد موتها أو يحلب بعد موتها بمجرى الوالدية والخلافة (قوله فيصير نكاحا)  
 أي نكاح البنت التي رضعت من الميسرة فمخيرنا نكاحها عائد على متقدم معنى دلالة قوله ~~وكذا يحترم لبن~~ ميسرة عليه اه  
 حابي وقوله محرما للميسرة وجهه أنها أم امرأته ولا يجوز الجمع بين هذه الرضعة وبنت الميسرة  
 لانهما أختان بحر (قوله فيصيرها) أي عند فقد الاناث من غير خرفة بخلاف غير المحرم فيصير خرفة وقبل تغسل  
 في ثيابها (قوله ويدونها) لان الاولى بالدفن المحرم (قوله بخلاف موطئها) جواب سؤال ذكره في المنع بقوله فان  
 قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا وطلت الميسرة حيث لم تثبت حرمة المصاهرة بالاجماع قلت أجيب بان المقصود  
 من اللبن التغذية والموت لا يمنع منه والمقصود من الوطء اللذة المعتادة وذلك لا يوجد في الميسرة اه حابي (قوله  
 لا اللذة) أي المعتادة كما قاله المصنف وفيه أن حرمة المصاهرة قصد الولد لا الذلة والانتبذت حرمة المصاهرة  
 بالنسبة بشهوة مع الانزال وبالنظر الى الفرج الداخلى بشهوة معه وبالوطء في الدبر لوجود الشهوة مع الانزال  
 وليس كذلك قالوا في أن يقال والمقصود من الوطء الولد وذلك لا يوجد في الميسرة حابي (قوله ومخلوط بماء) مثله  
 كل ما عجل والجاء ذلك فأكاده صاحب التمر (قوله اذا غلب لبن المرأة) أي على أحد المذكورات وفسر الغلبة  
 في أيمان الثانية من حيث الاجزاء وقال قاضي خان في هذا الباب فسر محمد الغلبة في الدوا بأن يفرض عن كونه  
 لبنا وقال الثاني أن غير الطعم واللون لان غير أحدهما نهر ونحوه في البحر ووفق في الدر المنثور فقال تعتبر الغلبة  
 بالاجزاء في الجنس وفي غيره بتغير طعم أولون أو روي كالمووى عن أبي يوسف الا انه اعتبر التغيير في غير الجنس بوصف  
 واحد والمذكورة أنفائه لا يعتبره الا اذا غير الطعم واللون نعم ووافقه ما في الهندية من اعتبار واحد الاوصاف  
 الا انه لم يعزه لابي يوسف (قوله وكذا اذا استويا) أي ابن المرأة واحد المذكورات اه حابي ويستفاد منه انه  
 عند تساوي ابن المرأة بن بنت التحريم منهما وعلمته ما ذكره الشارح بقوله لعدم الاولوية (قوله لعدم الاولوية)  
 علة لاستواء ابن المرأة وابن مائة استواء لبن المرأة مع الباقى فهو وان لبنها غير مغلوب ولذا قال في البحر بعد ذكر  
 الغلبة في المسائل الثلاث وهي الماء والدواء ولبن الشاة ولو استويا وجب ثبوت الحرمة لانه غير مغلوب فلم يكن  
 مستهلكا اه ولو نظر الى عدم الاولوية لا يقتضي التوقف بعنى لا يحكم بحمل تغار اللبن المرأة ولا بحرمة نظرا  
 للحضاط (قوله مطلقا) سواء استويا وغلب احداهما لان الجنس لا يقبل الجنس حابي (قوله قبل وهو الاصح)  
 وهو رواية عن الامام قال في النهاية وهو ظاهر وحوط وفي شرح الجمع قيل انه الاصح وفي الترمذية وروى  
 بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخير دليل محمد كما في الفتح حابي (قوله مطلقا) سواء استويا  
 النار أم لا وسواء كان غالبا بحيث يتقار عند رفع الاقمة أم لا وسواء أكل لقمة لقمة أو حساء حساء وقيل  
 ان كان اللبن غالبا يتعلق به التحريم قطرا بالغالب والخلاف فيما اذا لم تحسه النار اما المطبوخ فلا تضافا كما في البحر  
 وفي جميع الاخير عن الثانية ان حساء حساء تثبت به الحرمة عنده وقبل لا تثبت بكل حال واليه مال السرخسي  
 وهو المصحيح كما في اكثر الكتب حابي (قوله وان حساء حساء) في القاء ومن حساء زيد المرق شره شيئا بعد شئ بحر  
 (قوله وكذا الوجبة) قال في البحر ولو جعل اللبن مخضرا ورابا الرشيرا زاءا وجينا واقتا او صلاقتا وله الصبي  
 لا تثبت به الحرمة لان اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا يثبت اللحم ولا ينشز العظم ولا يكتفى به الصبي في الاغذية  
 فلا يحترم اه حابي وفي القاء ومن اللبن مخيض ما اخذ زبد والشيراز اللبن الرائب المستخرج ماؤه والاطح  
 من لبنه ويهرق ويكتفى ورجل وابل شئ يقض من الخيض الفخي واصل مصل مصل ولا قطر والابن صار في وعاء  
 بنوعه او خرج ليظهر ماؤه (قوله لان اسم الرضاع) تعطل للمصنف واقوله وكذا الوجبة (قوله ولا الاختقان)

(وابن بكر بنت تسع سنين) فاستدرك محمد  
 والا لاجرة (وكذا) يحترم (لبن ميسرة) ولا  
 محلولها فيصير نكاحا محرما للميسرة فيصير  
 ويدونها (قوله ويدونها) لا يثبت من ارضاعه فحرم نهر مختصرا والمراد بالبكر هنا  
 التي لم تتجاع قط بكاح أو سفاح وان كانت العذرة غير باقية كأن زالت لثورة أو حوى والحرمة لا تعدى الى  
 زوجها حتى لو طلقها قبل الدخول له التزوج برضيعة لان الابن ليس منه فهاستافى (قوله وكذا يحترم لبن ميسرة)  
 هو ما هو عند الامام لان التحريم بالموت لما حلت الحياة فيه وهو منتف في اللبن وقال ابن حنبل في الجاهلية للوعاء  
 التحريم لكنه غير مانع من الحرمة كالمولود في انما تحريم وأوجبه الصبي نهر (قوله ولو لم يولد) لا فرق بين أن يحلب  
 قبل موتها فيشربه الصبي بعد موتها أو يحلب بعد موتها بمجرى الوالدية والخلافة (قوله فيصير نكاحا)  
 أي نكاح البنت التي رضعت من الميسرة فمخيرنا نكاحها عائد على متقدم معنى دلالة قوله ~~وكذا يحترم لبن~~ ميسرة عليه اه  
 حابي وقوله محرما للميسرة وجهه أنها أم امرأته ولا يجوز الجمع بين هذه الرضعة وبنت الميسرة  
 لانهما أختان بحر (قوله فيصيرها) أي عند فقد الاناث من غير خرفة بخلاف غير المحرم فيصير خرفة وقبل تغسل  
 في ثيابها (قوله ويدونها) لان الاولى بالدفن المحرم (قوله بخلاف موطئها) جواب سؤال ذكره في المنع بقوله فان  
 قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا وطلت الميسرة حيث لم تثبت حرمة المصاهرة بالاجماع قلت أجيب بان المقصود  
 من اللبن التغذية والموت لا يمنع منه والمقصود من الوطء اللذة المعتادة وذلك لا يوجد في الميسرة اه حابي (قوله  
 لا اللذة) أي المعتادة كما قاله المصنف وفيه أن حرمة المصاهرة قصد الولد لا الذلة والانتبذت حرمة المصاهرة  
 بالنسبة بشهوة مع الانزال وبالنظر الى الفرج الداخلى بشهوة معه وبالوطء في الدبر لوجود الشهوة مع الانزال  
 وليس كذلك قالوا في أن يقال والمقصود من الوطء الولد وذلك لا يوجد في الميسرة حابي (قوله ومخلوط بماء) مثله  
 كل ما عجل والجاء ذلك فأكاده صاحب التمر (قوله اذا غلب لبن المرأة) أي على أحد المذكورات وفسر الغلبة  
 في أيمان الثانية من حيث الاجزاء وقال قاضي خان في هذا الباب فسر محمد الغلبة في الدوا بأن يفرض عن كونه  
 لبنا وقال الثاني أن غير الطعم واللون لان غير أحدهما نهر ونحوه في البحر ووفق في الدر المنثور فقال تعتبر الغلبة  
 بالاجزاء في الجنس وفي غيره بتغير طعم أولون أو روي كالمووى عن أبي يوسف الا انه اعتبر التغيير في غير الجنس بوصف  
 واحد والمذكورة أنفائه لا يعتبره الا اذا غير الطعم واللون نعم ووافقه ما في الهندية من اعتبار واحد الاوصاف  
 الا انه لم يعزه لابي يوسف (قوله وكذا اذا استويا) أي ابن المرأة واحد المذكورات اه حابي ويستفاد منه انه  
 عند تساوي ابن المرأة بن بنت التحريم منهما وعلمته ما ذكره الشارح بقوله لعدم الاولوية (قوله لعدم الاولوية)  
 علة لاستواء ابن المرأة وابن مائة استواء لبن المرأة مع الباقى فهو وان لبنها غير مغلوب ولذا قال في البحر بعد ذكر  
 الغلبة في المسائل الثلاث وهي الماء والدواء ولبن الشاة ولو استويا وجب ثبوت الحرمة لانه غير مغلوب فلم يكن  
 مستهلكا اه ولو نظر الى عدم الاولوية لا يقتضي التوقف بعنى لا يحكم بحمل تغار اللبن المرأة ولا بحرمة نظرا  
 للحضاط (قوله مطلقا) سواء استويا وغلب احداهما لان الجنس لا يقبل الجنس حابي (قوله قبل وهو الاصح)  
 وهو رواية عن الامام قال في النهاية وهو ظاهر وحوط وفي شرح الجمع قيل انه الاصح وفي الترمذية وروى  
 بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخير دليل محمد كما في الفتح حابي (قوله مطلقا) سواء استويا  
 النار أم لا وسواء كان غالبا بحيث يتقار عند رفع الاقمة أم لا وسواء أكل لقمة لقمة أو حساء حساء وقيل  
 ان كان اللبن غالبا يتعلق به التحريم قطرا بالغالب والخلاف فيما اذا لم تحسه النار اما المطبوخ فلا تضافا كما في البحر  
 وفي جميع الاخير عن الثانية ان حساء حساء تثبت به الحرمة عنده وقبل لا تثبت بكل حال واليه مال السرخسي  
 وهو المصحيح كما في اكثر الكتب حابي (قوله وان حساء حساء) في القاء ومن حساء زيد المرق شره شيئا بعد شئ بحر  
 (قوله وكذا الوجبة) قال في البحر ولو جعل اللبن مخضرا ورابا الرشيرا زاءا وجينا واقتا او صلاقتا وله الصبي  
 لا تثبت به الحرمة لان اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا يثبت اللحم ولا ينشز العظم ولا يكتفى به الصبي في الاغذية  
 فلا يحترم اه حابي وفي القاء ومن اللبن مخيض ما اخذ زبد والشيراز اللبن الرائب المستخرج ماؤه والاطح  
 من لبنه ويهرق ويكتفى ورجل وابل شئ يقض من الخيض الفخي واصل مصل مصل ولا قطر والابن صار في وعاء  
 بنوعه او خرج ليظهر ماؤه (قوله لان اسم الرضاع) تعطل للمصنف واقوله وكذا الوجبة (قوله ولا الاختقان)

في الصباح - فنت المريض اذا وصلت الدواء الى باطنه - بالمحقنة واحدة - هو والامم الحقة مثل الغرقم  
 الاعتراف ثم اطلقت على ما يتداوى به والجمع - حقن مثل غرفة وغرف (قوله والاقطار) كذا في النسخ زيادة  
 التام الذي شرح عليه المصنف الاقطار وشقوه في البحر والنهر (قوله وجائفة) جراحة في الجوف والاشمة جراحة  
 في هامة الرأس لعدم الحرمة فيها لان المناط طريق الحرمة وليس ذلك في الواصل من السافل بل الى المطة  
 وذلك من الأعلى فقط والاقطار في الاحليل غاية ما يصل الى المثانة فلا يتعدى به الصبي - وكذا في الاذن لضيق  
 الثقب وفيه نظر لتصر محهم بالقطر باقمار الدهن في الاذن فيوصل الى باطنه ولا يمنع ضيقه والوجه كونه ليس  
 بما يتعدى به والمقصد في الصوم لا يتوقف عليه كذا في الفتح قاله صاحب النهر (قوله ولا ابن رجل) لانه ليس  
 بلبن على الحقيقة لان الابن انما يتصور من يتصور منه الولادة فصار كصغيرة التي لم تبلغ تسع - من يجر  
 (قوله والا لا) لا يحسن الاتيان به في مثل هذا التركيب لانه علم من قوله ومشكل اذا التقدير ولا يحرم لبن مشكل  
 بخلاف عبارة الجوهرة ونسبها كما في البحر واذا نزل للنسب لبن ان علم انه امرأة تعلق به التحريم وان علم انه رجل  
 لم يتعلق به التحريم وان أشكل ان قال النساء انه لا يكون على غزارته الا لامرأة تعلق به التحريم احتياطاً وان لم  
 يقن ذلك لم يتعلق به التحريم خبي (قوله وغيرها) من الحيوانات (قوله لعدم الكرامة) أي والحرمة انما تثبت  
 بطريق الكرامة بواسطة شبهة الجزئية ولا برؤية بين الآدمي والبهائم وما يحكي عن البخاري صاحب الصحيح  
 من الاقناء بالحرمة بين مجبيين ارتضعا شاة قاله أعلم بحقه (قوله فلو أرضعت الكبيرة) أطلقها فمثل المدخولة  
 وغيرها وسواء كان لبنها منه أو من غيره وقع الارضاع قبل الطلاق أو بعده في عدة رجعي أو بائن يذوقه صفري  
 أو كبري فقله ولو مبانة يفهم منه حكم الرجعية بالاولى لان الرجعية قائمة من كل وجه ثم التقييد به ليس  
 احترازاً لان أخت الكبيرة وأما ابنتها نسباً ورضاعاً ان دخل بالـ كبيرة مثلها للزوم الجمع بين المرأة وبنت  
 أختها في الاول وبين الاختين في الثاني فبين المرأة وبنت بنت في الثالث وليس له أن يتزوج بواحدة منها قط  
 ولا المرصعة أيضاً وان لم يدخل بالكبيرة في الثالثة فإن المرصعة لا تعلق له لكونها أم امرأته ولا الكبيرة لكونها  
 أمه <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١</sup>

مثل ما عبره الشارح (قوله والاباز تزوج الصغيرة ثانيا) فحتم ثلاث مور ما اذا انقضا معا أو اتى أحدهما دون الآخر والمقصود الأول سواء كان الارضاع قبل الطلاق أو بعده فان كان قبله انفسخ كاحدهما لكونه جامعاً بين الام وتنتها رضا عاولة أن يعيد المقدم على البنت لعدم الدخول بالام وعلى هذه الصورة يحمل كلام الشارح وان كان الارضاع بعد الطلاق لا ينفسخ نكاح البنت لكونها حال الارضاع لم تكن ضرة لها لان غير الدخول بها لا حدة عليها فقد أرضعها مع اتمام الزوجية حقيقة وحكما وحرمت الكبيرة في صورتين للعقد على بنتها رضاعاً أما اذا اتى أحدهما فقط بأن وجد الدخول دون اللبن أو اللبن دون الدخول على ما قدمنا فالحرمة ثابتة فيها (قوله ان لم يوطأ) قيد به لانه لو وطئها كان لها كمال المهر مطلقا لكن لا تنفسخ له في هذه العدة اذا جاءت الفرقة من قبلها والافلها النفقة بغير (قوله لم يجز الفرقة منها) به هذا لتعليل يعلم أن الكبيرة لو كانت بكره أو نائمة فأرضعها الصغيرة أو أخذ شخص لبنها فأوجبه الصغيرة أو كانت الكبيرة مجنوناً كان لها نصف المهر لانفساخها إضافة الفرقة اليها بغير (قوله وللصغيرة نصفه) لان الفرقة قبل الدخول لا من قبلها ولا يقال الارضاع فعلها والفرقة باعتبارها لا نأقول فعلها غير معتبر في اسقاط حقها لان المهر انما يسقط جواً على الفعل والصغيرة ليست من أهل الجسادة على الفعل فلا يسقط مهرها الا ترى أنه لا يجب الكفار ولا تحريم عن الارث باقتل حتى لو وجد في الكبيرة أيضاً ما يمنع اعتبار فعلها كالجنون وغيره على ما تقدم لا يسقط حقها أبو السعود عن الزيلعي (قوله لعدم الدخول) لانه لا يتأني دخولها حال كونها في مدة الرضاع (قوله وكذا المومر) أي مثل الكبيرة في أن الزوج يرجع عليه بنصف المهر ان تعمد الفساد حلبي وفي أبي السعود عن الزيلعي ويرجع بنصف مهر كل منهما على الرجل الذي أخذ لبنها فأوجبه الصغيرة ان تعمد الفساد (قوله ان تعمدت الفساد) هذا القيد انما هو في الرجوع عليها أما في سقوط مهرها قبل الوطأ فلا يشترط له تعمد الفساد أبو السعود والمناسب أن يزيد أو تعمد الرجوع الى المومر وهذا يشاء في ما تقدم قريبا عن المهر فيلجئ (قوله بأن تكون عاقلة الخ) فلا رجوع على المجنونة والمكرهة والنائمة (قوله ولم تقصد دفع جوع) فان قصده ثم تبين أنها كانت شابة لا تكون متعمدة والحق القهستاني قصداً لا كرام بقصد دفع الجوع وفي شرح الماتني دفع الجوع فندوب ودفع الهالك فرض (قوله لان التسبب) أي الضمان به يشترط فيه التعدي فاخر البير اذا كان في ملكه لا ينعن والاضمن بغير (قوله والقول قولها) مع عيبتها (قوله ان لم يظهر منها تعمد الفساد) قال في البحر وهو قيد حسن لانه اذا ظهر منها تعمد الفساد لا يقبل قولها لظهور كذبها (قوله طلق ذات لبن) أي منه (قوله تخكمه من الاول) أي فالاحكام الثابتة للرضاع تنبت للأول من كونه الرضيع ابناً له وهو أبوه وأبو الزوج جدته وأخوه بغير (قوله لانه منه يبين) ويشك كافي كونه من الثاني فلا يزول بالشك من (قوله والوطأ بشبهة كالحلال) صورته وطئت امرأة بشبهة فحلت وولدت ثم تزوجت ثم أرضعت صبياً كان ابناً للوطأ بشبهة للزوج ومثله صورة الزنا اه حلبي (قوله والوجه لا فتح) قال فيه بعد ما ذكر أن لبن الزنا كالحلال مانعه وذكر الوري أن الحرمة تنبت من جهة الام خاصة ما لم يثبت النسب فحينئذ تنبت من الاب وكذا ذكر الاسيحاتي وصاحب النسياع وهو أوجه لان الحرمة أي حرمة نكاح البنت من الزنا على أيهاه مطلقاً للعضية وذلك في الولد نفسه لانه مخلوق من مائه دون اللبن اذ ليس اللبن كذا من مائه لانه فرع التغذية بخلاف الولد والتغذي لا يقع الا بما يدخل من أعلى المعدة لا من أسفل البدن كالحقنة فلا أثبات فلا حرمة بخلاف ثابت النسب لان قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أثبت الحرمة منه اه زيادة أي حرمة نكاح البنت من الزنا على أيهاه مطلقاً (قوله قال زوجته) أي قال في حقها فليست اللام له دية القول والاتصال أنت رضيعتي لاهذه حلبي (قوله ثم رجع) بأن قال وهمت وايس الامر كما قالت هندية (قوله صدق) فلا يفتقر بينهما استصحاباً هندية (قوله لان الرضاع ما يجزئ) قال في المنع لانه اقترع بغيره في نفسه الخطأ فكان معذوراً فقد يقع عند الرجل ان يبينه وبين فلان رضاعاً فيجب بذلك ثم يخص عن حقيقة الحلال فيبين له غلطه في ذلك فاذا أخبر أنه غلط يقبل قوله وكذا اذا اقتران هذه اخته او امته او بنته رضاعاً ثم اراد ان يتزوجها وقال اخطأت او همت او نسبت وصدقته فهما صفتان وله ان يتزوجها اه (قوله ولو ثبت عليه) فاعل ثبت ضمير يرجع الى الزوج وضمير عليه يرجع الى القول أي ولو ثبت الزوج على قوله هذه رضيعتي ودام عليه واصراً اه حلبي قال في الهندي ولو لم يثبت ذلك لا يقع به جوده ولو وجد الاقرار فشهد اثنان

والاباز تزوج الصغيرة ثانياً (ولا مهر ولا كبيرة ان لم يوطأ) لم يجز الفرقة منها (والصغيرة نصفه) لعدم الدخول (ورجع) الزوج (به) على الكبيرة (كذا المومر) ان تعمدت (الفساد) بان تكون عاقلة طائفة (مسة طقة عالمة بالفساد وبفساد الارضاع ولم تقصد دفع جوع أو هلاك (والالا) لان التسبب يشترط فيه التعدي والقول قولها ان لم يظهر منها تعمد الفساد، عراج (طلق ذات لبن فاعتدت وتزوجت) بأحر (فحلت كالحلال قبل وكذا الزنا والوجه لا فتح (قال) زوجته (هذه رضيعتي ثم رجع) عن قوله (صدق) لان الرضاع ما يجزئ فلا ينعن (ولو ثبت عليه بأن قال) بعده





الرضاع فكذلك اذا قامت عندها (قوله ولا يقتله) أي بالدواء قال الشربلاني في شرح الوهبانية واذا لم تقدر على منعه عنها الابتلاء بالدواء اختل فوافيه والقوى أنها لا تقتله اه لان الحكم لم يتصل بهذه الشهادة حلي وقوله أي بالدواء أي بأن يجعل السم له في دواء يتناوله (قوله وقيل لها التزوج) عبارة شرح الوهبانية وكذا الوشيد اعلى رضاع بينهما حل لهما الفرائض والتزوج بغيره ديانة وقال البعض ليس لها ذلك اه وهذا يفيد أن أكثر أهل المذهب قائلون بجهل التزوج ديانة والذي يمنع انما هو البهض ومعلوم أن الاعتقاد على ما عليه الاكثر وهذا يتأقبه حكاية الشارح ذلك بقيل وقد علت عبارة الاصل المنقول عنه والظاهر أن التزوج في الطلاق الثلاث حكمه كارضاع ولها أن تنافق الزوج الثاني ثم تجتدع دعاء على الاول ولها أن تقيم مع الثاني وتفر من تمكين الاول منها ويحذر (قوله لم تحرم) لان الرضاع انما يكون محرما حال كون الرضيع لم يتم سنه سنتين وهذا ليس كذلك حتى لو كان رضاعا حرم عليها لانه صار ابنها (قوله لم يضمنا) لان كل واحدة منهما غير مفسدة بفسادها وانما الفساد بالاختبة العارضة وهو من تعليل الشارح وله أن يعيد العقد على احدهما (قوله غرم المهر) لتعديبه بهذا الفعل (قوله وقال ذلك) أي تعمدت الفساد (قوله للزوم الحد) أي حد الزنا حيث وجدت شروطه من الاقرار اربعة في مجالس اربعة (قوله فلم يلزم المهر) لانه لا يجمع بين حد ومهر

\*(كتاب الطلاق)\*

لما ذكر النكاح واحكامه اللازمة والمتأخرة عنه شرع فيما به يرتفع وقدم الرضاع لانه يوجب حرمة مؤبدة بخلاف الطلاق فتدعى الاشدة على الاخف وهو مما يحاف به وينبغي ترك ذلك تباعدا عن أبغض الحلال الى تعالى وسئل العلامة الطوري عن قال أيمان المسلمين تلزم من أن فعلت كذا فقلعه فأجاب أن كانت له زوجة طلقته والالزمية كفارة عين واحدة لان العين لا تتهدد عندنا الا بتعدد صرف القسم ولم يوجد اه والظاهر أنهم انطلقوا واحدة وهل هي بائنة أو رجعية الظاهر الثاني لتسكنه وفي فتاوى العلامة خير الدين الرمي سئل عن رجل قال لزوجته أنت طالق لا يردك فاض ولا وال ولا عالم هل يكون بائنا أو رجعيا أجاب هو رجعي ولا يملك اخراجه عن موضوعه الشرعي بذلك (قوله هو لغة رفع القيد) قال القهستاني هو اسم من التطلق لغة الارسال ويجوز أن يكون مصدر طلق بالضم أو الفتح فهي طالق ورفع القيد يكون في المعاني والحساب بدليل ما بعده (قوله لكن جهلوه الخ) ذكره في حيز المعنى القوي يدل على أن الواو والعرب وظاهر عبارة الجبر أن الجاهل والمستعمل الفقهاء لانهم المفسرون بين النصريح والكتابة لا العرب (قوله في المرأة) الاولى في النكاح لان المرأة يتصور فيها الاطلاق الذي هو المعنى الثاني (قوله طلاقا) الاولى تطليقا وهو الذي وقع في الجبر لانه قال استعمل في النكاح بالتطليق وفي غيره بالاطلاق حتى كان الاول صريحا والثاني كناية فلم يتوقف على النية في طلقك وأنت مطلقة وتوقف عليها أظنه ذلك وأنت مطلقة بالتخفيف اه ثم ان التنقيط في الصيغة ان كان في النائية أو الثالثة فهو للتكثير كفلت الابواب والافترسوكيد والظاهر أنه للتوكيد مطلقا لانه في النائية والثالثة لم يقيد باليجز هذا الايقاع فقط (قوله فلذا) أي لكون الاطلاق مستعملا في غير المرأة (قوله بالسكون) أي سكوت الطاء لانه من الاطلاق وأما اذا شدد فهو من التطلق فيكون صريحا لا يتوقف على النية (قوله بشرع عارف قيد النكاح) المراد بالقيد الاحكام التي عرفت بسبب النكاح وهي قسمان أصلية وهو حل الوطء وعارض وهو حل النظر وملك المتعة وملك الحبس وغير ذلك بدأفع وهذا التفسير أولى من تفسيره بضرورة ما عرّفته عن الخروج والبروز فانه معترض بأن رفع هذا القيد يحصل لها بالاذن في خروجها وخروجها بالنكاح رفع القيد الحسي ورفع قيد الرق ويحذف التعريف بأنهم قالوا ركن الطلاق اللفظ المخصوص الدال على رفع القيد فكان ينبغي أن يعرفوه به فان حقيقة النفي ركنه ففي هذا هو لفظ دال على رفع قيد النكاح (قوله في الحال) متعلق برفع (قوله بالبائن) متعلق برفع والبائن أعظم من البائن الأصغر والا كبر واعتراض بأن يرفع فيه لوجوب العدة والنفقة بأنواعها فيه وأجيب بان ذلك لحق الشرع قال الله تعالى واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الاية والنفقة تابعة للعدة غالبا (قوله أو المائل) أي بعد انقضاء العدة فان المطالبة الرجعية قبل انقضاءها زوجة حتى يتقسم لهما أن أراد ما راجعها وأورد عليه أنه يقتضي أنه لو طلقها ثم راجعها قبل انقضاء عدها لا يكون طلاقا لانه لم يوجد الرفع ما لا وأجيب بأن الرفع في المال لم يخص في انقضاء العدة قبل الرجعة فانه اذا طلقها ثم راجعها

ولا يقتله به يقتل ولا التزوج باخر وقيل لها التزوج ديانة نسج وهبانية \* فروع \* قضى القاضى بالتفريق براضاع بشهادة امرأتين لم ينفذ من رجل ندى زوجته لم تحرم تزوج صغيرتين فأرضعت كل امرأة ولبنهما من رجل لم ينفذ وان تعدنا الفساد لعروضة بالاختبة قبل الابن زوجة أي به وقال تعمدت الفساد غرم المهر ولو وطئها وقال ذلك لا لزوم الحد فلم يلزم المهر

\*(كتاب الطلاق)\*

(هو) لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة طلاقا وفي غيرها طلاقا فلذا كان أنت مطلقة بالسكون كناية وشريفا (رفع قيد النكاح في الحال) بالبائن (أو المائل) بالرجعي

يبقى الطلاق وان كان لا يزال القيد والحل للرجال لانه يزيله ما في المأكل اذا انضم اليه ثنتان فرفع القيد ما لا اما  
بانقضاء العدة أو بانضمام الاثنتين اليها ويبحث في الجواب بأنه لو طلقها رجعيًا وراجعها قبل انقضاء العدة  
ثم ماتت على عصمة أنها لا تقع تلك الطلقة لعدم رفع القيد بأحد الشئين حتى لو حلف أنه لم يطلقها قط لا يثبت  
مع أنه قد صدر منه اللفظ الدال على رفع القيد الذي هو ركن الطلاق فلا يحسن في التعريف الشرعي ما ذكره  
القهستاني بقوله هو ازالة النكاح أو نقصان حله بلفظ مخصوص (قوله بلفظ مخصوص) أو رد عليه أن فيه  
دوران الطلاق متوقف على تلك الاقضاء لانها أخذت في تعريفه وهي متوقفة عليه لعلم معناها منه وأجيب  
بأنه كالكافة فان المتوقف عليها الطلاق الشرعي وهي متوقفة على الطلاق المفقود (قوله هو ما شغل على  
الطلاق) شغل الصريح من الفاظه والكليات سواء كان الواقع به رجعيًا أو ثنائيا وانظر الخلع وقول القاضي عند  
اباء الزوج من الاسلام فزت منك كافًا بقاء طلاق لا باباؤها وشغل تعريفه في العنة واللعان فانه طلاق (قوله  
نخرج القسوخ) أي بقوله بلفظ مخصوص (قوله كناية عن حق) ومثل ما ذكره في القاضي باباها من الاسلام  
(قوله فانه نسخ) أي التفريق في هذه المسائل والضمير راجع الى معلوم من المقام (قوله وبهذا) أي بزيادة بلفظ  
مخصوص ولفظ ما لا في التعريف (قوله علم أن عبارة الكثر والكثر) هي رفع القيد الثابت شرعًا بالنكاح (قوله  
منقوضة طردا وعكسا) أي منعا وجعا فانه يدخل فيه التفريق بخيار العتق والبلوغ والردة لانها رفع القيد  
الثابت بالنكاح مع أنها فسوخ ويخرج عنه الرجعي اذ لم يوجد فيه رفع القيد أي حالًا فأخرج الاول بالقيده  
الاخير وادخل الثاني بقوله أو ما لا (قوله وايضا مع مباح) أي لكنه أبغض المباحات الى الله تعالى ما عن ابن عمر  
مر فوعا أبغض الحلال الى الله عز وجل الطلاق واستشكل ظاهر الحديث بأنه بغيره أن الطلاق حلال ومبغض  
الى الله تعالى وهما متنافيان فان الحلال ما استوى فعله وتركه والمبغض ما ربح تركه على فعله وأجيب بأن المراد  
بالحلال فيه ما ليس تركه بالزعم فشمع المباح الاصطلاحى والمندوب والمكروه (قوله لا طلاق الايات) منها قوله  
تعالى فطلقوهن لعدتهن وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء (قوله الاسح حظه) لقوله صلى الله عليه  
وسلم لعن الله كل ذواق طلاق بغيره فانه هذا الدليل انما يظهر فيمن تركه وقوع الطلاق وقصد بالنكاح  
ذوق عساياهم بانياس على طلاقها وهذا غير المذموم (قوله كريمة) بوقوع الفاحشة أو موقعتها (قوله والمذهب  
الاول) لما تقدم من الايات ولعمل النبي صلى الله عليه وسلم والعصاية اياه فقد طلق النبي صلى الله عليه وسلم  
حفصة رضي الله تعالى عنها لا يريه ولا كبريت فأمره الله تعالى أن يراجعها فانها صوامة قوامه وطاق عمر رضي  
الله تعالى عنه أم عاصم وطلق ابن عوف عما ضر وطلق المغيرة بن شعبة أربع نسوة والحسن بن علي رضي الله تعالى  
عنه استكر النكاح والطلاق بالكوفة فقال علي رضي الله تعالى عنه على المنبر ان ابني هذا مطلق فلا تزوجه  
فقالوا تزوجه ثم تزوجه ثم تزوجه بجر (قوله وقوله الخ) هذا الجواب لصاحب الجرد دفع به ما ذكره الكمال من  
التناهي الواقع في كلامهم فانهم ذكروا بابا حته ثم عللوا بهل لبعض المسائل قيد حظه لما فيه من كفران نعمة  
النكاح وانما أيجب للحاجة كعقوبة (قوله معناه أن الشارع الخ) حاصل الجواب كافي الجبر أنه لا تدافع بين  
كلامهم فانهم صرحوا هذا بابا حته غير حاجة وقولهم في بدعية الثلاث ان الاصل في الطلاق الحظر لما فيه من  
قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية ويا حته لحاجة التخاص وهي لا تتجوج الى جمع الثلاث  
لا يدل على حظره شرعا بل المراد منه أن الاصل حظه وترك ذلك بالشروع فصار حله هو المشروع كقول صاحب  
الكشف ان الاصل في النكاح الحظر وانما يصح لحاجة التوالد والناسل فالحق بابا حته لتبعية حاجة طلبا  
للنسل لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن وحمله على الحاجة ليس بصحيح (قوله بل  
يستحب) اضرب انما قال (قوله لومؤذية) أطلقه فشمع المؤذية أو لغبره بقولها أو بفعلها (قوله أو تارك صلاة)  
الظاهر أن ترك الفرائض غير الصلاة كالمسألة وعن ابن مسعود لأن أتى الله وصداقها بمتى خير من أن أعاش  
امرأة لاتصلي (قوله ومفاده) أي مفاد استحباب طلاق من لاتصلي وهذا المفاد لصاحب الجرد وتبعه أخوه  
(قوله ان لا انهم عاشر من لاتصلي) لأن ترك المستحب لا يؤثم وقالوا له أن يضربها على ترك الصلاة في احدي  
الروايتين وقيل لا يضربها عليه (قوله ويجب لو فات الامساك بالمعروف) كما اذا كان خصما وهو من زعت  
خصبتها وبقي ذكره أو عينا وهو من لا يصل الى النساء مرض أو كبرا أو مجبوا وهو مقطوع الالة أو سكاذا بفتح

(بلفظ مخصوص) هو ما شغل على الطلاق  
نخرج القسوخ كناية عن حق وبلوغ ورده فانه  
فسخ لا طلاق وبهذا علم أن عبارة الكثر  
والكثر منقوضة طردا وعكسا بجر  
والمتنق (وايقضه مباح) عند العاتة لا طلاق  
(وايقضه مباح) (قوله) فانه الكمال (الاسح  
الايات) كمال (قوله) فانه الكمال (الاسح  
حظه) أي منعه (الحاجة) كريمة وكبر  
والمذهب الاول كافي الجرد وقوله الاصل  
فيه الحظر معناه أن الشارع ترك هذا  
الاصول فأباحه بل يستحب لوؤذية  
أو تارك صلاة غاية ومفاده أن لا انهم  
عاشر من لاتصلي ويجب لو فات الامساك  
بالمعروف

الشين المجبة والكاف المشددة وبمد الالتزاي وهو الذي اذا جذب المرأة أنزل قبل أن يخاطبها ثم لا تفسر  
 أنه بدمه لجماعها أو مسحورا وهو المربوط والحكم في غير المحبوب اذا خصته أن يؤجل سنة من يوم الخصومة  
 فان وصل اليها فيها أو لا تزق وفي المحبوب يفترق في الحال بطلبها اذا فائدة في تأجيله وسيد الأئمة يختار عنها  
 شرب لآلى والظاهر أن الوجوب في هذه المسائل للاقتراض ولم يثبثوا الفوات المعروفة منها ويمكن غنيله بتحقيق  
 الزنا فيه أو لا رغبة فيه أو قدر على فراقها أما اذا كان له رغبة فيها فله المقام معها الحديث أن امرأى لا تزني لأمس  
 كما تقدم (قوله ويجرم لو بدعي) بهذا القسم الاقسام أربعة الاباحة والاستحباب والوجوب والحرمة ومن البدعي  
 ان يطلقها ثلاثا قال اذا عصيت بك وبات منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثا ينطلق أحدكم  
 ثم يركب الحوقلة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا وتيسرا لم يتق الله لم أحدلك مخرجا  
 عصيت بك وبات منك امرأتك وأما الثاني فقد عدم أهله وحل ما كان بذمته من الموجب الى الفراق ووجب  
 عليه ما دام في العدة الاتفاق والكسوة ان طالت اه ربلى في فتاواه مختصرا والثاني يظهر في غير البدعي أيضا  
 (قوله ومن مجامع التخصيص به من المكاره) وجعلت ولايته الى الرجل لانه كالمتزوج لها بالاهر ولا لانه لا روية لها  
 في أهله وهاو شرع الهد فيه للتمكن من التدارك عند الندم وانحصر في الثلاث لانه عديم تعيين في الشرع وهو  
 أقل الجمع ولا ينافي لا كثره عيني وهل الطلاق يفسر في حقه صلى الله عليه وسلم في الثلاث خلاف والمكاره اما  
 للزوجة دينها ودينها وما له دينها بان لا ينفى بقسمها ونحوه ودينها بان لا يحد ما ينفى عليها (قوله وبه يعلم أن طلاق  
 الدور) أى يكون التخصيص المذكور من مجامعها اذ لو لم يقع طلاق الدور فانت هذه الحكمة وسعى به لانه دار الامر  
 بين متنافيين وذلك لانه يلزم من وقوع الثلاث قبله ويلزم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المراد  
 الدور المصطلح عليه في علم الكلام وهو توقف كل من الشيتين على الاخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه وتأخره اما  
 عبرة أو مرتين (قوله واقم) بأن تلحق القليلة لما قلنا من الحكمة فيصير كأنه قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا  
 فاذا طلقها وقعت الطلقة ثم تقع الثلاث عقبها فيقع منها ما يقبله المحل فتصير طالق ثلاثا اه حاشى (قوله اجماعا)  
 لم يعتبر خلاف ابن سريج من أصحاب الشافعي فانه قال بعدم وقوعه لانه يلزم من وقوعه وقوع الثلاث قبله ويلزم  
 من وقوعها قبله عدم وقوعه ويلزم من وقوعه وقوعه والشئ اذا أذى وجوده الى عدمه كان وجوده باطلا  
 فلا تقع الطلقة المنجزة ولا الثلاث المتعلقة وقد حرق بقوله الاجماع ورأى بعض الصالحين النبي صلى الله عليه وسلم  
 فله من طلاق الدور فقال صلى الله عليه وسلم من قال بطلاق الدور أى بصدقة الدور وعدم الوقوع فقد أضل  
 ألقى اه (قوله حتى لو حكم بصدقة الدور حاكم لا ينفذ) فيجب على حاكم آخر تفريقهما لان خلاف ابن سريج  
 لا يقدح في لاف لانه قول مهور باطل فاسد ظاهر البطلان وبه علم بطلان ما في فتاوى الطورى من عدم وقوعه  
 مقتصر عليه (قوله واقسامه) أى الطلاق (قوله حسن) هو أحد قسمي السني والسنة في المطلاق من  
 وجهين العدد والوقت فالاول يستوى فيه المدخول بها وغيرها وهى أن لا يزيد على واحدة والثاني انما يتحقق  
 في المدخول بها وهى أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه لان الطلاق ينفى ايضاه في زمان تجدد الرغبة وهو  
 الطهر انما الى عن الجماع أما من الحيض فزمن النفرة بالجماع مرة في الطهر فتفر الرغبة وغير المدخول بها لانه أن  
 يطلقها حال الحيض والظاهر خلافه (قوله وأحسن) هذا هو القسم الثاني من السني وانما كان أحسن  
 لاتفاق الأئمة عليه بخلاف الحسن فان الامام مالك رضى الله تعالى عنه وعن سائر المجتهدين قال بكرائه  
 لاندفاع الحاجة بالواحدة ولما روى ابراهيم النخعي أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يستحبون  
 أن لا يزيدوا على واحدة في الطلاق حتى تفضى عدتها وان هذا أفضل عندهم (قوله وبدعي) منسوب الى البدعة  
 المحترمة لتصريحهم به صيانه واليه أشار الشارح بقوله بأنهم به (قوله صريح) هو ما لا يحتاج الى شبهة في الابقاع أما  
 قصد ما بالخطاب فلا بد منه وسواء كان الواقع به رجعي أو بائنا كالطلاق الثلاث (قوله ولحق به) أى بالصرح  
 في عدم احتياجه الى النية كانت حرام (قوله وكتابه) هى ما احتل الطلاق وغيره من غير حصر في عدد ولا بد من  
 النية في جميع أقسامه ديانة كما يأتي (قوله ومجمله المنسكوحة) أى أو المعتدة التي تصلح للطلاق وهى كل معتدة  
 عن طلاق رجعي أو بائنا غير الثلاث في الحرة وغير الثنتين في الأمة ويقع على المعتدة بعد تفريق القاضي بابا

ويجرم لو بدعي ومن مجامع التخصيص به من  
 المكاره وبه يعلم أن طلاق الدور يحوط  
 طلقك فانت طالق قبله ثلاثا واقم اجماعا  
 كما حرره المسنف معز الجواهر السواوى  
 حتى لو حكم بصدقة الدور حاكم لا ينفذ أصلا  
 (واقسامه ثلاثة حسن وأحسن وبدعي)  
 كما تميز به (والناظرة صريح) ولحق به (وكتابه)  
 ومجمله المنسكوحة

احدهما عن الاسلام وبعد ارتداد أحدهما مطلقا فقط ولا يقع في هذه فسخ الا في هاتين وجع المقدسي ما يقع  
الطلاق في عتبه بقوله في عتبه عن الطلاق يلحق \* أوردة أو بالابا يفرق

بحر والجلبي موضعها (قوله عاقل) ولو تقدير اليدخل السكران بمظنور وأخرج به الجنون ونحوه (قوله بالغ)  
خرج الصبي ولو مرأها قاله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والجنون ولا رد ما إذا كانا  
خصيين أو مجبورين فإنه يفرق بينهما يوم الأب مقامهما لأن هذا وقوع لا ابتاع (قوله مستيقظ) خرج النائم  
لا تنفاه الارادة (قوله لفظ مخصوص) خرج به الفسوخ (قوله خال عن الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء بشرطه  
فلا يقع في طلاق كقوله ان شاء الله تعالى أو الا أن يشاء الله تعالى زاد في البحر وأن لا يكون الطلاق انتها عا به فإنه  
لو قال أنت طالق من واحد إلى ثلاث لم تنفع الثلاثة عند الامام (قوله طلقه) التام للوحدة وقيد بها لأن الزائد  
عليها بكلمة واحدة بدعي ومتفرقا ليس بأحسن بغير (قوله رجعية) أما الواحدة البائنة بدعي بغير وفي الدر  
المتقى تعالى للهستافى أن البائنة يكون سندا عده خلافا للمها وعزاه للتف (قوله في طهر) هذا صادق بأوله وآخره  
قبل والناسي أولى احترازا من تطويل العدة عليها وقبل القول قال في الهداية وهو الاظهر رأى في كلام محمد بن  
وقيد بالطهر لانه في الحيض بدعي بغير (قوله لاوطه فيه) جله في محل جزه صفة للطهر ولم يتصل لاوطه منه فيه  
ليدخل في كلامه ما لو وطئت بشبهة فإن طلاقها والحالة هذه بدعي نص عليه الاسي جاني وقيد ناوطه  
الشبهة لانها لو وطئت برضا وطلقة في طهر وقع فيه يكون سندا فالحاصل أنه إذا قال لها أنت طالق للسنة وهي  
طاهرة ولكن وطئها غيره فإن كان زنا وقع فيه يكون سندا فالحاصل أنه إذا قال لها أنت طالق للسنة وهي  
النكاح فكان هذا بخلاف الوطء بشبهة وكان عليه أن يقول لاوطه فيه ولا في حيض قبله ولا طلاق فيهما  
ولم يظهر حملها ولم تكن آيسة ولا صغيرة كافي البدائع لانه لو طلقها في طهر وطئها في حيض قبله كان بدعي وكذا  
لو كان قد طلقها فيه أو في هذا الطهر لان الجمع بين تطليقتين في طهر واحد مكروه ولو طلقها بعد ظهور حملها  
أو كانت ممن لا تحيض في طهر وطئها فيه لا يكون بدعي لعدم العلة أعني تطويل العدة عليها (قوله وتركها  
حتى تخفى عتتها) معناه التزم من غير طلاق آخر لا التزم مطلقا لانه إذا راجعها لا يخرج الطلاق عن كونه  
أحسن (قوله بالنسبة إلى البعض الآخر) أي لأنه في نفسه أحسن فاندفع به ما قيل كيف يكون أحسن مع أنه  
أبغض الحلال ومعنى كونه مسنونا ثبوته على وجه لا يستوجب عتبا بالأنه المستعقب للثواب لأن الطلاق ليس  
عبادة في نفسه ليشبه له ثواب فإزاد هنا المباح ثم لودعته نفسه أن يطلقها بدعي فكف نفسه إلى وقت السني  
يثاب عليه لكفه نفسه عن المعصية لاعلى نفس الطلاق (قوله ولو في حيض) انما لم يكن بدعي هنا بخلاف  
الموطوءة لان الرغبة فيها متوفرة لانه لم يذق عمتها فطلاقها حال الحيض يقوم دليلا على تحقق الحاجة اليه  
(قوله ولموطوءة تفريق الثلاث) تفريق مبتدأ وقوله لموطوءة متعلق بتفريق وقوله في ثلاثة أطهار متعلق به  
أيضا وقوله في ثلاثة أشهر عطف على قوله في ثلاثة أطهار وقوله حسن خبر (قوله في ثلاثة أطهار) قال مالك  
هو بدعة فلا يساح الا واحدة والخلاف المتقدم في أول الطهر وآخره يجري هنا كآب عليه صاحب البحر (قوله  
لاوطه فيها) أما لو وطئ فيها كان بدعي لانه بالجماع مرة تنزل الرغبة فيها (قوله ولا في حيض قبلها) لانه يجب أن يكون  
الحاصل عليه نفرة النفس مما رآه حال الحيض فإذا تأخر إلى الطهر الثاني لعذر زول ما قام به (قوله ولا طلاق  
فيه) أي في الحيض لانه بمنزلة ما لو وقع التطليقتين في هذا الطهر وهو مكروه وانما لم يقل ولا طلاق فيه  
ولا في الطهر لان الموضوع تفريق الثلاث في ثلاثة أطهار (قوله في حيضها) وهي الآيسة والصغيرة والحامل  
والاولى له صنف التصريح بين ليعود الضمير من قوله وحل طلاقهن اليهن ثم الطلاق ان كان في غرة الشهر تعتبر  
الشهور بالاهلة وان كان في اثنا عشر يوما وكذا في كل ما قد بدله رعه عند الامام وعندهما بكل الاول بالآخر  
والمتمسكان بالاهلة شئ وغيره قبل الفتوى على قولهما كما في قال الحق وايس بشئ وبالطقة الثالثة يبي من  
عدتها شهر اذا مضى تمت العدة وكذا القول في ذات الحيض اذا وقع عليها ثلاث تطليقات في ثلاثة أطهار فقد  
مضى من عدتها حيضتان ان كانت حرة لان العدة بالحيض عندنا فوقيت حصة واحدة فإذا حاضت حصة  
أخرى فقد انقضت عدتها (قوله وحل طلاقهن) هو أولى من التعبير بصح لأن الكلام فيه لافي العينة  
(قوله أي الآيسة) وهي بنت خمس وخمسين سنة على الاظهر ودخل تحت من لا تحيض من بلغت بالسنين

وأهل الزوج عاقل بالغ مستيقظ ودكه انطق  
مخصوص خال عن الاستثناء (طالقة)  
رجعية (فقط في طهر لاوطه فيه) وتركها  
حتى تخفى عتتها (أحسن) بالنسبة إلى  
البعض الآخر (وطئها لغبر موطوءة ولو  
في حيض ولموطوءة تفريق الثلاث في)  
ثلاثة (أطهار لاوطه فيها) ولا في حيض قبلها  
ولا طلاق فيه (فمن تحيض وفي)  
(أنه في حيض) (غيرها حسن وسفي) فعلم  
أن القول سفي بالاولى (وسل ثلاثة من)  
أي الآيسة



ولم يزد ما أصلا فان الطلاق يفرق على الأشهر بجر (قوله والصغيرة) هي التي لم تبلغ تسع سنين على المختار وممتدة  
 الطهر لا تطلق للسنة الواحدة لانها من ذوات الاقراء فلو كان جامع في الطهر وامتنع لا يمكن تطليقها السنة حتى  
 يحض ثم تطهر (قوله لان الكراهة) أي كراهة الطلاق عقب الوطء (قوله والبدعي ثلاث متفرقة) وبالأولى اذا  
 كانت مجتمعة وذهب جماعة منهم الظاهرية والشيعة الى أن الطلاق الثلاث جله لا يقع الا واحدة لما روى عن  
 ابن عباس أنه قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر واحدة  
 فأما ما ذهبوا اليه من حديث الجعلافي وفيه أنه طلقها ثلاثا ما قبل أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم  
 متفق عليه ولم يتقبل انكاره وقد روى ذلك نضعان عمر وابنه وعلي وأما حديث ابن عباس فهو انكار على من  
 يخرج عن سنة الطلاق بايقاع الثلاث واخبار عن تساهل الناس في مخالفة السنة في الزمان المتأخر من  
 العصرين كأنه قال الطلاق الموقع الآن ثلاثا كان في ذلك العصرين واحدة اه وهذا الجمل لا يتجمعه مع قوله  
 فأما ما ذهبوا اليه من حديث الجعلافي أنه كان في الصدر الاول اذا أرسل الثلاث جله لم يحكم  
 الا بوقوع واحدة الى زمن عمر رضي الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثلاث سياسة لكثرة من الناس اه وفي البحر  
 من أنكر وقوع الثلاث فقد خالف الاجماع ولو حكم كما حكم بأن الثلاث تقع واحدة لم يفتضح حكمه لانه لا يسوغ فيه  
 الاجتهاد لانه خلاف لاختلاف (قوله لاربعة فيه) أما اذا احتمل بين المطلقين ربعة اذا كانت ربعة بالقول  
 أو بنحو التوبة أو بالامس عن شهوة فلا يكون بدعيًا وأما اذا راجعها بالجماع فليس له ذلك بالاجماع لان هذا طهر فيه  
 جامع بجر (قوله والبدعي ما خالفهما) أي الحسن والاحسن (قوله لكان أو جز وافيد) الاول ظاهر وأما الثاني  
 فلا يثبت له الموطوءة في الحيض المطلقة في طهره لانها محرجة من القسمين الاولين فتكون داخلية في الثالث  
 وهو البدعي (قوله على الأصح) واختار القدوري استحبابها القول محمد في الاصل وينبغي أن يراجعها فانه  
 لا يستعمل في الوجوب (قوله في الحيض) قيد به لانه لو لم يراجعها حتى طهرت تقررت المصيبة كذا يفهم من  
 كلام الاصحاب عند التامل قاله الكمال (قوله ردة المصيبة) بالراء وهي أولى من نسخة الدال أي تخلص من  
 المصيبة بالقدر الممكن لان رفع الطلاق بعد وقوعه غير ممكن لكنه يمكن رفع أثره وهو العدة المراجعة وهو علة  
 لقوله يجب وعلى أيضا بالعمل بحقيقة الامر وهو الوجوب في قوله صلى الله عليه وسلم مرايتك ظلي راجعها (قوله  
 فاذا طهرت طلقها سالها) ظاهر عبارته أنه يطلقها في الطهر الذي طلقها في حيضه وهو موافق لما ذكره  
 الطحاوي وهو رواية عن الامام لان أثر الطلاق انعدم بالاربعة فكان له لم يطلقها في هذه المصيبة فبس تطليقها  
 في طهرها لكن المد كور في الاصل وهو ظاهر الرواية كافي الكافي وظاهر المذهب وقول الكل كافي في فتح القدير  
 أنه اذا راجعها في الحيض أمست عن طلاقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فيطلقها ثانية ولا يطلقها في الطهر  
 الذي يطلقها في حيضه لانه بدعي كذا في البحر والمنع وعبارة المصنف فتدله على (قوله قيد بالطلاق الخ)  
 راجع الى قوله أو في حيض موطوءة (قوله لان التحريم) أي من الزوج لوجهه في بقائه وافتراقها (قوله  
 والاختيار) أي اختيار نفسه بأن يبلغ السبي وقد عده غير الاب والجد (قوله وانطلق) فانه لا يكره حالة الحيض  
 بالاجماع ذكره الاسيحاقي ومثله الطلاق على مال كافي المعراج (قوله والنفاس كالحيض) لان المنع في الحيض  
 لتطويل العدة عليها وهذا حاصل في النفاس بل هو أولى لان مدته أطول من مدة الحيض غالبًا (قوله قال  
 او طوئته) أي ولو حكمها فان التختل بها في هذا الحكم مثلها كما أفاده مسكين (قوله أنت طالق) لا يقال طالق على  
 الأشهر (قوله للسنة) الامام لا وقت أي وقت السنة ويلزم من السبي وقتا السبي عددا ووقتا فوجب جعل الثلاث  
 والمعنى الطلاق المختص بالسنة وهو مطلق فنصرف الى الكامل وهو السبي عددا ووقتا فوجب جعل الثلاث  
 مفرقة على الاطهار (تنبيه) ألفاظ السنة أن يقول أنت طالق للسنة أو في السنة أو على طلاق السنة أو طلاق  
 العدة أو للعدة أو للدين أو الاسلام أو الحق أو القرآن أو الكتاب أو حسن الطلاق أو كره أو أعله ولو في  
 كتاب الله أو بكتاب الله بنوى السنة فهو سنة (قوله وقع عند كل طهر طلقه) سواء بنوى أو لم ينو وأفاده انها اذا  
 كانت طاهر موقته ولم يكن جامعها فيه وقته للهال واحدة وان كانت حائضا أو جامعها في ذلك الطهر لم تطلق حتى  
 تحيض ثم تطهر (قوله وتقع أولاها) أي أولى الثلاث ومثلها التنبيه ولو قال وتقع الاولى لا فاذ ذلك سريعا (قوله  
 فلو كانت غير موطوءة) أي لو كانت من ذوات الحيض أم لا وهو محتمل قوله او طوئته (قوله ولا تحيض) محتمل قوله

والصغيرة والحامل (عقب وطء) لان  
 الكراهة فيمن تحيض لتوهم الحبس وهو  
 موقوف هنا (والبدعي ثلاث) متفرقة  
 (أو اثنتان جزء أو تزين في طهر) واحدة  
 (لاربعة فيه أو واحدة في طهر وطقت فيه  
 أو واحدة (في حيض موطوءة) لو قال  
 والبدعي ما خالفهما لكان أو جز وافيد  
 (وتجب ربعة) على الأصح (فيه) أي في  
 الحيض فمما للمصيبة (فاذا طهرت طلقها  
 ان شاء) أو أمسكها قيد بالطلاق لان التحريم  
 والاختيار وانطلق في الحيض لا يكره مجتبي  
 والناس كالحيض جوهرة (قال لموطوءة  
 وهي) حال كونها (من تحيض أنت طالق  
 كلاما) أو اثنين (السنة وقع عند كل طهر  
 طلقه) وتقع أولاها في طهر لاوطء فيه ولو  
 كانت غير موطوءة أو لا تحيض تقع واحدة  
 للعمال

وهي عن قهر (قوله ثم تكلموا الخ) يرجع الى الصورة الاولى قال في البحر وقد بالموطوء لانه لو قال لقهرها  
 ذلك وقت الحال واحدة ولو كانت حاضرا لم يقع عليها الى التزوج شي ولا تغفل العين لان زوال الملك بعد البين  
 لا يطل العين فان تزوجها وقعت الثانية فان تزوجها وقعت الثالثة فيفتقر الثلاث على التزوج بل كذا في فتح  
 القدير في المصالح من أنه يقع الثلاث للحال بالاجماع وهو ظاهر (قوله أو مضى شهر) يرجع الى الصورة الثانية  
 والحامل في حكم ذوات الاشهر عندهما خلافا لمحمد (قوله وان نوى أن يقع الثلاث الخ) فيه على أن وقوع  
 الثلاث على الاطهار صديقا اذا نواه أو أطول أمّا اذا نوى غيره مما ذكره بعد فانه يصح لان التقاطع بهذه وهذا لا  
 اللام كما جاز أن تكون للوقت جاز أن تكون للتعليل أي لاجل السنة التي أوجبت وقوع الثلاث فان وقوعها  
 مذهب أهل السنة خلافا للروافض واذا صحت فبنيته للحال فأولى أن تصح عند رأس كل شهر لانه اما ان يكون  
 زمان حيضها أو طهرها ففي الثاني هو سني ايقاعا ووقوعا وعلى الاول سني وقوعا لا ايقاعا ولا يلزم من كون  
 الوقوع سنيا أن يكون الايقاع كذلك وذلك لان الوقوع حكم شرعي لا اختيارا للبعد فيه وحكم الشرع لا يوصف  
 بالبدعة والايقاع فعل البعد فيوصف بالجرمة والبدعة (قوله أو أن تقع عند رأس كل شهر واحدة) ظاهره  
 ولو عن كانت من ذوات الحيض (قوله لانه) أي وقوع الثلاث الساعة أو تقريهها الى الاشهر وقوله محقق كلامه  
 هو قوله أنت طالق ثلاثا للسنة وذلك لان ما ذكر سني وقوعا وايقاعا أو وقوعا ظاهرا بالسنه في كلامه ما عرف  
 حكمه بالسنة لا ما يثاب على فعله حلي بزيادة (قوله ويقع طلاق كل زوج) ولو كان فيه خيار شرط أو كان  
 بطريق التوكيد أو كان بالغافير رشيد أو مختلا أو خصيا أو مجبورا أو خفي كالي القهستاني ويستثنى من  
 الكلية امانة المبانة في العدة فانه لا يقع لزوم تحصيل المصالح نهر (قوله ولو تقديرا) أشار بذلك الى دفع المناقاة  
 بين العقل والسكر وحاصله أن الشارع نزل السكران منزلة العاقل وبهذا لم أن المراد بالسكران الذي يصح منه  
 التصرف فان من لا عقل له يميزه الرجل من المرأة والسمان من الارض وهو المعقد والعجب عاصم حبه في بعض  
 العبارات من أنه من معه من العقل ما يقوم به التكليف ولا شك أنه على هذا التقدير لا يجبه لاحد أن يقول انه  
 لا يصح تصرفه حتى على الاشياء (قوله ولو عبدا) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يملك العبد ولا المكاتب  
 الا الطلاق من (قوله أو مكرها) أي الى ايقاعه بنفسه أو على التوكيد به في الثانية أكرهه السلطان ليوكله  
 بطلاق امرأته فقال الرجل لمخافته الحبس والضرب أنت وكلي ولم يزد على ذلك وطلق الوكيل امرأته ثم قال  
 الموكل لم أركل بطلاق امرأتى قالوا لا يسمع منه ويقع الطلاق لانه أخرج الكلام خطبا بالجواب الامر والجواب  
 يتنمى اعادة ما في السؤال وانما يصح طلاقه لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث جذهن جذهن جذهن جذه الطلاق  
 والعقاق واليمين والاصل عندنا أن كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه لان ما يصح مع الهزل لا يحقق الضم  
 وكل ما لا يحقق الضم لا يؤثر فيه الاكراه (قوله لا اقراره بالطلاق) ومثله الكتابة فلما كره على أن يكتب طلاق  
 امرأته فكتب لا تطلق لان الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا كذا في الثانية ولو أقر  
 بالطلاق كذبا وما زال وقع قضاء لادبانه بغير (قوله وقد نظم صاحب النهر) من بغير الطويل (قوله طلاق) أطلقه  
 فنهل البائن بقسبه والرجعي وهو وما عطف عليه مبتدأ والخبر محذوف تقديره تصح مع الاكراه دل عليه قوله  
 آخر هذه تصح مع الاكراه ثم ان كان الزوج قد وطئ فلا رجوع له على المكره والافه الرجوع نصف للمسمى كذا  
 ذكره المصنف في الاكراه (قوله وايلاه) أي اذا اكرهه على الخلف على ترك قريبتها أربعة أشهر انقضت يمينه ولامه  
 ماعلقه على القربان (قوله نكاح) أي اذا اكرهه على العقد بفضرة الشهود وصح اذا اكرهته لما صرح به  
 القهستاني في فصل المهر من فساد النكاح اذا كان الاكراه من جهتها ولا يلزم الزوج ما زاد عن مهر المنسل كذا  
 ذكره القهستاني في الاكراه (قوله مع استيلاء) بكسر الهمزة من غير تنوين لضرورة النظم وصورته أن يكرهه  
 على استيلاء أمته فاذا وطئها وأنت بولدت نسبته منه ولا يجوز له فيه (قوله عفوعن العمد) أي النكاح  
 الذي وجب بقتل العمد وظاهر التشديد به اخراج الخطا فلا يصح العفوع عنه دينه مع الاكراه لانه يسلب به  
 هنالك الاموال وحزرها وقد يقال انه ابراء لا عفو (قوله رضاع) أي اذا اكرهته في ارضاع بنت احكمه  
 في الايلاء بغير المراد بها الايمان بالله تعالى فقط اذا لم يكن بالطلاق والنفقة مستلتي حلي (قوله وفي) أي  
 في الايلاء بغير اوضه ذكره الشارح في الاكراه (قوله وتدره) لا يرجع به على المكره لانه غير مطالب به في الدنيا

ثم تكلموا الخ  
 يقع الثلاث الساعة أو مضى شهر يقع (وان نوى أن  
 يقع الثلاث الساعة أو مضى شهر يقع (ان تقع عند رأس  
 كل شهر واحدة وقعت فيه) لانه  
 محقق كلامه (ويقع طلاق كل زوج بالغ  
 خاقل) ولو تقديرا بانفسه ليدخل السكران  
 ولو عبدا أو مكرها فان طلاقه صحيح  
 لا اقراره بالطلاق وقد نظم صاحب النهر  
 ما يصح مع الاكراه فقال  
 طلاق وبلاظهار ورجعة  
 نكاح مع استيلاء عفو عن العمد  
 رضاع وإيمان وفي وتدره

فلا يطالب به غيره ذكروه المصنف في الاكراه (قوله قبول لا يداع) قال في القنية أكره على قبول الوديعة فتلقت في يده فلم تستحقها فضمن المودع له وانما يظهر عدها في مسائل الاكراه أن لو ضبط المودع بفتح الدال وهو الظاهر ثم ظهر في بعض ذلك أنه يتكسر الدال وليس من المواضع في شيء قاله صاحب النهر (قوله ~~هذا~~ الصلح عن عمد) أما الاكراه على الصلح عن خطأ فلا لأنه يسلط به مسائل الاموال لأنه كالبصير (قوله طلاق على جعل) افردته وإن دخل في الطلاق السابق لتقييد ما جعل أي المال من جهة الزوجة أو غيرها (قوله يمين به أنت) أي بالطلاق والمراد الطلاق المطلق وافردته لأن الراد بما تقدم المنجز (قوله كذا العتق) أي يصح مع الاكراه إذا كان بالقول لا بالفعل كشرائه قريسه كما ذكره المؤلف في الاكراه عن ابن كمال ويرجع بقيمة العبد على المكروه إذا اعتقه لنفسه كنفارة والافلا رجع كاذكروه المصنف هناك ومثل العتق اليمين به كما أفاده الحلبي (قوله والاسلام) ولومن ذمى كما أطلقه كثير من المشايخ وما في الثانية من التفصيل بين الذمى فلا يصح والحربي فيصعق قياس والاستحسان معناه مطلقاً فأفاده الشارح في الاكراه (قوله تدبير للعبد) يضم الرأمن غير تنوين للضرورة حلبي وتقييده بالعبد لتناسب الروي والامة مثله (قوله وإيجاب احسان) أي إيجاب الصدقة كما إذا قال لله على أن أتصدق بدرهم وهو داخل في النذر (قوله وعتق) عطف على احسان وهو داخل في النذر أيضاً (قوله فهذه) مبتدأ وجلة تصح خبره وعشر من بالواو خبر ثان وفي نسخة بالياء فيكون منصوباً على الحال من فاعل تصح ويرجعها في النهر إلى ستة عشر لدخول إيجاب الاحسان والعتق في النذر ودخول الطلاق على جعل واليمين بالطلاق في الطلاق (قوله في العتق) ذكره تكلمة أو ليفيد أن كونهم اعترين انما هو بالعدة لا بالبيعة لأنها تخرج إلى ستة عشر (قوله لا يقصد حقيقة كلامه) قصد به بيان الهازل وفي القاء وس الهزل نقيض الجدة ولا بد في الهزل من قصد التلقظ باللفظ فخرج الخطأ عن حقيقة وان ساواة في الحكم وللبعد الجوى

وليس الاكراه مع هزل يؤثر في عتق نكاح طلاق واليمين تلا

(قوله خفيف العقل) قال في القاموس السفه والسفاهة خفة الخلق أو تقيضه أو الجهل وسفه نفسه ورأيه كفر حله على السفه (قوله أو سكران) لأن الشرع لما خاطبه في حال سكره بالامر والنهي يحكم فرح كالملاذعة عرفاً أنه اعتبره كقائم العقل تشديداً عليه في الاحكام الشرعية وقد فسروه هنا بذهب الامام وهو من لا يعرف الرجل من المرأة ولا السماء من الارض وهو المعقد واختاروا في وجوب الحد عليه تفسيره بقوله ما وهو من يهز في أكثر كلامه واختاروا في نقض الطهارة وفي حلفه أن لا يسكر نفسه بأنه الذي في مشنته خلل جبر وغيره (قوله ولو يشيد) قال في النهر اطلاق السكران يشمل من سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل كما هو قول محمد وهو المختار كما في البرازية وفي الفتح وبه يفتى لأن السكر من كل شرب حرام وعندنا لا يقع بناء على أنه حلال ومعه في الثانية قال في الجوهره والاختلاف مقيد بما إذا شربه للتداوى أما إذا كان للهو والطرب فقع بالاجماع (قوله أو حشيش) اتفق مشايخ المذهبين من الشافعية والحنفية على التحريم أي تحريم تناوله ولو أمر مشايخ ما وراء النهر بإحراقه مع خطر قيمته وتأديب بآئمه والتشديد على آكله وإيقاع طلاقه زجرانهر (قوله أو أفيون أو بنج) الأفيون ما يخرج من الخشخاش وهو انواع والبنج بالفتح بنت مستقبت ذكر في شرح المنار لابن ذلك ان نحر الاسلام والمصنف وكثيراً ذكر والبنج من امثلة المباح مطلقاً وذكر فاضل خان في شرح الجامع عن الامام انه ان علم تأثيره في العقل فأنكره فسكر به طلاقه وعتاقه وهذا يدل على انه حرام اه والحق التفصيل وهو انه ان كان للتداوى لم يقع اهدم المعصية وان كان للهو وادخال الآفة قصد افنيته أن لا يتردد في الوقوع وقصد ابن مالك في شرح المنار اباحة البنج الأفيون بما إذا كان للتداوى وفي تصحيح القدوري مع زوال الجواهر وفي هذا الزمان اذا سكر من البنج والأفيون يقع طلاقه زجرانهر وعليه الفتوى نهر (قوله زجراً) اشار به الى التفصيل المذكور فانه اذا كان للتداوى لا يزجر عنه لعدم قصد المعصية (قوله واختلاف التصحيح الخ) قال في النهر وأما من سكره كرهاً او مضطراً فالاصح عدم وقوع طلاقه كما في النصفه وشرح الجامع والفتاوى لقاضي خان في كتاب الطلاق والجماعة في الاشربة وقال التصحيح انه لا يقع وعن محمد انه يقع والتصحيح الاول وجزم في الخلاصة بالوقوع مع الايمان زوال عقله صلى يفعل هو محظور وان كان مباحاً باضرار الاكراه ولكن السبب الذي هو المحظور قائم فأثر في حق الطلاق قال في الفتح والاول احسن لأن وجوب الوقوع عند زوال العقل ليس السبب في زواله محظور

قبول لا يداع كذا الصلح عن عمد  
طلاق على جعل يمين به أنت  
كذا العتق والاسلام تدبير للعبد  
واجباب احسان وعتق فهذه  
نصح مع الاكراه وعشر من في العتق  
(او هازلاً) لا يقصد حقيقة كلامه  
(او سكران) خفيف العقل (أو سكران)  
ولو يشيد أو حشيش أو أفيون أو بنج زجراً  
به يفتى تصحيح القدوري واختلاف التصحيح  
فحين سكره كرهاً او مضطراً

وهو منتقب وفي تصحيح القدوري وهو التصحيح (قوله نعم لوزال عقله بالصداع) هو رواية عن محمد قال في الهندية من  
 محمد رحمه الله تعالى إذا شرب النبيذ ولم يواقع فارتفع وصدع فزال عقله بالصداع لا بالشرب فطلق لا يقع وطبقه في  
 البحر بأن زوال العقل مضاف الى الصداع لا الى الشرب ولوزال عقله بالضرب أو ضرب هو على رأسه حتى زوال  
 عقله وطلق لا يقع طلاقه كذا في الخانية (قوله أو وباح) كما إذا سكر من ورق الرمان فإنه لا يقع طلاقه ولا عتاقه  
 ونقل الاجماع على ذلك صاحب التهذيب كذا في الهندية (قوله وفي القهستاني) نقله الشارح في شرحه للعقل  
 أيضا وأقاد في البحر أنه ضعيف وعبارته والعجب مما صرح به في بعض العبارات من أن السكران هو الذي منه من  
 العقل ما تقوم به التكليف ولا شك أنه على هذا التقدير لا يتجه لاحد أن يقول لا تصح تصرفاته (قوله منها الوكيل  
 الخ) ومنها الردة فإنه لا تصح ردته استنفاذا لأن الكفر من باب الاعتقاد فلا يصدق مع السكر وروى أن رجلا من  
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في صلته قل يا أيها الكافرون وحذف لامه. واضعها فأنزله الله تعالى  
 يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى سواء مؤمنوا وفي القياس يصح وعن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس  
 وفي تهذيب القلانسي أن تداد السكران والمكره ومن ذهب بعقله بالبرسام ونحوه لا يصح حتى لم تنبأ امرأته وليس  
 على المرتد قضاء الصلاة والصوم في حال الردة ولو جرح ثم ارتد ثم أسلم فعليه حجة الاسلام ثانيا وكذا الوصل ثم ارتد ثم  
 أسلم في الوقت عليه الاعادة سوى ومنها الاقرار بالحدود فلا يكون كالصاحي زيادة احتمال الكذب في اقراره  
 فيستال له الردة لانه خالص حتى الله تعالى ويفهم من تقيده الحدود بانخالصه أنه في اقراره بهذا القذف يكون  
 كالصاحي وبه صرح في العمادية ومنها الاشهاد على شهادة نفسه ومنها تزويج الصغيرة بأقل من مهر المثل والصغير  
 بأكثر منه فإنه لا ينفذ ومنها الوكيل بالبيع لوسعة فباع لم يتنذ على موكله ومنها الغصب من صاحبه وردة عليه  
 وهو سكران (قوله صاحبيا) ولو كان التوكيل والابقاع حال السكر وقع نهر (قوله لكن قديمه) أي عدم الوقوع  
 المفهوم من المقام (قوله بكونه على مال) لأن الرأي لا يثبت منه لتقدير البدل وظاهر التعليل أنه لو عين له قدرا فطلق  
 عليه سكران وقع أفاده الحلبي (قوله والواقع مطلقا) سواء كان التوكيل والابقاع حال السكر أو الابقاع فقط  
 وبالأولى إذا كان التوكيل حال السكر والابقاع حال العفو (قوله ولم يقع الشافعي الخ) لانه لا قصد له كالتأني  
 زيلبي (قوله واختاره الطحاوي والكرخي) ومحمد بن سلام بحر (قوله والفتوى عليه) هو مخالف لاسائر المتون  
 ولم يقول عليه في الكتب المعتمدة وعبارته النهر أو كان الزوج سكران خلافا لما اختاره الطحاوي والكرخي من أنه  
 لا يقع ولنا الخ فعمله مقابلا لقول أهل المذهب جميعا وفي الهندية وطلاق السكران واقع إذا سكر من الخمر والنبيذ  
 وهو مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط (قوله أو آخرس) أي يقع طلاقه وكذا يصح نكاحه وعتاقه  
 ويصح وشراؤه بإشارته لأنها صارت مفهومة فكانت كالعبارة في الدلالة استحسانا بحر (قوله ولو طارئا) ويسمى  
 المقتل لانه يحجز عن النطق عني لا يبرح زواله فصار كالآخرس الأصلي (قوله ان دام للموت) قيد في طارئا فقط  
 حلبي (قوله به يفتي) وقيل بشرط امتداد العقل سنة كما قد ريد ذلك القرطبي (قوله وعليه) أي على هذا القيد أي  
 على اعتباره (قوله فتصرفاته موقوفة) فان استقر الى الموت نفذت تصرفاته بإشارته وان زال اعتقله ورجع اليه  
 وأصل هذا الكلام لصاحب البحر (قوله واستحسن الكمال اشتراط كتابته) قال في البحر وقال بعض المشايخ ان  
 كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالإشارة لاندفاع الضرورة بما هو أدل على المراد من الإشارة قال في فتح القدير  
 وهو حسن حلبي قال في النهر والخلاف انما هو في قصر صحة تصرفاته على الكتابة والافساره يقع طلاقه بكتابته  
 ولا يحتاج الى النية حيث كان على وجه الرسم فبالك به اه وصورة الرسم أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم  
 أما بعد إذا وصل اليك كذا فانت طالق وسيأتي ما فيه (قوله بإشارته المعهودة) أي المقرونة بتصويت منه لأن  
 العادة منه ذلك فكانت الإشارة بياناً لما أمله الآخرس حلبي عن البحر وان لم يكن له إشارة معروفة يعرف ذلك  
 منه أو يشك فيه فهو باطل كذا في المبسوط وطلاقه المفهوم بالإشارة إذا كان دون الثلاث فهو رجعي كذا  
 في المختصرات هندية (قوله فانما تكون كعبارة الناطق) أي في الدلالة على المقصود وفي نسخة بهذا تكون  
 (قوله بأن أراد التكلم) بقية الطلاق كان أراد أن يقول سبحان الله فغيري على لسانه أنت طالق تطلق لانه صريح  
 لا يحتاج الى النية لكنه في انقضاء كطلاق الهازل واللاعب منع وفي الهندية عن الجامع الاصفهري شل رايد  
 عن أراد أن يقول زينب طالق فغيري على لسانه مرة ففي القضاء تطلق الله سمى وقبائنه وبين الله تعالى لا تطلق

نعم لوزال عقله بالصداع أو وباح لم يقع وفي  
 القهستاني من الزاهادي أنه لو لم يبر  
 ما يقوم به الخطاب كان تصرفه باطلا انتهى  
 واستثنى في الاشياء من تصرفات السكران  
 سبع مسائل منها الوكيل بالطلاق صاحبيا  
 لكن قديمه البراري بكونه على مال والواقع  
 مطلقا ولم يقع الشافعي والكرخي وفي  
 واختاره الطحاوي والفتوى عليه  
 التا تاريخية عن التفريق والموت به يفتي  
 (أو آخرس) ولو طارئا ان دام للموت به يفتي  
 وعليه تصرفاته موقوفة واستحسن الكمال  
 اشتراط كتابته بإشارة المعهودة فانما تكون  
 كعبارة الناطق استحسانا (أو محظنا) بأن  
 أراد التكلم فغيري على لسانه الطلاق



واحدة منهما (قوله أو تلفظه غير عالم بعنانه) أي إذا قال لامرأته أنت طالق ولا يله معنى قوله أنت طالق طلقت  
 قضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى هندية عن الذخيرة (قوله أو غافلا) عطف السامعي عليه فيفيد أن المراد به  
 المغفل وهو من له عقل إلا أنه لا يصل إلى حد التدبير فإله العلامة العدوي في حاشية الشيخ عبد السلام (قوله  
 أو ساهيا) صورته أن يحلف أن لا تلفظ بالطلاق فجري على إسناده الطلاق سهوا منه (قوله أو بألف مصففة)  
 كطلاغ بالعين والعين والكاف وبالنساء عوض الطاء (قوله يقع قضاء) متعلق بالمخفى وما بعده حلبي (قوله  
 بخلاف الهازل) هو بالزاي المجهمة من الهزل تقيض الجذو فله من بابي ضرب وفرح وبالدال المجهمة وسط الليل  
 وأوله فاموس (قوله واللاعب) في القاموس لعب كسبح لعبا مثل الفاء وتلاعبا وتلاعبا وتلاعب ككثير اللعب اه  
 والتظاهر أن عطفه على الهازل للتفسير اه حلبي (قوله فانه يقع عليه قضاء ودبانه) لانه مكابر بالنظر فيستحق  
 التغليب من (قوله لان الشارع جعله هزلة به حذا) في حديث ثلاث جدتهن جدوهن لهن جد الطلاق والعناق  
 واليعين (قوله أو مريضا) أي لم يزل عقله بالمرض بدليل التعليل (قوله أو كافرا) أي وقد ترفعوا إلانا لانه لا يحكم  
 بالفرقة بلا ترفع الا في ثلاث كآثر في نكاح الكافر (قوله لوجود التكليف) عله اه ما هو جري على المعتقد  
 في الكفار أنهم مكلفون بأحكام الفروع اعتقادا واداء (قوله وأما طلاق الفسولي الخ) قال في المنع وأعلم أن  
 طلاق الفسولي موقوف على اجازة الزوج فان أجاز وقوعه والافلاسوا كان الفسولي امرأه أو غيرها كما في البحر  
 فعلا عن المحيط وفي الخانية رجل قبل له ان فلا تطلق امرأتك وأعتق عبدك فقال نعم ما صنع أو بشئ ما صنع  
 اختلفوا فذهب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يقع الطلاق فيها رجل قال طلقت امرأتك فقال أصبت  
 أو قال أسأت على وجه الإنكار لا يكون اجازة ولو قال أحسنت برحمة الله حيث خلتني منها أو قال في اعتناق  
 العبد أحسنت تقبل الله منك كان اجازة وانما لم يكن اجازة في نعم ما صنعت لعله على الاستزاء اه (قوله وفعله)  
 كما إذا دفع اليها مؤخر صداقها (قوله ونساء الخ) أشار به إلى أنه مرتبط بقول المصنف ويقع طلاق كل زوج بالغ  
 عاقل ولو عبدا (قوله على امرأته عبده) لا فرق في المرأة بين أن تكون حرة أو أمة للمولى وألغيره جوى وانما يقع  
 طلاقه لان ملك النكاح حتى العبد فيكون الاسقاط اليه دون المولى هداية (قوله لحديث ابن ماجه) من طر يق  
 ابن لهيعة وهو ضعيف ورواه الدارقطني أيضا عن غيره من (قوله الطلاق لمن أخذ بالساق) اسقطه انما من  
 لفظ الحديث فهو من الرواية بالمعنى وأصله كما في المنع عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أجمعين رجل النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال يا رسول الله سيدي زوجتي أمته وهو يريد ان يفرق بيني وبينها فصدور المنبر عليه الصلاة والسلام  
 فقال يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده من أمته ثم يريد أن يفرق بينهما انما الطلاق لمن أخذ بالساق (قوله  
 فقال العبد قبلت) وإذا اراد صيرورة الامر اليه من غير توقف على قبول العبد يتنعم المولى من تزويجه حتى يقول  
 العبد إذا تزوجتها فأمرها سيدي لابدانهم تزوجها المولى له فيكون الامر سيدي المولى ولا يمكنه إرجاعه حلبي  
 هي البحر (قوله ابدا) فائدة ذكر عدم اقتصار الامر على المجلس (قوله والجنون) أي لا يقع طلاقه  
 سواء كان لا يفقه أصلا أو يفقه أحيانا كذا في الدر المنثور أي إذا طلق في حين جنونه ويصدق في أنه طلق حال  
 الجنون إذا كان يعرف منه وفي الخانية رجل عرف انه كان مجنونا ففعلت امرأته طلاقا فقال أصابني  
 الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان القول قوله (قوله فوجد الشرط) دخل فيه ما إذا قال لها طلق نفسك ان  
 ثبتت فجن فطلعت نفسها كما في النهر (قوله أو كان عتينا) معطوف على قوله على أي أو كان المجنون عتينا واجل  
 سنة بطلبها ففرق القاضي فانه يكون طلاقا (قوله أو مجبوا) أي وطلبت التفرق فان القاضي يفرق بينهما  
 حالا ويكون طلاقا (قوله وهو كافر) أي وزوجها مجنون كافر (قوله وأي أبواه الاسلام) ولو سلم احدهما فهو  
 تابع له (قوله والصبي) فانه لا يقع طلاقه لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون  
 والمراد بالجو از النفاذ دون الحل لان فعل الصبي والمجنون لا يوصف بالحرمة وذلك لفقد أهلية التصرف خصوصا  
 ما هو أثر بين النفع والضرو وانما ضاع اسلامه لانه حسن لذاته لا يقبل السقوط ونفعه له (قوله أو اجاز بهد البلوغ)  
 لانه حين وقوعه وقع باطلا وبالاطل لا يجاز (قوله أو قال أو قته وقع) وثله لو قال أو قته ذلك الطلاق  
 بخلاف ما لو قال أو قته الذي تلفظه فانه لا يقع والفرق ان قوله أو قته ذلك الطلاق يجوز ان يكون إشارة إلى  
 الجنس وقوله الذي تلفظه إشارة إلى الشخص الذي حكم بطلانه فأشبه ما إذا قال لها أنت طالق الفاسم قال

أو تلفظه به غير عالم بعنانه أو غافلا أو ساهيا  
 أو باللفظ مصففة يقع قضاء ودبانه لان  
 له ازل واللاعب فانه يقع عليه قضاء ودبانه لان  
 الشارع جعله هزلة به جدا فصح (أو مريضا  
 أو كافرا) لوجود التكليف وأما طلاق  
 الفسولي والاجازة قول لا يقع فكلما نكاح  
 بزانية (و) بناء على اعتبار الزوج المذكور  
 لا يقع طلاق المولى على امرأته عبده  
 لحديث ابن ماجه الطلاق لمن أخذ بالساق  
 الا اذا شرط في العقد فقال زوجتها منك  
 على أن أمرها سيدي أو طلقها أو طلق العبد اذا  
 العديت وصح إذا قال العبد اذا  
 تزوجتها فأمرها سيدي لابدانهم تزوجها  
 (والجنون) الا اذا عاق عاقل ثم جن فوجد  
 الشرط أو كان عتينا أو مجبوا أو أسأت وهو  
 كافر وأي أبواه الاسلام وقع الطلاق أشباه  
 (والصبي) ولو سلم احدهما أو اجاز بهد  
 البلوغ أو قال أو قته وقع

ثلاثا عليك والباقي على ضرر انك فان الزائد على الثلاث ملحق (قوله لانه ابتداء ايضاح) فيكون الضمير في وقته  
راجعا الى جنس الطلاق لا الطلاق المعين الذي اوقعه صبيلا (قوله وجوز الامام احمد) قال الكمال نقل عن ابن  
السيب وابن عمر رضي الله تعالى عنهم اوصيته منه ومثله من ابن حنبل والله تعالى اعلم بهذه هذه النقول اه فلا  
ينبغي الجزم بأنه مذهب الامام احمد رضي الله تعالى عنه (قوله والمعنوه) اذا طلق حال العته أما في حال الافاقة  
فالعصم انه واقع هندية (قوله من العته) بسكون الناء قال في القاموس عته كعنى عتها وعتها بضمها  
فهو معنوه نقص عقله او فقد ادهر في العلم او لم يحسن به وحسن عليه وفي فلان اولع باذا انه ومحاكاة كلامه فهو  
عانه اه فتقول الشارح وهو اختلال الخ احد معانيه وهو المراد هنا وفي المصباح عته عتها من باب تعب وعناها  
بالفتح نقص عقله من غير جنون او دهر وفيه لغة فاشية عته بالبناء للجبهول عتها بالفتح وعتها بضمها بالضعف  
فهو معنوه بين العته وفي التهذيب المعنوه المدهوش من غير من او جنون وهو فيه ضبطه بفتحين كعدهو تعب  
(قوله وهو اختلال في العقل) قال في البحر وأحسن الاقوال في الفرق بينه وبين الجنون أن المعنوه هو قبل  
الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم بخلاف الجنون (قوله والمبرسم) تبدل راؤه لاما ويقال  
في العلة بلسام أيضا (قوله بالكسر) أي في الباء مخ (قوله كالمجنون) وفي بعض كتب الطب أنه يوم حار  
يعرض للعصاب الذي بين الكبد والامعاء ثم يتصل بالماغ يمر (قوله هولغة المغشى) وهو ما عليه الفقهاء  
أيضا وفي المخ الانغماء تلاميطون الدماغ من بطن بارد غليظ وفي القهستاني الغشى هو تعطيل القوى المحركة  
والحاسة لضعف القلب من جوع وغيره اه وهو كالنوم في قوت الاختيار وقوت استعمال القدرة حتى بطلت  
عباراته بل أشد منه لان النوم فترة أصلية والانعاء الذي منه الغشى عارض لا يبق صاحبه اذا نبت (قوله  
والمدهوش فمخ) يعني أن الكمال ذكر في الفتح عدم وقوع طلاق المدهوش وقد استدل العلامة خير الدين الرمي  
عن طلق امرأته ثلاثا في مجلس القاضي وهو مقتضى مذهبنا بطلان العته من أقسام الجنون وأنه  
اذا وقع الطلاق المذكور هو زوال العقل عنه لا يفرق بينهما واذا كان يعتاده بصدق بلا برهان (قوله مدهوش)  
ربح (قوله مخ) أي فهو لازم (قوله فهو مدهوش) أفاد أنه يأتي متعديا كما يأتي لازما (قوله  
وأدشه) أشار به الى أنه يأتي رباعيا (قوله والنائم) قال في المخ النوم فترة طبيعية تحدث في الإنسان بلا اختيار  
منه وهو يوجب تأخر الخطاب في حق العمل ولم يمنع الوجوب لاحتمال الاداء بالاتباء واقضاء على تقدير  
عدمه (قوله لا تنفاه الارادة) أي الاختيار حتى كان كلامه بمنزلة ألحان الطيور مخ (قوله ولذا لا يتصف بصدق  
الخ) هذا يفيد أن قولهم العبد في ما طابق الواقع والكذب عكسه معناه ما قصد ما بقصد أولم يقصد وينفد اشتراط  
القصد في الخبر والانشاء (قوله وأوقعته) قال في البحر ولو قال بعد ما لا تنقبط طلاقك في النوم أو أوقعت  
في الليل طلاقك في حال النوم لا يقع اه وأفاد الشارح ان أوقعته مثل أوقعت ما تلفظت به وصاحبه العرسوي بين  
الصبي والنائم في أوقعتهما تلفظت به في أنه لا يقع به شيء منهما واما أوقعته فتقدم الشارح انه يقع به اذا قاله الصبي  
بعد البلوغ وأفاد في النائم أنه لا يقع به فليجز الفرق (قوله لانه أعاد الضمير الى غير معتبر) فيه أن هذه العلة تظهر  
في الصبي فان المراد بالاعتبار الاعتبار الآخر ولا ينظر هنا للاعتبار بالفقوى والفقوى وقال الحلبي أشار به الى  
الفرق بين كلام الصبي والنائم وهوان كلام الصبي معتبر في القصة والخوفاية الامر ان الشارع القاء بخلاف كلام  
النائم فانه غير معتبر عند احد اه وفيه ان كلام النائم اعتبر به عافى افساد الصلاة وهو مطالب بدليل يدل على  
ان كلام النائم لا يسمى كلاما لغة (قوله او جعلته طلاقا) تباع في هذا العزو وصاحب المخ ولم توجد هذه الجملة  
في البحر (قوله يقع) لانه يحمل على ارادة جنس ما وقع (قوله بطل النكاح) لان المالكية تنافي ابتداء النكاح  
فتنع بقاءه مخ (قوله ولو حررت الخ) ولو زها هو بعد شرائه ثم طلقها في العدة فعلى قول الثاني الأخير وهو قول  
زفرانه لا يقع وعليه الفتوى خاتمة ولو طلقها قبل التحرير لم يقع لان وقوع الطلاق يستدعي قيام النكاح من كل  
وجه أو من وجه ولم يوجد وكذا اذا ملكته او شقصا منه لا يقع لما (قوله فطلقها في العدة) أي عدة فمخ  
النكاح بالملك واطلق في العدة فشملة العدة بالحض والاشهر (قوله البنا) أي قوله مسليا على حذف  
أي التفسيرية أما لو خرج حريسا فلا يظهر على قول الثاني وكذا على قول الثالث فتبين بآياته من الاسلام  
(قوله فطلقها في العدة) أي عدة الفسخ بسبب التباين ولو طلقها قبل نحر وجهه فهو انقضاء امة وانما تكون

لانه ابتداء ايضاح وجوز الامام احمد  
(والمعنوه) من البرسام بالكسر علة  
(والمبرسم) من البرسام بالكسر علة  
كالمجنون (والمعنى عليه) هولغة المغشى  
(والمدهوش) فمخ وفي القاموس مدهوش  
الرجل يدهوش ودهش يدهش ببناء المعنوه فهو  
مدهوش وأدشه الله (والنائم) لا تنفاه  
الارادة ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب  
ولا خبر ولا انشاء ولو قال أجزته أو وقته  
لا يقع لانه أعاد الضمير الى غير معتبر جوهرة  
ولو قال أوقعت ذلك الطلاق أو جعلته  
طلاقا وقع بغير (واذا ملك أحدهما الآخر)  
كله (أو بعضه بطل النكاح ولو حررت  
حريسة ولكنه فطلقها في العدة أو خرجت  
الحريسة البنا) مسلية ثم خرج زوجها  
كذلك (مسليا) فطلقها في العدة

في غير الحائل (قوله ألفاء الثاني) أي أبو يوسف والفتوى على قوله كما في الشرع نبلاية لأن الفقرة وقعت على أحد الزوجين صاحبها وبتيان الدارين فخرجت المرأة عن عملية الطلاق وبالعدة لا تثبت الحلية وقال أبو يوسف أولا كقول محمد (قوله وعند الشافعي بالرجال) لقوله صلى الله عليه وسلم الطلاق بالرجال والعدة بالنساء والدليل لنا ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما ترفع طلاق الأمة ثنتان وعدتها حبستان جعل على طلاق جنس الاما ثنتين لأنه أدخل لام الجنس على الأمة فكانت طلاق كل أمة ثنتان من غير فصل بينهما إذا كان زوجها حراً أو عبداً أو سواء كانت الأمة قنة أو مكتوبة أو مدبرة أو أم ولد (قوله وطلاق أمة ثنتان) فإذا قال لها أنت طالق للسنه وهي طاهرة ولم يأتها في طهرها طالت واحدة ثم إذا حاضت وطهرت طلقت أخرى فإذا حاضت وطهرت انقضت عدتها (قوله مطلقاً) راجع إلى الحرة والأمة أي سواء كانت الحرة والأمة تحت حراً أو عبداً (قوله بنية أو دلالة حال) أفاد أنه من الكناية (قوله لا عكسه) أي لا يقع العتق بلفظ الطلاق ولو قال لامته طلقك لا تعتق مني أي وان نوى (قوله لأن إزالة المالك أقوى) أي فيصح استعاذة الأقوى للاضغاض دون العكس حلي (قوله من إزالة القيد) أي قد النكاح (قوله كتب الطلاق الخ) قال في الهندية الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني بالمرسومة أن يكون مصدر أو معنواً مثل ما يكتب إلى الفئانب وغير المرسومة أن لا يكون مصدر أو معنواً وهي على وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الصيغة والمخاطب والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء ونحو لا يمكن فهمه وقراءته ففي غير المستبينة لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا فلا وان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو ثم المرسومة لا تحلوا ما أن أرسل الطلاق بأن كتب أم بعد فأنت طالق فكما كتب هذا يقع الطلاق ولزمها العدة من وقت الكتابة وان عاق طلاقها مجيء الكتاب بأن كتب إذا جاءك كتابي فأنت طالق فجاءها الكتاب فقرأت الكتاب أولم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة (قوله ان مستبينة) بأن كن على وجه يمكن فهمه وقراءته والا فلا يقع (قوله وقع) ان نوى هذا في المكتوب على غيره وجه الرسم والرسالة (قوله وقيل مطلقاً) سواء نوى أو لم ينو (قوله ولو على نحو الماء) من كل ما لا يفهم ما كتب فيه وهذا مقابل قوله ان مستبينة (قوله فلا مطلقاً) نواه أم لا (قوله ولو كتب على وجه الرسالة) بأن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم أم بعد اذا وصل اليك كتابي فأنت طالق وهذا مقابل ما تقدم من التفصيل في التنية وعدها (قوله طلقت بوصول الكتاب) أي إليها ولو وصل إلى أبيها أو أمثالها ما أخذها الاب ومزقه ولم يذفعه إليها ان كان الاب متصرفاً في جميع أمورهما فوصل الكتاب اليه في بلدها وقع الطلاق وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل إليها وان أخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فأن دفع الاب الكتاب إليها وهو عزق ان كان يمكن فهمه وقراءته وقع الطلاق عليها والا فلا هندية وفيها لو قال لا تحركي كتابي فخرجت من منزلي فأنت طالق فكتب فخرجت المرأة بعد ما كتب قبل قراءته عليه ثم قرأ عليه وبعث به إلى المرأة لم تطلق بل نكح الاول وكذا لو كتب الكتاب على هذا فقرأه على الزوج قال لا كتاب قد شرطت ان خرجت إلى شهر أو بعد شهر كان الحاق هذا الشرط جائزاً ولو أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلا تبت فلان بن فلان بن فلان فكاتب لا تطلق (قوله كتب لامرأته الخ) صورته له امرأته تدعى زينب ثم تزوج في بلدة أخرى امرأته تدعى عائشة فبلغ زينب تخاف منها فكتب إليها كل امرأته غيرك وغير عائشة طالق ثم محاق قوله وغير عائشة اه حلي (قوله لم تطلق) ظاهره أن ذلك قضى بغير ثبوتها والظاهر خلافه لأن القضاء مبني على الظاهر والظاهر منه طلاق غير المخاطبة فإذا علم القاضي بزواج حصة حكم بطلانها ويحذر (قوله بحجية) وجه العجب فيها نفع الكتابة بعد محوها (قوله وسجي ما لو استثنى بالكتابة) أي في باب التعليق عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلاً اه حلي وفي الهندية وإذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لا رواية لهذه المسئلة وينبغي أن يصح كذا في الظاهرية

• (باب الصريح) •

المخبر عن بيان أصل الطلاق ووصفه شرع في بيان تنويع ما به الإيقاع إلى الصريح والكناية فبدأ  
أولاً ببيان الصريح ثم أعقبه بالكناية والصريح فعل بمعنى فاعل ص صرح به في خلاص من تعلقات الغير وكلام

الفاء الثاني) في المستلثين (واقعه الثالث)  
 فيها (واعبار هـ د هـ بانفساء) وعند  
 الثاني بالرجال (فطلاق حـ ز ثلاث و)  
 طلاق (أمة ثنتان) مطلقا (ويقع الطلاق  
 بلنظ العتق) نية أو لانه حال (لا عكسه) لان  
 ازالة الملك أقوى من ازالة القيد \* فروع \*  
 كتب الطلاق ان مستينينا على نحو وقوع  
 ان نوى وقبل مطلقا ولو على الرسالة والخطاب  
 مطلقا ولو كتب على وجه ازالة كتابي هذا  
 كتابي يكتب باذلة اذ ازال كتابي جوهره  
 فانت طالق طلقت بوصول الكتاب جوهره  
 وفي العبر كتب لامرانه على امرائه غيرك  
 وتغير فلانه طالق ثم محال اسم الاخيرة ويعنه  
 لم تطلق وهذه حيلة هجينة وسيجيء ما للاستغنى  
 بالكتابة واقفه اعلم  
 (باب الصريح)

11791

صريح لا يفتقر الى اضممار أو تأويل أو جمع في مفعول من صرح به معنى أظهره ومنه سمي القصير صرح حال ظهوره  
 (قوله صريحه مالم يستعمل الافية) هذا هو المعنى الاصطلاحي وما وقع له مصنف وقع نظيره لصاحب النمر حيث  
 قال هو ما لا يتعدى في الطلاق دون غيره وهما قاضيان بأن اللفظ واستعمل في غير الطلاق ولولا ذلك ليقدر في  
 صراحته فيه مع أنهم نصوا على أن الترتيب يستعمل هذا اللفظ للطلاق ولا يصدر في قضاء أنه أراد به بل يحكم  
 عليه بالطلاق الأبريقال ان المراد بالحصر كثرة الاستعمال فعلى هذا القول صريحه ما كثر استعماله فيه لكان  
 أولى أنهم ~~صريح~~ ما اذ لم يستعمل الافية بالاولى وما في قول المصنف مالم يستعمل واقعة على لفظ وأطلق  
 في الاستعمال فم الحقيق كانت طلاق والمجازي كانت حرام (قوله ولو بالفارسية) مراده بها غير العربية (قوله  
 كذا قلتك) بتشديد اللام هـ ستاني (قوله وأنت طالق) بكسر اللام وقهها لان الفتح مما يجرى على السنة الناس  
 لاسيما حال الغضب والخصومة بجر وهو لغة بعض من يسكن ريف مصر ومعناه أنت ذات طلاق فهو من  
 النسبة بالهفة أو شئ ذو طلاق على ما ذهب اليه سيويه فهو مفاعل ولذا يذكر طلاق لغة هـ ستاني وبشرط  
 أن يقصد بها بانطساب فهو كرمسائل الطلاق بحضورها لا يقع قضاء وديانة ذكره في الدر المنقي وفي الهندية حكى  
 عمن رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطر به اليه امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واستئناف الطلاق  
 وكان موصولا بحيث يصلح للابتناع على امرأته يقع لأنه أوقع وان لم ينو شيئا لا يقع لأنه محمول على الحكاية كذا  
 في الفتاوى الكبرى (قوله بالتشديد) أما بالتخفيف فلحق بالحكاية بجر ولو قال أنت مني ثلاثا وقع وان لم ينو  
 كما في الخانية بقرينة ذكر العدد في الخبر ولو حذف المبتدأ وقال طالق فقبل له من عتيت فقال امرأتى طلقت  
 امرأته اه وهو قيد تقيد الوقوع بالنسبة ولو قال امرأتى طالق بالتكثير أو قال طلقت امرأتى ثلاثا وقال لم أعن به  
 امرأتى صدق وفيه تاوي الخبر الرمي اذا قل لزوجه ثلاث ولم يرد على ذلك أو قال أنت بالثلاث أو أنت فقط  
 أو أنت مني ثلاث لا تطلق مالم ينو في الأخير وما لم يكن في مذاكرته (قوله قيد بخطها) أي بالكاف أو بالضمير  
 المنفصل (قوله لتركه الاضافة) أي المعنوية وهي شرط والخطاب من الاضافة المعنوية وكذا الاشارة نحو هذه  
 طالق وكذا انقوا امرأتى طالق وزينب طالق اه وعلة في البرازية بقوله لعدم ذكر حلقه بطلاقها ويحتمل الحلف  
 بطلاق غيرها فالقول له اه ولو قال بعد قوله زينب طالق لم أعن زينب امرأتى طلقت امرأته ولا يصدر قضاء  
 كما لو قال بنت فلان طالق فذكر اسم أبيها دون اسمها وامرأته بنت فلان وقال لم أعن امرأتى فلا يصدر قضاء  
 ولو نسبها الى أمها أو ولدها وأخبرها بذلك الحكم (قوله وما يعنها من الصريح) كانت الطلاق واقعت عليك  
 طلاق وخذ طلاقك في الاصح ولا يقتصر الى قولها أخذت ورضيت طلاقك وأنت اطلق من فلانة بعد  
 قولها له فلان طلق امرأته فطلقني وباطلاق ويام طلاقه بالتشديد ولو كان لها زوج طلقها قبيل وقال أردت ذلك  
 الطلاق صدق ديانة انصافا وقضاء في رواية اسنخسن الكمال وصحبه في الخانية ولو لم يكن لها زوج لا يصدر  
 ويتوقف على النية في طلاقك الله تعالى ومنه اطلقك بصيغة المضارع حيث غلب في الحال وأخبرها او بنهرها  
 بطلاقها احل اليها طلاقها أخبرها ان طالق قل لها انها طالق فتطلق للحال ولا يتوقف على وصول الخبر اليها  
 ولا على قول المأورد ذلك ولو قال قل لها أنت طالق لا يقع مالم يقل المأورد ذلك ولو قال اكتب لها طلاقا في  
 ان يقع للحال بجر ونهر (قوله نحو طلاع) بالهين المهملة وذكر في البحر أن اللفاظ المصنفة خمسة وهي تلاق وتلاغ  
 وطلاق وطلاغ وتلازل زاد في التمر تلاق وتلازل وفي أن يقال ان الفاء اما طاء اوتاء واللام اما كاف او عين او  
 غير او كاف اولام واثنان في خمسة بعشرة الصريح من الطامع القاف وما عدا ذلك مصنف (قوله اطلق في)  
 أي تمجي به فيدفع ان نوى كافي الدر المنقي (قوله او طلاق باش) أي طلاق عظيم وعظمه بصراحته لان الكتابة  
 أدنى من حيث احتمالها وله غيره ومن حيث افتقارها الى النية (قوله بلا فرق الخ) مرتبة بقوله ويدخل نحو طلاع  
 وتلاغ وطلاق وتلازل كافي البحر وغيره (قوله تعمدته) أي التحريف بتغيير بعض الحروف نحو يضاف ولم يكن من  
 قصد الطلاق اه حابي (قوله الا اذا شهد عليه قبله) أي قبل التكلم بان قال امرأتى طلقت معنى الطلاق وأثالا  
 اطلق فأقول هذا بجر (قوله بالهباء) بأن قطع الحروف ونطق بالمسمى ونطقه بأسماء الحروف كمنطقه بسمياتها فبما  
 يظهر في القاموس الهباء ككسائه تقطع اللفظة بجر وفها (قوله طلقت) أي بلانية كايضا من اطلاق الخانية  
 وشرطها في البدائع بجر ولو قال فلانة طالق واسمها كذلك وقال عتيت غيرها صدق ديانة ولو غيره صدق قضاء

(صريحه مالم يستعمل الافية) ولو بالفارسية  
 (كطلقتك وأنت طالق ومطابقة) بالتشديد  
 عتيد بخطها لانه لو قال ان خرجت يقع  
 الطلاق ولا يخرج من الابتناء فاني حلفت  
 بالطلاق فخرجت لم يقع تركه الاضافة اليها  
 (ويقع بها) بهذه الالفاظ وما يعنها من  
 الصريح ويدخل نحو طلاع وتلاغ وطلاق  
 وتلازل او طالق باش بلا فرق بين  
 عالم وباهل وان قال تعمدته فتعريفه عالم  
 يصدق قضاء الا اذا شهد عليه قبله به في  
 ولو قيل له طلقت امرأتى فقلت نعم او بلى  
 بالهباء طلقت بجر



وهي هذه الوصية "عنه فقال انه خرج من البلد قبل ان اصيلك فامر ان يخلد طاق واسم امراته فلاحه غيرها  
لا تطلق اذ لم يخرج قبله فليقتله كذا في الدر المنثور (قوله واحدة) بالرفع صفة لمخدوف فاعل يقع أي يقع طلقه  
واحدة فاعادها لثبوتها وضبط بالنصب على المفعول المطلق والفاعل ضمير المطلق (قوله رجعية) نسبة  
الى الرجعية بالفتح والواو الكسرية وهي هذه المطلق الى مطلقته فاموس وانما قوله المنسوب الى المنسوب اليه حتى يجب  
سبغها او بالدهود واذا كان المطلق رجعية لا يحتاج الى تجديد التكاح ولا يرضى المرأة وولي الصغيرة وتطلب  
هذه في هذه الوفاة لو مات فيها ولا تترك الزينة فيها ويترك في بيت واحد وتنتد الامة عدة الحرائر اذا اعتقت  
فيها ويرش الحلي لو مات الاخر فيها ويكون مظاهرا او مولى اذا اظهر او اى فيها ويجب الاعيان لا الخبز بالخذف  
بخلافه البائنة فنهت نصيب لواقى الكل ولذا قبل الرجعي كالقطع والبائن ~~مكك~~ القتل كما في التنف حلي من  
التمسك في عاقله الفهمستاني ان الجزاء اذا كان مريضا فالشرطية فوجب طلاقا رجعية واذا كان بائنا فبائنا  
ولو قتل بغيرها بئنا او ثلثا فذلك صدق الامام ومعنى جعل الواحدة ثلثا على قوله انه الحق بهما اثنين لانه جعل  
الواحدة ثلثا وفي الصبرية لو قال على ان لا رجعة لي عليك فارجعته الى عليك فارجعية (قوله  
وان نوى خلافا) يخرج منه ما اذا قال انت طالق ونوى من وثاق وكان مكرها فانه يقبل منه قضاء ولا يقع شيء  
والخلاص صادق عليها فاعاد صاحب النهر (قوله من البائن) أي الواحد ونوى الاكثر يفهم عابده والبائن هو  
ان يكون جهروف الابانة او جهروف الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة او بعده لكن مقرونا بعدد الثلاث نصا  
او اشارتا وموصوفا بصفة تنبى عن اليسونة او تدل عليها من غير حرف العطف او شبهه بعدد او صفة تدل عليها  
بهر (قوله او اكثر) يقابل قوله واحدة وقوله من البائن يقابل قوله رجعية فبطلت ونهر مشوش (قوله خلافا  
لشافعي) راجع الى قوله او الاكثر فقط حلي والاولى ان يقول خلافا للامة الثلاثة كما يفهم من البهر وهو القول  
الاولى للامام لانه نوى محقق لفضله (قوله او لم ينشأ) لاحاجة اليه فان الواو التي تذ كر قبل الشرط الواو  
تكون عاطفة على خذ الشرط المذكور ويجوز ان تكون الواو والصال وعليه فلا إشكال محوى (قوله ولو نوى به  
الطلاق) الضمير يرجع الى الصريح وحاصل ما ذكره هنا ثلاثة ألقاظ الواو والقد والمصل وكل منها اما ان يذكر  
او ينوى فان ذكرها ما ان يقرن بالعدد او لا فان قرن بالعدد لا يلتفت اليه ويقع الطلاق بلائنه كما لو قال انت طالق  
ثلاثا من هذا القيد تطلق ثلاثا ولا يصدق في القضاء كما في المحيط واذا لم يقرن بالعدد وقع في ذكر المصل قضاء لادبانه  
فمضى أنت طالق من هذا العمل كما في البزابة وغيرها وفي الوثاق لا يقع أصلا ومثل الوثاق القيد وان لم يذكر شيئا  
من هذه الثلاثة وانما نواها لا يدين في لفظ العمل أصلا ويدين في الوثاق والقيد ويقع قضاء الا ان يكون مكرها  
بهر واعلم ان المرأة كالقاضي لا يعمل له ان تمكنه اذا سمعت أو شهد عند حاجه عدل لكن تصبر بينه وبين اقه  
قاضي دور قد خدعه من نفسه باضر القتل على المختار للفتوى وعلى القول بالقتل فقتله بالدار وامان قتلته بالراح  
ويجب القصاص عليها وهذا اذا كان بعد انقضاء العدة اما اذا كانت طاعة فلا يهرم عليه وطورها لانه رجعي فلا  
تتمه من نفسها شر بلاية والمراد بكون المرأة كالقاضي ان ذلك في عدم التصديق لامطلاقا فان خسر الواحد  
يعتبر عند المرأة ولا يعتبر عند القاضي لان شأن القاضي التفرق وشأن المرأة عدم التصديق احتسابا بغير  
وابو السعود عن المولى هزى زادا (فرع) الاقرار بالطلاق كذا يقع به الطلاق قضاء لادبانه (قوله من وثاق) قال  
في المسباح الوثاق بفتح الواو وكسر الهاء وجهه وثق كباط وربط (قوله دين) أي عمل بدياته والمراد انه يصدق  
ولا يقع عليه طلاق بالنظر لما علمه الله تعالى من حاله (قوله ان لم يقرنه بعدد) أطلق في العدد فمثل الثلاث  
والاثنين فاذا قال أنت طالق من هذا القيد ثلاثا يصدق في القضاء انه لم ينوط طلاقا لانه لا يتصور رفع القيد ثلاث  
مرات فالصريح الى قيد التكاح كذا يلقوه وهذا التعليل بغير اتحاد الحكم فيها لو قال مرتين اه (قوله صدق  
قضاء أيضا) أي كما يصدق صيانة لوجود القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي الاكراه (قوله كالمصرح الخ)  
أي قل يصدق قضاء مودبانه (قوله وكذا الووى طلاقها) أي يصدق قضاء مودبانه اذا كان لها زوج طلقها قبل  
الكل في البهر حلي وينبى أن يقيد بما اذا لم يقرنه بعدد لم يوقعه الاول اما اذا قرنه بعدد والزوج الاول لم يوقعه  
فانه لا يصدق ويهرز ولو لم يكن لها زوج او كان لها زوج قد مات لا يصدق بهر ولو اراد الشهم يدين فقط خلاصة  
(قوله على الصحيح) الخلاف انما هو في القضاء بهر (قوله لم يصدق أصلا) أي مطلقا قضاء مودبانه (قوله ولو صرح به)

(واحدة رجعية وان نوى خلافاها من  
البائن أو كذا خلافا لشافعي) (أو لم ينشأ)  
ولو نوى به الطلاق عن وثاق دين ان لم يقرنه  
بعدد ولو مكرها صدق قضاء أيضا كالمصرح  
بالموثاق والقيد وكذا الووى طلاقها من  
زوجها الاول على الصحيح خاتمة ولو نوى من  
الامام لم يصدق أصلا ولو صرح به.

أعطى المصنف بياناً على أن أنت طالق أنت من كذا أو من هذا المصنف عندية (قوله من قطع) الفرق بينه وبين الواقع في استخدام  
 عما يأتي عن المتقدم (قوله أو طلاق) أشار به إلى أنه لا فرق بين المطلق والمنكرو في الطلاق وبين المصنف والمنكر  
 فلا يصح فيه نية الثلاث و بين المصنف حيث تصح ولا أصل لمعنى الرواية المشهورة كذا في البدائع (قوله أو أنت  
 طالق طلاقاً) أو طلاقاً أو طلاقاً طلاقاً (قوله تقع واحدة وجعية) لأنها من ألفاظ المصريح (تنبيه)  
 قولهم المصريح يقع به الطلاق رجعياً يستثنى منه المصريح بالحق بالباين فإنه ليس برجعي - أخذه أبو السعود  
 (قوله يعني بالمصدر) الاظهر ذكر هذه النماية بعد قوله أو اثنين لأن ما ذكره فروض في نية الاثنين (قوله وقعنا  
 وجعيتين) لأنه ايقاع لمنظيرين صريحين محضين (قوله لو مدخولاً بها) وإن لم يكن مدخولاً به فالأحكام الثاني  
 أو السعود وهذا ظاهر على ما عاينه صاحب الهداية من أن نية الاثنين إنما تصح إذا لم ينو التوزيع ومقتضى  
 إطلاقهم عدم صحة نية الاثنين وإن نواها بالتوزيع بأن نوى بالمصدر واحدة أخرى وبه قال غير الاسلام وهو  
 المرجح في المذهب نهر (قوله أو اثنين) أي في غير الألفاظ المتعدياً (قوله لأنه صريح مصدر) على أقوله أو اثنين يعني  
 أن المصدر من ألفاظ الوخجات لا يراعى فيها العدد المحض بل التوحيد وهو بالقرينة الحقيقة والبلنية والمضى  
 جهز عنهما نهر (قوله فان نوى ثلاثاً الخ) محل اشتراط النية إذا لم يقل أنت طالق الطلاق كله أمافيه فقع الثلاث  
 بغير نية قهستاني (قوله فثلاث) أما في أنت الطلاق أو طلاق فلان المصدر حيث استعمل في الطلاق كان الغالب  
 أرادته الاسم به كرجل هذا ولذا كان صريحاً فيه واحتل أنت ذات طلاق والمبالغة يجعلها معناه وتقدير ارادة  
 المستعملين الآخرين تصح نية الثلاث فلما كان محققاً توقف على النية وأما في أنت طالق الطلاق أو طلاقاً فموقوف  
 الثلاث بالمصدر وهو الطلاق وهو بمعنى التطلق كالسلام يعني التسليم كذا قالوا ولا يتم إلا بالفاء طالق مع  
 المصدر كما نفي مع العدد والأوقع طالق واحدة وبالطلاق ثنتان حين ارادة اثلاث فليزم الثنتان بالمصدر وهم  
 لا يقولون به بحدود نهر (قوله لأنه فرد حكمي) يعني الثلاث كل الطلاق فهي الفرد الكامل منه فأرادته لا تكون  
 ارادة العدد وقوله حكمي أي الثلاث في حكم الواحدة والافعى الفرد الكامل (قوله ولذا كان الثنتان) أي  
 للقرينة بالحكمية (قوله لكن جزم في الصراة هو) حيث قل وأما في الجوهرة من أنه إذا تقدم على الحزقة واحدة  
 فإنه يقع ثنتان إذا نواها يعني مع الأولى فهو ظاهر اه وتطريفه صاحب النهر بأنه إذا نوى الاثنين مع الأولى  
 فقد نوى الثلاث وإذا لم يقف في ملكه الاثنتان وقعنا اه جلي وتنفذ ما حب النهر في السكيات ما يوافق ما في البحر  
 (قوله ومن الألفاظ المستعملة) أي في السنة العاشرة الطلاق يلزم أي لا أفعل كذا أو لا فعل كذا وكذا يقال  
 فيما بعده قال الحلبي وفي ديارنا صار العرف غاشياً في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيصيب  
 الاقتناء بوقوع الطلاق به من غير نية كما هو الحكم في الحرام يلزم وعلى الحرام وعن مخرج بوقوع الطلاق به  
 لتعارف في ديارهم الشيخ قائم في غصنه فخصم القدوري هذا وقد أفق شيخ الاسلام أبو السعود وفق المبدأ  
 الروسية بأنه ليس بصريح ولا كتابية وقد قرأه بخطه الماهود ومنه في حال حياته وهو مبنى على عدم استعماله  
 في ديارهم في الطلاق أصلاً كما لا يخفى قال في النهر ولو قال على الطلاق أو الطلاق يلزم أي أو الحرام ولم يقل لا أفعل  
 كذا لم أجده في كلامهم قال أبو السعود وقد ظفر به شيخنا مصرحاً به في غاية السروحي معزياً إلى المتفق ونهه الطلاق  
 يلزم أي أو لازم صريح لأنه يقال لمن وقع طلاقهم لزمه الطلاق وكذا أقوله على الطلاق أو لو قال الطلاق لا يلزم  
 بغير نية بخلاف قوله لا أمر أنه لك الطلاق حيث يتوقف على النية عند الامام كقوله لها عليك الطلاق فتطلق بالنية  
 وإن قال طلاق عليك واجب وقع اه (قوله للعرف) في النهر عن الكفعمي قد عرفت في عرفنا الحلف بالطلاق يلزم  
 لا أفعل كذا يريد أن فعله لزم الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت كذا وكذا  
 تعارف أهل الأرياف الحلف بعلى الطلاق لا أفعل كذا اه ويؤيده ما ساقى في قوله كل حل على حرام وأنت  
 على حرام أو حلال الله على حرام حيث قال المتأخرون انه بائن بلانية لغلبة الاستعمال بالعرف اه (قوله فيكفر  
 بالحنث) ذكره الصدر الشهيد في واقعاته وبه كان يفتي الامام الاوزجندى وكان نجم الدين السبكي يقول ان  
 الكلام يتعلل ولا يجعل عينا نهر (قوله وكذا على الطلاق من ذراعي) قال في البحر وإذا لم يقرب بالحدود وقع في ذراعي  
 العمل قضاء لادبائه فهو أنت طالق من هذا المثل كما في البرزخية وغيره وهو يدل على أنه لو قال على الطلاق من  
 ذراعي لا أفعل كذا كما يخالف به اعمام أنه يقع قضاء بالاولى اه قال المتقدمين تأخذ بعضهم من هذا أنه يقع على

دين فقط (وفي أنت الطلاق) أو طلاق أو  
 أنت طالق الطلاق (أو أنت طالق طلاقاً تقع  
 واحدة رجعية إن لم ينو شيئاً أو نوى) يعني  
 واحدة رجعية إن لم ينو شيئاً أو نوى  
 فالصواب أنه لو نوى بطالق واحدة وبالطلاق  
 فالصواب أنه لو نوى بطالق واحدة وبالطلاق  
 أخرى وقصداً رجعية ولو مدخولاً بها كقوله  
 أنت طالق أنت طالق نيل (واحدة أو ثنتين)  
 لأنه صريح مصدر لا يحتمل العدد (فان نوى  
 ثلاثاً فلا) لأنه فرد حكمي (و) لذا كان  
 (الثنتان في الآية) وكذا في سورة بقره  
 واحدة جوهرة لكن جزم في البحر اسم هو  
 (بقره الآية) في الحزقة ومن الحرام يلزم  
 المستعملة الطلاق يلزم وعلى الحرام يلزم  
 وعلى الطلاق وعلى الحرام يلزم  
 لا عرف ولو لم يكن له امرأة يكون عينا كقوله  
 بالحنث تصح القدوري وكذا على الطلاق  
 من ذراعي بحر

من يقول على "الطلاق" من فرائضه وجعلها أولى وأتمه خبير بأنه في المقيس عليه قد شاطب المرأة التي هي محل  
 الطلاق ثم ذكر الصلح للنفقة لم يكن مقيد به حسا ولا شرعا فلا يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف  
 انفسا إلى غيره بلا دليل بخلاف على "الطلاق" من ذراعي لأنه لم يصفه إلى محله بل أضافه إلى ما ليس بمحله وهو إذا  
 ضم إلى محله وإلى ما ليس بمحله كالموت لا لمرأته ولرجل أول امرأة أجنبية أحدا كما طالق لا يقع فكيف إذا  
 أضافه إلى غير محله ومما نظره الأول قال لأجنبية أو بجهة أنت كذا بل قالوا لو وضع يده على رأس امرأته وقال هذا  
 منك طالق لا تطلق فكيف إذا أضافه لذراع نفسه الذي ليس بمحله أصلا وهو لو قال أنا منك طالق لغاؤه وهو  
 كلام وجبه اهـ على (قوله ولو قال طلاقك على لا يقع) لاحتمال أن يكون مراده حرام والظاهر أنه إذا نوى  
 واجب على أو فرض كان في حكم ما بعده (قوله المختار لا) أي وان نوى وقبل ثم بالنية وصحح بمر (قوله المختار نعم)  
 أي الوقوع في الكل لأن الطلاق لا يكون واجبا أو تابعا بل حكمه وحكمه لا يجب ولا يثبت إلا بعد الوقوع بمر  
 ر قوله قال الكل الحق نعم) أي لاحتمال الدعاء كما يقع فهو كثير أقال المتقدم ويوقع في عصرنا نظير هذا يطلب  
 الرجل البراءة من المرأة فتقول أبرأك الله وكانت حادثة الفتوى وكتب بصحتها تعارفهم ذلك ذكره الاسقاطي  
 (قوله بالتشديد) أي بتشديد اللام ما يكونها فهو من الكتاب كذا في الهندية (قوله وقع) أي من غير نية لأنه  
 صريح (قوله وكذا باطل بكسر اللام) أي لو قال باطل بكسر اللام وقع بلانية كذا في الخاتبة (قوله وضعها) تبع  
 في هذا صاحب النهر حيث قال وينبغي أن يكون الضم كذلك إذا هو أضافه من لا ينتظر بغير خلاف الفسخ فانه يتوقف  
 على النية اهـ قال السيد الخواري وفيه تأمل ووجهه انه ينبغي أن يتوقف على النية في الضم فانه إذا لم ينتظر  
 الحرف الذي بعد اللام لم تكن ماذة طلق موجودة ولا ملاحظة فلا يكون الطلاق بها صريحا لا يحتاج إلى نية  
 بخلافه على لغة من ينتظر الآخر أبو السعود (قوله لأنه ترخيم) أي على لغة من ينتظر في الأول وهن لا ينتظر  
 في الثاني قاله الحلبي (قوله وأنت طال بالكسر) في النهر عن الخاتبة لو حذف القاف من أنت طالق فان كسر  
 اللام أو كان ذلك في مذكاة الطلاق وقع بلانية والوقوف عليه أو وجهه صاحب الخاتبة بأنه ترخيم وغلطه  
 المكال بأنه أنما يكون الاعتبار في النداء وفي غيره اضطرارا في الشعر ورتبان الترخيم لغة يقال على مطلق الحذف  
 كائن عليه الجوهرى وغيره وهو المراد هنا فالتناسب للشارح أن يزيد بقوله بالكسر أو حال مذكاة الطلاق  
 (قوله والوقوف على النية) أي بأن فسخ أو ضم ويزاد ولم يكن في مذكاة الطلاق على ما قاله في الخاتبة (قوله كمالو  
 تنهيه به أو بالعنف) بأن قال أنت طالق أو أنت حر فانه يتوقف على النية على ما جزم به صاحب البدائع  
 ومما قدمه الشرح من أن طالق صريح لا يتوقف على نية بناء على ما في الخاتبة في المثل نصان مشي على  
 أحدهما سابقا وجرى هنا على الآخر (قوله عن التصحيح) أي تصحيح العلامة فاسم (قوله الصحيح عدم الوقوع  
 برهنتك طلاقك) لأن الرهن لا يفيد زوال الملك وقيل يقع لأن الرهن لا يكون إلا في الموجود ووجود الطلاق  
 يقتضي وقوعه (قوله ونحوه) كرهنتك وأودعتك طلاقك كما في النهر وصار الأمر يدها في قوله أعزتك طلاقك  
 وقولنا ناطق (قوله وإذا أضاف الطلاق الخ) المراد الإضافة العنصرية (قوله كانت طالق) أو كلك أو جميعك  
 أو جلتك وأن من أنت ضمير ذاتها فيكون الطلاق مسندا إلى جلتها وذلك هذا مع علمه سابق قهيد الما بعده (قوله  
 كثر رغبة) فانه قد عبر بها عن الجلة في قوله تعالى قهر برغبة حلبي (قوله والعنف) هو الرقة كذا في المصباح وعبر به  
 عنها في قوله تعالى فقلت أعناقهم لها خاضعين (قوله والروح) مثاها النفس قال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن  
 النفس بالنفس ومذكاة المصنف أولى مما ذكره الزملي أن الإضافة إلى الروح والجسد من الإضافة إلى الجلة لأن  
 الروح جزء من الإنسان وكذا الجسد لتركبه منها فكل جزءه والبدن مراد للجسد عرفا وقول الشارح الأطراف  
 ما دخل الخ فقدمه في كتاب الصلاة وهذه التفرقة غير متعارفة والمقام غير محتاج إليها والأطراف اليدين والرجلان  
 والمراد ما بين الرأس وقد صرح به في النهر (قوله والفرج) عبر به عن الجلة فيما روي عن الله الفروج على السروج  
 وهو غريب جدا نهر (قوله والوجه) عبر به عن الذات في قولهم جاني وجوه الناس أي أعينهم وفي قوله تعالى  
 عيني وجهه ذلك والجلل والاكرام على تأويل الخلف أن المراد بالوجه الذات (قوله والرأس) يقال أمرى حسن  
 خادما ما سلك سائما (قوله بخلاف البضع والدر) قال في البصر الاست وان كان مرادا فلا بد من لا يلزم مساواتهما  
 في الحكم لأن الإضافة هنا لكون اللفظ بعد به عن الكل الا ترى أن البضع مراد للفرج وليس حكمه هذا

ولو قال طلاقك على لا يقع ولو زاد واجب  
 أو لازم أو نيات أو فرض هل يقع قال  
 البرازي المختار لا وقال القاضي الخاصي  
 المختار نعم ولو قال طلاقك الله هل يقتدر لنية  
 قال الكل الحق نعم ولو قال لها كولي  
 طالق أو طالق أو بامطلة بالتشديد وقع  
 وكذا باطل بكسر اللام وضعها لأنه ترخيم  
 أو أنت طال بالكسر والوقوف على النية  
 كالموت جزم به أو بالعنف في النهر عن التصحيح  
 الصحيح عدم الوقوع برهنتك طلاقك ثلاث طالق  
 (قوله إذا أضاف الطلاق إليها) ثلاث طالق  
 (أولى ما عبر به عنها كالرقة والعنف والروح  
 والبدن والجسد) والأطراف داخلة  
 في الجسد دون البدن (والفرج والوجه  
 والرأس) وكذلك الاست بخلاف البضع والدر







الثلاث لان المتكرر اذا اعيد متكررا كان الثاني ضمرا لاولي فيتم تكامل كل جزء بخلاف ما لو قال أنت طالق نصف  
 طلقة وثلاثا وسدسها حيث يقع واحد وثلاثا في الصغر الثاني والثالث ضمن الاول فالحل اجزاء طلقة واحدة  
 وهذا في المنقولين بها اما غير هاتين فليقع عليها الواحدة في الصور كلها فأدعى في الصغر (قوله فواحدة) لان كل  
 واحد قبل مما قبله والمبدل منه في هذا الموضع (قوله ولو قال طلقة ونصفها) قال في الهندية ولو قال أنت طالق  
 واحدة ونصفا أو قال واحدة ورعا وما أشبه ذلك يقع ثنتان ولو قال واحدة ونصفها أو قال واحدة ورعا يقع  
 واحدة وكافي المحيط وهكذا في البدائع وهذا قول بعضهم والمختار أنه يقع ثنتان كذا في السراج الوهاج  
 والجوهرة النيرة (قوله وكذا لو كان مكان السدس رعا) أي في صورة قوله أنت طالق نصف طلقة وثلاث طلقة  
 وسدس طلقة (قوله قهستاني) عبارته عن المحيط لو قال نصف طلقة وثلاث طلقة ورعا ربع طلقة ثنتان على  
 المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سدس ثلاث وقيل واحدة وهذا من القهستاني سبق في قول في النفل  
 والحكم أما الاول فان عبارة المحيط كافي الهندية ولو قال أنت طالق نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة  
 يقع ثلاث لانه أضاف كل جزء الى طلقة متكررة والنكرة اذا تكررت كانت الثانية غير الاولى ولو قال  
 نصف طلقة وثلاثا وسدسها يقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء طلقة بأن قال أنت طالق نصف طلقة  
 وثلاثها ورعا قبل واحدة وقيل يقع ثنتان وهو المختار كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح  
 كذا في الظهيرية اهـ فموضوع الخلاف في الواحدة والثنتين في الاضافة الى الصغر وأما الثاني فلانه اذا كان  
 يقع في السدس ثلاث طلقات كما قدمه مع أن النصف والثلث والسدس مجموعها طلقة واحدة فلان يقع الثلاث  
 في الربع وهو زاد عليها نصف السدس أولى وهذا هو المعين في العبارة فغير ذلك فيه حل كلام الشارح على غير  
 الواقع (قوله وسيجي أن استثناء الخ) قال في فتح القدير اخرج بعض التطبيق لغيره بخلاف ايقاعه فالحال طالق  
 ثلاثا لان نصف طلقة وقع الثلاث وهو قول محمد وهو المختار وقيل على قول أبي يوسف ثنتان لان التطبيق  
 لا يجزى في الابعاع فكذا في الاستثناء فكانه قال الواحدة ونعامة في الخ (قوله بخلاف ايقاعه) قد ذكره هنا  
 (قوله واحدة) اعتبار الغاية الاولى (قوله ثنتان) بادخال الغاية الاولى المتروكة عليها الثانية اذ لا ثانية بدون أولى  
 واخراج الغاية الثانية وهي ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلا ثالثة (قوله فيما أصله الخطر) كالطلاق أي قبل ورود  
 الشرع باباحته (قوله دخول الغاية الاولى فقط) لان حظره قرينة على عدم ارادة الكل (قوله عند الامام) وقال  
 تدخل الغايتان تطلق في صورتين السابقتين اثنتين وفي الاخيرة ثلثا ولو لم يقع زفر بالاولين شيئا أو وقع  
 بالاخيرتين واحدة وقد نص غير واحد على أن قوله استسحبان وقال السكال ان قول الامام استسحبان أيضا  
 الا انه ما أطلقا وقصد الامام دخول الغايتين فيما مر جمعه الاباحة (قوله الغايتين) أي دخول الغايتين فله  
 أخذ المائة حلي عن البحر والاولى فله أخذ الالف لانه المتوهم (قوله ثلاث) لان نصف التلقتين واحدة  
 فتكون الواحدة مكررة ثلاثا فثلاثة أضاف تلقتين ثلاث طلقات ضرورية نهر بقليل زيادة قال في البحر الا اذا  
 نوى تنصيف كل من التلقتين فتكون انصافها أربعة فثلاثة منها طلقة ونصف فتقع طلقتان ديانته ولا يصدق  
 في القضاء لانه احتمال خلاف الظاهر وفيه تأمل (قوله وقيل ثنتان) وجهه ما قدم عن البحر (قوله او نفي  
 طلقتين) نقل صاحب البحر عن الذخيرة لو قال أنت طالق نصف طلقة ثنتين فواحدة ولو قال نفي طلقتين ثنتان  
 وكذا نصف ثلاث طلقات ولو قال نفي ثلاث طلقات فثلاث (قوله طلقتان) لانها في الاول طلقة ونصف  
 فتتكمال وأما في الثانية فلان نفي التلقتين طلقتان لان الطلقة وهي النصف مكررة مرتين (قوله وقيل يقع  
 ثلاث) لان كل نصف يتكامل فيصل ثلاث (قوله والاول أصح) صححه العتابي واختاره الناطقي وهو المنقول  
 في الجامع الصغير (قوله ان لم ينو) مثله ما لا نوى الظرفية لانه لا ظرف له بحر (قوله أو نوى الضرب) أي الحساب  
 ولو علمنا بعد الحساب خلافا فرفيه لان عرفهم فيه تضعيف احد العددين بقدر الآخر كقوله واحدة مرتين  
 ووجهه في فتح القدير والحرير بأن عرف الحساب في التركيب الا نفي كون احد العددين ضعفا بقدر الآخر  
 والفرض أنه تكلم بعرفهم وأردده ضار كالأول وقع بلفة فارسية أو غيرها وهو يريد اهورججه في غاية البيان (قوله  
 لانه يكثر الاجراء) أي فلا يزيد بالضرب في نفسه لانه لو كان كذلك لم يبق احد في الدنيا فبما لا يضرب مامله  
 من الدراهم في مائة بصير مائة ثم يضرب المائة في الالف فتصير طائفة ألف فصار معنى قوله واحدة في ثنتين واحدة

ولو بلا واحد ولو قال طلقة ونصفها  
 ثنتان على المختار جوهرة وكذا في  
 السدس رعا ثنتان على المختار وقيل واحدة  
 قهستاني وسيجي أن استثناء بعض  
 التطبيق لغيره بخلاف ايقاعه (و) يقع بقوله  
 (من واحدة الى ثنتين أو ما بين واحدة وما بين  
 ثنتين واحدة) بقوله من واحدة أو ما بين  
 واحدة (الى ثلاث ثنتان) الاصل فيها  
 أصله الخطر دخول الغاية الاولى فقط عند  
 الامام وفيما مر جمعه الاباحة كختم مالي  
 من مائة الى الف الغايتين اتفاقا (و) يقع  
 من ثلاثة انصاف طلقتين ثلاث وقيل ثنتان  
 (وبلانة انصاف طلقة) أو نفي طلقتين  
 (طلقتان وقيل يقع ثلاث) والاول أصح  
 (وبواحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو أو نوى  
 الضرب) لانه يكثر الاجراء لا الافراد







وفي عري ير بساعة وبين قوله ان صحت شهر افعله حرجه يقع على موم جميعه بخلاف ان صحت في الشهر  
حيث يقع على موم ساعه سطحي عن الشهر (قوله ومثله أنت طالق الخ) قال في البحر واليوم والشهر وقت  
العصر كالفديهما ومثل قوله في غده قوله في شعبان مثلا فاذا قال أنت طالق في شعبان فان لم تكن له نية طلق  
حين تغيب الشمس من آخر يوم من رجب وان نوى آخر شعبان فهو على الخلاف (قوله اعتبار اللفظ الاول) فليقع  
في الاول في اليوم وفي الثاني في غده لانه بذكره اياه ثبت حكمه تعيينا في الاول وتعليقا في الثاني فلا يحفل بالتعريف  
بذكر الثاني لان المنجز لا يقبل التعليق ولا المعلق التمييز (قوله ولو عطف الخ) قال في التبيين لان المعطوف  
غير المعطوف عليه غير أنه لا حاجة الى ايقاع الاخرى في الاولى لما كان وصفها غدا بطلاق وقع عليه باليوم  
ولا يمكن ذلك في الثانية فيقعان حلي (قوله كقوله أنت طالق بالليل والنهار) قال في البحر واستفيد من المثلتين  
أنه لو قال بالنهار أنت طالق بالليل والنهار تقع طلقتان ولو قال بالنهار والليل تقع واحدة ولو كان بالليل انعكس  
الحكم اه (قوله أو اول النهار وآخره) فان كانت هذه المقالة أول النهار طلقت واحدة ولو قال بدلها أنت طالق آخر  
النهار وأوله طلقت اثنتين ولو كانت في آخر انعكس الحكم كذا في البحر واستشكله في النهار فليراجع وعلت أن  
التشبيه في وقوع الواحدة والثنتين (قوله وعكسه) بالجزء عطف على مدخول الكاف أو بالنصب عطف على جملة  
أنت طالق الخ وقد علم حكم العكس من النقل السابق (قوله أو اليوم ورأس الشهر) لو قدمه على قوله وعكسه  
اكان أولى كما لا يخفى حلي فان قال هذه المقالة في اليوم اتحد الواقع ولو قال رأس الشهر واليوم تعدد (قوله  
معي أضاف الطلاق لوقت الخ) ولو أضيف الى أحد الوقتين وقع عند آخرهما كقوله أنت طالق غدا أو رأس  
الشهر يقع عند رأس الشهر وكذا اليوم او غدا يقع عند الغد وان علقه بغيره يقع عند آخرهما نحو اذا جاء فلان  
واذا جاء فلان فلا يقع الا عند مجيئه ما وان علق بأحد الفعلين يقع عند أولهما ما نحو اذا جاء فلان أو جاء فلان  
فأيهما جاء طلقت وان علقه بالفعل والوقت يقع بكل واحد تطليقة وان علقه بفعل أو وقت فان سبق الفعل وقع  
ولم ينتظر الوقت وان سبق الوقت لم يقع حتى يوجد الفعل بجر (قوله كائن مستقبل) كاليوم وغدا (قوله اتحد)  
لانها تجعل طابقة في غده بطلاق واقع اليوم ولا حاجة الى التعدد (قوله طلقت واحدة في الحال وأخرى في الغد)  
أما في قوله أنت طالق اليوم واذا جاء غدا فلا يجزئ شرط معطوف على جملة الايقاع والمعطوف غير المعطوف  
عليه والموقع للحال لا يكون متعلقا بشرط فلا بد وان يكون المتعلق تطليقة أخرى فان لم يذ كر الواو كما اذا قال  
أنت طالق اليوم اذا جاء غدا لا تطلق الا بطاوع الفجر فتوقف المنجز لا اتصال معني الاول بالآخر كذا في البحر  
وأما في قوله أنت طالق لابل غدا فلا بد ان أراد بالاضراب ابطال المنجز ولا يمكنه ابطاله ويقع بقوله بل غدا أخرى اه  
حلي (قوله فطرف الشك) هذا قول الامام والثاني آخره قال محمد والثاني اوله تطلق رجعة لانه أدخل الشك  
في الواحد فبقى قوله أنت طالق وله مانان الوصف متى قرن بذكر العدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما أجبهوا عليه  
من أنه لو قال لغدا لم يدخل بها أنت طالق ثلاثا وقع ولو كان الوقوع بالوصف لكان ذلك ثلاثا اه حلي (قوله  
لحالة منافاة للابقاع) وهي موهة والوقوع وهي موتها (قوله كذا أنت طالق) التشبيه في كونه لغو الاضافته  
الى حالة منافاة له وقيد بالطلاق لان حكم العتق بخالفه كما يأتي (قوله قبل أن تزوجك) لا فرق بين أن يزيد بشهر  
أو لا وتمام تفاد ريع المثلثة في البحر (قوله أو أمس وقد نكحها اليوم) اي فهو لغو لانه أسنده الى حالة منافاة  
كما في التي قبلها فصار كما لو قال طلقتك وأنا نام أو وصي أو مجنون وكان جنونه معهودا (قوله لان انشاء في الماضي  
الخ) قال في البحر لانه لم يسنده الى حالة منافاة ولا يمكنه تعديده اخبارا فكان انشاء انشاء في الماضي انشاء  
في الحال فيقع الساعة (قوله تعدد) لان الواقع في اليوم لا يكون واقعا في الامس من (قوله وقيل بركسه) فاذا  
قال أنت طالق أمس واليوم تقع واحدة لان ايقاعه في أمس ايقاعه في اليوم فكانه كثر لفظ اليوم مرتين قال  
في البحر وهو مقتضى القاعدة من أنه اذا بدأ بالكائن اتحد ولو قال اليوم وأمس تقع ثنتان وهذا ما ذكره المتقدم  
في شرح الكنز عن الذخيرة وهو الحق كما في الحلي (قوله وكان معهودا) وان لم يكن معهودا طلقت له الحال (قوله  
كان لغوا) لانه أضاف الطلاق الى حالة معهودة تنافي ايقاعه فكان مذكرا لا مقترابه اه حلي ولا حاجة  
الى هذه الجملة لفهمها من التشبيه (قوله كما لو أقبله بد) اي بغيره (قوله لا قراره بجزئته) عليه قاله والثلاث  
(قوله قبل موق) مثله قبل موتك (قوله لا تنفاه الشرط) ظاهر كلامه أن الجملة فيها شرط ولم يوجد وليس كذلك

ومثله أنت طالق شعبان وفي شعبان (وفي أنت  
طالق اليوم غدا او غدا اليوم اه) اللفظ  
(الاول) ولو عطف بالواو يقع في الاول  
واحدة وفي الثاني ثنتان كقوله أنت طالق  
بالليل والنهار وأول النهار وآخره وعكسه  
او اليوم ورأس الشهر والاصل انه متى اضاف  
الطلاق لوقتين كان مستقبل بمجرى عطف  
فان بدأ بالكائن اتحد وبالاستقبال تعدد  
وفي أنت طالق اليوم واذا جاء غدا او أنت  
طالق لابل غدا طلقت واحدة في الحال  
وأخرى في الغد (أنت طالق) أما الاول  
او مع موق (او) مع (موتك لغو) فلا ضارة  
فليعرف الشك وأما الثاني فلا ضارة لمادة  
منافاة للابقاع والوقوع (كذا أنت طالق  
قبل أن تزوجك او أمس) قد نكحها  
اليوم) ولو نكحها قبل أمس وقع الآن لان  
الانشاء في الماضي انشاء في الحال ولو قال  
أمس واليوم تعدد ويصح ان اخلق او قبل  
بعكسه (او أنت طالق قبل أن اخلق او قبل  
أن تخلق او طلقتك وأنا مقيم او نام) او  
مجنون وكان معهودا كان لغوا (بخلاف)  
قوله (أنت حر قبل أن اشتريك او أنت حر  
أمس وقد اشتراه اليوم) فانه يعنى كما يعنى  
(لو أقبله بد) اشتراه لا قراره بجزئته (أنت  
طالق قبل موق شهرين او أكثر ومات قبل  
مضى شهرين لم تطلق) لا تنفاه الشرط



كان الشرط ما كان على خطر الوجود والموت المضاف الطلاق الى ما قبله بكذا كائن لا محالة كان معزفا لوقت  
 المضاف اليه الطلاق واجيب بأن الخطر حقيقة بالنظر الى الموت المقيد بكونه قبل كذا ولا شك أنه قد يكون كذا  
 وقد لا يكون (قوله وان مات بعده) أي بعد الشهرين وكذا الحكم اذا مات على رأس الشهرين (قوله طلق  
 مستندا) عند الامام ولا تطلق عندهما وترث منه وسياق ان الصحيح عنده ان العدة انما تجب من وقت الموت  
 وان استند الطلاق (قوله لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث - بعض) أي ملتبس بين ثلاث - بعض من التباس  
 الظرف بخلافه وقد تبع في هذا صاحب الدرر وهو قد جرى على قول ضعيف والصحيح ان لعدة من وقت الموت  
 وترثه عند الامام اذ لا يظهر الا متناذا في حق الميراث لما فيه من ابطال حقها المتعلق بحالها عند موته فان قلت ان  
 العدة تابعة للطلاق ثبت مع ثبوته لانها اثره اجيب بأن العدة تثبت مع الشك ولازم الثاني يتخلف عنه لمقتضى له  
 كتحلف الحكم عن العلة كاطلاق الميم اذ اعينه بعدمه فثلاث حصص اكل من امرأتين قال لهما احدا كما طالق  
 كانت العدة على التي بينهما من وقت البساق واذا وجبت العدة من وقت الموت كان فارا الان وقت وقف مرض  
 فتمتد بأبعد الاجلين فالخاص اصله على قوله لا يتبع طلاق أصلا وترثه وتعد عدة الوفاة وعنده يقع الطلاق  
 مستندا والعدة من وقت الموت وتعد ربأ بعد الاجلين وترثه (قوله أنت طالق كل يوم) هو قول الثلاثة وقال زفر  
 يقع ثلاث في ثلاثة أيام بجر (قوله أو كل جمعة) محله ما ذكره في كل جمعة حتى ينين بثلاث بجر (قوله أو رأس كل شهر) الاولى  
 وان كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى ينين بثلاث بجر (قوله أو رأس كل شهر) الاولى  
 حذف رأس لانها في هذه الصورة تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحد مدة بخلاف كل شهر فانها تطلق واحدة لانه في  
 الاول بينهما فصل في الوقوع ولا كذلك في الثاني أفاده في البهر (قوله فان نواه كل يوم) بأن نوى أن تطلق كل يوم  
 نطقا أخرى فتصح نيته بجر ومثله كل جمعة (قوله والاصل الخ) قال في البهر والفرق أن في الظرف والزمان  
 انما هو ظرف من حيث الوقوع فيه فيلزم من كل يوم فيه وقوع تعدد الواقع بخلاف كون كل يوم فيه الاتصاف  
 بالواقع اه ومع عند وكما مضى الخ مثل في (قوله وفي الخلاصة أنت طالق) فيه مخالفة لقول الشارح أو مع ولم يزد  
 عليه الا بذكر القول المطلق وهو نطقا ولا يظهر فارق أفاده الحاشي (قوله تطلق الاخرى) أي عقب موت  
 احدهما لوجود شرطه حينئذاي ويأخر قوله الا ان المستدركه قاله الحاشي (قوله لوجود شرطه) أي المعنوي -  
 وهو ما دل عليه قوله حينئذ أي حين اذ مات الاخرى قبلها (قوله فقدم بهد شهر) مفهومه أنه اذا قدم قبل  
 الشهر لا يقع الملاق (قوله وقع الطلاق مقتصرا) قال في المنح فان قلت ما الفرق بين هذين وبين مثله الموت  
 المتقدمة حيث وقع في الاولى مستندا وفي الثانية مقتصرا قلت اجيب عنه بأن الموت ليس بشرط لان الشرط  
 ما يكون فيه خطر الوجود كالقدوم والموت كائن لا محالة فصار كقوله أنت طالق قبل رمضان بشهر يقع الطلاق  
 في أول شعبان اه حاشي وقد يحدث هذا الفرق بما سبق (قوله اعلم الخ) الداعي الى ذكر هذه العبارة قوله سابقا  
 مستندا وقوله ههنا مقتصرا (قوله ان طريق ثبوت الحكم) المراد جنس الطريق فصيح الاخبار بقوله أربعة (قوله  
 كالتعليق) صورته أن يقول ان دخلت الدار فأت طالق فان الدخول ليس بهالة حال التلفظ به وينقلب عنه عند  
 وجوده لوقوع الطلاق به والمراد بالتعليق المعلق عليه (قوله ثبوت الحكم في الحال) كانشاء البيع والملاق  
 والعتاق وغيرها حاشي عن المنح (قوله بشرط بقاء المهل كل المدة الخ) هذا جواب سؤال أشار اليه في المنح بقوله  
 فان قلت لا فرق بين الاستناد والظهور وهو التبيين قلت الفرق بينهما اختلاف الشرط فان شرط الاستناد  
 قيام المهل حال ثبوت الحكم وعدم الانقطاع من وقت ثبوت الحكم الى الوقت الذي استند اليه كما في النصاب  
 للزكاة وليس ذلك بشرط في التبيين حتى لو قال ان كان زيد في الدار فأت طالق فغاضت ثلاث حصص ثم طلقها  
 ثلاثا ثم ظهر أنه كان في الدار في ذلك الوقت لا تقع الثلاث لانه تبين وقوع الاول وان يتضاعف الثلاث كان بعده  
 انقضاء العدة كذا حقه الشيخ اكل الدين وغيره اه حاشي (قوله بين الحول) أي حين قيامه (قوله مستندا لوجود  
 النصاب) الاولى أن يقول مستندا لوجوده أو له أي الحول بشرط وجود النصاب كل المدة والمراد أن لا يقدم كاه  
 في الاشارة لانه اذا عدم جميعه من ثم نصابا آخر ولو بعد الاول بصاعه اعتبر حوله مستأنف (قوله والتبيين) الاولى  
 بالتعريف أن يقول والتبيين (قوله فتعد منه) أي من حين القول (قوله أو متى لم أطلقك) منسلف متى حين  
 وزمان وحيث ويوم فلو قال حين لم أطلقك تطلق حين سكنت وكذا ان زمان لم أطلقك وحيث لم أطلقك

وان مات بعده طلق مستندا) لا قول المدة  
 لاعداء الموت (قوله فائدة انه) (لاميراث لها)  
 لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث حصص  
 (قال لها أنت طالق كل يوم) أو كل جمعة  
 أو رأس كل شهر (ولانية لتتبع واحدة) فان  
 نواه كل يوم أو طالق في كل يوم أو مع أو عند  
 أو كلما مضى يوم يقع ثلاث في أيام ثلاثة  
 والاصل انه متى ترك كلمة الظرف اتحد والا  
 ته تدور في الخلاصة أنت طالق مع كل يوم  
 نطقا وقيل ثلاث الحال (قال أطول كما  
 هو رابط الى الآن لا نطقا حتى تموت  
 احدهما فطلق الاخرى) لوجود شرطه  
 حينئذ (قال أنت طالق قبل قدوم زيد  
 بغيره فقدم بهد شهر) وقع الطلاق  
 مقتصرا اعلم أن طريق ثبوت الحكم  
 أربعة الا انقلاب والاقتصار والاستناد  
 والتبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بهالة  
 كالتعليق والاقتصار ثبوت الحكم في الحال  
 والاستناد ثبوته في الحال مستندا الى ما قبله  
 بشرط بقاء المهل كل المدة كالزوم الزكاة حين  
 الحول مستندا لوجود النصاب والتبيين  
 أن يظهر في الحال فقدم الحكم كقوله ان كان  
 زيد في الدار فأت طالق وتبين في الغد  
 وجوده فيها تطلق من حين القول فتعد منه  
 (أنت طالق ما لم أطلقك) أو متى لم أطلقك

ويوم لم أطلقك ولو قال كالم أطلقك فأنت طالق أو سكت يقع الثلاث متتابعاً لا جملته أفاده صاحب الجهر (قوله وسكت) مفهوماً صريحاً به المصنف بقوله وفي قوله الخ (قوله طلقت للسالك بسكونه) لأن في ظرف زمان وكذا ما تكون مصدرية نائبة عن ظرف الزمان كما في قوله مادمت حياً وهي وإن استعملت للشرط لكن اتفق العلماء على أنها هنا للوقت فصار حاصل المعنى إضافة الطلاق إلى زمان حال من طلاقها وهو حاصل بسكونه بجر مختصراً (قوله وفي أن لم أطلقك) ذكرهم أن وإذا هنا بالتعبير والألفا مناسب لها ما باب التعليق بجر (قوله حتى يموت أحدهما) لأن الشرط أن لا يطلقها وذلك لا يتحقق إلا بالأس من الحياة وهو في آخر جزم من أجزاء الحياة فإن مات وكانت مدخولاً به ما ورثته بحكم الفرار وإن كان الطلاق ثلاثاً أو الأثر منه وأشار بقوله يموت أحدهما إلى أن موتها كونه وصححه في الهداية وإذا سلمنا بقوله وسكت قبل موتها لا يرث منها الزوج لأنما كانت قبل الموت ولم يبق بينهما زوجية حال الموت لا تنفك العدة عنها فهي كغير المدخول بها لأن الفرض أن الوقوع في آخر جزم لا يجزأ فلم يله إلا الموت وبه تبيين والحاصل أنه لا يرث منها ما طلقا سواء كانت مدخولاً بها أم لا ثلاثاً أو واحدة وهي ترثه إذا مات بحكم الفرار أفاده في الجهر (قوله قبيل الموت) هي باله غير الإشارة إلى وقوع الطلاق في الجزء الأخير الذي يليه الموت (قوله لتحقق الشرط) وهو عدم الطلاق (قوله بلائيه) صريح بمفهوماً في قوله وإن نوى الوقت الخ (قوله مثل أن) فلا تطلق حتى يموت أحدهما قبل الطلاق للإمام أن إذا استعملت للشرط كما استعملت في الوقت فلا يقع الطلاق بالشك ومن استعملها للشرط قوله وإذا نصبتك خصامة فتجعل أي أي ريبك فقر ومسكنة فاعطها الفهم من نفسك والتزين وتكلف الجبل أو كل الجبل وهو النجم المذاب قال الشاعر

قد كنت قدما مثيراً مقولاً • متجملات متعفة فامتدنا

فلا نكسر صرنا وقد عدت مقولاً • متجملات متعفة فامتدنا

أي كنت ذا نزوة وعنف وديانة فصرت آكل لحم نهم مذهب وشارب عصفانة أي بقية ما في الضرع من اللبن وإذا بين نهم عن التلويح (قوله ومثل متى مندهما) فتطلق للسالك بسبب سكونه فهي لا وقت كما في قوله وإذا تكون كريمة أدعى لها (قوله وإن نوى الوقت) أي إذا وجب عليها كذا فإنه يصدق اتفاقاً فافضاء وديانة لتنديده على نفسه بجر (قوله أو الشرط) فإنه يصدق على قولها أيضاً ينبغي أن يصدق عندهما ديانة فقط لأنها عندهما ظاهرة في الظرفية والشرطية أحقال فلا يصدق القاضى بجر (قوله ما لم تقم قرينة الفور) أي قرينة دالة على الفور ولو في أن التي هي صريح في الشرط والقرينة قد تكون لفظية وقد تكون معنوية فمن الأول طلقني طلقني فقال إن لم أطلقك فأنت كذا كان على الفور كما في القضية ومن الثاني ما لو طلب جماعة فأبى فتقال إن لم تدخل البيت فأنت كذا فدخلته بعد ما سكت شهوته طلقته والاول لا يقطع به ينبغي أن يكون الطيب ونحوه من كل ما كان من دواهي الجاع كذلك وفي الصلاة خلاف نهر واهل أن المراد بالبول بوله الأبوله حتى لو لم يدخل إلا بعد قتال فأنه انطلق لأنه لا يكون إلا بعد سكون شهوته أبو السعود (قوله فعلى الفور) جزاء شرط مقدراً أي فان قامت قرينة فتطلق على الفور (قوله بقوله) تنافي بقوله مع الوصول (قوله بالمنجزة الأخيرة) فائدة وقوع المنجزة دون المعلق أن المعلق لو كان ثلاثاً وقعت واحدة بالمنجزة فقط إذا كان موصولاً فلا وكان مفصلاً وقع المنجزة والمعلق منع وقوله والمعلق أي ما قبله المعلق منه (قوله استحصانا) والقياس أن يقع ثمان إن كانت مدخولاً بها وهو قول زفر لأنه أضاف الطلاق إلى زمان حال من التعليق وقد وجد ذلك وإن كان قليلاً وهو زمان استغفاله بالطلاق قبل أن يفرغ منه وجه الاستحسان أن زمان التبريد يدخل في العيين وهو المقصود ولا يمكن تحقيقه إلا بالخارج ذلك القدر من العيين منع (قوله أن يطلقها) أي ثلاثاً (قوله يفتي) وفي قياس ظاهر الرواية تقع الثلاث لأنه تحقق شرط الحذف وهو عدم التلويح (قوله لأن التطبيق المقيد) بعوض وهو الألف أفاده المصنف (قوله يدخل تحت المطلق) أي مطلق طلاق المفهوم من قول الخالف إن لم أطلقك أي فقد وجد الطلاق فلا يقع الجزاء لعدم شرطه وهو عدم المطلق (قوله يوم أتزوجك) المراد بالتزوج العقد (قوله بخلاف الأمر بالبد) مثلاً الأمر السير والركوب والعوم وتخفيف المرأة وتفويض الطلاق كما في الجهر (قوله وللأصل أن اليوم الخ) قيد به لأن الليل لا يفصل فيه هذا التفصيل فلا يستعمل الوقت بل هو اسم أودا الليل وضامراً فلو قلنا اليوم يطلق على بياض النهار بطريق الحقيقة فتأخر على مطلق الوقت بطريق الحقيقة عند البعض فيصير مشتركاً وبطريق

وسكت طلقت (لحال بسكونه) وفي أن لم أطلقك لا تطلق بالسكون بل يمتد الكاح (حتى يموت أحدهما قبل) أي قبل تطلقه قبل قبيل الموت لتحقق الشرط ويكون قادر (وإذا ما واذ بالائيه مثل أن عنده) وقدمت (و) مثل (في عندهما) أو الشرط حكمهما (وإن نوى الوقت أو الشرط اعتبر) نيته اتفاقاً حتى ما لم تقم قرينة الفور فعلى الفور (وفي) قوله (أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق مع الوصول) بقوله ما لم أطلقك (طلقت) تام المنجزة الأخيرة فقط استحصانا • فخرج • قال إن لم أطلقك اليوم ثلاثاً فأنت طالق • لا يخلو أنه أن يطلقها على ألف ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق به بقية خاتمة لأن التطبيق المقيد يدخل تحت المطلق (أنت طالق يوم أتزوجك) فتأخر الأمر بالبد • بخلاف الأمر بالبد أي أمرك بيده يوم يقدم زيد فقدم لئلا لم تقصر ولو لم يبارأ بقى لغروب الأصل أن اليوم

المجاز عند البعض وهو الصحيح لأن جلي الكلام على الجواز أولى من حله على الاشتراك والمشهور أن اليوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس والثامن من طلوعها إلى غروبها وقل الشارح اليوم بالترقيق الأولى ذكره منكر الما في البحر اعلم أن اليوم إنما يكون لطلوع الوقت فيما لا يجتمع إذا كان اليوم منكر أما إذا كان معرظاً بالندم التي لا عهد الحضورى فإنه يكون ليلاً من النهار (قوله متى قرن الخ) يدل عن قولهم متى أضيف لأن الجوهري على اعتبار الامتداد وعدمه في المظروف ومن المشايخ من تسامح فاعتبر ما أضيف إليه اليوم وحاصله أن الصور أربع لأنه إما أن يكون المضاف اليوم ومظروف اليوم مما يجتمع كقوله أمر لي يبدل يوم ركب فلان أو يكون من غير الممتد كقوله أنت طالق يوم يقدم زيد وفي هذين لا يختلف جواب المشايخ أن اعتبر المضاف إليه أو المظروف أو يكون المظروف ممتداً والمضاف إليه غير ممتد كقوله أمر لي يبدل يوم يقدم فلان أو يكون المضاف إليه ممتداً والمظروف غير ممتد فمهر أنت حر يوم ركب فلان واتفقوا فيها على اعتبار المظروف في أمر لي يبدل يوم يقدم زيد فقدم لئلا لا يكون الأمر يدها اتفاقاً في أنت حر يوم ركب زيد فركب لئلا يعلق اتفاقاً ما من تسامح واعتبر المضاف إليه دون المظروف إنما اعتبره فيما إذا كان المظروف والمضاف إليه مجتمعين أو غير مجتمعين. ما فعل هذا الاختلاف في الحقيقة بهر ملخصاً عن الكشف والتلخيص (قوله بفعل) مراده بأنه فعل الشيء ولو عرجه لكان أولى لأن الأمر بالبدل لا يبعد من الأفعال عرفاً (قوله يستوعب المدة) أشار به إلى ما ذكره في البحر من أن المراد بالامتداد امتداد ما يمكن أن يستوعب النهار لا مطلق الامتداد لأنهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك أن التكلم مما يجتمع زماناً طويلاً لكن لا يجتمع بحيث يستوعب النهار (قوله يراد به مطلق الوقت) لكن لو قال غيبته بياض النهار صدق قضاء لأنه نوى حقيقة كلامه فيصدق وإن كان فيه تخفيف على نفسه ذكره ليربى وكل ما صدق فيه قضاء صدق ديانة من غير عكس فإن قلت كثيراً ما يجتمع الفعل مع كون اليوم مطلق الوقت مثل أركبوا يوم بأتاكم العداوة وأحسنوا الطن بآفة تعالى يوم بأتاكم الموت وبالعكس في مثل أنت طالق يوم يصوم زيد وأنت حر يوم تكسفي الشمس قلت الحكم إنما هو عند الإطلاق والناظر من الموانع ولا يمنع مخالفة معونة القرائن كافي الامتداد بهر (قوله كايقاع العلياق) أي مطلق في أي وقت في قوله أنت طالق يوم أتزوجهك (قوله أوبرى) بخلاف أنت بريئة فإنه يقع به البائن كما يأتي في الكتابات أفاده الحلي (قوله ليس بشئ) لأن عملية الإطلاق إنما هي قائمة به بالابه فالإضافة إليه إضافة إلى غير محله فبغير نهر وأشار به إلى أنه لو ملكها الإطلاق فطالته لا يقع لما قدمناه بهر (قوله أو أأعليك حرام) الأولى الاتيان بالو (قوله لازالة الوصلة) أي وصلة النكاح أفاده صاحب البحر (قوله وهما) أي ازالة الوصلة وازالة الحل (قوله مشترك) بصيغة اسم المذحول أي مشترك = ان بين الزوج والزوجة فيصير اضافتهما إلى كل منهما ما لا يجتمعهما (قوله متى لم يقل الخ) الأولى أن يقول ولم يقل منك ويكون محترزاً التمسيد بمنك وعليك لأنه لو قال أأأبائن أو أأبنت نفسي ولم يقل منك أو حرام ولم يقل عليك لم يطلاق وإن نوى لأن الميونة متعديّة كافي المهرج أي فيجوز أن تكون له امرأة أخرى فغيره ما بقوله أأأبائن منها أو حرام عليها حلبي (قوله ان نوى) هذا القيد في أنت حرام جار على أصل المذهب أما على ما به الفتوى فيقع بلانية كما يأتي في الإبله حلبي (قوله وان لم يقل متى) رده على الاكل حيث ذكر في خزانته أنه إذا لم يقل متى يكون باطلاً وهو سهو ومجمله في الصورة المذكورة بعد (قوله بلانية) لأنه صريح في ابطال النكاح (قوله مع عتق مولد ابائك الخ) عبر بالعتق من الاعتاق مجازاً من استعارة الحكم لله لأنه وانما عمل في القبول وهو يالك على اعتبار كونه اسم مصدر كاجب في كلام زيد نهر (قوله له) أي للزوج المعلوم من انقام (قوله لوجود الطلاق بعد الاعتاق) أي لكون الاعتاق شرطاً للطلاق في وجود تطلق التثنية بعده ما قاله للعق المتأخر من الاعتاق فيقع الطلاق المتأخر من التطلق بعده فيصادفها حرمة فيحلل الزوج الرجعة بهر وهذا يدل على أن المراد بالعتق أثر الاعتاق لا الاعتاق ويظهر حكم ما إذا عبر بالاعتاق وظاهر كلام ابن السكال أن الحكم فيه مما تعدد ككون مع بطلان الشرط (قوله لأنه شرط) افتراض بأن مع لغة أو لغة على ما هو المشهور ولا للشرط واجب بأن ما قد يجيء للتأخير كافي قوله تعالى ان مع العسر يسراً أي بعده فالشرط المراد به التأخير أفاده العيني وقال السبكي لا يجوز مع هنا لأن التأخير بغيره لا منزلة المقارنة لتحقق وقوعه لا المقارنة كما هو الاستعمال الكبير الشائع فقط ما قبل أن كلمة مع للقرآن فيكون منطوقاً

متى قرن بفعل يستوعب المدة يراد به النهار  
كلاماً بالبدل فإنه يصح جعله يدها يوماً  
أو شهراً وفي قرن بفعل لا بد من نوعين يراد به  
مطلق الوقت كما يقع الطلاق فإنه لو قال  
طلقتك شهراً كان ذكر المدة لغواً وتطلق  
للحال (أفانك طالق) أوبرى (ليس بشئ  
ولونوى) به الطلاق وتبين في البشئ  
والحرام) أي أفانك بائن أو أأعليك  
حرام (ان نوى) لأن الابانة لازالة الوصلة  
والاعتاق لازالة الحل وهما مشتركان فتصح  
الإضافة إليه متى لم يقل منك أو عليك  
كم يقع بخلاف أنت بائن أو حرام حيث يقع  
ان نوى وان لم يقل متى أأم لوجعل أمرها  
يدها شرطاً لها بائن متى ويقع بأمرانك من  
الزوجة بلانية (أنت طالق لا ينفك مع عتق  
مولد ابائك فأعتق) سيدها طلق تثنى  
والرجعة لوجود التطلق بعد الاعتاق  
لأنه شرط



لمعنى الشرط اه فان قيل على ما ذكرتم فبني أن يصح قوله لا جنسية أنت طالق مع نكاحك على معنى  
 أن تزوجك والحكم أنه لا يصح ولا يقع الطلاق إذا تزوجها قلنا انما ركنا الحقيقة فيما نحن فيه باعتبار أن الزوج  
 ماله لا لطلاق تغييرا رتبة عليه أو نصرة منه فافهم من صحة تعلقه بها أو ما الاجنبى فلا يملك الطلاق تغييرا ولا تعلقا  
 ولكن ذلك الميعن فان صح التركيب بذكر حروفه بأن قال ان تزوجك فأنت طالق صح ضرورة صحة الميعن زبلى  
 اه أبو السعود (قوله ونفى ابن السكال) في إيضاح الاصلاح عن الطهارة (قوله اذا ألهم) أى أدخل (قوله بين  
 جنسين) كالطلاق والعناق والعسر واليسر (قوله تحمل محل الشرط) فكأنه قال ان أعنتك فتكون مع بعضى  
 بعد اه حلى (قوله ولو طلق) أى علق الزوج والسيد بأن قال المولى اذا جاء الفداء فأتى حرة وقال الزوج اذا جاء  
 الفداء فأتى طالق فتبرمخ (قوله بجنى الفداء) المدار على اتمام الشرط وما ذكره مثال (قوله لارجعه لهما)  
 وفي نسخة له (قوله لتعلقهما) أى العلق والطلاق بشرط واحد قال في المنع لأن وقوع الطلاق مقارن لوقوع  
 العلق فيصح الطلاق وهى أمة بخلاف المسئلة الاولى فان العلق هذا مقدم رتبة كما عرفت وعند محمد عليك الرجعة  
 لأن العلق أسرع وقوعا لانه يرجع الى الحالة الاصلية وهو أمر مستحسن بخلاف الطلاق فإنه أبغض المباحات  
 فيه كون في وقوعه بطرأ آخر (قوله في المسئلتين) أى هذه المسئلة ومسئله مع المتقدمة (قوله ثلاث حصص)  
 ان كانت من ذواتها والافلاحة أشهر أو وضع الحل (قوله احتياطا) انما يظهر في المسئلة الثانية كأن قوله  
 ولو مريض الخ خاص بها (قوله لوقوعه وهى أمة) أى وهى لا تراث من الحرة فلا يصدق القرار وفي النهروية  
 الجوى مقتضى ما مر من محمد أن تراث (قوله بالاصابع) جمع أصبع مؤنثة وكذا إذا تراث أصابعها مثل النضر  
 والبصر كذا في المصباح وقال الصغاني الغالب التأنيث ويذكره لفات جعت في قول ابن مالك

تثليث بالاصبع مع شكل همزته • من غير قيد مع الاصبع قد كذا

أو أصبوع بوزن مصغور والمشهور من لغاتها كسر الهمزة وفتح الباء وهى التى ارتضاها الفقهاء بغير وهمر (قوله وقع  
 بعدده) لانه تشبيه بعدد المشار اليه وهو العدد المفاد كنه بالاصابع المشار اليه بكذا والضمير يرجع الى ما أشار  
 اليه أى بعدد ما أشار اليه فلو أشار بواحدة فواحدة أو بثلثين فثلثان مع ومنه علم أن فى الاصابع للجنس (قوله  
 فانه ان نوى ثلاثا وقع والافواحدة) لانه يحتمل التشبيه من حيث العدد ويحتمل التشبيه في الصفة وهو الشدة  
 فأيها نوى صحت نيته وان لم يحتمل لانه يحتمل على التشبيه من حيث الصفة لانه أدى اه يادع وفي المحيط  
 اذا لم ينو الثلاث وقع واحدة بائنة كما في قوله أنت طالق كلف بجر (قوله لأن الكاف) أى في هكذا (قوله ولذا)  
 أى للفرق المذكور بين الكاف ومثل (قوله كما كان جبريل) فان الحقيقة في الفردين واحدة وهو التصديق الجازم  
 الذى بلغ الغاية في الجزم (قوله لا مثل إيمان جبريل) أى من حيث زيادة الانوار والقرائن المترتبة عليه من  
 التقريب وغير ذلك (قوله ككف) أى كما أنوى الإشارة بالكف دون الاصابع فانه يصدق ديانته لا قضاء أو فاده  
 في البحر (قوله والمعتدى في الإشارة الخ) أى لا يصدق ديانته في نية الإشارة بالكف الا اذا كانت الاصابع بقاءها  
 منشورة وأما اذا نشر البعض دون البعض فيعتبر المنشور لأن النشر قرينة على ارادة العدد كذا ظهر في فهم  
 هذه العبارة وبني ما اذا كانت كلها مضمومة والظاهر أن الحكم فيها كالمشورة (قوله انه يصدق قضاء الخ) فجعله  
 محضا لالحكم بنية المضموم منها فانه يصدق فيه ديانته فقط قال الحلبي لا يظهر وجهه لانه أراد خلاف الظاهر  
 فالقاضي لا يصدق (قوله ولو لم يقل هكذا) بان قال أنت طالق فقط وأشار بأصابعه (قوله يقع واحدة) أى بالصيغة  
 (قوله انقذ التشبيه) أى تشبيه الواقع من الطلاق بالمشار اليه من الاصابع المستفاد ذلك التشبيه من الكاف  
 (قوله لم أره) عدم وقوع الطلاق به أظهر من أن يحصى وان نوى لانه هذا اللفظ ليس بصريح ولا كتاب ولا إشارة  
 بيان للمعنى ولو لم يوجد اه حلى (قوله ولو أشار بظهورها) أى فيكون بطن الكف في جانب المشير فأداه  
 المصنف (قوله للعرف) أى عرف الحساب وطريقه فاه المصنف ولو أراد العرف الجاري بين الناس لكان  
 أولى وعافى المصنف جزم صاحب الوقاية وصاحب الدرر وقيل تعتبر المشورة مطلقة (قوله فالعبرة بالنشر)  
 حاصله أن العبرة بجهة العمل لأن عمله بين قصده (قوله أنت طالق بائن) لما فرغ من الرجى تنزع تكلم على  
 البائن (قوله أو البينة) هو مصدر رب أمره اذا قطع به وجرم نهر (قوله لو وطوء) هى محل الخلاف فان طلاق غيرها  
 بائن اتفقا ولا عدة (قوله أو أخس الطلاق) أشار به الى كل وصف على أفعال لانه لا تفاوت وهو يحصل بالبينونة

ونفى ابن السكال أن كلمة مع اذا أقدم بين  
 جنسين تحتل محل الشرط (ولو طلق)  
 بالبناء للجهول (عنه) وطلوها بجنى الفداء  
 واحد (قوله لا) بوجهة لها التعلق (ثلاث حصص)  
 واحد (وعندها) فى المسئلتين (مريض لا تراث  
 احتياطا (ولو) كان الزوج (مريض لا تراث مبسوط  
 منبه) لوقوعه وهى أمة (لا تراث مبسوط  
 (أنت طالق هكذا مشير بالاصابع) المنشورة  
 (أنت طالق هكذا مشير بالاصابع) المنشورة  
 (وقع بعدده) بخلاف مثل هذا فانه ان نوى  
 ثلاثا وقع والافواحدة لأن الكاف لا تشبيه  
 في الذات ومثل التشبيه في الصفات ولذا قال  
 أبو حنيفة إيمانى كما كان جبريل لا مثل إيمان  
 جبريل بجر (وتفسير المنشورة) لا المضمومة  
 الادبانية ككف والمعتدى في الإشارة  
 الكف نشر كل الاصابع ونقل النهوتانى  
 الكف نشر كل الاصابع فبنيته الإشارة بالكف وهى  
 انه يصدق قضاء نيته كذا يقع واحدة لنفقه  
 واحدة ولو لم يقل هكذا مشير بالاصابع  
 التشبيه ولو قال أنت هكذا مشير بالاصابع  
 لم أره (ولو أشار بظهورها) فالعبرة بالنشر  
 ولو كان رؤسها نحو الخاطب فان نشره عن ضم  
 فالعبرة بالنشر وان ضمها عن نشره فالعبرة بالنشر  
 كمال (و) يقع (قوله أنت طالق بائن أو البينة)  
 وقال الشافعى يقع رجعا لو وطوء (أو  
 أخس الطلاق أو طلاق الشيطان





صفته المتعلقة (قوله لعدم وقوع الطلاق عليها) أي فكيف يجعل يائنا أو ثلاثا فانها تتحقق سبق الصفة الموصوف  
 (قوله ومضاده) بضم الميم أي مفاد تعليل البرازي وهو قوله لأن الوصف الخ (قوله لا ثلاث بائن) الأولى أن يقول  
 مساوئته لقوله فهي بائن أو ثلاث الواقع في عبارة البرازية (قوله والوصف لا يسبق الموصوف) قد علمنا أنه  
 لا يسبق في عبارة البرازية وكذا هنا ولم تقع هذه الجملة في كلام المصنف هنا (قوله بالثلاثة) هو تعريف عن  
 أكثره فهي كلمة عامة (قوله ولا يدين في إرادة الواحدة) مفهومة أنه يدين في إرادة الثنتين ووجهه أن يفعل  
 التفضيل قدر إرادته أصل الفعل أي كثير الطلاق فكان محتمل كلامه فصديق ديانة حاله الحلبي وانما لم يدين في  
 الواحدة لأنها لم تكن من محتملات اللفظ (قوله كما لو قال أكثر الطلاق) أي بالثلاثة فانه يقع به الثلاث ولا يدين إذا  
 قال نويت الواحدة بجر (قوله أو أنت طالق مرارا) جمع مرة وأقل الجمع ثلاث ومحل هذه في المدخول بها كما في  
 البصر (قوله أو الوفا) بضم الهمزة جمع أنتم وأما وقوع الثلاث في هذه فقط لانما انتهى الطلاق في حال ما زاد (قوله  
 أولا قليل ولا كثير) أي أنت طالق لا قليل ولا كثير لانه لما قال لا قليل أثبت الكثير بقوله ولا كثير بزيادة فيه لا يقبل  
 كذا في الجوهرية يعني والكثير ثلاث فانه لو قال أنت طالق كثير أذكر في الأصل أنه يقع الثلاث لأن الكثير هو الثلاث  
 وذكر أبو الليث في الفتاوى أنه يقع ثنتان فعلى قياس ما قاله يقع في لا قليل ولا كثير ثنتان كذا في الحلبي عن البصر  
 وفي التعليل نظرا لأن التكلم لم يقصد الاخبار بالانقضاء فقط انما الاخبار بشئ متباعد من المعطوف والمعطوف  
 عليه تقديره وسط والوسط من الطلاق ثنتان نظرا لما قاله في الرمان حاله حاضر وظاهر التعليل أنه لو قدم لا كثير  
 على قوله لا قليل أنه يقع واحدة لانه أثبت القليل لاكثر ثم أراد فيه وقد ذكر بعد ان الواقع به ثنتان وقيل تقع  
 واحدة (قوله والخيار) أشابه الى ترجيح كلام الأصل الحلبي وقوله فثلاث ذكره لا لباح والافهم معلوم من  
 الكفاف في قوله كما لو قال (قوله فواحدة) الظاهر أنها رخصة لأنها أقل من البائن (قوله ولو قال عامة للطلاق)  
 انما وقع به ثنتان لكثرة استعماله في الغالب وغالب الطلاق ثنتان (قوله أو أجلسه) المنقول في لنظ الجمل وقوع  
 الثنتين لاستصعابه في معنى الغالب وأما الأجل فلم أره والظاهر أن نوى أعظمه من جهة الكم يقع ثلاث وان نوى  
 أعظمه من جهة الشرح يعني أو فقه للسنة فواحدة رخصة في طهر لا وطه فيه ولا في حيز قبله (قوله أو لونين)  
 الواقع به مارجعتان كما في البصر عن الذخيرة وأما ثلاثة ألوان أو أنواع أو وجود أو ضرب فثلاثة كما في الهندية  
 (قوله أو أكثر الثلاث) انما وقع به الثنتان لأن الأكثر مضاف الى الأفراد وأكثرها ثنتان بخلاف أكثر الطلاق  
 فان الأكثر فيه لما أضيف الى الجنس كان معناه الثلاث (قوله أو كبير الطلاق) انما وقع به الثنتان لأن الواحدة  
 صغير الطلاق والثلاث أكبر فالثنتان كبيره حلبي (قوله على الاشبه) وجهه أنه بنى المكشريات القليل ثم بنى  
 القليل شدة على نفسه فيقع الوسط وهو ما بينهما وذلك ثنتان بخلاف لا قليل ولا كثير ومقابل الاشبه  
 ما في الجوهرية من أنه يقع واحدة أفاده الحلبي (قوله وطالق آخر الخ) أي وأنت طالق الخ (قوله والفرق دقيق  
 حسن) وجه الفرق أنه أضاف الاخير الى ثلاث معهودة أي حيث قرن بال معهوديتها بوقوعها بخلاف المتكرر  
 أفاده الحلبي وقوله ومعهوديتها بوقوعها فمطهر لولد المعهودة ذهنا من الشارع فانه جعل الطلاق  
 لا نجبا وزهرا والمعهود بوقوعها من بعض الناس (قوله يقع بآنت طالق الخ) لأن كلا إذا أضيف الى معزف  
 أفادت عموم الاجزاء وأجزاء الطلقة لا تريد على طلقة وإذا أضيفت الى منكر أفادت عموم الافراد وهي ثلاث  
 حلبي (قوله وعدد التراب) فهو عدد الشمس والتعبير بمثل كالتعبير بعدد كما في البصر قال الحلبي أراد ما يصدق  
 على القليل والكثير وهو اسم الجنس الافرادى كالأصل والعسل (قوله واحدة) أي بآنته لان التشبيه يقتضي ضمها  
 من الزيادة وهو البينونة (قوله وعدد الرمل ثلاث) إراديه ما لا يصدق على قليله وكثيره كالماء والغضب حاله الحلبي  
 (قوله وعدد شعر أبيس) أراد به التشبيه بمجهول النقي والاثبات بجر (قوله أو عدد شعر بمان كتي) إراديه التشبيه  
 بمعلوم النقي بجر (قوله وقع بعده) والواقع ما يقبله الحمل والرائد لقوله (والالا) أي وان لم يوجد شئ من الشعر  
 والسمك لا يقع الطلاق قال في الهندية لو أضاف الطلاق الى ما شأنه الثبوت ككنة زائل وقت الخلف بهارض  
 كعدد شعر ساق أو ساق وقد تنور لا يقع لعدم الشرط كذا في فتح القدير ولو قال بعدد الشعر الذي على فرجك  
 وقد كانت طلت أو ليس عليه شعر قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع كما لو قال بعدد الشعر الذي على ظهر كتي  
 وقد طلى كذا في الغاية ولو قال أنت طالق عدد شعر راسي وقد طلى لا يقع نقي (قوله فقال صدقت) على قياسه

استدم وقوع الطلاق عليه انتهى ومضاده  
 وقوع الطلاق الرجعي في متى تزوجت عاين  
 فأنت طالق طلقة فليكن بها نفسك اذ غابته  
 مساوئته لا ثلاث بائن والوصف لا يسبق  
 الموصوف كذا حذر المصنف هنا  
 الموصوف (بخلاف) أنت طالق (أكثره)  
 وفي الكتابات (بالتاء المثناة) من فوق فانه يقع به  
 أي الطلاق (بالتاء المثناة) من فوق فانه يقع به  
 الثلاث ولا يدين في (إرادة الواحدة) كما لو  
 قال أكثر الطلاق أو أنت طالق ثلاث  
 أو الوفا ولا قليل ولا كثير  
 أو الوفا ولا قليل ولا كثير  
 هو الختار كما في الجوهرية ولو قال عامة الطلاق  
 أو الوفا فواحدة ولو قال ثلاث أو كبير  
 أو أجلسه أو لونين منه أو أكثر الثلاث أو كبير  
 الطلاق فثنتان وكذا لاكثره ولا تثبت  
 على الاشبه معضرات وفي القنية طائفة  
 آخر السلات طائفة فثلاث وفي الفرق دقيق  
 ثلاث طلقات فواحدة وفي القنية طائفة  
 حسن وقوع يقع بآنت طالق كل الطلقة  
 واحدة وكل طلقة ثلاث وعدد التراب  
 واحدة وعدد الرمل ثلاث وعدد شعر  
 أبيس أو عدد شعر بمان كتي واحدة وعدد  
 شعر ساق كتي أو ساق أو فرك أو فرك  
 أو عدد ما في هذا الحوض من السمك وقع  
 بعدد ان وجد والا لا يستلزم في زوج أو  
 لم يلى بامرأة أو خاتله لم يلى في زوج  
 فقال صدقت طالق

لو قال لا جني لست لها بزوج يعني امرأته أولدست له باهر أنه فسد (قوله ان نواه) لان الجله وان كانت خبرية  
 لكنها تحتمل الانشاء فصحت ذنبه حلج (قوله خلافا لهما) فقال لا يقع لانه من المكذب (قوله لا تطلق وان نوي  
 لان الخ) ولانه انكار للنكاح وان عليس بطلاق (قوله قرنتنا ارادة التي) أي والتي خبر لان جواب القسم لا يكون  
 الا جله خبرية وكذا جواب الاستفهام والطلاق لا يقع الا بالانشاء فيكون من الاخبار الكاذبة وخبره ما يرجع  
 الى الفرع السابق (قوله تطلق بيلي لانهم) وذلك لان بيلي لا يجاب المتى بخلاف نعم فانها بعد التي نفي وبعد  
 الاثبات اثبات حلج (قوله لا عرف) يعني أن أهل العرف لا يعرفون بينهما بل يفهمون منهما ايجاب المتى  
 اه حلج (قوله وتطلق) أي يرجع بيان ادعت الدخول والافبات (قوله لا قضاء الطلاق) أي لا التزام الطلاق سبق  
 النكاح أي العقد (قوله وضما) أي شرعا واخرها (قوله ولم يدرب طلاقا وبغيره) أما اذا غلب على ظنه أحدهما  
 فالعبرة على ما يظهر (قوله لغا) وظاهره أنه لا كفارتلا يقال تزمه الكفارة بناء على الأقل وهو العين الموجبة  
 للكفارة لانه يقال العين باقية تعالى الموجبة للكفارة ليست أقل من العين بالطلاق (قوله كالوشك الخ) لان النكاح  
 ثابت بيقينا والقاطع له مشكوك والشك لا يزيل اليقين وقد تم الشارح آخره فاقض الوضوء أنه لو شك في نجاسة ماء  
 أو ثوب أو طلاق أو عتق لم يعتبر (قوله نبي على الأقل) قال في الاشياء شك أن تطلق واحدة أو أكثر نبي على الأقل  
 كما ذكره الاستيعابي إلا أن يستيقن بالاكراه أو يكون أكبر ظنه وان حال عزمت على أنه ثلاث يتركها وان أخبره  
 عدول حضر وذلك المجلس بأنهم واحدة وصحت فهم أخذ بقولهم وعن الامام الثاني اذا كان لا يدري أن ثلاث  
 أم أقل فيجزي وان استويا عمل بأشد ذلك عليه اه وعلى قول الثاني انصرف القاضي خان ولعله لانه يعمل  
 بالاحتياط خصوصاً في باب الفرع (قوله لم تزوجها بلا محلل) لان الطلاق انما يطق بالمنكوحه نكاحا  
 صحيحا أو المعتدة بعدة الطلاق أو الفسخ بالردة أو الايا عن الاسلام كما قدمناه عن البهرا حلج أي والمنكوحه  
 فاسدا ليست واحدة عن ذكر

• (باب طلاق غير المدخول بها) •

انما آخره لان الطلاق بعد الدخول اصل له لكونه بعد حصول المقصود وقبله بالعوارض ولذا قبل بأنه لا يقع  
 بجر (قوله أنت طالق يا زانية) ومثل هذه الصورة ما اذا قال أنت يا زانية الخ لظنه ودالعله بخلاف ما لو قدمه وقال  
 أنت يا زانية طالق ان دخلت الدار عليه اللعان وتلق الطلاق (قوله فلا حد) لان القذف وقع عليها وهي زوجته  
 وقذف الزوجة لا يوجب الحد وقال الثاني يقع واحدة وعابه الحد لان القذف فصل بين الطلاق والثلاث وأصله  
 أن الوقوع بالعدد والقذف ليس بفصل فاعلم عندهما وقوع القذف قبل الطلاق فالتقي الحد لما تقدم ولللعان لان  
 اللعان أثره التهريق وهو لا يتأتى بعد البيذونة لخصوله بالابانة وهو لا يصح بدون حكمه وأبو يوسف لما جعل القذف  
 فاصلا حتى قوله فلا نكاحا فكان الوقوع بقوله أنت طالق فكان القذف بعد الطلاق البائن لانها غير مدخولة فوجب  
 الحد وقام في الحلبي (قوله لو وقع الثلاث عليها وهي زوجته) علة لتقي الحد والاولى أن يقول لو وقع القذف  
 (قوله ثريبات) من مدخول العلة وهو ما تقي اللعان فبقي له ونشر حر تب (قوله بعده) أي بعد ما ذكر من  
 الثلاث فالتقي اللعان لعدم فائده (قوله وكذا أنت طالق) يعني كالم فصل القذف بين الوصف والعدد كذلك  
 لا يفصل بين الوصف والاستثناء أما اللعان فهو ثابت لانها زوجته (قوله تعلق الاستثناء) وهو المشيئة وانما  
 سميت بذلك الحكم تغييرها كما يتغير بالاستثناء ولذا اد بالوصف طالق من قوله أنت طالق (قوله يا زانية) علة لها  
 كما ذكرها الشارح في باب التعليق طلق لها أنت طالق ان شاء الله متصلا لا انفاس أو وسع أو جشأ  
 أو عطاس أو ثقيل لسان أو عساخ ثم أو فاصل مفيد لتأكيد أو تكهيد أو وحده أو طلاق أو ذاء كانت طالق  
 يا زانية أو ما طالق ان شاء الله تعالى صح الاستثناء حلج (قوله وقعن) ولو قال أو وقعت عليك ثلاث تطليقات وقعن  
 اياها ولو قال لها أنت طالق ثلاثا فاجه وور على الوقوع (قوله لا تنزح الخ) علة استنباطية والتقليد قول محمد بطلنا  
 ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله كان الوقوع به)  
 رد ما قاله الحسن وصاحب المشكلات من وقوع واحدة فقط لانها تميز بأن طالق لا الى عدة وقوله ثلاثا ما دلفها  
 وهي أجنبية (قوله وما قيل) فاعلم صاحب المشكلات وسبقه فيه الحسن (قوله انه لا يقع) أي الثلاث وانما يقع به  
 واحدة (قوله لنزول الآية) وهي قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ابو السعود (قوله باطل محض) أي لا يقبل

ان نواه خلافا لهما ولو استل الأمر أن يقال لا لا تطلق انما طالق  
 وان نوى لان العين والسؤال غيرتنا ارادة  
 التي فيهما وفي الخلاصة قبل له ألت  
 طلقتم انطلق بيلي لا نهم وفي الفتح ينبغي  
 عدم الفرق لا عرف وفي البرزنية قالت له  
 أما امرأتك فقال لها أنت طالق كان اقرا  
 بالانكاح وتطلق لا قضاء الطلاق أو غيره  
 وضعا علم أنه حلف ولم يدرب طلاقا واحدة  
 كالوشك أطلق أم لا ولو شك أطلق واحدة  
 أو أكثر نبي على الأقل وفي الجوهر طلق  
 المنكوحه فاسدا ثلاثا لم تزوجها بلا محلل  
 ولم يحكم خلافا  
 (باب طلاق غير المدخول بها)  
 (قال زوجه غير المدخولة أنت طالق)  
 يا زانية (لأنها) فلا حد ولا لعان لو وقع  
 الثلاث عليها وهي زوجته ثريبات بعده  
 وكذا أنت طالق ثلاثا يا زانية (وقعن) لا  
 تعلق الاستثناء بالوصف كان الوقوع به  
 يقرر أنه متى ذكر العدد كان الوقوع به  
 وما قيل أنه لا يقع لنزول الآية في الموطوءة  
 باطل محض



التأويل (قوله لعموم اللفظ) أي لفظ النفس وهو يمضي غير المدخول فيه أي الآية صريحة في المدخول بها  
 لأن الإطلاق ذكر قيمته فافتقرت لمخصصها ولا يكون في غير المدخول بها الابتعاد التام فالأولى الاستناد إلى  
 السنة وهو ما ذكر عن الإمام محمد (قوله رجاءه) أي كلام الحسن البصري - حلي (قوله على كونها متفرقة) يعني  
 أن الحسن إنما قال بوقوع الواحدة إذا تفرقت الثلاث أما إذا جعها في لفظ واحد فمقتضى ذلك خلاف والله تعالى  
 أعلم بحكمة هذا الحلي إذ لو كان كذلك لما نقل الأئمة المتأخرون خلافة خلفه عن سلف (قوله وان فرق بوصف) كأن  
 يقول أنت طالق واحدة وواحدة وواحدة حلي (قوله أو خبر) نحو أنت طالق طالق طالق حلي (قوله أو جعل)  
 نحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق حلي (قوله بلفظ) أي في الثلاثة سواء كان بالواو أو الفاء أو الميم أو بول  
 فالصورات ثلثة عشر يضاف إليها صور ثلاث في صورة عدم العطف فالجمله خمس - ثمة صورة من ضرب أربعة  
 حروف العطف في ثلاث صور ذكرها المشايخ مع إضافة صور عدم العطف وقد تبع الشايخ صاحب التمهيد في ذكر  
 العطف هنا مع ذكره بعد ما عرفت فرض التفرق في غير العطف قال وقيدنا بغير حرف العطف لأن لو تفرق  
 بغير حرف العطف فمذكرة (قوله أو غيره) الظاهر أن يقول ويدونه (قوله بآية الأولى) قبل الفراغ من جملة  
 الكلام لا في عند أبي يوسف ووجه السرخسي في أصوله وعند محمد بن عبد الله وغيره في ما قبل الفراغ فمذ  
 الثاني يقع خلافاً لمذاهب الجوزان يلحق بآخره شرطاً أو استثناء من شرح المؤلف للمتن في قوله  
 (ولذا) أي لكونها بآيات لا إلى عدة حلي (قوله لم تقع الثانية) ولم تقع الثالثة بالأولى (قوله حيث يقع الكل) أي  
 في جميع الصور المقتضية لبقاء المدة ولا يصدق قضاء أنه على الأول يجوز (قوله وعم التفرق) أي المفهوم من قوله  
 ون تفرق أفاده المصنف (قوله متفرقات) إنما أدخله في التفرق لأنه صريح فيه حتى لو قال ذلك للمدخول بها  
 لا يقع جملة بل متفرقات حتى لو حلف أنه لم يطلق ثلاثاً بجملة لا يثبت كالأجنبي (قوله أو اثنين مع طلاق بال) إنما  
 كان الواقع واحدة لأن مع هنا معنى بعد كفاية قوله تعالى أن مع الصبر سرافالثنان لا محل له ما بعد أو واحدة  
 في غير المدخول بها الحروف جاعلة العدم (قوله كالأول نصفاً وواحدة) لأن قوله نصفاً كقوله واحدة مكانه قال  
 أنت طالق واحدة وواحدة فكان من المتفرق فلم تقع الثانية شيئاً حسن الجبرق وعمله صاحب التمهيد أنه غير  
 مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كلاماً واحداً وهو أولى لأن ما ذكره شيخنا يجري في الصورة الثانية وقد اتفقوا  
 على وقوع الثنتين بها (قوله لأنه جملة واحدة) قد يقال أن هذا يجري في المسئلة الأولى وعمله في التمهيد أنه أراد  
 الابتاع بها وليس لها معارضة يمكن أن ينطق بها أو أخصر من هذه وفيه أن قوله أنت طالق ثنتين أخصر منها قوله  
 ثلاث (قوله أو قول أبي يوسف قال في التمهيد وحزم الشايخ به يومئذ إلى ترجيحه وكذا يقع الثلاث بأحد عشر لعدم  
 العطف (قوله للماتز) أي من قوله لأنه جملة واحدة حلي (قوله والطلاق يقع بعد ذكره) أراد بالثمة ما يميز  
 الواحدة والثنتين والثلاث والواحد ولن يمكن عدد إلا أنه مبدوء وقدمت أن الوقوع بالواحدة عند ذكرها  
 بقوله أنت طالق خبراً وشار بقوله قرن إلى أنه لا بد من كون العدد متصلاً بالإيقاع ولا يضر الانقطاع لا نطاع  
 النفس فلو قال أنت طالق وسكت من غير انقطاع النفس ثم قال ثلاثاً ما يتبع واحدة ولو انقطع النفس أو أخذ الإنسان  
 فيه ثم قال ثلاثاً ثلاثاً إذا قال على الفور عند رفع اليد عن فقه ومثل العدد الشرط والانشاء فلو قال له أنت طالق  
 أن دخلت الدار فأتى قبل قوله أن دخلت أو أن شاء الله لم يطل لأن مصدر الكلام توقف على آخره لوجود ما يغيره  
 من الشرط والانشاء بجز (قوله عند ذكر العدد) لا حاجة إليه لأنه موضوع الكلام (قوله بعد الإيقاع) الأولى  
 بعد الصيغة لأن الابتاع إنما هو بالعدد (قوله قبل تمام العدد) أفاد الشايخ بتقديم تمام أمه الوصيات في أنه اللفظ  
 بالعدد لا تطلق (قوله لنا) فثبت المهر بتمامه ويرث الزوج منها أبو السعود (قوله لما تفرق) أي من أن الوقوع  
 بالعدد وهو لم تكن محلاً عند وقوع العدد حلي (قوله أو أخذ أحدته) أي ولم يقل شيئاً بعد ذلك بجز (قوله قبل ذكر  
 العدد) مرتبط بقوله مات وأخذ (قوله عملاً بالصيغة) لأن لفظ الطلاق لم يتصل بذكر العدد ففي قوله أنت طالق  
 وهو عامل بنفسه فيبقى شيئاً زاده (قوله بلفظه) مصدره مضاف إلى مفعوله والمضمر إلى العدد (قوله لا يقصد) أي  
 بقصد العدد بدون تلفظه (قوله ولو قال لغير الموطوءة الخ) مراده بالموطوءة ما يميز بالمتن في المتن في أي حكم  
 الموطوءة (قوله بالعطف) أي بالواو أو انما وقع واحدة في هذه الصورة لأن الواو لطلق الجمع أي جمع المتعاطفات  
 في معنى العامل أهم من كونه على المعية أو على تقدمه بعد المتعاطفات أو تأخره فلا يتوقف الأول على الآخر

منشؤه الفعلة عما تنظر أن العبارة لعموم  
 اللفظ لا خصوص السبب وحده في غير  
 الازدكار على كونها متفرقة فلا يقع  
 إلا الأولى فقط (وان تفرق) بوصف أو خبر  
 أو جعل يعطف أو غيره (بآية الأولى) لا إلى  
 عدة (و) لدا (لم تقع الثانية) بخلاف  
 لما لو طوعت حيث يقع الكل وعم التفرق  
 (وكذا أنت طالق ثلاثاً متفرقات  
 أو اثنين مع طلاق بال) فطاعة واحدة وقع  
 (واحدة) كما لو قلنا واحدة وواحدة على  
 الجمع جوهرة ولو قال واحدة ونصفاً  
 فثنتان اتفاقاً لأنه جملة واحدة ولو قال  
 واحدة وعشرين أو وثلاثين فثلاث مائة  
 واحدة وعشرين بعد ذكره بالجملة نفسه  
 (والطلاق يقع بعد هذه الوقوع بالصيغة  
 عند ذكر العدد وعند هذه الوقوع بالصيغة  
 (فالماتز) نعم الموطوءة وغيرها (بجمله)  
 الإيقاع قبل تمام (العدد لنا) لما تفرق  
 (ولومات) زوج أو أخذ أحدته قبل  
 ذكر العدد (وقع واحدة) عملاً بالصيغة  
 لأن الوقوع بلفظه لا يقصد (ولو قال)  
 لغير الموطوءة أنت طالق واحدة وواحدة  
 بالعطف



لأن الحكم يتوقف على كون المصيبة بخصوصه وهو منتف فيعمل كل لفظ عمل فثنين بالاولى فلا يقع ما  
 بعدهما واذا علم الحكم في المعطوف بالاولى علم بالفاء ونتم بالاولى لاقتضاء الفاء التقريب ونتم الترتيب بهر وقد سلف  
 أنه اذا ترقى وصف ولو بغير عطف ينوئها بالاولى فقولها بالعطف اتفاق (قوله أو قبل واحدة) قبل اسم زمان  
 متقدم على ما أضيفت اليه والاصل ان الطرف متى كان بين اسمين فان لم يقرن بهاء الكتابة كان صفة للاولى تقول  
 جاءني زيد قبل عمرو فالقبلي فيها صفة لزيد وان قرن بهاء الكتابة كان صفة لثاني تقول جاءني زيد قبل عمرو فاذا  
 قال أنت طالق واحدة قبل واحدة فقد وقع الاول قبل الثانية فبانت بها فلا تقع الثانية بهر (قوله أو بعد هنا  
 واحدة) بعد اسم زمان متأخر على ما أضيفت اليه وانما وقعت واحدة لانه وصف الثانية بالعبدية ولو لم يصفها بها  
 لم تقع فهذا أولى بهر (قوله بانه) هذا حكم كل طلاق وقع على غير المدخول بها (قوله واحدة بعد واحدة) وجهه  
 أنه يجعل العبدية صفة للاولى فاقضى ايقاع الثانية قبلها وهو لم يقع قبل شيئا فكان ايقاعا في الحال خيرة تران  
 بهر (قوله أو قبل واحدة) وجهه أن ايقاع الطلاق في الماضي ايقاع في الحال لاستتاع الاستناد الى الماضي  
 لعدم الوجود فيه فيقتربان فتقع ثنتان بهر (قوله ثنتان) أي ان اقتصر عليهما وان زادا بان قال واحدة بعد واحدة وواحدة  
 أو قبلها واحدة أو بعد ثنتين أو قبلها ثنتان أو مع ثنتين أو مع ثنتين فيقع ثلاث بالاتفاق سواء كان  
 العطف بالواو أو بالفاء واذا علم هذا في غير المدخول بها في المدخول بها أولى لنوقف أول الكلام على آخره (قوله  
 متى وقع بالاول) كافي صور وقوع الواحدة (قوله أو بالثاني) كافي صور وقوع الثنتين (قوله اقتربا) أي وقعا  
 جميعا (قوله لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال) لانه لا يأتى انشاء طلاق هذا الوقت يقع ما ضيفا فكانه  
 أنشأ طلقين بعبارته واحدة فيقع الثنتان وهذا التعديل في غير صور في المصيبة أطبقها ما غلبه الاقتراح (قوله  
 لتعلقهما بالشرط الخ) اعلم ان العطف تارة يكون بالواو وتارة بالفاء أو بتم وحاصله كافي البصر أن الحروف ثلاثة  
 وكل على وجهين تقديم الشرط وتأخيرها ففي الواو والفاء تقع واحدة ان قدمه وثنتان ان أخره وفي ثم ان قدم الشرط  
 تعلق الاول بغير الثاني ولها الثالث وان أخر تميز الاول ولها ما بعده (قوله وتقع واحدة ان قدم الشرط)  
 هذا عنده وعندهما يقع ثنتان فيهما ووجه الكمال (قوله لان المعلق كالنجز) أي المعلق عند وجوده كالنجز  
 ولو تميز حقيقة لم تقع الثانية بهر (قوله في كلها) أي كل الصور المتقدمه (قوله ومن مسائل قبل وبعد) الاولى  
 تقديم هذه المسئلة قبل مسئلة الشرط فيذكره بعيدا كقولنا (قوله أيده الله) نصف البيت الهاوي من لفظ  
 الجلالة والنظم من الخفيف فاعلان مستفعلان فاعلان (قوله وينتد على ثمانية أوجه) أحدها قبل ما قبل قبله  
 ثانيها قبل ما بعد قبله ثالثها قبل ما قبل بعده رابعها بعد ما قبل قبله خامسها بعد ما بعد بعده سادسها  
 بعد ما قبل بعده سابعها بعد ما بعد قبله ثامنها قبل ما بعد بعده بهر (قوله فيقع بعض قبل الخ) أجاب  
 بعضهم عنه نظما بقوله

بعض قبل ذوجه بعض بعد • فالجاءى الاخير هذا اعلان  
 مع قبلين كف ما كان بعد • فهو سؤال عكسه شعبان  
 ونظم المتقدم الجواب أيضا فقال مع ذكر القاعدة  
 ذال شهر بعد الصيام فان جئت بقبل فانه شعبان  
 أو بعد صرفا فثاني جمادى • أو قبل شهرية القران  
 قابل القبل بالذى هو بعد • وسواء بين عليه البيان  
 وتأمل بظنة وذمكاه • فيه تدرك الوجوه الثمان

يعنى أسقط القبل في مقابلة بعدهما على السابق في الصورة الاولى تطلق في شهر قبله رمضان وهو سؤال (قوله  
 في ذى الحجة) لان قبله ذال القعدة وقبل هذا القبل سؤال وقبل قبل القبل رمضان (قوله وبعض بعد في جمادى  
 الآخرة) لان بعده رجباً وبعد ذلك البعد شعبان وبعد بعد البعد رمضان (قوله في سؤال) صوابه شعبان لا سقاط  
 قبلية في مقابلة بعده فيبقى بعد فكانه قال في شهر بعد رمضان وهو شعبان (قوله كذلك) أي أولاً وآخر  
 ووسطاً وقوله في شعبان صوابه سؤال لما قلنا (قوله لالفاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد وكأنه انما أطلق

(أو قبل واحدة أو بعد واحدة يقع واحدة)  
 بانه ولا تطلق الثانية لعدم المسئلة (وفي)  
 أنت طالق واحدة (بعد واحدة أو قبلها)  
 واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة فتان  
 الاصل أنه متى وقع بالاول لفا الثاني أو بالثاني  
 اقتربا لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال  
 (و) يقع (بأن طالق واحدة واحدة) لانهما  
 دخلت الدار ثنتان لودخلت لانهما  
 بالشرط دفعة (و) تقع (واحدة ان قدم  
 الشرط) لان المعلق كك المنجز (و) يقع  
 (في الموطوءة ثنتان في كلها) لوجود العدة  
 ومن مسائل قبل وبعد ما قبل  
 ما يقول الفقيه أيده الله  
 ولا زال عنده الاحسان  
 في متى علق الطلاق بهر  
 قبل ما بعد قبله رمضان  
 وينشد على ثمانية أوجه فيقع بعض قبل  
 في ذى الحجة وبعض بعد في جمادى الآخرة  
 وقبل أولاً ووسطاً وآخر في سؤال ويهد  
 كذلك في شعبان لالفاء الطرفين فيبقى قبله  
 أو بعد رمضان

عليهما طرفين لما بينهما من التقابل وعبارة الفتح يلقي قبل بيده وعبارة النهر يلقي قبل وبعد لان كل شهر بعد قبله  
وقبل بعده فيبقى قبله رمضان وهو شوال أو بعده رمضان وهو شعبان حلي (قوله أو ثلاث) مثلثون الاربع اذ لا  
فرق ويؤخذ من كلامه آخر المتن معرفت فان عرفت واحدة فقط وقع عليها الاخير (قوله منقن) الاولى حذفه  
لانه لا يعم الثنتين أفاده الحلي (قوله وأما تصحيح الزيلعي) جواب عن سؤال حاصله لا يصح ذكر الاتفاق في هذه  
المسئلة مع أن العلامة الزيلعي ذكر أن ثبوت خيار التعمين هو الصحيح فأثبت خلافا ونقله عن صاحب الدرر  
وحاصل الجواب أن التصحيح انما هو في أت على حرام الذي هو ليس بصريح وان كان في حكمه وقد أخطأ صاحب  
الدور في نقله التصحيح في مسئلة المصنف والحاصل أن الصريح وغيره كما مر في حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين  
على حرام ثبت فيه خيار التعمين غير أن الصريح باتفاق وغيره على الصحيح (قوله وسيجي) عبارة المصنف مع  
الشارح هناك قال لا مر أنه أنت على حرام ابلان نوى التصريح أو لم ينوشأ وظهاران نواه وهد وان نوى الكذب  
وطليقة بائنة ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها وبقي بانه طلاق بائن وان لم ينو ولو كان له أربع نسوة والمسئلة  
بجملها وقع على كل واحدة منهن طليقة بائنة وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان وهو الاظهر والاشبه ذكره  
الزيلعي والبرازي وغيرهما وقوى الاول الكمال وبه جزم صاحب البحر في فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى وأقره  
المصنف لكن في النهر يجب أن يكون معنى قول الزيلعي والمسئلة بجملها هي في التصريح لا بقيد أنت على حرام  
مخاطبا لواحدة كما في المتن فانه يجب أن لا يقع الاعلى مخاطبة اه فيجري الخلاف في قوله حلال الله أو المسلمين  
لا في قوله أنت على حرام (قوله طليقت كل واحدة طليقة) لانه أصاب كل أربع فقيم (قوله طليقتان) يصيب كل  
واحدة نصف منهما وقيم طلاقا كاملا (قوله أو ثلاث) وجهه أن الثلاثة اذا قسمت على أربع خص كل واحدة ثلاثة  
أرباع طليقة فقيم لها واحدة كاملة (قوله أو أربع) فلكل واحدة واحدة (قوله تطلق كل واحدة ثلاثا) هذا انما  
يظهر في الثلاث والأربع أما في التثنية فيقع ثمان (قوله ولو قال ينسكن خمس طليقات الخ) وجهه أن أربعة  
منها منقسمة على أربع نسوة فيصيب كل واحدة طليقة واحدة تقسم عليهم فيصيب كل واحدة ربع فقيم لها  
طليقة وهذا اذا لم ينو تقسيم كل طليقة بينهن والواقع ثلاث كالا يخفى ومثله يقال فيما بعد (قوله هكذا الى الخان)  
الغاية داخله في الستة ينصف الثنتان عليهم بعد تقسيم الاربعة وقسمة الثمانية ظاهرة وأما السبعة فيصيب  
كل من الاربع نسوة بعد الطليقة الكاملة ثلاثة ارباع طليقة فقيم لها طليقة كاملة (قوله طليقت كل واحدة ثلاثا)  
لتوزيع ما زاد على الثانية عليهن (قوله ومثله قوله الخ) أي مثل قوله ينسكن طليقة كما أفاده المصنف (قوله  
لا يصدق) أي فتطلق كلتا هما (قوله ولو مدخولتين) مثله ما اذا دخل بواحدة منهما وأرادها (قوله فله ايقاع  
الطلاق) أي المصنف زرع على التي بينهما من المدخولات فانها بواسطة بقائه العدة تقبل الطلاق الثاني (قوله على  
احدهما) وفي نسخة واحدة وفي نسخة احدهما بالياء عوضا عن الالف لانها اذا وقعت بعد ثلاثة أحرف ترسم  
ياء فالنسخة الاخيرة توافق القواعد الرسمية (قوله لعمري تفريق الطلاق الخ) فيكون من الطلاق المكرر فان نوى  
التأكيديين (قوله لا على غيرها) فيكون التكرار قرينة ارادة المرأة الثانية (قوله قال امرأت الخ) أي يباه  
المتكلم وانما لم يذكره كذلك تباعد عن صورة الاضافة الى نفسه ويقع ذلك في كلامهم كثيرا (قوله استحسنانا)  
ظاهرة أن القياس ليس كذلك مع أنه اذا لم يدع أن له امرأة أخرى القياس يقتضي الوقوع ايضا (قوله كلتا هما  
معروفة) الظاهر أن الجهولتين في حكم المعرفتين (قوله ولم يحك خلافا) وبه على صاحب الدرر حيث أفاد  
الخلاف فيها وان الصحيح ثبوت خيار التعمين (قوله فان نوى التأكيديين) في الهندية ولو قال لها أنت طالق  
طالق أو أنت طالق أنت طالق أو قال قد طلقك قد طلقك أو قال أنت طالق وقد طلقك يقع ثنتان اذا كانت  
المرأة مدخولاها ولو قال غيبث بالثاني الاخبار عن الاول لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى  
اه وأطلق الشارح فم ما اذا تعدد المجلس والظاهر خلافه (قوله وقعا والا لا) هو المعتمد وذكر الهوي في التفتيح  
أنه اذا سمعها يطلق ونادها طليقت بخلاف ما اذا سمعها حرا وناداه والفرق أن الحرام صالح قطع التسمية به  
وهو اسم لبعض الناس وأما المطلقة والطلاق ليس اسماء صالحا فلا تصح التسمية وفي الاشياء من المصنف  
العاشر من مباحث النية ضمن فروع مانعه لو كان اسمها طالق أو حرة فتادها ان قصد الطلاق أو العتق  
وقعا أو انداء فلا وأطلق فالمعتمد منه (قوله هذه الكلمة الخ) الظاهر أنه لو لم يشر وأتى بالامهديه يكون

(ولو قال امرأت طالق وله امرأتان أو ثلاث  
تطلق واحدة) منقن (وله خيار التعمين) وأما  
تصحيح الزيلعي فانما هو في غير الصريح  
كما مر في حرام كما حرمه المصنف وسيجي  
في الابلاء (قال لئلا يارب الاربع ينسكن  
طليقة طليقت كل واحدة طليقة وكذا لو قال  
ينسكن طليقتان أو ثلاث أو أربع الآن  
ينوى تسعة كل واحدة منهن تطلق كل  
واحدة ثلاثا ولو قال ينسكن خمس طليقات  
واحدة ثلاثا ولو قال هكذا الى الخان  
يقع على كل واحدة طلاقا واحدة  
طليقتان فان زاد عليهما طليقتان في طليقة ثانية  
ثلاثا) ومثله قوله اشركتكن في طليقة ثانية  
وفيها (قال لا امرأتين لم يدخل بواحدة منهما  
امرأت طالق امرأت طالق ولو مدخولتين فله  
واحدة منهما لا يصدق ولو مدخولتين فله  
ايقاع الطلاق على احدهما) لعمري فله  
الطلاق على المدخولة لا على غيرها (قال  
امرأت طالق ولم يسم وله امرأت) معروفة  
(طلقت امرأت) استحسنانا (فان قال لي  
امرأة أخرى وايها سميت لا يقبل قوله الا  
بينة ولو كان له امرأتان كلتا هما معروفة  
صرفة الى أيهما شاء) ثانية ولم يحك خلافا  
في فروع كترانظ الطلاق وقع الكل فان  
نوى التأكيديين كان اسمها طالق أو حرة  
فتادها ان نوى الطلاق أو العتق وقعا  
والالا قال لا يسميه هذه الكلمة طالق

الحكم كذلك أما إذا لم يشتر ولم يكن نيته بالعهود زوجته أو عبده أو أمه لاطلاق ولا يعتق لكونه كالمجانة والمجانة  
غير محل للطلاق والعق ويحتر (قوله طلق) لأنه أراد الشتم والطلاق كما أنه أراد الشتم والعق في الثانية (قوله  
وعني به الاخبار كذباً) مثله ما إذا عني الشتم كافي البصر (قوله على ذلك) أي الاخبار كذباً (قوله وكذا المعلوم  
إذا شهد الخ) اختلاف أهل الاعتبار لثبوت الحالف أو نية المستهلف والفتوى على اعتبار نية الحالف إن كان  
مظاهراً وإن كان ظاهراً كافي الاشياء (قوله أنه يحلف كاذباً) متعلق بأشهاد ١٥ حلي (قوله شرح وبيان) قال  
الشريفي في شرحها بعد آيات المصنف صورتهما لو قال لعبد أنت حر أو زوجته أنت طالق وعني به الاخبار  
كاذباً لا يقع دليته ويقع قضاءه وإن أشهد قبله على أنه يخبر عن الطلاق أو العتق كاذباً وأشهد المعلوم ثم أخبر لم يكن  
طلافاً ولا عتاقاً ١٥ (قوله قال فلانة) أي زينب مثلاً حلي (قوله واسمها كذلك) أي زينب مثلاً حلي (قوله دين)  
ولا يصح قضاء بحر (قوله ولو غيره) عطف على قوله واسمها كذلك أي ولو كان اسمها غير زينب ١٥ حلي  
(قوله وعلى هذا الخ) قد لا يسلم هذا الاستنباط فإنه في هذه المسئلة صرح باضافتها اليه في قوله امرأتى ولا كذلك  
ما تقدم وقد يقال إن الاسم دل على تكذيبه في الاضافة (قوله على الربعة مذهب) يريد أن الطلاق يقع عليها  
بافساقهم من (قوله ولو قال أنت طالق في قول الفقهاء الخ) قال في المخجل قال أنت طالق في قول الفقهاء  
أو قول القضاة أو في قول المسلمين أو في القرآن أو في قول فلان القاضي أو فلان المفتي طلقت قضاء ولا تطلق  
فيما بينه وبين الله تعالى ما لم ينو ١٥ حلي ووجهه أنه يحتمل ارادة التعليق أي إن قال الفقهاء به (قوله قال نساء  
الدين الخ) قال في البحر وليس من الصريح نساء العالم أو الدنيا طالق فلا تطلق امرأته بخلاف نساء هذه البلدة  
أو هذه القرية طالق وفيها امرأته طلقت وهن أبي يوسف لو قال نساء بغداد طالق وفيها امرأته لا تطلق وقال  
محمد تطلق كذا في الخاتمة ويحرم بالوقوع في البرازية في نساء المحلة والدار والبيت وجعل الخلاف انما هو في نساء  
القرية ١٥ ويحتر الفرق بين هذه المسائل (قوله لم تطلق امرأته) إلا إذا نواها كما في الهندية (قوله وكذا العتق)  
أي فإنه مثل الطلاق صوراً وخلافاً (قوله فقال فعلت) أي طلقت فالتقي فعلت طلاقاً أي أو فتمته (قوله  
فواحدة) أي إن نواها أو لم ينو شيئاً أصلاً هندية (قوله إن لم ينو الثلاث) اعترض بأن طلقت صريح في الواحدة  
ونية الثلاث فيه لأنه يتبرأ بغير أن تقدم السؤال ثلاثاً قرينة قائمة على صحة الارادة (قوله ولو عطف بالواو  
فثلاث) لأن العطف يقتضي الجمع لكونه بالواو وقوله قد فعلت معناه فعلت هذا المجموع (قوله اعتباراً بالانشاء)  
يعني اعتبروا إجازته بالطلاق كأنه فيه منع كأنه قال طلقتك ولا يحتاج إلى نية (قوله كذا أنت نفسي إذا نوى) لأن  
لفظ الابانة من الكناية فلا يقع به الطلاق الابانية في إجازته وفي البحر من تلخيص الجامع وشرحه لو قالت أنت  
نفسى أو حرمت نفسى فقال أنت وقع بانثاء بشرط أن ينوى كل منهما الطلاق وتصح نية الثلاث ١٥ (قوله إذا  
نوى) لأن الابانة إزالة الوصل وهي مشتركة وإجازته لازالها الوصل لا تقتضي الإزالة من جهته الابانية  
(قوله ولو لاها) أي إذا نوى بالاجازة إنشاء الابانة ثلاثاً علمت نيته (قوله بخلاف الاول) أي طلقت نفسى فإنه  
إذا أجاز لا يتوقف على نية ولا تصح فيه نية الثلاث لأنه بغير طلقتك وهو لا يحتاج إلى نية ولا تصح نية غير  
الواحدة كما تقدم أول الباب (قوله وفي اخترت لا يقع الخ) يعني إذا تكلمت به فقال أجرته لا يقع لأنه لم يوضع  
الاجواب بالقوله اختارى نفسك مثلاً ولم يوضع للانشاء (قوله ففعله واحد منهم الخ) فإن كان هذا الفعل يتكرر  
كرفع الحجر ونحوه تعدد الفاعل طلقت زوجة كل من فعل (قوله فهو قرار منه بغيرها) فقد وقع الطلاق بغيرها فظ  
أصل لا يصح ولا كناية وبغيره وباء متصل لغزاً (قوله وقيل لا) لعل وجهه أنه لم يأت بصريح ولا كناية (قوله  
وسئل الخ) هي عين مسئلة البرازية الآن الفاعل في السابقة واحد وفي هذه الجماعة فالتصديق كيد النص  
الاول (قوله لم يصح في يده) مفرد مضاف بيم الدين لأن التصديق لا يتأق إلا بما وعبارة البحر يديه وهي أوضع  
(قوله فقال طلقن) الظاهر أنه لو كان لهن نسوة مطلقات قبل الحادثة لا تطلق من في عصمتهم لصديق الاخبار حينئذ  
(قوله ثم تكلم الحالف) سكت عما إذا تكلم غيره والظاهر أنه لا يقع لأن تعليق التكلم لا يسرى حكمه إلى غيره  
إذا قال القير أو ما كذلك مثلاً ولم يوجد أو ما الفرعان السابقان فجعلنا من الاقرار لا الانشاء والتعلق انشاء  
(قوله والحالف لا يخرج نفسه) الواو للعيال وأشار به إلى أن دخول الحالف هنا في عموم كلامه لقرينة الحال  
فلا يشترط إخراجهم من التكلم لا يدخل في عموم كلامه حالي بزيادة (قوله من العيين) يطلق على التعليق وهو المراد

طلقت أو أمه بده هذا الحالف حرعتني قال أنت  
طالق أو أنت حر وعني به الاخبار كذباً وقع  
قضاء إلا إذا أشهد على ذلك وكذا المعلوم إذا  
أشهد عند استهلاف الظالم بالطلاق الثلاث  
أنه يحلف كاذباً صدق قضاءه وديانة نرح  
وهبانية وفي البحر قال فلانة طالق واسمها  
كذلك وقال عتيت غير هادين ولو غيره صدق  
قضاءه وعلى هذا لو حلف لدا نفسه بطلاق  
امرأته فلانة واسمها غيره لا تطلق وقد كثر  
في زماننا قول الرجل أنت طالق على الربعة  
مذهب قال المصنف وينبغي الجزم بوقوعه  
قضاء وديانة ولو قال أنت طالق في قول  
الفتهاء أو فلان القاضي أو المفتي دين قال  
نساء الدنيا ونساء العالم طالق لم تطلق  
امرأته بخلاف نساء المحلة والدار والبيت  
وفي نساء القرية والبلدة خلاف الثاني وكذا  
العتق قالت زوجها طلقني فقال فعلت  
طلقت فان قالت زدي فقال فعلت طلقت  
أخرى ولو قالت طلقني طلقني طلقني فقال  
طلقت فواحدة إن لم ينو الثلاث ولو عطف  
بالواو وثلاث ولو قالت طلقت نفسي فأجاز  
طلق اعتباراً بالانشاء كذا أنت نفسي  
إذا نوى ولو لاها بخلاف الاول وفي اخترت  
لا يقع لأنه لم يوضع الاجواب وفي البرازية قال  
بين اصحابه من كانت امرأته عليه حراماً  
فله فعل هذا الامر ففعله واحد منهم فهو قرار  
منه بغيرها وقيل لا انتهى وسئل أبو الليث  
عن قال لجماعة كل من له امرأة مطلقة  
فلم يصح في يده ففعله وقال طلق وقيل  
ليس هو بقرار لجماعة يهدون في مجلس  
فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فأمرته  
طالق ثم تكلم الحالف طلقت امرأته لأن  
كلمة من لا تعميم والحالف لا يخرج نفسه من  
العيين فيجوز واقتضاه إلى اعلم

• (باب الكتابات) •

أفرغ من أحكام الصريح الذي هو الأصل في الكلام لأن الأصل وضعه للأفهام والصريح أدخل فيه شرع  
في الكتابات وهو مصدر كتابته وإذا استترقا لفظا الكتابية فيها استتار المعنى فالباث من الأراد به المنفصل عن  
وصلة النكاح وفي دلالة عليه خفاء يزول بالقرينة ويجوز أن يراد بالكتاب ما ذهب إليه البيانيون مما استعمل  
في معناه لنقله إلى منزله فان الباث مستعمل في معناه لنقل منه بقرينة إلى منزله الذي هو الطلاق  
كما ذكر في التوضيح ورد بأن معناه الحقيقي لا يلزم أن يكون ثابتا في الواقع في أين يلزم الطلاق بصفة البينة  
كافي التلويح وأوجب بأنه وإن لم يلزم لكن ملاخطة لازمة فيصع أن يكون المستتر في عنه بطول النكاح بطول  
القائمة بلا حطة اتصال طويل القائمة بطول النكاح وان لم يكن له نكاح حقيقة قال في البحر الكتابية عند علماء  
البيان لفظ بقصد معناه معنى ثان ملزوم له وهي لا تنافي إرادة الموضوع له قائم الاستعمال فيمكن قصد معناه  
معنى ثان كما في طو بل النكاح بخلاف الجواز فانه استعمل في غير ما وضع له فينافي إرادة الموضوع (قوله كتابية)  
أي الطلاق (قوله عند الفقهاء) أي في كتاب الطلاق والألفاظها عندهم مطلقا كالاصوليين ما استترأ من ادمنه  
في نفسه قال في النهر ونخرج بقوله في نفسه ما لو استترأ المراد في الصريح بواسطة فهو غريبة اللفظ وانكشف المراد  
في الكتابية بواسطة التفسير ويكون كل من الصريح والكتابية حقيقة ويجازا فالحقيقة غير المجهورة صريح  
والمجهورة التي غلب معناها الجازي كناية والجازا الغالب الاستعمال صريح وغير الغالب كناية اهـ حلي  
(قوله ما لم يوضع له الخ) أشار بذلك إلى عدم حصرها ولذلك قال في شرح المتن ثم أضاف الكتابية كثيرة ترقى  
إلى أكثر من خمسة وخمسين لفظا على ما في النظم والتفت وزيد خيرها فتنبه اهـ (قوله فالكتابيات الخ)  
تفريع على قوله ما لم يوضع له الخ (قوله قضاء) فبدله لأنه لا يقع ديانة الأمانة ولا عبرة بدلالة الحال بمر (قوله  
الأبنة أو دالة الحال) إنما اشترط أحدهما لأن ألفاظ الكتابية لما كانت تحتل الطلاق وغيره احتج إلى المرح  
زيد في بالمعنى وأمانة خلوت بخوار الجمع أبو السعود والحال في اللغة صفة الشيء يذكروا ويؤث يقال حال حسن  
أو حسنة والمراد بدلالة الحال الطاهرة المقيدة المقصودة ومنها تقدم ذكر الطلاق كما في الهيطة (قوله وهي  
حال مذكورة الطلاق) وذلك بان تسأل هي طلاقها أو غيرها يسألها هندية (قوله فالخالات ثلاث) لما كان  
دكر الغضب يقا به الرضى فهو مفهوم منه بالفهوم صح التفريع قال في النهر من الفتح وحقيقة التقسيم  
في الأحوال قسمان الرضى والغضب وأما المذاكر فمصدق مع كل منهما ما لا يتصور سؤالها الطلاق  
إلا في إحدى الحالتين لأنهما ماضتان لا واسطة بينهما فقصر التقرير أنه في حالة الرضى المجرد عن سؤال الطلاق  
يصدق في الكل وفي المسؤل فيه الطلاق يصدق فيما يصلح رد أو في حالة الغضب المجرد يصدق فيما يصلح سببا  
أو رد الألفا يصلح جوابا وفي الغضب مع السؤال يجتمع في عدم التصديق في المتعص جوأبا بديان وكذا في قبول  
قوله فيما يصلح رد أو فيما يصلح للسبب يتقرر الغضب بانبياته فلا تتغير الأحكام اهـ حلي قال صاحب النهر  
والأولى عندى الإقتصار على حالة الغضب والمذاكرة الكلام في الأحكام التي تؤثر فيها الدلالة لا مطلقا  
ثم رأيت في البدائع بعد أن قسم الأحوال ثلاثة كالشراح قال في حالة الرضى يدين في النساء وإن كان في حالة  
مذاكرة الطلاق أو الغضب فقد قالوا إن الكتابات أقسام ثلاثة وذكر ما هو هذا هو التحقيق اهـ (قوله ما يحتمل  
الرد) أي ويحتمل الجواب (قوله أو ما يصلح للسبب) أي ويحتمل الجواب وفي نسخة بالواو بدل أو (قوله أو لا ولا)  
أي لا يصلح للسبب ولا للرد ويحتمل الجواب أفاد ذلك القهستاني (قوله فهو اذهبي الخ) نشر مرتب واقام يقع باذهبي  
إذا لم يذكروا ما يدل على غير الطلاق فان ذكره كان قال اذهبي فبسي فوبك لا يقع وان نوى وان قال إلى جهنم  
يقع ان نوى ولو قال اذهبي فتزوجي وقال لم أو الطلاق لا يقع شيء لأن معناه ان أمكنك وحل كذا ذكره قاضي  
خان في شرح الجامع خلافا لما في البرازية من وقوعه من غيرنية بمر وهو وما بعده محتمل لأن يكون المراد اذهبي  
واخرى وقوى حاجتك أولاني طاعتك (قوله تقنى) أمر بأخذ القاع أي للخمار على الوجه أو بالقناعة فيحصل  
تقنى الستر أولاني طاعتك حلي بزيادة (قوله تقمري) أمر بالتصبر وهو ليس الخمار حلي والخمار ثوب تغطي به  
المرأة رأسها بمر وقال فيه ما قيل في تقنى (قوله استترى) أمر بالاستترأ لأنه مطلوب شرعا أولانه حرام على  
النظر اليك بالبينونة حلي بزيادة ومعه ما لم يقل معنى فان قال استترى من خرج عن كونه كناية كما في البحر عن

• (باب الكتابات) •  
(كتابية) عند الفقهاء (ما لم يوضع له) أي  
الطلاق (واحقله وغيره) الكتابات (اللاتفاق  
بها) قضاء (الأبنة أو دالة الحال) وهي حال  
مذاكرة الطلاق أو الغضب فالخالات ثلاث  
رضى وغضب ومذاكرة والسكنايات ثلاث  
ما يحتمل الرد أو ما يصلح للسبب أو لا ولا ويجوز  
أذهبي واخرى وقوى تقنى تقمري



الخاتمة (قوله انقلى اقلقى) مثل اذهبى وقد تقدم حلبي (قوله من الغريبة) راجع الى الاول ومعناه تعاذى حلبي  
 (قوله او الهزوبية) راجع الى الثاني من عرب عنى فلان يعزب أى بعد فضاء تعاذى أيضا حلبي (قوله يحتمل رذا)  
 أى رذائلها الطلاق وعدم اجابة أى يصلح جوابا أيضا السؤلها الطلاق ولا يصلح سببا وشما حلبي (قوله خلية)  
 أى خالصة من النكاح أو الحسن. مثله فى صفة على فله أفاده القهس تانى (قوله بريشة) فعليه فى صفة يجب  
 همزها كفى المكافى والكرمانى وفى الرضى أن تخفيفه لازم عند سيديويه والهمز ردى قبل قهس تانى ويحتمل  
 البراءة من الخبيرات أو من النكاح (قوله حرام) أى ذات صنع أو مجموعة صفة أو مصدر يراد به الصفة قهس تانى  
 وسأبقى وقوع البائن به بلاية فى زمانا للتعريف لافرق فى ذلك بين محزمة وحرمه سواء قال على أم لا وحلال  
 المسجلين على حرام وكل حل على حرام وأنت مهى فى الحرام وفى قوله حرمت نفسى لابد أن يقول عليك وأورد أنه  
 اذا وقع الطلاق به ذم اللفاظ بلاية ينبغى أن يكون كالصريح فى اعتقابه الرجعة وأجيب بأن المتعارف بها هو  
 البائن لا الرجعى حتى لو قال لم أتوه لم يصدق ولو قال مرتين ونوى بالاولى واحدة وبالثانية ثلاثا صحته يذم عند  
 الامام وعليه الفتوى حلبي عن النهر (قوله بائن) أى ذات بين أى ينشأ من الفرقة قهس تانى فهو من بان الذى انفصل  
 أى منفصله من وصله النكاح أو عن الخبير حلبي (قوله ومردفها) لا حاجة اليه للاستغناء عنها بخبر (قوله كنية)  
 من البت بمعنى القطع فيحتمل ما أحق له البائن وأوجب سيديويه فيه الالف واللام وأجاز القراء اسقاطها حلبي عن  
 النهر والفعل من بابى ضرب وقتل يجر (قوله تله) من البتل وهو الانقطاع وبالتنول سميت صريح لا تقطاعها عن  
 الرجال وقاطمة الزهراء لا تقطاعها عن نسائها زمانها فضلا ودنيا وحسب ما وقيل عن الدنيا الى ربه لوقبه من الاحتمال  
 ما مر فى بائن حلبي بزيادة تما (قوله يصلح سبا) أى شتا وكلامى عرضها باعيب قهس تانى أى يصلح جوابا أيضا  
 لسؤلها الطلاق ولا يصلح ردا حلبي بقليل زيادة (قوله اعتدى) أى عدى ما عليك من الاقراء لاني طلقك أو زم  
 الله عليك من نكاحى لك ونحوه قهس تانى بزيادة (قوله واستبرى) بكسر الهمزة قبل الباء أى اطلى برأه وحك  
 من الولد زوج آخر أو له لم يعدم الولد قهس تانى (قوله أنت واحدة) أى أنت طالق تطلقة واحدة أو أنت واحدة  
 عندى أو فى قومك مدحا أو ذما حلبي (قوله أنت حرة) أى عن رق النكاح أو غيره قهس تانى (قوله اختارى  
 أمرك سيدك) كناية عن تفويض الطلاق فلا تطلق ما لم تطلق نفسك بها وانما كانا من الكتابات لانهما محتملان  
 لان يكون المعنى اختارى نفسك بالفراق أو فى عمل وأمرك بذلك فى الطلاق أو فى تصرف آخر وفى النهر عن  
 الحوائى السعدية وهذا لا يناسب ذكره فى هذا المقام وقد وقع بذلك خطأ عظيم من بعض المتقدمين فزعم أنه يقع به  
 الطلاق من غير ايقاع منها وحرم حلالا لنعوذ بالله تعالى من ذلك اه حلبي ومثل أمرك بذلك أمرك بيمينك  
 أو شئت أوفك أو لسانك من الدرامتى عن الخلاصة (قوله سرتك) من السراح بفتح السين وهو الارسال  
 وفى الخاتمة أنت السراح كانت خلية وانما كان هو وما بعده كناية لانها لا يتيه من النساء بل يقال سرتك  
 ابل وفترت مالى ولوقيل ان سرتك بمنزلة أرسلتك لاني طلقك أو لحاجة لى وكذا فارتك لاني طلقك  
 أو فى هذا المنزل فلم تكنى فيه فاحتمل الطلاق وغيره لكان أولى وفى المجتبى ومنايخ خوارزم من المتقدمين  
 والمتأخرين كانوا يفتون بأن لفظ التبريع بمنزلة الصريح يقع به الرجعى بلاية منه مختصرا (قوله لا يحتمل الرذ  
 والسب) بل هو متعين للجواب كما أفاده صاحب البصر والقهس تانى (قوله أى غير الغضب والمذاكرة) انما قال  
 ذلك لان الرضا يجامع المذاكرة وعند المذاكرة لا يتوقف الاما يصلح رذا وهو الاول فقط (قوله تنوقف الاقسام  
 الثلاثة) نظم حاصل هذا العلامة نور الدين على بن غانم القاسى فقال

بعض الكنايات جوابا يارد \* وبعضها سب وبعض رذ  
 فاشترط النية للطلاق \* فى كل الاقسام لدى الاطلاق  
 وما أتى للرد فى المذاكرة \* صدق ان كان الطلاق ذاكره  
 ولا يصدق حالة الغضب \* فى كل ما يختص بالجواب

أبو السهود (قوله تأثرا) تمييز محمول عن الفاعل أى يتوقف تأثير الاقسام الثلاثة على نية (قوله للاحتمال) أى  
 احتمال نية الطلاق فيه أو عدم النية ولا قرينة فلا وجه لا يقع الطلاق الا بالنية فان قلت ان ما يصلح جوابا ينبغى  
 الايقاع فيه وان لم يكن نية قلت ليس المراد بكونه جوابا أنه جواب لفصل الطلاق بل هو جواب لكل ما بغير

انقل الى انطلق اعسر لي اعسر لي من الغريبة  
 أو الهزوبية (يحتمل ردا ونحوه وخلية بريشة حرام  
 بائن) ومصادفها كنية تله (يصلح سبا) أنت  
 اعتدى واستبرى رجلك أنت واحدة أو أنت  
 حرة اختارى أمرك سيدك يملك سرتك فارتك  
 لا يحتمل الرذ والسب فى حالة الرضا أى غير  
 الغضب والمذاكرة (تنوقف الاقسام الثلاثة  
 تأثرا على نية) للاحتمال

السؤال أما إذا تكلمت به وقال الطلاق فقد حصلت المذكرة وفيها لا يتوقف على النية الا الا قول كما يأتي (قوله  
 يمينه) الميم لازم له سواء ادعت الطلاق أم لا لحاقه تعالى بهجر (قوله ويكني تحليفها له) اللام زائدة وهو  
 صدره ضأن الى القائل قال أبو نصر سألت محمد بن سلة أن يحلفه الحائض أم هي تحلفه قال لا يكتفي بتحليفها  
 إياه في منزله وإذا حلفته خلف فهي امرأته والرافعة الى القاضي فإن نكل عن الميم فرق بين ما بهجر (قوله فإن  
 نكل) أي عند القاضي لأن النكول منه غيره لا يعتبر (قوله توقف الا قولان) أي ما يصلح ردًا وجوابًا وما يصلح  
 سبًا وجوابًا ولا يتوقف ما عين للجواب (قوله ان نوى وقع) بيان لمعنى التوقف (قوله وفي هذا ذكر المذكرة الطلاق)  
 المفاعلة على غير ما بالان المراد منها سؤالها الطلاق أو سؤال الاجنبي ذلك لها أو وقوعه أو لا (قوله الاول فقط)  
 وهو ما يصلح ردًا وجوابًا نظر الاحتياط الرد (قوله لان مع الدلالة) فيه حذف اسم ان من التركيب (قوله  
 لا يستدق قضاء في نية النية) قال في ابضاع الاصلاح فان قلت يستدق بكل هذا في بعض الصور فان دلالة الطلاق  
 لا تكتفي فيها يصلح ردًا فان الطلاق لا يقع في حال هذا ذكر الطلاق بقوا خرجوا وذهبوا وقوى بطل توقف على النية  
 فان صلاحية الرد كانت معارضة لصلاح المذكرة الطلاق فلم يبق دليل لفكها من الصور المذكورة طالبة عن  
 دلالة الحال ولذلك توقف فيها على النية والله أعلم بمقتضى الحال اهـ (قوله لانها أقوى) أي من النية (قوله  
 ولذا) أي لكون الدلالة ظاهرة والنية باطنة (قوله يمينتها) أي المرأة (قوله لا على النية) لعدم الاطلاع عليها (قوله  
 الآن يقام) أي البينة وذكر الضمير نظرا الى كونها امرأته في بعض النسخ بالناس (قوله بها) أي بالنية فهتاف  
 (قوله ثم في كل موضع) أي لفظ من ألفاظ الكتابات (قوله تشترط له النية) وهو الاقسام الثلاثة في الرضا  
 والا قولان في الغضب والا قول في المذكرة (قوله فلو السؤال بهل يقع) يعني اذا حال السائل قلت كذا لم يقع على قوله  
 على الطلاق يقول المفق نعم ان نويت حلي (قوله ولو لم يقع) يعني اذا حال السائل قلت كذا لم يقع على قوله  
 بلنق تقع واحدة ولا يتعزم من اشتراط النية يعني لا يقول له المفق تقع واحدة ان نويت لان قوله لم يقع دليل  
 على حصول النية وانما هو من قدر الواقع حلي (قوله وتقع رجعية) وان نوى البائن حلي (قوله بقوله  
 اعتدى) لانه من باب الاضرار أي طاعتك فاعتدى أو اعتدى لاني طاعتك في المدخول به انبث الطلاق وتجب  
 العدة وفي غيرها ثبت الطلاق علانية ولا تجب العدة اهـ وهو يقيد أنه من باب الاقتضاء في غير المدخولة أيضا  
 وان كان أمره اياه بالعدة ليس عوجب شيئا فلا حاجة الى تكلف الجواز طال الكمال ان اعتدى يقتضي فرقة بعد  
 المدخول وهي أهم من رجعي وبائن لكن لا يوجب ذلك تعيين البائن بل تعيين الاثبات لعدم الدلالة على الرائد وقد  
 ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال لسودة أم المؤمنين اعتدى ثم راجعها (قوله واستغفر رجعت) هو مجاز عن كوفي  
 طالق في المدخولة اذا كانت أبسة أو صغيرة وفي غير المدخولة المطلقة وقد يقال ما تقدم في اعتدى هنا (قوله وأنت  
 واحدة) انظر واحدة نعمت مصدر محذوف تقديره طليقة والطلاق الواحد يعقبه الرجعة والتخصيص على  
 الواحدة يمنع ارادة الثلاث لانها صفة للمصدر المحذوف فلا يتجاوزها (قوله وان نوى أكثر) وأصل بقوله وتقع  
 رجعية رد متنى (قوله في الاصح) وقال بعضهم ان نصب الواحدة وقع وان لم ينو لانه نعمت المصدر محذوف  
 وان وقع لا يقع شيء وان نوى لانه نعمت لمرأة وان سكتها يحتاج الى النية لاحتمال الامر من وجه الاصح ان العوام  
 لا يترقون به وجوه الاعراب والنحو لا يلتزمونه في مخاطبةاتهم بل تلك صناعاتهم والعرف لغتهم ولذا ترى  
 أهل العلم في مجاري كلامهم لا يتزعمونه ولا يرفع الرفع لا يثنى الطلاق لانه يحصل أن نفس المرأة جعلها طلاقا  
 للمبالغة أي أنت طليقة والنصب لا يبين أي يكون نعمت المصدر الطلاق بل يجوز أن يكون مصدر فعل آخر كقوله  
 أنت ضاربة ضربة واحدة وشهو فصار الاحتمال موجودا في الكل فلا يتعين البهض مراد مع الاحتمال  
 الابدليل كذا في المحلى عن النبيين والنهر (قوله المذكرة) أي هنا فلا يرد على المنصف ما ذكره وجعل صاحب  
 البصر هذه الالفاظ بمعنى الالفاظ الثلاثة السابقة وعبارته ولما كانت العلة في وقوع الرجعي بهذه الالفاظ  
 التساوية وجود الطلاق علم أنه لا حصر في كلامه بل كل كتابية كان فيها ذكر الطلاق كانت داخل في كلامه ويقع  
 بها الرجعي بالاولى كقوله أنا برى من طلاقك الطلاق عليك حليلك الطلاق لك الطلاق وهذا طلاقك اذا قالت  
 اشتريت من غير بدل قد شاء الله طلاقك قضى الله طلاقك شئت طلاقك تركت طلاقك خلعت سبيل طلاقك  
 أنت مطلقة بنسبكم الطاء أنت أطلق من امرأة فلان وهي مطلقة أنت طالق بحذف الآخر خذنى طلاقك

والقول له يمينه في عدم النية ويكني تحليفها له  
 في منزله فان أبي رقيقة للمساكن فان نكل رتق  
 بينهما بجعي (وفي الغضب) توقف (الا قولان)  
 ان نوى وقع والا لا (وفي هذا ذكر المذكرة الطلاق)  
 يتوقف (الا قول فقط) ويقع بالاخيرين وان لم  
 يتوقف مع الدلالة لا يستدق قضاء في نية النية  
 لانها أقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا  
 تقبل ينسبها على الدلالة لا على النية الا ان  
 يقام على اقرارها بها السؤال بهل يقع يقول نعم  
 تشترط له النية فلو السؤال بهل يقع يقول نعم  
 ان نويت ولو لم يقع يقول واحد ولا يتعزم  
 لا يشترط النية برؤية فليحفظ (وتقع رجعية)  
 بقوله اعتدى واستغفر رجعت وأنت واحدة  
 وان نوى أكثر ولا عبرة بما عراب واحدة  
 في الاصح (و) يقع (بأقربا) أي بالى ألفاظ  
 الكتابات المذكورة فلا يرد وهي الرجعي  
 ببعض الكتابات أيضا

أقرضت طلاقك أو عرتك طلاقك وبصير الهميد على ما في المحيط استل بامرأة وما أنالك بزواج ما أنت لي  
 بامرأة ١٥٠ قال الشريف أبو السعود ووجد بخط العلامة السيد الجوى أقول قد تقدم في باب الصريح أن منه  
 خذ طلاقك وأمرتك طلاقك ووجهه لك وثبت طلاقك في الأصح لأنه من الإيقاع بالمصدر وهو صريح  
 ولا كلام هنا في الكتابة فلا يرد ما ذكره اه (قوله أنا بركي من طلاقك) أي منزعه عنه ومتباعد ويحتمل أن المراد  
 لاني أو فيه أيقاعه (قوله وخليت سبيل ملاقك) أي تركته وتباعدت عنه أو خليت سبيله فخرج ووقع (قوله  
 وأنت أطلقي من امرأة فلان) تقدم أنه من الصريح حيث قالت له أن فلانا طلق زوجته (قوله وأنت طالق)  
 أي تهديها بأن تطلق بأسماء الحروف ومشي المؤلف على ما اختاره صاحب البدائع من اشتراط النسبة فيه وأطلق  
 للوقوف في الغاية وأشار السارح إلى الروايتين أول باب الصريح (قوله وغير ذلك) ما نقلناه عن البحر (قوله خلا  
 اختاري) استثناء من قوله وبأقربا بالظن إلى قوله وثلاث نواه ولو أخرجه بعد أن يقول وثلاث نواه  
 إلا في اختاري لكان أولى (قوله فان نية الثلاث لا تصح فيه) لما ساق في باب تفويض الطلاق من عدم تنوع  
 الاختيار اه حلي (قوله أيضا) أي كالاتصحية الثلاث في الالفاظ الثلاثة السابقة (قوله كما يأتي) أي في باب  
 التفويض (قوله أو الثنتين) يعني لا يقع في صورتين الواحدة أو الثنتين إلا واحدة بائنة من غير ولو كان طلقها قبل  
 واحدة كما في الحلي من التمر والافق في التعبير واحدة بائنة وانوى الثنتين (قوله لما تقر أن الطلاق مصدر) هذا  
 لا يظهر في كل ألفاظ الكتابات فان نفوس حرك وفارقك وخليت وبرية لا مصدر فيها (قوله للوحدة الجنسية)  
 أي الحقيقة لاجتماع أفراد الحقيقة فيها (قوله ولذا) أي للوحدة الجنسية (قوله صح في الآية) (قوله الثنتين)  
 لأنه كل الخمر فيها (قوله وبالباقي حضا) هذا انما يظهر فيمن تحيض فلو كانت آيسة أو صغيرة فقال أردت  
 بالاولى طلاقا وبالباقي ترصا بالاشهر كان الحكم كذلك بحر (قوله صدق قضاء) أي ودانية فيها لا يصدق فيه انما  
 لا يصدق قضاء ما ديانة فلا يقع الامع النسبة بحر (قوله لدية - حقيقة كلامه) يعني اذا نوى بالباقي حضا  
 فقد نفى - حقيقة كلامه لان الاعتداد في الخاضع بالحض (قوله دلالة الحال) أي حال هذا كره الطلاق حال في  
 لبحر وبه علم أن هذا كره الطلاق لا تنحصر في سؤال الطلاق بل هو أعم منه ومن تقدم الإيقاع (قوله بنية الأول)  
 مصدر مضاف إلى مفعوله أي بسبب بنية الطلاق باللفظ الأول (قوله حتى) تفريع على ما فهم من اعتبار دلالة  
 الحلال (قوله ولو لم ينو) أي شيئا أصلا ما اذا نوى به الحضي فطلق واحدة كما يأتي (قوله لم يقع) له تدلالة  
 (قوله وأقسامها أربعة وعشرون) قال في البحر ودخل تحت المسئلة الأولى يعني وقوع واحدة ما ذنوى بكل  
 منها حضا فطلق واحدة وهي بالاولى وما اذا نوى بالثالثة طلاقا لا غير وما اذا نوى بالثالثة حضا لا غير وما اذا  
 نوى بالثالثة طلاقا وبالثالثة حضا لا غير أو بالآخرين حضا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالثالثة حضا لا غير  
 حضا ففي هذه الست لا تقع الا واحدة ودخل تحت المسئلة الثانية وهي مسئلة وقوع الثلاث ما اذا نوى  
 بالاولى حضا لا غير أو بالاولين طلاقا لا غير أو بالاولى والثالثة طلاقا لا غير أو بالثالثة والثالثة طلاقا لا غير  
 حضا أو بكل من الالفاظ طلاقا فهذه ست يقع بها الثلاث وخروج عن طائفتين المسائلتين مع ما ألحق  
 بهما اثنا عشر مسئلة الأولى أن لا ينوي بكل منها شيئا فلا يقع شيء وما بقي وهو إحدى عشرة مسئلة يقع بها اثنتان  
 وهو أن ينوي بالثالثة طلاقا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالثالثة حضا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالثالثة حضا  
 لا غير أو بالآخرين طلاقا لا غير أو بالاولين حضا لا غير أو بالاولى والثالثة حضا لا غير أو بالاولى والثالثة  
 طلاقا وبالثالثة حضا أو بالاولى والثالثة طلاقا وبالثالثة حضا لا غير أو بالاولى والثالثة حضا لا غير أو بالاولى  
 أو بالاولى والثالثة حضا وبالثالثة طلاقا أو بالثالثة حضا لا غير والاصل أنه اذا نوى الطلاق بواحدة ثبت حال  
 هذا كره الطلاق فلا يصدق في عدم بنية شيء بما به دها وبصد في بنية الحضي لظهور الامر باعتداد الحضي عقب  
 الطلاق ولذا لم ينو الطلاق بشيئ صحيح وكذا كل ما قبل المتوى بها وبنية الحضي بواحدة فهو مسجوق بواحدة منوى  
 بها الطلاق يقع بها الطلاق ويثبت بها حال المذاكر فيجبري فيها الحكم المذكور بخلاف ما اذا كانت مسجوقة  
 بواحدة أريد بها الطلاق حيث لا يقع بها الثانية لعدة الاعتداد بعد الطلاق اه (قوله ويراد الخ) قال في البحر  
 وأشار إلى أنه لو قال فرت بالكل واحدة كان تأويله لكل لفظ ثلث تطبيقاته وهو ما لا ينبغي أن يستكمل فيقع  
 الثلاث كما في المحيط وهذا وجه الثلاث في القضاء (قوله فواحدة ديانة) ويحتمل تكرار اللفظ على التأكي

فمحو أنا بركي من طلاقك وخليت سبيل  
 طلاقك وأنت مطلقة بالتصنيف وأنت اطلق  
 من امرأة فلان وهي مطلقة وأنت طالق  
 وغير ذلك مما صرحوا به (خلا اختاري) فاق  
 نية الثلاث لا تصح فيه أيضا ولا يقع به ولا  
 بأمرك بيدك ما لم تطلق المرأة نفسها كما يأتي  
 (البائن ان نواها أو الثنتين) لما تقر أن  
 الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد  
 (وثلاث ان نواها) للوحدة الجنسية ولذا صح  
 في الآية بنية الثنتين (قال اعتدى ثلاثا ونوى  
 بالاول طلاقا وبالباقي حضا صدق) قضاء  
 لدية حقيقة كلامه (وان لم ينو) أي بالباقي  
 (شبه يا ثلثان) دلالة الحال بنية الاول حتى  
 لو نوى بالثاني فقط فتنتان أو بالثالث فواحدة  
 ولو نوى بالكل لم يقع وأقسامها أربع  
 وعشر فتذكرها الكمال ويناد لو نوى بالكل  
 واحدة فهو واحدة ديانة وثلاث قضاء



(قوله فان نوى واحدة) أي في الصور الثلاث (قوله فواحدة) لأنه نوى حقيقة كلامه بجزء (قوله أو اثنين) أي في الجميع أفاده صاحب البحر (قوله وقضا) لأنه يحتمل بجزء (قوله ففى الوازنتان) قال في البحر وان لم تكن له نية ان قال أنت طالق فاعتدى تقع واحدة لان الفاء للوصل وان قال اعتدى أو واعتدى تقع نيتان لأنه لا يذكروصولا بالاول فيكون أمرا مستأنفا وكلاما مستندا وهو في حال مذاكرة الطلاق فيحصل على الطلاق وعند زفر يقع واحد فلا عرف اه ومنه علم أن حكم عدم العطف حكم العطف بالواو (قوله وفى الفاء) قال في النهر وان لم تكن له نية فعن الثاني أنه في الفاء تقع واحدة وبه جزم في المحيط على أنه المذهب والمذكور في الخاتمة وقوع الثنتين في الوجوه الثلاثة اه مختصرا ووجه وقوع الواحدة أن يجعل الفاء للتفريع (قوله طلقها واحدة) أي بأية واحدة يدفع التمسك رابعا مثلا الثانية ولو قال المصنف طلقها واحدة طلقا فعملها باثنا أو ثلاثا لكان أخصرا (قوله بعد الدخول) قيد به لأنه قبله لا يصح الرجوع في المذكور ونظر وجه من العدة بالفظ الاول (قوله صح) أي ذلك الجعل لان الواحدة تكون ثلاثا بانه ام الثنتين فيصير على هذا تصحيح الكلام مع (قوله كالوطلة هار جعيا) تشبيه في الصحة وهذا عندهما وعند محمد لا يصير باثنا لانه قد تغير المشرع وهو باطل ولاية الرجعة بعد ثبوتها فيلزم واهم أنه مالك لا يطلق بوصف البيونة ابتداء لوجود الحاجة فيصح الحاق هذا الوصف بتصحيح التصرفه وتحصيل افرضه مع (قوله قبل الرجعة) قيد به لانه لو واجهها ثم قال جعلتها باثنية لا يصح انفا قاله بالرجعة أبطل على العلق فتعذر جعلها باثنية مع عن الدور (قوله لان الوصف لا يسبق الموصوف) فيه ما قد تناوهر أن وصف البيونة معلق بتسبع الطلاق وقوعه لا سابق (قوله كما مر) أي قبيل باب طلاق غيرها المدخول بها قاله الحلبي (قوله فتذكر) أي ما مر (قوله الصريح يلحق الصريح) صورته قال لها أنت طالق ثم قال أنت طالق أو طاقها على مال بجزء ويلحق بالصريح الكتابات الرواجع وهي اعتدى واستتري رجلك وأنت واحدة فانها في حكم الصريح وان احتاجت الى نية حتى تلحق البائن ويلحقها البائن في ظاهر الرواية أشار اليه في النهر ولا يرد أن حرام على المفق به من عدم وقوعه على النية مع أنه لا يلحق البائن ولا يلحقه البائن لكونه باثنا لما أن عدم وقوعه على النية أمر عرَض له لا بحسب أصل وضعه قاله الحلبي (قوله ويلحق البائن) فيه كون باثنا ايضا لان البيونة السابقة عليه تمنع الرجعة وصورته قال لها أنت بائن أو خالعهما على مال ثم قال أنت طالق ولا بد من الخطاب أو الإشارة في الصريح الا لاحق لبائن أو ما لخالعهما ثم قال كل امرأة طالق فانه لا يقع على المختلعة وكذا اذا قال ان فعلت كذا فامرأته طالق لا يقع على المعتدة من بائن كما في البحر عن البرازية (قوله بشرط العدة) هذا الشرط لا بد منه في جميع صور الحاق فالاولى تأخيرها عنها اه حلبي (قوله والبائن يلحق الصريح) صورته قال لها أنت طالق ثم قال لها في العدة أنت بائن بجزء (قوله الصريح ما لا يحتاج الى نية) يؤخذ منه بالمقابلة أن البائن ما احتاج اليها أي وليس الصريح ما وقع به الرجعي والبائن ما وقع به البائن ولذا في بقوله باثنا كان الواقع به كالطلاق الثلاث فرد بهذا التعميم على من فسر الصريح بما وقع به الرجعي لورود ما ذكره الشارح عليه من الطلاق الثلاث والطلاق على مال فانهم ما لو كانوا من البائن على ما قاله لا يلحقان البائن مع أنهم ما لا يلحقان ما جعيا (قوله فنه الطلاق الثلاث) تفريع على التعميم (قوله فيلحقها) كما اذا قال أنت بائن ثم قال أنت طالق ثلاثا أو قال أنت ط. ل. ثم قال أنت طالق ثلاثا (قوله ويجب المال) لحصول فائدة لم تكن بخلاف ما بعده حلبي (قوله والبائن) بالنصب عطف على الرجعي (قوله ولا يلزم المال) لكونه لا بد منه بقوله نظرا الى الوقوع قال في البرازية قال لها بعد الخلع أنت طالق على ألف لا يقع الا قبولها وان كان المال لا يلزمها بجزء (قوله لا يلحق على المشهور) دفع به ما ذكره البعض في صورة ما اذا طلقها ثلاثا بعد طلاق بائن من أنه لا يقع الثلاث سواء كانت في العدة أم لم تكن وعمله بأنه بائن في المعنى والبائن لا يلحق البائن واعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ وجعله الأصح والمفتي به أفاده المصنف (قوله لا يلحق البائن) المراد بالبائن الذي لا يلحق البائن البائن بلفظ الكتابات فهو كان باثنا بتفسيرها يقع كالوقوع أنت طالق أغش الطلاق ثم قال وهي في العدة أنت طالق أغش الطلاق نهر عن القبح وفي شرح المنار والشيخ زين مائة نظره والمراد بالبائن الثاني ما كان بلفظ الكتابة المفيدة للبيونة فلو خلعها ثم خلعها لم يقع الثاني ولو خلعها ثم طلقها على مال وقع الثاني ولا يجب المال كما في القنية ولو خلعها ثم قال أنت طالق بائن وقع الثاني وان كان باثنا لا وقع بائن طالق وهو صريح ويلغو قوله بائن لعدم الحاجة اليه

ولو قال أنت طالق اعتدى أو عطفه بواو أو فاء فان نوى واحدة فواحدة أو نيتين وقعتا ولو لم ينو ففى الوازنتان وفى الفاء قبل واحدة وقيل نيتان (طلقها واحدة بعد الدخول) (فخلفها ثلاثا مع كالوطلة هار جعيا) (فخلفها الرجعة باثنا) أو ثلاثا كما ذكره وقال فى العدة ألزمتا أمرا فى ثلاث تطليقات تلك التطليقة أو ألزمتا بتطليقتين تلك التطليقة فهو كما قال ولو قال أن طلقك هي بائن أو ثلاث ثم طلقها يقع رجعا لان الوصف لا يبق الموصوف كما قد ذكر (الصريح) (البائن بشرط يلحق الصريح) (يلحق البائن) (الصريح) (البائن) (الصريح) العدة (والبائن يلحق الصريح) (الصريح) (الصريح) ما لا يحتاج الى نية باثنا كان الواقع به أو رجعا فصح في الطلاق الثلاث فيلحقها ما وكذا في طلاق على مال فيلحق الرجعي ويجوز في الطلاق ولا يلزم المال كما في الخلاصة والبائن لا يلزم المال على المشهور (لا) فالاعتداف باللفظ لا المعنى على المشهور (البائن) يلحق البائن (البائن)



أليس لأن الصريح بهد البائن بائن ولو خله ثم طلقه ثم أقال ما وقع التلاوث وان كان الثاني بائنا بعد بائن لانه  
بالصريح لا بالكناية كما في فتح القدير اهـ (قوله اذا أمكن جعله اخبارا) قيد في عدم اللحاق ومخترزه ما أعاده بقوله  
بجلاف يفتك بأخرى (قوله كانت بائن بائن) الاظهر كانت بائن أنت بائن لانه ليس المراد الاخبار النحوي بل  
الاخبار عن الامر الذي صدر أو لا وهو انما يتم بالجله وظاهره أنه قال ذلك في مجلس واحد ولا يلتزم بل الحكم  
واحد ولو اختلف المجلس اظهر العلة (قوله أو أنتك بتطبيقه) يعني لو قال أنت بائن ثم قال أنتك بتطبيقه فانه  
لا يلحق وأشابه ذلك الى أنه لا يشترط اتحاد اللفظين قال في البحر وشمل كلامه ما اذا قال لامبانه أنتك بتطبيقه  
فانه لا يقع بجلاف أنت طالق بائن كما في البرازية والفرق بينهما كما ذكره صاحب الذخيرة أنه اذا الغنينا بآتي  
قوله طالق وجه يقع ولو الغنينا أنتك بتي قوله بتطبيقه وهو غير مفيد (قوله فلا يقع) أي رار نوي لما في البحر  
الحاوي ولا يقع بكنايات الطلاق شي وان نوي (قوله لانه اخبار) الاولى أن يقول اصلا حيثه للاخبار فانه  
لو أنشأه ما لا يعتبره الشارع بل جعله بمنزلة الاخبار قال في البحر وبني أنه اذا بان ثم قال اها أنت بائن ناويا  
طلقة ثانية أن تقع الثانية بنيتها لانه لا يصلح خبرا فهو كالمو قال أنتك بأخرى الآن يقال ان الوقوع اعاده  
بلفظ صالح له وهو أخرى بجلاف مجرد الثانية اهـ وفيه أن اللفظ الثاني صالح ولو أبدل صالح بعينه لكان أظهر  
وما سبقت عن المحيط صريح في الغاء النسبة (قوله أو قال نويت المنيونة الكبرى) أي بالباين الثاني وذلك لانه  
كناية ويصح فيها ارادة الثلاث ثم هذا هو المعقد وقيل لا يصح ذلك لان التعليق صفة المنيونة فاذا لفت التهمة  
في أصل المنيونة لكونها خاصة لفت في اثبات وصف التعليق كذا في المحيط وانما قيد بالكبرى لانه  
ان نوي واحدة لا يلحق لا مكان جعلها اخبارا وكذا اذا قال نويت ثنتين لعدم صحة نسبة الثنتين فيها اهـ حلي  
(قوله لتعذر حله الخ) علة لقوله بجلاف المعقد اللحاق في الصور المذكورة قوله ولذا وقع المعلق أي لتعذر الحل  
على الاخبار (قوله الا اذا كان البائن معلقا بشرط) يشمل ما اذا أتى من زوجته ثم بانها سقبل مضي أربعة أشهر  
ثم مضت أربعة أشهر قبل أن يقر بها وهي في العدة فانه يقع عندنا بخلافه بجر (قوله لانه لا يصلح اخبارا)  
مستغنى عنه بقوله سابقا ولذا وقع المعلق (قوله ومثله المضاف) الاولى ومثاله المضاف الخ وأما مماثلة في الحكم  
فمفهومه من قول الشارع سابقا أو مضافا (قوله كانت بائن عدا) أي ناويا بالطلاق كما في البحر (قوله وفي البحر)  
استدلال على أنه لا بد من النسبة في لفظه بائن أعاده الحلبي (قوله معلقا) مثله المضاف كما عرفت (قوله ولو قال  
ان دخلت الخ) بيان ما اذا كانا معلقين بجر (قوله ثم دخلت الدار وبانت ثم كنت) فلو عكست والحالة هذه فانتا  
ان الحكم كذلك حلي وهذا انما يظهر عند عدم العطف أو العطف بالواو أو ما اذا عطف الشرط الثاني بالفاء أو بتم  
فالذي يظهر عدم الوقوع لتعلق الثاني بعد ايقاع الاول (قوله وفي البرازية) لا فرق بينه وبين ما قبله الا في لفظ  
البائن وحلال المسلمين عليه حرام وفي أعاده نه يقع بأيها سبق (قوله فعل أحدهما) يؤيد ما بينه المحشى سابقا  
(قوله وكذا الوفعل الثاني) أي بانت بأخرى ومراده بالثاني كما قاله الحلبي الاستحالة الترتيب بدليل قوله أحدهما  
(قوله قيد بالقبولية) أي المصنف في قوله قبل ايجاد المنجز البائن (قوله ثم أضاف البائن أو عاقبه) أي في عدة  
البائن (قوله لم يصح) فيه أنه لا يمكن جعله اخبارا عن الاول اهـ (قوله ويستثنى ما في البرازية) أي يستثنى من  
قوله الصريح يلحق البائن والاول ذكره عنده ثم لا وجه للاستثناء لانه انما لم يقع في هاتين لعدم تناول لفظ  
المرأة معتدة البائن بل يقال هي مبانة منه ومعتاة حتى لو لم يذكّر لفظ المرأة وقع قال في النهر وفي المنصوري  
شرح المهودي أن المختلة يلحقها صريح الطلاق اذا كانت في العدة لان بقا أثر النكاح كاف في حقوق الصريح  
البائن حلي بزيادة من أبي المهود (قوله ويضبط) بضم الباء وكسر هالانه في القاموس ذكر ما فيه غير مضبوط  
وقاعده أنه اذا لم يضبطه يكون في مضارعه الوجوهان والضبط الجمع والمراد بكل صور اللحاق والمستثنى منها  
وصوره عدم اللحاق والمستثنى منها (قوله ما قبل) من الرجز والبيت الاول لو ادخل شيخ الاسلام عبد البر شارح النظم  
الوهاني كما في المنع والبيت الثاني لصاحب النهر حلي مع زيادة (قوله كلاجر) أي أجز طلاق كل من وقوع الصريح  
والباين وروى البيت لحوقه أجز ذكره أبو المهود كذلك والمعنى عليه أجز لحوق كل من أفراد الطلاق لبعضها  
ولا يتقيم عليه الوزن (قوله لا بائنا) عطف على كلا ومع بسكون العين يعني بعد كافي قوله تعالى ان مع العسر  
يسرا نعم لقوله بائنا أي لا تجز بآئنا كائنا بعد مثله وهذا العطف كالاتناء في المعنى كأنه قال كلا أجز لا بائنا

اذا أمكن جعله اخبارا عن الاول ثبات  
بائن بائن أو أنتك بتطبيقه فلا يقع لانه اخبار  
فلا ضرورة في جعله انشاء بجلاف أنتك  
بأخرى أو أنت طالق بائن أو قال نويت  
المنيونة الكبرى لتعذر حله على الاخبار  
فيجعل انشاء ولذا وقع المعلق كما قال (الا اذا  
كان البائن معلقا بشرط) أو مضافا (قبل  
ايجاد المنجز البائن) قوله ان دخلت الدار  
فأنت بائن ناويا بالطلاق ثم بانها ثم دخلت  
بانت بأخرى لانه لا يصلح اخبارا ومثله  
المضاف كانت بائن غدا ثم بانها ثم جاء الغد  
يقع أخرى وفي البحر عن الوهابية أنت بائن  
كناية حلة كان أو منجزا فيقتصر لانية ولو قال  
كذلك دخلت الدار فانت بائن ثم دخلت الدار وبانت ثم  
زيدا فانت بائن ثم دخلت الدار وبانت ثم فعلت  
كذلك يقع أخرى ذخيرة وفي البرازية ان فعلت  
كذلك حلال الله على حرام ثم قال كذا  
لا امر آخر فله أحدهما بانت وكذا الوفاء  
للخطبة على الاشبه فلينظر قيدا بالتبعية لانه  
لو بان ثم أضاف البائن أو عاقبه لم يصح  
كتنجز بدائع ويستثنى ما في البرازية قال كذا  
امرأة طالق لم يقع على المختلة ولو قال ان  
فعلت كذا فامرأة كذا لم يقع على معتدة  
البائن ويضبط الكل ما قبل  
كلا أجز لا بائنا مع مثله  
الا اذا علقته من قبله



مبينا عن الطلاق وثلاثا منه كالحل في أنت حرام فانما مسببة عن الطلاق ونقل في البحر علم الوقوع في لا أحبك لا أشتبك لا رغبة لي فيك وان نوى وجهه أن معاني هذه الألفاظ التي هي عدم المحبة ونحوها ليست ناشئة عن الطلاق بل الغالب التدم بعد الطلاق فتشأ المحبة والشهوة والرغبة بخلاف الحرمة فاذا لم يقع بهذا الألفاظ مع احتمال أن يكون المراد في طاعتك في لفظ اليمين بالاولى وقد قسموا الألفاظ الكناية أقساما ثلاثة ما يصلح جوابا لا غير الخ ولفظ اليمين غير داخل تحت واحد من هذه الثلاثة وبه ظهر أن ما نقله بعضهم عن الطوري في فتاواه أنه إذا قال أيمان المسلمين نلزم في طلاق امرأته أن كان له امرأه خطأ فاحش وسعت كثيرا من شيئا يقول فتاوى الطوري كفتاوى الشيخ زين لا يوثق بها الا اذا تأيدت بنقل آخر اه مختصرا أقول أن قول لفظي على "يمين الخ" يحتمل الطلاق وغيره لأن اليمين يكون به وبالله تعالى حيث نوى الطلاق عملت نيته وكأنه قال على "طلاق لا أفعل ويكون من التعليق المعنوي كما تقدم في قول القائل على "الطلاق لا أفعل كذا وصار كأنه قال ان فعلت هذا فعلي" الطلاق وأما ما في فتاوى الطوري فكان القياس فيه لزوم ما يهاتف به المسلمون من الطلاق والعتاق واليمين بالله تعالى ولكنه انما خص بالطلاق ان العرف فهو كقوله حلال المسلمين على حرام على أن اليمين لا تتعد عندنا لا ابتعدا العاطف فتبدروا ما قوله لا بد أن يكون لفظ الكناية صالحا للخطاب الخ فيصل على خبر التعليق

(باب تفويض الطلاق)

(قوله المذكر الخ) يشير الى ما ذكره في النهر من المناسبة حيث قال لما كلف الطلاق بولاية مستفاد من الغير على خلاف الاصل ذكره بعد بيان ماهو الاصل أبو السعود (قوله بنوعيه) أي الصريح والكناية فانه الحلبي (قوله وأنواعه ثلاثة) الضمير عائد الى ما يوقعه الغير لا تفويض المتقدم ذكره في المصنف والابنزم تقسيم النفي الى نفسه والى غيره أبو السعود (قوله تفويض) المراد به تعليق الطلاق والفرق بين التعليق والتوكيل كما قاله الكمال أن التعليق الاقدار الشرعية على نفس التصرف ابتداء والتوكيل الاقدار الشرعية على نفس التصرف لا ابتداء أفاده في البحر (قوله ورسالة) أهل الفرق بينها وبين التوكيل أن الوكالة فيها تصرف وترجع الحقوق الى الوكيل في بعض العقود ولا كذلك الرسالة فانها مجرد حمل (قوله ثلاثة) دليل الحصر الاستقراء كما في شرح الملتقى (قوله تخيير) هذا بالنسبة له ادر منه ويقال له ادر منها اختيارا وقال الشريف أبو السعود الاختيار من الخيرة على وزن عنية وهو اسم من قولك اختاره الله وقال الجوهرى الاختيار اسم من الاختيار وقال أيضا الاختيار الاصطفاة وقال تاج الشريعة الاختيار الميل الى الخير والى ما بين الافضل والاولى اه (قوله قال لها اختارى الخ) أشار بعدم ذكر قبولها الى أنه عليه السلام بالملك وحده فلورجع قبل انقضاء المجلس لم يصح وقيد باقتضائه على التخيير المطلق لانه لو قال لها اختارى الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي واحدة رجعة لانه لما صرح بالطلاق كان التخيير بين الاتيان بالرجعي وتركه بحر (قوله أو أمرك بيدك) لاحاجة اليه لذكر أحكام الامر باليد في فصل مستقل يأتي (قوله يقرى) دلالة الحال فانه مقام النية قضاء لا ديانة والدلالة مذاكرة الطلاق أو الغضب وقدمنا أنه مما يخص الجواب واقول قوله مع اليمين في عدم النية أو الدلالة وإذا لم يصدق قضاء لاسبغها الاقامة معه الابتكاح مستقبلا لانها كالأقاضي وانما ترك ذكر الدلالة هنا لعدم اعماقه أول الكنايات بحر (قوله تفويض) دل على تقدير هذا المضاف عقد الباطل كما في النهر الحلبي (قوله لانهم كناية) تعليل لاشتراط النية الحلبي (قوله فلا يعملان) أي لا يفيدان تعليق الطلاق (قوله بلاية) أي أو ما يقوم مقامها من الدلالة (قوله أو طلق نفسك) هذا تفويض بالصريح ولا يحتاج الى نية والواقع به رجعي كما يستفاد عما يأتي (قوله في مجلس عليها) أفاد بذلك رجوعها أنه لا اعتبار بمجلسه فلو خبرها ثم قام ولم يطل بخلاف قيامها بحر عن البدائع (قوله ما لم يوقعه) قال في البحر وقيد بخطابها اشارة الى أنه لو خبرها وهي غائبة اعتبر مجلس عليها ولو قال جعلت لها أن تطلق نفسها اليوم اعتبر مجلس عليها في هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خرج الامر عن يدها وكذا كل وقت قيد التفويض به وهي غائبة ولم تعلم حتى انقضى بطل خبرها ولو قال الزوج علمت به في مجلس القول وأبكرت فالتقول لها لانها منكرا اه قلت سيأتي له قريبا أن المعتبر الوقت ولا يضر الاعراض في المجلس الا في المطلق (قوله ويعضى) الواو والعمال وليس معا فاعلى يوقعه والاحذف الياء اه الحلبي (قوله قبل عليها) نص على التوهم فسقط

(باب تفويض الطلاق)  
لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقعه  
غيره باذنه وأنواعه ثلاثة تفويض وتوكيل  
ورسالة والألفاظ التفويض ثلاثة تخيير  
وأمر بيد ومشيئة (قال لها اختارى  
أو أمرك بيدك يقرى) تفويض (الطلاق)  
لانهم كناية فلا يعملان بلانية  
(أو طلق نفسك قلها) أن تطلق في مجلس  
عليها به (مشافهة أو اخبارا) (وان طال)  
يوما أو أكثر ما لم يوقعه ويعضى الوقت قبل  
عليها

ما في الحلبي (قوله ما لم تقيم) أطلق في القيام فمثل ما إذا أقامها الزوج قهرًا فانه يخرج الامر من يده لانه يمكنها  
ممانعة في القيام أو المبادرة حينئذ الى اختيارها فانه مقدم ذلك دليل الاعراض بجر (قوله استبدل مجلسها  
حقيقة) أفاد أن القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف ما في ايضاح الاصلاح فانه قال ان المجلس  
وان لم يتبدل بمجرد القيام الا أن الخيارات يطل به لانه يدل على الاعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية  
وفي التبيين المجلس يتبدل تارة حقيقة بالتحويل الى مكان آخر وتارة حكمًا بالاشد في عمل آخر اه (قوله مما يدل  
على الاعراض) أشار به الى ما في البحر حيث قال وأراد بالعمل الآخر ما يدل على الاعراض لا مطلق العمل لانه  
لو خبرها فليست ثوباً وشربت لا يطل خيارها لان اللبس قد يكون لتدعونه وودا والعهود قد يكون شديداً  
ينع من التأمل ودخل في العمل الكلام الاجنبي وهذا في الخبير المطلق أما الوقت بيوم أو شهر أو سنة مثلاً  
فلها أن تختار ما دام الوقت باقياً سواء عرضت عن ذلك المجلس أم لا اه (قوله فيوقف على قبولها) هذا ليس  
بصواب لما ذكرناه من البراءة لا يتوقف على القبول وفي القهستان في التفويض عليك يقتضي الجواب في المجلس  
كما قال بعضهم لا توكيل يقتضي أن يكون وقته جميع العمر كما قاله آخرون اه مختصراً فالأدب للشارح أن يقول  
فيوقف على جوابها (قوله لا توكيل) رده على القول الضعيف الذي نبه عليه القهستان في (قوله فلم يصح  
رجوعه) فترجع على كونه تملكه كونه نظر فانه لا يلزم من التملك عدم صحة الرجوع فإن الهبة عليك ويصح فيها  
الرجوع كما في المعراج الآن يفرق بين تملك التصرف في نحو الفسوخ وتملك التصرف في الاعيان (قوله حتى  
لو خبرها الخ) الاولى الاتيان بالواو فانه مما يترفع على كونه تملكه كانه علة عدم الحث أن المطلق هي يقتضي  
تملكه لا هو ولو كان توكيلاً لحث فانه يثبت فيه فعل مأموره كما ذكره المصنف في الايعان (قوله في الاصح) وقال  
محمد يثبت الحلبي عن النهر (قوله وأخوانه) وهي اختار وأمر لك بيدك وقوتك البك الطلاق وأمرى بيدك  
كما يأتي (قوله فلا يقيده بالمجلس) أما في متى ومتى ما فلا نساهل العموم الاوقات فكانه قال في أي وقت شئت  
فلا يقتصر على المجلس وأما في اذا ما فانه ما متى سواء هندا وما عنده فيستعملان للشرط كما يستعملان  
للظرف لكن الامر صار يدها فلا يخرج بالشك الحلبي عن المنع (قوله لما مر) من أنه عليك لا توكيل فانه الحلبي  
(قوله فيصح) زاد الشارح انه لا يردنه أما الحلبي (قوله لانه توكيل محض) أي لا يشوبه عليك منع (قوله كان  
تاكيداً في حقها الخ) وهذا من عموم الجواز من استعمال المشترك في معنيين حيث استعمل الصيغة في التملك  
الذي هو الاقدار على التصرف ابتداء وفي التوكيل الذي هو الاقدار عليه لا ابتداء وليس له الرجوع بالنظر انما  
وله الرجوع بالنظر لضررها (قوله فيه سير عليك) فلا عليك الرجوع لانه قوض الامر الى رأيها والمالك هو الذي  
يتصرف من حيثته وأما لو كيل فملوب منه الفعل شاء أو لم يشأ منع (قوله لا توكيل) رده على زفر (قوله  
ولا يعزل) لا حاجة الى ذكره لانه اذا لم عليك الرجوع لا عليك العزل فعدم الرجوع يعني عنه على ان العزل اغايد ذكر  
في التوكيل كذا أفاده بعضهم (قوله ولا يطل بجنون الزوج) نظر الى أنه تعليق (قوله لا يعقل) هو الخالص (قوله  
فيصح) فترجع على الخالص ويانه ما في المحيط لجعل أمرها بيد صبي لا به عقل أو مجنون فذلك اليه مادام  
في المجلس لان هذا عليك في ضمنه تعليق فان لم يصح باعتبار التملك يصح باعتبار رمه في التعليق فصح ما باعتبار  
التعليق فكانه قال ان قال لك المجنون أنت طالق فانت طالق وباعتبار رمه في التملك يقتصر على المجلس مثلاً  
بالجهنم (قوله وصبي لا يعقل) بشرط أن يكلم فيصح أن يقع عليها الطلاق ولا يلزم من التعبير العقل بجر (قوله  
بخلاف التوكيل) فان الموكل له أن يرجع ويهزل ويهطل التوكيل بجنونه ولا يقيده بمجلس ويتقيد بالعقل (قوله  
نعم لو جن) أي المقتضى اليه (قوله فمناشرو الخ) نظيره كما قال في البحر ولو كل رجلاً يبيع عبده فجن التوكيل  
جنونا لا يعقل فيه البيع والشراء ثم باع التوكيل لانه ذبيحه ولو كل رجلاً يبيع عبده فجن التوكيل يبيع عبده ثم باع  
التوكيل فذبيحه لانه اذا لم يكن مجنوناً وقت التوكيل كان التوكيل يبيع تكون العهدة فيه على التوكيل وبعد  
ما جن التوكيل لو نفذ بيعه كانت العهدة فيه على الموكل فلا ينفذ ما اذا كان التوكيل مجنوناً وقت التوكيل فاعا وكل  
يبيع تكون العهدة فيه على الموكل فاذا أتى بذلك نفذ بيعه على الموكل وفي تفويض الطلاق وان كان لا عهداً أصلاً  
وانكس الزوج حين التفويض لم يعلق الاعلى كلام عاقل فاذا طلق وهو مجنون لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا قوض  
الى مجنون ابتداء ثم قال ومن فرغ التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه تسويح في الابتداء ما لم يتسامح في البقاء

(ما لم تقيم) استبدل محلها حقيقة (أو) كما  
بان (تعمل ما يقطع) مما يدل على الاعراض  
لانه عليك فيوقف على قبولها في المجلس  
لا توكيل فلم يصح رجوعه حتى لو خبرها  
ثم حلف أن لا يطاقها فطلقت لم يثبت  
في الاصح (لا) تطلق (بعده) أي المجلس  
(الا اذا زاد) على قوله طالق نفسك وأخوانه  
(متى شئت أو متى ما شئت) اذا شئت أو اذا  
ما شئت (و) أما في طالق ضرتك (أو) قوله  
لما مر (و) طالق امرأتى فيصح رجوعه عنه  
لاجنبي (طلق امرأتى فيصح رجوعه) وفي  
(ولم يقيده بالمجلس) لانه توكيل محض وفي  
طالق نفسك وضرتك كان عليك في حقها توكيل  
في حق ضرتك وجوهرة (الا اذا علقه بالمجلس)  
فصير عليك لا توكيل والفرق بينهما في  
خسة أحكام في التملك لا يرجع ولا يعزل  
ولا يطل بجنون الزوج ويتقيد بمجلس  
لا يعقل فيه مع فهو يبيع مجنون وصبي  
لا يعقل بخلاف التوكيل ثم لو جن بعد  
التفويض لم يقع فمناشرو في ابتداء لا جاء  
عكس القاعدة فليحفظ



وهو ~~مكرر~~ القاعدة الفقهية من أنه يتسامح في البقاء ما لا يتسامح في الابتداء اه (قوله وجلس القنعة)  
وكذا اتكاؤها كما في الهندية (قوله واتكأ القاعدة) أما إذا اضطررت فمن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان  
احداهما يطل خيارها وبه قال زفر رحمه الله تعالى والثانية لا يطل هندية (قوله للمشورة) ظاهر التقييد انما  
اذا دعت له غيرها كان اعراضا في بطل به خيارها (قوله بفتح فضم) قال في القاموس أشار عليه بكذا أمر وهو  
الشورى والمشورة مفعلة لا مفعولة اه وفي البحر والامم المشورة وفيها الغتان سكوت الشين وفتح الواو وض  
الشين وسكوت الواو اه (قوله ودعاء شهود لا لشهاد) في الهندية المخيرة اذا قامت لدعوة الشهود بأن لم يكن  
عندها أحد يدعو الشهود لا يخلو اما أن تحوّل عن موضعها أو لم تحوّل ان لم تحوّل لا يطل الخيار بالاعتاق  
وان تحوّل عن موضعها اختل المصالح رحمهم الله تعالى بناء على أن المستبرق بطلان الخيار اعراضا  
أو تبدل المجلس عند البعض أي ما وجد وعند البعض الاعراض وهذا أصح (قوله اذالم يكن عندها من  
يدهوهم) صادق بأن لم يكن عندها أحد أصلا أو عندها ولا يدعوهم وأخذ من التقييد أنه اذا وجد من يدعوهم  
قدعت بنفسها كان من الاعراض والظاهر أن هذا الحكم يجري في دعاء الاب للمشورة (قوله وايقاف دابة)  
أما تسيير الواقعة في بطل الخيار هندية (قوله مكرهة) وبالأولى اذا كانت طائفة وبه صرح في الهندية (قوله  
والفلا لها كالميت) قال في الهندية ولو كانت في بيت فشت من جانب الى جانب بقي خيارها والسفينة كالبيت  
لا كالدابة ويشافيه ما تقدم أن القيام يتبدل به المجلس كالتحول من مكان الى مكان الآن يراد بالتحول التحول  
في غير البيت (قوله ويتبدل بسير الدابة) سواء اتحدت الدابة أو اختلفت وكانت هي على دابة وهو يعني هندية  
(قوله الآن تجيب مع سكوت) أي اذا كانت سائرة فأجابت كما سمعت في خطوتهم باتكأ بان منه وكذلك الجواب  
ان كانت ماشية وان سبقت خطوتهم أجابهم لم تبين منه هندية (قوله فانه كالسفينة) أي فلا يتبدل المجلس  
بسيره (قوله) ان ابتدأت الصلاة بطل خيارها فرضا كانت الصلاة أو واجبة أو نفلا فان خيرها وهي في الصلاة  
فانتم فان كانت في صلاة الفرض أو الواجب كالوتر لا يطل خيارها حتى تخرج من الصلاة وان كانت في صلاة  
التطوع فان سلمت على رأس الركعتين فهي على خيارها وان زادت على الركعتين بطل خيارها ولو خبرت وهي  
في الابع قبل الطهر فأتت ولم تسلم على رأس الركعتين اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يطل هندية (قوله  
وفي اختاري نفسك) أي غير المقرين بعدد أو المقرين بالعدد فسألت حكمه (قوله اهدم تنوع الاختيار) قال  
في النهر لان اختيارها انما يفيد الخلو والصفاء واليمينونة تثبت فيه مقتضى ولا عموم له بخلاف أنت بائن وأمر لك  
بيدك اه حلي (قوله بخلاف أنت بائن) أي قصص فيه نية الثلاث تنوع اليمينونة الى غليظة وخفيفة بجر (قوله  
أو أمر لك بيدك) أي قصص فيه نية الثلاث لان الأمر باليد جنس يحقل الخصوص والعموم فأبهم ما نوى صحت  
نيته بجر (قوله بل تبين واحدة) أشار به الى أن نية الرجب لا تصح لان اختيار النفس على الكمال انما يكون  
بالبائن كذا في القهستاني (قوله اخترت نفسي) لا حاجة الى زيادة نفسي لانها ذكرت في كلامه فلا حاجة الى  
ذكرها في كلامها لانه يوم اشراطها فيه وليس كذلك (قوله أو أنا اختار) أشار به الى أنه لا فرق بين الماضي  
والمضارع ولا بين الجلالة الفعلية والاسمية (قوله استحسنانا) والقياس عدم الوقوع الا أنه ترك بما ورد عن عائشة  
رضي الله تعالى عنها حين خيرها الرسول صلى الله عليه وسلم فقالت اختار الله ورسوله ورضيه منها عليه  
الصلاة والسلام جوابا (تنبيه) المضارع عندنا موضوع للحال ويحقل الاستقبال فأشهد في كلمة الشهادة  
وأداء الشهادة للتحقيق دون الوعد (قوله بخلاف قوله طلق نفسك الخ) مثله ما لو قال لعبد أعتق رقبتك فقال  
أنا عتق لانهم لا يمكن جعله اخبارا عن طلاق قائم أو عتق قائم لانه انما يقوم باللسان فلو جاز قام به الامران  
في زمن واحد وهو محال بجر عن الكمال (قوله لانه وعد) أي وهو غير لازم وهذا انما يظهر في أنا طلق وأما أنا  
طالق فاعلم فيه ما ذكره الكمال وفي البرزخية لو قال أنا أجز لا يلزمه شيء بخلاف ما لو قال ان شئ الله مريض فانا  
أجز كان نذرا لان المواعيد باكتساب التعاليق تصير لازمة وفي كتاب الكفالة منها لو قال الذب الذي لك على  
فلان أنا أدفعه أو أسله أو أقضه معنى لا يكون كفالة ما لم يقل افضا ليدل على اللزوم كضمنت أو كملت أو على أو الى  
وهذا اذا ذكره بمنزلة أو ما اذا قال علقا بان قال ان لم يؤد فلان فانا أدفعه اليك أو غيره يكون كفالة لما علم أن  
المواعيد باكتساب صور التعاليق تكون لازمة أفاده صاحب البحر (قوله ما لم يتعارف) أي ايقاع الطلاق به

وجلس النائمة وانكأ القاعدة وقعود  
التمكئة ودعاء الاب أو غيره (للمشورة) بفتح  
فضم المشورة (و) دعاء (شهود لا لشهاد)  
على اختيارها الطلاق اذالم يكن  
عندها من يدعوهم سواء تحوّل عن مكانها  
أو لا في الأصح خلاصة (وايقاف دابة هي  
دابة كمنها لا يقطع) المجلس ولو أقامها  
أوجامعها كركعة بطل لئلا يكرها  
(والفلا لها كالميت) لا يتبدل المجلس بجرى الفلا ويتبدل  
حتى لا يتبدل المجلس بجرى الفلا ويتبدل  
بسير الدابة لا ضاقته اليها الآن تجيب مع  
سكوتها أو يكون في محمل يقودها الجبال  
فانه كالسفينة (وفي اختاري نفسك لا تصح  
نية الثلاث) لعدم تنوع الاختيار بخلاف  
أنت بائن أو أمر لك بيدك (بل تبين) بواحدة  
(ان قالت اخترت نفسي أو) أنا (أختار  
نفسى) استحسانا بخلاف قوله طلق نفسك  
فقال أنا طالق أو أنا طلق نفسي لم يقع  
لانه وعد جوهره ما لم يتعارف



لانه لا عبرة لا بقاها بل لتفويض الزوج وانما صلح جوابا لانه التطلق داخل في ضمن التخيير بجر وفي السلي من  
الفتح الواقع بالاخبار بان لانه ينفي عن الاستخلاص والصفاء عن ذلك الملك وهو بالبينونة والالم يحصل فائدة  
التخيير اذا كان له أن يرجعها شامت او أبت اه وبوخذ من التعديل أنه يقع بلفظ خالصة الوقع في كلام بعض  
الناس البائن لانه اذا كان يقع بالاخبار البائن لكونه ينفي عن الاستخلاص فأولى ما كان صريحاً فيه بل هو  
في بعض أرياف مصر كالصريح في الطلاق لا يحتمل غيره عندهم (قوله في الاصح) مقابله ما ذكره صدر الاسلام  
في جامعه أنه يقع به الرجعي نظراً لما أوقفه المرأه وهو مخالف لما ساقه الكتب من (قوله لتفويضه بالباطن فلا غلظ  
غيره) الا ترى أنه لو أمرها بالباطن أو الرجعي فعكست وقع ما أمر به الزوج بجر (قوله فاخترت نفسها) يصلح جواباً  
للأمر بالبد كباقي ولا اختيار وهو ظاهر (قوله والمفيدة للبينونة الخ) جواب سؤال ذكرهما صاحب الإيضاح  
الاصلاح بقوله فان قيل أمرك ببدك واختاري يفيد البينونة فلا يجوز صرفه ما عنهما الى غيرها قلنا لما قرنه  
بالصريح علم أنه أراد الرجعي كالمقرن الصريح بالباطن في قوله أنت طالق بائن ذكركه في التبيين اه (قوله  
بخلاف الخ) الباء للسببية متعلق بقيد أي انما قيدتني بسبب مخالفة الخ وقوله ومثلها الباء اعتراض حلي  
(قوله فهي بائة) لانتمال لفظ الطلاق عن الامر والاختيار فيقع البائن تلزاه (قوله كالجعل الخ) بأن  
قال أمرك ببدك ان لم تصل نفقتي اليك فطلق نفسك متى شئت فقوله لو لم تصل شرط وقوله أمرك ببدك دليل  
جوابه وقوله فطلق نفسك لكون أمرها ببدها حلي والاولى أن يقول كالجعل جعلت أمرك ببدك لو لم تصل  
نفقتي اليك ليتناسب لفظ التركيب (قوله كان بائة) زيادة ايضاح والا فالكاف تنفي عنه (قوله لان لفظة الطلاق)  
عليه لثلاث (قوله لم تكن في نفس الامر) أي في نفس الامر بالبد أي لم يكن معمولاً له وليس المراد  
بنفس الامر الواقع حلي (قوله فلم تقتض) الصواب حذف القاموس عبر صاحب البحر ووجهه أنه أمره بامر  
فما لم يفعل لم يحصل المأمور وفي نسخة فلا خيار لها ما لم يخبرها (قوله بخلاف أخبرها بالخيار) قال في البحر ولو قال  
أخبرها بالخيار فقبل أن يخبرها سمعت الخبر فاخترت نفسها وقع لان الامر بالخيار يقتضي تقدم الخبر عنه  
فكان هذا اقراراً من الزوج بثبوت الخيار لها (قوله وقع ثنتان) أحدهما بالنية والثاني بالخيار لانه فوض  
اليها طلاقين أحدهما صريح والآخر كتابي والكاتب حال ذكر الصريح لا تقتضي نية بجر (قوله أتجد) حتى اذا  
رقت في اليوم بطل أصله ندية ومثله اذا قال اختاري في اليوم وغدا كما في البحر (قوله ولو قال واختاري غدا)  
بأن قال اختاري اليوم واختاري غدا فها خياران بقرينة إعادة ذكر الاختيار (قوله قال اختاري اليوم) مثله  
الشهر في العبارة احتساباً (قوله فمن ساعة تكلم الخ) نشر مرتب والطاهر أن الليل لا يدخل في ذكر اليوم  
ويدخل في الشهر (قوله خيرت في الليلة الاولى ويومها) لان الرأس الاول ونعت الشهر نوعان الليل والنهار  
فأول الليل ليلة الاولى وأول النهار اليوم الاول ولو قال اختاري اذا قدم فلان أو اذا أهل الهلال فلها  
الخيار ساعة يقدم وأهل الهلال في المجلس بجر (قوله ولا يطل الموقت) أي الخيار الموقت يوم أو شهر أو سنة  
بالاعراض في مجاز المسلم بل معنى الوقت المعين أما الخيار المطلق فيسقط بالاعراض (قوله علمت أولاً) أي  
بالتخيير والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*(باب الامر بالبد)\*

الامر هنا بمعنى الحال والدفع في التصرف بجر عن المصباح والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة الذي جعله  
زوجها في تصرفه واغداً آخره عن الاختيار لتأيد التخيير باجتماع الخصابة ورضي الله تعالى عنهم بخلاف الامر بالبد  
منع (قوله هو كالاختيار) أي في جميع مسائل من اشتراط ذكر النفس أو ما يقوم مقامها ومن عدم ملك الزوج  
الرجوع واذا قال لامرأته أمرك ببدك ينوي الطلاق فان كانت تسع فأمرها ببدها وان كانت غائبة فهو على  
وجهين ان أطلق الكلام فلها الخيار في المجلس الذي يلفها فيه وأما اذا جعل الامر اليها ومقتبوت فان  
بلفها مع بقاء نية من الوقت فلها الخيار في بقية الوقت وان مضى الوقت قبل أن تعلم ثم علمت فلا خيار لها هندية  
ملخصاً (قوله الا في نية الثلاث) أي فانهم اتفهم ختلافاً في التخيير لان الامر بالبد جنس يحتمل المخصوص  
والعموم فأمرها بنوي صحت نيته بجر (قوله لا غير) قد ورد داخل لا على غير معنى خالفاً أنكره وقال صوابه  
ليس غير (قوله ولو صغرة) مثلها للبينونة (قوله لانه كالتعليق) أي كانه علق طلاقها بإيقاعها وأطلق الامر

في الاصح لنفي نفسه بالباطن فلا غلظ غيره  
(أمرك ببدك في طائفة أو اختاري طائفة)  
فاخترت نفسها أطلقت رجعية لتفويضه  
اليها بالامر صريح والمفيدة للبينونة اذا قرنت  
بالصريح صار رجعياً كالمفيدة  
ومثلها الباء بخلاف تطلق نفسك أو حتى  
تطابق فهي بائة كالجعل أمرك ببدك  
لو لم تصل نفقتي اليك فطلق نفسك متى شئت  
فلم تصل فطلقت كان بائة لان لفظة الطلاق  
لم تكن في نفس الامر فروع قال رجل  
خبر امرأتى فلم تختر ما لم يخبرها بخلاف  
أخبرها بالخيار لا قرار به قال لها أنت طالق  
ان شئت واختاري فقال شئت واختارت  
وقع ثنتان قال اختاري اليوم وغدا فوض  
ولو قال واختاري غدا فمقتضى  
اليوم أو أمرك ببدك هذا الشهر خيرت  
فقد خيرت ما وان قال يوماً أو شهراً في  
تلكم التي مثله من الغد والى تمام ثلاثين يوماً  
ولو جعل لها رأس الشهر خيرت في الليلة  
الاولى ويومها ولا يطل الموقت بالاعراض  
بل معنى الوقت علمت أولاً  
\*(باب الامر بالبد)\*

هو كالاختيار الا في نية الثلاث لا غير  
(اذا قال لها) ولو صغرة لانه كالتعليق  
برأية



باليد فعمل المصير والمطابق اذا وجد شرطه ومن الثاني ما في المحيط لو قال ان دخات الدار فأمر لي بذلك فان طلقت  
نفسها كما وضعت القدم فيها طلقت لان الامر في يدها وان طلقت بعد ما مشى خطوتين لم تطلق لانها طلقت  
بعد ما خرج الامر من يدها (قوله امر لي بذلك) اشار بخطابها الى أن علمها شرط حتى لو جعل أمرها بيدها ولم تعلم  
فطلقت نفسها لم تطلق بغير عن الخاتمة وبأنى (قوله أو شاة لان) أو يمينك أو كفك وان قال في عينيك وأمثاله يسأل  
عن الذية بجر (قوله أي تغويضا) أي تغويض الثلاث حلي (قوله فقالت في مجلسها) استغيد هذا القيد من  
الضاء التعقيبية نهر (قوله اخترت نفسي بواحدة) أي باختارة واحدة اذ خصوص العامل المفعلي قرينة  
خصوص المقتدر فتقع الثلاث بخلاف طلقت نفسي بواحدة لان التقدير بتطبيق واحدة ولا تصح نية الثلاث فيه  
نظر الخصوص العامل (قوله أو قبلت نفسي) ظاهره صحة ولو صدر من الصغيرة ويؤيده ما تقدم أنه من باب  
التعليق (قوله وكذا لو قال أبوها قبلتها) يعني فيما اذا جعل الامر بيدها حلي من البحر (قوله ويذني أن يقيد  
بالصغيرة) لاحاجة الى هذا التقييد فانه متى جعل الامر بيد الاب فقال ذلك بانث سواء كانت صغيرة أو كبيرة لانه  
كالعليق ويدل عليه اطلاق عبارة الهندية ونص ما راجل جعل أمر امرأته بيدها فقال أبوها قد فعلت طلقت  
كذا في المحيط (قوله وذكر اسمها تعالى للتبرك) أي للتعليق (قوله وان لم ينو ثلاثا فواحدة) هذا محقق قوله ينوي  
ثلاثا وعدم نية الثلاث صادق بأن لم ينو عددا أو نوى واحدة أو اثنين في الحرة فانها تقع واحدة بآية وقد منا  
أنه لا بد من نية التفويض الهاديانه أو يدل الحال عليه قضاء بجر (قوله ولا دلالة) أما اذا وجدت الدلالة كذا كره  
الثلاث أو الاشارة فيعمل بها وهذا أولى من قول صاحب التبرك اذا كان في حال الغضب أو مذاكرة لطلاق  
فانه لا يدل على نية الثلاث (قوله وتقبل ينتها على الدلالة) أي على نية الآن تقام على إقراره بما نهر عن  
العادية (قوله كما مر) أي في أول الكليات حلي (قوله واتحاد المجلس) أي مجلس المشاهدة أو العلم (قوله  
أو ما يقوم مقامها) أي من الاختيار وقيلت نفسي واخترت أمرى (قوله وكل لفظ يصلح للإيقاع الخ) ليس المراد  
تخصيص اللفظ بهنئة وما ذنب بل المراد الصلاحية في الجملة ولو بتغير الضمائر وبعض الهيئات فانت بان يصلح  
للجواب بالغير بأن تقول أنا منك بانث (قوله وقع) لانه يصلح للإيقاع بأن يقول لها أنت طالق أو طلقت نفسك  
(قوله بخلاف نحو طلقتك) أي فانه لا يصلح جوابا بان يصلح للإيقاع لانه يلزم منه إيقاعها لطلاق على الرجل  
فيكون مطلقا بصيغة المفعول وهو لا يوصف بذلك (قوله لكن يرد عليه) أي على المصنف في قصره الاستثناء  
على الاختيار وهذا الاعتراض لصاحب البحر (قوله صحته) أي الجواب بقبولها اذا جعل الامر لها وقبول  
أيها أي فيما اذا جعل الامر له أي مع أنه لا يصح به الإيقاع فهذا الضابط فاسد الطرد بطلقتك والعكس  
بالقبول فتأمل (قوله كما مر) هو قريب (قوله في جوابه) أي الامر المنوي به ثلاث (قوله بانث بواحدة)  
أما كونها واحدة فلازم اضافة لطلقة وهي واحدة ولما ملكت الثلاث ملكت الواحدة وأما كونها بآية فلازم  
التفويض انما يكون في البانث فأداه صاحب البحر (قوله تفويض الزوج) أي وهو بالبانث (قوله ولا يدخل  
الليل) أراد بالليل الجنس فيشمل الليلتين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه لظهوره اه حلي (قوله  
لانها غليكان) قال في البحر لان عطف زمن على زمن مماثل مفصول بينهما ما بمن من مماثل له مما ظاهري قصد  
تقديم الامر المذكور بالاول وتقديم امر آخر بالثاني فيصير لفظ اليوم مفردا غير مجموع الى ما بعده في الحكم  
المذكور لانه صار عطف جملة على جملة أي أمر لي بذلك اليوم وأمر لي بذلك بعد غد ولو أفرد اليوم لا يدخل الليل  
فكذا اذا عطف جملة أخرى اه حلي (قوله فكان أمرها بيدها بعد غد) الذي شرح عليه المصنف وكان بالواو  
وهي الاولى (قوله ولو طلق الخ) من جملة التفريع وطلقت بالتشديد والبناء لفاعل يعني لو طلقت نفسها باللا  
أي في احدى الليلتين لا يصح وهذا نص صريح بما فهم من قوله ولا يدخل الليل أفاده الحلي (قوله ولا تطلق الامرة)  
أي في احدى اليومين وأراد به ذافع ما يتوهم من اقتضاء كونها عليكن جواز أن تطلق نفسها مرتين في كل يوم  
مرة اه حلي (قوله وان ردت الخ) الاولى أن يقول فان بقا التفريع كما قال فيما قبله قاله الحلي (قوله لانه تفويض  
واحد) لانه لم يفصل بينهما يوم آخر فكان جمعا بجر في التلخيص الواحد فهو كقوله أمر لي بذلك يومين وفيه  
تدخل الليلة المتوسطة استعمالا لا فيا بجر (قوله ولم يذكر) أي صاحب الخاتمة خلافا لوقع في الهداية  
من عز وهذا الفرع لا يوسع ليس الا لكونه خروجه لان فيه خلافا حلي (قوله ولا يدخل الليل) لانها

أمر لي بذلك) أو شاة لا أو بك أولئك  
(ينوي ثلاثا) أي تغويضا (فقلت)  
في مجلسها (اخترت نفسي بواحدة) أو قبلت  
نفسى أو اخترت أمرى أو أنت على حرام  
أو في بانث أو أنا منك بانث أو طالق (وقعن)  
وكذا لو قال أبوها قبلتها خلاصة ويذني  
ان يقيد بالصغيرة (وأعزتك طلاقك) رأمر لي  
بذلك ويدل أمرى بذلك على اختيار  
خلاصة (كما مر لي بذلك) وذكر اسمها تعالى  
للتبرك وان لم ينو ثلاثا فواحدة ولو طلقت  
ثلاثا فقال نويت واحدة ولا دلالة حلف  
وتقبل ينتها على الدلالة كما مر (واتحاد  
المجلس وعلمها) وذكر النفس أو ما يقوم  
مقامها (شرط فلو جعل أمرها بيدها لم شرطه  
بذلك) وطلقت نفسها لم تطلق (أداه شرطه  
خاتمة) وكل لفظ يصلح للإيقاع منه يصلح  
للجواب منها وما لا يصلح للإيقاع منه (فلا)  
يصلح للجواب منها فلو قالت أنا طالق أو طلقت  
نفسى وقع بخلاف نحو طلقتك لان المرأة  
توصف بالطلاق دون الرجل اختيارا لالفاظ  
الاختيار خاصة فانه ليس من ألفاظ الطلاق  
ويصلح جوابا منها بدائع لكن يرد عليه صحته  
بقوله أو قبول أيها كما مر فتدبر (وفي)  
قولها في جوابه (طلقت نفسي واحدة أو  
اخترت نفسي بتطبيق بانث بواحدة) لا تقتصر  
أن المقسم تغويض الزوج لا إيقاعها  
(ولا يدخل الليل في قوله أمر لي بذلك اليوم  
وبعد غد) لانها غليكان (فان ردت الامر  
في يومها بطل الامر في ذلك اليوم فكان  
أمرها بيدها بعد غد) ولو طلقت لئلا يصح  
ولا تطلق الامرة (ويدخل الليل) في أمر لي  
بذلك اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يبق  
في الغد لانه تفويض واحد (ولو قال أمر لي  
بذلك اليوم وأمر لي بذلك بعد غد فما أمران)  
خاتمة ولم يذكر خلافا ولا يدخل الليل  
كما لا يخفى



أمران (قوله ظاهر مأمور) أي من قوله فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم وانما حال ظاهر  
لاحتمال أن يراد بردة الامر اختيارها فزوجها لا قولها اردته ويستسمع التفصيل فيه اه حلي (قوله لكن  
في العمادية) في العبارة اختصار محمل وكان عليه أن يقول ظاهر مأمور أنه يرتد بزوجها وفي الذخيرة لا يرتد ووفق  
العمادى بأنه يرتد الخ قال في النهر وهذا اعنى الحكم بصدقه ردها مناقض لما صرح به في الذخيرة من أنه لو جعل  
أمرها يدها أو يد أجنبي ثم ردت الامر أو رده الاجنبى لا يصح لأنه اذا علق شئ لازم فبقع لازما والمسئلة  
مروية عن أصحابنا رجحهم الله تعالى قال العمادى في فصوله والتوفيق أنه يرتد بالرد عند التفويض أما بعد ما قبله  
ثم أراد المقصود اليه رده لا يرتد نظيره الاقرار فان من أقر لسان بشئ فصدقته المقر له ثم رده اقراره لا يصح الرد  
اه قال في دفع القسدير وحاصله أنه كالابراعى الدين ثبوته لا يتوقف على القبول ويرتد بالرد واختار قبله نوقفا  
آخر هو أن المراد بردة هذا اختيارها فزوجها اليوم وحقه انتماء ملكها وهنالك المراد أن تقول رددت وقال  
ابن قاضى سهاوية يحتمل أن يكون في المسئلة روايتان لأنه علق من وجه فيه صرح رده قبل قبوله نظرا الى القليل  
ولا يصح نظرا الى الكثير لا قبله ولا بعده فرواية صحيحة الرد نظرا الى القليل ورواية فسادة نظرا الى التعليق حلي  
مختصرا (قوله قبل قبوله) أي قبل قبول المرأة للخبر مثلا (قوله وأنه) عطف على أنه اه حلي وهذا وارد على  
قول المصنف وان ردت في يومه لم يبق في الغد وقوله في المتحد أى مثل قوله أمر لك يديك اليوم وغدا قاله الحلبي  
(قوله وله) أن تختار لنفسها في الغد) أي فقد بقى مع أنه من المتحد حلي (قوله عند الامام) وقال أبو يوسف خرج  
الامر من يدها في الشهر كزوج حلي (قوله ووجهه في الدراية) قال في النهر ثم رأته في الدراية وجه قول الامام  
بأن الامر بالرد لم يذكروا الوقت فاعبروا للعلية حتى ذكره فاعبروا للعلية اه كلام النهر  
مثلا لم يذكروا الوقت أمره فومئذ ما اذا ذكره أمر لك يديك اليوم وغدا أو أمر لك يديك الى رأس الشهر  
لأن هذا يقتضى أن يبقى اه حلي الفدان اختارت زوجها اليوم في أمر لك يديك اليوم وغدا وليس  
كذلك فالتناقض به اه حلي قلت المقصود لانه لو ثبت التناقض لادفعه الا أن يخرج هذا  
الفرع اه حلي حرمه الله تعالى قوله بلى لوطلقها باثنا قيد بالثان لانه لو طلقها رجعا بلى  
أمرها قول واحد اه حلي (قوله هل يطل) اه حلي (قوله هل يطل) اه حلي (قوله هل يطل) اه حلي  
لا يخرج اه حلي عن الجبر (قوله ان كان التفويض) اه حلي (قوله ان كان التفويض) اه حلي (قوله ان كان التفويض) اه حلي  
شروع في التوفيق بين المتعارضين وانما بطل أمرها في هذه المسئلة لانه لو لم يطل للعق البائن الدائم هذا خلف  
بخلاف ما اذا كان التفويض معلقا فخرجت المداير فأمر لك يديك لانه لو لم يطل للعق البائن الدائم هذا خلف  
(قوله لكن في الفرع من القنية ظاهر الرواية الخ) يفيد أنه المعتبر وأن تفصيل القنية  
كالمتن (أي في أن البائن يطل كلامها أفاده الحلبي (قوله نكحها على أن أمرها يدها صرح) اه حلي ما في  
من التفصيل وعبارته عن الخلاصة والبرزية ولو تزوج امرأة على أن طالق أو على أن أمرها يدها تطلق نفسها  
كما تريد لا يقع الطلاق ولا يصير الامر يدها ولو بدت المرأة فقاتل زوجت نفسها منك على أن طالق أو على أن  
أمرى يدي أطلق نفسها كما أريد فقال الزوج قبلت وقع الطلاق وصار الامر يدها ولو بدأ العبد فهو كالمولى بدأ  
الزوج ولو بدأ المولى فهو كبدامة المرأة اه (قوله لم تسع) أي لعدم حصول غرته (قوله ثم ادعته) أي الطلاق زاد  
في الجبر والمهر (قوله وانكر) مقتضاه أن يكون القول قوله لانه منكر وانما كان لها الداعية وجود السبب منه وهو  
التخيير فالظاهر عدم اشتغالها بشئ آخر حلي ملخصا (قوله ان ضربها من غير جناية) ذكرها عما يدها من جناية  
ضربه وغزيق ثيابه وأخذ سلطته وقولها يا حمار باله وامنه ولو بعد ما لفعلى ما عليه الصائفة وبأيدى ولو بعد قوله  
لها ذلك وشتمها اجنبيا وكشف وجهها لغير محرم واسمها اجنبيا عمد اصوتها عند تكليمها وزوجها وخرجها  
من البيت بعد إعطاء المجل وإعطاءها شألم تخرج العادة باعطاءه من غير ادنه ودعاها عليه وقولها الكلبة أتيت  
أو أختك به صدق قوله جانت أمك الكلبة وأزواج النساء رجال وزوجى لا وصدورها السطح الذى من غير تجميع  
وروى البطيخ على وجه الاستخفاف أفاده في الجبر (قوله فالقول له) وان لم يبين الجناية كما في الدر المنثور حلي  
(قوله لو تقبل بينتهما على الشرط المنفى) قال في الدر المنثور لو أقامت بنة أنه ضرب بها بغير جناية ينبغي أن تقبل  
وان قامت على النفي لسكونه في الشرط والشرط يجوز اثباته بالبينة وان كان نفيا حلي (قوله كما سيبي) أي

• تنبيه • ظاهر مأمور أنه يرتد بزوجها لكن  
في العمادية أنه يرتد قبل قبوله لا بعده كالابراعى  
وأنه في المتحد لا يبقى في الغد لكن في الولوجية  
أمر لك يديك الى رأس الشهر فقاتل اختارت  
زوجها بطل خيارها في اليوم وله أن يختار  
نفسها في الغد عند الامام ووجهه في الدراية  
بأنه متى ذكر الوقت اعتبره مطلقا والأفضل  
بلى لوطلقها باثنا حل يطل أمرها ان كان  
التفويض منجزا ثم وان معلقا كان دخلت  
الدار أو وقتا لا عمادية لكن في الجبر من  
القنية ظاهر الرواية أن المعلق كالمجبر  
فأمر لك يديك على أن أمرها يدها صرح  
ولو ادعت جدها أمرها يدها لم تسع الإذا  
طلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعته فتسرع  
قالت طلقني في المجلس بلا يذل وأنكر  
فالقول لها جدها أمرها يدها ان ضربها  
بغير جناية فضرها ثم اختلاف القول له

بباب التعليق عند قوله (الاذا برهنت احداي) (قوله طلب اولياؤها) الجمع ليس بقيد كما ان ذكر الاب كذا  
 (قوله والقول له فيه) اي في التفويض انه لم يرد كذا في الدر المنثور (قوله لا يدخل نكاح الفصولي الخ) في البصر  
 عن القضية ان تزوجت عليك امرأتها فامرها بذلك قد حلت امرأتها في نكاحه بنكاح الفصولي وأجاز بالفعل ليس  
 لها أن تطلقه او لو قال ان دخلت امرأتها في نكاحي فلها ذلك وكذا في التوكيل بذلك اهـ والوجه في ذلك كما ظاهره  
 الحلبي أنه في الاولى لم يترجها وانما أجاز نكاحها وصدق اللفظ على الثانية (قوله جعل امرها بين رجلين) قال  
 في الهندية ولو جعل امرها بين رجلين لا ينفرد أحدهما فان قالوا كذا طلقنا في المجلس فأنكر الزوج حلف باقته  
 تعالى ما نعلم ان الامر كذلك ولو نوى الثلاث فطلقها أحدهما واحدة والاخرتين أو ثلاثا وقعت واحدة  
 لا تمامها عليه كذا في العناية (قوله لم يقع) لانه جعل الامر مشتركا ولم يوجد الاشتراك

• (فصل في المشيئة) •

(قوله قال لها طلق نفسك الخ) المناسب للترجمة الانباء بمشئله فمما ذكر المشيئة وقيل انما تقدم ذكر هذه اول  
 الفصل لانها بالنسبة لمسايق المشيئة بمنزلة المفرد من المركب وفيه أن المقام ودهنا كرمسا للشيئة والاولى  
 الاعتناء بالمقصود على أن المفرد قد تقدم قبل هذا (قوله أو نوى واحدة) لوعكس العبارة بأن قال نوى واحدة  
 أو لم ينو أو اقتصر على قوله ولم ينو لكان أولى لانه اذا طلق واحدة مع عدم النية وقع بينهما بالاولى أو بالعود  
 (قوله أو نيتين في الحرة) اعلم ان يتبع النيتان اذا نوى واحدة لان قوله طلق معنى افعلى طلاقا والطلاق لفظ مفرد يحتمل  
 الواحد والاعتبارى وهو الثلاث لانه تمام الجنس كما لا يحتمل العدد المحض وهو النيتان بل يلى ودرر وقيد  
 بالحرة لان النيتين في الأمة اذا نويتا فمقتضى لانها المفرد الكامل فيها (قوله فطلقن) اي واحدة أو نيتين أو ثلاثا  
 وكل مع عدم النية اصلا ومع نية واحدة او النيتين في الحرة فهي تسعة والاربع طلاقه رجعة في الجميع أقام  
 الحلبي (قوله وان طلق ثلاثا) بلطف واحد أو منفرد وسواء قالت طلقن نفسي ثلاثا أو قالت فقلت اي مع نية  
 الثلاث بجر (قوله وقعن) اي الثلاث لان قوله طلق نفسك معنى افعلى فعل التطلق فالمصدر مذكور رافعة لانه  
 جزء معنى الفعل فتصح نسبة الموم باعتبارها وهو في حق الأمة نيتان وفي حق الحرة ثلاث بجر بياضاح (قوله  
 قد يخطأ بها الخ) فيه أن التركيب الاخر فيه خطاب فلو قال قد بدأ امرها بطلاق نفسها (قوله لانه لو قال الخ)  
 مثله امر نسائي بذلك (قوله لم تدخل الخ) اقيام القرينة على عدم ارادته ايها (قوله في جوابه) اي في جواب  
 طلق نفسك (قوله أبنت نفسي) مثله طلق نفسك باسمة (قوله رجعية) وجهه أن محاليتها في الوصف فقط فيقع  
 اصل الطلاق دون ما وصفته به بجر (قوله ان أجاز له) ظاهره أنه شرطى أبنت نفسي الواقع جوابا لطاقى نفسك  
 ... ثم أشير بالطلاق قرينة دالة على نية الزوج الطلاق فلا حاجة الى الاجازة ولا لانه من شأن ذكره

الحلبي ومعايد على عدم اشتراط الاجازة قول المصنف فيما يأتي امرها بياتي أو رجعي فتعكست في الجواب  
 وقع ما أمره وبلغ وصفها اهـ فانه عين هذه المسئلة بل الاجازة مفروضة فيما اذا قالت المرأة ابتداء أبنت  
 نفسي فلا يقع الطلاق به الا بشرطين يتم الطلاق واجازة الزوج وبدل على ذلك عبارة النهر ونصها والفرق أن  
 الابانة من الساط الطلاق التي تستعمل في ايقاعه كناية فقد أجابت بما أقرض البها غير أنها زادت وصفا فيقول  
 بخلاف الاختيار اذ ليس هو من الصريح ولان الكناية ومن ثم لو قالت أبنت نفسي توقف على اجازته  
 وفي اخترا لا تطلقه الاجازة بل يطل اهـ فان قوله ومن ثم لو قالت أبنت نفسي اي ابتداء توقف على اجازته  
 أي اذا نوت به الطلاق والا لا توقف فليأمل (قوله لانه كناية) هذا لا يصلح له لاشتراط الاجازة بل لاشتراط النية  
 ويحتمل أنه تعليل له مصنف فيكون المراد أنه كناية وقد وجدت القرينة الدالة وهي الامر بالطلاق (قوله لان  
 الاختيار الخ) اي فلا يجب به صريح الامر بالطلاق (قوله ولا يملك الزوج الرجوع عنه) ولو صرح بلفظ  
 الوكالة كما اذا قال وكنت في طلاقك فاه كقوله طلق نفسك في كونها عليك كذا في البحر (قوله بأفواعه الثلاثة)  
 يعني سواء كان بلفظ التخيير والامر بالرد أو طلق نفسك أو بالسود (قوله لمسايقه من معنى التعليق) ولهذه العلة  
 أيضا لا يصح عزلها ولانها كافي البحر وانما زاد اللفظ معنى لانه ليس فيه صريح التعليق (قوله لانه تعليق) فاذا  
 قامت أو أنت بمعايد على الاعراض بطل كلتفو بعض به احكام تقترب على جهة التاكيد واحكام على جهة  
 التعليق نهر (قوله الا انما زاد مقتضى ثقت) الارادة والمحبة والرضا كالشيئة من (قوله وغیره) كذا وحين وأما

طلب اولياؤها واطلاقها فقال الزوج لا ينها  
 حازر به من افعلى ما تريد وخرج فطلقها ابوها  
 لم يطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول له  
 فيه خلاصة لا يدخل نكاح الفصولي  
 عالم يقل ان دخلت امرأة في نكاحي جعل  
 امرها بين رجلين فطلقها أحدها لم يقع  
 • (فصل في المشيئة) •

(قال لها طلق نفسك ولم ينو أو نوى واحدة)  
 أو نيتين في الحرة (فطلقن وقعن رجعية  
 وان طلقن ثلاثا ونوا وقعن) قد يخطأ بها  
 لانه لو قال طلق اي نسائي ثقت لم تدخل  
 تحت عموم خطاب (وبقوله) في جوابه  
 (أبنت نفسي طلقن) نفسي وان أجاز له  
 كناية (لا بانخرت) نفسي ولا كناية (ولا يملك  
 الاختيار وليس بصريح) اي من التفويض  
 الزوج (الرجوع عنه) اي من التفويض  
 بأفواعه الثلاثة لمسايقه من معنى التعليق  
 (وتعدي بالمجلس) لانه تعليق (الا انما زاد مقتضى ثقت)

كنا فانما مثل متى في عدم التقيد بالجلس مع اختصاصه بافادة الشكر الى الثلاث منع (قوله بما يفيد عموم الوقت) احتج به عن ان وكف وحيت وكما رأين وأبنا فانما يتقيد بالجلس منع (قوله مطلقا) اي في المجلس وبعده قاله السليبي لان كلمة متى عامة في الاوقات فصار كما اذا قال في أي وقت شئت (فرع) لو طلقت نفسها غلطا لا يقع اذا ذكر المشيئة ويقع اذا لم يذكرها اي قضاء لادبانه بجر (قوله ولو قال لرجل ذلك) ذكرنا لرجل في المختصر ليس للاحتراز منع واسم الاشارة يرجع الى طلق امرأتى وهو لم يتقدم له ذكر فلو صرح به لكان أولى (قوله الا اذا زاد وكما عزنا الخ) اي فانه لا رجوع له درمنتي فاذا اراد عزله من الوكالة حينئذ يقول عزنا منك عن جميع الوكالات وقيل يقول عزنا لك وكما وكذا وقيل يقول رجعت عن الوكالات المعاقبة وعزلتك عن الوكالة المنجزة بجر (قوله فيتقيد به) اي بالجلس لانه ليس للتعميم درمنتي (قوله طلقتها في مجلسه لا غير) اي مجلس علمها هو الصحيح لان مشيئتها تقتصر على المجلس فكذا الوكالة درمنتي (قوله والوكلاء عنه غافلون) قال الامام الخواري ينبغي ان يحفظ هذا فانه مما عساه به البلوى فان الوكلاء يؤخرون الايقاع عن مشيئتها ولا يدرون ان الطلاق لم يقع وهذا مما يستثنى من قوله الوكالة لا تتقيد بالجلس اه من الدرا منتي (قوله وطلقت واحدة) لو قال وطلقت اقل وقع ما وقعته ليشمل ما اذا طلقت ثنتين وقد فرض اليها الثلاث لكان أولى قال في البحر وأشار الى أنها لو طلقت ثلاثا فانه يقع بالاولى وسواء كانت متفرقة او بلفظ واحد اه (قوله لانها بعض ما وقضه) وقدم ملكك الكل فطكت أبعاضه فتوقع منه ما شئت كل زوج نفسه بجر (قوله وكذا الوكيل الخ) قال في البحر ولا فرق في هذا الحكم بين القتل والتوكيل فلو وكه أن يطلقها ثلاثا فطلقتها واحدة وقت واحدة فلو وكه أن يطلقها ثلاثا بألفه لم يقع شيء الا أن يطلقها واحدة بكل الف اه (قوله لا يقع شيء في عكسه) اي لا يقع بركعة واحدة فكل كلمة واحدة عند الامام ولا يقال يقولها طلقت نفسي تكون بمثابة فية يقع في بار الله بدانة فانه لا يقع شيء يقولها طلقت نفسي اذا ذكر العدد وانما يقع بالعدد على ما بينا فصار محمد أبو السعود ومثل الالائي الثنتان (قوله وقالوا واحدة) لانها أتت بمملكة وزيادة فيقع ما مضى به ولفوا زيادة صار كما اذا طلقتها في قولهم الملك وكذا هي في المسئلة الاولى وانما خلاف مقيد بها اذا وقعت الثلاثة بكلمة واحدة أما اذا وقعت واحدة واحدة وواحدة وقت واحدة انصافا وقيد بقوله طلق لا يلزم قال أمر ليدلني بنوي واحدة فطلقت ثلاثا وقعت واحدة في قولهم أبو السعود عن الهر (فرع) وكذا أن يطلق امرأته فطلها الوكيل ثلاثا فان نوى الزوج الثلاث وقعت وانما ثلاث لم يقع شيء في قول الامام وقال لا يقع واحدة كذا في كافى الحاكم ومثله في المحيط ولعله ان أجاز الزوج يقع والا فلهذا في قوله ان شئت الخ) هي المسئلة السابقة وبينها الا أنه هنا زاد المشيئة (قوله وكذا عكسه) بأن يقول طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا بجر (قوله لا يقع فيها) لا خلاف في الاولى لان تفويض الثلاث معلق بشرط هو مشيئتها ايها لان المعنى ان شئت الثلاث فلم يوجد الشرط لانها لم تنشأ الا واحدة بخلاف ما اذا لم يقيد بالمشيئة ودخل في كلامه ما لو قال شئت واحدة واحدة واحدة منفصلا بعضها عن بعض بالسكوت لان السكوت فاصل فلم يوجد مشيئة الثلاث بخلاف ما اذا كان بعضها متصلا ببعض من غير سكوت لان مشيئة الثلاث قد وجدت بعد الفراغ من النكاح وهي في نكاحه ولا فرق بين المدخولة وغيرها وما عديم الوقوع في الثانية فيقول الامام وعندنا يقع واحدة لما قدمناه فيما اذا لم يذكر المشيئة بجر (قوله لا شرط الموافقة اطلاقا) اي في المشيئة وهذا قول الامام كافي في البحر ويؤخذ منه أن الصاحين اعتبروا الحق وهو ظاهر من قوله ما بالوقوع (قوله أمرها به ثمر) اي ان شئت بأن قال لها طلق نفسك عننا ان شئت أفاده في البحر (قوله او بواحدة) بان قال لها طلق واحدة ان شئت ثقات شئت نصف واحدة لا تطلق كافي في البحر (قوله لم يقع) للمخالفة للفظية وان حصل الاتحاد معنى فان العشرة لا يقع منها الا ثلاثة والنصف يقع واحدة (قوله أمرها بثلث الخ) وكذا يقال في الوكيل كافي في الشلبي عن قاضي خان ونصفه رجل وكل رجلا أن يطلق امرأته تطليقة واحدة فطلقتها واحدة رجعية تقع واحدة واحدة وكذا لو وكه أن يطلقها رجعية فطلقتها بائنة تقع رجعية أبو السعود (قوله وقع ما أمر الزوج) لانها أتت بالأصل

بما يفيد عموم الوقت فطلق مطلقا (ولو قال لرجل ذلك) أو قال لها طلق ضرتك (لم يتقيد بالجلس) لانه توكيل فله الرجوع الا اذا زاد وكما عزنا لك فانت وكييل (الا اذا زاد ان شئت) فتقيد به (ولا يرجع) اصبرونه تنسكا في الثانية طلقها ان شئت لم يصبر وكذا ما لم تنشأ فاذا شئت في مجلس عليها طلقها في مجلسه لا غير والوكلاء عنه غافلون (قال لها طلق نفسك ثلاثا) أو ثنتين (ولو طلقت واحدة وقت) لانها بعض ما وقضه وكذا الوكيل ما لم يقل بلفظ (لا) بغير شيء (في عكسه) وقالوا واحدة (طلق نفسك ثلاثا) ان شئت فطلقت واحدة وقت واحدة (قوله فمما لا شرط الموافقة اطلاقا) اي في المشيئة (قوله أمرها بثلث الخ) وكذا يقال في الوكيل كافي في الشلبي عن قاضي خان ونصفه رجل وكل رجلا أن يطلق امرأته تطليقة واحدة فطلقتها واحدة رجعية تقع واحدة واحدة وكذا لو وكه أن يطلقها رجعية فطلقتها بائنة تقع رجعية أبو السعود (قوله وقع ما أمر الزوج) لانها أتت بالأصل



وزيادة وصف فيه الزائد من (قوله بخلاف الاصل) كخالفه في العدد (قوله لم يقع شيء) لاشتراط الموافقة للفظا  
 (قوله خاتمة ويجري) الواقع أن صاحب الجهر قلعه عن الخاتمة وليس له عبارة مستقلة فالأولى بجهر عن الخاتمة  
 وفي بعض النسخ بجري دون وادوي هي ما قلنا (قوله فقلت شئت الخ) أي مقصورة عليه أما لو قالت شئت  
 طلاقا في شئت فقال: شئت أنا وأيا الطلاق وقع أكونه شائنا طلاقها لفظه بجهر (قوله ان شئت) أشار به الى كل  
 مشيئة معلقة بمشيئة غيرها ولو كان المعلق معلقا على مشيئة ذلك الغير ايضا لما في المحيط لو قال أنت طالق ان شئت  
 وشاء فلان فقلت قد شئت ان شاء فلان وقال فلان شئت لا يقع لانه علق الطلاق بمشيئة مرسله منزهة عنها وهي  
 أنت بمشيئة معلقة فبطال مشيئتها وبمشيئة فلان وجد بعض الشرط فلا يقع الطلاق بجهر (قوله أي لم يوجد بعد)  
 لما كان قوله معدوم صادقا على ما مضى وانقطع مع أن التعليق به تخيير خصه بقوله أي لم يوجد بعد حاجي  
 وقوله بعد معنى الآن (قوله كان شاء الخ) مثل عنالين إشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون المعدوم محققا للجبي  
 كالثاني أو محتملا كالأول حاجي موضحا (قوله بطال الامر) أي الطلاق المعلق على المشيئة (قوله كان كان حاجي  
 الخ) هذا مثال الحاضر ومثال الماضي ان كان فلان قد جاء والحال أنه قد جاء (قوله لانه تخيير) أي التعليق بما ذكر  
 تخيير لانه كائن وكذا يصح تعليق الابرأ بكائن ومن التخيير لو قالت شئت ان فسد الزمان لان فساد الزمان معلوم  
 لا محالة وكان كالمشيئة المنجزة فمستأنى فان قلت مقتضى كون التعليق بالكائن تخييرا أن يكفر من قال هو  
 كافر ان كان فعل كذا وهو يعلم أنه قد فعله مع أنهم قالوا المختار أنه لا يكفر أجاب عنه بأن الكفر يفتي على تدل  
 الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك الفعل كما في الجهر عن الفسخ (قوله أو متى ما شئت) ذكر مامع متى لا يفيد أنها  
 لا تفيد التكرار معها ايضا وهو رد لقول بعض النقاد انه اذا زيد عليها ما كانت للتكرار قال هو ضعيف  
 لان الزائد لا يفيد غير التوكيد وهو عند الحاجة لا يغير المعنى بجهر (قوله واذا شئت) في الجهر عن امه  
 أحدها أن تكون طرفا لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط نحو اذا جاء كرمك والثاني أن تفسر  
 للوقت المجزئ نحو أقم اذا احتر السراى وقت احرامه والثالث أن تكون مرادة للقاء فيجوز بها كقوله تعالى  
 وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون اه وفي المحيط لو قال حين شئت فهو بمنزلة قوله اذا شئت لان  
 الحين عبارة عن الوقت (قوله لا يرتد) فلها بعد ذلك أن تشاء لا لم يلحقها في الحال شيأ بل أضافه الى وقت مشيئتها  
 فلا يكون تليسا كقوله فلا يرتد بآرد وجعله تليسا كما ينظر الى معناه لان المالك هو الذي يصرف عن مشيئته  
 وارادته لنفسه وحده كذلك نهر (قوله ولا يتقيد بمجلس) الا اذا قال أردت مجزئ الشرط فيتعديه ويحلف لنفي  
 التهمة كذا في النهر (قوله لانهم انهم الا زمان) تعديل لعدم التقيد بمجلس كما أن قوله لا الافعال على لقوله ولا تطلق  
 الا واحدة (قوله لا تطلق) بموايه النصب عطفا على التعليق اه حاجي وهو كذلك في بعض النسخ (قوله ولها  
 يعرى الثلاث) أي في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس أكثر من واحدة لان كمال العموم الافراد  
 قهستانى (قوله ولا تجمع) ع ما اذا قالت طلقت نفسي ثلاثا وطلقت نفسي واحدة واحدة وواحدة وطلقت  
 مكررا حاجي عن النهر (قوله ولا تنهى) أي ليس لها أن تطلق نفسها مرتين بلفظة او بلفظين فلو طلقت نفسها  
 ثلاثا أو اثنين في مجلس لا يقع شيء عنده وقال يقع واحدة نهر (قوله لانهم العموم الافراد) بفتح الهمزة ويصح  
 كسرها فيكون مصدرافوا فقتصرهم بالانفراد يعني أنها للعموم على سبيل الانفراد لا على سبيل الاجتماع  
 أفاده الحاجي والاضافة على الاخير لادنى ملازمة (قوله ان كانت طلقت نفسها الخ) لان التعليق انما ينصرف  
 الى الملك التام فباستغراقه ينتهي التفريق نهر (قوله والا فلها الخ) أي ان لم تطلق نفسها اصلا وطلقت نفسها  
 ثلاثا في مجلس وطلقت نفسها واحدة فقط أو اثنين في مجلس اه حاجي (قوله وهي مسئلة الهدم الآتية) فمن  
 قال بعدم الهدم وهو محمد بقول بالتفرق في فلها أن توقع ما بقي من الثلاث ومن قال بالهدم فتعود بطلت مستأنى  
 لا يقول بالتفرق وهو الشيخان وظاهر هذا أن القول بالتفرق في هذا اختيارا قول محدود ونقل الشارح فيها بأن  
 عن الكمال أنه الحق اه (قوله لانهم الامكان) خفي طرف مكان بجي على الفهم وأين طرف مكان يكون  
 استغها ما اذا قيل أين زيد لم الجواب بتعيين مكانه ويكون شرطا ايضا وتزاد فيه ما فيه قال ايضا فم أقم بجهر من  
 المصباح (قوله فجعلنا محجرا عن ان) جواب عن سؤال حمله أنه حيث ألقى المكان في حيث وأين ينبغي أن يتخير  
 الطلاق وحاصل ما أشار اليه من الجواب أن كلامهما من الشرط يفيد ضربا من التأخير فلهما عليه أولى ومن

والاصل أن الخالفه في الوصف لا يطل  
 بخلاف الاصل وهذا اذا لم يكن معلقا  
 بمشيئتها فان علقه فعكست لم يقع شيء لانها  
 ما أتت بمشيئة ما قرض اليها خاتمة ويجري  
 (قال لها أنت طالق ان شئت فقلت شئت  
 ان شئت) أنت (فقلت شئت بنوى الطلاق  
 او قالت شئت ان كان كذا المعدوم) أي  
 لم يوجد بعد كان شاء أبي او ان جاء الليل وهي  
 في النهار (بطال) الامر لم يعد الشرط (وان  
 قالت شئت ان كان كذا الامر قد مضى)  
 أراد بالمضى المحقق وجوده كان كان أبي  
 في الدار وهو فيها أو ان كان هذا السلاوي  
 فيه مثلا (طلقت) لانه تخيير (قال لها أنت  
 طالق متى شئت أو متى ما شئت او اذا شئت  
 او اذا ما شئت فردت الامر لا يرتد ولا يفيد  
 بالجلس ولا تطلق نفسها (الا واحدة) لانها  
 تم الا زمان لا الافعال فقلت التعليق في كل  
 زمان لا تطلق بعد تطلق (ولها تفرق  
 الثلاث في كل ما شئت ولا تجمع) ولا تنهى لانها  
 لعموم الافراد (ولو طلقت بعد زوج آخر  
 لا يقع) ان كانت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة  
 والا فلها تفرقة بها بعد زوج آخر وهي مسئلة  
 الهدم الآتية (أنت طالق حيث شئت وان  
 شئت لا تطلق الا اذا شئت في المجلس وان  
 قامت من مجلسها) قبل مشيئتها (لا  
 يشيئة لها لانهم لا مكان ولا تعلق للطلاق به  
 ربه لا يجازع ان



الغائم ما (قوله لانها آتم الباب) انما كانت آتم الباب لانها محض الشرط فعنى كونها آتماء اعر بقة فيه لا يشوبها  
غيره بخلاف باقى الادوات وهو جواب عما يقال لما اذا احتلنا على ان دون مقي (قوله يقع في الحال) اى قبل  
مشيئته اعنده وعندده ما لا يقع شئ ما لم يشأ وجه قول الامام انه اوقع الطلاق وخبرها في وصفه اه نهر  
(قوله وقع ماشائه) تضييره اياها في وصفه او عدد ولولم تحضر مية لم يذكر في الاصل قال في النهر ويجب ان تعتبر  
مشيئتها (قوله والا فرجعية) اى ان نوى خلاف ماشائه وانظر ما لوني واحدة بائنة او ثلثا وشا من رجعية  
(قوله لو وطوء) اما المختلئ بها فالطلاق الواقع عليها بائن كما تقدم (قوله وبطل الامر) اى خرج امر المشيئة  
من يدها لقوات محليته لعدم العدة فلا يفيد قوله كيف شئت شأ (قوله وقول الزيلعي) عبارته ونمرة الخلاف  
تظهر في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طلاق  
رجعية وعندده ما لا يقع شئ والرد كالقيام اه حلي قال في النهر ومثله يمتد من سوا القلم اه اى الظهوره (قوله  
وفي كم شئت) كم اسم للعدد فكان التفويض في نفس العدد والواحد عدد في اصطلاح الفقهاء وهو اسم ناقص  
مبنى على السكون او مؤلف من كاف التشبيه وما تم قصرت وسكنت وهى للاستفهام ويحذف ما بعدها وقد  
يرفع وقد يجعل اسما فيصرف ويشدد تقول اكثر من الكم والكمية (فائدة) في البحر عن المفتي كم خبرية بمعنى كثير  
واستفهامية بمعنى أى عدد ويشتركان في خمسة امور الالحمية والايهام والاعتقار الى التمييز والبناء ولزوم  
التصديق ويفترقان في خمسة احدها ان الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية  
الثاني ان التكلم بالخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا لانه خبريا وتسكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه  
مستفهم الثالث ان الاسم المبدل من الخبرية لا يترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية الرابع ان تمييز  
الخبرية مفرد او مجموع ولا يكون تمييز الاستفهامية الامفردا الخامس ان تمييز الخبرية واجب الخفض وغير  
الاستفهامية منه وبلا يجوز جزؤه مطلقا اه (قوله او ما شئت) تعهيم في العدد (قوله ماشائه) ولوا اكثر من  
واحدة بجر (قوله ولم يكن بدعا للضرورة) اى لم يكن الواقع منها بدعا ولو ثلثا للضرورة لانه لما كان متقيدا  
بالمجلس لا يتأني لها التفريق على الاظهار او الاشهر ويقال نظير ذلك في كيف شئت السابق اذا وقعت  
ثلاثا مع النية (قوله او انت بما يفيد الاعراض) كان فامت (قوله لانه تعليق في الحال) قال في التبيين فان قامت  
منه قيل ان تشاء بطل الامر لانه امر واحد وهو تعليق في الحال وليس فيه ذكر الوقت فاقتضى جوابا في المجلس  
كسائر التلقيات اه ابو السعود (قوله والا قول اظهر) لان من لتبعض حقيقة اذا دخلت على ذى ابعاد  
والطلاق منه وما لا عموم وقد امكن العمل به بما بان يجعل المراد بعضا عاما والثلثان كذلك لانه بالنسبة الى  
الواحد عام والى الثلاث بعض اه ابو السعود (قوله ان شئت وان لم تشأ) اعلم انه ان جعل المشيئة وعدمها  
شرطا واحدا او المشيئة والاياه لا تطلق ابد المنة مذكرة كانت طالق ان شئت ولم تشأ وان شئت وايت وان كثر  
ان وقدم الجزاء كالضرورة المذكورة في الشرح فشايت في مجلسها طالقت وان قامت من غير مشيئة تطلق ايضا  
لانه جعل كلامها شرطا على حدثه كقوله انت طالق ان دخلت الدار وان لم تدخل فام ما وجد طالقت وان  
آخر الجزاء كان شئت وان لم تشأ فان طالق لا تطلق به هذا ابد لانه مع التأخير صارا كشرط واحد وتعد  
اجتماعهما بخلاف ما اذا امكن اجتماعهما فانها لا تطلق حتى يوجد النحوان اكلت وان شربت فان طالق  
وان كثران واحدهما المشيئة والاخر الالباء كانت طالق ان شئت وان ايت فان شئت وقع وان ايت وقع وان  
سكنت حتى قامت عن المجلس لا يقع لان كلامها شرط على حدة والاياه فعل كالمشيئة فأيهما وجد يقع وان  
انعدم ما لا يقع وكذا لو لم يكثران وعطف باو كانت طالق ان شئت او ايت لانه تعليق الطلاق باحدهما ولو قال  
ان شئت فان طالق وان لم تشأ فان طالق طالقت للحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فان طالق وان كنت  
تبغضينه فان طالق لا تطلق والفرق انه يجوز ان لا تحب ولا تبغض فلم يمتنع شرطا وقوع الطلاق ولا يجوز  
ان تشاء وان لا تشاء فيكون أحد الشرطين ثابتا لا محالة كذا في البحر (قوله لانه يجوز ان لا تحب ولا تبغض)  
مجهله فيما اذا طالت لا أحب ولا أبغض اما اذا طالت انا أحبه انا أبغضه تطلق (قوله فقالت كل انا شئت حبال الخ)  
ترد جواب المسئلة الثانية بكونه معلوما بالمقايسة على جواب الاولى اه حلي وانظر ما لوني توافقا على  
التساوي في واحد منهما او سكتا والظاهر في الاولى عدم الوقوع لعدم الاشذية (قوله ثم التعليق بالمشيئة الخ)

لانها آتم الباب (وفي كيف شئت يقع)  
في الحال (رجعية فان شئت بائنة او ثلاثا  
وقع) ماشائه (مع نيته) والا فرجعية  
لو وطوء والايات وبطل الامر وقول  
الزيلعي والعيني قبل الدخول صوابه بعده  
فتنه (وفي كم شئت او ما شئت ايهما ان تطلق  
ما شئت) في مجلسها ولم يكن بدعا للضرورة  
(وان ردت) او انت بما يفيد الاعراض  
(قال لها طلق) نفسك (من ثلاث ما شئت  
تطلق ما دون الثلاث ومثله اختاري من  
الثلاث ما شئت) لان من تبغضيه وقال  
بلاية تطلق الثلاث والا قول اظهره فروع  
قال انت طالق ان شئت وان لم تشأ فان طالق  
للحال ولو قال ان كنت تبغضينه فان طالق  
طالق وان كانت تبغضينه فان طالق  
لم تطلق لانه يجوز ان لا تحب ولا تبغض  
ولا يجوز ان تشاء وان لا تشاء ولو قال له ما  
أشئت فاجبها لا طلاق او أشئت فبعضا له طالق  
فقالت كل انا شئت حباله لم يقع له دعوى على ان  
صاحبها اقل حبا منها فلم يتم الشرط ثم  
التعليق بالمشيئة او الارادة او الرضى او  
الهوى او المحبة بكون تعليقها معنى

التعليق

وكذا التعليق بكل ما هو من المعاني التي لا يطلع عليها غيرها بجر (قوله فيتعبد بالجلوس) تفريع على التعليق والاولى زيادة ولا يترك الرجوع عنه ليعتبر على كونه تعليقا فان تفرعه عليه اظهر من تفرعه على التعليق كما سبق (قوله بخلاف التعليق بغيرها) كالتعليق بدخول الدارقانه تعليق محض كذا في الحلبي والله تعالى أعلم

\*(باب التعليق)\*

ذكره بعد بيان تعيين الطلاق صريحا وكما به لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط فانخر عن المفرد وحقيقة التعليق شرط وجزاء نهر وتعبيره بالتعليق اولى من تعبيره بالاية باليمين لشموله التعليق الصوري وان لم يكن عينيا كالتعليق ببعضها وطهرها او ببعضها حبضة المذكور في هذا الباب افاده صاحب البحر (قوله من علقه تعليقا) تبين في هذا التعدير صاحب البحر والاولى ان يقول وهو مصدر علقه جعله معلقا (قوله ربط حصول مضمون جملة) هي جملة الجزاء بحصول مضمون جملة اخرى هي جملة الشرط والمضمون هو المصدر التصيد من الجملة وهو طلاق المرأة ان حصل دخولها مثلا (قوله ويسمى عينا مجازا) وجه هذه التسمية ان اليمين في الاصل القوة ويسمى الحلف عينا لاقادته القوة على المحالوف ولا شك في افادة تعليق المكروه لنفسه على امر بحيث ينزل شرعا عند نزول قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب لهما على ذلك يفيد الحمل عليه فكان عينا ووجه كونه مجازا ان حقيقة ما قد مناه والعلاقة معنى السببية في كل افاده صاحب البحر (قوله كون الشرط) أي فعله واعلم ان الشرط يعلق على الاداة وعلى الفعل وعلى الجملتين معا (قوله على خطر الوجود) بفتح الخاء والطاء اي على شرف الوجود اي جائز الوجود والعدم (قوله تنجيز) ليس على اطلاقه بل في البقاء حكم ابتدائه كقوله اعيده ان ملكتك فانت حر وقوله ان ابصرت او سمعت وهي بصيرة وسمعة لان البصر والسمع امر يتبدل فكان لبقائه حكم الابتداء وقوله للعجبة ان صححت كذلك بخلاف قوله لهما ان حضرت وهي حاض او ان مرضت وهي مريضة فعلى حبضة مستقبله اي ومرض كذلك وذلك لان الحيض والمرض محال لا يتبدل افاده صاحب البحر وفيه تأمل (قوله والمستحيل) محتمل وقوله على خطر الوجود اه حلبي (قوله في سم الحياض) اي ثقبه (قوله لغو) منه ما في التقنية سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال ان لم تفتحي الباب الليلة فانت كذا ولم يكن في الدار احد لا تطلق وفي الخاتمة ان لم تردى على الديار الذي اخذته من كبسى فانت كذا فاذا الديار في كبسه لا تطلق نهر وانما كان لغو الا ان غرضه منه تحقيق النفي حيث علقه بأمر محال وهذا يرجع الى قوله ما بان امكان البر شرط اذ فقد اليمين خلافا للثاني بجر (قوله وكونه متصلا) فهو الحق شرط بعد سكونه لم يصبح وفي الظاهر به رجل له فاقاة او ثقل في لسانه لا يمكنه اتمام الكلام الا بعد مدة خلاف بالطلاق وذكر الشرط او الاستثناء بعد تردد وتكلف ان كان معروفا بذلك جاز استثناءه وتعليقه ومن شرائطه ان لا يفصل بين الجزاء والشرط فاصل اجنبي فان كان ملائما وذكر لا اعلام المحاطبة اولئا كيد ما خاطبها به يعني قائم في المبادئ فانه لا يضر كقوله لاهم انه انت طالق يا زانية ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا حد ولا امان لانه انما كيد ما خاطبها به كقوله يا زانية بخلاف ما اذا قال يا زانية انت طالق ان دخلت الدارقانه قاذف بجر (قوله المجازاة) اي جرحه كلامها والمخالعة على غير بابها (قوله يأسفله) هو الذي لا يبالى بما قال ولا بما قيل لاه حلبي وفي ابي السعود تركه في معنى السفلة روى عن الامام ان المسلم لا يكون سفلة انما السفلة هو الكافر وروى عن ابي يوسف انه الذي لا يبالى بما يقول (قوله تنجيز) لان الزوج في الغالب لا يريد الا اذا اذاعها بالطلاق فان اراد التعليق يدين فلا تطلق الا اذا كان سفلة وقتوى اهل بخاري عليه اه كمال (قوله وذكر المشروط) اراد به فعل الشرط اه حلبي (قوله لغو) هو قول ابي يوسف والفتوى عليه لانه ما ارسل الكلام ارسله وقال محمد تطلق حالا ومثل ما ذكر انت طالق فلا تالوا ولا وان كان وان لم يكن نهر (قوله ووجود رابط) اي كالفا واذا الفجائية اه حلبي (قوله كما يأتي) اي عند قوله واللفاظ الشرط اه حلبي (قوله شرطه الملك) اي شرط زوجه اما التعليق في غير الملك والمضاف اليه فصحيح موقوف على اجازة الزوج حق لو قال اجنبي لوجه انسان ان دخلت الدارقانه طالق موقوف على اجازة الزوج فان اجازة الزوج لم يلزم التعليق فتعلق بالدخول بعد الاجازة لاقبلها وكذا الطلاق المتجزئ من الاجنبي موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازة وقع مقتصر على وقت الاجازة اه بجر (قوله حقيقة) هذا ليس بما اتقاه فيه واقتصر المصنف كالنكاح على الملك الحكمي لانه المقصود (قوله او حكما) اي او كان الملك حكما كملك النكاح فانه ملك انتفاع بالذبح

فتعبد بالجلوس كمرتكبك بخلاف التعليق بغيرها  
\*(باب التعليق)\*  
(هو) لفظة من علقه تعليقا جعله معلقا واصطلاحا (ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى) ويسمى عينا بحصول مضمون جملة كون الشرط معدوما مجازا ونهر حقيقته كون كان السماء على خطر الوجود والتحقق كان دخل الجمل في سم قوقنا تنجيز والمستحيل كان متصلا الا بعدد الحياض لغو وكونه متصلا بالفاء فقال وان لا يقصده المجازاة فلو قالت يا سفلة فقال ان كنت كما قلت فانت كذا تنجيز كان كذلك او لا وذكر المشروط فصح ان طالق ان لغو به يعني ووجود رابط حيث تاجر الجزاء كما يأتي (شرطه الملك) حقيقة كقوله لفته ان فعلت كذا فانت حر او حكما وكذا حكما

لما كان رغبة ثم ان هذا الحكمي ان كان النكاح قائما فهو حكمي حقيقة وان كان بعد الطلاق وهي في العدة فهو حكمي حكما والى ذلك أشار بقوله ولو حكما (قوله لمنكوحته او معتدته) فيه نشر مرتب واعلم ان تعليق طلاق المعتدة صحيح في جميع الصور الا اذا كانت معتدة عن بائن ثم علق بائنا كما في البدائع اعتبار اللعانين بالتهنيز كذا في البحر (قوله او الاضافة اليه) بأن يكون معلقا بسبب الملك كقوله لاجنبيه ان نكحتك اي تزوجتك فان النكاح سبب للملك فاستغنى السبب للسبب اي ان ملكتك بالنكاح كقوله ان اشتريت عبدا فهو حر اي ان ملكته بسبب الشراء بحر (قوله او الحكمي كذلك) اي عاتما وخصوصا اهل ان الخاص اما ان يكون التخصيص فيه بمصر أو قبيلة أو بكرة أو ثوبه ~~ككل~~ بكرة أو ثوب كذا في العيني وأشار الشرح بقوله كان نكحت امرأة الخ الى الصورتين الا انه بحث في هذا التعليل بأنه تعليق محض لا اضافة فالاولى القليل بقوله أنت طالق يوم أتزوجك وأجاب الكمال بأن المراد بالاضافة ما يعم التعليق لان الجزاء مسند ومضاف انزول الشرط وحذف الشرح جواب المسئلة الاولى وتقدمه فهي طالق (قوله وكذلك كل امرأة الخ) المحيلة في صحة نكاحه ان يزوجها فصولي ويجوز بالفعل كسوق الواجب اليها أو يتزوجها بعد ما وقع الطلاق عليها لان كلمة كل لا تقتضي التكرار كذا في البحر وقصد الشرح بها التنبيه على خلاف مالك حيث قال لا يجوز لان فيه سببا للنكاح بخلاف كل امرأة من مصر أو من بني عجم أو كل بكرة أو ثوب أتزوجها طالق حيث يجوز كذا في الحلبي (قوله الا في المعينة) اي فلا يكتفي في تعليق طلاقها الا صريح الشرط ولذا اعتده في شرح الملتقى من الشروط فانه قال وان يصحكون التعليق في المعينة بصريح الشرط لاجتماعه بخلاف غير المعينة اه (قوله باسم أو نسب) الذي في النهر والبحر عن الذخيرة وفي شرحه للملتقى التعيين بالواو وصورته ان يقول زينب بنت أحمد التي أتزوجها طالق فهذا لا يكون تعليقا بل لا بد من صريح الشرط لانها قد عينت بالاسم والنسب قال في البحر ومحل ذلك اذا كانت غائبة أما اذا كانت حاضرة عند الخلف فبذراستها ونسبها يحصل التعريف ولا تلغوا الصفة وتعلق الطلاق بالتزويج كذا ذكره شيخ الاسلام في الجامع (قوله لا لتعريفها بالاشارة فلغا الوصف) قال في البحر لانه مرفها بالاشارة فلا تؤثر فيها الصفة وهي أتزوجها بل الصفة فيها لغو فكانه قال هذه طالق اه (قوله فلغا) تفريع على قوله وشرطه الخ (قوله كل امرأة أجمع الخ) وجهه أن الاجتماع معها في فراش لا يلزم أن يكون عن نكاح كما أن وطء الجارية لا يلزم أن يكون عن ملك (قوله لعدم الملك والاضافة اليه) علة لعدم ما بعده وتطير ما ذكر لو قال لو ائله ان تزوجها في امرأة فهي طالق ثلاثا فزوجها امرأة لا تطلق لان التعليق لم يصح لانه غير مضاف الى ملك النكاح ولا فرق في هذا الحكم بين أن يزوجها بأمره او بغير أمره كقوله ان تزوجتني امرأة فهي طالق فزوجها بأمره او بغير أمره لا تطلق لان التعليق لم يصح لو قال ان تزوجت امرأة أو امرأت انسانا ان تزوجني امرأة فهي طالق ثم أمر غيره أن يزوجها امرأة ففعل المأمور لا تطلق امرأة الخالف لانه حث بالآخر لا الى جراه ولو قال ان تزوجت فلانة أو خطبتها فهي طالق فخطب امرأة وتزوجها لا يبحث في عينه لانه حث بالخطبة لا أن تزوج من اهل الكوفة فتزوج امرأة من اهل الكوفة ولدت بعد المين حث ان تزوجت امرأة مادمت في الكوفة فهي طالق فنارق الكوفة ثم عاد اليها فترزوج امرأة منها لم تطلق لانتهاء المين بالمفارقة لا يتزوج من اهل بيت فلان فتزوج بنت بنت فلان لا يبحث لان اللفظ لا يتناول اولاد البنات ولو قال ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهي طالق فتزوجها في السنة الخامسة طلق لانها لا تنتهي قبل مضي السنة الخامسة كمالوا جرداده الى خمس سنين الكل من البحر (قوله وأقادي البحر الخ) قال فيه ناقلا عن المصباح والزيارة في العرف قصد المهورا كراما واستنساها اه وقد تناول كتاب الحج أنه لو حلف لا يزوره فلقية من غير قصد فانه لا يبحث وينبغي تقيد ما جاء به في المصباح من الاكرام والاستئذان من العرف فلا يبحث في مسئلة الكتاب الامع القصد للاكرام فلو كان الشرط زيارته فاذهب من غير قصد الاكرام لم يبحث وفي عرفنا زيارة المرأة لا تكون الا اذا كان معها اطعام بطبخ عند المزور اه قلت العرف الجاري بمصر الآن خلافا فانها تستد زيارة ولو لمعها شيء غير ما يطبخ كفاكهة (قوله كانت طالق مع نكاحك الخ) قال في البحر ولو اضافه الى النكاح لا يقع كمالوا قال أنت طالق مع نكاحك وفي نكاحك ذكره في الجامع بخلاف ما لو قال أنت طالق مع تزوجي اياك فانه يقع وهو مشكل وفرق بينهما بما أنه لما اضاف التزويج الى فاعله واستوفى مفعوله

(قوله لمنكوحته) او معتدته (ان ذهبت فأنت طالق او الاضافة اليه) أي الملك الحقيقي عاتما وخصوصا كان ملكك عبدا أو ان ملكتك لعين فكذا او الحكمي كذلك (كان) نكحت امرأة أو ان (نكحتك فأنت طالق) وكذا كل امرأة ويكتفي معنى الشرط الا في المعينة باسم أو نسب أو اشارته ولو قال المرأة التي أتزوجها طالق لا لتعريفها ولو قال هذه المرأة الى آخره لا لتعريفها ثم الاشارة فلغا الوصف (فلقا طالق فلكيها فزارت ان اذنت) زيدا (فأنت طالق فلكيها فزارت) وكذا كل امرأة أجمع معها في فراش فهي طالق فتزوج لم تطلق ومثله كل جارية أطأها حرة فاشترى جارية فوطئها لم تطلق لعدم الملك والاضافة اليه وأقادي البحر أن زيارة المرأة في غير البيت لا تكون الا بطعام معها يطبخ عند المزور فيحفظ (كالحال ابقاعه) الطلاق (مقارنا لتبوت ملك) كانت طالق مع نكاحك ويصح مع تزوجي اياك

جعل التزويج حجازا عن الملك لانه سببه وحل مع على بعد تصحاله وفي مع نكاحه لم يذكر النكاح في الكلام  
 ناقص فلا يقدر بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح بغير وحكي هذا الفرق بقيل (قوله اتمام الكلام الخ) في النفس  
 من هذا التعليل شيء فان قوله مع نكاحه على تقدير مع نكاحي بالنكاح المقتدر كالمقروط حلي (قوله كع موق  
 او موك) فانه اضافه الى حالة منافية للايقاع والوقوع (قوله عن محمد) ظاهره انه رواية عنه وجعله في الظهيرية  
 قوله قال في البحر ويقوله يفتي (قوله في المضافة) بمعلقة بالملك (قوله وبه أفق) ثمة خوارزم) عبارة الظهيرية  
 تفيد أن غيرهم أفق به ايضا (قوله وللحنى تقايد) فيه انه حيث كان هو المقتضى به على ما ذكره في البحر فالله اعلم  
 التقليد (قوله بفسخ قاض) قال في البحر وللحنى أن يرفع الامر الى شافعي يفسخ العين المضافة فلو قال ان تزوجت  
 فلانة فهي طالق ثلاثا فترجوها لخاصته الى قاض شافعي وادعت الطلاق لحكم بأنها امرأته وأن الطلاق ليس  
 بشيء حل له ذلك ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون الوطء حلالا اذا فسخ واذا فسخ بعد التزويج  
 لا يحتاج الى تجديد العقد فان أمضاء قاض حنفي بعد ذلك كان أحوط بشرط قاضي خان بل هو ارفح العين المضافة  
 أن لا يكون القاضي أخذ على ذلك مالا فان أخذ لا يتقدمه عند الكل وان أخذ على الكتابة فان كان بقدر  
 أجرة المثل نفذ وان كان أزيد لا ينفذ والاولى أن لا يأخذ مطلقا وحل الفسخ من الشافعي قبل أن يطلقها ثلاثا  
 في الثانية رجل قال لامرأة اذا تزوجت فترجوها وطلقها ثلاثا ثم انما رفعت الامر الى القاضي ليفسخ العين فان  
 القاضي لا يفسخ لانه لو فسخ تطلق ثلاثا لتجيزه بعد النكاح فلا تفيد اه (قوله بل يحكم) قال في الحاشية حكم  
 المحكم كاقصاء على الصحيح (قوله بل اقضاء عدل) قال في البحر نقلا عن البرازية نقل عن أصحابنا ما هو اوسع  
 من ذلك وهو أنه لو استفتى فقهاء لا يفتوا بطلاق العين له العمل به سواء واما كما وجه كونه اوسع أنه لم يتجيز  
 في ذلك الى مراعاة عند قاض او محكم وروى اوسع من هذا وهو أنه لو افتاء مفت بالحل ثم افتاء آخر بالحرمة بعد  
 ما عمل بفتوى الاول فانه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق الاولى ويعمل بكلافتين  
 في حادثة لكن لا يفتي به اه (قوله وهذا يعلم ولا يفتي به) قال الصدر لا يحل لاحد أن يفعل ذلك وقال الحلواني  
 يعلم ولا يفتي به ثلاثا طرقي الجهال الى هدم المذهب اه قال أبو السعود ففائدة عمله أن يعمل به لنفسه اه قلت  
 اذا كان الفسخ قول محمد وأفتي به ثمة خوارزم على ما في المجتبى أو أفتي به هم وغيرهم على ما في الظهيرية فكيف  
 لا يفتي به اما بعد لاهل خوارزم او مطلقا (قوله ويطلق) بضم الياء من أبطل وتخير فاعل وعملقة مفعول (قوله  
 تعلية للثلاث) هذا خاص بالحرة وقوله ومادونهاهم الحرة والامة وتقديره في الامة ويطلق تخيير الثنتين في الامة  
 تعليق مادون الثلاث وهو صادق بالثنتين وبالأحاد وظاهر عبارة الشرح أن ضمير تعلية الى الزوج المعاق وهو  
 اولى من جعله عاندا على الطلاق لان الاصل اضافة المصدر الى فاعله كما ذكره في النهر وقيد بتعليق الطلاق لان  
 تخيير الثلاث لا يطل الظاهر تخييرا كان او تعليقا كما اذا قال ان دخلت الدار فأت على كذا فأت على كذا فأت على كذا  
 ثم دخلت بعد ما عادت اليه بعد زوج كان مظاهرا الان الظاهر تحريم الفعل لا تحريم الحل الاصل وقيام النكاح  
 شرط له ولا يشترط بقاء الشرط لبقاء المشرط كالشروط ولا نكاح افاده صاحب البحر (قوله الا المضافة الى  
 الملك) يعني أن تخيير الثلاث يطل تعلية الا اذا كان التعليق مضافا الى سبب الملك فلا يطل وذلك في كلمة كلما فهو  
 كما تترجعت فأت طالق قال في الدر المنثور تبعا لفقهاء سباني ويطلق تخيير الثلاث لا غير تعلية اي الطلاق  
 سواء كان المعاق واحدة أو ثنتين أو ثلاثا ولو بكلمة كلما اذا دخلت على ان تزوج كما مر اه فقوله كما مر اشارة الى  
 ما قدمه في كلما اما هنا فلم يقدم الكلام على كلما فلا يصح قوله كما مر اه حاشي (قوله بزوال الحل) ولا يكون  
 الا بايقاع الثلاث (قوله لا يزوال الملك) قال في البحر وقيد بالطلاق لان الملك اذا زال بعد تعليق العلق لا يطل  
 التعليق كما اذا قال له بعد اذ دخلت الدار فأت حرمتم باعه ثم اشتراه ثم دخل عتق لان العبد بصفة الرق محل  
 للعتق وبالسبع لم تفت تلك الصفة حتى لو فاتت بالعتق بطلت العين ولو كان المحلوف عليه أمة فارتدت ولحققت  
 بدار الحرب ثم سببت ثم ملكها المولى ودخلت الدار لم تعتق (قوله فلو علق الخ) مفرغ على قوله اعلم الخ والضمير  
 في علق ونحوه وتكسر برجع الى الزوج (قوله لم يطل) لعدم زوال الحل بل الزايل الملك (قوله فيقع المعاق كله)  
 اي اذا نكحها بعد زوج آخر لعدم زوال الحل بتخيير مادون الثلاث والتعليق انما يطل بزواله (قوله وأوقع  
 محمد بقية الاول) لانه الباقي من الملك والحاصل أن كلاما من الشيعين ومحمد لم يطل التعليق لعدم زوال الحل وانما

تمام الكلام فاعله ومفعوله (أزواله) كع  
 موق او موك فائدة في المجتبى من محمد  
 رحمه الله في المضافة لا يقع وبه أفق ثمة  
 خوارزم انتهى وهو قول الشافعي وللحنى  
 تقايد بفسخ قاض بل يحكم بل اقضاء عدل  
 وبفتوى بين في حادثة وهذا يعلم ولا يفتي به  
 بزانية (ويطلق تخيير الثلاث) للحرة والثنتين  
 لا ذمة (تعلية) لا ثلاث ومادونهاهم الامة  
 الى الملك كما مر (لا) تخيير (مادونهاهم) اعلم أن  
 التعليق يطل بزوال الحل لا بزوال الدار ثم تجز  
 عاق الثلاث او مادونهاهم بطل التعليق  
 الثلاث ثم نكحها بغيره ولو كان تخيير مادونهاهم  
 فلا يقع بغيره وانما كله وأوقع محمد بتعليقه  
 لم يطل فيقع المعاق كله وأوقع محمد بتعليقه  
 الاول وهي مسألة الهدم الآتية



الخلق لا يمتنع من الملتقى (قوله زجرتها) أي عندهما المودها ثلاث فتقول واحدة منها بال دخول وتبقى  
 ثنتان (قوله لا فالحمد) فانه يقول لا يملك الرجعة لعودها بما بقي من المثلث الاول وهي واحدة وقد وقعت  
 بال دخول (قوله وكذا يطل) أي التعلق وهذا عطف على المتن اه حلي (قوله لم يلقه) يفتح اللام فاموس  
 (قوله خلافا لهما) وجه قوله ما أن زوال المثلث لا يطلوه أنه اعتقاد بتعلقه للوقوع باعتبار قيام أهليته  
 وبالأمر بدارته من العصمة فليس بتعلقه لقوات الآية فان عاد الى الاسلام لم يعد ذلك التعلق الذي  
 حكمه سقوطه لاستحالة عود الساقط طاه في البحر (قوله فأتت بستانا) نشر مرتب (قوله كما بد طناه  
 فيما علقناه على الملتقى) زاد في ذلك الشارح عما هنا فرعا واحدا وهو لو قال لا يخرج من بخاري الا باذن هؤلاء  
 الثلاثة فحينئذ لم يخرج لانه اذا أفاق المجنون حث ولومات لم يثبت لبطلان العين اه بزاد من البحر  
 (قوله وسيجي مسئلة الكوز بفرعها) أي في باب الاكل والشرب من كتاب الايمان وحاصلها أن امكان البر  
 شرط صحة انعقاد العين عندهما خلافا لابي يوسف فلو حلب لبشر من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان  
 نصب قبل مضيه لا يثبت لان العبرة بآخر الوقت وحينئذ البر غير ممكن خلافا له وان لم يزل اليوم ولا ماء فيه  
 فكذلك الحكم أما ان كان فيه الماء فثبت بالاتفاق اه حلي وزيادة في كلام الشارح اشارة الى أن  
 المسئلتين السابقتين يجري فيهما هذا التفصيل فتدبر الا أنه لا يظهر الا اذا قل ان لم تكلمى وان لم تندخل  
 دار فلان (قوله زجرتها) لانه في حالة التعلق لا يملك الاطاعتين فيكون مطلقا سيما وبطلت الثالثة وبطلتها  
 بحدوده عليها ملك الثالثة حيث لم تحت لنفسها لان اعتبار الطلاق بالنساء حلي بزيادة (قوله وألغى الشرط)  
 عدل عن الاسماء والحروف لاشغالها عليها ما وهو يسكون الرأى مستقيا اشتقاكا كبيرا من الشرط كجاء في  
 العلامة متى بذلك لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى ومعنى الثاني جوابا لانه لما لم يزل على القول الاول  
 صار كالكلام الاتي بعد كلام السائل وحرأه فبقرانه لما ترتب على فعل آخر أشبه الجزاء كذا في النهر فاضافة  
 الالفاظ الى الشرط اضافة المسمى الى الاسم اه حلي وفيه أن الاشتقاق فيما ذكر صغير ونقل في البحر أن  
 الشرط له معان في اللغة منها الزام الشيء والتزامه وعند الأصوليين تعلق حصول مضمون جملة الخ (قوله  
 أي علامات وجود الجزاء) أي أن هذه الادوات تدل بالذات على وجود الجزاء كما في النهر أي عند وجود الشرط  
 اه حلي (قوله فلو قصه او وقع في الحال) وهو قول الجهم ولا يملك التعلق ولا يشترط وجود العلة أي في الوقوع  
 بل يقع المطلق نظر الظاهر اللفظ وزعم الكسائي من اطر الشيعية في مجلس الرشد أنه بشرطية بمعنى اذا وهو  
 مذهب الكوفيين ووجه في الخفي وعلى كل حال اذا نوى التعلق ينبغي أن نصح فيه من رخصته او الى ذلك أشار  
 الشارح بقوله فيدين (قوله وكذا ألغى الفاء من الجواب) أي الذي لا يصلح شرطاً وهو ما ذكر في البيت  
 فانه يتم للسائل قال في النهر فلو حذفها في الجواب فتجزأ أو بدل منها أو أوالا فان نوى التعلق دين  
 ولو أدخلها على الشرط كانت طالق فان دخلت الدار قال في الدراية لا رواية فيه ولنا أن يقول تطلق ولنا  
 أن يقول تعلق والاول اوجه ولو أنى بالواو طلقت بكل حال لانها في مثله عاطفة على شرط هو تقيض المذكور  
 تدبره ان لم تدخل الدار وان دخلت وان هذه هي الوصلة ونم كالواو اه (قوله في نحو طلبية الخ) قال الحلي  
 الاضبط الاخصر ما في البحر عن الرضى أنه ما واجبة في أربعة مواضع أحدها الجملة الطلبية كالامر والنهي  
 والاستفهام والتقني والعرض والتضيض والدعاء الثاني الجملة الانشائية كنم ونس وما تضمن انشاء المدح  
 والذم وسواء كان الفعل المصدرا مضيا أو مضارعا اه قال في البحر وظاهره أن الطلبية لا تدخل تحت  
 الانشائية ولذا صرح بعده بما يفيد التفسير فقال ان الجملة الانشائية متجزئة عن الزمان والطلبية متجمعة  
 للاستقبال اه وفرق صاحب التوضيح بينهما بأن الانشائية ما تارة لفظة لمعناها والطلبية ما تارة وجود  
 معناها من وجود لفظها اه (قوله واسمية) فخوان تعذبهم فانهم عبادك بجر (قوله وبجاءد) فخوان بدوا  
 الصدقات فتعماهي اه بجر (قوله وبها) فخوان فلو انما على الرسول الابلاغ (قوله وقد) ظاهرة أو مقدرة فخر  
 فخوان يسرق فتدسرق أخه بجر (قوله وبلن) فخوان ما يفعلوا من خير فلن يكفروه (قوله وبالتفيس) فخوان  
 يرتد منكم من دينه فسوف يأت الله بقوم ومثال ما يناسب المقام على الترتيب ان دخلت الدار فاطلق أو فأنسه

وقرنه في عين عاق واحدة ثم تجزئتين ثم تكملها  
 بهذين ج آخر قد خلت له رجعتا خلافا لهما  
 وكذا يطل لم يلقه من تبادرا الحرب خلافا  
 لهما وبطلت محل البر مكان قلت فلا  
 اودخلت هذه الدار فأت أو جعلت بستانا  
 كما بسطناه فيما علقناه على الملتقى وسيجي  
 مسئلة الكوز بفرعها فرع قال لزوجه  
 الآية ان دخلت الدار فأت طالق فلا  
 ففتحت قد خلت له رجعتا فبها (ان)  
 الشرط أي علامات وجود الجزاء (ان)  
 المسكورة فلو قصه او وقع في الحال طالق  
 التعلين فيدين وكذا ألغى الفاء من  
 الجواب في نحو طلبية واسمية وبجاءد



للافعال ضروري ولو لم يفسد الا في كل وكلما كان أولى لان العيون وان انتهت في حق اسم بقيت في حق غيره  
 من الاسماء (قوله كاتقضاء كل عموم الاسماء) فلو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق تطلق كل امرأة تزوجها  
 فان تزوجها ثانيا لا تطلق لاقتضاءها عموم الاسماء لا عموم الافعال ولو نوى بعض النساء صحت نيته ديانة لا قضاء  
 لان نيته تقتضي بعض العام خلاف الظاهر وقال الخصاص تصح نيته في القضاء أيضا والفتوى على ظاهر المذهب  
 وان أخذ بقول الخصاص اذا كان الخالف مظلوما فلا بأس به ولو الجبة (قوله فلا يقع ان تكبها بعد زوج آخر)  
 أي ان تزوجت بعد وقوع ثلاث عليها من الاول لان المحلوف عليه طلاق هذا الملك وهي متناهية فان كان  
 بعد الوقوع مرة أو مرتين وقع ما بقي اهـ (قوله الا اذا دخلت كلبا على التزوج) فلا تغلق العين بعد الثلاث  
 (قوله لا دخولها على سبب الملك) أي الحكمي وهو المتزوج (قوله ومن لطيف مسائلها) أي كلبا والاضافة من  
 اضافة ما كان صفة (قوله لموطونه) قد به لان هذا الحكم المذكور ولا يأتي في غيرها لانها بايقاع الطلاق  
 تبين لا الى عدة فلا يقع بعده شيء (قوله لتكرار الوقوع) أشار به الى الفرق وهو ان الشرط في الثانية اقتضى تكرار  
 لجزاء بتكرار الوقوع فيكون غير ان الطلاق لا يزيد على الثلاث فتقتصر عليها وفي الاولى اقتضى تكرره بتكرار  
 تطلقه ولا يبال بطلاقها اذا طلقت بوجود الشرط فيقع طلاقان احدهما ما يحكمه الايقاع والاخرى بحكم  
 التعليق وما يغترط في ذلك كلبا لو قال كلبا دخلت الدار فامرأتى طالق وله ثلاث نسوة فدخل ثلاث مرات  
 ولم يضمن واحدة معينة تقع بكل دخلة طلاقا ان شاء فترتها عليهن وان شاء جعها على واحدة ولو قال كلبا قعدت  
 عندك فامرأتى طالق تقع عندك ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام على الفهود بخلاف الانشاء وفي حكمه  
 كل ما يستدام ولو قال كلبا ضربت بك فانت طالق فضر بها بيده جميعا طلقت ثنتين وان ضربها بكف واحدة لا تطلق  
 الا واحدة وان وقعت الاصابع متفرقة (قوله وزوال الملك) أي بعد العين (قوله من نكاح أو عین) أشار به الى أن  
 المراد من الملك ما يملك الحكمي (قوله لا يطل العين) أي التعليق وهو مقيد بما اذا زال الحكمي بما دون الثلاث  
 أما زواله بالثلاث فبطل التعليق كالتزوج لو قال وزوال الملك بغير تردد وثلاث لا يطلها الملك مان أولى وحيد  
 بزوال الملك لان زوال امكان البر المصحح للتعليق مبطل له فلو قال ان لم أدفع اليك الذي اشار الذي على الى شهر وكذا  
 فابراة قبل الشهر بطل العين اهـ من البحر (قوله فلو أبانها) أي بما دون الثلاث (قوله وتصل العين الخ) لا تكرار  
 بين هذه وبين قوله فيما سبق وفيها تخیل العين اذا وجد الشرط مرة لان المقصود هناك الاغسال مرة في غير كل  
 وهنا مجرد الاغسال اهـ حلي ولانه هنا بين اغسالها بوجودها في غير الملك بخلاف ما سبق (فروع) قال امرأته  
 طالق ان كان لك على ألف درهم وبرهن الذي وقضى عليه حنت الخالف عند أبي يوسف وهو رواية عن محمد  
 ولو برهن على اقرار الذي عليه بألف لا يحنث كافي واقعات الناطق ولو ادعى رجل على آخر دين خالف المذاهب  
 عليه بالطلاق ماله شيء فاقام الذي البينة وقضى له بغير ان قال كان له على دين وأوفيته لم تطلق امرأته وان  
 قال لم يكن له شيء قط طلقت امرأته سكران قال لا آخر ان لم أكن عبدك فامرأتى طالق ثلاثا لا يحنث ان كان  
 متواضعا حال ان وضعت يده على الفزل فكذا فوضعت يدها عليه ولم تغزل لا يحنث ان دفعت لاختبك شيئا  
 ودفع اليها رزقا لم دفعه اليه لا يحنث خرج من داره وحلف لا يرجع ثم رجع لشيء نفسه فيها لا يحنث وهذه  
 المسائل اعتبر فيها المعنى لا ظاهر اللفظ كذا في البحر (قوله مطلقا) أي سواء وجد الشرط في الملك أم لا كما يدل  
 عليه اللاحق اهـ حلي (قوله لكن ان وجد في الملك طلقت) ليس مراده أن يوجد جميع الشرط في الملك بل أن  
 يوجد مقامه فيه حتى لو قال ان حنت حنثين فانت طالق فحاضت الاولى في غير ملكه والثانية في ملكه طلقت  
 ومراده بالملك ما يملك الحكمي حكما كما اذا وجد في العدة واعلم أنه يقتضي التعليق أن يكون أهلا عند التعليق  
 لا وجود الشرط حتى لو طلق عاقلا ووجد الشرط مجنوناً وقع لا مكه (قوله خلية الخ) تفرج على قوله  
 والا لا (قوله أي بموته) أي تحققه (قوله ليم العدى) فهو ان لم تدخل الدار اليوم فانت طالق وان لم أجامعك  
 في حبيبتك فكذا فخالقه له في أنها دخلت وجميع وان كان الظاهر يشهد لها وقصد الخارج بهذا التعميم دفع  
 ما روي على المصنف في تمييز بالوجود وفي الجوى لو أسقط الوجود لكان أولى له ليعلم ما اذا اختلف في أصل  
 الشرط فأخذه هو اليهود (قوله فالتقول له) مقيد بما دام يعلم الامن جهتها أما اذا كان كذلك فالتقول لها  
 كالبطل (قوله لا تكرار الطلاق) أي والتقول قول المكرم بمعية السيد المشهور مخ (قوله ومفاده) بضم الميم

كاتقضاء كل عموم الاسماء (فلا يقع ان تكبها  
 بعد زوج آخر الا اذا دخلت كلبا على  
 التزوج فهو كلبا تزوجتك فانت كذا)  
 لا دخولها على سبب الملك وهو غير متناه ومن  
 لطيف مسائلها لو قال لوطو فله كلبا طلقك  
 فانت طالق فطلقها واحدة تقع ثلاثا ولو قال  
 وقع عليك طلاق يقع ثلاثا لتكرار الوقوع  
 لكنه لا يزيد على الثلاث (وزوال الملك)  
 من نكاح أو عین (لا يطل العين) فلو أبانها  
 أو باعه ثم نكحها أو اشتراها فوجد الشرط  
 بقتل وقتل بقائه التعليق يقاوم محله  
 (وتحل) العين (بعد) وجود (الشرط)  
 مطلقا لكن ان وجد في الملك طلقت وحتى  
 والا لا يحنث من طلق الثلاث بدخول الدار  
 ان يطلقها واحدة ثم بعد العدة تدخلها  
 فتجلس بين يديها (كان اختلاف في وجود  
 الشرط) أي بموته لم يحنث (قوله ليم العدى)  
 له مع العين لا تكرار الطلاق ومفاده أنه لو علم  
 طلاقها بعد وصول نفقتها أو ما فادى  
 الوصول وأنكرت أن القول له وبه جزم  
 في التنبية



أي سفاد التحليل أو المصنف (قوله أن القول لها) كأنه لما في عدم وصول المحلل لأنه لا يقبل قوله في كل موضع  
 يذهب إلى إبقائه حتى وهي تنكره بغير (قوله وهو يقتضي تخصيص المتن) بغير الاختلاف في عدم إبطال النكاح المطلق  
 عليه طلاقها في الدر المنثور قال لها أن لم تصل النكاح إلى ثلاثة أيام فأمر بك يدك فجاء بالنكاح في اليوم  
 الثالث فتوارت المرأة فلم يجد ما حتى مضى اليوم الثالث فأمرها بالبقاء لوجود الشرط اهـ (قوله وجرم شيئا)  
 يعني صاحب البصر (قوله لأنها الموضوعة لنقل المذهب) فهي مقدمة على الخلاصة والبرازية لأنها من الفتاوى  
 (قوله إلا إذا برهنت) على دعواها بحجة لا تقع بها فلو اختلفا في الولاية ثبت بقول امرأته مستأنى (قوله وإن كان  
 نصيا) لأنها على النفي صريحة وعلى إثبات الطلاق حذيفة والصبر للمصنف (قوله كأن لم يجرى صهر في الخ)  
 الصهر بالكسر القرابة وحرمة المختومة والاختان أصهار وزوج بنت الرجل وزوج أخته اهـ والمراد بالصهر أم  
 زوجته أو اختها (قوله فتمددا أنها لم تجبه) عبارة المصنف في شرحه كالبرهان أنها حلفت كذا ولم تجب صهره  
 في هذه الآية قبلت وما لقت امرأته اهـ (قوله لأنه تلك الأنشاء) فلا يهتم (قوله والالا) أي وإن كانت ظاهرة  
 لا يصدق لأنه لا يرد بإبطال حكم واقع في الظاهر لوجود وقت السنة (قوله فالمسئلة السابقة) هي قوله وإن اختلفا  
 في وجود الشرط فالقول له مع البين اهـ حلبي (قوله والآتية) هي قوله إن حلفت الخ كما بينه الشارح فيها اهـ حلبي  
 (قوله ليست على الإطلاق) فيؤخذ تنقيح السابقة من قوله والالا فإنه يفيد أنها إذا كانت ظاهرة لا يكون القول  
 قوله ويؤخذ تنقيح الآتية من صدر المسئلة لأنها ان كانت حائضا وأدعى الجماع فيه يكون القول قوله لا قولها  
 وانت خبير بأن الخلاف في هذه المسئلة وقع في الجماع وفي الآتية في الحيض فكيف يؤخذ التنقيح (قوله وما لا يعلم  
 إلا ما الخ) أما إذا كان يعلم من غير ما توقف الوقوع على تنقيحه أو البينة اتفاقا كالدخول والكلام بغير (قوله  
 صدقت في حق نفسها خاصة) لأنها في حق نفسها آمنة وفي حق غيرها متهمتها وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا  
 بعد في أن يقبل قول الإنسان في حق نفسه لا في حق غيره كاحد المورثة إذا أقر بدين على الميت اقتصر على تنقيحه  
 إذا لم يصدق الباقر والمشتري إذا أقر بما يبيع استحق لا يرجع بالنفي على البائع كذا في فتح القدير (قوله انحصارنا)  
 وجهه أن هذا الأمر لا يعرف إلا من قبها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها أن تخبر كالبائع في الحرام إذا  
 الاجتناب عنه واجب عليه حاشا غيب طر يقه وهو الأخبار فتعنت في غيب قبول قولها فتخرج عن عهدة  
 الواجب والقباس أن لا يقبل قوله إلا أنها تدعى وقوع الطلاق وهو منكر فيكون القول قوله ولأنه تدعى الاجبة  
 كسائر الشروط اهـ حلبي (قوله بلابيع نهر مجتا) وأصله لا تخبر في البصر ونزل الجوى عن ومن المقدسي أن عليها  
 البين بالاجماع إذا بيس هذا من المواضع المستثناة من قولهم كل من قبل قوله فعليه البين أبو السعود (قوله  
 ومراعاة كالفئة) فإذا علق على حيفها فماتت حلفت صدق كالفئة (قوله واحدة كلب في الاصح) لأن  
 الاحتلام لا يعرفه غيره كالحبض ولذا إذا حال احتلت في حال اشكال أمره يصدق فيها وفيها عليه لأنه أخبر  
 بخبر يحتمل الصدق والكذب فيصدق كالبطارية وفي رواية هشام يصدق المرأة ولا يصدق الغلام لأن الغلام ينظر  
 إليه كيف يخرج المني ولا يستطيع ذلك في الحبض لأنها تدخل الدم في الفرج فلا يعلم منها ومن غيرها (قوله أو  
 أن كنت تحبين مذهب الله) أو تحبين أو تحبين القراني أو الطلاق أو تنكرين الجنة أو تنقضين فأجبت بما وافق  
 الشرط وهل تنكر المرأة بقولها أنا أحب مذهب جهنم أو أكره الجنة قال صاحب البصر ظاهر كلامهم هنا عدمه  
 ويحتمل بعض ما يحتملها لو قال إن سررت فأنت طالق فضر بها فماتت سررت أنها تطلق وقيد بحبها لأنه لو عطفه  
 بحصة غيرها فظاهر المحيط أنه لا يضمن تصديق الزوج (قوله فإن انقطع لم يقبل قولها) لأنه ضروري في شرط قيام  
 الشرط ولو كانت لا يحبض مثلها وأدعت الحبض كآيسة وصغيرة يبنى أن يقبل قول الآيسة لا الصغيرة غير  
 (قوله أو علم وجود الحبض) بأن شوهد نزوله ومثله المحبة كان أخير بوجودها مصوم (قوله طلقا جميعا) أما  
 في مسئلة التصديق فليثبت الشرط حتى لا يخفى تصديقه وأما في الشائبة فلتحقق الشرط (قوله وفي أن  
 حلفت الخ) مثل أن مع وفي قوله هي طالق في حبسها أو معها (قوله فإن استقر ثلاثا) ولو حكا كذا في الدر  
 المنثور (قوله من حين رأت) الدم فيجب على المتقي أن يمينه فيقول طلقت حين رأت الدم بغير وفي النهر ولا تحسب  
 هذه الحصة من العدة لأن الشرط حيث كان رؤية الدم لم أن يكون الواقع بعد بعضها ولا اعتداد ببعض  
 طلقت فيه (قوله وكان بدعيًا) لو وقع في الحبض (قوله فلو غير مدخولة) فخرج على قوله من حين رأت أو غلبت

لكن صح في الخلاصة والبرازية أن القول  
 لها أو أقر في البصر والنهر وهو يقتضي  
 نفيه من المتن لكن قال المصنف وجرم شيئا  
 في تنواه بما تضمنه المتن والشروح لا سيما  
 الموضوعة لنقل المذهب كما لا يخفى (الأذا  
 برهنت) فإن البينة تقبل على الشرط  
 وإن كان نصيا كأن لم يجرى صهر في الخ  
 فأمرا في كذا فتشدد أنها لم تجبه قبلت  
 وطلعت منح وفي التبيين أن لم يجمعك  
 في حبسك فأنت طالق لثبوتك في الانشاء والالا  
 إن حائضا فالقول له لأنه يملك الانشاء والالا  
 لا انتهى قلت فالمسئلة السابقة والآتية  
 ليست على الإطلاق (وما لا يعلم) وجوده  
 (الأمنا صدقت في حق نفسها خاصة)  
 استصحبنا بلابيع نهر مجتا (قوله إن حلفت  
 واحدة كلب في الاصح) كنت تجيب  
 فأنت طالق وظللة أو أن كنت تجيب  
 مذهب الله فأنت كذا أو بعده من قولها  
 حلفت والحبض قائم فإن انقطع لم يقبل  
 قوله أو لم يجرى صهر في الخ (أو أحسن) طلقت  
 هي فقط (أن كذب الزوج) فإن صدقها أو علم  
 وجود الحبض منها طلقا جميعا (قوله لا احتمال  
 وفي أن حلفت لا يقع بروية الدم) لا احتمال  
 الاستحاضة (فإن استقر ثلاثا) وقع من حين  
 رأت (قوله وكان بدعيًا) فلو غير مدخولة  
 قد رجعت بان



بغير المدخولة لوجوب العدة على المدخول بها ولو سبها كالتحليل بها (قوله في ثلاثة أيام) أي التي رأيت فيها الدم  
لا مطلق ثلاثة والاولى كما قاله الحلبي أن يقول في الثلاثة أيام (قوله فلو ماتت) أي غير المدخول بها وقد تزوجت  
بآخر (قوله فأنزلها الزوج الاقول) لانه لا يدري ان كان ذلك حيضا أم لا يخرج من الثانية (قوله وتصدق في حقها)  
أي اذا أنكر الزوج استقرار الدم هذه المدة وادعته فالقول لها ان الزوج أقرب وجود الشرط ظاهرا لان رؤية  
الدم في وقته يكون حيضا ولهذا أنكره بترك الصلاة والصوم ثم ادعى عارضا يخرج المرقى من أن يكون حيضا  
فلا يصدق وقوله دون ضررتها محله ما اذا لم يمتدحها كما سبق (قوله أو نصفها) فلو قال ان حضت نصفها فأنت كذا  
واذا حضت نصفها الاخر فأنت كذا لم يقع شيء ما لم تحض فاذا طهرت وقع طلقان نهر (قوله لعدم تجزئتها) أي  
وذكر بعض ما لا يجزأ كذكر كاه (قوله حتى تطهر) أي يحكم بطهرها اما بانقطاعه لعشرة أيام أو بالاغتسال  
أو بما يقوم مقامه من صيرورة الصلاة دينيا في ذمتها فيما اذا انقطع لمادونها نهر (قوله لان الحيضة) بفتح الحاء  
الزرة الواحدة وأما بالكسر الاسم والجمع الحيض صحاح (قوله اسم للكمال) يعني ولا يكمل الحيض الا بالطهر منه  
(قوله ما لم تر) في نسخة بالنسبة الى الف المرسومة يا واثباتها مع الجازم لغة وما ظرفية مصدرية يعني انما يقبل قولها  
انها حاضت مدة عدم رؤية حيضة أخرى وذلك بأن تخبروهي متلبسة بالحيض أو بعد الطهر منه أما اذا أخبرت  
بعد تلبسها بحيضة أخرى لا يقبل قولها ولكن اذا طهرت يقع لانها أخرت الاخبار عن أو انه فصارت متممة كذا  
في الجبر عن الكافي (قوله وفي ان صحت الخ) لم يذكر الصلاة وفيها تفصيل أيضا فان قال ان صليت صلاة يحنث  
بشفع وان أطلق يحنث بما يصدق عليه اسمها وهو ركعة بسجدة (قوله فانه يصدق بساعة) الظاهر أنها الغوبة  
(قوله فولدتها) أي واحدا بعد واحد نهر بدليل قوله ولم يدرك قول (قوله وثنتان تنزها) أي تباعد عن مكان  
الحرمة والمراد بمكان الحرمة مظاهرها كما ذكره الكمال ومن فسر بالديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى فقد أخطأ  
ولو قال واخرى تنزها لكان أولى لايها العبارة أن الثنتين غير الواحدة وان سلم عدم الإيهام فالتنزه انما هو  
بواحدة والاخرى قضاء أبو السهوي (قوله لاحتمال تقدم الجارية) ولا يقع بالغلام شيء لان الطلاق  
المقارن لانقضاء العدة لا يقع به شيء أي ويحتمل تقدم الغلام فتقع واحدة وبوضع الجارية تنقضي العدة ولا يقع به  
شيء لما قلنا نهر (قوله فلا كلام) أي فيقع المعلق بالسابق ولا يقع بالآخر شيء (قوله وان اختلفا) فاذت تقدم  
الجارية وادعى تقدم الغلام (قوله لانه منكسر) أي لزوم الطلقة الثانية (قوله وان تحقق ولادتهما) لم يذكره  
المصنف لاستحالة عادة نهر وان ولدت خنتي وقعت واحدة ووقفت الاخرى حتى يتبين حاله فدينية عن الجبر  
ان اخر (قوله وان ولدت غلاما وجارية) وقع ثنتان قضاء وثلاث تنزها لان الغلام ان كان أولا أو وسطا تطلق ثلاثا  
واحدة به وثنتين بالجارية الاولى وان كان آخر اوقع ثنتان بالجارية الاولى ولم يقع بالثانية شيء ولا بالغلام من نهر  
(قوله فورا واحدة قضاء وثلاث تنزها) لانه ان كان الغلامان أولا وقعت بالاول واحدة لا بالثاني لان الحلال العين  
بالايتزل ولا يقع بولادة الجارية شيء لانه حال انقضاء العدة وان كانت الجارية أولا أو وسطا يقع ثلاث واحدة بأول  
الغلامين وثنتان بولادة الجارية فتزد بين واحدة وثلاث فيلزمه الاقل قضاء والاكثر تنزها من (قوله وهذا الخ)  
أي الحكم في مسئلة الولادة يخالف الحكم في مسئلة الحمل (قوله لان الحمل اسم) أي اسم جنس مضاف فيم كاه  
فالم يكن الخ (قوله وكذا لو قال ان كان مافي بطنك الخ) نظيره قوله ان كان مافي هذا العدل حنطة فهي طائى أو  
دقيقا فهي طائى فاذا فيه حنطة ودقيق لا تطلق بجر (قوله والمسئلة بجاهها) أي ولدت غلاما وجارية (قوله لعدم  
اللفظ العام) ولصدق اللفظ فانه يصدق على الجارية والغلام انهما كانا في البطن (قوله علق طلقها بجبلها)  
المستحب به بعد هذا العين أن لا يطأها حتى يستبرأ لانها اذا استبرأت ثم حبلت تبين حدوث الحمل المعلق عليه ولم  
يكن الاستبراء واجبا لان الاصل حل الوطء وحدوث الحمل أمر موهوم (قوله حتى تلد لاكثر من سنتين) ان قلت  
المعلق عليه الحمل فتقضاء وقوع الطلاق بظهور الحمل لا سيما اذا استبرأها قبله أوجب بأنه انما وقف وقوع الطلاق  
على ولادتها بعد السنتين لاجل التيقن بحدوث الحمل بعد التعليق أما اذا وقفها بمجرد ظهور الحمل فيحتمل  
أن الحمل سابق على التعليق والمعلق عليه حبل حادث والاستبراء لا يدل على حدوث الحمل بعده لاحتمال  
أن المرقى استباحة وان مافي بطنها نافع فالحق في حدوث الحمل بعد السنتين ثم اذا ولدت  
وقع مستندا الى ظهور الحمل بخلاف ما اذا ولدت على رأسها أو قبليهما فيحتمل أن هذا الحمل حدث قبل

في ثلاثة أيام صح فلو ماتت فيها فأنزلها الزوج  
الاول دون الثاني وتصدق في حقها دون  
ضررتها (و) في (ان حضت حيضة)  
أو نصفها أو ثلثها أو سدسها لعدم تجزئتها  
(لا يقع حتى تطهر منها) لان الحيضة اسم  
للكمال ثم انما يقبل قولها ما لم تر  
أخرى جوهرية (وفي ان صحت يوما فأت  
طائى تصلى حين غربت الشمس) من يوم  
صومها بخلاف ان صحت  
بساعة (قال لها ان ولدت غلاما فأنت طائى  
واحدة وان ولدت جارية فأنت طائى ثنتين  
فولدتها) ولم يدرك الاول تلزمه طلقة واحدة  
قضاء وثنتان تنزها (أي احتياطا لاحتمال  
تقديم الجارية) ومضت العدة بالثاني فلذا  
لم يقع به شيء لان الطلاق المقارن لانقضاء  
العدة لا يقع فان علم الاول فلا كلام وان  
اختلفا فالقول للزوج لانه منكروا تحقيق  
ولادتهما معا وقع الثلاث وتثبت بالاقراء  
(وان ولدت غلاما وجارين) ولا يدري الاول  
(وقع ثنتين قضاء وثلاث تنزها) وان ولدت  
غلامين وجارية فواحدة قضاء وثلاث تنزها  
(و) هذا بخلاف ما (لو قال ان كان جارية  
غلاما فأنت طائى واحدة وان كان جارية  
فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطل) في  
لان الحمل اسم للكل فالم يكن الكل غلاما  
أو جارية لم تطلق (وكذا) لو قال (ان كان  
مافي بطنك غلاما) والمسئلة بجاهها  
(بخلاف ان كان في بطنك) لعدم اللفظ العام  
(فانه يقع طائى) لان الحمل اسم للكل  
لاكثر من سنتين من وقت امين

التعليق ولو لمصلحة لطيفة بأن عاق الطلاق أثر الجماع الذي علق به منه ثم الظاهر أنه لا يحرم عليه الوطء في هذه  
 المدة من أجل هذا التردد ونظيره إذا قال أطولكم عرا طالق فيجوز له وطؤها حتى يظهره حال بوجوب أحدهما  
 فليست أم (قوله فولدت ولدا ميتا) الولادة لا تثبت بقولها اتفاقا بل لا بد من نصاب الشهادة عنده وامرأة  
 عندهما اه أبو السعود وعم الولد السقط المستبين الخلق كما في الهندي (قوله تنقضي به العدة) هذا سبق قلم لأن  
 العدة إنما تجب بعد الحرية والحرية إنما تثبت بعد الولادة فكيف تنقضي العدة بها قاله الحلبي (قوله ولو الثلاث)  
 زاد لولا فيد أن الثلاث في كلام المصنف ليس قيد (قوله حقيقة) احتريزه عما إذا كان الشرط الثاني عين الأول  
 كقوله إن دخلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار وهما واحد فالقياس عدم الحنث حتى تدخل في حلتين فيها  
 وفي الاستحسان يحتمل بدخول واحد ويجعل الباقي تنكرا أو إعادة (قوله بتكرار الشرط) وذلك بأن عطف شرطا  
 على آخر وأخر الجزاء نحو إذا قدم فلان وإذا قدم فلان فأن طالق فإنه لا يقع حتى يقدم ماله عطف شرطا  
 على شرط لا حكم له ثم ذكر الجزاء فيتعاقبهما فصارا شرطا واحدا فلا يتبع الأول بوجوده فما كان نوى الوقوع  
 بأحدهما صححت نيته بتدريج الجزاء على أحدهما وفيه تغليب ولو قال إن كنت إن است وكرر عطف الشرط بغير  
 عطف فأن طالق لا تطلق ما لم تأبس ثم تأكل فتقدم المؤخر وكذا لو قال كل امرأة أتزوجها إن كنت فلا تأبس  
 طالق بتقدم المؤخر فيصير التقدير أن كل امرأة أتزوجها طالق قال في العرواح ما صلي أنه إذا كرر  
 أداة الشرط بلا عطف فإن الوقوع متوقف على وجودهما سواء قدم الجزاء عليهما أو أخره عنه ما أو وسطه لكن  
 إن قدمه أو أخره فالملك بشرط عند آخرهما وهو الموقوف به أو لا على التقديم والتأخير وإن وسطه فلا يمتنع  
 الملك عندهما وإن كان بالعطف فإنه موقوف على أحدهما إن قدم الجزاء أو وسطه وأما إذا أخره فإنه موقوف  
 عليهما وإن لم يكرر أداة الشرط فلا يمتنع وجود الشئين فقدم الجزاء عليهما أو أخره عنه ما اه (قوله أولا) أي  
 لم يتكرر الشرط بأن يكون فعلا منعقا بشئين من حيث هو متعلق بهما نحو إن دخلت هذه الدار وهما أو إن كنت  
 زيدا وعمرافك إذا فأنهما شرط واحد لأن نوى الوقوع بأحدهما بشرط للوقوع قيام الملك عند آخرهما  
 وكذا إذا كان فعلا قائما بشئين من حيث هو قائم بهما نحو إن جاء زيد وعمر فكذا فإن الشرط يجتمع ما أفاده صاحب  
 البحر (قوله يقع المعلق) من نحو طلاق وعناق (قوله حالة الحنث) أي وحالة التعاقب فالمراد أنه لا بشرط لاولهما  
 (قوله والمثله رباعية) لأنهما أمانا أن يوجد في الملك أو خارجة أو لا قول فقط في الملك والعكس فإن كان الثاني  
 في الملك وقع الطلاق سواء كان الأول في الملك أولا وإن كان الثاني خارج الملك لا يقع سواء كان الأول في الملك  
 أم لا اه حلبي (قوله علق الثلاث) مثلا (قوله بالوطء) هو الجماع لا الوطء بما تقدم والجماع عبارة عن الواو بين  
 والمساعدة في أي شئ كان فإن مجدا كثيرا ما يقول في كتاب الحج ألسن جامعته نواعي كذا أي وافقونا وحكم القصاد  
 الطحاوي أنه كان على على ابنته مسائل يقول في أملائه ألسن جامعته نواعي كذا أو ألسن قد جاءه نواعي وقيل  
 قيسمت ابنته يومان ذلك فوق وقع بصره عليها فقتل ما شأنا فقتلته مرة أخرى فأحس الطحاوي أنها ذهبت شهود  
 الجماع المعروف بهذا اللفظ فقال أو يفهم من هذا فاحترق غضبا وقطع الاملاء ورفع يديه إلى السماء وقال اللهم  
 لا أريد حياة بعد هذا فمات بعد نحو خمسة أيام اه بحر قال صاحب النهر وكان ذلك في آخر عمره وذلك أنه جاور  
 النخاعين أو اتبعين بناء على الاختلاف في ولادته فقيل تسعة وعشرين وقيل تسع وثلاثين وما تبين  
 ولم يتكلموا في أن موته سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة قال العلامة قاسم في طبقاته أحمد بن محمد بن سلام بن ملحمة بن  
 عبد الملك بن سلمة بن سليم بن سليمان بن حباب الأزدي الحنظلي المصري الطحاوي أبو جعفر كان ثقة نبلا فقيها اماما  
 جليلا صاحب المزي وتفق به ثم تركه وصار حنفي المذهب تفقه على أبي جعفر أحمد بن عمران بن موسى بن عيسى  
 وخرج إلى الشام فلقى بها أبا حازم عبد الحميد بن جعفر فتفق عليه وسمع منه وله كتاب أحكام القرآن يزيد على  
 عشرين جزأ وكتاب معاني الآثار وبيان مشكل الآثار والمختصر في الفقه وشرح الجامع الكبير وشرح الجامع  
 الصغير وله كتاب الشروط الكبير والشروط الصغير والشروط الأوسط وله المحاضر والسجلات والوصايا  
 والفرائض وكتاب نقض المدلسين على الكرايسي وله كتاب تاريخ كبير ومناقب أبي حنيفة وله في تفسير القرآن  
 ألف ورقة وله النوادر الفقهية عشرة أجزاء والنوادر والحكايات تنيف على عشرين جزءا وحكم أراضى مكة  
 وقصة النقي والغنائم وكتاب الرد على عيسى بن إبان وكتاب الرد على أبي عبيدة وكتاب اختلاف الروايات وصلى

قال إن ولدت ولدا فأنت طالق أو محررة فولدت  
 ولدا متاعا طلق وتعتق قال لا تم ولدها إن  
 ولدت فأنت محررة تنقضي به العدة جوهرية  
 (علق) العناق أو الطلاق ولو (اللاث  
 بشئين) حقيقة بتكرار الشرط (يتبع) المعلق  
 جاء زيد وب (قوله الثاني في الملك والاولا)  
 (ان وجد) الشرط (الثاني في الملك والاولا)  
 لا يشترط الملك حالة الحنث والمثله رباعية  
 (علق الثلاث أو العتق) لا منه (بالوطء)  
 بحث بالنقاء الحنثين





بفتح طاء

بإطلاق واستثنى بالكتابة أو عكس (قوله في مائة وثم فون)

أن تضاف إلى الله تعالى أو إلى العبد وعلى كل فاما بان أو الباء

والاستثناء أو يكتسبها أو تلفظ بالاول ويكتب الثاني أو بالعكس

بعد الكتابة المشار إليه بقول العمادية السابق أو زال الاستثناء بعد الكتابة

وسين لان ازالته اما في صورة كتابتها معا أو كتابته فقط وفي كل صورة فانون وان اعتبر تقدم انشاء

وتأخره وانبأه بانفائه وعدمه حال التقديم تزداد الصور (قوله أنت طالق ثلاثا الخ)

وهو في الاصل نوعان وضحي وعرفي فالعرفي ما تقدم من التعليق بالمشيئة والوضحي هو المراد هنا وهو يجب بالا

أو احدي اخواتها أن ما بهدها لم يرد بحكم الصدر جبر ويرى سبني الى الفهم أن في المتصل تنافسا من حيث

أن قوله لا يزيد على عشرة الاثلاثة فيه اثبات الثلاثة في ضمن العشرة ونفي لها من غير محافضه والى بيان كيفية

عمله الى ثلاثة أقوال الاول وعليه أكثرهم أن العشرة مجاز عن السبعة والاقترنة الثاني أن المراد بعشرة

معناها أي عشرة أفراد في تناول الثلاثة والسبعة معان أخرج منها ثلاثة حتى بقيت سبعة ثم أسند الحكم الى العشرة

أخرج منها ثلاثة فلم يقع الاستناد حقيقة الأعلى سبعة الثالث أن عشرة لا ثلاثة موضوع بازاء السبعة حتى

كانه وضع له ايمان محذور وهو سبعة ومركب وهو عشرة الاثلاثة نهر (قوله وفي الاثنين تقع واحدة) فيه اعادة السبعة

استثناء الاكثرو هو قول الكوفيين وهو واضح وظاهر الرواية وهذا الثاني أنه لا يصح وبه قال أكثر البصريين

نهر (قوله لان استثناء الكل باطل) مقيد بما اذا لم يكن بعده استثناء آخر يكون جبر للصدر وفان كن صرح وعلى

هذا فنزع ما لو قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا واحدة حيث يقع واحدة ولو قال الاثنين الا واحدة وقعت ثنتان

لان الاستثناء اذا تعدد بلاوا وكان كل اسقاطا مما يليه وسقط الاستثناء بالسكتة اختيارا وبالزيادة على المستثنى

منه كانت طالق ثلاثا الا اربعة او باستثناء بعض الطلاق كانت طالق الانصافا وما يؤدى الى تصحيح بعض

الاستثناء واطال البعض كما لو قال أنت طالق ثنتين وثنتين الا ثلاثا بجبر (قوله ان كان يلفظ الصدر) أي كما مثل به

المصنف وكقوله نسائي طوالت الانسان وعبيدي أحرار الا عبيدي اه حلي (قوله أو مساويه) نحو أنت طالق

ثلاثا الا واحدة واحدة وأنت طالق الاثنين واحدة ونحو أنت طوالت الازنبي وعمره وفند وليس

له رابعة وأنت أحرار الاسلاما ونحو ما ورشدوا وليس له رابع اه حلي (قوله كنسائي طوالت الازنبي) انما يصح

الاستثناء لان المساواة في الوجود لا تمنع صحة الاستثناء ان عم وضعا اه حلي عن النهر فتم أن الاستثناء يتم

الوضع لا الواقع في نفس الامر اذ لو كان الاستثناء يتبع الواقع لما صح قوله في أنت طالق عشر الاتساع ليس

لا مزيد على الثلاث شرعا وهو صحيح بلا خلاف (قوله بلاوا) فان كان بالوا وكان الكل اسقاطا من الصدر

أنت طالق عشر الاخسا والا ثلاثا فالواحدة تقع واحدة اه حلي (قوله كان كل) أي كل واحد من المستثنى

اسقاطا مما يليه أي مما قبله فالسبعة في المثال تخرج من الثمانية بقي واحد فيخرج من التسعة بقي ثمة

فتخرج من العشرة فالواقع اثنتان ولو قال يخرج الباقي من كل من الذي قبله لكان أولى (قوله أن تأخذ العدد

ولو أخذت العشر في العدد الاول الخ صادق بالتسعة والواحد فان شئت أخذت التسعة بالعين والثمانية

بالبسار والسبعة بالعين والستة بالبسار وهذا الى أن تأخذ الواحد بالعين وان شئت أخذت الواحد

بالعين والاثنين بالبسار والثلاثة بالعين والاربعة بالبسار الى أن تأخذ التسعة بالعين فيجتمع في العين خمسة

وعشرون وفي البسار عشرون فتقطعها بما في العين فالباقى هو المطلوب قال الحلي وعلى طريقة اسقاط كل

مما يليه أسقطنا الواحد من الاثنين بقي واحد أسقطناه من الثلاثة بقي اثنين أسقطناه من الاربعة بقي اثنين

أسقطناه من الخمسة بقي ثلاثة أسقطناه من الستة بقيت ثلاثة أسقطناه من السبعة بقي اربعة أسقطناه

من الثمانية بقي اربعة أسقطناه من التسعة بقي خمسة أسقطناه من العشرة بقي خمسة (قوله فهو الواقع) أي

المقترنه (قوله اخرج بعض التلخيصه) قال في النهر ولو قال أنت طالق واحدة الانصافا وقعت واحدة أي

انصافا وانما اختل في التوجيه فبقل ان استثناء النصف وان صح لكنه يصير كأنه قال أنت طالق نصف تطليقة

وهي مما لا يجزأ فتسكامل وقيل لانه استثناء الكل لان ذكر ما لا يجزأ أكد كراهه وأثر الخلاف يظهر فيما لو قال أنت

طالق ثلاثا الانصاف واحدة وقع الثلاث على الاول وهو قول محمد وهو المختار وعلى الثاني يقع ثنتان ونسب الى

فهو مائة وغانون وفي كشف شاة الله  
تفلسف رجعية (أنت طالق ثلاثا الا واحدة  
يقع ثنتان وفي الاثنين يقع واحدة  
وفي الثلاثا يقع ثلاث) لان استثناء  
الكل باطل ان كان لفظ الصدر أو مساويه  
وان بقى بها كذا في طوالت الازنبي أو  
الازنبي وعمره وهذا وعبيدي أحرار  
هؤلاء أو الاسلاما ونحو ما ورشدوا هم  
الكل صح كسبي في الاقرار (وبعتبر)  
في المستثنى (كونه كذا أو بعضا من جملة  
الكلام لان جملة الكلام الذي يحكم  
الكلام لان جملة الكلام الذي يحكم  
بعضه) وهو الثلاث في أنت طالق عشر  
والانصاف يقع واحدة والاعانة يقع ثنتان  
والانصاف يقع ثلاث وفي تعدد الاستثناء  
بلاوا وكان كل اسقاطا مما يليه فيقع ثنتان  
بأنت طالق عشر الاتساع الاثمانية الا  
وبلزم خمسة بل على عشرة الا (٩) الا  
الا (٧) الا (٦) الا (٥) الا (٤) الا (٣)  
الا (٢) الا (١) وتقريبه أن تأخذ العدد  
الاول بينك والثاني ببسار له  
بينك والرابع ببسار له  
تأخذ العدد الثاني في الواقع  
(اخراج بعض التلخيصه) فلو جاز انصافا  
فلو قال أنت طالق ثلاثا الانصاف تطليقة  
وقع الثلاث في المختار



الثاني اه (قوله ومن الشئ ثنتان) لان التعلق لا يتجزأ في الايقاع فكذا في الاستثناء فلهذا قال  
 الواحدة والجواب ان الايقاع انما لا يتجزأ المعنى في الموقع وهو لو وجد في الاستثناء فيجزأ فيه فصار كلامه  
 عبارة عن تعلقين ونصف فتعلق ثلثا من (قوله فكذا استثنى من ثلاث مقدم) قيل عليه ما المانع ان يكون المقدر  
 واحدة ويكون استثناء الكل من الكل فيبطل أو يكون المقدر ثنتين ويكون استثناء البعض من الكل  
 فيقع واحدة (قوله سألت المرأة) قيد اتفاق وهو مثال (قوله لغوا) لعدم قبول الحمل لها (قوله في ايمان الفخ)  
 خبر مقدم لها وليس فقال الفروع ليكون جيب ما ذكر في هذه الفروع ليس في ايمان الفخ بل الذي فيها الفرع الاول  
 فقط اقامه الحلبي (قوله رفع الثلاث) يعني بدخول واحد كاندل هذه عبارة الفخ والظاهر انه ان بوى التأكيد  
 دين اه حلبي (قوله وخرج فوراً) أي من البلد وأقامه أنه اذا مكث حدث لان السك في عمارته وانظر  
 ما لو خطها وهو خارج قبل الانسحاب من البلد ثم أقام والظاهر عدم الحث لعدم تحقق السكنى حال كونها  
 امرأته ومثل الخلع الطلاق البائن (قوله قبل العدة) أي قبل انقضائها اه حلبي (قوله لم تطلق) لانهم لا يثبت  
 بامرائه وقت وجود الشرط اه بحر (قوله بخلاف فأت طالق) حيث تطلق لان المعلق على السكنى طلاقها  
 لا يثبت كونها امرأته وما دامت في العدة فهي محل له وهذا المعلق فيه الصريح البائن (قوله بخلاف ما لو أخر  
 الجزاء) صوابه بخلاف ما لو قدم الجزاء وتزوجه ما اذا وسطه وفصله في الهندية فقال وان كرر بحرف العطف فقال  
 ان تزوجتك وان تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك أو اذا تزوجتك أو متى تزوجتك لا يقع الطلاق حتى  
 يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان تزوجتك وان تزوجتك فهذا على تزوج واحد ولو قال ان  
 تزوجتك فأنت طالق وان تزوجتك تطلق بكل واحد من التزوجين كذا في البدائع اه حلبي (قوله ثم طلقها)  
 أي ما دون الثلاث أم الثلاث فيبطل التعلق زال والحل (قوله ولو اختلفت منه) صورته كافي البحر عن القنية  
 قال لها امرأته يدك ثم اختلفت منه وتفرقا ثم تزوجها في بقاء الامر بدعها روايتان والصحيح أنه لا يبيح وبهذا  
 طهر أنه في صورة الخلع لا تعلق أصلاً خلافاً لما ينادر من عبارة المولى ومثل الخلع الطلاق البائن فيما يظهر  
 (قوله لانه تمين) أي للتصغير وهو يزيل زوال المالك (قوله والاول تعلق) أي للتصغير ~~كان عينا فلا يطل~~  
 بحر (قوله ثم نسيها) انظر ما لو نسيها أحد هما والظاهر الحث لامكان البرئت كبر الآخر (قوله لا يقع) لان  
 امكان البر شرط لتمام الميكن بعد انعقادها كما هو شرط لانفسها لا فلا يفي في باب ايمان  
 ومع النسب ان لان كان اه حلبي وفيه أن الشرط عدى وهو يقع مع العجز (قوله ان مستقطا حث) لانه يصدق  
 عليه عرفاته أنها ولو كان ناسيا لا يثبت كافي البحر عدم ما ذكره (قوله فعلى انزالها) أي بجماعه لا بمقتداته  
 لان شهاها اراد به كسر شتم وتها به وهي تنكسر بالانزال (قوله فعلى المبالغة لا العدد) فلا تقدر بذلك والسببون  
 كثير بخانية والظاهر أن محله ما لم ينو العدد فان نواه علمت نية لانه قد عد على نفسه سواء كانت اليمين مقيدة  
 أو مطلقا لكن في المقيدة يصح يوم بشرط امكان فعل هذا العدد فيه (قوله حث به أيضا) لاستراقبه على نفسه  
 ولا يصدق في صرفه عن الجماع كذا ذكره محمدي في ايمان الجامع والظاهر أنه لا يصدق قضاء ولو قال ان وطئت من غير  
 ذكر امرأته فهو على الدوس بالقدم هو الرافعة والعرف وذلك باتفاق أصحابنا ومجمل ما لم ينو الجماع والاعلمت نية  
 فيما يظهر (قوله طلقت النساء) لا متداده عرفا غالب الحيض فانه فيه عن اقتران والعبادات المتوقفة على  
 الطهارة كثر (قوله فعلى الحائض) لانه أخش في الذك في العرف من النفاس (قوله في البك حاجة) البك متعلق  
 بحاجة أي حاجة انتهت البك كانه في (قوله فله أن لا يصدق) أفادت اللام أن له التصديق أيضا (قوله فاخذهم  
 العسر) هو من يطوف بالليل لدفع أهل الريبة (قوله لا يثبت) شاق ما يأتي قرينا أن شرط الحث ان كان  
 عدما وبه خرجت اه حلبي وأمسله لصاحب البحر أقول لا اشكال لانه صدق عليه أنه ذهب فعدم الحث  
 لوجود البر وشمه له ما يأتي منافي الايمان لا يخرج أو لا يذهب الى مكة فخرج يريد ها ثم رجع حث اذا جاوز  
 عمران مصره على قصد ها اه فان عدم الحث فيه الوجود المخلوق عليه (قوله فخرجت خريقتها لا يثبت)  
 وكذا اذا خرجت لغيرها الغالب وذلك أنه وان كان الشرط قد وجد ولكن الشرط والخروج بغيره لانه لغير الحرق  
 والفرق بحر ومنه ما فيما يظهر لعدم (قوله ثم رجع لشيء نسيه لا يثبت) هذا والذي قبله ما اعتبر فيه معنى  
 اليقين لانظفه وذلك لان مقصوده الرجوع قصد اعل الوجه الذي كان عليه أولا وهذا الرجوع انما هو لضرورة  
 لا يثبت

ومن الثاني ثار فغ وفي السراجية انت  
 طالق الواحدة يقع ثنتان انتهى فكذا  
 استثنى من ثلاث مقدم (سألت المرأة  
 الطلاق فقال أنت طالق حين طلقة فقال  
 المرأة ثلاث تكفي فقال ثلاث ثلاث البواقي  
 لصاحبك وله ثلاث نسوة غيرها تطلق  
 الغاطبة ثلاثا لا غيرها أصلا) هو المختار  
 لصيرورة البواقي لنفسوا فلم يقع بصرفه  
 لصاحبها شي ففروع في ايمان الفخ  
 ما لفظه وقد عرف في الطلاق أنه لو قال ان  
 دخلت الدار فأنت طالق ان دخلت الدار  
 فأنت طالق ان دخلت الدار فأنت طالق وقع  
 الثلاث واقرا المصنف ع ان سكنت هذه  
 البلدة فأمرأتها طالق وخرج فوراً خلع امرأته  
 ثم سكنا قبل العدة لم تطلق بخلاف فأت  
 طالق فليحفظ ان تزوجتك وان تزوجتك  
 فأنت كذا لم يقع حتى يتزوجها مرتين  
 بخلاف ما لو أخر الجزاء فليحفظ ان غبت من  
 اربعة اشهر امرأته يدك ثم طلقها فاعتدت  
 ثم طلقها ثم عادت للدار ثم غاب اربعة  
 اشهر فلها ان تطلق نفسها ولو اختلفت  
 لانه تمين والاول تعلق دعاها للوفاع  
 فأنت فقال في يكون فقلت غدا فقال  
 ان لم تقم على هذا المراء غدا فأنت كذا ثم نسيها  
 حتى ما إلى الغد لا يقع حلف لا يأتيها فاستثنى  
 في آخر كلامه ان مستترة فاحت ان لم  
 اشبعك من الجماع فعلى انزالها ان لم اجامعك  
 ا فمرة فكذا فعلى المبالغة لا العدد ان  
 وطئت من غير ذكر امرأته فهو على الدوس  
 بالقدم حث به ايضا امرأته جنب وحائض  
 ونفساء فقال اخيبتك طالق طلقت النفساء  
 وفي أخشكتك طالق فعلى الحائض قال في البك  
 حاجة فقال امرأته طالق ان لم اقضم فقال  
 هي أن تطلق امرأتك فله ان لا يصدق قال  
 لأصحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزل  
 فأمراته كذا فذهب بهم بعض الطريق  
 فأخذهم العسر فذهب بهم فخرجت طريقه  
 خرجت من الدار الا باذني فخرجت طريقه  
 لا يثبت حلف لا يرجع ثم رجع لشيء نسيه  
 لا يثبت

(قوله فاليمين على التلظظ باللسان) لانه هو الذي يمكن العبه واخر اجه حقيقة غير ممكن فانضرفت اليمين  
 الى ما ذكر وهل لابد من الشافهة بالخطاب أو يكفي تحريك اللسان بحضوره من غير اسماعه لاسيما اذا كان  
 لا يمكن شافهته بالخطاب (قوله ان لم يجزئ) بفعل المؤنثة الخطابية ليناسب قوله فأنش طالق اه حلي (قوله  
 الساعة) راجع اليها وقد بها لان المطلقة لا يحث فيم الا بالياس بحضور موت الخالف أو ضياع الثوب (قوله من  
 جانب آخر) الاولى أن يقول بنفسه (قوله وأخذ الثوب) أي الخالف (قوله لا يحث) لعدم إمكان البر وقيل  
 يحث فيه ما يحجر (قوله بطل اليمين) اهدم إمكان البر (قوله ما يكتب في التعالقي) هي التعالقي التي يكتبها الموتى  
 على الروح عند العقد مثلا (قوله فلو دفع لها الكل) أي كل الصداق أو الدين الذي عليه (قوله هل تبطل) أي  
 التعالقي على البراءة فلا يقع المعلق على البراءة بوجودها بعد دفعه الكل مثلا (قوله لتصر بحكم بعضه براءة  
 الاسقاط) قال الحوي في شرحه فاقلا عن نظم ابن وهبان في الهبة وعزاه في شرحه الى ابن بطون وقضى البائع  
 الثمن ثم أبرأ المشتري منه صح الابراء ورجع على البائع بماد دفعه اليه وهذا يقتضي بقاء اليمين لعصمة الابراء بعد  
 القبض ويرجع مع ما وقع الابراء عليه اذ لا فرق بين دين ودين في هذا المعنى والمراد براءة الاسقاط لبراءة الاستيفاء  
 كما لا يخفى اه (قوله حلف بالله أنه لا يدخل الخ) في التصوير نظر فان هذه اليمين منعقدة لكونها على المستقبل  
 وفرض المسئلة فيما اذا كانت على ماض قل في البحر حلف بالله تعالى أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال بعده  
 حر ان لم يكن دخلها اليوم لا كفارة ولا يعتق عبده لانه ان كان صادقا في اليمين بالله تعالى لم يحث ولا كفارة  
 وان كان كاذبا فهي عين القموس فلا توجب الكفارة واليمين بالله تعالى لا مدخل لها في القضاء فلم يصرفها مكذبا  
 شرعا فلم يفتق شرط الحنث في اليمين بالعتق وهو عدم الدخول حتى لو كانت اليمين الاولى يعتق أو طلاق حث  
 في اليمين لان لها مدخلا في القضاء اه (قوله حث في اليمينين) لانه بكل زعم الحث في الاخرى كما يأتي في باب  
 عتق اليه من اه حلي (قوله وتسله) أي فصداق أنها سلت الدرهم لانه مفترق في الكيس وانظر حكم  
 ما لو أخرج اللصام بعض دراهم من الكيس قال تبرأ بتسليم ما بقي واقابل أن يقول ان درهمه يحتمل بقاؤه وعدمه  
 والعصمة ثابتة بيقين فلا تزول باحقال الزوال ويجوز ولو أذبح ما في كيسه أو سقط في البحر قبل مضي اليوم  
 وقد قبله لا يحث لعدم إمكان البر آخره كمثل الكوز (قوله ولو ضاع من اللصام الخ) هذه مقروضة في عين لم تقيد  
 باليوم أما المقيدة به يحث بعصمه لوجود شرطه وصورة اليمين المطلقة كما في البحر ما اذا دفع الى امرأته درهما  
 ثم قال ما فعلت بالدرهم فقالت اشتريت به لحي فاقبال الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم فأنش طالق وقد ضاع  
 الدرهم من يد النصاب قالوا ما لم يعلم أنه أذبح ذلك الدرهم أو سقط في البحر لا يحث اه (قوله لا يحث) لانه يمكن  
 الرد بخلاف ما اذا أذبح أو سقط في البحر فانه في حكم المذائب (قوله ان لم اكن اليوم في العالم الخ) الاولى حذف لم  
 ويشول ان اكن فانه اذا حبس لا يحث وأما في صورة لم فانه بالحبس يتحقق الحث وانما لم يحث بالحبس لان الله  
 تعالى أطلق عليه نفيان الارض فكانه لم يكن فيها وهذا الفرع لم يعتبر فيه العرف (قوله حتى مضى الفد حث)  
 هو المختار للفتوى بغير (قوله فهرت منه) ولم يقدري على أخذها بغير وجهه على أن الهروب قبل الذهاب ويدل  
 له قول صاحب البحر ولم يقدري على أخذها هو الظاهر أما لو وجد الذهاب بعض الطريق فهي كمثلته العسر  
 (قوله أو ان لم تحضرى) بفتح الصاد وضمان بابي علم ونصر (قوله حث في المختار) لان الصيد والمنع اكراه  
 وللا كراهة تأثر في الفعل بالاعدام كالسكنى لافي العدم والمعلق عليه في هذه المسائل العدم فلم يؤثر فيه الاكراه  
 وأغاديه في المختار ان هناك قول بعدم الحث كما أنه أغاديه أن هناك قول بالحنث في المسئلة الاتية (قوله  
 لا حث في المختار) لان شرط الحث فعل وهو السكنى والا كراهة يؤثر فيه ومثله العجز (قوله حث في العدمي) أي  
 اذا كان الحث انما يترب على العدم لا الوجود كعدم الحضور وعدم الذهاب فيما تقدم وهذا ينبغي أن إمكان البر  
 في العدمي لا يشترط بقاء (قوله لا الوجودي) أي ولا يحث بالعجز اذا كان القرب عليه الحث امر او جوديا  
 كالدخول في ان دخلت والسكنى في لا سكن (قوله ومفاده) أي هذا الاصل (قوله ليؤدين الخ) شرط الحث  
 فيها عدمي وهو عدم الاداء (قوله وفقد من يقرضه) الحث اولى اذا اتيت احدهما فقط (قوله خلافا لما يحثه  
 في البحر حيث قال ان قوله في القبيحة انه متى عجز عن الحلف عليه واليمين موقفة فانها تبطل يقتضي بطلانها  
 في ليؤدين اليوم الا ان يوجد قبل صريح بخلافه اه حلي فكلام الفقيه يجعل على ما اذا كان شرط الحث

حلف ليضربن ساكن داره اليوم والساكن  
 ظالم فان لم يمكنه اخراجه فاليمين على التلظظ  
 باللسان ان لم يجزئ بخلان أو ان لم تردى نوبى  
 الساعة فأنش طالق فخلان من جانب آخر  
 بنذره وأخذ الثوب قبل دفعه لا يحث كذا  
 ان لم أفع اليك الدين الذي على الى رأس  
 الشهر فكذا فأبرأته قبل الشهر بطل اليمين  
 بقى ما يكتب في التعالقي حتى نقلها أو تزوج  
 عليها أو أبرأته من كذا أو من باقى صداقها  
 فلو دفع لها الكل هل تبطل الطاهر لا  
 انه مر بحكم بعضه براءة الاسقاط والرجوع  
 بماد دفعه حلف بالله أنه لا يدخل هذه الدار  
 اليوم ثم قال عبده حر ان لم يكن دخل لا كفارة  
 ولا يعتق عبده ما لم صدقه أو انما اغموس ولا  
 مدخل للقضاء في اليمين بالله حتى لو كانت بينه  
 الاولى بعثت أو طلاق حث في اليمينين  
 لدخولها في القضاء اخذت من ماله درهما  
 فاشترت به لحي وخطبه اللصام بدراجه وغل  
 زوجها ان لم تردى اليوم فأنش كذا الخ لانه  
 تأخذ كيس اللصام وتسله للزوج ولو ضاع من  
 اللصام فالحال يعلم أنه أذبح أو سقط في البحر  
 لا يحث حلف ان لم اكن اليوم في العالم أو في  
 هذه الدنيا فكذا يحبس ولو في بيت حلي يفتى  
 اليوم ولو حلف ان لم يجز بيت فلان هذا  
 قبيح ومنع حتى مضى الفد حث كذا ان لم اذهب  
 أخرج من هذا المنزل فكذا اقتيد أو ان لم اذهب  
 بك الى منزلي فأخذنا ففكرت انهم ابوها حث  
 تحضرى الليلة منزلي فكذا اقتيد الباب ارقيد  
 في الفتا اختلاف لا يمكن فاعلق الباب ارقيد  
 لا يحث في المختار قلت قال ابن النخبة  
 والاصل أنه متى عجز عن شرط الحث حث  
 في العدمي لا الوجودي قال في النهر ومفاده  
 الحث فيين حلف ليؤدين اليوم دينه فيعجز  
 لغيره وفقد من يقرضه خلافا لما يحثه في  
 البحر حث

وجوديا قال صاحب النهر وهذا من المواضع المهمة فكان فيه على بصيرة والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• باب طلاق المريض •

قال الكمال لما فرغ من طلاق الصحيح بأقسامه من التمييز والتعليق والصرح والكناية كلاهما أنشأ في طلاق المريض إذا مرض من العوارض ثم أن تصوره مفهومه ضروري إذ لا شك أن فهم المراد من انظر المرض أجل من فهمه من قوتها معني يزول بمحاولة في بدن الحي اعتدال الطبائع الأربع بل ذات يجري مجرى التزمين بالاختي اه ثلثي (قوله فغوبه لاصاته) تبع فيه صاحب النهر وأما الجوى فجعل المرض عاملاً من مرضه حكيم وعليه فتكون الترجمة سياب المريض مادية للترجمة سياب الفارفيد حتى من قرب للقتل والاصالة بفتح الهمزة (قوله لفراره) بكسر الفاء وهذه العلة تعتبر في الجنس (قوله الى عام عدتها) - تتعاقب بعد (قوله كاسيحي) في قول الماهنف ولوي يأسرت بسبب الثرقوه وهي مريضة الخ (قوله من غالب حالة الهلاك بمرض الخ) احتريزه عما اذا طلق في العصة ثم مرض ومات وهي في العدة فانها لا تراث منه كبايات وقوله بمرض متعلق بالهلاك والباه للسبيحة (قوله أو غيره) كبارزته من هو أقوى منه وتقديم اقتل (قوله بان أضناه مرض الخ) في كلام المتألف ونشر مرتب وفي القاء ومن ضفى بالكسر ضفى مرض مرضاً عظاماً كما كان بمره نكس وأضناه المرض اه (قوله بعجزه عن اقامه ماله خارج البيت) أما من يذهب وبجي أو يجمع فلا يجوز من يقوم بماله داخل البيت كلبول والغائط لا يخرج عن كونه مريضاً على الصحيح كافي التبيين (قوله هو الاصح) وقيل من لا يصلي فانما وقيل من لا يمشي وقيل من يزاد مرضه قهساً في (قوله كعجز الفقيه) أي المدرس (قوله وبججز السوق) بضم السين نسبة الى السوق (قوله وفي حقها) عطف على محذوف تقديره هذا في حقها (قوله ان يعجز عن مصالحها داخله) كالطبخ والنخب والفسل وانظر حكم ما اذا عجزت عن البعض دون البعض (قوله لم تكن مريضة) وقيل تكون مريضة كافي الفسخ عن الذخيرة (قوله قلت) مقابل الاصح كما تقدمت الاشارة اليه (قوله الماضي السبع) خبر عن قوله المرض (قوله والمتقدم) أي الذي أقدمه المرض عن القيام كالنكس قال في لقاموس به قعاد واقعدادا يقتضيه فهو متعدد (قوله والمفالج) قال في البحر المفالج مرض يحدث في احد شتى البدن طولاً فيبطل احسائه وربما كان في النسقين ويحدث بخته اه (قوله والمساول) من السبل بالكسر مرض معروف وأسله الله تعالى امرضه بذلك فسل بالبناء للجهول وهو مسلول من الزاد ولا تكاد صاحبه يدركه وفي كتب الطب أنه من امراض النساب لكثرة دهم وهو قروح تحدث في الرئة (قوله اذا طاول الخ) أما اذا لم يداو أو طاول وأقدمه فهو مريض (قوله ثم مرض الخ) نقله في الهندية عن الشيخ القرائني وهذا الرمز جعله في الوقائع لشمس الدين السرخسي (قوله حد الطاول سنة) فاذا بانها هاولاً ولم يتقدم حكمهم كالأصحاء (قوله وفي القصة الخ) لا ينافي ما قبله لان ازدياده الى السنة فقط اه حلي وفيه تأمل وقال في الفتاوى الهندية المقصد والمفالج مادام يزاد به كالمريض فان صار قد عاوم يزدهم كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ بانه كان يبقى الصدر الشهيد حسام الأغة والصدر الكبير برهان الأغة ونسر أصحابنا الطاول بالسنة فاذا بقي على هذه الهلة سنة فتصرفه بعد ما كتصرفه في حال صحته كذا في القرائني اه فهذه العبارة تقضي بالخلاف وقد ذكر صاحب البحر فيه خمسة أقوال (قوله أو بارز رجب لا أقوى منه) قال في المسباح برز الشئ بروزاً من باب قد ظهر وبارز في الحرب مبارزة وبراز فهو ومبارز اه وقوله أقوى منه كذا قيد به بعضهم كافي الدر المنقي ونقل صحيحه في الجرو وجهه أنه لا يقب عليه الهلاك الا عند ذلك واحتريزه عما اذا ساواه أو كان أضعف منه والذي يظهر عدم اعتبار طن المبارزة كونه أقوى منه بل نفس الامر (قوله أو قد تم لقتل من قصاص الخ) أو قد تم ظالم لقتله قهساً في وفي الهندية لو أعيد المخرج للقتل الى الحبس أو رجع المبارز بعد المبارزة الى الصف صار في حكم الصحيح كما رخص اذا برئ من مرضه كذا في البدائع (قوله أو بقي على لوح من السفينة) أو تلاطمت الأمواج وخيف الفرق كافي المبسوط والبدائع ولا بد أن يموت من ذلك الموج أو لو سكن ثم مات لا تراث ذكره الاسيحي (قوله فارب بالطلاق) فلا يجوز له التماطع لتعلق حقها به الا اذا وضعت به جرح ونظر فيه صاحب النهر بان الشارع حيث رد عليه فله يكن آتياً بالامورة الا بطل لا بصحة قتله اي فلا يكون آتياً وذه العسامة الجوى بان رد الشارع قصده لا ينافي حصول الحرمة بالاقدام على

\* (باب طلاق المرتضى) \*  
 عنون به لاصالته ويقال له الفار لفراره من  
 زهنا فرت عنه فصار له الفار لفراره من  
 يكون الفار منها كما سيجي (من غاب حاله  
 الهلاك بمرض وغيره بأن أضناه مرض  
 مجزبه عن إقامة مصالحه خارج البيت) هو  
 الاصح كعجز القبيح عن الايمان الى المسجد  
 وعجز السوقي عن الايمان الى دكانه وفي  
 حقه أن يعجز عن مصالحه اذا خله كفا  
 البزاية ومنفاده أنهم ألوقد ردت على فهو  
 الطخيدون صعود السطح لم يكن مريضه  
 قال في الزهر وهو الظاهر فأتى آخروصا  
 في المرض المعتبر بالاضى المبع لصلاته  
 فاعادوا العهد والميثاق والى المصير ثم من  
 تناول ولم يبقه مدة في القرائن كالصحيح ثم من  
 شخ حذ التطاول سنة انتهى وفي القنينة  
 المفسر في الميثاق والمقعد مادام يزاد  
 كالمريض (او بارز رجلا) أقوى منه  
 (او قهره بقتل من قصاص او رجيم) ادق  
 على لوح من السفينة او انترسه سبع وبني  
 فيه (فار بالطلاق) خبر من



أو بضعها لها ولها منه بدو حاشا لها ستة عشر  
لأن التعلق بما يجبي وقت أو بضعه أو اجنبي  
أو بضعه أو بضعها وكل وجه على أربعة لأن  
التعلق والشرط ما في العصة أو في المرض  
أو أحدهما وقد علم حكمهما (قال لها في صحتها  
ان شئت) أنا (وفلان فانت طائفتي ثلاثا  
ثم مرض فشاء الزوج والاجنبي ثم مات الزوج  
صا أو شاء الزوج ثم الاجنبي أو لأم الزوج وورثت)  
لا ترث وان شاء الاجنبي أو لأم الزوج وورثت  
بكذا في النسبة والفرق لا يفتي اذ يشبه  
الاجنبي أو لأم الطلاق معلقة على فسخه  
فقط (تصادقا) أي المرض من مرض الموت  
والزوجة (على ثلاث في العصة) على (مضى  
العدة ثم أقولها بدين) أو عين (أو أوصى لها  
بشيء فلها الاقل منه) أي مما أقر أو أوصى  
(ومن الميراث) لثمة ونفقة من حقها  
أقراره به يفتي ولو مات بعد منبها فلها  
جميع ما أقر أو أوصى عادية ولو لم يكن  
عرضه منه صح أقراره ووصيته ولو كذبه  
لم يصح أقراره شرع مجمع وفي الفصول اذعت  
عليه مريضانه ابانها لجد وحلقه (انما في  
خلف ثم صدقته ومات ترث لوصدقة قبل  
فوقه لا يوجد)

بما إذا كان التعلق والشرط في المرض واعتبر في الباقي وجود الشرط فقط فيه فيصير منه ما ذكره (قوله  
أو بضعها لها ولها منه بدو) سواء كان التعلق والشرط في المرض أو كان التعلق في العصة والشرط في المرض لأنها  
رضيت بالشرط والرضا به يكون رضا بالشرط أبو السعود عن الدرر الزاوي (قوله وحاشا لها ستة  
عشر) ترث في ستة ولا ترث في عشرة وترك الشارح مفهوم قوله ولا بد لها منه وهو ما إذا كان لها منه بدو مطلقا  
سواء كانا في العصة أو في المرض أو أحدهما في العصة والاخر في المرض فهي أربع تضم الى ما ذكرته في عشرين  
(قوله في صحتها) أما إذا كان هذا التعلق في المرض ورثت في جميع الصور لأن التعلق بفعل الاجنبي وفعله وقد  
تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة (قوله والفرق لا يفتي) قال في البحر وحاشا له أن الطلاق تعلق على مشيئة ما  
فاذا شاء أمعالم يكن الزوج تمام العلة فلا يكون فارقا بخلاف ما إذا تأخرت مشيئة الزوج لانه حينئذ تفت العلة به  
اه (قوله صار الملاق معلقا على فعله) وقد أوقعه باختباره (قوله على ثلاث) المراد منه البائن كما في الجوى (قوله  
وعلى مضي العدة) قيد به ليظهر خلاف صاحبين حيث قال يجوز إقراره ووصيته لانتفاء التهمة بانتفاء العدة  
كما في التبيين فيفهم منه أنه لو تصادقا على الثلاث في العصة ولم تصادقا على انتضاء العدة يكون لها الاقل اتفاقا  
اه حلي (قوله ثم أقولها بدين) سواء كان ميرا أو غيره جوى عن البرجندي (قوله فلها الاقل) الظاهر أن هذا  
عند عدم تصديق الورثة أما إذا صدقوا على الاقرار أو أجازوا الوصية فلها ذلك كما يعلم من باب إقرار المريض  
(قوله منه) قال الجوى وفعله لا منصف من في الموضوعين بيان للاقل والواو يعني أو واصله الاقل محذوفة تقديرها  
من الاخر والمعنى فلها الموصى به الذي هو أقل من الميراث أو الميراث الذي هو أقل من الموصى به ولا يجوز  
أن تكون الواو للجمع اذ يصير المعنى حينئذ فلها الميراث والموصى به المذان هما الاقل وهو فاسد كما لا يجوز أن  
تكون من في الموضوعين صفة الاقل سواء كانت الواو للجمع أو بمعنى أو اذ يصير المعنى على الاول فلها الاقل من كل  
واحد منهما وعلى الثاني فلها الاقل من أحدهما وهو فاسد (قوله لثمة) بيانها أن المرء قد تختار الطلاق لينفخ  
نها باب الاقرار والوصية فيزدحمها والزوجان قد يتواضعا على ذلك ليرها الزوج بحاله زيادة على ميراثها قال  
السروحي وينبغي تحكيم الحال ان تركت خدمته في مرضه ولم يمتعه سبقت فيصير لعدم التهمة والانتفاء  
وفي النهر ينبغي أن يخفى حال التهمة والناس الذين هم مظانهم واهذا افضل السعدي حيث قال ما ذكر محمد من أن  
ابتداء العدة من وقت الطلاق محمول على ما إذا كانا مفترقين من الوقت الذي أسند الطلاق اليه أما لو كانا مجتمعين  
فالكذب في كلامه ظاهر فلا يصح في الاستناد وهذا كما ترى ظاهري تحكيم الحال جوى وفي الشلبي من الاتفاق  
التهمة معرفة ويجوز في عنها السكون والفتح والاكثر الفتح والسكون حسن قاله عبد القاهر في المقصد اه  
قوله فلها جميع ما أقر أو أوصى) لأنها صارت اجنبية وقالوا ما تأخذ له شبه الميراث فتلقى شيء من التركة قبل  
التسعة كان على الكل ولو طلبت أخذ الدرهم والتركة عرض لم يكن لها ذلك وشبهه بالدين حتى كان للورثة أن  
يعطوها من غير التركة (نقطة) الوصية على ثلاثة أنواع الاقل أن يكون الموصى له كالمودع والوصية في يد الموصى  
بورثته كالوديعة بأن يوصى بعين مال قائم بخروج من الثلث حتى لو ملك بلائمة لا يضمن الثاني أن يكون الموصى له  
كالشريك مع الورثة بأن يوصى بثلاث ماله وهذا الواسع ناد ما بعد الوصية يعطى ثلث المستفاد ايضا والعبرة  
لوقت الموت الثالث أن يكون الموصى له كالغريم بأن يوصى بالدرهم المرسله سواء كان له درهم أو لأم مات يأخذ  
الموصى له تلك الدرهم ان كانت حاضرة والاتباع تركته ويعطى ثلث الدرهم كالدين لكن بينهما وبين الدين فرق  
وهو أنه سيد الدين العصة ثم يدين المرض ثم بالوصية والدين من الكل وهذه من الثلث جوى عن البرازية (قوله  
به يفتي) مقابله قول الساجين (قوله ولو مات بعد منبها) أي العدة التي هي من وقت الاقرار (قوله ولو لم يكن  
بمرض موته) يعني ادعى أنه طاهها منذ زمان وصدقته وأقرها بدين أو أوصى لها بوصية ثم مات وهي في العدة  
صح أقراره ووصيته فيمنع ذلك على الورثة ولكن العدة تنقضي بمر من وقت الاقرار بالطلاق كما يفاد من البحر وكلامه  
صادق بما إذا كان صحيحا أو مريضا ثم صح (قوله ولو كذبه) محذور قوله تصادقا (قوله لم يصح أقراره) أي  
ولا وصيته معاملة لها بزمها أنها زوجة وهي وارثة ولا وصية لوارث ولا أقراره بدين (قوله أنه أبانها)  
سواء كان صحيحا أو مريضا قاله الحلبي (قوله ومات) عطف بالواو المضافة للاجتماع المطلق ليسوعه التفصيل  
بعد (قوله ترث لوصدقة قبل موته) وذلك لأنها أكذبت نفسها ولا طمع لها في الميراث لكونه جيا بخلاف



(كن طالق ثلاثا بأمرها في مرضه ثم أوصى لها أو آخر) فان لها الاقل (قال صحيح لامرأته احدا كما طالق ثم بين) الطلاق (في مرضه) الذي مات فيه (في احدها ماصار فارا بالبيان قرئت منه) كافي ومفاده أنه لو حلف صحيحا وحث مرضه افيئنه في احدها ماصار فارا ولم أره نهر (ولا يشترط علمه) اى الزوج (بأهليتها) أى المرأة (للميراث فلو طلقها ماذا في مرضه وقد كان سيدها أعتقها اقبله) أو كانت كناية فأسلت (ولم يعلم به كان فارا) فتره ظهيرية (بجفاف ما لو قال لامته أنت حرة غدا وقال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد غدا ان علم بكلام المولى كان فارا والا) يعلم (لا) ترث خانية ولو علقة بهتقها أو مرضه أو كذبه وهو صحيح فأوقعه حال مرضه قادرا على عزله كان فارا (ولو بانثرت) المرأة (سبب الفرقه وهي) أى والحال أنها (مرضاة وماتت قبل انقضاء عدتها ورثها) الزوج (كما اذا وقت الفرقه) بينهما (باختباؤها نفسها في خبايا البلوغ والعتق أو بتقبيلها) (ولو تزوجها) (ان زوجهها) وهي مرضية لانها من قبلها سوا لم يكن طلاقا (بجفاف وقوع الفرقه) بينهما (بالجب والعنة والامان) فانه لا يرثها (عليه) ما في الخانية والفتح عن الجامع وجزم به في المكلف قاله في البحر (يكن هو) (المذهب) لانها طلاق فكانت مضافة اليه (وقيل) قائله الزبالي (هو كالأول) فترثها (ولو ارتدت ثم ماتت أولحت بيدا والحسين فان كانت الحرة في المرض ووثها وزوجها) استحسنانا (والا) بأن ارتدت في الصحة (لا) يرثها (بجفاف ردته فانها في معنى مرض موته فترثه) طلاقا ولو ارتد معها فان أسلت هي ورثته والا لا خانية (قال آخر) امرأة أتزوجها طالق ثلاثا فكيف امرأة ثم أخرى ثم مات الزوج) طلقت الاخرى (عند القزوج) (ولا يصير فارا) خلافا قاله لان الموت معرف واتصافه بلا ضرورة من وقت الشرط فثبت متندا درود فروعها (لأنها في مرضه ثم طال لها اذا تزوجتك فأنت طالق ثلاثا وتزوجها في امة ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة متقبلة رثته بعد موته في الطلاق في مرضه فالتقوى لها)

المتصدق بعد الموت (قوله بأمرها) لو قال برضا المالك أن شمل فانه يقتضون طأذا قال لها اختاري فاخترت  
 نفسها دون قوله بأمرها جوى عن البرجندى (قوله قال صحيح) قصد بذكر الصحيح التبيين على المتوهم والافلو  
 قال ذلك وهو مريض لمكان أولى بهذا الحكم (قوله قترث منه) لانه كالا نشاء في حق الارث للتممة بجر (قوله أنه  
 لو شرط) أى على أن قال ان دخلت الدار فاحدا كما قالنى (قوله ولا يشترط علم الخ) أى لا يشترط فى كونه  
 فاراعله الخ (قوله فأسلمت) أى قبل الطلاق (قوله ولا يعلم لارث) قال فى البحر لانه وقت التعليق لم يقصد  
 ابطال حقها حيث لم يعلم وان صارت أهلا قبل نزول الدلاق ولم تكن حرة وقت التعليق لان حقها مضاف  
 بخلاف ما اذا كانت حرة وقتها ولم يعلم به لانه أمر حكيم فلا يشترط العلم به بقى الكلام فى الواقع هل هو ملققتان  
 لانه لا يملك حال الاضافة غيرهما وثلاث نظر الوقت الوقوع فانها حرة وقتها متى ما قدم قيسيل قوله وألما  
 الشرط من قوله فرع قال لا وجه له الاثمة ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فاعتقت قد خلت له رجعتها أن يقع  
 عليه طمان (قوله ولو علمه) أى الطلاق بعقبتها ولا بد أن يكون التعليق والشرط فى المرض لانه تعليق يفعل  
 أجنبي (قوله وأجرضه) انما كان فارا لانه جعل شرط الخلع المرض مطلقا كما فى الوالوجية وصححه فى الخاتمة  
 أى ويدخل فى مطلق مرض من الموت فاذا تحقق وجوده طلقت فصدق عليها انها طلقت فى مرض الموت  
 (قوله فأوقعه) أى الموكيل (قوله قادر على عزله) قال فى الهندية لو فوض طلاق امرأته الى أجنبي فى الصحة  
 فطأها الاجنبى فى المرض ان كان التفويض على وجه لا يملك عزله لم ترث مثل أن يملكه الطلاق وان كان التفويض  
 على وجه يمكنه العزل مثل أن يوكله بالطلاق فطلق فى المرض ورث اه (قوله ورثها الزوج) لانه لما تعلق  
 حقها بغيره فى مرض موته تعلق حقها بها فى مرض موتها بجر (قوله وهى مريضة) لا حاجة اليه لانه الموضوع  
 (قوله فانه لا يرثها) أى ولا ترثه كما ترثه قول المصنف أو اختلفت منه واختارت نفسها أى اذا كان ذلك  
 فى مرضه (قوله لانها طلاق) فاعتبر بما قاما من جهته فلا تكون فارة وقبه أنه يقال مثله فيما اذا سلم  
 مريضا وطلقها ومات فى العدة فلما اعتبرنا بقاها من جهته لورثته وقد قالوا انها لا ترث لرضاها باسقاطها  
 حقها (قوله ثم ماتت أو طلقت) أى قبل انقضاء العدة (قوله ورثها) لانه تبين أن قصد ما الفراق (قوله استحسانا)  
 والقياس أن لا يرثها لعدم جبرانه بن السلم والكافر (قوله لا يرثها) لان ردةها ليست من أسباب الهلاك  
 اذ لا تقتل فيها بل تستتاب فلا فرا بخلافه اذا ارتد (قوله فانها فى معنى مرض موته) لكونه يقتل ان استدماها  
 (قوله مطلقا) سواء كانت فى الصحة أو المرض (قوله ولو ارتد معها الخ) قال فى البحر اذا ارتد لمعها ثم سلم  
 أحدهما ثم مات أحدهما ان مات المسلم لا ترث المرتدة وان كان الذى مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت  
 المرتدة قد ماتت فان كانت ردةها فى المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت فى الصحة لم يرث اه (قوله  
 لا يصير فارا) كذا فى نسخة وفى نسخة بواو مزيدة من الشارح وهى الانسب واذا لم يصرفا لارثته ولا فرق  
 فى عدم ارثه اعند الامام بين أن تكون مدخولا بها أو لا الا أنه ان دخل بها فله مهر ونصف النصف بالطلاق  
 قبل الدخول بها والمهر الكامل بالوطء بعد الطلاق الثلاث وعدتها بالحيض عنده وعند ماله مهر واحد  
 وعليها العدة لا بعد الاجلين اه أبو السعود عن الشرنبلالية (قوله خلا قالهما) دليلهما أن الاخرية لا تصح  
 الا بعدم تروج غيرهما بعد ما وذلك يصدق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه اه أبو السعود  
 (قوله لان الموت معروف) أى يعرف أنها آخر امرأته بزوجها أبو السعود (قوله وانما له) أى التزوج الثانى  
 (قوله من وقت الشرط) وهو التزوج (قوله فيثبت مستندا) أى يثبت الطلاق مستندا الى وقت التزوج  
 وبه لا يكون فارا وظاهره ولو كان التزوج حال المرض وظاهره أيضا أن العدة تعتبر مستندة لوقت التزوج والذى  
 فى الشرنبلالية يقتضى اعتبارها بعد الموت وهو الذى قد تقدمناه وقوله فيثبت مستندا يفسد أنه بالتزوج  
 فى كل مرض يصير فارا لانه طلاق فى المرض (قوله لانها فى عدة مستقبلة) فأبطل حكم الفراق بالطلاق الاول  
 جوى (قوله بفعلها) أى فكانت واضعيفا بتناع الثلاث فلا ترث والذى فى البحر والجوى بفعلها أى فلم يكن  
 الزوج تمام العدة فلا يكون فارا (قوله خلا فاحمد) فعند ميطل الفراق يتم العدة الاولى فان كان الطلاق الاول  
 فى المرض ورثت وان كان الطلاق الاول فى الصحة لم ترث بجر (قوله فى الطلاق) أى البائن (قوله فالتقول لها)  
 لانهم يدعون عليها الحرمان بالطلاق فى الصحة وهى تنكح فالتقول لها وهى العدة فى الميسرة الآية يصح

(قوله وقال في البقطة) أي وهو طبع اذ لو كان مريضا تزني أجنبيا (قوله فالمشكك) وهو ما يصلح طرزا  
(قوله لم يورثها أجنبية) أي بمعنى العدة فلم يورثها لأنها لم توضع اليد حينئذ الورثة قاله قول لهم (قوله بطلان  
في العدة) أي بخلاف الموت في العدة فإن المشكك حينئذ لا يورثها عند الامام لأنها تزني أجنبيا فكانه مات  
قبل الطلاق اهـ بحروا لله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الرجعة) •

ذكرها بعد الطلاق لأنها متأخرة طبعها فأخرت وضعها وذلك لأنها شرعت لرفع الطلاق والرافع أبا لا يكون  
الابعد الوقوع جوى وهي أمم مصدر والمصدر رجعا ورجوعا ومرجعا اهـ أبو السعود (قوله بالفتح وتكسر)  
أشار بهذا التعبير إلى أن الفتح أخضع من التكسر (قوله يتعدى) أي فعله بنفسه اهـ (قوله ولا يتعدى) بنفسه  
بل بواسطة إلى (قوله هي استدامة الملك) قال الزاوي أي طلب دوام النكاح الموجود قبل مضي العدة اهـ  
أبو السعود وجعل بعضهم السين والتاء زائدين لأن الرجعة ليست للطلب (قوله الملك) أي ملك الفتح (قوله  
بلا عوض) بيان للواقع لأن المهر بما يقابله ابتداء لا بقاء بغير (قوله مادامت في العدة) والقول في انقضائها  
حيث كانت بالحيض قول المرأة ولا تصدق في انقضائها في أقل من شهرين بغير (قوله أي عدة الدخول  
حقيقية) وهو الوطء اهـ حلي (قوله اذ لا رجعة في عدة الخلو) ولو كان معها لمس أو نظر بشهوة ولو لم يفرج  
الدخول اهـ حلي (قوله ابن الكمال) هو الذي في شرح المتن في نسخة ابن الملك (قوله بعد الدخول) صوابه  
بعد الخلو (قوله لا في عكسه) وهي ما اذا تمت الوطء أو انكسر قال في البحر من البرازية لو قال بعد الخلو بها  
وطئت بك وانكثرت فله الرجعة وان أنكر الزوج الوطء لا رجعة له اهـ والمصنف سيذكر هذه المسئلة  
فالاولى للشارح حذفها (قوله وتصح مع اكرام) قال في البحر ومن أحكامها أنه لا تصح اضافتها إلى وقت  
في المستقبل ولا تملقها بالشرط كما اذا قال اذا جاء غدا فدرجعتك أو ان دخلت الدار فدرجعتك وتصح مع  
الاکرام والهزل واللعب والخطا كالنكاح كذا في البدائع (قوله وهزل) الهزل نقض الجسدة وهزل كضرب  
وفرغ قاموس (قوله ولعب) قال في القاموس لعب كسمع لعبا ولعبا ولعبا ولعبا ولعبا ولعبا ولعبا  
ضد جده اهـ وهذا يقتضي أن الهزل واللعب نبي واحد (قوله وخطا) مثله أراد أن يقول اسقى الماء فقال  
راجعت زوجي (قوله بنحو راجعتك) الاولى أن يقول بالقول بنحو راجعتك لعطف عليه قوله لا تقي بالقول  
(قوله راجعتك) وراجعت امرأتي سواء كانت حاضرة أو غائبة جوى وارجعتك ورجعتك وكلاهما صريحة  
وتزوجتك يستعار للرجعة ولا يستعار هي له أفاده صاحب البحر (قوله ورددتك) اشترط بعضهم فيه ذكر  
الصلة بأن يقول إلى أو إلى نكاحي أو إلى مصمتي قال في الفتح وهو حسن اذ مطلقه يستعمل في ضد القول  
جوى (قوله مسكتك) مثله أمسكتك (قوله لانه صريح) ومن كتاباته أنت عندى كما كنت وأنت امرأتى  
لأن حقيقة تصدق على ارادته باعتبار المبرات جوى (قوله وبالفعل) ظاهر كلامهم أن الفعل لا يكون  
الاصريحا (قوله مع الكراهة) ظاهر إطلاقهم أنها تحريرية (قوله بكل ما يوجب حرمة المصاهرة) بدل من  
الفعل بدل بعض من كل وليس حاصرا لأن الوطء في الدبر رجعة ولا يوجبها ودخل فيه كما في البحر الوطء  
والقبيل بشهوة على أى موضع كان سواء كان فاعلا أو مفعلا أو ذقنا أو جهة أو رأسا وخرج ما اذا كانت  
هذه الأفعال بغير شهوة وخرج النظر إلى غير داخل الفرج بشهوة ولو لم يكن به مراجهما لكنه  
مكروه اهـ (قوله كس) بلا حائل أو بحائل يجسد الحرارة معه بشهوة بغير (قوله ولو منها) قال في البحر ولا فرق  
بين كون القبيل والامس والنظر بشهوة منه أو منها بشرط أن يصدها سواء كان بمسكتك أو فعلته اختلاسا  
أو كان ناعما أو مكروها أو معتوها ما اذا ادعته فأنكره لا تثبت الرجعة اهـ (قوله أو نكحها) اذ لا بشرط فيها  
الرضا (قوله ان صدقها) بأن أفاق المجنون والمعتوه وصدقها أو صدقها النائم بعد بقطة أو المكروه (قوله  
أو ورثته بعد موته) أى اذا صدقها الورثة بعد موته أنها المستهوه كان ذلك رجعة (قوله ورجعة المجنون)  
أى الذى طلق عاقلا بالذهول ولا كراهة لعدم التكليف وعلى هذا القول اقتصر البرازي قال في البحر وله الرجوع  
لما عرف أنه مؤاخذا بفعاله دون أقواله وقيل لا تصح مطلقا وقيل تصح مطلقا (قوله به يفتى) وهو ظاهر الرواية  
عن الامام وروى عنه في غير ظاهر الرواية أنه ليس برجعة وتصح بلفظ النكاح والخلوة ليست برجعة وتصح

كقوله ما طلقته وهو نائم وقال في البقطة  
ولو الجدية طلقها في المرض ومات بعد العدة  
فانكسر من متاع البيت لو ارث الزوج  
لم يورثها أجنبية بخلافه في العدة جامع  
القاصدين • (باب الرجعة) •  
بالفتح وتكسر تصدى ولا يتعدى (هى)  
استدامة الملك القاسم) بلا عوض مادامت  
(في العدة) أى عدة الدخول حقيقة اذ لا رجعة  
في عدة الخلو وانكثرت فله الرجعة  
الوطء بعد الدخول وانكثرت فله الرجعة  
لا في عكسه وتصح مع اكرام راجعتك  
ونكحها (نحو) متعلق باستدامة (و)  
ورددتك ومسكتك بلانية لانه صريح  
بالفعل مع الكراهة بكل (ما يوجب حرمة  
المصاهرة) كس ولو منها اختلاسا أو ناعما  
أو مكروها أو معتوها أو معتوها  
صدقها هو أو ورثته بعد موته جوهرة  
ورجعة المجنون بالفعل برازى (و) تصح  
(ينزوجها في العدة) به يفتى جوهرة

الرجعة من وكيله درمستي (قوله ان لم يطلق بائنا) قيد في قوله هي اتمدامة الخ وعم البائن القلظ والخلف  
 فان كلامهما يقع الرجعة ولا فرق في المرأة المراجعة بين المسلمة والكافية والحرة والمملوكة لا إطلاق الدلائل  
 جهر (قوله فله الرجعة) لانها ~~حكم~~ أثبتته الشارع غير مقيد بغير اضاف لا يسهل بالاسقاط كما يراى وقد جعل  
 الشاويح الوصول في كلام المصنف شرطاً وأتى بجوابه وهو قوله فله الرجعة (قوله قولان) قال في البحر ولو قال  
 راجعتك بألف درهم ان قبلت المرأة صح ذلك والافسلا لانه زيادة في المهر وفي المهر غينائي والحاوي لو قال  
 راجعتك على ألف درهم قال أبو بكر لا تجب الا ألف ولا تصير زيادة في المهر كما في الاقالة ~~كذا في المراج~~ اه  
 (قوله يجهل المؤجل) ولواله عدة باقية (قوله وفي الصربية) مقابل لما في الخلاصة وصح في الظهيرية  
 ما في الخلاصة (قوله ونوب اعلامها الخ) أعاد به أن علمها بالاشتراط مطلقاً وما في العناية من اشتراط علم  
 الغائبة بها فهو اه حوى واعلم أن الرجعة على ضربين سني ويدي فالسني أن يراجعها بالقول ويشهد على  
 رجعتها او بعلمها واليدي أن يراجعها بالقول ولا يشهد او يشهد ولا بعلمها (قوله بعد العدة) أي العدة في زعمها  
 (قوله فرق بينهما) لعله فيما اذا كانت الرجعة ثابتة بالبينة ويلزم الروح الثاني مهر المثل ان دخل بها وتعتد منه  
 ثم ترجع الى الاول من غير إعادة عقد سابق الرجعة وهذا أحد قواين لما في الهندية ويترق بينهما وبين الثاني  
 وفي المقفى هذا هو الصحيح اه (قوله ونوب الاشهاد) والامر في قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم محمول على  
 النوب أعاده الحوى وغيره (قوله بعدلين) أو عدل وعدلتين حوى (قوله ولو بعد الرجعة بالفعل) أي اذا  
 راجعها بالفعل فالأفضل أن يراجعها بالاشهاد ثانياً كما في الحاوي القدسي قال الحوى وقيدنا الاشهاد بكونه على  
 القول لأن الاشهاد على الوطء لا يتحقق ولا تقبل الشهادة على التقبيل والممس والنظر أنه بشهوة لانه لا علم للشاهد  
 بها (قوله ونوب عدم دخوله بلاذنها عليها) فيعلمها بالزنا أو بالتخضع أو صوت الزنا لتأهب سواء قصد رجعتها  
 أو لا فان كان الاول فانه لا يأمن أن يرى الفرج بشهوة فيكون رجعة بالفعل من غير اشهاد وهو ~~مكرر~~ ومن  
 وجهين وان كان الثاني فلا نه وما يؤذى الى تطويل العدة عليها بأن يصير مراجعها بالنظر اليه من غير قصد  
 ثم يطلقها وذلك اضرارها اه مخ (قوله لتأهب) أي لتتأهب للستر منه (قوله وان قصد رجعتها) رتبته على صاحبه  
 الهداية والدردري في تعيينه هانوب الاعلام بما اذا لم يقصد خراجها (قوله صح بالمداقة) لأن النكاح يثبت  
 بتصادقهما فالرجعة أولى حوى (قوله والالا) أي وان لم تصدقه لا تصح الرجعة لانه أخبر عما لا يملك انشاءه  
 ولا مصدقه ثم اذ لم يكن برهان فلا يعين عليها حوى عند الامام خلافاً لما ذهب اليه (قوله وكذا الخ) تشبيهه في الصحة  
 والاولى حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف كان رجعة (قوله وتقدم قبواها) أي تقدم في فصل المحرمات  
 قبول البينة اذا قامت على اللبس والتقبيل بشهوة لانها بما يوقف عليه بآثاراً وانتشار وظاهر كلامه انها تقبل  
 ولوم وجهها والذي في البحر ولا تقبل الشهادة على قولها لان الشهوة لا تعرف الا بقواها وهو ايضا مخالف  
 لما تقدم قريبا عن الحوى وان حل على وقوع خلاف فلا تنافي (قوله وهذا من أعجب المسائل الخ) أقول  
 لا وجه للجب فان اقراره بأنه أقر في العدة مجرد دعوى فلا يثبت بالينة اه حابي (قوله للملكة الانشاء  
 في الحال) أي ومن ملك الانشاء لك الاخبار كالوصى والمولى والوصي ~~بالبس~~ بل بالبس ومس له الخيار اه بحر  
 (قوله يريد الانشاء) أما اذا أراد الاخبار فراجع الى تصديقه او لوبدأت هي فنانا انقضت عدتي فقال الزوج  
 راجعتك فالقول لها اتفاقاً وفي الفتح لو خرج الكلامان معاً ينبغي أن لا تثبت الرجعة حوى (قوله فانها لا تصح)  
 اذا كانت المدة تحت حمل الانقضاء فلم يفتحه له ثبتت الرجعة الا اذا ادعت أنها ولدت وثبت ذلك ونسخه  
 المراتهنا على أن عدتها منقضية حال اخبارها (قوله لمقارنتها الخ) ولأن قوله راجعتك انشاء وهو اثبات أمر  
 لم يكن فلا يستدعي سبق الرجعة وقوله انقضت عدتي اخبار وهو اقرار أمر قد كان فيقتضي سبق الانقضاء  
 ضرورة (قوله حتى لو سكنت) أي بغير عذر ولو لحظت (قوله ثم أجابت) ظاهره ولو قصدت الاخبار (قوله عن  
 معنى العدة) الاولى على وهو يتعلق بالعين (قوله فصدة السبد وكذبته) قيد به لانها لو صدقته ثبتت الرجعة  
 اتفاقاً ولو كذبها لا تثبت اتفاقاً كذا في التهر (قوله ولا يينة) فلو أقامها ثبتت الرجعة حوى (قوله فالقول لها عند  
 الامام) وقال القول للمولى لأن بضعها مملوكة فقد أقر بما هو خالص حقه للزوج فتشابه الاقرار بما لا يملك  
 وله أن يحكم الرجعة بنفي على العدة والقول في العدة قوله افكذباً فيما ينبغي عليها اه حابي (قوله على الصحيح)

(ووطئها في الدبر على المعتد) لانه لا يخلو عن  
 مس بشهوة (ان لم يطلق بائنا) فان أبانها فلا  
 (وان أثبت) أو قال أبطلت رجعتي أولاً  
 رجعة لي فله الرجعة بلا عفو مني ولو سمي هل  
 يجعل زيادة في المهر قولان ويجهل المؤجل  
 يجعل زيادة في المهر قولان ويجهل المؤجل  
 بالرجعي ولا يتأجل رجعتها خلاصة وفي  
 الصربية لا يكون حالاً حتى تنقضي العدة  
 (ونوب اعلامها سبها) لثلاث تكس غير بعد  
 العدة فان تكس فرق بينهما وان دخل شتم  
 (ونوب الاشهاد) بهدين ولو بعد الرجعة  
 بالقول (و) نوب (عدم دخوله بلاذنها  
 عليها) لتأهب وان قصد رجعتها اكرهتها  
 بالفعل كما مر (ادعاهها بعد العدة فيها) بأن  
 قال كنت راجعتك في عدتك (فصدقه  
 صح) بالصادقة (والالا) يصح (و) كذا  
 (لو أقام بينة بعد العدة) أنه قال في عدتها قد  
 راجعتها أو أنه قال قد جاءتها) وتقدم قبولها  
 على نفس اللبس والتقبيل فليحفظ (سكان  
 رجعة) لأن النابت بالينة كالنابت بالمائة  
 وهذا من أعجب المسائل حيث لا يثبت  
 نافراره اقراره بل بالبينة كما لو قال فيها كنت  
 راجعتك أمس) فانها تصح (وان كذبته)  
 للسكة الانشاء في الحال (بخلاف) قوله لها  
 (راجعتك) يريد الانشاء (نقات مجيبة له قد  
 مضت عدتي) فانها لا تصح عند الامام  
 لمقارنتها لانقضاء العدة حتى لو سكنت ثم  
 أجابت صححت انما قال لو نكحت عن العين عن  
 معنى العدة (قال زوج الامة بعددها) أي  
 العدة (راجعتها فصدقه السبد وكذبته)  
 الامة ولا يينة (أو قالت مضت عدتي وأبكر)  
 الزوج والمولى (فالقول لها) عند الامام لانها  
 أمينة (فالقول كذبته المولى وصدقه الامة  
 قال قوله) أي للمولى على الصحيح لظاهره  
 في البضع فلا يحكمها به



أى من مذهب الامام وهو جابر على ما قاله أو لا من اعتبار قول المولى قال فى الهداية ولو كان على القبط  
فبعد هذا القول قول المولى ~~وكذا~~ عند فى الصحيح لانها منقضية العدة فى الحال وقد ظهر ملك المنفعة  
للمولى فلا يقبل قولها فى ابطاله بخلاف الوجه الاول لأن المولى بتدبيره بالرجعة مقر بقيام العدة عندها  
ولا يظهر من ذلك مع العدة اه حلى (قوله كان له الرجعة) ظاهره ولو كانت المدة تحتل الانقضاء (قوله فى حق  
عليها) وهو ثبت فى حق الرجعة لازوج (قوله لا بالسقط) أى لانه لم يرد المدة اذا أسقطت لانها قد تسقط بعد  
الطلاق بطلقة (قوله وله تخليفها أنه مستبين الخلق) لانه لا يترتب عليه أحكام الولد الا باستينانه بعض الخلق  
(قوله الابينة) وتكنى القابلة عندها لانه (قوله اشيرة أيام) الامم بمعنى بعد وقال الجوى أى لاجل  
تمامها سواء انقطع الدم أو لا اه (قوله وان لم تغتسل) تفسيره لا طلاق الذى فى الشرح قاله الحلبي (قوله حتى  
تغتسل) انما شرط فى الاقل ذلك لانه لما احتل عود الدم لبقاء المدة فلا بد أن ينقضى الانقطاع بحقيقة الاغتسال  
أو لزوم شئ من أحكام الطهارات اه بجر (قوله ولو بسوء رجاء الخ) فتسقط الرجعة لاحتمال طهارته  
بجر (قوله لكن لا تصلى) لاحتمال نجاسته بجر وهذا التعليل مبنى على أن الشك فى طهارته والمشهور أن الشك  
انما هو فى طهوريته فاعلم عدم اليقين بالطهيرة ولم يتكلم على ما اذا اغتسلت به مع عدم المطلق والظاهر أنه  
لا يعتبر الا اذا تميمت به كما تقدم فى الطهارة (قوله أو يضي جميع وقت صلاة) هذا انما يظهر اذا طهرت  
أول الوقت قال فى الجبر وأشار بعضى الوقت الى أنه لا بد من خروجه وتصير الصلاة فى ذمته فان كان المظهر  
فى آخر الوقت فوذلك الزمان اليسير الذى تقدر فيه على الاغتسال والتحرية لا مادونه وان كان فى أوله لم يثبت  
هذا حتى يخرج جميعه لأن الصلاة لا تصير ذمته الا بذلك وعلى هذا لو طهرت فى وقت مهمل ~~كعبه~~ عند الشروق  
لا تنقطع الرجعة الا بدخول وقت العصر اه والاولى للتأخر حذف جميع وقت صلاة على قوله تصير ذمته  
فى ذمته (قوله ولو عاودها الخ) ظاهره ولو بعد الغسل أو التيمم (قوله ولم يجاوز العشرة) اما اذا تجاوزها  
ظهر انقطاعها من وقت انقطاع الدم لانقضاء العدة اذ لا حتى لو كانت تزوجت ولو قبل الغسل ظهر صحته  
نهر (قوله له الرجعة) لتبين أنما فى الحيض والغسل باطل ولو نكحت غيره كان النكاح باطلا (قوله وتصلى) قيد  
بالصلاة لانها لو قرأت القرآن بعد التيمم أو مسست المصنف أو دخلت المسجد لا تنقطع الرجعة لانها اتباع الصلاة  
فلا يهمل لها حكمها وقال ~~السكر~~ حتى تنقطع لانه من أحكام الطهارات وقال محمد تنقطع الرجعة بمجرد التيمم  
وهو القياس لانه طهارة مطلقة (قوله فى الاصح) وقبل تنقطع بمجرد الشروع جوى (قوله كذلك) أى تنقطع  
رجعت ما بمجرد الانقطاع اهدم الخطاب (قوله ونسيت أقل من عضو) أى شكت فى ذلك والمراد كفى ابضاح  
الاصلاح أن تنسى لمة يسيرة نحو ما صبغ أو أصبغ ولم يعتبروا هنا ما اعتبروه فى الطهارة من أنه اذا حصل الشك  
قبل الفراغ غسل ما شك فيه وان كان بعد الفراغ من الطهارة لا يعتبر مثل ذلك يقال فيما اذا نسيت عضوا  
(قوله تنقطع) لكن لا يحل لها التزوج وكذا لا يحل قربانها حتى تغسل احتياطاً فى أمر الزوج أو يعفى عليها  
وقت صلاة جوى (قوله فلو تنقذت عدم الوصول) بمقابل بمنعه (قوله ولو نسيت عضوا) كبذور جوى (قوله  
لا تنقطع) لان احتمال جفافه بعد الاصابة بعيد جداً (قوله على الصحيح) وقبل ان كل واحد منهما كعضو تام  
(قوله قبل الوضع) وبعد لا رجعة اه حلى (قوله لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق الخ) وذلك لان هذا  
يدل على أن الولادة لانه لا فراش وظاهره أنها اذا ولدت ستة أشهر فصاعداً من وقت الطلاق لا تصح الرجعة  
وهذا يخالف ما يأتى فى قوله لغات بول لاقل من حواين فان التصديق فيها واحد ولم ترد الآية الا بالخوة الا  
أن تعمل هذه على ما اذا أقربت بعضى العدة والاشية على ما ذكره حلى عن الثمر (قوله وستة أشهر فصاعداً  
من وقت النكاح) قيد به لانها لو أنت به لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح كان انقضاء الولد قبل النكاح  
فلم يكن مكذباً شرعاً فلا رجعة اه حلى (قوله وتوقف ظهور رجعتها الخ) قال فى الوقاية طلق ذات حمل  
أو ولد وقال لم أطأ راجع اه واستشهد كل صدر الشريعة ما ذكر بأن وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف  
اذا ولده لاقل من ستة أشهر من وقته واذا ولدت انقضت العدة فكيف يملك الرجعة ولا يرد أنه يملك الرجعة  
قبل وضع الحمل لانه لما أنكر الوطء لم يكن مكذباً شرعاً الا بعد الولادة لاقل من ستة أشهر لا قبلها فى العبارة  
تساهل اه قال فى الجبر بعد أن ذكر دية مقرباً بأشياء ذكره صدر الشريعة فعلم بما قررناه أن الحمل يثبت

(قالت انقضت عدى ثم قالت لم تنقض كان  
له الرجعة) لاخبارها بذلك بما فى حق عليها  
شئ ثم انما تعتبر المدة ولو بالحيض لا بالسقط وله  
تخليها أنه مستبين الخلق ولو بالولادة لم يقبل  
الابينة ولو حرة قطع (وتقطع) الرجعة (اذا  
طهرت من الحيض الاخير) يوم الامة  
(اشيرة) أيام مطلقاً (وان لم تغتسل ولا قل  
لا تنقطع) حتى تغتسل (ولو بسوء رجاء الخ)  
وجود المطلق ~~كعبه~~ (وقت صلاة)  
احتياطاً (أو يضي) جميع وقت صلاة  
تصير ذمته فى ذمته ولو عاودها ولم يجاوز  
العشرة قبل الرجعة (أو حتى) (تتميم)  
عند عدم الماء (وتصلى) ولو فلا صلاة تامة  
فى الاصح وفى النكاحية بمجرد الانقطاع ما تقي  
لعدم الخطاب قلت ومفساده أنه يخرج من  
والعتوة كذلك (ولو اغتسلت وثبات  
أقل من عضو تنقطع) لتسارع الحفاف وهو  
تقيد عدم الوصول أو تركه عدلاً لا تنقطع  
(ولو) نسيت (عضواً) تنقطع وكل واحد  
من المضمضة والاستنشاق كالأقل لانها  
عضواً على الصحيح منسب (طلق حامل  
منكراً وطأها فراجعتها) قبل الوضع (فجاءت  
بولد لاقل من ستة أشهر) من وقت الطلاق  
ولستة أشهر فصاعداً من وقت النكاح  
(صح) رجعتها السابقة وتوقف ظاهره  
معتبراً على الوضع لا يأتى فى صحتها قبله فلا  
مساحة فى كلام الوقاية



قبل الوضع ويثبت النسب به قبله لما صرح حوايه في باب خيار العيب ان حل الجارية المبيعة يثبت بظهوره قبل  
الوضع بشهادة امرأه حتى كان للمشتري ردها بعيب الحبل قبل الوضع وفي باب ثبوت النسب انه يثبت بالحبل  
الظاهر وهذا يدل على عدم التوقف فيه أن هذه المسئلة لا يتقدمها من التوقف وأنه لا يحكم بصفة الرجعة  
حتى يظهر الحال بعده وليست هذه كالمسئلتين اللتين ذكرهما رعا يدل على ما ذكرنا قول السيد الجوى معترضا  
على التعبير بظهوره في قولهم وتوقف ظهور رجعتهم الخ وفيه نظر وحاصله كيف يحكم بصفة الرجعة السابقة  
قبل وضعه بستة أشهر من وقت الطلاق مع أنه لا يصير كذبيا في انكاره الوطأ المعقب للرجعة الا بالوضع في المدة  
المذكورة فدعوى أن الموقوف ظهور الصحة لاصل الصحة ممنوع اه (قوله منكر او طأها) - واه انكره حال  
التطبيق أو بعده جوى (قوله لان النسخ كذبه) أو رده عليه أن قوله لم أطأها صريح في عدم الجماع وثبوت  
النسب دلالة على الجماع والصريح فوقها فكان أولى وأجيب بأن الدلالة من الشارع أقوى من صريح العبد  
لاحتمال الكذب منه دون الشارع جوى عن المفتاح ومن فروع التكذيب شرعا ما اذا اختلف البائع والمشتري  
في غير العترة فقال المشتري انك تزني بألف وقال البائع بعته بألفين وأقام البينة فان الشفيع يأخذها بألفين  
لان القاضي كذب المشتري في اقراره ومنها المشتري اذا اقترأ الملك للبائع ثم استحق المبيع من يده بينة فله الرجوع  
عليه بالتمسك اكرهه صار مكذبا في اقراره حتى قضى القاضي به للمستحق ومنها الوادعي عليه كفالة معينة وانكرها  
فبهرن المدعي وقضى على التمسك بل فله الرجوع على المدعيون اذا كان بأمره لكونه صار مكذبا في انكارها  
حتى قضى القاضي به عليه وليس نهاما اذا ادعى المدعيون الا بقاء أو البراءة على صاحب الدين وبجحد الدائن  
وحلف وقضى القاضي له بالدين على الغريم لا يصير الغريم مكذبا حتى لو وجد بينة الا بقاء أو البراءة تقبل كذا  
في البحر (قوله حيث لم يتعلق باقراره حق الغريم) قال في البحر ولا يرد ما ورد في الكافي بأن من اقترأ بعد لاسر  
ثم اشتراه ثم استحق من يده ثم وصل اليه فانه يؤمر بالتسليم الى المتزلة وان صار مكذبا بشرعا لكونه تعلق باقراره  
حق الغريم بخلاف مسئلة الرجعة اه - الجوى (قوله ولو خلاها) أى خلوة صحيحة جوى (قوله لان النسخ  
لم يكذب) لان المالك يتأكد بالوطأ وقد اقترأ بعد ما فيصدق في حق نفسه والرجعة حقيقة فلم يصير مكذبا بشرعا  
لان تأكد المهر يثبت على تسليم الميسل لاعلى التمسك والعدة تجب احتياط الاحتمال الوطأ فلم يكن القضاء بها  
فضاء بالدخول (قوله فله الرجعة) لان الظاهر شاهد له فان الخلوة دلالة الدخول (قوله والمسئلة بمجالها)  
يعنى أنه اختسلى بها وانكر الوطأ (قوله صحت رجعتي) أى ظهر رجعتي (قوله لم يصير مكذبا) أى في قوله  
لم أجامعها حيث جعله الشارع وطأها حكما لان الرجعة تنبئ على الدخول وقد ثبت لثبوت النسب لانه لا نسب  
بلاماء ونزل وطأها قبل الطلاق بعده وان انكر لان تكذيبه أولى من حمله على الزنا جوى (قوله كما مر) أى  
في قوله لان النسخ كذبه يجعل الولد للفراش (قوله فاعتدت) الصواب حذفه لانه انما كان في رجعة باحتمال  
الوطأ في العدة (قوله يبطن) يعنى أن كل ولد في مدة حمل مستقلة (قوله ولو لا أكثر من عشر سنين) لان الولد الثاني  
من علوق حدث منه في العدة لانهم لا تقترأ بقضاء العدة فيصير مراحعا جلا لحاله - ما على الصلاح كما اذا طأها  
رجعها بجماة بولد لا أكثر من سنين اه - البحر (قوله لان امتداد الطهر لا غاية له) يعنى ويجعل من تمتدات الطهر  
نعمالتهمة الزنا واما راد الطهر هنسا الطهر المتخلل بين الحيض والاغفلة الاياس حالة طهر (قوله بخلاف مالوكا  
يظن واحد) أى فلا يكون الثاني رجعة لانه ليس بمحدث بعد الاول كما اذا طأها رجعها بجماة بولد لا قل  
من سنين اه - البحر (كما مر) من جهله من علوق حدث في العدة (قوله فبالاشهر) أى فتعتد بالاشهر ويبتل ما مضى  
من الحيض ان وجد منه شئ وقد تقدم في باب الحيض (قوله بالاولين) أى بالاول والثاني والثالث وانما جعل الثاني  
اقولا بالنسبة الى الثالث (قوله لا نقضاء العدة به) الا أن نجى برابع أى فمطلق بالثالث ولو لم تلد الثالث لا تطلق  
بالثاني ولو كان الاول في بطن والثالث في بطن يقع واحد بالاول وتنتفى العدة بالثاني ولا يقع شئ  
بالثالث ولو كان الاول في بطن والثالث في بطن يقع ثنتان بالاول والثاني وتنتفى العدة بالثالث فلا يقع شئ اه  
من الدر المنقح (قوله تترين) أى في وجهها وجميع بدنهما كما في الملتقى وشرحه وراه أنه يستحب لها ذلك قال في  
البحر ثم الرجعة مستحبة والترين حامل عليها فيكون مشروعا وانما ثبت ذلك لان النكاح قائم بينهما  
(قوله ويجرم ذلك في الباش) أى يجرم الترين على المطلقة بائنا سواء كانت اليونة صغرى أو كبرى ولو كان

(كما صحت (لوطا من ولدت قبل الطلاق)  
فلو ولدت بعده فلا رجعة لمنى العدة  
(منكر او طأها) لان النسخ كذبه يجعل  
الولد للفراش فبطل زعمه حيث لم يتعلق  
باقراره حق الغير (ولو خلاها) تلك الرجعة لان النسخ  
الوطأ (ثم طلقها لا) تلك الرجعة لان الرجعة  
لم يكذب ولو اقترأ به واه (قوله فله الرجعة  
ولو لم يتعلق به او لا رجعة له لان الظاهر شاهد  
لها ولو الجدة (فان طلقها اقرارا جمعا) والمسئلة  
بجماها (جماة بولد لا قل من حولين) من  
حين الطلاق (صحت) رجعتي السابقة  
اصبر ورنه مكذبا كما مر (ولو قال ان ولدت فانت  
طالق فولدت) فطلقت فاعتدت (ثم) ولدت  
(آخر يطين) يعنى بعد ستة اشهر ولو  
لا أكثر من عشر سنين مالم تقترأ بقضاء  
العدة لان امتداد الطهر لا غاية الا الاياس  
(فهو) أى الولد الثاني (رجعة) اذ يجعل  
العسوق بوطأ حادث في العدة بخلاف  
مالوكا يطين واحد (وفي كلما ولدت)  
فانت طالق (قولت ثلاث بطون تفصح  
الثلاث والولد الثاني رجعة) في الطلاق  
الاول كذا وطلق به ثانيا (كالولد الثالث)  
فانه رجعة في الثاني وطلق به ثالثا بكمسا  
(وتعتد) للطلاق الثالث (بالحيض) لانها  
من ذوات الاقراء مالم تدخل في سن الاياس  
فبالاشهر ولو كانوا يطين يقع ثنتان بالاولين  
لابلثلاث لا نقضاء العدة به فصح (والمطلقة  
الرجعة تترين) ويجرم ذلك في الباش والوفاة

الزوج حاضر أو كانت راجية العود إليه طرمة النظر إليها وعدم مشروعية الرجعة أفاده في البحر (قوله لفظه  
 العلة) هي الحيل على الرجعة (قوله ولا يخرجها من بيتها) عبر بالخروج دون السفر لا يماه السفر الشرعي  
 والحال أن الخروج مطلقاً منه لا يخرجه من بيتها من بيتها ولو لم يدر  
 أو بعده وعمله صاحب الهداية بأنه ما راجعها في عتقها تبين أن الطلاق لم يعمل عمله فزالت الحرمة (قوله ما لم  
 يشهد على رجعتها) لعل الأولى أن يقول ما لم يراجعها لأن الأشهاد مندوب فقط (قوله وهذا الخ) الإشارة  
 إلى ما فهم من قوله ما لم يشهد على رجعتها من أن الإخراج ليس رجعة فإن محله إذا صرح عند الإخراج بعدم  
 المراجعة أما إذا نسكت فيه فيكون السفر الشرعي رجعة (قوله كان السفر رجعة) المراد به السفر الشرعي  
 لا مادونه مخ (قوله فتح بمنع) عزاه في البحر إلى شرح الجامع الصغير لقاضي خان ولقناويه والبداية وغاية  
 البيان والموهوب أن السفر دلالة الرجعة (قوله والطلاق الرجعي لا يحترم الوطء) لأن الله تعالى سمى المطلق بعلا  
 حيث قال وبعوثهن أحق بردهن والتسمية حقيقة تستلزم قيام اليهودية وبقيها يستلزم حل الوطء إجماعاً  
 لا يقال لا حاجة إلى ذكر هذه المسئلة لأنه قد علم مما تقدم أن الرجعة تكون بالوطء أخذاً من قوله وبما يوجب  
 حرمة المصاهرة لا نأخذ قول المراد بيان أنه يجوز له وطؤها وإن لم يقصد الرجعة بذلك غاية أنه تقع الرجعة بقصد  
 كما يستفاد من البرجندى سوى (قوله لا فالشافعي) رضى الله تعالى عنه فإنه حرم الوطء وأوجب به العقر  
 فلا حجة عنده وإن علم بالحرمة والدليل لما ذكرنا من أن الرجعة لا تأخير هذه الجملة عن قوله فالوطء لا يفسد  
 بمران الخلاف فيه أيضاً (قوله لأنه مباح) مراده به غير المحرم فيصدق بالملكوه لأن الرجعة بالفعل مكرهة  
 وهذا يفيد أن الكراهة تنزيهية (قوله لكن تكره الخلوة) لأنها رعا أدت إلى المساس بشهوة فيصير مراجعاً وهو  
 لا يريها في طلقتها قطول العدة عليها بحر (قوله والالا) أي وإن لم يكن من قصده المراجعة لا يثبت القسم لأنه  
 لو ثبت مع عدم قصد هاربعاً أدى إلى الخلوة ولو خلاه الزم ما مر (قوله قال) أي صاحب البحر (قوله وهو) أي  
 لهطاً امرأته وهذا من ثقة كلام البحر (قوله وينكح مباحته) أي يتزوجها بعد بحدرة شهر ويلزم فيه مهر جديد  
 قال الاتفاقى لما ذكر التدارك في الطلاق الرجعي وهو بالرجعة شرع في بيان التدارك في غيره من الطلاقات ففي  
 الحرة فيأدون الثلاث التدارك بنكاح جديد وفي الثلاث باصا به زوج آخر بعد نكاحه وكذا التدارك في الأمة  
 بعد ثنتين باصا به زوج آخر اهـ (قوله بما دون الثلاث) في الحرة وبما دون الثنتين في الأمة (قوله بالاجماع) راجع  
 إلى قوله في العدة فالأولى ذكره بجوارحه وهو جواب سؤال ورد من قوله تعالى ولا تهنز مواعدة النكاح حتى يبلغ  
 الكتاب أجله فإنه عام في الزوج وغيره مواسل الجواب أن الزوج خص بالاجماع دره تنقي (قوله ومنع غيره) أي  
 غير الزوج في العدة لا اشتباه النسب بالعلق فإنه لا يوقف على حقيقة أنه من الأول أو من الثاني قال الحوى  
 واعترض بالصغير والآنسة وعدة الوفاة قبل الدخول ومعددة الصبي والحضة الثانية والثالثة فإنه لا اشتباه  
 في هذه المواضع ولا يجوز التزوج في العدة وأجيب بأن هذه حكمه للحكم وجوده ما راعى في الجنس لا في كل فرد  
 وأجيب في العناية بأن اشتباه النسب مانع من جواز النكاح في عدة الغير وهذا صادق وأما أنه يلزم جوازه  
 إذا عدم هذا المانع فليس باللازم لجواز أن يكون ثمة مانع آخر وهو جهة التعبد اهـ (قوله من نكاح صحيح  
 نافذ) أي أنها فأن ما سيقفه النكاح فيه صحيح نافذ عندنا لا عند الشافعي رضى الله تعالى عن الجميع فإنه  
 لا يحكم بحتمه فلهذا الحادثة أن يقلده ويرفع إلى قاضي شافعي يعنى بطلانه (قوله كما سيقفه) أي قبيل  
 قول المصنف والزوج الثاني بهدم الخ اهـ حاجي (قوله وما في المشكلات) أي من أن من طلق امرأته قبل  
 الدخول بها إلا نأفله أن يتزوجها بلا تحليل ولأما قوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً  
 غيره ففي المدخول بها اهـ (قوله باطل) قال الكمال تعمد الله تعالى برحمته ما وقع في بعض الكتب من أن غير  
 المدخول بها إذا طلقت ثلاثاً تحل بالزوج زلة عظيمة مصادمة للجنس والاجماع لا يحل لمسلم رأه أن ينقله فضلاً  
 عن أن يعبره لأن في نقله اشاعته وعند ذلك ينفتح باب الشيطان في تخفيف الأمر فيه ولا يخفى أن مثله  
 مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لغوات شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع فهو ذاك الله تعالى من الزيف والضلال  
 ومن صرح فيه بعدم الفرق تحت أرات التوازل والأمر فيه من ضروريات الدين لا يبعد أن كنا نبحث عنه اهـ (قوله  
 أو مؤول) أي بأن يحمل على أنه طلقها ثلاثاً متفرقة وحيث لا تقع إلا واحدة اتفاقاً ولا يلحقه غير ما لعدم

(زوجها) الحاضر لا الغائب انقضاء العدة  
 (إذا كانت مرحوة) والأفلا تفعل ذكره  
 مسكين (ولا يخرجها من بيتها) ولو لم يدر  
 السفر لا يفي المطلق (ما لم يشهد على  
 رجعتها) قبطل العدة وهذا إذا صرح  
 بعدم رجعتها فالوطء يصريح كان السفر رجعة  
 دلالة فتح هذا وأقره المصنف (والطلاق  
 الرجعي لا يحترم الوطء) خلافاً للشافعي (قوله  
 الرجعي لا يحترم الوطء) لأنه مباح (لكن  
 وطئ لا عقر عليه) (أن لم يكن من قصده  
 تكره الخلوة بها) تنزيهاً (أن لم يكن من قصده  
 المراجعة والالا) تكره (وثبت القسم لها  
 أن كان من قصده المراجعة والالا) قسم  
 لها بحر عن البدائع قال وسر حوا أن له  
 ضرباً امرأته على ترك الزينة وهو ما ملأ  
 للمطلة رجعي (وينكح مباحته بما دون  
 الثلاث في العدة وبعد لها) بالاجماع ومنع  
 غيرها فيها لا اشتباه النسب (لا) تنكح (مطلقة)  
 من نكاح صحيح نافذ كما سيقفه (لها) أي  
 بالسلات (لوحدة وثنتين لأمة) ولو قيل  
 الدخول وما في المشكلات باطل أو مؤول

وجوب العدة على غير المدخول بها وهذا التأويل للعلامة الحضاري شارح درر البحار وقد تبعه المصنف وشيخه  
وهذا التأويل بعيد مع حل صاحب المشكلات الآية على المدخول بها (قوله كما مر) أو لم يطلق غير المدخول بها  
(قوله حتى يطأها غيره) وان لم يعلم شخصه المطلق فإنه ليس بشرط في التحليل كما في الدر المنثور والفتاوى  
وما قاله سعيد بن المسيب أنه لا يشترط المدخول فيه معتبر ولو قضى به القاضي لا ينفذ فإنه شرط ثابت بالآثار  
المشهوره كما في الهداية وغيرها وفي الكشف وغيره من كتب الأصول أن العلم بعينه بعد انعقاده على اشتراط  
الدخول وفي الزاهدي أن ذلك ثابت بإجماع الأمة وفي المذاهب أن سعيد ارجع عنه القول الجمهوري على به  
يسود وجهه ومن أفتى به يعزروا من نسب إلى المصدر انتهى من أفتى القاضي لوقفي بالحل للأول بمجرد السكاح  
صحيح بالإجماع فليس له أن يرفى مصنفاته بل الموجود فيها انتهى وفي الخلاصة أن من أفتى به فعليه عده الله والملائكة  
والناس أجمعين فإنه يخالف الإجماع فلا ينفذ فيه قضاء القاضي كذا في الفتاوى قال في البحر وشمل ما إذا  
طلقة أو زوج كل زوج لا تأخذ المدخول فتزوجت بآخر دخل بها التحلل لكل (قوله ولو لم يغيرها) (مراعاة)  
أن يكون حرًا بالغًا فان أنزال شرط عند مالك كما في الخلاصة ومراعاة المذهبين أولى والمراد بالمقارب العلم وفي  
الدر المنثور عن التنزيل لا بد أن يطلقها بعد البلوغ لأن طلاقه قبله غير واقع اهـ (قوله بإجماع مثله) المراد أنه  
بإجماع هو فلو كان عفيف البنية لا يجماع لا يحلها (قوله وقد رخص الإسلام بعشر سنين) فإذا تجاوز العشر  
فهو فاشئ (قوله أو خصيا) يقع الخاء هو من قطعت خصيتاه وانما جاز تحليله لوجود الآية اهـ حلي (قوله  
أو مجنونًا) يؤولن قاله الحلبي أي وبلانها بعد الإفاقة (قوله لذمية) أي ولو كان التحليل لأجل مسلم اهـ حلي  
وسواء كان الزوج حرًا أو عبدًا قاله في البحر (قوله بسكاح نافذ) متعلق بقوله حتى يطأها (قوله خرج المأسود  
والموقوف) أي بقوله نافذ فان المأسود لا يكون الأصحاح ولم يثقل لفاسد نظيره ~~سكاح~~ بسكاح بغير شهود  
أو في العدة اهـ حلي بزيادة (قوله فلو لم يكن لها ولي) محله إذا لم يكن لها ولي أو كان ورثي وهو مثال للموقوف  
اهـ حلي (قوله حتى يطأها بعدها) قد يقال لأجاجة إلى الوطء الثاني لأن الإجازة تقع مستندة لأول العقد  
فوقع الوطء في نكاح مجاز ولو لم يكن النص متبع (قوله ومن لم يلف الحليل الخ) قال في البحر لو خافت ظهور أمرها  
في التحليل سبب أن تنقب به ثم عسب قد شترى مراعاة غير وجهها منه بشاهد من سبب العبد لها فيبطل النكاح  
ثم تبع العبد إلى بلاد آخر فلا يظهر أمرها وهذا مني على ظاهر المذهب من أن الكفاءة في النكاح ليست بشرط  
لنفقاده وأما على رواية الحسن المفتي بها فلا يحلها العبد لمقد الكفاءة أكر بشرط أن يكون لها ولي أما إذا لم يكن  
لها ولي يحلها اتفاقا (قوله لكن على رواية الحسن المفتي بها) قد تقدم أن ظاهر المذهب مفتي به أيضا (قوله أن لها  
ولي) أي ولم يرض فقله والا أي وان لم يكن لها ولي أو كان ورثي اهـ حلي (قوله كما مر) أي في باب الكفاءة  
والأولياء اهـ حلي (قوله وتفتى عتته) سواء كانت العدة عدة وفاة أو طلاق أو فسخ أو السعد (قوله  
أي الثاني) أي الزوج الثاني أو النكاح الثاني (قوله لا يشترط الزوج بالنص) قال الجوزي لأن النص إنما جعل  
الحرمه عقبة نكاح آخر والمولى ليس بزوجة ولو صرح المصنف بوصف قوله غير بيان يقول حتى يطأها  
زوج غيره لم يمتح إلى هذه الجملة اهـ (قوله ولا ملك أمة) أي ملك الزوج زوجته الأمة التي طلقها انتهى فلا يحل له  
وطؤها بسبب ملكها قال الحلبي وهذه المسئلة ليست مما نحن فيه فكان عليه أن يقول فيما تقدم لا يتكح معاملة  
بها لحرمة وثنتين لو أمة ولا يطؤها غلام عيب اهـ وكذا يقال في المسئلة التي بعده هذه (قوله من فرق بينهما ما بظهار)  
فيه أن لا تفرق في الظهار (قوله لم تحل له أبدا) أي ما لم يكفر في الظهار ويكذب نفسه أو تصدقه في اللعان اهـ  
حلي (قوله في المحل) المراد المحل المشتهى فصع التفرع بقوله فلو صغر الخ اهـ حلي (قوله لم تحل للأول)  
أي لأن وطأها غير موجب للغسل اهـ حلي (قوله وان أفضاها) أي سواء حبلى أو لا كما هو قضية الطلاق  
وحديث ما الفرق بينه وبينها إذا وطئ مفضضة لا تحل إذا حبلى ويمكن أن يقال إذا أفضاها لا بد أن يسبق بماسة  
جميع الحشفة لباطن المرج الداخل ليسر الأفضا بخلاف المفضضة من قبل اهـ حلي وفيه أنه كيف يتأق قوله  
سواء حبلى أو لا مع فرض أنه صغيرة (قوله فلو وطئ مفضضة الخ) يهتز قوله المتيقن (قوله فلا تصار الخ)  
هو المصنف (قوله والموت عنها) إنما ذكره دفعا لما يتوهم من قوله إن الموت كالدخول فان ذلك في حق العدة  
وتكميل المهر فقط (قوله واستشكله المصنف) الغمير يرجع إلى الإحلال المذهب من قول المصنف يحلها

كما مر (حتى يطأها غيره ولو) الغير (مراعاة)  
بإجماع مثله وقد رخص الإسلام بعشر سنين  
أو خصيا أو مجنونًا أو ذمية لذمية (سكاح)  
نافذ) خرج المأسود والموقوف فلو لم يكن لها  
عبد بل إن سببها وطئها قبل الإجازة  
لا يحلها حتى يطأها بعدها ومن لطيف  
الحل أن تزوج المملوك مراعى بشاهدين  
فإذا أوجع عسلها فيبطل السكاح ثم يفتى  
بلد آخر فلا يظهر أمرها لكن على رواية  
الحسن المفتي بها ألا فيجوز اتفاقا كما مر (وتفتى  
أن لها ولي) أي الثاني (لا يملك عتته)  
عتته أي الزوج بالوصف فلا يحلها وطء المولى ولا ملك  
الزوج بالوصف فلا يحلها وطء المولى ولا ملك  
أمة بعد طلقين أو حرمة ثلاث بمرتبة وبسبب  
نظيره من فرق بينهما بظهار ولعان ثم ارتدت  
وسبب ثم ليكنها لم تفعل له أبدا (والشرط  
التيقن بوجود الوطء في المحل) المتيقن بدخول  
سكانت صغيرة لا يوطأ مثلها لم تحل للأول والا  
حلت وان أفضاها بزيادة (ليعلم أن الوطء كان  
لأنه لم يأنفأ حبلى) فالحل لا يحل  
في قبلها (كما لو تزوجت بمحبوب) فالحل لا يحل  
حتى يحل ولو جود الدخول سبب حتى يثبت  
النسب ففقد لا تصار على الوطء قصه والا  
أن يرضى بالحكمي (والإلاج في  
محلل البكارة بجماعها والموت عنها) كما في  
القضية واستشكله المصنف

وأصل الاشكال كما صاحب الجرح فانه قال بعد ذكر هذا الفرع مع أنه نقل في المحيط من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأة  
وهي عذراء لا غسل عليه ما لم ينزل لأن العذرة مانعة من مواراة الحشفة أه أي ولا يحل الا الوطء الموجب  
للغسل (قوله وكأنه) أي ما في التنية (قوله موجب للغسل) أي وهذا ليس كذلك (قوله بلا حائل يمنع الحرارة)  
صادق بان لا يكون حائل أصلاً ويكون ولا يمنع الحرارة (قوله فلا يحلها الخ) بخلاف من في آتته فتوروا ووطئها  
فيه حتى التقي الختان فانها تحل قاله المصنف ونقل المؤلف في شرح الملتقى عن المجتبى لو أوج الشيخ انصافاً ذكره  
بمساعدة يده أو يدها لا يحلها والصواب أنه يحلها لأن الاحلال يتعلق بدخول الحشفة ~~لكن~~ قبحه في النهر  
بما اذا انعش وعمل والا لا (قوله ولو في حبض الخ) تعميم في قول المصنف السابق حتى يطأها غيره والاولى  
ذكره بقربه (قوله وان لم ينزل) لأن الازال يتحقق به كماله لأصله ولعدم اشتراطه أشار النبي عليه الصلاة  
والسلام بالدوق وتصغير العسيلة كذا في الدر المنثور (قوله مطلقاً) أي ولو بالمساعدة كما يفيد عبارته المنقولة  
عنه في شرح الملتقى السابقة وحينئذ لا وجه للاستدلال بالانطلاق في خاص وهو الشيخ الثاني اللهم إلا أن  
يقال انه نظر فيه للتعليل الذي ذكره في شرح الملتقى بقوله لأن الاحلال يتعلق بدخول الحشفة فانه يقتضي الحل  
ولو تحقق في نائمة فصح الاستدراك (قوله وهي نائمة) أقول ينبغي أن يكون نومه وانماؤه كذلك لعدم ذوقه  
العسيلة قاله الحلبي (قوله لعدم ذوق العسيلة) ولا يقال مثله في الجنون فانه يذوقها (قوله وكراهة التروج للشاني  
الاولى حذف الثاني لانه مكروه للاول أيضاً كافي في الجوى عن الظهيرية (قوله لعن الله المحلل) الذي رواه  
الترمذي وصححه لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له (قوله بشرط التحليل) أي قاله لعن محمول على  
اشتراط التحليل وأقول في هذا الحل نظرمع بقاء اللعن على حقيقة اذا فاعل الحرام لا يستوجب اللعن فمما عمل  
المكروه تحريماً أولى ومن ثم قيل المراد من الحديث أحلت ابنتي أو أختي أو نحوهما من غير نكاح وأما هذا  
احله هو وانما أحله الشرع بل المحلل مأجور على ذلك كذا في الجوى عن الملقط وفي القهستاني والاشبه أن  
حقيقة اللعن ليست بمقصودة بل المقصود اطهار خسارة المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعود اليها بعد مضاجعة غيره  
كافي في الكشف وفيه كلام اه ويمكن أن يقال ان المراد باللعن الطرد عن منازل الارباب عن رحمة العزيز الغفار  
فهو مثيل قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله السارق يسرق البيضة فقطع يده لعن الله الفروج على  
السروج ونحو ذلك كثير (قوله كتر وجبت الخ) مثال لما اذا وجد الشرط منه ومنه ما اذا قالت هي حوى (قوله  
لعنة النكاح) لانه لو كان قاصداً للماسما لم يحل ولو كان غير مكروه لما لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بجر (قوله  
خلافاً لما زعمه البرازي قال في البحر وهل هذا الشرط لازم قال في البرازية زوجت المطلقة نفسها من الثاني  
بشرط أن يجامعها ويطلقها التحلل للاول قال الامام النكاح والشرط جائز ان حتى اذا أبي طلاقها أجبره القاضي  
على ذلك وحلت للاول اه ونقله في غاية البيان عن روضة الزند وسقى وردة في فتح القدير بأن هذا ما لم يعرف  
في ظاهر الرواية ولا ينبغي أن يقول عليه ولا يحكم به لانه بعد كونه ضعيف الثبوت تنبؤ عنه قواعد المذهب لانه  
لا شك أنه شرط في النكاح لا يقتضيه العقد والعقد في مثله على قسمين منها ما يفسد كالبيع ونحوه ومنها  
ما يطل فيه ويصح الاصل ولا شك أن النكاح مما لا يطل بالشرط والفسادة لا يطل الشرط ويصح وهو فيجب  
بطلان هذا وأن لا يجبر على الطلاق نعم يكره الشرط كما تقدم من محل الحديث وفي ما وراءه وهو قصد التحليل  
بلا كراهة اه وعن الثاني أنه لا يحلها الفساد وعن محمد كذلك ~~لكن~~ لا لفساده بل لانه استحج ما أخره  
الشرع فيجاري منع مقصوده كافي في قتل الوارث مورثه (قوله ومن لطيف الحيل الخ) ذكر حيلتين حيلة  
لما اذا حافت أن لا يطلقها وحيلة لما اذا خافت أن يسكها من غير وطء (قوله أو أمسكتك الخ) فان أمسكتها  
فوقها طلقت وحلت للاول ان وطئ فيها والا لا (قوله ولو خافت الخ) الاولى او تقول زوجتك نفسك الخ لأن  
الحيلتين السابقتين سببهما الخوف المذكور (قوله ونعامة في العمادية) قال في النهر وفي الفصول لو قال  
لها تزوجتك على أن أمرني بسدك فقلت جازاً نكاحاً ولغا الشرط لأن الامر انما يصح في الملك أو مضافاً اليه  
ولم يوجد واحد منهما بخلاف ما مر فإن الامر صار بينهما مقارناً لغير رتبتهما كشوكة اه (قوله أما اذا أنكر ذلك)  
قال في البحر ما لو نوى كان مأجوراً لأن مجرد التنية في المعاملات غير معتبر (قوله بقصد الاصلاح) أي بازالة  
الحرمة ورد ما كان من المودة والالفة بينهما (قوله وتأويل اللعن اذا شرط الاجر) حكاه في البحر بقبيل ونحوه

وفي المهر وكأنه ضعيف لما في التبيين بشرط  
أن يكون الا بلا حائل يمنع الحرارة وهو انقاء  
الختانين بلا حائل يمنع الحرارة وتكونه عن قوة  
نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه الا بمساعدة  
اليد الا اذا انعش وعمل ولو في حبض  
ونفاس وحرام وان كان حراماً وان لم ينزل  
لأن الشرط الذوق لا الشبع قلت وفي  
المجتبى الواب حلها بدخول الحشفة  
مطلقاً لكن في شرح المنار لابن مالك لو  
وطئها وهي نائمة لا يحلها الاول لعدم ذوق  
العسيلة وينبغي أن يكون الوطء في حالة  
الانغماس كذلك (وكراهة التروج للشاني  
(تحريماً) الحديث لعن الله المحلل والمحلل له  
(بشرط التحليل) كتر وجبت الخ  
(وان حلت للاول) لعنة النكاح وبطلان  
الشرط فلا يجبر على الطلاق كما حقت له كتاب  
خلافاً لما زعمه البرازي ومن لطيف الحيل  
قوله ان تزوجتك ولو خافت أن لا  
فوق ثلاث مثلاً فان ابنتي ولو خافت أن لا  
يطلقها تقول زوجتك نفسي على أن أمرني  
بسدك (وكان الرجل  
أما جاوراً) بسد الاصطلاح وتأويل اللعن  
اذا نيط الأجر ذكره البرازي





وأشار بقول قول المطلقة الى أن منكوبة رجل اذا قالت لا تحرطلقني زوجي وانقضت عدتي كأنه تصديقها  
 اذا وقع في الظن صدقها عدل كانت أم لا ولو أراد أن يتزوج امرأته فشهد عنده أو عند القاضي أن لها زوجا  
 فتزوجها لا يفرق اه بحر أي وينتظر حضور الزوج (قوله ان غلب على ظنه صدقها) وان لم تكن عدلة قال  
 في البدائع وغيره لا بأس أن يصدقها ان كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه صدقها أفاده صاحب البحر (قوله  
 ببعض) وبالأشهر ثلاث لحزة ونصفها الأربعة الحلي وعندهما ثمانية وثلاثون يوما اعتبار الأقل مدة الطهر  
 والحيض (قوله شهران) فيجعل كأنه طلقها في أول الطهر بعد الوقوع فيجعل طهرها خمسة عشر يوما لأنه لا غاية  
 لا كثره فيؤخذ لها بالأقل وحيضها خمسة لان اجتماع أقلهما في أمرأة واحدة نادر فيؤخذ لها بالوسط فلا ثلاثة  
 أشهر تكون خمسة وأربعين يوما وثلاث حيض خمسة عشر يوما فصارت ستين وهذا يخرج عن قول الإمام  
 وأما على تخريج الحسن له فيجعل كأنه طلقها في آخر الطهر أحد ترا من تطويل العدة عليها فيجعل حيضها  
 عشرة أيام وطهرها خمسة عشر يوما لا ثلاث فقدرنا طهرها بالأقل قدرنا حيضها بالأكثر ليصدق لافقيها طهران  
 بثلاثين يوما وثلاث حيض بثلاث وهذا من الزوج الأول وثلاث من الثاني وزيادة طهر على تخريج الحسن  
 وهو الذي يقع فيه تزوجها بالثاني اه أبو السعود فالمدتان على توجيه محمد مائة وعشرون يوما على توجيه  
 الحسن يرااد عليها خمسة عشر يوما والمناسبات لما واف أن يزيد لحزة ليعطف عليه ما بعده (قوله ولائمة أربعون  
 يوما) أي على تخريج محمد طهران بثلاثين وحيضان بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوما وطهر  
 بخمسة عشر وحيضان بعشرين فتصدق بثلاثين يوما على تخريج محمد وبخمس وعشرين يوما على تخريج  
 الحسن بزيادة طهر يقع فيه نكاح الثاني (قوله ما لم ندع السقط) راجع الى كل من الحرة والائمة أي السقط  
 الذي ظهر بهض خلقه ليكن اذا ادعت السقط فامان تدعيه من الأول فقط أو من الثاني فقط أو من كل منهما  
 ولا بد في كل من مدة تحتل ظهوره وبهض الخلق فيجوز قوله الحلي (قوله كما تزوجت) أي زوجها الأول قاله الحلي  
 لمصنف قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض كان له الرجعة (قوله ولو تزوجت) أي زوجها الأول قاله الحلي  
 ولم يسألها بحر (قوله لم تصدق) هذا ما في الخلاصة وفي التفاريق أنها تصدق اذا يعلم ذلك الامن جهتها (قوله  
 دليل الحل) أي دليل أنها ماتت حالا لا قبل فتكون مناقضتها ثانيا لا امرأ عارض فلا تعبر (قوله لا يجعل تزوجها  
 حتى يستفسرها) أي لا اختلاف الناس في حلها بمجرد العقد أي فيمكن أنها أخبرت أنها حلت اعتمادا منها على أنها  
 حلت بمجرد العقد فلا لاستفسار أحوط والقاتل يحلها بمجرد العقد سعيد وفيه أنه رجع عنه (قوله ليس لها ذلك)  
 أي تزويج نفسها ولو سمع رجل منها ذلك والزوج يقول لا بل مطلقا لتسعين لا يسع من سمع منها أن يحضر  
 نكاحها ويعنفها ما استطاع والذي مرآ حر الرضاع أن لها أن تتزوج لان الحرمة أيسر اليها فيجوز قلت ان  
 الذي قد سمعته حيث قال ومفاده الخ وما هنا نص وهو مقدم (قوله أنه طلقها) أي بانثا (قوله لها قتله  
 بدواء) قال في المحيطين يخبرها أن تمتد بسلامها وتهرب منه وان لم تقدر قتله متى علمت أنه يقربها والمكن  
 ينبغي أن تقتله بالدواء وليس لها ان تقتل نفسها وان قتله بالآلة لا يجب القصاص اه بحر (قوله فان حلف  
 ولا يئنه لها) الانسب فان لم يكن لها يئنه وحلف (قوله فلا تئنه عليه) ولا تئنه عليها بكنيته من نفسها (قوله  
 وان قتله) هذه العبارة تفيد اباحة الأمرين (قوله لها لتزوج بآخر) أي ثم اذا حضر الغائب تطلب منه تجديد  
 النكاح وتعلم بأن له لشك خارجا عنها (قوله لو غابا) اما لو كان حاضر ليس لها ذلك لان الزوج اذا انكر قضى  
 بالفرقة بينهما (قوله قلت يعني دابة) قال في البحر والحاء لانه على جواب شمس الاثمة الا وزجندى ويقع الدين  
 النسخة والمسير دابة شجاع وأبي حامد والسرخسي يحل لها ان تتزوج بزواج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى  
 جواب الباقر لا يحل اه (قوله لا يجعل له قتلها) ظاهره أنه باتفاق وينظر الفرق بينا وبين ما قبلها او جعل على  
 الماتى به من عدم حل قتلها (قوله كما تزوجت) أي عن الاوزجندى (قوله لا يصدقان) ظاهره سواء اصلنا  
 معاشرة الأزواج أولا (قوله أخذ بالثلاث) لان اقدامه على الطلاق يدل على قضاء العصمة وتطلق ثلاثا محلا  
 باقراره واحتياطاً والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب الايلاء)\*

هو مصد رآلى كاعلى أى حلف والجمع أيا كما طابا قال الشاعر

ان غلب على ظنه صدقها) وأقل مدة عدة  
 نفسه ببعض شهران ولائمة أربعون يوما  
 ما لم تدع السقط كما مر ولو تزوجت بعد مدة  
 فتعده لم تنقض عدتي أو ما تزوجت  
 بآخر لم تصدق لان اقدامها على التزوج  
 بآخر لم تصدق لان اقدامها على التزوج  
 دليل الحل وعن السرخسي لا يجعل تزوجها  
 حتى يستفسرها وفي البرازية قالت طلقني  
 فلا تئنه أم أكرهت نفسها أم لا  
 ذلك أصرت عليه أم أكرهت نفسها  
 (مجموع من زوجها أنه طلقها ولا تقدر على  
 منه من نفسها) لا يقتله (لها قتله) بدواء  
 خوف القصاص ولا تقتل نفسها وقال  
 الاوزجندى ترفع الامر للقاضي فان  
 حلف ولا يئنه لها فالائمه عليه وان قتله فلا  
 شيء عليها والباقى كالثلاث برأية وفيها  
 شهدا أنه طلقها ثلاثا لها للزوج  
 للتحليل لو غابا انتهى قلت يعني دابة  
 والصحيح عدم الجواز فنية وفيه قول يقدر  
 هو أن يقتل عنها ولو غاب بغيره وردنه  
 اليها لا يجعل له قتلها او بعد عنها جهه (قوله يئنه)  
 لا تقتله فانه لا يسعها (قوله يئنه)  
 كما في التفسير خاتمة ونسرح الوهاب كنية عن  
 الملقط أي والائمه عليه كما مر (قال بعده) أي  
 بعد طلاقه ثلاثا (كان قبلها المطلقة  
 واحدة وانقضت عدتها ومدة) المرأة في  
 ذلك لا يصدقان على المذهب المقتضى به كما لو لم  
 تصدق هي وقبل يصدقان ولو طلقها ثنتين  
 قبل الاخذ لم تنقض طلاقها قبلها  
 واحدة أخذ بالثلاث قية  
 \*(باب الايلاء)\*

فليل الا لا يحافظ ايمنه \* وان بددت عنه الالبسة برت

حوى أى برت في عينه قاله في الدر المنثور ويدور بالباء أى سبقت والبادرة البديهة مغرب وجهه الانتفا في بالنون  
والاصل في نفسه قوله تعالى للذين يؤمنون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فارقا فان الله غفور رحيم وان عزموا  
الطلاق فان الله سميع عليم قرأ ابن مسعود فان فارقا فبني أى رجعا في الأربعة أشهر قال الواحدى كان ايلاء  
البله اهل السنة والسنة فوقه اربعة أشهر فمن كان ايلاءه دون أربعة أشهر فليس بايلاء اه أبو السعود  
عن النفاية (قوله مناسبته البينونة ما لا) أى مناسبة الايلاء للطلاق الرجعي قاله الحلبي والاولى ذكر ان مناسبة  
بين البائن والايلاء اذ التكلم على الرجعي انقطع عند قوله ويتكلم بمبائه بمادون الثلاث ولذا قال في الكنز فصل  
ويتكلم بمبائه الخ وعبارة الشارح قابلة له والمعنى ان البائن لما كان يحصل بالايلاء ما لا تناسب ذكره عقب  
البائن وفي حاشية الشارح عن الانتفاي مناسبة الايلاء لما تقدم أن التحريم الذي يحصل من جهة الزوج أربعة  
الطلاق والايلاء والمظاهر والاعان فلما فرغ من بيان الطلاق شرع في الايلاء لان حكم الطلاق في الايلاء  
لا يثبت على الفور بل يؤجل الى انقضاء المدة وكان القياس أن يؤجل كرائع قبل الايلاء لان المانع نوع من الطلاق  
الا انه لما كان بموضع تباعد عن الطلاق فأنزل عن الايلاء وقدم المانع على الظهار لان الظهار منكر من القول  
وزور وليس المانع كذلك ثم قدم الظهار على اللعان لان الظهار اقرب الى الاباحة من اللعان بدليل أن سبب  
اللعان وهو القذف بالنال اضعف الى غير الزوجة يجب الحد والموجب للعدمة صفة بلا شائبة الاباحة  
اه (قوله وشرع الحلف) أى حلف الزوج مسلما كان او ذميا كان أو عبدا باقه أو بتعاقب ما يستتبه اه  
حوى وظاهره أنه لا فرق بين الايلاء والحلف وقبل بينهما فرق فالايلاء الحلف على ترك الفعل والحلف على الترتك  
والفعل فيكون بينهما العموم والخصوص أفاده أبو السعود (قوله على ترك قربانها) أى ترك وطء الزوجة حقيقة  
أو حكما كالطهارة الرجعية حوى ولو كانت الزوجة صغيرة لاوطأها القربان كالقرب مصدر وقرب بكسر الهمزة  
في الماضي وقصها في المضارع وفي لغة من باب قتل وقرب بمعنى فعل أو دافى عن الاول ولا تقربوا الزنا وقربت  
المرأة قربانا ومن الثاني لا تقرب الحي أى لا تدن منه أفاده أبو السعود والضمير في قربانها يرجع الى الزوجة وهما  
تخرج الأمة الموطوءة تلك العين فلا يلام منها (قوله مدته) المراد بها أن لا تكون أقل من أربعة أشهر للحررة  
وشهرين للزوجة الأمة فلا يشككل بما اذا قال والله لا أقربك أبدا فانه لا يوقيت فيه أفاده أبو السعود (قوله  
ولو ذميا) عنده وعند هذا لا يصح منه والاولى حذفه لتصريح المصنف به بعد (قوله والمولى) بضم الميم وكسر  
اللام اسم فاعل من آلى (قوله الابنئ مشق يلزمه) خرج راقه لا أقربك الا يوما أقربك فيه فانه يمكنه قربانها  
من غير نهي يلزمه على ما سبق اه حاشي وذكر الجوى وغيره أن المولى هو الذى لا يخلو عن أحد المكرهين  
من الطلاق وزوم ما يشق عليه (قوله مشق) خرج نحو ان قربتك فعلى صلاة ركعتين اه حاشي ولا يعتبر مشقة  
ذات بعراض ذم في النفس كالكدل كافي النهر (قوله الامانع كفر) استثناء من الاستثناء والاضافة للبيان  
يعنى أن الكافر اذا آلى يمكنه قربان زوجته من غير لزوم شئ قال الحاشي اه اشارة الى الجواب عن دليل صاحبين  
حيث قالوا اذا قال الذمى والله لا أقربك لا يكون مولى لانه يمكنه قربانها بلا كفارة تلزمه فصار حلقه بالحج  
والصوم وأبو حنيفة يقول انه أهل لليمين الا أنه لا تلزمه الكفارة لانها عبادة وليس من أهلها (قوله وركنك  
الحلف) الاول حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف هو الحلف (قوله ومنه) أى من كونها منكوحية وقت تعيين  
الايلاء ان تزوجتك فوالله لا أقربك لان المعلق وهو عدم القربان بالشرط وهو التزوج كما لم ينعقد عند وجود الشرط  
فكانه آلى منها بعد وجود التزوج أفاده الحلبي (قوله ولو زلزموا أنت طالق) بأن قال ان تزوجتك فوالله لا أقربك  
وأنت طالق قال القهستاني ناقل عن النظم لو قال ان تزوجتك فوالله لا أقربك وأنت طالق على الجملة التقسية  
بالقربان ووقع بائن بتركه بلا خلاف اه وفيه انه ان تزوجها تطلق لعطف قوله وأنت طالق على الجملة التقسية  
المعلقة بالشرط وليس هناك وقوع الطلاق قبل الدخول فكيف تبين ترك الوطء اه حاشي (قوله وأهلية  
الزوج للطلاق) فلا يصح ايلاء صبي ومجنون وصح ايلاء العبد لانه أهل للطلاق والكفارة بغير المال (قوله فصح  
ايلاء الذمى) عنده لانه من أهل الطلاق ولا يصح عنده ما لا يملك من أهل الكفارة (قوله بغير ما هو شرعي)  
اعلم أن ايلاء الذمى على ثلاثة أنواع صحيح انتفاها كالو حاشي بالابتلاء بقرينة كانه شاق وباطل انتفاها كالخلف بالحج

مناسبة البينونة ما لا (هو) لفظة العين  
وشرعا (الحلف على ترك قربانها مدته)  
ولو ذميا (والمولى هو الذى لا يمكنه قربان  
امرأته الابنئ) مشق (يلزمه) الامانع  
كفر وركنك الحلف (وشرطه محبة المرأة  
بكونها منكوحية وقت تعيين الايلاء) ومنه  
ان تزوجتك فوالله لا أقربك ولو زاد وأنت  
طالق ثم تزوجها الزمة كفارة بالزواج ووقع  
الحج بغير كفارة (وأهلية الزوج للطلاق)  
وعنده ما لا كفارة (فصح ايلاء الذمى) بغير  
ما هو شرعي





فيه من الالم وقال الثاني عشر بالايام وعن ذكر اعتبارية الشهر بالايام والشهر الثاني والثالث بالالهة ويكمل  
 ايام الشهر الاول بالايام من اول الشهر الرابع اه نهر (قوله تعيين المدة) فانه قرينة على أن المنع لعين لا للمض  
 في الظاهر أن التأخير كذا المدة كما تقدم (قوله أو وهو عما يشق) كقوله فعلى صوم يوم أو شهر أو صدقة إذا عين  
 للدرائتي عليه أخرجه أو فكل أو لولا أم لكه حر أو كل امرأة أو زوجها فعلى طالق أو فله على هدى أو اعتاق  
 أربعين أو كفارة أو فعلى ذبح والذى فيصع ويلزمه ذبح شاة ولو قال أو حلف بما يشق له كان أفودوا خصر كذا  
 في الدر المنق (قوله لعدم مشقتها) ولا تعتبر مشقة من كسل (قوله وقياسه) أى التقيد بقوله عما يشق (قوله  
 بما يشق) هذا التقيد لا يلزم فيما يظهر لأن المحو والتمسحات الثلاث واتباع نحو العشر جوازاً عما يشق  
 في الهمدية لو قال فعلى اتباع جنازة أو صدقة تلاوة أو قراءة القرآن أو الصلاة في بيت المقدس أو نسيئة فليس  
 محول ويجب صحة الابلاد فيما لو قال فعلى مائة ركعة ونحوه مما يشق عادة اه وانما لم يكن مولياً بالصلاة في بيت  
 المقدس لأن تعيين المكان لاغ عندنا واعلم أن التقيد بنحو مائة ركعة انما يبنى صحة الابلاد به على كونه مشقة لا  
 يصح عماله مشقة فيها وأما إذا علل عدم الصحة بأن الصلاة لا يلحق بها عادة فلا فرق بين الركعتين والمائة فأفاده  
 صاحب البحر (قوله ولم أره) البحث لصاحب الترهبة عليه في شرح المتن (قوله أو فوات طالق) فإن قرنها  
 في المدة طلق رجعيان ومضت المدة بلا في بابت واحدة (قوله أو بعده حر) ظاهره ولو كان عن لا يشق عليه  
 الميثاق لأن شأنه المشقة (قوله ومن الكتابات الخ) ومنها لا المسك لا غطنك لا سواك لا أجمع رأسى ورأسك  
 لا أصابعك لا أدنومك لا أيت معك في فراش بحر (قوله لا أمسك) أى ان قوى به الوطء فله البقاء وفي البحر  
 قال واقه لا يمس جلى جلدك لا يكون مولياً لانه بحث في عينه بالمس بدون الجماع في الفرج اه وهذه الصلة  
 ظهور في لا أمسك مع أنه يكون مولياً إذا نوى به الوطء ففى البحر محمول على ما إذا لم يرد (قوله فان قرنها في المدة)  
 كذا كره وان أخفى عنه قوله سابقاً وحكمه الخ ليرتب عليه ما بعده (قوله وجبت الكفارة) ولو كفر قبل الخنث  
 من فله الاستيعاب (قوله وجب الجزاء) أى ما لم يتعد لمضى الهندية إذا حلف على قرب امرأته بعقوبته  
 ثم يابى (قوله ثم ان عادى ملكه قبل القربان انعقد ايلام وان دخل في ملكه بعد القربان لا ينعقد ولو قال  
 ان قرنها أى حران فاناجبها أو باعها معا أو على التعاقب بطل الابلاد اه ولم يتعرض المصنف لما إذا جاع  
 بين العين بالله والتعلق وقد تقدم ما فيه (قوله بابت واحدة) انما كانت مائة لانه وقع التخلص من الظلم ولا يكون  
 بالرجوع لانه يسبيل من أنه يردّها الى صحته ويعيد الابلاد فتعين البائت لثقت نفسها وتزول سلطنته عليها  
 جزاء لظلمه بحر (قوله بعضها) بأوه السببية بقاء قوله واحدة للعدية فاندفع الاشكال المشهور (قوله بعد ضمها)  
 لما إذا ادعاء فيها فالقول قوله لانه عاك انشاءه فلا يكون متهما (قوله الابينه) أى يقيه على مقالته  
 فيما أنه جامعها لم افعمل بها لان الثابت باقراره كالنات بالمعاسة بحر (قوله وسقط الحيات لو كان موقفاً)  
 لاتهامه باتهامه المتمر قوله ولوعدين) بأن حلف على تركها ثمانية أشهر كذا في الدر المنق (قوله لا لو كان مؤبداً)  
 بأن يصرح به أو يطلق فلا يسهط الحلف الا أنه لا يتكرر عليه الطلاق قبل التزوج في المختار لانه لم يوجد منه منع  
 الحق بعد البينونة حوى (قوله وكانت طاهرة) قد سبق ما فيه (قوله أى قربان) الاولى حذفه لان الذى يكون  
 باللسان كسابق (قوله والمدة من وقت التزوج) سواء كان التزوج في المدة أو بعد انقضاءها قال في المهر واختلف  
 في اعتبار ابتداء مدته في الهداية وعليه جرى في الكافي أنها من وقت التزوج وقيل في النهاية والعناية تبعاً  
 للقرنائى والمرغباني بما إذا كان التزوج بعد انقضاء العدة فان كان فيها اعتبار ابتداءه من وقت الطلاق قال  
 الشارح وهذا لا يستقيم الا على قول من قال بكثر الطلاق قبل التزوج وقدم ترجمته قال في النسخ فالاولى  
 الاطلاق اه حلى (قوله فان كنهها) أى الحوى الذى انتهى ملكه بالثلاث قاله الحلى (قوله لاتهامه هذا الملك)  
 أى بالاثلاث سواء وقعت منفردة بسبب الابلاد المؤبد أو غير جارية بالابلاد قبل مضى مدته اه بحر (قوله بتفسير  
 للطلاق) أى بتفسير طلاقاً أو طلقين اه حلى (قوله ثم عادت بثلاث) الاولى حذف قوله بثلاث لبيان خلاف  
 عهد فانما الاعتقاد عند عداها (قوله يقع بالابلاد) أى المؤبد السابق فكلمها مضى أربعة أشهر بلا وطء مانت بعد  
 التزوج فله في شرح المتن (قوله خلاف الجهد) أى فيقيم بالابلاد ما يقى فإن كانت الاولى واحدة تقع ثلثان إذا  
 مضى المدة ثلثان إذا كانت الاولى ثنتين تقع واحدة فما أفاده ظاهره بآيته من ان عهد الا بوقع بالابلاد بعد الزهر

تعيين المدة (وان قرنتك فعلى حج أو نحو)  
 عما يشق بخلاف فعلى صلاة ركعتين فليس  
 محول لعدم مشقتها ما بخلاف فعلى مائة ركعة  
 وقياسه أن يكون مولياً بمائة خفة  
 أو اتباع مائة جنازة ولم أره (أو فوات  
 طالق أو بعده حر) ومن الكتابات لا أمسك  
 لا أتبعك لا أغشاك لا أقرب فراشك لا أدخل  
 عليك ومن المؤبد نحو حتى تخرج الدابة  
 أو الأجل أو تطلع الشمس من مغربها (فان  
 قرنها في المدة) ولو جئنا (حت) وحينئذ  
 (فى الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره  
 وجب الجزاء وسقط الابلاد) لاتهامه أمين  
 (والا) يقربها (بابت واحدة) بعضها  
 ولو ادعاء بها لم يقبل قوله الابينه  
 (وسقط الحيات لو) كان (موقفاً) ولو عدين  
 اذ مضى الثانية تبين بثانية وسقط الابلاد  
 (فلو كان مؤبداً) وكانت طاهرة كما مر  
 وفزع عليه (قوله كنهها) أى قربان (بابت  
 ومضت المدة من وقت التزوج) فان  
 بان خرين) والمدة من وقت التزوج اه هذا  
 نكحها أو تزوج آخر لم تطلق لاتهامه هذا  
 الملك بخلاف ما لو بابت بالابلاد بما دون  
 ثلاث (قوله بانها بتفسير الطلاق ثم عادت ثلاث  
 يقع بالابلاد خلاف الجهد كما مر في مسئلة الهدم

الثاني شيئا فغيره (اد) قوله وان وطأ بعد زوج آخر (قوله) أي ولو بعد الثلاث يلزمه التكفير من بعده لبقائه في حقه  
وان لم تنق في حق الطلاق أقاده صاحب الصبر (قوله للفت) متعلق ببقائه (قوله بعد هذين الشهرين) قيد آخر في  
لأنه لو لم يذكر كان الحكم كذلك بغير (قوله لتصدق المدة) لأنه جمع بين المتعاطفين بغير الجمع وهو كالجمع باللفظ  
فكانه قال والله لا أقربك أربعة أشهر (قوله اذا الساعة كذلك) المراد به العطية من الزمن (قوله لم يكن موليا)  
لأن الثاني ايجاب مبتدأ وقد صار ممنوعا بعد العين الأولى عن شهرين وبعد الثانية عن أربعة الا يوما متلاظما  
تتكملة مدة الايلاء (قوله لم يكن ان قاله انحدت الكفارة الخ) قال في الصبر وتقييده بقوله بعد الشهرين انما هي  
أيضا لأنه لو لم يذكره لا يكون موليا أيضا لكن يتم ما فرق من وجه آخر وهو أنه عند ذكره تعين مدة العين الثانية  
ومنه عدمه تعين مدة واحدة وتاخر الثانية عن الأولى يوم في مسئلة الكتاب لم تتداخل المدة فان  
فلو قربها في الشهرين الاو اثنين لزمه كفارة واحدة وكذلك في الشهرين الآخرين لأنه لا يجمع على شهرين يمينان بل على  
كل شهرين يمين واحدة (فروع) لو كثر النفي بان قال والله لا أقربك شهرين ولا شهرين أو كثر القسم بان قال والله  
لا أقربك شهرين والله لا أقربك شهرين لا يكون موليا لانهما عينا فتدخل مذهبهما حتى لو قربها قبل مضي  
شهرين يجب عليه كفارتان ولو قربها بعده ضمها لا يجب عليه لا قضاء مذهبها وحكم اليوم حكمكم الايلاء في عدم  
التعدد اذا كانت الواو فقط والتعدد اذا تكرر حرف النفي أو القسم ولا فرق في تكرار القسم بين تكرار المقسم  
عليه أو لا حتى لو قال والله لا أقربك كذا أقربك يمينان في ظاهر الرواية كقوله والله لا أقربك كذا والله لا أقربك  
كذا ولو قال والله لا أقربك ثم قال بعد ساعة والله لا أقربك ثم بعد ساعة قال والله لا أقربك فقربها بعد العين  
الثالثة لزمه ثلاث كفارات لداخل المحلوف عليه ولو لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانتهت وعند تمام الثانية  
وهو يساعدها تبين باخرى اذا كانت في المدة وعند تمام الثالثة تبين بثالثة بلا خلاف بغير (قوله الا يوما)  
مثلة الساعة حوى (قوله لم يكن موليا للعالم) لأنه استثنى يوما منكر ان يصدق على كل يوم من أيام تلك السنة  
لحققة فيمكنه قربانها قبل مضي أربعة أشهر من غير نفي يلزمه وصرفه الى اليوم الاخر اخراج له عن حقيقته اعني  
التكثير الى التعمين بلا حاجة بخلاف ما لو قال الانقضاء يوم فانه ينصرف الى الاخير لان النقصان انما يظهر بالآخر  
ويختلف ما لو قال اجرتك داري سنة الا يوما فان المقصود من التأجيل تأخير المطالبة فتعين الاخير بدلالة  
ومثل الاجارة لو قال اجرتك دقي عندك سنة الا يوما فان المقصود من التأجيل تأخير المطالبة فتعين الاخير بدلالة  
الحال وكذلك لو قال لا اكلم فلانا سنة الا يوما وقامه في البحر والنهر (قوله وبقي من السنة اربعة اشهر) أي ولم يقربها  
فيها نهر (قوله صار موليا) اذا غابت الشمس من ذلك اليوم ولا يكون موليا بمجرد اقتراب ان يخالف قوله سنة الا مرة  
فانه اذا قربها صار موليا من ساعته بغير (قوله والا) أي وان لم يبق أربعة أشهر ومثله ما لو بقيت ما لو بقيت وجاءها فيها  
(قوله فيصير موليا) هو في حكم الايلاء المؤبد (قوله لم يكن موليا أبدا) سواء قربها أو لا بغير (قوله لأنه يمكنه أن  
يقربها) بناء على مضي المدة فان كان لا يمكنه بأن كان ينهب ما غانية أشهر صار موليا على ما في جوامع الفقه  
وأما على ما ذكره قاضي خان فالعبرة بأربعة أشهر والذي يظهر ضعفه لا مكان خروج كل منهما الى الآخر فيلتصيان  
في أقل من ذلك بغير وفيه انه لم يتحقق الايلاء على كل لأن الحلف على ترك قربان المنكوحه والحلف هنا على عدم  
الدخول وقد يجاب بان من كفايته فلا يكون موليا به الا بالنية (قوله فيطأها) أي من غير نفي مشق يلزمه  
بالوطء (قوله لبقاء الزوجية) أي فبتناؤها قول تعالى للذين يؤلون من نسائهم وأورد أن وقوع الطلاق  
في الايلاء لطلبه منع حقهما في الوطء ولا حق لهذه في الجماع فلا يكون ظالمًا مانع وأجاب شرف الإثمة الكردي  
وهو أول من قرأ الهداية على مؤلفها بان العبرة في المنصوص لعين النكح لا لعناء وهذه من نسايتا فيجعلها  
آية الايلاء والله جل ذكره هي المطلق رجعيًا بعلا وهو الزوج حقيقة ومجرد عدم ثبوت حقهما في الجماع لا أثره  
في عدم صحة الايلاء ألا ترى انه يصح من الزوجة ولو اسقطت حقهما من الوطء حوى (قوله ويحيط بمضى البتة)  
فان لم تغضيان امتد طهرها وكانت من ذوات الاقراء بانتهى مدة الايلاء حوى (قوله ولو آتى من مباتته)  
وهي في المدة سواء بانتهى بغير أو كبري (قوله ولم ينفه) اما اذا اضاف بان قال ان تزوجت فنقوا لله لا أقربك  
اربعة اشهر كان موليا (قوله كما ترى) في شرح قول المصنف بشرطه محلة المرأة (قوله لبقاء العين) في حق وجوب  
الكفارة عند الخت لأن انعقاد العين بعد التصور وحسب الاشرع ألا ترى انها تنقذ على ما هو مصيبة بغير

(وان وطأها) بعد زوج آخر (كفر لبقائه)  
العين (للمنفذ) والله لا أقربك شهرين وشهرين  
بعد هذين الشهرين ايلام (لتصدق المدة ولو  
مكث يوما) أو ابدى سطلق الزمان اذا الساعة  
كذلك بغير (ثم قال والله لا أقربك الا اثنين)  
ثم يكن موليا قال (بعد الشهرين الا اثنين)  
أولا لتقص المدة لكن ان قاله انحدت  
الكفارة والا تنقذت (أو قال والله  
لا أقربك سنة الا يوما) لم يكن موليا لشهر  
بل ان قربها فيبقى من السنة أربعة أشهر  
قاله صار موليا والا لا ولو حذف سنة  
لم يكن موليا حتى قربها فغير موليا ولو زاد  
الا يوما اقربك فيه لم يكن موليا لأنه  
استثنى كل يوم يقربها فيه فلم تصور منه في مكة  
(أو قال وهو بالبصرة والله لا أقربك سنة الا  
وهي بها الا) يكون موليا لأنه يمكنه أن  
يقربها منها فيطأها (أي من المكنان رجعيًا  
صح لبقاء الزوجية ويحيط بمضى البتة)  
(ولو) آتى (من مباتته أو اجتمع في كنفها  
بعده) أي بعد الايلاء ولم ينفه للملك كما مر  
(لا) يصح انقوات محله ولو وطأ أكثر اربعاء  
العين

(قوله ولو أني فابن الخ) فلو أني ثم طعنها ثم تزوجها أن تزوجها قبل انقضاء المدة كان الإيلاء على حاله حتى  
 الوقت أربعة أشهر من وقت الإيلاء يقع عليها تطليقة أخرى بحكم الإيلاء وان تزوجها بعد انقضاء المدة كان  
 حولا وقتة بصدقة الإيلاء من وقت التزوج بصر (قوله كاحرام) مثله الاعتكاف وهو غنبل للجهنم الحكمي فإذا  
 أحرم وقت الإيلاء وبنه وبين الفراغ من أفعال الحج أربعة أشهر فمعدنا لا يكون فيه إلا بالجماع لأنه انشعب  
 باختباره بطريق محظور فيما لم يصرح به فلا يصدق قضيهما اه بصر (قوله مرض بأحدهما) أي منع عن الجماع  
 كافي الهندية (قوله أو صغرها) انما قصره عليه لأن صغر معان من حصه إيلائه (قوله أو رقةها) هو وضع النساء  
 إذا لم يكن لها خرق إلا الجبال كذا في شرح با كبير وقال العلامة مسكين أنه إذا فم الرحم بعظم أو فحوه وبالسكون  
 مانع يمنع من سلقه كذا ما غسلة غليظة أو خمسة مرفعة أو عظام كذا في الطلبة جوى فهو بالسكون أعم منه  
 بالفتح أبو السعود (قوله أو جبهه أو عنته) أو أسرا وكانت في مكان لا يعرفه وهي فائضة أو حال القاضى بينهما  
 بالشهادة عليه بالثلاث للتركية جوى (قوله لا يقدر على قطعها في مدة الإيلاء) فان قدر لا يصح فيه باللسان بصر  
 عن البدائع (قوله إذا لم يقدر على وطئها في السنين) فان قدر عليه فضته الجماع كما يعلم من الجهر (قوله فليراجم)  
 راجعناه قرأناه ونقول في الفتاوى الهندية عن غاية السروحي حيث قال والحبس بحق لا يعتبر في التي باللسان  
 وبظلم به تبراه صلى (قوله وكذا حبسها ونشوزها) أي ما نمان إذا كانا بغير حق ولم يقدر على الجماع في الحبس  
 والنشوز (قوله فهو قوله بلسانه) قد بدله لأنه لو فاء بلسانه لا يعتبر بصر (قوله وفحوه) كرجعتك وارتجعتك  
 ولا حاجة إلى ذكره هنا للاستغناء عنه بقول المصنف فهو قوله الخ قاله الحلبي (قوله بالمنع) الأولى أن يقول  
 بذكر المنع فيكون أرضاؤها بالوعد باللسان وأراد يكون التي باللسان متبرأ أنه مبطل للإيلاء في حق الطلاق  
 أما في حق قضاء العين باعتبار الخلف فلا حتى لو وطئها بعد التي باللسان في مدة الإيلاء لم يفسد كفاية لقعة الخلف  
 قاله في الجهر (قوله فان قدر على الجماع الخ) شمل كلامه ما إذا كان قادرًا وقت الإيلاء ثم عجز بشرط أن يمضي  
 زمن يقدر على وطئها بعد الإيلاء وما إذا كان عاجزًا وقت ثم قدر في المدة اه بصر وقيد بالمدة لأنه لو قدر عليه بعدها  
 لا يبطل (قوله لأنه الأصل) أي واللسان خلفه وإذا قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبطل بطل البذل  
 كالتميم إذا رأى الماء في صلانه (قوله فان وطئ في غيره) كذا إذا وطئها حالة الحيض أو قبلها بشهوة أو لمها أو نظر  
 التي فوجها بشهوة كافي الهندية (قوله ومفاده) أي مفاد قوله فان قدر على الجماع في المدة (قوله وفي الحساوي)  
 تأييد لما في المتن لأنه كان يمكنه التي بالجماع حال العفة اه حلبي ومعه ما إذا مضى بعد الإيلاء زمن يقدر فيه  
 على وطئها ولم يفعل كما سبق وقيد قوله وهو صحيح لأنه لو آلى في مرضه وفاء بلسانه يبطل الإيلاء في حق الطلاق  
 فان صح قبل تمام المدة يبطل قدرته على الأصل كالتميم (قوله وبني شرط ثالث) والاول الهجر والثاني دوامه قاله  
 الحلبي (قوله بني الإيلاء) لأن التي بالوعد حال قيام النكاح انما يرفع الإيلاء في حق حكم الطلاق لحصول انقضاء  
 صحته ولا حتى لها حال المنيونة بخلاف التي بالجماع فانه يصح بعد ثبوت البيونة حتى لا يبق الإيلاء يبطل  
 لأنه حث بالوعد فانقضت العين وبطلت بصر (قوله إيلاء أن نوى التبريم) الظاهر انه من الإيلاء المؤبد  
 وانما كان إيلاء لا نوى التبريم الحلال عين كافي الجوى (قوله أولم ينوشيا) أي لاظهار أو لا طلاقا ولا إيلاء ولا كذا  
 أبو السعود عن الجوى (قوله وظهاران نواه) لأن فيه حرمة ذواته صح ولأنه يحتمل كذا في العيني وقال محمد  
 لا يكون ظهارا لعدم ركنه وهو تشبيه الملة بالحرمة ولم يذكر هذا الخلاف في ظاهر الرواية وانما نقله السرخسي  
 عن النوادر والمذكور في جوامع الفقه عن محمد كقول ما هو وجوامع الفقه تأليف أبي يوسف واعلم أن ظاهرا  
 كلام النهر يقتضي أن رواية النوادر ليست من ظاهر الرواية والمصريح به في كلام ابن كمال باشا من كتاب الحج أنها  
 تكون من ظاهر الرواية ونصه الفرق بين ظاهر الرواية ورواية الأصول هو أن المراد من الأصول المبسوط  
 والجامعان والزادات والسير الكبير وليس فيه رواية الحسن بل كاه رواية محمد ورواية النوادر قد تكون ظاهرا  
 برواية والمراد من رواية النوادر روايتهم عن غير الأصول المذكورة وقد صرح بعضهم بعدم الفرق اه أبو السعود  
 (قوله وهدر) أي باطل وفي القاموس الهدر ما يطل من دم وغيره هدر يهدر يهدر يهدر وهدر وهدر وهدر لازم  
 منه اه (قوله أن نوى الكذب) قال في البصر الكذب: فتح الكذب وكسر الذاو بكسر الكاف وسكون الذاو  
 هو الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو سواه فيه العمد والخطأ ولا واسطة بين الصدق والكذب على مذهب أهل

ولو أني فابن الخ ان مضت مدته وهي في العدة  
 ماتت باخرى والا لا خاتبة (هجن) هجر احتقيا  
 لا حكميا كاحرام أكونه باختباره  
 (عن وطئها المرض بأحدهما أو صغرها  
 أو رقةها) أو جبهه أو عنته (أو بمسافة لا  
 يقدر على قطعها في مدة الإيلاء أو لحبسه)  
 إذا لم يقدر على وطئها في السنين كافي الجهر  
 من الغاية وقوله (لا يصدق) لم أره لفهره  
 فليراجم وكذا حبسها ونشوزها (نفسه)  
 فهو قوله (بلسانه) (قوت اليها) أو راجعت  
 أو ابطلت الإيلاء أو رجعت عما قلت ونحوه  
 لأنه إذا ما بالمنع فبرضاها بالوعد (فان قدر على  
 الجماع في المدة ففعله الوطئ في الرج) لأنه  
 الأصل (فان وطئ في غيره) كدبر (لا يكون  
 الاصل) ومفاده اشتراط دوام العجز من وقت  
 الإيلاء إلى متى مدته وبصر في المتن  
 وفي الحساوي آلى وهو صحيح ثم من لم يكن  
 فيه إلا الجماع وبني شرط ثالث ذكر في البدائع  
 وهو قيام النكاح وقت السني باللسان فلو  
 أمنا المظاهرة بلسانه بقي الإيلاء (قال لا صرته  
 أنت التي حرام) ونحو ذلك سكت معني في  
 الحرام (إيلاء أن نوى التبريم أولم ينوشيا  
 وظهاران نواه وهدران نوى الكذب)  
 وذادانية



السنة والاثني عشر الصد اه وانما صدق في نية الكذب لانه نوى حقيقة كلامه اذ حقيقة كلامه في الحقيقة  
وهي موصوفة بالحل فكان كذبا او ورد انه لو كان حقيقا كلامه لانصرف اليه بلانية الكذب لانه نوى حقيقة  
النية ينصرف الى اليقين والجواب ان هذه حقيقة اولى فلا تنال بالابنية واليقين الحقيقة الثانية هي الجواب  
الاشهار نهر وغيره (قوله وأما قضاء فالبلاء) لكونه يمينا ظاهرا لا نحر يمينا لسلال يمينا بالنص فلا يصدق في حقيقته  
خلاف الظاهر وحكا في البحر قبيل وفاته السر حسي (قوله لن نوى الطلاق) سواء نواه مائتا أو مائة أو مائة أو مائة  
أو اثنين أو حلي عن الفهستاني وانما اشترط هذه النية في غير حالة الغضب والمذاكرة وأما مع أحدهما فلا يثبت  
شرطا لوقوع قضاء بغير (قوله وثلاث ان نواها) لانه من الكذبات وفيها تصح نية الثلاث جوي وقيد بالثلاث  
لانه ان نوى اثنين لا تصح نية الا اذا كانت أمة هندية (قوله وان لم ينو) هذا في القضاء وأما في الديانة فلا يقع  
مالم ينو وعدم نية الطلاق صادق بعدم نية نفي أصل أو نية الظاهر أو الإيلاء فانه لا يصدق قضاء صريح به الزبط  
حيث قال وعن هذا النوى غيره لا يصدق قضاء (قوله لظلة العرف) هذا جواب سؤال حاصله اذا وقع الطلاق  
بلانية ينبغي أن يكون كالصريح فيكون الواقع به رجعا والجواب أن المتعارف به ايقاع البائن (قوله ولذا) أي  
لفظة تعارفه في الطلاق (قوله لا يحلف به الا الرجال) أي هل أنه طلاق فلا ينافي ما يأتي أن المرأة اذا حلفت به  
كان يمينا (قوله ولو لم يكن له امرأة) قال في الجروفي الموضح التي يقع فيه الطلاق بلفظ الحرام ان لم يكن له امرأة  
ان حنث منته الكفارة وقال التتبي لا تلزمه والطاهر ان محله ما اذا قال على الحرام ونحوه أما اذا قال امرأة  
على حرام أو أنت على حرام فانه كذب بلازم به شيء (قوله وأحلفت به المرأة) حار في الهندية اذا قالت لزوجها أنه  
على حرام أو قالت أنا عليك حرام كان يمينا وان لم تنو كافي جانب الزوج حتى لو مكنت نفيها حنثت ولازمها  
الكفارة كذا في المذخية اه (قوله كالمومات أو بابت لا الى عدة ثم وجد الشرط) ظاهره أنه تلزمه كفارة عين  
فيهما وليس كذلك قال في الخانية اذا كان له امرأة وقت البعير فانت قبل الشرط أو بابت لا الى عدة ثم بشر  
الشرط لا تلزمه كفارة غير ثلاث يمينه انصرفت الى الطلاق وقت وجودها اه (قوله لا الى عدة) منسلة  
ما اذا انقضت عدة وجود الشرط (قوله لم تطلق امرأته) المناسب ولم تطلق ويكون معطوفا على قوله كالمومات  
فان معناه يكون يمينا (قوله لصيرورت يمينا) هذا التعليل اغايطه فيمن لا زوجة له أو أماس له زوجة وماتت أو بابت  
لا الى عدة فوجهه أن المزدوجة ثانيا لم يكن الحلف عليها (قوله به يفتي) وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى تبين  
المزدوجة بعد (قوله ومثله) أي مثل أنت على حرام (قوله أنت مسمى في الحرام) الأولى حذفه لانه قد قدمه (قوله  
والحرام يلزمني) قال في المنع ومن الألفاظ المستعملة في مصرنا وفرنسا الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى  
الطلاق وعلى الحرام قال في المختارات ان لم يكن له امرأة يكون يمينا فوجب الكفارة بالحنث (قوله أو حرممت  
نفسه عليك) قال في الهندية وبشرط ذكر قوله عليك في تحريم نفسه حتى لو قال حرممت نفسي ولم يقل عليك  
ونوى الطلاق لم تطلق بخلاف تحريمه نفسها اه بابضاح (قوله أو أنت على كالحار أو كالتنيز) قال في الهندية قال  
لامرأته أنت على كالميتة أو كالكلام أو ككلمة التنزيه مثل عن نية فان نوى كذبا وكذب وانوى التحريم فهو  
أيلا وانوى الطلاق فهو طلاق او طاهر كالكلام الشارح أنه يفتي في هذا بالطلاق البائن وان لم ينو (قوله  
والمنسلة بجهالها) المراد به أن يكون الحرام عنده طلاقا على ما يظهر من سياق كلامه وأما كون وضع المنسلة أنت  
على حرام فلا فان ما يقتضيه صحة المساق هو أن تكون العبارة هي امرأة أي على حرام اذ لا مساق أن يقول  
لأربع نسوة أنت على حرام ولا يأتى صحة القولين المذكورين الاعلى مقترناه أبو السعود عن عزى زاده وفيه  
إيجته إلى توفيق الشارح (قوله كما مر في الصريح) أي في باب الصريح وليس المراد أن الصريح يجري فيه هذا الحكم  
فانه قال في البحر بخلاف الصريح فانه لا يقع الاعلى واحدة فيما اذا قال امرأة طالق وله أكثر من واحدة (قوله  
وقال الكمال الخ) عبارته كافي المر وعندي أن ما في الفتاوى أشبه لأن قوله حلال الله أو حلال المسلمين كل  
كسوة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بمنزلة قوله من طوالت لان حلال الله يشمل على الاستعراق اه  
فوضوح كلام الكمال في قوله حلال الله الخ لا في أنت على حرام (قوله لكن في النهر) استند والعلية عليه وهم  
أن الطلاق في أنت على حرام (قوله فانه يمين) أي كل ناسه (قوله وبه) أي بما ذكر من كلام النهر ومن قول  
الشارح قلت الخ (قوله يحصل التوفيق) أي بين كلام المشايخ فمن قال إنه يقع على الجميع يحصل على ما إذا قال

وأما قضاء فالبلاء ففهماني (ونظرة بابتة  
ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها) وبقي بانه  
طلاق بائن وان لم ينو (لفظة العرف) وإذا  
لا يحلف به الا الرجال ولو لم يكن له امرأة  
أو حلفت به المرأة كان يمينا كالمومات  
أو بابت لا الى عدة ثم وجد الشرط لم تطلق  
أمرأته المزدوجة به يفتي أصيرورت يمينا  
قلت لم تطلقا ومنسلة أنت على حرام  
والحرام يلزمني وحرمت نفسي عليك أو أنت على  
أو حرام على أو لم يقل على أو أنت على  
أو حرمتم أو حرمتم نفسي عليك (ولو كان له) أربع  
كالحار أو كالتنيز برتبة (وقع على كل واحدة  
نسوة) ولم تطلقها (وقع على كل واحدة  
منهن طلاقا) بابتة (وقيل تطلق واحدة منهن  
والله البيان) كما مر في الصريح  
(وهو الاظهر) والاشبه ذكر الزباني  
والبزازي وغيرهما وقال الكمال الاشبه  
هذه الأقول وبه جزم صاحب البحر في قوله  
ومعنى في جواهر الفتاوى وأقره المستنف  
في شرحه أن في النهر يجب أن يكون معنى  
قول الزباني والمنسلة بجهالها يعني التحريم  
لا بقيد أنت على حرام بخلاف قوله  
كافي المستنف بل يجب فيه أن لا يقع الطلاق  
المضاطبة اه قلت يعني بخلاف حلال الله  
أو حلال المسلمين فانه يعم ويحصل التوفيق  
عليه



حلال الله أو المسلمين من حال أنه يقع على الخطابة فيما إذا قال أنت على حرام وليس المراد التوفيق بين القولين  
الذين في المصنف فإن موضوعهما فيما إذا قال امرأتى على حرام فإن الإضافة تأتي للجنس وللهود والحاصل  
أن الألفاظ الثلاثة الأول حلال الله الخ وهذا يتم وعليه يخرج ما في الفتاوى وهو صريح كلام الكمال والمصنف  
الثاني أنت على حرام وهو يخص الخطابة الثالث امرأتى على حرام وفيها الخلاف قال أبو السعود والحاصل  
أن اختلاف القولين إنما يمتنع على ما إذا أضاف التحريم إلى امرأتى لا يمينها بأن قال امرأتى على حرام ولم يمين  
وله نسوة لأنه قال مخاطباً لعمامة منهن ولا أنه هم فقال نسائي على حرام إذ لو خاطب واحدة منهن لم يقع الاعطاف  
أه شريطة لكنه ما نقلناه من الكمال يقتضي أن الخلاف جار في حلال الله أو المسلمين (قوله ألف مرة يقع  
واحدة) لأنه إذا أتى بالكاف أو بعلل بمقتضى إرادة التشبيه في القوة لا في العدد فيكون الطلاق واحداً فكذلك  
إذا حذفتها وأراد هذا المعنى وعلى قياس ما تقدم أنه إذا أتى العدد يقع ثلاث كما إذا قال بعد ألف كما تقدم قيل  
طلاق غير المدخول بها (قوله وأوبائتين) أي بقوله أنت على حرام (قوله وقع واحدة) لأن الذكيات لا يصح فيها  
إرادة التثنية لأن ما عددهم أو ما إذا أتى الثلاث صحت فيته ويقع ما قبله المثل كما في البصر عن الخطابة (قوله  
وبالثاني يميناً ص) أي قضاء رديانة غير المفتي به وديانة فقط على المفتي به أه حلي وفيه أن البائن لا يلحق  
البائن إذا كان كناية (قوله به يميني) وقال أبو يوسف يقع ثلاث على كل واحدة أه حلي (قوله حنت بوطه كل)  
قال في الهندية لو قال أنت على حرام يكون مولى من كل واحدة منهم ما يحن بوطها أه وهذا غير المفتي به وعلى  
المفتي به يقع على كل واحدة طلاقاً بآية أه حلي (قوله والفرق لا يحن) هو أن في قوله أنت على حرام حرمتهما  
على نفسه وتحريمهما تحريم لكل منهما وفي قوله والله لا أقربكما من نفسه من قربانهم ما جبه ما فلا يحن الأبوطهما  
وقد صرح بهذا الفرق صاحب التبر في كتاب الإيمان عنده قوله ومن حرم ملكه لم يحرم حيث فرق بين قوله أكل  
هذا الرقيق على حرام وبين واقعه لا أكل هذا الرقيق بأنه يتحرره الرقيق على نفسه حرم أجزاءه أيضاً وفي الثاني  
انعاش نفسه من أكل الرقيق كاه فلا يحن بالبعض أه حلي وفي الجبران قوله والله لا أقربكما صار الإيلاء  
يلزم من ذلك حرمة الاسم وذلك لا يتحقق إلا بقربانهم وأما قوله أنت على حرام فأما صار الإيلاء باعتبار معناه  
وهو إثبات التحريم وإثبات التحريم قد وجد في كل منهما فثبت الإيلاء في كل واحدة (قوله أن نوى التكرار)  
أي التاكيد (قوله اتحد) أي الإيلاء واليمين فهو إيلاء واحد ويمين واحدة كذا أقرب في المدة كفر كرامة واحدة  
(قوله والاول) أي أن نوى التكرار وهو صادق بصورتين بدمية شيء أصلاً وبنية التشديد والتلفظ حلي (قوله  
فالإيلاء واحد) أن لم يقرب في مادته (قوله واليمين ثلاث) فيكون ثلاث كفارات بقربانهم (قوله تعدد الإيلاء واليمين)  
اعلم أن الإيلاء على أربعة أوجه إيلاء واحد ويمين واحدة كقوله والله لا أقربك وإيلاء ويمينان وهو إذا أتى من  
امرأته في مجلسين أو قال إذا جاء غدا فوالله لا أقربك وإذا جاء غدا فوالله لا أقربك وإيلاء واحد ويمينان وهي  
مسئلة الخلاف إذا قال في مجلس واحد والله لا أقربك والله لا أقربك وأراد به التخليط فإيلاء واحد واليمين ثنتان  
عند الإمام وأبي يوسف حتى إذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها بآية واحدة وانقربها وجبت كفارتان وإيلاءان  
ويمين واحدة وهو إذا قال لا أمرته فليدخلت هذين الدارين فوالله لا أقربك قد خلت أحدهما دخلتين أو  
دخلت واحدة فوالله لا أقربك وإيلاء واحد فإيلاء واحد فإيلاء واحد فإيلاء واحد فإيلاء واحد فإيلاء واحد  
كذا في السراج الوهاج أه حلي واقعه سبحانه ونهالي أعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب الخلع)\*

لما اشترك مع الإيلاء في أن كلاهما قد يكون معصية وقد يكون مباحاً وزاد الخلع عليه بتسمية المال آخره لأنه  
بمنزلة المفرد من المركب أه بهر وقد مناه مناسبة أخرى أول الإيلاء (قوله هو لغة الإزالة) أي إزالة الشيء عن شيء  
وفضله وتميزه عنه كخلع الثوب والنعل (قوله واستعمل في إزالة الزوجية) منيعه يفيد أن هذا الاستعمال  
لغوي لا ذكره الشرع يده قال الشريف الحموي يقال خالت المرأة زوجها خالها اقتدت منه والخلعة بالضم  
لغة فيه صيغ منها المفاعلة ملاخطة للإيسة كل الأثر كالشوب المايوس قال تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس  
لهن أه (قوله وفي غيره) الأنسب وفي غيرها (قوله إزالة ملك النكاح) أظن الإزالة جنس وقوله ملك النكاح فصل  
أخرج به إزالة غيره وقوله بلفظ الخلع أخرج به إزالة النكاح بلفظ الطلاق وفي التهذيب في عن شرح الطحاوي

• فروع • أنت على حرام ألف مرة يقع  
واحدة طلقها واحدة ثم قال أنت حرام فأبدا  
ثنتين وقع واحدة كثره مرتين ونوى بالاول  
طلاقاً والثاني يميناً ص صح قال ثلاث مرات  
حلال الله على حرام أن فعلت كذا ووجد  
الشرط وقع الثلاث قال لهما أنتما على حرام  
ونوى في أحدهما ثلاثاً ونوى في الأخرى واحدة  
في كل نوى به يميني وتعلمه في السراية قال  
أنتما على حرام حنت بوطه كل ولو قال والله  
لا أقربكما لم يحن الأبوطهما والفرق  
لا يحن وفي الجوهرة كثر واقعه لا أقربك  
ولا ما في مجلس أن نوى التكرار اتحد والاول  
فالإيلاء واحد واليمين ثلاث وان تعدد  
المجلس تعدد الإيلاء واليمين  
• (باب الخلع) •  
هو لغة الإزالة واستعمل في إزالة الزوجية  
بالضم وفي غيره بالفتح وشركا في الجور  
(إزالة ملك النكاح)

السنة اذ وقع بين الزوجين اختلاف أن يجمع أهل الرجل والمرأة لصلح بينهما خلع لم يسلما يجوز له الطلاق  
والخلع (قوله خرج به) أي بقوله ملك النكاح الخلع في النكاح الفاسد فإنه لا ملك فيه شرعا إذ يحرم على كل  
مخالطة الاخر ولا يحل له ما شئ مما يحل لخصم الزوجين فيه ~~فكون الخلع باطلا ولا يلزم فيه شيء~~ (قوله وبعد  
البنينة) لعدم ملك النكاح بعدها لا يسقط المهر بجر (قوله والردة) فلا يلزم به شيء ولا يسقط المهر وفي البصر  
من البرازية ويبقى له بعد الخلع ولاية الجبر على النكاح في الردة (قوله خرج به ما لو قال خاتم الخ) به علم أن هذا  
الانظم الكليات (قوله غير مسقط للمعقوق) من المهر والنفقة (قوله لعدم توفقه) أي هذا اللفظ الذي هو في  
لطلاق وقوله عليه أي على قبوله اذ اشتراط القبول لما يلزم من البذل ولا بد هنا (قوله فإنه خلع مسقط)  
للمعقوق المتعلقة بالزوجية (قوله رده) لان المهر الذي بذمته سقط بالخلع فخرج بمقتضى لان المهر تفضي  
بأمناله اذ خلع مسقط الوصف الذي في الذمة فخرج بمقتضى اختلاف فيما اذا كان البذل منه فقبل  
لا يصح والمخوضون له قالوا ان لم يكن المهر مقبوضا يجعل كانه وقع على مهر هاسوي مقدار البذل المشر وطع على  
الزوج وان كان مقبوضا جعل زيادة في مهرها اه والمراد بالبذل في كلام الشارع المهر كافي البصر عن الخاتمة  
(قوله بلفظ الخلع) متعلق بازالة وفي القهستاني وألفاظه الخلع والمبارأة والتطليق والمباينة والبيع والشراء  
كذا في التتبع وأفاده المصنف بقوله أو ما في معناه (قوله لفظ المبارأة) بالمهر وصورتها ان تبرئه من المهر مثلا  
(قوله كما يجي) في قول المصنف ويسقط الخلع والمبارأة الخ (قوله وأفاد التعريف الخ) الافادة من قوله ازالة  
ملك النكاح فان الملك في الرجعي باق (قوله للشافعي) أي لوجود الشقاق وهو الاختلاف والتخاصم (قوله  
بما يصلح مهرا) لان ما صلح عوضا للمعقوق أولى أن يصلح عوضا للغير المعقوق فان البضع غير معقود حالة الخروج  
وتقوم حالة الدخول ولهذا منع الأب من خلع صغيرته على مالها وبازالة تزويج ولده بهالة وقد خلع المريضة من  
لثلاث وجاز تزويج المريض بعمر المثل من جميع ماله وفي القهستاني ان بدل الخلع واجب في الحال لكن التكفيل به  
جائز الى معلوم ومجهول اه وفي البصر ولو خلعها على ألف الى الحصاد ثبت الاجل ولو قالت الى قدوم فلان أو مائة  
رجب سالا ويجوز الرهن والكفالة بيد الخلع ويصح الخلع على ثوب أو صوف أو مكيال أو موزون كل مهر وكذا على  
زراعة أرضها أو ركوب دابة أو خدمتها على وجه لا يلزم منه خلوتها أو خدمة أجنبي لان هذه تجوز مهرا  
ويطل البدل فيه لو كان ثوبا أو دارا كل مهر ووجب عليها رد المهر اه (قوله بغير عكس كلي) يعني أن انعكاسها كلية  
قضية كاذبة والصادق انعكاسها موجبة جرتية قائمة بهض ما جاز بدل خلع جاز كونه مهرا أو فاداه الجوى (قوله  
وبطن غنمها) ومثله ما في بطن جارتها قال في التهر والفرق أن ما في البطن ليس مالا في الحال لفي المال فكانه  
تعلق بالانفصال من البطن وأحد العوضين هنا وهو الخلع بقبل التطليق فكذا الاخر أي في المال ولا يقبل  
لنكاح التعلق فكذا العرض الاخر (قوله وجوز العكس انعكاسها) وهو منقول عن الاتفاق في غاية البيان  
قال في الجهر وأشار الى أن هذا الاصل لا ينعكس كذا فلا يصح أن يقال مالا يصلح مهرا الا يصلح بدلا في الخلع وذكر  
في غاية البيان أنه مطرد منه عكس لان الغرض من طرد الكلبي أن يكون مالا لا يتقو ما ليس فيه جهالة مستترة وما  
دون العشرة مال متقوم ليس فيه جهالة فلا يرد السؤال على الطرد الكلبي ولا على عكسه اه فصدق العكس  
الكلبي القائل ما صلح بدل خلع صلح مهرا فان الخمسة من حيث وصفها بأنها مال متقوم لاجهالة فيه تصلح  
مهرا الا من حيث قدرها قال صاحب النهر ولا يجني أن الصلاحية المطلقة هي الكاملة وتكون مطلق المال  
المتقوم خاليها عن الكمية يصلح مهرا ممنوع فالهذا منع المحققون انكادها كلية اه (قوله بشرطه  
كالطلاق) فيشترط أن تكون المرأة حرة لطلاق وأهلية الزوج (فرع) المتعلقة بطلوعها صريح الطلاق مادامت  
في العدة وتلقها الكتابة أيضا اذا كانت في حكم الصريح فتوا عتدي واستبرئ رحمك أبو السعود (قوله  
بقبول المال) أي قبول الزوجة ونفسه أن المطلق عليه المدفع مثلا أو ما القبول فهو شرط ولذا قال في المنع شرط  
قبول المال (قوله ولا يقتصر على المجلس) قال القهستاني ولا يقتصر على المجلس فلا يطل بقيامه عن المجلس  
قبل القبول لكن يطل بقيامها ولا يتوقف على حضورها بل يجوز اذا كانت غائبة فاذا خلعها فلها اختيار  
القبول في المجلس ويصح منه التعلق بالشرط نحو ان جئتني بأف فأت طالق ويصح الاضافة الى الوقت فهو  
اذا جاء غدت قد خالعك على كذا اه (قوله ولا يقتصر قبولها) يعني عنه قول المصنف الا في وقت يقتصر

خرج به الخلع في النكاح الفاسد وبعد  
البنينة والردة فإنه لقو ~~كما في النكاح~~  
(المتوقف على قبولها) خرج ما لو قال  
خلعتك ناويا لطلاق فإنه يقع بائنا غير مسقط  
للمعقوق لعدم توفقه عليه بخلاف خالعك  
بلفظ الملة اعلى أو اختفى بالامر ولم يسم  
شيا قبلت فإنه خلع مسقط حتى لو كانت  
قبضت البذل رده ثانية (لفظ خلع)  
خرج الطلاق على مال غير مسقط فخرج وزاد  
قوله (أو ما في معناه) لا يدخل لفظ المبارأة  
فانه مسقط كما يجي، ولفظ البيع والشراء  
فانه كذلك كما في معنى في المعقوق المعلقة  
للخاتمة وأفاد التعريف صحة خلع المطلقة  
وجوبا (ولا بأس به عند الحاجة) لا شقاق  
به عدم الوفاق (بما يصلح مهرا) بغير عكس كلي  
لصحة الخلع بدون العشرة وما في يدها  
وبطن غنمها وجوز الصبي انعكاسها  
شرطه كالطلاق وصفته ما ذكره بقوله  
يعني في جانبيه) لانه تعلق الخلق بقبول  
المال (ولا يصح رجوعه) عنه (قبل قبولها)  
ولا يصح شرط الخلية ولا يقتصر على  
المجلس أي مجلسه ويقتصر قبوله على  
مجلس عليها





(قول المصنف وكبره أخذني ان نشر) لقوله تعالى وان أردتم استبدال زوج مكانه رجوعاً إليه أحسن  
فقط اختلفوا أخذوا منه شيئاً ولأنه أحسنها بالفرقة لا يزيد في إحسانها بأخذ المال زليحاً والحق أن لا يخفى هذه  
الحالة جوارح قطعها انتهى المذكور إلا أنه لو أخذ جاري الحكم أي يحكم جهة التملك وان كان بسبب خي  
وفي البحر من الدر المنثور أخرجه ابن أبي جريح عن ابن زيد في آية النساء قال ثم رخص بعد فقال فان ختمت الايتما  
حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به قال فتسخت هذه تلك اه قال في المصباح تنزلت المرأة من  
زوجها تنوزاً من بابي قصد وضرب عصته وتنزل رجل من امرأته تنوزاً بالوجهين تركها وجساها نهر  
(قوله ولومنه تنوزاً أيضاً) وذلك لأن قوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئاً حل على ما إذا كان التنوز منه وقوله  
تعالى فان ختمت الايتما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به على ما إذا كان التنوز منها سواء كان منه  
تنوزاً أيضاً أو لا غير أنه ان كان التنوز منهما كانتباحة الاستدبارة النص وان كان منها فقط فبطلانها  
والآية الثانية زالت في ثابت بن قيس وأمر أنه هو أول خلق وقع في الاسلام سكدا قال الزهري وروى  
الترمذي مسنداً الى ثوبان قال قال صلى الله عليه وسلم أيما امرأته سألت زوجها الطلاق من غير بأس فحرام  
عليها راحة الجنة غاية وروى أن جميلة كانت تحت ثابت بن قيس فخرجت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقالت لا أعتب على ثابت في دين ولا خلق ولكن أخشى الكفر في الاسلام لشدة بغض اباء فقال عليه الصلاة  
والسلام أتدريين عليه حديثه فقالت نعم وزيادة فقال أما الزيادة فلا اه شلي (قوله على الأوجه) وجهه  
اطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (قوله وصح الشئى كراهة الزيادة) أي تعريضاً كما في الدر المنثور  
وهي رواية الأصل كما ان ما تقدم رواية الجامع الصغير (قول وتفسير الملتقى الخ) عاينه ولا بأس به عند الحاجة  
وبأخذاً كرهنا أعطاها ان تنزل اه (قوله يشد أنها تنزيهية) قال في البحر والمذكور في الأصل كراهة الزيادة  
على ما أعطاها وينبغي حمله على خلاف الأولى كما ينبغي حمل الحديث عليه أيضاً وهو قوله أما الزيادة فلا لأن  
النص في الجناح مطلقاً فتشديد بخبر الواحد لا يجوز لما عرفت في الأصول اه (قوله عليه) أي على الخلع منع  
والذي في البحر على القول وهي أولى (قوله شرط لزوم المال) فيما إذا التزمته وسقطه فيما إذا أبرأته منه  
(قوله أو استحق) أي صار مستحقاً ولومنه يده (قوله لأن الخلع لا يقبل الفسخ) أي بخلاف المبيع إذا هلك في يده  
البائع فإنه يفسخ البيع لقبوله الفسخ (قوله خلعها أو طلقها) أي وهو مسلم كما في الملتقى أما الذي قاله كورمال  
عندهم (قوله ما ليس بمال) كالمهر بجر (قوله وقع طلاق بائن الخ) أما وقوع الطلاق فيها فموجود الشرط  
وهو القبول وأما الاقتراق باليمين والرجعية فلا فالعوض إذا بطل في الخلع بقوله وهو كتابة والواقع بها  
بائن وإذا بطل في الطلاق بقى صريحه وهو يقتضى الرجعة أبو السعود عن العيني (قوله بطلان البذل) ويسقط  
المهر عنه في الخلع لأنه مسقط كما يأتي ولا يرجع بالمهر إذا دفعه بخلاف ما إذا منى حلالاً فظهر خلافه كما فيهم  
عابده (قوله بجنا) وزنه فعال عيني قال ابن فارس الجمان عطية الشئى لأن وقال الفارابي هذا الشئى لك  
بجنا أي بلبذل (قوله يرجع بالمهر) ان أخذته والاسقط عنه وهذا عند الامام وعندهما يجب مثله من خل وسط  
لأنه صار مفزوراً من جهتها تسمية المال اه طلي (قوله أي الحسية) والظاهر أنها لو أرادت ما في يدي مما الملك  
ولا ملائها يكون الحكم كذلك (قوله لعدم التسمية) أي تسمية شئى نصريحه غارة مهر ثم ان كان المهر عليه  
سقط وان دفعه لا يرجع به بخلاف ما إذا قالت من مال فإنه يرجع به (قوله وكذا عكسه) بان قال لها خلعك  
على ما في يدي ولا شئى في يده فإنه لا شئى له أيضاً إذا فرق بينهما بجر (قوله لكن الخ) لا وجه للاستدراك ولم يذكره  
المصنف ولا شئى (قوله فهي له علت أولاً) كما لو اشترى منها بهذه الصفة كان جائزاً ولا خيار لها فأنما لم يجر  
(قوله من مال) أو من متاع أو على ما في جاري أو غني من حل مهر (قوله أو درهم) أو نائير منكر أو معز فأى  
ولم يكن في يدها شئى أو مالو كان في يدها مال متقوم كان له قليلاً كان أو كثيراً في تسمية المال وأما في تسمية مهر  
الدراهم فلا بد أن يكون في يدها جميع ما سمته فلو كان في يدها درهم أو درهمان لم يملكه الثلاثة وينبغي  
أن يكون قولها على ما في هذا البيت من الشئاء أو لنخل أو الحبر كذلك يلزمه ثلاثة بجر (قوله واللا شئى عليها)  
صادق بما إذا كان المهر عليه مطا الباه أو أبرأته منه قال في الجوهرة ثم إذا رجع الرجوع بالمهر وكانت قد أبرأته  
منه لم يرجع عليها بشئى لأن عين ما يسهة قد وصل اليه بالبراءة فلو رجع عليها يرجع لاجل الهبة أي هبة ما بين

(وكبره) تعريضاً (أخذني) ويلحق به الإبراء  
عالم عليه (ان تنوزان) تنزلت لا ولومنه  
تنوزاً أيضاً ولومنه كرهنا أعطاها على الأوجه  
تنوزاً من بابي قصد وضرب عصته وتنزل رجل من امرأته تنوزاً بالوجهين تركها وجساها نهر  
فصح وصح الشئى كراهة الزيادة وفيه يحصل  
لا بأس به بخبر أنما تنزيهية (الزوج) عليه طلق  
التوفيق (الملك) شرط لزوم المال  
بلا مال (لأن الرضا شرط لرفع  
وسقطه) ولومنه يده في يدها (قبيل دفع  
(أو استحق) فطلب قبيل البذل (قبيل دفعها)  
لومنه (لأن الخلع لا يقبل الفسخ) وقوله  
أو طلقها بجر أو تنزيراً (بائن في الخلع  
على اليسر مال (وقع) طلاق (بائن) مال بطلان  
وجبي في غيره (وقوله) بجر أو تنزيراً (بائن في الخلع  
البذل وهو الفثرة كما تروى من حيث حلالا كرهنا  
البذل فإذا هو خرج رجوع بالمهر ان لم يعلم والا  
لا شئى له (كفالة) على ما في يدي (أي الخلع في  
(ولا شئى في يدها) لعدم التسمية وكذا عكسه  
لكن لو كان في يده جوهرة قلها فقبلت فهي  
له علت أولاً لا ضراراً منه ما يقبلها (وان  
زادت من مال أو درهم زدت) عليه في  
الأولى (مهرها) ان قبضته واللا شئى عليها  
جوهرة



منه الحاصلة بالبراءة فهو لا يوجب على الواهب ضمنا انه بزيادة (قوله ولو في يدها أقل) وان كان أكثر أخذ الجميع  
منه (قوله لم أن) هو لصاحب النهر فانه قال لو سجدوا هم فاذ في يدها ذاتا لا يجب له غير الدراهم ولم أره قاله  
الطبي (قوله والبيت) كنه العنى على ما في بيتي من شئ وليس فيه شئ فلا يجب شئ وان قالت من مال أو متاع  
وجب رد المهران قبضت واللاشئ عليها وكذا يقال في باقي الامثلة (قوله ويظن الجارية) قال في المحيط لو اختلفت  
على ما في بطن جارتها أو غنمها أو غنمها أصح وله ما في بطنها وان لم يكن فلا شئ له ولو حدث بعدها في بطنها  
فلم ير أم لا في بطنها اسم للموجود للمسال ولو اختلفت على حمل جارتها وليس في بطنها حمل ترد المهر لانها  
غزته حيث أطعمته فيما له قيمة لان الحمل مال متقوم ولكن في وجوده احتمال وتوهم ويصح الخلع بوضوح هو  
بجملته ما في البطن لانه قد يكون مالا وقد لا يكون كريح أو ما يحويه البطن (قوله اذ لم تقل المدة) بأن  
ولده لا كثر منها فاذا اولدته لا قلها كان له وعبارة البهر أو على ما في بطن جارتها ولم تلد لأقل من ستة أشهر كذا  
في المجتبى وهي قبيحة انه لا يكون له الا اذا ولدت لأقل من الاقل والظاهر انه يقتضي الغنم أن تلد لأقل من  
مدها وسر (قوله وعمر الشجر) اشار به الى ما اذا ذكرت مالا الا انه ليس بوجوده في الحال كما اشار بالخلع على  
ما في نحو البيت الى احتمال أن يكون مالا وأن لا يكون مالا كذا في الهندية (قوله فذكر البدر مثال) أي في كلام  
غير المصنف أم هو وقيل يقتصر عليها (قوله قال وقيد في الخلاصة الخ) أي قبيح عدم الزمها بشئ في المسائل  
المذكورة بعدم العلم الا في حذف عدم ثم ان عبارة الخلاصة كعبارة البحر عن المحيط قاصرة على صورتين  
وظاهر الشرح أن هذا الخلع في جميع ما ذكر فلهذا أخذ به طريق القياس وعبارة البحر عن المحيط لو خالعهما  
بمالها عليه من المهر ثم تبين أنه لم يبق عليه شئ من المهر لزمها رد المهر لانه طلقها باطمع طامس عليه فلا يقع  
عليه مجازا فان علم الزوج أنه لا مهر لها وأن لا متاع في البيت في مسئلة على ما في البيت من متاع لا يلزمها شئ  
لانها لم تطلعه فلم يصر مغرورا (قوله خالعت على عهد أقبالها) قبيح بانطلع لان يسع الا بقا لا يصح  
لان معنى البيع على المضايقة فالبحر عن التسليم يقضي الى المنازعة فيه ولا كذلك (قوله لها ليس بقبيح  
فاذا اختلفت على عهد الغريم وعلمت بغيره وان سلمته فيها البحر) (قوله على رأتها من ضمانه) تعنى ان لم تجده  
فلا شئ عليها (قوله لم تبرأ) لانه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العرض بحر وقيد بالبراءة من ضمانه لان البراءة  
من عيبه صحيحة نهر (قوله لانه لا يطل بالشرط الفاسد) تعليل لما استفيد من المقام أن الخلع صحيح ومن  
الشرط الفاسد لو خالعهما على أن يمسك الولد عند فاق الخلع صحيح والشرط باطل أو اختلفت على أن يكون  
صدقا لو لم يمسك الولد أو لا يجزي كذا في البحر (قوله طلق في ثلاثا بالثالث) قبيح بقوله ثلاثا لانها لو طالت طلق في واحدة  
بألف فقال أنت طالق ثلاثا فان اقتصر ولم يذكر المال طلق ثلاثا بغير شئ في قول الامام وقال صاحباه  
تقع واحدة بألف وثلاث بغير شئ بحر (قوله فطلق واحدة) مثلهما التثنية شلبي ولو طلقها ثلاثا كان له جميع  
الآل سواء كانت باللفظ واحدة وتفرقة بعد أن تكون في مجلس واحد بحر (قوله وقع في الاول بالثنية  
بثلاثه) لان الباء تعصب الاعراض وهو ينقسم على المعوض (قوله ان طلقها في مجلسه) اشترط مجلسه لانها  
المبتدئة بخلاف ما اذا بدأه وفسال خالعتك على ألف فانه يستبرأ في القول بمجلسها لا بمجلسه حتى لو ذهب من  
المجلس ثم قبلت في مجلسها اذ لم يصح قبولها كذا في الجوهرية (قوله لو كان طلقها اثنتين) أي قبل الواحدة  
التي أوقعها والمثله بها (قوله فله كل الآلف) لانها التزم المال بايقاع البدونة الغليظة وقد تم ذلك  
بايقاع الثالثة كذا في المبسوط والخاتمة وينبغي أن لا يفرق فيها بين الباء وعلى لان المنظور اليه حصول المقصود  
لا باللفظ (قوله لا على للشرط) أي والشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط لان الشرط هو العلامة  
والعلامة هو الكل دون البعض فلما لم يوجد الكل لم يوجد الشرط فتقع طلقه رجعية لانه صريح خال عن  
العوض وان طلقها ثلاثا فتمت فاق في مجلس واحد لزمها الآلف وفي ثلاث مجالس لا يستوجب شيئا عنده  
واستوجب الثالث عندهما (قوله وقال كالباء) فالحكم فيها عندهما كالاولى (قوله الابكل الآلف) وهي لما  
أوقعت واحدة تزيد دفع الثالث من الآلف فقات قصوده فلم يقع شئ اذ لو وقعت واحدة لتضر الزوج وهو غير  
جائز اذ فاده الشلبي (قوله في بعضها اولى) فيه أنه قد يكون لها غرض صحيح في تخصيص الثلاث كان نقصه عدم  
العدد اليه أصلا أو رد شفاعه الغير اذا شفع بمود العصة ولا يتم الا بالثلاث (قوله فقبلت في مجلسها) فرض

(أو ثلاثة دراهم) في الثانية ولو في يدها  
أقل كملها ولو سجدت دراهم فبان ذنا، ولم أره  
(والبيت) والصندوق وبطن الجارية  
اذ لم تلد لأقل المدة (و) بطن الغنم) وعمر  
الشجر (كالد) فذكر البدر مثال كافي البحر  
قال وقيد في الخلاصة وغيرها بعدم العلم  
فقال ولو لم أنه لا متاع في البيت أو لا مهر  
لها عليه في خالها بحر ولو ظن أن طلقه  
لم تطلعه فلم يصر مغرورا (خالعت على  
عهد أقبالها) على رأتها من ضمانه لم تبرأ  
وعلمت بغيره ان قدرته والا فقيسته لانه  
لا يطل بالشرط الفاسد كالسكاج (فالت  
ملق في ثلاثا بالثالث) أي بثلاث الآلف  
وقع في الاول بالثنية بالآلف فافق وقيد  
ان طلقها في مجلسه والآلف فافق وقيد  
ان طلقها في مجلسه (لان على للشرط  
ان طلقها في مجلسه) لان على للشرط  
وقاد كالباء (قال لها طلق نفسك ثلاثا  
بألف أو على ألف فطلعت نفسها واحدة  
لم يقع شئ) لانه لم يرض بالبينونة الابكل  
الآلف بخلاف ما مترضها بها بالآلف  
أو على ألف فقبلت في مجلسها

المسئلة في غير المعلق والمضاف أما المعلق كأن قال ان دخلت الدار فقد خلعتك على أنت فالقبول اغما يعتبر به  
دخول الدار وكذا المضاف كأن قال خلعتك في غد على أنت يعتبر القبول به محي الغد فأداه صاحب البصر  
(قوله ان لم تكن مكرهه) أما اذا أكرهها الزوج على القبول فتطلق بلا مال (قوله كما ت) أى في قول المصنف  
أكرهها عليه تطلق بلا مال (قوله ولا سفهية) قال في الوهبانية وشرخها المشرب لالى  
ولو خالفت مال مال غير رشدة \* يجوز ولم يلزم ولو بعد ينظر

صورتها بلغت مقدرة مالها فاختلفت من زوجها بمال وقع الطلاق لتعلقه بقبولها ولا يلزم المال وان صارت  
بعده مصالحة لانها التزمت المال بدون مال ومنفعة ظاهرة لها فافكان النظر لها ان تجعل كالمخيرة في هذا الحكم  
لا كالمريضة ولا ايتك الزوج رجعتها ان طلقها بالفظه على المال لان وقع بالفظ الخلع لانه بائس بدون مال اه (قوله  
كايحيى) أى فى قول المصنف خلع المريضة يعتبر من الثلث وانما قال المصنف لزم الالف ولم يقل وبات لعلمه  
بما تقدم (قوله لانه نفويض) أى فى صورة الباء وقوله أو تطلق أى فى صورة على قاله الحلبي (قوله فقبلنا طلقنا بغير  
شيء) وذلك للجهالة اذ كل من قوله احدا وكما والاخرى صادق بكل منهما فافكان كل منهما محتمل لان يكون البذل  
فى حقها ألف درهم أو مائة دينار أو ما قال أنت طالق بما تدينار والاخرى بألف درهم فقبلنا فى المجلس فانه يلزم  
كل منهما ما سمي من غير شك وكان يجب أن يلزمه ما فى صورة الجهالة رذما أخذاه كما به لم من كلام النهر فى شرح  
قول المصنف بمال معلوم أفاده أبو السعود (قوله أنت طالق وعليك ألف الخ) مشله اذا قالت طلقنى ولك ألف  
ففعلى أو قال العبد اعتنى ولك ألف فأجاب السيد أفاده الحوى (قوله جله ثالثة) أى من مبتدأ وخبر والواو فيها  
يحتل أن تكون لله طلف علاجية فتمت ولا انقطاع لان التحقيق أن الجملة الاولى خبرية لان انشائية والطلاق يقع  
بالتطبيق الثابت ضرورة فنع على أن عطف الخبر على الانشاء ليس بمخوعا مطلقا بل انما هو فى الجمل التى لا محل لها  
من الاعراب كائن فيه خبر ولا حاجة الى ذلك اذا التفتقون على جواز عطف الخبر على الانشاء ومنه حسنا الله  
ونعم الوكيل كما قرره السيد وغيره حوى ويحتل أن تكون للاستئناف ويكون عدة نفقة اتفاقا على أن الواو  
بمعنى الباء هو المعاوضة فى قوله اجل هذا الطعام ولك درهم لانه المعاوضة فى الاجارة أصلية واتفقوا على  
تعيين المصنف فى قول رب المال له ضارب خذوه واعمل به فى البر فلا تنقيد المضاربة به ولو نوى واتفقوا على احتمال  
الامر من فى أنت طالق وأنت مريضة أو مسلمة لانه لا مانع من كل منهما ما لامعين فيتخير الطلاق قضاء ويتعلق  
ديانة ان أراداه أفاده فى البحر (قوله وقالان فلا يصح) أى وان لم يقبل الا يقع شئ حوى (قوله عملا بأن الواو للتعاليق)  
فكانه قال أنت طالق فى حال وجوب الالف على عليك وأنت على ولم يتحقق ذلك بالا قبول وبه يلزم المال حوى  
(قوله فالقول له بيمينه) فلا تطلق حوى (قوله وكذا القول لعبد الخ) التشبيه فى المسائلين أفاده الحوى  
(قوله يمين من جانبه) فالأقرار به لا يكون اقرارا بالشرط وهو القبول للعدة بدون قتم اليمين بالا قبول فلا يكون  
الاقرار باليمين اقرارا بشرط الخلف فصا القول قوله اه حوى (قوله فاقار به اقرارا بالقبول) لانه لا يتم الابه  
فالاقرار به اقرارا باليمين الابه حوى وعلمه فى الهندية بأن القبول شرطه (قوله ولو برهنا) أى فى جميع الصور  
السابقة أخذ من التعليل (قوله أخذنا يمينها) وجهه أن يمين قامت على الاثبات ويثبت على النفي حوى (قوله  
يقع الطلاق باقراره) أى لانه أقتر بالطلاق ثم ادعى البذل وهى تنكره فكان القول لها حوى (قوله والدعوى  
فى المال بجالها) أى ان أثبت الزوج لزومها للمال والا لا القول لها بيمينها النفيها النعمان وهذا هو المتر فى كتاب  
الدعوى (قوله فيكون القول لها) أى عند عدم اليقينة (قوله كيفما كان) كذا وقع فى البحر ولم يظهر لى  
وجه هذا التعميم ولم يوجهه سواء ادعت القبض أو لا وأدعت أن الخلع عليها فقط أو عليها مع ضررها أو بمال  
أو بغيره فلتراجع البرازية (قوله أنكر الخلع) لا حاجة اليه لانه عين قول المصنف وعكسه لا (قوله أو ادعى شرطا  
أو استثناء) أى وكذبت (قوله أو أن ما قبضه الخ) أى لو كان مع دعواه الاستثناء مثلا قبض شيئا وأدعى أنه حوله  
عليها وقالت بل لبذل الخلع فاقول له لانه أنكر وجوب البذل عليها وأقر أن له عليها مالا واحدا الاماين والمرأة  
مقترة أن له علم اما لا آخر فيكون القول قوله بخلاف ما ذالم يدع الاستثناء لانه يدعى عليها ببدل الخلع وهى تنكر  
فالقول لها اه بحر والاولى التعبير بالواو لان وتفيد انها مسلمة مستقلة لا ارتباطا لها بما قبلها (قوله  
أو اختافا فى الطوع والكراهة) أى فى القول أو ما انتفاع الخلع ما كراه فمضمم كما أتى (قوله فالقول لها) ثم ان كان

(لزم) ان لم تكن مكرهه ولا مستهينة  
 ولا مرفضة كما هي (الالف) لانه توبىض  
 وتعتاب وفي الجرح من التاتارخانية قال  
 لامرانيه احدا سكا طاني بأف درهم  
 والاخرى بما قد ياترقة بلنا طلقنا بغير شيء  
 (أنت طاني وعليك ألف أو أنت حر  
 وعليك ألف طلق وتعتق مجانا) وان لم  
 يقبل لان قوله وعليك ألف بجملة نامة  
 وقال ان بلا صرح ولم المال فلا بان الواو  
 للمال وفي الماويحة وبه ولهما يغني (قال  
 طلقك أ م س على ألف فلم يقبل وقالت  
 قبلت فالقول له بينه بخلاف قوله بعينك  
 طلاقك أ م س على ألف فلم يقبل وقالت  
 قبلت فالقول لها) وكذا لو قال له مائة  
 قبلت (كقوله) لغيره (بعف منك هذا الم)  
 كذلك (كقوله) لغيره (بعف منك هذا الم)  
 بالقضاء م س فلم يقبل وقال المشتري قبلت  
 فان القول للمشتري والفرق أن الطلاق  
 بمال غير من جانبه وهي تدعى كنفه وهو  
 ينكر أما البيع فاقرا ربه اقرار القبول  
 فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برهه أخذ  
 بسببها تاتارخانية (ولو ادعى الخلع على مال  
 وهي تنكره يقع الطلاق) باقراره (والدعوى  
 في المال يحالها) فيكون التول لها دنها  
 تنسك (وهكسه لا) يقع كيفه اكان بزازية  
 فروعه أن ينسك الخلع أو ادعى شرطها  
 أو استثنى أو أن ما قبضه من دين أو اختلفا  
 في الطوع والكراهة فالقول له ولو قالت كان  
 لغير بدل فالقول لها

المراد أنهم ما سكناه فلهما ساقط وان كان المراد التصريح بنفسه فلا شيء ولو اختلفا في مقدار البذل فالقول  
قولها عندنا ولو دفت بدل الخلع وزعم الزوج أنه قبضه بجهة أخرى أففى الامام طهير الدين أن القول قوله  
وقيل لها لانها المملوكة بجر (قوله وادى الخلع) أى عليهما كما فى البصر (قوله فالقول لها فى المهر الخ) وجهه  
أن المهر كان ناشئا عليه قبله فدعواه سقوطه غير مقبولة ونفقة العدة ليست بواجبة قبله وهى تدعى استحقاتها  
بالطلاق وهو يشكر فكان القول له وهو مشكل فانما انفصاعا على سبب استحقاتها لان الخلع والطلاق يوجبان  
نفقة العدة فكيف تسقط بجر (قوله على مسمىهما) فاذا كانت قيمته ثلاثين ومهر احداهما مائتان ومهر الاخرى  
مائة تزم عشرون من مهرها مائتان وعشرة من مهرها مائة ولا يقسم بينهما مائتا مائة ومجملها اذا كان العبد  
لا جنبي - اولها ما والمهران متفانان اما اذا كان بينهما مائة مائة والمهران متساويان فيكون العبد بدل الخلع  
(قوله ويسقط الخلع) لافرق بين أن يذكر بلفظ خلعتك أو خالعتك حيث ذكر العوض أما إذا لم يذكره بينهما ففرق  
من وجهين الاول ان خلعتك لا يتوقف على القبول بخلاف خالعتك الثاني لبراءة فى الاول دون الثاني ومحل  
السقوط اذا خاطبها به أما لو خاطبها مع أجنبي على مال فانه لا يسقط المهر لانه لا ولاية لأجنبي فى اسقاط حقها  
بجر وظاهر اطلاقهم فيسقطه لكل حتى وان ذكر البذل ولو كان غير مال كالتبرع فيسقط المهر زيادة على البذل  
(قوله فى نكاح صحيح) ذكره لمزيد انتبيه والا فقد أخرج القاسم أول الباب بقوله ملك النكاح (قوله كما عده  
العمادى وغيره) وهو صاحب الصغرى وقال قاضى خان انهم الا يوجبان البراءة عن المهر الا بذكره اتفاقا  
وهو الصحيح كذا فى البصر فها قولان معصمان (قوله أى الابراء من الجانبين) بأن تقول المراءى تبارئنى على كذا  
فقال بارأى لك أو قال الزوج ذلك وقالت قبلت أبو السعد عن شرح المظومة وفى البصر عن شرح الوفاية هى  
أن يقول الزوج برئت من نكاحك اه وجهه فى النهر غير مسقط فانه قال بعد قول المصنف أبارأى ها قديده لانه  
لو قال لها برئت من نكاحك وقع الطلاق وينبغى أن لا يسقط به شيء اه وأقره الجوى وما فى البصر أولى لانه  
وقد علمت أن مراد الشارح من الابراء من الجانبين ما يمين الابراء من أحدهما والقبول من الآخر (قوله كل حق  
الخ) كالمهر والمنفعة التى لم يسم لها مهر او النفقة الماضية المفروضة برجوعه تدعى فان قلت كيف كانت المنفعة  
كالمهر فى السقوط بالخلع والمبارأة مع أن المنفعة لم تكن واجبة قبل الخلع بل بعده فالقياس عدم سقوطها كنفقة  
العدة قلت ينبغى أن يحمل كلامه على ما اذا كان الخلع أو المبارأة قبل الوطء لان المنفعة حينئذ تجب لها عوضا  
عن المهر قتا خذ حكمه وهو السقوط بالخلع أو المبارأة اه أبو السعد ومختصره (قوله ثابت وقتها) خرج بذلك  
نفقة العدة والسكنى فلا تقع البراءة منها انهم وهذا التقيد من الشارح أوجب الاستثناء عن قول المصنف لان نفقة  
العدة الخ فلاولى ابقاء المصنف على عمومها ليصح استثناءه (قوله انكل منهم ما على الآخر) فلا تطالب به بجر ولا نفقة  
ماضية مفروضة ولا يطالب هو بنفقة مجامعها عن مدة مستقبله ولم يخص مدتها ولا يطالب أيضا بهرسله وخلع قبل  
الدخول ملتنى وشرحه لله وواف وفروع مسائل البذل فى النهر قوله بما يتعلق بذلك النكاح) خرج ما لا يتعلق  
بالنكاح أصلا كما اذا كان عليه أو عليها دين وروى عن الامام البراءة عن سائر الديون كذا فى فخر القدير وأخرج  
باسم الإشارة ما ذكره بقوله حتى الخ (قوله ومثله المنفعة) أى مثل المهر المنفعة فى أنه يسقط وجوبها واستحقاتها  
اذا كانت متعة ذلك النكاح لامة نفقة نكاح قبله (قوله صحيح) والقياس أن لا يصح الابراء العام (قوله  
لاختصاص البراءة الخ) قال فى البصر كأنه لما وقع أى الابراء العام فى ضمن الخلع تخصص بها من حقوق  
النكاح (قوله وسكنها) من عطف الخاص لان النفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى والالتين أن يقول  
بعد قول المصنف لان نفقة العدة الا اذا تص عليها أو ما السكنى فلا تسقط ولو نص عليها فيجعل السكنى فى فرع  
مستقلا لان عبارة لا تخلو عن قلاقة (قوله فتسقط النفقة) بخلاف ما لو أبرأت زوجها عن النفقة فى المستقبل  
فانه لا يصح ولو اختلفت على كل حق يجب للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده ولم يذكر الصداق ونفقة  
العدة تثبت البراءة عنهما لان المهر ثابت قبل الخلع وبعده تثبت نفقتها كذا فى البصر (قوله لانها حق الشرع)  
قال تعالى لا تخزوهن من بينوثن أى وحق الشرع لا يملك العبد اسقاطه (قوله الا اذا أبرأته عن مؤنة  
السكنى) بأن التزمها أى التزمت دفع اجرة البيت اوقات السكنى يتنا واعتد فيه او كانت ساكنة  
ملكها صحيح مشروطا فى العقد لانه خالص حقا فافرق بين السكنى ومؤنتها مؤنة السكنى تسقط بالتاميم

ادعت المهر ونفقة العدة وأنه طلقها  
وادعى الخلع ولائمة فالقول لها فى المهر وله  
فى النفقة خلع أمر أتبه على عبد قمت  
فقته على مسمىها خلعتك على عبدى  
وقف على قبوله أو لم يجيب شي بجر (ويسقط  
الخلع) فى نكاح صحيح ولو لفظ بيع وشراء  
كما عده العمادى وقديده (والمبارأة) أى  
الابراء من الجانبين (كل حق) ثابت وقتها  
(القول) مسمى على الآخر (مسمى) أى  
النكاح) حق أو أباها ثم نكحها أو أباها بجر آخر  
فاختلفت منه على مهرها برئى عن الثاني  
لا الاول ومثله المنفعة بزمانه وفيه الاختلاف  
على أن تدعى الكل على صاحبه ثم ادعى  
أنه كذا من النكاح (الانفقة العدة) وسكنها  
بجره وقيل (الا اذا نص عليها) قد سقط  
النفقة لا السكنى (لا ما حق الشرع  
الا اذا أبرأته عن مؤنة السكنى) فيصح فسخ



عليها بخلاف السكنى حيث لا تسقط ولو بالنكاح أو بالعدول في الشك (قوله وهو) أي استثناء نفقة  
 المدونة والسكنى (قوله مستغنى عنه بما ذكرنا) يعني قوله ثابت وقتها بعد قول المصنف كل حق وقد علمت ما فيه  
 (قوله وقبل الطلاق الخ) هو قولهما وهو الصحيح من روايتين عن الإمام الثانية (قوله والمعتد لا) وهو قول  
 الأكثر وظاهر الرواية عنه وعليه الفتوى نهر (قوله ولا يبرأ ببراءة الله) والعرف يقتضي البراءة قال العلامة  
 المقدسي يقع في مصرنا أن الرجل يطلب البراءة من المرأة فتقول أبراء الله وكانت حادثة الفتوى وكتب بصحتها  
 لتعارفهم ذلك نقله الاسقاطي (قوله شرط البراءة) أي في الخلع (قوله من نفقة الولد) قال في البحر هي مؤنة  
 رضاعه اه (قوله وفيه عن المتق وغيره) نزول المخالفة بحمل الكلام السابق على غير الرضيع (قوله وترضعه  
 حولين) إلى تمامهما وان كان الباقي منها وقت الخلع يسيرا فإن القرينة حيث كان رضعا والد على أن المراد  
 بالنفقة النفقة مدة الرضاع (قوله بخلاف العظيم) أي فإنه ان لم يوقتا لا يلزم البدل لكن الخلع صحيح لوجود  
 الصيغة مع القبول (قوله ولو تزوجها) أي وقد خالفها على نفقة المدونة والولد نهر (قوله وأهريت) أي من نفقة  
 الولد وقد خالفت عليها ويحتمل أن المراد نشرت حتى سقطت نفقة المدونة وقد خالفت عليها والى الأول أشار  
 في النهر والى الثاني أشار صاحب البحر (قوله رجع) أو رجعت ورثته فيما إذا مات وقد خالفها على نفقة الولد  
 أو نفقة المدونة (قوله إذا اشترطت براءتها) ومثله إذا اشترط براءتها كما إذا قال خالعتك على أن يرى من نفقة الولد  
 إلى ستين فإن مات الولد قبلها فلا رجوع على عليك كما في البحر عن الثانية وهذا بخلاف ما لو استأجر الظئر  
 لا رضاع سنة بكذا على أنه ان مات قبلها فلا رجوع كمالها فالجارية فاسدة خلاصة (قوله ولها مطالبته بكسوة  
 الصبي) أي ولو اختلعت على أن تمسكه عندها من (قوله إذا اختلعت عليها) أي فيصح ولو كانت مجهولة  
 بجر (قوله كالظئر) أي كما يصح اجارة الظئر بكسوتها وان جهلت كذا يفاد من المنع وفي الحلبي أي كما يصح  
 الاختلاع على أجرة الظئر (قوله مثلا) أو عشر سنين وبه عرفت في النهر والهندية (قوله يجر عليها) وما شرط عليها  
 دين هندية (قوله لا القلام) أي لا يصح هذا الشرط في السلام لأنه يحتاج إلى معرفة آداب الرجال والتخلق  
 بأخلاقهم فاذا طال مكثه مع الأم يتحقق بأخلاق النساء وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى هندية ولم ينسوا هل يتق  
 عندها إلى استغنائها ويرجع نفقة ما زاد (قوله وان اتفقا على تركه) أي بعد تزوج الاثر (قوله لأنه حق الولد)  
 أي لأن أخذ الأب الولد حق الولد لأنه يتضمن الحضانة وهي حقه أي فليس له أن يسقطه وقبل حق الأم وسألت  
 نساء الله تعالى (قوله وينظر إلى مثل أمساك) أي مثل نفقة أمساك إذا اختلعت على تركه عندها قال  
 في البحر بحثا لوقصرت في الاتفاق عليه له أن يرجع عليها بقيمة النفقة ويتفق هو عليه نظره وفي الهندية  
 اختلعت من زوجها على نفقة ولده منها ما عاش وأحال الإمام رضي الله تعالى عنه عليها أن ترد المهر الذي  
 قبضت (قوله طلق في الإصح) أي بانثا وقبل لا تطلق قهستاني (قوله كما لو قبلت هي) ظاهره أن الخلاف  
 يجري في الطلاق عند قبولها وليس كذلك فإن صاحب البحر نقل الاتفاق على وقوعه (قوله وهي حمزة) أي  
 تعقل أن النكاح جالب للمهر والخلع سالب له حلي وغير الميزة قبولها لا يعتبر ولا تطلق كما يأتي (قوله ولم يلزم  
 المال) الأب والصغيرة قهستاني (قوله لأنه تبرع) أي من الأب وتبرع من مال الصغير لا يجوز وكذا لو قبلت  
 فإنه تبرع منها وهي صغيرة (قوله وكذا الكبيرة الخ) قال في الهندية خالعت ابنة الكبيرة على صداقها باذن أجاز  
 عليها ولو بلا إذن ولم تجز فإن لم يضمن الأب المهر لا يجوز ولا يقع وان أجازت وقع وبرئ من الصداق وان ضمن وقع  
 فاذا بلغ الخبر إليها فأجازت فقد عليها ويرى الزوج وان لم تجز رجعت عليه وهاذا الزوج يرجع على الأب بحكم  
 الضمان كذا في وجيز الكركردري (قوله ولا يصح من الأم) فلا يقع الطلاق فيه على الصحيح بجر (قوله ما لم تلتزم  
 البدل) بأن تنصف البدل إلى مال نفسها أو تضعه جوى عن البرازية (قوله ولا على صغير أصلا) أي سواء كان بمال  
 يرضه الأب أو بأخذ وسواء كان الخالعت عنه أمه أو أباه ولا يتوقف على إجازة خاتمة وفي الهندية خلع السكران  
 والمكره ميتا ترصد خلع الصبي باطل والمعتوه والمغص عليه من مرض بمنزلة الصبي في ذلك اه وفي البحر  
 مذهب الإمام مالك إذا علم الأب أن الخلع خير لها بأن كان الزوج لا يضمن عشرتها فالخلع على صداقها صحيح  
 فان قضى به قاض نفذ قضاءه ونفقه وفي القهستاني عن جامع الفصولين وفي المفتاح عن الثانية أن عدم سقوط  
 المهر فيما إذا خلع الأب صغيرة على مهرها مقيد بالعدم يعلم الأب أن الخلع خير لها أما إذا علم ذلك بأن كانت

وهو مستغنى عنه بما ذكرنا (قوله فإذا انفقت  
 والسكنى لم يجبا وتماثل بعدهما  
 وقبل الطلاق على مال) مسقط للمهر  
 كالخلع والمعتد لا يذكر البزري ولا يبرأ  
 ببراءة الله ذكره البنسي (شرط البراءة من  
 نفقة الولد ان وقتا) رقتا كسنة (صح وزم  
 والا لا) بحر وفيه من المتق وغيره لو كان  
 الولد رضعا صح وان لم يوقتا وترضعه  
 حولين بخلاف العظيم ولو تزوجها وأهريت  
 أو ماتت أو مات الولد يرجع ببقية نفقة الولد  
 والعدونة إذا اشترطت براءتها وأهيا مطالبته  
 بكسوة الصبي - إذا اختلعت عليها أيضا  
 ولو طلقا فيصح كالظئر (لو خالعت على  
 ولده شهرا) مثلا (وهي معسرة فطالبته  
 بالنفقة يجبر عليها) وعلمه الاعتدال فتح وفيه  
 لو اختلعت على أن تمسكه إلى البلوغ صح  
 في الاتي لا السلام ولو تزوجت فلزوج  
 أخذ الولد وان اتفقا على تركه لا يبرأ الولد  
 وينظر إلى مثل أمساك كذلك المدة فيرجع به  
 عليها (خلع الأب صغيرة بالها أو مهرها  
 طاق) في الأصح كما لو قبلت هي وهي حمزة  
 (ولم يلزم المال) لأنه تبرع وكذا الكبيرة  
 إذا قبلت البدل ولا على صغير أصلا  
 ما لم تلتزم البدل ولا على صغير أصلا



لا يحسن الشرع رفع الزوج ظمها على صداقها بسقط الصداق عن الزوج وان قضى القاضي بذلك نفذ قضاؤه  
 لا يضاف في موطع الاجتهاد (قوله وهي غير شديدة) أي سفينة في أمر دنياها (قوله فانها تطلق) لأن الطلاق  
 على حاله وانطلق بعد ان القبول وقد وجد (قوله ولا يلزم المال) لأنه لا منفعة ظاهرة لها في التزامه فانظر  
 في حقها أن تجعل كالصغيرة (قوله فيما) أي في الصغيرة وغير الرشيدة (قوله أي ملتزما الخ) لما كان الضمان  
 حقيقة فعمل ما على الاصيل ولا شيء من على الاصيل أو له بما ذكره (قوله لعدم وجوب المال عليها) فلم تحقق  
 المكافاة اذ هي ضم ذمة التكفل الى ذمة الاصيل في المطالبة ولا مطالبة على الاصيل (قوله كالخلع مع الاجنبي)  
 كان أضاف البذل الى نفسه فالتبر قبوله لأنه التزم تسليم ذلك من ملكه وان لم يضاف الى نفسه ولا الى أحد  
 من الاجنبي وإما لأنها الاصل فيه فلو قال الاجنبي للزوج اخلع امرأتك على هذه الدار وهذه الألف فالتبر  
 الى المرأة ولو قال على عبدي هذا أو التي هذا ففعل وقع الخلع لأنه هو الما قد أضاف المال الى نفسه ولو قال لها  
 الزوج خلعتك على دار فلان فالقبول اليها ولو قالت اخضعني بألف على أن فلانا ضامن له ففعل وقع الخلع  
 خان ضمن فلان اخذ الزوج من يده ما شاء والا فلا ففعل ولو قيل عنها بالخلع اذ قبل الخلع ثم كان الوكيل أرسل  
 البذل إرسالاً بأن قال للزوج اخلع امرأتك بألف درهم أو على هذا الألف وأشار الى ألف للمرأة كان البذل  
 على المرأة ولا يطالب به الوكيل وان أضاف الوكيل البذل الى نفسه إضافة ملكاً وضماناً بأن قال اخلع امرأتك  
 على أتي هذه أو على هذه الألف وأشار الى ألب نفسه أو على ألب على أي ضامن كالبذل على الوكيل  
 ولا تطالب به المرأة ولو قيل أن يرجع على المرأة قبل الاداء أو بعده وان تكن المرأة أمرته بالضمان اهـ بجر  
 (قوله فالأب أولى) لأنه تلك التصرف في نفسها ومالهأ جوى أي بالصلحة (قوله بلا سقوط مهر) أي فيما اذا  
 خلعها على مال غيره وكذلك لو خلعها على مهرها على أنه ضامن له صح ولا يسقط مهرها لأنه لم يدخل في ولاية  
 الأب فإذا بلغت تأخذ نصف الصداق قبل الدخول وكذا ان كان بعده من الزوج ويرجع هو على الأب الضامن  
 أو يرجع على الأب ولا يرجع هو على الزوج ولو كان المهر عينا أخذت كله من الزوج ان كان بعد الدخول ونصفه  
 ان كان قبله ويرجع الزوج على الأب الضامن بقيمة اهـ جوى (قوله لأنه لم يدخل) أي لأن الاسقاط (قوله  
 أن يجعله لبذل الخلع الخ) صورته أن يأمر الأب اجنبياً أن يلتزم للزوج بدل الخلع وهو عشرة دراهم وهي بقدر  
 المهر فيضال الزوج عليه والمهر في ذمته فيصير الزوج به الأب على الاجنبي لأنه بدل الخلع بقدره فيقبل  
 الاجنبي الخوالة ثم يبرئه الأب أو يقر بقبضه منه وفيه أنه حيث يرجع الامر الى اقرار الأب بالقبض بقر بالقبض  
 من أول وهلم ولا حاجة الى هذا التكاثر ثم يطلقها الزوج (قوله ثم يصير الزوج) أي يبدل الخلع وضيم عليه  
 للاجنبي (قوله من له ولاية قبض ذلك) أي المهر منه أي الزوج وهو الأب فقط كما تقدم في باب المهر فقوله الزوج  
 فاعل وقوله من له ولاية ذلك مفعول يصير (قوله أي الزوج الضمان) الاولى أن يقول أي الزوج بدل الخلع لأنه  
 لا معنى لاستراط الضمان عليها (قوله وهي من أهل) أي القبول (قوله لعدم أهلية الغرامة) أي لعدم تأهل  
 الصبية للغرامة (قوله وان قبل الأب) لأن قبولها يعني شرط المهر وهو لا يقبل النسيئة (قوله في الاصح)  
 وفي رواية يصح لأنه نفع محض لانها تتخلص بلا مال فاه في البصر قوله فأجازت أي قبول الأب كافي للدوام  
 ويصح رجوعه الى قبولها السابق حال صغرها (قوله ولم يذكر كرامالا) قد سبق ان الخلع مسقط للمهر ولو مع  
 ذكر البذل فمأذة ذكر هذا القيد الرجوع عليها بالمهر ان دفعه ولا يرجع فيها اذ ذكر البذل (قوله وبرئ من المهر  
 المؤجل) ولو دفع البعض وبقي البعض فليس لكل رجوع على الآخر فيما قبضه وما كان باقية بذمة بسقط بجر  
 (قوله لما مر أنه معاوضة) أي من جانبها (قوله فيعبر بقدر الامكان) أي وقدراً مكن الرجوع الى امر معين  
 بينهما وهو المهر (قوله خلع المريضة) أي بدل خلعها (قوله والا فاقبل) أي والا يخرج بدل الخلع من الثلث  
 فلزوج الاقل من ارثه والثلث (قوله ان ماتت في العدة) حاصل التفاوت بين مضي العدة وعدم مضيتها أنه بعد  
 مضيتها لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث فيسلم للزوج من بدل الخلع قدر الثلث ولو أكثر  
 من ميراثه وقبل مضيتها لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى ميراثه فيسلم له قدر ارثه من بدل الخلع دون ثلث المال  
 لو ثلثه أكثر ولو برئت من المرض سلم للزوج كل البذل كهيبتها فيه ثم يرثه والارث بينهما بازوجة ماتت في العدة  
 أو بعد التراضيه ما يطلان حقهما ولو اختلفت صحبة الزوج مريض فانطلق جائز باسمي قبل أو أكثر ولا يرث

(كلها خالعت) المرأة (بذلك) أي بماله  
 وجهها (وهي غير شديدة) فانها تطلق ولا  
 يلزم المال حتى لو كان بلفظ الطلاق يقع رجوعها  
 فيما شرح وبما يني (فان خالعتها) الأب على  
 مل (فانما له) أي ملتزماً لا كغيره  
 وجوب المال عليها (صح والمال عليه)  
 خلع مع الاجنبي فالأب أولى (بلا  
 سقوط مهر) لأنه لم يدخل تحت ولاية الاب  
 ومن قبل سقوطه أن يجعله لبذل الخلع  
 على اجنبي بقدر المهر ثم يصير به الزوج  
 عليه من له ولاية قبض ذلك منه براضية  
 (وان شرطه) أي الزوج الضمان (عليها)  
 أي الصغيرة (فان قبلت وهي من أهل) بأن  
 تعقل أن النكاح جالب والخلع سالب  
 (طلقت بلائق) اهدم أهلية الغرامة وان لم  
 تعقل لم تطلق وان قبل الأب  
 في الاصح زيلعي ولو بلغت فأجازت جاز ففعل  
 (قال) الزوج (خالعتك فقبلت) المرأة  
 ولم يذكر كرامالا (طلقت) لوجود الاجيجاب  
 والقبول (وبرئ عن) المهر (المؤجل لو)  
 كان (عليه والا) يكن عليه من المؤجل شيء  
 (ردت) (مساوق البه لمن) المهر  
 (المجمل) لما مر أنه معاوضة فتعبر من  
 الامكان (خلع المريضة يقتبر من  
 الثلث) لأنه تبرع فلا أقل من الثلث والا فلا أقل من  
 الخلع ان خرج من الثلث والا فلا أقل من  
 ارثه والثلث ان ماتت في العدة ولو بعد  
 أو قبل الدخول فله البذل ان خرج من  
 الثلث وتماه في القسوين

اختلعت المصكابة لزنها المال بعد  
العتق ولو باذن المولى (جبرها عن  
التبضع والامة وأتم الولدان باذن المولى  
زنها المال للمال) قبض المصكابة  
وتسمى أم الولد والمدة ولو بلاذن فبعد  
العتق (خلع الامة مولاهما على رقبتهما إن  
زوجها تزوج المصكابة بغير موافقة زوجها  
مكاتباً أو عبداً أو مبرأص وصارت أمة  
للسيد) فلا يبطل النكاح أما الحرة فلو ملكها  
لبطل النكاح فبطل الخلع فكان في نصحه  
إبطاله اختياره فروع قال خالته على  
ألف فاه ثلاثاً فقلت ثلاثاً آلف  
لتعليقه بقبولها في المتنى أنت طالق أربعا  
بألف فقلت ثلاثاً فقلت ثلاثاً وان قبلت  
النكاح لم تطلق لتعليقه بقبولها بألف  
الأربع أنت طالق على دخولك الدار توقف  
على القبول وعلى أن تدخل الدار توقف  
على الدخول قلت فطلب الفسوق لأن  
والفعل يعني المصدر قدبر قال خالته  
واحدة بألف وقالت إنك أسألتك الثلاث  
قلت ثلثها فقلت لها خلعها على أن  
صداقها الولد لها ولا جني - أو على أن  
يسكن الولد عنده صبح الخلع وبطل الشرط  
قالت اخلعت منك فقال لها طلقه بابت  
وقبل رجعي ولا رواية لو قالت أربعا من  
المهر بشرط الطلاق الرجعي فطلقها رجعي  
لكن في الزادات أنت طالق اليوم رجعي  
وغدا أخرى رجعي بألف فبطل لهما  
وهما بائنتان

مما مات في العدة أو بعدها اه (قوله لجبرها عن التبضع) على حذف معلوم من المقام قد بره ولا يلزمها  
المال حالا (قوله لزنها المال للمال) لأن المنع إنما كان لحق السيد وقد أذن أخاها المصنف وتطرأ القولي  
بينهما وبين المكاتبه فاه أو السعور وقد يقال إنما لم تكن تحت جبره حتى يتبرأ منه لها فاذنه وعنده سواء (قوله  
وتسمى أم الولد والمدة) أي يؤذيان من كسبهما كما في الدر المنثور وزاد المدة على ما في المصنف إشارة إلى أنه  
الحكم لا يختلف فيها (قوله فبعد العتق) للعبر عن التبرعات مع عدم الاذن (قوله على رقبتهما) أي جعل السيد  
لزوج رقبتهما بدل الخلع (قوله صبح الخلع بغير موافقة زوجها) ظاهره أنه لا يسقط المهر وظاهره وطه لإعلان التسعة فهو  
كسبية الخمر والخنزير (قوله وصارت أمة للسيد) أي سيد العبد والمدير بغير (قوله فلا يبطل النكاح) لأنها  
لا تصير مملوكة لزوج بل لمولاه وأما المكاتب فانه ثبت له فيها حق الملك وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد  
النكاح كما لو اشترى المكاتب زوجته بغير موافقة زوجها وما في المنع من أن الملك يقع لسيد المكاتب وهو ظاهر الشارح حيث  
أطلق ولم ينه عليه غير صواب (قوله لبطل النكاح) لأنه قارن وقوع الطلاق وقوع الملك في رقبتهما فتعذر  
إيجاب العوض أخاها المصنف والمؤلف في شرح المتن (قوله فكان في نصحه إبطاله) أي كان في نصحه هذا  
الخلع بهذا البطل الخلع والشئ إذا أدى نصحه إلى إبطاله يكون باطلا وظاهر هذا التعليق المحكم  
ببطلان الخلع مع أنه واقع وباطل انما هو بطله (قوله فاه ثلاثاً) انما ذكره لأنه ما ينافي مع فهم أنه تلفظ بلفظ ثلاثاً  
(قوله فقلت) أي بعد الثلاث وقوله طلقت أي ثلاثاً كما استظهره الحلبي كما إذا ذكر التعليق ثلاثاً أما إذا قبلت  
بعد المرة الأولى طلقت واحدة بألف ولا يقع بالمتأخر شي إلا أن البائن لا يلحق البائن (قوله لتعليقه بقبولها) فوقع  
الثلاث جملة عند قبولها بثلاثة آلاف (قوله فقلت) أي الأربع (قوله طلقت) أي ثلاثاً بألف بغير (قوله  
تعليقه) أي الزوج الطلاق وقوله بقبولها أي الألف وفيه أنه لا تعليق وانما هو بالعتق وبغيره وبجواب بأن  
المراد التعليق المعنوي فكانه يقول ان قبلت أربع تطليقات بألف فقد أوقعتم (قوله بألف الأربع) الأولى  
تخلف أزاه (قوله قدبر) قال صاحب البحر وقد طلب من بالدرسة المصرية العتقية الفرق بين على أن تعطى حيث  
توقف على القبول وبين على أن تدخل حيث توقف على الدخول وطلب أيضا الفرق بين أنت طالق على دخولك  
الدار حيث توقف على قبولها لا على الدخول كما في الخباية وبين على أن تدخل حيث لا يكفي القبول مع أن أن  
والفعل يعني المصدر اه قال في الدر المنثور نقلا عن الباب شرح السبب في بحث لأم الخلود الفرق بين المدة  
الصريح والمصدر المؤول محبة حمل الثاني على الجثة دون الأول وتبعه الشريف المحقق في حواشيه على الرضى  
اه قال الحلبي يعني فيصح أن يقال زيدا ما أن يقوم وأما أن يبعد ولا يصح زيداً ما قام أو قعوداً ولكن لم يظهر لي  
الفرق فيما نحن فيه اه وقال بعض مشايخنا الفرق ظاهره أن فرق بين قولك خالته على قولك كذا وبين على  
أن تقولي كذا ومثل ذلك على كلامك وعلى أن تتكلمي وهذا على قيامك وعلى أن تقولي كذا وفي الصريح  
دال على تقدم الدخول وصيرورته صفة لها فبطل على الحصول وفي المؤول دال على طلب حصول ذلك الفعل  
أعني الدخول في مثال الشارح فيوقف الصريح حينئذ على القبول والمؤول على طلب الحصول فتدبر اه وفيه  
أنه بعد تسليم كون الصريح يبدل على الحصول وهو الدخول بالفعل مثلاً يقتضي عدم توقف الطلاق على  
القبول بل يقتضي تعينه لأنه في مقام العلة والمعلول على أن الواقع أنه لم يتحقق وجوده في المثال فتدبر (قوله  
فالقول لها) لأنهما اتفقا على الواحدة وادعى زيادة لبطل عليها وهي تنكر وتنتي ضمان ما زاعى نه - ها قال  
في الدر المنثور لو أقامها البينة فيبينة الزوج أولى اه (قوله وبطل الشرط) ظاهره أن لا يزوج ولا ينفى للولد ولا لا جني  
بغير وانما بطل الشرط في الثالثة لأن الحضنة حق الولد فلا تخل استقاطها فبطل الشرط عليه إذا لم يكن له مال  
(قوله بابت) لأن قوله طلقت وقع جواباً لقوله اخلعت منك وهو بغيره يبدل البينة وقوله طلقت لا ينافيها  
إذا الطلاق يقع على البائن كما يقع على الرجعي وبه أفتى الإمام ظهير الدين (قوله وقيل رجعي) ويجعل استئنافاً  
وهو قول القاضي أبي علي - الذي طال المصنف وأنا أفتي أنه يسأل الزوج احتياطاً في موضع الخلاف (قوله  
ولا رواية الخ) فيحتمل أن يقع البائن نظر المال ويحتمل أن يقع الرجعي نظر إلى إيقاعه لكن مسألة الزادات  
تدل على وقوع البائن اه الحلبي قال في البحر في القضية في الباب العتق دلهما سائل التي لم يوجد فيها رواية  
ولا جواب شاف للمتأخرين قالت لزوجه أربعا من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها أنت طالق طلاقاً

رجحياً يقع بائناً لا يقابل في المال كسئلة الزادات وهي أنت طالق اليوم رجحياً وغداً أخرى بالطلاق  
يقابل بهما وهذا بائنان أم رجحياً وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة أولاً يبرأه (قوله لكس قمع غداً بغير شيء)  
ظاهره أن هذا الحكم متعلق بمسئلة الزادات ومذكور فيه عبارات المشايخ حين ذكروا ما في الزادات  
لم يذكروا هذا الاستدلال وإنما ذكره في البحر عن الذخيرة في غير هذه المسئلة وعبارته وفي الذخيرة أنت طالق  
الساعة واحدة وغداً أخرى بألف درهم فقبلت وقعت واحدة في الحال بنصف الألف وأخرى غداً بغير شيء وإن  
تزوجها قبل مجيء الغد ثم جاء القديع أخرى بمئة مائة أهـ فجعل الشارع هذا الحكم في مسئلة الزادات لأن  
كلتا الطلقتين في الفرع بائنة فإذا بائنت بالاولى وأتى الغد عليها بائنة تقع الثانية لأنه بغيره المعلق والباس المعلق  
يلحق البائن ولا يلزمها المال لا بائنتها بالاولى فتأمل وراجع (قوله لم يبعد) يحتمل أخذه من عاد وأعاد (قوله  
وطلقت نفسها) ظاهره أنها أنت بصيغة الإطلاق أمالو أنت بصيغة الاختيار فإنه يقع بائناً لأنه من ألفاظ البائن  
كما سبق (قوله لا يسطر المهر لعدم صحة إبراء الصغيرة بحر (قوله ويقع رجحياً) لأنه كالقاتل لها عند وجود  
الشرط أنت طالق على كذا وحكمه ما ذكرنا بحر (قوله أو كذا منا) المن رطلان (قوله من الأذن) بفتح الهمزة  
وتشديد الزاي معلوم بنظر الوجه أكاه وبه كثر ما الظاهر ويرى الاحلام الطيبة قبل أنه خلق من عرقه  
صلى الله عليه وسلم وقبل أنه كان جوهر انظر فيه نوربينا محمد صلى الله عليه وسلم فلما خلق الله سبحانه وتعالى  
آدم عليه الصلاة والسلام أخذ النور من ذلك الطرف وأودعه آدم صلى الله عليه وسلم فاشتق ذلك الجوهر  
وتفتت صغيراً على هذه الحالة ذكر ذلك في الشريعة وشرحه العلامة على زاده (قوله أوسع من البيع) أي السلم  
لأنه هو الذي يشترط فيه ذلك أما غير السلم من أفراد البيوع فيستعين به كان العقد ولا يشترط التعيين (قوله  
ومفاده الخ) فيه أن البدل المهر وما جعلته عليه وقد تقدم أن في جعل البدل عليه خلافاً (قوله اختلفت  
بشرط الصك) أي بشرط أن تكون كتابة الصك عليه والصك كتاب الاقرار بالمال وغيره كذا في شرح التحرير  
لابن أمير حاج أهـ حطبي (قوله فقبل لم يحرر) أي بمجرد قبوله بل لا بد من كتبه الصك ورده الاتخذه ولا بد أن  
يكون ذلك في الجاهل فله الحطب وهل المهر يسقط فمما مقتضى كون الخلع مسقطاً وطه والله سبحانه  
وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الظهار)

المناسبة أن كلام الخلع والظهار يكون عن تنويزها غالباً وقدم الخلع لأنه أبلغ في التصريح اذ هو تصريح بقطع  
النكاح والظهار يكون مع بقائه والمذكور في كتب الشافعية أنه كان طلاقاً في الجاهلية بوجوب حرمة مؤيد  
لأرجحة فيها كذا في البحر والنهر (قوله مصدر ظاهر من امرأته) ليس قاصراً لغة على هذا المعنى قال في النهر  
وهو لغة مصدر ظاهر قابل ظهراً بظهره وغايظه ونصره وبين نوبيل ليس أحدهما فوق الآخر من امرأته وأظهر  
وتظاهر وظاهر وتظهر قال لها أنت علي كظهر أمي وعندي عن مع أنه معتلضمنه معنى التبعيد اهـ وانما خص  
بذكر الظاهر لأن الظاهر من الدابة موضع ركوب المرأة مركوبة وقت الفسحان فركوب الأم مسطرة امر  
ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الأم الذي هو مجتمع وهو استعارة لطيفة فكانت كالركوب للنكاح  
حرام على مخرج عن الصباح (قوله تشبيه المسلم الخ) اعلم أنه أركاناً أربعة التشبيه والمثبه والمثبه به وأداة  
التشبيه فالأول هو الزوج البالغ العاقل المسلم والثاني المذكوحة أو عضو منها يعبره عن كلها أو جزء شائع  
والثالث عضو لا يصلح النظر إليه من محترمة عليه تأييد والارابع هو الدال عليه وهو صريح وكناية فالصريح  
كانت علي أو ممي أو ممي أو ممي كظهر أمي وأنا منك فظاهر وظاهر منك والكناية كانت علي مثل أمي  
وأنت علي حرام كأمي ويصح من السكران والمكره والمخطئ والاخرس بإشارته المفهومة ولو بكتابة الناطق  
المستبينة أو بشرط اختياره أتع وأخرج بذكر المسلم البالغ العاقل الذي "والصبي" والجنون والمعتوه والمدهوش  
والمبرسم والمغشى عليه والنائم وأخرج بالتشبيه نحو أنت أمي فإنه باطل وإن نوى التصريح والظهار كافي في التمسك  
(قوله فلا ظهراً ولا أمي) لأنه ليس من أصل الكمارة ويصح عند الشافعي رضي الله تعالى عنه وعن سائر الأئمة (قوله  
زوجته) وإن لم يدخل بها ولو غير عاقلة أو رتقاء فلا يصح إظهار من الأمة والمدررة وأم الولد والمكاتبه والمستعانة  
ولا من الأجنبية إلا إذا أضافه إلى سبب الملك كان تزويجاً فأتى علي كظهر أمي ولا من المبانة بأحدة أو ثلاث

المناسبة أن كلام الخلع والظهار يكون عن تنويزها غالباً وقدم الخلع لأنه أبلغ في التصريح اذ هو تصريح بقطع  
النكاح والظهار يكون مع بقائه والمذكور في كتب الشافعية أنه كان طلاقاً في الجاهلية بوجوب حرمة مؤيد  
لأرجحة فيها كذا في البحر والنهر (قوله مصدر ظاهر من امرأته) ليس قاصراً لغة على هذا المعنى قال في النهر  
وهو لغة مصدر ظاهر قابل ظهراً بظهره وغايظه ونصره وبين نوبيل ليس أحدهما فوق الآخر من امرأته وأظهر  
وتظاهر وظاهر وتظهر قال لها أنت علي كظهر أمي وعندي عن مع أنه معتلضمنه معنى التبعيد اهـ وانما خص  
بذكر الظاهر لأن الظاهر من الدابة موضع ركوب المرأة مركوبة وقت الفسحان فركوب الأم مسطرة امر  
ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الأم الذي هو مجتمع وهو استعارة لطيفة فكانت كالركوب للنكاح  
حرام على مخرج عن الصباح (قوله تشبيه المسلم الخ) اعلم أنه أركاناً أربعة التشبيه والمثبه والمثبه به وأداة  
التشبيه فالأول هو الزوج البالغ العاقل المسلم والثاني المذكوحة أو عضو منها يعبره عن كلها أو جزء شائع  
والثالث عضو لا يصلح النظر إليه من محترمة عليه تأييد والارابع هو الدال عليه وهو صريح وكناية فالصريح  
كانت علي أو ممي أو ممي أو ممي كظهر أمي وأنا منك فظاهر وظاهر منك والكناية كانت علي مثل أمي  
وأنت علي حرام كأمي ويصح من السكران والمكره والمخطئ والاخرس بإشارته المفهومة ولو بكتابة الناطق  
المستبينة أو بشرط اختياره أتع وأخرج بذكر المسلم البالغ العاقل الذي "والصبي" والجنون والمعتوه والمدهوش  
والمبرسم والمغشى عليه والنائم وأخرج بالتشبيه نحو أنت أمي فإنه باطل وإن نوى التصريح والظهار كافي في التمسك  
(قوله فلا ظهراً ولا أمي) لأنه ليس من أصل الكمارة ويصح عند الشافعي رضي الله تعالى عنه وعن سائر الأئمة (قوله  
زوجته) وإن لم يدخل بها ولو غير عاقلة أو رتقاء فلا يصح إظهار من الأمة والمدررة وأم الولد والمكاتبه والمستعانة  
ولا من الأجنبية إلا إذا أضافه إلى سبب الملك كان تزويجاً فأتى علي كظهر أمي ولا من المبانة بأحدة أو ثلاث

(باب الظهار)

(هو) لغة مصدر ظاهر من امرأته إذا قال  
له أنت علي كظهر أمي وشرطاً (تشبيه  
المسلم) فلا ظهراً ولا أمي عندنا (زوجته)  
ولو كناية أو صيغة أو مجعولة



نهر (قوله أو ما يعبره عنها) كل أس والرقبة (قوله أو تشبيهه جزئياً من أعضائها) كمنضت ويحوى (قوله يحرم عليه)  
 أراد به مضرا يحرم النظر إليه من أعضاء محترمة كاليد والرجل والفرج وأطلق في المحترمة مثل المحترمة تشبها  
 وصهرية ووضعا كما في البحر ونحو ج بالمحترمة الحلال كزوجته الأخرى (قوله بوصف) متعلق بحرم (قوله لا يمكن  
 زواله) كالآنية والأختة وأم زوجته طهرتها بوصف الصهرية الذي لا يمكن زواله (قوله فخرج تشبيهه بأخت  
 امرأته) لأن حرمتها موقوفة بكون امرأته في عصمتها بحر (قوله أو عطلقته ثلاثا) لأن حرمتها موقوفة بشكاح زوج  
 غيره (قوله وكذا بمجوسية) مثلها المرتدة كما في المحيط (قوله لجواز إلامها) أي أو صيرورتها كآنية كما في البحر  
 فالجوسية حرمتها مؤبدة بالنظر إلى بقا وصف الجوسية غير مؤبدة إذا انقطع (قوله فلو جنبها بفرج آية أو قريبه)  
 قال في البحر وينبغي عدم التقيد بالآب والقريب لأن فرج الرجل الأجني محترم على التمسك أيضا (قوله تبعا  
 للبحر) وهو تبع صاحب المحيط بأنه نهر (قوله وردة في النهر عا في البدائع الخ) النص مقدم على البعث (قوله  
 نهر الخ) قد يجاب عنه بأن قول البدائع كون المظاهر من جنس النساء أخرج به شيئا خاصا وهو الذكور  
 أي لا من جنس الذكور فلا ينافي ما في الثانية أو بأن هذا الشرط في صريحه وما ذكر في الثانية من الكليات  
 إذ لم يذكر فيه المظهر ونحوه (قوله والزوجة) مثلثة الرأه وهي حرام عندنا والحيلة في الحل أن يشتجره الدافع مدة  
 معلومة أجبر وحدهم برسله في حاجاته فيسحقها بتسليم نفسه وان تم ولا يحرم دفعها على مضطر لتفضله  
 حاجته (قوله كانت على كاشي) أي في أنه يصح فيه نية الظهار ولو نوى طلاقا أو ابلا أو كرامة فكل نوى  
 كما في القهستاني (قوله وصرح اضافته إلى ملك) المراد بالاضافة هنا التعلق بالنسبة إلى السبب والمراد بالاضافة  
 إلى الملك الايقاع فيه حال قيام السكاح (قوله مائة مرة) مفعول قال أي كثر هذا اللفظ مائة مرة لكنه ان كان  
 في مجلس واحد ونوى التأكيد صدق قضاء وان تعدد المجلس لا يصدق كما سيذكره الشارح قبيل الفروع (قوله  
 وظهارها منه لغو) بأن تقول أنت على كطهر أمي أو أباي عليك كطهر أمك بحر وإنما كان لقوله ليس إليها  
 والمراد بكونه لغوا أنه لا يكون عينا ولا ظهرا (قوله فلا حرمة عليها) أي في تمكنه من جماعها (قوله ولا كفارة)  
 أي لظهاره وبين (قوله به يفتي) مقابله ما في شرح الوهبانية للشرنبلاني عن علي بن صالح عن الحسن بن زياد من  
 صحة طهارها وعليها كفارة الظهار وروى عن أبي يوسف اه (قوله على ما في النهر) أي بجها وفي نسخة كما في النهر  
 قال فيه ولو حذف على قال في البحر لم أره وينبغي أن لا يكون مظاهرا اه وفيه نظر بل ينبغي أن يكون مظاهرا  
 اه والظاهر ما في البحر ولا اقتصر عليه الجوى في نحره مع كثرة منابته للنهر لاحتمال أن المراد كطهر أمي على  
 غري وهذا في الصريح أي ما في النكاح فلا فرق بين ذكرها وحذفها كما يأتي عن الحاشية للاعتماد على النية (قوله  
 أو رأيت الخ) كل ما صرح بزيادة الطلاق إليه كان مظاهرا به فرج اليد والرجل بحر (قوله أو فرج أمي أو فرج  
 بنتي) المراد أنه قال ذلك مرتدداً في ما فلا يكون مكزراع قوله أو كفر بها (قوله والذي في نسخ المتن) أي الجزد  
 عن الشارح (قوله وقد علمت رده) أي من اشتراط كون المظاهر من جنس النساء (قوله يصير به) أي بما ذكر من  
 اللفظ مظاهرا أو الجمل (قوله متنافية) (قوله لانه صريح) أي والصريح لا يحتاج إلى نية قضاء ولا يشترط فيه كونه  
 جازا فيصير ظهرا لهازل ولا يوجب الظهار نقصان عدد الطلاق ولا يثبتون طالت المسئلة هندية (قوله  
 ودوا عنه) كالباشرة والتبديل والمس عن شهرة والنظر إلى فرجها بشهوة بدائع ولا يحرم النظر إلى ظهرها  
 وبطنها ولا إلى الشعر بحر عن التتارخانية (قوله ولا يحرم النظر) ولو بشهوة إلى غير فرجها الداخل حلي  
 عن النهر (قوله وعن محمد) مقابل الإطلاق المفهوم من قوله ودوا عنه فإنه لم يقيد بأقامة ولا سفر (قوله للشفقة)  
 قيده صاحب البحر بشهوة قال في النهر وهو تحريف لأن ذلك لا يخص المسافر لكونه من المسافر بشهوة وهو  
 ليس بمحترم أنسا (قوله وان عادت إليه بملك) فيه صورتان ماذا كانت زوجته أمة مظاهرها ثم اشتراها  
 وما إذا كانت حرة فارتدت عن الإسلام ولحق بها الحرب ثم سبيت فلكها (قوله وكذا اللعان) فإنه تبقى حرمة  
 مؤبدة ولو ملكها أو تزوجت بزواج آخر حتى تصدقه أو يكذب نفسه (قوله فان وطئ قبله) أي قبل التكفير بالمأخوذ  
 من يكفر (قوله وقيل عليه أخرى) هو قول لفراهم المذهب لانه منقول عن ابن جبير ونقل عن الحسن البصري  
 أنه يلزم ثلاث كفارات (قوله ولا يعود لوطها ثانيا) لأن الحرمة قائمة (قوله وعوده) بيان لسبب الكفارة نهر  
 (قوله عز ما مؤكدا) أي مستقرا بآيات ما بعده (قوله لا كفارة عليه) ولا يتم ترك العزم بحر ولا كفارة بموت أحد هيا

تأيدا بوصف لا يمكن زواله فخرج  
 تشبيهه بأخت امرأته أو عطلقته ثلاثا  
 وكذا بمجوسية لجواز إلامها وقوله يحرم  
 صفة لشخص المتناول للذكر والآنثى ولو  
 شبهها بفرج آية أو قريبه كان مظاهرا  
 المستفاد من قوله لا يعود لوطها في النهر عا في  
 البدائع من شرائط الظهار كون المظاهر  
 من جنس النساء حتى لو شبهها بظهرها  
 أو بآية لم يصح لانه اعترف بالشرع والشرع  
 ورد في الدماء ثم رد ما في الحاشية انت  
 على كالم والنهر والخنزير والبقية والتمعة  
 والزنا والربا والرشوة وقيل المسلم أن نوى  
 طلاقا أو ظهرا أو فكاك نوى على الصحيح  
 كانت على كاشي فان التشبيه بالآية تشبيه  
 بظهورها وزيادة ذكره الله تعالى معزيا  
 للمحيط (وصح اضافته إلى ملك أو سببه)  
 كن نكحت فكذا حتى لو قال ان تزوجتك  
 فأنت على كطهر أمي مائة مرة فعليه لكل  
 مرة كفارة تارخانية (وظهارها منه لغو)  
 فلا حرمة عليها ولا كفارة به يفتي بخير  
 ورجع ابن النخعي إيجاب كفارة عين (وذا)  
 أي الظهار (كانت على كطهر أمي)  
 أو أدت وكذا لو حذف على على ما في النهر  
 (أو رأيت كطهر أمي ونحوه) كآنية مما  
 يعبره عن الكل (أو نصفك) ونحوه من  
 الجزء لشارع (كطهر أمي أو كطهر أمي)  
 أو كفها أو كفر بها أو كطهر أمي أو عفى  
 أو فرج أمي أو فرج بنتي (كذا في نسخ  
 الشرح ولا يخفى ما فيه من التكرار والذي  
 في نسخ المتن أو فرج أبي بآية أو قريبي وقد  
 علمت رده (ببعض مظاهرها) بلاية لانه  
 صريح في حرمة وطؤها عليه ودوا عنه  
 لمنع من التماس الشامل لكل وكذا يحرم  
 عليها تمكنه ولا يحرم النظر عن محمد لو قدم  
 من سفره فقبيلها للشفقة (حتى يكفر) وان  
 عادت إليه بملك عين أو بعد فزوج آخر لم يفسد  
 حكم ظهارها وكذا اللعان (فان وطئ قبله)  
 تاب واستغفر وكفر للظهار فقط (وقيل  
 هذا أخرى للوط (ولا يعود) لوطها ثانيا  
 قبلها) قبل الكفارة (وعوده) المذكور  
 في الآية (عزمه) عز ما مؤكدا فلو عزم ثم بدله



(على استباحة وطها) انما قدر استباحة لان العود من التصرم يكون بالاستباحة لكونها ضدًا  
للحرمة بغير المراد ان يعتد أن الوطء مباح له والحرمة لاغية (قوله أي يرجعون عما قالوا) أي عن حكم ما قالوا  
وهو الحرمة وقوله فيريدون الوطء أي استباحته لئلا يمتنع ما تقدمه والالتصاف بالحرمة ذكر الالية قبل تفسيرها  
(قوله واللام بمعنى عن) أو باقية على حقيقتها وفي الكلام حذف أي انقض ما قالوا بغير أو ضد ما قالوا نهر (قوله  
اتعلق حقها) قضاء وديانته ان لم يطلأ ولمرة والاندبانه (قوله وعلى القاضي الزامه به) أي لتخص العشرة بينهما  
لا لوطء لانه بعد الاولى لا يطالب به قضاء (قوله بجس أو ضرب) التحريم بينهما هو ما في التنازع خاتمة وفي البحر  
عن المشايخ انه بجس فان أي ضربه اه والظاهر اعتقاده (قوله فان قال كبرت) أي باعتاق أو اطعام أو صيام  
(قوله ولو قده بوقت الخ) ولو أراد قربانها داخل الوقت لا يجوز ذلك كفارة بغير والظاهر ان الوقت اذا كان أربعة  
أشهر فأكثره لا يكون ايلاء اهدم ركنه وهو الحلف أو تعليق المني (قوله بطله) لانه من الاقوال (قوله بخلاف  
مشبهة فلان) فانم لا تبطله ويكون غدا كفان شاء فلان في المجلس كان طهارا اه حاجي مع زيادة (قوله أو طهارا)  
انما صحت نيته لانه من كتاباته (قوله أو طلاقا) هو من كتاباته أيضا فبقية به بالنية أو دلالة الحلال على ما رآه فاده  
في التمر فقول الشارح بعد لانه كتابة لتعليل لا يقع الطهارا والاطلاق به عند النية وان نوى به ايلاء كان طهارا  
عند الكل على الصحيح كافي البحر (قوله ويكره الخ) أي تحريمه على ما يظهر من عبارة البحر وهي وقيد بالنسبة  
لانه لو خلا عنه بأن قال أنت أي لا يكون مظاهر الكثرة مكرهه لقربه من التشبيه بقياسا على قوله يا خبيثة المني  
عنه في حديث أبي داود المصريح بالكراهة ثم قال ومثله قوله يا خبيثي ونحوه اه (قوله ونحوه) من كل  
ذي رحم محرم (قوله من طهارا) انما صحت نيته لانه شبهها في الحرمة بامه وهو اذا شبهها بغيرها يكون مظاهرا  
فيكفها أو نهر (قوله أو طلاقا) انما صحت نيته لان قوله أنت على حرام من كتابات الطلاق وقوله كافي تأكيد  
للحرمة ولم أر ما اذا قامت دلالة الحلال على ارادة الطلاق بأن سأله اياه وقال نويت الطهارا نهر (قوله ثبت الادنى  
وهو الطهارا) اهدم ازالته ملك النكاح ولو طال (قوله في الاصح) هو قول محمد وقال أبو يوسف ايلاء (قوله ثبت  
الطهارا لا غير) فلا عبرة بغيره من طلاق أو ايلاء وثبت الطهارا وان لم يكن لنية بجر (قوله من أمته) ولو موطوءة  
أو أم ولد أو مكتوبة أو مستهانة لان لفظ النساء الواقع في الآية لا يتناولها بجر (قوله اهدم الزوجة) فيكون  
صادقا في التشبيه في ذلك الوقت ولا يتوقف ظهاره على الاجازة بجر (قوله كالايلاء) أي اذا حلف بالله لا يقرب  
أربعة أشهر لزمه كفارة واحدة لان الهتك حرمة اسم الله تعالى وهو ليس بمعتقد دونه ذابا تناق (قوله فار بجس  
صدق) أي قضاء كافي الشرب لايعة عن السراج قاله الحلبي (قوله والا) أي بأن كان يجالس لاصدق الادبانه  
(قوله على المعتد) تبع في هذا التعبير المصنف وهو مخالف لما نقله شيخه في محرم من أن المعتد أنه يصدق مطلقا  
وعبارته وأشار إلى أنه لو طاهر من امرأته مرار في مجلس أو يجالس فعليه لكل طهارا كفارة إلا أن نوى به  
الاول كما ذكره الاسيحي وغيره وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجلس والمعتد الاول اه ونقله عنه  
صاحب الهندية وأوزه والمصنف في شرحه نسب التفصيل للاسيحي وجعله المعتد مع أن الاسيحي هو  
الاطلق وقد استنبه الحال على العلامة أبي السعد وقد ذكر ما لم يتقبل (قوله وكذا الوعظ به نكاحها) بأن قال ان  
تزوجهك فانت على كطهر أي وكثره فان نوى التأكد دين ولا فرق بين المجلس والمجلس على المعتد (قوله المعتد)  
أي كان طهارا واحد بجر فبطل بكفارة واحدة هندية وليس له أن يقرب اليلا يقرب اليلا بجر لان الظاهر كل يوم  
فاذا مضى يوم بطل طهاره ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الآخر وله أن يقرب اليلا بجر لان الظاهر فيه معنى  
الشرط (قوله مع بقاء الاول) يخالفه ما في البحر حيث قال انت على كطهر أي اليوم وكما جاء يوم كان مظاهرا  
منها اليوم واذا مضى بطل هذا الطهارا وله أن يقرب اليلا فاذا جاء غدا كان مظاهرا طهارا آخر دنا غير موقت  
اه وأما ما ذكره من بقاء الاول فهو في صورة ما اذا قال انت على كطهر أي وكما جاء يوم فانه لا ينتهي طهارا  
اليوم الاول وكما جاء يوم صار مظاهرا طهارا آخر مع بقاء الاول ولا يبطله الا الكفارة كافي الهندية وغيرهما  
(قوله وفي هلق بشرط مكث) كالو قال كما دخلت الدار فانت على كطهر أي يتكثرت بتكرار الدخول فيكف  
بعد الدخولات (قوله لا في شعبان) لانه لو لم يطلأ في رجب فانت  
وطئ فيه صح تكفيره (قوله لا يجزئ) (قوله والا جاز) سواء كان قبل يوم الجمعة أو بعده والله تعالى اعلم بالصواب

(على استباحة وطها) أي يرجعون عما  
قالوا فيريدون الوطء قال الفراء العود  
الرجوع واللام بمعنى عن (ولم أر أنه مطالبته  
بالوطء) اتعلق حقها به (وعلم ان تمتعه  
من الاستمتاع حتى يكفر وعلى القاضي  
الزامه به) بان ككفر دفعا للضرر عنها  
بجس أو ضرب إلى أن يكفر أو يطلق فان  
قال كبرت صدق ما لم يعرف بالكذب ولو  
قيد بوقت سقط بعضه وتعليقه بمشبهة  
الله بطله بخلاف مشبهة فلان (وان نوى  
بان على مثل أمي) أو ككافي وكذا  
لو حذف على خاتمة (برأ أو طهارا  
أو طلاقا صحت نيته) ووقع ماؤه لانه كتابة  
(والا) بنوشأ أو حذف الكاف (انما)  
وهي الأدنى أي البريعة الكرامة ويكره  
قوله أنت أي وباني وباني وباني وباني  
(وبانت على حرام كافي مع ماؤه من  
ظهارا وطلاق) وتنع ارادة الكرامة لزيادة  
الوطء التصرم وان لم ينو ثبت الأدنى وهو الطهارا  
في الاصح (وبانت على حرام كطهر أمي ثبت  
الطهارا لا غير) لانه صريح (ولا طهارا) صحيح  
(من أمته ولا من نكحها بلا امرأته مظاهرا  
منها ثم أجازت) لعدم الزوجية (أنت على  
كطهر أي طهارا من نكحها بلا امرأته مظاهرا  
وقال مالك وأحمد بكفارة كفارة واحدة  
كالايلاء (قوله من امرأته مرار في مجلس  
أو يجالس فعليه لكل طهارا كفارة) فان في  
التكرار) والتأكد كيد (فان يجالس صدق  
والا لا) على المعتد وكذا الوعظ به نكاحها  
كما رعن التنازع خاتمة فروع أنت على  
كطهر أي كل يوم انحد ولو أن في تحته وله  
قربانم اليلا ولو قال كطهر أي اليوم وكذا  
جاء يوم فكما جاء يوم صار مظاهرا طهارا  
آخر مع بقاء الاول ومق عاق بشرط مكث  
تكرر ولو قال كطهر أي رمضان كله  
ورجب كله انحد استقصا فاصح تكفيره  
في رجب لا في شعبان كن طهارا واستثنى  
يوم الجمعة مثلا ان ككفر في يوم  
الاستثناء لم يجز والاجاز تاريخية ويحرم

## \* (باب الكفارة) \*

(قوله والجهور أنه الظهار والهود) لأن الكفارة دائمة بين العقوبة والعبادة. **بذل أن يكون سبها دائرا بين**  
 الحظر والاباحة حتى تتعلق العقوبة بالمحذور وهو الظهار والعبادة بما هو العزم على وطئها لأنه نقض  
 لأمه **و** وقيل الظاهر فقط والهود شرطه وقيل عكسه وقيل شرطاً. **سبب أمر ثالث وهو كون الكفارة**  
 طريقاً متعيناً لا يفسد حقها وكونه قادراً على إيفائه وقيل كل منه. **سبب** ولم يظهر في ثمة الاختلاف  
 بين الأقوال بغير (قوله من كفر) أي ما أخذ منه لا مشتق لأن العمل به محل الاشتقاق على الرابع على أن اسم  
 العين لا دخل له في الاشتقاق إلا أن يلاحظ المعنى اللغوي فأنها بارة صيغة مبالغة (قوله بماء) يفهم منه  
 أن الكفارات جواريه يدل عليه قول صاحب البحر وأما حكمها فأنه الواجب عن ذمته وحصول الثواب  
 يقتضي لتكفير الخطايا (تنبيه) ركن الكفارة العمل بالمحذور من شرائط وجوبها **سبب** ومصر فها مصرف **سبب** فلا يجوز  
 القدرة عليه من شرائط صحته التوبة المقارنة للعمل بالتكفير لا. **سبب** ودون الحرب كذا في البحر ثم أن في قوله بماء  
 أطعمها الغنى ولا يملو كد ولا الهاشمي إلا الذي فانه مصرف. **سبب** أقول الثاني أنه يستروا لا يؤخذ به مع ثباته  
 إشارة إلى أن الذنب يعي من العصية وهو أحد القرائن ورجح. **سبب** قال إنها مستتقة من السترقة لأنها مأخوذة  
 في العصية وفي المحيط ما يدل على أنها بمعنى القول الثاني. **سبب** أمها اه وأما الحقة فهو مانع قبل فعله زاجر  
 من الكفر وهو التغطية والستر قال الشاعر في ليله كفر الصغار **سبب** راجع للفساد بعده ثم الكفارة واجبة على التراخي  
 بعده كما في البحر من الحدود أي مانع للغير من فعله **سبب** راجع للفساد بعده ثم الكفارة واجبة على التراخي  
 على الصحيح لكون الأمر به **سبب** لا يؤخذ من تركته أن لم يوص ولو تبرع الورثة جازا في الاعتناق  
 وتنشئ في آخر عمره ويأتي **سبب** من الثالث كما في البحر (قوله تعزير رقية) من حرر المملوك عتق حراراً من باب  
 والصوم بدع **سبب** وليس وحزره صاحبها والرقبة من الحيوان معروفة وهي في معنى المملوك من تسمية الكل باسم البعض مغرب  
 (قوله قبل الوطء) ظاهر تقييده به أنه إذا اعتق بعده لا يكتفي وإيس كذلك فانه يصح مع الحرمة فهذا القيد للنفق  
 الحرمة وانما قيد به لتعصير محبة في آية الظهار في الاعتناق والصوم ومثلهما الإطعام كما في أبي السعود  
 لأن الكفارة فيه منية للحرمة فلا بد من تقديمها على الوطء ليكون الوطء حلالاً والاولى أن يقول قبل الوطء  
 ودواعيه وبشرط في المعتق أن يكون غير المرأة المظاهر منها عندهم أخلاقاً لا يوسف وأن يكون رقيقاً من  
 ورأى وجهه **سبب** لا يصح عنها اعتناق الجنين ولولده لا تقل من ستة أشهر من الاعتناق لأنه رقية من وجه جزء من الأم  
 من وجهه **سبب** قوله اعتناق فإن المصالح في الارث عتق لا اعتناق وصورة ارث الأب  
 الورثة ورسم من الوارث كذا لانه ثم عتق عن الوارث ولو نوى **سبب** كفارة هذه شرائط أباه أجر أعما كما يأتي  
 أن يملك **سبب** راضياً) أو رد عليه أن أعضاء الصغير لا منافع لها فينبغي أن لا يجوز اعتناقه عن الكفارة كالزمن  
 (قوله ويجوز إطعامه عن الكفارة) واجب بأن أعضاء الصغير سليمة لكنهم ضعيفة وهي بعرض أن تكون قوية  
 ولهذا لم يرض وأما إطعامه عن الكفارة فبما يرضى التملك لا الإباحة بدائع (قوله أو كافراً) أي أصلياً  
 فأشبه ما في دار الاسلام كذا في الحلبي أما المرتد فذكره الشارح (قوله أو مباح الدم) بأن قضى عليه بالقتل  
 لمصلحة ما عني عنه يجوز وقال الباقى لا يجوز وظاهر التقييد بالعفو أنه إذا لم يرض عنه لا يجوز انتفاها (قوله  
 أو مريئياً) ويسمى في الدين ويرجع على المولى لأن السعاية ليست تبدل عن الرق كذا في البحر (قوله أو مديوناً)  
 ولو اختار الغرماء العبد لأن استغراق الدين برقبته واستسعاه لا يحل بالرق والمالك فان السعاية لا تجب الإخراج  
 عن الخزية فتوقع تحرير من كل وجه بغير بدل بغير (قوله أو مرتدة) من غير خلاف هندية (قوله وحربي) أي عبيد  
 حربي في دار الحرب كما في البحر وقوله خلى سبيله قيده لأنه لا عتق لها فيها إلا بالتخليص كما يفاد من البحر (قوله  
 خلاف) الظاهر اعتماد الجوارق القائل بعدم الجواز البقالي فقط (قوله أن صح به بسمع) إنما جاز لأنه كالهود  
 وقوله ولا لا أي لا يجوز لأنه كالعمى كما في البحر (قوله أو وثقاً أو قرناً) وكذلك لو كانت عشاء أو برهة أو وثقاً

\* (باب الكفارة) \*  
 اختلف في سببها والجهور أنه الظهار  
 والهود (هي) لفظة من كفارة عنه الذنب  
 محضاً وشراً (تعزير رقية) قبل الوطء أي  
 اعتناقه أنيسة الكفارة فلو ورث أباه أو أبا  
 الأم كفارة لم يجز (ولو صغيراً) راضياً  
 (أو كافراً) أو مباح الدم أو مريئياً أو مديوناً  
 أو أبقاً عتق حياته أو مرتدة وفي المرتدة  
 وحربي خلى سبيله خلاف (أو أصلياً) أو مريئياً  
 صح به بسمع والالا (أو وثقاً أو قرناً)

أَوْشَتِي (قوله أو مقطوع الاذنين) ان كان السمع باقيا (قوله أو مكتوبا) انما جاز عنها لان الرق فيه كامل وان كان الملك فيه ناقصا وجواز الاعتاق عنها بعد كمال الرق لا كمال الملك وحل الوطء بعد كمال الملك فخرم وطء المكتوبة لا المدبرة وأتم الولد وتنسخ الكتابة بالنظر الى جواز التكفير وأما الاولاد والا كساب فسابقة لا بعد بحر (قوله لا الوارث) أما اذا اعتقه الوارث صح لتضمنه الابراء من بدل الكتابة المقتضى للاعتاق وانما لم يقب من كفارة المورث لبقاء الكتابة بعد الموت فلا ملك للوارث فيه بخلاف متى سیده حال الكتابة بحر (قوله وكذا يقع عنها شراء قريبه) المراد بالشراء أن يدخل في ملكه بضمه كالهبة وقبول الصدقة والوصية والمراد بالقريب ذو الرحم المحرم (قوله بنية الكفارة) أي عن الظاهر صرح بها أو نواها ولا عبرة بالنسبة المتأخرة (قوله بخلاف الارث) اذا نوى التكفير بالموروث عند موت مورثه لعدم المنع (قوله ثم باقية) أي قبل المسيس كما يؤخذ من الباقي (قوله استصفا) وجهه أنه اعتق رقبة كاملة بكلامين والقصص تمكن على ملكه ومثله غير مانع كمن أجمع شاة للاضحية فأصاب السكين عيناها والقياس عدم الجواز لانه يعتق النصف تمكن القصص في الباقي (قوله كما يجزي) أي قريبا في قول المصنف واعتاق نصف عبد الخ (قوله لا يجزي فائت جنس المنفعة) أي منفعة البصر والسمع والنطق والبطش والسفي والعقل فاستأنى والمراد أنه اذا فأت منفعة بتمامها من منافعه لا يجزي عنها (قوله لانه هالك هكنا) علة في البحر بقوله لانه بفوات جنس المنفعة تصير الرقبة فائتة من وجهه بخلاف نقصانها وهو أولى (قوله ومريض لا يبرئ برؤه) لانه ميت حكما خائفة (قوله وساقط الاسنان) لعدم قدرته على المضغ ولو الجيسة (قوله والمقطوع يده) مثله أسنانهما أو أشل الرجلين والمالوج اليابس الشق والمقعد (قوله أو اباهما) أي اباهما يديه أما مقطوع اباهما الرجلين في أبي السعد أنه يجوز (قوله أو ثلاث أصابع من كل يد) لان لا كثر حكم الكل جوى (قوله أو رجلاه) لفوات منفعة المشي منع (قوله أو يدي رجل من جانب) لانه فائت منفعة المشي لانه متعذرا عليه منع (قوله ومعتوه ومغلوب) الذي في البحر وكذا المعتوه والمغلوب (قوله ولا يجزي مدبر وأتم ولد) لاستحقاقه الجزية بجهة فكان الرق فيه ناقصا والاعتاق عن الكفارة يعتمد كمال الرق كالبيع فلذا لا يجوز بيعهما (قوله ومكتوب أدى بعض بدله) لانه تحرر بعوض وروى الحسن عن الامام العيص لانه عتقه معاق بأداء كل البدل فلا يثبت شيء من العتق بأداء البعض محبط (قوله وهي حيلة الجواز الخ) الضمير يعود الى التحجير المعلوم من المقام وأنت ضمير ضمير النجيم (قوله بعد ضمانه) أي بعد تضمين الشريك اياه قيمة حصته (قوله لم تكن النقصان) أي في نصيب صاحبه حيث لا يمكنه استئداء رقبة بسبب اعتاق نصفه ثم اذا تحول اليه بال ضمان تحول ناقصا فلا يجزئه كالتدبير (قوله ونصف عبد الخ) هذا مذهب الامام وعندهما اعتاق النصف اعتاق الكل فحصل عتق الكل قبل المسيس (قوله فان لم يجد المظاهر ما يعتق) عطف على محذوف تقديره هذا وان وجد ما يعتق أي ان لم يجد رقبة يعتقها ولا غنما فاضلا عن قدره كفايته وقدر الكفاية للتحريف قوت يومه والذي لا يعمل قوت شهر بحر (قوله وان استباحه لخدمته) مبالغة على المفهوم فكانه قال أما ان وجد تعين عتقه وان استباحه لخدمته حلبي (قوله أو لقضاء دينه) قال في البحر الدين لا يمنع تحرير الرقبة الموجودة وبيع وجوب شرائم اجمال على أحد القولين (قوله غنى الجوهره) تفريع على قوله وان احتاجه (قوله الا أن يكون زمنا) لما كان ظاهرا رجوع الضمير الى المولى فيفيد أنه اذا احتاجه الى الخدمة لا يلزمه عتقه وهو ناقض ما في البدائع دفعه الشارح بعبارة البحر رجوع الضمير الى العبد (قوله ويحتمل رجوعه للمولى) أي ضمير يكتفون فهو لصاحب الثمر قال الشرح الجوى في شرحه ولو قيل بجواز الصوم اذا كان المولى زمنا لا يجدر من يخدمه اذا اعتقه لكان له وجه وجيه (قوله ولا يعتبر مسكنه) أي لا يكون به قادرا على العتق فلا تعين عليه بيعه وشرا رقبة بل يجزئه الصوم لانه كلباسه ولباس أهله خزنة وتقييدهم بالمسكن يفيد أنه لو كان له بيت غير مسكنه يتعين عليه بيعه وفي الدراستي ولا يعتبر ثيابه التي لا بد له منها اه وتقييدها بالبدل منها يفيد أنه يتعين عليه بيع ما لا يحتاج اليه منها (قوله والا فقولان) قيل يجزئه لان محمدا عليه بأنه يحل له الصدقة وهو يشترى أن ماله ملحق بالعدم حكما لكونه مستحق الصرف الى الدين كالماء المستحق للعطش لا يمنع التيمم وقيل لا يجزئه وكذا محمد ما يدل عليه فانه خص الصوم بعبادة قضاء الدين وذلك لان ملك المدينون في ماله كامل بدليل أنه يملك جميع التصرف فيه ولو كان له دين على آخر فان قدر على أخذه منه لم يجزئه الصوم والا جزمه كذا في البحر (قوله ولو عليه كفارتان) أي

(أو مقطوع الاذنين) أو اداهب الحاجبين وشعر لحية ورأس أو مقطوع اذن أو شفتين ان قدر على الاستكسك والا لا (أو أعور) أو أعشى (أو مقطوع احدى يديه واحدى رجليه من خلاف أو مكتوب الم يزديا) واعتقه مولاه لا الوارث (وكذا) يقع عنها (شراء قريبه بنية الكفارة) لانه بضمه بخلاف الارث (واعتاق نصف عبده ثم باقية) عنها استصفا بخلاف المشترك كما يجزي (لا) يجزي (فائت جنس المنفعة) لانه هالك حكما كالأعلى والجنون الذي لا يعقل (فن يفيق يجوز في حال افاقته ومريض لا يبرئ برؤه وشاقط الا سنانه) والمقاع يده أو اباهما أو ثلاث أصابع من كل يد (أو رجلاه أو يد ورجل من جانب) ومعتوه ومغلوب كافي (لا) يجزي (مدبر وأتم ولد ومكتوب أدى بعض بدله) ولم يجز نفسه فان هجره فخره جاز وهي حيلة الجواز بعد أدائه شيئا (واعتاق نصف عبد) مشترك (ثم باقية بعد ضمانه) لكن النقصان (ونصف عبده من تكفيره ثم باقية بعد وطء من ظاهرها) لا مدبره قبل التام (فان لم يجد المظاهر ما يعتق) وان احتاجه لخدمته أو لقضاء دينه لانه واحد حقيقة بدائع فان في الجوهره له عبد للخدمة لم يجز الصوم الا أن يكون زمنا انتهى يعني العبد ليتوقف كلاهما ويحتمل رجوعه للمولى لانه يحتاج الى نقل ولا يعتبر مسكنه ولوله مال وعابه دين مثله ان أدى الدين أجره الصوم والا فقولان ولوله مال غائب انتظره ولو عليه كفارتان وفي ملكه رقبة فصام عن احدها ما لم يعتق عن الاخرى لم يجز







وجوبا) الخلاف في المزموم وعدمه كفى البصر وغيره وعبارة البصر عن البدائع لو أحصر به دما أحرم باذن المولى ذكر القدر في شرح مختصر الكرخي انه لا يلزم المولى اتفاقا هدى لانه لو لم يملك العبد ولا يجب له العبد على مولاه حتى فاذا اعتقه وجب عليه وذو القاضى في شرح مختصر الطحاوى انه على المولى ان يذبح عنه هديا في الحرم فيحل لان هذا الدم وجب لبلية ابتلى بها العبد باذن المولى فصار بمنزلة النفقة والنفقة على المولى كذا دم الاحصار اه وقد يقال من نفي الوجوب لا يثنى الذنب بل يقول به مراعاة لقول الآخر قوله مرض لا يبرح برؤه ولو كان المريض شابا (قوله أى ملك ستين مسكينا) انما أول أطعم بملك لصح ذكرا القيمة بعد واما الاباحة فذكرها بعد بقوله وان غداهم الخ وقيد بالمسكين لاخراج النقي فلا يجوز اطعامه في الكفاية غلبا واباحة لاخراج غيره من مصارف الكفاية يصح صرفها للجميع ومن له مال وعليه دين فهو فقير كفى البصر (قوله ولو حكا) كطعام واحد ستين يوما (قوله ولا يجزئ غير المراهق) الاولى ان يقول ولا يجزئ من دون المراهق لان غير المراهق صادق بن هو أكبر منه (قوله قدرا) في دفع نصف صاع من برأ وصاعا من تمر أو شعير ودقيق كل كاس له وكذا السويق ولو دفع البعض من الخنطة والبعض من الشعير جازا اذا كان قدر الواجب ككأن يدفع ربع صاع من بر ونصفه من شعير وانما جاز التكميل بالآخر لا اتحاد المقصود وهو الاطعام ولا يجوز التكميل بالقيمة كالأذى نصفان من تمر جديد يساوى صاعا من الوسط (قوله ومصرفا) فلا يجوز اطعامها أصله وفرة وأحد الزوجين وعملوكه والهاتمي ويجوز اطعامها الذي يجر (قوله من غير المنصوص) فلو دفع نصف صاع تمر تبلغ قيمته نصف صاع بر أو صاعا من البر أو أقل من نصف صاع بر عن صاع تمر وفتقه بنفسه لم يجز لان العبرة في المنصوص له النص لا اعتناء ولو لم يعتبر لم يلزم ابطال التقدير المنصوص عليه في كل صنف وهو باطل وعليه ان يتم للذين أعطاهم ما قدر من ذلك الجنس فان لم يجد لهم استأنف سوى عن الفتح (قوله اذ العطف) أى عطف القيمة في المنصف على المنصوص المفهوم من قوله كالفطرة يقتضى ان القيمة غير المنصوص اه حلي وفيه نظر اذ القيمة أعظم من قيمة المنصوص عليه أو غيره نهر (قوله وان أراد الاباحة) انما كفت الاباحة لورود الاطعام فيها وكذا في القدية وهو حقيقة في التكين فان قيل المباح يستلزم المباح له على ملك المبيع أو على ملك نفسه قلت اذا صار مأكولا زال ملك المبيع عنه ولم يدخل في ملك أحد يجر (قوله فقداهم وعشاهم) الفداء بالمطعم الفداء والعشاء بالفتح طعام العشاء بالكسر (قوله وأعطاهم قيمة العشاء) فيكون جامعا بين الاباحة والتملك وهذا يجوز اذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين غدا وعشاء يجر وعاء كره الشارع هذا يستغنى عن قوله فيما يأتي وجاز الجمع بين التملك والاباحة (قوله أو عشاءين) أو شعيرين (قوله وأشبعهم) ولا اعتبار بقدر الاطعام بعد حصول الشبع حتى روى عن الامام في كفارة ليمين لو قدم أربعة أرغفة الى عشرة مساكين وشبههوا أجزاء وان لم يبلغ ذلك صاعا ونصف صاع تناوخا به وهل المراد بالشبع الشرعي أو ما اعتاده كل آكل منهم يجر (قوله بشرط ادا في خبر شعير وذرة) ليحكمهم الاستيفاء الى الشبع وهذا ما عليه بعض المشايخ واليه مال الكرخي وقال بعضهم لا يجوز بخير الشعير بناء على ان محمد انص على خير البر في الزادات (قوله لتجدد الحاجة) أى لان حاجة هذا الشخص تجدد بتجدد الايام فتكثر المسكين يتكرر الحاجة حكما فكان تعدد احكام يجر (قوله ولو أباحه كل الطعام الخ) اراد بالاباحة التملك (قوله عن يومه ذلك) الاولى ان يقول عن مسكين واحد (قوله لتجدد حقيقة وكما) اه لا يملك ثلاثين قال في المخرج لانه لما اندفعت حاجته في ذلك اليوم فالصرف اليه بعد ذلك يكون اطعام الطعام فلا يجوز (قوله عن ظهاره) بدل من الفهر في عنه (قوله بسم) أى عن كفارة ظهار الا امرانه طلب منه التملك وفى الفقر قابض له أو لا ثم نفسه فيتحقق غناكم ثم غناكم منع (قوله على ان ترجع) مثله اذا حال الدائع على ان ارجع لانه لما قبل الشرط فقد التزم باختياره فأفاده الحلي (قوله ففى الدين يرجع) لان مطلق الامر بقضائه موجب للرجوع لان الدين مضمون في الدنيا والاخرة فتنبوت الرجوع على الامر لا يكون رجوعا أكثر مما أسقط عن رهنه (قوله لا يرجع على المذهب) لانه لو رجع بغير الاصل يرجع باكثر مما أسقط عن ذمة الامر لان الوجوب من أحكام الاخرة وثبوت الرجوع يقتضى الوجوب في الدنيا والاخرة ولا يجوز ان يرجع باكثر مما أسقط عن ذمته حلي عن النهر (قوله بشرط الشبع) لا حاجة الى ذكره للتصريح به في قوله سابقا واشبعهم الا ان يقال ان ذكرا ههنا لا فائدة تعمم اشتراطه لكل كفارة (قوله سوى القتل) لو قال

(فان عجز عن الصوم) لمرض لا يبرح برؤه أو كبر (أطعم) أى ملك (ستين مسكينا) ولو حكما لا يجزئ غير المراهق بدائع (كالفطرة) قدر او مصرفا (أرقية ذلك) من غير المنصوص اذ العطف للمقابلة (وان) أراد الاباحة (فقداهم وعشاهم) أو أعطاهم وعشاهم قيمة العشاء أو عكسه أو أعطاهم غدا بر أو عشاءين أو عشاء وسعيرا وأشبعهم (جاز) بشرط ادا في خبر شعير وذرة لا ب (ك) جاز (لو أطعم واحد ستين يوما) لتجدد الحاجة (ولو أباحه كل الطعام في يوم واحد دفعة اجرا عن يومه ذلك فقط) اتفاقا (وكذا اذا ملكه الطعام في يوم واحد دفعة حقيقة وحكما) امر الزياحي لتجدد حقيقة (القياس) غيره ان يطعم عنه عن ظهاره فقول (قوله ان قال على ان ذلك صحيح) وهو لا يرجع الدين يرجع ترجع ربيع وان سكت ففي الدين يرجع على اتفاقا وفي الكفارة والركعة لا يرجع على المذهب (كأجبت الاباحة) بشرط الشبع (في طعام) (الكفارون) سوى القتل

فخرج كرامة القتل فانه لا اطعام فيها لكان أولى (قوله وفي القدية) روى الحسن عن الامام انه لا بد من التلبك  
 والمعتد ما في المصنف (قوله لصوم) في شيخ فان (قوله وجناحية) كان حلق أو غطى رأسه بعد رقا فانه ان شاء ذبح  
 وان شاء اطعم كل فقير نصف صاع وان شاء صام عن كل نصف صاع يوما فاذا أباح في الاطعام صم (قوله دون  
 الصدقات) أي الزكاة وصدقة البطر (قوله ان ما شرع بل انطاط اطعام وطعام) ككفارة لظهار وكفارة اليمين ومثل  
 كفارة الظهار كرامة الاطعام وكفارة قتل الصيد فان الله تعالى قال أو كفارة طعام مسكين وانما جاز فيه الاباحة  
 لان ما ذكر حقيقة في التمكن من الطعام وهو يحصل بالاباحة (قوله وأداء) كزكاة وصدقة فطر كما في البصر (قوله  
 شرط فيه التملك) لان البناء والاداء للقليل حقيقة بجر (قوله لاتحاد الجنس) فلا حاجة الى نية التمين لانها  
 في الجنس المتحد سبب لقوله الخليلي (قوله بخلاف اختلافه) أي الجنس كما اذا كان عليه كفارة يمين وكفارة  
 ظهار وكفارة قتل غائب عبيد عن الكفارات لا يجوز به عن الكفارة بجر (قوله الا ان يتوى بكل كلام) استثناء  
 من قوله بخلاف اختلافه المقيد عدم الجواز يعني لو اعتق في الصورة المتقدمة ثلاث رقبات فلو بان يكون عتق  
 رقبة عن واحدة منها لاجبها وهكذا جاز بالاجماع ولا يضر جهالة المكفر عنه محبط وما افاده ظاهره من انه نوى  
 بكل رقبة كل واحدة من الكفارات ليس مراد والمرق بين هذه وبين ما اذا اعتق عبيد عن الكفارات عير فان  
 مقابلة الجميع بالجمع تقتضي التسمة على الاحاد فكانت بمعنى هذه (قوله بعينه) فعل مضارع صفة لواحد أي له ان  
 يعين أي الظهارين شاموا في نسخة بعينه بالباء الموحدة وهي بمعنى الاخرى (قوله التي كفر عنها) أي عن ظهارها  
 (قوله وعن ظهار وقتل لا) راجع الى جميع الصور (قوله لما تر) أي من قوله بخلاف اخذ لافه (قوله قد صم عن  
 الظهار) أي يصم عتقها عن كرامة الظهار (قوله استعسانا) والقياس عدم الجواز للجهالة في مختلف الجنس  
 وهي مضرة (قوله اعدم صلاحيتها للقتل) فانه لا بد منه ان تكون الرقبة مؤمنة للآية ونظير ذلك ما اذا جمع بين  
 المرأة وبناتها أو ختموا نكحهما معا فان كانتا غارتين لم يصح العقد على كل منهما وان كانت احدهما متروجة  
 صح في النكاح بدائع (قوله بدفعة واحدة) فان كان بدفعات جاز اتصافا جوى (قوله كما تر) ذلت لظهارين أي  
 من امرأة وأمرأتين حلي (قوله كذا في نسخ النمرح) أي نسخ المتن الذي في شرح المصنف حلي (قوله وفي نسخ  
 متن) أي المجردة عن شرح المصنف (قوله لم يصم أي عنها) فلا ينافي صحته عن أحدهما فوافق نسخ النمرح  
 معنى لكن لما كان فيها اليهام انه لا يصح أصلا أصلها المصنف حال شرحه وانما صم عن واحد فقط لانه زاد في قدر  
 الواجب ونقص على الحمل فلا يجوز الا بقدر الحمل لان النقصان عن العدد لا يجوز فالواجب في الظهارين اطعام  
 مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب الى الاقل كالأطعم ثلاثين مسكينا لكل واحد صاع فانه لا يكتفى عن  
 ظهار واحد بجر (قوله خلافا لحمد) فقال يجوز ذلك عنهم ووجه الاتفاق في المؤدى وقاميم ما وانفق  
 مصرف لهم اقصار كالولم يك بدفعتين أو اختلف جنس الكفارة (قوله ووجه الكمال) حيث قال كما يحتاج الى  
 نية التعيين عند اختلاف الجنس يحتاج اليها التي يميز بعض أشخاص ذلك الجنس وقد اعبروا بذلك في العتق فانه لو كان  
 عليه كفارة ظهار لامرأتين فأعتق عبدا وانا عن أحدهما صح تعيينه ولم يبلغ وحله وطو هما مع اتحاد الجنس  
 وليصح في الاطعام ثبوت فرضه وهو حالهما معا حلي (قوله صح عنها) لا اختلاف بالذنين نمر (قوله والاصل  
 نية التعيين) أي لكفارة في الظهار معا وانما قلنا ذلك لانه اذا عين ظهارا احدهما للتكفير صح وحله فربانها  
 كما في البصر (قوله المتحد سببه) أشار به الى أن معنى اتحاد الكفارتين اتحاد سببهما وكذا الاختلاف فانه الحظ  
 قال في البحر والاصل ان ما اختلف سببه فهو المختلف وما لا فهو المتحد والصلوات كلها من قبيل المختلف في  
 الطهرين من يومين وصوم أيام رمضان من قبيل المتحد ان كان من سنة واحدة وان كان من سنتين فهو المختلف  
 (قوله مفيد) الاوضع مفيدة والمختلف سببه كالافطار والظهار فيصم بينهما (قوله وقت التكفير) واعتبر  
 لامام أحمد وقت الوجوب والامام الشافعي رضى الله تعالى عنهم أجمعين أغلظ الحالين والوجه انما ان القدرة انما  
 يحتاج اليها الاداء في شرط وجودها وعدمها عنده (قوله أطعم مائة وعشرين) أي أكلة واحدة (قوله فيه عبيد  
 على سنتين منهم) كما لو غذى سنتين وعشيت سنتين غيرهم فانه لم يجزه الا أن يمد على أحد النمرع منهم غداء أو عشاء  
 (قوله لزوم العدد) وهو الستون وقوله مع المقدار وهو الغداء والعشاء في الاباحة ونصف الصاع في التلبك  
 في المسئلة السابقة انما وجد العدد دون المقدار (قوله ولم يجز اطعام فطيم) أي الا بطريق التلبك كما افاده

(و) في (القدية) اصوم ونبأ به جريز  
 اجمع بين اباحة وتلبك (دون الصدقات  
 والعشر) والاضابط ان ما شرع بالقط اطعام  
 وطعام جاز فيه الاباحة وما شرع لم يقط اياه  
 وأداء شرط فيه التملك (حزب عبيدين من  
 ظهارين) من امرأة أو امرأتين (ولم يعين)  
 واحد الواحد (صح عنها ومثله) في النكحة  
 (الصيام) أربعة اشهر (والاطعام) مائة  
 وعشرين فقير الا يتوى بكل كذا فيصح (وان  
 اختلافه الا ان يتوى بكل كذا فيصح) انما  
 حذر عنهما رقبة واحدة (أو صام) عنها  
 شهرين صح عن واحد بعينه وله وطه التي  
 كفر عنها دون الاخرى (وعن ظهار وقتل لا)  
 يصح لما تر لم يجز كرامة قتل  
 استعسانا لعدم صلاحيتها للتبيل (أطعم  
 ستين مسكينا كذا صاعا) بدفعة واحدة (عن  
 ظهارين) كما صم (صح عن واحد) كذا في  
 نسخ الشرح ونسخ المتن لم يصح أي عنهما  
 خلافا لحمد ووجه الكمال (وعن انظار  
 وظهار صح) عنهم اتفاقا والاصل ان نية  
 التعيين في الجنس المتحد سببه لغو وفي المختلف  
 سببه مفيد فروع \* المعتبر في اليسار  
 والاعصار وقت التكفير أطعم مائة وعشرين  
 لم يجز الا عن نصف الاطعام فيعبد على سنتين  
 منهم غداء أو عشاء ولو في يوم آخر لزوم  
 العدد مع المقدار ولم يجز اطعام فطيم  
 ولا شعبان

صاحب البحر في شرح قول المصنف وهو تحرير رقيقة ثم ان هذا مكرر مع قول الشارح سابقا ولا يجوز غير  
الراهن وقوله ولا شعبان مكرر مع قوله سابقا واشبههم فانه يفيد عدم هذا الوصف قبل تناولهم قتال والله  
سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب اللعان)\*

مصدر لعان قياسي وسماحي أو سماعي والملاعنة وتنفرد المفاعلة غالباً بما فاؤياه كإلهام مباسرة ومن  
غير الغالب يومه مياومة ويوما حكاه ابن سيده أفاده صاحب المنهر (قوله من اللعان) أي مشتق منه لان المزيد  
مشتق من الجرد (قوله والابعد) أي عن رحمة الله تعالى وعن منازل الأبرار والالقي الثاني بالمؤمنين كما أفاده  
القهستاني وعطف الابعاد على ما قبله عطف تفسيري (قوله للنعنة نفسه قبلها) أو هو من باب التغليب فالمراد  
باللعن ما يعين الغضب ووجه التغليب السابق المذكور أولاً لما كان الغضب يستلزم اللعان أطلق عليه ولا يصل فيه  
آيات النور من قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم إلى قوله حكيم واختلف في سبب نزولها فروى البخاري عن  
ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن محمداً  
فقالت النبي صلى الله عليه وسلم البينة والاحد في ظهوره فقال يا رسول الله اذكر أي أحدنا على امرأته رجلاً  
ينطق باليمين البينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البينة والاحد في ظهوره فقال هلال  
والذي يهتك بالحق اني اصادق وليزني الله ما يبرئ ظهري من الحد فنزل جبريل بقول الله تعالى والذين يرمون  
أزواجهن حتى يبلغن كأن من الصادقين فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل اليه ما جاءه هلال وشهد  
والنبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يعلم ان أحدكما كاذب بهول منكما نائب ثم قامت فشهدت فلما كانت عند  
انخامسة وعظها وقال انهم اوجبوا قتلها كانت ونكصت حتى طننا لهم اترجع ثم قالت لا أفضح قري سائر اليوم  
فقتل فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبصر وها فان جاءت به أكل العيينين سابغ الاليتين خدج الساقين فهو  
لشريك بن محمداً فخاف به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب الله تعالى لكان لي  
ولها شأن اه قال في المصباح خدج أي خضم بحر (قوله وشرا عاهدات الخ) أفاده أنه لا بد أن يكون أهلين  
للسهادة ولو قذف بكلمة أو بكلمات أربع زوجات له بالزنا لا يكفيه لعان واحد ليقبل بل لا بد أن يلاعن كلامهن  
على حدة بخلاف ما اذا قذفها امرأته بحيث يجب لعان واحد اه (قوله كشهود الزنا) أي اعتبرناه بهم فاللعان  
ما كان شاهد لنفسه كزعمه أربع أفاده في شرح المتن (قوله مؤكداً بالايان) أي مؤكداً بها فان لفظ  
شاهد ممنوع على المشاهدة عن يقين وعلى التسم كاذ كرو في الشهادات وفي الدر المنثور ليس لنا من الايمان  
ما يتعد من جانب المدعي الا هنا وفي القسامة (قوله مقرونة بشهادة باللعن) أي بعد الرابعة بان يقول لعنة  
الله عليه ان كان من الكاذبين (قوله لانهم يكفون اللعان) أي على انفسهن فلا تنال به ذكره حينئذ لا اعتبار عليه  
(قوله فكان الغضب أردعها) أي أزعجها لفظه وانفرة منه (قوله مقام حد القذف في حقه) أي بالبدنة  
اليه الا مطلقاً والالم تقبل شهادة أعدام انهم مقبول كذا ذكره الشارح في حد القذف (قوله مقام حد الزنا  
في حقه) ولا يصح العذوة عنه والبراء والصلح اذ كل من حد القذف والزنا لا يحتمل ذلك جوى (قوله سقط عنه  
حد القذف) أي ان كان كاذباً وهي صادقة (قوله وعنها حد الزنا) ان كانت كاذبة وهو صادق بحر (قوله لان  
الاستشهاد باقته) أي من الطرفين والسبب والتاء زائدتان (قوله مهلك) أي مع الكذب (قوله بل أشد) لان فيه  
عدم مراعاة مقام الألوهية حيث تجرى على ذكره كاذباً فربما يطول عذابه في الآخرة بذلك بخلاف الحد لاسماعلي  
القول بأنه جابر (قوله وشروط قيام الزوجية) اعلم ان شرائط وجوب اللعان بعضها يرجع الى القاذف خاصة  
وبعضها الى المقدوف خاصة وبعضها اليهما جميعاً وبعضها الى المقدوف به وبعضها الى المقدوف فيه وبعضها الى  
نفس القذف اما الأول فواحد وهو عدم إقامة البينة على صدقه وأما الثاني فانكارها وجود الزنا منها وعقبة  
عنه وأما الثالث فزوجية بينهما والحرية والعقل والاسلام والبلوغ والنطق وعدم الحد في قذف فلا لعان  
بقذف المذكوحة فاسد اولاً بقذف الميانة ولو واحدة بخلاف قذف المطلقة رجعيّاً ولو قذف زوجته به بزنا قبل  
الزوجية وجب اللعان وأما ما يرجع الى المقدوف به فهو الزنا وأما ما يرجع الى المقدوف فيه فكونه مافى دا  
الاسلام وأما ما يرجع الى نفس القذف فان يكون بصريح الزنا (قوله قذفاً بوجوب الحسنة في الاحنية)

(باب اللعان)

(هو) لغة مصدر لعان قتال من اللعان  
وهو الطرد والابعاد يسمى به لا بالغضب للنعنة  
نفسه قبلها والسبق من اسباب الترجيح  
وشرا عاهدات (شهادات أربع) كشهود الزنا  
(مؤكدات بالايان مقرونة) شهادته  
(باللعن) وشهادتها بالغضب لانهم يكفون  
اللعن فيمكن ان الغضب أردع لها (فأعنه)  
شهادته (مقام حد القذف في حقه)  
(وشهادتها) (مقام حد الزنا في حقه) أي  
اذ لا لعاناً سقط عنه حد القذف ومنها حد  
الزنا لان الاستشهاد بالله مهلك كالحل بدل أشد  
(وشروط قيام الزوجية وكون الذم كاح  
صحيحاً) لا فاسداً (وجوبه قذف الرجل  
زوجته قذفاً بوجوب الحد في الاجنبية)

بان تكون ضعيفة عن الزنا منع وقد علمت شروط وجوبه (قوله خصت بذلك) أي باشتراط كونها ممنوعة فاذن فيها  
 المقادير قوله قد فاقوا يجب الحد في الأجنبية فاعلم الإشارة تراجع إلى ما علم من المقام ولا تشترط عفة الزوج  
 فلو كان فاسقاً جرى اللعان وإن كان لا يجده فاذن (قوله ورأسه) كنهه شهادته الخ) هذا يفي عنه التعريف وقد  
 كثر التكرار من المصنف والشارح في هذا الباب (قوله واللعن) أي في جانبه والغضب في جانبها قاله الحلبي  
 (قوله والاستمتاع) أي بالذم واللعن ومن حكمه وجوب التفريق بينهما ووقوع البائن بهذا التفريق بجر (قوله  
 لا يجتمعان أبداً) أي ما دام مصرين عليه فتأيد الحرمة اتفاقاً وما إذا أكذب نفسه بعده فعندهما طلقت  
 طلاقاً بائناً وجازله أن يترقا بها وعند أبي يوسف والشافعي رضي الله تعالى عنهم تحريم مؤبداً (قوله من هو أهل  
 للشهادة) أي لادانها الاتصاف باللعان بين عاقلين ولا بين من أحدهما عاقل أو صبي أو مجنون أو محدود  
 في قذف فإن قلت يشكل عليه جريان بين الأعميين والناسقين مع أنه لا تقبل شهادتهما قلت هما من أهل  
 الاداء إلا أنهم لا تقبل للفسق في الفاسق ولعدم التمييز في الأعمى حتى لو قضي فاض بشهادتهما صحيح قضائه  
 ولم يجز الأعمى هنا إلى التمييز لأنه قادر على أن يميز بين نفسه وأمر أنه منع (قوله على المسلم) فلا لعان بين  
 الكافرين وإن قبلت شهادة بعضهم على بعض لأن اللعان شهادات مؤكدة بالابتن فلا يكتفي بأهلية  
 الشهادة بل لا بد معها من أهلية اليقين والكافر ليس من أهل الكفاية وكذا لا يجري بين مسلم وكافر منع (قوله  
 فمن قذف الخ) أي أقر قذفه أو ثبت بالبينه قذفه فإنه لو أنكر ولم يكن له ما يثبت سقط اللعان ودخل في الإقرار  
 ما إذا قذف رجل امرأة رجل فقال الزوج صدقت هي كما قلت فيعده قاذفاً ولا لعن ولو قال صدقت من غير  
 زيادة لم يكن قاذفاً بجر والقذف في اللغة الرمي مطلقاً بشرية رعي مخصوص وهو الرمي بالزنا والنسبة اليه  
 قهستاني (قوله بصريح الزنا) مثل أن يقول يا زانية بازاني لأنه ترخيم قد زنت قيل إن اتزوجهك جسداً أو نفساً  
 زان وخرج بذلك الصريح الكتابي والتعريض نحو استأجران أفاده القهستاني وخرج بذلك الزنا الواط  
 فلا لعان فيه عنده وعندهما يثبت فيه كذا في البحر (قوله في دار الاسلام) أخرج به القذف في دار الحرب فلا  
 يوجب له عدم جريان الأحكام هناك (قوله الحية) فلا لعان بقذف زوجته الميتة وقال الإمام الشافعي رضي  
 الله تعالى عنه يلعن على قبرها بجر وظاهره أنه لا لعان بقذف الميتة ولو صدق منه بنى الولد وأطلق في الزوجة ضم  
 غير المدخول به (قوله صحيح) خرج به الفاسد فلا لعان فيه لكونها به خرجت عن العفة ولعدم تحقق كونها  
 زوجة (قوله ولو في عدة الرجمي) خرجت المبانة فلا لعان فيها (قوله كالأجنبية قهستاني) عن شرح  
 الطحاوي (قوله العفيفة) العفة لغة صفة بها يقلب على الشهوة والعفيفة شرعاً امرأة بريئة من الوطء الحرام  
 والتمتع به قهستاني (قوله ونهته) مثال التهمة أن يكون معها ولا يكون له أب معروف منع (قوله ولو زنة  
 بشبهة) كوطء معتدة البائن ولو من واحدة سواء طلق الحلق أو لا فاذن قذفها زوج غيره أو بعد العود إلى  
 عصمتها لا لعان (قوله لأنهم من أهل الاداء) القدرة الأعمى على أن يميز بين زوجته ونفسه وأيضاً هو من أهل  
 الشهادة فيما يثبت بالتامع كالزنا والنسب وهذا الثاني بالتوجيه أن نسب نهر (قوله أو من نفي نسب  
 الولد الخ) بان يقول هذا الولد من الزنا أو ليس مني أو ليس من فلان أبيه وسوا صرح باناً ولم يصرح وهو  
 الحق كما في البحر (قوله وطالبته) قيد به لأن الولد تطالبه فلا لعان لأنه قهلاً دفع المانع عن نفسها (قوله أي  
 بوجوب القذف) فقبحه استخدام قهستاني والموجب بفتح الجيم (قوله عند القاضي) متعلق بقوله طالبته فلا  
 عبرة بغير مجلس القاضي أفاده في البحر (قوله أو التقادم) لكنه يسقط لو طالبته بعد العدة من الرجمي تو بعد  
 إطلاق البائن كذا في شرح المتن (قوله وسقوط عباد) سقيد بأن يكون التقادم فيها بأقل من خمس عشرة سنة  
 أما إذا كان بها فيسقط حتى العبد إذا كان عالماً قادراً كما أمر به سلاطين الاسلام قطعاً للزور وسأقي في القضاء  
 إن شاء الله تعالى (قوله والأفضل لها الستر) بعدم الطلب تخامياً عن إشاعة العار حشوة وتهديق عذبة التهمة  
 فيها (قوله لا عن) إن لم يقم بينة على زنا ما ولم يكذب نفسه بعده ولم يصدق فيه ولم يقذف أو يها فلو قال لها  
 يا زانية بنت الزانية وجب الحد بقذف أمها واللعان لقذفها فإذا اجتمع على المطالبة بدأ بجده ليسقط اللعان  
 بخروجه عن أهلية الشهادة وإن لم تطالبه إلا وطالبته المأذونة بوجوب اللعان ويحذف لادانها بطلها بعده في ظاهر  
 الرواية بجر (قوله بس) لأنه حق مستحق عليه وقادر على إيقاعه فيجوز حتى يأتي بما هو عليه أو يكذب

خصت بذلك لأنها هي المقدونة قتم لها  
 شروط الاحصان (وركنه شهادات  
 وكادات بالبين واللعن وحكمه حرمة  
 الوطء والاستمتاع بعد التلاعن ولو قبل  
 التفريق بينهما) الحد بين الملاعن  
 لا يجتمعان أبداً (وأهل من هو أهل  
 للشهادة) على المسلم (من قذف) بصريح  
 الزنا في دار الاسلام (زوجته) الحية  
 يتكاح صحيح ولو في عدة الرجمي (العفيفة  
 عن قذف) (الزنا) ونهته بأن لم توطأ  
 حرماً ولو زنة بشبهة ولا يتكاح فاسد ولا  
 له ولد بلا أب (وصلح الاداء الشهادة) على  
 المسلم يخرج فهو من أهل الاداء (أو من  
 والفاسق لأنهم من أهل الاداء) ومن غيره  
 نفي (نسب الولد) منه أو من غيره  
 (وطالبته) أو طالبه الولد المتني (به) أي  
 بوجوب القذف وهو الحد عند التقادم  
 ولو بعد العفو أو التقادم فإن تقادم الزمان  
 لا يطل الحق في قذف وقصاص وسقوط  
 عباد جوهرة والأفضل لها الستر والحاكم  
 أن يأمرها به (لا عن) خبر إن أي أن أقر  
 بقذفه أو ثبت قذفه بالبين فلا ينيكر ولا  
 بينة له لم يستحلف وسقط اللعان (فإن أبي  
 حيس حتى يلعن أو يكذب نفسه فيجده  
 لا قذف) فإن لا عن لا عنف بعده



نفسه (قوله لانه المذني) علة للبعدية قال في البحر لان الزوج في حكم الشاهد عليه بقذفه وهي مسقطه  
 بشهادتها ما حققه عليها من الزنا فلا يصح أن تبدي المرأة كالأبصار أن تبدي المذني عليه بما يسيء المدعى  
 عن نفسه كذا في شرح الاقطع اه (قوله أعادت) ليكون على الترتيب المشروع وظاهره الوجوب وفي الغاية  
 لو بدأ ببلعائها فقد أخطأ السنة ولا يجب أعادته قال النكاح وهو الوجه شرعية لانية (قوله لحصول المقصود) وهو  
 التلاعن (قوله والاحتياط) العلة فيه ما تقدم في الزوج (قوله ولا تحسد) لان الحسد لا يجب بالقرار مرة فكيف  
 يجب بالتدبير (قوله ليس باقرار قصدا) لان المقصود دفع اللعان عن نفسها (قوله ولا يتنى النسب) أي  
 نسب الولد اذا قذفها بنفسه قصده (قوله لانه حق الولد) الضمير الى النسب (قوله فلا يصح أن يابطله) فهو  
 ولدهما مجر (قوله ولو امتنع) عن اللعان بعد أن ترافعا (قوله على ما إذا لم تغف) أما اذا عفت فانه لا يجبهما  
 لكن لها أن تطالب به متى شاءت لما تقدم من عدم سقوطه بالعفو حلي وهو في البحر (قوله لعدم وجوبه)  
 أي اللعان حينئذ أي حين امتنع فلا امتناع منها ليس امتناعا على وجوب عليها ويحكم أن يقال في دفع  
 الاشكال انه بعد الترافع منها صار امتناع اللعان من حق الشارع وهي تغف للقاضي بطالب كلافاظها رها  
 الامتناع كانت غير ممتثلة للمحكم الشرعي قصص لا مثاله بخلاف ما إذا أبي هو فقط فلا تحبس لان عدم  
 الامتناع لم يقع في الامتناع (قوله لرقه) أو لا يكون محسودا في قذف وقوله أو لا كفرة صورته ما إذا أسأت ثم قذفها  
 قبل عرض الاسلام عليه مجر (قوله وكان أهلا للقذف) قد بدله لان الزوج لو كان صديقا أو مجنونا فلا حد ولا لعان  
 مجر (قوله ناطقا) فلو كان أخرس فلا حد ولا لعان من (قوله لم يني من جهته) كعدم صلاحه حينئذ للشهادة  
 (قوله ولو كان القذف صحيحا) أن اجتمع فيه الشروط من كون القاذف بالغاعا ناطقا (قوله أنها لم تصلح)  
 بأن كانت صغيرة أو مجنونة أو محسودة في قذف (قوله أو لم لا يحسد قاذفها) بأن لم تكن عفيفة (قوله  
 فلا حد) لعدم الأهلية عند عدم صلاحيتها الاداء الشهادة ولصدقه فيما قال اذا كانت من لا يحسد قاذفها (قوله  
 لانه خلفه) وحيث اتنى الأصل اتنى الخلف (قوله لكنه يعزر) أي وجوب لانه إذاها وألحق الشين بها كذا  
 في البحر وظاهره وجوب التعزير ولو غير عفيفة فله أبو السعود وقد يقال إنها هي التي ألحق الشين بنفسها  
 (قوله وهذا) أي قول المصنف وان صلح وهي من لا يحسد قاذفها (قوله عافهم) من قوله سابقا من قذف زوجته  
 العفيفة عن الزنا ويحتمل أنه راجع أيضا إلى قوله وان لم يصلح شاهد الخ فانه مفهوم من السابق أيضا والله  
 يشير في النهر (قوله ويصير الا حصان الخ) أي الذي هو شرط في حقها ومنه ومن قوله وكذا يقطع بزناها بعد  
 اشتراط دوام الا حصان من حين القذف الى حين التلاعن (قوله بالطلاق البائن) وهو الحلية في اسقاط  
 الايمان وقيد به لان الرجعي لا يقطع لانها لا يخرج عن العصمة ويسقط اذا خرجت من عدته (قوله وغيبته)  
 أطلق فيها فم الغيبة المنقطعة وغيرها (قوله لو عفى الشاهد أو فسق) يقتضيان أي خروج عن الطاعة لانها أهل  
 للاداء بعدهما (قوله أو ارتد) انما لم يسقط بهما لان عوده الى الاسلام مرجو حتى لو مات أو قتل على رذته سقط  
 وهذا التعليل يشكك على سقوطه بالغيبة فان الحضور مرجو فكان الظاهر عدم سقوطه أيضا بالغيبة مادام  
 حضوره مرجوا فليستظر ما المانع لها من طاب الايمان بعد حضوره أبو السعود (قوله وهو مهود) أي الجنون  
 مهود أي وقع بهما وانما أعاد الضمير على الجنون فقط لان الصغر ثابت مهود ولا يهزم عده (قوله الى فيه  
 محله) القابل له وهو الصغر والجنون فأخذه المصنف ولو قال لا سنده الى حاله غيره وجب للعنان لكان أظهر لانه  
 لا وجه لجعل الجنون والصغر محلا غير قابل (قوله بخلاف زنت وأنت ذميمة وأمة) انما وجب اللعان فيهما  
 لانه يلحقها الشين مع ذين الوصفين بخلاف الصغر والجنون أبو السعود (قوله أو منذ أربعين سنة) لانه كذب  
 بديهة أبو السعود ومقتضى الكذب وجوب الحد قوله حيث تلاعننا) كذا في نسخة بخلاف النون والاولى  
 اثباتها كما هو في نسخة أخرى (قوله لاقتصاره) أي على وقت القذف قد يقال انه اذا كان لها عهد بالذميمة  
 أو الرقية أن يقطع كما قيل به في الجنون والصغر فالاولى التعليل بما تقدمنا قوله وصفته) أي هيئته الواقعة فيه  
 أعم من كونها أركانا أو نواهي على وجه السنة كما نقله المشايخ أن القاضي يقتضيهما مائة بلين ويقول  
 التمن فيقول الزوج انهم يدانقه اثنان الصادقين فيسار بهن من الزنا ويرى ما في الخامسة لعنة الله عليه  
 ان كان من الكاذبين فيسارها بهن من الزنا يسير اليها كل رقة ثم يقول المرأة أربع مرات أشهد بالله انه لم

لانه المذني فلو بدأ ببلعائها أعادت فلو فرق  
 قبل الاعادة منخ لحصول المقصود اختيار  
 (والاحتياط حتى نلأعن أو نصدق)  
 فيندفع به اللعان ولا حد وان صدقته  
 أربعها لانه ليس باقرار قصدا ولا يتنى  
 النسب لانه حق الولد فلا يصح أن يابطله  
 ولو امتنع ما إذا لم تغف على ما إذا لم  
 تغف المرأة واستشكل في المهر حبسها  
 بعد امتناعه لعدم وجوب عليها حينئذ  
 (واذا لم يصلح) الزوج (شاهدا) رقه أو كفرة  
 (وكان أهلا للقذف) أي بالغاعا ناطقا  
 (حد) الأصل أن اللعان اذا سقط لعنف  
 من جهته فلو كان القذف صحيحا حد ولا  
 فلا حد ولا لعان (فان صلح) شاهدا (و)  
 الحلال أنها (هي) لم تصلح أو (من لا يحسد  
 قاذفها فلا حد) عليه كما لو قذفها أجنبي  
 (ولا لعان) لانه خلفه لكنه يعزر حتما  
 لهذا الباب وهذا تصريح بما فهم (ويصير  
 الا حصان عند القذف ولو قذفها وهي  
 أمة أو كافرة ثم أسأت أو عفت فلا حد  
 ولا لعان زيلعي (ويسقط) اللعان بعد  
 وجوبه (بالطلاق البائن) ثم لا يعود  
 بزوجهما بعده (لان الساقط لا يعود  
 وكذا) بسقط (بزناها ووطئها بشبهة  
 وبردتها ولا يعود لو أسأت بعده) يسقط  
 (بعون شاهد القذف وغيبته لا) يسقط  
 (لو عفى) الشاهد (أو فسق أو ارتد ولو  
 قال) زوجته (زنت وأنت ذميمة  
 أو مجنونة وهو) أي الجنون (مهود فلا  
 لعان) لا سنده الى غير محله (بخلافه)  
 زنت وأنت ذميمة أو أمة أو منذ أربعين  
 سنة وعمرها أقل) حيث تلاعننا  
 لاقتصاره فمخ (وصفته ما نطق النص)  
 الشيرعي (به) من كتاب وسنة

الكاذبين فيما رماى به من الزنا وفي النكاح من غضب الله عليه ان كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا والقيام بدوب لقوله صلى الله عليه وسلم يا عاصم قم فاشهد ولامرأة قومي فاشهدى ولان الحسد ودنهها على الشهرة وظاهر هذا أنهم مائة ومائة وخلاف ما في التمهيد الثاني حيث قال ثم يقعد الرجل ويقول المرأة قائمة الخ وزاد بعضهم بعد القسم الذي لاله الا هو والخطاب برميته لك وانك ان الكاذبين ليس بشرط في ظاهر الرواية وفي ابي السهم ودال من نوع ان احدهما الطرد عن رحمة الله تعالى وهذا ليس الا للكافرين والثاني الابعاد عن درجات الابرار ومقام الاخيار وهو المراد والحاصل ان الطرد والابعاد على مراتب في حق العباد وان الله يعصى اليأس من الرحمة لا يجوز ولو على كافر الا من علم بالنص أنه مات أو يموت كافر ولا جهة للجور في خبر اذا دعا الرجل زوجته الى فراشه فأبت لهنه ما الملائكة لان ذلك ليس من لعن المعين اذا تعين انما يحصل باسم أو اشار به بل من اللعن على الوصية فهو بمنزلة اللهم العن من بأت هاجرة فراش زوجها اه مناصي وظاهر اقراره أن قواعد المذهب لا تأباه (قوله ولو أكره) لاجابة الى مع قول المتن ولو أخطأ الحاكم اه حلي (قوله بتفرق الحاكم) لا باللعان وحده كما قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله فيتوارثان قبل تفرقه) ويقع طلاقه عليهما ويصح ايلاؤه ونظماه قبله حموي (قوله وان لم يرضيا بالفرقة) لانها حق الشرع قال صلى الله عليه وسلم الملاءمة لا يجتمعان أبدا (قوله ولو زالت أهلية اللعان) أي بعد التسليم قبل التفرق (قوله فزق) لانه يرجع عود الا حصان يجر (قوله والا لا) يعني اذا زالت بما لا يرجع زواله بأن أكذب نفسه أو قذف أحدهما انساخا فخذ لا قذف أو ووطئت وطأ حواما أو خرس أحدهما لا يفرق بينهما كما في البصر (قوله فزق) القاضي لا المحكم (قوله ومفاده) البحث صاحب النهر حيث قال بعد نص التارخانية وهو ظاهر في أن لا يخلو كل ينظر (قوله ولو لم يفرق) تفرع على التقييد بالنظر في قوله الذي وقير اللعان عنده (قوله صحيح) لان لا كثر حكم الكل (قوله ولو بعد الاقل) أي منهما (قوله لانه يجتمع فيه) فالشافعي رضي الله تعالى عنه قائل بوقوع الفرقة بلعان الزوج وحده - حلي عن النهر (قوله وقيد في البصر) أي قبل القاضي المذوق في هذه المسئلة (قوله بقدر القاضي الحنفى) اذا حنفى لا يرى ذلك والاولى أن يقول بقاض يرى ذلك اذا ليس كل غير حنفى يرى الجواز (قوله فلا ينفذ) أي قضاؤه بالتفرق (قوله وحرم وطونها) أي ودواعيه كما ر (قوله لا مر) أي من حديث التلاعن لا يجتمعان أبدا اه - حلي (قوله ولها) أي لهما عنة بعد التفرق النفقة الا عمن من الكسوة والطعام مادامت في العدة كما في البصر عن التارخانية وكذا السكوت لوجوب العدة في بيت طلقت فيه (قوله وان قذف الزوج بولد) أي نفاه عنه أما نفاه الولد عن الزوج الاول فحكمه كالزنا (قوله حتى) أي عند قطع النسب فلو نفاه بعد موته لاعتن ولم يقطع نسبه وكذا الوجبات بولدين أحدهما ميت فنفاهما يلاعن وزنا وكذا الوفاة ما تم مات أحدهما أو قتل قبل اللعان زناه وبطل اللعان عند الثاني لاعتن الثالث يجر (قوله نفي الحاكم نسبه) فيه إشارة الى أن التفرق بينهما لا يكتفي اقطاع نسب الولد فلذا روى عن أبي يوسف أنه لا بد أن يقول قطع نسب الولد عنه بعد ما قال فزقت بينهما كما في المبسوط هذا هو الصحيح لانه ليس من ضرورة التفرق نفي النسب ألا ترى أنه بعد موت الولد يفرق بينهما باللعان ولا ينتفى نسبه بجر عن النسيابة (قوله وألفقه بأمة) خرج بخرج التوكيد بنهر (قوله بشرط صحة النكاح) التحقيق أن هذا الشرط والذي بعده من شرائط اللعان لان شرائط التي فلذا حذفهما في البدائع حموي فلا لعان بنى الولد في النكاح الفاسد والوطء بشبهة ولا ينتفى النسب بجر (قوله حتى لو علق) أي الحمل (قوله لعدم التلاعن) لفقد شرطه وهي الصلاحية لاداء الشهادة لانها اذا علق حال الرق والكفر يصير كأنه قذفها فيهما وهو لا يوجب لعانا (قوله وأما شرط النفي) أي نفي الولد وجوب قطع نسبه بجر (قوله فسته) الاول التفرق والثاني أن يكون وقت الولادة أو بعدها يوم أو يومين الثالث أن لا يتقدم منه اقرار به صريحا أو دلالة كسكوته عند المنهية الرابع أن يكون الولد حيا لا خامسا أن لا تلد بعد التفرق ولذا آخر من بطن واحد فلو ولدت فتزنا ولا عن الحاكم بينهما مفرق بينهما وأزيم الولد أمه ثم ولدت آخر من الغد زناه وبطل قطع نسب الاول ولا يصح نفاه الا لانها أجنبية وللعان ماض لانه لما ثبت الثاني ثبت الاول ضرورة وان قال الزوج هما البناى لاحد عليه ولا يكون مكذبا نفسه لاحتمال الاختيار بما زمه شرعا السادس أن لا يكون محكوما بنبوه شرعا فان كان كذلك لا يقع نسبه بأن ولدت امرأة ولدا فانتقلب هذا

(فان التلاعن) ولو أكره (بأن بتفرق الحاكم) فيتوارثان قبل تفرقه (الذي وقع اللعان عنده) وبه يفرق (وان لم يرضيا) بافرقة ثم يورثان أهلية اللعان فان يماير جزي زواله كيجنون فزق والا ولو تلاءمنا نقاباً أحدهما وكل بالتفرق فزق تارخانية ومفاده أنه اذا لم يفرق فزق (قوله لم يفرق) الحاكم (حتى عزل أو مات) (قوله الحاكم الثاني) خلافاً لعمد استقبله الحاكم الثاني (قوله فزق) بينهما اختيار (ولو أخطأ الحاكم فزق) بينهما صحيح بعد وجود الاستدلال من كل منهما صحيح ولو بعد الاقل (أي مرة أو مرتين) لا ولو فزق بين لعانه قبل لعانها فزق لانه يجتمع فيه تارخانية وقيد في البصر بقدر القاضي الحنفى أما هو فلا ينفذ (قوله وحرم وطونها) أي اللعان قبل التفرق (قوله لا مر) حتى (نفي) (وان قذف الزوج بولد) حتى (قوله بأمة) الحاكم (نسبه) عن أبيه (قوله وأما شرطه) بشرط صحة النكاح وكون العلوق في حال يجرى فيه اللعان حتى لو علق وهي أمة أو كناية فنفقت أو أسات لا ينتفى لعدم التلاعن وأما شرط الذي فسته مبسوط مذكورة في البدائع

الولد على رضى مع ذات الرضيع وقضى بدية على عاقلة الأب ثم نفي الأب نسبه بلا من القاضي بينهما ولا يقطع نسب  
الولد منه لأن القضاء بالدية على عاقلة الأب قضاء يكون الولد منه فلا يقطع النسب بعده أو كان له امرأتان  
دخل بهما ثم قال أحدا كما قالني ثلاثين حتى ولدت أحدهما لا أكثر من سنتين من وقت الطلاق كانت  
الولادة بينا لوقوعه على الأخرى لأن الولد حصل بعلاقة حدث بعد الطلاق وتضمنت التي ولدت للنكاح فان  
نفي الولد من القاضي بينهما ولا يقطع النسب لأن حكم الشرع يكون الولد بينا ما حكم بكونه منه وبعد الحكم به  
لا يقطع باللعان أو كان له امرأة جاءت بولد فنفاه فلم يلعنها حتى قدفها أجنبي بالولد فنفذ ثبت نسب الولد  
ولا يفتني به ذلك بجره قوله وسجني أي بعض هذه الشروط عند قوله نفي الولد إلى الخ ويجوز في الفروع أيضا  
(قوله وان أ كذب نفسه) أي بعد اللعان فان كان قبله يتطرقان لم يطافها قبل الاكذاب بحد وان أبانهم أ كذب  
نفسه فلا حد ولا لعان زبلي وسواء كان الاكذاب باعترافه أو بينة ثم قوله وان أ كذب نفسه ليس تكرارا  
بما تقدم من قوله حبس حتى يلعن أو يكذب نفسه فيحد لأن ذلك فيما قبل اللعان وهذا فيه بعده شر بلاية  
وإنما لم يجب حد ولا لعان فيما ذأ كذب نفسه بعد الابانة لأن المقصود من اللعان التفريق به بينهما ولا يتأق بعد  
الابانة ولا يجب عليه الحد لأن قدفه كان موجبا لللعان فلا يقاب موجبا للحد لأن القذف الواحد لا يوجب  
حدين اه أبو السعود (قوله فادعى نسبه) فانه يحد ولا يثبت ذبه فان ترك ولدا ثبت نسبه من الأب  
ورثه الأب لا احتياج إلى النسب بجر (قوله للقذف) فيه نظر فان القذف أخذ موجه وهو اللعان  
بل إنما حدلانه نسبه في شهادات اللعان إلى الزنا وشهادة وشهود الزنا إذا رجعوا يحدون نهر (قوله حدأولا)  
وتقديم الزبلي الحل بالحد اتفاق (قوله وكذا إذا قذف غيرها) سواء كان المقتوف رجلا أو امرأة وكذا  
في الدر المنثور (قوله لحد) وكذا إذا قذفت لحد لطلاق الأهلية كذا في الدر المنثور قال في البحر ولو قال وكذا  
ان قذف أحدهما لحد لكان أولى (قوله أوزنت) المراد به الوطء الحرام وان لم يكن رشا شرعا بجر والمراد أنه  
حصل أحد هذه الأشياء بعد اللعان والتفريق بترينه قوله وله أن ينكحها فان النكاح لا يكون إلا بعد التفريق  
وكذا يدل عليه قوله والحاصل الخ (قوله عن أهلية اللعان) وهو ما ذكره قبله في عدمه من الخرس (قوله وكذا  
لو طرأ الخ) الأولى حذف كذا (قوله لدرته بالشبهة الخ) قال أبو السعود ولا لعان بقذف الآخر لأنه قائم  
مقام حد القذف وقدفه لا يمرى عن شبهة والحدود تدركها دور وكذا لا حد شر بلاية عن شرح الجمع وكذا  
إذا كانت المرأة خرسا لموازنة صديقها لا يثبت بالشبهة فكذا اللعان غاية ولو خرس أحدهما  
بعد اللعان قبل التفريق فلا حد ولا تفريق كما لو ارتد أو أ كذب نفسه بجر (قوله وهو لفظ أشهد) ولو قال أ حلف  
مكان أشهد لا يجوز بجره وتقدم من القهستاني جواز أقسم بدل أشهد (قوله مع فقد الركن) أي في المصلحة  
الأولى (قوله ولا إلا لعن بالكتابة) أي للشبهة لا يثبت اللعان بالكتابة لأن الكتابة بمنزلة ما ليس بصريح  
من الناطق فصا شبهة أبو السعود ويحتمل أن أيا دأه لا يجري اللعان بالكتابة لفقد الركن (قوله لعدم ثبوتها)  
لاحتمال كونه انتفاضا كذا في الدر المنثور (قوله ولو نيقناه الخ) استئناف بقرينة قوله بصير بدون فاء  
ولو كانت وصلة لأقرب التفريع (قوله لا أقل المدة) أي مدة الحمل والأولى لا أقل من ستة أشهر بأن يكون بين  
نفي الحمل والوضع أقل من ستة أشهر حتى يكون موجودا يقينا عند النفي (قوله فكذا) أي فحمله ليس من هذا  
مذهب الامام وعندهما يجري اللعان إذا جاءت به لاقل من ستة أشهر للثبوت بقيامه وأشار الشارح إلى دلائل  
الامام بقوله والقذف لا يصح تعليقه بالشرط وهذا بخلاف العتق فيصح ويتوقف على الولادة وأما ما روي في  
بعض الحل فلأن الحمل ظاهر واحتمال الرجح شبهة والربط باليمين لا يمنع بالشبهة وكذا النسب ثبت مع الشبهة  
وأما وجوب النفقة لأم طالق إذا اعتقت حلا فطوبى قولها في أمر عتقها أفاده صاحب البحر (قوله للقذف  
الصريح) أي بقوله زنت (قوله ولم ينف الحكم الحمل) وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه ينفية لانه عليه الصلاة  
والسلام نفي ولده لال وقد قدفها حاملا اه أبو السعود (قوله لعنه بالوحي) أي لعن النبي صلى الله عليه وسلم النبي  
بالوحي بمعنى والوحي مفقود في أمته (قوله عند التهنئة) بالهـ مزنة هنأه بالوحي بالتعجيل والهمز  
كما في المصباح وهي قول الحسن له عند التهنئة عند الميلاد أقر الله عينك وأبارك الله تعالى لك فيه ورضك منله  
فاذا أنصاه حينئذ مع نفيه أيضا عند اتباع آفة الولادة يفتني النسب (قوله ومدتها سبعة أيام) قال الجوزي وغيره

وسجني (وان أ كذب نفسه) ولو دلل بالبان  
مات الولد المنسي من مال فادعى نسبه  
(حد) للقذف (وله) بعده ما كذب نفسه  
(أن ينكحها) حدأولا (وكذا إذا قذف  
غيرها لحدأولا) صدقته أو (زنت) وان لم تحد  
غيرها لحدأولا والحاصل أن له تزويجا إذا  
زوال العفة والحاصل أن له أهلية اللعان (ولا  
خرجا أو أحدهما عن أهلية اللعان) وكذا  
لعن لو كانا آخرسين أو أحدهما وكذا  
لو طرأ ذلك الخرس (بعده) أي اللعان  
(قبل التفريق فلا تفرق بين ولا حد) لدرته  
بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظ أشهد ولو  
لا لعن بالكتابة (كالا لعن نفي الحمل)  
لعدم ثبوتها عند القذف ولو نيقناه بولادتها  
لا أقل المدة بصير كانه قال ان كنت حاملا  
فكذا والقذف لا يصح تعليقه بالشرط  
(وتلاعنا بجره زنت وهذا الجمل منه)  
للقذف الصريح (ولم ينف) الحامك  
(الحمل) ليعلم الحامك عليه قبل ولادته ونفيه  
عليه الصلاة والسلام ولده لال لعنه بالوحي  
(نفي الولد) الحامك (عند التهنئة) ومدتها  
سبعة أيام عادي



لم يقدروا منها قد اوفى ظاهر الرواية بل ما جرت به العادة وعن الامام تقديره بثلاثة ايام وفي رواية الحسن  
 بسبعة وعشرون سنة بان نصب المقادير بالاي لا يجوز اه وأشار الشارح بقوله عادة انه اخذ  
 هذا التقدير من عادة الناس عندهم فلو سكنت سنة ايام ونفى في السابع صح فيه (قوله وعند  
 ابتياع آله الولادة) قال البدر العيني الاول ان يفسر بالكسرى الذي تاد عليه المرأة ونحوه كشرامات سترى  
 حال الولادة أو بالسين وهو دواظهر كلامهم انه لا ينتفى الا اذا نفاها عند التثنية وعند الابتياح فيكون  
 عند أحدهما اقرار منه بأن الولادة قال في المنع لان قبول التثنية أو سكوتها عند التثنية أو نفي آله الولادة  
 وسكوتها عن التثنية عندهم في ذلك الوقت اقرار منه بأن الولادة اه (قوله وبعد لا) أي ان نفاها بعد زمان  
 الابتياح والتثنية لا ينتفى عنده وهو الصحيح وأما عندهما فيصح فيه الى أربعين يوما فهو سنانى (قوله لاقراره به  
 دلالة) حيث سكت لان تقادم العهد دليل الالتزام قال في البحر وزاد في الاختيار ثالثا لا يصح التثنية بعده وهو  
 قول هندية الاصل والحق أنها أربع بزيادة السكوت حتى يمضي وقت التثنية ونفرا آله اه (فرع) ولولا الملوكة  
 اذا حق به فسكت لا يكون اقرار منه بالنسب فأقاده في الشر بلاية عن شرح الجمع (قوله غفلة عنه كحالة  
 ولادتها) فعندها قدر مدة النفاس وعنده قدر مدة قبول التثنية كذا في الدر المنثور (قوله فيما اذا صح) أي التثنية  
 أو لا وهو نفس ما قلناه فيها فأقاده الحلبي (قوله بنى الولد) أي ببب أن الزوج ادعى نفي نسب الولد عنه (قوله  
 ولم ينتف النسب) أي فيما اذا وجدت قرينة من قبول تهنئة وهندية أهل ويكوت عند ابتياع آله ولادة أو تهنئة  
 (قوله فقول) أي المصنف (قوله فيما ت) أي في قوله وان قد ف يولدت نفي ونسبه وألقه بأته (قوله ليس على اطلاقه)  
 اذ يخرج منه هذه الصور السابقة المنقولة عن البحر (قوله نفي أول التوأمين) التوأمين ولدان بينهما أقل من  
 ستة أشهر والتوأم فوعل والاني توأمة والاثنتان توأمين والجمع توأم وقوام كدخان (قوله عدان لم يرجع)  
 فبديه لانه لو رجع عن الاقرار الثاني لاعتن فاه الملبى أي وهما منه لان كاره بعد اقراره لا يقطع النسب (قوله  
 لتكذيبه نفسه) أي يدعوا الثاني وهو علة لقوله حدث حلبي بزيادة من البحر (قوله وان عكس) بأن أقربا لاول  
 ونفي الثاني (قوله ان لم يرجع) من نفي الثاني بأن أقربهما مجيعا وعن الأقربا لاول بأن نفاها مجيعا فانه اذا  
 فعل ذلك لا بد عليه قال في البحر واعلم أنه في صورة ما اذا أقربا لاول ونفي الثاني اذا قال بعده هما ابناي أو ابنا  
 بائى فلا حدث فيها كما في فتح القدير وسكت عن اللعان والظاهر أنه في نفيهما بلاعن وفي اثباتهما لا وما في الحلبي من  
 أنه اذا رجع لا بلاعن بل يحد مصادم لما في البحر (قوله لقتلها) علة لقوله بلاعن (قوله بنفيه) الباء للمدعية  
 (قوله لا على الخ) لقتلها بنفيه والذي في التهرمزى في وجوب الحديث قال وان نفي أول لتوأمين وأقربا لثاني  
 حدث لانه أكذب نفسه يدعى الثاني وعلى هذا لو كانوا ثلاثة أقربا لاول والثالث ونفي الثاني اه وعلى مذهب  
 الشارح كسخط المصنف في وجوب الحديث ما قبله أهل (قوله يحد) لتكذيبه نفسه (فرع) قال في الهندية الولد  
 الواحد اذا أقربه ثم نفاها ثم أقربه بلاعن ويلزمه فان نفاها ثم أقربه يحد ويلزمه كذا في محيط السرخسي (قوله شئني)  
 الذي في شرحه للمتنى بالعز والى الشئني فهو عرض في التوأمين وان كان الحكم لا يختلف في الأنثى وعنه وفيه  
 إشارة الى أنه لو نفاها ثم مات أحدهما قبل اللعان لم يحد خلا قال في يوسف لان الذي مات لا يمكن نفي  
 نسبه لانتهاه بالموت واستغنائه عنه وأحد التوأمين لا يتصل عن الآخر في ثبوت النسب ذكره الشئني اه (قوله  
 وله ولد) سواء كان الولد ذكرا أو أنثى (قوله ثبت نسبه اجماعا) لا احتياج الى النسب بغيره ويترتب على ذلك  
 الارث من المتوفى (قوله وان كان أنثى لا) أي وقد ماتت كاهو الموضوع أو ما لو كانت حبة ثبت نسبهما كذا في البحر  
 (قوله لاستغنائه) أي ولدت اللعان ينسب إليه لان نسب كل ولد أنثى لا يه (قوله خلا قاله ما) فقال لا يثبتونه  
 من (قوله حرام) لانه يترتب عليه ارث وحجب وكشف عورات وفهرم حلال وتحليل حرام (قوله كالكسوت)  
 أي اذا علم أن الولد الذي ولدت زوجته من غيره وسكت عنه حتى لحقه نسبه يحرّم عليه لم قلنا (قوله وفيه) أي  
 في البحر (قوله متى سقط اللعان بوجه ما) كأن لم يصلح الاداء الشهادة قال في البحر ولدت في اللعان وهما  
 عن لالغان بينهما لا ينتفى سواء وجب الحد أو لم يجب وكذا ان كانا من أهل اللعان ولم يتلاخا فانه لا ينتفى اه  
 (قوله أو ثبت النسب بالاقرار) كأن أقترانه ولده فانه لا ينتفى بنفيه بعده (قوله فلو نفاها الخ) فربيع على قوله  
 أو بطريق الحكم كما في الحلبي (قوله ولا ينتفى بعد ذات) أي بعد قضاء القاضي بالحد على القاذف لانه تضمن الحاد

(و) هند (ابتياح آله الولادة صح وبعد لا)  
 لاقراره به دلالة ولو غابا خالفة علمه كحالة  
 ولادتها (ولا من فيها) فيما اذا صح أول  
 لوجود الفذف فقد تحقق اللعان بنى الولد  
 ولم ينتف النسب فقول فيما تروني نسبه ليس  
 على اطلاقه (نفي أول التوأمين وأقربا  
 بالثاني حد) ان لم يرجع لتكذيبه نفسه  
 (وان عكس لا عن) ان لم يرجع لقتلها  
 بنفيه (وان ثبت ثابت فيها) لان ما من  
 ما واحد ولو كانت ثلاثة في بطن واحد  
 قتي) الثاني وأقربا لاول والثالث لا عن  
 وهم بنوه ولونى الاول والثالث وأقربا  
 ما انى يحدوهم بنوه) كوت أحدهم شئني  
 (مات ولد اللعان وله ولد فادعاه الملا من ان  
 ولد اللعان ذكر اثبت نسبه) اجماعا  
 (وان) كان (أنثى لا) لاستغنائه بنسبه  
 أيه خلا قاله ما ابن ملكه ففرقه  
 الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام  
 كالكسوت لاستحقاق نسب من ليس منه  
 بحر وفيه متى سقط اللعان بوجه ما  
 أو ثبت النسب بالاقرار أو بطريق الحكم لم  
 ينتف نسبه أبدا ونفاها ولم يلاعن حتى  
 قذفها أجنبي بالولد فقد ثبت نسب  
 الولد ولا ينتفى بعد ذلك نفي نسب  
 التوأمين ثم مات أحدهما عن توأمة  
 وأمه وأخ لانه فالارث اثلا فافرضا



نسبه بأبيه (قوله للام السدس) لوجود الجمع من الاخوة (قوله وللأخوين الثلث) لان الاخوة لأم اذا زادوا على واحد كانوا ثلث (قوله والباقي) وهو النصف (قوله برز عليهم) بقدر حصصهم فيخص كل ثلث فالسنة القرشية من ستة والدية من ثلاثة (قوله وبه علم) أي يجعل التوم كالأخ لأم ولم يأخذ ما بقية الفرائض وهو الثلثان (قوله إن نفسه) أي التوم (قوله يخرج منه) كونه عصبية إذا لو كان عصبية لأخذ الثلثين وانما قطع النسب بالنسبة لا يهمل ما أعاده صاحب البحر أي تبعنا في الأب له ما فلا يردها خلقا من ماء واحد (قوله قال) أي صاحب البحر اه حلي (قوله يبقا نسبه) أي ولد الملاعة وحدهم ولد أم الولد إذا انفاه المولى وقلنا بصحته حكم ولد المنكوحه إذا انفى في سائر الأحكام لكن المولى يرث منه بالولاء إذا لم يكن عصبية أقرب منه وتجب نفقة على المولى بعد اعتاقه بحكم الملك بحر (قوله في كل الأحكام) فيبقى في حق الشهادة والركعة والقصاص والنكاح وعدم اللعوق بالغير حتى لا تجوز شهادة أحد ههنا لا حر ولا صرف ركعة ماله إليه ولا يجب القصاص على الأب بتله أو لفصا من ورثه على أبيه ولو كان لابن الملاعة ابن ولزوجه بنت من امرأة أخرى لا يجوز لابن أن يتزوج بتلك البنت اه شلي بزيادة من أبي السعد (قوله اقيام فراشها) قال في البحر لان النفي باللعان ثبت شرعا بخلاف الأصل بناء على زعمه وظنه مع كونه مولودا على فراشه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش فلا يظهر في حق سائر الأحكام اه (قوله حتى لا تصح دعوة غير الثاني) تفرع على ثبوت الأحكام الا فيما استثنى (قوله وان صدقه الولد) أي أو الثاني بحر (قوله قلت قال البهني الخ) لم يعزه الى أحد يوثقه ولعل البهني أخذ من بحث الكمال حيث قال وهو مشكل في ثبوت النسب إذا كان المدعى عن يولد مثله لأمه وأدعاء بعد موت الملاعة لانه مما يحتاط في اثباته وهو موقوف على النسب من غيره ووقع الاياس من ثبوته من الملاعة وثبوت النسب من أمه لا ينافيه اه ويحمل على انه وطئ بنسبه مثلا نسبه في البحر عن نفقة الضاوي من الفرائض ولد الملاعة وولد الثاني حكم الميراث بمنزلة ولد رشدة ليس له أب فلا يرث هذا الولد من الأب وقربايته ولا يرث الأب ولا قربايته من هذا الولد لان قوم الأب تتبع في قطع النسب وهو ولد الأم غيرت منها ومن قربايتها ولا يرث الأم وقرباها اه خاتمة يقال ان الامام محمد بن حبيب كان ولده ملاعنة ومن ثم قبل ان حبيب اسم أمه وانه غير منصرف وقيل هو اسم أبيه والا كثرون على الأول وكان بغدادا عالما بالنسب واخبار العرب مكثرا من رواية الائمة موثوقا به في روايته توفي في ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين قاله الدماميني في حوائج الغنى وفي فتح القدير من كتاب الشهادات بعد ما انفى على الدماميني دما من بالنون بادة بالصعيد نهر

### • (باب الغنى) •

قال الاتقاني لما كان لغنى نسبة بالنكاح والفرقة جميعا كراه حكمه وما شابهه من الجبوب ونحوه بعد الفراغ من أحكام النكاح والطلاق جميعا وأخره عن أبواب الطلاق ليكون العنة ونحوها من العوارض شلي (قوله وشيخه) شلي الخصي والشكار والمسهور والخنثى المشكل والمعتوه والشيخ الكعبي دون العبي اذ ليس الامر أنه طلب التفرق قبل بلوغه فهتاني والشكار يقع المجبة وكاف مشددة وبعد الالف زاي هو الذي اذا حدث المرأة انزل ثم لا تنتشر آله بعد ذلك لجماعها اه مخ وادخل الجوى في الفير ذكر العيب في أحد الزوجين (قوله هو لغة من لا يقدر الخ) قال الجوى العنسين من عن اذا جسر في العنة وهي حظيرة الابل أو من عن اذا عرض فان ذكره يستتر في عينا وشمالا ولا يقصد المأني منها والنفقة ما يذكر في مصدره العنة ولم يوجد ذلك في كتب الائمة اللجوهرى والموجود فيها العن اه ملخصا والمرأة عنة بحر وغيره (قوله من لا يقدر على الجماع) أي في جميع النساء ولا يشتهين كما نفى به عبارة المنع فهو أعم من الاصطلاح (قوله فعيل) بوزن تنين (قوله بمعنى مفعول) هذا ظاهر على الوجه الأول لانه محبوس وأما على الوجه الثاني فهو بمعنى فاعل لانه معرض (قوله وجهه عن) كسر وزلل لا على فعل بفتح العين لانه يأتي جمعا لاسم على فعله كقربة وقرب أو على فعل ككبرى وكبر وصغرى وصغر (قوله على جماع فرج زوجته) أي وان كان يقدر على اتيان دبرها أو غيرها من النساء نية كانت أو بغيره كانت آله تقوم أو لا مخ وقال ابن عقيل تنتفى العنة باتبان دبرها لانه اشتد من جماع القبل كذا في المعراج (قوله يعني المانع منه) أي فقط فرج ما إذا كان المانع منها فقط أو منها جميعا

ورد الالام السدس وللأخوين الثلث والباقي برز عليهم وبه علم أن نفقه يخرج منه عن كونه عصبية قال وصرحوا ببقاء نسبه بعد القطع في كل الأحكام لقيام فراشها الا في حكمين الارث والنفقة فقط حتى لا تصح دعوة غير الثاني وان صدقه الولد انتهى قلت قال البهني الا أن يكون عن يولد مثله لأمه أو أدعاء بعد موت الملاعة فليحفظ والله أعلم (باب الغنى وغيره) (قوله لغة من لا يقدر على الجماع فعيل بمعنى مفعول وجهه عن وشرا) من لا يقدر على جماع فرج زوجته) يعني المانع منه

كما يأتي (قوله أو مهر) لأن المقصود منه فاق حقهما والسهر عند ناحق وجوده وتكون أثره محيط (قوله إذا  
 الرتقاء) عطلة للتعقيد بوجود المانع منه (قوله إذا وجدت المرأة الخ) أرادهم من لها حق المطالبة بالجماع فلو كانت  
 صغيرة انتظر بلوغها في المحبوب والعين لاحتمال رضاها بما أو ما لو كان أحدهما مجبوراً فإنه لا يؤثر في عقله في  
 الحب والعنة لعدم الفائدة ويفرق بينهما في الحال في الحب وبعد التأجيل في العين لأن الجنون لا يعدم الشهوة  
 بفسومة ولي أن كان والأف من شبهه القاضي ولو جاء الولي بينة في المستثنين على رضاها بحبه أو بنبذته أو على  
 عملها بحاله عند المقدم لم يفرق ولو طالب بينهما على ذلك تختلف فإن تكلم لم يفرق وإن حلفت ففرق ذكره الكمال  
 (قوله مجبوراً) أي مقطوع الذي كروا الخصيتين والمصدر الجباب بالفتح والكسر بحر عن المصباح والخصيتان بضم  
 الخاء كافي الامقاطي عن المصباح (قوله أو مقطوع الذك فقط) استظهر أن لصاحب النهر ساقه الشارح مساق  
 المنصوص وعبارة النهر ولم يذكر كروا مقطوع الذك فقط والظاهر أنه يعطى هذا الحكم أيضاً اهـ (قوله أو صغيره)  
 بالصغير العائد إلى الذكر (قوله كازر) بكسر الزاي أحد أزرار القميص قاله الحلبي (قوله ولو قصره لا يمكنه الخ) قال  
 الشرنبلالي في شرح الوهبانية أقول إن هذا حاله دون حال العين لا يمكن زوال منه في فصل إليها وهو مستحيل  
 في هذا حكمه حكم المحبوب بجماع أنه لا يمكنه إدخال آلهة الصغيرة داخل الفرج فاضطر والحاصل للمرأة  
 مساواة لرضاها من المحبوب فلها طلب النفر بق وبم إذا ظهر أن انتفاء النفر بق به لا وجه له وهو من القنية فلا يسلم  
 اهـ (قوله لا في مستثنين) ويزاد ثلثة وهو أنه لا يشترط بلوغه ورابعة وهو أنه لا يشترط صحتها بحر (قوله ويجوز  
 الولد) ذكره فيما سأتى بقوله جاءت امرأة المحبوب بولد بعد النفر بق إلى سنتين ثبت نسبة (قوله فرق الحاكم) أي  
 القاضي قاله الجوزي (قوله بطليم) هو على التراخي كما يأتي (قوله لو مرة) يأتي التكلم على مفهومه في قوله ولو أمة  
 فالتدليل على لاها (قوله بالغة) تقدم الكلام على الصغيرة (قوله غير رتقاء وقرناء) أما هما فلا خيار لهما ما تحقق  
 المانع فيما أيضاً ولأنه لاحق لهما في الجماع فلا حاد لهما في الطلب (قوله وغير راضية بعده) أي بعد النكاح  
 ولو اختلصا في حبه تعرف حقيقة حاله بالجماع من غير نظر بأن يمس من وراء الثياب ولا تكشف عورته وإن  
 كان لا يعرف إلا بالنظر أمر القاضي أمين النظر إلى عورته فيخبر بحاله لأن النظر إلى الأمورية يباح عند الضرورة  
 خائفة (قوله بينهما في الحال) وهذه الفرقة طلاق بائن كفرقة العين بحر (قوله ولو المحبوب صغيراً) أي أو مريضاً  
 كافي البحر بخلاف العينين فيما كجمرت (قوله لحصول حقهما بالوطء مرة) وما زاد عليه فهو مستحق ديانة لأفضاء  
 بحر عن جامع قاضي خان وبأنما إذا تركه البانة متخفياً مع القدرة على الوطء بخلافه في الأمة ولو مع احتياجها  
 إليه نهر (قوله ولم تلم) قيد في ثبوت الخياراتها (قوله فادعاء) انما يقيد به دفع ما يتوهم أنه لا ادعاء وسلت دعواه  
 صريحاً بسقط حقه والافسوث النسب منه لا يتوقف على الدعوة كتحفيدة عبارة لونه دية (قوله إلى سنتين)  
 أي إلى تمام السنتين منه أو لم تمامهما أو أما إذا جاءت به بعدهما كان دليلاً على حدوثه بوطء من غيره بعد  
 التفريق (قوله باق) قدره لبيان متعلق الجار (قوله لبقائه بحبه) علة لقوله باق أي انما بقى التفريق ولم ينقض  
 بثبوت النسب لأن التفريق انما وقع للحب وهو موجود (قوله ولو كان عنيماً) أي والمسلمة بحالها (قوله زوال  
 عنه) فانه ظهر بثبوت النسب أنه ليس بعين والتفريق انما كان باعتبارها (قوله بثبوت) متعلق بزوال  
 (قوله قبل التفريق) متعلق باقرارها (قوله لا بعده) أي لا يطل التفريق باقرارها بعده أنه وصل إليها قبله  
 من غير إقامة بينة كذا في البحر عن الخائسة (قوله للثمة) أي لكونها متممة في ابطال القضاء والاولى أن يعطل  
 بأن القضاء لا ينقض بالاقرار قصوره (قوله فسقط نظر الزيلعي) قال في البحر وقالوا لو جاءت امرأة المحبوب بولد  
 بعد التفريق إلى سنتين ثبت نسبة ولا يطل التفريق بخلاف العين حيث يطل التفريق لأنه لما ثبت نسبة  
 لم يبق عنيماً ونظريه الشارح بأن اطلاق وقع بتفريقه وهو بائن فكيف يطل ألا ترى أنها لو أقرت بعد التفريق  
 أنه كان قد وصل اليه لا يطل التفريق وجوابه أن ثبوت النسب من المحبوب باعتباره الانزال بالحق  
 والتفريق بينهما باعتبار الحب وهو موجود بخلاف ثبوت النسب من العين فانه يظهر به أنه ليس بعين والتفريق  
 باعتباره بخلاف ما استشهد به من اقرارها فأنتم متممة في ابطال القضاء لاحتمال كذبها فظهر أن البحث بعيد  
 كما في فتح القدير اهـ الحلبي (قوله هو من لا يصل إلى النساء) هذا معناه لغة وأما الشرع المتكلم عليه هنا فهو  
 ما عرّفه المصنف سابقاً بقوله هو من لا يقدر على جماع فرج زوجته قالوا في حذف هذه الجملة (قوله مرض)

ككبر من أو مهر إذا الرتقاء لا خيار لها  
 للمانع منها خائسة (إذا وجدت المرأة  
 زوجها مجبوراً) أو مقطوع الذك فقط  
 أو صغيره جداً كازر ولو قصره لا يمكنه إدخاله  
 داخل الفرج فليس لها الفرقة بحر وفيه  
 المحبوب كالعين لا في مستثنين التأجيل  
 ومجن الولد (فرق) الحاكم بطليم الوحدة  
 بالغة غير رتقاء وقرناء وغير عالمة به قبل  
 النكاح وغير راضية به بعده (فيهما في  
 الحال) ولو المحبوب صغيراً (فيها في  
 التأخير) فلو جبه بعد وصول (لا)  
 (أو صار عنيماً بعده) أي الوصول (جاءت  
 يفرق لحصول حقهما بالوطء مرة  
 امرأة المحبوب بولد) ولم تعلم بحبه فادعاء  
 ثبت نسبة ثم عطل فلها الفرقة تار خائسة  
 ولو ولدت (بعد التفريق إلى سنتين ثبت نسبة  
 لانزاله بالسحق) (والتفريق) باق (مجهول)  
 افضاء بحبه (ولو) كان عنيماً بطل التفريق  
 زوال عنه بثبوت نسبة كما يطل التفريق  
 بالبينه على اقرارها بالوصول قبل التفريق  
 لا بعده للثمة فسقط نظر الزيلعي (ولو  
 وجدته عنيماً) هو من لا يصل إلى النساء  
 مرض أو كبر

ظاهرة أن المريض يؤجل وهو خلاف ما في الصحيحين قال ولا بد من تقيد الزوج ~~بكونه~~ موصيا ~~أو~~ أن  
 المريض لا يؤجل حتى يصح ويسأل للشارح أيضا (قوله وهبانية) راجع إلى قوله أو صرح لأنه لم يذكر الكبير  
 والمريض فيها وظاهره أن هذه التسمية المذكورة في نفس المتن وليس كذلك بل هي في شارحها فان الشرح لا ي  
 قال في شرح قول المصنف خفي وعين وجب تخير به العرس والشكاز ثم المصنف قوله أو مصحورا أخذ به عن  
 النساء يسمى في زماننا موطا اهـ ثم هذا مكرر مع قوله سابقا يعني مانع منه ككبر سن أو صغر (فائدة) قال في تبين  
 المحارم من كتاب وهب بن سبه ان مما ينفع للمصهور والمربوط أن يؤتى بسبع وثلاث مائة درهم وتدفق بين حجرين  
 ثم عزج بماء ويغشوه ويقتل بالباقي فانه يزول باذن الله تعالى (قوله أو خصيا) هو بفتح الخاء فاعيل بمعنى  
 مفعول مثل جرح وقيل والجاء خصيان والخصيان البطنان والمصدر الخصاء بالكسر  
 وهو من زنت خصيتاه وبقي ذكره ولا فرق بين سلها أو قطعها اهـ مخرج (قوله فان اتشهر لم يخبر) لتكنه من اداء  
 - قها والمراد أنه يتشهر عليها لان اتشهره لغيرها لا يخرج به عن حكم العنين (قوله وعليه) أي على التقيد  
 بقوله لا يتشهر (قوله فهو الخ) أي ذكر الخصي بعد العنين وهذا جواب عن سؤال أو رده صاحب الجرح حيث قال  
 وعلى هذا الحاجة إلى عطفه على العنين لانه لم يكن عينا فلا تأجيل والافقو داخل نفسه وحاصل الجواب أنه  
 من عطف الخاص على العام فاورد أنه لا حاجة إلى تخصيصه حيث - حكم العنين فأوجب بأنه انما يخص  
 بالذكر خلفائه لانه ربما يظن تخصيصه بحكم واعتراض بأن عطف الخاص على العام من خصوصيات الواو وحتى  
 فأوجب بأن الفقهاء يكون مقصودهم الاشارة كما يتساهلون في عطف الخاص على العام بغيرهما هذا  
 حاصل ما أشار إليه المؤلف بهما للشر وهو واضح وقد توقف الحوى في هذه العبارة وكذا أبو السعود (قوله أجل)  
 أي أجله القاضي وفي الحوى شرح الدكتور دل كلامه على أن تأجيل غير القاضي لا عبرة به وظاهره ولو محكما اهـ  
 (قوله لا تتأهلها على الفصول الاربعة) الصيف والشتاء والربيع والخريف أي فاذا مضت ولم يصل اليها عرف أن  
 ذلك آفة أصلية هداية قال الكمال وفيه نظر فان ظاهره أن وجوب التفريق كونه من علة أصلية والسنة نبرت  
 لتعريفه وهو ممنوع إذ لا يلزم من عدم الوصول إليها سنة كون ذلك آفة أصلية في الخلقة اذ المرض قد يمتد سنة  
 فالحق أن التفريق منوط ما يغلبه فتن عدم زواله زمانه أولا آفة الأصلية والموجب هو عدم ابقاء حقها فقط  
 بأي طريق كان والسنة جاءت غاية في الصبر والباء العذر شرعا حتى لو غلب على الظن بعد انقضاءها تقرب زواله  
 وقال بعد السنة أي متى يوما لا يجهيه إلى ذلك الا برضاها فلورضيت ثم رجعت كان لها ذلك ويطل الاجل اهـ  
 شلي (قوله ولا عبرة) تأجيل غير قاضي البلدة) ظاهره اشتراط قاضي بلدة العنين وليس كذلك بل المدار تأجيل أي  
 قاض كان قال في شرح المتن يؤجله القاضي ولا عبرة بتأجيل غيره وفي الشاي ولا عبرة بتأجيل غير الحاكم كما ثبتنا  
 من كان اهـ وفي البروت تأجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا عبرة بتأجيل المرأة ولا غيرها وأما  
 رضاها به عند غير القاضي فتسقط حقها كما في الخلاصة (قوله بالاهلة) على حذف أي التفسيرية (قوله على  
 المذهب) وجهه كما قال الكمال أن الثابت عن العصاة كعدم رضى الله تعالى عنه اسم السنة قول أهل الشرع  
 انما يمازفون الاشهر والسنة بالاهلة فاذا اطلقوا السنة انصرف إلى ذلك ما لم يدر حوا بخلافه اهـ شلي (قوله  
 وأربعة وخمسون يوما) اذا كان نصفها كل شهر ثلاثين يوما والنصف الآخر كل شهر ثمانية وعشرون يوما وزاد  
 يوم اذا كان منها سبعة أشهر ثلاثين ونقص يوم اذا كان خمسة منها ثلاثين فمستأنى (قوله وبه يوم) فسره  
 القهستاني بمائة ساعات وثمان وأربعين دقيقة (قوله وقيل شمسية) هي مدة فساعة الشمس من نقطة من الفلك  
 الدائم إلى العود إليها واذ ثلثائة وخمسة وستون يوما وخمس ساعات وخمسون دقيقة أو تسع وأربعون  
 دقيقة فمستأنى (قوله وهي أزيد بأحد عشر يوما) وقيل بشرة أيام وربع يوم تقريبا وقيل اثني عشر يوما  
 وربع تقريبا (قوله قبل وبه يفتي) قاله صاحب الخلاصة وهي رواية الحسن عن الامام وأنها ذهب الشمس  
 السرخسي وصاحب التحفة قال الاتقاني وهو المختار عندي وقد استأمرها الامامان قاضي خان وظهير الدين  
 قال الكمال والذي يظهر أن هذا كما محدث وعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه كتب إلى شرح أن يؤجل  
 العنين سنة من يوم يرفع اليه ~~وكذا~~ قول الراوي عن عمر في المرأة التي أتت إليه فأجله حولان غير تقيد  
 في السنة والحول هو ما تراه بالاهلة هذا الذي يعرفه العرب وأهل الشرع اهـ (قوله فبالايام) وهي السنة

أو مصحور يسمى المقود وهبانية (أو خصيا)  
 لا يتشهر ذكره فان اتشهر لم يخبر به وعليه  
 فهو من عطف الخاص على العام خلفائه  
 وان كان بأولان الفقهاء يتبعون في  
 ذلك خبر (أجل سنة) لا تتأهلها على الفصول  
 الاربعة ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة  
 (قوله بالاهلة) على المذهب وهي ثمانية  
 وأربعة وخمسون يوما وبه يوم وقيل  
 خمسة والايام وهي أزيد بأحد عشر يوما وقيل  
 وبه يفتي ولو أجل في أثناء الشهر فبالايام  
 اجاعا

الصديقية وهي ثلثانة وستون يوما قال القهستاني ولا يخفى أن التسمية أولى بحال الزوج ثم السديقية (قوله  
ورمضان الخ) فصور غيرهما بالاولى (قوله وأيام حضاها) وكذا انفاسها بجر (قوله وكذا حججه وغيبته) انما  
احتسب عليه ذلك لان الهجر جاء فحله ويمكنه أن يهجرهما معه أو يهجر الخ والغبية فلا يكون مذكرا مخ (قوله  
لامدة حججهما وغيبتهما) أي لا يحسب عليه من السنة لان الهجر جاء من قبله فكان عذرا مخ (قوله مطاوعا) سواء  
كان شهرا أو دونه وسواء كان يطاق معه الوطء أو لا ووجه في الخاتمة أن الشهر لا يحسب وما دونه يحسب ونقل  
القهستاني عن الخزانة تقييد المرض بالذي لا يستطاع معه الوطء وإن عليه الفتوى فقد اختلف التصحيح  
والاقتناء (قوله فبعد بلوغه الخ) فيه نشر مرتب (قوله واحرامه) المناسب لما قبله أن يقول واحلاله قاله  
الحلي (قوله لا يقدر على الفتق) أما إذا قدر عليه أجله القاضى سنة فقط (قوله أجل سنة وشهرين) الذي  
في البحر وإن كان عاجزا عنه أمه القاضى شهرين للكمالة ثم يؤجل وإن ظاهر بعد التأجيل لا يلتفت اليه  
ويحسب ذلك عليه اه وانما يحل شهرين ليعومهما من كفارة الظهار قبل التماس (قوله فإن وطئ) أي  
الغني أو الخصى أبو السعود (قوله بالتفريق من القاضى) فيشترط للفرقة القضاء وحضور الزوجين وعندهما  
قطع الفرقة باختيارها وهو ظاهر الرواية كما في المضمرات وهذا التفريق طلاق بائن ولها كمال المهر وعليها العدة  
لوجود الخلوة الصحيحة بجر (قوله أن أبي طالقها) وجهه أنه وجب عليه التصريح باحسان حين يهجر عن  
الامساك بالمعروف فإذا امتنع كان ظاهرا فاذاب القاضى عنه فاضيف فعله اليه أبو السعود (قوله بطلبها) أي  
طلبها ما لا يقل للتأجيل والثاني للتفريق وطلب وكيلها عند غيبتها كطلبها (قوله يتعلق بالجميع) أي بجميع  
الافعال وهي فرق وأجل وبات قاله الحلي ولا يظهر تعلقه بيبات (قوله كما مر) المراد به قوله بطلبها المذكور  
بعد قول المصنف فرق اه حلي (قوله ولو مجنونة) قال الشريف المجوى وانقسم فيما إذا كان أحدهما  
مجنونا وليه فإن لم يكن نصب القاضى من يخصم اه وفيه أنها قد ترضى به إذا أفاقت فلماذا لم تنتظر افاقتها  
كانتظار بلوغ الصغيرة ولو كان مجنونا وفيه هل تنتظر افاقتها أم لا المسئلة والذي ينبغي أن يقال إن كان هو الزوج  
لا ينتظر وفي الزوجة تنتظر لحواضرها به اه إذا أفاقت كمالو كانت غير بالغة اه وهذا يؤيد البحث (قوله  
فالخير لمولاهما) سواء كان زوجها مجنونا أو غيره عند الامام فإن رضى المولى لاحق للامة وإن لم يرض كانت  
الخصومة كما في العزل وقال أبو يوسف الخياط إلى الامة كك قوله في العزل واختلفوا في قول محمد فقيل مع  
أبي يوسف كما في العزل وقبل مع الامام هنا بجر عن الخاتمة (قوله لأن الولد) هذا التعليل لا يظهر إذا اشترط  
الزوج حرته وأولاده (قوله أي هذا الخياط) تبع فيه المصنف والاولى رجوع الضمير إلى الطلب لأنه ربما يفيد  
تقييده بخيار المولى والمراد أن الطلب الاول والثاني كلاهما على التراخي كما في البحر (قوله فلو وجدته) تفريع  
على قوله وهي على التراخي وقوله غيبنا يشمل الخصى الذي لا تلة لمرأته (قوله ولو ضا جعته) وصل بما قبله  
وفي البحر لو كان أبناها فيمادون الفرج حتى ينزل وتنزل ولا يصل إليها في فرجها وأقامت معه زمانا كذلك  
وهي بكر أو ثيب ثم خاصمتها إلى القاضى أجل سنة ولو كان له امرأتان يصل إليها وولدت منه أولاد ثم أبانها  
ثم تزوجها ولم يصل إليها في النكاح الثاني فهو عتيق لأنها باعتبار كل عقد يتجدد لها حق المطالبة اه  
(قوله كمالو رفعت) تمثيل للتراخي في الطلب الثاني (قوله ولو ادعى الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبه ده  
والحاصل كما في المنع أنها إن كانت تبدأ فالقول قوله في الوطء ابتداء وانتهاء مع عينة فإن نكل في الابتداء يؤجل  
سنة وفي الانتهاء تحيز للفرقة وإن كانت بكر أبت عدم الوصول إليها بول الواحدة الثقة فؤجل في الابتداء  
ويفرق في الانتهاء (قوله نفقة) أي عدله وهذا الاشتراط للعالم الشهد (قوله حوط) وأوثق بدائع وأفضل  
اسميائي وهي بمعنى واحد ولا تضيد الوجوب (قوله بأن تبول على جدار) فيه تردد فإن موضع البكارة خير  
موضع المبال كذا في الدر المنثور وقد يقال انما اعتبر ذلك لأنها إذا كانت بكرة كان محلها مستندا فيخرج البول  
ممتدا إلى الجدار وإذا كانت ثيبا حصل فيه ارتقاء فلا يمتد البول على أن هذا يرجع إلى التجربة فإن وصل  
إلى الجدار فبكر والا فلا (قوله مع بيضة) بالحاء المهملة قال في القاموس الملح خالص كل شيء وصفره لبيض  
كالخضرة أو ما في البيض كالهات هو ما في البحر حيث قال أبو رسل في فرجها ما في بيضة فإن دخل فثيب  
أو يدفع في فرجها أصفر بيضة فلا حاجة فإن دخلت من غير هذه فهي ثيب والأفكر اه (قوله في مجلسها)

(ورمضان وأيام حضاها منها) وكذا حججه  
وغيبته (لامدة) حججهما وغيبتهما (مرضه  
ومرضها) مطلقا به يفتى ولو ألبنة ويؤجل  
من وقت الخصومة ما لم يكن صبيبا أو مرضيا  
أو محروما بعد بلوغه وحسنه وأحرامه  
أو محروما بعد بلوغه وحسنه وأجل سنة  
ولو مظاهرا لا يقدر على الفتق (والأبانت  
وشهرين) فإن وطئ) مرة فيها (والأبانت  
بالتفريق) من القاضى إن أبي طالقها  
(بطلبها) يتعلق بالجميع فيم امرأه المجهوب  
كما مر ولو مجنونة بطالب وليها أو من نصبه  
القاضى (ولو أمة فالخير لمولاهما) لأن  
الولد (وهو) أي هذا الخياط (نعملى  
التراخي) لا يغور (فله وجبته غيبته)  
أو مجنونا (ولم يخصم زمانا لم يبطل جعتها)  
وكذا لو خاصمتها ثم تزكت مدة قبله المهر بيه  
ولو ضا جعته تلك الأيام خاتمة (كالو رفعت  
إلى طائفة) أجل سنة ومضت (ولو ادعى الوطء  
فخصم زمانا) زيلبي (ولو ادعى الوطء  
وانكرته فإن قالت امرأته نفقة) والثباتان  
أحوط (هي بكر) بأن تبول على جدار أو  
يدخل في فرجها مع بيضة (خيرت) في مجلسها



تخصيرها ابتداء لا يقتصر على المجلس بجهلاف تخصيرها انتهت للتخريف فانه يقتصر على المجلس أبو السعود وهذا مناف لما تقدمنا أن كلامنا التخصيرين على التراخي وأجيب بأن الذي تقدم من التراخي ظاهر الرواية كافي البصر عن البدائع والقول بالاقتصار هو ما عليه الفتوى كما في المحيط والواقعات (قوله وان قالت) أي المرأة الخ بئى ما إذا شهد البعض بالسكارة والبعض بالثبوتية يرمي أعظم من خاتمة والمراد بالثبوت هنا من زالت بكارتها بأى وجه كان بخلاف الثبوت في باب المهر وفي استئذان الولي بالسكاح فان المراد بهما هنا من زالت بكارتها بالسكاح أبو السعود عن البرجندى (قوله في الابتداء) أي ابتداء الخصومة (قوله لانه ظاهر) أي والقول قول من شهد الظاهر (قوله عدم أسباب آخر) غير الوطء في ازالة العذرة (قوله وان اختارته) سواء كان قبل تمام السنة أو بعدها كذا في الدر المنثور وهو يرجع الى جميع الصور قوله ولولد لالة) بأن تطلب النفقة أو المهر (قوله بأن قامت من مجلسها) تصويره لدليل الاعراض (قوله لا مكانه) أي الخيسار (قوله أو تزق القاضى) أي ان أبى الزوج منح (قوله عامة بمحالة) قيدي قوله أو امرأه أخرى وأما الأولى فمعلوم أنها عامة بمحالة حلبي وقنه أنه لا يلزم من تزوجها ثم طلاقها علمها بمحالة لاحتمال الطلاق قبل المباشرة والمباشرة فيظهر أنه قسداً لا ولي أيضاً (قوله خلافاً للتصحيح الخاتمة) أي حيث قال فتزق بين العنين وامرأته ثم تزوج بأخرى تعلم بمحالة اختلفت الروايات والتصحيح أن للثانية حق الخصومة لان الانسان قد يعجز عن امرأة ولا يعجز عن غيرها اهـ حلبي (قوله ولا يتخير احد الزوجين الخ) أما عدم خيار الزوج فباتفاق عندنا وأثبت محمد الخيارات في الثلاثة ادواء (قوله وجذام) هو داء ينشأ عن قبه الجذام ويتن ويقطع اللحم فهستأني عن الطلبة (قوله وبرص) هو بياض في ظاهر الجلد ينشأ منه قبه فهستأني (قوله ورتق) يسكون التام وقصها كما يزخذ من العرصة الفتق وامرأة رتقاء مينة الرق لا يستطيع جماعها أو لا خرف لها إلا المبال خاصة اهـ (قوله وقرن) مثل فلس لحم ينبت في الفرج في مدخل الذكر كالنفقة الفليضة وقد يكون عظما وفي المصباح القرن يفتح الراء بمنزلة العفلة فأرفع المصعد ووقع الاسم وهو سابق مجر (قوله وخالف محمد في الثلاثة الاول) في بعض النسخ حذفها (قوله في الثلاثة الاول) هي الجنون والجذام والبرص وألحق بها القهستأني كل عيب لا يمكنها المقام معه الا بضرر ونفسه المؤلف في شارح المتن (قوله وخالف الأئمة الثلاثة) فأوجبوا الرتبة المطلقة للزوج والزوجة (قوله للزوج) في العبارة خلل فانها تقتضي عدم خيار الزوج عندهم اذا كانت هذه الخمسة في الزوجة والواقع خلافه قاله الحلبي ولاننا نقصد أن الرق والقرن يتحققان في الزوج والواقع خلافه (قوله ولو قضى بالرد) أي لو قضى القاضى المجتهد أو المقلد لمن يرى ذلك اهـ حلبي وليس المراد القاضى الحنفى لمنع السلطان القضاة من العمل بالقول الضعيفة فكيف بخلاف المذهب (قوله على السكاح ثانياً) أي على تحديد العقد بينهم ثانياً الخ والا لود ذكر هذه المسئلة قبل قوله ولم يخبر أحد الزوجين (قوله صح) أي به ليفيد أنه ليس كالعنان في تأييد الحرمة (قوله وله شق رتق أمته) وان تأملت حموى (قوله وكذا زوجته) أي يجوز له شق رتقها (قوله لان التسليم الواجب الخ) أقول لا يلزم من وجوب ارتكاب هذه المشقة مقد سقط القيام في الصلاة للمشقة وسقط الصوم عن المرضع اذا حافت على نفسها أو ولدها وتقدره كثيرة وقد يفرق بين واجب له مطالب من العباد وبين واجب لا مطالب له منهم (قوله وأفاد البهني الخ) قال في الظهير به لو انتسب الزوج لها انتساباً غير نسبه فان ظهر ردونه وهو ليس بكف مخق الفسخ ثابت للكل وان كان كفراً الخ الفسخ لها دون الاولاد وان كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لاحد وعن النسائي أن لها الفسخ لانها عسى أن تعجز عن المقام معه وفي الذخيرة اذا تزوج امرأة على أنه فلان ابن فلان فاذا هو أخوه أو عمه فلها الخيارات (قوله كان لها الخيارات) لقصد العكس فقامه بالرق في الاول وفي الدين في الثاني وفي المال في الثالث وفي النسب في الرابع وقد يقال ان الكلام فيما هو أعم والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب العدة) •

ذكرها بعد الطلاق لترتها في الوجود عليه حموى والعدة مصدرة بعدة قاله العيني (قوله الاحصاء) ويقال أيضاً على المصدود (قوله الاستعداد) أي التمسك ولا امر ويقال لما أعدته لحوادث الدهر من مال وسلاح أفاده الحموى (قوله تربص) أي انتظار قال تعالى فربصوا اني معكم من التربصين (قوله يلزم المرأة) أي أوولى

(وان قالت هي ثيب) أو كانت ثيباً (مدق بمحالة) فان نسكت في الابتداء أجل وفي الاتهاء خيرت (كما) يصدق (لو وجدت ثيباً وزعت زوال عذرتها بسبب آخر غير وطنه كما سبقه من لا) لانه ظاهر والاصل عدم أسباب آخر معراج (وان اختارته) ولولد لالة (بطل حقها كالمولود) وجد منها دليل اعراض بأن قامت من مجلسها أو أطاقها أعراس بأن أقام القاضى (قبل أن تختار شيئاً) به يبقى واقعات لا مكانه مع القسم فان اختارت طلق أو فرق القاضى (تزوج) الاولى أو امرأه (أخرى عامة بمحالة لا خيار لها على المذهب) المفقى به يهرعن المحيط خلافاً للتصحيح الخاتمة (ولا يتخير احد الزوجين) (وهيب الآخر) ولو فاحشا كجنون وجذام وبرص ورتق وقرن ونسب محمد في الثلاثة الاول وخالف الأئمة الثلاثة في الخمسة للزوج ولو قضى بالرد صح (ولو تراخيا) أي العنين وزوجته (على السكاح) ثانياً (بعد التفريق صح) وله شق رتق أمته وكذا زوجته وهل يخبر الظاهر نعم لان التسليم الواجب عليها لا يخفى بونه نهر قلت وأفاد البهني أنها لو تزوجته على أنه حر أو سبي أو قاصر على المهر والنفقة فبان بخلافه أو على أنه فلان بن فلان فاذا هو لقيط أو ابن زنا كان لها الخيار فليحفظ

• (باب العدة) •

(هي) لغة بالفسخ الاحصاء وبالضم الاستعداد للاصيص وشرعا تربص يلزم المرأة أو الرجل

الصغيرة والجنونة (قوله عند وجود سببه) أي التبرص والسبب في وجوب العدة عليهما إذا زه المسنف بقوله  
 في قوله وسبب وجوبها والسبب في الوجوب عليه ما تضمنته المواضع المذكورة من الموانع (قوله وموافق  
 ترمذ - عشر من الخ) قال في البحر وقد ضبط الفقيه أبو الليث في خزانة الفقه المواضع التي يمنع الإنسان من  
 الوطء فيها - في تمضي مدة في عشر من نكاح أخت امرأته وعمتها وأختها وبنت أخيها وبنت أخيها وبنت أخيها وبنت أخيها  
 فأمر أحدهما الآخر فلا بد من انقضاء مدة المطلقة حتى تحل له وإذا خال الأمة على الحرة فلا بد من انقضاء مدة  
 الحرة حتى يدخلها ونكاح أخت الموطوءة في نكاح فاسد أو في شبهة عقد فلا تحل تلك الأخت له إلا بعد  
 انقضاء مدة الموطوءة فبها ونكاح الأمة = ذلك أي إذا وطئ الأمة بنكاح فاسد أو شبهة عقد فلا يحل له  
 نكاح غيرها إلا بعد مضي مدة تلك الموطوءة ونكاح المعتدة للأجنبي حتى تمضي العدة ونكاح المطلقة ثلاثاً  
 حتى تنكح زوجاً غيره وتعد منه ووطء الأمة المشتراة حتى يبرئها بيمين أو بشهر والحامل فصرم على من  
 تزوجها حتى تضع والحريّة إذا أسلمت في دار الحرب وهما جرت النيا وكانت حامل فلا يحل تزوجها حتى تضع  
 والمسبية لا وطأ حتى تحيض أو يمضي شهران كانت لا تحيض لصغرها وكبر نكاح المكاتبه ووطؤها لمولاهما  
 حتى تعتق أو تهجن نفسها ونكاح الوثنية والمردة واليهودية لا يجوز حتى يسلمن أو مزيدا وهي بالتمهيد يسلم تزيد  
 على العشر من (قوله للمانع) هو كالجمع بين المحارم في العدة وإذا خال الأمة على الحرة وحق الصغير (قوله لم زواله)  
 أي زوال المانع أي الانتظار إلى زواله (قوله وأما طلاقاً) أي في اصطلاح الفقهاء وهو أخص من المعنى الشرعي  
 (قوله تبرص) أي حرمان تلبسها وقت تلبسها بالبراقق قوله بعد وركنهما حرمان (قوله أو ولي الصغيرة) مثلها  
 الجنونة وقصد به الجواب عما ورد على قول المصنف يلزم المرأة من أنه لا لزوم في حق الصغيرة لعدم التكليف  
 وحاصل الجواب أن الولي هو الخطاب بأن لا تزوجها - في تمضي مدة العدة ولهذا لم يطلق أكثر المشايخ  
 الوجوب على عدة الصغيرة لعدم خطاها وانما يقولون عند أفاده في البحر (قوله عند زوال النكاح) أو ورد عليه  
 أن الطلاق الرجعي لا يزول فيه النكاح لانقضاء العدة في البدائع من جعلها - لا لجل ضرب لانقضاء  
 ما بقي من آثار النكاح أولى ويذهب عنه إيراد الصغيرة إذ ليس في التعريف ذكر الزوم بل هي مجزأة انقضاء  
 الأجل وأولى منه قول ابن الكمال في الإصلاح هي اسم لا لجل ضرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح أو الفراش  
 ١٥ لأنه ينظم عدة أم الولد (قوله فلا عدة زنا) بل يجوز تزوج المني بها وإن كانت حاملاً لكن يمنع عن الوطء  
 حتى تضع والافئدة بالاعتبار وقد مر لكن في البحر عن شرح المنظومة وسبق في الشرح إذا زنت المرأة  
 لا يترحم أزواجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من زناها لا يسقي ماء زرع غيره ويجب حفظ لغرائبه (قوله  
 أو شبهة) معطوف على الزوال لا يهل النكاح لأنه لو عطف عليه لا يقتضي أنه لا يجب الاعادة زوال الشبهة  
 وليس كذلك بجر أقول إن النكاح الفاسد لا يجب فيه العدة إلا بزوال الشبهة وهو المتاركة فإن حصل دخول  
 فلا بد من المتاركة بالقول كما ذكرنا أو خلت سبيلك وإن لم يكن دخول فتصعب بالقول والفعل كما ذكره  
 المسنف في باب المهر عند قوله وتجب العدة من وقت التفريق وسأني والمراد بمتاركة الفعل مفاارقة الأبدان  
 ولا يبعد أن يعتبر مفاارقة الأبدان في المرفوعة لغير زوجها زوالاً يثبت في البحر وتقييد الوطء به كونه من  
 شبهة للاحتراز عما لو تزوج امرأة الغير بما بذلك ودخل بها حيث لا يجب العدة حتى لا يحرم على الزوج وطؤها  
 وبه ينق لأنه زنا ١٥ وهذا يدل على أن قول شارح المنظومة سابقاً لا يترحم أزواجها حتى تحيض محمول على  
 النذب (قوله ومن فوقه لغير زوجها) وقالت النساء إنها زوجتك بجر (قوله أو شبهة) بكسر الشين وسكون الباء  
 والضمير إلى النكاح ويصح فتح الشين والباء وعليه اقتصر الحلبي (قوله ليشمل عدة أم الولد) لأنها تبرص يلزمها  
 عند زوال شبه النكاح لما أن لها فراشاً كالحرّة وإن كان أضعف من فراشها وقد زال بالعق بجر والتمهيد بأن  
 الولد لا حراز من المدبرة والأمة إذا امتقتا أو ماتت سيدهما فإنه لا عدة عليهما بالاجماع ولو كان بطوفاً تجاأني  
 في الشرح (قوله عقد النكاح) أي ولو فاسد بجر (قوله المتأكد) بالرفع صفة للعقد (قوله بالتسليم) أي بالوطء  
 (قوله وما جرى مجراه) الذي في البحر وما يجري مجراه من الخلوة والموت وهو الأنثى لا بالسبب أحدهما  
 أفاده الحلبي والضمير يرجع إلى التسليم وهو عطف عليه (قوله أي صحبة) فيه نظر فإن الذي تقدم في باب المهر  
 أن المذهب وجوب العدة للخلوة صحبة كانت أو فاسدة وبأنه لا ينافي له أيضاً وقال القدوري إن كان الفاسد مانع

عند وجود سببه وهو مواضع ترمذ - عشر من  
 المذكورة في الخزانة حاصلها يرجع إلى  
 أن من منع نكاحها عليه المانع لم  
 زواله كمن نكح أختها وأربع موأها  
 وأما طلاقاً (تبرص يلزم المرأة) أو ولي  
 الصغيرة (عند زوال النكاح) فلا عدة زنا  
 (أو شبهة) كمن نكح فاسد ومن فوقه نفسه  
 زوجها وينبغي زيادة أو شبهة ليشمل  
 أم الولد (وسبب وجوبها) عقد النكاح  
 المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه من  
 موت أو خلوة أي صحبة

شرعي كالصوم وجبت وان كان مانع حسي كالزق لا يوجب وكلام الشارح لم يوافق واحدا من القولين اهـ على  
 (قوله فلا عدة بخلوة الرقاه) أي لفساد الخلوة بالمانع الحسي (قوله وشرطها الفرقه) فالإضافة في قولهم هذه  
 الطلاق ضمن الإضافة إلى الشرط بجر (قوله وركبتها حرمت) أي لزومات بجر أي لزوم حرمت (قوله كحرمة  
 تزوج) أي على الغير (قوله وخروج) أي حرمة خروج من منزل طلقت فيه وهي حق الشرع وهذه لا تسقط  
 لو أسقطها ولا يحمل لها الخروج لو أذن لها الزوج وتتداخل العدة فان ولا يتدخل حق العدة زيل في الكلام  
 على الخلوة أبو السعود (قوله وصحة الطلاق فيها) ظاهر جعله ركناً أنه يتحقق في جميع أفرادها مع أنه لا يتحقق  
 في البائن بعد البائن ولا يتحقق في عدة الثلاث فالأولى حذفه ولذا لم يذكره شيخه (قوله وحرمة نكاح أختها)  
 وكذلك حرمة أربع سواها وأمة في عدتها وهي حرمة (قوله وأنواعها الخ) لم يذكر المحظورات وقال في البصر  
 ومحظوراتهم حرمة التزين والتطيب خصوصاً في البائنة والخروج من المنزل عموماً كما سيأتي في الحداد وقد  
 يقال إن هذه الحرمت داخله في قول المصنف وركبتها حرمت (قوله ولو كناية) لأن الكناية كالسنة حرمتها  
 كحرمتها وأمتها كأمها بجر (قوله تحت مسلم) أما إذا كانت تحت ذمتي فلا عدة لها إذا كانوا الأيديون بها إلا إذا  
 كانت حاملاً عند الامام خلافاً لهما بجر (قوله لطلاق) أي طلاق القبل والنكاح والحبوب كذا في الدر المنثور  
 وهو متعلق بالغير باعتبار مرجعه وهو العدة وخبره قوله ثلاث حيض (قوله بجميع أسبابه) كالفرقة بخيار  
 البلوغ والعنف وعدم الكفاءة وتوابعها من الإسلام بعد إسلامه وارتداد أحدهما عند الشيعين وملاك أحد  
 الزوجين صاحبها قهراً (قوله ومنه) أي من الفسخ (قوله الفرقه بتقبيل ابن الزوج) فيه رد على  
 صاحب الإيضاح حيث جعل الفرقه فيه رفعاً لا فسخاً فالإقامة عنده ثلاثة طلاق وفسخ ورفع وأشار إلى  
 الفرقين الآخرين بقوله في إيضاحه كل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بخيار البلوغ والفرقة بخيار  
 العنف والفرقة بعدم الكفاءة ففسخ وكل فرقة بغير طلاق بعد تمام النكاح كالفرقة بملك أحد الزوجين الآخر  
 والفرقة بتقبيل ابن الزوج ونحوه ورفع قال وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن قال في النهر وهذا التقسيم لم ينز  
 من عزج عليه والذي ذكره أهل الدار أن القصة ثنائية وأن الفرقه بالتقبيل من الفسخ كما قدمنا قال السيد الخو  
 وأيضاً يقتضي كونه رفعا أن يكون منقصة المعداد لطلاق يرفع القيد وليس كذلك أفاده من أبو الهود (قوله  
 أو حكا) المراد الخلوة ولو فاسدة كافي البصر والمنع (قوله أسقطه) أي أسقط المصنف قوله بعد الدخول حقيقة  
 أو حكا في منته الذي شرح عليه ونجم بجرم وقوله للمصنف أيضاً (قوله بأن قوله الآتي) أي في قوله ثلاثة أشهر  
 بالأيام إن وطئت (قوله للجمع) أي لا معدة بالحيض بأنواعها والمعدة بالاشهر بأنواعها ثم إن هذا لا يبعد تعميم  
 الوطء للحكمي فلوزاد الشارح لفظة وعم الوطء ليست في به مما هنا لكان أولى (قوله لعدم تجزئ الحيضة)  
 مرتبط بكلامه مخدوف ذكره المصنف بقوله حتى إذا طلق في الحيض وجب تكميل تلك الحيضة ببعض الحيضة  
 الرابعة لكنه لم يجزأ فاعتبر بانقائها كما نقرر في كتب الأصول قال في الدر المنثور ولا حاجة إلى كوامل لأنها  
 المرادة عند الإطلاق (قوله فالأولى) الأولى حذف الفاء إذ لا وجه للتفريع أو هي فاء النصيحة أي إذا عرفت أنها  
 ثلاث وأردت بيان الحكم كمة فاقول الخ (قوله لتعرف براءة الرحم) يقرأ تعرف بصيغة المصدر ليساسب  
 ما بعده ويصح قراءته بصيغة الفعل وبراءة نائب فاعل والمعنى أنه انما شرعت الحيضة الأولى ليعلم بذلك حال  
 الرحم هل فيه حمل أو لا وهذا بيان للحكمة والأفاد دليل الكتاب والسنة (قوله لحرمة النكاح) أي لتعظيم  
 نكاح الزوج المطلق فشرعت ليعلم الحزن على الزوج حيث فاتها نكاح التي هي عليها من أجل النعم  
 لما يترتب عليها من وجوب طعامها وشرابها وكسوتها وللباءها وعفاها بالوطء من الزنا وغير ذلك (قوله  
 لفصله الحزني) يعني أن الحيضتين السابقتين تنساوي فيهما الحزنة والأمة فاجتمع إلى اظهار مزية للحزنة ودفع  
 لتساوي المعلوم بينهما فشرعت الثالثة لذلك (قوله كذا عدة أم ولد) أي مثل ما تقدم في أن عدتها بالحيض  
 (قوله لأن لها فراشا كالحرة) وفراش أم الولد وإن كان أضعف من فراش المنكوبة إلا أنهم ما يشتر كان في أصل  
 الفراش والمحل محل الاحتياط فألحق القاصر بالسكامل ولا نفقة لها في العدة ومما يتعلق بأم الولد حكمه لطيفة  
 ذكرها في المعراج هي لما أخرج خمس الأئمة من السجين زوج السلطان أمتهات أولاده من خبذاته الأحرار  
 فسأل العلماء عن ذلك فقالوا نعم ما فعلت فقال خمس الأئمة أخطأت لأن نعمت كل خادم حرة وهذا تزوج

فلا عدة بخلوة الرقاه أو بشرطها الفرقه  
 (وركتها حرمت ثابته بها) كحرمة تزوج  
 وخروج (وصحة الطلاق فيها) أي في العدة  
 وحرمة نكاح أختها وأنواعها حيض وأشهر  
 ووضع حمل كما أفاده بقوله (وهي) في حق  
 (حرمة) ولو كناية نعمت مسلم (فحيض  
 لطلاق) ولو رجعي (أو فسخ) بجميع  
 أسبابه ومنه الفرقه بتقبيل ابن الزوج ثم (بعد  
 الدخول حقيقة أو حكا) أسقطه في النهر  
 وجرم بأن قوله الآتي وان طئت  
 (الجمع) ثلاث حيض كوامل (لعدم تجزئ  
 الحيضة) فالأولى لتعرف براءة الرحم والثانية  
 لحرمة النكاح والثالثة لفصله الحزني  
 (كذا) عدة (أم ولد) مولاتها  
 أعتقها (لأن لها فراشا كالحرة)

الأمة إلى الحرة فقال السلطان أعفقتن وجدد العقد فسأل العلماء فقالوا نعم ما فعلت فقال شمس الأئمة  
 أخطأت لأن العدة تجب عليهم بعد الاعتاق فكان تزويج المعتدة من الغير فأنسى الله تعالى العلماء الجواب  
 في هاتين المسئلتين ليظهر فضل شمس الأئمة اهـ وقيل غير ذلك كذا في البحر (قوله ما لم تكن حاملاً) أما إذا كانت  
 حاملاً فعدها موضع الحمل خائفة (قوله أو آيسة) أما إذا كانت كذلك فعدها ثلاثة أشهر وخمس الأيام فماذا  
 لأن أم الولد ليست صغيرة قطعاً وهي من أهل الحيض لأن من لم تحض لم تحبل اهـ حلي (قوله أو محترمة عليه)  
 أما إذا كانت كذلك فلا عدة عليها وأسباب الحرمة عليه نكاح الغير وعده والنكاح تقبيل ابن الزوج فلا عدة  
 عليها بعت المولى أو اعتاقه بعد تقبيل ابنه خائفة (قوله تعتد بآيسة) أشهر وعشر (هذا مفرض فيما إذا علم  
 أن بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام لأن المولى إن كان مات أولاً مات الزوج وهي حرة فلا يجب عدة  
 بموت المولى وتعد الوفاة عدة الطرائر أربعة أشهر وعشر وإن كان الزوج مات أولاً وهي أمة فلهما شهران  
 وخمسة أيام ولا يلزمها بعت المولى شيء لأنهما معتدة الزوج حتى حال يلزمها أربعة أشهر وعشر وفي حال نصها  
 فلهما إلا **ثلاثة** احتياطاً ولا تنتقل عدتها على الاحتقال الثاني لما قدمنا أنها لا تنتقل في الموت بحر (قوله  
 أو بآيسة) (الجلين) هذا مفرض فيما إذا علم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام فأكثر فعليها أن تعتد بأربعة أشهر  
 وعشر فيها ثلاث حيض احتياطاً لأن المولى إن كان مات أولاً لم يلزمها عدة لأنه ما سكوحة وبعد موت الزوج  
 يلزمها أربعة أشهر وعشر لأنها حرة وإن مات الزوج أولاً لم يلزمها شهران وخمسة أيام وقد انقضت عدتها منه لأنها  
 مصورة أن بينهما قدرهما وأكثر فموت المولى بعدهم يجب عليها ثلاث حيض فيجمع بينهما احتياطاً وأما صورة  
 ما إذا لم يعلم كم بين موتيهما ولا الأول منهما فدخل في كلامه لأنها كالأولى عند الإمام **والثانية** عندهما  
 كافي البحر عن المراجع وغيره وبين دليل كل فيه وقال في الكافي إن قولهما احتياط (قوله ولا ترث من زوجها)  
 في جميع الصور (قوله لعدم تحقق حرتهما) يعني والارث لا يستحق بالشك (قوله ولا عدة على أمة ومدة) (قوله  
 أجمعاً) أو أعتقهما أو ماتت عنهما بحر (قوله وكذا موطوعة بشبهة) سواء كانت شبهة فعل أو محل أو عقد  
**كما في الدر المنثور** أي أن عدتها بالحيض ووجوبها بسبب أن الشبهة مقام الحقيقة في موضع الاحتياط  
 وإيجاب العدة من باب الاحتياط ولا حداد عليها في هذه العدة ولها أن تقيم مع زوجها الأول وتنفقها وسكاتها  
 عليه لأن النكاح بينهما قائم ما حرم الوطء وليس لها أن تخرج إلا بآذنه فإن آذنها فلها أن تخرج وإن لم تنقض  
 عدتها ذكره الأسدي ومراعاة إذا لم تكن راضية بالوطء أما إن كانت راضية عالمة فلا تنفق لها بحر (قوله  
 كرفوفة لغيره لهما) وكذا الموجودة لئلا على فراشه إذا دعاها فأجابته (لطيفة) حكى شمس الأئمة في الميسر  
 واقعة مناسبة للموطوعة بشبهة دالة على أفضلية الإمام على علماء زمانه هي أن رجلاً تزوج ابنته بتسعين وصنع  
 الوليمة وجمع العلماء وفهم أبو حنيفة **له** كنهه لم يكن حينئذ من المشهورين ففي أثناء الليل سمعوا لولة النساء  
 فسألوا فأخبروا أنهن فاطمة فأدخلن زوجة كل أخ على أخيه فقالوا العلماء فاجابوا بأن كل واحد يعجب  
 ما أصابها حتى تنقضي العدة فمرد إلى زوجها ففسر ذلك عليهم فسأل الإمام كل واحد من الأخوين عن مراده  
 فقال **كل** مرادى موطوعة لا ما عقدت عليها فقال يطلق كل زوجته ويهدد على موطوعة ويدخل عليها  
 للعالم لأنه صاحب العدة فرجع العلماء إلى جوابه أفاده صاحب البحر (قوله كوقت) ونكاح متعة فهو متافى  
 ونكاح بغير شهود ونكاح محارم مع العلم بعدم الحل عند الإمام خلافاً لهما بحر (قوله في الموت) انما لم تجب  
 عدة الوفاة لأنها انما تجب لأظهار الحزن على فوات زوج عاشرها إلى الموت ولا زوجة هنا (قوله والفرقة) انما  
 لم **يكتف** بصيغة كالاستبراء لأن الفساد ملحق بالصبيح (قوله يتعلق) أي كل من الجبرور وما عطف عليه (قوله  
 بالصورتين) الأولى صورة الوطء بشبهة والثانية صورة النكاح الفاسد (قوله وفي حق من لم تحض) سواء  
 كانت حرة أو أم ولد أو حرة موطوعة بنكاح فاسد أو شبهة للطلاق أو الفسخ أو موت مولاهما أو أوانها فاستأنى  
 (قوله أو أم ولد) بيان لعموم من في قول المصنف من لم تحض ثم إن هذه عدم الحيض متعددة تارة تكون الصفر  
 وهذه لا تنافي في أم الولد وتارة الكبر أو البلوغ بالنسب وهما متاينان فيها فلا منافاة بين ذكر أم الولد والصفر كما ادعاه  
 الطائي (قوله بأن لم تبلغ تسعاً) هو المختار (قوله بأن بلغت سن الإياس) وهو خمس وخمسون في المختار  
 كافي البرازية وقيل خمسون سنة وعليه الفتوى مع وأعلم أنه يشترط للحكم بالإياس في هذه المدة أن ينقطع عنها

ما لم تكن حاملاً أو آيسة أو محترمة عليه  
 ولو مات مولاهما وزوجها ولم يدرا الأول  
 تعتد بأربعة أشهر وعشر أو بآيسة أو بجلين  
 بحر ولا ترث من زوجها لعدم تحقق حرتهما  
 يوم موته ولا عدة على أمة ومدة كان  
 يطأها لعدم الفراش جوهرية (و) كذا  
 (موطوعة بشبهة) كرفوفة لغيره لهما  
 (أو نكاح فاسد) كوقت (في الموت  
 والفرقة) يتعلق بالصورتين هما (و) العدة  
 (في حق من لم تحض) حرة أو أم ولد  
 (الصفر) بأن لم تبلغ تسعاً (أو كبر) بأن  
 بلغت سن الإياس



لدم مدة طويلة وهي ستة أشهر في الأصح وهل يشترط أن يكون انقطاع الحيض ستة أشهر بعد مدة الاياس  
 الأصح أنه ليس بشرط حتى لو كان منقطعاً قبل مدة الاياس وطلقها زوجها ~~فكان~~ كما يذهب إليها من ثلثة أشهر  
 وهذه دقيقة تحفظ كذا يحفظ العلامة بأكبر كانه عليه العلامة أحد بن بونس كذا في الجوى (قوله أولفت  
 بالسق) وهو خمس عشرة سنة عناية (قوله ولم تحض) شامل لما إذا لم تزد ما أورأت وانقطع قبل تمام بحر (قوله  
 بأن حاضت) أي ثلاثة أيام فما أكثر إلى العشرة مرة أو زادت ثم انقطع (قوله بثلاثة أشهر) طاهره أن العدة لتسعة  
 كما هو ليس كذلك بل المراد أنه إذا انقطع الدم عنها ستة أشهر تعتد بعد ثلثة أشهر فتكون الجدة تسعة أشهر  
 وقال الشربلاني في شرح الوهبانية ضرورة ما منتهى الطهر مضى لها ستة أشهر لم تزد ما فاعتدت بثلاثة أشهر بعد  
 نصف الحول وقضى به القاضي جازلانه مجتهد فيه ويحفظ هذا كونه وقعه وقبل أن الغتوى عليه وأنه  
 مذهب مالك وفي شرح الزا هدى وقد كان بعض أصحابنا واستاذنا يفتون بقول مالك في هذه المسئلة للضرورة  
 اه (قوله فلا يفتى به) لأنه لا داعي إلى الافتاء بقول معتقد أنه خطأ يحتمل الصواب مع إمكان التراجع إلى مالك  
 يحكم به نهر وأقول فيه نظر فإن الداعي إلى الافتاء بقول مالك الضرورة وذلك عند عدم وجود قاض مالك  
 خصوصاً وباراً كتر أصحابنا بما رواه النهر لا يكاد يوجد فيها قاض مالك سوى واعلم أن الانتساب بقول مالك هو  
 عين التقليد ولا نزاع في جواز بشرط عدم التلقين على ما ذكره الشيخ حسن وأفرده برسالة وبخلافه ما ذكره  
 العلامة ابن الملا فروخ حيث صرح بجواز العمل بالتلقين وأطال في ذلك على وجه التحقيق وأفرده برسالة أيضاً  
 وعزا القول بجواز التلقين لابن الهمام في التحرير ولصاحب البحر في بعض رسائله وأنه قال أي صاحب البحر  
 منع العمل بالتلقين خلاف المذهب وغير صاحب البحر من علماء خوارزميل عز العمل بالتلقين لابي يوسف  
 ولكن كلام العلامة نوح اقتدى في رسالته المتعلقة بمسائل المسبوقين بما ذكره الشيخ حسن اه أبو الهود  
 (قوله ما مذهب الامام الشافعي) أي مثلاً (قوله وجب ان يقول الخ) وذلك لأنه يجب على الشخص التكلم  
 بالصواب لا بالخطا وقول النهر في اعتقاد الحنفى خطأ يحتمل الصواب وتقدم في الخطبة أن محل هذا في المجتهد  
 اما المقلد فلا يجب عليه هذا الاعتقاد بل نصوص على جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل مع ان المفضل  
 خطؤه اه نروقه اشار الى ذلك صاحب البحر في بعض رسائله ولذا قال الشريف الجوى ثم لا يخفى ما في كلام  
 الخلاصة الذي قرى به صاحب النهر به من النظر (قوله نعم) استدراك على ما يهتوم من قوله فلا يفتى به من أنه  
 لا يفتى بالتضام به (قوله بذلك) أي بعضي العدة بثلاثة أشهر في مئدة الطهر (قوله نقد) المراد أنه لا يوجب الحنفى  
 نقضه كما يدل عليه النظم (قوله وقد نظم) أي حكم هذا الفرع (قوله الخ) بانها المعجمة والياء المثناة من تحت  
 يعني خير الدين قاله الحلي (قوله من النقد) أي الاعتراض الوارد على الزا هدى وشارح المنظومة (قوله فقال)  
 هو من الطويل (قوله لمئدة) بالتسوين ونصب طهر على التمييز (قوله وقاعدة) بتصرف والضرورة وهو مبتدأ  
 خبره قوله تسعة أشهر والجله دليل جواب الشرط الذي هو ان مالك يقدّر ويحق ان حكم القاضي المالكي  
 بتقدير التسعة أشهر لمئدة طهر كان هذا المقدور عدتها ومن بعده أي من بعد قضاء القاضي المالكي هذا  
 المقدار لا وجه لنقض القاضي الحنفى حكمه لأنه فصل مجتهد فيه فقضاء ورفع الخلاف اه حلي (قوله هكذا  
 يقال) يعني ينبغي ان يقال مثل هذا القول الخالي من نقد واعتراض ينظر به عليه لا كما قال بعضهم من أنه يفتى  
 به للضرورة اه وقد علمت جواب هذا النظر (قوله وما منتهى مدة الحيض الخ) سئل كلامه المجعولة وهي التي نسبت  
 عادتها والتي استمر بها الدم ولم تنس أيام عادتها وهو لا يصح في الثانية لأنها تزد إلى أيام عادتها كما في البحر في عبارته  
 ما لا يخفى فان الحيض لا يمتد فوق زمنه قالوا ان يقول وما المباحضة (قوله فالتفتى به الخ) وقيل في الأولى  
 تنقضى بثلاثة أشهر لانها اذا قدرت بها علم انها حاضت ثلاث حيض يقيّن بحر (قوله والا فبالايام) أي عند  
 الامام وفي رواية عنه وعن ابي يوسف وعند محمد اتمام الشهر الاقل من الرابع بالايام والباقي بالالهة كما في المخط  
 وقاضى شان والنظم والفتاوى والحقائق والمبسوط فقد اشكل ما في النهاية من الميسوط أن الخلاف في الاجابة  
 وأما في العدة فبالايام بالاتفاق ونحوه في اجابة الصغرى فمستأنى (قوله في الكل) أي كل الفروع المتقدمة  
 في الحيض والا شهر (قوله ولو فاسدة) أطلقها فشمّل ما إذا كان فسادها مانع حتى أو شمرى وهذا هو الحق  
 كما بيناه عند قوله مصححة طاه الحلي (قوله كما مر) أي في باب المهر لاني هذا الباب فان الذي قدمه فيه التقييد

(أولفت بالسق) (وخرج بقوله (ولم  
 تحض) الشافعية المستندة للطهر بأن حاضت  
 ثم امتدت طهرها فاعتدت بالحيض إلى أن تبلغ  
 حد الايام جوهره وغيرها وما في شرح  
 الوهبانية من انقضائها بتسعة أشهر  
 غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به  
 كرف وفي نكاح الخلاصة لوقيل الحنفى  
 ما مذهب الامام الشافعي في كذا وجب  
 أن يقول قال أبو حنيفة كذا نعم لو قضى  
 بها لكان ذلك نقضاً كافياً في البحر والنهر وقد نظمته  
 شيخنا اندر إلى سالا من النقد فقال  
 لمئدة طهر اثنتي عشرة أشهر  
 وقاعدة ان مالك يقدّر  
 ومن بعده لا وجه للنقض هكذا  
 يقال بالنقد عليه ينظر  
 وأما حنفية الحيض فالمنقضى به كافي حيض  
 الفتح بقدر طهرها بثلاثة أشهر من فستة أشهر  
 لا طهرها وثلاث حيض بشرط احتياط  
 (ثلاثة أشهر) بالالهة لوفى الفرة والا  
 (بالايام) بحر وغيره (ان وطئت) في  
 الكل ولو حكم بالخلوة ولو فاسدة كما مر

بالصبيحة (قوله ولورضيها تحجب العدة لا المهر) قال في البصر فإمالة أن الزوج الصبي كالمبالغ في الصحيح والقاسد  
وفي الوطء بشبهة في الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل كالأبغني فليحفظ ثم رأيت في الزنية ما ندمه تحجب  
العدة بدخول زوجها الصبي المراهق وفي آحاد الجرحاني قولاهما وجوب المهر والعدة بوطء الصبي وقوله محمد  
وجوب العدة دون المهر قال ولا خلاف بينهم لأنهما أجابا في مراهق يتصور منه الاعتدال وهو أجاب فيمن  
لا يتصور منه لأن ذكره في حكم أصبعه اهـ حلي وصورة فراقه أن يرتجبه أبوه بعد فاسد وبطأن يحكم  
القاضي بالتفريق تحجب العدة لا المهر وقد علم أن مراد الشارح بالرضيع من لا يتصور منه الاعتدال (قوله  
بالأهله) وإن نقصت عن العدد بجر (قوله لوفى الفزة) فإن اتفق الموت بعد أيام مثلاً من الشهرية يعتبر بالأيام فتعده  
بمائه وتلاين يوماً (قوله كما من) هو قريب (قوله وعشر من الأيام) قال في شرح المتق وبمائه عشر من الأيام  
لأن ليلة العاشر تسبق يومه فلو عد قبل انقضاء اليوم العاشر لا يصح وقد مر أن ذكر كل من الأيام  
والليالي بصيغة الجمع يقتضي دخول ما بآزائه من الآخر وجرم في الكافي بأن الليالي تابعة للأيام من الطن ترجيح  
اعتبار الليالي تذكير عشر في الآية فإن المبرأ إذا حذف جازت ذكراً العدد اهـ قال في التهر ولعل المقضي لهذا  
التقدير أن الخن في غالب الأمر يقتصر في ثلاثة أن كان ذكر أو في أربعة أن كان أنثى فاعتبر أقصى الاجلين وزيد  
عليه عشرة استظهاراً لقوله القاضي في تفسيره وتجب على الصحيح أنه يكون في البطن أربعين يوماً نظفة  
ومثلها علقه ومثلها ضغة ثم تنفع فيه الروح الأهم الآن يكون معنى الحديث أن كمال النفخ في كل عضو لا يكون  
إلا بعد المدة المذكورة وهو لا يشافي النفخ في بعضها قبل هذه المدة قاله الكازروني (قوله بشرط بقاء  
النكاح صحيحاً إلى الموت) فلو اشترى المكاتب زوجته ومات عن وفاء لم تحجب العدة لفساد النكاح قبل الموت  
فتمتد بمحضين إن لم تلده منه وقد دخل بها فإن ولدت سبع وسعى ولدها على نحره فماتت شهراً  
وخسة أيام فإن أديا وكان الاداء في العدة كان عليها ثلاث حيض مستأنفة تستكمل فيها شهرين وخسة أيام  
من يوم موت زوجها فإن أديا بعد ما انقضت كان عليها ثلاث حيض مستأنفة كذا في البدائع فإن لم يدخل  
بها فلا عدة أيضاً حوى وفي البصر أن سبب الموت بشرط وجوب النكاح الصحيح فلا تحجب في النكاح الفاسد  
ومبذوها من وقت الوفاة لا من وقت العلم بها (قوله وطئت أولاً) وذلك لأن الموت مثل الدخول في تكميل المهر  
والعدة (قوله إلا الحامل) فإنها تمتد بالوضع في الوفاة أيضاً بجر (قوله وعم كلامه) أي المصنف تمتد الطهر أي  
فإن عدتها أربعة أشهر وعشر (قوله كالرضع) غثيل أمانة الطهر فإن الغالب في الرضعات انقطاع الدم عن  
مذته (قوله وهي واقعة الفتوى) الإضافة على معنى اللام أي حادثة وقع السؤال عنها الطلب الانتفاء عليها  
(قوله فلتراجع) لا حاجة لمراجعته بعد نههم أنه لم يخرج منها إلا الحامل (قوله وفي حق أمة) أطلقها ففعل  
الزوجة الفضة وأتم الولد والمدررة والسكينة والمستعانة عند الامام ولا بد من قيد الدخول في الأمة إلا في المتوفى  
عنها زوجها بجر (قوله لطلاق أو فسخ) أو نكاح فاسد أو وطء بشبهة فماتت (قوله لعدم التصري) علة  
لحذف تقديره ولم تجعل عدتها خمسة ونصفاً وهذا الدليل المعقول وأما المنقول فالجديد (قوله نصف الحرة)  
هو شهران وخسة أيام في المتوفى عنها زوجها وشهر ونصف في غيرها واعلم أن الرق منصف نعمة وصوبة  
الأيام الصوم والطهارة والصلاة وصوم الكفارات والقصاص وأجل العتق وأما البلاء والأمة والحرود  
والنكاح والطلاق فهي على النصف بجر (قوله مطلقاً) سواء كانت المرأة حرة أو مملوكة أو مدبرة أو مكاتب أو أمة  
ولداً ومستعانة مسلمة أو كناية وسواء كانت عن طلاق أو وفاة أو تاركة أو وطء بشبهة وسواء كان الحمل ثابت  
النسب أو لا ويتصور ذلك فيما إذا تزوج حامل لا ناهدية (قوله فدخل بها) أي وإن كان الدخول حراماً لأنه  
لا يجوز أن يطأه ما لم تضع كيلاً يكون ماؤه سابقاً لزوجه غيره أو المراد الدخول المأكى وهو الخلوة وعبارة  
البدائع المنقولة في التهر وشرح المتق خالية عن ذكر الدخول فظاهرها أنها تمتد بالوضع وإن لم يطأ لأنه يصدق  
عليها أنها طافت أو ماتت عنها وهي حامل ونظيرها زوجة الصغير الحامل فإن حملها من جفورها والعدة بوضعه وقد  
يفرق بين المطلقة فلا بد فيها من الدخول ولو سكاوا فلا عدة عليها بقوله تعالى فالتكلم عليهن من عدة فعدتهن  
وبين من ماتت عنها زوجها لأن الموت بمنزلة الدخول موجب للعدة متأمل ثم رأيت أبا السعد يفسر الدخول  
بالمعنى الثاني (قوله ثم مات أو طأها الخ) أي لأنه لا فرق في مدة الحامل بين أن تكون عدة موت أو فراق (قوله

ولورضيها تحجب العدة لا المهر رقية  
(و) العدة (لموت أربعة أشهر) بالأهله  
في الفزة كما (وعشر) من الأيام بشرط  
بقاء النكاح صحيحاً إلى الموت (مطلقاً)  
وطئت أولاً ولو صغيرة أو كناية تحت مسلم  
ولو عداً لم يخرج عنها إلا الحامل قلت وعم  
كلامه ممتدة الطهر كالمريض وهي واقعة  
الفتوى ولم أرها إلا في فتراجم (في حق)  
(أمة نصيف) الطلاق أو فسخ (في حق)  
أعدم التصري (في حق أمة لم تنصيف) لطلاق  
الحرة (أو ماتت عنها زوجها نصيف) (في حق)  
أو فسخ (أو ماتت عنها زوجها نصيف) (في حق)  
الحرة (أو ماتت عنها زوجها نصيف) (في حق)  
(الحامل) مطلقاً ولو أمة أو كناية أو من  
زناً بأن تزوج - بلى من زنا فسد دخلها  
مات أو طأها فعدت بالوضع جواهر  
الفتاوى

وضع جميع حملها ولا يشترط أن ينزل جملته فلونزل متفرقا في أشهر انقضت بأسره كما لا يخفى قال في البصر ولو ولدت  
 وفي بطنها آخر تنقض العدة بالآخر لان الحمل اسم لجميع ما في البطن قلت ومنه يستفاد أن الجنين اذا مات في بطنها  
 ثم جات بالآخر فطلقت فوضعت الثاني لا تنقض العدة بل تتوقف على وضع الآخر وفي المحيط اذا سقطت سقطا  
 استبان بعض خلقه انقضت به العدة لانه ولد وان لم يستبين بعض خلقه لم تنقض به العدة لان الحمل اسم لقطعة  
 متفرقة بدليل أن الساقط اذا كان مضمرة أو علقية لم تنقض به العدة لانهم لم يتغير ولم يعرف كونها متفرقة يبقين  
 الا باستبان بعض الخلق اه (قوله لان الحمل) أي في قوله تعالى أن بعض حاملين وهو علة التقدير لفظ جميع  
 (قوله في كل الاحكام) من انقضاء العدة واذا علق شيئا بولادتها وقع ثم بعد انقضاء العدة لا تحمل للزوج فتعزم  
 على الاول لانقضاء العدة ولا تحمل للثاني لعدم وضع جميع الحمل احتياطا فيهما تأمل (قوله الا في حملها للزوج)  
 هو المعتقد وقال في الهارونيات لو خرج أكثر الولد لم تنصح الرجعة وحلت للزوج بجر (قوله احتياطا) وجهه  
 أن الحمل المذكور في الآية اسم للجميع لا لبعض وان كثر (قوله ولا عبرة بخروج الرأس) فلا تنقض به العدة  
 (قوله فلا قصاص بقطعه) بل تجب به الدية (قوله ولا يثبت فيه) أي بخروج الرأس ولو مع الاقل قال في البحر  
 وفي نوادر ابن سماعة لو جات المبانة المدخولة بولد فخرج رأسه لاقل من سنتين ويخرج ما بقي لاكثر من سنتين  
 لم يلزمه حتى يخرج الرأس ونصف البدن لاقل من سنتين ويخرج ما بقي لاكثر ولو خرج رأسه فقتله انسان  
 وجبت الدية ولا يجب القصاص وكذلك في أذنيه ولو قطع الرجلين قبل الرأس وجبت الدية اه (قوله غير  
 مراهي) مفهومه يأتي في قوله نعم ينبغي ثبوته من المراهق (قوله في الاصح) مقابل ما عن أبي يوسف في رواية  
 شاذة ورويت عن الامام أنه يلزمها عدة الوفاة في الحائض لان الحمل ليس يثبت النسيب منه فاستوى الموجود  
 عند الموت والحادث بعده بجر (قوله وفيمن حبلت) حبل من باب طرب كما في المختار (قوله لعدم الحمل حين  
 الموت) أي فحين الموت تحقت العدة بالثبوت فلا يتغير بحدوث الحمل فأفاده في البحر (فروع) ذكر في الايضاح  
 أنه اذا حبلت المرأة في عدة الوفاة فعدتها بالشهور ولو حبلت بعد عدة عن ثلاث فعدتها بالوضع اه (قوله في حاله)  
 أي في الموجود وقت الموت وهي الاولى والحادث بعده وهي الثانية (قوله اذا لاما للمجيء) أي فلايته ورمته  
 العلق ولو لا يرد ثبوت نسب ولدا امرأه المشرقة من المغربية لان الكاح انما أقامه قام العلق تعذره  
 حقيقة وهو غير متصور هنا حقيقة فافترقا بجر (قوله نعم ينبغي ثبوته الخ) قال في البحر وينبغي أن يثبت النسب  
 احتياطا الا أن لا يمكن أن جات به لاقل من سنة أشهر من وقت العقد كما في فتح القدير وتقدم أن المراهق  
 من بلغ عشر (قوله أو تبلغ حد الاياس) يعني فتعد بالاشهر بعده وفيه أنه مناف لقوله تعالى وأولات الاحمال  
 اجعلن الآية فتأمل فله الحلي (قوله وفي حق امرأة الفار) أي والعدة في حق امرأة الفار الخ وقوله من الطلاق  
 متعلق بذلك المذوف والطلاق البائن يتم الواحد والاكثر وهو بيان للواقع لانه لا يكون قارا الا بالطلاق البائن  
 وقيد بالفار وهو المطلق في مرضه لانه لو طلقها باثني عشر سنة لا تنتقل فلا تراث بجر (قوله ان مات وهي  
 في العدة) أي قبل انقضاء العدة بلبس أما اذا حاضت ثلاثا قبل موته فقد انقضت عدتها ولم تدخل تحت  
 المستثله لانه لا ميراث لها الا اذا مات قبل انقضاء العدة وقد أشكل على بعض حنفية العصر لعدم التأمل بجر  
 (قوله من عدة الوفاة الخ) بيان للاجلاين من بيانية وليست متعلقة بأبويه (قوله احتياطا) علة للاعتداد بالبعد  
 (قوله وفيه) أي كلام الشئ حيث قال فيها ثلاث. بعض من وقت الطلاق قصور وقوله لانها لم تزفها أي  
 في الاربعه أشهر وعشر وكذا خبر بعد ما يرجع اليها (قوله حتى تبلغ الاياس) هو على حذف ضاف أي سن  
 الاياس ثم اذا بلغته هل تعد بالاشهر أو تعتبر عدة الوفاة السابقة لم أر من تكلم عليه ومقتضى اعتبار العدة بعد  
 الاياس أنه لا بد من انقضاء الشهر بعده (قوله لان لمطافسة الرجعي الخ) الكلام متعلق بامرأة الفار ولا يقع  
 هنا اطلاق الفار على المطلق رجعي على أنه ليس بصحيح كالكلام لأنه اذا طلق رجعيها وزوجها مريض  
 فأنقض لها اربعة أشهر وعشر وهو حق لا تراثه مع بقائها من حيا وهذا ما تأمل لبقاء عدتها لانها من  
 ذوات الاقارم وقد طاعت رجعيها فعدتها بالحيض ولو طال الزمان وبقتضى أيضا أنها اذا حاضت ثلاث. حضر  
 وهو حق ولم يحضر أربعة أشهر وعشر تراثه وقد صارت أجنبية وهو غير قار وهو خطأ أيضا وأما اذا مات وقد  
 بقي من عدتها بالحيض حتى فاقم سائتة قبل عدة الوفاة وليست محمضين فيه فان الكلام في ثبوت زوجة الفار

(وضع) جميع (حملها) لان الحمل اسم  
 لجميع ما في البطن وفي البحر خروج أكثر  
 الولد كما دخل في كل الاحكام الا في حملها  
 للزوج لانها لا عبرة بخروج الرأس  
 ولا يثبت فيه (قوله احتياطا) وجهه  
 هو المعتقد وقال في الهارونيات لو خرج أكثر الولد لم تنصح الرجعة وحلت للزوج بجر (قوله احتياطا)  
 أن الحمل المذكور في الآية اسم للجميع لا لبعض وان كثر (قوله ولا عبرة بخروج الرأس) فلا تنقض به العدة  
 (قوله فلا قصاص بقطعه) بل تجب به الدية (قوله ولا يثبت فيه) أي بخروج الرأس ولو مع الاقل قال في البحر  
 وفي نوادر ابن سماعة لو جات المبانة المدخولة بولد فخرج رأسه لاقل من سنتين ويخرج ما بقي لاكثر من سنتين  
 لم يلزمه حتى يخرج الرأس ونصف البدن لاقل من سنتين ويخرج ما بقي لاكثر ولو خرج رأسه فقتله انسان  
 وجبت الدية ولا يجب القصاص وكذلك في أذنيه ولو قطع الرجلين قبل الرأس وجبت الدية اه (قوله غير  
 مراهي) مفهومه يأتي في قوله نعم ينبغي ثبوته من المراهق (قوله في الاصح) مقابل ما عن أبي يوسف في رواية  
 شاذة ورويت عن الامام أنه يلزمها عدة الوفاة في الحائض لان الحمل ليس يثبت النسيب منه فاستوى الموجود  
 عند الموت والحادث بعده بجر (قوله وفيمن حبلت) حبل من باب طرب كما في المختار (قوله لعدم الحمل حين  
 الموت) أي فحين الموت تحقت العدة بالثبوت فلا يتغير بحدوث الحمل فأفاده في البحر (فروع) ذكر في الايضاح  
 أنه اذا حبلت المرأة في عدة الوفاة فعدتها بالشهور ولو حبلت بعد عدة عن ثلاث فعدتها بالوضع اه (قوله في حاله)  
 أي في الموجود وقت الموت وهي الاولى والحادث بعده وهي الثانية (قوله اذا لاما للمجيء) أي فلايته ورمته  
 العلق ولو لا يرد ثبوت نسب ولدا امرأه المشرقة من المغربية لان الكاح انما أقامه قام العلق تعذره  
 حقيقة وهو غير متصور هنا حقيقة فافترقا بجر (قوله نعم ينبغي ثبوته الخ) قال في البحر وينبغي أن يثبت النسب  
 احتياطا الا أن لا يمكن أن جات به لاقل من سنة أشهر من وقت العقد كما في فتح القدير وتقدم أن المراهق  
 من بلغ عشر (قوله أو تبلغ حد الاياس) يعني فتعد بالاشهر بعده وفيه أنه مناف لقوله تعالى وأولات الاحمال  
 اجعلن الآية فتأمل فله الحلي (قوله وفي حق امرأة الفار) أي والعدة في حق امرأة الفار الخ وقوله من الطلاق  
 متعلق بذلك المذوف والطلاق البائن يتم الواحد والاكثر وهو بيان للواقع لانه لا يكون قارا الا بالطلاق البائن  
 وقيد بالفار وهو المطلق في مرضه لانه لو طلقها باثني عشر سنة لا تنتقل فلا تراث بجر (قوله ان مات وهي  
 في العدة) أي قبل انقضاء العدة بلبس أما اذا حاضت ثلاثا قبل موته فقد انقضت عدتها ولم تدخل تحت  
 المستثله لانه لا ميراث لها الا اذا مات قبل انقضاء العدة وقد أشكل على بعض حنفية العصر لعدم التأمل بجر  
 (قوله من عدة الوفاة الخ) بيان للاجلاين من بيانية وليست متعلقة بأبويه (قوله احتياطا) علة للاعتداد بالبعد  
 (قوله وفيه) أي كلام الشئ حيث قال فيها ثلاث. بعض من وقت الطلاق قصور وقوله لانها لم تزفها أي  
 في الاربعه أشهر وعشر وكذا خبر بعد ما يرجع اليها (قوله حتى تبلغ الاياس) هو على حذف ضاف أي سن  
 الاياس ثم اذا بلغته هل تعد بالاشهر أو تعتبر عدة الوفاة السابقة لم أر من تكلم عليه ومقتضى اعتبار العدة بعد  
 الاياس أنه لا بد من انقضاء الشهر بعده (قوله لان لمطافسة الرجعي الخ) الكلام متعلق بامرأة الفار ولا يقع  
 هنا اطلاق الفار على المطلق رجعي على أنه ليس بصحيح كالكلام لأنه اذا طلق رجعيها وزوجها مريض  
 فأنقض لها اربعة أشهر وعشر وهو حق لا تراثه مع بقائها من حيا وهذا ما تأمل لبقاء عدتها لانها من  
 ذوات الاقارم وقد طاعت رجعيها فعدتها بالحيض ولو طال الزمان وبقتضى أيضا أنها اذا حاضت ثلاث. حضر  
 وهو حق ولم يحضر أربعة أشهر وعشر تراثه وقد صارت أجنبية وهو غير قار وهو خطأ أيضا وأما اذا مات وقد  
 بقي من عدتها بالحيض حتى فاقم سائتة قبل عدة الوفاة وليست محمضين فيه فان الكلام في ثبوت زوجة الفار



في عدتها والمالقة رجعي لا يحكمون زوجها فأروا بعد تمسكها الله كالمسحوقين في عدتها  
 في ثلاثة أشهر وللصالح وضعه وقد وقع الإيهام في كثير من الكتب كالصالح في العنافة فأجبت به أقول في عدتها  
 ما إذا مات المطلق رجعي أو قد بقي من عدتها بالحض شيء أو أشاروا بذكرها إلى محلة المسئلة السابقة وإن كان  
 زوجها لا يقبل له فأر (قوله ما لا موت) أي فتعدت بأربعة أشهر وعشر وقوله والعدة مبتدأ خبره قوله أن تم الخ  
 (قوله أن تم الخ) الأولى حذفه (قوله كعدة الحرة) فإن كانت من ذوات الأقراء صارت عدتها ثلاث حض  
 والأقل ثلاثة أشهر بحر (قوله فعدة أمة) أي حضتين أو شهر ونصف أو شهرين وخمسة بلا انقلاب إلى عدة الحرة  
 فهو ستاتي (قوله وقد تنقل العدة ستا) فيه أن الانتقال خمس وأما المدة باعتبار التنتل عنه الأول فهو ست  
 (قوله طلقت رجعيًا) فبده يظهر الانتقال إلى الثلاث حضض باعتبار قول أبي السعدي لم يقدمه بكونه  
 بالاعتاق إلى الثلاث كما أفاده قول المصنف لا عدة للبائن والموت فقط قول أبي السعدي لم يقدمه بكونه  
 رجعيًا. يمكن أولى لأن الحكم لا يختلف اهـ (قوله فحاضت) أي قبل تمام العدة وكذا يقال فيما بعد (قوله تسير  
 بالأنهز) ولا تعتبر الأيام التي وجدت حال الصغر قبل حدوث الحيض (قوله فعاددمها من رجعيًا) يعني  
 على أحد أقوال ثاني (قوله على جاري عادت) بأن يكون كثير لماء ولا وعليه الفتوى كافي المعراج وأحرزوا بذلك  
 عما إذا رأت بلة تسير فأنما لا تعتبر (قوله أو حبلت من زوج آخر) لأنه تبيين أنهم من ذوات الأقراء إذا لايسة  
 لا تقبل اهـ أبو السعدي (قوله وفسد نكاحها) ويكون الموطوط شبهة (قوله واستأنفت بالحيض) سواء رأت  
 الدم قبل الحكم بإيها أو بعده وسواء كان بعد الشهر أو في أثناءه ولكن عبارة المصنف فيما إذا كان بعد  
 الأشهر أفاده صاحب البحر (قوله لأن شرط الخلقية) أي خلقية الأشهر عن الحيض والخلق هو الذي لا يصر إليه  
 الاعتدلة ذرا الأصل وأما البذل كالمسح على الخفين فلا يشترط فيه ذلك (قوله وذلك) أي تحقق اليأس عن  
 الأصل (قوله قاله في البحر) بما رتته وقد تحزرا أن فيها ستة أقوال معصية فيجب النظر فيما ثبت عن صاحب  
 المذهب الإمام الأعظم وقد صرح الاقطع وتبعه في غاية البيان بأن ظاهر الرواية القول بالانتقاض مطلقا وهو  
 مختار صاحب الهداية فتعين المصير إليه اهـ (قوله بعد حكاية ستة أحوال) أحدها ينتقض مطلقا واختاره  
 في الهداية الثاني لا ينتقض مطلقا واختاره الاسيحي الثاني ينتقض ان رأت قبل تمام الأشهر وان رأت بعده  
 فلا وأفتى به الصدوق الشهيد وفي المجتبى وهو الصحيح المختار للفتوى الرابع ينتقض على رواية عدم التقدير للإياس  
 التي هي ظاهر الرواية فإنه اغتاتب الأمر على ظاهرها فحاضت تسير بخطوه ولا ينتقض على رواية التقدير  
 واختاره في الإيضاح واقصر عليه في الخالية وحزبه القدوري والجصاص واختاره في البدرائع الخامس  
 ينتقض ان لم يكن حكم بإيها فان حكمه فلا مكان يدعى أحدهما ساقا لنكاح فيقتضي بعصته وهو قول  
 محمد بن مقاتل وصححه في الاختيار السادس ينتقض في المستقبل فلا تعتد بالانحطاط لطلاق بعده لا الماضي  
 فلا تنفذ الانكحة المباشرة بعد الاعتداد بالأشهر وصححه في النوازل اهـ حلي (قوله لكن اختار الخ) وجه  
 الاستدلال فهو أن الاقراء وقع بظاهر الرواية فرفعها بالاستدلال والمفتي به مقدم على ظاهر الرواية (قوله  
 حال نكاح جاني) لأنه واقع بعد العدة (قوله وغمامه فيما علقته على المتني) ما في المتن لا يزيد عما هنا (قوله  
 لا تستأنف) لأنه لا تبيين بالحيض أنها كانت قبل من ذوات الأقراء بخلاف الآية (قوله إذا حاضت) استثناء  
 منقطع (قوله في أثناءها) أي قبل تمامها ولو بساعة (قوله ثم است) أي حكم بإيها كما قدمناه (قوله فتحزرا  
 عن الجمع بين الأصل والبذل) استثنى في النهاية عن شرع في صلاة بوضوء فسبقة الحدث ولم يجد الماء فإنه  
 يتيم ويبنى وعن شرع في الصلاة في بعض ما ركع وسجود فحزب عنه ما فإنه يتم الصلاة بالإيها وأوجب بأن التيم  
 ليس يدل عن الوضوء وإنما هو خلف وبأن الإيها ليس بدلائل الركوع والسجود لأن البعض لا يصلح أن يكون  
 بدلائل الكل بخلاف الاعتداد بالأشهر فإنه خلف عن الاعتداد بالحيض فلا يجوز تكميل أحدهما بالآخر  
 من (قوله والإياس الخ) قال في القاموس أي من منعه كسحها ما سقط وفي البحر منه اليأس القنوط وضد الرجاء  
 وقطع الأمل اهـ فالإياس واليأس بمعنى القنوط ومجتب آية لقنوطهما من رؤيتهما (قوله للرؤية  
 وغيرها) وقبل للرؤية خمس وخمسون وألفها ستون وقبل ستون مطلقا وقبل سبعون وفي ظاهر الرواية لا تقدير  
 فيه بل أن تبلغ من السن ما لا يحض مثلها في نفسه وذلك يعرف بالاجتهاد والمحاكمة في تركيب البدن والسنن

ما لا موت) أجماعا (و) البدر فبين اعتقت  
 في عدة رجعي لا عدة للبائن (و) لا (الموت)  
 ان تم (عدة حرة ولو) اعتقت  
 (في أحدهما) أي البائن والموت (فعدة  
 أمة) لبقاء النكاح في الرجعي دون الآخرين  
 وقد تنقل العدة ستا كعدة أمة صغيرة  
 من كونه طلقت رجعيًا فتعدت بشهر وقسم  
 فحاضت تسير حقيقتين فاعتقت تسير ثلاثا  
 فاستد طهرها للإياس تسير بالأشهر  
 فعاددمها تسير بالحيض فأت زوجها تسير  
 أربعة أشهر وعشر (آية اعتدت بالأشهر  
 ثم عاددمها) على جاري عانتها أو حبلت من  
 زوج آخر بطاعت عدتها وفسد نكاحها  
 (و) استأنفت بالحيض لأن شرط الخلقية  
 تحقق الإياس من الأصل وذلك بالبحر والدم  
 إلى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الفتاوى  
 واختاره في الهداية فتعين المصير إليه فالتيم  
 البحر بعد حكاية ستة أقوال معصية كآفته  
 المصنف لكن اختار البهني ما اختاره  
 الشهيد أنها ان رأت قبل تمام الأشهر  
 استأنفت لا بعدهما قالت وهو ما استثنى صدوق  
 الشريعة ومن لا خبره والبقائي وأقره  
 المصنف في باب الحيض وعليه النكاح جائز  
 وتمت في المستقبل بالحيض كعدة الحرة  
 في الخلاصة وغيرها وفي الجوهر والمجتبى أنه  
 الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي الصحيح  
 القدوري وهذا الصحيح أولى من الصحيح  
 الهداية وفي النهر أنه عدل الروايات وأما  
 فيما علقته على المتن (و) الصغيرة لو حاضت  
 بعد تمام الأشهر (لا) تستأنف (الا إذا  
 حاضت في أثناءها) تستأنف بالحيض (كما  
 تستأنف) العدة (بالشهر ومن حاضت  
 حية) أو فتين (ثم است) تحزرا عن الجمع  
 بين الأصل والبذل (و) الإياس (سنة) للرؤية  
 وغيرها (خمس وخمسون) عند الجمهور  
 وعليه الفتوى



عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وقيل الفتوى على خمسين) قال القهستاني وبه يفتي اليوم كافي المصنفين  
 أو ثلاث وستين أو ثلاثين وعنه أنه مفقوض إلى مجتهد الزمان وقدره بعضهم بعدم رؤية الدم مرة وقيل  
 مرتين وقيل ثلاثاً اهـ (قوله وفي البحر من الجامع صغيرة الخ) لعل هذا مبني على القول بأن سنه ثلاثون هذا  
 إن قلنا أنها رأت دم الحيض ثم انقطع وأما إذا لم ترد ما أصلاً فقد تقدم أن عدتها بالاشهر (قوله وعدة المنكوحه  
 الخ) هذه الجمله بقاها مستغنى عنها بقوله سابقاً كذا أم ولما مات عنها مولاها أو أعتقها وموطوءة بنسبه  
 أو نكاح فاسد في الموت والفرقة (قوله نكاح فاسد) ككاح بغير شهود (قوله فلا عدته في باطل) مثله تزوج  
 المتروكة عالمياً ثلاث اهـ حلبي أو عقد بغير الألفاظ التي ينعقد النكاح بها أبو السعود (قوله وكذا موقوف الخ)  
 قال في البحر وقيد بالنكاح الفاسد لأن المنة وسعة نكاح موقوفاً ككاح الفضولي لا يجب فيه العدة قبل  
 الإجازة لأن النسب لا يثبت فيه لانه وقوف فلم ينعقد في حق ككاه فلا يورث شبهة الملائم والحل والعدة  
 وجبت صيانة للماء المحترم من الخلط واحترافاً عن اشتباه الانساب كذا في الاختيار والمحيط وهو مشكل  
 مخالف للرواية فقد نقل الريلبي في النكاح الفاسد مانعه وذكر في كتاب الدعوى من الأصل إذا تزوجت المرأة  
 بغير إذن مولاها ودخل بها الزوج وولدت لستة أشهر من تزوجها فأدعاها المولى والزوج فهو ابن الزوج فقد  
 اعتبر من وقت النكاح لا من وقت الدخول ولم يحك خلافاً قال الخوافي هذه المسئلة دليل على أن الفرائس  
 ينعقد بنفس العقد في الكاح الفاسد خلافاً لما يقوله البعض انه لا ينعقد إلا بالدخول اهـ فهو صريح  
 في ثبوت النسب فيه وبشبهه وجوب العدة فكان ما في المحيط والاختيار سهواً اهـ حلبي (قوله غير عالم بها)  
 فان علم كان زافراً لعدته فيه ولا يحرم على زوجها وطؤها وبه يفتي نهر قال الحوي ودخل تحت الشبهة ما لو وطئ  
 معتدته وإدعى الشبهة بأن تزوجها قبل زوج آخر وقال ظننت أنها تحل لي أو كان منكر إطلاقها ولذا انستقبل  
 العدة في هذه الحالة بخلاف ما إذا كان عالمًا بمجرمتها كافي الفتوى وفي شرح النقاية للبرجندي إذا جامع مطلقته  
 الثلاث في العدة معتزلاً بطلانها تستأنف العدة ويبدأ خلان وإن كان منكر الاستأنف وإن وطئ المطلقة بآئله  
 أو اثنين من غير دعوى الشبهة ومع العلم بالحرمة تستأنف العدة اهـ (قوله كما سيجي) أي في التناظر الباب  
 (قوله يعني إذا لم تكن عالمه راضية) أما لو كانت عالمه راضية تسقط نفقة الحرمة وطئها التي جاءت من قبلها  
 (قوله كما سيجي) أي قبيل الفروع (قوله وأم الولد) ولا نفقة لها في العدة لأنها عدة وطء كالعدة من نكاح  
 فاسد وإنما استوى فيها الموت والعق لأنها وجبت لعرف براءة الرحم لا لانقضاء حق النكاح ولم يكتف بحبيضة  
 لأن الوطء بشبهة كالفاسد وهو كالصحيح وعدة أم الولد بزوال الفرائس فأشبهت عدة النكاح وأما منافيه عمر  
 رضي الله تعالى عنه فإنه قال عدة أم الولد ثلاث حيض اهـ أبو السعود (قوله فلا عدة على مدبرة ومعتقة) قال  
 في البحر وقيد بأم الولد لأن المدبرة والأمة إذا اعتقت أو مات سيدها لعدة عليها بالاجماع كما ذكره الاسيحي  
 اهـ حلبي (قوله غير الآيسة) بل منصوب على الحال وصاحب الحال الثلاث المتقدمة وهي المنكوحه  
 نكاحاً فاسداً والموطوءة بشبهة وأم الولد (قوله فان عدتها ما بالاشهر والوضع) هو على سبيل ألف والنشر المرتب  
 (قوله الحيض) جمع حبيضة كما يدل عليه حل المصنف ثم إن كانت الموطوءة بشبهة أو المنكوحه نكاحاً فاسداً حرة  
 فمعتبر ثلاث حيض وإن كانت أمة فخيضتان (قوله أي موت الواطئ) هذه العبارة أولى من عبر بقوله أي موت  
 أزواجهن لما فيه من التغليب لأن سيد أم الولد لا يقال له زوج وزوج أم الولد إذا مات عنها تكون عدتها كعدة  
 الأئمة أبو السعود بإيضاح (قوله وغيره) قال في المنع وشمل قوله وغيره الفرقة في النكاح الفاسد وهي أما بقرين  
 القاضي أو بالتأريكة وأبداً أو هاهنا من وقت الفرقة والموت (قوله لأن عدة هؤلاء) جواب عن سؤال حاصله لم كانت  
 عدة هؤلاء بالحيض ولم يمتد بمرور اثنين عدة وفاة (قوله لتعرف براءة الرحم) أي لا لانقضاء حق النكاح  
 إذا لم ينكح صحيح والحيض هو المعروف (قوله ولم يكتف بحبيضة) قال في المنع فان قلت كان ينبغي أن يكتفى  
 بحبيضة كالاستبراء قلت الفاسد ملحق بالصحيح للاشتراط (قوله ولا اعتداد بحبيض طلقته فيه) لأن الواجب  
 ثلاث حيض أو اثنتان بالنص فلا يفتقر قص عنها أبو السعود عن العيني (قوله وإذا وطئت المعتدة) وكذا المنكوحه  
 إذا وطئت بشبهة ثم طلقها وزوجها كان عليها عدة أخرى وتبدأ خلاناً نهر (قوله ولو من المطلق) اهـ لم أن المرأة  
 إذا زوج عليها بعد ثلث فاما أن تكون من رجلين أو رجل واحد فان كان الثاني كما إذا طلقها ثلاثاً أو قال ظننت

وقيل الفتوى على خمسين نهر وفي البحر  
 من الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم  
 تحض حكمها بإيسرها (وهذه المنكوحه  
 نكاحاً فاسداً) فلا عدة في باطل وكذا  
 موقوف قبل الإجازة اختياراً لكن الواجب  
 ثبوت العدة والنسب بغير (والموطوءة  
 بنسبه) ونسبه تزوج امرأة الغير غير عالم  
 بها كالمسيحي والموطوءة بشبهة أن تقيم مع  
 زوجها الأول وتخرج بأذنه في العدة لقيام  
 النكاح بينهما انما حرم الوطء حتى يلزمه  
 من نفقتها وكسوتها بحريه في إذا لم تكن عالمه  
 راضية كما سيجي (وأم الولد) فلا عدة على  
 مدبرة ومعتقة (غير الآيسة والحامل)  
 فان عدتها ما بالاشهر والوضع (الحيض  
 للموت) أي موت الواطئ (وغيره) كفرقة  
 أو مناركة لأن عدة هؤلاء تعرف براءة  
 الرحم وهو بالحيض ولم يكتف بحبيضة  
 احتياطاً لا اعتداداً بحبيض طلقته فيه  
 اجاعاً (وإذا وطئت المعتدة بشبهة) ولو من  
 المطلق

أنها تحل في أو طلقها بالفسخ الكناية فوطئها في العدة فلا شأن إن العديتين تداخلتا وإن كانت الأولى وكالتان  
جنسين كالتة وفي غيرها زوجها إذا وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالمطابقة إذا تزوجت في عدها فوطئها  
الثاني وتزويج بينهما إذا دخلتا عند فائده ~~كون ما تراه من الحيض~~ بممنها جديها وإذا انقضت العدة الأولى  
ولم تكمل الثانية فعلم انقضاء الثانية ~~درو~~ (قوله لتجدد السبب) وهو وطء الشبهة (قوله وتداخلتا) قال في البصر  
والوطء بشبهة يصح في صورتهما من زفت إلى غير زوجها ومنها الموطوءة للزوج بعد الثلاث في العدة بشكاح  
قبل زوج آخر أو بعده في العدة إذا قال ظننت أنها تحل لي ومنها المبانة بالكناية إذا وطئها في العدة ومنها المعتدة  
إذا وطئها آخر في العدة بشبهة أو من في عصمة فوطئها آخر بشبهة ثم طلقها الزوج ففي هذه يجب عددان  
وتداخلان ثم إذا تدخلت ~~كانت العدة من طلاق رجعي~~ فلا نفقة على واحد منهما لها وإن كانت من بائن  
فنفقتها على الأولى والزوجة إذا تزوجت بآخر وقرق بينهما بعد الدخول وجبت عليها العدة فلا نفقة لها فيها  
على زوجها لأنها منعت نفسها في العدة ولو كان الواطئ في العدة هو المطلق فلا نفقة لها بعد عدة الطلاق اهـ (قوله  
والمرفق من الحيض منها) محله إذا كان بعد التفريق بينهما وبين الواطئ الثاني أما إذا حاضت حيضة بعد وطء  
الثاني قبل التفريق فإنها من عدة الأولى خاصة وبقي عليها من تمام عدة الأولى حيضان والثاني ثلاث حيض فإذا  
حاضت حيضتين كانت منها ما جديها وبقيت من عدة الثانية حيضة كذا في الجوهرة (قوله وعليها أن تتم الخ) وجوب  
الانتمام بالنظر لعدم الواطئ الثاني أما هو فلا فلو حاضت المطلقة حيضة ثم تزوجت بآخر ووطئها وتزويج بينهما  
ثم حاضت حيضتين بعد التفريق فقد انقضت عدة الأولى وحل لثاني أن يتزوجها وليس لغيره أن يتزوجها حتى  
تحيض ثلاثا من وقت التفريق وإن كان طلاق الأول رجعي ~~كان له أن يراجعها~~ قبل أرخص حيضتين  
لبقاء عدته ولا يطؤها حتى تنقضي عدة الثاني فإن حاضت ثلاثا من وقت التفريق فقد انقضت العدتان ~~كذا~~  
في الخاتمة وفي شرح النقاية لا يجدى بحتم أن تنقضي العدتان معا وذلك بأن كانت معتدة عن وفاة بعد  
ما انقضت شهر ووطئت بشبهة فحاضت ثلاث حيض بعده ومضى من المرات أربعة أشهر فانقضت العدتان معا  
ويحتمل أن تنقضي الثانية قبل الأولى بأن كانت الأولى عدة الوفاة والثانية بالحيض وتنفذ الحيض الثلاث  
قبل تمام أربعة أشهر وعشر اهـ (قوله وكذا الوفاة بالشهر) كما إذا كانت آيسة ووطئت بشبهة في خلال عدتها فإنها  
تتم الثانية بالأنهر أيضا حوى (قوله أو بهما الوعدة وفاة) أي إذا وطئت بشبهة فتعد بالشهر ولو وفاة ويحتمل  
باعتزاه من الحيض فلو لم ترقه أدماء يجب أن تعد بعد الأشهر بثلاث حيض بمر عن الفسخ (قوله فلو حذف قوله  
والمرفق منها) أي الذي هو قاصر على من تحيض وقد يجاب بأن المراد ما رقى الحاصل بالعلم لا برؤية البصر (قوله  
لعمهما) أي لم تنقضي العدتين بالأشهر ومن تعد بالأشهر للوفاة وبالحيض لوطء الشبهة (قوله وعم الحائض)  
عطف على عمومها يعني ولعم معتدة الطلاق والفسخ والموت وهي حائض إذا حبلت في العدة من وطء زوجها  
أو غيره بشبهة فإنه يلزمها عدتان أحدهما بالحيض والآخرى بالوضع وتداخلان وتنقضي بالوضع لأن الحامل  
لا تحيض عندنا فينبغي أن ~~يكن~~ في موضع الحمل حلبي عن البصر (قوله الامعة وفاة) أي فقدتها بالشهور  
ولو حبلت (قوله كالمتر) لم يقدمه هنا وتبع فيه صاحب المرقاة قال وفي الخلاصة وكل من حبلت في عدتها فقدتها  
أن تضع حملها وفي المتن في غيرها إذا حبلت بعد موت الزوج فقدتها بالشهور اهـ وقد مر عن البدائع أي  
في شرح قوله وزوجة الفارأ بعد الاجابن وقد يقال إن الشارح أحال على ما تقدم في زوجة الصبي إذا حبلت بعد  
موتها فإنها إذا اجابت بولد نصف حول أو أكثر عليها عدة الوفاة ولا تنتقل عدتها إلى عدة الحامل ثم أنها لا تنتقل  
بالنظر إلى المتوفى وأما بالنظر إلى الواطئ الثاني بشبهة فإنها إذا حبلت منه فلا بد من وضع الحمل وقد يقال أنه  
كان نافلا عدة ويحل عقد عليها وإن كان لا يحل وطؤها حتى تضع فتأكل (قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق الخ)  
لأنه عند الطلاق والموت يتم السبب فيستعقبها من غير فصل فيكون مبدأ العدة من غير فصل بالضرورة كمال  
(قوله لأنها أجل فلا يشترط العلم بعينه) أي لا أجل قاله الحلبي وقدم المصنف أنها حرامات (قوله فلو طلق)  
تفريع على المصنف (قوله من وقت البيان) لأنه إنشاء من وجه بمر وهذه الجلة بمنزلة الاستثناء من قوله ومبدأ  
العدة بعد الطلاق والموت قال في الشرنبلالية والحاصل أن ما ذكره المصنف من أن مبدأ العدة بعد الطلاق  
لا ينشئ على عموم بل يستثنى منه من بين طلاقها فإن عدتها من وقت البيان لأن من وقت قوله أحدا كما طالق

(وجب عدة أخرى) لتجدد السبب  
(وتداخلتا والمرفق) من الحيض (منها ما)  
عليها أن (تم) العدة (الثانية) انقضت  
الأولى وكذا الوفاة بالشهر أو بهما الوعدة  
وفاة فلو حذف قوله والمرفق منها لعمهما  
وعمم الحائض لو حبلت بعد عدتها الوضع  
الامعة لو وفاة فلا تنقض بالجل كما مر وصححه  
في البدائع (ومبدأ العدة بعد الطلاق  
و) بعد (الموت) على المتوفى (وتنقضي  
العدة وإن حبلت) المرأة (جمعا) أي  
بالطلاق والموت لأنها أجل فلا يشترط العلم  
بغيره سواء اعترف بالطلاق أو أنكره  
(طلق امرأته ثم أنكره وأثبت عليه بينة  
وقضى القاضي بالفرقة) كان أدلة عليه  
في شوال وقضى به في المحترم (فالعدة من  
وقت الطلاق لا من القضاء) بزاوية وفي  
الطلاق المبهمة من وقت البيان

وان مات قبل البيان لزم كلامهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض ٥١ (قوله ولو شهد اطلاقها) مفترع  
على المصنف أيضاً (قوله من وقت الشهادة) على حذف مضاف أى من وقت تحمل الشهادة لامن وقت أدائها  
فإنه لو شهد في المحرم أنه طلقها في ثوبال كان ابتداء العدة من شوال ٥٢ على وظاهر الشارح بعد خلاف  
المراد وهذا إذا أدنا لشهادة من غيرنا خبراً ما إذا أخرها الفير عذر فلا تقبل الشهادة كما في البحر لأن شهادة  
الحسبة لا تقبل إذا أخرت (قوله فإن الفتوى أنها من وقت الاقرار) فلا يحمل له التزويج بأختها أو أربع سواها  
حتى تنقضي العدة زجراً له حيث كتم طلاقها وظاهر الميسوط أن العدة تعتبر من وقت الطلاق ووفق السفدي  
بحمل كلام محمد في الميسوط على ما إذا كانا من تزويج وكلام المشايخ على ما إذا كانا من تزويج لان الكذب من كل  
منه ما ظاهر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى وهو حسن وفي فتح القدير ان فتوى المتأخرين بالاعتداد من  
وقت الاقرار مخالفة للأئمة الأربعة وبجمهور الصحابة والتابعين فينبغي أن يقيدهم بعمل التهمة ولهذا قيده السفدي  
بأن يكونا من جهة واحدة وأقره صاحب النهر والبحر والجوى (قوله مطلقاً) سواء صدقته أو كذبه ولا يظهر أثر  
تصديقها الا في اسقاط النفقة خاتبة (قوله في التهمة الواضحة) قال في القاموس الواضحة المراهنة وتتاركة  
البيع والمواصفة في الأمور وهم أوضح الرأي أطلعه على رأيي وطلعتني على رأيك ٥٣ وهي هنا بمعنى الموافقة  
أى فيها التهمة أنهم ما وافقوا على اظهار هذا الأمر (قوله في الاسناد) أى في اسناد اطلاقها الى الزمن الذي أقر أنه  
أوقع الطلاق فيه (قوله كذلك) أى فالعدة من وقت الاقرار (قوله لزمه مهراً) وهل يتكرر ترك الوطأت  
يجزى (قوله ولا تنقض الخ) أى إذا كان الزمن الماضي امتنع عن العدة أما إذا بقي منها شيء فوجب النفقة والسكنى  
فيه (قوله لقبول قولها على نفسها) أى في حق نفسها بقدر ما وجب لها قال في البحر والحاصل أنها ان كذبه  
في الاسناد أو قالت لا أدري في وقت الاقرار وان صدقته في حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من  
وقت الاقرار ٥٤ وفيه أن السكنى من حق الله تعالى فتقضاه لزوجها وان صدقته (قوله ثم أقام معها) أطلق  
في العبارة فحمل ما إذا وطأها أولاً (قوله ان مقرر اطلاقها) هذه من أفراد الاقرار بالطلاق الا أن الحكم فيها  
يختلف ما ذكره المصنف ولذا قال صاحب البحر في هذه العدة من وقت ثبوت الطلاق في هذه المسئلة  
٥٥ قال في النهر ويخرج على التفصيل المذكور في هذه المسئلة ما في المجتبى قال لها ان فعلت كذا فانت طالق  
ثلاثاً ثم فعلته ولم يلم به الزوج وهى عليها ثلاثة أقراء وتزوجت بآخر ودخل بها ثم طلقها واعتدت ثم أخبرت  
زوجها بما صنعت فصدقها لم تحل له لأن عدة المطلقة ثلاثاً من وقت الفراق لامن وقت الطلاق عندنا والاقرب  
أن ما في الثانية من اعتبار الاقرار وعدمه غير صحيح والصحيح ما في الجواهر من اعتبار الشهرة وعدمه كما قال  
هو الصحيح وبأنى للشارح في القروع التعويل على الشهرة وهو يؤيد ما في الجواهر ولا تنس ما مر عن السفدي  
والكمال نص جواهر الفتاوى تأليف العلامة أبى بكر محمد بن أبى الفاضل الكرماني رجل طلق امرأته ثلاثاً  
وأقام معها فان اشترط طلاقها فيما بين الناس تنقض عدها والا فلا وكذا لو خالها فافلح كان الخلع فيما بين الناس  
وأشهد على ذلك تنقض العدة والا فلا هكذا ذكرناه وهو الصحيح وعن بعض المشايخ خلافه وذكر الامام الشهيد  
في واقعاته هذه المسئلة واختاره قول من قال انه لا تنقض العدة في الصورة التي كتم طلاقها وحكى عن بعض  
المشايخ أنه أفق كذلك زجراً ٥٦ ونص عبارة واقعات الشهيد حسام الدين طلق امرأته ثلاثاً فلما اعتدت  
حيضين أكرهها على الجماع ان جامعها منكر اطلاقها تستقبل العدة وان كان مقرر اطلاقها لكن جامعها على  
وجه الزنا لا تستقبل وكذا من طلق امرأته ثلاثاً وبأنها أقام معها زماناً ثم أقام معها منكر الطلاق لم تنقض  
عدتها هكذا اختار المشايخ زجرهما وان أقام مقرر اطلاقها انقضت عدها ٥٧ وهذا يؤيد ما قلنا ان اعتبار  
الاقرار وعدمه طريقة لبعض المشايخ وان الصحيح اعتبار الشهرة وعدمه وقد اختصر المؤلف عبارة جواهر  
الفتاوى اختصاراً مختصراً بالمراد (قوله تنقض والا) يتفرع على هذا أنه اذا طلقها ثلاثاً بعد مدة يحفل فيها  
انقضاء العدة فان كان الطلاق الاول مشتهراً لا يقع الثلاث والا وقع (قوله وأشهد) له قيد اتفاق لان المدار  
على الشهرة ولا حاجة الى ذكر الخلع بعد قوله بأنها لان الخلع طلاق مائن (قوله وكذا لو كتم طلاقها) أى أخفاه  
والحاصل على ما يفهم من كلامه أنه اذا اشترط طلاقها وكان مقرباً فالعدة من وقت الطلاق وان كان غير مشتهر  
فالعدة من وقت الاقرار وكذا اذا كتم ثم أقره وقد علمت الحكم من عبارة جواهر الفتاوى والواقعات

ولو شهد اطلاقها ثم بعد أيام عدل لا تنقض  
بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة لا القضاء  
بخلاف ما لو (أقر بطلاقها من زمان  
ماض فان الفتوى أنها من وقت الاقرار  
مطلقاً في التهمة الواضحة لكن (ان كذبه)  
في الاسناد أو قالت لا أدري (وجبت) العدة  
(من وقت الاقرار ولو لم يخالها النفقة والسكنى  
وان صدقته فكذلك غير أنه) ان وطئ الزمه  
مهراً ان احتسار (ولا نفقة لها ولا سكنى)  
ولا كونه لقبول قولها على نفسها خاتبة  
وبأنها أقام معها زماناً ثم أقام معها  
بطلاقها تنقض عدها لان ان منكر اقرار  
أول طلاق جواهر الفتاوى بأنها أقام  
معها فان اشترط طلاقها فيما بين الناس  
تنقض والا فلا وكذا لو خالها فان بين الناس  
وأشهد على ذلك تنقض العدة والا فلا وهو الصحيح  
وكذا لو كتم ثم أقره



(قوله فيدوها من وقت الثبوت والظهور) قال الحلبي أراد به أن هذه المسائل ما لها إلى معنى واحد ومستثناة من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت كسنة الطلاق المبهمة اه ولا يظهر الاستثناء إلا في صورة عدم الاتصاف بالزوال والقرار ما عندهما في وقت الطلاق كما هو صريح العبارة (قوله بعد التفرق الخ) المراد به أن يحكم القاضي بالتفرق بينهما ولا بد أن يقع التفرق في زمان يصلح لابتداء العدة فلا يشك بما إذا فترق في الحيض فيعتبر بعده أفاده القهستاني (قوله وقيدته في الجرح بهذا الخ) أقزعه عليه من بعده (قوله بكونه) أي الوطء (قوله أي أظهار العزم) انما قيد بالاعتماد لأن العزم أمر باطن لا يطلع عليه وله دليل ظاهر وهو الأخبار به فاعتبر (قوله ونحوه) كتركها وخليت سبيلها (قوله ومنه الطلاق) أي من أظهار العزم (قوله لا يجوز العزم) بالجزء على أظهار من قول المصنف وأظهار (قوله لومدخولة الخ) قال في الخلاصة المتاركة في النكاح الفاسد بعد الدخول لا تكون إلا بالقول كقوله تركتك أو ما يقوم مقامه كتركها وخليت سبيلها ما عدم المحرم إليها فلا لا في الغيبة لا تكون متاركة لأنه لا يرد عود والمراد بهذه العدة عدة المتاركة فلا عدة عليها بجموع إلا الحيض بعد الدخول ولا حداد ولا نفقة فيها وأخت امرأته في النكاح الفاسد تحرم عليه إلى انقضاء عدتها فوجب العدة فيهما انما هو في القضاء أما في الديانة لم يعلم أنها ضاعت بعد آخروها فلا تحال لها التزوج من غير تفرق ونحوه وهل يشترط علم غير المتاركة بالمتاركة أو لا قولان معهما وربحنا الثاني بجر (قوله والافتي تفرق الأبدان) وهو أن يتركها على قصد أن لا يعود إليها شرعية لالابة ولا عدة عليها لعدم الدخول الحقيقي إذا اعتبر المخلوة في الفاسد كما ذكره بعد وفي الغيبة تزوجها فاسدا فأحبها فولدت لا تنقض به العدة التي كان قبل المتاركة وإن كان بعدها انقضت اه (قوله والمخلوة في النكاح الفاسد) سواء كانت صحيحة أو فاسدة قاله الحلبي (قوله ولا تعتد في بيت الزوج) لأن الله تعالى انما قال لا تخرجوهن الآية في بقاء العدة من الطلاق وهذه عدة متاركة (قوله قبل قولها مع حلقها) لأنها أمينة كالمودع إذا دعي رد الزود مرة أو هلاكها عيني وأعلم أن الصلح قولها لا قول الامام (قوله فيه لا يحلقها الظاهر) أما إذا خالفه فلا كالوصي إذا حال انقضت على اليتيم في يوم واحد ألف دينار بدائع (قوله فالقصد المذكور) أي في النص وهو ثلاثة أشهر (قوله ستون يوما) فيجعل كأنه طلقها في أول الطهر بعد الوفاة فيجعل طهرها خمسة عشر يوما لأنه لا غاية لا كثره فيؤخذ لها بالاقول وحضها خمسة لأن اجتماع أهلها في امرأتها واحدة نادر فيؤخذ لها بالوسط فثلاثة أطهارها تكون خمسة وأربعين يوما وثلاث حيض خمسة عشر يوما فصار ستين وهذا يخرج مع محمد لقول الامام رضي الله تعالى عنه وعلى يخرج الحسن فيجعل كأنه طلقها في آخر الطهر احترازا عن تطوريل العدة عليها فيجعل حضها عشرة أيام وطهرها خمسة عشر يوما لا ظاهرا بقدر ناطرها بالاقول قدرنا حضها بالاقول كثيرا بعد لا فقيها طهرها ثلاثين يوما وثلاث حيض ثلاثين فصارت ستين وعندها عدة الحرة تسعة وثلاثون يوما وهي أقل مدة تصدق فيها فثلاث حيض تسعة أيام وطهرها ثلاثين (قوله ولا مرة أربعون) أي على يخرج مع محمد طهرها ثلاثين يوما وحضها بعشرة أيام وعلى يخرج مع الحسن خمسة وثلاثون يوما وطهرها خمسة عشر وحضها بعشرين (قوله ما لم تدع السقط) راجع إلى كل من الحرة والامة والمراد السقط الذي ظهر بعض خلقه ولا بد من مدة يحفل فيها ظهر وذلك (قوله كما في) أي في الرجعة قبل الإيلاء عند قول المصنف ولو أخبرته مطلقة الثلاث بمضي عدته الخ (قوله وما لم يكن) عطف على قوله ما لم تدع السقط (قوله مطلقا ولا دنيا) أي أو وقع عقب الولادة بلا فاصل (قوله فيضم لذلك) أي لا اعتداده باستين يوما مثلا (قوله للنفاس) أي عند الامام رضي الله تعالى عنه (قوله كما تفرق الحيض) حيث قال المصنف والشراح ولا حد لاقلة الا اذا احتج إليه لعدة كقوله اذا ولدت فأنت طالق فتسالت مضت عدتي فقدره الامام بخمسة وعشرين يوما مع ثلاث حيض والثاني بأحد عشر والثالث بساعة اه فأدى في مدة تصدق فيها عند الامام خمسة وثلاثون يوما (قوله نكاحا صحيحا) أما إذا كان الأول صحيحا والثاني فاسدا لا يجب عليه المهر ولا استقبال العدة عليها ويجب عليها انعام العدة الاولى لأنه لا يمكن شرعا من الوطء في الفاسد فلا يجعل وطئا حكما لعدم الامكان حقيقة اه منح (قوله ولو من فاسد) بأن كان النكاح الاول فاسدا ثم تزوجها نكاحا صحيحا وهي في العدة ثم طلقها قبل الدخول فالحكم ما ذكره أفاده المصنف (قوله ولو حكا) أي ولو كان الوطء حكا هو المخلوة والمعنى قبل الوطء والمخلوة اه حلبي قال أبو الهود وولوا قال قبل الوطء والمخلوة

وحيث قيدوها من وقت الثبوت والظهور (و) مبذوها (في النكاح) الفاسد بعد التفرق من القاضي بينهما لم يوطئها جسد جوهرة وغيرها وقيدته في الجرح بكونه بعد العدة لعدم المدخول المعتمد (أو) المتاركة أي (أظهار العزم) من الزوج (سلي تراوطها) بأن يقول بلسانه تركتك ونحوه ومنه الطلاق وانكار النكاح ولو يفتقرها ولا لا يجوز العزم لومدخولة والا فبكتي تفرق الأبدان والمخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا يتقص عدد الطلاق لأنه فسخ جوهرة ولا تعتد في بيت الزوج بزازية (فالت) ضمت عدتي والمدة تحتمله وكذبها الزوج قبل قواها مع حلقها ولا تحتله المدة (لا) لأن الامين انما يصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم لو بالشهر فالحق المذكور ولو بالحيض فأقله الحرة ستون يوما ولا مرة أربعون ما لم تدع السقط كما مر في الرجعة وما لم يكن طلاقا معلقا بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين لنفاس كما مر في الحيض (نكح) بر كاحا صحيحا (معتدنه) ولو من فاسد (وطلقه) بر الوطء (ولو حكا) وجب عليه مهر تام



كان أولى (قوله وعليها عدة مبتدأة) أي وتبدأ اختار قوله لبقاء أثره وهو العدة (فأذا عقد عليها ثانياً وهي  
مقبوضة في يده نائب القبض الاصل من القبض المستحق بالثاني كالغاصب اذا اشترى المقتوب وهو في يده يصير  
تجانباً بمجرّد العدة ~~فإن~~ فلا يقيده الدخول ولا يقبل وجب على هذا ان يملك الرجعة عليها لان الطلاق بعد  
الدخول يوجب الرجعة ولا رجعة له لانا نقول لا يلزم من اقامته مقام الوطء في العقد الثاني في حق المهر والعدة  
أن يقرم مقامه في حق الرجعة ألا ترى أن الخلوة أقيمت مقام الوطء في حق ما ولم تقم في حق ملك الرجعة فله  
بالمصنف (قوله وهذه إحدى المسائل العشرة الخ) ثانياً هو تزوجها نكاحاً قاسداً او دخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها  
وهي في العدة عن ذلك القاسد ثم طلقها قبل الدخول يجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة عندهما وهذه  
المسورة دخلت في قول انتشار ولو من قاسد ثالثاً لو دخل بها في الصحة وطلقها بائناً ثم تزوجها في المرض في  
عدتها وطلقها بائناً قبل الدخول بها هل يكون قاراً أولاً وبهها الوتر تزوجها غير مكف ودخل بها ففرق القاضي  
بينهما يطلب الولي ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بهر وفرق القاضي بينهما قبل أن يدخل بها كان عليه المهر  
كاملًا وعليها عدة مستقبلة عندهما استقصانا وعند محمد نصف المهر الثاني وعليها تمام العدة الاولى خامسها  
تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها بائناً ثم تزوجها في العدة قبلت فاختارت نفسها قبل الدخول سادسها تزوج  
امرأة ودخل بها ثم طلقها بائناً ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت ثم أسلمت ففرقها في العدة ثم طلقها قبل الدخول  
كذلك في فتح القدير تكرار التزوج ثلاثاً ولا حاجة اليه في التصوير ويكتفي فيها أنه تزوجها مرتين وأن العدة  
حصلت مرة واحدة فليست أملاً سابعها تزوجها ودخل بها ثم طلقها بائناً ثم تزوجها في العدة ثم أسلمت ففرقها  
في العدة ثم طلقها قبل الوطء ثانياً ثم تزوجها ودخل بها ثم طلقها بائناً ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت قبل  
الدخول ثامسها تزوج امرأة ودخل بها ثم أسلمت فاختارت نفسها في العدة ثم طلقها قبل الدخول  
عاشرها تزوج أمة ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها في العدة فاختارت نفسها قبل الدخول كذلك في البحر  
عن فتح القدير والمهر اج اء حلبي ولا فرق بين السادسة والسابعة والثامنة الا بتكرار التزوج وعدمه (قوله  
ان الدخول في السكاح الاول دخول في الثاني) هذا عندهما وعند محمد وفر لا يكون دخوله في الثاني فلا عدة  
مبتدأة ويجب نصف المهر لكن عند محمد يجب تكميل العدة الاولى وعند زفر لا يجب اء حلبي (قوله أبطله  
المصنف بما يطول) حيث قال هذا وقد يقع كثير في دارنا العمل بقول زفر رحمه الله تعالى من بعض القضاة  
الذين لا خوف لهم طمعاً في تحصيل الخطام الغاني قال الكمال في فقه وما قاله زفر فالدلالة مستلزامة بانما  
المقصود من شرعيتها وهو عدم اشتباها الانساب ومع ذلك هو مجتهد فيه صريح في جامع الفصولين بأنه لو قضى به  
قاضي فخذ قضاؤه لان لا جرم ادفيه مدافعاً وهو موافق لاصريح القرآن وهو قوله تعالى ثم طلقوهن من قبل  
أن تنهوهن فالكلام عليهن من عدة تعتدونها والوجه عندي في هذا الزمان عدم نفاذه لانه اذا وقع انما يقع  
لاجل أخذ مال في مقابلته كما هو المعهود في زماننا من النضاة لاسيما والسلطان انما يولي القاضي ليحكم بالصحيح  
من مذهب امامه فيكون معزولاً بالنسبة الى الاقوال الضعيفة كما لا يخفى ونقل عن الكرخي ان هذا هو المشهور  
من قول زفر وهو الذي تفعله قضاة زماننا لا كثر الله تعالى منهم طمعاً في أخذ الرشوة فيزجون في حال الطلاق  
قبل الاستقبال ولا ينظرون الى ما نص عليه علماءنا من أن القاضي اذا ارتضى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها  
وهم ليسوا من أهل الاجتهاد بل مقلدون والملة اذا خالف امامه في مثله لا ينفذ حكمه فيها على الاصح  
وحراً من قال بنفاذ حكم القاضي في هذه المسئلة القاضى المجتهد كان نص عليه المحققون قال الشيخ حافظ  
الدين لا يخفى أن مسلم قضاة ليس بشيء فضلاء عن العجبة قاله عن قضاة بلاد في زمانه فكيف اليوم وأكثرهم  
جاهلون نعوذ بالله تعالى من الجراءة على أحكام الله تعالى من غير علم وليس للقاضي المقلد الاتباع مشهور  
المذهب لا غير قال مشايخنا المتأخرون ان الذي يقول له السلطان وليك القضاء على مذهب فلان ليس له  
أن يقضا وزمته هو وذلك المذهب مجتهدا ~~كان~~ أو مقلداً لان التولية حصرت فلا يعتد بالمشهور الا أن ينص  
السلطان على العمل بمذهب المشهور فحينئذ يسوغ له ولم يقع مثل ذلك قط واعلم أن المتأخرين عولوا على قول زفر  
في مسائل مهور وفتوا عليها الوافتها الدليل والعرف وأعرضوا عن هذه المسئلة لما فيها من خطر التشبهة  
لاختلاط الانساب ولقد صحت العلماء العالمين الا ~~كان~~ برقر من سبعين سنة فلم أر أحداً منهم قضاة وغيرهم

(وعليها عدة مبتدأة) لانها مقبوضة  
في يده بالوطء الاول لبقاء أثره وهو العدة  
وهذه إحدى المسائل العشرة المبينة على أن  
الدخول في السكاح الاول دخول في الثاني  
وقول زفر لا عدة عليها قبل الزواج أبطله  
المصنف بما يطول وبجزم بأن القاضي المقلد  
اذا خالف مشهور مذهب لا ينفذ حكمه  
في الاصح كما لو ارتضى الا أن ينص السلطان  
على العمل بمذهب المشهور فلا يسوغ فيه نصير  
خفيا زفر يا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه  
فليحفظ

أنتى يجوزها ولا يحكم بها ولا يحسنه عنهم فجزأهم الله تعالى شبر جزأه حيث اجتنبوا ما ريب وشك  
بالإيريب قال عليه الصلاة والسلام دع ما يريك إلى ما لا يريك فالواجب على وفي أمور المسلمين أيده الله تعالى  
به الدين وقع به القسدين الفحص عن أحوال المتورين فإنه مسؤول من الله تعالى عن رعيته أجمعين قال عليه  
الصلاة والسلام من ولي أنسانا علوا في رعيته من هو خير منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين اه سلب  
ملخصا (قوله ذميمة) أي كناية سواء كانت نصرانية أو يهودية وانما تعرض لها لانه لا عدة على حرية طلقها حرق  
بالاتفاق أعاده القهستاني (قوله لم تمتد) فلو تزوجها مسلم أو ذمى فو رطلاها جاز فتح (قوله عند أبي حنيفة)  
لكن روى عنه أنه لا يبطؤها حتى تستبرأ بجمضة وعنه لا يترجها الا بعد الاستبراء وقال عليها العدة من  
(قوله اذا اعتدوا ذلك) أي عدم العدة المفهوم من المقام أما اذا اعتدوا وجوبها وجبت اتفاقا قهستاني  
(قوله لا امرنا بتركهم وما يتقنون) حذف الشارح بعض التعليل وذكره المصنف بقامه فقال ولا يحنيفة أن  
العدة لو وجبت عليهم لا يحلوا ما أن يجب حقا للشرع أو للزوج ولا وجه للاول لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع  
ولا للناسي لان الزوج لا يستقده وقد أمرنا بتركهم وما يتقنون اه (قوله وما يتقنون) الواعى مع  
وما صدريه والمصدر المنسبك مفعول معه ويصح جعل ما موصولا اسما حذف عائد (قوله وقيدته الولوالجي)  
عما اذا اعتدوها) والاول أصح وعمله صاحب الهداية بأن في بطنها ولد أنابت النسب (قوله اتفاقا) من الامام  
وصاحبه (قوله مطلقا) أي سواء اعتدوها أو لا وبينه المصنف قوله سواء كانت سائلا وحاملا (قوله يعتقه)  
أي الاعتداد المفهوم من المقام أي فهي حقه (قوله بتباين الدارين) أشار به الى سبب الفرقه عندنا وقال الشافعي  
رضي الله تعالى عنهم أجمعين السبب السبي (قوله والحرق بالحداد) أي فلا حرمة اقراشه منح فيجوز تزوجها  
فورا (قوله لا لانهم اعتدوا الزوج) لانه ملحق بالحداد (قوله بل لان في بطنها الخ) قديقال ان النكاح يصح ويتنوع  
الوطء حتى تضع كافي الحبل من زنا فلا يصح التعليل به لعدم التزوج وروى عنه أنه في حكم الحبل أي من الزنا  
وهو اختيار الكرخي قهستاني (قوله أو ذميمة) فالاسلام ليس بشرط وانما الشرط الخروج على نية أن لا تعود  
اليها كافي النهاية لكن في نكاح الهداية والمضرات وغيرهما أن الخروج ليس بشرط لانهم قالوا لو أسأت  
في دار الحرب ومضى ثلاث حيض بات منه ولا عدة عليها عتده خلافا لها قهستاني (قوله لما رآه) أي الحربي  
زوج المهاجرة ملحق بالحداد (قوله لما رآه) أن في بطنها ولد أنابت النسب (قوله و) كذا لعدة الخ) أي فلا يمنع  
الزوج الاول من الوطء (قوله ووطئها) لا حاجة اليه مع قول المصنف ودخل بها (قوله عالما بذلك) أي بأنها  
امرأة الغير (قوله ولا بد منه) لانه اذا لم يدخل فلا عدة في النكاح فضلا عن الزنا (قوله ولهذا) أي لكونها لعدة  
عليها لو تزوج الخ والاولى جعله كلاما مستقلا معلا بقوله لانه زنا أو بدم قوله لانه زنا (قوله مع العلم بالحرمة)  
أفاد كلامه أن الحد لا يجب الا بشيئين العلم بأنها في عصمة الغير والعلم بالحرمة (قوله لا يقربها زوجها الخ)  
محمول على الذنب لما ذكرناه أنه اذا رأى امرأته أو أمته تزنى يندب الاستبراء ولو حبلت لا يأتا حتى تضع وكذا  
لو رأى امرأته تزنى ثم تزوجها واذا حمل كلام شارح الوهبانية على الذنب انتفت الغرابة وقد سبق أنهم أقولان  
(قوله فلا يسقى) تفريع على قوله فلا يقربها زوجها حتى تحيض (قوله بخلاف ما ذالم يعلم) أي الزوج الشافعي  
بأنها زوجة الغير (قوله حيث تحرم على الاول) أي يحرم ووطئها لانه نكاح شبهة حنفيا (قوله لانها صارت  
ناشرة) يمنع نفسها عن الوطء في هذه الشبهة (قوله لو عالمة راضية) فان لم تكن عالمة بأن راجعها وهي لا تشهر  
فتزوجت لا تكون ناشرة وكذا اذا أكرهت على النكاح (قوله كما ر) في شرح قول المصنف والموطوءة بشبهة  
وقد أحال هناك على ما هنا (قوله أدخلت منيه فرجها) أي أدخلت زوجته من غير خلع ولا دخول قال  
في البصر ولم أر حكم ما اذا ووطئها في دبرها وأدخلت منيه في فرجها ثم طلقها من غير ايلاج في قبلها وفي تحوير  
النافعية وجوبها فيها ولا بد أن يحكم على المذهب به في الثاني لان ادخال المني يحتاج الى تعرف براءة الرحم  
أكثر من مجرد الايلاج اه قال في النهر أقول ينبغي أن يقال ان ظهور حملها كان عدتها اوضع الحمل والا فلا عدة  
لها اه واعترضه بعض الافاضل بأن الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو العدة التي قررت منها وان جاوزت  
تزوجها بعد ادخال المني احتجبت الى نقل اه حلي أقول ان الانتظار الى ظهور الحمل لا يقال له عدة وأورد هذا  
الاعتراض السيد الحوى ونظريه أبو السعود بأن ما ذكره في البصر شامل لما اذا ظهر حملها أو لم يظهر والفتوة

(ذميمة غير شامل طلقها ذمى) أو مات عنها  
لم تعتد (عند أبي حنيفة) اذا اعتدوا ذلك  
لا امرنا بتركهم وما يتقنون (ولو) كانت  
الذميمة (حاملا) اعتدوها (و) الذميمة  
الولوالجي بما اذا اعتدوها (و) اتفاقا  
(لو طلقها مسلم) أو مات عنها (تعتد) اتفاقا  
(مطلقا) لان المسلم يعتقه (وكذا لا تعتد  
مسيدة) اقترقت بتباين الدارين لان العدة  
حيث وجبت انما وجبت حقا للعباد والحربي  
ملحق بالحداد (لا الحامل) فلا يصح تزوجها  
لانها عتدة بل لان في بطنها ولدا أنابت  
النسب (كحريمه) خرجت بالنسالة أو ذميمة  
أو مستأنسة ثم أسلت أو صارت ذميمة (لما رآه)  
أنه ملحق بالحداد (الا الحامل) (لما رآه) وكذا  
لا عدة لوزوج امرأة الغير (ووطئها) عالما  
بذلك (وفي نسخ المني) ودخل بها) ولا بد منه  
وبه يفتى ولهذا يبعد مع العلم بالحرمة لانه زنا  
والزنى بها لا يحرم على زوجها وفي شرح  
الوهبانية لوزن المرأة لا يقربها زوجها ولا يلى  
تحيض لاحتمال حملها من الزنا فلا يسقى  
خاؤه وزرع غيره فليحفظ لغرابته (بخلاف  
ما اذا لم يعلم) حيث تحرم على الاول الى أن  
تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها على الاول لانها  
صارت ناشرة خاتمة قلت يعني لو عالمة راضية  
كما تزوجه فروع اه أدخلت منيه فرجها  
هل تعتد في البصر بما ان ظهر حملها انهم  
براءة الرحم وفي النهر يجتاز ان ظهر حملها انهم  
والالا وفي الفتنة ولدت ثم طلقها أو مضى  
سبعة أشهر فسكت آخر لم يصح

فظهر فيه الموت فوجبت قبل التمتع من براءة الرحم ثم ظهر خلوصها صريح الشكاح على ما ذكره في النهر إذا عذته  
عليها عند عدم ظهور الحمل لا على ما ذكره في البحر لأنه أوجب عليها العدة مطلقا وفي البحر المحيط إذا عالج الرجل  
جاريته فيمادون الفرج فأنزله فأخذت الحسابة ماء في شيء فاستدخلته في فرجها في حدثان ذلك فعلفت  
الحسابة وولدت فالولد ولده والحسابة أم ولده اه وسكتوا عما إذا وطئها في دبرها والظاهر فيه وجوب العدة  
أيضاً لأنه لا يحصل غالباً إلا مع الخلوة وهي وجبة للعدة (قوله إذا لم تمض فيها) التقيد بالسبع اتفاق (قوله لأن  
من لا تحيض لا تحبل) أي فلا حبلت تبين أنها من ذوات الحيض فلا تنقض عتقها بالانثلاث حيض أو بسلالة  
أشهر بعد بلوغ سن الإياس حلي مزيديا (قوله وفيها) أي الثانية (قوله ومضت عتقها) أي فلا يقع الثلاث (قوله  
ما هو منها معلوما) ويلزم من العلم بغيرها العلم بوقوع الطلاق وهذا معنى قول صاحب الجواهر السابق فإن اشهر  
طلاقها فيما بين الناس تنقضي والالا (قوله بالينة) الباء فيها السببية وهي في قوله بوقوع التعدية (قوله بعد  
انكاره) أي الثلاث (قوله قبل ذلك) أي قبل الثلاث المحكوم عليها (قوله بمدة) أي يحتمل فيها انقضاء العدة  
(قوله لم يقبل) لتناقضه في الدعوى فإنه ادعى أولاً عدم صدور الثلاث منه ثم ادعى صدوره وأنه لم يصادف محلاً  
فان قلت ان التوفيق يمكن بحمل انكاره الثلاث أولاً على عدم وقوعه لعدم مصادفته محلاً أوجب بأنه غير  
التيادير (قوله أخبرها ثقة) هذا الفرع واللذان بعده أعانتا ظهر في الديانة لان القاضي لا يعمل بخبر الفرد ولا بالخط  
ولا بخبر غالب الطلاق فذكر (قوله وأوطئها ثلاثاً) أي أو واحدة بآنية ألا يختلف الحكم (قوله أو أتاها منه  
كتاب) ولا ندري أنه كتاب أم لا بجر (قوله فلا بأس أن نعتد) أي من وقت الإيقاع علم أو الموت وتزويج وتعبيره  
بلا بأس بقصد أن الأولى عدم ذلك (قوله فلا بأس أن ينكحها) فالأولى عدمه وفي البحر عن الخلاصة جاءت امرأة  
الى رجل وقالت طلقني زوجي وانقضت عتقي ووقع في قلبه أنها صادقة سواء كانت عدلة أو لا حل له  
أن يتزوجها وان قالت وقع نكاح الأول فاسد الميحل له وان كانت عدلة اه والحل لا ينافي عدم الأولوية المفاد  
من عبارة المؤلف (قوله وفيه) أي البحر عن كافي الحاكم ونجاسة البيان ونصه إذا أتاها خبر موت زوجها ولو شكت  
في وقت الموت نعتد من الوقت الذي تستيقن فيه بموته لأن العدة يؤخذ فيها بالاحتياط وذلك في العمل باليقين  
اه (قوله وفيه عن المحيط) عبارته وفي فتح الله بروعكس هذه المسئلة إذا قال الزوج أخبرني بأن عتقها  
قد انقضت فان كانت في مدة لا تنقضي في ثبوتها لا يقبل قوله ولا قولها إلا ان تبين ما هو محتمل من إسقاط  
سقط مستبين الخلق في تذييل قبل قولها ولو كان في مدة تحتمل فكذبته لم تسقط نفقتها وله أن يتزوج بأختها لأنه  
أمر ديني يقبل قوله فيه اه فالخاسل أنه يعمل بخبر ما بقدر الامكان بخبره فيما هو حقه وحق الشرع وبخبرها  
في حقها من وجوب النفقة والسكنى ولو جاءت بولد لا أكثر من سنة أشهر ثبت نسبه منه لان حقها في النسب  
أصل لكن الولد لانها تدعى بولدها ليس له أب معروف فلم يقبل قوله ولا ينقض نكاح أختها لأنه لا يتصور استحقاق  
النسب الا بقاء الفرائض فصار الزوج مكذباً في خبره شرعاً بخلاف انقضاء النفقة لأنه يتصور استحقاق النفقة  
بغير العدة فكانها وجبت في حقها بسبب العدة وفي حقها بسبب آخر فان تزوج أختها ومات فالمرات ثلاث أخرى  
ذكره محمد في النكاح وقبل ان قال هذا في العدة ثم مات فالمرات ثلاث أخرى لانه ممتدة وان قاله في المرض فالمرات  
للمعدة فإذا قضى بالمرات للمعدة قبل بفسد نكاح أختها والاصح أنه لا يفسد لأنه يتصور استحقاق الميراث  
بغير الزوجية فقل منزلة استحقاق النفقة محيط (قوله كذبته) أي الزوج في قوله أنها أخبرني بانقضاء عتقها  
(قوله تحتمل) أي تحتمل انقضاء العدة (قوله عملاً بخبرها) كذا في نسخة وفي أخرى بخبر ما هو عليه الوجه لثبوت  
قبله (قوله ولم يفسد نكاح أختها) هذا غير منواب كما يعلم من العبارة السابقة (قوله قدره لومات) محله ما إذا قال  
انها أخبرني بانقضاء العدة ثم تزوج أختها ومات لاني صورة الولادة كما يعلم من العبارة السابقة فتأمل والله تعالى  
أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في الحداد) •

لما ذكر العدة ومن عليه يجب أردفه بذكر ما يجب فيها على المتهات فان في المرتبة الثانية من أصل وجوبها  
نهر وهو من الحد بمعنى المنع لمنع الشارع إياها عن الزينة (قوله من باب أحد) واسم الفاعل لا تقي محذوف ومحملة  
والمصدر الاحداد وفي نسخة من باب أحد (قوله ومدة) مضارع بضم العين كبعض غير أنه أدغم وقوله ومدة

إذا لم تمض فيها ثلاث حيض وان لم تكن  
حاضت قبل الولادة لأن من لا تحيض  
لا تحبل وفيها طلقها ثلاثاً وبقول كنت طلقها  
واحدة ومضت عتقها ثلاثاً والاتق ولو حكم  
عند الناس لم تقع الثلاث بالينة بعد انكاره ما  
عليه بوقوع الثلاث بالينة بعد انكاره ما  
برهن أنه طلقها قبل ذلك بدة طلقه لم  
يقبل بجر وفيه عن الجوهرة أخبرها ثقة أن  
زوجها الغائب مات أو طلقها ثلاثاً أو  
أتاها منه كتاب على يد ثقة بالطلاق ان أكبر  
لأنها أنه حتى فلا بأس أن نعتد وتزوج  
وكذا لو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي  
وانقضت عتقي لا بأس أن ينكحها وفيه عن  
كافي الحاكم لو شكت في وقت موته نعتد من  
وقت تبين بها احتياطاً وفيه عن المحيط  
كذبته في مدة تحتمل له لم تسقط نفقة ما حوله  
نكاح أختها ولا بخبرها ما بقدر الامكان ولو  
ولدت لا تلازم من نصف حول ثبت نسبه ولم  
يفسد نكاح أختها في الاصح قدره لومات  
دون المعتدة  
• (فصل في الحداد) •  
جاء من باب أحد ومدة ومدة



فيكون من باب ضرب والمصدور لها ماحدا بكسر وهى حاذية بغيره (قوله وروى بالجيم) فيكون من باب ضرب  
 التى قطعته فكانت من الزينة وما كانت عليه حوى (قوله ترك الزينة للعدة) أى مطلقا ولو من مدحى  
 أو كانت كافرة أو صغيرة فيكون أهم من النمرى (قوله ونحوها) كالطيب والدهن والكيل (قوله بضم الحاء)  
 يعنى وقع التام من يلب مد (قوله الطلبي) (قوله وكسرها) يعنى وقع التام فيكون من باب فز أرضها فيكون من  
 باب احدا هـ - لحي (تنبيه) الحداد واجب اقوله عليه الصلاة والسلام لا تلبس المتوفى عن زوجها المصفر من  
 الثياب ولا المشق ولا الحلى ولا تختضب ولا تنكحل نهر والممشق المصوب بالمشق أى القوة حوى وفى أبه  
 المصود عن البدر العيني المفرة (قوله مكلفة) أى بالغة عاقلة فلا حداد على صغيرة ومجنونة لعدم التكليف (قوله  
 مسلمة) خرجت الكافرة ولكن لو أسلت الكافرة فى العدة لزماها الاحداد فيها بغير منها جوهره (قوله ولو أمة)  
 انما وجبت عليها الكون من مكلفة بحق الشرع ما لم يفت به - حق العبد ولذا لا يحرم عليها الخروج الا اذا كانت  
 فى بيت الزوج وقت الطلاق ولم يخرجها المولى ويحلى ان أخرجها والمدة والمدة - مائة كالقنة بغير  
 (قوله منكوسة) بالرفع صفة مكلفة فلا حداد على معتدة العتق كإياى (قوله نكاح صحيح) بأن يحنن فى قوله  
 ومعتدة نكاح فاسد (قوله ودخل بها) هذا القيد صحيح بالنسبة لمعتدة البت أما بالنسبة لمعتدة المهرت فهو مضى  
 لأن معتدة الموت يجب عليها العدة وان كانت غير مدخولة فيجب عليها الحداد فكل الصواب اسقاط هذا القيد  
 فان لفظ معتدة يغنى عنه اه حلى (قوله اذا كانت معتدة بت) يعنى المبتوت طلاقها وهى المطلقة ثلاثا  
 أو واحدة بآية والمختلعة ومعتدة الفرقة بخيار الحب والعنة ونحوهما نهر (قوله لانه حق الشرع) أى فلا يملك  
 العبد اسقاطه (قوله اظهرا للتأسف) علة لعدم أيضا لان هذا الاشياء دواى الرغبة وهى ممنوعة عن النكاح  
 فحقتهم الثلاث بدرجة الى الوقوع فى المحرم هداية (قوله بترك الزينة) متعلق بتعهد الزينة ما تزين به المرأة من  
 حلى أو كل كفى الكشاف فيستدرك ما به ههنا وفى النهران من ذكر الفصل بعد الجملة واستشكل  
 متعلق بالمرور فيحد بان الاحداد ترك الزينة ووجه الاشكال لزوم ملابسة الشئ لنفسه ان جهات البناء للملابسة  
 الا أن يجعل للتصوير ومن ملابسة الكلى لجزئية فالكلى ترك الزينة مطلقا لا يقيد كونها من المعتدة والجزئى  
 ترك المعتدة لانه أعم من المعتدة من بعض معناه ويراد به تناسف (قوله بجلي) سواء كان من ذهب أو فضة  
 أو جواهر أو قصب بجر (قوله أو حرير) بجميع أنواعه وألوانه ولو أسود بجر واستثنى البهنى الأسود كذا فى الدر  
 المنقى (قوله بضيق الاسنان) ويجازى واسع الاسنان بجر (قوله والطيب) اسم لعين الطيب والتركس على عليه  
 وقوله والدهن بالضم اسم العين لقول الشاعر ولولبلاطيب كزيت خالص فانه صريح فى أن المراد به اسم العين  
 (قوله وان لم يكن لها كسب الا فيه) قال فى البحر وأطلق فى ترك الطيب فلا تحضره ولا تجبر فيه وان لم يكن لها  
 اكسب الا فيه اه وقوله ولا تجبر فيه أى بنفسها فلا تمنع عنه بوكيلها شربلا لمة (قوله كزيت خالص) أى من  
 الطيب وأدخلت الكاف الشيرج والسمن وقد ذكرهما صاحب البحر (قوله والكيل) بالفتح استعمال السجل  
 بالضم نهر (قوله والحناء) لانه طيب كما فى حديث أخرجه النسائى (قوله بجمرة) هى الطين الأحمر وقد يحرر  
 حلى عن جامع اللغة (قوله أو ورس) هو بت أصغر يكون باليمن حلى عن جامع اللغة (قوله لا بهذر) أى فلها  
 ليس الحرير للكمة والقمل ولها لا اتصال للضرورة وليس المعتدة والمزعة اذا لم تجد غيره لوجوب ستر العورة  
 بجر انكن لا تقصد الزينة بل ستر العورة فله مسكين وبقى أن يقيد الجواز بقدر ما تسعد ثوبا غير ما يبيعه  
 والاستحلاف بنده أو من مالها ان كان لها مال فنع (قوله راجع للجمع) أى لجمع ما ذكر من الزينة الخ  
 (قوله تنبع المحظورات) نسبة الاباحة اليها مجاز والمبيع الشارع (قوله ولا بأس بأسود وأزرق) لانها لا يقصد بهما  
 التزين نهر (قوله ومعه فرخان) قال فى المصباح خلق الثوب بالضم اذا بلى فهو خلق فيقتضيان الجمع خلقان  
 اه وقال القهستانى والمراد بالثوب ما كان جديدا يقع به الزينة والا فلا بأس لانه لا يقصد به الاستراة العورة  
 والاحكام تنبى على المقاصد بيط (قوله لا رائحة له) لم أره لغوه ولم يذكره فى شرح المتن الا أن يقال ذكره نظرا  
 لاشغال فان النطق لا رائحة له (قوله لاحداد) أى واجب (قوله كامة وصغيرة ومجنونة) لعدم التكليف وفيه أنه  
 يقال ما اذا لم يحاطب به ولزى الصغيرة والمجنونة كفى العدة وتؤمر الكافرة بوجبة المسلم لحقه (قوله ومعتدة عتق)  
 لانه ما فاتنا نعمة النكاح (قوله كونه عن أم ولد) تنظير لما قبله وأما اعتناق أم الولد فهو اراد بقول المصنف

وروى بالجيم وهو لغة كفى التام من ترك  
 الزينة للعدة ونهر ترك الزينة ونحوها معتدة  
 باتن أو موت (معتدة) بضم الحاء وكسرها  
 كامة (مكلفة مسلمة ولو أمة منكوسة) اذا  
 بنكاح صحيح ودخل بها بديل قوله (اذا  
 كانت معتدة بت أو موت) وان أسرها الملقى  
 أو المبت بترك لانه حق الشرع اظهرا للتأسف  
 هـ - لى فوات نعمة النكاح (ترك الزينة)  
 بجلي أو حريرا أو متشاقا بضيق الاسنان  
 (والطيب) وان لم يكن لها كسب الا فيه  
 (والدهن) ولولبلاطيب كزيت خالص  
 (والكيل والحناء) وليس المعتدة راجع  
 وصوغ عورة أو ورس (لا بهذر) ولا  
 للجمع اذا ضرورات تنبع المحظورات ولا  
 بأس بأسود وأزرق ومعه فرخان لا رائحة له  
 (لا حداد على سبعة كونه عن أم ولد)  
 ومجنونة (معتدة عتق) كونه عن أم ولد  
 (و) معتدة (نكاح فاسد)



ومعتمدة حتى فلا وجه لقول الحلبي أن الكاف إلى أن مثله لو اعتنقها (قوله أو وطء بمشبهة) محترز قوله  
 منكروحة فكان المناسب ذكره مع معتدة العتق فإله الحلبي (قوله أو طلاق رجعي) محترز قوله إذا كانت معتدة  
 بات أو موت وكان ينبغي أن يذكر المطلق قبل الدخول أيضا فانما خرجت بقوله معتدة اه حلبي وتقدم ما يفيد  
 ندب التزويج لمطلقه الرجعي إذا كانت الرجعة من حرة (قوله ويباح الحداد) أفاد أنه لا يجب في غير ما تقدم به عليه  
 صاحب البحر وغيره (قوله فقط) ولا يحمل فوق ذلك لقول محمد في النوازل لا يحمل الحداد لمات أبوها أو ابنها  
 أو أمها أو أخوها أو غاها في الزوج خاصة قال الكمال قبل أراد محمد عدم الحل فيما زاد على الثلاث لما في الحديث  
 من إباحة للمسلمات على غير أزواجهن ثلاثة أيام (قوله وللزوج منعها) قال في التهريق هل له منعها في الثلاث  
 مقتضى الحديث لا والمذهب كورف كتب الشافعية ثم وقواعد المذهب لا تأباه فيحل الحل في الحديث على عدم  
 منعه وإلته تعالى الموفق وفهم النارج أنه من تنقذ كلام الفتح وليس كذلك وإنما خرجت لصاحب البحر (قوله  
 ولا تعذر في لبس السواد) أي التي تصبغ بعد موته أو حين الموت أما الأسود المصبوغ قبل فظاهر عبارته أنه  
 لا يتم فيه وصارته مثل أبو الفضل عن المرأة يموت زوجها أو أبوها أو غيرهما من الأقارب فتصبغ ثوبها أسود  
 قبله شهرين أو ثلاثة أو أربعة تأمنا على الموت أتعد في ذلك فقال لا وسئل عنها على بن أحمد فقال لا تعذر وهي  
 آتمة إلا الزوجة في حق زوجها فانما تعذر في ثلاثة أيام اه فقوله سابقا ولا بأس بأسود يجعل على الأسود غير  
 المصبوغ بعد الموت (قوله وظاهره معها من السواد الخ) يجعل على المصبوغ أسود بعد الموت كما قلنا تتوافق  
 عبارات (قوله وفي النهر) أي بها وأصله لصاحب البحر (قوله لو بلغت) الصغيرة ومن ثلها المجنونة إذا أفادت بصر  
 (قوله لزومها الحداد فيما بين) الخافه ما بالكافرة إذا أسلمت المنصوص عليها (قوله قتم) تقر بع على العموم  
 المفهوم من عبارة العيني وفيه إشارة قد دفع توقف صاحب البحر حيث قال أطلقها أي المعتدة فشمع المعتدة عن  
 طلاق بنوعيه وعن وفاة عن عتق وعن غير ذلك ولم أره صريحا اه (قوله إذا لم يحط بها غيره) أي إذا خطبها غيره  
 فيحرم الحديث لا يحطب أحدكم على خطبة أخيه (قوله وترضى به) قال في البحر فإن خطبها فلي ثلاثة أوجه  
 أما أن تصرح بالرضا قصر أو بالردة قصر أو تسكت فتقولان للعلماء ولم أر هذا التفصيل لأصحابنا وأصل الحديث  
 الصحيح لا يحطب أحدكم على خطبة أخيه وقيدوه بأن لا ياذن له اه وظاهر الشرح أن هذا منصوص المذهب  
 وقد علمت ما فيه (قوله خطبتها) مصدر كأن خطب كقولك أنه حسن الجلسة والقعدة تريد الجلوس والقعود  
 وفي اشتقاقه وجهان أحدهما أن الخطب هو الأمر والشأن يقال ما خطبك أي ما شئت فقل قولهم خطب فلان  
 ثلاثة أي سألها أمرا وشأنا في نفسها والثاني أصل الخطبة من الخطاب الذي هو الكلام يقال خطب المرأة خطبة  
 إذا خاطب في عقد النكاح وخطب خطبة أي خاطب بالزجر والوعظ والخطب الأمر العظيم لأنه يحتاج فيه إلى  
 كلام كثير بغير عن الرازي (قوله ونضم) هو غريب نهر (قوله وصح التعريض) هو لغة خلاف التصريح والفرق  
 بينه وبين الكتابة أن التعريض تضمن الكلام دلالة ليس فيها ذكر ككثرة ما أقيع البطل تعرض بأنه يجنب  
 والكتابة ذكر الرديف وإرادة المردوف كقولك فلان طویل البعاد وكثير المادي عن أنه طویل القامة ومضاف  
 قاله في المغرب فالمراد به هنا أن يذكر شيئا يدل على شيء لم يذكره قاله في البحر وقال الله ستاتي والتحقق أن التعريض  
 هو أن يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازا وكناية ومن السياق معناه معرضا به فالوضع له والمعرض به  
 كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول المحتاج للمحتاج إليه بختك لا تسلم عليك فيقصد  
 من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء اه (قوله كأريد التزويج) ووددت أن ييسر إراقه إلى امرأة سالحة  
 وما قبل من أنه يقول أنك لجليلة وإني فيك لأرغب وإني لأرجو أن أجمع أنا وأنت فردة في البدائع بأنه غير سديد  
 إذا يحمل لاحدا ن يشافه أجنبية لا يحمل له نكاحها لئلا يذلل اه وفيه نظر فقد أخرج البيهقي عن ابن  
 جبير في قوله تعالى الآن تقولوا أقولا معروفا يقول إنني فيك لأرغب وإني لأرجو أن تجمع قال في الفتح وشعوره  
 الخ لجليلة أو سالحة فلا يصح نكاحها ولم يقول على ما في البدائع نهر قال المحمدي وفيه تأمل ووجهه والله  
 تعالى أعلم أنه لا يلزم من العمل بقول ابن جبير (قوله لا المطلقة إجماعا) نقله في النهر عن المعراج وأطلق في المطلقة  
 نعم المبانة بقسمها وفي نقل الإجماع نظر يعلم بد كعبارة القهستاني حيث قال لا يجوز له معتدة الرجعية أصلا  
 وكذا معتدة البائن كافي النهاية وغيرهما عن شرح التناويلات لكن في اختار أنه يجوز كالماتوفى زوجها عنها

أو وطء بمشبهة أو طلاق رجعي ويباح الحداد  
 على قرابة ثلاثة أيام فقط وللزوج منعها لأن  
 الزينة حق ففتح وينبغي حل الزيادة على الثلاثة  
 إذا رضى الزوج أو لم يكن من جهة نهر  
 وفي التارخانية ولا تعذر في لبس السواد وهي  
 آتمة إلا الزوجة في حق زوجها وظاهره معها من  
 ثلاثة أيام قال في البحر وظاهره معها من  
 السواد تأمنا على الموت زوجها فوق الثلاث  
 في النهر لو بان في العتة أي معتدة ثانت عيني  
 فيمحل (والمعتدة) أي معتدة ثانت عيني  
 قتم مجتدة عتق ونكاح فاسد أو ما الخالية  
 قضطب إذا لم يحط بها غيره وترضى به فلو سكت  
 فتقولان (تخرج خطبتها) بالكسر وتضم  
 (وصح التعريض) كأريد التزويج (لومعتدة  
 الوفاة) لا المطلقة إجماعا لافضائه إلى عداوة  
 المطلق

اتفاقا (قوله ومفاده) أي التحليل حيث تبد بعد اوة المطلق والخصير في جواز له التعريض وبه يخرق بين الخطبة  
 والتعريض (قوله لكن القهستاني) عبارة ولم يوجد نص في معتدة وطه بشبهة وفرقة ونكاح فاسد فيجب  
 أن يعرض للاولين وفي المضمرات أن بناء التعريض على الخروج اه مراده بالاولين المتوفى بهم الزوجين  
 ومعتدة الوطه بشبهة وبالاخرين معتدة الفرقة أي الفسخ ومعتدة النكاح الفاسد لكن عدم خروج معتدة  
 النكاح الفاسد مبني على ما في الظهيرية كما ساقى اه حلي (قوله ولا يخرج معتدة رجعي وبائن) أطلق في المباني  
 فم الواحد والمتعدد سواء كان المنزل مملوكا للزوج أو غيره حتى لو كان غائبا وهي في دار بأجرة فادرة على دفعها  
 فليس لها أن تخرج بل تدفع الأجرة وترجع ان كان باذن الحاكم (قوله بأي فرقة كانت) ولو كانت جمعية  
 كتبيلها ابن زوجها بدائع (قوله على ما في الظهيرية) نقل في البحر من البدائع جواز خروج المعتدة عن نكاح  
 فاسد ثم قال وفي الظهيرية وسائر وجوه الفرق التي توجب العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء يعنى في حق  
 حرمة الخروج من بيتها في العدة وحكي قوى شمس الاسلام الا وزجندى أنها لا تعتد في منزل الزوج لانه لا ملأه  
 عليها اه وفي المجتبى لا تمنع المعتدة من نكاح فاسد من الخروج اه حلي (قوله في الاصح) به اتفق الصدر  
 الشهيد (قوله أو على السكنى) عطف على قوله على نفقة معتدة تبايعي لو اختلفت على أن لا سكنى لها لا يساح لها  
 الخروج وقد مر في الطلع أنه لا يصح على اسقاط السكنى لانها حق الله تعالى بخلاف ما اذا اختلفت على اسقاط  
 مؤنة السكنى بأن تدفع الأجرة من ماله ان يصح فيصير هذا عليه للتوفيق (قوله لو حرمة) أما الأمة والمذبرة وأتم  
 الولد والمكاتب والمستعانة فيجوز لهن الخروج في عدة الطلاق والوفاة لان حال العدة مبني على حال النكاح  
 ولا يلزمهن المقام في منزل الزوج حال النكاح فكذلك بعده ولان العدة حق المولى فلا يجوز ابطالها الا اذا بواها  
 منزلا حيث لا يخرج وله الرجوع ولو بواها في النكاح ثم طلقت فلزواج منعها من الخروج حتى يطلبها المولى  
 بحر (قوله ولو من فاسد) أي ولو كانت العدة من نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله بأي فرقة كانت على ما بينا  
 اه حلي (قوله مكافئة) خرج الصغيرة والجنونة فلا يعلق بهما شيء من التكليف لكن للزوج أن يمنع الجنونة  
 من الخروج بحمها ينال منه وينع الصغيرة اذا سكنت مطلقا رجعا بدائع والمرافعة كالسابقة في المنع من  
 الخروج وكالسكنية في عدم وجوب الاحداد فلا يحرم علم الخروج لانها غير مخاطبة بحق الشرع الا ان منعها  
 زوج فان أعقت الأمة وأسات الكفاية حرم الخروج بدائع (قوله من بيتها) أي من مسكنها الذي تسكن فيه  
 قبل العدة وهو بيت الزوج وأضيف اليها سكناها حوى (قوله لا لبلا ولا تنهارا) بيان لقوله أصلا (قوله ولا إلى  
 صحن دار في منازل اقره) لانها غفلة السكة قهستاني بخلاف ما اذا كانت المنازل بحر (قوله ولو باذنه) فعميم  
 في قوله ولا يخرج معتدة حتى ان المطاعة رجعا وان كانت منكوسة حكا لا يخرج من بيت العدة ولو أذن الزوج  
 بخلاف ما قبل الطلاق لان الحرمة بعده للعدة وهي - قته تعالى فلا يمكن ابطاله بخلاف ما قبله لان الحرمة  
 لحق الزوج فملك ابطاله بالاذن اه بحر (قوله بخلاف نحو أمة) أي كالمذبرة وأم الولد والمكاتب أي فلها  
 الخروج سواء أذن الزوج أم لا وقد تقدم ما فيه (قوله في الجديدين) الليل والنهار لانها ما يتجدد دين دائم  
 وفي القاموس والجديدان والاجدان الليل والنهار (قوله وتبيت أكثر الدليل الخ) الحاصل أن مدار الحمل  
 خروجها لنقل المعيشة فينتهز بقدره في انقضت حاجتها لا يحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها كذا  
 في الفتح ويدل عليه قوله في الهداية لانه لا نفقة لها احتساج الى الخروج ثم حار الطلب المعيشة وقد عتد الى أن يحجم  
 الليل فيحصل ما في المصنف على ما اذا اضاعت الى ذلك أفاده في النهر وفي الجوهره يعنى بعض الدليل ما تستكمل به  
 حوائجها (قوله كزراعة) وطلب نفقة وخراج كرم ولا بد أن يقيد بأن تبيت في منزلها حوى (قوله ولا وكيل لها)  
 أما اذا وجد لها وكيل فقد استغنت عن الخروج فيصير عليها (قوله طلقت الخ) سواء كان الزوج معها  
 أم لا بحر (قوله وهي زائرة) أي مثلا (قوله لوجوبه عليها) أي العود فتدفع الى تحصيله منع وأغرد الضمير  
 في عليها لان العطف بأو (قوله أي معتدة طلاق وموت) عبادة النفاية وموت - هلاوته المعتدة في منزلها طى  
 منزل زوجها وقت الفرقة أي فرقة كانت اه (قوله في بيت وجبت فيه) وهو المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى  
 ودفع بهذا البيان ما يقال ان العدة أول ما وجبت في البيت الذي صد وفيه الطلاق أو المات وفي البدائع  
 أجرة المنزل بعد وفاة الزوج من مالها (قوله ولا يخرج ان) بالبناء للفاعل والمناسب الاتيان بالثبوت لانه للمنفق

وفاده جواز معتدة حتى ونكاح فاسد  
 ووطه بشبهة نهر لكن في القهستاني عن  
 المضمرات أن بناء التعريض على الخروج  
 (ولا يخرج معتدة رجعي وبائن) بأي فرقة  
 كانت على ما في الظهيرية ولو نفقة على نفقة  
 عتدتم في الاصح احتساج أو على السكنى  
 فليزمنها أن تكتري بيت الزوج معراج  
 (لو حرمة) أو أمة مبرأة ولو من فاسد مكافئة  
 من بيتها أصلا لا لبلا ولا تنهارا ولا إلى صحن  
 دار في منازل اقره ولو باذنه لانه حتى الله  
 بخلاف شعرا معتدة حتى العبد ومعتدة  
 موت تخرج في الجديدين وتبيت أكثر الدليل  
 (في منزلها) لان نفقة عليها احتساج الخ  
 حتى لو كان عندها كفايتها صارت كالطالفة  
 فلا يحل لها الخروج فتح وجوز في الثانية  
 بزوجها الاصلاح ما لا بداهة كزراعة  
 ولا وكيل لها (طلقت) أو مات وهي زائرة  
 (في غير مسكنها عادت اليه فوراً) لوجوبه  
 عليها (وتعتدان) أي معتدة طلاق وموت  
 (في بيت وجبت فيه) ولا يخرج ان منه

المأثرت (قوله الآن تخرج) المناسب للابن بضمير التثنية وأطلق في الإخراج فتصل ما إذا أخرجها المطلق ظلمنا  
 وما إذا أخرجها صاحب الذول لعدم قدرتها على الكراهة ووجدت منزلا بغير كراهة وما إذا أخرجها الوراث وكان  
 نصيبها من البيت لا يكتفي بهجور (قوله أو يهدم المنزل) أي أو جانب منه ويحذف على مالها أو نفسها نهر (قوله  
 أو تلف مالها) من ذلك ما إذا طلقها بالبادية وهي معه في خيمة والزواج ينتقل إلى موضع آخر للكل والماء  
 ويحذف التلف على نفسها أو مالها فله أن يتحول به ساو إلا فلا (قوله ونحو ذلك من الضرورات) كما إذا لم يكن معها  
 أحد في البيت وقلبه يحنف لبلان من أمر الموت خوفا شديد فلها التحول وإن لم يكن شديدا فليس لها  
 التحول ظهريه (قوله فتخرج) أي معتدة الوفاة كما يدل عليه ما بعده (قوله لا قرب موضع اليه) ونعيم المنزل  
 الثاني لها وظاهره نعيم الاقرب وجوبها ويجزى في الهندية وإذا انتقلت لعذر ~~بكون~~ سكناها في البيت  
 الذي انتقلت اليه بمنزلة كونها في المنزل الذي انتقلت منه في حرمة الخروج بدائع (قوله وفي الطلاق) عطف  
 على محذوف تقديره هذا في الموت (قوله إلى حيث شاء الزوج) هذا إذا كان حاضرا أما إذا طلقها وهو غائب  
 فالتميز اهـ بجور (قوله انتقلت من الجانب) ثقة بعبارة وأولاده الكبار (قوله وظاهره) أي حيث عبر بالفعل  
 (قوله أو الكراه) وجه الوجوب فيه أن الشراء إذا وجب عند مكانه وهو أوثق فلا يجب الكراهة عند مكانه  
 وهو أخف أولى (قوله بنسخي) البناءة تكلم والجتهى يدل وليست الماء للتثنية أبو السعود (قوله فليجوز  
 الظاهر أن نسخته محرفة لانه إذا كان لا يكتفي باليمين المكنت بغير شراء أو كراهة فكيف تؤمر بالمكنت مع الاستئثار  
 اهـ حلي ويؤيد لما في البحر ما في شرح الجمع لابن مالك لو أسكنوها في نصيبهم بأجرة وهي تقدر على أدائها لا تنتقل  
 ثم إن الذي في الجتهى يناسبه ما في النهر عن الحائسية وغيره لو كان في الورثة من ليس محرما لها وحصلتها  
 لا تسكنها فلها أن تخرج وإن لم يخرجوها اهـ فإنه يقتضي عدم وجوب الشراء والكراه (قوله ولا بد من ستره  
 بين ما في البائن) وفي الموت تستر عن سائر الورثة من ليس يحرم لها هندية وظاهره أنه لا ستر في الرجعي  
 وما يأتي من قول المصنف ومطلقة الرجعي كالباين في طلب السترة فيه أيضا ويؤيده ما تقدم في باب الرجعة  
 أنه لا يدخل على مطلقة الرجعي إلا أن يؤذنها ثم الظاهر نذب السترة فيه لتكونها ليستة أجنبية ويجزى (قوله  
 ومفاده أن الحائل يمنع الخلوة المحترمة) هو صاحب الجور قال فيه فيمكن أن يقال في الأجنبية كذلك وإن تكن  
 معتدة إلا أن يوجد نقل بخلافه وانما كنى بالحائل لأن الزوج معترف بالحرمة اهـ (قوله أو كان الزوج فاسقا)  
 لا يؤمن أن يباها في الخلوة (قوله ومفاده وجوب الحكم) قال في الجور وهكذا صرح في الهداية بأن خروجه  
 أولى من خروجه عن سد العذر ولعل المراد أنه أرجح فيجب الحكم به كما يقال إذا عارض محرم ومبيح ترجح المحرم  
 أو فالحرم أولى فإنه يراد بالوجوب لانهم علوا أولوية خروجه بأن مكنتها واجب لا مكنته كذا في فتح القدير وقوله  
 به أي بخروجه (قوله وحسن) أي استحب قال في الهندية وإن أراد القاضي أن يجعل معها امرأة ثقة تقدر  
 على الخلوة فهو حسن اهـ (قوله امرأة ثقة) لا يقال إن المرأة على أصلكم لا تصلح أن تكون حائلة حتى قلتم  
 لا يجوز للمرأة أن تسافر مع نساء ثقات وقلتم بانضمام غير ما تزاد الفتنة فكيف تصلح حالنا نأقول تصلح  
 أن تكون حائلة في البلد لبقاء الاستبراء من العشرة ولا مكان الاستفانة بجماعة المسلمين وبأدلى الأمر منهم  
 بخلاف الفلادون في السفر زياهي (قوله فادرة على الخلوة) بأن تكون بصيرة ذات قوة يمكنها الصياح للاستفانة كذا  
 ينبغي أن نفهم ولم أره (قوله وفي الجتهى) الأفضل الخلوة بستر أي لو عد لا بجور وهذا مقابل قول المصنف ولا بد  
 من ستره بين ما في البائن والظاهر الأول ظهور وجهه (قوله قال) أي الزاهدي في الجتهى (قوله بعد الثلاث)  
 أي بعد مضى العدة (قوله التقاء الأزواج) بلن تقابل مكشوفة الوجه والأزواج وغير ذلك (قوله خوف فتنة)  
 أحد بلن يميل إلى وطئها أو تميل اليه (قوله افتقرا) أي بطلاق مطلقا وانقضت العدة (قوله قال نعم) المدار  
 على التشرطين المذكورين في الجتهى وهو عدم التقائها والتقائها لا لزواج وعدم خوف الفتنة سواء باقيا هذا السن  
 أم لا تكن بينهما أولاد أم لا والمذكور أنما هو حادثة السؤال (قوله رجعت) ظاهره الوجوب وفي الهندية  
 ما يفيد التحريم حيث قال ولو سافر بها ثم طلقها بائنا أو ثلاثا أو مات عنها بينها وبين مهرها ومقصد ها أقل من  
 السفرة شلت مضت وإن شاعت رجعت سواء كانت في المهر أو غيره معها محرم أولا إلا أن الرجوع أولى ليكون  
 الاعتداد في منزل الزوج ثم رأيت في البحر أنهم أو ابنا ن لا هل المذهب (قوله ولا بد من ستره) وميسرة

(الآن تخرج أو يهدم المنزل أو تلف مالها)  
 انهدامه أو تلف مالها ولا تجزى كراهة البيت  
 ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لا قرب  
 موضع اليه وفقد الطلاق إلى حيث شاء الزوج  
 ولو لم يكتفها نصيبها من الدار اشتريت من  
 الجانب مجتبي وظاهره وجوب الشراء  
 لو فادته أو الكراه بجور وأقره المصنف  
 قلنا لكن الذي رأيت به بنسخي المجتبي  
 استترت من الاستئثار فليجوز (ولا بد من  
 ستره بين ما في البائن) لئلا يحتل بالأجنبية  
 ومفاده أن الحائل يمنع الخلوة المحترمة (وانه  
 ضاق المنزل عليها أو كان الزوج فاسقا  
 في روجه أولى) لأن مكنتها واجب لا مكنته  
 ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكماله  
 (وحسن أن يجعل) القاضي (بينهما) امرأة  
 (وتزوي من بيت المال بجور عن القاضي  
 الجور) فادرة على الخلوة بينهما  
 وفي الجتهى الأفضل الخلوة بستر ولو فاسقا  
 فيها امرأة قال ولهما أن يستأبدا الثلاث  
 في بيت واحد إذا لم يلقا التقاء الأزواج  
 ولم يكن فيه خوف فتنة ومثل شيخ الإسلام  
 عن زعيمنا قرضا وكل منهم استون سنة  
 وبينها أولاد تذر عليها ما فادته ثم يسكنان  
 في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان  
 التقاء الأزواج هل اهـ ما ذاك قال نعم وأقره  
 المصنف (أبائهم أو ما تذر عليها من مهرها  
 ولو في مهر) وليس بينهما وبين مهرها  
 سفر رجعت ولو بين مهرها ميسرة ويبي  
 مقصد ها أقل مضت (وان كانت تلك) أي  
 مائة الف (من كل جانب) منهم ولا يعتبر  
 ما في ميسرة وميسرة



أي من القرى والأصهار وان كانت المسافة أقل من مدة السفر حتى لا يجب عليها أن تصدق عن الطريق حتى  
(قوله في الصورتين) يعني صورة تبيين الرجوع وصورة التخيير (قوله ولكن ان مرت) أي في مضيق أو رجوعها  
بحر والاولى في التخيير أن يقول وان كانت في مصر فتدفعه ليكون مقابلا لقوله وان كانت في غزاة ثم يقول  
وكذا ان مرت بما يصلح للاقامة فتأمل (قوله بما يصلح للاقامة) كعصر أو قرية لا مفازة (قوله ويذهب) أي محل  
الاقامة الذي يرتبه وبينه قد صدق ما يرى فلا يجب الاعتداد في ذلك المصرا إلا بهذا الشرطا أما إذا لم يمكن  
بينه - ما سفر فظاهره عدم الوجوب بل لها أن تذهب إلى مقصدها وكذا إذا كان هذا المصرا الذي يرتبه من  
جهة - مصرا لم ذلك بالقياس على ما ذكره فتأمل (قوله أو كانت في مصر) أي أو كانت المرأة حين الطلاق  
أو الموت في مصر الخ (قوله تصلح للاقامة) بأن تأمن على نفسها وما لها فيها وقد فيها ما تحتاجه والا فليست  
صالحة كما لا يخفى (قوله وكذا ان وجدت عند الامام) لان العدة تمنع للخروج من عدم الحرمان فان للمرأة أن  
تخرج الى ما دون السفر بغير محرم وليس للمعدة ذلك فكما حرم عليها الخروج الى السفر بغير الحرمان في العدة  
أولى منع (قوله مع أهل الكلا) قال في القاموس الكلا كجبل العشب وطبه ويأبسه اه (قوله في حفرة) قال  
في القاموس الحفرة بالكسر مركب النساء كالموتح لأنها لا تقب اه (قوله ان تضررت بالمكث) كان خافت  
على نفسها أو مالها (قوله فله أن يتحول بها) أي في حفرة أو خيمة كما يفاد من المنع وان أمكن ستره ففعلت وجوبا  
أو ندبا كما مر وهل إذا كان فاسقا وهناك فاض يأمره بتحويل امرأته ثقة معها ما يجب عليه ذلك يحترق (قوله  
والالا) أي لا تضرر بالمكث فليس لها الانتقال معه (قوله ولو من رجعي) فتأمل للكمال في الرجعة عند السفر  
رجعة (قوله فيما ز) أي من الاكلام من تحتم الرجوع ان كان الى مصرها أقل من مدة السفر والمضي الى المقصد  
ان كان اليه في اليه أقل وغير ذلك (قوله في مدة سفر) أي السفر الشرعي وفي القهستاني وانما قيدنا بالامانة لانه  
لو طافها رجعا في مفازة وبعد هاجن المصرا والمقصد مسيرة تبعته في الذهاب أي مسيرة سفر ولو كان البعد عن  
المصرا مسيرة أي - مسيرة سفر والباقي أقل خبرت ولو باه كسر رجعت اه بإيضاح (قوله بخلاف المانة)  
أي فانها ترجع أو تحض مع من شاءت لا ارتفاع النكاح بينهما منع (قوله وانما تعتقد في - كمن المفازة) أي لا جل  
لعمل بالامانة وهي لا تخرجوهن من ميوتهن (قوله فلهما السكنى) لأنها حق الشرع (قوله لا النفقة) لان الفرقة  
بما تجمعتها وسبب عدها من الاحدى عشرة الا ان نفقة لهن وهي به كس الذي اذا طلق الزممة  
فتجب لها النفقة لا السكنى كافي البصر (قوله من البرازية) موافق الظهيرية فانه ذكره في شرح قول المصنف  
ولا تخرج معتدة رجعي وبما في الشرح قال هنالك أي فرقة كانت على ما في الظهيرية (قوله لكن في البدائع)  
كأنه أراد بهذا الاستدلال الفرع الثاني بين نصي الظهيرية والمجتبي يحمل جواز الخروج الذي أفاده نص المجتبي  
على ما إذا لم يعمها الزوج من الخروج وحل عدم الخروج الذي أفاده نص الظهيرية على ما إذا منع من الخروج  
واصل الكلام في الجرفانه قال وأما الكفاية فلا يحرم عليها الخروج لانها غير مخاطبة بحق الشرع الا ان منهها  
الزوج صيانة لمائه (قوله ككتاية الخ) أي فله منع من لصيانة مائه

• (فصل في ثبوت النسب) •

أي في بيان ما يثبت النسب فيه وما لا يثبت قال الجوى ومنايبته لسابقه أنه يلزم من اعتداد ذوات الحمل  
ثبوت النسب (قوله أكرممة الحمل) أي أكرممة استقرار الحمل بالفتح أي حل المرأة الولد في بطنها قهستاني  
(قوله لخبر عائشة رضي الله تعالى عنها) وهو الولد لا يقي في البطن أكثر من سنتين ولو بطل مغزل رواء الدار قطق  
والبيهقي وهو لا يعرف الا ما عا وظل المغزل مثل للقله لان طله حال الدوران أسرع زوالا من سائر الظلال وهو  
على حذف مضاف تقديره ولو بطل مغزل اه بحر (قوله وعند الامانة الثلاثة أربع سنين) وقال ربه سبع  
سنين وعن الزهري ست سنين وعن الليث ثلاث سنين وعن أبي عبيد ليس افضله وقت يوقت عليه وقه لمقوف ذلك  
بمكايات لا يثبت بها حكم كذا في الدر المنثور (قوله وأقلها ستة أشهر) وغايتها ستة أشهر قهستاني (قوله فيثبت  
نسب ولد الخ) النسب اشترا لمن جهة الاوين قهستاني (قوله ولو بالاشهر) متمم في المدة (قوله لا يابسا) أي  
لنظن يابسا لانه تبين بولادتها أنها لم تكن أبسة أبو السعد (قوله في ذلك) أي في ثبوت النسب لافي الرجعة لانه  
لا رجعة في النكاح الفاسد ثم ان محل ثبوت النسب فيه إذا ثبت به لاقل من سنتين من وقت المفازة لا لاكثر

فان كانت في مفازة (خبر) بين رجوع  
ومضى (معها ولي أولا) في الصورتين  
(والمود أحد) تعتد في منزل الزوج (و) لكن  
(ان) مرت بما يصلح للاقامة كما في المصرا  
وغيره زادي النهر ويذهب وبين مقصد هاجر  
أو (كانت في مصر) أو قرية تصلح للاقامة  
(تعتد) ان لم تجد محم - رما اتضاها وكذا  
ان وجدت عند الامام (ثم تخرج بحرم)  
ان كان (وتنقل المعتدة) المطلقة بالبدية فتح  
مع أهل الكلا) في حفرة أو خيمة مع زوجها  
(ان تضررت بالمكث) في المكان الذي  
طلقة به فله أن يتحول به أو الا لوليس للزوج  
المسافرة بالمعتدة ولو من رجعي - بحر  
(ومطابقة الرجعي) كالباقي (فبما مر) كتاب  
تتم من مفارقة المانة كما مر فروع - طالب  
الزوجة بخلاف المانة يجوز له لا يجب وانما  
من القاضي أن يسكنها بجواره لا يجب  
تعتد في سكن المداقة ظهيرية قهستاني  
زوجها فله السكنى لا النفقة تارحاسب  
لا تمنع معتدة نكاح فاسد من الخروج مجتبي  
قلت من البرازية خلافاً لسكن في البدائع  
له منعها التصيين مائه ككتاية ومجنونة  
وأتم وادأعتها فليحفظ

• (فصل في ثبوت النسب) •

(أكرممة الحمل ستان) لخبر عائشة رضي  
الله عنها كما مر في الرضاع وعند الامانة  
الثلاثة أربع سنين (وأقلها ستة أشهر)  
اجباها (فيثبت نسب ولد معتدة الرجعي)  
ولو بالاشهر لا يابسا بدائع وفاسد النكاح  
في ذلك كعده قهستاني



منهما ويحترز الحكم فيما إذا أنت به لتمامهما (قوله لا احتمال امتداد طهرها) بأن تقيض كل عشر سنين مرة وهذه  
 آفة تظهر في الإيسية وغيرها قال السيد الجوى ولا مجال للعمل على الزنا والوطء بشبهة مع إمكان الحمل وهو  
 أولى أيضا من كونها تزويت بغيره لأن البقاء أسهل من الابتداء اهـ (قوله وعلوقها) أى حملها (قوله والمدة  
 تقهمله) أى المدة التى عقب الطلاق تحتل مضى المدة بأن تكون سنتين يوما على مذهب الامام أو تسعة  
 وثلاثين على قولهم ما فإذا جاءت بولد لا يثبت نسبها إلا إذا جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فانه  
 يثبت نسبها للتيقن بقيام الحمل وقت الاقرار فظهر كذبها (قوله وكانت الولادة رجعة) انما جعل الرجعة  
 بالولادة دون الحمل لاحتمال أنه انتفاخ (قوله لعلوقها فى العدة) والظاهر أنه منه لا تنفاه الزنا منها فيصير بالوطء  
 مراجعا اهـ (قوله للشك) أى لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعا بالشك بجر  
 (قوله ولو ثبت نسبها) موصول بما قبله (قوله بلا دهر احتياطا) قال فى البحر لانه يحتمل أن يكون الولد قائما  
 وقت الطلاق فلا يتيقن بزوال الفرائض فيثبت النسب احتياطا اهـ (قوله فى مبتوتة) أى تحتلعه أو مطلقة بان  
 أو ثلاث أى مقطوعة من النكاح أو مبتوتة طلاقها قهستانى واعلم أن ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة  
 الرجعية والباشنة بقية دعاسيا فى من الشهادة بالولادة أو اعتراف من الزوج بالحمل أو حبل ظاهر (قوله لجواز  
 وجوده) أى الحمل أى قيامه وقته أى الطلاق (قوله ولم تقترضها) فلو أقترت به ثم ولدت لاقل من ستة أشهر ثبت  
 نسبها لأنها أخذت فى الاقرار فان ولدت لاكثر قهستانى عن الكافى (قوله كما مر) أى اقرارا مما لا يمتزى هو  
 أن يكون مع احتمال المدة مضى العدة الذى أفاده قوله والمدة تقهمله ثم هذا الحكم فى المصنف مخصوص  
 بالمتبوتة المدخول بها أما إذا لم تكن مدخولا بها فان جاءت بولد ستة أشهر أو أكثر من وقت الفرق لا يثبت  
 النسب وان جاءت به لاقل منها ثبت حوى عن البرجندى أى لاقل منها من وقت الفرق ولسنة أشهر من وقت  
 العقد أبو السعود (قوله وان لتمامها لا) خصه بالذكر لانه فى الولادة لاكثر لا يثبت بالاولى اهـ حلى لان الحمل  
 حادث بعد الطلاق فلا يكون منه حرمة وطئها فى العدة بخلاف الرجعى بجر ويحكم بانقضاء عدتها قبل ولادتها  
 ستة أشهر عندها فيجب أن ترد نفقة ستة أشهر حلالا على أنه من غير نكاح صحيح وأقل مدة الحمل ستة أشهر  
 فقد أخذت ما لا تسقطه فى هذه السنة أشهر فترده وقال أبو يوسف لا تنقض الا بوضع الحمل (قوله وزعم  
 فى الجوهر أنه الصواب) قال فى البحر وأما إذا أنت به لتمام السنتين فنشكل فانهم اتفقوا على أن أكثر مدة الحمل  
 سنتان وألحقوا السنتين بالاقل منهم ما حتى انهم لم يثبتوا النسب إذا جاءت به لتمام سنتين وجوابه بالفرق فانه  
 فى مسئلة المتبوتة إذا جاءت به لتمام سنتين من وقت الطلاق لو أثبتنا النسب منسبه لزم أن يكون العلوق سابقا على  
 الطلاق حتى يحل الوطء فغنى ذلك لزم كون الولد فى بطن أمه أكثر من سنتين وفى الحديث لا يمكث الولد أكثر من  
 سنتين فى بطن أمه بخلاف غير المتبوتة حل الوطء بعد الطلاق اهـ قال فى النهر أقول لزوم كون الولد فى البطن  
 أكثر من سنتين ممنوع بالحمل على جعل العلوق فى حال الطلاق لانه حينئذ قبل زوال الفرائض كذا قرره فاضى خان  
 وهو حسن قال فى الجوهر والمدة كور لغير ثبوته والحق حله على اختلاف الروايتين لتوارد المتن على عدم  
 ثبوته كما قال القدورى اذ قد جرى عليه المصنف هنا وفى الوافى وهكذا صدر الشريعة وصاحب الجمع وهم  
 بالرواية أدري حلى (قوله وهى شبهة عقد أيضا) أى كما أنها شبهة فعل وأشار به الى الجواب عن اعتراض الزيلعى  
 حيث قال الآن يتبعه لانه التزمه وله وجه بأن وطئها بشبهة وهى فى العدة هكذا ذكره وفيه نظر لان المتبوتة  
 بالثلاث اذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة فى الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاء فكيف أثبت به النسب هنا  
 قال فى البحر وجوابه تسليم أن شبهة الفعل لا يثبت النسب فيها وان ادعاء إذا كانت متعصفا والا فلا كفى المطلق  
 ثلاثا وعلى ما ل فانه يثبت النسب فيها بالعدو لان الشبهة فيها لم تتمعص للفعل بل هى شبهة عقد أيضا فلا  
 يكون بين التصيين تناقض وقد صرح ابن مالك فى شرح الجمع أن من وطئ امرأة أجنبية زنت اليه وقبل له انها  
 امرأتك انه من شبهة الفعل وأن النسب يثبت اذا ادعاء فعلم أنه ليس كل شبهة فى الفعل تمنع دعوى النسب وقال  
 فى الحدود قهتر أن النسب لا يثبت فى شبهة الفعل الا فى موضعين وسيا فى ان شاء الله تعالى الفرق بين شبهة الفعل  
 وشبهة العقد اهـ ملخصا (قوله والاخر لاكثر) أى من السنتين أى فيثبت نسبها منه عندهما لانها مخلقا من ماء  
 واحد ونحال محمدا لا يثبت نسبها لان الثانى من علوق حادث فى ضروراته أن يكون الاول كذلك بجر مختصرا

(وان ولدت لاكثر من سنتين) ولو لعشرين  
 سنة فاكتر لاحتمال امتداد طهرها وعلوقها  
 فى العدة (ما لم تقترضها) العدة (قوله لاكثر  
 وكانت) الولادة (رجعة) لو (فى الاكثر  
 منها) أو لتمامها وعلوقها فى العدة (لا فى  
 الاقل) للشك ولو ثبت نسبها (كما) يثبت  
 بلا دعوى احتياطا (فى متبوتة) جاءت به  
 لاقل منها (من وقت الطلاق لجواز وجوده  
 وكما) ولم تقترضها (كما مر) وان لتمامها لا  
 يثبت النسب وقيل يثبت لتصور العلوق  
 فى حال الطلاق وزعم فى الجوهر أنه  
 الصواب (الابعدونه) لانه التزمه وهى شبهة  
 عقد أيضا والا اذا ولدت أو أمين أحدهما  
 لاقل من سنتين والاخر لاكثر

(قوله والا اذا ملكها) قال في البحر وشمل الحرة والامة لكن بشرط أن لا يملكها بعد الطلاق طويلا فخرج أمه  
ثم دخل بها ثم طلقها وا واحدة ثم ملكها يلزمه ولدها ان جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت الملك ولا يلزمه  
ان جاءت لسته أشهر فصاعدا ووجهه انها اذا جاءت به لا قبل من ستة أشهر يكون ولد المعتدة وان جاءت به لسته  
أشهر فصاعدا يكون ولدها لو كان وسأى ايضا حقه في فروع ثبوت النسب (قوله وكا الطلاق) أي البائن (قوله  
بدائع) عبارتها وكل جواب عرف في العدة من طلاق فهو الجواب في المعتدة عن غير طلاق من أسباب الفرة  
(قوله لكن في القهستاني) استدراكه على قول المصنف وان تمامها لا لا بدعونه وعبارة القهستاني في لكن  
في شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة في الدعوة لا كثر من مائة فانه يقتضى مفهومه أنه لا يحتاج الى دعوة  
في الولادة لتتمامها ويمكن جريانه على الرواية التي جرى عليها صاحب الجوهرة وغيره وكلام المصنف على الرواية  
التي جرى عليها القهستاني (قوله وان لم تصدقه) قال في النهر وفي اشتراط تصديقها روايتان قال في الفتح والوجه  
عدم اشتراطه لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا معارض ولذا لم يذكر الاشتراط الا في المرحسى والبيهقي في الكامل  
وذلك ظاهر في الضعف والقرابة اه حلي (قوله ولورجعي) انما بالغ به لان الرجعي يخالف حكم البائن  
بالسهولة كما تقدم فأقاربها اتحادها مع البائن هنا (قوله المرافقة) هي الصيغة التي يجامع مثلها وهي في سن  
يمكن بلوغها فيه بأن تكون بنت تسع فصاعدا ولم يظهر فيها علامات البلوغ حوى عن البناية (قوله وان ولدت  
لا قبل من الاقل) وان جاءت به لا كثر منه لا يثبت لحصول العلوق وهي أجنبية بجر (قوله وكذا المقتضى الخ) قال  
في البحر وقيدنا بكونها لم تقربا بقضاءها لانها لو أقربت به بعد ثلاثة أشهر ولم تدع حبلها لم يولد فان كان لا قبل  
من ستة أشهر من وقت الاقرار ثبت النسب وان جاءت به لسته أشهر أو أكثر لم يثبت لانقضاء العدة ويجوز في الولادة لمدة  
حبل تام بعده (قوله لذلك) أي لا قبل من الاقل من وقت الاقرار أي ولا قبل من تسعة أشهر من وقت الطلاق  
لظهور كذبها بيقين كما صرح به في التبيين وحينئذ لا فرق بين أن تقرب أو لا تقرب في أنه لا يثبت النسب الا اذا ولده  
لا قبل من تسعة أشهر في الصورتين وانما قيد بعدم الاقرار ليظهر خلاف أبي يوسف فانه يقول اذا لم تقربا بقضاء  
عدتها يثبت النسب منه الى سنتين ان كان بائنا وان كان رجعي يثبت النسب منه الى سبعة وعشرين شهرا  
وبعدده لا يثبت أما اذا أقربت وجاءت به لا كثر لا يثبت اتفاقا لانقضاء العدة ويجوز في الولادة لمدة حبل تام بعده  
اه حلي (قوله فلو ادعته فكالغة) تكرار مع ماسأى في تنازع ما فيه من الاطلاق في محل التقيد اه حلي (قوله  
لا قبل من تسعة أشهر) لانها اذا ولدت قبل مضي تسعة أشهر من وقت الطلاق تبين أن الحبل كان قبل انقضاء  
العدة وان ولدها لتسعة أشهر فما كثر فهو حبل حارث بعد انقضاء عدتها بالاشهر بجر وانما اعتبر تسعة أشهر لان  
ثلاثة أشهر مدة عدتها وستة أشهر أقل مدة الحبل أبو السعود عن الجوى (قوله والا) بأن ولد على رأس تسعة  
أشهر أو أكثر بجر (قوله لكونه) أي العلوق بعدها أي العدة (قوله لانها الخ) على العمدة في الصورتين وقوله لمصرها  
على قدمت على معلولها وهو قوله يجعل (قوله كالا قرار بعض عدتها) فيجوز فيه حكم الاقرار المتقدم لكن  
يرد على هذا التعليل أن هذا المصلحة للصغيرة فيه على أن السبب بصغيرة بعد حيث حملت وقد تبع الشارح  
صاحب النهر في هذا التعليل والاولى ما ذكره صاحب البحر فيه حيث قال لانقضاء العدة الصغيرة جهة  
معينة وهي الاشهر فبعضها يحكم الشرع بالانقضاء وهو في الدلالة فوق اقرارها لانه لا يحتمل الخلاف والاقرار  
يحتمل اه (قوله في بعض الاحكام) قال في البحر وقيدنا بكونها لم تدع حبلها لانها لو أقربت بالحبل فهو اقرار منها  
بالبلوغ فيقبل قولها فاصارت كالكبيرة في حق ثبوت نسب ولدها لا قبل من سنتين وان رجعي يثبت نسبه منه اذا أتت به لا قبل  
من تسعة أشهر فان كان الطلاق بائنا ثبت نسب ولدها لا قبل من سنتين وان رجعي يثبت نسبه منه اذا أتت به لا قبل  
من سبعة وعشرين شهرا كما في غاية البيان لا مطلقا فان الكبيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لا كثر  
من سنتين وان طال الى سن الاياس لجواز امتداد طهرها ووطئها اياها في آخر الطهر اه حلي (قوله لا عتقها  
بالبلوغ) أي وهو لا يعلم الا من جهتها فالقول لها فيه (قوله فان ولدت) أي ولم تقربا بقضاء العدة كما يعلم من  
المقابلة ولم تدع حبلها أيضا وهذا عندهما وعند أبي يوسف يثبت الى سنتين والوجه ما بيننا في المعتدة الصغيرة من  
الطلاق فان ادعت الحبل فهي كالكبيرة يثبت نسبه الى سنتين لان القول في ذلك قولها حلي عن التبيين (قوله  
ثبت) لانه تبين انه كان موجودا قبل مضي عدة الوفاة بجر (قوله والا) لانه حادث بعد مضيا (قوله قولته

والا اذا ملكها فثبت ان ولده لا قبل من ستة أشهر من يوم الشراء ولو لا كثر  
من سنتين من وقت الطلاق وكالا طلاق ما  
أسباب الفرة بدائع الكن في القهستاني عن  
شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة  
في الولادة لا كثر من مائة (وان لم تصدقه) المرأة  
(في رواية) وهي الوجه فتح (و) يثبت نسب  
ولد المطلقة ولو رجعي (المراعاة المدخول  
بها) وكذا غير المدخولة ان ولدت لا قبل من  
الاقل (غير المقتضى بانقضاء عدتها) اذا لم تدع  
ان ولدت لذلك من وقت الاقرار (لا قبل من تسعة  
شهور) فلو ادعته فكالغة (لا قبل من تسعة  
شهور) من طلقها الكون العلوق في العدة  
(والالا) ان يكون بعدها الاسم الصغيرها يجعل  
سكوتها كالا قرار بعض عدتها (فلو ادعت  
حبلها فهي ككبيرة) في بعض الاحكام  
(لا عتقها بالبلوغ) يثبت نسب ولدها  
معتدة (الموت لا قبل من تسعة أشهر) (الموت  
اذا كانت كبيرة ولو غير مدخولة) (الموت  
أما الصغيرة فان ولدت لا قبل من تسعة أشهر  
عشرة أيام ثبت والا ولو أقربت بضمها بعد  
أربعة أشهر فلو ادعت تسعة أشهر لم يثبت

ستة أشهر) أو أكثر حلي عن التبين أما إذا ولدته لاقل تبين كذبها في اقرارها بمعنى العدة وثبت نسبه وهذا  
 يقتضي تساوي صورتي الاقرار وعدمه (قوله فكما نض) قال في البحر وشمل ما إذا كانت من ذوات الاقرار وما  
 إذا كانت من ذوات الاشهر لكن قيده في البدائع بأن تكون من ذوات الاقرار أو ما إذا كانت من ذوات الاشهر  
 بأن كانت آيسة أو صغيرة فكما هي في الموت ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه قال في النهر ولم أجده  
 في البدائع والذي في الشارح الخ وذ كرم ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى (قوله الا الحامل) أي فتمتد بالوضع كغيره  
 (قوله من وقته) أي الموت (قوله لا ثبت) لأن الولد لا يثبت في البطن أكثر من سنتين حوى (قوله فكلا أكثر)  
 مقتضى ملسلف عن النهر والجوهرة أنه يثبت لهما مهما (قوله وكذا المقر بمضيها) أي يثبت نسب ولدها سواء كانت  
 معتدة بان أو رجلى أو موت اه حلي (قوله لولا قل من أقل مدته) لو قال كما في الكثر لولا قل من ستة أشهر  
 لكان أوضح (قوله ولا قل من أكثرها) قال في النهر هذا إذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الفراق وان لاكثر  
 لا يثبت ولولا قل من ستة أشهر من وقت الاقرار (قوله من وقت البت) أراد بالبت البائن والموت فخرج الرجعي  
 لثبوت النسب فيه لاكثر من سنتين ويكون رجعة كما تقدم اه حلي (قوله للتيقن بكذبها) أي حيث أقرت  
 بالانقضاء ورجعها من قول أبو السعود عن الدرر قال في النهر واعلم أن التيقن بكذبها ظاهر فيما إذا قالت انقضت  
 عدتي الساعة ثم جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار أما إذا جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت  
 الاقرار المطلق ولا قل من سنتين من وقت الفراق فالتيقن بكذبها غير ظاهر لجواز أن عدتها انقضت في ثلاثة  
 أشهر من ثلاث أقرت بعد ذلك بزمن طويل وعلى هذا ينبغي أن لا يثبت النسب وأن يقيم اطلاق المتون بما إذا  
 قالت انقضت عدتي الساعة اه حلي وقد يقال إن في الحاق نسبه عند الاطلاق نظرا إلى الولد لأن النسب حقه  
 فيحاط فيه (قوله والا لا) أي الاتأى بالولد لاقل من ستة أشهر بأن جاءت به لاقل من ستة أشهر فاكتر من وقت الاقرار  
 أو جاءت به لاقل منها ولا اكثر من سنتين من وقت البت والعلية انما تظهر فيما إذا جاءت به لاقل من ستة أشهر فاكتر من وقت  
 الاقرار فهي حاضرة والعلية في الاخرى أن الولد لا يثبت في البطن أكثر من سنتين (قوله أو طلاق) شامل للمطلقة  
 رجعية وفيه إذا جاءت به لا اكثر من سنتين اشكال لأن الفراق ليس بمنقض في حقتها لانها تكون مراجعة لتكون  
 العلوق في العدة ولذا قال في البحر والحق انها جاءت به لاقل من سنتين احتيج إلى الشهادة كالباين وان لاكثر  
 ثبت نسبه بشهادة القابلة اتفقا فالقيام الفراق (قوله ان حجت ولادتها) بالبناء للجهول والفاسد الزوج  
 في الطلاق والورثة أو بهضم في الموت اه حلي مزيدا (قوله بحجة تامة) وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين  
 بأن دخلت المرأة بيتا ولم يكن في البيت أحد والرجلان عن الباب حتى ولدت فعلمت الولادة برؤية الولد وسماع صوته  
 منع وقد يقع النظر من الشاهد من غير قصد فيريان الولد نازلا منها فأداه صاحب النهر (قوله قيل أو رجل)  
 أي على قولهما (قوله أو رجل ظاهر) المراد بظهوره أن تكون مارة حمله بالغة مبلغه أو بوج غلبة الظن بكونها  
 حاملا لكل من شاهدها أبو السعود عن العلامة قاسم (قوله في البحر بخاتم) عبارة كما في الحلي ولا يخفى أنها إذا  
 ولدت وحده الزوج ولادتها وأدت أن حملها كان ظاهرا أو أنكر ظهوره فلا بد من إقامة البينة عليه أي رجلين  
 أو رجل وامرأتين فظهر والحبل عند الانكاد انما يكون باقامة البينة لأن الحبل وقت المنازعة لم يكن موجودا  
 حتى يكتفى بظهوره لانها بعد الولادة ولم أر من صرح به اه فهذا التصور لثبوت الولادة بالحبل الظاهر إذا لا يكون  
 ذلك إلا بانياته وليس مستقلة عن مسئلة المصنف كما توهمه المؤلف فتأمل وفي النهر أو حبل ظاهر يعرفه كل  
 أحد أو اقراره أي بالحبل من الزوج لأن النسب في هذين ثابت قبل الولادة كذا في الفتح وهذا ظاهر في أنها لو  
 ولدت وقد كان الحبل ظاهرا فأنكره كتنى بالشهادة كونه كان ظاهرا اه (قوله بالحبل) على حذف أي التفسيرية  
 (قوله ولو أسكر) بالبناء للجهول فيشمل انكار الزوج وانكار الورثة اه حلي وقال في البحر وقيد المصنف  
 بقوله ان حجت ولادتها لأنه لو اعترف بولادتها وأنكر تعيين الولد فانه يثبت تعيينه بشهادة القابلة أجماعا ولا  
 يثبت نسب الولد إلا بشهادتها أجماعا لا محال أن يكون هو غير هذا المعين (قوله كتنى شهادة القابلة) يعني إذا  
 أنكر تعيين الولد لا بد من شهادة القابلة بأن هذا الولد هو الذي ولدت في جميع الصور حتى في صورة ظهور الحبل  
 وصورة اعتراف الزوج بالحبل خلافا لما في البدائع من عدم الاشراف فيهما عند الامام حلي مزيدا من البحر  
 (قوله كما تكتفي) أي شهادة القابلة الخ وهو تشييد لا طلاق قوله أو طلاق الشامل للرجعي والبائن كما أشيرنا إليه

وأما الآية فكما نض لأن عدة الموت  
 بالاشهر لكل الاحمال زبلي (وان ولد  
 لا أكثر منها) من وقته (لا) يثبت بها  
 ولولهما فكل أكثر بجر بخا (و) كذا (المقر)  
 بمضيها (لو) (لا قل من أقل مدته من وقت  
 الاقرار) ولا قل من أكثرها من وقت البت  
 لتيقن بكذبها (والالا) يثبت لاحتمال  
 حدوثه بعد الاقرار (و) يثبت نسب ولد  
 (المعتدة) موت أو طلاق (ان حجت ولادتها  
 بحجة تامة) واكتفى بالقابلة قبل أو رجل  
 (أو رجل ظاهر) وهل تكتفي بالشهادة بكونه  
 ظاهرا في البحر بخاتم (أو اقرار) الزوج (به)  
 بالحبل ولو أنكره يمينه تكتفي بشهادة القابلة  
 أجماعا كما تكتفي في معتدة رجعي

(قوله لا كثر من سنتين) وذلك لان الفراش له من ينقض في حقها لانها تكون رجعة (قوله لا اقل) فان ولدت كذلك فكله منته عن طلاق بائن لان قضاء فراشها بالولادة جهر فلا يثبت الا بالحد الطرق الاربعه التي ذكرها المصنف (قوله او تصديق بعض الورثة) أي على ولادتها ان مات الزوج بعد الانكار ولم يشهد على الولادة احد لان الارث خالص حقتهم فيقبل فيه تصديقهم وفيه ايمان الى أنه لا يشترط لفظ الشهادة ولا مجلس الحكم ولا العدد ولا العدالة غير ثم ان كان المصدق رجلاً وامرأة لم يشارك جميع الورثة ولو صدقها رجل وامرأتان منهم شارك المصدقين والمكذبين كذا في شرح الجامع الصغير فلا بد من العدد عند الكل ليعتدى في حق الكل جهر عن الثانية أي كل الورثة المصدقين والمكذبين أبو السعود (قوله في حق المقرين) لو قال فيثبت في حق من أقر لكان أولى لشعوره الواحد لان المقرين اذا تعدد وثبت في حق غيرهم فلا يصح قوله بعد وانما يثبت النسب في حق غيرهم الخ الا أن يجعل على التعدد مع عدم العدالة أفاده الحلبي (قوله وانما يثبت النسب الخ) عبارة النهر وأما في حق ثبوت النسب من الميت لظهر في حق الناس كافة فقتلوا اذا كانوا من أهل الشهادة بأن يكونوا ذكورا أو مع اثاث وهم عدول ثبت لقيام الحجة فيتناول المكسرين أيضا (قوله في حق غيرهم) أي غير المقرين من المكذبين وقوله في حق الناس كافة أي ثبوتها منتهيا الى عموم المطلق (قوله ان تم نصاب الشهادة بهم) ظاهره أنه لا بد أن يكون في الشهادة أحد من غير الورثة ثم يتم النصاب بالورثة وليس كذلك كما حملت وشرح المصنف منه بما لا يفيد حيث قال بأن كان فيهم رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيشارك المصدقين والمكذبين جميعا والخاصل أن ثبوته بغير الورثة يستفاد من قوله بحجة نامة وأما ثبوته بالورثة فقط أو بهم مع غيرهم فهو ما أفاده المصنف والشارح هذا (قوله بأن شهد مع المقر رجل آخر) أي بأن شهد مع المقر الذي هو من الورثة رجل أجنبي وفي تفسير الشارح يشهد إشارة الى أنه لا بد من لفظ الشهادة والعدالة وليس القاضي نظرا للاجبي فليراجع اه حلي حميدا (قوله وكذا الوصقة عليه الورثة) أي صدق الورثة المقررة الاقرار اه وأشار به الشارح الى أن ما اقتصر عليه المصنف ليس بلازم بل يكفي ولو كان النصاب من الورثة وقوله الورثة بصيغة الجمع ليس بقيد بل المراد أن يتم النصاب بشخص آخر (قوله وهم من أهل التصديق) بأن يكونوا عاقلين بالغين وتصديق غيرهم لا يعتبر (قوله ولا ينفع الرجوع) أي لورجيع المقر من الورثة لا ينفعه الرجوع بل بقاسمه في حصته ولو كانوا عاقلين يثبت في حق غيرهم أيضا (قوله ولا يتم نصابها) بأن صدق واحد وامرأة مخ (قوله لا يشارك المكذبين) لعدم ثبوت النسب في حقهم (قوله وهل يشترط الخ) في النهر والاصح أنه لا يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم لان الثبوت في حق غيرهم تبسع للثبوت في حقهم ولا يراعى لتبسع شرائط الا اذا ثبت اصالة وعلى هذا لو لم يكونوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب الا في حق المقرين منهم فتح (قوله نظر النسبة الاقرار) قال في البحر ولو صدقها رجل وامرأتان منهم شارك المصدقين والمكذبين فكان ذلك كشهادة غيرهم الا أنهم لم يعتبروا لفظ الشهادة والخصومة بين يدي القاضي لانه يشبهه الاقرار لانه يشاركهم باقرارهم فن حيث انه يشبه الشهادة اعتبرا بعدد ومن حيث انه يشبه الاقرار لم تعتبر الخصومة وثابت لفظ الشهادة توفيراً على الشبهين حظهما (قوله ما يفيد اشتراط العدالة) وهو ما قدمناه عنه في شرح قوله ان تم نصاب الشهادة بهم (قوله فتقول شيخنا) أي في البحر (قوله بما لا ينبغي) لمصادمته المنقول (قوله وفيه أنه الخ) بجله أنه الخ مبتدأ والخبرة وله فيه أي هذا البحث يشال ويرد على هذا الاشتراط (قوله في المقر) هم الورثة المصدقون (قوله اللهم الآن يقال لاجل السراية) أي لاجل سراية ثبوت النسب الى غير المقر وعدم حزمه بهذا الجواب وان كان ظاهرا من ديباته وفهم منه أن المقر اذا لم يتم نصاب الشهادة به لا يحتاج الى التعديل لعدم السراية فتأمل (قوله في المدة) أي قدر المدة التي دخلت فيها تحت نكاحه (قوله فتقات) من عطف المفصل على الجمحل (قوله بل عيين) أي عظم الامام رضي الله تعالى عنه (قوله كما سيجي في الدعوى) من أن الفتوى على التعليف في المسائل الستة ولا يحرم عليه بهذا الجواز أن تكون حاملا من زنا حين تزوجها ولا تسمع بينه وبينه ورثته الى تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لانها شهادة على النبي معنى فلا تقبل والنسب يحتمل ان يثبت بهما أمكن والا يمكن هنا بدق التزوج بهما سرراهم يسير وجه ربا أكثر معه الشهود اه أبو السعود (قوله بالولادة) بصور للظاهر وفي البحر لان الظاهر شاهد لها فانها تادم نكاح لا من سفاح ولا من زواج تزوجت به هذا

ولدت لا كثر من سنتين لا اقل (او تصديق بعض الورثة) فيثبت في حق المقرين (و) انما يثبت النسب في حق غيرهم (م) بأن شهد مع كافة (ان تم نصاب الشهادة بهم) وأن شهد مع المقر رجل آخر وكذا الوصقة عليه الورثة وهم من أهل التصديق فيثبت النسب ولا ينفع الرجوع (والا) يتم نصابها (لا) يشارك المكذبين (ولا) يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم وهل يشترط لفظ الاقرار وشروط العدد الاصح لا تطرأ شبه العدالة ونقول في قوله تطرأ شبه العدالة فيقال نعم قال في قوله الزيلعي ما يفيد اشتراط العدالة في المقر شيخنا وينبغي أن لا تشترط العدالة في المقر قلت وفيه أنه كيف تشترط السراية فتأمل اللهم الآن يقال لاجل اختلافنا في قوله وليراجع (ولو ولدت فاختلفنا) في قوله (فتقات) المرأة (نكتفي من نكاحها) ولا يمين وقال وادعى الاقل فالتقول لها (بلا يمين) (وهو) يخالف ويهني كما سيجي في الدعوى (وهو) أي الولد (انه) شهادة الظاهر لها بالولادة من نكاح حلالها على الصلاح



الزوج في عتده وهو موقوف على الشاهد الذي يشهده وهو إضافة الحادث وهو النكاح الى اقرب الاوقات  
 لانه اذا تعارض ظاهران في ثبوت نسب وعدمه قدم المتيقن له لوجود الاحتياط فيه حتى انه يثبت مع الابعاء  
 مع القدرة على النطق بخلاف سائر التصرفات (قوله فتكبحها) أي عقد عليها (قوله لتصوير الوطء حالة العقد)  
 بأن عقدا أنفسهم ما سمي الشهود كلامهم ما أو كذا في ذلك فوافق النكاح الانزال والثاني حسن وانقائل  
 أن يقول أن الحمل على ما اذا تزوجها وهو مخاطل لها حمل المسلم على الحرام وهو لا يجوز ولذا فتر بعض المشايخ عن  
 هذا التصور وقال لا حاجة لي هذا التكلف بل قيام الفرائض كاف ولا يعتد بإمكان الدخول لأن النكاح قائم  
 مقامه كما في تزوج المشرقية وبينهما مسيرة سنة فجاءت بولدها ستة أشهر من يوم تزوجها لكن في فتح القدير  
 والحق أن التصور بشرط ولذا لو جاءت امرأة الصبي بولده لا يثبت نسبه والتصور ثابت في المفريسة لثبوت كرامات  
 الاولياء والاستخدا مات فيكون صاحب خطوة أو جنبا به بجر (قوله لم يثبت) لأن العلق حينئذ من زوج قبل  
 النكاح بجر (قوله وكذا لا أكثر) لانه تبين أنها علق بعد الانا - كما نحين وقع الطلاق بعدم وجوب العدة  
 لكونه قبل الدخول والخلوة لم تبين بطلان هذا الحكم حلي عن التبيين (قوله ولو يوم) أي لحظة اه حلي  
 (قوله لكن بحث فيه في الفتح) بأن منعهم النسب في مدة تصور أن يكون منه وهو ستان شافي الاحتياط  
 في اثباته والاحتمال المذكور في غاية البعد فإن العادة المستمرة كون الحمل أكثر من ستة أشهر وروى بعض  
 دهور لم يسمع فيها ولادة في ستة أشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوده احتمال فأى احتياط في اثبات  
 النسب اذا انقضاء لاحتمال ضعيف يقتضي فيه ترك الظاهر اية يقتضي ثبوته ولبت شعري أي الاحتمالين أبعد  
 الاحتمال الذي فرضوه لتصوير العلق منه لثبوت النسب وهو كونه يتزوجها وهو يوطئها ويسمع الناس  
 كلامهم ما واه على تلك الحالة ثم وافق الانزال العقد واحتمال كون الحمل اذا زاد على ستة أشهر يوم يكون  
 من غيره اه أقول ظاهر كلامه أن الاحتمال الذي استبعده لا يأتي هنا مع أنه لا بد منه أيضا على فرض ثبوت  
 النسب (قوله وأقره في البصر) وكذا أقدم من بعده والبحث وان أقره لا يعارض النقل (قوله لعله واطنا حكما) قال  
 في المر لا يثبت النسب منه جعل واطنا حكما وما قيل من أنه لا يلزم اذ قد يكون الحمل من ادخال المني  
 الفرج بدون جماع وقد بان نادر الوجه الظاهر هو المعتاد قال الشارع وكان ينبغي وجوب مهرين مهر بالوطء  
 ومهر بالنكاح كالزواج امرأة حال وطمها اه لكن اذا كان الاصح في ثبوت النسب إمكان الدخول وليس  
 الا بما ذكر وهو انه تزوجها وهو يوطئها الى آخر ما قدمنا وقد حكى جمهورنا صريح الرواية فالفرع المشبه به  
 مشكل لفته اصريح المذهب وأيضا الفعل واحد وقد اتصف بشبهة الحمل فيجب مهر واحد هذا حاصل ما في  
 فتح القدير اه قال الحلبي وأجاب شيخنا عن هذا الاشكال بأن تصور هذه المسئلة فمما اذا أجاب الزوج وقبل  
 قولها أو لم يوطئ نعم قلت فالوطء فيه حاصل في صلب العقد غير موقوف عليه ولا متأخر عن وقوع الطلاق أي  
 بخلاف ما اذا وطي أو لا حرام ثم أجرى العقد قبل التزويج فانه لما سقط الحد بالعقد وجب مهر للوطء الاول والمهر  
 الثاني وجب بالعقد الجاري حال وطمه وليس في تلك الامور الذي حصل بالعقد فلا وجه لكلام الزيلعي ولا يقاس  
 أحد المرعين على الآخر (قوله ولا يكون محصنا) أي اهدم تبين الوطء فاذا زنى فخدم الجلاء (قوله بل بحجة  
 نامة) أي رجلان أو رجل وامرأة ان لانها اذعت الحنف فلا يثبت الا بحجة نامة وقبول شهادة النساء ضرورية  
 فلا تظهر في حق الطلاق (قوله خلافا لهما) فمما لا تطلق بشهادتهما لانها حجة في ذلك قال صلى الله عليه وسلم  
 شهادة النساء جائزة فيما لا يطلع عليه الرجال وبشرط في البدائع على قوله ما أن تكون المرأة عدلة بجر (قوله  
 كما مر بحث قال في شرح قول المذنب ان يحدث ولادته الخ واكتفيا بالقابلة (قوله مع ذلك) أي التعليق (قوله  
 طلقت بالولادة بلا شهادة) هذا عند الامام لأن الاقرار بالحبل اقرا بغيره أي به وهو الولادة ولانه أقتر بكونها  
 مؤتمنة فيقبل قولها في رد امانته وأما فيما اذا كان الحبل ظاهرا فلا أن الطلاق مطلق بأمر كائن لا محالة فيقبل  
 قولها فيه وعندهما تشترط شهادة القابلة منع (قوله لا قراره بذلك) أي بالولادة أي حكما كما وضخناه (قوله وأما  
 النسب) أي في طاعة الفرائض كما يعلم من مطلقة الرجعي اذا جاءت به لاكثر من سنتين وقوله كامومية الولد أي  
 كما في مسئلة المصنف المذكورة (قوله كامومية الولد) أي اذا كانت أمة وأدخلت الكتاب ثبوت اللعان فيما اذا  
 نساء وجوب الحد بنفيه ان لم يكن أهلا لللعان بجر (قوله فشهدت امرأة الخ) انما يحتاج الى هذا عند الانكار

(قال ان تكتبتم افهوى طالق فتكبحها فولدت  
 نصف حول من ذلعهها الزمته نسبه) احتياط  
 لتصوير الوطء حالة العقد ولو ولدته لا قل منها  
 لم يثبت وكذا لا أكثر ولو يوم لكن بحث فيه  
 الفتح وأقره في البصر (و) لزمه (مهرها) لجهله  
 واطنا حكما ولا يكون محصنا نهاية (علو  
 طلاقها بولادتها لم تطلق بشهادة امرأة  
 بل بحجة نامة خلافا لهما كما مر (ولو أقتر  
 المطلق (مع ذلك بالحبل) أو كان ظاهرا  
 (طلقت) بالولادة (بلا شهادة) لا قراره بذلك  
 وأما النسب ولو زمه كامومية الولد فلا يثبت  
 بدون شهادة القابلة انما جاء بجر (قال لا مئة  
 ان كان في بطنك ولد) أو ان كان بك حبل  
 فهو في فشهدت امرأة)

(قوله ظاهره بيم غير القابلة) البعث صاحب النهر وعبارته وقد ذكر في المختصر المرأة دون القابلة وكثيرا ما يذكرون القابلة والظاهر أن كونها القابلة ليس بشرط (قوله فهي أم ولده) لأن سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المذمى بقوله فهو منى وإنما الحاجة إلى تعيين الولد وهو ثبت بشهادة القابلة اتفاقا دورا وبذبت وان لم تصدر منه دعوة لسببها منه بقوله فهو منى اه أبو السعود (قوله قال الغلام) أي بولده مثله لثله ولم يكن معروف النسب ولم يكن ذكبه (قوله برثانه) فلها الفس والباقى للولد (قوله استحصانا) والقباض أن لا يكون لها الارث لأن النسب يثبت بالنسكاح الفاسد وبالوطء بشبهة وبامومة الولد فلا يكون اقرا بالزوجية لها وجه الاستحصان أن المسئلة مفروضة فيما إذا كانت معروفة بالحرة والاسلام وبكونها أم الغلام والنسكاح الصحيح هو المتيقن لذلك وضعا وعادة لأنه الموضوع لحصول الاولاد دون غيره فهي احتمالات لا تعتبر في مقابلة الظاهر القوي وهكذا احتمال كونه مطلقا في حصته وانقضت عدته لانه لما ثبت النسكاح وجب الحكم بقيامه ما لم يتحقق زواله بجور (قوله أو موميها) المناسب زيادة أو اسامها اليك من محترزا الثالث (قوله أنت أم ولد) أي أي فلا ترين (قوله قيد انصاف) فائدة ذكره أن للوارث أن يقول ذلك كما في الصرع غاية البيان اه حلي (قوله اذ الحكم كذلك) والحكم عدم الارث (قوله أو كنت نصرانية) محترز قوله والاسلام أي فلا ترين لاختلاف الدين (قوله ولم يعلم اسلامها) أما معلومة الاسلام لا يسمع فيها قوله ذلك (قوله وقته) أي وقت الموت (قوله أو قال وارثه) قيد انصاف كما قال الشارح (قوله لارث) لأن الحرة الثابتة بظاهر الحال تصلح لدفع الرق ولا تصلح لاستحقاق الارث اه مخ وهذه العلة قاصرة على ما إذا كانت حرة تباحة بوطء (قوله قبل نم) قال في النهر وفي سكوتة عن المهر ايدان بعدم وجوبه وأوجب القرناشي لها مهر المثل لانهم أقروا بالدخول ولم يثبت كونها أم ولد بقولهم وارتضاء في فتح القدير وردة الاتفاقى بأن الدخول انما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح إذا كان الوطء عن شبهة ولم يثبت النسكاح فها والاصل عدم الشبهة اه حلي ويجوز الواجب فان قيل هو المسمى قلنا هو غير معلوم اذ لو علم لما قال الورثة ما ذكر (قوله لم يثبت نسبه) اهل هذا فيما إذا جازت به لستة أشهر فاكتر من وقت التزوج والا فلا مانع من ثبوته من السيد (قوله لا لزوم فسخ النكاح) أي لانه لو ثبت النسب من السيد لم يفسخ النكاح (قوله وهو لا يقبل الفسخ) يعني أن النكاح بعد قيامه لا يقبل الفسخ واحترزنا بقولنا بعد قيامه عن نحو الفسخ بعدم الكفاة وبالبلوغ والعقد لانه قبل القيام فان قلت قد يفسخ بالردة وتقبل ابن الزوج ونحوهما وذلك بعد القيام قلت ذلك انفساخ لا فسخ اه حلي (قوله لا قراره ينفونه) علة لقوله وعقد الولد أي فلزم حريته وان لم يثبت للزوم وهو البنوة وقوله وأمومتها أي ولا قراره بامومتها ابنته وهو علة لقوله وتصير أم ولد (قوله الموطوءة) ليس قيد الا في حل الدعوة أما إذا تعام من غير الموطوءة ثبت نسبه لكن يحرم عليه استحقاقه فرع ه ذكر في الهندية لوزني بأمره فقلت ثم تزوجها فولدت ان جاءت به لستة أشهر فصاعدا ثبت نسبه وان جاءت به لأقل من ستة أشهر لم يثبت نسبه الا أن يدعيه ولم يقل انه من الزنا ما أن قال انه من من الزنا لا يثبت نسبه ولا يرث منه (قوله عبارة الدور استولداها) الحكم لا يختلف في الصورتين لكن إذا ذهبا معا ثبت نسبه منهما (قوله كأم ولد كاتبها مولاها) فانها إذا أنت بولد لا يثبت النسب من المولى الا إذا تعام لمرة وطئها عليه اه حلي والتشبيه في عدم ثبوت نسب الثاني الابد هو نه فقال الولد بعد الكتابة يخالف حاله قبلها فانه يثبت بغيرة عودتها (قوله على أربع مراتب) ضعيف وهو فراش الأمة لا يثبت النسب فيه الا بالدعوة ومتوسط وهو فراش أم لولدها فان النسب وان ثبت فيه بالدعوة لكنه ينتفى بالذني وقوي وهو فراش المنكوحه ومعتدة الرجي فان الولد لا ينتفى فيه الا باللعان وأقوى ككفر اش معتدة البائن فان الولد لا ينتفى فيه أصلا لأن فيه متوقف على اللعان وشرط اللعان قيام الزوجية وهي في البائن ليست بقائمة حلي مزيدا (قوله وقد اكنفوا) أي في ثبوت النسب بقيام الفراش وهو عبارة عن حل الوطء عن عقد وان لم يحصل دخول حقيقة أو حكما كالمطوءة (قوله كزوج المغربي بمشرقية بينهما سنة) أي مثلا (قوله فولدت لستة أشهر) أي أو أكثر (قوله مذ تزوجها) التزوج مصد ويجوز بعد (قوله لتصوره) علة لقوله وقد اكنفوا (قوله أو استخداها) أي لحلي يأمره بحمله في أسرع وقت إلى زوجته فيباضعها ولو اعتبروا زيادة ساعة مع أقل المدة ليتحقق فيها الذهاب لكان حسنا (قوله لأن طهي المسافة) أي سيرها في أقرب وقت وشبهت المسافة بثوب يماوى ويدخل به في بعض

ظاهره بيم غير القابلة (بالولادة فهي أم ولده) اجما (ان جاءت به لأقل من نصف حول من وقت عقده وان لا كثر منه لا لا احتمال علوه بعد مقاتله قيد بالتعلق لانه لو قال هذه حامل منى ثبت نسبه إلى سنتين حتى ينفي غايه (قال الغلام هو ابن ومان) المقر (قلت أنت) المعروفة بحرية الاصل والاسلام وبأنهم أم الغلام (أما امرأته وهو ابنه برثانه) استحصانا (فان جهلت حريتها أو موطنها لم ترث وقوله (فان جهلت حريتها أم ولد أبي) قيد انصاف اذ الحكم كذلك لو لم يقبل شب أو كان صغيرا كما في الجبر (أو كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها) وقته (أو قال) وارثه (كانت زوجة له وهي أمة لا ترث في الصور المذكورة وهي لها مهر المثل قبل نم (زوج أمته من عبده) فجات بولد فادعاه المولى لم يثبت نسبه) لا لزوم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ (وعنى الولد (تصير) الأمة (أم ولده) لا قراره ببنوته وأمومتها (ولدت أمته الموطوءة وله ولد اوقف ثبوت نسبه على دعونه) اضعف فراشا (كأمة مشتركة بين اثنين استولداها واحد) عبارة الدرر استولداها (ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدونها) لمرة وطئها كأم ولد كاتبها مولاها وسبب في الاستيلاد أن الفراش على أربع مراتب وقد اكنفوا بقيام الفراش بالدخول كزوج المغربي بمشرقية بينهما سنة فولدت لستة أشهر مذ تزوجها التصوره كرامة أو استخداها فتح لكن في النهر الاقتصار على الثاني أولى لأن طهي المسافة ليس من الكرامة عندها

ففيها مضمر في النفس وذكر الـ "قبحيل" (قوله لكن في عقائد التمازاني) مراده شرح عقائد النسفي للمولى  
 شهد الدين التمازاني (قوله جزم بالاول) وهو كونه كرامة (قوله ما في الثقلين) هما الانس والجن مما به لتقل  
 الارض به ما واثقلها بالتكليف او الذنوب (قوله بل مثل) أي النسفي اه حلي (قوله ان الكعبة أي بناءها  
 اما العروة وما حاذها مما لا على أعلى السموات وسفل الى تقوم الارض فلا يتقبل وهو القبلة التي توجه  
 اليها فلا يقال اذا رفعت الكعبة فالى أي شيء توجه المصلون (قوله القول به) أي باذ كرم من الزيارة (قوله فقال  
 خرق العادة الخ) جواب عام افاد الجواز في المسؤل عنه (قوله ولا لبس بالمجزة) أي ولا تلبس الكرامة بالمجزة  
 لان المجزة انما تكون اثرأى عقب دعوى الرسالة (قوله وبأدعائها) أي وبأدعائه الولي الرسالة بكفر فوراً لتكذيبه  
 القرآن فانه نص على ختم النبوة بأشرف مخلوق سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وازكى السلام قال تعالى وخاتم  
 النبيين (قوله وقامه في شرح الوهبانية) قال فيها

ومن لولى قال طي مسافة • يجوز جهول ثم بعض بكفر  
 وقدم هو امن أن تكون كرامة • مجزة عما يجبل ويكفر  
 كاحياء ميت وانشقاق ونسج ما • من اليد والاشباع للجمع يكفر  
 من القل من طم وكالغالب للعصا • فتشهد ثعباناً من يتدبر  
 واثباتها في كل ما كان خارجاً • عن النسفي النجم يرى وينصر  
 وفي منقذ المصري ألقى أن ما • به قد تحذى الانبياء لا يهتد

قال الشعر بلالي في منقذ المصري أي كتاب المصري ونصحت الايات أن من يفتقد طي المسافة البعيدة في زمن  
 يسير لولى استجبه له بعض وبعض كفره وقد منع العلماء أن تكون المجزات الكرامة لولى كاحياء الموتى وقلب  
 العصا حية وانشقاق القمر ونسج الماء من اليد واشباع الجمع الكثير من الطعام القليل اذ الواجوا اجراؤه بطريق  
 الكرامة لم يبق فائدة للتخصيص وفي كلام القاضي أبي زيد ما يدل على أنه ليس بكفر قال الشارح وعكس أن يستدل  
 لعدم التكفير بما قالوا في مشرفي تزوج مغربية وبينهم مسافة بعيدة فأنت بولادسة أشهر من وقت العسقد  
 ثبت نسبته منه لجلهم امكان الوصول منه لها كرامة وفي التارخانية هذه المسئلة تؤيد الجواز أي فلا تجهيل  
 ولا تكفر اعتقد ذلك وقال امام الحرمين المروزي عندنا تجوز خوارق العادات في معرض الكرامات دون ما فيه  
 نص قاطع على المنع كآقرآن والانصاف ما ذكره الامام النسفي نجم الدين عمر مفتي الانس والجن رحمه الله تعالى  
 حين مثل عما يحكي أن الكعبة كانت تزور واحداً من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادات على سبيل  
 الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة وهو المشار اليه بقول المانف يروى وينصر أي ينص محمد نام ومن  
 بكرامات الاولياء ولم يفسر ذلك والاتساع بالمجزة ينتهي به دم دعوى النبوة لان المجزة تظهر على اتر دعوى  
 الرسالة والولى لو ادعى ذلك كفر من ساعته ولم يبق كرامة فكيف تنبئ بالمجزة والى هذا أشار باليت الاخيرا  
 كلام الشعر بلالي وقال محشي شرح ابر الشحنة على الوهبانية ولما كان البيت الاول مشتملاً على ما يخالف  
 ما ذكره النسفي ولما تقر من أن ما كان مجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولى أردفه بالبيت المشتمل على ما عليه  
 العلامة النسفي وعبارته وكرامات الاولياء حق فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة لولى من قطع المسافة  
 البعيدة في المدة القليلة وظهور الطعام والشراب واللباس عند الحاجة والمشي على الماء والهواء وكلام الجهاد  
 والجهاد ودفع المهم من الاعداء عن توجه اليهم من البلاد وغير ذلك من الاشياء اه والولى هو المداوم على فعل  
 الطاعات واجتناب المعاصي المعرض عن الانهماك في اللذات قال ابن حجر كذا قالوا وينجيه أن هذا ضابط لولى  
 السكامل وأن أصل الولاية يحصل لمن وجد فيه صفة العدالة الباطنة بالشروط المذكورة عند الفقهاء  
 والكرامة ظهور خارج للعادة غير مقارن لدعوى النبوة على يد من عرفت ديانته واشتهرت ولايته باتباع نبية  
 في جميع ما جاءه والافهى استدراج أو سحر أو دلال كما وقع لمسيحة الكذاب لعنه الله تعالى أنه جاء أعور يدعوه  
 فدهاله فعميت العجيبة أيضاً يسمى اهانة وقد يظهر الخارق على يد عاى تخليصه من قنسة ويسمى معونة  
 وقامه في الحلي (قوله من السير) أي من كتاب السير وهو جمع سيرة وأصلها سيرة النبي صلى الله عليه وسلم في  
 مغايبه ثم أطلقت على مطلق جهاد (قوله ومن لولى) من مبتدأ أصلته قال وطى مسافة مبتدأ لولى متعلق به

قلت لكن في عقائد التمازاني جزم بالاول  
 تما في الثقلين النسفي بل مثل عما يحكي  
 أن الكعبة كانت تزور واحداً من الاولياء  
 هل يجوز القول به فقال خرق العادات على  
 سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل  
 السنة ولا لبس بالمجزة لان ما أرد دعوى  
 الرسالة وبأدعائه الولي بكفر فوراً فلا كرامة وقامه  
 في شرح الوهبانية من السير عند قوله  
 ومن لولى قال طي مسافة  
 يجوز جهول ثم بعض بكفر

أويجوز ويجوز خبر المبتدأ وقوله جهول خبر من (قوله وانباتها الخ) أسقط المؤلف أيما فاعلت مما ذكرناه سابقا  
 (قوله التجم) مصدر تجم يجمع تجمما وتجموما ظهري يطلق على التنبات الذي لا ساق له ومنه قوله تعالى والجمع  
 والشجر يسجدان وعلى مطلق كوكب وعلى الغيا والكلام على التشبيه البليغ أي النسبي الذي كالجمع أو المصدر  
 بمعنى اسم الفاعل أي الظاهر والمجرور متعلق بيروى والجملة خبر انباتها (قوله هذا القول) المروى عن النبي  
 (قوله أيا مؤمن) في نسخة أنا مؤمن بكرامات الأولياء أي ولم يفصل بين خارق وخارق (قوله غاب عن امرأته  
 فتزوجت بأسر) شامل لما إذا بلغها مودة أو طلاقه فاعتدت وتزوجت ثم بان بخلافه ولما إذا ادعت ذلك ثم بان  
 بخلافه اهـ حلبي (قوله ان أحمله الحمال) أي بأن تلد لسته أشهر فأكثر من وقت نكاح الثاني والاخي الأول  
 وحينئذ لا فرق بين المذهب وبين قول أبي يوسف كما سيظهر لك من عبارة الجمع اهـ حلبي (قوله حكى أربعة  
 أقوال) ومنه مع الشارح وانفي لها زوجها يعني المرأة التي أخبرت بموت زوجها إذا اعتدت وتزوجت وأتت  
 بالدفاء الأول أي الزوج الأول حيا فمؤله أي الولد الأول عند أبي حنيفة مطلقا أي سوا أنت به لا قل من ستة  
 أشهر أو لأن النكاح الأول صحيح والثاني فاسد فاعتبار الصحيح أولى ولثاني في رواية وعليه الفتوى لأنه هو  
 المستقر حقيقة والولد للفراس الحقيقتي وإن كان فاسدا ويوجهه أي أبو يوسف الولد الأول أن أنت به لا قل  
 من ستة أشهر من حين العقد أي عقد النكاح الثاني لثبوتنا أن العلق من الأول وأما إذا كان لا أكثر من ستة  
 أشهر فالولد للثاني وحكمه به أي بمجد بالولد الأول أن كان من حين ابتداء الثاني بالوطء إلى الولادة أقل من  
 سنتين وإن كان أكثر منه فمافهول للثاني لأن ثبوتنا أنه ليس من الأول لأن النكاح الصحيح مع احتمال العلق منه  
 أولى بالاعتبار وانما وضع المذهب في الولد إذا المرأة تزوجت في الأول اجماعا وعلى هذا الخلاف لو سببت امرأة  
 فتزوجها رجل من أهل الحرب فولدت أولادا وكذا لو ادعت الطلاق واعتدت وتزوجت بأسر والزوج الأول  
 جاحد من المحيط اهـ حلبي (قوله ثم أتى عما عتده المصنف) لكن لا بد من تقييده بما قيده ابن الحنبلي لأنه لا يتم  
 الحثاقه بالثاني وبين الوضع والعقد أقل من ستة أشهر وحينئذ فلا وجه للاستدراك (قوله نكح أمة) أي عقد على  
 أمة الغير وحاصله أنه إذا تزوج أمة ثم طلقها ثم شراها ثم ولدت فتارة يكون طلاقها قبل الدخول وتارة بعده  
 وإذا كان بعده فتارة يطلقها رجعا وتارة يطلقها بائنا بينونة صغرى وتارة بيننا بينونة كبرى فان طلقها قبل  
 الدخول ولا يكون الابا فان كان بين الوضع وبين الطلاق أقل من ستة أشهر ومن وقت العقد ستة أشهر  
 فأكثر ثبت النسب والأفلاوان كان بعد الدخول وطلقها رجعا فان كان بين الشراء والوضع أقل من الأقل  
 لزومه نسبه والا فلا نظر لوقت الطلاق وان طالت المدّة وان طلقها بائنا صغرى فان كان بين الوضع والشراء  
 أقل من الأقل وبين الوضع والطلاق أقل من سنتين ثبت نسبه وان كان بين الوضع والشراء ستة أشهر فأكثر  
 لا يلزمه الا بالمدّة وان كانت بينونة كبرى فلا نظر لوقت الشراء بل لوقت الطلاق فان كان بين الوضع  
 والطلاق أقل من سنتين ثبت نسبه والا لا والفرق بين البينونة الصغرى حيث اعتبر فيها وقت الشراء وبين  
 البينونة الكبرى حيث لم يعتبر فيها ذلك أن الوطء بعد الشراء حرام في الكبرى دون الصغرى فليست قبل (قوله  
 فطلقها) الطلاق ليس يقيد بل كذلك إذا اشترى زوجته قبل أن يطلقها في جميع ما ذكرنا لأن النكاح يفسد  
 بالشراء وتكون معتدة أن كان بعد الدخول حتى لا يجوز له أن يتزوجها غيره ما لم تحض حصة من فيه تكون  
 ما ولدته قبل ستة أشهر من وقت الشراء ولذا المنكوحه وبمده ولد المملوك لما ينشأن الحوادث تضاف إلى أقرب  
 الاوقات أبو السعود (قوله فشرها) ليس يقيد بل المراد أنها دخلت في ملكه بأي سبب كان ولا بد من كونه قبل  
 الاقرار بانقضاء العدة أبو السعود (قوله لزومه) أي نسبه سواء أقر به أو نفاه كافي الرضى لأنه ولد المعتدة أي  
 بالنسبة لغيره بأن أراد أن يتزوجها أو ما بالنسبة اليه فهي مملوكة (قوله والا) أي وان ولدته لسته أو أكثر  
 لا يثبت نسبه منه إلا أن يدعيه لأنه ولد المملوك لا المعتدة لأنها المملوكة لا المملوكة (قوله) أبو السعود (قوله  
 الا المطلقة قبل الدخول) لما كان قوله فطلقها شاملا لما إذا طلقها واحدة رجعية وبانسة وقتين قبل الدخول  
 وبمده وكان الحكم المتقدم مختصا بالمطلقة واحدة بعد الدخول رجعية أو بانسة استثنى هذه الصور الثلاث وأعلم  
 أنه في البينونة الصغرى يعتبر وقت الشراء وان كان ثنتين من وقت الطلاق اهـ حلبي من يدان البحر (قوله  
 قبل الدخول) شامل للمطلقة والطلقين والثلاث اهـ حلبي وهو سبق قلم في الثلاث لانها أمة وقت الطلاق

وانباتها في كل ما كان خارقا  
 عن النسبي التجم يروي وينصر  
 أي ينصر هذا القول بنص محمد بن أبي نصر  
 بكرامات الأولياء (غاب عن امرأته فتزوجت  
 فأنزلت أولادا) ثم جاء الزوج الأول  
 (فأنزلت للثاني على المذهب) الذي رجع  
 (فأنزلت للثاني على كافي النسبانية  
 البه الامام وعليه الفتوى كافي النسبانية  
 والجمهورية والكافي وعليه الفتوى كان  
 شرح المتأخر لابن الحنبلي وعليه الفتوى كان  
 أحمله الحمال لكن في آخر دعوى الجمع حكى  
 أربعة أقوال ثم أتى بما عتده المصنف حقيقة فالولد  
 وعمله ابن المذاهب المستقر حقيقة فالولد  
 للفراس الحقيقتي وإن كان فاسدا وانما فيه  
 فراجعه فروع ونكح أمة فطلقها فشرها  
 فولدت لأقل من نصف حول منذ شراها  
 لزومه والا لا المطلقة قبل الدخول



مطلقا فانتهاك (قوله والمبنة سنتين) أي بعد الدخول اه حلي وفي البحر والحاصل أنه يستثنى من حكم  
 المسئلة المذكور في المختصر المطلقة قبل الدخول والمبنة بالسنتين فإنه فيما لا اعتبار بوقت الشراء وانما يعتبر  
 بوقت الطلاق ففي الأولى يشترط اثبوت نسبه ولادتها لأقل من ستة أشهر وفي الثانية استثنى فأقل اه (قوله فخذ  
 طلقها) أي لا يلزمه الولد إلا أن تلد لأقل من ستة أشهر مذ طلقها أي ولقاه ستة أشهر أو أكثر من وقت التزويج  
 لأن العلوق حدث في حال قيام النكاح وان أقل لا يلزمه لأن العلوق سابق على التزويج أبو السعود (قوله لكن  
 في الثانية يثبت الخ) يعني المبنة وان اعتبر وقت الطلاق فيها لكن لا تعتبر ولادتها لأقل من ستة أشهر منه بل  
 يثبت استثنى منه فأقل لأنه لا يمكن إضافة العلوق إلى ما بعد الشراء للحرمة الغالبة فيضاف إلى أبعاد الأوقات  
 وهو ما قبل الطلاق جلا لأمراه على الصلاح بغيره وأبو السعود (قوله استثنى) هذا على ما ذكره صاحب  
 الجوهرة وأدعى أنه الصواب وقراءه صاحب النهر وقد صماه (قوله وفي الرجعي لا كثر) أي من سنتين وقوله مطلقة  
 أي سواء كان ذلك لاكثر من سنتين أو أكثر قال في البحر وقد علم مما تقدمه المصنف أن هذه الأئمة لو كان  
 طلاقها رجعيًا فإنه يثبت نسب ولدها وان أثبت به لعشر سنين بعد الطلاق أو أكثر اه حلي وانما ذكر الرجعي  
 وان كان داخل في قوله أول الفروع فطلقها لأنه يخالف البائن الواحد فيما زاد على السنتين وان استويا في اعتبار  
 وقت الشراء فقامل (قوله في المستثنى) أي في المطلقة سنتين بعد الدخول وفي الرجعي هذا مقتضى عبارته وهو  
 خطأ لأن المبنة سنتين لا يعتبر فيها وقت الشراء أصلا اه حلي وانما يتبرقته في البيئونة الصغرى كما قدمناه  
 عن البحر وهي أولى المسائل (قوله وكذا لو أعتقها بعد الشراء) قال في البحر وأما ما يقتضيه على الشراء إلى أنه  
 لا فرق في هذا الحكم بين أن يعتقها بعد الشراء أو لا وعند محمد يثبت النسب إلى سنتين بالإدعوة من يوم الشراء  
 لأنه من يوم الشراء يبطل النكاح ووجب العدة لكنها لا تظهر في حقها لذلك وبالعتق ظهرت وحكمهم معتدة  
 لم تفر ما نضاه مذ تقدم ذلك اه حلي (قوله قولان) قال أبو يوسف لا يثبت إلا بتصدق المشتري لما مر أن النكاح  
 به إلى وعند محمد يثبت بلا تصديق إلا أنه لا بد من الدعوة بغير (قوله لدون سنتين) الذي في الهندي عنه عن العمالية إلى  
 سنتين وعبارتها مات عنها مولاه أو أعتقها يثبت نسب ولدها إلى سنتين من وقت العتق ونحوه في البحر (قوله  
 ولا كثر إلا أن يدعيه) أي أن جاءت به لاكثر من سنتين لا يلزمه إلا أن يدعيه فان ادعاه لم يمه اه بغير وهذا  
 لا يظهر إلا في صورة العتق (قوله ولو تزوجت) أي أم الولد (قوله في العدة) أي من الموت أو العتق كما في البحر  
 ويدل عليه ما بعد (قوله لكونها معتدة) أي والحكم المذكور حكم المعتدة (قوله بخلاف ما لو تزوجت الخ)  
 قال في الهندي أم الولد إذا نكحت نكاحا فاسدا ودخل به الزوج وجاءت بولد يثبت النسب من الزوج وان ادعاه  
 المولى كذا في خزائن المفتين (قوله فإنه للزوج اتصافا) هذا لا يظهر إلا في مسألة العتق (قوله لقضاء نكاح  
 الآخر) ولعدم إمكان إثبات للنسب إذا المدة من العقد أقل من ستة أشهر (قوله ولو لأقل من نصفه) أي ولا كثر  
 من سنتين من وقت فراق الأول وهو مفهوم قوله ونصف حول مذ تزوجت (قوله لم يلزم الأول) لكونه بعد  
 الأكثر من سنتين ولا الثاني لكون المدة من وقت التزويج لا تبلغ أقل مدة الحمل فهو ما من وطء شبهة أو وزنا (قوله  
 ولو لأقل منهما) أي من وقت طلاق الأول (قوله ونصفه) من نكاح الثاني بغير (قوله أنه للأول) لأن نكاح  
 الثاني فاسد بخلاف الأول فيلحق به (قوله لكنه نقل هنا عن البدائع) أي والنصر هو المتبع فلا يقول على  
 البحث معه وقوله هنا على ثبوت النسب قبيل قوله إلا أن يدعيه (قوله دليل انقضاء هتتها) أي من الأول  
 وبعد انقضاء العدة منه لا يلحقه النسب (قوله حتى لو علم الخ) قال في البحر هذا إذا لم يعلم أنها كانت معتدة  
 وقت النكاح فان علم بوقوع الثاني فاسدا وجاءت بولد فان الولد يثبت من الأول ان أمكن إثباته منه بان جاءت  
 به لأقل من سنتين مذ طلقها الأول أو مات ولستة أشهر فأكثر من تزويجها الثاني وان جاءت به لاكثر من  
 سنتين من وقت الطلاق ولستة أشهر من وقت التزويج فهو الثاني كذا في البدائع (قوله بأن تلد لأقل من سنتين)  
 هو موضوع المسئلة فلا حاجة إليه (قوله نفسه للثاني) وبما أن النكاح لأن خلقه لا يستثنى إلا في مائة وعشرين  
 يوما فيكون أربعين يوما مائة وأربعين يوما علة وأربعين مضافة بغير (قوله نكح) أي بغيره وشهود (قوله لا يثبت  
 القسب منه) لأنه ليس بشبهة بقرنة عدم وجوب العدة منه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الحضانة)

والمبنة سنتين فذ طلقها لكن في الثانية يثبت  
 استثنى فأقل وفي الرجعي لا كثر مطلقة بعد  
 أن يكون لأقل من نصف حول من شرائها  
 في المستثنى وكذا لو أعتقها بعد الشراء  
 ولو باعها فولدت لاكثر من الأقل مذ باعها  
 فادعاه هل يقتصر تصديق المشتري قولان  
 مات عن أم ولده أو أعتقها فولدت لدون  
 سنتين زمه ولا كثر إلا أن يدعيه ولو تزوجت  
 في العدة فولدت استثنى من نفسه أو مودة  
 ونصف حول فأكثر مذ تزوجت وادعاه  
 معها كان للمولى اتصافا لكونها معتدة بخلاف  
 ما لو تزوجت أم الولد بلاذنه فإنه للزوج  
 اتصافا ولو تزوجت معتدة بائن فولدت لأقل  
 من سنتين مذ باعها ولا أقل من الأقل مذ  
 تزوجت فالولد للأول لقضاء نكاح الآخر  
 ولو لا كثر من من جاء بذات ونصف حول  
 مذ تزوجت فالولد للثاني ولو لا أقل من نصفه  
 لم يلزم الأول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو  
 لا أقل منها ونصفه ففي عتق البحر جهات  
 للأول لكنه نقل هنا عن البدائع أنه للثاني  
 مع الإبقاء أقدمها على التزويج دليل انقضاء  
 هتتها حتى لو علم بالعدة فله نكاح فاسد ولدها  
 للأول ان أمكن أو أنه منه بان تلد لأقل من  
 سنتين مذ طلق الأول أو مات ولو نكح امرأة غيبا  
 سنتين مستثنى الخلقه فان لا أربعة أشهر  
 بسقط سنتين الخلقه فان لا أربعة أشهر  
 قسبه للثاني وان لا أربعة أشهر فان لا  
 للأول وفسد النكاح الكلي من البحر قلت  
 وفي جميع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت  
 منه لا يثبت النسب منه ولا يجب العدة لأنه  
 نكاح باطل (باب الحضانة) فتخ الحيا وكبرها

يقال حُضِنَتْ ولها حُضَانَةٌ من باب طاب وحضن الطائر يرضه إذا جنم عليه يكفنه بحضنيه كذا في المغرب  
والحُضْنُ مادون الابطال الكشح تهر والكشح بوزن القطن ما بين الضامة إلى الضلع والمقصود بالانسان  
أبو السعد عن مختار الصحاح والمناسبة بينه وبين ما قبله أنه لما ذكر ثبوت السب عقب أحوال التفتد كرم من  
يكون عنده الولد حوى (قوله تربية الولد) هذا معناه لغة وأما معناه شرعية فهو تربية الأم أو غيرها على  
الحضانة الصغير أو الصغيرة قبل الفرقة أو بعدها فهناك مزيدا وانفقوا على أن الأب يجبر على تفتده ويجبر على  
امساكه وحفظه وصيائه إذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق للصغير عليه جبر (قوله ثبت) أي الحضانة وهي  
هي حق من ثبت له أو حق الولد قولان وسيأتي الكلام على ذلك (قوله التسمية) احتج به عن الأم الرضاعية  
فلا تثبت لها اه حلي وكذا الاخت والخالة والعمة منها (قوله ولو كفاية) لأن الشفقة لا تختلف باختلاف  
الدين وهي أشفق عليه من أبيه لكونه من مائتها الخارج من ثرائها القريبة من القلب حوى وغيره (قوله  
أو مجوسية) بأن أسلم الأب وأبى عن الإسلام حوى أو كان على دينهما وترافعا البنا (قوله أو بعد الفرقة) أي  
هذا إذا كان قبل الفرقة بل ولو كان بعدها وسواء كانت الفرقة بطلاق أو موت حوى لما روي أن امرأة جاءت له  
على الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وذني له سقاء وزعم أبوه أنه  
ينزعه مني فقال عليه السلام أنت أحن به مالم تنكحي فبلي لكن لا يدفع اليها حتى تطالبه اه حوى (قوله  
الآن تكون مرتدة) سواء لحقت بدار الحرب أم لا بحر (قوله لأنها تحبس) أي وتضرب فلا تفرغ للحضانة دور  
(قوله فجور يصح به الولد) هو معنى عبارة تسكين وغيره أو فاجرة غير مأونة ومقتضى هذا التقييد أن مطلق  
القبول لا يوجب سقوط حق الحضانة مالم يقترب بعدم الأمن خلافا لظاهر الزبلي والعيني والدرر ولهنا قال  
عزى زاده ولا ينبغي إهمال هذا التقييد لأن الكافرة أحن بولدها المسلم مالم يعقل الأديان فالضامة المأونة  
أولى أبو السعد (قوله وغناه) بالكسر ما التفتي والمراد أنها تخرج بقصد للناس وأما المغنية لنفسها  
فلا تكون مضية (قوله بحثا) راجع إلى كل من البصر والنهر قال في البحر وينبغي أن يكون المراد بالفسق  
في كلامهم هنا الزنا المتقضى لاستغلال الأم عن الولد بالخروج عن المنزل ونحوه لا مطلقا الصادق بترك الصلاة  
لما سأل أن الأم أحن بولدها المسلم مالم يعقل الأديان فالضامة الفاسقة أولى اه قال في النهر وأقول في تحريمه  
على الزنا وقدره ولو كانت سارقة أو مغنية أو نائمة فالحكم كذلك وعلى هذا فالمراد فسق يصح الواسع اه  
فعلى هذا لو كانت سالحة كثيرة الصلاة قد استولى على قلبها عجة الله تعالى وخوفه حتى شغلها عن الولد ولم  
ضايحه من غيرها ولم أره اه حلي أقول لا وجه لاعتراض صاحب النهر على أخيه بعد قوله ونحوه فإنه معطوف  
على الزنا وله فهم أنه معطوف على قوله بالخروج عن المنزل (قوله قال المصنف الخ) عبارة به بعد أن نقل  
عبارة البحر المكنى عندي في الاستدلال عليه بما ذكرنا لأن الأمية إنما تفعل ما تفعل بما يوجب الفسق على  
جهة اعتقاده دينها فكيف يلحق به الفاسقة فالذي يظهر إجراء كلام الكمال وغيره على الإطلاق كما هو  
مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه من أن الفاسقة بترك الصلاة لا حضانه لها اه وبعد ما علمت أن المدار على  
الصياح تحققت أن بحث المصنف لا وجه له وقال أبو السعد إن يجزى الفجور ولا يوجب سقوط الحضانة إلا إذا  
كانت غير مأونة وتقدم أنه لا ينبغي إهمال هذا التقييد وعليه فعدم سقوط بترك الصلاة يكون بالاولى حيث  
كانت مأونة وحيث قد بحث صاحب البحر قوى خلافا لما ذكره منصف التنوير وإن أقره في الدر اه (قوله  
وفي القبة الخ) يعمل على الفجور غير المضيق فوافق ما تقدم اه حلي (قوله ولو سبته السيرة) أي الذي  
التي هي (قوله مالم يعقل) من الفعل كذا في البحر وجميع تصحيح المؤلف وهو معني مالم يعقل الولد لها  
وفي النهر وتبعه الجوى مالم تفعل ذلك بالناء المتأفة فوق من الفعل وفسره بقوله أي مالم ثبت فصله عنها وهو  
الامتناع (قوله فاده الحلي) أقول كيف يصح هذا مع قول القنية معروفة بالقبول فإن معرفتها تقتضي وقوعه  
الامتناع (قوله في الجنبى) حيث قال ولا حق في الحضانة لغير المحرم ولا لام إذا لم تكن مأونة ولا للعصبة  
وبعد وكأ أقول أنها إذا لم تكن مأونة بأن تخرج كل وقت الخ كانت فاسقة فيسقط في منه بقوله أو فاجرة  
أنه في الدين كره إلا أن يعمر بأن يقال أو غير مأونة ولو اشتغالها بالعبادة كما يحسنه الحلي آخا (قوله ولدت فلان  
ولدت قبل الكتابة) وأما المولود حال الكتابة فهي أحن به لدخوله فيها أبو السعد وظاهره أنها إذا ولدت قبل

تربية الولد (ثبت الأم) التسمية و (لو)  
كفاية أو مجوسية أو (بعد الفرقة الآن تكون  
مرتدة) الخي نسلم لأنها تحبس (أو فاجرة)  
بغير ما يصح به الولد كزنا وغناه وسرقه  
وبساحة كافي البحر والنهر بحثا قال المصنف  
والذي يظهر العمل بطلانهم كما هو  
المذهب الشافعي أن الفاسقة بترك الصلاة  
لا حضانه لها وفي القنية الأم أحن بالولد  
ولو سبته السيرة معروفة بالقبول مالم يعقل  
ذلك (أو غير مأونة) فذكره في الجنبى  
بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا (أو)  
تكون (أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكمل) ولدت  
ذلك الولد قبل الكتابة

الكتابة لا يعود اليها الحق بعد الكتابة والذي يظهر محدودها كما يفيد التعليل بالاستئصال من خدمة المولى فانها بعد الكتابة غير مستقلة بخدمته (قوله لاستئصاله من خدمة المولى) ولأن في الحضانة نوع ولاية ولا ولاية لهن على أنفسهن فعلى غيرهن أولى وفي القهستاني إذا اعتق صرنا كالمهر (قوله أو متزوجة بغير محرمه) لقوله عليه الصلاة والسلام أنت أحق به ما لم تنكح ولا تزوج إلا بمطية نزاوي ينظر اليه من زرا زليهي وقوله نزاوي قليلا وشزرا أي نظر المفيض هنا والمحرم كعهه والمراد المحرم الرحم فلم كان محرم غير رحم كالم رضاعا أو رجما من النسب محرم من الرضاع كان عمه نيا وهو محرم رضاعا فهو كالأجنبي ولو ادعى تزوجها وانكحها فالقول لها ولو أقرت به لكنها ادعت الطلاق فإن لم تعين الزوج فالقول لها لا إن عتبه وبذبح أن يكون مع الميعن في الفصلين اه أبو السعود عن النهر (قوله والعمه تغفل ذلك) فبده الشربلالي في كشف القناع بما إذا كانت غيره متزوجة بغير محرم للصغير لأنها حينئذ لا حق لها في أخذ الولد وحاصل ما ذكره في كشف القناع أنه إذا قدر أن كل مسخقة للعضانة أو مسخقة لها لم يرض بمسالة الصغير والصغيرة إلا بالاجرة وبأزيد من أجر المثل إذا وفرت شروط القيام بالصغير في المتبرعة تقدم فإن اختل حالها لا يدفع اليها إلا الأتم إذا كانت فاجرة أو تخرج غالب الأوقات وتترك البنت ضائعة لا تسحق حضانة فكيف إذا كانت المتبرعة بمشائها اه ومنه يعلم أن الحكم ليس فاصرا على العمه بل الأجنبية في حكمها فإن لم توف المولى الآتي ثم قال أي في عبارة الخانية والظاهرية وهي صغيرة لها أب معسر وموسرة أرادت العمه أن تربي أي وترضع الولد مجانا ولا تمنع الولد من الأتم والأتم نأبي ذلك وتطالب الأجر ونفقة الولد اختلافه والعصم أن يقال اما أن تمسكي الولد بغير أجر واما أن تدفعيه إلى العمه وتقيدهم العمه باليسار والاب بالأعسار يستفاد منه أنه إذا كان الاب موسرا تكون الأم أحق بمسالة الولد بالاجر المثل نظر للصغير إذا لضر رغبه على الاب الموسر فلا تقدم العمه المتبرعة قال أبو السعود ولم أر ما المراد بيسار العمه في كلام صاحب الدرر وغيره كفتح القدير والظاهر أن المراد به القدرة على الحضانة اه (قوله ولا تقع من الأتم) بل تحكمها من النظر اليه ولا يجوز ولومن الاب والأتم قال في الهدية الولد متى كان عند أحد الابوين لا يمنع الآخر من النظر اليه وعن تعاهده تاريخية وذكر الشربلالي في حاشية الدرر أن الأجنبية ترض بالارضاع عند الأم ما لم تتزوج بخلاف من لها حق في الحضانة حيث لا تؤمر بالارضاع عند الأم بل تؤمر بالامتناع الصغير اليها بالشرط المتقدم وهو عدم كونها متزوجة بغير محرم الصغير اه أبو السعود (قوله على المذهب) وقيل لا ينزع منها (قوله وهل يرجع الم والم) ذكر الم لا يناسب هنا ولعله مقصود في ما إذا انفق الم على أولاد أخيه فقوله وذكر الشارح في فروع النفقة أن الأخ يجبر على نفقة أولاد أخيه ليرجع بها على الاب اه والحاصل أن الاتفاق من الم ونحوه ان كان بأمر القاضي رجوع وان كان بأمر من عليه النفقة فقولان ثم هذا شاق قول المصنف والعمه تقبل ذلك وإذا كان المراد أن تقبله والنفقة مقدرة عليه وتصير ديني فبما يقابل ان الأم أولى بهذا (قوله والعمه ليست بقيد فيما يظهر) قد علمت مما ذكره للشربلالي أنفق الم على الأجنبية كذلك وفي الحوى من النفقة على الرمز والظاهر أن العمه ليست بقيد بل من لا حق له في الحضانة كذلك وفي التاريخانية ما يشير اليه اه قال الشربلالي في رسالة كشف القناع يجب على الحاكم إذا ادعى الاب وجود متبرعة أن يحيط فلا يجب بمجرد ادعائه ولا بمجرد حصول امرأة تدعى التبرع لأن الحق ثابت للأم ثم عا فلا يطل بمجرد قول غيرها ولا بحضور المدعية وطالبها أخذ الولد فانه قد يفتنه هل توافقا وتقبل لا سقاط ما قرر على الاب فإذا مال الأم إلى ترك الولد لعدم قدرتها على ترك الاجرة مع امسالك الولد لضرورة مؤنتها واحتياجها يحيط في أمر الصغير وينظر في أمر الأجنبية التي تزعم التبرع لدفع التواطوع الاب لاضاعة التقرير ويحيطها بالصغير هل لأجنبية لبن وهل معها رضيع برأحم التي تريد التبرع بارضاعه وحضانتها وهل للمتبرعة قوة وقدرة على الرضاع والسهل اه وقامه في أبي السعود (قوله بلا نفقة) أي من مال الصغير الموروث من أبيه اه مخ (قوله وأراد وصيه تربيته بها) أي بالنفقة من مال الصغير ولم أره كم ما إذا كان الاب هو الطالب في هذه الحادثة ومقتضى التعليل الدفع اليها (قوله لبقا لماله) قال في المنع بعد ذكر ما في المنية له وجه وجهه لانه رعاية المصلحة في ابقاء ماله أولى من مراعاة عدم حقوق الضرر الذي يحصل له أكونه عند الأجنبية واقفه سبحانه وتعالى أعلم (قوله تزوجت) أي الأم وقوله بأجنبي أي عن الصبي (قوله والتزمه)

لاستئصاله من خدمة المولى لكن ان كان الولد رقة ما كان أحق به لانه للمولى مجتبي (أو متزوجة بغير محرمه) الصغير (أو اب معسر) أن تربيته مجانا (أو العمة قبل ذلك) أي تربيته مجانا ولا تمنعه من الام قبل الام ما أن تمسك به مجانا (أو تدفعه للعمه) (على المذهب) وهل يرجع الم والم العمة على الاب إذا أبى مرة بل أم مجتبي والم العمة ليست بقيد فيما يظهر وفي المنية تزوجت أم صغير توفي أبوه وأرادت تربيته بلانفقة مقدرة وأراد وصيه تربيته بها دفع اليها ماله في الحوى تزوجت ابنا جني وطالب تربيته بنفقة والتزمه ابن عمه جانيلا



أى التريفة والاولى تأنيث الضمير (قوله ولا حاضنة) يفيد جفوه أنه اذ لو وجدت حاضنة طالبة فلا يجوز تقييده  
عليه لانه لاحقه بخلاف ما اذا كان الطالب الاب وقد وجد متبرعة كما تقدم (قوله فله ذلك) أى أشده والاولى  
التصريح به لعود اسم الاشارة الى غير مد كورنى عبارته (قوله ولا تحب من لها الحضانة الخ) قال فى البحر  
اختلفوا فى وجوب حضنته على الام ونحوها من النساء وفى جبرها اذا امتنعت فصرح فى الهداية بانها  
لا تحب لانها هست أن تهجر عن الحضانة وصحة فى التبيين وفى الولوالجية وعليه الفتوى وفى الواقعات والفتوى  
على عدم الجبر لوجهين أحدهما أنهما اربعا لا تقدر على الحضانة والثانى أن الحضانة حتى الام ولا تحب على استيفاء  
حقها وفى الخلاصة وقال مشايخنا لا تحب الام عليها وكذلك الحالة اذ لم يكن لها زوج لانها بما تهجر عن ذلك اه  
فاذا أن غير الام كلام فى عدم الجبر بل هو بالاولى كفى الولوالجية وذكر الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهندواوى  
وخوهر زاده أنهم يحبوا على الحضانة وتسمك لهم فى فتح القدر عما فى الكفاى لما حكم الشهيد الذى هو جمع كلام  
الامام محمد لو اختلفت على أن تترك ولدها عند الزوج فانطاع جائز والشرط باطل لأن حق الولد أن يكون عند  
أمه ما كان إليها محتاجا زاد فى المبسوط فليس لها أن تطالب بالشرط فهذا يدل على أن قول الفقهاء الثلاثة هو  
جواب ظاهر الرواية وأما قوله تعالى وان تعاسرتن فسترضع له أخرى فليس الكلام فى الارضاع بل فى الحضانة  
قال فى التمهيد ثم الام وان كانت أحق بالحضانة فإنه لا يجب عليها ارضاعه لأن ذلك بمنزلة النفقة ونفقة الولد على  
الوالد الا أن لا يوجد من رضعه فقير والمباصل أن الترجيح قد اختلف والاولى الاقضاء بقول الفقهاء الثلاثة  
اه قلت كيف يفق به وقد أطبق فتوى المشايخ على الاول وكثيرا ما يمدلون عن ظاهر الرواية الى الاقضاء  
بغيره (قوله من لها الحضانة) لفظ من يتم الام وغيرها وبما نعيم صرح المصنف (قوله الا اذا نعت لها) أى فقير  
من غير خلاف قال فى الفتح فان لم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف (قوله أولم يكن للاب الخ) قد يقال لما ذالم تقدر  
النفقة على الاب ويجوز على الدفع اذ أبسر (قوله يفق) راجع الى قول المصنف ولا تحب (قوله واذا أحقت  
الخ) هذا على أنها حرة ولا تحب عليها (قوله ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير) هذا على أن الحضانة  
حق الولد فقير عليها وهو قول الفقهاء الثلاثة وقول المصنف ولا تحب عليها مبنى على أنها حرة وقد جمع المصنف  
بين القولين على وجه لا يفيد الخلاف وليس هذا مستحسنا (قوله وبطل الشرط) مقتضى القول الاول هو  
(قوله لانه) أى الحضانة وذكر الضمير نظر الضمير (قوله ولولم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف) تذكر اربع قول المتن  
الاذا نعت (قوله وهذا الخ) أى قولنا ولولم يوجد غيرها (قوله يتم الخ) ليس هو ممة من لفظ فان لم يوجد  
وانما هو تفسير مرادك بؤخذ من النهر فالمراد بالمدعى ما يعم الحقنى والحكمى وفى البحر وظاهر كلامهم أن الام  
اذا امتنعت وعرض على من دونها من الحاضنات فاستنعت أجبرت الام لا من دونها (قوله وحيتنذ) أى حين  
اذا لم يوجد غيرها بالنفس السابق (قوله فلا أجر لها) لانها قامت بأمر واجب عليها ان رعا (قوله وتسحق  
الحاضنة) الاولى أن يقول الام قصور هذا الحكم عليها (قوله اذا لم تكن متكوفة) هذا بان نسبة لولده منها ما  
لو كان ولده من غيرها فانها ذلك مطلقا سواء كان الكاح قائما أم لا صرح به الزياى بقوله ولو استأجر مستكوحته  
لترضع ولده من غيرها جاز اه ابو السعود واعلم أن المعتدة من طلاق رجعى ليس لها طالب الاجر لارضاع  
ولدها اتفاقا وفى المبسوط رواية أن درر والفتوى على أن لها ذلك شريطة لاية (قوله وهى غير أجره ارضاعه) فعلى  
هذا يجب على الاب ثلاثة أشياء أجره الرضاع وأجره الحضانة ونفقة الولد أبو السعود عن الشربلى (قوله  
فى المهر اجية) قال فى المنع والظاهر أنه اراد بها فتاوى سراج الدين فارى الهداية ونصها مثل على تسحق  
المطلقة أجره برب حضانة ولدها خاصة من غير رضاع له فأجاب نعم تسحق أجره على الحضانة وكذا ان احتج  
الى خادم يلزم به اه ويحتمل أنه اراد بها الفتاوى السراجية المشهورة لكن لم أقف على ذلك فى بابها بنسحق  
والعلم أمانة فى أعناق العلماء واقفه تعالى أعلم اه (قوله خلافا لما نقله المصنف) من أن المبسوط بعد فطام ولدها  
ليس لها أجر الحضانة فإنه يقتضى أنها انما هى للارضاع فقط (قوله وليس لها مسكن) يفيد جفوه ممة انه اذا كان  
لها مسكن لا يحبها الاب عليه وقد يقال ان هذه حادثة السؤال ولا نظر لهذا القيد ويدل عايت كلامهم لاقفة  
(قوله على الاب مسكنا جميعا) وفى الفارق لا يجب كذا فى الشراة وينبى ترجمه اذ وجوب الاجر للسلطنة  
لا يستأنم وجوب المسكن بخلاف النفقة نهر وقد اختلف المترجم فى هذه المسئلة (قوله وكذا من احتج

ولا حاضنة له فله ذلك (ولا تحب) من لها  
الحضانة (عليها الا اذا نعت لها) بان لم  
يأخذنى غيرها أولم يكن للاب ولا للصغير  
قال به بقى ثانية وسببى فى النفقة واذا  
أعطت الام حقها صارت كربة أو متروجة  
قتلت للجنة بحر (ولا تقدر الحاضنة على  
ابطال حق الصغير فيها) حتى لو اختلفت  
على أن تترك ولدها عند الزوج صح الخلام  
ويطال الشرط لانه حق الولد فليس لها أن  
تطلب بالشرط ولولم يوجد غيرها أجبرت  
بلا خلاف فتح وهذا يتم ما لو وجد والتمخ  
من التبول بحر وحيتنذ فلا أجر لها جورة  
(وتسحق) الحاضنة (أجره الحضانة  
اذا لم تكن متكوفة ولا معتدة) لا يبه وهى  
غير أجره ارضاعه ونفقة عن جواهر  
السراجية خلافا لما نقله المصنف عن جواهر  
الفتاوى وفى شرح الزكاة لابا فافقه عن البحر  
الهيض مثل أبو حفص عن اهل المسالك الولد  
وليس لها مسكن مع الولد فقال على الاب  
سكنا جميعا وقال نجم الأئمة الفتاوى على  
السكى فى الحضانة وكذا ان احتج الصغير  
لخادم يلزم الاب به



المصنف المدام) فهو مثل ما اذا كانت بصحته واحتاج ولادة المخدم أو أكثر فانه يفرض عليه نفقةهم قال المصنف  
 في باب النفقة ولوله الولاد لا يكفيهم خادم واحد يفرض عليه نفقة لخادمه أو أكثر اتفاقا اهـ (قوله قال شيخنا)  
 هو الرمي (قوله وقواعدنا تقتضيه) فانه من جهة النفقة وسبأ في النفقة أن نفقة الطفل القتي في ماله  
 وفي الفتاوى الخيرية مثل في رجل مات عن زوجته وبنت منها ومن اخوة يريدون انقراضها من أمتهال لهم  
 ذلك أم الأم أحق بمصااتها مادامت عازبة واذا طلبت حضانتها أجرا هل تجاب الى ذلك أم لا أجاب ليس لاحد  
 انقراضها من أمها وابطال حضانتها والأم أحق من كل أحد مادامت عازبة وفي السراجية أن الأم تستحق  
 أجرة على الحضانة اذا لم تكن منكروحة ولا معتدة لايه وهو باطلا فبهم أي في مال المصنوع أو مال الاب ان كان  
 له مال وان لم يكن له مال ولا أب وجب عليه حضانتها وبأنه تعالى أعلم (قوله ثم حرر الخ) حيث قال مثل  
 في وضع يمين لا مال له وله أخ لأب مصغر وأمه ذات لبن هل اذا طلبت من القاضي أن يفرض لها أجرة لارضاعه  
 ومضاته عليه يجيبها أم لا ويجيب على ارضاعه وحضاته مجابا لأب لا يجيبها القاضي الى ذلك بل لو كان للمصغر  
 أب مصغر يجيب أمه على ارضاعه كما صرح به في البصيرة لاعتن الثانية فكيف بالآخر والحضانة به ذا الحكم أولى وواقه  
 تعالى أعلم (قوله بأن ماتت) الأم ولم تكن أهلا للحضانة كافي البصر والنهر أي بأن كانت فاجرة غير مأمونة (قوله  
 اولم تقل أو اسقطت) بأن اختلفت على اسقاطها أو ارتدت وفي نسخة بالو اقول الحلبي وهذا سفي على عدم الجبر  
 كما لا يخفى (قوله أو تزوجت بأجنبي) أما اذا تزوجت بمصرمه الرحم فلا تسقط كما يأتي (قوله أم الأم) هذا هو المعقد  
 وذكر الخصاصف أن الخالة أولى من أم الأم حوى (قوله عند عدم أهلية القرى) يعني اغتاتقل الحضانة الى العليا  
 عند عدم أهلية القرى وهو صادق عونها وتزوجها وعدم أماتها (قوله ثم أم الأب وان علت) لانها من الامهات  
 ولهذا تهرز ميراث الامهات وهو السدس ولانها أوفر نفقة درر (قوله بالشروط المذكور) وهو عدم أهلية القرى  
 (قوله بصر) عبارته نقل عن الوالدية جدة الأم من قبل الابي وهي أم أبي الأم لا تكون بغرفة من كانت من قرابة  
 الأم لأن هذا الحق لقرابة الأم وظاهر تأخير أم أبي الأم عن أم الأب بل عن الخالة أيضا وقد صارت حادثة  
 المختوى اهـ ووجه ذلك أن الاخت لأم والخالات متأخرات عن أم الأب فاذا كن أولى من أم أبي الأم لكونهن من  
 قرابة الأم فمن كانت مقدمة عليهن وهي أم الأب أولى بالتقدم (قوله ثم الاخت لاب وأم) لانها أشق حوى وغيره  
 (قوله لان هذا الحق) أي الحضانة وقوله لقرابة الأم أي فلذا تقدمت الاخت لأم على الاخت لاب (قوله ثم الاخت  
 لاب) هذه رواية كتاب النكاح اعتبار القرب القرابة وفي رواية كتاب الطلاق الخالة أولى منها لان أم ابنتي وأم تلك  
 بالاب قال في الفتح فعلى رواية كتاب النكاح تدفع بعد الاخت لاب الى بنت الاخت الشقيقة ثم الى بنت الاخت لأم  
 ثم الى بنت الاخت لاب ثم الى الخالة الشقيقة اهـ وفي غيره أن اولاد الاخوات لاب وأم أو لأم أحق من العمات  
 والخالات باتفاق الروايات وأما اولاد الاخوات لاب فالاصح أن الخالة منهن أولى نهر (قوله ثم لاب) جرى  
 على حاق الفتح وهو ضعيف لما صرح به صاحب البصر وغيره من أن الصحيح أن الخالات أولى منها وقد ذكرها بعد  
 جريا على المعقد (قوله ثم الخالات) أي خالات الصغير لا خالات أمه وابيه لان مؤخرات في الرتبة (قوله ثم بنات  
 الاخ) أي لاب وأم أو لأم أو لاب فيبظهر قاله الحلبي (قوله ثم العمات كذلك) أي عمات الصغير على ترتيب  
 الخالات السابق وهو معنى كذلك الاتي (قوله ثم عمات الامهات والايتاء) يظهر العطف بالو واستواء العمات  
 من جهة الامهات والايتاء وقوله بهذا الترتيب فتقدم العمات الشقيقات ثم لأم ثم لاب ومقتضى قوله سابقا  
 أن هذا الحق لقرابة الأم أن تقدم عمات الأم على عمات الاب وهو الذي نفقه عبارة المنع من الفتح ومثله  
 في الهندية (قوله ثم العمات بترتيب الارث) أفاد أن مرتبة الذكور من العمات مؤخره عن مرتبة من تقدم  
 من النساء ومرتبة العمات أربع الفروع والاصول وفروع الايتاء وفروع الاجداد ولايتأني هنا مرتبة الفروع  
 لان المصنوع لا فرع له وذكر الشارح للثلاثة (قوله ثم الجد) أي أبو الاب وان هلا بجر (قوله ثم بنوه كذلك) فتقدم  
 ابن الاخ الشقيق على ابن الاخ لاب ومثله قوله ثم بنوه كذلك اهـ حلبي وأشار به صيغة الجمع الى أن اولاد الاخ  
 الشقيق اولاد الاب وان سفلوا مقدمون على العم وبه صرح في البصر (قوله واذا اجتمعوا) بان كان له عمان قال الحلبي  
 وبني اسقاطه والاستغناء بما يأتي فانه راجع الى الكل (قوله سوى فاسق) استثناء من قوله ثم العمات  
 ظلي البصر ولا للعصبة الفاسق ولا الى مولى العتاقة فهو راعى الفتنة اهـ وظاهره ولو كان العصبة عم او جد

وفي كتب الشافعية نفقة الحضانة في مال  
 المصنوع ولولده والايتاء من نفقة نفقة  
 قال شيخنا وقواعدنا تقتضيه فينفق به  
 ثم حرر أن الحضانة كل رضاع (ثم) أي بعد  
 الأم بأن ماتت أو لم تنجب أو أسقطت حضانتها  
 أو تزوجت بأجنبي (أم الأم) وان علت عند  
 علة أهلية القرى (ثم أم الأب وان علت)  
 بالشروط المذكور وأما أم أبي الأم فتؤخر عن  
 أم الأب بل عن الخالة أيضا بصر (ثم الاخت  
 لاب) أم أم ثم لأم لان هذا الحق لقرابة الأم  
 (ثم الاخت كذلك) أي لا يورث  
 ثم لأم ثم لاب ثم بنت الاخت لاب ثم بنات  
 (ثم العمات كذلك) ثم خالة الأم كذلك  
 ثم خالة الأب كذلك ثم عمات الايتاء  
 والايتاء بهذا الترتيب ثم العمات بترتيب  
 الارث فتقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق  
 ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه كذلك  
 وان اجتمعوا فالاو رج ثم الايتاء اختيار  
 سوى فاسق

قوله لا يضمن أن يبتلع منها ولا يتلقى منه حفظ عادة (قوله لا يضمن) أما إذا كانت لا يضمن  
 كبت سنة مثلاً فلا يمنع لأنه لا يضمنه وكذا إذا كانت تشبهى وكان مأموماً به (قوله ثم إذا لم تكن عصبية)  
 من كل التامة (قوله فلذوى الرحم) المراد به كل قريب ذى رحم محرم من المحضون وهو غير عصبية وإنما  
 فسرنا بهذا التلازم على إطلاقه لم ذال الرحم من النسب وان لم يكن محرمًا كبنات العمدة والخاله وهو  
 لا يضمن لأنه ينافى قوله به ودل على ولده ثم هذه كذا استفاد من الشلبي (قوله فتدفع للاخ لا ثم) بهذا علم أن  
 مرادهم بذوى الارحام هنا وفي باب ولاية الامساح قرابة ليست بعصبية لا المذكور في الفرائض من أنه قريب  
 ليس بذى سهم ولا عصبية لأن بعض اصحاب الفروض داخل في ذوى الارحام هنا كالاخ لا ثم (قوله ثم لا ثم) قال  
 في البحر ثم الخال لا بأم ثم لا بأم لأن له ولاية الام في الامساح فلا ولي ذكر الخال لا بأم لأنها عبادة  
 البحر (قوله بحر) ظاهر أن صاحب البحر عما ذكر الى البرهان والحق وليو جدي فيه عزوا اليهما (قوله فان  
 تساوا) أى كاخوة واعام في درجة واحدة (قوله ثم أو رهم) أى انساوا في الصلاح يقدم الاورع (قوله  
 ولاحق لولدهم الخ) عر بالوليد المذكور والحق هذا في حق الانثى المشبهة اذا كان ابن الم ثم غير مأموماً  
 كما تقدم وأما الذي كرفيدع اليهم فيبدأ بأم الم لا بأم ثم ابن الم لا بأم كافي البحر (قوله لعدم المحرمية) هذه  
 العلة تقتضى عدم الدفع اليه ولو كانت غير مشبهة وعبارة التفتة فتد أن الرأى للقاضي ونصها ليس بالبارية  
 غير ابن الم فلا اختيار الى القاضي ان رآه أصلح معها اليه والواضحة عند آمنة وفي الشلبي من القول الجدية  
 أن الذي كرفيدع الى مولى الصاغة ولا تدفع اليه الاثني فالد كرفيدع الى المحرم وغيره والاثني لا تدفع الا الى المحرم  
 وهذا يفيد أن الذي كرفيدع الى ابن الم ولا تدفع اليه الاثني (قوله والذمية الخ) احتج بها من المرتبة فانه  
 لاحق لها فيها لأنها تحبس وتضرب فلا تنفر عنه وليس دفعه اليها ينظر فإذا أسلت يدفع اليها بحر (قوله  
 محبوسة) أى اذا أسلت زوجها وأبت وانما قلنا ذلك لان تزوج المسلم المحبوسة لا يجوز (قوله كسيلة) أى في ثبوت  
 التمسك لها (قوله ثم) عبارة ولم أر من قدر ذلك مدة وفيه أن يقدر بسبع سنين في فتاوى فائى الهداية  
 المراد بالصبي في قوله لم يصح اسلام الصبي العاقل من بلغ سبعاً فما فوقها الا أنه روى أنه صلى الله عليه وسلم حرّم على  
 الاسلام على علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو ابن سبع سنين فأجاب ذلك قال السيد الجوى وأقول هذا  
 تخاليف إذا كان المحضون أنى أما إذا كان ذكراً فلا لأنه بعد سبع سنين ثم مدة حضنته على أن عبارة فتاوى الهداية  
 لا تدل على مقتضاه قلت بل تدل لأنه فسر الصبي العاقل من بلغ السبع وقد وقع التعبير بمادة العقل هنا (قوله  
 أو الى أن يخاف) بالبناء للجهول أى يخاف من له حق الحضنة بعد ما ولدوا فاضى كذا ظهر قال الحلبي وهو  
 عطف على قوله ما لم يسقط ديناً في الحق والتقدير والذمية كسيلة الى أن يسقط ديناً وأولى أن يخاف فلذلك  
 لم يجرمه اه ولم يمسوا الخوف لنفسه الكفر والظاهر أن يفسر سببه بنحو أخذ ملعابهم وفي الجوى  
 عن القزويني أن تغذيه بالخمر أو الخنزير فإن خفف ضم الى ناس مسلمين اه وأما إذا لم يوجد من يهتم بهم الميم من  
 المسلمين هل يترع من يدها اه (قوله فيترع منها) لأنها حينئذ غير آمنة عليه (قوله وان لم يعقل ديناً) بأن لم يبلغ  
 السبع (قوله والحاضنة) أى سواء كانت أم أو غيرها (قوله تسقط حضنتها) هنا على أن الحضنة حق الحضنة  
 (قوله بشكاح غير محرمه) أى بمجرد العقد لأنه عند الفقه ما حقيقة في العقد مجاز في الوطء كالاثني وقيد بغير  
 المحرم لان الزوج لو كان ذارحم محرماً للصغير كالبنت اذا كان زوجها البتة أو الام أو الخالة اذا كان زوجها الم  
 لا يسقط حق الحضنة لاتقاء الضرر عن الصغير (قوله المبغضين له) أى للصغير وهذا يعم ما لو كان صغيراً  
 عند أجنب يكرهونه ويجوز (قوله فلا يأخذ) لان الراب في الغالب يكره ما بين الزوجية (قوله قياساً  
 على ما مر) وهو السقوط عند سكنى البتة في بيت الراب (قوله للفرق بين الخ) حال الجوى وفيه تأمل ووجه  
 في الرض ما استظهره في البحر بأنه يضرر بسكناها في بيت الاجنبى اه وقال الحلبي في النص من هذا الفرق  
 شئ فان الراب اذا كان مطبوعاً بغيره يضرر به من رافلا اجنبى أولى كما هو المشاهد اه وفيه أنه ليس المراد أنها  
 تطعمه من مال ذلك الاجنبى بل المراد أن تسكن عنده فقط لان نفقة الصغير على أبيه فلا يحتاج الى نفقة غيره  
 والتقيد بكون الحضنة لا تستحق الحضنة الا اذا كان لها بيت خاص بها فيمنع تخرج فلا يخرج مع صاحب البيت  
 النهر لان الراب وان كان لا ينفق على ولده زوجته يكرهه تطعمه بامه ورجلها بمنه أو ينفقه من بعض آخر الحضنة

ومقتضى ما مر من المشبهة وهو غير مأموماً  
 ثم اذا لم تكن عصبية فلذوى الرحم فتدفع  
 لا ذل لا ثم لا بأم ثم لا ثم للخال لا بأم  
 ثم لا ثم برهان وعين بحر فان تساوا  
 فاصطه ثم أو رهم ثم كبرهم ولاحق  
 لولدهم ثم وخال وخاله لعدم المحرمية  
 (و) الحاضنة (الذمية) ولو بمحبوسة كسيلة  
 ما لم يعقل ديناً ينفق عليه بسبع سنين  
 لصحة اسلامه حينئذ ثم (أو) الى أن لا ينفق  
 أن: ألف الكفر فيترع منها وان لم يعقل ديناً  
 بحر (و) الحاضنة (تسقط حضنتها) كما  
 غير محرمه أى الصغير وكذا يسقط  
 المبغضين له لما في الفتنة لو تزوجت الام باخو  
 فأمسكت أم الام في بيت الراب فلا يأخذ  
 وفي البحر قد ترددت في ما لو أمسكت الخالة  
 ونحوها فليت أجنبي عازبة والظاهر  
 السقوط قياساً على ما مر أجنبي في التهر والظاهر  
 هذه للفرق بين الزوج الام والاجنبى

بجلاف الإجنبي (قوله تعالى) أي صاحب النهر وأمله لصاحب البحر حيث قال ودخل تحت غير المخرج الرحيم  
 الذي ليس بغير كائن الميم فهو كالأجنبي هنا فاذا تزوجت سقط حقها وهذا يؤيد ما تقدم من أنه لا حضنة لآب  
 الميم (قوله البائنة) وأما الطلاق الرجعي فإنه لا يعود حقها به حتى تنقضي مدة القيام الزوجية بغير (قوله  
 زوال المانع) أي أن يعود الحضنة انما ثبت زوال المانع وليس من عود الساقط وقولهم يسقط حقها معناه  
 منع منه مانع والتعبير بالسقوط مجاز وتطير ذلك الناشئ تسقط نفقتها ثم اذا عادت الى نخل الزوج يجب وكذا  
 الولاية تسقط بالجنون والارتداد ثم اذا زال ذلك عادت الولاية غير (قوله والقول لها) مع غيرها بغير (قوله  
 في نفي الزوج) بأن قال لها الاب تزوجت بزواج آخر وانكرت اه شلي (قوله وكذا في تطليقه) أي القول قولها  
 مع الجين نهر بغير (قوله ان ايم منه) لانها لم تقتر لا حد بحق على نفسها ألا ترى أن كل من ادعى عليها السكاح  
 يحكم بهذا الاقرار لا يلزمها اه شلي (قوله لا ان عتبه) أي ان عتبت الزوج لا يقبل قولها حتى يقتر بذلك الرجل  
 اه أي لا يقبل قولها في دعوى الطلاق حتى يقتر به الزوج شلي عن الكمال (قوله حتى يستغنى) لانه اذا استغنى  
 يحتاج للتأديب بآداب الرجال وخلاقتهم والاب أفقر على التأديب بغير (قوله وقد يربس) هو قول المصنف  
 ووجهه أن الظاهر أن الصغير اذا بلغ السبع يهتدى بنفسه الى الأكل والشرب واللباس والاستبراء وحده  
 فلا حاجة الى الحضنة (قوله وبه يغني) مقابلة ما روي عن المصنف أيضا من التقدير بغيره وقدره أو بغيره لا يرى  
 يتسع سبعين وقد علمت المقتضى به (قوله لانه الغالب) أي في حصول الاشياء الاربعة فيه وهي الأكل والشرب  
 واللباس والاستبراء ثم من المشايخ من قال المراد من الاستبراء تمام الطهارة بأن يظهر وجهه بلامه ومنهم من  
 قال بل من الخلصة وان لم يقدر على تمام الطهارة وهو المهوم من ظاهر كلام المصنف بغير وفاء الكرماني  
 الاستبراء بأن يمكنه أن يفتح سراويله عند الاستبراء ويشده بعده (قوله فان اكل الخ) ظاهره أنه لا يقع فيها  
 تخالف وهو كذلك كافي البحر عن الظهيرية (قوله ولو جبرا) أي يجبر الاب على أخذه لان نفقته وصباته عليه  
 باجماع فيبصر وكذا غيره من الصيات دره شني (قوله والا) بأن فقدت الاربعة أو بعضها لا يدفع اليه (قوله والجلدة  
 لأم وألاب) أي وان علت (قوله أي تبلغ) وبلغها اما بالحيض او بالزوال او السن ووجهه أنها بعد الاستبراء  
 تحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد البلوغ تحتاج الى التعصين والحفظ والاب فيه أقوى  
 وأهدى بغير (قوله في ظاهر الرواية) مقابلة رواية محمد الاستينية (قوله في حضنها) أو في البلوغ بالسن بغير (قوله  
 فالقول للام) كالواضح تزوج الام وانكرت بجماع انه في كل يدهى سقوط أحدها وهي تنكر بغير من يد (قوله  
 وأقول) هو صاحب النهر ومبارته وأقول يغني عن النظر الى سنها فان بلغت سننا نجح فيه الاثنى غالبا  
 فالقول والاولاه (قوله ويعمل بالغالب) أي في هذا السن هل هو الحيض أو عدمه ولم يتكلم صاحب الهر  
 على ما اذا اختلف في البلوغ بالسن فكانه سلم لصاحب البهر فيه (قوله وغيرها) أي الام والجلدة بقسمها  
 (قوله وقد يربس) قدره أبو الليث وفي الولوالجية ليس لها حدة مقدر لانه يختلف باختلاف حال المرأة (قوله  
 كذلك) أي أحق بالاثني حتى تشهيه يلوغ السن المتقدم قال في النقاية وهو المعتبر لفساد الزمان وروي  
 المصنف عن أبي يوسف منه وفي الخلاصة وفيهاث المقتضى والاعتماد على هذه الرواية لفساد الزمان بغير وفي الوفاية  
 وهو المعتمد لفساد الزمان قال في البحر والحاصل أن الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (قوله وأفاد) أي المصنف  
 بقوله حتى تشهيه من غير تقييد (قوله بتزوجها) أي البنت المحضونة ولا يظهر أن يقول بتزوجها (قوله مادامت  
 لا تصلح للرجال) ظاهره أنها اذا صلحت لهم قبل البلوغ وقد تزوجها ابوها أنه لا حضنة لآمتها اتفاقا بغير (قوله  
 الا رواية) وهي ضيقة لان الرواية عن أحداهم لا تقاوى مع هذا المذهب الوارد عنهم جميعا (قوله يستأنس) أي  
 الزوج بها أي تذهب بها عنه وحشة الانفراد (قوله وفي الظهيرية الخ) دخول على المذنب (قوله وقد ماتت  
 أمه) هذا من جهة الدعوى (قوله فقال صدقت) أي في أنه اجنى وأنت جدته (قوله فاعطى) جهز القطع (قوله  
 وصانته) أي لها حق الحضنة في الجلدة (قوله ثم ادعى أحقية غيرها) وهي الام (قوله وذاعث) أي لصدقه  
 وصح كذبه فلا يظهر الحال الا بحضور من ادعى أنها أمه ومحقة بصيغة اسم الفاعل أي محقة للوجهين (قوله  
 فأمر أحضر الاب امرأة) أي يولد مثل هذا الولد لها (قوله وقد ماتت ابنتي الخ) هذه هي الدعوى السابقة  
 ولا تكبر لان ما تقدم من كلام الشارح (قوله والمرأة التي معه) به هذا أنها صدقته في دعواه وحكم ما إذا

قال وللمرحم فقط كائن الميم كالأجنبي  
 (ونعود) الحضنة (بالفرقة) البائنة لزوال  
 المانع والقول قولها في الزوج وكذا في  
 تطليقه ان ايم منه لان عتبه (والحضنة)  
 أما وغيرها (أحق به) أي بالغلام (حق)  
 يستغنى عن النساء وقد يربس به يغني  
 لانه الغالب ولو اختلفا في سنه فان اكل  
 وشرب ولبس واستنجى وحده دفع اليه ولو  
 جبرا والاولاه (والام والجلدة) لام أو لا يربس  
 (أحق بها) بالصغيرة (حتى ينجح) أي تبلغ  
 في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حضنها فالقول  
 للام بغير بغيرنا وأقول يغني أن يحكم سنها  
 ويظهر بالغالب وعند مالك حتى يحكم الغلام  
 وتزوج الصغيرة ويدخل في الزوج عتبه  
 (وغيرها) أحق بها حتى تشهيه (وقدر يربس)  
 وبه يغني وبنف أحد عشر مشبهة اتفاقا  
 زيلني (وكن محمدي الام والجلدة كذلك وبه  
 يغني) لكثرة الفساد زيلني وأفاد أنه لا تسقط  
 الحضنة بتزوجها مادامت لا تصلح للرجال  
 او في رواية عن الثاني اذا كان يستأنس بها  
 كافي القنية وفي الظهيرية امرأة ماتت هذا  
 ابنك من بغيره وقد ماتت أمه فأعطى نفقته  
 فقال صدقت لكن أمه لم تموت وهي في منزلي  
 وأراد أخذ الصبي يمنع حتى يهرق الناضح  
 أمه وقضرت أخذها لانه أقر بأنها جدته  
 وحاضنته ثم ادعى أحقية غيرها وذاعث  
 فان أحضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك  
 وهذا اجنى منها وقالت الجلدة لا ما هذه ابنتي  
 (وقد ماتت ابنتي أم هذا الصبي) فاقول  
 للرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي اليهما  
 لان الفراش لهما فبغير كون الولد لها



كذبته بآية الشارح وحزبه (قوله لا منها) عطف على محذوف تقدير من غير ما وضعه الشارح بقوله بل من غيرها (قوله لا منه) هو على قياس ما تقدم (قوله حكم بكونه ابنا لها) بيان لوجه الشبه (قوله لما قلنا) من أن القرائن لها ما يكون الولد منهما (قوله لو كانت الجدة هي جدة بدعواها) قوله وصديقها المرأة (بأن كانت لها صدقت ما أتانا به) وقد كذب هذا الرجل ولكن في أمر أنه بجر (قوله لا منها قال الخ) هذا التعليل يظهر في هذه المسئلة وفيما قبلها وهذه المسائل المتقدمة ما ذكره بقوله لأن القرائن الخ (قوله وهي أقرب له بالحق) لأننا أنزلت بأن الولد ابنه والاب له حق الحضنة في الجدة (قوله انتهى ملخصا) هي عبارة الظهيرية بعينها لا تلخيص فيها كما هي منقولة في البحر (قوله ولا خيار للولد عندنا) المراد بهدم خياره أنه إذا بلغ السن الذي يرفع فيه من الأم يأخذ الأب ولا يخير المغير أخاه في البحر (قوله وهذا قبل البلوغ) صادق بزمان الحضنة وليس مراد بل المراد ما بعده قبل البلوغ (قوله فيضير بين أبيه) إذا كان فاسقا يفضي عليه شيء فالأب أولى من الأم وله أن يضمه معه إلى نفسه لأنه أقدر على صلاته شلبي والمصنف إذا بلغ السن الذي سقطت فيه حضنة الحضنة يكون عند أبيه كما يحسنه في البحر مخالفا لبحث الكمال أنه يكون عند أمه (قوله وان أراد الانفراد فله ذلك) أي إن كان مأموفا عليه وإن كان مخروفا عليه فله أن يضمه إلى نفسه كما ذكرنا شلبي عن الولوالجية (قوله وأخاه) أي أقارب ثبوت التخصير لبالق وأن له الانفراد الخ وفيه أن المصنف أفاد التفصيل بين البكر والنسب والفلان (قوله مبلغ النساء) بالخص أو بالسن (قوله ضمها الأب إلى نفسه) لأن امرأته لا تغتدع شلبي عن الولوالجية (قوله واجتمع لها رأي) أي تم عقلا واجتمع لا تخدع (قوله فتسكن حيث أحببت) أي وليس للأب ضمها إلى نفسه لوال ولايته عنها كذا في الشلبي (قوله لا يضمها) للعلة المذكورة قريبا (قوله لا إذا لم تكن مأموفا) فإن اختلف الأب والنسب بالسابقة مثل عن حالها فإن كان كما يقول ضمها إلى نفسه كذا في الولوالجية (قوله والجدة) مستدركا جليا أي صريحا في المصنف (قوله لا تغتدعها كافي الابتداء) والفرق أن الأب والجدة كان له ما حق الجدة في ابتداء حالها فجاز له ما أن يهدها إلى جرحها إذا لم تكن مأموفا أما غير الأب والجدة لم يكن له حق الجرح في الابتداء فلم تكن له ولاية الإعادة لكن يتراجعون إلى القاضي ليسكنهم أين قوم صالحين لأن القاضي ولاية على الناس ولولم يرفعوا رجا ما ترك ما لم يقم الضرر به من العام وغير ذلك اه شلبي فقول الشارح كافي في الابتداء يرجع إلى صورتي الأثبات والتي ثم إن هذا يشاق ما يأتي في المصنف من قوله وإن لم يكن لها أب ولا جدة ولكن لها أخ أو عم فله ضمها إن لم يكن مفسدا الخ وهو المذكور في الشارح الزيلعي قال الشلبي وفيه على العمل به لاسباب هذا الزمن واقفه تعالى الموفق (قوله إذا عقل) أي بلغ كما يدل عليه عبارة الولوالجية وبه صرح في الهندية (قوله واستغنى برأيه) أما إذا كان معقورا ومجنونا فله وعند الأب نهر (قوله لا إذا لم يكن مأموفا على نفسه) بأن كان امرأه صبيح الوجه أو فاسقا (قوله فله ضمها) أشار بالإلام إلى أنه لا يجب على الأب ذلك (قوله لدفع قسنة) أي قسنة الولد بوقوعه في الفواحش أو افتتان التماس به (قوله وإعارة) أي ولد دفع عار عن نفسه فله يعير بفساد ولده كذا في الدر المنثور وذلك كفوف لواط به (قوله إذا وقع منه شيء) أي عتائب للشرع والكلام في البالغ ما ذكره الاستيعابي أن للأب أن يؤدب ولده البالغ إذا وقع منه شيء (قوله ولا تنفقه عليه) لأنه بالغ أي ما لم يكن عاجزا عن الكسب وعن تعبيره كإسبا في النفقة (قوله فيما ذكر) أي من أحكام البكر والنسب والفلان والتأديب (قوله وإن لم يكن لها أب) هذا قاصر على الأخت ولم يتكلم على الذكر هل هو كذلك ويحزر (قوله إن لم يكن مفسدا) أي فاسقا وليس المراد به الإفساد في المال فانه موضع عند أمين غيره (قوله من ذلك) أي من الضم إليه (قوله وكذا الحكم في كل عصبة) يعني أن حكم الأخ والعم من التفصيل بين كونهم مفسدين أو لا ياتي في كل عصبة (قوله والاولى ضمها عند أمه) أصينة قادرة على الحفظ ظاهره وإن لم تكن مرفوعة من بيت المال أو قادرة على الحفظ هي أن تكون بصيرة سليمة يمكنها السماح عند رؤية منكر فيما يظهر (قوله لأنه جعل ناظرا للمسلمين) علة لقوله فالنظر فيها إلى الحاكم (قوله وإذا بلغ الذكور هذا الكسب) أي ولم يلقوا الاحتلام والاقتصار فله لافهم (قوله ليكتسبوا) ويتفق عليهم من كسبهم (قوله بخلاف الإناث) فإن تفتنن واجبة وإن كن غير عاجزات ولا يؤجرهن ولا يدفعن إلى الكسب وهذا غير تعليل من الصنائع فإن الأب يحتاج عادة إلى دفع دراهم منه كإسبا ياتي (قوله ولو الأب مبذرا) بأن يتفق المال على غير مقتضى الشرع والتفصيل

(ككزوجين بينهما ما ولد فادعى الزوج (أنه ابنه لا منها) بل من غيرها (وعدت) فقاتلها هو ابن لا منه (حكم بكونه ابنا لها) لما قلنا وكذا لو قاتل الجدة هذا اليك من بقي الميتة فقال بل من غيرها فالتقوله وبأخذ العبي منها وكذا لو أحضر امرأته وقال ابن من هذه لا من بنتك وكذبته الجدة وصديقها المرأة قال أب أولى لأنه لما قال هذا ابن من هذه المرأة فقد أنكر كونها جده فيكون منكرا لحق حضنته أو هي أقربت له بالحق انتهى ملخصا (ولا خيار للولد عندنا ما قلنا) ذكر أراي خلافا للشافعي قلت وهذا قبل البلوغ ما بعده فيضير بين أبيه وإن أراد الانفراد فله ذلك موفد زاده معزب للمنية وأخاه بقوله (بلغت الحارمية مبلغ النساء) إن بكر اضمها الأب إلى نفسه (لا إذا دخلت في السن واجتمع لها رأي) قدسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها (وإن شبالا) يضمها (لا إذا لم تكن مأموفا) على نفسها (فله ضمها) والأب والجدة ولاية الضم لا التخصير فلما كان في الابتداء بجر عن الظهيرية (والفلان إذا عقل واستغنى برأيه ليس للأب ضمها إلى نفسه) لا إذا لم يكن مأموفا على نفسه فله ضمها لدفع قسنة أو عار ونأديه إذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه إلا أن يتبرع بجر (والجدة تزول الأب فيه) فيما ذكر (وإن لم يكن لها أب ولا جد) لكن لها أخ أو عم فله ضمها إن لم يكن مفسدا (وإن كان) مفسدا (لا) يمكن من ذلك (وكذا الحكم في كل عصبة ذي رحم محرم منها فإن لم يكن لها أب ولا جد ولا غيره ما من العصبات أو كان لها عصبة مفسدا فالنظر فيها إلى الحاكم (فإن كانت) مأموفا خلافا لغيره بالسكنى (والاولى ضمها عند) امرأة (أصينة قادرة على الحفظ) بل افروق في ذلك بين مفسد وغيره (لأنه جعل ناظرا للمسلمين ذكره العيني وغيره) وإذا بلغ الذكور هذا الكسب يدفعهم الأب إلى عمل ليكتسبوا أو يؤجرهم ويتفق عليهم من أجرهم بخلاف الإناث ولو الأب مبذرا



(قوله يدفع كسب الابن الى امين) أي بعد اخراج نفقته منه (قوله كما في سائر الاملاك) أي أملاك الصبي  
 اذا كانت تحت يد الاب وكان مبدرا (قوله ليس للمطلة الخ) قيد بالمطلة لان المنكوحة لا تخرج ولو من غير ولد  
 اذا أوفاهامه بل مهرها وفي الهندية مكان الحصانة مكان الزوجين اذا كانت الزوجة بينهما قاعة حتى لو أراد  
 الزوج أن يخرج من البلد وأراد أخذ ولده الصغير عن له الحصانة من النساء ليس له ذلك حتى يستغنى عنها وان  
 أرادت المرأة أن تخرج من منزل الصبي الذي هو فيه الى غيره للزوج أن يمنعها من الخروج سواء كان معها ولد  
 أو لم يكن اه (قوله باتنا) ومطلة الرجعي حكمها حكم المنكوحة بحر (قوله بعد عتقها) أما المنة فلا يجوز لها  
 الخروج مع الولد وبدونه ولا يجوز للزوج اخراجها هندية (قوله الخروج بالولد من بلدة الخ) قال في البحر الذي  
 يظهر عدم صحة التعبير بالسفر أو بالخروج على الاطلاق لان السفر ان كان المراد به الشرع لم يصح اذا لم يشرط  
 في منه ما عن الخروج به أن يكون بين الوطنين ثلاثة أيام وان كان المراد السفر للقوى فلا يصح أيضا لانه اذا كان  
 بين المكانين تقارب لا تقع مطلقا فهو كالانتقال من محله الى أخرى وكذا التعبير بطلق الخروج لا يصح فالعبارة  
 الصحيحة ليس لها الخروج من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت اه واختارها المصنف (قوله فلو بينهما ما تقارب الخ)  
 يستثنى من ذلك نقلها من مصر الى قرية فليس لها ذلك مطلقا اه بغير أي سواء كان بينهما تفاوت أو تقارب  
 (قوله لم تنع مطلقا) سواء كان وطنها وأولادها في بلد واحد وفي القاموس من المحلة بالكسر جماعة بيوت الناس  
 (قوله من محله الى أخرى) أي من حارة الى أخرى في بلد واحد وفي القاموس من المحلة بالكسر جماعة بيوت الناس  
 أو مائة بيت اه (قوله الا اذا انتقلت من القرية الى المصر) ظاهره جواز النقلة الى المصر ولو كان بينهما تفاوت  
 بعد سفر وهو ظاهر ما في البحر حيث قال فالعبارة الصحيحة ليس لها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما  
 تفاوت الا اذا انتقلت من قرية الى مصر فان لها ذلك لانه في نفسه نظرا الى الصغير حيث يتخلق باخلاق أهل المصر  
 وليس فيه ضرر على الاب اه ويخالفه ما في الهندية عن المحيط حيث قال وان أرادت أن تنقله من قرية الى  
 مصر جامع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيها فليس لها ذلك الا أن يكون المصر قريبا من القرية على  
 التفسير الذي قلنا كذا في المحيط والتفسير الذي قدمه عنه هو أن الاب اذا خرج لمطالبة الولد بكنهه الرجوع  
 الى منزله قبل الليل ويحكم من جعل عبارة البحر عليه اقرينة قوله وليس فيه ضرر على الاب فان الضرر انما ينتج  
 عن الاب بقرب المسافة الا انه على هذا الوجه للاستثناء بل التفصيل المتقدم يجري في هذه المسئلة أيضا  
 كما يجري بين المصريين والقرية وبين ما من مصر الى قرية فليس لها ذلك مطلقا كما أفاده قوله وفي عكسه لا أي  
 ليس لها الانتقال من مصر الى قرية مطلقا (قوله الا اذا كان ما انتقلت الخ) نفيد عبارته حيث عم في الانتقال  
 اليه انه استثناء من قوله ليس له مطلقا الخروج الخ وهو الذي نفيد به عبارة البحر حيث قال ولا تسافر  
 مطلة الا الى وطنها وقد نكحها ثم وحيث كان الاولى الاتيان بالولد وليفقد هذا المعنى واذا نظر الى المصنف في ذاته  
 بعبه الاستثناء لانه يرجع الى قوله وفي عكسه لا والمعنى انم ليس لها أن تنقله من مصر الى القرية الا اذا كانت  
 القرية وطنها وقد نكحها ثم وحيث كان الاولى الاتيان بالولد وليفقد هذا المعنى واذا نظر الى المصنف في ذاته  
 أو الى قرية أو من مصر الى مصر (قوله وطنها وقد نكحها ثم) خرج ما ذكره المصنف من قوله في مصر  
 الامرين وما اذا كان وطنها ولم يتزوجها فيه أو تزوجها فيه وهو غير وطنه لان التزوج في دار القرية ليس التزاما  
 لا مكث فيها عرفا كما في الهداية وانما كان لها ذلك اذا اجتمع الامران ولو بعدت المسافة كما في الجوى لانه التزم  
 المقام فيه شرعا وعرفا قال عليه الصلاة والسلام من تأهل ببلدة فهو منهم وروى ابن أبي شيبه وأبو يعلى الموصلي  
 في مسنده أن عثمان رضي الله تعالى عنه صلى على أربعمائة من تأهل ببلدة فهو منهم وروى ابن أبي شيبه وأبو يعلى الموصلي  
 من أهلها صلى صلاة المقيم وان تأهل منذ قدمت مكة وقوله ثم دفع المثلثة اسم إشارة لكان (قوله أي عقد  
 عليها) بين به أن المراد بالنكاح في المصنف حقيقة الاصطلاحية وهي العقد (قوله ولو في قرية على الاصح)  
 مقابلة ما في شرح الباقى من انم ليس لها ذلك وهو ضعيف فانه صاحب البحر (قوله الا الى دار الحرب) أي  
 فليس لها النقلة ولو اجتمع الامران وكان الولد لمسلم أو ذمي كما في الجوى وغيره (قوله الا أن يكونا مسلمين)  
 أي فلو كن المرأة من الذهاب اليها لاهل دار الاصلية لهما وهما لا يمكن من المقام في دار الاسلام سنة الا بعد  
 الذمة (قوله وهذا الحكم) أي الذي ذكر من الخروج والتفصيل فيه (قوله المطافة) أطلقها وهي مقيدة بما

يدفع كسب الابن الى امين كما في سائر الاملاك  
 مؤيد زاده معز بالتحلية (ليس للمطلة)  
 باتنا بعد عتقها (الخروج بالولد من بلدة الى  
 أخرى بينهما تفاوت) فلو بينهما ما تقارب بحيث  
 يمكنه أن يصير ولده غير راجع في منزله لم تنع  
 مطلة لانه كالاتقال من محله الى أخرى  
 بهذا انتقلت من القرية الى المصر  
 لا ينسب الا لضرر الولد بفساد اخلاق أهل  
 السودان (الا اذا كان ما انتقلت اليه) وطنها  
 وقد نكحها ثم أي عقد عليها في وطنها ولو  
 في قرية على الاصح الا الى دار الحرب الا أن  
 يكونا مسلمين (وهذا) الحكم (في الاتي)  
 المطلقة فقط

تقدم والاولى خذفه لانه موضوع المسئلة (قوله كجدة وأتم ولداً عتقت) أي ولداً حاشي وبهم الحكم في غير الجدة  
 من الحاشية بالاولى حاشي (قوله فلا تفسد على نكاحه) وان كان أصل العقد منه هندية (قوله لعدم العقد  
 بينهما) أي بين الزوج والجدة وبين الاب وأتم الولد أي ولاية الاخراج بحكم العقد كافي المشايخ (قوله الا باذنه)  
 أي الاب أو من له حق الحضانة من الرجال (قوله من بلد أمته) الحكم لا يخص الأم بل كل حاضنة كذلك فيما يظهر  
 (قوله أن يسافر به إلى أن يعود حق أمه) في الشريعة لا يملك من البرهان ما يخالفه حيث قال وكذا لا يخرج الاب  
 من محل إقامة - قبل استغنائه وان لم يكن لها حق في الحضانة لا احتمال عودها بزوال المانع اهـ (قوله وقيد  
 المصنف) كالحاشي وصاحب النهر (قوله وفي الحاشي له ائراجهم) هذا تقييد لقوله كما يمنع الاب من ائراجهم  
 وكان ينبغي أن يذكر بعد ذلك في النهر وقيد بالأم لان الاب ليس له ائراج الولد من بلد أمه ما بقيت الحضانة  
 لها وقيد في الحاشي القريب أي المكان القريب الذي لا يقطع عنه اذا أرادت أن تنظر ولدها كل  
 يوم فانه يجوز كافي جانبها وهو حسن اهـ اقول هذا يشافى ما قدمناه عن الهندية من أن الزوج لو أراد أن يخرج  
 من البلد وأراد أخذ ولده المغمور من الحضانة من النساء ليس له ذلك حتى يستغنى عنها اهـ وفي القصة اني فلا  
 يخرج الاب إلا أن يستغنى ولا غيره حتى يستحق الحضانة نظراً للصغير اهـ وظاهر الشريعة لا يملك  
 من نقل أبي السعود عنهما أن تقييد الحاشي هذا انما هو راجع إلى قول من منع الاب من الخروج مع سقوط  
 الحضانة وهو المتقول عن البرهان سابقاً وهو ظاهر ويدل عليه قوله كافي جانبها فان ذلك مفروض فيما اذا كانت  
 الحضانة لها وحضانة الاب سابقة وحديثه فالاولى أن يكون مافي الحاشي تقييد للمصنف ولكن حل مافي النهر  
 من قوله ما بقيت الحضانة على بقائها اذا زال المانع فيخرج بذلك ما اذا بلغ الحد الذي لا حضانة لها فيه فلا يقيد  
 بذلك والله تعالى أعلم (قوله لا يخرج على أن يره الخ) وكذلك يقال في جانبها وقت حضانتها فأفاده في السعود  
 (قوله بأنه يسافر به بغير إجازة من أمه) أي بعد مضي سبع سنين في الفلام وتسع في الحاشية وتقييد الحاشي  
 السابق فيما أضيفت مدة الحضانة ليكن منع منها مانع (قوله وبأن غير الاب من العصباء) نصه في فتاواه  
 سئل في صغير يتيم بلغ من السن سبع سنوات وأمه متزوجة باجنبي طالب ابن عمه المراهق وضعه هل يجب بال  
 ذلك أم لا اجاب ان أدى المراهق المذكور بالبلوغ دفع اليه قال في المنهاج للمصنف (وان لم يكن للصبي أب وانقضت  
 الحضانة في سواه من العصباء) أولى الاقرب فالأقرب غير أن لا تدفع إلى غير المحرم ومثله في الخلاصة  
 والتاخر خاتمة وغيرهما وانما قيد بالبلوغ لان الصغير لا حق له في الحضانة لانهم باب الولايات كذا  
 في شرح الجمع لابن مالك وليس هو من أهل الولايات كافي الاشياء والله تعالى أعلم (قوله وعزاه للخلاصة) أي  
 عزاء الاقضاء الثاني لا الاول كما علمت (قوله خرج بالولد) أي إلى غير بلد أمه (قوله لا يلزم رده) بل يقال لها  
 اذهب اليه وخذ به اذهب (قوله لزمه) فليعلم أن يذهب به اليها بغير (قوله كالخروج به مع أمه) أي ان اخرجها  
 إلى محل فردها دون ثم طلقها يلزمه رد الولد لانهم لم تأذن بائراجها منفرد بل ائراجها معه ثم طرأ الفراق  
 والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### • (باب النفقة) •

اولاً ديباح النفقة في ذيل كتاب الطلاق تبعاً لصاحب الهداية فان من جعلها مباحة نفقة المطلقة وبعضهم  
 اولاً ديباح في ذيل كتاب النكاح لوجوب نفقة المسكوة وبعضهم أورد في كتاب على حدة لما فيها من مباحة  
 نفقة ذوي الارحام والمالك وهي لا تملك بالنكاح ولا بالطلاق (قوله هي الطعام الخ) بهذا يعلم أن النفقة  
 المبرأة منه هالست مشتقة من التفوق بمعنى الهلاك ولا من التفوق أو التفاق بمعنى الزواج بل هي اسم للمنفق وهذا  
 بناء على أن أسماء الاعيان لا تستحق من المصادر وهو المشهور وقيل تستحق منها فهي من التفوق بمعنى الهلاك  
 اذهبها هلاك المال أو من التفاق بمعنى الزواج اذهبها روج المال في مصالح الحال (قوله والمسكوة)  
 بالكسر ير واضم اليها مقرب (قوله والسكنى) اسم من الاسكان لامن السكون كافي الصحاح فيسكنها بين جدران  
 صالحين قهستاني (قوله وعرفها هي الطعام) أي في عرف الناس وقد قصر بعضهم عليه اصطلاحاً كما يدل  
 عليه مافي القهر بهستاني حيث قال فذكر قاضي خان أن النفقة الواجبة هي هذه الثلاثة إلا أن أكثرهم منهم  
 المصنف ذهبوا إلى انها الطعام (قوله بأسباب ثلاثة) أي بأحد أسباب ثلاثة (قوله وذلك) يتناول هو

(اما غيرها) كجدة وأتم ولداً عتقت (فلا تفسد  
 على نكاحه) لعدم العقد بينهما (الا باذنه) كما يمنع  
 الاب من ائراجهم من بلد أمه بلا رضاهما  
 ما بقيت حضانتهما (قوله اخذ المطلق ولده منها  
 لتزويجها) جاز (له ان يسافر به الى ان يعود  
 حق أمه) كافي السراجية وقيد المصنف  
 في شرحه بما اذا لم يكن له من يتقل الحق اليه  
 بعد ما هو ظاهر في الحاشي له ائراجهم الى  
 مكان يمكنها أن تنظر ولدها كل يوم كما  
 في جانبها فليحفظ قلت وفي السراجية اذا  
 سقطت حضانة الأم وأخذ الاب لا يخرج  
 أن يرسلها بل هي اذا أرادت أن تراه  
 من ذلك وافق خضنا الرمي بأنه يسافر  
 تمام حضانتها وبأن غير الاب من العصباء  
 كالاب وعزاه للخلاصة والتاخر خاتمة فرغ  
 خرج بالولد ثم طلقها فطالبته برده ان اخرج  
 ما ذنها لا يلزمه رده وان بغير ائراجها لزمه  
 كالخروج به مع أمه ثم ردها ثم طلقها فطالبته  
 رده بغير والله أعلم

### • (باب النفقة) •

هي اقصة ما يتفقه الانسان على عياله وشراعه  
 (هي الطعام والكسوة والسكنى) وعرفها هي  
 الطعام (ونفقة الغير يجب على الغير بأسباب  
 ثلاثة زوجية وقرابة ومالك)

العبد فلان المالك يبيع على الاتفاق عليهم بالاتفاق وكذا الإمام عند أبي يوسف وأما عند غيره فيفتي به ديانة  
وأما العتق فلا يفتي بالجبر وإن كان تضييعه مكروها فمستأنى (قوله لمناسبة ما مر) وهو الطلاق لأنها محل  
(قوله أو لأنها أصل الولد) أي الأصل في ثبوت النفقة للولد لأنه فرعها لمصلحة أي فهي مقدمة على القريب لأن  
هذا لا يظهر فيها إذا كان القريب من غير الأبناء (قوله فلو بان فساده) بأن ظهر أنها مسندة للغير قال في الجهر  
وأراد بالزوجة الزوجة في نفس الأمر بشكل صحيح لأنه لا نفقة للزوجة بشكل فاسد لأقبل التفرق ولا بعده  
(قوله أو بطلانه) كأن ظهر أنها اخته رضاعا قال في الظهيرية لو أن امرأة أخذت نفقة من زوجها أشهر ثم شهد  
شاهدان أنها اخته من الرضاع فترق بينهما ويرجع الزوج عليها بما أخذت اهـ (قوله يرجع عما أخذته من النفقة)  
لأنها غادفها على ظن الزوم ولم يلزم (قوله جهر) لم يذكروا في الجهر الرجوع إلا في الباطل وهو المذكور في الظهيرية  
وذكر الشايع الرجوع في الفساد إذا كان بتقدير القاضي أما لو أنفق عليها بغير أمر القاضي فلا يرجع ومثله  
في الهندية وفيها واجدوا أنه في النكاح بغير شهود تستحق النفقة كذا في الخلاصة ونقله الحوى ونظر فيه بأنه من  
أفراد الفساد (قوله على زوجها) ولو عبدا كما في شرح الملتقى (قوله لأنها جراه) هذه العلة عقلية والنقلية الإجماع  
وقوله تعالى وعلى الولد له رزقته وكسوتهن بالمعروف (قوله وكل محبوس الخ) قاس من الشكل الأول أنتج  
لزوم النفقة للزوجة (قوله وقاض) دوال كما في الجهر فتجب نفقة هؤلاء في بيت مال المسلمين لأنهم حبسوا أنفسهم  
لنفقتهم (قوله ووصى) فتجب نفقتهم في مال الصبي وظاهره ولو كان غنيا وعمله في مدة عمله واشتغاله بهم ساند  
الصبي لا في غير وقت الاشتغال كما لا يخفى (قوله وعامل) هو من نصبه الإمام لا أخذ الصدقات (قوله فاموا بدفع  
المدق) أي شأنهم القيام بدفع حدود المسلمين بحيث اعتدوا أنفسهم لذلك فتجب النفقة لهم ولذا رتبهم (قوله  
ومضارب ما قرع مال مضاربة) فتجب نفقته في مالها بالمعروف بخلاف ما إذا كان في المصر كما يأتي وذكرنا زيلعي  
هذه المسئلة وزاد عليهم الوالي (قوله ولا يرد الرهن) قال في الجهر واعترض بأن الرهن محبوس لحق الرهن وأيضاً هو  
الاستيفاء وإذا كان أحق به من سائر القرامع مع أن نفقته على الرهن واجب بأنه محبوس لحق الرهن أيضاً وهو  
وقاد يسهل عند الهلاك مع كونه ملكاً اهـ فغوله مع كونه ملكاً ترجح بجانب الرهن في وجوب النفقة عليه  
وعدم مع كونه محبوساً لظنهما والشارح أدخل به اهـ طبعي (قوله إذا اضغها) أي عند العقد فإن لم يضمنها  
يستدين الأب ثم يرجع على الابن إذا أبصر وفي الشرع بلائيه عن قاضى خان وإن كانت كبيرة وليس للصغير مال  
لا يجب على الأب نفقتها ويستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا أبصر أقول هذا إذا كان في تزويج الصغير  
مصلحة ولا مصلحة في تزويج قاصر أو رضيع بالغة حد الشهوة وأطاعت الوطء بهر كثير وزوم نفقة بقررها  
القاضى تستغرق ماله إن كان أو يصير ذابن كثير ونص أهل المذهب أنه إذا عرف الأب بسوء الاختيار رجحانه  
أو فسقا فالعقد باطل صريح به في الجهر وغيره وقدمه المصنف في باب الولي كذا ذكره الحلبي وأبو الهود (قوله  
في المهر) أي في باب المهر وقدم أن المهر في حكم النفقة (قوله لأن المانع من قبله) أي فقط أما إذا كان المانع منها  
أيضا كان كانت صغيرة لا تطبق الوطء فلا نفقة لها كما يأتي (قوله أو فقيرا) ليس عنده قدر النفقة وزوجه مخ  
فتستدين عليه بإمر القاضي (قوله ولو كانت مسلة الخ) وسواء كانت حرة أو رقيقة كما في شرح الملتقى ولا وجه  
للمباقة بالمسلة (قوله أو تنتهي للوطء) لأن الزوج يستقبح بها له وهي (قوله حتى لو لم تكن كذلك) بأن كانت  
صغيرة جداً لا تطبق الوطء مطلقاً (قوله فلا نفقة) لعدم وجود التسليم (قوله كالو كذا صغيرين) قال في المنع  
ولو كانا صغيرين لا يطبقان الإجماع لأن نفقة لها لأن المنع معنى جاء من قبلها فغاية ما في الباب أن يجعل المنع من  
جهته كالعدم والمنع من جهتها فاطم مع قيام المانع من جهتها لا تستحق كذا في النهاية (قوله كان كان الزوج  
صغيراً) تظهر لما في المصنف والجامع وجوب النفقة ولا حاجة إليه لفهمه من قول المصنف ولو كان الزوج صغيراً  
(قوله أو كانت رتقاء) أشارة إلى الإرادة والجواب المذكورين في شرح الملتقى وعبارته ولا يرد فهو الرتقاء والقرناء  
لأن المعتبر في إيجاب النفقة احتباس يتفق به الزوج بالوطء أو بدواعيه والثاني موجود هنا اهـ (قوله لا توطأ)  
يصح رجوعه إلى المعتوه أيضاً بأن كان الطبع يفر منها وعدم وطء الكبيرة ما لعدم اشتغالها أو لحصول  
مرض يمنع من وطئها قال في الجهر النفقة واجبة سواء أصابها هذه الأمراض بعد ما انتقلت إلى بيت  
الزوج أو قبل ذلك (قوله واختاره في النفقة) وصاحب الإيضاح أيضاً كما في الجهر في الهر الأصح أن الإطلاق

بدأ بالأول لمناسبة ما مر ولأنها أصل الولد  
(فتجب للزوجة) نكاح صحيح فلو بان فساده  
أو بطلانه يرجع عما أخذته من النفقة جهر  
(على زوجها) لأنها جراه الاحتباس وكل  
محبوس من نفقة غيره يلزمه نفقته كذا في فاضل  
ووصى زيلعي وعامل ومقاتلة فاموا بدفع  
المدق ومضارب ما قرع مال مضاربة ولا يرد  
لأنه إن حبسه لنفقه ما (ولو صغيراً) جداً  
في بيت مال الرهن (لأن المانع من قبله  
لا يرد الرهن) كانت (مسلة أو كافر أو كبيرة  
أو وقتها كولو) أو تنتهي للوطء فيما  
أو صغيرة تطبق الوطء لو لم تكن كذلك كان المانع  
دون القريب حتى لو لم تكن كذلك كان المانع  
منها فلا نفقة كالو كذا صغيرين (قضية  
أو قسرة رطوة أو لا) كان الزوج  
أو كبيرة لا توطأ وكذا صغيرة تصلح للخدمة  
أو للاستئناس إن أمسكها في بيته عند النكاح  
واختاره في النفقة



ليس لها حذمة قدر بالسنة وأن السمينة تطبقه ولو صغيرة وقيل بنت تسع أشهر مفرج على بشرط لوجوب  
 النفقة صلاحيتها للوط (فرع) ذكر في الخلاصة أبو الصغيرة التي لا نفقة لها إذا طلب من القاضي فرض النفقة  
 على الزوج وظن الزوج أن ذلك عليه ففرض لها النفقة لا يجب هي والفرض باطل قال في البحر وتطير  
 ما في الظهري لو فرض لها القاضي النفقة فأخذتها أشهراً ثم شهد الشهود بأنها من الرضاع وفترق القاضي  
 بينهما رجع الزوج عليها بما أخذت من النفقة اه وهو يفيد الرجوع بالنفقة في مسئلة الخلاصة فليحفظ (قوله  
 ولو منعت نفسها للمهر) انما وجبت لها النفقة لانه منعه بحق فكان فوت الاحتباس لحق من قبله فيجعل  
 كلافات اه بحر (قوله دخل بها أولاً) عنده وعندهما منسقط بالمنع بعد دخول الا اذا كانت ملت نفسها وهي  
 دون البلوغ اهدم صحة تسليم الاب أبو السهمود عن العيني (قوله وعلى الفتوى) لانه لما طلب تأجيله ففقد  
 رضى باسقاط حقه في الاستمتاع قال الولوالجي ويقول أبي يوسف يفتي أسفها باختلاف البيع ولان العادة  
 جارية بتأخير الدخول عند تأخير جميع المهر وفي الخلاصة أن الاستاذ بهر الدين كان يفتي بأنه ليس لها الامتناع  
 والصدر الشهيد كان يفتي بأن لها المنع اه ذكره صاحب البحر في باب المهر فقد اختلفت الفتوى وقد مناهناك  
 عن الهندية أن تأجيل البعض بمنزلة تأجيل الكل فشهد أبي يوسف والحاصل أن التأجيل صحيح لوقوعه بالرضا  
 ولها المنع لرضا بسقوط حقه وان لم يكن لها حق الطلب لعمدة التأجيل والظاهر أن محل ما ذكرنا لم يشترط  
 الدخول أما اذا أجل الكل وشروط الدخول فلا يكون راضياً باسقاط حقه في الاستمتاع (قوله بقدر حالهما)  
 هو قول الخصاص (قوله به يفتي) مقابلة قول الكرخي وهو ظاهر الرواية باعتبار حاله فقط وقال به جمع كثير من  
 المشايخ ونص عليه محمد وقال في الخصفة والبدائع انه الصحيح فنظرنا الى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن  
 قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً الا ما آتاه وأجاب في الهداية بأن قولهم هو واجب النص  
 فيضا ط بقدر وسعه والباقي دين في ذمته وانفقوا على نفقة المورسين اذا كانوا مورسين وعلى نفقة المورسين  
 انما كانوا مورسين وانما الخلاف عند اختلاف حالهما وعلى المفتي به تجب نفقة وسط وهو فوق نفقة المحسرة  
 ودون نفقة الموسرة فاذا كان الزوج مفروض الديار بأكل الطلوع والهم المشوي والبايات والمرأة صغيرة تأكل  
 في بيتها خبر الشعر لا يجب عليه أن يطعمها بما يأكل بنفسه ولا بما كانت تأكله في بيت أهلها وله أن  
 يطعمها الوسط وهو خبز البر وباجة أو باجتين بحر المحضا (قوله بل يندب) قال في البحر قال مشايخنا يستحب له  
 أن يواكلها لانه ما مورس بحسن العشرة وذافي أن يواكلها التمسكون نفقتها ونفقة سواها (قوله ولو هي  
 في بيت أبيها الخ) قال في البحر وأشار المصنف الى أن شرط وجوب النفقة تسليم المرأة نفسها الى الزوج وقت  
 وجوب التسليم ونعني بالتسليم الضلبة وهي أن تغفل بين نفسها وزوجها برفع الموانع من وطئها والاستمتاع بها اذا  
 كان المانع من قبلها أو من قبل غير الزوج فلا تزوج بالغة حرة صحيحة سليمة ونقلها الى بيت فلها النفقة وكذلك  
 اذا لم ينقلها وهي بحيث لا تمنع نفسها وطلبت النفقة ولم يطالبها بالنفقة فلها النفقة فان طالها بالنفقة  
 وامتنعت فان كان امتناعها بحق بأن امتنعت لاستيفاء مهرها المجمل فلها النفقة وكذلك لو طالها بالنفقة بعد  
 ما وفاهها المهر الى دار مفصولة فامتنعت فلها النفقة لانه بحق ولو كانت ساكنة منزلها فغضته من الدخول  
 عليها لا على سبيل الشوزيل قالت حواشي الى منزل أو أكثرى منزلاً فاني احتاج الى منزلي هذا أخذ كراهه  
 فلها النفقة اه بدائع (قوله به يفتي) وقال بعض المتأخرين من ائمة بل لا تستحق النفقة اذا لم تزف الى بيت  
 الزوج والفتوى على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة اذا لم يطالبها بالنفقة بحر (قوله فان لها النفقة  
 استحساناً) قال في البحر وقيد فابكونها لم تزف لانها لو مرضت في بيت الزوج مرضاً لا يستطيع معه الجماع لم تبطل  
 نفقة بها بخلاف لان التسليم المطلق هو التسليم الممكن من الوطء والاستمتاع وقد حصل بالاتصال لانها كانت  
 صحيحة كذا في البدائع (قوله كما حرره في الفتح) قال في البحر وحاصله أن الموقوف في ظاهر الرواية وجوب النفقة  
 للمريضة سواء كان قبل النقلة أو بعد ما عوا كان يمكنه جماعها أو لا كان معها زوجها ولا حيث لم تمنع  
 نفسها كما صرح به في البدائع والخلاصة والذخيرة وغاية البيان معزياً الى كذا في الحاكم والمبسوط والشامل  
 وشرح الطحاوي فكان هو المذهب وصحبه في فتح القدير وقال ان الفتوى عليه اه وقامه فيه (قوله ان لم يكن  
 ما قلها) أي الى بيت الزوج (قوله بحجة) بكسر الميم شبه اليهودج (قوله فلها النفقة) أي لوجوب التسليم أولاً

(ولو منعت نفسها للمهر) دخل بها أولاً  
 ولو كله مؤجلاً منسد الثاني وعليه الفتوى  
 كما في البحر والنهر وانضاء معنى الاشياء لانه  
 منع بحق فتستحق النفقة (بقدر حالهما) به  
 يفتي ويضا ط بقدر وسعه والباقي دين الى  
 المبصرة ولو وسرا وهي فقيرة لا يلزمه أن  
 يقطعها بما يأكل بل يندب (ولو هي في بيت  
 أبيها) اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة به يفتي  
 وكذا اذا طالها ولم تمنع أو امتنعت للمهر  
 (او مرضت في بيت الزوج) فان لها النفقة  
 استحساناً قيام الاحتباس وكذا لو مرضت  
 ثم البس ثياباً أو في منزلها بقيت ولنفسها  
 خاضعت وعليه الفتوى كما حرره في  
 وفي الخلاصة مرضت عند الزوج  
 أيها ان لم يمنع من نقلها بحجة فيكونها  
 فلها النفقة

متعلقاً بأنهم لم ينفقوا نفقاتها بعد بل المانع عذر ما قوى لا يستطيع دفعه (قوله والا لا) أي ان كان يمكن تسليمها الى بيت  
 الزوج محضاً وهو حاله منتقل فلا نفقة لها (قوله كالا يلزمه مداواتها) أي اتيانها لها بالطبيب والأدوية  
 وانظر هل ما يصرف عليها في نفقاتها من الأدوية فلا يلزم فليجوز (قوله لا نفقة لاحد عشر) الأولى لاحدى عشرة  
 (قوله مرتدة) لأنها تحبس لرجوع الى الاسلام فلم تكن محبوسة بحق الزوج (قوله ومقبلة ابنه) فلا نفقة لها  
 وتجب لها السكنى لأنها حق الشرع كانت قد تم (قوله ومعدنة موت) ولو حادلاً الأم الولد الحامل فلها النفقة  
 من كل المال كما يأتي (قوله ومنكوحة فاسداً أو عدته) الأولى ومعدنته وهما بمنزلة الواحد والازدات على احدى  
 عشرة ووجه ذلك ان النفقة انما تجب في النكاح الصحيح أو أثره وهذا ليس كذلك (قوله وأمة لم تنوأ) أي أمة  
 منكوحة بالعدو ولم يتوأمها ولا هالاً ان لم تكن محبوسة للزوج بل هي في مصالح سيد لها وفي الهندية عن  
 القدرانية عن اليتيمة سئل والى رحمه الله تعالى عن أمة تزوجها مولاهما من انسان وهي مشغولة بخدمة  
 السيد طول اليوم وبخدمة الزوج بالليل فتسأل نفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج اهـ (قوله وصغيرة  
 لا تنوأ) أولاً تلحق للخدمة وأولاً تستثنى عن قول الثاني الذي اختاره صاحب النفقة والايضاح (قوله وهي  
 الناشئة) هي في اللغة العاصية على الزوج المبغضة وفي الشرع كما قال الخصاص الخارجية من منزل زوجها  
 المناهضة نفسها منه والمراد بالخروج كونها في غير منزل بغير إذنه ليسهل ما اذا امتنعت عن الجنى الى منزله ابتداء  
 بهذا بقائه مجهول مهرها وما اذا خرجت من منزل بهد الانتقال اليه بجر قال المصنف وقولاً للخارجة أو لى من  
 قول بعضهم لأنها ناشئة لانه يحتاج الى تفسيرها فيؤدى الى التطويل والمقام مقام الاختصار اهـ (قوله حتى  
 تعود) أي الى منزل الزوج (قوله ولو بهد سفر) فتخرج عن أن تكون ناشئة بجر عن الخلاصة وفائدته أن النفقة  
 اذا كانت مقضية أو متراضى عليها تلزمه وأما اذا اعد ما وعادت في سفر فليس لها أن تحاسبه بعد قدومه على  
 حامض (قوله والقول قولها في عدم النشوز بينهما) فان حلفت أخذت النفقة وان نكحت سقطت بجر ويظهر  
 ذلك في المدة الماضية فتلزمه نفقتها اذا كانت بالقضاء أو الرضى وان أقام بينة تشهد له على النشوز فان شهدوا أنه  
 أو فاعا المجهول وهي لم تكن في بيت الزوج سقطت النفقة ولو شهدوا أنها ليست في طاعة الزوج للجماع لا تقبل لانه  
 يحتمل أنها تكون في بيته ولا تكون في طاعته وبه لا تسقط النفقة لأن الزوج يقبل عليها اهـ خلاصة (قوله  
 ونسقط به المقرضة) يعنى اذا كان لها عليه نفقة أشهر مرفوضة ثم نزلت سقطت تلك الأشهر الماضية بخلاف  
 ما اذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فأنما لا تسقط كما سيأتى في مسئلة الموت اهـ حلى (قوله لاسم الومانعة  
 من الوطء) أي مع كونها مقبلة معه في المنزل بجر والمفاعة على غيرها بها (قوله لم تكن ناشئة) لان الظاهر  
 أن الزوج بقدر على تحصيل المقصود منها بدليل أن البكر لاوطأ الا كرها بجر (قوله كان المنزل) أي الذى  
 يسكن فيه ولو كان لها بالاجرة قاله أبو السعود (قوله فتمت من الدخول) أما اذا لم تمت من الدخول  
 ومنعته من الوطء فلها النفقة كما اذا منعته في منزله كما لا يخفى (قوله لم تكن سألته النقلة) فان قالت له  
 حولى الى منزل أو كترى منزلاً فأنى احتاج الى منزلى هذا أخذ كراه فلها النفقة ولو منعته من الدخول  
 عليها (قوله ولو كان فيه شبهة) يعنى لو كان البيت الذى يريد الزوج نقلها اليه بنى أو شرى بمال مشته لا يعرف  
 حله من حرمة (قوله فامتنعت منه) أي من الانتقال اليه (قوله لعدم اعتبار الشبهة في زمانها) قاله صاحب  
 الهداية في التخييس (قوله بخلاف ما اذا خرجت من بيت القصب الخ) أي فان لها النفقة لانه ليس منزل له  
 أصلاً بجر وهذا شروع من الشرح في مفهوم قوله بغير حق (قوله وأبى الذهاب اليه) بفتح الذال المجهدة (قوله  
 أو السفر بها) أي ولو أفاها مجهول مهرها على المقتضى وعلى ظاهر الرواية تجبر على السفر معه فلا نفقة لها اذا  
 امتنعت أفاده في البحر (قوله أو مع أجنبي) قيده في الهندية بمدة السفر حيث قال ولو كان الزوج في بلد  
 أخرى قدر سفر فبعث اليها الحولة والازد حتى تنتقل اليه ولم يجد محرماً فذهب اليه تستحق النفقة كذا في وجيز  
 الكردرى وظاهر التقييد بقدر السفر أنها اذا امتنعت فسادونه لا نفقة لها لان المرأة لها أن تخرج الى ما دون  
 السفر بلا محرم وهذا على القول بأن السفر مباح فيها سئل بعض العلماء عن امرأة تزوج لا يعلو والمرأة تأتي  
 أن تكون معه قال ليس لها ذلك كذا في الظاهرية (قوله وزوجها شريف) أي بغير بارضاع زوجته ابن الغير  
 بأجرة (قوله ولم يخرج) أي من منزل الزوج أما اذا خرجت فيضاف النشوز الى الخروج حيث كان بغير إذنه

والا لا كالا يلزمه مداواتها (لا) نفقة  
 لاحد عشر مرتدة ومقبلة ابنه ومعدنة  
 موت ومنكوحة فاسداً أو عدته وأمة لم تنوأ  
 وصغيرة لا تنوأ (الخارجة من بيته بغير  
 حق) وهي الناشئة حتى تعود ولو بهد سفر  
 خدلاً كالشافعي والقول قولها في عدم  
 النشوز بينهما ونسقط به المقرضة  
 لا استدلنا في الاصح كالموت قيد بالخروج  
 لانها لو امتنعت من الوطء لم تكن ناشئة  
 لانها لو امتنعت من الوطء لم تكن ناشئة  
 وشكنا في الخروج المحكى كان المنزل  
 لها نفقة من الدخول عليها فهي كالخارجة  
 ما لم تكن سألته النقلة ولو كان فيه شبهة  
 كبيت السلطان فامتنعت منه فهي ناشئة  
 لعدم اعتبار النسبة في زمانها بخلاف  
 ما اذا خرجت من بيت القصب أو أبى الذهاب  
 اليه أو السفر بها أو مع أجنبي بغيره لينقلها  
 فلها النفقة وكذا لو أخرجت نفسها الارضاع  
 صبي وزوجها شريف ولم يخرج

(قوله وقيل تكون ناشرة) حكايته بقيل تشعر بضعفه وبه سرّح في البحر والذى تقدم آخرياً بالقسم أن يكون  
منها من الغزل ومن كل ما تآذى برائحتها ومن الحناء والنقش أن تآذى برائحتهما والارضاع أن تستقي من  
الغزل لسكونه يترها كما هو مشاهد فتنه أن يكون المنع فيه أولى وتكون ناشرة بالخصافة وفي النهر من الرضاع  
عن الخساية يكره الارضاع من غير إذن زوجها الا اذا خافت هلاكه فحينئذ لا بأس به اه قال في البحر وبني  
وجوبه وفي الولو الجلية والواجب على النساء أن لا يرضعن من غير ضرورة فان فعلن فليحفظن أو وليصكتن اه  
وذكر صاحب البحر في شرح قول حافظ الدين في الكتولهم النظر والكلام معها مانسه وقالوا هاته أن يمنع  
امرأته من الغزل ولا تتماقع بالصلاة والصوم بغير إذن الزوج كذا في الظهيرية وفي عدم تخصيص الغزل  
بل له أن يمنعه من الاعمال كلها المقتضية للكسب لانها مستغنية عنه لوجوب كفايتها عليه وكذا من العمل  
تبرعاً لا جنيئاً اه وهذا كله يؤيد القول الثاني (قوله لنقص التسليم) أي الواجب عليها والاضافة من اضافة  
المصدر الى مفعوله (قوله بأنه لو تزوج الخ) الباء لتصور الواقعة (قوله من المحترقات) كالفالحة والفاصلة  
والماشطة (قوله فلانفة لها) أي لنقص التسليم وأقر القهستاني ما جئنا به من احدى (قوله قال في النهرويه  
نهر) أصله صاحب البحر حيث قال بعد نقل كلام المجتبى مع أنه سيأتي أن القابلة لها الخروج اه وبين الحلبي  
وجه النظر بأنها معذورة لا شغلها بما عليها فيجعل نقص التسليم بخلاف من سلت نفسها بالليل دون النهار  
أو عكسه من غير عذر فان نقص التسليم ينسب اليها فلانفة لها اه وفي أن المحبوسة طلباً والمحبوسة وجاجة  
الفرض مع غيره معذورة وقد سقطت ذمتها من الكسب هذه كذلك على أن كلام الزاهد في المجتبى عام للمعذورة  
وغيرها وبحث صاحب البحر بالقابلة لا يظهر لأن الكلام فيه يخرج جميع اليوم أو الليل والقابلة ليست كذلك  
والذي تقدم عن الهندية في الأمة اذا اشتغلت بخدمة السيدها أو بخدمة الزوج وللزوج النفقة لليلة  
وقياسه هنا كذلك فليست (قوله ومحبوسة) مثل اطلاقه ما اذا حبست على دين وكانت قادرة على ايفائها أولاً  
وما اذا حبست قبل النقلة أو بعدها وعليه الاعتقاد وفي فتح القدير وعليه الفتوى (قوله ولو ظلم) لأن المعتبر  
في سقوط نفقة افوات الاحتباس من جهة الزوج وقد فات الاحتباس هنا من جهته بغير (قوله الا اذا حبسها  
هو دين) أشار الى استثناءه الى تقييد المنع في اطلاقه واخذ (قوله وكذا لو قدر على الوصول اليها في الحبس)  
أي وقد حبست بدين لغيره أو ظلماً (قوله صيرفة) عبارتها كافي المنع عازي الى القاضي جلال الدين اذا حبست  
ظلماً أو بحق ذكر في الاصل والجامع أنه لا يجب لها النفقة من غير تفصيل وعند أبي يوسف ان بدين لا تقدر على  
ادائه يجب والا لا قال وهذا اذا لم يقدر على الوصول اليها في الحبس وان قدر قالوا فوجب النفقة اه (قوله كسبه  
مطلقاً) أي سواء قدر على الاداء أم لا أو حبس ظلماً أي فان النفقة تجب عليه لان الاحتباس هنا فاق من  
جهة الزوج بغير عن الخلاصة على أنها محبوسة لحقه لانه لا يرضى بخروجها حال حبسه (قوله لكن في تصحيح  
القدوري الخ) قال في المرقب يجب عليها لان حبسه مطلقاً غير مطلق لفقها كذا في غير كتاب الا أنه في تصحيح  
القدوري نقل عن قاضي خان أنه لو حبس في حبس السلطان ظلماً احتلوا فيه والتصحيح أنها لا تسحق النفقة اه  
والذي في الهندية عنها تسحق بدون لالساية والامر عليه ظاهر ولا استدراك وانما في نقل صاحب التصحيح  
أوصاحب النهر (قوله وفي البحر عن مآل الفتاوى الخ) عبارته وفي الخلاصة أنها اذا حبسته وطلب أن يقبس معه  
فانها لا تقبس وذكر في مآل الفتاوى الخ والظاهر أن التقييد بحبسه اتفاقاً (قوله يقبس معه) ظاهره  
ولو كانت هي غير الخاطبة له وينبغي أن يقيد ذلك بما اذا كان الحبس يصلح لجمعهما أما اذا كان هناك رجال آخرون  
يحتل بهم بعضهم فيجب أن لا يجاب له لئلا يسمي اذا كان المكان مظلماً ومكان قضاء الحاجة قصداً (قوله أي  
لا يمكن الانتقال معه أصلاً) أما اذا انتقلت بالذلل أو طلبت البقرة فلم يتقاه الزوج فلم النفقة حيث كان يمكنها  
الانتقال وقيد بقوله لم ترف لانها اذا رقت ثم مرضت فانتقلت الى بيت أبيها ولم يمكنها الانتقال ولو بنحو مخفية  
استحققت النفقة كما قدمته عن الخاتمة والاولى للشرح التعبير بالواو وبدل أي (قوله ومحبوسة كرها) تبع في هذا  
التقييد صاحب النقاية وليس احترازاً ولا فرقي به أن تكون راضية أو غصب أو لا حموى ورضاه لا ينافي الغصب  
منه وعن الثاني عدم السقوط في الفصلين والفتوى على السقوط (قوله وحاجة) قسده لانها لو كانت معقرة أو  
ناجرة وليس معها زوجها لا يجب اتفاقاً حموى ولا فرق في سقوط النفقة في الحجب بين أن تخرج قبل أن تسلم نفسها

وقيل تكون ناشرة ولو سلت نفسها بالليل  
دون النهار وعكسه فلانفة لنقص التسليم  
قال في المجتبى وبه عرف جواب واقعة في  
زماننا بأنه لو تزوج من المحترقات التي تكون  
في النهار في مصالحها وبالليل عنده فلانفة  
لها انتهى قال في النهرويه نظر (ومحبوسة)  
ولو ظلم الا اذا حبسها هو دين اه  
النفقة في الاصح جوهرية وكذا لو قدر على  
الوصول اليها في الحبس صيرفة كسبه المقتضى  
لكن في تصحيح القدوري لو حبس في حبس  
السلطان فالصحيح سقوطها وفي البحر من  
قال في الفتاوى ولو خيف عليه الفساد  
فحبس هو عند الآخرين (ومحبوسة لم ترف)  
أي لا يمكن الانتقال معه أصلاً فلانفة لها  
وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم (ومحبوسة كرها)



أوليه وهو ظاهر الرواية لأن الامتناع من جهتها فأوجب سقوطها سواء كانت عاصية في الخروج أو طائفة بجر  
 (قوله ولو خلا) الصواب أن يقول ولو فرض أنه محل الخلاف قال في المنع وفي رواية عنه يوم الزوج بالخروج  
 معها والاتفاق عليها إذا أرادت حجة الاسلام اهـ ولأنه إذا فهم الحكم في القرض يفهم في النفل بالاولى بخلاف  
 حكمه (قوله ولو معه) أي ولو جرت مع الزوج ولو كان الحج فلا يكفي الهندية (قوله فعليه نفقة الحضر خاصة)  
 في نظر إلى قيمة الطعام في الحضر ولا ينظر إلى قيمته في السفر اهـ بجر (قوله عن لا يخدم) أي عن لا يباشر هذه  
 الأعمال بنفسها (قوله أو كان بها على) أي غنمها من مباشرة هذه الأعمال (قوله لا يجب عليه) أي أن يأتيناها  
 بالطعام المهيأ ولا بمن يهيئها استبعاد الأول من المصنف وصرح بالشأن في المنع ثم إذا لم يجب عليه هل يجبر  
 ذكر صاحب البحر عن حافظ الدين في بعض المواضع أنها تجبر وقال السرخسي لا تجبر ولكن إذا لم تطبخ لا يعطها  
 إلا دام وهو الصحيح اهـ (قوله على ذلك) أي انظر والطبخ المفاد به كرا الطعام لأن الواخذ لا أخذت على عمل  
 واجب عليه في الفتوى أي الدبابة فكان في معنى الرشوة فلا يحل الأخذ من غير مخرجها (قوله لوجوبه عليها ديانة)  
 فاقاضى لا يجبرها عليه هندية (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام) اهـ لوجوب العمل على الشريعة ديانة  
 (قوله قسم الأعمال) أي أعمال المعيشة (قوله بفعل أعمال الخارج) أي خارج البيت كالتساقط والطبخ والماء  
 وتحميل النفقة (قوله والدخل على فاطمة) أي داخل البيت كالطبخ والخبز والخبز (قوله مع أنها سيدة نساء  
 العالمين) ولو عاشت من حيث أنها بضته صلى الله عليه وسلم وكذلك هي أفضل من حريم وقوله تعالى وأطفاك  
 على نساء العالمين فالمراد عالمي زمانها كما ورد في حديث أي وإذا علم الحكم في فاطمة فهو في غيرها بالاولى وقسمته  
 هذه دلائل الوجوب ديانة وأعمال يكن واجباً قضاء لزوم المخرج به على من لا يمتد مباشرة هذه الأعمال (قوله  
 ويجب عليه آلة طحين) أي تحصيل آله وهي الخمران وما يتبع ذلك (قوله كدكوز وجرة) يرجعان إلى الشراب  
 (قوله وقد روى غفرته) يرجعان إلى الطبخ والمفرقة بوزن مكنته ما يعرف به قاموس (قوله أدوات) جمع أداة وهي  
 الآلة قاموس (قوله وأبد) اللد كالد واحد اللبوا د حلبي عن جامع اللغة (قوله وطفنسة) مثله الطام والقضاء  
 وبكسر الطاء وفتح الصاد وبالكسر واحد الطنافس البسط والنياب وحصر من سعت عرضه ذراع والطنفس  
 بالكسر الردي السج قاموس والمراد البسط (قوله وما تنظف به) قال في الهندية ويجب لها ما تنظف به  
 وتزبل به الوسخ كالنظف والدهن ومانع من الرأس من الصدر والخطمي وما تزيل به الدرر كالأشنان  
 والصابون على عادة أهل البلد وأما ما قصده التلذذ والاستمتاع مثل الخضاب والكحل فلا يلزم بل هو على  
 اختياره إن شاء أم لا وإن شاء كذا وإذا هيأ لها فعليها استعماله وأما الطبيب فلا يجب عليه منه إلا ما يقع به  
 السهولة لا غير ويجب عليه ما ينقطع به الصنان ولا يجب الدواء للمرض ولا أجره للطبيب ولا الفصد ولا الحجامة  
 كذا في السراج الوهاج وعليه من الماء ما تغسل به ثيابها أو بدنهم من الوسخ كذا في الجوهرية انيرة (قوله كشط)  
 مثلاً وكشفت وعق وتكحل ومنبر آلة يمشط بها قاموس (قوله الحمام) بالضم داء الإبط كآلة نة بالكسر  
 (قوله ومداس رجليها) يختلف باختلاف البلدان (قوله ولوجات بلا استنجار قبل عليه الخ) ظاهره أنها  
 منصوبة وليس كذلك قال في الصرفان جاءت بغير استنجار فلما قيل أن يقول عليه لأنه مؤنة الجراح واقائل  
 أن يقول عليها كأجرة الطبيب اهـ وأصله في وجير الكردري ويؤخذ من قوله كأجرة الطبيب أن النفاس من  
 الأمراض فلا يلزمه الاتيان بما يحتاجه (قوله ونفرض لها الكسوة الخ) كان على المصنف أن يصل الكلام  
 على الكسوة بهضمه بعض فكان يقدم قوله وتزاد في الشتاء جبة ولحافاً أو يؤخر هذه الجلة هنالك وعلم أن  
 تقدير الكسوة بما يحتاجه باختلاف الأماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكسوة بالمعروف في كل  
 وقت ومكان فإن شاء القاضي فرضها أصنافاً وإن شاء قومه وقضى بالقيمة كذا في المجتبى (قوله في كل نصف  
 حول مرة) إلا إذا تزوجها أو غيرها ولم يبعث إليها الكسوة فلها أن تطالب بالكسوة قبل مضي سنة أشهر بجر  
 وفي البدائع الكسوة على الاختلاف في النفقة من اعتبار حالها أو حالها (قوله لتجد الحاجة) أي حاجتها المرأة  
 (قوله حرابردا) أي وقت الحر والبرد فيجب عليه أن يدفع عنها إذا حالها أن جميع ما يحتاج إليه المرأة من لباس  
 يسترها وفرش بيتها ما تنام عليه وتنظف به لا يزم على الرجل أم أن يأتيه وأما أن يفرضه القاضي عليه أصنافاً  
 أو دراهم كل سنة أشهر ونحوها لا ينبغي أن يلي الزوج شراء الأمته لها كما قد مناه في الاتفاق إلا إذا ظهر

ولو خلا (لا معه ولو عزم) لقوات الاحتياصة  
 (ولو معه فعليه نفقة الحضر خاصة) لا نفقة  
 السفر ولا الكراه (امتنعت) المرأة (عن  
 الطين أن كانت عن لا تخدم) أو كان جرم عليه  
 (فعليه أن يأتيناها بطعام) ما إذا لا يأتيناها  
 عن تخدم نفسها وتقدم على ذلك (لا يجب  
 عليه ولا يجوز لها أخذ الأجرة على ذلك  
 لوجوبه عليها ديانة ولو نرسية لأنه عليه  
 الصلاة والسلام قسم الأعمال إلى علي  
 وفاطمة لجعل أعمال الخارج على علي  
 رضي الله عنه والدخل على فاطمة رضي الله  
 تعالى عنهم أم أنها سيدة نساء العالمين بجر  
 (ويجب عليه آلة طحين وآلة شراب وطبخ  
 كدكوز وجرة وقد روى غفرته) وكذا سائر  
 أدوات البيت كصروابله وطفنسة وما  
 تنظف به وتزبل الوسخ كشط واشنان  
 وما ينزع الصنان ومداس رجليها وتمامه  
 في الجوهرية والبحر وفيه أجره القابلة على  
 من استأجرها من زوجة أو زوج ولوجات  
 بلا استنجار قبل عليه وقبل غيرها (ونفرض  
 لها الكسوة في كل نصف حول مرة) تجدده  
 الحاجة حرابردا

مطله أو خساته في الشراء إليها فحينئذ هي التي تلي ذلك بنفسها أو بوكيلها بجر (قوله وللزوج الاتفاق عليها بنفسه) لكونه قواما عليها لا ليأخذ ما فضل فإن النفقة المفروضة أو المدفوعة إليها ملك لها فلا الاطعام منها والتصدق ولو قوتلها كل يوم مثلا قدر ما عينا من القصة فأمرته باتفاق البعض وأرادت أن تحملك الباقي فتتضي التملك أن لها ذلك وفي الخيانة المرأة إذا فرض لها النفقة فأكلت من مال نفسه أو من ماله الناس كان لها أن ترجع بالمفروض على زوجها ولو أمره بشراء طعام فاشتري فأكلت وفضل شيء واستفتت عنه في يومها فليس له أكله وإنما انصرف فيه إليها كما هو مقتضى التملك بجر (قوله إلا أن يظهر للقاضي الخ) مصب الاستثناء إذا كانت مفروضة على قوله وبأمره بإعطائها والا فلفرض حاصل قبل (قوله بطلبها مع حضرته) قال في البحر وبشرط لوجوب الفرض على القاضي شرطان أحدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج حتى لو كان الزوج غائبا فطالب المرأة من القاضي فرض نفقة عليه لم يفرض وإن كان عالما بالزوجة عند الامام في قوله الأخير لأن الفرض من القاضي قضاء وقد صرح من أصلنا أن القضاء على الغائب لا يجوز من غير خصم اه حلي (قوله إن شكت مطله ولم يكن صاحب مائة) مرتبط بقوله يفرض لها كما تنفذه عبارة البحر والنهر تجوز الطلب لا يوجب الفرض الا مع شكاية المطلب فإذا أرادت التقدير لتأخذ المقتدر وتنق على نفسها من غير شكاية لا يوجبها فالفرض مشروط بالطلب مع شكاية المطلب وحضوره وعدم كونه صاحب مائة ثم إذا فرض يتولى الاتفاق بنفسه الا إذا شكت مطله بعده فيؤمر بالدفع كما تدل عليه عبارة الخلاصة من أن الزوج يلى الاتفاق عليها الا إذا ظهر مطله فيؤمر بأن يعطيه التنقي على نفسها والمراد بالمطل عدم الاتفاق عليها فإذا لم تشك المطل لا يفرض لها نفقة سواء كان صاحب مائة أم لا وكذا إذا شكت المطل وكان صاحب مائة لا يفرض لها النفقة قال في البحر وظاهر ما في الذخيرة أن المراد بصاحب الطعام الكثير الذي هو صاحب المائدة أن ينفق على من لا تجب عليه نفقة فحينئذ هي متعنتة في طلب الفرض لانه إذا كان ينفق على من لا تجب عليه نفقة فلا يتبع من الاتفاق على من عليه نفقة الا إذا ظهر للقاضي اضرامه بها بأن لا ينفق عليها فحينئذ يفرض لها النفقة اه (قوله لأن لها أن تأكل الخ) علمنا ما استفيد من قوله ولم يكن صاحب مائة من أن صاحب المائدة لا يفرض عليه النفقة حيث كانت تمكن من مائته بما يكفيه ويدل على ما قلناه ما في البحر حيث قال وهو أي اتصال النفقة نوعان تمكين وتعليك فالتمكين متعين فيها إذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائة تمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها فليس لها أن تطالب بفرض النفقة وإن لم يكن بهذه الصفة فان رضيت أن تأكل معه فبها وإن خاسته في فرض النفقة يفرض لها بالمعروف وهو التملك كذا في غاية البيان فتدول صاحب البحر تمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها هو الذي أشار إليه المؤلف بقوله لا تأكلها الخ (قوله من كرباسه) الكرباس ثياب القطن والمراد ثياب مثلها التي تلبسها (قوله فان لم يعط) عطف على قوله ليعطيها كما يستفاد من عبارة الخلاصة والذخيرة (قوله ولا نسقط عنه النفقة) أي بحسبه لانه ظالم يمنع الحق بل وإن كان مظلوما كما سلف (قوله أي كل مدة تناسبه) أشار بذلك إلى أن ذكر الشهر في كلام المصنف اتفاق في المحترف يوما يوما لانه قد لا يقدر على دفع نفقة شهر ويعطيه عند المساء اليوم الآتي لتتمكن من التصرف في حاجتها النهار وان كان تاجرا يفرض عليه النفقة شهر اشهر وان كان دهقاناً أي صاحب أرض تزرع يفرض ستة سنة وان كان صاعدا لا ينفق عليه الا بالنقضاء الاسبوع يفرض عليه اسبوعا اسبوعا كذا في الفتح وغيره ويبنى أن يكون محله ما إذا رضي الزوج والاولو قال التاجر والدهقان أو الصانع أنا أأدفع نفقة كل يوم مجزلا لا يجمع على غيره لانه انما اعتبر ما ذكر تخفيفا عليه فإذا كان يضرمه لا يفعل اه بجر من بدا (قوله كمالها الطلب الخ) حلي جعل الخيار لها ينافي جعل الخيار له أقول لا تناقض في جعله لهما ومعنى جعل الخيار له أنه لا يجمع نفقة الشهر والسنة والاسبوع بل أنه يدفع كل يوم فيخير بين أن يدفع يوما أو أكثره معنى جعل الخيار له أن يطالب عند المساء اليوم الآتي أو في غدونه (قوله ولها أخذ ككفيل بنفقة شهر) أي فهو كفيل بذلك في الشهر في الشهر ولو طلبت منه كفيلها أخوفا من غيبته استحسن الثاني أنها تأخذ كفيل بنفقة شهر وبقي وانظر هل يعتبر الشهر في تقديرها بالسنة على الدهقان أو يؤخذ كفيل بها (قوله فأكثر) قال في الفتح ولو علم القاضي أنه يمكث في السفر أكثر من شهر أخذ الكفيل بأكثر من شهر اه (قوله أخوفا من غيبته) هذا له لا أخذ الكفيل

(وللزوج الاتفاق عليها بنفسه) ولو بعد فرض القاضي خلاصة (الآن يظهر للقاضي عدم اتفاقه في فرض) أي يقتدر (لها) بطلبها مع حضرته وبأمره بإعطائها إن شكت مطله ولم يكن صاحب مائة لأن لها أن تأكل كل من طعامه وتقتدر ثوبا من كرباسه بلا ذنبه فان لم يعط بقوله (في كل مدة تناسبه) خلاصة وغيرها وقوله (في كل شهر) أي كل مدة تناسبه كسبوم للمحترف وسنة الدهقان وله الدفع كل يوم كمالها الطلب كل يوم عند المساء اليوم الآتي وكذا أخذ كفيل بنفقة شهر فأكثر خوفا من غيبته عند الثاني وبقي

شهر الاثني عشر منه لانه مفروض حشد علم القاضي بطولها أكثر من شهر لانه عند خوف الغيبة وظاهر ما في القبح  
ان أخذ الكفيل فيها اذا علم القاضي بطول الغيبة اتفاقاً تقول الشرح عند الثاني يتعلق بالمسئلة الاولى فقط  
(قوله وقس سائر الديون) من القرض وغن المبيع والمهر وقوله عليه أي على دين النفقة في أخذ الكفيل  
والظاهر أنه لا يقيد بالشهر في دين غير النفقة (قوله وقع على الاب) اجماعاً كذا في شرح الملتقى (قوله عند الثاني)  
وقال يلزم نفقة شهر كذا في شرح الملتقى (قوله وفيه عليها دين الخ) عبارة عن الذخيرة لو طلبت المرأة من  
القاضي فرض النفقة وكان للزوج عليها دين فقال احسبوا لها نفقتها من كماله ذلك لان الدين من جنس  
واحد فتقع المقاصة كما في سائر الديون الآتية في سائر الديون تقع المقاصة تقاصاً أو لم تقاصاً وهذا يحتاج الى  
وضوح الزوج لو وقع المقاصة لان دين النفقة انتقص من سائر الديون لسقوطه بالموت بخلاف سائر الديون فكان  
دين الزوج أقوى فيشترط رضاه بالمقاصة كالوصي كان أحد الدينين جديداً ولا تسردنياً اهـ (قوله لسقوطه  
بالموت) وكذا بالطلاق على خلاف فيه فالة الحلبي (قوله لا أجر عليه) قال في اجارة الخاتمة امرأة أجرت دارها  
من زوجها فاشكاه جميعاً قالوا لا أجر لها وهي بمنزلة مالواستأجرها لنفسيه أو لغيره وأرادوا بهذا الاطلاق  
أن منفعة سكنى الدار تعود اليها أي ولم يردوا أن ذلك واجب عليها بانه كالنفس والعين ولأن الزوج يخرج  
من الدار في بعض الاوقات وعسى يكون عاتقته في السوق وتكون الدار في يد المرأة أي فكان الزوج دفعها  
لها عارية بعد الاستئجار والمستأجر اذا أجبر من الأجر أو أعاره اتفقت الروايات على أنه لا يجب الأجر على المستأجر  
ومن الاجارة والاستئجار كذلك هاتما يكن لها أجر الدار على زوجها اهـ لكن سمي في في الاجارات عن محض  
الاشياء عن المضمرات من الكبرى عن قاضي خان أن القوي على العمة تبيته في السكنى اهـ حاشي مزيدا  
(قوله بعد سنة) مثال (قوله عليك الاجر) من تمام قولها (قوله فهو عليها) ولا يلزم من اخبارها أنه بالكراء  
لزم الاجر عليه (قوله ومفهومة) أي مفهوم التعليل بانها العاقدة (قوله فالاجرة عليه) أي لعدم العقد منها  
وفيه أن السكنى تكون بالغصب مثلاً وقد تحقق منها فيجب الاجر عليها لانه اذ هو انما عرض عليها به فحققت  
الغصب منها ولا يمارض هذا النسبة السكنى اليه لعدم اعتبار النسبة العارضة بعد تحقق الفعل منها (قوله  
ويقدرها بقدر الغلاء والرخس) لانها اذا قدرت في الغلاء بقدرها في الرخص اضربها بعكسه في عكسه (فرع)  
قال في البدائع اذا طلبت المرأة من القاضي فرض النفقة قبل النكاح وهي بحيث لا تمنع من التسليم لو طالها  
به أو كان امتناعها بحق فرض القاضي لها عانة عليها على الوصول الى حقها الواجب وان كان بعد ما حوّلها  
الى منزله فزعمت عدم الاتفاق والتصديق فلا ينفى له أن يجبل بالقرض ولكن يأمر بالنفقة والتوسيع الى أن  
يظهر ظلمه فحينئذ فرض عليه النفقة ويأمره أن يدفعها اليها بالتنقي على نفسها اهـ (قوله وعزاء) أي عدم  
التقدير المصنف لشرح الجمع (قوله لكن في الجرح من المحيط) عبارة فصار الحاصل انه ينبغي للقاضي اذا اراد فرض  
النفقة أن ينظر في سعر البلد ونظر ما يكفيهها بحسب عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف بالدراهم ثم يقدر  
بالدراهم كما في المحيط ثم قال وفي الجرح من المحيط لا يجتبي فاستدرك بأحد هما على الآخر ولا تناقض فان من  
المؤلف التناقض بين ما في الجمع وبين ما في المحيط لا يجتبي فاستدرك بأحد هما على الآخر ولا تناقض فان من  
نفي التقدير بالدراهم اراد دراهم معينة لا تزيد ولا تنقص غلاوة وخصاً في جميع البسلا ومن أثبتها اراد أنها  
تابعة للاصناف وتختلف غلاوة وخصاً وبلداً ولا يسع أحد انفي التقدير بالدراهم أصلاً لكثرة القروع المنصوص  
فيها على التقدير بها (قوله وفيه) أي في الجرح بحثاً أخذه من نصهم على الرفع للقاضي في مسئلة اللبس وعبارته  
عن الخلاصة ولا زوج أن يرفعها للقاضي حتى يأمرها بلبس الثوب لان الزينة حقها اهـ وهو يدل على أن المرأة  
لو أمسكت النفقة وأكلت قلائد لا وقترت على نفسها فله أن يرفعها الى القاضي لتأكل بما فرض لها خوفاً عليها  
من الهزال فانه يضرم اهـ كلامه وأجل الشرح فلم يبين المنصوص من المجروح (قوله لتأكل بما فرض لها)  
أي لو فرضت دراهم أولاً كما مافرضها لافرضت أصنافاً (قوله من الهزال) ضد السمن يقال هزلت الدابة  
هزالاً على ما لم يسم فاعله وهزلته امره هـ صحاح (قوله فانه يضرم) بضعف شهوته عند رؤيتها هزله  
وبضعفها عن قضاءهات منزلها (قوله لان الزينة حقها) ولها عليه أن يوفى بها حقها من الزينة بأن يقص  
شماره ليدفع التنويه وليحسن قبيلها وأن يخلق شعراته ويتنظف لها ككمارود الامر بذلك فانه اذا ترك

وقس سائر الديون عليه وبه أنفق بعضهم  
جواهر الفتاوى من كفاية الباب الاول ولو  
كفل لها كل شهر كذا البدائع على الاب  
وكذا لو لم يقل أبداً في الثاني وبه ينفى  
وفيه عليها دين زوجها الم ينفى قصاصاً  
برضاها لسقوطه بالموت بخلاف سائر الديون  
وفيه أجرت دارها من زوجها ما في منزل كانت  
فيه لا أجر عليه ولو دخل بها في منزل كانت  
فيه لا أجر عليها ولو تبيته به سنة فالتبني خبرنا  
أن المنزل فالكراء عليك الاجرة وعليها انما  
العاقبة براز به وهو ما انما لو كنت بغير  
اجارة في تلف أو مال يقيم أو مدهم للاستغلال  
فالاجرة عليه فليصنف (ويقدرها بقدر الغلاء  
والرخص ولا يتقدر بدراهم) ودناير كافي  
الاختبار وعزاء المصنف لشرح الجمع  
للمصنف لكن في الجرح من المحيط ثم الجرحي  
ان شاء القاضي فرضها أو غساناً أو قوماً  
بالدراهم ثم يقدر بالدراهم وفيه لو قدرت  
على نفسها فله أن يرفعها للقاضي لتأكل  
بما فرض لها خوفاً عليها من الهزال فانه  
يضرم كماله أن يرفعها للقاضي لئلا  
الزينة لان الزينة حقها



ذلك كان داعيا لها الى الالتفات الى غيره وفيه من المفاسد ما لا يحصى كما وقع لفساد اسرار اهل لمارك زجله  
 النفاة ومن حقها عليه أن يصدقها في الجماع الثاني لانها اذا أنزل قبلها قال ابن عباس اني أحب أن أكصل  
 لها كما أحب أن تكصل لي وكل هذا مذهبهم من قوله تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف (قوله وتزاد  
 في الشتاء الخ) الاول له الاقتصار على قوله ويختلف ذلك يسارا واعسارا واحالا وبلدا ويكون اسم الإشارة  
 راجعا الى الكسوة والمأكل كقولهم يمزج على اختلاف الاحوال قوله في البحر ما في عرفنا فيجب المراءويل  
 وثياب أنحر كلبية والفراس التي تنام عليه والحفاف وما يدفع به أذى الحز والبرد وفي الشتاء درع خز وجبة قز  
 وخمارا برسم (قوله وسروا) اثباته فرد السراويل طريقة غير جائزة والمشهور أن سراويل مفردا شبه الجمع  
 في الصيغة (قوله ولحافا وراشا) أي من نحو مضربة وهذا في بلاد جرت عاداتهم بأن ذلك على الزوج أما  
 في نحو مصر فجرت عادة أهلها بأن ذلك من جهازها وسما في ما في قوله (قوله ان طلته) راجع الى قوله ويقدرها  
 بقدر الغلاء والرخس والى قوله وتزاد في الشتاء الخ (قوله ويختلف ذلك يسارا) قال في المجتبى ان ذلك يختلف  
 باختلاف الاماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكناية بالمعروف في كل وقت ومكان فان شأنا القاضي  
 فرضها اصنافا وان شاء قومها وقضى بالقيمة اه فهي كالمأكل وقوله حالا المراد به حال الزوجين يسارا  
 واعسارا (قوله وليس عليه خفها) ومثله المكعب لان ذلك انما يحتاج اليه في الخروج وليس على الزوج  
 تهيئة اسباب الخروج كما في البحر لكن ساقى انه لا يمنعها عن الخروج الى الوالدتين في كل جعة اذ لم يقدر على  
 اتيانها وهذا يقتضي وجوب الخف والمكعب عليه اه حلي والظاهر لزوم ذلك عليها لانها المطالبة  
 ببر والدائم لا يجب عليه ذلك وخلاصة الامر انه لا يمنعها واصل المكعب غير المداس فانه واجب عليه كما قدمه  
 المؤلف (قوله بل خف أمتها) لانها تحتاج الى الخروج قاله الحلبي عن البحر وفسه أن وجوبه لسراويله  
 في الحرة وساقا الامم ليس بعورة ثم رأيت في الهندية أن ذلك تابع للعادة وعبارتها قال في الكتاب ونظام المرأة  
 المكعب والخف يجب ما يكفيها قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب من بيان  
 الخدام وكسوتها فهو وبناء على عاداتهم وذلك يختلف باختلاف الامكنة في شدة الحز والبرد وباختلاف العادات  
 في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكناية في نفقة الخدام فيما يقرض لها في كل وقت ومكان الا انه لا يبلغ كسوة  
 الخدام كسوة المرأة كذا في المحيط (قوله وفي البحر الخ) نقل ما فيه بالحق والفظه والحاصل أن المرأة ليس عليها  
 الاتساع في ثيابها في بيته وعليه ما جاع ما يكفيها بالحبس حالها من كل وشرب ولبس وفرش ولا يلزمها  
 أن تستمتع بما هو ملكها ولا أن تفرش له شيئا من فراشها وانما أكثر ما من هذه المسائل تبسيها للزوج لما رآه  
 في زماننا من التقصير في حقوقهن حتى انه يأمرها بفرش امتهن له جبراعها و كذلك لإضافته وبعضهم  
 لا يعطى لها كسوة حتى كانت عند الدخول غنية فصارت فقيرة وهذا كراه حرام لا يجوز وهو ذنب لله تعالى من  
 شرورا لنفسنا ومن سيئات أعمالنا اه (قوله من هذا) أي من كون الحفاف والفراس عليه (قوله ذلك)  
 أي الفرائش والحفاف (قوله فله مطالبة الاب بالنقد) أي بما تقدمه من دراهم المهر فيستري له ما يناسب حاله فأفاده  
 صاحب البحر في المهر (قوله الا اذا سكت) اي زمانا يعرف بذلك رضاه فينكح به ان كان يخاف من بعد ذلك وان لم  
 يتخذ له شيء ذكره المؤلف في الوقف قال الحلبي لكن قد تم في المهر عن التبر عن البزاة أن الصحيح انه لا يرجع  
 على الاب بشيء لان المال في النكاح غيره قصود اه ونا فيه بحيث قد ساء في المهر (قوله وعليه فلو زفت به اليه  
 لا يحرم عليه الانتفاع به) أي على ان الزوج المطالبة بالجهاز الخ والاولى حذف الفاء قال الحلبي وجه البناء  
 غير ظاهر فانه لا يلزم من كون المطالبة بالجهاز من التزام كثرة المهر لكثرة وقتها فله فله ان يكون له استعمال  
 جهازها بغير اذنهابل يجوز أن يكون ذلك للاختيار بين الاقران اه اقول ان الاعتماد في ذلك على المادة  
 والمعروف كالتسروط والمشاهدة في العادة الاستمتاع بجهازها واتخاذها للغير بدون استعمال عمالا يكاد يوجد  
 ثم انه على تسليم ما في النهر ينبغي أن يلزم الزوج تحييد الفرائش وتبييض القصاص لان الفرم بالقيم ولان العرف  
 جار بذلك (قوله فينبغي العمل بما) أي من عدم حرمة الانتفاع عليه (قوله كذا في النهر) قال الجوى بعد نقله  
 وفيه نظر لان ما في المجتبى ضيق كما عترف به هو في باب المهر والعرف انما يعمل به اذا كان عامافا لم يفت  
 ما في البحر اه (قوله هل تقدير القاضي) أي من غير قوله وحكمته بذلك (قوله لان طالب التقدير بشرطه)

(وتزاد في الشتاء مجبة) وسروا والاولى مدح  
 به أذى من ورد (ولحافا وراشا) وحدها  
 لانها ربيات تزل عنهن أيام حوضها وموضها  
 ان طلته ويختلف ذلك يسارا واعسارا  
 وسالا وبلدا اختيار رابح عليه خفها بل  
 خف أمتها مجتبى وفي البحر قد استفيد من  
 هذا انه لو كان لها أمعة من فرش وضرها  
 لا يقطع عن الزوج ذلك بل يجب عليه ولا يفت  
 رأيا من يأمرها بفرش كسوتها انتهى  
 جبراعها ذلك حرام منع من المجتبى  
 لكن قد صافي المهر عنه عن الاب بالنقد  
 اليه بلا جواز بل قد صافي له اليه  
 الا اذا سكت انتهى وعليه فلو زفت به اليه  
 لا يحرم عليه الانتفاع به وفي عرفه يلتزمون  
 كثرة المهر كذا في شرطه في العرف  
 أن المعروف وفيه من قضاء البحر طلب  
 كذا في النهر وفيه من قضاء البحر طلب  
 القاضي للنفقة حكم منه قلت نعم لان طلب  
 التقدير بشرطه دعوى

وهو حضور الزوج وشكوى المطل وكونه غير صاحب مائة (قوله فلا تسقط) أي النفقة بحسب المدة وهذا فرع على كونه حكاية (قوله قلت نعم) لأن كل هذا العموم الأزمان (قوله الامانع) كأنه وزفان النفقة تسقط به في مائة كما تقدم مع أن النكاح قائم اه حابي (قوله ولذا قالوا الخ) تعليل لما استفيد مما سبق أن النفقة تصير ديناً بالقضاء ولا تسقط بحسب المدة وقال الحابي في عبارته قصور فان عدم صحة الأبرام مشروط بكونه قبل قضاء القاضى وقبل التراضى أيضاً ومع ذلك فعل هذه الجلة عند قول المتن والنفقة لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضى كما فعله في النهر تبعاً للبحر حيث قال واعلم أنه ينبغي على كونها لا تثبت في الذمة إلا بالقضاء أو الرضى أن الأبرام إنما قبل ذلك غير صحيح لما أنه ابرأ قبل الوجوب ولو كان القاضى فرض لها كل شهر كذا أصبح في الشهر الأول فقط وكذا لو طالت أبراً عن نفقة سنة لا يبرأ الا عن شهر إلا أن يكون فرض لها كل سنة كذا ولو أبرأه بعد مضي أشهر عما مضى وعما يستقبل برى علمضى وعن شهر فيما يستقبل أى لأن لها قبضه أول دخوله فيصحبها أن تبرئ منه كذا في الفتح يعنى إذا فرض كل شهر كذا وقبضه أنه لو فرض لها كل سنة كذا لم يمتنع سنة أبرأه عما مضى وعما يستقبل ان يبرأ عن سنتين ماضية ومستقبله وأنه لو فرض لها كل يوم نصفها فأبرأه من النفقة يبرأ عن يوم فقط اه حابي مزيداً (قوله حتى لو شرط) نفع ريع على مفهوم كون تقدير القاضى النفقة حكماً اه حابي وهو أنه إذا لم يقدّر روزاضى عليها الزوجان لا يكون حكماً بل قد ينقض تراضيهما (قوله تعوين) أى بقدر ما يحتاج اليه في المؤنة من غير فرض أصناف أو قيمتها فقول من غير تقدير بيان له (قوله كسوة الشتاء والصف) أى كسوة واحدة لها (قوله لم يلزم) أى لكونه غير حكم (قوله فلها بعد ذلك طلب التقدير فيها) أى في النفقة والكسوة قال في البحر فان قلت إذا شرط عليها وقت العقد أن النفقة تكون من غير تقدير والكسوة كسوة الشتاء والصف فهل لها بعد ذلك طلب التقدير فيها قلت لم أره صريحاً في إبطاله فاعتقدت أن لها ذلك لأن هذا الشرط ليس بلازم أذهو شرط فيما لم يكن واجباً بعد وهذا قالوا ان الأبراء عن النفقة لا يصح الا اذا وجبت بالقضاء أو الرضى ومضت مدة خفية فيصبح الأبراء كفى البدائع فان قلت إذا حكم مالكي في أصل العقد وفي شروطه وكتب وحكم بوجبه كما يفعل الآن ثم بعد ذلك شكت المرأة وطلبت التقدير عند قاضى منى فهل له تقديرها قلت لم أره صريحاً أيضاً ومانعه في كتاب القضاء كما في فصول العمادية والبرازية من أن الحكم لا يرفع الخلاف الا اذا كان بعد دعوى صحيحة في حادثة من خصم على خصم ومانع من الكل ان شرط صحة الحكم تقدم الدعوى والحادثة يقتضى أن للصنف ذلك وقد كثر وقوعه ما في زماننا خاصة وان النفقة تصدق في كل يوم وما يتجدد لم يقع فيه حكم اه حابي وقد علم منه أن الجواب في الصورتين المذكورتين بحث اصحاب البحر وساقهما لشرح مساق المنصوص (قوله بوجوب العقد) الاولى أن يقول بوجوب الشرط (قوله يرى ذلك) أى التقدير فيها (قوله لعدم الدعوى) وشرط القضاء أن يكون بعد تقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم فان فقد هذا الشرط لم يكن حكماً وانما هو افتراض صريح به السرخسى ونقل العلامة قاسم الاجماع عليه وفي القواعد البدرية انه في ائمة الحنفية والمشافعية على انه يشترط لصحة الحكم في حقوق العباد الدعوى الصحيحة المسبوبة شرعاً وأنه لا بد في ذلك من انصوبة الشرعية قاله المصنف في القضاء (قوله والحادثة) أى التي يسمع القاضى الدعوى فيها فلو كانت الدعوى بعد خمس عشرة سنة لم تكن حادثة شرعية (قوله بقي لو حكم الحنفى بفرضها) أى اصنافاً ودرهم أى وقد استوفى ما لا بد له من شروط الحكم كما في النهر وغيره (قوله بعده) أى بعد حكم الحنفى (قوله أن يحكم بالتعوين) أى بالكفاية من غير تقدير (قوله في وجبات الاحكام) بفتح الجيم جمع موجب وهي ما يترتب على الحكم ويلزمه (قوله لا) أى ليس له الحكم بالتعوين لأن فيه إبطاء للقضاء الحنفى المستوفى للشرط (قوله وعليه الخ) هذا البحث لصاحب النهر أنه من نص الشيخ قاسم على حكم الفرع السابق (قوله فلو حكم الشافعى) أى حكماً مستوفياً للشرط كما سلف (قوله بطل العرض السابق) أى فليس لها أن تتحاسبه عليه وتستوفيه وانما قيد بالسابق ليقيد أنها إذا أثبت عن التعوين وعادت الى طلب المقدور في المستقبل لها ذلك وفي البحر وقد علم أن رضاهما وصلحهما معاً على شيء صالح للنفقة بهد فرض القاضى المنفقة مبطل لفرض القاضى النفقة حتى لا يلزم الامتراضيا عليه بهد فرض القاضى فيستفاد منه أنهم لو اتفقوا على أن تأكل كل منهما قوتاً بهد فرض المنفقة أو الاتفاق على قدر معين أنه يطل التقدير السابق

فلا تسقط بحسب المدة ولو فرض لها كل يوم  
أو كل شهر هل يكون قضاء مادام النكاح  
قلت نعم الامانع ولذا قالوا الأبراء قبل القرض  
باطل وبعده يصح عما مضى ومن شهر مستقبل  
حتى لو شرط في العقد ان النفقة تعوين من غير  
تقدير والكسوة كسوة الشتاء والصف  
لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقدير فيها ما ولو  
حكم بوجوب العقد مالكي يرى ذلك فله حنفى  
تقديرها لعدم الدعوى والحادثة بقي بعده أن  
الحنفون بفرضها درهم هل للشافعى وجبات  
الحكم قال الشيخ قاسم في وجبات  
الحكم لا وعليه فلو حكم الشافعى بالتعوين  
ليس للحنفى الحكم بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا  
بعد العرض على أن تأكل كل منهما قوتاً بهد فرض  
العرض السابق

لرضاها بذلك وهي كثيرة الوقوع في زماننا اهـ ويقيد قوله بمطل لفرض القاضي انها اذا وجدت من القوم  
يحتاج الى تقدير مستأنف (قوله بذلك) أي بالاعتين أو بإبطال الفرض الآخر من بطل (قوله ورضيت وقضى)  
لوعبراً ولو كان أولى ليفيد أن حكم القضاء والرضى واحد الآن يقال إن الرضى المجرد يفهم حكمه بالاولى (قوله  
اجاب نعم) كأنه والله تعالى أعلم ان الأصل التقدير بالقصاص والتقدير بالادراهم ليس لازماً لدرجة اختلاف  
الاحوال (قوله ما بقي) مبتدأ خبره قوله لها ويتفرع عليه ما لو قررها كل يوم مثلاً قدر اربعين من الفضة  
فأمرته بانفاق البهض وأرادت أن تنسك الباقي فتقضى التملك أن لها ذلك وقد منه (قوله فبقي باخرى)  
الاولى فتطالب باخرى (قوله بخلاف اسراف) أي لو أسرفت في نفقة شهر فأكتمه قبل مضيه واحتاجت  
لايفرض لها أخرى كالمهاكت كافي الذخيرة بجر (قوله وملاك) من عطف العام على الخاص (قوله ونفقة  
محرم) أي وبخلاف نفقة محرم أي فانها اذا زادت عن الوقت المقدرة له لا يقضى لهم بأخرى وأما اذا ضاعت  
النفقة أو الكسوة فيفرض لهم أخرى قال في البحر فرق بين نفقة الزوجات وكسوتهن وبين نفقة المحارم  
وكسوتهم فانه في الاقارب اذا مضى الوقت وبقي شيء من الدراهم أو الكسوة فالقاضي لا يقضى باخرى  
في الاحوال كلها لانها باعتبار الحاجة في حقهم وفي حق المرأة معاوضة عن الاحتباس ولهذا اذا ضاعت  
النفقة أو الكسوة من أيديهم يفرض لهم أخرى لما ذكرناه (قوله وكسوة) أي وبخلاف كسوة فانها اذا زادت  
على الوقت الذي قدره القاضي لا يقدر أخرى لانها لما استباح المذموم تغزق فقد ظهر خطأ القاضي  
في التقدير يبين أفاده صاحب البحر (قوله الا اذا تغزقت بالاستعمال) قبل مضى الوقت يفرض لها  
أخرى لانه تيسر الخطأ في التقدير وقيدنا باعتبار لانه اذا لم يكن معتاداً والحال انها تغزقت قبل مضى الوقت  
لا يفرض كذا في البحر (قوله واستعملت معها أخرى) هذه في صورة ما اذا قضى بالكسوة الى مدة وبقيت  
بعد ما خلا لاولى الشرح أن يقول أو بقيت وقد استعملت معها أخرى قال في البحر ولو مضت النفقة والكسوة  
بأقوى فان لم تستعمل تلك الكسوة أو أصلاً حتى مضى الوقت يفرض لها القاضي كسوة أخرى لانه لم يظهر  
خطأ القاضي في التقدير وان استعملت تلك الكسوة فان استعملت معها كسوة أخرى في تلك المدة يفرض  
لها كسوة أخرى وان لم تستعمل مع هذه الكسوة كسوة أخرى لا يفرض لها أخرى لانه ظهر خطأ  
في التقدير حيث وقت وقتاً في الكسوة وراعى ذلك الوقت اهـ (قوله وتجب لخدمتها) أي تجب النفقة  
لخدم المرأة لأن كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذا بدلتها منه فليزله لخدمه أدنى الكفاية لا تبلغ نفقة  
المرأة وكذا كسوته بأرض ما يكون بجر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وقيل كل من يخدمها حر أو كان  
أو غيره ملكاً لها وله أو لغيرهما حلي عن البحر (قوله ملكاً تاماً) خرج به ما اذا كانت الزوجة مكاتباً ولها  
خادم فانه لا نفقة له على الزوج لعدم تمام الملك لانها قد تنجز من اداء بدل الكتابة فتعود ملكاً للسيد أفاده  
المصنف والاولى أن يخرج به المرأة اذا كانت جارية الخادمة ليس لها نفقة لان تلك المكاتبه لم تملك للزوجة  
ملكاً تاماً وانما قلنا ذلك لان المكاتبه التي في صورة المصنف ليست حرة فهي خارجة بقيد الحرة وفي البحر  
والمراد بالملوك ما يملك القلام والجارية ويغني أن يدخل المديرة والمديرة تحت (قوله ولا يشغل لغير خدمتها  
بالفعل) قال في البحر بأن يكون متفرغاً لها وفيه عن الذخيرة نفقة الخدام انما تجب على الزوج بازاء الخدمة  
فاذا امتنع عن الطبخ والخبر وعمال البيت لم تستحق النفقة لانه لم يوجد ما تستحق النفقة بمقابلته بخلاف  
نفقة المرأة فانها في مقابل الاحتباس فاذا لم تعمل تستحق النفقة وهذا هو ظاهر الرواية اهـ وظاهر هذا انها  
اذا لم تخدم لعدم اقتضاء خدمتها في يوم مثلاً لا تسقط النفقة لعدم الامتناع وهو خلاف ما يقتضيه قول الشرح  
بالفعل فليأمل (فرع) في الذخيرة لا يقدر نفقة الخدام بها دراهم على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يفرض لها  
ما يكفيها بالمعروف ولكن لا تبلغ نفقة خدامها نفقتها اهـ (قوله فلا يمكن في ملكها) الاول زليلاً ولم يكن  
تمام الملك ليقابل قوله ملكاً تاماً (قوله بازاء الخدمة) أي مع كونه ملكاً للزوجة اهـ حلي وبهذا التقدير صلح  
جعل التعليل واجعا الى التعريرين قبله (قوله ولوجاهها بخادم) أي وقصد اخراج خدامها كافي الحلي قال في البحر  
وأطلق في وجوب نفقة الخدام فمثل ما اذا أراد الزوج أن يخدمها أو يخدمها بخادم ولا يتفق على خادمتها قال  
في الخاتمة وان قال الزوج انما اخذ منك أو تخدمك جارية من جوارى الصبيح أن الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة

لرضاها بذلك وفي السر اجبته قدر كسوتها  
دواهم ورضيت وقضى به هل لها أن ترجع  
وتطلب كسوة قاضي أجاب نعم وقالوا ما بقي من  
النفقة لها فتقضى باخرى بخلاف اسراف  
وسرقة وملاك النفقة محرم وكسوة الا اذا  
تغزقت بالاستعمال المعتاد واستعملت معها  
أخرى فيفرض أخرى (و) تجب (لخدمتها)  
المملوك لها على الظاهر ما سكتا ما ولا يشغل لغير  
خدمتها بالافعل فلا يمكن في ملكها ولم  
يخدمها ولا نفقة له لان نفقة الخدام بازاء  
الخدمة



عن يمينه وهله الولوالجي بأن المراد عسى لا يتهدأ لها الخدمة بخدمة الزوج اه قال في التهور ينبغي أن يقيد  
بما إذا لم يتضرر من خدمتها أما إذا تضرر منه بأن كان يختلس من عن يمينه كما هو دأب مغار العبد في ديارنا  
ولم يتبدل به غيره وجاءها بخادم أمين فانه لا يتوقف على رضاها اه وقوله بأن كان الخ لا يظهر لانه يمكن الزوج  
أن يتعاطى الشراء بخدمة لانه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمتها الخاصة والكلام فيما يتعلق بها (قوله  
بهر بجا) حيث قال وظاهره أي ظاهر قوله لم ليس له اخراج خادم المرأة حيث أفردوا الخادم انه يملك اخراج  
ماعد اخادم واحد من يمينه لانه وإن ادعى قولها وسبق أن المأخوذ به رواية الثاني (اه حلي) بزيادة (قوله لوموسر)  
لا حاجة الى هذا القيد مع قول المتن المملوك فانه لا يكون الا لزوج وقال المصنف واستفتيت عن هذا القيد وهو  
كونها حرة بقول المملوك انه يلزم على تقديره هذا عدم ارتباطه وسر ايشي يقتضي اعرابه لان التقدير حينئذ  
لو كانت حرة موسرا ولا معنى له وفي البحر عن غاية البيان واليسار قد رتب صاحب حرمان الصدقة لانه صواب وجوب  
الزكاة انتهى (قوله في الاصح) وهو رواية الحسن عن الامام خلافا للحمد وجه الاصح انها تنكفي بخدمة نفسها  
وانما الخادم لزيادة التمتع فلا يلزمه الاحالة اليسار شهر وقد يقال عليه ما المانع من فرض نفقة الخادم عليه حال  
اعساره وتستدينها عليه كاتبة دين دين نفقتها (قوله والاقول له في العسار) لانه متمسك بالاصل مخ وذلك لان  
الانسان أول أمره لا يملك شيئا قال القهستاني العسار اسم من العسار الاقتدار وسعة عمله بعض أهل العلم الا انه  
غير صحيح كافي الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وكأنهم لم يرتكبوا هذا المزاج لوجه اليسار اه حلي بزيادة  
وفي التهور لو طلبت من القاضى السؤال عن حاله من جوارحه لا يجب عليه ذلك بخلاف سائر الديون بزيادة (قوله  
ولور هنا فبينما أولى) لاثباته خلاف الظاهر (قوله لا يكفيه) الاوى لا يكفيههم (قوله فرض عليه نفقة لخادمين  
الخ) لعل المراد انه يلزم أن يأتيهم عن يعينها ولو بالاجرة وليس المراد أن هو لا يخدم ملك لها لانها قد تضرطر  
الى من يعينها في أولاده ولا تملك الخدم (قوله اتفاقا) بين الطرفين وأبي يوسف (قوله وعن الثاني غيبة الخ) وروى  
صاحب الاملاء عن أبي يوسف أن المراد إذا كانت محجول مقدارها عن خدمة خادم واحد انفق على من لا بد  
لهامن من الخدم من هو أكثر من الخادم الواحد أو اثنين أو أكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا في غاية البيان  
(قوله وفي البحر عن القاية الخ) قال فيه والخاص ل أن المذهب الاقتصار على واحد مطلقا والمأخوذ به عند  
المشايخ قول أبي يوسف اه (قوله فرض عليه نفقة خادمين) هذا على رواية أبي يوسف المعول عليه ومجمله فيما  
اذا لم يحل قدرها عن الاثنين والافلها أزيد كما مر عن صاحب الاملاء (فرع) إذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزم  
الزوج كرا غلام بخدمها لكن يلزمه أن يشتري لها ما تحتاج اليه من السوق كما صرح به في الفتاوى السراجية  
(قوله ولا يفرق بينهم ما يعجز عن النفقة) أي وموضوع المسئلة انه حاضر أم اذا كان غائبا فبالاوى لعدم القضاء  
على الغائب ولا احتمال غناه ووجه عدم التفرق أن فيه ابطال حقه وفي عدمه تأخير حقه والثاني أخف ضررا  
من الاول فكان أولى على ان غاية النفقة أن تكون ديني في الذمة وقد أعسر الزوج بما افككت مأموورة بالانظار  
بالنص حوى ومن ذكر النفقة يعلم حكم المهر بالاوى كافي البحر (قوله بأنواعها الثلاثة) وهي مأ كول وملبس  
ومسكن اه حلي (قوله ولا يهدم ايافانه لو غائبا) وذلك بأن لم يرسل اليها ما تحتاجه وهو غائب ولو لم يبق لها  
ما يكفيه (قوله ولوموسر) قد علم أن هذا في موسر غائب وأما الموسر الحاضر فقال في فتح القدير لو امتنع من  
الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق ويبيع الحاكم ماله عليه ويصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله يجبره حتى ينفق عليها ولا  
يفسخ اه (قوله وجوز الشافعي) رضى الله تعالى عنه باعسار الزوج (مقابل للمسئلة الاولى) وهي قوله ولا يفرق  
بين ما يعجز (قوله وبغير رها بغيته) اهدم الاتفاق عليها وهذا مقابل قوله ولا يهدم ايافانه حقه (قوله لم ينفذ)  
لخالفته مذهب (قوله نعم لو أمر شافعي) أي لو أمر القاضى الحنفى الجواز بالتفويض شافعي الخ وظاهره أن  
الحنفى يأمر الشافعي بما ذكر ولو وجد من يدين الزوجة وفي شرح الحموى خلافة فانه قال واعلم انه اذا لم يوجد  
من هؤلاء أحد ولا من يدينها استحسن علما وأن يأمر القاضى شافعي المذهب أن يفرق بين ما ينفذ قضاؤه  
فان كان الزوج غائبا وأقامت بيته على اعساره فالصحيح أن قضاؤه لا ينفذ ولو نفذ فاض آخر على الاصح كذا  
في الذخيرة يعنى القاضى الحنفى فلا ينافى ما في فتاوى قارئ الهداية ولو فسخ مع الغيبة فان نفقه فاض آخر  
وتزوجت صح الفسخ والنفقة والتزوج فانه ذلك محمول على القاضى الشافعي ولا يرتفع القضاء بمحض الزوج

فلا يملك اخراج خادمها بل ما زاد عليه بحر  
بجنا (لو) حرة لأمة جوهره لعدم ملكها  
(موسر) لامرأى في الاصح والقول له في  
العسار ولو رها فبينما أولى خاتبة (قوله  
أولاد لا يملكه خادم واحد فرض عليه نفقة  
خادمين أو أكثر اتفاقا) فتح ومن الثاني  
غيبته زفت اليه بخدم كنسرا استفتت نفقة  
الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي السراجية ويفرض  
القاية أمه أخذ قال وفي الاشراف  
عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف  
فرض عليه نفقة خادمين وعليه القنوى  
(ولا يفرق بينهم ما يعجز عن النفقة) بأنواعها  
الثلاثة (ولا يهدم ايافانه لو غائبا) حقا ولو  
موسر) وجوز الشافعي باعسار الزوج  
وبغير رها بغيته ولو قضى به حنفى لم ينفذ  
نعم لو أمر شافعي بقتضى به نفسه

وأدعاه أنه ترك عند هانفة مدة غيبته وإقامة الاستبداد لا بد منه المرأة بعد نفقة الفصل من القضاة لا يتقص  
 اه بقليل ايضاح (قوله اذ لم يرتش الامر والمأمور) هذا شرط في كل حكم صدر من القاضي فلا يعضى بالرشوة  
 ولو كان حقا ولا وجه له كره هنا الا بالنسبة للامر (قوله وبعد الفرض) أي فرض القاضي النفقة على العاجز  
 والذي لم يوف الحق وان كان موسرا كما سبق (قوله بالاستدانة) هي أن تدعى بالنفقة بأن يقول لها القاضي  
 اشترى الطعام والكسوة وكلي والبسي لزوجي بتمه على الزوج لأن يقول استقرض على الزوج لأن التوكيل  
 بالاستقراض لا يصح سوى من البرجندى (قوله لتحميل عليه) قال في البحر قال مشايخنا ليس فائدة الامر  
 بالاستدانة بعد فرض القاضي النفقة اثبات حق للمرأة عليه لأن حق رجوعها ثابت بالفرض سواء كانت من  
 مال نفسه أو استدانته بأمر القاضي أو غيرها أمره ولكن فائدة أن يرجع القريم على الزوج وبدون الامر ليس  
 له الرجوع عليه وانما يرجع رب الدين على المرأة وهي ترجع بالمفروض على الزوج وفي تجريد القديري أن فائدة  
 أن تحميل المرأة القريم على الزوج وان لم يررض الزوج وبدونه ليس لها ذلك وفيه أنه يشترط في الحول الرضى المحال  
 عليه وذكر الحاكم في المختصر أن فائدة الرجوع على الزوج بعد موت أحدهما وبدونه لا يرجع اه مافي الذخيرة  
 من يد اقدد كروا الامر بالاستدانة ثلاث فوائد لكن من جعل فائدتها امكان الاحالة عليه بدون رضاه ظاهره  
 انه ليس لرب الدين الاخذ من الزوج بدون الحولالة وعلى الاول له ذلك كما لا يخفى اه فقد أشار الشرح احدى  
 الفوائد الثلاث (قوله وهي عليه ان صرحت) صريحه أن ذلك شرط في رجوعها عليه وليس كذلك بل الرجوع  
 لها مطلقا بعد الفرض ولو أنفقت من مال نفسها وبعبارة البحر سليمة من ذلك ونصها فاذا استدانته هل تصرح  
 بانى استدين على زوجي أو تنوي فأما اذا صرحت فظاهرها وكذا اذا فوت واذا لم تصرح ولم تنول لا تكون استدانته  
 عليه ولو ادعت انها فوت الاستدانة وأنكر الزوج فائقول له اه فخل الكلام في كون ما ذكر بعد استدانته أولا  
 لا في الرجوع وعدمه اذهو ثابت كما سبق والحاصل انها لا تكون استدانته ويترتب عليها الفوائد الثلاث الا بشرطين  
 الأمر من القاضي وتصرحها عند الاخذ أن ذلك دين عليه أو ينبتها التي يصدها الزوج فيها (قوله واختيار) تذكر  
 عبارة مع كلام الزيلعي ليتبين مافي الشرح قال فسيه ان المرأة المعصرة اذا كان زوجها معسرا ولها من  
 غيره موسر أو اخ موسر فنفقة على زوجها وبومر الابن والاخ بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا أيسر  
 ويحبس الابن أو الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزيلعي فبينهم هذا ان الادانة لنفقة اذا كان الزوج  
 معسرا وهي معصرة تجب على من كانت عليه نفقة الوال الزوج وعلى هذا الوجه كان للمعسر أولاد صغار ولم  
 يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالاتم والاخ والمتم ثم يرجع على الاب اذا أيسر  
 بخلاف نفقة أولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لانها لا تجب مع الاعسار فكانت كنفته اه وأقره  
 في فتح القدير (قوله وسيستضع) أي في النزوع اه حلي (قوله قضى بنفقة الاعسار) بأن كانوا معسرين اه حلي  
 (قوله ثم أيسر) أي الزوج كما فسره في المنع والاولى أن يقول ثم أيسر أحدهما كما لا يخفى (قوله فاصمت) هو شرط  
 التقدير كما مر (قوله ثم القاضي نفقة يساره) أي يسار الزوج الذي امره أنه فقيرة وهو الوسط ولو قال وجب الوسط  
 كما قال في الذي بعده لمكان أوضح اه حلي (قوله أو بالعكس) بأن قضى بنفقة اليسار لكونه مأمورا من ثم أعسر  
 الزوج على ما قاله أو ثم أعسر أحدهما على ما هو الاولى ولو قال قضى بنفقة الاعسار ثم أيسر أحدهما أو بالعكس  
 وجب الوسط لمكان أوضح اه حلي (قوله كما مر) أي في قوله بقدر حاله اه حلي (قوله زيدت)  
 مقتضاه انها تزداد بمجرد دعواها من غير أن ينظر القاضي في سعر الطعام وليس كذلك بل اذا ادعت ذلك ينظر  
 القاضي في سعر الطعام فان كانت متعنتة لا تسع دعواها وبعبارة الخاتمة صريحة في هذا حيث قال ولو صالحت  
 زوجها على ما لا يكتفيها كان لها أن ترجع وتطلب الكفاية اه وحينئذ لا فرق بينها وبين الزوج اه حلي أي  
 في النظر الى سعر الطعام وفي البحر وأشار المصنف الى أن القاضي اذا فرض للمرأة النفقة فغلا الطعام أو رخص  
 فان القاضي يغير ذلك الحكم ظهريه وفي الذخيرة واذا فرض القاضي ما لا يكتفيها عليه أن يتدارك النقص  
 بالقضاء لها بما يكتفيها وكذلك اذا فرض على الزوج زيادة على ما يكتفيها فله أن يمنع عن الزيادة اه فهذا صريح  
 في المساواة (قوله فهو لازم) أي ولا يصدق في قوله لانه التزمه باختياره وذلك دليل على كونه قادرا على اداء  
 ما التزمه يلزم جميع ذلك (قوله الا أن يتعزف) مرتبط بقوله فهو لازم (قوله فيوجب بقدر طاقتة) فان كانت

اذ لم يرتش الامر والمأمور (و) بعد  
 الفرض (بأمرها القاضي بالاستدانة) لتحيل  
 عليه وان أبي الزوج أما بدون الامر فيرجع  
 عليها وهي عليه ان صرحت بأنم عليه  
 أو فوت ولو أنكر نيتها فائقول له تجب  
 الادانة على من تجب عليه نفقة  
 الصغار لولا الزوج (قوله ويوجب  
 وقوله اذا امتنع لان هذا من المعروف  
 واختار ويستفح (قوله نفقة الاعسار  
 أيسر فاصمتة ثم) القاضي نفقة يساره في  
 المستقبل (أو بالعكس وجب الوسط) كما  
 صالحت زوجها من نفقة كل شئ  
 دراهم ثم) قالت لا يكتفي زيد ولو  
 الزوج لا يطبق ذلك فهو لازم) فلا التفت  
 لمقاتته بكل حال (الا اذا تفرس سعر الطعام  
 وعلم) القاضي (ان مادون ذلك) المصالح  
 عليه (بكتفيها) فحينئذ يرتش كفايتها فنقله  
 المصنف عن الخاتمة وفي البحر عن المحسنة  
 الا أن يتعزف القاضي عن حاله بالوال من  
 التماس فيوجب بقدر طاقتة

الوسط فيها والا فندفع ما أطاق والباقى دين بذمته (قوله على مائة درهم) أى وهى ازيد من نفقة مثلها بزيادة  
 فاحشة وان كان ما يتخاف فيها جاز ولا تنقض قال فى الخلاصة لو صالحتهم على أكثر من حقوقها فى النفقة  
 والكسوة ان كان قدر ما يتخاف الناس فى مثله جاز وان قدر ما لا يتخاف الناس فالزيادة مردودة ويلزمه نفقة  
 مثلها اه (قوله والزوجه محتاج) الظاهر أنه قسدا اتفاق ولذا لم يقيد به صاحب الخلاصة (قوله والنفقة لا تنصير  
 ديناً) بحيث يطالب بها ويحبس عليها الا بأحد هذين الشيتين فتأخذها منه جبراً سواء كان غائباً أو حاضراً كانت  
 من مال نفسه أو استدانت بغير (قوله الا بالقضاء) بأن يفرضها عليه اصنافاً ودرهم حوى (قوله أو الرضى)  
 بأن يصالحها الزوج على مقدار معين فحينئذ تنصير ببقاى الذمة لأن ولايتهما على أنفسهما فوق ولاية القاضى  
 عليهم ما حوى وغيره (قوله أى اصطلاحهما على قدر معين) أشار بهذا الى رد ما توهمه بعضهم من أن المراد بالرضى  
 انه اذا مضت مدة بغير فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشئ لزمه وهو خطأ ظاهر لا يفهمه بمفروضه لاعتبار كذا  
 فى المتع وأما له نسخة فى البحر وأيدى فى التهرى فى الظهيرة حيث ذكر فيها مانصه فان فرض لها القاضى أو صالحت  
 زوجها عن النفقة على شئ معلوم كل شهر ولم ينفق عليها حتى أنفقت من مال نفسها أو استدانت رجعت بذلك  
 على الزوج أمرها القاضى بالاستدانة أولاً اه ووجه بطلان الصلح بعد أنه صلح عملاً لا يجب فى الذمة حوى  
 (قوله فتقبل ذلك) أى المذكور من القضاء والرضى لا يلزمه شئ قال فى الخاتمة واذا فرض القاضى على الزوج  
 لا تطالب به مدة ما مضى من الزمان قبل الفرض لانه عندئذ لا تنصير النفقة ديناً الا بالقضاء أو التراضى فان كانت  
 المرأة استدانت قبل الفرض وأنفقت على نفسها لا ترجع بذلك على الزوج اه وأطلق الشرح فى عدم لزوم فسخ  
 المدة القليلة لكن ذكر فى الغاية أن نفقة مادون الشهر لا تسقط وعزاه الى الذخيرة فكأنه جعل القليل عملاً لا يمكن  
 التمسك به اذ لو سقطت عنى يسير من المدة لما كانت من الاخذ أصلاً فأداه صاحب البحر وفى التعليل نظر (قوله  
 وبمده) أى بعد المذكور من الشيتين (قوله ترجع بما أنفقت) سواء شرط الرجوع لها أولاً ولا بغيره عن الذخيرة  
 الكفالة بالنفقة قبل الفرض والتراضى على معين لا تصح وبعداً أحدهما تصح اه وفيه أن الكفالة لا تصح الا بدين  
 صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو البراء وهذا الدين يسقط بالموت والطلاق على خلاف فيه (قوله ذخيرة) عبارتها  
 لو اختلفا فيما مضى من المدة من وقت القضاء أو من وقت الصلح فالقول قول الزوج والبنية بينة المرأة لانهما تدعى  
 زيادة دين والزوجه ينكر فالقول قوله مع يمينه واذا ادعى الزوج الاتفاق وأنكرت المرأة فالقول قولها مع اليمين كما  
 فى سائر الديون اه (قوله وبموت أحدهما الخ) التمسيد بموت أحدهما اتفاق لانهم لو ماتا معاً يكون الحكم كذلك  
 اه مقتضى بل هو أولى أبو السعود (قوله أو طلاقها) اتفق بذلك الصدوق والشهيد والشيخ الامام ظهير الدين  
 الميرغنية (قوله واعده فى البحر بمثل الخ) حيث قال قال العمدة الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق  
 ولو بائناً لا مورد كراهة اجمالاً ما ذكره فى الطلاق على ما لا يدرى من حقوق النكاح وهى ثلاثة المنفقة  
 والكسوة المأوى وضمان المهر وقد صرح بعدم سقوط النفقة بالطلاق على ما لا يدرى من حقوق النكاح وهى ثلاثة المنفقة  
 المصير اليه على ككل مفت وقاض اعطاء عدم السقوط خصوصاً ما تضمنه القول بالسقوط من الاضرار  
 بالنساء حتى استفتيت وقت تأليف هذا المجلد عن امرأة لها كسوة مفروضة تعجل لها عشر سنين ولم يدفع لها  
 الزوج ثم رفته الى قاض وحكم عليه بالدفع فاستعملها يوم ما ثم ذهب الى قاض روى وخلعها عنده بغير علمها  
 فحكم له القاضى الحنفى بسقوط الكسوة الماضية ولا يتجنى ما فى ذلك من الضرر اه مختصر اوردته المقدسى  
 بقوله والذى يتعين المصير اليه خلاف هذا وهو أن يقال يتأجل عند الفتوى كما جرت به عادة المشايخ فى مثل هذا  
 المقام فان هذه الرواية لم تظهر ضعفها كيف وقد أفتى بها الشيخان الصدر وغيرهم غينان وذكر فى المتن  
 كلاً قاية والنقابة وغيرهما والابضاح والاصلاح والدرر والغرر اه ولم يجب عما استدلل به صاحب البحر من  
 الحكم المذكور فى الطلاق على مال كما أن الرملى لم يعرض له كما سبأنى (قوله والفتوى عدم سقوطها بالرجمى)  
 هذه عبارة جواهر الفتاوى كفى المخ فيكون بدلاً مما قال المصنف بعد نقله ذلك أقول يتجنى أن يقول على  
 هذا ما فى الاقناع بخلافه من الاضرار بالنساء فان الزوج لا يجوز أن يطلق رجلاً بغير ابعادهما فاسقط ما عده من  
 نفقة مفروضة والله تعالى أعلم (قوله وبالأول) أى بالسقوط مطلقاً (قوله أفتى شيخنا الرملى) حيث قال نعم هو  
 مسقط للنفقة المقضى به مطلقاً ولو كان الطلاق رجيعاً كما صرح به فى الخلاصة والبرائة وكثير من الكتب

وفى الظهيرة صلحها عن نفقة كل شهر على  
 مائة درهم والزوج محتاج لم يلزمه النفقة  
 مثلاً اه (قوله والنفقة لا تنصير ديناً الا بالقضاء أو  
 الرضى) أى اصطلاحهما على قدر معين  
 أصنافاً ودرهم حوى (قوله أو الرضى)  
 وبمده ترجع بما أنفقت ولو من مال نفسه بلا  
 التمسك فاض ولو أنكرت انفاقه فالقول لها  
 والبنية بينة المرأة لانهما تدعى  
 زيادة دين والزوجه ينكر فالقول قوله مع يمينه  
 وفى سائر الديون اه (قوله وبموت أحدهما الخ)  
 التمسيد بموت أحدهما اتفاق لانهم لو ماتا معاً  
 يكون الحكم كذلك اه مقتضى بل هو أولى أبو  
 السعود (قوله أو طلاقها) اتفق بذلك الصدوق  
 والشهيد والشيخ الامام ظهير الدين الميرغنية  
 (قوله واعده فى البحر بمثل الخ) حيث قال قال  
 العمدة الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها  
 بالطلاق ولو بائناً لا مورد كراهة اجمالاً ما  
 ذكره فى الطلاق على ما لا يدرى من حقوق  
 النكاح وهى ثلاثة المنفقة والكسوة المأوى  
 وضمان المهر وقد صرح بعدم سقوط النفقة  
 بالطلاق على ما لا يدرى من حقوق النكاح  
 وهى ثلاثة المنفقة المصير اليه على ككل مفت  
 وقاض اعطاء عدم السقوط خصوصاً ما  
 تضمنه القول بالسقوط من الاضرار بالنساء  
 حتى استفتيت وقت تأليف هذا المجلد عن  
 امرأة لها كسوة مفروضة تعجل لها عشر  
 سنين ولم يدفع لها الزوج ثم رفته الى  
 قاض وحكم عليه بالدفع فاستعملها يوم ما  
 ثم ذهب الى قاض روى وخلعها عنده بغير  
 علمها فحكم له القاضى الحنفى بسقوط الكسوة  
 الماضية ولا يتجنى ما فى ذلك من الضرر اه  
 مختصر اوردته المقدسى بقوله والذى يتعين  
 المصير اليه خلاف هذا وهو أن يقال يتأجل  
 عند الفتوى كما جرت به عادة المشايخ فى  
 مثل هذا المقام فان هذه الرواية لم تظهر  
 ضعفها كيف وقد أفتى بها الشيخان الصدر  
 وغيرهم غينان وذكر فى المتن كلاً قاية  
 والنقابة وغيرهما والابضاح والاصلاح  
 والدرر والغرر اه ولم يجب عما استدلل به  
 صاحب البحر من الحكم المذكور فى الطلاق  
 على مال كما أن الرملى لم يعرض له كما سبأنى  
 (قوله والفتوى عدم سقوطها بالرجمى)  
 هذه عبارة جواهر الفتاوى كفى المخ فيكون  
 بدلاً مما قال المصنف بعد نقله ذلك أقول  
 يتجنى أن يقول على هذا ما فى الاقناع  
 بخلافه من الاضرار بالنساء فان الزوج لا  
 يجوز أن يطلق رجلاً بغير ابعادهما فاسقط  
 ما عده من نفقة مفروضة والله تعالى أعلم  
 (قوله وبالأول) أى بالسقوط مطلقاً (قوله  
 أفتى شيخنا الرملى) حيث قال نعم هو مسقط  
 للنفقة المقضى به مطلقاً ولو كان الطلاق  
 رجيعاً كما صرح به فى الخلاصة والبرائة  
 وكثير من الكتب



وأفتى به الشيخ زين بن نجيم وولد شيخنا الشيخ أمين الدين وهي في فتاويه ما وسرّح به في الخالية والظهيرية وقد  
 عطف البائن على الطلاق فعلم أن الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بمجالسهم  
 مع صريح النقل بالسقوط وقد أفتينا فيها مرارا كما أفتى الصدر الشهيد ومأمون بن الدين ووارد النقل فيها  
 واستفاض اه والذي نقله الرمي عن الشيخ زين في فتاويه يتأني ما اعتدده في البحر (قوله لكن صحح الشربلاني  
 الخ) عبارة المرأة إذا طلقت وقد تجدها نفقة مفروضة قبل تسقط وهذا غير المختار وأشار إليه المصنف  
 بصيغة قبل والاصح عدم سقوط ولو كان الطلاق بائنا لا يتخذ حيلة لتسقوط حقوق النساء وما ذكره الشرح  
 غير التحقيق في المسئلة اه كلامه وفي القيسية في ما وافقه حيث قال وفي خزانة المفتين أن المفروضة لا تسقط  
 بالطلاق على الاصح اه (قوله قال) أي الشربلاني (قوله فتأمل عند الفتوى) أي بأن يتقرب في حال الرجل  
 هل فعل ذلك تخلفا من النفقة أو لا وسوا خلافا مستلزاما كان الاقول يلزم به ما كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله  
 المقدسي في الرض ويغني التعويل عليه (قوله لانها صله) أي والاصلات تسقط بالموت كالهبة والدية والجزية  
 وضمان العتق بحر وهذا التعليل لا يظهر في الطلاق (قوله بأمر قاض) قيده لانها لو استندت بعير اذن القاضي  
 فانما تسقط بموت أحدهما كالوأنفقت من مال نفسها بحر (قوله في الصحيح) راجع الى كل من الموت والطلاق  
 قاله الحلبي (قوله لما مر أنها كانت استدانته بنفسه) لم يميز هذا في باب النفقة (قوله وعبرة ابن الكمال) أي  
 في الاصلاح حيث قال فيه الا اذا استدانته بعد فرض قاض وقال في شرحه لم يقل بأمر قاض لأن شرط  
 كونها بعد فرضه لا كونها بأمره ومن هنا ظهر أن فائدة الاستدانة غير مقتصرة في امكان احالة الغريم كما هو  
 عبارة اه أي فله فائدة ثانية وهي عدم سقوطها بالموت وقوله ومن هنا ظهر الخ فيه أن هذه الفائدة قيمها اذا  
 أمر القاضي بالاستدانة كما تقدم أن له فوائد ثلاثا (قوله فليحذر) أنت خبير بأنه مخالف للمتون والشروح فلا  
 يقول عليه اه حلبي (قوله المجمل) بعد فرض القاضي أو التراضي بحر (قوله أو طلاق) ولو قبل الدخول بحر  
 (قوله أو أبوه) وذلك لما في الوالدية وغيرها أبو الزوج اذا دفع نفقة امرأة ابنته مائة أي مثلا لم يطلقها الزوج ليس  
 للاب أن يسترد ما دفع لانه لو أعطاها الزوج والمسئلة بها المالم يكن لها ذلك فكذلك اذا أعطاها أبو الزوج بحر مختصرا  
 (قوله ولو فاقته) إشارة الى خلاف محمدي في قوله اذا كانت قائمة أو مستهلكة بحسب لها نفقة ما مضى وما بقي فهو  
 للزوج وعلى هذا الخلاف الكسوة اه حلبي عن المنع (قوله يباع القن الخ) وذلك لأن دين النفقة دين وجب في  
 ذمته لوجود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى بانه فيه ملق برقبته فيباع فيه (قوله ويسعى مدبر) ومثله ولد  
 أم الولد لعدم جواز بيعهما (قوله لم يعجز) بقرأ بالتشديد ومفعوله محذوف أي نفسه وبالتخفيف لازم فاذا عجز  
 نفسه يباع لزوال المانع (قوله ويدونه يطالب بعد عتقه) يعني اذا تزوج القن أو المدبر أو ولد أم الولد أو المكاتب  
 بغير اذن السيد يطالب بالنفقة بعد العتق أي بالنفقة المستقبلية لا التي في حال وقته اعدم كونها زوجة - لم ي  
 قال في البحر وقيل ما بان المولى لانه لو تزوج بغير اذنه لا يباع في النفقة لعدم وجوبه لعدم صحة النكاح ولذا لم يقيد  
 المصنف بالأذن لانه عند عدمه لم تكن زوجة تعجب لها النفقة اه لكن عليه ان يقول لعدم فساد النكاح بدل  
 قوله لعدم صحة النكاح لما علم في باب نكاح الرقي أن مثل هذا النكاح صحيح موقوف فاقده على اذن المولى  
 وقال في الفتاوى الهندية فان تزوج هو لا بغير اذن المولى فلا نفقة عليه م ولا مهر كذا في الكافي وان أعتق  
 واحد منهم جاز نكاحه حين عتق ويجب عليه المهر والنفقة في المستقبل ومعنى البعض عند الامام بمنزلة  
 المكاتب كذا في المحيط اه حلبي (قوله المفروضة) أما غير المفروضة لا يباع فيها السقوطها بمضي المدة (قوله اذا  
 اجتمع عليه ما يعجز عن أدائه) قال في البحر ولم أره يباع القن في النفقة اليسيرة أو نصبر المرأة حتى يجتمع لها من  
 النفقة قدر قيمته ان قلنا بالاول فيه اضرار بالمولى ويقضي أن يباع في نفقة يوم اذا طلبت المولى بفده السيد وان قلنا  
 بالثاني ففيه اضرارها خصوصا اذا كانت فقيرة وكفى في الذخيرة ما يدل على المراد ولفظها فاذا اجتمع عليه من  
 النفقة ما يعجز عن أدائه يباع فيه الا أن يفديه المولى اه فاذا فرض لها القاضي نفقة شهر فطلبت به وعجز عن  
 أدائه باعه القاضي ان لم يفده والله تعالى الموفق للصواب قال الحلبي - فلوفر فرض عجزه عن يوم هل يباع فيه عند  
 عدم فداء سيده اه قلت ان نفقة اليوم لا يقال فيه مجتمع وعبرة الذخيرة صريحة في الاجتماع وفي الحوى عن  
 البرجندی إنما يباع العبد اذا لم يكن من كسبه ما يصره الى الدين أما اذا كان فلا تباع رقبته ما بقي الكسب

لكن صحح الشربلاني في شرحه للمرأة بانية  
 ما يجتمع في البحر من عدم السقوط ولو باننا  
 قال وهو الاصح ورد ما ذكره ابن الشحنة  
 فتأمل عند الفتوى (بسقط المفروض) لانها  
 صلة (الاذا استدانته بأمر قاض) فلا تسقط  
 بموت أو طلاق في الصحيح لما مر أنها كانت استدانته  
 بنفسه وعبرة ابن الكمال الا اذا استدانته  
 بعد فرض قاض آخر ولو بلا أمره فليحذر  
 (ولا ترد) النفقة والكسوة (المجمل) كما عوت  
 أو طلاق بعلمها الزوج أو أبوه ولو فاقته به  
 يفي (يبيع القن) ويسعى مدبر ومكاتب لم يعجز  
 (المأذون بالنكاح) ويدونه يطالب بعد  
 نفقة (في نفقة زوجته) المفروضة اذا اجتمع  
 عليه ما يعجز عن أدائه

في يده اه (قوله ولم ينفقه) أي سبده أما إذا فداه لا تتبعه لأن حقها في النفقة لا في عين الرقبة بجر (قوله ولو بنت المولى) أي ولو كانت زوجة العبد بنت سبده تثبت لها النفقة لأن النفقة في معنى سائر الديون من وجسه والبنت تستحق الدين على الأب فكذلك على عبد الأب اه ذخيرة (قوله لا أمته) أي لا يجب على العبد نفقة زوجته التي هي أمة مولاه سواء بواها أو لا وانما هي على المولى لأن ما جبعها لأن المولى ونفقة المملوك على المالك ذخيرة وقيد بأمة السيد لأنه لو تزوج بأمة الغير وجب عليه النفقة بجر (قوله ولا نفقة ولاء الخ) قال في البحر وقيد بنفقة زوجته لأن نفقة أولاده لا تجب عليه سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أما إذا كانت حرة فلان الأولاد أحرار تعالها والحرة لا يستوجب النفقة على العبد إلا الزوجة وان كانت المرأة أمة فنفقة الأولاد على مولى الأمة وان كانت نفقة الأم على العبد لأن الأولاد تتبع الأم في المالك فتكون نفقة الأولاد على المالك لا على الزوج ولو الجارية (قوله يل نفقة على أمه) يعني فيما إذا كانت حرة أو مكاتبه أم الأمة ومثلها المدبرة وأتم الولد فلي سبدهن اه حلي (قوله لتبعيته للأم) على أقوله بل نفقة على أمه أي لتبعيته للأم الحرة في الحرة والمكاتب في كونه يسكنها معها اه حلي مزيدا (قوله ولو مكاتبين) أي ولو كان الزوجان مكاتبين سواء كانا سبدين أو سبدا واحدا (قوله سبي لا أمه) أي سبي الزوج زوجته التي هي أم الولد فالغدير في سبي إلى الزوج وفي أمه إلى الولد (قوله ونفقة) أي الولد على أبيه فهي كنفقة أمه فبهي لها ومما نقله الشارح عن الجوهره تخالف لما في البحر عن الكافي وغيره ولما في الفتاوى الهندية عن الذخيرة من أن نفقة الولد على أمه لأنه تابع لها في المكاتب ولهذا كان كسب الولد لها وأرض الجارية عليه لها وميراثها كذلك النفقة تكون عليها بخلاف ما إذا وطئ المكاتب أمته فولدت حيث تجب نفقة الولد على المكاتب لأنه داخل في كاتبه ونص الهندية فنيما إذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الأولاد عليها اه وهي مطلقة في الجوهره يخرج على اختلاف المشايخ (قوله مرة بعد أخرى) وذلك لأن النفقة تتجدد شيئا فشيئا على حسب تجديد الزمان على وجه يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري بجر (قوله أي لو اجتمع عليه نفقة الخ) أشار به إلى أنه لا يباع فيما بقي من النفقة الأولى (قوله ثم علم فرضي الخ) أما إذا لم يعلم المشتري بماله أو علم بعد الشراء ولم يررض فلدره لأنه عيب اطاع عليه كذا في فتح القدير (قوله وابن الكمال) حيث قال في الإيضاح والاصلاح ونفقة عرس القن يباع فيها مرة بعد أخرى أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد ما يبيع في النفقة يبيع ما يبايئنا والناوراء وفي غير دينها يباع مرة والفرق أن النفقة تتجدد في كل زمان فتسكون ديناً آخر حادثا بعد البيع ولا كذلك سائر الديون اه مختصرا (قوله في الدرر تبعه المصدر هو) تفرع على قوله لأنه دين حادث المقيد أنه لا يباع فيما بقي من النفقة لعدم حدوثه وعدم إرادة المصدر عيد تزوج امرأة باذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه ألف درهم فبيع بمائة وهي قيمته والمشتري عالم أن عليه دين النفقة يباع مرة أخرى بخلاف ما إذا كان عليه ألف بسبب آخر فبيع بمائة يباع مرة أخرى اه وهي عبارة الدرر بعينها ولا شك أن ذلك كالصريح في أنه يباع مرة أخرى للمائة الباقية من النفقة بقرينة آخر العبارة وانما كان سهوا التصريح بهم بأن دين النفقة في الحقيقة دين حادث عند المشتري ولأنه يلزم عليه أن يكون دين النفقة أقوى من سائر الديون والأمر باله كس قال الحلبي إن عبارة ما وان احتملت غير المذهب فهي محتملة للمذهب بأن يحد قولها ما يباع مرة أخرى على أنه يباع فيما تجدد منها لا في الخمسة مائة الباقية وأحسن من عبارة الشارح عبارة الشربلاني حيث قال وفيه تساهل لأنه يوهم أنه يباع فيما بقي عليه من الألف وليس كذلك بل فيما تجدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول المذهب اه وما كان المتبادر من العبارة هو هذا الوهم حكيم الشارح تعالى صاحب البحر وغيره بالسهو (قوله وتسقط بموته وقتله) ولا يؤخذ المولى بشيء لفوات محل الاستيفاء ولأن النفقة من الصلوات وهي تملك بالقبض وتسقط بالموت قبل القبض وتسقط بالموت قبل القبض عن المخ (قوله في الأصح) وقبل لا تسقط بالقتل لأنه خلف القيمة فتنتقل إليه كسائر الديون وانما تسقط أن لو فات محل لا إلى خلف كالعبد الجاني إذا قتل بالجناية وهذا ليس بشيء لأن الدين انما ينتقل إلى القيمة إذا كان ديناً لا يسقط بالموت وهذا يسقط بالموت على ما بينا فكيف يظل إليها من غير الزباني (قوله ويباع في دين غير هامة) فيه أنه لا يظهر فرق بين النفقة وغيرها فان الدين الحادث في المالك المولى إذا يباع فيه لا يباع في بقية عند مولى آخر نفقة كان أو غيرها والحادث يباع فيه سواء كان مهرا أو نفقة أو غيرها الآن يقال إن سبب النفقة وهو التكاح

ولم ينفقه ذخيرة ولو بنت المولى لا أمته ولا نفقة ولده ولو زوجته حرة بل نفقة على أمه ولو مكاتبه لتبعيته للأم ولو مكاتبين سبي لا أمه ونفقة على أبيه جوهره مرة بعد أخرى بعد ما اشتراه أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد ما اشتراه من عليه ولم يعلم ثم علم فرضي يبيع ما يبايئنا وكذا المشتري الثالث وهو جواز أنه دين حادث فانه الكمال وابن الكمال في الإصح (ويباع سهوا) وتسقط بموته وقتله في دين غير هامة في دين غير هامة

لما كان أمرا واحدا مستترا يقال انه يبيع فيه مزارعا عند موال منه دين بخلاف غيره اهـ حاجي مزيدا (قوله)  
لعدم التجدد أي في دين غير النفقة (قوله استسهاه) هو أن يؤجر ويؤخذ من أجره ما زاد على نفقته (قوله أن  
لها استسهاه) لكونها من جلة الغرماء يؤيده أنها تخصصهم (قوله قال) أي صاحب البحر (قوله في كفنها)  
المراد به موت تجهيزها (قوله ينبغي على قول الثاني المقتضى به نعم) عبارة البحر وقد سئلت عن كفن امرأة العبد  
وتجهيزها على القول المقتضى به من أنه على الزوج وان تركت مالا فأجبت بأن لا إلى الآن لم أرها صريحة لكن  
نعلمهم لأبي يوسف بأن الكفن كالنكس وحال الحياة يقتضي أن يكون على العبد ومقتضاه أن يباع فيه كليا مع  
في كسوتها اهـ وتابعه على هذا البحث صاحب النهر والحولى (قوله ونفقة الأمة المنكوسة) أي المفقودة عليها  
قال في البحر وأخرج بقيد المنكوسة الملوكة فإن نفقتها على سيدها مطلقا (قوله أما المكاتبه فكالحرة)  
فلا تحتاج إلى التوبة لاستحقاق النفقة لأن منافعتها على حكم ملكها بصيرورتها أحق بنفسها ومنافعها بعد  
الكتابة ولهذا الميق للمولى عليها ولاية الاستخدام فكانت كالخبرة بحر أي تستحق النفقة بمجرد التحكين من  
نفسها وان لم تنقل ونسقط بالثبوت كما تقدم في الحرة (قوله ولو عبدا) أي لغیر سيد الأمة اذ لو كان عبده فنفقنا  
على السيد بؤاها ولا زباني ويظهر ما لو كان مكاتب للمولى ولعلها عليه أبو السعود عن الشربلالية (قوله)  
ولا يستخدمها) ظاهره أنه لو استخدمها وهي في منزل الزوج لا نفقة لها لأن التوبة شرطين فإذا فقد أحدهما  
فقدت وعنده الزباني بقوله زال موجب ولو بيات الأمة من منزل زوجها بعد التوبة ونفذت المولى في بعض  
الأوقات من غير أن يستخدمها لم تنسقط كما صرح به في الذخيرة بحر (قوله ولو استخدمها المولى) أي ولو في بيتها  
كما سلف وفي التاموس خدمة يخدمه ويخدمه خدمة وتفتح فهو خادم اهـ (قوله أو أهله) قال في الذخيرة لو جاءت  
إلى بيت المولى في وقت والمولى ليس في البيت فاستخدمها أهل المولى ومنعوا من الرجوع إلى بيت الزوج فلا  
نفقة لها إلا أن استخدم أهل المولى أياها بجزالة استخدام المولى وفيه تنويع التوبة اهـ وانظر هل المراد بالأهل  
الزوجة أم ما هو أعم (تنبيه) لو بؤاها من لا يعمل لها النفقة ثم أخرجها المولى للخدمة وقد بقي في بدله شيء يسترد  
زباني من المضاربة وتعامه في أبي السعود وقد سلف أنه لو كانت تخدمه ليل لانهما نفقة الليل خاصة  
وقولهم أنه لو استخدمها ولو في بيت الزوج تنسقط نفقتها محمول على مدة الاستخدام كما يظهر (قوله سقطت) الأولى  
التعبير بالانحياز لأنه إذا لم يتوهم أصلا لم يجب حتى يقال سقطت ولو فرضها بطل الفرض ولا جمل أن تحسرن  
المقابلة مع قوله قبله انما يجب (قوله بخلاف حرة ونشرت الخ) لعل الفرق أن وجوب النفقة في الأمة ممنوط  
بالتبوة فيقال فوجد لم يجب وفي الحرة بالتسام ولو كسبها بعد منع نفسها والتبوة المعتبرة ما وقعت حال قيام الكاح  
لا بعده أما الحرة بعد الطلاق مادامت في العدة في حكم المنكوسة إلا أن التوبة أسقطها فإذ أعادت وجبت  
(قوله باطل) لأنه قبل السبب بحر (قوله ونفقة الزوجات المختلفة) أي يسارا وعسارا ورفا وحزنا والافصح  
المختلفات وهذا من جلة بحث صاحب البحر (قوله مختلفة بجهالهما) أي بجهال الزوج مع كل واحدة منهم  
قال في البحر وفي الذخيرة والولو بالجملة وإذا كان للرجل نسائه بعضهن حرائر ومملكات وبعضهن امهات ذريات  
فهن في النفقة سواء لأن النفقة مشروعة لكن فإية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق والحرية لأن  
الأمة لا تستحق نفقة الخدام اهـ وينبغي أن يكون هذا مقترعا على ظاهر الرواية من اعتبار حاله وأما على المقتضى به  
فلسن في النفقة سواء لاختلاف حالهن يسارا وعسارا فليست نفقة الموصرة لكن نفقة الموصرة وليست نفقة  
الحرة كالامة كما لا يخفى ولم أر من يمه عليه اهـ (قوله وكذا يجب لها السكنى) لقوله تعالى أسكنوهن من حيث  
سكنتمنخ والسكنى الإسكان فهو سنانى (قوله في بيت) أي في مكان يصلح مأوى للانسان حيث أحب الزوج لكن  
تكون بين جديران صالحين لاسيما إذا كان من يتهم بالايذاء فهو سنانى (قوله عن أهله) من ضرورة أو محرم كأمه  
وأخته وبنات (قوله الذي لا يفهم الجماع) أما الذي يفهم فليس له اسكانه معها لانهما عادة بينهما غالبا إلا أن ترضى  
(قوله وأمه) فليس لها أن تمنعه عن اسكانها معها في المختار بحر ولا يطلأها بضررها كما أنه لا يحل وطء زوجته  
بمحضرها ولا بضررة الضرة أبو السعود عن الشربلالية وكرو وطؤها في البيت فأنم أو حتى عليه أو وصبي عاقل  
فوه سنانى (قوله وأتم ولده) على المختار وبحر وقبل انه كالأهل فلهما كافي شرح المقتضى (قوله من غيره) طال  
من ولدها لاصدقة والازم حذف المومول مع بعض الصلة فهو سنانى اذ التقدير الكاش من غيره اهـ - لمحي قال

لعدم التجدد وسيجب في المأذون أن للغرماء  
استسهاه ومقتضاه أن لها استسهاه ولو  
لنفقة كل يوم بحر قال وهل يباع في كفنها  
ينبغي على قول الثاني المقتضى به نعم كليا مع  
في كسوتها (قوله ونفقة الأمة المنكوسة) أي  
ولو بؤاها وأتم ولدها مال المكاتبه فكالحرة (انما)  
ولو بؤاها وأتم ولدها (بالتبوة) بأن  
يجب على الزوج ولو عبدا (ولو استخدمها)  
يدفعها إليه ولا يستخدمها (ولو استخدمها)  
المولى أو أهله بعد أهله (أي ولو كان  
المولى أو أهله العدة لا قبله) بخلاف حرة  
المولى أو أهله (سقطت) بجهالها  
بؤاها قبل الطلاق وفي البحر بجهالها  
نشرت فعادت فعدت وفي الزوجات المختلفة  
قبل التوبة باطل ونفقات الزوجات المختلفة  
مختلفة بجهالها (وكذا يجب لها السكنى  
في بيت خال عن أهله) سوى طائفة التي لا يفهم  
الجماع وأمه وأتم ولده (وأهله) ولو ولدها  
من غيره



أبو السهود ومقتضى ماسبق في ولدها أن يقال في ولدها إذا كان صغيرا ينفهم الجاع ولم أره اه وفيه نظرات  
 البيت ملكة فله أن يمنع من شاة من الملك فيه بخلاف طفله وأيضا فإن طفلها يشغلها عن خدمة الزوج ولوقى بعض  
 الأحيان بخلاف طفله فوقيه اس مع التارق وأخذ القهستانى من التعليل بأنه ما كذا له ليس له المنع من ملك  
 الغير بأن كان ملكها والمراد بملك الرقبة أو المنفعة (قوله بقدر حالهما) أى فى الإيسار والاعسار وليس  
 مسكن الأغنياء كسكن الفقراء أفاده صاحب البحر (قوله وبیت) أى ما يات فيه وهو محل مفرد معين قهستانى  
 وهو المراد بقول المصنف مفرد وليس المراد به المتباعد (قوله له غلق) بالتصريك ما يعلق ويفتح بالمفتاح قهستانى  
 وقد اقتصر على الغلق فأفاده ولو كان اختلافا مشتركا فليس لها أن تطالب به بمسكن آخر وبه قال الامام لأن الضرر  
 بالخوف على المتاع وعدم التحك من الاستمتاع قد زال ولا بد من كون الاختلاف مشتركا بينهم وبين غير الجانب بغير  
 ملخصا (قوله زاد) أى على الغلق (قوله ومفاده) أى مفاد ذكر المرافق وهى جمع مرفق ما ارتفعت به وانتفعت  
 صاحب (قوله لزوم كنف) هو بيت قضاء الحاجة سمي كنفا لانه يكنف الداخل فيه أى يستتره (قوله ومطبخ) أى  
 محل يطبخ فيه بحسب حاله ما ينبغى أن يزداد محل التنوير كان جرت عادة مشايخنا بطبخ في البيوت لانه من  
 المرافق (قوله وينبغي الاقتناء به) أى فيقدم على ما في الهداية من اشتراط الغلق فقط أفاده في البحر (قوله كفاها)  
 فلا يطالب بغير مظاهره ولو جهازها كثيرا لانه لا يلزمه استتجار محل لحفظه لكونه ملكها (قوله من أحباء الزوج)  
 صوابه من أحباء المرأة كما في الهندية لأن أقارب الزوج أحباء المرأة وأقاربها أحباؤه اه حاشي قال في الصحاح  
 وحاء المرأة أم زوجها لانه في غير هذه وكل شئ من قبل الزوج مثل الأب والأخ فيه أربع فئات مما مثل قضا  
 وجوه مثل أبو وحم مثل أب وحم ساكنة الميم موزنة وكل شئ من قبل المرأة فهم الاختان اه المراد منه (قوله  
 ونقل المصنف عن الملقط كفايته مع الاحياء) حيث قال وفرق في الملقط لصدر الاسلام بين ما إذا جمع بين امرأتين  
 وأسكن كلا في بيت له غلق على حدة لكل منهما أن تطالب ببيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقها  
 الا اذا كان لهما دار على حدة بخلاف المرأة مع الاحياء فان المناقرة مع الضرر أو ضرر والله تعالى أعلم وحمل الحاشي  
 ما في الملقط على ما إذا كانوا لا يؤذونها فلا ينافي ما في الخاتمة اه قلت وعما يحمل على هذا الحمل ما في الهندية  
 عن الظهيرية امرأة أبت أن تسكن مع نحرتها أو مع أحباؤها كأمه وغيرها فان كان في الدار بيوت وفتحها لها بيتا  
 وجعل لبيتها غلقا على حدة ليس لها المطالب بأخر فان لم يكن فيها البيت واحد فهاذا ذلك اه (قوله فليكن من  
 زوجتيه) من كلام صاحب الملقط (قوله على حدة) صفة للدلالة على بيت (قوله وبأمره باسكانهم بين جيران  
 صالحين) قال في الهندية وان أسكنها في منزل ليس معها أحد فشكت الى القاضي أن الزوج يضربها ويؤذيها  
 وسألت القاضي أن يأمره أن يسكنها بين قوم صالحين يعرفون أحسانه وسأته فان علم القاضي أن الأمر كذا قالت  
 زجره على ذلك ومنعه عن التهمة حتى وان لم يعلم بظن ان كان جيران هذه الدار قوم صالحين أقربها هذا ولكن  
 يسأل الجيران عن منعه فان ذكروا مثل الذي ذكره زجره ومنعه عن التهمة حتى في حقها وان ذكروا أنه  
 لا يؤذيها فالقاضي يتركها فتم وان لم يكن في جواره من يؤثق به أو كانوا يعلمون الى الزوج فالقاضي يأمر الزوج  
 أن يسكنها بين قوم صالحين ويسأل عن ذلك ويبقى الأمر على خبرهم محبضا (قوله بحيث لا تستوحش) بأن تكون  
 المنازل متقاربة فالاستغناء عن المؤنسة لا بد من شئ يبين السكنى بجوار الصالحين وعدم الوحشة (قوله  
 ومفاده) أى مفاد ما في السراجية (قوله وظاهره) أى ظاهر ما في السراجية حيث قال وبأمره باسكانهم بين  
 جيران صالحين كذا يفاد من النهر (قوله لكن نظرية الشرع لا لى الخ) بأن المسئلة مذكورة في البحر حيث قال  
 ليس عليه أن يأتيها بأمرأة تؤنسها في البيت اذا خرج اذ لم يكن عندها أحد كفى فتاوى قارى الهداية وفيه وقد  
 علم من كلامهم أن البيت الذي ليس له جيران غير مسكن شرعى اه قال أبو السهود ما ذكره قارى الهداية من  
 عدم لزوم المؤنسة بحمل على ما اذا كان المسكن صغيرا كالساكن التي في الربوع والحيطان بشيئ من ذلك قوله  
 بحيث لا تستوحش اذا يلزم من كون المسكن بين جيران عدم الاتيان بالمؤنسة اذا استوحشت بأن كان  
 المسكن متسعا كدار وان كان لها جيران فعدم الاتيان بالمؤنسة في هذه الحالة من المضارة بغير شك لاسيما اذا  
 خشيت على عاقلها وما في النهر من قوله وهو ظاهر في وجوبها فيها اذا كان المسكن خاليا من الجيران يحتمل على  
 ما اذا أرضيت بسكانها فيه ولم تطالبه بالسكن الشرعى وهو ما له جيران وحاشي فلا يستقيم الرد عليه بما في البحر

(بقدر حالهما) كطعام وكسوة (وبيت  
 مفرد من دار له غلق) زاد في الاختيار  
 والعينى ومرافق ومفاد لزوم كنف ومطبخ  
 وينبغي الاقتناء به بغير (كفاها) لمعنى  
 المقصود هداية وفي البحر عن الخاتمة يشترط  
 أن لا يكون في الدار أحد من أحباء الزوج  
 يؤذيها أو نقل الملقط عن كفايته مع  
 أحباء لامع الضرر فليكن من زوجتيه  
 مطالب ببيت من دار على حدة (ولا يلزمه  
 امتياز الجيرة) وبأمره باسكانهم بين جيران  
 صالحين بحيث لا تستوحش من ساكنيها بغير  
 أن البيت بلا جيران ليس مسكنا شرعيا  
 وفي النهر وظاهره وجوب الواجب خاليا من  
 الجيران لاسيما اذا خشيت على عاقلها من  
 سعة قلت لكن نظرية الشرع لا لى

من أن البيت الذي ليس له جيران غير مسكن شرعى - فحصل أن الاقتناء بلزوم الاتيان بالمؤنسة وعندها  
يختلف باختلاف المساكن ولومع وجود الجيران فان كان المسكن بمجال لو استغاثت بجيرانها فاعاها سريها  
لما بينهم من القرب لا تلزمه المؤنسة والا لزمته اه (قوله بما تروى) أى عن البصر (قوله ان لم يقدر ا على اتيانها)  
فان قدر ا على اتيانها لا يذهب وهو حسن فان بعض النساء لا يشق عليه الخروج الى الاب وقد يشق ذلك على  
الزوج فتتبع وهذا قول أبو يوسف قال في البصر والحق الاخذ بقول أبي يوسف اذا كان الابوان بالصفة التي  
ذكرت وان لم يكونا كذلك ينبغي أن يأذن لها في زيارتهم ما لم يكن بعد الحين على قدر متعارف والصحيح أنه لا يمنعها  
من الخروج الى الوالدين ولا يمنعهم من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم كل سنة وانما يمنعهم  
من المؤنسة عندها وعلمه التوى كافي الخاتمة فعلى المقتضى به فتخرج الى الوالدين في كل جمعة باذنه وبغير اذنه  
وزيارة المحارم كل سنة مرة باذنه وبغير اذنه وأما الخروج الى الاله زائدا على ذلك فلها ذلك باذنه اه ملخصا  
(قوله زمنا) المراد بالزمن هنا هذا المريض (قوله فعليها تعاهده) أى القيام بخدمة وقيد بالاحتياج لانه  
لو استغنى عنها بزوجه أو رفقة أو أجبره لا يجب (قوله وان أبي الزوج) الظاهر أنها بهذا العيصان لا تكون  
ناشرة فتجب لها النفقة حتى وفيه أن تنقته اجراء احتسابها وقد فلت (قوله ولا يمنعهم من الدخول عليها) أى  
لا يمنع الوالدين ولوعليها كما يظهر (قوله لها الخروج) هذا على المقتضى به لا على قول أبي يوسف الذي قد سعه لانه عليه  
يشترط لخروجها عن الوالدين عن الاتيان اليها فالحارم أولى بهذا الاشتراط (قوله ويمنعهم من الكينونة) لأن  
المسكن قد يحدث منه ضرر على الزوج (قوله وفي نسخة من البيتونة) وقد وقعت للفتنة (قوله لكن عبارة  
من لا مسكن من القرار) أى فرجت النسخة الاولى اه حلي وقال في الكنز شرحه للعهود وأهم النظر والكلام  
مهما أى وقت شأنا وتعاملا مع قطعة الرحم مع عدم الضرر عليه بدخول بيته وفي شرح النقاية للبرجندى  
ويفهم من ذلك أى من التمليل أنه لو كان في التكلم ضرر على الزوج بأن وقع منهم الاغراء على مخالفة الزوج فله  
المنع أيضا والعموم في كلام بعضهم ليس على ظاهره بل المراد منه الاوقات التي لا يكون للزوج فيها مخالطة معها  
بالجماع وما يتعلق به اه وفي البصر عن الخلاصة يجوز للرجل أن يأذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة  
الابوين وعبادتهم ما دونت زيارتهما أو أحدهما وزيارة المحارم (قوله والولية) أى وليمة التكاح أطلق فيها أفضل  
ما اذا كانت للوالدين في غير وقت الزيارة (قوله وان أذن) أى فخرجت (قوله له منعهما من الغزل) لاستغنائها عنه  
بوجوب كفايتها عليه اه حلي وفي البصر قالوا هنا أنه لا يمنع امرأته من الغزل ولا تطوع بالصلاة والصوم بغير  
إذن الزوج ظاهريه ويقتضى عدم تخصيص الغزل بل له أن يمنعها من الاعمال كلها المقتضية له سبب لانها  
مستغنية عنها لوجوب كفايتها عليه وكذا من العمل تبرعاً لا جبراً (قوله ولو قهر عالا جبري) (قوله ولو قهر عالا جبري)  
الاتيان بلونها غير صحيح فان شرطها أن يكون حكم ما بعدها أدنى مما قبلها وههنا أولى قال في البحر وكذا من  
العمل تبرعاً لا جبري بالاولى اه حلي (قوله ولو قهر عالا جبري) أى له وفي قال في البحر ويقتضى للزوج أن يمنع  
القبالة والفساد من الخروج لأن في الخروج اضار به وهي محبوسة لحقه وحقه مقدم على فرض الكفاية بخلاف  
الحج الفرض لأن حقه لا يقدم على فرض العين اه (قوله ومن مجلس العلم) قال في البصر فاذا أرادت أن تخرج  
الى مجلس العلم بغير رضا الزوج ليس لها ذلك فاذا وقعت لها نازلة سأل الزوج من العالم وأخبرها بذلك  
لا يسعها الخروج وان امتنع من السؤال يسعها الخروج من غير رضا الزوج وان لم تقع لها نازلة لكن أرادت  
أن تخرج الى مجلس العلم لتعلم مسئلة من مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها عندها  
له أن يمنعها وان كان لا يحفظ الاولى أن يأذن لها أحيانا وان لم يأذن فلا شيء عليه ولا يسعها الخروج ما لم تقع لها  
نازلة اه (قوله وان جاز بلاترين) أى يمنعها اياها من دخوله لا يدل على حرمة دخوله فقول الجوى وقول  
النفقة انها تمتع من الحمام خالفه قاضى خان في أول الفتاوى حيث قال دخول الحمام مشروع للنساء والرجال  
خلافا لما قاله بعض الناس اه فيه نظر فان منعهما منه لا يدل على عدم مشروعيته ثم نقل عن الفتح ما نصه  
وحيث أبغضنا الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتغير الهيئة على ما لا يكون داعية لنظر الرجال والاستمالة  
اه (قوله قال الباقي) نسبة الى باقة قريبة من أعمال نابلس (قوله وعليه) أى على اشتراط عدم كشف العورات  
(قوله في منعهن) أى من دخول الحمام (قوله بأنواعها الثلاثة) أى المأكل واللبوس والسكنى

بما تروى ما لا جيران له غير مسكن شرعى  
قريبه (ولا يمنعها من الخروج الى  
الوالدين) في كل جمعة ان لم يقدر ا على  
اتيانها على ما اختار في الاختيار ولو  
أبوها زمنا سلا واحتاجها فليتها تعاهده  
ولو كان كافرا وان أبي الزوج فتح (ولا يمنعها  
من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما  
من المحارم في كل سنة) لها الخروج وله  
الدخول زلي (ويمنعهم من الكينونة)  
وفي نسخة من البيتونة لكن عبارة منسلا  
مسكن من القرار (عندها) به يقتضى  
ويعنيها من زيارة الأجاب وعبادتهم  
والولية وان أذن كانا عاصيين كما تروى في باب  
المهر وفي البصر له منعهما من الغزل وبكل عمل  
ولو تبرعاً لا جبري ولو قهر عالا جبري  
حقه على فرض الكفاية ومن مجلس العلم  
الاتيان لا يمنع زوجها من سفرها ومن  
الحمام الا لنفسه وان جاز بلاترين وكشف  
عورة أحد قال الباقي وعليه فلا خلاف في  
منعهن للعلم بكشف بعضهن وكذا  
في الشرع لا يسهل معزى بالكمال (وتفرض)  
النفقة بأنواعها الثلاثة

(قوله لزوجة الغائب) أما الحاضر فصير على الانفاق (قوله واستحسنه في البصر) حيث قال وأطلق المصنف في الغائب فمثل المفقود وغيره كما في شرح الطحاوي ولم يشد فيما مندى من الكتب النفيسة بشئ الا في الفتاوى الصبرية فانه قال ايجاب النفقة في مال الغائب بشرط أن يكون مذكراً اه وهو قيد حسن يجب حفظه فانه قيد ونهاية لاحتضاره ومراجعته اه كلام البهر لكر في المهستان وفي فرض القاضي نفقة عرس الغائب عن البلد سواء كان ينهـ مائة سفر أم لا كما في المنية وبغني أن يفرض نفقة عرس المتوارى في البلد ويدخل المفقود اه حلي وفي الجوى عن البرجندی عن الغنية عن المحيط سواء كانت النفقة مدة سفر أم لا حتى لو ذهب الى القرية وتركها في البلد فلا قاضي أن يفرض لها النفقة اه (قوله ولو مفقودا) وهو الذي لا يدري محله ولا حسنة أو موته (قوله وطفله) أي الفقير الحار (قوله ومثله كبير زمن) المراد به من لا يقدر على التكسب (قوله وأنى مطالبا) ولو غير مريضه لأن صفة الأونة تجزأ بالسعود (قوله وأبويه) أي أن كانا محتاجين مطلقا ولو مع القدرة على الاكتساب لوجب نفقتهم بمجرد الفقر بخلاف غيرهما من الأقارب حيث لا يكفي لوجوب النفقة مجرد الاحتياج بل لا بد معه من صفة الجز من الكسب والاجداد والجدات ~~كما~~ لا يوين أبو السعود (قوله وأخيه) المراد به كل قريب ذي رحم محرم منه غير الأصول والفروع (قوله ولا يقضى عنه دينه) قال في البصر وقيد بنفقة من ذكر لا احتراز عن دين على الغائب فإن صاحب الدين لو أضر غريعا ومودعا للقائمه بيا أمره القاضي بقضاء الدين وإن كان مقررا بالمال وبدينه لأن القاضي انما يأمر في حق الغائب بما يكون نظرا وحفظا للملك وفي الانفاق على زوجته من ماله حفظ ملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الفري وهو لا يجوز كذا في الذخيرة انتهى قلت منه يستفاد جواب سادته أي أن شخصاً يدعي أنه كان مافرا فزيلة فاذا جهل شخص ظله وأخذ منه قدرا معلوما من المال وأنه يريد الدعوى على وكيله بمصر ليقضى له القاضي بالدفع من ماله وكله الذي في يد الوكيل فأجبت بأن الدعوى على الوكيل لا تنفع ولا يقضى عليه بالدفع وإن كان مقررا بما يتبعه من أخذ ماله أبو السعود (قوله لأنه قضاء على الغائب) علة أقوله ولا يقضى عنه دينه وأقوله وأخيه قال في البصر قيد بالطفل والابوين للاحتراز عن غيرهم من الأقرباء كالأخ والعمة فإن نفقتهم انما تجب بالقضاء لأنه مجتهد فيه والقضاء على الغائب لا يجوز اه وأما نفقة المملوك فلا يقضى به إلا أن السيد لو كان حاضرا لا يجبر على نفقتهم بل تكون نفقتهم في كسبهم في الأولى إذا كان غائبا (قوله في ماله) أما إذا لم يكن له مال فسيأتى الكلام عليه في المصنف (قوله كتب) أدخلت الكاف الدراهم والدينار وغلط العبد والدار سوى وجعلوا التبر بمنزلة التقدين لأنه يصلح قيمة لا ضرر به (قوله ما خلافة) كالعروض والعار (قوله ولا يساع مال الغائب انفاقا) أما عند الامام فلا نيل يساع على الحاضر فكذا الغائب وأما عند هـ فإنه وإن كان يقضى على الحاضر لأنه يعرف امتناعه لا يقضى على الغائب لأنه لا يعرف امتناعه اه بحر ومثله في الهداية وبه يظهر ضعف ما في الجوى عن البرجندی من أن عروض الغائب تباع في نفقة زوجته عند هـ لا عند الامام وفي العتار روايتان اه (قوله عند هـ أو على من يقربه) قيد بما ذكرناه لو كان له مال في يده فطلب من القاضي فرض النفقة فإن هـ بالنسكاح ينهـ حاضرا لها في ذلك المال لأنه ايضا ملحق المرأة وأيسر بقضاء على الزوج بالنفقة كما لو أقر دين ثم غاب وله مال حاضر من جنس الدين وطلب صاحب الدين قضاء دينه من ذلك قضي له به بحر وقيد بالاقراء لأنه لو أنكره فطلبت منه لا يستخلف ولو أقامت البرهان بما ادعته عليه لا تقبل لأنها إما أن تقام على المال فتكون المرأة بهذه البينة تثبت المال للغائب وهي ليست بخصم في إثبات الملك وإما على الزوجية فلا تقبل أيضا لانها بهذه البينة تثبت النسكاح على الغائب والمودع والمديون ليسا بخصم في إثبات النسكاح عليه (قوله عند الامانة) صادق بالودعة والمضاربة بحر (قوله ويبدأ بالاول) أي على سبيل الأولوية حال المهستان في الودعة أولى من الدين في البداية لانفاق كما في قاضي خان اه وكأنه لأن الودعة على شرف التبر بخلاف الدين فكان في الصرف منها أولا ونظر للغائب اه حلي (قوله وبقي قول المودع الخ) أي بهـ دفع القضاء قال في النهاية وبمدا أمر القاضي المودع أو المديون إذا قال المودع دفعت المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الا بينة اه وكأنه لأن المودع أمين وأما المديون فيدعي فراغ ذمته فلا يستحق بلا اثبات (قوله أو اقراها) بحث لما صاحب البصر (قوله ولو أنفقا بفرض ضمنا) المراد بالضمنا في جانب المديون

(زوجة الغائب) مائة سفر صبرية واستحسنه في البصر ولو مفقودا (وطوله) ومثله كبير زمن وأنى مطالبا (وأبويه) فقط فلا تنقض له ماله وأخيه ولا يقضى عنه دينه لأنه قضاء على الغائب (في ماله) من جنس حقه (كده بوط جام) أما خلافة فبينة مقر للبيع ولا يساع مال الغائب انفاقا (عند هـ) أو على (من يقرب به) عند الامانة وعلى الدين ويسد بالاول ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لا المديون الا بينة أو اقراها وسيجي بحر ولو أنفقا بلا فرض ضمنا لا رجوع

عدم البراءة وبعبارة الجهر أو وضع حيث قال وأشار بقوله فرض إلى أن المودع والمدين لو أضافا بغير أمر القاضي  
فإن المودع ضامن ولا يبرأ المدين ولا رجوع للمنفق على من أنفق عليه ذخيرة (قوله وبقراره الولاد) أقاد  
أن الشرطي الفرض للزوجة شيئا أن اقراره بالمال وبالزوجة وبغيرها اثنان اقراره بالمال وبالنسب (قوله ولو لم  
بأحدهما) أي أحد الشرطين سواء كان في جانب الزوجة أو غيرها (قوله إلى الاقرار) أي من المودع أو المدين  
(قوله ولا يمين) أي ليس لمرأة طلب اليمين من واضع البدل لأنه لا يستحق الامن كان خصما كذا في الظلمة من  
الوديعة وهي مما يستثنى من قولهم كل من أقرب شيئا لزمه فإذا أنكره يحلف عليه اه (قوله في الاصلح) يرجع إلى  
قوله بما أخذته ومقابلته النول بأخذ الكفيل بنفسها وإلى قوله وجوبا ومقابلته قول ان تصاف أنه حسن (قوله  
ويحلفها) كان الأولى تقديمه على التكفيل لأن القاضي يحلف أولا ثم يعطى النفقة وبأخذ الكفيل كما في ايضاح  
الاصلاح اه حلي وانظر هل يحلفها أنها ما أخذت منه نفقة الاطفال (قوله وكذا كل أخذ نفقة من الزوجة  
والوالدين والافان ولو بكرا أو مصحوا والد كور الكار الرمي أو السعود ملخصا قال في الشرع لا بد لك بأخذ  
الكفيل من القريب ولاد او يحلفه قال في الجوهره وبأخذ منهم كفيل بدلك الفتى حنظط وقى أخذ  
الكفيل نظر للغائب اه أي وكذلك التحليف وفيه أنه كيف يحلف ليرى في نظر اه ماله من لاني وأجاب  
بعضهم بأنه يكفي في المغير بغير تحليف وهذا وقد اعترض في الجهر والنول أخذ الكفيل من القريب ولاد  
وتحليفه بأنه لا فائدة فيه اه لأنه لو أقرب باسما فاما النفقة وادعى هلاكها أو فقها قضى له بأخرى فتأمل اه حلي  
وفيه أن فائدة طلب اليمين تظهر فيها إذا لم يدع الهلاك (قوله فلو ذكر الغيب) أي في يكفلها او يحلفها كابن السكال  
أي حيث حال في ايضاح الاصلاح ويحلفه أنه لم يتوف النفقة وبكة اه حلي (قوله ولا كانت ناشرة) تقدم  
أن الناشرة إذا عادت ولو في سفره تجب لها (قوله مضت عتسما) فيه لأنه لو لم تض عتسما ظلمها النفقة (قوله  
أنه أو فاهها) أتباعا طائفة لها من غير واسطة وأما بالارسل (قوله طوك الخ) لأنه ظهر عند القاضي أنها أخذت  
بغير حق (قوله ونكت) قيد بنكول المرأة لأن نكول الكفيل ليس يلزم فنكول المرأة يكفي لبثوث الخيار للزوج  
وان لم ينك الكفيل لأن النكول اقرار والاصيل إذا أقرب بالمال لزم الكفيل وان بعد الكفيل ولا ضمان على المودع  
لأن أمر القاضي بالرفع اليه اقدم صفا كأمه بنفسه اه ويخالف قوله والاصيل إذا أقرب الخ مافي المتوسط  
وشرح الطحاوي أنها لو أقرت أنها انفقت نفقتها فالزوج يأخذ من المرأة ولا يأخذ من الكفيل اه وقد ذكر الخواص  
بعدم الحق مافي المتوسط بجر إذا علمت ذلك فقوله الشارح ونكت لا يسم لأنه بمنزلة الاقرار وإذا أقرت لا يلزم  
الكفيل فكذا إذا نكت (قوله باقامة الزوجة) هذا يعمدز التقيد بالاقرار به وانما لم يفرض لأن المودع والمدين  
ليس يخصم عن الغائب في اثبات النكاح (قوله أو بالنسب) المناسب لهذا الذي يتقرر بغيره لا يفرض على غائب  
باقامة الزوجة أو القريب ولاد كما لا يخفى اه حلي (قوله ان لم يخلف مالا) يعمدز قوله في مال له (قوله وبأمرها)  
بالتص عطف على يفرض اه حلي (قوله ولا يقضى به) أي بالنكاح وهو معطوف على قوله لا يفرض اه حلي  
(قوله وقال زفر يقضى بها) ولا يحتاج إلى اقامة ينة أنه لم يخلف لها نفقة على قوله بجر (قوله لابه أي بالنكاح)  
انفاقا وقول البيهية عليه بالنفقة أجاز زفر (قوله على هذا) أي قول زفر (قوله وهذا من الست) قال الحوي  
ووصلت إلى خمس عشرة مسألة وقد نظمتها في قصيدة من بحر البسيط عمتها عقود الدرر فيها يفتي به من أقوال  
الامام زفر منها في هذه المسئلة التي الكلام فيها قولي

(وبالزوجة وبقراره) (الولاد وكذا) الحكم  
الثابت (إذا علم قاض بذلك) أي ببال  
وزوجة ونسب ولو لم يعلم بأحدهما احتج إلى  
الاقرار بالانتر ولا يمين ولا ينة هنا لعدم  
انحصار (وكذاها) أي أخذتها ككفيل  
بما أخذته وجوباً في الاصلح (وبعدها معها)  
أي مع الكفيل احتياطاً وكذا كل أخذ نفقة  
فلو ذكر الضمير كابن السكال (كان أولى  
أن الغائب لم يعطها النفقة) ولا كانت ناشرة  
ولا مطلقة مضت عتسما فان حضر الزوج  
وبرهن أنه أو فاهها النفقة وكذا لو لم يبرهن  
أو كفيلها بردها أخذت وكذا لو لم يبرهن  
ونكت ولو أقرت طولبت فقط (لا) (لنفسه)  
على غائب (باقامة) الزوجة (غنية) على  
النكاح (أو بالنسب) (ولا) يفرض أيضا  
(ان لم يخلف مالا) فاقامت ينة لا يفرض عليه  
وبأمرها بالاستدانة (وقال زفر يقضى بها)  
قضاء على الغائب (قوله أي بالنكاح) وعمل  
أي بالنفقة (لا به) أي بالنكاح (فبقي)  
القضاء اليوم على هذا به للعاجة فبقي  
وهذا من الست التي يفتي بها بقول زفر

امام قاض على من غاب ينة \* من زوجة صح للانفاق بالمألى

ومنها عقود المرض في الصلاة كهيشة المتشبهة ومنه عقود التمثيل كذلك ومنها من سعى إلى سلطان ظالم يبرى  
فقرمة ومنها دعوى النكاح لا بد فيها من بيان الحدود الأربعة ومنها قبول شهادة الأهي فمما فيه تسامع ومنها  
أن الوكيل بانشاء الخصومة لا يعلق قبض المال ومنها أنه لا يسقط خيار المشتري إذا رأى الدار من جهتها  
لمنها أنه لا يسقط خياره إذا رأى ظاهر الذوب مطويا ومنها أنه بشرط تسليم الكفيل المكفول عنه في مجلس  
الحكم ومنها أنه يجب على المراجع بيان أنه اشتراه سليما بكذا إذا تعيب عنده ومنها أن تأخير انتفاع الشفعة شهرا  
بعد الاشارة يطلها ومنها أنه إذا وصى بثلث نقد وغنمه فضاع الثلثان فله ثلث الباقي ومنها أنه إذا قضى  
الفرع من جباة بدل زوجه فانه لا يجبر على القبول ومنها أنه إذا أنفق الملقط على اللقطة وجبها إلا لاسية فاهه نكت



فانه يسقط ما أنفق هذا حاصل ما ذكره رسالته (قوله وعليه) أي على قول زفر (قوله ولو غاب) ولو أقل من مدة  
 سفر كما سلف (قوله تقبل منتها على النكاح) أي ولا يقضى به لما تقدم من أنه لا يقضى بالنكاح عند ناولا عند  
 زفر اه (قوله ان لم يكن عالما به) أما إذا علم به القاضي في فرضها لهما لا كقضاء بعل كما سلف (قوله بالانفاق)  
 أي من مالها ان كان لها مال على نفسها وأولادها (قوله أو الاستدانة) أي من الغير لثقتها ونفقتها ان لم يكن  
 لها مال (قوله لترجم) أي ينفقتا ونفقة تهم (قوله وتجب المطلقة الرجعي الخ) قال في الهندية المعتدة عن الطلاق  
 تسحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعيا أو بائنا أو لا نكاحا كانت المرأة أولم تكن خالية (قوله والفرقة  
 بلا معصية) الأصل أن الفرقة متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وإن كانت من جهة المرأة أن كان يحق  
 لها النفقة وإن كانت معصية لانفقة لها وإن كانت معصية من جهة غير هاتين النفقة فلا معصية لانفقة والسكنى  
 والمباينة بالخلع والابلا والمودة الزوج ومجامعة الزوج أمتها تسحق النفقة وكذلك امرأه العنين إذا اختارت  
 الفرقة وكذا أم الولد والمدة إذا اعتقتا وهما عند الزوج وقد بؤاهما المولى يتنا واختارتا الفرقة وكذا المغيبة  
 إذا أدركت فاختارت نفسها وكذا الفرقة لعدم الكفاءة بعد الدخول كذا في الخلاصة وإن ارتدت أو طأعت  
 ابن زوجها أو أباه أو لمسته بسهولة فلا نفقة لها استحسانا ولها السكنى هندية (قوله وتفرق بعدم كفاءة) أي بعد  
 الدخول فيه وفيما قبله من الخيارات وهو مبني على ظاهر الرواية أن النكاح يقع عند الإلقاء حتى الاعتراض  
 (قوله ان طالت المدة) قيد في السكوة وظاهره هذا أن كسوة المعتدة على التفصيل ان استغنت عنها القصر المدة  
 كما إذا كانت عذتها بالحيض وحاض أو بالانقطاع لا كسوة لها وإن احتاجت إليها لطلول المدة كما إذا كانت  
 مدة الطهر ولم تحض فإن القاضي يفرض لها وهذا هو الذي حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل وهو تحرير  
 حسن مفهوم من كلامهم كذا في البحر (قوله ولا تسقط النفقة المفروضة الخ) ظاهره سواء استدانت بأمر  
 القاضي أو لا والذي في الهندية يخالفه وعبارتها إذا فرض القاضي نفقة المعتدة في مدها وقد استدانت على  
 الزوج أو لم تستدنت ثم انقضت عتقها قبل أن تعبر شأمن الزوج فإن استدانت بأمر القاضي كان لها الرجوع  
 بذلك على الزوج وإن استدانت بغير أمر القاضي أو لم تستدنت أصلا قبل تسقط وهو الصحيح كذا في جواهر  
 الاطلاعي اه ونقل تصحيحه في البحر عن الذخيرة (قوله فلها النفقة) ويكون القول قولها طالت المدة  
 أو قصرت بحر (قوله ما لم يحكم بانقضائها) فإن حكم به بأن أقام الزوج بينة على إقرارها به برئ منها حلي عن  
 البحر (قوله ما لم تدع الحبل فلها النفقة إلى سنتين) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر تقديره فإن ادعت الحبل  
 وهذا التركيب يقتضي أنها إذا ادعت الحبل بعد الحكم بالانقضاء فلها النفقة إلى سنتين مع أن الذي تقدم  
 في باب ثبوت النسب أنها إذا أقرت بانقضاء عتقها في مدة تحته لم تثبت بولدها لستة أشهر فأكث من وقت الإقرار  
 لا يثبت النسب فكيف تجب النفقة إلى سنتين اه حلي والاولى جعلها مسئلة مستقلة كما صنع في الجرفانه  
 قال وإن ادعت حبلًا نفق عليها ما بينت أو بين سنتين من يوم طلقها فإن قالت كنت أظن أني حامل ولم أحض  
 وأتممت مدة الطهر إلى هذه الغاية وأظن أن هذا الذي يري ويح وأما أريد النفقة حتى تنقضي عتدي وقال الزوج  
 قد ادعت الحبل ولا كره سنتان فالقاضي لا يلتفت إلى قوله ويلزمه النفقة ما لم تنقض العدة أما ثلاث حبض  
 أو بعد تولها في هذا الأياس ومضى ثلاثة أشهر بعده فإن حاضت في هذه الأشهر الثلاثة استقبلت العدة بالحيض  
 والنفقة واجبة لها في جميع ذلك ما لم يحكم بانقضاء المدة اه (قوله وإن شرطه) بأن قال على أنها ان لم تكن  
 حاملًا ردت ما أخذته بحر (قوله ولو صالحها على نفقة العدة) أي بدارهم سماعة لا يزيد عليها حتى تنقضي ذخيرة  
 (قوله صحيح) لأنها ملزمة بعددها (قوله للجهالة) لأنها تختمل أن عتقها تنقضي في سنتين يوما ويحتمل أن عتقها  
 الطهر فيشتق عليها اه هذا الصلح ولم يتكلم على الحامل إذا صولحت ويحتر كرها وأظهار عدم الحصنة لأن مدة  
 الحمل تختلف (قوله ولو حاملًا) تفسير لا طلاق وهو ما في النهر وفي البحر والنهر والهندية والشربلية ونقل  
 الجهرى عن البرجندى استثناء معتدة الوفاة الحامل فتجب لها النفقة وفي التمهات في عن المضمرات قبل المعامل  
 النفقة في جميع المال فحصل أن معتدة الموت الحامل اختلقت في وجوب النفقة لها إلا أن تكون أم ولد فتجب  
 لها النفقة بالاتفاق من جميع المال لأنه لا يرثها قال في النهر وينبغي أن يكون مهناه إذا حبلت أمة من سيدتها  
 واعترف بأن الحبل منه سكنها لم تلد إلا بعد الموت أبو السعود حريدا وقوله في النهر واعترف الخ ليس بالزعم فإن

وعليه ولو غاب وله زوجة وصفا وتقبل بينها  
 على النكاح ان لم يكن عالما به ثم يفرض لهم  
 وبأمرها بالانفاق أو الاستدانة لترجم بحر  
 (و) تجب المطلقة الرجعي والبائن والفرقة  
 بلا معصية كسارعتي وبلوغ زفر بق بعدم  
 كفاءة النفقة والسكنى والكسوة ان طالت  
 المدة ولا تسقط النفقة المفروضة بمعنى المدة  
 على المختار بزيادة ولو ادعت امتداد الطهر  
 فلها النفقة ما لم يحكم بانقضائها ما لم تدع  
 الحبل فلها النفقة إلى سنتين مطلقا قالوا  
 مضانهم تبين أن لا حبل لا يجوز طأعها  
 وإن شرطه لأنه شرط باطل بحر ولو صالحها  
 على نفقة العدة ان بالاشهر صحيح وإن بالحيض  
 لا الهالة (لا) تجب النفقة بأنواعها  
 (معتدة ولو مطلقا) من مولاهما فلها النفقة  
 من كل المال جوهرة

تصدق ورثته هذه كافراره وانما احتج الى ذلك لان نسب ولد أم الولد الثاني يثبت بالسكوت وهو في حال الولادة  
كان مينا (قوله به صحتها) اما ان كانت الفرقة من قبله فلها النفقة مطابقا بصحة أو بغيره بصحة طلاقا  
كانت أو فسخا بغير (قوله قهستاني وكناية) عبارة القهستاني والكلام مشر إلى أنه لا سكنى في هذه الفرقة وهذا  
اذا خرجت من بيته والا فواجب كما أشير اليه في الكفاية اه قال الحلبي ولا يقال في مثل هذا قهستاني وكفاية  
بل قهستاني عن الكناية اه (قوله والفرق) أي بين السكنى وغيرها (قوله فلا تسقط بحال) حتى لو خالها  
على أن لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى دون النفقة لان النفقة حقها فيصح الا برأ عنها دون السكنى بغير (قوله  
برقتها بعد البت) قال في الهندية وان طلقها ثلاثا ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى سقطت نفقتها لا من الرد ولكن  
لانها تجلس حتى تنوب فلا تكون في بيت زوجها حتى لو ارتدت ولم تجلس بعد بل هي في بيت زوجها فلها النفقة  
فان ثابت ورجعت الى بيته فلها النفقة لزوال العارض وهذا اذا كان الطلاق ثلاثا فأو اثنا فاما المعتدة من  
طلاق رجعي اذا ارتدت فلا نفقة لها ما جئت أو لا كافي (قوله لا يفتكين اية) أي وهي معتدة البائن كما هو فرض  
المسئلة أو معتدة فرقة بغير طلاق وان كانت معتدة عن طلاق رجعي فلا نفقة لها عندية (قوله اعدم حسبها)  
أي التي فارقت يفتكين ابن زوجها (قوله حتى لو لم تجلس فلها النفقة) أي ان يثبت في بيته كما هو صريح عبارة  
القهستاني السابقة وحيث يذهب تنفي عن هذه الجمله بعبارة القهستاني ويقال بدلها فان عادت الى بيته عادت  
النفقة الا اذا لحقت بدار الحرب وحكم بطاقتها ثم عادت اه حلي قال في البحر لافرق بين المثلثين في الحقيقة  
لان المرتدة بعد البيعة لم تجلس تجلس لها النفقة كافي غاية البيان والمهبط كما يمكنه والممكنه اذا لم تلزم بيت  
المدة لا نفقة لها فليس لردة أو التمكن دخول في الاسقاط وعدمه بل اذا وجد الاحتباس في بيت المدة وجبت  
والالا اه (قوله ثم عادت) أو سببت سواء اعتقت أو لا عندية (قوله وهو يشير الى الخ) أي التعديل بأن الحساق  
كلوت وهي عبارة الشربلية كما قال الحلبي (قوله يعودها) أي مسلمة وعلى ذلك يحمل ما في النهر من قوله  
ولو جئت أو لحقت فعادت الى الاسلام ورجعت الى بيتها عادت نفقتها لان النفقة اه (قوله بأنواعها) الثلاثة  
المبوسر والمأكول والسكنى لكن في إيجاب السكنى قطرقان الطفل لا يحتاج اليها اللهم الا أن يقال  
أن وجوبها فيما اذا كان محضنا وطلبت الحاضنة السكنى كما ترى الحاضنة (قوله على الخ) اما له بد فان كانت  
زوجه حرة أو مكاتبه فنفقة الولد عليها وان كانت أمة فنفقته على مالكها وأما بقية بعض هذا في الشرح (قوله  
لطفه) هو الولد حيث يستطعن بطن أمه الى أن يحلم ويقال جارية طفل وطفله كذا في المغرب وقيل أول ما يولد  
صبي ثم ما قبل اه حلي عن النهر والنفقة على الأب الى أن يبلغ حد الكسب وان لم يبلغ الحلم فاذا بلغ - هذا الكسب  
كان للأب أن يزوجها ويتفق عليه من أجرته وليس له في الاثنى ذلك بغير (قوله والجمع) لعل عموم المجمع من حيث  
اضافته لانه مفرد مضاف لانه اطلاق لغوي لان جمعه أطفال قال تعالى واذا بلغ الاطفال الآية (قوله لفقر)  
كان عليه أن يقول الذي لم يبلغ حد الكسب لمساكف (قوله على مالكه) أي لا على ابيه حرا كان الأب أو عبدا  
بصرف في الشرح لف ونشر مشوش (قوله ان أشهد) أي أو أؤذنه القاضي بغير (قوله لان نوى) أي لا يرجع بما  
أنفق ان نوى الرجوع به الا بانه أي فيما بينه وبين الله تعالى فيعمل له الرجوع بغير (تنبيه) ان كان الصغير عقار  
أو أوردية أو سبب واحتج الى النفقة كاللأب أن يبيع ذلك كله ويتفق عليه لانه غني بهذه الاشياء (قوله  
يكتسب) أي اذا كان قادرا على الكسب وان امتنع حبس وقوله أو يتكفف أي يبال الناس بكفه ان عجز عن  
الكسب ففي المقام توزيع أخاه صاحب البحر وليس المراد من عبارة المؤلف التغيير (قوله ويتفق عليهم) الانسب  
عليه وقيل نفقته في بيت المال (قوله ولو لم يتيسر) أي الكسب أو لم يكسبه بمجانبته بغير (قوله ورجع) أي  
اذا كان أشهد أو أمره القاضي وسأني أن هذا قول ضعيف وانه لا رجوع الا للام وموسرة (قوله ولو لم يتيسر)  
الام نظامه ولو كان التسكاح قائما (قوله وأمره بدفعها للام) لانها أرقت بالاولاد (قوله ما لم تثبت خيانتها الخ) قال  
في البحر ومن مشايخنا من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين وكذلك وظهور قدر النفقة فالقاضي بالتخييار  
ان شاء يدفعه الى نفقة يدخلها اليها صبا حرماء ولا يدفع اليها جلة وان شاء أمر غيرها أن يتفق على الاولاد اه  
فالضهير في دفع أو يأمر بارجع الى القاضي (قوله ومساء) كذا في نسخة والواو بمعنى أو فهو مخير بين أن يدفعها  
في صبيحة اليوم وبين أن يدفعها في المساء اليوم الثاني وانما يدفع كذلك لانها تنسدر خيانتها في يوم

(وتجب السكنى) فتم (اعتد فرقة به صحتها)  
الا اذا خرجت من بيته فلا سكنى لها في هذه  
الفرقة قهستاني وكناية (كررة) وتقبل اية  
(لا غيرها) من ما دام وصكسوة وانفق بحال  
أن السكنى حتى الله تعالى فلا تسقط بحال  
والنفقة معها فتنسقط بالفرقة بحسبها  
(وتسقط النفقة برقتها بعد البت) أي  
ان خرجت من بيته والا فواجب قهستاني  
(لا يفتكين اية) لعدم حبسها بالفرقة بدار  
الحرب حتى لو لم تجلس فلها النفقة الا اذا لحقت بدار  
الحرب ثم عادت وثابت لمساكف (قوله قد حكم  
لانه كارت بغير وهو يثبت الى أنه قد حكم  
بذلك هو الا فتدونه نفقتها يعودها فليحفظ  
(و) تجب النفقة بأنواعها على الخمر (لطفه)  
يعم الاثنى والجمع (الفقر) الخمر فان نفقة المملوك  
على مالكة والنفي في له الحاشية فله ما يتبع  
فعل الاب ثم يرجع ان أشهد لان نوى الادبانية  
ولو كانا فقيرين فلا يكتسب أو يتكفف  
ويتفق عليهم ولو لم يتيسر أنفق عليهم القريب  
ورجع على الاب اذا أيسر ذخيرة ولو خالها  
الام في نفقتهم فرضها القاضي وأمره بدفعها  
لازم ما لم تثبت خيانتها فبذلك اه الكسب  
ومساء أو يأمر من يتفق عليهم

(قوله عن نفقتهم) أي نفقة لاولاد الصغار موسرا كان الزوج أو موسرا بجر (قوله تدخل تحت التقدير) أي تقدير المقدورين كأن يفرض لها حصة دراهم لنفقتهم والحال أنه يكفيهم نفقة أو ثمانية لكن إذا جاء المقدرون يقول بعضهم يكفيهم العشرة والبعض يقول أقل وهذا الجمله تفسير للزيادة اليسيرة (قوله زيدت) أي إلى الكفاية (قوله رجعت بنفقة دون حصتها) لأن نفقة القريب تفرض بعد هلاكها أو سرقته قبل المدة دون الزوجة كما مر (قوله وفي المنية أب موسرا الخ) يعني أن يراد بالمعسر من أعسر عن الكسب والتكفيل لوافق عبارة الذخيرة السابقة (قوله تؤمر الامة) أي يأمرها القاضي (قوله وهي أولى من الجدة الموسر) مثله في البحر حيث قال الامة أول بالتصمل من سائر الاقارب حتى لو كان الأب معسرا والام موسرة ولا صغير جدموسر تؤمر بالانفاق من مال تقسمها ثم ترجع على الأب ولا يؤمر الجدة بذلك لأنها أقرب للصغير وهذا ينافي ما في الاشياء من كتاب الفرائض الجدة كالأب الا في ثلاث عشرة مسألة منها ما في الخانية مات وترك اولاد اصغارا ولا مال لهم ولهم أم وجد أبو أب فالنفقة عليهم أمثالنا اهـ وينافي أيضا ما في الوقايع للعلامة عبد القادر نقلا عن الخانية في نفقة ذوي الارحام حيث قال رجل مات وترك ولدا صغيرا وأبا كانت نفقة الصغير على جده فان كان للصغير أم موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والامة أمثالنا في ظاهر الرواية اعتبارا بالميراث وفي رواية الحسن عن الامام كانت نفقة الصغير على الجد كالأب فان كان الامة فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد وتجعل الامة كالمدة وحاصل دفع المنفعة أن ما في الاشياء والواقعات مفروض حال موت الأب وما في البحر حال حياته (نفقة) قال في الهندية وان كان الأب قد مات وترك أم أو لا وترك أولاد اصغارا كان نفقة الاولاد من انصباهم وكذلك كل من يكون وارثا فنفقة في نصيبه وكذلك امرأة الميت وبعد هذا ينظر ان كان الميت قد أوصى الى رجل فالوصي يتفق على الصغار من انصباهم وان كان لم يوص الى أحد فالقاضي يفرض لكل أحد من الصغار في نصيبه بقدر ما يحتاج اليه في النفقة على قدر رسة أموالهم وضيقةها ويشترى للصغير خادما ان كان يحتاج اليه لانه من جلة مصالحه وكذا كل ما كان من المصالح فان كان الميت لم يوص الى أحد وله أولاد كبار وصغار فنفقة كل واحد في نصيبه ونصيب القاضي وصافي ماله فان لم يكن في البلدة قاض فأتفق الكبار على الصغار من انصبا الصغار كانوا ضامنين في هذه النفقة وهذا في الحكم فأما بينهم وبين الله تعالى لاضمان عليهم ذخيرة قال مشايخنا في رجال في سفر أئمتي على أحدهم فأنتفى الآخر على المقتضى عليه من مال المقتضى عليه لم يضمن استعصانا وكذا إذا مات فجوز صاحب من ماله وعقابه فيها (قوله لا ولادة من الامة) بل نفقة هم على سدا الامة الا ان يشترط الزوج حرية نفقتهم عليه والمراد بالامة غير المكتوبة أما هي فنقتهم عليها لتبعيتهم لها في الكتابة (قوله ولومن حررة) بل النفقة عليها حيث أن كانت أمة أو لا فنفقة الجميع عليه وألفقه نفقتهم على مولى أهمهم (قوله وعلى الكافر نفقة ولده المسلم) لانه حره واختلاف الدين انما يسقط الارث لا النفقة في الولاد والزوجة (قوله كاسي) أي في شرح قول الكنز ولا نفقة مع اختلاف الدين (قوله العاجز عن الكسب) كالذي به زمانة أو عوى أو شلل أو ذهاب عقل حوى (قوله كاشي) أي الى أن تترقح وإذا طلقت وانقضت عدتها عادت نفقتها حوى (قوله مطلقا) أي ولو قادرة على العمل قال الشريفة الحوى وليس له أن يؤجرها في عمل وان كان لها قدرة (قوله ومن يلحقهم العار بالكسب) كبناء الكرام اذا كانوا لا يجدون من يستأجرهم حوى وظاهره أنه لا يشترط عدم اهتدائهم للكسب أبو الهود (قوله وطالب علم لا يتفرغ لذلك) أي للكسب (قوله لطلبه زمانا) قال في الدراية أي وطالب علم لا يهتدى الى الكسب وهذا اذا كان به رشد كافى الخلاصة ولذا قال صاحب المنية والقنية أنا أفقي بعدم وجوبها فان قلنا منهم حسن السيرة مشقة بل يعلم الدين وأكثرهم فساق مبتدعة شرهم أكثر من خيرهم يحضرون الدروس ساعة خلافات ركيكة ثم يهرقون في الدين أكثر من نفقه ثم يشتغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع وغيرها مما يستحقون به لعنة الله تعالى والملائكة والناس أجمعين فبقية ذل الله تعالى البقيض في قلوب آياتهم وينزع منهم الشفقة فلا يعطون مناهم في ملابسهم وطعم فطابونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التافيف ولو علم الناس بسيرةهم لم يفرحوا بالانفاق عليهم فضلا عن أن يفرضوا نفقاتهم كذا ذكره القسستاني وأما من كان بخلافهم فنادر في هذا الزمان ولا يفرد بحكم لخرج التميز بين الصالح والمفسد قلت نرى طلبة العلم بعد الفتن العامة المشغولين بالفقه ونحوه يمنعه الكسب عن التصدي

وصح صلحها عن نفقتهم ولولا زيادة بسيرة تدخل تحت التقدير وان لم تدخل طرحت ولو على ما لا يكسبهم زيدت بجر ولو ضاعت رجعت بنفقتهم دون حصتها وفي المنية أب موسر وأم موسرة تؤمر بالانفاق ولا يكون دينا على الأب وهي أولى من الجدة الموسر فمما لا نفقة على الحر ولا ولادة من حررة الامة ولا على العبد ولا ولادة من كاسي بجر وعلى الكافر نفقة ولده المسلم كاسي بجر (قوله) كذا تجب لولده (الكسب) كاسي بجر (قوله) كاشي مطلقا ومن ومن يلحقهم عن الكسب) كاشي مطلقا ومن ومن يلحقهم العار بالكسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك كذا في الزمان والعبث وأفق أبو جاسد بعدمها الطلبة زمانا كما بسط في القنية

ويؤدى الى ضياع العلم والتعطيل فكان المختار لان قول السلف وهفوات البعض لا تمنع وجوب النفقة  
 كالا فارب كافي البحر عن القنية وكتب بعض الافاضل بها مشه ما فظه أقول طلبية زمانها يضررون مجالس  
 العلم بلا مطالعة ويتكلمون في المدرس بلا مراجعة ويسألون مسئلة لا مبرور ينهقون كنهق الحبيب واذا قاموا  
 عن المدرس وسئلوا عما ألقى اليهم لم يوجد عندهم شيء من الفوائد ولا في فكرهم ذرة من النوادر فجعل همهم العياط  
 والصياح والتكلم بلا روية ليقال انه تكلم وبنت النية لا بارك الله تعالى فيهم انهم سفلى لا يستحقون شيئا لا كثيرا  
 ولا قليلا ولا يجب على آباءهم نفقتهم أولئك كالانعام يلهم أضل سبيلا اه كلام الدر المنقى وأقول الحق الذي  
 تقبله الطباع المستقيمة ولا تنفر منه الاذواق السليمة القول بوجوده الذي الرشد لا غيره ولا سرج في التمييز بين  
 المفسد والمصلح انه هو ومسالك الاستقامة وتغييره عن غيره وبالله تعالى التوفيق اه حاشي (قوله بنى الرشد)  
 اظاها انه هو المشتغل بالعلم الديني المعروض عن الفسق والابتداع الذي لا يتوغل في الخسلايات الرصديكة  
 المفضرة في الدين ولا يشتغل بالصغرية والغبية في أعراض الناس ومن انصف بضد ما ذكره فهو غير رضى رشده  
 كايستفاد مما سبق (قوله في ذلك) أي في نفقة طفله والولد الكبير العاجز والانشى مطلقا (قوله كنفقة أبويه) أي  
 فانها تجب على الولد من غير أن يشاركه أحد من الاعام والعلمات والاجداد والجدات وتجب على الذكور والانات  
 بالسوية لان المعنى وهو التأويل يشمل الذكر والانثى وفي الجوى عن البر بندي ولو كان للفقير ابان أحدهما  
 فائق في النفي والاخرى كانا فاقا كانت النفقة عليهم بالسوية وفي الذخيرة عن الحلواني التسوية انما تكون  
 اذا كان التفاوت يسيرا أما اذا كان التفاوت فاحشا يجب أن يتفاوتا في قدر النفقة وانما وجبت على الولد  
 نفقة ما لان لهما في مال الولد تأويل لقوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك ولا تأويل لهما في مال غيره  
 ولانه أقرب الناس اليهما فكان أولى باليجاب نفقته عليه وبازمه نفقة أجداده وجدته لانهما من الآباء  
 والاقهار ولو كانا فاقين وواكفا من قبل الاب والام كافي الشر بولاية وبشرط لهم الفقر ولو كان لهم منزل  
 وخادم ففي استحقاق أجره المنزل ونفقة الخادم خلاف ورواية الاستحقاق هي الصواب ودل عليه لاقه أن الاب  
 لو كان مع فقره يقدري على اكتساب قصب نفقته أيضا أبو السعود (قوله وعمره) أي زوجته وفي الصحاح العرس  
 بالكسر امرأة الرجل اه (قوله به يفتي) راجع الى مسئلة الفروع ومما يروى عن الامام أن نفقة الولد على الاب  
 او الام أو ابنته الكبر اما الصغرة نفقته على أبيه خاصة من غير خلاف قال الشربلالي ووجه الفرق بين  
 الصغير والكبير الزمن أنه اجتمع للأب في الصغير ولاية ومؤنة حتى وجبت عليه صدقة فطره فاخص بزوج نفقته  
 عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فيشاركه الام اه (قوله فتجب على غيره) ممن تجب عليه نفقته عند فقد  
 الأب (قوله بلارجوع عليه) أي على الأب والأبن اذا أبسر (قوله الا الام وموسرة) أي فانها اذا انفقت على  
 الاولاد ترجع على الأب بوفقة الشارح سابقا عن النية حيث قال وفي النية أب معسر وأم موسرة تؤمر الام  
 بالانفاق ويكون دينها على الاب وهي أولى من الجدة الموسرا اه (قوله قال) أي صاحب البحر (قوله وعليه) أي على  
 المصحيح من المذهب من أن الرجوع انما يكون للام فقط (قوله فلا بد من اصلاح المتون) أي والشروح الواقع فيها  
 اثبات الرجوع مطلقا كعبارة الذخيرة التي نقلها الشارح قريبا لفظ ولولم يتيسر أنفق عليهم القريب ويرجع على  
 الاب اذا أبسر (قوله جوهره) ان كان المراد أن صاحب البحر نسب ذلك الى الجوهره فلا بد من تلوه عبارة عن  
 ذلك وافتها وحاصله أن الوجوب على الاب المعسر انما هو اذا انفقت الام الموسرة والا فلا بد كالكاتب والوجوب  
 على غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه في المصحيح وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتون والشروح كالكاتب والوجوب  
 المراد أن صاحب الجوهره نقل ذلك عن صاحب البحر فطلانه ظاهر لسبق صاحب الجوهره على صاحب البحر  
 (قوله فالام حق) لعل وجهه أن لها من البرأض عاف ما للأب كادرات عليه الاحاديث وذلك لكثرة تحملها  
 المشاق في حمله ولولادته ورضاعه وحضائه وقد بين الله تعالى سبب الاحسان في حقها دون الأب بقوله عز وجل  
 حملته أمه وهن حملته أمه كرها ووضعته كرها (قوله فالطفل أحق) لانه لا صبر له ولا يمكنه التكسب  
 ولا التكفف بخلاف الاب (قوله وقيل يسعها) أي يقسم ما ينظم من النفقة فيها أي في المشتملتن (قوله)  
 وعليه نفقة زوجة أبيه) ظاهر اطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون زوجة الاب مسلمة أو ذمية وهو مشكل لان النفقة  
 مع اختلاف الدين لا تجب الا في الزوجية والولاد وقد يقال وجوبها عليه انما هو بطريق التبعية لا بغيره

ولذا قيد في الخلاصة بنى الرشد (لا يشاركه)  
 أي الاب ولو لم يشاركه أحد في ذلك كنفقة أبويه  
 وعمره) به يفتي ما لم يكن معسر فليفتي  
 بالبيت فتجب على غيره بلارجوع عليه على  
 المصحيح من المذهب الا الام وموسرة بغير قال  
 وعليه فلا بد من اصلاح المتون جوهره  
 ففروع فلولم يقدرا الا على نفقة أحد الأبوين  
 فالام حق ولوله أب وفضل فالطفل أحق  
 وقيل يسعها فبها عليه نفقة زوجة أبيه  
 وأم ولد



في التابع ما لا ينفرد في غيره حموي وفي رواية انما تجب نفقة زوجة الاب اذا كان الاب مريضاً او به زمانه يحتاج الى الخدمة اما اذا كان صحيحاً فلا قال في المحيط وعلى هذا فلا فرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان به هذه المنابة يجبر الاب على نفقة خادمه اهـ وظاهر ما في الذخيرة اعتماد هذه الرواية وأن القول بالوجوب مطلقاً انما هو رواية عن أبي يوسف بجر (قوله بل وزوجه أو ندرته) محمول على ما اذا كان زماً أو مريضاً كما هو المذهب مخرج به في الذخيرة (قوله فله نفقة واحدة) بالاضافة فاذا كن مؤسرات فالوسط أو مسرات فالدون تساوين مع الزوج في الفروع وان كان بعضهن مؤسراً والبعض مسراً كان كل زوجتان مؤسرة ومهسرة فالظاهر أن يدفع اليه نصف نفقة مهسرة ونصف نفقة مؤسرة فان كانت نفقة المؤسرة أربعين والمهسرة ثلاثين يدفع اليه خمسة وثلاثين عشرون منها للمؤسرة والخمسة عشر للمهسرة وقد اعتبرنا في الجميع حال الزوج مع الزوجات (قوله بل وزعهما عليهن) ولهن أن يرفعن أمره الى القاضي بأمرهن باستدانة ما يكفين وتكون ديناً في ذمته يدفعها اذا أبسروا لم يجدن من يدينهن وجبت نفقتهن على من تجب عليه لولا الزوج (قوله وفي المختار والماتقي الخ) بخلافه ما قدمه المصنف في باب المهر وأقره المؤلف ولفظهما ولا يطالب الاب بمهر ابنه المغير الفقير أما الفقي فيطالب ابوه بالدفع من مال ابنه لامن مال نفسه اذا تزوجه امرأة الا اذا ضمنه على المهر كما في النفقة فانه لا يواخذها الا اذا ضمن ولا رجوع للاب الا اذا ضمنه عند الاداء اهـ ووجه المخالفة أن التعبير بعلى يفيد الوجوب ولم يقيد بالضمان والذي يظهر أن ما هنا هو القول عليه لأن ذكر الشيء في غير محله قد يتساهل فيه أو ما تقدم في المهر محمول على غير الفقير الزمن والفقير والله تعالى أعلم بالصواب (قوله لقدري أفندي) اسمه عبد القادر بن يوسف كما ذكره أول خطبة الكتاب المذكور (قوله ويجبر الاب الخ) الظاهر ثبوت الرجوع له كما في النظر الالتمية (قوله امرأة ابنه الغائب) انما يقيد به ليفيد أنه لو كان حاضر الا لزمه نفقة ثم وعلى ذلك يحمل ما في الوقعات قبل هذه العبارة من قوله رجل معسر زن وله عيال هل يجبر من عليه نفقته على نفقة عياله ان كان من عليه نفقة ابنا يجبر على نفقة زوجة أبيه وان كان اباً لا يجبر على نفقة زوجة الابن لأن زوجة الاب تجب خدمه والاب على الابن واجبة نفقة من يجرم الاب على الابن واجبة حتى تصير خدمتها كخدمته فيكونان تسكون واجبة ولا كذلك زوجة الابن اهـ (قوله اترجع بها على الاب) أي الغائب ويقال مثله فيما يأتي وهذا لا ينافي ما قدمه من تعميم أنه لا رجوع للام لأن ذامفروض في الغيبة وذلك في الاعسار (قوله اترجع على زوج أمته) أي أو على أبيه وقد صرح به في الوقعات وزوج الام بشمله (قوله وكذا الابد) أي فيجبر على النفقة ويرجع بها على الأقرب (فرع) لو كان لصبي أم مملقة وقد خرجت من العدة فاحتاجت الى أن ينق عليها من كسب ولها فله ذلك لأن الاب متى احتاج اليه فله أن يأخذ منه قدر حاجته فكذا الأم اهـ واقعات (قوله وأقره الوصي) أي بالامر (قوله ولا يعلم ذلك) أي الامر (قوله لو المفق عليه صغيراً) لانه هو الذي تصرف عليه الوصي أما الكبير فالنفقة عليه تبرع (نفقة) الوصي اذا اشترى من مال نفسه كسوة للصغير أو ما ينفق عليه يرجع اذا أشهد على ذلك وانما شرط الاشهاد لأن قول الوصي يقبل في حق الاتفاق لاني حق الرجوع بالاشهاد بزيادة وفي الغيبة والخلاصة أن له الرجوع بالثمن وان لم يشهد بخلاف الابوين ويقبل قوله في كل ما يدينه من الاتفاق الا في اثنتي عشرة مسئلة والاصل أن كل شيء كان مسلطاً عليه فانه يصدق فيه وما لا ولا الاب ذلك ما عاك الوصي بخلاف الجد والاب اعارة طفله اتفاقاً لا ماله على الاكثر ولو اشترى لطفه فوبأ أو ما أو أشهد أنه يرجع به يرجع به لوله مال والا فلا لوجوبها عليه ومثله لو اشترى له دوا أو عهد افرجع سواء كان له مال أم لا وان لم يشهد لم يرجع كذا عن أبي يوسف وهو حسن يجب حفظه وانما كتبته هنا لكثرة الاحتجاج اليه فليحفظ اهـ من الدر المنق (قوله وقيل لا) ظاهره أن القولين على حد سواء وفي الدر المنق أن كل من قام عن غيره بواجب بأمره يرجع بما دفع وان لم يشترطه كالأمر بالاتفاق عليه وبقتضاء دينه الا في مسائل أمره بتعريض عن هبته وباطعام عن كفارته وبأداء زكاته ماله وبأن يجب فلان ما هنا لا رجوع وكل موضع عاك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابلاً لك مال فان الأمور يرجع بلا شرطه والا فلا اهـ (قوله وكذا كل ما كان مطالبا الخ) أي فانه يرجع بالامر به بلا شرط الرجوع (قوله بكنسية) صورته جنى على شخص وقضى عليه بالارث فأمر شخصاً بدفعه عنه فله الرجوع بما دفع وان لم يشترط الرجوع (قوله ومؤمن ماله)

بل وتزوجه أو ندرته ولوله زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها للاب بل وزعهما عليهن وفي المختار والماتقي الخ نفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيراً فقيراً أو زماً وفي الوقعات المتضمن لقدري أفندي ويجبر الاب على امرأة ابنه الغائب وولدها وكذا الابن نفقة الولد ترجع بها على الزوج أمه وكذا الاخ على نفقة الام اترجع بها على الاب على نفقة اولاد أخيه اترجع بها على الابن وكذا اذا غاب الأقرب انتهى وصح كذا الا بعد اذا غاب الأقرب انتهى وفي الفصول من الرابع والثلاثين أخيراً وفي المتن على بعض الورقة فقال أنفق باص الوصي وأقره الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول الوصي بعلي ما أنفق قبيل قول الوصي الوصي عليه صغيراً انتهى وفيه قال أنفق الوصي على أبيه أو ولادى ففعل قبل يرجع بالامر وطه وقيل لا ولو قضى دينه بأمره يرجع بالامر وكذا كل ما كان مطالبا به من جهة العباد بكنسية ومؤمن ماله

كالعشر والخراج (قوله ثم ذكر) أي صاحب الفصولين (قوله إن الأسير) أي الذي أخذ في دار الحرب (قوله  
 لمصادره) أي ليطالب به في أنقام من مصادره على كذا طالبه به (قوله خلفني) أي من أيدي الكفار  
 أو السلطان (قوله قيل يرجع) ظاهره الرجوع ولوم من غير تعيين قدر ومن غير اشتراط رجوع (قوله وقيل لا) أي  
 لا يرجع إلا أن يشترط الرجوع وانظر هل يشترط مع ذلك تعيين المقدار من الالم (قوله في الصحيح وبه يفتي) وجهه  
 أن ذلك ليس واجبا عليه شرعا ولا مطالبة من جهة العباد (قوله وليس على أمه ارضاعه) أي الام التي هي  
 في عقد النكاح أو المخلقة (قوله بل ديانة) أي تؤمر ديانة لانه من باب الاستخدام وهو واجب عليها بغير وهذا  
 فاصر على غير المطلقة (قوله الا اذا تعينت) بأن لا يأخذ لبن الغير أو لا يوجد من ترضعه أو يوجد ولكن لا ترضع  
 بلا أجره وليس للاب ولا للام غير مال اه حلي عن الدراستي واجبارها في هذه الصور متفق عليه كما يفاد من  
 البحر (قوله كما مر) أي في الحضنة حيث قال المصنف والشارح ولا تجبر من لها الحضنة عليها الا اذا تعينت لها  
 بأن لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للاب ولا للام غير مال به يفتي خاتمة وهل تجبر حنثه بلا أجره كما في الحضنة يهتز  
 (قوله تجبر على ابقاء الاجارة) يعني فيما اذا استؤجرت شهرا مثلا فلما انقضى الشهر أبت أن ترضعه وقد تعينت وهل  
 لأن الحضنة لها) أما اذا سقطت الحضنة فالامر للاب وظاهر هذا التعليل أن كل من ثبتت لها الحضنة في حكم  
 الام (قوله ولا يلزم الفطر المكث عند الام) فلها أن ترضع وتعود الى منزلها كما لها أن تجعل المصبي الى منزلها  
 أو تقول أخرجه فترضع عند فداء الدار ثم تدخل الولد على الوالدة (قوله ما لم يشترط) أي المكث في العقد (قوله  
 خلافا للذخيرة والنجبي) أي لمؤلفيهما حيث فالاجور استجارها من مال المغير لعدم اجتماع الواجبين على  
 الزوج وهما النفقة النكاح والارضاع قال في النهر والوجه عندي عدم الجواز ويولد على ذلك ما قالوه من أنه  
 لو استأجر منكوحته لارضاع ولده من غيرها جائز من غير ذلك خلاف لانه غير واجب عليها مع أن فيه اجتماع  
 أجره الرضاع والنفقة في مال واحد ولو صلح مانعا لما جاز هنا قد برهنا اه اي بل المانع أنه واجب ديانة لكن في الجوى  
 عن البرجندي معز بالمنصورية مالفظة ذكر ابن رستم عن محمد أنه اذا استأجر الاب أمه من ماله حال قيام  
 النكاح يجوز أن نفقهها بالبيت من مال الرضيع فيجوز أن تستوجب الاب في ماله مقابل الرضاع بالشرط  
 وانه متى على هذه الرواية اه فحينئذ يفتي بما في الذخيرة والنجبي (قوله في الاصح) قال بعضهم انه ظاهر الرواية  
 كما في فتح القدير ومقابل الاصح أنه لا يجوز استجارها لأن النكاح قائم في بعض الاحكام (قوله كاستجار  
 منكوحته الخ) أي فانه جائز لانه لم يجب عليها ارضاعه بخلاف الام لانه وجب عليها ارضاعه ديانة بغير (قوله  
 وهي أحق الخ) لانها أشق فكان الفطر المصبي في الدفع اليها (قوله بعد العدة) وكذا قبلها الا أنه ذكره ليصح قوله  
 اذا لم تطلب زيادة الخ (قوله ولودون أجر المثل) أي ولو كان الذي تأخذه الاجنبية دون أجر المثل وطلبت  
 الام أجر المثل فالاجنبية أولى (قوله أحق منها) أي من الام حيث طلبت شيئا ولم يقبله وانها تكون الاب معسرا  
 كما في الحضنة (قوله أي في الارضاع) فحينئذ ذلك يستأجر الاب له من يرضعه عندها (قوله فلام) أي ولو وجدت  
 متبرعة بها حيث كان الاب معسرا أما اذا كان معسرا والامة أو غيرها من الاجانب تقبله بمجاناة فله نزع ودفعه  
 للمتبرعة فليحفظ الفرق بين الحضنة والارضاع (قوله كما مر) أي في الحضنة (قوله وللرضيع النفقة والنكسوة)  
 أي فبذلك صارت على الاب ثلاث نفقات أجره الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد من صابون ودهن وفرش  
 وغطاء وفي النجبي واذا كان لاصبي مال فنفقة الرضاع ونفقة بعد الفطام في مال الصغير بغير وسكت عن  
 المسكن التي تخصه فيه والذي في معنى المفتي المتعار أن السكنى في الحضنة على الاب وهو الاظهر جوى عن  
 شرح الوهبانية (قوله وللأم أجر الارضاع بلا عقد اجارة) بل تسقطه بالارضاع في المتزوجين قال خلافة عليه  
 ائتمانه جوى عن رمز المقدسي فيكون هذا مستثنى من قواهم ان الاجرة لا تنزيم من غير عقد اجارة الا في الثلاثة  
 المشهورة تنقسم هذه الى الثلاثة قال في البحر وأكثر المشايخ على أن مدة الرضاع في حق الاجر حولان عند الكل  
 حتى لا يستحق بعد الحولين اجاعا وتستحق في الحولين اجاعا وفيه لوم يستثنى بالحولين حل لها ان ترضعه  
 بعدهما عند عامة المشايخ الا عند خلف بن أيوب (قوله وحكم الصلح كاستجار) فاصح فيه الاستجار مع فيه  
 الصلح على الاجرة ونقل في البحر من الذخيرة أنه لو صالت المرأة زوجها على أجره الرضاع على شيء ان كان الصلح

ثم ذكر أن الأسير أخذ السلطان  
 لمصادره لو قال رجل خلفني قد دفع المأمور  
 فلا خلاصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح  
 وبه يفتي (وليس على أمه ارضاعه) قضاء بل  
 ديانة (الا اذا تعينت) فتجبر كما مر في الحضنة  
 وكذا الفطر تجبر على ابقاء الاجارة بزازية  
 (ويستأجر الاب من ترضعه عندها) لأن  
 الحضنة لها والنفقة عليه ولا يلزم الفطر  
 المكث عند الام ما لم يشترط في العقد (ولو  
 لا) يستأجر الاب أمه لو منكوحته والنجبي  
 من مال الصغير خلافا للذخيرة والنجبي  
 (أو عند رجعي) ويجوز في السابق في الاصح  
 جوهرة كاستجار منكوحته لو لم يولد من غيرها  
 (وهي أحق) بالارضاع ولدها بعد العدة  
 (اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذ الاجنبية)  
 ولو دون أجر المثل بل الاجنبية لا تبرئة  
 أحق منها بياحي أي في الارضاع أما أجره  
 الحضنة فلا تم كاستجار الارضاع بلا عقد اجارة  
 والنكسوة وللأم أجر الارضاع بلا عقد اجارة  
 وحكم الصلح كاستجار

سأل قيام النكاح أو في النفقة عن طلاق رجعي لا يجوز أن كان عن طلاق بائن واحدا أو ثلاثا جاز على إحدى الروايتين لأن الصلح على أن يعطيه ما يشاء أن يرضع ولدها استجار لها وإن صالح عنها على شيء بغير عينة لا يجوز إلا أن يدفع ذلك في المجلس حتى لا يكون يسع دين دين ١٥ وهو يسع ما عليه من الأجرة بالمخالص به (قوله جاز الاستجار) وهي أن تكون غير معتدة وفي عدة بائن وعبر بالحوار إشارة إلى أنها تلزم بمجرّد العمل وإن لم يحصل عقد وقد مر (قوله ووجبت النفقة) خرج بذلك ما إذا لم تجب كما إذا خالعتة عليها فانه لا شيء لها حينئذ (قوله بل تكون) أي المرضعة أسوة القرماء أي غرما الزوج (قوله لانها أجرة) ولا توقف على القضاء كما في البحر أي ولا تسقط بالموت (قوله لا نفقة) أي حتى تسقط بالموت (قوله ولو صغيرا) الوجوب على الصغير بمعنى الوجوب في ماله لعدم تعلق خطاب التكليف به في الفروع ١٥ حلبي (قوله يسار الفطرة) وهو بأن يملك نصاب حرمان الزكاة (قوله على الأرجح) مقابلة ما في الاجناس من اشتراط نصاب الزكاة قال الصدوق به بقى ١٥ حلبي (قوله ورجح الزبلي) والكمال اتفاق فاضل كسبه) هذا تقييد للقول بالنصاب قال في التمر عن الفتح هذا إذا لم يكن كسوبا فإن كان كسوبا يعتبر قول محمد وهو أن اليسار بما يفضل عن كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهمين ويكفيه أربعة دراهم وجب عليه دانتان للقريب وهذا يجب أن يقول عليه في الفتوى ١٥ حلبي وفي الدر المنثور مع بأنه قول آخر وكذا يستفاد من البحر لانه تقييد والذي يظهر أن ما في الفتح من توفيق بين القولين لا تقييد وفي البحر لو كان كل منهما كسوبا يجب أن يكتب الابن ويتفق على الاب فالتعريف يجب نفقة الوالد بمجرد الفقر قيل هو ظاهر الرواية لأن معنى الإيذاء في الكسب والتعب أكثر منه في التأفيف المحرم بقوله تعالى فلا تقل لهما أف كذا في فتح القدير (قوله أن الكسب يدخل أبو به في نفقته) أي وإن لم يملك نصابا فلهذه العبارة مؤيدة لما قبلها من كلام الزبلي والكمال والمراد منها أنه يتفق عليه ما فاضل كسبه كما تقدم وفي الدر المنثور لم يفضل من كسبه شيء فلا شيء عليه لكن يؤمر بأنه أن لا يضيع والده ١٥ (قوله للفقير) أي المحتاج وبه عبر في البحر ثم قال وإذا لم يكن محتاجا لم تكن نفقته عليه لا يجوز له أن يسرق مال ابنه ١٥ (قوله الموسر) أي ولو بالكسب على ما تقدم (قوله ما يكفيه) وسرقة ما فوق الكفاية يأثم به بحر (قوله أن أبي) أما إذا أعطى قصرم السرقة (قوله ولا فاضل غنة) وبوجود فاضل غنة يأثم بسرقة ماله بحر (قوله النفقة) أي الطعام والشراب والكسوة والسكنى حتى للتادم بحر (قوله لاصوله) ولومن أهل الذمة لا من أهل الحرب كما في الجوى وإنما وجبت لهم لقوله تعالى وصاحبهم ما في الديناء معروفات في الأبوين الكافرين وأيس من المعروف أن الابن يعيش في نعم الله تعالى ويتركه ما عيونان جوعا والجداد والجدات من الآباء والامهات لانهم سبب في أحيائه فاستوجبوا عليه الاحياء بمنزلة الأبوين ما لم تكن الأم متروكة فان نفقتها حينئذ على الزوج كذا في البحر (قوله الفقراء) شرط الفقر لانهم لو كانوا ذوي مال فإيجاب النفقة في مالهم أولى من إيجابها في مال غيرهم بخلاف الزوجة (قوله والقول لمكر اليسار) أي لو ادعى الولد غنى الأب وأنكره الأب فالقول للأب واليئنة للابن لا ثباتها بخلاف الظاهر واليئنة للامهات (قوله بالسوية) فلو قضى بالنفقة على الولدين للأب فأي أحدهما أن يعطى الأب ما يجب عليه فالتفاضل يأمر الآخر بأن يعطى كل النفقة ثم يرجع على الآخر بمحضه ذخيرة والقول بالسوية هو الصحيح وفي الخلاصة وبه يتفق وفي فتح القدير وهو الحق لانه لم يلق الوجوب بالولد وهو يشمله بالسوية بخلاف غير الولاد لأن الوجوب عاقبه بالارث ١٥ (قوله وقيل كالارث) وهو رواية عن الامام حلبي عن الفهستاني (قوله والجزئية) نصريح معلوم لأن الكلام في نفقة الاصول (قوله النفقة هي البنت) أي في المسئلة الأولى والميراث بينهما ما واما وجبت على البنت لانها أقرب (قوله أو بنتها) أي في المسئلة الثانية ومثل الاثنى الذكر والميراث لا يخرج ذكر الاخ هنا خروج عن الموضوع لانه في نفقة الاصول على الفروع ولو كان للمسلم القبران نصرا في وأخ مسلم فالنفقة على الابن والميراث لا يخرج (قوله لانه لا يعتبر الارث) عليه لقوله والمعبر بالخ والدليل على عدم اعتبار الميراث في هذه النفقة أنه لو كان أحدا من هذه ما لثقة عليهم ما وان كان الميراث للمسلم منهما بحر (قوله الا اذا استويا) أي في القرب بكذا وابن ابن أي إذا كان رجل فقير جد وابن ابن موسر ان نفقته عليهم كما كانهما منه لاستواءهما في القرب منه حيث يدلى كل منهما اليه بواسطة واحدة فسد النفقة على الجد والباقي على ابن الابن وهذا الحكم وان كان في نفسه مستقيما لكن لا يناسب ما نحن فيه اذ كلامنا في انصاف الفرع على أصله

وفي كل موضع جاز الاستجار ووجبت النفقة  
لاتسقط بعون الزوج بل تكون أسوة القرماء  
لانها أجرة لا نفقة (و) تجب (على موسر)  
ولو صغيرا (يسار الفطرة) على الأرجح ورجح  
الزبلي والكمال اتفاق فاضل كسبه  
في خلاصة المختار أن الكسب يدخل في أبيه  
في ذلك ما في المتن لا نفقة لابن يسرق من أبيه  
الموسر (قوله لا فاضل غنة ولا اثم  
النفقة لاصوله) ولو أب أمه ذخيرة  
(الذرة) ولو قادرين على الكسب والقول  
بأنكر اليسار والميئنة للعبه (بالسوية) بين  
الابن والبنت وقيل كالارث وبه قال الشافعي  
(والمعترف به القرب والجزئية) فلوله بنته  
وابن ابن أو بنت بنت وأخ النفقة على البنت  
أوليتها (لا) لا يعتبر (الارث) الا اذا استويا

وهذا المثال من قبل أن يفتى على الشخص أصله وفروعه **هـ** حلي ثم بحث في الاستثناء بأن الابن والبنت  
 يستويان في القرب وقد سبق يتم في النفقة ولم تعتبر وافيها الارث (قوله الاربع) استثناء من الاستثناء والمعنى  
 أنه عند التساوي يعتبر في النفقة الارث الا اذا ترجح احد المتساويين فتكون عليه اعتبار ذلك المرجح ويسقط  
 اعتبار التساوي (قوله لترجح) أي الولد أي لترجح وجوب النفقة عليه (قوله بأن ومالك لا يملك) المقصود  
 الحث على اكرام الابناء آباءهم وليس المراد ان مالك حقيقة بقرينة أنه لم يقصره على المال بل جعل ذاته في ملك أبيه  
 مع أن ذاته حرة لا تملك لاحد من الخلق (قوله له أم وأب أب فكارتهم) أي فالنفقة عليهم ما على قدر رتبتهما أثلاثاً  
 لأن الأم وان ترجحت عليه بالقرب يرجح عليها بكونه أب أب فتساوى به وهذا المثال ليس مما نحن فيه بل من  
 قبيل اتفاق الاصل على فرع فعل ذكره قوله والمطلوب انفسه كما هو ظاهر وكذا المثال الذي بعده **هـ** حلي  
 (قوله فعلى الأم) لأن أب الابن مساوي الأم وكأب الأم أدنى من أب الابن لكونه جده فاعداً كان أدنى من  
 الأم بالضرورة فتقدمت عليه **هـ** حلي (قوله فعلى أب الأم) لأنه من الاصول والمم من حواشي الآباء **حلي**  
 (قوله واستشكله في البحر) نقله عن القنية وانما نسبته اليه لأنه أقرب (قوله فكارتهم) أي فقد جعل الأم في منزلة  
 الأم وفي المسئلة المتقدمة جعل أب الأم متقدماً على الأم فيلزم منه أن تكون النفقة على أب الأم مع الأم لأنه  
 حيث تقدم على مساويه هو الأم تقدم عليها مع أنهم أوجبوها على الأم وأيضاً فتفتى فتدفعها على أبيها أن  
 تقدم على الأم لأن أباهما تقدم عليه فكيف تكون عليهم ما كرتهما (قوله قال) أي صاحب البحر عبارته عن القنية  
 له عم وجد أب الأم فتقدمت على أب الأم وان كان الميراث لهم ولو كان له أم وأب أم وموسر أن فعلى الأم وفيه اشكال  
 قوي لأنه ذكر في الكتاب اذا كانت له أم وعم وموسر أن فالنفقة عليه ما أثلاثاً لم يجعل الأم أقرب من الأم  
 وجعل في المسئلة المتقدمة أب الأم أقرب من الأم ولزم منه أن تكون النفقة على أب الأم مع الأم ومع هذا أوجبها  
 على الأم ويتفرع من هذه الجملة فرع اشكال الجواب فيه وهو ما اذا كان له أم وعم وأب أم وموسر ويجعل  
 أن يجب على الأم لا غير لأن أب الأم لما كان أولى من الأم والام أولى من أبيها كانت الأم أولى من الأم لكن يترك  
 جواب الكتاب ويجعل أن تكون على الأم والم أثلاثاً **هـ** (قوله ويجب أيضاً لكل ذي رحم محرم) لكن لا يجب  
 ادائها الا بالقتضاء أو الرضا بخلاف الاصول والفروع والروضة ولهذا لا ينقض بها على الغائب ليس لهم أخذ  
 شيء نظروا به من جنس النفقة بخلاف الاصول ونحوهم حوى وهو متقدم بان يكون من يجب نفقة **هـ** حلي  
 أم لو كان ذو الرحم المحرم عبداً أو أمة أو مديرة أو أم ولد فلا نفقة لهم على ذي الرحم المحرم منهم لأنها واجبة على  
 مواليم برجندى وقيد بذي الرحم لأنه لو كان محرماً غير ذي رحم كالأخ من الرضاع لا تجب نفقته وأخرج المحرم  
 ابن العم فلا تجب عليه نفقته قال في البحر ولا بد أن تكون المحرمية بجهة القرابة لأنه لو كان قريباً بحرماً لادن جبهتها  
 كان الأم اذا كان الرضاع فانه لا نفقة له كذا في شرح الطحاوي وأطلق المصنف فيجب عليه هذه  
 النفقة فمثل الغني الصغير والغنية الصغيرة فيؤمر الوصي بدفع نفقة قريبهما المحرم بشرطه كذا في أنفع الوسائل  
 (قوله ولو كانت الأنثى الخ) تفسير لا إطلاق (قوله صحيحة) أي فادرة على التكسب لأن النفقة صفة عجز (قوله  
 لكن عاجزاً) الأولى ابقاء المصنف على حاله لأن العطف بـ لكن بشرطه تقدم في أو نهى ولا تعامف على الإنبات  
 (قوله كهمي) أفاد أنه ليس من الزمانة ويناقضه ما في شرحه للمتنى حيث قال اعلم أن الزمانة تكون في سنة أعمى  
 وذاهب البيهقي أو الرجلين وذاهب البيهقي والرجل من جانب والاخرس والمناج كافي أحكام الصغار فحينئذ  
 نذكر الاعنى مستدرن كما أفاده الفهستاني وفي القاموس الزمانة الحب والعاهة (قوله وعنه) بسكون التاء  
 قال في القاموس عنه كعنى عنهما وعنها ونقص عقله **هـ** وأفاد في المصباح أنه يفتح التاء وجهه من باب تعجب  
 وقد سلف (قوله ألا يحسن التكسب لخرفة) الجار والمجرور متعلقان بالتكسب وهو بالخاء المهملة والفاء  
 ووقع في نسخة نظيره بالخاء المعجمة والفاء أي لكبر سنه وفساد عقله ووقع في بعض نسخ المتن نظيره بالخاء المعجمة  
 والفاء أي لمجته وجهه بالاكسب والعبارة الأولى أعم (قوله أو لكونه من ذوى البيوت) أي الذين يلحقهم  
 بالمعاري بالتكسب (قوله أو طالب علم) اذا كان لا يهتدى الى التكسب وهذا اذا كان به رشد **هـ** من شرحه على  
 المتن (قوله فقيرا) أي ولا بد أن يكون من يجب عليه موسر أو خفيف اليسار على أربعة أقوال صحح منها  
 قولين أحدهما أنه مقتدر بنصاب الرخصة حتى لو اتقص منه درهم لا تجب وبه يفتى ثانيهما أنه نصاب حرمان

يجوز وابن ابن فكارتهم **هـ** الاربع كوالد  
 فقلى ولده **هـ** حلي **هـ** حلي **هـ** حلي **هـ** حلي  
 وفي الخامسة له أم وأب أب أم فعلى الأم ولوله عم  
 وفي القنية له أم وأب أم فعلى الأم واستشكله في البحر  
 وأب أم فعلى أب الأم واستشكله في البحر  
 بقولهم له أم وعم فكارتهم ما حال ولوله أم وعم  
 وأب أم هل تلزم الأم فقط أم كالآثار احتمال  
 (و) يجب أيضاً (لكل ذي رحم محرم صغير  
 أو أنثى) مطلقاً (ولو) كانت الأنثى (بالغة)  
 صحيحة (أو) كان الذكر (بالغا) لكن (عاجزاً)  
 من التكسب (بغير زمانة) كهمي وعنه **هـ** حلي  
 زاد في المتن والفتار ولا يحسن التكسب **هـ** حلي  
 لخرفة أو لكونه من ذوى البيوت **هـ** حلي **هـ** حلي



الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه لغتوى قال في البحر والاربع رقة حال من  
 المجموع) الاولى جهلا حال من ذى رحم محرم له وماله الكل وفي نسخة قرا (قوله بحيث تحل له الصدقة) تفسير  
 لانفق وعدم الحل يقتضي على النصاب صدقة الفطر ومقتضاه اذا كان معه أقل من نصاب لا يكفل أن يتفق منه  
 على نفسه بل يجب نفقته على قريبه ذى الرحم المحرم منه وفيه نظر (قوله ولوله منزل وخادم) وهل يستحق نفقة  
 الخادم ومقتضى ما ذكره في وجوب تزويج الاب على ابنه من أن ذلك لوجوب خدمة الابن على أبيه أن لا يجب  
 نفقة خادم المحرم لعدم وجوب خدمته على محرمه يحترق (قوله وعلى الوارث مثل ذلك) أى مثل الرزق والكسوة  
 التي وجبت على المولود فقاط الله تعالى النفقة باسم الوارث فوجب التقدير بالارث (قوله ولذا) أى للآلية  
 الشريفة حيث عرفهم بأعلى المفيدة للازلام (قوله يجبر عليه) أى على الاتفاق كافي المنع (قوله فقير) ولا بد  
 أن يكون عاجزا عن الكسب (قوله أخوات متفرقات) أى أخت شقيقة وأخت لاب وأخت لام (قوله عليهن  
 أخماسا) المسئلة الفرضية من ستة للشقيقة النصف ثلاثة وللأخت لأب السدس تكمله الثلثين وللأخت  
 للام السدس فرضا والسدس السادس يرد عليهم فيعطى كل منهن قدر نصيبه والمسئلة الرقبة من خمسة  
 والنفقة تجرى عليها (قول فسدسها على الأخ لأم الخ) ولا شيء على الأخ لأب لانه ليس بوارث فانه يجب  
 بالشقيق لقوته (قوله كانه) مصدر مضاف الى المفعول أى كانهم إياه (قوله وكذا لو كان معهن)  
 أى الأخوات الأناث في المسئلة الاولى أو معهن أى الأخوة الذكور في المسئلة الثانية فإن الحكم لا يختلف  
 (قوله ليس بوارثه) أى ويقضى عليهم بالنفقة وما لم يجعل الابن كالمعدوم لانه لا يصير الأخوة والأخوات  
 ورثة فيتعذر إيجاب النفقة عليهم (قوله على الأشقاء فقط) أراد بالجميع ما فوق الواحد وأراد الشقيق  
 في الأخوة والشقيقة في الأخوات فتجب النفقة على الشقيق وحده لانه يرث مع البنت ويجب غيره وقد تعذر  
 لعسرها إيجاب النفقة على البنت وتجب على الشقيقة خاصة لانها وارثة مع البنت فإن الأخوات مع البنات  
 عصبة فارثه بينهما نصفان وقد تعذر إيجاب النفقة على البنت فتجب على الأخت (قوله وعند المتعاضدين)  
 أى تعدد الموسرين والمعسرين والاولى أن يقول وعند الاجتماع لأن التعدد محقق في المسائل السابقة في الاب  
 الحيوان ولو اجتمع الموسرون والمعسران ووجب النفقة على الموسرين باعتبار المعسران أحياء في حق المعسر  
 قدر ما يجب على الموسرين (قوله ثم يلزمهم الكل) أى يلزم الموسرين كل النفقة (قوله فالنفقة عليهم ما هو ماله  
 لأن النصف في الارث للشقيقة والسدس للام والسدس للأخت لأب والسدس للأخت لام وكذا عليه  
 الشقيقة والام أربعة فربيع النفقة على الام وثلاثة أرباعها على الشقيقة اهـ حاجي ولولم يعتبر المعسران لكانت  
 النفقة أخماسا باعتبار المسئلة الرقبة فانه اعتبر من سهامهم وقد اجتمع النصف ومخرجه اثنان والثالث ومخرجه  
 ثلاثة فالجموع خمسة ثلاثة على الشقيقة واثنان على الام كالارث كما يلزم من سراح السراجية (قوله أى الرحم)  
 الاولى أن يزيد الحرم كما هو في نسخ (قوله أهلية الارث) أى كونه وارثا في الجلة لافي الحالة الواقعة ولا شك أن  
 الخال في الصورة الآتية وارث في الجلة (قوله اذ لا يتحقق الابدالموت) أى ولا نفقة حينئذ فتقوله تعالى وعلى  
 الوارث مثل ذلك معناه والله تعالى أعلم الرزق والسكوة واجبان على من هو أهل لارث ذلك المنفق عليه  
 في الجلة (قوله على الخال) أى وإن كان ابن العم هو الوارث وحده في الحال اهـ حاجي (قوله ولو استويا في الهرمية)  
 أى مع استوائهما في أهلية الميراث (قوله ربح الوارث الحال) أى بتقدير موت المنفق عليه وأنه ترك موراثة (قوله  
 ما لم يكن معسرا) المعسر في بكن للم (قوله فيجعل كائنت) رتكون النفقة كما هو على الخال من غير رجوع عن  
 العم اذا أبسر كما مر التنبيه عليه (قوله يجبر الابدالموت اذا غاب الاقرب) صورته له أخ شقيق وأخ لاب وهاهنا موسران  
 فغاب الشقيق يجبر الأخ لأب على النفقة وقدم الشراح هذه العبارة في الفروع عن الواقعات فالاولى حذفها  
 (قوله ويرجع به على الزوج اذا أبسر) هذا ينافي ما تقدم أن الرجوع انما يثبت للام فقط على الأب دون غيرها  
 (قوله على من رجه كامل) وذلك بأن يكون محرما من النسب (قوله ولذا) أى ليكون النفقة انما تجب على من  
 رجه كامل (قوله قواهم) أى في مسئلة الخال وابن العم (قوله قافهم) به به على أن هذا الكلام متعلق بكلامه  
 السابق وهو قوله فنفقة من له خال وابن عم (قوله بواجبة) زاده ليفقد أنه ليس المقصود النهي عن الاتفاق  
 على غير من ذكر (قوله للزوجة) صورته تزوج مسلم كآية (قوله والاصول) بأن يسلم الولد والدة ذميان

حال من المجموع بحيث تحل له الصدقة  
 ولوله منزل وخادم على الصواب بدائم (بقدر  
 الارث) انقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك  
 (و) لذا يجبر عليه) ثم فزع على اعتبار الارث  
 بقوله (فنفقة من) أى فقير (له أخوات  
 متفرقات) موسرات (عاجز أن يات  
 ولو أخوة مستقرين فسدسها على الأخ لأم  
 والباقي على الشقيق (كانه) وكذا لو كان  
 معهن أو معهن ابن معسر لانه يجعل كالبن  
 ليس بوارثه ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب  
 على الأشقاء فقط لارثهم معها وعند المتعاضدين  
 يعتبر المهرمون أحياء فيما يلزم الموسرين  
 ثم يلزمهم الكل كذا في أم وأخوات متفرقات  
 والام والشقيقة موسران فالنفقة عليهم ما  
 أرباعا (والمعسر فيه) أى الرحم (أهلية  
 الارث) الحقيقة اذ لا يتحقق الابدالموت  
 فنفقة من له خال وابن عم على الخال لانه محرم  
 ولو استويا في الهرمية كم ونال ربح الوارث  
 للحال ما لم يكن معسرا فيجعل كالميت  
 وفي التنبيه (أبسر) لا بعد اذا غاب الاقرب  
 وفي السراجية (مسر) زوجة وزوجته أخ  
 موسر (أبسر) أخوها على نفقة ويرجع به على  
 الزوج اذا أبسر انتهى وفيه النفقة انما هو  
 على من رجه كامل ولذا قال النهستاني  
 قولهم وابن العم فيه نظر لانه ليس بمهر  
 والكلام في أى الرحم المحرم قافهم  
 (ولانفقة) بواجبة (مع اختلافنا فينا  
 الازوجة ولا حول والفرع)

(قوله عاوا أو سئلوا) إشارة إلى أن المراد بالاصول ما يعم الأبوين والاحداد والجدات وما فرغ ما يعم  
وان سئل وصورة في الفروع تزوج ذمتي ذمتي قوله له ما ولدته أمك قلت الذمة هي ذمتي  
على الأب وفي البرجندى ولا يراد نفقة المملوك الكافر على السيد المسلم وان كان فقيرا لأنه بصدد بيان الأقارب  
اه (قوله لا الحريين ولو مستأمنين) لا نأمننا عن البرقي حق من يقا تلذ في الدبر ويقر بأصبة الجمع ليم  
الاصول والفروع والظاهر أنه لا يعم الزوجة فلها النفقة ولو حربية كناية لا بأس بها (قوله لا نقطاع  
الارث) تعديل لقوله ولا نفقة مع الاختلاف دينا فالنكاح واجب له بالاعقد لا بحساب ما يحق مقصوده وذلك لا يتعلق  
من ذكر متعلقة بالارث بالنص بخلاف الزوجة فانها لا تملك له مال ولا نفقة ولا يملك لها مال ولا نفقة  
بالتحريم الملة وأما غير الزوجة من الولد فلان الجنين لا يملك له مال ولا نفقة ولا يملك لها مال ولا نفقة  
يكفره لا تمنع نفقة جرت (قوله يبيع الأب عرض ابنه الكبير) هذا الاستحسان وهو قول الامام والقياس أن لا يجوز  
كالة قاروه وهو قول ما زال ولايته بالبلوغ ولذا لا يملك له مال ولا نفقة ولا يملك لها مال ولا نفقة  
القائب ويبيع المنقول من الحفظ دون العقار اه (قوله يبيع الأب عرض ابنه الكبير) هذا الاستحسان وهو قول الامام والقياس أن لا يجوز  
اه واهذا والله تعالى أعلم عدل الشارح عن هذا التعليق الى ما ذكره وانظر هل الجد في حكمه (قوله لا الام الخ)  
لانهم لا ولاية لهم أصلا في التصرف حاله المهر ولا في الحفظ بعد الكبر والمنفى انما هو يبيع الام لا الاتفاق عليها  
ولد اقال في الذخيرة الظاهر أن الأب يملك البيع والام لا تملكه ولكن بعد ما يبيع الأب فائس بصرف اليه ما  
في نفقته ما اه (قوله عرض ابنه) المراد به غير العقار سوى ومثل الابن البنت فلو قال ولده لكان أولى حوى  
(قوله الكبير) المناسب زيادة العاقل كالباقلة ذكر الجنون بعد (قوله لا عقاره) هو في اللغة الاراضى والاشجار  
والشرب والدور والمنازل حموي (قوله يبيع عرض ابنه) ويبيع عرضه بالاولى (قوله اتناها) من الامام  
وصاحبه (قوله) زوجة وأطفاله (قوله) أى زوجة القائب وابنه كاتفيمه عبارة انهر (قوله كافي النهر) أي أقره  
ابن جى (قوله بقدر حاجته) قال في الجرح أشار بقوله للنفقة الى أنه لا يجوز بيعه الا بقدر ما يحتاج اليه من النفقة  
جوابه زله أن يبيع الريادة على ذلك كافي غاية البيان وبهذا علم أن هذا كلام مستأنف لا من جهة البحث النهر كما فهم  
اد او هنا عترض بأنه بحث الطحاوى لا بحث صاحب النهر (فرعان) الاول الابن ليس كالأب فلا يبيع عرض أبيه  
شيء نظره ونفقته قهسا في عن شرح الطحاوى الثاني قال في الذخيرة اذا طلب الابن الكبير المأجر أو الاثنى أن  
أمد لو كان القاضي النفقة على الأب أجابه القاضي ويدفع ما فرض لهم اليهم لأن ذلك حقهم واهم ولاية الاستيفاء  
أما قال صاحب الجرح فعلى هذا لو قال الأب للولد الكبير أنا أطلعك ولا أدفع لك شيئا لا يلتفت اليه وكذا الحكم  
في نفقة كل محرم ليس لا يشترط يسار الأب للنفقة الولد الكبير المأجر يدافع (قوله ولا في دين له) أي للأب سواها  
وقد بدى الأب لبيد حكم دين غيره بالاولى قال في المنع لأن ثبوت الدين يحتاج الى القضاء أى ولا يقضى على  
غائب بخلاف نفقة الاولاد (قوله لها نفقة سائر الديون) إشارة الى الجواب عن اراد ان يلبى وحاصله  
أنه اذا كان البيع من الحفظ وله ذلك فالمانع منه لا جل دين آخر وحاصل الجواب وهو للاتفاق أن النفقة لا تشبه  
سائر الديون لأنه حينئذ يلزم القضاء على الغائب فلا يجوز بخلاف النفقة فانها واجبة قبل القضاء وانما قضاء القاضي  
اعانة فجاز يبيع الأب لعدم القضاء على الغائب اه (قوله لا ديانة) فلا ضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى ولا حرمة  
ولو مات الغائب حل له أن يحلف لورثته أنه ليس له من عليه حتى لأنه لم يرد بذلك غير الاصلاح وتقريره اذا عرف  
الوصى الدين على الميت فنضاه ولم يقر بذلك ولم يعرفه القاضي ولا الورثة لا يأثم وكذا اذا كان لرجل عند آخر  
وديعة وعلى صاحب الوديعة دين مثله او المودع يعلم أنه مات ولم يقض دينه وسع المودع أن يقضى ذلك الدين بحاله  
ولا يقتر به وكذا اذا كان على زيد اعمرو دين وعلى عمرو مثل ذلك الدين لرجل آخر فمات عمرو زيد يعرف أن عمرا  
لم يقض دينه يسع زيد أن يقضى دين عمرو وماله عمرو وعلى زيد ولا يخبر ورثته بذلك اه بحر (قوله كديونه) فانه  
اذا أتفق على من ذكر مما عليه يضمن كذا يفهم منه ولا يظهر الا أن يراد بالضمان عدم البراءة من الدين وقد سلف  
(قوله لو أتفق الوديعة) المناسب أو ما عليه من الدين (فرع) لو قضى المودع دين المودع بالوديعة قلته به يكون  
منا ولو كان بأمر القاضي لأن الامر هنا بقضاء الدين قضاء على الغائب وهو لا يجوز (قوله بغير أمر المالك)  
فان كان بأمره فلا اشكال (قوله أو قاض) وذلك لأن أمره ملزم لمعوم ولايته ولا يقال انه قضاء على الغائب  
فلو

عوا أو سئلوا (الذمتين) لا الحريين  
أول مستأمنين لا نقطاع الارث (يبيع الأب)  
لأن له ولاية التصرف لا الاتم ولا قبلة أقاربه  
ولا القاضي اجاعا (عرض ابنه الكبير)  
القائب لا الحاضر اجاعا (لا عقاره) فيبيع  
عقاره مفسر ويضمن اتفاه (لنفقة) له  
وزوجته وأطفاله كافي النهر بمقتدر حاجته  
لا فوقها (ولا في دين له سواها) لها القريبين  
النفقة سائر الديون (ضمن) قضاء لادبائ  
(مودع الابن) كديونه (لو أتفق الوديعة على  
لغيره) وديونه وأطفاله (بغير أمر المالك)  
أو (قاضي) ان كان

فلا يجوز لنا نقول نفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء وقضاؤه اعانة لهم بحسب كذا في غاية البيان (قوله والا فلا ضمان) أي الا يكن قاض في بلد الوديع فلا يضمن لانه لم يرد بذلك غير الاصلاح وله نظائر منها رجلا كان كما في سفر فأغنى على أحدهما فأنفق الآخر على المفقى عليه من مال المفقى عليه لم يضمن استسحانا وكذلك اذا مات فجهره صاحب من ماله لم يضمن استسحانا أو كان للمسجد أو قاف ولم يكن له امتول مقام واحد من أهل الحلة في جميع الاوقاف وأنفق على المسجد فيما يحتاج اليه لا يضمن استسحانا فإما بينه وبين الله تعالى وحكي عن محمد رحمه الله تعالى أنه مات واحد من تلامذته فباع محمد كتبه وأنفق في تجهيزه فقيل له انه لم يؤمر بذلك الى احد فتلا قوله تعالى والله يعلم المقدم من المصلح فما كان على قياس هذا الاصل لا ضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى استسحانا أما في الحكم فهو ضمان وكذا الورثة البكار اذا أنفقوا على الصغار ولم يكن هنالك وصي فانهم متطوعون حكوا وأماد يانه فانهم محسنون وبسببهم أن يقرروا بما فضل من نصيب الصغار فقط ولحقوا بالانبياء عليهم اه قوله كالارجوع) قال في البحر وقال الارجوع له لان المودع ملك المدفوع بال ضمان فكان متبرعا بملك نفسه وظاهره أنه لا فرق بين أن ينفق عليهم وأن يدفع الوديعة اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود العلة فيهما (قوله وكما لو انحصر الخ) قال في التهرير ينبغي أنه لو انحصر ارضه في المدفوع اليه كالأب مثلا فلا ضمان كالأول ثم المصوب للمالك بغير علة وهذا لانه وصل اليه عين ما يستحقه اه حاشي وهذا انما يكون بعدم موت المودع وارادة الوارث الذي أنفق عليه الرجوع بدعوى الاتفاق بغير اذن المالك (قوله والا يوان) مثلها الزوجة والولد كما يأتي (قوله أي جنس النفقة) رجع المصنف الضمير الى الحق أي من جنس حقه ما بان يكون ذراهم أو نانيروم لهما غلة العبد والدار كما مر (قوله لوجوب نفقة الولاد) أي الاصول والفروع وأشار به الى أن الحكم ليس قاصرا على الابوين أي اذا كانت واجبة فلا اتفاق استوفوا - فتوقعهم (قوله حتى لو ظفر بجنس الخ) الاولى أن يقول كافي البحر حتى اذا ظفر أحد هؤلاء بجنس - فمهم كان له الاخذ بغير قضاء ولا رضا فإما نفقة سائر الاقارب فلا تجب الا بالقضاء أو الرضا حتى لو ظفر واحد من الاقارب بجنس - فمهم لم يكن له الاخذ الا بقضاء أو رضا اه ثم ان الاخذ بغير قضاء مقيد باباء الابن وأن لا يكون غمة قاض كما سلف (قوله حكم الحال) أي حال الاب يوم النصوصة فان كان معسرا فالقول قوله استسحانا في نفقة مثله وان كان موسرا فالقول قول الابن بغير عن انخلاصة (قوله غير الزوجة) يشمل الاصول والفروع والمحامد والمالك وسبأ في التصريح بغيره ومعه (قوله زاد الزبلي والصغير) هو تابع لغيره قال في البحر واستثنى في الذخيرة معزيا الى الحواشي وأقره عليه الزبلي نفقة الصغير فانما تصير ديناً على الاب بقضاء القاضي بخلاف نفقة سائر الاقارب اه (قوله أي شهر فأكثر) أمّا قبله فلا تسقط وهي مادون الشهر كافي الذخيرة وتبعها الشارحون لانها لو سقطت بالمدة السيرة لما أمكنهم استيفاءها بجر (قوله سقطت) وهل يحرم عليه النزع عند الطلب مقتضى وجوبها الا ان لا تجب الا بالقضاء أو الرضا أفاده صاحب البحر (قوله لم يحصل الاستسحان فيما مضى) أي ونفقة هؤلاء تجب كفاية للحاجة وقد حصلت الكفاية فيه أنه قد يقرض النفقة في هذه المدة (قوله بالقضاء) أي أو الرضا ولا يمتد الى الرضا في جانب الصغير الا مع أمه مثلا (قوله الا أن يستدين غير الزوجة) أما الزوجة فله النفقة مطلقا ولو كانت من مال نفسها أو من مسئلة الناس (قوله بأمر قاض) وذلك لان القاضي له ولاية عامة فصارا ذنه كأمر القاصب فتصير ديناً في ذمته بجر (قوله فلو لم يستدين بالفعل) أي وأنفق من صدقة تصدق بها عليه مثلا (قوله فلا رجوع) لعدم الحاجة وحصول الكفاية (قوله بل في الذخيرة ولو كل أطفاله الخ) مقتضى كون الصغير كالزوجة أنها لا تسقط نفقتهم بأكلهم من مسئلة الناس الا أن تستثنى هذه المسئلة أو يكون المراد بكون الصغير كالزوجة أن لا تسقط نفقته بمعنى المدة في كل شيء (قوله ولو أعطوا شيئا واستدانوا شيئا) هذه الجملة من كلام الذخيرة حيث قال فيها فلو أعطوا نصف الكفاية واستدانوا لهم الأم الصغير رجعت بما استدانوا (قوله أو أنفقته) هذا ابتداء كلام الخاتمة ونصها رجلا غاب ولم يترك لولاده الصغار نفقة ولا هم مال تجبر الإثم على الانفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه قال في البحر ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن بها فيفرق بين ما إذا أنفقت عليهم من مالها وبين ما إذا كلوا من المسئلة (قوله رجعت بما زادت) التعبير غير ظاهر ولو قال رجعت بما استدانوا أو بما أنفقت ويكون الاول واجبا الى مسئلة الذخيرة والثاني الى مسئلة الخاتمة لكان

والا فلا ضمان استسحانا كما لا رجوع  
وكما لو انحصر ارضه في المدفوع اليه  
لانه وصل اليه عين حقه (و) الا يوان (لو أنفق  
ما عندهما) للقائب (من ماله على أنفسهم  
وهو من جنسه) أي جنس النفقة  
ولا يضمن لوجوب نفقة الولاد والوجة  
(لا) يضمنان لوجوب نفقة الزوج والولد كما يأتي  
قبل القضاء حتى لو ظفر بجنس حقه فله أخذه  
ولذا فرضت من مال القائب بخلاف بقية  
الاقارب ولو قال الابن أنفقته وأنت موسر  
وكذا الابن لكم الحال يوم النصوصة  
ولو برهن فبينه الابن خلاصة (قضى نفقة  
غير الزوجة) زاد الزبلي والصغير (ومضت  
مدة) أي شهر فأكثر (سقطت) لم يمتد  
الا بغيره فمضت نفقة الصغير بقضاء  
ونفقة الزوجة والصغير تصير ديناً بقضاء  
(الا أن يستدين) غير الزوجة (بأمر قاض)  
فلو لم يستدين بالفعل فلا رجوع بل في الذخيرة  
لو كل أطفاله من مسئلة الناس فلا رجوع  
لا تهم ولو أعطوا شيئا واستدانوا شيئا  
أو أنفقته من مالها رجعت بما زادت خاتمة

حسن (قوله وينفق منها) أي من المستدانة (قوله عزاه) الصغير لا اشتراط (قوله لكن نظرفيه) أي في هذا الاشتراط  
في الهر وتبعه الجوى (قوله حتى لو استدان وأنفق من غيره وفي الخ) أقول الظاهر أن هذه اتفاقية وانما أراد  
من اشتراط هذا الشرط اخراج النفقة من ماله أو من صدقة ولذا قال في البحر بعد ذكر هذا الشرط قال في المبسوط  
فلو أنفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله أو من صدقة تصدق بها عليه فلا يرجع له لعدم الحاجة اهـ وحينئذ  
فلا خلاف بينهم وسقط التنظير (قوله أو من عليه النفقة) يشمل القريب ذا الرحم المحرم (قوله أي الاستدانة  
المذكورة) التي هي بأمر القاضي وقد أنفق منها (قوله دين ثابت) فيمنع من وجوب الزكاة لأنه دين له مطالب من  
جهة العباد بغير (قوله ثم نقل عن البرازية) حيث قال وفي البرازية قالت الأم للقاضي اغرض نفقة هذا الصغير  
على أبيه وصرى حتى استدين عليه فله القاضي فإذا استدان عليه وأيسر رجعت فان لم ترجع عليه حتى  
مات لا تأخذ من تركته في الصحيح اهـ (قوله ونقله المصنف) أي هذا التصحيح (قوله فائلا ولولم ترجع الخ) ظاهره  
أن هذا لم يكن في عبارة البرازية مع أنها صرحت به وصرح بترجع إلى الأم (قوله حتى مات) أي الأب (قوله قائل)  
قال الحلبي هذا أمر لاه في التأمل في اختيار أحد القوابر المحضين مراعاة لأحرى والارفق بالناس كما مر وأول  
الكتاب اهـ أقول الذي ظهر لي أن موضوع العبارتين مختلف فمسئلة المصنف وجرى عليها في الكفر  
والوقاية والايضاح عامة في الأم وغيرهما من الأقارب والوالدين وموضوعها اذا مات وترك شيئا لا يعقبه موصرا  
كمبدأ الخدمة وثياب البدن وأما مسألة البرازية والخلصة فهي في الأم اذا لم ترجع على الأب بعد يسار  
ثم مات كما هو المتبادر منها لأن سكوتها عندي سار دليل تبرعها بما أعتقت ولا يؤخذ من هذه خصوصية بل هي خبران  
الخلاف في جميع صور المسئلة ولذا لم يذكرها في البحر على أن ثبتت لها المصلحة المفسدة أي صاحب الكفر  
ولم فيه أخوه والراي الجوى وغيره على أن الميزان هذا الخلاف والله تعالى الموفق (قوله له وواتها بعضي الزمن)  
لأنهم من غير بني رمان وتسقط نفقته فيه وفيه اضرب بالمتحقق وعود على موضوعه بالنقض وفيه انه يقال  
ما المانع أن يأمر بالاستدانة ثم يجبره ليدفع ما استدان وذكره الحلبي وكتبته قبل الاطلاع عليه  
(قوله وقسده) أي قيد عدم الحبس في نفقة القريب أفاده الجوى (قوله بما فوق الشهر) الأولى بالشهر  
وما فوقه لأن الكثير الشهر وما فوقه والقليل مادونه وهو الذي أسلفه أي فيحبس أقل من الشهر لعدم سقوطه  
ولا يحبس شهرا فأكثر (قوله ولا يصح الأمر بالاستدانة ليرجع عليه بعد بلوغه) قال في البرازية  
وان لم يكن له غير ولا لأمه مال وأمر الحاكم بالاستدانة على الصغير حتى يرجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع  
اهـ فقد أفاض أن الحساكم لا يملك الأمر بالاستدانة الا اذا كان للصغير مال أو كان هناك من يجب نفقته عليه  
اهـ حلبي عن المنع والمراد بقوله اذا كان للصغير مال المال الغائب والافعال الحاضرة يتفق منه (قوله ويجب  
النفقة الخ) أي بقدر كفايته من غائب قوت البلد وادامه وكذلك الكسوة ولا يجوز الاقتسار فيه على ستر  
العورة فان تنعم السيد في الطعام والادام والكسوة لا يجب عليه أن يدفع إلى الرقيق مثله بل يسقط ذلك وان كان  
السيد بياكل ويابس دون المعتاد شخصا ورياضة لزمه رعاية الغائب الرقيق على الاصح ويستحب ان يسوى بين  
عبده وجواريه في الطعام والادام والكسوة على الاصح ويزيد الجارية التي للاستمتاع في الكسوة للعرف ويجب  
على المولى شراء الماء لطهارة رقيقه وان أولى رقيقه اصلاح طعامه وسقيه بخير من يملكه لئلا يمتنع  
العبد فاد بالسيده أن يطعمه منه واجلسه معه أفضل ند بالي التواضع ومكافأه للاحلاق هذه (قوله بأقاربها)  
حتى السكنى ان لم يكن في بيت المولى مأوى له (قوله له لو كره) يشمل الصغير والكبير الذكرا والانثى الصحيح والمريض  
والزمن والاعمى وشمل ما اذا كان له أب موجود حاضرا أولا والامة المتزوجة حيث لم يوتئ منزل الزوج اهـ بغير  
(قوله كوصي بخدمته) بشرط أن يكون منتفعا به أما اذا مرض مرضا يمنعه من الخدمة أو كان صغيرا لا يبلغ  
حد الخدمة فنفقته على مالك الرقبة بغير (قوله على البائع) هذا اذا كان يباعا بانا في بيع الخمار يكون على  
من يصر إليه الملك هندية (قوله واستشكله في البحر) أصله لصاحب القنية (قوله بأنه لا ملكة) أي للبايع (قوله  
فينبغي أن تلزم المشتري) البحث لا يرد المنقول ووجه المنقول ظاهر وذلك لأنه لم يسله إلى مالكه ولا يخرج عن  
ضمانه الا بتسلية فقيه شائكة الملك (قوله فان امتنع فهي في كسبه) أي ان امتنع السيد من الاتفاق فالتفقة  
في كسبه قال في الهندية فان أبي المولى عن الاتفاق فكل من يبيع للأجارة يؤجر وينفق عليه من أجره كذا

(وينفق منها) عزاه في البحر له بطريق  
نظرفيه في النهر بأنه لا أثر لما قامه على استدانته  
حتى لو استدان فانفق من غيره ووقع  
استدانته لم تسقط ايضا حتى (قوله مات الأب)  
او من عليه النفقة (بعدها) أي الاستدانة  
المذكورة (فهي) أي النفقة (دين) ثابت  
في تركته في الصحيح بغير نقل من البرازية  
تصح ما يحمله ونقله المصنف عن الخلاصة  
فائلا ولولم ترجع حتى مات لم تأخذها من  
تركتها هو الصحيح اهـ نفقة القريب المحرم  
وفي البدائع المنع من نفقة القريب الراس  
بغير ولا يجبر لغيرها حتى  
فيستدرك بالضرر وفيه في النهر  
بما فوق الشهر لعدم ستره في كسبه  
ولا يصح الأمر بالاستدانة  
بلوغه (و) يجب النفقة بانو  
منفعة وان لم يملك رقية كوصي  
وفي القنية نفقة المبيع على البائع  
هو الصحيح واستشكله في البحر  
رقية ولا منفعة فينبغي أن تلزم المالك  
(فان امتنع فهو في كسبه)



في المحط وان لم ينف الكسب بالنفقة فالباقي على المولى وان زاد فلان يادله كذا في السراج ومن لا يصلح للاجارة  
 لصغر أو ما أشبه ذلك ففي العبد والامة يؤمر المولى لينفق عليهما أو يبيعهما وفي المدر وائم الولد يجبر المولى على  
 الاتفاق لا غير محبط (قوله بأن كمال صحبها) تصوير لا قدرة وليس المراد أن يكون له معرفة بها (قوله كعين البناء)  
 هو الذي يسمى في عرف مصر بالفاعل (قوله ككونه زمنا) تمثيل ان لا يقدر على الكسب الذي أفاده قول  
 المصنف والاولاد دخلت الكاف الصغير وقد سبق (قوله أو جارية لا يؤجر مثلها) بأن كانت حسنا يخشى عليها  
 الفتنة والحال أنها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامة قادرة على الكسب ومعرفة بذلك بأن كانت خبازة  
 أو غسالة تؤمر بالكسب أيضا هكذا قال الامام أبو بكر البلخي وأبو اسحق الفقيه الحافظ رحمه الله تعالى هندية  
 قال في الشرع بلالية فـ لم أن الاثنية هنا ليست اماره بل مجز بخلافه في ذوى الارحام ١٠ لكن نقول الحوى عن  
 البرجندى عن الملقط ما يقتضى كون الاثنية اماره مجز حتى في الاما ونصه للجارية أن تنفق من مال مولاهما  
 على نفسها لانها ليست من أهل الكسب بخلاف العبد وله المثلثة ذات خلاف (قوله أمره القاضي) أى أمر  
 اجبار حوى وانما كان يأمره ولا يبيع عليه لان الامام لا يرى جواز البيع على الحر ولكنه يجبره حتى يبيعه  
 اذا استفق عليه البيع اه بحر (قوله ان محله) أى ان كان المملوك محل للبيع كالنق (قوله كدبر) أى مطلق  
 (قوله أو أخذ) أى دراهم لا يشترى بها ما يحتاجه (قوله قدر كفايته) وتجر الزيادة (قوله أو لم يأذن له فيه) أى  
 في الكسب مع القدرة قال في الهندي يزجله عبد لا يتفق عليه ان كان قادرا على الكسب فليس له أن يأكل من  
 مولاه من غير رضاه وان كان عاجزا فله أن يأكل وان كان قادرا ومنعه عن الكسب يقول العبد اما أن تأذن لي  
 في الكسب وانما أن تنفق على فإذا لم يأذن له فله أن ينفق على نفسه من مال مولاه كذا في التتارخانية ناقلا عن  
 الولوالجية (قوله والا) أى بأن لم يكر عاجزا أو أذن (قوله كالموت عليه مولاه) أى ضيق عليه في النفقة بأن دفع له  
 شيئا لا يجنيه (قوله لا يأكل منه) أى من مال مولاه (قوله ان قدر) بأن كان صحبها وان كان زمنا أخذ ما يكفيه  
 (قوله وفيه تنازع في عبد الخ) في الهندي ولو كان المملوك بين التريكر فنفقته عليه ما يقدر ملكهما وكذلك  
 لو كان في أيديهما كل واحد منهما ما يدعى أنه ولا يئنه لهما فنفقته عليهما وقالوا في الجارية المشتركة بين اثنين  
 أنت بول فادعاه المولى ان تنفقة هذا الولد عليهما وعلى الولد اذا كبر نفقة كل واحد منهما بدائع (قوله لانه  
 مضمون عليه) جواب سؤال حاصله كل الاثني الاجابة بالبيع لانه رعايتون هنده فبعضه وحفظ غنه أولى  
 وحاصل الجواب أنه محفوظ عليه مطلقا لانه مضمون على الغاصب (قوله أو أخذ الاثني) أى العبد الاثني ومثله  
 اذا وجد دابة ضالة في المصر أو في غير المصر كافي البحر (قوله أو أحد شريكي عبد غاب أحدهما) فزجره أو يبيعه  
 ويدفع النصف للباقي ويحفظ ما تبقى حفظه للغائب (قوله ونحوها) وهو الاثني وعبد الشريك (قوله بل يؤجره)  
 أى يأمره بأن يؤجره كافي البحر (قوله بل يؤجره) أى القاضي صنع الشارح يقتضى أن هذا الحكم في الاثني أيضا  
 مع أن المذهب فيه أن أخذ الاثني اذا اطلب من القاضي ذلك فان رأى الاتفاق أصل أمره وان خاف أن تأكله  
 النفقة أمره بالبيع وأما جاريته فهي بحت لصاحب النهر حيث قال ان أمره بالاجارة أصل ولم يذكره اه فان كان  
 ينفق للشارح أن يدخل مسئلة الاثني في الحكم الذي ذكره المصنف لاجلها أنه منقول المذهب ويمكن أن يجاب  
 عن بحت صاحب النهر بأنه انما منع من اجارته خوف اياقه ثانيا أفاده أبو السعود (قوله دفعا للضرر) أى عن  
 المالك بسبب أكل النفقة ويستغنى عن هذا بقوله ثلاثا لانه نفقة (قوله والنفقة على الاثني) أى نفقة العبد  
 أو الدابة على الاثني لانه المالك (قوله والمستعير) وذلك لانه لا نفقة بغير عوض فصار كالوصى له بالنفقة  
 أفاده في البحر (قوله وتسقط به نفقة) أى تسقط النفقة بغير السبيل له بد ونحوه (قوله وتلزم بيت المال) أى  
 اذا لم يكن له مال وعلى هذا نفقة الشيخ الكبير والرمي والاربع على بيت المال اذا لم يكن له مال ولا قرابة كذا  
 في المضمرات (فرع) يجوز وضع الضريبة على العبد ولا يجبر عليها بل ان اتفاقا على ذلك فتح (قوله أجبره القاضي)  
 ذكر الخصاص أن القاضي يقول للآثني اما أن يبيع نصيبك من الدابة أو تنفق عليها رعاية لجانب الشريك اه  
 بحر (قوله ديانة) أى لو استغنى بغير ذلك (قوله للثني عن تذيب الحيوان واضاعة المال) وقد اجتمعنا قال  
 في البحر لا يجبر على الاتفاق على غير الرقب ولو كان حيوانا لانها ليست من أهل الاستحقاق الا أنه لو استغنى بغير  
 قيمته وبين الله تعالى في الاتفاق على الحيوانات لانه عليه السلام نهى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهى

ان قدر بأن كان صحبها ولو غير عارف بصناعة  
 فيشتر نفسه كعين البناء بحر (والا) ككونه  
 زمنا او جارية لا يؤجر مثلها (أمره القاضي  
 يبيعه) وقال يبيعه القاضي وبه يقتضى ان  
 محله (الاكدر وأمر ولد الزم بالانفاق  
 لا غير) عبد لا يتفق عليه (بلا رضاه  
 أو أخذ) من مولاه (قدر كفايته) (والا)  
 عاجزا عن الكسب) أو لم يأذن له فيه (والا)  
 يأكل كالموت عليه مولاه لا يأكل منه بل  
 يكسب ان قدر يجتبي وفيه تنازع في عبد  
 أو دابة في أيديهما يجبران على نفقته (نفقة  
 العبد المقصود على الغاصب (من القاضي  
 مال كذا فان طالب الغاصب (من القاضي  
 لا يصلح ان نفقة أو البيع لا يجيبه) لانه مضمون  
 عليه (والمالك) ان خاف القاضي  
 على العبد الضايع باعه القاضي لا الغاصب  
 وأمسك القاضي غنه (المالك طالب المودع)  
 أو أخذ الاثني أو أحد شريكي عبد غاب  
 أحدهما (من القاضي الامر بالنفقة على  
 عبد الودعة) ونحوها (لا يجيبه) تلا  
 تأكله النفقة (بل يؤجره ويغنى منه أو يبيعه  
 ويحفظ غنه مولاه) دفعا للضرر والنفقة  
 على الاثني والراهن والمستعير وأما كونه  
 فـ على المـ بر وتسقط به نفقة ولو زمنا وتلزم  
 بيت المال خلاصة (دابة مشتركة بين اثنين  
 امتنع أحدهما من الاتفاق أجبره القاضي)  
 لتلا تضرر شريكه جوهرة وفيها (وبؤس)  
 اما بالبيع واما (بالانفاق على جماعة ديانة  
 لا قضاء على) ظاهر (المذهب) للثني عن  
 تعذيب الحيوان واضاعة الماله

عن اضاءة المال وفيه اضاءته (قوله ورجه الطحاوي والكامل) قال الطحاوي وبه نأخذ وقال الكامل غايه ما فيه أن تصور فيه دعوى حسبه فيبهره القاضي على ترك الواجب فيه قال في البحر وظاهر المذهب والحق ما عليه الجماعة ونقل عن الهداية أن الأصح قولهما فحصل أنه ما قولان صحيحان ولكن المفتي به قواهما (تقية) يكره الاستقصاء في طلب البهية إذا كان مضراً بها كقلة العلف ويكره ترك الحلب أيضاً ويستحب أن يرض الحلب أظفاره ثلاثين يوماً ويستحب أن لا يأخذ من لبها إلا ما فضل عن ولدها مادام لا يتناول غيره ويكره تكليف الدابة ما لا تنطقه من ثقل الحمل وإدامة السير وغيره وإذا كان له ثقل يستحق أن يتركها في كوارثها شيئا من العسل ويستحب أن يكون ذلك في الشتاء أكثر وإن قام شيء لغيرها مقام العسل لم يهين عليه إبقاء العسل كذا في الجوهرة النيرة (قوله في غير الحيوان) كالدرور والعتار والاشجار رزيلي (قوله وإن كره تضييع المال) أي تخرى (قوله ما لم يكن له شريك) فيجبر (قوله كما مر) أي في الدابة من قوله لا يختص شريكه وقد صرح به في شرح الملتقى (قوله أنفق الآخر) ظاهره ولو بلا أمر قاض قال الحلبي والفرق بين هذا وبين ما إذا غاب أحدهما أن هذا متعنت في عدم انفاقه بخلاف ما تقدم فانه معذور بغيبته وفي نسخة الثاني والأظهر التعبير بالآخر (قوله وكذا التضييع والرجع) أي إذا أنفق أحد الشريكين في غيبة صاحبه من غير إذن صاحبه وأذن القاضي فانه يكون منطوقاً (قوله والوديعه) إذا أنفق عليها المودع وليس للقاضي أن يأمره بالنفقة بل بالاجارة والبيع (قوله واللقطة) أي إذا أنفق عليها من غير أمر القاضي ولا يقال من غير إذن صاحبها لأنها حينئذ تخرج عن كونها لقطة وحكم اللقطة أن الملقط إذا رفع إلى القاضي إياها به بالنفاق لا ينفق إلى قوله قبل إقامه البينة وبعد ما أقام البينة كان القاضي بالخيار أن شاء قبله وإن شاء لم يقبل وبعد ما قبله إن كان الاتفاق أصح أم بعده وإن كان تركه أصح أم بيعه وأمسك الثمن هندية (قوله إذا استمرت) أي رهما أحد الشريكين وانظر ما لو كان مضطراً إلى ثباتها بأن علم أنه لو لم يبن له دمت ونقل الشارح في الشركة عن الاشياء المشتركة إذا أتهم فأي أحدهما العمارة فإن أحق القسمة لاجبر وقسم والآخر ثم أجره ليرجع (فرع) أنهم لم السفل وامتنع صاحبه من بثائه لصاحب العلوان ينييه ويمنع صاحبه عنه حتى يعطيه ما غرم فيه ولا يكون متبرعاً لانه مضطراً لانه لا يصل إلى حقه الابن والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم \* (كتاب العتق) \*

منأشبهه بالطلاق أن في كل رفع القيد وأن كلامهم لا يقبل الفسخ بعد الوقوع غير أنه قدّم الطلاق وإن كان غير مندوب إليه وصلاته بمقتضاه وهو النكاح وذكر بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق ثلاثاً وستين نسمة وعاش ثلاثاً وستين سنة وفخر بيده في حجة الوداع ثلاثاً وستين بدنة وأعتق عاتكة تسعاً وستين وعاشت كذلك وأعتق أبو بكر كثيراً وأعتق العباس سبعين وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين وأعتق عكيم بن حزام مائة مطوقين بالنضه وأعتق عبد الله بن عمر ألفاً وعمر أمة ورجل سبعين حجة وحبس ألف فرس في سبيل الله تعالى وأعتق ذوالكلاع الجبيري في يوم غماسة ألفاً وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفاً وروى الحاكم عن مسلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اسق عبد الرحمن سلسيل الجنة رضى الله تعالى عنهم أجمعين وعما بلغني أي سيد صار له العبد وجوابه عبد مسلم استولى على مولاة الحارثي يهتق ويصير مولاة ملكه (قوله ميزت الاسقاطات) أي ميزها الشارع والاسقاطات جمع اسقاط والمراد اسقاط قيد النكاح والرق والطلب بالقود وبالدين (قوله اختصاراً) وجه الاختصار هنا أن العتق أخصر من قولنا اسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه يصير به المملوك من الأحرار (قوله وعما في الذمة) أي من الدين (قوله وعن البضع) أي اسقاط منافعه (قوله أيم) فهو استيلاد وملا قريب (ودخول حربي) اشترى مسلماً دار الحرب فانه في هدم الصور لم يمتنع الا هتاق بل العتق ومن عبر بالاعتاق كالكنز والمثني نظراً إلى الغالب (قوله مؤلفه الخروج عن المملوكية) ويطلق لغة أيضاً على النجاء يقال فقت الفرس إذا سبقت ونجت وعلى الطيران يقال عتق فرخ القطة إذا طار (قوله من باب ضرب) وأما العتاقه بمعنى التدم والعتي بمعنى الجمال فن باب نصر (قوله ومصدره عتق وعتاق) الأول بالكسر والثاني بالفتح وهذا ما في البحر عن ضياء الخوهم وفي القهستان العتاق والعتاقه بالفتح الخروج عن الرق والعتق بالكسر اسم منه اه فحصل العتق اسم مصدر (قوله عبارة عن اسقاط المولى الخ)

وعن الشافعي يجبر ورجحه الطحاوي  
والصحيح مال وبه قالت الأئمة الثلاثة  
ولا يجبر في غير الحيوان وإن كره  
تضييع المال ما لم يكن له شريك كما نقلت  
وفي الجوهره وإن كان العبد مشتركاً فامتنع  
أحدهما أنفق الآخر ودفع عليه ونقل  
المصنف تبعاً للبحر عن الخلاصة أنفق الشريك  
على العبد في غيبة شريكه بلا إذن الشريك  
أو القاضى فهو منطوق وكذا التضييع والرجع  
والوديعه واللقطة والدار المشتركة  
إذا استمرت والله أعلم  
(كتاب العتق) \*

ميزت الاسقاطات بأسماء اختصاراً فاسقاط  
الحق عن القصاص عفو وعما في الذمة أبراء  
وعن البضع طلاق وعن الرق عتق وعنون به  
لا بالاعتاق ليم نحو استيلاد وملا قريب  
(هو) مؤلفه الخروج عن المملوكية من باب  
ضرب ومصدره عتق وعتاق وشركاً (عبارة  
عن اسقاط المولى)

لوعرفته بأنه قوة حكمية يصيرهم أهلاً للقضاء والشهادات وغيرها كان أولى لأن الإسقاط انما يناسب الاعتناق  
 وهو لم يصير به على أن التعريف به انما هو على قول الامام القائل بالتجزى لا مكان إسقاط بعض الحق دون  
 البعض وأما على مذهب المصاحين فهو إثبات القوة الشرعية فلا يتجزى عندهما (قوله - حق عن مملوك) من  
 البيع والمكاتب والتدبير والوطء والانسكاح والاستخدام (قوله بوجه مخصوص) وهو ما دعوى التسبيح  
 أو الاقرار بحرية غيره أو اللفظ الانشائي الدال عليه ولا يدخل فيه ملك القريب والدخول في دار الحرب  
 فانهما في الحق لا في الاعتناق المعترف بالإسقاط (قوله يصير مملوك به من الاحرار) أخرج بذلك التدبير  
 والمكاتب قبل موت السيد وأداء الخيرون فان قيم ما إسقاط البيع والهبة والوصية لكن لم يصير العبد به من  
 الاحرار (قوله وركنه اللفظ الدال عليه) سواء كان اقراراً بالحرية أو ادعاءً بنسبه أو لفظاً انشائياً والتدبير يرجع  
 الى الاعتناق سواء نشأ عن اعتناق أم لا وانما قلنا ذلك لصح قوله وملك قريب (قوله ودخول حر في الخ) صورته  
 اشترى حر في مستأمن عبداً مسلماً فأخذ له دار الحرب عتق عند مولانا الامام رضى الله تعالى عنه وقال  
 صاحبنا لا يعتق (قوله واجب ككفارة) أي كفارة القتل والظهار والافطار واليمين الا أنه في الثلاثة الاول واجب  
 على التعيين في حق القادر وعليه وفي اليمين واجب بخير فيه وهل المراد بالوجوب المصطلح عليه أو الافتراض  
 قولان (قوله بلائيه) أي نية قربة أو عصية (قوله لحديث عتق الاعضاء) وهو ما في الكتب الستة من اعتق  
 رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار ورواه أبو داود وأبو جرحل أعتق امرأتين  
 مسلمتين كانتا فكاكاً من النار يجزى. كان عظمين منها عظم من عظامه اه ومن هنا طال المشايخ يشدب  
 أن يعتق الرجل الرجل والمرأة المرأة (قوله وهن يحصل ذلك) أي المنسوب بالترتيب عليه الثواب المذكور  
 (قوله الطاهر نعم) أي ولا يوقف على مادة العتق ولا بد في تحصيله من النية والبحث له صاحب التمهيد قاله الحلبي  
 (قوله ومكروه افلان) الطاهر أنما تحريره لانها المرادة عند الإطلاق وهذا ينافي ما في البحر عن المحيط من أن  
 الاعتناق قد يقع مباحاً لا قربة بأن أعتق من غير نية أو أعتق لوجه فلان اه اللهم الا أن يراد بالمباح ما ليس حراماً  
 فبعض المذكور الا أن الاقرب حينئذ كراهة التنزيه (قوله وحرام بل كفر للشيطان) مثله الصم والكلام على  
 التوزيع فان أعتق اهما من غير قصد تعليم ثبت الحرمة من غير كفر وان مع قصده ثبتا اه وكذا يحرم عتقها ان  
 غلب على ظنه أنه يذهب الى دار الحرب أو يرتد أو يخاف منه السرقة أو قطع الطريق كما في التمهيد (قوله ويصح من  
 حر) فلا يصح من ماذون له في التجارة ولا من مكاتب (قوله مكاتب) مفهومه ما أفاده الشارح بقوله لا من صبي  
 الخ (قوله ولو سكران) أي يحظر وتزنيته منزلة العاقل (قوله أو مكربها) فلا يشترط فيه الطوع كما لا يشترط فيه الحد  
 فيقع بالهزل والاولى للشارح - حذف هذا وما قبله لان المصنف فيما يأتي ذكرهما (قوله أو مخطئاً) كما إذا أراد  
 أن يخطب به بقوله أنت صالح مثلاً فقال أنت - (قوله أو مريضاً) ولو مرض الموت لكره بيعه من الثلث لانه  
 وصية كما في البحر (قوله وأشار الى المبيع) أي أوالى المصنوب فأعتقه المالك أو المشتري من غير علم أنه عبده (قوله  
 عتق) ويجعل المشتري به قابضاً ويلزمه الثمن بصر وكذا يجعل المالك قابضاً المصنوب فلا توجه له مطالبة على  
 المصنوب (قوله لا من صبي) أي لا يصح العتق منه كما لا يصح طلاقه وان كان عاقلاً (قوله ومعتوه الخ) قد سبق  
 في الطلاق ايضاح معانيها فراجع ان شئت (قوله ومجنون) إذا أوقعه حال جنونه أما إذا كان جنونه منقطعاً  
 وأوقعه حال افاقته فهو في العاقل كما في البحر (قوله أو قال وأما حر في دار الحرب) سيأتي أنه لو أعتق المسلم  
 أو الحر في عبده في دار الحرب لا يعتق بعتقه بل بالتضليل فلا ولاه خلافاً للثاني والمصلحة محمولة على ما إذا كان العبد  
 حريباً أما إذا كان العبد مسلماً أو ذمياً عتق بأدخاله دار الحرب عند الامام لعدم محليته للاسترقاق فيها (قوله وقد علم  
 ذلك) أي الجنون وغيمه وكرهه حريباً أما كونه صبياً أو ثامناً فما يتحقق في كل شخص قال في البحر ولو قال أعتقت  
 وأنا صبي أو وأنا ثامناً كان القول قوله وكذلك لو قال أعتقته وأنا مجنون بشرط أن يعلم جنونه أو قال وأنا حر في دار  
 الحرب وقد علم ذلك اه ولا بد أن يكون مالكه في الحالة التي أسند اليها كماله (قوله فالقول له) وهل  
 يهلف إذا طلب العبد ذلك يجزى (قوله في ملكه) خرج اعتناق غير المملوك ولا يرد عتق الفصولي الجاهل كما يوهمه  
 في البحر لأن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة نهر والمراد الملك المحقق ليخرج اعتناق الحل المولد سنة أشهر  
 فأكثر من وقته (قوله ككتاب) فانه حر يد مملوك وقبة ومنه العبد المأذون والمشتري قبل القبض والمرهون

حقه عن مملوك بوجه مخصوص (بصير  
 المملوك به) أي بالإسقاط المذكور (من  
 الاحرار) وركنه اللفظ الدال عليه أو ما يقوم  
 مقامه كملك قريب ودخول حر في  
 مسلماً في دار الحرب وصفته واجب ككفارة  
 ومباح بلائيه لانه ليس بعبادة حتى يصح من  
 الكافر ومنسوب لوجه الله تعالى لحديث عتق  
 الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير وشراء  
 قريب الطاهر نعم ويكره افلان وحرام بل  
 كفر للشيطان (ويصح من حر مكاتب  
 ولو سكران) أو مكربها أو مخطئاً أو مريضاً  
 أو لا يميز بأنه مملوك كقول القاصب لا اله الا  
 او البائع فاعتق أعتق عبدي هذا وأشار  
 الى المبيع عتق لا من صبي ومعتوه ومدهوش  
 ومبرم ومغشى عليه ومجنون وثامناً كما لا يصح  
 طلاقهم ولو أخذ مطلقاً عماد كرا أو قال وأنا  
 حر في دار الحرب وقد علم ذلك فالقول له  
 في ملكه ولو رقبه ككتاب

والمستاجر والعبد الموصى برقبته لانسان وبخدمته لا يخرأ اذا اعتقه الموصى له بالرقبة بجر (قوله اذا اولده  
 ستة أشهر) لعدم اليقين بوجوده وقته بجر (قوله ولو باضاقة اليه) أي باضاقة العتق الى الملك والاولى الا بيان  
 بأو والحاصل أنه اذا علق بالملك أو سببه كالشر لا يشترط تحقق الملك وقت التعليق وان عاق بغيرهما كدخول  
 الدار واشترط وجود الملك وقت التعليق ووقت نزول الجزاء ولا يشترط وجود الملك فيما بينهما (قوله بخلاف ان مات  
 مورثي) محترز الاضافة الى سبب الملك أما لو قال ان ورثته فانت حر صرح لان الارث سبب الملك (قوله لان  
 الموت ليس سببا للملك) اذ قد يموت المورث بقتل الوارث فيمنع عن الارث وقد يرتد الوارث عند موت المورث  
 (قوله مات الاب) أي ولم يترك وارثا الا ذلك الابن والاولى اذ ارتك غير معه (قوله وكأنه) أي كأن وجهه عدم  
 وقوع العتق والطلاق (قوله ثبت مقارنا لها) أي للطلاق والعق قد عدم وقوع الطلاق ظاهر لانه لا يقع على  
 المملوك ووجه عدم وقوع العتق أن الجزاء اذا قارن الشرط لا يقع وذلك لان مرتبة الجزاء النزول بعد تحقق  
 الشرط وهذه العلة تصلح لعدم وقوع الطلاق أيضا (قوله بالاثبات) متعلق بثبت والباء اللببية اه حلي (قوله  
 قتأمل) أشار به الى دقة تحليل المسئلة اه حلي (قوله بصرحه) متعلق بقوله ويصير مصرحه مالا يستعمل الا  
 فيه وضعا وشرعا اه مخ (قوله بلائية) لانها اعتاش شرط اذا اشتبه مراد المتكلم ولا اشتباه مخ (قوله كانت حر)  
 بفتح التاء وكسر هاء الكل من العبد والامة قال في الكشف من حروف المعاني ان النقص لا يعتبر من الاعراب  
 ألا ترى أنه لو قال رجل زيت بكسر التاء أو لمرأة زيت بفتحها وجب حذو القذف وسر بالقلم مأخوذ من  
 الطر بالفتح ومولفة الخلو وسر عا خلو من حكمي يظهر في الاذى لا انقطاع حق الذم عنه كذا في الدر  
 المنتي (قوله أو عتق) بلفظ المصدر وأشار به الى ضعف ما في جوامع الفقه أنه يحتاج الى انية فيه وفي عتاق  
 وحرية وتبعه الكمال والحق ما هنا فهو كقوله لزوجه أنت طلاق (قوله كان كاية) فيوقوف على النية بجر  
 (قوله أو أخبر) عطف على قوله وصف به والمراد أنه خبر انقطاع النشاء معنى بوضع الشارع (قوله أو هذا مولاي)  
 أي للمذكر ومولاي للمؤنث وذلك لانه ملحق بالصريح فصار كقوله يا حر (قوله أو ناري) عطف على قوله وصف  
 (قوله فهو يا مولاي) ولو قال يا سيدي أو يا مالكي لم يفتق على الاصح لانه يراد به التعظيم الابالية أبو السعود  
 وفي الدر المنتي عن الفقه تاتي لوقال أنت مولاي أو يا مولاي اختلف فيه المشايخ كالوقال له يا سيدي أو يا  
 يا سيدي (قوله بخلاف أناعبدك في الاصح) أي فانه لا يعتق وبذلك أجاب الصغار حين سئل عن جارية نبات  
 بسراج لمولاه فقال لها ما أقول بالسراج يا من وجهك أضوأ من السراج يا من أنا عبدك لان هذه كلمة تلطف  
 وفي المحيط قدم عبد على مولاه فقال المولى أي حر قد علمنا لا يعتق لانه يراد منه التحقير اه حلي (قوله أو يا حر)  
 أو يا عتيق) لانه ناداه بمجاهر صريح في الدلالة أبو السعود (قوله فلو قال أردت الكذب) أي بهذين اللفظين  
 (قوله دين) ولا يصدق في القضاء لعدم دلالة الظاهر في الخاتمة لوقال أردت اللعب يعتق قضاء وديانة بجر (قوله  
 الا اذا سمعته) أي بما ذكر من حر وعتيق فانه لا يعتق لان المراد الاعلام باسم علمه كذا في الدر المنتي (قوله وأشهد  
 وقت تسميته) لعل هذا الاشتراط بالنظر الى القضاء وما فيه ما بينه وبين الله تعالى فتعبر عنه وأخذ صاحب البحر  
 كالمصنف هذا الاشتراط من تصوير الخاتمة حيث قال رجل أشهد أن اسم عبده حر الخ وهو لا يفيد هذا الشرط  
 لانه تصوير (قوله وكذا في الطلاق) فاذا افرق بين العتق والطلاق على الظاهر كما حرره في البحر كذا في الدر  
 المنتي وانما فصله بهذا المأني من الخلاف قال في المنع وفرق في التسقيع بين تسميته بجر حيث لا يقع اذا ناداه به وبين  
 تسميته المرأة بطائفي حيث يقع اذا ناداه به لانه عهدهد التسمية بجر كالخبر بن قيس بخلاف طائفي فانه لم يعمد  
 التسمية به وفي كذا المصنف لم يفرق بينهما لان العلم لا يشترط فيه أن يكون معه هودا اه حلي (قوله بمرادفه  
 بالجمية) ظاهره أنه اذا ناداه بمرادفه بالعربية فهو يا عتيق أو يا عتيق أنه لا يعتق والمبادر خلافه ويدل له  
 التحليل بعدم العلية (قوله كما أراد) بفتح الهمزة وبالزاي المهمة بهدها ألف ثم دال مهملة ما كنه اه حلي (قوله  
 اهدم العلية) علة للمستثنين (قوله كذا أراد حر) مراده أن العضو الذي به جبره عن الكل كالكل كما اذا قال  
 رقبتي حر أو رأسك أو وجهك أو فرك حر ثلاثة بخلاف العضو الذي لا يعبر به عن الكل كاليد والرجل أقاده  
 صاحب البحر (قوله كذا) مثل الجزاء المعين وترك غيره وقال في الخاتمة لوقال سهم منك حر عتق السهم ولو قال  
 جزء منك حر أو شيء منك حر يعتق منه ما شاء المولى في قوله اه (قوله كما ينبغي) أي في الباب الذي بعده هذا

ونخرج عتق الحمل اذا اولده ستة أشهر فانت  
 ولو لا قل صح (ولو باضاقة اليه) كان ملكك  
 أو الى سببه كان اشتريك فانت حر بخلاف  
 ان مات مورثي فانت حر لا يصح لان الموت  
 ليس سببا للملك ومن لطائف التعليق قوله  
 لا مته ان مات أي فانت حر فباعتها لاني  
 شتمكها فقال ان مات أي فانت طائفي فنتين  
 فانت الاب لم تطلق ولم تعتق ظهريه وكأنه لان  
 فانت مقارنا لها بما لموت قتأمل (بصرحه  
 الملك ثبت مقارنا لها بما لموت قتأمل (كانت حر أو)  
 بلائية) - واه وصف به (لو ذكر  
 عتق أو عتيق أو عتق أو عتق) حررتك  
 ان لم يقط كناية (أو) أخبر فهو (حررتك  
 أو عتقتك أو عتقتك الله في الاصح ظهريه  
 أو هذا مولاي أو نادى فهو (يا مولاي)  
 أو يا مولاي بجر لاف أنا عبدك في الاصح  
 (أو يا حر أو يا عتيق) فلو قال أردت الكذب  
 أو حرية من العمل دين (الا اذا سمعته)  
 وأنهم وقت تسميته خاتمة فلا يعتق ما لم يرد  
 الاشارة وكذا في الطلاق (ثم) بعد تسميته  
 بالسراج (اذا ناداه) بمرادفه (بالطسمية) كذا  
 أراد (أو عتق) بان عدم العلية (كذا  
 بالحرية يا حر عتق) لعدم العلية (كذا  
 رأسك حر ووجهك حر ولو أضافه  
 عن البدن) كما مر في الطلاق ولو أضافه  
 لجزء ما نفع كذا في قوله فنت ذلك القدر لجزءه  
 عند الامام كاسيحي



(قوله ومن الصريح قوله له أنت حر) فان التائب له وجه باعتبار ذاته أو جنته كما أن التذ كبر فيها باعتبار جسمها أو شخصها (قوله فيعتق مطلقا) سواء قبل أو لم يقبل نوى أو لم ينزل أو لا يجاب من الواهب والبايع لازالة الملك من الموهوب والبائع وانما الحاجة الى القبول من الموهوب والمشتري لثبوت الملك لهما وهما لا يثبت الملك للمصدق في نفسه لانه لا يصلح مملوكا لنفسه فبقى الهبة والبائع لازالة الملك عن الرقيق لا الى أحد وهذا معنى الاعتاق بجر (قوله توقف على القبول) لانه عتق على مال والقبول شرطه (قوله المتفق عليك) أى واقع عليك ولا يصح تقديره بواجب أو لازم لانه يشاقى الفرع المذكور بعد (قوله لكفارة) ونذر بخلاف طلاقك على واجب لان نفس الطلاق غير واجب وانما يجب حكمه وحكمه وقوعه فاقضى هذا وقوعه ظهريه (قوله أن نعم لم يعتق) أى اهدم اللفظ مع امكانه والتبادر أن هذا في غير الآخر أما هو فالظاهر أنه اذا عتقت اشارته بعمل بها كما به من النظار (قوله ولولوا من هذا العمل) هذه المسئلة ليست متعلقة بمسئلة الاجماع بالأس بل راجعة لاصل الكلام قال في البحر ولوقال أنت حر من عمل كذا وأنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء اهـ حلي وتحصل مما هنا وما سبق أنه اذا صرح بالعمل أو نوى الحرية منه دين (قوله ولا يملكه) مفهومه ما ذكره بعد (قوله عتقا قضاء) أما ديانة فاما يعتق الذى عنه خاصة ولو قال يا سالم أنت حر فاذا هو بعد غيره عتق سالم لانه لم يخاطب الاسلاما ينصرف اليه (قوله عتق قضاء) لا ديانة لعدم القصد (قوله ولو قال رأسك الخ) قال في الهندية لو قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو يدك يد حر بالاضافة لا يعتق وكذا اذا قال مثل رأس حر أو مثل وجه حر أو مثل يد حر بالاضافة ولو قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو يدك يد حر بالتقنين عتق وكذا اذا قال فرجك فرج حر بالتقنين عتقت كذا في السراج الوهاج (قوله لانه وصف) أى لرأسه بالحزبة والرأس مما به يبره عن الكل فكأنه قال أنت حر (قوله وبكائه انوى) قال الحوى ثبت في الاصول أن الشرط في الكفاية النية أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال ليزول ما فيها من الاشتباه اهـ (قوله كلامك عليك) أى فانه يتوقف على النية لان نفي الملك والرق جازان يكون بالبائع كما جازان يكون بالعتق فلا بد من النية نهر (قولا ولا سيللى) انتفاء السبيل يحتمل بالعتق وبالارضاء حتى لا يكون عليه سبيل في الورم والعقوبة فصار مجعلا والمجل لا يتبع بعض وجوه الابانية بجر (قوله وخرجت من ملكي) انما كان كفايه لانه محتمل لاني اعتقتك أو خرجت من ملكي الى ملك غيري (قوله خلت سبيلك) أى لاني اعتقتك وألاني أهلتك أهلتك أو لغيري (قوله قد اطلقتك) أى فانه يتوقف على النية بخلاف ما لو قال اطلقتك فلا يقع به وان نوى لما سبق أن الطلاق يقع بلفظ امتنى بلا عكس دروي قبل زيادة (قوله وأنت أعتق) فيه حذف دل عليه ما بعده والتقدير وأنت أعتق من فلانة وهى معتقة وله قوله من فلان وهو معتق اهـ حلي وانما كان كفايه لانه محتمل أن أعتق أى أقدم منها في السن أو هو بمعنى أجل (قوله أولو زوجته أطلق) ينظر ما وجه كونه كفايه فان التبا من الهراقة (قوله كنهجهما) أى كنهجي ألفاظ الطلاق والعتق وذلك بأن ينطق بأسماء الحروف وانما كان كفايه لاحتمال حكاية أسماء الحروف اخبار عن ذاتها وان كان الاخبار فاسدا وليس المراد تحقيق المدلول (قوله وفي الخلاصة الخ) اختصرها وعبارتها الوفا لاعتباره أنت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له أن يذم به ولا أن يستخدمه فان مات لا يرثه بالولاء فان قال المملوك بعد ذلك أنا مملوك له فمذمومه كان مملوكا وكذا لو قال ليس هذا بعتدى لا يعتق اهـ قال صاحب البحر وظاهره أنه يكون حرا طاهر الامعتقا فتكون أحكامه أحكام الاحرار حتى يأتي من يذمه ويثبت فيكون مملوكا اهـ (قوله لا يعتق) لا حاجة اليه بعد قوله وكذا على أنه يباح ناقص فانه يأتي فيه ما يأتي في سابقه (قوله وفاس عليه) أى على قوله أنت غير مملوك وليس هذا بعتدى (قوله لكن نازعه في النهر) حيث قال وعندى أن هذه المسئلة مغايرة لمسئلة الكتاب وذلك أنه في مسئلة الكتاب انما أقرب بأنه لا مملوك فيه وهذا لا ينافي ملكه لقدره ومسئلة الخلاصة موضوعها اقراره بأنه غير مملوك أصلا ما لم يفتقه له أو طهرته الاصلية فتنبه لهذا فانه مهم انتهى والذي يظهر بأدنى تأمل أن الحق مع صاحب البحر فان الفرق الذى أبداه في النهر غير مؤثر فانه اذا نفي ملكه عنه وليس هذا من يذم به ساوى من قبل له أنت غير مملوك ويدل لما قلناه تسوية صاحب الخلاصة بين قوله أنت غير مملوك وبين قوله ليس هذا بعتدى اهـ حلي أى فان قوله ليس هذا بعتدى مساوقا لقوله لا مملوك عليك وفيه أن المصنف ذكر أن لا مملوك عليك من المكاتب وهذا ينافي جملة كقوله أنت غير مملوك

ومن الصريح قوله له أنت حر ولا منه أنت حر خاتمة ومنه وبين أو بعتك نفسك فيعتق مطلقا ولولوا بكذا توقف على القبول فتح ومنه المصدر فهو العتاق عليك وعتقت على فيعتق بالنية ولولوا واجب لم يعتق لجزاؤه وجوبه لكفارة ظهريه وفي البدائع قيل له أعتقت عليك فأولاً برأسه أن نعم لم يعتق ولولوا من هذا العمل عتق قضاء لم يعتق ولولوا من هذا العمل عتق قضاء ولو قال يا سالم فأجابته غائمه فقال أنت حر ولا نية له عتق المحجب ولو قال ضمت سائمةا قضاء وفي الجوهرة قال لمن لا يحسن العربية قل امسك رأسك رأس حر بالاضافة لا يعتق قال رأسك رأس حر بالاضافة لا يعتق وبأى من عتق لانه وصف لا تشبه (وبكائه انوى) لاحتمال (كلامك على ملكي) كقوله (لا نية قد دخلت سبيلك) كقوله (لا نية قد اطلقتك) وأنت أعتق وأطلق ان نوى من فلانة وهى مطلقة تعتق ونطاق ان نوى كنهجهما وفي الخلاصة قال لاعتباره أنت غير مملوك لا يعتق بل تنبته له أحكام الاحرار حتى يقر بأنه مملوك ويصدق فيه فعله وكذا ليس هذا بعتدى لا يعتق وفاس عليه في البحر لا مملوك عليك لكن نازعه في النهر

فتأمل وفيه أن كونه كناية لا يشافي جريان حكم الخلاصة عند عدم النية (قوله ويصح أيضا هذا) لأنه اخبار  
عن حوته لأن البتة في المملوك سبب لحزبه وإطلاق السبب وأرادة السبب مستصاف في اللغة والمراد أنت كائني  
في الوصف الملازم له وهو الحزبية (قوله أو بنيتي) أي أو هذه بنتي ولا يصح أن يكون التقدير أو وهذا بنتي لاسمائي أنه  
كناية وكلامه الآن في الصريح ولو قال أو هذه بنتي لكان أولى اه حلي وفيه أن الذي يأتي هذه بنتي لذكر وهذا  
ابن للاثني (قوله للاصغر والاكبر) الحاصل أن قوله هذا ابن علي وجهين إما أن يصلح ابنه لأن كل منسبه وله من له  
أو لا وكل منهما إما أن يكون مجهول النسب أو معروفه فان كان يصلح ابنه وهو مجهول النسب يثبت النسب  
والعق بالاجماع وان كان معروف النسب من الغير لا يثبت النسب بلا شك ولكن يثبت العق عندنا وان كان  
لا يصلح ابنه لا يثبت النسب بلا شك وهل يعنى قال الامام يعنى سواء كان مجهول النسب أو معروفه وقال  
لا يعنى وعلى هذا القول لم لو كنه هذه بنتي خلافا وفاقا بغير (قوله أو جدتي) ولو قاله لصغير على الاصح لانه وصفه  
بصفة من يعنى عليه باله والاصل أنه اذا وصف العبد بصفة من يعنى عليه اذا ما كنه فانه يعنى عليه الا في قوله  
هذا اخي أو هذه اخي وقد افاد الشارح ذلك بقوله وان لم يصلحوا لذل (قوله لذلك) أي للابوة والجدوة  
والاقبية (قوله ولم ينو العق) كذا في نسخ وفي نسخ بأو (قوله ولذا اجابا بالباء) أي ليعلم أنه عطف على قوله وبكنايته  
ولو لم يذكر حرف الباء أو هم أنه عطف على أمثلة الكناية نحو لملكك أي عليك الخ فيلزم أنه كناية وليس كذلك من  
(قوله وأخرها) أي عن ألفاظ الصريح حيث ذكرها بعد ألفاظ الكناية وهو جواب عما يقال انها اذا كانت من  
الصريح حقها أن تذكر مع ألفاظه (قوله لتفصيلها) أي لما فيها من التفصيل بغير والتفصيل هو ما أفاده بقوله  
فان صلحوا الخ (قوله فان صلحوا وجهل نسبه) قال في البحر وأما الثاني فهو قوله هذا أي فان كان يصلح أباه ولكن  
للقائل أب معروف لا يثبت النسب ويعنى عندنا وان كان لا يصلح أباه لا يثبت النسب بلا شك ولكن يعنى عند  
الامام وعندهما لا يعنى والكلام في أي كالكلام في أي ومثله ما جدي وحكم الابن قدمناه وجهالة النسب  
نعتبر في حق القائل انه أي أو جدتي أو أمي وأما اذا قال هذا ابن فتعتبر الجهة التي حق المقر له (قوله في مولدهم)  
هو المعتقد وقيل في محل إقامتهم (قوله وليس لقائل أب معروف) أي أو جدته معروف أو أمه مروفة وهذا يعنى  
عنه قوله وجهل نسبه (قوله ما لم يقل ابن) في مقام الاستثناء من قوله يثبت النسب أيضا قال في البحر ولو قال  
هذا ابن من الزنا يعنى ولا يثبت النسب (قوله وهل يشترط) أي في ثبوت النسب تصديقه للسبب فيما أقربه  
قال في البحر وأشار المصنف الى أنه لا يشترط تدبيري العبد المقر له بالنسب وفيه اختلاف فقيل لا يحتاج الى  
تصديقه لأن إقرار المالك على مملوكه يصح من غير تصديقه وقيل يشترط تصديقه فيما سوى دعوة البتة لأن  
فيه محل النسب على الغير فيكون فيه الزام العبد بعد الحزبية فيشترط تصديقه اه وأما دعوة البتة فالمراد هو  
الذي جعل النسب على نفسه فلا يشترط فيه تصديق المملوك (قوله ولا تدبر أمه) أي أم من قال له هذا ابن (قوله  
أم ولد) ظاهره ولو ثبت نسبه منه وفيه أنه قد تقدم في ثبوت النسب أنه اذا ادعى نسب ولدزته أمه ومن لوازم  
ذلك ثبوت الامية وصورة المسئلة أن يكون له جارية قد ولدت هذا الولد الذي قال له سيده هذا ابن (قوله انتقرو  
للنية) هذا بخلاف ما في سكنين وحواشيه عن الخاتبة وحاصله أنه اذا قال لعبد هذه بنتي قيل هو على الخلاف  
أي فيعنى عند الامام ولا يعنى عند الصاحبين وقيل لا يعنى اجماعا وهو الاظهر لأن المشار اليه اذا لم يكن من  
جنس المسمى فالعبرة بالمسمى كالمواضع فاعلى أنه ياقوت فاذا هو زواج كان باطلا والد كروا لاثني من بني آدم  
جنسان فمعلق الحكم بالمسمى وهو معدوم ولا يتصور تصحيح الكلام في المعلوم اجماعا واقرارا فيلحق كذا  
في البرهان (قوله وفي هذا خالي أو عني عتي) بخلاف ما لو ناداه به ما ذكر ابن رستم في نوادره عني محمد ولو قال يا أبي  
يا جدتي يا خالي يا عني أو قال لخارتي يا عني يا خالي لا يعنى في جميع ذلك زاد في تحفة الفقهاء الابالية (قوله وأخي  
لا الخ) قال الحوى في شرحه لو قال هذا أخي لم يعنى في ظاهر الرواية إلا أن ينوي به الاخ من النسب لأن الاخ  
كما يقال على النسبي يقال أيضا على الاخ في الدين والابن وان أطلق على الرضا عني والمتبني أكنه إطلاقا مجازي  
فلا يمارض الحقيقة اه ملخصا (قوله لا يعنى يا ابن) الابانية كما يأتي لانه للاعلام المبرر دون تحقيق الوصف  
لتعذره والبتة لا يمكن اثباته بحالة النداء لانه لو انطلق من ما غيره لا يكون ابنه بهذا النداء ومثل ذلك  
لو قال يا بني تصغير ابن أو قال يا ابن بغير اضافة فان الامر كما أخبر لانه ابن أي به ولا خصوصية لما ذكر بل كذلك اذا

(و) يصح أيضا (هذا ابن) أو بنيتي (للاصغر)  
من ابن المالك (والاكبر) كذا (هذا أبي)  
أو جدتي (أو) هذه رأي وان لم يصلحوا لذل  
ولم (بنو) العق لانها صريح لا كناية ولذا اجاب  
بالباء وأخرها لتفصيلها فان صلحوا وجهل  
نسبه في مولدهم وليس للقائل أب معروف  
يثبت النسب أيضا ما لم يقل ابن من الزنا  
فيعنى فقط وهل يشترط تصديقه فيما سوى  
دعوة البتة قولان ولا تدبر أمه هذا ابن  
ولو قال لعبد هذا بنتي أو عني عتي وأخي لا  
اقتصر للنية وفي هذا خالي أو عني عتي (يا ابن)  
ما لم ينو من النسب (لا) يعنى (يا ابن)  
ويا أخي ويا أبي

قال يا جدي يا خالي يا هي أو بطاريسه يا عني يا خالي كذا في غاية البيان (قوله ولا سلطان لي عليك) انما لم يعتق به لان السلطان كتابية عن اليد يقال لفلان سلطنة ويراد بها القدرة واليد ولو صرح بنى البدن او بالعتق لم يعتق لجواز أن تزول اليد ويبقى الملك كما في المكاتب فكذلك اذا صرح بنى السلطان حوى بتصرف (قوله ولا بألفاظ الطلاق الخ) وجهه أنه قوي واللفظ يصلح مجازا فيما دون حقيقة لا فيما هو فوقه فلذا امتنع في العتق وساغ في عكسه وحاصله أنه يستعار اللفظ للعتق لا لطلاق دون عكسه لانه يجوز استعارة السبب للمسبب دون عكسه (قوله كما ترى) أي في الطلاق (قوله لا خيرة) وهي عدم الوقوع بألفاظ الطلاق وكتابية (قوله لتوقفه) هل له لما أفاده قوله قيد في الاخيرة من أنه ليس قيد افيما قبلها (قوله وكذا انني السلطان) أي يتوقف على النية (قوله كما رجحه الكمال) حيث قال والذي يقتضيه النظر كون نفي السلطان من الكتابات اه (قوله وكذا أنت مثل الحر) فلا يعتق به لانه أثبت المماثلة بينهما وهي قد تكون عامة وقد تكون خاصة فلا يقع بلانية للشك في بلاني (قوله الا في قوله أطلقك) تكرار مع التثنية المتقدم أعاده هنا للمشاركة الامر بالبدل والاختيار في أن كلام من كتابات العتق والطلاق مما اعطى (قوله ولو اعبده) لانه كقوله خليت سيلا فنع (قوله أو اختياري) للأنثى ولذا ذكر اختر (قوله فهو من كتابات العتق أيضا) جواب عن المذاهب الواقعة في المصنف وحاصلها أن استثناء هذه الالفاظ ينافي قوله سابقا لا بألفاظ الطلاق وكتابية وحاصل الجواب أنه كتابية فيها والمنوع استعارة ما كان من الالفاظ الطلاق خاصة صريح أو كتابية (قوله ولا بدع) أي لا غريبة في كون لفظ يصلح كتابية لشيئين خصوصاً مع تقارب المعنى (قوله ويتوقف على القبول في المجلس) هذا انما يظهر بالنسبة لامرئ يسيدك واختياري بالنسبة لاطلقتك كما هو ظاهر قال في المحيط وانما يتوقف على القبول في المجلس لانه ملكها ابقاع العتق والاعتاق اسقاط الملك فيقتصر حكمه على المجلس كما في الطلاق (قوله وكذا اختر العتق) أي فانه يتوقف على القبول في المجلس (قوله وان لم يحج للنسبة) لانه صريح حيث ذكر لفظ العتق اه حلي (قوله لانه تملك) هل له لقوله ويتوقف أي والتملك يقتصر حكمه على المجلس (قوله ولا عتق بنحو أنت على حرام) كفر جلك على حرام لانه من كتابات الطلاق المختصة به (قوله وان نوى) لان اللفظ لما لم يصلح له لفاقتي مجرد النية وهي لا يقع بها شيء (قوله لكن يكفر بوطئها) لان تحرير الحلال عين نكاحه قال والله لا أطولك اه حلي (قوله بقوله عدي أو حاري) يعني جمع بين هذين اللفظين وقوله أو حاري أي بدل حاري وهذا عنده وقال لا يصح ويانه في الزيلعي (قوله طلق امرأته) ظاهره أنه صريح ولا يحتاج الى نية (قوله لا لوجع بين امرأته أو أمته الخ) الاظهر أن يقول بين امرأته أو أمته يعني ثم قال احدا كما طلق في الأمرين أو حر في الاثنين فان الحية لا تطلق ولا تعتق (قوله جوهره) عبارتها ولوجع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالبهيمة والحائض والسارية فقال عدي حر أو هذا أو قال احدا كما تعتق العبد عند الامام وعندهما لا يعتق وان قال لعبده وعبد غيره أحد كما حر لم يعتق عبده اجماعا الابانية لان عبد الغير لا يوصف بالحرية الا من جهة مولاه وقد يجوز أن يكون أوقع حرية على اجازة المولى وكذا اذا جمع بين أمة حرة وأمة مينة لان المينة توصف بالحرية فيقال ماتت حرّة وماتت أمة فلا يختص الحرّة بأمة اه حلي وظاهره الاجماع على عدم الوقوع فيما اذا جمع بين الحرة والمينة وقد عرفت أن الشارح زاد مسئلة الطلاق على ما في الجوهره (قوله وملك ذى رحم محرم) سواء باشر بسبب الملك بنفسه أو بنائبه فدخل ما اذا اشترى العبد المأذون ذارحم محرم من مولاه ولاديس عليه فانه يعتق بخلاف المديون فانه لا يعتق ما اشتراه عنده خلافا لهما بجر قال في الهندية وصفة ذى الرحم المحرم أن يكون قريبا حرام نكاحه أبدا فالرحم عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة النكاح فالرحم بلا رحم فهو أن يملك زوجة ابنه أو أبيه أو بنت عمه وهي أخته رضاعا لا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والاخوان لا يعتق كذا في الكافي ولولم يملك محرما برضاع أو صاهرة ربيعت عليه ولوله ذلك أحد الزوجين صاحبه لا يعتق عليه كذا في المبسوط فقول الشارح أي قريب تفسير بل ذى الرحم وقوله حر نكاحه أبدا تفسير للمحرم (قوله عنده) أي عند الامام الاعظم ليعزى العتق عنده خلافا لما (قوله أو حلا كثره زوجة أبيه) قال في البدائع لو اشترى زوجة أبيه الحامل منه عتق ما في بطنها دون الأمة وليس له بيعها قبل ان تضع حملها لانه ملك أخاه فيعتق عليه اه وهذا مناف لقوله لم ان الحبل لا يدخل

(ولا سلطان لي عليك و) لا (بألفاظ الطلاق)  
صريحه (وكتابية) بخلاف عكسه كما ترى  
(ان نوى) قيد للاخيرة لتوقفه في الزداعلى  
النية كما تفسر له ابن الكمال وكذا انني السلطان  
كما رجحه الكمال وأقره في البصر (و) كذا (أنت  
مثل الحر) يعتق بالنسبة ذكره ابن الكمال  
وغیره (الا في قوله) أطلقك ولو اعبده فتح  
(أمرئ يسيدك أو اختياري) فانه عتق مع النية  
فهو من كتابات العتق أيضا ولا بدع بدائع  
ويتوقف على القبول في المجلس وكذا اختر  
العتق أو امرئ يعتقك يسيدك وان لم يحج للنسبة  
لانه تملك كما طلق ولا عتق بنحو أنت على  
حرام وان نوى لكن يكفر بوطئها (و) بهمع  
أيضا (بقوله عدي أو حاري) أو حاري  
(حر) كما لو جمع بين امرأته وبهيمة أو حمر  
وقال احدا كما طلق طلق امرأته لا لوجع  
بين امرأته أو أمته الحرة والمينة جوهره  
وزيلعي (و) يصح أيضا (ملك ذى رحم محرم)  
أي قريب حرم نكاحه أبدا ولو شقضا فيعتق  
بقدره هل له لوجع كثره زوجة أبيه

الحامل منه





(قوله صح فعتى) اداء المحك وقت التعليق ونزول الجزاء ولا يضرب زواله فيما بينهم وقد سلف (قوله بأمر كائن) اى  
 متحقق (قوله وهو فى ملكه) اما اذا لم يكن فى ملكه صح التعليق عندنا وبطل عند الامام الشافعى رضى الله تعالى  
 عنهم اجمعين (قوله انصور الاضافة) اى لان فى اضافة المكاتب الى نفسه بعنوان العبد قصورا اى عدم تحقق  
 اذ امراده بقوله ان انت عبيد ان كان لا يصدر منك امر الا باذنى فانت حر والمكاتب ليس بهذه الصفة فلا يمتنع  
 (قوله تعالى) كانه قال اذا اصبح فانت حر (قوله تعين) لان المراد انه متحقق فى جميع احواله (قوله لان المراد  
 عرض الماء عليه) اى لافزائه عطشه ان كان وليس المراد لزوم الشرب وفى الجوى وكان وجهه ان التعليق انما  
 يكون بحال الوسخ وغاية ما فى وسع العبد عرض الجار على الماء اه (قوله عتق من محبة سنة) المراد انه يعتق من  
 دخل فى ملكه منذ سنة صاحبه أولا (قوله ونوى فى الملك) اى نوى انه عتق أى قديم فى ملكه (قوله دين)  
 ولا يصدق قضاء بجر (قوله ولو زاد فى السن) بان قال انت عتق فى السن يعنى كبير السن لا يعتق اى قضاء وديانة  
 وفى الحاشية لو قال انت حر النفس يعنى فى الاخلاق عتق فى القضاء (قوله وعتق عما انت الا حر) سواء نوى أم لا  
 ويستثنى منه ما نقله العلامة الجوى عن منية المفتى اذا امر غلامه بشىء فامتنع فقال له ما انت الا حر فانه لا يعتق  
 ذكره أبو السعود لان فريضة الحال دالة على ان المراد ما فاعل هذه الافعال الحر (قوله لاء انت الامثل الحر  
 وان نوى) يشكل عليه ما اذا قال انت مثل الحر فانه يعتق بالنية فيكون العتق بالنية فيما انت الامثل الحر ولو يا  
 اه أبو السعود لمكان الحصر (قوله ولا بكل مالى حر) لانه يراد به الصفا والخلو عن شركة الغير بجر (قوله  
 ولا بكل عبيد فى الارض او كل عبيد الدنيا) لم يفرقوا فى هذين الفرعين بين النية وعدمها وفرقوا فى عبيد اهل بلخ  
 قال فى البحر ولو قال عبيد اهل بلخ اسرا ولم ينو عبيده الخ فقوله ولم ينو عبيده يفيد التفصيل ومقتضاه جريان  
 التفصيل فيها (قوله حر) أفردنا نظير اللفظ كل فى المسئلة الثانية (قوله عند الثاني) وقال محمد يعتق وبه قال  
 شذاد (قوله بخلاف فى هذه المسئلة) لم تذكر هذه فى البحر وظاهره انهم اتفقا فى افعالها المسائل الخلافية وجعل  
 فى الهندية عبيد السكة والجامع على الخلاف وعبيد الدار بالاتفاق والمراد ان عبيده فى بلخ وفى السكة اوفى الدار  
 (قوله أصالة) بفتح الهززة وعطف القصد عليها من عطف العلة على المعلول اى فى الام فظاهره وأما فى الجنين فمن  
 حيث انه جزء والحرير المسلط على الكل مسلط على الجزء أصالة وقصد وهو قيد بأن لا يكون خرج أكثره  
 فان كان لا يعتق لانه كالمفصل فى الاحكام فانه تنقضى العدة والدم الواقع بعده ففاس (قوله اذا ولد له الخ)  
 وذلك المتيقن بوجوده وقت الاضاق (قوله ولو لاكثر) أو لقامها بجر (قوله وعمره انحر او لانه) الحاصل ان الحل  
 يعتق باعتاق أمته مطلقا سواء ولد له لاقل من ستة أشهر أو لاكثر فان وقع العتق عليه قصد ابان ولده لاقل من  
 ستة أشهر يعتق ولا يقل ولاؤه ابد الى موالى آية وان وقع بغير تدبيرة أمته بأن ولده لاكثر يعتق أيضا لكن اذا  
 متق الاب بعهده بغير ولاؤه اى مواله درر (قوله ولو حرره الخ) خص الحرير لانه يسهل هبته لا يصح ان لا  
 التسليم شرط فى الهبة والقدرة عليه شرط فى البيع ولم يوجب اضافة الى الجنين والاعاق لا يشترط فيه شىء  
 من ذلك بخلاف الفرق بجر (قوله ولو بلفظ علة أو مضغة) بأن يقول العاتقة أو المضغة التى فى بطنك حر اه حاشى  
 لكن لا يعتق فى هذين الا اذا كان موجودا قبل الحرير ولا يصدق وجوده الا اذا ولد له لاقل من ستة أشهر فان  
 ولد له ستة أشهر فأكثر لا يعتق ولا يكون قوله التى فى بطنك حرا قرار بوجوده اهدم التيقن به بل هو احدونه  
 وقامه فى البحر (قوله أو ان حملت بولده حر) الظاهر انه فى هذه لا يشترط ولادته لاقل من الستة (قوله عتق  
 فقط) اى دون الام اذا لوجه لعائتها مقصودا لعدم الاضافة ولا تبعالات فيه قلب الموضوع ونهر اى لان الوضع  
 الضلى ان يكون الحل تبعالاته تكون الام تبعالة قلبه أبو السعود عن عزى زاده (قوله ولم يجز بيع ام) اى  
 مادامت حبل (قوله وجاز هبتها) الفرق بين البيع والهبة ان استثناء ما فى بطنها عنديها لا يجوز قصد ان كذا  
 سكا بخلاف الهبة لكن لا يحكم بطلان البيع الا بعد الولادة لاقل من ستة أشهر اه بجر (قوله ولو دبره لم تجز  
 هبتها) قال فى المبسوط وبعد ما دبر ما فى البطن لو وهب الام لا يجوز وهو الاصح والفرق انه باتدبير لا يزل ملكه  
 ما فى البطن فاذا وهب الام بعد التدبير فالموهوم مشغول بما ليس بمحسوب فيكون فى معنى هبة المشاع فيما يحتل  
 القسمة وأما بعد العتق ما فى البطن غير مملوك اه حاشى عن البحر واليه أشار للشارح بقوله لانه كشاع  
 وقال المصنف والشارح فى الهبة وهب أمته الاجلها صحت الهبة وبطل الاستثناء لانه بعض أو مجهول

(وان عاتق) العتق (بشرط) كدخول دار  
 (صح) وعتق اذا دخل (والتامنى بأمر كائن)  
 تعبير فلو قال لعبد (والتامنى بأمر كائن)  
 ان ملكك فانت حر عتق للمال بخلاف قوله  
 لملكته ان انت عبيدى فانت حرام يعتق  
 لقصور الاضافة ظهيرية وفيها تصحيح حرا  
 تعامى وتقوم حرا وتعتق حرا  
 ان سقت حمارى فذهب به للماء ولم يشرب  
 عتق لان المراد عرض الماء عليه قال عبيدى  
 الذى هو قديم العصبية حر عتق من محبة  
 سنة هو المختار ولو قال انت عتق ونوى  
 فى الملك بين ولو زاد فى السن لا يعتق (واعتق  
 عما انت الا حر) لاء انت الامثل الحر  
 وان نوى ولا بكل مالى حر ولا بكل عبيد  
 فى الارض او كل عبيد الدنيا او اهل بلخ حر  
 عند الثاني وبه يفتى بخلاف فى هذه المسئلة  
 او الدار بجر (حر حرام لا عتقا) أصالة وقصد  
 اذا ولد له بعد عتقه لاقل من نصف حول  
 ولو لاكثر يعتق بها وعمره انحر او لانه  
 (ولو حرره) ولو بلفظ علة أو مضغة او ان  
 حلت بولده حر (عتق فقط) ولم يجز بيع  
 الام وجاز هبتها ولو دبره لم تجز هبتها فى الاصح  
 لانه كشاع

(قوله وبطل شرط المال عليه) اذ لا وجه لزام المال على الجنين لعدم الولاية عليه ولا الى الزامه الام لانه في حق العتق نفس على حدة بغير (قوله وكذا على أمته) أي لو قال أعتقت ما في بطنك على أمك عليك قبلك فجات بوله لاقل من ستة أشهر يصتو بالأنثى لأن العتق معلق بقبول الامة الا ان قد قبلت الالف فعتق الولد وبطل المال بغير (قوله لكن بشرط قبولها العتق) مذهب القول بمحذوف تقديره المال وهو راجع الى صورة جعل المال عليها كما يدل عليه الفصل بكذا ويدل عليه ما في البحر أيضا حيث قال لكن لو أعتقه على مال أمته فانه لا بد من قبولها الصفة وان لم يلزمه انثى اه حلي من هذا (قوله تعاقب) فاذا ولدته لاقل من ستة أشهر ثم أذى ألقا عتق حلي عن البحر (قوله أو صبي به) أي بما في بطن جاريته لانسان والضمير في مات الموصى والضمير في قوله فأعتقه لما في بطن الجارية (قوله فأعتقه الورثة) أي باعتاق أمته لانه يتبع أمه أما لو أعتقه قصد اطلاقه فعدم جواز له لانه غير مملوك لهم (قوله جاز) أي اعتاقهم كانه والله تعالى أعلم لأن الجارية دخلت في ملكهم ولم يدخل ما في بطنها في ملك الموصى له اذ لا يثبت له ملك ولا ولاية عليه الا بعد الولادة وقد سبق اعتاقهم عليها (قوله وضمينه يوم الولادة) لانه أول يوم يدخل في ملكه أن لو بقي من غير اعتاق (قوله فأزله ما خروجا كبيرا) فظاهره أنه ما لو خر جاعلا لم يمتي واحد منهم الا أن تلد ثالثا قبل معنى ستة أشهر فانهم ما يعتقون لانه يصدق عليهم ما أنهم ما أكبر والولد وان ذكر مفرد لكنه مفرد مضاف فيم أبو السعد (قوله والولد يتبع الام) اجماعا وانما يتبع أباه لأن ما هو مستهلك بما فيها فخرج جاريته ولانه مستحق به من جهتها ولهذا ثبتت ذنب ولد الزنا وولد الملاعة منها حتى تزويها اه بغير (قوله مادام جنينا) أشار به الى جواب سؤال أورده صاحب البحر على الكفر في تغييره كالمصنف بالولد حيث قال ولو عبر المصنف بالجلل أو بالجنين يدل الولد لكان أولى لانه لا يتبع الام في أو صافها الا بالجلل وأما الولد بعد الوضع فلا يتبعه في شيء مما ذكره حتى لو أعتق الام بعد الولادة لا يعتق الولد وحاصل الجواب أن في التعبير بالولد مجاز الاول (قوله فيكون لصاحب الانثى) أي اذا بيعت أو وهبت وهي حامل يكون حملها مشتركا بين الموهوب له وكذا اذا تزاد كعلى أنى غفلت كان حملها للمالك الانثى وليس للمالك الذكركنى (قوله ويؤكل ويضئى لو أمته كذلك) هو المعقد واعتبار النسب به قول ضعيف ولا ينبغي أن يحمل ما ذكره الولادة والكلام في الجنين ثم قوله ويضئى أي يصلح للأختية ويحتمل أن المراد أنه اذا اشترى أختية فذهب وخرج ما في بطنها حيا فانه يذبح للأختية بطلامه ولم أر حكم ما اذا ولدت آدميا هل يذبح ويؤكل ويضئى به ومقتضى تعميم اعتبار الام ثم (قوله بسائر أسبابه) كشرائه وهدية وارث اه حلي (قوله الولد المفروق) هو من تزوج امرأته على أنها حرة فاذا هي أمة فان ولده حر بالتقية وينبئ أن يستثنى أيضا من شرطت حرية فان من تزوج أمة وشرط حرية الولد كان حرا اه (قوله وصورة الرق بلامك) قال في البحر وأشار المصنف بعطف الرق على الملك الى المقابلة بينهما وهو كذلك فان الملك هو القدرة على التصرف ابتداء فخرج الوصى والولى والوكيل وأما الرق فيجوز حكمي من الولاية والشهادة والقضاء والمالكية والمال واختلافه اهل هو حق الله تعالى أو حق العامة فقبل بالاول لان الكفار لما استنكحوا من عبادته جعلهم الله تعالى أرقاء ليعيده فكان سبب دفعهم كفرهم أو كذرا أصولهم وقيل بالثاني لكونه وسيلة الى نفعهم واقامة مصالحهم ودفع الشر عنهم وقالوا أول ما يؤخذ المأسور بوصف بالرق ولا يوصف بالملك الا بعد الاخراج الى دار الاسلام والمالك يوجب جدي الجهاد والحيوان غير الا دوى دون الرق وتبين ذلك الفرق بينهما في القن وأم الولد والمكاتب فان الرق والمالك كاملان في القن ورق أم الولد والمكاتب ناقص حتى لا يجوز عتقه ما عن الكفارة والمالك فيها كامل حتى لا يزوج أم الولد والمكاتب رقه كامل حتى لا يزوج عتقه عن الكفارة ولملكه ناقص حتى يخرج من يد المولى ولا يدخل تحت قوله كل مملوك لى فهو حر اه مختصرا (قوله فاستثنى) ليس هذا التصور في القهستانى وهو خطأ اذ الولد حينئذ مسروق أصالة والمثال الصحيح كما قاله الحلبي أنخذ ما لا يتبعها الحمل في الرق وذلك لان المقام في تبعية الجنين لا الولد المنفصل (قوله والحرة) أي الأصلية بأن تزوج عبد حرة أصلية فمات منه وأما الطارئة فقد مرت أي في قوله حر حرا لا اعتقا حوى بزيادة (قوله والعنق) الاولى محذوفه لعلمه من قوله سابقا حر حرا ملاعقا وما الى الحلبي سبق فلم لا في الموضوع في الجنين لافي الولد بعد انفصاله (قوله ككتابية) بأن كاتب أمته الحامل فجات به لاقل من ستة أشهر من وقت الكتابة حوى فيه ثقتان معا بادائهما بابل الكتابة وكذا كل ولد تلده في ستة الكتابية اه حلي فحكم الكتابية لا ينجس الحمل

وبطل شرط المال عليه وكذا على أمته لكن بشرط قبولها العتق وفي الظاهرية قال ما في بطنك حرة حتى أدى الى الفاء تعلق وفيها أو صبي به ومات فأعتقه الورثة جازر ضمونه

أوصى به ومات فأعتقه الورثة جازر ضمونه

يوم الولادة ولو قال اكبر ولدي أكبر (والولد)

فولدت ولدين فأولهما خروجا أكبر ولو هبته يكون

مادام جنينا (يتبع الام) ولو هبته يكون

لصاحب الانثى ويؤكل ويضئى لو أمته كذلك

(في الملك) بسائر أسبابه (والرق) الاول

المفروق وصورة الرق بلامك كالكفار في دار

الحرب فان كاهنهم أو فاء غير مملوكين

لاحد فأول ما يؤخذ المأسور بوصف بالرق

لا المملوكية حتى يهرز بدار فاذ أخذت

ومعه اولاد يتبعها في الرق قهستانى (والحرية والعنق وفروعه) ككتابية

كالتدبير (قوله وتدبير مطلق) أي إذا برحله رتد برجلها و<sup>كل</sup> ولده بعده فيعتقون جميعا بموت السيد  
واحتراز به عن المقيد بخوان من مرضى هذا إقانت حرة فانه لا يتبعها ولدها فيه اه حلي والاولى حملها  
(قوله واستيلاد) بأن زوج أم ولد غفلت تبعها ولدها في حكم أمومية الولد حتى يقتل بموت المولى أيضا (قوله  
إذا لم يشترط الزوج حرية الولد) وينبغي أن يستثنى أيضا للمغرور كما لا يخفى اه حلي (قوله كما ستر) أي في نكاح  
الرقيق حيث قال المصنف والشرح زوج أمه أو أم ولده لا يجب عليه تبنيها وان شرطها في العقد أم لا بشرط  
الحر حرية أو ولدها فيه صح وعق كل من ولده في هذا النكاح لأن قبول المولى الشرط والزواج على اعتباره  
هو معنى تعليق الحرية بالولادة فيصح فتح (قوله وفي رهن) أي إذا رهن حاملا كان ولدها رهناسمها اه حلي أي  
فإذا وضعته ليس للرهن نزع من يد المهرن (قوله ودين) صورته أذن لا تمته الحامل في التجارة ثم رهنها دين  
تبعها الولد فيه حتى يباع فيه اه حلي (قوله وحق أخصية) صورته اشترى شاة حامللا لأخصية لزمه التخصية  
بولدها أيضا أي بعد وضعه وأخراجه حيا من بطنها بعد ذبحها (قوله واسترداد بيع) أي مبيع يعا فاسد أو صورته  
كما في الحلبي يباع أمة يباع فاسدا ثم استردوها وهي حامل يتبعها الولد في الاسترداد (قوله وسريان ملك) قال  
في الاشياء وحق المالك القديم يسرى اليه اه حلي وصورته إذا تداوت اليد الجارية فردت بحبيب قديم  
على المالك الأول وهي حامل تبعها جملها وكذا إذا استحققت (قوله فهي اثنا عشر) بعد فروع العن الثلاثة (قوله  
في كفالة) أي إذا كفلت وهي حامل بمال أو نفق لا يتبعها الولد في الطلب إذا استمرت الكفالة حتى ولده وكبر وكذا  
إذا كفلت أمة حامل بأذن السيد لا يتبعها ولدها (قوله واجارة) أي إذا أجرها عشر سنين مثلا وكانت حاملا  
فولدت في اثنتيها لا يدخل الولد في الاجارة حتى لا يستخدمه (قوله وجناية) بأن جنت وهي حامل فلا يتبعها  
ولدها في الدفع عنها وإذا فدى السيد انما يفدى الأم فقط (قوله وحدث) فلا تحسد وهي حامل مطلقا أي حذ كان  
فأذ ولده فان كان حذها الرجم وحت إلا إذا كان الولد لا يستغنى عنها على ما روى عن الامام الاعظم وهو  
المعتد وان كان الجلد بعد الناس كما يأتي في الحدود (قوله وقود) فلا تقتل الابد الوضع اه حلي (قوله وزكاة  
سائمة) لانه لا يثني في الفصلان والعجا بصيل والحلان الانامات الكار اثناء المحول وأخلقت صغار فيها كبير  
فبالاولى لا يجب في الحمل شيء (قوله ويرجع في هبة) أي لو وهبها غفلت فأراد الواهب الرجوع ليس له الرجوع  
في الحمل واعترضه السيد الجوى في حاشية الاشياء بأنه لا يمكن تخلف الحمل عنها وذكر المؤلف في الهبة مانعه  
ولو حبست ولم تلدها للواهب الرجوع قال في السراج لا وفي الزيلعي نعم ووجه في المنع كلا القولين فقال  
في توجيه ما في السراج ان الموهوبه متصلة بزيادة لم تكن موهوبة لان الولد يحدث جزأ فلا يصل الى الرجوع  
فيما وهب الاب الرجوع فيما لم يهب كل زيادة المتصلة أي وهي تمنع الرجوع وقال في توجيه ما في الزيلعي لان الحمل  
نقصان أي من القيمة لازادة قال أبو السعود في حاشية مسكن عنده هذا الحمل وينبغي تفصيل الخلاف  
بما إذا لم يكن من الموهوب له إذا علمت ذلك تعلم أن ما ذكره ناس أنه يرجع في الأم ولا يتبعها الحمل لاوافق أحد  
القولين (قوله وايضا بخدمتها) يعني إذا أوصى بخدمة جاريته الحامل من غيره ليس للموصي له أن يستخدم  
الحمل بعد وضعه لعدم دخوله في الوصية وان كان متحققا وقتها لانه انما جعل له الانتفاع بها خاصة لا بذات  
أخرى (قوله ولا يتدكى بكافة أمه) أي بذبحها سواء كان تام الخلق أم لا وما روى ذكاة الجنين ذكاة أمه فهو على  
التنبيه أي ذكاة أمه بدل ليل رواية النصب فإذا خرج ميتا لا يؤكل وهو الصحيح وقال ان تم خلقه أكل (قوله  
كما بسط في يورع الاشياء) أول كتاب البيوع (قوله ولا في نسب) أي لا يتبع أمه في نسب هذا نص صريح في أن  
ابن الشريفة ليس بشريفة وان كان له شرف لسبي جوى (قوله رقيق كأمه) لان الزوج قدرنى برق الولد  
حيث قدم على تزوجها مع العلم برقها بجر (قوله ولا يتبعها بعد الولادة) أي في حكمكم حدث بعد الولادة  
أما الحكم الحادث قبلها ولو كان قبل الحمل كالتدبير والاستيلاد فان الاولاد المتأخرين يتبعونها فيه كما سبق  
(قوله إذا استحققت الأم بيعة) أي فانه يتبعها ولدها بشرط القضاء به أي بالولد في الاصح وكلام البرازي يفسد  
تقييده بما إذا سكت اليهود فلا ينيوا أنه لذي اليد وأما لا تدري لا يقتضى به نهرو قيد بالبيعة لانه لو اقترذ واليد  
بها الرجل لا يتبعها ولدها فأخذها وحدها لان الأقرا حجة قاصرة بخلاف البيعة (قوله ومعها ولدها) أي فيتبعها  
على المفتي به كما في الدر المنثور ومجمل ما إذا سكت عنه أما إذا صرح بعدم دخوله فالامر ظاهر (قوله ملك لسيدها)

وتدبير مطلق واستيلاد إذا لم يشترط الزوج  
حرية الولد كما ستر وفي رهن ودين وحق أخصية  
واسترداد بيع وسريان ملك فهي اثنا عشر  
ولا يتبعها في كفالة واجارة وجناية وحدث وقود  
وزكاة سائمة ورجوع في هبة وايضا بخدمتها  
ولا يتدكى بكافة أمه فهي تسع كما بسط في  
بيوع الاشياء وزاد في الجبر ولا في نسب حتى  
لو نكحها شيء أمة فولدها هاشمي سكت به  
رقيق كأمه ولا يتبعها بعد الولادة الا في  
مسئلتها إذا استحققت الأم بيعة وإذا بيعت  
البهية ومعها ولدها وقتها (وولد الأم ممتنع من  
زوجها ملك لسيدها) تعالىها

لأنه مخلوق من مائها وهي ملكه فكذا جزؤها فكذا في الدر المنثور (قوله وولداه من مولاهما) لأنه انقطع  
جزءا للقطع بأن سيدنا إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن قد احرزا لأنه يعلق علوكا ثم يفتق عليه  
بحر (قوله كان نكح عبد) أي باذن سيده وأن يفتح الهمة مصدرية (قوله أمة أبيه) أي الحر وهو معلوم  
لأنه لا يملك الا الحر (قوله وعليه) أي على ما في الظهيرية لأن العلة فيه ملك القريب الرحم المحرم (قوله وابنه أبيه)  
منهاهما أخوه وابن أخيه (قوله من كفر) أي زوج كافر والضمير في أسلم يعود اليه (قوله قلت الخ) البعث  
لصاحب النهر (قوله لأنه قبل الوضع موهوم) مفاده أنه لو تحقق وجوده بالعلامات القاطعة التي تدرجها  
أو باب الخبر أن يجبر لأن يراد بكونه موهوما ما به مذكر ويعم كونه يحصل عنها أو يموت في بطنها فان انفصله  
موهوم (قوله وبه) أي بتوهم الحمل المأخوذ من موهوم (قوله لا يسط حق المالك) أي من عينها فلا يجبر على  
بيعها والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب عتق البعض)\*

أخره أما قبله وقوعه أو الخلاف فيه أو لأنه يتبع الكل أو لأنه دونه في الثواب حموى (قوله ولو لمهما) بأن يقول  
جزء منك أو نقص ولو قال سهم منك حر فقياس قول الامام أن يعتق سده كما في الوصية بالسهم من عبده  
ولو أعتق سهما من عبده فالباقي على ملكه يجب تحريره أما بالاعتاق أو السعاية وتلا عتق الكل ولا سعاية عليه  
حموى (قوله صح) يعني أنه زال الملك عن البعض ويتأخر اعتق الى زوال الملك عن الكل بالسعاية ولهذا كان  
رقيقا في شهادته وسائر أحكامه شلبي عن الرازي ووجهه أن العتق قوة شرعية هي قدرة على تصرفات شرعية  
ولا يصور ثبوت هذه في بعضه شأنا فاقطع بعدم تجزئه والملك متجزئ قطعا فترى من عتق البعض زوال الملك  
عن البعض وتوقف زوال الرق على زوال الملك عن الباقي اه بحر بطل تصرف (قوله ولزمه بيانه) أي ألزمه  
القاضي بيانه بأن يأمر به نهر (قوله وسعى فيما بقي) في البحر عن جوامع الفقه الاستسقاء أن يؤجره ويأخذ قيمة  
لما بقي من أجره اه وفي النهران له على معروف أخذ من أجره وان امتنع عن العمل أجره وأخذ ذلك اه وهذا  
الحكم يعم الصغير العاقل قهستاني (قوله ككتاب) في أنه لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يتزوج ولا يقبل  
شهادته ويصير أحق بمكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية والاعتاق ويؤول بعض الملك عنه كما يؤول ملك اليد  
عن المكاتب فيبقى هكذا الى أن يؤدى السعاية كذا في الدر المنثور (قوله بلارذ الى الرق لو عجز) الفرق بينه  
وبين المكاتب أن معتق البعض زال الملك عنه لا الى مالك ولزمه المال ضرورة الحكم الشرعي وهو تضييعه قهرا  
أما المكاتب فعتقه في مقابلة التزامه بالبدل بعقد قبل الاقالة والفسخ بتجزيته نفسه ومعتق البعض ليس  
كذلك نهر (قوله بطل فيها) لأنه لما عذر رده الى الرق صار بمنزلة الحر ولو جمع بين قن وحرفه البيع بطل فيها  
فكذا هذا اه حلي ولو جمع بين القن والمكاتب بطل في المكاتب (قوله فلا قود) للاختلاف في مونه حر أو رقيقا  
فيشبهه ولي الدم هل هو المولى أو الورثة فعلى القول بأنه مات رقيقا لولي المولى وعلى القول بأنه مات حر لولي  
الورثة بخلاف المكاتب فإنه اذا مات لاعن وفاء مات رقيقا بخلاف وولده الدم هو المولى بقينا فعلى من قبله  
عمدا يستد القود للمولى لفقد علة الاشتباه (قوله عتق كله) ولا يسي ملتي (قوله والخلاف مبني على أن  
الاعتاق الخ) اعلم أن ههنا أربعة أشياء الرق والعتق وإزالة الملك والاعتاق وأحكامها أربعة وهو أن الرق  
والعتق لا يتجزآن وإزالة الملك متجزئ اجماعا كما اذا باع نصف عبده والاعتاق مختلف فيه بناء على أنه إزالة الملك  
عنده وإثبات العتق عندهما وأصله أن الاعتاق متجزئ عنده فيقتصر على ما عتق إذا الاعتاق إزالة الملك  
وعندهما لا يتجزأ يعني أن اعتاق البعض اعتاق للكل لأن الاعتاق إتماما لإثبات العتق أو اسقاط الرق وهما  
لا يتجزآن فلا يتجزأ الاعتاق ضرورة قاله الشيخ باكر وقال العلامة الزبائي الاعتاق يوجب زوال الملك وهو  
متجزئ وعندهما يوجب زوال الرق وهو غير متجزئ وأما نفي الاعتاق أو العتق فلا يتجزأ بالاجماع لأن ذات  
القول وهو العلة وحكمه وهو زوال الحر به فيسه لا يتصور فيه التجزئ وكذا الرق لا يتجزأ بالاجماع لأنه ضعف  
حكمي والحرية قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد فإذا ثبت هذا فلا تمام اعتبارا بآداب الرق  
فعله كله رقيقا على ما كان وقال زال ملكه عن البعض الذي أعتق ولم يكن ذلك البعض حرا وهما اعتبارا بآداب  
الحرية فصار كله حرا اه وفي حاشية المرحوم عجم زاده على شرح السيد للسراجية مائة التصديق أن العتق

(وولداه من مولاهما حر) وقد يكون حرا من  
رقيقين بلا تعبير بأن نكح عبدا أمة أبيه  
فولده حر لأنه ولد للمولى ظهيرية وعليه  
فولدها من سيدها وابنه وأبيه حر (فرغ)  
جاءت أمة ككافر فكافر من كفر فأسلم  
هل يؤمر مالكا الكافر ببيعها لاسلامه  
تعا قال في الاشباه لم أره قلت الظاهر أنه  
لا يجبر لأنه قبل الوضع موهوم وبه لا يثبت  
حق المالك

\*(باب عتق البعض)\*

(أعتق بعض عبده) ولو بهما (صح) ولزمه  
بيانه (وسعى فيما بقي) وان شاء حرره (وهو)  
أي معتق البعض (كتاب) حتى يؤدى  
الاقب ثلاث (بلارذ الى الرق لو عجز) ولو جمع  
بينه وبين قن في البيع بطل فيها ولو قبل  
ولم يترك فواء فلا قود بخلاف المكاتب  
(وقالا) من أعتق بعضه (عتق كله) والعصم  
قول الامام قهستاني على أن الاعتاق يوجب  
وانتلاف مبني على أن الاعتاق يوجب  
زوال الملك عنده وهو غير متجزئ  
زوال الرق وهو غير متجزئ



لا يجزى باتفاق على ما وانما الخلاف في أن الاعتاق تجزى أولاً فذهب مالك وأبو حنيفة وجهما الله تعالى إلى أن الاعتاق تجزى والمصاحبان وللشافعي رحمه الله تعالى إلى أنه لا يجزى كالمعتق وليس المراد من تجزى الاعتاق أن ذات القول أو حكمه تجزى لأنه معنى واحد فلا يقبل التجزى بل المراد منه أن المحل في قبول حكم الاعتاق تجزى وأما أصل الخلاف فراجع إلى أن اعتاق النصف مثلاً هل يوجب زال الملك عن المحل كله فنده لا يوجب ذلك بل المحل كله يبقى على الرقة ~~وهو~~ يمكن يزول الملك بتدريج عند ما يوجب زال الرق عن الكل وما ذهب إليه ظاهر لأن العتق لا يجزى بالاتفاق فينبغي أن لا يجزى الاعتاق أيضاً لأنه أثبت العتق وعدم تجزى اللازم يستلزم عدم تجزى المثلوم وتخصيصه أن الاعتاق أثبت العتق الذي هو قوة حكمية جالبة للولاء بأن يظهر أثرها في المحل بكونه صالحاً للولايات كالتقضاء والشهادات والقوة لا تثبت في المحل إلا بزوال مذهبها عنه وهو النصف الحكمي الذي هو الرق وهما لا يجزى بالاتفاق فكذا الاعتاق واللازم تحلف المعلول عن العلة وما لا يجزى إذا أضيف إلى المحل ثبت كله سواء أضيف إلى البعض أو الكل كالطلاق والعفو عن التقصص وما ذهب إليه الإمام دقيق وهو طريقتان أحدهما أن الاعتاق أثبت العتق بإزالة الملك والثاني أن الاعتاق إزالة الملك والملك تجزى فكذا إزالته الذي هو الاعتاق وانما قلنا أنه أثبت العتق بإزالة الملك أو هو إزالة الملك ولم نقل أنه أثبت العتق بإزالة الرق كما ذهب إليه لأن الاعتاق قصر وقصر في الإنسان انما يصح فيها هو داخل تحت ولايته وأثبت العتق بالمعنى الذي ذكره ليس بداخل تحت ولايته العبد بل ذلك لله تعالى وكذا الرق غير داخل تحت ولايته لأن الرق اما حقه تعالى لأن الكفار لما استكفوا عن عبادة تعالى جعلهم الله تعالى عبيدا لعبيده جزاء وفاؤا وكان سبب رقتهم كفرهم وكفر اصولهم أو هو حق لعامة المسلمين لا تنفعهم وإقامة مصالحهم ودفع الشر عنهم وعلى التدبيرين لا يجوز للإنسان إبطاله قصداً أو ابتداءً لأنه خلاف قاعدة الشرع فإن قاعدته أن يمنع الإنسان عن إبطال حق الغير قصداً لا تنعاقه غير ممنوع منه فالعبد لا يتدبر على إثبات ملك القوة وإزالة هذا النصف الذي هو الرق وانما للعبد إزالة ملكه فحسب وإزالة الملك كالمثل تجزى فيكون الاعتاق مجزئاً اهـ (قوله وعلى هذا الخلاف التدبير) فإذا دبر بعض عبده اقتصر عليه عنده وسعى في الباقي بعد موت سيده وسرى إلى كله عندهما ولا سعاية عليه (قوله والاستيلاء) أي فانه تجزى عنده لكنه يملكه بالضممان كذا في الدر المنثور فإذا استولد الأمة المشتركة تحقق الاستيلاء في النصف وملك النصف الآخر بائتمان وفي النسبة لما ضمن نصيب صاحبه بالافساد ملكه بالضممان فكميل الاستيلاء وعندهما يسرى في الجميع والضممان عليه وحسبنا لما قل واحد (قوله ومن الغريب ما في البدائع) أي فلا يعارض ما قرره من أنه لا يجزى أن ولداً استعده الكمال (قوله لو ظهر على جماعة) أي غلب عليهم (قوله ونسب الرق على أنصافهم) هذا مثال تجزى الرق وقوله ومن على الأنصاف غنيل تجزى العتق وفيه أن هذا اعتاق لا عتق (قوله ويكون حكمهم بقاء) أي بدفع فضل الإمام الحالية المذكورة كالمبعض أي معتق البعض في تخيير الإمام فهم إن شاء استعاهم وإن شاء حررهم قلت وجههم كالمبعض عما ينفي تجزى في العتق والرق فهم أرقاء على قول الإمام أحرار على قولهما (قوله فاشريكه) أي الذي يصح منه الاعتاق فلو كان الشريك صديقاً ينتظر بلوغه أن لم يكن له ولي أو وصي فإن كان له أحدهما فله الخيار إن شاء نهن وإن شاء استسعى أو كتب وللشافعي أن ينصب وصياً يختار أحدهما وليس له اختيار الاعتاق والتدبير والمجنون كالصبي وإذا مات الساكت فلورثته أن يختاروا الاعتاق أو الضمان أو السعاية لأنهم قائمون مقام مورثهم ومعنى اعتاقهم إبراؤهم لا حقيقة العتق لأن المستسعى بمنزلة المكاتب عنده ولا تورث رقة المكاتب بموت مولاه وانما يورث بدل المكاتب اهـ بمر مختصراً (قوله بل سبع) لأن التحرير نوعان منجز ومضاف وإن اعتبر الصلح مع العبد أو مع الشريكين وأنه تارة يكون على نصف القيمة وتارة على الأقل منه فزادت الأقسام وهذه الخيارات عند الإمام وقال ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد (قوله ومضافاً لمدة كدته الاستسعاء) قال في الفتح وينبغي أنه إذا أضافه أن لا تبدل منه اضافته إلى زمان طويل لأنه كالتدبير معنى ولو دبره وجب عليه السعاية في الحال فيعتق كما صرحوا به فينبغي أن يضاف إلى مدة تشا كل مدة الاستسعاء اهـ حلي عن البحر (قوله أو يصلح) أي الساكت المعتق أو العبد كما يفاد من البحر (قوله لا على أكثر من قبته) المراد الكثرة الناحية أما البسيرة فمقتضية وهو راجع إلى الصلح والكتابة قال

وعلى هذا الخلاف التدبير والاستيلاء ولا خلاف في عدم تجزى العتق والرق ومن الغريب ما في البدائع من تجزئهما عند الإمام لأن الإمام لو ظاهر على جماعة من الكفرة ونسب الرق على أنصافهم ومن على الأنصاف جاز ويكون حكمهم بقاء كالمبعض (ولو أعتق) الشريك (نصيبه فاشريكه) ست خيارات بل سبع (أما أن يجزى) نصيبه منجزاً أو مضافاً لمدة كدته الاستسعاء فقع (أو يصلح أو) بكتاب (لا على أكثر من قبته)

في البحر ويدل على أن الكتابة في معنى الاستسعا أنه لو كتبه على أكثر من قبته ان كان من النسخين لا يجوز  
 الآن يكون قد راي تغاير الناس فيه لأن الشرع أوجب السعاية على قبته فلا يجوز الا كتم ولو صالحه على عروضا  
 أكثر من قبته جاز وان كانت على الحيوان جاز ثم قال ولو صالح الذي لم يعتق العبد المعتق على مال فهذا لا يحل  
 من الاقسام التي ذكرناها في الكتابة فإذا كان الصلح على الدراهم والدنانير على نصف قيمته فهو جائز وكذلك  
 إذا كان على أقل من نصف قيمته وكذا إذا صالح على أكثر من نصف قيمته بما يتغاير الناس في مثله فأمّا إذا كان  
 على أكثر من قيمته بما لا يتغاير الناس في مثله فالفضل باطل في قولهم جميعا لأنه ربا اه ثم المراد أنه يستحق  
 نصف القيمة لا كل القبة كما توهمه العبارة (قوله لومن النسخين) ويجوز بأكثر إذا كانت عروضا أو حيوانا لأن  
 أمانيها بحسب اتفاق العقادين عليها (قوله ولو عجز استسعى) أي لو عجز العبد عن بدل الكتابة استسعا ما الساكت  
 أفاده في البحر والظاهر أن عجزه عن بدل الصلح كذلك (قوله فان امتنع أجره جبرا) أي ويؤخذ نصف القيمة من  
 الاجرة كذا في الشلبي ومنه يستفاد أنه عند العجز عن بدل الكتابة والصلح يرجع الى اعتبار القبة لا ما وقع عليه  
 العقد وان كانت الزيادة بيسرة (قوله وتزمو السعاية للصال) فلا يجوز له أن يترك على حاله المعتق بعد الموت بل إذا  
 أدى عتق لا تدبيره اختياره منه للسعاية اه بحر (قوله فلو مات المولى فلا سعاية) جواب سؤال تقديره إذا كان  
 التدبير واجعا الى السعاية فما قدرته فأجاب بأن فائدة أن المولى إذا مات عقب التدبير أو في أثناء مدة الاستسعا  
 يعتق العبدان خرج من الثلث ولولا التدبير لسي للورثة كما أن فائدة الكتابة تعيين البدل لأنه لولا الكتابة  
 لاستحق الى تقويمه وإيجاب نصف القيمة وقد يحتاج فيها الى القضاء عند التنازع في المقدار ونقله الحلبي عن البحر  
 (قوله كما مر) أي من كونه يؤجره جبرا ان امتنع نهر وغيره (قوله والولا لهما) أي في جميع الخيارات السابقة  
 (قوله أو يضمن المعتق) ويثبت فالتسديد أيضا بالخيار ان شاء أعتق ما بقي وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء  
 استسعى بدائع وان أبرأ الشريك عن الضمان فله أن يرجع على العبد والولا للمعتق هندية (قوله استسعا  
 على المذهب) وعن أبي يوسف أن له الضمين لأنه عنده ضمان فكل لا تلاف بحر والظاهر أن اقتصاره على السعاية  
 يريده في الضمان لان في الاعتراف والتدبير والكتابة والصلح فانها بمنزلة السعاية (قوله ويرجع بما ضمن)  
 وله أن يجبل الساكت على العبد فيؤكله بقض السعاية اقتضاء من حقه ثم ان الرجوع يثبت للضامن  
 على العبد وان أبرأ الساكت كما مر عن الهندية والظاهر أنه ليس للضامن أن يترك العبد مبعضا كما أن  
 الساكت ليس له ذلك (قوله حيث ملكه بالضمان) فهو بمنزلة ما لو كان الكل له فأعتق بعضه ثم باقيه  
 (قوله ومتى اختار امرأتين) واختاره أن يقول اخترت أن أضحك أو يقول أعطني حتى أأما إذا اختار بالقلب  
 فذلك ليس بشئ اه نهاية (قوله الا السعاية فله الاعتراف) الظاهر أن الكتابة والتدبير والصلح مثل السعاية  
 (قوله ولو باعه أو وهبه ضيحه) أي لو باع الساكت أو وهب نصيبه للمعتق لم يجز استحسانا لأنه لم يبق محلا للقبول  
 لأنه مكاتب عنده حر مديون عندها وليس لهما خيار التملك على حاله لأنه لا سبيل الى الانتفاع به بعد ثبوت  
 الحرية في جزء منه فلا بد من تخرجه الى العتق بدائع وإذا علم عدم جواز البيع والهبة للشريك فغيره بهذا  
 الحكم أولى (قوله يوم الاعتراف) مرتبط بقوله مالكا وبقوله قيمته فان يوم الاعتراف يعتبر لهما قال في الهندية  
 ويعتبر بقاء العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتراف حتى لو علمت قيمته يوم أعتقه ثم ازدادت أو انقصت أو كانت أمة  
 فولدت لم ياتف الى ذلك كذا في البدائع ولو كان في يوم الاعتراف صحه ثم عيى بحسب نصف قيمته صحه ولو كان  
 أعيى يوم العتق فأنجلي براض عنه يجب نصف قيمته أعيى كذا في فتح القدير وكذلك يعتبر بدار المعتق  
 واعساره يوم الاعتراف حتى لو أعتق وهو موسر ثم أعسر لا يطل حق التضمين ولو أعتق وهو معسر ثم أسير  
 لا يثبت الشريك حق التضمين اه (قوله سوى ملبوسه) قال في الهندية عن العيون المختار أن الموسر في زمان  
 العتق من يملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخدم وشاع البيت وثياب الجسد (قوله قوم الحال) لأنه  
 أمكن معرفة قيمته للحال بالعيان ورفع اختلافهما بالبيان (قوله فالقول للمعتق) لأنه تعذر معرفة قيمته  
 بالعيان لأن أوصافه تتغير بالموت فيجب اعتبار قول واحد منهما والساكت يدعى الزيادة والمعتق ينكر فيكون  
 القول له وان اتفقا على ان الاعتراف سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق أيضا سواء كان العبد قائما أو هالكا  
 لأنه وقع العجز عن معرفة قيمته لأن قيمة الشيء قد تزداد وقد تنقص بعض الوقت فيكون القول قول المعتق

لومن النسخين ولو عجز استسعى فان امتنع  
 أجره جبرا (أو يدبر) وتزمو السعاية للعال  
 فلو مات المولى فلا سعاية ان خرج من الثلث  
 العبد كما مر (والولا لهما)  
 (أو يستسعى) المعتق (لوموسر)  
 لانها المعتقتان (أو يضمن) المذهب  
 وقد أعتق بلا ذنب فله استسعا على المذهب  
 (ويرجع) بما ضمن (على العبد والولا) كله  
 (له) لصدر العتق كله من جهته حيث ملكه  
 بالضمان وهو ليجوز الجمع بين السعاية  
 والضمان ان تعدد الشرطان والالا ومتى  
 اختار امرأتين الا السعاية فله الاعتراف  
 ولو باعه أو وهبه نصيبه لم يجز لأنه مكاتب  
 ويساره بكونه مالكا قدرقية نصيبه الاخر  
 يوم الاعتراف سوى ملبوسه وفوت يومه  
 في الاصح مجتبي ولو اختلفا في قيمته ان قائما  
 قوم الحال والا فالقول للمعتق لانكاره  
 الزيادة

لأنكاره الزيادة بجر (قوله) وكذلك الاختلاف في يساره وأعطاه (أي قال قول للمعتق وأطلق في محل التقيد  
 بوجه فصله في البحر فقال وإن اختلفا في يسار المعتق وأعطاه والعق متقدم على الخصومة إن كانت مدة يختلف  
 فيها اليسار والاعسار قال قول المعتق لأنه ينكر اليسار وشغل ذهنه بالضممان وإن كان لا يختلف يعتبر  
 الحال فإن علم يسار المعتق للعالم فلامعنى للاختلاف وإن لم يعلم قال قول للمعتق اه (قوله وإن تعددوا) انما زاده  
 دفع إجماع أن عدم القبول بسبب أن الشاهد الفرد كالأدم قال في البحر لا تقبل شهادته على صاحبه وإن كانا  
 اثنين لانهم ما يجزان إلى أنفسهما مغنما ولا يعق نصيب الشاهد ولا يضمن صاحبه وسعى العبد في قيمة لهما  
 موسرين كانا أو معسرين في قول الإمام اه (قوله بجرهم مغنما) هو تضمن الشريك وهذا انما يظهر حال اليسار  
 (قوله كل من الشريكين) هذا قد اتفقا في إذا لو شهد أحدهما على صاحبه أنه أعتقه وأنكره الآخر فالحكم  
 كذلك بجر (قوله يعق الآخر خطه) أي باعتاقه حوى (قوله فأنكر كل) بقده لانهم لو اعترفوا أنهم أعتقاه معا  
 أو على اعتاقه وجب أن لا يضمن كل الآخر إن كانا موسرين ولا يضمني العبد لانه عتق كله من جهته ما ولو  
 اعترف أحدهما وأنكر الآخر فإن المنكر يجب أن يخلف لأن فيه فائدة فانه إذا نكل صار معتقاً وأباز لا وحيداً  
 صار معتقاً فلا يجب على العبد سعيه ما قلنا بجر (قوله سعي لهما) لأن كل واحد منهما ما يشهد على صاحبه بالعق  
 وعلى نفسه بالتكاتب فلا يقبل قوله على صاحبه ويقبل في حق نفسه ويتبع به استرقاقه ويستعيه للتسقين به  
 لانه إن كان صادقا فانه ومكاتبه وإن كان كاذباً فانه وعبد ولا يختلف ذلك باليسار والاعسار عنده لأن حق  
 الاستسعاء لا يطل باليسار بل يثبت له الخيار وهناتذر التضمين لأنكار الآخر فيبقى الآخر مخيراً بين الاستسعاء  
 والإعتاق والتدبير المكتوبة على ما تقدم أبو السعود عن الزبيدي (قوله ما لم يحلفهما القاضي) المراد ما لم يترافعا  
 إلى القاضي فإذا ترافعا إليه فاما أن يترافعا أو ينكلا وفيهما يعق العبد بلا سعي ولا يضمن أحدهما الآخر  
 وإن حلفا سعي لهما لأن كلا يقول إن صاحبه حلف كاذباً واعتقاده أن العبد يحرم استرقاقه فحالة تخلف القاضي  
 لهما كما لحالة التي قبل المرافعة في أنه يسعي لهما وإن حلف أحدهما ونكل الآخر ذكر الشارح حكمه بقوله  
 ولو نكل أحدهما الخ إذا علق ذلك فلا محل لقول الشارح فحينئذ يسع لهما عدم تحققه في صورة من الصور  
 فليراجع حلبي (قوله فلا سعي) أي على العبد لئلا نكل وعليه السعي لهما بالعالم اه حلبي (قوله ولو مات قبل  
 أن يتفقا) أي على اعتاق أحدهما فليت المال بعني لو مات العبد قبل أن يتفقا على اعتاق أحدهما فولاؤه  
 لبيت المال ووضع هذا الجمله في هذه الموضع غلط لانه يقتضي أن الولاء عند الإمام موقوف وليس كذلك  
 وموضعه بعد قوله حتى يتفقا كما فعله في البحر والفتح وغيرهما لانه من تقية كلام الصالحين اه حلبي  
 (قوله أو مختلفين) لاجابة إليه لعله بالاولى (قوله والولاء لهما) لأن كلامهما يقول عتق نصيب صاحبي عاين  
 باعتاقه وولاؤه وعق نصبي بالسعي بالولاء وهو عديم مادام يسعي كالمكاتب بجر (قوله وقال يسعي الخ)  
 زاده الشارح ليربط به قول المصنف ولو تخالف الخ فانه من كلام الصالحين لا الإمام (قوله لا للموسرين) لأن  
 كل واحد منهما سعي بجر عن سعيته بدعوى الضمان على صاحبه لأن يسار المعتق يمنع السعي عندهما الآن  
 الدعوى لم تثبت لأنكار الآخر والبراءة قد ثبت لاقراره على نفسه (قوله سعي للموسر) لانه لا بد في الضمان على  
 صاحبه لا عساره وانما يبتدئ عليه السعي بالبراءة عنها ولا يسعي له عسره لانه يبتدئ الضمان على صاحبه ليساره  
 فيكون مبرئاً العبد عن السعي حلبي عن البحر (قوله والولاء موقوف) أي عندهما في الكل أي في يسارهما  
 واعسارهما واختلافهما الآن كل واحد منهما ما يحلف على صاحبه ويترأ عنه حلبي عن البحر (قوله حتى يتفقا)  
 أي يتفقا على اعتاق أحدهما فلو مات العبد قبل أن يتفقا وجب أن يأخذ بيت المال كافي البحر اه حلبي  
 (قوله كذا في البحر) أي ما ذكره الشارح من المذهبن وأنه لا يختلف الحال باختلاف اليسار والاعسار عند  
 الإمام ويختلف باختلاف ما عندهما والولاء لهما عندهم وموقوف عندهما هو المذهب المذكور في البحر وغيره وهو  
 تمهيد لقوله في المتن الخ (قوله في المتن خلط) أي خلط المذهب الصالحين بمذهب الإمام وقد وقع فيما عارض  
 به في قوله ولو مات قبل أن يتفقا فليت المال وسبحان من تنزه عن الغلط والتسبيح (قوله به) أي في غير فتاواه  
 إذ لم يذكره في كتاب العقق منها وقوله على ذلك أي الخلط وقوله كذلك أي كائنه عليه المضاف (قوله فقلله الحمد)  
 أي على الهداية للصواب وموافقة السلف من المشايخ (قوله فأنزل مسكر الشرايعه) لانه ينفي لزوم الفقه

وكذا لو اختلفا في يساره وأعطاه (ولو  
 شهد) أي أخبر بعدم قبولها وإن تعددوا  
 بجرهم مغنما بدائع (كل من الشريكين  
 يعق الآخر) خطه فأنكر كل (سعي لهما)  
 ما لم يحلفهما القاضي فحينئذ يسترق أو يسعي  
 فلا سعي ولو مات قبل أن يتفقا فليت المال  
 بجر (مطلقاً) ولو موسرين أو مختلفين  
 (والولاء لهما) ولو تخالفا فليت المال  
 لا للموسرين وهو المصنف والولاء موقوف في الكل  
 لالافته وهو المصنف والولاء موقوف في الكل  
 حتى يتفقا كذا في البحر والمناقعة  
 الكتب قلت في المتن خلط لا يقتضي فتبه ثم  
 رأيت شيئاً الرمي بته على ذلك كذلك فقلته  
 الحمد فرفع وقال أحد شريكين لا يترافعا  
 من نصبي وإن لم أكن بعنه فمكث فهو حر  
 وقال الآخر ما شترت به وإن كنت اشتريته  
 منك فهو حر قال قول ينكر الشرايعه

والقول قول من نفي الغم عن نفسه (قوله ولا يمتنع للبائع) هذه حال لازمة لانه لا يحلف الا عند عدم وجود  
 مينة للبائع واحتزبه عما اذا اقام البائع مينة فانه يثبت البيع ويلزم المشتري نصيب صاحبه وعتق العبد عليه  
 لانه عاقب حريته على ثبوت الشراء وقد ثبت قنات الحزبة على جميعه فليأتنا تل (قوله بلا سعاية لم يمتنع البيع)  
 لانه عاقب حظه على عدم البيع وقد تحقق عدم بحلف المذمى عليه فيعتق بحجنا (قوله بل لا تخفى حظه)  
 والظاهر انه يجري فيه حكم معتق البعض المشتري فله ان يعتقه ويديره ويكتبه ويصالحه (قوله بكل حال)  
 أي موبر اكان البائع أو مبررا فلا يمتنع له التضمن كانه لان الاعتاق لم يكن مقصودا ابتداء (قوله لم يسع لاحد)  
 من الشر يكتسب الا ان المومر يضمن لشر يكتسب لان السعاية واليسار لا يمتنعان عندهما (قوله في الاصح)  
 وهي رواية أبي - غصن وفي رواية أبي سليمان يمتنع لهما عندهم جميعا ان كانا مبررين وان كانا مومرين يمتنع  
 لمذمى البيع في نصف قيمته فقط نهر (قوله ولو علق أحدهما) أي أحد الشر يكتسب في عبده واحد (قوله بفعل)  
 سواء كان فعلا أجنبي أو محالوف بهتقه (قوله مثلا) يعني أن ذكر الغد ليس قديلا المراد وقت معين لا فرق  
 بين الغد واليوم والامس يجوز وكذا ذكر الدخول (قوله فقال ان لم يدخل) أي فلان غدا الدار فانت حر (قوله  
 فغنى الغد) أي مع بقاء ملكهما الى الغد أما اذا أخرجه أحدهما عن ملكه قبل الغد بطل تعلقه بغنى الغد  
 ويتطرق في تعليق الآخر ان هل وقوع شرطه عتق - غظه والا فلا كالايجن (قوله وجهل شرطه) أي شرط العتق  
 الصادق بالدخول وعدمه كما ذكره الشارح واذ اعلم الحال هل بمقتضاها والظاهر انه لا يعمل بقول الملقى على فعله  
 لان اخباره بفعل نفسه لا يثبت حكم على الغير عند التجاسد (قوله وسعى في نصه) هذا عندهما وعند محمد  
 يسعى في جميع قيمته (قوله مطلقا) أي مومرين أو مبررين أو معتقين اه حلي (قوله كل واحد منهما  
 لاحدهما) لو قال لكل واحد كان أولى لان ظاهره يقتضي الشركة في كل عبده وليس مراد او انما المراد  
 ان لكل عبدا فقال أحدهما ان دخل زيد الدار غدا أنت حر وقال الآخر لم يدخل زيد الدار غدا  
 فأنت حر فغنى الغد وجهل الحال (قوله لتفاحش الجهالة) أي في المقضى له وهو أحد العبدتين وفي المقضى  
 عليه وهو الحنث فالتفاحش انتفاء ما في المسئلة السابقة فالعبد الواحد المقضى له بحرية نصفه وبسقوط  
 نصف السعاية عنه والمقتضى به وهو الحزبة وسقوط نصف السعاية معلوم والجهول واحد وهو الحانث  
 منهما فغلب المعلوم الجهول وفي هذه بالعكس لان الجهول هو الغالب فيها اه - حلي - مزيدا (قوله حتى لو اتحد  
 المالك) غاية على مفهوم التقييد تفاحش الجهالة وانما حكم بعتق أحدهما لان الجهالة ارتفعت في المقضى  
 عليه قال في البحر وأشار المصنف بعدم عتق ما في مسئلة الكتاب الى أنه لو اشتراهما انسان صح وان كان  
 عالما بجهن أحد المالكين لان كلامهم ما يزعم أنه يبيع عبده وزعم المشتري في العبد قبل ملكه - اه غير معتبر  
 كالأقرب بحرية عبده ومولاه يشكر ثم اشتراه صح واذ اصح شراؤه لهما واجتماع ملكه عتق عليه أحدهما لان  
 زعمه معتبر الا ان ويأمر بالبيان لان المقضى عليه معلوم كذا في فتح القدير وهو يفيد أن أحد الخالفين لو اشترى  
 العبد من الخالف الآخر فانه يصح ويعتق عليه أحدهما ويؤمر بالبيان كالايجن وفي المحيط هذا اذا علم المشتري  
 بحلفهما فان لم يعلم فالتأذي بحلفهما ولا يجبر على البيان ما لم ترفع المينة على ذلك اه - حلي - مزيدا (قوله من علم  
 بحلفهما) الاولى التعبير بانسان لان من لواحد والمتعدد ولا يمكن قوله المالك قرية على المراد  
 (قوله أو الخالف) عطف على المالك والحكم مختلف بين المتعاطفين فانه في هذه الحنفية فهم - ما لانه قد اتفقت  
 الجهالة في المقضى عليه وله وثبتت في المقضى به لانه بكل عين زعم الحنث في الاخرى فبقوله عبده حر ان لم يكن  
 دخل زعم الدخول وهو شرط الحنث في الطلاق وبقوله امرأته طالق ان كان دخل زعم أنه لم يدخل وهو  
 شرط الحنث في العتق (قوله بخلاف مالوك كانت الاولى بالله) قال ببيان في باب العين تنقض صاحبها  
 من أيمان شرح الطبع الجامع مانعه لو كانت العين الاولى باقته بأن قال والله ما أدخل هذه الدار ثم قال  
 عبده حر ان لم يكن دخل لا تزعم كساره ولا عتق لانه ان كان صادقا فلا كفارة وان كان متعمدا الكذب فهو  
 الغموس والغموس ليس مما يدخل تحت حكم الحاكم ليصير الحكم كذا باليمين الاخرى اه - والظاهر  
 أن التقييد بالاولى انما في فلو قال الخالف بخلاف مالوك كانت احداها لكان أولى وقد تقدمت هذه المسئلة قبل  
 طلاق المريض اه - حلي (قوله ومن ملك قريه) أي ذا الرحم المحرم منه وهذا الحكم يجري فيما لو حلف

فان حلف ولا يمتنع للبائع عتق بلا سعاية  
 لمذمى البيع بل لا تخفى حظه بكل حال  
 وكذا عندهما لو ابا البائع مبررا ولو وسرا  
 لم يسع لاحد في الاصح (ولو علق أحدهما  
 عتقه بفعل غدا) مثلا كان دخل فلان الدار  
 غدا فانت حر (وعكس) الشر يك (الاخر)  
 فقال ان لم يدخل غنى الغد (وجهل شرطه)  
 أدخل أم لا (عتق نصفه) الحنث أحدهما  
 يمين (وسعى في نصفه لهما) مطلقا والاول  
 لهما (ولا عتق) والامس لم يمتنع ما لاحدهما  
 على عبدين كل واحد منهما ما لاحدهما  
 لتفاحش الجهالة حتى لو اتحد المالك كان  
 اشتراهما من علم بحلفهما لا عتق عليه  
 أحدهما وأمر بالبيان فتح أو الخالف بأن  
 (قال عبده حر) ان لم يكن طالق ان كان دخل  
 الدار اليوم ثم قال امرأته طالق ان كان دخل  
 اليوم عتق وطلقت لانه بكل عين زعم الحنث  
 في الاخرى بخلاف مالوك كانت الاولى باقته  
 اذ الغموس لا يدخل تحت الحكم الكذب به  
 في الاخرى (ومن ملك قريه)



أحدهما يقتضي عبدان ملك نصفه فلكل واحد مع آخر بجزء (قوله بسبب ما) سواء كان شرا أو هبة أو صدقة أو وصية أو بدل مهر أو أمانة (قوله مع رجل آخر) فأدب كرمع أنهم اتفقوا فيما هو عليه الحق وهو الشراء أم لا وسأفني محترزه (قوله بلا ضمان) ولو كان موسرا (قوله علم الشريك) أي غير القريب والنهي في بقراته يعود إلى الشريك القريب (قوله على الظاهر) مرتبط بقوله بسبب ما بقوله علم الشريك بقراته أولا وهذا قول الامام وقالوا ينبغي الأب في غير الارث نصف قيمته ان كان موسرا وان كان ميسرا يسمى العبد في نصف قيمته ان شريك قريبه المشتري كذا في مسكين (قوله لان الحكم) هو الضمان أو عدمه (قوله يدار على السبب) وهو التعتدي أو عدمه وقد عدم التعتدي هنا وهذا التعليل أولى من التعليل بأن الشريك رضى بافساد نصيبه بمشاركته فيما هو عليه لاقتضائه أن عدم الضمان مشروط بما اذا علم الشريك أنه قريبه مع أنه لا فرق في ظاهر الرواية (قوله أما لو ملك مستولده) ولو بالارث كما في البحر وقوله بالكساح متعلق بقوله مستولده (قوله لكونه ضمان ثلاث) أي فلا يختلف باليسار والاعسار اهـ حلي ولو قال الشارح فيمن حفظ شريكه ولو كان ميسرا ليفيد أن هذه العلة لا ملائمة لكان أولى (قوله فله) أي لا تجزي أن يضمن المشتري لوجود التعتدي ولو أبطل المشتري بالقريب لكان أوضح (قوله أو يسمى العبد) لا احتباس ماله عنده وهذا قول الامام لان يسار المقتضى لا يمنع السهوية عنده وقالوا لا خيار له ويضمن الأب نصف قيمته لان يسار المقتضى يمنع السهوية عنده (قوله هذه ماقطعة) أي جلة قوله وان اشترى نصفه أجنبي الخ سقطت من نسخة المتن التي شرحها المصنف (قوله مطلقا) سواء كان موسرا أو ميسرا عند الامام والمالك مخير ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استسهاه كما في البحر وقال ان كان القريب موسرا يجب عليه الضمان (قوله لمشاركته) أي البائع في العلة وهو البيع لان علة دخول المبيع في ملك المشتري الايجاب والتبطل وقد نشأ وكافيه (قوله وقيد بملكه) الاولى التصير بملك كله لانه هو الذي عبر به المصنف ووقع في بعض نسخ المصنف كذا ذكر المؤلف (قوله لانه الضمان) لان الشريك الذي لم يسع لم يشارك في العلة فلا يطل حقه بفعل غيره ولا يضمن البائع شيئا كما في البحر والضمان المستتر في لزم للمشتري (قوله لو وسرا) ولو كان ميسرا يسمى العبد بالاجماع عندية (قوله وبهذه اعتقه آخر) أي قبل الضمان أما لو اعتقه بعد تنضمين الساكن المدير ضمن المدير المقتضى ثلث قيمته فقالا لان الاعتاق وجددهم ثلث المدير نصيب السالك وانما ضمنه الثلث الذي ضمنه للسالك فما ابقاه فناء على ملكه فان التدبير يتجزأ وثلاثا لولا المدير وثلاثة للمعتق لان ضمان المقتضى ضمان جنائية لان ضمان اهـ حلي عن البحر (قوله وهما موسران) أما لو كان المدير ميسرا السالك استسهاه دون تضمنين وكذا المقتضى لو كان ميسرا فالمدبر الاستسهاه دون تضمنين المقتضى بحر (قوله ان شاء) وان شاء اعتقه وان شاء رضى نصيبه وان شاء استسهاه العبد في نصيبه وان شاء كاتبه وان شاء تركه على حاله لان نصيبه باق على حاله فاسد بافساد شريكه حيث سدد عليه طرق الانتفاع بالبيع ونحوه اهـ حلي عن التبيين (قوله ثلث قيمته قنا) وذلك لان التدبير يتجزأ عند الامام كالاتفاق لانه شبهة من شعبه فيكون معتبرا به فاقصر على نصيبه (قوله ويرجع بها على العبد) أي ان شاء كما في الفتح والاولى تذكرة الضمير لانه يعود الى الثالث (قوله لان التدبير ضمان معاوضة) الاولى لان الضمان في التدبير ضمان معاوضة أي وفي الاتفاق ضمان اتلاف وذلك لان المدير يؤثر ويماز ويستخدم ولا يمكن ذلك في المقتضى لانه امتنع عليه بآفاق استخدامهما واجارته واعارته (قوله ثلثة مدبرا) لانه اذا سدد نصيبه مدبرا والضمان يتدبر بقدر المثلث زيلعي والاصل ان المدير يرجع بثلثين من القيمة ثلث قيمته قنا وهو الذي ضمنه للسالك يرجع به على العبد وثلثة الذي كان له ودره ويرجع به على المقتضى لانه اذا انتفاع به (قوله لا ما ضمنه) لان ملك المدير ثبت مستند الى وقت اداء الضمان الى السالك وهو ثابت من وجه دون وجه لانه وقت التدبير لم يكن له مال كان نصيب السالك فلا يظهر في حق تضمنين وان ظهر في حق الاستسهاه لقيامه مقام السالك في حقه زيلعي بزيادة من أبي السهود (قوله وسيجي) أي في المتن آخرياب التدبير حيث قال وقيمة المدير ثلثا قيمته قنا اهـ وبه يفتي ولان لا ينفذ بالحق استخداما وسهوية وبدلا وقد زال الاخير في المدير فسطا ثلث القيمة بزواله وقال صاحبان في هذه المسئلة ان العبد كله مدبر لهدم تجزى التدبير عندهما (قوله والاولا بين المقتضى والمدير اثلاثا) عند الامام وقال صاحبان الولاء كله للمدبر كذا في الهداية (قوله لانه للمدبر الخ)

انما ذكر هذه الجملة دفعا لتوهم أن الثلثين للمعتق لا يقال إذا كان المدير بملك نصيب الساكن بالضممان  
 وجب أن يملك المعتق نصيب المدير بالضممان فوجب أن يكون للمعتق الثلثان من الولاء وللمدير الثلث لانا نقول  
 ضمان المعتق نصيب المدير ضمان جنابة لا ضمان معاوضة لان المدير لا ينقل من ملك الى ملك بسبب من  
 الاسباب فكذا بالضممان فلم يملكه بخلاف نصيب الساكن حيث يملكه المدير بالضممان لان الملك يستند فيه  
 الى وقت التعدي وهو وقت التدبير ونصيب الساكن في هذا الوقت قبيل الانتقال من ملك الى ملك فاقترقا  
 أبو السعود عن الزبلي وللمدير الولاء حال حياته لان العتق المنجز يوجب اخراجا الى الحرية بتخيير أحد الامور  
 من التضمين مع البسار والسعاية والعنق كالولاء عتق أحد الشرى يكن ابتداء وديره الاخر فانه لا يتأخر حرية باقية  
 الى الموت بغير (قوله وانكر شريكه) قيد به لانه لو صدقه كانت أم ولد له ولزوجه نصف قيمتها ونصف عقرها كما  
 في البحر وقوله ولا يئنه حكم وجود البينة حكم التصديق (قوله فخذمه) من بابي نصر وضرب (قوله فخذمه) أي  
 المنكر المفهوم من أنكر وذلك أن المقتول كان صادقا كانت الخدمة كلها للمنكر ولو كان كاذبا نصف الخدمة  
 فنبت ما هو اتفقن وهو النصف والطاهر أن المراد باليوم ما اتفق عليه من وقت معين قال الزبلي ولا سعاية  
 عليه لانه لا يئنه يدعي الضمان على شريكه بدعي التملك عليه دون السعاية اهـ (قوله بلا خدمة) لان المقتول  
 تبرأ منها بدعي انتقالها الى شريكه أبو السعود (قوله ونفقته في كسبها) والرائد على النفقة نفسه للمنكر  
 ونصفه موقوف اعتبارا بما فاعها فأقاده في البحر (قوله ولا فعل المنكر) أي ان لم يكن لها كسب فنفقتها على  
 المنكر كذا في المختلف من باب محمد ولم يحل فيه خلافا وقال غيره ان النصف على المنكر لان نصف الجارية له  
 قال ابن الهمام وهو الاصح بقول الامام (قوله وجنابتهام وقوفة) أي الجنابة منها وعليها موقوفة عند الامام  
 الى تصديق أحدهم او قال محمد وهو قول الثاني أو لا تنس في جنابتهما منزلة المكاتب وتأخذ أرض الجنابة عليها  
 قد تعين به كذا في كافي الحاكم وغيره (قوله ولا قيمة لأم ولد) لان الحرية فيها النسابة بواسطة الولد متصفة  
 في الحال الا أنه لم يظهر عملها في حق الملك ضرورة الاتماع فعملت في اسقاط التقوم (قوله الا لضرورة اسلام  
 أم ولد التصرفي) فانها تسمى في قيمتها وهولت قيمتها كباقي في الاستيلاء لانه بعتقة تقومها وقد أمرنا  
 بتركهم وما يدعون وحكمنا بكتابتها عليها دفعا للضرر عنها اذا لم يكن بقاؤها مملوكا له ولا اخراجها مباحا  
 زبلي (قوله وقوماها الخ) لان الاستيلاء فتن منفعة البيع والسعاية وبقيت منفعة الاستخدام ومنه الوطاء  
 بخلاف المدير فان الفئات فيه منفعة فهو البيع فقط لوجوب السعاية عليه بعد موت المولى اذا لم يخرج من  
 التملك (قوله فلا ينس غي الخ) نص على المتوهم فان المصير أولى بهذا الحكم (قوله وكذا لو ولدت) أي ولدا  
 آخر بعد الولد المستتر لانه لا تقوم له فاذا ادعاه أحدهما ثبت التسبب منه من غير ضمان عليه ولا سعاية على الولد  
 (قوله ولا سعاية) أي على أم الولد في الاولى ولا على الولد في الثانية قاله الحلبي (قوله خلافا لهما) فانها مالا  
 ينس في الاولى اذا كان موصرا وسعت اذا كان موصرا وسعت في الثانية يضمن نصف قيمته موصرا وبسي الولد  
 اذا كبر في نصف قيمته موصرا (قوله وانما تضمن بالجنابة) أي بذلك قيمتها (قوله فاقترسها) أما لو ماتت في هذا  
 الحال حقت أمه فانها لا تنس زبلي (قوله لانه ضمان جنابة) أي وهو لا يتوقف على كون المثلث متوقفا  
 بخلاف ضمان القصب (قوله ولذا) أي لكونه ضمان جنابة لا يتوقف على التقوم (قوله يضمن المصبي الحر بعتله)  
 يضمن بالنماء للجهول والنفقة يبر بعتله يعود الى ضمان الجنابة به في اذا جنى على المصبي الحر جاز فانه يضمن  
 الجنابة عليه مع أنه لا تقوم له بخلاف ما لو مات حقت أمه ولا وجه للتقسيم بالمصبي اذا لم يخرج من ذلك فليأقل  
 (قوله عنده) أي حضرا عنده (قوله فادام حيا يؤمر بالبيان) أي يأمره القاضي بالبيان ويجبر عليه ولا يعيب  
 خصمته قال في البحر فان بدأ ببيان الايجاب الاول فان عني به الخارج عتق الخارج بالايجاب الاول وتبين  
 أن الايجاب الثاني بين الثابت والداخل وقع صحيحا لوقوعه بين عيدين فيؤمر بالبيان لهذا الايجاب وان عني  
 بالايجاب الاول الثابت عتق الثابت بالايجاب الاول وتبين أن الايجاب الثاني وقع لقوا لخصمه بين حر وعبد  
 وهو انشاء في الاحد المبهم الدارين بينهما ولا يمكن ذلك اذا كان كل منهما محلا لحكمه والحر ليس كذلك فبطل  
 انشائه وان بدأ ببيان الايجاب الثاني فان عني به الداخل بقي الايجاب الاول بين الخارج والثابت على حاله  
 كما كان فيؤمر بالبيان وان عني به الثابت عتق الثابت بالايجاب الثاني وعتق الخارج بالايجاب الاول لهينه

(ولو قال هي أم ولد شريكه وانكر) شريكه  
 ولا يئنه (فخذمه) يوما وتوقف بلا خدمة  
 (يوما) عملا باقراره ونفقته في كسبها والا  
 فعلى المنكر وجنابتهام موقوفة (ولا قيمة لأم  
 ولد) الا لضرورة اسلام أم ولد التصرفي  
 وقوماها بثلث قيمتها (قوله ولا ينس غي الخ)  
 أعتقه بامتناعه بان ولدت فادعاه وصارت  
 أم ولد لهما فاعتقها أحدهما لم يضمن وكذا  
 لو ولدت فادعاه أحدهما ثبت نسبه ولا  
 ضمان ولا سعاية بخلاف لهما (و انما) تضمن  
 بالجنابة (بجاءها) فلو قترها الى سبع  
 ضمن (لانه ضمان جنابة لا ضمان قصب  
 ولا يضمن المصبي الحر بعتله زبلي (ولو قال  
 لعبد عنده من ثلاثة) أعبد له أحد كما  
 جاز فخرج واحد ودخل آخر فادام قوله  
 أحد كما جاز فادام حيا يؤمر بالبيان

للعق باعناق الثابت اه بقليل زيادة من الشلبي (قوله وان مات) أى السيد الخ أو الموات واحد من العبيد  
فان مات الخارج عتق الثابت بالايجاب الاول وتبين أن الايجاب الثانى وقع باطلا وان مات الثابت عتق الخارج  
بالايجاب الاول والداخل بالايجاب الثانى لأن الثابت قد أعيد عليه الايجاب فونه يوجب عتق كل واحد  
منهم ما للعق وان مات الداخل يؤمر المولى بالبيان للايجاب الاول فان عين به الخارج عتق الخارج بالايجاب  
الاول ويحق الايجاب الثانى بين الداخل والثابت يؤمر بالبيان وان عين به اثبات تبين أن الايجاب الثانى وقع  
باطلا فانه في البحر (قوله يحق بمن ثبت ثلاثة ارباعه ومن كل من غيره نصفه) لافرق في هذا الحكم بين أن تكون  
قيمة الاعبد متساوية أولا أبو السعد دعى الترتيب لدية أما الخارج فلا لا الايجاب الاول دائر بينه وبين الثابت  
فأوجب عتق رقبة بينهما فمصيب كلا منهم ما النصف اذ لا مرجح وكذا الايجاب الثانى بينه وبين الداخل غير أن  
نصف الثابت شاع في نصفه فأصاب منه المستحق الاول لغاوما أصاب الخارج من العتق عتق فتم له ثلاثة  
الارباع ولا مراض لنصف الداخل فعق نصفه عندهما وقال محمد يعق ربعه لانه ان أريد بالايجاب الاول  
الخارج صح الثانى وان أريد به الثابت بطل فدار بين أن يوجب أو لا فينصف فيعتق نصف رقبة بينهما اه حلى  
(قوله لثبته بطريق التوزيع والضرورة فلم يمتد) جواب عما يرد على الصاحين في قوله اه بالتجزى في هذه  
المسئلة قال في فتح القدير واشتد على قولهما ما يعق النصف والثلاثة ارباع مع قولهما ما يعدم تجزى الاعتناق  
والجواب أن قولهما ما يعدم التجزى اذا وقع في محل معلوم أما اذا كان الحكم بنبوته للضرورة وهى متضمنة  
لانقسامه انقسم للضرورة وهى لا تسمى موضعها والحاصل أن عدم التجزى عند الامكان والانقسام  
ضرورى ويزد بعض الطلبة بجمع ضرورة الانقسام لأن الواقع أن كل من أعقق بعضه لا يترقى الرق بل يسمى  
في باقية حتى يحصل كاه حر فمكن أن يقال يعق جميع كل واحد عندهما ويسعى في ذلك القدر فيحصل الحاصل  
على قوله ما وقول الامام غير أنهم عندهم يسعون وهم عبيد وعندهما يسعون وهم أحرار والحاصل أن الضرورة  
أوجبت أن لا يعق جميع واحد بحسب ما لا أن يعق بعضه فقط ثم تأخر عتق الباقي الى أداء السعاية فلا يلزمهما  
مخالفة أصلهما ما ورد على ذلك الطالب أنه لو أعق الكل من كل واحد ابتداء ثم يسعى وهو حر لم أن يكون  
موجب قول المولى أحد كما حزم اعتناق الاثنين وهو باطل لأن أحد كالأبوى معنى كلا كأبوى يدفع عنه بجمع كون  
الموجب ذلك بل موجب عتق رقبة شاهدة وانما أعق الكل من كل منهم ما للضرورة التي اقتضت توزيعه وحين  
لزم التوزيع ووجب عتق بعض ووجه وقوعه في الكل فكان التوزيع مقتضى الضرورة فوقع عتق النصف  
مثلا موجب للتوزيع كوقوعه موجبا لعتق الكل كقوله أعققت نصفك فكما يقع انعناق النصف  
انعناق الكل اذا وقع عن موجب فكذلك يقع هنا والحاصل أنه لا موجب أصلا لخروجهم ما عن أصلهما  
وموافقة أبي يوسف الامام في عتق نصف الداخل لا توجب موافقة في التجزى وقد عرف منه أن كلام  
الشارح لم يتم فالاولى اسقاطه حينئذ وعطف الضرورة على التوزيع من عطف السبب (قوله وان صدر  
ذلك) أى الايجابان من السيد على عبيده الثلاثة وأورد باعتبار المذكور كما أضافه الشارح (قوله  
في مرضه) يعنى مرض موته (قوله وضاق الثلث) الكلام الاتى انما هو اذا لم يكن له مال الا هؤلاء العبيد قال  
مسكين ولو كان القول في المرض أى مرض موته فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رقبة وثلاثة  
ارباع رقبة عندهما وعند محمد رقبة ونصف رقبة أو لم يخرج ولكن أجازت الورثة فالجواب كما ذكرنا وان لم يكن له  
مال سوى العبيد ولم تجز الورثة قسم الثلث من العبيد الخ (قوله عنهم) أى عن القدر الذى يعق منهم (قوله  
ولم يجزه الورثة) الضعيف يرجع الى القدر المتوق منهم (قوله وقيمهم سواء) لم يبين الحكم عند اختلافها وقد رعن  
الشرع لآل أنه لا فرق في هذا الحكم بين تساوى القيمة واختلافها لميراجع الحكم ويجز (قوله كما مر) أى على  
طريق التفاوت فانه تقدم أنه يعق من الثابت ثلاثة ارباعه ومن كل من الآخر نصفه (قوله بأن جعل الخ)  
ايضا كما في الحر أجمع بين سهام العتق وهى سبعة على قوله ما لا تفعل كل رقبة على أربعة حاجتها الى  
ثلاثة ارباع فتقول يعق من الثابت ثلاثة أسهم ومن الآخر من كل واحد منهم سهمان فبلغت سهام العتق  
سبعة والعق في مرض الموت وصية ومحل فاذا هذا الثلث فلا بد أن يجعل سهام الورثة ضعف ذلك فتجعل  
كل رقبة على سبعة لجميع المال أحد وعشرون فيعتق من الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة ومن الآخر من كل

(و) ان (مات بلا يمين عتق من ثبت ثلاثة ارباعه) نعنه بالاول ونصف نصفه بالثاني  
(و) عتق (من كل من غيره نصفه) النبوة  
بطريق التوزيع والضرورة فلم يمتد (وان  
صدر ذلك) المذكور (منه في مرضه)  
وضاق الثلث عنهم (ولم يجزه الورثة) وقبيلهم  
سواء قسم الثلث بينهم كما مر بأن (جعل كل  
عبد سبعة) أسهم (كسهم العتق)  
لا حياء جنالى يخرج له نصف ورديع وأقله  
أربعة

بن لامة

واحد سهم او يسرى في خمسة أسهم فاذا انقضى  
 ضرر باوان كانت لاتعول في خمسة أسهم  
 العتق منهم لانه في مرض الموت وصية (قوله وسهام الوصايا) جمع الوصايا باعتبار العبد والمراد سهام  
 ليس بلان حكم حال ابو السهم ولا فرق بين أن يكون ضرر (قوله وسهام الوصايا) جمع الوصايا باعتبار العبد والمراد سهام  
 ولهذا اقال في الشرع بلالة الكلام عليه كالكلام على قيمة العبد فيما تقدم اه فبسط من مهر النابتة ثلاثة  
 اثمانه قللا كان أو كثيرا وكذا يقال في الباقيين (قوله ليفيد المينونة) قال في المنع وانما فرضت المسئلة  
 في الطلاق قبل الوطء ليكون الايجاب الاول موجبا للمينونة فما اصاب الايجاب الاول لا يفي بحمل الايجاب  
 الثاني فصر في هذا المقتضى كالعقوى اه حلي (قوله يسقط ربع مهر من خرجت الخ) قال في العناية ولو كان هذا  
 الكلام في الطلاق وهو غير مدخول ومات الزوج قبل البيان سقط من مهر الخارجة ربعه ومن مهر  
 النابتة ثلاثة اثمانه ومن مهر الداخل ثمنه وهي مسئلة الزيادة يتحج بها محمد عليه صاحب اختلاف نصيب  
 الداخل والخارجة وصورة المسئلة واحدة والثمن في الطلاق بمنزلة الربع في العتق لان المسحق بالطلاق مسقوط  
 على النصف من المسحق بالعقوبة ثوبا في الايجاب الثاني قبل هذا قول محمد خاصة فلا يكون حجة عليه لانه  
 عندهما بقدر ربعه وقيل هو قولهما ايضا فلا بد من الفرق عندهما بين الطلاق والعقوبة وحاصله أن العبد  
 الثابت في العتق بمنزلة المكاتب لانه حين تكلم كان له حق البيان وصرف العتق الى أيهما شاء من الثابت  
 والخارج فما دام له حق البيان كان كل واحد من العبدين حرًا من وجهه عبدًا من وجهه كالمكاتب فاذا كان  
 الثابت كالمكاتب كان الكلام الثاني صحيحًا من وجهه لانه دار بين المكاتب والعبد الا أنه اصاب الثابت منه  
 الربع والدخل النصف لما قلنا فأما النابتة في الطلاق فتتردد بين أن تكون منكوبة وبين أن تكون أجنبية لان  
 الخارجة ان كانت المرادة بالايجاب الاول كانت النابتة منكوبة فيصح الايجاب الثاني وان كانت المرادة  
 بالايجاب الاول النابتة كانت أجنبية فلا يصح جعلها أجنبية من وجهه دون وجهه فيصح الايجاب الثاني فسقط  
 نصف النصف وهو الربع وزعا بين مهر الداخل والنابتة فيصيب كل واحد منهما النصف اه حلي (قوله وثلاثة  
 اثمان من ثبتت) أي مهر من ثبتت (قوله من ربع) ان لم يكن فرع وارث وقوله أرثن أي ان كان فرع وارث  
 (قوله لانه لا يرأجها الا النابتة) أي لا يرأجها كهي في الزوجية واعلم أنه لم يرأجها الداخل الا احدى الاولين غير  
 مهينة والاخرى مطلقة يتيقن فاستحققت الداخل والنصف والنصف الاخرين الخارجة والنابتة فالاولى  
 أن يقول لانه لا يرأجها الا واحدة أي غير مهينة (قوله احتياطاً) في أمر الفروج وهي مما يجب الاحتياط فيها  
 أفاده المصنف (قوله لا الطلاق) أي لا عدة الطلاق لعدم الدخول بين والدته في الطلاق افتتجب بعد الدخول  
 (قوله في طلاق بائن) هذا القدر هنا وفي المثال لا بد منه بالنسبة الى الوطء اذ لا يخلو طلاق المبهمة وجهها  
 لا يكون الوطء مبيهاً للطلاق الاخرى على الوطء المطلقة الرجعية كما صرح به في البحر وأما بالنسبة الى الموت فلا  
 فائدة فيه فان الطلاق مطلق لا يبيع على الميئة فتعينة الاخرى كما لا يخفى اه حلي (قوله كنون في الوطء أو الموت)  
 بياناً أي بياناً أو ميئناً لاخرى فيكون الطلاق وأقدهم في غير الوطء وفي الحية وأقر الشارح الضمير  
 لان العطف بأو (قوله قيل وكذا التقبيل) قال في المحرر هل ثبت البيان في الطلاق باقدمات في الزبادات  
 لا يثبت وقال الكرخي يثبت بالتقبيل كما يثبت بالوطء كذا في القدير اه حلي (قوله لا الطلاق) قال في البحر  
 قيد بالوطء والموت لانه لو طلق احدهما ما ينبغي أن لا يكون مبيهاً لان المطلقة يقع عليها الطلاق مادامت في العدة  
 فلا بد على أن الاخرى هي المطلقة اه وفيه اجمال والتعنية أن يقال ان كان الطلاق المبهمة رجعيًا لا يكون  
 طلاق المعينة بياناً رجعيًا كان أو بائناً وان كان بائناً كان مطلقاً وان كان بائناً كان مطلقاً وان كان بائناً كان مطلقاً  
 بياناً لما علم أن البائن لا ينفق البائن اه حلي (قوله وهل التهديد بالطلاق) أي التحذير به لاحداهما مهينة  
 كالطلاق في أنه لا يكون بياناً وهو سبق قلم من الشارح لفهم هذا الحسن بالطريق الاولى لانه حيث لم يكن الطلاق  
 بياناً فالتحذير به أولى به عليه الحلي وغيره ولو فصل في التهديد به كما فصل فيه لكان له وجه (قوله والعرض  
 على البيع) أي في العتق المبهمة فلو أخر هذا بعد قول المصنف كبيع كان أولاً ذكر في تنوير الاذهان  
 والضمائر شرح الذن الثاني من الاشياء والنظائر أن العرض على البيع يان في العتق وهو الذي سبب جعلهم

قوله في سبعة وهي ثلث الممال (وعتق من  
 ثبت ثلاثة) من سبعة وسرى في أربعة (و)  
 عتق (من كل من غيره سهام) ويسرى  
 في خمسة فبلغ سهام السبعة أربعة عشر  
 وسهام الوصايا سبعة انفاذها من الثالث  
 (وان طلق) نسوة الثلاث (كذلك)  
 ومهر من سواه (قبل الوطء) ليفيد المينونة  
 (سقط ربع مهر من خرجت الخ) لان بالايجاب  
 من ثبتت وعن من دخلت (لان بالايجاب  
 الاول سقط نصف مهر الواحد منصفين  
 الخارجة والنابتة ففقط ربع كل منهما بالايجاب  
 الثاني سقط الربع منصفين النابتة  
 والدخلة (وأما الميراث) من ربع أو  
 ثمن (فللداخل نصفه) لانه لا يرأجها الا  
 النابتة (والنصف) الاخر (بين الداخل والخارجة  
 والنابتة نصفان) لعدم الميراث (لا الطلاق لعدم  
 من عدة الوفاة احتياطاً) لان في طلاق  
 الدخول (والوطء والموت) بيان في طلاق  
 بائن (بهم) كقوله امرأته احدى كجائين  
 فوطئ احدهما ومات كان بياناً لاخرى  
 قبل وكذا التقبيل لا الطلاق وهل التهديد  
 بالطلاق كالطلاق والعرض على البيع  
 كالبيع لم أره



أياه كالبيع في سقوط الرد بالعيب وبشمله قوله الاتي وكذا كل تصرف لا يصح الا في الملك ولذا أدخله أبو الوالد عروفا  
في هذه الكلية وفي البصر والعرض على البيع ملحق به في المحفوظ عن أبي يوسف وفي الملتقي والبيع بيان في العتق  
المبهم وكذا العرض على البيع وسياق قوله هنا قرينا بأن المدامة بيان (قوله ولو فاسدا) كان معه قبض أم لا بآنا  
أو بشرط التباين وظاهر أنه لو باعه ما عالم يكن بياناً بطلان البيع لأن أحدهما حرة في غير رعاها كان البيع بائنا  
في العتق لأن البيع بائنا في العتق فيتعين الآخر للعتق الملتزم بقوله أحد كما حرر (قوله وموت) أطلقته فشمع القتل  
سواء قتله المولى أو أجنبي فان كان القتل من المولى فلا شيء عليه وإن كان من الأجنبي فعليه قيمة المقتول للمولى  
فإن اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق عن الحي ولكن تكون القيمة لورثة المقتول لأن المولى قد أقر بجزئته  
فلا يستحق شيئا من قيمته بجر (قوله ولو بقتل العدد نفسه) بحث صاحب النهر رسالة الشارح مساق المصوص  
(قوله وتحرير) المراد به انشاؤه فيعتق هذا بالاعتاق المستغنى عن ذلك بالفاظ السابق ولو ادعى أنه عني بقوله  
أعتقتك ما زعمه بقوله أحد كما حرر صدق قضاء ولو لم يبتل شيئا عتقا بجر ونهر (قوله ولو ملحقا) مورثه قال لاحدهما  
أن دخلت الدار فانت حر بعد قوله أحد كما حرر فان العبد الآخر الذي لم يعلق عتقه تعيين للعتق الاول قال  
الحلي وأشار بذكر المعلق إلى أن العتق المضاف إلى الزمان كذلك لأنه أقوى لتعقيق حيي الوقت المضاف إليه  
بخلاف المعلق بدخول الدار خلافاً قد يقع وقد لا يقع (قوله وتحرير) لأن الفصوم من التدبير باقيا لا يتفادى إلى  
الموت وبالعتق زالت اليد بالكلية فوقع التدبير في أحدهما معينا بعين العتق المبهم في الآخر (قوله واستيلاد) هو  
معه هو بالاولى لأنه فوق التدبير فأداه في الهر (قوله وكذا كل تصرف الخ) لأن أقدمه عليه دليل على اختياره  
العتق المبهم في الآخر (قوله واجارة) لا يقال الاجارة لا تختص بالملك بل جواز اجارة الحر لا ناقول الاستعداد  
باجارة الاصل على وجه يستحق به الأجر لا يكون الا بالملك فيكون تعميلا لالة وهكذا نقول في الانكاح اه  
حلي (قوله وايضا) أي ايضا به كما صرح به في التناوي الهندية عن المحيط يعني إذا وصي به رجل فقتل أو  
استقام رقه فتعين الآخر للعتق اه حلي (قوله مسألتين) تسع المصنف في هذا التعميد صاحب الهداية ووجهه  
أن التعليل لا يتم إلا به ورده الشارح زيادة قوله ولو غير تايها للهر والنهر والوجه ما ذكره (قوله فهذه) الاولى  
أن يقول فهاتان (قوله كقوله أحد كما حرر) هذا مثال للعتق المبهم المنجز ومنه ما عا كما إذا قال ان جاء زيد فأحد كما  
حرر فلو مات أحدهما قبل الشرط أو تصرف فيه بازالة الملك ثم جاء زيد عتق الباقي فأداه صاحب البحر ومنه  
أحد كما حرر هذا - تر وهذا أو معهما فقال سالم حرر أو مارك شلبي عن الكافي (قوله ولو قبل له أيها أبو تار الخ) قال  
في الاختيار لو قال أحد كما حرر فقبل له أيها ما وصي فقال لم أعن هذا عتق الاستحسان قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق  
الاول أيضا وكذلك طلاق أحدي المراتين بخلاف ما لو قال لاحدهما عتق على ألف فقيل له هو هذا فتنال لا يجب  
للاخر شيء والفرق أن التعمين واجب عليه في الطلاق والعتاق فإذا انفاء عن أحدهما تعين الآخر إقامة للواجب  
أما الاقرار فلا يجب عليه البيان فيه لأن الاقرار للجهول لا يلزم حتى يجبر عليه فلم يكن نفي أحدهما تعميلا للاخر  
بجر (قوله ولو جنى أحد هـ ما الخ) أمالوجي عليه فانه لا يمتنع الآخر سواء كان القاع من المولى أو من أجنبي  
فإن كان من أجنبي وبين المولى العتق في غير الجاني عليه فالأرض للمولى بلا شك وإن بينه في الجاني عليه ذكر  
القدوري أن الأرض للمولى لا للجاني عليه وذكر الاستيعابي أن الأرض للجاني عليه بجر (قوله وعليه) أي  
الجاني المدية المراد به ما به الأرض (قوله لا يكون الوطء الخ) لأن الملك ثابت فيهما وهذا كان له أن يستخذهما  
وكان له الأرض إذا جنى عليهما والمهر إذا وطئا بتأشبهه لأن العتق المبهم ملحق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل  
قبله بجر (قوله ودواعيه) من التقبيل والامس والخطرات في رجها شهوة عند الامام وهي بيان عندهما فهي  
على الخلاف محيط (قوله وعليه الفتوى) قال في البحر والحاصل أن الرأج قولها ما وأنه لا يفتي بقول الامام  
كافي الهداية وغيرها المساقية من ترك الاحتياط مع أن الامام رحمه الله تعالى ناظر إلى الاحتياط في أكثر المسائل  
اه وما أفاده ظاهره من أن الخلاف جار فمما إذا حلت أيضا غير ما دلي الحبل بيان اتفاقا كافي البرجندى  
(قوله لعدم حله الا في الملك) فالظاهر من حال المسلم أنه لا يفعل مثل ذلك الا في ملكه فتعين الأخرى للاعتاق  
(قوله في الاختيار) بكسر الهمزة (قوله لأن الاخبار يصح في الحي والميت) وحديثه فلا يكون الموت بياناً  
إذا لم يكن بياناً في الحي الا إذا لم يصلح الميت له (قوله بخلاف الانشاء) ظاهره أن هذه الجملة لا يصح جعلها انشاء

(كبيع) ولو فاسدا (وموت) ولو بقتل  
العبد نفسه (وتحرير) ولو ملحقا (وتدبير)  
ولو ملحقا (واستيلاد) وكذا كل تصرف  
لا يصح الا في الملك ككتابة واجارة وايضا  
وتدبير ورهن (وهبة وصدقة) ولو غير  
(مسألتين) ذكره ابن الكمال لأن المساواة  
بيان فهذه أولى بالقبض بدائع (في) حتى  
(عتق مبهم) كقوله أحد كما حرر فقبل له  
تعيين الآخر ولو قبل له أيها ما وصي فقال  
لم أعن هذا عتق الآخر ثم ان قال لم أعن  
هذا عتق الاول أيضا وكذا الطلاق بخلاف  
الاقرار واختيار ولو جنى أحد هـ ما تعين  
الجاني وعليه الدية دفعا للضرر ولو الجانية  
(لا) يكون (الوطء) ودواعيه بياناً (فيه)  
وقالاهو بيان حلت أو لا وعليه الفتوى  
لعدم حله الا في الملك (اتفاقا) فلو قال له لا من  
بياناً في الاختيار (اتفاقا) فلو قال له لا من  
أحد كما جنى أو قال لجاني تعين الباقي للعتق  
ولدى فات أحد هـ ما لا يتعين الباقي للعتق  
ولا للاستيلاد) لأن الاخبار يصح في الحي  
والميت بخلاف الانشاء



وقال امرؤ القيس حلفت لهما بالله حانة فاجر \* انساوا فاما من حديث ولاصالي

والمراد بالخلف بالعق تعليقه بشرط اه شلي والخلف بكسر الحاء مع سكون اللام العهد (قوله فكل مملوك الى الخ) يشعل العبد والامة فانه كالا دمي يقع على الذكر والانثى كافي الذخيرة ولو قال غنيت المذكورون الانثى لم يدين قضاء اه قهستاني (قوله ولوليه) أي ولو كان الدخول ليدلوا وأشار به الى أن المراد باليوم مطلق الوقت لانه أضيف الى ما لا يعتد كافي النهر (قوله لان المعنى يوم اذ دخلت) أشار به الى أن اضافة يوم الى الدخول أخذ بالحاصل وميل الى جانب المعنى والا فالذي يقتضيه التركيب أن يوم مضاف الى اذ المضافة الى الدخول حال في الفتح والمراد باليوم هذا مطلق الوقت حتى لو دخل ليلا عتق ما في ملكه لانه أضيف الى فعل لا يعتد وهو الدخول وان كان في اللفظ انما أضيف الى لفظ اذ المضافة للدخول لكن معنى اذ غير ملاحظ والا كان المراد يوم وقت الدخول وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذي فيه الدخول تقييد اليوم لكن اذ أريد به مطلق الوقت يصير المعنى وقت وقت الدخول ونحن نعلم مثله كثيرا في الاستعمال الفصح كنعو ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ولا يلاحظ فيه شيء من ذلك اذ لا يلاحظ في هذه الآية وقت وقت يغلبون بفرح المؤمنون ولا يوم وقت يغلبون بفرحهم ونظائره كثيرة في كتاب الله تعالى وغيره فعرف أن لفظ اذ لم يذكر الاستكثار للعوض عن الجملة المحذوفة أو عماد الة أعنى التنوين لكونه حرفا واحدا ساكنا تحسبنا لم يلاحظ معناها ومثله كثيرا في بعض ألفاظ أهل العربية لا ينبغي على من له نظر فيها اه حلي (قوله فاعتبر ملكه وقت دخوله) أي وهو يشمل المملوك وقت الخلف وبهذه (قوله ولذا) أي ليكون الملك معتبرا يوم الدخول الذي أفاده قوله لان المعنى الخ (قوله عتق من له وقت حاقه) لان قوله كل مملوكي مختص بالحال لان المختار في الوصف من اسم الفاعل والمفعول أن معناه قائم حال التكلم عن نسب اليه على وجه قيامه به أو وقوعه عليه واللام للاختصاص ولا فرق بين كون العتق معلقا كافي الكتاب أو منجزا وسواء قدم الشرط أو أخره وسواء كان التعليق بان كافي الكتاب أو بغيرها كذا دخلت أو اذا ما أوتى أو متى ما وذر كلى ليس بقيد بحر (قوله لان لي) أي باعتبار متعاقباتها لان التقدير كل عتق ثابت لي وثابت اسم فاعل وهو الحال (قوله أو أملكه) انما كانت للحال لان صيغة أفعّل وان كانت تستعمل للحال والاستقبال لكن عند الإطلاق يراد بها الحال عرفا وشرعا ولفظ انما العرف فان من قال فلان يأكل أو يفعل كذا يريد به الحال ويقول الرجل ما أملك ألف درهم ويريد به الحال وأما الشرع فان من قال أشهد أن لا اله الا الله يكون مؤمنا ولو قال أشهد أن فلان على فلان كذا كان شاهدا وأما اللفظة فان هذه الصيغة موضوعة للحال على طريق الاصل لانه ليس للحال صيغة أخرى ولا استقبال السين وسوف فكانت الحال أصلا فيها والاستقبال دخيلا فعند الإطلاق ينصرف الى الحال ولو قال غنيت به ما استقبل ملكه عتق ما ملكه للحال وما استحدث الملك فيه اذ كان ظاهر الحال وبنيته بصرفه عن ظاهره فلا يصدق فيه ويصدق في قوله أردت ما يحدث ملكي فيه في المسئلة قبل فيعتق عليه باقراره اه بحر (قوله ودبر) بالنسبة للفاعل كأنه قيد عبارة المصنف والمراد التدبير المطلق (قوله من كان له) مفعول دبر منح (قوله مملوك) كذا في النسخ التي رأيناها وصوابه النصب اه حلي (قوله بل مقيدا) قال في البحر الحاصل أن من كان في ملكه وقت اليقين مدبر مطلق ومن ملكه بعد ما فليس مدبر مطلق وانما هو مدبر مقيد فيعتق بموت المولى عند الامام ومحمد (قوله عتق من الثالث) أي عتق من كان في ملكه يوم قال ومن ملكه بعد القول فان خرجا من الثالث فلا كلام ولا ضرب كل بقيمة فيه ولو كانت التركة بالدين مستغرقة وجبت السعاية ولا ينبغي أن من كان في ملكه يوم - لم يفي هذه المسئلة مدبر مطلق وما ملكه بعد مقيد هذا هو ظاهر مذهب الكل وعن الثاني لا يعتق ما استفتاده بعده لان اللفظ حقيقة للحال كما سبق فلا يعتق به ما يملكه ولها أن مجموع التركيب ايجاب عتق وايضا بقوله بعد موثي ولذا اعتبر من الثالث فن حيث الجهة الاولى يتناول المملوك وقت القول حتى صار مدبرا مطلقا ومن حيث الجهة الثانية يتناول المستفاد لما استقر أن الوصية يعتق فيها كل من الجهتين الا يرى أنه يدخل في الوصية بالمال لا ولاد فلان ما يستفيد ومن يولد بعده فصار كأنه قال عند الموت كل مملوك أملكه فهو حر اه حوى (قوله لعلقه بالموت) انه لا يعتق من الثالث ولعتق من ملك بعد القول (قوله لانه تبع لاقه) فهو كمن ضمن أعضائها ولذا يجوز عن الكفاة ولم يجب صدقة فطره ولا يجوز بيعه منفردا وانما المملوك انما ينصرف عند

فكل مملوكي يومئذ حر عتق من له حين دخوله ولو لا لسواء (ملكه بعد حاقه أو قبله) لان المعنى يوم اذ دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله (و) لذا (لوم يقتل يومئذ عتق من له وقت حاقه فقط كقوله كل مملوكي لي أو أملكه حر بعد عتق أو بعد شهر اعتبر وقت حلقه لان لي أو أملكه الحال فلا يتناول الاستقبال حتى لو لم يلائم شيئا يوم - لانه لغايه (ودبر بكل مملوكي) يوم قال هذا موق من (كان له) مملوك (يوم قال) هذا القول (لا) يكون مدبرا مطلقا بل مقيدا (من ملكه بعده) لكن (ان مات عتق من الثالث) لتعليقه بالموت فتصير وصية (المملوك لا يتناول الخ) لانه تبع لاقه

الاطلاق الى المملوك اصاله واستقلاله بغيره (قوله فلا يعتق حل جارية من قال الخ) ولو ولدته لا قتل من  
سنة أشهر من وقت القول وكذا لا يعتق في قوله ان اشترت مملوكين فها حرة ان فاشتري جارية بعاملا ولا تعتق  
أتمه لان شرط ان يخلت شرائها مملوكين والحل لا يسمى مملوكا على الإطلاق فأفاده صاحب البحر (قوله الحامل) بدون  
تاء التي في بطنها حل والحاملة من حملت على رأسها مثل شياً (قوله فيعتق الحل تبعاً) أشار به الى أن هذه لا ترد  
نقضا على قولهم الحل لا يدخل تحت المملوك فان الحل في هذه انما يعتق بحالاً قصداً (قوله لا يتناول المكاتب)  
أما كونه لا يدخل تحت المملوك فلانه غير مملوك على الإطلاق اذ هو حر يد او كونه لا يدخل تحت لفظ العبد لان  
العبد من لا يتصرف الا باذن سيده والمكاتب ليس كذلك (قوله والمشتري) أي الابانة وذلك أنه لا يصدق عليه  
أنه عبده أو مملوكه اذ المراد الكامل والمشتري ليس بكامل الملك ولا العبودية وكذا المحيط أنه لا يتناول المشتري  
الا اذا ملك التصرف الاخر بعده فانه يعتق في قوله ان ملكك مملوكا فهو حر لانه وجد الشرط وهو مملوك كامل  
اه بحر (قوله ويتناول) أي لفظ المملوك المدبر أي والمدرية والمأجور والامان كن حوامل وأمهات أولاده  
وأولادهم حموى (قوله على الصواب) تحطه لصاحب المجتبى في قوله لا يدخل العبد المهرهون والمأذون  
في التجارة كما ذكره في البحر اه حلي ثم المأذون ان لم يكن عليه دين يعتق عبده ان نواهم السيد والا فلا وان  
كان عليه دين لم يعتق وان نواهم كذا في فتح القدير وغيره (قوله ولو نوى الذكور) أي بقوله كل مملوك حر  
فانه لا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر في عرف الاستعمال ويصدق ديانة (قوله دين) لانه نوى تخصيص العام  
فقد نوى ما يحتمل لفظه فصدق ديانة لكنه خلاف الظاهر فلم يصدق قضاء اه حلي والاولى أن يقول أو نوى  
غير المدبر لان عدم ديانة المدبر لا تكون مخصوصة لاحتمال أنه لم يخطر بوجهه شيء (قوله وفي مملوكي كاهم الخ) قال  
في البحر من الذخيرة قال مملوكي كاهم أحرار ونوى الرجال دون النساء قالوا لا يصدق ديانة بخلاف قوله  
كل مملوك حر ونوى تخصيص يصدق ديانة اه فان قلت ما الفرق وفي الوجهين نية تخصيص العامة فالجواب أن  
كاهم تأكيدها العامة وقوله وهو ليكي لانه جمع مضاف فيم وهو رفع احتمال المجاز غالباً والتخصيص يوجب المجاز  
فلا يجوز بخلاف قوله كل مملوك فان الثابت أصل العموم فقط قبل التخصيص اه (قوله فكاتب) أي وصي  
المكاتب وأدى حتى صار - (قوله أو اشترى قريباً) أي اشترى الخالف قريبه ذا الرحم المهرم منه (قوله حنت)  
لان الكتابة تعتق معلق بأداء النجوم وفي شراء القريب قد يشرى سبب الاعتاق وفي الثالثة باع العبد نفسه وهو  
اعتاق (قوله ان يعتق الخ) قال الشلبي في حاشية الزيلعي قال لعبده ان يعتق فانت حر لم يعتق لان نزول العتق  
المعلق بعد الشرط وبعد البيع هو ليس بمملوك فلا يعتق الا ان يكون البيع فاسداً فاعتق لان الملك فيه بعد البيع  
باق لا ينزل الا بتسليمه الا ان يكون المشتري تسلمه قبل البيع فحينئذ ينزل ملكه بنفس البيع فلا يعتق كذا  
في المبسوط وحقيقة الوجه أن يقال وقت نزول العتق هو وقت زوال الملك لانه ما معايعتق ان البيع فلا يثبت  
العتق في حال زوال الملك كما لا يثبت في حال تقرر زواله اه (قوله عتق) لان الدخول فعل العبد وصاحب الدار  
في شهادته به غير منهم فصحت شهادته اه شلبي (قوله لان على فعله) أي لانها شهادة من المكاتب على فعل نفسه  
وهو التكليم فلم يبق الا شاهد واحد وشهادته كاهم (قوله ولو شهد باسفلان) أي في صورة التعليق على كلام  
أيهما (قوله ان يجد) أي الاب لانها شهادة على أيها مشلبي (قوله وكذا ان ادعاه) أي وكذا قبل شهادة الابن  
ان ادعى أبوهما الكلام (قوله عند محمد) وجه قوله أنه لا منفعة للمشهد وبه لا يهـ ما محمد يعتبر المنفعة لوجود  
التهمة وأبو يوسف يعتبر مجرد الدعوى والايمان لانها ما بشهادته ما يظهر ان صدقه فيما يدعيه شلبي عن الكمال  
واقه سبحانه ونعالي أعلم واستغفر الله العظيم

### • (باب العتق على جعل) •

الحمل ما جعل للانسان من شيء يفعله ويصعد الجمالة بالكسر كافي الصحاح وفي ديوان الادب وغيره بالغت  
وفي مثلث الشعر ازي مثلثة الجيم والمراد هنا المال المفعول شرعاً لعتقه وانما أخره لانه خلاف الأصل حموى  
(قوله ويقع) أفاده هذا التعبير أن الفتح قليل ولم يذكره غيره وانما اقتصر على الضم ولعله سري اليه من ذكرهم  
الفتح في الجمالة (قوله أعتق عبده) قيد بكون العبد مكمله لانه لو كان له نصفه فقال له أنت حر على ألف فقبل  
فانه يعتق نصفه بمائة الا اذا أجاز الأخر فيجب الالف بينهما عند الامام لان العتق يعجز عنه عند خلاف ما اذا

(فلا يعتق حل جارية من قال كل مملوك  
ذكره وحر) ولو لم يقل ذكر لكان الحل  
فيعتق الحل تبعاً (وكذا) لفظ المملوك  
والعبد لا يتناول (المكاتب) والمشتري  
ويتناول المدبر والمهرهون والمأذون على  
الصواب ولو نوى الذكور ولم ينو المدبرين  
وفي مملوكي كاهم أحرار لم يدين لرفع احتمال  
التخصيص بالتأني كاهم فروع حلف  
لا يعتق عبده فكاتب أو اشترى قريباً أو  
اشترى العبد نفسه حنت ان يعتق فانت حر  
فبانه فاسداً يعتق ويصحب الا ان دخلت  
دار فلان فانت حر فتشهد فلان وأخر أنه  
دخل عتق وفي ان كلمته لا لانها على نفسه ولو  
شهد باسفلان أنه كلم أباهما جازت ان يجد  
وكذا ان ادعاه عند محمد وأبطلها الشافعي  
• (باب العتق على جعل) •  
• (باب العتق عبده) •



قال أعتقت نفسي بألف فقبل العبد لزمه الألف للمعتق لا يشاركه الساكت فيه لأن الألف بمقتضى نصيبه بجر  
عن المحيط (قوله على مال) أطلقه فشمع جميع أنواعه من النقود والعرض والحيوان والطعام والمكبل والموزون  
إذا كان معلوم الجنس ولا يشترط جهالة الوصف لأنها يسيرة ويلزمه الوسيط في تسمية الحيوان والثوب  
بعد بيان جنسهما من الفرس والحمار والعبد والثوب الهروي ولو أنما بالقيمة أجبر المولى على القبول بجر عن  
المحيط وعن العبد على مال مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بألف درهم أو على أن تعطيني ألفاً وعلى  
أن لا عليك ألفاً أو بعتك نفسك منك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعوض كذا (قوله صحيح) خرج به  
ما إذا سمى قدر من الخمر فإنه لا يجوز أن كان يعتق بقبوله نهر وهذا في حق المسلم أما الذمى فذكره في البحر  
بقوله وشمل إطلاق المال الخمر في حق الذمى فأنما مال عندهم فلو أعتق الذمى عبده على خمر أو خنزير فإنه يعتق  
بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قبض الخمر فعندهما على العبد فتمت وعند محمد قيمة الخمر كذا  
في المحيط (قوله معلوم الجنس) فلو لم يسم الجنس بأن قال على ثوب أو حيوان أو دابة فقبل عتق ولزمه قيمة نفسه  
كما لو أعتقه على قيمة رقبة فقبل عتق كما في المحيط (قوله والقدر) فلو قال على دراهم لم يجبر على القبول أى لم يجبر  
المولى على قبول ما يأتى به العبد ويجب على العبد قيمته لأن مثل هذه الجهالة لا تكون في المعاوضة نهر عن  
الشارح ولو اختلفا في المال جنسه أو مقداره فالقول للعبد مع عينه كما لو أسكر أصل المال وإن أقام المينة  
فالمينة للمولى بخلاف ما إذا كان العتق مطلقاً بالأداء وهو المسئلة إلا قيمة فإن القول فيه أقول المولى والمينة  
بينة العبد كذا في البدائع (قوله فقبل العبد) أشار بذلك إلى أنه يعتق بالقبول ولو كان المال ملكاً للغير فإن كان  
بغير عينه فعلى العبد مثله في المثلى والوسطى القمى وإن كان معياراً رجوع إلى العبد بقيمة نفسه عند الإمام وأبى  
يوسف وقال محمد بقيمة المستحق بجر (قوله كل المال) فلو قال لعبد أنت حر بألف فقال قبلت في النصف فإنه  
لا يجوز عند الإمام لأن العتق عنده يتجزأ ولو جاز قبوله في النصف وجب عليه نصف البدل وصار الكل خارجاً  
عن يده لأنه يخرج إلى العتق بالسماعية والمولى ماضى بزوال نصفه بنصف البدل وانما عقد العتق على كاه بكل  
البدل (قوله بيم مجلس علمه) قال في البحر ولم يقيد القبول بالمجلس لما عرف أنه لا بد من كل قبول من المجلس فإن  
كان حاضراً عتق بمجلس الإيجاب وإن كان غائباً عتق بمجلس علمه فإن قبل فيه صح وإن ردد أو أعرض بطل كذا في  
شرح الطحاوى (قوله لأنه) أى العتق المفهوم من عتق (قوله حتى لو رد الخ) فترجع على التعديل (قوله أو أعرض  
بطل) الأعرض يكون بالقيام أو بالاشتغال بعمل آخر يعلم أنه قطع لما قبله بجر (قوله كان أدبت فأنت حر)  
قبيل الفاء لأنه لو لم يأتهم في الجواب لا يتعلق بل يتجزأ سواء كان الجواب بالواو كقوله أن أدبت إلى ألفاً أو أنت  
حر أو لا كقوله أن أدبت إلى ألفاً أنت حر لكونه ابتداءً لا جواباً لعدم الرباط بجر (قوله صار مأذوناً له دلالة)  
قال في النهر ما را العبد مأذوناً له في التجارة ضرورة الحكم الشرعى بهذه هذه التعليق واستعفاه آثاره من العتق  
عند الأداء وذلك يقتضى أن يتمكن شرعاً من الاكتساب بالتجارة لا التكدى لأنه خسة يطق المولى عاها مع  
أنه لو اكتسب منه وأدى عتق أه حلى (قوله تردد فيه في البحر) حيث قال ولم أر صريحاً أنه لو جبر على هذا  
العبد المأذون هل يصح جبره وقد يقال أنه لا يصح جبره لأن الأذن له ضرورى لصحة التعليق بأداء المال وقد يقال  
أنه يصح لما أنه يملك به فملك جبره بالأولى أه حلى أقول الظاهر الثاني (قوله لأنه صريح) أى وأما الكتابة  
فليس فيها نص صريح بل هي أن يقول كاتبتك على ألف على أن تؤدى لي كل شهر كذا مثلاً (قوله فلا يتوقف عتقه  
على قبوله) فإذا أدى بعد قول المولى أن أدبت الخ عتق ويشترط القبول في المكاتب كما في الوفاية (قوله  
قبل وجود شرطه) أى شرط العتق (قوله خلاف) قال أبو يوسف يجب وقال محمد لا ولكن عتق بخلاف الكتابة  
فأنه لا خلاف في أنه يجب أن يقبله ويده فأنبأ بجر هذا ولا يظهر كونها من مسائل الخلاف وإن عتقها في البحر  
والنهر ضرورة مسئلة لأن المكاتب لا يباع ولو صح هذه المسئلة لناقض مفهوم ما قبلها من أنه لا يجوز بيع  
المكاتب (قوله وعتق بالصلية) هذا غلط لأنه يقتضى أن المكاتب لا يعتق بالصلية مع أنه أيضاً يعتق بها  
كما صرح به الزيلعي فالواجب عدم ذكرها هنا قاله الحلبي والمراد بالصلية وضع المال بين يدي السيد من غير مانع  
شرعى فقولته بصحت الخ تصوير للصلية والضمير المستتر في مدواً أخذ إلى السيد (قوله ولو أدى عنه غيره تبرعاً)  
مثله ما إذا أدى مديون العبد عنه كالأبني فلو أضاف التبرع كان أخصراً وأهم قاله الحلبي (قوله لأن الشرط أداءه)

(على مال) صحيح معلوم الجنس والقدر  
(قبل العبد) كل المال (في المجلس) بيم  
بمجلس علمه لو غائباً (عتق) وإن لم يؤد لأنه  
ماتى على القبول لا الأداء حتى لو ردد أو  
أعرض بطل (و) أما (لو علقه بأداءه) كان  
أدبت فأنت حر (صار مأذوناً له دلالة) لأنه  
يصح جبره تردد فيه في البحر (لا مكاتباً) لأنه  
صريح في تعليق العتق بالأداء وهو مخالف  
المكاتب في عشر من مسئلة ذكر من أنسه  
فقال (فلا يتوقف) عتقه (على قبوله ولا يطل  
برده ولا مولى يبعه قبل وجود شرطه) وهو  
الأداء ولو باعته ثم اشتراه هل يجب قبول  
ما يأتى به خلاف (وعتق بالصلية) بصحت أو لا  
أيده لاطال أخذه (ولو أدى عنه غيره تبرعاً) أو  
أمر غيره بالأداء فأدى (لا) يعتق لأن الشرط  
أداءه ولم يوجد

بجلاف الكتابة لانها معاوضة حقيقة فيها معنى التطبيق فكان الاصل فيها المعاوضة سكان المقصود  
 حصول البدل اه بجر (قوله كالا يعنى الخ) أى وان قبل المولى لعدم الشرط كذا ذكره الشارح بعد  
 (قوله أو بهذا النهر فذفع في غيره) أى فانه لا يعنى ولا يحتاج الى حكم حاكم أو تراش والكتابة لا تطل الا بحكم  
 الحاكم أو بتراضيه اه منح (قوله أو حط عنه البعض بطلبه) أى بطلب العبد انما يقيد به لعدا ما سورة مستقلة  
 والا فليس الطلب من العبد شرط لان السيد اذا أبرأ ابتداء لا يعنى (قوله وكذا الوأبرأ) أى كذا أو بهضا فانه  
 لا يعنى بجلاف المكاتب فانه يعنى بالابراء قال في البحر والظاهر أنه لا موقع لهذه المسئلة لانه لا دين على العبد  
 بجلاف الكتابة اه قال الحلبي ويمكن أن يجاب بأنه يكفى في الفرق عتق المكاتب اذا قال له مولاه أبرأ منك عن  
 بدل الكتابة لصحة الابراء عنه لانه دين وعدم عتق المعلق عتقه على الاداء اذا أبرأ مولاه لعدم صحة الابراء  
 اه (قوله وأداء الى الورثة) أى أدى المال المعلق عليه العتق (قوله لعدم الشرط) عليه لقوله كالا يعنى الخ  
 (قوله بل العبد با كسابه) صورة مستقلة هي الثالثة عشرة من صور الخسافة قال في البحر الثانية لومات المولى  
 وفي يد العبد كسب كان لورثة المولى ويساع العبد بجلاف الكتابة اه (قوله كالمومات العبد) هي الرابعة عشرة  
 (قوله فتركت له مولاه) ولا يؤدى منه يعنى بجلاف الكتابة بجر (قوله بل له أخذ ما ظفريه أو ما فضل عنده من  
 كسبه) هما صورتان كافيتان في البحر فانه قال فيه التاسعة أن السيد أن يأخذ ما ظفريه عما كسبه قبل أن يأتيه  
 بما يؤذيه بجلاف المكاتب العاشرة أنه اذا أدى وعتق وفضل عنده مال عما كسبه كان للسيد  
 فيأخذه بجلاف المكاتب اه (قوله ولو أدى من كسبه) هي السابعة عشرة قال في البحر لو اكتسب ما لا قبل  
 تعليق السيد فأداء به هذه المعلقة وان كان السيد يرجع عتقه على ما سبذ كرجع العتق فانه لا يعنى بأداءه لانه  
 ملك المولى الا أن يكون كاتبه على نفسه وماله فانه حينئذ يصير أحق به من سيده فاذا أدى منه عتق اه (قوله  
 قبل التعليق) غرض لكسبه اه حلبي (قوله وتقيدها أو بالجلس) فلو اختلف بأن أعرض أو أخذ في عمل آخر  
 فأدى لا يعنى بجلاف الكتابة بجر (قوله وبالألا) نهامتى كافى في البحر وليست هذه من صور الخسافة (قوله  
 ولا يتبعه أولاده) فلو كان المعلق عتقه بأداءه أمة فولدت ثم أدت فعتقت لم يعنى ولا هاله لانه ليس لها حكم الكتابة  
 وقت الولادة بجلاف الكتابة بجر (قوله دين صحيح بصح التكفيل به) فيه أنه قبل الاداء لا دين لان السيد  
 لا يستوجب على عبده ديونا بعد الاداء لا دين أيضا فلا وجه لهذا الكلام بل ذكره هذه المسئلة هنا غلط  
 وموضوعها فيما اذا عتق على مال لا في المعلق عتقه على أدائه وانما يحسن ذكره عند قول المتن أعنى عبده  
 على مال فقيل العبد في المجلس عتق كما فعله في البحر حيث قال فاذا قبل ما ربح أو ما شرطه دين عليه حتى تصح  
 الكفالة بجلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع المانفي وهو قيام الرق على ما عرف اه حلبي والدين الصحيح هو  
 ما لا يسقط الا بالاداء أو الابراء (قوله فانه لا تصح الكفالة به) لانه يسقط بالتعجز (قوله عشرون) صوابه عشرون  
 على أنه مفعول الموفية فانه الحلبي (قوله ولو علقه بأن) أى لو علق عتق العبد بأداء ألف (قوله عتق) لوجود  
 الشرط وهو الاداء (قوله ورجع الغريم) أى غريم العبد وهو دائره بالالف على المولى وهل يرجع السيد على  
 العبد الظاهر نعم لانه يرجع عليه فيما اذا دفع من كسبه حال رقه فهذه أولى (قوله حتى يتم ديونهم) أى أن كان  
 هناك ما يوفى (قوله ولو استقرض ألفين) أى وقبضته أذا كان بقدر ما استقرض كافى في البحر حتى لو كانت قيمته  
 خمسمائة رجع على السيد بألف وخمسمائة لانه انما أتلف نفسه وهي مقومة بخمسمائة (قوله وأكل الاخرى)  
 أى أكل العبد الألف الاخرى وشمل ما اذا أكلها قبل الدفع أو بعده لان الدين استقر بذمته من حين الاستقراض  
 فلا يقال ان الألف أكلها وهو حر وهل يرجع المولى عليه بما دفع يحذر ثم المراد بالاكل طلق استعماله (قوله  
 فللغريم مطالبة المولى) وان شاء المقرض اتبع العبد بجميع دينه أيضا بجر (قوله لمنه بمقتضى الخ) الضمير ان  
 الاقوال للسيد ويحتمل أن يكون الضمير الاول للغريم والثاني للعبد وكذا الاخبار ان أو الرابع للغريم والباء  
 في بعثته للسبيبة وهذا انما يظهر على الألف التي أكلها العبد وأما الألف التي دفعها فالعلة فيه ما ذكره أنفا  
 من أن الغرما أحق بحال المأذون أى وهذا بجلاف المكاتب فان الرجوع في هاتين الصورتين عليه لانه ليس  
 مأذونا فلا تظهر فيه العمل السابقة (قوله ولو قال أنت حر بعد موتى) قيد بقوله أنت حر لانه لو قال أنت مدبر على  
 ألف درهم فالقول فيه للعمال فاذا قبل ما ربح أو لا يترتب له المال لان الرق قائم والمولى لا يستوجب على عبده

(كالا لا يعنى الخ) قيد بدراهم فأدى وانه  
 أو يكفى من أبيض فذفع في كسبه أسود أو بهذا  
 الشهر فذفع في غيره أو (حط عنه البعض  
 بطلبه وأدى الباقي) وكذا الوأبرأ (أو مات  
 المولى وأداء الى الورثة) لعدم الشرط بل  
 العبد با كسابه للورثة كالمومات العبد قبل  
 الاداء فتركت له مولاه بل له أخذ ما ظفريه  
 أو ما فضل عنده من كسبه ولو أدى من كسبه  
 قبل التعليق عتق ورجع السيد عتقه عليه  
 (وتقيدها أو بالجلس) لمن علق بان وبأداء  
 لا ولا يتبعه أولاده بجلاف المكاتب في  
 الكل (وهو) أى المال (دين صحيح بصح  
 التكفيل به بجلاف بدل الكتابة) فانه لا تصح  
 الكفالة به وهذه الموفية عشرون ويزاد  
 ما في الذخيرة لو علقه بأن فاستقرضها  
 ودفعها أولاده حتى ورجع الغريم على المولى  
 لان غرما للمأذون أحق بحاله حتى يتم ديونهم  
 ولو استقرض الدين فذفع احداها أو اكل  
 الاخرى فلا غريم طالبة المولى به ما المنع  
 بعينه من بيعه بدينه (ولو قال أنت حر بعد  
 موتى بألف

دينا أن يكون حكاية (قوله أن قبل بعده) أشار به إلى أن القبول حال الحياة لا يترك في الجوى لأن إيجاب  
العتق أضيق إلى ما بعد الموت وانما يعتبر القبول بعد نزول الإيجاب كذا في إضاح الإصلاح (قوله وأعتقه مع  
ذلك) أي مع القبول (قوله أو وصي) أي وصي الميت على تركته ولا وانما اشترط ذلك لأن العتق تأخر عن  
الموت إلى أن يقبل والعتق متى تأخر عن الموت لا يثبت إلا باعتناق واحد من هؤلاء لأنه صار بمنزلة الوصية  
بالاعتناق كذا ذكره الامام العتاني وجرم به الاستيعابي (قوله وهو الأصح) مقابلة أنه يعتق باقبال فقط وهو  
رواية عن الامام وأيده في الفتح جوي وفي الصرح والحاصل أن المسئلة تختلف فيها وظاهر إطلاق المتن أنه يعتق  
بالقبول بعد الموت من غير توقف على اعتناق أحد وهو قول البعض كما يشير إليه لفظ الأصح وله أصل في الرواية  
كأن غاية البيان وصح المتأخرون أنه لا يعتق بالقبول كما قدمناه اه (قوله لأن الميت الخ) علة لقوله وأعتقه  
الخ وأورد على التعليل أنه متى حكمه لا يشترط فيه الأهلية كما إذا ملك الصبي أو المجنون فريه ما إذا الرجم  
المحرم ورد بأن العتق الحكمي وإن كان لا يشترط فيه الأهلية يشترط فيه قيام الملك وقته وهنا قد خرج  
ملك الملقوق وبقي للوارث متى خرج عن ملكه لا يقع بوجود الشرط مع وجود الأهلية فإطلاق خدمته عند ههنا  
اه وظاهر الرد تسليم كونه لا يشترط فيه الأهلية الآن المانع عدم قيام الملك فالأولى حذف هذا التعليل  
(قوله والولا للميت) أي لا للوارث كما في البحر فريته عصبته المتعصبون بأنفسهم دون الأماث ولو كان الولاء  
للورثة ابتداء لدخل فيه الأناث فليست أمثلة (قوله ولا يوجد كلاً من الامرين لا) بأن فقد أحدهما إنما عدم عتقه  
على عدم تقدير الامر الثاني فلان العتق متى تأخر عن الموت لا يثبت إلا باعتناق الوارث أو من يقوم مقامه  
وإنما عدم عتقه على تقدير عدم الأول وهو القبول فلان الكلام في العتق بالانكاح لا في العتق مطلقاً وذلك  
لا يوجد بدون قبول العبد بعد موت المولى اه إضاح (قوله بذلك) أي بقول السيد السابق (قوله على خدمته)  
أي على خدمة العبد المولى ومثله غيره (قوله عتق في الحال) لأن الاعتناق على الشيء يشترط فيه وجود القبول  
في المجلس لا وجود القبول كسائر العقود مجر (قوله إلا بالشرط) وهو الخدمة لأن الملق لا ينزل إلا بعد وجود  
المعلق عليه الذي هو الشرط (قوله فلا وخدمته أقل منها) أي في صورة التعليل بان (قوله لا يعتق) لعدم وجود  
الشرط (قوله لأن ان لتعليل) هذا لتعليل لكون القبول كافي في مثال المصنف وأنه لا بد من وجود الشرط  
في صورة الشرح وقوله للتعليل أي فالم يوجد المعلق عليه لا يوجد المعلق وقوله وعلى للمعاوضة يعني ويكفي  
في المعاوضة القبول كافي عقود المعاوضات (قوله وخدمته) يعني من ساعته مجر وغيره (قوله الخدمة المعروفة)  
في البيت وخارجيه كذا في الدر المنثور وليس للسيد أن يطالبه بالخدم الشاقة ككسب الحطب وقطع الحجر  
وضرب اللبن (قوله مدته) أي المدة المضروبة للمولى أفاده المصنف (قوله أيا كانت) سنة أو أقل أو أكثر (قوله  
أومات هو) أي العبد (قوله ولو حكما كهمي) هذا بحث لصاحب النهر ساقه الشارح مساق المنصوص وعبارة  
النهر ينبغي أن يكون حكم مرضه الذي لا يرجح برؤ كالعبي وفخوه كالمت كالموت اه وأصله لصاحب البحر (قوله  
فيلها) متعلق بومات بصورته والضمير إلى الخدمة (قوله ولو خدم بعضا فبجابه) كما إذا خدمه سنة من أربع سنين  
ثم مات فعلى قوله ما عليه ثلاثة أرباع قيمة وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته ثلاث سنين كذا في شرح الطحاوي  
(قوله يجب قيمته) أي العبد (قوله فتؤخذ منه للورثة) هذا فيما إذا مات المولى وانما تختلف الورثة المولى  
في الخدمة لأنها عبارة عن المنفعة وهي لا تورث إلا بالناس يتفاوتون فيها فان خدمة الفقراء أسهل من غيرهم  
وخدمة الشيخ ليست كالشباب وقد يكون الورثة كثيرين وخدمة الواحد أسهل من خدمة الجماعة مجر (قوله  
أو من تركته للمولى) هذا فيما إذا مات العبد ومجمله أن كان له تركته والأضاعت على المولى كما لا يخفى (قوله يجب  
قيمة خدمته) أي أجر مثله كلاً إذا لم يخدم أصلاً وبعض إذا خدم بعض المدة أفاده المؤلف في شرح المتن (قوله  
بجنى في البحر الثاني) حيث قال وقد وقع الاستفتاء ههنا إذا حرره على خدمته مدة معينة وقبل العبد وعتق  
وكان له زوجة وأولاد فما حكم نفقة ونفقة هم إذا لم يكن له مال فانه لا يتفرغ فلاكتساب بسبب خدمة المولى هذه  
المدة ولم أر فيه نقلاً وينبغي أن يشغل بالكتساب لأجل الاتفاق على نفسه وعياله إلى أن يستغنى عن  
الاكتساب فيخدم المولى المدة المقيمة لأنه الآن معسر عن أداء البذل فصار كما إذا أعتقه على مال ولا قدرته  
عليه فانه يؤخر إلى الميسرة اه حاشي (قوله والمصنف الأول) أي ويهت المصنف الأول حيث قال ويصح

أن قبل بعده (أي مونه) وأعتقه مع ذلك  
(وارث أو وصي) أو فاض عند امتناع  
الوارث وهو الأصح لأن الميت ليس باهل  
للاعتناق (عتق) بالانكاح والولا للميت  
(والا) يوجد كلاً من الامرين (لا) يعتق  
بذلك ولو حرره على خدمته سنة (فقبل عتق  
كما عتقك على أن تخدمه سنة فانت  
في الحال) وفي أن خدمته أقل منها  
حر لا يعتق إلا بالشرط فلا وخدمته وأولادى  
أو يرضه عنها أو قال ان خدمته أقل منها  
فانت بعض أولاد لا يعتق لأن التسليط  
وعلى المعاوضة (وخدمته) الخدمة المعروفة  
بين الناس (مدته) أيا كانت (فان) جهلت  
أو مات هو ولو حكما كهمي (أو وولا  
قبلها) ولو خدم بعضا فبجابه (فجب قيمته  
عليه) فتؤخذ منه للورثة أو من تركته للمولى  
وعند محمد يجب قيمة خدمته، وبنا خذناوى  
وهل نفقة عليه لوفقه براعى مولا في المدة  
كالوصى له بالخدمة أو يكتسب للاتفاق  
حتى يستغنى ثم يخدم المولى كالصريح  
في البحر الثاني والمصنف الأول

أن يقال بوجوبه على المولى في المدة المذكورة ويجعل كالوصى له بالخدمة فان النفقة واجبة عليه وان لم يكن له  
 ملأ الرقبة لكونه محبوسا بخبر منه والحبس هو الأصل في هذا الباب أصله القاضي والمفتي فان مرض يوجب  
 أن تفرض نفقته في بيت المال بخلاف الوصى بخدمته اذا مرض فان نفقته على مولاه اه والذي يظهر  
 ما في البحر ولذا أقره صاحب النهر والجوى وقياسه في المنع على الوصى به قياس مع الفارق فان الوصى به  
 يخدم الوصى له لا في مقابلته شيء فذلك كانت نفقته عليه أما هذا فإنه يخدم في مقابلته رقبته فكان كالمستأجر  
 اه حلي مزيدا (قوله كبيع عبده منه) أي من نفسه يعني أن الخلاف الواقع في الفرع السابق يأتي هنا فكل  
 الفرعين على حد سواء في جريان الخلاف وليست الأولى مبنية على هذه كما قاله ملاحس وأهدم الأولى بدليل  
 محمد أنه معاوضة مال بغير مال لأن نفس العبد ليست بمال في حقه اذ لا يملك نفسه صار كالزوج امرأة على عبد  
 فاستحق قائم ترجع عليه بقيمة العبد لا بقيمة البضع وهو مهر المثل ولما أنه معاوضة مال بمال لأن العبد  
 مال في حق المولى وهكذا المنافع صارت مالا بإيراد العقد عليها صار كالواشترى بأية فملك قبل القبض  
 أو استحققت فان البائع يرجع عليه بقيمة الاب لا بقيمة الأمة زيلعي وفائدة الخلاف انما تظهر اذا اختلفت قيمة  
 العبد وقيمة الخدمة اه يعني (قوله على) أفاد بذلك أن العتق مجانا عديم ذكرها أولى (قوله على  
 أن تزوجنيها) حاصله أنه أمر المصططب باعتاق أتمه وتزويجها منه على عوض معين مشروط على الاجنبي عن  
 الأمة وعن مهرها وذكروا هذه الشروط اتفاقا لأنها تعق مجانا لو قال اعتقها بالثمن على ففعل لكن انما ذكره  
 ليقتصر عليه المسئلة الثانية (قوله وأبى النكاح) أفاد به أنها الامتناع من تزوجه لانها ملكت نفسها بالثمن  
 ولو حذفه لكان أولى لأنها تعق مجانا سواء أبى أو تزوجته وأما وجوب المهر فمضى آخر اه بجر (قوله لصفة  
 اشتراط الخ) على لقوله ولا شيء له على أمره (قوله في الطلاق) أي على مال ومثله الخلع أو المراد ما يعهده وذلك  
 لأن الاجنبي فيه كالأمة لم يحصل لها ملك مالم تكن غلاما بخلاف العتق فإنه يثبت فيه الرقيق قوة حكمية  
 هي ملك البيع والشراء والاجارة والتزويج وغير ذلك ولا يجب العوض الاعلى من حصول له المعوض (قوله  
 ولو زاد لفظ عني) بأن قال اعتقها عني بأية درهم على أن تزوجنيها أي وقد أبى التزوج (قوله قسم الالف  
 على قيمتها ومهرها) سواء كانا متساويين كانه قيمة ومائة ميرا أو مختلفين فقسم الالف بطريق التساوي  
 أو التفاوت بينهما (قوله لثمنه) أي لفظ عني الشراء اقتضاء أي تقديرا كأنه قال بعها مائة وأعتقها عني وهذه  
 العلة قاصرة لأنه بالنظر إليها بين عليه الالف بتمامها لا أنها تنقسم في القيمة والمهر وقد ذكرنا في البحر  
 بقوله لثمنه ضم إلى رقبته تزويجها وقابل المجموع بعوض هو الالف فانقسمت عليه ما بالخدمة وما بالبضع  
 وان لم تكن مالا لكان أخذت حكم المال لانها تقو قوة حاله في قبول وإيراد العقد عليها اه (قوله ولذا)  
 أي لقسم الالف على القيمة والمهر (قوله حصة مالم) سواء كانت مساوية لمهرها أو زيدا أو نقص (قوله ونسقط  
 حصة المهر) لعدم النكاح (قوله فيكون لها) فان استويا بأن كان قيمتها مائة ومهرها مائة سقط عنه خمسمائة  
 في الأولى ووجب لها خمسمائة عليه وفي الثانية الخمسمائة للمهر (قوله لوجود الشراء) اقتضاء وان تفاوتا بأن كانت  
 قيمتها مائتين والمهر مائة سقط عنه ستمائة وستة وستون (قوله عني) أي وهو ثلث وثلاثون في الأولى ووجب لبيد في الثانية ووجب لها  
 هنا المائتين (قوله ثلث) أي وهو ثلث وثلاثون في الأولى ووجب لبيد في الثانية ووجب لها ثلثمائة وثلاثون  
 ثلثمائة وثلاثون وثلاثون (قوله عني وتركه) بدل من وجهه بدل مفصل من محل قاله الطائي (قوله  
 وما أصاب قيمته الخ) تكرار مع ما سبق (قوله باعتبار ضمن الشراء وعنده) لف ونشر مشوش (قوله فلها  
 مهرها) أي عتد الامام ومحمد لأن العتق ليس له فلا يصلح مهر (قوله وجوز الثاني) أي جوز هذا التعويض  
 المعلوم من المقام فقال يجوز جعل العتق صداقا (قوله في مغبة) بنت حبي أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها  
 من سبي خيبر أعتقها صلى الله عليه وسلم ونكحها وجعل عتقها مهرها (قوله كان عليه الصلاة والسلام  
 مخصوصا بالنكاح بلا مهر) أي ونكاح صفة كان بلا مهر لا في مقابلته عتق (قوله في قيمتها) متعلق بالسعاية وفي  
 نسخة سعاية قيمتها والاضافة فيها على معنى في وفي نسخة فعلها السعاية قيمتها وهي التي وقتت للمعشاة وأعرب  
 قيمتها بدلا من السعاية (قوله وكذا لو أعتقت الخ) بينه بقوله فان فصل الخ (قوله على ذلك) أي على شرط التزوج  
 (قوله فقبلت) أفاد به أن القبول شرط العتق هنا وفيما قبلها (قوله لعدم تقويم أم الولد) هذا انما يظهر على  
 قول الامام لا على قولها ما اذمه لانها لا تقويمها (قوله قال أعتق عني عبد الخ) هذا خطاب لعبد المأذون

(كبيع عبده منه يعني) كبيعك نفسك بهذه  
 العين (فهل كنت) أو استحققت (تجب قيمته)  
 وعند محمد تجب قيمتها (ولو قال) رجل لمولى  
 أمة (أعتق أمك بأية على أن تزوجنيها  
 ار فعل) العتق (وأبى) النكاح (اعتقت)  
 مجانا (ولا شيء له على أمره) لصفة اشتراط  
 البذل على الغير في الطلاق لا في الامتناع (ولو  
 زاد) لفظ (عني قسم) الالف (على قيمتها  
 ومهرها) أي مهر مثلها لنفسه الشراء  
 اقتضاء (و) لذا (تجب حصة المهر) فلو نكحت  
 (القيمة) ونسقط حصة المهر (من الالف  
 المتأثر) (حصة مهر مثلها) (في وجهه) ثم عني  
 (مهرها) فيكون لها (في وجهه) ثم عني  
 وتركه (وما أصاب قيمتها) في الأولى هدرو  
 (في الثانية) مولاه (باعتبار ضمن الشراء  
 وعنده) (أعتق) المولى (أتمه على أن تزوجه  
 ونسقط قيمته) فلها مهر مثلها (وجوز  
 الثاني) اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام  
 صفة قلنا كان عليه الصلاة والسلام  
 مخصوصا بالنكاح بلا مهر (فان أبى فعلها)  
 السعاية (في قيمتها) أتمها وكذا لو أعتقت  
 المرأة عبدا على أن ينكحها فان فعل فلها  
 مهرها وان أبى فعليه قيمته (ولو كانت)  
 بعينة على ذلك (أتم ولده) فثبتت عتقت  
 المهر (فلا شيء عليها) خاتمة  
 (فان أبى) (فان أبى)  
 لعدم تقويم أم الولد (فخرج)  
 هذا وأبى جز



أو غير المأذون وبصيرهم الخطاب مأذوناً لآله أفعاده أبو السعود وفي الهندية لو قال أعبده أعتق حتى عبداً  
وأنت حر أو لم يقل عني أو قال إذا أعتقت عبداً فانت حر فينصرف إلى الوسط وصار العبد مأذوناً في التجارة ولو  
أعتق عبداً ردياً أو مرقاً لا يجوز فإن أعتق عبداً أو مرقاً أو مرقاً بلا سعة إن قاله في محضه وبين مصنفه ما حكم  
القول في المرض ثم قال وإذا قال له إن أدبت إلى عبداً فانت حر ولم يصف العبد إلى قيمته ولا إلى جنس فهو  
جائز وإذا وجد القبول ثبت العبد فينا في الذمة فإن أتى العبد بعد ذلك بعبد وسط بهب المولى على القبول وكذلك  
إن أتى العبد بما هو أرفع يجبر على القبول وإن أتى بعبد ردي لا يجبر على القبول ولا يمكن إن قبل يعتق ولو جاء  
العبد بقيمة عبداً وسط لا يجبر المولى على القبول وإذا رضى به وقبلها لا يعتق اه (قوله عبد أجيداً) منه الردي  
لكنه انما قيد به لما سأل في التعليل (قوله لا يعتق) أي عبد القائل وكذا العبد الجيد لأنه لا يكون راضياً  
بإخراج الزيادة (قوله لأنه ادخال في ملكه) أي لأن أداء العبد الجيد ادخال في ملك السيد (قوله فيكون راضياً  
بالزيادة) لأن كل أحد يجب زيادة ما يدخل في ملكه (قوله وأما العتق) أي عتاق العبد الجيد في المسئلة الأولى  
(قوله إخراج) أي من ملك المولى لأنه يهتقه وهو في رق السيد ولا يعتق المأذون إلا باعتاقه ذلك العبد يعني وهو  
لا يرضى بالزيادة الخارجة من كلامه وفيه أن كلامه يتسمر بأنه إذا أعتق الردي يعتق رضاء بإخراج القليل  
من ملكه وهو ينا في ما في الهندية (قوله لأن كسبه للمولى) لأنه لو قاله إخراج المعبود أن العبد الجيد المعتق  
ملك المولى وأفاد التمهيل أنه مأذون وهو كذلك لأنه ثبت له الأذن بهذا القول كما تضمن الهندية والله تعالى أعلم  
واستغفر الله العظيم

• (باب التدبير) •

بيان للعق الواقع بعد الموت بعد ما بين الواقع في الحياة وقد مره على الاستعداد له قوله المذكور والآن وركنه  
اللفظ الدال على معناه وشرائطه نوعان عام وخاص فالعام شرائط العتق فلا يصح الأمن الأهل في المحل مخبراً  
أو مطلقاً ومضافاً سواء كان إلى وقت أو إلى الملك أو إلى سببه والخاص تعليقه بموته فلو عاق بموت غيره لا يكون  
مديراً وإن يكون مطلقاً بموته وأن يكون بموته وحده كما سأل في وأما مصنفه فالتعزى عنده خلافاً له ما فلو دبره  
أحدهما اقتصر على نصيبه ولا آخر عند يساوي شريكاً ستة خيارات الخطة المتقدمة والتزك على حاله بغير  
مختصراً (قوله هو لغة الاعتاق عن دبر) هذا التعريف القوي أعظم من الشرعي لأنه يشمل ما إذا علق عتقه  
بموته مقيداً بموت غيره وفي ضياء العلوم التدبير عتق العبد والأمة بعد الموت وتدبير الأمر النظر إلى ما نصير إليه  
الفاقة اه فأفاد الاشتراك بين ما ذكره من المعنيين وعلى الثاني اقتصر الاتفاق في فقال والتدبير في اللغة هو  
النظر في عاقبة الأمور فكان المولى لما نظر في عاقبة أمره وأمر عاقبته أخرج عبده إلى الحرية بعد فوجه  
مناسبة المعنى الاصطلاحي للمعنى الثاني القوي أن المولى دبر نفسه حيث استخذه في حال حياته وتقرب به  
إلى الله تعالى بعد وفاته قاله البدر العيني (قوله وهو ما بعد الموت) انما كانت تلك الحالة تدبر الانتهاء في خلف  
الحياة كما أن تدبر الحيات وان خلفه وفي الصباح الدبر بضمين وسكون الباء تخفيف خلاف القبل من كل شيء ومنه  
يقال لا تدبر الأمر دبر وأمره ما تدبره الإنسان ومنه دبر الرجل عبده تدبيراً إذا أعتقه بعد موته وأعتق عبده  
عن دبر أي بعد دبر والده بالروح والجمع ادبار وولاه دبره كناية عن الهزيمة وأدبر إذا ولى أي صار إذا دبراه (قوله  
مطلقاً مونه) أي بموته المطلق فخرج تعاقب العتق على مونه المقيد بصفة كان مت من مرضي هذا (قوله ولو معني)  
يصح رجوعه إلى التعليق والتعليل معنى كالوصية له برقبته أو نفسه أو بثلث ماله فإن ذلك من التدبير وحينئذ  
فقصر الشارح المبالغة على قول المصنف مطلقاً مونه قصود وأراد بذلك كذا كرهه الجلي أنه لا فرق بين أن يكون  
مطلقاً الموت مطلقاً النظر مونه كانت حر بعد موته أو معني فقط كان مت إلى مائة سنة فإنه وإن كان مقيداً  
لفظاً لكنه مطلق معنى إذا كان لا يعيش إليها وذلك لأن معناه إذا وقع موته في أثناء هذه المدة التي أولها  
هذا الوقت وآخرها مائة سنة منه وأورد أن ذلك في النكاح اعتبر به فوقيتاً وأبطالوا به النكاح وهذا هو  
تأيداً موجباً للتدبير وأجيب بأنهم اعتبروه في النكاح فوقيتاً انتهى عن النكاح الموقت فلا احتياط في منعه  
تقديراً للصحة على المير لأن النظر إلى الصورة يجوز ماله إلى المعنى في بيحه وأما هنا فنظر في التأيد السيد المعنوي  
ولا مانع منه فالأصل اعتبار المعنى المانع فلا تنافض ولهذا كان هو المختار وإن كان الأول أولى جزم بأنه

فأعتق عبد أجيداً لا يعتق وفي إذا لم يعتق  
لأنه ادخال في ملكه فيكون راضياً بالزيادة  
وأما العتق إخراج لأن كسبه للمولى  
• (باب التدبير) •  
(قوله لغة الاعتاق عن دبر) وهو ما بعد الموت  
وشعره إلى مطلق العتق مطلق مونه ولو معني  
كان مت إلى مائة سنة

ليس مدبر مطلقاً - وية بينه وبين النكاح شرعية (قوله بقية الاطلاق) أي المفهوم من قوله بطلاق موته  
 (قوله أصلاً) أي لا مطلقاً ولا مقيداً بغير (قوله أو حدث في حادث) هذا بمنزلة أن مات لأنه تعورف الحدث  
 والحادث في الموت بغير (قوله أو أنت حر من دبر مني) حاصله أن الأناط التدبير ثلاثة أنواع أحدها أن يصرح  
 بالتدبير بأن يقول دبرك أو يضيف الحرية إلى ما بعد موته ~~كقوله أنت حر~~ بعد موته والثاني أن يكون بلفظ  
 التعليل كقوله أنت حر فأنت حر ونحوه من القران بالموت والناس أن يكون بلفظ الوصية بأن حال أو وصيت لك  
 برقبك أو بعقلك لأن العبد لا يملك نفسه فكان الوصية به وصية بالعقل وكذلك الوصية له بثلاث ماله لأن رقبته من  
 جملة ماله فكان وصى له بثلاث رقبته وهو يملك بعد الموت وتلك العبد من نفسه اعتناق أبو السعدي (قوله زاد  
 بعد موتي) كأن يقول أنت مدبر بعد موتي أو دبرك بعد موتي فإنه يكون مدبراً الساعة لأنه أضاف التدبير إلى  
 ما بعد الموت والتدبير بعد الموت لا يتصور فلفظ قوله بعد موتي فيبقى قوله أنت مدبراً ويجعل قوله أنت مدبراً معنى  
 أنت حر كأنه قال أنت حر بعد موتي كذا روى هشام بن محمد (قوله يوم أموت) فأدبه أن السيد واحد وقيد به  
 لأنه لو كان بين اثنين فقالا إذا امتنا فانت حر لم يصرف ذلك مدبراً وله ما أن يبعدها فإن مات أحدهما صار مدبراً من  
 قبل الثاني وصار حكمه حكم عبيد بين رجلين دبره أحدهما وأدبه هذا المثال أن كل لفظ وقع به العقل للمحال  
 إذا أضيف إلى الموت فإنه يوجب التدبير كقوله أعتدتك أو أنت عتيق أو معتق أو محرر بعد موتي اه بغير (قوله  
 أريد به أي باليوم (قوله مطلق الوقت) فيعتق مات المولى ثم أرا أو يسلا (قوله صح) لأنه نوى حقيقة كلامه  
 (قوله وكان مقيداً) لأنه علق عقده باليس بكأن لا محالة وهو موته ثم أرا لأنه قد يموت يسلا وإذا كان مقيداً  
 فيعتق أن مات ثم أرا وله يبعده أفا في البهر (قوله مثلاً) يعني أن قيد المانة اتفاقاً حتى لو ذكر مائة أقل منها وهو  
 لا يبيش إليها غالباً فالحكم كذلك (قوله هو المختار) مقابلته ما في الينابيع وجوامع الفقه أنه مقيد قال قاضي خان  
 وهو قول أصحابنا اه حاشي لأنه موت مقيد بصفة وهي أن يكون أثناء هذه المدة فإن مات فيها عتيق وإن مات  
 بعدها لا (قوله وأفا بالالكاف) أي في قوله كذا مات الخ (قوله وذكرناه في شرح المتن) عبارة عن الثاني  
 أوصى لعبد به سهم من ماله يعتق بعد موته ولو بغير ذلك الجزء عبارة عن الشيء الميسر والتعيين فيه للورثة فلم تكن  
 الرقبة داخل تحت الوصية بخلاف السهم فإنه السدس فكان سدس رقبته داخل في الوصية وهي تخليق بعد  
 الموت وتلك العبد من نفسه اعتناق بقى الكلام في أنه يطالب بسدس باقي المال أو أن الوصية بالنظر إليه فقط  
 فليس له المطالبة ويحتر (قوله ولا رجوع) تكرار مع قول المتن ولا يقبل الرجوع قاله الحلبي (قوله ثم نحن) لم يبين  
 حد الجنون المبط للوصية وفيه خلاف فقيل شهر وروى عن أبي يوسف وقيل تسعة أشهر وروى عن محمد  
 وفي رواية سنة كذا في الولو الحجة قال بعض الفضلاء ينبغي اعتماد القول الأول قياساً على بطلان الوكالة به  
 وهو مقتضى ما يشهر على الفتى به كما في المنعرات قال السيد الجوى في حاشية الأشباه بعد ذكره لما تقدم  
 أقول قد صرح المصنف في رسالته بأن القياس بعد الاربع مائة منقطع فليس لاحد أن يقبس مسألة على مسألة  
 والتمسوى في الوصية على التمييز إلى رأى القاضي اه (قوله بطلت) الأولى فإنها تبطل حال في البحر والفرق  
 أن التدبير اشتمل على معنى التعليل والتعليل لا يبطل بالجنون ولهذا لا يبطل بالرجوع ولا كذلك الوصية ولهذا  
 جاز تدبير المكروه ولا يجوز وصيته كذا في الظهيرية (قوله بخلافها) أي الوصية في هذين الحكمين وأما مخالفتها لها  
 في الأول فقد صرح بها المصنف (قوله الا في هذه الثلاث) فيه أن المدبر لا يصح بيعه ويصح الموصى به وتبطل  
 به الوصية كما ذكره في كتاب الوصايا فلا حصر فيما ذكر (قوله ويراد مدبر السفينة) تفيد عبارة أن وصية السفينة  
 غير جائزة والمدرك في النهر من الخالية أن تدبير المحجور عليه بالسفينة يصح وعونه يسبي في كل قيمة أي قيمته مدبراً  
 كما في الحلبي وأما وصية المحجور عليه بالسفينة من الثلاث فجازة اه فليطلب الفرق ولعله أن التدبير ثلاث الأن  
 بخلاف الوصية فإنها بعد الموت وله الرجوع قبله فلا اتلاف فيها حوى فالحاصل أن كلام من تدبر السفينة ووصيته  
 نافذ إلا أن التدبير يسبي فيه والوصية تنفذ من الثالث (قوله ومدبر قتل سيده) يعني إذا قتل المدبر سيده عتيق  
 رسي في قيمته وإذا قتل الموصى له الموصى فلا شيء له لأنه لا وصية لقاتل وسيأتي تفصيله قاله الحلبي (قوله  
 فلا يباع المدبر) لأن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما لا يباع المدبر ولا يوهب وهو حر من الثلث أي لا يصح بيعه  
 بل يبطل حتى لا يملك بالقبض وعلى هذا الوجه بينه وبين قتيبي أن يسرى الفساد إلى القتل والمراد أنه لا يباع من

ونخرج بقية الاطلاق التدبير المقيد كما ينبغي  
 وبعبارة تعليلها بموت غيره فإنه ليس بغير  
 أم لا بل تعليل بشرط (كذا) أو حتى أو أن  
 (ت) أو هلكت أو معتق (أو أنت حر من دبر  
 حر) أو عتيق أو معتق (أو أنت حر من دبر  
 متى أو أنت مدبراً وموت) زاد بعد موتي  
 أولى (أو أنت حر يوم أموت) أريد به مطلق  
 الوقت لقراءته بما لا يتعد فان نوى التماسح  
 وكان مقيداً (أو أنت حر من مائة سنة) مثلاً  
 (وعليه) وقيل لها) هو المختار لأنه كالسكن  
 لا محالة وأفا بالالكاف عدم الحصر حتى  
 لو أوصى لعبد به سهم من ماله عتيق بغير  
 يميزه لا والفرق لا ينبغي وذكرناه في شرح  
 المتن (دبر بعد) ثم ذهب عنه فالتدبير على  
 حاله لما مر أنه تعليل وهو لا يجل بجنون  
 ولا رجوع (بخلاف الوصية) رقبته لأنسان  
 ثم إن فوات بطلت (ولا يقبل) التدبير  
 (الرجوع) عنه (ويصح مع الإكراه بخلافها)  
 فالتدبير كوصية الا في هذه الثلاث أشباه  
 وزاد مدبر السفينة ومدبر قتل سيده (فلا  
 يباع المدبر) المطلق

غيره وأما بيعه من نفسه أو هبته منه فاعتاق بقال أو بلا مال فلا اشكال كافي شرح النقاية للبرجندي والمراد  
 بالبيع الاخراج عن المالك بمحض اه حوى (قوله خلافا لشافعي) فقال بجواز بيعه وغيره من التصرفات لما  
 روى أن رجلا أعتق غلاما عن دبره فاحتاج فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشتراه  
 فعين بن عبد الله ولنا رواية ابن عمر السابقة وما رواه لا يحتج به لانه يحتمل أنه كان مديرا مقبدا ويحتمل أنه باع  
 منصفته بأن أجره والاجارة تسحق بيعا بلغة أهل المدينة لأن فيها بيع المنفعة ويحتمل أنه باعه في وقت كان يساع  
 المولى بالدين ثم نسخ بقوله تعالى فنظرة الى ميسرة زيلعي (قوله فلو قضى بعهدة بيعه نفذ) المراد به فاض يرى جواز  
 بيعه أو المجتهد (قوله قيل نعم) أي ويكون فسخا للتدبير حتى لو عاد اليه يوم ما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات  
 لا يعتق وهذا مشكل لانه يطل بقضاء القاضي ما هو محتلف فيه وهو لزوم التدبير لاصحة التعليق فينبغي  
 أن يطل وصف الزوم لا غير اه بصر عن الظهيرية وظاهر الشرح أنه قول ضعيف وليس كذلك بل هو المنصوص  
 لاهل المذهب لا غير (قوله نعم لو قضى يطلان بيعه الخ) يعني لو باعه المولى فرفعه العبد الى فاض حسني واذعي  
 عليه أو على المشتري فحكم الحنفى يطلان البيع ولزوم التدبير فانه يصير متقفا عليه فليس لشافعي أن يقضى  
 بجواز بيعه بعده كافي فتاوى الشيخ فاسم وهو موافق للقواعد اه بصر (قوله صار كالحز) أي في عدم جواز  
 البيع ونحوه اتفاقا وليس المراد أنه تجري عليه أحكام الاحرار من كل وجه (قوله ولا يوجب) يعني لا يخرج من  
 ملكه بغير عوض ولا يخرج به أيضا حوى (قوله ولا يرهن) لأن الرهن والارتهان من باب ايشاء المدين  
 واستيفائه عندنا فكان من تعليق الدين وتعلقها حوى (قوله فشرط واقف الكتب الرهن) هذا تقرير على المذهب  
 التي ذكرناها والاولى للشارح ذكرها لظهور التقرير وعبرة البصر من هنا يعلم أن شرط الواقفين في كتبهم أنها  
 لا تخرج الابره من شرط باطل اذ الوقت أمانة في يده مستعيرة فلا يتأتى الايشاء والاستيفاء بالرهن اه وفيه أن  
 مقتضى كونها أمانة أنها تضمن بالتعدي في المانع من صحة الرهن لهذه الحبيبة وعليه يحمل شرط الواقفين  
 تعديها لا غرضهم وفيه أيضا انه لا يظهر التقرير على المدبر لانه هو المهرهون وفي مسئلة الوقت المهرهون مملوكا  
 ببيع بيعه عند تعديه على كتب الوقت بالانلاف ولا كذلك المدبر فليتناقل (قوله ويستضع في يابه) ايضاحه  
 أن المدبر الذي كونه مائنا يسي في ثلثي قيمته ان شاء أو يسي في كل البدل بموت سيده فقيرا لم يترك غيره وأما  
 اذا تركه لغيره وهو يخرج من الثلث عتق مجانا (قوله كان مت الخ) مثل ذلك ما لو قال هذه أمي ان احضت الى  
 بيعها أبيعها وان بقيت بعد موتي فهي حرة وبغيره (قوله ويستخدم المدبر ويستأجر) ومثله المدبرة بغير (قوله  
 وينكح) أي ان ولاية الاجبار للسيد على عبده المدبر حتى لو أراد تزويجه جبر اياه لانه الملك ثابت وبه يستفاد  
 ولاية هذه التصرفات اه (قوله وأرثه) أي أرض الجنابة عليه أو عياله وأما أرض الجنابة الواقعة منها فعلى  
 المولى وبطالب الاقل من القيمة ومن أرض الجنابة ولا يضمن المولى أكثر من قيمة واحدة وان كثرت الجنابات  
 أفاد صاحب البصر وفي بعض النسخ وارثه وهو يخرج لانه انما يعتق بعت السيد وما دام السيد حيا لا يملك  
 المدبر شيأ بل الذي في يده ملك سيده ولا يوصف بأنه موروث (قوله لبقا ملكه في الجلة) تبس فيه المصنف وأصله  
 لساحب الدرر وظاهره أن الملك فيه ليس بكامل واعترضه الشربلاني بأنه يعتق بكل مملوك حر وهو آية كال  
 الملك فيه الآن يقال أنه لم يبق الملك فيه من كل وجه والاحراز بيعه وهبته (قوله كلماقه) بفتح اللام أي السيد أي  
 وقد حكم به (قوله عتق في آخر جزء) هذا يناقض ما أفاده المصنف من أن العتق سببه الموت فيكون متأخرا  
 عنه وعبرة البصر فبعد أن في المسئلة قولين ففيه عن المحيط أن المدبر يعتق في آخر جزء من أجزاء حياة المولى  
 اه وهو التحقيق وعليه يحمل كلامهم اه فقوله وهو التحقيق يفيد أنه له مقابلا الا الآن في هذا التحقيق نظرا  
 فانه اذا قال ان مت فهو حر لا تقع الحرية الا بعد الموت وكذا في قوله أنت حر بعد موتي (قوله من حياة المولى)  
 لو فسر النعري قوله بمرته وأخبره بالكان أنسب (قوله الا اذا قال في حصته أنت حر أو مدبر) أي جمع بينهما  
 وقيد بالحصه لانه لو قال ذلك في المرض فكل من النصفين يخرج من الثلث (قوله ومات مجعلا) ادم فاعل من  
 المضاف أي لم يبين مراده فلو بين فعل ما بين فاه الحلبي (قوله فيعتق نصفه من الكل) نظر القوله أنت حر (قوله  
 ونصفه من الثلث) نظر القوله أنت مدبر (قوله وسعى بحسابه) فان خرج خمسة سعي في أربعة اجزاء وان خرج  
 سدسه سعي في خمسة اجزاء وهكذا (قوله ان لم يخرج من الثلث) ولو خرج من الثلث ثم هلكت التركة قبل

خلافا لشافعي فلو قضى بعهدة بيعه نفذ  
 وهل يطل التدبير قبل نعم نعم لو قضى يطلان  
 بيعه صار كالحز (ولا يوجب ولا يرهن)  
 فشرط واقف الكتب الرهن باطل لأن الوقت  
 في يده مستعيره أمانة فلا يتأتى الايشاء  
 والاستيفاء بالرهن به بصر (ولا يخرج من  
 الملك الا بالاعتاق والاشكالية) تعديلا للجزية  
 ويستضع في يابه والحبيبة لم يرد التدبير على  
 وجهه بملك بيعه أن يدره مقبدا اكان مت  
 وأنت في ملكي أو ان بقيت بعد موتي فأنت  
 حر (ويستخدم المدبر) جبرا (والمولى أحق  
 والامة بوطأ وتنكح) جبرا (والمولى أحق  
 بكسبه وأرثه وهو المدبرة) لبقا ملكه  
 في الجلة (ويعونه) ولو حكما كلماقه صرتا  
 (عتق) في آخر جزء من حياة المولى (من  
 ثلثه) أي ثلث ماله يوم موته الا اذا قال  
 في حصته أنت حر أو مدبر ومات مجعلا فيعتق  
 نصفه من الكل ونصفه من الثلث حاري  
 (وسعى) بحسابه ان لم يخرج من الثلث  
 (وفي ثلثه)

أن تصل الى الورثة فلم يبق السعاية حوى (قوله لان عتقه من الثلث) أى ثلث المال ولا مال الا هو فيعتق  
 ثلثه (قوله لم يجزه أى التدبير) الاولى أن يقول لم يجزه أى عتقه بالتدبير بما (قوله لانه وصية) أى وهى تتوقف  
 على الاجازة فيما زاد على الثلث (قوله ولذا الوقتل سيده الخ) أى لكونه وصية ومقتضاها بطلانها وسياق الجواب  
 عنه فى كلام الجوهره (قوله فى قيمته) أى مدبرا كما يؤخذ من التشبيه (قوله كدبر السفيه) أى فانه يسى  
 فى قيمته مدبرا وليس عليه نقصان التدبير قاله محمد فى كتاب الطهر (قوله كما يسط فى الجوهره) حيث قال ولن ينى  
 المدبر على مولاه ان كان عدا يجب القصاص لانه مع مولاه فيما يوجب القصاص كالأجنبي فعلى هذا اذا قتل  
 مولاه عدا اوجب عليه أن يسى فى جميع قيمته لان العتق وصية وهى لا تسلم للقائل الا أن تفسخ العقد بعد وقوعه  
 لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه ثم الورثة بالخيار ان شاءوا اعجلوا القصاص وان شاءوا استوفوا السعاية ثم قتلوه  
 ولا يكون اختيار السعاية مسقطا للقصاص لانها عوض عن الرق لا عوض عن المقتول وان قتل مولاه خطأ  
 فالجناية هدر وكذا فيما دون النفس الا أنه يسى فى قيمته لان العتق وصية ولا وصية لقائل وأما أم الولد اذا  
 قتل مولاه فانه ماتت لان القتل موت فان كان عدا اقتصر منها وان كان خطأ لاشئ عليه من سعاية  
 ولا غير هالان عتقه ليس بوصية بخلاف المدبرة فانها تعتق من الثلث وتسمى فى جميع قيمته يعنى اذا قتل  
 مولاه خطأ كان رد الوصية لانه لا وصية للقائل اه حلى عنها مختصرا (قوله وهو حينئذ) أى حين السعاية  
 وقوله ككتاب الخ يبنى على الخلاف أنه لا تقبل شهادته ولا يزوج نفسه هذه وعندهما ما قبل وله تزوج نفسه  
 لكن فى الشرع بلالية ولا يمكن نقص العتق فيجب رد قيمته لوجود العتق المعاق بوجود شرطه فلا يتوقف عتقه  
 على أداء السعاية وتثبت له أحكام الاحرار ومن قال انه يبنى على حكم الارفاء الى أداء السعاية لم يجز الحكم  
 ولذا فيه رسالة سميتها ايقاظ ذوى الدراية لوصف من كاف السعاية وحاصل ما ذكره فيها أنه يعتق ويسى وهو حر  
 اتفقا وان ما يخالفه مردود اه حلى (قوله بمحيط) أى يدين بمحيط بجميع ماله الذى من جملة المدبر أو برقة  
 المدبر ان لم يكن له مال سواء اه حلى أما لو كان الدين غير محيط فانه يسى فى قدر الدين والزيادة على الدين ثلثها  
 وصية ويسى فى ثلث الزيادة بجز عن شرح الطحاوى (قوله خيارات العتق) وهى سبعة اذا كان الشريك  
 موسرا وستة اذا كان معسرا باسقاط التضمن (قوله فان ضم شريكه الخ) أى ضمن الساكت الشريك المدبر  
 فلا ضمان أن يرجع بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث ماله وسعى العبد فى النصف  
 الآخر كاملا للورثة وهذه الخيارات عند الامام وعندهما ما صار العبد كله مدبرا بتدبيره أحدهما وهو ضمان  
 نصيب شريكه وسرا كان أو معسرا اه حلى عن الهندية (قوله وولد المدبرة) أى الذى جاء بعد التدبير لا قبله  
 مدبر فيعتق بموت سيده (قوله أما المقيد) أى أما ولد المدبرة بتدبيره مقيدا (قوله فلا يتبعها) أى فى التدبير من  
 حيث انه يعتق بموت السيد وليس المراد أنه لا يجوز اخراجه عن ملكه لان ذلك جائز فى أمته (قوله وذكر المصنف  
 فى البيع الناسد الخ) عبارة فيه وولد المدبر كره اه ووقع نحوه فى بعض نسخ الهداية بلفظ وولد المدبر مدبر اه  
 ورد فى البحر بأن التبعية انما هى لادم لا للاب قال الحلى ويمكن الجواب عن المصنف وصاحب الهداية بأن المدبر  
 يعم الذكر والانثى ويكون المراد به فى عبارتهم الانثى بقرينة ما قد صنفنا من أن الولد ينسب الى أمه فى التدبير لا الاب  
 اه وهذا الجواب وان صح فى عبارتى المصنف وصاحب الهداية لا يصح فى عبارة الشارح حيث عبر بقوله  
 كاسيه فلو ذكر عبارة المصنف من غير ترمف فيه المكان أولى (قوله فقال وأما تدبيره بالحل فكعنته) هذا التركيب  
 يقتضى أن المصنف ذكر مسألة تدبيره بالحل فى البيع الفاسد وليس كذلك وعلى فرض ذكرها هناك فلا وجه  
 للتفريع بقوله فقال كما لا يخفى والذي يظهر أن النسخ محرفة وصلاحتها باسقاط قوله فقال وتكون مسألة  
 مستقلة أفاده الحلى وفى نسخة متأمل وهى ظاهرة واعلم أنه يصح اعتناق الحل وحده اذا كان موجودا وقت  
 التعبير بأن ولده لاقل من ستة أشهر والا فلا يعتق الا أن تكون معتدة عن طلاق أو وفاة فولدت لاقل من  
 سنتين من وقت الفراق ولولا أكثر من ستة أشهر من الاعتناق بدليل ثبوت نسبته كذا فى الدر المنقى عن البدور  
 العقب فيكون التدبير جاريا على هذا التفصيل وفى الهندية تدبر ما فى بطن جارية فهو جائز فاذا ولدت بعد ذلك  
 لاقل من ستة أشهر فهو مدبر وان ولدت لاكثر من ذلك لا يكون مدبرا كذا فى الظهيرية (قوله وبطل التدبير)  
 معنى البطلان كما قاله صاحب الذخيرة أنه لا يظهر حكمه بعد الاستيلاء فكانه بطل وليس المراد بطلانه بالكلية

لان عتقه من الثلث (ان لم يترك غيره وله وارث لم يجزه) أى التدبير (فان لم يكن وارث أو كان وأجاز عتق كله) لانه وصية ولذا الوقتل سيده سى فى قيمته كدبر السفيه ولو قتلته أم الولد لاشئ عليها (أى كل قيمته فى الجوهره) وهو حينئذ ككتاب وقال آخر مدبر يعتق وهو حينئذ ككتاب ولو دبر مدبر (لو) المولى (مدبر) بغير خيارات العتق أحد الشريكين فالأخر خيارات العتق فان ضمن شريكه فمات سى فى أمته مختار (ولو المدبرة) تدبره طلاقا (أو بغير) أما المقيد فلا يتبعها وذكر المصنف فى البيع الفاسد أن ولدا المدبر كاسيه فقال وأما تدبيره بالحل فكعنته (ولو ولدت المدبرة من سيدها فهو أم ولده وبطل التدبير) لانه من الثلث والاستيلاء من الكل



فان قلت ما فائدة التدبير عند قلت دخوله في قوله كل مدبري - ترقتني حالا ولا يتوقف عتقها الى ما بعد الموت (قوله فكأن أقوى) أي وهو يطل - كم الاضغ (قوله ويبيع الخ) قال في البصروا غايي بيع المدبر المقيد لان سبب الجزية لم يقع في الحال للتردد في هذا المقيد لجواز أن لا يورث منه فصار كسائر العتقات بخلاف المدبر المطلق لانه تعلق عتقه بطلاق ماله وهو كائن لا محالة اهـ وأشار الشارح بقوله وذهب الى أن المراد بالبيع الاخراج عن الملك لا خصوصه (قوله عما يقع غالباً) أي عما يقع حياته بعد هاغابا او معنى قوله الى عشرين سنة أي ان وقع موق في هذه المدة التي أولها هذا الوقت وتنتهي الى عشرين سنة واحترز بما ذكر عما اذا ذكر مدة لا يعمس الى مثلها كما أنه سنة فانه يكون مدبراً مطلقاً وقدم ترك الكلام عليه (قوله وكفت) كذا في نسخ وفي نسخ باو وهي الموافقة لما في البصر وقال فيه فيعتق من الثلث اذا مات استغنى ماله لانه يغسل ويكفن ويدفن عقب الموت قبل أن يتوزم ملك الوارث اهـ (قوله أو ان مات أو قتلت) أي جمع بين الجملتين (قوله ورجعه الكمال) أي رجع ما قاله زفر قال في البصر أو يتردده بين الموت والنيل كقوله اذا مات أو قتلت فليس يدبر مطلق عند أي يوسف لانه علقه بأحد الشقين والقتل وان كان موتاً فالموت ليس يقتل وتعايقه بأحد الأمرين يمنع كونه عزيمة في أحدهما خاصة فلا يصير مدبر ويجوز به وقال زفر هو مدبر مطلق ورجعه في فتح القدير بأنه أحسن لانه في المعنى تعلق بطلاق ماله لانه لا ترد في كون الكاش أحد الأمرين من الموت قتلاً وغيره فلهذا هو في العتق مطلق الموت كقوله ما كان اهـ ولا يذهب اليه أن المخرج قول الثاني بعد قول الامام ولا يعكر عليه ترجيح الكمال لانه ليس من أغنة الترجيح (قوله بعد موق وموت فلان) مثله بعد موت فلان وموق قاله الحلبي (قوله مدبر مطلقاً) جواب للمفهوم والتقدير فان مات فلان قبله صار لا مدبراً مطلقاً فلو مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبراً وكان للورثة أن يهبوه كأي الهندي عن المحيط قاله الحلبي (قوله بل تطبيقاً) أي بشرط مطلق كالتعليق بآثار الشروط من دخول الدار وكلام زيد وغير ذلك قاله المصنف (قوله بطل التملق) وصار مالا كالأورثة (قوله كعتق المدبر) أي المطلق فالحكم به بالموت لا يختلف في المطلق والمقيد (قوله فقر بين من وفي) فان من تقيد التعليل والسببية فالمراد أن الموت يحصل بسبب هذا المرض والقتل بسبب آخر غيره وفي تقدير أن المراد وقوع الموت في هذا المرض وان كان بسبب آخر (قوله قال محمد هو مرض واحد) لعل الوجه فيه والله تعالى أعلم أن أحد هذين الدارين يشأ عن الآخر غالباً فاداموا أحداً فلا يقال في غيرهما من الادواء كذلك ونظر الجوى - فسه بأن المذكور في كتب الطب أنهم امرضان اهـ وهو لا يشافي ما ذكرنا لعل تخصيص محمد بالذكر لكونه المخرج للفرع والافهم ارفقوله مقابلاً فيصير أرب (قوله به يفتي) مقابله ما اختاره الصدوق والشهد أنها النصف قال في الوالوجية وهو المختار لان الانتفاع بالموت نوعان اتماع بعينه وانتفاع بيده وهو التمتع والانتفاع بالعين قائم وبالبديل فانتجهر (قوله والمدبر المقيد بقوم قنا) فيسبى في كل قيمته قنا (قوله صحيح الخ) أما المريض اذا قال ذلك ومات بعد الشهر عتق من الثلث (قوله عتق من كل ماله) هو الصحيح لان العتق على قول الامام يستند الى أول الشهر قبل الموت وهو كان صحيحاً في ذلك الوقت كذا في الخلية وقال به فهم يعق من ثلث ماله (قوله واولاده يبعه) أي اذا عاش المولى بعد هذا القول أكثر من شهر كذا جهته النسخة لاني أو السعد (قوله في الأصح) راجع الى قوله عتق من كل ماله ومقابله ما تقدم والى قوله ولولاه يبعه ومقابله أنه لا يجوز بيعه لانه صار مدبراً مطلقاً وعلى جواز البيع أكثر المشايخ فهو مدبر مقيد بهذا الشهر تعلق العتق بموته ومضى شهر يتصل به (قوله صح الايصاء) فيخرج من الثلث ويجب عليهم العتق (قوله لان الاول أمر الخ) كذا في البصر ونظروا عدم صحة الاستثناء في الأمر وفي الهندية أن ذلك استغنى عن مقتضى القياس عدم الفرق والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الاستيلاد) •

لما اشترك كل من التدبير والاستيلاد في استحقاق العتق بعد الموت اقتربنا الا ان التدبير ايجاب بالطلاق فتاسب ما قبله فقدم على الاستيلاد جوى (قوله هلولة طلب الولد) أفاد أن السنين والتساءل للطلب (قوله وخصه الفقهاء بالشأن) أي خصوص الاستيلاد بطلب الولد من الامة أي استلحاقه والاستيلاد يحصل بشيئين أحدهما أن يتدعى السيد ولد أمته أنه منه فقه كانت الامة أو مدبرة الثاني أن يملك الزوج زوجته الامة التي ولدت منه فانه يفسد

فكان أقوى (ويبيع) وذهب وره المدبر المقيد (كان قال له ان مت من سفري هذا) أو الى عشرين سنة مثلاً عما يقع غالباً وان مت وغسلت وكفت أو ان مت أو قتلت خلافاً لفرور وجه الكمال أو ان مت حر بعد موق وموت فلان لم يمت فلان قبله فيصير مطلقاً (أو ان مت حر بعد موت فلان) كأي الدبر والكنز ورد في البصر بما في المسوط وغيره من أنه ليس تدبراً بل ذهاباً خافى لومات فلان والمولى حتى عتق من كل المال ولومات المولى أو لا بطل التملق (وبعتق) المقيد (ان وجد الشرط) أن مات من سفري أو مرضه ذلك (كعتق المدبر) من الثلث لوجود الاضافة للموت (قال ان مت من سفري هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف) ما لو قال (في سفري) ففرق بين من وفي ولوله حتى فقتل صداعاً أو بعتقه قال محمد هو مرض واحد يجزئ (وقية المدبر) المطلق (ثلاثاً قيمته قنا) به يفتي (و) المدبر المقيد بقوم قنا (دروس الخلية وفيها عنها صحيح قال اعيده أن حر قبل موق بشيئ فمات بعد شهر عتق من كل ماله زاد في الجملة واولاده يبعه في الأصح • فرع • قال مريض أعتق وأغلاي بعد موق ان شاء الله صح الايصاء وفي هو حر بعد موق ان شاء الله لم يصح لان الاول أمر والاستثناء فيه باطل والثاني ايجاب فصح الاستثناء • (باب الاستيلاد) • هو لغة طلب الولد من زوجة أو أمة وخصه

العتق بالثاني

النكاح بينهما وتصر أم ولد بلا دعوة ووجه آخر عند زفر وهو أن يستولدها بالزنا ثم يملكها فتصير أم ولد وهو القسم وفي الاستحسان لا تصير أم ولد وهو قول علماءنا الثلاثة تريحدي (قوله ولو سقطا) قال في البصر أطلق في الولد فعل الولد الحلي والميت لأن الميت ولد بديل أنه يتعلق به أحكام الولادة حتى تنقضي به العدة وتصر به المرأة نفسها وشمل السقط الذي استبان بعض خلقه وإن لم يستبين نفي الاستحسان كون أم ولد وإن ادعاه اه (قوله ولو مدبرة) أي فيجتمعه مع حظزبتها سببان التدبير والاستيلاء وأما قول صاحب البدائع بطل التدبير لأن أئمة الولد أنفع لها لأنها لا تسعى فحسنا كما في الذخيرة أنه لا يظهر حكمه بعد ذلك فكانه بطل لأنها تنفق من جميع المال كذا في البصر فإن قلت ما فائدة التدبير حينئذ قلت دخولها في قوله كل مدبري حر اه حلي (قوله من سيدها) أطلق فيه فتأمل ما إذا كان مالكها لها كلها أو بعضها لأن الاستيلاء لا يتميز أفانه فرع النسب فعنصر بأصله وشمل السيد المسلم والكافر ذميا أو مرتدا أو مستأمن كذا في البدائع وفيه منافاة لما تقدم من أن الخلاف يجري في تجزئته كالأهناق (قوله ولو باسند دخل منه فرجها) قال في البصر أطلق في الولادة من السيد فتأمل ما إذا كان بجماع منه أو بغير جماع لما في المحيط عن الإمام إذا عالج الرجل جاريته فيمادون الفرج فأنزل فأخذت الجارية ماء في شيء فاستند خلته فرجها في حدثان ذلك فعلق الجارية وولدت فالولد ولد والجارية أم ولد اه حلي (قوله باقراره) متعلق بولدت مع ملاحظة قوله من سيدها يعود الضمير إليه (قوله ويغني أن يشهد) يعني يغني للمولى أن يشهد على أن الجارية ولدت منه خوفا من أن يسرق ولده بعد وفاته قلت ومثل ذلك إذا كانت حاملة كالأجنبي (قوله ولو حاملا) أي ولو كان اقرار المولى حال كون الأمة حاملة فهو حال من الاقرار لا قيد كونه بالولادة ولا يصح ملاحظة القيد لأنه يصير التدبير عليه ولو كان الاقرار بالولادة حال كونهم حاملا سلا ولا وجه له أفاده الحلي (قوله أو ما في بطنها مني) وإذا ادعى في هذه الصورة أن الذي كان به ارجح وصدقه لم نصر أم ولد لا حقال الولد والرجح بخلاف ما إذا قال ما في بطنها من ولد فهو مني فانه لا يقبل منه بعده إنهم لم يكن حاملا وإنما كان رجحا ولو صدقه الأمة لا في الحرة حق الله تعالى فلا يحتمل السقوط باسقاط العبد منع (قوله وهذا قضاء) أي توقف ثبوت نسب ولد الأمة على اقرار السيد انما هو في القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى فيثبت بلادعوة به في فلا يجوز له نفسه أن وطئها وحسنها ولم يعزل عنها فان لم يحسنها أو عزل عنها فمن الإمام يجوز نفسه وعن أبي يوسف لا يجوز إذا وطئها ولم يستبرأ عزل عنها أو لا حسنها أو لا وعى عن محمد لا يغني أن يدعيه إذا لم يعلم أنه منه كذا في التبيين وفي البحر والتحسين منعها من الخروج والبروز إلى مظان الريسة والعزل أن بطاها ولا ينزل في موضع الحمامة وفي المجتبى مخرجا إلى تجريد القدوري وبنت نسب ولد الجارية من مولاهما وإن لم يدعه فهذا نص على أن دعوى المولى ليست بشرط لصبر ورثتها أم ولد في نفس الأمر وإنما يستترط لظهوره والقضاء عليه اه (قوله كاستيلاء مدعوة ومجنون) أي فانه ثبت النسب منه ما بلادعوة لأنهما ليسا بأهل للدعوة لكن لا بد أن يتحقق وطؤها كالأجنبي (قوله وهبانية) قال فيها وذو عته أو جنة ولدت له \* ولم يدعيه أم ولد تصير

(إذا ولدت) ولو سقطا (الأمة) ولو مدبرة  
(من سيدها) ولو باسند دخل منه فرجها  
(باقراره) ويغني أن يشهد ثلاثا يسرق ولده  
(ولو حاملا) كقوله حملها أو ما في  
بطنها مني كما ترى ثبوت النسب وهذا قضاء  
أما ديانة فيثبت بلادعوة كاستيلاء مدعوة  
ومجنون وهبانية (أو) ولدت (من زوج)  
تزوجها ولو فاسدا كوطء بنسبة نهولت  
(فاشترها الزوج) أي ملكها كالأجنبي  
(فهي أم ولد) من حين الملك فالملك ولدها  
من غيره فله بيعه وكذا لو استولدها جلات ثم  
استغفقت أو ولقت ثم ملكها

قال شارحها الشرنبلالي صورتها ولدت أمة من مولاهما المجنون أو المعتوه صارت أم ولد بدون دعواها اه  
فها نان الصور نان مستنن من اشتراط الدعوة في ثبوت نسب ولد الأمة (قوله كوطء بنسبة) كأن تكسها  
في عدة الغير (قوله أي ملكها) أشار به إلى أن التقييد بالشراء في عبارة المصنف اتفاقا إذا الحكم كذلك لو وهبت  
له أو وصى لها (قوله كلا أو بعضا) تعميم للضمير المفعول فاه الحلي وأما عدم تجزئ الاستيلاء في الدر  
المتنق هل تجزئ الاستيلاء في التبيين نعم وفي غيره لا إذا أمكن تكميله اه (قوله من حين الملك) أي لا من حين  
العلوق (قوله فالملك ولدها) أي الذي حدث منها بعد أن استولدها بالنكاح وقبل أن تدخل في ملكه (قوله  
من غيره) بأن تزوجها سيدها بشخص بعد الزوج الا قول فقهاء منه بولد (قوله فله بيعه) لانه لم يحدث حال الحكم  
عليها بأن أم ولد شرعا حتى ينسحب حكمها عليه بل انما حدث قبل ذلك لان العبرة ليوم الملك (قوله وكذا  
لو استولدها جلات) عطف على قوله أو ولدت من زوج أي وكذا تكون أم ولد لو استولدها ثم استغفقت أو ولقت  
ثم ملكها اه حلي (قوله ثم استغفقت) أي استغفقتها الغير بأن أقام بينة على انتمائها من ملاقاة الحلي ويغني  
أن يكون ولدها حرا بالقيمة لانه مغرور (قوله ثم ملكها) أي من المستحق أو من السليبي من دار الحرب

(قوله فان عتق أم الولد يتكرر) الا صوب جعل هذه مسئلة مستقلة فانه لا يناسب ارتباطه بما قبله وصورته  
 أم ولد أعتقه مامولاً لها فارتدت ولحقته بدار الحرب ثم سببت فاشترها المولى فأنها تعود أم ولد وكذلك ثانياً  
 وثالثاً اه هندية ونحوه في البحر وظاهر الشرح أنها تعود معقوفة كمال ملك لا أم ولد وهو الثاني ما ذكر (قوله  
 كالحصارم) أي لملك ذارحم محرم منه وعتق عليه ثم ارتدت ولحقته بدار الحرب ثم سببت وملكه عتق وكذا ثانياً  
 وثالثاً هندية (قوله بخلاف المدبرة) أي فانه اذا أعتقه ثم ارتدت وسببت فملكها لا تصير مدبرة والفرق أن عتق  
 المدبرة توصل اليها بالاعتاق وبطل التدبير فلا يبقى عتقها معلقاً بالموت بخلاف الاستيلاء فانه لا يبطل بالاعتاق  
 والارتداد لقيام سببه وهو ثبوت نسب الولد اه حلي عن البحر (قوله وقدمت) أي في قوله فلا يباع المدبر الخ  
 قاله الحلبي (قوله الا في ثلاثة عشر) قال في الدر المنثور وتنفارق المستولدة المدبرة في مسائل ذكر في فروق الاشياء  
 معز بالفروق الصكر ايسى منها ثلاثة عشر فقال لا تنضم بالقصوب والاعتاق والبيع الناسد ولا يجوز القضاء  
 ببيعها بخلاف المدبرة وقمها ثلث قيمتها لو كانت قنة وعليها العدة اذا أعتقت أو مات السيد لا على المدبرة  
 ولو استولدت أم ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه بالضمان بخلاف المدبرة وينبت نسب ولدها بالسكوت دون  
 ولدها المدبرة ولا تسعى لدين المولى بعدمونه بخلاف المدبرة ولا يصح تدبيرها ويصح استيلاء المدبرة ولا يملك الحر  
 بيعها وله بيع المدبر ولو استولدت جارية ولده صح ولو صغيراً ولو دبر عبده لا والثالث عشر أنها تفتق بعدمونه ولو حكماً  
 من جميع ماله وأما المدبر فغن الثالث اه ملخصاً وقوله وله بيع المدبر فيه نظر فان المدبر المطلق لا يباع والذي في نسخ  
 الاشياء ولا يملك الحر بيعها وله بيع المدبر (قوله منها أنها تفتق) ذكر منها أربعة (قوله بموته) أي ولو حكماً  
 كالحاقه مرتداً بحر (قوله من كل ماله) قال في النثر بلالة اذا لم يكن معها ولد ولا يباحل تفتق من الثالث باقرار  
 المريض كأي البحر اه فقولهم أم الولد تفتق من جميع المال بموت المولى ليس على عموه بل يستثنى منه ما لو نبتت  
 أخته ولدها بمجرد اقراره في مرض موته اه أبو السعود عن الحوى وبأق للشرح التنبيه عليه في آخر الفروع  
 (قوله من غير رعاية) أي لغرماء السيد (قوله والمدبرة تسعى) اتام في كل قيمتها أو بعضها بحسب الدين (قوله  
 ولو قضى يجوز بيعها) أي قضى قاض غير حنفي يرى ذلك فان بعض العلماء وأصحاب التطواهر قال به حكى عن  
 أبي سعيد البردعي شيخ الصكر في أنه خرج حاجاً من بردعة فوصل يوم الجمعة بعد اذ فرأى بعد صلاة الجمعة قوماً  
 جلسوا للنظر وفيهم داود فقال له حنفي عن بيع أم الولد فقال يجوز بيعها لان ما يبيعها مكان جائزاً قبل العلوق  
 بالاجماع فمن على هذا الاجماع حتى ينعقد اجماع آخر لان ما يبت يمين لا يزول الا يقين مثله فكيف الحنفي لانه  
 لا يقبل القياس وخبر الواحد لا يوجب اليقين فقال أبو سعيد أجماعاً على عدم جواز بيعها بعد العلوق لان  
 في بطنها ولذا حترافحن على هذا الاجماع حتى ينعقد اجماع آخر فقصر داود وانقطع فلما رأى وهنه ووهن أصحابه  
 في الفقه ترك الخروج الى الحج وجلس للتدريس فاجتمع عليه أصحاب داود وكان على ذلك حتى سمع ليله منادياً  
 يقول فأتا الزيد فذهب جفاً وأما ما يمنع الناس فيك فالبث ساعة اذ قرع انسان باباً وأخبره بموت داود  
 فاستقر أمره بعد ذلك زيلعي والبردعي بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وفي آخره العين المهملة  
 نسبة الى بردعة بلدة بأقصى اذربيجان وبعضهم يهجم الذال واسمه أحمد بن الحسين أبو السعود عن طبقات  
 عبد القادر (تمة) سئل أبو بكر عن رجل مات وترك أم ولد له يجب لها النفقة في ماله قال ان لها منه ولد فلها  
 النفقة وان لم يكن لها ولد فلا نفقة لها حوى عن ابن الحلبي معزياً لقاضي خان (قوله لم ينفذ) هذا عند محمد وعليه  
 الفتوى وقال ينفذ والخلاف مبني على خلاف في مسئلة أصولية هي أن الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف  
 المتقدم عندهما لا يرفع لما فيه من تضليل بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعندهم رفع كذا في الحلبي عن المتخ  
 (قوله بل يتوقف) أي القضاء على قضاء فاض آخر امضاء وابطالاً منصوباً على التميز فالامضاء فيما اذا كان  
 القاضي الثاني ظاهراً أيضاً فرفع الخلاف فليس لاحد بعده نقضه والابطال فيما اذا كان القاضي الثاني غير  
 ظاهري فاذن قضى بطلانه صار بيعها مجعاً على بطلانه وانما احتج الى القاضي الثاني هنا لان الخلاف في نفس  
 القضاء فيحتاج الى قاض آخر لرفع الخلاف اه حلي وغيره (قوله وينفذ في المدبرة) أي ينفذ قضاء القاضي  
 الشافعي ببيع المدبرة ولا يتوقف على قضاء فاض آخر (قوله كما مر) أي في باب التدبير حيث قال المصنف  
 والشرح فلا يباع المدبر المطلق خلافاً للشافعي فلو قضى بجمعة ينفذ اه (قوله وان ولدت بعده) أي بعد الولد

فان عتق أم الولد يتكرر يتكرر الملك  
 كالحصارم بخلاف المدبرة (و) المستولدة  
 حكمها (كالمدبرة) وقد مر (الا) في ثلاثة  
 عشر مذكورة في فروق الاشياء والبيع  
 الفاسد من البحر منها أنها تفتق بموته من  
 سئل ماله والمدبرة من ثلثه (من غير رعاية)  
 والمدبرة تسعى ولو قضى يجوز بيعها لم ينفذ  
 بل يتوقف على قضاء فاض آخر امضاء وابطالاً  
 ذخيرة وينفذ في المدبرة كما مر (وان ولدت  
 بعده ولداً)

الاول الذي اعترف به حموى (قوله ثبت نسبه بلادعوة) انما لم يحجج الثاني الى الدعوة لانه يدعو الاول فعين  
الولد مقصودا منها فصارت فراشا كالمنكوحه ولهذا ارتمتها العقد ثلاث حبس بعد العلق منع (قوله اذالم تحرم  
عليه) أى على سيدها المستولدها (قوله بنحو نكاح) أدخل بانقا نحو الاشتراك فيها فلو ولدت المشتركة ولدا  
فانما ثبت بلادعوة كما في الدر المنقى أو كانت الحرمة بسبب ارضاعها زوجته الصغيرة نهر (قوله أو ووطء ابنه)  
مصدر مضاف الى فاعله ونحو ذلك أن يطأها أحد أصول السيد أو فروعه (قوله أو المولى أتمها) مراده أن يطأ  
المولى واحدة من أصولها أو فروعها اه حلى (قوله فحينئذ) أى حين اذ حرمت عليه بأحد هذه الاشياء اه حلى  
(قوله لا أكثر من ستة أشهر) الاولى لستة أشهر فأكثر بدليل المقابلة بقوله ولولا قل من ستة أشهر الخ أفاده  
الحلى (قوله لا يثبت الادعوة) لان الظاهر أنه ما ووطئها بعد الحرمة فكانت حرمة الوطء كالنفي دلالة اه بحر  
(قوله فلا يثبت بل يقتضى عليه) ووجهه أن الولد للفراش فهو ثابت النسب من الزوج ويؤخذ السيد باقراره  
بالنسب فيعتق عليه حالا (قوله ولولا قل من ستة أشهر) مقابل لقوله لا أكثر من ستة أشهر (قوله ثبت بلادعوة)  
أى في جميع الصور المتقدمة قاله الحلى وظاهر الشرح أن ذلك منصوص في المذهب وأفاده في البحر أنه بحيث  
الكمال وعبارته وظاهر تقييده بالاكثر من الستة أشهر اذا ولدت بعد عروض الحرمة لا قل من ستة أشهر فانه  
يثبت لليقين بأن العلوق كان قبل عروضها وقد ذكره في الفتح بجنا اه (قوله لنسب استبرائها قبله) أى استبراء  
المولى اياها قبل النكاح وظاهره أن العلة في فساد النكاح نيب الاستبراء وأن ذلك مذكور في البحر وليس  
كذلك بل العلة في فساد ظهور الحمل قبل غمام الستة أشهر كاستبراء البائع لاحتمال أنها جلبت منه فيكون النكاح فاسدا  
أنه لا يجب عليه الاستبراء فالوا هو مستحب كاستبراء البائع لاحتمال أنها جلبت منه فيكون النكاح فاسدا  
فكان تعريضا للفساد اه قال الحلى وهذا يقتضى أنه لو استبرأها فزوجه فولدت لا قل من ستة أشهر من  
الزواج لا يثبت نسبه من المولى مع أنها علققت قبل النكاح على ملكه فينبى أن ثبت بلادعوة وان استبرأها  
مالم ينقه قال وهو مقتضى عبارة الهندية اه قلت لعل وجه عدم ثبوت النسب أن تزويجها بعد استبرائها  
عند نفس الولد وان كان قبل الستة أشهر على أنه لا يتأتى الاستبراء مع الحمل وان أراد الاستبراء بالا شهر كانت  
صغيرة أو آيسا ولا حمل فيهما وفي الهندية للمولى أن يزوجه ولا ينبى أن يزوجه حتى يستبرئها كذا في البدائع  
وان زوجه قبل الاستبراء فولدت لا قل من ستة أشهر فالنسب ثابت والنكاح فاسد وان ولدت لاكثر من ستة  
أشهر فالنسب ثابت من الزوج فان ادعاه المولى عتق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط  
وان زوجه فخامت بولدها وفي حكم أمه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسعى لاحد ويعتق بموته من  
كل ماله وله استغداه واجارته الا أنه اذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه اجاعية فان كان النكاح فاسدا فانه يلحق  
بالصحيح في حق الاحكام كذا في فتح القدير (قوله وقدمناه في نكاح الرقيق) عبارة المصنف والشرح هنالك وله  
اجبارته وأمه ولوأتم ولد ولا يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لا قل من نصف حول فهو من المولى والنكاح  
فاسد بحر من الاستيلاء وثبوت النسب اه والصغير في قوله وقدمناه للاستبراء ولم يتقدم للاستبراء ذكر في ثبوت  
النسب فليراجع (قوله لكنه يفتى بنفيه) الصغير في لكنه وينتق للولد الثاني والصغير في نفيه يرجع الى المولى  
ولما كان يتوهم من ثبوته من غير دعوة عدم نفيه أصلا كالمعتدة أو توقف نفيه على اللعان كالمعتدة دفع هذا  
التوهم بالاستدراك (قوله لان الفراش أربعة) اعلم أن بعضهم ذهب الى أن الفراش اثنان قوى وهو فراش  
المنكوحه وضعيف وهو فراش أم الولد فينتق ولها عجز الدنق وولد المنكوحه باللعان وصرح في الهداية بأن  
الامة ليست بفراش ومنهم من جعل الفراش ثلاثة كصاحب البدائع قوى وهو فراش المنكوحه حتى يثبت  
النسب بلادعوة ولا يفتى الا باللعان وضعيف وهو فراش الامة حتى لا يثبت النسب بلادعوة ووسط وهو  
فراش أم الولد حتى يثبت النسب من غير دعوة وينتق بلاعنة ومنهم من جعله أربعة كالشرح أفاده  
أبو السعود (قوله وعلم حكمهما) علم حكم الامة من الحال الاول في أم الولد وهو أنه لا يثبت النسب الادعوة  
(قوله للمنكوحه) أى المعقود عليها ولو لم يكن دخول ومثل المنكوحه المطلقة رجعا لانها لا تخرج عن كونها  
منكوحه أبو السعود (قوله وأقوى للمعتدة) أى معتدة البائن قاله الحلى (قوله لعدم اللعان) لان شرط  
اللعان قيام الزوجية بأن تكون منكوحه أو معتدة رجعي كما تقدم في باب قاله الحلى (قوله الا اذا قضى به قاض)

ثبت نسبه بلادعوة اذالم تحرم عليه بنحو  
نكاح أو كناية أو ووطء ابنه أو المولى أتمها  
فحينئذ لو ولدت لاكثر من ستة أشهر لا يثبت  
الادعوة الا في المراجعة فلا يثبت بل يقتضى  
عليه بدعونه ولولا قل من ستة أشهر ثبت  
بلادعوة وفسد النكاح لتدب استبرائها  
قبله بحر وقدمناه في نكاح الرقيق وثبوت  
النسب (لكنه يفتى بنفيه من غير قاض)  
على لعان لان الفراش أربعة وضعيف  
للامة ووسط لأم الولد وعلم حكمهما  
وقوى للمعتدة فلا يفتى أصلا لعدم اللعان  
(الا اذا قضى به قاض)



استثناء من قوله لكنه يتقى نفسه (قوله غير حقيقي) أما الحنفى فليس له الحكم من غير صريح الدعوة اه بحر  
 (قوله يرى ذلك) أى يرى عدم صحة نفي الولد الثاني قاله الحلبي (قوله فيلزمه بالقضاء) أى يلزم الولد الثاني أى  
 نسبه بالقضاء وظاهر ما نفي ذلك القضاء رفع الخلاف (قوله أو تطاول الزمان) سبق الاختلاف في تحصيله  
 في اللعان (قوله لانه دليل الرضى) أى لأن التطاول مع السكون دليل الرضى وعبارة البحر لأن التطاول دليل  
 اقراره لوجود دليله من قبول التهنئة ونحوه فيكون كالصريح اه (قوله في هاتين الصورتين) زاد  
 في الشربلاية ما لو اعتقه فانه يثبت نسب ولدها الى ستمين من يوم الاعتاق كما اذا مات ولا يمكن نفسه ان فرايتها  
 تأكد بالحزبة اه أبو السعود (قوله يعنى الكافر) يشمل المستأمن فقصرى عليه أسكانا لدفع الدليل  
 عن المسئلة (قوله أو مدبرته) المدبرة كأم الولد تجب السعاية على كل منهما غير أن أم الولد تسعى في ثلث قبعتها  
 والمدبرة في الثلثين وحكم المكاتب كذلك بل هي أولى لأن وجوب السعاية عليها ثابت قبل اسلامها اه  
 أبو السعود (قوله نظرا للجانين) جانب أم الولد يدفع الدليل عنها بصيرورتها حرة وجانب الذمتى بالسعاية عليها  
 فدفع الضرر عنه بها (قوله أشد من خصومة المسلم) لأن الذمتى لا يرجى منه الضرر وقت الحاجة ولا وجه  
 لادعائه ثواب طاعة المسلم لانه ليس من أهل الثواب ولا لوضع وبال الكفر على المسلم فتبقى خصومته أفاده  
 أبو السعود وقد يقال لمانع من وضع وبال غير الكفر من السبائت على المسلم فيعذب بها عنه وروى من ظلم ذمتيا  
 كنت محببه يوم القيامة وحله بعض العارفين على معنى أن النبي صلى الله عليه وسلم يحاجج عن المسلم لأن الذمتى  
 يقول لأرضى بنحوصى إلا أن يكون خصمه معه في محل استقراره ووجه الاشتباه في الدابة ما قلنا في الذمتى  
 من أن الطاعة لا تدفع لها فافانها لا تنم بل تصير زاييا وليس عليها أوزار حتى يحملها إلا دعى عنها وأيضا فانها  
 لا تشكو ولا تتصرف بمخلوق وقد روى من أظلم من ظلم من لا يحمله ناصر غير الله (قوله في ثلث قبعتها قته) كذا  
 في البحر وغيره في الشلبى من قوله وهي ثلثا قبعتها ليس على ما ينق (قوله وهي مكاتبه) أى كالمكاتبه  
 بأن يقدر القاضى قبعتها فينصبها عليها كذا في الدر المنثور وشرط في الخاتمة لكونها مكاتبه قضاء القاضى  
 كذا في البحر (قوله لاوردت لا عدت) أى فيلزمه الدليل وهو مدفوع عنها شرعا (قوله ولومات قبل سعاتها)  
 أى قبل أداما سعت فيه (قوله ولادته في سعاتها) أى في مدة السعاية بأن طال مدة السعاية وتزوجت في ثلثها  
 بأذن السيد وادته ولدا وكبر ثم هذا محله ما اذا ماتت هي كفى في البحر وشرح الملتقى لافيا اذا ماتت هو التي هي  
 مسئلة المصنف فالاصوب جعلها مستقلة ولا يمزجها بكلام المصنف (قوله وكذا حكم المدبر) أى في أنه يسعى  
 ويعتق بعد الاداء وأنه كالكتاب الخ (قوله في ثلث قبعتها) وقبل نصفها وهما قولان معجمان كما مر  
 قال الحلبي وكان المناسب أن يقول في قبته كما قال ابن ابي عمير في أم الولد في قبعتها أو يقول في ثلث قبعتها كما قال هو  
 في أم الولد في ثلث قبعتها (قوله من الذمتى) ومثل الفن القته كفى في البحر وغيره (قوله تخلص من يد الكافر) أفاده  
 بهذا التعليل أن الذمتى ليس بقيد حكم الحرب المستأمن كذلك (قوله ولومع ابنه) بالنون بعد الباء وهو الموافق  
 لما في البحر وغيره قال الحلبي وفي بعض النسخ بالياء المثناة من تحت بعد الباء الموحدة وهو غير صحيح اه وفيه نظر  
 اذا مانع من صحة دعوى الابن نسب ولدا لامة المشتركة بينه وبين أبيه (قوله ثبت نسبه منه) وجهه أنه لما ثبت  
 في نفسه لصداقته ملكه ثبت في الباقي ضرورة أنه لا يتجزأ لما نسب لا يتجزأ وهو الخلق اذ الولد الواحد لا يعلق  
 من مابين (قوله أو مريضاً) أى مرض الموت بحر (قوله أو مكاتباً) أى اذا دعى الولد وحده ثبت نسبه منه وضمن  
 نصف قبعتها للشريك ضمان تلك فيدخل نصيب شريكه في ملكه وتصير كلها ملكا له وأم ولد (قوله لكنه ان عجز  
 فليبعها) هذا لا يصح لانه عند العجز يصير قنا والتم لا يملك شيأ من التصرفات المالية وقد وقع نحو ما للشرح  
 لصاحب البحر وغيره وأصل العبارة للظهيرية ونصها وان كانت بين حر ومكاتب فأدعى المكاتب وحده ثبت  
 نسبه وضمن نصف قبعتها للشريك وقال أبو يوسف نصيب الشريك بجماله كما كان يستخدمها كل واحد منهما  
 يوما فاذا عجز المكاتب كان له أن يبيعه إلا أن حكم الاستيلاء في نصيب المكاتب بصفة الاقرار ولم يثبت بدليل  
 أنها باع بعد العجز اه وهو محتاج الى البيان فقوله ضمن نصف قبعتها للشريك أى ضمان تلك فيدخل نصيب  
 شريكه في ملكه وتصير كلها ملكا له وأم ولد ثم ان عتق بأداء بدل السعاية استقرت أمومية ولدها وان عجز  
 زالت أمومية ولدها لانه لا جاز أن تبقى أم ولد للعبد لعدم ملكه ولا السيد لانه لم يستولدها فتعين كون نصيب

غير حنفى يرى ذلك فيلزمه بالقضاء (أو تطاول  
 الزمان) وهو ساكت كما مر في اللعان لانه  
 دليل الرضى بحر (قوله) يتقى نفسه في هاتين  
 الصورتين (إذا أسلمت أم ولد الذمتى) يعنى  
 الكافر أو مدبرته مسكين (عرض عليه  
 الاسلام فان أسلم فهو له والاسف) نظرا  
 للجانين لأن خصومة المسلم (في ثلث  
 القيامه) أشد من خصومة المسلم (في ثلث  
 قياتها) (وعتقت بعد ادائها) أى القية  
 التي قدرها القاضى (وهي مكاتبه في حال  
 التي قدرها القاضى (بلارد الى الإق  
 سعاتها) (لاوردت لا عدت) ولومات  
 لو عجزت) ولها ولد ولدت في سعاتها  
 قبل سعاتها) والا اعتقت مجانا لانها أم  
 سعى فيها عاها والمدر فيسعى في ثلث قبته  
 ولد وكذا حكم المدبر فيسعى في ثلث قبته  
 (ولو أسلم فن الذمتى عرض الاسلام عليه فانه  
 أسلم فيها والأمر ببيعها) تخلص من يد الكافر  
 ذكره مسكين (فان أدعى ولدا لامة مشتركة)  
 ولو مع ابنه (ثبت نسبه منه) ولو كافرا  
 أو مريضاً ومكاتباً لكنه ان عجز فله بيعها

المكاتب ففرق السبيل أنه يبيعه وللشريك الآخر أن يبيع حصته فقول الظهيرية فإذا هجز المكاتب كان له أي  
 للشريك يبيعها أي يبيع حصته منها لأن حكم الاستيلاد وهو عدم جواز البيع في نصيب المكاتب كان بسبب  
 صفته هي إقرار المكاتب بالولادة ولم يثبت ذلك الحكم بقرينة أن سيد المكاتب يبيع ما خص المكاتب بعد هجزه  
 فبذلك الشريك الآخر يبيع حصته أيضا فإن أعتق العبد وماله كماله ما من الدهر صارت أم ولده اه حلي  
 بتصرف (قوله وهي أم ولده) أي اتفاقا أما عنده فلا في الاستيلاد لا يتجزأ وعندهما يصير نصيبه أم ولده ثم يملك  
 نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك بجر (قوله وضمن يوم العلق نصف قيمتها) لأنه تملك نصيب صاحبه لما يستكمل  
 الاستيلاد وهو ضمان مستند ليوم العلق فاعتبر (قوله ونصف عقرها) لأنه وطئ جارية مشتركة والثلث انما ثبت  
 بعد الاستيلاد (قوله ولو لمعسرا) مبالغة على قوله وضمن بقسميه أفاده في البحر (قوله لأنه علق حراً الأصل)  
 وذلك لأن أئمة ولدان ثبت مستندة إلى وقت العلق فالتسبب ثبت مستنداً إلى وقت العلق أيضاً فلم يعلق بشئ  
 منه على ملك شريكه (قوله وان ادعياءه معالج) قيد بالمعنى لأنه لو سبق أحدهما بالدعوة كان السابق  
 أولى كائناً من كان كذا في السراج عن الإمام محمد رحمه الله تعالى وقيد بكونهما اثنين للاختلاف فيما زاد عليهما  
 فعند الإمام يثبت الولد من المدعين وان كثروا وقال أبو يوسف يثبت نسب من اثنين ولا يثبت نسب من الثلاثة  
 وعند محمد يثبت من الثلاثة لا غير وقال زفر يثبت من خمسة لا غير وهو رواية الحسن عن الإمام (قوله وقد  
 استويا بالخ) فلو تزج أحدهما لم يعارضه المرجوح كما يأتي (قوله وقت الدعوة لا العلق) فلو كان أحدهما  
 مسلماً والآخر ذمياً وقت العلق ثم أسلم الذمي وقت الدعوة كانا متساويين وكان لهما (قوله فهو ابنتهما) وذلك  
 لكتاب عمر رضي الله تعالى عنه إلى شريح في هذه الحادثة لبسافليس عليهما ولو بينا ليل لهما هو ابنتهما يرثهما  
 ويرثانه وهو الباقي منهما وكان ذلك بمحض من العماة رضي الله تعالى عنهم ولا اعتبار بقول القائف وسرور  
 النبي صلى الله عليه وسلم بقول القائف في أسامة لأن الكفار طعنوا في نسبه وكان قول القائف قاطعاً لغيرهم  
 (قوله قدم من العلق في ملكه) قال في الفتح إذا جلت على ملك أحدهما رقبة فباع نصفها من آخر فولدت  
 يعني لتمام ستة أشهر من بيع النصف فادعياء يكون الأول أولى لكون العلق في ملكه اه وكان المناسب  
 أن يقول يعني لا قبل من ستة أشهر من بيع النصف بدليل قوله لكون العلق في ملكه وبدليل ما ذكره في مسئلة  
 النكاح كما يستعمله اه حلي (قوله ولو بشكاح) قال في الفتح إذا كان الحمل على ملك أحدهما نكاحاً ثم اشتراها  
 هو وأخر فولدت لا قبل من ستة أشهر من الشراء فادعياء فهي أم ولد الزوج فإن نصيبه صار أم ولده والاستيلاد  
 لا يحصل التجزئ ابتداءً عندهما ولا بقاء عنده فثبت في نصيب شريكه أيضاً حلي (قوله وأب) عطف على من  
 في قوله قدم من العلق في ملكه (قوله على ابن الخ) هو على سبيل النشر المرتب (قوله ومردت) كذا وقع  
 في البحر والنهر وشرح الجوى وهو مخالف لما في الزيلى ونصه والمرتد أولى من الذمي وفي الفتح ولو كانت الدعوة  
 بين ذمي ومردت فالولد للمردت لأنه أقرب إلى الإسلام فانهما سبق فلم أفاده أبو السعود (قوله ثم لا يثبت نسب ولد  
 ثان) أي في جميع الصور المتقدمة (قوله لحرمة الوطء) أي بالشركة (قوله كما تمر) من أنها إذا ولدت ولداً ما نيا  
 يثبت نسب من غير دعوة إذا لم تحرم عليه (قوله وهي أم ولدهما) لأن دعوة كل واحد منهما في نصيبه من الولد  
 معتبرة راجحة على دعوى صاحبة لقسام المخرج فتصح دعوه فيه فتبعية أمه فيصير نصيبه أم ولد تبعاً لولدها مخ  
 وأفاد بكونها أم ولدهما أنها اتخذت كلا منهما يوماً وإذا مات أحدهما عتقت فلا ضمان للحي في تركه الميت رضى  
 كل منهما بعقدها بهد الموت ولا تسمى للحي عند الإمام لعدم تقويمها وعلى قولها ناسي في نصف قيمتها  
 ولو أعتقها أحدهما عتقت ولا ضمان عليه للساكت ولا سعاية في قول الإمام وعلى قولها يضمن إن كان موسراً  
 ويسمى إن كان معسراً كذا في فتح القدير (قوله ان جلت في ملكهما) بأن ولدت لستة أشهر فأكثر من يوم  
 الشراء حلي عن البحر (قوله لا لو اشتريها حلي) بأن ولدت لا قبل من ستة أشهر من وقت الشراء فادعياء  
 أو اشتريها بعد الولادة ثم ادعياء فانها لا تكون أم ولدهما لأن هذه دعوة عتق لا دعوة امتيلاد فيعتق الولد  
 مقتصر على وقت الدعوة بخلاف الاستيلاد فإن شرطها كون العلق في الملك وتستند الحرية إلى وقت الدعوة  
 فيطلق حراً بجر (قوله وبإدعاء أحدهما) أي فيما إذا اشتريها حلي ولم يثبت الاستيلاد أما إذا ثبت الاستيلاد  
 من أحدهما فهي عين قول المصنف أنهما فإن ادعى ولداً ممة مشتركة ثبت نسب منهن وهي أم ولده وضمن نصف

(وهي أم ولده وضمن) يوم العلق (نصف  
 قيمتها ونصف عقرها) ولو معسراً (لا قيمة  
 ولدها) لأنه علق حراً الأصل (وان ادعياءه  
 معاً) أو جهل السابق (وقد استويا) وقت  
 الدعوة لا العلق (في الأوصاف فهو ابنتهما)  
 فلو لم يستويا قدم من العلق في ملكه  
 ولو بشكاح وأب وسلم وحز وذتى وكاتب  
 على ابن وذتى وعبد ومردت ومجوسى  
 ثم لا يثبت نسب ولدان بلا دعوة لحرمة  
 الوطء كما تمر (وهي أم ولدهما) ان جلت  
 في ملكهما لا لو اشتريها حلي لانها دعوة  
 عتق فولاؤه لهما وبإدعاء أحدهما يضمن  
 نصف قيمة الولد

قيمها ونصف عقرها الاقيمة ولدها (قوله لا العقر) لعدم الوطء في ملك صاحبه كيف وقد قلنا انهم ادعوا عتق  
 (قوله وتقاصا) فائدة ايجاب العقر على كل منهما مع المقاصصة تظهر فيما اذا كان نصيب أحدهما أزيد فانه  
 يرجع بالزيادة وفيما لو أبرأ أحدهما صاحبه بقي الآخر ولو قوم نصيبه بقصة والاخر بنهب كان له دفع القصة  
 وأخذ الذهب فأفاده في شرح الملتقى (قوله بخلاف البنوة والارث) الحاصل أن النسب وإن كان لا يتجزأ لكن  
 تتعلق به أحكام متجزئة كالنكاح والنفقة والحضانة والمهر في ماله وأحكام غير متجزئة كالنسب وولاية  
 الانكاح فما يقبل التجزئة ثبت بينهما على التجزئة وما لا يقبلها ثبت في حق كل منهما على الكمال كأنه ليس معه  
 غيره قاله الزيلعي وغيره (قوله فان ذلك لهما) أفرد اسم الاشارة بتأويل المذكور (قوله وان كان أحدهما الخ)  
 وصل (قوله فيكون سوية) أي فيكون النسب بين الشريكين سواء أي كملأ وليس المراد أنه يقسم نصفين اذ هو  
 لا يتجزأ كما قاله الشارح (قوله لعدم الاولوية) حذف من العبارة كلاما ذكره المصنف بقوله لأن النسب لا يتجزأ  
 وهو في الحقيقة لا أحدهما فيكون بينهما على السواء لعدم الاولوية والارث تابع للملك وكذا الولاء اه (قوله  
 وورث الابن الخ) وجهه أن كل واحد منهما أقر له على نفسه بينوته على الكمال فيقبل قوله منع (قوله وورثنا  
 منه اوثأب واحد) لأن المستحق أحدهما فيقسمان نصيبه لعدم الاولوية كما اذا أقام كل واحد منهما البينة  
 أن هذا ابنه أو على أن هذا الشيء له منع وأفاد به انه لو مات أحدهما قبل الولد ثم مات الولد فجميع ميراثه للباقي  
 منهما وان الولاء ليطالب عليه في التصرف مشترك ولذا قال في الخاتمة من باب الوصي رجلان اذ عاصمرا اذ عصى كل  
 واحد منهما انه من أمة مشتركة بينهما فانه ثبت نسبه منهما فان كان لهذا الولد مال ورثه من أخ له من أمه  
 أو وجهه له أخوه لا يتصرف بالتصرف في ذلك المال أحد الابوين عند الامام ومحمد وعند أبي يوسف يتفرد بمجر  
 تصرف (قوله ولولوا) يعني إذا ادعى ولد كل منهن تدعى انه ولدها (قوله وتقامه في الجبر) ذكر فيه عن  
 غاية البيان لو تنازع فيه امرأتان فتنى به أيضا بينهما عند الامام وعندهما لا يقضى للمرأتين وكذا ثبت عند  
 الامام للفسس ولو تنازع فيه رجل وامرأتان يقضى بينهما عند الامام وعندهما يقضى للرجل ولا يقضى  
 للمرأتين فاذا تنازع فيه رجلان وامرأتان يقضى بين الرجلين ولا يقضى بين المرأتين اه حلي تصرف (قوله  
 وفيه لو مات أحدهما الخ) هاتان المستاتان محترعتان على كون الحاربه أم ولدهما (قوله قلت) أصله صاحب  
 الجبر (قوله انما يتجزأ) أي على قول الامام (قوله في القصة لا في أم الولد) بقي الكلام في المدير والمكاتب هل  
 يتجزأ عتقهما اه حلي قلت قول الشارح في باب التدبير ولودير أحد الشريكين فلا يخرج ارباب العتق فان  
 ضمن شريكه فمات سمي في نفسه اه فيسقط العتق في التدبير يتجزأ لانه جاز للشريك الآخر العتق مع بقاء نصيب  
 الآخر على التدبير وقال المصنف والشارح في باب كتابة العبد المشترك عبد لشريكين اذن أحدهما صاحبه أن  
 يكتب خطه بألف ويقتض بدل الكتابة فكاتب الشريك المأذون له نفذ في خطه فقط عند الامام لتجزؤ الكتابة  
 عنده وليس لشريكه فسخه لاذنه اه ولو قبض الالف عتق خط القابض اه المراد منه وهو يقتضي تجزؤ عتق  
 المكاتب وان قوله عتق خط القابض فيسقط مفهومه أن خط غير المكاتب لم يعتق وحينئذ فله خياران العتق  
 فليأتمل (قوله وخرج الكلامان منهما معا) لم يبين المصنف كذا رأيته من المؤلفات حكم التعاقب والظاهر  
 انه اذا سبقت المدعوة تكون في حكم المعبة واذا سبق الاعتاق يكون العبد معتق البعض ومقتضاه أن يكون  
 للشريك الخياران السابقة الا انه بقوله هو اجنى اعتقه ولا مانع من ثبوت نسبه حينئذ ويجزؤ (قوله فالمدعوة  
 أولى) فيكون الضمان مثل ما تقدم في الحاربه المشتركة اذا ادعى أحدهما ولدها (قوله لاستنادها للعلق) أي  
 لو قتل العلق أي والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المعتق معتق ولد الغير منع (قوله كدعونه ولد جارية  
 الاجنبي) قال في التهر لآن غاية أمره أن يكون كالأجنبي ولو ادعى ولد جارية أجنبي فصدقه المولى ثبت نسبه اه  
 والمراد أنه أي الولد منها نكاح لا بزنا لما يأتي انه اذا زنى بأمة فولدت فملكها لم تصراً ولم يفتأ أولى قتاتل (قوله  
 فلا يشترط تصديقها) لأن رقبتهما مملوكة له بخلاف كسبها وخبر بين البقاء على كتابتها وأخذ عقرها وبين أن تفجر  
 نفسها وتصير أم ولد كذا في التهر عن الدراية (قوله كما سمي) أي في كتاب المكاتب قاله الحلي (قوله ولزم المدعى  
 العقر) لا، وطء بغير نكاح ولا نكاح بين وقد سقط عنه الحد للشبهة أبو السعود عن الدرر (قوله وقيمة الولد) وجهه

لا العقر (وعلى كل نصف عقرها وتقاصا الا  
 اذا كان نصيب أحدهما أكثر فأخذ منه  
 الزيادة) لأن المهر بقدر الملك بخلاف البنوة  
 والارث والولاء فان ذلك لهما سوية وان كان  
 أحدهما أكثر نصيبا من الآخر لعدم تجزؤ  
 النسب فيكون سوية لعدم الاولوية وتبعه  
 الارث والولاء (وورثنا من كل ارب  
 ابن كامل) (وورثنا من كل ارب واحد  
 وكذا الحكم عند الامام لو كثر ولولوا  
 وتعليه في الجبر وفيه لو مات أحدهما  
 أو أعتقه غنقت بلائني قلت فلعنني انما  
 يتجزأ في القصة لا في أم الولد بل يعتق بعضها  
 يعتق كلها اتفاقا مجتبي فليحفظ (جارية بين  
 رجلين ولدت فاذا عاه أحدهما وأعتقه  
 الآخر وخرج الكلامان منهما معا فالمدعوة  
 أولى) لاستنادها للعلق خاتمة (ادعى ولد  
 امته كتابه وصدقه المكاتب لزم النسب)  
 تصادقهما كدعونه ولد جارية الاجنبي  
 أم ولد لمدعى (قوله كدعونه ولد جارية  
 سمي) (ولزم المدعى) (العقر وقيمة الولد)  
 يوم ولد

انه في معنى المبرور حيث اعتمد دليله هو انه كسب كسبه فلم يرض برقه فيكون حراً بالقيمة ثابت النسب منه  
 الآن القيمة هنا تعتبر يوم ولد وقيمة ولد المبرور يوم الخصومة بجر (قوله للشبهة) وهو اعتماده على انه كسب  
 كسبه (قوله لم يثبت النسب) ولم يلزم المدعى شيء (قوله لجره) أي السيد أي لم ينع نفسه عن التصرف في مال  
 المكاتب بعقد الكتابة فهو في كسب المكاتب ملحق بالاجنبي (قوله أحاطهاى مولاه) أي بالنكاح لا بالبيع  
 ونحوه والا كانت ملكه فينا في قوله ولو لم ملكها بعد تكذيبه بومانيت النسب ولا يعني اذن في وطنها والا كان  
 زناً ولا يثبت النسب اه حلي (قوله لم يثبت) اعترض بأن الولد للفراس فيقتضى تصديقه في النكاح أن يصدق  
 الزوج في دعوى الولد وان كذب المولى (قوله والا) بأن كذبه في أحدهما وفيهما لا يثبت لكن الشق الاول ذكره  
 المصنف بقوله فصنفه المولى في الاحلال وكذبه في الولد والشق الثاني مفهوم بالاولى فلا حاجة الى ذكره اه  
 حلي وفيه أن عبارة الشارح تصدق بما اذا كذب في الاحلال وصدقه في الولد ولم يذكره المصنف وليست  
 مفهومة بالاولى (قوله وقول الزيلعي) هذا الجواب للمصنف فاه الحلي (قوله فلا مخالفة) أي بين ما في الزيلعي  
 وبين ما في الحاشية والدرر من انه لا يثبت النسب الا اذا صدقه في الامرين جميعا (قوله أي المولى) ظاهر في أنه  
 تفسير للضمير في تكذيبه وهو حينئذ من اضافة المصدر الى فاعله الآن فيه تشبعت الضمائر بالنظر الى قوله ولو  
 ملكها فان ضميره الى المستولد ويحتمل انه من اضافة المصدر الى مفعوله والتقدير بعد تكذيب المولى ايام أي  
 المدعى للاحلال وكلام الشارح يؤيد الاول (قوله ولو لم ملكه) أي ولو كان المولى المكذب ملكه أي مكاتب  
 المستولد وأفاد بذلك أن هذا الحكم متحد في جارية الاجنبي وجارية مكاتبه وهي المسئلة التي قبل هذه (قوله ثبت  
 النسب) تبع المصنف في هذا التعبير صاحب الحاشية وهو مشكل فان المكذب لدعواه قبل أن يملكه موجود  
 بخلاف ما اذا ملكه فانه حينئذ ارتفع المانع وزال المنازع اللهم الآن يكون معنى قوله ملكها أي مع ولدها فاه  
 الحلي وقول الحلي ثبت النسب راجع الى قول الشارح وأملكه وقوله وتصير أم ولد راجع الى قول المتن ولو  
 ملكها فهو ونشر مشور غير ظاهر بل بعده من كلام المصنف في حديثاته (قوله اذا ملكها) تكرار مع قول  
 المصنف ولو ملكها اه حلي (قوله لبقاء اقراره) علة للصورتين (قوله أوجده) عطف على قوله أحد والاولى  
 أن يقول بدل أبويه أصله ليكون أعم وأوضع (قوله للشبهة) أي شبهة الفعل (قوله الان يصدقه) أي المولى فيها  
 أي في صورتين وهي صورة جارية أحد الأصول والثانية جارية امرأته ويحتمل أن الضمير يرجع الى ظن الحل  
 والى الولد وهو الاقرب (قوله وان ملكه بومانيت عليه) أي وثبت نسبه نظراً لادعائه السابق على الملك وانما  
 لم يثبت نسبه أولاً لوجود ملك الغير مع تكذيبه وقد زال اه حلي قلت يأتي في الحدود أن النسب لا يثبت  
 في شبهة الفعل لتخصه زنا الا في المطابقة ثلاثاً بشرط أن تلد اقل من سنتين والا فوطء امرأة زفت اليه وقال  
 النساء هي زوجتك ولم تكن كذلك فالدعوة في هذه المسئلة عتق والنسب غير ثابت (قوله وان ملك أمه) أي  
 وحدها (قوله لعدم ثبوت نسبه) فيه نظر ووجهه انه لما ادعى الولد فقد أقترله بالنسب ولاته بأموه الولد وكان  
 المانع منهما فاعتا هو كونه مملوكاً للغير مع التكذيب فلما ملك الأم زال المانع في حقها فينبغي أن تصير أم ولد  
 وان لم يثبت نسب الولد الا أن قاتل اه حلي (قوله لـ كنهه نقل الخ) أقول الذي نقله عنهم ليس في هذه  
 المسئلة بل في مسئلة الاحلال كما يعلم عراجعة المنخ أفاه الحلي لكن الحكم واحد اذا فرق بين جارية الاجنبي  
 وجارية الأصول والزوجة (قوله ثبت النسب) الاولى أن يقول صارت أم ولد (قوله نعم في الحاشية) تقوية لما ذكره  
 المصنف (قوله لم تصير أم ولد) فيجوز له بيعها هندية عن الاختيار (قوله وان ملك الولد عتق) لانه جزؤه حقيقة  
 بلا واسطة بجر (قوله وفي الاشياء الخ) الفرق كما في الحوى عن غاية البيان أن الاخ ينسب الى أخته بواسطة  
 الاب ونسبة الاب منقطعة فلا يثبت الاخوة أما النسبة الى الام فلا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة فيصحق بالملك  
 اه (قوله أرادوطء أمه الخ) يستفاد من الفرع أن الاب له أن يتزوج أمه صغيرة ثم ان هذه حيلة أودعت  
 في ربكة لانها خرجت من ملكه بحيث لا يمكن عودها اليه ولو وطئها وهي على ملكه قد لا تحصل من الوطء  
 أو أنها اذا حلت بأمرها بالاسقاط قبل التخليق فاذا أسقطت كان له بيعها واذا دخلت في ملك طفلة امتنع عليه  
 ذلك (قوله والاخر الثالث) وذلك لانه عند عدم الشاهد اقرار بالعتق وهو وصية بجر (قوله وما في يدها للمولى)  
 أي اذا مات سيدها يكون ما في يدها أي لو رثته الا اذا أوصى لها بوصية علم صحة الوصية لأم الولد وهو

(وسقط الحديث) عنه (للشبهة ولم تصير أم ولده)  
 لعدم ملكه (وان كذبه) المكاتب (لم يثبت  
 النسب) لجره على نفسه بالعتق (ولدت منه  
 جارية غيره وقال أحاطهاى مولاه والولد  
 ولدى فصنفه المولى في الاحلال وكذبه  
 في الولد لم يثبت نسبه فان صدقه فيها جميعا  
 (ثبت) والا وقول الزيلعي ولو صدقه  
 في الولد ثبت أي مع تصديقه أو ملكه (بعد  
 مخالفة كمال الحلي) ولو ملكها (يوما) من  
 تكذيبه أي المولى ولو ملكه (تصيراً ثم ولد  
 الدهر) ثبت النسب (ولو استولد جارية أحد  
 ملكها لبقاء اقراره) ولو امرأته وقال ظننت  
 أبويه أوجده (أو امرأته) (ولانسب) الآن  
 حلها في فلا حد (للشبهة) (ولانسب) عليه  
 تصدقه فيها (وان ملكه بومانيت عليه)  
 وان ملك أمه لا تصير أم ولد لعدم ثبوت نسبه  
 كذا ذكره المصنف تبعاً للزيلعي لكنه نقل هنا  
 وفي نكاح الرقيق عن الدرر والحاشية انه لو  
 ملكها بعد تكذيبه بومانيت النسب لبقاء  
 الاقرار قد يبرن في الحاشية زنا بامه فولدت  
 ملكها ثم تصير أم ولد وان ملك الولد عتق وفي  
 الاشياء لو ملك أخته لامه من الزنا عتقت ولو  
 أخته لا يه لا \* فروع \* أرادوطء أمه  
 ولا تصير أم ولد يملكها لطفله ثم يبرجها  
 أقتر باموميتها في مرضه ان هذا الولد وحبل  
 خضع من الحمل والاخر الثالث وما في يدها  
 للمول



منصوص عليه في باب الوصية بالثالث (قوله استحسن محمد) انظر هل هذا الاستحسان على طريق النذب أو الوجوب والظاهر الأول (قوله ولا شيء للمدبر) أي من هذه الشياكب كما في الجبر والمعنى ولم يستحسن محمد للمدبر شيئاً ولا انفالحكم فيه وفي آتم الولد واحد وهو أنه لا شيء لهما وقد سبق في التدبير أنه لو أوصى له يسهم صحت الوصية ويعتق وهو يدل على صحة الوصية للمدبر والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\*(كتاب الايمان)\*

(قوله مناسبته) أي مناسبة ذكر الايمان عقب العتاق قال الكمال اشترك كل من البين والعتق والعلاق والنكاح في أن الهزل والاكراه لا يؤثران فيه الا أنه قد تم على الكل النكاح لأنه أقرب الى العبادات كما تقدم والطلاق رفعه بعد تحققه فإلاؤه أياً وجه واختص الاعتاق عن البين بزيادة مناسبة بالطلاق من جهة مشاركته إياه في تمام معناه الذي هو الاسقاط وفي لازمه الشرعي الذي هو السراية فنقدمه على البين اه شلي (قوله في الاسقاط) أي وان اختلفت الحنية فإن الطلاق اسقاط قيد النكاح والعتاق اسقاط قيد الرق (قوله والسراية) فإنه اذا طلق نصفها مثلاً سرى الطلاق الى كلها وكذا اذا اعتق وهذا انما يظهر على قول صاحبين فإنهم ما قالوا بعدم التجزئ وأوجب السعاية وأما على قول الامام فلا عتاق متجزئ (قوله لفظة القوة) قال في النهر والبين لفظة مشتركة بين الجارحة والقوة والقسم الا أن قولهم كما في المغرب وغيره يسمى الحلف عينا لأن الحالف يتقوى بالقسم أو أنهم كانوا يماسكون بأيمانهم فيعد أن لفظ البين منقول لامتراك كذا في القبح اه أقول هو منقول من أصل اللغة الى عرفها فلا ينافي كونه في اللغة مشتركين الثلاثة وانما اقتصر الشرح على القوة لظهور المناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحي المذكور في المتن فإنه الحلقي قال الجوهري بعد نقل كلام النهر وفيه نظر فإن المنقول بهجر فيه المعنى الأصلي وهذا ليس كذلك اه أي لأن البين تستعمل كثيراً بمعنى الجارحة والقوة كما في قوله تعالى لاخذنا منه بالبين فلم بهجر المعنى الأصلي بحيث لا يستعمل الا في القسم فقط (قوله عن عتق قولي بعزم الحالف) هذا التعريف للزبلي وعليه جرى ابن الكمال في الاصلاح ثم قال في الايضاح اعلم أن البين نوعان نوع يعرفه أهل اللغة وهو ما يقصد به تعظيم المقسم به ويسمون ذلك قسم الانهم لا يحضون ذلك بالله تعالى وفي الشرع هذا النوع من البين لا يكون الا بالله تعالى والنوع الآخر الشرط والجزاء وهو بين عند الفقهاء لما فيه من معنى البين وهو المنع والايجاب ولكن أهل اللغة لا يعرفون ذلك اذ ليس فيه معنى التعظيم اه فالمراد بالاعتقاد ذكر الله تعالى للعقوبة أو صفة من صفاته التي يحلف بها والتعليق والكتاب موضوع للأول (قوله على الفعل والترنن) متعلق بالعزم أو بقوى (قوله فدخل التعليق) اصدق التعريف عليه (قوله فأن يمين شرعاً) وذلك لما فيه من معنى البين وهو المنع والايجاب (قوله الا في خبر) قيل عليه لم يظهر عدم الحنث في هذه المسائل مع اطلاق كون التعليق عينا اه أنول الاطلاق مقيد بغير ما استثنى اه جوى والاولى أن يقول الا في ست لانها كذلك وقد تدرج بالتفصيل (قوله مذكورة في الاشياء) عبارتها حاف لا يحلف حنث بالتعليق الا في مسائل أن يعلق بأفعال القلوب أو يعلق بمجيء الشهر في ذوات الانهر أو بالتطيق أو يقول ان أدت الى كذا فأنت حرزوان عجزت فأنت وقيت أو ان حضت حضة أو عشرين حضة أو بطول الشمس كما في الجامع اتهمت مثال التعليق بأفعال القلوب قوله أنت طالق ان أردت أنا وأحببت فإنه لا يكون تعليقاً فلا يكون عينا لأنه اخبار عن مالكية نفسه كما يقال في عرف الناس يكون كذا ان أردت أنا والا فلا يكون وهو كالتعليق بالمشيئة والتعليق بالمشيئة لا يكون عينا سواء علق بمشيئة نفسه أو غيره ألا ترى انه لو قال بعث منك هذا العبدان ثقت صم ولو كان هذا تعليقاً محضاً لما صح اذا بيع لا يقبله وقوله أو يعلق بمجيء الشهر في ذوات الانهر مثاله أن يقول اذا أهل الهلال فأنت طالق لا يكون عينا وهذا معنى على أصل وهو أن كلامه متى خرج تفسيراً للطلاق السقي كان تقييداً لا تعليقاً فاذا قال لذات الاشهر اذ جاء رأس الشهر فأنت طالق كان تفسيراً للطلاق السنة وقيد بقوله في ذوات الاشهر لانها لو كانت من ذوات الاقراء يكون عينا لعدم صحة كونه تفسيراً وقوله أو بالتطيق عطف على قوله بأفعال القلوب وذلك كأن يقول ان طلقك فبعدي حر هذا ما كلامه وفي كونه ليس عينا كذا في بعده نظر وقد راجعت إيمان الجامع فلم أوافق فيه وقوله ان حضت حضة مثاله قول الرجل لامرأته أنت طالق اذا حضت حضة فلا يحنث به في البين الا في لأنه تفسير للطلاق السنة وهو تقييد لا تعليق كانه

الا اذا أوصى لها به نعم في المجتبى استحسن محمد أن يترك لها المدة وقيد ومضنة ولا شيء للمدبر والله تعالى أعلم

\*(كتاب الايمان)\*

مناسبته عدم تأثير الهزل والاكراه وقدم العتاق اشواصكته للطلاق في الاسقاط والسراية (البين) لفظة القوة وشرعاً (عبارة لمن عتق قولي بعزم الحالف على التعليل أو الترك) فدخل التعليق فإنه عين شرعاً الا في حنث مذكورة في الاشياء

قال أنت طلاق للسنة ولو قال كذا طلقت اذا حاضت وطهرت لأن الحيضة اسم للكاملة ولا يتحقق الكمال الا بوجود جرم من الطهر ولو قال اذا حاضت ثلاث حيض قال أبو الحسن الكرخي ينبغي أن لا يحنت لانه يصلح تفسيراً للطلاق السني فأمكن جعله مفسراً ولو زاد على ثلاث حيض حكى الجصاص عن الكرخي أنه قال يجوز أن يقال يحنت في اليمين الاولى لأن هذا لا يصلح تفسيراً للسني لأن ما بعد مضي أربع حيض ليس يوقت للطلاق السني في هذا النكاح اذا لم يزيد الاوقات السنة على الثلاث ألا ترى انه لو قال لها في طهر جامعها فيه أنت طالق ثلاثاً للسنة لا يقع بعد الحيضة الرابعة شيء وقال أبو بكر الرازي ينبغي أن لا يحنت لانه يصلح تفسيراً للسنة لأن ما بعد الحيضة الرابعة وما بعد عشر من حيضة في هذا النكاح قد يكون وقتاً للسنة لأن السنة قد تنأخر الى الحيضة الرابعة أو أكثر منها بأن يجامعها بعد العين في الحيضة الاولى والثانية والثالثة ثم يجامعها حتى طهرت من الرابعة فانه قد تطلق في هذا الطهر كذا في شرح تلخيص الجامع الصغير للقاضي نغز الدين المارديني حوى وقال الحلبي إنما يحنت بالطلاق لاحتمال حكاية الواقع الا انه جعل الصورة فيها اذا علق الطلاق على التطلق كقوله ان طاقك فانت طالق فانه يحتمل أنت طالق بهذا الطلاق المعلق عليه وانما يحنت بان أدت فانت حرام لانه تفسير للكافة اه ولم يتكلموا على التعليق بطولوع الشمس وكأنه لانه من المحقق (قوله فلو حلف لا يحلف الخ) تفريع على كون التعليق أيماً قال الحريري في شرح الكفاية أطلق محمد البين على التعليق وهو حجة وظاهره أنه يمين لغة وقيل انه منه بناء على عرف الفقهاء وقد نه ظهري حلف لا يحلف ثم علق بأن قال ان دخلت الدبر فكذا فليس القول بأنه يمين يحنت وعلى القول الثاني لا يحنت اه فقول الشرح حنت بطلاق وعشاق أي معلقين (قوله وشرطها الاسلام والتكليف) قال في النهر وشرطها كون الخائف مكلفاً مسلماً وفسر في الحواشي السعدية التكليف بالاسلام والعقل والبلوغ وعزاه الى البدائع وما قلناه أولى اه أقول وجه الاولوية أن الكافر على الصحيح مكاف بالاصول والفروع كما حقق في الاصول فلا يخرج بالتكليف واعلم أن اشتراط الاسلام انما يناسب اليقين بالله تعالى واليمين بالقرب نحو ان فعلت كذا فعلى صلاة وأما اليقين بغير القرب نحو ان فعلت كذا فانت طالق فلا يشترط له الاسلام كما لا يخفى اه حلبي أقول مقتضى تكليفه بالفروع أن يمينه معتبر في حقه بمعنى انه يعذب على اليمين من دونه وعلى عدم اخراج الكفار مع القدرة في غيره عند الحنث ولذا قال الشيخ عثمان الحريري في شرح الكفاية والكافر يمينه منعقدة لتغير الكفارة في شرط الاسلام اذ اعي الى حكمها وفي الهندية لو حلف الكافر على يمين ثم أسلم فحنث لا كفارة عليه عقداً وخرج بقيد التكليف المصبي والمعتوه والمجنون فلا يصح يمين هؤلاء ويشترط أن يكون خالياً عن الاستثناء بنحو ان شاء الله أو الا أن يدولى غير هذا أو الا أن أرى أو أحب غيره اه وليس من الشروط الحزبية ومن زاد الحزبية كالشعي فقد ساءلتهم بان العبد يكفر بالصوم (قوله وامكان البر) بأن يكون الخبر المضاف اليه اليقين محتملاً للصدق والكذب متتلايين البر والهلكة فانه صاحب البحر وغيره وهذا عندهما لا عند أبي يوسف (قوله وحكمها البر) أي أصالة أو الكفارة أي خلفاً اه حلبي عن الدراستي وقال في البحر وحكمها شيان وجوب البر بتحقيق الصدق بنفس اليقين والثاني وجوب الكفارة بالحنث كذا في المحيط وهو بيان لبعض أحكامها فانه سأنى أن البر يكون واجباً ومنسنداً وواجباً اما وأن الحنث يكون واجباً ومنسنداً اه (قوله اللفظ المستعمل فيها) يشمل اليقين بالله تعالى وصفاته والتعاليق (قوله) قال في المحيط والافضل في اليقين بالله تعالى تعلقها لأن في تكثير اليقين المضافة الى الماضي نسبة نفسه الى الكذب وفي تكثير اليقين المضافة الى المستقبل تعريض اسم الله تعالى للهتك اه قلت وعليه الصوقية قال

فبالله لا تخف وان كنت صادقا \* ولا تكذب يوماً وان كنت هازلاً

ولا تعدن يوماً وان كنت واعداً \* فبادري الى انجاز وعده عاجلاً

حوى عن الرمزي وقال العلامة النهريري وكثرة الايمان ولو صدقاً وورث الفقر والنسب (قوله بغير الله تعالى) كالطلاق والعشاق (قوله للنهي) وهو ما ورد لا تخلفوا بائناً لكم ولا بطواغيت من كان حالفاً فيجب بالله أو لا يذر اه بحر ومجل الحديث غير التعليق مما هو معروف القسم اه شلبي (قوله وعاتتهم لا) أي لا يكره لانه لم ينع نفسه أو غيره شلبي (قوله لاسيما في زماننا) فان أحد الايصاق لا يؤمن عليه في اليقين بالله تعالى لقلة مبالاة

فلو حلف لا يحلف حث بطلاق وعشاق  
وشرطها الاسلام والتكليف وامكان البر  
وحكمها البر أو الكفارة وركتها اللفظ المستعمل  
فيها وهل يكره الحلف بغير الله تعالى قيل  
نعم للنهي وعاتتهم لا يوجبون لاسيما في زماننا

ظهرت في الناس ففسس الحاجة الى الوثيقة بالطلاق وغيره وقد روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه حلف  
 بالطلاق عند النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكرهه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان مكروها لا يكره عليه  
 اهـ شلي عن الكافي (قوله وحلوا النهي) أي عن الحلف بغير الله تعالى (قوله لا على وجه الوثيقة) بل على  
 جرى العادة في مخاطبات والمساخرة بذكر الآباء وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع عمر بن الخطاب  
 وهو سائر في نفر يقسم بأبيه فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم  
 فأما الطلاق والعقاق فخرج عن هذه المقاصد فيجوز الحلف به (قوله كقوله أيك) فإنه ليس المقصود منه  
 الوثيقة بل الجري على عادة العرب في مخاطباتهم ومحاوراتهم حتى لو قصد به الوثيقة وأنه يجب البر فيه يكفر  
 كما سيأتي اهـ حلبي (قوله ولعمرك) أي حياتك وقوله تعالى لعمرك إنهم لنبي سكرتهم يعمهون من أقسام الله  
 تعالى كالكافري والنجم وله تعالى أن يقسم بما شاء ولا يجوز لمخلوق ذلك (قوله وهي أي الذين بالله تعالى الخ)  
 وجه الحصر أن المؤمنين لا يتحلوا أما أن يكون فيها مؤاخذه أو لا الثاني اللغو والأول لا يتحلوا أما أن تكون المؤاخذه  
 دينية أو أخروية فالأول المنعقدة والثاني الغموس وفي المبسوط أن الغموس ليست بين حقيقة لأنها كبيرة  
 محضة واليمين عقد مشروع والكبيرة ضد المشروع ولكن سميت بيميناً مجازاً لأن ارتكاب هذه الكبيرة بصورة  
 اليمين كما يسمى بيع الخمر يعلو وجود صورة البيع فيه اهـ (قوله لعدم تصور الغموس واللغو) على حذف مضاف  
 أي تصور حكمهما والآن في قوله فيقع بهما اهـ حلبي (قوله في غيره تعالى) أي في غير الذين به تعالى (قوله فيقع  
 بهما) أي باللغو والغموس (قوله الطلاق ونحوه) كالعتاق والنذر قال في النهر لأن تعلي الطلاق والعتاق  
 والنذر بأمر كائن في الماضي لا يتحقق فيه اللغو والغموس لأن الطلاق يقع به وكذا العتاق والنذر وسواء كان  
 وقت اليمين عالماً ولم يكن كذا في النسخ (قوله ولا يرد) أي على التقسيم نحو هو يهودي الخ وأما اليمين على  
 الفعل الماضي صادقة فأدخلها الشارح في اللغو كما يأتي له (قوله لأنه كناية عن اليمين بالله تعالى) أي فلم يخرج عن  
 الأقسام الثلاثة بل تنافى فيه (قوله وان لم يعقل وجه الكناية) أقول يمكن تقرير وجه الكناية بأن يقال مقصود  
 الحالف بهذه الصيغة الاحتجاج عن الشرط وهو يستلزم النفرة عن اليهودية وهي تستلزم النفرة عن الكفر وهي  
 تستلزم تعظيم الله تعالى فكانت له حال والله العظيم لا يفعل كذا قاله الحلبي (قوله نفسه) أي تكون سبباً فيما ذكر  
 وهو بيان لما في صيغة فعول من المبالغة اهـ حلبي مزيدا قال صلى الله عليه وسلم من حلف كاذباً أدخله الله النار  
 كذا في الهداية وهو بهذا اللفظ غريب ومعناه ثابت في صحيح ابن حبان وغيره كذا في الدر المنثور (قوله مطلقاً)  
 سواء أقطع بها حق مسلم أو لا وجاء في كثير من الروايات تقييد الوعيد فيها بأن يقطع بها حق مسلم ومن ثم قال  
 في البحر ينبغي أن تكون كبيرة إذا أقطع بها مال مسلم أو آذاه وصغيرة إذا لم يترتب عليها مفسدة وردة  
 في النهر بأنه ينافي إطلاق ما روي بنا وما قد مناعن شمس الأئمة صريح فيه ومعلوم أن اثم الكبائر متفاوت جوى  
 وفيه نظر (قوله لكن اثم الكبائر متفاوت) الاثم في اللغة الذنب والخمر وعند أهل السنة استحقاق العقوبة (قوله  
 ان حلف) أي الشخص المكلف ذكر كان أو أنثى أو خنثى مشكلاً جوى (قوله عمداً) حال من الفاعل المستتر  
 أو صفة لمصدر محذوف (قوله ولو غير فعل أو ترك) مثال الفعل والله لقد فعلت كذا ومثال الترك والله ما فعلت  
 جوى (قوله كوالله أنه جبرالآن) قيد بقوله الآن ليسين كونه غير فعل أو ترك أو لولاه لا يمكن تقدير كان  
 في الماضي ويكون في المستقبل قاله الحلبي (قوله في ماض) متعلق بقوله حلف (قوله عالماً بأنه) هذا قيد في كونه  
 غموساً وهو كقول المصنف عمداً فأما إذا كان ناسباً ومخبطاً فلا يدخل في الوعيد المذكور (قوله كوالله ماله  
 على ألف) نحو والله ما فعلت كذا الآن كما في الدر المنثور ثم هذا المثال يحتمل في ترتيب شيء مطلقاً في الذمة تسمع  
 كون الواقع خلاله ويحتمل أنه ينفي القدر الكثير ويقرباً قل من مع كون الواقع خلافاً (قوله والله أنه بكر الخ)  
 مثال ثانٍ للمال أفاده صاحب البحر (قوله وتقييدهم) الانسب الاتيان بالنساء (قوله اتفانق) أي ان لم تعتبر  
 الكثرة أو أكثر أي ان اعتبرنا ما قاله الحلبي (قوله ويأثم بها) انما عظميا حوى (قوله قتلته التوبة) لا الكفارة  
 فأوجب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه الكفارة در منق (قوله لغو) في المغرب اللغو الباطل ومنه اللغو  
 في الإيمان لما لا يصدق عليه القلب وقد لغا في الكلام يلغو ويأثم اهـ (قوله الا في ثلاث الخ) لا وجه لهذا  
 الاستثناء بعد جعل للموضوع اليمين بالله تعالى كما فسره الضمير السابق (قوله فيقع الطلاق الخ) وذلك لأنه

وحلوا النهي على الحالف بغير الله لا على وجه  
 الوثيقة كقوله بأيك ولعمرك ونحو ذلك  
 عني (وهي) أي الذين بالله تعالى لعدم  
 تصور الغموس واللغو في غيره تعالى فيقع  
 بهما الطلاق ونحوه عني فلحفظ ولا يرد نحو  
 هو يهودي لأنه كناية عن اليمين بالله تعالى  
 ان لم يعقل وجه الكناية بدائع (غموس) نفسه  
 ما ذكرتم ثم في النار وهي كبيرة مطابقاً لك  
 اثم الكبائر متفاوت نهر (ان حلف على  
 كذب عمداً) ولو غير فعل أو ترك كوالله أنه  
 جبرالآن في ماض (كوالله ما فعلت) كذا  
 عالماً بأنه أو حال (كوالله ماله على ألف  
 عالماً بخلافه والله أنه بكر عالماً بأنه غيره)  
 وتقييدهم بالفعل والمال في اتفاق أو أكثر  
 (ويأثم بها) قتلته التوبة (و) تأنيهاً  
 (لغو) لا مؤاخذه فيها الا في ثلاث طلاق  
 وعقاق ونحوها شافعي الطلاق على غالب  
 الظن اذا تبين خلافه وقد اشتمل في الشافعية  
 خلافاً

في اليقين بغير الله تعالى بلغوا المحلوف عليه ويبقى قوله امر أنه طالق أو عبده حر وأعليه حج فيلزمه (قوله فالناروق)  
 تفرع على مفاد من المقام وهو استواء الغموس واللغو في الزمانين (قوله وأما في المستقبل فالمستقبل) هذا  
 التركيب يقتضي أن المستقبل لا يكون فيه الا المنعقدة مع أن الغموس تكون فيه فالصواب أن يقول وأما  
 المنعقدة ففي المستقبل قاله الحلبي (قوله وخصه الشافعي رضي الله تعالى عنه الخ) قال في البحر عن البدائع  
 قال أصحابنا هي اليقين الكاذبة خطأ أو غلطاً في الماضي أو في الحال وهي أن يخبر عن الماضي أو عن الحال على  
 ظن أن الخبر به كما أخبر وهو بخلافه في النفي أو الالبات وهكذا روى ابن رستم عن محمد فانه قال اللغو أن يحلف  
 الرجل على الشيء وهو يرى أنه حق وليس بحق وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه يمين اللغو هي اليقين التي  
 لا يقصدها الخالف وهو ما يجري على ألسن الناس في كلماتهم من غير قصد اليقين من قولهم لا والله وبلى والله  
 سواء كان في الماضي أو في الحال أو في المستقبل وأما عندنا فلا لغو في المستقبل بل اليقين على أمر في المستقبل  
 يمين معقودة وفيها الكفارة اذا حنث قصد اليقين أو لم يقصد وأما اللغو في الماضي والحال فقط فيرجع حاصل  
 الخلاف بيننا وبين الشافعي في عين لا يقصدها الخالف في المستقبل فعندنا ليست بلغو وفيها الكفارة وعنده لغو  
 ولا كفارة فيها اه وهو أعم مما في المختصر الكبير باعتبار أن اليقين التي لا يقصدها الخالف في الماضي أو الحال  
 جاءها لغوا وعلى تفسير المصنف لا تكون لغوا لأن الخالف على أمر بظنه كما قال لا يكون الا عن قصد الا أن يقال  
 انه يكون لغوا بالاولى فلا مخالفة فالحاصل أن تفسيرنا للغو أعم من تفسير الشافعي الا في المستقبل اه كلام  
 البحر وبه عرف أن قول الشارح وخصه الشافعي ليس في محله لانه يقتضي عفوهم أن كلام المترجم شامل لما قاله  
 الشافعي وليس كذلك كما هو ظاهر اه حلبي (قوله ولولا ت) بهذا كان تفسير الشافعي للغو أعم من تفسير  
 للغو الذي رواه محمد عن الامام (قوله فلذا قال) أي لوقوع الخلاف المفهوم من المقام لم يجزم المصنف باللغو  
 بل قال ويرجى عفو قال في البحر وانما لم يأثم في الثانية لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولهذا جزم  
 المصنف بعدم الاثم في اللغو لكن الامام محمد بن الحسن لم يجزم به وانما علقه بالرجاء فقال الايمان ثلاثة يمين مكفرة  
 ويمين لا تنكسر ويمين تزجوا لا يؤخذ الله بها صاحبها فاعترض عليه بأنه كيف يعاقبه بالرجاء مع أنه مقطوع به  
 لاية لا يؤخذكم الله فاختلف المشايخ في الجواب عنه ففي الهداية الا أنه علقه بالرجاء للاختلاف في تفسيره اه  
 ونعقبه في فتح القدير بأن الاصح أن اللغو بالتفسيرين متفق على عدم المؤاخذه به في الآخرة وكذا في الدنيا  
 بالكفارة فلم يتم العذر عن التعليق فلا وجه ما قيل انه لم يرد به التعليق بل التبرك باسم الله تعالى والتأدب فهو  
 كقوله عليه الصلاة والسلام لاهل المقابر واتان شاء الله بكم لاحقون فان اللغو متحقق وعاقبه بالمشيئة تبركا  
 والحاصل أن الاول الجزم كافل المصنف لقطعية الدليل كالجزم في نظائره مما في معناه اختلاف اه كلام  
 البحر قال في النهر أقول اختلف المتأخرون في المؤاخذه المنفية فقبل هي المعاقبة في الآخرة وقبل هي المؤاخذه  
 بالكنارة كما في الكشف وغيره والثاني أظهر بدليل ما بعده وهو قوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان  
 ولا شك أن تفسير اللغو على رأينا ليس امرام مقطوعا به اذا الشافعي قائل بأن هذا من المنعقدة فلا جرم عاقبه بالرجاء  
 وهذا معنى دقيق لم أر من عزج عليه اه حلبي بتصريف قلت الا نسب بصدرك كلام التبرك أن يقول فثبت كان  
 المنفي المؤاخذه بالكفارة كان اللغو بالنظر الى حكم الآخرة مسكونا عليه في الآية فلا نص عليه فلذا علقه بالرجاء  
 وفي الحموى بعن ذكر كلام النهر وفيه نظر لأن خلاف الشافعي بعد محمد فكيف يقال ان محمد علقه بالرجاء  
 باعتباره وحينئذ فلا محيص عما قال المحقق ابن الهمام اه (قوله وكالغو حاقه على ماض) قال في النهر  
 لم يقل كغيره هي ثلاثة لعدم انحصارها فيها اذ اليقين الصادقة على الماضي كقوله اني لقائم الان في حال قيامه  
 ليست منها مع أيها عين وأجاب صدر الشريعة بأن المراد بها الأيمر التي اعتبرها الشرع ورتب عليها الاحكام  
 وردة في البحر بأن عدم الاثم فيها حكم وفيه نظر اه أقول الحق ما في البحر ولا وجه للنظر اه (قوله كوالله  
 اني لقائم الان في حال قيامه) الكاف للتقدير وان كان خلاف الظاهر من التركيب لأن الان نفس في الحال  
 وقد علمت من العبارة السابقة أن الشارح تبع صاحب النهر في هذا التعبير (قوله على مستقبل) أعم من الفعل  
 والتبرك ولا حاجة اليه لانه بمعنى آت لا يقال قد زره الشارح ليفيد أنه صفة لموصوف محذوف لا تاقول هو أيضا  
 صفة يحتاج الى موصوف (قوله يمينه) أي أن يكون فعله محكما قال في النهر ويجب أن يراد بالفعل فعل الخالق

(ان حلف كاذبا يظنه صادقا) في ماض  
 أو حال فالفاروق بين الغموس واللغو عدم  
 الكذب وأما في المستقبل فالمستقبل وخصه  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه بما يجري على  
 اللسان لا قصد مثل لا والله وبلى والله ولو  
 لا ت فلذا قال (ويرجى عفو) أو تواضع  
 وتأديبا وكالغو حلقه على ماض صادقا كوالله  
 اني لقائم الان في حال قيامه (و) مستقبل (آت)  
 منعقدة وهي حلقه على مستقبل (آت)  
 يمكنه فصور والله لا أموت ولا تطلع الشمس  
 من الغموس (و) هذا القسم (فيه الكفارة)  
 لاية واحفظوا أيمانكم



الجبرج فهو والله لا أموت ولا تطلع الشمس فانها في هذين غموس (تنبيه) من حلف على ما لا يملكه لا يقرب عليه  
 حنت حيث أمر أو نهى بالقول وان لم يصعب الفعل قال العلامة عبيد القادر في الواقعات لو حلف أن لا يدع  
 فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للمخالف فغنه بالقول ولم ينع به الفعل حتى دخل حنت في عينه ويكون  
 شرط البر المنع بالقول والفعل بتدريج ما يطبق وان لم تكن الدار للمخالف فغنه بالقول دون الفعل حتى لو دخل  
 لا يكون حنتا ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلانا يتر على هذه القنطرة فغنه بالقول يكون بان لا يملك  
 المنع بالفعل ولو قال لا يتر على كذا فغنه مع فلان فامرأته كذا فان كان الابن بالغ لا يقدر على منعه بالفعل  
 فغنه بالقول يكون بان وان كان الابن صغيرا كان شرط بزه المنع بالقول والفعل جميعا اه ونقله عن خزانه  
 المفتين من اليمين على الترتل وأفاد أنه لا فرق بين اليمين بالله تعالى واليمين بالطلاق وظاهر قوله كان شرط بزه المنع  
 بالقول والفعل جميعا أن يشترط في البر مجموع القول والفعل وفيه نظر (قوله ولا يتصور حفظ الا في مستقبل)  
 ير عليه الغموس المستقبلة فكان عليه أن يقول ولا يتصور حفظ الا في مستقبل يمكنه اه حلي وفي النهر  
 عن الخواشي السعدية ولا يتأتى الحفظ والهلك الا في المستقبل (قوله فقط) متعلق بالهاء في نفسه باعتبار  
 مرجعها ويكون المعنى ان في هذا القسم لا في غيره من قسميه الكفارة وليس متعلقا بلفظ الكفارة لانه  
 يصير المعنى عليه أن فيه الكفارة لا غيرها من الاثم مع وجوده فيها فالاول وفيه فقط الكفارة اه حلي بايضاح  
 (قوله وعند الشافعي يكفر في الغموس أيضا) لانها شرعت لرفع ذنب هلك حرمة اسم الله تعالى وقد تحقق  
 بالاستشهاد به كاذبا فاشبه المعتود ولنا قوله عليه الصلاة والسلام خمس من الذكرا كفارة فيهن وعدمها  
 اليمين الناجرة وقال ابن مسعود وابن عباس كأنه اليمين الغموس من الكفارة التي لا كفارة فيها وهو إشارة الى  
 المحاربة وحكاية اجماعهم زبلي (قوله وهي رفع الاثم) لفظ الكفارة ينشأ عنه لان معناها الستارة وهي  
 لا تحجب الارفع الاثم زبلي (قوله عنها) متعلق بالتوبة وقوله معها متعلق بتوجد اه حلي (قوله ولو الحلف  
 مكرها) أي على الحلف من يتأتى منه الاكراه (قوله أو مخطئا) كما اذا أراد أن يقول اسقني الماء فقال والله لا أشرب  
 الماء اه بحر (قوله أو ذاهلا أو ساهيا أو ناسيا) قال القهستاني والسهو كالنسيان في اللغة الغفلة وذهاب القلب  
 الى الغير كما في الغاموس وأما عرفا فالسهو قسم من النسيان فانه فقدان صورة حاصلة عند العقل بحيث يتمكن  
 من ملاحظتها أي وقت شاء ويسمى هذا ذهولا وسهوا أو بحيث لا يتمكن منها الا بعد تجشم وكسب جديد ويسمى  
 نسيانا عند الحكمين كما في التلويح اه أقول استفيد منه أن الذهول مرادف للسهو لكن في قوله فالسهو قسم  
 من النسيان فطر فانه يقتضي أن بينهما العموم والخصوص المطلق والتعليل صريح في أنها التباين وقال  
 ابن أمير الحاج في شرح التحرير وجزم كثير باتحادهما لان اللغة لا تفرق بينهما وان فرقوا بينهما بأن السهو زوال  
 الصورة عن المدركة مع بقاءها في الحافظة والنسيان زوالها عنها معا فيحتاج حينئذ في حصولها الى سبب  
 جديد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا وما لم يكن مذكورا  
 فالنسيان أخص منه مطلقا وقيل يسمى زوال ادر السابق قصر زمان زواله نسيانا وغفلة لسهوا وزوال ادواله  
 سابق طلال زمان زواله سهوا ونسيانا فالنسيان أعم منه مطلقا وقال الشيخ سراج الدين الهندي والحق أن  
 النسيان من الوجدانيات التي لا تقتضي تعريف بحسب المعنى فان كل عاقل يعلم النسيان كما يعلم الجوع والعطش  
 اه حلي (قوله بأن حلف أن لا يحلف) قال في النهر أراد بالناسي المخطئ كما اذا أراد أن يقول اسقني الماء فقال  
 والله لا أشرب الماء وفي الكافي وعليه اقتصر في العناية والفتح هو من يلفظ باليمين ذاهلا عنه والمجيء الى ذلك  
 أن حقيقة النسيان في اليمين لا تتصور قاله الشارح وقال العيني وتبعه الشمني بل تتصور بأن حلف أن لا يحلف  
 ثم نسي الحلف السابق خلف ووده في الجبر بأنه فعل المحلوف عليه ناسيا لأن حلفه كان ناسيا اه وفيه نظر  
 اذ فعل المحلوف عليه ناسيا لا يتأتى كونه عينا بدليل أنه يكفر مرتين مرة باعتبار أنه فعل المحلوف عليه وأخرى  
 باعتبار حنثه في اليمين اه كلام التهر أقول الحق ما في الجبر فان فعل المحلوف عليه ناسيا وان لم يتأف كونه  
 عينا لكن تعلق النسيان به من جهة كونه حنثا لا من جهة كونه عينا اذ هو من هذه الجهة لم يتعلق به النسيان  
 كما لا يخفى على منصف اه حلي (قوله لحدث ثلاث هزلن حنث) تمامه كما في الهداية النكاح والطلاق واليمين  
 وفي رواية الإمام أحمد مكان اليمين الرحمة وفي مصنف عبد الرزاق مكان اليمين العاق وهذا استدلال منه

ولا يتصور حفظ الا في مستقبل (فقط)  
 وعند الشافعي يكفر في الغموس أيضا (ان  
 حنت وهي) أي الكفارة (رفع الاثم وان لم  
 توجد) منه (التوبة) عنها (معها) أي مع  
 الكفارة سراجية (ولو) المخالف (مكرها)  
 أو مخطئا أو ذاهلا أو ساهيا (أو ناسيا) بأن  
 حلف أن لا يحلف ثم نسي خلف فيكفر مرتين  
 من مخطئه وأخرى اذا فعل المحلوف عليه  
 عني لحدث ثلاث هزلن حنث منها اليمين

على أن الحلف يشتمل على التسيان قال في النهرواورد أن حقيقة اليمين أمضى تقوية أحد طرفي الخبر لا يتحقق  
في التسمي إذا اختار له وأجيب بأن هذا هو القياس لكنه ترتب بالنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث  
جدهن بعد وهن جده الطلاق والعاق واليمين وردة في الفقه بأن حديث اليمين دلالة فيه على المدة في تقدير  
ثبوته لأن المذكور فيه جعل المهر باليمين جذاً والهازل فاصلاً بين غير راض بحكمه فلا يعتبر عدم رضاه به  
شراً بعد مباشرة السبب مختاراً والناسي لم يعتد شيئاً وكذا المخطئ لم يقصد المناظرة بل شيئاً آخر فلا يكون  
الموارد في الهازل وارداً في التسمي اهـ وهو اراد قوى ولذا أقوه في البحر والنهر مع أن أهل المذهب صرحوا  
بالنسيان في جانب الحلف والمخلص من هذا البحث ما قدمناه عن البحر من أن النسيان لا يتأتى في جانب الحلف  
والمراد به في كلامهم الخطأ حويي بحته في الخطأ على حله اهـ حلي (قوله أو في الحنث) الحنث هو الحلف  
في اليمين وأصله الائم يقال بلغ القلام الحنث أي المعصية أي وقت كتب للمعصية عليه ومؤاخذته بها لأنه إذا وقع  
منه الحلف في الدين أمهنت حرمة اسمه تعالى حويي وقيد بالحنث لأنه لو لم يحنث كالوحدف أن لا يشرب  
فاً وبراً وصب في حلقه الماسكرها فإنه لا اعتبار به وقيد فاضى خان بأن يدخل في جوفه بغير صنعه فلو صب  
في فيه وهو مـ كره فأمسكه ثم شربه جعل ذلك حنث اهـ بحر (قوله فيحنث بفعل المحلوف عليه مكرهاً) لأن  
الفعل الحقيقي لا يندم بالأكراه والنسيان وهو الشرط والمراد من الشرط المسبب لأن الحنث عندنا سبب  
لوجوب الكفارة لا شرط بحر (قوله لو فعله) أي المحلوف عليه (قوله وهو مغمى عليه أو مجنون) أما اليمين منهما  
ومن النائم والصبي فلا يعتبر قال في الملتقى وشرحه ولا يصح عين الصبي والمجنون لانعدام أهليتهما والنائم  
لعدم الاختيار اهـ والمغمى عليه مثل من ذكر والعله ظاهرة فيه (قوله فيكفر) عطف على قوله فيحنث (قوله  
لو رفع الهاء) مثله اسكانها كما في جمع الأنهر قال وهذا إذا ذكر بالماء وأما بالواو فلا يكون عينا إلا بالجر اهـ  
شفيق منه أنه إذا ذكر الواو ومنه "وسكن" أو نصب أو حذف الهاء لا يكون عينا وشي أن يشترط في الانعقاد  
ذكر الهاء أو لا فلا يعتقد عينا كما ذكره الشرنبلالي في شروط التصريح وفي الشلبي عن الخانية لو قال الله لأفعل  
كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون عينا لانعدام حرف القسم الآن يعرفها بالكسر فيكون عينا لأن الكسر  
يقضي سبق حرف الحافض وهو حرف القسم اهـ (قوله وكذا بسم الله عند محمد) أي مطلقا سواء نوى اليمين  
أم لا وقيل ليس بيمين مطلقا وقال القدوري أنه يمين مع النية اهـ حلي (قوله ويرجعه في البحر) حيث قال  
والتظاهر أن بسم الله يمين كما جزم به في البدائع معللا بأن الاسم والمسمى واحد عند أهل السنة والجماعة فكان  
الحلف بالاسم حلقا بالذات كانه قال بالله اهـ حلي (قوله بخلاف بله) بتشديد لام الجلالة وحذف الهاء كما هو  
متعارف بين كثير من الناس ولم يتكلم على ما إذا فتح اللام (قوله وقصد اليمين) أفاد بفهمه أنها إذا انشأها  
أو أحدهم لا يكون عينا (قوله ولو مشتركاً) كالخليم والعليم والقادر قال في المنع وجميع أسماء الله تعالى في ذلك  
سواء تعارف الناس الحلف بها أو لا وهو الظاهر من مذهب أصحابنا وقال بعضهم كل اسم لا يسمى به غير الله  
تعالى كالله والرحمن فهو يمين وما سمي به غيره كالخليم والعليم والقادر فإن أراد عينا فهو يمين والافلا وقال في البحر  
وأفاد بطلانه في اليمين بالله تعالى أنه لا يتوقف على النية ولا على العرف بل هو يمين تعارفه أو لا على الظاهر  
من مذهب أصحابنا وهو الصحيح كما في الذخيرة وغيرها وبه اندفع ما في الوالوجية من أنه لو قال والرحمن لأفعل  
أن أراد السورة لا يكون عينا لأنه بصركا أنه قال والقرآن وإن أراد به الله تعالى يكون عينا اهـ فأن هذا التفصيل  
في الرحمن قول بشر المريسقي كما في الذخيرة والمذهب أنه يمين من غير نية اهـ (قوله والطلاب الغالب) قال  
في الوالوجية ولو قال والطلاب الغالب لأفعل كذا فهو يمين وهو متعارف أهل بغداد اهـ يعني أنه بعد ما حكم  
بكونه يميناً تعارف الحلف به أهل بغداد وليس ذلك اعتبارا لعرفهم لأن الأسماء لا يقتصر فيها العرف  
كما سلف (قوله والحق معترفاً بالحق) الحاصل أن الحق إما أن يذكر معترفاً أو منكرًا ومضافاً فالحق معترفاً  
سواء كان بالواو أو بالباء يمين اتفاقاً كما في الخانية والطهيرية ومنكرًا يمين على الأصح أن نوى مضافاً أن كان  
بالباء فيمين اتفاقاً لأن الناس يحلفون به وإن كان بالواو ففيه الاختلاف السابق واختار أنه يمين كما سبق  
وبهذا علم أن المختار أنه يمين في الالتفات الثلاثة مطلقا بحر (قوله لو نوى بغير الله الخ) المراد بغير الله الأسماء  
المشتركة قال في البحر لأن هذه الأسماء وإن كانت تطلق على المطلق لكن تعين المطلق مراداً بدلالة القسم

(في اليمين وفي الحنث) فيحنث بفعل المحلوف  
عليه مكرهاً خلافاً للشافعي (وكذا) يحنث  
(لو فعله وهو مغمى عليه أو مجنون) فيكفر  
ما لحنث كيف كان (والقسم بالله تعالى)  
ولو رفع الهاء أو نصبها أو حذفها كما يستعمله  
الأتراك وكذا واسم الله كلف في البحر  
وكذا بسم الله عند محمد ويرجعه في البحر  
بخلاف بله بكسر اللام (من أحماه)  
وقصد اليمين (أو بسم) آخر (من أحماه)  
ولو مشتركاً معروف الحلف به أو لا على  
المذهب (كالرحمن والرحيم) والحليم والعليم  
ومالك يوم الدين والطلاب الغالب (والحق)  
معترفاً لا منكرًا كما سمي وفي المجتبى لو نوى  
بغير الله غير اليمين دين

اذ القسم بغير الله تعالى لا يجوز فكان الظاهر أنه أراد اسم الله تعالى - لا كلامه على الصفة إلا أن ينوي به  
 غير الله تعالى فلا يكون ميمنا لأنه نوى ما يحتمل كلامه فيصدق في أمر بينه وبين ربه اه (قوله أو بصفة) المراد بالصفة  
 اسم المفعول الذي لا يتضمن ذاتا ولا يحمل عليها حل هو هو كالعز والكبرياء والعظمة بخلاف فهو العظم اه فتح  
 (قوله يحلف بها عرفا) وهذا هو الصحيح لأن صفات الله تعالى كلها صفات ذات وكما هاء -ية والایمان مبنية على  
 العرف فماتعرف الناس الحلف به يكون ميمنا وما لا فلا اه (قوله لا يوصف بصفاتها) على حذف أي التفسيرية  
 (قوله كعزة الله) أي عظمته من حذر نصر أو عدم النظر من حذر ضرب أو عدم الخط من منزلة من حذر علم  
 اه حلي (قوله وجلاله) أي كونه كامل الصفات والعظمة الكامل فيها وفي الذات والجلال من الالفاظ الخاصة  
 بالله تعالى وقيل لا يختص أفاده سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله وكبريائه) أي كونه كامل الذات  
 أفاده الحلبي (قوله وملاكه وجبروته) بوزن فعلوت وزيادة الهاء -ة في جبروت خطأ فاحش قال في شرح  
 المواهب الملتكوت اسم مبنى من الملك كالجبروت والرحبوت من الجبر والرحمة فاه في النهاية وقال الراغب أصل  
 الجبر اصلاح الشيء بغير رب من القهر وقد يقال الجبر في اصلاح الجزد كقول علي يا جابر كل كسر ومسهل  
 كل كسر ومواره في القهر الجزد وأصل الذات مراد قول النهاية من الجبر اه وفي شرح الشفاء للشهاب الملتكوت  
 صيغة مبالغة من الملك كالجبروت من الرحمة وقد يختص عايقا بل عام الشهادة ويسمى عالم الامر كما أن مقابلته  
 يسمى عالم الشهادة وعالم الملك اه (قوله وعظمته) أي كونه كامل الذات امالة وكامل الصفات - ما قاله الحلبي  
 (قوله وقدرته) أي كونه بحيث يصح منه كل من الفعل وانترك بحسب الحكم والمصالح اه حلي بنصرف (قوله  
 أو بصفة ذم) عطف على قوله صفة ذات وقوله يوصف بها أو بصفاتها ووصف كاشف وقوله كالغضب والرضى أي  
 الانتقام والانعام غنيل لصفة الفعل في حد ذاتها فلا يشافي ما يأتي أن الرضى والغضب لا يحلف بها - اه (قوله فان  
 الايمان الخ) علة للتقسيد بقوله عرفا (قوله لا يقسم بغير الله تعالى) أي يحرم در منقبي (قوله فيكون ميمنا) قال  
 محمد رحمه الله تعالى في الاصل لو قال والقرآن لا يكون ميمنا ذكره مطلقا والمعنى فيه أن الحلف به ليس بمعتاد  
 فهو كقوله وعلم الله وقد قيل هذا في زمانهم أمافي زمانه فيكون ميمنا وبه نأخذ ونأمر ونفتقد وقال محمد بن مقاتل  
 الرازي - نحو حلف بالقرآن يكون ميمنا وبه أخذجه وورثا بخارجهم اه في تهذيبه عن المصنفات (قوله وقال  
 العيني) عبارة الجوى في شرحه قال العيني وعندي أنه لو حلف بالمصنف أو وضع يده عليه وقال وحق هذا  
 فهو - ولا سيما في زمانه الذي كثرت فيه الايمان الفاجرة اه وهذا بحث (قوله الامن المصنف) قال في التهذيب  
 ولو قال أنا باري من المصنف لا يكون ميمنا ولو قال أنا باري من المصنف يكون ميمنا كذا في الكافي (قوله  
 بل لو تبرأ من دفتر الخ) قال في التهذيب ولورفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم  
 وقال أنا باري من المصنف ان فطحت كذا فقه هل كان عليه الكفارة كما لو قال أنا باري من بسم الله الرحمن الرحيم  
 اه ثم أن الأولى للمؤلف أن يقول بل لو تبرأ مما في دفتر الخ اذ لو تبرأ من المصنف لا يكون ميمنا فأولى المدفتر  
 (قوله فيمين واحدة) لأن الايمان لا تعدد الا بذكرها معطوفة وهما ليس كذلك (قوله ولو كثر البراءة فأيمان  
 بعددها) قال في الظهيرية والاصل في جنس هذه المسئلة أنه متى تعددت صيغة البراءة تعددت الكفارة  
 واذا اتحدت اتحدت اه (قوله فأبرم) بناء على أن التبري مذكور مرتين في قوله بريثان بسبب التثنية حلي  
 عن الجسر (قوله فيمين واحدة) وجهه ما تقدم قريبا (قوله أو صوم رمضان) قال في البحر ولو قال ان فعلت كذا فانا  
 برى من شهر رمضان فان أراد البراءة من فرضه فهو يمين كما اذا قال ان فعلت كذا فانا باري من الايمان وان أراد  
 البراءة عن أجره لا يكون ميمنا لأنه شيء غيب وان لم تكن له نية لا يكون ميمنا في الحكم كذا في المحيط والظاهر أن صوم  
 رمضان في حكمه (قوله أو من المؤمنين) وجهه كونه ميمنا أن البراءة من المؤمنين تكون لانكار الايمان ظهريية  
 (قوله وتعد الكفارة) قال في التهذيب اذ احلف الرجل على أمر لا يفعله أبدا ثم حلف في ذلك المجلس أو يجلس  
 آخر لا يفعله أبدا ثم فعله كانت عليه كفارة يمينين وهذا اذا نوى يمينيا آخر أو نوى التخليط أو لم يكن له نية وان نوى  
 بالكلام الثاني اليمين الأولى عليه كفارة واحدة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى - أنه إذا كان الامام رحمه الله  
 تعالى أنه قال هذا اذا كانت يمينه بحجة أو مرة أو صوم أو صدقة فاما اذا كانت يمينه بالله تعالى فلا تصح نية  
 وعليه ككفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا أحسن ما سمعنا منه وان كان احدي اليمينين بحجة

(أو بصفة يحلف بها عرفا) (من صفة الله تعالى) صفة ذات لا يوصف بصفاتها (كمنزلة  
 الله وجلاله وكبريائه) ولم يكن له وجبروته  
 (وعظمته وقدرته) وصفة فعل يوصف بها  
 وصفاتها كالغضب والرضى فان الايمان  
 مبنية على العرف ذاتا وعرف الحلف به فيمين  
 وما لا فلا (لا) يقسم (بغير الله تعالى) كانه  
 والقرآن والكعبة) فان الكمال ولا يخفى أن  
 الحلف بالقرآن الا ان متعارف فيكون ميمنا  
 الحلف بكلام الله فله ورمع العرف وقال  
 العيني وعندي أن المصنف عين لاسمها  
 من زمانه وعنده الثلاثة المصنف والقرآن  
 وكلامه فيمين زاد أحد النبي أيضا ولو  
 تبرأ من أحدها فيمين اجابا الامن المصنف  
 الا أن تبرأ مما فيه بل لو تبرأ من دفتره  
 بسببه كان ميمنا ولو تبرأ من كل آية فيه  
 أو من ذلك الكتاب الاربعة فيمين واحدة ولو كثر  
 البراءة فأيمان بعددها وبرى من الله  
 ورسوله يمينان ولو زاد الله ورسوله بريثان  
 منه فان تبرأ وبرى من الله الأب مرة يمين  
 واحدة وبرى من الامام أو صوم رمضان  
 أو من الصلاة أو من المؤمنين أو أعبد  
 الصليب يمين واحدة كمن وعظي الكمر بالنسرة  
 يمين وسبغ يمينه ان اعتقد الكفر به يكفر  
 ولا يكفر في البعر عن الخلاصة والتجريد  
 وتعددت الكفارة لتعدد اليمين والمجالب  
 والمجالب سواء

والاخرى بالله فعليه كفارة ووجه كذا في المبسوط وظاهر ان ثبوت التاكيد في غير اليمين بالله تعالى نافذة ولو  
في مجالس مئة ونقل القهستاني عن المنه وشريحته انه ترجيح تدخل الكفارات اذا كثرت الايمان وعليه  
فكفاية تعدد تكفي عن ايمان العدم الماضية (قوله لا يقبل) أي لا تعسر بيته ديانة اذ لا مدخل للقضاء  
في الكون تعالى (قوله وفيه مع بالاصل الخ) عبارة بجملة وتوضيها ما ذكره في الهندي عن محمد ربه الله  
تعالى بشارته هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهو يمينان ولو قال هو يهودي هو نصراني ان  
فهم هذان يمين واحدة اه (قوله في الاصح) راجع الى كلتا المثلتين قال في الفتاوى الهندية اذا قال رجل  
والخمين لا أقفل كذا كائمين حتى اذا حثت بأن فعل ذلك القفل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية  
واه كل في جنس هذه المثل ان الخالف بالله تعالى اذا ذكر كائمين ونحو عليهما الخلف فان كان الاسم الثاني  
فعنا اسم الاول ولم يذكر بينهما حرف العطف كان يميناً واحدة بانفق الروايات كلها كما في قوله والله الرحمن  
لا أني كذا فان كان الاسم الثاني يصلح فعلاً للاسم الاول وذكر بينهما حرف العطف كائمين في ظاهر الرواية  
في قوله والله الرحمن لا أقفل كذا ذكره في المحيط وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان  
واذا كان الاسم الثاني لا يصلح فعلاً للاول فان ذكر بينهما حرف العطف كما في قوله والله والله لا أقفل كذا كانا  
يمين في ظاهر الرواية وهو الصحيح فان لم يذكر بينهما حرف العطف كائمين واحدة بانفق الروايات هكذا ذكره  
شيخ الاسلام كذا في المحيط وان نوى يمينين كان يمينين وبصرف قوله الله ابتداء يمين يهدف حرف القسم وانه  
قسم صحيح هكذا في البدائع ولو قال والله والرحمن لا أقفل كذا فاعمل فعليه الكفارتان في قولهم كذا في فتاوى  
قاضي خان اه واعلم انه اذا اخذ الامام الطوري من قولهم لا تعدد الكفارات الا بتعدد حرف القسم انه في قول  
القاتل ايمان المسلمين تلزم ان فعلت كذا لا تعدد اليمين ونفسه في فتاواه سلت عن انسان قال ايمان المسلمين  
تلزمي أو تلزمي ان فعلت كذا فاعمله ماذا يلزمه فاجبت ان كان له زوجة طلقت والا لزمته كفارة واحدة  
لان اليمين عندنا لا تعدد الا بتعدد حرف القسم ولم يوجد اه ورأيت فتوى لبعض المعاصرين صورتها سلت  
عن قول القاتل ايمان المسلمين تلزمي ان فعلت كذا هل يقع به شيء عند وجود الشرط الحوالب لا يقع شيء لانه  
ليس من الفاظ اليمين لا يصحح ولا كناية اه حلي وقد سلف الكلام على هذا الفرع اول كتاب الطلاق (قوله  
وإن اعتقد وجوب البراءة الخ) ليس من كلام ارازي كما يعلم من مراجعة البصر وقال المؤلف في شرح الملتقى من  
يخلف بروح الامر وحياته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد وما أقسم الله تعالى بغير ذن من القيل والنهي وغيرهما  
فليس له بعد ان يخلف بها اه ومعنى اعتقاد وجوب البراءة ان يعتقد تحتم البراءة بهذا الخلف ولو حثت وجبت  
الكفارة وهذا قل ان يمنع (قوله وعن ابن مسعود الخ) لعن وجه قوله والله تعالى أعلم ان الكذب بالله تعالى  
حرام وقد نسقط الحرمة بالكفارة والحال بغيره أعظم حرمة ولذا كان قرياش الكفر ولا كفارة له (قوله ولا بصفة  
الخ) كان الاول للمصنف ذكر ما ينعقد القسم به متواليا كد كمالا ينعقد به (قوله وصفته) كأن يقول  
وصفته الله هندية لا تدين صفاته ما يذكر في غيره فلا يكون ذكر الصفة ذكر الاسم بجر (قوله ونحو ذلك) كالتلليل  
والجدلة (قوله لا علم العرف) قال في المنع لان الخلف بهذه الالفاظ غير متعارف كما صرح به المشايخ والعرف  
معتبر في الخلف بالصفات كما تنقروا لان العلم يذكر ويراد به المعلوم يقال اللهم اغفر علك فينا أي معلومك ولان  
الرحمة يراد بها أنزها وهو المظهر والجنة والغضب والسخط يراد منه العقوبة اه (قوله ولعمرك الله) بفتح العين  
ومعناه البقاء كما ذكره الشارح فهو من صفات الذات فكانه قال وبقاء الله والضم وان كان بمعنى البقاء أيضاً  
الا انه لم يستعمل في القسم قال الرضي لان القسم موضع التخصيف لكثرة استعماله وظاهره انه مع اللام مرفوع  
على الابتداء والخبر محذوف وجوباً بأي قسمي وحذف لسد جواب القسم منه ولا يلحق المتوحد الوافي الخط  
بخلاف عرفوا لم فانهم الخلف به للفرقة بينه وبين عرف قال في النسخ وأما قولهم عرل الله ما فعلت فعنه باقراره  
بالقيام فينبغي أن لا ينعقد بيمينه لانه خلف بفعل المخاطب وهو اقراره واعتقاده ذكره أبو السموه عن البحر والنهر  
(قوله وايم الله) الاضافة لادنية هي ملازمة أي اليمين الكائن بالله تعالى (قوله أي يمينه) ظاهراً أنه تفسير لا يمان  
لمفرده مع أنه جمع ولا يصح تفسيره بالجمع بالمفرد وأقيم دفع الهمزة وكسر هاء ورعاً حذفوا الياء أيضاً فقالوا أم الله  
ورعاً بقوا الميم وحدها معزومة وتفسيره سورة فقالوا أم الله ورعاً قالوا من الله بتبليغ الميم فالجميع تسعة أو جبه

ولو قال عنت بالثاني الاول ففي حلقه بالله  
لا يقبل وبجبة أو حرة يقبل وفيه هزبا  
للاصل هو يهودي هو نصراني يمينان وكذا  
والله والله أو والله والرحمن في الاصح والله  
أن والله والرحمن يمينان ولا عطف واحدة  
وفيه معنى بالفتح قال الرازي أنه في من  
قال بيمين وحياتك وحياتك وحياتك  
يكفرون اعتقد وجوب البراءة بك رولا  
أن العادة يقولونه ولا يعلمونه اقل انه شرك  
وعن ابن مسعود رضي الله عنه لان كائمين  
بأنه كاذباً أحب الي من أن أخلف بغيره  
صداقها (ولا) بقسم (بصفة لم تعارف  
الخلف بها من صفاته تعالى كرجله  
وعليه ورضاه وغضبه وسخطه وعذابه  
وامنه وشريعته ودينه ووجده وموصفته  
وسبحان الله ونحو ذلك لعدم التعريف (و)  
القسم أيضاً بقوله (لعمرك الله) أي بقاؤه  
(وايم الله) أي يمينه





أى برجله (قوله فائلا ذلك) يحتل رجوعه الى قوله الله يعلم الخ فيكون جامعاً بين أمرين قبيحين ويقتل  
 أن المراد أنه حلف بالمحلف كذا باو وطه فيكون جارياً على أن الحلف بالمحلف عين ويقتل أن المراد أنه حلف  
 بالله ليه ملن أو لا يهمل كذا قال أبو السهوي وهو يفيد أن وضع القدم على المحلف لا يستلزم الاستخفاف ومثله  
 في الأشياء حيث قال يكفر بوضع الرجل على المحلف مستخفاً ولا فلاه (قوله وكذا أشهد الخ) أى فانه  
 يستغفر الله تعالى فيه ولا كفارة قوله لعدم العرف (قوله ان فعلت كذا فلا اله في السماء يكون  
 عيناً) قال في البحر وينبغي أن الحالف اذا قدس في المكان عن الله تعالى أن لا يكون عيناً لانه حينئذ ليس بكافر  
 بل هو الايمان اه حلي (قوله لان منكرها متدع لا كافر) أى واليمين انما تنعقد اذا علق الكفر (قوله وكذا  
 فصل الخ) أى أنه ليس بين يمين يجرى عن المجتبى (قوله وأما فهو لليهود) لا يظهر فرق بين صومى وصمى واليهود  
 والكافر ولذا قال الحلبي يجب أن يجرى هذا التمهيد في قوله فصل الخ وصمى لهذا الكافر اه وقوله ان أراد  
 القربة أى التقرب اليهم بالعبادة لانه يكون كهم وتعلقه بالشرطين وأما الثواب فهو مغيب لا تحقق فيه  
 فلا وجه لا نقاد اليمين (قوله وحقا) الصواب اسقاط الواو كما عبر به في المتن حيث قال وكذا قوله حقاً وهذا  
 لأن الحالف انما يقول حقاً لا فعلن ولواً بالواو لكان حقاً يجرى رابها قاله الحلبي وانما لم تكن عيناً لان المنكر  
 منه يراد منه تحقيق الوجود فكانه قال فعل كذا لا يحتمل زيلعي ولا يخفى أن ما ذكره من التعليل فيه بدءاً لم يرد  
 اسم الله تعالى وحينئذ فلا بد في ما ذكره قاضي خان من أن الصحيح أنه اذا أراد اسم الله تعالى يكون عيناً بخلاف  
 لما يظهر من سياق كلام الهر أبو السهوي (قوله الا اذا أراد اسم الله) تعالى مكرراً مع ما يأتي منها وقوله أراد  
 أن اليمين ذكره هنا قاله الحلبي (قوله وحق الله) لانه يحتل الحقوق التي له على العباد نحو الصلاة والزكاة  
 أو يوصف عيناً لأن حق الله حقيقة وبه قالت الثلاثة وهو الحق المرعدي قاله البدر العيني (قوله فبين لصفاها)  
 لأن الناس يحلفون به بغير (قوله وحرمة) اسم بمعنى الاحترام أو حرمة الله ما لا يحل له (قوله بل الحقيقة  
 قسم بغير الله تعالى حوى عن البرجندي (قوله وبحرمة شهد الله) الدال المهمة في تبيين النسخ والكتب  
 وفي بعضها شهد الله بالراء وكل من النسختين صحيح المسمى قاله الحلبي (قوله وبه) رسول قال في الهندية  
 ولو قال بحق محمد عليه السلام لا يكون عيناً لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة (قوله ورضاء) هذا مناف لقوله  
 سابقاً وصفة فعل يوصفها بضدها كغضب والرضى ويجاب بأن ما تقدم محمول على ما اذا جرى العرف  
 بالحلف بها لانه المعتبر في الحلف بالصفات وما هنا محمول على ما اذا لم يجر أو أن ما تقدم بيان صفات الفعل في ذاتها  
 وان لم تكن عيناً (قوله وأما ته) خال في البحر ولو قال وأما الله ذكر في الأصل أنه يكون عيناً خلافاً لما حوى  
 لانها طاعته ووجه ما في الأصل أن الامانة المضافة الى الله تعالى عند القسم يراد به صفة اه (قوله وان فعل  
 فعله غصبه) أى بغير الغائب والمراد التكلم بتأديع الايهام انما لم يكن عيناً لانه دعاء على نفسه ولا يتعلق  
 ذلك بالشرط اذ الغضب ملائم لتحقيق بارتكاب الخطيئة ولانه لم يتعارف حوى (قوله لعدم التعارف) ولأن  
 حرمة هذه الأشياء تقتضي النسخ والتبديل فلم يكن في معنى حرمة اسم الله تعالى هداية ومعنى احتمال النسخ  
 فيها أن حرمة احتمال السقوط أما الجرف طاهر وأما الرفة فعند الاضطراب وكذا اذا كره المرأة على الزنا  
 بالسيف وأما الرباني دار الحرب بخلاف حرمة اسم الله تعالى فانه لا احتمال السقوط حوى (قوله ولو تعورف  
 الحلف) أى بجميع ما تقدم (قوله وعلمه) أى تمام ما لا يكال في النهر حيث قال ان معنى اليمين في التعليق فهو  
 ان دخلت الدار فبدي حراً أن يعلن ما يوجب امتناعه عن الفعل بسبب لزوم وجوده عند الفعل وليس بمجرد  
 وجود الفعل يصير زانياً أو سارقاً اذ لا يكون كذلك الا بظهور ما حقيقة وجود المحلوف عليه لا يلزمه وجود  
 فعله ما حتى يكون موجبا امتناعه عنها فلا يكون عيناً بخلاف الكفر فانه بالرضى به يكفر من غير توقف على عمل  
 آخر اه حلي (قوله وفي البحر الخ) عباره عن الولوجية وأما في الاستحلال فلا استحلال لعدم  
 لا يكون كذا الاستحالة أى دعاغافه في حال الضرورة يصير حلالاً وكذا لحم الخنزير اه فأفاد أن ما يباح للضرورة  
 لا يكفر مستحله اه كلام البحر بزيادة قوى دعاغافه الحلبي بأنه فهم أن قول الولوجية للاستحالة الذي هو معنى  
 دعاغاف في النفي الذي هو لا يكون ويكون المعنى اتقى كونه كافر اذ قالوا ليس كذلك بل هو قد في النفي والمعنى  
 أن كونه مكفراً اذا دعاغافه نفي بل تارة يكون مكفراً وهو أن يكون في حالة الاختيار وتارة لا كمال الاضطراب بوضعه

فائلا ذلك لانه تروى كذبه لا اهانة للمحلف  
 مجتبى وفيه أشهد الله لأفعل يستغفر الله  
 ولا كفارة وكذا أشهدك وأشهدك لا تفعل  
 لعدم العرف وفي الذخيرة ان فعلت كذا  
 فلا اله في السماء يكون عيناً ولا يكفر في فاعا  
 برى من الشفاعة فليس بين لأن منكرها  
 مبتدع لا كافر وكذا فصل الخ وصمى اه  
 الكافر وأما فهو لليهود فيمن ان أراد  
 القربة لان أراد به الثواب (قوله) يستدأ  
 خبره قوله الاتي لا (وحقاً) اذا أراد  
 اسم الله (وحق الله) واختار في الاختيار  
 أنه يراد به قولوا بالياء فبين اتفاقاً محض  
 (وحرمة) وبحرمة شهد الله وبحرمة لاله  
 الا الله وبحق الرسول أو الايمان أو الصلاة  
 (وعذابه ونوابه ورضاه وبعثه الله وأما ته) لا  
 لكن في الخاتمة أمانة الله عين (وان فعل فطلبه  
 قوى العبادات فليس بين (وان فعل فطلبه  
 غضبه أو حفظه أو لحنه الله أو لا يكون  
 غضبه أو شارب نهر أو كل ربالا يكون  
 أرساق أو شارب نهر أو كل ربالا يكون  
 قسماً لعدم التعارف ولو تعورف الحالف هل  
 يكون عيناً ظاهر كلامهم ثم واه كلام  
 الكمال لا وعامة في النهر وفي البحر ما يباح  
 للضرورة لا يكفر مستحله كدم وخنزير (الا  
 اذا أراد) الحالف (ب) قوله (حقاً) اسم الله  
 تعالى فبين على المذهب (كاحصه في الخاتمة)

بأن الحسب حيث قال ولو كان هوياً على الميتة أن فعل كذا لا يكون مينا وكذا إذا قال هو يستعمل الميتة  
 أو يستعمل المظهر أو الخنزير لا يكون مينا وكان يجب أن يكون مينا لأن استعلال الحرام كفر فقد علق الكفر بالشروط  
 وتعلق الكفر بالشروط بين كماله قال هو يهودى أن دخل الدار قلنا استعلال هذه الأشياء ليس بكفر لا محالة فإنه  
 في حالة الضرورة تصير هذه الأشياء حلالاً ولا يكون كفراً وإذا احتل أن يكون استعلال هذه الأشياء كفراً كما في  
 غير حالة الضرورة فيكون مينا واحتل أن لا يكون كفراً كما في حالة الضرورة فلا يكون مينا لا يصير مينا بالنسبة  
 بخلاف قوله هو يهودى أن فعل كذا لأن اليهودى من أنكر رسالة محمد عليه الصلاة والسلام وأنكر رسالة  
 محمد صلى الله عليه وسلم كفر على كل حال فالجواب أن كل شئ هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط بهال من  
 الأحوال فكأن الكفر وأشباهاه فاستعلاله مطلقاً بالشروط يكون مينا وكل شئ هو حرام تسقط حرمة بهال كالميتة  
 وانخر وأشباههما فاستعلاله مطلقاً بالشروط لا يكون مينا اه بتصرف (قوله ومن حروفه الخ) أفاد أنه  
 حروفها آخرهم من الله بكسر الميم وضها صريح به التمسك من الرضى وقد سبق والضمير في حروفه إلى الذين  
 يتأويل القسم (قوله الواو والباء والتاء) الأولى تقديم الـ لا لأنها أكثر استعمالاً في القسم وكذا فعل حافظ الذين  
 في الـ كمنزلة قال صاحب البردة الميم الباء لأنها الأصل لأنها أصل الحلق والأصل الحلق أو أقسم بالله وهي  
 الأصل في التصاق فعل القسم بالحلف به ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال مع فهم المقصود ولا صلتها دخلت  
 على المظهر والمضمر فميك لا تعلق ثم نبي بالواو لأنها بدلت منها لتأنيده معنوية وهي ما في الأصل في الجمع الذي  
 هو معنى الواو وكونها بدلت لا انحطت عنها بدرجة فدخلت على المظهر لا المضمر ولا يجوز إظهار الفعل معها  
 لا تقول احلف بالله كما تقول احلف بالله وأما التاء فبدلت عن الواو لأنها من حروف الزيادة وقد أبدلت كثيراً منها  
 كما في تقياء ونخمة ووزان فاعطت درجتين فلم تدخل في المظهر الأعلى اسم الله تعالى خاصة وما روى من  
 قولهم تربي وترب الكعبة لا يقاس عليه وكذا تحياتك ولا يجوز إظهار الفعل معها لا تقول احلف بالله اه  
 (قوله ولا م القسم) هي بمعنى التاء ويدها معنى التعجب ورمحاً جاءت التاء لغير التعجب دون اللام (تبيين) قوله  
 به همزة الاستفهام) هي همزة بعدها ألف ولفظ الجلالة بعدها مجرور ونسبها بهمزة الاستفهام بمجاز كذا  
 في الدماميني على التسهيل اه حلي والظاهر أن الجزم بهذه الحروف انبأ بها عن أحرف القسم (قوله وقطع  
 ألف الوصل) أي مع جزاء الاسم الشريف اه حلي وظاهره أنه يكون مينا ولوم غيرية مع أن ألف الوصل التي  
 هي همزة أل تقطع عند الابتداء بها ولوم غير إرادة القسم وقد يقال تعين القسم بقرب نسبة جزاء الاسم الشريف  
 وفي كون الهمزة من حروف القسم نظير بل الظاهر أن حرف القسم مضمر (قوله والميم المكسورة والمضمومة)  
 لعلهم اعتبروا صورة الميم فعدوها من حروف القسم والافتقار سبق أنها من جملة اللغات في أين الله كن الله (قوله  
 الله) بفتح لام القسم وجزء الهاء قاله الحلي (قوله وها الله) مثال لحرف التنبيه والهاء مجرورة اه حلي (قوله  
 يوم الله) يضم الميم وكسر هاء والهاء مجرورة اه حلي وترك الشارح التثنية لهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل  
 (قوله وقد مضى) يدل على التبعيض فحذف لأن الانصاريق أثره بخلاف الحذف وعلى هذا فيسفي أن يكون في  
 حالة النصب الحرف محذوفاً لأنه لم يظهر أثره وفي حالة الجزم مضمر الظهور أثره وهو الجزم في الاسم أفاده المصنف ولو  
 أراد بالانصاف عدم الذكر في صدق الحذف لكان أولى لأنه كما يكون حالفاً مع بقاء الآخر يكون حالفاً مع النصب أيضاً  
 بل هو الكثير في الاستعمال وذلك شاذ أفاده صاحب النهر والجوى (قوله حروفه) أي الأصول والثانية  
 كلها التنبيه ولا م القسم حتى يأتي النصب والرفع في المقسم به كما سذكر بعد (قوله بالحركات الثلاث) أما الجزم  
 فلهذا إذا لبقاء أثر الحرف بعد حذفه ونقل الجوى عن المغني أن شذوذ ذلك في غير القسم أما في القسم فمطرد وأما  
 النصب ففعل القسم لأنه لما حذف اتصل الفعل به وأما الرفع فقبل على أنه خبر مجذوف والاولى أن يكون المضمر  
 هو الخبر لا الجاع على أنه أعرف بالمعارف أفاده الجوى (قوله وغيره) أي غير لفظ الجلالة كالرحمن والرحيم والقرآن  
 بناء على أنه ميم (قوله والتزم رفع أيمين) أي على الوجهين السابقين (قوله كقوله الله لا فعلين) قال في البحر عازياً  
 إلى الظاهر بطلوا قال الله لا فعل كذا أو سكن الهاء أو نصب بالـ لا يكون مينا إلا أن يهرم بالجزم فيكون مينا وقيل  
 بطلوا مينا مطلقاً ثم قال ويخفى أنه إذا نصب أن يكون مينا بالـ لا خلاف لأن أهل اللغة لم يختلفوا في جواز كل  
 من الوجهين ولكن النصب أكثر كان كرهه القادر في مقصده كذا في غاية البيان وإذا حلت ما ذكر تعلم ما نقله

(و) من حروفه الواو والياء والتاء ولا م  
 حروف التنبيه وهمزة الاستفهام  
 وقطع ألف الوصل والميم المكسورة  
 المضومة كقوله الله وها الله وم الله (وقد  
 تنكر حروفه أيجازاً فيخصر اسم الله  
 بالحركات الثلاث وغيره بغير الجزم والتميم رفع  
 أي وأسم الله (قوله الله)



المؤلف عن مسكين وقد تبع فيه صاحب المبسوط (قوله بنزع الخافض) أي بالفعل بسبب نزع الخافض وبما  
 جعل التصب بالفعل دون نزع الخافض دفعا لما يرد عليه من أن نزع الخافض غير عامل أبو السعود (قوله أناد)  
 أي بتقييد الأضمار بالحروف أفاده المصنف (قوله لا يجوز) لأن الاتيان به على وجه التأكيدي في الأضمار  
 إذ غير المدكور لا يجوز (قوله بالعربية) أي في الفارسية ونحوه فيعتبر العرف الجارى بينهم في لغتهم (قوله لا يكون  
 الا بحرف التأكيدي) أي بكل من اللام والنون كما هو مذهب البصريين وأما مذهب الكوفيين  
 والفارسيين فانه الحلي (قوله وهو اللام والنون) فالمراد بحرف التأكيدي الجلس والتأكيديهما معا يكون  
 في المستقبل (قوله لقد فعلت كذا) يفيد أنه لا بد في الماضي المثبت من اللام وقد (قوله مقرونا بكلمة التأكيدي)  
 هي اللام فانها مؤكدة لمعنى القسم والتأكيدي قد من حيث انها تفيد تحقق النسبة لأن المراد بالتأكيدي هنا  
 التأكيدي المعنوي (قوله وفي النفي) مطف على قوله في الاثبات (قوله بحرف النفي) وهو لا في المضارع وما  
 في الماضي ولا يصح محي من التوكيد في النفي فان جى بها فيه كان عطفا أبو السعود (قوله حتى لو قال) لا يظهر  
 نفي به والاولى ذكره مستقلا لانه قد بين عقده بعد (قوله كانت يمينه على النفي وتكون لامضمة) اعلم أن الحلف  
 كاليمين يتناول التطبيق وأما القسم فخاص باليمين بالله تعالى كما صرح به القهستاني اذا تقرر هذا فيجب أن يراد  
 بالحلف هنا اليمين بالله تعالى خاصة لا ما يشمل التطبيق لعدم جريان اشتراط اللام والنون في المثبت منه فقوله  
 القائل على الطلاق أجي اليوم يبرأ مني هو يمينت بعدد ما لا معنى له لم أجي اليوم فامرأته طالق وكذا اذا  
 قاله على الطلاق تكون اليمين عنده فان كان برب والاحتضن خلا فان أجرى في ذلك حكم القسم بالله تعالى  
 وجعل لا مقدرة وأنه ان جاء مثلا حنت ولا يبرأ الا بعدد الجوى وقد أفتى الجوى فيمن قال عليه الطلاق اني أصبح  
 أشككك من النقيب بالحنث بعدد الشكوى والبرء بالكونها بالست قسم بالله تعالى قال العلامة المقدسي  
 على هذا أكثر ما يقع من العوام بالقسم بالله تعالى لا يكون يميناً على الاثبات لعدم اللام والنون فلا كفاية عليهم  
 في عدم الفعل وينبغي أن تلزمهم الكفارة ان لم يفعلوا في نحو قولهم والله أفعله لتعارفهم الخطاب بذلك ويؤيده  
 ما عن الطهري أنه لو سكن الهاء أو رفع أو نصب في يمينه كان العرب ما نطق به غير الجز وما ذل لا  
 لا اعتبار بالعرف وهذا البحث وجه وقول بعض الناس انه يصادم المنقول يجب ان يثبت بان هذا المنقول كان قبيل  
 تفسير اللغة وأما الآن فلا ياتون في مثبت القسم باللام والنون أصلاً ويرفون بين الاثبات والنفي بوجوده لا  
 وعدمها وما اصطلاحهم على هذا الا كما اصطلاح الفرس في أيمانهم على لغتهم اه حلي بتصرف قلت وما يؤيد  
 بحث المقدسي أنه اعتبر العرف في أحكام كثيرة منها الالفاظ المصنفة في نحو النكاح فليعتبر في هذا الفرع أيضاً  
 (قوله لا متناع الخ) جواب عن سؤال حاصله أنه حيث رجع الامر الى التقدير في قدر اللام والنون ويجعل اثباتاً  
 لاسميا والعرف يساعده (قوله لا ضمائر العرب الخ) على لامية (قوله لا بعض الكلمة) ان في النون واللام  
 وفي الحقيقة هي كالبعض لا بعض حقيقة (قوله وكفارته الخ) قال الكمال الكفارة فعالة من أكثر وهو المستوي  
 سمى الدليل كفاً قال في ليلة كفر النجوم غمامها وتكفر بالنوب استقبل به اه شلي (قوله أو اطعام عشرة  
 مساكين) تحقيقاً وتقديراً حتى لو أعطى مسكيناً واحداً في عشرة أيام كل يوم نصف صاع يجوز ولو أعطاه في يوم  
 واحد بدفقات في عشر ساعات لا يجوز على الصحيح أبو السعود (قوله كما روي في الظاهر) راجع الى كل من التحرير  
 والاطعام فيجوز اعتاق رقبة مطلقاً ولو كافرة أو أنثى أو صغيرة ولا يجوز فانت جنس المنفعة ولا المدبر وأم الولد  
 ولا المكاتب الذي أدى بعض شيء ويجوز في الاطعام القليل والاباحة فان ملأ أعطى نصف صاع من بر  
 أو صاعاً من تمر أو شعير لكل مسكين وان أراح غداهم وعشاءهم فان كان بمنزلة البر لا يحتاج الى الادام وان كان  
 بمنزلة غيره احتاج اليه اه بحر (قوله أو كسوتهم) لا بد أن يعطى كل واحد قميصاً أو جبة أو برداً أو قبعة أو ثوباً  
 سابلاً بحيث يتوشع به عند الامام وأبي يوسف والافه كل سر او يمل ولا تجزئ القمامة الا أنه ان كان يتخذ منها  
 ثوب يجزئ عماد كمرنا جازواً أما الظنسوة فلا تجزئ بحال بحر وغيره (قمة) الا ان توب واحد والا فلي  
 كسوة ثوبين أو ثلاثة وما ذكر للرجل أما اذا دفع للسرمة فلا بد من ان يلبس الثوب أبو السعود (قوله مما  
 يصلح للاوساط) أي أوساط الناس قال شيخ الاثمة وهذا المشبه بالمواهب فيسئل يستبرح حال القايض فلي  
 مسكان الثوب يصلح له يجوز والافلا (قوله ويتنفع به فوق ثلاثة أشهر) أشار به الى عدم اشتراط دفع الجديد في

نصبه بنزع الخافض وجزه الكوفيين مسكين  
 (لاعتان كذا) أفاد أن ضمائر حرف التأكيدي  
 في القسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله  
 (الحلف) بالعربية (في الاثبات لا يكون  
 الا بحرف التأكيدي وهو اللام والنون كقوله  
 والله لا فعلت كذا) والله قد فعلت كذا  
 مقرونا بكلمة التوكيد وفي النفي كانت يمينه  
 حتى لو قال والله أفعل كذا اليوم كانت يمينه  
 على النفي وتكون لامضمة كانه قال لا أفعل  
 كذا لا متناع حذف حرف التوكيد في الاثبات  
 لا ضمائر العرب في الكلام (وكذا يمينه) هذه  
 الكلمة من العرب من المحيط عندنا أثبت  
 اضافة للشرط لأن السبب عندنا أثبت  
 (تحرير رقبة أو اطعام عشرة مساكين كما  
 مرق في الظاهر أو كسوتهم) يصلح للاوساط  
 ويستنفع به فوق ثلاثة أشهر



البصر لو أصح في قولنا متعلقين بكفارة اليمين ان لم يكن الاتماع به أكثر من نصف مدة الجديدي يعني أكثر من ثلاثة أشهر  
 جازاه (قوله ثم يجزى للبراءيل) هذا ما فهمه في الهداية لأن لا يسه يسمى عريانا في العرف وفي نوادر  
 جماعة الجواز (قوله الا باعتبار قيمة الاطعام) قال في البصر لكن لا يجوز عنه عن الكسوة ويجزى عنه عن الاطعام  
 باعتبار القيمة اه وهذا على ظاهر المذهب من أنه لا يشترط للاجزاء من الاطعام أن ينويه عن الاطعام وعن  
 أبي يوسف لا يجوز له إلا أن ينويه عن الاطعام شلبي عن الكمال (قوله بجعله) بأن كسا وأطعم وأعنت في آن واحد  
 (قوله ولم يؤولا به مقامها) شرط في قوله مرتبا فقط لقريضة ذكر التمام وفيه أن النية بعد تمامها انما تلام  
 الاطعام والكسوة لصفة النية بعد الدفع مادام في يد الفقير كافي الزكاة وأما الاعتاق فلا إلا أن تصور  
 المسئلة فيما اذا تقدمت الكسوة والاطعام وعند الاعتاق قوى الثلاثة من الكفاية قاله الحلبي (قوله للزوم  
 النية) عمله لما استفيد من المقام أنه لا بد في التكفير من النية وقد نص عليه السكال وغيره (قوله هو علاها قيمة)  
 وما زاد نافع ولا يقع الاول من الواجب كما فهم لأن الامتنال حصل بالجمع فينصرف الأعلى الى الواجب (قوله  
 السقوط الفرد بالادنى) فيعاقب على ترك ما يسقط الفرض (قوله وان عزاخ) أي لا يجوز التكفير بالصوم  
 الا ان يجزى مما سوى الصوم فلا يجوز ان يملك ما هو منصوص عليه في الكفارة أو يملك به فوق الكفاف  
 والكفاف منزل يسكنه وثوب يليه ويستعمره وقوت يومه ومن الناس من قال قوت شهر وان كان له عبيد  
 وهو محتاج الى خدمته لا يجوز له التكفير بالصوم لأنه قادر على الاعتاق والعبيد لا يكفر الا بالصوم لأنه عاجز  
 عن الثلاثة ولو اعتق منه مولا أو أطعم أو كسا لا يجوز به (قوله وقت الاداء ههنا) أي لا وقت الخنث  
 فلو خنث وهو مصرم أسير عند الاداء لا يجوز له الصوم وفي عكسه يجوز وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه  
 تمت الخنث كما يأتي (قوله قلت) البعث لصاحب البصر (قوله وهذا يستثنى الخ) وجهه أنه لو كان فحشا أي كانه  
 يقع عنه أصلا لكان المال موجودا في يده وحينئذ لا يجوز له الصوم (قوله لولا) يكسر الواو أي متتابعة وشرطنا  
 المتابع علا بقراءة ابن مسعود متتابعة وقراءته كروايته وهي مشهورة تجوز بها الزيادة على الثلاثي المطلق  
 (قوله ويطلب بالحيض) لا مكانها حال عدمه بخلاف كفارة الضرفان المدة لا تخلو عنه غالباً ككفارة الطهارة  
 (قوله فلو صام المسراخ) مثل العصر العبد اذا اعتق وأصاب ما لا قبل فراغ الصوم (قوله ولو بساعة) أي من  
 اليوم الثالث واه بعد كلام الشارح أن لو حذف لفظ يومين من المصنف (قوله ويستأنف انال) أي التكفير به  
 وفي نسخة بالمال (قوله ناسيا بالمال) أي الذي يكفي لاحد الثلاثة السابقة على الصوم (قوله لم يجز) لأن الصوم  
 انما يجزى عند عدم كون أحد هذه الاشياء في مذكرة وقد وجدناه الحلبي شارح النية في باب التيمم (قوله لا يثنى  
 عليه) لأنه لا مرجع ولا يقال يلزم الاقل المتبقي لأنه لا أقل بل اليمين بالله تعالى أعظم الايمان (قوله ولم يجز الخ)  
 لأن الكفارة ليسترا الجنابة ولا جناية واليمين ليست بسبب لانها مانعة من الخنث غير مضحية اليه بغير  
 (قوله ولو بالمال) كأن دفع الكسوة أو ملك الاطعام أو دفع قيمتها (قوله ولا يسترد من الفقير) لأنه غلب  
 الله قصده القربة مع شيء آخر وقد حصل التقرب وترتب الثواب فليس له أن يقضه ويطلب اه شلبي (قوله  
 هو مصرم فها مصرم الزكاة) وهو الاصناف السبعة (قوله فلا فلا) أي فلا يكون مصرم الزكاة لا يكون  
 مصرم الكفارة (قوله خلافا للثاني) فانه قال بعدم جواز الصرف اليه فلا استثناء على قوله في العكس  
 (قوله في بابها) أي الزكاة (قوله ولا كفارة بيمين كافر الخ) لأن شرط انعقادها الاسلام فهو ليس بأهل لليمين  
 لأنها تعقد لتعظيم الله تعالى ومع الكفر لا يكون معظما وليس بأهل للكفارة لأن الكفارة عبادة ذاتها وكونها  
 محقوبة بالنظر الى سببها والكافر ليس أهلا لعبادة بغير وأبو السعود عن الزيلعي (قوله في معنى الصوري) أي  
 صورة الايمان التي أظهرها بغير (قوله كصليف الحاكم) للكافرين فان أيمانهم فيه صورية أيضا لأن المقصود  
 منها إرجاء النكول لأنه يعتقد في نفسه تعظيم اسم الله تعالى وان كان لا يقبل منه ولا شباب عليه وهو المراد بقوله  
 ومع الكفر لا يكون معظما بغير (قوله يطلها) أي اليمين (قوله أصلا) أي لا يمتنع ولا اطعام ولا كسوة  
 ولا صيام وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان خنث حال كونه كافر بالعتق والكسوة والاطعام  
 هو من الصوم وان خنث بعد إسلامه كافر بالصوم ان كان مصرم أفاده التلبي (قوله لما تقرر أن الاوصاف)  
 كالكفر والمحرمية (قوله للصوم) هو ذات الكافر وذات المحرم (قوله والبقاه) المراد به الطهارة والعروض

(ويستمر عاتة البدن) فلم تجز السرور ان  
 الا باعتبار قيمة الاطعام (ولو أدى الكل)  
 جله أو مرتبا ولم ينو الا به تمامها للزوم  
 النية لصفة التكفير (وقع عنها واحد هو  
 أعلاها قيمة ولو ترك الكل هو قرب واحد هو  
 أدناها قيمة) لسقوط الفرض بالادنى  
 (واق عجزه ٢٤) كلها (وقت الاداء)  
 عند ناحي ولو قرب ماله وسلمه صام ثم رجع  
 به بغيره الموم مجتبي قلت تبعا للبصر  
 وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في الهبة  
 فصح من الأصل (صام ثلاثة أيام ولأه)  
 يطل بالحيض بخلاف كفارة الطهارة  
 وجوز الشافعي التفرق واعتبر العجز عند  
 الخنث مسكين والنسب استمرار العجز  
 واستمر الخنث من الصوم فلو صام المصمر  
 يومين ثم قبل غراغه ولو بساعة (أبصر)  
 ولو جعت ورنه موصرا (لا يجوز له الصوم)  
 ويستأنف المال خاتمة ولو صام فاسيا  
 للبيان لم يجز على الصحيح مجتبي ولو جعت  
 كف حطب بأهله أو بطلاقي أو بصوم لائى  
 عليه إلا أن يترك خاتمة (ولا يجوز التكفير)  
 ولو بالملك خلافا للشافعي (قبل خنث)  
 ولا يسترد من الفقير لو قومه صدقة  
 (ومصرمها مصرم الزكاة) فلا خلاف في  
 الا لائى خلافا للثاني وقوله ينفق كما في  
 بابها (ولا كفارة بيمين كافر وان حث مسلما)  
 بأية انهم لا إيمان لهم وأما وان نكثوا  
 أيمانهم في معنى الصوري (كصليف الحاكم  
 وهو) أي الكفر (يطلها) إذا عرض  
 بعد ما (فلو حلف مسلما ثم ارتد) والعياف  
 بالله تعالى (ثم أسلم ثم خنث فلا كفارة)  
 أصلا لما تقرر أن الاوصاف الراجعة للحال  
 يستوى فيها الابتداء والبقاء

(قوله كالحرمية في النكاح) فانه يستوي فيه الابتداء والعروض فيحرم عليه نكاح بنت من ينه كالحرم عليه  
 زوجته اذ انقضى بأتها (قوله بما هو قربة) كالحرم والصدقة والباء زائدة (قوله على معصية) فعلا أو تركا كالقتل  
 مثال الفعل وعدم كلام الابوين مثال الترك (قوله لان وجوب الخنث) أي طيه باختباره (قوله لخنث في آخر  
 حياته) فلا يتصور الخنث باختباره حتى فوجبه عليه حيث نزل لان البرموسع ولا يتصديق عليه الابتصيق البر وهذا  
 اذا كان المحلوف عليه اثباتا أما اذا كان نفيًا فلا يبحث في آخر حياته بعده الا أنه يتأق الخنث فيه حالا  
 بأن يكلم أبويه وبهم ذاعرفت أن اليوم قيد في الثاني فقط بمرح وطبي يتصرف (قوله بموت الحالف) الاولى  
 حذفه لان الحالف هو الموصى والتعريف بقيد المغايرة بينهما فلا ولي الايمان بالضمير (قوله وبكفر عن عيسته  
 بهلاك المحلوف) وذلك لقوات محل البر (قوله لانه أهون الامرين) جواب عن سؤال حاصله أن الخنث  
 معصية فكيف يكون واجبا وحاصل الجواب أن الامردارين معصيتين لا بد من ارتكاب احدهما فيجب  
 حينئذ ارتكاب الا هو منهنما أفاده الجوى (قوله وحاصله) أي حاصل ما قيل في هذا المقام لاحاصل المصنف  
 فانه قاصر على الحلف بمعصية فعلا وتركها (قوله كلفه باميلين الظهر اليوم) هذا مثال للفعل ومثال  
 الترك والله لا شرب الخمر برة فرض (قوله أو هو أولى من غيره) مثال الفعل منه والله لا صلح النضي  
 ومثال الترك والله لا أجالس ذوى التهم قال الحلبي وحكم هذا القسم بقسمه أن برة أولى وأوجب على  
 ما يحسنه السكال كافي القسم الخامس (قوله أو غيره) أي غير المحلوف عليه وهو الخنث أو لى (قوله كلفه على ترك)  
 هذا مثال الترك ومثال الفعل حلفه ليضربن عبده وقد فعل ما يقتضى الضرب فان المضموم مندوب (قوله  
 ونحوه) يحتمل الجزع طفا على وطء زوجته كما اذا حلف على ترك وطء أمته ويحتمل النصب طفا على شهرا (قوله  
 لا يحنثه أولى) لان الفرق بالوجهة أي عن وكذا المفعول عن العبد كما سبق (قوله أو مستويان) أي فعل المحلوف عليه  
 يستوي مع عدمه بحيث لا يكون أحدهما واجبا ولا أولى من الآخر (قوله وبرة أولى) لحفظ اليمين فان قلت  
 أن الاقسام حينئذ أربعة لان الخامس يرجع الى الثالث قلت يمكن الفرق بينهما بأن أولوية البر في الثالث بالنظر  
 لذاته كماله النضي وأولوية في الخامس بالنظر للامر بالحفظ في الآية (قوله فتح) عبارة ولو قال قائل انه واجب  
 لقوله تعالى واحفظوا أيمانكم على ما هو المختار أنه البر فيها أمكن اه (قوله لانه أي الحفظ هو البر فيها لقوله  
 أمكن جواب لو (قوله فهي عشرة) من ضرب اثنين وهو ما صورة الفعل والترك في خمسة المعصية والواجب  
 وما البرقة أولى من غيره وما غيره أولى منه وما استوى فيه الامران (قوله أي على نفسه) تنع في هذا التعبير  
 صاحب الجرح حيث قال وقد يكون حرمه على نفسه لانه لو جعل حرمته معاقبة على فعله فانه لا تنزله الكفارة  
 لما في الخلة لامة لو قال ان أكلت هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا حث عليه اه كلام الجرح وامت خبر بأنه في  
 التعليق أيضا حرم على نفسه غاية الامر أنه قهرم معلق فلا تحسن المقابلة والاولى أن يقال قيد بتخصيص الحرمة  
 لانه لو علقها الخ اه حلبي (قوله واستشكله المصنف) أي حيث قال قلت وهو متكل عاتقتر أن المعلق بالشرط  
 كالنجيز عند وقوع الشرط اه والجواب بالفرق هنا بين النجيز والمعلق وهو أنه في النجيز حرم على نفسه طعاما  
 موجودا أما في المعلق فانه ما حرمه الا بعد الاكل لما علم أن الجزاء ينزل عقب الشرط وحينئذ لم يكن موجودا  
 اه حلبي (قوله ثبأ) أطلقه فم الامعان كهذا الخمر على حرام والافعال كدخول هذا المنزل على حرام (قوله  
 ولو حراما) لان حرمته لا تمنع كونه حالفا لا ترى أنه لو قال الخمر على حرام فاختار لفتوى أنه ان أراد الانشاء  
 كفر أو الاخبار لم يكفر وعند عدم النية لا تنزله الكفارة جوى عن الخائيز (قوله كقوله) المثالان على التشر  
 المرتب (قوله بأكل أو نفقة) النفقة تم اللبس والسكنى والطعام فالعطف من عطف العام فاذا قال هذا التوب  
 على حرام ثم لبسه أو هذا البيت على حرام ثم سكنه كفر (قوله ولو تصدق الخ) قال في الصبر ولو قال لدرهم  
 في يده هذه الدراهم على حرام ان اشتري بها حث وان تصدق بها أو وهبها لم يحنث بحكم العرف كما في الهبط  
 وغيره ولا خصوصية لادرهم بل لو وهب فاجعله حراما أو تصدق به لم يحنث لان المراد بالتحريم حرمة الاستمتاع  
 اه (قوله بحكم العرف) أي ان عدم حثه بسبب أن العرف قاض على الواجب والتصدق أنهما غير مستحقين  
 ولا يمتدحهما مستحب الماحز مه (قوله ليمنه) أي لاجل الخنث فيها لان السبب الخنث لا اليمين (قوله لما تقرر الخ)  
 أي في قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما حل الله لك تبني مرضاة أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم

كالحرمية في النكاح وكذا لو نذر الكافر  
 بما هو قربة لا يلزمه نهي (ومن حلف على  
 معصية كعدم الكلام مع أبويه أو قتل  
 فلان) وانما طال (اليوم) لان وجوب  
 الخنث لا يتأق الا في اليقين الموقنة أما  
 الخنث لا يتأق في آخر حياته فبوصي  
 المطلقة فحنثه في آخر حياته فبوصي  
 بالكفارة بموت الحالف ويكفر عن عيسته  
 بهلاك المحلوف عليه غاية (ويجب الخنث  
 قال كعب) لانه أهون الامرين وحاصله أن  
 المحلوف عليه ما فعل أو ترك وكل منهما اما  
 معصية وهي مسألة المان أو واجب كلفه  
 ليصلين الظهر اليوم وبرة فرض أو هو أولى  
 من غيره أو غيره أولى منه كلفه على ترك  
 وطء زوجته شهرا ونحوه وحنثه أول  
 أو مستويان كلفه لا يأكل هذا الخبز منذ  
 وبرة أولى وآية واحفظوا أيمانكم فبصد  
 وجوبه فتح فهي عشرة (ومن تكرر) أي  
 على نفسه لانه لو قال ان أكلت هذا الطعام  
 فهو على حرام فأكله لا كفارة خلاصة  
 واستشكله المصنف (ثبأ) ولو حراما أو ملك  
 غيره كقوله الخمر أو مال فلان على حرام  
 فحين مال لم يرد الاخبار بانه (ثم فعله) بأسهل  
 أو نفقة ولو تصدق أو وهب لم يحنث بحكم  
 العرف زلبي (كفر) ليمنه لما تقرر أن  
 تحريم الحلال عين

فلهذا أجمعنا أنكم فيمن الله تعالى أن نبيه صلى الله عليه وسلم حرم شيئا مما هو حلال وهو كإرواء أنس أنه عليه الصلاة  
 والسلام كانت له أمة يطؤها فلم تزل به عاذة وحفصة حتى حرمها على نفسه وأنه فرس له تحلته وقول المؤلف  
 لما تفرخ الخنص من المدعى لما تقدم أن تحريم الحرام بين أذ لم يقصد الأخبار (قوله ومنه) أي من تحريم  
 الحلال (قوله حنث البعض) ومنه كما في البحر كلام فلان وفلان على حرام وفي فتاوى قاضي خان الصحيح أنه  
 لا يكون حائلا لأن قوله هذا الرغيف على حرام بتفرقة قول والله لا آكل هذا الرغيف ولو قال هكذا لم يحنث بأكل  
 البعض اهـ والظاهر أن هذا التحميم يجري في باقي الأمثلة الأولى وقد أجرى فيها الجمع مراد به الواحد  
 كما في الأشباه (قوله لا يحنث إلا بالكل) صريحه أنه لا فرق بين أن يعين المحلوف عليه بالأشارة كهذا الطعام  
 أو لا كالأول حلف لا ينام على فراشه ولم يعين لم يحنث إلا بالجمع وبغني أن يكون هذا هو المعتمد خلافا لما وقع  
 في القنية من تقييد الضابط بما أذن الميعن أما إذا عيّن فيحنث بالجمع والتفريق أفاده الجوى في حاشية الأشباه  
 والفرق بين أكل هذا الرغيف على حرام وبين والله لا آكل هذا الرغيف أنه بتحريم الرغيف على نفسه حرم أجزاءه  
 أيضا وفي الثاني أن ما منع نفسه من أكل الرغيف كله فلا يحنث بالجمع كذا في النهر ومنه يعلم الفرق في الأمثلة  
 الآخر اهـ حلي (قوله زاد في الأشباه) عبارته لا يحنث إلا بالكل بفعل بعض المحلوف عليه إلا في مسائل حلف  
 لا يأكل هذا الطعام ولا يمكن أكله في مجلس واحد الخ (قوله أو حلف لا يكلم فلانا الخ) من كلام الأشباه  
 ذكره فيما يحنث فيه بالجمع (قوله ونوى أحدهما) قيل عليه أن أراد به أنه استعمل اللفظ الموضوع لهما  
 في أحدهما مجازا كما لو قال لأكرم زيد أو عمر أو صريدا باللفظ زيد أو حده مثلا كان المحلوف عليه كلام زيد وحده  
 فلا يكون كلام زيد فاعلا بعض المحلوف عليه كما زى وإن أراد أنه قال لأكرم زيد أو عمرانا وبالأكرم أحدهما  
 الصادق بكل منهما بدون استعمال اللفظ مجازا فكذلك لا يكون بكلام زيد وحده مثلا فاعلا بعض المحلوف  
 عليه فتأمل فان مراده لم يتخصص جوى عن الأشباه (قوله ولا يكلم أخوة فلان الخ) عبارة الواقعة التي  
 نقل عنها صاحب الأشباه لو قال والله لا أكلم أخوة فلان وله أخ واحد فأن كان يعلم يحنث إذا أكلم ذلك الواحد  
 لأنه ذكر الجمع وأراد الواحد وكان لا يعلم لا يحنث لأنه لم يرد الواحد فثبت اليقين على الجمع قال الجوى ومنه  
 يعلم ما في نقل المسنف يعني صاحب الأشباه من الخلل وقد تبعه المؤلف فيه (قوله وتعامه فيها) وهو حلف  
 لا يأكل أرغمة من هذا الحب ولا يرفيه إلا واحدا كما في الواقعة حلف لا يكلم الفقراء والمساكين والرجان  
 حث بواحد بخلاف رجلا حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبده ففعل ثلاثة حث لا يكلم  
 فرجان فلان وأما صدقاه وأخوته لا يحنث إلا بالكل والأطعمة والنساء والياب عما يحنث فيه بفعل البعض كما  
 في الواقعة اهـ وبأني في باب اليقين في الأكل الفرق بين المستثنين اهـ حلي (قوله فقلت) البحث صاحب البحر  
 في الباب الآتي قاله الحلبي (قوله وبه) أي بالحكم المذكور في لا أكلمكم ولا أكله وهو أنه لا يحنث إلا بالكل  
 (قوله فطعم واحد منهم) المراد أنهم لم يطعموا بتمامهم يقال طعم الكوكب بطلع من باب نصر ومنع وأما طلع  
 الإنسان فهو من باب منع لا غير (قوله كل حل) مفعول لمحذوف تقديره قال وقوله أو حلال الله عطف على  
 كل حل (قوله زاد الكمال الخ) عبارته وتل هذه اللفظ لم تعارف في ديار نابل المتعارف فيها حرام على  
 كلامك وضوءه كأكلم كذا وبه دون الصيغة لهامة وتمازفوا أيضا الحرام يلزم في ولا شك في أنهم يريدون  
 للطلاق معاقفاتهم يريدون بعده لا أفعل كذا ولا فعلن كذا وهو مثل تعارفهم الطلاق يلزم في لا أفعل كذا فإنه  
 يراد أن فعلت كذا فهي طالق ويجب أمضاؤه عليهم اهـ (قوله فهو على الطعام والشراب) أي لا يعرف فانه  
 يستعمل قيمته تاول عادة فيحنث إذا كل أو شرب ولا يتناول المرأة إلا بانية فلا يحنث بجماع زوجته لاسقاط  
 اعتبار العموم فإذا نواها كان إيلا ولا تعرف اليقين عن المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية  
 كذا في الهداية (قوله في زماننا) بل في زمن صاحب الهداية ومن قبله فان صاحب الهداية نقل أن الفتوى  
 عليه (قوله على أنه تبين أمراته) لغلبة استمالة في الطلاق (قوله من جميعا) قال في النهر بعد نقل ذلك لكن  
 في الهداية وكان له امرأتان وقع الطلاق على واحدة واليه البيان في الظاهر كقوله امرأتان على كذا وله امرأتان  
 أو كذا في شرح الملتقى وقيل واحدة واليه البيان وهو الأشبه قال أبو السعود وحديث كان الأظهر وقوعه على  
 واحد واليه البيان فبأن الظهريتين وقهره على الأكل خلاف الأظهر وإن كان في البحر لم يحنث خلافا اهـ

ومنه قولها زوجهما أنت على حرام أو  
 حرتك على نفسي فلو طأعتني في الجماع أو  
 أسكرهما كثررت مجنبي وفيه قال أقوم كلامكم  
 عن حرام أو كلام الفقراء أو أهل بغداد أو  
 أكل هذا الرغيف على حرام حنث البعض  
 وفي والله لا أكلمكم أو لا آكله لا يحنث إلا  
 في مجلس واحد أو حلف لا يكلم فلانا وفلانا  
 ونوى أحدهما أو لا يكلم أخوة فلان وله أخ  
 واحد أو حلف لا يكلم أحدهما أو حلف لا يكلم  
 حلف بالطلاق أن أولاد زوجته لا يظهرون  
 بينه ضلع واحد منهم لم يحنث (كل حل)  
 أو حلال الله أو حلال المسلمين (على حرام)  
 في الزمان (على أنه تبين أمراته) بتطبيقه  
 ولوله كثررت مجنبي







بقليل زيادة (قوله ووقف مسجد) أي في كل بلدة على الظاهر (قوله فعلى المسلمين) أي إن لم يكن بيت مال  
 مستظلم (قوله ما ليس من جنسه فرض) هذا هو الذي وعد بكركه قال المصنف في شرحه وهذا ثبت أن المراد  
 بالواجب في قولهم يشترط في لزوم النذر أن يكون من جنسه واجب الفرض وبه صرح شيخنا في بحره مستدلا  
 عليه بقوله في مجموع النوازل لو قال وهو مريض ان برئت من مرضي هذا ذهب شاة أو على شاة أذبحها فبرئ  
 لا يلزمه شيء ولو قال على شاة أذبحها وأنت في بطنها الزم اه قال لأن الذبح من جنسه واجب وهو الذبح  
 في الاضحية وقد صرح بأنه لا يصح النذر بالذبح من غير تصريح بالصدقة بطنه وماذا لا يكون الصدقة من  
 جنسه فرض اه بصرف ثم قوامه من الدرر على الافتراض أقول إن ما في مجموع النوازل لا يبعد اشتراط  
 الافتراض بل إنما يلزمه لأن ما صدق منه هذه الصيغة ليس نذرا حتى لو تأتت بصيغة النذر في الذبح لزمه وإن كان  
 من جنسه واجب لا فرض ويدل عليه ما في الهندية عن فتاوى قاضي خان رجل قال ان برئت من مرضي هذا  
 ذهب شاة فبرئ لا يلزمه شيء إلا أن يقول ان برئت فتق عليه "أن أذبح شاة اه فأذا أنه اذ صرح بنذر الذبح لزمه  
 وقد علمت أن من جنس الذبح واجب وكذا ذكره صاحب الدرر آخره وأعله بأن لا يلزم لا يكون إلا بالنذر والحدال  
 عليه الذبح في الأول فهذا يدل على أن المراد بالواجب حقيقة المصطلح عليها عندهم وإذا كان من جنسه  
 فرض لزم بالاولى وأما قول صاحب الدرر المنذور إذا كان له أصل في الفروض لزم النذر في راديه مايم الواجب  
 بأن يراد بالفرض في كلامه اللازم وبه يندفع التنافي الواقع في عباراتهم (قوله كميادة مريض) هذا يفيد أن  
 مرادهم بالفرض هنا فرض العين دون ما يشمل فرض الكفاية اه حلي أي فإن عيادة المريض فرض كفاية  
 وفيه نظر (قوله ودخول مسجد) الظاهر أنه إنما يصح النذر بدخول المسجد لكونه عبادة غير مقصودة والافهم  
 من جنسه واجب وفرض لأن طواف البيت للركن فرض ولا بد واجب ولا يتأنيان لا بدخوله وما وقف  
 عليه الواجب والفرض فهو واجب وفرض وما يدل على ما ذكرنا قول المصنف في المنع لأنها ليس لها أصل  
 في الفروض المقصودة لتعليل الشارح (قوله ولو مسجد الرسول) الاولى ذكر مسجد مكة لأنه التوهم (قوله  
 وهذا هو الضابط) أي في لزوم النذر واسم الإشارة يرجع الى وجود فرض مقصود من جنس النذر (قوله فزاد)  
 على كونه من جنسه واجبا فالزيد أربعة رابعها قوله أو ملكا غيره (قوله أن لا يكون معصية لذاته) فإن كان  
 معصية لذاته لا يصح فإن فعل تلزمه الكفارة كما في الهندية وقد تقدم ما يفتي عن هذا بشرط من اشتراط كونه  
 عبادة وقوله فإن فعل أي النذر بذلك (قوله فصم نذر صوم يوم النحر) لأنه طاعة في ذاته وأغما صار معصية  
 باعتبار أن فيه اعراضا عن ضيافة الله تعالى (قوله وأن لا يكون واجبا عليه قبل النذر) مراده مايم الفرض  
 بدليل المثال (قوله أو ملكا غيره) فلو قال قه على "أن أهدى هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصح النذر اه بجر  
 (قوله لزمه المائة فقط) لأنه فيما ملك لم يوجد النذر في الملك ولا مضافا الى سببه فلا يصح كقوله مالي في المساكين  
 صدقة ولا مال له فانه لا يصح فكذا هنا بجر (قوله قلت ويزاد الخ) وبه صارت الشروط سبعة هي أن يكون  
 بعبادة مقصودة وأن يكون من جنسه واجب وهذا الخمسة وإذا اعتبرت كون العبادة مقصودة صارت  
 ثمانية لكن اشتراط أن لا يكون أكثر مما ملك وأن لا يكون ملك الغير خاص ببعض صور النذر (قوله على الأغنياء  
 لم يصح) لأنه ليس من جنسه واجب وقوله ما لم ينو أبناء السبيل لأنهم مصرف الزكاة في الهندية نذر أن تصدق  
 بدنيا على أغنياء ينفق أن لا يصح وقبل ينفق أن يصح إذا نوى ابن السبيل كذا في جواهر الاخلاط في فضحته  
 بنية أبناء السبيل أحد قولين (قوله ولو نذر التسبيحات دبر الصلاة) لعل "مراده التسبيح والحمد والتكبير ثلاثا  
 وثلاثين في كل وأطلق على الجميع تسبيحا تغليبا لكونه سابقا وفيه إشارة الى أنه ليس من جنسه واجب ولا فرض  
 وفيه أن تكبير التشريق واجب على المقتي به وكذا تكبير الاحرام وكذا تكبيرات العبد في فني صفة الذب  
 بناء على أن المراد بالواجب هو المصطلح عليه (قوله لزمه) لأن من جنسه فرض وهو الصلاة عليه مرة واحدة  
 في العمر وتجب كذا ذكر وانما هي فرض على "قال الحلبي ومنه يعلم أنه لا يشترط كون الفرض قطعيا (قوله وقيل لا)  
 لعل هذا القائل إنما يصح النذر بها لاشتراطه كون الفرض قطعيا فأما الحلبي (قوله ثم إن المعلق الخ)  
 الحاصل أن في مسألة النذر ثلاثة أقوال الاول لزوم الوفاء بالنذر وهو ظاهر الرواية الثاني التخيير طاقا  
 وهي رواية النوادر والثالث التفصيل المذكور وهو قول محمد واليه رجع الامام قبل موته بسبعة أيام

وقف مسجد للمسلمين واجب على الامام  
 من بيت المال والافعل للمسلمين فتح (ولم يلزم)  
 النذر (ما ليس من جنسه فرض كعبادة  
 مريض وتشميع جنازة ودخول مسجد) ولو  
 مسجد الرسول أو الأقصى لأنه ليس من  
 احدها فرض مقصود وهذا هو الضابط  
 لا يكون معصية لذاته فصم نذر صوم يوم النحر  
 لا يكون معصية لأن لا يكون واجبا عليه قبل  
 النذر فلو قلنا بوجوب الاسلام يلزمه شيء غيرها  
 وأن لا يكون ما تلزمه أكثر مما ملكك أو ملكا  
 لغيره فلو نذر التصديق بأنفسه ولا يملك المائة  
 لزمه المائة فقط خلاصة انتهى قلت ويزاد  
 ما في زواهر الجواهر وأن لا يكون مستحبا  
 الكون فلو نذر صوم أمس أو اعتكافه لم يصح  
 نذره وفي القصة نذر التصديق على الأغنياء  
 لم يصح ما لم ينو أبناء السبيل ولو نذر التسبيحات  
 دبر الصلاة لم تلزمه ولو نذر أن يصلي على  
 النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه  
 وقيل لا (ثم إن) أهمل في تفصيل

(قوله يريد) أي يريد تخصيصه والمراد أنه يصلح أن يراد شرعا ولا يراد شرعا ولا يفتد يكون الناذر يريد فعل الزنا أو قتل النفس وقد عده و فيما لا يريد فليست تأكل أو يقتل انما نالها لا يراد بالزنا جلالا للمسلم على الصلاح فلو كانت الرغبة في تخصيصه يلزم الوفاء بالنذر بقربة لتلبيح الدرر لا تأتي وجبت فيعتبر فيها لا يراد فيه (قوله يوفى وجوبا) وقيل اقترضا وهو الاظهر (قوله مثلا) يعني عنه الكفاف الداخلة على المثال (قوله فحقت) أي حصل منه فعل الزنا (قوله على المذهب) قال في الايضاح والاصلاح وهو الصحيح رواية ودرية أمما الاول فلانه صح وجوب الامام عمة قبل عنه في ظاهر الرواية من وجوب الوفاء وعلقه بشرط يريد أو بشرط لا يريد واما الثاني فلانه اذا علقه بشرط لا يريد فبقية معنى اليمين وهو المنع لكنه بظاهره مذكور في خبر اه (قوله لانه نذر بظاهره يمين بمعناه) لانه قصد به المنع عن ايجاد الشرط فيميل الى أي الجهتين بخلاف ما اذا علق بشرط يريد ثبوته لان معنى اليمين وهو قصد المنع غير موجود لان قصده الرغبة فيما جعله شرطا أبو السعود عن الدرر (قوله فيعتبر ضرورة) هذا جواب سؤال حاصله أن الشرط اذا كان أمرا حراما كان زيت مثلا يعني أن لا يتخير بل أن التخيير تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف وأجاب صاحب الدرر بأنه ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل هو وجود دليل التخفيف لان اللفظ لما كان نذرا من وجهين مان وجب لزوم أن يشمل مقتضى الوجهين ولم يجهز اه دارا أحدهما فترك التخيير الموجب للتخفيف بالغة ورتبه اه (قوله في ملكه) أي وجوده في ملكه (قوله انم بالترك) ان ترك الواجب أو ان فرض على ما مر (قوله تحت الحكم) أي حكم القاضي أي لا يجري فيه حكمه (قوله فعمله شاة) الاستحسان اه حلي عن الهندية (قوله لقصة الخليل عليه الصلاة والسلام) أي وشرع من قبلنا شرع لما اذا لم ينسخ وفيه أن الفداء كان من الله للذبيح نعم ان ثبت أن من شرع الخليل ذلك ثم الدليل (قوله والغذاء الثاني) لانه نذر بمعصية من (قوله كذره بقتله) أي كما لا يصح النذر بقتل ولده انفاطا لانه معصية وقصة الخليل انما وردت في الذبح لا القتل (قوله ولغالو كاذبيح نفسه) والفرق بينه وبين الولد أن نفسه ليست كسبالة ولده كسبالة من (قوله أو عبده) الفرق بينه وبين الولد أن الولد استحق هذه الكرامة لقصة الخليل عليه الصلاة والسلام والمبدل لا يستحق هذه الكرامة فتعذر الحاقه به فليقو من (قوله وأوجب محمد الشاة) أي في الصورة بين وجهه في الاولى أنه كذره بذبح الولد في التجريم فيتحكم الحكم وفي الثانية أنه لما وجب الفداء في الولد مع أنه ليس ملكه فلا ينبغي في العبد هو ملكه أو في منع بالمعنى (قوله لانهم ليسوا كسبه) في الدليل نظر (قوله لان المنع ليس من جنسه فرض) هذا قيد أن هدى المتعة والقران ليس فرضا أبو السعود وهو كذلك بل هو واجب وقد يقال كما قاله صاحب الدرر عليهم السلام لزوم عدم وجود صيغة النذر لكن يكره عليه الاستثناء المدكور بقوله الا اذا زاد فان مقتضى كونه غير نذر أن لا يلزمه شيء أصلا وقدمت ما فيه (قوله في من الدرر تناقض) أي حيث صرح أولا بأنه يشترط في النذر أن يكون له أصل في الفروض ومن ثانياه في لزوم النذر بذبح الشاة مع أن المخرج ليس له أصل في الفروض بل في الواجبات اه حلي وقدمت الكلام فيه (قوله ووجهه لا يجزى) هو أنه كما قام عن سبع شياه في الهدايا والتضام كذا تقوم هي عنه (قوله لا يلزمه شيء) لان المقصود الذهاب الذي لا يورده ولم يحصل (قوله أن النذر غير المعلق الخ) أثر المعلق فلا يجوز تجهيله قبل وجود الشرط كما ذكره المصنف في كتاب الصوم ويزاد على ذلك ما التزمه بصيغة المردى فانه يختص بفقره مكة بمكة كما يأتي في باب اليمين في البيع اه حلي (قوله لا يختص بشيء) أي من الفقير والدرهم والزمان والمكان وذلك لان المقصود التقرب الى الله تعالى يدفع حاجة الفقير فلا مدخل لخصوص المكان قال الفقيه وهو قول علمائنا الثلاثة خلافا لفر وكذا الوعين مكانا للصلاة أو درهما أو فقيرا لا يلزمه التخصيص من (قوله من الخبز) متعلق بتصدق وقوله به مائة دراهم على حذف أي عاقبته عشرة دراهم (قوله فتصدق بغيره) أي من أرزولهم مثلا (قوله جاز) لان خصوص الخبز لا مدخل له في دفع الحاجة من (قوله وكذا غنمه) أي وكذا يجوز لتصدق بمائة دراهم التي هي فن الخبز قال في المنع لان الثمن أنفع للفقراء (قوله يمين) فلولم يمينه كأن قال لله على صوم شهر متتابعا لزمه بوصف التتابع حتى لو أفطر يوما استعمل اه حلي (قوله وان قال متتابعا) لان شرط التتابع في شهر يمينه أو لانه متتابع بتتابع الايام من (قوله لانه معين) أي ولو أمر بالاستقبال صار ما صامه من الايام ملامع أن من المعين والظاهر أن هذا في المعلق حتى لو كان غير متعلق لا يتعين لجواز تقديمه وتأخير عنه هذا المعنى كما يفهمه قول

فان (علقه بشرط يريد) كان قدم غايي  
أوشى مريض (يوفى) وجوبا (ان وجد)  
الشرط (و) ان علقه (بما لم يريد) كان زيت  
بفلاحة مثلا (على المذهب) لانه نذر بظاهره يمين  
ليمنه (فيعتبر ضرورة) مكلف (بمقتربة  
في ملكه وفيه والا) يوفى (انم) بالترك  
(ولا يدخل تحت الحكم) فلا يجزىه المقاضي  
(نذر ان يذبح ولده فعلا شاة) لقصة الخليل  
عليه الصلاة والسلام والفداء الثاني والثاني  
كذره بقتله (ولغالو كاذبيح نفسه أو)  
عبده وأوجب محمد الشاة ولو يذبح (أي يسه  
أوجبته أو أمته) لغا اجماعا لانهم ليسوا كسبه  
(ولو قال ان برئت من مرضي هذا نذر)  
شاة وعلى شاة أو بجها فبقي لا يلزمه شيء  
لان الذبيح ليس من جنسه فرض بل واجب  
كالأضحية فلا يصح (الا اذا زاد أو ان صدق  
بلمها) فليز به لان الصدقة من جنسها  
فرض وهي الزكاة تقع وجب متى الدرر  
تناقض من (ولو قال لله علسه) ان اذبح  
جزوا أو تصدق بلمه فذبح مكانه شاة  
شاهما (كذا في مجموع التوازي ووجهه  
لا يجزى وفي القضية ان ذهب هذه العلة فعلى  
كذا ان ذهب ثم عادت لا يلزمه شيء (نذر  
لفقره مكة جاز الصرف الى فقراء غيرها) لما  
تقر في كتاب الصوم أن النذر غير المعلق  
لا يختص بشيء (نذر ان تصدق بمائة دراهم  
من الخبز فتصدق بغيره جاز ان ساوى العشرة)  
وكذا غنمه (نذر صوم شهر معين لزمه متتابعا  
ان كان ان أفطر فيه) (يوما قضاء) وحده وان  
قال متتابعا (بلا لزوم استقبال) لانه معين

الشام أكتف الماتر في كتاب الصوم أن النذر غير الملحق لا يمين بشئ فيجوز أن يقال أنه يؤمر بالاستعانة بالشهر  
 متتابع غير هذا المعين (قوله لعذر فدى) قيد بالنذر لاجل الملحق على الصلاح والأفلا فرق في لزوم الفداء بين  
 النذر وعنده له حلي بتصرف (قوله وهو عاك دونها) أي مائة مثلاً لزمه وإن كان عنده عروض أو خادم  
 يساوي مائة فانه يبيع ويصدق وإن كان يساوي عشرة يصدق بعشرة وإن لم يكن عنده شئ فلا شئ عليه  
 هندية (قوله هو المتأخر) أفاد أن له مقابلاً له يلزمه بالكل ويجعل غير المتحصل ديناً في ذمته إلى الميسرة  
 ويحذر (قوله لم يوجد الخ) أي بشرط صحة النذر أن يكون المتذوره مسكاً للناذر ومضافاً إلى السبب كقوله  
 إن اشتريتك فقه على أن أعتقتك (قوله في المساكين) أي صدقة فطروقة فيهم والمعنى أنهم مدفوعة إليهم والمساكين  
 جمع تكسيرا عرابه على النون (قوله ولا مال) هذا اتفاق لأنه لو كان له مال لا يلزمه شئ لعدم صبغة النذر  
 (قوله لم يصح اتفاقاً) لعدم الملك والاصافة إليه (قوله الماتر فيما تر) أي من أن النذر غير الملحق لا يمتنع  
 بشئ اه حلي (قوله على نذر الخ) موضوع المسئلة أنه قصد الانشاء لا الأخبار (قوله ولم يزده عليه)  
 أما إذا زاد أبان حال على نذر مائة لزمه (قوله ولا يئنه) فان نوى قربته من القرب التي يصح النذر بها نحو الخ  
 والقدرة فعليه ما نوى لأنه يمتنع لفظه فجعل ما نوى كالمطوق به اه بحر (قوله ولو نوى صياماً)  
 محترق قوله ولا يئنه قال في الوالدية وإذا حلف بالنذر وهو نوى صياماً ولم ينو صيداً معلوماً فعليه صياماً  
 ثلاثة أيام إذا حنث لأن إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى من الصيام وأدى ذلك ثلاثة أيام في كفاية  
 ليمين وإن نوى صدقة ولم ينو عدداً فعليه أطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع لما ذكرنا اه (قوله  
 ولو صدقة) أي بلا عدد (قوله كالفطرة) التشبيه في قدر المدفوع وفي صفته من التملك والاباحة (قوله لزمه  
 بقدر عمره) فلو حضرته الوفاة قبل اكتمالها لزمه الوصية بالباقي قاله الحلبي لأن الباقي ليس في قدرته فلا يصح  
 نذره وليس المراد لزوم الزيادة على الثلاثين إذا عاش أكثر منها (قوله وصل بماله الخ) قيد بالوصل لأنه لو فصل  
 لا ينفذ إذا كان انقطاعه بنفسه أو سهال ونحوه فانه لا يضر أفاده صاحب البحر وغيره وعن ابن عباس  
 جاز لا استثناء المنفصل إلى ستة أشهر كما في النكاح (مسئلة) روى أن محمد بن الحسن صاحب  
 المغازي كان عند المنصور فكان يقرأ عنده المغازي وأبو حنيفة كان حاضر فأراد أن يقرأ الخليفة عليه فقال  
 ابن الحسن إن هذا الشيخ يخالف جندك في الاستثناء المنفصل فقال أبلغ من قدرك أن تخالف جندك فقال  
 إن هذا يريد أن يصدق عليك ملكك لأنه إذا جاز الاستثناء المنفصل فبارك الله لأنه لا يفي عهودك فإن الناس يابونك  
 ويحلفون ثم يخرجون ويستثنون ثم يخالفون ولا يحنون فقال نعم ما قلت وغضب على محمد بن الحسن  
 وأخرجه من عنده وقال لا يحن حنيفة استر هذا على اه قال في المنع ويؤدى هذا القول إلى كون العقود الشرعية  
 غير ملزمة وأخرابها أن تكون مقيدة بأحكامها لأنه يبيع أو يتزوج أو يطلق ثم يستثنى أي وقت شاء ولو صح هذا  
 لما احتج إلى الزوج الثاني حتى قبل للأول فيما إذا طلقها ثلاثاً بل كان يؤمر بالاستثناء حتى تبطل الطلقات به  
 اه قلت وأهل ابن عباس يشترط لعمل الاستثناء المنفصل شروطاً لم نقف عليها ولا فيعمل قدره أن يقول قولاً  
 يترتب عليه نحو هذه المفاسد (قوله إن شاء الله) مفعول وصل (قوله بطل عينه) ذكر باعتبار كون اليمين قسمين  
 وأفاد أن اليمين غير منعقدة أصلاً وهو قوله ما وقال أبو يوسف إن اليمين منعقدة إلا أنه لا حث عليه أصلاً لعدم  
 الإطلاع على مشيئة الله تعالى (قوله عبادة) كندروا عتاق (قوله أو معاملة) كطلاق وإقرار (قوله لو بصيغة  
 الأخبار) أي ولو كانت موضوعاً شرعاً لا إنشاء كبيع العقود (قوله أو انتهى) كقوله لو كلفه لا تبسع لفلان  
 إن شاء الله تعالى أو لما نذر به لا تسافر إلى كذا إن شاء الله تعالى (قوله لم يصح) فيكون العبد موصى به بالعتق  
 أبو السعود (قوله وبيع عبدي) لفظ الجمله مبتدأ وقوله لم يصح الاستثناء خبره بحذف العائد أي لم يصح فيها  
 الاستثناء قال أبو الوالد هو فيكون وكذا لا يبيعه ونقل عن حاشية الاشباة أن عدم العتق في الأمر أحد دولين  
 (قوله مكملاً من في الصوم) من أنه إذا وصل المشيئة بالتلفظ بالنية لا يبطل لأنها الطلب التوقيعي حوى  
 وظاهره أنها ليست فيه للاستثناء حتى يقال إن النية ليست من الأقوال فلا يبطل بالاستثناء أبو السعود والله  
 تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والابتیان

ولو نذر صوم الأبد فأكل كل لعذر فدى (نذر أن  
 يصدق بألف من ماله وهو عاك دونها) هو المختار لأنه فيما لم يملك  
 لم يوجد النذر في الملك ولا مضافاً إلى سببه فلم  
 يصح (كما لو قال مالي في المسكين صدقة ولا  
 مال له لم يصح) اتفاقاً (نذر التصديق بهذه  
 المائة يوم كذا على زيد قسه صدق بمانته  
 أخرى قبله) أي قبل ذلك اليوم (على قبه  
 آخر جاز) لما تقرر فيما مر (قال على نذروني  
 ففعله ولا يئنه فعليه كفارة يمين) ولو نوى  
 صياماً بلا عدد لزمه ثلاثة أيام ولو صدقة  
 فإطعام عشرة مساكين كالفطرة ولو نذر  
 ثلاثين يوم لزمه بقدر عمره (وصل بهلته  
 إن شاء الله بطل) يمينه (وكذا يبطل به) أي  
 بالاستثناء المتصل (لو بصيغة الأخبار ولو  
 عتاق أو معاملة) كاعتق أو عتق عبدي بعد موف  
 بالامر أو انتهى كاعتق أو عتق عبدي هذا إن شاء  
 الله لم يصح الاستثناء (بخلاف المتعلق  
 بالقلب) كالتوبة كما في الصوم والله تعالى  
 أعلم

باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والابتیان



شروع في بيان الافعال التي يصف عليها ولا سبيل الى حصرها لكثرتها المتعلقة باختيار الفاعل فتدور على القدر  
الذي ذكره أصحابنا في كتبهم والمذكور نوعان أفعال حسية وأمرية وشريعة وبالألها وهو المدخول وهو المدخل  
حاجة المدخل في مكان أزم للجسم من أكله وشربه منق (قوله وغير ذلك) كالضرب والجلب (قوله على الحقيقة  
اللفظية) الذي في البحر عن الكمال الاصل أن الايمان مبنية على العرف عندنا على الحقيقة اللفظية كائن من  
الشافي ولا على الاستعمال القرآني كما هو مالك ولا على النية مطلقا كما هو أحداه وظاهره أن ما ذكره روایات  
عنهم ويدل لهذا ما قاله السيد الخوي أن مذهب الشافي ليس كذلك بل الايمان عنده مبنية على العرف وذكر  
البدر العيني الامام أحمد مع الامام الشافي فانهم ما خلا بيننا على الحقيقة اللفظية فتعبر المؤلف بعنده المدة  
أن ما ذكره اذهابهم ليس على ما ينبغي (قوله وعندنا على العرف) وذلك لأن المتكلم انما يتكلم بالكلام العرفي  
أعني الالفاظ التي يراد معانيها التي وضعت في العرف كما أن العرفي حال كونه من أهل اللغة انما يتكلم بالحقائق  
اللفظية فوجب صرف الالفاظ المتكلم الى ما عهد أنه المراد بها وما وقع مشتركين أهل اللغة وأهل العرف تعتبر  
اللغة على أنها العرف يجر عن الكمال (قوله ما لم ينو ما هي له اللفظ) أي قه تميزه وان كان العرف بخلافه  
(قوله فلا حث الخ) وذلك لانصراف الكلام الى المتعارف عند اطلاق لفظ بيت فانه في الضر والمتعارف لا ينحل  
بيت المنكوت ثم ما ذكر بحث الكمال وأقرب من بعده وبعضهم جعل هذا الحكم خذلاً وجزم بأنه لا حث أصلاً  
بيت المنكوت ولو نواه وبعضهم قال ان العرف انما يعتبر اذا لم يكن العمل بحقيقته قال الكمال ولا ينبغي  
أن هذا يصير المعتبر الحقيقة اللفظية لا ما كان من الالفاظ ليس له وضع لغوي بل أحده أهـ بل العرف  
وأن ما له وضع لغوي ووضع حرفي يعتبر معناه اللفظي وان تكلم به متكلم من أهل العرف وهذا يهدم قاعدة  
حل الايمان على العرف وهو بعيد اهـ (قوله لا على الاغراض) أي النيات التي لم تكن من مدلول اللفظ بل المعتبر  
اللفظ مراد به معناه العرفي فلو قال استعني المدعوى به الطلاق لا يقع قال الحلبي والمعنى أن النية لا تسعمل  
الاف مافوظ وهذه القاعدة غير قاعدة الايمان مبنية على العرف اهـ (قوله وأيضاً في) بالفين المجهة والحدال  
لمهله وفي نسخة بالذال المجهة (قوله وضرب بعضها) أي بعض الاسواط هذا غير ظاهر لانه لم يبين للاسواط  
عددا وفي بعض النسخ بعضها بصاد مهمله وهي الموافقة لما في تلخيص الجاسع والبحر (قوله وغدي برغيف)  
بالسنة لافعال كما يدل عليه ما قبله وما بعده (قوله اشتراء بألف) أما اذا اشتراء بألف فيحتمل لعدم وجود شرط البر  
(قوله لم يحتمل) أي وان كان غرض الحائض في العودة الاولى القرار في الدار وفي الثانية الاستناع من  
'يلام العبد وفي الثالثة كون ما يغديه به كثير القيمة كذا في بليان شارح جامع الخلاط اهـ الحلبي قاله حصل  
بالنظر الى اللفظ ولم يلتفت الى فوات الغرض اهـ حوى (قوله لان العبرة لعموم اللفظ) أي لا لعموم الغرض أي  
وافظ السوط مثلاً لا يعم اهـ واصا ولو قلنا يحتمل اذا ضرب بعض المكان من تعميم الغرض ولا يعتبر أفاذه الحلبي  
(قوله الا في مسائل) أي في بعضها الغرض (قوله حث بألف عشر) وجهه أن قصده عدم شرائه بعشرة  
فأكثر فلذا لا يحتمل بأحد عشر فكان المعتبر الغرض لا اللفظ اهـ حوى ولانه اشتراء بعشرة وزيادة والزيادة  
على شرط الحث لا تمنع الحث كالو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها ودخل دار أخرى وقد يقال ان هذه  
العلة تظهر فيما لو حلف لا يشتري له نجاس فاشترى له بأكثر (قوله بخلاف البيع) أي لو حلف البائع لا يبيع بعشرة  
فباع بأحد عشر لا يحتمل حصول شرط برة لان غرضه الزيادة على العشرة وقد وجد ولو كان تسعة في صورتين  
فلا حث أيضاً أما المشتري فلا نه مستقص فكان شرط برة الشراء بألف من عشرة وقد وجد وأما البائع فلا  
ران كان مستزيد الثمن على العشرة لأنه لا حث بفوات الغرض وعدمه بدون وجود الفعل المسمى وهو البيع  
بعشرة اهـ الحلبي عن بليان (قوله لا يحتمل بدخول الكعبة الخ) لان البيت عرفاً ما أعد له يتونه وهذه البقاع  
لم تبين لها وينبغي أن يحتمل بالدخول في البيت الحرام والمسجد ان نوى ذلك لان الآيات القرآنية باطقة باسم  
البيت عليهم أبو الهود عن النهرو في الخلاصة حلف لا يسكن بيتاً ولا يسه له فسكن بيتاً من شهر أو فوطاً  
أو خيمة لا يحتمل ان كان الحائض من أهل الامصار وان كان من أهل البادية لا يحتمل (قوله والبيعة) بكسر الباء  
نهر (قوله والذهاب) بكسر الدال ما بين الباب والدار فارسي معرب صحاح (قوله والظلة التي على الباب) وهي  
السايط الذي يكون على باب الدار من سقفه جذوع أطرافها على جدار الباب وأطرافها الأخرى على جدار

وغير ذلك الاصل أن الايمان مبنية عند  
الشافي على الحقيقة اللفظية وعندنا على  
على الاستعمال القرآني وعندنا على  
النية وعندنا على العرف ما لم ينو ما هي له  
اللفظ فلا حث في الايمان مبنية  
المنكوت الا بالنية فتح (الايمان مبنية  
على الالفاظ لا على الاشياء فلو  
على غيره (حلف أن لا يشتري له نجاساً  
فليس فاشترى له بغيره) أو أنه  
يحتمل ان حلف لا يشتري له نجاساً  
أولا يضرب أسواها أو ليقضيه اليوم  
بألف فخرج من السطح وضرب بعضها  
وغدي برغيف) اشتراء بألف اشتراء  
(لم يحتمل) لان العبرة لعموم اللفظ  
في مسائل حلف لا يشتريه بعشرة حث  
بأحد عشر بخلاف البيع (لا يحتمل  
بدخول الكعبة والمسجد والبيعة) لأن  
(والكعبة) لليهود (والذهاب والظلة)  
التي على الباب



المسكن المطالب له وانما قد ناه لان الظاهر اذا كان هناك ما هو داخل البيت مسددا فانه يحث بدخوله لانه يمان فيه ١٥ حلي عن البحر (قوله اذا لم يصلح للبيتونة) عبارة البحر وأطلق المصنف في الدهليز والصفة وهو قيد بما اذا لم يصلح للبيتونة أما اذا كان الدهليز كبيرا بحيث يمان فيه فانه يحث بدخوله لان مشله يضاد بيتونة الضيوف في بعض القرى وفي المدن يمان فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات فيحث ١٥ والحاصل كما قاله الكمال أن كل موضع اذا أغلق صار دخلا لا يمكن الخروج من الدار وله سعة يصلح للبيتونة يحث بدخوله ١٥ (قوله في حلقه) منه على بقوله لا يحث (قوله لانها لم تعد للبيتونة) عرفا وهو علة لقوله لا يحث والصالح للبيتونة من دهليز وظل معدهر فالبيتونة (قوله ولذا) أي يكون المعتبر الاعداد للبيتونة وعدمه (قوله في الصفة) أطلق فيها شمل ما اذا كان لها أربع حوائط كافي صفاف الكوفة أو ثلاثة على ما يحسن في الهداية بعد أن يكون مسددا كافي صفاف ديارنا لانه يمان فيه غاية الامر ان مفتحه واسع يمر عن الكمال (قوله والا يوان) عطف تفسير (قوله وان لم يكن مسددا) ظاهره أنه راجع الى الصفة بناء على المذكور وهو ليس بصحيح لما تقدم من اشتراط السقف فيه وانما الذي لا يشترط فيه السقف البيت قال في البحر ان السقف ليس شرطا في معنى البيت فيحث وان لم يكن الدهليز مسددا كذا في الفتح قلت ان الصفة بيت فكيف لا يشترط في البيت السقف لا يشترط فيه ما لو لم في السقف قولين بالاشتراط وعدمه (قوله لانه فيها أصلا) فاذا زال بعض محيطه انما يبقى البعض فهذه دار خربت فينبغي أن يحث في المنكر لأن يكون له نية كذا في فتح القدر أي فلا يحث وظاهر اطلاقه عدم الحث اذا نوى أنه لا يحث في القضاء والديانة أبو السعود (قوله للعرضة) أي الساحة (قوله والبناء وصف) مراده بالوصف ما يتناول جوهره وانما يجوهره ريزه قيامه به حسنا وكلا لا يورث اتقاؤه عنه قضاؤه منع (قوله والصفة انما تعتبر في المنكر الخ) هذه التفرقة بالنسبة للدار ما في البيت فلا فرق فيه أبو السعود عن البحر وانما اعتبرت في المنكر لانها هي المرفة وقوله لا في المعين وجهه أن ذاته تعترف بالاشارة فوق ما تعترف بالوصف أفاده في المنكر (قوله الا اذا كانت شرطا) أي فتعتبر حينئذ مثاله قال لانه ان دخلت هذه الدار المجاورة لدار فلان فأت طالق فان المجاورة مرفة ذكرت على طريقة الاشتراط (قوله أو داعية للمعين) أي حادثة عليه (قوله فيتحث بالوصف) فاذا أكل تمر الا يحث ويخرج ما لا يكون داعيا كن حلق لا يكلم هذا المعنى فانه لا يتقيد ببناء البحر (قوله أو بيتا) أي واحد ايات فيه (قوله لا يحث) لانها لم تبق دار الاعتراض اسم آخر عليها أبو السعود ر قوله وان ثبت دار بعد ذلك (زوال اسمها بالانهدام وهو وان هاد البناء لكنه بصفة أخرى فكان غير المحلوف عليه نهر (قوله وكذا بيتا بالاولى) هذا بالانظر لصورة الانهدام فقط أما اذا بنى بيتا آخر دخل في المنكر حث فوجه الاولوية أن المعترف الذي لا يعتبر فيه الصفة وهو البناء لا يحث بدخوله بعد هدمه أو بنائه بيتا آخر في باب أولى المنكر الذي تعتبر فيه الصفة فلا يحث فيه زوال صفته (قوله لزوال اسم البيت) علة لقوله فهدم والعلة في الثانية أن هذا البناء غير البيت الذي منع نفسه من دخوله أفاده في النهر ويحتمل أنه تعليل له ما والمراد لزوال اسم البيت المحلوف عليه فيه ما قد بر (قوله لانه كالصفة) أي السقف كالصفة والصفة لا تعتبر في المعين بالاشارة (قوله كما بر) قريبا في قوله والصفة انما تعتبر في المنكر لا المعين (قوله لكن نظريه) أي في الفرق بين منكر البيت ومرفة (قوله بأنه لا فرق) أي في الحث بدخوله غيره سقف بين كونه معزقا ومنكرا وتظهره ظاهر غير أنه لا يقاوم المنصوص (قوله قيد بهذه الدار) الاولى ذكره قبل قوله كهذا البيت الخ حتى تكون مسائل الدار مرتبطة بعضها ببعض (قوله على أي صفة كانت) ولو مسجد أو حاما أو بيتا (قوله كهذا المسجد الخ) أي فانه يحث بدخوله على أي صفة كانت (قوله به يفيق) وهو قول أبي يوسف وقال محمد ان المسجد اذا خرب واستغنى عنه فانه يعود الى ملك الباني أو ورثته كافي الاسعاف أبو السعود (قوله لم يحث) لان المعين وقعت على بقية معينة لا يحث بغيرها (قوله وكذلك الدار) أي في حكم المسجد به ورتبه (قوله على الاضافة) أي اضافة المسجد وأوله الدار الى بني فلان (قوله وذلك موجود) أي الاضافة متبعة في زيادة الحادثة بعد المعين (قوله بدائع البحر) الاولى أن يقول بحر من البدائع (قوله الاسطوانة) العمود المتخذ من اللبن ونحوه (قوله لم يحث) لزوال الاسم (قوله كالوصف لا يكتب الخ) العرف الآن خلاف هذا فانه يقال له قلم مكسور (قوله وفي زوال البيت المعين) من ذلك ما اذا حذف على قص فكسره ثم جعله مقصا غير ذلك وكذلك كل سكن وسيف وقدر

اذا لم يصلح للبيتونة بحر (في حلقه لا يدخل بيتا) لانها لم تعد للبيتونة (و) اذا (يحث في الصفة) والا يوان (على المذهب) لانه يمان فيه صفا وان لم يكن مسددا فتح (وفي لا يدخل (دارا) لم يحث بدخوله خربة) لا بناء فيها أصلا (وفي هذه الدار يحث وان) صارت حصرا أو (بيت دار أخرى بعد الانهدام) لان الدار اسم للعرضة والبناء وصف والصفة انما تعتبر في المنكر لا في المعين الا اذا كانت شرطا أو داعية للمعين كحلقه على هذا الطبع يتقيد بالوصف (وان جعلت) بعد الانهدام (قوله أو حاما أو بيتا أو غلب عليها الماء فصارت نهر الا) يحث وان بنيت دارا بعد ذلك (كهذا البيت) وكذا بيتا بالاولى (فهو دم أو بني) بيتا (آخر) ولو بقض الاول لزوال اسم البيت ولو هدم السقف دون المحيطان فدخل حث في المعين لانه كالصفة (لا في المنكر) لان الصفة تعتبر فيه كحلقه وهو زوال في البحر للبدائع لكن نظريه في البر بأنه لا فرق حيث صلح للبيتونة قيد بهذه الدار لانه لو أثار ولم يسم بأن قال هذه حث بدخولها على أي صفة كانت كهذا المسجد فخر ببقائه مسجد الى يوم القيامة به يفيق ولو زيد فيه حصة قد دخلها لم يحث ما لم يسئل مسجد بني فلان فيحث وكذلك الدار لانه عقد عليه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة بدائع بحر (ولو حلق لا يجلس على هذه الاسطوانة) (نقصها) هذا الحائط فهدم ما من بنيا (ولو) (نقصها) أولا يركب هذه السفينة فنفقت ثم أعيدت أو لا يركبها (كلوا) لم يكتب بهذا بحث بها (لم يحث) كما لو لم يكتب به (لأنه بحر القلم فكسره ثم براه فككتب به) لأن غرير المبرق لا يسمى قلميا بل أبو باهذا كبره فقد زال الاسم وفي زوال بيتا البني

(والواقف على السطح داخل) كسرم صنع مثله (قوله والواقف على السطح داخل) أي سطح الدار المحلوف على عدم دخوله المظلة ومصل إليه من سطح آخر وانما عد داخل لأنه من الدار لا ترى أن سطح المسجد منه حتى حرم على الجانب والخاص الوقوف عليه ولم يطل الامتناع بالصعود عليه نهر (قوله ووقف الكمال الخ) وجهه أن الدار عبارة عما أحاطت به الدائرة وهذا حاصل في كل الدار وسفلها وهو انما يتبع اذا كان السطح بمصيرة فلو لم يكن له مصير فليس هو الا في هواء الدار قال في النهر ومقتضى كلام الكمال أنه لو حلف لا يخرج منها فمعه الى سفلها الذي لا يصير له أن يحنث والمطهر في غاية البيان أنه لا يحنث مطلقا لأنه ليس بخارج (قوله قال مسكين وعلمه المستوى) وفي التبيين هو المختار لأن الواقف على السطح لا يسعي داخله عندهم قال الحلبي وأنت خبير بأنه اذا كان المدار على العرف فلامعني لقوله سم وعلمه المستوى الا أن يكون معناه أن الالتقاء به دم الحنث وقع في بلادهم (قوله لو ارتقى شجرة) أي في الدار والمشارد أنه ارتقى اليها من خارج الدار ولو ارتقى من الدار لكان داخل في الدار فيحنث من غير خلاف الحلبي (قوله أو حاطا) ولو حاطا بالدار (قوله والظاهر قول المتأخرين) قال المشرح وهو المختار وفي الكافي وعلمه المستوى نهر (قوله كالأخضر مردابا) أي تحت الدار ثم دخله (قوله أوة لا يفتق بها أهل الدار) قال في البصر ولو كان للقناة موضع مكشوف في الدار فان كان كبيرا يستقي أهل الدار منه فادخل ذلك الموضع حنث لانه من الدار فان أهل الدار يتفقون به اتساع الدار فيكون من مرافق الدار بمنزلة بئر الماء وان كان بئر لا يفتق به أهل الدار وانما هو لقوله لم يحنث لانه ليس من مرافق الدار ولا يدخل داخل الدار (قوله قال) أي صاحب البصر وهو نقل بالحق (قوله المسجد) أي فالواقف على سطحه داخل (قوله فلو فوقه مسكن الخ) الظاهر أن المراد به مسكن بناء الواقف أما الحادث على سطحه فلا يخرج السطح عن حكم المسجد (قوله حنث بالحادث ولو نقبا) لانه عقد يمينه على الدخول من باب منسوب الى الدار والباب الحادث كذلك فيحنث وان من باب الباب الا قول دين ولا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر حيث أراد بالملق المقيد ولو دخلها من غير الباب لم يحنث لعدم الشرط وهو الدخول من الباب بغير والظاهر أن المراد النقب المهيأ لان يجعل بابا أما النقب غير المهيأ فلا يقال له باب عرفا فلا يحنث به (قوله الا اذا عني بالاشارة) فانه اذا دخل من باب آخر لا يحنث لانه لم يوجد الشرط بدائع (قوله لا يحنث) لان الباب لا حراز الدار وما فيها لم يكن الخارج من الدار بغير (قوله يحنث لو أغلق) الباب تصويرا لمعكس الحكم (قوله حنث) لانها من الدار (قوله انعكس الحكم) فان كانت القبة يحنث لو أغلق الباب تكون خارجة حنثا لكونه خارجا وان كانت داخله لا (قوله لكن في المحيط) استدر النعلى ما أفاده قوله انعكس الحكم من أنه اذا وقف على القبة الخارجية يحنث اذا دخل لا يخرج فان مقتضى ما في المحيط أن لا يحنث لكون القبة من بناء الدار اللهم الا أن يفرق بالعرف فان كان على القبة الخارجية بعد خارجا ومن كان على أغصان الشجرة بعد مستطيها على أغصان الشجرة التي في الدار لا يخرجها (قوله حلف لا يخرج) أي من هذه الدار وفي الدار شجرة أغصانها خارج الدار (قوله كبناء الدار) كالحائط فانه لو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حنث في يمينه لان الحائط من جله الدار وتدخل في بيع الدار من غير كروقيده ابن الفضل بما اذا كانت لحظا حب الدار أما المشرط فلا يحنث به أفاده الشافعي (قوله لم يحنث) أي في حلقه لا يدخل لان اعتقاد جميع بدنه على رجله التي هي في الجانب الأسفل (قوله ودوام الركوب الخ) يعني لو حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها أو لا يلبس هذا الثوب وهو لابسها أو لا يسكن هذا الدار وهو ساكنها فانه يحنث بالدوام كما لو ابتدأها بخلاف ما اذا حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها فانه لا يحنث بالاستقرار فيها أو حلف لا يخرج وهو خارج فانه لا يحنث حتى يدخل ثم يخرج وكذا لا يتزوج وهو متزوج أو لا يظاهر وهو متظاهر فاستدام الطهارة والنكاح لا يحنث والمراد بالدوام تجديد أمثاله وهذا يوجد في الركوب واللبس والسكنى ولا يوجد في الدخول لانه اسم للاتصال من العورة الى الحصن والمكث قرار فيسهل البقاء تحفة لئلا انتقال حركة والمكث سكوت وهم امتدات بغير (قوله فيحنث بمكة ساعة) قيد به لانه لو نزل من ماعته أو زرع الثوب فانه لا يحنث وقال زفر يحنث (قوله أن ما عتد) أي بجمع امتداده وقران المذقة كيوم وشهر (قوله وهذا) أي كون الدوام له حكم الابتداء فيما عتد (قوله ولو قال كلما ركبت الخ) قال في النهر لا توكبت اذا لم يكن الحائط راكبا رادبه انشاء الركوب فلا يحنث

بالاستقرار وان كان له حكم الابتداء بخلاف ما لو حلف الركب لا يركب فانه يراد به الامتناع من ابتداء الفعل  
في حكمه عرفا اه (قوله في الفصول كلها) أي ما يجتنب وما لا يعتد وسواء كان متلبا بالنفس هل حلف أو لم يكن  
(قوله واليه مال استاذنا) وعن أبي يوسف ما يدل عليه وبعبارة الجتهي واليه أشار استاذنا ونقل ذلك صاحب  
البرق وأقره قضاؤه اعتماده فرع ه ذكر في البدائع لو حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه في بيته فان قصده  
بالدخول يحنث وان لم يقصده لا يحنث وكذلك ان دخل عليه بيت غيره فان دخل عليه في مسجد أو ظلة  
أو سقيفة أو دهيلاز يحنث وان دخل عليه في فسطاط أو خيمة أو بيت شعر لم يحنث الآن بكون الحائض من  
أهل البادية لانهم يسمون ذلك بيتا وانعويل في هذا الباب على العرف وعن محمد لا يدخل على فلان هذه  
الدار فدخل الدار وفلان في بيت من الدار لا يحنث وان كان ضمن الدار حنث اه (قوله أو المحللة) والسكة  
كالمحللة أبو الهود عن البرق (قوله وأهله) الواو بمعنى أولان الحنث يحصل ببقاء أحدهما والمراد بالاهل زوجته  
وأولاده الذين معه وكل من كان بأبيه نكحته والقيام بأمره ولا بد من نقل جميعهم بالإجماع بحر (قوله حتى لو  
بقي وتحدثت) هذا الحل محتمل لانه يلزم منه بقاء مسئلة المتن بغير جواب وكان عليه أن يقول وبقي متاعه ولو  
وتداهذا وقال المؤلف في الدر المنثور لكان في الكافي والمخطوط وغيرهما لا يحنث عندهما الا بقاء ما يقصده  
السكنى فلا بد من تدوينه في كنفه في الكافي والمخطوطات انفس من قصصها حلي عن القهستاني (قوله واعتبر  
محمد الخ) واعتبر أبو يوسف نقل الاكثر وأفتى به بعضهم (قوله وعليه الفتوى) وفي الشريعة بلالة عن البرهان وهو  
أصح ما يقتضيه من التمهيد اه وفي الشريعة عن الكمال والحق أن من خرج على نية ترك المكان وعدم العود  
اليه ونقل من أمتعته ما يقوم به أمر سكناه وهو على نية نقل الباقي يقال ليس له سكنى في هذا المكان بل انتقل  
منه وسكن في المكان الثاني اه قال في النهر وبمسندنا يرجح قول محمد وهذا أولى عما في البرق حيث قال فقد  
اختلف الترجيح كما ترى والاقتناء بذهب الامام أولى وان كان غيره أرفق واعلم أن الخلاف في غير الاهل أما هم  
فلا بد من نقل جميعهم اجتماعا (قوله على الوجه) قال في الهداية فان انتقل الى السكة أو الى المسجد فالوا لا يبر  
دليله ما في الزيادات أن من خرج به من مصره فلم يتخذوطنا آخرى في وطنه الاقل في حق الصلاة كذا هذا اه  
وفي فتح القدير واطلاق عدم الحنث أوجه وكونه وطنيا بقا في حق انعام الصلاة ما لم يستوطن غيره لا يستلزم  
تصميمه سا كذا عرف بذلك المكان بل يقطع من العرف فيمن نقل أهله وأمتعته وخرج مسافرا أنه لا يقال فيه انه  
ساكن اه حلي (قوله وأقره في النهر) لكن نقل فيه وكذا في البرق عن الظهري أنه يحنث ما لم يتخذ مسكنا آخر  
(قوله وهذا لو عيى بالعريية) قال في النهر وجواب المسئلة معقيد بقيد أن تكون العين بالعريية وأن يكون  
الحائض مستقلا بالسكنى وأن لا يكون القربى لطلب منزل اه ملخصا (قوله يبر بخروجه بنفسه) وان كان مستقلا  
بسكناه بحر (قوله كما لو كان سكناه تبعا) كابن كبير ساكن مع أهله أو امرأته مع زوجها خلف أحدهما لا يسكن هذه  
الدار يخرج بنفسه وترك أهله وماله أو هي زوجها وماله لا حنث بحر (قوله وكالوأت المرأة النقلة وغلبته) أي  
وخرج هو ولم يرد المود اليه بحر (قوله أو لم يكنه الخروج) بأن أدنى (قوله ولو دخل ليل) قال في النهر ان سكنت  
هذه الدار فأت طالق وكانت العين ليللا عذرت حتى تصبح لانها في معنى المنكر ولو قال ذلك لرجل لم يكن معذورا  
لانه لا يخاف هو الخشايه في في ديارنا أن يكون وجود الدليل عذرا في حق الرجل أيضا اذا كان عن يحنث من  
مصادفة الوالى أو أتباعه فيه اه فآخذ الشارح الاطلاق من بحث صاحب النهر (قوله أو غلق باب) أي ولم يقدر  
على قفله ولا على الخروج منه وكذا لو قدر على الخروج بهدم بعض الحائط ولم يهدم لا يحنث وليس عليه ذلك انما  
تعتبر القدرة على الخروج من الوجه المعهود عند الناس بحر عن الظهري (قوله أو اشتغل بطلب دار أخرى) لانه  
من عمل النقل فصار مدة النقل مستثناة اذا لم يفترط في الطلب وهذا اذا خرج من ساعته لطلب المنزل اه نهر  
(قوله فاشتغل بطلبه بنفسه) أي ولم تفر التقلات ولا يلزمه النقل بأسرع الوجوه بل بقدر ما يسى ناقلا في العرف  
حتى لا يلزمه أن يستأجر من ينقل متاعه في يوم ولو قدر على ذلك اه نهر (قوله لم يحنث) انصرف بعالم من التثنية  
في قوله كما لو كان سكناه الخ (قوله ولو نوى التحول) أي الخروج أي مع نية عدم العود (قوله دين) ولا يحنث في قضاء  
بطلب (قوله فانه يبر بنفسه فقط) ولا يتوقف البر على نقل المتاع والاهل فيها المأنة لا بعد ساكنى الى ان نقل عنه  
مروا في مصر فليعد ساكنة ترك أهله ومتاعه فيها ولو خرج وحده فينبغي أن يحنث نهر (قوله في عريضة داب) أي

قلت في عرفنا لا يحنث الا بابتداء الفعل في  
الفصول كلها وان لم ينو اليه مال استاذنا  
يجتنب (حلف لا يسكن هذه الدار والبيت  
أو المحللة) يعني الحارة (خرج وبقي متاعه  
وأهله) حتى لو بقي عند (حنث) واعتبر  
محمد نقل ما تقوم به السكنى وهو أرفق  
وعليه الفتوى قاله العيني ولو الى سكة  
أو مسجد على الوجه قاله الكمال وأقره  
في بروه هذا الوجه بالعريية ولو بالعارضة  
يجزئ بخروجه بنفسه كالمكان سكناه  
لو أت المرأة النقلة وغلبته أو لم يكن  
الخروج ولو دخل ليل أو غلق باب أو اشتغل  
بطلب دار أخرى أو دابة وان بقي أباحا أو  
كان له أمتعته كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه  
وان أمكنه أن يستكرى دابة لم يحنث ولو  
نوى التحول بطلبه دين وعند الشافعي يكفي  
خروجه بنية الانتقال (قوله بطلبه بنفسه فقط  
والبلد والقريية) فانه يبر بنفسه فقط  
فرع ه حلف لا يسكن فلان فاسكنه  
في عريضة دار وهذا في حجرة وهذا في حجرة







ليعوده أولي زورنه يبر اذا فوى عند الانفصال من داره العبادة أو الزبارة وصل دار المود والمزور ولا وهذا  
 خلاف ما يتفاد من العرفانه قال وقيد بالاتبان لان العبادة والزبارة لا يشترط فيها الوصول ولذا قال في الذخيرة  
 اذا حلف ليعودن فلاناً أولي زورنه فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لايحنت وان أتى بابه ولم يستأذن حنت  
 انتهى فأفاد أنه لا بد من اتیان الباب والاستئذان (قوله الثانية عند الانفصال) أي والموجود في مسئلة المصنف  
 الخروج المستثنى والمضى بعد ذلك ليس بخروج لان الخروج عبارة عن الانفصال من داخل والاتبان الى حابة  
 أخرى عبارة عن الوصول فتعبر فلا يحنت زبلي (قوله الا في الاتيان) أي فيشترط نفسه الوصول فوى عند  
 الانفصال أولاً أفاده صاحب البحر (قوله فلو حلف) فترجع على قوله لان الشترط في الخروج والذهاب الخ  
 (قوله أولي يذهب) جعل الذهاب كالخروج هو المعتمد قاله الباقائي وهو الاصح كما في الوقاية وقيل هو كالاتبان  
 وصححه في الخاتمة والخلاصة قاله الزبلي هذا اذا لم تكن له نية وأما اذا فوى أحدهم فهو على ما فوى لانه فوى  
 ما يحتمله لفظه (قوله بحر بمناء) قال فيه ولم أر من صرح بلفظ الروح من أئمةنا وهو كثير الوقوع في كلام المصريين  
 وفي أيمانهم لكن قال الارهرى لغة العرب أن الروح الذهاب سواء كان أول الليل أو آخره وفي الليل ثم قال  
 فعلى هذا اذا حلف لا يروح الى كذا فهو يحسب لا يذهب وهو بمعنى الخروج يحنت بالخروج وصل أولاً (قوله  
 ثم رجع عنها) أي أراد العود عن ارادته اياها وهذا صادق بما اذا قصد غيرها وليس من شرط الحنت الرجوع  
 الى البلدة وقد يقال انما يتبدل الرجوع ليعلم حنته عند عدم رجوعه بالاولى أفاده أبو السعود (قوله حنت اذا جاوز  
 عمران مصره) لان الشترط أي شرط الحنت قد وجد اذا الخروج هو الانفصال من الداخل الى الخارج ولو خرج  
 فاصدا مكة ولم يجاوز عمران لا يحنت كما في الظهيرة وغيرها كانه ضمن لفظ أخرجه معنى أي ما فر لعل بأن انفى  
 اليها سفر بحر (قوله على قصدها) فوضيح اقوله سابقا يريد (قوله ان يذهب ويصن الخ) فقله صاحب البحر عند  
 السكنة ذكر بعده ما ناقضه حيث قال والحاصل أن الخروج اذا كان من البلدة فلا يحنت حتى يجاوز عمران مصره  
 سواء كان الى قصده مدة سفر أو لا وان لم يكن خروجاً من البلدة فلا يشترط مجاوزة عمران اه وهو حسن لان  
 الخروج الذي هو مجاوزة السفر لم يرد به السفر الشرعي حتى يقال اذا لم يتحقق مدة سفر يرا د بالخروج بمجرد  
 الانفصال من البلدة وان لم يجاوز عمران (قوله حتى جاوز البيوت) بحيث يباح له قصر الصلاة بحر (قوله بر)  
 وان بدله أن يرجع من غير ضرر بحر (قوله فخرج مع جنازة) أي حتى جاوز عمران وان لم يصل المقابر  
 كما يفاد مما سبق لكن العرف بخلافه فان من حلف لا يخرج من مصر فزار الامام لا يعد خارجاً من اى عرفتها  
 (قوله كما تز) قرياني قوله الا في الاتيان (قوله والفرق لا يحنى) هو أن الخروج على قصده مكة قد وجد وهو الشترط  
 اذا الخروج هو الانفصال من الداخل الى الخارج وأما الاتيان فعبارة عن الوصول قال الله تعالى فأتيا فرعون  
 فقولا بحر (قوله حتى مضى العرس) ذكره اتفاقاً أو نص على المتوهم (قوله فهو أن يأتي منزله) قد بدله لأنه لو أتى  
 مسجداً لا يبر ولو انتقل من منزل الى آخر لا يبر الاتيان الثاني أفاده في البحر (قوله حتى مات أحدهما الخ)  
 قال في غاية البيان أصل هذا أن الحالف في البين المطلقة لا يحنت مادام الحالف والمحلوف عليه قائمين لتصور  
 البر فاذا مات أحدهما فانه يحنت اه وهذا اذا كان البين على الاثبات فان كانت على النفي كلاتيه لا يحنت في  
 آخر حياته ويمكن حنته حالاً كما لا يحنى اه حلي (قوله حنت في آخر حياته) الضمير يرجع الى الاحد الذي قدره  
 الشارح وبه حنت العبارة (قوله وكذا كل يمين مطلقة) مثل ليضر بن زيد أو ليعطين فلانة أو ليعطى نوجته  
 انتهى بحر (قوله فيعتبر آخرها) أي آخر وقتها فاذا مضى ولم يفعل حنت (قوله انه لو ارتد وطلق) أشار به الى أن  
 الموت في كلام المصنف المراد به الموت الحقيقي لا الحكمي فان الرد مع الهلك موت حكمي (قوله لبطلان يمينه  
 باقته تعالى) أشار به الى أن يمينه لو كانت بالطلاق مثلاً لا تبطل بالردة لان الكفر لا ينافي التعلق بغير القرب  
 ابتداءً فكذلك ابقاء اه حلي (قوله كما تز) أي أول الايمان (قوله قد بر) أشار به الى ما ذكرناه من الاشارة (قوله  
 حلف لياتينه) سواء كانت يمينه بالله أو بطلاق أو عتاق شلي (قوله فهي استطاعة العصاة) أي دون استطاعة  
 التي هي القدرة التي لا تسبق الفعل بل تخلف معه بلا تأثير فيه شلي واستطاعة العصاة هي سلامة الآلات وصحة  
 الاعصاب وفسرها محمد رده الله تعالى بقوله اذا لم يمرض ولم يتعاه السلطان ولم يجرى أمر لا يقدر معه على اتيانه  
 فم ياتيه المراد بسلامة الآلات صحة الجوارح فالمرضى ليس بمستطيع والمراد بصحة الاسباب ثبوتها لا رادة

النسبة عند الانفصال لا الوصول الا في  
 الاتيان فلو حلف (لا يخرج أو لا يذهب)  
 أو لا يروح بحر بمناء (الى مكة فخرج يريد  
 ثم رجع) منها قصد غيرها أم لا خير (حنت  
 اذا جاوز عمران مصره على قصدها) ان يمينه  
 وبينه مدة سفر والا حنت بمجرد انفصاله  
 فخرج وفيه حلف ليخرج من مع فلان العالم  
 الى مكة فخرج معه حتى جاوز البيوت بر  
 وفي لا يخرج من بغداد فخرج مع جنازة  
 والمقابر خارج بغداد حنت (وفي لا ياتيها  
 لا يحنت) لو حلف أن لا تأتي امرأته  
 عرس فلان فذهبت قبيل العرس وكانت  
 حنت حتى مضى العرس لانها ماتت العرس  
 بل العرس أتمها ذخيرة حلف (لياتينه)  
 فهو أن يأتي منزله أو حاتونه لقيه أم لا (فولم  
 يأتيه حتى مات) أحدهما حنت في آخر  
 حياته وكذا كل يمين مطلقة أتمها الموت  
 فبغير آخرها فان مات قبل مضيه فلا  
 حنت وقوله حنت يفيد أنه لو ارتد وطلق  
 لا يحنت لبلدان يمينه باقته تعالى بمجرد  
 الردة كما مر وقد بر حلف (لياتينه) غدا  
 (ان استطاع فهي) استطاعة العصاة

الفعل على وجه الاختيار يخرج المتنوع بحر (قوله أو سلطان) أي منع سلطان (قوله بحر بها) عبارة  
 وفي المبدوء الاستطاعة رفع الموانع اه فينبغي أنه إذا نسي العين لا يبحث لأن النسيان مانع وكذا الوجه فلم يأبه  
 حتى مضى الغد كما لا يخفى ولذا قال في غاية البيان وحدها التبرؤ لتنفيذ الفعل على إرادة المنع اه (قوله صدق  
 ديانة) فإن لم يأبه لغيره ولا يفتقر عذر لا يبحث كأنه قال لا ينبغي أن خلق الله تعالى إنسان وهو إذا لم يأبه لم يخلق  
 الله تعالى إنسان ولا استطاعة الاتيان المقارنة والالاتي اه شلي (قوله لا قضاء على الأوجه) لانه وان كان  
 مشتركا بينهم ما لكن تعرف استعماله عند الإطلاق عن القرينة لاحد المعنيين بخصوصه وهو سلامة آلات  
 الفعل وصحة أسبابه فصار ظاهر افع به خصوصه فلا يصدق القاضي في خلاف الظاهر شلي عن السكالك (قوله  
 وقد أظهر الزاهد في الخ) عبارته في المجتبى وفي قوله حقيقة الاستطاعة قيامه بقاء الفعل نظرياً لانه بناء  
 على مذهب الاشعرية والاشعية أن القدرة تقارن الفعل وأنه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعاً وهامان  
 وسائر الكفرة الذين ما نوا على الكفر قادرين على الايمان وكان تكليفهم بالايمان تكليفاً عاماً لا يطاق وكان ارسال  
 الرسل والانبياء وانزال الكتب والامور والنواهي والوعود والوعيد ضائعة في حقهم اه وهو غلط لأن التكليف  
 ليس مشروطاً بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة وهي سلامة الآلات كما عرف  
 في الاصول بحر وفي الشلي عن الاتفاق وزعمت المعتزلة أنها سابقة على الفعل واليه ذهب أكثر الكرامية اه  
 (قوله لا تخشى بغير اذن الخ) محله فيما اذا قال له زوجته أو عبده أو مالو قال لا أكلم فلانا الا اذن فلان فإنه لا يتكرر  
 الاذن بحر (قوله شرط للبر لكل خروج اذن) أي مادام الذكاح باقياً لا الاذن انما يصح عنه له المنع فلو اذن لها  
 ثم تزوجها انخرجت بلا اذن لم يبحث وان كان زوال الملك لا يطل العين عندنا لانها لم تنقض الا على مدة بقائه  
 في الذكاح والمناسب للسارح زيادة وأمر وعلم ورضى ليوزع على ما راده على المصنف قال الحلبي وهو يعلم  
 بطريق القياس على ما في المصنف والاذن لا يتقدم من الفهم حتى لو اذن لها بالعبادة ولا عهد لها بالعبادة  
 انخرجت حنت كن اذن لها وهي غائبة أو نائمة لم تنقض حنت وهذا قولهما وقال أبو يوسف وزفر الاذن يصح  
 بدون العلم والسمع ويستلزم أن لا يقصد به التهديد فلو قالت له أريد أن أخرج حتى أصير مطابقة فقال الزوج نعم  
 انخرجت طلقت لأن كلام الزوج هذا التهديد لا للاذن ولوقال لها اخرجي أما والله لو خرجت لجنيتك الله تعالى  
 ونحو ذلك قال محمد لا يكون اذنا وكذا لو غضبت المرأة وتأهبت للخروج فقال الزوج دعوها فتخرج لم يكن اذنا  
 الا أن ينوي الاذن وكذا لو قال الزوج في غضبه اخرجي ينوي التهديد والتعبد يعني اخرجي حتى نطلق لم يكن  
 ذلك اذنا (قوله أو حرق) أي غالب فيها بحر (قوله أو فرقة) ظاهراً ولو خرجت في المدة لا يقع وحزره (قوله دين)  
 لانه محتمل كلامه فستعلم معنى حتى لا يكتفى به خلاف الظاهر فلا يصدق القاضي (قوله وتعمل عينه الخ) فلو  
 خرجت به بذلك لا تنطق أخرى (قوله ولو نسيها به بذلك) أي عن الخروج صريح وأجمعوا أنه لو اذن لها في خرجة  
 ثم نسيها عن تلك الخرجة فإن نسيه بعمل ولو اذن لها ثم قال كلمنا نيتك فقد أدنت لك فيها لم يصح نسيه أبو السهود  
 (قوله للحاكم) يتم القاضي والوالي يوم ما صرح في المنع (قوله لا يبحث) ولا يقال ان هذا النقل بأمره فيصحت  
 لأن الحاكم لا يصير أموراً برفع الامر اليه أفاده المصنف (قوله لانه للغة) أشار به الى الفرق بين التلفظ  
 بالاباذن وبحق وبالآن وأوجه في البحر فقال والفرق أن في الأول المستثنى خروج مقرون بالاذن لانه مفرغ  
 للمنعان فصار المعنى الاخرى بما لمصقاه فاما يمكن ملصقة بالاذن فهو داخل في العين فيبحث به وفي الثاني الاذن  
 غاية أما في حق فظاهر وأما في الاقتصار بالافعال التعذر استثناء الاذن من الخروج وبالمرّة يتحقق فينتهي الخلاف  
 عليه اه (قوله صدق) أي قضاء لانه محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه بحر (قوله براديه نسبة السكني اليه) هو  
 على تقدير مضاف أي ذات نسبة السكني اليه أي الدار المسكونة له فلو دخل داره لم يسكنه وهو غير ساكن  
 فيها لا يبحث وعن محمد أنه يبحث لانها مضافة الى المالك بملك الرقبة والى المستأجر بملك المنفعة وبالله تامة حقيقة  
 (قوله ولو تبعها) حتى لو حلف لا يدخل دار أمته أو بنته وهي تسكن مع زوجها حنت بالدخول كما في الغالبية (قوله  
 أو باعارة) الا إذا عارها له ليقض فيها وأما قد دخلها الحالف فانه لا يبحث كما في العمدة والوجه فيه ظاهر كما في الخبر  
 والجوى لانه لا يقال لها دار سكني (قوله باعتبار عموم الجاهل) متعلق براديه نسبة السكني اليه مع التاميم الذي  
 في الشرح فانه يتم الدار المسكونة وغيرها فأفاد السارح أن هذا العموم ليس من قبيل الجمع بل من قبيل الحقيقة

لانه المعارف تنفذ (على رتبة المراتب)  
 كرض أو سلطان وكذا اجنود أو نسيان بحر  
 مجتأ (وان نوى) ج (القدرة) الحقيقية  
 المقارنة للفعل (صدق ديانة) لا قضاء على  
 الأوجه فتح لانه خلاف الظاهر كما أظهره  
 الزاهد في اعتزاله هذا في المجتبى كما أظهره  
 في القنية في موضعين من الفاظ استكفير  
 (لا تخشى) بغير اذن أو (الاباذن)  
 أو بأمر أو بعلي أو برضاى (شرط)  
 (سكن) خروج اذن (الافرق) أو حرق  
 أو فرقة ولو نوى الاذن من دين وتعمل  
 عينه بحر وجهه ما قبل اذن ولو قال  
 خرجت فقد أدنت لك سقط اذنه ولو نسيها  
 بعد ذلك صح عند محمد وعلمه الفتوى  
 ولو الجدية وفي الصيرفة حلف بالطلاق  
 لا يتحل له البلد كذا أرفع الامر  
 فيبحث رجلا باذنه فسقط اه لا لا يبحث  
 فيبحث رجلا باذنه فسقط (آذ لك  
 (مخلاف) قوله (الآن أن وحي) آذ لك  
 لانه للغة ولو نوى التسعد صدق الحلف  
 لا يدخل داره فلان براديه نسبة السكني  
 اليه (مرفا ولو تبعها) أو باعارة باعتبار عموم  
 الجاهل

وقهناه ونحمل الحقيقة فردا من افراد  
 الجاز (أو) حاف (لا يضع قدمه في دار دن  
 حث بدخولها مطلقا) ولو حافيا أو راكبا  
 نقرآن الحقيقة متى كانت متعذرة أو  
 مبهورة صبرنا إلى الجاز حتى لو اضطررنا ووضع  
 قدميه لم يحن (وشرط للحن في) قوله  
 (ان خرجت مثلا) فانت طالق أو ضربت  
 عبدك فعدى حر (اريد الخروج) والضرب  
 (فعله فورا) لانه قصد المنع عن ذلك الفعل  
 عرفا ومدارا ليمان عليه وهذه تسمى عين  
 الفور فتزد أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
 باظهارها ولم يخالفه أحد (و) كذا (في)  
 حلقه (ان تغتسل) فكذا (بعد قول الطالب)  
 فقال (تغتسل) شرط للحن (تغتسل معه)  
 الطعم المدعو اليه (وان ضم) إلى ان  
 التغتسل (اليوم أو معك) فعدى حر حثه  
 بطلاق التغتسل (لزيادة على الجواب فجعل  
 مستندا في طلاق الاشياء ان التراضي الا  
 علم بينه الفور ومنه طلب جامعها فانت فقال  
 ان لم تدخل في البيت فدخلت به - سكن  
 شهوته حث وفي الجرح عن المحيط طول  
 التيمم لا يقطع الفور وكذا لو خافت فوثق  
 الصلاة فدخلت أو اشتغلت بالوضوء لم صلاة  
 المكتوبة أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة لانه  
 عذر شرعي وكذا عرقا (مركب العبد المأذون)  
 والمكاتب (ليس له لولا في حق العبيد الا)  
 بشرطين (اذا لم يكن دينه مستغرقا) قد  
 فواء) في ذلك يحن (حلف لا يركب قالين  
 على ما يركبه الناس) عرفا من فرس وحمار  
 (فلو ركب ظهرا انسان) أو بهيمة أو بقرة أو  
 فيلا (لا يحن) استحصانا بالانسية ظهيرة  
 قلت وينبغي حذره بالعبد في مصر والشام  
 والقبيل في الهند للتعارف فانه المصنف ولو  
 حل على الدابة مكرها فلا حث كحلفه لا يركب  
 فرسا فركب برذونا أو بقرة لانه لا فرس  
 اسم للعبيد والبرذون اسم للحمير والخيول  
 بعين هذا لولا بالبرية ولو بالفارسية  
 حث بكل حال ولو حلف لا يركب أو لا يركب  
 مركبا حث بكل مركب سبيبة أو محملا  
 أو دابة سوى الأدهى

قانه تمتنع عند تأبل هو من عموم الجاز أي من الجاز اعم (قوله حمل الحقيقة) الاضافة للسان أو من اضافة  
 المدلول إلى الدال لأن الحقيقة الكلمة (قوله حث بدخولها مطلقا) وذلك لانصراف اليقين إلى الدخول  
 أي عرفا من زيادة (قوله متعذرة) نحو وانه لا أكمل من هذه الخلة اه حلي (قوله أو مبهورة)  
 كما في مثالنا اه حلي (قوله حتى لو اضطررنا) أي خارج الدار ووضع قدميه فيها اه حلي (قوله ان خرجت  
 مثلا) أشار به إلى أنه لا يختص بشال ولو قال لا مرآته عند خروجها من المنزل اذ ارجعت إلى منزلي فانت  
 طالق ثلاثا لم يحن فخرج زمانا ثم خرجت ورجعت وهو يقول نوبت الفور فظاهر أنه يصدق لانه  
 لو قال ان خرجت ولا يحنه ينصرف إلى هذه النمرة فكذا اذا قال ان رجعت ونوى الرجوع بهذه النمرة  
 كان أولى أن ينصرف إلى الرجوع عن هذه النمرة كما في المحيط (قوله فعله) أي المذهب كور من الخروج  
 والضرب (قوله فورا) مأخوذ من فارت القدر اذا غلت واستعمل للسرعة ثم سميت به الحالة التي لا ريث فيها أي  
 لا بطء فيل جاء فلان من فوره أي من ساعته وسميت هذه اليقين باعتبار فوران الغضب قال الاتقاني وهي  
 كل عين خرجت جوابا للكلام أو بناء على أمر فتقدم بذلك دلالة الحال ولا يحن في عينه استحصانا خلافا لفر  
 وخلاف زفر مذكور في النسخة (قوله لانه) أي الحالف وفي نسخ بدون ضمير (قوله عرفا) والمنع باعتبار العرف  
 في نحو ذلك انما يكون في الفور فكانت قال ان خرجت الساعة فاذا جلت ساعة ثم خرجت لا يحن وكذا  
 اذا ترك العبد ساعة يحن يذهب فو ذلك ثم ضربه لا يحن (قوله تغتسل أو حنيفة باظهارها) وكانت اليقين  
 في عرفهم قسمين مؤبدة وهي أن يحن مطلقا ومؤقتة وهي أن يحن أن لا يفعل ككذا اليوم أو هذا الشهر  
 فأخرج أبو حنيفة بين الفور فالناس كاهم بحاله فيها بل في الفقه كله يجر ملخصا وظاهر هذا أنه لم يخالفه مجتهد  
 فيها (قوله ولم يخالفه أحد) قد مر في نقل الاتقاني عن النسخة مخالفة زفر (قوله تغتسل معه ذلك الطعام)  
 فاذا تغتسل في يومه في منزله لا يحن لانه يمين وقع جوابا تضمن إعادة ما في السؤال والمسؤول الفداء الحلال  
 فينصرف الحلف إلى الفداء الحلال لتقع المطابقة يجر (قوله أو معك) فيه أنه لم يرد على السؤال لأن السؤال فيه  
 اغتسل مع أيضا فالصواب أن يقول المصنف بعد قول الطالب تغتسل أي الكثر اه حلي بياضاح (قوله  
 حث بطلاق التغتسل) الاطلاق بالنظر لليوم معناه سواء تغتسل معه أو في بيته مثلا في هذا اليوم وبالنظر إلى قوله  
 معي تغتسل معه ولو في غير هذا الوقت ولا يحن ان تغتسل مع غيره ولو في الوقت الذي حلف فيه (قوله ان التراضي)  
 فلا حلف ان رأى فلانا يضربني فارتبة على القريب والبعيد والضرب متى شاء الا أن يعني الفور ولو حلف  
 ليضربني غلامه في كل حق وباطل أي ان شكى اليه أو يس له نية فهو على أن يضربه كلما شكى اليه ولا يكون عينه  
 على قور الشكاية ما لم ينو ذلك اه (قوله طول التناجر الخ) فاذا تناجرت معه بعد هذا اليقين أو فعلت احد  
 ما ذكر بعد ثم دخلت لا يحن لهدم انقطاع الفور وكذا يقال فيما اذا حلف بالخروج قتلا (قوله وكذا لو خافت  
 فوثق الصلاة) فظاهره أن لو لم تخف فوثقها وصلتم انما يقطع الفور وهو ينافي قوله بعد أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة  
 فانه مطلق بل يشمل الفضا (قوله أو اشتغلت بالوضوء) ولو اشتغلت بالتمطيع أو بالوضوء له أو أكلت أو شربت  
 حث لان هذا ليس بعذر شرعي يجر (قوله لانه عذر شرعي) فصار مستثنى من عينه (قوله وكذا عرقا) فانه يقال  
 فيه انما لم تناخروا فامتنعوا الصلاة (قوله مركب العبد الخ) يعني لو حلف لا يركب دابة فلان مركب دابة  
 عبيد فانه يحن بالشراطين يجر (قوله والمكاتب) لأن ملكه ليس يضاف إلى المولى لا ذاتا ولا يدا يجر (قوله  
 اذا لم يكن دينه مستغرقا وقد فواء) هو نصيبر أربعه الأولى أن يكون على المأذون دين مستغرق لرقبه وكسبه  
 فلا يحن لان هذا المركب ليس له الذاتية أن لا يكون عليه دين مستغرق ولا يحن فوي مركب فلان مركبه  
 الخاص به فلا يحن والثالثة أن لا يكون عليه دين ولم ينو مركب العبد فلا يحن لان الملك وان كان فلان لكن  
 يضاف إلى العبد فافا حثت الاضافة إلى المولى فبدون الثانية لا يتناولها الاضافة الرابعة ما في المصنف أبو السعود  
 (قوله لا يحن استحصانا) لأن أوهام الناس لا تنسب إلى هذا اه واقعات (قوله ولو حل على الدابة مكرها)  
 أي لو أنكره على الركوب فركب حث (قوله ولو حلف لا يركب الخ) هذه المسئلة بعينها تقدمت في المتن مع  
 استخلاص الحكم في الجزم فليحذر اه حلي والذي في التروا الحموي والهندية لا تصار في التثليل على قوله  
 لا يركب تركا أو تغتسل في الغسل به أن ماله كفي الشرح رواية هشام وقال الحسن في الجاز لا يحن أي يركب







ولذا قال في الشرح بل لا يسهل قد يقال ان المراد بالاكل الاتفاق في أي شيء فيحتمل به اه قائل (قوله لان الحقيقة  
مهمجورة) صوابه متعذرة كما عبر به في ايضاح الاصلاح وقال في حاشيته ومن قال مهمجورة لم يفرق بين المتعذر  
والمهمجور قال صاحب الكشف المتعذر لا يتوصل اليه الا بشقة كاكل النخلة والمهمجور ما تيسر اليه الوصول  
المكن الناس تركوه كوضع القدم اه حلي (قوله لم يحتمل بأكل ما يخرج منها) ظاهر عبارة انه يحتمل  
بأكل منها والحالة هذه فينافي قوله لا يحتمل وان فواها فليحذر اه حلي قلت هما قولان كما تقدمه عبارة النهر  
قال أبو السعود ما في الولوجية هو الصحيح (قوله لتعين الجواز) فاذا نوى خلاف الظاهر لا يقبل وان كان حقيقة  
وله شاهد كثيرة بجر (قوله قلت أهل العرف انما يأكلونه مطبوخا) أي فلا يحتمل بأكله اسكونه دخله صنعة  
جديدة اه حلي (قوله لا بالابن) مثله الزبد (قوله فتصدقوا اليه عليها) أي ولا يصار الى الجواز (قوله من هذا البسر)  
بضم الباء صحاح (قوله بأكل رطبه الخ) نشره رتب (قوله وغمره) بالهاء المشناة من فوق (قوله وشربوا زه) هو ما خثر  
من اللبن أي نخن بعد ما استخرج ماؤه نهر قال العلامة باكير هو بكسر الهمزة والفتح فيفتح جدا ويصير  
فيه جوضة (قوله لان هذه صفات الخ) قال في النهر ولا يخفاء أن صفة البسورة والرطوبة والبنية قد تدعو  
الى العيين بحسب الاثر من جهة فاذا زالت زال ما عقد عليه العيين فاذا كاه فقد أكل ما لم تصدقه عليه العيين اه (قوله  
بجلاف لا يكلم هذا الصبي) هذا اذا لم ينو الحقيقة فتصدقوا اليه فلو فواها فقدت به لانه نوى حقيقة كلامه  
والظاهر لا يخالفه شربا لانه عن البرهان (قوله ولد الشاة) أي في السنة الاولى أبو السعود (قوله لانها غير  
داعية) وذلك لان صفة لصبا والشبوية وان كانت داعية الى العيين لكن هجرانه لاجل صباه أي أو شربيته  
منه هي منه شرعا لان امرنا بحمل أخلاق العتيان ومحنة الصبيان فكان مهمجورا شرعا والمهمجور شرعا كالمهمجور  
حادثة فلم يعتبر الداعي أبو السعود عن الزيلعي وكذلك الحال فان صفة الصفر في هذا ليست داعية الى البر فان  
المستعصم منه أكثر امتناعا عن لحم الكلب وفيه نذر اذا لان لم أن الشارع منع الهجران مطلقا فقد مجوز وقريب  
بأن كان الصبي يتكلم بما هو موصوف به أو كان الحالف يحشى فتنة أو فساد عرضه بكلام من ذكر ولا نسلم أن صفة  
الحل غير داعية بل هي داعية لان أكله لا يحمد أكثر رطوبته بخلاف الكلب فان لحمه فيه من يذوقونه  
للبدن وأجيب عنه بأن الايمان بنبأها العرف وأهلها يفضلون الحل ويستلذونه وكذلك الصبا فانه لما كان  
سبب الشفقة في الشرع وعند العامة كان غير داع وعاد كنادر لا يفي عليه حكم فانصرف العيين الى الذات  
وهي هي والتغير الصفات (قوله اذا كان بصفة داعية) أي متلبسا بصفة تدعو وتبعث على العيين (قوله فتقيد به)  
ذكر تأويل الصفة بالوصف (قوله زال العيين) الاولى زالت لان العيين مؤنثة سماها كاسر (قوله وما لا يصلح داعية)  
أي والصفة التي لا تصلح باعثة على العيين (قوله اعتبر في المنكر) كلاً أكل صبيافكم شابا وذكر الضمير في اعتبر  
نظر اللفظ ما (قوله دون المعترف) كلاً مثله الثلاثة (قوله لانها صفة داعية) أي ما ذكر من الجنون والكفر داع  
الى العيين لان الجنون قد يطرس به اذا كله والكافر بغض شرعا (قوله وفي لا يكلم رجلا فكم صبيافكم) لان  
اسم الرجل يتناول الصبي في اللغة كما مرح به ابن السكال في تصحيح السراجية وله كنه في العرف لا يسمى  
فالقول الثاني قاله الحلي (قوله كلاً يكلم صبيافكم بالغا) لانه صار مقصودا بالحل لكونه هو المعترف  
للمعروف عليه فيجب تسميد العيين به وان كان حراما حلي عن البصر (قوله الى الثلاثين) وقيل الى ثلاث وثلاثين  
(قوله فصارجبنا) بتشديد النون حلي عن الدراستي ونقل السلامة الاسقاطي عن الجوى فيه ثلاث لغات  
سكون الباء وضمة السبعاء والتثنية والاولاها أقواها وثالثها أضعفها (قوله كذا في نسخ الشرح) أي نسخ المتن  
الذي شرح عليه المصنف وهو الموافق لما في البصر (قوله وفي نسخ المتن) أي المجردة عن الشرح (قوله لم يحتمل)  
لانها صفات داعية الى العيين فتقيد به (قوله فأكل حبسا) فسر في البدائع بأنه اسم لقمرة تقع في اللبن ويشرب  
فيه وقبل هو طعام يتخذ من قرو ويضم اليه شيء من اللبن أو غيره والغالب هو الترف فكانت أجزاء الترف بها فيبقى  
الاسم اه (قوله وفيه الاصل الخ) فلو حلف لا يأكل هذا الطعام ان كان يقدر على أكله كله دفعة واحدة لا يحتمل  
بشيء يأكل كله وان لم يقدر حلف بأكل بعضه وهو الاصح المختار لما احتجوا ولو حلف لا يأكل كل من هذه  
الطعامية فأكل بعضه حث (فرعان) الاول قال ان أكلت هذا الرغيف اليوم فامره طاق ثلاثا وان لم أكله  
اليوم فامره حث فكل النصف لم يحتمل لانعدام شرط الجنة بالعيين وهو أكل الكل أو قوله الكل الثاني لو أخذ

لان الحقيقة مهمجورة ولو الوجية وفي المحيط  
لنوى أكل عينة لم يحتمل بأكل ما يخرج  
منها لانه نوى حقيقة كلامه قال المصنف  
نه الحلي ونهني أن لا يصدق قضاء العيين  
الجواز زاد في النهر فان قلت ورق الكرم مما  
يؤكل عرفا فيجب صرف العيين لعينه قلت  
أهل العرف انما يأكلونه مطبوخا وفي الشاة  
يحتمل بالعم خاصة لا بالابن لانها مأكولة  
فتصدقوا اليه عليها (ولا يحتمل في) حلفه  
(لا يأكل من هذا البسر أو الرطب أو اللبن  
بأكل رطبه وغمره وشربا زه) لان هذه صفات  
داعية الى العيين فتقيد به (بجلاف لا يكلم  
هذا الصبي أو هذا الشاب فكمه بعد ما شاع  
أولا بأكل هذا الحل) بفتنة ولد الشاة  
غير الوجية والاصل أن الحالف عليه اذا كان  
بصفة داعية الى العيين فتقيد به في المعترف  
والمنكر فاذا زالت زال العيين وما لا يصلح  
داعية في المنكر دون المعترف وفي المجتبى  
حلف لا يكلم هذا الجنون فبرئ أو هذا  
الكافر فاسلم لا يحتمل لانها صفة داعية  
وفي لا يكلم رجلا فكم صبيافكم حث رقبلا  
كلا يكلم صبيافكم بالغا لانه بعد الجوى يضي  
شابا وفق الى الثلاثين فكهل الى خمسين فشيخ  
(أولا يأكل هذا العنب فصار زيبا) هذا  
وما بعده معطوف على قوله من هذا البسر  
عما لا يحتمل به (أولا يأكل هذا اللبن فصار  
جينا) ولا يأكل من هذه البيسة فأكل  
فرارجبها كذا في نسخ الشرح وفي نسخ المتن  
فرخها (أولا يذوق من هذا الخمر فصار خلا  
أومن زهر هذه الشجرة فأكل بعد ما صار  
لوزا) أو منه شاملا يحتمل بجلاف حلفه  
لا يأكل عرأفا كل حبسا فانه يحتمل لانه  
غير مفت وان ضم اليه شيء من اللبن أو غيره  
بحرفيه الاصل فيما اذا حلف

نقمة فلا كفا في فيه فقال له رجل امرأتي طالق ان اكلت او قال آخر امرأتي طالق ان اخرجت من فيك فاكل  
 البعض واخرج البعض لم يحنث أحدهما لان شرط الحنث اكل الكل او اخرج الكل ولم يوجد (قوله لا يأكل  
 معينا) الاولى زيادة أو وشرب لمتناسب الكلام (قوله ولا يحنث لو حلف الخ) وجهه أنه اكل شيئا  
 غير المحلف عليه (قوله بخلاف فهو لوز) كالمستحق والتين يعني أنه لا يفرق بين رطبه وبأسه بخلاف المنسحب  
 (قوله ولو حلف لا يأكل رطبا الخ) حاصل صور هذه المسئلة أربع وقايعتان وخلافيتان فالوقايعتان ما اذا حلف  
 لا يأكل رطبا فأكل رطبا مذبا وما اذا حلف لا يأكل بسرا فأكل بسرا مذبا فيحنث فيهما اتفاقا والخلافيتان  
 ما اذا حلف لا يأكل بسرا فأكل رطبا مذبا وما اذا حلف لا يأكل رطبا فأكل بسرا مذبا فانه يحنث عندهما  
 خلافا لابي يوسف (قوله أو بسرا) أي أو حلف لا يأكل بسرا (قوله بكسر التون المشددة) هو المجموع من أفواه  
 المشايخ وفي القاموس ذنب البصرة نذيبا الخ وهو من الرطب ما كان رطبه أكثر ومن البسر ما بدأ الارطاب  
 من ذنبه وهو ما قبل من جانب التمع والعلاقة (قوله أي عرجون) هو قنفة مصر السباطة (قوله والمغلوب  
 تابع) أعاد به أنه اذا كان الغالب الرطب يحنث ويتطرحكم ما اذا تساوى (قوله لوقوعه شيئا شيا) على هذا فوف  
 أي فيحنث لان كل واحد منهما ما قصود وصار كما اذا حلف لا يشرى شعير او لا يأكله فاشترى حنطة فيها حببات  
 شعيرا أو كلها يحنث في الاكل دون الشراء بحر (قوله مع نسيمتها في القرآن لما) هذا يظهر في الثلاثة الاخيرة  
 وأما المرق في الحديث المرق أحد اللحمين وبالقرآن استدلت سفیان لمن استفتاه فحن حلف لا يأكل لحافا كل سمكا  
 فرجع الى الامام فاحسبه فقال ارجع فاسأله عن حلف لا يجلس على بساط يجلس على الارض فسأله فقال  
 لا يحنث فقال أليس أنه قال تعالى واقعه جعل لكم الارض بساطا فقال سفیان تأكل السائل الذي سألتني  
 فقال نعم فقال سفیان لا يحنث في هذا ولا في الاول فرجع عن ذلك القول فظهر ان قسمك الامام انما هو بالارض  
 منح (قوله ودابة أو تاداد) قال تعالى ان شر الدواب عند الله الذين كفروا وقال تعالى والجبال أو تاداد  
 (قوله وما في التبين) هو شرح الزيلعي وارايد على قوله للعرف (قوله بر كعب الانسان) لان اللفظ  
 يتناول العرف العملي وهو أنه لا يركب عادة لا يصلح عقيدا (قوله ردة في النهر) أصل الرد للكمال وتسمه  
 في البحر (قوله بأن العرف العملي) مخصوص بنقل في البحر عن تحرير ابن الهمام مانعه من مثله العادة العرف  
 العملي مخصوص عند الحنفية خلافا للشافعية كرامة الطعام وعادتهم أصل البر انصرف اليه وهو الوجه  
 أما ما يعرف اللفظي فبما تناق كالدابة للحماء والدرهم على النقد الغالب اه (قوله كالعرف القولي) مثله  
 لو حلف لا يركب دابة لا يحنث بالركوب على الانسان للفظي لان لفظ الدابة عرفا لا يتناول وان  
 تناوله افع (قوله والكبد) يرفعه وما بهده وهي مؤنثة وقال الفراء مؤنثة وتذكر في الصحاح كبدة وكبد بوزن  
 كذب وكذب ويقال كب بوزن فليس أبو السمود (قوله والكروش) فيه اللغات الثلاث السابقة (قوله والطعام)  
 بكسر الطاء (قوله والخزير) يقال انه حرم على لسان كل نبي شلى عن المصباح (قوله هذا في عرف أهل الكوفة)  
 في النهر عن العتابي مانعه قبل الحالف اذا كان مسلما ينبغي أن لا يحنث أي يلحم الخنزير لان أكله ليس بمعارف  
 ومبني الايمان على العرف وهو الصحيح وفي الكافي وعليه الفتوى (قوله كافي البحر عن الخلاصة) وفيه عنها  
 لو حلف لا يأكل لحافا حنث بأكل لحم الابل والغنم والبقر والطيور مطبوخا كان أو مشويا أو قد بدا تجاذره  
 في الاصل (قوله ومنه) أي مما في المصنف حيث بناء على عرف الكوفة فتوهم من الفرس (قوله الرأس الخ) يقال  
 رأس كبر اللحم ورأس قليل اللحم اه شلى عن شرح الجامع الصغير لقاضي خان ولم يذكر الا كراع والعرف لا يطلق  
 عليه الجلالة ليس فيها الاجل فحنث (قوله لا يقع على صيده) وانما يقع على لحمه وهو القياس في الجوار لان الجوار  
 لما كان له كرامته مستعملة في هذا اللفظ في الاكل من كرامته جلوه على الكراه وفيه لرامه يبق على الاصل منح عن  
 جواهر الفتاوى (قوله ولا يحنث بشحم الطير) هذا عند الامام قال القاضي الاسيحي ان أريد بشحم الطير  
 شحم المكية فتوهمه أظهر وان أريد به شحم اللحم فتوهمه أظهر وصح غير واحد قول الامام (قوله بل بشحم  
 الطير) وهو ما كان مدقرا على الكرش وما بين المصارين وقصوه شحم الامعاء (قوله اتفاقا) يذهب على سبيل  
 الكافي في ذكر الخلاف في شحم الامعاء وما في الخ المطهر (قوله كهي على أكله) فيه شذوذ حيث أدخل المشكك  
 على النعم المنفصل قال في البحر طائرا ما نفى أن الحمار يشترى الشحم اذا اشترى شحم الطير ولا يصح بيعه في

لا يأكل معينا فأكل بعضه أن كل شيء يأكله  
 الرجل في مجلس فهو يشربه في شربة فالحلف  
 على كاهه والا فلي يعضه (وكذا) لا يحنث  
 (لو حلف لا يأكل كحل بسرا فأكل رطبا  
 أو لا يأكل معينا فأكل زيبا) بخلاف فهو لوز  
 فان الاسم يتناول الرطب أيضا (ولو حلف  
 لا يأكل رطبا أو بسرا أو حلف لا يأكل  
 رطبا ولا بسرا حنث بأكل المذنب) بكسر  
 التون المشددة لا كاهه المحلف عليه وزيادة  
 (ولا حنث بشراء كاهه) بكسر الكاف أي  
 عرجون ويقال عنقود (بسر فيها رطب  
 في حلقه لا يشرى رطبا) لان الشراء يتم على  
 الجلة والمغلوب تابع بخلاف حلقه على  
 لوقوعه شيئا (ولا) حنث (في) حلقه  
 (لا يأكل لحافا كل) مرقة أو (ممكن) الا  
 اذا نواههما (ولا) لا يركب دابة فيها  
 كافر أو ولا يجالس على وتد نجس على جبل  
 مع نسيمتها في القرآن الحمار دابة أو تاداد  
 للعرف وما في التبين من حنث في غير كعب  
 حيوانا بر كعب الانسان ردة في النهر بان  
 العرف العملي مخصوص عندنا كالعرف  
 القولي (ولحم الانسان والكبد والكروش)  
 والرتة والغالب الطحال (والخنزير لحم) هذا  
 في عرف أهل الكوفة أما في عرفنا فلا  
 في البحر عن الخلاصة وغيرها ومنه علم أن  
 الهي يتبع عرفه قطعا وفي الخالية الرأس  
 والا كراع لحم في عين الاسكلاف في عين الشراء  
 وفي لا يأكل من هذا الحمار يقع على كرامته ومن  
 هذا الكلب لا يقع على صيده ولا يقع البقر  
 الجاموس ولا يحنث بأكل النخلة وهو اللحم  
 (ولا) يحنث (بشحم الطير) وهو اللحم  
 السمين (في) حلقه (لا يأكل شحما) خلافا  
 له ما بل بشحم البطن والامعاء اتفاقا لا بما  
 في العظم اتفاقا (والعين على شراء الشحم)  
 وبيعته (كهي على أكله)

الاشهر (قوله وخلافا) وقيل اذا كانت العين على الشراء لا يثبت اتفاقا لان الشراء لا يتم بالخلاف وانما يكون  
 مشتربا للشهم اذا اشتراه عن يميني شخص ما أو اما لا كل فعل يتم بالا كل وحده وقدم القول بالاتفاق العلامة  
 مسكين وحكي مقابله بقيل (قوله بالية) بالفتح البية الشاة ولا تقل البية بالهكسر ولا بية وتنتهيا اليان بغير تاء  
 أو السعود عن الصحاح (قوله لانه انواع ثاثة) فلا يستعمل استعمال النجوم ولا النجوم فلا يتناول اللفظ معنى  
 ولا عرفا بجر (قوله أو سويق) هو قمع أو شعير يقي ثم يطحن ويتخذ زاد أو قد يضاف اليه سمن أو عسل أو لبن ذكره  
 شارح المواهب اللدنية (قوله هذا البر) جمع برقة ومنع سيبويه أن يجمع بر على ابرار وجوز المبرد قياسا اذ يقال  
 طهروا طهروا وقره وأقرأه وقل وأفضال أبو السعود (قوله الا بالقضم من عيناها) ليس المراد خصوص حقيقة  
 القضم وهي الاكل باطراف الانسان بل أن يؤكل عيناها باطراف الانسان أو بسوطها ففتح (قوله لومقلية)  
 بأن يوضع جافا في القدر ثم يؤكل قضا نهر (قوله كالبيلة) الكاف للتظهير فان البيلة هي المطبوخة بالماء اه  
 حلي وأفاذ صاحب الثوري ذكر دليل الامام انه يثبت بالهرسة (قوله اما لوقضمها) من باب علم شرب لامة ومن  
 باب ضرب لغة أبو السعود (قوله ويشير لصبرة) أي ملاصقة ما جمع من نحو القمع (قوله وهي مسئلة المختصر)  
 أي المتن وهذا من ردة الشرح (قوله كيف كان) ولودقيقا فاده في النهر (قوله فيضت بأكلها) ولو لمطبوخة  
 أو مبلولة بقلية نهر (قوله لا بصواخير) كالذقيق والسويق والحين نهر (قوله ولو زرعته) أي في صوري في الإشارة  
 لان صورة التشكير (قوله حنت بما يتخذ منه) لان كل الذقيق هكذا يكون عند العقلاء فيصرف الى ما هو  
 اعتاد بينهم بجر وينبغي أن لا يتعدى في حنته اذا اكل ما يسمي في ديارنا الكسكس نهر (قوله لا بسفه) وذلك لثب  
 ما زمراد ايجرا اذا كان طعاما أي فيضت بسفه حموي من مجمع الروايات وان على كل الذقيق بعينه لم يثبت  
 بأكل خبره لانه نوى الحقيقة (قوله والطيرة) بفتح الباء وكسر الراء نسبة الى طيرة وسميت طيرة لانه اهلها  
 كانوا يجربون بالفأس وهي الطيرة عزب تبر أبو السعود (قوله لم يثبت) أي في حلقه لا يأكل خبرا (قوله لانه  
 العرف الخاص معتبر) ليس هذا من كلام السكالك وانما اخذ المصنف من الفرع المذكور وبجانبه في المنع  
 بعد كلام قلت وجه هذا ظاهر أن قول بعض المحققين ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افتى كثير  
 باعتبارهم في فضاء الايمان أما هي فالعرف الخاص معتبر فيها يعرف ذلك من تتبع كلامهم وما يدل عليه ما في  
 فتح القدير وذكروا هذا الفرع (قوله انصرف الى الخبارة) يعني انصرف الى ما يخبره فلا لالى من تجهه اه حلي  
 والاولى أن يكون الضمير في انصرف يرجع الى لفظ فلا فاذ اهاه امرأان فالعبرة بالخبرة (قوله وهبانه  
 للضرب) أي قطعته ليجعل في التنوير وانظر ما لوى الخبز الذي من بيت فلا فاذ اهاه امرأان فاعمل نيته لما فيه  
 من التشديد على نفسه خصوصا اذا كان مثله لا يخبر (قوله ومنه) أي من الخبز الفاقد وهو المسمى في ديارنا  
 بالبيسان لا يماضي بالسكرو واللوز كما هو ظاهر وأقول الظاهر أنه لا يثبت بأكله لانه لا يسمى خبزا والاعيان  
 صنية على العرف حموي وفيه نظر (قوله لا القطار) الذي في البحر فلو اكل من خبز القطار لا يثبت لانه  
 لا يسمى خبزا مطلقا الا اذا نواه لانه يحتمل اه فقول الشارح لا القطار يحتمل أن المراد به ما في البحر ويحتمل  
 أن المراد بها ما يسمى بطورا بلغة أهل مصر وهو الذي يفعل كثيرا في رمضان يتدقون به فطورهم وحرزوه (قوله  
 والقريد) أي اذا حلف لا يأكل خبزا فاكل زيدا لا يثبت لان من اكله لا يسمى أكل خبز وقوله ولو بعد مادقه  
 أوقته العرف الا أن لا يخرج من كونه أكل خبز (قوله ولو بطعام نفسه) أي بغير نفسه لانه اكل من طعام فلان  
 خال في النهر وأنت خير بأن الطعام في عرفنا لا يطلق على ما ذكره في أن يجوز عدم حنته قال السيد الحموي  
 فينبغي أن لا يثبت الا بما يسمى طيبا اه (قوله لا لو أخذ من نيده) فانه شراب كما قال أبو يوسف لا طعام كما قاله  
 محمد (قوله وفي لا يأكل حنفا كل سويق الخ) تنظر حكم ما اذا تناوله وحده هل لا يثبت لانه لا يحتمل المضغ  
 أو يثبت (قوله ولانية) أما اذا نوى لا يأكل ما فيه من حنت مطلقا (قوله فاضطر لينة) أي لا اكل منها  
 والتقييد بالاضطرار بالنسبة لطل الاكل لانه قيد في عدم الحنت فخره أبو السعود (قوله يقنع على اللحم المشوي  
 الخ) فيه تلف وتشر مرتب قال في النهر وفي عطف الطبخ على الشواء ايماء الى تغيرهما وهذا لان الماء مأخوذ في  
 مفهوم الطبخ والالكان شواء (قوله على كل مطبوخ بالماء) الا السكك لانه لا يسمى طيبا في العرف بجر عن  
 البدائع (قوله كيبين وفاكهة) وطلع وخل وزيت (قوله لكن في عرفنا لا) عبارته وأنت خير بأن الطعام في عرفنا

سككا خلافا ليلمي (ولا) يثبت (بالية في)  
 حلقه (لا يأكل) اولا يثبت (نحوما اولها)  
 لان انواع ثاثة (ولا) يثبت (بغير زاد دقيق  
 أو سويق في) حلقه لا يأكل (هذا البر لا  
 بالقضم من عيناها) لومقلية كالبيلة في عرفنا  
 أما لوقضمها نيته فلا حنت الا بالية فتح وفي  
 الامر عن الكشف المسئلة على ثلاثة أوجه  
 أحدها أن يقول هذه الحنطة ويشير لصبرة  
 وهي مسئلة المختصر الثاني أن يقول هذه بل  
 ذكر حنطة فيضت بأكلها كيف كان ولونيشة  
 أو خبر الثالث أن يقول حنطة فيضت بأكلها  
 ولونيشة لا بصواخير والخبر ولو زرعته لم يثبت  
 بالخارج (وفي هذا الذقيق حنت بما يتخذ منه  
 سويق ونحوه) كدسيرة وحلوى (لا بسفه)  
 في الأصح كما ترى اكله عين الفطيرة (والخبز  
 ما اعتاده أهل بلد الخالف) فالسماهي بالبر  
 ه البقي بالذرة والطيرة خبرا لا يزوبعض أهل  
 علمي بالثخيرة لودخل بلد البر واستقر لا يأكل  
 الا لشعر لم يثبت الا بالشعر لان العرف  
 الخاص معتبر فتح (حلف لا يأكل من  
 خبزنا) انصرف الى الخبارة (التي تضميه  
 في التنوير لان جهته وهبانه لضرب) نظرية  
 ومنه الرقاق لا القطار والقريد ولو بعد مادقه  
 أوقته لانه لا يسمى خبزا وفي لا يأكل طعاما  
 من طعام فلان حنت يأكل كل خله أو زنته  
 أو لحمه ولو بطعام نفسه لا لو أخذ من نيده  
 أو مائه فأكل به خبزا وفي لا يأكل حنفا كل  
 سويق ولا نيته بحيث لو عصر سال السمن  
 حنت والا لا جوهره وفي البدائع لا يأكل  
 طعاما فاضطر لينة فاكل لم يثبت (والشواء  
 والطبخ يقنع على اللحم المشوي والمطبوخ  
 بالماء) هذا في عرفهم وأما في عرفنا فاسم  
 الطبخ يقع على كل مطبوخ بالماء ولو بولد  
 أو زيت أو سمن كما نقله المصنف عن المجتهدين وفي  
 النهر الطعام بيم ما يؤكل على وجه التلحم كبين  
 وفاكهة لكن في عرفنا لا



لا يطلق على ما ذكره في أن يعجز بدم حننه وتقدم ما عن الجوى (قوله ما يباع في مصره) أي ما يكسر ويطهر  
في التنوير فلا يبحث برأس الجراد والعصفور كما في مسكين (قوله اعتبارا للعرف) فوجب على الملقى أن يفتي  
بما هو المعتاد في كل مصر وقع فيه حلف الخائف ٥١ بحرف (قوله التقاح) بضم التاء وتشديد الفاء مفتاح (قوله  
والبطيخ) بكسر الباء أخضر كان أو أصفر وفي لغة لاهل الحجاز جعل الطاء مكان الباء وذكر السرخسي أن البطيخ  
ليس من الماء ككهة وما في الكتاب رواية القدوري وهو رواية عن أبي يوسف (قوله والمشمش) بكسر الميم  
ومضمه ما وضعهما الايمان في المختار والاخيرة نقطها الاجه وروى عبد الرحمن الشافعي مضمي التعرير (قوله  
خلاف عصص) أي لا خلاف حجب وأدلة (قوله والعبرة للعرف) نحوه في شرح مسكين والبحر (قوله ما يندفأ ككهة)  
الفاكهة اسم لما يشبهه به قبل الطعام وبعده أي ينتم به زيادة على المعتاد ومن نظم سبدي على "الاجه وروى  
قدم على الطعام فتأخروا \* والتين والمشمش والبطيخا  
وبعده الاجاص كثرى رطب \* ومثله الرمان أذوا والغنب  
ومعه الخيار والجوز \* فتأوتفاح كذا الموز  
(قوله ما ليس من جنسه حامض) كالتين والعسل والسكر والرطب والتروخ مخرج ما كان من جنسه حامض  
كالغنب والبطيخ والرمان والاجاص فلا يبحث به أفاده في البحر (قوله بأكل خبيص) قال في الصحاح الخبيص  
معروف والخبيصة أخص منه ٥١ وفي القاموس الخبيص المعهول من التمر والسمن والخبيصة طعنة يقابل بها  
الخبيص في الظنير ٥١ وفي أوائل السيوطي "أول من خبص الخبيصة عثمان رضى الله تعالى عنه خلط بين العسل  
والنقى من الدقيق ثم دث به الى النبي صلى الله عليه وسلم في منزل أم سلمة فوضع بين يديه فقال من دث بهذا  
قالوا عثمان فرفع وجهه الى السماء وقال اللهم ان عثمان يسترضيك فارض عنه (قوله لكن المرجع فيه الى عادات  
الناس) الاولى خذف لكن قال في البحر وحاصله أن الحلوى والحلاوة واحد وهذا ليس عرفنا فان الحلوى  
في عرفنا اسم للعسل المطبوخ على النار بنشاء ونحوه وأما الحلوى والحلاوة فاسم لسكر أو عسل أو ماء عذب طبخ  
على النار وقد حقي صار جامدا كالعقيد والقانيد والحلاوة الجوزية والسحسمية ونحوها ٥١ (قوله فلا حنت  
الخ) أي لعدم اطلاق لفظ الحلوى عليها (قوله في فائيد) هو حلوا تصغر كاللعدن والاصابع (قوله والادام)  
هو بكسر الهمزة ووجهه آدم كاهاب وأهب ويسكن للتخفيف (قوله ما يندفأ ككهة) عربة كانه لكثرة امتزاجه فأنتم  
مقام الصبغ بالتوب خير وهو بضم الباء التحتية على البناء للمفعول ويدعى بالباء جوى وفي المصباح الصبغ  
ما يصبغ به من الادام ومنه قوله تعالى وصبغ لآكلين والجوع صباغ (قوله اذا اختلط) ظرف لقوله به طبخ  
(قوله لذوبه) جواب سؤال حاصله أن الملح لا يصبغ الخبز وحاصل الجواب انه يصبغه في القم لذوبه فيه ونقصه  
الزبلي الادام بالمائع صحيح في الملح أيضا باعتبار انه يذوب في القم ويحصل به صبغ الخبز أفاده في البحر (قوله هو  
ما يؤكل مع الخبز غالبا) لان الادام من المؤادمة وهي الموافقة وكل ما يؤكل مع الخبز موافق كالقلم والبعض  
ونحوه (قوله به يفتي) أي للعرف وفي المحيط وقول محمد اظهروه أخذ الفقيه أبو البيث (قوله وفي البدائع  
الجوز الخ) قال في المحيط ما روى أن الجوز واللوز من الفاكهة هو في عرفهم أمان عرفنا فانه لا يؤكل للتمك ٥١  
قلت والمعتبر في هذا الباب العادة أي العرف كما ذكره المؤلف في شرح الملتقى (قوله لانه لا يؤكل الا كذا) بخلاف  
القلم والبصل فانهم ما يؤكلان على غير هذا الوجه (قوله وهذا ان وجد طعمه) أي حننه معقيد بوجود طعم الفلفل  
(قوله وزاد في الزعفران) يعني اذا حلف شخص لا يأكل زعفران فأكاه عز وجبا الطعام لا يبحث الا اذا ثبت  
عينه والعلة ما ذكر في الفلفل (قوله وفي لا يأكل لبننا) متعلق بقوله الا لم يبحث قال الحلبي والظاهر أنه  
يبحث اذا كان اللبن كذا احتجنا عن الارز كما في السويق الآن يفرق بأن هذا مطبوخ بخلاف السويق (قوله  
والى رأسه الخ) قال في الهندية حلف لا ينظر الى فلان فرأه من خلف ستر أو زجاجة يستبين وجهه من خلفها  
حنت بخلاف ما لو نظر في مرآة فرأى وجهه اذا حلف لا ينظر الى فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه قال محمد  
لم يره وانما الرؤية على الوجه والرأس أو على البدن فاذا رأى رأسه فلم يره وان نظر الى ظهره فقد رآه وان نظر الى  
بطنه وصدره فقد رآه وان رأى أكثر بطنه وصدره فقد رآه وان رأى شيئا قليلا أقل من النصف فلم يره ٥١  
مختصا فاد أنه لا يبحث برؤية الرأس وحدها ويبحث برؤية الظهر وبرؤية أكثر البطن والصدر فيستبين أن تكون

(والرأس ما يباع في مصره) أي مصر الخائف  
اعتبارا للعرف (والفاكهة الفاسح والبطيخ  
والشمن) ونحوها (لا الغنم والرمان  
والرطب) خلافا لما خلاف عصر والعبرة  
للعرف فيصنف بكل ما يندفأ ككهة عرفنا ذكره  
الشحن وأقر المصنف (والحلوى ما ليس من  
جنسه حامض فيصنف فيه الى عادات الناس فلا  
وسكر) لكن المرجع فيه الى عادات الناس فلا  
حنت في فائيد وعسل وسكر كانه طبع به الخبز  
عن الظاهرية (والادام ما يندفأ ككهة)  
اذا اختلط به (كحل وزيت وملح) الذي  
في القم (لا اللحم والبعض والخبز) كما في البحر  
هو ما يؤكل مع الخبز غالبا به يفتي (سما في البحر  
عن التذيب وقية فابوكل وحسنه غالبا كثر  
وزيد وجوز وغنب ويطبخ ويقل وسما  
انما كد ليس اداما الا في موضع يؤكل تبعا  
للخبز غالبا اعتبارا للعرف وفي الذرائع الجوز  
رطب فاكهة وبابها ادم (فروع) حلف  
لا يأكل لبننا ولا آخر بصل ولا آخر فلفل  
فطبخ حنوبه كل ذلك فاكهة الا كذا وهذا ان  
صاحب الفلفل لانه لا يؤكل الا كذا وهذا ان  
وجد طعمه وزاد في الزعفران رؤية عينه  
وفي لا يأكل لبننا فطبخه بارز أو لا ينظر الى  
فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه  
لم يبحث والى رأسه وظهره ويطبخ حنت



الواو في كلام الشارح يعني أو غير أن الأولى له حذف الرأس فتدبر (قوله بس اليد والرجل) تقييده به ما يفيد  
أنه إذا عسر غيرهما لا يحنث وفيه نظر وقد يقال إن ما قد عسرهما لا ذكرهما في النظر أي فإما عسرهما في النظر في ذلك  
فلا ينافي أنه يحنث بس غيرهما (قوله عرض عليه ألين) مراده بالعين التعليق بدليل قوله أن الشاهد يقول  
لزوجك تعليقا أما العين بالله تعالى فنقل في أول إيمان البصر عن الولو الجي رجل قال لا تحرق الله فتعلقن كذا أو قال  
والله فتعلقن كذا وقال الآخر نعم إن أراد المبتدئ أن يحلف وأراد الجيب الحلف يكون كل منهما حائفا لأن قوله  
نعم جواب والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال فيصير كأنه قال نعم والله لا فعلان وإن أراد المبتدئ الاستعلاء  
وأراد الجيب الوعد ليس على كل واحد منهما ما في لأن كل واحد نوى ما يحتمل لفظه وإن أراد المبتدئ الاستعلاء  
وأراد الجيب الحلف فالجيب حالف والمبتدئ لا لأن كل واحد منهما نوى ما يحتمل لفظه وإن لم يشو واحد منهما شيئا  
ففي قوله الله الحالف هو الجيب وفي قوله والله الحالف هو المبتدئ اه حلي (قوله كان حائفا) وجهه ظاهر لأن  
الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال اه حلي (قوله لكن في فوائد شيخنا) استدرك على قوله في الصحيح فانه يقتضي  
أن مقابله ضعيف (قوله لا يصير حائفا) كأن وجهه أن العين ليس مصرحاً بما فلا تميز لكن تقدم في كتاب الطلاق  
عن الخلاصة قبل له ألت طلقها تطلق بل لا يتم قال في القح ينبغي عدم الفرق للعرف وهذا يرجح القول الأول  
وسبأ في آخر كتاب الإيمان ما يؤيده أيضا اه حلي (قوله من التعاليق) حذفه أولى وتنسخ العبارة بدونه  
(قوله لا يصح) أي عينا (قوله على الصحيح) الذي تلخص من العبارة أن في المسئلتين تصحيع (قوله المترادف)  
خرج غير المترادف فلو كل لفظتين ثم فصل بزم بعد فاصلا ثم كل لفظتين وهكذا لا يكون غداء (قوله الذي  
يقصده الشيخ) فلو كل تمر أو شرب لبن لا يحنث أن كان غير يسوي كما يأتي (قوله وكذا التعني) والصور  
كذلك على الظاهر (قوله ولا بد أن يأكل أكثر من نصف الشبع) الظاهر أن المراد من الشبع شبعه المعتادة  
لا التمرعي كالثالث وظاهر التقييد بأكثر الشبع عدم الحلف بأكل نصف الشبع (قوله وينبغي اعتداده للعرف)  
لأن الأصل كل قبل طلوع الشمس لا يصحونه غداء اه قال في البصر وأشار المصنف رحمه الله تعالى أنه لو حلف  
بأنه غدا فغدا بعد طلوع الفجر إلى نصف النهار فقد بر وهو غدا ولأنه وقت الغداء كما في البدائع وأما الخطوة  
فمن طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة إلى نصف النهار لانه وقت الصلاة الفضي اه فلو حلف  
بعدمين فلا ناحق خطوة فوق الخطوة من حين تبيض الشمس إلى أن تزول وإن قال عند طلوع الشمس أو حتى  
تطلع الشمس فانه من حين أن تطلع إلى أن تبيض شلي عن السكال (قوله ثم لا بد أن يكون) أي التفدي ومثله  
التعني والصور (قوله وغدا كل بلدة ما تعارف أهلها) يعني عنه الذي قبله (قوله بعد صلاة العصر) بين  
ابتدائه ولم يذكر غايته والظاهر أنه إلى قبل نصف الأول من الليل وحزيره نقلا (قوله والصور) هو يضم السين  
الأك في هذا الوقت ويقعها اسم لما يؤكل فيه أبو السعود (قوله بعد نصف الليل) حتى لو حلف لا يتجر فأك  
في هذا الوقت حنت عني وهذا هو القول عن أبي يوسف وروى المعلى عن محمد فحين حلف لا يكاه إلى الصور  
فاذا دخل ثلث الليل الأخير فليكن له لأن وقت السحر ما قرب من الفجر وفي النهار لأن السحر لما كان من الثلث  
الأخير سمى ما يؤكل في نصف الثاني لقربه منه سحورا بفتح السين والأصل كل فيه تجر اه (قوله أو قال إن  
شربت الخ) لا حاجة إلى ذكر قال أو أعاذك أنه دفع أنه جمع بين العبارتين في عينه (قوله وهو ذلك) كلابر كب  
أولا يقتل أو لا يصح كن ونوى الخليل أو من جنابة امرأة معينة أو بالاجارة أو الأمانة أو فاده في النهر (قوله  
لم يصدق أصلا) أي لا قضاء ولا دابة لأن الذية انما تملك في الملقوط لتعين به بعض محتملته وما نواه في لفظ غير  
مذكور نصا فلم تصادف النية محلها فلفظ والتصديق أن هذا ليس من المقتضى لانه ما يقدّر لتصحيع المنطوق بأن  
يكون للكلام بدونه كذا ظاهرا كرفع الخطأ والنسيان أو غير صحيح شرعا كما عني بعدد عني فيقدّر رفع حكمهما  
وبعنه عني وقول القائل لا أكل خال عن ذلك ثم المفعول أعني الماء كقول من ضروريات وجود فصل الأكل  
ومثله ليس من المقتضى بل من باب حذف المفعول لكن هذا المحذوف لا يقبل التخصيص لانه ليس في حكم  
المنطوق لتناسيه وعدم الالتفات إليه إذ ليس الغرض إلا إخبار بمجرد الفعل على ما عرف أن الفعل المتعدي  
قد ينزل منزلة الملائم (قوله وقبل يدين) وهي رواية عن الثاني واختارها الخصاص لانه مذكور وقد روي أن لم يذكر  
تخصيصا وفي الخصاص كتاب الحبل على هذه الرواية والصحيح ظاهر الرواية نهر وشلي (قوله كالونوى كل الأطعمة)

وفي المس يحنث بس اليد والرجل  
عليه العين يقال نعم كان حائفا في الصحيح كذا  
في الصحيح وغيرهما قال المصنف هذا هو  
الشهر ولكن في فوائد شيخنا عن التناخية  
انه يتم لا يصير حائفا هو الصحيح ثم فرع أن  
ما يقع من التعاليق في الحساكم أن الشاهد  
يقول للزوج تعليقا فقول نعم لا يصح على  
الصحيح (التفدي الأكل المترادف الذي  
يقصده الشيخ) وكذا التعني ولا بد أن  
يأكل أكثر من نصف الشبع وهو ما بعد طلوع  
الفجر وفي البصر من الخلاصة عند طلوع  
الشمس قال وينبغي اعتداده للعرف زاد في النهر  
على كل مصر يصحونه غدا فغدا بعد طلوع  
الأكثر بعد دخول وقت الغداء فغدا بعد طلوع  
قلت وكذلك أهل الشام (الزوال الشمس)  
ثم لا بد أن يكون (ما يتفدي به) أهل بلد  
(عادة وغدا كل بلدة ما تعارف أهلها) حتى  
لو شبع بغير اللبن يحنث البدوي  
لا الحصري زيلي (والتعني منه) أي  
الزوال وفي البصر عن الأسباجي وفي عرفنا  
وقت الغشاء بعد صلاة العصر قلت وهو في  
عرف مصر والشام (الزوال الليل والصور  
هو الأكل بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر  
قال إن أكلت أو قال إن شربت أو لبست)  
أو تكبت وتجو ذلك فمبدي حر (ونوى  
معنا) أي خبر أولينا أو قطننا مثلا (لم يصدق  
أصلا) فحنث بأي شيء أكل أو شرب وقيل  
يدين كالونوى كل الأطعمة أو كل مياه العالم

أى كبايدن لو نوى ~~مكمل~~ الاطعمة ومقتضى منعه أن المسئلة مفروضة فيما إذا حذف القهول والذى  
 فى البحر والنهر أنهما إذا ذكرهما عبارة النهر قيد بكونه نوى معينا لانه لو نوى الكل حتى لا يهت أصلا صدق  
 قضاء قال فى المصط حلف لا يأكل طعاما أو لا يشرب شرابا دعى جميع الاطعمة أو جميع مياه العالم صدق قضاء  
 والمذكور فى الكشف الكبير أنه يقع على الأدنى لانه هو المتيقن فان نوى الكل حتى لا يهت أصلا صدق فيه  
 فيما بينه وبين الله تعالى وهو الظاهر لان فيه تحففة اعلى نفسه اه قال فى البحر والفرق بين الديانة والقضاء انما  
 يظهر فى الطلاق والعناق وأما فى الحلف بالله تعالى فلا يظهر لان الكفارة حتى الله تعالى ليس له عيب فيها حتى  
 يرفع الحالف الى القاضى (قوله لئنه محتمل كلامه) عليه لم دخول الكاف (قوله ولو ضم لان اكل الخ)  
 الاخصر أن يقول ولو ضم الى ما ذكر طعاما أو شرابا أو نوبادين (قوله لانه نكرة فى سياق الشرط) ان قلت الفصل  
 نكرة لتضمنه مصدرام مكررا كاسر جوابه وهو واقع ~~سباق~~ الشرط فيجب أن يتم فتصعب نية التعبد يصح قلت قال  
 فى البحر عند قوله وحش فى لا يصوم بساعة لا يقال المصدر مذكور بذكر الفصل فلا فرق بين حلفه لا يصوم  
 ولا يصوم صوما فيجب أن لا يهت فى الأول الا اليوم لانه قول الثابت فى ذهن الفصل ضرورى لا يظهر أثره  
 فى غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح لانه اختيارى يترتب عليه حكم المطلق فيوجب الكمال وفى أيمان المصط  
 عن سبويه أن الفعل لا عموم له اه حلى (قوله كالنكرة فى النفي) على أن الشرط المثلث يؤل الى كونه فى سياق  
 النفي لان الحلف على نفيه يقول الحالف ان لبست ثوبا مكذا يؤل الى قوله لا لبس ثوبا وانما لا يصدق قضاء لانه  
 خلاف الظاهر فلا يقبله الناضى منه أفاذه الكمال (قوله فى فصل الخروج والمسألة) يعنى لو قال ان خرجت  
 فعبدى حر ونوى السفر مثلا أو ساكت فلا فاعبدي حر ونوى المسألة فى بيت واحد يدين لان الخروج مستتر  
 الى سفر وغيره والفعل يحتمل التنويع دون التخصيص والمسألة متوقفة الى كلمة وهى المسألة فى بيت  
 واحد أو معهما أن تكون فى بلدة واحدة والمطلق منها أن تكون فى دار واحدة وقد بينا أن نية النوع فى الفعل تصح  
 وكذا لو حلف لا يتزوج امرأة ونوى حبشية لان الحبشية نوع من المرأة بهر وزيلجى قال الحلى ومن هذه  
 التعاليل عرفت أن النية فى الامثلة الثلاثة لم تعمل الا فى ما فوط فلا معنى لاستثناء الشارح اياها اه وانما  
 قيد بفعل الخروج لانه لو نوى الخروج الى مكان خاص كبغداد لا يصح لان المكان غير مذكور اه (قوله  
 وتخصيص الجنس) أى التخصيص الواقع فى الجنس ببعض أنواعه فالجنس امرأة وتخصيصه بكونه باحبشية  
 أو رومية تخصيص بالنوع (قوله لا الصفة) فلو حلف لا يتزوج امرأة ونوى كوفية أو مصرية لا يصح لانه نية  
 تخصيص الصفة والصفة لم تكن مذكورة حتى تخصص (قوله نية تخصيص الصفة تصح ديانة) قال السيد  
 الجوى فى حاشية الاشياء وكما يخصص الصفة بالنية يخصص بقرينة الحال ومنه ما فى التتارخانية لو قال من قتل  
 قتيلا فله سارية يقع على كل قتل فى تلك السفارة ما لم يرجعوا وان قال فى حال القتال فقتله فذلك القتال وفى شرح  
 الجامع الكبير للصبرى ما جاز تخصيصه بارادته وحده جاز تخصيصه بارادة جميع الناس كيف وقد دل الدليل  
 على ارادته أيضا لان المقصود الافهام وتخصيص المقصود من الكلام عند الاطلاق ينصرف الى المتعارف ولهذا  
 حملنا القسط على الجواز المتعارف اه (قوله اجماعا) والذى انفرد به الخصاص صحت قضاءه أيضا أفاذه الجوى واعلم  
 أن المسئلة السابقة من جزئيات هذه القاعدة (قوله ثم قال فويت من بلد كذا) هذا ينافى ما تقدم من انه لا يدين  
 فى نية الكونية مثلا الا أن يفرق بين قوله فويت امرأة كوفية وبين قوله فويت امرأة من بلاد الكوفة انتهى حلى  
 قلت والى الفرق أشار الجوى حيث قال قيل لا يشك على هذا ما لو قال لا أستري جارية ونوى مولدة فان نيته  
 باطله لانه تخصيص الصفة فأشبه البصرية والكوفية بخلاف ما لو نوى من بلدة كذا كذا فى الوصول الى تخرير  
 الاصول (قوله فلما حلفه الخ) أى بالطلاق انه ماغصب منه ما لا يثبت انه غصب منه دراهم فرفضته المرأة  
 الى الحاكم فادعى انه نوى انما فانه لا يثبت له الحاكم وعنده الخصاص يستدق وانما صوّناه فى عين الطلاق اهدم  
 تعلق القضاء باليمين بالله تعالى كما قاله الشارح اه (قوله وفى الولوالجية متى حلفه نظام وأخذ بقول  
 الخصاص فلا بأس به) فهو فى الجوى عنها وهى مشككة لانه ان أراد به الاخذ فى الديانة فلا يهت بقول  
 الخصاص وان أراد به الاخذ قضاء فلا يظهر وجه اذ لا معنى لاخذ الحالف بقول الخصاص قضاء هذا ان جعل  
 الضمير فى قوله أخذ يرجع الى الحالف وان كان راجعا الى القاضى لا يظهر اذ لم يتقدم له ذكرى عبارة الولوالجية

حتى لا يهت أصلا لئنه محتمل كلامه  
 (ولو ضم) لان اكلت طعاما أو شربت  
 (شرابا أو لبست ثوبا دعى) اذا قال عيت  
 شيادون شئ لانه ذكر اللفظ العام القابل  
 للتخصيص لانه نكرة فى سياق الشرط فتم  
 كالنكرة فى النفي والاصل أن النية انما  
 فى الملقوط الا فى ثلاث فدين فى فعل  
 والمسألة كونه وتخصيص الجنس كعبشية  
 أو عصرية لا الصفة ككوفية أو بصرية  
 (نية تخصيص العام تصح ديانة) اجماعا  
 (نية تخصيص العتق طلاق ثم قال  
 قال كل امرأة أتزوجها فهو طلاق ثم قال  
 فويت من بلد كذا (لا يصدق) وكذا  
 من غصب دراهم انسان فلا حلفه الخ  
 فاما نوى خاصا (به يقى) خلافا للخصاص وفى  
 الولوالجية متى حلفه نظام وأخذ بقول  
 الخصاص فلا بأس به

مع تشييت الضمائر وأيضا اليمين لا تكون الا عند القاضى وعليه فقول ظالم موقوف محذوف تقديره  
 قاض حيث كان المحلف القاضى فلا وجه لا خذ به بقول الخصاف في تصديقه أنه نوى الخصم على أن  
 القاضى ليس له القضاء بالضعيف وقول الخصاف ضعيف فان لولو الجنى قال وما قاله الخصاف مخلص لمن حلفه  
 ظالم والفتوى على ظاهر المذهب والذى في الخلاصة فان كان الحالف مظلوما بقي بقول الخصاف اه وفي الاشياء  
 الفتوى على قول الخصاف وهذا ربما يخيد رجوع الضمير في قوله أخذ الى المفتى أى اذا عرض الحالف الحادثة  
 على المفتى وأخبره بأنه سلف ظالما لله فتى أن يقبضه اعتمادا على قول الخصاف وفيه أن المفتى له أن يقبض بالديانة  
 وقدم أن الديانة لا تخص قول الخصاف وليحزر (قوله وقالوا النية) قال في الظهيرية حلف رجل لا تخلف ونوى  
 غيره ما أراد المستصاف ان كان اليمين بالطلاق والعناق تعتبرية الحالف ظالما كان أو مظلوما وان كان اليمين بالله  
 عز وجل فان كان الحالف مظلوما تعتبر نيته وان كان الحالف ظالما تعتبرية الحلف اه وهذا اذا كان على أمر  
 في الماضي لأن الواجب باليمين كاذبا بالانتم حتى اذا كان ظالما فهو آثم في يمينه وان نوى ما يحتمل لفظه لأنه توصل  
 بهذه اليمين الى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على أمر مستقبلي فتعتبرية الحالف على كل حال اه ونحوه  
 للقلاسي في تهذيبه والمراد بقوله وقالوا النية الخ أى في الديانة لا في القضاء بدليل ما ذكره الامام خواهر زاده من  
 قوله وهذا الذى ذكرناه في اليمين بالله تعالى فأما اذا حلف بالطلاق أو العناق وهو ظالم أو مظلوم فتدوى خلاف  
 الظاهر بأن نوى الغلاق عن وثاق أو العناق عن عمل كذا أو نوى فيه الاخبار كاذبا فانه يصدق فيما بينه وبين الله  
 تعالى لأنه نوى ما يحتمل لفظه والله مطلع عليه الا أنه ان كان مظلوما لا يأثم انتم الفهموس لأنه ماقطع به حق امرئ  
 مسلم وان كان ظالما أثم انتم الفهموس وان كان ما نوى صدقا حقيقة لأن هذه اليمين غموس معنى لأنه قطع به حق  
 امرئ مسلم اه بقى لو حلف بالطلاق أو العناق من غير أن يحمله أحد ونوى تخصيص العام والحكم أنه به قد  
 ديانة لأن هذا من مشمولات القاعدة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وان ظالما لم يستصاف) هذا يخص اعموم  
 قوله منية تخصيص العدم تصح ديانة تيقا الا اذا حلف بالله تعالى وكان ظالما فلا تعتبر نيته بل نية المستصاف  
 ووجهه أن اليمين مشروعة لحق المدعى ليمسح المذمى عليه عن اليمين فيصير المدعى الى حقه وان حلف كاذبا صار  
 مستمكبا بيب اليمين الكاذبة كما أهلك حقه فيكون أهلا كلبسب أهلا لا كلفصاص وانما يحصل هذا المعنى  
 اذا اعتبرت نية المستصاف أما اذا لم يكن المدعى عليه ظالما فاليمين مشروعة لحقه حتى تقطع منازعة المدعى  
 من غير حجة فتعتبر نية الحالف فيه أفاده الحلبي عن المحيط (قوله ولا تعلق للقضاء باليمين بالله تعالى) لأن الكفارة  
 حتى الله تعالى ليس العبد فيها حتى يرفع الحالف الى القاضى اه وليس المراد أن اليمين لا تعلق بها القضاء  
 أصلا فان القاضى يحلف المدعى به اذا أنكر (قوله من شئ الخ) أى به ليفيد أن تغيير المصنف بدجمله اتفاق  
 فالأنا والنيل والكوز مثله (قوله دجلة) بمنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وهو غير بغداد (قوله على الكرع)  
 هو تناول الماء باقم من موضعه نهرا أو انا كما في المقرب (قوله لم يحنث) لا تقطاع النسبة الى دجلة (قوله لا يكون  
 الا بعد الخوض في الماء) فانه من الكرع وهو من الانسان مادون الركبة ومن الدواب مادون الكعب انتهى  
 فلا يهتق الا بادخال رجله في الماء الى هذا الحد (قوله لكن في القهستاني الخ) ونحوه في المنع عن التلويح حيث  
 قال الكرع أن يتناول الماء بقبه من موضعه يقال كرع في الماء أدخل فيه كاره بالخوض فيه ليشرب  
 وأصل ذلك في الدابة لا تسكاد تشرب الا بادخال كارهها فيه ثم قيل للانسان كرع في الماء اذا شرب بقبه خاص  
 فيه أو لم يحنث فلا يشرب بانه لا يحنث اه (قوله فيحنث بغير الكرع أيضا) كالشرب من اناء لأنه بعد الاعتراف  
 بقى منسوب اليه وهو الشرط وأشار بقوله أيضا الى حنثه بالكرع وما ذكره المذهب الامام وقالاهما سواء فيحنث  
 في الاولى بالشرب من اناء لأنه المتعارف المفهوم وله أن كلمة من لتبعض وحقيقته في الكرع وهي مستعملة  
 ولهذا يحنث بالكرع اجما فحنثت المصير الى الجواز وان كان متعارفا (قوله وفيما لا يتأتى فيه الكرع كالبر  
 والحب) أى اذا لم يكن نائمتين والاحتش بالكرع والحب بالحاء المهملة الخالية والكرامة غطاؤها ويقال لك  
 عندى حب وكرامة يعنى الخالية وغطاها (قوله ولو تكلف الكرع) فيما اذا قاله بغير ما (قوله امكان تصور البر)  
 قال في المنع كل ما وقع في هذه المسائل من لفظه ونحوه يمكن وليس معناه متعلا اه فلا يستقيم معنى العبارة  
 حيثنذ فالصواب اسقاط تصور كما هو في بعض النسخ (قوله في المستقبل) لاحاجة اليه لأن المنعقدة لا تتأتى

وقالوا النية للحالف لو بطلاق أو عناق وكذا  
 باق له لو مظلوما وان ظالما فلا مستصاف ولا  
 تعلق للقضاء باليمين باق حلف (لا يشرب من)  
 شئ يمكن فيه الكرع نحو (دجلة فيمنه على  
 الكرع) منه حتى لو شرب من نهرا خذ منه  
 لم يحنث وفي البصر عن الظهيرية الكرع  
 يكون الا بعد الخوض في الماء لكن  
 في القهستاني عن الكنف أنه ليس بشرط  
 (خلاف من ما دجلة) فيحنث بغير الكرع  
 عليه (وفيما لا يتأتى فيه الكرع كالبئر  
 واغلب يحنث بالشرب بالاناء مطلقا) حواه  
 قال من البئر أو من ماء البئر تعين الجواز ولو  
 تكلف الكرع فيما لا يتأتى فيه ذلك) أى  
 الكرع (لا يحنث) في الأصح لعدم العرف  
 (امكان تصور البر في المستقبل)



في غيره (قوله ولو بطل) قال في غيرهما ولا بين اليمين بانه تعالى والطلاق (قوله وبقيتها) عطف على انعقاد  
 أي هو شرط لها إذا وبقيتها لا يمكن انما يكون شرطاً في بقائها إذا كانت مقيدة عند ما إذا قال والله  
 لا وفينك غداً فأتى أحدهما بطلت اليمين بخلاف اليمين المطلقة حيث لا يشترط لها تصور البر في البقاء  
 باليمين (قوله أي من زوال الشر بلا لية أبو السعود) (قوله إذا لا بد من تصور الأصل) تحقيقه أن المقصود من اليمين  
 ألا الكفارة لذاتها ولا هذه إلا تجب الكفارة في الغفوة واليمين الغفوس مع أنه ما عينا وانما تجب الكفارة  
 ثبت فكل عين استحال فيها البر استحال فيها الخلف فلما استحال شرب ماء لم يمكن في الكوز استحال البر  
 فلما استحال البر استحال الخلف لأن الترتيب انما يكون فيما يصح وجوده اهـ شلبي والمراد بالأصل في كلام المؤلف  
 وفي كلامه مصادرة (قوله لا تنعقد في حق الخلف) أي إذا فأتى الأصل وذلك بأن لا يبر في اليمين (قوله ثم ترفع  
 به) أي على هذا الضابط وهو قوله مكان البر الخ (قوله في حلفه الخ) الجمله في محل نصب مفعول افتزع  
 فاصل أن الصور أربع انتان في المقيدة واثنان في المطلقة والخلف في واحدة (قوله أو بنفسه) متعلق بصعب  
 بقدر المسائل في المصنف وتقديره انصب أولى وكذا الحكم لو صب في آفأ آخر تبذل الذبحة (قوله قبل الليل)  
 مستغنى عنه (قوله لا يبحث) وهل يأثم إذا علم أنه لا ماء فيه وقاس ما عن القرطبي في مسألة يصعدن السماء  
 الاثم (قوله أولاً) صادق بما إذا علم عدم الماء فيه أو لم يعلم شيئاً اهـ حلي (قوله في الأصح) وقال الاستيعابي انما  
 لا يبحث إذا لم يعلم عدم الماء أما إذا علم أنه لا ماء فيه يبحث بالاتفاق لأنه إذا علم وقت عينه على ما يحتل الله تعالى  
 فيه وقد تحقق عدمه فيصحت حينئذ (قوله لعدم مكان البر) أنه لعدم الخلف في الصور الثلاث قال في العناية  
 اعترض بأن البر ممتدة في صورة ادراقة لأن إعادة القطرات المهرقة ممكنة فكان متصوراً وأوجب بأن البر  
 انما يجب في هذه الصورة في آخر جزء من أجزاء اليوم بحيث لا يسع فيه غيره فلا يمكن القول فيه بإعادة الماء  
 في الكوز وشربه في ذلك الزمان اهـ حلي (قوله كما فرغ) أي من اليمين (قوله وقد فأتى بصبه) أشار به إلى الجواب  
 عن اشكال السكال حيث قال ولتأمل أن يقول وجوب البر في المرافقة في الحال ان كان بمعنى أنه حتى يبحث  
 في ثلثي الحال منعناه أي لأنه إذا بقي الماء لا يبحث في الجزء الأول من الزمن وان كان بمعنى الوجوب الموسع  
 إلى الموت فيصحت في آخر جزء من أجزاء الحياة فالوقت كذلك فلا معنى بطلت عند آخر أجزاء الوقت  
 في الموقته ولم يتأمل عند آخر جزء من أجزاء الحياة فالوقت كذلك فلا معنى بطلت عند آخر أجزاء الوقت  
 في المطلقة هنا إلى آخر جزء من أجزاء الحياة لعدم فائدة تأخيرها لقوات محل البر بخلاف لا أكلم زيداً مثلاً تتأخر  
 اليمين لفائدة التأخير إذ يمكن في كل جزء من أجزاء الحياة البر ولا يتحقق فواته إلا في آخر جزء من أجزاء الحياة  
 فأفاده الجوى في شربه (قوله أما الموقته في آخر الوقت) وجهه كما في الحلبي عن العناية أن التأقيت  
 للتوسعة فلا يجب الفعل إلا في آخر الوقت فلا يبحث قبله وهذا لأن اليمين متى عقدت على فعل لا يمتد موقته بوقت  
 ممتدتين الجزء الأخير لا انعقاد لأن الوقت ظرف له فيلزم في جزء منه ويتعين آخره اهـ والأولى أن يسلب  
 قوله لا انعقاد بقوله البر (قوله وهذا الأصل) وهو مكان البر الخ (قوله منها ان لم تصل الخ) ومنها لو حلف على هذا  
 زيداً اليوم فأتى زيد قبل مضي اليوم ومنها لو حلف ليأكل هذا الرغيف اليوم فأكله غيره قبل الليل لم يعلم  
 حلف لم يضمن فلا نفيه غداً وفلان قد مات ولا علم له أو مات أحدهما قبل مضي الفداً وقضاه قبله أو أبرأه  
 قبله لم تنعقد ومنها لو قال لزيد ان رأيت عمراً فم أهلك فمبدي حرّ فراه مع زيد فسكت ولم يقل شيئاً أو قال هو عمرو  
 لا يعتق عنده ما ومنه لو حلف لا يعطيه أو لا يضربه أو لا يكلمه حتى يأذن فلان فأتى فلان ففعل ومنها ان حلفت  
 هذه الليلة في هذه الدار فأمر أنه كذا وقد انفجر الصبح وهو لا يعلم لا يبحث في عينه لأن شرط الخلف وهو النوم  
 في الليلة الماضية لا يتصور ومنها ما لو قال ان لم أبت الليلة في هذه الدار أو المسئلة بمسألة الكل من البصر (قوله  
 بكرة) أي أولى النهار وانظر حكم ما لو مضى من الوقت ما بهما أن تصلبه فلم تفعل (قوله في الأصح) مقابله  
 قول أبي يوسف بالخلف لأنه لا يشترط مكان البر (قوله لعدم تصور البر) أي فلم تنعقد العين فلا يترتب الخلف  
 (قوله ان وهبته) هكذا في نسخة ثابث الباقى وهي للاشباع كالباقى في قوله سابقاً أخذت به (قوله فالحليف)  
 أي في خلاصهما من الخلف (قوله منه) أي من الزوج (قوله فوبالغوا) فائدة التقيد بلفظ الرد عليه بخيار  
 الرؤية اهـ حلي (قوله وتقبضه) هذا ليس بهيد فانه بمجرد الشراء ثبت له في ذمها الثمن فالتقبض اصاص ذكره القبض

(شرط انعقاد اليمين) ولو بطل لا (وبقيتها)  
 إذا لا بد من تصور الأصل تنعقد في حق الخلف  
 وهو الكفارة ثم ترفع عليه (في) حاقه  
 لا شرب ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه  
 أو كان فيه ماء (وصب) ولو بفضله أو بنفسه  
 قبل الليل (أو أطلق) عينه من  
 (في يومه) قبل الليل (أو أطلق) سواء علم وقت  
 الوقت (ولا ماء فيه لا يبحث) (في) حاقه  
 الحلف أن فيه ماء أو لا في الأصح عدمه  
 البر (وان) أطلق (كان) فيه ماء (فصل)  
 حلفت لوجوب البر في المطلقة كما فرغ وقد  
 فأتى بصبه أما الموقته في آخر الوقت  
 الأصل فروع كبره منها ان لم تصل إلى  
 غداً فأتى بصبه كذا لا يبحث في آخر الوقت  
 في الأصح ومنها ان لم تؤدى الله عز وجل  
 أخذت به من كسبي فأتى طالق فأتى الله عز وجل  
 في كسبه لم يطلق ادم تصور البر ومنها  
 ان لم تهين صداقك الا يوم فأتى طالق وقال  
 أبوها ان وهبته فأملك طالق فالحليف أن  
 تشتري منه بغيرها فوبالغوا فوات قبضه





ولو قال ليت شعري من وضع هذا لا يبحث لانه استفهم نفسه اه ولو حلف لا يكلمه فلم على قوم هو فهم حنث  
 الا ان لا يقصده فيصدق ديانة لا قضاء الا اذا استثنى واحدا فيه صدق قضاء ولا يبحث بسلام الصلاة سواء كان  
 عن عينة أو يساره ولو دق عليه الباب فقال من حنث ولو ناداه المحلوف عليه فقال ليك أو لي حنث ولو كلفه  
 الحالف بكلام لم يفهمه المحلوف عليه فقه روايتان (قوله رقصا مع الحالف عليه) نص على المتوهم فان  
 عدم الحنث عند عدم القصد أولى (قوله فتكسر أبو حنيفة) أي طأ طأ رأسه قال في القاموس الناكس مطأطى  
 الرأس (قوله حنث مرتين) بالثانية في الاولى والثالثة في الثانية وسواء قصد التأسيس أو التأسيس كيد  
 كما يفيد إطلاقه (قوله حسنا أو أحسن) فان قوله حسنا يفيد عدم التأمل في المسئلة وقوله أحسن يفيد  
 أن عنده علم بالحكم قبل الرؤال فيكون كالمعتق ومثله من محمد لا يفيد سوء أدب لوقوعه حال صغره (قوله  
 أو حلف) عطف على حلف الذي في المصنف (قوله لا شقاق الاذن من الاذان) أي اشتقاقا كبيرا كما في النهر  
 وتبعه الجوى لان الجزل لا يشتق اشتقاقا صغيرا من المزيد بل العكس يعني فكانه قال لا كلمة حتى يعلى بأن  
 اكلمه لان الاذن هو الاعلام وهو لا يقتضي الا بالسمع بجر (قوله في شرط العلم) أي علم الحالف بالاذن  
 (قوله فرضي) ظاهر التعليل أنه يكتفي برضا قلبه وان لم يتلفظ فلا يعلم رضاه الا باخباره بعد (قوله فتم به)  
 أي بالراضي وحده ولا حاجة الى علم الغير شلبي (قوله الكلام والتحديث لا يكون الا باللسان) ولا يبحث فيه ما  
 الا بالشفاهة كما في المنع والكذب يقتصر على اللسان ايضا حتى لو حلف أن لا يكذب فله ان يصرح عن أمره برك  
 رأسه بالكذب لا يبحث لان الكذب تكلم بكلام هو كذب أفاده في البحر (قوله فلا يبحث بأشارة وكناية) وكذا  
 لا يبحث بأرسال رسول لانه لا يسمى كلاما معر فاختلافا لما لا واحد (قوله ففرق) أي فأنشئ خان (قوله بعد  
 مسئلة ثم الربحان) حيث نقل في شرح قوله حلف لا يتزوج فزوجته فصولي فأجاز بالقول حنث وبالفعل  
 لا يبحث عن أيمان الجاسع اذا حلف لا يكلم فلانا وقال والله لا أقول فلان شيئا فكتبت له كما لا يبحث و ذكر  
 ابن سماعة في نوادره أنه بحث اه فقوله خلافا لابن سماعة أي فيها ما تفصل أن الاقوال ثلاثة الحنث مطلقا  
 وعدمه مطلقا وتفصيل قاضي خان (قوله تكون بالكتابة) الاولى أن يزيد أيضا لاجل أن يفيد أنها تكون بالكلام  
 (قوله والانشاء) بالنون كذا وقع فيما شرح عليه المصنف والذي في البحر الافشاء وذكر بعده ولو قال لا يظهر سر  
 ولا أفشي أبدا فان صرح الرجل واحد ذكره فقد أفشى سره وكذلك لا يبحث بالكتابة والرسالة الى انسان كذا  
 في المحيط (قوله ايضا) أي كما تكون بالكلام والمصنف يفيد أن معنى أيضا أنها تكون بالكتابة (قوله فلو قال لم أفو  
 الاشارة) قال في البحر قلن في ذلك كله أي في الاظهار والافشاء والاعلام والاخبار كونه بالكلام والكتابة  
 دون الاشارة دين فيما بينه وبين الله تعالى اه وربما يفيد اقتضاه كالتشرع على الاشارة أنه لا يدين في نيته  
 عدم الكتابة (قوله وفي لا يدعوه) مثل ما ذكر لا يلفظه كما في البحر وقوله أولا يبشره بحث بالكتابة قال الحلبي  
 هو مكرر مع قول المصنف والاشارة تكون بالكتابة (قوله وأعلمني) أو بشرني كما في المنع وفيه أن البشارة هو الخبر  
 الصادق وذكر الاعلام متباينا في ما سباني في الباب الا في حيث قال المصنف والشارح فيه والاعلام لا يفيد  
 من الصدق ولو لم يأت كالبشارة لان الاعلام اثبات العلم والكذب لا يفيد اه (قوله ونحوه) أي نحو فلانا  
 قدم كقوله ان عوفي أو بيات (قوله لا فادتها) أي الباء الصادق الخبر نفس القدم ولا يتأتى هذا الصاق الا بتحقق  
 القدم وفيه ان الباء في قوله ان أخرتني أن فلانا قدم مقدرة وحذفت لاطراد حذف الجار مع أن وأن يقتضاه  
 قصره على الصدق (قوله ثم كذا ان كتبت بقدوم فلان) أي أنه مثل ما ذكر في اقتضاه على الصدق بخلاف  
 ان كتبت الى أن فلانا قدم لم يكتب قبل قدومه فوصل اليه الكتاب حنث سواء وصل اليه قبل قدومه أو بعده انتهى  
 من (قوله فقال نعم يا أمير المؤمنين ان كان مثلك) قال السرخسي وهذا صحيح لان السلطان لا يكتب بنفسه  
 وانما يأمر به ومن عاداتهم الامر بالايام والاشارة اه (قوله لا يكلمه شهر الخ) ولو حلف بالليل لا يكلمه يوما  
 فانه يبحث بكلامه من حين حلف الى أن تغيب الشمس من الغد فبعد خيل في عينه بقية الليل حتى لو كلفه فيها بقى  
 من الليل أو في الغد يبحث لان ذكر اليوم لا حراج وكذا لو حلف بالنهار لا يكلمه ليلة حنث بكلامه من حين  
 حلف الى طلوع الفجر ولو قال في بعض النهار لا أكلمه يوما فالجواب على بقية اليوم واليلة المسئلة قبله الى مثل تلك  
 الساعة التي حلف فيها من الفجر وكذا اذا حلف لا يكلمه ليلة فالجواب من تلك الساعة الى أن يجيء مثله من

وقصد اجتماع المحلوف عليه لم يبحث فيه  
 وفي السراجية قال لا تحروا الله لا تأكل ثلاث  
 حنيفة فمن قال لا تحروا الله لا تأكل ثلاث  
 مرات فقال أبو حنيفة ثم ماذا فتبسم محمد  
 وقال انظر حسنا يا شيخ فتكسر أبو حنيفة  
 ثم قال حنث مرتين فقال محمد أحسن فقال  
 أبو حنيفة لا أدري أي الكلمتين أو جمع على  
 قوله حسنا أو أحسن (أو) حلف لا يكلمه  
 (الابانة فاذن له ولم يعلم) بالاذن فيشرط  
 (حنث) لاشتقاق الاذن من الاذن فيشرط  
 العلم بخلاف لا يكلمه الا برضا فرضي ولم  
 يعلم لان الرضا من اعمال الذنب فيسببه  
 (الكلام) والتحديث لا يكون الا باللسان  
 فلا يبحث بأشارة وكناية كما في (قوله  
 وفي النونية لا أقول له كذا فكتبت اليه حنث  
 ففرق بين القول والكلام لكن نقل المصنف  
 بعد مسئلة ثم الربحان عن الجاسع انه  
 كالكلام خلافا لابن سماعة (والاخر  
 والاقراء والبشارة تكون بالكتابة لا بالاشارة  
 والايام والاطهار والانشاء الاعلام  
 تكون بالكتابة وبالاشارة ايضا) ولو قال  
 لم أفو الاشارة دين وفي لا يدعوه أولا يبشره  
 يبحث بالكتابة (ان أخبرني) أو أعلمني (أن  
 فلانا قدم ونحوه) يبحث بالصدق والكذب  
 ولو قال بقدومه ونحوه فعلى الصدق خاصة  
 لا فادتها الصادق الخبر نفس القدم كما حذفت  
 في بحث الباب من الاصول وكذا ان كتبت  
 بقدوم فلان كما سيجي في الباب الا في  
 وسأل الرشيد محمد بن حلف لا يكتب الى  
 فلان أو ما بالكتابة هل يبحث فقال نعم يا أمير  
 المؤمنين ان كان مثلك (لا يكلمه شهر الخ  
 من حنث)

الليلة المستقبلة فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك لانه حالف على ليلة منه ~~فكذلك~~ وفلا بد من الاستفاء بجر (قوله) ولو عرفت فمضى باقية) وكذا حكم السنة واليوم كافي البصر (قصة) لا يجوز جهر المؤمن فوق ثلاث لما في الطريقة المحمدية وشرحها قال صلى الله عليه وسلم لا يجهل المؤمن أن يجهر. وسنفوق ثلاث فادامت به ثلاثة فليقله وليسلم عليه فان ردت عليه فقد اشترى كافي الاجر وان لم يرد عليه فقد با بالانتم وزاد في رواية فبني جهر فوق ثلاث دخل النار وهذا محمول على الجهر لاجل الدنيا وأما لاجل الآخرة والمعصية والتأديب فبغير بل مستحب من غير تقدير لو روده عنه صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة فقد صرح جهره لثلاثة الذين تخلفوا وأما الأصباة بجهرهم حتى تاب الله عليهم اه وقوله تخلفوا أي عن غزوة تبوك أبو السعود والحكمة انما تتحقق بقصد الجهر (قوله فيما يتناول الابد) وذلك كالمثال الاول لانه لو لم يذكر الشهر تأيد الجهرين ذكر الشهر لاجزاج ما وراءه في ما يلي عينه داخله لابل لانه حاله (قوله وفيما لا يتناول) كالمثال الثاني والثالث وذلك لانه لو لم يذكر الشهر لا تأيد الجهرين فكان ذكره لتقدير اليوم به وانه ذكر فالتعيين اليه (قوله لانه اليه) أي للتعديده (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وهو ما عليه القدروري (قوله كارجحه في الجهر) حيث قال فقد اختلفت الفتوى والاقايف بظاهر المذهب أولى (قوله ويرجح في الفتح عدمه) حيث قال انه أي عدم الحديث خارجها اختبر للفتوى من غير تفصيل بين عقد الجهر بالعربية أو بالفارسية وان ظاهر المذهب التفصيل الذي ذكره القدروري لأن معنى الايمان على العرف وفي العرف المتأخر لا يسمى التسبيح والقرآن كلاما حتى انه يقال لمن يسبح طول يومه الحمد غير أن يسبح اليوم بكلمة اه فتقول الشارح مطاوعة في سواء كانت الجهر بالعربية أو بالفارسية (قوله وعليه) أي على عدم الحديث (قوله الدرر والمنتقى) أي جرى عليه صاحبهما (قوله عن التهذيب) هو لانه لا يسمى (قوله وقواه) أي قوى ما في الفتح والاولى تقديم هذه العبارة على قوله بل في الجهر (قوله ويقاس عليه) أي على ما في التهذيب وهذا الصاحب المهر وعبارته عن التهذيب وكذا لا يجهت اذا قرأ الكتاب ظاهرا وباطنا في عرفنا وهو ظاهر في اختصاص الكلام بما يعتد به في العرف من كلامه فلو قرأ كتاب فقه أو نحو لم يجهت وعلى هذا ينبغي أن لا يجهت بالتمام درس ما اه قال الجوهري وفيه نظر (قوله لكن يعكر عليه) أي على هذا القياس والاستدراك لصاحب النهار أيضا قوله وأما الشهر) بيان ما في الفتح (قوله فيجوز به) أي في عين عدم الكلام (قوله فقبه المنظوم أولى) أي كالدروس فيجوز به فالتقاس غير مسلم وهذا هو سر قوله فتأمل (قوله اليوم) ذكره اتفاقا (قوله حديث) لانهم من القرآن ومنكر قرأيتها بكفر (قوله والا لا) أي الا ينوما في الخيل بأن نوى غيرها ولم ينو أصلا (قوله لانهم لا يريدون به القرآن) بل التبرك ولو وقع الخلاف في قرأ ينو والاولى أن يؤثت التعدير (قوله به يعني) هو قول أبي يوسف وفرق محمد فقال المقصود من قراءة كتاب فلان فهم ما فيه وقد حصل والمقصود من قراءة القرآن عين القراءة اذا الحكم متعلق به ويجوز عنه بقرائة سطر من كتاب فلان لا ينصف سطر قال الحلبي وهو الموافق للعرف (قوله حالف لا يكلم فلانا اليوم) هذا المثال غير صحيح لان الحكم فيه أن الجهر على باقي اليوم قال في البصر فان قال في بعض اليوم واقه لا أكلمك اليوم فالجهر على باقي اليوم فاذا غربت الشمس سقطت الجهر اه والذي مثل به في الكثرة كعامة المتن يوم اكلم فلانا على الجديدين اه وسما جديدين لتعدد هادئما (قوله لقراه) أي الخاطب (قوله به في لائتد) وهو الكلام والكلام فعل اللسان (قوله فتم) أي الليل والنهار (قوله لانه الحقيقة) أي لان النهار حقيقة اليوم وهو مستعمل فيه أيضا واطلق المصنف في تصديقه فشمع الديانة والقضاء وعن أبي يوسف انه لا يصدق قضاء جهر (قوله فهو على الليل خاصة) كانه بارفانه على ياض النهار خاصة (قوله لعدم استعماله مفردا) أشار به الى الجواب عما أورده بعضهم من قول الشاعر وكأحبنا كل بيضا شحمة • اما لي لا قينا جذاما وحسيرا • سقيناهم كأسا سقونا بمنزلة • ولكنهم كانوا على الموت أصدرا • فلن الليالي تكونها جمعت الايام وكلامنا في الليلة المفردة منع وذكره الحلبي (قوله أو قبل اذنه) أي في المناياين الاخيرين بقوله ولو بعد ما لا لا اولى افراد الضمير لان العطف بأو (قوله به لانه الندوم والاذن غاية لعدم الكلام) والجهر ياتى قبل الغاية ومنتهية بعد ما لا يجهت بالكلام بعد انتهاء الجهر اما حتى فيكون الغاية تظاها وأما الاذن فالاصل فيها انها لا تستثنى وتستعمل للامطر والغاية اذا تعذر الاستدانة لمصلحة بين ما هو ان حكم كل

ولو عرفت فعلى باقية (بخلاف لا عسكن) اولاصور من (شهر افان التعيين اليه) والفرق أن ذكر الوقت فيما يتناول الابد لا يخرج ما وراءه وفيما لا ياوله لانه متوالية في (حلف لا يتكلم فقه القرآن أو سجع في الصلاة لا يجهت) اتصافا (وان فعمل ذلك خارجها حيث على الظاهر) كما رجحه في الجهر ويرجح في الفتح عدمه مطلقا لا عرف وعليه من غير تفصيل بين عقد الجهر بالعربية أو بالفارسية وان ظاهر المذهب التفصيل الذي ذكره القدروري لأن معنى الايمان على العرف وفي العرف المتأخر لا يسمى التسبيح والقرآن كلاما حتى انه يقال لمن يسبح طول يومه الحمد غير أن يسبح اليوم بكلمة اه فتقول الشارح مطاوعة في سواء كانت الجهر بالعربية أو بالفارسية (قوله وعليه) أي على عدم الحديث (قوله الدرر والمنتقى) أي جرى عليه صاحبهما (قوله عن التهذيب) هو لانه لا يسمى (قوله وقواه) أي قوى ما في الفتح والاولى تقديم هذه العبارة على قوله بل في الجهر (قوله ويقاس عليه) أي على ما في التهذيب وهذا الصاحب المهر وعبارته عن التهذيب وكذا لا يجهت اذا قرأ الكتاب ظاهرا وباطنا في عرفنا وهو ظاهر في اختصاص الكلام بما يعتد به في العرف من كلامه فلو قرأ كتاب فقه أو نحو لم يجهت وعلى هذا ينبغي أن لا يجهت بالتمام درس ما اه قال الجوهري وفيه نظر (قوله لكن يعكر عليه) أي على هذا القياس والاستدراك لصاحب النهار أيضا قوله وأما الشهر) بيان ما في الفتح (قوله فيجوز به) أي في عين عدم الكلام (قوله فقبه المنظوم أولى) أي كالدروس فيجوز به فالتقاس غير مسلم وهذا هو سر قوله فتأمل (قوله اليوم) ذكره اتفاقا (قوله حديث) لانهم من القرآن ومنكر قرأيتها بكفر (قوله والا لا) أي الا ينوما في الخيل بأن نوى غيرها ولم ينو أصلا (قوله لانهم لا يريدون به القرآن) بل التبرك ولو وقع الخلاف في قرأ ينو والاولى أن يؤثت التعدير (قوله به يعني) هو قول أبي يوسف وفرق محمد فقال المقصود من قراءة كتاب فلان فهم ما فيه وقد حصل والمقصود من قراءة القرآن عين القراءة اذا الحكم متعلق به ويجوز عنه بقرائة سطر من كتاب فلان لا ينصف سطر قال الحلبي وهو الموافق للعرف (قوله حالف لا يكلم فلانا اليوم) هذا المثال غير صحيح لان الحكم فيه أن الجهر على باقي اليوم قال في البصر فان قال في بعض اليوم واقه لا أكلمك اليوم فالجهر على باقي اليوم فاذا غربت الشمس سقطت الجهر اه والذي مثل به في الكثرة كعامة المتن يوم اكلم فلانا على الجديدين اه وسما جديدين لتعدد هادئما (قوله لقراه) أي الخاطب (قوله به في لائتد) وهو الكلام والكلام فعل اللسان (قوله فتم) أي الليل والنهار (قوله لانه الحقيقة) أي لان النهار حقيقة اليوم وهو مستعمل فيه أيضا واطلق المصنف في تصديقه فشمع الديانة والقضاء وعن أبي يوسف انه لا يصدق قضاء جهر (قوله فهو على الليل خاصة) كانه بارفانه على ياض النهار خاصة (قوله لعدم استعماله مفردا) أشار به الى الجواب عما أورده بعضهم من قول الشاعر وكأحبنا كل بيضا شحمة • اما لي لا قينا جذاما وحسيرا • سقيناهم كأسا سقونا بمنزلة • ولكنهم كانوا على الموت أصدرا • فلن الليالي تكونها جمعت الايام وكلامنا في الليلة المفردة منع وذكره الحلبي (قوله أو قبل اذنه) أي في المناياين الاخيرين بقوله ولو بعد ما لا لا اولى افراد الضمير لان العطف بأو (قوله به لانه الندوم والاذن غاية لعدم الكلام) والجهر ياتى قبل الغاية ومنتهية بعد ما لا يجهت بالكلام بعد انتهاء الجهر اما حتى فيكون الغاية تظاها وأما الاذن فالاصل فيها انها لا تستثنى وتستعمل للامطر والغاية اذا تعذر الاستدانة لمصلحة بين ما هو ان حكم كل



واحد من الاستثناء والنسب والقبالة بخلاف ما بعده بجر (قوله سقط الحلف) أي لفوات محل البر وهذا بخلاف  
 حكم الشرط الاتي (قوله لانه لو قدمه) أي مع حذف الشرط الذي هو ان كلمته كما يدل عليه قوله فقال امرأته  
 طالق الا ان يقدم زيد والشراح تبس في هذا التعبير صاحب النهروا حسن منه تعبير صاحب البحر حيث قال قيد  
 بالشرط لانه لو قال أنت طالق الا ان يقدم فلان لا تطلق انه حلي (قوله بل للشرط) فان قدم فلان لا تطلق  
 وان لم يقدم حتى مات فلان طالقت (قوله لان الطلاق مما لا يحتمل التأني) لانه متى وقع في وقت وقع في جميع  
 الاوقات أي فلان لم تكن الاغاية لانها فوقت (قوله فلا تطلق بقدمه بل بموته) وهذا لان معنى أنت طالق الا ان  
 يقدم زيد ان لم يقدم زيد فانت طالقت طالقت كما سرح به في البحر قال قدم لا تطلق وما دام حيا لا تطلق لان العين مطلقة  
 فان مات تحقق شرط الحنث فطلقت اه حلي (قوله وفات القاية) بان صارت غير متأنية (قوله بطل العين)  
 لعدم إمكان البرؤذ كرا النصير لتاويل العين بالقسم (قوله كلمة ما زال الخ) فو قال وان لا اكلمه مادام عليه هذا  
 اللثوب وما زال أو ما كان فكله بعد ما نزع وابسه لا يحنث بخلاف ما لو قال لا اكلمه وعليه هذا اللثوب فنزعه  
 وابسه فكله حنث لانه ما وقت بل بقيد بصفة قضي العين ما بقيت تلك الصفة أو ما السوء من العبر (قوله فلو  
 حلف لا يفعل الخ) ونحو هذا الحلف لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة فخرج الأمير  
 الى بلدة أخرى لا صطاد الحالف قبل رجوعه أو بعده لا يحنث في عينه ولو حلف لا يدخل دار فلان مادام  
 فلان في دار فلان ثلاثاً ما علم ثم عاد ودخل الحالف لا يحنث في عينه بجر وفيه من باب العين في الضرب والقتل عن  
 الوقعات حلف لا يشرب النبيذ مادام بمشارع سنار في بخاري ثم عاد وشرب لا يحنث الا اذا عني بشو له مادام  
 بخاري أن تكون بخاري وطنه اه أي فتعمل نيته لانه شديد على نفسه والظاهر أن يقال كذلك في الباقي  
 (قوله لا يحنث بأكل باقيه) الذي يظهر تقييده بما اذا كان يملكه أكله وقد تقدم ما يدل على ذلك أبو السعود وقيل  
 قدم المؤلف فقلع عن البحر ما يدل عليه حيث قال الاصل فيما اذا حلف لا ياكل معناه أكل بهضه أن كل شيء  
 يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على كله والاغلى بهضه اه (قوله وكذا الا فأرقت حتى تقضي  
 حتى اليوم) أي ونيته أن لا يتركز ومعه حتى بهطيه حقه بجر (قوله لا يحنث بمعنى اليوم) أي والحال أنه لم يمارقه  
 (قوله بل يمارقه بعده) كذا وقع في البحر ومثله اذا فارقته في اليوم قبل قضاء حقه لانه لم يفعل المحلوف عليه  
 (قوله ولو قدم اليوم) بأن قال لا فأرقت اليوم حتى تعطيني حتى قضى اليوم ولم يمارقه ولم يبطه حقه لم يحنث  
 وان فارقته بعد مضى اليوم لا يحنث لانه وقت للفراق ذلك اليوم بجر (قوله وان فارقته بعده) عطف على محذوف  
 تقديره هذا اذا لم يمارقه بعده كمادات عليه عبارة البحر وليس التقدير هذا ان فارقته في اليوم كما فهم الخليل لانه  
 اذا فارقته في اليوم فان قضاء حقه فيه لا يحنث والا حنث كما أفاده هو (قوله أو ظهر شهود الخ) أي ولو بعد الجز  
 قبل التحليف (قوله لا يكلم عبده) مثال لاضافة الملك وقوله أو عرسه هو ونحوه مثال لاضافة غير الملك (قوله  
 ان زالت أضافته الخ) لافرق في هذه المسائل في الزوال بين أن يكون الى الحالف أو لا كذا في الذخيرة (قوله بيع  
 أي فيما يباع كالعبد والدار والنوب والطعام والداية (قوله أو طلاق) في العرس (قوله أو عداوة) في الصديق  
 (قوله وكلمه) الاولى أن يقول وفعل المحلوف عليه ليم دخول الدار (قوله أشار اليه بهذا أولاً) أي اذا لم يشرا اليه  
 ولانه عقد عينه على فعل واقع في محل مضاف الى فلان فيحنث مادامت الاضافة باقية وان كانت متعذرة  
 بعد العين ولا يحنث بعد زوالها لعدم شرط الحنث وأما اذا أشار اليه فلان العين فقدت على عين مضافة الى فلان  
 اضافة ملك فلا تبقى العين بعد زوال الملك كما اذا الم عين وهذا لان هذه الاعيان لا يقصد هجرانها لذواتها بل لعين  
 في ملاكها والعين تتقيد بمقصود الحالف ولهذا تتقيد بالصفة الحاملة على العين وان كانت في الحاضر على  
 ما ينما من قبل وهذه صفة حاملة على العين فتقيد بها فصار كأنه قال مادام ملكك فلان نظر الى مقصوده كذا  
 في التبيين ولم يذكر المصنف حنثه بالتعبد والحكم انه اذا لم بشر حنث بالتعبد وان أشار لا يحنث به كما في الكراهة  
 حلي (قوله على المذهب) مقابل المذهب في العبد رواية ابن سماعة أنه كالصديق وفي الدار قول محمد انه عند  
 الإشارة إليها يحنث ولو زالت الاضافة لان الاضافة للتعريف والإشارة بالمع منها تكونها فاطمة للشرية  
 فاعتبرت ولغت الاضافة فصارت كالصديق والمرأة (قوله لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار) فانه يباح  
 في الاسواق كالحمار فالظاهر أنه ان كان منه أذى اغاى قصد هجران سيده بجرانه بجر (قوله لا الدار) هذا المعلوم

(وان مات زيد قبله ما سقط الحلف) قيد  
 بتأخير الجزء لانه لو قدمه فقال امرأته  
 طالق الا ان يقدم زيد لم يكن الاغاية بل للشرط  
 لان الطلاق مما لا يحتمل التأني فلا تطلق  
 بقدمه بل بموته (كما لو قال) لقبره (واقفه  
 لا أكلمك حتى يأذن لي فلان أو قال لغيره  
 واقفه لا فأرقت حتى تقضي حتى) أو حلف  
 ليوفيه اليوم (فمات فلان قبل الاذن أو  
 برئ من الدين) فالعين ساقطه والاصل أن  
 الحلف اذا جهر بل بعينه غاية وفات القاية  
 بطل العين خلافاً للتأني (كلمة ما زال وما دام  
 وما كان غاية منتهى العين بها) فلو حلف  
 لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج من بخاري  
 وجع ففعل لا يحنث لانتهاء العين وكذا  
 يأكل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع  
 فلان بعضه لا يحنث بأكل باقيه (قوله  
 العين يبيع البعض وكذا الا فأرقت حتى  
 تقضي حتى اليوم أو حتى أقدمه الى  
 السلطان اليوم لا يحنث بجر اليوم وان  
 بمشارقته بعده ولو قدم اليوم لا يحنث الى  
 فارقته بعده بجر وكذا لو لم يجره الى  
 باب القاصي ويحمله فاعترف بالخمس وظهر  
 شه ودسقط العين لتقيد به حتى جهة المعنى  
 بجمال أنكره كما يجب في باب العين في  
 العرس (وفي) حلفه (لا يكلم عبده) أي  
 عبده فلان (أو عرسه أو صديقه أو لا يدخل  
 داره) أو لا يلبس نوبه أو لا يأكل طعامه  
 أو لا يركب دابته (ان زالت أضافته) يبيع  
 أو طلاق أو عداوة (وكلمه لم يحنث في العبد)  
 ونحوه مما يحل لان العبد ساقط الاعتبار  
 (أولاً) على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار  
 عند الاحرار فكان كالنوب والدار (وفي  
 غيره) أي في تكليم غير العبد من العرس  
 والصديق والدار



من قوله سابقا وهو مما يملك كالأدار (قوله فتكون الأدار مسكونا عنها) أي سكنت عنها المصنف ولم يبين لها حكم  
وهذا بعد تخصيص الغير بغير الأدار ولوعم أهمها لأن المصنف ذكر الأدار وغيرها أولا وخص المصنف بتحكمه وذكر  
الغير من باقي الصور حكما فتكون الأدار داخله في الغير لولا هذا التخصص (قوله بالطريق الأولى) وجه الأول  
أن الحكم وهو عدم الحث بعد زوال الإضافة في العبد مطلق أي سواء أشار أولا وهو عاقل عكس كراهته لذاته  
فالأدار هذا الحكم لكونها لا تعقل ولا تعادي لذاتها أولى (قوله فتنبه) أشار به إلى أن ما في المصنف من التعميم  
غير مناسب (قوله أو عين) بأن ذكر اسمه وقال لا أكلهم صديق زيدا (قوله حث) أي به في المحلوف عليه بعد  
زوال الإضافة كما هو موضوع المثلة ولا يثبت بالتجديد كما في الحلبي عن الكثر قال في البحر والحاصل أنه إذا أضاف  
ولم يشتر لا يثبت بعد الزوال في الكل لا تقطاع الإضافة ويثبت في المتجدد بعد الإيم في الكل لوجودها وإذا أضاف  
وأشار فانه لا يثبت بعد الزوال والتجديد أن كان المضاف لا يقصد بالمعاداة والاحتث ثم ذكر أن ما في المتن أنه هو  
عند عدم النية وأما إذا نوى شيئا فهو على ما نوى لأنه محتمل كلامه (قوله بأن اشترى عبد الخ) هذا لا يظهر لأن  
قوله وحث بالتجديد مطبوع له والأول هو أنما هو في حكم غير العبد لكن الحكم مسلم (قوله الطيلسان) معرب  
تيلسان أبدلوا التاء منه طاء من لباس العجم مدحور أسود لحته وسداه صوف نهر ووزنه فيعلان بفتح الفاء والعين  
وقيل بكسر العين أبو السعد وثبت أنه عليه الصلاة والسلام تطيلس عند أرادة الهجرة حين خرج من بيته إلى  
بيت أبي بكر في الظهيرة للاختفاء (قوله مثلا) فلو قال لا أكلهم صاحب هذه الأدار وهذا الطعام فالحكم كذلك مع  
عن الذخيرة (قوله لأن الإضافة للتعريف) وذلك لأن الإنسان لا يعادي لأجل الثوب بل يعادي فيه فيراد الذات  
نقابة وفيه أنه يجوز أن يكون الثوب حريرا فيعادي لذلك جوي من البرجندى (قوله ستة أشهر) سواء كان  
في الألبان أو في البحر (قوله من حين حلقه) بخلاف قوله لا صوم من حين أوزمانا فإنه أن يعين أي ستة أشهر  
شاء فتح (قوله لأنه الوسط) وذلك لأن الخبر يذكره في الساعة قال تعالى فسبحان الله حين تدعون أي ساعة  
تدعون ويطلق على أربعين سنة ويطلق على ستة أشهر قال تعالى توفي أكلها كل حين قال ابن عباس هي ستة أشهر  
والمراد بالحين أربعون سنة ويطلق على ستة أشهر قال تعالى توفي أكلها كل حين قال ابن عباس هي ستة أشهر  
فجعل عليه لأنه الوسط وخبر الأمور واسطها ولأن اللفظة لا يقصد الامتناع عنها بالحين للقدرة على الامتناع  
بدونها وأربعون سنة غزلة الأبد ومن يؤمل أن يعيش أربعين سنة ولو قصد ذلك لاطلاق في عيونه ولما ذكر الحين لأنه  
يتأبد عند الإطلاق فتعين ما عيناه والزمان يستعمل استعمال الحين يقال ما رأيتك منذ حين ومنذ زمان  
ويستوى فيه المعرف والمنكر لأن ستة أشهر لما كانت معهودة انصرف المعرف إليها من التيقن بقليل زيادة  
(قوله أي بالنية) أي يصح بالنية ما نواه وبين الشارح تفسير الضمير أن الضمير عائد على النية التي تضمنها نوى فهو  
من قبيل مود الضمير على مرجع مودى متضمن في لفظ متأخر لفظا متقدما رتبة لأن الأصل ما نواه كائن بها اه  
حلبي (قوله إلى مادون النصف) تبع في هذا التعبير صاحب البحر فلهذا البدائع والمناسب أن يقال إلى النصف  
بدليل جعلهم اليوم الخامس عشر آخر الأول وعبارة القهستاني سائلة من هذا حيث قال وأول الشهر من  
اليوم الأول إلى السادس عشر وآخر الشهر منه إلى الآخر إذا كان تسعة وعشرين فإن أوله إلى وقت الزوال  
من الخامس عشر وما بعده آخر الشهر وأول اليوم إلى ما قبل الزوال حلبي وظاهر ما في الهندية أنهم يقولون  
فانه حال عن الأصل أول الشهر قبل أن يمضي نصفه وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لو قال لا أكلهم فلانا آخر يوم  
من أول الشهر وأول يوم من آخر الشهر تناول الخامس عشر والسادس عشر (قوله صلح الخامس عشر الخ) لف  
ونشر متوش (قوله والصيف الخ) في الهندية عن الوقائع تكلموا في معرفة الصيف والشتاء واختار أنه  
أن كان الخائف في بلد لهم حساب بمعرفة به الصيف والشتاء بحساب مستقر ينصرف إليه والافأول الشتاء  
مليحناج الناس فيه إلى لبس الخشو والفرو و آخر ذلك ما يستغنى الناس فيه عنهم والفواصل بين الشتاء  
والصيف إذا استغنى ثياب الشتاء واستغنى ثياب الصيف والربيع من آخر الشتاء إلى أول الصيف والخريف  
من آخر الصيف إلى الشتاء لأن معرفة هذا أسير للناس اه (قوله هو العمر) أي ما ذكر من الدهر والابد  
العمر ولا فرق في الأبد بين تعريفه وتنكيره كما في البحر (قوله عند عدم النية) أما إذا نوى فتعمل نيته (قوله ودهر  
منه كسر) هذا هو الصحيح خلافاً لما قال أن الاختلاف في المعرف أيضا (قوله لم يدرك) أي لم يعله إلا ما لم

لأنه الاتكامل فتكون الأدار مسكونا عنها العلم  
بأنها كالعبد بالطريق الأولى فتنبه (أن  
أشار) بهذا أو عين (حث) لأن الحزب  
لذاته (والا) يشترى عبد (لا) يثبت  
(وحلقه عليه) بأن اشترى عبد (الطيلسان)  
وهو العين (لا يكلم صاحب هذا الطيلسان)  
فكلمه بعد ما فاعه حث (لأن  
الإضافة للتعريف ولذا أوكس المشتري لم  
يكنث (الزمان والحين) ومنكرهما سنة  
من حين حلقه لأنه الوسط (وبما) أي  
بالنية (مانوى) فيها على الصحيح بدائع  
(وغزلة الشهر) ورأس الشهر أو ليلة منه  
(على) أي قوله إلى مادون النصف وآخره  
إذا مضى خمسة عشر يوما فلو حلف أن يصوم  
أول يوم من آخر الشهر وآخر يوم من أول  
الشهر صام الخامس عشر والسادس عشر  
والصيف من حين انتهاء الخشو إلى لبس خد  
الشتاء بدائع (و) في حلقه لا يكلمه (الدهر  
والابد) هو (العمر) أي مدة حياة الخائف  
عند عدم النية (ودهو) منكر (لم يدرك) أي لم يعله إلا ما لم  
هو الحين



كلها دين فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء لانه فوى حقيقة كلامه كذا في الزبادات وظاهره انه لا يحنث  
 بواحد في الكل اه (قوله لان المنع لعنى في هؤلاء) قال في البحر الفرق ان في الفصل الاول المنع للمعنى في هذه  
 الاشياء فتتقدم اليقين باعيان منسوبة الى فلان ولقد ذكر النسبة باسم الجمع واقل الجمع ثلاثة اثنان في الفصل الثاني  
 المنع لعنى في هؤلاء فتعلقت باعيانهم وصارت تقدير المسئلة لا اكلام هؤلاء فالحكم الكل لا يحنث اه حلي قلت  
 وهو مخالف للعرف فان اظهر يريدون عدم الكلام مع اى زوجة منهم ومنع من كان له صداقة مع فلان (قوله  
 فان كان يعلم به حث) لانه حث علم انه لم يكن الا واحد فقد اطلق الجمع واراد الواحد مجازا اه حلي (قوله  
 والا لا) اى وان كان لا يعلم لا يحنث لانه لم يرد الواحد فثبت اليقين على الجمع (قوله والحق في النهر الاصدفاء  
 والزواج) اى بالاختلاف في التفصيل المذكور (قوله كفى الاشياء) اى واماها \* والثانية وقف على اولاده  
 وليس له الا واحد بخلاف بنه \* والثالثة وقف على آثاره المقيمين في بلد كذا فليست منهم الا واحد \* والرابعة  
 حلف لا يأتى كل ثلاثة اربعة من هذا الحب وليس فيه الا واحد اه حلي وفي الثانية كلام ذكره المصنف في شرحه  
 عن قاضي خان حمله ان انظر اولادى وبني سواء وانه اذا كان له ولد واحد كان النصف له والنصف للفقراء  
 (قوله فيقع على الواحد اجماعا) يعر على اجماع ما ذكره صاحب الذخيرة من الاختلاف في الرجال  
 والعبد فقال فعند عامة المشايخ يحنث بالواحد وصرفه بعضهم الى كل الجنس اه فافى فرق بين النساء والرجال  
 ويمكن الجواب بأنه لما كان الصنف الى كل الجنس خلاف ما عليه عامة المشايخ نزل منزلة المدم افاده أبو السعود  
 (قوله لا تصرف للمهر) يشير الى أنه لو ذكرها منكرة لا يحنث الا بثلاثة اموال السعد (قوله والا فلا الجنس)  
 وهو الحقيقة وهي تصحق في فرد (قوله ولو نوى الكل) اى كل الاطعمة والنساء والياب التي في الدنيا وانظر هذا  
 مع قولهم أنه اذا حلف على ما لا يترك في مجلس ينصرف الى بعضه ما يجب بأن ذلك في اليقين على المعين ولا تعين  
 هنا (قوله صح) اى ديانته على الظاهر قال في النهر في مسألة ان أكلت أو شربت ونوى معينا لا يصدق ولو ضم  
 طعاما أو شرابا أو ثوبا دين اذا قال عنت شيأ دون شئ مانعه قبله يكون معينا لوفى الكل حتى لا يحنث أصلا  
 صدق قضاء قال في المحيط - ان لا بأس بكل طعاما أو لا يشرب شرابا من جميع الاطعمة أو جميع مياه  
 العالم صدق قضاء والمذكور في الكشف الكبير أنه يقع على الأدنى لانه هو المتيقن به فان نوى الكل حتى لا يحنث  
 أصلا صحته ينه فيما بينه وبين الله تعالى وهو الظاهر لان فيه تخفيفا على نفسه اه والظاهر ان هذا يجري  
 في لفظ الجمع والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### باب العين في الطلاق والعناق \*

(قوله الاصل فيه) اى في مسائله اى بعضها (قوله ولدى حق غيره) فتتقضى به الهذة والدم بعده نفاس وأمه  
 أم ولد ويقع به المطلق على ولادته (قوله لا فى حق نفسه) فلا يسحق ولا يفسل ولا يصل عليه ولا يستحق الارث  
 بنو الوصية ولا يبعث اه حلي وفي بعضه نظروا سابقا مثال هذا الاصل في قوله ان ولدت فانت كذا حث باليت  
 بخلاف فهو حر (قوله اسم لفرد سابق) المعتبر في تحقق الاخرية وجود سابق بافعل وفي الاوليه عدم تقدم غيره  
 عليه لا وجود آخر متاخر عنه كمال ولو قال المصنف والاول اسم لفرد لم يتقدمه غيره مكان أو ضح (قوله والاخر)  
 بكسر الخاء (قوله لفرد بين العددين المتساويين) كالسابقين ثلاثة والنساء من خمسة ولم يثبت المصنفه كالكنز  
 (قوله بأحدهما) هكذا في نسخة بالثنية وفي نسخة بضمير الجمع وهي الاولى لان المتقدم اثنان ثلاثة فلو قال آخر  
 امرأه أن تزوجها طلق تزوج امرأته ثم أخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم ماتت طلقت التي تزوجها مرة لان التي  
 أعاد عليها التزوج انصفت بكونها أولى فلا تنصف بالآخرية للتضاد كما لو قال آخر عبد أضرب به فهو حر تضرب  
 عبد آخر تضرب آخر ثم أعاد تضرب على الاول ثم مات عتق المضروب مرة بجر (قوله ولا كذلك الفعل) اى انصافه  
 بالاولية لا ينافى انصافه بالآخرية (قوله لمدمة) اى عدم التناهي وهذه العبارة تصيد أنه فعل واحد انصف بهما  
 بقوله لان الفعل الثاني غير الاول فيد أن المصنف بأحد ما غير المصنف بالآخر وهو كذلك فالتصنيف بأحدهما  
 سواء كان اجماعا أو فعلا لا يحنث بالآخر (قوله مرتين) ظرف للمتروجة لا لطلقتاه اه حلي (قوله وقد وجد) قال  
 القسيمي في وفيه تأمل اه ولعل وجهه أن السابق يقتضى لاحقا ولم يوجد ولو قال لان الاول اسم لفرد لم يتقدمه  
 غيره مكان أو ضح كما مر (قوله أصلا) اى لا في العبد بن ولا في العبد أما الاول فخلافا له السابق وعلة الثاني عدمه

ولو كانت بينه على زوجته أو اصدفاته  
 أو اوتوه لا يحنث مالم يكلم الكل) عا-  
 لان المنع لعنى في هؤلاء فتعلقت باليدين  
 باعيانهم ولو لم يكن له الا أخ واحد فان كان  
 يعلم به حث والا لا كفى الواقعة والحسنى  
 في النهر الاصدفاء والزواج قلت وهي من  
 كذا في الا ربع التي يكون فيها الجمع  
 كذا في الاشياء وأما الاطعمة  
 والياب والنساء فيقع على الواحد اجماعا  
 لانهم افاضوا المصنف للمهر ان أمكن والا  
 فليس ولو نوى الكل صح  
 \* (باب العين في الطلاق والعناق) \*  
 الاصل في بن الولد الميت ولدى حق غيره  
 لا فى حق نفسه مؤن الاول اسم لفرد سابق  
 والاخر لفرد لاحق والوسط لفرد بين  
 العددين المتساويين وان المصنف بأحدهما  
 لا يحنث بل لا يخلقه فى ولا كذلك الفعل  
 لعدمه لان الفعل الثاني غير الاول فلو  
 قال آخر تزوج أن تزوج فالتى تزوجها طلق  
 طلقت المتروجة مرتين لانه جعل الآخر  
 وصفا للفعل وهو العقد وعقدها هو الآخر  
 (اول عبد اشتريته حر فاشتري عبد اعنتي)  
 لما مر من الاول اسم لفرد سابق وقد وجد  
 (ولو اشتري عبدين معا ثم آخر ظلام حتى  
 اصلا) اهلم الفردية









من الصدق وسكت عن اشتراط كون العلم خاليا عن العظم والتظاهر اشتراطه لانه عند الطه لا يقال له اعلام ثم  
رايت في الهندية ما وافقه وذلك بخلاف الاخبار (قوله والكذب لا يفيد) وذلك لان العلم الجزم المطابق  
لواقع والكذب لا مطابقة فيه (قوله قاعدة النية الخ) مبتدأ وخبر والمراد بالنية الكفرية عن بين أظهره أو  
افطار في صوم أو قتل حيوي (قوله كالشراء) انما كان الشراء على العتق لانه عليه الصلاة والسلام يجعل الشراء  
سبيلا للاعتاق قال عليه الصلاة والسلام لن يجرى ولد ولد له الا أن يجهده مملوكا فيتبريه فيعتق أي يفتني الأب  
عند ذلك الشراء اذا فعل اذا عطف على آخره بالفاء كان الثاني ثابتا بالاول كسقاء فأرواه وأطعمه فأشبعه (قوله  
مثلا) يستغنى عنه بالكاف (قوله لانه جبري) اذ يدخل في ملك الوارث بغير اختياره حتى لو قال استغنى عني  
من فلان لا يسهط وذلك لعدم الاختيار له فلا تصح نيته (قوله ريق المعتق كامل) بأن لم يسهط العتق بوجه (قوله  
بأن لم تقارن العتق) صادق بعدم النية أصلا وبوجدها متقدمة على عتقه (قوله كاتم الولد) انما قصص ريقها  
لاستحقاقها بالولادة العتق ويأتي (قوله ثم قرع عليها) أي على القاعدة المذكورة (قوله فصنع شراء أبيه للكفارة)  
ظاهر أن المراد بالاب أصله فيشمل الأم أيضا دلالة وكان الاتي بهذه المسئلة وما بعدها فصل للكفارة نهر وقال  
أبو السعود انما قيد بالاب اعلم الحكم في كل ذي رحم محرم بالاولى (قوله للمقارنة) أي لمقارنة نية الكفرية على  
العتق وهو الشراء (قوله لا شراء من حلف بعتقه) بأن يقول لعبد غيره ان اشتريتك فانت حر فاشترته فأوباه  
العتق عن كفارته وانما لم يصح لأن هذه النية يشترط قرانها له العتق وهو العيب والفرص أنه لم ينو عند ما شرته  
حتى لو قال هو حر يوم اشترته يريد به عن كثرة يفتي صح وأجزأ عن الكفارة اه ملخصا من النهر (قوله لعدمها)  
فان عتقه العتق هنا العيب وهو متقدم على الشراء (قوله عاتق متقها عن كفارته) بأن يقول لامة الغير التي  
استولدها بشكاح ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يمين فانه عاتق ولا تجزئه عن الكفارة أما العتق فله وجود  
الشرط المذكور في العيب السابقة وهو الشراء وانما عدم الاجزاء عن كفارة العيب فلا نالما استحققت العتق  
بالاستيلاء لقوله صلى الله عليه وسلم أعتقها ولدك هالم يكن كل العتق مضافا إلى الشراء لان الاستيلاء له العتق  
من وجهه والواجب عليه عن كفارة العيب فلا تحرير كامل لا تحرير من وجهه دون وجه اه اتفاق وانما قيد  
بتعلق عتق أم الولد للفرق بين تعلق عتقها عن الكفارة وتعلق عتق غيرها عنها الا احتراز عن تعبير عتقها  
بمعنى الكفارة فقد مر في الظاهر أنه لا يجوز أيضا (قوله بخلاف ما اذا قال لقتة) الذي في المتن الذي شرح عليه  
المصنف جده ما اذا قال لقت وهو الاول لانه لا يتولى فيه المذكور والمرد وغيرهما (قوله حيث تجزئه عنها) لأن  
حزنها غير متحققة بجهة أخرى بل قد فارت النية العيب وهو العتق منع (قوله كاتهاب الخ) أي كاتهاب قريبه  
قال في التبيين وعلى هذا الوجه له قريبه أو تصدق عليه به أو وصى له به فقبل ما وباع الكفارة بخلاف ما اذا  
ورثه فانه جبري وليس له فيه صلح ولا اختيار اه وكان على الشارح أن يقول بعد قول المتن فصنع شراء أبيه  
للكفارة وكذا اذا وحب له أو تصدق عليه به أو وصى له به ما وباعه القبول اه حلي (قوله لما تروى) أي من أنه جبري  
وانما عزاه الى الزبلي إشارة الى أنه منصوص لاهل المذهب ولعدم وقوف صاحب الجبر عليه قال ولم أدره منقولا  
صريحاً وكلامهم يفيد دلالة (قوله ان تسربت أمة الخ) التسري تعقل وهو اتخاذ السرية والسرية ان كانت  
من السرور لكونها تسرياً من هذه النية وبسر هو بها أو من السرية وهو السيادة فضم بينهما على الأصل الا أنها  
على الاول قلبت الرأى الثانية بما كان يقال في تظنيت تظنيت وان كانت من السر بمعنى الجماع أو بمعنى ضد الجبر فلتأني  
قد غنى على الزوجات الحرائر فضمهما من تغييرات النسب كما قالوا دهرى بالضم في النسبة الى دهر وسهل بالضم  
في النسبة الى السهل من الارضين (قوله لمصادفتها الملك) قال في النهر لان العيب انصرفت في حقها لمصادفتها الملك  
(قوله لا يفتق من اشتراها وتسراها) عندنا وهو قول الاثمة الثلاثة وقال زفر نفق ووجه عدم العتق فيها  
أن التعلق انما يصح في الملك أو مضافا اليه وهذه الجارية المشتراة لم تكن مملوكة حال التعلق ولم يصف عتقها الى  
الملك لانه لم يقل ان ملكك جارية وتسرتها فانت أمة (قوله وبشيت التسري بالخصين) وهو ان يترتبا بتأنيبها ويغضها  
من الخروج أفاده مسكين (قوله والله الوطء) فلو حصنها وأعتها لجماع الا أنه لم يجعلها لم تنق قدسهم  
فانهم اغفلوا التنبه عليه نهر (قوله وشرط الثاني عدم العزل) أي مع الشرطين المذكورين قال في النهر وهذا  
الثاني ان لا يعزل ماع مع ذلك قلنا ما دة الاشتاق سواء اجتبرت من السرور وما يرجع الى الجماع أو غير ذلك

والكذب لا يفيد بدائع فائدة (النية اذا  
فازت على العتق) الاختيارية كالشراء  
ولا بخلاف الارث لانه جبري (و الحال  
أن ريق المعتق كامل مع التكفير  
والا) بأن لم تقارن العتق أو فارتته أو الرق  
غير كامل كاتم الولد (لا) يصح التكفير ثم قرع  
عليها بقوله (فصنع شراء أبيه للكفارة)  
للمقارنة (لا شراء من حلف بعتقه) اه  
(ولا شراء مستولدة بشكاح عاتق غيرها)  
من كفارته بشرائها لقتصان ريقها بخلاف  
ما اذا قال لقتة ان اشتريتك فانت حرة  
كفارة يمين فانتسراها) حيث تجزئه  
للمقارنة كاتهاب ووصية ما وباعه القبول  
بخلاف ارث لما تزويج (وعتق قوله أد  
تسربت أمة فهي حرة من تسراها وهي  
ملكك حيثئذ) أي حين حلف لمصادفتها  
الملك (لا) يفتق (من اشتراها وتسراها)  
وبشيت التسري بالخصين والوطء وشرط  
الثاني عدم العزل فنع

لا تقتضي الازال فيها لان كلامها يقتضي دونه فاعلم في المفهوم واعتباره لادليل عليه اه (قوله واقاد  
 الفرق) أي بين ما ذكر وبين قوله ان شرعت أمة فهي حرة فاشترها لالاته (قوله بلامانع) أما في الأمة المشتراة  
 المتسرة وجد التسري وهو الشرط لكن منع من عمله مانع وهو أنه بالنظر اليه لم يقع في الملك ولا مضافا اليه (قوله  
 العصة) دليل على طلاق المكوحة بأي شرطان) والاولى زيادة وعقوبة العبد المملوك أما الاجنبية كالامة المشتراة  
 فلا بد من أن يكون مضافا الى الملك كان ملكك أو الى السبب كان نكحتك فأنت كذا (قوله فليحفظ) انما امر  
 بحفظه لوقوع الغلط فيه فان بعض من عامر صاحب البحر غلط ففاس دليل على الطلاق بالتسري على تعليق شرعيتها  
 على التسري بها (قوله كل مملوك لي حر) هذه المسائل الى آخر الباب ليست من الايمان لعدم التعليق فيها فالاولى  
 بها أبوها اه حلي أقول يمكن أن تكون من الايمان بوقوعها جزاء بأن يقول ان فعلت كذا فكل مملوك لي حر  
 وقس الباقي (قوله عتق عبده) أي القن أي وامره الفتح بدليل دخول امهات الولد وكذا في المدبرات حتى  
 لو نوى المدكور من هؤلاء لا يصدق قضاء كما افاده الشارح بعد قال في الهندية ويدخل تحته عبد الرهن والوديعة  
 والابق والمغصوب والمأذون سواء كان عليه دين أو لا وما عبيد المأذون اذا لم يكن عليه دين يعتقون بالنية عند  
 الامام وأبي يوسف ولا يدخل فيه المشترون وان فواستقصانا (قوله ويدين في نية المذكور) قال في التبيين ولو قال  
 اردت به الرجال دون النساء دين ديانة لا قضاء لانه نوى التخصيص في اللفظ العام وهذا بخلاف ما لو قال نويت  
 السود دون البيض أو اباعهم كمن حيث لا يصدق ديانة ولا قضاء لانه تخصيص بوصف ليس في اللفظ ولا عموم  
 لما لم يدخل تحت اللفظ فلا يعمل فيه نية التخصيص ولو قال نويت النساء دون الرجال لم يصدق لان المملوك حقيقة  
 للذكور دون الاناث فان الاتي يقال لها مملوكه لكن عند الاختلاف يستعمل فيهم لفظ التذكير عادة بطريق  
 التبعية ولا يستعمل فيهن عند انفرادهن فتكون نيته لغوا بخلاف ما اذا قال نويت الرجال خاصة حيث يستحق  
 ديانة لانه نوى حقيقة كلامه لكنه نوى خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء وكذا لو قال نويت غير المدبر لم يصدق قضاء  
 اه حلي (قوله للمكتم يدور رقة) فانطبق عليهم لفظ المملوك والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله  
 كالمكاتب) أي في أنه لا يدخل في المملوك لانه مثله في المرقوق أيضا لان كلا من الملك والرقي ناقص في عتق  
 البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرقوق اه حلي (قوله اهدم الملك يدا) أي في المكاتب واهذا الاصل  
 اكسبه ولا يجعل له وطا المكاتبه كما في البحر (قوله ان يعتق المكاتب) لان الرقي فيه كمال (قوله لام الولد)  
 لان رقتها ناقص بسبب الاستيلاء (قوله وكذا العتق والاقرار) يعني لو قال له يده هذا حر او هذا وعنه عتق  
 الاخر وله الخيار في الاولين وكذا لو قال فلان على قلب درهم أو فلان وفلان زمة خسمائة للاخير وله أن يجعل  
 الخسمائة الاخرى لاي الاخير شاء (قوله ولا يصح عطفه الخ) جواب عن ايراد السكال بأنه كما يصح العطف  
 على الاحاد المفهوم من هذه وهذه يصح على هذه الثانية وحينئذ لا يلزم الطلاق في الثالثة لان الترتيب حينئذ  
 بين الاول والثانية والثالثة معا (قوله لزوم الاخبار عن المثنى بالفرق) لان الخبر الاول مفرد فيقدر نظيره  
 آخر او يصل المعنى ههنا طاق أو ههنا طاق ولا وجه لتقدير طالقان لعدم ذكره في المعطوف عليه والاصل  
 أن يشتر في المعطوف ما هو في المعطوف عليه وهذا أحد جوابين لصاحب التنقيح وفيه أنه يجوز أن يقتدر الخبر  
 جنفي والدليل عليه المادة بقطع النظر عن الأفراد ويكون الحكم حينئذ كالحكم الاتي عند ذكر الخبر الثاني  
 والثالث الجواب الثاني أن قوله وهذا مفرغ لما قبله والكلام انما يتوقف قوله على وجود المغير وهو أوفيه يكون  
 من نفسه لا على ما ليس بغير وهو الواو والمفيدة انشريك في السابق عليهما وحينئذ ثبت التغيير بين الاول  
 والثاني بلا توقف على الثالث فصار معناه احداهما طاق ثم قوله وهذا يكون عطفًا على احدهما اه  
 (قوله وهذا اذا لم يذكر الثاني والثالث خبرا) صادق بعدم ذكر خبرا صلا وبذكر خبرا لثالث فقط بان يقول هذه  
 طالق وهذه وهذه طالق ذكره مسهك (قوله بأن قال هذه الخ) لم يذكر الاقرار كما اذا قال لهذا اتقدرهم  
 أو لهذا أو هذا اتقدرهم والظاهر أن الحكم كذلك (قوله حلف لا يساكن فلانا) محل هذه المسئلة باب اليمين  
 في الخسول والخروج والسكنى وقد هما الشارح بهنهما هناك اه حلي (قوله وبه يفتي) عله الشارح سابقا  
 بأنه لم يساكنه حقيقة (قوله ان لم تأت اليبلة حتى أضربك) أي فأنت حر مثلا (قوله حنت عند الثاني) لعدم  
 جبر الضرب المتصور فحسب كأنه يقول ان لم أضربك اليبلة بهد اتيناك فأنت حر ولم يوجد الضرب

(ولو قال ان تسربت أمة فأنت طالق أو  
 عتق جرت تسري بمن في ملكه أو من  
 اشتراها بعد التعاق طلقت وعتق) واقاد  
 الفرق بقوله (لوجود الشرط) بلامانع  
 لعصمة دليل على طلاق المكوحة بأي شرط كان  
 فليحفظ (كل مملوك لي حر) عتق عبده  
 ومدبره) ويدين في نية المذكور لا الاناث  
 (وامهات أولاده) للمكاتبهم يدور رقة  
 (لا مكاتبه الابانبة ومعتق البعض  
 كالمكاتب) اهدم الملك يدا وفي الفتح يغني  
 في كل مرقوق لي حر ان يعتق المكاتب لا ام  
 الولد الابانبة (هذه طالق أو هذه وهذه  
 طالق والاقرار) لان اولاد حيد المذكورين  
 وقد ادخلها بين الاولين وعطف الثالث  
 على الواقع منها فكلها كاحد كما طالق  
 وهذه لا يصح عطفه هذه على هذه الثانية  
 لزوم الاخبار عن المثنى بالفرق وهذا اذا  
 لم يذكر الثاني والثالث خبرا (فان ذكر  
 بأن قال هذه طالق وهذه وهذه طالقان  
 أو قال هذا حر وهذا حران) فانه لا  
 يعتق (احد ولا تطلق) بل يجزئ ان اختار  
 الايجاب (الاولى عتق) الاول (وحدده  
 وطلقت) الاولى (وحدها فان اختار  
 الايجاب الثاني عتق الاخيران) وطلقت  
 الاخيران) حلف لا يساكن فلانا فاسافر  
 الحالف فكن فلان مع اهل الحالف حنت  
 عنده لا عند الثاني وبه يفتي قال ابيد ان  
 لم تأت اليبلة حتى أضربك فاني فلم يضربه  
 حنت عند الثاني







البصر من الواقيات حلف أن لا يشتري من فلان فأسلم إليه في ثوبه حنت لانه اشترى مؤجلا اه قال الحلبي  
 واذا كان المسلم مسترياً يجب أن يكون المسلم اليه بائعاً اه فلا يحنثان الا بالباشرة (قوله والاقالة) قال  
 في الظهيرية باع عبده من رجل وسلم الى المشتري ثم حلف البائع أن لا يشتريه من فلان ثم ان المشتري اقال  
 البائع وقبل البائع الاقالة لا يحنث ولو كان الثمن ألف درهم فوفت الاقالة بمائة دينار أو أكثر من الثمن الاثنا  
 أو أقل حنت قبل هذا قوله ما على قول الامام فلا يحنث اكونها الاقالة على كل حال وحنثه فلا يحنث بفعل  
 المأمور قال السيد الحوى الوجه في ذلك للامام ما تقرران به بنى الايمان العرف وفي العرف لا يقال لمن اقال  
 مبيعاً أنه اشتراه قتيلاً اه وحنثه فاما ملاقه ليس على ما ينبغي بل الاولى حذف الاقالة (قوله قبل واتعاطى)  
 قال في البصر ولو قال والله ما اشتريت اليوم شيئاً وقد كان اشترى في ذلك اليوم شيئاً لكن بالنعاطى فقد قيل  
 يحنث في عيونه وفي مجموع الروايل وضع المسئلة في طرف البائع فقال اذا حلف لا يبيع الخبز فجاء رجل فأعطاه  
 دراهم لاجل الخبز ودفع اليه الخبز لا يحنث وذكر في شهادات القددوري ما يؤيد ما ذكر في مجموع النوازل فقال  
 لا يبيع من عاين ذلك أن يشهد على البيع بل يشهد على التعاطى والى هذا مال الماتريدي اه حلبي والذي  
 يفيد العرف أن التعاطى يبيع فلا يحنث فيه بفعله اه وروى (قوله والاجارة والاستجار) بأن حلف لا يبيع داره  
 فوكل من فعل ذلك أرحل لا يستأجر دابة فلان فوكل غيره أن يستأجره له منه لم يحنث (قوله كبركها في أيدي  
 الساكنين) أي فانه ليس اجارة ولو قال الساكنين ائقعدوا في هذه المنازل فهو اجارة بجر والظاهر من قوله  
 كبركها أنه تركها في أيدي الساكنين ولم يأخذ اجارة اه والا كانت حين ما بعدها (قوله وكأخذ اجارة شهر قد  
 سكنوا فيه) أي بعد الامين وأما قبل الامين فلا يتوهم (قوله بخلاف شهر لم يسكنوا فيه) بأن أخذهم بعد الامين  
 اجارة شهر محله أي فانه يكون اجارة ويحنث قال في النهر وأنت خير إن تعاطى اجارة شهر لم يسكنوا فيه ليس  
 الاجارة بالنعاطى فينبغي أن يجري فيه خلاف السابق اه أي في شراء التعاطى (قوله مع الاقرار) هذا  
 التقيد بالنظر لما اذا كان الصلح من المذمى عليه أما اذا كان من المذمى فلا يحنث مطلقاً قال في البصر وأطلق  
 في الصلح عن مال وهو قيد بأن يكون من اقرار لانه حينئذ يبيع أما الصلح عن انكار فهو فداء الامين في حق  
 المذمى عليه فيكون الوكيل من جانبه سفيراً محضاً فكان من القسم الثاني أي ما يحنث فيه بالباشرة والامر  
 ضلي هذا اذا حلف المذمى أن لا يصلح فلان من هذه الدعوى أو من هذا المال فوكل فيه لا يحنث مطلقاً واذا  
 حلف المذمى عليه ثم وكل به فان كان عن اقرار ولا يحنث وان كان عن انكار أو سكوت حنت اه حلبي (قوله  
 لانه مع الانكار) مثله السكوت كما أفادته العبارة السابقة والضمير في قوله لانه يعود الى الوكيل المعلوم من  
 المقام (قوله والقسمة) بأن حلف لا يقسم مع شريكه فوكل غيره أن يقسم معه لم يحنث (قوله والخصومة) أي  
 على المقتضى بأن حلف أن لا يخاصم شريكه فوكل من خاصمه لم يحنث وفي القهستاني تفسير الخصومة بمحوراب  
 الدعوى سواء كان اقراراً أو انكاراً اه وفي الاستقاضي الخصومة لغة الجدل وعرفاً الجواب بنعم أو لا وفسرها  
 الجوهري بالدعوى المصهية أو الجواب الصريح (قوله وضرب الولد أي الكبير) ذكر كان أو أنثى قال أبو السعود  
 وهو ظاهر في أن الاب ليس له تأديب ولده الكبير حتى لو فعل ما يوجب التعزير لا يتولى الاب ذلك بنفسه الا اذا  
 كان حال الباشرة انتهى عن المنكر ويؤيده ما صرحوا به من أنه اذا طلب الانفراد بالسكنى لم يملك الاب منه  
 الا اذا كان صبيح الوجه دفع الامار عن نفسه وانظر حكم ولد الولد هل هو كالولد قال الحوى ظاهر تعليل المسئلة  
 بقولهم لان منفعة الضرب عائدة اليه وهي التأديب فلم ينسب فعله الى الامر فيقتضى الحاقه به اه بتصرف  
 وفي القهستاني وضرب الولد صغيراً كان أو كبيراً أو عبداً أفره أو حرّاً وان حرم ضربه وان أمر به الاب الا اذا  
 كان معلماً كافراً كراهية المنية أو سلطاناً أو قاضياً كافياً الكافي وينبغي أن يدخل فيه المحتسب لجواز تعزيره  
 فن حل له ضربه مع أمر به فيحنث بالضرب ومن لا يحل لا يبيع فلا يحنث لان منفعة التأديب ترجع الى الولد  
 لا الى الموكل كافي الاختيار (قوله كالتقاضى) اذا وكل بضرب من يحل له ضربه مع أمر به فيحنث بفعله اه  
 حلبي وأدخلت السكاف المعلم والسلطان والمحتسب كأمير عن القهستاني (قوله لا يباشر هذه الاشياء) أي  
 المحلوف عليها التي ترجع الحقوق فيها الى الماقد (قوله ويقصد الحالف) فاذا قصد الحالف في الاشياء  
 السابقة أنه لا يفعلها بنفسه ولا بآمره صح واذا كان لا يباشر الشيء بنفسه عادة وحلف لا يفعله ونوى لا يفعل

والاقالة قبيل والتعاطى شرح وهبانية  
 والاجارة والاستجار) فلو حلف لا يبيع  
 وله مستغلات أجرتها امرأته وأعطته  
 اجارة لم يحنث كتركها في أيدي الساكنين  
 وكأخذ اجارة شهر قد سكنوا فيه بخلاف شهر  
 لم يسكنوا فيه ذخيرة (والصلح عن مال)  
 وسبقه بقوله (مع الاقرار) لانه مع الانكار  
 سفير (والقسمة والخصومة وضرب فميك  
 أي الكبير لان الصغير يملك كالتقاضى وان  
 التمهيد فيحنث بوكيله كالتقاضى وان  
 كان الحالف (ذا السلطان) كقاضٍ وشريف  
 (لا يباشر) هذه الاشياء بنفسه حنت  
 بالباشرة (وبالامر أيضاً) لتقيد الامين  
 بالعرف ويقصد الحالف (وان كان  
 يباشره ويقتضى اخرى اعتبر الاغلب)

نفسه الظاهر الصفة (قوله وقيل يعتبر السلطة) مقابل التفصيل الذي في المصنف (قوله والا) بأن كانت السلطة  
 بما لا يشترط انفسه لغيرها أو غير ذلك (قوله وفعل ما موره) لم يقل كما قال صاحب الكنز وما بحثت فيما الخ  
 يعني المباشرة والامر لانه لا يبحث بمجرد الامر بل لابد من فعل المأمور والمؤثر في الحدث الامر والفعل شرط فيه  
 ومعلوم أن المأمور بهم الوكيل والرسول (قوله والتوكيل به غير صحيح) أي والرسالة به جائزة فلا يعبر بالوكيل لخروج  
 الاستقراض من هذا النوع مع أنه منه وانما لم يصح التوكيل به لأن الوكيل اذا قال أقرضني مبلغ كذا لا يثبت  
 الملك الا للوكيل وان أضاف الاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا يقرض منك كذا أو قال أقرض فلانا كذا  
 كان رسالة أو أمر ولم يكن توكيلا ووجهه الزبني في الوكالة بأنه لا يجب دين في ذمة المستقرض بالامد بل  
 بالقبض والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير ونصح الرسالة في الاستقراض لأن الرسول مهيأ بالعارة ملك  
 المرسل فقد أمره بالتصرف في ملكه وصح التوكيل بالاقرض وبقبض القرض كأن يقول الرجل أقرضني ثم  
 يوكل رجلا بقبضه فانه يصح (قوله في النكاح) فلو حلف لا يتزوج فعقد بنفسه أو وكل فعقد الوكيل حث  
 ولو كان التوكيل قبل المين كما في التارخانية وكذا لو كان الحالف امرأه فلو اجبرت عن له ولاية الاجبار كما سبب  
 ينبغي أن لا تحت ولو تزوجه فضولي فان عرقه قبل المين لا يحتج بالاجازة مطلقا وبه يحتج بالاجازة القولية  
 هو المختار ولا يحتج بالقبض على ما عليه أكثر المشايخ وبقي نهر مخلصا (قوله لا الانكاح) أي لا غير فانه  
 لا يحتج في عينه الا بمباشرة نفسه قال في النهر ولو قال واقه لا تزوج فلانة فأمر رجلا فزوجها لا يحتج بخلاف  
 لا تزوج والفرق أنه في الاول لم يلحقه حكم ولحقه في الثاني وهو الحلف كذا في البرازية وغيرها وظاهر هذا  
 أنه لا فرق بين تزويج الامة والبنات الصغيرة وغيرهما وأنه باتفاق وفي القهستاني ما يفيد غير ذلك فانه قال وفيه  
 اشارة الى أنه لو حلف أن لا تزوج أمته أو بنته الصغيرة يحتج بنكاح الوكيل وعن محمد أنه لا يحتج كما لو كان  
 الخوف عليه ابنته وابنه الكبير اه (قوله والطلاق والعقاق) سواء كان بمال أو لا وما اذا طلق فضولي فأجاز  
 الزوج قولاً أو فعلاً فالجواب فيه كافي النكاح وهو أنه ان أجاز بالقول حث على المختار وان أجاز بالفعل فعن  
 محمد لا يحتج وعليه الفتوى كافي الظهيرية حوى (قوله كنه ليق) صورته علق الطلاق أو الحزنية بدخول  
 الدار ثم حلف أنه لا يطلق أو لا يمتق فدخل أو وقع الطلاق أو العتق لم يحتج ولو كان ذلك بعد المين حث حوى  
 (قوله وانطلق) هو كالمطلاق وذلك كما اذا حلف أن لا يخالف امرأته فوكل غيره به ففعل حث (قوله والكتابة)  
 أي على الصحيح وجعلها في الظن كالبيع ولو أجاز كتابة الفضولي حث كذا أطلقه غير واحد وقيام ما مر  
 أن يقيد بما اذا كانت بالقول نهر (قوله والصلح عن دم العمد) بأن حلف أن لا يصلح عن دم العمد فوكل حث  
 لأن المنافع تعود اليه بخلاف الصلح عن اقرار قدي بقوله عن دم العمد لان الصلح عن غير دم العمد يكون صلحا  
 عن مال وتقدم أنه لا يحتج فيه بفعل الوكيل والفرق أن الصلح عن دم العمد في المعنى عفو عن القصاص بأخذ  
 المال ولا تجرى النيابة في العفو بخلاف الصلح عن المال حوى عن البرجندی قال أبو السعود واعلم أنه اذا وقع  
 الصلح عن غير دم العمد لا بد وأن يقع على أحد من مقادير الدية كما لا يخفى في محله اه (قوله وانكار) ومثله السكوت  
 كما قدمناه على هذا التفصيل في المذمعي عليه أما المذمعي فلا يحتج بالتوكيل مطلقا كما تقدم (قوله والهبة)  
 فلو حلف أن لا يهب موهبا مطلقا أو موهبا أو شخصا بعينه فوكل من وهب حث مهيضة كانت الهبة أو لا قبل  
 الموهوب له أو لا قبض أو لم قبض لانه لم يلزم نفسه الا بعباءة ملكه ولا يملك أكثر من ذلك حوى (قوله أو يعرض)  
 فان حلف لا يهب فوهب هبة عوض بنفسه أو بغيره فانه يحتج وهذا يعلق ما قدمته قريبا من أن الهبة  
 بعوض من البيع في الحصر وحكمه أنه لا يحتج فيه بفعل مأموره وما هنا هو الذي ذكره الشربلاني نصا  
 حيث قال في شرح منظومة ابن وهبان الخا من معنى مما يحتج فيه مطلقا الهبة حلف أن لا يهب مطلقا أو شخصا  
 بعينه فوكل من وهب حث مهيضة أو لا قبل الموهوب له أو لا قبض أو لا لان المقصود اظهار البطلان ولو كان  
 الموهوب غير مقصوم أو على عوض وفيه أنه ينبغي أن لا يحتج لانها بيع اتها اه وهو بحث لا يرد المنقول  
 وقال في البصر أو اما الهبة والصدقة في الظهيرية حلف أن لا يهب لفلسان فوهب هبة غير مقصومة حث  
 وكذلك الاعار والصل والارسل اليه مع رسوله وصورة الاعمار أن يقول صاحب الدار لغزني لك ما دلت  
 حيا فاذ امت ردت الي وكذا لو أمر غيره حتى وهب حث وكذا لو أجاز هبة الفضولي عبده ولو حلف لا يهب

وقيل يعتبر السلطة فلا يحتج بما يشترط فيه نفسه  
 شرفها لا يحتج بوكيله والاحتج ويحتج  
 به فعله وفعل ما موره لم يقل وكيلا لان من  
 هذا النوع الاستقراض والتوكيل به  
 صحيح (في النكاح) لا الانكاح (والطلاق  
 والعتاق) الواقعين بكلام وجيد بعد المين  
 لا قبله كمنطوق بدخول دار زباني (والصلح  
 والكتابة والصلح عن دم العمد) أو انكار كما  
 يصح (والهبة) ولو فاسدة أو بعوض

فلان فوجب على عرض حدث ولا يحدث بالصدقة في عين الهبة ١٥ وما تقدم عن القصة من أنه لو حلف لا يبيع  
فوجب بشرط العوض ينبغي أن يحدث ١٥ لا ينافي ما هنا لأن المقصود دفع إيهام أنها ليست كالبيع في هذا  
الحكم إذا باشرها بنفسه وليس المراد أنها كالبيع في كل وجه قال الحلبي وسبب وهم الشارح ما قال في البحر  
وعلى هذا فالهبة بشرط العوض داخل تحت عين لا يجب نظر إلى أنها هبة ابتداء فيحدث ودخل تحت عين  
لا يبيع نظر إلى أنها يبيع انتهاء فيحدث بها ١٥ وأنت خبير بأن كلامه فيما إذا فعل بنفسه واللامح قوله يحدث  
في الموضعين ١٥ وذلك لأنه لو سجل على ما هو أعم من فعله وفعله مأموره لا يظهر قوله فيحدث الآخر لأن البيع  
لا يحدث فيه بفعل مأموره (قوله والصدقة) هي كالهبة فيما صر بأن حلف لا يتصدق فوكل به حدث قال العلامة  
ابن وهبان وهذا ينبغي أن يحدث لو حلف أن لا يقبل صدقة فوكل بقبضها له ولو صدق على فقير لفظ الهبة  
ينبغي أن يحدث حوى (قوله وان لم يقبل) راجع إلى الهبة وما بعد ها جى عن النهر وهو على الراجح في القرض  
ويقاس عليه الاستقراض وفي التنازع لا يكون قرضاً بدون القبول في قول محمد وأحمد في الروايتين عن أبي  
يوسف (قوله وضرب العبد) وكذا الامة فلو عبر بالمولد لكان أولى حوى وجه الحدث في ضرب العبدان  
المقصود وهو الاقتناء راجع إليه بخلاف الولد ١٥ أبو السعود يقلل زيادة (قوله قبل والزوجة) قال في النهر  
والزوجة قبل تطهير العبد وقبل تطهير الولد قال في البحر وينبغي ترجيح الثاني لما صرح في الولد ورجح ابن وهبان الأول  
لأن النفع عائد إليه لما هتم له وقبل أن جنت فظير العبد والافتقار الولد ١٥ (قوله والبناء والخطابة) هما من  
الامور الحسية (تنبيه) اعلم أن ما يحدث فيه بفعل الوكيل لو قال نويت أن لا أتى ذلك بنفسى في الأفعال  
الحسية كالغرب والذبح يصدق قضاء ودبائنه لأنها لا توجد منه إلا بما شرته لها حقيقة فإن لم يباشرها لا يحدث  
لته نوى حقيقة كلامه وفي غيرها كالطلاق والنكاح روايتان أشهرهما أنه لا يصدق الادمانه لأنه كما يوجد  
بما شرته يوجد بامرهم فإذا نوى المباشرة فقط فقد نوى تخصيص النعم وهو خلاف انما ظهر فلا يقبل منه نهر  
عن الكافي (قوله وان لم يحسن ذلك) هذا أولى بالحكم والأولى أن يقول وأن أحسن ذلك (قوله والاياداع) سواء  
قيد به شخص أو أطلق نهر (قوله والاستيداع) أى صيرورته مستودعاً فيحدث في عينه لا يقبل ودبئة أو ودبئة  
فلان بفعله وفعل مأموره (قوله والاعارة) فلو حلف لا يعير مطلقاً وشياً بعينه فوكل بذلك حدث قبل المستعير  
أولاً ولو عين شخصاً فأرسل المألوف عليه قصصاً آخر فاستعار حدث لأنه سفير محض فيحتاج إلى الاضافة إلى  
الموكل فكأن كولو كيلي بالاستقراض نهر (قوله ان اخرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة) بأن يقول ان فلانا  
يستعير منك كذا نهر قال المحشى كلام المؤلف كالنهر يقتضى أن هذا الحكم خاص بالاعارة والاستعارة مع أن  
الوكيل في النكاح وما بعده سفيراً لا بد من اضافة العقود المذكورة إلى الموكل كما سيأتى في كتاب الوكالة وأهل  
كلام التنازعانية عام في جميع المسائل فتوهم من نقله أنه خاص بها أين قلنا راجع أو تكون الاضافة إلى الموكل  
غير اخراج الكلام مخرج الرسالة ١٥ (قوله وقبضه) فلو حلف لا يقبض الدين فأمر غير يحدث بقبض وكيله  
فلو حلف لا يقبض من غيره اليوم وقد كان وكل قبل قبض الوكيل بعد الامين لا يحدث برجسدى (قوله  
والكسوة) بأن حلف لا يكسوه فأمر غيره فمستأنى في النهر ما يفيد تعميم الكسوة لنفسه وغيره فانه قال  
فلو حلف لا يكسبى أو لا يكسو مطلقاً أو كسوة بعينه أو مغبناً حدث بفعله وكيله لأن منفعة الاكساء عائدة عليه  
وكسوة غيره هبة ان كان لغنى وصدقة ان كانت لفقره أى وكل منهما ما يحدث فيه بالمباشرة وبالأمر (قوله  
وليس منها التمكن) لأنه لا يسمى كسوة عرفاً وقد علم أن الايمان مبني على العرف ١٥ جلى مزيدا (قوله الا اذا أرد  
الستر) أى يقوله لا أكسو فلانا وذلك لأن الكفن ساتر (قوله دون القليل) أى فانه اذا نوى ذلك لا يحدث بالكفن  
لأن الميت ليس من أهل القليل (قوله والحلل) أى في غير الاجارة فانه فيها لا يحدث بالتوكيل كما صرته حلف  
لا يحصل على هذه الدابة فأمر غير ما حل عليها ففعل حدث كولو حل بنفسه حوى (قوله فيها وأربعين) قال  
في النهر (تكمل) من هذا النوع الهدم والقطع والقتل والشركة كافي منظومة ابن وهبان وقد من أن منه ضرب  
الزواج والولد الصغير فى أى قاضى خان ومنه تسليم الشفعة والاذن كافي الخائفة والنفقة كافي الاستيعاب  
والوقت والاضحية والحبس والتعزير بالنسبة إلى القاضى والسلمان وينبغي أن يقال في الحج كذا في شرح  
المنظومة للشيخ عبد البر ومنه الوصية كافي الفتح وينبغي أن يكون منه الحوالة والكفالة كولو حلف لا يجعل فلانا

(والصدقة والقرض والاستقراض)  
وان لم يقبل (وضرب العبد) قبل والزوجة  
(والبناء والخطابة) وان لم يحسن ذلك خاتمة  
(والذبح والاياداع والاستيداع) كذا  
(الاعارة والاستعارة) ان اخرج الوكيل  
الكلام مخرج الرسالة والا فلا حدث  
تتارخانية (وقضاء الدين وقبضه والكسوة)  
وليس منها التمكن الا اذا أراد السردون  
التي ليس بها جبة (والحلل) وقد ذكرتها في البحر  
بها وأربعين







يوجد عنده لأن خيار الشرط لا يشتري يمنع دخول المبيع في ملكه اه حلي - مزيدوا الظاهر أن محل الخلاف بينهم في مدة الخيار فقط وأما إذا مضى وتم البيع لا يشتري بمقتضى عليه في قولهم جميعا لوجود الملك وفائدة الخلاف أن الرتبة في مدة الخيار عنده لا عند هاتئنا مثل (قوله وقيد بالخيار) أى في جانب البائع أما الحكم في المشتري فظاهر لأنه إذا كان يبحث بشرائه الذى فيه الخيار فغنىه بالشراء البات الأولى (قوله لزوال ملكه) أى والخيار لا ينزل في غير الملك (قوله زيلنى) الذى في النهر عنه ويدعى أن تعزل المير لوجود الشرط وهو البيع حقيقة فظاهره أنه يبحثه والشارح ساقه مساق المخصوص (قوله في المشتري) هذا ان بعته أو ابتعته قاله الحلبي (قوله والشراء) الأولى التعبير بالأولانهم مثلثان مستقلتان لا يجتمعان (قوله الفاسد) قال في المنع وهو مجمل لابد من بيانه أما المسئلة الأولى وهى ما إذا قال ان يملك فانت حر فباعه يباعا فاسدا فان كان في يد البائع أو في يد المشتري فاتباعه بأمانته أو من ربه حتى لا يزل ملكه عنه وان كان في يد المشتري حاضرا أو غائبا مضموفا نفسه لا يعتق لأنه بالعقد زال ملكه عنه وأما في الثانية وهى ما إذا قال ان اشتريته فهو حر فاشترىه شراء فاسدا فان كان في يد البائع لا يعتق لأنه على ملك البائع بعد وان كان في يد المشتري وكان حاضرا عنده وقت العقد يعتق لأنه صار قابضا له عقب العقد فملكه وان كان غائبا في بيته أو نحوه فان كان مضموفا بنفسه كالمضروب يعتق لأنه ملكه بنفس الشراء وان كان أمانة أو كان مضموفا بغيره كإرهن لا يعتق لأنه لا يصير قابضا عقب العقد حلي عن البدائع (قوله والموقوف) صورته فيما إذا كان الخلف البائع أن يبيعه لشخص غائب قبل عنه فتصلى فيقتن العبد على البائع بمجرد البيع وهو الشرط وهو المالك قائم لأن البيع أو الشراء الموقوف لا يزيل ملك البائع بالاتفاق وإذا كان الخلف المشتري فإنه إذا اشتراه ببيع التصولى يبحث لوجود الركن بشرط الإجازة فإذا أجاز صاحب العبد البيع ظهر أن العبد عتق من وقت الشراء وعن أبي يوسف أنه يصير مستترا عند الإجازة اه حلي ملخصا (قوله لا الباطل) الضابط في تغيير الباطل من الفاسد أن أحد العوضين إذا لم يكن مالا في دين سماوى فالبيع باطل سواء كان مبيعا أو غنا ببيع المنة حقت أفعها والمدم والمزبطل وكذا البيع به وان كان مالا في بعض الأديان دون بعض ان أمكن اعتباره غنا كبيع العبد بالنهر وعكسه فالبيع فاسد وان تعين كونه مبيعا كبيع النهر بالدرهم أو عكسه فالبيع باطل ذكره مسكين في البيع الفاسد أبو السعود بصرف (قوله وان قبضه) أى وان قبض المشتري المبيع لأنه لا يترتب على الباطل شيء من أحكام البيع كفى الزيلعي (قوله ولو اشتري) كذا قاله بالمرتب مثلا مديرا أو مكتابا (قوله الإجازة قاض) راجع الى المدبر ووجهه أن المتنازى زال بالقضاء لأنه فضل مجتهد فيه والمراد بإجازة القاضى قضاءه بجوازيه (قوله ومكانب) يرجع الى قوله أو مكتابا ووجه الحنف أن المكتابة انقضت بإجازة المكتاب فارتفع المنافي فتم العقد واستعمل الإجازة بمعنى الإزالة للمنافى وهى من القاضى بقضائه ومن المكتاب بنفسه الكتابة (قوله والفرق في الظهريه) حاصل الفرق أن الولادة من الزوج والنسب من الأب مقدم فيقع ما تقدم سببه وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في الاجنبى وكذا الوفا ان اشترى من هذه الجارية شيئا ثم اشتراها هو والزوج الذى ولدت منه فهى أم ولازوجهما ولا يقع تدبير المشتري المتزهر (قوله له انما يقيد بالبيع) أى انما يقيد الحنف بالفاسد بالبيع أى ومثله الشراء (قوله امرأه أو هذه المرأة) إشارة الى أنه لا فرق بين المعينة وغيرها (قوله فهو على الصحيح) حتى لو تزوجها كما حاكها فاسدا لا يبحث (قوله فى الصحيح) راجع الى قوله امرأه أو هذه المرأة وقابله التمهيل فى المعينة فيبحث مطلقا وفى غيرها لا يبحث الا بالصحيح (قوله وكذا الواحاف لا يصح) الى ولا يصوم) أى فانه على الصحيح حتى لو صلى بغير طهارة وصام بغير نية لا يبحث منه ولا يبحث بالفاسد أى الذى لم يسهده مقارن كالصلاة بغير طهارة أما الذى طار عليه الفساد كما إذا شرع ثم قطع فيبحث به على التمهيل الا ترى حلي (قوله ولا يبيع) ذكره هنا إشارة الى أن ذكر المصنف اليه فيما سبأ فى ليس في محله اه حلي (قوله منها) أى من العتق والمصلاة والحج (قوله ولا يثبت) أى ما ذكر من الثواب والحل (قوله فلا تعزل به اليين) أى لا يكون حائلا به (قوله لا ينفذ أن لا يثبت فاد أى إذا اتصل به القبض (قوله كبيع) أى فيمثلان الفاسد وأصل هذا الكلام صاحب (قوله فلم يبحث فى) انه من أن لو حلف لا يبيع قوه بة غير مقسومة بحث كفى الظهريه فعلم أن فاسد الهبة كعصية القاتل الا ان الإجازة كذلك لانها يبيع اه أى يبيع لمنافع (قوله ذلك كاه) أى النكاح والصوم والصلاة والحج (قوله كان تزويجت أو وصحت) فيه نظر فان هذا

(و) قد يراد بالخيار لانه (لو قال ان بقية فهو  
حرقه بعباده يعاصيها بلا خيار لا بهتق)  
لزال ملكه وتعدل اليه لتعقق الشرط  
زيلي (ويجبت) الحاقف في المستاتين  
(:) البيع والشراء (الفساد والموقوف  
لا الباطل) ادم لان وان قبضه ولو اشترى  
مدبرا او مكاتبه لم يجبت الابايزة قاض  
ومكاتبه فرع قال لا منه ان بهت منك  
شأ فأت حرقه قباضه من زوجه يات  
منه او من أبيه الم وقع عتق المولى ولو منه  
أجنه به وقع والفرق في الظهيرية (و) انما  
قد يراد بالبيع لانه (في حاقفه لا تزق) امرأة  
أو (هذه المرأة فهو على الصحيح كونه  
الفساد في الصحيح) (وكذا الو-البيع  
لا يصلي أو لا يصوم) أو لا يبيع لان المقصود  
منها الثواب ومن الفساح الحل ولا ثبت  
بالفساد فلا تغفل به اليه بخلاف البيع لان  
المقصود منه المالك وأنه يثبت بالفساد  
والهبة والاجارة كببيع (ولو كان ذلك كما  
في الماضي) كان تزوجت أو صفت (فهو  
عليها) أي الصحيح والفساد



مستقبل لانه تعليق على امر يحصل فيه والاولى أن يمثل بقوله ما تزوجت وما صحت (قوله لانه اخبار) أى لان  
المأخوذ يقصده الاخبار عن المسمى به لا الخلق والتقرب والامر بطريقه ما يدايع (قوله فان عني به) أى  
بالنكاح كما يقتضيه تعليل الشارح بعد ومكت عن الباقية والظاهر أن الحكم واحد (قوله صدق) أى قضاء  
متع (قوله المعنوي) أى المقصود الذى يترتب عليه الاحكام وفيه أن هذا تخصيص العام وهو لم يذكر قياسه  
أن لا يصدق قضاء الا في رواية كما اذا قال ان لبست ونوى ثوبا مخصوصا فليست امل (قوله فكذا) أى امر أنه طالق  
نهر (قوله فلا يحنث بالتحديد) لجواز بيعه قبل وجود شرطه (قوله لتحقق الشرط) وهو عدم البيع (قوله بنوات  
محلية لبيع) أى يكون الخلو ف عليه غير محل للبيع (قوله حتى لو قال الخ) الاظهر أن يقول ولذا لو قال الخ  
يعنى لتحقق الشرط بنوات محلية البيع (قوله ولا يعتبر تكرار الرق) قال فى النهريق وقوع اليأس أى من البيع  
فى الأمانة والمدبر ممنوع لجواز أن ترتد تسبى فيكلها الحالف وأن يحكم القاضي ببيع المدبر وأجيب بأن من  
المشايخ من قال لا تطلق لهذا الاحتمال والاصح ما فى الكتاب لان ما فرض أمر متوهم فلا يعتبر اه وكان الاولى  
لشارح أن يقول ولا يعتبر تكرار الرق بالردة ولا القضاء ببيع المدبر (قوله طاعت المحافة) لان الكلام عام وقد زاد  
على حرف الجواب فيحصل مبتدأ وقد يكون غرضه ايحاشا حاديا اعترضت عليه فيما أحله التسريع ومع التردد  
لا يكون مقيدا ولو نوى غير ما يصدق ديانة لا قضاء لانه تخصيص العام بجر (قوله وعن الثاني لا) لان الكلام  
خرج جوابا عن تطبيق على السؤال فكانه قال كل امرأته غيبك والاستثناء قد يكون دلالة كما يكون افساحا  
فتكون المحافة مستثناة من عموم النافذ دلالة فينصرف الطلاق الى غيرها (قوله ان فى حال غضب) بأن كان جرى  
بينهم ما مشاجرة وخصوصة هيبت نفسه فاه يدل على قصد النحر ار منها بطلاقها ومحل الخلاف فيما يظهر عند عدم  
النسبة أما اذا نواها فلا كلام (قوله بخلاف الاول) أى فان قوله كل امرأته يتناولها ويتناول غيرها (قوله فطار  
الحمام قال فى النهريق وانما حنث بطلاق الامين باستحالة البر كما اذا كان فى الكوز ما فصب وكان ذلك فى الحمام عين  
الغور والافود الحمام بعد الطير ان يمكن عدلا وعادة قد برأه (قوله قال الحرير) أى نسباً ورضاء أو مصاهرة  
(قوله فتزوجها) أى عقد عليها (قوله الى ما يتصور) وهو العقد (قوله حلف) أى بجر (الخ) قال فى البحر ولو حلف  
أن لا يتزوج بائنة كوفته ثم أراد أن يتزوج وهو بها فأنخرج له أن يوفى له بزوجين لا والمرأة كذلك ثم يخرج  
الوكيلان ويعقد العقد النكاح خارج الكوفة فلا يحنث الحالف لان (قوله العقد) (قوله اعتبار الغرض)  
لان غرضه غير الذى معه (قوله وقيل نطق) اعتبارا بالنطق (قوله لا يحنث بيمين ولدت له) امل هذا قول محمد بدليل  
ما فى حاشية الشايجى من جملة فروع حلف لا يكلم ابن فلان وليس لفلان ابن فولد له ابن فكله يحنث فى قولهما  
ولا يحنث فى قول محمد الاول أنه يعتبر وجود المولد وقت اليمين وهما وقت التكليم كالرحمة الله تعالى وفيها أيضا  
حلف بطلاق ولا يدري حلقه بواحدة أو أكثر تجزى ويعمل بما يقع عليه التجزى فان استوى ظنه باخذ بالأكثر  
احسبنا (قوله فلو قال ان دخل الخ) تغيب لدخول النكرة تحت النكرة (قوله لتسكيره) بعدم تعريفه فى الجملة  
الذكورة فتدخل تحت النكرة وهو قوله أحد (قوله ولو قال دارى أو دارك الخ) قال السيد الجوى فى حاشية  
الاشياء يعنى اذا قال ان كلم قلماي هذا أحد أو قال ان لبست هذا القمص أحد أو قال ان دخل دارك هذه  
أحد فانت طالق أو قال اعبده اعبدى شئت لا يدخل الحالف الا أن ينوي دخول نفسه حتى لو كان  
الحالف غلام نفسه أو وليس ذلك القمص أو دخلت دار نفسها تلك لم تطلق ولو اعتق العبد نفسه لم يعتق لان  
المعرفة لم تدخل تحت النكرة لانهم ما شأن فلا يجتمعان وفى دخولها تحتها يلزم الاجتماع اذا المراد بالياء المتكلم  
وبتائه فى قوله ألبست وبكاف الخطاب فى قوله دارك وبالمضمرة المستكن فى قوله أعتق المعرفة فلا تدخل تحت  
النكرة وهى قوله أحد فى الصور الثلاث الاول وكذا لو قال تزوج ابنتى من رجل لا يدخل المأمور لما ذكرنا وأما  
المسئلة الرابعة فلأن أباوان كانت معرفة عند النجاة بالاصالة الا أنهم بمنزلة المنكرة وكذا اذا قالت تزوجنى منى شئت  
على ما فى أوقاف هلال وقال البردوى لان الوكيل معرفة فلا تدخل تحت النكرة وانما وكلته أن يرتجها من  
رجل منكر وهذا عند الاطلاق أما عند ارادة الدخول لا يدخل كما فى الخلاصة والجامع الكبير اه مخلصا  
(قوله لا حنث بالحالف) هذا فى دارى والمناصة (قوله لا يرجع الى قوله وفى دارك) (قوله لا تعريفه)  
فلا يدخل تحت أحد الذى هو نكرة (قوله فكانه) (قوله لا يضاعف) عبارة البحر لم يدخل الحالف فيه

لأنه اخبار (فان عني به العجب صدق) لأنه  
التكاح المعنوي بدائع (ان لم ابع هذا الرقيق  
فمكدا وأعتق) المولد (أودب) رقيقه تدبيرا  
(مطافئا) ولا يبحث بالمعيد فتع (أواستولد)  
الائمة (حنت) تتحقق الشرط بنوات محلبة  
البيع حتى لو قال ان لم يك فانت حر فذهب  
أواستولد عتق ولا يعتبر تكرار الرق بالردة  
لأنه موهوم (فانت له) امرأته (تزوجت  
على) فقال كل امرأة في طالق طلقت الحلفة)  
بكسر اللام وعن الثاني لا وجهها السرخصي  
وفي جامع قاضي خان وبدا خذ عاتقه وشايعنا  
عنه بالخيرة في حال غضب طلقت والا لا  
طلعت قبل له إلا امرأته غير هذه المرأة فقال  
(صلاة لي في) كذا لا تطلق هذه المرأة)  
الطهر مثلا هذه المرأة لا يبحث هذه المرأة  
فمن تدخل في كل بخلاف القول (فروع)  
يتزوج على الخنثى نوات الحمل فعوان لم تدعي  
هذا في هداي هداي فانت كذا كسرته  
أوان لم تدعي فانت كذا كسرته  
فطار الحام طلقت قال مهره ان تزوجته  
فعدى حر فترجها حنت لأن عينه تنصرف  
الى ما يتصور حلف لا يتزوج بالكوفا عقد  
خارجها إلا ان اعتبر مكان العقد ان تزوجت  
مينا فهي كذا فطلق امرأته ثم تزوجها ناسيا  
لا تطلق اعتبارا للغرض وقبل تطلق حلف  
لا يتزوج من بنات فلان وابس لفلان بنت  
لا يبحث عن ولده له بحر (النكرة تدخل  
تحت النكرة والمعرفة لا) تدخل تحت النكرة  
فلو قال ان دخل هذه الدار أجد فكذا  
والدار له وألف يهده فدخلها الحالف حنت  
اتنكح به ولو قال داري أو دار له لا حنت  
بالحالف تعريفة وكذا لو قال ان مس هذا  
الرأس أحد وأشار الى رأسه لا يبحث الحالف  
بسه لأنه متصل به خلقة فكان معرفة أقوى  
من بابه الاضافة بحر وذكره المصنف قبيل باب  
المين في الطلاق، عز لا لشبه

وان لم يضعه الى نفسه يباه الاضافة لان رأسه متصل به خلقة فكان أقوى من اضافته الى نفسه يباه الاضافة  
 اه (قوله دخل الخائف لو هو كذلك) اسمه محمد بن أحمد وله غلام قد كلفه (قوله لجواز استعمال العلم) وهو محمد  
 (قوله في موضع النكرة) كأنه قال ان كلف غلام رجل مسمى بهذا الاسم أحد فدخل فيه غلام كل من سمي  
 بذلك (قوله من عموم النكرة) وهو أحد (قوله كان دخول داري هذه أحد فأت طالق) قال الجوى فانما  
 وان كانت معرفة ببناء الخطاب لكان وقت في الجزاء فلم يتنع دخولها تحت النكرة في الشرط لانه اذا كانت النكرة  
 في جملة والمعرفة في جملة أخرى فانه حينئذ لا يتنع أن تدخل المعرفة تحت النكرة لان الجملةين كلاهما  
 المختلفين وكذلك تدخل المعرفة في الشرط تحت النكرة في الجزاء نحو ان فعلت كذا انفساني طواني فانما معرفة  
 في الشرط بناء الخطاب بخازن تدخل تحت الجزاء وتكون منكورة في الجزاء باعتبار كونها واحدة غير معينة من  
 جملة معلومة ذكر في الجزاء والذي يظهر أن المراد بالنكرة عندهم ما فيه شوب كنسائي وان كان معرفة  
 بالاضافة (قوله لان المعرفة الخ) أي وهو معرفة بضمير المتكلم الذي هو الياء (قوله ويجب أوعرة) أي  
 استعد اناسوا كان بمكة أولا لانه معروف بذلك ايجاب أحد النكسين فصار بجواز الغو باحقيقة عرفية كقوله  
 على حج أوعرة حوى (قوله من بلده) على الرابع أن يوطوف طواف الركن لامن حيث يحرم من الميقات  
 والخلاف فيما اذا لم يحرم من بلده فان أحرم منه لم يزمه المشي منه انفاقا وان كان بمكة وأراد أن يجعل الواحد  
 الذي لزمه حجافانه يحرم من الحرم ويخرج الى عرفات ماشيا الى أن يطوف طواف الزبارة كغيره فان أراد  
 اسقاطه بمسيرة فعليه أن يخرج الى المحل فيحرم منه وحمل يلزمه المشي في ذهابه خلاف وتوجه يقتضي  
 أن يلزمه اذا الحاج يلزمه المشي من بلده مع أنه ليس محرم بل هو ذا هب الى محل الايحاء ليحرم منه فكذا  
 هذا حوى وأصله للكمال (قوله ان ركب) أي في كل الاوقات وأو كرها فان ركب في غير ذلك تسدق  
 بقدره (قوله لادخاله النقص) أي في نذره (قوله أو المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام) هذا قوله وقلا يلزمه  
 في هذين أحد النكسين والوجه أن يحمل على أنه تعرف بهد الامام ايجاب التسك فيهما فله فيسرتفع  
 الخلاف حوى (قوله لعدم العرف) عليه الجميع ما تقدم فليس الفارق في هذه المسائل الا العرف (قوله قبل له)  
 أي قال له سيده (قوله وأنكر العبد) ليتوصل بانكاره الى عتقه (قوله بكوفة) أي مثالا (قوله)  
 التضحية لا تدخل تحت القضاء لانه لا مطالب لها وذلك لان العبد لاحق له فيها يطلبه لان العتق لم يعلق بها  
 واذا بطلت الشهادة في التضحية بقيت في الحاصل على نفي الحج مقصودا والشهادة على النفي باطله تلحق عن  
 النكاح طالق في البصر والحاصل أن الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان تفليصا صورة أو معنى اه وقد علم  
 ان قول الشارح اذا التضحية الخ جواب سؤال حاصله أن الشهادة أقيمت على اثبات التضحية بالكوفة لا على النفي  
 (قوله لا تدخل تحت القضاء) لانها ان كانت ناطقا فظاهر وان كانت واجبة فالقاضي لا يجبر عليها اه شلبي  
 عن الاتقاني (قوله وقال محمد يعق) لانها شهادة على أمر معلوم وهو التضحية ومن ضرورته اتقاء الحج  
 فيتحقق الشرط وهو عدم الحج والوجه لهما أم اشهادة على النفي قصدا (قوله ورجعه الكيل) أخذ من فرع  
 ذكر في المسوط وهو لو قال ان تدخل الدار اليوم فأت حرت فأقام البيعة أنه لم يدخل عتق وذلك لان  
 العبد كما لاحق له في التضحية لانها لم تكن شرط العتق فكذلك لاحق له في الخروج لانه لم يجعل شرطه عدم  
 الدخول كعدم الحج في مستثناة قول محمد أوجه وأقره صاحب البحر ومن بعده (قوله بنية) أي بنية الصوم  
 اخرج به ما دام امتك بنية الاحتماء (قوله وان أفطر) أي هذا اذا لم يفطر وان أفطر لان الحنث بعد تحققه لا يرتفع  
 بالافطار (قوله لوجود شرطه) أي شرط الحنث وهو الصوم وذلك لان حقيقة الصوم الامساك عن المفطرات عن  
 قصد التقرب وقد وجد لان الشارح في الفعل يسمى فاعلا ولان الامساك المستقر تكرر وتكرار الفعل المألوف  
 عليه ليس بشرط للحنث وأورد أن الصوم المخالف عليه الشرعي وأقله يوم وحل اللفظ على الشرعي أو لى من جملة  
 على الاقوى وأجاب صدر الشريعة بأن الصوم أطلق على ما دون اليوم بمعنى اطلاقا شرعيا في قوله تعالى وأقرا  
 الصيام الى الليل اه وفيه أن الكلام في الصوم المطلق لا المأمور بآتاهه وأقل المطلق شرعا يوم على أن المقصود  
 في الآية بيان غاية الصوم والله تعالى أعلم (قوله لانه مطلق فيصرف الى الكامل) وذلك بانها تعالى الليل وهذا  
 التعليل يرجع الى الفرع الاول وما الثاني فوجهه أن اليوم صريح في تقديره أنه في البحر ولا يقابل للمصدر

(الا) بالنسبة وفي العلم) تان كان غلام محمد بن  
 أحمد أحد فكذا دخل الخائف لو هو كذلك  
 لجواز استعمال العلم في موضع النكرة  
 فلم يخرج الخائف من عموم النكرة بحركات  
 وفي الاشياء المعرفة لا تدخل تحت النكرة  
 الا المعرفة في الجزاء أي قد دخل في النكرة  
 التي هي في موضع الشرط كان دخول داري  
 هذه أحد فأت طالق فدخلت هي طالت  
 ولودخلها هو لم يحنث لان المعرفة لا تدخل  
 تحت النكرة وغناها في القسم الثالث من  
 أيمان الطهيرية (ويجب حج أوعرة ماشيا) من  
 بلده (في قوله على المشي الى بيت الله تعالى) أو  
 الكعبة وأراق دما ان ركب (لادخاله النقص)  
 ولو أراد بيت الله بعض المساجد انما  
 بيت الله أو المشي الى الحرم أو الى المسجد  
 الحرام أو باب الكعبة أو ميما (أو الصفا  
 أو المروة) أو من دلفة أو عرفة لعدم العرف  
 لا يعق عبدا لانه لم أحج العلم تأيت حرت  
 ثم قال يجب وأنكر العبد أو في شاهدين  
 (فشهد ابصره) الاضحية (بكوفة) لم تقبل  
 اقيامها على نفي الحج اذا التضحية لا تدخل  
 تحت القضاء وقال محمد يعق ورجعه الكيل  
 (حنث لا بصوم حنث بصوم ساعة بنية)  
 (وان أفطر لوجود شرطه) (ولو قال) لا أصوم  
 (صوما أو يوم ما حنث يوم) لانه مطلق  
 فيصرف الى الكامل

مذكور بذكر الفعل فلا فرق بين حلقه لا يصوم ولا يصوم صوما فينبغي أن لا يحدث في الأقل الا يوم لا نناقول  
الثابت في ضمن الفعل ضروري لا يظهر أثره في غير تحقق الفعل بخلاف الصريح لانه اختيارى يترتب عليه  
حكم المطلق فيوجب الكمال (قوله صحت اليمين) أى اتفاقا نهى (قوله كصوره في الناسي) أى كصور الصوم  
بعد الاكل في الناسي أى الذى أكل ناسيا وكصور الصوم في الناسي أى النية بعد الزوال قال في النهروان خبير  
بأن تصوره فيها اذا حلف بعد الزوال في الناسي للنية الذى لم يأكل ممنوع واستشكل في فتح القدير قول الامام  
ومحمد باشعرا طامكنا البر بأن التهور في صورة المصنف مستف وكونه بمكافى صورة أخرى وهى صورة النسيان  
لا يفيد فانه حيث كان في صورة الحلف مستحيلا شرعا لا يتصور المحلوف عليه لانه لم يحلف الا على الصوم  
الشرعى وحزم في المحيط بالحنث وصححه في الظهيرية وقد مر عن الفاية الاتفاق عليه (قوله كفى الاستحاضة) يرد  
عليه اشكال الكمال السابق (قوله بخلاف مسئلة الكوز) أى اذا قال والله لا شرين ماء هذا الكوز ولا ما فيه  
(قوله فلايته وروجه) أى البر (قوله بركعة) لان الصلاة عبادة عن أفعال مختلفة فالأفعال لا يوجد تمام  
حقية تمام (قوله بنفس السجود) أى على قول محمد وبالرفع عند الثاني قال الكمال والاوجه أن لا تتوقف أى على  
الرفع لتمام حقيقة السجود بوضع بعض الوجه على الارض وظاهر المستف توقف حشته على القراءة فيها  
وان كانت ركلا زائدا وهذا الحد قولين وقيل يحدث بدونها احكامها في الظهيرية قال في الفتح والحق أن الاركان  
الحقيقية هى الخمسة والقعدة ركن زائد على ما تحروا ونما وجبت للتمتع فلا تعتبر كفى حتى الحنث اه قال في النهى  
وقد علم منها أنها شرط لا ركن (قوله لا يعنى الا بأولى شفع) فلو صلى ركعة ثم تكلم لا يعنى لانه ما صلى ركعة لانها بتبراه  
وقد علم منها أن النهى عن التبراه مانع لصفة الركعة لو فعلت والتبراه تصغير التبراه تأنيث الا بتبراه وهو في الاصل  
مقطوع الذنب ثم صار يقال للناقص بجر (قوله وان لم يقعد) لان القعدة ركن زائد شرعت للتمتع فلا تعتبر ركلا  
في حق الحنث كما قرع الفتح وقد منعنا عن النهى أن شرط فأولى أن لا تعتبر حينئذ ثم ان هذا يخالف ما في البحر عن  
الظهيرية فمن أنه لا يحدث قبل القعدة وجعله الاظهر والا شبيه وقد جعل الكمال مانع له والظاهر فاختلف  
التصحيح وهو ما نقلنا متباينان وقد اشتبه المذاهب على الشريف أبى السعود فقال في حاشية مسكن ما قال  
فاحدثوه (قوله بخلاف لا يصل الظهيرية وان عقدنا على الفرض وهو من ذوات المثنى  
فكذلك لا يحدث حتى يقعد وان كان من ذوات الأربع بحيث لو حلف لا يصل الظهيرية لم يحدث حتى يشهد بعد الأربع  
اه فقول الذاريه فانه يشترط التشهد أى الثاني والمراد به القعدة (قوله بعد شروعه) عارف بقوله باقدا أقوم (قوله  
لانه أهمهم) أى عرفا وشروعه لانه لا يشترط في الامامة حتى يقرأ الناطق أنه اذا نوى أن لا يؤم أحد افعلى خلفه  
رجلان جازت صلاتهم ولو لا يحدث لان شرط الحنث أن يقصد الامامة ولم يوجد (قوله وصدق ديانة الخ) قال  
في البحر وقصده أن لا يؤم أحد افعلى وبين الله تعالى فاذا نوى ذلك لا يحدث ديانة (قوله ولو في الجمعة) أى  
لو صلى هذا الخلف الجمعة بالناس ونوى أن يصل لنفسه الجمعة استصنا بالان الشرط الجماعة وقد وجد اهل حلي  
(قوله لعدم كمالها) أى لان عينية انصرفت للصلاة المطلقة وهذا ما في الظهيرية وبه يعلم رد بحث الكمال حيث  
قال ويذنبى أنه اذا أتم في الجنازة ان أشهد صدق فيها والا ففى الديانة (قوله فانه يحدث) وشبغى اجراء التفصيل  
المتقدم من الاشهاد وعدمه هنا (قوله وان كانت الامامة في النافذة منها عينا) بهى اذا كانت على وجه التدعى  
وهو أن يقتدى بأربعة بواحد (قوله لا مكان الوقوف عليها) أى على الصلاة لانها من الامور الظاهرة بجر (قوله  
طلقت على الاظهر) وبه أفتى الامام ركن الدين السعدى وقال بعضهم لا يقع وبه كان يفتى الشيخ الامام سيف  
الدين عبد الرحيم الكرايىسى اه قال الحلي والموافق للعرف عدم الحنث لان تارك الصلاة فيه من لم يصل أصلا  
(قوله استظهر الباقي) أى من قولين في الفرع مذكورين في البحر وغيره (قوله فاطهارة منها) فاذا حلف لا يتوضأ  
أن يبقى الايمان على العرف وفى العرف هو مؤخر وان قضاها اهل حلي (قوله فاطهارة منها) فاذا حلف لا يتوضأ  
من الرعا فرفع ثم بال أو بال ثم عرف ثم توضأ فالتوضوء منها ما جسد بها ويحدث ولو حلف أن لا يقتل من امرأته  
هذه من جنبه فأصابها ثم أخرى أو أصاب امرأة أخرى ثم أصاب المحلوف عليها واعتسل فهذا اغتسال  
منه ما يحدث في عينه وكذلك المرأة اذا حلفت أن لا تغتسل من جنبه أو من حبس فاصابها زوجها وحلضت  
واغتسلت فهو اغتسال منها ما يحدث في عينها وروى عن الامام فحين قال ان اغتسلت من زينة فهي طالق

(حلف يصوم من هذا اليوم وكان بعد اكله  
أو بعد الزوال صحت) اليمين (وحنث الحال)  
لان اليمين لا تعدد الجمعة بل التصور كصوره  
في الناسي وهو كالحال لا صرأه ان لم يصل  
اليوم فأنت كذا فاضت من ساعها أو بعد  
ما صلت ركعة) فان اليمين تصح ونطق في  
الحال لان در الدماء لا يمنع كفى الاستحاضة  
بخلاف مسئلة الكوز لان محل الفعل وهو  
الماء غير قائم أصلا فلا يصح وجوده (وحنث  
في لا يصل ركعة) بنفس السجود بخلاف  
أن صلت ركعة فأنت حر لا يعنى الا بأولى  
فقط لا يعنى الركعة (وقى) لا يصل  
(صلاة بشفع) وان لم يقعد بخلاف لا يصل  
الظهيرية مثلا فانه يشترط التشهد (و) حنث  
(في لا يؤم أحد افعلى) بان يقعد أقوم به بعد شروعه  
وان وصلية (قصدا أن لا يؤم أحدا) لانه  
أتمهم (وصدق ديانة) فقط (أن نواه) أى أن  
لا يشترط (لا يحدث مطلقة) لا ديانة ولا قضاء  
بؤم أحد افعلى (ولو في الجمعة استصنا  
وتبع الاقتداء ولو في الجمعة استصنا  
(كما لا حنث) لو أتمهم في صلاة الجنازة أو  
سجدة التلاوة لعدم كمالها بخلاف النافذة منها  
فانه يحدث وان كانت الامامة في النافذة منها  
عينا (فروع) ان صلت فانت حر فقال  
صلى وانكر المولى لم يعنى لا مكان الوقوف  
عليها بالخرج قال ان تركت الصلاة فطأ  
فصلتها قضا طاعة على الاظهر فاطهارة  
حلفت ما أخر صلاة عن وقتها وقد دام فقضاها  
استظهر الباقي فاني عدم حنثه لحدوث فان  
ذلك وقتها اجتماع حدان فالظهيرية منها





تو باين فلان و بين آخر لم يحن فكذا احدث لو حلف لا يلبس من غزل فلانة يلبس تو باين غزلهما وغزل غيرها  
حنث وان كان من غزله فلانة خيط واحد لان الغزل ليس باسم الشئ بمقدور فالبعض منه يسمى غزلا اه (قوله  
اتعين الهماز) وهو الاصر به (قوله يلبس خاتم ذهب) يفتح التاء وكسر هاء حوى (قوله بلا نص) أى ولو بلا نص وهو  
يفتح الفاء والعامه تكسره اه حلى عن جامع اللغة (قوله أوزمزد) بضم واو وتشديد زى هو از برجد كما فى جامع اللغة  
فهو مكررا اه حلى (قوله وبه يفتى) قال فى الهندية وقوله ما أقرب الى عرف ديارنا ففتى بقوله حالات التعليل به  
على الانفراد معناد وقال الامام لا يحنث بغير الموضع لانه لا يحنث به عرفا الا امر صاعدا وبغنى الايمان على  
العرف والترصيع التركيب يقال ناج مرصع بالجواهر اه حلى (قوله لا يلبس حليا) يجوز أن يقرأ  
بصفة الافراد فيكون يفتح الحاء وسكون اللام وعليه اقتصر الاكل وبصفة الجمع فيكون بضم الحاء وكسر  
اللام وتشديد الياء وعليه اقتصر فى الجرا أبو السهود مزيدا (قوله للعرف) علمه اقوله وبه يفتى (قوله بدليل  
حلاله جال) أى مع منعهم من التعليل بالذهب والفضة وانما أبيع لهم لقصد التختيم للزينة فلم يكن حليا كاملا  
فى حقهم وان كانت الزينة لازمة وجوده لم يكن لها مقصده اه بجر (قوله هو الصحيح) لان لبس النساء انما  
يراد به الزينة دون التختيم به حوى ومقابل الصحيح قول طائفة انه لا يحنث به مطلقا قال فى الفتح وليس يعيد لان  
العرف فى خاتم القضية يتنى كونه حليا (قوله كنهال وسوار) ودلوج سواء كان من ذهب أو من فضة  
هذه عن الكافى (قوله على حائل منفصل) أى ليس يتابع للحائى بخلاف ما اذا كان الحائل ثيابه لانها  
تبع له فلا تصير حائل ولو خلع ثوبه فبسطه وجلس عليه لا يحنث لارتفاع التبعية مخ ولو جلس على حشيش  
فاذا طهر أنه ينظر الى العرف فان كان يهتد جالسا على الارض يحنث وان كان لا يعتد جالسا على  
الارض بل على الحشيش لا يحنث حوى (قوله أو حلف لا ينام على هذا الفراش) مثله هذا الحصر وهذا السباط  
كما فى الهندية (قوله لا يحنث فى الصور الثلاث) أما الاولى فلانه لا يعتد جالسا على الارض وأما الاخيرتان فلان  
الشئ لا يكون تبعاً لثله فتقطع النسبة الى الاسفل بجر (قوله كالو أخرج الحشاخ) أو رفع الظهارة ونام على  
الحشوكذا فى الفهستافى (قوله للعرف) يحتمل رجوعه الى كل المسائل (قوله حنث مطلقا) سواء جعل عليه  
مثله أولا (قوله للعموم) أى العموم اللفظ المنكر للاعلى والاسفل (قوله من تنكير السرير) أى وانه لا يحنث  
بالاعلى (قوله الملاة) التى تجعل فوق الطراحة فتح وفى الصباح الملاة بالضم مدود الربطة والجمع ملاة (قوله  
أو جعل على السرير بساط الخ) لان الجلوس فى العادة هو الجلوس على ما يفرش عليه من (قوله بخلاف ما مر)  
أى من الصور الثلاث (قوله بخلاف الخ) الاولى الاتيان بالواو فان حكمه مامر حكمه وهو عدم الحنث والاولى  
حذف هذه العبارة لانه قد تم التنبيه عليها وله ازيد من النسخ آخرها قوله على الاواح (قوله أو مشى على  
أحجار حنث) لانها من الارض بجر عن كافى الحاكم وظاهره أنه لا فرق بين كونها ممتدة بالارض أولا (قوله  
لا يحنث) الضارق العرف (قوله اعتبارا كثر بدنه) فلوقال لامرأته ان غت على نوبك فانت طالق فانتكأ على  
وسادة لها أو وضع رأسه على مرقة أو اضطجع على فراشها ان وضع جنبه أو اكر بدنه على نوب من ثيابها  
حنث لانه يعتد انما وان انتكأ على وسادة وجلس عليها لم يحنث لانه لا يعتد انما بجر عن المحيط والله تعالى اعلم  
واستغفر الله العظيم

• (باب اليمين فى الضرب والقتل وغير ذلك) •

(قوله بما يناسب أن يترجم الخ) ان وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر وضهير بترجم وهو دالى الباب  
وبما يناسب خبره مقدم وقوله من الفصل والكسوة بيان لقوله وغير ذلك ولوقته على الجملة الاولى اكن ان نسب  
وأصل هذا التعبير لصاحب النهر (قوله يلذ) بضم الياء وكسر اللام ليناسب ما بعده أى يحصل اللذة والالم  
(قوله كستم وتقيل) ان وضم مرتب (قوله أو كسوتك) انما يتعدت بالحياة لانه يراد بها التعليل عند الاطلاق  
وهو من الميت لا يفتق ومنه الكسوة فى الكفارة فلأنه كساة عشرة أو مات عن كفارة يمينه لم يجزه لعدم التعليل  
كذا فى الاتفاقى وكون الميت لا يملك منقوض عما قالوه لو نسب شيئا فقتل بها صيد بعدد ماله ملكه فهو يمين  
أن يقال ان ملكه فى هذه الصورة تحقق سببه منه فى حال حياته بخلاف ما ذكره واسترزه قوله عند الاطلاق عما  
اذنوى بالكسوة السرف فان الظاهر أنه يمين الميت وقد سبق ما يفيد (قوله أو كسوتك) انما يتعدى بالحياة لان المقصود

(باب اليمين فى الضرب والقتل وغير ذلك)

بما يناسب أن يترجم بماتل شئ من الفصل  
والكسوة الاصل هنا أن (ما شارك الميت فيه  
الحق يقع اليمين فيه على الحالتين) موت  
والحياة (وما اختص بحالة الحياة) وهو كل

من الكلام الا فهم والموت بنا فيه لان الميت لا يسمع ولا يفهم وأورد انه عليه الصلاة والسلام قال لاهل القليب  
قليب بدر هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً فقال هربا رسول الله ما تكلم من اجساد لا ارواح لها فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم والذي نفسي بيده ما أنتم باسمع لما أقول منهم وأجيب بأنه غير ثابت يعني من جهة المعنى والافه  
في الصحيح وذلك أن عائشة رضی الله تعالى عنها ردت به قوله تعالى وما أنت بمعجم من في القبور وان لا تسمع الموتى  
وقوله من جهة المعنى ينظر ما المراد به فان ظاهره يقتضي ورود اللفظ عن الشارع صلى الله عليه وسلم وان  
المعنى لا يستقيم وفيه ما فيه وأجيب أيضا بأنه انما قاله على وجه الموعظة للاحياء لا لافهام الموتى كما روى عن  
علي أنه قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين أما أنساؤكم فنكحت وأما أموالكم ففكمت وأما دوركم فقد مكنت  
فهذا خبركم عندنا فما خبرنا عندكم وبردة أن بعض الاموات ردت عليه بقوله الجلود تمزقت والاحداق قد صالت  
ما قد منالقينا وما كنا ربحنا وما خلفنا خسرنا أو كلاما نحو هذا كافي بعض شراح الجامع الصغير وأيضا ورد  
عنه عليه الصلاة والسلام ان الميت لا يسمع خفي نعالهم اذا انصرفوا كمال وفي النهر أحسن ما أجيب به انه كان  
مجهزته صلى الله عليه وسلم (قوله أو دخلت عليك) انما تنقيد بالحياة لان المراد من الدخول عليه زيارته وبعد  
الموت يزوره اه بجر (قوله لا تنقيد بالحياة) لان هذه الاشياء تنحقق في الميت كما تنحقق في الحي لان الفصل  
هو الاسالة والمقصود منه التطهير والميت يطهر بالفصل الا ترى انه لو حمله رجل قبل الفصل وصلى لا يجوز وبعد  
يجوز وكذا الوصل عليه قبل الفصل لا يجوز فلا ينافيه الموت وكيف ينافيه وغسله واجب على الاحياء والحمل  
يتحقق في الميت قال صلى الله عليه وسلم من حمل ميتا فليس وضأ بالمس للتعظيم أو الشفقة فيتحقق بعد الموت  
زيلي (قوله ولو بالفارسية) مقابلة ما عن الفقيه أبي الليث أن العين اذا كانت بالفارسية لا تحت بعد الشعر  
ار الخلق والعض والحق أن هذا هو الذي يقتضيه النظر في العربية أيضا الا انه خلاف المذهب قاله الكمال (قوله  
أو خنقها) أي عصر حلقها جوى (قوله خلافا لما صححه في الخلاصة) من انه انما تحت ان كان في حالة الغضب  
وان كان في حالة الملاعبة لا تحت وان أوجهها في الصحيح ولو تنفس شعرها فهو على هذا التفصيل هو الصحيح  
وعن هذا قال غير الاسلام ولو أدها في الملاعبة خطأ لا تحت ومثل في البحر من جامع قاضي خان جازم به  
وفي الهندية عن قساي قاضي خان رجل حلق لا يضرب امرأته فصرها أو عضها أو خنقها أو متشعرها  
فأوجهها تحت في يمينه قالوا هذا اذا لم يكن في الملاعبة وان كان في الملاعبة لا تحت وهو الصحيح اه فقد ذكرنا  
التصحيح ولم يتعقبوه فلا وجه لخالفه الشارح لمقصودهم (قوله والقصد ليس بشرط فيه) حتى لو تعمد غيرها  
فأصابها أو ففض النوب فأصاب وجهها فأوجهها أو ضرب أمتة فأصابها تحت لان عدم القصد لا يعدم الفعل  
(قوله وأما الايلام فشرط) وذلك لان الضرب اسم لفعل مؤنصل بالبدن أو استعمال آلة التأديب في محل  
قابل للتأديب اه ولا يحصل التأديب الا بالتألم (قوله ويكني جمعها) أي فيما اذا حلف على عدده من الاسواط  
قال في البحر حلف ليضربن عبده مائة سوط بجمع مائة سوط وضرب به مرة لا تحت قالوا هذا اذا ضرب به ضربا  
يتألم به أما اذا ضرب به بحيث لا يتألم لا يبرر لانه ضرب صورة لا معنى ولو ضرب به بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة  
كل مرة تقع الشعبتان على يده بر في يمينه لانه صار مائة سوط لما وقعت الشعبتان على يده كل مرة وان جمع  
الاسواط جميعا وضرب به بها ضربة ان ضرب بعض الاسواط ينظر ان كان قد سوى رؤوس الاسواط  
قبل الضرب حتى اذا ضرب به ضربة أصابه رأس كل سوط بر في يمينه واما اذا اندس من الاسواط شيء لا يقع  
به البر وعليه عامة المشايخ وعليه الفتوى ثم قال رجل حلف بالله أن يضرب ابنته الصغيرة هشرين سوطا  
فانه يضربها عشرين شعرا وهو السعف وهو ما صغر من أغصان الفحل (فرع) أراد رجل أن يضرب  
عبده خلف أن لا يمتعه أحد عن ضربه فذعه انسان بعد ما ضرب به بخشبة أو بخشبين وهو يريد أن يضربه  
أكثر من ذلك قالوا تحت في يمينه لان مراده أن لا يمتعه أحد حتى يضربه الى أن يطيح قلبه فاذا امتعه عن ذلك  
حت في يمينه اه (قوله وأما قوله تعالى) جواب ما ورد على قوله وأما الايلام فشرط قال في النهر وأورد  
بأن أخذ الايلام في مفهوم الضرب ممنوع بقصة أيوب عليه الصلاة والسلام مع زوجته اذا حلف ليضربها  
مائة سوط ففعله سبحانه حيلة في عدم حنثه مع عدم ايلامها بقوله تعالى وخذي يدك فضاها ضرب به  
ولا تحت اه (قوله ضفتنا) الضفت في اللغة ما جعلته بكككك من نبات الارض فانزعته قال الشاعر

فعل بل يلد ويولم ويقيم ويسر تكسنت  
وتقبيل (تقبيلها) ثم قرع عليه (فلو قال  
ان ضربت عليك أو كسرتك أو كسرتك  
أو دخلت عليك أو فلتك فلتك) كل  
منها (بالحياة) حتى لو حلقها اطلاقا وعقها  
لم تحت بفعلها في بيت (بغلاف الفصل  
والحلق والمس والباس النوب م كلفها  
لا يضربها ولا يجده لا تنقيد بالحياة لا تحت  
في حلقه) ولو بالفارسية لا يضرب زوجته  
فخسرها أو خنقها أو عضها أو قمرها ولو  
بمازح خلافا لما صححه في الخلاصة (والقصد  
ليس بشرط فيه) أي الضرب (وقيل شرط  
على الاظهار) والاشبه بجرم في الحانة  
والسراجية وأما الايلام فشرط به بقي  
ويكني جمعها بصراط اصابت كل سوط وأما  
قوله تعالى وخذي يدك فضاها



وبعث ضغثا من خلاصه طبيا شلي عن الاتقاني (قوله أي جرمة ربحان) وقيل قبضة من أغصان الشجر  
 نهر (قوله نخوصية لرحمة) هذا جواب بانسليم وهذا الجواب يمنع عدم الالم في ضرب أيوب عليه الصلاة  
 والسلام بالكبابة والاقل صريح في الكشف حيث قال هذه رخصة باقية خصوصية لرحمة زوجة أيوب عليه  
 الصلاة والسلام ولا ينافي ذلك شرعية الحيلة في الجملة ورحمة بنت أفرام بن يوسف عليه الصلاة والسلام  
 وقيل بل هي بنت يعقوب عليه الصلاة والسلام ذهبت لحاجة فأبطأت خلف أن يرى ضربهم سامانة ضربة فخلل  
 الله تعالى بينه من ذلك اهـ شلي عن البضاوي (قوله فهو على الكثرة) أي أن يضربه مرارا كثيرة وإن لم تبلغ  
 الالف ولم يبينوا حد الكثرة والذي يذكره في مثله أنه ما بعده أهل العرف كثيرا (قوله والمبالغة) أي الشدة  
 راجع الى مسألة القتل واقتطاع الخ ولو حلف ليقطن فلانا ألف مرة فهو على شدة القتل اهـ (قوله لضربه) أي  
 بالسياط كما صرح به في البحر وقال في شرح الملتقى وفي السباط حتى يموت فعلى المبالغة وفي السيف حتى يموت  
 فعلى الموت حقيقة اهـ (قوله أو يسي) أي يبول هندية (قوله فعلى الحقيقة) فإلم فوجد حقيقة هذه الأشياء لا يبر  
 لأن الغالب أوادة الحقيقة في هذه الأشياء (قوله أن علم عونه حنت والا لا) لأنه إذا كان عالما به فقد عقد بينه  
 على حياة يحدتها الله تعالى فيه وهو متصور فينقذ ثم يموت بالعجز العادي وأما الذي لم يعلم فقد عقد بينه على حياة  
 كانت فيه ولا يتصور فلا يموت لأن شرط انعقاد البين إمكان التصور (قوله فضر به بالسواد) المراد به المقر  
 التي حولها سميت سواد الكثرة خضرت بها (قوله لأن المعتبر) أي في البر والحنث (قوله زمان الموت ومكانه) نسر  
 مشوش وأما معتبر ذلك لأن القتل هو ازانق الروح فيعتبر المكان أو ازانق الذي حصل فيه ذلك (قوله بشرط  
 كون الخ) فان كان قبل البين فلا حنت أصلا لأن العين تقتضي شرطاً في المستقبل لا في الماضي أبو السعود  
 عن البحر (قوله فهو على الاتيان ضربه أو لا) لأن حتى هنا بمعنى لام السبب ومن حكم لام السبب أن بشرط  
 وجود ما يصلح سببا لوجود السبب ومحل ذلك إذا دخلت على فعلين من جهتين لأم جهة واحدة أما إذا كانا  
 من جهة واحدة كان لم أجب اليوم حتى اتقضى عندك بشرط البر وجوده ما هندية (قوله فعلى التراخي) أي  
 فيضربه في أي وقت شاء والرؤية على القرب والبعد هندية (قوله فراق من قدر ميل) أو على ظهر بيت لا يصل  
 اليه هندية (قوله لم يمض) لأن هذا لا بد له اعرفا (قوله فيعتبر ذلك) المذكور من التفسير (قوله وان نوى مدة  
 فيها) قال في البحر فاما نوى بقوله الى قريب أو الى بعد مدة معينة فهو على ما نوى حتى لو نوى سنة أو أكثر  
 في القريب سميت وكذا الى آخر الدنيا لانها قريبة بالنسبة الى الآخرة كذا في الفتح (قوله ويدين فيما فيه تخفيف  
 بحر) أي بما حيث قال بعد ذكر عبارة الفتح القريبة ويضي أن لا يصدق قضاء لأنه خلاف العرف الظاهر اهـ  
 وقد ساقه الشارح ساق المنصوص (قوله لا يكلمه ملياً أو طويلاً) يريد أنه تكلم بأحد هما والملي المدة من الزمان  
 ومنه الملوان الليل والنهار (قوله فذلك) أي فالتة من ما نوا قريبا أو بعيدا (قوله فعلى شهر ويوم) فإلى ومثله  
 الطويل شهر ويوم (قوله وفي النهر عن السراج) الذي في النهر ومثله في الجوى بانظر وقيام ماض أن يكون على  
 شهر أيضا (فرع) سلخ الشهر لغة من الثامن والعشرين الى الآخر وعرفا من التاسع والعشرين أبو السعود (قوله  
 ما يرده البحار) أي المستعصى منهم وبقبله السهل كمال ورداء الزيف دون النهرية وقيل النهرية ما بطل سكته  
 قهستاني (قوله ما يرده بيت المال) لأنه لا يقبل إلا ما هو في غاية الجودة والزيف هو الذي خلط به شخص أو غيره  
 ففادت صفة الجودة قهستاني عن الطلبة وقيل ما ضرب من الدراهم في غير دار الضرب أو في غير دار السلطان  
 أبو السعود عن الجوى (قوله أو مستحقة للغير) بفتح الحاء وهي التي استحقها مستحق بعد القضاء أبو السعود عن  
 الجوى (قوله وبعتى المكاتب بدفعها) ولوردها المولى عليه منح (قوله أو ستوقه) بفتح السين المهملة وتشديد  
 التاء أبو السعود عن الجوى قال الاتقاني والستوقه فارسية معربة ومعناها ثلاث طاقات لانها صفر عوة  
 من الجانيين بالفضة قال الكمال والستوقه المغشوشة غشازا ذاهي معرب سه نوة أي ثلاث طاقات  
 طبقتا الوجهين فضة وما بينهما من نحاس ونحوه شلي (قوله لانهم ليسا من جنس الدراهم) بخلاف ما تقدم  
 فان الزيف ذهب وكذا النهرية والصعب في الجنس لا بعد ما بدليل أنه لو تجوز في ما في الصرف والسلم جاز وكذا  
 قبض المستحقة صحيح ولذا أجازها المال جاز اهـ نهر (قوله ولذا) أي لكونها ليسا من جنس الدراهم (قوله  
 لو تجوز في ما في صرف وسلم) أي لوجه لا بد في الصرف بالجواز أو وجه لا رأس مال السلم وتسامح العاقد في ذلك

أي جرمة ربحان نخوصية لرحمة زوجة  
 أيوب عليه الصلاة والسلام فتح (حلف  
 ليعبرن) أو ليقطن (فلانا ألف مرة فهو على  
 الكثرة) والمبالغة كلفه لضربه حتى يموت  
 أو حتى يقتله أو حتى يتركه لا حيا ولا ميتا  
 ولو قال حتى يقتل عليه أو حتى يستغث  
 أو يسي فعلى الحقيقة (أن لم أقتل زيدا فكذا  
 وهو) أي زيد (ميتان علم) الحالف (عونه  
 حنت والا لا) وقد قدمها عند البصاعدت  
 السهام (حلف لا يقتل ولا نابا لكوفة فضر به  
 بالسواد ومات بها حنت) كلفه لا يقتله يوم  
 الجمعة فخرجه يوم الخميس ومات يوم الجمعة  
 (وبكسبه) أي ضربه بكوفة وموته  
 حنت (والمبحث لأن المعتبر زمان الموت  
 من عدمه وهو) فلا ضرب والجرح بعد البين  
 (في كيا) (ولو لم تأتني حتى أضربك فهو  
 على الاتيان ضربه أو لا) لأن رأيت لا ضربه  
 فعلى التراخي ما لم ينو الفور أن رأيتك فلم  
 أضربك فراه الحالف وهو مريض لا يقدر  
 على الضرب حنت أن اقتلت فلم أضربك فراه  
 من قدر ميل لم يمض بحر (الشهر وما فوقه)  
 ولو الى الموت (بعد ما دونه قريب) فيعتبر  
 ذلك في المقضين دينه أو لا يكلمه الى بعيد  
 أو الى قريب (و) لفظ (العاجل والسريع  
 كالقريب والآجل كالبعيد) وهذا الجانية  
 (وان نوى) بقرين أو بعيد (مدة) معينة  
 (فيما فعلى ما نوى) ويدين فيما فيه تخفيف  
 بحر (حلف لا يكلمه ملياً أو طويلاً) كذا في البحر  
 شافذ والافه الى شهر ويوم (كذا في البحر  
 عن الظهيرية وفي النهر عن السراج على شهر  
 وكذا كذا يوما أحد عشر وبالأو أحد  
 وعشرون وبضعة عشر ثلاثة عشر (بقرين)  
 حلفه ليقضين دينه اليوم لو قضاة بقرينة  
 ما يرده البحار (أو زيوفا) ما يرده بيت المال  
 (أو مستحقة) للغير ويعتق المكاتب بدفعها  
 (لا) بقرين (لو قضاة رصا صا أو ستوقه) وسطها  
 غش لانهم ليسا من جنس الدراهم ولذا  
 لو تجوز في ما في صرف وسلم



(لا) يبحث (إذا قبضه بتعريض ضروري) كان يقبضه كله بوزن لانه لا بعد تعريضه قاهراً مادام في عمل الوزن (لا يأخذ ماله على فلان الاجله أو لا جعافته منه درهماً ما أخذ الباقي كيف شاء لا يبحث) نظيره وهو الحيلة في عدم حشنة في المسئلة الاولى (كما لا يبحث من قال ان كان لي الامانة أو غير أو سوى) مائة (فكذلك على كمالها) أي المائة (أو بعضها) لان غرضه في الزيادة على المائة وحث بالزيادة لومعافيه الزكاة والا لا حتى لو قال (أمر أنه كذا ان كان له مال وله عرض) وضباع (ودور اقبه التجارة لم يبحث) خزائنه الاكل (حلف لا يفعل كذا تركه على الابد) لان اهل يقتضي مصدره انكره وانكره في قوله لم يعم (فلو فعل) المحلوف عليه (مرة) بحث و (أفعلت عيونه) وما في شرح الجمع من عدمه هو (فلو فعله مرة أخرى لا يبحث) في كماله (ولو قيد بما يوجب) كواقعه لا أفعل اليوم (فرضي) اليوم (قبل الفعل بر) لوجود ترك الفعل في اليوم كله (وكذا ان هلك الحالف والمحلوف عليه) بر اتفق اهدم ولو جح الحالف في يومه حنت عندنا خلافاً لاجد فتح (ولو حلف ليفعله بر مرة) لان المكرة في الاثبات تخص والواحد هو المتعين ولو قيد بما يوجب فغض قبل الفعل حدث ان بقي الامكان والابان وقع اليأس بمرته أو بنوت المحل بطلت عيونه كما مر في مسئلة الكوز زبلي (حلفه وال ليعلمه بكل داهر) به ملتبس أي مفسد (دخل البلد تقيد) حلفه (بقيام ولايته) بيان لكون العين المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال ويبقى تقيد عيونه بغيره عليه واذا سقطت لا تعود ولو ترقى بلا عزل الى منصب أعلى فالعين باقية لزيادة تمكنه فتح ومن هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله (كألو حلف رب الدين غريمه أو الكفيل بأمر المكفول عنه أن لا يخرج من البلد الا باذنه) تقيد بان خروج حال قيام الدين والكفالة لان الاذن انما يصح عن ولاية المنع وولاية المنع حال قيامه (و) منها (لو حلف لا يخرج امرأته الا باذنه تقيد بحال قيام الزوجية)

وانما حنت (قوله لا يبحث إذا قبضه الخ) أي استخساراً والقياس أن يبحث شاي عن الشيخ أبي المعين النسفي (قوله بوزن) أو أكثر لانه قد يعذر قبض الكل دفعة واحدة فصار هذا القدر مستثنى عنها ولان هذا القدر من التقريق لا يسمى تقريقاً عادياً والعادة هي المعتدلة زبلي وأشار بقوله أو أكثر الى أن المراد بالوزن تعدد الوزنات لا خصوص الوزنتين أبو السعود ويستفاد من المقام أنه اذا كان لا يحتاج الى الوزن ففرقه أنه يبحث والنظار أن التقريق الحاصل من العدد كالتقريق الحاصل بالوزن (قوله مادام في عمل الوزن) لان المجلس جامع للمتقريات بخلاف ما لو نشغل بغير الوزن لانه به يختلف مجلس القبض على ما عرف نهر (قوله كيف شاء) أي مجعماً أو متقريباً (قوله لا يبحث) لانه لم يأخذ جميع ماله متقريباً وهو شرط الحنت (قوله أو غير) حذف المضاف اليه وفي المضاف على الضم جوى (قوله لان غرضه في الزيادة على المائة) فيصدق بالمائة ودونها نهر اذ يصدق أن الحسب ليس زائداً على المائة كمال (قوله لومعافيه الزكاة) كالدائره وعروض التجارة والسواثم أبو السعود سوا كان نصيباً أو لم يكن (قوله والا) فلو ملك عبد الخدمة أو ماله من جنس الزكاة كالعقار والعروض لغير التجارة فإنه لا يبحث في عيونه بحر (قوله حتى لو قال الخ) لا يظهر التقريع (قوله وضباع) قال في واقعات العلامة عبد القادر العقار اسم للعروة المبنية والضبعة اسم للعروة لا غير ويجوز إطلاق اسم الضبعة على العقار اه (قوله حلف لا يفعل كذا) كان قال لا أكلم فلانا (قوله يقتضي مصدره انكره) وهو كلام مثلاً (قوله والنكرة في النبي تعم) وهنا قد وقعت فيه قتم جميع الاوقات المستقلة فكأنه قال لا يكون معنى كلام فلان في جميع الاوقات المستقلة قال الحلبي وهذا ينافي ما تقدمناه في باب العين في الاكل أي من أن الشايت في ضم العمل ضروري لا يظهر في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح ومن أن العمل لا عموم له كما في المحيط عن سيبويه (قوله من عدمه) أي التحلل العين مرة (قوله سهو) عما نصوا عليه وعما ذكره هو أي ابن ملك في ذلك الشرح في فصل مطلق غير المدخول بها كما أوضحه المصنف (قوله الا في كماله) فانه يبحث بالتكرار لاقتضاء العموم المستلزم للتكرار الا أنها في الإطلاق تنتهي بانتهاء الاطلاق الثلاث فأفاده المصنف (قوله والمحلوف عليه) الواو بمعنى أو (قوله تحقق العدم) أي عدم الفعل في اليوم (قوله ولو جح الحالف الخ) موضوعها الاثبات كما في الفتح وصورته لا كان لرغيف في هذا اليوم فبحر في هذا اليوم ولم يأكل أمافي صورة التي اذا جح ولم يأكل فلا شئ في عدم الحنت (قوله لان النكرة) وهو المصدر الذي تضمنه الفعل وقال في الفتح لان الملتزم فعل واحد غير عين اذا المقام الاثبات في غير فعل فعله سواء كان مكرهافيه أو ناسياً أو كلاً عن غيره واذ لم يفعل لا يحكم بوقوع الحنت حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بموت الحالف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصي بالكفارة أو بفوت محل الفعل كالحلف بغير من زيد أو لياً كل هذا الرغيف فبات زيدا أو كل الرغيف قبل أكله فحينئذ يبحث وهذا اذا كانت العين مطلقة اه (قوله ان في الامكان) لانه بشرط الامكان في المقيدة ابتداء وبقائه بخلاف المطلقة (قوله بطلت عيونه) فلا حنت ولا كفارة (قوله حلفه وال) أي مقول في البلد نهر (قوله داعر) من الدهر وهو الفساد كمال (قوله تميزه بقية) أي بيزن مخصوص (قوله بدلالة الحال) وهي العلم بأن المقصود من هذا الاستخلاف زجره بما يدفع شره أو شر غيره بجزء لانه اذا زجره بجزء عجز آخر كمال (قوله بفور عمله) نظرا الى المقصود وهو المبادرة لزجره ودفع شره فالداعي يوجب التقيد بالفور فور عمله به كمال وهذا بحثه وظاهر الرواية كافي العناية وعلمه اقتصر الشارح الزبلي أن الاعلام حال الدخول ليس بلام ولا يمتثل به أن لا يؤخر الاعلام الى ما بعد موت الوالي أو عزله أو موت المستخلف لانه لا يبحث في المطلقة الا باليأس وذلك بما ذكره والجب من المؤلف كيف يترك ظاهر الرواية ويذكر البحث (قوله واذا سقطت) أي العين بأن زالت ولايته (قوله لا تعود) لو عاد الى الولاية كمال (قوله ولو ترقى) هذا بحث صاحب البحر لا للكمال فالاولى تقديم قوله فتح على هذه العبارة وبهذا البحث جزم في النهر وتبعه الجوى وأبو السعود (قوله بلا عزل) أما اذا عزل بينهما سقطت العين والساقط لا يعود (قوله ومن هذا الجنس) أي من التقيد بزمان مخصوص بدلالة الحال (قوله بأمر المكفول عنه) تبع فيه شيخه صاحب البحر ولم يذكر الجوى وصاحب الفتح والنهر ولذا قال الحلبي الظاهر أنه ليس بقيد (قوله حال قيامه) أي قيام ما ذكر من الدين والكفالة ويحتمل أن الغدير راجع الى الدين ويكون التعجيل للمستثنين لان الدين اذا دفع في مسئلة الكفالة بطلت الكفالة (قوله تقيد بحال قيام الزوجية)



بجلاف لا يخرج امرأته من الدار لعدم لالة  
التقييد زيلهي (حلف ليهن فلا تافوه به له  
فلم قبله بر) وكذا كل عقد تبرع كعارية  
ووصية واقرار (بجلاف البس) ونحوه  
حيث لا يبر بالقبول وكذا في طرف النفي  
والاصل أن عقود التبرعات بازاء الايجاب  
فقط والمعاوضات بازاء الايجاب والقبول  
معاً (وحضرة الموهوب له شرط في الحنف)  
فلو وهب الحالب لغائب لم يحث اتفاقاً ابن  
ذلك فليحفظ لا يحث في حلفه لا يشترط رجحاناً  
بنم (ورد وباسين) والمقول عليه العرف فتح  
(و) عين (الشئ يقع على) الشئ (المقصود  
فلا يحث لو حلف لا يشترط طيباً فو جدر يحه  
وان دخلت الرائحة الى دماغه) فتح (ويحث  
في حلفه لا يشترط بنفسها أو ورثاً بشرأ  
ورقهما لا دهنهما) للعرف (حلف لا يشترط  
فزوجته فضولي فأجاز بالقول حث وبالفعل)  
ومنه الكتابة خلافاً لابن سماعة (لا) يحث  
به يفتي خاتبة (ولو تزوجه فضولي ثم حلف  
لا يستزوج لا يحث بالقول أيضاً) اتفاقاً  
لاستنادها لوقت العقد كل امرأته تدخل  
في نكاحي أو تصبح حلالاً لي (فكذا فأجاز  
نكاح فضولي بالفعل لا يحث) بخلاف كل  
عبد يدخل في ملكي فهو حر فأجاز بالفعل  
حنث اتفاقاً لكثرة أسباب الملك عمادية وفيها  
حلف لا يطلق فأجاز طلاق فضولي قولاً  
أوفعله فهو كائن نكاح غير أن سوق المهر ليس  
بإجازة لوجوبه قبل الطلاق قال لامرأة  
الغير ان دخلت دار فلان فأنت طالق فأجاز  
الزوج فدخلت طلقت (ومثله) في عدم  
حنثه بإجازة فعلاً ما يكتبه الموثقون  
في التعاقب من نحو قوله (ان تزوجت بامرأة  
بنفسى أو بوكيلي أو بفضولي) أو دخلت  
في نكاحي بوجه ما تكن زوجته طالق الآن  
قوله أو بفضولي الخ عطف على قوله بنفسى  
وعامه تزوجت وهو خاص بالقول وانما  
يند باب الفضولي لوزاد وأجرت نكاح  
فضولي ولو بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان  
المعلق طلاق المراجعة فيرفع الامر الى شافعي  
ليوضح البين المضافة وقد منى في التعليق أن  
الاتقاء كاف في ذلك بحر (حلف لا يدخل  
دار فلان انتظم الملو كذا في المسئلة)

واذا زال الدين والزوجة سقطت ثم لا يعود اليين يعود ههما فتح (قوله بجلاف لا يخرج امرأته من الدار) أى فانه  
لا يتقيد بحال قيام الزوجية (قوله لعدم لالة التقييد) أى لعدم دلالة تدل على تقييد اليين بزمان قيام ولاية  
الزوجية وقبه أن الدلالة موجودة وهو الاضافة فانها بعد انقضاء العدة لا تكون امرأته نعم ان قال لا يخرج من  
الدار يتحقق الحنف تأمل (قوله ونحوه) كالأجارة والصرف والسلم والنكاح والرهن والخلع نهر (قوله وكذا  
في طرف النفي) يرجع الى الهبة والبس فاذا حال لأهب حثت بالايجاب فقط (قوله وحضرة الموهوب له شرط  
في الحنف) في الابتناء وكذا في النفي كما اذا قال والله لأهب فلاناً فلا يحث الابا بهبة له حاضر وان لم يقبل (قوله  
اتفاقاً) بين المشايخ وزفر (قوله لا يشترط) بفتح الياء والشين مضارع نعمت الطبيب بكسر الميم في الماضي وجاء  
في لغة فتح الميم في الماضي وضمها في المضارع نهر (قوله وباسين) بكسر السين شلبي عن التحرير (قوله فتح) قال فيه  
بعد ما ذكر الخلاف في تفسير الريحان والذي يجب أن يقول عليه في ديارنا هداً ذلك كله لأن الريحان متعارف  
لنوع وهو ريحان الجاهج وأما الريحان الترنجي فيمكن أن لا يكون منه لانهم يلزمونه التقييد فيقال ريحان  
ترنجي وعند ما يلقون اسم الريحان لا يفهم منه الا الجاهج فلا يحث الابين ذلك اهـ (قوله على النسم  
المقصود) اهله بأن يقربه من أنفه أو يستنحه ولو من بعد (قوله بنفسها) بفتح الباء جوى (قوله للعرف) أفاد  
أن المعتد للعرف وعلى اختلاف العرف يحمل اختلاف المشايخ في المسئلة (قوله فأجاز بالقول حث) هو المختار  
وعليه أكثر المشايخ والفتوى عليه خلافاً لما في جامع الفصولين أنه لا يحث بالأجارة القولية ووجه الحنف بها  
أن المحلوف عليه هو التزوج وهو عبارة عن العقد وهو مختص بالقول والاجازة اللاحقة كالمسئلة السابقة  
فذلكون للفضولي حكم الوكيل وللمعجز حكم الموكل بحر واجازة القول كرضيت وقبليت نهر (قوله وبالفعل) كعبث  
بالمهر أو بعضه بشرط أن يصل اليها وقيل الوصول ليس بشرط وتقبلها بشهوة وجماعها وان كرها نهر (قوله  
ومنه) أى من الفعل (قوله خلافاً لابن سماعة) فجعله امن القول حتى لو قال والله لا أقول فلان شيئاً فكتب  
اليه كتاباً حثت عنده ولا يحث عند المشايخ (قوله به يفتي) الاولى بتقديم هذه العبارة عند قوله فأجاز بالقول  
حنث لأن لفظ الفتوى ذكر في الخاتمة في مسئلة القول لا الفعل (قوله لا يحث بالقول) أى بإجازة القول (قوله  
لاستنادها لوقت العقد) وفيه لا يحث بمباشرة لكونه قبل اليين فبالإجازة أولى بحر مع زيادة (قوله أو نصير  
حلالاً لي) معناه أو نصير حلالاً بالتزوج فرجع الى اشتراط الإجازة بالقول تأمل (قوله فأجاز نكاح فضولي)  
بالفعل لا يحث) أى وبالقول يحث فهي مثل كل امرأته تزوجها كما في البحر (قوله لكثرة أسباب الملك) فيكون  
بالقول كالمشراء وبغيره كالارث والهبة منه والوصية له أى وأما الدخول في النكاح ليس له اسباب واحد وهو  
النكاح وهو بالتزوج وهو مختص بالقول فلا فرق بين أن يذكر صريحاً ولا (قوله فهو كائن نكاح) أى فيحث  
بإجازة القول لا بالفعل وهو كخراج متاعها من بيته فعلي كل حال يقع الطلاق وانما التفصيل في حثه اذا حلف  
لا يطلق (قوله غير أن سوق المهر) أى المؤخر منه مثلاً (قوله ليس بإجازة) أى فعليه لطلاق الفضولي  
فلا يقع الطلاق به (قوله لوجوبه) أى المهر قبل الطلاق فلا يحال به الى الطلاق بخلاف النكاح لأن المهر من  
خصائصه اهـ من (قوله قال) أى فضولي (قوله فأجاز الزوج) أى تعليق الفضولي (قوله ومثله) أى مثل  
ما تقدم من المسائل (قوله ما يكتبه الموثقون) أى الذين يكتبون الوثائق من شهود وغيرهم بين الزوجين مثلاً  
وفعل ذلك اذا خافت الزوجة ادخال أخرى عليها (قوله أو دخلت في نكاحي بوجه ما) مثله اذا قال بطريق من  
الطرق كما يحثه في النهر وكذا لو قال أو دخلت في نكاحي أو في عصمتي بحر (قوله أو بفضولي الخ) الاولى حذف  
الخ لأن العلة في غير الفضولي وهو قوله أو دخلت الخ أن الدخول ليس له اسباب واحد وهو التزوج وهو  
لا يكون الا بالقول وليست العلة عطفه على قوله بنفسى فلي تأمل (قوله وهو خاص بالقول) فقوله أو بفضولي  
انما ينصرف الى إجازته بالقول فقط بحر (قوله فلا يخلص) بضم الميم مع تشديد اللام المكسورة (قوله طلاق  
المراجعة) أى المستحقة كان قال ان فعلت ما ذكر فالتى أتزوجها طالق (قوله المضافة) أى الى الملك (قوله  
ان الاتقاء كاف) أى الاتقاء بما روى عن محمد بن أبيه أفتى أخته خوارزم أنه في المضافة لا يقع بل قد منعه النهر من  
الظهيرية أن هذا قول محمد اهـ حلي (قوله بحر) لم يذكر في البحر جملة وقد منى الخ (قوله انتظم الملو كذا في الخ)  
أى بطريق هو المجاز ومعناه أن يكون محل الحقيقة فرداً من أفراد الجاهز لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز بحر  
(قوله)

(قوله والمستعارة) الا اذا استعارها لوليمة أبو السعود وقد تقدمت هذه المسئلة في باب الجين في الدخول  
 (قوله لان المراد به المسكن) أي بما ذكر من الدار قال في البحر قيد بأن يكون مسكنا لانه لو لم يكن ساكنا فهو  
 ملكه لا يثبت الا أن يدل الدليل على دار القلة اهـ والذي في الشرح لابي عن الخبايا أنه اذا دخل دار فلان  
 وهو لا يسكنها حث ومثله في مختصر الظهيرية وأما اذا آجر فلان داره فدخلها الحالف لا يثبت على قوله ما  
 لان الاضافة تنه طمع بالاجارة والتسليم كما تبطل بالبيع وحث عند محمد أبو السعود ملخصا (قوله فدخل دارها)  
 أي المملوكة لها (قوله لم يثبت) اعترض بأن صاحب التهر نفسه قال في باب الدخول ولا فرق في المسألة كنه  
 بين كونها اتعابا ولا حتى لو حلف لا يدخل دار أمه أو ابنته وهي تسكن مع زوجها حث بالدخول كما في الخبايا  
 اهـ وأجيب بأن الملك في الدار المحلوف عليها للمراة وقد صارت تابعة لزوجها في ساكنها فأنقطع النسبة  
 وفي مسئلة الخبايا المثل للزوج الأم أو البنت كما صرح بذلك فيما ونقله في البحر عنها فلو كان الدار في مسئلة الخبايا  
 ملكا لغير من أضفت اليه حث بدخولها وان تبعته في السكنى ولو كونها ما الكفة في مسئلة الوقاعات اشتراطوا  
 للبحث أن تكون ساكنها بطريق الامالة لا التبعية فلو يكونا مخرجين لاختلاف موضوعهما أبو السعود وفيه  
 أن هذا التعليل يقتضي عكس الحكم المذكور (قوله أي محكوم بافلاسه) أي حكم القاضي عليه بالا فلاس  
 (قوله غنى) على حذف أي التفسيرية (قوله لان الدين ليس بحال) أي نظرا الى الحال لانه عبارة عن شغل الذمة  
 وهو مال بالنظر الى المال حتى وجب فيه الزكاة فالحنث يلزمه بالنظر الى المال ولا يلزمه بالنظر الى الحال  
 فلا يثبت بالشك حوى عن العلامة بأكبر (قوله لا يتصور قبضه حقيقة) ولهذا قيل ان الدينون قضى بأثمانها  
 على معنى أن المقبوض مضمون على القابض لانه قبض نفسه على وجه التملك ولزب الدين على المدين مثله فالتق  
 الدينان قصاصا اهـ بحر (قوله فان لم يفعله الحالف حث) أي ما لم يفعله بالقول لانه حلف على ما لا يعلم  
 (قوله ما لم ينو الاستخلاف) نقل أول إيمان البحر عن الولوالجي رجل قال لا تسرق الله تفعل كذا أو قال والله  
 تفعل كذا أو قال لا تسرقن ان أراد المبتدئ أن يحلف وأراد الجيب الحلف يكون كل منهما ما حلفه الا أن قوله نعم  
 جواب والجواب بتضمن إعادة ما في السؤال فيصير كأنه قال نعم والله لا تفعل وان أراد المبتدئ الاستخلاف  
 وأراد الجيب الوعد ليس على كل واحد منهما شيء لان كل واحد منهما نوى ما يحتمله وان أراد المبتدئ الاستخلاف  
 وأراد الجيب الحلف فالجيب حالف والمبتدئ لان كل واحد منهما نوى ما يحتمله وان لم ينو واحد منهما شيئا  
 ففي قوله الله الحالف والجيب وفي قوله والله الحالف هو المبتدئ اهـ (قوله ما لم ينو الاستفهام) فيكون الكلام  
 على تقدير حمزة الاستفهام وفيه أن نية الاستفهام لا تظهر هنا الا لوجه لاستفهامه عن حلف نفسه (قوله  
 فالحال الجيب) لما مر من أن السؤال معاد في الجواب ولا شيء على المبتدئ وان نواه كما في الفتح (قوله فيمنه  
 على النهي) أي بالقول ان لم يملك منعه بالفعل (قوله فعلى النهي والمنع جميعا) ظاهره أنه اذا منعه بالفعل ولم يفعله  
 بالقول لا يبرر وجوب ظاهره ما في المنه عن المنية وواقعات عبد القادر والظاهر خلافه بل المدار على المنع بالفعل  
 وان لم يفعله بالقول أولا ويجوز (قوله بر بقوله اخرج) لانه حلف على ما لا يملك اذ ملك المنفعة حينئذ لم يستأجر  
 وأخذ منه أن الجين المنصرفة للقول لا تخص النهي (قوله وحلفه بر) لانه لم يظهر له مال حتى يتركه  
 فالبر غير مقصود وأنه ما تركه ماله وانما منعه القاضي من المطالبة به أو أن الذي له عليه حال الانتكار الجين  
 وقد استوفاهما (قوله طلقت) وجهه ما مر قريبا (قوله السؤال معاد في الجواب) المراد به ما يعم الكلام السابق  
 واللاحق وان لم يكونا سؤالا وجوابا حقيقة (قوله أو عيده) الضمير في عيده وعليه يرجع الى زيد (قوله فبرهن  
 بالمال) أي وتضمن به القاضي أو حكم به المحكم لان البرهان لا يكون الا عند الحاكم وقوله حث أي ولو كان  
 البرهان زورا واطهاره اذا كان يعلم براءته لا يثبت ديانته (قوله الا أن ينوي ما عند الناس) بأن أراد أنه  
 يقبل عندهم والحال أنه ليس بتقبل عندهم فيثبت (قوله حث) فيه أن مع المصاحبة وهو لم يصاحبه  
 في العمل وانما صاحب شريكه والنظر الى مال المحلوف عليه خروج عاوضه المقتضى (قوله ومع عبده المأذون لا)  
 لانه لا يملك ماله بدليل أنه يباع للدين اذا وجد (قوله فدخل المشتركة) أي فلا يثبت لان نصف الدار لا يسمى  
 دارا كذا في الفتح (قوله اذا لم يكن ساكنا) أما اذا كان ساكنا فهو داره لان الدار حيث نتم المستأجرة فأولى  
 المشتركة التي سكنها المحلوف عليه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفره العظيم

والمستعارة) لان المراد به المسكن عرفا  
 ولا بد أن تكون ساكنا لا بطريق التبعية فلو  
 حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دارها  
 وزوجها ساكن بها لم يثبت لان الدار إنما  
 تنسب الى الساكن لا يثبت في حاله أنه لا مال له  
 عن الوقاعات (لا يثبت على محكوم  
 وله دين على مفلس) بتشديد اللام أي محكوم  
 بافلاسه (أو على) غنى لان الدين  
 ليس بحال بل وصف الذمة لا يتصور قبضه  
 حقيقة فروع قال غيره والله تفعل كذا  
 فهو حالف فان لم يفعله الحالف حث  
 (قوله لا يثبت) على حث لان الدين ليس بحال  
 المبتدئ ما لم ينو الاستفهام ولو قال عليك  
 عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف  
 الجيب لا يدخل فلان داره فيمنه على النهي  
 ان لم يملك منعه والا فعلى النهي والمنع جميعا  
 آجر داره ثم حلف أنه لا يتركه فيها بر بقوله  
 آخر لا يدع ماله اليوم على غريمه فقدمه  
 للقاضي وحلفه بر قبل له ان كنت فعلته كذا  
 فامر أنك طالق فقال نعم وقد كان فعل طلقت  
 وفي الاشياء القاعدة الحادية عشر لسؤال  
 معاد في الجواب قال امرأة زيد طالق  
 أو عبده حر أو عليه الشيء لبيت الله ان فعل  
 كذا أو قال زيد نعم كان حالف الخ ادعى عليه  
 فخاف بالطلاق ماله عليه حتى يبرهن بالمال  
 حث به يفتي حلف ان فلانا تقبل وهو عند  
 الناس غير تقبل وعنده تقبل لم يثبت الا أن  
 ينوي ما عند الناس لا يعمل معه في القسامة  
 مثلا ففعل مع شريكه حث ومع عبده  
 المأذون لا يبرع ارض فلان فزرع أرضا  
 بينه وبين غيره حث لان نصف الارض  
 تسمى أرضا بخلاف لا يدخل دار فلان  
 فدخل المشتركة اذا لم يكن ساكنا والله أعلم





في اقامة الحد بهم ومنزل دار الحرب دار البقي اقامه الجوى (قوله أو تمكينه) بالرفع عطفا على وطه وأو  
 لاقته به والتوزيع وادام الاشارة يعود الى الوطه (قوله فان فعلها ليس وطاً) وتسميتها زانية مجاز بجر (قوله فتم  
 التعريف) نهر بعض بصاحب الكثر حيث عترف به بغير ناقص فقال والزنا وطه في قبل خال عن الملك وشبهته  
 فانه منقوض طردا وعكسا كما وضعه في البحر واجاب عنه في النهر بأنه تعريف حقيقة الزنا الموجب وتلك  
 النمر وط المزيده خارجة عن الماهية (قوله وزاد في المحيط العلم بالتعريم) حيث قال ان من شرائطه العلم بالتعريم  
 حتى لو لم يعلم بالحرمه لا يجب الحد وأصله ما روى سعيد بن المسيب أن رجلا زنا باليمن فكتب في ذلك مردض  
 اقه تعالى عنه ان كان يعلم أن الله تعالى حرم الزنا فاجادوه وان كان لا يعلم فعلوه فان عاد فاجادوه ولان الحكم  
 في الشرعيات لا يثبت الا بعد العلم وان كان الشيوع والاستفاضة في دار الاسلام اقيم مقام العلم ولكن لا أقل من  
 ايراث شبهة لعدم التبليغ اه وبه علم أن الكون في دار الاسلام لا يقوم مقام العلم في وجوب الحد كما هو قائم  
 مقامه في الاحكام فله الجلي من البحر (قوله ورده في الفتح) بأن الزنا حرام في ما را الايمان حتى ان الحر في اذا  
 دخل دار الاسلام فاسلم وزنا وقال ظننت انه حلال يحدثون فصل ذلك اول يوم دخوله اه فكيف اذا ادعى  
 مسلم أصلي هدم العلم بجمرة الزنا أبو السموه عن الشربلاي والذي لاح أن رد السكال لا يظهرون لان الحرمة  
 الثابتة في كل مله لا تنافي أن بعض الناس يجعلها وصاحب المحيط لم يدع حلفه من الملل وبعده ما ورد النص  
 عن أمير المؤمنين ع مع عدم الانكار عليه لا وجه لذلك كوروفي قول صاحب المحيط فان كان الشيوع  
 والاستفاضة في دار الاسلام اقيم مقام العلم ولكن لا أقل من ايراث شبهة تنبيه على أن المراد رده الحد شبهة الجهول  
 كيف والباب تقبل فيه الشبهات فقد قال صلى الله عليه وسلم ادروا الحد بالشبهات ولذا واقفه تعالى أعلم أقر  
 صاحب الهندية ما في المحيط وأما ما ذكره السكال من مسئلة الحر في اذا أسلم فله مله مبني على قول من لا يشترط  
 العلم واقفه سبحانه وتعالى أعلم (قوله أربعة رجال) أخذ التذكير من التاب طريق الائمة نهر (قوله فلو متزقين  
 سدوا) قال في النهر فلو جاؤا فردى حد واحد الشذف ولو كان خارج المسجد بخلاف ما لو جاؤا فردى وقعدوا  
 مقعد الشهود وقام الى القاضي واحد بعد آخر حيث تقبل الشهادة (قوله لا يجزى دلفظ الوطه والجماع) لأن افظ  
 الزنا هو الدال على فعل الحرام بخلاف الوطه والجماع نهر والاضافة من اضافة ما كان صفة أى لالفظ الوطه والجماع  
 الجزى وهو يفيد أنه لو طأ وطأ أو جامعها جامعاً هو زنا يحدث هو ظاهر (قوله وظاهر الدرر الخ) قال الحلبي  
 هي نص في ذلك ونصها وبشهادة زنا أو ما يفيد منها لكن توقف الشيخ حسن فيه فقال ويظهر هل تقبل  
 الشهادة المجردة عن لفظ الزنا مع لفظ يفيد منها تأمل اه قال شيخنا ووجه ترده انه لم يقف عليه في كلام غيره  
 وسنده الذي أحال عليه هو ما ذكره في التميز أن حد القذف يجب بصرح الزنا أو بما هو في حكمه بأن يدل عليه  
 اللفظ اقتضا كقوله في غضب لست بأبيك أو ببن فلان أي به أبو السموه (قوله لائمة) بينها بما بعد وهو تعليل  
 للمصطلحين (قوله لانه يدفع اللعان عن نفسه) قال في البحر فعلى هذا لو قال بعض الشهود ان فلانا قد زنا وقاله  
 زيت ثم جاء وشهد عند القاضي لا تقبل شهادته لما ذكر في الزوج اه أي من تهمه دفع الحد عنه (قوله وبسقط)  
 بضم الباء (قوله لو قبل الدخول) لأن الفرقة جاءت من قبلها (قوله ونفقة العدة) عطف على نصف المهر (قوله  
 فبألهم الامام) أي السلطان أو نائبه وفيه اشعار بوجوب السؤال كما في شرح الطحاوي وخرج المحكم جوى  
 (قوله أي من ذاته الشرعية) هي حقيقة المعرفة بقول المصنف وطه كلف ليجتز بها عن زنا العيين والسيد  
 والرجل فانه بطلن علمه اوسعاً كذا في الدر المنسق (قوله لجواز كونه مكرها) نذر مرتب وفي الدر هو احتراز عن  
 زنا الابط والتخذ والدر كافي المضمرات اذ لا حد في القواطع فلام أو اجنبية عند الامام وهو الصحيح كالا حد بفلامه  
 أو أمته أو منكم حنه وبلا خلاف كما في القهستاني وفي اخرج ذلك بالكيفية تنظر اذا الحقيقة تخرج ذلك ذكر الطوع  
 فيها (قوله أو بدار الحرب) أي أو البقي ولان اتحاد المكان شرط اذ لو شهداته وطئها في هذه الدار أو آخران في أخرى  
 لم تقبل بخلاف ما لو شهداته في مقدم البيت وآخران في مؤخره حيث تقبل لا مكان التوفيق در (قوله أو في صباه)  
 لو قال أو بتقادم لم يصح وغيره ويخرج أيضا ما لو شهداته في ساعة من النهار وآخران في أخرى لم تقبل وقالوا هذا  
 اذ لم يمكن التوفيق ولا تقبل در (قوله أو بأمة ابنه) أو احوال أن تكون زوجته أو أمته وهم لا يعلون نهر (قوله  
 فيستقصى القاضي) أي يتبع السؤال حتى يبلغ الاقصى فيه (قوله احتيا لا قدره) أي حيلة دفع الحد (قوله

(أو تمكينه من ذلك) بأن استلنى ففقدت على  
 ذكره فانهم ما يحدثان لوجود التمكين  
 (أو تمكينه) فان فعلها ليس وطاً بل تمكينة  
 اتعريف وزاد في المحيط العلم بالتعريم فلو لم  
 العلم لم يحدث شبهة ورده في الفتح بجر صفة في كل  
 مله (قوله بيشهادة أربعة) رجال (في مجلس  
 واحد) فلو متزقين - سدوا (بلفظ الزنا لا)  
 لم يجز دلفظ (الوطه والجماع) وظاهر الدر أن  
 ما يفيد من الزنا بة قوم مقامه (ولو) كان  
 (الزوج أحدهم اذ لم يكن) الزوج (قد زناها)  
 ولم يشهد بزناها بولاه لائمة لانه يدفع اللعان  
 عن نفسه في الاولى وبسقط نصف المهر لو قبل  
 الدخول ونفقة العدة فوبسقطه في الثانية  
 فبألهم الامام (فبألهم الامام عنه ما هو) أي عن  
 ذاته الشرعية وهو الابلاج عيني (وكيف هو  
 ذاته الشرعية وهو الابلاج عيني) لجواز كونه  
 واين هو ومتى زنا وبمن زنا) لجواز كونه  
 مكرها أو بدار الحرب أو في صباه أو بأمة ابنه  
 فيستقصى القاضي احتيا لا قدره

فان ينوه) أى بالوجود الخمسة كما يؤخذ من عبارة القدرى (قوله وقالوا رأينا) لا بد من ذكرهم هذه الجلة  
 حوى (قوله كليل) هو المروء بضم الميم (قوله فى المكحلة) بضم الميم والحاء (قوله وعدوا سرا) بان يثبت القاضى  
 ورقة فيها أسماءهم وأسماء محاميتهم على وجه تميزه كل واحد منهم بان يعرفه فيكتب تحت اسمه هو عدل  
 قبول الشهادة نهر (قوله وعلائية) بان يجمع القاضى بين المزكى والشاهد ويقول هذا هو الذى زكيت  
 يعنى سرا قالوا ويحبسه حتى يسأل عن الشهود كى لا يهرب منهم تعزير له اذا لوجه لاخذ الكفيل منه  
 ولم يكتب الامام هنا بظاهر العدالة احتيالا للدره نهر بخلاف سائر الحدود أى عند الامام حيث اكتفى فيها  
 بظاهر العدالة لقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا اذا طعن الخصم فح يسأل القاضى  
 عن الشهود عنده أيضا شئى من الاتفاقى (قوله اذ لم يعلم به الم) أما اذا علم بحال الشهود لا يجب عليه السؤال  
 عن عدالتهم لان علمه بغيره عن ذلك وهو أقوى من الحاصل من تعديل المزكى ولولا ما ثبت من اهدار الشرح  
 حكمه بعلمه بالزنا فى اقامة الحد بالنص لكان يحتمل بعله لكن ثبت ذلك هنا ولم يثبت فى تعديل الشهود اهدار علمه  
 بعد التهم فوجب اعتباره كمال والاكتفاء به بناء على انه قضى بعله والمحقق به انه لا يقضى بعله أبو السعود وفيه  
 أن القضاء بالشهادة لا بعله بالعدالة فتأمل (قوله وجوبا) أى اقتراضا للظهور والحق بجر (قوله وتزنا الشهادة به  
 أولى) فتعقبا للستر المذدوب اليه بقوله عليه السلام من ستر مسلما ستره الله فى الدنيا والآخرة فالشهادة بالزنا  
 خلاف الاولى التى حرجها الى كراهة التعزير وذكره فى غير مجلس القاضى بمنزلة الغيبة فيه مع عدم شبهة ما يحرم منها  
 ويحل منه ما يحل منها بجر مختصرا (قوله لم يثبتك بالشهادة أولى) لان ما يطالب الشارع اخلاء الارض  
 عن المعاصى والنواحر واخلاؤها فى المنزلة بالحد وفى غيره بالتوبة (قوله ولو ثبت أيضا باقراره) ولو عبدا  
 وان كان مولاه غائبا ولا بد أن يكون عند الحاكم فلا يعتبر اقراره عند غيره (ولو تكرر اقراره حتى لا تقبل الشهادة  
 عليه بذلك) قوله صريحا) أخرج به اقراره الاخر فلا يعتبر (قوله صاحبيا) صريح بغيره وهما المؤانف (قوله ولم يكذب  
 الاخر) سواء قالت انه تزوجنى او لا أعرفه أصلا وكذا اذا أقرت وكذبها اخلافا لهما فى المثلتين بجر (قوله  
 أوردتها) يظهر باخبار النساء قبل الحد لان اخبارهن بالزنا بوجوب شبهة فى شهادة الشهود وبالشبهة يندرى  
 الحد (قوله ولا أقرت زنا بغيره) أو كان بكاتبه أو بإشارة فانه لا يحد بالشبهة بعدم الصراحة بجر (قوله لجواز ابداء  
 ما سقط الحد) هذه على عدم قبول الشهادة على الاخرس وعلى عدم صحة اقراره ما ذكرناه من الشبهة وبما صرح  
 فى البحر ويصعب اعتباره على الاقرار والمعضاة لم تكن (قوله) محترز الى ديارنا (قوله ولو سرق أو زنا) أى  
 فى حال سكره وثبت عليه بالبينه (قوله حد) أى بعد الاقامة بما يسلمه من حد الشرب (قوله لان الانشاء) أى  
 انشاء الزنا والسرقه المعايين للشهود حال سكره (قوله والاقرار بحقه) فاعتبر هذا الاحتمال فى الاقرار بالحد لا غير  
 بجر (قوله أربعا) ولو كل يوم أو شهر مرة ظهريه (قوله أى المقتز) لا القاضى على الاصح حتى لو سمع القاضي اقراره  
 وراح والمقرب لم يعتبر عزى زاده فان أقرت أربع مرات فى مجلس واحد كان ذلك بمنزلة اقرار واحد أبو السعود  
 (قوله كلما أقترده) أى الا فى الرابعة كما فى ايضاح الاصلاح وانظر هل يطلب رجوعه أو يرجع هو بنفسه والظاهر  
 الثانى (قوله بحيث لا يراه) أى القاضى اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام فى ما زهر وظاهره انه اذا كان بحيث  
 يراه لا يختلف المجلس (قوله كما تراه) الكاف اسم يعنى مثل صفة مصدر محذوف أى سأله سؤالاً مثل ما تراه حوى  
 (قوله عن المرفى بها) فيه قصور لانه لا بد من السؤال عن الجنس اما السؤال عن الماهية والكيفية والمكان  
 فما لا خلاف فيه وأما عن الزمان فقد قيل انه لا يسأله لان التقادم لا يمنع الاقرار والاصح انه يسأله عنه لجواز  
 انه زنى حال صباه وأما عن المرفى بها فقال فى الايضاح لك أن تقول لا حاجة اليه لان جهاه لا يمنع وجوب  
 الحد بالاقرار والحق انه لا بد منه لجواز أن يبينه عن لا يحد بوطئها بكارية ابنه نهر مختصرا وفى نصه حتى عن  
 المرفى بها وهى ظاهرة لكن الواجب عليها زيادة الزمان لانه قبل الاستثناء من السؤال عنه كما قيل فيها  
 فتأمل (قوله حد) ولا يحتاج الى حكم بخلاف الشهادة ولذا سترح بالحكم فيها دون حوى (قوله فلا يثبت  
 بعلم القاضى) تنفر على الاقتصار فى ثبوتها على الشهادة والاقرار (قوله ولا بالبينه على الاقرار) لانه ان كان  
 منكره قد رجع وان كان مقررا لا تعتبر الشهادة مع الاقرار كذا فى التبيين (قوله ولو قضى بالبينه الخ) ولو صدر ذلك  
 الاقرار بل القضاء لا يحد اتفاقا أبو السعود عن العلامة شاهين (قوله فاقتر مرة الخ) وكذا الخلاف لو أقتر مرتين

(فان ينوه وقالوا رأينا) وما فى فرجهما  
 كليل فى المكحلة) هو زيادة بيان احتيالا  
 لا ذره (وعدوا سرا) وعلائية) اذ لم يعلم  
 به الم (حكم به) وجوباً وتزنا الشهادة به أولى  
 فالم يثبتك بالشهادة أولى نهر (ويثبت) أيضا  
 (باقراره) صريحا صا حيا ولم يكذب الاخر  
 ولا ظهر كذبه بحجة أو ردة بها ولا أقرت زناه  
 بغيره ساوى بجر بجره فى حال سكره لا يحد  
 الحد ولو أقتر به أو بسرقه فى حال سكره لا يحد  
 ولو سرق أو زنا حدان لان الانشاء لا يحد  
 التمسك كذب والاقرار بحقه نهر (أربعا)  
 فى مجالسه) أى المقتز (الار بقتل أقترده)  
 بحيث لا يراه (وسأله كما تراه) حوى (فان ينوه)  
 به لجواز بينه بأية ابنه نهر (فان ينوه)  
 كذا بغيره (قوله) لا يثبت بعلم القاضى  
 ولا بالبينه على الاقرار ولو قضى بالبينه  
 فاقتر مرة

لم يحد عند الثاني وهو الاصح ولو اقرار به باطلت الشهادة اجاعا سراج (ويحتمل سيقلة ان رجوع عن اقراره قبل الجدة أو في وسطه ولو) رجوعه (بالفعل كرهوه) بخلاف الشهادة (وانكار الاقرار رجوع كأن انكار الردة قوبة) كاسيحي ٢٩١ (وكذا يصح الرجوع عن الاقرار بالاحسان) لانه لما صار شرطا

للتصديق حاشا لله تعالى فصح الرجوع عنه اعدم المكذب بجر (و) كذا عن (سائر الحدود الخالصة) فقه كذا شرب وسرقه وان ضمن المال (وذب ثاقبه) الرجوع (بله) قبلت أولست أو طالت بشبهة (لحديث ما عز (ادعي الزاني انها زوجته سقط الحد عنه (وان) كانت (زوجة للغير) بلاينة (ولو تزوجها بعد) أي بعد زناه (أو اشتراها) يسقط في الاصح اعدم الشبهة وقت الفعل بجر (و) بر جسم محصن في فضاء حتى يموت) ويصفون كصفوف الصلاة لرجوعه كمنارجم قوم تنعوا ورجم آخرون (فلو قتله شخص أوفقأ عنه بعد القضاء به فهدر) وينبغي أن يعززلأنته على الامام نهر (و) لو (قوله) أو قبل القضاء به (يجب القصاص في العمد بغيره غم الخطأ) لأن الشهادة قبل الحكم بها لا حكم له (والشرط بداية الشهود به) ولو بحصة صغيرة الا مذكر كرض فبرجم القاتل بجنسهم (فان أبو أو ماف أو غابوا) أو قطعوا بعد الشهادة (أو يعضهم سقط) لرجم لفوات الشرط ولا يعتدون في الاصح (كالخروج بعضهم عن الاهلية) للشهادة (بمضي رعي أو خرس) أو قذف ولو بعد القضاء لأن الامضاء من القضاء في الحدود وهذا لو حصن أو ما غيره في حد في الموت والغيبه كافي الحاكم (ثم الامام) هذا ليس حتما كيف وحضوره ليس بالزام قال ابن الرical وماتقه المصنف عن الكمال تعقبه في النهر (ثم الناس) أفاد في النهر أن حضورهم ليس بشرط فريهم كذلك فلوا منعه لم يسقط (ويبدأ الامام لومقرا) مقتضاه انه لو امتنع لم يحل للقوم رجوعه وان أصرهم لقوت شرطه فتح اكن سيجي انه لو طال فاض عدل قضيت على هذا لارجم وسعك رجوعه وان لم تعين الحجة ويكره للحصر المرجم وان فعل لا يجر الميراث (وغسل وكفن وصلى عليه) وصح انه عليه الصلاة والسلام صلى على القامدية (وغير المحصن بمئة مائة ان حر او نصفه للمعبد) بدلالة النص والمراد بالمحصنات في الآية الحرار ذكره البضاوي وغيره وذكر الزاوي أنه

كافي النهر والظاهر أن الثلاث كذلك (قوله لم يحد) لأن الشهادة انما تقام على الجاحد فاذا اقر اعتبر اقراره ولم يتم أو بما فلا حد (قوله وهو الاصح) مقابلة قول محمد بالحد (قوله بطلت الشهادة) وحدها لا باقراره أبو السعود (قوله بخلاف الشهادة) فانه اذا هرب حال الرجم اتبع بالخجارة حتى يوق عليه بجر (قوله كاسيحي) أي في المرتة (قوله لانه) أي الاحسان (قوله للحد) أي الذي هو الرجم (قوله لعدم المكذب) فقصفت النسبة في الاقرار بخلاف ما فيه حق العبد وهو القصاص وحد القذف لوجود من يكذبه ولا كذلك ما هو خاص حق الشرع بجر (قوله باهلك قبلت) أي ونحوه من غمزت أو نظرت أو تزوجت والمقصود أن يلقت به ما يكون ذكره اقرارا بجر (قوله لحديت ما عز) بن مالك الاسلي زنا باطمة فتاة هزال وقيل اسمها منيرة أو هيرة فقدر روى ان النبي عليه الصلاة والسلام قال له لما اقرت باهلك قبلت أو غمزت أو نظرت (قوله بلاينة) متعلق بأدعي (قوله وقت الفعل) أي الزنا (قوله ويرجم محصن) بفتح الصاد من أحسن اذا تزوج وهي من الكلمات التي جاء اسم الفاعل فيها على لفظ اسم المفعول ومنه أسبب فهو مسبب اذا أطال في الكلام والفج بالفاء والجيم فهو ملج اذا اقتصر (قوله في فضاء) أي مكان متسع لانه أمكن لرجعه نهر (قوله حتى يموت) ويتعمدون قتله لانه واجب القتل اذا اذنا رجعه فلو تعمد لم يجرم الميراث در سنن (قوله لا قتيانه على الامام) أي لتعذيبه (قوله والشرط بداية الشهود) انما اشترط ذلك لان الشاهد قد يتحاصر على الاداء ثم يستعظم المباشرة فبرجم جوى (قوله أو قطعوا بعد الشهادة) قيد به لانهم لو قطعوا قبلها روى القاضي بجنسهم لانهم اذا كانوا مقطوعا الايدي لم تستحق البداية بهم وان قطعوا بعد حافظا فقد استحققت منع (قوله لفوات الشرط) وهو بداية الشهود (قوله ولا يعتدون في الاصح) لان امتناعهم ليس صريحا في الرجوع وقيل يحدون والاول رواية المبسوط نهر وظاهره أن الخلاف في مسئلة الاباء فقط (قوله لان الامضاء) أي امضاء الحد وقوعه بالفعل من القضاء أي فاذا لم يعضه ثم حصل مانع من العمل بالشهادة بعد قبولها فكانت لم يحصل القضاء بها أصلا (قوله كافي الحاكم) أي كايحد لومات الحاكم أو غاب اه حلي وقي نسخة كافي الحاكم وهي الاولى لان أصل العبارة في النهر وقد نقلها عن الحاكم الشهيد في الكافي وعبارة غيره المحصن قال الحاكم الشهيد في الكافي يقام عليه الحد في الموت والغيبه (قوله ثم الامام) أي أو نائبه (قوله هذا) أي روى الامام بعد الشهود (قوله وماتقه المصنف) من أنه اذا امتنع الامام سقط الحد (قوله تعقبه في النهر) بقوله وهذا انما يتم لو لم وجوب حضوره كالشهود (قوله أفاد في النهر) أي حيث نقل عن الدراية انه يستحب للامام أن يأمر طائفة من المسلمين أن يحضروا لاقامة الحدود اه والتعبير بالاستعجاب يقتضى أنه ليس بشرط (قوله فلوا منعه لم يسقط) فيستأجر من رعيه والاجر من بيت المال أو ينتقل حتى يجدهم من يرى كذا ظهروا وحزروه نقلا (قوله ويبدأ الامام) أي أو نائبه (قوله لكن سيجي الخ) أي فلم يشترطوا في اباحة الرجم من الذي اخبره القاضي رؤية الرجم من القاضي قال أبو السعود يمكن حل ماسيحي على ما اذا لم يتنع القاضي من البدء برجه ولا يجب لغيره حينئذ ما في الفتح ورد ما في الفتح صاحب الجبر أيضا بانه عليه الصلاة والسلام لم يحضر رجم ماعز قطعا وانما رجه الناس بأمره صلى الله عليه وسلم (قوله وان لم يعين الحجة) نعم البرهان والاقرار كما هو ظاهر اطلاقه (قوله ويكره للمعصوم) للاستغناء برمي غيره (قوله لا يجرم الميراث) وان تعمد القتل كما سلف (قوله بدلالة النص) وهو قوله سبحانه وتعالى فعلن نصف ما على المحصنات من العذاب فعبارة النص في الاناث ودخلت الذكور بدلالته مساواتهم لهن وبكفي في الدلالة مساواة المسكوت للمنطوق ولا يشترط الاولوية وقوله تعالى فاذا أحسن لامفهوم له فان على الارواح نصف المائة احصنوا أو لم يحصنوا كمال (قوله انه غلب الاناث) فيكون حكم الذكور مأخوذا من عبارة النص لامن دلالته (قوله عكس القاعدة) وهو تغليب الذكور على الاناث نهر حتى لو قال الحربي أمتوني على بناتي لا يدخل الذكور بخلاف أمتوني على بناتي فانه يتم الذكور والاناث بجر (قوله والعبد لا يحد الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام أربع الى الولاية وذكر منها الحدود والظاهر أن العبد ليس بقيد لادب الدليل عام وقد يحد لآن المولى يعز رعبه بلاذن الامام لانه حق العبد وهو المالك والمقصود منه التأديب (قوله وكنه) أي الحد (قوله في الصحاح) أفاد به أن العقدة هي الثمرة مستعار من ثمرة الشجرة وقبل هي ذنبه والاولى أن يقول ثمرة السوط عقدة طرفه وفيه تليين طرفه لما روى عن أنس بن مالك أنه قال كان في زمن عمر بن الخطاب يؤمر من بالسوط فتقطع ثمرة ثم يديق بين حجرين حتى يلين ثم يضرب به والحاصل انه يجنب بكل من الثمرة

على الاناث على الذكر ركنه عكس القاعدة (و) العبد (لا يحد سبده بغير اذن الامام) ولو فعله هل يكنى اظاهرا لقوله ركنه اقامة الامام نهر (بسوط لا يحد له) في الصحاح ثمرة السوط عذرا طرفه



بمعنى العقدة ومعنى القرع الذي بصيردين تعميلا لا مشترك في النفي شلبي ملخصا (قوله بين الجراح وغير المولم) ونزع  
لاضواء الا قول الى الهلاك وخلف الثاني من المقصود وهو الانزياح كذا في الهداية والحاصل انه المولم غير الجراح  
بجر (قوله ونزع ثيابه) لان عبارتي الله تعالى عنه كان يأمر بالتعريض في الحدود ولان التعريض ابلغ في ابطال الام  
اليه بجر (قوله وفترق جلده الخ) لان الجمع في عضو واحد قد يفضي الى التلف والحدود ارجح لامتلف وانما يتلف  
الاعضاء الثلاثة لقوله عليه الصلاة والسلام لا يذوق امره بضرب الحدة اتق الوجه والمذاكير ولان القرح مقتل  
والرأس يجمع الجواهر وكذا الوجه وهو يجمع المحاسن فلا يؤمن فوات شي منها بالضرب وذلك اهلاكه هي فلا  
يشرع حدا بجر (قوله قبل صدره وبطنه) قال في الفتح وفيه قطربل الصدر من المحامل والضرب بالسوط  
المتوسط عددا يسيرا لا يقتل في البطن فكيف بالصدر نعم اذا فعل بالعضد كما يفعل في بيوت الظلة ينبغي أن لا يضرب  
البطن ذكره في النهر (قوله وقال علي الخ) ذكر الحكم بالدليل الا انه اوهم ان لفظ التعازير منه وانه بالافراد  
وايس كذلك ولفظه كما في البحر يضرب الرجال في الحدود اما والنساء فعودا اه وانما شرع القيام في الرجل لان  
المبنى اقامة الحد على التشهير والقيام ابلغ فيه في حقه (قوله غير مدد على الارض) أي لا يلقى الحدود على الارض  
(قوله كما يفعل في زماننا) من القضاء ولا سلف لهم فيه والظاهر انه لا يجوز لانه خلاف المذروع نهر (قوله وكذا  
لا يذ السوط) بأن يرفعه الضارب فوق رأسه أو يمد على العضو بضرب فاحتمالات ثلاثة (قوله لان المشترك)  
وهو لفظ مدود في النفي وهو لفظ غير (قوله ولا تنزع ثيابه) فخر زاعن كشف العورة (قوله الا القرو والحشو)  
لانهما معان حصول الالم الى الجسد الا ان لا يكون اما الا ذلك كما في المحوى عن الخزنة (قوله لما روي) من أثر  
على ولا نزع عورة فلو ضربت فاعلة لا يؤمن كشف عورتها بجر (قوله الى صدرها) أو سترتها درم نقي (قوله  
وجاز تركه) لانه عليه الصلاة والسلام لم يأمر به أي لم يوجب عليه فلا ينافي انه صلى الله عليه وسلم أمر بالحفر للقادمة  
أبو السعد (قوله ولا يربط ولا يمسك) الا اذا امتنع ولم يقف ولم يصبر لأمر بربطه على اسطوانة أو يمسك كمال  
(قوله ولا يجمع بين جلد ورجم) لعدم وروده عن صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام ولان الجلد يجرى  
عن المقصود مع الرجم بجر (قوله أي تقرب في البكر) وقوله عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر جلد مائة  
وتقرب بعام منسوخ كشرطه الاخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالجارية  
(قوله وفسره في النهاية) أي فسر النفي المروي عن بعض الصحابة في زنا البكر بالحبس كما حمل عليه قوله تعالى  
أو ينقض من الارض (قوله لانه يعود على موضوعه) وهو الانزياح (قوله بالنقض) لان في التغريب فتح باب الزنا  
لانعدام الاستحياء من العشرة ثم فيه قطع مواد البقاء فر بما تقتض زناها مكسبة وهومن أقبح وجوه الزنا  
ه بجر (قوله السياسة) هي مصدر سام الى الوالى الرعية أي أمرهم ونهاتهم كافي القاموس وغيره فالسياسة  
استصلاح الخلق وارشادهم الى الطريق المتقى في الدنيا والاخرة وهي من الانبياء على الخاصة والعامة  
في ظاهريهم وباطنيهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهريهم ولا غير من العلماء الذين هم ورثة الانبياء  
على الخاصة في باطنهم لا غير كافي المنردات وغيرها اه قهستاني وعرفها بعضهم بأنها تخطيط جرائ جنسية لها  
حكم شرعي حسم المأذاة الفساد وهي نوعان مردودة وهي الطامة ومقبولة وهي العادلة وبها يمتنع جذاؤها  
أدلة وقواعد أقرها اذا ضاق الامر اتسع واختلاف الزمان وكثرة افساد فلذا قالوا لم نجد الا غير العدل  
اقتنا أصلهم للنهادة والقضاء عليهم وقال في معنى الحكم للقضاء تعاطى كثير من هذه الامور حتى ادامة  
الحبس والاغلاق على أهل الشر باجمع لهم والتصليب بالطلاق وغيره لا اختيار حاله ويضرب المتهم بسرة  
ويحبسه الوالى والقاضى ومن يجر عن استيفاء حقه بالقاضى له أن يستعين بالوالى وان ذهب اليه أولا ما أخذنا به  
أنزيد من تابع القاضى ضمن الزيادة والاصح أن مؤنة المدين على المخرد وقالوا في خدع امرأة انه يحبس حتى  
يردها أو يموت في السجن اه ملخصا من الدر المنقى وفي البحر وظاهر كلامهم أن السياسة تفعل شي من الحكم  
لمصلحة براها وان لم يرد بذلك الفعل دلل على جري اه وبخط السيد المحوى ان السياسة شرع مطلق الا انه  
لا يدخل فيه القاضى والمفتى والسياسة نوعان طامة والشرعية فخرها وعادة فتخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا  
من الظالم وتدفع أهل الفساد وتوصلهم الى المقاصد الشرعية فالشرعية فوجب الصبر اليها والاعتماد في الظاهر  
الحق عليها وهي باب واسع فن أراد تفصيلها فاعليه بجماعة معين الحكم للقاضى علاه الدين الاسود لظن ابلسى

(تريضا) بين الجراح وغير المولم (ونزع  
ثيابه خلا زار) استعورته (وفترق جلده  
على بطنه خلا رأسه ووجهه وفترقه) قبل  
وصدره وبطنه ولو لم يكن في يوم خمسين  
متوالية ومثلها في اليوم الثاني اجزاء على  
الاصح جوهر (و) قال علي رضي الله  
عنه (يضرب الرجل فانما) والمرأة فاعلة  
(في الحدود) والتعازير (غير مدود) على  
الارض كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز نهر  
وكذا لا يجمع بين جلد ورجم (ويجوز له) الى  
ابن كمال (ولا تنزع ثيابه) (ويجوز له) الى  
ونضرب جالسة) لما روي (ويجوز له) الى  
صدرها (في الرجم) ويجوز تركه استرها بنباحها  
صدرها (في الرجم) (ذكره الشيخ)  
ولا يجوز الحفر (له) ذكره الشيخ  
ولا يربط ولا يمسك ولو ضرب فان هو مقتر  
لا يتبع والاتبع حتى يموت كما مر (ولا يجمع  
بين جلد ورجم) في الحصن (ولا يجمع  
ونقي) أي تقرب في البكر (أو ينقض)  
في النهاية بالحبس وهو أحسن واسكن للفتنة  
من التغريب لانه يعود على موضوعه  
بالنقض (السياسة) وتغريبه يفتن  
للأطام وكذا في كل جنابة نهر

المتقى اه واما ان تفهم من قوله والشريعة فوجب المصير اليها ان يكون للقاضي أو المفتي دخل فيها وانما المراد  
 أن يكون العمل بها جائزا شرعا بالنسبة لغير القاضي والمفتي كالسلطان ونائبه اذا غلب على ظنه  
 أن ظهور الحق يتوقف على العمل بها أو بالسعود ونفيه أنه باطلا لا ينافي ما في معنى الحكم من أن للقضاة  
 تماطى كثير من هذه الامور (قوله ويرجم مريض زنى) لأن الاتلاف مستحق في الرجم فلا يمنع بسبب المرض  
 بحر (قوله ولا يجلد) لأن الاتلاف غير مستحق وهو في حالة المرض يقضى اليه (قوله فيقام عليه) أى بقدر  
 طاقته بدليل ما ذكره في ضيف الحلقة بحيث لا يرجع برؤيه ويخاف عليه الهلاك اذا ضرب بجلد جلد اخفها  
 مقدار ما يتحمل واستدل عليه بما روى أن رجلا ضيعه فارق فذكر ذلك سعد بن عباد لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وكان ذلك الرجل مسلما فقال عليه الصلاة والسلام اضربوه حدة فقالوا يا رسول الله انه ضعيف بحيث لو ضرب بناء  
 قتلناه فقال عليه الصلاة والسلام خذوا عنك الافيه مائة ثم اخراج ثم اضربوه ضربة واحدة قال ففعلوا ورواه أحمد  
 وابن ماجه والعشكال والعشكول عنقود التخل والشراخ شعبة منه وفي الدر المنثور وجازى حدة الزنا ونحوه  
 أن تجمع الاسواط فيضرب مرة واحدة لكن بحيث يصيبه كل واحد منها كما نقله القهستاني عن شرح التاويلات  
 (قوله ويقام) أى الحد بنوعيه (قوله لا قبله أصلا) أى لا رجاء ولا حلا (قوله لو زناها بينة) أى لو ثبت زناها  
 بالينة ولا تجبس لو ثبت باله قرار غير (قوله حتى يستغنى) ظاهرا المختار أن هذه الرواية هي المذهب فلذا اقتصر  
 عليها بحر ويؤيدها ما روى أن الغامدية أتت النبي صلى الله عليه وسلم فأقرت بالزنا وأنها حبل وأمرته  
 أن يعقروها فقال لها اذهبي حتى تلدى ثم أتته بعد الولادة فقال اذهبي فأرضعيه حتى تقطعيه ثم أتته به بعد  
 أن فطم وفي يده كسرة خبز فقالت ها يا نبي الله قد قطعت وقد أكل الطعام فدفع النبي صلى الله عليه وسلم الصبي  
 إلى رجل من المسلمين ثم أمرها فخرها إلى الصديق وأمر الناس فزجروا فأصاب الدم وجهه خالدها فسمع النبي  
 صلى الله عليه وسلم سببه فقال مهلا يا خالد فوالذي نفسي بيده لقد تابيت فوبتوا بها صاحب محكم لغفرله  
 ثم أمرها فقتلت وصلى عليه ودفنت أبو السعود (قوله حبسها سنتين) محمول على ما ذابت زناها بالينة واللا  
 لا تحبس لما نقله سابقا من قوله بل تحبس لو زناها بينة أده أبو السعود (قوله لأنه مرض) فيؤخر الجلد إلى زمان  
 البرء منه (قوله وشرايط احصان الرجسم) أى الشرايط التي هي الاحصان فالاحصان هو الامور المذكورة  
 وقيد بالرجم لأن احصان القذف غير هذا فإنه لا يشترط فيه النكاح والدخول وسبأ في نهر مزينا (قوله سبعة)  
 وبما في الشرح تكون غمانية (قوله الحزبة) فليس العبد محصنا لأنه غير متمكن بنفسه من النكاح الصحيح المتقى عن  
 الزنا بحر (قوله عقل وبلوغ) فهما شرايط فرج الصبي والمجنون لعدم أهله العقوبة على أن فعلهما ليس زنا  
 أصلا (قوله والاسلام) خرج الكافر لحديث من أشر لبالله فليس محصن ورجعه عليه الصلاة والسلام  
 اليهوديين انما كان بحكم التوراة قبل زول آية الجلد ثم نسخ بحر (قوله والوطء) خرج من تزوج ولم يدخل لحديث  
 الثيب بالثيب والنسابة لا تكون بفرد دخول ولا أنه لم يستغن عن الزنا والدخول ابلح الحشفة وأقدرها  
 ولا يشترط الانزال كما في الفسل لأنه تبع اه بحر (قوله بنكاح صحيح) خرج الوطء في النكاح بغير شهود فلا يكون به  
 محصنا (قوله حال الدخول) مرتبط بقوله صحيح فخرج ما لو تزوج من علق طلاقا بغيره فوجها فان النكاح صحيح  
 لكن لو دخل بها عقيبها لا يصير محصنا لوقوع الطلاق قبله بحر (قوله وكونها بصفة الاحصان) أى متصفين بهذه  
 الشرايط وقت الوطء فخرج من دخل بغير المحصنة كمن دخل بدمية أو أمة أو صغيرة أو مجنونة فلا يكون محصنا  
 لوجود النقرة عن نكاحه ولا لعدم تكامل النعمة وخرج من دخل باهرة محصنة ولم يكن محصنا وقتها وصار  
 محصنا وقت الزنا لما ذكرنا فأده صاحب البحر (قوله فاحصان الخ) أى أن شروط الاحصان لا بد أن تتحقق فيهما  
 معا والمعنى أن احصان أحدا من زوجين شرط في احصان صاحبه واحصان أحدا من اثنين ليس بشرط في احصان  
 صاحبه وقد صرح المصنف بذلك آخر باب الشهادة على الزنا حيث قال اذا كان أحد الزنايين محصنا بعد كل منهما  
 حده اه (قوله فلو نكح الخ) فخرج على قوله وكونها بصفة الاحصان إلى آخره (قوله بعد العلق) أى عتقها  
 في الاولى وعتقه في الثانية (قوله فيحصل الاحصان به) أى بالوطء الذي بعد العلق (قوله حتى لو زنى الخ)  
 فخرج على قوله فاحصان كل (قوله لا يرجم) لكونه غير محصن وقت الفعل وان كانت المرتبة هي المحصنة (قوله  
 الا بالدخول بعده) أى ولا حاجة إلى تجديده عند اذ وقعت الرتبة والاسلام منه معا واذا وقعت الرتبة مرة

(ويرجم مريض زنى ولا يجلد) حتى يبرأ  
 (الأن يقع اليأس من برئه فيقام عليه بحر  
 (و يقام على الحامل بعد وضعها) لا قبله  
 أصلا بل تحبس لو زناها بينة) فان كان حدها  
 الرجم رجعت حين وضعت (الاذا لم يكن  
 له ولد من ربه حتى يستغنى ولو ادعت  
 الحبل برينها النساء فان قل نعم حبسها سنتين  
 ثم رجمها اختيار (وان كان الجلد فيحصل  
 (النكاح) لأنه مرض (و) شرايط احصان  
 الرجسم) سبعة (الحزبة والتكليف) عقل  
 وبلوغ (والاسلام والوطء) وكونها بصفة  
 صحيح) حال الدخول (و) كونها بصفة  
 الاحصان) المذكورة وقت الوطء فاحصان  
 كل منهما شرط لصيرورة الآخر محصنا  
 فلو نكح أمة أو الحرة عبد أفلا احصان إلا أن  
 يطأها بعد العلق فيحصل الاحصان به لا بما  
 قبله حتى يوفى ذمته بمسألة ثم أسلم لا يرجم  
 بل يجاد وبق شرط آخر ذكره ابن النكاح  
 وهو أن لا يطأ احصانها بالزنا فلا  
 ارتد انتم أسلم بعد الا بالدخول بعده

ولا يغير يجوز أن يعتقه عادلا لا فاقه رقبيل  
بالو. ب. (و) اعلم أنه (لا يجب بقاء  
الكساح بقائه) أي الاحسان فلا ينجح في عمره  
مرة ثم طلق وبقي مجزأ ورنى رجم وتظم بعضهم  
النسوط فقال  
شروط احسان أنت متة  
فخذاها عن النظم مستفهما

بلوغ وعقل وحزنة  
ورابعها كونه مسلما  
وعقد صحيح ووطء مباح  
مضى اختل شرط فلن يرجع

(باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب)  
لا يوجب (لقيام النسبة لحديث ادروا  
الحدود بالشبهات ما استطعتم) (الشبهة  
ما يشبه) (النسبة) (الثابت وليس بنات)  
في نفس الامر) (وهي ثلاثة أنواع شبهة  
حكمية) (في الحمل وشبهة في) (اشتباه) (الفضل  
وشبهة في العقد) (والصحيح دخول هذه  
في الاوابين وسنخه) (فان ادعاهما) (أي

الشبهة) (وبرهن قبيل) (برهانه) (وسقط الحد  
وكذا بسقط) (أبدا) (عجز دعوها الا في)  
دعوى (الاكراه) (خاصة فلا تنه) (برهان)  
لانه دعوى بمنزل القبر فيلزم ثبوته بجر

(لا حد) (بلازم) (بشبهة الحمل) (أي الملك  
ونسعى شبهة حكمية أي الثابت حكم  
الشرع بجملة) (وان ظن حرمة كوطء أمة  
ولده وولده) (وان سفل ولولده حيا  
فتح الحديث أنت ومالك لا يبيح) (ومقتضى

الكليات) (ولو خلا خلا من مال وان نوى  
بها ثلاثا لم يقر الله عنه الكليات  
رواجع) (و) (وطء) (البائع) (الأمة) (المبيعة  
والزوج) (الأمة) (المهورة قبل تسليمها)  
لمشرووزة وكذا بعده في الفاسد) (وطء

الشريك) (أي أحد الشريكين) (الجارية  
المشتركة) (وطء) (جارية مكاتبه) (وعبد  
المأذون له وعليه دين يخط بماله ورقبته)  
زيلي) (و) (وطء) (جارية من الغنمية) (بعد  
الإخراج) (أي إخراجها) (أو قبله)

فلا بد من تجديد العقد (قوله وقيل بالوطء بعده) هو قول الثاني (قوله ثم طلق) أي أو مات بعد الدخول  
لا قبله فأوت وان تكمل به المهر وأوجب عدة الوفاة لا يكون به محصنا (قوله وتظم بعضهم الشروط) نقله  
القاضي زين الدين بن رشد صاحب العمدة عن الفاكهاني المالكي كما في الثاني (ويوجد في بعض النسخ  
شروط الحصانة في ستة) (قوله شروط احسان) هذا الشرط من مقطوع الرجز والبقية من الكامل وقد غيرة  
فقلت شرائط احسان ستة قاله الحلبي وفيه أن البقية من المتقارب ووزنه فعولان أربع وعلى ما ذكر  
في بعض النسخ يترن منه وذكر في شرح المتن جمعها لابن وهبان بقوله

شرائط احسان به الرجم فزروا • بلوغ واسلام وعقل يحترز

نكاح صحيح والدخول به به • وكل من الزوجين بالوصف يذكر

(قوله فخذها عن النظم) في بعض النسخ عن النص (قوله ورابعها كونه) أي كون الموصوف بماد كمن البلوغ  
الح وهو صادق بهما وليس الضمير راجعا الى الزوج فقط لان احسان كل شرط لاحسان الآخر وقد أخل بذكر  
شرطين الاول كونه مابصفة الاحسان وقت الدخول الثاني أن لا يخل احسانهما بالارتداد والله سبحانه وتعالى  
أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب) •

(قوله لقيام الشبهة) هذه لقوله والذي لا يوجب (قوله لحديث ادروا الخ) هذا الحديث نقلته الناس بالقبول  
وانما اختلفوا في ثبوت الشبهة وتحديد ما هو قد بين المصنف حذها على قواعد المذهب بقوله الشبهة الخ والدرء  
معناه الدفع قال في المختار دأ دفع وبابه قطع اه وهو على لقوله لقيام الشبهة (قوله ما يشبه) (التذكير به  
وفي قوله وليس نظر اللفظ ما والمراد بالثابت الحق وهذا التعريف انما يظهر في بعض الصور ولا يظهر في نحو  
ما اذا ادعى الاكراه وأثبت (قوله في الحمل) أي الموطوءة كما في الدر المنثور (قوله لانه) أي الشأن أو الاكراه (قوله  
لا حد بلازم) (الاولى أن يقول بنات) (قوله أي الملك) هذا محال لما فسره به العيني وهو في شرح المتن كما نقلناه

عنه أيضا (قوله أي الثابت) بالنسبة لنفسه بقوله حكمية وضمير هذه عائذ على الحمل قاله الحلبي والمعنى أنها شبهة  
ثبت حكم الشرع بحمل الحمل فيها ويدل لذلك قوله في المتن وشرحه وهي قيام دليل مثبت للحمل في الحمل ناف  
للحرمة في ذاته أي بالنظر للدليل مع قطع النظر عن المانع وعن ظن الجاني اه وبعبارة الاقتضاء أظهر حيث  
قال والنوع الثاني شبهة في الحمل وهي أن تكون الشبهة ثابتة في الحمل بأن يكون في الحمل شبهة الملك أعني شبهة  
ملك الرقبة أو ملك البضع وهذه الشبهة تسمى شبهة حكمية باعتبار أن الحمل أعطى له حكم الملك في اسقاط الحد

وان لم يكن الملك ثابتا حقيقة (قوله وان ظن حرمة) لأنها تتحقق بقيام الدليل الثاني للحرمة في ذاته ولا توقف  
على ظن الجاني واعتقاده بغير وسيعين الدليل في المسائل الآتية ان شاء الله تعالى (قوله ولولو له حيا) مبالغة على  
قوله وولده اه حلبي (قوله لحديث الخ) أي فان لام الملك أو رثت شبهة في جارية الولد للاب فأخذه صاحب  
البحر (قوله ولو خلا خلا من مال) قال في الفتح بخلاف وطء المختلعة لانه ليست من ذوات الشبهة الحكمية  
وأخطأ من قال ينبغي حكم كونها من ذوات الشبهة الحكمية أبو السعود وفي البحر عن جامع النسق لا حد عليه

وان علم الحرمة لا خلاف الصابة في كونه باتسا والظاهر أنهم ما قولان (قوله الكليات راجع) فأورث شبهة  
أي في ملك البضع وان كان المختار قول على وقوع البائن بها (قوله ووطء البائع الأمة المبيعة الخ) لانها في يده  
وضمانه وتعود الى ملكه بالمال لا فاشبهت الملك بغير مزيدا (قوله والزواج الأمة الممهوررة) العلة فيه هي  
ما في سابقه وأما اذا وطئ الأمة مهورا بعد التسليم خرجت من شبهة الحمل الى شبهة القهر (قوله لمشرووزة) انه

ونشر مرتب (قوله وكذا بعده في الفاسد) أما قبله فليقاه الملك وأما بعده فلا تلحق الفسخ فله حق الملك بغير  
والظاهر عوده الى البيع والنكاح (قوله أي أحد الشريكين) أو الشركا وجه الشبهة أن ملكه في البعض  
ثابت حقيقة فالشبهة فيها أظهر بغير (قوله ووطء جارية مكاتبه وعبد المأذون الخ) لان له حق في كسب عبده  
فكان شبهة في حقه أبو السعود (قوله وعليه دين الخ) هذا نص على المتوهم (قوله ووطء جارية من الغنمية)  
أي اذا وطئها أحد الغنمين لثبوت الحق بالاستيلاء بغير قال الحلبي وقياس إطلاقه عدم قطع لمن سرق  
منها أي وان لم يكن منهم يقتضي عدم الحد هنا وان لم يكن الواطئ منهم والظاهر أن المراد أنه وطئها قبل التسليم



أما إذا وطئها بعد ما جسدت لغير المالك (قوله والتي فيها خيار له شترى) فأولى عدم وجوبه إذا كان الخيار له لأن ملكه باق فأفاده صاحب البحر فالشارح نص على المتوهم وإذا علم سقوط الخلف فما تقدم لما تقدم يعلم سقوطه فيما إذا كان الخيار لهما أولاً جنبى ولم أرهما إذا وطئها المشتري والخيار للبائع (قوله والتي هي اخته رضاعاً) أى ووطئ أمته التي هي اخته رضاعاً قاله الحلبي والشبهة فيها ظاهرة لكونها ملكة حقيقة (قوله من لم يحزم به) أى بالمدكور من الرد وما بعده هاأما الردة فقد تقدم في كتاب النكاح أن مشايخ بلخ أقروا بسد المفرقة برزتها وأما ما بعدهما فالتخلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه اهـ حلبي (قوله فدعوى الحصر) أى من مثلاً خسرو وهو وإن لم يصرح بالحصر لكنه أفاده لأنه تعدد في مقام البيان أفاده المصنف (قوله ونسعى شبهة اشتباه) وشبهة مشابهة (قوله في حق من حصل له اشتباه) دون من لم يحصل له ولذا قيد سقوط الخلف فيها بظن الحل (قوله العبرة لدعوى الظن وإن لم يحصل له الظن) فإنه يمتدح لم يدع وإن حصل له الظن ولا يمتدح إذا دعاه وإن لم يحصل له ابن كمال لأن الأصل أن يكون صادقا فيما ادعاه فاعتبر شبهة وإن كان كاذبا في نفس الأمر (قوله كوطأ أمه أبويه) قال في ابضاح الإصلاح أعلم أن أنسال الاملاكين الأصول والفروع قد يورثهم أن لابن ولاية وطأ جارية الأصل كافي العكس وغنى الزوج بمال الزوجة المفهوم من قوله تعالى ووجدك ظلالاً أغنى أى بمال خديجة رضي الله تعالى عنها قد يورثهم شبهة ولاية تصرف الزوج في مال الزوجة والبسطة بين العبد والمولى في الانتفاع بماله ورضاه به عادة مظنة لاعتقادهم حل وطأ جاريته لأن وطأ الجوارى من قبيل الاستخدام ومالكية المرتبة المرهونة ملك يورثهم حل وطأ المرهونة له وبقاء أثر الملك وهو العدة لا يمد أن يورث الاشتباه في حل وطأ المعتدة بثلاث والمعتدة بتعلق على مال والمعتدة بتأصاف حال كونها أم ولد اهـ (قوله ولو جلد) يعنى أن وطأ المطلقة ثلاثاً بلفظ واحد من قبيل شبهة الفعل فيمتدح أن طأ الحرة وقيل من قبيل شبهة المحل فلا يجحد مطاهاً لكن قال في البحر أطلاق في الثلاث فتشمل ما إذا أقرقها جلد أو متفرقا ولا اعتبار بخلاف من أنكروا وقوع الجلد لكونه محالاً لا قطعي كذا ذكره الشارحون وفيه نظر لما في صحيح مسلم من أن الطلاق الثلاث كان واحدة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وصدر من خلافة عمر حتى أمضى عمر رضي الله تعالى عنه على الناس الثلاث وإن كان العلماء قد أجابوا عنه وأولوه قليس الدليل على وقوع الثلاث بكامة واحدة قطعها فإن قيل إن العلماء قد أجروا عليه قلنا قد خالف أهل الظاهر في ذلك كما تنوله في كتاب الطلاق فينبغي أن لا يمتدح أن علم الحرة والدليل عليه ما ذكر في الهداية من كتاب النكاح في فصل المهرمات أن الحد لا يجب بوطأ المطلقة ثلاثاً واحدة أو ثلاثاً مع العلم بالحرة على إشارة كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحدود يجب لأن المأخذ زال في حق الحل فيحقق الزنا اهـ ووجب أن تحمل إشارة كتاب الطلاق على ما إذا وقعها بكلمة واحدة وعبارة كتاب الحدود على ما إذا وقعها منفردة كما ذكرنا فوفقاً بينهما كما لا يخفى اهـ كلام البحر وهو صريح في أن المطلقة ثلاثاً من قبيل شبهة المحل لكن الذي في النسخ والبيان وغيرهما الجزم بأنهم من شبهة الفعل وأنه لا اعتبار بخلاف الظاهر لكونه نشأ بعد انعقاد إجماع الصحابة في زمن عمر رضي الله تعالى عنه وما ذكره في البحر من الجمع فذلك لما يحتاج إليه عند التعارض والإشارة لا تعارض العبارة بل العبارة هي المقدمة ولذلك لم يلتفت الشارح إلى كلام البحر اهـ حلبي (قوله في رواية كتاب الحدود) وفي رواية كتاب الرهن لاحد عليه ولو ظن الحرة فيكون من النوع الأول ويحمل الخلاف إذا علم الحرة أما إذا ظن الحل فلا خلاف (قوله وهي المختارة) وهو الأصح بجمع عن الهداية قال في الدر المنثور قلت واستفيد منه أن الحكم المذكور في باب أولى من الحكم المذكور في غير باب لأنه كأنه استطراد اهـ (قوله المستعبر للرهن) اللام للتعليل أى الذى استقرار أمره ليرهم الالتزامية حتى يكون المعنى استعاراً أمه مرهونة من المرتبة قاله الحلبي (قوله كالمرتبة) فيجربى فيه الخلاف والتعصيم السابق (قوله وسيمى حكم المستأجرة) هو عدم الحد بزنا بهاء على خلاف فيها (قوله والمفوض) حكمها أنه إذا غصبها ورث بها حد إذا لم يكن لها بعد كما يؤخذ من مفهوم ما يأتى (قوله وينبئ أن الموقوفة عليه الخ) يعنى إذا وطئ الموقوفة عليه ظناً حالها فلا حد عليه (قوله ومعتدة الطلاق على مال) أما الباتر على غير مال فن الحكمية أبو الهود عن النهر (قوله وكذا المختلعة) أى على مال لما قدمنا عن النهر أن المختلعة على مال من قبيل شبهة المحل قاله الحلبي (قوله لمحضه زنا) وناسقطة الحد لا مرجع إليه وهو اشتباه الأمر عليه أى ولم يمتحض في الأولى للشبهة في الحل اهـ بجر (قوله لا في المطلقة ثلاثاً) وذلك

وطأ جاريته قبل الاستبراء والتي فيها خيار للمشتري والتي هي اخته رضاعاً وزوجة سومت برزتها أو موطأها لانه من لم يحزم به وغير لاسها أو بنتها لأن من الامة من لم يحزم به وغير ذلك كما لا يخفى على المتبصير فدعوى الحصر في ستة واضع ممنوع (و) لاحد أيضاً (شبهة الفهم) ونسعى شبهة اشتباه أى شبهة في حق من حصل له اشتباه (أن ظن حله) العبرة لدعوى الظن وإن لم يحصل له الظن ولو ادعاه أحد ما قطع لم يمتدح حتى يترجعه بعلومها بالحرمة نهر (كوطأ أمه أبويه) وإن عاين شفى (ومعتدة الثلاث) ولو جلد (والامة) امرأته وأمة مبدوء وطأ المرتبة (الامة المختارونة) في رواية كتاب الحدود وهي المختارونة وفي الهداية المستعبر والرهن المختارونة سيمى حكم المستأجرة كالمرهونة وينبئ أن الموقوفة عليه والمفوض به وينبئ أن الموقوفة على مال كالمرهونة نهر (و) معتدة (الطلاق على مال) وكذا المختلعة على التعصيم بدائع (و) معتدة (الاعتاق) (و) الحال أنها (هي أم ولد) (و) الوامى (إن ادعى التسبب في الأولى) شبهة المحل (لا في الثانية) أى شبهة الفهم لمحضه زنا (لا في المطلقة ثلاثاً) بشرطه

لأن الشبهة فيها شبهة في العقد بخلاف باقي محال شبهة الاشتباه فإنه لا شبهة عقد فيها اه بجر (قوله بأن تلدا الخ)  
 بيان لا شرط أي ويحمل على وطء سابق على الطلاق كما تقدم في باب ثبوت النسب ولا نقول أنه انعقد  
 من هذا الوطء الحرام حيث أمكن حمله على الحلال اه حلي (قوله لا لاكثر) أو لتمامها مخ (قوله بالاولى)  
 لأنها أقل من الثلاث (قوله والافى وطء امرأ الخ) الاستثناء فيها على رأي طائفة غير (قوله ولا حدا أيضا) أي  
 كما في شبهة المحل مطلقا وفي شبهة الفعل عند ظن الحل وقيد بنفي الحد لأن التعزير واجب إن كان عالما قالوا يوجب  
 بالضرب الشديد أشد ما يكون من التعزير سياسة بجر (قوله كوطء محرم) أطلق في المحرم فشمع المحرم نسباً  
 ورضاعاً وصهرية اه بجر (قوله وقالان علم بالحرمه حد) لأنه عقد لم يصادف محلاً فيا فلو كان إذا أضيف إلى  
 المذكور وهذا لأن محل التصرف ما يكون محلاً لحكمه وحكمه المحل وهي من المحرمات وللإمام أن العقد  
 صادف محله لأن محل التصرف ما قبل مقصوده والافى من نبات آدم قابله لتقواله وهو المقصود وكان ينبغي  
 أن انعقد في جميع الأحكام إلا أنه تفاعد عن إفادة حقيقة الحل فيورث الشبهة لأن الشبهة ما يشبهه الثابت  
 لأنفس الثابت ويتأمل بسبب يظهر أن الخلاف لم يوارد على محل واحد في الأهلية فثبت نفوا محليتها أرادوا  
 بالنسبة إلى خصوص هذا العاقد أي ليست محلاً للعقد هذا العاقد ولذا علوه بعدم حلها ولا شك في حلها لغيره  
 بعد العقد السكاح لا محليتها للعقد من حيث هو والامام حيث أثبت محليتها أراد محليتها لنفس العقد لا بالنظر إلى  
 خصوص عاقد ولذا علل بقول مقاصده ومسا تاهم هنا تدل على أن من استحل ما حرم الله تعالى على وجه  
 الظن لا يكفر وانما يكفر إذا اعتقد الحرام حلالاً لا إذا ظنه حلالاً فانهم لم يحكموا في ظن حل المحرم بالكفر وهو  
 نظير ما ذكره القرطبي في شرح مسلم أن ظن الغيب جائز كظن النجم والرمال بوقوع شيء في المستقبل بتجربة أمر  
 بما أدى فهو ظن صادق والمنوع هو ادعاء علم الغيب والظاهر أن ادعاء ظن الغيب حرام وليس بكفر بخلاف  
 ادعاء علم الغيب فإنه كفر بجر مختصراً (قوله لكن في التهستان في المضمرات الخ) الاستدراك على قوله  
 في جميع الشروح فإن المضمرات من الشروح فلم يتم العموم ولا حاجة إليه لأن ذلك لا يقتضي ترجيح قولهما على  
 أن المراد بالجميع مجسب ما اطلع عليه أو أراد بالجميع المجموع (قوله خلافاً لما) نقل صاحب البحر الاتفاق  
 في المسألتين الأخيرتين على عدم الحد وهو الاظهر (قوله فظهر أن تسميتها ثلاثة أقسام قول الامام) ان أواد  
 التقسيم من حيث الحكم فهي اثنان عند الكل غاية أن حكم شبهة العقد عند الامام حكم شبهة المحل  
 وعندهما حكم شبهة الفعل وإن أراد التقسيم من حيث المفهوم فهي اثنان أيضاً لأن شبهة العقد منها ما هو  
 شبهة الفعل كعقده الثلاث كما صرح به صاحب النهر في باب ثبوت النسب ومنها ما هو شبهة المحل كمثل المتن  
 اه حلي (قوله وحد بوطء أمه أخيه وعه) أي وإن ظن الحل بجر (قوله لعدم البسوطه) أي لعدم توسع كل منهما  
 بمال الآخر فدهوى ظنه الحل غير معتبرة وأورد أنه لو سرق من هؤلاء لا يقطع وظاهر هذا يقتضي وجود  
 البسوطه بينهما وأجيب بأن القطع منوط بالاختصاص الحرز وهو منتف لدخوله في يتم بالاستئذان عادة أما  
 الحد فنسوط بعدم الحل وشبهته وهو ثابت نهر ولهذا لو سرق الضيف من المضيف لا يقطع ولو زنى بجاريته يحد  
 زبلي اه أبو السعود (قوله وحدت على فراشه الخ) اتخاذه فيها لأنه بعد طول العجبة لا يتحقق عليه امرأته  
 فلم يكن الظن مستنداً إلى دليل وهذا لأنه قد ينسب على فراشه غيرهما من المحارم التي في بيته بجر وقيل لهم بطول  
 العجبة مأخوذ من تقيد قاضي خان بقوله وله امرأه قديمة قال في الشرع بلالية ويتطرق بما إذا يكون  
 قدمها أبو السعود (قوله لتمييزه بالسؤال) أي وغيره كذا في البحر كالحركات المألوفة ويؤخذ منه أنه بعد الصبر  
 في الدلالة المظلمة أبو السعود (قوله حتى لو أجابه بالفعل) محترز قوله فائله وقوله وأوهم محترز قوله أنا زوجه  
 أبو السعود وقد يقال إن قولهم بعد قوله ياهند مثلاً بمنزلة ما لو سمعت نفسها باسم زوجته (قوله حد) لأنه يمكنه  
 التميز أكثر من ذلك أبو السعود (قوله وجاز) أي العطف على ضمير الرفع المتصل (قوله لا يحد الحرفي في الأولى)  
 خلافاً لابن يوسف وقال محمد لا يحد أيضاً لأن امرأة نابعة فامتناع الحد في حق الأصل يوجب امتناعه في حق  
 التبع (قوله لا حد القذف) أي فيقام وهذا اتفاق كما أنه لا يقام حد الشرب اتفاقاً بجر (قوله ولا يحد  
 بوطءه) لأنه ليس في معنى الزنا في كونه جنائياً لأن الطبع السليم ينفر عنه والجامل عليه نهاية السفه أو فرط  
 الشبق وهذا لا يجب ستره اه بجر (قوله وتذبح ثم تحسرق) لقطع العهد بشبهه هذا إذا كانت البهية للفاصل

بان تلداً قل من سنتين لا لاكثر إلا بدعوة  
 كما ترى بابه وكذا المختلة والمطلقة بعوض  
 بالاولى نهاية (و) الا في وطء امرأه زفت  
 إليه (وقال النساء هي زوجتك ولم تكن  
 كذلك) معقد أخبر من فيثبت نسبه بالدعوة  
 بجر (و) لا حد أيضاً (بشبهة العقد) أي  
 عقد السكاح (عنده) أي الامام (كوطء  
 محرم تكهها) وقالان علم بالحرمه حد وعليه  
 الفتوى خلاصة لكن المرحج في جميع  
 الشروح قول الامام فكان الفتوى عليه  
 أولى قاله فاسم في تصحيحه لكن في التهستان في  
 عن المضمرات على قولهما الفتوى في المتن  
 وترد في الفتح أنها من شبهة المحل وفيها ثبت  
 النسب كما مر (و) وطء في (سكاح بغير سكر)  
 لا حد شبهة العقد وفي المجتبى تزوج بجرمه  
 أو منكوحه الغيراً ومعتدته ووطئها طائناً الحل  
 لا يحد ويعزرون طائناً الحرمه فكذا لا يحد  
 خلافاً لما قطعه من أن تسميتها ثلاثة أقسام  
 قول الامام (وحد بوطء أمه أخيه وعه)  
 وسائر محارمه سوى الولاد لعدم البسوطه  
 (و) بوطء امرأه وحدت على فراشه  
 (و) بوطء (ولو هو أعشى) لتمييزه بالسؤال  
 فظننا زوجه (ولو هو أعشى) أنا زوجه أنا  
 الا إذا دعاها فأجابته فائله أنا زوجه أنا  
 فلا بد باسم زوجته فواقعها إلا أن الأخبار  
 دال على حتى لو أجابه بالفعل أو بنم  
 حد (ودميمة) عطف على ضمير حد وجاز  
 حد (زنى بغير حربي) مستأن من (و) حد  
 للفصل (زنى بغير حربي) مستأن من (و) حد  
 (الحرفي) في الأولى (والجربية) في الثانية  
 والأصل عند الامام الحد وكذا لا يحد  
 على مستأن من الاحد القذف (و) لا يحد  
 بوطء (بهية) بل يعزرون بجر ثم تحسرق

كان لا بد من ان يكون له صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة بغير وكان أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله تعالى  
 يقول قول أصحابنا مذبح وقهر قس على وجه الاستصحاب حتى اذا كنت تؤكل تذبح ثم تؤكل عند الامام ونحوه  
 لما في المحقق عن بعضهم الاحراق بالنار غير واجب لكنهما تذبح ثم تؤكل ولا تحرق ويضمن الفاسد القيمة منع  
 مطلقا (قوله ويكره الانتفاع بها حية وميتة) هذه كراهة تنزيه لما روي عن الامام من جواز الاكل (قوله  
 وفي التهرات) حذف صدر عبارته وهي فان كانت الدابة لغيره أمر صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة ثم تذبح  
 هكذا قالوا ولا تصرف ذلك الا حيا فاجعل عليه كذا في الشرح والظاهر انه يطلب اي بالدفع على وجه السدب  
 ولا اقال في الخاتمة كل لصاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة اه (قوله لقولهم تضمن بالقيمة) هذا لا ينبغ السدب وليس  
 في عبارة التهر (قوله ولا يجذبوطه اجنية) بذلك قضى على كرم الله تعالى وجهه ولانه اعتمد دليل في موضع  
 الاشارة اذا الانسان لا يعجز بين امرائه وبين غيرها في أول الوهلة فصار كل ضرر بغير (قوله وقيل) افاد ان مجرد  
 الزفاف اليه لا يكتفي بدون هذا القول افاده أبو السعود (قوله خبر الواحد الخ) هل يشترط كونه امرأة لان هذا  
 لا لا يطاع عليه الرجال غالبا ولا يشترط يحذر (قوله وعليه مهرها) اي مهر مثلها (قوله بذلك قضى عمر) الذي  
 في العرو وغيره على (قوله او بوط دبر) أطلقه فتأمل دبر الصبي والزوجة والا فانه لا حد عليه مطلقا عند الامام  
 اه صرح وفي أبي السعود أي لا جلد ولا رجما ان كان محصنا (قوله فلاحدا جاعا) ولا يكفر باستحلاله بمخلو كسه  
 شربا ليس من التنازخانية قال وهو مما يعلم ولا يعلم اي ولا يعلم عدم الكفر والافهوس حرام أبو السعود (قوله بنحو  
 الاحراق بالنار) هو قول على كرم الله تعالى وجهه وذكر في الفتح أن خالدين الوليد كتب الى أبي بكر انه وجد  
 برجل في بعض نواحي العرب يتكلم كما تتكلم المرأة فجمع أبو بكر الصحابة فسألهم فكان من أشدهم في ذلك قولا على  
 رضي الله تعالى عنه فقال هذا ذنب لم تعص به الأئمة واحدة صنع الله تعالى بها ما علمتم نرى أن نحرقه بالنار  
 فاجتمع رأي الصحابة على ذلك وظاهره أنه قول في المذهب بل ظاهره اجماع الصحابة عليه (قوله والتكيس من  
 محل مرتفع) قال في الفتح كان مأخذ هذا أن قوم لوط أهل كواكب ذلك حيث حلت قراهم وتكسبهم ولا شك  
 في اتباع الهدم بهم وهم نازلون قلت بل اتبعوا بالاجار (قوله باتباع الاجار) الباء للمصاحبة (قوله أصح) أي  
 من التعزير بالامور السابقة والمراد بالجلد التعزير به (قوله معز بالجر) مجتاله وليس منصوبا (قوله يفهم) من  
 الانهاهم وفيه أنه لا يفهم منه إلا أن القتل في هذه الجزية للامام ولا يفهم منه تخصيص جميع جزيات  
 السياسة به (قوله أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة) ويفهم منه أن غير القاضي كالفتي والاب والودعي وأحد  
 الناس ليس لهم ذلك بالاولى وقد تقدم عن معين الحكام أن للقاضي فعل كثير منها فراجع (قوله الاستثناء)  
 حرام - اي بالكف وذكروا أنه ان خاف الزنا واللواط وفعله يجوز أو بأس فهو محمول على غير الضرورة  
 (قوله كره) ينظر هل هي تحرمة على القاعدة الاغلبية في اطلاقها أو تنزيهية (قوله ولا شيء عليه) من حد أو تعزير  
 (قوله عنها) أي عن الخطاب فيه أنه لا يلزم من كون الشيء خبيثا في الدنيا أن لا يكون له وجود في الجنة ألا ترى  
 أن الخمر أثم الخبائث في الدنيا ولها وجود في الآخرة جوى وفيه أن خمر الآخرة ليس من جنس خمر الدنيا لانه  
 لا غول فيها فأولى البحث في كساح الحرام غير الاصول والفروع فانه جائز في الجنة قبيح في الدنيا (قوله  
 وفي الاشبه حرمتها عقلة الخ) قال محبتها العلامة الحوى أقول هذا انما يمت على مذهب المعتزلة القائلين بجمرة  
 ما استقيمه العقل لانه عندهم موجب على القطع والبيان وما كرم بالحسن والقبح ومقتضى للمأمورية والمنوعة  
 شرعا وان لم يرد كما أم يحكم على الله تعالى بوجوب الاصل وحرمة تركه عندهم وليس له أن يعكس القضية الا أنه  
 قد يستقل كما في حسن العدل وقبح الظلم وقد لا يستقل كما في حسن الصوم اليوم الآخر من رمضان وقبح صوم يوم  
 العيد لان الشرع لما ورد بحسن الاول وقبح الثاني علمنا أنه لو لا اختصاص كل منهما بشئ لاجله حسن وقبح لما ورد  
 الشرع به فالعقل مثبت في الكل والشرع مبين في البعض وأما الخفية فالعقل عندهم آلة لمعرفة الحسن والقبح  
 لا موجب لهما ولا حاكم لهما والماجاز وردا نسخ لهما لان الحسن والقبح العقليين لا يرد عليهما التبدل  
 فالحاكم والموجب هو الله تعالى أن يحكمكم عليه غيره فالشرع مثبت في الكل والعقل مبين في البعض فلا حظ  
 في معرفة بعض المنكرات كالإيمان وأصل العبادات والعدل والاحسان فثبت بهذا أن الامر دليل ومعرفة  
 الحقائق مثبتة في العقل وموجب لما يعرف به وأما عندنا الشاعرة بالحسن والقبح شرعيان بمعنى أنه لا حظ

ويكره الانتفاع بها حية وميتة مجبى وفي التهر  
 الظاهر انه يطلب البند بقولهم تضمن بالقيمة  
 (و) لا يجذب (وطه اجنية زنت اليه وقيل)  
 خبر الواحد كاف في كل ما يعمل فيه بقول النساء  
 بغير (هي عرسك وعليه مهرها) بذلك قضى  
 عمر رضي الله عنه وبالعدة (او) بوطه (دبر)  
 وقال ان فعل في الا جانب حد وان في عبده  
 أو أخته أو زوجته فلا حد اجاعا بل يعز  
 وقال في الدرر بنحو الاحراق بالنار وهم  
 الحداد والتكيس من محل مرتفع باتباع  
 الاجار وفي الحاوى والجلد أصح وفي الفتح  
 يعزروا ويهجن حتى يموت أو يتوب ولو اعتاد  
 اللواط قسلا الامام سياسة قلت وفي التهر  
 معنى القيد بالامام يفهم ان القاضي  
 ليس له الحكم بالسياسة فرفع وفي الجوهر  
 الاستثناء حرام وفيه التعزير ولو لم يكن  
 امرائه أو أمته من العبد بذكره حتى أنزل  
 كره ولا شيء عليه (ولا يكون) اللواط  
 في الجنة على الصحيح لانه تعالى استقيها  
 وسماها خبيثة والجنة منزلة عنها فصح  
 وفي الاشباه حرمتها عقلة فلا وجود لها  
 في الجنة وقيل جمعية فتوجد



للعقل في معرفتهما أي العقل قبل ورود الشرع لا يعرف ما ينبغي أن يكون ما هو ربه ومنه ما يحسنه شرعاً فالتعريف  
هو المنبسط للسنن والقبح ولو عكس القضية ففسن الشرع ما يقبضه العقل والعكس لم يكن متحققاً فالحسن والقبح  
انما يعرفان بالامر والنهي فهما ثابتان بنفس الامر والنهي لأنهما دليلان على حسن وقبح ما ينبغي ثبوتهما بالعقل  
هكذا فهم تقرير المذاهب الثلاثة والتفرقة بينهما من عبارة الميزان وغيره من المتون والشروح ومعلق زهاء علمائه  
لا خلاف بين العلماء في أن الحسن والقبح بمعنى ملاممة الطبع ومنافرة كسلو والمزومعنى كون الشيء صفة كمال  
وصفة نقصان كالعلم والجهل عقليان وانما الخلاف في كون الشيء متعلق المدح في العاجل والثواب في الآجل  
ومتعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل كالعبادات والمعاصي هل هما شرعيان أو عقليان (قوله وقيل  
يخلق الله تعالى الخ) يوهم أنه قول ثالث وليس كذلك حوى وفيه أن غرض اللوطي بالنصف الأسفل وإذا كان  
على هيئة الاناث لا يتأتى غرضه (قوله لحدتها عقلاً) معناه أن العقل مسبق ومعرفة للحرمة لامتثالها والتمسك  
حقيقة انما هو الشرع فانه نادى التحريم الى العقل والطبع مجاز (تسمية) ذكر في الفتوحات المكية في صفة أهل الجنة  
أنهم لا أدبار لهم لأن الدبر انما خلق في الدنيا لخراج القائط النجس وليست الجنة محللاً للقاذورات اه قلت  
فعل هذا لوجود لها في الجنة على كل حال والحمد لله الكبير المتعال حوى ملخصاً (قوله وزول حرمة بزواج  
وشراء) معناه أن الحرمة في الاجنية ليست مؤبدة بل بغية تلك الدين أو النكاح بخلاف اللواط فان حرمتها  
مؤبدة (فائدة) قال في بحر الكلام علم أن الذنوب على أوجه فبها الزنا واللواط وشرب الخمر والقيبة والبهتان  
فهذه يرتفع الاثم فيها بالتوبة والاستغفار اذا لم يطلع البشر عليها وأما اذا اطلع البشر عليها فلا تنكح التوبة بل  
لا بد من الاستحلال لمن اعتابه أو شربه فخره وكذا اذا زنى بأمر أو أهله أزواج فبلغه الخبر لا يرتفع الاثم بالتوبة  
ما لم يجعله الزوج في حل لاستيفائه منافع يضعها الذي هو حقه هكذا صحت الرواية اه والصلوة تفقد استقام  
الاستحلال وان لم يبلغ الزوج الخبر (تذنيب) رأى النبي صلى الله عليه وسلم أقواماً على نل تنفخ في أدبارهم  
النار فتخرج من أفواههم وأنوفهم فسأل جبريل وميكائيل عنهم فقالوا هؤلاء الذين يعملون عمل قوم لوط وهذا  
جاء الفضائل عنهم والمفعول وروى في أثر من فعل ذلك ومات عليه يلحق بقوم لوط وذكر الشمراني في المنزلة وجلا  
مر على بركة ما في أراضى قوم لوط فتذكرهم وقال كانوا أخواتنا ووضع رجله فيها ففرق وأن هذه البركة  
يسمع فيها في بعض الاوقات وجبة يقال ان هذه سمع عند رعى لوطي فيها قدمات على هذا الحال وروى  
في الحديث ملعون من عمل قوم لوط (قوله على قول) أي لبعض العلماء وليس هذا مذهبنا (قوله بكفر مستحلبها)  
مقيد بما اذا كان في غير المملوكة لما تقدم أنه لا يكفر مستحلبها وان ارتكب اثماً عظيماً (قوله والبني) أهل البني  
طائفة من المسلمين يخرجون على الامام ولهم قوة وشوكة ومنعة ويخالفون بعض احكام المسلمين بالتأويل  
ويظهرون على بلدة من البلاد اه (قوله في عسكر) أي في محل العسكر الخ أو ما خرج من العسكر فزنى لايجهه من  
(قوله لاميره) هو الخليفة أو أمير مصر أما اذا كان مع أمير السرية أو أمير العسكر فلا يحسد لانه انما قرض لهم  
تدبير الحرب لا اقامة الحدود وولاية الامام منقطعة عنه أبو السعود عن الفتح (قوله ولا حذرنا غير مكاف) كصبي  
ومجنون ووطء الصبي يوجب المهر اذا كانت الموطوءة صغيرة وكبيرة غير مطاوعة أو أمة وان كانت الموطوءة  
كبيرة مطاوعة لا يجب لها المهر عليه أبو السعود عن الزبلي (قوله لأعليه ولا عليها) لأن فعل الرجل أصلي  
في الزنا والمرأة تابعة له وامتناع الحديث في حق الأصل يوجب امتناعه في حق التابع أبو السعود (قوله حديث فقط)  
امتناعه في حق التابع لا يوجب امتناعه في حق الأصل نهر وحده هنا اجلد أو الرجم وقد سبق أن الاحتصان  
الموجب للرجم يعتبر في الزوجين لافي الزانين قتلاً (قوله والحق الخ) هو قولهما وعلى قوله يعززان أشد التعزير  
أبو السعود عن الجوى (قوله باكره) أي من السلطان أو غيره على قولهما المنق به بحر والمراد أنه لا يجب على  
الزاني المكروه فلوزنى مكرها مطاوعة وجب عليها الحد كما في حاشية الشنقي (قوله ولا باقرار أحدهما) أي أقرها  
كما في أبي السعود (قوله ان أنكره الآخر) أطلقه فشمع ما اذا قال لم أطأ أصلاً وقال تزوجت وشمع ما اذا كان  
المتكر الزجل أو المرأة وهو قول الامام بحر والظاهر أن السكوت هنا كالانكار وسرره فصيلاً (قوله للشبهة)  
وذلك لأن الزنا فعل مشترك بينهما فانهما فاعلهما فانتفاؤه عن أحدهما يورث شبهة في الآخر وإذا سقط وجب المهر  
تفطياً لخطر البضع بحر (قوله وفي قتل أمة) قيد بالامة لانه لو زنى بحرة فقتلها حجة انتفاءه وكان عليه الجرم

وقيل يخلق الله تعالى طائفة نصفهم الا على  
كذلك كور والامة قبل كالات والعصم الاول  
وفي البحر حرمتها أشد من الزنا لحرمتها عقلاً  
وشراً وطبعاً والزنا ليس بهرام طبعاً وزول  
حرمة بزواج وشراء بخلافها وعدم الجنة  
عنده لا تخلفها بل التفلخ لانه مطهر على قول  
وفي المجتبى ككفر مستحلبها عند الجمهور  
(أو زنى في دار الحرب أو البني) الا اذا زنى  
في عسكر لا ميره ولا لامة هداية  
في عسكر لا ميره ولا لامة هداية  
(ولا) حد (زنا غير مكاف) مكافئة من لقا  
لأعليه ولا عليها (وفي عكسه حد) فقط  
(ولا) حد (زنا المستأجرة) أي الزنا  
والحق وجوب الحد كالمستأجرة للخدمة فتح  
(ولا باقرار أحدهما) لا باقرار أحدهما  
ان أنكره الآخر (وفي قتل أمة بزناها  
استبرئها ولو حرة مجتبى)

(قوله الحد بالزنا والقيمة المقتلة) أشار بذلك الى وجوب الحد والقيمة بانهم حاجتا يتان مختلفتان بموجب حجب  
 مختلفين وعن الثاني انه لا يحد لان قهر ضمان القيمة بمالك الامة نهر (قوله فأورث شبهة) اي في ملك المنافع  
 بها نهر (قوله وتفصيل ما لو أنضاه في الشرح) ونهه ولو زنى بكبيرة أنضاه فان كانت طاعة له من غير  
 دعوى شبهة فعليه الحد ولا شيء عليه في الانضاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد وان كنت مع دعوى شبهة  
 فلا حد ولا شيء في الانضاء ويجب العفو وان كنت مكروهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونها ولا مهر لها  
 ثم يترقى في الانضاء فان لم يستسك بولها فعليه دية المرأة كما مر له لانه قوت جنس المنفعة على الكمال وان كان  
 يستسك بولها حد ونهه ثلث الدية لما ان جنائته جاتفة وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها ثم ان كان  
 البول يستسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر  
 عندهما خلافاً لحد المذكر وان كانت صغيرة في جميع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكر الا في حق سقوط الارش  
 برضاها وان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فان كان يستسك بولها الزمة ثلث الدية والمهر كما مر ولا حد عليه  
 لتمكن التصور في معنى الزنا وهو الايلاج في قبل مشتهة ولهذا لا تثبت به حرمة المصاهرة والوطء الحرام في دار  
 الاسلام بوجوب المهر اذا اتى الحد فيجب ثلث الدية لكونه جاتفة على ما بينا وان كانت لا تستسك ضمن الدية  
 ولا ضمن المهر عندهما وقال محمد يضمن المهر أيضاً المذكر ناولها ما ان الدية ضمان كل العضو والمهر ضمان جزء  
 منه وضمان الجزء يدخل في ضمان الكل اذا كان في عضو واحد كما اذا قطع اصبع انسان ثم قطع كفه قبل البرء  
 يدخل في ارض الاصبع في ارض الكف وبسقط احصائه بهذا الوطء لوجود صورة الزنا وهو الوطء الحرام  
 اه حلي (قوله اتفاقاً) وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه عليه الحد كذا في فتح القدير (قوله بخلاف  
 ما لو زنى بها الخ) لعل الفرق تحقق بسبب الملك قبل الزنا وهو الفص في الاولى بخلاف الثانية (قوله لا يسقط الحد  
 لانه لا شبهة وقت الفعل (قوله والاموال) كفضان المتلفات (قوله انا يتكينه) اي تكين الامام من نفسه  
 (قوله وبه) اي بما ذكر من المؤاخنة نهر حيث لم يذكر فيها قضاء القاضي (قوله للبالغه) (قوله  
 واقامته اليه) اي ويحذر اقامته على نفسه لان اقامته بطريق الجزاء والنكال ولا يفعل أحد ذلك بنفسه فتح  
 وضل نائبه كفعله لانه بأمره فلا يشرع أبو السعود عن العيني (قوله بخلاف أمير البلد) اي وغيره ممن له امانة  
 دون الخليفة (قوله بأمر الامام) الظاهر انه ليس بقيد القاضي مثله والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب الشهادة على الزنا)\*

(قوله شهدوا بحد) اي بموجب حد بكسر الجيم (قوله بلا عذر) متعلق بشوله متقادم (قوله كرض) اي بالشهود  
 (قوله أو خوف طريق) ولو في أقل من مسافة القصر أفاده الكمال (قوله للثمة) لان الشاهد في الحدود مخبر  
 بين الحسبتين أداء الشهادة والترفال تأخير ان كان الاختيار السرفال اقام بعد لسوء في باطنه من حقد أو عداوة  
 سره فيتهم فيها والاصار آتفاً سابقاً بخلاف الاقرار وكما يمنع التقادم الشهادة يمنع الاقامة بعد القضاء حتى  
 لوهرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد ما تقادم الزمان لا يقام عليه لان الامضاء من القضاء في الحدود منع  
 (قوله اذ فيه حق العبد) اي والدعوى فيه شرط فيعمل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب نفسيتهم  
 منع (قوله فلا يسقط بالتقادم) لان الدعوى شرط في حقوق العباد فتأخير الشهادة لتأخير الدعوى لا يلزم فيه  
 نفسيت ولا ثمة منع (قوله أكل بالحد) اي بوجبه (قوله لا انتفاء للثمة أي تهمة الحد والهداوة لنفسه منع  
 مزيداً (قوله هو الاصح) هو قول محمد وعند الامام يقرض الى رأى القاضي اه حلي عن الجسر (قوله  
 حد الشهود عند البعض) لان الشهادة في ذاتها قذف وانما يخرج عنه اذا اعتبرها الشارع شهادة  
 ولم يعتبرها فبقيت قذفاً اه حلي (قوله وقيل لا) قال الكرخي وهو الظاهر وعمله في العصابة بان عددهم  
 متكامل والاهلية للشهادة موجودة وذلك يمنع أن يكون كلامهم قذفاً أبو السعود (قوله بغيره) اي عن مجلس  
 القضاء وهم يعرفون بها أبو السعود عن الشربلاية (قوله حد) باجماع الاربعة وكذا اذا اقتربه لا يقال بمقتل  
 أن الغائبة تدعى النكاح فسقط الحد لا تقول دعواها النكاح مثلاً شبهة واحتمال دعواها ذلك شبهة الشبهة  
 واعتبارها باطل والا أدى الى نفي كل حد لان ثبوتها باليمين أو الاقرار والقرار الذي يثبت به محتمل أن يرجع  
 عنه وكذلك الشهود محتمل أن يرجعوا فلو اعتبرت شبهة الشبهة اتنى كل حد اه حلي بالمعنى

الحد بالزنا (والقيمة) بالقتل ولو ذهب  
 عينها لزمه قتيها ويسقط الحد لملكه الجنية  
 العصابة وأورث شبهة هداية وتفصيل ما لو  
 أنضاه في الشرح (ولو غصبها ثم زنا بها  
 ثم ضمن قتيها فلا حد عليه) اتفاقاً (بخلاف  
 ما لو زنى بها ثم غصبها ثم ضمن قتيها كما لو زنى  
 بجزء ثم غصبها) لا يسقط الحد اتفاقاً فتح  
 (والخليفة) الذي لا والى فوقه (يؤخذ  
 بالقصاص والاموال) لانهم من حقوق  
 العباد يستوفيه ولي الحق اما بقتله  
 بجمعة المسلمين وبه علم أن القضاء ليس بشرط  
 لا استيفاء القصاص والاموال بل لا يمكن فتح  
 (ولا يحد) ولو قذف لغيره حتى اذنه تعالى  
 واقامته اليه ولا ولاية لاحد عليه (بخلاف  
 ما لو زنى بغيره) فانه يحد بأمر الامام  
 الشهادة على الزنا والرجوع عنها  
 المتعدي بحد متقادم بلا عذر (كرض  
 لان الاستيفاء أو خوف طريق (لم يقبل)  
 للثمة (الا في حد القذف) اذ فيه حق العبد  
 (ويضمن) المال (المسروق) لانه حق العبد  
 فلا يسقط بالتقادم (ولو اقتربه) اي بالحد  
 (مع التقادم حد) لان انتفاء التهمة (الا  
 في الشرب) كما سبق (وتقادمه بزوال الرجوع  
 ولغيره يعني نهر) هو الاصح (ولو شهدوا  
 بزنا متقادم حد الشهود عند البعض  
 وقيل لا) كذا في الخاتمة (نهيوا على زناه  
 بغائبة حد

اخره من حد الزنا لان الزنا اقبح منه واغلا عقوبة وقدمه على حد القذف لتسحق الحرمة في الشارب  
دون القاذف لاحتمال صدقه. (قوله المحرم) قيد البيان الواقع لانه لا حد الا في شرب محرم (قوله فاسلم)  
اي والربح موجودة (قوله لانه لا يقام على الكفار) في هذا التعليل نظرا لانه لو اقيم حينئذ يقام على مسلم  
وانما السبب في حال الكفر والظواهر انه لا يقام عليهم ولو على القول بخطايم بفروع الشريعة لان فائدة  
في ترتيب العذاب عليه زائد على عذاب الكفر (قوله لكن في منية المذبح) هذا قول الحسن واصفنه بعض  
الشافعية والمذهب انه لا يحد كما في فتاوى قارئ الهداية (قوله فلا يحد آخر) سواء ثبت شره بالينة أو أشار  
باشارة يهودية نهر (قوله للشبهة) أي شبهة أنه خص بلقمة فشرها اهل البيت (قوله مكلف) أي بالغ عاقل وقيد  
الاسلام صرح به المصنف قال في التهور كونه مكلفا لا يخص الشرب (قوله طائع) مكرم قول المتن طوعا  
اتى على (قوله غيره مضطر) فلو شرب لم يفسد عطشه ههنا لا يحد كما في الدر المنثور (قوله شرب الخمر) وهو الخمر  
من ماء العنب اذا غلا واشتد وان لم يقف بالزبد عند هما وهو الاظهر وعليه الفتوى ولو خط باله فان كان ٦  
غاليا لا يحد الا اذا سكر كافي الخفية والظاهر في المساوي أنه يحد سكر أو لا تغليب العاقل على المبيع أبو السعود  
(قوله أو سكر من نبيذ) ولو لم يحد من عدل وحسب (قوله به يفي) وهو قول محمد وقيل حرام بغير نهر (قوله  
فالم شرب) أي بالفا ليفيد التعقيب فانه لو شرب بعد الاسلام بحد أو أسلم بعد اقامته بدار الاسلام مدة يبين  
له فيها حرمة الشرع في يده يقيه فلا يحد بغير شرب يحد (قوله لحرمة في كل ملة) قد سلف عن بعضهم أنه لا يحد  
أن يكون عالما بالحرمة وقنا انه لا يلزم من حرمة كل ملة علمها (قوله لم يحد بغير نهر) أي على هذا التعليل  
(قوله قتلت) أقول أئمة فرائده غير وارد على ما في الظاهرية لأن المذكور فيها الشرب لا السكر ولا يلزم  
من شرب الخمر وجود السكر (قوله فظاهره أنه يعاد عيني) الاستظهار لصاحب التهور ولفظه مع الصلة نزوحا  
من سكره هذا شرط لوجوب الحد ليعيد الضرب فانه قاله الهنسي وهو ظاهر في أنه لو حد في حال سكره لا يكتفي به  
لعدم فائده اه ونظر الشرع لئلا في التعليل بعدم الفائدة بأن العلم حاصل وان لم يكن كاملا ويصدق عليه  
أنه قد فلا يحد بعد صوم أبو السعود (قوله فن قصر الرخصة على الخمر) هو أي زاده محض مصدر الرخصة  
(قوله وهو وث سمعي) فيه رد على صاحب الكفر حيث ذكره وأجاب في التهرب أن تذكير الخمر على معنى الشر  
أي وشربها وجودها وجود قال المسوي أقول لاحاجة الى هذا التكلف فان وجود مفعول به في فعل  
وفعل اذا كان تابعا للموصوف لا تلحقه علامة التأنيث فكذلك ما هو بمعناه أبو السعود وفعله نظر (نبيه)  
بقي من شروط الحد عدم الالتجاء الى الحرم فلا يحد من شرب سكر أو التجأ الى الحرم بعد أن شرب في الحبل  
أفاده في الدر المنثور بخلاف ما اذا شرب في أصل الحرم فانه يحد لانه قد استخفه (قوله الا أن تقطع الرخصة بعد  
المسافة) اعلم أنه اذا كان المكان قريبا فلا بد من وجود الرخصة عند أداء الشهادة فان شهد بالشرع وقيام  
الرخصة أو شهد به فقط فأي امر القاضى باستنكاهه فيستنكاهه ويحظره بأن يحبسها موجودة فان شهد به بعد مضي  
ريحها مع قرب المكان فسأني اه بحر والذي يأتي عدم الحد (قوله ولا يثبت الشرب بها) لان الرخصة تكون  
من غير كالسفر رجل (قوله ولا يتقاضيها) مصدره تقاضا ووجهه أنه يحتمل أنه شربها مكرها أو مضطرا (قوله عن  
ما هيته الاحتمال أنهم يحدون كل مطرب موجب الحد (قوله لاحتمال التقادم) فيه أنه لا يحد الامع قيام الرخصة  
فلا وجه للسؤال عن الزمان ثم التقادم مقتدر بزوال الرخصة عندهما وعند محمد بشهر ويحد في غاية البيان قول  
محمد وفي فتح القدير هو الصحيح والحاصل أن المذهب قول الامام وأبي يوسف إلا أن قول محمد أخرج من جهة  
المعنى بحر الخصائص رأيت في البحر قال وفيه أن يكون السؤال عن الوقت مبنيا على قول محمد وأما على المذهب  
فلا لأن وجود الرخصة كاف (قوله من السكر) بفتح عين عصر الرطب اذا اشتد وقيل كل شراب أسكر نهر (قوله  
أو يثبت باقراره) معطوف على قوله بل بشهادة رجلين قال في البحر وفي حصر الثبوت في البينة والاقرار دليل  
على أن من يوجد في يده الخمر وهو فاسق أو يوجد القوم مجتمعين عليها ولم يره أحد يشربونها غيرهم جلسوا  
مجلس من يشربها لا يحدون وانما يعزرون وكذلك الرجل يوجد معه ركوة من خمر (قوله كما مر) فلا يضرب  
الرأس والوجه والفرج ويضرب بسوط لا تمرقه وينزع منه ثيابه في المشهور الا اذا احتراز عن كسبه  
العودة بحر (قوله فلو أقر سكران الخ) وذلك لزيادة احتمال الكذب في اقراره فيعتال لادركه لانه خالص حق ايقه

المحرم (بحد مسلم) فلو ارتد فسكر فاسلم لا يحد  
لانه لا يقام على الكفار ظهريه لكن في منية  
المذبح سكر الذم من المحرم حد في الربح  
لمرمة السكر في كل ملة (طائع) فلا يحد  
آخر من الشبهة (مكلف) طائع غير مضطر  
(شرب الخمر ولو طار) فلا يحد سكر (أو سكر  
من نبيذ) كما به يفي (طوعا) عالما بالحرمة  
معرفة أو حكمه كونه في دارنا فلو  
لودخل حرب دارنا فاسلم فشرب الخمر به لا  
بالحرمة لا يحد بخلاف الزنا لحرمة في كل  
ملة قلت يحد عليه حرمة السكر أيضا في كل  
ملة قتلت (بعد الافاقة) فلو قد قبلها  
ملة قتلت (اذا أخذ) الشارب  
قضاء ربه أنه يعاد عيني (أو نبيذ فتح في كل  
(و مع شرب) من خمر أو نبيذ (موجودة) حينئذ  
(و مع شرب) على الخمر فقد قصر (موجودة) حينئذ  
الربح وهو مؤث سمعي (بحد المسافة) وحينئذ فلا يحد  
الرخصة (بعد المسافة) ويقولوا أحسنه  
بشهاد الشرب طائعا أو مقورا (التمسك بها)  
وربها موجودة (ولا يثبت) التمسك بها  
بالرخصة (ولا يتقاضيها بل بشهادة رجلين)  
بأهلها الا حاكم من ما هيته أو كسبه (لا احتمال  
لا احتمال الاكراه) (ومضى شرب) لاحتمال شرب  
لا احتمال الاكراه (أو يثبت) لاحتمال شرب  
التقادم (أو يثبت) لاحتمال شرب  
في دار الحرب فاذا بينوا ذلك سمعي (بظاهرها)  
يسأل من هذا التمسك ولا يقضي (بظاهرها)  
في حاكم خاتمة ولو اختلفا في الزمان (أو يثبت)  
أحد ما يسكره من الخمر (أو يثبت) (أو يثبت)  
لم يحد ظهريه (أو يثبت) (أو يثبت)  
صاحبا ثمانية سوطا) (أو يثبت) (أو يثبت)  
وزنه القدر فرق على يده يحد الزنا) (أو يثبت)  
بشر (أو يثبت) (أو يثبت)







في الشريعة ما كان في القهستاني وقال في المحيط واذا تزوج امرأته نسكها فسد او وطئها بسقط احصائه بخلاف  
 ما اذا اشترى جارية شرأ فاسد او وطئها لا يسقط احصائه والفرق ان بب ملك المتعة في الامانة ملك الرقبة  
 وقد ثبت ملك الرقبة بالشرأ والقبط حقيقة في حق الاحكام التي تأذي مع حرمة الملك فانه ثبت في حق العتق  
 لانه حكم تأذي مع الحرمة وان لم يثبت في حق الانقاع واستثناء الوطء الذي لا تأذي مع حرمة الملك فثبت  
 ملك المتعة وهو حكم ملك الرقبة في حكم تأذي مع حرمة الملك (قوله او هي رقنأ وقرنأ) العلة فيه ما تقدم  
 في الجيوب (قوله حتى لو ارتد) اي المقدوف قبل ان يقام الحد ومنه لو زنى او وطئ حراما كذلك وبني من  
 الشروط ان لا يكون محددا في الزنا وان لا يموت قبل ان يحذف القاذف لان الحد لا يورث في قولهما وورث  
 في قول أبي يوسف وأن يطلب المقدوف الحد اه منع والشرط الاول تقضي عنه العفة (قوله على ما في الظهيرية)  
 وخالف في الاول صاحب المبسوط وفي الثاني صاحب الخانية كما في النهر اه حلي (قوله ومنه) أي مثل ما ذكر  
 في أنه من صريح الزنا النيك فاذا قال رجل لا خير يا نائك او امرأته يا منيوكة كانه قال يازاني او ازانة وفيه بعد  
 (قوله من شرح المنار) اي لابن ملك في بحث الكتابة منع (قوله ولو قال يازاني بالهمز لم يحذف) الظاهر ان ذكر حرف  
 لم يسبق قلم فانه ذكر في المحيط فيها وجوب الحد وان نوى الصعود على شيء لان هذه الكلمة مع الهمز انما يراد بها  
 الصعود اذا ذكرت مقرونة بحمل الصعود اما غير المقرون فيراد به الزنا لان الالف العرب قد تهمز الين وقد تليز الهمز  
 فقد نوى ما لا يحذف له لفظه فلا يصح اه حلي في قوله ما قال ما في البحر انه لو قال زناات اي بالهمز مقتصر اجمدا انما  
 (قوله بالهمز) فيه لانه لو كان بالياء وجب الحد اتفاقا منع وهذا قولهما وقال محمد لا يحذف (قوله وحالة الفضب  
 تعين الفاحشة) وذكر الجبل انما يعين الصعود مرادا اذا كان مقرونا بكلمة على اذهو المستعمل فيه منع (قوله لا الطالب)  
 فلا حد لانه نفي الولادة فنحن الزنا اه حلي (قوله المعروف به) اي الذي عرف اتصال نسبه به (قوله لا الطالب)  
 الذي هو ابنها وهذا اذا قذفت وهي مينة اما اذا قذفت وهي حية فالطالب هي لا ابنها اه حلي (قوله في غضب)  
 اما اذا كان حال الرضا فيعمل الزنا في الاولى على الصعود والنفي في الاخرتين على المشابهة في محاسن الاخلاق  
 (قوله لانه حقة) اي من حيث دفع العار عنه نهر (قوله وان لم يسمعه أحد) التفسير يرجع الى القذف وطريق اثباته  
 باقراره به بعد بان يقول كنت قلت كذا (قوله بل وان امره القذف بذلك) لان امره غير معتبر شرعا فلم يعتبر  
 في اقاط الحد وفيه ان المشتول اذا امر القاتل بالقتل كان ذلك شبهة مسقطه للقصاص فالاول في التعليل ان بقا  
 لانه حتى الله تعالى فلا يباح باباحة العبد وبأي ما يفسده (قوله والحشو) المراد به الثوب المحشو كالمضرب  
 بالقطن اه بحر (قوله باحتمال صدقه) الباء للسببية وهو متعلق بالتخفيف (قوله بخلاف حد زنا وشرب) اي فانه  
 ينزع عنه ثبابة كلها الا الزنا بحر (قوله لصدقه) لانه ابن آية لا ابن جدته عني (قوله لانهم آباء مجازا) اما الحد  
 فلا نال الاب الا على وأما الحال فلقوله عليه الصلاة والسلام انحل أب وأما الم فلقوله تعالى وآله آياتك اراهم  
 واسماعيل واسماعيل كان عماليق وقيل له تعالى حكاه عن فرح عليه الصلاة والسلام ان ابني  
 من أهلي قبل ان كان ابن امرأته (قوله ولا يقول يا ابن ماء السماء) لانه يراد به التشبيه في الجود والسماحة والصفاء  
 وكان عامر بن حارثة يلقب بعماء السماء لكرمه وقالوا انه كان يقيم ماله في القبط مقام القطر وسبب أم المنذر  
 ابن امرئ القيس بعماء السماء لسمها جمالها وقيل لا ولادها بنو ماء السماء وهم ملوك العراق زباني ولقب به أيضا  
 النعمان بن المنذر أبو السعود عن الحموي قال في البحر وظاهر كلام المصنف كفيه أنه لا يحذف هذه المسائل  
 سواء كان في حالة الغضب أو الرضا وفي فتح القدير وقد ذكر أنه لو كان هناك رجل اسمه ماء السماء يعني وهو معروف  
 يحذف في حال السباب بخلاف ما اذا لم يكن اه حلي نكاته في حال السباب أراد نسبه الى هذا الرجل المعروف  
 (قوله فيه نظر) قال ابن الكلبي في اوضح الاصلاح وقوله يا ابن ماء السماء وباطي للصرى اذ لا يراد به ما  
 نفي النسب بل التشبيه فيما يوصفان به وفيه نظر لان حالة الغضب تأتي عن قصد التشبيه في الاول كما تأتي  
 عن قصد الصعود في زناات في الجبل انتهى وجوابه كما في النهر انما نكرمه تعمله سبابا نفي الشهامة والصفاء  
 عنه في هذه الحالة اما كونه نفيًا موجبا للحد فلا اذ لم يعمد استعماله لذلك التصدي اه وفيه أن هذا لا يظهر  
 الا في باطني فتأمل (قوله يا بطي) بفتح الواوحدة كما في القاموس نسبة الى النبط جبل من الناس بسواد العراق  
 الواحد بطي وعن ابن الاعرابي وجبل باطي ولا يقال بطي اه نهر وانما لم يحذفه لان العرف في منسله

او هي رقنأ وقرنأ وان يوجد الاحصان  
 وقت الحد حتى لو ارتد سقط حد القاذف  
 ولو لم يعد ذلك فتع (بصريح الزنا) ومنه  
 انت اذن من فلان او مني على ما في الظهيرية  
 ومثله السبك كما نقله المصنف عن شرح المنار  
 ولو قال يازاني بالهمز لم يحذف شرح تكملة (او)  
 بقوله (زناات في الجبل) بالهمز فانه مشترك  
 بين الفاحشة والصعود وحالة الغضب تعين  
 الفاحشة (أولت لا بليك) ولو زاد ولت  
 لا بليك او قال لت لا بليك (و) الحال ان  
 ما بين فلان لا بية (المعروف به) (و) الحال ان  
 (أتمه محشة) لانهم المقدوفة في صورتين  
 او المختصرا احسان المقدوف لا الطالب شفي  
 (في غضب) يتعلق بالصورتين (طلب  
 المقدوف) الحسن لانه حقه (ولو) المقدوف  
 (غاية) عن مجلس القاذف (حال القذف)  
 وان لم يسمعه أحد نهر بل وان امره القذف  
 بذلك شرح تكملة (ويخرج القذف والحشوف فقط)  
 اظهار التخفيف باحتمال صدقه بخلاف  
 حد زنا وشرب (لا) يحذف (بلست ما بين فلان  
 حد زنا وشرب) وبسببه الباء مرييه ولو غير زوج أعمه  
 زباني لانهم آباء مجازا (ولا يقول يا ابن ماء  
 السماء) فيه نظر ابن الكلبي (ولا) بقوله  
 (يا بطي لعربي)



أن يراثنى المشابهة للعرب والمشابهة لهذا الجيل في الاخلاق وعدم الفصاحة وقال العلامة الصوري في شرح  
البلد مع الصغير الانباط فلا حوا لهم أو قوم يسكنون بين العراقيين هو ان ذلك لاستبطا لهم الماء (قوله في التبر  
الخ) فانه بحثا وأيده بما في المبسوط لو كان له لت بهاشمي عزز (قوله باجل الزنا) بفتح الميم وهو ولد له  
في أربعة أشهر بقرينة قوله باجل الزنا (قوله قذف) لانه يراد به أنه ابن زنا (قوله بخلاف باكش الزنا) كله  
لانه غير صحيح في القذف بالزنا (قوله أو باجم زاده) يعني يا ابن الحرام لانه يراد به الخداع الماكرو في الشلبي من  
الكمال لانه ليس كل حرام زنا (قوله فلاحه) وهل يعزرا لظاهرهم (قوله لانه ليس زنا شرعا) قال في المنع لانه  
نسبها الى الفكين من الهام وهو لا يوجب الحد (قوله أو بمهارة) هي الاثان كافي القاموس (قوله أو بدراهم)  
أورد عليه أن معنى الكلام زنت بدراهم استؤجرت عليها فنبغي أن لا يحذف قول الامام وهذا لا تحرف  
الباء بسبب الاعراض والابدال وأجيب بأن هذا محتمل وما ذكرناه من أن المعنى زيت وأخذت البديل كذا  
محتمل فيتنقاه بل المثلان فيتنقاهن وينقي قوله زيت فكانه لم يزد على هذا فاده في البحر وفيه أن هذا الاحتمال  
قائم في الاول بأن يراد زيت وأخذت بده بعرفاظ لم يقل فيه ما ذكرنا مثل (قوله لانها لا تصلح للايلاج) أي  
الادخال في فرجها نهر (قوله لعدم العرف) أي لانه ليس العرف في جانب أخذ المال نهر وفيه أنه محتمل  
أن يكون المعنى زيت بكذا دفعته بدلا وفي البحر ولو قال رجل زيت يعبر أو بناية أو ما أشبه ذلك لاحتمال  
لانه نسبة الى ايمان الهام فان قال بامة أو دار أو ثوب فعليه الحد كذا في النفاية والظهيرية (قوله بقذف  
المعصيات) قيد بالميت لانه المقدوف لو كان حيا فاطالبة له ليست لاحد غيره حتى لو كان المقدوف غائبا ليس لاحد  
من يؤاخذه بالحد عزى زاده عن شروح الهداية (قوله بسبب قذفه) متعلق بالقصد (قوله وهم الاصول  
والفروع) شمل الاصول الام قطالب بقذف ولدها كما في البحر وغيره ويستثنى من الاصول أب الام وأم الام  
وخروجهم الم والمومة والمولى نهر ويحجر (قوله ولو كان الطالب محجوبا) كالحد وابن الابن مع وجود الاب والابن  
(قوله اوراق وكفر) فيه اشارة الى أنه لا يشترط احسان الطالب أخاه صاحب البحر وغيره (قوله أو ولد بنت) هذا  
على ظاهر الرواية لان نسب الولد يتبع من الجانبين الاب والام فكان القذف متناولا له وعليه فان الشريعة  
شرقت وتوقف فيه السيد الجوى قال أبو السعود ورأيت بخط شيخنا معزيا الولد يتبع الاب في القسب ونزع  
عليه في الشريعة لانه أن ولد العاصي من الشريعة ليس بشريف فسبقه اليه صاحب البحر ونسبه ان لم يكن  
أبوه شريفا لا يكون شريفا وأما أبو السعود أفندي مفتي الثقلي فأجاب بما نصه هو سيد وشريف فبه أنفق  
أستاذنا الاعظم مفتي الثقلي ابن كمال باشا وكتب الشيخ ابراهيم مفتي الخنفة بدشقي الشام هو سيد وشريف  
لان السيادة والشرف بهذا النسب المطهر المشرف شرفه الله تعالى في الابتداء جاء من الام وهو كونه بنت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السفناقي ما نصه سألت الشيخ حميد الدين النوري عن أم سيدة وأبوه ليس  
بسيد قال سمعت أستاذي شمس الدين الكردري قال هو سيد الخ قلت ومنهم من قال ان له شرفا نسبيا وهو  
بعض أن يكون وبجها للتوفيق قال قول بأنه ليس بشريف معناه أن شرفه ليس كالشرف الحاصل من الاب  
فانقلب النظم ثم رأيت بخط شيخنا نقل عن خط السيد الجوى ضمن جواب له حين سئل عن أولاد البنات  
في الموقف على الاولاد فذكر في أثناء الجواب عن ذلك أن نسبة أولاد فاطمة رضي الله تعالى عنها الى النبي  
صلى الله عليه وسلم خرسية لها الخ وهو صحيح في عدم تسليم ما سبق عن مفتي دمشق من أن هذا النسب  
في الابتداء جاء من الام انتهى ويؤيده ما روى كل نسب ابن أي فهو لا يبيها الا ما كان من فاطمة فانه لا يتفرع  
على الخلاف حل دفع الزكاة وليس العمامة الخضراء وعدمها ولول من احدث لهم لبس الاخضر لما مؤن  
لحبه في أولاد علي وخصهم به لانه كان لبس السواد شعار العباسية ولبس البيضاء ليس عمامة المسلمين ليس  
الاخضر شعار اليهودية فكانوا يلبسون الاخضر على رؤسهم وأبدانهم ثم مضت مدة تنوس فيها ذلك فاحسنت لهم  
السلطان ثعبان الأشراف لبس السطفة الخضراء في عمامتهم فأخذه سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب  
(قوله أو عضوه) أي عضوا لا قرب أو تصديقه لان ذلك لا يدفع العار عنه وفيه هم منسحبون التلب  
عند عضوا المساوي أو تصديقه بالاولى (قوله للوقوفهم العار) من اضافة المصدر الى مفعوله والعلو برفع فاعل  
المصدر (قوله يجب الجزية) أي يجب كون الميت جزائهم أو كونهم جزائهم (قوله للتدخل) أي وجهاً

في النهر في نسبه لنفسه قبيلته أو نفاه عنها  
عزرو فيه بفتح الزا يا بياض الزنا يا بياض الزنا  
يا بياض الزنا قذف بخلاف يا بياض الزنا  
أو باجم زاده قنية وفيه الوجه أو بونه  
فلاحه (ولا) حدة (قوله لا صر) أنه ليس  
يعبر أو بونا أو بمهارة أو بفرس) لانه ليس  
بنا شرعا (بجود زيت يفرقة أو بناية)  
أو بناية أو بمهارة (أو بونا أو بدراهم) فانه  
بجود لا تصلح للايلاج فبإد زنت وأخذت  
البديل ولو قيل هذا الرجل فلاحه لعدم  
العرف يا خذنه المال (و) انما يطلبه بقتل  
الميت من بيع القدر في نسبه بقتل وان علو  
أي الميت (وهم الاصول والفروع) بحر  
أو سفلا ولو كان الطالب محجوبا أو ولد بنت  
عن الميراث) بقتل أو كفر (أو ولد بنت)  
ولو لمع وجود الاب قريب أو عضوه أو تصدق به  
لهم وقهم العار بسبب الجزية قيد بالميت  
لعدم مطالبهم في القاتل لجواز تصديقه  
بما حضر (قال يا ابن الزانية) وقد مات  
أبواه فعليه حد واحد) للتدخل الا في

القالب في الحد وحق الله تعالى وهي تتداخل منع (قوله ليس بقيد) أي في التداخل (قوله بل فائدة  
 في المطالبة) أي في ثبوت المطالبة للابن بخلاف ما إذا كانا حين فأن الطلب لهما منع (قوله وأزرها الحد)  
 ظاهر من هذا الإلام ضريح الحكم فليأتل هذا والذي وقع في القبح والبحر والمنع أن ابن أبي ليس سمع من يقول  
 لرجل يا ابن الزاين فخذ مني في المسجد فبلغ أبا حنيفة فقال العجب لقاضي بلدنا أخطأ في مسئلة واحدة  
 في خمس مواضع الأول حذمه دون طلب المقدوف والثاني أنه لو خاصم وجب حد واحد والثالث أن كان الواجب  
 عنده حدين ينبغي أن يتبرص بينهما يوماً أو أكثر حتى يحق أثر الضرب الأول والرابع ضربه في المسجد والخامس  
 ينبغي أن يتعرف أن والديه في الأحياء أو لا فإن كانا حين فأنقصوه لهما والافانقصوه للابن اه قلعه  
 اختلاف من الرواة بالزيادة والنقص ثم أنه يمكن الجواب عنه بأن اجتاده أدامه إلى ما قبل لأنه غير مقلد (قوله  
 وسرق) بفتح الراء (قوله وز في غير محسن) أمالو كان محسناً فسيأتي حكمه في الشرح (قوله يقام عليه الكل)  
 عدم حصول المقصود بالبعض إذا اغراض مختلفة فإن المقصود من حد الزنا صيانة الانساب ومن حد  
 القذف صيانة الأعراض ومن حد الشرب صيانة العقول فلا يحصل بكل جنس إلا مقصد شرعه بجر (قوله  
 بخلاف المتحد) سيأتي الكلام عليه آخر الباب (قوله ولا يوالى) بالبناء للفاعل وكذا يبدأ ويؤخر ليناسب قوله  
 ثم هو الخ (قوله لحق العبد) أي لما فيه من حق العبد وإن كان الغالب فيه حق الله تعالى (قوله لتبوءها بالكتاب)  
 أي فاستويا قوة (قوله ولو فقاماً أيضاً) المراد بالقوة جراحة توجب القصاص أفاده أبو السعود وانظر ما لوفقا  
 في الصورة السابقة والظاهر أنه يبدأ به أيضاً (قوله وفي الحاوي الخ) قال في النهر متى اجتمعت الحدود لحق الله  
 تعالى وفيها قتل النفس قتل وزل ما سوى ذلك إلا أنه يضمن المال المسروق فيؤخذ من تركته لأن الغنائم  
 اغنايت لضرورة القطع ولم يوجد اه وقيد بقوله لحق الله تعالى للاعتراض عن حق العبد كالتقذف في مقام عدم  
 (قوله أي أصله) ذكر كورا وأما فاشمل الحدثة وإن علت بجر (قوله بقذفاته) ولا يطاق بأن بقذفهما بالأولى  
 بجر (قوله الحدثة) بأن اعتقت أم العبد وبقي رقيقاً وانما سقط الحد فيهما لأنها لا يعاقبان بهما حتى سقط  
 القصاص بقتلهما لقوله عليه السلام لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبده فالحد أولى لعدم التيقن بسببه ولأن  
 ما يجب للعبد يكون حقاً للمولى فلو وجب لوجب له على نفسه وهو محال أبو السعود وهذا اغنايت لضرورة  
 كانت مينة فأن المطالبة لهما إذا كانت حجة وأراد بالعبد الرقيق فعمل ما إذا كانت أمته ومثلاً أمته غيره  
 لأنه لا حد بقذف غير المحسن (قوله فلو كان لها ابن الخ) وليس عملوك لسواء كان حراً أو رقياً فغيره  
 أبو السعود (قوله وإذا سقط عنه الحد عزز) واستدل بما يأتي عن القنية قال ومافي البصر في النفس من  
 التعزير شيء لأنه إذا كان القذف لا يوجب شيئاً فالشتم أولى ممنوع اه (قوله بل يشتم ولده بعزز) قال في النهر  
 وأعلم أن المسطور في كتب الشافعية أنه مع سقوط الحد عنه بعزز ثم رأيت في القنية ما يفيداه كذلك  
 عندنا حيث قال ولو قال لا آخر يا حرام زاده لا يجب عليه حد القذف وقد كتبت أنه لو قاله ولده يجب  
 التعزير برووجه أفاده أنه إذا كان التعزير يجب بالسب فالقذف أولى اه قال في البصر وفي النفس من  
 التعزير شيء لأن القذف إذا كان لا يوجب شيئاً فالشتم أولى اه وفيه أنه يجب عليه في القذف التعزير  
 (قوله ولا ارث فيه خلافاً للشافعي) رضى الله تعالى عنه وهذا بخلاف ما إذا كان المقدوف ميتاً فإن الطلب  
 ثبت لأصوله وفروعه أصالة لا خلفاً وأعلم أن حد القذف اجتمع فيه الحفان لأنه شرع لا خلافاً للعالم عن الفساد  
 وصيانته تعرض العبد في حياته حتى الله تعالى لا يباح القذف بأباحته ويستوفيه الإمام دون المقدوف  
 ولا يتقلب ما لا عند سقوطه ويتصف بالارق ولا يجبس القاذف ولا يؤخذ منه كتميل إلى أن ثبت وهذا عنده  
 ويجبس ويؤخذ الكفيل عندهما ولا خلاف أنه لا يكفل بنفس الحد والقصاص ولا يورث ولا يصح فيه  
 العفو ولا يجوز الاعتياض عنه ويجزى فيه التداخل ويشترط فيه احصائه ومن حيث أنه حق العبد  
 يشترط فيه الدعوى ولا يخل بالتقدم ويجب على المستامن وبقية القاضي إذا علم حال أوليه ويقدم استيفاءه  
 على سائر الحدود ولا يطل مع حد الرجم بل يقدم عليه ثم يفعل ولا يصح فيه الرجوع عن الإقرار فإذا تعارض  
 فيما ظن كان المقلب فيه حق الله عندنا وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه حق العبد حاجته وغنى الشارع  
 قبل الاعتياض عن حق العبد إنما يمكن الجمع بينهما وهذا يمكن لأن مال العبد من الحق يكون داخل أبو السعود لمنا

ثم موت أبو به ليس بقيد بل فائدة في المطالبة  
 ذكر في آخر الميسر أن متوجهة قالت لرجل  
 يا ابن الزاين فجاء به إلى ابن أبي ليس فاعترفت  
 فخذها حدين في المسجد فبلغ أبا حنيفة  
 فقال أخطأ في سبعة مواضع في الحكم  
 على إقرار المتوجهة وأزرها الحد وحدها  
 حدين وأقامها معها وفي المسجد وقائمة  
 وبلا حضرة ولها وقال في الدرر ولم يتعرف  
 أن أبو به حان فتكون الخسومة لهما  
 وميتان فتكون للابن (اجتمعت عليه  
 أجناس مختلفة) بأن قذف وشرب وسرق  
 وز في غير محسن (بقلم عليه الكل) بخلاف  
 المتحد (ولا يوالى بينهما) خيفة الهلاكة بل  
 يجبس حتى يبرأ (ويبدأ بحدة القذف) لحق  
 العبد (ثم هو) أي الإمام (مخبران شاء بدأ  
 بحد الزنا ثم شاء بالقطع) لتبوءها بالكتاب  
 (ويؤخر حد الشرب) لتبوءه باجتهاد  
 العصاة ولو فقاماً أيضاً بدأ بالفق ثم بالقذف  
 ثم برجم لو محسناً ولغا غيرها بجر وفي الحاوي  
 القدي ولو قبل قرب القذف وضمن  
 للسرقة ثم قتل وزل ما في ويؤخذ ما سرقه  
 من تركته لعدم قطعه نهر (ولا يطالب بولد)  
 أي فرع وان سفل (وعبد أياه) أي أصله وإن  
 علا (وبده) لف وشر مرتب (بتدفع  
 أمه الحد المسلمة) المحصنة (فلو كان لها ابن  
 من غيره) أو أب أو أخوة (ملك الطلب)  
 في النهر وإذا سقط عنه الحد عزز بل يشتم  
 ولده بعزز (ولا ارث) فيه خلافاً للشافعي





(أو من لا عنت بولد) لانه اماره الرنا (أو)  
 بقذف (رجل وطى في غير ملكه بكل وجه)  
 كامة ابنه (أو بوجه) كامة مشتركة  
 (أو في ملكه المحرم ابد كامة هي اخته  
 رضا) في الاصح لقوات العفة (أو) بقذف  
 (من زنت في كفرها) لسقوط الاحصان  
 (أو) بقذف (مكاتب مات عن وفاء)  
 لاختلاف العصابة في حرته فأورث شبهة  
 (وحد قاذف وطى عرسه حائضا وأمة  
 محوسبة ومكانة ومسلم تكبح محرمة في كفره)  
 لشبهة في ملكه فبين وفي الاخرة خلافها  
 (و) حد (مستأن قذف مسلمان) لانه التزم  
 ايقاع حقوق العباد (بخلاف حد الزنا  
 والسرقة) لانه مسان حقوق الله تعالى  
 المحضة كحد الخمر وأما الذم في الكل  
 الا الحرس غاية لكن قد مناعن النسبة تصح  
 هذه بالسك كرايض وفي السراجية اذا  
 اعتقدوا حرمة الخمر كانوا كالمسلمين وفيها  
 لو سرق الذم أو زنى فأسلم ان ثبت ما قرأه  
 أو بشهادة المسلمين حد وان ثبت بشهادة  
 أهل الذمة لا أقتر القاذف بالقذف فان أقام  
 أربعة على زناه ولو في كفره لسقوط احصانه  
 كما قرأه أو أقتر بالزنا) أربعة (كأمر) عبارة  
 الأمر أو أقراره بالزنا فيكون معناه أو أقام  
 بينة على أقراره بالزنا وقد حذر في البحر أن  
 البينة على ذلك لا تعتبر أصلا ولا يبول عليها  
 لانه ان كان منكرا فقدر جمع فتلقوا البينة  
 وان كان مقسرا لا تجمع مع الاقرار الا في  
 سبع مذكورة في الاشياء ليست هذه منها  
 فلذا غير المصنف العبارة بقية (حد  
 المذوف) يعني اذ لم تكن الشهادة بعد  
 متقادم كما لا يخفى (وان جهز) عن البينة  
 للمال واستأجل لاحضار شهوده في المهر  
 يؤجل الى قيام المجلس فان جهز حد ولا  
 يكاف ايذهب لطايم بل يجهز ويقال ايثبت  
 اليهم) من يضرهم ولو أقام أربعة فساها فانه  
 كما قال دري الحسد عن القاذف والمذوف  
 والشهود ملقط (يكتفي بعد واحد لحنايات  
 اتحد جنسها بخلاف ما اختلف جنسها كما  
 ينهيه وهم اطلاقه ما اذا اتحد المذوف أم  
 تعدد بكامة أو كليات في يوم أو أيام طابت

كلهم أم بعضهم

من لا يعرف له أب في مسقط رأسه أبو السعد وعن الشربلالية (قوله أو من لا عنت بولد) أي وبقي اللعان وقطع  
 القاضي نسبه وألحقه بأمه حتى لو بطل با كذاب نفسه ثم قذفها رجلا حذرا وال التهمة بثبوت النسب منه  
 أولاهت ولم يقطع القاضي نسبه وجب الحد على قاذفها وأقيد بالولد لانه لو قذف الملائعة بغير ولد فعليه الحد  
 لانعدام اماره الزنا بجر (قوله لانه اماره الزنا) تعليل للمستثنين (قوله وطى في غير ملكه) دخل تحته  
 المنكوحه فاسدا والأمة المستحقة والمكره على الزنا فان الاثم يسقط الاثم ولا يخرج الفعل به من أن يكون  
 زنا كما في الشربلالية (قوله كامة مشتركة) فان الحرمة فيها من وجه دون وجه بخلافه في أمة الغير فانها من  
 كل وجه أبو السعد (قوله في الاصح) وقال السرخي انه يجحد لانها وان كانت مؤبدة فهي مملوكة له (قوله لقوات  
 العفة) تعليل للمسائل الثلاث (قوله من زنت في كفرها) الاولى من زنا في كفره لم يمس الذكر (قوله لسقوط  
 الاحصان) لتحقق الزنا منها شرعا وان كان الاثم قد ارتفع بسلامها وقد علمت أن حكم الذكر كذلك فتشمل  
 الطرى والذمى وما اذا كان الزنا في دار الاسلام أو في دار الحرب وشمل ما اذا قال زنت وأطلق ثم أثبت أنه زنى  
 في كفره أو قال له زنت وأنت كافر بجر (قوله عن وفاء) قيديه ليفيد أن المكاتب اذا مات عن غير وفاء لا حد على  
 قاذفه بالاولى اوتنه عبدا بجر (قوله لاختلاف العصابة في حرته) أي وهي شرط في الاحصان (قوله لشبهة  
 في ملكه) أي ملك النكاح في الاولى والاخرة وملك الميمن فيماني (قوله وفي الاخرة خلافها) بناء على أن  
 نكاح الكافر محرمة صحيح عنده وعندهما فاسد بجر (قوله وحد مستأن) بكسر الميم كاف بسقط ذلك في باب  
 والسبب والتاء للصبرورة (قوله بخلاف حد الزنا والسرقة) خاف في ذلك أبو يوسف فأوجب الحد (قوله لكن  
 قد مناعن المنية) الاستدراك ليس في محله لان المذكورا ولا أن الذمى لا يجحد بشرب الخمر وهو ساكت عن السك  
 اه حلي وفيه انه لم يذكر الشرب (قوله وفي السراجية الخ) يصلح تقييد المافي الغاية ثم هذا مفرع على خطابهم  
 بفروع الشريعة (قوله وان ثبت شهادة أهل الذمة لا) لانها فاعلة على مسلم وهي لا تقبل عليه (قوله كما مر) أي  
 في أربعة مجالس منع (قوله وقد حذر في البحر الخ) اقل أن يقول انها لا تعتبر في ايجاب الحد وتعتبر في اسقاط حد  
 القذف عن القاذف لان الحد وتدرأ بالشبهات ولا شك أن هذه شبهة وقد يقال ان هذا منطوقه ليعوَاب وهو  
 قوله حد المذوف الا أنه يستدرك على الشارح اسقاط قوله فيما سبق ولو في كفره لسقوط احصانه فانه لا حد  
 في ذلك (قوله مذكورة في الاشياء) نصها لا تسمع البينة على قتر لا وارث قتر بدين على الميت فتقام البينة  
 لاتحدى وفي مدعى عليه أقتر بالصواب يبرهن الوصى أي عليها وفي مدعى عليه أقتر بالوكالة فتثبتها الوكيل دفعها  
 للضرر قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر  
 فيكون هذا أصلا ثم رأيت رابعا كتبت في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البينة به مع اقرار المسحق  
 عاينه لم تكن من الرجوع على بائعه ثم رأيت خامسا في القنية معزيا الى جامع البرغوى لو خصم الاب بحق من  
 الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصى وأمين القاضي اذا أقر خرج  
 عن الخصومة اه ثم رأيت سادسة في القنية لو أقر الوارث للموصى له فانها تسمع البينة عليه مع اقراره ثم رأيت  
 سابعة في اجارة منية المهر آجر دابة بعينها من رجل ثم من آخر فأقام الاول البينة فان كان الآخر حاضر تقبل  
 عليه البينة وان كان يقر بما يدعى هذا المذمى وان كان غائب لا تقبل اه حلي (قوله ولا يكلف) من التكليف  
 وفي نصه يكفل من التكليف وهذا قول الامام محمد (قوله بل يجهز) أي بلازم بجر (قوله دري الحد الخ) تقدم  
 توجيهه قريبا (قوله يكتفي بحد واحد) أفاد أن الحد وقع بعد التكرار ما لو حد لأول ثم فعل الثاني يجحد آخر  
 للثاني سواء كان قذفا أو شرطا بجر عن الفتح (قوله ولا يثنى للثاني) عبارة البحر ولا يثنى للثاني (قوله فتق) بالبناء  
 للفاعل لانه لازم لا يتعدى الا بالهمزة ذكر ابن الشحنة (قوله فان آخذ الثاني) أي طالبه في اثنا الحد أو بعد  
 تمامه اه حلي (قوله لان المقصود الخ) لا يخفى ما فيه لانه بالحد الاول لم يظهر كذبه في اخباره مستقبل اغماظ  
 كذبه فيما أخبر به ماضيا قبل الحد ويدل عليه قول الكمال وصار كالقذف شخصه فحذبه ثم قدنه بعين ذلك الزنا  
 بأن قال أنا باق على نسبي اليه الزنا الذي نسبته اليه أما لو قدنه بزنا آخر حذبه وعبارة الظهيرية تثنى الحد مطلقا  
 كعبارة الزيلعي والأصل فيه ما روى أن أبا بكر لما شهد في الغيرة بالزنا وجلده من الخطاب رضي الله تعالى  
 عنه لقهره والعديد الشهادة كان يقول بعد ذلك في المحافل أشهد أن أغيرت زنا فأراد مريض الله تعالى عنه

وما اذا حذلقذف الاسوطا ثم قذف آخر  
في الجلس فانه يسمى الاول ولا شيء للثاني  
للتداخل وما اذا قذف فعق قذف آخر حذ  
حذ العبد فان اخذه الثاني كمل له عثمان  
لوقوع الاربعين له ما فغ وفي سرقة الزباني  
قذفه فحذ ثم قذفه لم يحذ ثانيا لان المقصود  
وهواظه اركن ذبه ودفع العار حصل بالاول  
انتهى ومفاده انه لو قال له ابن الزانية و أمه  
ميتة فخافه حذ ثانيا كالا يحذف في واقاد  
تقييده بالحد ان التعزير بتعدد بتعدد  
الفاظه لانه حق العبد فرع عاين القاضي  
وجلازني او يشرب لم يحده استحسانا وعن  
محمد يحده قياسا على حد القذف والحدود  
قلنا الاستيفاء للقاضي وهو مندوب للدره  
بالتجربة فله التهمة حوائج السعدية

• (باب التعزير) •

(هو) لفظة التأديب مطلقا وقول القاموس  
انه يطلق على ضرب مادون الحد غلط خبر  
ويشعر (تأديب دون الحد) كمن يرتد  
وتلاون سوطا و اقله ثلاثة) او بالضرب  
وجعله في الدر على اربع مراتب وكاه مبني  
على عدم تفويضه للعالم مع انها ليست على  
اطلاقها فان من كان من ثمرات الاكرام  
لو ضرب غيره فادماه لا يكتفي تعزيره بالاعلام  
و أرى انه بالضرب صواب نهر (ولا يفرق  
الضرب فيه) وقيل يفرق ووقف بأنه ان بلغ  
أقصاه يفسر والا لا شرح وعبانية (ويكون  
به) بالحبس (بالصنع) على العنق (وفرل  
الاذن وبالسلام العنيف وبغير القاضي له  
وجه مبسوط وبشم غير القذف) مجتبي  
وقبه عن السرخسي لا يساح بالرفع لانه  
من أعلى ما يكون من الاستخفاف فحسان  
عنه أهل القبلة (لا يأخذ مال في المذهب)  
بحر وفيه عن البرازية وقيل يجوز ومعناه  
أن يـ ~~يـ~~ مدة لتعزيره بـ ~~يـ~~ له فان  
أيس من فوبته صرف الى ما يرى في المجتبي  
أنه ~~يـ~~ كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ  
(و) التعزير (ليس فيه تقدير بل هو مقوس  
الى رأى القاضي) وعليه من اجتناب زباني  
لان المقصود منه الزهر وحوال الناس  
فيه مجتنبه بحر

ان يحذ ثانيا فغ على رضى الله تعالى عنه فرجع الى قوله وصارت المسئلة اجماعية اه قال في البحر بعد هذا  
فظهر ان المذهب اطلاق المسئلة كما ذكره الزباني اه قات وهذا الدليل لا يفيد ذلك لان الزنا المشهود به واحد في  
المسئلة وعبارة الظهيرية تحمل على هذا التقييد (قوله ومفاده) أى التعليل (قوله انه لو قال له ابن الزانية) بعد  
قوله يا زاني و أمه ميتة وبعد حذله فانه وان كان الطلب له فيها غير ان المقذوف الذي حذله أولا نفسه والثاني  
أمه واما اذا قالها كلمة واحدة أو أنه اغتاط ولب بعد صدوره ما ولو متفرقا فانه يكتفي بحذ واحد للتداخل (قوله  
ان التعزير بتعدد بتعدد الفاظه) جزم الشارح به وقال المصنف لكتفى لم أر من صرح بتكراره بتكرار الفاظه لكنه  
يؤخذ من كلامهم اه (قوله قلنا الاستيفاء) أى في حد الشرب للقاضي أى وان لم يكن طلب بخلاف القذف  
فلا بد فيه من الطاب والقودس الاستيفاء فيه لولى القتل (قوله وهو مندوب للدره) أى ان القاضي يطلب  
منه أن يدفع الحد لقوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم (قوله فله التهمة) أى حيث  
أعرض عن امر مندوب اليه فله اضعف عنده فاتهم كذا ظهر لى (فرع) قال في الحاشية رجل قال لغيره  
بالوطى لا حد عليه ولو نـ الى الاواطى صريحا لا حد عليه عنده وقال صاحباه يحذ اه بحر والمراد بالصرح  
أن يقول له أنت تفعل فمسل قوم لوط وأما لوطى فليس صريحا لاحتمال النسبة المحبة له أو النسبة الى القوم  
وهو ايس بقذف صريحاً فمسل ثم رأيت في حاشية الشايجي أنه في لوطى يستفسر ان أراد أنه من قوم لوط عليه  
السلام لا شيء عليه وان أراد أنه يعمل علمهم فاعلا أو مفعولا فعليه الحد عندهما والعصم أنه ان كان  
فى غضب يعزركا شى والله تعالى أعلم

• (باب التعزير) •

أصله من العزير بمعنى الرد والردع مخ وذلك لانه يمنع من معاودة القبيح نهر (قوله مطلقا) أى ضرب با وغيره وسواء  
كان الضرب دون الحد أو لا (قوله رقول القاموس الخ) مثله ما في البحر عن ضباء الخلوم (قوله غلط) لان هذا  
وضع شرعى فكيف ينسب الى أهل اللغة الجاهلين بذلك من أصله اه حلى وأصله في البحر عن ابن حجر ونظر فيه  
الجوى بأن المستفيض من صنيع صاحب القاموس أنه لم يلتزم الاوضاع فقط بل يذكر المقولات الشرعية  
والاصطلاحية وكذا الالفاظ الفارسية تكثيرا للقوائد وبما يشعر كلامه في الديباجة بذلك اه أبو السعود  
والتعزير مشروع بالكتاب قال الله تعالى واضربوهن فان أطعنكم فلا تبعوا عليهم سميلا أمر بضرب الزوجات  
تأديبا أو تهديبا وبالمنة في الكافي عنه عليه الصلاة والسلام لا ترفع عصا لمن أعاد أن يذنب وروى أنه عليه السلام  
عزير رجل قال لغيره يا نخث وفي المحيط روى أنه عليه الصلاة والسلام قال رحم الله امرأ علق سوطه يراه أهله  
وقوله في الصبيان للصلاة واضربوهم على تركها العشر وبالاجماع فان العصاة رضوان الله تعالى عليهم أجمعوا  
عليه مخ (قوله أكره تسمية وثلاثون سوطا) هذا قول الامام وظاهر الرواية عن أبي يوسف أنه خمسة  
وسبعون سوطا اعتبارا بأقل حدود الاحرار والنقص عنه بخمسة وهو أئور عن علي رضى الله تعالى عنه  
وفي الحاوى القدسي وبه نأخذ هذا في الجزأ ما العبد أن كثر تعزيره خمسة وثلاثون لأن أدنى حد أربعة فنقص  
عنه خمسة كالحز وروى هشام عنه وهو قول زفر وهو القياس أنه ينقص عنه سوط واحد وفي التتارخانية وهو  
الاصح وقول محمد مضطرب ففى بعض المواضع ذكره مع الامام وفي بعضها مع الثاني كذا في الحلى عن النهر  
(قوله وأقله ثلاثة) هذا رأى القدوى وذكره مشايخنا أن أدناه على ما يراه الامام حتى لو رأى أنه ينزجر سوط  
واحدا ككتفى به اه حلى (قوله على اربع مراتب) تعزير اشراف الاشراف وهم العلماء والعلماء بالاعلام  
بأن يقول له القاضي بلغنى أنك تفعل كذا فينجز به وتعزير الاشراف وهم فقهاء القضاة بالاعلام والجزاى باب  
القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوق بالجزا والحبس وتعزير الاخساء بهم ذاك وبالضرب  
اه حلى وحكى ذلك البدر العيني بقيل بعد أن قدم القول بالتعزير وبالداهقنا اكابر القرية وقيل ما لكوها  
قارمى معزب وانى وفي المصباح الدهقان قيل يملأ على رئيس القرية وعلى التاجر وعلى من له مال وعقار وداله  
مكسورة وفي الغنة تضم وذكر الجوى عن رسالة ابن الكمال أن دهقان مركب من كلمتين احدهما مائة ومعه  
القرية والاخرى فان ومعناه الرئيس ثم جعل المركب منهم ما علما وأصل دهقان ده فعلى هذا دهقان من  
اللقاب الشريفة المشهورة بالدح والتعظيم اه أبو السعود (قوله وكاه) أى ما في المذهب والدر (قوله مع أنها)

(ويكون) التعزير (بالقتل كن وجدها  
رجلا مع امرأه لا تفلح له) ولو اكرهها فقلته  
ودمه هدر وكن هذا القتل وهبانية  
(ان كان يعلم أنه لا يفرج بصلاح وضرب عما  
دون السلاح والا) بأن علم أنه لا يفرج بصلاح  
(لا) يكون بالقتل (وان كانت المرأة مطاوعة  
قتلها) كذا عزاه الزبيدي للهشدي وافي  
ثم قال (و) في منية المفتي (لو كان مع امرأته  
وهو يزني بها أربع محرمة وهما معا وعان  
قتلها مجبعا) انتهى وأقره في الدور قال  
في البصر وفاده القسرق بين الاجنبية  
والروبة والحرم فمع الاجنبية لا يحل القتل  
الا بالشرط المذكور من عدم الانزجار المزبور  
وفي غير ما يحل مطلقا انتهى ورد في النهي  
بما في البرازية وغيرهما من التسوية بين  
الاجنبية وغيرها وبذل عليه تكبير  
الهشدي والى للمراة نعم ما في المتبسة مطلق  
لعله في على القيد ليتفق كلامهم ولذا جرم  
الحق بلا شرط احسان لانه ليس من الحد بل  
هو من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل  
أن كل شخص رأى مسلما يزني أن يحل له قتله  
ولما يتنفع خوفه من أن لا يصديق أنه زني  
(وعلى هذا) انبئنا (المكابر بالظلم وقطاع  
الطريق وصاحب المكس وجميع الظلة  
بأدنى شيء له قيمة) وجميع الكبار والاعونة  
والسعاة بباح قتل الكل ويشاب قتلهم  
اتهم وأفتى الناصح بوجوب قتل كل مؤد  
وشرح الوهبانية ويكون بالفتي عن البلاد  
وبالمجروح على بيت المفسدين وبالاخراج من  
الدار وهدمها وكسر دنان الخردا واطحوما  
ولم يتقل احراق بيته (ويقيم كل مسلم حال  
مباشرة المعصية) قبية (وأما بعد هذا فليس  
ذلك لغیر الحاكم) والزواج والمولى كما سيبي  
فرع من عليه التعزير ولو قال رجل أقم  
على التعزير فقلته ثم دفع للحاكم فانه يجتنب  
به قتيمة وأقره المصنف وشبهه في دعوى  
الظلمة لكن في الفتح ما يجب حقا للبعد  
لا يقيم الا الامام لتوقعه على الدعوى الا أن  
يجكافيه فليصفه (ضرب غيره بغير حق وضربه  
المضروب) أيضا (بوزان) كالوشاغبا

أي تلك المراتب (قوله وأرى أنه بالضرب صواب) أقول المسئلة غير مطلقة بل قد حافى النهاية أن يكون قوله  
بلغنى الخ مع النظر بوجه عبوس ولا يخفى أن هذا مع ملاحظة السبب فلا بد أن يكون مما لا يباغ به أدنى الحد  
كما إذا أصاب من أجنبية غير الجماع شر بلاية فان كان السبب مما يباغ به أدنى الحد فلا يكتفى بذلك بل يزور  
بما فوقه لا بالضرب كما قاله صاحب النهر فانه افراط جوى وأقره أبو السعود والظاهر ما في النهر ثم هذا كله على  
الضعيف وهو عدم التفويض (قوله وقيل بفرق) قالوا يتقوا الواضع التي تتق في الحدود كالوجه والفرج  
والرأس وعلى قول أبي يوسف يتق الصدر والبطن أيضا ويترك خوف اتلاف العضو (قوله والا لا) قد يقال انه  
قد لا يباغ به أقصاه ويكون متلفا كما إذا ضربه نحو الثلاثين في محل واحد (قوله وبالصفع على العنق) هو الضرب  
بالكف على القفا اه نوح افندي (قوله وعناه الخ) أي وليس المعنى أنه يأخذ الحياكم لنفسه أو ليت المال  
كما يتوهمه الظلمة ان لا يجوز لاحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي اه بحر (قوله فان أبس الخ) هذه  
عبارة المجتبى فالاولى تقديم قوله وفي المجتبى عليه (قوله ثم نسخ) ثلاثا يكون ذريعة الى أخذ الظلمة اموال الناس  
بغير حق أبو السعود قلت ولعل القول بالنسخ قول من نقاه ويحمل ما في البرازية والمجتبى على قول من أثبتته  
وعبارة الشاي وعن أبي يوسف أن التعزير يأخذ اموال جائر الامام وعندهما الشافعي ومالك وأحمد لا يجوز  
بأخذ المال كما في الفتح وما في الخلاصة سمعت من ثقة أن التعزير يأخذ المال ان رأى القاضي ذلك  
أو الوالى جاز من له ذلك رجلا لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال متى إلى اختياره قال بذلك  
من المشايخ يقول أبي يوسف انتهى قال في البصر وأما التعزير بالنسيئة فلم أره الا في المجتبى عن شرح أبي البسر  
فقال التعزير بالنسيئة مشروع ولكن بعد أن لا يكون قدفا اه (قوله مع امرأه) أي يزني بها وليس المراد مجرد  
الخلوة كذا يفهم من كلامهم (قوله ولو اكرهها الخ) أي ولو بدون الشرط الا في كاهو الطاهر وكذا يقال في الغلام  
والافلا فانه في هذا الكلام عند اتحاد الحكم ويجوز رأوا والوارثه (قوله قتلها) أي بالشرط المذكور (قوله  
بما في البرازية وغيرها) نقل عن الحاشية ما نصه رأى رجلا زني بامرأته أو بامرأة زني إلى آخره وهو محض فصاحبه  
ولم يرب ولم يتنع عن الزنا حل لهذا الرجل قتله وان قتله فلا قصاص عليه اه وبعد وجود النص بالتسوية  
ارتفع النزاع لكن قوله وهو محض لا يظهر لان هذا زني لا حد (قوله ويدل عليه الخ) لاحاجة الى ذلك بعد  
وجود النص الصريح وانما ذكره ليفسد أن كلام الهندي وافي لا يباين كلام النجوم (قوله طابق) أي عن ذكر  
الشرط (قوله ولذا جزم) أي للعمل المذكور (قوله بل هو من الامر بالمعروف) والنهي عن المنكر وهو حسن  
فان هذا المنكر حيث تعين القتل طر بقاى ازالته فلامعنى لا شرط الا احسان فيه ولذا أطلقه البرازي نهر (قوله  
رأى مسلما) كذا وقع التقييد به في البحر وغيره والظاهر أنه ليس بقيد (قوله خوفا من ان لا يصدق) أفاد أنه مخبر  
بين القتل وعدمه فاذا قتله وقتل كان شهيدا (قوله وعلى هذا القياس) الذي يظهر أن المراد به التفصيل  
المذكور فحين رأى شخصاً زني بامرأة (قوله المكابر بالظلم) المكابر هو الذي يأخذ الشيء علانية وان كان  
في المصر اه من تقرير أبي السعود (قوله وقطاع الطريق) ظاهره وان لم يأخذوا شيئا لانه من باب التعزير  
اذ لو كان من باب الحد لم يقيم الا الولاة (قوله وجميع السكار) عطف على قوله أدنى شيء والمراد أنه ظلم بأى كبيرة  
منها (قوله والسعاة) أي الذين يسعون بالفساد فانه يجوز قتلهم كما أفتى به الناصح وفي الهندية مثله على  
ابن أحمد عن كان له دعوى على رجل فلم يجده فأوقع أهل عشرينه في أيدي الظلمة بغير حق وبغير كفاة فقيدوهم  
وحبسوهم في السجن وضربوهم ضربا شديدا وغصبوا منهم أعبانا كثيرة بغير حق فلو أنهم صححوها هذه الامور  
عند القاضي هل يجب التعزير على هذا الموضع فقال نعم يعزركذا في التتارخانية (قوله بباح قتل الكل) أي  
تعزير ان لم يفرجوا كما أفاده صدر كلامه (قوله وأفتى الناصح الخ) أي بالشرط السابق ولعل الوجوب بالنظر  
للإمام ونوابه والاباحية بالنظر لغيرهم فتأمل (قوله ويكون بالنفي عن البلد) ذكر البدر العيني في شرح البضارى  
أن من أدنى الناس يتق عن البلد نهر (قوله وبالمجروح على بيت المفسدين) لكن بعد وعظهم أو لا قال في البرازية  
ورقدم الا عذار أى سلب المذرة على مظهر الفسق في داره فان كف والا حبه أو أذبه أسواطا وأزجمه عن داره  
اذ الكل يصلح تعزيرا كذا في النهر وغيره من زيادة من أبي السعود (قوله وبدمها) قال في المنع من اعتداد الفسق  
بأنواع الفساد يهدم عليه بيته كذا في الفتاوى السراجية عن أصحابنا (قوله وان ملوها) لا يقال انها خرجت



يغريدي القاضى ولم يتكافأ كما مر (وبعد)  
 بأقامة التميز بالبادئ (لأنه أظلم قنية وفي  
 جميع القضاوى جاز المجازاة به في غير موجب  
 سد للاذن به ولم انتصر به غلظه فأولئك ما  
 عليهم من سبيل والعهود أفضل فن عقار أصل  
 فأجره على الله (وصح حبه) ولو في ينسبه  
 لغيره من الخروج منه نهر (مع ضربه) إذا  
 احتج به بأداة تاديب (وضربه أشد) لأنه  
 خفف عدد الأضغاف وصفها (ثم حد الزنا)  
 لشو به بالكتاب (ثم حد الشرب) لثبوته  
 بأجاء الخصاية لا بالقياس لأنه لا يجزى  
 في الحدود (ثم القذف) لضعف سببه بأحوال  
 صدق القاذف (وعز ذلك من تكب منكر  
 أو مؤذى من غير حق بقول أو فعل) إلا  
 إذا كان الكذب ظاهرا يكاد يكذب بجر (ولو بغير  
 العين) أو إشارة إليه لأنه غيبة كما يجزى  
 الظاهر تركه من تكب محرم وكل حوس  
 معصية لا حد فيها فم التعزير أشبه (فغير  
 يشتم ولده وقذفه) (وقذف عماله) (وقذف  
 ولده) (وكذا يقذف كافر) وكل من ليس  
 بمومن (زنا) ويبلغ غايته كل أوصاب من  
 أجنبية محرم ما غير جماع أو أخذ السارق بعد  
 جمعه للمناع قبل أخراجه وفيما عدل لا يبلغ  
 غايته (وقذف) أى بشتم (مسلم) ما (يا فاسق  
 الآن يكون معلوم الفسق) ككاس مثلا  
 أو علم القاضى بفسقه لأن الشين قد ألحقه هو  
 بنفسه قبل قول القائل (فإن أراد)  
 القاذف (الثبانه) بالبينه (بمجرد) بلا بيان  
 سببه (لا تسمع) ولو قال يا زنى وأراد إثباته  
 تسمع لثبوت الحد بخلاف الاقول حتى  
 لو ينواسبه بفسقه حق لله أو للبعد قبلت  
 وكذا في جرح الشاهد وينبغي أن يسأل  
 القاضى عن سبب فسقه فإن بين سببا شرعا  
 كتقبيل أجنبية أو عناقها وخلوته بها طلب  
 بينة ليعزده ولو قال هو ترك واجب سأل  
 القاضى المشتموم عما يجب عليه تعلمه من  
 القرائن فإن لم يعرفه ثابت ففسقه ما في  
 المجتبى من ترك الاشتغال بالفسقه لا تقبل  
 شهادته والمراد ما يجب عليه تعلمه منه نهر  
 (وعز) الشاتم (يا كافر) وهل يكفر

بالعلم عن الحرمة لأن المقصود الزجر عن ابتداء مثل هذا الفعل (قوله ولم ينقل إحقاق ينسبه) نقل الجوى عن  
 الجوى جدى أنه يكون بإحقاق حيث التجر والقتل سياسة في حق الامام للمبتدعة اه أبو السعد (قوله وينسبه  
 كل مسلم) هذا تنبيه على أن الضرب تعزير بملك الانسان وان لم يكن محتسبا وبه صرح في المتن وهذا لأنه  
 من باب ازالة المنكر باليد والشارع جعل ولاية ذلك لكل مسلم حيث قال صلى الله عليه وسلم من رأى منكرا منكم  
 فليغيره بيده فان لم يستطع فليأمره بالهدى بخلاف الحدود فانها لم تثبت ولا يتأهل للولاية اه شلي (قوله  
 ظلم ذلك لغير الحاكم) لأن النهى عام مضى لا يتصور فيتمحض تعزير أو ذلك الى الامام مخ (قوله والزوج) سيجى  
 أنه يؤذى زوجته على خروجها من المنزل بغير حق وظاهر أن ذلك بعد عودها فقد ثبت التعزير به في غير حالة  
 ارتكاب المنكر ومثله المولى (قوله فانه محتسب به) هذا محمول على تعزير ووجب حقا لله تعالى لأن كل أحد  
 يتولى إقامته بحكم النيابة عن الله تعالى فلا ينال ما بعده (قوله لا يقبه الا الامام) لأن صاحب الحق قد يعرف  
 فيه غلطا وقبل لصاحب الحق كالخصاص بجر (قوله لتوقفه على الدعوى) أى وهى لا تكون الا عند الامام  
 أو نائبه (قوله الا أن يحكم فيه) أى المدعى والمدعى عليه فالحكم فيه كالتقاضى (قوله بعززان) لأن الضرب يتفاوت  
 ولا تتأق فيه المكاناة (قوله ولم يتكافأ) أى لا يحكم به كحكمهم في المورث لما قلنا في الاولى وله تلك حرمة  
 مجلس القاضى في الثانية (قوله بالبادئ) بالهزم (قوله جاز المجازاة به) أى في غير الضرب كما يفيد ما سبق (قوله  
 ولم انتصر به غلظه) دليل الاذن (قوله من سبيل) أى مواخضة (قوله فني عفا) أى عن ظلمه وأصلح الوذينة  
 حرمته فأجره على الله أى أنه ثابت لا محالة (قوله وضع حبه ولو في ينسبه) ومع القيد في السفه أو الدعار وأهل  
 الافساد جوى عن الفتاح (قوله وضربه أشد) لأنه جرى فيه التفتيف من حيث العمد فلا يخفف من حيث  
 الوصف كيلا يؤذى الى فوات المقصود وقال العلامة قاسم يؤخذ من هذا التعديل أن هذا فيما اذا عزير بما دون  
 أكثر والا فسد وثلاثون من أشد الضرب فوق ثمانين كجافلا من أربعين مع تنقيص مع الاشد فيغوث  
 المعنى الذى لا جله نقص جوى وقال في الهندية ويضرب في التعزير فاقام عليه ثمانية وينزع عنه الفرو والحشو  
 ولا يعتد في التعزير ويفرق الضرب على الاعضاء الا الوجه والفروج والرأس في قول الامام ومحمد رجهما الله تعالى  
 كذا في فتاوى قاضى خان وهكذا ذكر في حدود الاصل وذكر في أشربة الاصل بضرب التعزير في وضع واحد  
 وليس في المسئلة اختلاف روايته وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فوضع الاول اذا بلغ التعزير  
 أقصاه وموضوع الثاني اذا لم يبلغ كذا في التبيين (قوله ثم حد الزنا) بالرفع لحذف المضاف وأقامة المضاف اليه  
 مقامه والاصل ثم ضرب حد الزنا (قوله لثبوته بالكتاب) ولأنه أعظم جنسية حتى شرع فيه الرجم بجر (قوله  
 لضعف سببه) أى بخلاف الشرب لأنه متيقن السببية (قوله وعز كل من تكب منكر الخ) هذا الاطلاق يخص  
 بما ذكره من الضابط حيث قال والضابط أنه متى نسبته الى فعل اختياري محرم شرعا بعد عار عارفا عزروا لا  
 ابن كمال (قوله يكاد يكذب) فهو ما يخبر برؤاسته في الهداية التعزير به لو كان المسبوب من الاشراف كلفقهاه  
 والعلوية هندية وسأنى (قوله لأنه غيبة) قال المصنف عن شرح الشريعة ان الغيبة لا تقتصر على اللسان  
 صريحا بل التعريض في هذا كالمصريح وكذا القول وكذا الايماء والغمز والرمز والكنية والحركة  
 وكل ما يفهم منه المقصود فهو داخل في الغيبة حرام ومن ذلك المحاكاة كان يمشى متعارجا أو كما يمشى فهو غيبة  
 بل هو أشد من الغيبة لأنه أعظم في التصور والتفهيم اه ملخص (قوله وكل من ليس بمومن) أى احصان القذف  
 (قوله ويبلغ غايته) لأنه أشبه في اللفظ ما يجب به الحد وانما يبلغ به أعلامه في الثانية لأنه قارب ما يجب فيه الحد  
 وكذا يقال في الثالثة فأنزل (قوله محرم ما غير جماع) الذى في البحر كل محرم غير جماع (قوله أى بشتم) أطلق  
 المصنف القذف على الشتم وهو محرم ما غير جماع حقيقة لغوية بجر وقوله مسلم ما أى سواء كان عدلا أو مستورا  
 ومثل الذكر الاتى وسأنى أن الذى كالمسلم (قوله بلا بيان سببه) بيان لقوله بمجرد (قوله لا تسمع) لأن الشهادة  
 على مجرد الجرح والفسق لا تقبل بجر (قوله حتى لو ينواسبه) مفهوم قوله بلا بيان سببه (قوله أنه يدأل  
 القاضى) الشاتم (قوله كتقبيل أجنبية) ما ذكره مثال لما فيه حتى أنه تعالى ومثال حق العبد ما إذا حال انه سرق  
 مال فلان وجعه ولم يخرج من الحرز (قوله سأل القاضى المشتموم) أى ولا يطلب منه بينة أفاده صاحب  
 الجبر (قوله من القرائن) أى والواجبات يدل عليه آ خر كلامه (قوله وهل يكفر الخ) قال ابن مالك في شرح



استنكف اه **محمدا** ذكره أبو السعود (قوله لا تقول الخ) فيه أنه لا يلزم من سقوط الحد من الفاعل سقوطه  
 عن القاذف لما يلحق المقدوف الضيق من الذين وبعضهم جعل السبب في سقوط حد القذف أنه انما يجب  
 اذا قذف بصريح الزنا أو بما هو في حكمه بأن يدل عليه اللفظ اقتضاء كما اذا قال لست لابنك أو لست بابن فلان  
 آية في القذف ولفظ القصة لم يوضع لمعنى الزانية بل استعمل فيه بعد وضعه لمعنى آخر ولا يدل عليه اقتضاء وفيه  
 أن لفظ القصة لم يسمع في غير هذا المعنى وأخذ من القصاص بمعنى السعال لا يدل على ذلك كذا يستفاد من الدرر  
 وحاشية الفاضل عزى زاد وقال العلامة الوائى اختلاف معناه في نفسه كاف في در الحد اه أبو السعود  
 ملخصاً (قوله قال المصنف وهو ظاهر) ونقله عن الشرنبلالى في الحاشية وأقره ونقل المصنف عن بعض أصحاب  
 الحوائش ما نهى ولا انصاف أن يجب به الحد في ديارنا إذا لا يستعمل أحد الا في مقام الزانية لا سيما إذا القذف  
 فكانه صار حقيقة عرفية وقول الشارح القصة في العرف أغنى من الزانية لا يخلو من الإشارة الى هذا المعنى  
 اه (قوله يا ابن الفاجرة) هي التي تباشر كل مهينة والفاسقة أعم أقاده صاحب النهر (قوله أنت مأوى الزواني)  
 أى تأوى اليه النساء الزانيات أبو السعود عن العيني (قوله يأس يلعب بالصبيان) لم أروجه وجوب التعزير  
 بهذا اللفظ وقد يقال ان قرينة القذف والسبب دلت على أن المراد باللعب هو العمل القبيح اه أبو السعود  
 (قوله فلذا لا يجزى) ذكر في المحتاج عن أبي الفضل الكرماني أنه يجزى بقله الخوى وفي القوس تاني عن الجوهر  
 أنه يجزى على الصحيح كذا في شرح الملتقى قال أبو السعود والوجه عدم الحد لعدم القذف بصريح الزنا (قوله  
 أقتر على نفسه بالديانة) أى أنه لا يجمع الناس من الدخول على امرأته (قوله أو يلاعن) قال في المنع رجل أقتر على  
 نفسه بالديانة لا يقتل لكنه يكون فاذفار وجهه فيلزمه التعزير أو اللعان أو الحد إذا كذب نفسه وكان محضاً  
 اه وقوله فيلزمه التعزير أو اللعان أى إذا لم يكذب نفسه ولم يمين في العبارة الواجب منهم ما فان اللعان قائم  
 مقام الحد فاذا لا عن لا يحتاج الى تعزير لانه قائم مقام حد القذف في حقه وفيه أن الدو من لا يبار على أهله  
 أو محرمة فهو ليس بصريح في قذف الزوجة فكيف يجب به اللعان (قوله لا يكون راضياً) فلا يجوز للشهود  
 أن يشهدوا عليه أنه راضى منع ولا كفارة عليه على الظاهر لانه لم يعلق بالكفر نعم ان قال ان رجعت  
 فأناراضى أسب الشجين أو نوى ذلك زامته الكفارة لانه تعلّق بما هو كفر وعلم أن الرافضى كافر ان كان يسب  
 الشجين ومبتدع ان كان يفضل عليهما علم ما يجر عن الخلاصة أكاد الحلبي (قوله فرجع نلزمه كفارة عين) لانه  
 قصد تقوية المنع بهذا التعليق ولا يكفر الا اذا اعتقد أنه اذا رجع يكون كافراً كما في الإيمان (قوله لا يعزى  
 بيساها وياختر يا كلب) هذا مبني على أصل ذكره في الحاوى القدسي وهو أن كل سب عاشره الى الساب  
 فانه لا يعزى فان عاد الشين فيه الى المسبوب عزى اه وعلم في الهداية بأنه ما لحق الشين باليقين بكذبه بجر  
 (قوله ياتيس) قال في المصباح التيس الذ كرم المراد أنى عليه حول وقبل الحول جدى والجمع تيس مشل  
 فلمس وفلوس اه شلبي (قوله واستحسن في الهداية الخ) وقوا شجنا بأنه الموافق لضابط كل من اوتكب منكراً  
 وآذى مسلماً بغير حق بقول أو فعل أو إشارة يذنبه الله عزى أبو السعود (قوله لو لمناط من الاشراف) هم أعم  
 من الفقهاء والعلماء وأقاد في شرح الملتقى عن الفتاوى البديعة أن اهانة أهل العلم كفر على المختار (قوله  
 يا أبله) هو الغافل مطلقاً أو عن الشر والاحق الذي لا تميز له ومن دأبه ميت أى ليس له شر والحسن الخلق الظليل  
 الفطنة لمذاق الامور أى من غلبته سلامة الصدر حوى عن القاموس ببعض تغيير (قوله وأوجب الزيلعي  
 التعزير في باب الجحام) قال في البحر وسوى في فتح القدير بين قوله باجرام وبين قوله يا ابن الجحام حيث لم يكن كذا  
 في عدم التعزير ووفق بينهما في التبيين فأوجب التعزير في باب الجحام دون باجرام كانه لعدم ظهور الكذب  
 في قوله يا ابن الجحام موت آية فالسا معون لا يعاون كذبه فلهذه الشين بخلاف قوله باجرام لانهم يشاهدون  
 منه اه حلي قال في النهر وهو محكم وما في البحر من الفرق مدفوع بأن الحد كمن تعزير بغيره قيد بموت  
 آية جوى ملخصاً (قوله يا مواجر) بكسر الجيم بمعنى المؤجر للشي ولا يجب فيه الا أن هذا اللفظ لهذا المعنى في  
 اللغة خطأ وان كان بفتح الجيم بمعنى المؤجر بالفتح يقال أجره المملوك فاسم المفعول مؤجره وموآجر كذا في المغرب  
 فقد نسبته الى أن غيره قد استاجر ولا يجب فيه سواه كان صادقا أو كذا لانها قد شرحت بجر وضمره في شرح  
 التلخيص عن أخذ أجر الزواني اه حلي وفيه في الدرر عن يؤجر أهله لاننا لا نعلم لم يستعمل في عرفنا

لا يقال القصة مرها فخش من الزانية  
 انكون متجهاً - ربه بالاجرة لا نقول لذلك  
 الله في لم يجز فان الزنا بالاجرة يسقط الحد  
 عنده خلافاً لما ابن كمال لكن صرح في  
 المضمرات بوجوب الحد فيه قال المصنف  
 وهو ظاهر (باب الفاجرة أنت مأوى  
 الصوص أنت مأوى الزواني يا من يلعب  
 بالصبيان يا حرام زاده) معناه المتولد من  
 الوطء الحرام فيتم حالة الخوض لا يقال في  
 المعروف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لا نقول  
 كذا ما يراد به الخداع التيمم فلذا لا يجزى  
 كذا ما يراد به الخداع التيمم فلذا لا يجزى  
 لا يقتل ما لم يقتل نفسه بالديانة أو يعرف  
 ببلعن جواهره وتأوى وفيه فافسح تاب وقال  
 ان رجعت الى ذلك فانه هودا عليه السلام  
 رافضى فرجع لا يكون رافضياً بل عاصياً ولو  
 قال ان رجعت فهو كافر فليس بمرتد  
 كذا في عيني (لا) يعزى (بباجرام) لا يعزى  
 باكلاب ياتيس يا فرد (يا نور يا بقر يا حبة طهور  
 كذبه واستحسن في الهداية التعزير وغيره  
 المخاطب من الاشراف وتبعه الزيلعي وغيره  
 (باجرام يا أبله يا ابن الجحام وأبو ايسل كذلك)  
 وأوجب الزيلعي التعزير في باب الجحام  
 (يا مواجر)



لانه عسرا فاجع في المؤجر (يايضا) هو المأبون  
 بالافارسية وفي الملقط في عرفنا يمزرقهما  
 وفي ولد الحرام نهر والضابط انه متى نسبته  
 الى فعل اختساري محترم شرعا وبمقتضاها  
 عرفنا يمزرو الا لابن كمال (ياضحة) يكون  
 الحاشي ينعكس عليه الناس اما بضعها فهو  
 من ينكح على الناس ~~وكذا~~ (ياضحة)  
 واختار في الغاية التعزير فيه ما وفي ياسا ح  
 يا مقاصد في الملقط واستحسنوا التعزير  
 لوالقول له فقها او علويا (اذي سرقة) على  
 شخص (وعجز عن اثباتها لا يعزير كالأوادي  
 على آخر دعوى فوجب ~~تكملة~~ فيه وعجز  
 المدعي (عن اثبات ما ادعاه) فانه لا يثبت عليه  
 اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند  
 حاكم شرعي اما اذا صدر على وجه السب  
~~الاستقصاء~~ فانه يعزير فتاوى قارئ الهداية  
 (بمختلف دعوى الزنا) فانه اذا لم يثبت بحد  
 لما مر (وهو) أي التعزير (حق العبد)  
 غالب فيه (فيجوز فيه الابراء والعفو)  
 (تكملة زباني) (واليمين) ويجعله بالله ماله  
 عليك هذا الحق الذي يدعي لآبائه ما قلته  
 خلاصة (والشهادة على الشهادة وشهادة  
 روح ~~المراد~~ (كافي - حقوق العباد  
 ويكون ~~بذنا~~ - قاله تعالى فلا عفو فيه الا  
 اذا علم الامام ان جارا الفاعل ولا يمين كالأوادي  
 عليه أنه قبل أحسنه مثلا ويجوز اثباته بحد  
 شهده به فيكون مدعيه شاهد الوصية آخر  
 وما في الفتنة وغيرها لو كان المدعي عليه  
 ذامرة وكان أول ما فعل يوعظ استعصانا  
 ولا يعزير بوجوب أن يكون في حقوق الله تعالى  
 فان حقوق العباد ليس للقاضي اسقاطها فتح  
 وما في كراهة الظهيرية رجل يصل ويضرب  
 الناس يده لسانه فلا بأس باعلام السلطان  
 به لينزله بقيد أنه من باب الاخبار وأن اعلام  
 القاضي بذلك يكفي لتعزيره نهر قلت وفيه  
 من ~~المراد~~ قاله معز بالهر وغيره للقاضي  
 تعزير انهم وان لم يثبت عليه ~~وكل~~  
 تعزير الله تعالى ~~كفي~~ فيه خبر العدل  
 في ~~حقوقه~~ تعالى ينعقد فيه بعله اتفاقا  
 ويقبل فيها الجرح المزدحم عليه فما يكتب  
 من المحاضر في حق انيانه به في حقوقي

(قوله لا ينعقد في المؤجر) ولا عيب فيه اما لو نظر الى المعنى الذي كورعزولانه من أقيم الدم فهو كدعوى  
 (قوله يايضا) بالباء الموحدة والفتح المجعدة المشددة ويقال ياغا بحر (قوله وفي الملقط الخ) هذه العبارة  
 لا وجود لها في النهر والذي فيه وعدم الحاق الشين به في بابه واجريا عابا بالمعنى المتقدم ظاهر وينبغي وجوبه  
 في بابه الحرام بل أولى من حرام زناه اه وقال في البحر ويذني أن يجب التعزير فيه أي في بقاء اتفاقه الحاق  
 الشين به لعدم ظهور الكذب فيه ظاهر الاله مما يجني وهو عصى يا معوج وهو المأني في الدبر وقد صرح  
 في الظهيرية بوجوب التعزير فيه مع لآبائه الحق الشين به بل هو أقوى ايداء لان الابنة في العرف عيب شديد  
 اذا قدر على ترك أن يوق في دبره بسبب دودة ونحوها اه (قوله الى فعل اختساري) خرج هو يا كلب (قوله  
 محرم شرعا) خرج فهو مؤجر (قوله والا لا) أي الا يكن فعلا اختياريا أو كان ولكنه غير محرم شرعا أو كان ولكنه  
 لا يعزير عرفا فانه لا يعزير (قوله يا مقاصد) قال في القاموس قاصمه مقاصرة وقارافقمة كنصره وقمره راهنه  
 فغلبه وهو التقامر اه (قوله وفي الملقط الخ) ذكره ذاتيه بعد ذكره كل الالفاظ المتقدمة لافي خصوص ياضحة  
 وهذا عين قوله سابقا واستحسن في الهداية الخ فكان أحدهما يفتى عن الآخر وقل ~~مده~~ كبحر أن الفتوى  
 على هذا التفصيل (قوله أو علويا) أي منسوب الى على سواء كان من أولاد فاطمة رضى الله تعالى عنها أو لم يكن  
 واهل المراد بالعلوي كل نقي والافاخصيص غير ظاهر كذا في شرحه للماتني (قوله ادعي سرقة الخ) قد أشار  
 اليه الشارح سابقا بقوله مالم يخرج بخروج الدعوى (قوله لا يعزير) لأن مقصود المدعي تحصيل ماله لا السب  
 والنتم قاله المصنف (قوله اذا صدر الكلام) يعني عنه صدر الكلام وانما أعاده ليلحق به قوله عند حاكم شرعي  
 (قوله أو الاستقصاء) الأولى ذكره بالواو ويكنون من عطف اللازم وهو الواقع في عبارة الجوى (قوله فانه  
 اذا لم يثبت بحد) لانه وان قصد إقامة الحسبة لكن لا يمكنه اثباتها الا بالنسبة الى الزنا فكان قاصدا نية الى  
 الزنا وفي المال يمكنه ان يثبت نية الى السرقة فلم يكن قاصدا نية الى السرقة اه مخ (قوله وهو) أي التعزير  
 حق العبد قال في فتح القدير لا يجني على أحد أنه ينقسم الى ما هو حق العبد وحق الله تعالى فحق العبد لا شك  
 أنه يجوز فيه الابراء والعفو والشهادة على الشهادة ويجوز فيه اليمين يعني اذا ~~تكرر~~ أنه سبه بحلف ويقضى  
 بالكول وأما ما وجب منه حق الله تعالى فقد مناه أنه يجب على الامام اقامته ولا يهل له تركه الا فيما اذا علم أنه انزير  
 الفاعل قبل ذلك ثم يجب أن يفرغ عليه أنه يجوز اثباته بحد شهده فيكون مدعيه شاهد اذا كان معه آخر  
 بحر ببعض بيان (قوله غالب فيه) يعني أن أفراد القى هي حق العبد أكثر من أفراد القى هي حق الله تعالى  
 وليس المراد أن الحقين اجتماعيه وحق العبد غالب كاقيل ~~مده~~ في حد القذف أفاده الحلبي (قوله الابراء  
 والعفو) الفرق بينهما أن الابراء يكون قبل الترافع والعفو مده (قوله والتكفيل) أي بالنفس (قوله ويجعله بالله  
 الخ) لأن التكليف انما يكون على الحاصل (قوله لا بالله ما قلته) لأن فيه ضررا على الخائف اذ يحتمل أنه قاله وعنه  
 المشتموم عنه (قوله ولا يمين) عطف على قوله فلا عفو (قوله ويجوز اثباته) أي حق الله تعالى (قوله لو كان المدعي  
 عليه ذامرة) المروءة عندى في الدين والصالح فتح (قوله وكان أول ما فعل) فان ذكره منه روى عن الامام أنه  
 يضرب (قوله يجب أن يكون في حقوق الله تعالى) أي فلذا اجاز له اسقاطها ونوقش بأنه لم يسقطه اذ قد حصل  
 تعزيره بالجزاى باب القاضى والدعوى وقوله ولا يعزير رأى بالضرب أول مرة فان عاده عزبه وهذا لا ينافي حصول  
 التعزير بما سبق ونوزع وجوب الحل على حق الله تعالى بأنه ما المانع أن يكون محله حق الادعي ويكون الشاتم  
 ممن تعزيره بالجزاى باب القاضى ويؤيد ذلك ما روى عن محمد في الرجل يشتم الناس ان كان ذامرة وعظ  
 وان كان دون ذلك حبس وان كان سببا بالضرب وحبس اه (قوله بغيره أنه من باب الاخبار) قد يقال ان مراده  
 بقوله فلا بأس باعلام القاضى الشهادة عليه على نحو ما تقدم ولا يفتقر له لاجل صلاته (قوله بذلك) أي بضربه  
 الناس (قوله للقاضى تعزير المهم وان لم يثبت عليه) قال في البحر وقد ذكر في كتاب الكفالة أن المهمة تثبت بشهادة  
 مدينين أو واحد عدل فظاهره أنه لو شهد عند الحاكم واحد مستور وفاسق بفساد شخص ليس للحاكم حبسه  
 بخلاف ما اذا كانت الشهادة من عدل أو مستورين فان حبسه قال المصنف فيها ولا يجب في الحدود  
 والقصاص حتى يشهد شاهدان أو واحد عدل اه وصريحه أنه لا يعزير بدون ثبوت التهمة وهي لا تثبت الا بما  
 ذكره الا أن يقال المراد بالنسب الكامل وهو ما كان بشهادة عدلين عدلا سرا وعلمنا (قوله يكفي فيه خبر العدل)

الله تعالى ومن أتى بغير الكتاب فقد  
أخطأ انتهى ملصوا في كفاية العبد عن  
الثاني من يجمع الخمر ويشره ويرتك الصلاة  
أحبسه وأؤذبه ثم أخرجه ومن يتهم بالقتل  
والسرقة وضرب الناس أحبسه وأخلده  
في السجن حتى يتوب لا تشره هذا على  
الناس وشره الاقل على نفسه (شم مسلم  
ذخايع عز) لانه ارتكب معصية فقيده  
مسائل الشتم بالمسلم اتصاف في دفع وفي القينة  
قال ابو دى أو مجوسى يا كافر يا ثمن ان شق  
عليه ومقتضاه انه يميز لارتكابه الاثم يجر  
وأقزاه المصنف لكن نظريته في النهر قلت  
واهل وجهه مامتر في فاسق قتال (يعزر  
المولى عبده والزوجة زوجته) ولو مصفيرة  
كما يحيى (على تركها الزينة) الشرعية  
مع قدرتها عليها (و تركها) غسل الجنابة  
على (الخروج من المنزل) لو بغير قتران  
الاجابة الى الفرائض لو طاهرة من نحو  
حيض و بطون بذلك ما لوضرت ولها  
الصغير عند بكانه أو ضربت جارية على  
ولا تنطق بوعظله أو شتمته ولو بنحو جار  
أودعت عليه أو مزقت ثيابه أو كفته لبعها  
أجنبي أو كسفت وجهها لغير محرم أو كفته  
أو شتمته أو أعطت مالم تجر العادة بلادة  
والضابط كل معصية لاحد فيها فلزوج  
والمولى التعزير وليس منه ما لو طابت فقتلها  
أو كسوتها وألحقت لانه احب الحق مقالا  
يجر (ولا على ترك الصلاة) لان المنفعة  
لا تعود اليه بل اليها كذا عقده المصنف تبعاً  
للدرر على خلاف ما في الكنز والمقتضى  
واستظهره في حظر المجنبي (والاب يعزر الابن  
عليه) وقد منان اللولى ضرب ابن سبع على  
الصلاة ويطبق به الزوج نهر وفي القينة  
اكرامه فله على تعلم قرآن وأدب ولم يفرضه  
على الوالدين وله ضرب البتيم فيما يضرب ولده  
(الصغير لا ينع وجوب التعزير) فيجوز بين  
الصبيان (و) هذا لو حق عبداً ما (لو كان  
حق الله) بأن نفي أو مرق (منع) الصفر منه  
مجنبي (من حد أو عزز فله قدمه هدر الا  
امرأة عززها زوجها) بمثل مامتر (فثابت)  
لان تأديسه مباح فيقتد بشرط السلامة

بنا في قوله فرياً فيكون مدعيها شاهد الوصية آخر (قوله يقضى فيه بعله انفاً) أى والشاهد او احد مصلحه  
أو هو أولى منه (قوله ويقبل فيها الجرح المجرد) أى من بيان السبب وضيق فيها يعود الى حقوق الله تعالى كان  
يشهدوا على ناظر وقت أنه فاسق ولم يبينوا فسقه بما هو حق الله تعالى أو حق العبد فان هذه الشهادة تكون مقبولة  
على ما يفهم من كلامه (قوله كما مر) لم يترد بل ذكر أنه لا بد من بيانه بحق الله أو حق العبد كتنجيل اجنبية وسب  
شخص (قوله وعليه) أى على قبول خبر الواحد في حق الله تعالى (قوله فبايكتب من المحاضر) قال في الفرر  
والدرر المحضر ما كتب فيه حضور المتخاصمين عند القاضي وما جرى بينهم من الاقرار من المدعى عليه  
أو الانكار منه والحكم بعد انكاره بالبينه من المدعى أو النكول من المدعى عليه على وجه رفع الاشتباه وأمل  
المراد به هنا ما يكتبه جماعة الماين في شأن متولى وقت أو قاضى قربة ظلم ويرفع لقاضى القضاء (قوله فخطأ)  
وجهه أنه فيما يقبل خبر واحد وهو صادق بذلك الكتاب (قوله وأؤذبه) يحتمل أنه المراد به الضرب وهو الظاهر  
ويحتمل أنه عطف تفسير (قوله ومن يتهم الخ) قد علمت من النقل السابق ما ثبت به التهمة (قوله والسرقة) الظاهر  
أن الواو فيه وفيما بعده معنى أولان التعليل يصدق على كل فرد بخصوصه (قوله واهل وجهه مامتر في فاسق)  
أى من أنه ألحق الشين بنفسه قبل قول القائل اه حلي (قوله فتأمل) أشابه الى ضعف هذا الوجه فانه  
وان كان قد ألحق الشين بنفسه لكن التزمنا بعد الذمة معه أن لا تؤذبه اه حلي (قوله الشرعية) أما اذا أراد أن  
يزنها بزنة الرجال عما به تشبه فلها أن تمتنع وليس له أن يجبرها على ذلك (قوله مع قدرتها عليها) أما اذا لم تكن  
تقدره فلا تكتف لها وليس له تعزيرها (قوله وتركها غسل الجنابة) قال الشلي في حاشية الزيلعي وترك الغسل  
من الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة ولا يجبر المسلم زوجته الذمية على غسل الجنابة لانها غير محاطة به ويعنيها  
من الخروج الى الكنائس (قوله وعلى الخروج من المنزل) بشرأذنه بعد اتمام المهر شلي (قوله لو بغير حق) وأما  
اذا كان بحق فليس له ضربها عليه يجر (قوله وترك الاجابة الى الفرائض) المراد من الاجابة التمكن من الوطء حوى  
(قوله لو طاهرة من نحو حيض) وكانت خالصة عن صوم الفرض حوى عن المفتاح (قوله ويطبق بذلك) أى  
بما ذكر من هذه الاشياء (قوله ما لوضرت ولها ما الصغير عند بكانه) قال في البحر وينبغي أن يلحق به ما اذا ضربت  
الولد الذى لا يعقل عند بكانه لان ضرب الدابة اذا كان ممنوعاً فهذا أولى اه فلم يقيد بولدها (قوله غيرة) بفتح  
الفين المجمة (قوله ولا تنطق بوعظله) هذه العبارة تفيد أنه لا يعزرها أو لمرة (قوله أو شتمته) سواء شتمها أم لا على  
قول العامة يجر (قوله ولو بنحو جار) ينبئ على ظاهر الرواية عدم التعزير في جارها بل على القول الثاني  
يعزر ان كان المقول له من الاشراف في فصل في الزوج الآن يفرق بين الزوجة وغيرها نهر (قوله أو كفته) الصغير  
فيه وفيما بعده لغير محرم (قوله أو أعطت مالم تجر العادة به بلاذنه) أما اذا كانت العادة مساهمة المرأة بذلك بلا  
مشورة الزوج فليس له ضربها (قوله لان صاحب الحق مقالا يجر) الذى في البحر عن البرازية لان لصاحب الحق  
يد الملازمة ولسان التقاضى اه فذكر الشاويح بعضه بالمعنى (قوله ولا على ترك الصلاة) عطف على قوله وليس  
منه ما لو طلب الخ لانه في معنى لا يضربها على طلب نفقتها (قوله على خلاف ما في الكنز والمقتضى) وما فيه ما هو  
ما عليه الكثير من أهل المذهب وعن بعض السلف لان أتى الله وصداقه بدمتي خير من أن أعاشرها وهو  
لا نصل أبو السعود (قوله عليه) أى على ترك الصلاة وبه جرم من لا خسرو في مختصره من (قوله ضرب ابن سبع)  
تبع فيه لهر والذى قدمه في الصلاة أمر ابن سبع وضرب ابن عشر اه حلي (قوله وله ضرب البتيم فيما يضرب  
ولده) به وودت الآثار والاخبار يجر (قوله الصغير لا ينع وجوب التعزير) قال في القينة مرأق شتم عالما فله  
التعزير من (قوله فيجوز بين الصبيان) يفيد أن التعزير يثبت اذا وقع بين الصبيان بعضهم بعض (قوله وهذا  
لو حق عبد) جمع المصنف بين قولى من أوجبه على الصغير ومن نفاه عنه بحمل الوجوب على حق العبد وعدمه  
على حق الحق تعالى وهو تابع في ذلك لشخصه في يجره كصاحب النهر وتبعهم من يهدمهم (قوله قدمه هدر) لانه  
فهل ما فعل بأمر الشارع وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالفصاد والبراز قال في ضياء الخلوم ذهب دمه  
هدر أى باطلا يجر (قوله بمثل مامتر) أى من الاشياء التى يحاح له تعزيرها فيها (قوله لان تأديسه مباح الخ) قال  
المصنف قد ظهر هذا أن كل ضرب كان مأموراً به من جهة الشارع فان الضارب لاضمان عليه بموته وكل ضرب  
كان مأذوناً به بدون الاصر فان الضارب يضمنه اذا مات لتقيده بشرط السلامة كما روي في الطريق اه (قوله

قال المصنف أصله لشخصه في بصره (قوله وهذا) أي بالتحليل بأن تأديبه مباح (قوله ضربا حشا) هذا مجزؤ  
 تصوير وليس يتبعه لما في البصر صرح جواباً له إذا ضرب بما فيه حق وجب عليه التعزير (قوله ويضربه لومات)  
 وقال مالك وأحمد لا يضمن الزوج ولا العلم في التعزير ولا الأب في التأديب ولا الجد ولا الوصي لو بضرب معتاد  
 والاضحية باجماع الفقهاء كذا في شرح الملتقى (قوله لو زاد القاضي على مائة) أما إذا لم يزد على مائة لا يجب  
 الضمان إذا كان يرى ذلك لأنه ورد أن أكثر ما يزور به مائة أهـ وبفهم منه حكم ما نقرر عن المائة بالأولى وهذا  
 مقابل لقول المصنف من - قد أعزروا في ذلك الخ وهو مذهب فالاو - مذقه (قوله تجبر على الاسلام) بالحبس  
 والضرب (قوله وتعزير خمسة وسبعين) جرى على قول أبي يوسف وهو الظاهر من الرواية منه ولا يبلغ أربعين  
 سوطاً عندها قوله عليه الصلاة والسلام من بلغ حد في تعزير فهو من المأذنين أفاده الشافعي (قوله  
 ولا تتزوج بغيره) بل تقدم أنها تجبر على تجديد النكاح به ريسير وهذه إحدى روايات ثلاث تقدمت  
 في الطلاق الثانية أن لا تبين رد القصد الثاني (الخ) كذا وقع في الهذلية وفي المنع قال وحكى أن أبا حفص بن عبد الله بن أبي  
 حفص الكبير رحمه الله تعالى ارتحل إلى مذهب الشافعي فأمر بالتعزير والنفي عن البلدة أهـ والذي في شرح  
 الملتقى ويعزير الشافعي صار حنفياً ثم عاد لمذهبه في قول أهـ ووجهه أنه يتردد بين المذاهب صار متلاعباً ما بين ههنا  
 ذلك وأما ما ذكره الشارح هنا تبعاً للمصنف وغيره فيعمل على ما إذا ارتحل عن مذهب أبي حنيفة محققاً له  
 أو معتقداً بطلانه أما إذا انتقل لضرورة كان وجد تبعاً في اتباعه مذهب الامام الشافعي فلا يحكم بما ذكر  
 ونقل الجوى عبارة العزارة وفيه استل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة عن شافعي صار حنفياً ثم أراد العود  
 إلى مذهبه الاول فقال الثبات على مذهب الامام الا عظم خير وأولى وما يجبه الطبع ولا يرضاه الامتناع  
 ما حاله البعض انه يعزير أشد التعزير لانتقاله إلى المذهب الا دون والانصاف ما حاله الكمال وعبارته قالوا  
 المنتقل من مذهب إلى مذهب باجتماعه وبرهان آثم يستوجب التعزير قبل الاجتهاد وبرهان أولى أهـ  
 فلم يخص مذهباً دون مذهب (قوله كذب بالتعريض) بأن قال أنا لست بزان يعني بل أنت فانه لا يحذف عدم  
 موجب من النسبة إلى الزنا صريحاً (قوله فيه قيمة النقض) سكت عن الواجب على الماعل والظاهر أنه ان أقام  
 عدلين فالتعزير بأربعة على الزنا المذكور في باب ما يجب به الحدية ويجزؤ (قوله وان حلف خصمه) أي  
 ان لم يقر بها فاطلب المدعى عين المدعى عليه (قوله ونى الاشياء خدع الخ) قال في الهذلية رجل خدع امرأة  
 رجل أو ابنته وهي صغيرة وأخرجها وزوجها من رجل قال محمد أحسبه بهذا أيدى حتى يرتها أو يموت (قوله يعزير  
 على الورع البارد) أصله كافي التمسك خاتمة ما روى أن رجلاً وجد غرة مملوكة في سوق المدينة في زمن عمر  
 ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه فأخذها وقال من فقد هذه الغرة وهو يكره كلامه ومراومه من هذا اظهر هذه  
 وورعه ودياته على الناس فسمع عمر رضي الله تعالى عنه كلامه وعرف مراده فقال كل يا بارد الورع فانه ورع  
 يغضه الله تعالى جوى على الاشياء والآخر من الاستدلال أن التعزير مقيده باظهار الورع والديانة على  
 الناس وقد ذكروا الحكم مطلقاً فينبغي تقييده به (قوله التعزير لا يسقط بالتوبة) قال في البصر من الشهادات نقل  
 عن سيرة النقة أن الذمى إذا وجب عليه التعزير فأسلم لم يسقط عنه أهـ وفي القنية ويضرب المسلم ببيع الخمر ضرباً  
 وجعياً بخلاف الذمى حتى يتقدم عليه فان باع في المصر بعد التقدمة ثم أسلم لا يسقط عنه الضرب فهو ذليل  
 على أن التعزير لا يسقط بالتوبة أهـ قال بعض الفضلاء لا يفتي أن التعزير ينقسم إلى ما هو حق الله تعالى وإلى  
 ما هو حق العبد فأما ما وجب حق الله تعالى فانه يسقط بالتوبة وعن صرح بذلك المصنف في بصره في بحث الشهادة  
 على الجرح المجزؤ وحينئذ فالطلاق المصنف هنا غير واقع موقعه جوى على الاشياء (قوله ما لم ينكح) (قوله  
 قال القمى ناشئ فان فعل مرة أخرى علم أنه لم يكن ذامراً ذمراً أو بالهوى على الاشياء (قوله تمخفاً) أي تباعداً أو  
 قسوة في المذهبين بهذا الحديث (قوله اتق الله) انظر الجامع الصغير اتق الله يا أبا الوليد طار المناوى كنية عبادة  
 ابن الصامت قال ذلك لما بعته على الصدقة وفيه تسمية الصاحب والامير وعظه أهـ (قوله لا تأتى) أصله  
 لا تأتى فحذف اللام كذا في المناوى أهـ (قوله له رغاء) الرغاء صوت الابل كأن الخواصوت البقر  
 والثيران بالبناء المثلثة المضرومة بعد هاهمة مضروحة معدودة ثم جيم صوت الفم (قوله قال يؤخذ منه الخ)

قال المصنف رحمه الله تعالى وبما ظهر أنه  
 لا يجب على الزوج ضرب زوجته أصلاً  
 (أدعت على زوجها ضرباً حشاً أو بنت ذلك)  
 عليه (عزيراً) لو ضرب المسلم العبد ضرباً  
 حشاً) فانه يعزروا بضعه لومات شافعي  
 وعن الثاني لو زاد القاضي على مائة  
 فنهى الدين في بيت المال لقتله فعمل مأذون  
 فيه وغير مأذون في نصف زباني فروع  
 ارتدت لتفارق زوجها تجبر على الاسلام  
 وتعزير خمسة وسبعين سوطاً ولا تتزوج  
 بغيره يفتي ملقط ارتحل إلى مذهب  
 الشافعي يعزير سراجية كذب بالتعريض  
 يعزير حاوى زنى باسراً مائة يعزير اختصار  
 ادعى على آخر أنه وطني أمته وحملت  
 فنقضت فان برهن فله قيمة النقض وان  
 انتحمت فله تعزير المدعى منية  
 وفي الاشياء خدع امرأة زان وأخرجها  
 وزوجها يجلس حتى يتوب أو يموت تسعة  
 في اليد كالبغاة من له دعوى على آخر  
 فلم يجبه فأسلم أهل القنية فحبسهم  
 وغرمهم عزير يعزير على الورع البارد  
 كعريف نحو غرة التوبة لا يسقط بالتوبة  
 كالحديث قال واثنين الشافعي ذوى  
 الهيات قلت قد قد مناه لا يحسبنا عن القنية  
 وغيرها وطار الطافى في أجناسه ما لم يتكبر  
 فيضرب التعزير وفي الحديث تجافوا عن  
 عقوبة ذوى المروءة الا في الحد وفي شرح  
 الجامع الصغير للمناوى الشافعي في حديث  
 اتق الله لا تأتى يوم القيامة بغير قمحه على  
 رقبتك له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة لها  
 نواج قال يؤخذ منه بغير يس السارق  
 وهو فليحفظ



عبارة المناوي قال ابن المنير اطلق ان الله كمال اخذوا بغير ريس السارق وشعروا من هذا الحديث وهو  
واظهروا الى علم واستغفروا الله العظيم

### • (كتاب السرقة) •

لما كان المقصود من الحدود الانذار عن اسبابها بسبب ما اشقت عليه من المفاسد يدعى في تيمم الى التعليم  
ترب اسبابها في المفاسد فما كان مفسده اعظم فتقدم على ما هي اخف لان تعليم وتعلمه اهم واعظم المفاسد  
ما يؤدى الى فوات النفس وهو الزنا لما تقدم من كونه قتلا معن وبليته ما يؤدى الى فوات العقل وهو الشرب  
لانه كفوات النفس من حيث ان عديم العقل لا يتفهم بنفسه وبليته ما يؤدى الى فساد العرض وهو القذف  
فانه امر خارج عن الذات يؤثر فيها ويلزم بها امر اقبحا وبليته ما يؤدى الى اضرار المال فانه مخلوق وقاية لا فساد  
والعرض فكل امر اخره منع والسرقة بفتح السين وكسر الراء ولا اسكانها مع فتح السين وكسر هاء يندى  
فعلها بنفسه ويصرف الجزاء من ماله (قوله خفية) بضم الميم وكسر هاء مصباح (قوله باعتراف الحرمه) أى  
لا باعتبار ترتيب القطع ثم ضررها اتابعها بالمسلمين وهى الكبرى وستأى أوبى المال وهى المقرى ولقد هما  
لانها أكثر وقوعا وقد اشتركا في التعريف وأكثرا الشروط كذا في شرح الملتقى (قوله أخذه كذلك) أى خفية أى  
وكان لا أخذه كفا (قوله أخذه مكاف) أطلق في الأخذ فعمل الحقيقى والحكمى قالوا قول هو أن يتولى السارق  
أخذ المتاع بنفسه والثانى هو أن يدخل جماعة من الأصوص منزل رجل ويأخذوا متاعه ويحملوه على ظهر  
فراجه ويخرجوه من المنزل فان الكل يقطعون استصحابا فخرج بقيد المكلف الصبي والجنون لان القطع  
مقرون بهما البسام أهلها فافهم مخصوصا من آية السرقة لكنهم ايفضوا المال بجر (قوله أو عبدا) ولو أجبنا  
بقوله أو مجنوننا حال افاقته (ظاهر اطلاقه أنه اذا سرق في الافاقه يقطع وان كان وقت القطع مجنوننا وظاهر  
ظاهره هو أى صاحب الثمن من أنه بشرط اقامته الحى كونه من أهل الاعتبار يقطع فى اشتراط افاقته الا أن  
يفرق بين الجلد والقطع فوجه ما سبق أنه ينظر افاقته لان الحد هذا بالجلد ولا فائدة فى اقامته قبل افاقته  
لان الا لم الذى يحصل به الاعتبار يزول قبل افاقته ولا كذلك القطع فان سبب الاعتبار فيه لازوال له  
أبو السعود (قوله لجهله بما لا غيره) يعنى أن الشأن فيه ذلك وان لم يعلم السرقة (قوله عشرة دراهم) انما قدر  
بها المارفعه الامام أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يقطع الدرهم فى أقل من عشرة دراهم ولو كان موقفا لكان له  
حكم الرفع لان المقدرات الشرعية لا تدخل للعقل فيها جرى (قوله جراد) بلجر نعتا دراهم والاوى النصب  
لان المقصود المميز لا التمييز الحلي وقيد بها لانه لو سرق زيوفا أو نهرجة أو سترة لا يجب القطع كذا في شرح  
التمسوى لان نقصان الوصف يوجب نقصان المالبية ~~نقصان~~ نقصان القدر فأورث شبهة وعن أبي يوسف يقطع  
ان كانت تروح لانها بالراج صارت كالجدا شلى عن الكاكي (قوله أو مئة دراهم) أى قيمة ما سرق نصف دينار  
قيمة النصاب قطع عندنا بجر وهو عطف على عشرة فانه الحلي (قوله فلا قطع: قرة) قالوا فى القاموس النقرة  
لقطعة المذابة من الذهب والفضة والمراد الثانى (قوله وتفسير القيمة وقت السرقة وقت القطع) قيل ووقت  
الاخراج كذا في شرح الملتقى فلو قيمته يوم الأخذ عشرة فاقته بعد ذلك ان كان نقصان الماخذه من العين  
يقطع وان كان نقصان السعرا لا يقطع في ظاهر الرواية بجر ويقوم بأثر الزنود كما رواه (قوله ضرب بتمام أو نقد  
بلد الذى يروج بين الناس فى الغالب كما رواه أبو يوسف عنه) (قوله ومكانه) أى وتعه ضرب البتة أى القطع  
فلو سرق ثوبا قيمته عشرة دراهم فأخذ المالك فى بلد آخر قيمة الثوب ثمانية دراهم درى عية مراعى شتمه صاحب  
الجر (قوله بتقوم عدلين) أى حال ~~تكون~~ القيمة كائنه بتقويم عدلين وذلك لانه من باب البعوض (قوله لا يثبت  
الاجبايبت السرقة بجر) (قوله عند اختلاف المقومين) أى فى النصاب والاقل منه لافى النصايب لعل لا كثر منه  
لان ما حينئذ اخف على النصاب أفاده الحلي (قوله قيمته دون عشرة) فقيده لانه لو بلغت قيمة النصاب قطع  
(قوله الا اذا كان وعاء لها عادة) فانه يقطع حينئذ لان القصد فيه بيع على سرقة الدراهم الا ترى أنه لو سرق كيسا  
فيه دراهم كثيرة يقطع وان كان الكيس يساوى درهما بجر (قوله فلا يقطع دينار) أى قيمته عشرة دراهم جراد  
أو أكثر (قوله وهو) أى الاستهلاك (قوله وابتهاد فقط لوليل) حتى لو دخل البيت ليلا خفية ثم أخذ المال فجاءه  
ولو بهد مقاتله يمين فى يده قطع به لا كفاه بالخفية الاولى بجر (قوله وهل العبر الخ) محل الخلاف فيما ذكرهم

• (كتاب السرقة) •  
(هـ) لغة أخذ الشيء من الغير خفية ونسبة  
المسروق سرقة مجاز وشرا باعتبار الحرمه  
أخذ كذلك بغير حق نصا باعتراف  
وباعتبار القطع (أخذ مكاف) ولو أتبى  
أو عبدا أو كافرا أو مجنوننا حال افاقته (ناطق  
بصير) فلا يقطع آخرس لاحتمال نقطه  
بشبهه ولا أى لجهله بما لا غيره (عشرة دراهم)  
لم يقل مضروبة لما فى المقرب الدراهم اسم  
لامضروبة (جراد أو مئة دراهم) فلا قطع بنسبة  
وزنها عشرة لانساوى عشرة مضروبة ولا  
بدينار قيمته دون عشرة ومكانه بتقويم عدلين  
السرقة ووقت القطع ومكانه بتقويم عدلين  
لهم معرفة بالقيمة ولا قطع عند اختلاف  
المقومين ظهريه (مقصوده) بالآخذ  
فلا قطع بنسبة قيمته دون عشرة فليس ينسار  
أو دراهم مضروبة الا اذا كان وقتا لهم  
عادة تجنبس (ظاهرة الاخراج) فلو ابتاع  
دينارا فى السرقة لم يقطع ولا ينظر  
لتقويمه بل يعين منه لانه استهلاكه وهو  
سبب الضمان للعالم (خفية) ابتداء وانتهاء  
لواخذها وارومنه ما بين العشاءين وابتداء  
فقط لولا وهل العبرة بهم السارق أم لزعم  
احدهما خلاف

الفرس أن صاحب الدار علم به صاحب الدار لم يعلم به فني النبيين لا يقطع لانه جهس وفي الخلاصة والمجسط  
والذخيرة أنه يقطع اكتفاء بكونها خفية في زعم أحدهما أيا كان والمسئلة رباعية لانه امان لم يعلم كل بصاحبه  
فلا يقطع أو اتفق على كل بصاحبه فالتقطع اتفاقا وان كان صاحب الدار يعلم بدخوله والساوق لا يعلم أنه يعلم فانه  
يقطع اكتفاء بكونها خفية في زعم الساوق كذا في الجبر وغيره وظاهره أنه لا خلاف في الثالثة (قوله فلا يقطع  
الساوق من الساوق) لعله لثبوت النسبة بدعوى الرد على المالكات أولانه غير مضمون في حق الساوق الا قول  
في الجلة فانه لو اهلكه وقطع به لا يضمنه (قوله متقوما مطلقا) أي عند أهل كل دين (قوله فلا يقطع بسرقة خسر  
مسلم) هذه العبارة مع التطويل لا تنحل سرقة المسلم خسر الذمى ولو قال فلا يقطع بسرقة خسر لكان أخصروا شمل  
٥١ حلي (قوله فلا يقطع بسرقة في دار حرب) فلو سرق بعض قبيار المسلمين من بعض في دار الحرب ثم خرجوا  
الى دار الاسلام فأخذ الساوق لا يقطع له الامام بحر (قوله من حزن) هو على قسمين حزن نفسه وهو كل بقعة معدة  
للا حراز ممنوع الدخول فيه الا باذن كالدور والحوانيت والظلم والنفرائت والصناديق وحوز غيره وهو كل مكان  
غير معد للا حراز وفيه حافظ كالساجد والطرق والعصراء وفي القنينة لو سرق المدفون في مفازة قطع بحر (قوله  
بسرقة واحدة) فلو أخرج بعضه ثم دخل وأخرج باقيه لم يقطع وبقي أن يقيده عدم القطع بالاخراج مرتين بما اذا  
تخلل بينهما اطلاع المالكات أو اغلاق الباب أو إصلاح النقب فان لم يتخلل فالسرقة واحدة فية قطع كافي السراج  
حوى (قوله أم تعدد) فلو سرق واحد نصا بامن جماعة قطع ولو سرق اثنان نصا بامن واحد لا قطع عليهم ما  
والعبارة للنصاب في حق الساوق لا المسروق منه بشرط أن يكون الحزب واحدا بحر (قوله لاشبهة الخ) خرج  
الخروج من دار محرمه كذا في شرح الملتقى (قوله ولا تأويل) كما إذا سرق معصمان حوزة متبرفانه لا يقطع تأويله  
القرائة فيه (قوله ونبت ذلك) أي بلا عبرت المعتبر في الحدود (قوله عند الامام) المراد به من يقيم ذلك الحد (قوله  
واليه رجع الثاني) وكان يقول أولا لا بد من اقرارين في مجلسين مختلفين (قوله أو شهد رجلان) أفاد المصنف  
ببصر الجلة في الاقرار والشهادة أنه لا يقطع بالنكول وان ضمن المال وأن العبد لا يقطع باقراره ولا عليه بها  
وان لزم المال بحر وسألت (قوله ولو بعد ان شرط حضرة مولاه) قال في الفتاوى الهندية وإذا شهد اليهود على  
عبد ما دون له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر والعبد يجهده فان كان مولاه حاضر اقطع عندهم جميعا وهل يضمن  
ان كان استلكتها لا يضمن وان كانت فائضة ردها على المسروق منه وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند الامام  
رجحه الله تعالى ويضمن السرقة وان كان الشهود شاهد واب رقة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال  
ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضر أو غائبا وان كان الشهود شهدوا على اقرار المأذون بسرقة عشرة  
دراهم فالقاضي يقضى بالمال ولا يقضى بالقطع في قول الامام ومحمد رجحه الله تعالى وان كان الشهود شهدوا  
على اقرار العبد المحجور بالسرقة فالقاضي لا يقبل هذه البينة أصلا سواء كان المولى حاضر أو غائبا حتى  
لا يقطع العبد بالقطع ولا يؤخذ المولى ببيعه لاجل المال ولكن يؤخذ به العبد بعد العتق كذا في الذخيرة  
وقامه في الحلبي وأما قيد بارجلين لأن شهادة النساء لا تقبل في شيء من الحدود أو تأتي في حق المال فتقبل حوى  
عن البرجندى (قوله وكيف هي) لا احتمال أنه نهب البيت وأدخل يده وأخذ المتاع فانه لا يقطع على ظاه  
الرواية لانه محتمل لاهاتك للبرزلاق هناك الحزب في البيت لا يكون الا بعد الدخول فيه بخلاف مستدق  
الصيرفي ٥١ شلي (قوله وأين هي) لا احتمال أنه سرق في دار الحرب أو سرق من مستأمن في دار فانه لا يقطع فيه  
استحسانا لان حرمة ماله موقوفة لا موقوفة ٥١ شلي (قوله وكه هي) لا احتمال أنه سرق بعض النصاب (قوله  
وما هي) لا احتمال أن الشاهد ينسبها الى السرقة لاستراق الكلام كما قال تعالى الامن امترق السمع أو لاستراقه  
من ركوبه أو سجنه بعدم الاعتدال فلا بد اذ امن السؤال عنها شلي وفي القهستاني أنه احتراز عن فهو  
الغصب والسرقة الكبرى (قوله ومتى هي) لا احتمال التقادم لأن التقادم في الحدود والخلاصة حقا لله تعالى يطل  
الشهادة لاثمة (قوله وعن سرق) لا احتمال أن يكون قريب الساوق أو وزوجه بحر (قوله وبعبه حتى يسأل  
عن اليهود) لانه صار متهما بالسرقة فهو زواله وقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بالثمة وأما  
بعبه الى السؤال لأن التوثيق بالكفاءة ليس بعشروع فيما ينسبها على الدر والقطع قبل التمهيد لا يجوز زعمهم  
التلافى اذا وقع الخط فتمين الحبس كبلا بغير الحق بالهروب شلي (قوله الا الزمان) كذا قالوا أو أقول لغات

(من صاحب يد صحيحة) فلا يقطع الساوق  
من الساوق فتح (علا لا يسارع اليه الفساد)  
كلهم وفواكه مجتبى ولا بد من كون المسروق  
متقوما مطلقا فلا يقطع بسرقة خسر مسلم  
كان الساوق أردتيا وكذا الذي اذا سرق  
من ذمى خسر أو خنزير أو ميتة لا يقطع لعدم  
تقومها عندنا ذكره الباقاني (في دار العدل)  
فلا يقطع بسرقة في دار حرب أو بني بدائع  
بحر (قوله من حزن) بمررة واحدة فانه مال كذا  
لا يشبهة ولا تأويل في نفسه (قوله قطع ان أقترس امرؤ)  
الامام كما يستفهم (طائما) فقراره بما كرها  
المرجع الثاني (طائما) فقراره بما كرها  
بشأن من أقر من أقرى بمقتضى طهيرة  
زاد القهستاني معز بالخزانة المفتين وبطل  
ضرب ليقز وسنقه (أو شهد رجلان)  
وليست بشرط حضرة مولاه ولا تقبل على  
اقراره ولا بحضرة (وسأله الامام كيف  
هي وأين هي وكه هي) زاد في الدرر وما هي  
ومتى هي (وعن سرق) وينسبها احتسابا  
للدر وبعبه حتى يسأل عن الشهود لعدم  
الكفاءة في الحدود ويسأل المأذون الكل  
الالزمان

وبما في الفتح الا المكان تحريف خبر (وصح  
رجوعه عن اقراره بها) وان ضمن المال  
وكذا لو رجع أحدهم أو قال هو مالي  
أو شهد ا على اقراره بها وهو يجحد أو بسكت  
فلا قطع شرح وهبانية (فان أقربها ثم هرب  
فان في فوره لا يتبع بخلاف الشهاده) كذا  
نقله المصنف عن الظهيرية ونقله شارح  
الرومانية بلا قيد القولية (ولا قطع بنكول  
واقراره مولى على عبده بها وان لم المال)  
لا قراره على نفسه (و) السارق (لا يفي  
بعبوبته) لانه جوارح تبتيس وعزاء القهستاني  
للوقايات مما لا يانه خلاف الشرع ومثله  
في السراجية وقيل عن التبتيس عن مصام  
انه سئل عن سارق ينكر فقال عليه السلام  
فقال لا يبرساق ويصحبها قوا بالسرق  
فما ضره عشرة حتى أقر فأني بالسرقه فقال  
تصان الله ما رأيت جورا أشبه بالعدل  
من هذا وفي اكرام البرازية من الشائع  
أن يفي بعبه اقراره بها مكرها ومن الحسن  
يجعل خبره في يقر ما لم يظهر العظم وقيل  
المصنف عن ابن العز الحنفى صححه  
المصنف عن ابن الزبير بن العوف  
بشهادة السلام - من كتم كزبي  
بتهذيب بعض المأهدين - على المال قال  
ابن أخطب فعدل فدلهم - على العمل والا  
وهو الذي يسمع الناس وعليه العمل والا  
فان شهادة على السرقات أندر الامور ثم قل  
عن الزيلعي في آخر باب قطع الطريق جواز  
ذلك سياسة وأقره المصنف بجعل الجور ابن  
الكامل زاد في النهرواني على ما في التبتيس  
في زماننا الغلبة الفساد ويحمل ما في التبتيس  
على زمانهم ثم نزل المصنف قبله عن القبة  
لو كسر سنة أو يده

بساله عنه أيضا لجواز أن تكون السرقة في صباه فلا يحد بخبر (قوله وما في الفتح الخ) عبارته وهذا بخلافه  
ما لو كان ثبوت السرقة بالاقرار حيث لا بد من الاقاضي المقر من الزمان لأن التقادم لا يخل الاقاروا ولا يسأل  
المقر عن المكان ~~لكن~~ يسأل عن باقي الشروط من الحرز وغيره انما فاقوا استشكل في الجهر عدم السؤال عن  
المكان للاحتقال المذكوراه ويعنى به ما قدمه في الشهادة من احتمال السرقة في دار الحرب من مسلم وفي النهرو  
ووقع في بعض نسخ فتح القدير ولا بد من المال المقر من المكان ~~لكن~~ يسأل عن باقي الشرط من الحرز وغيره وكفته  
تحريف والمواب أنه يسأل لجواز أن يكون في دار الحرب اه وصراده أنه تفيد من صواب الحكم لا تحريف عن  
الزمان لأن لكمال نص في صدر عبارته على عدم السؤال عن الزمان (قوله وكذا لو رجع أحدهم) أي أحد  
السارقين المقرين وكذا قوله أو قال هو مالي وعلى السقوط صاحب المحيط بأن الحد لما سقط عن الرجوع بعد  
ثبوت الشركة بينهما في السرقة سقط عن الآخر لأن الشركة تقتضي المساواة والله تعالى أعلم فأداه المصنف  
(قوله فلا قطع) أما فيما إذا جحد فلا نثبت باليمين العادلة كالتاب باليمين ولو ثبت اقراره باليمين ثم رجع  
عنه قبل رجوعه فكذلك اذا ثبت باليمين وأما فيما إذا سكت فلا نثبت السكون عند الشهادة جعل انكارا حكما فأداه  
المصنف (قوله فان في فوره) الاولى في التعبير وان في فوره ليفسد أنه اذا رجع بعد الفور لا يقطع أيضا فهورية  
كرجوعه بصريح اللفظ وهو لا يختلف الحكم فيه بين الفور والتراخي فأداه صاحب الفوائد وحسنه فلا يثبت في  
ما في شرح الوهبانية ويقامه في المحل (قوله وان لم المال) يرجع الى العودتين كما تفيد عبارة لحيي (قوله  
ولا قراره على نفسه) يصلح تهديلا للمستلثين فان ~~لكن~~ أعز أو ياذل وأقرام للبد على يتي والجهنم لأن القطع  
على نفسه وان لم يصح اقرار السيد بقطع العضو اعتبار الكونه مالا لأن القطع حق القتل (قوله أو عبدا) ولو أجاز  
المال فلا يصح اقرار السيد به (قوله بأنه) أي الضرب كما تفيد عبارة المصنف (قوله ونقل) انما يحسنه نا وظاهر  
(قوله أنه سئل) أي سأله أمير (قوله سارق ويصحب) أي أن الجين من السارق سهل عليه لانه لا يتحاشى من إلا أن  
اليمين الامن يخفى الله تعالى والسارق ليس كذلك (قوله هاتوا بالوسط) الباء زائدة وفي القاموس هات بكسر  
التاء بمعنى أعطى (قوله فقال) أي عصام (قوله أشبه بالعدل) أي في اتصال الحق الى المستحق (قوله من  
الشارح من أفق بعبه اقراره بها مكرها) أي في حق الضمان لا في حق القطع (قوله وعن الحسن) هو ابن زيار  
أحد تلامذة الامام ا قوله يحمل ضربه) هولم بصرحه وانما يفهم من كلامه وهو ما لم يقطع اللحم لا يمين العظم  
- - - - - مالم يعاقب لم تهر السرقة وقد سقط من كلام الشارح يقطع اللحم لا وسط ذلك من قلم الناسخ الا قبل  
(قوله صح أنه عليه الصلاة والسلام) أي في شاهد ا على تعذيب المعروف بالقبور المناسب للتمسمة وبقي قتلان  
آخران الاول أن ~~لكن~~ من المتهم معروف بالبر فلا تجوز مطالبته ولا عقوبته ومنهم من قال يهزم من وماء بالهنة  
والثاني أن يكون مجهول الحال فيحبس حتى يكشف أمره قيل شهر أو قيل انه يفرض الى اجتماع دولي الاصح  
والدليل على حبسه ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا في همة فأداه المصنف (قوله ابن أخطب)  
بالخاء المعجمة اسم رجل (قوله ففعل) الضمير فيه يعود الى الزبير وفي فدلهم يعود على بعض (قوله قال) أي ابن العز  
كما يفيد منه منيع المصنف (قوله والا فالشهادة الخ) سكت عن الجين لظهور أمره لانه يبادر اليه (قوله أندو  
الامور) أي من أندرها (قوله ثم نقل عن الزيلعي الخ) نصه وصريح الزيلعي بأن القتل عند التمسك رانما هو  
بطريق السياسة ومنه ما حكى عن العتمة أبي بكر الاعشى أن المدعى عليه السرقة اذا أنكر فلا مام أن يعمل فيه  
بأ كبرأيه فان غلب على ظنه أنه سارق وأن المال المسروق عنده عاقبه ويحوز ذلك كالوراء جالس مع الفساق  
في مجلس الشراب وكالوراء يعيش مع السراق وبغلبة الظن أجازوا قتل النفس كما اذا دخل عليه رجل شاعرا  
صيه وغلب على ظنه أنه يقتله اه (قوله ثم نقل المصنف) ثم لا ترتيب الذكرى وكان المناسب تقديمه على قوله  
زار في النهرواني لا يخفى ~~لكن~~ دعاه الى تقديمه كونه مناسبا لما قبله ولو أخره لقائات المناسبة (قوله قبله)  
أي قبل نقله عن الزيلعي (قوله لو كسر سنة) عبارته وفي القنسية رقم لنجم الاثمة الضامية وقال شكا  
عند الوالى بغير حق فأنى بشأنه فطرب المشكوك عليه فكسر سنة أو يده يقضي المشاكك ارضه كالمال وقبل ان حبس  
بشأته فهرب وتصور رجلا السجين فأصاب يده فقتل بضمن الساسي فكيف هنا فقبل أخفى بالضم  
في مسئلة الهرب فقال لا ولو ماتت سنة ~~لكن~~ عليه بضرب القاتل لا يضمن المشاكك لانه لو ثبت فيه نا. وفيها تته



لا تفضي اليه غالباً اه (قوله ارشه) أي ما ذكر من البدأ والسن (قوله لا لو حصل ذلك) بتسوره الجدار) أي على  
 المعتد (قوله وسيعي في القصب) لم يذكره هناك فيما رأيت وبارنه مع اثنين هناك حل قيد عبد غيره أو رباط  
 دابته أو فتح باب اصطبله أو قصص طائرته فذهبت هذه المذكورات أو هي إلى السلطان بمن يؤذيه والحال أنه  
 لا يدفع بلارفع أو قال السلطان قد يغرم أنه قد وجد كثرًا فغرمه السلطان فإنه لا يضمن في هذه المذكورات ولو غرم  
 السلطان على هذه السعاية فمن وكذا يضمن لو سعى بغربه حتى عند محله زجره أي للساعي وبه يقف وعز  
 ولو الساعي عبد أطواب بعدة منه ولومات الساعي فله أي أن يأخذ قدر الخسران من تركته هو الصحيح جواهر  
 الفتاوى ونقل المصنف أنه لومات المشكوك عليه بسقوطه من سطح لخوفه غرم الشاكي دية لومات بالضرب  
 لدوره وقد عرفت في باب السرقة اه ونقل المصنف آخر قطع الطريق من الذخيرة مائة رجل أدى على رجل سرقة  
 وقدم إلى السلطان وطلب من السلطان أن يضربه فضربه السلطان مرة أو مرتين ثم أعيد إلى السجن من غير  
 أن يعذب بخلاف المحبوس من التعذيب والقطع فصعد السطح ليعترف من السطح ومات وقد خلفه غرامة  
 في هذه الحادثة وظهرت السرقة على يد أحرار لا ورثة أن يؤخذوا صاحب السرقة بدية أي يوم وبالغرامة التي  
 أذاها إلى السلطان لأن الكل حصل بسببه وهو متعدي كذا في مجموع التوازل قبل هذا الجواب مستقيم  
 في حق الغرامة أصله مثله السعاية غير مستقيم في مسئلة الدية لأنه صعد باختيابه وقيل مستقيم في الدية  
 أيضاً لأنه مكروه على الصعود لفرار من حيث المعنى لأنه انما قصد الفرار خوفاً على نفسه من التعذيب اه (قوله  
 فلا قطع) وينبغي تعزير المذبح على قول البعض أن كان منهم عروفاً بالبر كما سبق (قوله وندب تلقينه) لما روى  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بسارق فقال اسرق ما أخاله سرق ولأنه احتيال للرد وقوله أخاله بكسر الهمزة  
 معناه أظنه وبالفتح كذلك وكلاهما فعل مضارع من الخلة وهي الظن إلا أن الحديث جاء بالفتح كسر مخ (قوله  
 في حقه) متعلق بقوله فلا قطع وأما الضمان فلا شك في انتفائه عن المسلم وهل يضمن الكافر حصته منها  
 الظاهر (قوله تشارك جمع) المراد به ما فوق الواحد فلهذا تاتي ولا بد من دخول الجميع الحزب كما هو صريح  
 عبارة الهداية حيث ذكر فيها مائة وإذا دخل الحزب جماعة فتولى بعضهم الأخذ قطعوا جميعاً اه قال الكمال  
 وانما وضعها في دخول الكل لأنه لو دخل بعضهم لكنهم اشتركوا بعد ذلك في فعل السرقة لا يقطع إلا الداخل  
 إن عرف بعينه وإن لم يعرف عزروا كاهم وأبدحسهم إلى أن تظهر بوبتهم اه (قوله استحصانا) والقياس أن يقطع  
 الحاكم وحده وهو قول زفر والأغاة الثلاثة كمال (قوله أو محرم) أي من المسروق منه زاد الشلبي عن الاتفاقية  
 أو أحرص (قوله لم يقطع أحد) ولا بد من أن تعزير كما لا يخفى (قوله حتى لو غاباً أو ماناً) أرغاب المذبح أو مات  
 أبو السعود عن المهر (قوله سوى رجم) تعقبه في الشريعة بالية بأن استثناء الرجم مخالف لما تقدم لهم في حد الزنا  
 بالرجم من أنه إذا غاب الشهود أو ما واسط الحقة فلا ينع الاستثناء الجاد في مقام حال الغيبة والموت بخلاف  
 الرجم لا شرط بداءة الشهود به أبو السعود (قوله وقود) قال في البحر وبعض القصاص أن لم يضر واستحصانا  
 (قوله تصيح خلافه) أي خلاف اشتراط حضور شاهدي السرقة وقت القطع قال في المنع وأما حضور الشهود  
 القطع فليس بشرط على الصحيح الآخر من قول الامام وكذا عندنا وكذا بعد موت الشهود كذا في شرح  
 المنظومة اه حلي (قوله ويقطع بساج الخ) لأن هذه الاشياء من أعز الاموال وأنفسها وهي محرزة ولا توجد  
 مباحة الاصل في دار الاسلام غير مرغوب فيها فصارت كالذهب والفضة أبو السعود قال المصنف والساج  
 ضرب من الخشب تعلقه الحرة وهو صلب كالخيز (قوله وآتيوس) بمذاهمة (قوله بفتح الباء) اتفاقاً ضرباً  
 من اجقاع الساكنين حوى (قوله وصندل) خشب أحمر وأصفر طيب الرائحة حوى عن البناء (قوله  
 ونصوص خضر) قال في شرح المتن وقيد الخضر اتفاقاً اه ولذا أطلقه صاحب الجمع حوى (قوله وزبرجد)  
 بفتح الزاء والباء جهر أخضر ينفع من الصرع وكلال البصر حوى عن الخشخاش قال في البناء أنه جهر أخضر  
 يشبه الباقوت الأخضر وليس له منفعة الا حسن المنظر اه أبو السعود (قوله ولعل) بالتحفيف هو ما ينفذه  
 الجير لا الجير من الجير والدودة يطلق على نوع من الزمرد (قوله وباب غير مركب) أما المركب فلا يقطع به كذا  
 في شرح المتن ويشترط أن لا ينقل إلى الواحد حله لأنه لا يرغب في سرقة الثقل من الابواب فيلحق بالاعتراض  
 عليه بانه لا يحتاج إلى قطع في سرقة فرد محل من قماش وقود منظوره وبه بان التعليل قاصر على الثقل من

من الشاكي أرشه كالمال لا لو حصل ذلك  
 بتسوره الجدار أو مات بالضرب لدوره  
 وعن الذخيرة لو صعد السطح ليترخوف  
 التعذيب فمقتضيات ثم ظهرت السرقة على  
 يد آخر كان لا ورثة أخذ الشاكي بدية أي يوم  
 وبما غرمه السلطان تعدياً في هذا التسبب  
 وسيعي في القصب (قضى بالقطع بينة  
 أو أقرار قتال المسروق منه هذا مائة اه  
 لم يسرقه مني) وانما كنت أودعته (أو قال  
 شهده شهدي بزوراً وأقره هو بياطل أو ما  
 حقه ذلك فلا قطع) وندب تلقينه كذا يقر  
 بالشرع (كما) لا قطع (لوشهد كافران على  
 كافر ومسلم بما في حقهما) أي الكافر والمسلم  
 (طريقية تشارك جمع) وأما ب كل قدر نصيب  
 طوعاً وان أخذ المال بعضهم استحصانا  
 من الباب الفساد ولو فهم صفي أو مجنون  
 أو غيره أو محرم لم يقطع أحد (وشريط  
 للقطع) وهو شاهد بها وقته (وقت القطع  
 كضوء المذبح) بنفسه (حتى لو غاباً أو ماناً  
 لا قطع) وهو الذي كل حد سوى رجم وقود  
 جهر قلت نقل المصنف في الباب الاتي تصيح  
 خلافه قننه (ويقطع بساج وقنا وآتيوس)  
 بفتح الباء (وهو دوسن وادهان ووزن  
 وزعفران وصندل وعبر وفصص وخيز)  
 أي زمرد (وباقوت وزبرجد ولؤلؤ ولعل  
 ونسب وزوج وانه وباب غير مركب  
 ولو متخذين من خشب

الابواب فلا يرم كل ثقل ولا يقيم في أبي السعد (قوله وكذا بكل ما هو من اعز الاموال وانفسها) اخرج به نحو  
الحشيش والقصب المملوكين وجعله المصنفين مباح الاصل وعطف الانفس على الاعز عطف نفسه على قوله  
ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل (خرج بذلك نحو المفرة) (قوله غير مرغوب فيه) (خرج به نحو الباب الثقيل  
الذي لا يحملة واحد وفي حاشية أبي السعد انه احتراز عن الذهب والفضة واللؤلؤ والجواهر فانها توجد مباحة  
في دار الاسلام ولكنهم مرغوب فيها) (قوله لا يقطع شافه) (قوله عائشة رضي الله تعالى عنها كانت الايدي  
لا تقطع على ههنا عليه الصلاة والسلام في الشيء التافه) (قوله لا يجر زعامة) (انما اذا جرت العادة باحراز  
كالساج والابوس فانه يقطع وهو مقيد ايضا اذا لم يحدث فيه صنعة متقومة فان كان معمولاً يقطع فيه بحر  
واتظر هل الاسرار انما يعتبر نظر الامه فلولا لم يكن محرزاً أصلياً وانما حدث عليه الاحراز بعد لا يقطع فيه بحر  
(قوله وحشيش وقصب) هما باحان بحسب أصلهما (قوله ولو بطأ ودجاجا) لعله لانهم ملن قبيل التافه (قوله  
وزرنج) بالكسر معروف فارسي معرب شلبي (قوله ومفرة) (بقتضين الطين الاحمر والتسكين تخفيف شلبي  
عن المصباح) (قوله ونورة) يفتح النون بحر الكس ثم غلبت على اخلاط تضاف الى الكس من زرنج وغيره  
ونسمة مل لازالة الشعر وفي المقرب وهو زوا والنورة خطأ شلبي والذي في الحوى عن المفتاح انه يضم النون  
(قوله وزجاج) ابراه بهضم على اطلاقه وقيد آخرون بقصر المعمول منه أما المعمول منه فانه يقطع به حوى  
(قوله وغم) لانه مباح الاصل (قوله وخرف) لسرعة الكسر وهي تظهر في الصبي (قوله وكل مهبالا كل)  
قيد بالمهبالا لانه يقطع في غيره كالخطة والسكر اجاعا بحر (قوله مطلقا) ولو غير مهبالا لانه من ضرور قطاها  
وهي تبيح التساول وعنه عليه الصلاة والسلام لا يقطع في جماعة مضطرة عن عرض الله تعالى عنه لا يقطع  
في عام سنة بحر (قوله وفا كمة رطبة) قيد بها لانه يقطع في اليابسة فيقطع في الزبيب والقرب بحر (قوله وغمر على  
شجر) لانه لا احراز فيه اعلى الشجر ولو كان الشجر في حرز كايستفاد من الجوهر حوى (قوله وكل ما لا يبق  
حولاً) فاذا كان لا يبق حولاً لا يجب القطع كذكره الاسيماي (قوله واثرية مطربة) يقال أطربه  
فطرب والطرب أن يستخف فرح أو حزن والمراد من الاثرية المسكرة كما صرح به البرزوي واغلام يقطع فيها لان  
بعضها حرام يتأول سارقها اراقة وبعضها مختلف في اباحتها فيكون ذلك شبهة في سقوط القطع لان لاختلاف  
في اباحتها يورث شبهة في عدم المبالية والمختلف فيه كالمصنف والباذق وماء الذرة والشعير فان كل مسكر حرام  
عند الامام الا انبي رضي الله تعالى عنه كالحمر ولا مبالية شلبي عن القاية والمراج ووافقه محمد في حرمة ما ذكر  
كثيره وقيل عليه القنوي وقيد بقوله مطربة اشعاراً بأنها لو كان خلا أو دبساً أو عسلاً أو نحوها قطع ومن محمد  
أنه لا يقطع قهستانى (قوله ولو الاناء ذهباً) أى لانه تبسع لافيه أفاده القهستانى الا انه نقله عن محمد قوله  
وآلات لهو) لانها عندهما لا قيمة لها وعليه القنوي فلا ضمان على من كسرها وعند الامام أخذها يتأول الكسر  
فيها مخ (قوله وصليب ذهب أو فضة) سواء كان في معدنهم أو في بيتهم وهذا عندهما وكذا عند أبي يوسف  
الا اذا كان في البيت فانه يقطع ولا قطع في الصنم ولومن الجرمين والصليب مثل يتخذ النصراني قبلة  
وانما يثلث ايذاً بما قالوا من ثالث ثلاثة وقيل خشبات يضم بعضها الى بعض زعموا أن عيسى صلب على مثله  
فبشعر كون به قهستانى (قوله وشطرنج) ولومن ذهب وهو بكسر الشين شرنبلالية وذكر الحوى انما اختلف في لفظ  
الشطرنج هل هو عربي أو معرب فظاهر كلام ابن هشام انه عربي وأنه يقرأ بالسين والشين وقال الطبري بتعريبه  
وعبارة الشطرنج يفتح الشين وقياس كلام العرب الكسر لانه اذا عذب الامم رد الى من يستعمل من ثنائى  
في لغتهم وزنا وليس في كلامهم فعال والذي في كلامهم على هذا الوزن فعل بكسر القاء فلهذا يجب  
الشين اه (قوله وزرد) يفتح النون وهو الذي تلعبه الافرنج عتي ولومن ذهب لما ذكره الشارح ثم ان ذكر الشطرنج  
والزرد مستدركاً لآلات الله فانها داخلان فيها ومن صرح بذلك القهستانى (قوله لتأويل الكسر ثمينا  
عن المتكر) بخلاف الدراهم التي عليها القتال لانها ما أعدت للعبادة فلا تنبت شبهة اباحة الكسر بحر وقوله وباب  
مسجد قال الحوى في شرحه والاولى وباب مركب كافي الاصلاح لانه لا يقطع في الابواب مطلقاً في الاحراز  
فيها قال أبو السعد في الحاشية وليس المراد انه كلما كان الباب مركباً لا يقطع بسرقة كائنه لم يكن  
ما كان خارج البيت كافي الدور ولو كان مركباً داخل الحوز قطع اه وفي البحر عن غير الاسلام ان اعتاد سرقة

وكذا بكل ما هو من اعز الاموال وانفسها  
ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل غير  
مرغوب فيه) هذا هو الاصل (لا) يقطع  
بتافه) أى حقير (يوجد مباح في دارنا كخشب  
لا يجر زعامة) (وحشيش وقصب وعل) ولو  
مالج (وطبر) ولو بطأ ودجاجا في الاصح غاية  
(وصيد وزرنج ومفرة ونورة) زاد في المجتبى  
واشنان وغمر وطمخ ونزف وزجاج اسرعة  
كسره (ولا جاني سارع فساد كائين ولم  
ولو قد يذوكل مهبالا كل كغلا أيام تحط  
لا قطع بها مطلقاً شافى (وفا كمة رطبة وغيره  
على شجر ويطبخ) وكل ما لا يبق حولاً (وزرنج  
لم يمسد) لهدم الاحراز (واثرية مطربة)  
ولو الاناء ذهباً (وآلات لهو) ولو طرب  
الفرقة في الاصح لان صلاحته لله وداره  
شبه غاية (وصليب ذهب أو فضة وشطرنج  
وزرد) وتأويل الكسر ثم يابن المتكسر  
(وباب مسجد) وداد

أبو الجعد المسجد بحسب أن يعزى ويبلغ فيه ويحبس حتى يتوب اه ويذبح أن يكون كذلك سارق البرايز من المص اه  
ويذبح أن يكون كذلك سارق نعال المسلمين من المساجد (قوله لانه حرز لا محرز) فأخذ هذا التعليق أن الكلام  
في الباب الخارج أما ما كان داخل فهو محرز فيقطع به وقدمت (قوله ومصحف) يضم الميم وكسر هاء وقد فتح حوى  
والظاهر أنه لا يشترط لدره الخد عن سارق المصحف أن يكون قارئا ذيتأول أخذه لقراءة غيره أو ليعلم هو القرآن  
أبو السعود (قوله وصبي حر) قيد بالحرز لانه يقطع بالصبي العبد كما سبصر ح به (قوله ولو محلين) وقال أبو يوسف  
أن بلغ حلى الصبي نصا يقطع والخلاف في غير المميز ما المميز فلا يقطع به إجماعا لانه خداع لا سرقة حوى وانما  
لم يقطع فيه لانه يتأول إكسائه أو حمله الى مرضعته منع (قوله يعبر عن نفسه) قصد به نفسه الكبير قال في البحر  
أراد الكبير المميز المعبر عن نفسه بالغا كان أو صبياه (قوله لانه اما غصب) أي أن أخذه بالقهر وقوله أو خداع  
أي أن أخذه بالحيلة وكلاهما غير سرقة (قوله ودفاتر) جمع دفترا بالفتح وقد يكسر جماعة المصحف المنعومة  
فهو سنانى والمراد بدفاتر مصنف فيها كتاب من حديث أو تفسير أو فقه أو ما هو من علم الشريعة وقد اختلف  
في غيرها فقيل هل هي بدفاتر الحساب فيقطع فيها وقبل بكتب الشريعة لان معرفتها قد تنوقف على اللغة  
والشعر والحاجة وان قلت كفت في إيراد الشبهة بحر (قوله فكلمه مصنف) فتأول أخذه بالقراءة فيها المتوصل  
الى أمور الدين (قوله والا) أي بأن كانت شعرا أو شعرة وشعره فكلمه بحر فتأول أخذه اذها بينا من المذكر  
وأما كتب الشعر فالظاهر عدم القطع فيها التأول الاخذ اذها لانها من المنكر واستظهر في البحر والنهر أن  
الاخذ اذا كان مولا به يقطع وما ذكره الشارح ان بكتب الشعر كالطنبور وهو تابع لاهل المصنف فيه بنا فيه  
على القه سنانى من أنه يقطع بكتب الشعر والادواوين مطلقا وكذا كتب الحكمة (قوله بلافق الخ) يعني  
أن هذا التفصيل يجري في هذه الدفاتر الثلاثة وبعبارة النهر وأما دفاتر الحساب يعني أهل الديوان فلا تنقص  
منها الورق لان ما فيها لا يقصد بالاختلاف لا يستفيد الاخذ به نعم ومن ذلك دفاتر التجار كما في السراج قال في  
البحر وهذا يدل على أن المراد به الذى مضى حسابه وقد قيد به كاذ كره الشئى أما الذى فى الذية ان الممول بها  
فالمقصود علم ما فيها اه ويذبح أن لا يقطع فى دفاتر مباشرة الاوقاف اذ المقصود علم ما فيها من جهات ونفود  
وروث ثم كفت أو وزعت فى لفظ مرقات أو نحوها حجبها عنه من لا يحصى الله تعالى اه فقوله وهذا يدل على  
التعليق فى دفاتر الديوان بأن المقصود منها الورق وجعل صاحب السراج دفاتر التجار مثلها فيجربى فيها التفصيل  
وقوله اذ المقصود علم ما فيها الخ يدل على أن المراد بدفاتر المبشرين فى كلامه الممول بها الا المنقصة التى  
فرغ منها فإنه لا يقصد منها ما ذكره فيقطع بها أو عما ذكرنا صريح الشارح أن يعزى وذلك الى النهر فتأمل (قوله وكاب)  
ولي كاب صيد أو ماشية وهو عطف على ما لا قطع فيه بقريته تنكيره ولو أدخل الجاروه والباء على قوله وكاب  
وعطف الجاروى عليه من غير إعادة الجار كما صنع فى الوافى إكسان أحسن حوى وانما لم يقطع فيه وفى القه لانه  
يوجد من جنسها ما لا اصل غير مرغوب فيه ولان الاختلاف بين العلماء ظاهر فى مائسة الكلب فأورث  
شبهة بحر (قوله ولا يخفى فى ديبعة) قصور الحرز هستانى (قوله ونهب) لانه أخذه علانية فهستانى فعدم  
الركن وهو الاخذ خفية أبو السعود (قوله واختلاس) هو أن يحتطف الشئ من يد المالك أو من البيت يذهب  
سريعا حوى والنهب والاختلاس أخذ الشئ علانية الا أن الفرق بينهما من جهة سرعة الاختطاف فى جانب  
الاختلاس بخلاف النهب فان ذلك غير معتبر فيه أبو السعود (قوله لا تنفاه الركن) وهو الحرز فى الخيانة والاخذ  
خفية فيما بعده (قوله ونهب لقبور) أى لا قطع على القداش وهو الذى يسرق أكفان الموتى بعد الدفن بحر  
سواء كان الكفن مسنونا أو زائدا أو أقل وعن أبي يوسف أنه يقطع بالكفن المسنون أو الأقل ولو كان القبر  
فى الصحراء فهستانى فالخلاف انما هو فى سرقة الكفن المسنون وأما إذا سرق الزائد على القدر المسنون أو شيئا  
آخر وضع معه فى القبر فلا يقطع اتفاقا أبو السعود عن الجوى وقوله انما هو فى سرقة الكفن المسنون مراده به  
غير الزائد فم لا يقل وهذا وافق ما فى القه سنانى (قوله فى الاصح) وجهه اختلاف الحرز بحفر القبر وقيل يقطع  
اذا كان مقفلا فهستانى (قوله ومال عاتة أو مشترك) لانه شركة فى الثانى حقيقة وشبهة شركة فى الاول فانه  
بمال المسلمين وهو منهم وإذا احتاج ثبت الحق له فيه بقدر حاجته فأورث شبهة والحدود تدراها بحر (قوله ومال  
معتق لاهم المالك بحر) لو قيل ان كان الوقف على العاتة فماله كبيت المال وان كان على قوم محصورين فظلم

لانه حرز لا محرز (ومصحف وصبي حر) ولو  
(محلين) لان الحلية تتبع (وعبد كبير) يعبر  
عن نفسه ولو انما أو نحوها أو اعنى لانه اما  
غصب أو خداع (ودفاتر) غير الحساب لانها  
لو شريعة ككتب تفسير وحديث وفقه  
(ومصحف والا فكتب بور) بخلاف (العبد  
الصغير) بدفاتر الحساب الماضى حسابها  
لان المقصود ورقيها فى قطع ان بلغ نصا أما  
المعقول بها فالا فم لا يقطع بين دفاتر تجار ودوران  
بما لا يقطع بلافق بين دفاتر تجار ودوران  
واوقاف نهر (وكاب) وفهد ولو عليه طوق  
من ذهب علم (سارق) به اولا لانه تبع  
(ولا يخفى فى ديبعة) ونهب) أى اخذ  
قهر (واختلاس) أى اختطاف لا تنفاه  
الركن (ونهب) لقبور (ولو كان القبر فى بيت  
مفسد فى الاصح) (أو) كان (النهب غير  
الكفن) وكذا الوسرقة من بيت نفسه قبرا  
ميت لتأوله بزيارة القبر أو التمسيد وللاذن  
بدخوله عادة ولو اعناده قطع سياسة (ومال  
عامة أو مشترك) وحصر مسجد واستاد  
كعبة ومال وقف لعدم المالك بحر



المالك حقيقة المكان حسن خمر وهذا عجيب منهم ما تصرعهم في فضل كيفية القطع وإثباته كغيره بأية يقطع  
 بطلب كل من له يد حافظة وصحة حوائق التمسك لذلك بمقتضى الوقت يقطع بطلبه إذا سرق مال الوقت من يده  
 حقيقة أو حكمًا بأن أخذ من حوزة كان هذا الجناح المقتضى القول ويظهر أن الأحسن في تطيل عدم القطع  
 بسرقة حصر المسجد كونهم غير محررة أبو السعود ثم قال في هذا يقطع بسرقة أسنار الكعبة إذا كانت محررة  
 بطلب من له يد حافظة خلافا لما تقدمناه عن البحر اه (قوله ومثل دينه) المراد المأثله من حيث الجنس فقط  
 وان لم يتساويا قدرا ولا صفة كما صرح به المؤلف وغيره (قوله أو أجود) هذا هو الصواب خلافا لما في التوسعات  
 من القطع بالاجود والاردي (قوله لصيرورته شريكًا) هو واضح في سرقة الزائد وأما في سرقة الاجود فلا يظهر  
 هذا التماثل فيه بل الوجه فيه أن جسد مال الربا ورده هو ما لم يخرج عن المأثله (قوله لأن التقديرين جنس  
 واحد) وهذا كان للفاشي أن ينقض الدين بأحدهما بديل الآخر من غير رضا المالك وبضم أحدهما إلى  
 الآخر في الزكاة وليس للطالب أن يمنع من قبض أحدهما بديل الآخر بل يجر عليه أفاده الشافعي (قوله  
 في قطع به) لأنه ليس باستيفاء وانما هو استبدال ولا يتم إلا بالتراضي ولم يوجد بحر (قوله أو قضاء) يعني أن دواء  
 هذه تدفع عنه الحد وان لم يكن له الاقتصاص به عندنا (قوله وأطلق الشافعي) رضى الله تعالى عنه أى وسع في أخذ  
 خلاف الجنس أى غيثنه لا قطع فيه قال في المنع وفيه أى في الجنبى أن ابن أبي ليلى والشافعي رضى الله تعالى  
 عنهم ما يطلقان أخذ خلاف جنس حقه للمجانسة في المالية وما قالاه هو الاوسع ويجوز الأخذ به وان لم يكن مذهبنا  
 فان الإنسان يعذر في العمل به عند الضرورة اه (قوله المديون) قد به لأنه لو لم يكن مد يونا لا يقطع السيد به  
 لأن حق الأخذ به (قوله ولو سرق من غريم ابنه الصغير) أى لا يقطع لأن حق التملك في مال الابن وظاهر  
 إطلاقه بيم ما إذا لم يكن الابن متصرفا في مال الصغير استباره أو كان رقيقا ومثل الابن البنت فلو قال من  
 غريم ولده كان أولى (قوله كسرقة شئ قطع فيه ولم يتغير) لأن القطع واجب سقوط عصمة المحل وبالذات  
 المالك وان عادت حقيقة العصمة لكن بقيت شبهة السقوط لان اتحاد الملك والمحل وقيام الواجب وهو القطع حوى  
 وفيه اشارة الى انه لو سرق هذا المال مع شئ آخر قطع ههنا شافعي فان قيل حد الزنا يتكرر بتكرار الفعل في محصل  
 واحد فيجب ان يكون حد السرقة كذلك فذا حد الزنا يجب باعتبار المتوفى من منافع البضع والمتوفى  
 في الزنا الذي غير المتوفى في الاول أما حد السرقة في اعتبار العين وهي لا تختلف حتى لو اخذت بأن تغيرت  
 وجب القطع أبو السعود عن الزيلعي (قوله اما لو تبدل العين) كالمسروق غير لا يقطع فيه فرد ثم نسج فعاد فسرقه  
 فانه يقطع وعلى هذا المصنف والقطن والكتان وكل عين أحدث المالك فيه صنعة بعد القطع لو أحدثها الفاسد  
 يقطع به حق المالك منع (قوله والسبب كالبيع) أى كما إذا باعه المسروق منه بعد القطع ثم اشتراه فسرقة لأن  
 تبدل السبب كبديل العين لعصمة المتبدل أفاده المصنف قال في البحر وينبغي أن يكون حكم ما إذا باعه المالك  
 فسرقه من المشتري وجوب القطع بالاولى اه ولو باعه المالك من المسارق ثم سرقه منه قطع عند مشايخ  
 بخاري وقال مشايخ العسرا لا يقطع حوى عن الفتح (قوله على ما في الجنبى) وذلك الشئ أنه لا يقطع عنده  
 مشايخ العراق منع (قوله لا يرضع) متعلق بقوله محرم فقط لأن الرجم لا يكون الانسبا وأما المحرم فقد يكون  
 من الرضاع فأخرجه فكانه حال محرم نسبي حوى (قوله فقط كلام الزيلعي) حيث قال وقوله لا يرضع  
 لا حاجة الى اخرجه لأنه لم يدخل في الرجم المحرم ورده في البحر بأن هذا ما من منه أنه متعلق بالرحم وليس كذلك  
 بل متعلق بالمحرم فقط اه (قوله ولو المسروق مال غيره) لأن يسه ليس يجر في حقه مطلقا فقوله المشايخ  
 بعد وعده أى الحرز يرجع الى هذا (قوله بخلاف ما إذا سرق من بيت غيره) فانه يقطع باعتبار المحرم (قوله  
 اعتبار الخ فيه) لم ونشره مؤثر قال في البحر وينبغي أن لا يقطع في الولاد لما ذكرنا من المشايخ في كل علم  
 القطع في الولاد للشبهة لا لعدم الحرز في المحارم لعدم الحرز اه (قوله صوابه مرضعه بلاتاه) ذكره مشايخنا  
 ما دامت ملقمة تديم الصفة فهي مرضع بلاتاه فاذا وضعت فهي مرضعة بناء والمراد الثاني فلو قيل المتأخر  
 محله وفي القاموس وأرضعت المرأة فهي مرضع لها ولدت مرضعه فان وصفتها بمرضع الحول قلت مرضعة بل لا يقطع  
 التأخر في محله على كلامه أيضا (قوله لا يرضع) أى من اعتبار الحرز وعن أبي يوسف لا يقطع لأن له أن يستحل عليها من  
 غير اعتدال ولا وضعت منع (قوله ولا بسرقة من زوجته) ولوم من وجهه كالمعتقة ولوم من ثلاث فلا يقطع كالسرقة

(ومثل دينه ولو) دينه (مفرد) لا أولاد  
 عليه) أو أجود لصيرورته شريكًا (إذا كان  
 من جنسه ولو حكمًا) بأن كان له درهم  
 فسرق ذنابا ورده كسبه هو الأصح لأن  
 التقديرين جنس واحد حكمًا بخلاف المرس  
 ومنه المالى فيقطع به ما لم يقل أخذته رهنا  
 أو قضاء وأطلق الشافعي أخذ خلاف  
 الجنس للمجانسة في المالية قال في الجنبى وهو  
 أو وسع فيه عمل به عند الضرورة (بخلاف  
 سرقته من) غريم (أبيه أو) غريم (ولده  
 الكبير) وغيره مكاتبه أو غريم عبده المأثور  
 المديون) فانه يقطع لأن حق الأخذ لغيره  
 (ولو سرق من غريم ابنه الصغير) لا يقطع  
 شئ قطع فيه ولم يتغير) اما لو تبدل العين  
 والسبب كالببيع قطع على ما في الجنبى  
 (أو من ذى رحم محرم لا يرضع) فانه  
 محرم به بمرضع رضاعا عيني فقط كلام  
 فانه وحدهم نسبه بالمرضع رضاعا عيني أى غير  
 الزيلعي (ولو) المسروق (مال غيره) أى غير  
 ذى الرحم (بخلاف ما إذا سرق من بيت غيره)  
 فانه يقطع باعتبار الحرز وعدمه (وبخلاف  
 مرضعته) صوابه مرضعه بلاتاه ابن كمال  
 (مطلقا) صوابه سرق من بيتها أو بيت غيرها  
 فانه يقطع لا يرضع) لا بسرقة (من زوجته)

في منه في العدة أما إذا تحققت السرقة بعد العدة قطع (قوله وار تزوجها بعد القضاء) أي بالقطع في باب  
 السرقة يكتفي بالزوجية في حال من الأحوال وقال أبو يوسف يقطع أما إذا تزوجها قبل القضاء فلا قطع اتفاقاً  
 (قوله من حرز خاص له) الأولى حذف له ليم الحرز الخاص لها وقد عمه في البحر وأطلقه في الملتقى (قوله  
 أو عرسه) أي عرس سبده منغ وأما عرس العبد نفسه فهي زوجته وقد علم الحكم فيه قرياً (قوله للأذن  
 بالدخول عادة) فأختل الحرز كذا في الدر المنثور في البحر والعبد في هذا الملق بولا حتى لا يقطع في سرقة  
 لا يقطع فيها المولى كسرقة من أقارب المولى وغيرهم لأنه مأذون له بالدخول عادة في بيت هؤلاء لقائمة  
 المصالح اه (قوله ومن مكانه) لأنه قن مابق عليه درهم بجره مثله المأذون (قوله وخشنة وصهره) قال في البحر  
 الاصهار كل ذي رحم محرّم من امرأته والاختنان زوج كل ذي رحم محرّم منه اه وفي الحلبي حواشي المرأة  
 كل ذي رحم من زوجها اه وقال صاحبان يقطع في الخنز والصهر وقوله أصح كذا في الملتقى وشرحه قال  
 في البحر ومحل الاختلاف ما إذا لم يجهدهما منزل واحد أما إذا جعدهما منزل واحد فلا قطع اتفاقاً (قوله  
 وإن لم يكن له حق فيه) لأنه إذا كان له فيه حق فهو المال المشترك وقد تقدم حكمه أفاده صاحب البحر  
 فالوافي وقوله وإن لم يكن الخ لئلا (قوله غايه بحثنا) هو البحث الثاني وقد بحث أولاً بالقطع حيث لم يكن له حق فيه  
 وعبارته ملخصاً فلا قطع بسرقة حيث كان على صورته ولم يتغير (قوله في وقت جرت العادة بدخوله)  
 ولولا الاختيار وضع الحامي أن أمر بالحفظ قهراً (قوله وكذا حواشيت التجار) أي أنها في حكم الحام  
 فلا يقطع بسرقة في وقت جرت العادة بدخولها ولولا الاختلاف لالحرز ويقطع في غيره لأنه ثابت لا حراز  
 الأموال أفاده القهستاني والمصنف (قوله ويثبت أذن في دخوله) فلا قطع بالسرقة منه في الوقت المأذون  
 بالدخول فيه (قوله ينبغي أن يقطع) البحث اصحاب البحر وتبعه من بعده (قوله واعلم الخ) قال في البحر أطلقه  
 أي أطلق ذكر السرقة من الحام فمثل ما إذا سرق من الحام وصاحبه عنده أو المسروق تحته بخلاف ما إذا سرق  
 من المسجد وصاحبه عنده فإنه يقطع والفرق على الظاهر أن الحام يبنى للأحرار فكان حرز أي بنفسه فلا يعتبر  
 الحافظ كالبيت بخلاف المسجد فإنه مابنى لأحرار الأموال فلم يكن محرزاً بالمكان فيعتبر الحافظ كالطريق  
 والمصرا اه (قوله وكل ما كان حرزاً النوع الخ) الحرز لغة الموضع المحمي يقال أحرزه إذا جعله في الحرز  
 وفي الشرع ما يحفظ فيه المال عادة منع وفي الهندية الحرز على ضربين حرز زاعي فيه كالبيوت والدور ويسمى هذا  
 حرزاً بالمكان وكذلك الفساطيط والحوائط والخيم كل هذه الأشياء تكون حرزاً بالمكان وإن لم يكن فيها حافظ  
 سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أو لا باب له لأن البناء يقصده الأحرار لأنه لا يجب القطع إلا بالأخراج  
 بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب القطع فيه بمجرد الأخذ وحرز الحافظ كان جلس في الطريق أو في الصحراء  
 أو في المسجد وعنده متاعه فهو محرز به هذا إذا كان الحافظ قريباً منه أما إذا كان بعيداً فليس يحافظ  
 وحده القريب أن يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظاً أو نائماً والمتاع تحته أو عنده  
 هو الصحيح كذا في السراج (قوله والأول هو المذهب) ذكره مع تصريح المصنف به من أجل نسبته إلى المجبي  
 (قوله لكن جزم القهستاني) حيث قال وكل ما كان حرزاً النوع فهو حرز لجميع الأنواع على المذهب هذا قول  
 بعضهم والمعتد خلافه ويترتب على ذلك ما إذا سرق جوهرة من أصابعه من الأول يقطع وعلى الثاني لا يقطع  
 وهو الصحيح لأنه ليس حرزاً للجواهر كذا في بعض الهوامش (قوله فتنبه) أشار به إلى أنه وإن سرق ما قولان  
 صحيحان (قوله هو من يسرق الدراهم بين أصابعه) قال صاحب البحر وعنده القفاف هو الذي يعطى الدراهم  
 لينظر إليها فيأخذ منها ما يحل له (قوله لفلان) بالتحريك الملق وهو ما يلق به الباب كما لفلان قاموس  
 (قوله إذا فتنها) وجه عدم القطع حيث أنه بالفتح مجاهر لا تخفى بشرط القطع الخفية حموى وقيد بالفتح  
 نهراً لأنه إذا فتن لا قطع مطلقاً (قوله وهو لا يعلم به) فلو علم به فهو مجاهر (قوله قطع) لأنه ظن الخفية إذ لو علم  
 بأحد دفعه لما فتنه غالباً (قوله لو سرق من السطح) بشرط الدخول فيه وفي البحر عن الطهيري وإذا سرق  
 فوق السطح على حائط في السكة لا يقطع وكذا لو سرق فوق السطح على السكة وإن بسط على الحائط إلى الدار  
 أو على الخصر إلى السطح قطع اه (قوله ورب المتاع عنده) المراد به الحافظ ما كان أو لا مسكين وأطلق  
 في كونه عنده فمثل ما إذا كان تحت رأسه أو تحت جنبه أو بين يديه حالة النوم وهو قول بعض المشايخ واليه

وان تزوجها بعد القضاء جوهرة (وزوجها  
 ولو كان) المسروق (من حرز خاص له) لا  
 (عبد من سبده أو عرسه أو زوج سبده)  
 للأذن بالدخول عادة (و) لا (من مكانه  
 وخشنة وصهره ومن فتنه) وإن لم يكن له حق  
 فيه لأنه مباح الأصل فصارت شبهة غايه  
 (وحام) في وقت جرت العادة بدخوله وكذا  
 (سواء كانت التجار والحانات مجتبي وبنت  
 أذن في دخوله) ولو أذن لنفسه وصين فدخل  
 غيرهم وسرق فيجب أن يقطع واعلم أنه لا يجب  
 الحرز بالحفاظ مع وجود الحرز بالمكان لأنه  
 أقوى فلا يعتبر الحافظ في الحام لأنه حرز  
 ويثبت في المسجد لأنه ليس بجوهرة يفتي ثماني  
 (و) لا يقطع قفاف (هو من يسرق الدراهم  
 بين أصابعه) (وفشاش) بالقاء هو من يبي  
 لفلان الباب ما يقصده (إذا فتن) حائناً أو باب  
 دار (نم) أو خلا البيت من أحد (قوله فيه  
 أحد وهو لا يعلم به قطع ثماني) ويقطع لو سرق  
 من السطح (نصاباً) لأنه حرز نمرح وهبانية  
 (أو من المسجد) (أراد به كل مكان ليس بحرز  
 ثم الطريق والصحراء) (ورب المتاع عنده)

مال السر خفي وصحبه في المجتبى لأن النائم بعد ما قضاها وعلى هذا لا يضمن المودع والمستعير عيشه لأنه ليس  
بتضييع وأشار بقوله عندنا إلى أن المتاع لو كان نائما هو عليه لا يقطع فلو سرق من رجل نوبا عليه أو ردا  
أو قلنسوة أو منقطة أو سرق من امرأة سلبا عليها لم يقطع وكذا إذا سرق من رجل نائم عليه ملاءة وهو لا يسها  
لم يقطع وقيل يقطع كالمرسوع هذه بجر عن المجتبى لأنه مع اللبس لا يقطع كون قاصد اللص حفظ أفاده أبو السعود  
واستظهر الجوى في شرحه القطع (قوله أي بحيث يراه) أشار به إلى أن المراد بالعندية القرب الذي يرى فيه المتاع  
(قوله ولو لم يصب يوت الدار) أي الذي لم يصفه فيه (قوله لا اختلال الحرز) لأن الدار مع جميع بيوتها حرز  
واحد فبالاخذ في الدار اختلال الحرز في جميع بيوتها بجر (قوله ولم يخرج من الدار) أي الصغيرة أما الكبيرة  
ذات الجرات فتستأق قريبا وقيد بالدار لأن الحرز بالحفاظ يقطع فيه كما أن حفظ الواليد المالك بجر إذا أخذ جوى  
(قوله لشبهة عدم الأخذ) لأن الدار كلها حرز واحد فلا بد من الإخراج منها وما فيها في باب وبها معنى فتتمكن  
شبهة عدم الأخذ بجر وهل يضمن الظاهر لما ذكر من مسئلة الغصب ويجوز (قوله له أفاده الغصب) فيجب  
الضمان على القاصب بجر إذا أخذ وان لم يخرج من الدار وهو الصحيح لأنه يجب مع الشئ لقضاء (قوله لا اختلال  
جدا) المراد بها الدار التي فيها منازل وكل منزل مكان يستغنى به أهله عن الاتماع ببعضه أي وسع في الأخذ  
اتماع السكة وانما قطع لأن كل مة مصورة باعتبارها كنها حرز على حدة بجر (قوله أنه رضى الله تعالى  
مقصورة على غيره وأخذ بسرعة يقال أغار القوس والنعلب في العدو إذا أسرع بجر أو موان لم يكن مذهبا  
قراحتين بجر) كانت الدار كبيرة لأنها بمنزلة المحلة بخلاف ما إذا كانت صغيرة فلا يقطع السلب عليه  
واحد إنسان بعدد في العمل أو لا المأدود له بالدخول فيها إذا سرق من بعض مقاصيرها أو من الأبن وبها  
العمى وقوله من بعض فاعل أغار أو ل في الحجرة للبسر (قوله فدخل) قيد بالدخول (قوله قال من  
بنفسه بل أدخل يده وأخذ شيئا لا يقطع خلافا لابي يوسف (قوله أو ألقى) أي ألقاه بحيث سقط السر إلى  
لا يراه فلا قطع وان أخذه بعد لأنه جعل مستهلكا على هذه الصفة قبل خروجه بدليل وجوبه (قوله  
في الشرح جوى (قوله ثم أخذه) انما عطف بم الدالة على التراخي إشارة إلى أنه لا يشترط للحدود صراحة جوى  
فورا لاقاء ولو عطف بالقار بما لو هم اشتراط الفورية أبو السعود (قوله لأن الرمي حيلة يعتادها  
انطرح مع المتاع أو ليستترغ للقتال أو لاضرار جوى (قوله فاعتبر الكل فعلا واحدا) المراد بالكل القب  
والدخول والالقاء والأخذ وقال زفرية قطع (قوله فهو مضيع لاسارق) أي فيجب الضمان لا القطع (قوله  
فساقه) قيد بالسوق لأنه لو لم يسهه وخرج بنفسه لم يقطع لأن الداية اختيارا إنما يفسد اختيارا بما لا يحل  
والسوق لا يقطع نسبة الفعل إليها بجر (قوله أو علق وسنه الخ) قال في البحر والمراد أي بالسوق أن يكون  
متنبها في إخراجها فتعمل ما إذا علقه في عنق كلب وزجره ولو خرج بغير زجر لا يقطع اه (قوله لم تر) أي من أن  
الإخراج مضاف إليه (قوله لأنه أخرجه بسببه) أي لأن الماء أخرجه بسبب الإلقاء (قوله لما ذكرنا) لاحاجة إليه  
لذكره على كل مسئلة (قوله على الأخير) وهو ما إذا أخرجه الماء بقوة نفسه (قوله ما قالوا لعلقه على طائر الخ)  
فإن هذا الفرع كالموضع في الماء فأخرجه الماء بقوة نفسه (قوله وان نقب ثم ناوله آخر من خارج) أي فلا قطع  
عليه ما لأن الأول لم يوجد منه الإخراج لا اعتراض بدمعة على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هتك  
الحرز فلم تتم السرقة من كل واحد من قوله ثم ناوله آخره ثم ما إذا أدخل الخارج يده فتناولها من يد  
الداخل على ظاهر المذهب أفاده المصنف (قوله وأدخل يده في بيت) قيد بالبيت لأنه لو أدخل يده في الجوالق  
أو الصندوق قطع لعدم إمكان دخوله فيها جوى وهذا يفسد القطع بالسرقة من خزان الجامع الأزهر لوجود  
السرقة من الحرز بالمكان الذي هو الخزانة ولو سرقها بجملتها فلا قطع كذا ذكره شيخنا ووجهه أن ما في الخزانة  
محرز بها أما الخزانة نفسها فهي غير محرزة واعلم أن تخصيص المصنف بالسلب بالذكر في قوله لو أدخل يده  
في الجوالق أو الصندوق جرى على العادة فإنه لو أدخل شيئا في الصندوق بحيث يعلق به متاع ويخرج بشئ  
أن يقطع أبو السعود جوى (قوله أو طرصة) قال العلامة الشافعي في الحاشية الطرصة الشق ومنه الطرار  
والدمرة الهيمان والمراد من الصرة نفس الكم المشدود فيه الدراهم كما كى بقى أن يقال الماذا لم تكن الصرة كالجل  
فانه إذا شتمه قطع إلا أن يقال إن الحل حرز بنفسه أما الصرة فخرزها الكم وهي محرزة (قوله فلو داخله الخ)

أي بحيث يراه (ولو) الحافظ (ناثما) في الأصح  
(لا) يقطع (لو سرق ضيف عن إضافة)  
ولو لم يصب يوت الدار (ومن صندوق  
مقفول لا اختلال الحرز) أو سرق شيئا ولم  
يخرج من الدار (لشبهة عدم الأخذ بخلاف  
يخرج من الدار) وان أخرجه من حجرة الدار  
الغصب (وان أخرجه من (أو أغار من أهل  
المتعة جسد إلى صحتها) لأن كل حجرة حرز  
الحجرة على حدة (أو ألقى) كذا رأيت في نسخ  
(أو نقب فدخل أو ألقى) كذا رأيت في نسخ  
التم والنسج بأو وصوابه بالو وكما في الكثر  
(شباب في الطريق) يبلغ نصيبا من أخذه  
قطع لأن الرمي حيلة يعتادها السارق  
فاعتبر الكل فعلا واحدا ولو لم يأخذ  
أو أخذه غيره فهو مضيع لاسارق (أو علق وسنه  
على دابة فساقه وأخرجه) أو علق وسنه  
في عنق كلب وزجره لأن سببه بضاف السارق  
(أو ألقاه في الماء فأخرجه بجره) قوة جرمه  
لما تر (أو لا بجره بكنه بل) أخرجه (قوة جرمه  
على الأصح) لأنه أخرجه بسببه زباني  
(قطع) في الأكل لما ذكرنا (أو طرصة  
على الأخير ما قالوا لعلقه على طائر فطمار  
إلى منزل السارق لم يقطع فلماذا علقه أعلم  
جرم الحدادي وغيره بدم القطع (وان)  
نقب ثم ناوله آخر من خارج) الأص الطريف  
يده في بيت وأخذ وبسبب الأخذ لم يقطع  
ولو وضعه في القب ثم خرج وأخذ لم يقطع  
في الصحيح (قوله أو طر) أي شق (صرة  
خارجة من) نفس (الكم)  
وفي الحل بعكسه



اعلم أن مرقعة ما في الحكم رابعة لأن الصرة إنما تكون بباطن الحكم وظاهره وعي كل حال إنما تكون السرقة  
بالطز أو الحبل ففي اثنين يقطع انما فاما اذا طرأ هو في داخل الحكم أو حبل يباطها الخارج فتناول الدراهم من  
الداخل وفي اثنين خلاف أبي يوسف وهما ~~عكس~~ ما ذكرنا فابن يوسف يقول يقطع الطزارة قطعاً قوله بفتح  
القاف) الصواب بكسر القاف كما ذكره المؤلف في شرح الماتن وهي بهذا الضبط في الطلبة كما في الجوى وكذا  
في المنع وغيره وفي القاء وس قمار الابل قطرا وقطرها وأقطرها قرب بعضها الى بعض على نسق وجاءت الابل  
قطاراً بالكسر أى مطورة اه (قوله لأن السائق الخ) التعليل على النشر المشوش فقوله لأن السائق والقائد  
راجع الى قوله أو من قطار وقوله والراعي راجع الى قوله أو مرقى (قوله لم يقصد واللحظ) بل السائق أو القائد  
يقصد قطع المسافة ونقل الامتعة حتى لو كان يمر يحفظها يقطع اه منح أى والراعي انما يقصد له وم (قوله  
أوشق الحبل) انما قطع فيه لأن صاحب المال اعتمد الجوارق فكان ما تكال العرز يجر (قوله أو سرق جوارق القاضم  
الجليم) قال في المغرب الجوارق بالفتح جمع جوارق بالضم والجوارق بزيادة الياء تناسخ اه وهو اسم أجمعي معرب  
لأن الجليم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة عربية البتة كما في شرح ابن الجلي جوى وفي حاشية العلامة فوج  
عن القاء وس الجوارق ~~بكسر~~ الجليم واللام وبضم الجليم وفتح اللام وكسرهما انما معروف وجهه جوارق  
وجوارق وجوارق وذ كر عن الصراح جمع على جوارق أيضاً (قوله ورده يحفظه) هذا قيد في الجوارق لأن  
الجوارق غير محرز فاعتبر الحفظ وان كان مافيه محرزاً ففي شقة وأخذ مافيه يقطع سواء كان معه من يحفظه أم لا  
لاخذ من الحرز في أخذه بقامه لا قطع الآن يكون معه من يحفظه أبو السعود (قوله وأدخل يده) قد سبق  
أن ذكرنا اتفاقاً (قوله في صندوق غيره) جمعه صناديق ~~عكس~~ صناديق وهو مفعول ففتح الصاد على جوى  
المصباح ونقل عن المفتاح أنه بالفتح ولا يقال بضم أوله اه وبين التقلين تناسق وكتب اللغة أولى بالاتباع (قوله  
أو في جيبه) في المباح جيب القميص بالفتح ماعلى النحر والجمع أجياب وجيوب وظاهر أن هذا  
في كلام المصنف فإن المراد بالجب ما يشق بجانب الثوب ليحفظ فيه الدراهم ويظهر هذا لانهم يثبتون  
ما يوضع فيه الدراهم من اثياب عربي أو عرقى جوى والاخذ من العمامة كالأخذ من الجيب شخشاقت  
ويضي أن يكون الاخذ من الخزام كذلك أبو السعود (قوله لم يقطع) اهدم احرازه يجر (قوله مرفوعاً) الظاهر أن  
المراد كونه مرفوعاً في غيره حتى ~~يكس~~ كون محرزاً (قوله قطع) لانه محرز (قوله لم يقطع) نظر المباشرة أخذه وما يبق  
لم يباشرة أخذه (قوله فقط) ولا عبرة للعمال جوى (قوله لكونه اقراراً بالسرقة) فيه أنه تجوز اضافته اذا كان عاملاً  
أيضاً (قوله لكونه عدة) هذا يفي التعليل الآتي في مسئلة الفضل وهو الشك في الحال والاعتقال على أن العدة  
لا تظهر عند تحقق السرقة في الثوب كما أنه لا يظهر الشك اذا كان زينة ولا بالعمل (قوله معناه أنه يقتله)  
فاعمال امم القائل دل على أنه لم يرد به المضي لانه لا يعمل اذا كان معناه الاعلى قول الكسائي وهشام وأورد  
شارح النظم أنه لا يضاف الى المفعول الظاهر اذا كان بمعنى المضي وان لم يجز الجمهور ومنع هذا الجواب  
وأجاب بأنه لما أضيف الى المفعول الظاهر كان استعماله بمعنى المضي وان لم يجز الجمهور ومنع هذا الجواب  
لا يقاوم الدوال (قوله لا يفرقون) أى بين النصب والاضافة (قوله وفيه بعد) محل وجهه أنه على هذا الاعتبار  
يلزم اعتبار شبهة الشبهة لأن عدم الإيجاب على العالم للشبهة الناشئة من الشك فلما اعتبرنا ذلك من الجاهل لكان  
عدم القطع فيه لكونه شبهة في النطق به ويجوز (قوله وهذا ان عاد) رأيت بخط الجوى عن السراجية ما نصه  
اذا سرق ثلثاً واربعةً بالامام أن يقتله سياسة لسعيه في الارض بالفساد اه قال فاقع من حكاه زماناً من قتله  
أول مرة فزاعين أن ذلك سياسة جور وظلم وجهل والسياسة الشرعية عبارة عن شرع مغاظة (قوله فليس من  
السياسة في شيء) أى في وجهه من الوجوه (قوله يفهم) من الافهام وقد تقدم أن القاضي له الحكم ~~عكس~~ غير من  
السياسة والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب كيفية القطع وإثباته)

لما كان القطع حكماً السرقة من الحرز ذكره عنه لان حكم الشيء بعينه يجر (قوله لم يقطع بين السارق) أما القطع  
قبيل النص وأما بين قلعة امة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فاقطعوا أيمانهم اوهي مشهورة فتبداطلاق النص  
فهذا من تقييد المطلق لامن بيان الجهد ل لان الصحيح أنه لا اجمال في الاية وقد قطع عليه الهبة والسياسة

(أو سرق) من مرقى أو (من قطار) بفتح  
القاف (الابل) على نسق واحد (بغير أو جلا  
عليه) لا يقطع لأن السائق والقائد والراعي  
لم يقصدوا للحفظ (وان) كان معها حافظاً أو  
شق الحبل فسرق منه أو سرق جوارقاً بضم  
الجليم (فيه) تناسخ ورده يحفظه أو ناسخ عليه  
أو بقره (أو أدخل يده في صندوق غيره أو)  
في جيبه أو وكه فأنخذ المال قطعاً في الحبل  
والاصل ان الحرز ان يمكن دخوله فهو حكر  
بدخله والا بدخال اليد فيه والا يخدمه  
وهو فرع سرق فسطاط آخر قطع فتح اخرج  
طوقاً وفي فسطاط آخر قطع فتخرج  
من حرز شاة لا تبلغ فصا باقية بها أخرى  
لم يقطع سرق ما لا من حرز فدخل آخر وحل  
السارق بامعه قطع الممول فقط سراج (قال  
أبو السارق هذا الثوب قطع ان أضاف) لكونه  
اقراراً بالسرقة (وان ثوبه) ونصب الثوب  
لا يقطع له ~~عكس~~ كونه عدة لا اقراراً  
بسرقة (قوله) هذا قائل زيد معناه أنه قتله  
واذا قتل قاتل زيد معناه أنه يقتله والمضارع  
يقتل الحال والاستقبال فلا يقطع  
بالشك قلت وفي شرح الوهبانية نبني الرق  
بين العالم والجاهل لأن العوام لا يفرقون  
الآن يقال يجعل شبهة لدره الحقة وفيه بعد  
(لا امام قتل السارق سياسة) لسعيه  
في الارض بالفساد درر وهذا ان عادوا ما  
قتله ابتداء فليس من السياسة في شيء ثم قلت  
وقد قد مناعه من معزى البحر في باب افوط  
الموجب الجعد أن التقييد بالامام يفهم أنه  
ليس للقاضي الحكم ~~عكس~~ بالسياسة فليحفظ  
والله أعلم  
(باب كيفية القطع وإثباته)  
(قوله لم يقطع بين السارق)

والصعبة رضى الله تعالى عنهم العيين صغ (قوله من زنده) بفتح الزاي وسكون النون الرسغ قهستانى وهما  
 زندان الكوع والكوع فالكوع طرف الزند الذى يلى الابهام والكوع طرف الزند الذى يلى الخنصر  
 وخصه لانه المتوارث حوى وهو حجة على من قال بقطع الاصابع فقط وعلى الخوارج فى قولهم تقطع  
 من المتكعب أبو السعود عن البدر العيني (قوله هو مفصل الرسغ) الاضافة بيانية قال فى النهر من مفصل  
 الزند وهو الرسغ اه حلي (قوله ونحسم) لو أخره لم يكن قيدا فى قوله ورجله أيضا لكان أولى حوى  
 ونحسم اليكى بجديدة محجمة ثلاثا يسيل دمه سكون وقيل هو أن تجعل يد السارق بعد التقطع فى الدهن الذى  
 أغلى لينة قطع الدم ودليله ما روى الخاكم من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام  
 أتى بسارق سرق ثمنه فقال صلى الله عليه وسلم ما أخاله سرق فقال السارق بلى يا رسول الله فقال اذهبوا به  
 فاقطعوه ثم أحسوه ثم اتنوفى به فقطع ثم حسم ثم أتى به فقال تب الى الله تعالى فقال تب الى الله قال تاب الله  
 عليك شلى عن الكمال (قوله وجوبا) لانه لم يحسم يؤذى الى التلف وأما تعليق يد فى عنقه فخطئ للامام كمال  
 (قوله الا فى حر) وبردشدين زاد فى المفشاح والافى حال المرض قال وجهوله الحكم غافلون عن هذا الحكم اه  
 وقيد فى البيانية بالمرض الشديد فقال لانه لا يجزئ عند شدة المرض أخاده الحوى (قوله فلا يقطع) انما ذكره ليفيد  
 أن الاستئناس من قوله تقطع لا من قوله تحسم وان قرب ذكره (قوله لا متلف) أى وقطعه فى أحد الحالتين متلف  
 (قوله كاجر جنداد) أى مقيم الحد وهو القطع هنا (قوله وكافة حسم) كمن وقود وأجرة انا بلى فيه الزنت  
 واحد (سارق) محل هذه الكلمة عقب قوله على المتمرد قال فى شرح الوهبانية قيل أجرة الشخص أى المحضر  
 العيني فى بيت المال وقيل على المتمرد كالبسارق اذا قطعت يده فاجرة الحداد والدهن الذى تحسم به العروق  
 سارق لانه المتسبب اه حلي (قوله من الكعب) عند أكثر أهل العلم نهر وهو أنور عن عمر وقال أبو نؤير  
 وآلروافض تقطع من نصف القدم من معقد الشرا لانه عينا كان يفعل كذلك ويدعه عقب عيشى عليها  
 أبو السعود عن البحر (قوله وعزرا أيضا) يعنى به زوال الضرب قبل حسمه فى الذائفة والرابعة حوى وأما بقوله  
 أيضا أن الحبس من جلة التعزير وهو معلوم مما تقدم فى بابيه (قوله حتى يوب) مدة التوبة منقوضة الى رأى  
 الامام وقيل عمدة الى أن يظهر سيما الصالحين فى وجهه وقيل يحبس سنة وقيل الى أن يموت قهستانى  
 (قوله وما روى الخ) قال الطحاوى تتبعنا هذه الآثار فلم نجد لى منها أصلا (قوله جل على السياسة)  
 استشكل أن السياسة حكم لم يرد به الشرع فكان الظاهر الاقتصار على النسخ اه قلت قولهم لا دخل للقاضى  
 ولا للمفتى فيه ما يشير الى ذلك لكن يعكس عليه قولهم انما شرع مغلط أبو السعود (قوله وابهامه اليسرى) قيد  
 بالابهام لانه لو كان المقطوع اصبع غير الابهام أو شل فانه يقطع لان فوته لا يوجب خلافا فى البطش ظاهرا  
 وقيد باليد اليسرى لانها لو كانت اليمنى شل أو ناقصة الاصابع يقطع فى ظاهر الرواية لان المستحق بالنقص قطع  
 اليمن واستيفاء الناقص عند تعذر الكامل جائز مخ (قوله منها) أى من اليسرى أى من اليد اليسرى فالضرب  
 راجع الى اليسرى لانه فى الاول (قوله أو رجله اليمنى مقطوعة) قيد بقطع الرجل اليمنى بقامها لانه لو كانت  
 رجله اليمنى مقطوعة الاصابع فان كان يستطيع القيام والمشى عليها قطعت يده وان كان لا يستطيع القيام  
 والمشى عليها لم تقطع يده كذا فى البحر (قوله لم يقطع) أى لم يقطع شئ من يديه ورجليه أما اليد اليسرى والرجل  
 اليمنى فلا نهما يستأجلا للقطع عندنا وأما اليد اليمنى فلا لان اليسرى اذا كانت شل لم تفت جنس منفعة  
 اليدين وهو البطش وذلك أهلا وان كانت الرجل اليمنى هى الشل لم تفت اليد والرجل من جانب وهو أهلا  
 أيضا اه حلي (قوله ولو عهد فى الصحيح) هو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال لا شئ عليه فى الخطأ  
 ويضمن فى العمد وقال زفر يضمن فى الخطأ أيضا وهو القياس والمراد هو الخطأ فى الاجتهاد ما رأى جل الآية  
 على قطع اليسرى وأما الخطأ فى معرفة اليمن واليسار فانه لا يجعل عنوا وقيل يجعل عذرا أيضا بجرم مع زيادة  
 والقبيل الثانى هو الصحيح نهر والدلائل للجمع مستوفاة فى المطولات (قوله اذا أمر بخلافه) قيد بقوله بخلافه  
 لان الحاكم لو أطاق وقال اقطع يده ولم يعين اليمنى فلا ضمان على القاطع اتفاقا لعدم مخالفة اذا لم تطلق عليها  
 وكذا لو أخرج السارق يده فقال هذه يمينى لانه فعله بأمره ونهى الضمان لا ينافى التعزير فبعض ما ذكره عدا  
 ثم قيل ان هذا القطع يقع حد فلا ضمان على السارق لو استهلك العين لان القطع والضمان لا يجتمعان وقيل

من زنده) هو مفصل الرسغ (ونحسم) وجوبا  
 وهذا الشافعى ندبا ففتح (الا فى حر) ورد  
 شديدين) فلا يقطع لان الحد زاجر لا ينافى  
 شديدين) فلا يقطع لان الحد زاجر لا ينافى  
 ويجبى لتوسط الامر (وعن زنده وموتيه)  
 كاجر جنداد وكافة حسم (على السارق)  
 كاجر جنداد وكافة حسم (على السارق)  
 عندنا لتسببه بخلاف أجرة الحد شرح وهبانية  
 فى بيت المال وقيل على المتمرد كالبسارق  
 قلت وفى قضاء الخبانية هو الصحيح كمن  
 فى قضاء البزازية وقيل على المدعى وهو  
 فى قضاء السارق (ورجله اليسرى من  
 الاصم) الكعب ان عاقدان عاد) ثالثا (لا وحسب  
 الكعب ان عاقدان عاد) ثالثا (لا وحسب  
 وعزرا أيضا بالضرب (حتى يوب) أى تظهر  
 أمارات التوبة نخرج وهبانية وما روى بطش  
 فالشاور اربعان مع حمل على اليسرى  
 أو نبيح) كمن سرق واجامه اليسرى  
 مقطوعة أو شلاء أو اصبعان منها مقطوعة  
 سوى الابهام (أو رجله اليمنى مقطوعة  
 أو شلاء) لم يقطع لانه أهلا ليد اليسرى  
 اليسرى (ولا يضمن قاطع) اليد (اليسرى)  
 ولو عهد فى الصحيح نهر (اذا أمر بخلافه)







الهبة قال المصنف في الهبة ونتم بالقبض ١٥ فلما ملكه فيها قبل القبض وعبارة الامام محمد في الجامع الصغير  
 مطلقة عن قيد التسليم وانما قيد صاحب الهداية ونص الجامع محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل سرق  
 سرقة فتعاضى للفاضي بالقطع ثم وهب رب السرقة السرقة الى السارق قال يدرأ منه الحد ١٥ وفي الشلبي عن  
 الامام علاء الدين ما يفيد استراط التسليم فانه قال قال علماؤنا رضي الله تعالى عنهم السارق اذا ملك السرقة  
 بعد القضاء قبل الاستيفاء بالهبة وغيره من اسباب الملك لا يجوز استيفاءه بالقطع وقال زفر والشافعي يجوز ١٥  
 فقوله اذا ملك الخ يفسد التسليم في الهبة فانه لا ملك فيها بدونه والذي يفيد قوله الحد وتدرأ بالشبهة ان  
 يجوز الهبة اليه ولو جرد الشبهة (قوله او ادعى انه ملكه) أي بعدما ثبت عليه السرقة بالبينه أو بالاقرار  
 بجر (قوله للشبهة) أي وهي تتحقق بمجرد الدعوى بدليل حصص الرجوع بهد الاقرار (قوله او نقصت قيمته) قيد  
 بنقصان القيمة لا به قطع مع نقصان العين لانها مضمونة عليه فكميل النصاب بالدين جوى وصار كما لو كان  
 السارق استهلكه كله فانه يقطع به اقيامه اذا لم يمسقط ضمانه اذ الشلبي عن الكمال (قوله في بلدة  
 الخصومة) اشار الى انه لا يشرط عين البلدة التي سرق منها حتى اذا سرق ما قيمته نصاب في بلد اخر في بلدة  
 آخر القيمة فيه أقصر لم يقطع بجر (قوله بسرقة نصاب) المراد الجنس لانها لا يقطعها الا اذا بلغت سرقتها  
 نصابين (قوله ثم ادعى أحد هما شبهة) ولو بعد القضاء قبل الامضاء جوى (قوله لم يقطعها) لان الرجوع عامل  
 في حق الرابع ومؤثر للشبهة في حوالا آخر غير واعلم ان رجوعه وان صح بالنسبة لسقوط القطع عنه لا ينافي  
 لزوم ضمان المال أبو الهوداد (قوله قطع المقر) اعدم الشبهة بتكذيبه بجر (قوله قطع الحاضر الخ) قال في الجوهري  
 لان الغيبة تقع بثبوت السرقة على الغائب ففي معدوما والعدم لا يورث الشبهة ولا يعتبر بثبوت حدوث الشبهة  
 لانه شبهة الشبهة ويانه ان الغائب لو حضر وادعى كان شبهة للحاضر واحتمال دعوى الغائب شبهة الشبهة  
 فلا تعتبر ١٥ وهذا قول الامام الاخير وهو قوله ما و قول الاثمة الثلاثة شلبي عن الفخ وكان يقول أولا لا يجب  
 عليه القطع لان الغائب رعايته في الشبهة عند حضوره ١٥ جوى (قوله ولو أقر بعد) - واما كان ما أدونا أو محجورا  
 عليه بجر (قوله مكلف) احترازه عن الصغير فانه اذا أقرم فلا قطع غير انه ان كان ما أدونا أو محجورا الى الموقوف  
 منه ان كان قائما وان كان هالكاً ضمن وان كان محجورا فان صدقه المولى يرد المال الى الموقوف ضمه ان كان  
 قائما ولا ضمان عليه ان كان هالكاً ولا بعد العتق كذا في الفخ (قوله قطع) لان اقرار العبد على نفسه بالحدود  
 والقصاص صحيح من حيث انه ادعى ثم يعتدى الى المالبة بمصع من حيث انه مال ولانه لا تهمه في هذا الاقرار  
 لما يشق عليه من الاضرار وانه مقبول على الغير فقطع العبد بجر (قوله وترد السرقة) مصدر مراد به اسم  
 المفعول جوى (قوله لو فاعلة) ولو هالكه قطع ولا ضمان بجر (قوله بذلك) أي بالسرقة (قوله لا عند اقراره  
 بجر) أي بموجب حد ومنه الاقرار بالسرقة (قوله ولا غرم على السارق) التعبير بالغرم يفيد ان الموقوف غير  
 باق فلو كان قائما يؤمر بالرد فقول المصنف بعد ويرد العين تصريح بمفهوم قوله ولا غرم (قوله بهد ما قطعت  
 قيمته) ما صدر به أي بعد قطع قيمته فهو معنى الرواية الاخرى فان كان كلا الفظين واراد اقالا المرطاه  
 وان كان الوارد أحدهما فالأخر من الرواية بالمعنى وهي جائزة لا مارق (قوله ورواه الكمال الخ) ورواه أيضا بلفظ  
 لا يغرم صاحب سرقة اذا أقيم عليه مخ ولا فرق في عدم الضمان بين كونه غنيا وفقيرا وفصل الامام مالك  
 وأطلق الضمان الامام الشافعي رضي الله تعالى عنهم كذا استفاد من شرح العلامة مسكين وحاشيته لفسيد  
 وهذا الدليل القلبي وعمل دراية بأن وجوب الضمان يتأ في القطع لانه يتلذذ به اداء الضمان مستندا الى وقت  
 الاخذ فتبين أنه ورد على ملكه فينتي القطع والشئ الذي يؤدي الى انتفاء القطع شروع هو المنتى أفاده  
 الجوى (قوله لبقائها على هالكها) ولا يجل له الانتفاع بها ولو خاطها اقبصا لم يحل لبسه جوى (قوله  
 في الظاهر من الرواية) وروى الحسن عن الامام أنه يجب الضمان في الاستهلاك مخ (قوله لانه يفتى) الضمير  
 الى السارق وهو استدراك على صورة الاستهلاك فقط وعلاء الزيلعي بأنه ألتف ما لا يحظر بغير حق وعبر بالفتيا  
 ما أفاده أنه لا يحكم به (قوله وسواء كان الاستهلاك قبل القطع) لكنه انما يقطع في هذا اذا اختار المالك القطع  
 لا اذا اختار التحمين فلا يقطع لانه تضمن رجوعه عن دعوى السرقة الى دعوى المال بجر (قوله لو استهلكه  
 بغيره) عنه أو الموهوب له) وكذا غيرهما كما جنى كما يفيد اطلاق السراج فلا لا فرق بين الاجنبية وغيره

(أو ادعى انه ملكه) وان لم يبرهن للشبهة  
 (أو نقصت قيمته من النصاب) بنقصان السر  
 في بلدة الخصومة (لم يقطع) في المسائل  
 الرابع (أقر بسرقة نصاب ثم ادعى  
 أحد هما شبهة) مسقط للقطع (لم يقطعها)  
 قيد ما قرأه لانه لو أقر أنه سرق وفلان  
 قال كبر فلان قطع المقر قوله قتلت أنا وفلان  
 (قوله سرقة نصاب) أحدهما وشهد أي شهد  
 اثنان (على سرقة ما قطع الحاضر) لان شبهة  
 الشبهة لا تعتبر (ولو أقر بعد) مكلف (بسرقة  
 السرقة وترد السرقة الى الموقوف منه) لو فاعلة  
 قطع وترد السرقة الى الموقوف منه (لكن بشرط  
 ان يكونا قائما) خذافا لثاني  
 حاضرة مولا عند اقراره (ولا غرم على  
 السارق بهد ما قطعت قيمته) هذا لفظ  
 الحديث درر وغيره ورواه الكمال بهد قطع  
 قيمته (وترد العين لو فاعلة) وان باعها أو وهبها  
 لبقائها على ملك مالكها (ولا فرق) في عدم  
 الضمان (بين هالكها وبين واستهلكها  
 في الظاهر) من الرواية لكنه يفتى بأداء قيمتها  
 ديانة وسواء كان الاستهلاك المشتري  
 منه أو الموهوب له

كفي النهر وقد الاستهلاك يفهم أنه إذا هلك عند هماليس لم تضمنهما (قوله فلهذا لم تضمنهما) ويرجع المشتري  
على السارق بالثمن الذي دفعه لا بالقيمة هندية (قوله لم تضمن شيئا) لأن القطع وجب عن السرقات حكمها  
فيبطل ضمان كلهما كالأوصاف واجبا وهذا لأن الحد عند تقدم أسبابه يقع عن الكل لعدم رجوع البعض  
عن البعض وكل السرقات ثابتة في علم الله تعالى والقطع يستوفي حقه تعالى ولا يجب بالسرقات الاقطع  
واحد للحد داخل فيقع عن الكل في علمه تعالى إلا أن القاضي لا علم له بسائر السرقات فظن أن القطع بأزاء الواحدة  
فأذا ثبت الباقي من السرقات بالثبات بان له أن القطع بأزاء الكل والخصومة شرط لظهورها عند القاضي  
لا لإجوبها فإذا خاص الواحد وأثبت وضع التكليف للثبات بالقطع والمستوفى يصلح للكل والكل واجب  
في الحقيقة فيقع عن الكل لعود دفعه إلى الكل ثلثي عن الكافي ونفعه هو زجر السارق وأطلق المصنف عدم  
التميز فانتظم ما إذا كان الكل لواحد كما إذا سرق نصابا من شخص بدفعات فخاصم عن بعضها وقطع له ثم خاصم  
عن الباقي وما إذا كان متعدد وحضر الكل وقطع البعض أو حضر البعض فقط منع بزيادة وقال في النهر وأجروا  
على أن الكل لو حضر وأقطع بخصوصه لم يضمن شيئا اهـ (قوله لم يقطع فيه) ما واقعة على السرقة وذكر  
العائد نظر اللفظ ما (قوله ثم أخرج) أفاده أن الشق وقع في الدار فلو شقه بعده قطع اتفاقا وإن لم تبلغ قيمته نصابا  
كما يفهم من الهندية وبه صرح أبو السعود (قوله قطع) هذا مقيد بما إذا اختار تضمين نقصان وأخذ الثوب  
ما إذا اختار تضمين القيمة وترك الثوب عليه فلا قطع اتفاقا لأنه ملكه مستندا إلى وقت الاختصاص (قوله فلهذا  
لم يضمن القيمة) أي من غير خيار هندية (قوله وهل يضمن نقصان الشق مع القطع) أي فيما إذا شقه نصفين ولم يكن  
لأحدهما حطب وعلم أن الشق تارة يكون يسيرا وتارة يكون قاحشا ولا خلاف في القطع إذا كان يسيرا وفي عدم  
وجوب التميز وترك الثوب عليه وانما يضمن النقصان مع القطع وأما إذا كان قاحشا فقال أبو يوسف لا يقطع  
لأنه أحدث فيه سبب الملك وهو الشق القاحش فإنه يوجب القيمة فيملك المضمون وقيل هذا رواية عن جوي  
وله ما أن الشق ليس بسبب موضوع للملك وانما هو سبب للضمان وانما ثبت الملك ضرورة أداء الضمان كيلا  
يجمع البدل في ملك واحد وله لا يورث الشبهة واختلفوا في الفرق بين القاحش واليسير والصحيح أن القاحش  
ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما يفوت به شيء من المنفعة بل يصيب فقط أبو السعود عن  
البيروني (قوله صحيح الخبازي لا) أي لا يضمن لأنه لو ضمنه لكان ضامنا جرح هذا الثوب فيكون كأنه  
ملك ما ضمن فيكون مشتركا بينهما فينتفي القطع (قوله وقال الكمال الحق نعم) فإنه قال والحق ما ذكر في حاشية  
الكتب الاتهامات أنه يقطع ويضمن النقصان والتقص بالاسم لا غير وارد لأن الاسم لا ذلك بعد السرقة  
بأن سرق واستهلك المسروق وما ضمن فيه ما إذا نقص قبل تمام السرقة فإن وجوب قيمة ما نقص ثابت قبل  
السرقة ثم إذا أخرج من الحزر كان المسروق هو النقص فاقطع حيث بذلك المسروق الناقص ولم يضمنه أباه  
ثم قال وأما قول الباحث فيكون مشتركا بينهما فقل لانه عند قطع السرقة بالخراج ما كان له ملك في المخرج  
فإن الجزء الذي ملكه بالضمان هو ما قبل السرقة وقد هلك قبلها وحين وردت السرقة وردت على ما ليس فيه  
ذلك الجزء المملوك له اهـ شلبي ملخصا (قوله لما سرق) من أنه ملكه مستندا إلى وقت الاختصاص (قوله فلهذا لم يضمن  
قيد بالخراج بعد الذبح لانه لو أخرجها حية وقيمها عشرة ثم ذبحها يقطع وإن انتقصت قيمتها بالذبح جوي (قوله  
وهو قدر نصاب) نصر يجمع لوم (قوله لتقوم الصنعة عندهما) لأن الصنعة عندهما مبدلة للعين والاسم  
أما الأول فظاهر وأما الثاني فكان ذهبا وفضة ثم صار دراهم ودنانير (قوله خلافه) بقوله قالت الأئمة الثلاثة  
دليله أن هذه الصنعة في الذهب والفضة ولو تقومت وبذلت الاسم لم تعتبر موجودة شرعا بدليل أنه لم يفسر به  
حكم الباحث لا يجوز بيع آنية وزنها عشرة فضة بأحد عشر فضة فكأن العين كما كانت مكان قطع  
وتؤخذ للمالك على أن الاسم باق وهو اسم النضة والذهب وانما حدث له اسم آخر مع ذلك الاسم شلبي عن الكمال  
قال في التبيين وأصل هذا الخلاف في القاصب هل يملك هذه الدراهم والدنانير بهذه الصنعة أم لا بناء على أنها  
متقومة أم لا اهـ (قوله فإن كان يباع وزنا) ذكر الضمير باعتبار كون الآنية لها اسم (قوله فكذلك) أي يجري فيه  
الخلاف لأن الصنعة لم تخرج من حاله الأول عنده وأخرجته عندهما (قوله فهي للسارق اتفاقا) لعموم  
حالة عليه في تداوله وبيعه وشراؤه (قوله ألت السوقي) بمن أو عمل هندية (قوله قطع) الخاطئة لأن

فلهذا لم يضمنه (ولو قطع البعض السرقات  
لم يضمن شيئا) وقال يضمن ما لم يقطع فيه  
(سرق ثوبا شقه نصفين ثم أخرج به قطع ان  
بلغت قيمته نصابا بعد شقه ما لم يكن اتفاقا)  
بأن ينقص أكثر من نصف القيمة فلهذا لم يضمن  
القيمة فيملك مستندا إلى وقت الاختصاص مع القطع  
ويبقى وهل يضمن نقصان الشق مع القطع  
صحيح الخبازي لا وقال الكمال الحق نعم (ولو  
اختار تضمين القيمة يقطع القطع (الاسم) ثم  
سرق شاة فذبحها فأخرجها نصابا بل يضمن  
لا قطع في اللحم (وان أخرج لحمه نصابا) بل يضمن  
قيمته (ولو فعل ما سرق من الجوز وهو قد  
نصاب) وقت الاختصاص (دواهم وذنابهم) و  
آنية (قطع ووردت) وقال لا يرد لتمام  
الصنعة عندهما خلافه وأما بيع النحاس  
لوجوهه أو أنى فإن كان يباع وزنا فكذلك (ولو  
وان عددا فهي للسارق اتفاقا اختيار (ولو  
صنعة أجزاها طين الخنطة) أولت السوقي  
(قطع)



قطع السارق باعها بسرقه الثوب الايض وهو لم يملكه ابيض بوجه ما واما المالك للسارق انما هو المصوبع بحر  
(قوله لارد) هو قوله ما لان الصبغ قائم صورة وفيه حتى لو اراد اخذه مصبوغا يضمن ما زاد الصبغ فيه وحق  
المالك في الثوب قائم صورة لامعني ألا ترى أنه غير مضعون على السارق بالهلاك وهو الحكم الثاني الذي افاده  
المصنف بقوله ولا ضمان وفي الهندية عن نوادر ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى اذ قطع السارق وقد صبغ  
الثوب لم يكن لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب أو يخطبه قيصا أفنى السارق أن يبيع الثوب ويأخذ من ثمنه  
ما زاد الصبغ فيه ويتصدق بالفضل وكذلك يبيع القميص ويأخذ قيمة خيوطه ويتصدق بالفضل وكذلك  
الخطبة يأخذ منها مقدار ثمنه عليها كذا في المحيط وفي الدر المنثور قال محمد بن الثوب ويأخذ ما زاد الصبغ  
وعند الأئمة الثلاثة يؤخذ منه الثوب بلا ضمان شيء (قوله لان السواد نقصان) فلا يوجب انقطاع المالك بحر  
(قوله خلافاً للثاني) فانه قال لا يرد لان السواد زيادة كالحبرة وعند محمد بن زيادة أيضا لكنه لا يقطع حق المالك  
لان الثوب أصل قائم والصبغ تبع مجراه حلي (قوله ليس لسلطان) المراد به من له ولاية القطع (قوله تحت يده)  
السود في زمانه ويلبسونه في زمانها محوري (قوله ليس لسلطان) المراد به من له ولاية القطع (قوله تحت يده)  
أي ولايته وقت السرقة (قوله هذا الأصل) وهو أن كل حاكم لا يجزى حكمه الا فيما كان تحت ولايته وهل هذا  
خاص بالحدود ويجوز لله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### \*(باب قطع الطريق)\*

قدمت السرقة الصغرى على الكبرى لاق الصغرى أكثر وعما ولتترق من القليل الى الكثير (قوله وهي السرقة  
الكبرى) أطلق على قطع الطريق اسم السرقة مجازا لضرب من الاختفاء وهو الاختفاء عن الزمام ومن نصب  
الامام لحفظ الطريق من الكشاف وأرباب الادراك ولذا أطلق السرقة عليه الامم بسد بالكبرى وانما كانت  
كبرى لان ضررها يعم عامة المسلمين حيث يقطع عليهم الطريق يزوال الامن بخلاف السرقة الصغرى فان ضررها  
خاص بالمسروق منه ولان موجب قطع الطريق أغلظ من حيث التمس ومن حيث قطع اليد والرجل من خلاف  
وليس في السرقة الصغرى مثل ذلك والاضافة فيه لا تدفع ملازمة والمعنى قطع المارة في الطريق أو أطلق الطريق  
على المارة من اطلاق اسم المحل على الحال قال في الدراية لقطع الطريق شرطا أن يكون من قوم لهم قوة وشوكة  
وأن يكون خارج المصر فلا يكون في المصر أو فيما يقرب منها أو بين قريتين خلافاً لابي يوسف فانه قال بتحقيقه  
في المصر لا ولا عليه الفتوى لمصلحة الناس كما في الاختيار وغيره ونقل القهستاني عن بعض المتأخرين أن هذا  
الشرط في زمانهم واما في زماننا فنحقق في القرى والامصار اه وأن يكون في دار الاسلام وأن يكون المأخوذ  
قدرا النصاب وأن يكون القطع كلهم أجنب في حق اصحاب الاموال وأن يكونوا من أهل وجوب القطع ولو كان  
فيهم امرأه فلا يصح أنها لا تقطع وجعل في الفتح المرأة كالرجال ونقله عن ظاهر الرواية وأن يؤخذ واقبل التوبة  
فان أخذوا بعد هارذ المال وسقط عنهم الحد بخلاف اه من حاشية الشلبي والنهر والدر المنثور (قوله  
ولو في المصر ابلا) قيد بالبلد ليقدر أنه اذا كان بالنهار لا يجزى عليه أحكام قطع الطريق بل يزور يؤخذ بموجب  
جنائيه اذا كان بغير سلاح أما اذا كان بسلاح فيجزي عليه حكم القطع كما يأتي (قوله وهو معصوم) بأن كان  
مسلماً أو ذمياً أو كان أو عبداً أو أخرجه بيد العصمة الحربى اذا غلب في دارا فانه يكون من استيلاء الكفار  
وان كان مستأمنافى اقامة الحد عليه خلاف مخ (قوله ولو ذمياً) يرجع الى كل من المعصوم الاول والثاني  
(قوله فلاحه) لقيام السبب المبيع في مال المستأمن وهو كونه حربياً مخ وأفاد بان خارج المستأمن أن المراد  
بالعصمة العصمة المؤبدية (قوله وهو المراد بالنفي في الآية) وذلك لانه اما أن يراد نفيه عن جميع الارض وذال  
يتحقق مادام حياً وعن بلدة الى بلدة أخرى وبه لا يحصل المقصود وهو دفع أذاه عن الناس أو نفيه عن دار  
الاسلام الى دار الحرب وفيه تعريضه على الردة فدل على أن المراد نفيه عن جميع الارض بدفع نره عن أهلها  
الاموضع حبسه اذ المحبوس يسمى خارجا عن الدنيا شلى عن الكفاي وأنشد الزيلعي

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها \* فلست امن الاحياء فيها ولا الموتى

اذا جازنا السجن بما للحاجة \* مجبنا وقتلنا جأ هذا من الدنيا

(قوله وظاهر أن المراد بالاح) لان العمل بالاطلاق يقتضى أنه يجوز أن يترتب على أغلظها أخف الاجزى وعكسه

(لارد ولا ضمان) وكذا لو صبغه بعد القطع  
بحر خلافاً لما في الاختيار ولو صبغه أسود  
ورده لان السواد نقصان خلافاً للثاني وهو  
اختلاف زمان لبرهان (سرق في ولاية  
سلطان ليس لسلطان آخر قطعه) اذ لا ولاية له  
على من ليس تحت يده فليحفظ هذا الأصل  
(اذا كان السارق كفان في معصم واحد)  
فليس يقطعان وقيل (ان تغزب الاصلية  
تواكمن الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائد)  
لانه غير مستحق للقطع (والا) تكن متمتعة  
(قوله هو المختار) لانه لا يتكفي من اقامة  
الواجب الا بذلك مرجح  
\*(باب قطع الطريق)\*  
وهي السرقة الكبرى (من قصده) ولو  
في المصر لانه ينفى (وهو معصوم على)  
نخص (معصوم) ولو ذمياً فلو على المستأمنين  
فلاحه (فأخذ قبل أخذ شيء وقتل) نفس  
(حبس) وهو المراد بالنفي في الآية وظاهر  
أن المراد توزيع الاجزى على الاحوال  
كما نقر في الاصول

وهذا مما تدفعه قواعد الشرع والعقل فوجب القول بالتوزيع الا غلط للا غلط والا خفف للا خفف اذ ليس من  
الحكمة أن يسوى في العقوبة مع التفاوت في الجناية كيف وقد روى حين قطع أصحاب أبي بردة الطريق على من  
جاء يريد الاسلام أن جبريل نزل بالمحذ على هذا التفسير من قتل وأخذ المال صلب ومن قتل ولم يأخذ المال قتل  
ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ومن أخاف الطريق ولم يقتل ولم يأخذ المال نفي أبو السهمود  
عن العلامة نوح (قوله بعد التعزير) صريح في أن الجبر ليس بتعزير وقد تقدم أنه تعزير جوى اللهم إلا أن يراد  
بالتعزير التعزير بالاضرب (قوله لمباشرة منكر الخوف) أى الخوف المنكر أى وكل من تكب منكر لا حد فيه  
ففيه التعزير (قوله لا بالقول) أى لا تعتبر بوقته بالقول (قوله أو يموت) عطف على يتوب (قوله وان أخذ ما لا  
معصوما) أى محفوظا يحفظ الشرع بأن أمر بحفظه وعدم التعدي عليه (قوله وأصاب كالانصاب) أى عشرة  
دراهم أو ما قيمته ذلك وقال الحسن بن زياد انصاب هنا عشرون لانه يقطع من قاطع الطريق طرفان فيشترط  
انصابان شأبي عن الاتفاق (قوله قطع يده ورجله) انما قطع الطرفان لوقوع أثر الجناية عاما ونظفها شأبي (قوله  
ان كان صحيح الاطراف) فلو كانت يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو رجله اليمنى كذلك لا يقطع رجليه (قوله لا  
يقوت نفقه) علة لقوله من خلاف (قوله حدنا) - قاله تعالى جوى ولا يصلى عليه شأبي عن الكمال (قوله نأذا  
لا يعفوهولى) وليس للامام أيضا أن يعفوه لقوله عليه الصلاة والسلام تعافوا الحدود فيما بينكم فاذا رفعت الى  
الامام فلا عفا الله عنه ان عفا جوى عن غابة البيان (قوله ولا يشترط أن يكون القتل موجبا للقصاص) من  
مباشرة القتل والآلة لانه وجب في مقابلة الجناية على حق الله تعالى والقاتل وغیره سواء وانما شرط القتل من  
حدهم بجرح (قوله بجرح بتهمة تعالى) المذلة على غير باهم (قوله بجحالة أمره) فأطلق المجازية على المخالفة من  
طلاق اسم السبب على السبب (قوله وبهذ الحل) هو قوله بجحالة أمره قاله الحلبي (قوله عن تقدير مضاف) أى  
في قوله تعالى انما جرحوا الذين يجاربون الله ورسوله اه حلي والمضاف هو لفظ عباد أى يجاربون عباد الله قال  
الكمال أى يجاربون عباد الله وهى أحسن من تقدير أولياء الله لأن هذا الحكم ثبت بالقطع على الذمى وأما  
مجازية رسوله فأما باعتبار عصيان أمره أو باعتبار أنه الحافظ لطريق المسلمين والخلفاء والملوك بعده فوابه فاذا  
قطع الطريق الذى تولى حفظها بنفسه ونائبه فقد جرحه اه قال في النهروان خبر أن مجازية رسوله اذا كانت  
باعتبار عصيان أمره فمجازية تعالى كذلك فى الداعى الى حذف المضاف حينئذ اه وقال الزمخشري أى  
يجاربون رسوله ومجازية المسلمين فى حكم مجازية وذكر اسم تعالى تعظيما وتفصيلا و قيل هى المخالفة لاحكامهما  
اه (قوله وأخذ المال) أعاده معترفافا فادبه أن اراد المال المتقدم وهو الذى بلغ نصاب الكل (قوله ان شاء قطع  
من خلاف) جرحا على أخذ المال جوى والاحوال ثلاثة قطع وقتل وصلب والامام مخير ان شاء جمع بين الاول  
والثانى أو بينه وبين الثالث أو اقتصر على الثانى أو على الثالث أو جمع بينهما أو جمع بين الكل وقال محمد لا يقطع  
وعن أبي يوسف أنه لا يترك الصلب (قوله ويصلب حيا) هذا لا يظهر فى اجتماع القتل والصلب الا اذا كان  
الصلب متقدما (قوله فى الاصح) وعن الطحاوى أنه يقتل ثم يصلب (قوله وكيفيته فى الجوهرة) قال فى المنع  
نقل عنها وكيفيته الصلب أن تغرز خشبة فى الارض ثم يربط عليها خشبة أخرى عرضا يضع رجله عليها  
ثم يجعل على الاولى خشبة أخرى عرضا فوق الثانية ويربط عليها يديه ثم يطعن بالرمح فى ثديه الايسر ويخضع  
بالرمح الى أن يموت اه (قوله ويصعب بطنه برمح) أى يشق قال فى القاموس بجحه كمنعه شقة فان قيل انه ورد الامر  
باحسان القتل فانه قال صلى الله عليه وسلم فاذا قتلتم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة قلت أجاب  
ابن فرشته فى شرح المشارق عند التكمال على هذا الحديث بأن ذلك مستثنى من هذا الحديث ومثله الزانى  
المحصن حيث كان قتله بالرجم لان التشديد فيه ما ورد من الشارع فأفاده الجوى (قوله تمن موته) أى لا من بجحه  
(قوله ثم يخنق بينه وبين أهله ليدفنوه) توقيا عن أذى الناس بريجه (قوله على الظاهر) أى ظاهرا الرواية (قوله من  
أخذ مال) ذكر الضمان يفيد أن عنه غير باقية فلو كانت باقية ردها الى مالكها ملئق (قوله وتجري الاحكام  
المذكورة) من حبس وتعزير أو قطع فقط أو تخيير بين الاحوال (قوله وجرح وعصا لهم كسيف) أى  
فى قتل الكل وان لم يوجب أبو حنيفة القصاص بالمثل لأن هذا ليس بطريق القصاص فلا يستدعى المماثلة  
كمال (قوله ان انضم الى الجرح أخذ) سواء كان الجرح واحدا أو متعددا شأبي (قوله لعدم اجتماع قطع وضمان)

(بعد التعزير) بالمباشرة منكر الخوف  
(حتى يتوب) لا بالقول بل بظهور شيئا  
الصلاه أو يموت (وان أخذ ما لا معصوما)  
بأن يكون لمسلم أو ذمى كما مر (وأصاب  
كالانصاب قطع يده ورجله من خلاف ان كان  
صحيح الاطراف) لثلاثة نفقات نفقه وهذه حالة  
ثانية (وان قتل) معصوما (ولم يأخذ ما لا  
قوله هذه حالة ثالثة (حدنا) لا قصاصا (فلذا  
لا يعفوهولى ولا يشترط أن يكون القتل  
(موجبا للقصاص) لوجوبه جرحا مجازية  
لله تعالى عفا الله عنه أمره وبهذ الحل يستغنى  
من تقدير مضاف كما لا يخفى (و) الحالة الرابعة  
لا أن قتل وأخذ المال خير الامام بين ستة  
أحوال ان شاء (قطع) من خلاف (ثم قتل  
أو قطع ثم صلب) أو فعل الثلاثة (أو قتل  
وصلب أو قتل فقط) أو صلب فقط (كذا  
فصله الزيايى ويصلب حيا) فى الامام  
وكيفية فى الجوهرة (ويصعب) بطنه (برمح)  
تشبه باله ويخضعه به (حتى يموت ويترك  
ثلاثة أيام) من موته ثم يخنق بينه وبين أهله  
ليدفنوه (لا أكثر منها) على الظاهر وعن  
الثانى يترك حتى يقطع (وبعد اقامة الحد  
عليه لا يضمن ما فعل) من أخذ مال وقتل  
وجرح زيايى (وتجري الاحكام) المذكورة  
(على الكل بمباشرة بعضهم) الاخذ والقتل  
والاخافة (وجرح وعصا لهم كسيف) والحالة  
الثالثة (ان انضم الى الجرح أخذ قطع)  
من خلاف (وهو جرحه) اهدم اجتماع  
قطع وضمان

لأنه لما وجب الحد حلاله تعالى واستوفى بقطع اليد والرجل سقطت عصمة النفس حلال العبد كما أنه سقطت عصمة  
 المال حلي عن الزبلي (قوله وان جرح فقط) جوابه قوله الآتي فلا حد عليه فلا يسقط حق العبد بل يقتص  
 فيما فيه قصاص أو يأخذ الارش أو يعفو وهذا مقتضى الى الاول لأن الحد لما لم يجب فيه من جهة الشرع يظهر  
 حق العبد في النفس والمال جوى (قوله ولم يأخذ نصابا) بأن لم يأخذ شأ أصلا أو أخذ مادون النصاب وقد  
 تقرر أنه عند سقوط الحد يؤخذ بحقوق العباد في جميع المسائل (قوله ولو كان مع هذا الاخذ) أى أخذ مادون  
 النصاب شلى ولم يتقدم لاسم الاشارة مرجع (قوله فلا حد أيضا) كما لا حد في الجرح فقط (قوله لأن المقصود هنا  
 المال) جواب عن سؤال عيسى بن ابان فانه قال القتل وحده يوجب الحد فكيف يمنع مع الزيادة وحاصل  
 الجواب الذى أشار اليه ان قصدهم المال غالب فينظر اليه لا غير بخلاف ما اذا اقتصر وعلى القتل لانه تبين أن  
 مقصدهم القتل دون المال فيحدون فعند هذه من الغرائب وأمر يحفظها في الفوائد الظهيرية وعدتها من أعجب  
 المسائل من حيث ان ازدياد الجناية أو وث الثغمة مجر وأورد أنه اذا قتل وأخذ النصاب يقام عليه الحد فلم يقل  
 ان المقصود أخذ المال (قوله وأخذ المال) ذكر ذلك ليعلم حكم ما اذا انفرد أحد به بالاولى (قوله قتال قبل مسكه)  
 انما سقط عنه الحد بالتوبة قبل أخذه للاستثناء في الآية نصرا فالاستثناء الى ما قبله من الجمل لكونه من جنس  
 واحد اذا اكل جزاء المحاربة بخلاف الاستثناء في آية القذف لأن الجمله التي تليه خلاف جنس الجمل المتقدمة  
 اذ هي لا تصلح جزاء لا قذف وانما هي اخبار عن حاله بأنه متصف بالفسق فكانت فاصلة بينهما وبين ما قبلها من  
 الجمل فيعود الاستثناء اليها فقط فيبطل ما عساه أن يقال فيبقى صرف الاخذ الما عليه وهو قوله تعالى وإهم  
 في الآخرة عذاب عظيم فلا يفتى سقوط الحد بالتوبة زباني (قوله رد المال) أى قبيل أخذ الامام لتقطع  
 خصوصية صاحبه (قوله قبل لا حد) وقبل لا يسقط الحد كسائر الحدود لا تسقط بالتوبة منع (قوله أو كان منهم غير  
 مكاف) فالحد يسقط عن الكل لأنها جناية واحدة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم موحجا كان فعل الباقي  
 بعض العلة وبه لا يثبت الحكم فصار كخطاى مع العامد منع (قوله أو كان ذورحم محرم) ذواسم كان  
 وخبرها محذوف تقديره منهم أو كان نامة وضعه الجيع يعود الى القطع وقوله من المارة متعلق برحم محرم قال  
 في المنع ولا فرق في ذلك بينا اذا كان المال مشتركين المتطوع عليهم وفي قطاع الطريق ذورحم محرم من أحدهم  
 أو لم يكن كذلك هو الصحيح لأن الجناية واحدة فالامتناع في حق البعض يوجب الامتناع في حق السابق ١٥  
 من التبيين انما لم يتطهر الا به دليل من الدخول على هذه القافلة بالاستثناء ان المكان قريه الذى يفترض وصله  
 ففى لم يبق حرز فى حق حرز فى حق الكل ١٥ (قوله أو شريك مفروض) قال في المنع ومثل الرحم المحرم  
 الشريك المفروض فلو كان فى المقطوع عليهم شريك مفروض لبعض القطع لا يحدون ١٥ وانما درى لشبهة  
 أن الشريك يأخذ عين حقه والباقي يعينونه وظاهر عقيدتهم بالمفاوض أن شريك العنان لا يكون كذلك  
 (قوله أو قطع بعض المارة على بعض) انما يجوز الحد فيها لان المارز واحد وهو القافلة والقاطع من أهلها  
 فلا يعتبر قاطعا كالمسرق السارق من دار يسكن فيها واذا لم يجب الحد وجب القصاص ان قتل عدو ورد المال  
 ان أخذ وهو قائم والضمان ان هلك أو استهلك شلى عن الغاية والتعليل انما يظهر اذا قطع بعض القافلة على بعض  
 أما اذا قطعت قافلة على أخرى فلا وكلام المصنف عام فتأمل (قوله أو قطع شخص الطريق ليلا الخ) انما لم يحدوا  
 لأن الظاهر حقوق الفوت الا أنهم يؤخذون برذالمال ايضا لا للمال الى المستحق ويؤدون ويحبسون لا رتكابهم  
 الجناية درر (قوله وعليه الفتوى) لمصلحة الناس وهي دفع شر المتغلبة المتلصصة درر (قوله أو الارش) مراده به  
 ما بين الدية في الخطا وشبه العمد (قوله قتل الرجال دونها) قال في الشرع لالية هذا غير ظاهر الرواية ١٥ حلي  
 قال في المنع بعد ذكر الخلاف في النساء وفي فتح القدير نقل شيئا من هذا وعزا الى هشام في نوادره وذكر عن ابن  
 سماعة عن محمد عن أبي حنيفة أنه يدرأ عنهم الحد جميعا لكون المرأة فيهم وجه المرأة كالصبي ثم قال والعجب  
 عن يقتصر على ذكر الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيها ويذكر حاصل هاتين الروايتين عنهما ما وبترت ما نقل عن  
 المبسوط من أنها كالرجال منسوبة الى ظاهر الرواية مع مساعدة الوجه له وورود النص الصحيح على مختار الكرخي  
 بالقتل كما ذكرنا وعن فعل ذلك صاحب الدراية وصاحب الفتاوى ١٥ بى والمصنف في التبيين وغيرهم  
 مع ضعف الواجهة المذكورة في التفرقة مثل الفرق بضعف البنية في أصل الخلقة ومثل ذلك من الكلام الضعيف

(وان جرح فقط) أعلم يقتل ولم يأخذ نصابا  
 قال الزباني ولو كان مع هذا الاخذ قتل  
 فلا حد أيضا لأن المقصود هنا المال وهي من  
 الغرائب (أو قتل عددا) وأخذ المال  
 (قتال قبل مسكه ومن تمام توبته رد المال  
 ولو لم يرده قبل لا حد) أو كان منهم غير مكاف  
 (أو شريك مفروض) أو قطع بعض  
 (المارة) أو شريك مفروض (أو قطع بعض  
 المارة على بعض أو قطع شخص الطريق  
 أو لا أو شريك مفروض أو شريك مفروض  
 (الذاتى ان قصده لدية مطلقا أو شريك مفروض  
 فهو قاطع وعليه الفتوى مجرور درر وأقو  
 المصنف (فلا حد) جواب للمسائل الست  
 (ولو كان القود) في العمد (أو الارش)  
 في غيره (أو الفتوى) منهم ما (العبد في حكم  
 قطع الطريق كغيره وكذا المرأة في ظاهر  
 الرواية) فتح (أو شريك مفروض) أو قطع بعض  
 وفي السرا جسية والدرر فيهم امرأة فباشرت  
 الاخذ والقتل قتل الرجال دونها هو المختار



مع مصادمته اطلاق الكتاب في المحاربين فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه (قوله قتلان) قصاصا  
لاحتدليل قوله وضمن المال وهذا بناء على أن المرأة لا تكون قاطعة طريق لان بنيتها لا تصلح للعراب قال  
في الشريعة بلالة وهذا مبقى على غير ظاهر الرواية كما في الفتح اه حلي وانما ذكر هذا الفرع ليعين فيه حكم النساء  
المتفردات وذكر العشرة مثال (قوله ويجوز أن يقتل دون ماله) فمن رأى الص دخل الدار وأخذ المتاع وأخرج  
فه أن يقتله مادام المتاع معه لقوله عليه السلام قاتل دون مالك فان ربح به ليس له أن يقتله لانه لا يتناول  
الحديث منع (قوله وان لم يبلغ نصابا) لان اسم المال يقع على القليل والكثير فأخذه المصنف قال في الهندي يروى  
ابراهيم عن محمد بن جعفر الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ولوا وذهبوا هل يتبعونهم قال ان كان فيهم  
ولى القتل يتبعهم فلهم ان يتبعوه ومالا فلا وان أخذوا متاعا لرجل فلهم ان يتبعوه وان لم يتبعهم  
صاحب المتاع وان كان المتاع مستهلكا ليس لهم ان يتبعوه لانه صار دينيا عليهم كذا في المحيط ولو أن لصوا  
أخذوا متاع قوم فاستغنوا بقوم وخرجوا في طلبهم وكان أرباب المتاع معهم حل قتالهم وكذلك اذا غابوا  
والخارجون يعرفون مكانهم ويقدررون على رد المتاع اليهم وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدررون على الرد  
عليهم لا يجوز لهم أن يقتلوا لهم ولو اقتتلوا مع قاطع فقتلوه لاشئ عليهم لانهم قتلوه لاجل مالهم فان قتلهم من  
موضع لوتر كوه لا يقدر على قطع الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لانهم قتلوه لاجل مالهم اه (قوله  
لا اطلاق الحديث الخ) لا يفيد جواز القتل والاولى الاسماء لاجل مالهم لا لاجل مالهم اه (قوله بكسر النون)  
قال في المصباح المنير خنقه بخنقه من باب قتل خنقاء مثل كنف وتكن للتحفيف ومثله الخلق والخلق اه شلي  
(قوله في المص) قيد اتفاق في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل يخنق رجلا بخنقة خناق  
حتى قتله الدية على عاقبته فان وجد وقد خنق غير مرة في المص وغير المص فلا مام أن يقتله اه شلي عن  
الاتفاق والخنقة الورث وما يجري مجراه وبناء على العادة وليس قيدا فأخذه الشلي (قوله قتل به سياسة) قال  
المقرري في الخطوط ساس الامر سياسة بمعنى قام به وهو ساس من قولهم ساسه وسوسه القوم جعلوه كسوسهم  
والسوس الطبع والخلق يقال الناصحة من سوسه والكريم من سوسه أى من طبعه فهذا أصل وضع السياسة  
في اللغة ثم رعت بأنها القانون الموضوع لرعاية الادب والمصالح وانتظام الاموال والسياسة نوعان سياسة عامة  
تخرج الحق من الظلم الفاجر وهي من الشريعة علمها من علمها وجهلها من جهلها والنوع الاخر سياسة نظامية  
والشريعة تنجزها اه بحر (فروع) من سقى رجلا سمات قبل يجب القصاص لانه يعمل على النار والسكين  
كذا في جنائات النبايع قال السمرقندي في شرحه والعمل بهذه الرواية في زماننا لانه ساع في الارض بالفساد  
فقتل دفع الشريعة عن العباد ويحل قتل الاعوانة والسعاة والظلمة ويناب قاتلهم لان من شرط الاسلام على أهل  
الاسلام الفرع لفرحهم والمزن لمزنتهم وهم بخلاف ذلك حوى (قوله لانه كاتل بالقتل) فوجب الدية  
على العاقلة منع وأخذه بالتنبيه أنه ليست منه بل مثله في ثبوت الشبهة عنده في العمدة حيث كان في الآلة  
قصور يوجب التردد في أنه قصده قتله بهذا القهل أو قصده المبالغة في إيلاؤه وادخال الضرر على نفسه  
فاتفق مرنه شلي عن الكمال (قوله عند غير أبي حنيفة) هو صاحباه ومن وافقه ما والله سبحانه وتعالى أعلم  
واستغفر الله العظيم

### \*(كتاب الجهاد)\*

الاجهاد في فضله كثيرة منها حديث البخاري في الصحيح باسناده الى عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه  
قال قلت يا رسول الله أى العمل أفضل قال الصلاة على ميعاتها قال قلت ثم أى قال بر الوالدین قال قلت ثم أى  
قال الجهاد في سبيل الله ولو استزدته لزادني وفيه أيضا عنه صلى الله عليه وسلم لغدوة في سبيل الله أو بروحة خير  
من المدينا وما فيها وفيه باسناده الى أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من أحسن فرسا في سبيل الله ايماننا بالله وتصديقنا بوعده فان شبعه وريه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة اه  
شلي وأشق منه قصر النفس على الطاعات في النشاط على الدوام ومجانبة أهويتها ولذا قال عليه الصلاة والسلام  
وقد رجع من غزاة رجسنا من الجهاد الا صغرا الى الجهاد الا كبر فتح وهذا الكتاب يعبر عنه بالسهر أيضا  
والمغازي فالسير جمع سيرة وهي فعله بكسر الظاء من السير فتكون لبيان هيئة السير وحالته منع قال صاحب

عشر نسوة قطعن وأخذن وقتلن قتلان  
وضعت المال (ويجوز أن يقتل دون ماله  
وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقتله عليه)  
لا اطلاق الحديث من قتل دون ماله فهو  
شهيد فتح (ومن تكرر الخنق) بكسر النون  
(منه في المص) أى خنق صرا اذ كره مسكين  
(قتله به) سياسة اسعده بالقتل (والا) بأن  
كان كذلك يدفع نثره بالقتل وقبيل القوم  
خنق مرة (لا) لانه كاتل بالقتل وقبيل القوم  
عند غير أبي حنيفة رجه الله تعالى  
\*(كتاب الجهاد)\*

الاختار السيرة الطريفة خيرا كانت أو شرا يقال فلان محمود السيرة وفلان مذموم السيرة يعني الطريفة قاله  
 نوح أفندي الأنتم اغلبت في آسان أهل الشرع على أمور المفازي وما يتعلق بها كالمناسك على أمور الحج وأما  
 المفازي فجمع المفزاة من غزوت العدو قصدته للقتال غزوا وهي الغزوة والغزاة والمفزة من مخ المخاصة وشرط أبا حنيفة  
 شيان أحدهما امتناع العدو عن قبول ما دعي اليه من الدين الحق وعدم الأمان وعدم العهد بيننا وبينهم  
 والثاني أن يرجو الشوكة والقوة لأهل الإسلام بأجتهاده أو بأجتهاد من يعتقد في جهده ورأيه وإن كان لا يرجو  
 القوة والشوكة للمسلمين في القتال فإنه لا يحل له القتال لما فيه من القاء نفسه في التهلكة وأما حكمه فسقوط  
 الواجب من ذمته في الدنيا ونيل الثواب والسعادة في الآخرة كما في العبادات مندية (قوله لا اتحاد المقصود)  
 وهو إخلاء العالم عن الفساد ولأن كلامهم ماعقوبة ولأن كلامهم ما حسن غيره حموى (قوله ووجه الترتي  
 غير خفي) قال في شرح الملتقى وقدمها لتكون معاملة مع المسلمين وغيرهم والجهاد مع الكفار وترقيهم من الأدنى  
 وهو الإخلاء عن الفسق إلى الأعلى وهو الإخلاء عن الكفر إلى الإسلام وألا قتال الكفار أعظم أجرا اه (قوله مصدر  
 جاهد في سبيل الله) أي بذل وسعه وهذا عام يشمل الجهاد بكل أمر معروف ونهي عن منكره قاله الحلبي (قوله  
 وشرع الدعاء الخ) قال القهستاني وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من ضربهم ونهب أموالهم وهدم معابدهم  
 وكسر أصنامهم وغيره والمراد بالاتحاد في قوة الدين بنحو قتال الحريين والذميين والمرتبدين الذين هم  
 أخصب الكفار لأنكار بعد الإقرار والباغين بما فقهوه وقيل من لم يقبله اقتصر على القتل لأنه الجزء المهم منه  
 والمراد قتالهم مباشرة أو معاونة بما إلى آخر ما يأتي بعد فتعريف ابن السكال تفصيل لأجبال هذا قاله الحلبي  
 (قوله أو معاونة بما إلى آخر ما يأتي بعد فتعريف ابن السكال تفصيل لأجبال هذا قاله الحلبي  
 الجرحى وتبعية المطامير والمشارب (قوله هو المختار) وجهه أن مادونه لو كان رباطا لكان كل المسلمين في بلادهم  
 مرابطين وقال بعضهم إذا أغار العدو على موضع مرتبة يكون ذلك الموضع رباطا إلى أربعين سنة وإذا أغار مرتبة  
 يكون رباطا إلى مائة وعشرين سنة وإذا أغار ثلاث مرات يكون رباطا إلى يوم القيامة قاله السكال (قوله  
 أجرى عليه عمله) قال المؤلف في شرح الملتقى قد نظم شيخنا الشيخ عبد الباقي الحلبي الحمد ثلاث عشرة من يجري  
 عليه الأجر بعد الموت على ما جاء في الأحاديث وأصلها الحفاظ الأسيموطي رحمه الله تعالى فقال

إذا مات ابن آدم جاء يجزى • عليه الأجر عشرين سنة ثلاث عشر  
 علوم بثها ودعاء فحل • وغرس القتل والصدقات تجزى  
 ورواة مصحف ورباط نفوس • وحفر البئر أو جراء نهر  
 وبيت للفريق ببناء أوى • إليه أو بناء محمل ذكرو  
 وتعليم القرآن ككرم • شهيد في القتال لأجل بر  
 كذا من سنن صالحه ليعنى • فخذها من أحاديث بشعر

ثم تظاهر الشرح أنه يجزى عليه أجر عمله بتمامه من فرض وتقل وانظر هل باقي المذكورات في النظم كذلك  
 والذي يفيد حديث إذا مات ابن آدم الخ أنه يجزى عليه ثواب المذكورات فيه فقط ووجه تجزى حال من  
 الصدقات وظاهره كالحديث أنه لا يجزى عليه ثوابه إلا إذا كانت جارية فإذا انقطعت لا يجزى ثوابه وظاهر قوله  
 ورواة مصحف أنه يجزى عليه الثواب إذا ترك لورثته وإن لم يكونوا أهلا وإن لم يقرأ عليه وأما الوقف فداخل  
 في الصدقة الجارية وإن كان أهلا (قوله وأمن الفتان) بضم الفاء جمع فائق كذا ضبطه بعضهم والمراد منكر ونكير  
 وغيرهما (قوله هو فرض كفاية) أي يكفي فيه قيام البعض بخلاف فرض العين وفرض الكفاية فرض على كل  
 واحد من العالمين بطريق البدل وقيل أنه فرض على بعض غير معين والأول المختار لأنه لو وجب على البعض لكان  
 إلا أنهم بعضهم إذ اغتر بمقول قهستاني (قوله إذا حصل المقصود بالبعض) هذا القيد لا يتقصر  
 بالنظر العام فإنه مع فرضه مع أنه فرض عين لعدم حصول المقصود حموى وإنما كان فرضا لا واه  
 القطعية من الآيات القرآنية كقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة وإنما كان على الكفاية لأنه ما فرض لعينه أذه  
 افساد في نفسه وإنما فرض لأعزاز دين الله عز وجل ودفع الشر عن العباد فإذا حصل المقصود بالبعض سقط  
 عن الباقي كصلاة الجنازة وورد الإسلام فأفاده المصنف فإن ظن كل طائفة من المسلمين أن غيرهم قد فصل عنهم

أورده بعد الحدود لا اتحاد المقصود ووجه  
 الترتي غير خفي وهو لغة مصدر جاهد  
 في سبيل الله وشرا الدعاء إلى الدين الحق  
 وقيل من لم يقبله شئ وعرفه ابن كمال بأنه  
 بديل الوسخ في القتال في سبيل الله مباشرة  
 أو معاونة بما إلى آخر ما يأتي بعد فتعريف  
 ذلك انتهى ومن توابعه الرباط وهو المختار ووجه  
 في مكان ليس وراءه سلام هو المختار ووجه  
 أن صلاة المراتب بجملة سنة ودرهمه  
 كسبع مائة وإن مات فيه أجرى عليه عمله  
 ووزقه وأمن الفتان وبعث شهيدا آمنا من  
 للملح لا كبر وتمامه في الفتح (هو فرض  
 كفاية) كل ما فرض لغيره فهو فرض كفاية  
 إذا حصل المقصود بالبعض والافتراض عين

الواجب من الكل وان لم منه أن لا يقوم به أحد وان ظن كل طائفة ان غيره لم يفعل وجب على الكل وان ظن  
 البعض أن غيره أفق به وظن آخرون أن الغير ما أفق به وجب على الآخرين دون الأولين وذلك لأن الوجوب هنا  
 منوط بظن المكلف لان تحصيل العلم به من الغير أو بعده في أمثال ذلك في حيز التسرع والتكليف به يؤدي  
 الى الخرج ولا يجب على الجاهل به وما في حواشي الكشاف للفاضل التفتازاني أنه يجب عليه أيضا مخالفة  
 للمعتد اولاً قهراً (قوله وله قدم الكفاية) أي على فرض العين التي في قوله بعد وان هجم العدو (قوله  
 وان لم يدونه) بيان للمصنف قال أبو الحسن الكرخي في مختصره ولا ينبغي أن يحل نفر من الثغور عن مقاوم  
 العدو في قتالهم وان ضعف نفر من الثغور عن المقاومة مع العدو وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين  
 أن ينقروا اليهم الاقرب فالأقرب وأن يدورهم بالكراع والسلاح ليكون الجهاد أبداً قائماً هدي وفي شرح المؤلف  
 لا يلتقي فيجب على الامام أن يعث سريه الى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية اعانتة الا اذا أخذ  
 الخراج فان لم يعث كان كل الانتم عليه وهذا اذا غلب على ظنه أن يكافئه والا فلا يباح قتالهم بخلاف الامر  
 بالمعروف قهراً (قوله وأما قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم) المقتضى ترتب قتالنا على يدهم بالقتال (قوله وتحرجه  
 في الأشهر الحرم) هي واحد فرد وثلاثة تسدر بوجوب وذو القعدة وذو الحجة والحرم (قوله وتحرجه  
 أي لا يباح قتالهم في هذه الأشهر) (قوله ان قام به البعض) هذه الجملة وقعت موقع التفسير اقرض الله  
 على الكمال (قوله ولا يقيم به أحد في زمن ما الخ) يفيد مفهومه أنه اذا قام به البعض في أي زمن سقط عن الباقيين  
 مطلقاً وليس كذلك (قوله أعوا بتركه) قد تقدم تفصيله وأنه منوط بالظن (قوله من المكلفين) خرج به هو الصبي  
 فلا يتم عليه بتركه وان علم (قوله وإياك أن تتوهم الخ) أي من كونه فرض كفاية بيانه ما قاله في الحواشي  
 السعدية لا ينبغي أن يفهم من هذا أن الوجوب على جميع أهل الارض كفاية حتى يسقط عن أهل الهند بقتال  
 أهل الروم اذ لا يدفع بقتالهم الشر من الهنود المسلمين ويدل عليه ما في البدائع ولا ينبغي للامام أن يحل نفراً  
 من الثغور من جماعة من الغزاة فيهم غناء وكفاية لقتال العدو فاذا قاموا بسقط عن الباقيين وان ضعف أهل  
 فر من مقاومة الكفرة وخيف عليهم من العدو فعلى من وراءهم من المسلمين الاقرب أن ينقروا اليهم وأن يدورهم  
 بالسلاح والكراع والمال لا ذكرنا أنه فرض على الناس كلهم ممن هو من أهل الجهاد امكن يسقط الفرض عنهم  
 في حصول الكفاية بالبعض الم يحصل لا بسقط جوى (قوله وقامه في الدرر) قال فيها وتظهر الصلاة على الميت  
 من من مات في ناحية من نواحي البلدة فعلى جيرانه وأهل محله أن يقوموا بأعباءه وليس على من كان بعيداً  
 قاصاً الميت أن يقوموا بذلك وان كان الذي يبعد من الميت يعلم أن أهل محله يضيرون حقوقه أو يحجزون عنه  
 من الصلاة أن يقوم بحقوقه اهـ (قوله لا يفرض على صبي) لانه غير مكلف فتح وفي الذخيرة ويجوز للاب أن يأذن  
 كان المراهق اذا طاق القتال بالخروج له وان كان يخاف عليه القتل لان قصده تهذيبه لا اتلافه فهو  
 للصبي السباحة وكفنته وقبده ركن الاسلام السعدية بأن لا يخاف عليه نحو أن يرمى بالحجر فوق الحصن  
 والقتاب أما ان كان يخاف عليه بأن كان يخرج للبراز فليس له أن يأذن له في القتال بجر (قوله وبالغ أبو ان)  
 وأبو بون ماسوى الاصول اذا ذكره واخروجه للجهاد فان كان يخاف عليهم الضباع فانه لا يخرج بغير اذنهم  
 ولا يخرج وكذا امرأته بجر (قوله لان طاعتهم افرض عين) أي والجهاد فرض كفاية ومراعاة فرض العين  
 مقدمة وهذا اذا كانا مسلمين وأما اذا كانا كافرين أو أحدهما كافراً فخرجه الى الجهاد اكره الكشاف ذلك  
 أجله أن يهزى فان وقع تحريمه على أن الكراهة للتفجع والمنفعة لاجل الخوف عليه من القتل لا يخرج  
 فمن لاجل كراهته قتال الكفار يخرج فان شك في أن لا يخرج بجر عن الذخيرة (قوله وقال صلى الله عليه  
 وسلم) في صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنه أي  
 في الجهاد منه فقال أي والدك قال نعم قال ففهم ما جاهد فخرج (قوله فان الجنة عند رجل أمك) لعل المراد والله  
 تعالى أعلم أن الجنة تنال بالبر والضعف لها وبسائر ما لا يجرى (قوله فان الجنة عند رجل أمك) لعل المراد والله  
 منه الطاعة ومثل الام الأب

وله قدم الكفاية لكثرة (ابتداء) وان لم  
 يدونه وأما قوله تعالى فان قاتلوكم  
 فاقتلوهم وتحرجه في الأشهر الحرم فتسوخ  
 بالعدو مات كاتلو المشر كين حيث  
 وجبه قوه (ان قام به البعض) ولو عيدا  
 أو ساء (سقط عن الكل والا) بقم به أحد  
 في زمن ما (أعوا بتركه) أي اتم الكل من  
 المكلفين وإياك أن تتوهم أن فرضيته تسقطه  
 عن أهل الهند بقيام أهل الروم من لابل  
 يفرض على الأقرب فالأقرب من العدو  
 أن تقع الكفاية ولو لم تقع الا بقتل الجذائز  
 فرض عيناً كصلاة يوم وممنه لا يخلط ما  
 والجهاد وقامه في الدرر (لا يفرض على صبي)  
 صبي وبالغ أبو ان وأما أحدهما لا يخلط ما  
 فرض عين وقال صلى الله عليه وسلم للعباس  
 ابن مرداس لما أراد الجهاد الزم أمك فان  
 الجنة عند رجل أمك سراج وفيه لا يجل سفر





(قوله ان هجم الهدى) قال في المغرب الهجوم الايمان بغتة والدخول من وراء متذات من باب طلب بقة ل هجم عليه حل اه وسواء كان الهدى كافرا او باغيا كما في المفتاح قال المؤلف في شرح الملتقى فان قدر من يهجمهم على دفعهم فالحجها دقرض عين في حقهم ومن يهدمهم ففرض كفاية في حقهم الا اذا عجزوا لا قربون أو تكاسلوا فانه يصير فرض عين في حقهم ايضا ثم وثم الى أن يقتصر على أهل الشرق والمغرب جبهه اوس اطام بلا عذر اثم ولا اثم بلا علم فان الانسان لم يخاطب بما لم يعلم اه ولذا ذكر الكمال أن من شروط كونه فرض عين دوام الحرب بقدر ما يصل الخبر والا فهو تكليف بما لا يطاق وانقاذ الاسير واجب على الكل من أهل الشرق والمغرب من علم وفي البرازية مسألة سميت بالمشرق وجب على أهل المغرب تحذيره من الاسير لم تدخل دار الحرب اه وفي الذخيرة عليهم التخلص في النساء والذراري ما لم يبلغوا حصونهم ولهم أن لا يتبعوهم في حق المال اه (قوله المدنف) الدنف المرض الملازم حلي عن جامع اللغة (قوله وشروط وجوبه القدرة على السلاح) واقتال وملك الزاد والراحلة وغيره انقله في شرح الملتقى عن الخاتبة (قوله لا أمن الطريق) لانه اذا خرج الى الخاف لالى المأمن (قوله لم يلزمه القتال) لهجزة (قوله ويقبل خبر المدنف) أى طالب النفس وهو الخروج الى الفس وأفاده الشاي ويقبل خبر العبد فيه كما في شرح الملتقى (قوله وكره الجعل) أى تخير عما على الظاهر حوى والكراهة على الامام والقوم اما الامام فلانه لا ضرورة له وبيت المال معتدلتا واثب المسلمين وأما القوم فلانه يشبهه الاجرة وحقيقة الاجرة على الطاعة حرام فبايشهم اتمكروه وعلى الامام كراهة في تنسيبه في المكروه وأفاده الكمال قال الجوى وهذا التماسه على طريقة المتقدمه بل لم يلزمه الجوى بل جيل صيغلا نردسان في مقابلة شئ يفعله والمراد هنا ان يكلف الامام الناس بأن يقوى بعضهم بعضا بالكرام والسلاح وغير ذلك من النفقة والزاد وحى الجهاد ان يجاهد الانسان بنفسه وماله ولا ينبغي له في هذه الحالة أن يأخذ من غيره جملا ومن عجز عن الخروج وله مال ينبغي أن يبعث غيره بماله من نفسه ومن قدر بنفسه ولا مال له فان كان في بيت المال مال يعطيه الامام كفايته من بيت المال فان أعطاه كفايته لا ينبغي أن يأخذ من غيره جملا والا فله أن يأخذ الجعل من غيره بجر (قوله أى مع وجود شئ في بيت المال) ولو غير ذلك لانه لا ضرورة للجعل لجوار الاستقراض من بقية الانواع ولذا لم يذكر التي في بعض المعتبرات انما ذكر بيت المال وهو الحق منع (قوله هنا بيم القيمة) انما زاد هنا لانه لا يعدها اصطلاحا اذ هو المأخوذ من الكفار بغير قتال كل طراج والخزيرة وأما المأخوذ بقتال فيسمى غنمة (قوله لدفع الضرر الاعلى) وهو تهدي شرا الكفار الى المسلمين فتح (قوله بالادنى) وهو تكليف الاختصاص مؤنة جهاد المقرء (قوله فان حاصرناهم) بأن حصرناهم عن الخروج لاحاطتنا بهم حوى (قوله دعوناهم) أى وجوبناهم لم تبلغ الدعوة دنبا فمن بلغته لم تتضمن الدعوة ضررا بأن يعلم أنهم بها يستعدون أو يمتثلون أو يقصنون فلا يسدب وغلبة الظن في ذلك بما يظهر من أحوالهم كالعلم بل هو المراد اذ حقيقته تحذر الوقوف عليها أفاده الكمال (قوله فان أسلموا فيها) وحسبنا ذلك أموالهم ويجهل أراضهم عشرية ويأمرهم بالقول من دارهم الى دار الاسلام لان مقام المسلم في دار الحرب مكروه كذا في شرح الطحاوى (تنبيه) الذى اذ تلفظ بالشهادتين يحكم بالسلامه وان لم يتبرأ عن دينه الذى كان عليه لان التلفظ بها صار علامة على الاسلام فاذا رجع الى ما كان عليه يقتل الا ان يعود الى الاسلام كذا أفنى به صاحب السراجة قال صاحب البصر وهذا يجب المصير اليه في ديار مصر بالقاهرة وكذا يصحكم بالسلام الكفار ان صلى بالجماعة لا اذا صلى وحده الا اذا قال الشهود صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا ولا يصح مسلم بقرأة القرآن ولا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه ملخصا (قوله والا فالى الجزية) ينبغي للامام أن يبين لهم مقدار الجزية ووقت وجوبها ويعلمهم أنه انما يأخذها منهم في كل سنة مرة وان الذى يتردد منه كذا ومن الفقير كذا ومن الوسط كذا بجر (قوله لو محالها) كاهل الكتاب واليهوس وعبدة الاوثان من الهجم بدون العرب والمزنيين فهستافى (قوله فان قبلوا ذلك) انما لم يقل فان قبلوا لان القتال ينتهي بمجرد القبول قبل وجوب الاعطاء والبدل حوى (قوله فلهم ما لنا الخ) المراد أنه يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم لو تعرضنا لدمائهم وأمواهم أو تعرضوا لدمائنا وأموا لنا ما يجب ليهضنا على بعض عند التعرض منع (قوله اذ الكفار لا يحاطبونهم عندنا) الذى هو زرق النار وشرحه صاحب البصر أنهم يحاطبون بالايان وبالبعوثات سوى حد الشرب وبالعلامات وأما العبادات فقال السر قندى أنهم غير مخاطبين بها اذ اءوا اعتقادا وقال البصاريون انهم غير

ان هجم العدو فيخرج الكل فلو بلاذن وباتم الزوج وهو بالتمع دخيرة (ولابد) لغرضه (من) قيدا آخر وهو (الاستطاعة) ولا يخرج المريض المدنف) أما من يهدى على الخروج دون الدفع ينبغي أن يخرج كثير السواد اذ هيا ففتح وفي السراج لا يمكن السواد القدرة على السلاح لا من وشروط وجوبه القدرة على القتال وان لم الطريق فان علم أنه اذا حارب قبل وان لم يحارب أو لم يلزمه القتال (وقية سل خبر المستنقرو منادى السلطان ولو) كان سبى منها (فاسد) لانه خبر يشترى في الحال ذخيرة (وكره الجعل) أى أخذ المال من الناس لاجل الفزاة (مع الفى) مع التبريعه الاسم لا جيل المال درر وصدور التبريعه وجود شئ في بيت المال دفع الغنمة فلهما ومفاده أن الذى مضايقه الغنمة فلهما (والالا) لدفع الضرر الاعلى (فان حاصرناهم دعوناهم الى الاسلام فان أسلموا فيها) (والا فالى الجزية) لو محالها كما سيجب (فان قبلوا ذلك فلهم ما لنا) من الانصاف (وعليه ما علينا) من الانصاف نخرج الامادات اذ الكفار لا يخاطبون بها

غير محتاطين بها اذ لم يقطع وقال العراقيون انهم محتاطون بهما فباطلون عليهما وهو المعتد اه حلي (قوله يؤيده الخ) هذا لا يتفق انطاب بالعبادات لان من قال به جعل ثمرته الحقوبة في الاخر على تركه زيادة على حقوبة الكفر وكلام الامام على رضى الله تعالى عنه فيما يتعلق بالدين (قوله من لا سلمه الدعوة) الاولى من لم (قوله بفتح الدال) وكذا في الدعوة الى الطعام وامافى النسب في الكسر قاله الباقر وذكر غيره انه في دار الحرب بالنسب رقى النسب بالكسر وفي الطعام يفتح وذكر العلامة العيني ان عدى الباب يكسرون دعوة الطعام ويفتحون في النسب وذكر بعض أن الولائم غانية ونقل العلقمي في حديث اذا دعى أحدكم الى ولية عرس فليجب نظاما مفيدا فقال

أسامى الطعام اثنان من بعد عشرة \* سأسردها مقسومة ببيان  
ولبية عرس ثم عرس ولادة \* عقيقة مولود وكبرة ياني  
وضيبة ذى موت نقية قادم \* وعذرة او عذار يوم ختان  
ومأدية الخسلان لأسبيلها \* حذاق صغير يوم ختم قران  
وعائرها في النظم تحفة زائر \* قرى ضيف مع نزل به قران

ورقى طعام الاملا وبسمى السندوح والعتيرة وهي ما يذبح أول رجب والمأدية قسمان فخرى وجنلى اى خاصة وصاحبة أفاده المؤلف في شرح الملتقى (قوله وهو) اى الدعوة وهو مرجع اسم الاشارة في قوله بذلك (قوله من لا شعوره) فيجب تليقهم قال المصنف في شرحه ولو فأنزلهم قبل الدعوة ثم انتهى ولا غرامة لعدم العاصم وهو الدين أو الاراذلة اذ رفسار كقتل النسوان والصبيان اه (قوله خلافا لما نقله للمصنف) حيث قال وأطلق في الدعوة فتعل الحضيقة والحكمة فالحضيقة باللسان والحكمة انتشار الدعوة شرطا وغربا أنهم الى ماذا يدعون وعلى ماذا يقتلون فأقيم ظهورها مقامها اه وقد علمت بما ذكرنا أن قوله خلافا راجع الى قوله وهو ان اشهر الخ (قوله الا اذا فتن ذلك ضررا) ذكر واحد الاستثناء في الاستحباب ولم يذكره في الوجوب مع امكانه فيه أيضا وزاد في شرح الملتقى عن الخط أن يطعمهم ما يدعوههم اليه (قوله بنصب الجمانق) لانه عليه السلام نصبها على الطائف وهو جمع مخفيق بفتح الميم واسكان النون وفتح الجيم ثم كسر النون مؤنثة فارسية هو الذى ترمى به الجارة الكبر حوى (قوله وحرقتهم) اى حرق ذواتهم ويعلم منه حرق أمتهم ودورهم بالاولى أفاده صاحب النهر (قوله وافساد زرعهم) ولوعند الحصاد هتاتى باطلاق النار أو ادواب فيها نهر (قوله الا اذا غلب) راجع الى جميع ما ذكره كما أورد اليه المصنف في شرحه حين قال وأطلق في جواز فعل هذه الاشياء تعالى فى الحقون المعتمدة وقبده الكمال الى آخر ما ذكره الشارح وظاهر صنيع المصنف هذا ان هذا الاستثناء ضعيف (قوله وان ترسو ايضنا) سواء فيه الاسير والتاجر والصبي لان الرى لدفع الضرر العام بالذب عن بيضة الاسلام وقتل المسلم حرز خاص ولانه قلبا يحلوه عن مسلم فلا تمنع لاعتباره لانسبائه أفاده صاحب البحر (قوله ونقصدهم اى الكفار) لا المسلمين لانه ان تغدر التقيض فلا تقدر امكن قصدوا الطاعة بحسب الطاقة (قوله لان القروض الخ) أو ورد عليه كل المضطر حالة انغمصة فانه فرض اقترن بالفقرم والحق أنه لا يرد ليصلح الى الجواب اذ المذهب أنه لا يجب عليه الاكل بل تركه اخذ بالعزيمة فصار كالباح مقيد بشرط السلامة حوى \* تنبيه \* لا يتعبر رفع الصوت في الجهاد ولا يكره ان كان فيه منسعة وتحريض للمسلمين فلا بأس به ويندب للصاهدين في دار الحرب توفير الاغفار وان كان قصهما من الفطرة لانه اذا سقط السلاح من يده ودنا منه العدو رجيا تمكن من دفعه بأغافيره وهو نظير قص الشوارب فانه سنة والفازى في دار الحرب مندوب الى توفيرها وتطويلها ليكون أهيب في عين من يبارزه بحر (قوله لا يحل قتل أحد منهم) لتعقّب كون المسلم أو الفتنى فيهم (قوله ولو أخرج واحد الخ) المراد أنه أخرج بعدد المسلمين أو لذمين الذين فيها ومثل الاخراج الخروج وظاهره أنه لا يجب على المخرج التمسك عن معتقد الخارج ويرد على ما ذكرنا ان الفتنى لا يمكن من الذهاب الى دار الحرب كإياق وقد يجب بان كان هناك أسيرا (قوله حل قتل الباقي لجواز كون المخرج هو ذلك) فصار في كون المسلم والأذنى في الباقيين شك بخلاف الحالة الاولى \* فرع \* ذكر في الولوالجية وغيرها لو كان المسلمون في سقنة فاحترقت فان كان غلبة ظنهم أنهم لو ألقوا أغصهم في البحر فخلصوا بالسباحة فيجب عليهم أن يطرخوا أنفسهم في البحر لخلصوا من الهلاك القطعى وان استوى الجانبان ان أقاموا احترقوا وان أوقعوا أنفسهم

بؤيده قول على رضى الله تعالى عنه انما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كموالنا (ولا يحل لنا أن نقاتل من لا سلمه الدعوة) بفتح الدال (الى الاسلام) وهو ان اشترى في زماننا شرطا وغربا لكن لا شك أن في بلادنا ممن لا شعور له بذلك بلى لولفه الاسلام لا الجزية ففى التنازلية لا ينبغي قتالهم حتى يدعوههم الى الجزية نهر خلافا لما نقله المصنف (وندعونا بمن يلقه الا اذا فتن ذلك ضررا) ولو بقلبة التلق كان يستعدوا أو يستعصموا (قبل الجزية) فتنهين (ولا يفتح (ولا) بقل الجزية) فتنهم بالله وخاربههم بنسب الجمانق وحرقتهم ونقصدهم وقطع أنصارهم (ولو منة) وافساد زرعهم (الا اذا غلب على التلق ظفرا فمكره فتح (ورمهم) بقل ونحوه) وان ترسو ايضنا) ولونترسو بفتح مثل ذلك منهم (ونقصدهم) اى الكفار (وما أصيب منهم أى من المسلمين) لادية فيه ولا كفارة لان القروض لا تقرر بالقرامات (ولو فسخ الامام بلدة وفيها مسلم أو ذنى لا يحل قتل أحد منهم اصلا ولو أخرج واحد) ما (حل) حننذ (قتل الباقي) لجواز كون المخرج هو ذلك ففتح



في الجرح فوافهم بالخيار عند هجلا استواء الجانبين وقال محمد لا يجوز لهم أن يافوا أنفسهم في الماء لأنه  
يكون أهلا كما يقطع لهم اه (قوله ويجرم الاستغفار به) يعني عنه ما قبله (قوله وكتب فقه وحديث) مثل الفقه  
التوحيد والاصول ولذا قال في التهرجنا وانت خبير بأن النبي اذا كان معللا بالاستغفار فكل ما خيف عليه  
ذلك من الكتب الشرعية التي لا يجوز الاستغفار فيها بذكره انراجه أيضا (قوله وامرأة) عطف على قوله ما يجب  
تعظيمه (قوله ولو جهوزا) ولو جارية قهستاني وقوله لداواة من مدخول المسالفة (قوله هو الاصح) مقابلة ما ذكره  
الصدر الشهيد عن الطحاوي أن ذلك انما كان عند قلة المصاحف كذا يتقطع عن أيدي الناس وأما اليوم فلا يكره  
(قوله لا تسافروا بالقرآن) الدليل وان كان خاصا الآن الصلة عامة المحقق كتب الفقه والحديث به (قوله الا  
في جيش يؤمن عليه) أقل الجيش أربع مائة وأقل السرية مائة فاله الامام وفي الحاشية بذني للمسلمين أن لا يترزوا  
اذا كانوا اثني عشر ألفا وان كان العدو أكثر قال في الهندية هذا اذا كانت كلمتهم واحدة فاذا تفرقت كلمتهم يعتبر  
الواحد بالاثني وفي زماننا يعتبر الطائفة اه ولا بأس للواحد أن يترز من اثنين اذا لم يكن معه سلاح ويجوز له أن يترز  
من الثلاثة مطلقا وتفرق المائة من الثلاثة جوى (قوله لكن اخرج المهاجرين) والاولى عدم اخراجهم صلاحا خوفا  
من الذنن ولا تسافر المرأة القتال الا عند الضرورة لانه يستدل به على ضعفهم اه بجر (قوله عن غدر) القدر وقضي  
العهد وترك الوفاء بما التزم به رجدي وذلك بأن كان يينا وبينهم عهد على أن لا ينحاربهم في هذا اليوم حتى آمنوا  
فلا يجوز المحاربة فيه لان هذا السنة ١٠٠٠ الفحاربة تخذ العهد واما اذا كانت الحرب فائقة فانه لا يجوز  
الانذار اه ١٠٠٠ بينهم ولا يحاربهم في هذا اليوم حتى يأمنوا فصار بينهم فيه أو يذهب اى ربة تخرجى يفسفوا  
فأنا بينهم ياتوا ونحو ذلك أفاده الجوى (قوله وغلول) بالضم الخسيلة والسرقة من الغنية مثل أن لا يظهر ريشا  
مما غنمه هو وغيره أو يحتمل بحيلة يلحق بها بعض الاسارى الى دارهم والغلول في الاصل الخسيلة في كل شئ خفية  
كالاغلال على ما قاله ابن الانير قهستاني (قوله ومنله) قال في المصباح مثلت بالقبيل مثلا من باب قتل وضرب  
اذا جدته ونظير آثار فطك عليه تكبلا والتشديد بمسافة والمثلة وزان غرة اه شلو والمثلة المروية في قصة  
العرنيين منسوخة بالنهي المتأخر وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمنسوا وأما من جنى  
جنايات متعددة على جماعة ليس فيها قتل بأن قطع أندر رجل واذا نرجس وقطاع عيسى آخر وقطع يدي آخر  
ورجل آخر فلا ترزى في أنه يجب القصاص لكل واحد اء خلقه لكن يجب أن يأتى بكل قصاص بعد الذي  
قله الى أن يبرأ منه فهي مثله فخصنا القصاص وانما يظهر النهي والنسخ فيمن مثل شخص حتى قتله فقتل النسخ  
أن يقتل به اشداه ولا يثلى به قاله الكمال ان (قوله أما قبله فلا بأس بها) قيدته في الفتح بما اذا وقعت قتالا كبارا  
ضربه فقطع أذنه ثم ضربه فقتل عنه ثم ضربه فقطع يده وأفضه اه اى وأما اذا أخذ المسلم الحرب واراد القتل به  
فلا يجوز ومقتضى ما في الاختيار أن له ذلك حال قبل الحرب من حرب تمكن منه لانه عليه بأنه أبلغ في كتبهم  
وأمنهم نهر مزيدا (قوله وغير مكاتب) شامل للصبي والمجنون بجر (قوله لا يصاح له) اى عند التقاء الصفين بجر  
(قوله ولا نسل له) اى لا يترد على الاله حال لانه يحى منه الولد فيكره محارب المسلمين ذخير و ذكر الرازى في كتاب  
المرتد من شرح الطحاوي أنه اذا كان كامل العقل فقتله ومثله فقتله اذا ارتد والذي لا يقتله النسخ القاتل الذي  
خرف وزال عن حدود العقلاء والمعتدين فيقتل بغيره المجنون فلا تقتله ولا اذا ارتد اه (قوله ولا اذا ارتد)  
قد علمت من كلام الرازى أن موضوعه شيخ فان خرف الخ (قوله وراهب) مثله من ساح في الجبال (قوله  
لم يخالطوا الناس) أما اذا خالطوا لم يقتلوا كالقسيس ونحوه وكذلك الراهب يجوز قتله ان دل على عبودية المسلمين  
شلى (قوله الا أن يكون أحدهم ملكا أو مقائلا) قال في الفتح وكذا يقتل من قاتل من كل من قتل الله لا يقتل  
كالمجنون والصبي والمرأة الا أن الصبي او المجنون يقتل في حال قتاله ما غيرهما من النساء والرهبان ونحوهم  
فانهم يقتلون اذا قاتلوا بعد الاسر والمرأة الملكة تقتل وان لم تقتلها بل وكذا الصبي الملك والمعتوه الملك لا يقتل  
الملك كشر وكتبهم اه (قوله واذا رأى) لقتله صلى الله عليه وسلم يبريد بن الحمة وكان عمره مائة وعشرين سنة  
أو أكثر وقد عصى لما جى به في جيش هو ازن للرأى ذكره الكمال (قوله وأما) قيدته في المقتى والقباية بما اذا جنى  
اه اى عرض الكفار على حرب المسلمين قهستاني (قوله في الحرب) راجع الى الرأى والمال (قوله والاستغفار)  
الواجب التوبة وان لم يلفظ بالاستغفار ولكنه أكل (قوله ونماه في السراج) ذكر المصنف عبارة فقال واذا

(ونماه في السراج) ما يجب تعظيمه ويجرم  
الاستغفار به كالمصنف وكتب فقه وحديث  
وامرأة) ولو جهوز المداواة هو الاصح ذخيرة  
وأراد بالنهي ما في مسلم لا تسافروا بالقرآن  
في أرض العدو (الا في جيش يؤمن له)  
فلا كراهة لكن اخرج المهاجرين والاماء أولى  
(واذا دخل مسلم اليهم) أما ان جازل المعصية  
معه اذا كانوا يوفون بالعهد (و) نهينا عن غدر  
عدم تعريضهم هداية (و) نهينا عن غدر  
وغلول (و) من (مثله) بعد الطاهر بجر (قوله امرأه)  
فلا بأس بها اختيار (و) عن (قتل امرأه)  
وغير مكاتب وشيخ) هرم (فان) لا يصاح له  
ولا نسل له فلا يثبت له اذا ارتد (وأما)  
ومقتله وزمن ومعتوه وراهب (الا أن يكون)  
كأنس لم يخالطوا الناس (الا أن يرى)  
أحدهم ملكا) او مقالا (قوله لا يجل قتله)  
اومال (في الحرب ولو قتل من لا يجل قتله)  
من ذكر (فعليه التوبة والاستغفار فقط)  
كسائر المعاصي لأن دم الكافر لا يقوم الا  
بالأمان ولم يوجد من لا يتركونهم في دار  
الحرب بل يجهلونهم فكثيرا للنبي ونماه  
في السراج وسجي

لم يجر قتل هؤلاء فبينما أن يؤسروا ويصلوا إلى دار الاسلام إذا قدر المسلمون على ذلك ولا يتركونهم في دار الحرب  
لأن النساء إذا تركن يتخو يهن أهل الحرب وكذلك الصبيان يلغون فيقاتلون وفي جملتهم منفعة للمسلمين  
في تكثير النسل وكذلك المحتوم والاعمى والمقعود وبأس النقص ومقطوع اليد والرجل من خلاف وأقطع اليد ليعني  
لا يترك في دار الحرب لأنهم يطؤون القسلة فيسلون وفي ذلك تكثير عدد الكفار وأما الشيخ الثاني الذي لا يقدر  
على القتال ولا رأى له ولا هو ممن يفتح فان شأوا استرقوه وان شأوا تركوه لانه لا منفعة فيه للكفار يسدنه ولا برأيه  
ولا ينسله فان حملوه معهم ليدلوه أسرى المسلمين جاز على قول من يرى المضادة وأما على قول من لم يرها  
فلا فائدة في حملهم ومثله الجوز الكبيرة التي لا يرسى ولا ديتها كذا في السراج الوهاج اهـ (قوله لوفيه غيظهم) كأن  
كان المقتول من قوادهم أو عظمائهم أو بالسعود (قوله وأفراغ قلبنا) من حزن أصابه من جهنهم (قوله وقد حمل  
ابن مسعود يوم بدر رأس أبي جهل) فخرق أذنه وبره منها (قوله كان شره على وعلى أمتي أعظم) لأن فرعون  
موسى ربه موسى وليداً ومكش في حجره سنين فلما جاءه بالرسالة وأملأ به العناء اقتصاداً أولاً لم يرض له بقاء ماله  
وأنما تبسطه بعض الأسباع وأما أبو جهل لم يشاهد منه إلا الأذى الشديد من أول أمره صلى الله عليه وسلم  
ولا يساعده وعمل على أنه أشد كفر من فرعون موسى أن فرعون موسى لما غرق في البحر قال آمنت أنه لا اله  
إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل وألمن للمسلمين وأبو جهل قال وهو ماني على الأرض تجذب روحه هل غيري رجل  
قتله قومه ولم يؤمن (قوله لا بأس بنيش قبورهم) قال في التهر الثاني لا بأس بنيش قبورهم طلباً للمال  
نص عليه في التارخانية ولم أر بنيش قبوراً أهل الذمة ويجب أن يقال إن تحقق ذلك ولم يكن له وارث إلا بنت المملوك  
جائزته وفي الخمانية ولا بأس بتعليم الكفرة القرآن ولا بأس بنيش قبورهم طلباً للمال اهـ وهذا يوم الذنبي اهـ  
كلام التهر قال الحلبي الطاهر أن قبر المسلم كذلك (قوله ولا يحمل لأفرع أن يبدأ أصله) ذكره أو أماناً من جهنهم  
الآب أو الأم لو فانت النساء أخرج بالاصل الفرع والآب أن يبدأ يقتل ابنه الكافر لانه لا يجب عليه إحياؤه  
وكذا أخوه وخاله وجمعه المشركون منع وأنما يحمل قتل الأصل لقوله تعالى وما أحبهم في الدنيا معروفاً فارتك  
في الآبوين ولو مشركين بدليل آخر ألا أفاده الكمال (قوله كما لا يتدنى قريه الباني) يعلم حكم الأصل منه  
بالأولى (قوله وينسب الفرع عن قتله) كما يتبع عن إطلاقه فيكون عدم قتل الفرع أصله عليه تقتل غيره أفاده  
المصنف (قوله بأن يشغله) بالمحاولة أو يعرق فرسه أو يطرحه عنه ويطلبه إلى مكان ولا ينبغي أن يصرف عنه  
إلى مكان ويتركه لانه يصير حراً علينا منع (قوله فان فقد) بأن لم يكن ثمة غيره نهر (قوله قتله) ولو امرأة ومحل كون  
النساء لا يقتلن ولو أجانب عند عدمه تأملت من (قوله فهدر) أي باطل لا دية فيه ولا قصاص نعم عليه التوبة  
والاستغفار وكافي شرح الملتقى (قوله قتله) لانه لو كان مسلماً أراد قتل ابنه ولا يتمك من التضامن منه الا بقتله  
كان له قتله لتعنه طريقاً لدفع شره فهنا أولى كمال وصرح بعدم وجوب القتل في مستثنائين لو حال غير الآب  
ولا يمكن دفعه الا بقتله هل يجب قتله وما يأتي عن شرح الملتقى من أن دفع الهلاك بأي طريق أمكن واجب  
بقتضيه وجوب القتل ويحتر (تبيه) لو كان الآب والابن في سفر وعطشا ومع الابن ماء يكتفي لشجاة أحدهما كان  
للأب شره ولو كان الآب بجوت عطشا ذكره الكمال لأن الآب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقي أباه ووسقى  
سقى أباه مات من العطش فيكون هذا عانة على قتل نفسه وان شرب هو لم ينع الآب على قتل نفسه ولو الجسة  
قال الكمال وينبغي أنه لو سمع أباه يذكر الله تعالى بسوء أو رسوله صلى الله عليه وسلم أن يكون له قتله لما روى أن أباه  
عبدة بن الجراح قتل أباه حين سمعه يسب النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم  
ذلك اهـ (قوله مطلقاً) أي ولو كان الصائل مسلماً (قوله ويجوز الصلح على ترك الجهاد) هو ترك الصورة لأن  
الموادعة جهاد بمعنى إذا كان خيراً للمسلمين والصلح جاز على أي مدة ولو طالت أفاده المصنف (قوله بمال منهم)  
هو كالجزية أن كان قبل التورل بساحتهم فنصرف مصارفها ولا تخمس وكالتي بعد التورل بها فيكون كالغنية  
فيخصسها ثم يقسم الباقي بينهم لانه أخذ بقوة الجيش فكان مأخوذاً بالمقابلة معنى (قوله أو منالوخيرا) لا يجوز  
دفع المال من المال من الخلق المذلة بالمسلمين وفي الحديث ليس للمؤمن أن يذل نفسه بالخوف الهلالية لا تدفع  
الهلالية بأي طريق أمكن واجب كذا في الملتقى وشرحه (قوله لقوله تعالى وان جهنم السلم فاجنح لها)  
أي وان مالوا الصلح قل له قال الكمال والآية وان كانت مطابقة لكن إجماع الفقهاء على تقييد هابروية مهلهمة

فرعان الأول لا بأس بحمل رأس المشرك  
لوفيه غيظهم أو ذراغ قلبنا وقد حمل ابن  
مسعود يوم بدر رأس أبي جهل وألقاه بين  
يديه عليه الصلاة والسلام فقال صلى الله  
عليه وسلم الله أكبر هذا فرعون وفرعون  
أمتي كان شره على وعلى أمتي أعظم من شر  
فرعون على موسى وأمته ظهيرة الثاني  
لا بأس بنيش قبور الكفرة فجهت الذنبي  
وحارة الخمانية قبور الكفرة فجهت الذنبي  
(ولا) يحمل للفرع أن يبدأ أصله النسر  
بقتل كما لا يتدنى قريه الباني (وينسب  
الفرع عن قتله بأن يشغله) لا أجل أن يقتله  
غيره (فان فقد قتله) (ولو قتله فهدر) لعدم  
العاصم (ولو قصد الأصل قتله) لجواز الدفع مطلقاً  
دفعه الا بقتله قتله (عليه ترك الجهاد) ومعهم  
(ومجوز الصلح) (لو خيرا) لقوله تعالى  
وان جهنم السلم فاجنح لها

للمسلمين في ذلك بآية أخرى هي قوله تعالى فلا تنهوا وتعدوا الى السلم وانتم الا علون فاما اذا لم يكن في المودعة مصلحة فلا يجوز بالاجماع والسلم بكسر السين وقصهما مع سكن اللام وقصهما اه (قوله اي تعلهم) قال في المغرب نبذ الشيء من يده طرده ورعى به نبذ او نبذ العهد نقضه اه فقوله اي تعلهم تفسيره مراد ذكر الشرح ان النبذ يكون على الوجه الذي كان الا مان عليه فان كان منتشر ايجب ان يكون النبذ كذلك وان كان غير منتشر بل ان آمنهم واحدا من المسلمين سرا يكتفى بنبذ ذلك الواحد كالجرب بعد الاذن وهذا اذا صالحهم فرأى نقضه قبل مضي المدة واما اذا مضت المدة فانه يحطل الصلح بمضيها فلا ينبذ اليهم ومن كان منهم في دارنا فهو آمن حتى يبلغ مأمنه لانه في يدنا بأمان ولا بد من اعتباره مدة يبلغ خبر النبذ الي جميعهم ويكتفى في ذلك بمضي مدة يتكفي ملكهم بعد علمه بالنبذ من انفسنا لخبرنا الى أطراف مملكته لانه بذلك يتقضي الصدور فان كانوا اخرجوا من حصونهم ونفروا في البلاد او خرجوا حصونهم بسبب الا مان فحق يعود كلهم الى ما منهم ويعمروا حصونهم مثل ما كانت توقعا عن الفذر كذا في البحر فلو مضت تلك المدة ولم يعلم ملكهم فانهم لان التقصير منه فلم يكن غدارا فاستأنى ولو كان الصلح على جعل فنقضه قبل مضي المدة رد عليهم بحصته عيني وقوله فنقضه ينبذ ان النقض اذا كان من جهتهم لا رد من المال شيئا وفي الفسخ وقوله تعالى واما تخلفن من قوم خيانة كقولهم تعالى فكأنهم هم ان علمت فيهم خيرا فالاجماع على أنه لا يتقدم بخوف اه (قوله لفعله عليه الصلاة والسلام بأهل مكة) تنع فيه الهدا بقورده الكمال حيث قال واما استدلاله بأن صلى الله عليه وسلم نبذ المودعة التي كانت بينه وبين أهل مكة ليق أن يجعل دليلا فيما يأتي من قوله وان بدوا بخيانة فأنزلهم ولم ينبذ اليهم اذا كان باتفاقهم لانهم صاروا تابعين ليق أن يفتوا في نقضه وانما قلنا هذا لانه صلى الله عليه وسلم لم يبدأ أهل مكة بل هم بدؤا بالقدر قبل نقض العهد فلا حاجة الى نقضه وانما قلنا هذا لانه صلى الله عليه وسلم لم يبدأ أهل مكة بل هم بدؤا بالقدر قبل مضي المدة فقتلهم ولم ينبذ اليهم بل سأل الله تعالى أن يعصى عليهم حتى يغفهم هذا هو المذكور لجميع أصحاب السيرة والمغازي ومن تلقى القصة ورواها في حديث ابن اسحاق عن الزهري عن عمرو بن الزبير عن مروان ابن الحكم والمسور بن مخرمة قال كان في صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشا أن من شاء أن يدخل في عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل ومن شاء أن يدخل في عقد قريش يدخل فدخلت خزاعة في عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخلت بنو بكر في عقد قريش فكنوا نحو السبعة والتمائة عشر شهرا ثم ان بنو بكر وشبوا الى خزاعة ليلاعا يقال له الوثير قريب من مكة وغالت قريش هذا الليل ولا يعلم بها محمد ولا يرانا أحد فأعانوا بني بكر بالسلاح والكرع وقاتلوا معهم وركب عمر بن سالم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك يخبره الخبر فلما قدم عليه أنشده

لا هم اني فاشد محمدا \* حلفا بينا وابه الاتلدا  
ان قريشا اخلفوك الموعدا \* ونقضوا ميثاقك المؤكدا  
هم يتوننا بالونير هجدا \* قتلونا نركها وسجدا  
فانصر رسول الله نصر اعتدا

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرت يا عمر بن سالم ثم أمر الناس قهقروا وسأل الله تعالى أن يعصى على قريش حتى يغفهم في بلادهم اه حلفي وقوله الاتلدا اي الاقدم يقال حلف مثل كعظم قديم وكان قد سبق لهم حلف مع سلفه صلى الله عليه وسلم وهجدا جمع هجود بالفتح يقال للناس والمستيقظ يقال هجدا هجدا أبقتله ونومه فهو من الاضداد ويؤيد أن المراد به المستيقظون قوله قتلونا نركها وسجدا والمراد أنهم قتلوه وهم يصلون آخر الليل بين راح وساجد والعبيد الحاضر والمهيأ والمصد ككرم المهيأ وقد عتد ككرم عتادة وعتادا فغضب نصرنا المهيأ بالعدد والعدد والونير مكبرا ماء بأسفل مكة لخزاعة وعبر عنه في القاموس بالونيرة (قوله يقتال ذى منعة) وان لم يكن لهم منعة لم يكن نقض العهد في حقهم ولا في حق غيرهم ذكره الكمال (قوله انتقض حقهم فقط) فيقتلون ويسترقونهم ومن معهم من الذراري كمال (قوله ونصالح المرتدين) منهم عدة الاوثان من العرب في المودعة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام والسيف كما أن أهل المدة اذا انتقضوا العهد كالشركين هندية وانما صح صلح المرتدين لان الاسلام مرجو منهم بخاتمة خبر قتلهم طمعا فيه اذا كانت فيه مصلحة كذا في التبيين (قوله بلا مال) لانه يشبه الجزية لان كلاهما ترك القتل بالمال غير أن الجزية مؤبدة وهذا مؤقت وهم لا يقبل

(ونبذ) أي ذلهم بنقض الصلح تحزرا عن الغدر المحرم (لو خيرا) لفعله عليه الصلاة والسلام بأهل مكة (ونصالحهم) لانهم مع خيانة ملكهم (ولو يقتال ذى منعة) لأنه ولو بدؤا انتقض حقهم فقط (ونصالح المرتدين) اذا غلبوا على بلدة وصارت دارهم دار حرب (لو خيرا) بلا مال والا يغلبوا على بلدة (لا) لان فيه تقرير المرتدين على الردة وذلك لا يجوز فتح



لهم الجوزة فكذلك هذا ذكره النبي صلى الله عليه وسلم ما إذا كان المال متاهلهم والظاهر أنه لا يجوز إلا بمقتضى ضرورة  
 قوله فإنه يرتفع بوضع الحرب أو زوالها وما ذكرها صاحب الدرر من التسوية بين مال المرتدين والبغاة في عدم  
 الفرق بينهما في حق البغاة على ما إذا كانت الحرب قائمة والاختلف المنصوص والافراز الاثقال والمراد بعد ترك  
 الحرب (قوله ولم ينج الخ) أي ولا تذهب ولا فرضي لهم بها وخص البيع لأنه السبب الغالب في تملك الأشياء  
 ويريد بذلك أن لا يفتى في حكم ما عارضة ذلك منهم ومعهما واستفادهم والظاهر عدم الجواز وعلى هذا فلا يكون  
 المالك ولا البيع قيدا مخويا وانما يجرى مع المصير عن بيعه خيرا لا أن يصير ليس بالآلة المصيبة بل يصير آلة لها  
 بعد ما يصير خيرا وأما السلاح فإنه آلة الفتنة في الحال ويكره بيعه عن يعرف بالنسبة قاله الكمال (قوله يجرى أن  
 يبيع) فأنهى للحرمة وفي القهستاني يكره كراهة ضرر أن يملك بوجه كراهية (قوله وعبيد) لأنهم يتوالدون  
 عندهم فيمردون برأبطينا مسلما كان الرقيق أو كافرا يجرى وفي النجاشية وشرحها ولا يباع سلاح منهم ما استعمل  
 للقتل ولو صغيرا كالآلة وحديد وما في حكمه من الحرير والديباغ فإن تملكه مكروه لأنه يصنع منه الرأية اهـ (قوله  
 ولا يملكه اليهم) أي على يد تاجر وقيد بقوله اليهم لأنه لا يمنع تاجرنا أن يدخل دارهم بأمان ومعه سلاح وهو لا يريد  
 بيعه منهم وهذا إذا علم أنهم لا يتحرونه ولا يفتن منه ولو دخل حربى الناب بسلاحه فاستبدل به بسلاحا  
 من جنسه وكان البديل مثل سلاحه أو أردى منه فإنه يترك وإن كان من خلاف جنسه أو أجود من سلاحه  
 لم يترك كالتفليس بالسيف أو كل سيف بسيف أجود منه أو فاده المؤلف في الدر المنقي (قوله ولو بعد صلح) لأنه  
 على شرف النقض أو الانقضاء زباني (قوله وأحب بالميرة) أي أمر غمامة فإنه لما سلم قال أهل مكة صبوت فقال  
 ابنه ولحقه ما صبوت ولكني أسلمت وصنقت محمد وآمنت به وإيم الذي نفس غمامة يده لا تأتكم حبة من السماء  
 ما قبضت وكانت ريف مكة حتى يأذن فيها محمد وانصرف إلى بلده ومنع الحل الدكة حتى جهدت قريش فكتبوا  
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونه بأرحامهم أن يكتب الغمامة يجعل انهم الطعام ففعل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كال (قوله فجاز استئناسا) والقياس أن لا يجوز وعلى هذا فإنه أمر مصر الآن من بيع  
 الخطة من أهل جزيرة قنطرة جازا لأنه ينبغي أن لا يبقى يجوز ذلك خشية الرغبة في البيع منهم بحيث يضيع الحال  
 على أهل مصر ولو أنفق مفت مجاهد القياس لم يعد أن يكون صوابا جوى (قوله ولا يقتل من أمنه الخ) الأمان  
 إزالة الخوف عن كافر واحد أو أكثر ولو أهل بلدة أو حصن أفاده القهستاني قال والمشهور أن الأمان  
 والأمن بالسكون والفتح مصدر أمن بالكسر اهـ وحكمة ثبوت الأمن للكفرة عن القتل والسبي والاستغناء  
 وأما إذا وحدى أيدهم مسلم أو ذى أسير فإنه يؤخذ منهم تارخاينة وأما صفته فهو عقد غير لازم حتى لو رأى  
 المصلحة في نقضه نقضه كذا في الدر المنقي (قوله أو صيبا) أي عاقلا والصبي الذي لا يعقل لا يبيع أماته يجرى (قوله  
 ذلك) أي أنه أمان وظاهره أن بعض المسلمين إذا لم يعرف أنه أمان لا يكون أمانا في حق ذلك البعض ويجوز (قوله  
 بشرط سماعهم ذلك من المسلمين) قال في الهندية وإن لم يسمعوا صوتهم بالأمان فلا أمان لهم ويجعل قتلهم  
 وسبيهم ولو أناه وهم من موضع يسمعون الآن العلم قد أحاط بأنهم لم يسمعوا بل كانوا أيا ما أو مشغولين بالحرب  
 فذلك أمان أو أراد بالعلم غالب الرأي لا حقيقة العلم وسماع الكل ليس بشرط لثبوت الأمان في حق الكل بل  
 سماع الأكثر يكفي ويقوم ذلك مقام سماع الكل اهـ (قوله كتحال إذا ظنه أمانا) قال في الهندية إذا قال المسلم  
 للكافر تعال حتى أقتلك فسمع الكافر أول الكلام ونهه ولم يسمع آخر الكلام أو نهه إلا أنه لم يفهمه كان أمانا  
 ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون أمانا ومثل ذلك تعال إن كنت تريد القتال أو إن كنت رجلا أو حتى  
 ترى بأصبعك فإنه على هذا التفصيل اهـ ملخصا (قوله وبالإشارة إلى الصبح إلى السماء) فيه بيان أعطيت  
 ذمة الله لهما يجرى سواء كان معروفا بين المسلمين وبينهم أنه أمان أو لا كما في الهندية (قوله ولو نادى المشرئ) برفع  
 المشرئ على أنه فاعل نادى كما هو صريح ما في البحر أي وأجابه المسلمون أو سمعوا (قوله لو عمتنا) وإن كان  
 في موضع ليس بمجتمع وهو ما تيسره ورعده فوقه يجرى (قوله وصح طلبه لذاربه لالهله) هذا غلط أو قبه  
 فيه عديم التأمل في عبارة الصريح ولو طلب الأمان لالهله لا يكون هو أمنا بخلاف ما إذا طلبه لذاربه فإنه  
 لا يفي تحت الأمان اهـ فأنهم صرحوا في أنه يصح طلبه الأمان لالهله وذاربه ما غير أنه لا يدخل في الأول  
 ويدخل في الثاني بخلاف ما تواتر به عبارة الشارح اهـ سلبى ووقف الشريف الجوى في وجه الفرق بينهما

(وان أخذ المال) (منهم لم يرتد) لأنه غـ  
 معصوم بخلاف أخذه من بغاة فإنه يرتد به  
 وضع الحرب أو زوالها فتح (ولم ينج) في الزباني  
 يجرى أن يبيع (منهم ما فيه نفوس يهيم على  
 الحرب) كعبد وعبيد وخيل (ولا يملكه  
 اليهم ولو بعد صلح) لأنه عليه الصلاة والسلام  
 غنسى عن ذلك وأمر بالميرة وهي الطعام  
 والقماش لجاز استئناسا (ولا يقتل من أمنه  
 حر أو حرته ولو فاسقا) أو أعمى أو فانيا أو صيبا  
 أو عبد أو ذن له سحا في القتال (بأي لغة  
 سلبى) الأمان (وان كانوا الألبه رفونهم يابعد  
 كعروة المسلمين) ذلك (بشرط سماعهم ذلك  
 من المسلمين فلا أمان لو كان بالبعد منهم) عليكم  
 وبالكفاية كتحال إذا ظنه أمانا ولو نادى المشرئ لا أمان  
 بالاصبح إلى السماء ولو نادى المشرئ لا أمان  
 صح لو عمتنا وصح طلبه لذاربه لا أمان  
 ويدخل في الأولاد والأولاد الأبناء والأولاد  
 البنات ولو غار عليهم عسكر آخرهم بعد  
 القسمة ملوا بالأمان فعلى القائل الدية

وفي الهندية ولو أن جماعة من المسلمين آمنوا على قدر ما آمنواهم على خلاف فهمهم أمثرون  
 وأولادهم وأولاد أولادهم وأن سفلوا من أولاد الرجال ولا يدخل أولاد البنات كذا في السير الكبيير في قوله  
 قال أمتوني على عشرة من أهل يقي أو على عشرة من أهل حنفي فالأمان له وتسعة سواه وهذا يقتضي بأنه لا يخرج  
 من الماشقين وليأتى على قوله وعلى الواطئ المهر (أي مهر المثل) قوله (والولد حر) من غير قربة مسلم بطلان بهندية  
 (قوله بعد ثلاث حنفي) فيوضع عند عدل حتى تنقضي والعدل امرأته حنيفة لا رجل هندية (قوله ويقتض  
 الامام الأمان) ولو صدر منه ويعلمهم بالنقض كافي النقابة ونحوها (قوله يؤذ) ان علم أن ذلك منهي عنه  
 شرعا فان لم يعلم ذلك لم يؤذ وباعتبر جهله عذرا في حق العقوبة كافي المبحث (قوله ويطلق أمان ذى) لأنه لا ولاية  
 على المسلمين ولأنه منهم بهم على المسلمين لو اختلفت اهل اعتقادا ومعناه أن يقولوا منكم أما إذا قال إن فلانا  
 المسلم يقول أمنتكم فانه يصح نهر بزادة من الكمال (قوله الا اذا أمر به مسلم) الذي في الهندية والظاهر  
 والبر تقيد المسلم بكونه أمرا المسلم وبصرف بعض منها بالامام وظاهره أنه لا يمكن اذن غيره وعليه يعمل  
 اطلاق التقضي (قوله وأسرونا ج) لانهم ما بهو وان نقت أيديهم والامان يقتضي عمل الخوف ولا نهيهم ان  
 عليه فيعبري الأمان عن المصلحة لأنه كما اشتد عليهم الامر فقلصوا بأمانهم ما لا يفتخ باب الفخ فله الكمال وانما  
 يطلق في حق المسلمين أمانا في حقهم فهو صحيح فلا يأخذ من أمور الهيميشا بغير منعهم ويكتف لا يأخذ ما نسب اليه لو  
 جاء من أموال المسلمين بغير (قوله موجب) أو ليس هذا يصف الاسلام خلافا لهد كمال (قوله محجورين) أمالو كانا  
 إذ ونبه يجمع أمانهم ما أضاف على الأصح فاستأنف (قوله وفي الخاتمة) أنها قبيل كتاب الايمان حربي له عبد كافر  
 مسلم العبد ثم خدم مولاه كانت الخدمة أمانا اه وفيه أن تطلقهم جوازا أمان الاسير والتاجر بانهما موقوفان  
 تحت أيديهم يقتضي عدم هذه الفرع اه حلي ويمكن أن يجاب بأن عمله اذا استولى عسكريا عليه سم  
 وصلح هذا الكافر تحت القهر فقدمه عدم في هذا الحال فانما تكون أمانا (قوله ويجنون) لأنه بشرط لصة  
 الأمان أن يكون المؤمن مجتمعا مجاهدا يضاف منه الكفار فاستأنف (قوله ويقتض أحلقة ولم يجر اليها) لما  
 دنا من أن الأمان يقتض عمل الخوف ولا خوف منه حال كونه مقيما في دارهم لانه لا قوة دفاع كذا في  
 الفتح عليه قال في شرح الملتقى وإذا دخل العسكر دار الحرب فطلب طاعة أميرهم الا اذا كان أكبرهم  
 أن يبايعوا به هذه فلا طاعة عليهم وكذا لو نهاهم عن القتال فطلبهم أن يمتنعوا ما لم تأت ضرورة أو مصلية  
 كما في الوجيز وغيره (قوله لانهم لا يكون القتال) فلا يكون الأمان والله سبحانه وهما على أحل  
 واستغراقه العظيم

(باب المقتض وقته)

لما ذكر قتال الكفار وذكر ما انتهى به المادة ذكر ما انتهى اليه القتل وهو القهر والاستيلاء على النفوس  
 منح وفي الاموس الغنم والغنم والغنم بالغنم التي غنم بالكسر غنما بالغنم وبالفتح وبالنصر بالغنمة  
 القوز بالتي بلا مشقة بجر (قوله والتي ما نيل منهم بعد) أي بعد الحرب وقوله كذا راج أي وضع على الاراضي  
 أو الرقب وكلامه لا يشمل هدية أهل الحرب اذا لم يتقدمها حرب قال في الهندية الغنمة اسم لما يؤخذ من أموال  
 الكفرة بقوة القزاة وقهر الكفرة والتي ما أخذ منهم من غير قتال كالتخراج والجزية وفي الغنمة الخس دون التي  
 وما أخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة أو هبة فليس بغنمة اه ملخصه (قوله اذا فتح الامام بلاد مسلما) ويقتض  
 في الله الماء الخارج والعنبري أي فان كان ماؤهم خراجا صالحا لهم على الخراج والافتح على المشرك أو قتله  
 ههنا (قوله على موجه) بفتح الجيم (قوله وكذا من بعده) فلا يغيره أحدهم لأنه بمنزلة بعض للهد  
 (قوله عنوة) من عنابة عنوة وعنوا إذا ذل وخضع وضعت الوجوه على النفوس لا تنسحبها القهر  
 بالهو بطريق الكتاب لأن القهر يستلزم الذل والمسوخ لو قهره في التمر في الاستمارة أو قهره في القهر عند  
 انقضاء وعنوة منصرف على التميز كافي المين (قوله قنمها بين الجيش) بعد الخراج الجش يستعمله ويضع  
 على المشرك وكذا يقسم الاموال بينهم وقسمتها كقصة الغنائم هندية (قوله أي أو أهلها على الج) فيضع الجيم  
 من المنقول قدر ما تنبها لهم به العمل لأن هر رضى الله تعالى عنهم فلا لهم ذلك وهو المقسم في الباب ولأن  
 فيقعة الارض بالزراعة وهم لا يدرون على الزراعة الا بالانها كبرية أن يكفهم بحدودها لها فبالحق هو

وعلى الواطئ المهر والولد حر - لم نعلم الا به  
 وترد النساء والأحوال الى أهلها يعني بعد  
 ثلاث حنفي (ويقتض الامام) الامان (لو)  
 جاوره (شرعا) ومباشره بلا مصلحة يؤذ  
 (ويطلق أمان ذم) الا اذا أمر به مسلم  
 شئني (وأسيرونا ج) ويصحب ويصحب  
 من القتال) وصح عهدا أمان العبد وفي الخاتمة  
 خدمة المسلم مولاه الحربي أمان له (ويجئون  
 من نفس أسلم عنه ولم يجر اليها) لانهم  
 لا يكون القتال  
 (باب المقتض وقته)  
 في القرب الغنمة ما نيل من الكفار عنوة  
 والحرب فاقعة فغنم وبايعا القنمين والن  
 فاني ل منهم بعد كذا راج وهو كذا في الج  
 (اذا فتح الامام بلاد مسلما جري على موجه  
 وكذا من بعده) من الامراء (وأرضها بيق  
 ملوكة لهم ولو قهرها عنوة) بالفتح أي قهرا  
 (قوله ما بين الجيش) ان شاء (أو أقر أهلها  
 عليها بجزية) على رؤسهم





وعلى البرازي تأخير الصيام بأنه فضله لا يحدع بخلاف الجاهل اه من الدر المنقبي وقد يقال انما تقدم الرجل  
 لا انتفاع بهم في دفع العدو ولا لاشك ان تقع الرجال اتم واعم ولله تعالى اهل (قوله وانفقوا ائمتنا بضادى  
 بنساعة وديان) لذل الصبيان يلغون فيقاتلون والنساء يلدن فيكتنن لهم منع ولعل المتع فيما اذا أخذ الدل  
 درهم مشلا والا فسد جواز دفع أسرهم فداء لاسرنا مع أنهم اذا ذهبوا الى دارهم يتناسلون واذا كثر  
 المراد ذلك ورد أن الرجال منهم يفدون بالمال قبل تمام الحرب أو بعده على ما تقدم وان سكنان المراد فداءهم  
 بالاسرى فقد جاز ذلك في الاسير الكبير على قوله ما وأظهر الروايتين عنه فكيف يمنع في الصبيان (قوله وخيل  
 وسلاح) أي اذا أخذناهم منهم فطلبوا المضادة على لم يميز أن يفعل ذلك لأن فيه تقوية بما يخص بالقتال  
 فلا يجوز من غير ضرورة منع (قوله الا اذا أمن على اسلامه) أي وطابت نفسه بدفعه فداء لانه بعد تخلص مسلم  
 من غير اضار لمسلم آخر ذكره الكمال (قوله وحرم رد هم الى دارهم) لا يحنق ان الردا ما أن يكون بعض وهو  
 الفداء أو بغيره من وهو داخل في المن فلا حاجة الى ذكره برجندى (قوله بالاولى) وجهه أن المن هو ترك  
 الاسير الكافر بلا أخذ شيء منه فاذا حرم هذا يحرم الربا لاولى لأن فيه مناوزة بالرد (قوله وحرم عقوبة الخ)  
 قال في المغرب عقوبة عقاب جرحه وعقر الناقة بالسيف ضرب قوائمها بجروحها حرم لانه من جنس الحيوان  
 بعده) لا قبله للنهي عنه بحر (قوله اذا لا يعذب بالبار الا رجاها) على حذف تقديره ولا يترك قبله ورد في صحيح  
 البخاري فانه لا يعذب بما الا الله وفيه لا تعذبوا بعد ذاب الله وأخرج البرازي بسنده عن عثمان بن حيان قال  
 ذهبت عند أم الدرداء رضى الله تعالى عنها فأخذت برغوثا فألقيتها في النار فقالت سمعت أبا الدرداء يقول قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعذب بالنار الا رب النار فخرج ملصقا به لم منه حرمة احراق كل حيوان وفي نسخة  
 الملوكة ما نصه وكذا احراق القملة والعقرب ونحوها وطرحها حية مباح قال الجوزي هذا رد على ما تقدم من  
 جواز احراق أهل الحرب عند قتالهم اه ويمكن الجواب بأن محل النهي فيما لم يرد به نص وقال الحلبي هذا  
 يقتضي أن الميت لا يتألم مع أنه ورد أنه يتألم بكسر عظمه اه ويمكن الجواب بأن ما ذكره في آدم طرمان العقاب  
 عليهم بعده وتهم بخلاف غيرهم من الحيوانات (قوله كما تحرق أسلحة) جعله في شرح المتن جازا كما جعل في  
 الدابة كذلك (قوله ويترك صبيان ونساء الخ) كلبا يهودا حرا بعلينا لان النساء من التسل والصبيان يلغون  
 فيصيرون حرا بعلينا (قوله بلا قتل) الظاهر أن عدم القتل مندوب لا واجب (قوله بهرقى بالنار) الظاهر أن عمله  
 عند عدم دفنهم عمل يحق عليهم وما لم يطل العهد عليهم حتى يصرن متفحشات والا فلا يجوز الحرق (قوله  
 ولا تقسم غنية) أي لا تصح قسمتها كما حققه الكمال (قوله الا اذا قسم عن اجتهاد) بأن رأى المصلحة فيه (قوله  
 أو لحاجة الغزاة) كما اذا احتاجوا جميعا الى الثياب والسلاح افاده صاحب الصراغا جازا للضرورة والضرورة  
 مبيحة (قوله قتل) عبره دون تصح لانه يلزم من الاقل الثاني دون عكس (قوله اذ لم يكن للامام حيلة) الحيلة  
 بفتح الجاء ما يحمل عليه من يعبر وفرس وغيره فغ (قوله هل يجبرهم باجر المثل) والجرة من الغنية شلبي  
 (قوله روايتان) فيصير في رواية الاسير الكبير لانه دفع ضرر عام بتفصيل ضرر خاص كالواستأجر دابة شهر اخضت  
 المدة في المفازة أو استأجر سفيضة خضت المدة في وسط الصرافة ينقص عليها اجارة أخرى باجر المثل ولا يجبر  
 في رواية الاسير الصغير لانه لا يجبر على عقد الاجارة ابتداء كما اذا انقضت ابنة في المفازة ومع رغبة دابة لا يجبر  
 على الاجارة بخلاف ما استشهد به فانه بناء وليس يابته وهو أسهل منه بحر (قوله فاذا تمذر) أي القسم الذي ادع  
 بسبب عدم الاجبار على احدي الروايتين أو لم يوجد عندهم حيلة على الرواية الاخرى قسمها بينهم وان كانوا  
 لا يقدرون ولا يجبرون الدواب بالاجرة مشى السبايا الى دار الاسلام وان لم يطبق قوله قتل الرجال منهم وأما النساء  
 والصبيان والشيوخ فيكون في أرض مضيفة حتى يوفوا جوعا وعطشا ولا يترك كون في أرض عامرة اه من  
 النهر والى الشق الاخير وهو قوله وان لم يبق قوله الخ أشار الشرح بقوله وقد سبق حكمه (قوله قتل كل على حدة)  
 بكسر الحاء أي محولة وهو نصيبه أو بفتحها والمفعول محذوف أي نصيبه (قوله ولم يبع للفتنة قبل ان يملكه)  
 في الحديث ولا نهائيل الا حرا لا تملك كما مر بعده نصيبه محذوف جهالة فاحقة فلا يمكنه أن يبيعه منع (قوله  
 لا لا نام ولا لغره) هذا في بيع الغزاة ظاهر وانما يبيع الامام له فاذا ذكر الظاهر أنه لا يبيع له بعد قبضه على أنه  
 لا بد أن يكون الامام رأى المصلحة في ذلك والظاهر ان المصلحة في ذلك لا تكون الا في حال الحرب وهو وقت قبضه مؤتمنة

وانفقوا أنه لا يباع بدي بنساء ومساكين وخيل  
 وسلاح الا للضرورة ولا بأس ببيع السلم لم يبيع  
 الا اذا أمن على اسلامه (و) حرم (رد هم الى  
 دارهم) ثابت في نسخ الخرج بها للدر  
 دون المن تبع الا بن كمال للعلم به من منع المن  
 (مفسر دابة في ثلثها) الى  
 بالاولى (و) حرم (بصدقه اذا لا يعذب  
 دارنا) (قوله مع وتحرق) بصدقه اذا لا يعذب  
 بالاولى (و) حرم (كذلك) (يدين موضع  
 نكلها وما لا يحرق منها) كذا (يدين موضع  
 خفي) وتكسر أو انهم وترق أدعائهم  
 مقابلة لهم (ويترك صبيان ونساء الخ)  
 اخراجها بمرض خربة حتى يموتوا جوعا  
 وعطشا للنهي من قتلهم ولا وجه الى ابقائهم  
 (وجدا المسلمون حية أو عقربا في رحاهم غرة)  
 أي في دار الحرب (ينزعون ذنب العقرب  
 وأنساب الحية) قطعها للضرورة (بلا قتل)  
 ابقاء الله تسلل تنازلية في الحرب بعبادة الا  
 مالمات غرة أو هل الحرب غنية غرة (لا)  
 يحرق بالنار (ولا تقسم غنية غرة أو  
 قسم من اجتهاد أو لحاجة الغزاة تصح أو  
 (لا يدع) فصل اذ لم يكن للامام حيلة كان  
 أو أهل يجبرهم باجر المثل روايتان فاذا تعذر  
 فلو جبال لوقبها قدر كل على حدة قسم بينهم  
 ولا نهائيل قوله وسبق حكمه (ولم يبع)  
 الغنية (قبلا) لا للامام ولا لقربه يعني للقول  
 أو ما لواع شيئاً لاهام جاز جوهرة (ورد) (البيع  
 ووقع) دفعها للفساد فان لم يكن رد غنة للفتنة  
 خاتمة

منهم فيقع عن اجتهاد في المصلحة فلا يقع حرا فافيه مقدر لا كراهة مطلقا اه فتح (قوله ومدد لحقهم ثمة كذا نزل)  
 اى في الاستحقاق في الغنيمة والمدد من يلحق بدار الحرب حوى وأشار بقوله لحقهم الى أنه لو قاتلهم في دارنا كان  
 للمقاتل والدار المدد لحقه بعد القتال كذا في المحيط وفي حكم الرداء من مرض منهم أو صار مجر وحاقبل  
 شهود الواقعة أو أسر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز كذا في شرح الملتقى قال في الفتح ولا ينقطع  
 حتى للمدد الا بشلانة امور الاحراز بدار الاسلام والقسم بدار الحرب ويبع الامام الغنيمة قبيل لحاق المدد  
 اه واذا صار القتلى المفتوحة دار اسلام ذكره في شرح الملتقى (قوله لاسوقى) اى ليس كالمقاتل فلا يسهم له  
 ولا يرضخ لانه لم توجد منه الجائزة على قصد القتال فان عدم السبب الظاهر فيعتبر السبب الحقيقى فيفنده  
 الاستحقاق على حسب حاله فارسا او راجلا عند القتال بجرح وفيه ايماء الى أنه لو دخلت امرأه دارهم لخدمته  
 الزوج أو عبده لخدمته المولى ولم يقاتل لاشئ له كذا في الاختيار وكذا في سائر الدوايب فتح (قوله ولا من  
 مات ثمة الخ) الحاصل ان الغنازى اذا مات قبل احراز الغنيمة بدار الاسلام لا يورث نصيبه سواء مات في دار  
 الحرب او دار الاسلام وان مات بعد احراز الغنيمة بدار الاسلام يورث نصيبه سواء مات في دار الحرب او دار  
 الاسلام أبو السعود عن البرجندى (قوله وما في البحر من قياس الوقف على الغنيمة) حيث قال وصرحوا  
 في كتاب الوقف ان معلوم المستحق لا يورث بعد موته على أحد القولين وفي قول يورث ولم أوترجها وبخفى أن  
 يفصل فان مات بعد خروج الغلة واحرازها لظاهر لما قبل القسمة يورث نصيب المستحق لتأكد الحق فيه فان الغنيمة  
 بعد الاحراز اذ ارأينا كذا الحق فيها للفاغين ولا ملك لواحد بعينه في شئ قبل القسمة مع أن النصيب يورث فكذا  
 في الوظيفة وان مات قبل الاحراز في يد المتولى لا يورث نصيبه قياسا على مسألة الغنيمة وسيأتى أن من مات من  
 اهل الديوان قبل خروج الغلة لا يورث نصيبه سواء مات في نصف السنة أو آخرها اه حاشي (قوله رده في النهر)  
 حيث قال أقول في الدرر والفرع عن فوائد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه  
 في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يستط لانه كالأجرة اه وبجرم في البغية بأنه يورث بخلاف رزق القاضي  
 وأنت خبير بأن ما يأخذه القاضي ليس مسألة كما هو ظاهر ولا أجر لان مثل هذه العبادات لم يزل أحد يجاوز  
 الاستخبار عليها بخلاف ما يأخذه الامام والمؤذن فانه لا تملك عنهما ما فيها النظر الى الأجرة يورث ما يستحق  
 اذا استحق غير مقيد بظهور الغلة وقبضها في يد الناظر والنظر الى الصلة لا يورث وان قبضه الناظر قبيل الموت  
 وبهذا عرف أن القياس على الغنيمة غير صحيح وسيأتى لهذا من يدين ان شاء الله تعالى اه حاشي وقال العلامة  
 نوح وأما الامام او المؤذن اذا مات في أثناء السنة أو عزل وقد باشر مدة فانه لا يحرم نص عليه الطرسوسى في  
 أنفع الوسائل في مسألة غلة الوقف وبسط الكلام هناك اه (قوله وحزناه في الوقف) لم يزل هناك على ما أفاده  
 صاحب النهر الا ترجيح القول بالسقوط لحكاية مقابلة بقيل (قوله ولهم اى للفاغين الخ) قال في البحر وبأخذ  
 الجندى ما يكفه ومن معه من عبيده ونسائه وصبيان الذين دخلوا معه اه (قوله لا غير) كالتاجر والداخل  
 لخدمة الجندى بأجر فلا يحل لهم الا أن يكون خيرا لخدمة أو طبع اللحم فلا بأس به حينئذ لانه ملكه بالاستمالة  
 ولو فعلوا الا ضمان عليهم بحر (قوله بعلف) قال في الفتح علف الدابة علفا من باب ضرب ضرب يافى معروفة  
 وعلف وعلف مائة لقه اه (قوله وطعام) شمل المهيأ لاد كل وغيره حتى يجوز لهم ذبح المواشى ويردون  
 جلودها في الغنيمة بحر (قوله ودهن) أطلقه فشمل ما يتداوى به وهو كذلك عند الاحتياج كما صرح به  
 في المحيط (قوله أطلق الكل نهما للسكر) وهي رواية السير الكبير وهو الاستحسان وبه قالت الأئمة الثلاثة  
 فيجوز لكل من الفنى والفقيه تناوله الا من تقدم وشرط في السير الصغرى الحاجة الى التناول من ذلك وهو القياس  
 فتح (قوله عن اكله) اى تناوله ليم نحو الحطب (قوله فان نسي لم يبع) ينهى تقييده بما اذا لم تسكن حاجته ثم اليه  
 أما اذا احتاج الى الأكل والشراب لا يعمل فيه حاشي عن البحر ولا يباح أخذ الماء كقول والمشرى وب  
 وغيرهما الا مقدار ما يحتاج اليه واذا استعمل سلاح ونحوه يرد الى المقتل اه قهستانى (قوله وبلا بيع) سواء كان  
 بالتقديم أو بالعروض بحر احتيج اليه أولا شرح الملتقى (قوله ولا يتول) بأن يأخذه للاذخار (قوله كصيد) سواء  
 فيه البرى والبحرى بحر (قوله فان هلك) اى المبيع (قوله وألثن أنفع) اى ولو كان المبيع قائما (قوله أجاز به)  
 وقسم الثمن بين الفاعين (قوله ولا رده) اى الايهلاك ولم يكن الثمن أنفع فسخ البيع ورد الغنيمة (قوله وبعد

(ومدد لحقهم ثمة كذا نزل لا سوفي)  
 وحري او من تأسلم ثمة (بلا قتال) فان  
 قاتلوا اشار كروهم (ولا من مات ثمة قبل قسمة  
 او بيع) لو مات (بعد أحد ثمة أو بعد  
 الاحراز بدارنا يورث نصيبه) لتأكد ملكه  
 حاشي (قوله لا يورث نصيبه)  
 وبرهن وقد قسمت لم يتقضى استحسانا  
 وبه يرض بقدر خطه من بيت المال وما في  
 وجهه من قياس الوقف على الغنيمة رده في  
 البحر من قياس الوقف (ولهم) اى للفاغين  
 لا غير (الانتفاع فيها) اى في دار الحرب  
 (بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن ولا  
 قسمة) أطلق الكل تبعاً للكنز وقيد في الوقاية  
 السلاح بالحاجة وهو الحق وقيد الكل  
 في الظاهر بغيره من دار الامام عن اكله فان  
 نسي لم يبع فينبغي تشديد التوثيق به (و) بلا بيع  
 (ولا يتول) فلو باع رده ثمة فان قسمت  
 تصدق به لو غير قدير ومن وجد ما لا يملكه  
 اهل الحرب كصيد وغسل فهو مشترك  
 فتوقف بيعه على اجازة الايهلاك فان هلك أو  
 الفنى أنفع أجاز به والا رده للغنيمة بحر (وبعد  
 الخروج من دارنا) الا براضاهم





بهذا الفراغ من القتال لا يبق عند البعض قال المصنف الأصح أن يبق لأنه يظهر أن قصده التجارة اه وهو  
 غلط في النقل عن الفتح وهذه عبارته ولو باع بعد الفراغ من القتال لا يبق منهم الفارس بالانفاق وكذا إذا باعه  
 حال القتال لا يبق عند البعض قال المصنف الأصح أنه يبق لأنه يظهر أن قصده التجارة اه ونحوه في التبيين  
 والجوهرة والقهقهة تنافي فلا معنى للاستدراك والامر بالتبعية والحفظ واقعه تعالى الموفق اه حلي قلت ان  
 ما استدركه المؤلف هو الصواب ونبه به على الخطأ الذي وقع للمصنف وهو أن يباعين ما ذكره الحلي من تشهدا  
 به على ذلك الخطأ وإنما أمر بالتبعية في المقام من الخفاء وأما الأمر بالحفظ فراجع إلى كل القيود (قوله ورضخ  
 لهم) (الرضخ في اللغة إعطاء القليل وهذا إعطاء القليل من سهم الغنمية بجر ورضخ كمنع ونسب والمرضاخ حجر  
 يكسر به القوي والرضخ أيضا الخبر تسعة ولا تنبئ عنه ونقل عن أخى جابي محض صدر الشريعة أنه يضم الرا  
 (قوله أو تداوى الجرحى) هو من عطف الخاص ولا يطف بأو مثل المداواة خدمة الغنائمين وحفظ متاعهم كما  
 في الخبر (قوله ومما جواز الاستعانة بالكافر) قال في الفتح ولا بأس أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين  
 إذا خرجوا طوعا وبرضخ لهم ولا يسهم ولا تكون لهم راية تخصهم ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يسهم  
 لهم وأما رد من رده في غزوة بدر جاز أن يسلم اه (قوله وقد استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود)  
 أسند الواقدي عن حمزة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشركين من يهود المدينة غزاهم أهل خيبر فتح  
 ثم قال واستعان في غزوة حنين سنة ثمان بصفوان بن أمية وهو مشرك (قوله إذا دحل الخ) بخلاف ما إذا قاتل فلا  
 يبلغ له السهم لأنه عمل الجاهل ولا يسوى في عمله بين من يصح منه ويؤجر عليه ومن لا يقبله الله تعالى منه ولا يصح  
 فلذلك لم يبلغ به السهم فتح (قوله فيزد على السهم) لأن الدلالة ليست من عمل الجهاد فلا يلزم التسوية لأن  
 ما يؤخذ في الدلالة بمنزلة الأجرة فيعطى بالقاماط اه (تتم) يرضخ للعدو المقاتل وإن لم ياذن له سيده كما في الفتح  
 وفي الجوى شتراط إذن الامام للصبي بالقتال (قوله والبراذين) جمع برذون بكسر الباء ويقال له السكون  
 يوكف ويشبهه باليد قال الشاعر ذنبى إلى البهم الكواذن أنفى غلست في طلب العلى ونصبوا  
 (قوله والعتاق) لأن الارهاب مضاف إلى جنس الخيل قال تعالى ومن رباط الخيل الآية واسم الخيل ينطلق  
 على جميع ما ذكر إطلاقا واحدا ولأن العربي أن كان في الطلب والهربة أقوى فالبرذون أصغر وألن عطفها  
 في كل منفعة معتبرة فاستويا (قوله والعتاق الخ) هذا في الأبل ومن الناس الذي أمه أمه بناية (قوله والمقرن)  
 بوزن محسن قاموس (قوله لا يسهم للراحلة) هي المركوب من الأبل ذكر كان أو أنثى والتاء فيها للوحدة  
 أو لا تنقل من الوصفية إلى الاسمية والجل يختص بالذكر (قوله لعدم الارهاب) إذا لاقى قاتل عليها بجر وأهدم وورد  
 النص لأنه كان في غزوات النبي صلى الله عليه وسلم مع أصحابه الجبال والجرى والبغال ولا يسهم أنثى منها ولو أسهم  
 لظهر نقله لأنها كانت أكثر من الإفراساته في (قوله لليتيم) هو من لأبله ولا يتم بعد البلوغ جوى (قوله  
 وجاز صرفة لصف واحد) فذكر الثلاثة أصناف لبيان المصارف فتح (قوله وقد حققته في شرح المتن) نفسه  
 والخمس الباقي من المغنم كالمدن والركاز يكون صر لليتيم المحتاجين والمساكين وابن السبيل فتقسم هذه  
 الاموال الثلاثة عندنا ثلاثا غير متجاوز عنهم إلى غيرهم فتصرف إلى كلهم أو إلى بعضهم فبسبب استحقاقهم  
 يتم أو مسكنة أو كونه ابن السبيل ولا يجوز الصرف لغيرهم ولا أقبرهم اه حلي عن الشريعة لا يسهل ولا يسهل  
 (قوله وقد قدم فقر ادوى القربى) مصدر يعنى القرابة فأيتام ذوى القربى يدخلون في سهم اليتامى ومساكين ذوى  
 القربى يدخلون في سهم المساكين وأبناء السبيل منهم يدخلون في سهم أبناء السبيل جوى قال في شرح المتن  
 والاضح أن يقال خمس الغنمية والمدن والركاز للعصاة وذوى القربى منه أولى اه (قوله من بنى هاشم) الذي  
 في التمر وغيره من بنى هاشم والمطلب فقط لأن استحقاقهم ليس لمحض القرابة بل للصرة أيضا وهي الموائمة  
 بالكلام والصاحبة لا المقاتلة وهذا القدر موقوف في غير بنى هاشم وبني المطلب فن يدفع له من الخمس أعم  
 ممن يجمع من الزكاة لا يخصصه في بني العباس والحارث وعلى وعقيل وجميعهم وكلهم من بنى هاشم فأقاده الحلي  
 وفي حاشية الشلبي عن المتن روى أن الله تعالى لما بعث رسوله صلى الله عليه وسلم من بنى هاشم حددتهم  
 قريش فعاقدوا فيما بينهم أن لا يجاسوا بنى هاشم ولا يكلموهم حتى يذوقوا اليأس محمد يقتلوه وتعاقبوا بنو هاشم  
 على القيام بنصرته صلى الله عليه وسلم ودخل بنو نوفل وبنو عبد شمس في عقد قريش ودخل بنو المطلب

(ولا) يسهم (العبد وصبي وامرأة وذئبي)  
 ومجنون ومعتوه وسكاتب (ورضخ سهم)  
 قبل إخراج الخمس عندنا (إذا باشر القتال  
 أو كانت المرأة تقوم بمصالح المرضى) أو تداوى  
 الجرحى (أول الذئبي على الطردى)  
 وحفاه جواز الاستعانة بالكافر عند  
 الحاجة وقد استعان عليه الصلاة والسلام  
 باليهود على اليهود ورضخ لهم (ولا يبلغ به  
 السهم إلا في الذئبي إذا دل) فيزد على السهم  
 لأن الأجرة (والبراذين) خيل الهجم  
 (والعتاق) بكسر الهمزة جمع عتق كرام خيل  
 العرب والعتاق الذي أبوه عربي وأمهم عجمية  
 وتؤخر فركسه قاموس (سواء) يسهم  
 للراحلة والعتاق (الباقي بقسم) ثلاثا عندنا لليتيم  
 والمساكين وابن السبيل (وجاز صرفة لصف  
 واحد فتح وفي المنية لو صرفه للغنائم لحاجتهم  
 جاز قد حققته في شرح المتن) (من بنى هاشم) أي من  
 الأصناف الثلاثة (عليهم) لجواز الصفقات  
 لغيرهم لا لهم

في عهد بني هاشم حتى دخلوا معهم الشعب فكانوا فيه ثلاث سنين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اكملوا  
 المعركة من الجهد انتهى وفي الفتح من حديث أبي داود عن جبير بن مطعم قال لما كان يوم خيبر وضع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى في بني هاشم والمطلب وترك بني نوفل وبني عبد شمس فانطلقت انا وعفان  
 ابن عفان حتى اتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا تترك فضلهم للموضع  
 الذى وضعك الله فيه فها بال اخواننا بنى المطلب أعطيتهم ووتر كتنا وقرابتنا واحدة فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انا وبنو المطلب لا نترق في جاهلية ولا اسلام وانما نحن وهم شئ واحد وشبكت بين اصابعه اشرافنا  
 الى ان نصرتهم اياه بصرة الموانسة والمواقة في الجاهلية فانه ليس اذ ذاك النصر فقال بشراى دخولهم معه في  
 الشعب حين تعاقدت قريش على هجران بني هاشم وأن لا يبايعوهم ولا يناكحوهم اذ قوله وما نقله المصنف حيث  
 قال وفي الحياوى القدسي وعن أبي يوسف الخس يصر الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل  
 وبه نأخذ اهـ وهذا يقتضى كتابه عليه شيخنا رحمه الله تعالى أن الفتوى على الصرف الى الاقرباء الاغناء  
 فليحفظ اهـ حلي (قوله نظرفيه في النهر) حيث قال واقول فيه نظربل هو ترجيح لا عطائهم وغاية الامر أنه  
 سكت عن اشتراط الفقر فيهم للعلم به اهـ وأنت اذا تأملت كلام الحياوى رأيت شاهد المافى البصر وهذه عبارته  
 وأما الخس فيقسم ثلاثة سهم للمساكين وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل يدخل فقرا ذوى القربى فيهم  
 ويقدمون ولا يدفع لا غنيائهم شئ وعن أبي يوسف أن الخس يصر لذوى القربى واليتامى وابن السبيل وبه  
 نأخذ اهـ اذ لو كان كما قاله في النهر لمكانت رواية أبي يوسف عين ما قبلها قد بر اهـ حلي (قوله لتبر لنا به)  
 هذا قاله عامة الاصحاب وقال ابو سعيد البردعي ومجاهد وعطاء من اصحابنا انه لعمارة البيت الخرام قهستانى  
 (قوله سقط بموته) قال في الالمى لانه حكم علق عشتق وهو الرسالة فاستحقاقه للقيام بامور أمته بل بعض  
 رسالته ورسالته وان لم تقطع بموته عليه الصلاة والسلام كما صرح به العلماء الاعلام لا يمكن لا يحفظه فيها  
 بخصوصها ائخذ من الانام بفوقاته فان المتصف بالاتفاق اذ لا رسول بعده فنفوت الاستحقاق لالات رسالته  
 بعد موته بنسبها شئ من الانتطاع كما خطافه بعضهم وخالف الاجماع بل انعدم الحكم لانعدام علته وهى  
 الرسالة فبين بعده من الخلفاء اذ لا يحفظ فيها كما لا يخفى فليحفظ فقد غلط فيه كثير من الطلبة من غير تصور  
 تحقيق ولم أر من نبه على ذلك وبالله التوفيق اهـ حلي (قوله بمطفيه لنفسه) من الغنيمة قبل القسمة واخراج  
 الخس من درع اوجارية فانه خطبلا خلاف قال الرازى وكانت ضحية من الضحى كما رواه أبو داود (قوله ومن  
 دخل دارهم باذن الامام) ولو اذ من اهل الذمة شلى (قوله أى قوة) فهو ضح الميم والنون وقد تسكن وذكر  
 البرجندى أن المنعة جمع مانع والمراد بها الاعوان والافصار الذين يمنعون من قصد الاعداء جوى وعليه فهو  
 بفتح النون لا غير (قوله لانه غنيمة) الغنيمة هو المأخوذ قهرا وغلبة لا اختلاسا وسرقة والخس وظيفتها والقهر  
 موجود في المنعة والدخول بالاذن أما القهر في المنعة فظاهر وأما في الاذن فلا بد بالاذن التزم الامام نصرته  
 فكان في حكم المنعة وفي الجوى لو كان بعضهم باذن الامام وبهضهم بغير اذنه ولا منعة لهم فالحكم في كل واحد  
 منهم حالة الاجتماع كافي حالة الانفراد وان كانت لهم منعة يجب الخس اهـ (قوله والاجاز) أى الا يمكن  
 لهم منعة جازلة اسقاط الخس لانه انما وجب في غير ذات المنعة باذن الامام وله أن يطل اذنه بخلاف الخس  
 في ذات المنعة فتأمل (قوله ونوب للامام) قيد بالامام لان امير السرية اذا انهاء الامام عن التمسك ليس له أن  
 ينفل الا اذا رضى العسكر بنقله فيجوز من الاربعة أخماس وان لم ينهه ذلك لانه قائم مقام الامام بهر وسأق  
 أن المندوب انما هو الادعى للشطط والافاضل التمسك واجب (قوله أن ينقل) يقال نقله نقله ونقله نقله  
 لغتان فصيحتان كذا قال ابن دريد قال القهستاني وهو يقتضيان لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة به لانها زائدة على  
 محلات هذه الامة فان الغنائم لم تكن حلالا على سائر الامم وفي الشريعة ما يخص به الامام بعض الغنائم كذا  
 في المحيط وغيره (قوله وقت القتال) قبل احرار الغنيمة وقبل أن تضع الحرب أوزارها كذا في الملتقى وفيه اشارة  
 الى أنه يجوز التمسك قبل القتال بالطريق الاولى والى أنه لا يجوز بعده لكن بعد القسمة لانه استقر فيه حتى  
 الغنائم قهستانى (مهمة) ذكر المؤلف رحمه الله تعالى في قول الملتقى وقبل أن تضع الحرب أوزارها هو  
 اقتباس من القرآن وبه يستدل على جواز خلافا لما زعمه بعض الناس وقيل عن ابن النخعة جوازه وفيرة

(ولا حتى لا غنيائهم) عندنا وما نقله المصنف  
 عن الجبر من أن حافى الحياوى يفيد ترجيح  
 الصرف لا غنيائهم نظرفيه في النهر (وذكره  
 تعالى للتسبيل) بنسبه في ابتداء الكلام اذ  
 الكل لله (وسمى عليه الصلاة والسلام سقط  
 بموته) لانه حكم علق عشتق وهو الرسالة  
 (كافى) الذى كان صلى الله عليه وسلم  
 به طمعه لنفسه (ومن دخل دارهم باذن)  
 الامام (او منعة) أى قوة (فاذا رخص)  
 ما أخذ والانه غنيمة (والالا) لانه اختلاسا  
 وفي النية لو دخل اربعة خمس ولو لانه لا حال  
 الامام ما أصبم لا أخسه فلولهم منعة لم يجز  
 والاجاز (ونوب للامام أن ينقل وقت القتال  
 حنا)

بقوله الاقتباس أن تضمن الكلام شيئا من القرآن أو الحديث أو المسائل العلمية لعل أنه منه ويجوز فيه  
التغيير ليس يبرهن أحسنه ما أنشدنيته والذي رحمه الله تعالى من نظمه لنفسه

عليك ببر الوالدین معظما • وخفض جناح الذل من رحمة ولا

تقل لهما أف ولا تنهرهما • وقل لهما قولا صكريا مجبلا

اه واستعمله صاحب الملتقى في طالع كآبه حيث قال وأن يغني به يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية واستعمله  
القاضي البضاوي وكذا السيوطي ونقل الاجماع على جوازها وهو كثير في كلامهم ثم اوتوا نظاما بل استعمله  
صلى الله عليه وسلم فقال وجع البيت من استطاع اليه سبيلا وقد جوزوا فيه النقل عن معناه كقوله

ان كنت أزعمت على هجرنا • من غير ما جرم فصرجيل

وان نبتدت بنا غيرنا • فبنا الله ونعم الوكيل

كما في تلخيص المعاني اه ملخصا (قوله وتحريرضا) عطف تفسير قال في المنع والتحريرض الترغيب في الشيء  
والتنفيل نوع تحريرض اه (قوله سماه قتيلا قريه منه) أقول في البهر للزكريا من بحث الاشتقاق ان معنى

قوله اسم الفاعل حقيقة في الحال اي حال التلبس بالهمل لا حال النطق فان حقيقة الضارب والمضروب  
لا تقتضي على الذرب ولا تأخر عنه فهما معه في زمن واحد قال ومن هذا ظهران قوله صلى الله عليه وسلم من قتل

قتيلا فله سلبه أن قتيلا حقيقة وأن ما ذكره من انه سمي قتيلا باعتبار مشاركته القتل لا تحقيق فيه وأقول أيضا  
قد صرح الامام القرافي في شرح التنقيح بأن المشتق انما يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال مختلفا

في الماضي اذا كان محكوما به أما اذا كان متعلقا بالحكم كما هنا فهو حقيقة مطلقا سواء كان معنى الحال او الماهية  
اجماعا وحده فله مجازا فاحفظه فانه بديع جدا حوى أقول ان المجاز فيه من حيث تسلط قتل عليه فان القتل

بافعل لا ينافي قتله فليتأمل (قوله اويقول من أخذنيما فهو له) قال في البحر ولا فرق في القتل بين أن يكون  
معلوما أو مجهولا فلا يقال من جاء منكم بشيء فله منه طائفة بخلاف رجل عتاع وآخر يذاب وآخرون قال أي فيه

للامير (قوله اوترغيب مال) سواء كان سلبا او من عند الامام (قوله فالتحريرض واجب) لا يظهر تقريره على سابقه  
قال السيد الجوى المندوب انما هو اختيار الانشط دون غيره لما أنه ادعى الى المقصود اما هو في نفسه فواجب

مخبر لانه قد يكون بالوعظة الحسنة اه قال السكاك وأما ما قيل ان في التنفيل ترجيح البعض وتوهم آخر  
وتوهمين المسلم حرام فليس بشيء والاحرم التنفيل لاستلزامه محرما (قوله ولا يخالفه) أي لا يخالف كونه مندوبا

(قوله استحصانا) لانه ليس من القضاء فلا تهمه فيه عطف عدم التخصيص وفي القياس ليس له سلبه لانه يصير  
منه فلا نفسه فيكون متهما (قوله فلا يستحقه) أما الاولى فلخصيصه اياهم بالتنفيل وأما الثانية فلانهم (قوله لا

اذا عمن بعده) بأن قال من قتلته انا في سلبه ومن قتل منكم قتيلا فله سلبه لان مجموع الكلامين بمنزلة قوله من قتل  
قتيلا فله سلبه فانتفت التهمة أفاده الجلبى وفيه أن الثاني لانهم فيه بل هو خاص بالجيش فالتعميم أن يقول

ومن قتل قتيلا فله سلبه ويكون العبرة حينئذ بالتعميم والخصم في صورتين واحد (قوله وغيره) كالساجر  
والمرأة والعبد يجر (قوله أي التنفيل) أي استحقاقه الكائن بقول الامام من قتل الخ (قوله فلا يستحقه الخ)

لان التنفيل تحريرض على القتال وانما يتحقق في المقاتل وعز ذلك القهس متلى الى الظهيرية والذي رأيته  
في البرجندى معزيا اليها أنه في الاستحصان يستحقه فليتنبه له قاله في شرح الملتقى ويستحقه بقتل المريض منهم

والايجروا والتاجر في عسكرهم أبو السعود (قوله بمن لم يقاتل) فلو قاتل الصبي فقتله استحق سلبه لانه مباح الدم  
(قوله اذ ليس في الوسع اجماع الكل) وانما في وسعه اشاعة الخطاب وقد وجد مخ (قوله ويوم) كل قتال في تلك

السنة ما لم يرجعوا) هذا اذا كان التنفيل في غير حالة القتال فان كان فيها تقديما بجر والمراد بالسنة الغزوة التي  
خرجوا اليها في تلك السنة وان تعدد القتل في أمكنة بقرينة قوله ما لم يرجعوا (قوله لانه نكرة في سياق الشرط)

فيه أن النكرة في سياق الشرط لاتم الا في البين قال في التحرير وأما النكرة فمومها في النفي ضروري وكذا  
في الشرط المبتدئ لان الخطاب على نفسه لا المنفى كان لم اكلم رجلا لانه على الاثبات كانه قال لا لكن رجلا  
ولا يبعد في غير البين قصد الوحدة في مثل ان جاء رجل فاطمه فلا يبرأ اه ومع ذلك لم يظهر فرق بين من قتل

قتيلا فله سلبه وبين ان قتل قتيلا ذلك سلبه فان قتيلا في كل منهما نكرة في سياق الشرط كما لا يخفى اه حاجي

وتحريرضا (ويقول من قتل قتيلا فله سلبه)  
سماه قتيلا قريه منه (اويقول من أخذنيما  
فهو له) وقد يكون بدفع مال أو ترغيب مال  
(فالتحريرض) نفسه (واجب) لا صر به  
واختيار الادعى للمقصد مندوب ولا يخالفه  
تعمير القديري بلا بأس لانه ليس مواردا  
لمتزكدة أولى بل يستعمل في المندوب أيضا  
قاله المصنف ولذا عرفت في المبسوط بالاستصحاب  
(ويستحق الامام لو قال من قتل قتيلا فله سلبه)  
اذا قتل هو) استحصانا (بجلا) مالو قال  
منكم أو قال (من قتله انا في سلبه)  
فلا يستحقه الا اذا عمن بعده فله سلبه ويستحقه  
مستحق سهم او رخص فعم الذي وغيره (وذا)  
أي التنفيل (انما يكون في مباح القتل  
فلا يستحقه بقتل امرأته ومجنون وفقره ما  
لم يبقا في القتال وجماع القتال مقالة الامام ليس  
بشرط في استحقاقه) ما نقله اذ ليس في الوسع  
اجماع الكل ويوم كل قتال في تلك السنة  
ما لم يرجعوا وان كان الوالي أو عزل ما لم يمنعه  
الزمانى خبر وكذا يبرأ كل قتل لانه نكرة  
في سياق الشرط وهو من



(قوله بخلاف ان قتلت قتيلًا) يعني لو خاطب واحد افقتل الخاطب رجلين فلا سلب الا قول خاصة الا اذا قتلهم مامعا  
فله واحد والخيار في تعينه للقاتل لا لا امام ولو كان على العموم بأن قال للعسكر ان قتل رجل منكم قتيلًا فله سلبه  
فقتل رجلين اثنين فأكثر استحق سلبه ما وهذا استحقان بحره وهدية (قوله ولو قال ان قتلت ذلك النارس الخ)  
ذكر الجوى في شرح الكنز بعد نقل المسئلة عن قاضي خان بأن الاولى من باب الجهاد فلا يستحق الا اجر  
كما لو استأجره ليوم الناس او يؤذن وأما الثانية فالقول فيه ليس من باب الجهاد أى فتدفع الاجارة عليه وأقول  
ما ذكره قاضي خان مبق على قول المتقدمين من عدم جواز الاجارة على الطاعات اه حابي لمخصا (قوله وهو  
المشئ لئلا) هذا باعتبار أصل الوضع فلا يلاحظ في الاستعمال (قوله والفرق في الدرر) ونصه أو يقول للسرية  
لا عسكر جعلت لكم الكل أو قدر رامنه نقل في النهاية عن السير الكبير أن الامام اذا قال لاهل العسكر جميعا  
ما أصبتم فلكم نفلا بالسوية بعد الخس فهذا لا يجوز وكذا اذا قال ما أصبتم فلكم ولم يقل بعد الخس فان فعله  
مع السرية جاز وذلك أن المقصود من التنفيل التعريض على القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص البعض بشئ  
وفي التعميم ابطال تفضيل الفارس على الرجل وابطال الخس أيضا اذ ليستثن اه قال في الشرنبلالية قوله  
أو يقول لسرية الخ ظاهر كلامه أن ما ذكره تناسله من قوله ما نقله عن السير فاقضى بحته للسرية دون العسكر  
فقد نقل في البحر عن السكالك التسوية بين العسكر والسرية في عدم الصحة حيث قال لو قال للعسكر كل ما أخذتم  
فهو لكم بالسوية بعد الخس والسرية لم يجوز لأن فيه ابطال السهمين للذين أوجبهم ما للسرعة اذ فيه تسوية الفارس  
بالرجل ~~وكذا لو قال ما أصبتم فهو لكم~~ ولم يقل بعد الخس لأن فيه ابطال الخس الثابت بالنص ذكره  
السير الكبير قال السكالك وهذا بعينه يطل ما ذكرناه من قوله من أصاب شيئا فهو له لا يحتاج الا أن يملكه  
وهو بطلان السهمين المنصوصين بالتسوية بل وزيادة حرمان من لم يصب شيئا بانتهائه فهو أولى بالبطلان  
والفرع المذكور من الخوانى وبه أيضا ينتق ما ذكر من قوله انه لو نقل بجميع المأخوذ جاز اذا رأى المصلحة فيه  
وفيه زيادة ايجاش السابقين وزيادة الفتنة اه حابي (قوله الامن الخس) لأن الخس للمحتاج فاذا جاز لمحتاج  
لم يقتل فللمحتاج مقاتل أحق فتح وغيره وأورد أن فيه ابطال حق الاصناف الثلاثة وأوجب بأنه انما يجوز  
باعتبار جعل المنزل من الاصناف الثلاثة وصرفه الى واحد كاف ولذا قال في الذخيرة لا ينبغي للامام أن يضعه  
في القنى اه حوى (قوله وسلبه) فتحتين بمعنى المسلوب فهستأنى (قوله لا ماعلى دابة اخرى) ولا ما كان مع  
غلامه ملتنى (قوله حكمه قطع حق السابقين) فلا يخمس ما أصابه ويورث عنه ولو مات بدار الحرب كذا في شرح  
الملتقى (قوله لا المالك) أى لا تمام المالك والا فكم كيف يورث عنه ما لم يملكه أصلا أهاده في شرح الملتقى وهذا  
عندهما وعند محمد يثبت المالك بمجرد التنفيل وبه قالت الاثمة الثلاثة فتح (قوله لم يحل له وطوها ولا يههما)  
وقال محمد يحلان ملتنى (قوله لم يحل له اجماعا) حتى يخرجهما ثم يستبرأها ثم تلجى عن الاتفاقية (قوله ليس لك)  
الخطاب لحبيب بن سلمة يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو وضعف تعددت طرقه فيرتقى الى مرتبة الحسن  
وتأمله في الفتح (قوله فلهما حديث السلب على التنفيل) يعني أن قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلًا فله سلبه  
يحمل نصب الشرع ويحمل التنفيل فيحمل على التنفيل جمع بينهما وبين الحديث الاول اه حابي (قوله وقع  
التنفيل الكلى) أى أن كل من أخذ شيئا فهو له وليس المراد التنفيل بالكل للبعض وقد علمت من نقل كلام السكالك  
السابق بطلان هذا وهذا فلا يصح هذا الفرع (قوله فبعد اعطاء الخس الخ) قلت يجوز الحال الآن فان الظاهر  
عدم اعطائه فالشبهة موجودة على أنه يقتضى بقاء التنفيل المذكور الى وقتنا هذا وقد تقدم أنه ينقطع بالرجوع  
فلا يجزى حكم تنفيل الامام السابق على اللاحق بالاولى الا أن يحضيه بتنفيل مبتدأ منه والله سبحانه وتعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم

\*(باب استيلاء الكفار)\*

من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله فان حكمهما مذكور في هذا الباب ونظيره قوله تعالى فقتلهم يوم بقرنه  
سلام أى يحيى بعضهم بعضا بالسلام أبو السعود مزيدا ولما فرغ من بيان حكم استيلاءنا عليهم شرع في حكم  
استيلائهم علينا وقد عمم الاول على الثاني ظاهر من (قوله على بعضهم بعضا) هذا التركيب فاسد وصوابه بعضهم  
على بعض فالة الحابى أو حذف بعضا وهو شامل لاستيلاء الحربى على مثله أهوى ذمى (قوله بدار الحرب) أفاد

بخلاف ان قتلت قتيلًا ولو قال ان قتلت ذلك  
النارس فلك كذا لم يصح وان قطعت رأس  
أولئك القتل فلك كذا صحيح (ولو نقل  
السرية) هي قطعة من الجيش من أربعة الى  
أربع مائة مأخوذة من السرى وهو المشئ  
للا درر (الرابع ومع العسكر دونهم  
النقل) استحقا فاطه برة وجاز التنفيل بالكل  
أو بقدر منه لسرية لاهل العسكر والفرق في الدرر  
(ولا يندل بعد الاحرازها) أى بدارنا (الا  
من الخس) لجواز له صنف واحد كما  
(وسلبه مامعه من مركبه وثيابه وسلاحه)  
(وكذا ما على مركبه لا ماعلى دابة اخرى)  
(والتنفيل) حكمه قطع حق السابقين لا المالك  
قبل الاحراز بدار الاسلام فلو قال الامام  
(من أصاب جارية فهو له فأصاب ما سلم  
فاستبرأها لم يحل له وطوها ولا يهها) كالأ  
أخذها لنفسه واستبرأها لم يحل له  
اجماعا (والسلب لا يملك ان لم ينقل) حديث  
ليس لك من سلب قبل الا مطايت به نفس  
امامك فمنا حديث السلب على التنفيل  
قلت وفي معروضات الفتى ابى السعود هل  
يجعل وطه الاماء المستتراة من الفزاة الآن  
حيث وقع الاشتاء في قيمتهم بالوجه المشرع  
فاجاب لا توجد في زماننا قيمة شرعية لكن  
في سنة ٩٤٨ وقع التنفيل السكلى فبعد  
اعطاء الخس لا يبقى شبهة ابتداء انتهى فليجوز  
\*(باب استيلاء الكفار)\*  
على بعضهم بعضا وعلى أموالنا (اذا سبي كافر  
كافر آخر بدار الحرب

اطلاقه أنه لا يشترط الا حرا زيدا مالكا حتى لو استولى كفار الترك والهند على الروم وأحرزوها بالهند ثبت المالك  
لكن كفار الترك ككفار الهند كذا في شرح الملتقى (قوله ملكه) مجتزأ لا خذ وقيل انما يملكه اذا اعتقه واذلك  
وقيل لا يملك الحربى حرييا آخر أصلا ويملك ماله (قوله لا سبيل له على مباح) لان أموالهم مباحة والاستيلاء على  
مباح سبب الملك فكان استيلاؤهم على هذا المال كاستيلائهم على الصيد ونحوه كذا في شرح الملتقى (قوله  
لا يملكونهم) وأما أموالهم فكان أموالا غنما لهم (قوله وملكنا ما نجد من ذلك السبي للكافر) سواء فيه الحربى  
وغيره وان كان بيننا وبين المأخوذ من موادة لاننا لم نقدروا انما أخذنا ما لا يخرج عن ملكهم ولو كان بيننا وبين  
كل من المأخوذ من موادة فاقبلوا فغلبت احداهم افاقنا لاننا نشترى المغنوم من مال الطائفة الاخرى من  
الغنائم شاي (تنبه) في منية الملقى اذا باع الحربى ولده من مسلم في دار الحرب عن الامام أنه يجوز ولا يجبر على  
الرد وعن أبي سفيان أنه يجبر اذا خاصم الحربى ولو دخل دارا بأمان مع ولده فباع ولده لا يجوز في الروايات كلها  
اه لان الولد دخل دارا بأمان وفي اجازة يسهل نقص الامان سوى عن الولو الجلى (قوله ولو عبيد أموالنا)  
الاولى ولورقة قاموا من ائمة وبها صرح في شرح الملتقى (قوله أن الاصل في الاشياء التوقف) أى والكافر  
ينزله من لم يرد له شرع لعدم خطابه واذ قلنا بذلك الاصل لا يحكمه بالاباحة (قوله والاباحة رأى المعتزلة)  
قال في الاشياء قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب الامام الشافعى رضى الله  
تعالى عنه او التصريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسب الشافعية الى أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه  
وفي البدائع المختار أن لاحكم للافعال قبل الشرع والحكم عندنا وان كان أنزلنا فالمراد هنا عدم تعلقه بالفعل  
قبل الشرع فاتفق التعلق لعدم فائدته اه وفي شرح المنار لاهل الاصل في الاشياء الاباحة عند بعض  
الحنفية ومنهم الكرخى وقال بعض اصحاب الحديث الاصل فيها الخطر وقال اصحابنا الاصل فيها التوقف بمعنى  
أنه لا بد لها من حكم اكتمل نقف عليه بالعقل اه وفي الهادية من فصل الحدود أن الاباحة اصل اه حلى  
وله جرى منه على رأى بعض اهل المذهب موافقة للشافعى وحينئذ قدسبة القول بالاباحة الى المعتزلة  
على الانبى (قوله بل لان العصمة) أى حفظ أموالنا أى وجوبه (قوله من جهة الاحكام المشروعة) لضرورة  
تمكن الاحتجاج من الانتفاع فاذا زالت المكنة من الانتفاع عاد مباحا على أصله كما هو قضية قوله تعالى هو الذى  
خلق لكم ما فى الارض جميعا فانه يقتضى اباحة الاموال على كل حال وزوال العصمة على التحقيق واليقين يتبين  
الدارين فان الاحراز حينئذ يكون تاما وهو الاقدار على المجل جالوما لا بالادخار الى وقت حاجته أفاده  
الشلى (قوله وهم لم يحاطبوا بها) جرى على غير الاصع والاصح أنهم مخاطبون بها ادعاء واعتقادا كما تقدم (قوله  
فبقى في حقهم ما لا غير معصوم) أى غير محفوظ فيكون مباحا لهم وحينئذ رجعنا الى القول بالاباحة فافترسه  
رجع اليه فتأمل وفي الشلى عن الكافى ان قيل كيف يملكون أموالنا بالاستيلاء وقد قال الله تعالى وان يجعل  
الله للمسلمين ما يريد من المؤمنين سبيلا والمالك بالتقهر من أقوى جهات السبيل قلنا النص تناول المؤمنين وهم  
لا يملكونهم بالاستيلاء (قوله ويفترض علينا اتباعهم) قال في شرح الملتقى ويفترض علينا اتباعهم ماداموا يدارنا  
أهم لاستنفاد الاموال فان دخلوا بها دارهم لم يفترض علينا بل سبب الادخار فيفترض اتباعهم مطلقا اه  
بزيادة من الحلى (قوله فان أسلوا) أى بعد الاحراز فترمل ملكهم قال في شرح الملتقى ولو أسلوا قبل الغلب  
ولا يملك لاصحاب الاموال عليها لقوله عليه الصلاة والسلام من أسلم على مال فهو له جوهه (قوله اما قبله) أى  
قبل الاحراز انه هموم من أحرزوها (قوله مطلقا) سواء وجدها قبل القسمة او بعد ها (قوله فهو له بالقيمة) يوم  
أخذ الغنائم كذا في شرح الملتقى وأطلقه فشمهل ما اذ اتزل أخذ بعد العلم به زمانا طويلا بعد الاخراج من دار الحرب  
يجز فان ثبت للمالك للكافر بالاستيلاء على مال المسلم لما ثبت ولاية الاسترداد للمالك القديم من الغازى  
الذى وقع في سهمه أو من الذى اشتراه من اهل الحرب بدون رضى وأجيب بأن بقاء حق الاسترداد لحق المالك  
للقديم لا يدل على قيام المالك له لا ترى أن الواهب الرجوع في الهبة والاعادة الى قديم ملكه بدون رضى الموهوب  
له مع زوال ملك الواهب في الحال وكذا الشفع مع أخذ الدار من المشتري لحق الشفعة بدون رضى المشتري مع  
ثبوت المالك له ذكره الاكل ابو السعود (قوله جبر الضررين بالقدر المكن) قال في البحر بعد ذكر الدليل القلى  
وهو قوله عليه الصلاة والسلام ان وجدته قبيل القسمة فهو لك بغير شئ وان وجدته بعد القسمة فهو لك بالقيمة

واخذ ماله ما (قوله لا سبيل له على مباح)  
(لو سبي اهل الحرب اهل الذمة من دارنا)  
(لا يملكونهم لانهم أحرار) وملكنا ما نجد  
(من ذلك) السبي للكافر (ان غلبنا عليهم  
استارنا بأمر ملاكهم) وان غلبوا على  
(أموالنا) ولو عبيد أموالنا (لا بالاستيلاء على مباح لما  
بدارهم ملكوها) لا بالاستيلاء على مباح لما  
(انما يصح من مذهب اهل السنة أن الاصل  
في الاشياء التوقف والاباحة رأى المعتزلة  
لان العصمة من جهة الاحكام المشروعة  
ولهم لم يحاطبوا بها فبقى في حقهم ما لا غير  
معصوم) كما حققه صاحب الجمع  
في شرحه ويفترض علينا اتباعهم أى بعد  
تقرر ملكهم (وان غلبنا عليهم) الاكرها  
ما أحرزوها يدارهم اما قبله فهي الاكرها  
مجانا مطلقا (فن وجد ملكهم قبل القسمة)  
بين المسلمين لا بين الكفار كما حققه في الدرر  
(فهو له مجانا) بلا شئ (وان جده بعد ها  
فهو له بالقيمة) جبر الضررين بالقدر المكن

مانصه ولأن المالك القديم زال ملكه بغير رضاه فكان له حق الاخذ نظر الى الاخذ في الاخذ القسمة ضررا  
 بالماخوذ منه بازالة ملكه الخاص فاشد بالقصة له بدل النظر من الجانيين اه فكان الاولى للشارح ذكر  
 الدليل النقلي أولا لانه العمدة والكلام فيما ملكه الكافر فلو دخل حري في دارنا ومرف من مسلم طعاما  
 او متاعا واخرجه الى دارهم ثم اشتراه مسلم واخرجه الى دارنا اخذه مجانا افاده في شرح الملقى (قوله ولو قبلها  
 اخذه مجانا) تكرار محض مع قول المصنف في وجده ملكه قبل القسمة فهو له مجانا (قوله وبالفن الخ) قال  
 في شرح الملقى وفي قوله ياخذ بالفن اشارة الى انه لو مات المالك فلا سبيل لوارثه لان الجار لا يورث اه (قوله  
 وبقيصة العرض) الظاهر اعتبره يوم دفعه غنما (قوله وبالقصة لو اتهم به منهم) لثبوت ملكه فلا يزول بغير نفي  
 كذا في شرح الملقى (قوله ليس لما ملكه اخذه) أي بالجر والخنزير بل ياخذ بقصة نفسه كما نقله في التهر عن السراج  
 الوهاج وجندلا هي للامته والذليل كان عليه أن يقول او ملكه بقصد فاسد كما لو شرا بخمرا وخنزير اه حابي  
 (قوله وكذا لو اشتراه بثلثة اشية الخ) استدل على المتن كما لا يخفى حابي (قوله وليس برأيه فداء) قال في البصر  
 ولا يكون ربا لانه يتخلص ملكه فهو بالحقيقة فداء لا عوض اه وصورة الاقل قدر اما اذا اشترى قتيلا  
 من البر بغير قيمته الاربع وصوره الاقل وصفا أن يدفع رديا عن الجسد (قوله وان فقي عينه) بالبناء للجهول  
 قال في الفتاوى (قوله فداها بان شئ حديثا او قطع أن يفرج حديقته بغير روقها بحر (قوله ارشاه) الاولى  
 رشتها كما في الجوى (قوله او فقهها المشتري) قال في البصر ولا فرق في الفاقى بين أن يكون الناجر أو غيره  
 ولهذا قال الشارح الاوصاف لا يملكها من النفي في ملك صحيح بعد ان يبيع وان كانت متعصدة  
 بالانقلاب اه أي والعين كالوصف لانه يحصل بها وصف الابصار وقد كانت في ملك صحيح فلا يملكها من  
 والعقر كالارش اه حابي (قوله لان البيعة مبنية) على الخذف وتقديره اما اذا أقام أحدهما البرهان  
 قبل برهانه قال في التتارخانية وان أقام أحدهما بيعة قبلت وان أقامها فعلى قولهما البيعة بينة المولى القديم  
 وقال أبو يوسف بينة المشتري اه (قوله فيبيته المالك ايضا) في نسخة اولى وهي اولى (قوله خلافا لثاني) ومحمد  
 والثاني رضي الله تعالى عنهم فان البيعة عندهم بينة المشتري لانها ثبتت الزيادة (قوله وان تكررا لاسر والشراء)  
 قد بالتكرار لانه لو وهبه المشتري لاخر كان للمالك القديم اخذه من الموهوب له بقيته كالووهبه الكافر لم يجر  
 (قوله اخذ المشتري) أي الاول الخ) افاده به أنه ليس للمالك القديم أن يأخذه من المشتري الشئ سواء كان المشتري  
 الاول غائبا أو حاضرا أي عن اخذه لان الاسر ما ورد على ملكه بحر وافاده به أن المشتري الاول لو اشتراه من الثاني  
 لم يكن للمقدم اخذ لان حق الاخذ انما ثبت في ضمن عود ملك الاول القديم وبالشراء انما ثبت له ملك جديد  
 حوى (قوله ولا يلزمكم من رثنا) ولا حرم من في ذمتنا حوى عن المفتاح (قوله ومدرنا) ظاهر في المدبر المطلق اما  
 المقدم أمه وتعلما اه بأن الاستيلاء انما يكون سببا للملك اذا لاقي محلا قابلا للملك بشئ الى أنهم على كون المقيد  
 وفي تخصص المدبر وما به من اشارة الى أنهم على كون القن والقنة حوى (قوله لم يترتبهم من وجه)  
 لان السبب انما عند المالك في محله والمحل المال المباح والحر معصوم بنفسه وكذا من سواه لانه ثبتت فيسه الحرية  
 من وجه بخلاف ما أرفقاهم لان الشرع أسقط عنهم جوار على جنائيتهم وجهلهم أرفقا ولا جناية من هؤلاء بحر  
 (قوله لکن) من وجه بخلاف ما أفاده به أن ذلك في الغازي ولو اشتراه تاجر منهم أخذه منه بغير غن ولا عوض أفاده  
 صاحب الدرر (قوله ولونذ) أي شر من باب ضرب ومصدرة القياسى نذا وجاه أيضا ندودا حوى (قوله  
 اذ لا يدلل على ما) لتظهر عند الخروج من دارنا بحر (قوله وان أتى اليهم قن) قيد بالباقي لانهم لو أخذوه من دار  
 الاسلام ملكوه اتفاقا وقيد بقوله اليهم لانه لو أتى الى اهل الذمة لا يملكونه اتفاقا أبو السعود قال في المباح  
 القن الرقيق بطلب بلفظ واحد على الواحد وغیره فيقال عبد قن وأمة قن وعبيد قن بالإضافة وبالوصف وربما  
 يجمع على أقنان وأقنة وهو الذي لا هو أو ابواه وأما من يفلب عليه ويستعبد فهو عبد اه والقفاه يضمنون به  
 خلاف المدبر والمذنب (قوله أفاده الشافعي) (قوله فتهرا) أفاده أن الخلاف فيما اذا أخذه بعد اباقة اليهم كرها اما اذا  
 لم يكن قهرا فلا يخبره نحوه اتفاقا أبو السعود (قوله خلافا لهما) لان العصمة لحق المالك اقسامه وقد زالت  
 وهذا لو أخذوه من دار الاسلام ملكوه وله أن يده ظهروا على نفسه بالخروج من دارنا لان قوط اعتبارها  
 لتهق يد المولى عليه فكيف ياله من الانتفاع وقد زالت يد المولى قطهرت يده على نفسه وصار له وما ينجبه ظم

(ولو) كان ملكه (ماليا فلا سبيل له عليه  
 بعدها) اذ لو اخذه اخذه بثلثة اشية الذي  
 اشتراه ولو قبلها اخذه مجانا كما مر (وبالفن  
 الذي اشتراه منهم تاجر) أي من الهدو  
 الذي اشتراه من تاجر (وبالفن الذي  
 واخرجه الى دارنا وبقيصة العرض لو اشتراه به  
 وبالقصة لو اتهم به منهم زادي الدور او ملكه بعد  
 فاسد لكن في الجور شره بخمرا وخنزير ليس  
 لما ملكه اخذه بان شئ (روايات وكذا  
 لو شرا بثلثة اشية او بثلثة قدر او وصفه بثلثة  
 لو شرا بثلثة اشية او بثلثة قدر او وصفه بثلثة  
 صحيح او فاسد ادم الفائدة فلو باق قدر  
 او اردي وصفه فله اخذه لانه يبيع ويشتري  
 لانه فداء (وان) وصلة (نفي عينه) او قطع  
 به (واخذ) مشتريه (ارشاه) او فقهها  
 المشتري فياخذ بثلثة اشية (والقول  
 الاوصاف لا يملكها من النفي في ملك صحيح  
 للمشتري في قدره) أي النفي (بيته عينه)  
 عدم البرهان) لان البيعة مبنية ولو شرا  
 فيبيته المالك ايضا خلافا لثاني (وان تكررا لاسر  
 الاسر والشراء) بان اسرنا وبشرنا  
 (أخذ) المشتري (الاول من الثاني بقصة)  
 جبر الورود الاسر على ملكه فكان لاخذ  
 (ثم يأخذ) المالك (القديم بالفتن ان شاء)  
 لقيامة عليه بهما وقيل الفتن (ولا يملكون  
 لا يأخذوا القديم كمالا يبيع مع الفتن) لحرية  
 حرنا ومدرنا ارم ولدنا ومكاننا) لحرية  
 من وجه فباخذ ملكه مجانا لكن بعد القسمة  
 يوردي قيمته من بيت المال (ولونذ اليهم  
 جميع ذلك بالقبلة لعدم العصمة) (ولونذ اليهم  
 دابة ملكوها) لتحقيق الاستيلاء اذ لا يدلل على  
 (وان أتى اليهم قن مسلم فآخذوه) قهرا  
 (لا) خلافا لهما لانه لو يده على نفسه بالخروج  
 من دارنا فلا يملكها



يقع بحال العلة وإذا لم يثبت الملك لهم عنده يأخذ المالك القديم بغير شيء فهو بائع أو مشتري أو مقنن وما قبل  
 القسمة وهذا القسمة يؤدي موضع من بيت المال بغير (قوله ملكوه اتفاقاً) لعدم البدو والعصبة (قوله أو متاع)  
 قال في القاموس المتاع المنفعة والسلعة والاداء وما تقتضيه من الخواصج اه والمراد السلعة أو ما يتبع به (قوله  
 أخذ المالك العبد بجائناً) عند الامام وقال يأخذ العبد وما معه بالثمن اعتبار الحالة الاجتماعية بحالة الانفراد من  
 (قوله وأخذ غيره بالثمن) اعترض بأنه لما ظهرت يد العبد على نفسه فكان المناسب أن تظهر على المالك أيضاً  
 لا يقتطع يد المولى عنه لانه في دار الحرب ويد العبد أسبق من يد الكفار وأوجب بأن يد العبد ظهرت على نفسه  
 مع المنافي وهو الرق فكانت ظاهرة من وجهه دون وجهه فجعلنا ظاهرة في حق نفسه غير ظاهرة في حق المالك أفاده  
 المصنف (قوله وعق عبيد مسلم) عند الامام خلافاً لهـ المالك الأزالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع  
 وقد انقطعت ولاية الغير عليه فبقي في يده ولا يـ حنيفة أن تخلص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو  
 تبين الدارين مقام العلة وهو الاتاق تحصيله كما يقام معنى ثلاث حبس مقام التفريق فيما إذا أسلت المرأة  
 في دار الحرب اه بجر (قوله لانه لو شراء الخ) الذي في العروا والنهر أسره وعارة الجرحيد يكون الحرب ملكه  
 في دار الاسلام لان العبد المسلم اذا أسره الحربى من دار الاسلام وأدخله داره لا يعتق اتفاقاً أما عندهما قطاهر  
 وأما عنده فلهما منع من حمل المقتضى عمله وهو حق استرداد المسلم اه (قوله حق استرداده) الاضافة للبيان  
 وذلك لما منع يظهر عند الظفر بهم (قوله كعبد لهم أسلمة فجاءنا الخ) مثله ما اذا خرج العبد من أعماى معاديا  
 مباغضاً من في دار الاسلام فان الحكم كذلك بخلاف ما اذا خرج باذن مولاه حاجة فأسلم في دارنا فآثر  
 الامام يبيعه ويحفظ ثمنه لمولاه الحربى لانه لا يدخل بأمان صارت رقبته داخله فبهر (قوله أو الى عسكري ناقة)  
 لما روى أن عبيدا من عبيد الطائف في غزوة حنين أسلوا وخرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرض  
 بعثهم وقال هم مئة الله تعالى بجر (قوله أو اشتراه مسلم أو ذمتى أو حربى) هذا عند الامام لان قهر المستولى  
 عليه زال بالبيع وكان اسلامه يوجب ازالة قهره عنه الا أنه تعذر الخطاب بالازالة فأنقذ ماله اثر في زوال الملك  
 مقام الازالة وهو البيع أفاده صاحب الجهر (قوله أو عرضه على البيع) من مسلم أو كافراً فانه يعتق قبل المشتري  
 البيع أو لم يقبل لانه لما عرضه فقد رضى بزوال ملكه بجر (قوله أو ظهرنا عليهم) قد بدا لظهور لانه اذا أسلم  
 ولم يؤخذ فهو رقيق الى أن يشتره مسلم أو ذمتى فمعتق ومثله في الحكم اذا أسلمة ولم يأت دارنا فآفاده في الجهر  
 (قوله في هذه التسع صور) أقول بل هي احدى عشرة صورة لان العبد الذي اشتراه المستامن وأدخله دارهم  
 اتمامه أو ذمتى وقوله كالأستولوا عليه أى على العبد المسلم أو الذمتى اه حلبى (قوله ولولا ولا احد عليه)  
 لان هذا اتفاق حكيم ولو ثبت الولاء فيه ثبت لبيت المال وثبوته لبيت المال لم يشرع اه وقد ذكر ذلك الطحاوى  
 في العبد الذي خرج اليأساً لافقط فأخذ منه بعض الافاضل اطراعه فيما تحققت فيه العلة أفاده العلامة نوح  
 (قوله أخذنا يده) أى مستولوا عليه (قوله لا يعتق عند أبي حنيفة) رضى الله تعالى عنه وعندهما يعتق لصدر  
 ركن المقتضى من أهله بدليل صحة اعتاقه عبيد المسلمين في دار الحرب ان يكون مملوكا (قوله يبيانه) أى بنطقه (قوله  
 مسترق يبيانه) أى باستيلائه لان الملك كما يزول يثبت باستيلاء جديده وهو أخذه له يده في دار الحرب بخلاف  
 ما اذا كان مسلماً لانه ليس يحمل التملك بالاستيلاء والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### \*(باب المستامن)\*

أى الطالب للأمان قال العيني هو فاعل أى اسم فاعل من استامن اذا طلب الأمان ولما كان الاستئمان  
 إنما يكون بعد القهر الذى به يكون الاستيلاء أخره عنه اه ولا مانع من جعله اسم مفعول والسين والتاء  
 للصيغة أى صار مؤنثاً (قوله من يدخل دار غيره بأمان) هذا قصر يفهم لانه يشمل من فوعداً وان دخل  
 داره بغير أمانه فدخلها بأمانه (قوله اذا المسلمون عند شروطهم) قال في المنع لانه ضمن بالاستئمان  
 أن لا يتعرض لهم فالتعرض بعد ذلك يكون غدر أو القدر حرام الا اذا غدر به ملكهم فأخذ ماله أو حبه أو فعل  
 ذلك بغيره بغيره ولم يمنعه لانهم الذين نقضوا العهد اه وكذا لو أغار أهل الحرب الذين فيهم مسلمون مستامنون  
 على طائفة من المسلمين ولو خوارج فأسروا ذراهم ومزواهم على المسلمين فانه يجب عليهم قتالهم ان قدروا  
 عليه لانهم لا يبيعون رقابهم فتقرر رهبهم في أيديهم تقرير على الظلم فلم يلتزموا بخلاف الاموال محروية

(بخلاف ما اذا أبقى اليهم بعد ارتدادهم  
 فأخذوه) ملكوه اتفاقاً (ولو أبقوا معه  
 فرس أو متاع فاشترى رجلاً) ذلك كله  
 منهم أخذ المالك (العبد بجائناً) لما مر  
 أنهم لا يملكونه (و) أخذ (غيره بالثمن)  
 لانهم ملكوه (وعتق عبيد مسلم) أو ذمتى  
 لانه يبيع على جبهه أيضاً زبلى (شراء  
 مستامن هنا وأدخله دارهم) فلهما  
 تبين الدارين مقام الاتاق كما لو استولوا  
 عليه وأدخله دارهم فأبقى منهم اليساقيد  
 بالمستامن لانه لو اشتراه حربى لا يقتضيه  
 اتفاقاً لانه حق استرداده نهر (كعبد لهم  
 أو اشتراه مسلم أو ذمتى أو حربى ناقة أو  
 عرضه على البيع وان لم يقبل المشتري بجر  
 وظهرنا عليهم) في هذه التسع صور يعتق  
 لان (قوله ولا احد عليه) لا احد عليه لان  
 هذا اعتق (قوله كالأستولوا عليه) أى على  
 لوقال الحربى لعبد أخذه أنت حر  
 لا يعتق عند أبي حنيفة لانه معتق يبيانه  
 مسترق يبيانه  
 \*(باب المستامن)\*  
 أى الطالب للأمان (هو من يدخل دار  
 غيره بأمان) مسلماً كان أو حربياً (دخل  
 مسلم دار الحرب بأمان حرم تعرضه لشئ من  
 دم ومال وفريق منهم) اذا المسلمون عند  
 شروطهم

(فلو أخرج البنا (شيا ملكه) ملكا (حراما) للعدو (فيقتد به) وجوباً بقيد بالأخراج لأنه لو غصب منهم شياً رده عليهم وجوباً (بخلاف الأسير) فيباح نحره (وان أطلقوه طوعاً) لأنه غير مستأن فهو كملكه من (فانه يجوز له أخذ المال وقتل النفس دون استباحة الفرج) لأنه لا يباح إلا بالملك (الاذا وجد أسراً له لما سورة أو أم ولد أو مدبرته) لأنهم مملوكون بخلاف الأمة (ولم يباح من أهل الحرب) اذ لو وطئوه من قبل العقد للشبهة (فان أدانه حربى) ديناً يبيع أو قرض (أو يعكسه أو غصب أحدهما صاحبه وخرجا البنا لم يفتى) لاحد (يشى) لأنه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى بل فيما يستقبل (ويفتى المسلم برّد المصوب) زيلعى زاد الكمال (و) برّد الدين) أيضاً (ديانة) لا قضاء لأنه عذر (وكذا الحكم) يجرى (في حربيين فعلاً ذلك) أى الادانة والغصب (ثم استأمننا) لما بيناهم (خرج حربى مع مسلم الى العسكر فادى المسلم أنه أسيره وقال) الحربى (ثم استأمننا) فاقول للبرى الا اذا قامت قرينة (ككونه مكتوباً أو مفقوداً لا عملاً بالظاهر بحسب (وان خرجا) أى الحربيان (البنا مسلمين) ونحوهما (ففى بينهما بالدين) لو قوه معهما التراضى (وأما الغصب فلا) لما مر أنه ملكه (قتل أحد المسلمين المستأمنين صاحبه) عد أو خناً (تجب الدية) لسقوط القودعة كل ذلك (فى ماله) فيهما تعذر الصيانة على العاقلة مع تبين الدارين (والتكفارة) أيضاً (فى الخطأ) لا إطلاق النص (وفى) قتل أحد (الاسيرين) الآخر (كتر فقط) لما مر بلا دية فى الخطأ ولا شئ فى العمد أصلاً لأنه لا سر صارت حالهم فسقطت عصمتهم المقومة لا المؤتمنة فلذا يكفر فى الخطأ (كقتل مسلم) أسيراً (أو من أسلم غنة) ولو ورثته مسلمون فمكفر فى الخطأ فقط لعدم الاراز بدارنا

(فصل فى استئمان الكافر)

(قوله فلو أخرج البنا (شيا ملكه) ملكاً (قوله ملكه) لأنه نظير ما يباح وأما كونه حراماً للعدو وأما بقاءه حتى لو كان جارية لا يجل له وطؤها وان أحرزها بدارنا ولا المشتري منه لقيام الخطر فى الملك بسبب القدر وهذا قيد بما اذا علم المشتري الثانى بالحرمة بأن علم أنه ملكه ملكاً مختصراً لما فى اخفائية الحرمة تتعقد فى الاموال مع العلم الا فى حق الوارث فان مال مورثه حلال له وان علم بجهنمته وقيدته فى الظهيرة بأن لا يعلم أرباب الاموال وقالوا الوتر زوج فى دار الحرب منهم ثم أخرجها قهراً الى دارنا ملكها به حتى اذا أضرمت نفسه أنه يخرجها ايديها حتى لو أخرجها ~~سواء~~ رها لا لهذا الغرض بل لاعتقاد أنه ان يذهب زوجته حيث شاء قال فى الفقه يبنى أن لا يملكها كما لو أخرجها طوعاً حوى (قوله لأنه لو غصب منهم شياً الخ) الغصب ليس بقيد اذ لو سرق أو غار كان الحكم كذلك كما لا يخفى اه طوى (والاولى أن يقول لأنه لو أخذه ولم يخرج به (قوله رده عليهم) أى مادام فى دارهم بقرينة قوله قيد بالأخراج فانه الحلى وقوله وجوباً المراد منه الاقتراض (قوله لأنه لا يباح إلا بالملك) ولا ملك قبل الاراز بدارنا والمراد بالملك ما بين الحقيق والحكمى (قوله الا اذا وجد أسراً له لما سورة) فيه إشارة الى بقاء النكاح سواء سبقت قبل زواجهما أو بعده لعدم تبين الدارين حكاه ملخصاً من شرح المائى (قوله بخلاف الأمة) أى فانه لا يجل له وطؤها مطلقاً لانها مملوكة لهم بحر (قوله يجب العقد) فلا يجوز وطؤها حتى تنقضى عدتها بحر ((قوله للشبهة) أى شبهة الملك (قوله فان أدانه حربى) يقتضى الدال من الادانة وقولهم اذ ان تشهد الدال من باب الافتعال حوى قيل اسم الدين شاملى البيع ما يجب فى الذمة بالمقد وبلاستيلا وبلاستيلا من كذا فى السراج وبعضهم قصره على البيع بالدين (قوله أنه ما التزم حكم الاسلام الخ) أى فى الادانة فلا نية ولا ولاية وقتها ولا وقت القضاء على المستأمن لأنه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى بل فى المستقبل ولا يقضى على المسلم أيضاً المساواة لعدم التزام أحكامنا وأما الغصب فلا نية صار ملكاً لمن استولى عليه لمصادقته ما لا يباحا قال شيخنا فى حواشيه هذا ظاهر فى مال الحربى وأما مال المسلم فله بحسب اعتقاد الحربى عدم عصمته فليقتل وأقول ليس عدم العصمة بالنظر لاعتقاد الحربى كما ظن بل لما قال فى البناية من أن دار الحرب دار القهر والغلبة فاذا استولى أحدهما على مال الآخر فقد ملكه ولا يحكم بالرد وقال الثانى يقضى بالدين على المسلم دون الغصب كما قاله الشارح اه حوى (قوله لأنه عذر) التعليل يقضى بوجوب رد القضاء أيضاً (قوله لما بيناهم) من قوله لأنه ما التزم حكم الاسلام الخ (قوله ككونه مكتوباً) أو كان مع عدده من المسلمين فلا يكون قوله مقبولاً لان الظاهر بكذبه ويكون القول قول المسلم أنه أسير لان الظاهر يشهد له مخ (قوله وان خرجا البنا الخ) الاولى تقديمه على قوله خرج حربى الخ لأنه متعلق به قبله (قوله أنه ملكه) أى ملكاً بحسب ما لا يخفى فيه لأنه استولى على ماله مباح حوى وقوله لما مر أى فى باب استيلاء الكفار أن الكافر يملك ما استولى عليه من مال الكافر (قوله لسقوط القودعة) لأنه لا يمكن استيفاء الاجنعة ولا منعة دون الامام وجاعة المسلمين ولم يوجد ذلك فى دار الحرب (قوله فيهما) أى فى العمد والخطأ (قوله لتعذر الصيانة الخ) الاولى أن يزيد ولا ن العاقلة لا تعقل العمد ليكون عليه توجوب ما فى ماله فى العمد (قوله لا إطلاق النص) هو قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتمن برقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله أبو السعود (قوله لما مر) من إطلاق النص (قوله لأنه لا سر صارت حالهم) لصيرورته قهراً فى أيديهم ولهذا يصير مقبلاً بآثارهم ومساقر أسفهم فبطل الاراز أصلاً وقالا فى الاسيرين الدية فى الخطأ والعمد لان العصمة لا تبطل بعراض الاسر كما لا تبطل بعراض الاستئمان وامتناع القصاص لعدم المنعة وتجب الدية فى ماله لما قلنا بحر (قوله سقطت عصمته المقومة) هى ما فوجب المال عند التعرض فلم تجب الدية أصلاً فى العمد ولا فى الخطأ لكن العصمة المؤتمنة وهى ما فوجب الاثم عند التعرض باقية فتجب الكفارة فى الخطأ مخ (قوله ولو ورثته مسلمون) الاولى مسلمين أو زيادة آل أى ولو كان ورثته المسلمون فى دار الحرب (قوله فيكفر فى الخطأ فقط) ولا شئ فى العمد أصلاً (قوله لعدم الاراز بدارنا) أى والعصمة المقومة أى المنشئة للانسان قيمة بحيثان من حكمها يكون عليه القصاص أو الدية تثبت عندنا بالاراز بدارنا الاسلام لا بالاسلام ذكره العلامة فوجرحه الله تعالى والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل فى استئمان الكافر)

(قوله ثلاثا يصير عينا لهم وعونا علينا) العين الجاهل ومن والعون الظهير على الامور والجمع أهوان أبو السعود وقال  
 المصنف في شرحه لان الظهير لا يمكن من اقامته في دارنا الا باسترقاق أو جبر لانه يصير عينا لهم وعونا  
 فكيفنا نطلق المضرة بالمسلمين ويمكن من اقامة السيرة لان في منعهما قطع الميرة والجلب وسذاب التجارة فنفسا  
 يتم ما بسنة لانها مئة تعجب فيها الجزية اه (قوله من الامام) أي أو نائبه (قوله قيد اتفاقي) أي بالنسبة للاقل  
 لا لكثرة لا يصير زعمه بدينه بأكثر منها بقرينة قوله لا يمكن السابق (قوله وضعنا عليك الجزية) هي اسم لما مال الذي  
 يتخذ من الذمى فله من الجزاء يعني القضاء لانها تجزى عن دمه حوى وما وقع من بعض المحدثين ان في ذلك  
 نظر بالكافر على اعظم الجرائم وهو الكفر فردود بأنه دعوة الى الاسلام أحسن الجهات وهو أن يسكن بين  
 المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال فهو ذمى (قوله فهو ذمى) منسوب الى الذمة وهي  
 الهة سمى بها لان نقضه يوجب الذم وانما قيل له ذمى لانه عاهد المسلمين على ترك الحرب وأمن على دمه وماله  
 حوى (قوله وبه جرم في الدرر) تبعاً للمبسوط قال في الحواشي السعدية واهل فيه روايتين وينبغي أن يظهر  
 فائدة الخلاف في ابتداء المدة التي يصير باقاً مائة ذمياً فعلى الاول من وقت التقدم وعلى الثاني من وقت الدخول  
 والقولان مذكوران في السراج (قوله ولا جزية عليه في حول المكث) لانه اذا صار ذمياً بهده تعجب  
 في الحول الثاني منع (قوله وتحرر غيبته كالمسلم) فضلاً عما يفعله السفهاء من صفعه وشقه في الاسواق ظلماً  
 وعدواناً كذا في الفتح فان قلت قوله تعالى ايجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً يقتضي أن لا تحرم غيبه  
 على المؤمن لان الاخ هو المؤمن قال تعالى انما المؤمنون اخوة قلت أطلق الذمى بالمسلم في هذا الحكم نص آبي  
 يفيد ذلك (قوله وبأخذه) الاولى وبأخذه (قوله ولومن أهل الذمة فبكيل) الذي في البحر والنهر والحوى  
 فان قدموا فلا بد أن يقتلوا بسنة ولومن أهل الذمة فيأخذ المال بكيل قيل هذا قوله ما خلا فله وقيل  
 هو قوله بهما اه فالاولى للشارح أن يحذف الفاء من قوله فبكيل وفي الجي عن النسخ انما قبلت شهادة  
 أهل الذمة لانهم لا يمكنهم اقامتهم من المسلمين لان أنسابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون فصار كشهادة  
 النساء فيما لا يطلع عليها الرجال اه (قوله ولا يقبل كتاب ملوكهم) أي بأنهم ورثته ولو ثبت انه كتابه نهر (قوله  
 لان عقد الذمة لا ينقض) أي وفي رجوعه نقضه قال في التبيين لان في رجوعه ضرراً بالمسلمين بهود حرباً علينا  
 وبتوالم في دار الحرب وقطع الجزية اه (قوله ومفاده الخ) كذا يجيء في البحر وعبارة الهندية صريحة في  
 ونصها وثبتت أحكام الذمى في حق من منع الخروج الى دار الحرب الخ وأصلها للكامل في الفتح (قوله  
 بأن أزم به) والالتزام بمباشرة السب وهو زراعتها أو تعطيلها مع التمكن منها اذا كانت في ملكه أو زراعتها  
 بالاجارة وهي في ملك غيره اذا كان خراج مساهمة فانه يؤخذ منه لامن المال فيه سير به ذمياً ويلزم بالخراج  
 ولو مستعيراً أو غصبت منه زرعها الغاصب أو لاعلى الصحيح واذا لم يزمه الخراج تلمزه الجزية بالسنة مستقبلة  
 لانه يصير ذمياً يلزم الخراج فتعتبر المدة من وقت زروم اه ملخصاً من البحر (قوله وأخذ منه) كلام مستأنف  
 لا يحط على أزم لا تقتضاه انه لا يصير ذمياً الا بأخذه منه وقد سلف أنه يصير ذمياً بتعاطي الاسباب (قوله لان  
 خراج الارض كخراج الرأس) فاذا التزمه صار ملتزماً المقام في دارنا بجر (قوله أو صار لها زوج مسلم أو ذمى)  
 على ما اذا دخل المستأنم من بامرأته دارنا ثم صار الزوج ذمياً فليس لها الرجوع وكذا الواسم وهي كفاية وشمل  
 ما اذا تزوج مستأنم مستأنمة في دارنا ثم صار الزوج مسلماً أو ذمياً (قوله الكفاية) قيد بالنسبة الى الزوج  
 المسلم لا الذمى قاله الحلبي (قوله لتبعيته) ظاهره أنها تصير ذمياً بمجرد التزوج ولو طلقت بعد ولو كان  
 اذن من قبل لا ثم ان هذا التحليل لا يظهر في حق المسلم (قوله ولو تركها هذا الخ) قيد به لانه لو تزوجها في دار الحرب  
 فليس لها منه بجر (قوله فيني صيرورته ذمياً) البحث اصحاب البحر (قوله على ما من الدرر) من أنه لا يشترط  
 قول الامام ان أقت سنة وضعنا عليك الجزية (قوله ومنه) أي من حكم المهر علم حكم الدين الحادث أي في دار  
 الاسلام أي دين غير المهر والا فالمرادين حادث فيها والملككم أن للدائن منه من الرجوع فان مضت سنة  
 ولم ينفصل صار ذمياً (قوله لبطان أماته) انصاره بياطه اذ يلي (قوله فأسر) أي من غير ظهور عليهم فكان  
 صادفهم مسلم في ظهور الجبر فأسره (قوله فأخذه أو قتله) قيد بذلك لانه لو هرب بعد التقدير وعليه قتاله كما يأتي  
 (قوله سقط دينه) لان اثبات البدل عليه بواسطة المطالبة وقيد بدينه من عليه أسبق من يد العاتة فيقتضيه

(لا يمكن حرب مستأنم في ذمته) ثلاثا يصير  
 عينا لهم وعونا علينا (وقيل له) من الامام  
 (ان أقت سنة) قيد اتفاقي لجواز توثيق  
 ما دونها كسنة وشهر بن دوراكن  
 ينبغي أن لا يلحقه ضرر بتقصير المدة بهذا  
 فتح (وضعنا عليك الجزية فان مكث سنة)  
 بهد قوله (فهو ذمى) ظاهر المتن أن قول  
 الامام له ذلك شرط لكونه ذمياً فلو أقام  
 سنة أو سنتين قبل القول فليس يذمى وبه  
 صرح العتابي وقيل نعم وبه جرم في الدرر  
 قال في الفتح والاول أوجه (ولا جزية عليه  
 في حول المكث الا بشرط أخذه هاتمه  
 فيه) اذا صار ذمياً بجرى القصاص بينه  
 وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة خمره  
 وخنزيره اذا تلفه وتعجب الدية عليه اذا  
 قتله خطأ ويجب كف الاذى عنه وتحرر  
 منه كالمسلم فتح وفيه لومات المستأنم  
 في دارنا وورثته وقف ماله لهم وبأخذه  
 بسنة ولومن أهل الذمة فبكيل ولا يقبل  
 كتاب ملوكهم (واذا أراد الرجوع الى دار  
 الحرب بعد الحول) ولو تجارة أو لقضاء  
 حاجة كما يفهمه الاطلاق نهر (منع) لان  
 عقد الذمة لا ينقض ومفاده منع الذمى  
 أيضاً (كما يمنع) (لوضع عليه الخراج) بأن  
 أزم به وأخذ منه عند حلول وقته لان  
 خراج الارض كخراج الرأس (أو صار لها)  
 أي المستأنمة الكفاية (زوج مسلم أو  
 ذمى) لتبعيته وان لم يدخل بها (لا عكسه)  
 لا مكان ما لاقها ولو تركها هاتفا فطالبت  
 بهرها فلها منه من الرجوع تسارخانية  
 فلو لم ينف حق مضى الحول ينبغي صيرورته  
 ذمياً على ما من الدرر ومنه علم حكم الدين  
 الحادث في دارنا (فان رجع) المستأنم  
 (اليهم) ولو لغير دارهم (حل دمه) لبطان  
 أماته (فان تركه ذمياً عند معصوم) مسلم  
 أو ذمى (أو دينا) عليهما (فأسر أو ظهر)  
 بالبناء المجهول يعني غلب (عليهم فأخذه  
 أو قتله سقط دينه) وسماه وما غصب منه  
 وأجرة عين آجرها السبق يده



فقط بغيره والعهدة فيه ما ذكره بقول الشارح لسبق يده على الجميع ما قبله (قوله كوديعته) عند مسوم  
وبالاولى غيره وانما صارت وديعته غنية لانها في يده تقدير الان يد المدوع كبده تصير فبا تبعا لنفسه بغير (قوله)  
واختلاف في الرهن (قال في البحر والرهن للمرتين يدينه عند أبي يوسف وعند محمد يساع ويستوفى فيه وان يدينه  
في المسلمين وينبغي ترجحه لان ما زاد على قدر الدين في حكم الوديعة اه قال الجوى ووجه في التهربان تقديم  
قول أبي يوسف يؤذن ترجحه وهذا لان الوديعة انما كانت فيما لم يمتز أنها في يده حكم ولا كذلك الرهن اه  
وأقول بتسليم أن التقديم يفيد الترجيح دائما انما يفيد أرجحية قول أبي يوسف على قول محمد فسادا كان الرهن  
عند الدين أما اذا كان أزيد لم يعلم حكمه على قول أبي يوسف وقد صرحوا في كتاب الرهن بأنه أمانة غير مضمونة  
فلذا قال في البحر ينبغي أن يكون حكمه كالوديعة فيكون في يده حكما اه ثم اعلم أن ماله وان كان غنية لا خسر  
فيه وانما يصرف كما يصرف الخراج والجزية لانه مأخوذ بقوة المسلمين من غير قتال بخلاف الغنية فانها لو كانت  
بمباشرة الفاعل وبقوة المسلمين بغير (قوله وجب التسليم اليه) لان ماله لا يصير فبا بالأسرة أو يقتله ولم يوجد  
أحدهما (قوله وعليه) أي على وجوب التسليم (قوله في يده هنا) أي الذي استدانه في دارنا سواء كان  
الدين مسلم أو قسما وهو بحث اما حب البحر (قوله ولو صارت وديعته فبا) فان كانت الوديعة من غير جنس الدين  
باعتها القاضي وفي منها نهر (قوله فانه) يتم الوديعة فلا تصير فبا لأن أسره بطل بهروبه ويتفرع على كون المال  
له في وجوب تسليمه إلى أسره لا يأخذه ويحترق (قوله له عرس) العرس بالكسر عرس الرجل وبالضم طعام الوليمة  
فالموس (قوله لعدم يده وولايته) قال في البحر أما المرأة وأولاده الكفاة لانهم حريون كما يوليها أسباع  
كذلك ما في بطنها لو كانت حاملا لما قلنا انه جرؤها وأما أولاده الصغار فلا لأن الصغير انما يتبع أباه في الاسلام عند  
اقتصاد الدار ومع تباين الدارين لا يتحقق وأما أمواله فلا لأنها لا تصير بحرزة باحرار نفسه لاختلاف الدارين في حق  
الكل غنية اه وتعليل الشارح عام اكل الفروع (قوله فهو حق مسلم) تبعا لايه لانها اجماع في دار واحدة بغير  
(قوله فظهر عليهم) أي وجب بالطفل الى دار الاسلام (قوله محترمة) بالرفع خبر بعد خبر (قوله ولو عينها غصبها  
مسلم) هذا عند الامام وعندهما يجب أن لا يكون فيها الا ما كان غصبا عند حري وبه قالت الثلاثة شلبي (قوله)  
لعدم النيابة) لأن هذا انما يصيب ليست بصحبة اه شلبي أي فلا تنوب عن يد المالك (قوله وللا مام حق أخذدية  
مسلم) فاذا أخذها وضعها في بيت المال وهو المقصود من ذكره هنا والا لحكم القتل الخطا معلوم ولذا لم ينص  
على الكفاة لمساكن في الجنائيات بغير (قوله ودية مستأمن) لان الامام ولي من لا ولي له ولي المستأمن الذي  
في دار الحرب كالدعم (قوله قتلته نفسا معصومة) قال الاتفاقى انما وجبت الدية والكفاة لأن ذلك حكم قتل  
المؤمن خطأ بقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ قصير برقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله والمستأمن لما سلم  
صار من أهل دار ما صار حكمه حكم مسلم اه شلبي (قوله القتل قصاصا) لأن الدية وإن كانت أنفع  
للمسلمين من قتله لكن قد تعدد عليهم من قتله منفعة أخرى وهو أن ينزجر أمثاله عن قتل المسلمين بغير (قوله أو الدية  
صلحا) اذ ارضى القاتل بالدية اتفاقا (قوله لا العفو) لانه اصطناع معروف في حق غير ولي له ذلك وانما ولايته  
بطريق النظر ولا تطرق الى ابطال حق الغير في شيء شلبي (قوله حربي الخ) هذا قول الزيادة النابذة في نسخ المتن (قوله)  
أو من وجب عليه قود في النفس أو ما فيها من النفس فيقتل منه في الحرم اجماعا ذكره الشارح في الجنائيات  
(قوله التجبا بالحرم) أفاد به أنه لم ينص القتل في الحرم فلو أنناه فيه قتل فيه اجماعا ولو قتل في البيت لا يقتل  
فيه ذكره الشارح في الجنائيات (قوله بل يحبس منه الغداء الخ) أفاد بالاضراب أنه لا يخرج من الحرم للقتل  
ذكره الشارح في الجنائيات والغذاء بكسر الفين وبالذال المحبة ما يخذى به (قوله لا تصير دار الاسلام دار حرب  
الخ) بأن يظلم أهل الحرب على دار من دورنا وأرند أهل مصر وعلبوا وأجروا أحكام الكفر أو ينقض أهل الفتنة  
العهد وتقبلوا على دارهم في كل من هذه الصور لا تصير دار حرب الا بهذه الثلاثة وقال بشرط واحد لا تحبس  
وهو اظهار حكم الكفر وهو القياس هندية ويتفرع على كونها صارت دار حرب أن الحدود والقود لا تجري  
فيها وأن الأسير المسلم يجوز له التمتع لما دون الفرج وثمة كس الأحكام اذا صارت دار الحرب دار الاسلام  
فتأمل (قوله باجراء أحكام أهل الشرك) على الاشتها رواه أن لا يحكم فيها بحكم أهل الاسلام هندية وظاهر  
أنه لو جرت أحكام المسلمين وأحكام أهل الشرك لا تسكن دار حرب (قوله وباتصالها بالدار الحربية) وأن لا يظلم

(وصار ماله) كوديعته وما عند شريكه  
ومضاربه وما في بيته في دارنا (فبا)  
واختلاف في الرهن ورجح في الرهن أنه  
لمرتين يدينه وفي السراج لو بحث من  
بأخذ الوديعة والقرض وجب التسليم اليه  
اتهم وعليه في يده هنا ولو صارت  
وديعة فبا (وان قتل أو مات فقط) بلا  
غنية عليهم فديته وقرضه ووديعة لو رثته  
لأن نفسه لم تصر مضمونة فكذلك ماله  
كما لو ظهر عليه فذهب ماله  
له عرس عرس وأولاد ووديعة مع معصوم  
وغيره فاسلم هنا أو صار ذقيا (ثم ظهر ما  
عليهم فكله في) لعدم يده ولايته ولو سبي  
طفله البنا فهو حق مسلم (وان أسلم ثمة فبا)  
هنا (فظهر عليهم فظهر حر مسلم) لا اتحاد له  
(ووديعة مع معصوم) لأن يده كبده  
محترمة (وغيره في) ولو عينها غصبها مسلم  
لعدم النيابة فتح (والامام) حق (أخذدية)  
مسلم لا ولي له (أصلا و) دية مستأمن  
أسلم هنا من عاقلة قاتله خطأ (قتله نفسا  
معصومة) وفي العمل للقتل (نظر الحق العامة  
الدية) صلحا (لا العفو) نظر الحق العامة  
(حربي أو صرته أو من وجب عليه قود  
التصا بالحرم لا يقتل بل يحبس منه الغداء  
لنقض فقتل) لأن من دخله فهو آمن باله  
وسبى في الجنائيات (لا تصير دار الاسلام  
دار حرب الا) بأمر ثلاثة (باجراء أحكام  
أهل الشرك) وباتصالها بالدار الحربية وأن  
لا يظلم مسلم أو ذمى

فإنهما بلدة من بلاد الاسلام هندية (قوله بالامان الاول) الذي كان ثابتا قبل استيلاء الكفار للمسلم باسلامه  
وللذمتي بعقد الذمة اه هندية (فائدة) نقل في شرح الملتقى عن الشربلالية مانصه سئل قارئ الهداية عن البحر  
الملح أهو من دار الاسلام أو الحرب فأجاب بأنه ليس من أحد الفريقين لأنه لا قهر لاحد عليه اه قلت قد منا  
في باب تكاح الكافر أن البحر الملح ملحق بدار الحرب فتنه اه وفي حاشية أبي السعود بعد ذكره ما لقارئ  
الهداية مانصه نقل عن شرح النظم الهاملي سطح البحر لحكم دار الحرب اه فكان ما ذكره قارئ الهداية  
بحشاله والنص مقدم قد برز ذكر الاستروشن في فصوله عن أبي اليسر أن دار الاسلام لا تصير دار الحرب ما لم يطل  
جميع ما به صارت دار الاسلام ذكره في أحكام المرتدين وذكر الاستيعابي في مبسوطه أن دار الاسلام محكوم  
بكونها دار الاسلام فيبقى هذا الحكم ببقاء حكم واحد فيها ولا تصير دار حرب إلا بعد زوال القرائن ودار الحرب  
تصير دار اسلام بزوال بعض القرائن وهو أن تجري فيها أحكام أهل الاسلام وذكر اللامشي في واقعاته أنها  
صارت دار اسلام بهذه الاعلام الثلاثة فلا تصير دار حرب ما بقي شيء منها وذكر الامام ناصر الدين في المنشور  
أن دار الاسلام صارت دار الاسلام بأجراء أحكام الاسلام فابقيت علقمة من علائق الاسلام يترجم جانب  
الاسلام (قوله ساقط من نسخ الشرح) أي من نسخ المتن الذي شرح عليه المصنف (قوله لمجي بعضه)  
أي في الجنايات وهو قوله حري الخ (قوله ووضوح باقيه) هو قوله لا تصير دار الاسلام الخ وفي وضوحه نظير  
والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب العشر والخراج والحزبة) \*

شروع فيما على المستأمن في أرضه من الوظائف المالية إذا صار ذميا بعد الفراغ عما به يصير ذميا وذكر العشرية  
الخراج تيمنا للوظيفة الأرض وقدم العشر لما فيه من معنى العبادة وألحق به الجزية لأن المصروف واحد والعشر  
لغة الواحد من العشرة والخراج اسم لما يخرج من غناء الأرض والغلام سمي به ما يأخذه الامام من وظيفة  
الأرض والرأس يعني مجاز الفوايا والعلاقة السببية فهو من اطلاق السبب وإرادة المسبب وعلى الامام  
إذا وصل اليه العشر والخراج والجزية أن وصله لمستحقه فان فعل فقد نجحوا والافالوزر والوبال عليه وان أخذ  
العشر والخراج على خلاف ما ورد في الشرع يكون ظالما ولا يأخذ المستعمل له كافر وأمره انما ساقطون ظالمون  
لأنهم أخذوا الخراج والعشر والجزية وصره على خلاف ما ورد به الشرع وليس الخبر كالمعاينة جوى مختصرا  
(قوله وهي من حد الشام الخ) قال الكرخي هي أرض الحجاز وتهامة واليمن ومكة والطائف والبرية أي البادية  
والمدكور لغيره أن مكة من تهامة وهي بكسر التاء وقسم اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز سميت به لشدة  
سرها وتغير هوأها من التهم فتح التاء والها يقال تهم الدهر اذا تغير قال الكمال والحجاز جزيرة العرب سميت  
جزيرة لأن بحر الحبش وبحر فارس والفرات أحاطت بها وهي حجازا لأنه يحجز بين تهامة ونجد وحدثها طولاً  
وعرضاً ما اشتمل عليه هذا النظم وهو

جزيرة هذه الاعراب حدثت \* بجدة علمه للعشر باقي  
فأما الطول عند محققه \* فن عدن الى ريف العراق  
وساحل جدة ان سرت عرضا \* الى أرض لشام باتفاق

وانما كانت أرض العرب عشيرة لأنه لم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام ولا عن أحد من الخلفاء بعده رضي الله  
تعالى عنهم أخذ خراج من أراضيهم وكما لارق عليهم فلا خراج على أراضيهم ولشرف الرسول صلى الله عليه وسلم  
لأنه من العرب حوى بتصرف (قوله وما أسلم أهل طوعا) بلا قتال وبلا دعوة الى الاسلام أو كرهانم أقر أهل  
عليه كذا في شرح الملتقى (قوله أوقع عنوة) أي قهر بالسيف سواء أسلم أهل أم لا كذا في شرح الملتقى  
وفي النهر عن القساري العنوة بالفتح من الاضداد يطلق على الطاعة والقهر وانما كانت عشيرة في هذه  
والتي قبلها لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشر التي به لما فيه من معنى العبادة حتى يصرف  
مصارف الزكاة ويشترط فيه النية بمرجوى (قوله وقسم بين جيشنا) لوقال بيننا لكان شاملا اذا قسم بين  
المسلمين وغير الغنائم فانه عشري لأن الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء كذا في شرح الملتقى عن القهستاني  
(قوله باجاع العصابة) وكان القيس عند أبي يوسف أن تكون البصرة خراجية لأنها من حيز أرض الخراج الا

(امنا بالامان الاول) على نفسه (ودار  
الحرب تصير دار الاسلام بأجراء أحكام أهل  
الاسلام فيها) بجمعة وعيد (وان بقي فيها  
كافر أصلي وان لم تصل يد دار الاسلام) دور  
وهذا ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ  
الشرح فكان تركه لمجي بعضه ووضوح باقيه  
(باب العشر والخراج والحزبة) \*

(أرض العرب) وهي من حد الشام والكوفة  
الى أقصى اليمن (وما أسلم أهل طوعا) أوقع  
الجزيرة وقسم بين جيشنا والبصرة أيضا  
باجاع العصابة (عشرية) لأنه النبي بالمسلم  
كذلك استبان مسلم أو كرهه كان داره دور

أن العصابة وضوعا عليها العشر قتل القياس لاجتماعهم منع (قوله وحترناه في شرح الملتقى) نصه وفي دار جلع  
 بسا نخرج أن كانت لذتي مطلقا خلافا لهما ولمسلم سقاها بما به أي الخسراج وان سقاها بما به العشر ففسر  
 ولو أن المسلم والذي سقاها مرة بما به العشر ورتبه بما به الخسراج فالمسلم أحق بالعشر والذي بالخسراج كما في المعسراج  
 واستشكل الباقي وجوب الخسراج على المسلم ابتداء فيما إذا سقاها بما به الخسراج بل عليه العشر بكل حال وفي النهاية  
 عن السرخسي وهو الظاهر وأجاب في البصر بأن المنوع وضع الخسراج عليه جبرا أما باختباره فيصور  
 كما هنا وكألوأ حيا مواتا بآذن الإمام وسقاها بما به الخسراج فعليه الخسراج اه حلي (قوله وسواد قري العراق)  
 في النهاية المراد بالسواد القرى وبه صرح القرائني وسعى سواد الحضرة أشجاره وزرعه والعرب تسمى الأخضر  
 اسودلانه كذلك على بعده كلام الشارح على حذف أي التفسيرية والأضافة للبيان والمراد بالعراق عراق  
 العرب وهو بالكسراسم للكوفة والبصرة وبغداد ونواحيها كذا في شرح الملتقى وفي البصر عن الأتاري  
 المراد من السواد المذكور سواد الكوفة وذكره كالمصنف ثم قال وأما سواد البصرة فالأهواز وفارس اه  
 وفي شرح الملتقى عن أبي خالد رضي الله تعالى عنه أنه قال الدنيا أربعة وعشرون ألف فرسخ فلك السودان  
 اثنا عشر ألف فرسخ وملك الروم ثمانية آلاف فرسخ وملك فارس ثلاثة آلاف فرسخ وأرض العرب ألف فرسخ  
 قلت وعليه فللسودان النصف وللروم الثلث وللفارس النصف وللأرض النصف وهو قباط واحد والله تعالى  
 أعلم اه (قوله قرية من قرى الكوفة) الذي في الثرب ليلية ونحوه في شرح الملتقى أنه ما لقيم قريب من الكوفة  
 اه ويمكن الجمع بحدوث قرية بشاطئ هذا الماء سميت باسمه (قوله غلط) لأن الثعلبية منزلة من منازل  
 البادية منع (قوله حصن صغير يشط البحر) قال في المصباح عبادان على صيغة التننية بلس على بحر فارس  
 كغرب البصرة وقيل جزيرة أحاط بها شعاب جله ساكتين في بحر فارس حوى (قوله ليس وراء عبادان قرية)  
 بل وراءها بحر فارس (قوله الامكة) فأنها عشرة خست من ذلك بفعله عليه الصلاة والسلام حيث قتها  
 عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف عليها الخسراج قلت لعله لكونها واديا غري ذى زرع كذا في شرح الملتقى (قوله)  
 خراجية لانه ألبق بالكافر) قال في حاشية أي السهود فقلع عن الجوى أما السواد فلا ن عمر رضي الله تعالى عنه  
 وضع عليه الخسراج بمحض من العصابة وكذا على مصرحين قتها عمر وبن العاص سنة عشرين من الهجرة  
 واجتمعت العصابة على وضع الخسراج على الشام حين اقتنع عمر رضي الله تعالى عنه بيت المقدس ومدن الشام  
 كلها فقتل صلحا وأرضها عنوة على يديده وغيره واختلف في دمشق هل ققت صلحا وعنوة أو كثر العلماء على  
 أنه استقر أمرها على الصلح وقيل بل فتح بعضها صلحا وبعضها عنوة ونص ابن اسحق وأبو عبيدة أن فتح دمشق  
 سنة أربع عشرة من الهجرة وأما أقر أهلها عليه فلا ن الحاجة إلى ابتداء التوظيف على الكافر  
 والخسراج ألبق به لنفسه من معنى العقوبة لانه يشبه الجزية التي هي عقوبة على الكافر ولان في الخسراج تغليظا  
 ولهذا يجبر عليه وان لم يزرع لانه يتعلق بعين الأرض وأما العشر فتعلق بعين الخسراج اه (قوله وأرض السواد  
 الخ) مثله كل ما فتح عنوة وأقر أهلها عليه أو صلحو ووضع الخسراج على أرضهم كذا في شرح الملتقى (قوله)  
 وتصرفهم فيها) بجهة ووصية واجارة ووقف وفورث عنهم إلى أن لا يبق منهم أحد فينتقل الملك لبيت المال كذا  
 في شرح الملتقى (قوله هي موقوفة على المسلمين) وأهلها مستأجرون لها لأن عمر رضي الله تعالى عنه استطاب  
 قلوب الفاعين فأجرها قال أبو بكر الرازي هذا غلط من وجوه \* أحدها أن عمر لم يستطب قلوبهم فيه بل ناظرهم  
 عليه وشاور العصابة على وضع الخسراج وامتنع بلال وأصحابه فدعا عليهم فأبى الاسترضاء \* ثانيها أن أهل النقة  
 لم يحضروا الفاعين على تلك الأرض ولو كانت اجارة لا شرط حضورهم \* ثالثها أنه لم يوجد في ذلك رضاً أهل  
 النقة ولو كانت اجارة لا شرط رضاهم \* رابعها أن عقد الاجارة لم يصدر بينهم وبين عمر ولو كانت اجارة لوجب  
 العقد \* خامسها أن جهالة الأرض تمنع صحة الاجارة \* سادسها أن جهالة المدة تمنع من صحتها أيضا \* سابعها أن  
 الخسراج مؤبد ونأيذا اجارة باطل \* ثامنها أن الاجارة لا تسقط بالإسلام والخسراج يسقط عنده \* تاسعها أن عمر  
 رضي الله تعالى عنه أخذ الخسراج من النخل ونحوه ولا يجوز اجارتها \* عاشرها أن جلعة من العصابة تأثروها  
 فكيف يبيعون الأرض المستأجرة وكيف يجوز لهم شراؤها كذا في التبيين (قوله الا المشتراة من بيت المال إذا  
 وقفها لشترها الخ) قال في القصة المرضية أعلم أن الواهب لا راضي مصر لا يخلو أما أن يكون مالكها في الأصل

وفي باب العاشر بآتم من هذا وحترناه  
 في شرح الملتقى (وسواد) قري (العراق)  
 وحده من العصابة (بضم) فتح قرية من  
 قري الكوفة (إلى عقبه حلوان) بن  
 عمران بضم فسكون قرية بين بغداد  
 وهمدان (عرضا من العلت) بفتح فسكون  
 فثلاثة قرية شرقي دجلة موقوفة على العلوية  
 وما قبل من الثعلبية بفتح فسكون  
 مخصص عن الصغير يشط البحر في المثل  
 غلط بالتشديد حصن صغير يشط (طولا)  
 ليس وراء عبادان قرية مستصفي (طولا)  
 وبالأيام اثنتان وعشرون يوما ونصف وعشرة  
 عشرة أيام سراج (وما فتح عنوة) ولم يقسم  
 بين جيشنا الامكة سواء (أقر أهلها عليه)  
 أو نقل اليه كفار آخر (أو فتح صلحا خراجها)  
 لانه ألبق بالكافر (وأرض السواد عملاكة)  
 لاهلها يجوز بيعهم لها ونصرتهم فيها)  
 هداية وعند الأئمة الثلاثة هي موقوفة على  
 المسلمين فلم يجز بيعهم فتح (ويجب الخسراج  
 في أرض الوقف) الا المشتراة من بيت المال  
 اذا وقفها لشترها فلا عشر فيها ولا خراج  
 شربلالية معز الجبر وكذا لو لم يوقفها  
 كما ذكره في شرح الملتقى (والصبي والجنون  
 لو) كانت الأرض (خراجية والعشر  
 لو عصرية) درر ورتي الزكاة



بأن كان أهلها وتلقى الملك من مالكمها بوجه من الوجوه وأغيرهما فان كان الأول فلا خفاء في صحة وقفه لوجود ملكه وان كان الواقع غيرهما فلا يحل تأتأ أن تكون وصلت اليه باقطاع السلطان اياها أو بشراء من بيت المال بصد ما صارت لبيت المال فان كان الأول فقبه تفصيل فان كانت موانا وملك للسلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح كذا في الاسعاف وصرح الشيخ قاسم في فتاواه بأن من أقطعه السلطان أرضا من بيت المال ملك المنفعة وله اجارتها وبطل بموته أو اخراجها من الاقطاع لأن السلطان أن يخرجه منها اه وان وصلت الارض الى الواقع بالشراء من بيت المال على الوجه الذي ذكرنا بأن وقعت حاجة بالمسلمين دعت الى بيع بعض أراضي بيت المال فان وقفه صحيح لانه مالك لها ويراعى شروط واقفه سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيرهما وان كان الواقع السلطان من غير شراء من بيت المال فأقضى الشيخ قاسم بأن الوقف صحيح اه لمقتضى زيادة قولنا بان وقعت حاجة بالمسلمين دعت الى بيع بعض أراضي بيت المال (قوله وقالوا أراضي مصر والشام خراجية) قال في الحفة المرضية والحاصل أن أراضي مصر خراجية في الاصل كما صرح به في الهداية فقال وعمر رضي الله تعالى عنه حين فتح السودان وضع الخراج عليها بمحض من العصابة رضي الله تعالى عنهم ووضعها على مصر حين اقتحمها عمرو بن العاص وكذا اجعت العصابة على وضع الخراج على سواد مصر أي قراها حين اقتضت صلحا على يد عمرو بن العاص وكذا ذكر العلامة البني في شرح النقاية معزيا الى ابن مسعود في الطبقات أن مصر اقتضت عنوة أو صلحا على يد عمرو بن العاص ثم صلحهم على الجزية في رقابهم والخراج على أراضيهم اه فقد اتفقوا على أن مصر خراجية بوضع عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه وانما اختلفوا هل فتح صلحا أو عنوة ولا أثر له في كونها خراجية لانها تكون خراجية اذا لم يسلم أهلها سواء فتح عنوة ومن على أهلها اه أو صلحا ووضع عليهم الخراج كما صرح به في الخلاصة وغيرها اه (قوله المأخوذ الا من أراضي مصر أجزا لخراج) فهي حينئذ قسم ثالث قال في شرح الملتقى وهناك نوع ثالث من الاراضي يسمى أراضي الملكة وأراضي الحوز وهو مامات أربابه بلا وارث وآل الى بيت المال أو فتح عنوة وأقضى للمسلمين الى يوم القيامة وحكمه على ما في التارخانية أنه يجوز للامام دفعه للزرايع باحد طريقين اما باقامتهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج واما باجارتها لهم بقدر الخراج فيكون المأخوذ في حق الامام خراجا ثم ان كان دراهم فهو الخراج الموقوف وان كان بعض الخارج خراج مقاسمة وأما في حق الاكره فاجرة لا غير لا عشر ولا خراج فلذلك الدليل على عدم لزوم المؤتين العشر والخراج في أراضي الملكة والحوز كان المأخوذ منها أجرة لا غير فان قلت استخبار الارض ببعض الخارج لا يجوز لكونه اجارة فاسدة للبهائم فما وجه الجواز هنا فالجواب ما قلناه انه جعل في حق الامام خراجا وفي حق الاكره أجرة لضرورة عدم صحة الخراج حقيقة وحكم المأخوذ على دفعها باحد الطريقين لا يجوز بيعهم وتصر فيهم فيها ولا تورث اما على الثاني فظاهر وأما على الاول فلا ان اقامتهم مقام الملاك للضرورة فيقدره الا هذه التصرفات لا تصرف الا في الاراضي المملوكة العشرية والخراجية وأراضي الملكة والحوز ليست مملوكة لا عشرية ولا خراجية ولا يملك منها بشئ الا بتلك السلطان اه اذا علمت قوله واما باجارتها لهم بقدر الخراج فيكون المأخوذ في حق الامام خراجا تعلم أنه لا يجوز للمسلمين قولي قرية من السلطان أو نائبه الزيادة على الخراج الموقوف من أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه بناء منه على أن المأخوذ الا من أراضي مصر أجرة فانه على تسليمه الاجرة مقدرة بقدر الخراج فما أحدث من فراخ ومن وصيفة حرام بلار يب ونبض التارخانية المذكورة تعلم بطلان ما ذكره خير الدين في فتاواه آخر جواب عن سؤال نصه سئل في أرض خراج المقاسمة كالأرضي بلادنا لوجعل والى الخراج على صاحب الارض في كل سنة مبلغا معلوما للغرس فيها فلم يسره الغرس ومضت مدة سنين ولم يغرس فيها فزرها نحو الخطئة أو الشعر هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه أو لا يلزمه الاخراج المقاسمة أجاب لا يلزمه الاخراج المقاسمة لنفسه الجعل المذكور ولو التزم به صاحب الارض اذ هو التزام مال بالزمن وفي الكافي لا يجوز للامام أن يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموقوف لان فيه نقض العهد وهو حرام ومقتضاه أنه لا يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموقوف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت في أراضي الشام ما ثبت في أراضي مصر بأنها مامات أمهات ما صارت لبيت المال فكان دفعها بالحقبة من اربعة دراهم أو غيرهما من الدنانير والعروض وما يصلح أجرة اجارة قلزم قبسه

وقالوا أراضي مصر والشام خراجية وفي الفتح المأخوذ الا من أراضي مصر أجرة لخراج الأثرى أنهم بالبيت مملوكة للزراعة كانه لبيت المال كين شيئا فبلا وارث فصارت لبيت المال

أحكام الاجارة فيسلم في واقعة الحلال المبلغ المعين لها أجرة حيث وجدت التخلية وشراؤها يوم الاجرة من  
 التمكن من القرض وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله تعالى أعلم اهـ وانما كان باطلا لانه يفسد أن له  
 الاجارة بكل ما أحبته نفسه وهذه المظالم المأخوذة إلا أن تكون حلالا لأن كاري زرع الارض مع علمه بها  
 وبأن اصوله يدفعونها فيكون قابلا لزراعة الارض بهذا المبلغ ولا يخفى ما فيه ومع كون المأخوذ إلا أن أجرة ليس  
 لاحد أن يزرع الطين من يدين هو تحت يده كما ذكره العلامة خير الدين ونصه في فتاواه مسئل في أراض ليت المال  
 يبدجاعة يتواردون على زرعهم مدة حياتهم وآبأؤهم من قبلهم كذلك من قديم الزمان والآ أن يتأري ذو عطاء  
 يريد رفع أيديهم عنها ودفعها لغيرهم هل لذلك شرع أم لا أجاب ليس لذلك شرع بل بقي في يد زراعها المتقدمين  
 اذ لا ملك له فيها وانما حقه فيما عليها من الخراج وليس له فيها ملك يوجب جوارا عطاء لمن اشتبه نفسه وعيلا  
 بالقاعدة المشهورة الاصل بقاء ما كان على ما كان والله تعالى أعلم اهـ والتماري هو الذي أقطع له السلطان القرية  
 مثلا عوضا عن عطاءه الديواني لأن التيمار هو العطاء الديواني كما ذكره خير الدين أول باب العشر واذ اعلم الحكم  
 في المقتطع له يعلم الحكم في المترمين بالطريق الاولى لأنهم علمه الامام في تخلص الميري ونقل الموقوف في شرح  
 الملتقى عن بعض الموالى ان مال ليت المال يسمى بأراضى المملكة والاميرية والميرية فتؤجر فاسدا لترزع  
 ويؤدى خراج مقاسمتهما ويسعون عشرين عشرين كراضى الروم وليست ملكا لهم الا بتكليف من الامام فاذا مات أحدهم  
 قام ابنه مقامه ولا تعود ليت المال وان عطلها متصرف ثلاث سنين أو أكثر بحسب تفاوت الارض تنزع  
 لو تدفع لا آخر ولا يتدبر أحدهم أن يفرغ لا خرا لا باذن السلطان أو نائبه اهـ ملخصا ثم نقل عن صدق أفندي  
 القانون المتعلق بالأراضى الا أن عرض على السلطان في سنة ثمانية عشر وألف فصدر بموجبه أمر مضمونه  
 أن الاراضى المحولة عن المتوفى لا تكون إلا لابنه وأن أراضى الصغار لو أعطيت لغيرهم فلهن حتى لاخذ بعد  
 شين إلى عشرين سنين اهـ ملخصا واعلم أن رهينة الطين الذي ليت المال لا تصح وسميها بعض أهل قرى مصر  
 غارقة لانه لا يجوز له فيها تصرف حتى صاحب الطين لا يسقط بأخذ دراهم على رهنه فقد ذكر خير الدين مانصبه  
 مسئل في أرض سلطانية يد مرار عشرين يتعاقبون عليها بالزراعة جيل بعد جيل ضاق بهم الحال فرهنوها لأهل القرية  
 على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم ردّها لدهم عند رد المبلغ فردوا المبلغ بعد سنين والآ أن يتدعون  
 أنهم لهم وأنكروا الارتها هل اذابت عليهم ما شرح أعلاهم يدفعون عنها أم لا أجاب نعم يدفعون عنها لعدم  
 بطلان قديمتهم بما ذكره لا تزلهم به أعنى بالرهن وان لم يصح وانما تبطل قديمتهم بالترك اختيارا ولم يوجد  
 فاذا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يدفعون عنها والله تعالى أعلم وأفاذ خير الدين أن بعض الزراع اذا أرادوا قسمتها  
 لا يمكنون منها ويترك القديم على قدمه كما نص عليه علما واثم قال في أراضى بيت المال وليس لهم أى المزارعين  
 فيها حتى الاحق الزراعة التى هي مجزومة منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف وفي الاشياء والنظار الاجرة للارض  
 كالخراج على المعتمد فاذا استأجره الزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده اهـ  
 (قوله من وكيل بيت المال) هو الذى أقامه الامام متصرفا فيه (قوله فلا يجوز الا للضرورة) أو لمصلحة  
 كما في التحفة المرضية (قوله في سبع مسائل) ونصه وجازيعة عقار صغير من أجنبي لامن نفسه بضعف  
 قيمته أو لنفقة الصغير أو دين الميت أو وصية مرسله لانقاذها لامنه أو تكون غلته لا تريد على مؤنته أو خوف  
 خرابه أو نقصانه أو كونه في يد متقلب اهـ حلي (قوله لفضل الله الرضى) بوزن فعيل أو بوزن كساء (قوله كالعارية)  
 وجه الشبه بينهما عدم تصرف من هي في يده تصرف الملاك من البيع ونحوه قاله الحلي ونصوا على أن المقتطع  
 يجوز له الاجارة وتنفسح باخراجه وأن المستأجر يجوز له أن يؤجر فواضع اليد اما مقطوع له واما مستأجر  
 وكلاهما يصح له الاجارة (قوله بأمر غيره) كوكيل بيت المال وهذا شاقي ما قدمه قريسن قوله ولا شراؤه  
 من وكيل بيت المال انى منها الا أن يحصل على ما اذا كان ذلك للضرورة (قوله واذالم يعرف الحال في الشراء  
 من بيت المال) هل وجد مسوق يجوز له أو لا (قوله لو عرف) أى يكون الاصل العصة (قوله وأن شروط الواقفين  
 صحيحة) يجب اتباعها لأنها باقية على حكم بيت المال كما قد فهم حموى وهذا بخلاف ما أخذ من بيت  
 المال أى وجعل وقفا فان بناء على المسامحة اذ لكل من العلماء وطلبة العلم من الاستصقال انصاعا ما يأخذونه  
 منه والارزاق التى تجرى لكل عام على الفقهاء من بيت المال في عهد عمر بن موسى الله تعالى عنه الى زمن

وعلى هذا فلا يصح بيع الامام ولا شراؤه من  
 وكيل بيت المال لشي منها لانه كولى التيم  
 فلا يجوز الا للضرورة والعياذ بالله زاد في الجرح  
 أو رغب في العقار بضعف قيمته على قول  
 المتأخرين المقتضى به قلت وسبغ في باب  
 الوصى جواز بيع عقار الوصى في سبع  
 مسائل وأفتى مفتي دمشق فضل الله الرضى  
 بأن غالب أراضينا سلطانية لا تقدر ارض  
 ملكها فالت ليت المال فتكون  
 في يد زراعها كالعارية انتهى وفي النهر عن  
 الواقعات لو أراد السلطان شراءها لنفسه انتهى  
 بأمر غيره ببيعها ثم تبرعها منه لنفسه المال  
 واذالم يعرف الحال في الشراء من بيت المال  
 فالاصل العصة وبه عرف صحة وقف المشتراة  
 من بيت المال وأن شروط الواقفين صحيحة  
 وأنه لا خراج على أراضها

المتخصص قد قطع قرأى العلماء أن هذه الأوقاف أوجبت لهم من بيت المال عوضا عما كانوا يأخذونه كل عام  
 فرخصوا فيها فمن كان من هذه الصفة يجوز له وبين الله تعالى الأخذ منها وان لم يقيم مباشرة ما شرطه الواقف  
 ومن لم يكن بصفة النيام بالعلم اشتغال لا يجرم عليه الأخذ منها لأن هذا من بيت المال ولا يقول عن حكم  
 الشرع بحكم أحد اه مختصا من شرح الملتقى (قوله بادن الامام) بقده لأن الاحياء يتوقف على اذن الامام  
 منع (قوله كاسر) من أنه اذا قال مع المسلمين أو دولهم على الطريق يرضخه (قوله خراجي) لأنه ابتداء وضع على  
 الكافر منع (قوله اعتبر بقره) وان كانت بين الخراجي والعشري ففسره بمرعاة لجانب المسلم أبو السعد وهذا  
 مذهب أبي يوسف واعتبر محمد الماء فان أحياها بما انخرج الخراجي والافشريه لأن العبرة عنده لما اذ هو  
 السبب للقيام (قوله ما قارب الشيء يعطى حكمه) استثناف قصده التعميل قال في المنع لأن ما قارب الشيء أخذ  
 حكمه كقناه الارض الصالحات لا يتبعه وان لم يكن لمكالة فله أن ياتي فيه الطين وان يربط دابته وله الحفر فيه  
 كاذكره الكمال (قوله وكل منهم الخ) أفاد العلامة نوح تقي الله برحته أن هذا في الموات فقط والا فقد قسمت  
 الارض باعتبار نفسها الى خراجية وعشريه يجمع قطع النظر من الماء وأطال في تحقيقه فلا يوصف الموات قبل  
 سقيه بالماء بكونه خراجيا أو عشريا وقد خالف المصنف ما قدمه قريبا من اعتبار القرب فانه هنا اعتبر الماء وجرى  
 أولا على قول أبي يوسف وهو المختار كذا ذكره الجوى (قوله اذ الكافر لا يبيد بالاعشري) فلا يأتى فيه التفصيل  
 في حالة الابتداء اجماعا وانما الخلاف فيه في حالة البقاء اذ املك عشريه هل يجب عليه الخراج وهو قولهما  
 أو العشر وهو قول محمد (قوله خراج مقاسمه ان كان الواجب بعض الخارج) فيتعلم بالخارج ولا يتعلق بالتمكين  
 من الزراعة حتى لو عطلها قصد الم يجب شيء والحاصل أن حكمه حكم العشر لكنه يصرف مضافا للخراج  
 كذا في شرح الملتقى (قوله على السواد) أي سواد العراق (قوله بذراع كسرى سبع قبضات) وذراع العامة ست  
 فاه الكمال (قوله وقيل العتري في كل بلدة عرفهم) فانه حافظ الدين في الكافي ونقله القهستاني عن المحيطة (قوله  
 وعلى الاول الموقل بجر) أصله للكمال قال لأنه على الثاني يقتضى اقتصاد الواجب مع اختلاف التقدير (قوله  
 يلفه الماء) فيه نظر اذ لا يلزم من بلوغ الماء صلاحته لزراعة الشرطة في وجوب الواجب لأن عدم الصلاحية  
 قد يكون بغلبة الماء كاسيد كره الشارح أفاده أبو السعد (قوله صاع من بر أو شعير) الصاع ثمانية أطلال وهو  
 صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وينسب الى الخراج فيقال صاع حجابي لأن الخراج أخرجه بعد ما فقد وهو  
 أربعة امانه ثلثي والاولى أن يقول صاعا من المزروع قال في البحر فيؤخذ فقير ما عوز حنطة أو شعيرا أو عدسا  
 أو ذرة هو الصاع اه والفقير هو الصاع كفايته به الولوالجي (قوله ودرهما من أجود النقود عيني) والمعتبر  
 في درهم أن يكون من الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل أفاده في البحر (قوله ولجرب الرطبة) يفتح  
 الراء والانسب الرطب والجعب رطب مغرب وهي غير البقول فالبقول مثل الكزاث والرطاب هو القنار والبطيخ  
 والباذنجان وما يجري مجراى حوى (قوله ولجرب الكرم) الكرم أرض يحيط بها حائط فيها أشجار العنب كذا  
 في شرح الملتقى (قوله متصله) يعنى أنه يشترط في تلك الاشجار التي للعنب والترو وغيرهما أن يكون متصلا  
 بعضها ببعض بحيث لا يمكن أن يزرع بينهم ما أفاده المؤلف في شرح الملتقى فلو كانت متفرقة في جوانب الارض  
 ووسطها مزروع فلا شيء منها كالانثى في غرس أشجار غير مثمرة بجر (تنبيه) انما تفاوت الواجب لتفاوت المونة  
 ألا ترى أن الواجب فيما سقى سحبا من الارض العشرية هو العشر وفيما سقى بغرب أو دابة نصف العشر والكرم  
 أخضاها مونة فالواجب فيه أعلى وهو عشرة دراهم وهذا لأنه يبقى درهمان من الزرع أكثرهما مونة لاحتياجه  
 الى الكراب والاقا البذر والحصاد والدياس وهو ذلك في كل سنة والرطاب بينهما أي بين الاخف والاكثر لأنه  
 لا يحتاج الى البذر كل عام ولا تدرية فيه ويدوم أعواما لا كدوام الكرم فلذا جعل الواجب في الكرم أعلاها  
 وفي الزرع أدناها وفي الرطبة أوسطها حوى (قوله ولما سواه) أي سوى ما ذكر من الاشياء الثلاثة الزرع والرطبة  
 والكرم وبينه الشارح بأنه هو الذي لا يوظف فيه من أمير المؤمنين من عررضى الله تعالى عنه فانه لم يوظف الا على  
 هذه الثلاثة (قوله لأن التخصيص عن الانصاف) بقده أنه لا يعدل عن التخصيص عند الطائفة مع أنه يجوز  
 التخصيص عنه (قوله فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة) ترك ما لم يوظف مع أن الكلام فيه فكان عليه أن يقول  
 فلا يزداد عليه ولا في خراج المقاسمة ولا في الموقوف اه طحا (قوله ولا في الموقوف) الذي وظفه أمير المؤمنين

(ودوات) أحياه ذمتي بادن الامام) أو رضى  
 له كاسر (خراجي) ولو أحياه مسلم اعتبر بقره  
 ما قارب الشيء يعطى حكمه (وكل منهما)  
 أي العشرية والخراجية (ان سقى ماء العشر  
 أخذ منه العشر الا أرض كافر سقى  
 بقاء العشر) اذ الكافر لا يبيد بالاعشري  
 (وان سقى ماء الخارج أخذ منه الخراج) (نوعان  
 لأن النماء بالماء (وهو) أي الخراج (نوعان  
 خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض  
 الخارج كالخمس ونحوه وخراج  
 ان كان الواجب شيء في الزمة يتعلق بالتمكين  
 من الاتباع بالارض كما وضع عررضى الله  
 عنه على السواد كل جرب) هو ستون  
 ذراعا في سبعة ذراع كسرى سبع قبضات  
 وقيل العتري في كل بلدة عرفهم وعرفهم  
 التقدير بالقدان فتح وعلى الاول المعقول  
 بجهل بلغة الماء صاعا من بر أو شعير  
 ودرهما) عطف على صاع (من أجود  
 النقود عيني ولجرب الرطبة خمسة دراهم  
 ولجرب الكرم أو الفضل متصلة) بقدهما  
 (ضعفها ولما سواه) مما ليس فيه توظيف  
 عررضى الله تعالى عنه (فان عررضى الله تعالى عنه  
 يحوطها حائط وفيها أشجار مثمرة ولا يمكن  
 الزرع تحتها فلو لم تكن أي متصلة لا يمكن  
 زراعة أرضها فهو كرم (طائفة) غابة  
 الطائفة نصف الخارج لأن التخصيص عين  
 الانصاف فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة  
 ولا في الموقوف على مقدار ما وظفه عررضى

رضى الله تعالى عنه



عمر رضي الله تعالى عنه أو أراد الامام وضعه ابتداء قال في المنع وأما إذا أراد الامام وتلفيد الخراج هي لرض  
ابتداء وزاد على وظيفة عمر رضي الله تعالى عنه فإنه لا يجوز عند الامام وهو الصحيح لأن عمر رضي الله تعالى عنه  
لم يزلما أخبر بزيادة الطاقة اه وهذا نص صريح في حرمة ما أحدثه النقلة على الارض زيادة على الموظف  
ولو سلم أن الاراضي آلت لبيت المال وصارت مستأجرة وسلف ما فيه (قوله وان طاقته) هذا عام فيما وظفه أمير  
المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه وفيما لم يوظفه كما تقدم قريبا فنقول الحلبي (قوله وان طاقته) قد فيما وظفه عمر رضي الله  
تعالى عنه غير ظاهر (قوله وجواز عند الاطاقة) هذا العطف يقتضي أن الخراج من الكرم مثلا لو بلغ ألف درهم  
جاز أخذ خمسة مائة منها ولا فائز به ومراد الشارح أنها اذا اطاق بان بلغ الخراج الموظف أو أكثر جاز للامام  
أن ينقص من الموظف اه الحلبي (قوله ويذهب إلى أن لا يزداد على النصف الخ) هذا حكم خراج المفاضة كما أفاده  
في البحر فانه الحلبي والانباء على طريق الوجوب فيما يظهر (قوله فعليه خراج الارض) الاولى خراج الزرع  
كما نقله الشارح عن جمع الفتاوى في باب زكاة الاموال أي في دفع صاعا ودرهما (قوله إلى أن يطم) بالبناء للمفاعل  
والمنقول (قوله فعليه خراج الكرم) أي دائما لأنه صار إلى الادنى مع قدرته على الأعلى قال في الفتاوى الهندية  
قالوا من انتقل إلى أخس الامرين من غير مذهب فعليه خراج الاعلى كمن له أرض الزعفران فتركه وزرع الحبوب  
فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا غير يطم ولا يفتي به  
كره يطمع الثلاثة فصارا اناس كذا في الكافي (قوله واذا اطم) مرتبط بالمسئلة الاولى فلا ولي ذكره بعد قوله  
الحلبي أن يطم (قوله ولا ينقص عما كان) وهو تنبيه ودرهم وعمله في الهندية بقوله لانه كان معك من زراعة الارض  
قوله وكل ما يمكن الزرع تحت شجرة الخ) مكرم مع ما تقدم فانه الحلبي (قوله وأما الانتصار التي على المسئلة) قال  
في جامع اللغة المسئلة العرم وهو ما ينبغي للسبل ليرد الماء اه الحلبي (قوله قوم شرواضية الخ) أراد باسم الجمع  
الذي هو لفظ قوم الاثنين مجازا بقربة قوله أحدهما وواو الجمع في شروا باعتبار صورة اسم الجمع فانه الحلبي  
(قوله فيها كرم) أراد به الجنس كالذي بعده بقربة الجمع فيما يأتي اه الحلبي (قوله فلو لمع لوما الخ) أي ان كان  
خراج الكروم معلوما وخراج الارض كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء هندية (قوله والا كان جلة) كذا  
في نسخة وفي نسخ والا كان جلة وهو المتعين (قوله فان لم تعرف الكروم الا كروما) أي ولم تعرف الارض الا  
أرضا كافي الهندية ببعض لم يعرف أحد أن الكروم كانت أراضي وكذلك لا يعرف أحد أن الاراضي كانت كروما  
اه الحلبي (قوله قسم بقدر الحصص) يعني أنه يقسم جلة خراج الضبعة عليها على قدر حصصها كذا في الحلبي عن  
الحناية (قوله فطلبوا التسوية) أي طلب من كان خراج أرضه أكثر تسوية بينه وبين غيره هندية (قوله ان لم  
يصل قدره ابتداء) أي ان كان لا يعلم أن الخراج في ابتداء كان على التساوي أم على التفاوت هندية أي وان  
علم أصله يعمل به (قوله الا اذا بقي من السنة ثم اعلمك الزرع فيه ثانيا) الفتوى على تقديره بثلاثة أشهر كذا في شرح  
الملتقى عن الفتح (قوله كانهام الخ) قال في الفتاوى الهندية اذا أصاب الزرع آفة سماوية كالفرق والحرق والبرد  
الشديد والحق البرازي الجراد بلان حيث لم يمكن دفعه ولا سداً أن الدودة والقارعة والقردة والنمل كذلك وصرح  
كثير من علماءنا بعدم القوط في القردة والسباع والافاعي فمنعوها حيث أمكن المنع اذ العلة عدم القدرة على  
الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفة والمفاضة والمشر بل بالاولى في الاخبار من تعلقه بعين الخراج فيها ما فكانا  
بهذا الحكم اولى ومثل الزرع الرطبة والكرم ونحوهما وهذا هو الصحيح والا قرب إلى العدل والابعد من الظلم اه  
وقد صرح علماءنا في هذا الباب أنه مما بعده من سبب الاكس من أنهم كانوا اذا أصاب زرع بعض الرعية آفة فمروا له  
ما أنفق من الزرعة من بيت مالهم ويقولون المزارع شر يكافي الربح فكيف لا تشاركه في الخسران فالسلطان  
المسلم بهذا المطلق اولى هندية فان لم يطم شيئا فلا أقل من أن لا يفرع الخراج بجر (قوله ودودة) قال في البحر  
في كون الدودة ليست سماوية فظواهر بل لا ينبغي التردد في كونها سماوية وأنه لا يمكن الاحتراز عنها على هذا  
فتسقط الاجرة بأكملها اه الحلبي (قوله وقيله بسقط) أي الا اذا بقي من السنة ما يتحكم فيه من الزرعة كما يؤخذ  
عما سبق (قوله نصف سراج) على حذف العاطف (قوله وتبائة في الشربلالية) لما كان قوله أخذ منه مقدار  
ما يباله على مجهول وهو صدر المارة للمذكورة في الشربلالية أردفه بهذا التراجع صارتا وهي وأما اذا  
بقي منه قال محمد بن بق مقدار الخراج ومثله بأن بقي مقدار درهمين أو فلفين بن حبيب الخراج واثني عشر من

وان طاقته على الضم كافي (ويتمس بما  
وظف) عليها (ان لم تنطق) بأن لم يبلغ الخراج  
ضعف الخراج الموظف فينقص إلى نصف  
الخارج وجوبا وجواز عند الاطاقة ويذهب  
أن لا يزداد على النصف ولا ينقص عن النصف  
حدادي وفيه لو غرس أرض الخراج كرم  
أو شجرة فعليه خراج الارض إلى أن يطم  
وكذا لو قطع الكرم وزرع الحب فعليه خراج  
الكرم واذا اطم فعليه قدر ما يطيق ولا يزيد  
على عشرة دراهم ولا ينقص عما كان وكل  
ما يمكن الزرع تحت شجرة فبستان ولا يمكن  
فكره وأما الانتصار التي على المسئلة فلا تنق  
فيها انتهى وفي زكاة الاندية قوم شرواضية  
فيها كرم وأرض فشرى أحدهما الكرم  
فيها كرم وأرض فشرى أحدهما الكرم  
وأخر الاراضي وأرادوا قسم الخراج فلو  
مع لوما كما كان قبل الشراء والا كان جلة  
فان لم تعرف الكروم الا كروما قسم بقدر  
الحصص قرية خراجهم متداوت فطابوا  
التسوية ان لم يعلم قدره ابتداء مترا على ما كان  
ولا خراج ان غلب الماء على أرضه وانقطع  
الماء (أو أصاب الزرع آفات سماوية كتغير  
وحرق وشدة برد) الا اذا بقي من السنة  
وشرق وشدة برد (أما اذا كانت  
ما يمكن الزرع فيه ثانيا) ويمكن الاحتراز عنها  
الآفة (غير سماوية) ويمكن الاحتراز عنها  
(كأن كل قردة وسباع ونحوها) كانهام  
وأردودة بجر (أو هلك) الخراج (بعد  
الحصاد) بسقط وقيله بسقط ولو هلك  
بعضه ان فصل عما أنفق شيء أخذ منه  
مقدار ما ينبتا مصنف سراج ونمايه  
في الشربلالية من باب البجن

قال وقد أحكم الاجارة في الارض المستأجرة (فان عطلها صاحبها وكان خراجها موطئاً وآسلم) صاحبها (واشترى مسلم) من دق (ارض حراج يجب) الخراج (ولو منع انسان من الزراعة أو كان الخراج) خراج (مقاسمة لا) يجب شي سراج وقد علمت ٤٦٧ أن المأخوذ من أراضي مصر جرة لاخراج فابطل الان

من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك فلاحة واجباره على السكنى في بلدة معينة بعد رداره ويزرع الاراضى حراً بلا شبهة ثم سر وشجوه في الشرب بلا لية معز بالبحر حيث قال وتقدم أن مصر الآن ليست خراجية بل بالاجرة فلا تسمى على من لم يزرع ولم يكن مستأجراً ولا جبر عليه بتسيبها فابطله الفلحة من الاضرار به حرام خصوصاً اذا أراد الاشتغال بالعلم وقالوا لزراعة الارض قادر على الاعلى ككز حصران فعليه خراج الاعلى وهذا يعلم ولا يفتى به كلاً بغير الظلة (بمعنى ارض خراجية ان بقي من السنة مقداراً يمكن المشتري من الزراعة فعليه الخراج والا فليس البائع) غناية (ولا يؤخذ العشر من الخراج من ارض الخراج) لانها لا يجتمعان خلافاً لما في (ولا يكثر الخراج بكثر الخراج في سنة ولو موطئاً) والابان كن خراج مقاسمة (تكثر) لعلقه بالخارج حقيقة (كالعشر) فانه يكثر (ترك السلطان) أو نأته (الخراج لرب الارض) أو وجهه ولو بشفاة (جاء) عند الثاني وحل له لو مصرقا والا تصدق به بغير ما في الحواشي من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور (ولو ترك العشر لا) يجوز اجماعاً ويحصرجه بنفسه للفقهاء ميراج خلافاً لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معز بالبرازية فتبته وفي النهر يعلم من قول الثاني حكمه الاقطاعات من أراضي بيت المال اذا حصلها أن الرقبة لبيت المال الخراج لا وجبت فلا يصح بيعه ولا هبة ولا وقته نعم له اجارته تخسر بها على اجارة المستأجر ومن الحوادث لو أقطعه السلطان له ولا ولاده ونسله وعقبه على أن من مات انتقل نصيبه الى أخيه ثم مات السلطان وانتقل من أقطعه في زمان سلطان آخر لم يكون لا ولاده لم أره ومقتضى قواعدهم الغاء التطبيق بموت المعلق فتدبره ولو أقطعه السلطان أرضاً موانع

مقدار الخراج يجب نصفه قال مشايهنا والصواب في هذا أن ينظر أولاً الى ما اتفق هذا الرجل في هذه الارض ثم ينظر الى الخراج فيجب ما اتفق أولاً من الخراج فان فضل منه شيء ما خذ منه مقداراً ما عدا اه حلى (قوله قال) أي في الشربة لالة قاله الحلبي (قوله وكذا أحكم الاجارة في الارض المستأجرة) قال في البحر وقيد بالخراج لان الاجرة تسقط بالاولين أعني ما اذا غلب الماء على أرضه أو انقطع وأما الثالث وهو ما اذا أصاب الزرع آفة سماوية فذكر الوالي في فتاواه اذا استأجر أرضاً للزراعة سنة ثم اصطلم الزرع آفة قبل مضي السنة فوجب من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط وما وجب بعد الاصطلام يسقط لان الاجر انما يجب بازاء المنفعة شيئاً فاما استوفى من المنفعة وجب عليه الاجر وما لم يستوف انفسح العقد في حقه اه وفيه أن هذا الحكم يخالف حكم الخراج فانه لا يؤخذ منه حصه ما استوفى فلا ينظر قوله وكذا أحكم الاجارة فتأمل (قوله فان عطلها صاحبها) أشار بقية التعليق اليه الى أنه كان مستكناً من زراعتها ولم يزرع فلو جبر المالك عن الزراعة لعدم قوته وأسبابه فلا مام أن يدفعها الى غيره من ارضه وبأخذ الخراج من نصيب المالك ويسلك الباقي للمالك وان شاء آجرها وأخذ الخراج من الاجرة وان شاء زرعها بنفقة بيت المال فان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبل ذلك باعها وأخذ من غنم الخراج وهذا بخلاف بحر (قوله يجب الخراج) أما في صورة التعليق فلا أن القصير جاز من جهته لتعين الخراج بالنماء التقدير وهو التمكن من زراعتها ألا ترى أن رجلاً لو استأجر أرضاً وحاطها فعطله فعليه الاجر حوى وأما في صورة الاسلام فالتامني الخراج لان فيه معنى المونة فيعتبر مونة في حال البقاء فامكن ابقاؤه على المسلم وكذا يقال فيما اذا اشتراه مسلم من دق (قوله ولو منع انسان من الزراعة) الخ (أي ولم يقدر على رده) ووجه عدم الوجوب فيها عدم التمكن والوجه في الثانية أن الخراج فيها يتعلق بعين الخراج ولا خارج (قوله اجرة) هي بقدر الخراج كما سلف (قوله ولم يكن مستأجراً) أما اذا استأجرها من الامام ليجز صاحبها قالوا يجب الاجر اذا تمكن (قوله كذا لا يصير الظلة) أي على أخذ أموال الناس لانها لا تقبل بذلك يدعى كل ظالم في أرض ليس هذا شأنها كانت تزرع الا عفران فباخذ خراجها فيكون هذا ظالم وعدوا (قوله ان بقي من السنة مقداراً يمكن المشتري من الزراعة) وهو قد رتب لانه أشهر على المفتي بطلانها المشتري من آخر وآخر من آخر حتى مضت السنة ولم يبق في يده ثلاثة أشهر فأخذ منه السلطان الخراج ليس له أن يرجع على البائع لانه ظلم وليس شري أرض الخراج ولم يبق في يده ثلاثة أشهر فأخذ منه السلطان الخراج ليس له أن يرجع على البائع لانه ظلم وليس أن يظلم غيره اه لمصنف من شرح الملتقى (قوله ولا يؤخذ العشر من الخراج من ارض الخراج) فهو أن يشتري المسلم أرض الخراج من الذي (وكذا لو اشترى الذي) أرض العشر من المسلم حوى (قوله لانها لا يجتمعان) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يجتمع عشر خراج في أرض مسلم وتعامه في الفتح (قوله ولا يكثر الخراج الخ) اعلم أن الخراج له شدة من حيث تعلقه بالتمكن وله خفة باعتبار عدم تكرر في السنة ولو زرع فيها مرادوا والعشر له شدة وهو تكرر بكثر زرع الخراج وخفة بتعلقه بعين الخراج كمال (قوله أو نأته) وان لم يعلم السلطان بتركه هندية (قوله أو وجهه) بأن كان خراج مقاسمة فأخذ منه ثم وجهه له ومثله ما اذا اسقط عنه الخراج الموقوف (قوله ولو بشفاة) يرجع الى تركه وذهب (قوله خلاف المشهور) أي عن أبي يوسف كاي عليه كلام النهر (قوله خلافاً لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة) راجع الى قوله لا يجوز قال في الدر المنثور وأما العشر فلا يجوز تركه ويحصرجه بنفسه للفقهاء كما جزمه في التنوير قلت ولكن في الاشياء في قاعدة تصرف الامام على الرعية الخ من البرازية يجوز ترك العشر لمن هو عليه غنياً كان أو فقيراً لكن لو كان غنياً عن السلطان العشر من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة لا لفقراء اه ثم رأيت في البرجندى في بيان مصرف الخيرية وكذا الوجه في العشر لانه مال جاني لانه مال حصل بغيرهم اه فليحفظ ولكن التوفيق قاله الحلبي أي بأن يحصل القول بالمنع على غير المقابلة والقول بالحوال عليهم والله تعالى أعلم (قوله يعلم من قول الثاني) أي يجوز ترك الخراج وحبته لمصرفه (قوله حكم الاقطاعات) هي المبرهنة في عرف بعض الناس بالانعام والبعض بعبر عن الباير والصدقة وصورته أن يسطى الامام قطعة أرض خراجية لبعض الناس يتبعهم بما فذلك جائز اذا كان المم عليه مصرفاً عند أبي يوسف (قوله لم أره) لظاهر أن ما يكون لهم لانهم مقطوع لهم اصاله لا بطريق التعليق تأمل (قوله الغاء التعلق) هو قوله الى أن من مات منهم الخ والمعلق هو السلطان الاول (قوله ولو أقطعه السلطان أرضاً موانع)

أى فأحياءها بذنه (قوله أو لم يكن السلطان) بأن أحياءها السلطان نفسه (قوله جاز وقفه لها) لأنه ملكها  
 ما كاحقاً فيجوز له كل تصرفات المال (قوله والأرصا من السلطان ليس بإيقاف البتة) قال الشيخ عيسى  
 الصفي الحنفى في رسالته المتعلقة بالأرصا أول من وقف أرضاً على المال على النكاح والمساكن وغيرهما  
 السلطان فور الدين الشهيد ولم يقع ذلك من أحد قبله واستثنى ابن حصرون في ذلك فأفتاه بالجواز ووافقه على  
 ذلك جماعة من المذاهب الأربعة ولم يراد من مصررون ومن وافقه أنه وقف حقيقى إذ لا يصح الوقف من غير المال  
 وانما رأى ذلك أرصداً واحراز البعض مال بيت المال على منعه ليصل اليه بسهولة إجماعاً للمحققين في بيت  
 المال على وصولهم منه لما كان وصول النفع والضماء إلى المولى وأخذهم منه متعذراً أو متعسراً  
 اه وقال السيد الجوى في رسالته المتعلقة بأرصا الجوامك والأطيان وغيرهما بعد أن فسر الأرصاد بأنه  
 عبارة عن أن يقرض المسحق في بيت المال ما يستحقه أو بهضه وهو جائز لا يجوز نفسه بالاتفاق ما حاصله  
 أن الأرصاد للمرتبات الديوانية الصادر بأوامر الوزراء المصريين لا يجوز نفسه وإبطاله بغير صريح شرعى  
 حيث كان المراد عليهم من مصارف بيت المال من العلماء والفقهاء والأيتام والنساء والأرامل وبناء المساجد  
 والقائمين بها من المؤذنين والائمة والخطباء وغير ذلك من الأمور الدينية لا فرق بين أن يكون المرصد طيناً  
 أو جامكية ورزقا يخرج من الديوان لأن بيت المال أهلاً لمصالح المسلمين وظاهر أنه لا مصلحة في قطع أرزاق  
 المستحقين من بيت المال وقد انفصل أكل الدين والبقية وابن جماعة من مجلس الظاهر برقوق على أن ما أرصد  
 على من كان مصرفاً من مصارف بيت المال لا سبيل إلى نقضه وسببهم إلى ذلك ابن عبد السلام اه ملخصاً  
 قوله بصحة اجارة المقطع له وجهها أنه لما لا تنفع بها بمقابلته استعداده لما أعد له فهو نظير المتأجر لا نظير  
 المستعير ولا يتأجر أن يؤجر فكذلك لا قطع له أن يؤجر كذا يفاد من شرح الملتقى وبهذه من النهر (قوله وقده  
 ابن نجيم) أى قيد جوارز الأخراج للإمام (قوله بغير الموات) الذى أحياءها بذن الإمام والله سبحانه وتعالى أعلم  
 واستغفر الله العظيم

### • (فصل في الجزية) •

هذا هو الضرب الثاني من الخراج وقدم الأول لقوته وجوبه وإن أسلموا الجزية أو لا لأنه الحقيقة اذهو  
 المتبادر عند الإطلاق ولا يطلق على الجزية إلا معية أو هذه أمارة الجواز تسمى جالية من جالوت عن البلد جلاء  
 بالفتح والمخرجت وأبانت مثله والجالية الجماعة ومنه قبل لاهل الذمة الذين جلاهم عرضى الله تعالى عنه  
 عن جزيرة العرب جالية ثم نقلت الجالية إلى الجزية التى أخذت منهم ثم استعملت في كل جزية تؤخذ وإن لم يكن  
 صاحبها جلى عن وطنه والجمع الجوالى فعلى هذا يكون إطلاق الجالية على مطلق الجزية مجازاً بمرتبتين  
 حوى وبيت على نفسه لا دلالة على الهيئته وهى هيئة الإذلال عند الاعطاء منح (قوله لأنهم جازت عن  
 القتل) أى كفت عنه يعنى أن من قبلها سقط عنه القتل أفاده في البحر (قوله لا يقدر) أى بالتقدير الآتى والى  
 فهو مقدر بالصالح قاله الحلبي (قوله وما وضع بعد ما قهر والخ) وهذا الوضع لا يشترط فيه رضاهم هندية (قوله على  
 فقير مقدر) قال الكاكي المعقل هو المكتسب والاعتماد الاضطراب في العمل وهو الاكتساب فلو كان من مضى  
 في السنة كلها أو نصفها أو أكثرها لا يجب عليه ولو كان موسراً كافى الحوى ولو ترك العمل مع القدرة عليه فهو  
 كالقفل كمن قدر على الزراعة ولم يزرع والقدرة على العمل شرط الوجوب في الفنى وتوسط الحال أيضاً وهى  
 معلومة من قوله بعد لا يجب على زمن كتابه عليه صاحب النهر في الملتقى وشرحه وتوضعه على ظاهر الفنى  
 في أكثر السنة وكذا المتوسط والفقر كافي المنعرات فليصنف كونه المبر لا كثر السنة اه (قوله باى وجه كان)  
 وإن لم يحسن خدمة ولا حرفة أفاده صاحب البحر (قوله لأنه بأقول الحلبي) قال العلامة المقدسى في رسالة  
 الجوالى يفتى أن يجعل أصل الوجوب في ابتداء الحلول وجوب الاداء فى آخره وفي شرح ابن الجلبى ليس المراد  
 بالوجوب بأول العام أنه يجب أداء الجزية كلها على الذى أول العام بل المراد أنه إذا دخل العام وجب عليه  
 وجوباً موسعاً كالمصلاة فأنما يجب بدخول الوقت وجوباً موسعاً فان أدى أول الوقت بدخول سنة الواجب وانما  
 قلنا فوقين قايين قولهم يجب بأول العام وبين قولهم منقطع على الأشهر جوى (قوله واعتبر أبو جعفر العرفى)  
 أى يعتبر في كل بلدة من خلف هذه القياس في بلدهم غنياً أو فقيراً أو وسطاً فهو كذلك وهو الأصح عندية وهو

أو لم يكن السلطان ثم قطعها له جاز وقفه لها  
 والأرصا من السلطان ليس بإيقاف البتة  
 وفي الأشباه قبيل القول من الدين آفى  
 السلامة فاسم بصحة اجارة المقطع له وأن  
 للإمام أن يجره متى شاء وقده ابن نجيم  
 بغير الموات أما الموات فليس للإمام إرجاء  
 عنه لأنه ملكه بالاحياء فليصنف

### • (فصل في الجزية) •

هذه الجزية لأنهم جازت عن القتل والجمع  
 جزى كعبية وحلى وهى نوعان (الموضع  
 من الجزية يصلح لا يقدر ولا بغير) فخرنا  
 من القدر (وما وضع بعد ما قهر وأتروا  
 على ما لا كهم يقدر على كل سنة على تقدير  
 معقل) يقدر على تحصيل التقدير بأى وجه  
 كما يتبعه ونكفى منه في كل شهر درهم  
 هداية (أننى عند مدركه) فى كل شهر  
 وعلى وسط الحال ضيقه (فى كل شهر  
 درهمان) وهى إلى المدة ضعفه (فى كل شهر  
 أربعة دراهم) وهذا لا سهل لا لبيان  
 الوجوب لأنه بأول الحلول بآية (ومن كان  
 عشرة آلاف درهم فعاد اعفى ومن كان  
 مائتي درهم فعاد اعفى) (قوله  
 مادون المائتين أو لا يملك شيئاً فقير) قاله  
 الكرخى وهو أحسن الأقوال وعليه  
 الاعتماد جواز اعتبار أبو جعفر العرفى وهو  
 الأصح تاريخية



المختار اختيار (قوله ويعتبر وجود هذه الصفات الخ) قال في البحر ونسبني اعتبارها في أولها لانه وقت الوجوب  
 ورده في النهر بأنه لو اعتبر الاقل لوجب اذا كان غنيا في أولها فقبراني أكثرها أن يجب جزية الاغنياء وليس  
 كذلك نعم الاكثر كالكل اه قلت وهذا بينه بردي على صاحب الفقه فانه على ما ذهب اليه يقتضي أنه لو كان غنيا  
 آخره فقرا أكثره أن يجب عليه جزية الاغنياء وليس كذلك بل العبرة لا أكثره غير واحد ولو كان غنيا أكثره  
 فقرا أوله وآخره وجب عليه جزية الاغنياء والله تعالى أعلم ثم بعد رقه رأيت المرحوم أبا السعد عليه (قوله  
 ونوضع على كتابي) سواء كان عربيا أو عجميا (قوله لانهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام) الا أنهم يخالفون  
 في الفروع من (قوله وأما الصابئة) هم يعتقدون الانجيل والتوراة أو التوراة والزابور كذا في شرح الملتقي (قوله  
 تؤخذ منهم عنده خلافا لها) بناء على أنهم من النصارى عنده وعند ما بعدون الكواكب فكانوا كعبدة  
 الاوثان وقدم في النكاح أن الخلاف لفظي نهر أقول ظاهر كلامهم أن الصابئة من العرب اذ لو كانوا من العجم  
 لما تافى الخلاف لما علمت أن الهندي تؤخذ منه الجزية ولو لم يشركا اه حلي (قوله ويجوز) هو من يعبد النار  
 (قوله على مجوس هجر) بفختين اسم بلدة من البحر بن حوى (قوله وثنى عجمي) العجمي خلاف العربي  
 وان كان فصيا من نسبة الى الوثن وهو ماله جثة من خشب أو حجر ويصنع والجمع اوثان وكانت  
 العرب تنسبها وتعبدها مخرج وفي شرح الملتقي الوثن ماله صورة كصورة الآدمي والصنم صورة بلا جثة اه  
 والمصلي ما لا نقش له ولا صورة ولكنه يعبد من (قوله لجواز استرقاقه) هذا يقتضي أن النساء والصبيان يجوز  
 ضرب الجزية عليهم لجواز استرقاقهم مع أنه لا يجوز وأجيب بأن ضرب الجزية مشروط بكون المحل قابلا له لا  
 شرط تأثر بالموثر والمرأة والصبي ليس كذلك لان الجزية من الكسب وهما عاجزان عنه أفاده الحلي وأدغم  
 الجوى أن ما يدفعه الرجال عنهم وعن اتباعهم وهم نساؤهم وصبيانهم (قوله لاعلى وثى عربي) لأن العجزة في  
 حقه أظهر فكفره أغلا لانه عليه الصلاة والسلام نشأ بين أظهرهم والقرآن نزل بلغتهم فكانوا أعرف بعبادته  
 وبوجود فصاحته فغلب عليهم قال الله تعالى فقاتلوا منهم أو يسألون أبو السعد قال في البداية ولما نزل أن يقول هذا  
 منقوض بأهل الكتاب فان كفرهم تغلبت بفرقة عليه الصلاة والسلام معرفة تامة بمحنة ومع هذا مكر وابه  
 وغروا اسمه ولقبه من الكتب وقد قبل منهم الجزية وأجيب بأن القياس يقتضي أن لا تقبل منهم الجزية الا أنه ترك  
 بالكتاب وهو قوله تعالى فقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية حوى (قوله أو السيف) نسبة القبول الى السيف  
 مسامحة كافي الدر المنقى (قوله فقتلواهم وصبيانهم في) الا أن نساء المرتدين وصبيانهم يجبرون على الاسلام أما  
 الصبيان فانهم يجبرون بعبادتهم حيث يجبر آباؤهم وأما نساؤهم فاعاجير لسيق الاسلام ممن بخلاف نساء  
 مشركي العرب وصبيانهم لانه لا جبر على آباءهم فكذلك على صبيانهم وكذا على نساءهم لانه لم يسبق ممن الاسلام  
 شاي عن الاتفاق (قوله وصبي) مثله الجنون والموت حوى (قوله وامرأة) لان الجزية وجبت بدلا عن  
 القتل في حق المأخوذ منه أو عن القتال في حقنا والصبي والمرأة لا يقتلان ولا يقتلن ويستثنى من هذا نساء بني  
 تغلب فانهم تؤخذ من نساءهم كانوا خذ من رجالهم لان ذلك وجب بالصلح حوى عن الخزانة (قوله أو تعطل قواه)  
 أو طال مرضه حوى (تبيه) الاصل أن الجزية لا سقاط القتل فن لا يجب قتله لا توضع عليه الجزية الا اذا أعانوا  
 برأى أو مال فنجب عليهم الجزية كافي الاختيار وغيره (قوله وأعمى) واكبه بالطريق الاول حوى (قوله وفقير  
 غير معتل) لان عثمان لم يوظفها عليه بمحض من العصابة كالارض التي لا طاقة لها مع والنصراني الذي ينكسب  
 ولا يرضل منه شيء لا يؤخذ خراج رأسه حوى عن الفتاح (قوله وراهب) ولو قدر على العمل وهو واحد الرهبان  
 عابد النصارى وقد يقال للواحد رهبان أيضا والجمع رهبان مأخوذ من الرهب وهو الخوف قال البيهقي  
 بالراهب لانه يجتمع عن تناول الاغذية فيبزل ويدق حوى (قوله لا يخالط الناس) فلو خالطهم وضعت عليه حوى  
 (قوله ونقل ابن الكمال الخ) كلام ابن الكمال في الخاط ونهض الايضاح والاصلاح لاعلى راهب لا يخالط فأما  
 الرهبان وأصحاب الصوامع الذين يخالطون الناس فقال محمد كان أبو حنيفة يقول توضع عليهم الجزية  
 اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أبي يوسف وقال عمرو بن دينار قال القياس ما قاله  
 أبو حنيفة كذا في شرح القدوري لا لا قطع اه وذكر البرجسدي نقلنا عن فتاوى فاضلي خان تؤخذ الجزية من  
 الراهب والقسيس في ظاهر الرواية وعن محمد أنه لا يؤخذ اه فلي هذا يكون المصنف مشي على خلاف ظاهر

ويعتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة  
 فتح لانه وقت وجوب الاداء من (وتوضع  
 على كتابي) يدخل في اليهود السامرة لانهم  
 يدينون بشريعة موسى عليه السلام وفي  
 النصارى الفريسي والارمن وأما الصابئة  
 ففي الخانية تؤخذ منهم عنده خلافا لها  
 (ومجوسى) ولو عربيا لوضع عليه الصلاة  
 والسلام على مجوس هجر (وثى عجمي)  
 لجواز استرقاقه بخلاف ضرب الجزية عليه  
 (لا على وثى عربي) لان العجزة في حقه  
 أظهر فلم يعذر (ومرثد) فلم يقبل منهم  
 سالا الاسلام أو السيف ولوطه زنا عليهم  
 قتلواهم وصبيانهم في (وصبي وامرأة  
 وعبد) ومكاتب ومدبروا بن آدم ولد (وزمن)  
 من زمن زمانة نقص بعض أعضائه  
 أو تعطل قواه قد دخل المذلول والشيخ العاجز  
 (وأعمى وفقير غير معتل وراهب لا يخالط)  
 الناس لانه لا يقتل والجزية لا سقاطه  
 وجزم الحدادى بوجوبها ونقل ابن الكمال  
 أنه القياس وفاداه أن الاستحسان بخلافه  
 قتلت

الرواية اه جوى (قوله لم يوضع عليه) حتى قضى تلك السنة هندية (قوله بخلاف الصغير) أى غير المعتل  
 اذا أبصر بالصحل فانهم اوقع عليه لانه أهل الجزية وانما سقطت الجزية وأما اذا كان فقيرا وضعت عليه الجزية  
 لكونه معقلا ثم أبصر بالمال فان كان يساره أكثر العام وضع عليه جزية المومنين (قوله ليست رضامنا  
 بكفرهم) جواب عن سؤال ذكره في المنع فقال فان قلت الكفر معصية فكيف يجوز أخذ العوض على التمكن منه  
 وإن جاز لك فلم لا يجوز أخذ عوض على التمكن بين الزاني والزانية وكذلك سائر المعاصي وحاصل ما أجاب به  
 المصنف أن أخذها عقوبة وإذلال لهم وصغار بسبب إقامتهم على الكفر ويرى ما يكون ذلك داعيا إلى الاسلام  
 ويقرب من هذا ما سلف من أن ذلك الأخذ دعوة إلى الاسلام لانهم اتخذ منهم وهم بين أظهر أهل الاسلام  
 ويرى محاسنه فيكون باعثا لهم إلى الدخول فيه وأجاب المصنف بجواب آخر فقال فيه هذا انطى من نشأ من  
 الجهل بالحكام الشرعية والقواعد العملية لأن الجزية ليست للتمكن من الكفر كازعم هذا المعترض وانما هي  
 لاسقاط القتل لأن القتل الواجب يجوز اسقاطه بعوض كالعصا ويدل على جواز أخذ الجزية بقوله تعالى  
 وذكر الآية (قوله فاذا جازاها لهم) ظاهره أنه يجوز اسماها لهم من غير مال إلى غاية ويحترق (قوله عن يد) قال  
 ابن عباس هو أن يعطوها بأيديهم يشون بها كارهين ولا يكون بها ولا يردونها (قوله وهم صاغرون) أى  
 مهززون ذليون مخ (قوله ونصارى نجران) قال في المصباح نجران بلدة من بلادهم من اليمن قال  
 البكري سميت باسم بابنها نجران بن يزيد بن شبيب بن يعرب بن قحطان اه شلى (قوله وأقرهم على دينهم)  
 أى استمالها لهم لينظر واحسان الاسلام فيدخلوا فيه (قوله ثم فرغ عليه) أى على كونها عقوبة على الكفر فأداه  
 المصنف (قوله فقسمة بالاسلام) لانهم عقوبة على الكفر وقد زال وقيد بالجزية لان الديون والجرية والخراج  
 لا تقسم بالاسلام اتفاقا يجوز (قوله ولو بعد تمام السنة) يجب أن تفعل البعدي على المقارنة للتمام لانه لو أسلم  
 بعد تمام سنة فاسقط بالترك او قبل الاسلام لا بالاسلام فله الحلبي (قوله ويسقط المجهل للسنة) أى لو أدى  
 الجزية في أول السنة ثم أسلم فيها لا يرد عليه شيء منها (قوله فيرد عليه سنة) أى جزية سنة وهى السنة الثانية لعدم  
 وجوبها عليه (قوله والموت) انما سقطت به لان العقوبة لا تقام بعده بل به وصل إلى العقاب الا لا حاجة  
 إلى الأدنى بجره شلى والمراد أنه حصل الموت وما بعده قبل التكرار ولا كان السقوط به (قوله والزمانه) ظاهره  
 أن الزمانه تسقطها ولو في آخر السنة وهو منافق ما قدمه أول الفصل عن الهداية من أنها تكفى حصته في أكثر السنة  
 (قوله وصيرورته فقيرا) بحيث لا يقدر على شيء بجر (قوله لا يستطيع العمل) يرجع إلى قوله وصيرورته فقيرا وإلى  
 قوله شيئا كبيرا (قوله لان الوجوب بأول الحول) قال في الجوهرية الجزية تجب في أول الحول عند الامام الا أنها  
 تؤخذ في آخره قبل غنائه بحيث يبقى منه يوم أو يومان وقال أبو يوسف تؤخذ الجزية حين تدخل السنة ويعضى  
 منها شهران اه أى وإذا كان الوجوب بأول الحول يلزم بدخوله التكرار (قوله بعكس خراج الارض) فانه بأخيره  
 سلامة الانتفاع بجر (قوله وباتخاذ) ولا يتحقق الا بأخيره الام الثاني لان الوجوب به (قوله وقيل لا يسقط)  
 محل الخلاف اذا تكرر الجزية عن الزراعة فان لم يجر يؤخذ بالخراج عند الكل منع (قوله وبني ترجع الأول)  
 ذكر صدر الاسلام رحمه الله تعالى في كتاب الشر والخراج عن أبي حنيفة روايتين والصحيح أنه يؤخذ هندية من  
 المحيط فانه قول عليه عدم السقوط (قوله وعزاه في الخالية لصاحب المذهب) قد علمت أنه روى عنه روايتا  
 السقوط وعدمه والكلام في الخراج الموقوف أما خراج المقاسمة فينعلق بهن الخراج كالمشر (قوله لا يحمل) أى  
 لمن عليه الخراج أن يأكل الغلة حتى يؤدى الخراج منع ومثله العشرون لكل ضمن والسلطان حجب غلة  
 أرض الخراج حتى يأخذ الخراج هندية ولا يحمل لا أخذ الخراج أن يحمل بينهم وبين الغلات حتى يستوفى الخراج  
 منع (قوله في الأصح) هذا قوله وعندهما يجوز النيابة لانها للزجر بتقييد المال كافي الاختيار وغيره فاستثنى  
 (قوله ويقول أعط ياءه والله) زاد في غاية البيان أعط ياءه يهودى أو نصرانى (قوله ويصفه في عنقه) حكاه في  
 شرح الحوى وقيل ونقله في البحر عن بعض الكتب وذكر صاحب البحر في شرح قول المصنف وغيره لا تسمى ما نصه  
 وإذا وجب التمييز وجب صفار لانه إذا زال لاهم لازم فقيرا أى من ضرب أو صفع بلا سبب يكون منه اه  
 (قوله وبأن القاتل ان أذامه) مقتضاه أنه يعزى لارتكاب الاثم بجر وأقره المصنف لكن نظريه في التفرقت  
 ولعل توجهه ما مر في ما سبق أى من أنه هو الذى ألقى الشئ بنفسه قال قول القاتل أفاده المؤلف في التميز

(والعبدة في الإلهية) للجزية (وعدها وقت  
 الوضع) من أفاق أو عتق أو بلغ أو يرى  
 بعد وضع الامام لم يوضع عليه (بخلاف  
 المبرأ اذا أبصر بعد الوضوح حيث يوضع  
 عليه) لأن سنة وطه العجز وقد زال اختيار  
 (وهى) أى الجزية ليست رضامنا بكفرهم  
 كما طعن المصنف على انما هي (عقوبة) لهم  
 على إقامتهم (على الكفر) فاذا جازاها لهم  
 فلا تستدعى إلى الايمان بدونها فيها أولى وقال  
 تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون  
 وأخذها عليه الصلاة والسلام من مجوس  
 جبر وندارى نجران وأقرهم على دينهم ثم فرغ  
 عليه بقوله (قد سقط بالاسلام) ولو بعد تمام  
 السنة ويسقط المجهل للسنة لا يستثنى فيرد  
 عليه سنة خلاصة (والموت والتكرار)  
 للتدخل كما سبق (والعنى والزمانه)  
 وصيرورته فقيرا أو (مقدرا أو شيئا كبيرا  
 لا يستطيع العمل) ثم بين التكرار فقال  
 (واذا اجتمع عليه حولان تدخلت السنة  
 سقوط جزية السنة الأولى بدخول السنة  
 الثانية) زبلى (لان الوجوب بأول الحول  
 بعكس خراج الارض) (وبسقط الخراج)  
 بالموت في الأصح حوى و (بالتدخل)  
 كالجزية (وقيل لا) يسقط كالمشر وينبغي  
 ترجيح الأول لان الخراج عقوبة بخلاف  
 المشر بجر قال المصنف وعزاه في الثانية  
 اصحاب المذهب فكان هو المذهب وفيها  
 لا يحمل (كل الغلة حتى يؤدى الخراج  
 ولا تقبل من الذى لو بعثها على يد نائبه)  
 في الأصح (بل يكفى أن يأتى بنفسه فيعطى)  
 قائما والله بض منه فاعدا هداية وقول  
 اعط ياءه والله ويصفه في عنقه لا ياكفر  
 وبأن القاتل ان أذامه قية

(قوله ولا يجوز أن يحدث) بضم الباء وكسر الدال فاعله الكافر ومفعوله بيعة كما يقتضيه قول الشارح ولا صفا  
 وفي نسخة ولا يحدث أي أهل الذمة قاله الحلبي ومن الاحداث نقلها الى غير موضعها كما في البحر وغيره (قوله  
 بيعة ولا كنيسة) البيعة بكسر الباء متعبد انصاري والكنيسة متعبد اليهود والاصل اطلاقهما على متعبد هما  
 ثم غلب في الاستعمال على ما قلناه وأهل مصر يطلقون الكنيسة على متعبد هما ويحسون اسم الدين بمتعبد  
 انصاري نهر قيل انهم ما عريان فالبيعة من البيع كالجلسة على المحرقوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين  
 أنفسهم الاية والكنيسة من الكنائس بمعنى الاستنارة فاعلمه بعض الضاعل والنساء للنقل لان العباد فيها استترع  
 الناس ولا يحاط بهم فهاهنا (قوله ولا صومعة) هي بيت يبنى برأس طويل للتعبد فيه بالانقطاع عن الناس  
 منح (قوله ولا مقبرة) هو الظاهر ونقل في جواهر الفتاوى أنهم لا يمنعون من اتخاذ المقابر منح (قوله ولو قرية  
 في المختار) قال في الفتاوى الهندية ان أراد أهل الذمة احداث البيع والكتائس والمجوس احداث بيت النار  
 ان كان في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا من ذلك عند الكل ولو أرادوا احداث ذلك في السواد  
 والقرى اختلفت الروايات فيه ولا اختلافها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال مشايخ بلخ يمنعون  
 من ذلك الا في قرية غالب سكانها أهل الذمة وقال مشايخ بخارى منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يمنع  
 وقال شمس الأئمة السرخسي الاصمح عندي أنهم يمنعون في السواد من ذلك كذا في الحاشية وانما لم يجرز الاحداث  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا صومعة في الاسلام ولا كنيسة الاخصا بالكسر والمذبح مذكور خاصه نزع خصيته  
 قيل هو المراد وقيل هو كتابة من التخلي عن ايمان النساء ووجه مناسبة الجمع بين الاخصا والكنيسة في الحديث ان  
 الاخصا نوع ضعف ليس في الفعل وكذا ابناء الكنيسة في دار الاسلام يورث الضعف في الاسلام أو أن في الاخصا  
 تغييرا عما عليه أصل الخلقة وكذا في بناء الكنيسة اه وفي التعبير بالاحداث اشارة الى ما قاله في الفتح ان البيع  
 والكتائس في السواد لا يهدم على الروايات كلها وكذا في الامصار على الاصمح وعليه عمل الناس فاما رأينا كثيرا  
 منها قوت عليه أمة وأزمان وهي باقية لم يأمروا بدمها فكان متوارثا من عهد العصابة وعلى هذا الوصفنا  
 بزية فيها دير أو كنيسة فوقع في داخل السور يعني أن لا يهدم لانه كان مستحقا للامان قبل وضع السور فحصل  
 ما في جوف القاهرة من الكتائس على ذلك فانها كانت قضاة دار العبدون عليه السور ثم فيها الاكتائس  
 ويهدم من امام تمكيد الكفار من احداثها جهارا في جوف المدن الاسلامية فالظاهر أنها كانت في الضواحي  
 فأدير السور فأحاط بها وعلى هذا أيضا فالكتائس الموجودة الآن في دار الاسلام غير جزيرة العرب كلها ينبغي  
 أن لا تهدم ونظامه فيه ثم قال وفي أرض العرب التي هي من أقصى اليمن الى ربغ العراق في الطول ومن جسدته  
 وما والاها من ساحل البحر الى أطراف الشام عرضا يمنعون من ذلك في أمصارها وقراها فلا يحدث فيها كنيسة  
 اه (قوله وهدم المنهدم) لان الابنية لا تبقى دائما ولما أقدم الامام فقد عهد اليهم الامادة منح ونقل في شرح  
 الملتقى عن الاشياء والتظاهر ما نصه نقل الامام السبكي الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو بغیر وجه شرعي  
 لا يجوز اعادةها كذا ذكره السيوطي في حسن الحاضرة ويستنبط من ذلك أنهم اذا قبلت لا تفتح ولو بغیر وجه  
 ونظامه فيه (قوله من غير زيادة على البناء الاول) قال في المنع واذا هدمت البيع والكتائس القديمة بعد الصلح  
 أحادوها بالبن والطين الى مقدار ما كان قبل ذلك ولا يزيدون عليه ولا يشيدونها بالحجر والشيد بالاجر واذا وقف  
 الامام على بيعة جديدة أو من منها فوق ما كان في القديم خربها وكذا ما زاد في عمارة العتيق اه (قوله ولا يعدل  
 عن النقص الاول ان كني) لانه لو عدل عنه مع كفايته لكان فيه زيادة الثانية على الاول ثم هو صحا (قوله ونظامه  
 في شرح الوهبانية) عبارة قد صرحوا بمنعهم من الزيادة فيؤخذ منه أنهم لا يبنون ما كان بالبن بالاجر ولا ما كان  
 بالاجر بالحجر ولا ما كان بالحجر وخبث الخلل بالنقي والساج ولا يباصلن يكن ولا زخرفة ولا زينا (قوله وأما  
 القديمة الخ) قال في شرح الوهبانية اعلم أن كلمة أئمتنا متفقة على أن ما فتح من الامصار عنوة ثم صولوا على  
 ان يجعلوا ذمة يمنعون فيه من الصلاة في بيعهم وكتائسهم لانه لما أخذ قهر اكان غنية فكان لا بقاء للكتائس بعد  
 ما ظهرت شوكة المسلمين عليه حكم احداثه ابتداء فان كانت قديمة أمرهم أن يجعلوها مساكن يسكنونهم اولا  
 ينفي أن يهدمها الا أنها لما اقتضت عنوة وقهر اصار المسلمون أحق بها فاهم وكسر من أمصار المسلمين وانما لم يهدمها  
 لان الغرض يحصل بجهلها مساكن فلا يحتاج الى التخریب فلا خلاف في أنه لا يبقى كنيسة في مصر من الامصار

(ولا يجوز أن يحدث بيعة ولا كنيسة ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة) ولا صفا  
 حاوي (في دار الاسلام) ولو قرية في المختار  
 فتح (وبه اد المنهدم) أي لا ما هدمه الامام  
 بيل ما نهى بدم اشياء في آخر الدعاء برفع  
 الطاعون (من غير زيادة على البناء الاول)  
 ولا يعدل عن النقص الاول ان كني ونظامه  
 في شرح الوهبانية وأما القديمة فتزول مسكنا  
 في المنيحة ومعبد افي الصلحية بجر



التي قصت عنوة فضلا عن أن يقال بجواز إعادة المنهدم منها وأما المفتوحة صلحها فهي التي يتوجه القول بعدم  
منعهم بإعادة ما انهدم فيها من الكنائس والبيع اه ملخصا (قوله خلافا لما في القهس- ثاني) أي عن التمتع من  
أنها في الصلحية تهدم في المواضع كلها في جميع الروايات اه حلي (قوله وعبر الذمى) أي يجب تمييزه عن المسلم فإن  
تعظيم المسلم وتحقير الذمى واجب قهس- ثاني ولم يذكر المصنف حكم المستأمن (قوله بالكسر) وبالفتح وتشديد  
السا- قاله النووي في شرح مسلم وأصله زوى مصباح (قوله ومركبه) الظاهر أن التمييز فيه انما يكون  
إذا ركبوها من جانب واحد وغالب ظني أني سمعت من الشيخ الأخ كذلك نهروا قزمه الحوى (قوله فلا يركب خيلا)  
لأن ركوبها عزم ومثل الخيل الجمال كما في القهس- ثاني (قوله الا اذا استعان بهم الامام) انهم يركبون في هذه  
الحالة با كاف لا يبرج كما قاله بعضهم نهروا (قوله وجاز يركب كحمار) والبرزون كالحمار قهس- ثاني فعلى هذا يكون  
المراد بالخيل فيما سبق العرب (قوله الا ضرورة) كرض ومثله اذا خرج الى قرية أو نحوها نهروا عن الفتح (قوله  
مطلقا) أي ولو حمارا (قوله ولا يلبسوا العمامة) قال في الجهر عن الفتح اذا عرف أن المقصود العلامة  
فلا يتعين ما ذكر بل يعتبر في كل بلدة ما تعارفه أهلها وفي بلاد ناجعات العلامة في العمامة فألزموا النصارى  
العمامة الزرقاء واليهود العمامة الصفراء واختص المسلمون بالعمامة البيضاء اه لكن في غيره ما يفيد منع  
العمامة لهم ثم قال نفلان التارخانية وصرح عنهم من القلائس الصغار وانما تكون طويلة من كراس  
مصبوغة بالسواد مخرية بطنية اه اظهرها للصغار عليهم وصيانة للضعفة المسلمين لأن من هو ضعيف  
ليقين اذا رآهم يتقلبون في النعم والمسلمون في محنة وشدة يخاف أن يعيل الى دينهم واليه الاشارة بقوله تعالى  
ولو لا أن يكون الناس أئمة واحدة الخ وقصة فاروق مع الضعفة من قوم موسى عليه السلام معروف طاهرة  
(قوله ويركب سرجا كالا كف) بفتح ن مثل حمار وحركه في المصباح وفي النقاية وشرحه الله تعالى ويركب  
على سرج كما كاف في الهيئة فيكون قربوس سرجه مثل مقدم الا كاف وقال بعض المشايخ يكون مقدمه شيئا  
من الخشب كالرمانة والاول أصح لأنه أوفق لرواية الجامع كما في المحيط اه قال العلامة مسكين ولو قال سرجا  
أو كما كاف المكان أصوب اه ويحتمل ركوبه كما ذكر اذا استعان بهم الامام أو كان المركوب برزونا على ما سلف  
(قوله كالبرذعة) على حذف أي التفسيرية الا أن المناسب أن يقول كما نذر اه لأنه تفسير للجمع (قوله ولا يعمل  
بسلاح) أي لا يستعمله ولا يجعله فان فيه عزة قهس- ثاني وهذا ينافي قوله سابقا وسلاحه فانه يمتد أنه يستعمل  
السلاح الا أنه يميزه عن سلاح المسلم ويمكن أن يقال ان محل السابق فيما اذا احتج اليه ليعين المسلمين وفي شرح  
المتقى وكل ما كان كذلك أي عزاهم ينعون عنه ومن هذا الاصل تعرف أحكام كثيرة (قوله ويظهر الكسج)  
بضم الكاف والجيم قهس- ثاني ومعناه بلغة العجم الذل والهجز والمراد به هنا خيط غليظ بقدر الاصبع يشده الذمى  
فوق ثيابه كذا فسر به ابن الكمال وغيره (قوله الزنار) وزان تفاح والجمع زناير مصباح (قوله من صوف) شرط  
في التارخانية أن يكون غير منقوش وأن لا يكون له حلقة وانما يعقد على اليمين أو الشمال حوى (قوله خلاف)  
قال بعضهم لا بد من الثلاث ومنهم من قال في النصارى في بكتفي بعلامة واحدة وفي اليهودي بعلاتين وفي  
المجوسى بالثلاث واليه مال ابن الفضل وفي الذخيرة به كان يفتي بعضهم (قوله الابريسم) بفتح السين قال داود في  
تذكرته ابريسم بكسر الهمزة والسين المهملة المفتوحة معرب ابريسم بالمججمة ويسمى بذلك قبل أن يفرقه الدود  
وبعد الخرق قزاق القز ما عدا الرقع وبعد الحل حرير اتناها اه (قوله والنياب الفاخرة الخ) قلت الحال الآن  
على خلاف ما ذكر خصوصاً في مصر فيلبسون النياب الفاخرة النفيسة التي لا يلبسها أهل علماء الله ولا يميزون  
في الحامات بشئ من العلامات عن المساكين ويتعاطون المناصب الجلية لكثرة الكفاية الديوان وضبط أموال  
البلدان الدوائية حتى أنه يحصل منهم افلاحي مصر غاية الازلال والاهانة وقه در القاضي في الدين التميمي  
حيث يقول

أحبا بناوب الزمان كثيرة \* وأمر منار فعة السفهاء

فتقى يقيق الدهر من سكراته \* وأرى اليهود بذلة الفقهاء

حوى (قوله كهوف مريع) اه له الفرجية فانه الآن من خصوصيات أهل القرآن والعلم (قوله وغامه  
في الفتح) قال فيه بعد ما ذكره الشارح بل ربما يقف بعض المسلمين خدمة له خوفاً من أن يتغير ظاهره منه

خلافا لما في القهس- ثاني فتنبه (وعبر الذمى  
عنا في زيه) بالكسر لياسه وهينته (ومركبه  
وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا) الا اذا  
استعان بهم الامام لمحاربة وذبح عناد خيرة  
وجاز يركب كحمار خاتبة وفي الفتح هذا  
عند المتقدمين واختار المتأخرون أنه  
لا يركب أصلا الا ضرورة وفي الاشياء  
والاعتد أن لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا  
وان ركب الحمار ضرورية نزل في الجهاد  
(ويركب سرجا كالا كف) كالبرذعة في  
مقدمه شبه الزمان (ولا يعمل بسلاح  
الكسج) فانه معرب الزمان من صوف  
أو شعر وهل يلزم تمييزهم بكل العلامات  
خلاف اشياء والصحيح ان قهس- ثاني  
والافعل الشرطية التارخانية (ومنع من لبس  
العمامة) ولو زرقاء وصفراء على الصواب  
نهروا وفي الجهر واعتده في الاشياء كما  
قدمناه وانما تكون طويلة الفاخرة والمختصة  
(زنا والابريسم والنياب الفاخرة) وجوخ  
بأهل العلم والنسب (كهوف مريع) مستكبة ومباشرة  
رفيع وأبراد رقيقة ومن استكبة ومباشرة  
يكون بها عفا عن المسلمين وغامه في الفتح

ليس في به ضد من يستكتبه نهاية توجب له منه الضرر اه قال السعد الجوى وقع في زماننا من يتسبب  
 للعلم والفضل مدحهم بالقصائد اه وفي أبي السعد ولا شك في منع استكتابهم لان ما كل الكتابية قبول قولهم  
 وفيه تشترط العدالة (قوله ويغني أن يلزم الصغار) فاذا استعمل على المسلمين حل الامام قتله كذا بجنه  
 السكال (قوله ويحرم تعظيمه) بخدمته أو بالقيام له قال في الذخيرة اذا دخل يهودى الجاهل يباح للقدام المسلم  
 أن يخدمه ان خدمه طمعا في فلاحه فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما له ان كان ليعيل قلبه الى الاسلام فلا بأس به  
 وان فعل ذلك تعظيما له من غير أن ينوى شيئا مما ذكرنا كرهه ذلك وكذا اذا دخل ذمى على مسلم فقام له ان قام  
 طمعا في سبله الى الاسلام فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما له من غير أن ينوى ما ذكرنا أو قام تعظيما لكرهه ذلك  
 اه قال الطرسوسى ان قام تعظيما لذاته وما هو عليه كفر لان الرضا بالكفر كفر فكيف بتعظيم الكفر كذا في شرح  
 المنظومة (قوله وتكره مصاحف) أى لا تقيه نوع تعظيم وودو ظاهر اطلاقها انها كراهة تحريم (قوله في الجواب)  
 أى جواب السلام (قوله ويجعل على دابة علامة) قال في الفتح وكذا تميز دورهم عن دور المسلمين كيلا يفسد سائل  
 فيه عولهم بالمفخرة أو يعاملهم بالتضرع كما تضرع للمسلمين اه قلت ويستفاد منه قبح ما يفعله سؤال زماننا  
 من الوقوف بين أيديهم بقية الذل يدعون ويسعون مطعون منهم حوى (قوله وغمامه في الاشياء من أحكام  
 الذمى) منها أنه لا يمنع من دخول المسجد جنبا بخلاف المسلم ولا يتوقف دخوله على الاذن من مسلم ولا يصح  
 نذره ولا يحد بشرب الخمر ولا تراق عليه بل ترد عليه اذا غصت منه ويضمن تلفها الا أن يظهر ربه لمن  
 المسلمين فلا ضمان في اراقته أو يمسكون المتلف اما ما يرى ذلك بخلاف اتلاف خير المسلم فانه لا يوجب الضمان  
 ولو كان المتلف ذميا ولا يمنع من لبس الحرير والذهب ولا يتعرض له لولا خوف الفساد أو (قوله في الجواب)  
 ثم أسلوا ولا يرجع وانما يجلد وفي المثلث كل شيء يمنع منه المسلم يمنع به الذمى الا الخمر والخمر يروى لا يكره عبادة  
 جاره الذمى ولا ضيقه وفي الهندية وليس لأهراقي أن يضرب في منزله بالنقص في مصر المسلمين ولا أن يجمع  
 فيه بهم أعماله أن يصلى فيه ولا أن يخرجهوا الصليب أو غير ذلك من كائنهم ولورفعوا أصواتهم بقراءة الزبور  
 أو التخليل ان كان فيه اظهار الشر لمنعوا عن ذلك وان لم يقع بذلك اظهار الشر لا يمنع ويمنع من قراءة  
 ذلك في أسواق المسلمين وكذا عن بيع الخمر والخنازير وعن اظهار الخمر والخنازير في المصر وما كان من فناء  
 المصر اه ويكره للمسلم أن يؤجر نفسه من كافر لعصر العنب واعلم أن الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله  
 تعالى دون حقوق الأديمين كالقصاص وضمان الأموال الا في مسائل الواجب الكافر ثم أسلم لم يسقط ومنها  
 لو زنى ثم أسلم وكان ذميا بائنا بينة مسلمة لم يسقط الحد بالاسلام والاسقاط ويجرى الارث بين اليهود  
 والنصارى واليهوس والكفر كله واحدة عندنا بشرط اتحاد الدار ويعقل الكفار بعضهم بعضا وان اختلفت  
 دلتهم اه (قصة) في جواز تسميتهم بأسماء المسلمين تفصيل ذكره ابن القيم فقسم بخص بالمسلمين وقسم بخص  
 بالكفار وقسم مشترك فالأول كحمدواي بكر وعمر وعثمان وعلى وطه والابن ففقدوا لا يكونون من  
 التسمية به والثاني كجرجس وبطرس ويوحنا ونحوها فهذه لا يمنعون منه ولا يجوز للمسلمين التسمية به لما فيه  
 من المشابهة والثالث كيهي وعيسى وأيوب ودود وسليمان وزيد وعمر وعبد الله وعطية وسلام ونحوها فهذه  
 لا يمنع منه المسلمون ولا أهل الذمة وانما منعوا عن التسمية بأسماء المسلمين كما في بكر ومكنوا من التسمية بأسماء  
 الانبياء كيهي وعيسى لان هذه الأسماء كثر اشتراكها بين المسلمين والكفار بخلاف أسماء الصحابة واسم فيينا عليه  
 الصلاة والسلام فانها مختصة فلا يمكن أهل الذمة من التسمية بها أبو السعد (قوله وفي الخانية وعيننا وهم)  
 فيجعل في أعناقهم طوق الحديد ويحذف أزارهم ازار المسلمين اختار وفي الفتح وكذا تؤخذ نسائهم بالزنى  
 في الطريق فيعمل على ملأه اليهودية خرقه صفراء وعلى النصرانية زرقا وكذا في الحمامات اه وسيجي أن الذمى  
 في النظر الى المسئلة كاربيل الاجنبي في الاصم فلا تنظر أصلا الى المسئلة كذا في شرح الملقى وفي القهستاني  
 ان النساء أهل الذمة يمين في ناحية الطريق والمسلمات في وسطه اه (قوله أى أراد شراءها) انما فسر بهذا  
 لقوله بعد لا يغني أن تباع منه (قوله يجبر على بيعها من المسلم) وذكر في اجارة الخانية أنه يجوز ولا يجبر على البيع  
 اه جبر القول الفصل يصلح توفيقه بدين القولين (قوله فأجاب الخ) لم يجب عن المسؤول عنه وجوابه أنها  
 يستحقان الوظيفه لقيامهما بالعمل (قوله في الخانية وغيرها الخ) أى واستخدامهم ما ذكر فيه تعظيم لهم  
 ذلك

وفي الحاوى ويغني أن يلزم الصغار فيما  
 يكون بينه وبين المسلمين في كل شيء وعليه  
 فيمنع من القعود حال قيام المسلم عنده جبر  
 ويحرم تعظيمه وتكره مصاحفه ولا يباح  
 بسلام الحاجة ولا يزداد في الجواب على  
 وعليك ويضيق عليه في المروى ويجعل على  
 داره علامة وقامه في الاشياء من أحكام  
 الذمى وفي شرح الوهبانية للشرى لى  
 ويعنون من استيطان مكة والمدية لانهما  
 من أرض العرب قال عليه الصلاة والسلام  
 لا يجتمع في أرض العرب دينان ولو دخل  
 تجارة جاز ولا بطليل وأما دخوله المسجد  
 الحرام فذكر في السير المنع وفي الجامع  
 الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف محمد  
 رحمه الله تعالى فالظاهر أنه أورد فيه  
 ما استقر عليه الحال انتهى وفي الخانية وعين  
 أسأؤهم لا عيدهم بالكسح (والذى اذا  
 اشتري دارا) أى أراد شراءها (في المصر  
 لا ينبغي أن يجمع منه فلا يشتري يجبر على بيعها  
 من المسلم) وقيل لا يجبر الا اذا كثرت دور قل  
 وفي مصر وضاح الملقى أبو السعد ومن كتاب  
 الصلاة مثل عن مسجد لم يبق في اطرافه بيت  
 أحد من المسلمين وأحاط به الكفرة فكان  
 الامام والمؤذن فقط لاجل وظيفته ما ذهبان  
 اليه فيؤذنان وبسليمان به فهل نحل لهم  
 الوظيفه فأجاب بقوله تلك البيوت تأخذها  
 المسلمون بقيتها جبرا على الفور وقد ورد  
 الامر الشريف السلطاني بذلك أيضا  
 فالحاكم لا يؤخر هذا أصلا وفيها من الجهاد  
 وبعد ان ورد الامر الشريف السلطاني  
 بعدم استخدام الذميين للعباد والجوار  
 لو استخدم ذمى عبدا أو جارية فماذا يلزمه  
 فأجاب يلزمه التمييز الشديد والجس في  
 الخانية وغيره وهو ممنوع من دورنا انتهى فاحفظ  
 لهم وكذا تميز دورهم عن دورنا انتهى فاحفظ  
 ذلك

(قوله واذا تكارر الخ) لما فرغ من التكلم على الشراء شرع يشكك على الصكراء (قوله في المصير) ظاهر  
التقيد بأن حكم القري يخالف ذلك ويجوز (قوله لعود نفعه علينا) أي باخذ الاجرة منهم (قوله وهو محفوظ)  
أي السكنى بناحية ليس فيها مسلمون (قوله في محله خاصة) لا ينافي ما في المتن لا مكان حاله على ما ذكره من  
سكناهم ينشأ تقليل الجماعة (قوله لكن رده) أي التقيد بالجهة الخاصة (قوله بأنه) أي صاحب الاشياء فهم  
خطأ أي فهم ما خطأ فهم ماض ويحتمل أن يكون الضمير في قوله بأنه يرجع الى فهم وفهم المذكوكر في العبارة  
مصدر خبران وخطأ صفة والمافى جزم بأن فهم صاحب الاشياء فهم خطأ (قوله فكانه فهم) أي صاحب  
الاشياء (قوله من الناحية) أي المذكورة في الذخيرة حلي عن الدر المنقي (قوله أنهم يؤمرون الخ) فعول  
نقل (قوله نقلاً) حال من فاعل صرح بتأويل اسم الفاعل اه حلي (قوله والمراد الخ) الاوضح أن يقول بأن  
المراد ويكون متعلقاً بصرح (قوله بالمتع المذكور) أي يجمع سكناهم عند تقليلهم الجماعة (قوله ولهم فيها  
منعة) الوالصل والافاد به هذا التقيد أنهم لا يمنعون عن سكناهم في محله خاصة عند اتفائه قلت وكلام صاحب  
الاشياء محمول على هذا المراد أيضاً فلا يصح هذا القول الحلي والمنعة بفتح الميم والنون جمع مانع وقوله  
فلان في منعة أي في عز وشبهة يمنعونه من وصول أعدائه اليه وبالعارضة اسم فاعل من عرض وفلان شديد  
العارضة أي الناحية أي ذو جلد وقدره على الكلام اه (قوله فاما سكناهم بينهم) أي ولوفى محله خاصة (قوله  
فلا كذلك) أي فليس كذلك وليس في عبارة الدر المنقي لفظ كذلك انتهى حلي (قوله الاسكوبي) بالباء  
الميم واحدة قلت الحاصل أن أهل الذمة اذا سكنوا بين المسلمين بوصف القهر لا يمنعون ولو كانوا في محله خاصة وأما  
وإذا كان لهم منعة كما أفاده القرائن أي أوزم من سكناهم تقليل الجماعة كما أفاده صاحب الذخيرة فلا يمكنون  
منها ولوفى محله خاصة بل يؤمرون بالاعتزال بناحية كقريته ليس فيها مسلمون وقول صاحب الاشياء والمعتدل  
الجواز في محله خاصة محمول على ما إذا لم يكن لهم منعة وهو لا ينافي ما صرح به القرائن والله تعالى أعلم وفي الدر  
المنقي وكذا يمنعون من التعلي في ثائهم على المسلمين ومن المساواة عند العلماء وفي التقديم على قدمه اه  
أي اذا لم يكن باعالية ابتداء لا يهدم لانه يقتضي البقاء ما لا يفتقر في الابتداء ومنه في الهبة فقال

ويمنع الذي من أن يسكن \* أو أن يهل مسكناً على البنا

ان كان بين المسلمين يسكن \* بل أهل ذمة على ما ينو

اه قلت وعما يتعين منهم عن المروءة عن عمن العلماء والاشراف فانهم يفعلونه بقصد الاذلال لهم ونصوا على أنه  
يضيق عليه في الطريق وقد سبق أنهم يمنعون عن كل ما فيه عز وشرف لانهم من أهل العفارب (قوله وينتقض  
عهدهم بالغلبة على موضع للعراب) لانهم صاروا حراً علينا فبهرى عقد الذمة عن القابضة وهي دفع شر الحراب  
وفي الفتح ولا ينتقض امان ذمته بنقض عهده (قوله ويجعل نفسه طليعة للمشركين) لانه بحاربه معنى قال  
في القساموس طليعة الجيش من يهتبط لطلوع العدو الواحد والجمع ج طلائع مخ (قوله بأن يبعث ليطالع الخ)  
صورته أن يدخل مستاماً ويقبض سنة فيضرب عليه الجزية وقصد التمسس على المسلمين ليضرب العدو (قوله  
فالولم يعنوه لذلك) بان كان ذمياً أصلياً أو طراً عليه هذا القصد (قوله وعليه يعمل كلام الهيظ) عبارة  
كما في البصر الذي اذا وقف منه على أنه يضرب المشركين بعبوب المسلمين أو يقتل رجالاً من المسلمين فيقتله لا يكون  
نقضاً للعهد اه وهذا الجمع لصاحب البصر جمع به بين قول من جعل الطليعة منقوضاً للعهد وبين من لم يجعله  
كذلك وبعده صاحب النهر والجوى والمؤلف (قوله الا أنه لو أسرى سرق) واذا جاء من نفسه تأتيا عادت ذمته بغير  
وزوجه التي خلفها في دار الاسلام تبين منه اجساماً فتح (قوله والمرتب يقتل) لان كفره وأعماله الردية فانها  
تسرق اذا لحقت بدار الحرب جوى من الناحية (قوله لا ينتقض عهده بقوله نقضت العهد) اشبه شكله صاحب  
النهر بأنه لو امتنع من قبول الجزية نقض عهده وليس ذلك الا بالقول اه بل يقال ان قوله نقضت العهد أظهر  
في ارادة المحاربة من لا قبل الجزية (قوله ولا بالاباء من أداء الجزية) اعترضه صاحب الدرد بأن معنى  
الامتناع عن أداء الجزية التصريح بعدم أدائها فكان يقول لا أعطى الجزية فظاهر أنه ينافي بقائه الالتزام  
وأجاب الجوى بأنه انما يكون منافياً لو لم يصبر على الاداء وهو عليه يصبر ويحتمل أن ينافي بقائه الالتزام اه  
لانها صارت دينا في ذمته فيجس بها كالمرددين أبو السعود وأيضا قيامه بدار الاسلام يكذب قوله لا أعطى

(واذا تكارر أي أهل الذمة دوراً فيما بين  
المسلمين ليسكنوا فيها) في المصير (جاء) ليعود  
نفعه علينا وليرى تعاملنا فليسلوا (بشرط  
عدم تقابل الجماعات لسكناهم) بشرطه الامام  
الحلواني (فان لم ذلك من سكناهم أمروا  
بالاعتزال عنهم) والمكسب بناحية ليس فيها  
مسلمون) وهو محفوظ من أبي يوسف بغير  
عن الذخيرة وفي الاشياء واختلف في سكناهم  
ينشأ في المصير والمعتدل الجواز في محله خاصة  
انتهى وأقره المنصف وغيره لكن رده مسيح  
الاسلام جوى زاده وجزم بأنه فهم خطأ  
فكانه فهم من الناحية المحلة وليس  
قد صرح القرائن في نصح الجامع الصغير  
به ما نقل عن النافعي أنهم يؤمرون ببيع  
دورهم في امصار المسلمين وبالنزوح عنها  
وبالسكنى خارجها لا يكون لهم محلة المذكور  
فقلان النسق والمراد أي بالمتع المذكور  
من الامصار أن يكون لهم في المصير محلة  
خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة غير ذمة  
المسلمين فاما سكناهم بينهم وهم مقهورون فلا  
كذلك كذا في فتاوى الاسكوبي فليحفظ  
(وينتقض عهدهم بالغلبة على موضع  
للعراب أو باللقاء بدار الحرب) زادي الفتح  
أو بالامتناع من قبول الجزية (أو يجعل  
نفسه طليعة للمشركين) بأن يبعث ليطالع  
على أخبار العدو وطولم يعنوه لذلك لم ينتقض  
عهدهم وعليه يعمل كلام الهيظ (وصار  
الذي في هذه الاربع صور (كالمرتدة)  
في كل أحكامه (الا أنه لو أسرى) (وغيره)  
والمرتدة يقتل ولا يجبر على قبول الذمة  
والمرتدة يجبر على الاسلام (لا) ينتقض  
عهده (بقوله نقضت العهد) زيلبي  
(بغلاف الامان) للحرية فانه ينتقض  
بالقول بغير (ولا بالاباء من أداء الجزية)



في إتيان الأتزام اه (قوله بل عن قبولها) أي عند الوضع وفيه أنه لم يكن ذمبا حينئذ حتى ينقض عهده  
 ويمكن تصويده في الجنون والصبي فأنه لا يوضع عليهم الكس يجرى عليه أحكام أهل الذمة فإذا أفاق الجنون  
 أو بلغ الصبي ولم يبق له من خبره أحكامهم عليهم (قوله لكن ضعفه في البحر) حيث قال ولا يخفى ضعفه رواية  
 ودراية كما أن قول العيني واختياره أن يقتل بسب النبي عليه الصلاة والسلام لا أصل له في الرواية اه (قوله  
 ولا يارنا بمسلة) لأنه يقام عليه الحد وأثار به إلى أنه لا ينقض إذا نكح مسلة ولو وقع ذلك فأنه كإباحة باطل  
 به زوران وكذا السامعي بينهما ولو أسلم بعد ذلك لا يجوز النكاح لوقوعه باطلا قاله في البحر وانظر ما لو تسرى  
 بأمة مسلة هل ينقض عهده أو لا جوى والظاهر لا لأن النكاح أقوى ولا ينقض به العهد فأولى مادونه ألا ترى  
 أن الولد في النكاح يلحق مطلقا ولا يلحق في التسرى إلا بالعدوة (قوله وقتل مسلم) لأنه يستوفي منه القصاص  
 ويظهر فائدة كونه ذميا بعد القصاص في أولاده الصغار جوى وفي ماله حيث لا يكون فينا أبو السعد (قوله  
 واقتان مسلم) مصدر أقتن الرباعي اه حلي ولو أعانوا أهل البغي حكمهم حكمهم فلا ينقض عهدهم ولا يجوز  
 استرقاقهم ولا أخذهم للمسلم شلي وفيه عن حافظ الدين التسي "إذا طعن الذمي في دين الإسلام طعنا ظاهرا  
 جازقه له لأن العهد مدعود معه على أن لا يطعن فإذا طعن فقد نكث عهده وخروج من الذمة (قوله وسب  
 النبي صلى الله عليه وسلم) ذكر الشيخ شاهين عن الذخيرة تفصيلا أن ذكره بسوء يعتبره ويتدين به بأن قال  
 أنه ليس برسول أو قتل اليهود بغير حق أو نسبته إلى الكذب فعند بعض الأئمة لا ينقض عهده أما إذا ذكره  
 بما لا ينعقد ولا يتدين به كإلوانه في الزنا أو طعن في نسبه ينقض أبو السعد وهو محمول على إذا لم يعلن به  
 (قوله لأن كفره المقارن له) أي لا أخذ العهد (قوله فالطاري) أي بالسب زائد على الكفر الأصلي (قوله  
 لا يرفعه) فلا ينقض به (قوله فلو من مسلم قتل) ولا تقبل قوته في درة القتل عنه مطلقا سواء تاب بعد القتل  
 عليه والشهادة أو جأنا تاب من قبل نفسه إلا أنه يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ويقب  
 ماله بين ورثته وأما إذا لم يتب فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يكفن بل تستعمره ويدفن في مقابر الكفار  
 ولا يقسم ماله بين ورثته بل يكون فينا للمسلمين لأنه قتل ككفرا أفاده العلامة نوح رحمه الله تعالى (قوله  
 قال العيني الخ) قد علمت ما قاله صاحب البحر (قوله وبه ابن الهمام) قال في البحر وقع لابن الهمام هنا بحث  
 خالف فيه أهل المذهب وهو ما تبع فيه العيني وقد أفاد العلامة قاسم في فتاواه أنه لا يعمل بأبحاث شيخه  
 ابن الهمام المخالفة للمذهب نعم نفس المؤمن تميل إلى قول المخالف في مسألة السب لكن اتباع المذهب  
 واجب اه (قوله ثم رأيت في معروضات المفتي أبي السعد الخ) أعاد ذكره لافا أمرنا بالعمل بما فيها  
 ذكره في شرح المتن وحاصله التفصيل بين الاعتقاد وعدمه فيقتل معتاد السب لا غيره ومحملة إذا لم يعلن  
 قال في شرح المتن فلو أعلن بشقه أو اعتاد قتل ولو امرأة اه وبه أفتي أي أبو السعد كما في شرح  
 المتن (قوله ثم أفتي) أي أبو السعد (قوله بأنه يقتل) لأنه أعلن به (قوله ويؤيده) أي ما في المعروضات  
 من أنه إذا أعلن قتل (قوله يا عائشة) بدل من الحديث وسببه كافي الفتح عن عائشة أن رهط من اليهود دخلوا  
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا السلام عليك فقال وعليكم قالت ففهمها فقلت وعليكم السلام واللعة  
 فقال صلى الله عليه وسلم مهلا يا عائشة فأت الله جيب الرفق في الأمر كله قالت فقلت يا رسول الله ألم تسع  
 ما قالوا قال عليه السلام قد قلت وعليكم اه وقد ثبت في رواية لا كوفي فاحشة كما ذكره المؤلف (قوله مانعه)  
 الأولى أن يقول قال مانعه وخبر قال إلى ابن الكمال (قوله تؤذي الرسول) أي بالسب (قوله مدحه صلى الله  
 عليه وسلم) هو جواب لما في نسخة قدحه وتحصل مما تقدم أن الذمي لا يقتل بالسب إلا إذا اعتاده كما  
 في المعروضات أو أعلن به كافي سير الذخيرة (قوله وتغلبية) أي وبالفة تغلبية نسبة إلى تغلب بن وائل بن ربيعة  
 قوم تصروا في الجاهلية وسكنوا بقرب الروم فلما جاء الإسلام ثم من عمر رضى الله تعالى عنه دعاهم إلى  
 الجزية فأبوا وأنفوا وقالوا نحن عرب خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض الصدقة فقال لا أخذ من مشرك  
 صدقة فلقى بعضهم بالروم فقال النعمان بن زرعية يا أمير المؤمنين إن القوم لهم بأس شديد وهم عرب يأفون  
 من الجزية فلاتن عليك عدو قاهم وخذ منهم الجزية باسم الصدقة فبعث عمر في طلبهم وضمهم فاجتمع  
 العصابة على ذلك ثم ألقوا نهر ويجر (قوله لا من طفلهم) وقترائهم وعجائزهم ومعاييرهم لصلتهم على

بل عن قبولها كما مر ونقل العيني من  
 الواقعات قتله بالإباء عن الاداء قال وهو قول  
 الثلاثة لكن ضعفه في البحر (و) لا يارنا  
 بمسلة وقتل مسلم واقتان مسلم عن عينة  
 وقطع الطريق (وسب النبي صلى الله عليه  
 وسلم) لأن كفره المقارن له لا ينعفه فالطاري  
 لا يرفعه فلو من مسلم قتل كما سيجي (ويؤيد  
 الذي ويعاقب على سب دين الإسلام  
 أو القرآن أو النبي صلى الله عليه وسلم  
 حاوي وغيره قال العيني واختياره  
 حتى السب أن يقتل انتهى فتبعه ابن الهمام  
 قلت وبه أفتي شيخنا الخير الرملي وهو قول  
 الشافعي ثم رأيت في معروضات المفتي  
 أبي السعد أنه ورد أمر سلطانا بالعمل  
 بقول أئمتنا القائلين بقتله إذا طهر أنه معتاد  
 وبه أفتي ثم أفتي في بكر اليهودي قال لبشر  
 النصراني بليككم عيسى والصلاة والسلام انتهى  
 بسببه لا نبياء عليهم الصلاة والسلام انتهى  
 قلت ويؤيده أن ابن كمال يأن في أحاديثه  
 الأربعينية في الحديث الرابع والثلاثين  
 يا عائشة لا تكوني فاحشة مانعه والحق أنه  
 يقتل عندنا إذا أعلن بشقه عليه الصلاة  
 والسلام صرح به في سير الذخيرة حيث  
 قال واستدل محمد بن قيس أن عمر بن  
 أعلت بسم الرسول بما يؤذي  
 عدو لما سمع عطاء بنت مروان تؤذي  
 الرسول فقتلها بالإلحاح مدحه صلى الله  
 عليه وسلم انتهى فليحفظ (ويؤخذ من  
 مال بالغ تغلبية وتغلبية) لا من طفلهم

خضعوا كائنا وهي لا تجب عليهم عند اختلاف نسائهم كذا في الدر المنق (قوله الاخراج) لانه وظيفة الارض  
 وليس عبادة يجر (قوله خضعوا كائنا بأحكامها) فبأخذ السامي من غنهم السائمة من كل أربعين شاة شاتين  
 ومن كل مائة واحد عشر من أربع شياه وعلى هذا في الابل والبقر ولا شيء عليهم في بقعة أم والمهم وورقتهم  
 كافي الاتفاف يعني اذ لم يتر على العاشر أما اذا مزاها عليه فانه يأخذ منهم خضع ما يأخذ من المسلمين وبه  
 بقوله زكنا على أن المأخوذ وان كان جزية لا يراعى فيه شرائطها من وصف الصغار وتقبل من التائب بل  
 شرائط الزكاة وأسبابها لأن الصلح وقع كذلك حوى (قوله كولي القرشي) فتوضع الجزية وكذا الخراج على  
 معتقهم لأن الصدقة المضاعفة تصحيف والمعتق لا يلحق بالاصل فيها إلا ترى أن الاسلام اعلى أسباب التخفيف  
 ولا يتبعه فيه وأما حديث مولى القوم منهم فخصوص بجمرة الصدقة بالإجماع على أنه على خلاف التقسيم  
 فلا يلحق به ما ليس عنه كذا في الدر المنق (قوله ومصرف الجزية والخراج الخ) قيد بالخراج لأن العذر  
 مصرفه مصرف الزكاة (قوله وانما يقبلها اذا وقع الخ) أما اذا غلب على ظننا ان من يعشها يظن أن المسكين  
 يقا تلون طمعا فلا تقبل هديته ثم انما تقبل من شخص لا يطعم في ايمانه لوردة هديته أمانا من يطعم في ايمانه  
 اذا ردت عليه لا تقبل منه يجر (قوله وما أخذ منهم) أي من الكفار بل الحرب وهو يشمل ما يأخذ العاشر من  
 أهل الحرب وأهل الذمة اذا مزاها عليه وما لأهل نجران وما صولح أهل الحرب عليه ترك القتال قبل نزول  
 العسكري ساحتهم يجر (قوله ومنه ترك ذمي) اذ لم يكن له وارث أو كان ولم يستغرقها حوى (قوله مصالحنا)  
 جمع مصلحة بفتح الميم واللام وهي ما ودفعه الى الاسلام قهستان (قوله كسند نفور) هو حفظ الموضع  
 الذي لم يجر بالفتح وهو كون الغني المجهة موضع الخسافة من فروج البلدان قاموس فيصرف الى جماعة الذين  
 يظنون موضع الخسافة الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب وفيه اشعار بأنه يصرف الى جماعة يحفظون  
 الطريق في دار الاسلام عن المصوص وبناء مسجد وحوض ورباط قهستان (قوله وبناء قطرة) هي ما لا ترفع  
 لا أحكام بنائها (قوله وجسر) هو ما يوضع ويرفع فوق الماء ليرت عليه وهو بفتح الجيم وكسر هاء حوى (قوله وكفاية  
 العلماء) هم أصحاب التفسير والحديث والظاهر أن المراد بهم من يعلم العلوم الشرعية فيشمل الصرف والنحو  
 وغيرهما حوى عن البرجندي (قوله والقضاة) انما حفظهم على العلماء لأن القاضي ربما لا يكون عالما ببعض  
 كقضاة زماننا حوى (قوله والعمال) يدخل فيهم المذكروا واعظ بحق وعلم كافي المنيق والوالي وطالب العلم  
 والمحتسب والقاضي والمفتي والمعلم بلاجر قهستان (قوله والمضمرات) (قوله وشهود دقة) بالسبع المهسلة أي  
 الذين يشهدون بالقصة بين الورثة والشركاء واستقاء حقوقهم وفي نسخة وشهود دقة بالياء المثناة التحية أي  
 الذين يشهدون على التقويم عند الاختلاف في القيمة (قوله ورقباء سواحل) أي الذين يرقبون على السواحل  
 ما يقدم من المسافرين لاخذ العشور (قوله ورزق المقاتلة) الرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح ما ينتفع به  
 قاموس وقال الراغب الرزق يقال للعلماء الجاردي دينيا كان أو دينيا بالانصباب ولما يصل الى الجوف  
 ويتغذى به قهستان (قوله مسكين) اقتصر مسكين على ارجاع الضعيف الى المقاتلة (قوله لم أره) نقل الشيخ  
 عيسى الصفدي في رسالته مانصه قال أبو يوسف في كتاب الخراج ان من كان مستحقا من بيت المال وفرض له  
 استحقاقه فيه فانه يفرض لذريته أيضا تعالاه ولا يسقط بجمرة وقال صاحب الحاوي الفتوى على أنه يفرض  
 لذراي العلماء والفقهاء والمقاتلة ومن كان مستحقا في بيت المال ولا بد قط مافرض لذرايهم بجمتهم اه (قوله  
 والى هنا) أي من كتاب الزكاة هنا (قوله فهذا) أي ما ذكر من المصالح وقوله مصرف جزية وخراج أي وفجوهما  
 مما ذكر معهما (قوله مرفى الزكاة) هو الاصناف السبعة التي هي مصارف الزكاة (قوله مرفى السيد) هو المشاور  
 اليه بقوله تعالى واعلموا انما غنم الآية (قوله ومصرفها لفقير) والفقراء الذين لا أولياء لهم يعطون منه  
 نفقتهم وأدويتهم ويكفن به موتاهم ويعقل به جنائيتهم يجر (قوله وعلى الامام أن يجعل لكل نوع بيتا يخصصه)  
 ولا يخلط بعضها ببعض لأن لكل نوع حكما يخصص به يجر (قوله وله أن يستقرض الخ) ثم اذا حصل من ذلك النوع  
 شيء رده في المستقرض منه إلا أن يكون المصروف من الصدقات أو من خسر الغنية على أهل الخراج وهم فقراء  
 فانه لا يرد فيه شيئا لانهم مستحقون للصدقات بالفقر يجر (قوله ويعطى بقدر الحاجة) قال في القنية مكان

الاخراج (خضعوا كائنا) بأحكامها (ع)  
 تجب فيه الزكاة (المهودة بينا لا  
 الصلح وقع كذلك (و) يؤخذ (من مولاه)  
 أي معتق التالفي (في الجزية والخراج  
 كولي القرشي) وحديث مولى القوم منهم  
 مخصوص بالإجماع (ومصرف الجزية  
 والخراج وما لا تغلب عندهم ان قتالنا للدين  
 وانما يقبلها اذا وقع عندهم بالاحرب)  
 لا الدنيا جوهرية (وما أخذ منهم طهيروية  
 ومنه ترك ذمي) وما أخذ عاشر منهم طهيروية  
 (مصلحنا) خبر مصرف (كسند نفور) وبناء  
 قطرة وجسر (كفاية العلماء) والقضاة  
 تجنيس وبه يدخل طلبة العلم فتح (والقضاة  
 والعمال) ككتبة قضاة وشهود دقة (أي  
 سواحل) ورزق المقاتلة وذرايهم (أي  
 ذراي كل من ذكر مسكين واعتمده في الحرب  
 قاتلا وهل يعطون بعد موت آبائهم حالة  
 الصغر لم أره والى هنا تحت مصارف  
 المال ثلاثة فهذا مصرف جزية وخراج  
 ومصرف زكاة وعشر مرفى الزكاة ومصرف  
 خمس وكاز مرفى السيد ونقي رابع وهو لقطه  
 وتركه بلا وارث ودية مقبول بلاولى  
 ومصرفها لفقير وفقير بلاولى وعلى الامام  
 أن يجعل لكل نوع بيتا يخصصه وله أن  
 يستقرض من أحد ما يصرفه للأخر  
 ويعطى بقدر الحاجة والفقير والفصل فان  
 قصر كان الله عليه حسبا زيلقي

أبو بكر رضي الله عنه إلى الله تعالى في الدنيا وكان عمر يعطيه على قدر الحاجة والفقير والفضل والاشد  
عنه رضي الله تعالى عنه في زمانه أحسن حوى (قوله هو المفقى اليوم) لانهم كانوا يحفظون القرآن  
ويعلمون أحكامه (قوله ولا شيء لذتى في بيت المال) نقل الحوى من القساح عن الزاهدى لوانفق الامام على  
فقير ذتى من بيت المال جاز ولم يقده بخوف الهلاك ويمكن حال قولهم ولا شيء لذتى أى على طريق الوجوب  
فلا يتأني ما في افتتاح أبو السعود (قوله جوعته) بفتح الجيم المرتقى الجوع وفي القاموس الجوع ضد الشبع  
وبالفتح المصدر جاع جوعا وجعاعة فهو جائع وجوعان انتهى (قوله من ذكر) أى الذين تقدم ذكرهم في مصرف  
الخراج والجزية (قوله في نصف الحول) المراد به ما قبل آخره بقية قوله ولو في آخره (قوله حرم من العطاء)  
العطاء ما ينبت في الديوان باسم كل من ذكرنا من المقاتلة وغيرهم وهو كالمكينة في عرفنا الا أنها شهيرة  
والعطاء سنوى قاله الكمال وفي شرح الحوى واعلم أن الرزق والعطاء متقاربان الا أن الفقهاء فرقوا بينهما فقبل  
الرزق ما يخرج للجندي في شهر والعطاء ما يخرج له في السنة مرة أو مرتين اهـ (قوله لانه صله) أى صدقة  
واحسان (قوله القاضي والمفقى والمدرس) عبارة البصر مثل القاضي والمفقى والمدرس وهى أولى لشمولها نحو  
المقاتلة قاله الحلبي (قوله يستحب الصرف الى قريته) اختاره العلامة العيني وشراح الجمع وذهب بعضهم  
الى أن صرف ذلك اليهم واجب واختاره ملاسكين قاله العلامة فوح قاله المحقق السكال والوجه يقتضى  
وجوب دفعه لورثته لانه حتى تأكد بانتهاء عمله في السنة كما قلنا انه يورث سهم الغازي بعد الاخراج بدار  
الامام لتأكد الحق حيث وان لم ينبت له ملك اهـ (قوله فينبى الوفاة) أى لا يمت بدفعه لورثته (قوله  
قبل يجب رد ما بقى) قال في الهداية لو استوفى القاضي رزق سنة وعزل قبل استكمالها الاصح أنه يجب الرد أى  
رد رزق ما بقى من السنة وكذا صححه في الكافي قال شيخنا فعلى هذا التصحيح ينبى أن يرد اذا مات ما بقى بعينه  
من الرزق لباقي السنة حوى قال أبو السعود والتقدير يرد العين بشرى الى أنه لو لم يكن باقيا لا يرد مثله اهـ (قوله  
وقيل لا كالنفقة المجهلة) عبارة الزيلعي ولو جعل له كفاية سنة ثم عزل قبل تمام السنة قيل يجب رد ما بقى من  
السنة وقيل على قياس قول محمد في نفقة الزوجة يرجع وعنده ما لا يرجع هو يعتبره بالاتفاق على امرأة  
ليقربها وما يعتبره بالهبة اهـ وبه نعلم ما في عبارته من الاجمال (قوله والمؤذن والامام) قال الحوى  
في شرحه وأما مدرس المدرسة والامام والمؤذن اذا ما فاقا أثناء السنة أو عزلوا وقد باشر وادعة فانه لا يحرم  
نص عليه الطرسوسى في أنفع الوسائل وبسط الكلام هنالك فليراجع اهـ (قوله اذا كان له ما وقف الخ)  
وأما الاجرة المجهولة المعينة فلا تسقط بالموت وعلى ما قاله الطرسوسى الحكم فيها ما واحد (قوله وهذا ثابت) أى  
قوله والمؤذن الخ (قوله وعماه في الدور) قال فيها وفي فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود قريه بقيا راضى  
الوقف على امام المسجد بصرف اليه غلتها وقت ما أدركه فأنخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن ذلك القرية  
لا يترد منه حصه ما بقى من السنة وهو نظير موت القاضي وأخذ الرزق ويحل للامام أكل ما بقى من السنة  
ان كان فقيرا وكذا الحكم في طلبة العلم والمدارس اهـ (قوله وقد نصناه في الوقف) وتقدم قبيل كيفية القصة  
أيضا قاله الحلبي واقه سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب المرتد)\*

لما فرغ من بيان أحكام الكفر الاصلى شرع في أحكام الطارى والمراد بالكفر الاصلى ما لم يتقدمه ايمان بعد  
البلوغ والطارى ما تقدمه ايمان بعد فسق ما قبل ان الايمان أصل بحسب الفطرة وحينئذ فامعنى كون الكفر  
أصليا (قوله وركتها اجراء كلمة الكفر على اللسان) فيه أنها تتحقق بالاعتقاد القلبي كما اذا اعتقد انصافه تعالى  
بما لا يليق به فانه يرتد وان لم يتلفظ به وكان أقوى الكفر بعد حين وقد يقال ان الموضوع الرد الطاهرة (قوله بعد  
الايمان) خرج به الكافر اذا تلفظ بكفر فلا يعطى حكم المرتد (قوله وهو تصديق الخ) معنى التصديق قبول  
القلبي ما ادعاه لما علم بالضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بحيث تعلمه العاشقة من غير افتقار الى نظر  
واسم لال كل واحدانية والنسوة والبش والجزاه ووجوب الصلاة والكاة وحرمه الخ وفوقها اهـ حلبي عن شرح  
المسألة وعليه فالاعيان حديث النفس التابع للضرورة (قوله مما علم بحجته) أى به عنه تعالى وهو بيان لما في قوله ما جاء  
به (قوله وهو منقطع) أى وهى الايمان والتصديق فقط وهو المختار عند جمهور الأشاعرة وبه قال المنازىدى

وفي الحوى المبراد بالحفاظ في حديث  
لحافظ القرآن ما تباد يشار هو المفقى اليوم  
ولا شيء لذتى في بيت المال الا أن يملك  
لنفسه فبعطيه ما يبد جوعته (ومن مات)  
من ذكر (في نصف الحول حرم من العطاء)  
لانه صله فلا تملك الا بالقبض وأهل العطاء  
في زماننا القاضي والمفقى والمدرس صدر  
شريعة (ولو) مات (في آخره) أو بعد تمامه  
كل صححه أخى زاده (يستحب الصرف الى  
قريته) لانه أو في نصه فينبى الوفاة ومن  
يجهله ثم مات أو عزل قبل الحول قيل يجب  
رد ما بقى وقيل لا كالنفقة المجهلة زياى  
(والمؤذن والامام اذا كان له ما وقف ولم  
يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط) لانه كالماله  
(وكذا القاضي وقيل لا) يسقط لانه  
سلاجرة وهذا ثابت في نسخ الشرح ساقط  
من نسخ المتن هنا وعماه في الدور وقد  
نصناه في الوقف

\*(باب المرتد)\*

(هو) لغة اراجع مطلقا وشرعا (الراجع  
عن دين الاسلام وركتها اجراء كلمة الكفر  
على اللسان بعد الايمان) وهو تصديق محمد  
صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الله  
تعالى مما علم بحجته ضرورة وهل هو فقط



وفي الاشياء لا تصح ردة السكران الا الردة  
بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل  
ولا يعفى عنه (من ارتد عن عرض) الحياكم  
(عليه السلام استصحبنا) على المذهب  
البلوغي الدعوى (وذكر كشف شبهة) بيان  
اغتر العرض (ويجيب) وجوبه وقيل ندبا  
(ثلاثة أيام) يرض عليه الاسلام في كل  
يوم منها خاتمة (ان استعمل) أي طلب المهلة  
والاقتله من مائة سنة الا اذا رجع اسلامه  
به اربع وكذا الوارثة ثانيا لانه يضره  
وفي الثالثة يجبر أيضا حتى يظهر عليه  
التوبة فان عاد فذلك تارة ثانية قلت لكن  
قتله في الزاهر عن آخر حد والخنائية  
مقتضى بالجلج ما يقتله بلا قوبة قنية (فان  
أسلم) فيها (والاقتل) الحديث من بدل دينه  
فاقتلوه (واسلامه أن تبرأ عن الاديان)  
سوى الاسلام (أو عاقل الله) بعد  
نطقه بالشهادتين وعلمه في البصر ولو أتى  
بهم على وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبع  
بزازية (وكرر) تزيها لما مر (قتله قبل  
العرض بلا ضمان) لان الكفر مع اللدم قبل  
بالسلام المرتد لان الكفار اصاب خمسة من  
بسكر الصانع كالدهرية ومن سكر  
الوحداية كالتوبة ومن يقتلهم الكفر  
بكرهته الرسل كالفلاسفة ومن يكر الكفر  
كالوثنية ومن يقتل بالكل لكن بسكر عوم  
رماله الصافي صلى الله عليه وسلم كالمسيحية  
في كنف من الاوثان يقول لا اله الا الله

يوسف ادهني (قوله بسبب النبي) أي في النفس كقوله في النفس المذكرة (قوله فانه يقتل ولا يعفى عنه)  
في البصر عاذا كان سكره بسبب محظور مباشر مختارا بلا كراه والافهوكا الجنون اه حلي (قوله عرض الحياكم  
عليه) هو يوم الامام والقاضي وبهما صرح المصنف (قوله استصحبنا على المذهب) وقيل بوجوبه وهو الظاهر  
من عبارة القندوري (قوله بلوغي الدعوى) أي ومن بلغته الدعوى لا تجب دعونه ثانيا وعرضه للاسلام  
عليه عبارة عن دعونه اليه قال الحلبي وهو من اضافة المصدر الى مفعوله والدعوى فاعل (قوله وكشف شبهة  
شبهته) فان كان شبهة ابداهنا زال عنه وانما ذكر ذلك لان الغالب في حال المسلم أن لا يرتد الا عن شبهة (قوله ثلاثة  
أيام) قال الكمال انما عرفت الثلاثة لانها ممتدة ضربت لابلاء الاعذار بدليل خبر ابن حبان في الخبر ثلاثة أيام  
ضربت للتأمل لدفع الغبن وقصة موسى عليه السلام مع العبد الصالح فانه في الثلاثة قال لقد بلغت من لدني عذرا  
(قوله ان استعمل) هو ظاهر الرواية وفي رواية يعمله وان لم يستعمل (قوله والاقتله) أي بعد عرض الاسلام  
عليه وكشف شبهته وقد علمت أن الجبر على العود انما هو في حق المسلم قال في شرح المتقي وقية ايماء الى أن  
اليهودي لو تنصرا وتجبس أو النصراني لو تمردا وتجبس لم يجبر على العود لما كان عليه لان الكفر كله مله واحدة كما  
في الجبرندي وغيره (قوله لكنه يضرب) شربا لا يبلغ الحد حوى وهذا الضرب بعد اسلامه بجر (قوله يجبر  
أيضا) أي كما يضرب بجر (قوله عن آخر حد وادخاينة) قال فيها حكى أنه كان يغدا نصرانيا من رتد ان اذا أخذ  
ثابا واذا رتد كما عاد الى الردة قال أبو عبد الله الحلبي رحمه الله تعالى يقتل ولا تقبل توبته ما اه أقول جعل  
في الفتح ما في التارخية يقول أصحابنا واستدل بقوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا  
بهم لعلهم يرجعون جعل ما في الخاتمة رواية النوادر اه حلي وذكر الحري بمقتضى ما في التارخية ماضيه لكن  
من أجناس الناطقي ما يخالفه حيث نقل عن كتاب الارتداد للشمس فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد  
الى الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التأجيل أجله الامام ثلاثة أيام فان عاد  
الى الكفر رابعا ثم طلب التأجيل فانه لا يؤجل فان أسلم والاقتل كذا في البناء ومثله في مختصر السرخسي  
اه وما في الخاتمة مروى عن علي وابن عمر وبه قال مالك وأحمد والشافعية وعلمه في الفتح (قوله والاقتل) يستفتي  
أنه الحري اذا كره على الاسلام ثم ارتد فانه يجبر ولا يقتل أما الذي فلا يصح اسلامه بالاكرام وفي المحيط  
من حكمه باسلامه تبعا اذا بلغ = انفراته يجبر على الاسلام ولا يقتل استصحبنا والمصنف الذي لا يقتل اذا ارتد  
يجبر على الاسلام بلاقتل وكذا اذا أسلم ثم بلغ مرتدا وأطلق المصنف في قتل المرتد ثم الحز والعبد يقتل العبد  
وان قضي قتله ابطال حق المولى وهذا باجماع لاطلاق الدليل حوى عن الشربة لالية (قوله بعد نطقه  
بالشهادتين) والاقارب بالبعث والنشور مستحب قاله الكمال والظاهر أن خصوص الشهادة ليس بشرط  
بل ما يؤدى معناهما مثلها (قوله وعلمه في البصر) قال فيه هذا أي التبري فيمن بين أظهرنا منهم وأما من في دار  
الحرب لو حل عليه مسلم فقال محمد رسول الله فهو مسلم أو قال دخلت في دين الاسلام أو في دين محمد صلى الله عليه  
وسلم فهو دليل اسلامه فكيف اذا أتى بالشهادتين لان في هذا الوقت ضيقا وقوله هذا انما أراد به الاسلام  
الذي يدفع عنه القتل الحاضر فيعمل عليه ويحكم به بجره كذلك اه (قوله لما مر) من أن العرض مستحب  
ويكره فخر جماعة من أوجه أفاده في شرح المتني (قوله بلا ضمان) ألا يؤذّب فانه أو قاطع عضوه ذكره  
الكمال (قوله قيد) أي المصنف بقوله واسلامه الخ (قوله كالدهرية) بضم الدال نسبة الى الدهر بغيرها سموا  
بذلك لقولهم وما يهلكنا الا الدهر اه حلي (قوله كالتوبة) هم الجفوس القائلون بالهين التور المسمي بزاد  
وشأنه خلق الخيرة والظلمة المسمي أهر من وشأنه خلق الشر اه حلي (قوله كالفلاسفة) أي قوم منهم كاليان  
والاجمهور الفلاسفة يثبتون الرسل على أبلغ ربه لقولهم بالايجاب اه حلي أي اجاب الصالح والاصلي  
(قوله ومن يشكر الكل) كالوثنية) هذا زيادة من الشارح على ما في البدائع لان المذموم فيها أربعة وهي  
ما عدا هذا وتبع الشارح في ذكره صاحب الدرر حيث قال وان قال الوثني أشهد أن لا اله الا الله أو قال أشهد  
أن محمدا رسول الله صارا مسلما لانهم لا ينكرون الاعتراف بالامرين جميعا فأجاب ما شهد دخل في دين الاسلام اه قال الحلبي فيه  
أن الوثنية لا يتكرونها الصانع تعالى كما لا يخفى اه بل انما يعيدونه لانه فيهم الميسر نفي (قوله كالمسيحية)  
قوم من اليهود ينسبون الى عيسى الاصغرى اليهودي قاله الحلبي (قوله فيكفى من الاوثان الخ) هذا الخائب

وفي الثالث بقوله محمد رسول الله وفي الرابع  
 باحدهما وفي الخامس بهما مع التبري عن  
 كل دين بخلاف دين الاسلام بدائع وآثر  
 كراهية الدور وحينئذ فيستفسر من جهل  
 حاله بل هم في الدور اشتراط التبري في كل  
 بهودي ونصراني ومثله في فتاوى  
 المصنف وابن نجيم وغيرهما وفي رهن  
 فتاوى فائز الهداية كذا أفق علماء  
 والذي أفق به محقق بالشهادتين لا تبري  
 لان التلطف بهما صار علامة على الاسلام  
 فيقتل ان رجوعه الى بعد (و) اعلم انه لا يفتي  
 بتكفير مسلم امكن حل كلامه على محمل  
 حسن او كان في كفره خلاف ولو كان ذلك  
 (رواية ضعيفة) كما حترره في البحر ومزاه  
 في الاشياء الى الصغرى وفي الدرر وغيرها  
 اذا كان في المسئلة وجوده وجوب الكفر  
 وواحدية فعله المقتضى الميل لما يمنعه ثم  
 لو فيه ذلك فسلم والالم تنفعه حل المقتضى  
 على خلافه وينبغي التعوذ بهذا الدعا  
 صبا حواسا فانه سبب العصية من الكفر  
 بعد الصادق الامين صلى الله عليه وسلم  
 اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئا  
 وأعلم واستغفر لك لما لا أعلم انك أنت  
 علام الغيوب وقوة اليأس مقبولة دون  
 ايمان اليأس دورا ايضا شاهد نصرانيان  
 على نصرانية أنه أسلم وهو يشكره تقبل  
 شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان  
 من المسلمين وفي التوازل تقبل شهادة رجل  
 وامرأتين على الاسلام وشهادة امرأتين  
 على نصرانية بأنه أسلم انتهى (وكل مسلم  
 ارتد تقبولة مقبولة الا) جماعة من تكررت  
 رذته على مائة (الكافر بسبب نبي) من  
 الانبياء فانه يقتل حدا ولا تقبل قوته  
 مطلقا ولو سب الله تعالى قيات لانه حق  
 الله تعالى والا قول حتى بعد لا يزال بالتوبة  
 ومن شك في عذابه وكفره كفر وغنامه في  
 الدرر في فصل الجزية معز بالبرازية وكذا  
 لو ابغضه بالقلب فتح واشبهه وفي فتاوى  
 المصنف ويجب الحاق الاستهزاء  
 والاستخفاف به لتعلق حقه ايضا وفيها  
 يستل عن قال لشرى الله والدين

لما في شرح المسيرة من أنه لا يفتي بالتنوية من الايمان بالشهادتين والتظاهر أن الدهرية مثلهم والوجه فيهما  
 أن كلاهما منكر للوحدانية والرسالة وان زاد الدهرية تني الصانع فيحتاج الى الجملة الاولى لاثبات الوحدانية  
 والى الجملة الثانية لاثبات الرسالة كما لا يخفى اه حلي (قوله وفي الثالث بقوله محمد رسول الله) فيه أنه لا يلزم  
 من الاقرار برسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الاقرار برسالة غيره واجيب بالمانع اذ هو من رسل رسالتهم فن أقر  
 برسالته أقر رسالتهم (قوله وفي الرابع باحدهما) قد تقدم وجهه من صاحب الدور وهو محض ان لما في شرح  
 المسيرة مع عدم ظهور وجهه اه حلي (قوله وحينئذ فيستفسر) أي حين اذ علمنا أنهم أصناف خمسة وأن  
 الحكم فيهم مختلف (قوله بل هم) اضراب اتعالي (قوله اشتراط التبري) أي عا عا دين الاسلام ولا يكتفي  
 التبري عما هو عليه لان النصراني متلا قد تبرأ عما هو عليه ويريد الدخول في اليهودية مثلا فأفاد صاحب الدور  
 (قوله والذي أفق به) هو المعمول به الا أن كذا في الدرر المتني (قوله أو كان في كفره خلاف) صريح في أن الكفر  
 يدفع باحدهما خلافا لما في النهر من قصره على الثاني (قوله ولو كان ذلك رواية ضعيفة) ولو اغير مذهبا  
 أفاده أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله صبا حواسا) الصباح تدخل أو راده من نصف الليل الاخير  
 والمساء من الزوال هذا فيما عبر فيه بهما وما اذا عبر باليوم والليل فيعتبران تحديد من أولهما فلو قدم المأمورية  
 فيها ما علم لا يحصل له الموعودية أفاده بهض من كتب على الجامع الصغير للسيوطي (قوله من أن أشرك بك  
 شيئا) جليا أو خفيا فيدخل الرياء (قوله واستغفر لك لما لا أعلم) أي للذنوب التي فعلته ونسبته أو اعتقدت أنه قريبة  
 وروى الحديث باللفظ اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم واستغفر لك لما لا أعلم وهو المذكور في وظيفة سيدي  
 أحمد زروق (قوله وقوة اليأس) أي التوبة من المسلم عن الذنب اذا وقعت منه حال يأسه من حياته تقبل هذه  
 ليس متفقا عليه بل صحيح بعضهم عدم قبول قوته (قوله درر) قال فيها عللا بما يفيد الفرق لان الكافر أجني  
 غير عارف بالله تعالى ابتداء ايمانا وعرفانا والفساق حال البقاء والسقاء أسهل من الابتداء والذليل  
 عن قولها مطلقا قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه لا يقال البقاء في نفس الايمان دون الرجوع  
 عن المصيبة فالكافر والمسلم سبيل في الابتداء بالرجوع عن المعصية اذ الكفر معصية أيضا لا نقول المسلم  
 عارف بالله تعالى ويمأزل ومعتقد سرمة المحرمات وجزاء السيئات فالبقاء بهذا الاعتبار لا يجزى مدركة الله  
 وتوحيده أفاده العلامة نوح (قوله من تكررت رذته) هذا غير المعتمد كما سبق (قوله الكافر بسبب نبي) المناسب  
 ذكره بواو ليكون معطوفا على من قاله الحلي قلت وهو في بعض النسخ (قوله ولا تأبى قوته مطلقا) سواء جاء  
 تابي من نفسه أو شهد عليه بذلك بغير المراد أنه لا تقبل قوته في اسقاط القتل كما في الفتح قال في البحر وهو يفيد  
 أن قوته مقبولة عند الله تعالى وهو مصرح به اه (قوله لانه حق الله تعالى) ولغناه تعالى بنيت حقوقه على  
 المسححة والمبارى تعالى نزه عن جميع المعايير بخلاف غيره فانه بشر وبشر جنس تلزمه المعزة لامن أكرمه  
 الله تعالى أفاده في الدرر (قوله وغنامه في الدرر) قال فيها عن البرازية وقال ابن مهنون المالكي أجمع المسلمون  
 أن شاتمهم كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر اه وهو محمول على ما اذا لم يتب أمّا اذا تاب فنقبل  
 قوته فيما بينه وبين الله تعالى ولا تسقط عنه القتل كما سبق قريبا (قوله والاستخفاف) عطف لازم وضعه يرجع  
 الى صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم (قوله لشرى) أي من أولاد فاطمة فقط وليس المراد مايم نحو العباسي  
 لعدم دخول حضرة صاحب الرسالة في والديهم (قوله والدين والذى الذين خلفوك) بلفظ الجمع فيهما  
 أو في الثاني فقط أو الا قول فقط (قوله فأجاب) أي المصنف (قوله الجمع المضاف) في الاو أو في الثاني (قوله فيم  
 حضرة الرسالة) قلت وليم فواؤهم (قوله لا قوبة له) أي لا تقبل قوته في اسقاط القتل وان قلت عند الله تعالى  
 (قوله باحتمال العهد) واليهود والادون الاقربون فلا يسم حضرة الرسالة (قوله الى ما لا يكفر) وهو قول أبي  
 هاشم وامام الحرم (قوله مقام الرسالة) أي ذى الرسالة (قوله أو بفعله) ولو القلي (قوله لكن مصرح في آخر  
 الشفاء الخ) عبارته قال أبو بكر المنذر أجمع عوام أهل العلم على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل ومن  
 قال ذلك مالك والشافعي وهو مذهب الشافعي وهو مقتضى قول الصديق ولا تقبل قوته منه عند  
 هؤلاء وبمنه قال أبو حنيفة وأصحابه والنوري وأهل الكوفة والازاعي لكنهم قالوا هي ردة وروى منله  
 عن ثالث وحكي الطبري منه عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن نقضه صلى الله عليه وسلم أو برى منه أو كذبه انتهى

ووالدي الذين خلوا له فاجاب الجمع انما  
 يتم ما يتحقق عهد خلافا لابي هاشم وامام  
 الحرمين كما في جمع الجوامع وحينئذ نسمي  
 حضرة الرسالة فينبغي القول بكفره واذا  
 كفر بسببه لا فائدة على ما ذكره البرزاي  
 وقوله الشارحون نعم لو لم يخط قول أبي  
 هاشم وامام الحرمين باحتمال العهد فلا  
 كذروا هو الاثنان عذبتا تصريحا بهما ليس  
 الى ما لا يكفر وفيها من نقص مقام الرسالة  
 قوله بأن سببه صلى الله عليه وسلم وبفعله  
 بأن أبغضه بقلبه قتل هذا كما ذكره الناصري  
 به لكن صرح في آخر الشفاء بأن حكمه  
 ككفره ومفاد قبول قوله بوجهه كما لا يخفى زاد  
 المصنف في شرحه وقد سمعت من مفتي  
 الحنفية بمصر شيخ الاسلام ابن عبد السلام  
 أن الكمال وغيره والبرزاي والبرزاي  
 تبع صاحب السيف المسلول وعزاه اليه  
 ولم يميزه لاحد من علماء الحنفية وقد صرح  
 في التفت ومعين الحكماء وشرح الطحاوي  
 وحاوي الزايدى وغيرهما بان حكمه  
 ككفره ونظف التفت من سب الرسول صلى  
 الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم  
 المرتد يفعل به ما يفعل بالمرتد انتهى وهو  
 ظاهر في قبول قوله كما مر من الشفاء انتهى  
 فليحفظ قلت وظاهر الشفاء ان قوله بآب  
 ألف خنزير أو بآب مائة كلب وان قوله  
 له اشئى لعن الله بنى هاشم كذلك وان شتم  
 الملائكة كالانبياء فليحذر رومن حوادث  
 الفتوى ما لو حكم حنفى بكفره بسبب بنى  
 هل لاشافى أن يحكم بقبول قوله الظاهر  
 نعم لانها حادثة أخرى وان حكمه بموجبه نهر  
 قلت ثم رأيت في معروضات المفتى أبي  
 السعد وسؤال الحنفية ان طالب علم ذكر  
 عنده حديث نبوى فقال أكل احاديث  
 النبى صلى الله عليه وسلم صدق بعمل بها  
 فأجاب بانه يكفر أولا بسبب استهزائه  
 الانكارى وثانيا بالحقاقة الشين للنبى صلى  
 الله عليه وسلم ففى كفره الاول عن اعتقاد  
 بقرنه بيدا الايمان فلا يقتل والثاني بقيد  
 الزندقه

(قوله ومفاد قبول قوله) أى فى اسقاط التل عن (قوله وعزاه اليه) أى عز البرزاي لقول بعدم قبول قوله  
 الى صاحب السيف المسلول وهو السبكي كما ذكره الشهاب فى شرح الشفاء أى وهو لم يكن من أهل المذهب  
 (قوله بأن حكمه ككفره) فتقبل قوله مطلقا (قوله ويضلل به ما يفعل بالمرتد) فان أصرت قتل وان تاب لا (قوله  
 فى قبول قوله) أى بالنظر الى القتل أيضا (قوله وان قوله) أى لشريف كاسف (قوله كذلك) أى ككفر وقوله  
 له اشئى ليس بقيد حتى لو قال ذلك لغيره يكون الحكم كذلك (قوله وان شتم الملائكة) أى ولو غير الرسول اربعة  
 أو قاله بصيغة الجمع (قوله هل لاشافى) أن يحكم بقبول قوله) أى فى اسقاط القتل عنه وهذا فى على ما ذكره  
 البرزاي وقد علمت أن أهل المذهب فائون بقبول قوله فلا وجه لما ذكره (قوله لانها حادثة أخرى) أى غير  
 حادثة الحكم بكفره (قوله وان حكم) أى الشافى بموجبه وهو وصل بمقتضيه وذلك لان موجباته متعددة من  
 امانة الزوجة واحباط العمل فلم يتعين الموجب فى عدم قبول التوبة (قوله سؤال) صوابه سؤاله الا قاله الطحاوي  
 (قوله فاجاب بأنه يكفر الخ) فيه أن لكلام هذا القائل محلا حسنا بان يكون مراده أنه لا يعمل الا بالصحيح  
 منها أو الحسنين فى اثبات الاحكام ولا يعمل فيه بالضعيف أو يكون مراده أن مانعها الا به على أى وهذا  
 الحديث الذى سنده اما ضعيف لا يثبت حكما واما ما نسوخ وبارادته ذلك أو باحتماله لا يحكم عليه بالكفر  
 ومحل الاستهزاء على قوله يعمل بها لا على قوله صدق (قوله بسبب استهزائه الانكارى) هذا يرجع الى  
 الاعتقاد ولذا قال بعد فى كفره الاول عن اعتقاد (قوله وثانيا بالحقاقة الشين) قد علمت أنه على الاحتمال  
 الذى اقبل لم يطق شينا به صلى الله عليه وسلم (قوله والثاني بقيد الزندقه) فيه أنه على تسليمه ارتداد لا زندقه كما فى  
 بيان (قوله فاذنات) أى لوجود الخلاف (قوله لرعاية رأى الجاهل) أى من العلماء القائلين بقبول قوله  
 والقائلين بعدمه (قوله بأنه الخ) تصور للرعاية (قوله يفهم خيرهم) هو بالياء العتية فبإرأته من نسخ هذا  
 الشرح وشرح المتنى (قوله فينظر) كترجع ماقبله (قوله من سب الشين الخ) وأما ان فضل عليا عليه السلام  
 فيستدع كذا فى الخلاصة والبرزاي (قوله وحزم به فى الاشياء) سببى من الجوى رد (قوله وهذا يقوى القول  
 الخ) قد علمت أنه مخالف لنصوص المذهب (قوله وهو الذى يذنبى التعويل عليه) قلت الذى يجب التعويل عليه  
 ما دمه أهل المذهب فان اتبعنا المذهب واجب وليس المصنف من أبواب الترجيح فيه (قوله لرعاية الجانب حضرة  
 المصطفى صلى الله عليه وسلم) هو بالمؤمنين رؤوف رحيم فالقول فى حضرة العلية الصفي عنه اذا رجع (قوله لكن  
 فى النهر الخ) قال السيد الجوى فى حاشية الاشياء سبى من نجيم أن أخاه أفى بذلك فطلب منه التقل ظر وجود  
 الا على طرة الجوهره وذلك بعد حرق الرجل اه وأقول على فرض ثبوت ذلك فى عاتد نسخ الجوهره لا وجه  
 له يظهر لما قد مناه من قبول قوله من سب الانبياء عندنا خلافا لما لكة والمناهه واذا كان كذلك فلا وجه  
 لا قول بعدم قبول قوله من سب الشين بل لم يثبت ذلك من أحد من الأئمة فبما علم اه ونقله عنه أبو السعود  
 فى حاشيتها (قوله ويكفينا الخ) هذا مر تطبق قوله وهذا يقوى القول الخ ه فى فى الهندية لوقد فاثنة  
 بالزنا كفر بالله تعالى ولو قد سارزوه النبى صلى الله عليه وسلم لا يكفر ويسحق اللعنة كذا فى خزنة  
 المسقى (قوله الزبورة) أى المكتوبة من الزبر بمعنى الكتابة والزبور الكتاب بمعنى المزبور أقاد فى القاموس والمراد  
 المذكورة (قوله عن فوص الحكم) النصوص جمع نص منث القاء ومن معانيه مفصل الامر وحصة المعين  
 فالله فى المراد قبل العلية مفصل الحكم بمعنى أن هذا الكتاب فصلت فيه الحكم وينت أو هو حصة عينها على  
 التشبيه ذكر المناوى فى طبقاته من الامام ناصر الدين الطبري لاوى أنه دخل القاهرة فرجل أهشى عليه لوائح  
 المهارف فكثرت اتباعه جدا وألحوا عليه فى قراءة القصص فامتنع فآزوا الجيوش عليه ويرمون حتى وعدهم  
 بعد الاستخارة مرارا أن يقرأ لهم بشرط أن لا يقرهم اياه الا فيما رواه النبى من أرض الجزيرة وأن لا يحضر  
 معهم غيرهم فقرره لهم هنالك تقريرا بيدا بلسان الحقيقة المؤيد بالسريرة ولام ذلك مدة ثم انقطع يوم التوبة  
 فسأله عن السب فقال نظرت للسب فى الدرس فأشكى على موضع فيه فكررت النظر فرأيت الامر أشكى  
 فتوجهت وأخلصت فى التوجه ليكشف لي ذلك فكشفت لى لرأيت الشيخ فى هذه المسئلة اختل كشفه فانتقل  
 نظره فأمسكت من هذا الكتاب بخصوصه اه (قوله للشيخ محيى الدين بن العربى) هو محمد بن على بن محمد الحافى  
 الطائى الاندلسى العارف الكبير ابن عربى ويقال ابن العربى ولد سنة ستين وخسمائة ومات فى ربيع سنة ست



ولابن وسقانة ودفع باله الحية بقرية ابن رافة كان مجموع المضائل مطبوع الكرم والنجاة واحد من قول  
 زوق وغد به من القول ذا كرين بعض فضله هو أعرف بكل فخر من أهله واذلأطلق الشيخ الأكبر في عرف  
 القوم فهو المارد وقد عظم انتشار كسبه بأرض الروم فانه أخبر في بعض ما بصفحة السلطان سليمان وقعه بلدهم  
 في وقت كذا فكان كذلك فلذلك بنى على قبره قبعة عظيمة وجعل فيه طعاما وخيرات حتى احتاج بعض المنكرين  
 عليه من الفقهاء لدخولها بعد ما كانوا يبولون وبرونون على قبره وأخبره أرف الشمراني عن بعض اخوانه  
 أنه شاهد رجلا أقي ليليلنا ليصرف ثابونه تخسف به وغاب في الأرض فأحس به أهله فحفر واوجدوا رأسه فكما  
 حفر وانزل في الأرض فحضر واواها لواله عليه التراب وكان رجل من دمشق فرض على نفسه أنه يلعنه كل يوم  
 عشر مرات فأتى وحضر ابن العربي جنازته ثم رجع وجلس في بيته وتوجه للقبر فلما جاء وقت الغداة حضر  
 إليه فلم يأكل ولم يزل على حاله إلى ما بعد العشاء فالتفت مسرورا وطالب العشاء وأكل فقبل له في ذلك فقال  
 التزم مع الله تعالى أن لا آكل ولا أشرب حتى يغفر لهذا الذي كان يلعنني وذكر له سبعين ألف لاله الا الله  
 فغفر له وانه أخذ ابن الفارض والقنوي ومن كلامه ما ظهر على العبد الامانة تفر في باطنه فثأريه سواء  
 فمن فهم هذه الحكمة وجعلها مشهودة أراح نفسه من التعلق بغيره واعلم أنه لا يؤتى عليه بخبر ولا شر الا منه  
 وأقام العذر لكل موجد ودوقا لشرط الكامل الاحسان الى أعدائه وهم لا يشعرون تخلفا بأخلاق الله تعالى  
 فانه دائم الاحسان الى من يماهم أعداء مع جهل الأعداء وقال الصوفي من أقط البساتين الثلاث فلا يقول  
 لي ولا عدي ولا تاتي أي لا يضيف الى نفسه شيئا وقال الدعاء مخ العبادة وبالجملة تكون القوة  
 فلذا يتقوى به عبادة الصابدين وقال لا يخلص المؤمن من معصية من غير أن يخاطبها طاعة فالخط هو المؤمن  
 الامسى فانه اذا عصى في أمر فهو مؤمن بأن ذلك **مك** والايان واجب فقد أتى واجبا فالؤمن مأجور  
 في عين الصابدين وقال لا يفر تلك الهاله فان بطشه شديد والشقي من وعظ بنفسه وقال لا يصح لعب دماء المومنين  
 بالله تعالى وهو يحسد كل حكايا دامن شرائع الانبياء في ادعى المعرفة واستشكل حكما واحدا في الشريعة  
 المحمدية أو غيرهما فهو كاذب وقال العبد لا تخله بأية بل بسبب دمه وان اقضرب بأية فانه يتضرر به من حيث انه كان  
 مقر باخذ سيده لانه عبده مثله وقال جميع الحركات من حيث الحقيقة اضطرابية تجبور عليها وان كان الاختيار  
 في الكون موجودا فمعرفة لكن ثم علم آخر علمنا به أن المختار مجبور في اختياره بل الحقائق تعطي أن لا مختار  
 لاننا لا الاختيار في المختار اضطرابا أي لا بد أن يكون مختارا وقال ان الله تعالى يخلق من انفس المؤمنين  
 الذاكرين أو اوحى يستغفرون الله تعالى لصاحب الذكرا في يوم القيامة وكذا من أعمالهم المحمودة التي فيها  
 انفسهم وقال المصلي والذاكر يخلق من ذكره وصلاته ملك يستغفر الى يوم القيامة وقال اذا كرون أعلى  
 الطوائف لانه جلوسهم وقال من عودته الكذب على الناس استدرجهم للطالب حتى يكذب على الله تعالى  
 فان الطبع سراق وقال الصدق صفة جامعة للشرف عليه دللت المهجرات كلها فالزم الصدق أيها السالك ترى  
 الهيب الحساب اخل مع الحق على قدم الصدق اسبوعا بل أقل لولا أن أتاني على الله خلقت أنه يجعل الطير تطلق  
 والوحوش تصلي خلقت ويخرج منك نور يضي منه المشرق والمغرب وقال اذا رأى انسان انسانا على مخالفة  
 حتى مشرووع وفارقه في لحظة ثم رآه في لحظة أخرى وحكم عليه بالخلة الاولى فما في الالهية حقها ولا الادب  
 مع الله تعالى حقه وكان قريز ابليس حليف الخسران سي الظن بالله تعالى وبعباده فباطنه مظلم وخالقه سيئ  
 صورته مقت عليه وقال من نظر الخلق بعين الخورجهم ومن نظرهم بعين العلم مقبهم وقه تعالى أمر وارادة  
 فانظر أي الطيرتين أنجي لك فاسلكه ومن كلام شيخه عي تسلم به خبير من نطق تتسدم عليه فاقصر من الكلام  
 على ما يقيم عندك ويهلك حاجتك وبالذوالفضل فانه يزل القدم ويورث الندم عي يزري بك خبير من براعة  
 تأتي عليك وقال من جنى وعلم أن الحق غدار غفر له ومن لم يجن ولم يعلم أنه غدار فقد جنى وقال الاولياء على عدد  
 الانبياء فلا بد أن يكون في كل عصر مائة ألف ولي وأربعة وعشرون ألفا لا يزيدون ولا ينقصون لكل نبي ولي  
 وقال لكم من ماش على الأرض والأرض تلعه كم من ساجد عليها وهي لا تقبله كم من داع لا يتعدى كلامه لسانه  
 كم من عدو يفيض في الصلوات والمساجد كم من ولي حبيب في البسيع والكائنات سقطت الكلمة وجفت الحكمة  
 ونفسه الا صرف لا تنقص ولا مزيد حكمه نفسا لا راد لا مراء ولا مذهب حكمه انقطعت الرقاب سقط في الايدي

فهذا أخذه لا تقبل توبته انما فاقه قتل  
 وقوله اختلف في قبول توبته ففقد أي حنيفة  
 تقبل فلا يقبل وعند باقي الائمة لا تقبل ويقتل  
 حدا فذلك ورد أمر سلطان في سنة أربع  
 وأربعين وتسعمائة فاضا للمساكين المحمية  
 برعا يراى الجانبين بأنه ان ظهر صلاحه  
 وحسن توبته واملا له لا يقتل ويكفى  
 بهنزيه وجب له هلا قبول الامام الاعظم  
 وان لم يكن من أناس يفهم خبرهم يقتل عملا  
 بقول الائمة ثم في سنة ٩٥٥ تقرر هذا  
 الامر بان خريف طر القائل من أي الفريقين  
 هو في عمل يقتضاه انتهى فاحفظ وليكن  
 التوفيق (أو) الكافر (بسبب الشجبين  
 أو) سب (أحدهما) في البحر عن الجوهرية  
 معزيا للتهديد من سب الشجبين أو من  
 فيه ما كفر ولا تقبل توبته وبه اخذ  
 اللويحي وأبو الليث وهو المختار للقنوي  
 انتهى ويرمى في الاشياء وأقره المصنف  
 فانلا وهذا بقوى القول بعدم قبول توبة  
 من سب الرسول صلى الله عليه وسلم  
 وهو الذي ينبغي التمهيد عليه في الاتقاء  
 والقتاء رعاية الجانب حضر المصطفى صلى  
 الله عليه وسلم انتهى لكن في النهر وهذا  
 لا وجود له في أصل الجوهرية واذا وجد على  
 هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع أنه  
 لا ارتباط له بما قبله انتهى قلت ويكتفينا  
 ما مر من الامر قد سدر في المعروضات  
 المزبورة ما منه أن من قال عن قصور من  
 الحكم للشيخ يحيى الدين بن العربي أنه  
 خارج من الشريعة وقد صنفه للاضلال

ثلاث الالهة طاجت المعارف أهلك السكون والخلق بلح من هذا ومطلع على هذا فاعلموا  
 بأولى الابصار اه من طبقات المعارف المزاوي رجا الله تعالى (قوله لمجد) من الخلد في الدين اذا احاد فيه  
 (قوله فيه كليات تباين الشريعة) قال بعض العارفين بعدما أنق على الشيخ بعض أوصافه غير أنه وقع في بعض  
 كتبه كلمات كثيرة أشكلت ظواهرها فكانت سببا لاعتراض كثير من لا يحسن به الظن ولم يقولوا كما قال  
 غيرهم من الجهاذة المحققين ان ما أوهسته تلك الظواهر ليس مراد وانما المراد أمور اصطلح عليها متأخرو أهل  
 الطريق غير أنها حق لا بدعها كذاب واصطلموا على التعبير عنها بتلك الالتفات المرهقة خلاف المراد  
 غير مباليين لأنه لا يمكن التعبير عنها بغيرها ومن كلام الشيخ نفعنا الله تعالى به كثير ما يهيب في قلوب العارفين  
 نفحات الهمة فان طقوا بها جهلهم كل العارفين رزها عليه سم أصحاب الادلة من أهل الظاهر وغاب عن هؤلاء  
 أنه تعالى كما أعطى أولياءه الكرامات التي هي فرع المعجزات فلا بدع أن تتفق أسنتهم بعبارات تعجز العلماء عن  
 فهمها (قوله بعض المتصفيين) قال في القاموس نضف تكلف الصلف وهو التكلم بما يكرهه صاحبك والتدح  
 بما ليس عندك ومجازة قدر الظرف والادعاء فوق ذلك تكبرا اه (قوله بانهم) أي عن مطالعة تلك الكلمات  
 المتراة (قوله من كل وجه) فلا ينظر فيها ولا يحفظها ولا يسجعها (قوله في سؤال) أقول بل أني عليه ككثيرا  
 في غيره ويجعل كلامه على مجمل حسن أفاده المساوي (قوله وأدين الله به) أي أعبد الله تعالى به (قوله حالا)  
 أي بمجاهدة وفيه لا وصفة (قوله ورسمها) الرسم وشي يميل به الفنان ويخسبه منقورة يصنعها الطعام وأما الرسم  
 فهو ككفه والشئ اه والمعنى أنه من زل لاهل الحقيقة (قوله وصحي رسوم المعارف) يطلق الرسم على ما لا ينحصر له  
 كالأشياء يقال رسم القيث الدار عفاها وأني أنزها لاصقا بالأرض والمعنى أنه أحيا ما اندرس من المعارف  
 وشبهه المعارف بما يراى لها رسوم (قوله ففلسا) أي أحياها بقله (قوله واسما) أي وأحياها بباطها رها  
 لتأليفه وتعليه (قوله اذا تنقل ففكر المرو) التنقل تقارب الخطى والمعنى أن الفكر اذا غارب فهم كلامه غرقت  
 خواطره وعبر بفرق إشارة الى تنزيل كلامه منزلة البحر والخواطر جمع الخاطر وهو الهاجس يقال هجس الشئ  
 في صدره خطر به أوهو أن يحدث نفسه في صدره بشئ كالوسوس (قوله عباب) هو معظم السبل وارتناعه  
 وكثرته والمراد أنه كالسبل العظيم لا تنقص فضائه ولا يتغير (قوله تنامي عنه الانواء) هي جمع نوء وهو النجم  
 اذا مال للعروب أو سقوط النجم في المغرب وطلوع آخر يقابله من ساعته وتتقاصى تباعد وتختفي والمراد أن النجوم  
 لا تظهر معه ومراده بالنجوم أهل زمانه من العارفين (قوله وتفرق) بالبناء لاجتهول أو للامعالم وحذف إحدى  
 التاءين (قوله ففلا الاتفاق) جمع أفاق يضم وبضمين الناحية وما ظهر من نواحي الفلك ومهب الشمال والجنوب  
 والصباء والديور قاموس (قوله وهو يقينا) مفعول مطلق لاهل محذوف تقديره أيقنه بجهة معترضة بين المبتدأ  
 والخبر (قوله وناطق بما كتبه) المراد أنه مقرب وأن القول طابق الفعل (قوله ما أنصفته) الانصاف بالكسر  
 ويثلث النصفة يعني لم يهطه حق وصفه (قوله وما على) أي حرج أو أباي من كلام من جهل قدر هذا المعارف  
 (قوله يظن الجهول عدوانا) الجهول مصدر بمعنى اسم المفعول أي يظن أن الجهول له عدوانا وتجاوزا عن الحد  
 أي ذاعدوان والجهول له هو المعارف محي الدين أي فلا يعتبر الجاهل بذلك (قوله والله) أعاد القسم تأكيداً  
 وذكر الرابع اظهار الفضيلة الشيخ (قوله برهانا) البرهان الحجة قاموس فهو حال مؤكدة (قوله بعض من مناقبه)  
 جمع منقبة وهي المخمرة قاموس (قوله الالهى) المراد به الاشفاق والخوف والمعنى أني ما زدت في شأنى عليه  
 الا حفت أن أكون نقصته لأن الفاضل اذا ذكرت أدنى فضائله يكون تنقيصه (قوله تلك المضلات) أي الأمور  
 المضقة الشديدة قال في القاموس عضل عليه ضيق به الامر اشتد كأفضل وأفضل اه (قوله والكافر بسبب)  
 اعتقاد السحر) قال الشافعي في حاشيته السحر قول يعظم به غير الله تعالى تنسب اليه التقديرات والتأثيرات وقال  
 الشيخ صالح ابن المسنف السحر اظهار أمر خارق للعاد من نفس شريرة خبيثة بمباشرة أعمال مخصوصة تجرى  
 بحجى التعليل والتعليل وقال الكمال قال أصحابنا للسحر حقيقة وتأثير في أيام الاجسام خلافاً لما منع ذلك وقال أنه  
 تخيل ونقل الكمال عن الأصحاب ومالك وأحمد أن الساحر يحضر بقله وفعله سواء اعتقد تخريجه أو لا يقتل  
 وروى فيه حديثا من فروعا حد الساحر ضربة بالسيف وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه أنه لا يكفر ولا يقتل  
 الا اذا اعتقد باحتماله وفي حنظلة التواريخ السحر اذا تاب فهو على وجهه وان كان ينفقه نفسه

ومن طالع له لمجد ما ذا يلزمه أجاب نعم فيه  
 كلمات تباين الشريعة وتكاف بعض  
 المتصفيين لارجاعها الى الشريعة لكن بقينا  
 أن بعض اليهود اقتراها على الشيخ قدس  
 الله سره فيجب الاحتياط بترك مطالعة تلك  
 الكلمات وقدمه رر أمر سلطانى بالذهاب  
 فيجب الاجتناب من كل وجه انتهى فليحفظ  
 وقد أنقى صاحب القاموس عليه في سؤال  
 وقع اليه فيه فقلل اللهم انطقنا بما فيه  
 رضاك الذى اعتقده وأدين الله به أنه كان  
 رضى الله عنه شيخ الطريقة حلالا وعالما  
 وامام الحقيقة حقيقة ورعا ومحبي رسوم  
 المعارف فعلا واسما

اذا تنقل ففكر المرو في طرف  
 من علمه ففرقت فيه خواطره  
 هياب لا تذكره الالهة وسحاب تنامى  
 هذه الانواء كانت دعوته تغرق السبع  
 الطاق وتغرق بركانه ففلا الاتفاق  
 وانى أصفه وهو يقينا فوق ما وصفته  
 وناطق بما كتبه وغالب ظنى انى ما أنصفته  
 وما على اذا ما قلت معتقدي  
 دمع الجهول يظن الجهول عدوانا  
 والله والله والله العظيم ومن  
 أفامه حجة لله برهانا

ان الذى قلت بعض من مناقبه  
 ما زدت الالهى زدت تنقصانا  
 الى أن قال ومن خواص كتبه أنه من  
 واطب على طالعنا انشرح صدره لتلك  
 المضلات وحل المشكلات وقد أنقى عليه  
 الشيخ المعارف عبد الوهاب السمرقاني  
 سببا في كتابه تنبيه الانبياء على قارة من  
 بحر علوم الاولياء فليكن به وباقه التوفيق  
 (و) الكافر (بسبب) اعتقاد (السحر)  
 لا توبة له

حالفنا بفعل وتاب عن ذلك وقال خالق كل شيء هو الله تعالى وتبرأهما كان يقول تقبل توبته ولا يقتل وان كان  
 الساحر يستعمل السحر بالتعبد والامتناع ولا يعتقد ذلك أثر الا يقتل لانه ليس بكافر وساحر بمجرد السحر  
 ولا يدري كيف يفعل ولا يقرب به قالوا لا يستتاب بل يقتل اذا ثبت أنه يستعمل السحر وفي بعض المواضع ذكر  
 أن الامتناع أحوط وقال الفقيه أبو الليث اذا تاب الساحر قبل أن يؤخذ تقبل توبته ولا يقتل وان أخذ ثم  
 تاب لم تقبل توبته ويقتل وكذا الزنديق المعروف الداعي والفتوى على هذا القول اه وفي تبين المحارم عن  
 الامام أبي منصور المازني القول بأن الساحر كفر على الاطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقة فان كان في ذلك  
 ردة مازم في شرط الايمان فهو كفر والا فلا ثم الساحر الذي هو كفر يقتل عليه الذكور والاثنا والذي ليس  
 بكفر وقبيل الاطلاق النفس فيه كقطع الطريق ويستوى فيه الذكور والاثنا فلا تقتل المرأة بسحر  
 للكفر وتقتل للسبي في الارض بالفساد اذا كان مهرها قاتلا وتقبل توبة الساحر اذا تاب فان هرة فرعون  
 آمنوا فصيح ايمانهم ومن قال لا تقبل توبة الساحر غلط اه قال ومن الساحر ما يفعله كثير في زمانه من التماس  
 الرجال بما يترقبه بين المرء وزوجه من كذبة التعويذات والعقد المنفومات وغير ذلك من أنواع مكروههم  
 وفسادهم مما يحدث افة فعلى به الغض والنشوز واتفرق بينهما ابتلاء منه تعالى لانه أثر كالعين والطيرة باذنه  
 تعالى وروى عنه عليه الصلاة والسلام العين حق والسحر حق قيل يؤخذ الرجل عن المرأة بالسحر حتى لا يقدر  
 على الجماع وقال بعض العلماء من تعلم السحر لم يصدق حقيقته ويتوق عنه ولا يستعمله لا يلزم عليه شيء ولا يكفر  
 بمجرد اعتقاده جوازها انما المنع من اتباعه والعمل به ونقل عن كتاب وهب بن به من أخذ سبع ورفات من سحر  
 أخضر فذهبها بين حجرين ثم ضرب بهما موقر عليه آية الكرسي ثم يحثونه ثلث حثيات ويقفل منه  
 فانه يذهب كل ما به من السحر ان شاء الله تعالى وهو جيد للرجل اذا حبس عن أهله كذا في تفسير ابن عادل  
 وقول المؤلف بسبب اعتماد الساحر لا يظهر على ما قاله السكال لانه لا يشترط الاعتقاد فيه كإفهامه من الاحصاء  
 ولا على ما ذكره عن حظر التنازع من التفصيل ثم من قال بعدم قبول توبته اغماها في حق أحكام الدنيا  
 اما في حق أحكام الآخرة فتقبل كما نقله أبو السموذ في حاشية الاشياء من الفتح (قوله ولو امرأ آفة الاصح) مقابلة  
 ما في التقي أنها لا تقبل ولكن تجبر وتضرب كارتدة (قوله ما بها في الارض بالفساد) أي فضرر كفرها  
 بالسحر مستند بخلاف المرتدة والحريخ الزبلي (قوله بسبب الزندقة) قال في فتاوى قاري الهداية الزنديق  
 من يقول ببقاء الدهر ولا يؤمن بالآخرة ولا بالخالق ويعتقد أن الاموال والمزومات مشتركة وقال في موضع آخر  
 هو أن لا يصدقها ولا يعا ولا حرمه شيء من الاشياء ذكره البيهقي ويأتي عن الفتح أنه الذي لا يتدين بدين  
 في حاشية أبو السموذ من الملقطات الزنديق ثلاثة زنديق أصلي فانه يترك على شركه ان كان من الهجم وزنديق  
 غير أصلي بأن كان مسلما فتردق فانه يعرض عليه الامم فان أسلم والاقتل لانه مرتد وزنديق تردق هذا أن  
 كان ذمافا فانه يترك على حاله لان الكفر له واحدة اه وظاهره أن توبة الزنديق مقبولة ترفع عنه القتل (قوله  
 وجهه) أن عدم قبول توبة الساحر والزنديق (قوله المعروف) أي بالزندقة اه حلي (قوله الداعي) أي الذي  
 يدعو الناس الى زندقته اه حلي وظاهر التقيد بالقيدين أنهم اذا اتقيا أو أحدهما لا يعطى هذا الحكم ويجوز  
 (قوله ان الخناق لا توبة له) أفاد به يفة المباغة أن من خنق مرة لا يقتل قال المصنف قيل الجهاد ومن تكرر  
 الخنق منه في المضرقتل به والا لا اه (قوله الكاهن قبل كالداسر) قال في الفتح وأما الكاهن فقيل هو الساحر  
 وقيل هو الزراف الذي يهدس ويخترص وقيل هو الذي له من الجن من يأتيه بالاخبار قال أصحابنا ان اعتقد  
 ان الشياطين يفعلون ما يشاء كفروا واعتقد أنه تخيل لا يكفر وعنده الشافعي وجه الله تعالى ان اعتقد  
 ما لا يجب الا كفر قيل التقرب الى الكواكب وأنها فعل ما ياتيه كفره يجب أن لا يعدل عن مذهب  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه في كفر العراف وعدمه وأما قتله فيجب ولا يستتاب اذا عرفت من اوائمه احمل  
 الساحر لسبه في الارض بالفساد لا بمجرد سبه اذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره اه ملخصا (قوله الداعي  
 الى الاطحاد) أي الافساد في الدين قال الحلبي هو من ألحد في الدين اذا حاد عنه وظاهره يدعو المبتدع الذي يدعو  
 الى بدعته (قوله والاباسي) هو الذي يعتقد اباحة كل الاشياء (قوله كالزنديق) فلا تقبل توبته (قوله وفي الفتح  
 المناقني الخ) وذلك لان عدم قبول التوبة في الزنديق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة الذمكة ان يحق

(ولو امرأ آفة) في الاصح اسعها في الارض  
 بالفساد ذكره الزبلي ثم قال (و) كذا  
 الكافر بسبب (الزندقة) لا توبة له وجهه  
 في الفتح ظاهر المذهب لكن في حظر الخاتمة  
 الفتوى على أنه (اذا أخذ) الساحر أو الزنديق  
 المعروف الداعي (قبل توبته) ثم تاب لم  
 تقبل توبته ويقتل ولو أخذ بعد ما قبلت  
 وأفاد في السراج أن الخناق لا توبة له وفي  
 الشفيع الكاهن قبل كالداسر وفي الاطحاد  
 البضاوي لا تأسر ولا خير والى الذي  
 والاباسي كالزنديق وفي الفتح المناقني الذي  
 لا يتدين بدين وكذا من علم أنه يتكر  
 في الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر  
 ويظهر اعتقاده حرمة وقامه فيه وفيه يكفر  
 الساحر بعله ونفسه اعتقد تحريمه أو لا  
 ويقتل انتهى لكن في حظر الخاتمة واستعماله  
 للتعبية والامتناع ولا يعتقد أنه لا يكفر



كفره الذي هو عدم اعتقاده بديننا والمناقض مثله في الاخفاء وطريق الدلالة ان يعثر بعض الناس عليه او يتصور  
الى من يأمنه عليه اه (قوله فالمستثنى احدى عشر) أي من قوله وكل مسلم ارتد فقتلته مقبولة وهم من  
تكررت ردة ومن سب نبيهم من سب احدى السبعين والساخر والزنديق والخناق والكاهن والمجذوم والايادي  
والمناقض ومنكر بعض الضروريات باطناطة الحلبي (قوله وانذاقني) فانه كرامة يجيب ويجبر على الاسلام كرامة  
الشيخ صالح عن السراجية (قوله ومن اسلامه تبعها) الصواب تبسج ورايت في نسخة مصحح من نسخ المتن  
ومن كان اسلامه تبعاً وهو الذي في عبارة غيره وصورة صبي غير عاقل أسلم أو لم يبلغ ولم يسمع منه اقرار بعد  
البلاغ فانه اذا ارتد لا يقتل لانعدام الردة اذ هي التكاليف بغير سابق التصديق ولم يوجد منه قصد في بعد  
البلاغ كذا في الجوى وهذا المستحسن لان اسلامه لما صار تبعاً لغيره صار شبهة في اسقاط القتل عنه والقياس  
أن يقتل كقول مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهم كما ذكره بعض الافاضل أبو السعود (قوله والصبي)  
أي الكافر اذا أسلم ثم بلغ مرثداً فانه يجبر على الاسلام بلاقتل شره بل لاي (قوله والمنكره على الاسلام) وجه عدم  
قتله ان الحكم بالاسلام انما هو من حيث الظاهر لان قيام السيف على رأسه ظاهر في عدم الاعتقاد بصيرته شبهة  
في اسقاط القتل ويجبر على الاسلام لما فيه من النفع المتيقن ودفع أعظم المضار ولو قتله شخص قبل أن يسلم  
لا يلزمه شيء أبو السعود عن المصنف (قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا) لان الرجوع شبهة  
مسقطه للقتل (قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل واحد) هذا على رواية النواوير كما ستره اه الحلبي  
اقوله ولو على نصرانية قبلت اتفاقاً الفرق بينهما أن المرتدة لا تقتل لجواز قبول شهادتهما بخلاف المرتدة ولكلها  
يجبر على الاسلام وهذا كقوله قول الامام وفي النواوير قبل شهادة رجل واحد وأمين على الاسلام وشهادة  
نصرانية على نصرانية انه أسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كافي الحلبي واعتمد فاضل خان قول الامام  
في عدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان نفساً ما لا تقتل بشهادة النساء ذكره نوح افندي  
(قوله من ولدته المرتدة) فانه يجبر على الاسلام بلاقتل (قوله وفي الاستحسان يصح) وهو الذي ذكره فاضل خان  
أول الاكراه قال بعض العلماء وهو الصواب لانه الموافق لساير الكتب المشهورة حيث اطلقوا الجواب بصحة  
اسلام المكره وجبره بلاقتل ومراده به الذي لان الحرب يقتل ذكره أبو السعود في حاشية الاشياء وفيه ان  
الحرب المكره لا يقتل واختلف ائمه في صحة اسلامه دون الذي أو الذي مثله قتال (قوله فالمستثنى أربعة  
عشر) المرأة والخنثى ومن كان اسلامه تبعاً والصبي اذا أسلم والحربي والذمي والمستمأن اذا كرهوا على  
الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل واحد وأمين والنهراني اذا  
شهد عليه نصرانيان انه أسلم على قول والنصرانية اذا شهد عليها نصرانيان ومن ولدته المرتدة بيننا اذا بلغ مرتداً  
والسكران اذا أسلموا للمقتل (قوله كبط عمل) فلا يثاب عليه (قوله لو قتل قبل فوته) شرط في قوله السابق  
فيمتنع القتل (قوله كرامة تبسج عليه الصلاة والسلام) قد تقدم ما فيه (قوله وقد رأيت من يغلط في هذا الفصل)  
فيطلق عدم الردة حتى في ثبوت الاحكام (قوله فالمستثنى أربعة عشر) صواب خمسة عشر لانه هذا اذا شهد عليه  
تصداده والوجه فيه انه لم يثبت حقيقة وانما تاب حكمه بجعل انكاره فوته فهو داخل في المسلم الذي ارتد ولم يثبت  
(قوله فأولاده أولادنا) أي ان لم يمسسه النكاح (قوله ويجوز النكاح) أي بقى بذلك ولا يصح النكاح لان  
النكاح زادي المهيأ قدماً فالنكاح قال وما كان خطاً من الالفاظ فلا يوجب الكفر فقامت ثم من على حاله  
ولا يؤمر بتدبير النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك (قوله ولا يترك المرتدة الخ) لانه لم يشرع فيه  
الا الاسلام أو بالسيف يجر (قوله ولا يجوز استرقاقه) يعني اذا استبدأ براحه (قوله وبزول ملك المرتدة من ملكه  
الخ) هذا مذهب وعندهما لا يزول ملكه قال في الفتح لا خلاف اذا أسلم أن أمواله بالتمتع حكم ملكه  
فانه اذا مات أو قتل أو طلق انما تزول عن ملكه وانما الخلاف في زواله لمنه الاشياء الثلاثة منصوصاً على الخصال  
وهو قولهما أو مستند الى وقت وجود الردة وهو قوله ومثله تظهور في نصرة فاته فقتلهما بالزور والقتل الاسلام  
وعندهم موقوفة لوقوف املاكهم وفي حاشية الشبلي عن الاتفاق ان هبة المال تامة لهبة النفس فجزأ  
وسقوطها غير تمام الرجل لسقط هبة النفس لكونها حراً باعنا فقتل وتسلط هبة المال تبعاً لها فيكون  
كسب الارتداد فثبت عند الامام كمال حربي مقهور في أيدينا انما لا بد له المرتدة الا لا يملك به هبة النفس لانها

وحديث فالمستثنى احدى عشر (و اعلم أن  
(كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يرب الا)  
جماعة (المرأة والخنثى ومن اسلامه تبعاً  
والصبي اذا أسلم والمنكره على الاسلام ومن  
ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا) زاد  
في الاشياء ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل  
واحد أو اثنين انتهى ولو شهد نصرانيان على  
نصراني أنه أسلم وهو يكره لم يقبل  
شهادتهما وقيل تقبل ولو على نصرانية قبلت  
اتفاقاً وتعامه في آخر كراهية الدرر يثبت  
بالصبي من ولدته المرتدة بيننا اذا بلغ مرتداً  
والسكران اذا أسلموا وكذا الاقط لان اسلامه  
سكنى لاحصق وقيد في الحاشية وغيرها  
المكره بالحربي أما الذي والمستمأن فلا  
يصح اسلامه انتهى لكن جهل المصنف في كتاب  
الاكراه على جواب القياس وفي الاستحسان  
يصح قلصت وحديث فالمستثنى أربعة عشر  
(شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يعرض له)  
لان الكذب اليهود والعهد بل (لان انكاره  
قوة وجوع) بعض ففتح الفصل فقط  
ونبت بقية أحكام المرتدة ككتاب على وجهه  
وقف وينبغي تزوجه لو قبل فوته وبه والا  
قتل كرامة تبسج عليه الصلاة والسلام كما  
مرثداً زاد في الجوى وقد رأيت من يغلط  
في هذا الفصل وأقره المصنف وحديث بل لاي  
أربعة عشر وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي  
ما يكون كفر اتفاقاً في بطل العمل والنكاح  
فأولاده أولادنا وما فيه خلاف يؤمر  
بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح (ولا  
يترك المرتدة) على ردة باعطاء الجزية ولا  
بأمان موثوقة ولا بأمان مؤبد ولا يجوز  
استرقاقه بعد الحاقه بداء الحرب بخلاف  
المرتدة ثانية (والكفر) كراهية واحدة  
خلافاً للشافعي (فلو تضرع يهودي أو مسك  
ترك على حاله) ولم يجبر على العودة (وبزول  
ملك المرتدة عن مالها زوالاً موقفاً

لا تقتل فعدم الحارث فلا سقط عصمة المال أيضا لأن كسبه في الرقة ميراثا بين ورثتها المسلمين اه (قوله فان أسلم)  
 جه مفسرة لما قبلها جوى (قوله ويرث كسب اسلامه الخ) محله اذا لم يستخبره معه كافي شرح الملتقى والكسب  
 بفتح الكاف وكسر هاء الجع فاموس ويصير كون الوارث وارثا عند أحد الثلاثة المذكورة فيما رواه محمد عن  
 الامام وهو الاصح كان المبسوط حتى لو كان له ولد كافرا وعبد فأسلم أو عتق بعد ما قبل موته أو قتل أو الحكم بطاقة  
 ورثة جوى وفي القهسة ان في النكاح ما في الاصح اعتبار كونه وارثا عند رقة ويحق وارثا عنده موته (قوله  
 ولو زوجته بشرط المصلحة) لانه بالردة كانه من من من الموت لا اختياره بسبب المرض باصراره على الكفر مختارا  
 حتى قتل والتفصيل بالعدة يقتضي ان غير المدخول به الاثر اصير ورثتها بالردة اجنبية جوى (قوله بعد قضاء دين  
 اسلامه) فان لم يبق كسب اسلامه أو لم يكن الا كسب الرقة فلا دين فيه كذا في شرح الملتقى (قوله وكسب رقة  
 في) بوضع في بيت المال للمسلمين بطاقي التي على ما كان في نسخة النظم وعلى النسخة والمراجع والقطعة  
 من الطبري الرجوع (قوله بعد قضاء دين رقة) روى الحسن عن النسي أن دين الرقة يقتضي من كسب الاسلام  
 الا أن لا يفي في الباقي من كسب الرقة قال في البهائم والولو الحية هو الصحيح لأن دين الميت انما يقتضي  
 من ماله وهو كسب اسلامه انما كسب رقة فليجاء المسلم فلا يقتضي منه الدين الا لضرورة فاذا لم يبق  
 فحققت الضرورة فاق المقتضى خلاف الصحيح أفاد ما جوى (قوله وقال اميرت ايضا) لعدم زوال ملكه عنه (قوله  
 وان حكم القاضي بطاقة حتى مدبره) التماذ كرا الحكم بالحق هنا لانه أي المصنف لم يذكره سابقا وانما ذكره  
 الشارح ان حكم الموت والقتل يفهم مما ذكره المصنف بالاول لان المساق في حكمه ما هو مفروضهما وانما  
 المدبر لانه بالحق صار من أهل الحرب وهم اموات في حق احكام الاسلام لا تقاطع ولاية الازام كما هي منقطعة  
 عن الموت فصار كالموت الا أنه لا يستقر لحاله الا بقضاء القاضي لاحتمال العود اليه فلا بد من القضاء مخ (قوله  
 من ثلث ماله) الذي هو كسب اسلامه على الصحيح كما تقدم (قوله والولاية للموتد) أي للورثة ابتداء فترثه  
 البصية بنفسه بخلاف ما اذا كان للورثة فانه يدخل فيه الاناث (قوله وينبغي أن لا يصح القضاء به) أي بالحقاق  
 اعلم أن بعضهم لا يشترط القضاء بالحق بل يكفي بالقضاء بحكم من أحكامهم وعاقبتهم أنه بشرط القضاء به سابقا  
 على القضاء بالاحكام أفاده في المجتبى ونحوه في الفخ وظاهرهما أن القضاء بالحق قصد الصحيح وينبغي أن لا يصح  
 الا في ضمن دعوى حق العبد لان المساق كالموت ويوم الموت لا يدخل تحت للقضاء وينبغي أن لا يدخل المساق  
 تحت القضاء قصد اجبر فالعبد لا يجب البصر له بالامر (قوله واعلم أن تصرفات المرتد) قبله لان المرتدة  
 بتقديس نصرة فاتها كما ياتي (قوله على أربعة أقسام) نافذ اتفاقا باطل اتفاقا موقوف اتفاقا موقوف عنده  
 لاخذهما (قوله ما لا يعتد تمام ولاية) حال في التبيين لانها لا تستدعي الولاية ولا تعتد حقيقة الملك حتى صحت  
 هذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته اه حلي (قوله الاستيلاء) صورة انما اجابته جاريته بولد فاذ عاه  
 ثبت نسبته منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وقصير الجارية أم ولد له بغير (قوله والطلاق) قال في البصر أو رد كيف يقع  
 الطلاق وقد بان بالردة واجيب بأنه لا يلزم من وقوع اليقونة استناع الطلاق وقد سبق أن المبانة بطاقتها  
 المبرح في العتقة وورد طلب الفرق بين طلاقه وعتاقه والفرق أن الطلاق لا يعتد به كمال الولاية بخلاف العتق  
 بطلان وقوع طلاق العبد دون عتاقه اه قال في العتابة وقد وجد الاربعون ولايتين كالوارثتها معا اه فان قلت  
 ارتداد أحد الزوجين فصح فكيف يلحق الطلاق عدة الفسخ أوجب بأن ذلك في الفرقة التي هي فسخ من كل وجه  
 كالردة مع العتاق اه حلي (قوله وتسليم الشفعة) قال في الجبر ولا يمكن توقف التسليم لان الشفعة بطلت به  
 بطلانها اما الجبر فيصح بحق الملك فبشيقة الملك الموقوف أو لا (قوله ما يعتد الله) أي ما يكون الاعتد  
 في حقه على كون قلته معتقدا منه من الملل (قوله النكاح) سواء كانت المتكوجة مسئلة أو كافرة أصلية  
 أو مرتدة لانه مستحق القتل وامهاله لاجل التأمل والنكاح يشغله عنه جوى (قوله والعبد) بالكسب والبازي  
 ومثله الرعي بغير (قوله والشهادة) أي اذا جعلها لاقتلها (قوله والارث) يعني أنه لا يرث أحدا انما هو اذا مات مثلا  
 فثارت كسب اسلامه ورثته المسلمون لكنه بالاستناد (قوله والمفاوضة) فان أسلم تفذت وان ذلك بطلت وتصبح  
 هنا ما من الاصل عند جهام بطل عتده جوى وعلى قول المفاوضة صاحب الدرر بقوله لانها تقتضي التساوي  
 في الدين ولا دين له لئلا يعتد بالرجوع اه (قوله ويتوقف منه عند الامام) شبه على زوال الملك كما سبق

فان أسلم عاد ملكه وان مات أو قتل على رقة  
 أو حكم بطاقة (ورث كسب اسلامه وارثه  
 المسلم) ولو زوجته بشرط العتقة زياحي (بعد  
 قضاء دين اسلامه وكسب رقة) في بعد  
 قضاء دين اسلامه وقال اميرت ايضا ككسب  
 قضاء دين اسلامه (القاضي) بطاقة حتى  
 المرتدة (وان حكم) (وأما ولده) من كل ماله  
 مدره) من ثلث ماله (وأنما ولده) من كل ماله  
 (وحل دينه) وقسم ماله ويؤدى مكانه  
 الى الورثة والولاية للموتد لانه المقتضى بدائع  
 وينبغي أن لا يصح القضاء به سابقا  
 دعوى حق العبد ورأى ان تصرفات  
 المرتد على أربعة أقسام (فبغيره) (الاستيلاء  
 ما لا يعتد تمام ولاية وهي خمس (الشفقة  
 الطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة  
 والتبرع على عبده) المأذون (ويطرحه)  
 انما فاما يعتد بالله وهي خمس (النكاح  
 والبيعة والصيد والشهادة والارث  
 ويتوقف منه) انما فاما يعتد بالسوا وهو  
 (المفاوضة) أو ولاية متعديته (وهو  
 التصرف على ولده الصبي) يتوقف منه  
 عند الامام

فلم تكن غارة قاتل (ولدت أمته ولد افادعاه  
فهو ابنه حزينه في) أمته (المسلمة مطلقا)  
ولده لاقل من نصف حول أو أكثر لسلامه  
تبع لأمته والمسلم يرث المرتد (ان مات)  
المرتد (أو لحق بدارهم وكذا في) أمته  
(النصرانية) أي الكفاية (الاذاجات  
به لا أكثر من نصف حول منذ ارتد) وكذا  
لصفه له لوقته من ماء المرتد فيه لقرية  
للاسلام بالجبر عليه والمرتد لا يرث المرتد  
(وان لحق بداره) أي مع ماله (وظهر عليه  
فهو) أي ماله (فيه) لان نفسه لان المرتد  
لا يرث (فان رجع) أي بعد ما لحق بداره  
سواء قضى بطاقة أو لا في ظاهر الرواية وهو  
الوجه فتح (فلحق) ثانيا (بداره) وظهر عليه  
فهو لو ارثه) لانه بالحق انتقل لوارثه فكان  
ما انكافيه ما وحكمه ما مر به له (قبل قسمته  
بلا شيء وبعد ما بقيته) ان شاء ولا يأخذه  
لو مثله لعدم الفائدة (وان قضى بعد) يخص  
(مرتد لحق) بدارهم (لانه فكاتبه) الابن  
(بخطه) المرتد (مسلم فبذلها والولاء)  
كلاهما (للأب) الذي عاد مسلما لجعل الابن  
كلو كليل (مرتد قتل رجلا خطأ فلقى أو قتل  
فدينه في كسب الاسلام) ان كان والا فني  
كسب الردة بجر من الحانسة وكذا لو أقر  
بفسخ أو حالو كان الفسخ بالعبادة أو بالبيعة  
فانه في الكسب (سبب انفا فاعلمية) وأعلم  
أن جنابة العبد والامة والمكاتب والمدر  
بجنابهم في غير الردة (قطعت يده عدا فارتد  
والعباد بانه ومات) منه وأطلق (بحكم به)  
بجاء مسلمات منه (من القاطع نصف  
الدية في ماله لو ارثه) في المستثنين لان  
السراية مات محمد لا غير معصوم فأحدثت  
قيد العبد لانه في الحان على العاقلة (و)  
قيد فابالحكم بطاقة لانه (ان) عاد قبله أو  
(أسلم ههنا) ولم يلحق (فان منه) بالسراية  
(من) الدية (كلها) لكونه معصوما وقت  
السراية أيضا ارتد القاطع فقتل أو مات ثم  
سرى الى النفس فهدر لوجه الفوات محل

النفوذ

فلم يتعلق حقه بماله بخلاف المرتد والحاصل أن زوجة المرتد ترث منه مطلقا وزوج المرتد لا يرثها  
الا اذا ارتدت مريضة بجر (قوله فتأمل) ثمانية فوجدته مفهوما مقابله من قوله لمريضة أفادعاه الحلي (قوله  
ولده لاقل من نصف حول) من وقت الارتداد (قوله تبع لأمته) لان الولد يتبع خيرا لا يورث من ذرا ولا الأم مسلمة  
(قوله أي الكفاية) نسبه بآدم اليهودية (قوله الا اذا جاءت به لاكثر الخ) أما اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر كان  
المالوق في حالة الاسلام فيكون مسلمات المرتد من (قوله فتيبته اقربيه للاسلام بالجبر عليه) أي يجبر الولد تبعها  
لا يسه بخلاف ما لو تنوع الام فانها لا يكون قريبا منه لعدم جبرها عليه فلا يجبر تبعها (قوله أي مع ماله) فالبايع  
للمصاحبة (قوله وظهر عليه) بالبناء للمجهول قال في المغرب ظهر عليه غلبه وهو من قوله سم ظهر فلان  
السطح اذا علا وحقيقته صاد على ظهره أفادعاه المصنف (قوله لان المرتد لا يرث) ولا مانع من كون المال  
فيشادون النفس كمن تركي العرب من (قوله بلامال) متعلق بلحق في ما اذا لحق ببعضه ثم رجع ولحق بالباقي  
ومقتضى النظر أن ما لحق به أولا في ماله وفي ثانيا لورثته اه حلي (قوله سواء قضى بطاقة أو لا في ظاهر  
الرواية) أما اذا قضى بطاقة فظاهر لتقرر الملك للوارث بالقضاء بطاقة وأما قبله فلان عودها وأخذه وطاقة ثانيا  
يرجع جانب عدم العود ويؤكد كده فتتقرا فامته غنة فتتقزموت وما احتج القضاء بالحق لغيره ميراث  
الابن رجع عدم عود فتتقرا فامته غنة فتتقزموت فكان رجوعه ثم عود ثانيا بغيره القضاء وفي بعض  
روايات السير جعله في الردة في رد المال لا يسه بمرسله الورثة والوجه ظاهر الروايات بجر من الفسخ  
ولا ولا يأخذه (لومثليا) أي بعد القسم (قوله فامته غنة فتتقزموت) فانه لو أخذ من ميراثه (قوله فكاتبه الابن)  
بدالكاتب لان الابن اذا دبره ثم جاء الاب مسلمات فان الولد لا يكون للأب بجر وكان الفرق أن الكاتب  
تقبل الفسخ بالتجبر لم تكن في معنى العلق من كل وجه بخلاف التدبير حوى (قوله فكاتبه الابن فجاء المرتد  
مسلم) أي قبل أداء بدل الكاتب الى الابن فلو أذاه اليه ثم جاء مسلمات فانه يمتنع على الابن حين أدى اليه بدل  
الكاتب وكان الولد فلا ينتقل بعده الى أبيه ولا يمكن الاب فسخ الكاتب لصدره من ولاية شرعية بجر (قوله  
بفعل الابن كالوكيل) وحقوق العقد ترجع الى الموكل والولاء بان يقع منه العلق (قوله فلقى أو قتل) يعني على  
الردة قيد بذلك لانه لو أسلم تكون الدية في الكسبين جميعا مات أو لم يمت بجر (قوله فدينه في كسب الاسلام)  
المكسوب في الردة لتوقف نصرته فانه في الردة فتكون في ماله وهو المكتسب في الاسلام لنفوذ نصرته فيه دون  
الآن يقال أنه مبني على رواية الحلي (قوله فكاتبه الابن فجاء المرتد مسلم) أي وقاضيه الباقي  
من كسب الردة وصححه في البداهة (قوله فلو ألجأه اه حلي) (قوله وكذا لو أقر بفسخ) أي وأفسده فانه يجب  
ضمائه في كسب الاسلام عنده (قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله فدينه في كسب الاسلام) الذي في الجبر عن غاية  
البيان أنه في كسب الاسلام فان قصص (قوله كسب الردة) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد  
والامة ان شاء فدى وان شاء دفع له (قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد  
فيكون موجب جنابته في كسب الردة (قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد  
جنابة المدر وستأني في الجنابات الا (قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد  
فلا شيء فيه لانه اذا كان لا يضمن فاس (قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد  
حين كان النطع وهو مرتد بجر (قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد  
(قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد (قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد  
في التقدير فلا يعود حكم الجنابة في الجنابات الا (قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد  
انما كانت له لانها بمنزلة كسب الاسلام (قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد  
الدية وفيه أن الماكلة لا تنقل الاطراف فليست (قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد  
(قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد (قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد  
توجيه قوله ما وجه قول محمد أن اعتراض الردة اهدر السراية (قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد  
القاطع) لما بين حكم القاطع المرتد أراد تبخير حكم القاطع المرتد (قوله فدينه في كسب الاسلام) (قوله كسب الردة) فليس بدخري في العبد

بعض



يستظهر عدم الفرق في القاطع بين أن يرتد أولا (قوله فالدبة على العاقلة) لانه حين القطع كان مسلما وتبين  
أن الجناية قتل بجر (قوله ولا عاقلة لم يرتد) يعني اذا قطع وهو مرتد ثم سرت فانه لا شيء على عاقلة القاطع (قوله  
وكسب مالا) عبر بالواو إشارة الى أنه لا فرق في الكسب بين أن يحصل قبل الحاق أو بعده (قوله لو ارتد) أما على  
أصلهما فظاهر لأن كسب الردة ملك اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتباً وأما عند أبي حنيفة فلا لأن المكاتب  
انما يملك كسابه بالكفاية والسكينة لا تنوق بالردة فكذا كسابه وحصوله في دار الحرب كحصوله في دار الاسلام  
(قوله ولحقها ولدت) قيد بالولد بعد الحاق لانه اذا كان موجودا منفصلا حين الردة قبل الحاق فانه لا يكون  
مرتدا بردهما معاً لانه ثبت له حكم الاسلام بالتبعية فلا تزول بردهما الا اذا لحقاه أو أحدهما الى دار الحرب  
فانه يخرج من الاسلام لانه كان بالتبعية لهما أو ولداً وقد انعدم الكل فيكون الولد فيحيا ويحبر على الاسلام اذا بلغ  
كالتحبر الا تم عليه بجر (قوله كاتهما) مفرد مضاف فيم الاثنين وانما كاتهما لان المرتدة تسترق فكذا ولدها  
وولد الولد أمته حرة والحرية تسترق فكذا ولدها (قوله يحبر بالضرب على الاسلام) ولا يقتل لو أبي كولد  
المسلم اذا بلغ ولم يصف الاسلام يحبر عليه ولا يقتل (قوله لتبعيته لا يوبه) أي في الاسلام والردة وهما يجبران فكذا  
هو وان اختلفت كيفية الجبر (قوله لعدم تبعية الجد على الظاهر) قال في الجبر علم أن الجد ليس كالأب في ظاهر  
الرواية في عثمان مسائل أربعة في الفرائض وأربعة في غيرها الأولى من القسم الثاني أنه لا يكون مسلماً باسلام  
جده في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن تبعه وهذه المسئلة المذكورة وهي أن ولد الولد لا يجبر كما يجبر جدهم  
مبنية عليها والثانية صدقة الفطر للولد الصغير اذا كان جده موصراً ولا أب له أو له أب معسر أو عبيد لا تجبر  
الجد في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن تجب عليه والثالثة - زواله وصورتها معتقة تزوجت بعبد وله أب عبد  
فولدت منه فآلوه حراً تبعاً لآله ولو لم يولد له أمته فاذا اعتنق جده لا يجبر ولا يحافده الى مواليه عن موالي أمته  
في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يجبر كالأب اعتنق أبوه والأربعة الوصية لا تقارب لا يدخل الوالدان ويدخل الجد  
في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن لا يدخل كالأب وأما الأربعة التي في الفرائض فرد الام إلى ثالث ما يتي وجب  
أم الأب والاخت لا تسقط بالحيث عندهما ونسقط بالأب اتفاقاً والأربعة ابن الماتق يجب الجد عن ميراث  
الماتق اتفاقاً ولا يجب الأب عند أبي يوسف فله السدس والباقي للأب من ذكر هذه الأربعة الاكل في شرح  
السرارية وينبغي أن يراعى مسائلتان مذكورتان في النفقات الأولى الام تنار الجدة نفقة المغير أن لا تأ  
بخلاف الأب الثانية لا تفرض النفقة على الجد المعسر بخلاف الأب فصارت المسائل عشر أو قد زيد أخرى  
هي أن الصغير يتصف باليتم موت أبيه لا يموت جده اه (قوله فحكمه كحري) أسرف استرق أو فوض عليه الجزية  
أو يقتل وأما الجد فيقتل لا محالة لانه المرتد بالاصالة أو يسلم بجر عن الفسخ (قوله عن امرأة) يشمل الزوجة  
والمملوكة (قوله لانه مسلم) تبعه لآله ولا يتبع أمته في الرد لعدم تحقق الملك عليها وقت ولادته بخلاف ما اذا ولده  
بعد السبي (قوله واذا ارتد سبي عاقل صح) قيده بالعقل لأن ارتداد الصبي الذي لا يعقل غير صحيح كإسلامه لأن  
إسلامه لا يدل على تغييره - بقية منع ويرتب على صحة الردة من الصبي العاقل أنه لا يرتد من أقاربه مسلمين  
أو كفاراً ولو كانت زوجة تبين من زوجها ولو مات لا يصلي عليه حوى ولا فرق فيه بين كونه كان مسلماً بنفسه  
أو بالتبعية ثم ارتد قبل البلوغ فهو ساني (قوله خلافاً للثاني) وجه قوله أنها ضرر محض قال في الفسخ وعن  
أبي مالك عن أبي يوسف أن أبا حنيفة رجح الى قول أبي يوسف ونحوه في حاشية الشلبي نقلاً عن المحيط (قوله  
ولا خلاف في تحلده في النار) قال الجوى في شرحه والخلاف أي خلاف أبي يوسف أنها هوى في أحكام الدنيا  
ولا خلاف أنه مرتد في أحكام الآخرة لأن العقوب من الكفر ودخول الجنة مع النكاح لا يرد به شرع ولا حكم به  
عقل كذا في التلويح (قوله كدلالة) فتترتب الاحكام من عصمة النفس والمال وحل الذبح ونكاح المسلمة  
والارتد من المسلم وغيرها على اقرار الصبي العاقل وتصدقه بجميع ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من الله  
فهو ساني (قوله ويجبر عليه بالضرب) ولا يقتل لأن القتل عقوبة وهو ليس من أهل أن يلزم العقوبة في الدنيا  
ببشارة سببه كسائر العقوبات ولكن لو قتله انسان لم يضر شيئاً لأن من ضرورة صحة ردته اهدار دمه دون  
استحقاق قتله كالمراة اذا ارتدت لا تقتل ولو قتله قاتل لم يلزمه شيء فانه الكمال (قوله وقيل الذي يقتل الخ)  
يعني هذا القيل قول الجوى في شرحه هو الذي يعلم أن الاسلام حق والكفر باطل وقول القهستاني

ولو خطأ فالدبة على العاقلة في ثلاث سنين من  
يوم القضاء عليهم خاتبة ولا عاقلة لم يرتد (ولو  
ارتد مكاتب ولحق) وكسب مالا (وأخذ  
بماله ولم يسلم قتل فبذل سكاينة لم يولاه  
وما بقي من ماله لو ارتد) لأن الردة لا تؤثر في  
السكينة (زوجان ارتدا ولحقا فولدت) المرتدة  
(ولداً وولده) أي لذلك المولود (ولد تظهر  
عليهم) جميعه (فالولدان في) كاتهما (و)  
الولد (الأول يجبر) بالضرب (على الاسلام)  
وان حملت بثمة لتبعيته لا يوبه (لا الثاني)  
لعدم تبعية الجد على الظاهر فحكمه كحري  
(و) قيد برده مالا (لومات مسلم عن امرأة  
حامل فارتدت ولحق الدار) فانه لا يرتد  
عليهم أي على أهل تلك الدار (فانه لا يرتد حتى  
يبرأ أباه) لانه مسلم (ولو لم تكن ولده حتى  
سيت ثم ولده في دار الاسلام فهو مسلم) تبعها  
لا يه (موقوف) تبعاً لآله (فلا يرتد أباه) لانه  
بدأ مع (واذا ارتد سبي عاقل صح) خلافاً للثاني  
ولا خلاف في تحلده في النار لعدم العقوبة عن  
الكفر تلويح (كإسلامه) فانه يصح اتفاقاً  
(فلا يرتد أبوه الكافر) تفرج على الثاني  
(ويجبر عليه بالضرب) تفرج على الأول  
(والعاقل أمين) وهو ابن سبع فأكثر مجتبي  
وسراجية (وقيل الذي يعقل أن الاسلام  
سبب النجاة وغير النجاة من الطيب والنجس  
من الرد)

لقول النفاية يعقل أي يعلم كلمة التوحيد وأنه تعالى واحد وأن الاسلام سبب النجاة أو أن البيع خلاف الشراء  
 به زاد في المبسوط بحيث كونه يناظر ويضاهي ويفهم ويفهم اه أمّا ابن سبعين فلا يعقل من ذلك شيئاً فهو صافي هذه  
 الا زمان (قوله فائده الطرسوسي) بفتح الراء ذكره القاري في شرح الشفاء (قوله وقد رأيت) بفتح التاء جلي  
 (قوله ويؤيده) أي التقدير بالسنة قد يقال ان ما أعطيه الامام علي من التمييز قلباً بعباده غيره في هذا السن (قوله  
 وسنه مسح) وقيل عثمان وهو الصحيح وعليه اقتصر البخاري وقيل ابن عمر وقيل ابن خمس عشرة سنة ولم يعصم  
 ذكره الكمال وهو أول من أسلم من المؤمنين كما أن أول من أسلم من الرجال الاحرار غير الموالي أبو بكر الصديق  
 رضي الله تعالى عنه ومن النساء خديجة رضي الله تعالى عنها ومن الموالي زيد بن حارثة كذا جتمع به ابن الصلاح  
 بين القول المتبينة وأما بناءه صلى الله عليه وسلم فلم يقدّم له من اشراك وأما ورقة بن نوفل وبهرا ونسطورا  
 فتوب الحلبي تبطل لذهبي أنهم من أهل الفترة من القسم الذين غسكوا بدين عيسى قبل نسخه وآمن وصديق أنه  
 صلى الله عليه وسلم الرسول المنتظر وذلك نافع له في الآخرة وليسوا من أهل الاسلام لاجماع المسلمين على أن  
 أول من أسلم خديجة ولم يقدّمها في الاسلام رجل ولا امرأه وليسوا من العصاة أصلاً لأن العصاة من اجتمع به  
 صلى الله عليه وسلم بعد البعثة مؤمنين بما جاء به عن الله تعالى والمراد بالبعثة الرسالة بنزولها عليهم المذتر فأخذه  
 في شرح المتن (قوله طاراً) بفتح الطاء معناه جعاً يقال طار الابل اذا ضمتها من فواحشها والضم جمع وبضم الطاء  
 ومعناه القطع يقال طار الجارية اذا قطع من مقدمها نصبتها كاطلع تحت التاج (قوله غلاماً) قال في القاموس  
 الاسلام طار الشارب والكهل ضداً ومن حين يولد الى أن يشب وهو المراد هنا (قوله أو ان حلي) أي وقت  
 بلوغه (قوله قهراً) مفعول مطلق له سني سقتكم فانه يتنعن معناه (قوله به ارم هجتي) من اضافة المشبهة به الى  
 المشبه والصارم المقاطع وهو البقي (قوله وسنان عزمي) كالاضافة السابقة ويصح اجراء الاستعارة المكنية  
 فيه وفيما قبله (قوله ثم هل يقع فرضاً) قال في التحرير وشرحه لابن بادشاه واستثنى غير الاسلام من العبادات  
 الايمان فثبت أصل وجوبه في الصبي العاقل بسببية حدوث العالم لما فيه من الايات الدالة على وجود المحدث  
 تعالى ولم يثبت وجوب الاداء لانه بالخطاب وهو ليس بأهل الخطاب لعدم كمال العقل واعند الله فاذا أسلم الصبي  
 عاقل اوقع اسلامه فرضاً لا صحة لا توقف على وجوب الاداء بل على مشروعيته كصوم المسافر فهو  
 في نفسه غير مستوعب الى فرض ونقل فتعين كونه فرضاً لا يجب تجديده بالغا كتجديد الزكاة بعد السبب لوجوبها  
 اذ كل منها وقع بعد تحقق أصل الوجوب قبل وجوب الاداء فكما صح ذلك عن الفرض صح هذا عنه ونفي شمس  
 الاثمة أصل الوجوب عن الصبي العاقل لعدم حكمه فاذا وجد حكمه الذي هو الاداء وجد الوجوب والاول  
 أوجه اذا المسافر ومن لم تجب عليه الجمعة اتيانها بالصوم والصلاة مسبوق بالوجوب في الجملة فوقعه عما  
 عن الفرض موجه بخلاف فعل الصبي على طريق شمس الاثمة اه وقال في فصل الحاكم وزاد ابو منصور وكثير  
 من مشايخ العراق ايجاب الايمان على الصبي العاقل الذي يناظر في وحدانية الله تعالى ونقلوا عن الامام  
 لم يبعث الله للناس رسولا لوجب عليهم معرفته به وقولهم والجاريون قالوا لا تعلق لحكمكم الله تعالى بفعل  
 المكلف قبل بعثة رسول كالاشارة وهو المختار نقله المحقق ابن عبد البرولة عنهم وحينئذ فيجب حمل الوجوب  
 في قول الامام لوجب عليهم معرفته به وقولهم على الانتفاء اه ملخصاً (قوله وفي شرح الوهبانية) أي للعلامة  
 عبد البر بن الشخصية (قوله بعده) أي بعد التمييز (قوله ككفر بعضهم) قال في الشرح المذكور عن البرازية  
 قد استفاض في رسائيق شروان أن من قال درويش درويشان بكفر لان معناه جميع الاشياء مباحة فيلزم  
 أن يدخل فيه ما لا يجوز اباحته فيكون سبب الحرام وأنه ككفر وهذا باطل فان معناه مسكنة المساكين أو طم  
 الفقراء فكأنه قال تمسككم مسكنة المساكين أو اقترنا اليك بغير الفقراء ولا دلالة فيه قط على ما ذكر من اباحة  
 شيء ما خلا من اباحة جميع الاشياء هو غامض فيه (قوله قبل بكفره) امل وجهه أنه طلب شي الله تعالى والله تعالى  
 غني عن كل شيء والكل ممتنع ومحتاج اليه وينبغي أن يرجع فيها عدم التكفير لان لها تأويلاً فانه يمكن أن يقول  
 أريدت أن أطلب شيئاً كرام الله تعالى اه من شرح الوهبانية وهذا البيت مجموع من بيتين حذف الشارح  
 شرط كل وهما

قائلة الطرسوسي في أنفع الوسائل قاتلاً  
 ولم أر من قدره بالسنة قلت وقد رأيت نقله  
 ويؤيده أنه عليه الصلاة والسلام عرض  
 الاسلام على علي وسنه مسح وكان  
 يتفخر به حتى قال  
 سبقتكم الى الاسلام طراً  
 غلاماً ما بلغت أو ان حلي  
 وسبقتكم الى الاسلام قهراً  
 بصارم هجتي وسنان عزمي

ثم هل يقع فرضاً قبل البلوغ ظاهر كلامهم ثم  
 انما تأويل التحرير المختار عند الماتريدي  
 أنه مخاطب بأداء الايمان كالبالغ حتى لو مات  
 بعد بلا ايمان خالف في السار نهر وفي شرح  
 الوهبانية  
 بدرويش درويشان ككفر بعضهم  
 وصحيح أن لا كره وهو المختار  
 كذا قول شمس قبل بكفره  
 وباحاضر يناظر ليس بكفر

ومن حال شيء لله بعض بكفره ويخشى عليه الكفر بعض بكفره

وباحضه يا طاهر ليس قولها • عن ابيه كثر ما عفووا عن زوا

(قوله ليس بكفر) لان المشهور بمعنى العلم قال الله تعالى ما يكون من شجرى ثلاثة الا هو رابعهم والنظر بمعنى  
البرؤية قال الله تعالى لم يعلم بان الله يرى فيكون المسمى بالعلم ما يبين اى منه (قوله قالوا بكفره) نقل القرطبي  
ان هذا الغطاء وضرب الله سب والرخص حرام عند مالك والشافعي واحدا في مواضع من كتابه ورأيت قتوى شيخ  
الإسلام الكراماني ان مستحل هذا الرخص كافر ولما علم ان حرمة بالا جاع لزم ان يكفر منه اه (قوله ومن  
لولى الخ) حذف السارح أي تامين هذا البيت وما بعده ومن مبتدأ وقال صلته وجهول خبره ولولى متعلق  
بيجوز لولى مبتدأ خبره ويجوز وأصل التركيب ومن قال طى مسافة يجوز لولى جهول قال الزعفراني  
أما استنبه ولا أطلق عليه الكفر (قوله ثم بعض بكفر) وهو ابن مقاتل ومحمد بن يوسف (قوله وثباته ما في كل  
ما كان خارقا الخ) قال العلامة التفتازاني بعد ان حكى عن أكثر المعتزلة منع اثبات الكرامات للاولياء وان  
الاستاذ اما يصح قيل الى القريب من مذهبهم ان امام الحرمين قال المرصق عندنا يجوز جلة خوارق العادات  
في محرمات الكرامات ثم ورد في بعض المجهزات نص قاطع على ان أحد الايات بمثل أصلا ~~ك~~ القرآن ثم قال  
والا اتفاق ما ذكره الامام التستري حين مثل عما يحكى أن الكعبة كانت تزور واحد من الاولياء هل يجوز القول  
به فقال نقض العادة على حيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة (قوله من التستري النجم) هو الامام  
نجم الدين عمر مفتي الانس والجن رأس الاولياء في عصره (قوله وينصر) أي بقول محمد بن أحمد بن بكرامات  
الاولياء وأطلق واقفه سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب البغاة) •

آخره لقلته وجوده وليبان حكم من يقتل من المسلمين بعد من يقتل من الكفار بغير والبغاة جمع باغ وهذا الوزن  
مطرد في كل اسم فاعل مقل اللام كقزاة ورمادة وقضاة كمال وانما جده لانه لا يوجد واحد ~~ي~~ يكون له قوة  
انطروح ههستاني وأصل بغاة بغية على وزن فعلة بضم الفاء وقد انفرد به المعتل الذي على وزن فاعل لمذكر  
عائل ولى وزنه فله بفتح الفاء ككامل وكلمة والضم للفرق بين مقل الا ~~خ~~ ووجهه جوى (قوله لغة الطالب)  
قال في الصحاح البنى هو التعتدى وكل مجاوزة واقرط على المقدار الذي هو حد الشئ فهو بنى اه شلى (قوله  
وشرعاهم الخارجون الخ) المناسب أن يقول فالبغاة عرفا الطالبون لا لا يحمل من جور وظلم وشرع الخ  
والافهنا الحمل فانه كما قاله الحاشي لان تقديره والبنى شرعاهم الخارجون الخ (قوله وقامه في جامع الفصولين)  
قال فيه يانه أن المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا آمنين به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فان فعلوا  
ذلك لظلم ظلمهم به فهم ايسوا من أهل البنى وعليه أن يترك الظلم ويضعفهم ولا ينبغي للناس أن يعينوا الامام  
عليهم لان فيه اعانة على الظلم ولا أن يعينوا تلك الطائفة على الامام أيضا لان فيه اعانة لهم على خروجهم على  
الامام وان لم يكن ذلك لظلم ظلمهم ولكن لدعوى الحق والولاية فقالوا الحق مع صفاتهم أهل البنى فقل كل من  
يقوى على القتال أن ينصر والامام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم ملعونون على لسان صاحب الشرع  
قال عليه السلام لا ذل ولا سلام الفتنة فائمة لعن الله من أيدتها فان ~~ك~~ كانوا انكسروا بالخروج لكن لم يعزموا على  
الخروج بعد فليس للامام أن يتعرض لهم لان العزم على الجناية لم يوجد بعد كذا ذكر في واقعة اللامنى  
وذكر القلانسي في تهذيبه قال بعض المشايخ لولا على رضى الله تعالى عنه ما درينا القتال مع أهل القبلة وكان  
على ومن تبعه من أهل العدل وخصمه من أهل البنى وفي زماننا الحكم للقبلة ولا بدوى العادة والبغية كاهم  
يطعنون الدنيا اه (قوله قطاع طريق) هم الخارجون بلاتأويل وبلا منعة يأخذون أموال المسلمين ويقتلونهم  
ويضيغون الطريق أو بتأويل لكن لا منعة لهم وقد فعلوا ما ذكره فاده صاحب الفتح (قوله وبغاة) هم الخارجون  
بتأويل لكنهم لا يستبيحون ما سواهم الخواارج كذا في الفتح (قوله كما حقه في الفتح) حيث قال وحكم  
الخواارج من جهوز الفقهاء والمحدثين حكم البغاة وذهب بعض المحدثين الى كفرهم حال ابن المشد ولا أعلم  
أحدا وافق أهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضى نقل اجماع الفقهاء وذكر في المحيط أن بعض الفقهاء لا يكفر  
أحدا من أهل البدع وبعضهم بكفر أهل البدع وهو من خالف يده عنه دلائل قطعية وانسبه الى أكثر أهل السنة  
والنقل الا في اثبت نعم يقع في كلام أهل المذهب تكفير كثير لكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المحدثون

ومن يستحل الرقص قالوا بكفره  
ولا يستحب بالادف يله وينصر  
ومن لولى قال طى مسافة  
يجوز جهول ثم بعض بكفر  
وثباته ما في كل ما كان خارقا  
من التستري النجم يروى وينصر  
• (باب البغاة) •

البنى لغة الطالب ومنه ذلك ما كتبتني وعرفا  
طالب ما لا يحمل من جور وظلم فتح وشرعا  
(هم الخارجون من الامام الحق بغير حق)  
فلو بحق فله حوايئة وقامه في جامع  
الفصولين ثم الخارجون عن طاعة الامام  
ثلاثة قطاع طريق وعلم حكمهم وبغاة وبغية  
• حكمهم • وخواارج وهم قوم لهم منعة  
خرجوا عليه بتأويل يرون أنه على باطل كفر  
أو معصية فوجب قتاله بتأويلهم يستصلون  
دما نوا وأموالنا ويؤذوننا ولا يؤذون  
أصحابنا نينا عليه أفضل الصلاة والسلام  
وحكمهم • • البغاة اجماع الفقهاء  
كما حقه في الفتح



بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء أو المقلون من المتهدين ما ذكرنا وابن المذنب أعرف بنقل مذاهب المتهدين اه  
وهو كلام وجيه الا أنه مشكل لأنه يقتضي عدم كفر الرفضة الذين يسبون الشيعة ويقذفون عائشة وشكرهم  
أن آيات برأتها من القرآن وهذا كفر صراح اه حلي وقد يجب أن ما ذكره مستحق لتقصيرهم (قوله  
لكونه من تأويل) أي ما ذكره من اعتقاد وجوب القتل الخ (قوله كما في باب الامامة) حيث قال ويستدع  
أي صاحب بدعة وهي اعتقاد خلاف المعروف عن الرسول لإجماعة بل بنوع شبهة وكل من كان من قبلنا  
لا يكفر بها حتى الخوارج الذين يستحلون دماءنا ومالنا وسب أصحاب الرسول ونكروا صفاته تعالى وجوار  
رؤيته لكونه من تأويل وشبهة بدليل قبول شهادتهم الا لخطايه ومنهم من كفرهم وانكروا بعض ما علم من الدين  
ضرورة كفرها بقوله ان الله تعالى جسم كالاجسام وانكار حجة الصديق اه (قوله بالبيعة) أو باختلاف  
الخليفة الذي قبله اياه قال في المسيرة وشرعها ويثبت عقد الامامة بأحد أمرين اما باختلاف الخليفة اياه  
كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه حيث استخلف عمر رضي الله تعالى عنه وابعاد النخبة  
على خلافته بذلك اجماع على صحة الاختلاف واما بيعة من تعتبر بيعة من أهل الخلف والعقد ولا تنقطع بيعة  
جميعهم ولا عدد محدود بل يكفي بيعة جماعة من العلماء أو جماعة من أهل الرأي والتدبير اه (قوله وجبروته)  
بغير هذه المراد به البطش (قوله فاذا خرج جماعة مسلمون) قيد باسلامهم لان أهل الذمة اذا غلبوا على موضع  
للمراب صاروا أهل حرب كما تقدم لكن لو استعان أهل النبي بأهل الذمة فقاتلوا معهم لم يكن ذلك منهم نصا  
لهم كما أن هذا الفعل من أهل النبي ليس نقضا للإيمان فكذلك حكم البغاة كذا في الفقه يعني بالبيعة للمسلمين  
لا لمسلمي التقييد بالاسلام بحر (قوله الذي الناس به في أمان) فان لم يأمن الناس به يكون غير نافذ الحكم  
وتخلف حكمه قريبا (قوله وغلبوا على بلدة) قيد به لانه لا يثبت حكم النبي مالم يتغلبوا وبجدة وواو يصير لهم منة  
كذا في الهبط وظاهر اطلاق البلد يشمل لو غلب على بلدة من بلاد الكفر طاعة من المسلمين حوى وظاهر  
التقييد بالبلد أنهم اذا اجتمعوا في حصراء وصاروا ذممة أنهم لا يكونون بغاة ويحذر (قوله وكشف شبهتهم)  
فلو أبدوا ما يجوز لهم القتال كان ظلمهم وظلم غيرهم ظلم الاشبهة فيه لا يكونون بغاة ولا يجوز معاندة الإمام عليهم  
بل يجب على المسلمين أن يعينهم حتى ينصفوهم ويرجع عن جوره بخلاف ما اذا كان الحال مشتبها ظلم مثل  
تحميل بعض الجبايات التي للإمام أخذها والحق الضرر بها الدفع ضررا عم منه (قوله كذا في الفقه وفي السراج  
اذا تحقق ظلمه وكانت لهم شوكة وقائلهم ينبغي أن لا يمان الإمام ولا يمان البغاة ويعكس الجواب عن المخالفة بأنها  
لا تختلف الزمان لا اختلاف البرهان فعدم معانوتهم هو الاشبه بمنهم لعدم جور الولاة ومعانوتهم هو  
الانساب بمناسبتهم لجور الولاة حوى (قوله استعجابا) لا وجوبا فان أهل العدل لو قاتلواهم من غير دعوة  
الى الجماعة لم يكن عليهم شيء لانهم علموا ما يقاتلون عليه فمالهم كالمؤمنين وأهل الحرب بدد بلوغ الدعوة بحر عن  
العناية (قوله حل لناقاتهم بدأ) على مائة سنة خوار زاده عن أصحابنا وهو المذهب ونقل القدوري أنه  
لا يدوهم حتى يدوهم فان بدوهم قائلهم قد يفرق جمعهم كذا في البحر (تنبيه) خوار زاده هو الامام أبو بكر  
محمد بن الحسين البخاري ومعناه ابن الاخت اشهر به لانه ابن أخت القاضي الامام أبي ثابت قاضي مرو قد  
وكان خوار زاده اماما كاملا في الفقه بحر اغزير اصحاب التصانيف ومبعوطه أطول المباسيط وكانت وفاته  
فيما بلغنا في السنة التي توفي فيها شمس الأئمة السرخسي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة وكانت وفاة القدوري  
سنة ثمان وعشرين وأربعمائة اه شلي من الاتفاقى وذكرنا على أنه لو أمكن دفع شرهم بالحبس بعد ما تميزوا  
فهل ذلك لانه أمكن دفع شرهم بالاهون حوى (قوله اذا الحكم) وهو حل القتال وأيضا لو اتفق الامام بهم  
بالقتال وبما لا يمكنه الدفع بعد لقوة استعدادهم (قوله على دليل) أي القتل فان الطاهر من اجزاءهم حصينين  
محتصين ارادتهم القتال (قوله اقتضى عليهم اجابة) وما روى عن الامام من الاعتزال زمن السنة ولزم البيت  
محول على أن الامام لم يدعه وأما تخلف بعض الصحابة عنه فمحول على أنه لم يكن لهم مقدرة وبما كان يشترطهم  
في تركه من حل القتال وما روى اذا اتفق المؤمنان بسيفهما فقاتلوا والمقتول في النار محمول على اقتتالهما جماعة  
وهو صفة أولاد بني أمية أو المملوك كذا في النسخ (قوله ولو طلبوا المواعاة) أي الجمع على ترك قتالهم (قوله ان  
خير المؤمنين) كذا في الجبل أنهم لا يهيمون تلك المدة العبد والعبد لقتال المسلمين فان لم يمتنع عنهم ولو لا المحل

وانما لم تكفرهم لكونه من تأويل وان كان  
باطلا بخلاف المسفل بل تأويل كما في باب  
الامامة (والامام يصير اماما) بأمرين  
(بالبيعة من الاشراف والاعيان وبأن  
يتمدحهم في رعيته خوفا من قهره  
وجبروته فان بايع الناس) الامام (ولم ينفذ  
حكمه فيهم لهنز) عن قهرهم (لا يصير اماما  
فاذا صار اماما فخارا لا ينزل ان) كان له  
قهر وغلبة (لعوده بالقهر فلا يفيد (والا  
ينزله) لانه مفيد خاتمة وقامة في كتب  
الكلام (فاذا خرج جماعة مسلمون من  
طاعته) أو طاعة نائبه الذي الناس به  
في أمان درر (وغابوا على بلدة قاهم اليه)  
أي الى طاعته (وكشف شبهتهم) استعجابا  
(فان تعجزوا تخلفهم حل لناقاتهم بدأ حوى  
تفرق جمعهم) اذا حكمهم بداره الى دله وهو  
اجتماع والاستماع (ومن دعاه الامام الى  
ذلك) أي قتالهم (اقتضى عليهم اجابته)  
لان طاعة الامام فيما ليس بمصلحة فرض  
فكيف فيها طاعة بدائع (لو قادرا) والا  
لم يمتد درر وفي المبتنى لو بغوا لاجل ظلم  
السلطان ولا يمتنع عنه لا يغني للناس  
معانودة السلطان ولا معانوتهم (ولو طلبوا  
المواعة أجيبوا) اي ان خير المؤمنين  
كل في أهل الحرب (والا لا) يجابوا بحر



منه (قوله وأما كلامهم الخ) عبارة التهور وعرف بهذا أنه لا يكره بيع ما لم تقم المعصية به كبيع الجلبية المغنية  
والكميش النطوح والحمامة للطيارة والعصير والخشب الذي يتخذ منه الحمازف وما في نوع الخبايا من أنه يكره  
بيع الاسد من فاسق يعلم أنه يعصى به مشكل والذي جزم به الشارح في الخطر والاباحة أنه لا يكره بيع جارية  
لمن يات بها في دبرها أو يبيع غلام من لوطي وهو الموافق لما روينا عندي أن ما في الحامية محمول على كراهة التزويج  
والمنع هو كراهة التصريم وعلى هذا فيكره في الكل تزويج ما هو الذي تطمئن النفس اليه اذ لا شك أنه وان لم يكن  
معينه إلا أنه منسحب في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا والله تعالى الموفق اه قال الجوزي ربه تأمل وكأنه  
ميل منه الى أن ما في الحامية محمول على كراهة التصريم لان الله - سبحانه - يب هذه الافعال قطع قريب من الحرام  
ولا يكون خلاف الاولى والله تعالى أعلم (قوله لو عاد لا) أي لو كان القاضي المولى من أهل العدل أفاده الكمال  
(قوله والا لا) قال في الفتح فاذا دلت البينة فاضيا في مكان غلبوا عليه فمضى ماشاء ثم طهر أهل العدل فرفعت  
أقضية الى قاضي العدل فمضى ما هو عدل وكذلك ما قضى برأى بعض المجتهدين لان قضاء القاضي  
في المجتهدين نافذ وان كان مخالفا لراى قاضي العدل اه فقول المؤلف والا لا يظهر على انه لا يقتل محله  
في القضاء الخائف لراى المجتهدين (قوله ولو كتب قاضيه الخ) محله فيما اذا كان هذا القاضي من أهل العدل  
قال في الفتح ولو طهر أهل البني على ذلك قولوا فيه قاضيا من أهل ليس من أهل البني صح وعليه أن يقيم الحدود  
والحكيم بين الناس بالعدل فان كتب هذا القاضي كتابا الى قاضي أهل العدل بحق لرجل من أهل مصر به شهادة  
بأنه لا يعلم عنده ان كان القاضي يعرفهم وليسوا من أهل البني أجاز له وان كانوا من أهل البني أو لا يعرفهم لا يعمل  
مخافة كضالاب فمن يسكن عندهم أنه منهم ولا يقبل قاضي أهل العدل كتاب قاضي أهل البني لانهم فسقة اه  
كنحوه فان علم أي القاضي المكتوب اليه كاي فمضى من عبارة الكمال السابقة فان قوله أجاز له وقوله لا يعمل به  
صريح في ذلك تأمل (خاتمة) أسند التلوي في سننه الكبرى في خصائص علي الى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
عنهم قال لما خرجت الحروب اعترلوا في دار وكانوا ستة آلاف فقلت لهي يا أمير المؤمنين ابر بالصلوات  
المم هؤلاء القوم قال واني أخلفهم عليك قلت كلا فليست ثيابي ومضيت حتى دخلت عليهم في دارهم وهم  
يجمعون فيها فقالوا امر جبابك يا ابن عباس ما جاء بك فقلت آتيتكم من عند أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام  
المهاجرين والانصار ومن عند ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وصهره وعليهم نزل القرآن وهم أعرف بناويله  
منكم وليس فيكم منهم أحد لا يلقاكم ما يقولون وأبلغهم ما يقولون فاقضى لي قرض منهم فقلت ها هو ما تقدمت على  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه وخنته وأول من آمن به قالوا ثلاث قلت ما هي قالوا احدا من  
حكم الرجال في دين الله تعالى وقد قال تعالى ان الحكم الا لله قلت هذه واحدة قالوا وأما الثانية فانه قال  
ولم يصب ولم يغتم فان كانوا كفارا لقد حلت لنا ساوهم وأموالهم وان كانوا مؤمنين لقد حرمت علينا دماؤهم  
قلت هذه أخرى قالوا وأما الثالثة فانه محامنه من أمير المؤمنين فان لم يكن أمير المؤمنين فانه أمير الكافرين  
قلت هل عندكم شيء غير هذه قالوا احسبنا هذا قلت رأيتم ان قرأت عليكم من كتاب الله وحدتكم من سنة نبيه  
ما يرد قولكم هذا أترجعون قالوا اللهم نعم قلت أما في قولكم انه حكمكم الرجال في دين الله تعالى فانا أقرر اعلمكم  
أنه صير الله حكمه الى الرجال في أربابهم أربع درهم قال تعالى وتقدس ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الى قوله  
يحكمكم به ذوا عدل منكم وقال في المرأة وزوجها وان خفتم شقاق بينهما فامسكوا من أهل وحقا من أهلها  
أنشدكم الله تعالى أحكم الرجال في حق دماؤهم وانفسهم واصلاح ذات بينهم احق أم في أربابهم ثم صار معي درهم  
قالوا اللهم في حق دماؤهم واصلاح ذات بينهم قلت أخرجت من هذه قالوا اللهم نعم قلت وأما قولكم انه قال  
ولم يصب ولم يغتم أنسبون أنكم عائنة فقتلوا من مات منكم من غير ما هو في أنكم لئن علمتم لقد كفرتم  
فان قلت ليست أمنا فقد كفرتم قال الله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمتهاتهم فأنتم  
ضلائل فانوا منها ما يمسح خرجت من هذه الاخرى قالوا اللهم نعم فقلت وأما قولكم انه صانع من أمير  
المؤمنين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا قريشا يوم الحديبية على أن يكتب بينه وبينهم كتابا فقال اكتب  
هذا ما قضى عليه محمد رسول الله فقالوا والله لو كنا نعلم انك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا فالتنازل ولكن  
اكتب محمد بن عبد الله فقالوا والله انك رسول الله وان كنا نعلم انك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا فالتنازل ولكن

(ورنه) أمنا لو رجع تبطل ديانته فلا ريب  
ابن كمال وفي الفتح ولو دخل باغ أمان فقتله  
معاذل عد الزمة الدينية كما في المأمن لبقاء  
شبهة الاباحة (ويجوز ان علم) لانه افادة  
الصلاح من أهل الفتنة ان علم (قوله) (بيع  
على المعصية) وبيع ما يقتضيه كالحديد  
وقوله بكرة لاهل الحرب (لا) لاهل البني  
او لم يفرقه لهم لعله لا يخالق قريب زوالهم  
بجلاف أهل الحرب زيل في قات وأفاد  
كلامهم انما قامت المعصية بسببه بكرة  
بمعصية ما والاقتضيه انهم وفي الفتح يفتد  
حكم قاضيه لو عاد لا والا لا ولو كتب  
قاضيه الى قاضينا كتابا فان علم أنه قضى  
بشهادة مدعي فنه والا لا



خير من علي وقد عفا عنه ولم يكن يجهل ذلك فهو من النبوة أخرجت من هذه الأخرى فالله أعلم ثم فرجع  
منهم ألقاب وبقى سائرهم قتلوا على ضلالتهم قتلهم الماهرون نقله الكمال والله سبحانه وتعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم

### \*(كتاب اللقيط)\*

أي كتاب لقيط القبط فهو ساني والاولى قول الحموي كتاب في بيان أحكام اللقيط لأن الكتاب معهود لبيان ما هو  
أعم من لقطه كنفقته وجنائه واره وغير ذلك (قوله عقبه مع اللفظة بالجهد) تبع في هذا التعبير صاحب النهر  
وفيه قلب وصوابه عقب الجهاد به مع اللقطة (قوله مرضيتم) يفتح العين والراء قاله الحلبي أي لكونهم ما  
متعريضين للهلاك والزوال أي كما أن النفس والاموال في الجهاد على شرف الهلاك ووضع ذلك قول  
الاتقاني ذكر اللقيط واللقطة بعد السير لما أن النفوس والاموال في الجهاد على شرف الهلاك أي كما أنهم فيها  
كذلك وقدم اللقيط على اللقطة لكون النفس أعز من المال وانما قدم السير على ما لأن الجهاد لا علاه كلمة الله  
تعالى واخلا العالم عن الفساد الذي هو رأس كل معصية وهو الكفر والجهاد فرض على سبيل الكفاية بقوله  
تعالى أوفروا من أنفسكم أو فرض عين إذا كان النفع عاتما والاتقاط مندوب بقوله تعالى ومن أحياءها فكانت  
أحيى الناس جميعا ذكره الشافعي (قوله ما يلقط) أي مطلقا وقال القهستاني عولقة الشيء المأخوذ من الأرض  
(قوله ففعل بمعنى مفعول) أو بمعنى الفاعل كأنه يدعوه صاحبها إلى لقطه كما يقال ناقة حلوب إذا كانت كثيرة اللبن  
كانت تدعو صاحبها إلى حلب شاي عن خواهر زاده (قوله ثم غلب) أي في اللفظة على طريق الجواز هو  
(قوله على الولد المنبوذ) ولوميتا بغاير المعنى الشرعي (قوله باعتبار المال) لأنه آيل إلى أن يلقط في العادة قاله  
الكامل فهو من باب وصف الشيء بالصفة المشرفة كقوله من قتل قتيلا فله سلبه زيلعي (قوله مولود) من صغار  
بن آدم قاله الاتقاني (قوله خوفان العيلة) يفتح العين وسكون الياء الفارقة قاله العلامة نوح (قوله أوفرا) من  
بكسر الفاء وقوله من تمة الرية أي الزنا وانما زاد لفظ تمة تحسينا للثقل والافتقار يكون ابن زنا (قوله  
مضجعه آثم) هذا في الالتقاط المفترض وفي التدين هو من أفضل الاعمال ولهذا قيل محرز غام بمعنى مباحا  
ومضجعه آثم وقال صلى الله عليه وسلم من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا اه (قوله ان غلب على ظني  
هلاكه) بأن وجدته في مفازة وشقوها من المبالغة يلقى (قوله ومثله) أي مثل الالتقاط في هذا التفصيل رؤية  
أعني الخ (قوله والافتدوب) أي يفتدب أي يفتدب أي يفتدب أي يفتدب أي يفتدب أي يفتدب أي يفتدب أي يفتدب أي يفتدب  
فلا يملك رده إلى ما كان عليه كذا في الدر المنثور عن الباقر (قوله والفتدب) أي يفتدب أي يفتدب أي يفتدب أي يفتدب  
عليه من الأحكام أبو السعود (قوله لما فيه من الشفقة) أي على الأطفال وهو من أفضل الاعمال زيلعي (قوله  
والأحياء) أي أحياء النفس لأنه على شرف الهلاك قال تعالى ومن أحياءها فكانت أحيى الناس جميعا زيلعي  
(قوله وهو حر مسلم) سواء كان الواجد حر أو عبدا أو مكاتب ولا يكون تبعا لواجد مجرد فيرتب عليه أحكام  
الاحرار من أهلية الشهادة والاعتاق ونوابه وحدها فله لأنه لا يجهل قاذف أمته لأن احصان المقدوف شرط  
ولم يعرف احصانها من (قوله تبعا للدار) فإن الدار دار الاحرار لأن الحكم للغال وبكذا الأصل في بني آدم الحزبة  
من الرق عارض والأصل عدم العارض حموي (قوله لا يجهل رقه) أي بالبيعة وبشرط في قبولها الاسلام  
لأنه مسلم بالله اربوا بالدين لا يحكم عليه بشهادة الكفار الا اذا اعتبر كافر الوجود في مواضع أهل الذمة وانما افسرنا  
الحكم بالبيعة فقط لأنه لا يرق باقراره بل بصدقه اللفظ قبل البلوغ لا يسمع تصديقه لأنه يضمر نفسه به بعد  
الحكم بالحزبة وان بلغ فأقر أنه عبد فلان وفلان يذمه ان كان قبل أن يقضى عليه بما لا يقضى به الاعلى الاحرار  
صح اقراره وصار عبدا لأنه غير منهم فيه وان كان بعد القضاء بنص ذلك لا يقبل ولا يصير به عبدا لأن فيه ابطال  
حكم الحاكم ولأنه مكذب في ذلك شرعا فلا يستند دينا أو بايع انسانا أو وكل كفاية أو وهب أو تصدق وسلم  
أو كاتب أو دبر أو أعتق ثم أقر أنه عبد فلان لا يصدق في ابطال شيء من ذلك لأنه منهم من (قوله لسبق يده)  
منه لعل المتقط خصه أي لأنه أحق بثبوت يده عليه فلا تزول البيعة هنا بخلاف ما إذا ذبح خارج نفسه فان  
يده تزول بلائنة لأن منعة دهمي النسب تفوق المنفعة التي أوجب اعتبارها بالمتقط فزال حصول ما يفوق  
المقصود من اعتبارها من (قوله ومهر إذا تزوجه السلطان) أي أو نائبه كلقباض قال أبو السعود

### \*(كتاب اللقيط)\*

عقبه مع اللفظة بالجها لهرضيته بالانفوات  
النفس والمال وقدم اللقيط لعلقه بالنفس  
وهي مقدمة على المال (هو) لفة ما يلقط  
فعل بمعنى مفعول ثم غلب على الولد المنبوذ  
باعتبار المال وشرا (اسم لحي مولود طرحه  
أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تمة  
الرية) مضجعه آثم ومحزره غام (التقاطه  
فرض كفاية ان غلب على ظني هلاكه ولم  
يرقه) ولولم يعلم به غيره ففرض عين ومثله  
رؤية أعني يقع في بئر من (والافتدوب)  
لما فيه من الشفقة والأحياء (وهو حر)  
مسلم تبعا للدار (الابجعة رقه) على خصم  
وهو المتقط لسبق يده (وما يحتاج اليه) من  
نفقة وكسوة وسكنى ودواء ومهر إذا تزوجه  
السلطان (في بيت المال)

في حاشية الاشياء ومنها أنه أي الملقط لا يجوز له أن يزوج غلاماً أو جارية فإن أمره القاضي بذلك جائز  
 (قوله أن يهرن على التقاطه) هذا في حق الاتفاق فلو أنفق عليه الملقط من ماله يكون تبرعاً لانه ليس له ولاية  
 الا لزام الا أن يأمره القاضي بالاتفاق عليه ليرجع على اللقط بها لان لا قاضي ولاية عليه فيكون ديناً عليه  
 ولومات في صغر رجوع في بيت المال قهراً ساقى ولودعه الى القاضي فله أن لا يقبل لاحتمال أنه ولده ودفعه اليه  
 لتكون نفقته في بيت المال وان أقام بينة أنه لقط أو علم القاضي فكذلك لانه بالاتفاق التزم حفظه وترتيبه  
 ثم أراد أن يعزل نفسه فلا يسمع منه ان شاء كالوصي اذا أراد عزل نفسه بعد موت الموصي أبو السعود عن العيني  
 (قوله وارنه ولودية في بيت المال) قال في البحر فلو وجد الملقط قتيلاً في محله كان على أهل تلك المحلة دينه  
 لبيت المال وعليهم القسامة وكذا اذا قتله الملقط أو غيره خطأ فالدية على عاقلة لبيت المال ولو قتله عمدًا فالتعويض  
 الى الامام بين القتل والصلح على الدية وليس له العفو اهـ (قوله كجنيته) من دية وهو ما هو ساقى (قوله وليس  
 لاحد أخذه منه قهراً) لانه ثبت له حق الحفظ لسبق يده ونهر وينبغي أن ينزع منه اذا لم يمكن أهلاً لحفظه  
 كما في الحاشية بغير وينبغي أن يكون معناه أن الاول أن ينزع منه لا أن يعين عليه ذلك لما يقتضيه من الحاشية  
 فيما اذا علم القاضي بحزم عن حفظه بنفسه وأقرب اليه فان الاول أن يقبله نهر وفيه نظر فان كون الاول أن يقبله  
 الملقط عدم تعيين القبول على القاضي لا يقتضي عدم نزعه بل ينزع وجوباً بالدفع لغيره وتكون نفقته في بيت المال  
 (قوله وحترق في النهر) أي عن الفسخ والبسوط وعبارته أقول المذكور في البسوط أن للامام الا عظم أن يأخذه  
 بحكم الولاية العامة الا أنه لا ينبغي له ذلك وهو الذي ذكره في الفسخ أيضاً اهـ (قوله الاموجب) كما اذا كان غير أهل  
 لحفظه (قوله وهذا) أي محل كونه لا يؤخذ من الملقط كرها (قوله قنطرة) أقادبه أنهم لو لم تنازعاً لقاضى به  
 للمسلم (قوله لانه أنفع للقط) لانه يحكم به بالاسلام فكان المسلم أولى بحفظه ولانه يعلمه أحكام الاسلام بخلاف  
 الكافر بغير (قوله فالراى فيه للقاضي) وينبغي أن يرجح ما هو أنفع للقط نهر ولو كان في يد ذمى ومجوسى ينبغي  
 أن يقدم الذمى سوى (قوله ويثبت نسبه من واحد) اذا لم يظهر كذبه فلو انفر رجل بالدهوى وقال هو غلام  
 فاذا هو جارية أو بالعكس لا يقضى له أصلاً ظهير به (قوله استفسانا) وجهه أنه اقرار الصبي بما يقوله وبإبطال حق  
 الملقط وقع ضمناً ضرورية ثبوت النسب وكمن من شئ يثبت ضمناً لا قصد احوى لخصاً (قوله والا فبالينة) وان لم  
 يتربشأ نهر عن الحاشية لكان التهمة اذ يحتمل أن يظهر له مال بعد ذلك أبو السعود (قوله ومن اثنين - متولين)  
 اذا ادعاه معا ولا يرجح فلو ترجح أحدهما فهو أولى فيقدم الملقط على الخارج ولو كان الملقط ذمياً والخارج  
 مسلماً للاستوائ ما في الدعوى ولا حد هما فيحكم للذمى وباسلام الولد ويقدم من يقيم البينة على من لم يبرهن من  
 الخارجين والمسلم على الذمى والخارج على الصبي والذى الخرج على الصبي المسلم بغير (قوله كونه أمة مشتركة) تخبر من  
 الشارح لما في المصنف (قوله وعبارته المنية) هو ظاهره في غاية البيان والفتح ونحو في الهذبة من السراج (قوله  
 فعن الامام أنه يثبت الى خمسة) وقال أبو يوسف لا يثبت من أكثر من اثنين وقال محمد لا يثبت من أكثر من ثلاثة  
 بغير (قوله ولا يشترط اتحاد الامم) قال في التتارخانية لو عين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولد بينهما وهل  
 يثبت نسب الولد من المراتين على قياس قول الامام يثبت وعلى قولهما لا اهـ (قوله لكن في القهستاني الخ)  
 عبارته وفيه أي في قول النقاية ولورجاءين اشارة الى أنه لو ادعى أكثر من رجلين لم يثبت نسبه وهذا عند  
 أبي يوسف وأما عند محمد فقد ثبت من الثلاثة الا عند أبي حنيفة يثبت من الأكثر اهـ وقوله وعند  
 أبي حنيفة الخ ينبغي باطلاً أنه يثبت من أكثر من خمسة قال في شرح الملقط وقد شبه في المنع وغيرها بولد الامة  
 المشتركة وقد منها في الإطلاق عند الامام (قوله فليجرد) أقول ان ما في المنية والسراج صريح في انتهاء الدعوى  
 الى خمسة وما في القهستاني غير صريح والمعقول على الصريح (قوله امرأة واحدة) صريح بغيره  
 المصنف بعد بقوله ولودعته امرأتان (قوله ولورجاءين امرأتين على الولادة) انما بالغ به لانه في العادة لا يطلع  
 على الولادة الا النساء فربما يتوهم رد شهادة الرجال (قوله فلا بد من شهادة رجلين) بخلاف ما اذا دعى رجل  
 أن الملقط ابنه فانه يقبل قوله من غير بينة لان في قبول قول الرجل دفع العار عن اللقط وليس ذلك في دعوى  
 المرأة فقبل قولها من غير بينة كذا في الحاشية (قوله خلافاً لها) فقال أبو يوسف لا يكون لواحدة منهما وكذا  
 قال محمد في ارواء أبو سليمان عنه وروى أبو حنيفة عنه أنه يجعل بينهما بغير (قوله وصف أحدهما علامة)

ان يهرن على التقاطه (وان كان له مال)  
 أو قرابة (في ماله) أو على قرابته (وارنه)  
 ولودية (في بيت المال كجنيته) لان الغرم  
 بالقسم وليس لاحد أخذه منه قهراً وهل  
 للامام الا عظم أخذه بالولاية العامة في الفسخ  
 لا واقتصر المصنف على الجبر وحترق في النهر ثم  
 لكن لا ينبغي أخذه الاموجب (فلو أخذه  
 أحد وخاصة القول رداليه) الا اذا دفعه  
 باختياره لانه أبطل حقه (و) هذا اذا تقدم  
 الملقط فلو تقدم وترجع أحدهما كما لو وجد  
 مسلم وكافر قنطرة عاقضى به للمسلم لانه  
 أنفع للقط خاتمة ولو استويا فالراى فيه  
 للقاضي بغير مجتأ (ويثبت نسبه من واحد)  
 بغير رد دعواه ولو غير الملقط استخسا بالوحيا  
 والافدية خاتمة (ومن اثنين) مستوفى  
 كونه أمة مشتركة وعبارته المنية ادعاء أكثر  
 من اثنين فعن الامام أنه يثبت الى خمسة  
 ظاهراً في عدم قبول دعوى الزائد ولا  
 يشترط اتحاد الامم نهر لكن في القهستاني  
 عن النظم ما يفيد ثبوته من الأكثر فليجرد  
 (ولو ادعته امرأة) واحدة (ذات زوج)  
 فان صدقها زوجها أو شهدتها القابلة  
 أو قامت بينة) ولورجاءين امرأتين على  
 الولادة (صح) دعوى (والالا) لنفسه  
 من جعل النسب على الغير (وان لم يكن  
 له زوج فلا بد من شهادة رجلين ولودعته  
 امرأتان وأقامتا جدها فهو بينهما)  
 أولى به وان أقامتا جدها (وان) ادعاه  
 خلافاً لها الكل من الحاشية (وان) ادعاه  
 خارجان (وصف أحدهما علامة به)  
 أي بعبده

عكسها وسلمة وقوله أي باللقب أما اللقطة فلا يرجع صاحب العلامة عند التنازع وكذا التنازع  
 خارجان عني في هذا الشرح كرا حدهما صلاحة بجر (قوله لا يشوبه) أي لانه بالعلامة بالنوب جوى وكأنه  
 لانه غير ملازم فلا يفيد التعيين (قوله وواق) فاذا لم يوافق أو أصاب في البعض وأخطأ في البعض فهو بينهما  
 ظهير به (قوله فهو لاحق) لأن العلامة لها أصل في الشرع وذلك في قوة تعالى ان كان قبضه الخ وفيما اذا اختلط  
 أمواتا بموت الكافر من فانه يعتبر فيه الزنى والعلامة (قوله وبه) أي بوضع يده قال في البحر وظاهر  
 ما في الفتح تقديم ذي اليد على الخارج ذي العلامة (قوله قضى لهما) أي لكونه مطابقا لهما وفيه نظرا لأن  
 الخلق المشكل باعتباره كاشك ليس ذكرا ولا أنثى فاني يكون مطابقا ولاولى أن يعطى بعدم الترجيح (قوله  
 والاطن اذى أنه ابنه) أي ان وافق وان وافق الا سخر فهو لانه اذا ذكر علامة لم يوافق الواقع لا يقضى له أصلا  
 كما في الظهير به ولذا قال المقدسي ينبغي أن يقال والافان وافق (قوله قضى به للمسلم) لصحة الشهادتين وترجع  
 المسلم بالاسلام أفاده الحلبي (قوله ولكن هو مسلم استحضانا) لأن دعواه تضمنت التسبب وهو وقع للصغير  
 من حيث وجوب الثقة والحضانة ونفى الاسلام الثابت بالدار وهو ضرر به وليس من ضرورة ثبوت التسبب  
 من الكافر الكفر اذ يجوز أن يكون ابن الكافر مسلما بأن أمته فصح ما دعوه فبما يقعه دون ما يضره  
 جوى (قوله فيكون كافرا) لانه صار الحكم به هذه البينة بجر (قوله ان لم يكن) أي يوجد فيكن فاته (قوله أو بيعة  
 أو كنيسة) لأن المسلم لا يبيع ولا البيعة ولا الكافر في المساجد يلى (قوله خذلم) أي انشاقا (قوله فكافر)  
 أي انشاقا وله فيما اذا ادعاه كافرا أما اذ لم يدعه فلا صلح له الحكم بالاسلام (قوله لسببه) أي سبق المكان  
 على اليد لانه يتحقق قبل وضع اليد أي والسبق من أسباب الترجيح فانه الكمال ومقابل ظاهر الرواية ما هو  
 ابن سماعة عن محمد أن العبرة للواجد قال الكمال وفي بعض نسخ المصنوع من كتاب الدعوى اعتبار بالاسلام  
 أي ما يصير الولد به مسلما نظرا للصغير ولا ينبغي أن يعدل عن ذلك فعلى هذا الوجود كافر في دار الاسلام أو مسلم  
 في كنيسة كان مسلما لبي (قوله وينتسب من عبده وهو حر) أما ثبوت التسبب فلانه ينفعه وأما الحرية فلأن  
 ولد المملوك قد يعتق قبل الانفصال وبعده وقد يكون الولد حر من زوجين فحين يلاحق بجر ووصية وصورته  
 أن يكون للحر ولد قن لا جنبي فزوج الأب أمته من ولده برضا مولاه فولدت الأمة ولدا فهو حر لانه ولد له  
 مولد الأمة اه (قوله عند محمد) وقال أبو يوسف يكون عبد السيد لان الأمة أمته فاذا ثبت التسبب منه ثبت  
 ما هو من ضروراته وهو الرق (قوله اثبوت من الجانبين) فكان أكثر اثباتا زبلي (قوله فهو له) فلا تسمع دعوى  
 الغير أنه له (قوله أو تحته) كما هو دثار بخلاف ما اذا كان مدفونا تحته بجر (قوله أو دابة) بالنسب عطف على  
 قوة فوقه أي ولو كان ذلك المال دابة هو أي اللقيط عليها فانه الحلبي (قوله لا مكان بقر به) الظاهر أن لفظ في  
 ساقطة والاصل لا في مكان بقر به اه الحلبي قال الجوى وبه عرف أن الدار التي هو فيها أو البستان لا يكون له  
 بالاولى وقد توقف صاحب البحر فيها والمال الذي في ذلك المكان اقطة (قوله لانه مال ضائع) أي لا حافظ له  
 وماله وان كان معه فلا قدرته على الحفظ فللقاضي ولا يصره اليه وكذا الغير القاضى بأمره كمال (قوله لانه  
 قضاء في فعل مجتهد فيه) فان من العلماء من قال ان الملتقط يشبه المعتق من حيث انه أحياء كاعتق فعلى هذا  
 لا يكون متبرعا بالانفاق بغير أمر القاضي اذ أشهد ليرجع كالوصى بجر من كآب اللقطة (قوله ما لم يعقل عنه بيت  
 المال) فاذا عقل عنه لا يوالى أحد الا لا يكون أثره له من غير غرم منه فلما غرم بيت المال الارش كان الغنم له  
 والظاهر أنه اذا قضى بولائه الملتقط أنه لا يوالى أحد اذا بلغ وان لم يعقل الملتقط عنه تأييده بالسكك ومزوره (قوله  
 ويدفعه في حرفة) أي صناعة لانه من باب التثقيف وكان ينبغي أن يقال فيه ما قيل في وصى اليتيم أنه يعلم العلم  
 أو لا فان لم يجد فيه قابلية سلمه لحرفة فهو التثقيف تقويم المعوج بالتصاف وهو ما يوصى به الرماح ويسمى تدار  
 للتأديب والتثديب نهاية (قوله ويقبض هبته) أي الهبة ان كان غنيا وصدقته أي الصدقة عليه ان كان فقيرا  
 لأن ذلك نفع محض ولهذا يملكه الصغير بنفسه اذا كان عاقلا وعمل له الأم ووصيها (قوله فهو له ضمن) أي الملتقط  
 لانه ليس له ولا يملكه فصار هذا الأمر بانيا بجر (قوله ضمن) أي الختان وقد سكا في البحر قبل وظاهره  
 أن المعقد الضمان على الملتقط مطلقا وهل يرجع الختان على هذا القيل على الملتقط لا امره بجر (قوله لم ينبغي  
 منه) أي منع النقل من مصر الى قرية بخوف أن تضل بأخلاقهم وهي قبيلة وبه لم منه بالاولى منع نقل

لا يشوبه (ووافق فهو لاحق) اذ لم يعارضها  
 أقوى منها كينة الاخر وحريته وسبقه  
 واسلامه ولو اذى أحدهما أنه ابنه والاخر  
 أنه ابنه فاذا هو ختنى فله مشكلا قضى  
 لهما والاطن اذى أنه ابنه ولو شهد للمسلم  
 ذممان وللقضى مسلمان قضى به للمسلم  
 بتاريخه (و) ثبت نسبه (من ذى و)  
 لكن (هو مسلم) استحب ان يفرع من يده  
 قبيل عقل الاديان ما لم يبرهن بمسكين أنه  
 ابنه فيكون كافرا نهى (ان لم يكن) أي  
 يوجد (في مكان أهل الذمة) كقريتهم أو  
 بيعة أو كنيسة والمسئلة رباعية لانها أما  
 يجرده مسلم في مكان المسلم أو كافر في مكانهم  
 فكافر أو كافر في مكانا أو عكسه فظاهر  
 الرواية اعتبار المكان لسبقه اختيار (و)  
 يثبت نسبه (من عبده وهو حر) وان اذى  
 أنه ابنه من زوجته الأمة عند محمد وكلام  
 الزبلي ظاهر في اختياره (ولو ادعاه حر ان  
 القدر هما أنه ابنه من هذه الحره والاخر  
 من الأمة فالذى يدعيه من الحره أولى)  
 لبوته من الجانبين زبلي (وان وجد معه  
 مال فهو له) مما لا يظهر ولو فوقه أو تحته  
 أو دابة هو عليه الامكان بقر به (فيصرفه  
 الواجد) أو غيره (اليه بأمر القاضي)  
 في ظاهر الرواية لانه مال ضائع (ولو قرئ  
 القاضي ولاده الملتقط صح) ظهير به لانه  
 قضاء في فعل مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه أن  
 يوالى من شاء ما لم يعقل منه بيت المال خاتمة  
 (ويدهه في حرفة ويقبض هبته)  
 وصدقته (وليس له حخته) فلو فعل فهاك  
 ضمن ولو علم الختان أنه ملتقط ضمن ذخيره  
 (وله نقله حيث شاء) وينبغي منعه من مهر  
 الى قرية بجر



الى السادية وبه صرح في البحر (قوله ولا يتخذ الملتقط عليه نكاح) لانه بعد الولايه من القرابة والمال  
والسلطنة ولا وجود لواحد منهما انهر والسلطان ان ينكحه ويهره في بيت المال أبو السعود عن القهستاني (قوله  
ويبيع) أي يبيع ماله لان التصرف في المال لا يجوز الا بكال الرأي ووجود النفقة وذلك يوجد في الاب والجد  
لا غير ولهذا لا تملكه الا مع أنها اعمك الانكاح فهذا أولى عيني وهذا صريح في أن الملتقط لا يملك بيع عرض  
الصغير بنفسه وان احتاجه للنفقة بل بأمر القاضي وقد توقف فيه السيد الجوى أبو السعود (قوله وكذا الجارة  
في الاصح) وذكر القدوري انه أن يؤجره وسيأتي في آخر الكراهية أن هذا أقرب لان فيه نفعا محضا شلبي  
وفي القهستاني ولا جارته أي الملتقط لا يأخذ الجارة لنفسه قال الجوى لانه لا يملك انكاحه فنافعه فأشبهه المهر  
بخلاف الام فانها اعمك انكاحه بالانكاح والاستخدام والجارة بلا عوض فقلت الجارة بالاولى اه والذي يظهر من  
المنع من جارته على ما اذا آجره الملتقط لتكون الجارة لنفسه فلا يشاق ما ذكره القدوري لانه على ما اذا كانت  
الاجارة للقطب وما سبق عن القهستاني يشير الى ذلك وكذلك انكاحهم المتع بالانكاح بغير اليه أيضا  
فلا خلاف في الحقيقة أبو السعود وفيه عن الاشياء من كتاب الخطر استخدام التيم بلا أجر حرام ولولا أخيه  
ومعله الا لانه وفيما اذا أرسله معه لاجارته شره بكه (قوله لا يصدق في ابطال شيء من ذلك) فانزله بالاستدانة  
أو المايعة يؤخذ منه في الحال ولا يتأخر الى ما بعد العتق وهذا لا يشاق انه يصدق بالنسبة لاقاربه أنه عبد زيد  
اذا صدقه زيد حيث كان ذلك قبل أن تتأكد حريته قضاء القاضي عليه بما لا يقضى به الاعلى الاحراز كخدة  
الكامل كما قدمناه عن النقاية أبو السعود (قوله ومجهول نسب كلقيط) ظاهر اطلاقه أن جميع أحكام القبط  
يجري في مجهول النسب (قصة) حكى أن القبط وجدت ينفذاد وعند صدره بارق منشورة هذه بنت شق  
وشقة بنت الطبا هبة والظبية ومعها ألف دينار جفيرة يشري بها جارية هندية وهذا اجراء من لم يزوج بنته  
وهي كبيرة وفي رواية وهي صغيرة كذا في الجوهرية في القاموس الطبع استحكام الحياقة والطبا هبة اللهم  
المشترح معرب تباهه والظبية البضاة قال في القاموس قلاه كراهه ورؤيه في قلاه ومظلية أبغضه وكراهه غاية  
الكراهة فتركه أو قلاه في الهجر وقليه في البض وقلي اللهم أنفجه في القلي اه وهذا المعنى مناسب معنى  
الطبا هبة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (كتاب اللقطة) •

مناسبة الكتابين في غاية الظهور لوجود معنى اللقطة فيهما جميعا الا أن اللقطة اختص بالنسب ومن بنى آدم  
واللقطة اختص بالنسب ومن المال شلبي وقدم اللقطة لشرفه فوح افندي (قوله هي بالنسب) ذكر في القاموس  
أنه بالضم والفتح أو السكون وبفتحين وكان التاء للتقل فهي لغة من الالتقاط بمعنى الاخذ أو المأخوذ  
فهو ستافى (قوله اسم وضع للمال الملتقط) قال في فتح القدير هي فعله بفتح العين وصف مباقة لافاعل كهمزة  
لكن كثيرا هو مز وبسكونها المفعول كفتحة الذي يفتك منه وانما قيل للمال لقطة بالنسب لان طباع النفوس  
تسار الى التقاطه فصار المال باعتبار أنه داع الى أخذه لمعنى فيه كانه كثير الالتقاط مجازا والاختصاص باللقطة  
(قوله ما يوجد ضائعا) أقاده أنه لم يعرف مالكة والا كان غرضه لوجوب رده ولا يعطى حكم اللقطة وأقاده أنه  
معصوم اذ لو كان مباحا كمال الحربي لا يقال انه ضائع فهو كالخطب والكلام المباح فهو كالعرف الذي بعده  
الا أن الثاني أوضح من الاول (قوله ما لا يوجد ولا يعرف مالكة) يرد عليه ما كان محرزا بكان أو حافظ فانه  
ليس بلقطة وهو داخل في التعريف فالاولى أن يقال هي مال معصوم معرض للضياع بمسرو رده في التهربان  
المحرز خرج بقوله يوجد أي في الارض ضائعا لا يقال في المهر ذلك اه جوى قال في القاموس ضاع الشيء  
صار مهلا اه والمحرز ليس بمجهول (قوله رفع شيء الخ) فيه مسامحة لان اللقطة الشيء المرفوع لا الرفع وتأويله  
أن يرجع الضمير وان كان متناصرا على الالتقاط المفهوم من اللقطة فيكون من عود الضمير على متقدم معنى  
قاله الحلبي وفيه نكاح والاولى أن يكون رفع بمعنى مرفوع وهو من إضافة الصفة (قوله لا لتلك) الاولى  
للتلك (قوله ندب رفعها) لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى قال في اللؤلؤة اختلاف العلماء في رفعها  
قال بعضهم رفعها أفضل من تركها وقال بعضهم تركها أفضل وجه القول الاول أنه لو تركها لا يأمن أن يصل  
اليها يد خائنة فيمنعها عن مالكة ووجه القول الثاني أن صاحبها ربما يطلبها في الموضع الذي سقطت فيه فاذا

(ولا يتخذ الملتقط عليه نكاح وبيع وكذا  
الاجارة) في الاصح لان الولايه عليه في ماله  
ونفسه للسلطان لخديث السلطان ولي من  
لاولى له فروع لو باع أو كفل أو دبر أو  
كان أب أو عتق أو وهب أو صدق وسلم ثم أقر  
أنه عبد زيد لا يصدق في ابطال شيء من  
ذلك لانه متمم وقعة في الخباية ومجهول  
نسب كلقيط

• (كتاب اللقطة) •

(هي) بالنسب ونسبها اسم وضع للمال  
الملتقط عيني وشرا ما يوجد ضائعا ابن كمال  
وفي التارخانية من الضمرات مال يوجد  
وفي التارخانية من الضمرات مال يوجد  
ولا يعرف مالكة وليس بمباح كمال الحربي  
وفي المحيا (رفع شيء ضائع للفظ على القبر  
لا لتلك) وهذا يعنى ما علم مالكة كالواقع  
من السكون وفيه أنه أمارة لاقطة  
لانه لا يعرف بل يدفع مالكة (ندب رفعها  
لمالكها)

تركها وجدها صاحب في ذلك الموضع ثم قال والتول الاول اصح شلبي (قوله ان آمن على نفسه تعريتها)  
 بأن وثق من نفسه أنه يعرفها وأما ذاتين من نفسه المتع فمن تركها وان شك كان أفضل (قوله والا) أي  
 ان لم يأمن بأن شك فلا ينافي ما في البدائع لجله على ما اذا أخذها لنفسه (قوله ووجب أي فرض) ينبغي  
 أن يقال قياسا على المقيط ان خاف على المقتة الضياع ولم يعلم بها أحد غيره بكون الالتقاط فرض عين  
 والا ففرض كفاية جوي (قوله عند خوف ضياعها) الظاهر أن المراد بالخوف غلبة الظن اذ لا يفترض الالتقاط  
 بمجرد فوجهم الضياع والضياع بالفتح الهلاك ويطلق على العيال وضرب من الطبيب وبالكسر جمع ضائع فاموس  
 (قوله كما مر) أي في المقيط وهو يشير الى ما قلنا من أن المراد بالخوف غلبة الظن لتصريح المصنف به اهانك  
 (قوله فلو تركها الخ) أي وقد آمن على نفسه والا فالترك أفضل فلا يكون آثم به (قوله ظاهر كلام النهر لا)  
 الاولى أن يقول اسـ تظهر في النهر لا وعبارته وعلى فرض لو تركها حتى ضاعت فالظاهر أنه لا ضمان عليه لكنه  
 يأثم ويبدل عليه ما في جامع الفصولين لو انقزع رقبته رجل فلم يأخذه برئ ولو أخذه ثم تركه ضمن لو مالكة غائبا  
 لا لو حاضرا اه قال في البحر وكذا لو رأى ما وقع من كتم رجل اه وقالو لوضع المالك من أهـ والحق هلك  
 يأثم ولا يضمن كافي البحر أي من باب أولى اذا تركها حتى ضاعت وفي الشلبي عن الاسيبابي لورفعها ووضعها  
 في مكانها ذلك فلا ضمان عليه في ظاهرها رواية وقيد به بعض المشايخ بما اذا لم يبرح من ذلك المكان حتى وضعها في  
 مكانها فاذا ذهب عن مكانه ثم أعادها ووضعها فيه فانه يضمن اه المراد منه فاذا كان عدم الضمان بعد الاخذ  
 فكيف يضمن اذا لم يأخذ أصلا وقد اتضح أن ما في النهر هو الموقول عليه (قوله وظاهر كلام المصنف ثم) لا  
 جعل الترك تضييعا (قوله لما في الصبرية الخ) قد يفرق بين الفرعين بأن الالتلاف مشاهد محقق في كل الجار  
 فالواجب الحفظ ولا كذلك ترك اللقطة فان الالتلاف غير محقق اذ قد تقع في يد من هو آمن منه عليها (قوله  
 حتى أكل) الاولى حذفه للاستعانة بقله بيا كل (قوله ثم ردّها الى مكانها) أي قبل أن يتحول عنه وقد سلف  
 (قوله في ظاهر الرواية) متساها القول بالضمن سواء ذهب عن مكانه أولا شلبي عن شرح الاسيبابي  
 (قوله وصح التقاط صبي) من اضافة المصدر الى الفاعل فاذا التقط ولم يشهد ضمن والتعريف الى وليه شلبي  
 عن النهر (قوله وعبد) قال في النباهة ولو التقط العبد شيئا بغير إذن مولاه يجوز عنه ما وجد مالا وأحـ  
 والشافعي في قول اه وفيه أن يكون التعريف الى مولاه كالصبي يجامع الجفر فيها وأما المأذون والمكاتب  
 فالتعريف اليهما أبو السعود عن الجوي والنهر (قوله لا يجنون الخ) فائدة عدم صحة التقاطهم أن الولي  
 أو السكران اذا أفاق ليس له الاخذ عنهم (قوله لعدم الحفظ منهم) بسبب عدم العقل أو استناره  
 وهذا يفيد تقييد الصحة في الصبي بالعقل (قوله فان أشهد عليه) أي الاخذ وأطلق في الاشهاد فانصرف الى  
 من قبل شهادته وهو عدلان ولذا قال في فتح القدير وظاهر المدـ وط اشترط عدلين وانما يشترط الاشهاد  
 عند الاختلاف حتى لو صادف على أنه أخذ للمالك فلا ضمان اجماعا وعند الامكان فلو لم يجد من يشهده عند  
 الرفع أو خاف أنه لو أشهد عنده يأخذ منه ظالم فترك الاشهاد لا يضمن كافي الخاتمة فان وجد من يشهده فجاوز  
 ضمن بحر وفي الظهيرية ان كان في طريق أو مقارعة ولم يجد من يشهده عند الرفع يشهد اذا فرج جوي واعلم  
 أن الاشهاد لا بد منه على قول الامام عند الاخذ باقتناع المشايخ وانما اختفوا هل يكفي هذا الاشهاد عند الاخذ  
 عن التعريف بعده أو لا فقال الحلواني أدنى ما يكون من التعريف أن يشهد عند الاخذ ويقول أخذتها لاردها  
 فان فعل ذلك ولم يعترفها كفي جمل الاشهاد تعريفها ونحوه في الهداية فاقضى هذا الكلام أن يكون الاشهاد  
 الذي أمر به في الحديث هو التعريف وتسامه في التبع (قوله يشهد لقطة) يقال نشد الفضة بالفتح يشدها بالضم  
 نشده ونشدها بالكسر الثوب وسكون الشين فيها ما طلبها وأخذتها عزفها يقال نشدتك الله أي سألتك به ونشده  
 من باب نصر أبو السعود عن مختار الصحاح ولا فرق بين كون اللقطة واحدة أو أكثر ولا يجب أن يدين ذهبها  
 أو فضة خصوصاً في هذا الزمان شلبي (قوله أي نادى عليها) اني وجدت لقطة لأدرى مالكمها فليأت مالكمها  
 وليصنعها لاردها عليه مخ وبه فيها حيث وجدها جهر الاسر اخلاصة ولو عجز عن تعريفها بنفسه دفعها للغير  
 ليرتفع ثمة ارحانية ولو وجدها جارا لكان عزفها اجماعا واشتركا في حكمها حاوي القدسي (قوله حيث وجدها  
 وفي الجملع) أي يجامع الناس كالساجد والاسواق والشوارع الا أنه نادى على أبواب المساجد لا فيها

ان آمن على نفسه تعريتها والا فالترك  
 أولى وفي البدائع وان أخذها لنفسه حرم  
 لانها كالغصب (ووجب) أي فرض فتح  
 وغيره (عند خوف ضياعها) كما مر لأن مال  
 المسلم حرمة كالنفسه فلو تركها حتى ضاعت  
 أثم وهل يضمن ظاهر كلام النهر لا وظاهر  
 كلام المصنف نعم لما في الصبرية جاريا لكل  
 حنطة انسان فلم يضمن اه حتى أكل قال في  
 البدائع الصحيح أنه يضمن انتهى وفي التبع  
 وغيره لورفعها ثم ردّها الى مكانها لم يضمن في  
 الظاهر رواية وصح التقاط صبي وعبد  
 لا يجنون ومدحوش وسكران لعدم  
 الحفظ منهم (فان أشهد عليه) بأنه أخذه  
 ليرده على ربه ويكفيه أن يقول من سمعوه  
 يشهد لقطة مدحوش (وعزف) أي نادى  
 عليها حيث وجدها وفي الجملع

(قوله الى ان علم ان صاحبها الخ) هو ما عليه الفتوى مضمرات والمراد بالعلم غلبة الظن بعدم الطلب وظاهر  
الرواية التقدير بحول مطلقا كما في الاصل ثم اختلفوا فيه فقيل به تزفها كل جمعة وقيل كل شهر وقيل كل مدة أشهر  
وفي قوله الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها اشارة الى ان اللقطة اذا كانت شيئا يعلم ان صاحبها لا يطلبه كالنواة  
وقشور الرمان يكون القدوة باحثة بخلاف الاستفاد من غير تعريف الا انه يبقى على ملك مالك لان القليل من  
الجهول لا يصح الا اذا قال حال الرمي لقوم عيسيين من اخذته فهو له برازيمه وكذا الحكم في التقاط السنابل  
اذا كانت في مواضع متفرقة أما المجتمعة فهي من قبيل ما يطلب فيحفظ ولو رأى بهراة بوحا في البادية قريبا  
من الماء وظن ان مالكه اياه لا بأس بالاخذ والا كلى منه وفي نوازل الفقيه اذا اجتمع للدهانين ما يقطر  
من الاوقية في انائهم فان كان يسيل من خارج الاوقية يطيب لهم لانه ليس للثرى لان ما انفصل منها  
لا يدخل في البيع وان سال من داخل او من الداخل والخارج جميعا ولا يعلم ينظر ان زاد الدهان من عنده لكل  
واحد من المشتريين طاب له وان لم يزد لا يعيب ويتصدق به الا ان يكون محنا جالان بيده سبيل اللقطة (قوله  
اولم يعرفها) أفاد ان التعريف لا بد منه ولا يكفي عنه الاشهاد وهو ما في المحيط والدرر وقيل يكفي وقد سلف  
(قوله ان أنكر ربه الخ) وأما اذا دعا على أنه اخذها لملك فلا ضمان اجماعا بصر (قوله رقبيل الثاني قوله  
بيمينه) لان اخذها لصاحبها حسنة ولنفسه مصلية فكان حمل فعله على الصلاح أولى من حمله على الفساد  
وفي البناء لا يصح ان يجمع مع أبي يوسف (قوله ولو من الحرم) وقوله صلى الله عليه وسلم في الحرم ولا تحل اقطعه  
الا لشدها ما وليه انه لا يهل الا لقطاط الاعتراف وتخصيص الحرم ابيان انه لا يسقط التعريف فيه لمكان  
أنه للقربا ظاهر اجماع (قوله اوله أو كثره) هو المله قد وقيل في الماتين من الدراهم فصاها يعرفها سنة  
وفيما فوق العشرة الى الماتين يعرفها شهر او في العشرة جمعة وفي الثلاثة دراهم ثلاثة أيام وفي درهم يوما (قوله  
فلا فرق بين مكان ومكان) ولو دار الحرب حتى لو دخل مسلم دار الحرب بأمان فوجد لقطعة أي وأخرجها حقه  
ينبغي ان يعرفها في دار الاسلام لانها لقطعة وبعد الا مان اقزم ان لا يخون وتلك هذه حسنة وقامه في الحوى  
(قوله فينتفع بها) أي بعد التعريف وغلبة ظنه ان صاحبها لا يطلبها (قوله على فقير) فلا يجوز ان تصدق بها  
على غنى ولا على ولد الغنى الفقير الصغير سوى (قوله ولو على أصله) أي الفقير ذكره المصنف (قوله اذا اعترف  
أنها لذتى) بأن كانت زارا أو صلبا وليس المراد أنه اعترف عين الذمى فان اللقطة هي التي لا يعرف مالكيها أفاده  
الحوى (قوله فانها موضع في بيت المال) للتوابع بصر (قوله لو رجا وجود المال) أي ولو بعد التعريف  
واذا لم يرجه لا يجب الايباء كما في البحر وقالوا له اما كها رجاء الظفر بصاحبها ودفه باللام فان شاء قبل  
وان شاء لم يقبل فان قبل ان شاء جعل صدقتها أو أقرضها من ملى أو دفعها مضاربة أو ردها على الملتقط وهو بالخيار  
ان شاء أدام الحفظ وان شاء تصدق على أن يكون الثواب لصاحبها وان شاء باعها أو أملاكها فان جاء بصرها  
ليس له نقض البيع ان كان بأمر القاضي وان كان بغير أمره وهي قاعدة ان شاء أجاز له وأخذ الثمن أو أبطله وأخذ  
حين ملكه وان ملكه له تضمن البائع فينفذ البيع من جهته والتصديق يده في زمانا أولى من الدفع الى الحاكم  
لانه لا يعلم هل يؤتيها الى مستحقها أم لا (قوله أو تضمنه) لانه تصرف في ماله بغير اذنه واباحه تصرفه من جهة  
الشرع لا تنافي الضمان قاله بعد تناول مال الغير حال الخصصة نهر والاولى التعبير بالواو (قوله والظاهر أنه  
ليس للوصى والاب اجازتها) أي اجازة التصديق باللقطة من مال الصغير لانه يتضرر بها بنقص ماله وجعل الحوى  
لقطة الوقت كلقطة الصغير (قوله وفي الوهبانية) أي في شرحها المصنف كما في البحر (قوله وضمان في مالهما)  
ذكره بجمنا قال في البحر وإذا صح هذا البحث جاز تصدقهما (قوله ولو تصدقه بأمر القاضي) لان أمر القاضي  
لا يرد على تصدقه بنفسه وهو به ضامن فهذا أولى (قوله كما أن له ان يضمن القاضي أو الامام) فهما في ذلك  
كواحد من الرعايا لان التصديق بغير اذنه اخل في ولاية الامام والقاضي لانه تصدق بغير اذنه ذخيرة  
لا يقال هذا يرد نقضا على قولهم ان الذمة لا يلحقهم عهد الضمان لا ناقول ذلك بالنسبة لما يكون فيه القاضي  
ملزما كما اذا استوفى الحكم بشرائطه بخلاف ما هنا فانه غير ملزم أو بالحدود (قوله وأبى ما ضمن لا يرجع على  
صاحبه) أما المسكين فلا نه عامل لنفسه وأما الملتقط فلا نه مسك بالضمان فظهر أنه تصدق بملك نفسه ذكره  
العلامة نوح فالثواب له كما في البحر (قوله ولا شيء للملتقط) وان عوزه شيئا فحسن ولو الجبة (قوله أو وضال) أي

(الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها) وانما تصدق  
ان قبيل كالا طهمة) والامر (كانت أمانة)  
لم تصدق بل اتعت فلولا بصره مع التمكن منه  
أولم يعرفها نحن ان أنكر ربه الخ  
وقبل الثاني قوله بيمينه وبه تأخذ حاوي  
وأقره المصنف وغيره (ولو من الحرم أو قليلة  
أو كثره) فلا فرق بين مكان ومكان  
واقطة ولقطة (فينتفع) الرفع (بها ولو فقيرا  
والا تصدق بها على فقير ولو على آء له وفرعه  
وعرسه الا اذا عرف أنها لذتى فانها موضع  
في بيت المال) بتأخيرانية وفي الذمى لورجا  
وجود المال وجب الايباء (فان جاء  
مالكيها) بعد التصديق (خبر بن اجازة فله  
ولو بعد ذلك) وله نواحي (أو تضمنه)  
والظاهر أنه ليس للوصى والاب اجازتها  
نهر وفي الوهبانية المصنف كالج فبضم ان لم  
يشهد ثم لا يبه أو وصيه التصديق وضمانها  
في مالهما الامال الصغير (ولو تصدقه بأمر  
القاضي) في الامم (أو فصل ذلك) لانه  
القاضي أو الامام (لو فصل ذلك) لانه  
تصدق ببال الفسب بغير اذنه ذخيرة (أو)  
يضمن (المسكين وأبى ما ضمن لا يرجع على  
صاحبه) ولو العين فاقامة أخذها من الفقير  
(ولا شيء للملتقط) مال أو جمعة أو وضال (من  
الجلل أصلا) الا بالشرط متى رده فله كذا



صبي ضال ولو ألبسة (قوله فله أجر مثله) محله ما لم يكن الراد معينا ولا فله المسعى أبو السعود (قوله ونذبت التقاط  
 البهيمة) وقال الأئمة الثلاثة لا يندب وفي الفتح الظاهر أن الخلاف في جواز الأخذ وحده والبهيمة كل ذات أربع  
 ولو في الماء وكل حيوان لا يميز الجمع بهائم وعلى الثاني يشمل الدواب والطيور والأبل والبقر والغنم والدجاج  
 والحمام الأملح حاوي وقوله الضالة هي التي تكون في موضع لم يكن يقربه بيت مدرا أو شجر أو قافلة نازلة أو دواب  
 في مراعيها جحر وما في الصحيح من أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أخذ البهيمة فأجاب عنه في المبسوط بأنه كان  
 إذا ضل الغنم أهل الصلاح أما في زماننا فالغلبة لأهل الفساد والغواية ولا يأمن وصول يد خاتمة إليها فإذا جاء  
 ربه لم يجد لها خمر ملصقا وتقول بانتهى في بعض البلاد التي أهلها تسيب الدواب في البراري حتى يحتاجوا إليها  
 فيسكنوها وقت حاجتهم إذا فاندت في الالتقاط في مثل هذه الحالة أفاده الزيلعي (قوله ما لم يخف ضياعها) مراد  
 بالخوف غلبة الظن (قوله فيجب) أي يفترض أماعينا أو كفاية على مسالف (قوله لومعها ما تدفع به عن نفسها)  
 فيه أنه لا يلزم من وجوده معها أن تدفع به (قوله متبرع) أي محسن حموي كما إذا قضى دين غيره بنفسه برأمره  
 بحر (قوله إذا قال له قاض أنفق لترجع) ولا يأمره بالانفاق حتى يقيم البينة أنها للقطعة في الصحيح إذ يحتمل  
 أن تكون غصبا في يده فيحتاج إلى إيجاب النفقة على صاحبها وهذه البينة لكشف الحال فتقبل ولومع غيبة صاحبها  
 وإن عجز عن إقامة البينة يقول القاضي بين جماعة ثقات إن هذا الذي أنها للقطعة ولا أدري أو صادق أم كاذب  
 وطالب في أن أمره بالانفاق عليها فاشهدوا في أمرته بالانفاق إن كان الأمر كما يقول أبو السعود (قوله لم يكن  
 دينافي الأصح) لأن مطلق الأمر قد يكون للترغيب أو المشورة أو للزوم فلا يرجع بالاحتمال (قوله أي صدقة  
 على أن القاضي الخ) يدل أنه ما في الفتح حيث قال فإذا أنفق بالأمر الذي يصير به دينا عليه فبلغ فادعى عليه لئلا  
 أنفق عليه كذا فإن صدقة اللقيط رجع عليه وإن كذبه فالقول قول اللقيط وعلى الملتقط البينة أو فقوله الذي  
 يصير به دينا صريح في أنه صدقة في أمر القاضي المشتري فيه الرجوع لأنه لا يكون دينا إلا بذلك (قوله لا حارجه  
 ابن مالك) من أنه إذا لم يأمره بالانفاق فادعاه بعد بلوغه وصدقة اللقيط أنه أنفق للرجوع عليه فله الرجوع  
 عليه لأنه أقر بحقه حموي (قوله أو سيده) أي إذا أقام بينة على رقبته أو صدقة اللقيط إذا كان بالانفاق  
 كافي النفاية أبو السعود (قوله أو هو بعد بلوغه) فإذا مات صغيرا رجع الملتقط على بيت المال أبو السعود عن  
 القهستاني (قوله أجراها) إذا كانت البهيمة مما تصلح للأجارة كالفرس والبهيمة التي (قوله باذن الحاكم) كذلك  
 في المنع والملك والقهستاني وغيرهما فيصيده أنه ليس له الأجارة بغير إذنه (قوله وأنفق عليها منه) قال القهستاني  
 وإذا رجع أمر اللقطه إلى القاضي فطرق فيها أن كان شيئا يمكن إجارته كالذئبة أجراها وأنفق عليها من أجرتها ابتداء  
 خلق ما السكها صورة ومضى ببقاء العين والمالية وإن لم يمكن إجارته كاشاة ببيعته ويحفظ غنمه ابتداء خلق ما السك  
 معنى بالمالية حيث لم يمكن إبقاء الصورة لأنه يخاف أن تستأصل النفقة القيمة ومع ذلك لو رأى الانفاق أصح  
 إذن له في الانفاق وجعل النفقة دينا على المالك لأن القاضي ناظر في أمور المسكين فكما مر أنه أحفظ وأصلح  
 كان له ذلك شلبي (قوله بخلاف الآتي) فلا يؤخر التلا بين وهذا هو ما في المحيط والبدائع والخلاصة وسوى  
 في الهداية بينه وبين الضال ووفق المقدسي بحمل ما في الهداية على ما إذا كان المستأجر ذاقرة لا يخاف عليه  
 عنده وما في غيرها على خلافه أو على أن ما فيها محمول على الإيجار مع إعلام المستأجر بحاله فيمنظرة غاية الحفظ  
 وما في غيرها على الإيجار مع جهله بحاله أبو السعود (قوله وإن لم يكن) أي نفعها كما كانت حموي (قوله  
 بأعها القاضي) وهو نافذ منه وهو قوف من غيره ومع الملتقط باذن القاضي كبيع القاضي وإذا بيعت أخذ الملتقط  
 ما أنفق به باذن القاضي بحر (قوله أمر به) أي يومين أو ثلاثة على قدر ما يرى رجاء أن يظهر مالكها فإذا لم يظهر  
 بأمره يبيعها لأن دبرة النفقة مستأصلة فلا تطهر في الانفاق مدة مديدة بحر عن الهداية (قوله نظرية) نسبة  
 إلى النظر بمعنى التأمل أي أن صحة ولايته متوقفة على تأمله ووقوفه على ما فيه مصلحة (قوله وله منعها  
 من ربه) أي أخذ النفقة (فإن امتنع صاحبها من أداء ما أنفق بأمر القاضي بأعها القاضي) وأعطى نفسه من غنمها  
 ورد عليه الباقي حاوي (قوله سقطت) لأنه يصير كالرهن حكما لحق الدين في الكافي ولم يذكر فيه خلافا  
 وكذا اقتصر عليه صدر الشريفة في النفاية وجعله القدر في تقريره قول زفر وعندنا ثلثا لا يقط  
 لو ملكك بعدد وعقد أشار الحموي إلى ذلك في منظومه المسماة بقود الدرر فيما يقضي به من أقوال زفر بقوله

قوله أجر مثله تاريخية  
 (ونذبت التقاط البهيمة الضالة ونذر فيها  
 ما لم يخف ضياعها) فيجب ذكره لومعها  
 ما تدفع به عن نفسها كقرن لبقير وكدم لا بل  
 تاريخية (ولو) كان الالتقاط (في العصر)  
 إن نطق أنها ضالة حاوي (وهو في الانفاق  
 على اللقيط والقطعة متبرع) لقصور ولايته  
 (إذا قال له قاض أنفق لترجع) فلو لم يذكر  
 الرجوع لم يكن دينا في الأصح (أو يصدقه  
 اللقيط بعد بلوغه) كذا في الجمع أي يصدقه  
 على أن القاضي قال له ذلك لا ما زعمه ابن  
 مالك نذر ثم المديون رب اللقطه وأبو القيط  
 أو سيده أو هو بعد بلوغه (وأنفق عليها) منه  
 أجراها باذن الحاكم (وأنفق عليها) (وإن  
 كالضال بخلاف الآتي) القاضي وحفظ غنمها ولو  
 لم يبيح نباعها (القاضي وحفظ غنمها ولو  
 الانفاق أصح أمر به لأن ولايته نظرية  
 اختيار فلو لم يكن نفقة نظرية نفذ أمره به ففتح  
 جعنا (وله منعها من ربه) أي أخذ النفقة (فإن  
 ملكك بعدد حبه سقطت وقيل لا) ولا  
 يدفعها إلى غيره

اتفاق ملقط بالاذن يسقط ان • بعد الهلاك بحبس للرفاء جلي

كما يشير اليه في الهداية اذ • اوى ترجيه من غير ما خطل

وفي الشريعة لانية عن المتقدمي • يحتمل أن يكون في المسئلة روايتان (قوله جبر عليه) وله أن يدفعه له اذ صدقه  
كما يأتي (قوله وله أخذ كفي) ولومع ذكر الامة كما في البحر والفتح (قوله بخلاف الوديعه) الفرق بينهما  
أن الثاني في أخذ اللقطة كالقول ولا كذلك الوديعه بحر (قوله ومظالم) الواو بمعنى أو مائة نخل (قوله جهل  
أربابها) أما اذا علمهم فلا يبرأ دنيا وأخرى الا بالدفع اليهم وعلم ودرثهم كعلمهم (قوله وأيس الخ) أما اذا كان يرجو  
المعرفة فلا يتصدق (قوله فعليه التصديق) فأدب على أن ذلك لازم عليه (قوله لمن ماله) أي الخاص به أو التوصل  
من المظالم وليس المراد أنه يتصدق ليكون ثوابه الاويام بالعدم الاذن منهم بالصدقة وانما هو ذخيرة عند الله  
نعمالي عسى الله أن يرضى خصمه بذلك (قوله كن في يده عرض الخ) قال في البحر عن الخائفة رجل وجد  
عروض اللقطة فترفعها لم يجد صاحبها وهو تفسير ثم أفتى على نفسه ثم أصاب مالا قالوا يجب عليه أن يتصدق على  
الفقراء بمثل ما اتفق على نفسه اه وهو المختار ولو لواجبة فأذا اختلف اه وهو فرع العمدة الا في (قوله  
سقط عنه المطالبة الخ) كأنه والله تعالى أعلم لانه بمنزلة المال الضائع والنقرا • مصرفه عند جهل أربابه وقد علم  
الله تعالى صدق نيته في قضاء ما عليه وأيده ظاهر ابا الدفع الى الفقراء وبالتوبة يسقط اثم الاقدام على الظلم (قوله  
بمثله) أي يبدله ليعم القصة (قوله جازل فقه) أي ولم يتوقف على اذن قاض لعدم وجوده حينئذ وظاهره أنه يجوز  
البيع ولو كان للميت دواب تحصل الامة والتعجير بالجواز فيد جواز عدمه فيصمله الى أهله والظاهر أنه اذا  
اتفق من عده شيئا يرجع به في التركة وان المراد بالبادية البعيدة عن وطنه والا فالقرية لاسمكم الوطن  
وهل المراد وفقى القافلة كما في التيمم أو الصديق يهرز كل ذلك (قوله فاطمة) وقيل هو كاتماح اذا وجد في الماء  
(قوله ما لم يكن كثيرا) انظر هل الكذب المقدر بزيادة أو يصلح على العرف (قوله بعد النص) أي التفتيش (قوله  
فان لم يجد هم فله لمصرقا) هذا نص صريح بما أفهمه التشبيه من قوله كاللقطة (قوله أي برج) ذكره في القاموس  
• معاني منها الزكر والحسن وواحد بروج السماء وكأنه مأخوذ من التبرج • في الظهور والظهور وهذا المحصل  
(قوله اختلط بهم أهلي لغيره) المراد أن فيها ساجا للغير وان لم يكن أهليا فإذا علم أن ما في يده برجه من حمام بروج  
الناس لا يجهل • لانه لم يمسكهم أباه بسبق يدهم بما عدوه تحصينه (قوله لا ينبغي له أن يأخذه) انما قال ذلك وان كان  
الحكم في اللقطة مذاب أخذها على ما عليه العادة لانه ربما يطير فيذهب الى محله الأصلي (قوله طلب صاحبه)  
بتعريفه (قوله لانه ملك الغير) لتبعيته للآدم (قوله واذا لم يملك الفرس الخ) قال شمس الائمة السرخسي • وبهذا تبين  
أن من اتخذ بروج حمام فأوكرت فيه حمام الناس فبأخذه من فراخها لا يجهل • له وهو غزلة اللقطة في يده فان كان  
فقير له أن يتناولها لحاجته وان كان غنيا ينبغي له أن يتصدق بها على فقير ثم يشتري بها منه بشي • ويحل له تناول  
وهكذا يفعل شيخنا شمس الائمة الحلواني • وكان مولعا بأكل الجوارز اه قال في البحر والجوارز جمع جوزل  
وهو فرخ الحمام وفي شرح الوهبانية للعلامة عبد البر ابن الشحنة عن الخائفة رجل اتخذ بروج الحمام في قرية  
ينسبني أن يحتفظها ويمسكها ويعطفها ولا يتركها بغير علف كيلا يتضرر به الناس اه (قوله وفي الوهبانية الخ)  
هذا معنى يبين منها وهما

ومن • وبالأشجار صيفا يحاط • وفي أرضه غمره الا كل انظر

اذ لم تكن تبق • ولا نهى عادة • ولا هو نصيح ولا منه يظهر

وفي شرحها للعلامة عبد البر عن الخائفة وغيره رجل مرق في أيام الصيف بشمار لقطة فقت الاشجار قالوا ان كان  
ذلك في المصر لا يسهه أن يتناول شيئا منها الا أن يعلم أن صاحبها أباح ذلك نصا ودلالة لانه لا يكون ذلك مبيحا  
في الامصار عادة وأما اذا وجد الثمار في الحائط أي البستان فان كانت الثمار عاتية سابقا • ففسد كالجوز والوز  
لا يسهه أن يأخذها ما لم يعلم بالاذن وان كانت الثمار عاتية لا ينبغي احتوائها عليه قال بعضهم لا يسهه أن يأخذها  
ما لم يعلم أن صاحبها أباح ذلك وقال بعضهم لا بأس به اذ لم يعلم النهي صريحا ودلالة أو عادة ومطلبه الاعتماد وان  
كان ذلك في القرى والساوا فان كانت غاراتي لا يسهه الاخذ الا أن يعلم بالاذن وان كانت من غاراتي لا ينبغي  
لي أنه يسهه أن يأخذها ما لم يعلم النهي وأما اذا كانت على الاشجار فلا تفضل له أن لا يأخذ في موضع ما لم يؤذن له

جبر عليه (بلاينة فان بين علامة حل الدفع)  
بلا جبر (وكذا) يجهل (ان صدقه مطلقا) يس  
أولاه أخذ كفي الامع اليه في الاصح  
نماية (النقط لقطة فضاقت منه ثم وجدها  
في يد غيره فلا خصومة بينهما بخلاف  
الوديعه) يجتبي وفوازل لكن في السراج  
الصحيح أن له الخصومة لا يده أحق (عليه  
ديون ومظالم جهل أربابها وأيس) من عليه  
ذلك (من معرفتهم فعليه التصديق بقدرها  
من ماله وان استغرقت جميع ماله) هذا  
مذهب أصحابنا لانهم يترجمون خلافاً كن ويده  
عرض لا يعلم مستحقة اعتبارا للديون  
بالاعيان (و) في فعل ذلك (سقط عنه  
المطالبة) من أصحاب الديون (في العقب)  
يجتبي وفي العمدة وجد لقطة وعثرها ولم يبر  
وبها فانتقم به القصة ثم أيسر يجب عليه ان  
يتصدق بمثل (مات في البادية جازل فقه يسع  
متاعه ومركبه وحمل نفسه الى أهله حطب  
وجد في الماء ان فقيه فلقطة وان لا يخلل  
لا أخذه) كسائر المباحات الأصليين

وفي الحاوي غريب ما تقي بيت انسان ولم  
يعرف وارثه فتركه كالقطة ما لم يكن كثيرا  
فليت المال بعد النص عن ورثته سنين  
فان لم يجد هم فله لمصرقا (محصنة) أي برج  
(حمام اختلط بهم أهلي لغيره لا ينبغي له أن  
يأخذها وان أخذها طلب صاحبه ليرده عليه)  
لانه كاللقطة (فان فرخ عنده فان) كانت  
(الامر غريبة لا يتعرض لفرخها) لانه ملك  
الغير (وان الامة صاحب المحضنة والغريب  
ذكر فالفرخ له) ولو لم يعلم أن برجه غريبا  
لا شيء عليه ان شاء الله تعالى قلت واذا لم يملك  
الفرخ فان فقير أو كاهن أو غني يتصدق به  
ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام الحلواني  
ظهر به وفي الوهبانية مرق بشمار فقت اشجار  
في غير أمصار لا بأس بالتناول ما لم يعلم النهي  
صريحا ودلالة وعليه الاعتماد وفيها

الآن يكون ذلك في موضع كثير الخار يعلم أنهم لا يشعرون مثل ذلك فيسعه أن يأكل ولا يسعه أن يحمى  
ملخصا وقد علمت أن كلام المؤلف مجمل وتفصيله ما ذكرنا (قوله جاريا) ليس قيدا احترازيا ولذا عبر به بـمـ بالما  
(قوله يجوز) ولو كثيرا لأن هذا مما يسهل تركه كذا في شرحها وهذا مما يؤيد عدم التقيد بالجارى (قوله وفي الجوز  
يتكرر) ولو كان مفترقا على الظاهر كما في شرحها وفيه انما يتكرر أخذه لنفسه لأنه مما لا يفسد وانما يأخذه ليعطفه  
على ربه وهذا إذا كان له قيمة والجزاء أخذه لنفسه ذكره الحلبي (خاتمة) حكى أن بعض العلماء وجد لقطة وكان  
محتاجا إليها وقد قال في نفسه لا بد من تعريفها ولو عرفتها في المصر ربما يظهر صاحبها فخرج من المصر حتى انتهى  
الى رأس بئر فدفن رأسه في البئر وجعل يقول وجدت كذا فمن سمعته ينادي بذلك دلوه على ويحبب البئر رجل يرفع  
شملته وكان صاحب اللقطة قطع يده حتى أخذها منه لم يعلم أن المقدور كائن لا محالة فلا ينبغي له أن يترك ما لزمه  
شرعا وهو اظهار التعريف وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يترككم ما يقترب بكون وما تزرى بآتيك  
وهو خطا من هذا الملقط لأن هذا ليس بتعريف اتفاقا بجر والله سبحانه وتعالى أعلم وأتمه الله العظيم

• (كتاب الآتي) •

قال في القاموس آتى العبد كسبح وضرب وضع أيضا ويحرك وأبانا ككتاب ذهب بلا خوف ولا كد عمل واستغنى  
ثم ذهب فهو آتى وأبوق وجعه ككفار وردك وفي المصباح الآتي أنه من باب ضرب (قوله مناسبه) قال  
في حاشية الشلبي هذه الكتب الاربعة تناسبها لمقام من معنى التوى والتلف والى بعضها فوق بعض قال  
في البحر وتعبيرهم بالكتب لكل منها أنسب من الباب لما أن مسائل كل منها مستقلة لم تدخل في شيء قبلها  
ولا بعدها (قوله عرضة التلف والزوال) أى كون التلف والزوال يعرضان فيه وفيما قبله وانما تقدم اللقطة  
واللقطة لأن خوف التلف فيها من حيث الذات وأما التلف في الآتي فانما هو من حيث الانتفاع للمولى  
لامن حيث الذات لأنه لو لم يعد الى مولاه لاجتوت وعطف الزوال على التلف من عطف العام لأنه قد يفحق  
الزوال عن البدن من غير تلف (قوله والآتي انطلاق الرقيق عزرا) هذا مناهى الشرعى وافقه هو الهرب كما في شرح  
الملتقى وفي الميسر والآتي عزرا في الانطلاق وهو من سوء الاخلاق وردا في الاعراض يظهر العبد من نفسه فرارا  
تصير مالته ضمما لفراده الى مولاه احسان وهل جراه الا احسان الا الاحسان (قوله من موجه) يفتح الجيم  
قوله الحلبي وهو المستأجر ولو عبر به ليناسب قوله ومستعبده اسكان أولى (قوله ومودعه) يفتح الدال اه حلبي  
(قوله ووصيه) أى الوصى عليه أعم من كون الوصى مختارا لميت او منصوبا للقاضي (قوله أخذه فرض  
ان خاف ضياعه) أى ان غلب على ظنه ذلك وجزم به كشخصه في جرحه قال في الضع ويمكن أن يجزى فيه التمهيل  
في اللقطة بين أن يغلب على ظنه تلفه على المولى ان لم يأخذه مع قدرة نامة عليه فيحبب والا فلا اه (قوله ويجرم  
أخذه لنفسه) لأنه تملك مال الغير من غير موقوف (قوله ان قوى عليه) أى قوى على حفظه حتى يوصله الى  
مولاه بخلاف من يعلم من نفسه الهز عن ذلك والضعف اه شلبي قال الحلبي فيه ان هذا الشرط لا يخص  
ما ضمن فيه بل هو عام في سائر التكليف على أنه ترك ما لا بد منه وهو اشراط عدم خوف الضياع (قوله  
لمافي البدائع الخ) على لقوله أخذه فرض (قوله واستوثق منه بكفيل) هو أحد القواين وظاهر اقتضائه عليه  
اعتماده وذكر العلامة فوح قبل رواية عدم أخذ الكفيل أصح لأنه لا أقام البيعة أنه لم يجرم تأخيرها لأن الدفع  
في هذه الصورة واجب (قوله ويحلفه الحاكم أيضا) هذه من المسائل التي يجتمع فيها بين البرهان واليمين لأن  
المقصود من أحدهما غير المقصود من الآخر (قوله بوجه) كسبح وهبة (قوله دفع اليه بكفيل) لعدم المنازع  
كافي البحر وظاهر اطلاقهم وجوب الدفع والذي ذكره العلامة فوح ان الدفع في هذه الصورة غير واجب حتى  
جاز منعه قال فظهر بهذا ان بين البيعة وبين الاقرار وذكر العلامة فواو ذلالت ان الدفع في الأبيات بالبيعة  
واجب وفي الاقرار وذكر العلامة ليس بواجب والظاهر ان أخذ الكفيل غير فيه كما في المسئلة السابقة (قوله  
مخافة جملته) أى دفع جملته (قوله بذلك) أى بالآتي (قوله فان طالت المدة) أى أن تقدره بستة أشهر قاله  
الحلبي (قوله باعه القاضي) ظاهر على ما قدمناه من أن الآتي لا يجر خوف اباقة اما على ما سبق في كتاب  
اللقطة من الهداية والكافي من أنه يجوز فلا أبو السعود (قوله وأمسك من غنمه ما أتفق عليه منهنه) أى أمسك  
من الثمن ليدفعه لبيت المال إذا كان اتفق من بيت المال حال في الفتاوى الهندية ويتفق عليه الامام في مدة

وأخذت منه ما كان من الثمن جاريا  
يجوز وكثير وفي الجوز يتكرر  
• (كتاب الآتي) •  
مناسبه عرضة التلف والزوال والآتي  
انطلاق الرقيق عزرا كذا عرفه ابن السكال  
ليدخل الهارب من مفرقه ومنه  
ودعه ووصيه (أخذه فرض ان خاف  
ضياعه ويجرم) أخذه (أنفسه ويندب)  
أخذه (ان قوى عليه) والا فلا بد للمولى ان شاء  
حكم أخذه كلقطة (فان ادعاه آخر دفعه اليه  
ان برهن واستوثق) منهنه (بكفيل) ان شاء  
لموازان يده عليه آخر (ويحلفه) الحاكم أيضا  
بأنه ما أخرجه عن ملكه بوجه وان لم يبرهن  
عطف على ان برهن (وأقر) العبد (أنه عبده  
او ذكر) المولى (أنكر المولى اباقة) بخافة جملته  
بكفيل فان أنكر المولى اباقة (قوله دفع اليه  
مخلف) (الآن يبرهن على اباقة أو على افراد  
المولى بذلك زلمي) (فان طالت المدة) أى مدة  
البيعة (باعه القاضي ولو علم مكانه) لئلا  
يضر ولو لم يكن من غنمه ما (أنفق عليه منهنه)



حبسه من بيت المال ثم يأخذ من صاحبه ان حضر ومن غمه ان باعه كذا في الحلبي عن غاية البيان والاول  
 حذف قول الشارح من غمه لانه يغني عنه قول المصنف منه (قوله او يعلم) بتشديد اللام اي ذكر العلامة  
 والحلية قاله الحلبي والذي في القاموس التخصيف فانه قال وعلمه كنعصره وضربه وسبه (قوله عن اعطاء الاذن)  
 اي لو اخذ الاذن (قوله السباهية) بفتح السين وتحفيف الباء لانهم عسكريون واصل وضعه المتكبرون كما يؤخذ  
 من عبارة القاموس (قوله فلهم اخذها من مشتريها) اي ويدفعون ما اتفق عليه من بيت المال والاولى  
 ان يقول اخذهم لانهم عقلاء (قوله على ذلك) اي على ما ذكر من التدبير ومما معه (قوله واختلف في الضال) قال  
 السكال اختلفوا في اخذ الضال فقل اخذ افضل لما فيه من احياء النعم والتعاون على البر وقيل تركه افضل  
 لانه لا يبرح عن مكانه منظر المولاه حتى يجده ولا يعني ان انتظاره في مكان غير مقرر حرج عنه غير واقع بل نجد  
 الضلال يدورون مخبرين ثم لاشك ان محل الخلاف اذا لم يعلم واحد الضال مولا ولا مكانه اما اذا علم فلا ينبغي  
 ان يختلف في افضلية اخذه وردده شاي (قوله صدق) اي يجنبه على الظاهر فطافا اذ هي المالك مالا (قوله  
 ولن رده) سواء كان الراد واحدا او اكثر (قوله من مئة سفر) تعتبر المدة من مكان الهروب كما يدل عليه  
 ما اذا وجد في المصرفاته تعتبر بحسبها على احد قولين ثم الظاهر انه تعتبر المدة في الرد ايضا فلو وجد في مقتصر  
 من مكان هروبه الى ان سيده حتى الواحد في مكان اخذه فالتظاهر عدم استحقاق الجعل لعدم العمل منه وحزيره  
 وما في الهندية فيقيد ما ذكرناه ونص عبارتها وتفسيره انه يجب لاراد من مسيرة ثلاثة ايام اربعون درهما فيكون  
 يذاه كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث درهما فيقضي بذلك ان ردم من مسيرة يوم اه (قوله ولو صيبا) والجعل له  
 لان الصبي من اهل استحقاق الاجر بالعمل بحر (قوله لكن الجعل لمولاه) لانه ليس من اهل ملك المال يدا (قوله  
 عن يستحق الجعل) بان لم يكن الراد يحفظ مال السيد او يخدمه او استعان به والجعل بالضم الاجر والجعل  
 بالكسر وبعضهم يحكي تليسه او الجعيلة ككريمه انما فيه بحر (قوله لانه لا جعل لسلطان) الهة فيه وفيها  
 بعده الى قوله وعائلته وجوب العمل عليهم (قوله وشحنة) هو حاقق المدينة اه حلبي (قوله وعائلته) اي المتبهم  
 وان لم يكن وصيا كعبد اللقط اذا رده الملتقط (قوله كان وجدته) تمثيل للاستعانة وقوله اخذه اي لقرده على  
 وقوله فقال نعم هذا شرط لا بد منه لانه به قد وعد الاعانة كافي البحر عن التارخانية اه حلبي فلا يستحق شيئا  
 كما يشرح الوهبانية (قوله او كان في عياله) فانه لا يجب الجعل استعانة لان الراد حصل على سبيل التبرع  
 عرفا وعادة فان اعراف فيما بين الناس ان من ابقى عبده اغناط عليه من كان في عياله ويرده متبرعا فلو ثبت التبرع  
 نصا لا يجب الجعل فكذا اذا ثبت عرفا لان الثابت عرفا كالثابت نصا بخلاف ما اذا لم يكن في عياله لان التبرع  
 لم يوجد نصا ولا عرفا شاي عن الاتفاق (قوله مطلقا) اي سواء كان الابن في عياله الاب واحد او وجين  
 في عياله الابن او لا قال في التبيين ولورد عبد ابيه او اخيه او سائرا فانه لا يجب عليه الجعل اذا كان في عياله  
 للمولى لجرى ان العادة بالرد تبرعوا ولم يكن في عياله وجب الجعل له الا الابن اذا رده عبد ابيه او احد الزوجين  
 اذا رده عبد الابن فانه لا يجب له الجعل مطلقا لان رد الابن على المولى نوع خدمة للمولى وخدمة الاب  
 مستحقة على الابن فلا تقابل بالاجرو وكذا خدمة احد الزوجين لا تقابل بالاجر (قوله وشريك) صورته وارث  
 اخذ الا بقر بعد موت سيده المورث ورد من مسافة قصر وهنالك ورثة غيره فلا جعل له لانه قد رده لنفسه  
 ولو بالنظر لنصيبه ومثل ذلك احد الشريكي اذا رده فليس له ان يطالب الشريك بمصنعه من الجعل (قوله  
 وهبانية) هو في شرحها الابن الشحنة فالاولى زيادة شرح وقوله ولو الجعيلة الاولى ان يقول ولو الجعيلة لان  
 عبارة تصدق ان صاحب الدنف وشارح الوهبانية على ما قدمناه نقلا عن الوولو الجعيلة فيكون صاحب الوولو الجعيلة  
 ذكره واطلع عليه الشارح افاده الحلبي وفيه ان ما ذكره انما يتجه ان لو كان لفظ الوولو الجعيلة من جهة الدنف  
 وشارح الوهبانية وهي من كلام المؤلف فيفيد ان صاحب الوولو الجعيلة نقله عنهم لان معناه حقة وانتهى الوولو الجعيلة  
 والخطب سهل (قوله فالمستثنى احد عشر) باعتبار ان احد از وجين فتنه صورته وان وعدتمه في البحر الابوين  
 اذا كانا في عياله وقد خلا تحت قول المؤلف او كان في عياله (قوله فبطل صلحه فيما زاد عليها) بخلاف الصلح  
 على الاقل لانه خط ابو السعود عن البحر (قوله استعانة) والقياس ان لا يكون له شيء الا بالشرط كما اذا رده بجهة  
 ضالة او عبدا ضالا وبه الاستحسان اجماع الصلبة رضى الله تعالى عنهم على اصل الجعل وان اختلفوا في مقدار

وان جاء المولى (بده وورهن) أو علم (دفع  
 باقي الثمن اليه ولا يخلط المولى (نقض بيعه)  
 أي بيع القاضى لانه بأمر الشرع كحكمه  
 لا ينقض قلت لكن رأيت في معروضات  
 المرحوم أبي السعود معنى الروم أنه صدر  
 أمر السلطان بجمع القضاة عن اعطاء الاذن  
 ببيع عبيد العسكرة وحينئذ فلا يصح  
 ببيع عبيد السباهية فلهم اخذها  
 من مشتريها ويرجع المشتري بثمنه على البايع  
 وما في بيد الرعايا فكذلك اذا كان يغبين  
 فاحسن والا فلا رعايا التي وبذلك ورد الامر  
 أيضا انتهى بالمعنى فاحفظه فانه مهم (ولو زعم  
 المولى (تدبير او كتابته) او استبدادها  
 (لم يصدق في نفسه) الا ان يكون عبده  
 ولد منها او يبرهن على ذلك خبر (واختلف  
 في الضال) قبل اخذه افضل وقيل تركه  
 ولو عرف بيته فأيضه الى اولى (أبقى عبد  
 فجاء به رجل وقال لم أجده معه شيئا) من المال  
 (صدق) ولا شيء عليه (ولن رده) خبر لقوله  
 الا في اربعون درهما (اليه من مئة سفر)  
 فأكثر (وهو) اي والحال ان اراد ولو صيبا  
 او عبد لكن الجعل لمولاه (عن يستحق الجعل)  
 قديده لانه لا جعل لسلطان وشحنة وخفي  
 ووصى يتيم وعائلته ومن استعان به كان وجدته  
 نخذه فقال نعم أو وكن كان في عياله وابن  
 واحد الزوجين مطلقا زيلي وشريك تنف  
 وهبانية ولو الجعيلة فالمستثنى احد عشر  
 (اربعون درهما) فبطل صلحه فيما زاد عليها  
 (ولو بلا شرط) استعانة

فأوجبنا الأديين في مدة السفر وما دونها فمادوننا إجماعا بين الروايات حوى (قوله نرجسنا) أصله صاحب  
عقد الفرائد والبحث راجع إلى قوله فجعلنا وأما العقل فهو مخصوص عليه فإنه قال اتفق الأصحاب أن الصغير  
الذي يجب الجعل برده في قول محمد هو الذي يعقل الأباقي نص عليه في المحيط ثم قال ومفهوم كونه أي كونه ولد  
الامة رضيا أنه لو كان غير رضيع وجب الجعلان وينبغي أن يشترط مع الفطام أن يعقل الأباقي كما مر عن المحيط  
(قوله أشعونه بالنص) فلا يحط منه لنقصان القيمة كصدقة الفطر لا يحط منها لو كانت قيمة الرأس أنقص من صدقة  
الفطر قاله الحنفى وقال محمد يقضى بغيره إلا درهما لأن المقصود أحياء مال المالك فلا بد أن يسلم شيء تحضيقا  
للفائدة وذكر صاحب البدائع والاسيماحي الامام مع محمد فكان هو المذهب بجر والذي عليه أصحاب المتون  
مذهب أبي يوسف كما لا يخفى فينبغي أن يقول عليه لموافقة للنص وفاقه تعالى أعلم من (قوله أن أشعنه أخذه  
ليرده) ينبغي أن يكون الأشهاد شرطاً لوجوب الجعل ولعدم الضمان إذا أتى عن رده عند الفكن أما إذا لم يتمكن  
منه فلا يضمن اتفاقاً كما تقدم نظيره في القطة والقول في أنه لم يتمكن من الأشهاد بجر عن التناخانية (قوله  
والألائي) لا نزلنا الأشهاد أمانة أخذه لنفسه (قوله يرضع له) يقال يرضع له كمنع وضرب أعطاه عطاء  
غير كثير قاموس واعتبار رأى الحاكم عند عدم الاصطلاح على شيء (قوله ولو من المص) هذا هو الأصح وقيل  
لا شيء (قوله فيرضع له) أي أن لم يصطط على شيء (قوله ومدير) هو أحد قولين وقتل البرجندى عن الملتقط أنه  
لا جعل برد المدير إلا بقب حوى (قوله كفن في الجعل) لأنه أحيا المالة اما باعتبار الرقة كما في المدير أو باعتبار  
الكسب كما في أم الولد عند حوى (قوله له قه ما عوته) أي ولا جعل برد المخر (قوله ثم أنه أتى) أي في حال  
الاستعمال أما إذا فرغ من الاستعمال وكان من نيته أن يرده إلى صاحبه فأبى فالظاهر أنه لا يضمن له رده  
إلى الوفاق وحزره (قوله وفي الوهبانية) نقله بالمعنى وبينها

وانكار مولاه الأباقي مقدم \* إذا فرغ من رد العبد مختص

(قوله ويلزم مريد الرقيمة) أي إذا فرغ من حاله الخلق وظاهره ولو بعد الأشهاد وبجر (قوله ما لم يبين أباقه)  
أي ما لم يبرهن على أباقه أو على إقرار المولى به أو بالسود عن الزباني (قوله لأنه غاصب) أي وهو ضامن ولو هلك  
المقصوب عنده من غير تصد (قوله ولا جعل له في الوجهين) أضاف الأول فلا نزل برده إلى مولاه وأما الثاني  
فلا نزل لما ترك الأشهاد صار غاصباً من (قوله في الثاني) وهو فيما إذا أتى أومات قبل الأشهاد أي فإنه يقول بالجعل  
فيه وفيه نظر فإنه يقول فيما إذا أتى منه بعد الأشهاد بهدم وجوب الجعل فهذا أولى بل لا يقول بوجوب الجعل  
إذا أذره غير أنه لا يشترط الأشهاد وهما يشترطانه فالأولى للشارح حذف قوله خلافاً للثاني من هذا الجعل  
وذكره عند قوله أنه أخذه ليرده ويحتمل أنه راجع إلى قول المصنف وضمن قبله فإنه القسم الثاني لقوله وأن أتى  
منه بعد أشهاد لم يضمن (قوله على المرتين) لأنه أحيا ما ليس له بالرد وهي حتى المرتين إذا استيفاه منها والجعل  
في مقابلة أحياء المالة فيكون عليه وسواء كان الرهن حياً أو ميتاً لأن الرهن لا يسلط بالموت بجر (قوله فإن بيع  
بد الخ) وإن اختار المولى قضاء دينه كان الجعل عليه (قوله حتى خطأ) قيد بالخطأ لأنه لو كان قبل عدا  
شهره فلا جعل له على أحد بجر (قوله لا يذ لا أخذ) أما إذا كانت في يده فلا جعل له على أحد بجر (قوله على  
من سبه في إليه) فإن اختار المولى فداءه فهو عليه له لعود منفعته عليه وإن اختار دفعه إلى الأولياء فعليه  
لعودها إليهم بجر (قوله على غاصبه) لأنه أحياه لتبرأ ذمته بدفعه وظاهره لزوم الجعل له ولورده إلى مالكه  
وبجر (قوله على موهوبه) لأنه المالك له وقت الرد المنتفع به بجر (قوله بالرجوع) أي بالرجوع الواهب في الهبة  
(قوله في ماله) لأن الأحياء (قوله كنفقة لقطعة) فلو اتفق عليه الأخذ بلا امر القاضى كان متبرعاً ولو باذنه  
كان له الرجوع بشرط أن يقول له على أن يرجع على الأصح من (قوله وقيل بوجره) قد تقدم ما فيه من حل كل  
من القولين على محل يليق به (قوله بخلاف القطعة) فإنه يوجرها (قوله والضال) أي فإنه يوجر والذي  
في القصة اتى عن التلف أن الضال كذا بقب في النفقة (قوله ولقد روى التناخانية) الأولى ذكره بعد قوله بل  
يجب تبرأ وهذا التقدير إنما هو قبل حضور السيد (قوله ثم بعد ما يبيعه القاضى) أي ويرد ليت للمال ما أنفق  
منه كالمقتضاه على حالي (قوله لا يشتري رغب الأمر) لأنه يتضرر بالانتظار (خاتمة) لا تقطع يد الأباقي بسرة  
ثبتت عليه حتى يحضر مولاه خلافاً لأبي يوسف وفاقه سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

كأمر \* فرع \* أبى بعد البيع قبل القبض لا يشتري رغب الأمر للقاضى إلى دفع

• (كتاب المقنود) •

مناسبتة لما قبله من حيث ان كلاهما غائب لم يدور اثره وقال البرجندي اوردته عقيب المقنونة والا بق من حيث ان المقنود فقد اهلوه وما فقد هما مالهما كما يقال فقدت الشيء اذا ضلته فلم يجده او طلبته فلم يجده وكلاهما من حيث ان المقنود لا ينفك عن اهلوه وهم في طلبه جوى واخره عما سبق اقله وجوده فهو متناهي (قوله هو اهل المهدوم) قال في النساء وس من فقدته يفقده فقد اوفقه انا وفقد اعدمه فهو قبيح ومفقود بجر والتفقدان بكسر الهمزة قهستاني (قوله هو غائب) اي بعيد عن اهلوه ولم يذكر القافية لانه من الاحكام المشتركة كذا في شرح الملتقى (قوله بالقطع) ويقال بهاء والمضى واحد (قوله فدخل الاسير الخ) قال في البحر المذار انما هو على الجهل بجهلته وموته لا على الجهل بمكانه فانهم جعلوا منه كما في المحيط المسلم الذي امره العبد ولا يدري احيى ام ميت مع ان مكانه معلوم وهو دار الحرب فانه اعم من ان يكون عرف انه في بلدة معينة من دار الحرب أولا ١٥ هذا وفي القافية مع شرسها الله قهستاني هو غائب لم يدور اثره اى لم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه ١٥ وفي الهندية والذي غاب عن اهلوه وبلده او امره العبد ولا يدري احيى هو ام ميت ولا يعلم مكانه ومضى على ذلك زمان فهو مفقود بهذا الاعتبار ١٥ وصاحب البحر لم يستند الى نص صريح في اذ كره وما في القهستاني والهندية صريح في الاشتراط والمقول عليه (قوله ومضى تدلخ) فيوقف ميراثه كالمفقود جوى عن التنازلية (قوله بالاستصحاب) اي بلا حيلة حاله الذي ذهب عليه (قوله نزع) اي مال المقنود وقوله من امنه بالانصر وكسر الميم قال تعالى الا كما امنتمكم على اخيه من قبل (قوله لاسيحي الخ) فيه ان ما هنا اودعه بنفسه وما يجي في مال مورثه (قوله ولا تفسخ اجارته) لانها لا تفسخ قبل الموت مخ (قوله كفلانه وديونه) قال في البحر اطلق الحق فتشمل الاعيان والديون المقر بها لانه من باب الحفظ فيصاف في دين وجب به فانه اصل في حقوقه ولا يتناصم في الذي تولاه المقنود ١٥ اي اذا انكره المديون (قوله ويقوم عليه) بنحو اخراجهم من سفينة وجهه في اليد وروصاده ودياسه وتذريته وجهه في الخزن فالقيام عليه اعم من حفظه (قوله عند الحاجة) مرتبط بقوله ونصب القاضي بدليل ما بعده وقال في المنع وفي نصب الحافظ لاله والقيام عليه نظره لئلا عند الحاجة فلو كان له وكيل ثم فقد ينبغي ان لا ينصب القاضي وكيد لانه لا يعزل بقدمه كله اذا كان وكيد لا في الحفظ ١٥ (قوله لا تعير داره) ولو امر به قال في المنع نقلا عن التجنيس والولوجية رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعبرها او دفع ماله ليحفظه وقد اذاع فلان يحفظه وليس له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون الرجل وصيا ١٥ اي فالتصرف حينئذ للورثة لانه (قوله المنصوب) اهم من منصوب الغائب والقاضي (قوله ونحوه) اي نحو ما ذكر من رد تعيب او مطالبة لاسحقاق وكذا ليس للورثة ما ذكر لانهم يرفونه بهدمونه ولم يثبت ١٥ بجر (قوله بالخلاف) لما فيه من تعين الحكم على الغائب وانما الخلاف المعروف بين الاصحاب فمن وكله المالك بقبض الدين هل يملك الخصومة ام لا فتد الامام يملكها وعندهما لا يملكها ما عرف في وضعه ١٥ حلبي عن التبيين (قوله ولو قضى بخصومته لم ينفذ) اي لو قضى فاض مجتهد او مقلد يرى القضاء بخصومته لم ينفذ لان الخلاف في نفس القضاء فلا بد من تنفيذ قاض آخر يرى ذلك ليرفع الخلاف ١٥ حلبي (قوله زاد الزيلعي في القضاء الخ) نفسه واما ان يكون الخلاف في نفس القضاء ففيه روايتان في رواية لا ينفذ ذكره الخصاص وهو الصحيح لان محمل الخلاف لا يوجد قبل القضاء فاذا قضى حينئذ وجد محمل الاختلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر وذلك مثل القضاء على الغائب والغائب وقضاء المحمد ودق فذوق وشهادته بعد التوبة وقضاء الفاسق وشهادته قبل التوبة حتى لو قضى على الغائب وقضى الفاسق او المحمد ولا ينفذ الا اذا رفع الى حاكم آخر قضى بخصمه حينئذ يلزم ولو فضحه انفسخ لان الخلاف في نفس القضاء فقبل القضاء لم يوجد محله ١٥ ابو السعود وهو ما قبل عليه وقبل ان الاجتهاد في القضاء على الغائب هو سبب القضاء وهو البيئة هل تكون حجة من غير خصم حاضر أولا فاذا رآها القاضي حجة وقضى بها فاقضاه وقال صاحب البحر لكن وقع الاشتباه بين اهل العصر في المراد بالقضاء على الغائب هل المراد به الا اعم من الحنفى وغيره والمراد بغير الحنفى ومنشؤه في فهم عبارة الهاديه وغيرها هنا حيث قالوا اذا رآه القاضي فخذله المراد انه رأى له واعتقاد فيخرج الحنفى لانه لا يرى القضاء على الغائب او المراد اذا رآه القاضي مصلحة فقال في العناية الا اذا رآه القاضي اى جعل

• (كتاب المقنود) •  
(هو) اهل المهدوم وشرا غائب لم يدور اثره  
هو يتوقع قدومه (ام ميت او دمع الله له  
البانح) اي انصرجه بلا وقع فدخل الاسير  
ومر تقدم يد الحق ام لا (وهو في حق نفسه  
حي) بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه (فلا  
تنتكح عرسه غير ولا يتهم ماله) قلت  
وفي معروضات الحق اي اليهودية ليس  
لا يبين بيت المال نزع من يدين يده عن امنه  
عليه قبل ذهابه لاسيحي مع من القاضي من اي  
(ولا تفسخ اجارته ونصب القاضي من) اي  
وكيل (ياخذ حقه) كفلانه وديونه انقربها  
(ويحفظ ماله وديونه يوم عليه) عند الحاكم  
وكيل فله حفظ ماله لا تدبر داره الا باذن الحاكم  
لانه لعله مات ولا يكون وصيا تعين (لكنه)  
اي هذا الوكيل المنصوب (ليس) بخصم  
فيما يدعى على المقنود من دين ووديعة وشركة  
في مضار ورقيق ونحوه (لانه ليس بمالك)  
ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من  
جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بلا  
تسلاف ولو قضى بخصومته لم ينفذ زاد  
الزيلعي في القضاء وتبعه السكال لا ينفذ  
قاض آخر



ذلك رأياه وحكمه وقال في فتح القدير رأى القاضي المصلحة في الحكم على الغائب أولا أه وعلى ما في العناية  
جري الشارحون وصاحب الخلاصة والبرازية قال الجوى وظاهر كلامهم أن المراد بالقاضي المجتهد أو غير  
الحقني فمن يرى ذلك أما الحقني فكيف يجعله رأياه ولا رأى له مع اعتقاده مذهب امامه أه وبه تعلم أن القضاء  
على الغائب ليس مذهبنا على ما هو الصواب فإذا قضى به الغير في نفسه روايتان معصمتان فإذا نفذ قاض  
آخر أرفع الخلاف ولو قضى به الحقني لا ينفذ لأن امامه لا يراه وقال في شرح المتن وسيجي في القضاء أن القاضي  
المقلد متى خالف معتقد مذهب لا ينفذ حكمه في زماننا وينقض هو المختار للفتوى أه فقوله لهم القضاء على  
الغائب ينفذ في أظهر الروايتين محمول على أن القضاء صدر من غير الحقني وأظهر الروايتين هي رواية كتاب  
المفقود ومقابلها رواية كتاب النكاح بعدم النكاح وهي معصية أيضا قوله الفتوى على النكاح أي ولومن غير  
تنفيذ من قاض آخر (قوله يعني للقاضي مجتهدا) أخرج به الحقني فلا ينفذ قضاؤه به (قوله وأما بيت المال)  
أي على ما يوضع فيه ولا تعلق له بالمفقود (قوله مأثورون) أي من امام زمانه (قوله وينفق على عرسه وقريبه  
ولاد) الأصل فيه أن كل من يستحق النفقة في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي ينفق عليه من ماله في غيبته  
لأن القضاء حينئذ يكون عانة وكل من لا يستحق في حضرته إلا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله في غيبته لأن النفقة  
حينئذ يجب بالقضاء والقضاء على الغائب يمنع من الأولاد الصغار والأولاد البكار والزنى من الذكور  
البكار ومن الثاني الأخ والأخت والخال والخالة وكل محرم أه فتح وقوله ولاد انصب على التمييزهم أصوله  
وان علوا وفروعهم وان سفلوا جوى ولم يقيده بقهرهم لماعلم في النفقات أنه لا بد منه إلا في الزوجة قائم باستحقاق  
ولو غيبته وأطلق في الاتفاق من ماله وهو مقيد بالدراهم والدنانير لأن حقهم في الملبوس والمطعم فإذا لم يكن  
ذلك في ماله يحتاج إلى القضاء بالقيمة وهي التصدقان وقد علمت أنه على الغائب لا يجوز إلا في الأب فان له بيع  
العرض للنفقة استعصاها جوى وفي التنازل خاتمة وبيع للنفقة ماسوى العقار والمنفق أخذ الكفيل بجر (قوله  
ولا يفرق بينه وبينها) أقوله صلى الله عليه وسلم في امرأة المفقود أنها امرأته حتى يأتيها البين وبين علي كرم الله  
تعالى وجهه بقوله هي امرأة ابنتي فلتصبر حتى يأتيها موت أو طلاق ولأن النكاح عرف بثبوته والغيبه  
لا توجب الفرقة والموت في حيز الاحتمال فلا يزال النكاح بالشك من (قوله خلافا لما لك) به قال الشافعي  
في قول واحد في رواية رضي الله تعالى عنه لم قال القهستاني وأفتى بقول مالك في موضع الضرورة ينفي  
أن لا بأس به أبو السعود فقوله العلامة عبد البر بعد ذكر ابن وهبان الخلاف عن الإمامة لا حاجة للحقني في ذلك  
فخذه أولى ليس بأولى أفاده في شرح المال في أي لها أفاده القهستاني من أن الحقني يفتي به في موضع الضرورة  
(قوله فلا يرث من غيره) لأن قضاءه حيا باستصحاب الحال وهو لا يصلح حجة للاستحقاق من (قوله ولا مفقود  
بنتان وابن) المراد أن له وارثا غير الورثة الذين في التركة الأولى (قوله في يد البنين) أي بنتي المتوفى (قوله والكل  
مفرون بفقده الابن) أي أنهم لا يعرفون حاله من حياة أو موت ولا مستقره أما إذا علمت حياته فنصيبه من تركه  
أبيه يحفظ له وإذا علم موته بعد موت المورث يدفع نصيبه إلى ورثته ولومات قبله فلا شيء له (قوله واختصموا  
للقاضي) أي رفعوا أمرهم له ليقضي بينهم (قوله أي لا ينزعه من يد البنين) لاحتمال عدم رجوعه فيحكم بموته  
من يوم فقده فلا يرث من تركته أيه ومقتضى ما يأتي أن البنين تعطين النصف ويوقف لاه مفقود النصف  
فيصنعه له (قوله ولا يستحق ما أوصى له أزمات الموصى) فإذا حكم بموته يرث المال الموصى به إلى ورثة الموصى  
أبو السعود عن الزبلي (قوله إلى موت أقرانه) أي بالسنة لأن من النواذر أن يعيش الإنسان بعد موت أقرانه  
فلا يبيح الحكم عليه فإذا بقي منهم أحد لا يحكم بموته بجر ولأن مانع الحياطة إلى معرفته فطر يقه في الشرع  
النظر إلى أمثاله كقيم المثلقات ومهر مثل النساء من (قوله في بلده) وقيل في جميع البلاد والأول هو الأصح  
ذخيرة (قوله على المذهب) مقابلها أحد عشر قولاً أقلها ثلاثون سنة والأرجح ما في المصنف أفاده في شرح  
المتن قال في البصر والعجب من المشايخ كيف يختارون خلاف ظاهر المذهب مع أنه واجب الاتباع على مقلدي  
أي حنفية رضي الله تعالى عنه أه (قوله تقويمه للإمام) فأى وقت رأى المصلحة فيه حكم بموته فيه جوى  
(قوله من في يده المال) أي مال المفقود الذي وضعه تحت يده (قوله وأنصب قيميا) أي أن لم يجعل عليه المفقود  
وكيلا قبل فقده (قوله أقدري أفندي) اسمه عبد القادر (قوله أنه أنما يحكم بموته بقضاء) هو أحد قولين والثاني

لكن في الخلاصة الفتوى على التنازعي  
لوالقاضي مجتهدا (ولا يبيع) القاضي  
(ملا يخاف فسادا في نفقة ولا في غيرها  
بجلاف ما يخاف فسادا) فانه يبيعه القاضي  
ويحفظ عنه قلت لكن في معروضات الفتوى  
أي السعدون أن القضاة وأما بيت المال  
في زماننا مأثورون بالبيع مطلقا  
وان لم يخف فسادا فان ظهر حيا فله الثمن  
لان القضاة غير مأثورين بفسادهم  
اذا بيع بغبن فاحش فله فسخه انتهى فليحفظ  
(وينفق على عرسه وقريبه ولاد) وهم  
أصوله وفروعهم (ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد  
مضى أربع سنين) خلافا لما لك (وميت  
في حق غيره فلا يرث من غيره) حتى لو مات  
رجل من بنين وابن مفقود ولا مفقود بنتان  
ولبنين والتركه في يد البنين والكل مقرون  
بفقده الابن واختصموا للقاضي لا يفتي له  
أن يحرك المال عن موضعه أي لا ينزعه من  
يد البنين حرانة المقتدين (ولا يستحق ما أوصى  
له أزمات الموصى بل يوقف قطعه إلى موت  
أقرانه في بلده على المذهب) لانه الغائب  
واختار الزبلي تقويمه للإمام وطريق  
قبول البينة أن يجعل القاضي من في يده  
المال خصما عنه أو ينصب قيميا قبل عليه  
البينة ثم قلت وفي واقعات المقتدين أقدري  
أفندي معزاة لأقضية أنه أنما يحكم بموته  
بقضاء لانه أمر محتمل فإلم ينضم إليه  
القضاء لا يكون حجة

أنه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي كما قاله شرف الدين وغيره أفاده القهستاني  
 واقتصار قدرى أفندي على القول بقدر ترجيحه أبو السعود (قوله فان ظهر قبله حيا لم يخ) وكذا اذا ظهر بعده  
 قبل الحكم وأما اذا ظهر حيا بعد الحكم بموته فالظاهر أنه كالميت اذا حيا والميت اذا أسلم قال الباقي في بدورته له  
 ولا يلبس بما ذهب ثم بعد ذلك رأيت المرحوم أبا السعود نقله عن الشيخ شاهين ونقل أن زوجته له والاولاد  
 للثاني (قوله فتعند عرسه للموت) باربعة أشهر وعشرين كانت حرة وشهرين وخمسين ان كانت أمة ان لم تكن  
 حاملا والافوض الحبل فبما أفاده القهستاني (قوله بين من يرثه الآن) ولا يرثه وارث مات قبل المدة من  
 فكانه مات من ذلك الوقت معاينة اذ الحكمي معتبرا بالحقيق وكذا يحكم بموت مدبريه وأمهات اولاده في ذلك  
 الوقت بجر (قوله من حين فقده) ما لم نعلم حياته في وقت من الاوقات فانه يرث من مات قبل ذلك الوقت من  
 أقاربه بجر (قوله عند موته) أي موت المورث (قوله جهة دافعة) ولذا لم يحكم بموته في حق ماله من وقت فقده  
 لأن ظاهر حاله وهو حياته يقتضي عدم قبضة ماله من وقت فقده (قوله ولو كان مع المفقود وارث الخ) بيانه  
 رجل مات عن اثنين وعن ابن مفقود وابن ابن أوفى ابن والمال في يد الاجنبي ونصاد قروا على فقد الابن فطلبت  
 البنات الميراث بمطابق النصف لانه متيقن به ويوقف النصف الا آخر ولا يعطى اولاد الابن شيئا لانهم يجهلون  
 بالقبض ودلو كان حيا فلا يتحقق الميراث بالشك ولا ينزع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت خباته من غير النسخ  
 وقامه فيه (قوله كالحمل) فلو كان مع الحمل وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل يعطى كل نصيبه للتيقن به على  
 كل حال كما اذا ترك ابنا وامراة حاملا تعطى المرأة النصف وان كان من يسقط بالحمل لا يعطى شيئا وان كان من  
 يتغير يعطى الاقل للتيقن به مثاله ترك امراة حاملا وجدة تعطى الجدة السدس لانه لا يتغير بها ولو ترك حاملا  
 وأخا لا يعطى شيئا لأن الاخ يسقط بالابن وجاز أن يكون الحمل انما قد اراد امر بين أن يسقط وأن لا يسقط فكان  
 أصل الاستحقاق مشكوكا فيه فلا يعطى شيئا ولو ترك حاملا وأما أخذت الأم السدس والوجة النصف لانه لو كان  
 حيا أخذت ما ذكر ولو كان ميتا أخذت الأم الثلث والوجة الربع فيعطيان الاقل واعلم أنه يوقف للعمل  
 نصيب ابن واحد على ما عليه الفتوى (قوله ولذا حذفه القدوري) أي حذف قوله ولو كان مع المفقود وارث  
 الخ (قوله ليس للقاضي تزويج أمة غائب ومجنون) وليس له ايدها كما في شرح المتن (قوله وله أن يكاتبهما)  
 وكذلك أنه أن يؤجرهما كافي شرح المتن وفي شرح الوهبانية للعلامة عبد البر فقد تمولها ولا تصدق  
 وخيف عليها الفاسحة فللقاضي أن يبيعها أو يؤجرها من امرأة ثقة وليس له تزويجها (خاتمة) ذكر في المبسوط  
 عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال انما قلت المفقود فحدثني حديثه قال اكلت خبز ابنا زاي والبياء المذمومة مرة  
 تطبخ بماء يصني من بلالة الخسالة في أهل ثم خرجت فأخذي نفرا من الجن فذكرت فيهم ثم بدلتهم في عتي  
 فأعقوني ثم أتوا بي قريسا من المدينة فقالوا أتعرف الخبز فقلت نعم فلو اعني فقلت فاذا عمر أبنا امراة أو بعد  
 أربع سنين فاعتدت وتزوجت فغيري عمر بين أن رد ما علي وبين المهر وثبت أنه لم يردها وطلب نكاح غيرها  
 كما في الفتح وفيه ثبت أن عمر رضي الله تعالى عنه رجع الى قول علي كرم الله تعالى وجهه وهو مذموم وعامة فيه  
 وأهل الحديث يرون أن عمر لم يتأديه حين رآه وجهه بل يقول يقبض أحدا من عنده هذه المدة الطويلة  
 ولا يبعث بغيره فقال لا تجعل يأمر المؤمنين وذكر له نفسه وفي هذا الحديث دليل لمذهب أهل السنة أن الجن  
 يسلمون على بني آدم وأهل الزنج ينكرون ذلك على اختلاف بينهم فهم من يقول المستنكر دخولهم  
 في الآدمي لأن اجتماع روحين في شخص واحد لا يتحقق وقد تولى تسلطهم على الآدمي من غير أن يدخلوا فيه  
 ومنهم من قال اجنأ اجسام لطيفة فلا يتصور أن يجهلوا اجساما كثيفان موضع الى موضع ولذا أهل السنة  
 تأخذ بما ورد به الا انما قال عليه الصلاة والسلام ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم وقال عليه الصلاة  
 والسلام ان الشيطان يدخل في رأس الانسان فيكون على قافية رأسه فتعقب الاثم ولا يستغل بكيفية ذلك  
 كذا في الدراية وفي المغرب أن المفقود كان في عهد عمر رضي الله تعالى عنه وخرافة كان في عهد علي رضي الله  
 وسلم وكان خرافة بعد رجوعه من الجن يحكي عنهم أشياء يتعجب منها ويقال هذا حديث خرافة لكل  
 ما لا تعرف صفة وخرافات كلان لا صحة لهما مأخوذة من هذا شلبي لمخاضا قبل زيادة من الفتح والله تعالى أعلم  
 واستغفر الله العظيم

(قوله فان ظهر قبله) قبل موت أقاربه (حيا لم يخ)  
 ذلك القسط (وبعد يحكم بموته في حق ماله)  
 يوم علم ذلك أي موت أقاربه (فتعند) منه  
 (عرسه للموت) ويقسم ماله بين من يرثه  
 (الآن) يحكم بموته (في) حق (مال غيره)  
 من حين فقده فبما أفاده القهستاني (ولو كان)  
 مورثه عند موته لما تقرر أن الاستصحاب  
 وظاهر الحال جهة دافعة لا مثبتة (وارث)  
 مع المفقود وارث يجب به لم يعط (وارث)  
 (شيئا) وان اتفق نص حقه به أعطى أقل  
 (الصبي) ويوقف الباقي (كالحمل) وماله  
 الميراث ولذا حذفه القدوري وغيره  
 «فرع» ليس للقاضي تزويج أمة غائب  
 ومجنون وعندهما أنه أن يكاتبهما ويبيعهما

• (كتاب الشركة) •

هي ثابته بالسكاب وهو قوله تعالى فهم شركاء في الثلث وبقوله عليه الصلاة والسلام قال الله تعالى أنا ثلث  
الشرك يكن مال من أحدهما صاحبه فإذا خانا خرجت من بينهما وأبوالاجاع فان الأمة أجمعوا على جوازها  
وبالمعقول فانها طريق لا يتقاء الفضل وهو مشروع لقوله تعالى أن يتقوا بأموالكم أبو السعود عن الحوى  
والاولى الاستدلال بقوله تعالى ويتقوا من فضل الله وقوله تعالى والتبتقوا من فضله وأما ما ذكره فهو  
في خصوص النكاح (قوله لا يحنق مناسبتهم الخ) ايضاحه ما قاله المحقق في فتح القدير وأورد الشركة عقب المفقود  
اتحادهم ما وجهين كون مال أحدهما أمانة في يد الآخر كأن مال المفقود أمانة في يد الحاضر وكون الاشتراك  
قد يتحقق في حال المفقود كالمات مورثه وله وارث آخر والمفقود حى وهذه مناسبة خاصة والاولى عامة فيهما  
وفي الآتين والقطب والمقطعة على اعتبار وجود مال مع الاقطب اه (قوله هي بكسر فسكون في المعروف) ولك فتح  
الشيخ مع كسر الراء أو سكونها نهر (قوله لغة الخلطة) قال الكمال والشركة لغة خلط النصيبين بحيث لا يتميز  
أحدهما والشركة اسم المصدر والمصدر شرك الرجل أشركه شركا فهو أشركه شركا فهو أشركه شركا فهو أشركه  
الخلط اه ملخصا وأشار الشارح بقوله الخلطة الى أنها المزة الواحدة من الخلط فالنسبة الواحدة وفي نسخة الخلط  
بلانا (قوله لانها مسببة) أي العقد فالنهر يرجع الى العقد قال الكمال وتقال الشركة على العدة نفسه لانه  
سبب الخلط فاذا قيل شركة العقد بالاضافة فهي اضافة بيانية وفي نسخة لانها مسببة وفيها قلب والصواب لانه  
سببها (قوله في الاصل والريح) أي في رأس المال وما يرجعه فلو كانت في الريح دون الاصل فصارية أركان  
في الاصل دون الريح قبضعة (قوله وركبتها) أي الشركة بالمعنى اللغوي ففي المصنف استخدام (قوله  
اختلاطهما) أي اختلاط المالين بحيث ينعذر أو يتعسر تمييز أحدهما عن الآخر ومثله الخلط قاله الحلبي  
وفي حاشية الشلبي عن الاتفاق في شركة المالك اجتماع النصيبين وحكمهما أن يكون المال مشتركا وكل واحد  
في نصيب الآخر كالأجنبي لا يجوز تصرفه بدون إذن شريكه وكن شركة العقد الايجاب والقبول بأن يقول  
أحدهما لصاحبه شاركك في كذا وكذا فيقول الآخر قبلت اه وحكمها صيرورة العقود عليه أو ما يستفاد به  
مشتراكينهما اه نهر (قوله كون الواحد قابلا للشركة) احتريزه عن الوقف المعين فلا يجوز لناظر أن يشرك  
غير المستحق مع المستحق والاولى كون المفقود عليه قابلا للشركة (قوله هي ضربان) هذا يقتضي أن الكلام  
في الشركة بالمعنى الاعم اللغوي والشري وهو شافى قوله ما بقاى عبارة عن عقد فلو حذف الكلام السابق  
واقصر على قوله هي ضربان وذكر تعريف كل ضرب بعده لكان أولى (قوله شركة ملك) سميت به لحصولها  
بأسبابها نهر (قوله أو حفظا) فيه أن هذا ليس من قبيل الشركة التي تجرى فيها أحكام هذا الباب قاله الحلبي بل  
هما بمنزلة المودعين فيجب عليهما الحفظ لذلك (قوله أو دينيا) كان يبيع انسان فوبألهما من شخص بدين فذلك  
الدين مشتركتينهما (قوله على ما هو الحق) وجهه ما ذكره من التفرع وهو رد لما قيل أن الشركة فيه مجاز  
لأن الدين وصف شرعى لا يملك وأما ما يتعلق به عليه فمجاز عن الاسقاط ولذا لم تجز من غير من هو عليه (قوله  
فلا آخر الرجوع نصف ما أخذ) ان كانت الشركة في النصف وليس له أن يقول هذا الذى أخذته حصتي وما بقى  
على المدفون حصتي ولا يصح من المدفون أيضا أن يعطيه شيئا على أنه قضاء وأخر قاله الكمال (قوله وان  
من حيل اختصاصه بما أخذ من دين حصته وهما بنسبة) وبأى سبب كان  
(بارث أو يسع أو غيرهما) بأى سبب كان  
جديرا أو اختياريا ولومته عاقبا سببا أو اشتري  
شأنه أن يشرك فيه أجر منية (وكل) من شركه  
الملك (أجنبي في) الامتناع عن تصرف  
مضيق في (مال صاحبه) لانه لم يضمنها الوكالة

• (كتاب الشركة) •

لا يحنق مناسبتهم المفقود من حيث الامانة  
بل قد يتحقق في ماله عند موت مورثه (هي)  
بكسر فسكون في المعروف لغة الخلطة هي  
بها العقد لانها مسببة وشرا (عبارة عن  
عقد بين المتشاركون في الاصل والريح جوهرية  
وركنها في شركة العيين اختلاطهما  
وفي العقد اللفظ المضيق) وشروط جوازها  
كون الواحد قابلا للشركة (وهي ضربان  
شركة ملك وهي أن يملك متعديا) اثنان  
فأكثر (دينا) أو حفظا كتب به الريح  
في دارهما فانهما شريكان في الحفظ  
قوستانى (أو دينيا) على ما هو الحق فلو دفع  
المدفون لأحدهما فلا أثر الرجوع بنصف  
ما أخذ فتح وسبب متنا في الصلح وان من حيل  
اختصاصه بما أخذ من دين حصته وهما بنسبة  
حصته وبه رب الدين حصته وهما بنسبة  
(بارث أو يسع أو غيرهما) بأى سبب كان  
جديرا أو اختياريا ولومته عاقبا سببا أو اشتري  
شأنه أن يشرك فيه أجر منية (وكل) من شركه  
الملك (أجنبي في) الامتناع عن تصرف  
مضيق في (مال صاحبه) لانه لم يضمنها الوكالة



(فصيح له بيع حصته ولو من غير شركه  
بلاذن الا في صورة الخلط) لما بينهما بفعلا  
كنهية بشعر وكبنا وشجر وزرع مشترك  
قوسنا في تمامه في فصل الثلاثين من  
العمادية ونحوه في فتاوى ابن نجيم وفيها  
بعد ورقين أن المبطنه كذلك لكن  
فيها بعد ورقين آخر بين جواربيع البناء  
أو الفراس المشتركة في الأرض المشتركة  
ولولا الجنبي قننه فلا يجوز بيعه الا باذنه  
ولو كانت الدار مشتركة دار بينهما باع  
أحدهما يتامعنا ونصيبه من بيت معين  
فلا تخر أن يطل البيع وفي الواقات دار  
بين رجلين باع أحدهما نصيبه لا تخر لم يجوز  
لأنه لا يتخلو أما ان باعه بشرط التملك وبشرط  
القطع أو الهدم أما الاقل فلا يجوز لانه شرط  
منفعة لا لمشتري سوى البيع فصار كشرط  
اجارة في البيع ولا يجوز بشرط الهدم والقطع  
لأن فيه ضررا بالشريك الذي لم يبيع  
وفي الفتاوى شجرة بين قوم باع أحدهم  
نصيبه مشاعا والاشجار قد اتت  
أو ان القطع حتى لا يضرهما القطع جاز  
الشراء والمشتري أن يقطع لانه ليس  
في القسم ضرر وفي النوازل باع نصيبه من  
الشجرة بلا أرض بلاذن شريكه أن أو ان  
انقطاعها جاز البيع لانه لا يضر  
المشتري بالقسمه وان لم يبلغ قسمه لضرره  
بها وفيها باع بناء بلا أرض على أنه يترك  
المشتري البناء فالبيع فاسد عمادية  
من الفصل الثالث من مسائل الشيوخ  
(والاختلاط) بلا صنع من أحدهما  
فلا يجوز بيعه الا باذنه لعدم شيوخ الشركة  
من كل حبة بخلاف فهو حمام وطاحون  
وبعد ودية حيث يصح بيع حصته اتفاقا  
كما بسطه المصنف في فتاواه ثم الطاهر  
أن البيع ليس بقيد بل المراد الاخراج عن  
المالك ولو به أو وصية وتمامه في الرسالة  
المباركة في الاشياء المشتركة وهي  
نافعة لمن ابتلى بالافتاء

واخذ اشريك حصته من الثمرة ما كلفه باع نصيب الغائب وحفظ عنه جاز فان حضر وأجازوا لاضمة قبته  
وان لم يحضر فهو كالمقطعة قال أبو الالباء هذا السحسان وبه نأخذ اه (قوله فصيح له بيع حصته) فربح على  
التقيد بمال صاحبه (قوله الا في صورة الخلط) فانه لا يجوز لاحدهما التصرف في حصته الاجنبى الا باذن  
الاخر فان قلت ما الفرق بين صورتي الخلط والاختلاط وبين غيرهما قلت ان الشركة اذا كانت بين من  
الابتداء بأن اشتريا جنطة أو ورثاها كانت كل حبة مشتركة بينهما فيبيع كل منهما نصيبه شاعرا  
من الشريك والاجنبى بخلاف ما اذا كانت بالخلط والاختلاط فان كل حبة مملوكة بجمعهما أجزائها لاحدهما  
ليس للاخر فباشرته فاذا باع نصيبه من غير الشريك لا يقدر على تسليمه الا مخلوطا بنصيب الشريك فيستوفى  
على اذنه بخلاف بيعه من الشريك للقدرة على التسليم والتسلم وذلك لما تقر بأن التصرف مع الشريك أسرع  
نفاذا من التصرف مع الاجنبى بدليل جواز تعليق معتق البعض للشريك لا الاجنبى وكذا الجارة المشارع  
من الشريك جازة منع (قوله بفعلاهما) قديده لانه الذي يقتضى الشركة ولا يقتضى غل مال الاخر بخلاف  
ما اذا كان الخلط من أحدهما فان الخلط يملك مال الاخر من كل وجه لا يعتدى ويكون مضمونا عليه بالمثل  
اه حلي لمصنف (قوله كنهية بشعر) مثال لما يتصرف به التميز ومثال التعذر والجنطة بالجنطة اه حلي (قوله  
وكبنا وشجر وزرع مشترك) منعه يقتضى أن هذا من قبل الخلط وليس كذلك وانما وقف البيع فيه من  
الاجنبى على اذن شريكه لضرر الشريك بالقطع والهدم كما سألني تفصيله اه حلي (قوله ونحوه في فتاوى  
ابن نجيم) أى في كتاب البيع ونصه سئل عن بناء مشترك بين رجلين باع أحدهما نصيبه لاجنبى هل يجوز البيع  
أم لا أجاب لا يجوز البيع من الاجنبى ومن الشريك يجوز اه وأنت خبير بأن عدم جواز البيع من الاجنبى  
مقدم بما اذا كان بدون اذن الشريك كما يدل عليه ما ذكره بعده اه حلي (قوله وفيها) أى في فتاوى ابن نجيم  
كما هو صريح عبارته في شرح الملتقى قال الحلي لم أجده هذه المسئلة فيها والمبطنه الممل الذي زرعه فيه البطيخ  
قال في جامع الفصولين باع نصيبه من المبطنه برضا شريكه ولو شرطه القطع لم يجوز البيع ونصيب البائع للمشتري  
ما لم يفسخ البيع ولشريكه أن لا يرضى بعد الا جازة اذ في قلعه ضرر الانسان لا يجبر على تحمل الضرر اه  
(قوله لكن فيها بعد ورقين آخرين الخ) نصه سئل اذا باع أحد الشريكين في البناء والغرس على الأرض المشتركة  
حصته من اجنبى هل يجوز البيع أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشريك اه حلي (قوله قننه) أشابه الى  
التناقض الواقع في كلام ابن نجيم والذي تطعن به النفس هو الموافق ذكره غيره من عدم الجواز بين للاجنبي  
في البناء وأما الغرس كالشجر فيحمل الجواز فيه على ما اذا بلغ أو ان القطع (قوله فلا يجوز بيعه الا باذنه) راجع  
الى قوله الا في صورة الخلط وما بعده قاله الحلي (قوله فلا تخر أن يطل البيع) لعدم تحقق نصيب البائع فيما باعه  
لاحتمال أن يقع في نصيب شريكه عند القسمة (قوله باع أحدهما نصيبه) أى من البناء فقط كما هو صريح  
العمادية أما بيع النصيب من الدار بتمامها فلا مانع من جوازه أفاده الحلي (قوله أو الهدم) الذي في عبارة  
الحلي عن العمادية والهدم بالواو فيكون عطف تفسيره بحقل أن يراد بالقطع قلعه من غير هدم كان كان من  
خشب وبالهدم تفريق أجزائه شيئا فشيئا بالحكم متعدد (قوله كشرط اجارة في البيع) أى كانه اشترط عليه  
اجارة الأرض عند بيع نصيبه من البناء وهو لا يجوز لانه ادخال عقد في عقد آخر (قوله باع أحدهم نصيبه) أى  
من الشجر وبه عبري في شرح الملتقى (قوله قد اتت أو ان القطع) الاولى قد اتت أو ان قطعها وعبارته في شرح  
الملتقى ان أن قطعها وهذا انما يظهر في شجر راد منه القطع وأما فيما راد منه الفرع فلا (قوله حتى لا يضرهما)  
الضمير يرجع الى الشريك والمشتري (قوله والمشتري أن يقطع) أى بعد القسمة (قوله وفي النوازل) هو عين  
ما في الفتاوى (قوله ونعم باع بناء بلا أرض) هي مسئلة الواقات السابقة (قوله والاختلاط بلا صنع من  
أحدهما) كما اذا انشئ التكسان فاختلط ما بينهما من الدراهم شلبي (قوله لعدم شيوخ الشركة) أى في كل جزء  
أى من المخلوط أو المخلط قال الحلي هو علم لعدم جواز البيع في صورة الخلط والاختلاط جميعا (قوله حيث  
يصح بيع حصته) أى من غير شريكه (قوله ثم الطاهر أن البيع) أى الواقع في قول المصنف فصيح له بيع حصته  
ولو من غير شريكه بلاذن الا في صورة الخلط والاختلاط (قوله وتمامه في الرسالة المباركة) قال في النهر  
وباقى الاحكام في الاشياء المشتركة يناء مستوفى في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة فعليك بها اتزدد بها

ثم قال انما يتصل بالاعتناء بنفسه وانوار القبول عليها ساطعة (قوله زاد الوافي) أي على صوري الخلق  
 والاختلاط وبها يروى قوله الا في صورة الخلط والاختلاط اعترض عليه بأنه قد في أن يشير الى استثناء صورة  
 الشفعة أيضا فانهم المورثون أرضا لا يجوز أن يبيع أحد الوارثين حصته من الأرض من غير شركه الا باذن  
 شركه اه ولا يخفى أن هذه الصورة غير خارجة عن صورة الاختلاط اه وفيه تأمل بل هذه من صور  
 الشفعة بسبب جبري فاذا آلت اليهما جاز لكل التصرف في حصته وان كان لشركه الشفعة  
 (قوله يخلط الدابة وهوها) قال الجوزي وفي الدابة لا يركبها بغير اذنه للثغابوت كما في عقد القرائد وقالوا  
 في الدابة لا يمكن عند أحدهما وما عند الآخر وما ولو خاف أحدهما من صاحبه وطلب وضعها على يد عدل  
 لا يجاب له ولما ذكرنا التها في الامه انجز الكلام الى مبحث المهايأة وقد نظره أبو السعود عن السراج وقد ذكره  
 في عقد قبول المهايأة في المنافع المشتركة فقد جاز استعسا ما يجري فيها جبر القاض كالقصة الا أن القصة  
 اقوى في استحكال الشفعة لاسهاجج المنافع في زمان واحد والتأثير يرجع على التعاقب ولا تبطل بالموت فليست  
 بالجهة ولا عارية لبطاننها وبمجرد لا أحد الشريكين نقضها اذا التقى القصة وليس لنا عقد لازم يجوز فيه  
 ما ليس عقد آخر الا المهايأة فان أحدهما اذا طلب القصة قسم الحياكم ونسخ المهايأة وهي على ثلاثة أوجه  
 مهايأة في شئ يستحق بالقصة ولا يختلف باختلاف المستعمل وهي مهيضة كدارين رجلين تهايا على أن يسكن  
 كل واحد منهما مائتا مناسوا ذكرا للمهايأة مدة أم لا لانها عقد قسمة فلا تنقضي بالتوقيت ويجوز لكل  
 منهما أن يستقلها وبأخذ العوض سواء اشترط ذلك في عقد المهايأة أم لا على الظاهر فان تهايا على  
 أن يأخذ أحدهما لها والآخر السفل جاز لان قسمة الاصل يجوز على هذا الوجه ولو تهايا في بيت صغير  
 على أن يقدم أحدهما في الانتفاع جاز فهي في معنى عارنه فيصل على أن كل واحد منهما أباح لصاحبه  
 الانتفاع في تلك المدة الوجه الثاني مهايأة في منافع شئ لا تستحق بقسمة الاصل الا أنها غير محتلفة كالعبد  
 على أن يضم أحدهما أحد الوليين والآخر المولى الآخر وهي ظاهرة على قوله لا يجوز قسمة الرقيق والامام  
 فان لم يقل بها الا أنه قال في المنافع يجوز لانها جنس واحد غير محتلفة فصارت كقصة الدارين الوجه الثالث  
 مهايأة في منافع محتلفة كالدارين اذا تهايا في ركوبها وأخذ أحدهما دابة ليركبها والآخر الاخرى ليركبها  
 لا يمنع لاختلاف منفعة الدواب فان شرط فيها الاستقلال فعند الامام لا يجوز وعندهما يجوز وهو ظاهر  
 لان قسمة الاصل يجوز على هذا الوجه فكذلك المنفعة وعلى هذا الخلاف اذا تهايا في دابة واحدة بخلاف  
 العبد الواحد لان الركوب يتفاوت بهذا الركوب والخدمة لا تتفاوت لان العبد يخدم باختياره فلا يعمل  
 ما لا يخلقه وان تهايا في نفقة العبد صح بخلاف كونه لان التفاوت في الطعام لا يعتد به في العادة لقوله  
 في القسمة يكثر التفاوت فيها فلا يباح فيها عادة ولو تهايا في غسل أو شجر على أن يأخذ كل واحد جانباً  
 يستغفر أو في غنم على أن يفتح كل بلين جانب منها لم يجوز لان المهايأة تقتضي بالمنافع ضرورة أنها لا تبقى في مذكر  
 فتمت هذه أعيان بردها القصة عند حصولها ولان ما يحصل من الاولاد والابان يتفاوت والاعيان  
 لا يجوز قسمتها الا بالتعديل وقد استفيد من السراج أن أحد الشريكين اذا طلب المهايأة يقضى بها جبراً  
 ولا يتوقف على رضا الثاني ما لم يطلب القصة فيها يقسم وإذا سلم هذا في الملك المشترك في الوقت  
 بالاولى لعدم جواز القسمة فيه فلا فرق في المشترك بين الملك والوقت من هذه الجنية ويفرق بينهما من جهة  
 أن أحدهما لو طلب المهايأة والآخر طلب القصة لا يجاب طالب القصة في الوقت ومن جهة أنه اذا سكن  
 الوقت أحدهما دون الآخر لم يبق له ما يمكنه السكن فيه وجبه أجر المثل بخلاف الملك اه (قوله وقامه  
 في الفصل الثالث والثلثين) قال فيه سكن داراً مشتركة بغير شرك لا يلزم أجر حصته ولو مدة للاستقلال  
 لان الدار المشتركة في حق السكن وفيها من قواعب السكنى فيجعل مساوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل  
 التكامل الاول فيجعل كل واحد منهما من دخوله وقعوده ووضع أمثله قسمة منافع ملكها وهو  
 لا يجوز كما كان كذا ما راجعاً لغيره كما في ملك نفسه فلا أجر عليه لانه سكن بنا ويل الملك وقال فيه كيلي أو وثني  
 في ملكه قال أبو بالغ وصي فأخذ الحاضر والمبالغ حسنة جاز وانما يقد قسمة بلا خصم لو سلم فيسبب  
 في ملكه وصي حتى لو طلق قبل أن يصل الى الثائب أو وصي هات عليهما اه مختصراً (قوله في القصة)

وزاد الوافي محض الضرر والشفعة أيضاً  
 فراجعه وأما الانتفاع به بغير شرك ففي  
 بيت واحد وارث يتفجع بالسفل ان كانت  
 الأرض ينفعها الزرع والا لا يجزى بخلافه  
 الدابة وهوها وتمايه في الفصل الثالث  
 والثلثين من الفصولين (وشركة عقد) أي  
 واقعة بسبب عقد

سبب عقد) أشار به إلى أن الإضافة من الإضافة إلى السبب وهي أقوى الإضافات وقد سبقت من الكلام أن  
 الإضافة للبيان (قوله فإبدا للوكالة) يعني عنه قول المستبعد وشروطها كون المقرب له قابلا للوكالة (قوله  
 بوركتها الإيجاب والقبول) أي من أن تكون في خاص كالبر واليقول أو عام كما إذا شارك في عدم التجليات (قوله  
 ولو معنى) يرجع إلى كل من الإيجاب والقبول (قوله كالودع له أنفا الخ) أي وقيل الاستروا أخذوا بفعلهم فثبتت  
 الشركة بغير (قوله قابلا للوكالة الخ) وذلك يقع ما يحصل به كل واحد منهما مشتركا بينهما فيحصل لنفسه بطريق  
 الإضافة ولشريكه بطريق الوكالة ولا يمكنه ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالاحتطاب والاحتشاش في حق التبعين  
 المباحات لأن التوكيل لا يصح فيه فيكون ما يستسببه خاصة دون صاحبه كذا في التبيين (تنبيه) بل يجب  
 ألا يشاهد عليها وكتب وثيقة فيها بيان قدر المالك وإنه في أيديهما بشرط أن وجهان جها ويشترى فيحصل  
 كل منهما ما يراه ويبيع بالثقة والندية وهذا وإن ملكه كل بطلن عقد الشركة إلا أن بعض العلماء لا يقول بوجوب  
 كل واحد منهما ما ذكره إلا بالتصريح به فلا يجوز أن يكتب ذلك لئلا يذكر فيها أنه ما كان من وجه فهو بينهما على قدر  
 مالهما وما كان من وضعية أو تعة فكذلك أفاده صاحب البحر (قوله لم يحكمها الشركة في البيع) الواو المالك  
 (قوله وهي أربعة الخ) حاصل ما ذكره المؤلف في شركة العقد أنها مفاوضة وعنان وقبول ووجوده قال في البحر  
 وذكر الشارح أنها ستة باعتبار أن شركة المال وشركة بالأعمال وشركة الوجود وكل ينقسم إلى قسمين مفاوضة  
 وعنان وهو الأوجه وهو المذكر للشيخين الطحاوي والكرخي ولأن الأول هوهم أن لا شريك لا يكونان  
 مفاوضة ولا عنانا اهـ (قوله أتمام مفاوضة) قدست لأنها أعظم شركة بالحديث كذا في شرح الملتقى وجوازها  
 مستحسن وفي القياس لا يجوز وهو قول مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما وجه الاستحسان ملووي  
 أخصنا في كتبهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فافوضا فانه أعظم للبركة وقال أبو بكر الرازي في شرحه  
 لمختصر الكرخي وقد روى جوازها عن النبي وابن سيرين وغيرهما ولأن المسلمين تعافوا هذه الشركة من غير  
 تكبير فكان دليلها على جوازها اهـ شلي مختصرا (قوله من التفويض) فيه إشعار بأن المزيد يستحق من المزيد  
 وهو خلاف المشهور كذا في شرح الملتقى عن التمهاتني وقبل اشتقاقها من الفوض بمعنى الاتسار يقال فاض  
 الماء إذا انتشر واستفاض الخبر إذا اشتهر فلما كان هذا المقدم مبني على الانتشار والظهور في جميع التصرفات  
 معي مفاوضة وفيه ان فاض الماء واستفاض الخبر من الأجوف اليائي والمفاوضة واوى فكيف يصح اشتقاقه  
 منه ذكره الفاضل الوائي. وكلام السكال يقيدان فاض الماء من الواوى حيث قال بل هي من التفويض  
 أو من الفوض الذي عنه فاض الماء إذا هم وانتشر اهـ (قوله بمعنى المساواة في كل شيء) قال في التلخيص  
 المفاوضة الاشتراقي كل شيء والمساواة اهـ ولا يلزم هذا في المفاوضة الاصطلاحية لأن زيادة أحدهما على  
 الآخر بالعقار والعروض لا تنص (قوله ان تضمنت وكالة) ليس في ذكر هذا القيد فائدة فتنزه بل عن غيرهما من  
 أنواع الشركة لأن عقد كل شركة يتضمنها أفاده إلزلي (قوله وكما له) لا يقال أن الكفالة لا تجوز لا يقبل  
 المكفول له في المجلس فكيف جازت هنا مع الجهالة لا نقول ذلك في التكفيل مقصودا وما إذا دخل في ضمن  
 شيء آخر فلا يشترط كذا في التبيين (قوله لصحة الوكالة بالجهول ضمنا) جواب عن سؤال سائل هل الوكالة  
 بالجهول لا تجوز فوجب أن لا تجوز هذه الشركة لتضمنها الوكالة بالجهول (قوله بالجهول ضمنا) بشرط أن يكون  
 وخاصل الجواب أن التوكيل لا يصح بالجهول قصد أو يصح ضمنا حتى يصح المضاربة مع الجهالة لأنها لا تقبل  
 بشرط أن يجهول في ضمن عقد المضاربة فكذا هذا وأقرب من هذا شركة العنان لأنها لا تجوز إلا جاع مع تبيينها  
 ما ذكر من الجهالة أو نقول أنها تصد الجهالة إذا أضحت إلى المنازعة وهنا لا يفتى إليها فيجوز بل هي مختصرا  
 (قوله كما حققه الوائي) حيث قال أن شركة المفاوضة عبارة عن المساواة في جميع ما يتعلق بالشركة فهذا  
 يقتضي المساواة في كل شيء فلا يترتب ضوالة وقال الشيخ أبو الطيب الكرخي رحمه الله تعالى في مختصر مؤخره  
 صحها أن تكون في جميع التصارات ولا يختص بأحد منها بعبارة دون شريكه وإن يكون ما يلزم أحد منهما  
 من حقوق ما يتجران فيه لا يملك أحدهما على الآخر وما يجب لكل واحد منهما على الآخر لا يكون  
 فيه ما يجب لصاحبه بغيره التوكيل وما يجب عليه بغيره التكفيل عنه ونسب ما مع ذلك في رؤوس الأحوال في القديم  
 وقديمها أن في شيء من ذلك لا يكون مفاوضة وكانت عننا في بعض الأوقات لا يفضل أحدهما الآخر

قائمة للوكالة (ورسكها) أي ما عينها  
 (الإيجاب والقبول) ولو معنى كالودع له  
 أن قاله أخرج مثلها واشتروا الربح بيننا  
 (شرطها) أي شركة العقد (مكون  
 العقد وطلبه قابلا للوكالة) فلا يصح  
 في مباح كاحتطاب (ومع عدم ما يقطعها  
 كشرط دراهم جماعة من الربح لا أحدهما)  
 لأنه قد لا يربح غير المسمى وحكمها  
 الشركة في الربح (وهي) أربعة مفاوضة  
 وعنان وقبول ووجود وكل من الانشيين  
 يكون مفاوضة وهذا ما سيجي  
 (أتمام مفاوضة) من التفويض بمعنى المفاوضة  
 في كل شيء (أن تضمنت وكالة وكفالة) لصحة  
 الوكالة بالجهول ضمنا لا فضلا  
 (وتساويا ما لا) يصح به الشركة وكذا رجاها  
 كما حققه الوائي



لا يصح كون لا يخلو هذا حال خاص به في هذه المدة ووجه ما يجوز فيه الشركة من الدراهم والمدانيرو الفلوس  
في قول أبي يوسف وعبد الحارث كان في يد أحدهما شيء من ذلك لنفسه لم يدخل في الشركة فسدت المفاوضة وكذلك  
من صار في يد شيء من ذلك بعد المفاوضة فقامت بنفسه وتصور شركته عنان إلى هنا لفظ الكرخي اهـ شلي (قوله  
يستلزم التساوي في الدين) ولا قال الزبلي لأن الاختلاف في الدين يؤدي إلى الاختلاف في التصرفات  
فإن الكافر إذا اشترى خنزرا أو خنزيرا لا يقدر المسلم أن يبيعه ومن شرطه أن يقدر على بيع جميع ما اشتراه شركته  
لكونه وكيله في البيع والشراء وكذا لا يقدر المسلم على شرائها ما اهـ (قوله مع الكراهة) لأن الكافر لا يهتدي  
إلى المطالبين المفقود كما لا يزال (قوله فلا تصح بين حر وعبد وصبي وبائع) لأن الحر البائع عك التصرف بنفسه  
وهو لا يمكنه إلا بآذن الولي والمولى ولا يملكه إلا بملك التمكن لكونه بغير عايداء وهو شرط فيها قال الزبلي  
(قوله لعدم الأهلية) على جميع ما قبله (قوله لعدم أهليته ما لكفالة) ولو باذن الولي بغير (قوله وأذنين)  
منهما المالكين فله الجلي من الهدية (قوله لتساوية القيمة) أي فم يشاوي ككفالة قال في البحر وأما العبدان  
إن كانا أحدهما أي التبعة باذن المولى يمكن تفاضلا فيهما لأنهما يتفاوتان في القيمة وقضية المفاوضة  
مستوية كل واحد كغيره لا يصح بيع مال من صاحبه ولم يحقق كذا في المحيط (قوله ولا يشترط ذلك في العنان)  
أما إذا كان يشترط فيها أيضا فعدم اشتراط دراهم معلومة من البيع لا يخلو هذا ما قلناه لا تكون عيناها أيضا  
وتكون فاسدة (قوله كالمز) فربما في قوله فلا تصح مفاوضة وان صحت عايدان حر وعبد وصبي وبائع ومسلم وكافر  
(قوله لا يصح شرائها) أي العنان فاه الجلي وذكر باعتبار أنها عقد (قوله كاستينضج) أي في قوله فصح  
من أهل التوكيل وإن لم يكن أهلا لكفالة اهـ شلي (قوله وولاية الأزام بالجهة نائمة) لأن الدليل على كونه أيسر  
ما لا متفقوا قائم وثبوت الجهة لازمة بتأجيل المسألة والاعتقاد في التبيين الحنفى والشافعي لم يتفاضلا في التصاوة  
وخمايانا لأن الشافعي في زعمه أن شراء متروكة التسمية جائزه اهـ وفي زعم الحنفى غير جائز ما فقد استنبوا  
في التصرف فيما يرجع إلى اعتقادهما اهـ (قوله ولا تصح إلا بلفظ المفاوضة) أهلية لفظ مقام المعنى لأنه صار علما  
على تمام المساواة في أمر الشركة بغير (قوله وإن لم يعرف معناها) لأنها مصرح والمصرح لا يحتاج إلى تبيين (قوله  
أوبان جميع مقتضياتها) بأن يقول أحدهما وهما حران بالغان مسلمان أو ذميان شاركتك في جميع ما أملك  
من نقد ودرهماك على وجه اتفقوا به من كل منهما فلا خرق التصارات والنقد والنسيئة وعلى أن كلا  
ضامن عن الآخر ما يلزمه من أمر كل بيع بغير (قوله استعسانا) والقياس أن يكون الطعام المشتري والكسوة  
المشتراة يتم ما لا يتم من عقود البصارة فكان من جنس ما يله عقد الشركة كذا في التبيين (قوله لأن المعلوم  
البيع) وكل واحد من شاركو صاحبه كان عايدا بحاجته ولم يقصد أن يكون نفقة ونفقة عياله على شريكه فكان  
هذا التصرف مستثنى من مقتضى العقد دلالة أو عادة وهو كالمطوق اهـ (قوله ما يمكن من سوائحه)  
كما لا يتصور لظن كفى والركوب طابعه كالحج وغيره وكذا الإدام زبلي (قوله للوط) مثله الخدمة قال في البحر  
وأما قيد باقي المداوي باذن الشريك لأنه لو اشتراها للوط أو لخدمة نفسه بغير إذن شريكه فهو على الشركة  
كأن القبط (قوله كاستينضج) أي في الفصل اهـ شلي (قوله وللبائع مطالبة أيهما شاء) المشتري بالأصل والآخر  
بالكفالة (قوله ويرجع الآخر) أي على المشتري الخ) قال في البنايع وإن نقد الثمن من مال الشركة ضمن  
نفسه له صاحبه لأنه وصل إلى يده بطلت المفاوضة لأنه فضل مال لشريكه والفضل في المال يطل المفاوضة  
أبو شلي رحمه الله تعالى (قوله أن أدنى من مال الشركة) وإن أدنى من غيره وهو مال لا يرجع وبطلت المفاوضة  
إن كان من جنس ما تصح به الشركة لأنه بدخوله في ملكه كذا ما له والأدنى لطل كما إذا دفع عرضا كالأهني (قوله  
وكل من لازم أحدهما الخ) لو طال المصنف وكل من لازم الخ كان أولى ليشمل ما إذا أبرأ أحد المفاوضين عبدا  
فإن المصنف أبرأ مطالبة الآخر تسليم العقد لأن الآخر أخذ الأجرة ولو كان بعد هذه الكلمة وكل من ثبت  
لا أحد منهما جارة وتضمنها فلا خسر المطالبة ونجسه به لكان أفرد لما في الظاهر بقا ناع أحد المتفاوضين أو إذا  
وجدوا كفل بغير إذن من أحدهما لا خسر بغيره لأن من يملكه به بأفاده في البحر (قوله بعبارة) فمثل تحت  
القيمة التي المشتري في البيع ابتداء فوجه في الظاهر لو كان كذا أو نفسه وجارة ما استأجره من وراء  
استأجره بغيره لو طالع الجارة بغير (قوله واستقر أصل) قال في البحر ولو استقر من أحدهما أكرم الآخر

(ونصره فلو دينا) لا يعني أن التساوي  
في التصرف يستلزم التساوي في الدين  
وأجازها أبو يوسف مع اختلاف الملة مع  
الكراهة (فلا تصح) مفاوضة وإن صحت  
عنانا (بين حر وعبد) ولو مكاتباً أو مأثوماً  
(وصبي وبائع ومسلم وكافر) لعدم المساواة  
وأفاد أنه لا تصح بين مسيئين لعدم أهليتهما  
للكفالة وأذنين لتساويةهما في  
(وكل موضع لم يصح المفاوضة أفقد شرطها)  
ولا يشترط ذلك في العنان (كان عيناها) كما هو  
(لا يصح مع شرائها) كاستينضج (وصح)  
المفاوضة (بين حنفى وشافعي) وإن تفاوتوا  
تصرفاً في متروكة التسمية نائمة (ولا تصح  
إلا بلفظ المفاوضة) وإن لم يعرف معناها  
سراج (أو بيان) جميع (مقتضياتها)  
إن لم يذكر العظما إذا الصبر ظاهري لا باطني  
وإذا صحت (فلا اشتراء أحدهما بغير شركته)  
الاطعام أهله (وكسوته) استعسانا  
لأن المعلوم بدلالة الحال كالمشروط بالمقال  
وأراد بالمستحق ما يمكن من حوائجه  
ولو جارية للوط باذن شريكه كاستينضج  
(وللبائع مطالبة أيهما شاء بغيره) أي  
أي الطعام والكسوة (ويرجع الآخر)  
على المشتري بقدر حصته (إن أدنى  
من مال الشركة) وكل دين لازم أحدهما

بجارية) ولو استقر أصل

في ظاهر الرواية وليس لا عدل في الاضطرار في ظاهر الرواية (قوله ونصب) قال في البحر المحرر انما انصب ما يشبه  
شأن التصاريق في كل طمان الاستلان والودعة المحسودة والمستلصة وكذا الدابة لان تصرفها في هذه  
المواضع يفيد تلك الاصل فتصير في معنى العبارة اه عليه فحفظ الاستلان عليه من صف انما انصب (قوله  
وكذا في الجمال) فمدح خلافا لما عتق (قوله بأحسن) اما الكفاية لا امر فانه لا يلزم صاحبه في الصحيح كالكفاية  
بالنفس فانه لا يميز اخذها بالاجماع ملحق وشرحه (قوله ولو زومه) أي الدين باقراره في الصور الثلاث كما في البحر  
محلله بأنه أخبر عن امر ملك استثنائه (قوله الا اذا أقرني لا تقبل شهادته) كالمسألة وفروعه وامر أنه لا تقبل شهادته لها  
يلزم شريكه أيضا لا بعد ومكاتبه جبر (قوله ولو معتدته) هو ظاهر الرواية بناء على أنه لا تقبل شهادته لها  
في رواية الحسن أنها تقبل (قوله وخلق) يعني اذا خلعت مع زوجها انما لها من بدل الخلع لا يلزم شريكها وكذا  
لو أقرت بدل الخلع أبو السعود عن العناية (قوله وجانية) قال في التبيين ولا يلزم ارض الجانية والمهر والخلع  
والصلح عن دم العمد ونفقة الزوجات والا فارب لان هذه الديون تكون بدلا لها لا يصح الاشتراك فيها ولا يلزم  
الا لما شر اه (قوله اذا اذني على أحدهما) ولو اذني عليهما شيئا كان أن يستحق كل واحد منهما البتة  
لان كل واحد منهما يستحق على فعل نفسه فأيهما انكسر من اليمين مضى الامر عليهما لان اقرار أحدهما  
كأقرارهما جبر (قوله فله تحليف الآخر) على عمله لان الذي عوى على أحدهما دعوى على عليهما جبر (قوله فله تحليف  
الحاضر على عمله) لانه فعل غيره جبر (قوله تحليفه) أي الغائب الذي قدم (قوله البتة) أي اليمين البتة فالبتة  
فان مقام المقول المطلق المحذوف فتمام الصفة مثله للموصوف فله التحليف وانما تحلف كذلك لانه يستحق  
على فعل نفسه جبر (قوله وبطلت ان وهب الخ) لو قال وبطلت ان ملك أحدهما الخ لكان اخسرا وأخود وبطل  
ما ذكره الشارع من الصدقة والايضا فأفاده أبو السعود (قوله بما عصى) أي في قوله ولا تصح مفاوضة وعنان بغير  
التقدين الخ (قوله ووصل ليد) ظاهر كلام الزبلي يقتضي أن القبض ليس بشرط في كل ما يورث من التقدين  
وانما ذلك اذا كان ما يورث من التقدين ديناً وصار الزبلي ولو يورث أحدهما ديناً وهو دهرهم أو دابة لا يطل  
حتى يقبض لان الدين لا تصح الشركة فيه وما ذكره في الشرع لا يثبت من أن القبض ليس بشرط في المودوث معللاً  
بأن الملك يحصل بمجرد موت المورث يحصل على ما اذا سكن عينا لا ديناً أبو السعود محتمل (قوله وفي شرط  
كالاتداء) لان البقاء فيها ليس يلزم من العقود حكم الابتداء أو المفاوضة منه فأفاده المصنف (قوله كعرض)  
أدخلت الكاف الديون فانها لا تطل بها الا بالقبض جبر (قوله بما ذكر) أي ملك أحدهما ما تصح فيه الشركة  
(قوله صارت عنانا) لعدم اشتراط المساواة فيها منع (قوله ذكر في المال) فبذلك المال لما قدمناه أول الباب  
من أنهما يكونان تقبلاً ووجوهاً وكل منهما يصح لامال فلم يعتبر هذا التقيد كافي العناية وغیرها والا  
فلا يجاب الجزئي يناقض السلب الكلي اه (قوله النافقة) أي الرافضة قال السيد الخوئي ثم جوف الشريعة  
بالفوس الرافضة قول محمد وعندهما لا يجوز والاصح أنهما يجوز عندهما لانها اثنان باصطلاح السكك فلا تطل  
ما لم يصطالح على ضده (قوله والتيم) بالكسر فتات الذهب والفضة قبل أن ينفقا فإذا انفقا فهما ذهب وفضة  
أوما استخرج من المعدن قبل أن يصاغ قاموس (قوله والقرعة) هي القطعة المذابة من الذهب والفضة قاموس  
(قوله أي ذهب وفضة لم يضرها) لقب ونشر مرتب بناء على أن القرعة لا تشمل الذهب وهو ما ذكره صاحب الدرر  
وقد علمت ما ذكره في القاموس (قوله اذا جرى مجرى النقود) قال في المنع وأما التبرع فقد جعل في شركة الاصل  
في الجامع الصغير منزلة العروص وجعل في صرف الاصل كالاتان والاول ظاهر للذهب فالاولا المختبر فيه المهر فله  
ففي كل بدعة جرى التعامل بالمباينة بالتبرع فهو كالنقود فلا يثبت في العقود وتصح الشركة به ونزل التعامل به في  
منه منزلة الضرب المضمون وفي كل بلدة لم يجر التعامل به فهو كالعروض يصح في التصرف ولا تصح في الشركة  
فيه اه ملخصاً (قوله وصحت بغير الخ) أي وصحت شركة الاحوال سواء كانت مفاوضة أو مباداة بغير شرط  
ثم عتد اها مفاوضة أو مباداة فله التحليف وانما وصحت لان شهادتهما ليس لذات العرض بل لبايهم تحلف من  
أمرين باطلاق أحدهما لزوم دفع ما لم يضمن والذاني جهالة رأس مالي كل منهما عند القسمة وكل منهما مستحق  
في هذه الصورة فيكون كل ما يجره الاخر دفع ما هو مضمون عليه ولا يحصل جهالة في رأس مالي كل منهما عند  
القسمة حتى يكون ذلك باخار فتمت الجهة لانهما مستحقان في المال شريكاً في مفاوضة أو مباداة فيكون كل

لا ونصب) واستلزال (وكذا في الجمال بأحد  
لزم الاخر ولو زومه (بقراره) الا اذا أقر  
لمن لا تقبل شهادته ولو معتدته فليزمه  
خاصة كهر وتطلع ويثابة وكل ما لا تصح  
الشركة فيه (و) قائمة للزوم اه (اذا اذني  
على أحدهما فله تحليف الحاضر على عمله  
على الغائبة تحليف البتة ولو الجنية) وبطلت  
ثم اذا قدم له تحليفه البتة ولو الجنية  
ان وهب لاحدهما أو ورث ما تصح فيه  
الشركة) عليهما ووصل ليد ولو صدقة  
أبو ابي بصير لقوات المساواة بقاء وهي شرط  
كالاتداء (لا تطل قبض) ما لا تصح فيه  
الشركة (كعرض ومضار) اذا بطلت  
بذلك (صارت عنانا) أي تنقلب اليها  
(ولا تصح مفاوضة وعنانا) ذكر في المال  
والا فلهما تقبيل وجوه (بغير التقدين  
والفوس النافقة والتبر والنقرة) أي  
نذهب ونفسق لم يضرها (اذا جرى مجرى  
النقود) التعامل بها) والا فلهما عرض  
(وصحت بغير من) هو التامع غير التقدين  
وبعزله قاموس

ما يحصل من الثمن بينهما نصفين بجر (قوله ان باع الخ) قال في المنع يعني طريق محتمل أن يبيع كل منهما نصف ماله من القروض بنصف ماله الآخر منه فيصير اشر يكن في الثمن شركة مائة حتى لا يجوز لاحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد صار شركة عقد حتى جازا لكل منهما أن يتصرف في نصيب صاحبه اه قال الزيلعي وقوله بنصف عرض الآخر وقع اتفاقا لانه لو باعه بالدرهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعه جاز أيضا اه والبيع من أحدهما كاف لتحقيق الشركة به (قوله وهذا ان تساويا قيمة) أي يبيع النصف بالنصف (قوله وان تفاوتا الخ) يعني اذا كانت قيمتهما متفاوتة يبيع صاحب الأقل بقدر ما ثبت به الشركة كما اذا كانت قيمة عرض أحدهما أربعة مائة وقيمة عرض الآخر مائة فيبيع صاحب الأقل أربعة أخماس عرضه بخمس عرض الآخر فبصير المال كله بينهما أربعة أساويين تكون عنانا لا مفاوضة او اذا كان عرض أحدهما يساوي عشرة وعرض الآخر يساوي عشرة فإن صاحب الأقل يبيع نصف عرضه بربع عرض الآخر وما زاد من عرض الآخر لا يفسد لان ملك العرض لا يطل الشركة (قوله اتفاق) أو قصدى ليكون شاملا للمفاوضة والعنان لان المفاوضة يشترط فيها التساوي بخلاف العنان أفاده الزيلعي (قوله ولا تصح بمال غائب الخ) في حاشية الشلبي عن الاتفاقى المال وقت العقد ليس بشرط في الشركة بل الشرط وقت الشراء حتى لو دفع ألف درهم الى رجل وقال أخرج مثلها واشتريه فخرجت فهو ينشأ بفعل صحة الشركة لقيام الشركة عند المقصود اه وهذا صريح في أن الشركة صحيحة أو لا خلافا لما قاله أبو السعود أنها تنفذ أو لا تنفذ تعود بصحة الدفع وفي الهندية من الباب الثامن في شركة العنان وأما شرط جوازها فكون رأس المال عينا حاضر أو غائبا على المجلس لكنه مشا راليه اه (قوله على موجب الشركة) من ككون الربح بينهما لعدم وجود المالين أو أحدهما والموجب بفتح الجيم (قوله وأما عنان بالكسر وفتح) قال في النهر عنان بوزن كآب كافي القاسوس وقيل بفتح العين من عنان السماء أي سحابه لانهم ابعثوا شهرتها على كلسحاب ولذا اتفقوا على محبتها وهي مأخوذة من عن كذا أي عرض ارطهره أن يشارك في البعض من ماله وقيل من عنان الفرس لان كلامهم ما جعل عنان التصرف في بعض ماله لرفيقه وبعضه لنفسه اه (قوله فقط) معنى قوله فقط أنه لا تنفذ على الكفالة لان اللفظ مشتق من الاعتراض يقال عن له أي اعترض وهذا لا ينبى عن الكفالة وحكم التصرف لا يثبت بخلاف مقتضى اللفظ وظاهر كلامه أنهم لو عقدوها على الكفالة لا تكون عنانا لكانت باقية شروط المفاوضة متوفرة بخلاف ذلك تكون مفاوضة وان لم تكن متوفرة فبني أن تنفذ عنانا لو أن يكون معنى قولهم لا تنفذ على الكفالة ان ذكر الكفالة فيها ليس بشرط لان عدم ذكرها شرط وعامة في البحر (قوله قسص من اهل التوكيل) عم الرجال والنساء والبالغ والصبي المأذون والحز والعبد المأذون له في التجارة والمسلم والكافر والمكاتب اه هذه بختصار (قوله كصبي) مأذون له في التجارة من (قوله بل الوكالة) ذكره مع الاستثناء عنه ليربطه قوله ولذا الخ أي لكونها تقتضى الوكالة تصح الخ لان الوكالة تصح عامًا وخاصة مطلقًا وموقتا والشركة مبنية عليها فتصح كذلك أفاده في البحر (قوله وموقتا) على إحدى روايتين حلبي عن البحر (قوله ومع التفاضل في المال دون الربح وعكسه) اعلم أنهما اذا شرط العمل عليهما وتساويا ما لا تفاوتا ربحا جاز عند علمائنا الثلاثة خلافا لفرق الربح بينهما على ما شرطوا وان عمل أحدهما فقط وان شرطاه على أحدهما فان شرط الربح بينهما بقدر رأس ماله ما جاز ويكون مال الذي لا عمل له بضاعة عند العامل له ربحه وعليه وضيمته وان شرط الربح للعامل أكله من رأس ماله جاز أيضا على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الربح للدافع أكثر من رأس ماله لا يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة لكل واحد منهما ربح ماله والوضعية بينهما على قدر رأس ماله ما أبدا أفاده صاحب العناية وبقي من الاقسام ما لو شرط كل الربح لاحدهما فانه لا يجوز لانه حينئذ يخرج الى القرض ان شرط للعامل أو بضاعة ان شرط لرب المال جوى من النهر فتحصل ان شرط التفاضل في الربح يخص الشركة الصحيحة أما القاعدة فانه يتبع رأس المال فيها وأما شرط التفاضل في الوضعية ففيه صحيح مطلقا صححت الشركة او غدت اذ هو نوع للمال أبو السعود (قوله ومخلاف الجنس) تخصيصه ذلك بشركة العنان يومهم أنه لا يجوز في شركة المفاوضة وليس كذلك فقد ذكر في الخزانة أنه اذا كان لاحدهما دنانير ولا آخر دراهم جازت المفاوضة ان تساوت قيمتهما لانهم ما جنس واحد من حيث القيمة وان تفاولا في القيمة صححت عنانا لا مفاوضة

ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم عقدوها (مفاوضة أو عنانا وهذه حيلة لاعتبارها بالعرض وهذا ان تساويا قيمة وان تفاوتا باع صاحب الأقل بقدر ما ثبت به الشركة ابن كمال فقوله بنصف عرض الآخر (ولا تصح بمال غائب أو دين اتفاقا) كانت أو عنانا) اعذر المضي مفاوضة كانت أو عنانا (واما عنانا) على موجب الشركة (ان تضمنت وكالة بالبيع كسرو فتفتح) ان تضمنت وكالة فقط بيان شرطها (قسص من اهل التوكيل) كصبي ومقتوه يعقل البيع (وان لم يكن أهلا لا كفالة) لكونها لا تقتضى الكفالة بل الوكالة (و) لذا (نصح) عامًا وخاصة ومطلقًا وموقتا (مع التفاضل في المال دون الربح وعكسه) ويبيح المال دون بعض ومخلاف الجنس كدنانير من أحدهما (ودراهم من الآخر) (و) بخلاف (الوصف) كبيض وسود وان تفاوت قيمتهما



حوى من البرجندى ونحوه في الهندية (قوله والربح على ما شرطنا) يعنى عنه قوله ومع التفاضل في المال دون  
 الربح وعكسه قاله الحلبي (قوله ومع عدم الخلط) فيه اشعار بان المفاوضة يشترط فيها الخلط وهذا قياس  
 وفي الاستحسان لا يشترط كافي المبسوط وغيره اهـ حاجي عن القهستاني (قوله لاستناد الشركة في الربح الى  
 العقد) وهو الذي يسمى شركة عرفا والخلط ليس بشرط فيه أفاده المصنف (قوله فلم يشترط الخ) فهو ربح على قوله  
 ومع التفاضل الخ وعلى قوله وبخلاف الجنس وبخلاف الوصف وعلى قوله وعدم الخلط (قوله ويرجع على شريكه  
 بحصته منه) لانه وكيل من جهته في حصته وقد قضى الثمن من مال نفسه فيرجع عليه فان كان شراؤه لا يعرف  
 الا بقوله فعليه الخ لانه يدعى وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر والقول للمتكبر مع يمينه من (قوله أى مع  
 بقاء مال الشركة) قال في البحر هذا اذا أدى من ماله مع بقاء مال الشركة أى نضاوله ذاقا في الحيط وان لم يكن  
 في يده مال فاض وصار مال الشركة صار مستدينا على مال الشركة وأحد شرى بكي العنان لا يملك الاستدانة الا أن  
 يأذن له في ذلك اهـ الحلبي (قوله وتبطل الشركة بهلاك المالكين الخ) في حاشية العلامة الشلبي عن الاتفاقى  
 ثم بطلان الشركة عند هلاك المالكين ظاهر وكذا اذا هلك أحد المالكين قبل وجود التصرف لان الشركة لما بطلت  
 في الهالك بطلت فيما يقابلها لان صاحبها لم يرض بمشاركته في ماله الا بشرط أن يشركه هو في ماله ايضا وقد عدم  
 هذا الشرط بهلاك أحد المالكين فبطلت الشركة في المالكين جميعا ثم الهالك يصير هالكاً من مال صاحبه حتى  
 لا يرجع نصف الهالك على الشريك الا آخر لانه لم يهلك على الشركة حيث بطلت الشركة بهلاك المالك وهذا  
 ظاهر اذا هلك في يد صاحبه وعكس اذا هلك في يد الآخر لان المال في يده أمانة ولا ضمان على الامين بخلاف  
 مال وهلك بهدرا لانه يهلك على الشركة لعدم التمييز اهـ وأطلق المصنف في الشركة فعم ظاهره شركة الملك  
 قبل بطلانها لا كهماء ويجوز حوى (قوله وعليها بعده) هذا عند عدم التمييز كما يشهد له التعليق السابق أما اذا تميز  
 بعد الخلط كالدرهم اذا خلط بالدينار فظاهر انه كعدم الخلط وحزوه نقلا (قوله فلم يشترى بينهما) لقيام  
 الشركة وقت الشراء فلا يغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك اهـ (قوله شركة عقد الخ) فأنهم باع جازيعة  
 لما تقدم من التعليق وقال الحسن بن زياد هي شركة ملك لان شركة العقد قد بطلت بهلاك المال (قوله ويرجع  
 على شريكه بحصته منه) لانه وكيل في حصته شريكه وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بحسبه لعدم الرضى  
 بعدم ضمانه بجروا ما قول الشارح لقيام الشركة فاعا يظهر تعليل لكون المشتري بينهما كما ذكرناه فلاولى ذكره  
 بلصقه (قوله وان هلك مال أحدهما الخ) هذا تفصيل لاطلاق قوله سابقا وأحدهما قبل الشراء (قوله كل  
 منهما) الاولى كل من أفاده الحلبي (قوله بماله) هذا الحاجة اليه لانه يتكفى في التصريح في التوكيل قول كل  
 للاخر ما اشترا كل منا يكون مشتركا لان نصفه له بالاصالة ويكون نصفه بطريق الوكالة (قوله لصبر ورهنا شركة  
 ملك) على قوله لا لالربح اهـ الحلبي (قوله ولم يتصافا على الوكالة) عبارة ابن الكمال ولم يتصافا على الوكالة فيها  
 (قوله بطل ما في ضمنها من الوكالة) بخلاف ما ذكر صاحبها لانها حينئذ مقصودة ابن كمال (قوله كما شرى) أى  
 في قوله وعدم ما يقطعها الخ وأشار به الى انه مكرر (قوله لانه شرط) بل لان هذا الشرط تنطبق به الشركة  
 اذ عساه أن لا يخرج الا قدر المسمى فيكون اشتراط جميع الربح لاحدهما على ذلك التقدير فتخرج الى القرض  
 أو البضاعة اهـ حوى وهذا المصنف من المؤلفات واجب ركاكة في فهم المقصود فلو قال بهد عبارة المصنف هذا  
 على ما ذهب اليه صدر الشريعة وابن الكمال لانه يؤدى الى قطع الشركة وأخذ المصنف وما صاحب البهر من  
 قولهم انها لا تبطل بالشرط الفساد لأن الشرط يبطل لا الشركة لكان أوضح (قوله وظاهره) أى ظاهر قوله  
 لعدم فسادها بالشرط (قوله بطلان الشرط لا الشركة) في مسئلة المصنف (قوله ومصنف) فانه مال في المنع  
 كشخذه الى ما ذكر (قوله قلت صرح صدر الشريعة وابن الكمال) وكذا هو المأخوذ من عبارة الكمال وصاحب  
 النهر والحوى فانهم قالوا بجروا وجه من عقد الشركة الى القرض أو البضاعة ففسدت الشركة اذا انما صحت  
 وفسد الشرط (قوله ويكون الربح على قدر المال) هو حكم كل شركة فسدت (قوله وان كل من شرى بكي العنان  
 والمفاوضة الخ) قال الحدادى وكل ما كان لاحدهما اذ انما شريكه منه لم يكن له فعله ولهذا القول له اخرج الى  
 بمباط يعنى مثلا ولا تقبازها بخاروها فذلك المال ضمن حصته شريكه حوى (قوله أن يستأجر) لانها معتادة

(والربح على ما شرطنا) مع (عدم الخلط)  
 لاستناد الشركة في الربح الى العقد  
 لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد واخلط  
 (وبما اب المشتري بالنفس فقط) لعدم تضمن  
 المال (ويرجع على شريكه بحصته  
 منه ان أدى من مال نفسه) أى مع بقاء  
 مال الشركة والا فاشترائه خاصة ان لا  
 يصير مستدينا على مال الشركة بلاذن  
 بجر (وتبطل) الشركة (بهلاك المالكين أو  
 أحدهما قبل الشراء) والهالك على  
 مالكه قبل الخلط وعليه ما بعده (وان  
 اشترى أحدهما ماله وهلك) بعده (مال  
 الآخر) قبل أن يشترى به شيئا (فلم يشترى)  
 بالنفع (بينهما) شركة عقد على ما شرطنا  
 (ويرجع على شريكه بحصته منه) أى من  
 الثمن انقسام الشركة وقت الشراء (وان  
 هلك) مال أحدهما (ثم اشترى الآخر  
 بماله فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة)  
 بأن قال على أن ما اشتراه كل منهما بماله  
 هذا يكون مشتركا فهو مصدر الشريعة  
 (فالمشتري مشترك بينهما على ما شرطنا)  
 في أصل المال لا لالربح لصبر ورهنا (شركة  
 ملك لبقاء الوكالة) المصريح بها ويرجع  
 بحصته منه (والا) أى وان ذكرنا ويجوز  
 الشركة ولم يتصافا على الوكالة فيها ابن  
 كمال (فهو وان اشترا خاصة) لان الشركة  
 لما بطل ما في ضمنها من الوكالة  
 (وتفسد باشتراط دراهم مساهمة من الربح  
 لاحدهما) اقطع الشركة كما تزل لانه  
 شرط لعدم فسادها بالشرط وظاهره  
 بطلان الشرط لا الشركة بجروا مصنف  
 قلت صرح صدر الشريعة وابن الكمال  
 بفساد الشركة ويكون الربح على قدر  
 المال (والا) ل من شرى بكي العنان  
 والمفاوضة أن يستأجر) من يجره أو يحفظ  
 المال (ويضيه) أى يدفع المال بضاعة

بين التجار بحر (قوله بأن يشترط الخ) هذا معناه عرفا ومالفة فالبائع الشريك من يضع كنع  
 كافي القاموس (قوله ويودع) لانه استخفاظ بغير أجر بحر (قوله ويبيع) استخفاظا لا قياسا سواء أعار دابة أو ثوبا  
 أو دارا أو خادما كافي الحاكم (قوله ويضارب) أي يدفع المال مضاربة على الأصح لأن المقصود من الشركة  
 تحصيل الربح كما إذا استأجره بأجر أو ما إذا أخذ أحدهما مالا مضاربة أن أخذه ليتصرف فيما ليس من تجارتها  
 فالربح خاصة لانه لم يدخل تحت عقد الشركة وكذلك أن أخذ المال مضاربة بمحضرة صاحبه ليتصرف فيها هو  
 من تجارتها ما إذا أخذ المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتها أو مطلقا حال غيبة شريكه يكون  
 الربح بينهما مشتركا نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال بحر عن المحيط (قوله ويوكل أجنبيا) قال  
 الاتفاق لأن الشركة منعقدة على عادة التجار وفي عاداتهم فوكيل الشريك من يتصرف في مال الشركة بخلاف  
 ذلك أو نقول المقصود من عقد التجارة تحصيل الربح وكل واحد من الشريكين بالانتهاء له المباشرة بنفسه  
 للتجارة فلا بد من التوكيل فيثبت التوكيل في ضمن التجارة بدلالة الحال فصار كل واحد منهما أمرا صاحبه  
 أن يوكل أه شلي (قوله ولونها المناوض الاخر صرح فيه) التقييد بالمناوض وبكون النهي في التوكيل اتفاقا  
 لما تقدم من الحدادى أن كل ما كان لاحدهما فعله يصح من غير الاخر عنه (قوله ويبيع عازوهان) كالوكيل  
 بالبيع اه مخوذ المصنف والشارح في كتاب الوكالة ما نصه وصح بيعه يعفى الوكيل بالبيع عاقل أو كثر وبالعرض  
 وخصاص بالقبلة والنقد ودوبه يعفى برزاية اه ومقتضى ذلك أن يجري الخلاف في الشريك والتصحیح في الوكيل  
 تصحیح في الشريك فتأمل (قوله وقيل ان له حل يضمن) هو عين ما في الاشباه أفاده الحلبي واختلاف في نفسير  
 ما لا حل له فقيل ما يحمل بالأجر وقيل ما يمكن رفعه بيد واحدة جوى عن جامع النصولين والحاصل أن السفر  
 نفسه خلاف حل أقوال متعددة والعصم أن له السفر مطلقا ووجهه أن الاذن بالتصرف يثبت بمقتضى الشركة  
 وأنهم صادرت مطلقة والمطلق يجري على إطلاقه لا بدليل (قوله من رأس المال) ذكر في الهندية من تصرف أحد  
 المتفاوضين مانصه ولا أحد المتفاوضين أن يسافر بالمال بغير إذن شريكه وهو الصحيح من مذهب الامام ومحمد  
 رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة ثم على قول من جوز السفر أو أذن له الشريك في ذلك فله أن ينفق على نفسه  
 وطعامه وإدامه من جله رأس المال روى ذلك الحسن عن الامام رحمه الله تعالى فان ربح حسب النفقة منه  
 والا كانت النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية وفي البحر ومنها أن يملك السفر بالمال هو والمستبضع  
 والمضارب والمودع عندهما خلافا لابي يوسف سواء كان له حل وموثة أو لا لأن ما يلحقه من الموثنة والملحق  
 برأس المال ولا يهتد التجار من باب الغرامة اه وفي الكافي بعد ما ذكر وجوب النفقة للمضارب في المال قال  
 بخلاف الشريك لانه لم يجز التعارف أن الشريك العامل ينفق على نفسه من مال الشريك الاخر اه واقترار  
 المشايخ على وجوب النفقة للشريك من مال الشركة يدل على اعتماده (قوله لا يملك الشريك الشركة) أي شريك  
 العنان لأن الشيء لا يضمن مثله ما شريكه المفاوضة فيجوز له أن يشاركه عاقلانا لأنها أدون من المفاوضة وان شارك  
 مفاوضة جاز بان شريكه وبدون اذنه تعدد عناينا بحر عن المحيط (قوله ولا الرهن) فيكون ضامنا للرهن  
 وكذا لا يرتب رهنه بدين من الشركة في نصيب شريكه الا اذا دلى عقده أو أمر من بولييه بحر (قوله أو يكون هو)  
 أي الرهن العاقد الذي تولى عقد المباشرة قال في الخاتمة وان دلى المباشرة أن يرهن بالنهي اه (قوله  
 في موجب) بكسر الجيم قاله الحلبي (قوله وحينئذ) أي حين اذ كان الراهن هو العاقد بنفسه قال في النهي  
 واقتراره بالرهن والارتهان عند ولايته العقد صحيح اه (قوله ولا الكتابة) لانه ليس من عادة التجار بحر (قوله  
 أما المتفاوض فله كل ذلك) فله أن يكتب عبدا من تجارتها أو يأذن له في التجارة وفي أداء الغلة ورتوج الأمانة  
 وان يرهن مال المتفاوضة لأن الرهن قضاء الدين حكما وأداه يملك قضاء دين المتفاوضة ولو ارتب أحدهما رهنه  
 بدين التجارة جاز كذا في محيط السرخسي سواء كان هو الذي يلي المباشرة أو صاحبه ولو كل واحد منهما أن يقتر  
 بالرهن والارتهان فان أقر بذلك بعد موت شريكه أو بعد افتراقهما لم يجز إقراره على شريكه هندية باختصار  
 (قوله ولو فاض) أي شريك المتفاوضة (قوله ولا تعتد عناينا) وما خصه من الربح يكون بينهما وبين شريكه  
 (قوله ولا يجوز له ما تزويج العبد) أي عبد التجارة ولو من أمة التجارة استخفاظا هندية (قوله ولا الهبة) قال  
 في الهندية فله أن يهدي من مال المتفاوضة ثم انما يملك الاهداء في المأكول من الفاكهة واللحم والخبز ولا يملك

بأن يشترط الربح لبالمال (ويودع)  
 ويبيع (ويضارب) لانهم ادون الشركة  
 قسمة (ويوكل) أجنبيا يبيع وشراء  
 ولونها المناوض الاخر صرح فيه بحر  
 (ويبيع) عازوهان خلاصة (ويقتد  
 ونسبة) برزاية (ويستأجر) المال له حل  
 أ ولا هو الصحيح خلافا للاشياء وقيل ان له  
 حل يضمن والا فلا ظهيرية وموثة السفر  
 والاعتراف من رأس المال ان لم يربح  
 خلاصة (لا يملك الشريك الشركة)  
 الا باذن شريكه جوهر (ولا الرهن)  
 الا باذنه أو يكون هو العاقد في موجب  
 الدين وحينئذ في صحيح اقتراره بالرهن  
 والارتهان من راج (ولا الكتابة) وهذا  
 والاذن بالتجارة (وتزويج الأمانة) وهذا  
 كانه (لو عناينا) أما المتفاوض فله كل ذلك  
 ولو فاض ان باذن شريكه جاز ولا يعتد  
 عناينا بحر (ولا يجوز له ما) في عنان  
 ومفاوضة (تزوج العبد ولا الاعتراف  
 ولو على مال) لا (الهبة) أي لثوب  
 ونحوه فلم يجز في حصته شريكه جاز في نحو  
 لحم وخبز وفاكهة

الاهدام بالذهب والفضة كذا في المحيط ولو كسا المفروض رجلا ثوبا وذهب دابة والذهب والفضة والامعة  
والحبوب لم يجز في حصة شريكه وانما يجوز ذلك في الساكنة والعم والخبز واشياء ذلك كذا في الخاتمة اه  
ملخصا قوله ولا القرض قال في الهندية وليس لاحد المتفاضلين أن يقرض في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا  
في الذخيرة الا أن يأذن له اذنا ممرحان يقرض ولا يدخل تحت قوله لا يعمل برأيك كذا في السراج ولو أقرض بغير  
اذنه ضمن نصفه ولا تسد المتفاوضة كذا في محط السرخسي قالوا وينبغي أن يكون له الاقرض بما لا خطر  
للساس فيه كذا في المحيط وفي البصروان أذن كل من له اللاد خربا لاستقراض لا يرجع المقرض على الآخر لان  
التوكيد به لا يصح ثم قال ولو استقرض أحد شريك العنان مالا للتجارة لم يملك مال بئال فكان بمنزلة  
الصرف فتدبر (قوله في كل التجارة) قال في البصروان قال كل من له اللاد خربا لاستقراض لا يرجع المقرض على الآخر لان  
ما يقع في التجارة كرهن والارتمان والسفر والخطاط بما له والشركة بمال الغير لا الهبة والقرض وما كان  
اتلا فالامال او غلبا كما من غير عوض فانه لا يجوز ما لم يصرح به نصا اه (قوله وكذا كل ما كان اتلا فالامال)  
ولو في وجوه الخبر كقولنا مسجد (قوله وصح بيع شريك مفروض) انظر هل المفروض قيد في كلام  
المصنف حوى (قوله لا يصح اقراره بدين) اي لمن لا تقبل شهادته له ما لغيره فيقبل كما سبق في قوله وكل دين لم  
أحدهما الى آخره وفي الهندية وان أقرض أحدهما بدين في تجارتهم وانكر الآخر لم لا يرجع جميع الدين ان كان  
أقرضه ولي العقد بأن قال اشتريت من فلان عبدا بكذا وكذا سحيط فاما اذا أقرضهم ما ليس له من نصفه وان أقرض  
أنهما حبه وليه ذلك في جميع نسخ كتاب الاقرار انه لا يلزمه شيء وهو الصحيح ظهريه (قوله عنده) وعندهما يجوز  
ذلك في حق شريكه وقول الامام أظهر أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله أقرض شريك العنان) ذكر المسئلة  
في الهندية غير مقيدة بالعنان (قوله ليس لاد خربا أخذت منه) وللمديون أن يمنع من دفعه اليه كما اشترى من  
الوكيل له أن يمنع من دفع الثمن الى الموكل فان دفع الى الشريك من غير وكيل يرى من حصته ولم يبرأ من حصة  
المدين وهذا المستحسن كذا في الهندية (قوله أو أدانه) بالتخفيف يعني ليس للشريك الخصومة في المال الذي  
دفعه دين على شخص (قوله وهو أي الشريك) سواء كان شريك مفادضة أو عنان اه شلي (قوله أمين  
في المال) لانه قبض المال باذن المالك لا على وجه البذل والوثيقة نصار كالوديعة وخرج بقوله لا على وجه  
البدل المقبوض على سوم الشراء اي اذا ذكر له ثمنه كما يأتي في السوم وبقوله والوثيقة الزهني يجوز من يدا  
(قوله في مقدار الربح) ولو أقرض بمقدار ربح ثم ادعى الخطأ فيه لا يقبل قوله كذا نقله أبو السعود عن اقرار الاشياء  
(قوله والمطهران) أي في التجارة وقوله والضيايع أي ضيايع المال كالأوبه وضاول ومن غير التجار (قوله والدفع  
اشريه) سواء كان الدفع لاصل المال أو للربح (قوله مستدلا بما في وكالة الولوالجية) حيث قال وظاهر  
وكلامهم هنا أنه لو ادعى دفع المال الى شريكه فاقول له مع المين سواء في حياته أو بعد موته وظاهر كلام  
الولوالجي يفيد فانه قال اذا ادعى الامين بعد الموت الدفع في الحياة وأنكر الوارث فان كان المقصود  
نفي الضمان عن نفسه كالوكيل بقبض الوديعة فالقول قوله وان كان المقصود ايجاب الضمان على الميت  
كالوكيل بقبض الدين لا يقبل قوله اه حلي يعني اذا ادعى الوكيل الذي وكاه الميت بأن يأتي له بدين من فلان  
أنه استدان وأدى الى الميت لا يقبل قوله لما فيه من وجوب الضمان على الميت (قوله لا تجاوز خوارزم الخ) انظر  
ما لو قال سافر الى خوارزم هل بعد تقييدا كأنني عن مجاوزته وظاهر كلامهم أن الاعتبار انتهى لا الامر (قوله  
جاز أي صح النهي عن البيع نسبة وعن الخروج من المصر الذي عينه أحد الشريكين فلو خالف وهلك المال  
ضمن وفي الظهريه لو قال أحدهما اللاد خربا بالنقد ولا تتبع بالنسبة اختلاف فيه المتأخرون بعضهم جوزه  
أي والبعض الآخر لم يجزها أبو السعود في حاشية الاشياء عن الجوزي (قوله والقول بخلافه غلط) قال في المنع  
نقلا عن الخاتمة متولى وقف المسجد اذا أخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا وذكر الناطقي  
رحمه الله تعالى أن الامانات تنقلب مضعونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احدها هذه والثانية السلطان  
اذا خرج الى الغزو وغنوا أو أودع بعض الغنمية عند مبعوض الفاتمين ومات ولم يبين من ماله أودع فانه لا يضمن  
والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودعه غيره ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان وأما أحد المتفاضلين  
اذا كان المال عنده مات ولم يبين حال المال الذي عنده ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحاله الى شركة الاصل

(و) لا (القرض) الا باذن شريكه اذا  
صر بصفاته سراج وفيه اذا قال له اعمل  
برأيك فله كل التجارة الا القرض والهبة  
(وكذا كل ما كان اتلا فالامال أو) كان  
(تعليلها) للمال (بغير عوض) لان الشركة  
وصفت للاسترباح وتوابعه وما ليس كذلك  
لا يفتقر منه عقد (وهو صحيح) شريك  
(مفروض من تردش ادته له) كانه وأبيه  
(وينفذ على المفادضة اجاعا لا) يصح  
(اقراره بدين) فلا ينفذ على المفادضة  
عنده بزازية وفي الخلاصة أقرض شريك  
العنان تجاربه لم يجز في حصة شريكه ولو  
باع أحدهما ليس للاد خربا أخذت منه ولا  
الخصومة فيما بعه أو أدانه (وهو أي  
الشريك) أمين في المال فيقبل قوله  
بمينه (في مقدار الربح والمطهران  
والضيايع) (الدفع اشريه) لو ادعاه  
(بعد موته) كذا في البحر مستدلا بما  
في وكالة الولوالجية كل من حكى أمرا  
لا يملك استئنافه ان فيه ايجاب الضمان  
على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان  
عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا  
الضابط (ويظهر بالتعدي) وهذا حكم  
الامانات وفي الخاتمة التقييد بالمكان  
صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزم بخارزم  
ضمن حصة شريكه وفي الاشياء منى  
أحدهما شريكه عن الخروج وعن بيع  
النسبة جاز (كما في الشريك) عسانا  
أو مفادضة بغير (بونه مجمل) لا نصيب  
صاحبه) على المذهب والقول بخلافه  
غلط كافي وقفا الخاتمة وسيجي في الوديعة



وقت ذلك قلته في التصواب أنه بعض نصيب من حصة **اه** وذلك من غير أن يضاف في عقد أو لم لا الخلف في الوديعة  
 إلى أكثر من عشرة (قوله خلافا للشبهة) حيث ذكر في كتاب الامانة أن أحد المتفاوضين ادعات ولم يبين  
 حال المال الذي في يده لا يثبت **اه** حلي فقد جرى صاحب الاشياء على الغلط (قوله فان أجاز فارجح **هـ**)  
 وان لم يجر فرب نصيبه باطل فهو باق على ملكه (قوله فينبغي أن لا يكون الرجح على الشرط) **وهذا**  
 القاصب ما كان خبيثا فيصدق به كسبا في نفسه في القصب ان شاء الله تعالى (قوله ومقتضاه) أي مقتضى  
 الجواب بأن الشريك مصلر غاصبا وقوله فسد الشريك نظروها إلى القصب وانظر ما إذا اجد إلى الوفاق هل تعود  
 الشركة (قوله وفيه وتخرج الخ) عبارة وتفتقر على كونه أمانة أيضا في تاروي فاري الهداية وقد سئل عن  
 شريك طلب من شركته ومن عمل في المضاربة حساب ما به أو صرفة فقال لا أعلم هل يلزم بعمل محاسبته  
 فأجاب بأن القول قول الشريك والمضارب في مقدار الرجح والخسران مع عبته ولا يلزمه أن يذكر الأمر مفصلا  
 والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك **اه** وعلى هذا الوصف ومتولى الوقف إذا قال لا يسبق معنا من مال  
 المقيم والوقف الا هذا فينبغي أن لا يلزم ما ذكر الأمر مفصلا وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالحاسبة الا الوصول  
 إلى ما يروونه من سهم الموصول **اه** وأما صاحب الفتاوى الخيرية نقلنا عن الاشياء أنه لا يهلف الشريك  
 على دعوى الخيانة المبهمة من صاحبه (قوله لا يلزم) بالبناء المعجول قاله الحلبي (قوله خبر) لا حاجة اليه بعد قوله  
 وفيه والاولى أن يده: قوله انتهى ويجعلها بعد قوله وقضاة زماننا الخ لغيره أنها من كلام صاحب النهر (قوله إلى  
 سهم الموصول) أي إلى الموصول السهم والسهم بالضم وبضعتين الحرام أو ما خبث من المكاسب فلزم منه  
 العار **اه** قاموس (قوله وأما قبل) قال في القاموس قبل به نصرو جمع وضرب قبالة وتقبله العامل تقبلا فخذ  
**اه** سميت بذلك لقبول أحدهما العمل والقائه على صاحبه فهستاقى وروى عن زفر أن هذه الشركة لا تصح  
 أصلا وبه قال الشافعي رضي الله تعالى عنه لأن الرجح فرع المال ولا مال ولنا أن المسلمين في سائر الامصار يعتقدون  
 هذه الشركة وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما رأيت السلطان حسنا فهو عند الله حسن  
**اه** شلي مختصرا بزيادة قليلة من أبي السعدي (قوله وتسمى شركة صنائع) جمع صنعة كصنعة وصناعة  
 كرسالة ورسائل والصناعة كالصناعة حرف الصانع وعمله وله ذات تسمى شركة المخرقة وشركة النضج **اه** ملخصا  
 من شرح الملقى (قوله وأعمال) لأن العمل يكون منهم ما غالباً الا أنه ليس بالزام فيها (قوله وأبدان) لانهم ما يعملون  
 بأبدانهم أفاده الشلي (قوله فلا يلزم اقتصاد مكان وصناعة) لأن المعنى الجوز لشركة التقبل من كون المقصود  
 تفصيل الرجح لا تفاوت بين كون العمل في دكان كمن أود كان وكون العمل من أجناس أو جنس فلا وجه  
 لاشتراط شرط بل دليل موجب **اه** حلي عن الفتح وتعمل ما إذا كان له آلة القسارة ولا تخيرت اشتركا على  
 أن يعمل في بيت هذا والكسب بينهم ما فانه جائز بجر ومن صور هذه الشركة أن يجلس آخر على دكانه فيطرح عليه  
 العمل بالنصف والقياس أن لا يجوز لأن من أحدهما العمل ومن الآخر الخانوت واستحسن جوازها لأن التقبل  
 من صاحب الخانوت عمل **اه** يعني (قوله على أن يتقبلا الاعمال) أي عمل الاعمال وهي العروض فإن العمل  
 عرض لا يقبل الا قبول فهستاقى مزيدا وتقبلها جميعا ليس بقيد لانهم لو اشتركا على أن يتقبل أحدهما المتاع  
 وبه عمل الآخر أو يقبل أحدهما المتاع وبه طعه ثم يدفعه للآخر أيضا به بالنصف جائز بجر ولو شرط على أحدهما  
 العمل وأن لا يتقبل لا يجوز بخلاف ما إذا شرط على أحدهما العمل وسكت عن الآخر فإنه يجوز لانه عند  
 السكوت جعل أثباتها اقتضا ولا يمكن ذلك مع النفي أفاده في المحيط (قوله التي يمكن استحقاقها) خرج بذلك شركة  
 الدالين والقرابة بالزمنة لانها غير مستحقة عليهم ثم لا بد أن يكون العمل حالا لما في البرازية لو اشتركا في عمل  
 حرام لم يصح بجر (قوله ومنه) أي من العمل الحلال الذي يمكن استحقاقه بالمقد **اه** حلي (قوله على المعنى به) أي  
 الذي هو اختيار المتأخرين من جواز أخذ الاجرة على القرينات **اه** حلي (قوله بخلاف شركة دالين) فإن عمل  
 الدلالة لا يمكن استحقاقه بعدد الاجارة حتى لو استأجر دالا لبيع له أو بشرى فلا جارة فاسدة إذا لم يبيع في اجلا  
 كما صرح به في اجابة المجتبى حلي (قوله ومقتضى) لأن الغد محرام حلي (قوله ويهود محاكم) لعدم صحة الاستحقاق  
 على الشهادة **اه** حلي أي فالعمل به حرام (قوله وتمازي) بفتح التاء المثناة فوق وحين مهملة بعدها ألف ثم زاي  
 جمع تمزيه وهي المأثم الذي يصنع للأموال ومراهة عدم جواز شركة القرابة في القراءات بمنزلة في التعازي فني

خلافا للاشياء (فروع) في المحيط قد وقع  
 حادثان الاولى نهاء من البيع نسبة فباع  
 فأجبت بنفاذه في حصته ووقفه في حصته  
 شريكه فان أجاز فارجح لهما الثانية نهاء  
 من الاخراج فخرج شريكه فأجبت أنه  
 غاصب حصته شريكه بالخراج فينبغي  
 أن لا يكون الرجح على الشرط انتهى ومقتضاه  
 فساد الشركة بنزوية وتفتقر على كونه أمانة  
 ما سئل فاري الهداية عن طلب محاسبة  
 شريكه فأجاب لا يلزم من نزوية وقضاة زماننا  
 المضارب والوصفي والتولي من نزوية وقضاة زماننا  
 ليس لهم قصد بالحاسبة الا الوصول إلى  
 سهم الموصول (و) اما (تقبل) وتسمى شركة  
 صنائع وأعمال وأبدان (ان اتفق) صانعات  
 (خطاطان أو خطاط وصباغ) فلا يلزم اقتصاد  
 مكان وصناعة (على أن يتقبلا الاعمال) التي  
 يمكن استحقاقها ومنه تعليم كتابة وقرآن ووقفه  
 على المعنى به بخلاف شركة دالين ومقتضى  
 وشهود محاكم وتزاد محاسن وتمازي

عبارة اختلف قال في الفسقة ولا شركة المقرأة في المقرأة بالرمز في الجاهل وتعاوى لانها غير مستحقة عليهم  
 اه قال ابن النخعي في شرح الوجاهة والموقف بالغ في الشك على اقرارهم على هذا في زمانه وعلى القراءات بالقطب  
 ومنع جوازها ومنع استقامتها وقال هو جوب انكارها وأطنب في ذلك رجة اقله تعالى عليه وذلك في هذا الموضع  
 غطيطا يؤدى الى زيادة حروف وهو ذلك أما القراءات بالالحان اذا سلمت من ذلك فانها مستدوب اليها اه  
 وفي القاصوس الرزمة الموت البعيدة لدوى وتابع صوت الرعد وهو أحسنه وأثبته مطرا اه حلى (قوله  
 ووعاط) أى شركة وعاط فيما يتصل بهم بسبب الوضوء لانه غير مستحق عليهم (قوله ووعاط) قال في الفتاوى  
 الظهيرية ولا يجوز شركة السؤال لأن التوكيل في السؤال لا يصح أى بشرط جواز الشركة أن يكون ما عقد عليه  
 الشركة قابلا للوكالة حتى ان ما لا تصح فيه الوكالة لا تصح فيه الشركة جوى (قوله على ما شرطه الله تعالى) وان لم يعمل  
 الاخر ولو حضر او امتنع عدا بلا عذر او لم يحسن العمل أصلا واستعان بغيره أو استأجره فان هذه الشركة  
 باعتبار الوكالة والتوكيل بتقبل العمل صحيح أحسن العمل أو لا وكذا الوضوء العمل فممنوع والرجح أن لا  
 جاز استصافا وكذا الوضوء الاكثر لادانها مما هو الصحيح لأن الرجح بقدر ضمان العمل لا بصحة العمل فليست  
 كذا في الدر المنقى (قوله لانه ليس بربح) قال في المنع وجه الاستحسان في جواز اشتراط أكثر الرجح لاقطعها عملا  
 أن ما يأخذ لا يكون ربها لأن الربح عند اتحاد الجنس أى جنس رأس المال والرجح وقد اختلف لأن رأس  
 المال على والرجح مال فكان بدل العمل والعمل يتقوم بالتقويم أى يصح تقويم العمل القليل بالمال الكثير  
 كما اذا أجره بأكثر من أجر مثله اه زيادة (قوله فطالب كل واحد منهما بالعمل وبطالب الجاروبير بالادفع  
 اليه) هذا ظاهر فيما اذا كانت مفوضة أما اذا أطلقا أو قيداهما بالعتان فنحوه هذين الحكمين استحسان ووجهه  
 كفاي الهداية أن هذه الشركة مقتضية لضمان ألا يرى أن ما قبل كل واحد منهما مضمون على الآخر وهذا  
 يستحق الآخر بسبب تقبله عليه فخرى مجرى المفوضة في ضمان العمل واقتضاء البديل اه ولعل هذا هو السر  
 في حذف المصنف التمسك على أنهما تضمن وكافة فقط لانها انما تضمنت في غير هذين الاخرين والاولى ما سوى  
 هذين الاخرين فهي باقية على مقتضى العتات ولذا الوازق يدين من نحن صابون مستلفا وأجر أجيرا ويقت أو دكن  
 لئلا يفتقد لا يصدق على صاحبه الابينة لأن نفاذ الاقراء على الآخر موجب للمفوضة ولم ينع عليها هكذا  
 في النهر قال في البحر وقصده باستلزام البيع ونحو المدة لا احترازها اذا كان المبيع لم يستهلك ومدة الاجارة  
 لم تحضر فانه يلزمهما كفاي الميط اه حلى (قوله ويبرادفعها) أنت الضمير وان كان عائدا على الاجرتا ويل  
 الاجرة (قوله لأن الشرط مطلق العمل) قال في البحر وكب أحدهما بينهما أى اذا عمل أحدهما دون الآخر  
 قسم الاجرين على ما شرطه أما العامل فظاهر وأما غيره فلا يلزمه العمل بالتقبل فيكون ضمانه فيستحقه  
 بالضمن وهو لزوم العمل وعمله في البرازية بأن العامل معن القابل لأن الشرط مطلق العمل لا عمل القابل  
 ألا يرى أن القصار اذا استعان بغيره أو استأجره استحق الأجر اه أطلقه فهو ما اذا عمل أحدهما فقط بغير  
 لا آخر كفرو مرض أو بغير عذر كأن امتنع عنه بغير عذر لأن العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاق الرجح  
 بهكم الشرط في العقد لا العمل كذا في البرازية اه حلى (قوله وأما وجوه) روي لها شركة المفاضل قهستانى  
 (قوله على أن يشتريا) حذف المفعول اجماعا الى أنها تكون عاقبة وخاصة غير ولى ذلك أشار الشارح بقوله نوعا  
 أو أنواعا (قوله أى بسبب وجاهتهما) فالوجه المراد به الجاهة قال الكمال لأن الجاهة لوب الوجه الماعرف غير أن  
 الواو انقلبت حين وضعت موضع العين للموجب لذلك اه وقيل انما أضيفت الى الوجوه لانها تبدل قيم الوجوه  
 لعدم المال ويحتمل أن يكون الوجوه بمعنى الاشراف ذكره الجوهري فان هذا النوع من الشركة لا يفسر  
 الا بالوجه وشرف عند الناس اه وهو قريب من الاقل وقيل لان ما اذا جلسا لتدبير أمر ينظر كل الى وجه  
 صاحبه جوى من يد او قبل لان ما يشتركان من الوجه الذى لا يعرف كفاي التبيين (قوله بالنسبة) متعلق بقوله  
 يشتريا فقط لأن البيع أعم من أن يكون بالنقد أو بالنسيئة فكان ينبغي أن يقتضيه على قوله ويبيعا اه حلى  
 والى ذلك أشار الشارح بقوله لكن ما اشتريا الخ (قوله ويكون كل منهما مائنا ومفوضة) قال في البحر وقتنا  
 أنها كالمصانع تكون مفوضة وهذا ما قال في النهاية المفوضة أن يكون الرجلان من أهل الكفاية وأن يكون  
 المستقرى بينهما منصفين وأن يلتزم باطن المفوضة زاد في فتح القدير وإن يتساوى في الرجح واذا ذكر مقتضيات

ووعاط وسؤال لأن التوكيل بالسؤال  
 لا يصح فنية وأشباهه (ويكون الكسب بينهما)  
 على ما شرطه بطريق الأصل (ويكون ما قبله  
 بل بدل عمل فصح تقويمه) وعلى هذا الأصل  
 أحدهما يلزمهما (وعلى هذا الأصل  
 فيطالب كل واحد منهما بالعمل وبطالب  
 كل منهما) (بالجاروبير) دافعهما (بالدفع  
 اليه) أى الى أحدهما (والحاصل من  
 أجر) على أحدهما بينهما على الشرط  
 ولو الآخر مريضا أو مسافرا أو مضع هذا  
 بلا عذر لأن الشرط مطلق العمل لا عمل  
 القابل ألا ترى أن القصار لو استعان بغيره  
 أو استأجره استحق الأجر برزاقية (و) أما  
 (وجوه) هذا رابع وجوه شركة العقد  
 (ان مقداما على أن يشتريا) نوعا أو أنواعا  
 (بوجوههم) أى بسبب وجاهتهما (ويشترى  
 فالحاصل بالبيع يدفعان منه نحن ما اشتريا  
 بالنسبة) وما بقي بينهما (ويكون كل  
 منهما) من التقبل والوجوه (منا)  
 ومفوضة) أيضا (بشرطه) السابقين  
 وإذا أطلقت كانت مائنا

المفوضة كفى من التخطيها كاستف ٥١ وأما الضمان فقبر زسوا كما من أهل المكفالة أو لا بعد أن يكوننا  
أهلاً لتوكيل ٥١ شلي (قوله بشرطها) الأولى حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف بشرطه (قوله ليكون  
الربح بقدر المال) اعلم أن اشتراط الفضل في الربح على قدر الضمان لا يجوز فان شرط الفضل فيه لأحدهما بطل  
الشرط وكان الربح يتم ما على قدرهما من هذا لأن ضمان الثمن إذا كان أثلاً ما بينهما مثلاً وقد شرط أن يكون  
الربح نصفين كان لصاحب الثالث ربح ما ضمه ما عليه وهو السدس فيلزم من ذلك ربح مالم يضمن وهو السدس  
وهو حرام انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه تحقيقه أن استحقاق الربح إنما أن يكون للمال ككرب المال  
في المضاربة أو العمل كالضارب أو بالضمان كرجل يجلس على دكان تليذا يطرح عليه الصل بالنصف حيث  
يضمن نصف الربح ولا يضمن الربح في الشراء ولا واحد من الوجوه الثلاثة ثم استحقاق الربح في شركة الوجوه  
يضمن الثمن فإذا كان الضمان نصفين يكون اشتراط فضل الربح على النصف ربح مالم يضمن لأحدهما فلا يجوز  
٥١ شلي عن الاتقاني (قوله بخلاف الضمان) أي شركة العنان السكائنة في الاموال وإنما قلنا ذلك لأن الوجوه  
تكون عندنا أيضاً كما قدمه قرياً والحاصل أن الربح في الوجوه تابع للمشتري مطلقاً فان كان نصفين واجتمعت  
شروط المفوضة فهي مفوضة والا كانت عننا أو الملتقى وشروط الفضل باطل أي الشرط باطل والعقد  
صحيح لا فاسد كما توهم بعضهم ٥١ (قوله كما تـ) أنه يجوز التفاضل في الربح دون المال فيها (قوله وفي الدرر الخ)  
قد سبق في التحقيق قال في الدرر ولهذا لو قال لغيره تصرف في مالك على أن لي به من ربحه لا يستحق شيئاً لعدم  
هذه المعاني والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

فصل في الشركة الفاسدة ٥

أي وغيرها وكان من حقه أن يترجم مسائل شتى وقدم الشركة العجيبة على الفاسدة لأن الأصح موجوداً شرعاً  
والفاسدة فائت العصة ولا يكون موجوداً شرعاً من كل وجه فاختصت درجته أبو السعود عن الجوى (قوله  
في احتطاب) أي أخذ حطب مباح (قوله واصطباد) في الاشياء الصبيد مباح الاقتهلى أو حرفة كذا في البرازية  
وعلى هذا فاختصاه حرفة حرام حكمه يد السهم ٥١ ووجهه بعضهم بانخصاً ذهاب الروح عادة لسكن ذكر  
المؤثبات أول كتاب الصبيد المصنفين أباسة اختصاه حرفة لأنه نوع من الاكتساب وكل أنواع الكسب في الإباحة  
سواء على المذهب الأصح أبو السعود قلت ويجوز التوجيه بالقصاب فاه كل يوم يرقى ارواحه مدة ولم أر  
من منعه (قوله واستنقاء) أي أخذ الماء المباح (قوله وسائر المباحات) أي باقيها (قوله وطاب معدن من كبر)  
أعدن ما وضع خلقه والكتز ما وضع بنو آدم والركاز بينهما فلو قال وطلب معدن وكز جاحلي كما فعل صاحب  
الهندية السكان أو لى لأن الكثر الاسلامى لقطعة (قوله وطبخ آجر من طين مباح) فان كان الطين أو النورة أو سله  
الزجاج أو كذا فاشتركا على أن يشترى بذلك ويطبخا ويبعا جاز وهو شركة الوجوه طاه المعنى والمذكور في الفتح أن  
هذا من شركة الصنائع حوى (قوله والتوكيل في أخذ المباح لا يصح) قال في المنع لأن الشركة تضمن التوكيل  
وهو إثبات ولاية التصرف فيما هو ثابت له وكل وهذا المعنى لا يمتد وردها لأن المؤكل لا يملكه فلا يملك إقامة الغير  
عقابه ٥١ (قوله وما حصله أحدهما قبله) لفساد الشركة وقد انفرد بالسبب وهو الأخذ والارز حوى (قوله  
وما حصله معاً قلها) قال السيد الجوى في شرحه فان أخذهما معاً ثم خلطاه وباعاه كان الثمن بينهما إذا علم  
مال كل منهما بالكيل أو الوزن أو القيمة فان لم يعلم ذلك صدق كل منهما إلى النصف ولا يصدق فيما زاد الأيئة  
على ما في الخزانة ٥١ وفي الفتاوى الخيرية سئل في زوج امرأته وأنها اجتمعا في دار واحدة وأخذ كل منهما يكسب  
على حدة ويجمعان كسبهما فحصل بكسبهما أموال ولا يعلم التفاوت ولا التساوى ولا التمييزاً جاب بأنه يتيسر  
سوية وكذلك لو اجتمع اخوة يعملون في شركة أيهم ونما المال فهو بينهم سوية ولو اختلفوا في العمل والرأى وكذا  
لو اجتمع اخوان وسعوا وحصل أموالا (قوله بأعانة صاحبه) سواء كانت الأعانة بعمل كما إذا أعانه في الجمع  
أو القلع أو الربط أو الحبل أو غيره أو بالمال كالأودعة في بئر أو في دار أو في سكة لم يصبها حوى وقهستاف  
(قوله بالفا ما بلغ عند محمد) لأن المعنى مجهور والرضا بالجهول لغوي وقد استوفى منافعه به قد فاسد فله أجوه  
بالفا ما بلغ حوى (قوله لا يجوز به نصف من ذلك) هذا هو المذموم في الهداية وذكر في الفتاوى أن أجر المثل  
لا يزداد على نصف القيمة لأن المعين وصاحب الهدية يطلبان أجر المثل عند تمام العمل فربما لا يتيسر البيع عند

(وتضمن) شريكه كل من التمسيل  
والوجوه (الوكالة) لا اعتبارها في جميع  
أنواع الشركة (والكفالة أيضاً إذا كانت  
مفوضة) بشرطها (والربح) فيها (على  
ما شرط من مناصفة المشتري) بفتح الراء  
(أو مثالبه) ليكون الربح بقدر المال لا  
يؤدى إلى ربح مالم يضمن بخلاف الضمان  
كما تـ وفي الدرر لا يستحق الربح إلا بأحدى  
ثلاث جهات ٥١ (فصل في الشركة الفاسدة)  
(لا يصح شركة) في احتطاب واحتطاب  
واصطباد واستنقاء وسائر المباحات  
كما جئناه ثمار من جبال وطالب معدن  
من كنز وطبخ آجر من طين مباح  
الوكالة والتوكيل في أخذ المباح لا يصح  
(وما حصله أحدهما قبله) وما حصله  
ظهراً (تصنيفاً) أن لم يعلم مال كل واحد  
أحدهما بأعانة صاحبه فله ولصاحبه  
أجره كله بالفا ما بلغ عند محمد  
لا يجوز به نصف من ذلك



قيام المصل فكيف يقر من نفسه من سقي يطلب حوى من المصنفين الصبح كافي للمصنفين وفيه مع  
النقابة ولا يراد على نفس المصنف أى قيمة المباح يوم الاختلاف كان له قيمة والا فنبني أن يكون الحكم فيه الضمين  
والقياس اه قوله يؤذن باختباره وهو المختار للفتوى حوى عن المختار وفي غاية البيان أن قول أبي يوسف  
استحسن (قوله بقدر المال) لأنه مختار ونفعه فيه قد رددته حوى (قوله ولا عبرة بشرط الفضل) لأنه انما حصل  
عن الاصل وهو نصيبه للمال عندهم التسمية ولم تصح فبطل الشرط حوى (قوله فلو كل المال لاحدهما)  
مختار قوله بقدر المال فإنه يفيد أن المال مشترك بينهما (قوله وكذلك السقينة) قال في القسمة فاشترط  
مع أربعة على أن يهملوا بسقينة وآلاتها وانحس لصاحب السقينة والباقي بينهما بالسوية فهي فاسدة  
والحاصل لصاحب السقينة وعليه أجر مثلهم (قوله ولو لا أحدهما بقتل ولا شريك) أى وقد أصرا أحدهما  
الاخر أن يؤجرهما وما يمايهما منهما لهما أما إذا أجزكل منهما فإنه فلا مظهر (قوله ولا جبر بينهما على مثل أجر  
البطل) الاول أجر مثل البطل وقوله والبغير أى أجر مثل البغير فإن كان البغير يؤجر بضعف ما يؤجر به البطل مثلا  
فصاحب البغير ثلث الأجر وصاحب البطل ثلثه وفي الهندية لو أجز البطل بعينه كان الأجر لصاحب البطل  
دون صاحب البغير اه (قوله أى شركة العقد) وأما شركة الملك فأن البطل وأما قول صاحب الدرر وتبطل  
الشركة مطلقا فالأطلاق فيها بالنظر للمفاوضة والعنان (قوله بموت أحدهما) لأنها تقتضى الوكالة وحى تبطل  
بالموت وإذا بطلت بطلت الشركة إذا ابتدأها منها وانما بطلت الشركة بطلان الوكالة وإن كانت تابعة لها  
والمستوع لا يبطل بطلان التابع لأن الوكالة شرطها ولا يتحقق الشروط بدون شرطه (قوله بأن قضى بطاقه  
حتى تذا) فإن لم يقض به توقف انقطاعها اجماعا فإن عاد قبل الحكم بقيت وإن مات أو قتل انقطعت وحى تنقلب  
عنا حال التوقف قضاء الامام وأثبتناه نهر (قوله وقوله لا عمل معك) فإنه بمنزلة فاحضتك هندية (قوله  
وضيح أحدهما) صورته اشتراكى أو امتعة اشترايا ثم قال أحدهما الشركة لا عمل معك بالشركة وغاب فباع  
الحاضر الامتعة فالأصل للبائع وعليه قيمة المتاع لأن قوله لا عمل معك فسخ للشركة معه وأحدهما بطل  
فسخها وإن كان المال مروضاً بخلاف المضاربة وهو المختار من والذى تقتضيه القواعد أن نصيبه في المروض  
على ما كده أن يأخذ نصيبه منها فإن باعه الاخر كان خاصا فإن كان قائما في يد مشترقيه أخذه مالهما وإن هلك  
أو استهلك أخذ قيمته يوم التصرف لأن الغصب تحقق وقت فاقبل (قوله خلافا لزيلى) حيث قال بخلاف  
ما إذا فسخ أحدهما الشركة في حالة يكون له الفسخ فيها بأن كان المال دراهم أو دينار حيث يتوقف على علم  
الاخر لكونه عزلا قصديا اه حلى فإن قوله بأن كان المال دراهم أو دينار يفيد أنه لا يكون له الفسخ إذا كانت  
مروضاً (قوله ويتوقف) أى الفسخ في هذه الصور الثلاث (قوله ويجنونونه) قال في البصر مثل أبو بكر عن شريكين  
جن أحدهما وحل الآخر المال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما قائمة إلى أن يتم الطباقي الجنون عليه فإذا  
مضى ذلك الوقت عليه قال تنفسخ الشركة بينهما فإذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للصامل والوضعة عليه  
وهو كالغصب لمال الجنون فطيب له ربح ماله ولا يطيب ما ربح من مال الجنون فيصدق به اه وظاهره أنه  
لا يحكم بالفسخ الا بطباقي الجنون وهو موقوف بشهر أو نصف حول على الخلاف واظهاره أن يقال مثل ذلك فيما  
إذا تصرف أحدهما في المال بعد قول الآخر لا عمل معك أو فسخت الشركة أو أنكرها فإن الربح يكون للعامل  
(قوله ولم يرك أحدهما مال الاخر بغير اذنه) لأن الاذن بينهما إنما كان في التجارة والركاة ليست منها ولأن أداء  
الركاة من شرطه النية وعند عدم الاذن لا يئله فلا تسقط عنه لعدمها حوى (قوله فأذا يما) أى أى كل  
منهما من نفسه وعن شريكه اه حلى (قوله ضمن كل نصيب صاحبه) أو رده أنه ينبغي أن لا يجب الضمان عند  
الامام لعدم سبق أداء الموكل فلم يقع فعل الوكيل فعلا واجب أن أداء الموكل أن لم يسبقه فسخا ففسخه  
تقديرا واعتبارا لأن تصرف الموكل على نفسه أقرب من تصرف الوكيل فيصير باقيا معنى كالوكيل بالبيع مع  
الموكل إذا باع وأخرج الكلامان معناه أنه يفسخ الموكل دون بيع الوكيل بثابة (قوله وتفاضلا) أى كانت  
مفاوضة أو عنائا أو أيها (قوله أو ربح بالزيادة) أن كانت عنائا لم يتساو فيها المالان (قوله وإن أديا متعاقبا)  
أى وقد علم المتعاقبوا لا فسخا وجب التعاقب في صورة الجهالة (قوله مسكان الضمان على الثاني) لأنه  
أقوى بغير ما موربه فهو اسقاط العرض عنه ولم يسقط فصار محالفا فيضمن علم أول لم يعلم لأنه صار معزولا بأداء

قيل نقدتهم قول محمد يؤذن باختباره نهر  
وعناية (والربح في الشركة) فلو كل المال  
المال ولا عبرة بشرط الفضل) فلو كل المال  
لا أحدهما فلا جبراً جرمه كالمودع دابته  
لرجل ليؤجرها ولا جبر بينهما فاشترط فاسدة  
والربح للمالك وللأخر أجره مثل البطل وكذلك  
السقينة واليت ولو لم يبيع علم البطل فالحرج  
رب السيرة وللأخر أجره مثل البطل فالحرج  
ولو لا أحدهما بقتل ولا شريك فالحرج  
بينهما على مثل أجر البطل والبغير نهر  
(وتبطل الشركة) أى شركة العقد (موت  
أحدهما) علم الآخر ولا لانه عزل حكمه  
(ولو حكم) بأن قضى بطاقه (وتبطل)  
(ولو حكم) بأن قضى بطاقه (وتبطل)  
أيضا (بأنكارها) ولو لمال مروضاً بخلاف  
(مفسخ أحدهما) ولو لمال مروضاً بخلاف  
المضاربة هو المختار رازية خلافا لزيلى  
ويتوقف على علم الآخر بعد ذلك للعامل  
(ومجنونه مطبقا) فالربح بعد ذلك للعامل  
لكنه يصدق بربح مال الجنون تارة ثانية  
(ولم يرك أحدهما مال الآخر بغير اذنه) ضمن كل  
فإن أذن كل فأذا يما) أو جهل (ضمن كل  
نصيب صاحبه) أو فسخا أو ربح بالزيادة  
(وإن أديا متعاقبا) كان الضمان على الثاني  
علم بأداء صاحبه أو لا كالمورب أداء الزكاة  
أو الكفارة إذا دفع للفقير بعد أداء الأص

بتمه

الزكي حكم الفوات المحل - وهذا لا يختلف بالعلم والجهل كالوكيل يبيع العبد اذا اعتقه الموكل ينزل  
علمه أولا منع (قوله خلافا لهما) فلا ضمان عندهما اذا لم يعلم لهما أنه مأثور بالتقليد من التفسير وقد أقي به  
فلا يضمن للموكل وهذا لان الذي في وسعه التقليد لا وقرع عزم كالكافة لتعلقه بنية الموكل وانما يطلب منه  
ما في وسعه والمذكور في زيادات العتاق أنه لا يضمن عندهما علم بأدائه أو لم يعلم وهو الصحيح  
هندهما اه مخلصا من البصر عن القبح ومن المعلوم أن الاعتماد على قول الامام عند الاطلاق (قوله اشترى احد  
المتفاوضين الخ) الظاهر أن التقيد بما توافقه اوضح من انما في بل كذلك أحد الشريكين عنانا ولا يجوز جوى قلت  
ان قوله بعد ولا يبيع والمستحق أحد كل بينهما يخص المتفاوضة لان المطالبة عليهم لا تتحقق في العنان فأنزل  
(قوله باذن الآخر) قيد بالاذن لانه لو اشترى اللوطه بلا اذن كانت شركة بجر (قوله فلا يبيع كفى سكنونه)  
فلا يكون له خاصة بجر (قوله وقال لا يلزمه نصف الثمن) لانه أدى دينه عليه خاصة من مال مشترك فيرجع عليه  
صاحبه بنصيبه بجر (قوله وللبيع الخ) لانه دين وجب بسبب التجارة بجر وفيه تأمل (قوله وعقرها) يرجع  
الى المستحق قال الحلبي فهو تشرى من (قوله لتضمن المتفاوضة للسكفالة) الاولى حذف الام لان الفهر  
متعد نفسه وقيد بالمفاوضة لانه لا يرجع على غير المشتري في العنان (قوله لم يبيع) لانه يتضمن بيع المتقول  
قبل قبضه أو بالهود في حاشية الاشياء (قوله ولزمه نصف الثمن) حالان علم به (قوله فان كان القائل) أي الثاني  
(قوله فله ربعه) لانه طلب مشاركتيه وهو النصف وأجابه يعطى نصف النصف (قوله فله نصفه)  
وحيث يتركه معنى قوله أشترى كفى فيه اعطى نصفه وليس المعنى كفى شريك لانه حينئذ شركة له فيه (قوله  
لكنه مطلوبه شركته في كماله) أي لانه انما طلب مشاركتيه في كماله فلم يرض بغير النصف وهو لم يكن له الا هذا  
القدر من العبد فله (قوله ما اشترى اليوم الخ) اليوم ليس بقيد حتى لو لم يقبل اليوم وبين منغسل الرقيق  
أو لم يبين النصف والوقت وذكر الثمن كما اذا قال ما اشترى بالثمن فهو ديني وبينك فانه يجوز اه يرى وليس  
لا حدهما أن يبيع حصه صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه يعني لانهما اشترى كافي الشراء لا البيع أو باله  
في حاشية الاشياء (قوله ولا شيء الا شريكين) لانهم لم يكونوا شركاء كل على كل منهم ثلث العمل من المستحق  
على كل منهم ثلثه بثلث الاجر فاذا عمل أحدهم الكل صار منطوقا في الثلثين فلا يستحق الاجر اه حلبي عن البصر  
قال ابن وهبان هذا الحكم من حيث القضاء أقام من حيث الديانة فينبغي أن يوفيه بقية الاجرة اذا كان  
اس تعامهم غير ياموه لان الظاهر من حال العامل أنه انما عمل الجميع على ظن أن يعطيه جميع الاجرة فلا ينبغي  
أن يجيب ظنه والغالب من أحوال العاملين البقر اه (قوله القول لم يسكر الشركة) حال في الهندية لو ادعى  
على آخر أنه شاركه مفاوضة فأذكر والمال في يد الجاحد فالقول للجاحد مع غيره وعلى المذمى البينة كذا في فتح  
القدر (قوله لم يقبل) لان المتفاوضة لا تقتضي بقا المال بل قد يهلك فلا بد من بيان أن هذا المال مشترك بينهما  
أو هذا العرض من مالهما (قوله حتى يبرهوا الخ) أو أنه من شركة ما بينهما حينئذ يقتضي اهما بنصفه هندية  
(قوله قضى له بنصفه) ولا يقبل برهانهم وهذا قولهم جميعا كما يحكمه شمس الائمة لان البينات لا تبين خلاف  
الظاهر وان كانت الاشياء في يد أحدهما فحذر المتفاوضة فقد وقعت الفرقة بجموده وهو ضمان نصف  
ما في يده اذا قامت البينة على المتفاوضة لانه كان أميناً فبالجود بغير ضمانا وكذلك اذا جحد وارثه عند موته  
هندية وانظر هل المتفاوضة قبل لان المناصفة لا تحتق الا فيما أو ليست قدرا (قوله والآخر في السفر) ليس بقيد  
لانه مثال (قوله وأراد القسمة) أي أحدهما (قوله فقال ذواليد) فيه أن كلا منهما ذوبد وعليه فكل منهما يستحق  
في دعوى الاستقراض (قوله أن المال في يده) كذا في المنع ولا حاجة اليه بعد قوله فقال ذواليد قال الحلبي (قوله  
ودفعوه) أي الثمن القهوم من البيع التزاما وانصف سرح به اه حلبي (قوله قدسه في التراب) أطلق فيه فهم  
ما اذا كان في ارض مملوكة له أو لا وظاهره أنه لا يعتد به في محو تراب لغيره أمقرطاو بجر (قوله حصته) أي  
ما كان من الشركة منع والمراد أنه طلب ما أقرضه له وليس المراد أنه طلب قسمة أعيان الشركة فانها تقسم بينهم  
بالاتفاق (قوله ارضه) أي الى صيرورته فصاروا هم اودنا نير قال الحلبي (قوله أخذ المتاع بقيمة الوقت) أي وقت  
الطلب أي ولا يأخذ بقيمة وقت الشراء (قوله بينهم ما متاع الخ) وأما لو كان بينهما بيع رجل عليه أحدهما من  
الرسنة أي بأمر شريكه فسقط في الطريق ففسده الشريك يتقرر ان كان تزويج حياته يضمن وان كان لا يرجع

لان فعل الامر عزل حكمه وفيه لا يشترط  
العلم خلافا له - ما اشترى أحد المتناوضين  
أمة باذن الآخر (سرحا لا يكتفى بكونه  
لباطنا فهي له) لا للشركة (بلا شيء) تضمن  
الاذن بالشراء للوطه الهبة اذ طريق لعله  
الاجر الحرمة وطء الما شركة وهبة المشاع  
فما لا يقسم جائزة وقال يلزمه نصف الثمن  
والباقي (والمستحق) أخذ كل منهما وعقرها  
لتضمن المتفاوضة لكافة الا (ومن اشترى عبدا)  
مثلا (فقال له آخر أشركني فيه) فقال فقلت  
ان قبل القبض لم يصب وان بعده صرح ورثه  
نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن شريعه العلم به  
ولو قال أشركني فيه فقال نعم ثم اتى آخر وقال  
مثلا وأجب بيم فان كان القائل (عالمنا  
بشركة لا أول فله ربعه وان لم يعلم فله نصفه)  
أكونه مطلوبه شركته في كماله (و) حينئذ  
أكونه مملوكا من ملك الاول ما اشترى  
(خرج العبد من ملك الاول) ما اشترى  
اليوم من أنواع العبارة فهو ديني وبينك  
فقال نعم خاز اشياء وفيه انقباض ثلاثة عملاء  
بلا عقد شركة فعمله أحدهم فله ثلث الاجر  
ولا شيء للآخرين فروع القول لم يسكر  
الشركة برهن الورثة على المتفاوضة لم يقبل  
حتى يبرهوا أنه كان مع الحى في حياة الميت  
برهنوا على الارث والحى على المتفاوضة  
قضى له بنصفه فتح تصرف أحد الشريكين  
في البلد والآخر في السفر وأراد القسمة فقال  
ذواليد قد استقرضت أمتا فقال له ان المال  
في يده شروا كما فبا عواشرته ودفعوه  
لا حدهم ليعتد به قدسه في التراب ولم يجز  
حساب فقط دفع لا شروا لا أقرضه نصفه  
وعقد الشركة ان لم يبرهن لخصه أخذ المتاع  
رب المال حصته ان لم يبرهن لخصه أخذ المتاع  
بقية الوقت بينهما متاع على دابة في الطريق  
سقطت فاصف كثر المتاع أو فقهه رجع حصته  
خروا من هلاك المتاع أو فقهه رجع حصته  
قنية

حياته لا يضمن وادابجه غير الشريك يضمن سواء كان برجي حياته أو لا برجي وهو الاصح ~~م~~ كما في محط  
 الشرخشي وكذا الراعي والبشار اذا ذبح الشاة والبقر فان كان لا برجي حياته لا يضمن استحسانا وان كان  
 برجي حياته ضمن واذا ذبح الابنبي كان ضامنا هندية (قوله دابة مشتركة) أي بين حاضر وغائب (قوله  
 قال البيطارون) جمع بيطار معالج الدواب قاهوس (قوله لم يضمن) كانه والله تعالى أعلم لانه اعقد على خبر  
 أهل الذم ~~م~~ ويضم منه أنه اذا فعل ذلك من تلقاء نفسه ضمن (قوله دار بين اثنين الخ) اعلم أنه يجوز له  
 السكنى بقدر حصته من دار غير مقسومة وأما المقسومة فله أن يسكن في قسمه لا في قسم صاحبه قال  
 في الهندية دار بين رجلين غير مقسومة فغاب أحدهما وسع الآخر أن يسكن بقدر حصته وكذا الخادم ان كان  
 بين رجلين فغاب أحدهما فلا آخر أن يتخذ الخادم بخصته ولا يلزم أجر حصته شريكه ولو كانت الدار هذه  
 للاستغلال وفيها دار بين حائز وغائب مقسومة نصيب كل واحد منهما مفروذا ليس لاحد أن يسكن في نصيب  
 الغائب ولأن بواجره بغير أمر القاضى وللقاضى أن يؤجره ان خاف أن يخرّب ولو لم يسكن أحدهما وبمسك الآخر  
 للغائب وفيها دار بين آخرين وأختين وله من زوجات ولاختين زوجان فلا خوة أن يمنعوا أزواج الاختين عن  
 الدخول فيها اذا لم يكونا محرّمين لزوجتهما ولو كانت بين اثنين يسكن فيها فليس لاحدهما أن يمنع صاحبه  
 من الصعود على سطحها لانه تصرف في حقه اه (قوله طاحون مشتركة) المراد بها كل ما لا يقسم (قوله عمرها)  
 المناسب لقوله لا أرضى بهما ترك أن يقول عمرها بصيغة المضارع المبسووم - حصة المتكلم (قوله فهو متطوع)  
 لانه يجبر على الاتفاق على العبد وعلى أداء الخراج (قوله اذا فعله) أي الفعل المفهوم من قوله أن يفعل (قوله  
 فهو متطوع) لتسكنه من رقه الى القاضى لجبره فلم يكن مضطرا كفى متفرقات قضاء البصر اه حلي (قوله  
 والا لا) أي ان كان لا يجبر أن يفعل مع شريكه اذا فعله أحدهما بلا إذن لا يكون متطوعا والقروع كلها ينظمها  
 الاصل المذكور والا مافي السراجية فليجزر اه حلي ولذا استدرك في شرح الماتنى على مافي السراجية بما  
 في جواهر الفتاوى فيظهر أن المعتمد مافي جواهر الفتاوى او افقته الضابط والنظائر ويحصل مافي السراجية  
 على ما اذا أفق بامر القاضى (قوله وصى وناظر) قال في وصايا الخالية جدار بين دارى صغيرين عليه  
 حيلة يخاف عليه السقوط والسكن صغير وصى فطلب أحد الوصيين مرة الجدار وأبى الآخر قال الشيخ  
 الامام أبو بكر محمد بن الفضل يثبت القاضى أمينا نظره فيه ان علم أن في تركه ضررا عليهما أجبر الا بى  
 أن يبنى مع صاحبه وليس هذا كإبائه أحد المالكين لأن ثمة لا يجبر الا بى رضى بدخول الضرر عليه فلا يجبر ما هنا  
 الوصى أراد ادخال الضرر على الصغير فيجبر أن يرتع مع صاحبه اه قلت ويجب أن يكون الوقف كمال اليتيم  
 فاذا كانت الدار مشتركة بين وقتين احتسجت الى المنة فأرادها أحد الناظرين وأبى الآخر يجبر على التعمير  
 من مال الوقف وقد صارت حادثة الفتوى كذا في متفرقات قضاء البصر اه حلي وانظر مالو كانت الشركة  
 بين بالغ ويتيم أو بين يتيمين والضرر على أحدهما ومالو كانت الشركة في وقف مشاع ومالك (قوله ضرورة تعذر  
 قسمة) الاضافة للبيان (قوله ككرى نهر) أي اصلاحه (قوله ودولاب) كساقية وشريعة ومهصرة (قوله  
 فان كان الحائط يحتمل القسمة) بأن كان طويلا خلا في ملكيه ما فانه يقسم بالذرعان فما قبل ملك طالب البناء  
 بناء ولا يجبر الا آخر (قوله السترة) أي ما يستتر به من جاره (قوله وكذا كل ما لا يقسم) فانه يفصل فيه هذا التفصيل  
 قال في جامع الفصولين رضى بينهم ما خرب حتى صارت محرا لم يجبر على العمارة وتقسم الارض بينهم ولو قامت  
 بينهم ما وأدواتهم الا انه ذهب شئ منها يجبر الشريك على أن يهرع مع الآخر ولو معه سراقيل لشريكه أفق أنت  
 لو شئت فيكون نصفه دينيا على شريكه كذا الحام لو صار محرا تقسم الارض بينهم ولو نفق شئ منه يجبر الا بى  
 على عمارته انه دم داره أو بيتها فبنى أحدهما لم يرجع على شريكه شئ وكذا حمام وبئر ما الدار والبيت فلا ن  
 ربح ما يقدر على القسمة والبناء في نصيبه لو كان البيت كبيرا يحتمل القسمة وما الحام اذا صار محرا يمكنه القسمة  
 وأما البئر فله المطالبة فصار بتركها متبرعا ومن أن ذ الحولة لوبى الحائط يرجع لانه مضطرا اذا اتصل الى حقه  
 الابيه وكذا البئر مع أن الشريك يجبر به أيضا لو طوبى والتحقيق أن الاضطراب ثبت فيما لا يجبر صاحبه لا فيما يجبر  
 فينبغى أن يدور التبرع والرجوع الى الجبر وعدمه وقفا وخلافا وقوة وضعفا فقيما لا يجبر بشرى وكفا فارجع  
 وقفا وفيما يقضى بالجبر ينبغى أن يقضى بالتبرع وهذا يحصل من الصبر الواقع في هذا الباب وقفا وان للقاضى ولاية

دابة مشتركة قال البيطارون لا بد من كسب  
 فكرواها الحاضر لم يضمن دار بين اثنين يسكن  
 أحدهما وخربت ان خربت بالسكنى ضمن  
 طاحون مشتركة قال أحدهما لصاحبه  
 عمرها فقال هذه العمارة تكفي لا أرضى  
 بعمارته فخرها لم يرجع جواهر الفتاوى  
 وفي السراجية طاحون مشتركة أفق  
 أحدهما في عمارتها فليس يتطوع ولو أفق  
 على عبد مشترك أو أدى خراج كرم مشترك  
 فهو متطوع الكل من منع المصنف قلت  
 والضابط أن كل من أجبر أن يفعل مع شريكه  
 اذا فعله أحدهما بلا إذن فهو متطوع والا لا  
 ولا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث  
 وصى وناظر ضرورة تعذر قسمة ككرى  
 نهر ومرة قناة وبئر ودولاب يقسمة معينة  
 وحائط لا يقسم أساسه فان كان الحائط يحتمل  
 القسمة ويبغى كل واحد في نصيبه كحمام وخان  
 والا لا جبر وكذا كل ما لا يقسم كحمام وخان  
 وطاحون وتعماره في متفرقات قضاء البصر  
 والمبنى والانشاء



الامر بالا اتفاق في كل موضع له ولاية الاجبار لو حاضرا وجاز الجبر على الانفاق في فن وزرع ودابة مستقره  
ولم يجز جبر ذي السفل على البناء ١٥ من الفصل السادس والثلاثين ملخصا (فروع) قال في الهندية ويجوز للاب  
والوصي أن يشتركا في مال أنفسهم مع مال الصغير ولو كان مال الصغير أكثر من مالهما فإن أشهدا يكون الربح  
على الشريك وان لم يشهدا يحمل فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال  
كذا في السراج الوهاج أب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال فامال كله للاب إذا كان الاب  
في حال الاب لكونه معينه لا ترى لو فرس شجرة تكون للاب وكذا في الزوجين ان لم يكن لهما منى ثم اجتمع  
بعضهما أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له الا اذا كان لها كسب على حدة فهو لها كذا في القسمة  
وما تنزله من قطن الزوج فهو له ١٥ (قوله لم يجز) لانه بمنزلة المردوم (قوله وان أراد) أي غير الزارع (قوله قلعه)  
أي قلح الزرع من نصيبه (قوله ويضمن الزارع نقصان الارض) أي يفرم الزارع لشريكه نقصان نصف الارض  
لو انقصت لانه خاص في نصيب شريكه كذا في شرح المتن (قوله والصواب نقصان الزرع) هذا من عند الشارح  
لان عبارة الجتهى انتهت عند قوله نقصان الارض بالقلع كما وجدته في نسخ معتدة من نسخ الجتهى ولا وجه  
لتصويب الشارح فان نقصان الزرع بارادة مالكة على الخصوص أما نقصان الارض بالقلع فغرض للشريك  
لكونها ملكه ما فان القسمة وقعت على الزرع فقط لا على الارض أيضا هذا ما ظهر ١٥ وقد علمت ما ذكره المؤلف  
في شرح المتن من التعديل (فروع) في جامع القصورين غصب أرضا فزعتها فبنت فلها الملك أن يأمر الغاصب  
بقلمه ولو أبقى فلها ملك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمين نقصان أرضه  
١٥ وفيه بيع نصف الزرع انما لا يجوز لو كان اصحاب الزرع حق القرار بأن زرع بحق ولو لم يكن له حق  
القرار بأن تعدي في الزراعة كما لو كان غاصبا جاز بيعه الا صف اذ حينئذ يستحق عليه قلعه ومستحق القلع  
كمنعوع وفيه يجوز بيع نصفه كذا هذا وكذا يبيع نصف البناء بلا أرض جاز له تعديا في البناء ولو لم يملك هذا  
مما يحفظ جدا ١٥ (قوله لا جبر وقسم) أي يطلب أحدهما (قوله والابن) أي باذن القاضي لانه لا يحمل القسمة  
وكل ما كان كذلك يأتي فيها الجبر فان بناء بغير اذن كان متبرعا وهذا مقتضى الضابط السابق قد برز في الخلاصة  
طاحونة أو حمام مشترك انهم دم وأبى الشريك العمارة فيجبر هذا اذ انبى منه شيء أما اذا انهدم السكك وصار حصرا  
لا يجبر وان كان الشريك معسرا يقال له أنفق ويكفون دينه على الشريك وفسر الجبر فيه بأن ينفق ويرجع  
على الشريك نصف ما أنفق نقله أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله باع شريك) أي في شركة الملك (قوله لا تخر)  
بالجبر للضرورة (قوله ناظر) أي حاضر وانما ذكره ليفيد صحة البيع بغير اذن مطلقا ولا يقيد بغيبة الشريك (قوله  
والتعاطي) تسكمله والبيع بعه (قوله الاجنبي) بقرأ بقصيف الباء للضرورة (قوله وهلكا) الا لف فيه  
للاطلاق كالف باعوا وابتاعا (قوله وكان ذا بغير اذن الشركا) أمال أو أذنوا فليس لهم تضمين (قوله فان يشاء الخ)  
انظر ما وجه هذا التضمن والحال أنه لم يوجد تعدد من البائع بالبيع ولا من المشتري بالشراء ولا تعدد بالهلاك  
اذ لا تعدي الا في الاستهلاك والوجه في الضمان أنه سلم نصيبه للمشتري من غير اذنه فهذا سبب الضمان وان كان  
البيع محصيا (قوله ضمنوا الشريك) محل تضمينه اذا سلمه أما اذا لم يسلمه بل أخذه المشتري من غير تسليم من  
الشريك البائع فان الضمان لا يكون الا على المشتري (قوله أو من اشترى) وهل يرجع على البائع أولا لعدم  
تعدي لانه انما باع حصته فقط (قوله لذل) أي للشخص الذي استأجر منه (قوله في ذا البناء) أي فيما صرفه  
فيه (قوله على الشريك الاخر) أي الذي لم يأذن كتب الشارح هنا على الهاشم مناهضة قلت ظاهره أنه يرجع  
على الاذن بقرج أم بكمه أم بخصته فليراجع ١٥ حايي ونوجد هذه الزيادة في نسخ مرسومة في صلب  
الشارح وفي آخرها ١٥ منه وقوله منه قرينة على أنهما هاشم فانها لا تكتب على عاتقهما الا اذا كانت بالهاشم  
(قوله في الدار) أي في جميعها فليس للشريك أن يطالبه بأجرة السكنى ظاهره ولو معد الاستغلال وقد سلف  
وانظر ما لو كانت الشركة مع شريك أو في وقف (قوله مثل الاول) أي مثل الزمن الاول أي الماضي والله سبحانه  
وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الوقف)

هو مصدر ووقفت أقف حدثت ومنه الموقف لحبس الناس فيه للحساب وأوقفت لغرد بثة ادعى المازني أنها

وفي غصب الجتهى زرع بلا اذن شريكه فدفع له  
شريكه نصف البذر ليكون الزرع بينهما  
قبل النبات لم يجز وبعد جاز وان أراد قلعه  
بقسمه فبقلمه من نصيبه ويضمن الزارع  
نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان  
الزرع وفي قسمة الاشياء المشتركة اذا انهدم  
فأبى أحدهما العمارة فان أحتمل القسمة  
لا جبر وقسم والابن ثم أجره ارجع وقامه  
في شركة المنظومة الجسية وفيها  
باع شريك شقصة لا تخر  
ولو بلا اذن شريك فاطس  
فيما عدا الخلط والاختلاط  
جوز ذلك البيع والتعاطي  
ثم الشريك ههنا الوبا  
حصته من فرس وابتاعا  
ذلك منه الاجنبي وهلكا  
وكان ذا بغير اذن الشركا  
فان يشاء ضمنوا الشريك أو  
من اشترى منه على ما قدر وروا  
وان يمكن كل شريك آجرا  
حصته حاسم له من آخر  
وكان شخص منهم ما قد اذنا  
لذلك في تعميدها وبالبناء  
فلارجوع صاح له مستأجر  
في ذا البناء على الشريك الاخر  
قلت ظاهره أنه يرجع على الاذن بقرج  
أم بكمه أم بخصته فليراجع انتهى منه  
لو أحد من الشريكين سكن  
في الدار مدة مضت من الزمن  
فليس للشريك أن يطالبه  
بأجرة السكنى ولا المطالبة  
بأنه يسكن مثل الاول  
لكنه ان كان في المستقبل  
يطلب أن يماضي الشريك  
بحباب فافهم ودع التشكيكا  
(كتاب الوقف)

لم يسمع من كلام العرب قال الجوهري وليس في كلام العرب أو وقت الاحرف أو وقت واحد أو وقت على الامر الذي  
 كت عليه ثم اشهر في الموقف فقبل هذه المدة أو وقت فلذا جمع على أو قاف حوى وفعله يعتدى ولا يعتدى به  
 العرب استعملت الفعل مرة معتدا ومرة لازما فوقف بعض في حبس معتدا ووقف بعض في انتصاف لازم وفرقوا  
 بينهم بالمصدر المعتدى الوقف ومصدر اللزوم الوقوف اه ابو الهرد قال الامام الشافعي رضي الله  
 تعالى عنه لم يحبس أهل الجاهلية وانما حبس أهل الاسلام حوى وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم تصدق  
 بسبع حواتم في المدينة وخلق الرحمن عليه الصلاة والسلام وقف أو قافا بآية الى الآن وقد وقف الخلفاء  
 الراشدون وغيرهم من الصحابة كذا في الاسعاف (قوله مناسبة للشركة الخ) وقد تمت عليه لكثرة وقوفها  
 (قوله ادخال غيره مع في ماله) هذا في الشركة نظرا فانه يدخل غيره معه في التصرف والربح وأما الوقف  
 فلا يتم الا اذا وقف على نفسه وغيره وهو ليس لازم فيه فلو قال كافي التمر وغيره مناسبة للشركة باعتبار  
 أن المتصور بكل منهما الانتفاع بما يزيد على أصل المال الآن المال في الشركة على ملك صاحبه وفي الوقف يخرج  
 عند الاكثر امكن أن وضع أفاد بعضه الحلبي (قوله على حكم ملك الواقف) قدر الحكم بهما للشركة لآية وهو غير  
 صحيح لأن الرقبة ملك الواقف حقيقة عند الامام قال الفهستاني وشرا عنده حبس العين ومنع الرقبة المملوكة  
 بالقول عن تصرف الغير حال كونه مقتصرة على ملك الواقف فالرقبة على ملكه في حياته وملك لورثته  
 بعد وفاته بحسب سياع ويوجب ثم قال وبشكل بالمسجد فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال  
 انه تعريف للوقف المختلف فيه اه الحلبي ويمكن أن يقال ان المسجد اذا خرب واستغنى عنه أهله يعود الى قديم  
 ملك الواقف عند الامام ومحمد فصيح أنه محسوس على ملكه حقيقة ككافة في جملته الا واقف حوى وفه  
 أن التعبد بقوامه يعود الى قديم ملك الواقف بقية من خروجه عن ملكه حال كونه عامرا قال في البحر وسأيت أن  
 أكثرهم أفتى في الوقف بقول أبي يوسف وأفتى بعضهم أفتى بقول محمد وما أفتى أحد بقول الامام اه وفي التفت  
 وقف دار عكة او يعني جائز اه (قوله والتصدق بالمنفعة ولو في الجمل) زاد قوله ولو في الجمل جوابا عما زاده في الفتح  
 وتبعه ابن الكمال من قوله أو صرف منفعة الى من أحب لان الوقف يصح لمن أحب من الاغنيا بلا قصد القرية  
 وهو وان كان لا بد في آخره من القرية بشرط التأييد كالفقراء ومصالح المسجد لكنه يكون وقفا قبل انقرض  
 الاغنيا بالتصدق وبه هذه الزيادة يكون التعريف جامعها وحاصل الجواب أن المراد بالتصدق ولو في الجمل يدل  
 عليه ما في المحيط للوقف على الاغنيا لم يجز لانه ليس بقرية بخلاف ما لو جعل آخره للفقراء فانه به يكون قرية  
 في الجمل اه الحلبي مختصرا أو رد على قولهم والتصدق بالمنفعة جواز الوقف على أولاده وعلى بن هاشم  
 والتصدق عليهم لا يجوز كالاغنيا وأوجب بأن المحرم عليهم الصدقة الواجبة لصدقة الطلوع كذا في الملتقى  
 حوى وفي حاشية أبي السعود على شرح العلامة مسكين بعد كلام قدّمه فحصل أن لجواز الوقف على الاغنيا  
 شرطين كونهن معينين يحصون الثاني أن يجعل آخره لجهة الفقراء اه (قوله والاصح أنه عنده جائز)  
 قال في الحاشية الوقف جائز عند علمائنا أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد رحمهم الله تعالى  
 وذكري الأصل كان أبو حنيفة لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل اه فعلى قول الامام المعتمد  
 يصح الحكم به ويحل للفقراء أن يأكل منه ويناب ويتبع شرطه ويصح نصب المتولى عليه بحر (قوله على حكم  
 ملك الله تعالى) قال الكمال قال المصنف وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنها  
 الى الله تعالى على وجه تعود منه لله لا ينفق أنه لا حاجة الا لقولنا يزول ملكه على وجه تعود منه لله  
 للعباد لا ملا الله تعالى في الاشياء لم يزل ولا يزال فالعبارة الجديدة قول قاضي خان الا أنه عند أبي يوسف  
 ومحمد اذا صح الوقف بول ملك الواقف لا الى مالك فيلزم ولا يملك والخلاف انما هو قبل الحكم به أما بعد  
 الحكم فلا خلاف في خروجه عن الملك ومثل الحكم به التعلق بالموت اه الحلبي ملخصا (قوله وصرف منفعتها  
 على من أحب) استغنى به عن قول غيره والتصدق بالمنفعة لانه أهم منه وإلى التعميم أشار بقوله ولو غنيا اه الحلبي  
 (قوله من أهلها) بأن يكون مسلمانا قلابا غاوية دال بالبوغ انما يظهر في بعض القرب كما هنا والافتد يتقرب  
 الصبي بالصوم والصلاة (قوله لانه مباح) علمه لقوله يعني بالنسبة يعني انما قلنا انه يباب بالنسبة لأبائه لانه مباح  
 أصالة (قوله وقد يكون واجبا بالنذر) قال في البحر وصفت أنه يكون واجبا لقرية وفرضا فالأول بلا قصد القرية

مناسبة للشركة ادخال غيره معه في ماله  
 غير أن ملكه باق فيم الا فيه (هو لغة الحبس  
 وشرا حبس العين على حكم ملك الواقف  
 والتصدق بالمنفعة ولو في الجمل والاصح اه  
 عنده) جائز غير لازم كالعارية وعندهما  
 هو حبسها على حكم ملك الله تعالى وصرف  
 منفعتها على من أحب ولو غنيا فيلزم  
 فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى  
 ابن كمال وابن الشحنة (وسببه ارادة محبوب  
 النفس في الدنيا بين الاحباب وفي الاخرة  
 بالثواب) يعني بالنسبة من أهلكه لانه مباح جليل  
 صفة من الكافرة ويكون واجبا بالنذر

ولا يصح من المذمى ولا ثواب له والثالث مع قصد هامن المسلم والثالث المذمور كما لو قال ان قدم والذى فعلت  
 ان أقف هذه الدار على ابن السبيل فقدم فهو نذير يجب الوفاة به فان وقفه على ولده وغيره من لا يجوز دفع  
 زكاته اليهم جاز في الحكم ونذر باق وان وقفه على غيره سقط وانما صح النذر لانه من جنسه واجب فانه يجب  
 ان ينفذ الامام للمسلمين وقفا مسجد من بيت المال أو من ماله ان لم يكن له بيت مال كذا في فتح القدير (قوله  
 فيصدق بها أو بينهما) خلط الشارح مسئلة النذر بالوقف بمسئلة مالو كانت صيغة الوقف ذرايع ان حكمهما  
 مختلف فاما النذر به فقد علم حكمه قريبا وأما مسئلة مالو كانت صيغة الوقف ذرايع فقال في البحر التاسع  
 لو قال هي السبيل ان تعارفوه وقفا مؤبد للفقراء كان كذلك والاسئلة فان أردت الوقف صار وقفا لانه محتمل  
 لفظه أو قال أردت صدقة فهو نذير يصدق بها أو بينهما وان لم ينو كانت ميراثا ذكره في التوازل اه حلي ملخصا  
 (قوله ويحق نذره) انظر هل يجب عليه تعويضه بما هو بقدر رقبته (قوله وبهذا) أي بما ذكر من أنه يكون قربة ومباحا  
 وواجبا (قوله وحكمه) أي الارزالمترتب عليه (قوله متى تعريضه) من أنه تصدق بالمنفعة (قوله ويحله المال  
 المقوم) أل في المال للعهد أي المال المملوك له وقت الوقف حتى لو غصب أو ضايقها ثم اشراها من مالها  
 ودفع عنها اليه أو صالحه على مال دفعه اليه لا يكون وقفا لانه انما ملكها بعد أن وقفها هذا على أنه هو الواقف  
 أما لو وقف ضيقة غيره على جهات فبلغ الفير فجاز بشرط الحكم والتسليم أو عدمه على الخلاف وهذا  
 هو المراد بوقف الفضولي ولو استحق الموقوف بطل الوقف (قوله وركنه الانفاط الخاصة) قال في شرح الملتقى  
 ناقلا عن القهستاني انما قيد بالقول لانه لو كتب صورة الوقفية مع الشرائط بلا تلفظ لم يسر وقفا لا اتفاق  
 اه ثم قال انه لم يصرف وقفا عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود اشهدوا بضمونه فانه اقرار بأني وقفت  
 كما ذكرته في أه ولا ما نحوه فحينئذ يصير وقفا اه وفي الجوهره انفاطه ستة ثلاثة صريحة وهي وقفت وحسبت  
 وسببت والثلاثة الاخرى بكايه فتوقف على النية وهي تصدقت وحرمت وأبنت اه وهو اقتصار منه على بعض  
 ألفاظه فانها ستة وعشرون كافي البحر (قوله بلفظ موقوفة) ويجعلها وقفا على الفقراء واذا كان مفيدا لخصوص  
 المصروف أعني الفقراء لزمه كونه مؤبد الا ان جهة الفقراء لا تنقطع بمر (قوله قال الصدور الشهيد ونحن نفق به)  
 وذكر أن مشايخ بلخ أقتوا به فالافتاء على قول أبي يوسف في أنه يصح الوقف بمجرد هذا اللفظ وان لم يذكر تأييدا  
 ولا جهة والا كثر على الاقتاء بقول محمد في اشتراط التسليم (قوله وأن يكون قربة في ذاته) عند التصرف فلا يصح  
 وقف المسلم والذمى على البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في النهر الفائق والوقف على الاغنياء فيه  
 قربة لما في الذخيرة ان التصديق على الفسنى نوع قربة دون قربة التقير والمراد أن يكون شأن القربة والافلا قربة  
 من كافر الا ان اعتبر زعمه ومن شروطه أن لا يكون الواقف محجورا عليه لفسفه أو دين أطاعه الخصاص  
 وقال الكمال ينبغي أن لو وقف السفيه على نفسه ثم لمصلحة لا تنقطع أنه يصح عند أبي يوسف وهو الصحيح عند  
 المحققين وعند الكل اذا حكم به حكم ورده في البحر بأنه تبرع وهو ليس من أهله ويمكن أن يجاب بأن عدم أهليته  
 للتبرع اذا كان التبرع على غيره لا على نفسه كما هنا واستحقاق الغير انما هو بعد موته وقال الواقف المريض  
 المدين الذي أحاط الدين بماله ينقض الوقف ويراع للدين أما الصحيح الذي أحاط الدين بماله فوقه لازم لا ينقض  
 ان كان قبيل الحجر انما قال كذا في الفقه ومن شروطه أن يجعل آخر لمصلحة لا تنقطع أبدا عند الامام ومحمد  
 وجهما الله تعالى وان لم يذكر ذلك لا يصح عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ذكره هذا ليس بشرط بل يصح  
 وان سمي جهة تنقطع ويكون بعدها للفقراء وان لم يسهم لان قصد الواقف أن يكون آخره للفقراء وان لم يسهم  
 فكان ذكر هذا الشرط ثابتا دالة كذا في الهندية ومن الشروط أن يكون المحل قابلا وهو كونه عقارا  
 أو منقولا ولو استقلالا على الصحيح وهو جواز وقف ما جرى التعارف به كالمصالح ومقتضاه عدم صحة وقف  
 الدراهم في الاقطار المصرية أما في الديار الرومية فخرى العرف فيها وقف الدنانير والدراهم فتدفع مضاربة  
 وترصد بالفضل والفتوى على صحة وقف البناء والفرس دون الارض كما في فتاوى هارث الهداية ويجوز وقف  
 البناء الكاش في الارض المتكررة ذكره صاحب البحر عن الخصاص وعبرة الخصاص لو أن رجلا وقف حوائت  
 من حوائت السوف قال ان كانت الارض بالإجازة في أيدي القوم الذين ينوها لا يخرجهم السلطان عنها  
 فالوقف جائز من قبل انقاد رأيناها في أيدي أصحاب البناء يتوارثونها وتقسيم بينهم لا يتعرض لهم السلطان

فتصدق بها أو بينهما ولو وقفها على من لا يجوز  
 له الزكاة جاز في الحكم متى نذره وبهذا عرف  
 صفته وحكمه متى تعريضه (ويحله المال  
 المقوم وركنه الانفاط الخاصة كارضى)  
 هذه (صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين  
 ونحوه) من الانفاط كوقوفة لله أو على وجه  
 الخير والبر أو كذا في أبي يوسف بلفظ موقوفة  
 فقط قال الشهيد ونحن نفق به للعرف  
 (ونشرطه شرط سائر التبرعات) كترتبه  
 وتكليفه (وأن يكون) قربة في ذاته



فيها ولا يرهبهم عنها واعماله عليهم غلبه يأخذها منهم قد تدربوا الخلفاء ومضى عليها الهو وطمى في ابيهم  
يتبايعونها ويؤجرونها ويحورونها وياهم يهدمون بناها ويغيرونه وينون غيره فكذلك الوقت في الجاهلية  
اه حوى ملخصا (قوله معلوما) فالوقوف شيئا من أرضه ولا يصح ولو بين بعد ذلك اه حلى عن النهر  
وفي الهندية قال الخصاص اذا جعل هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا وعلى قرابتي فالوقف باطل لانه جعل ذلك  
على شك وكذا على زيد أو عمرو ومن يفسده على المساكين كذا في المحيط ولو وقف أرضها لأشجار استثنى الأشجار  
لا يجوز الوقف لانه صار مستثنا الأشجار بمواضعها فيصير الداخل تحت الوقف مجهولا اه (قوله منجزا)  
لامعلا لانه لا يخلف به وتعليق كل ما لا يخلف به لا يصح برأية (قوله الابكائن) لان التعليق به تحجير حتى لو قال  
ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فظهر أنها كانت في ملكه وقت التكلم كانت وقفا اه حلى  
عن النهر (قوله ولا مضافا) نحو دارى صدقة موقوفة غدا وهذا غلط فقد حكى في البحر والنهر عن جامع الفضولين  
الجزم بصفة الاضافة قاله الحلبي (قوله ولا موقفا) قال في الخاتبة رجل وقف داره يوما وشهرا أو وقتا معلوما  
ولم يرد على ذلك جاز الوقف ويصكون الوقف مؤبدا ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة شهرًا فاذا مضى شهر  
فالوقف باطل كان الوقف باطلا في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الا مؤبدا فاذا كان التأنيدي شرطا  
لا يجوز موقفا هندية فأنزل فصل في التوقيت بين أن يذكر مطلقا وبين أن يقول فاذا مضى الوقت كان باطلا  
في قول هلال وظاهر الخاتبة اعتماده وقيل يطل مطلقا وسيأتي (قوله ولا بخيار شرط) عند محمد ولو قال أبطلت  
الأشجار لا ينقلب الوقف جائزا عنده وصح اشتراط ثلاثة أيام عند الشافعي ومحل الخلاف في غير وقف المسجد حتى  
لو اتخذ مسجدا على أنه بالخارج جاز المسجد والشرط باطل هندية ملخصا (قوله فان ذكره بطل وقفه) هو المختار  
كافي النهر وغيره (قوله فقتل أو مات) أمان أو سلم صح كافي البحر (قوله وأرند المسلم بطل وقفه) وبصر ميراثا سوا  
قتل على رذته أو مات أو عاد إلى الاسلام الا ان أعاد الوقف بعد عودته إلى الاسلام كما أوضحه الخصاص آخر الكتاب  
ويصح وقف المرتدة لانها لا تقتل بغير وفي هذه المسئلة الاعتقادي في الابتداء لا في البقاء عكس القاعدة فان الردة  
المقارنة للوقف لا بطله بل توقف بخلاف الطارئة فانها تبطل بها اه حلى مزيدا (قوله ولا يصح وقف مسلم لو ذبح  
على بيعة) أما في المسلم فلعدم كونه قربة في ذاته وأما في الذي فلعدم كونه قربة عندنا وعند غيره في حصة  
وقف الذي أن يكون قربة عندنا وعند غيره حتى لو وقف على أنه يبيع به أو يعقر لم يجز لانه ليس قربة عنده اه حلى  
عن الفتح ولو وقف شيئا ليس به بيت المقدس أو يجعل في بيت المقدس جاز ولو قال تجبري غلته على بيعة كذا  
فان خربت هذه البيعة كانت القلة للفقراء والمساكين كانت للفقراء والمساكين ولا يتحقق على البيعة شيء فان وقف  
على أبواب الخير وأبواب الخير عنده عمارة البيع وبيوت النيران والصدقة على المساكين أجيز من ذلك الصدقة  
وأبطل غيره وان قال يجعل غلته في أكفان الموتى أو خفر القصور فهو جاز وتصرف في أكفان موتاهم وخطر  
قبور فقرائهم ولو جعل الذي داره مسجد المسلمين وبناءه كأي من النسلون وأذن لهم بالمسلة فليس له أن يبيع  
ثم مات بصر ميراثا عند الكل ولو جعل داره بيعة أو كنيسة أو بيت نار في حصة ثم مات بصر ميراثا هندية ملخصا  
قال في البحر وانما يطل الوقف على الكنيسة والبيعة اذا كان في عهد الاسلام وأما ما كان في زمن الجاهلية  
فالاصح أنه اذا دخل في عقد المذمة لا يترتب له والمراد بالجاهلية زمن كونه حرييا بدليل ما بعده (قوله وأحرقي)  
وجه عدم صحته عليه أنه ليس بقربة لانا قد نهينا عن برهم (قوله قيل أو يجوسى) المتمد جواز على فقرائهم  
كانت فيه عبارة البصر عن القنية (قوله لانه قربة) بخلاف دفع الصدقة والندى والكفارة اليه اه حلى (قوله  
لزم شرطه على المذهب) نص على ذلك الخصاص ولا تعلم أحد من أهل المذهب مخالفه غير ما ذكره في الطرسوني  
فانه شنع على الخصاص بأنه جعل الكفر سبب الاستحقاق والاسلام سبب الحرمان وهذا لا يبعد من الفقه فان  
شراؤه الوقت معتبرة اذا لم يخالف الشرع والوقف مالك له أن يجعل ما له حيث شاء ما لم يصحكن حصته  
وله أن يخص من خلفائه الفقراء دون صنف وان كان الوضع في كلهم قربة ولا شك أن الصدقة على أهل المذمة  
قربة حتى جاز أن يدفع اليهم صدقة الفطر والكفارات فكيف لا يعتبر شرطه في صنف دون صنف من الفقراء  
أو أيت لو وقف على فقراء أهل المذمة ولم يذمهم غيرهم ليس يحررهم منه فقراء المسلمين ولودفع التوى إلى المسلمين كان  
ضامنا فهذا مثله والاسلام ليس سببا في الحرمان بل الحرمان لعدم تحقق سبب غلته لهذا المال والسلب

معلوما (منجزا) لامعلا لا يكائن ولا مضافا  
ولا موقفا ولا بخيار بشرط ولا ذكر معه اشتراط  
يجمع مصرف منه لحاجته فان ذكره بطل وقفه  
برأية وفي الفتح لو وقف المذمة فقتل أو مات  
أو ارند المسلم بطل وقفه ولا يصح وقف مسلم  
أو ذبح على بيعة أو حرق قبل أو يجوسى  
وإذا عصى على ذمة لانه قربة حتى لو قال على أن  
من أسلم من ولده أو اتقل إلى غير النصرانية  
فلا شيء له لزم شرطه على المذهب

هو اخطاء الواقف الثالث اه كمال ولو اشترط المعتزلي في وقفه أن من صار يداخر عنه لم أعاده في البحر  
 وفي المنع ويحوز بنسب قبور الصنفاء بعد الانداس وأن يجعل مكانها مسجدا أو مقبرة كسجد مدينة الرول  
 عليه الصلاة والسلام اه (قوله والمالك يزول الخ) عبر عن لزوم الوقف بزوال الملك لأنه يستلزمه فيكون كتابة  
 وهي أبلغ من الصريح (قوله باقرار مسجد) ولا يحتاج الى القضاء فيه على قول من يشترطه وذلك لأن لفظ الوقف  
 لا يبنى عن الإخراج عن الملك بخلاف اقرار المسجد فإنه يبنى عنه أفاده أبو السعود (قوله أو بقضاء القاضي)  
 ولا يشترط المرافعة في كل موضع يحتاج فيه لحكم الحاكم بمجتهديه كوقف واجارة مشاع كذا في شرح الملتقى  
 ولا بد من القضاء بالفعل للزوم على قول الامام اذا خلا في محنته وانما الخلاف في لزومه فقال بعده  
 وقاله فلا يساغ ولا يورث والترجيح بالدليل وقد أكثر الخصاص من الاستدلال لهما بوقوف النبي صلى الله  
 عليه وسلم وأصحابه وقد كان أبو يوسف يقول بقول الامام حتى جمع مع الرشيد ورأى ووقوف الصحابة بالمدينة  
 فو احياءا فرجع وأفتى بلزومه والحاصل أن المشايخ رجحوا قوله لما قالوا الفتوى عليه بجر (قوله لأنه مجتهد  
 فيه) الاولى أن يقول بقاء القاضي اتفاقا ليكون ما ذكره له الاتفاق وعبارة البحر وهذا أعني للزوم بقضاء  
 القاضي متفق عليه لأنه قضاء في محل الاجتهاد فينفذ اه (قوله وصورته الخ) قال في النهر والظاهر أن هذا  
 لا يتعين طريقا على قول أبي يوسف بل لو باعه فشهدوا عليه بالوقفية فحكم بلزومه نفذ وهذا لأن الدعوى فيه  
 غير شرط جوى (قوله المولى من قبل السلطان) نصوا على أن القاضي اذا ارتضى أو أخذ برشوة لا ينفذ حكمه  
 وقل من يسلم من قضاء زمان من الرضى فالزوم حينئذ انما هو على قوله اه (قوله لا الحكم) على الصحيح فحكمه  
 لا يرتفع الخلاف والقاضي أن يطله خاتمة أى على قول الامام وهو غير المقتضى به ولا يسوغ لقضاء العمل به لأن  
 القاضي معزول بالنظر الى غير المقتضى به (قوله تقبل بلا دعوى) لأن حكمه هو التصديق بالغة وهو حق الله  
 تعالى وفي حقوقه تعالى يصح القضاء بالتمهاده من غير دعوى محبط (قوله ثم هل القضاء بالوقف) قيد به لأن  
 القضاء بالملك ليس على الكافة بلا شبهة بجر (قوله أفتى أبو السعود مفتى الروم بالاول) ومثله القضاء بالجزية ولو  
 عارضة ونكاح امرأة والنسب ولا العتاقة فعلى هذا القضاء الذي يكون على الكافة في خمس أفاده في البحر  
 (قوله وجه المصنف) حيث قال وينبغي أن يبقى به ويعول عليه لما فيه من صون الوقف عن التعرض اليه  
 بالخليل والتسلييس والدعاوى المنفصلة قصد الإبطاله ولما فيه من النفع للوقف وقد صرح صاحب الحاوى  
 القدسي بأنه ينبغي بكل ما هو أنفع للوقف فيها اختلف العلماء فيه حتى نقضت الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا  
 للوقف وصيانة لحق الله تعالى وابقاء الخيرات والله تعالى أعلم اه (قوله ان المصنف الثاني) لأن القضاء بالوقف  
 بمنزلة استحقاق الملك الأخرى أنه لو جمع بين وقف وملك وباعهما جاز بيع الملك بخلاف ما لو جمع بين حر وعبد  
 وباعهما ماصفة واحدة لا يجوز بيع العبد فهذا يدل على أن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي الملك القضاء  
 يقتصر على المقتضى به وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى الى الغير فكذلك في الوقف اه (قوله او بالموت اذا علق به)  
 كما اذا مات فقد وقفت دارى على كذا والصحيح أنه وصية لازمة لكن لم يخرج عن ملكه فلا يتصور  
 التفرغ فيه ببيع ونحوه بعد موته لما يلزم من ابطال الوصية وله أن يرجع قبل موته كسائر الوصايا وانما يلزم  
 بعد موته وانما يمكن وقفا لما قد من أن لا يقبل التعليل بالشرط اه بجر وذكر الجوى نحوه عن النهر وبحت  
 فيه بأنه تعليل بما هو كائن وهو المنجز أى فيصكون وقفنا لا وصية والنص مقدم (قوله ولو وارثه الخ) قال  
 في الظهيرية امرأة وقفت منزلا في مرضها على ناتها من بعدهن على أولادهن وأولاد أولادهن ماتت أسلوا  
 فاذا انقضوا فلا يقرأ ثم ماتت من مرضها وخلفت من الورثة بنتين وأختا لاب والاخت لا ترضى بما صنعت  
 ولا مال لها سوى المنزل جاز الوقف في الثلث ولم يميز في الثلثين فيقسم الثلثان بين الورثة على قدر سهمهم  
 ووقف الثلث فانخرج من غلته قسم بين الورثة كلهم على قدر سهمهم ما عاشت البناتان فاذا ماتتا صرفت الغلّة  
 الى أولادهما وأولاد أولادهما كما شرطت الواقفة لاحق للورثة في ذلك (قوله وان ردوه) وأصل مما قبله  
 أى وان رد الوقف الى الورث بقية الورثة فان الوقف يصح وردهم انما يبرء الثلثين (قوله لكنه) أى الثلث  
 الذى صار وقفا يقسم كالثلثين مادام الموقوف عليه حيا كالبنين في الصورة السابقة فاذا ماتا تأجريت غلته  
 على شرط الواقف ودفع بالاستدرا الماتيه من حصته وقفه أنه يجرى على شرط الواقف من أول الأمر

(والمالك يزول) عن الموقوف باحد أمور  
 أربعة باقرار مسجد كما سبق (او) بقضائه  
 الثاني) لأنه مجتهد فيه وصورته أن يسلمه  
 الى التولى ثم يظهر الرجوع معين المقتضى معزيا  
 للفتح (المولى من قبل السلطان) لا الحكم  
 وسبق أن البينة تقبل بلا دعوى ثم هل  
 القضاء بالوقف قضاء على الكافة فلا نسع  
 فيه دعوى ملك آخر ووقف آخر أم نسع  
 أفتى أبو السعود مفتى الروم بالاول وبه جزم  
 في المنظومة المحبة وجه المصنف صواعق  
 الخليل لا يطله لكنه نقل بعده عن البحر أن  
 المصنف الثاني وجهه في النواكح البدنية وبه  
 أفتى المصنف (او بالموت اذا علق به) أى بونه  
 كذا مات فقد وقفت دارى على كذا فالصحيح  
 أنه كوصية تلزم من الثلث بالموت لا قبله قلت  
 ولو وارثه وان ردوه لكنه يقسم كالثلثين

(قوله انه) اي الثلث الذي هم وقته (قوله اي حكا) خبر المبتدأ معلوم من المقام دل عليه ما ذكر تقديره مجهول  
 على الارث الحكمي أي أنه مع كونه وقفا يقسم قسمة الميراث أي مادام الموقوف عليه الاول موجودا (قوله  
 فلا خلل في عبارته) اي البرازي وهي قال أرضي هذمه موقوفة على ابني فلان فان مات فملي ولدي وولدي  
 ونسلي ولم تجز الورثة فهي ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا فان مات صار كلها للنسل اه وقصد  
 المؤلف الرد على صاحب البحر في تعقبه البرازي بقوله وهي عبارة غير صحيحة لما قد سألنا عن الظهيرة أن الثلثين  
 ملك والثلث وقف وان غلبه الثلث تقسم على الورثة مادام الوارث الموقوف عليه حيا اه وهذا الرد لا يظهر  
 لان عبارة البرازي صحيحة في أن جميعها يصير ارثا مادام الابن الموقوف عليه حيا فان مات صار كلها للنسل  
 والجواب الذي دفع به الخلل وان ظهر حال حيلة الابن مثلا لا يظهر بالنظر الى قوله فان مات صار كلها للنسل  
 لان الذي يصير للنسل انما هو الثلث لا الجميع فتدبر (قوله فاعتبر الوارث الخ) قال في البحر والحاصل أن المريض  
 اذا وقف على بعض ورثته ثم من بعدهم على أولادهم ثم على الفقراء فان أجاز الوارث الاخر كل الكل وقفا  
 واتباع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة والثلث وقف فاعلم أن الوصية للبعض لا تنفذ شي لأنه لم يخصص  
 للوارث لانه بعده غيره فاعتبر الغير بالنظر الى الثلث واعتبر الوارث بالنظر الى غلة الثلث الذي صار وقفا فلا يتبع  
 الشرط مادام الوارث حيا وانما تقسم غلة هذا الثلث بين الورثة على فرائض الله تعالى فاذا انقرض الوارث  
 الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اه فان قلت ما نقلته عن البحر في وقف المريض وكلامنا في تعليق الوقف  
 بالموت قلت ذكره هو قبله عن الطحاوي أن الوقف في مرض الموت بمنزلة الوصية بعد الموت اه حلي (قوله  
 والوصية) بالنصب عطف على قوله الوارث اي واعتبر الوصية بالنظر للغير وكان حق العبارة أن يقول واعتبروا  
 الغير بالنظر الى الوصية اي الى زومها (قوله وان ردوا) اي الورثة اي بقيتهم (قوله وان لم تنفذ لوارثه) الاوضح  
 أن يقول لعدم نفاذها للوارث ويكون له لقوله والوصية بالنظر للغير يعني انما اعتبر الغير في لزوم الوصية لعدم  
 نفاذها للوارث (قوله لانها لم تخصص الخ) غلة لجموع الحكمين اي غلة كانت غير مخصصة للوارث أجز ساقها  
 الاعتبارين (قوله او بقوله وقفته في حياتي وبعد وفاتي مؤبدا) مثله ما اذا قال أرضي هذه صدقة محررة مؤبدة  
 حال حياتي وبعد وفاتي او قال أرضي هذه صدقة محبوسة مؤبدة او قال حبيسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي  
 كافي الهندية (قوله فانه جائز عندهم) اي بنت جوازهم عندهم والجواز بهذا المعنى لا ينافي لزومه عندهما (قوله  
 ففي هذين الامرين) الاول التعليق بالموت والناس ما أشار اليه بقوله وقفته في حياتي وبعد مماتي قلت فقولهم  
 الوقف لا يلزم الا في هذه الاربعة التي منها لجان الصوران المراد بالزوم فيها ما يميز الزوم الحالي والمالك آفاه  
 في شرح المتن والرجوع في الثانية قول الامام (قوله لو غير سجل) اي محكوم به فاطى التسجيل وهو الكتابة  
 في السجل وأراد لزومه وهو الحكم لانه في العرف اذا حكم بشئ كتب في السجل (قوله منظور فيه) لانه  
 لا يحتاج الى فسخ القاضي بل تصرف فيه بنفسه ولا يقيد بالتقيد وعلى المقتضى لا يجوز له التصرف ولا يجوز  
 لمقتضى ان يبقى بالنسخ لما تقدم من البراءة لم يفت بقول الامام أحد وأصل التنزيل للنسب لا في قول آخر قوله  
 شربلا لا يبعد قوله منظوريه لكان أولى وذكر أبو السعود عن السلامة نوح ربح بعض العلماء قول الامام  
 بأمرين أحدهما أن دوام الصدقة من الواقف بمنفعة الموقوف يقتضي بقاء ملك الواقف فيه اذا تصدق بملك  
 الثاني أن القول بوزال ملك الواقف عن الموقوف الى الله تعالى يقتضي أن لا يكون ملك الله تابا فيه قبل الوقف  
 وهذا باطل لان ملك الله تعالى ثابت فيه قبل الوقف وبعده لان ملكه في الاشياء لم يزل قط ولا يزال اه وفيه نظر  
 وفي النهر لو قضى ببيع قبل الحكم بلزومه قاض حتى كان باطلا وما أتى به فإثر الهداية مجهول على القاضي  
 المجتهد اه (قوله وبقرز) اي بالتسمة وهو معنى على اشتراط القبض لتامه من شرطه لم يجوز وقف المشاع  
 ومن لم بشرطه جوزه والخلاف فيما يحتمل القسمة أما ما لا يحتملها فهو جاز انفاقا الا في المسجد والمقبرة فانه لا يميز  
 مع الشبوع فيما لا يحتمل القسمة أيضا لان بقاء الشركة يمنع الخلو لله تعالى ولان المهايأة في هذا في غاية القبح  
 بأن يقر فيها الموقوفة سنة وربع سنة ويصل لله تعالى فيه في وقت ويقتضى اصطلاحا في وقت بخلاف الوقت لا مكان  
 لاستقلال والحاصل أن وقف المشاع مسجدا أو مقبرة غير جائز مطلقا انفاقا وفي غيرهما ان كان مما لا يحتمل  
 القسمة جاز انفاقا والخلال فيما يحتملها نحن أخذ بقول أبي يوسف في خروجه عن الملك بمجرّد اللفظ وهم مشايخ

فدول البرازية انه ارث اي حكا فلا خلل  
 في عبارته فاعتبر الوارث بالنظر للغلة والوصية  
 وان ردوا بالنظر للغير وان لم تنفذ لوارثه لانها  
 لم تخصص له بل لغيره بعده فافهم (او بقوله  
 وفاته في حياتي وبعد وفاتي مؤبدا) فانه جائز  
 عندهم لكن عد الامام مادام حيا هو زور  
 بالتصدق بالغلة فعليه الوفاة ولو الرجوع  
 ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث قلت ففي  
 هذين الامرين له الرجوع مادام حيا غنيا  
 أو فقيرا بأمر قاض او غيره شربلا لا يقول  
 الدرر لواقف يقضيه القاضي لو غير مسجل  
 منظوريه (ولا يتم) الوقف (حتى يقض)  
 لم يقل للتولي لان تسليم كل شئ مما يليق به  
 في المسجد بالافراز وفي غيره بنسب التولي  
 وتسليمه اياه ابن كمال (وبقرز)



لم ينفذوا بقوله في هذه ومن أخذ بقول محمد في القبض وهم مشايخ بخاري أخذ بقوله في وقف المشاع وصرح  
 في الخلاصة من الاجارة والوقف بأن الفتوى على قول محمد في المشاع وكذا في البرازية والولوالجيسة وشرح المجمع  
 لابن الملك وفي التبيين وقوله يفتى وتبعه في غاية لبيان بجر (قوله فلا يجوز وقف مشاع) المشاع هو غير  
 المقصود من شاع يشيع شيئا وشيوعا وشاعا بجر عن القلموس (قوله ويجعل آخره لجهة قرية لا تنقطع) أي  
 ليكون مؤداه قبل التأيد بشرط بالاجماع لأنه عند أبي يوسف لا يشترط ذكر التأيد لأن لفظة الوقف والصدقة  
 منبئة عما يميناً أنه إزالة الملك بدون التملك كالعتق ولهذا قال في الكتاب في بيان قوله وصار بعد هذا الفقراء  
 وإن لم يسهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكر التأيد بشرط لأن هذا صدقة بالمنفعة وبإزالة ذلك قد يكون موقفاً  
 فلفظه لا ينصرف إلى التأيد فلا بد من التبيين كذا في الهداية والحاصل أن عن أبي يوسف في التأيد روايتين  
 في رواية لا بد منه وذكره ليس بشرط وصح في رواية ليس بشرط وتفرع على الروايتين ما لو وقف على انسان  
 بعينه أو عليه وعلى أولاده أو على قرابته وهم يحسون أو على أتهات ولادغات الموقوف عليه فعلى الثاني  
 يعود إلى ورثة الواقف قال الناطق في الاجناس وعليه الفتوى وعلى الأول يصرف إلى الفقراء وهي رواية  
 البرامكة بجر عن الفتح (قوله هذا بيان شرائطه الخاصة) فيه أنه قد مضى أو لا على قول الامام أن لزومه لا يكون  
 إلا بالقضاء ما نابا في الشرائط على قول محمد وهو مما لا ينبغي لأن الفتوى على قوله ما في لزومه بلا قضاء بجر  
 (قوله وجهه أبو يوسف كالاتاق) بجامع اسقاط الملك وغرة الخلاف تظهر في مسائل الأولى لو عزل الواقف القيم  
 وأخرجه إلى غيره بلا شرط كان له ذلك عند محمد لا ينزل والولاية للقيم الثانية لومات وله وصى فلا ولاية  
 لوصيه والولاية للقيم الثالثة لو تولا الواقف نفسه لا يملك ذلك وقال أبو يوسف الولاية للواقف وله أن يعزل القيم  
 في حياته وبولي غيره ويرد النظر إلى نفسه وإذا مات الواقف بطلت ولاية القيم عنده لانه بمنزلة وصيه (قوله  
 واختلف الترجيح) أي والاقضاء أيضاً كما في البحر ومقتضى أن القاضي والمفتي يجيران في العمل بأيهما كان  
 ومقتضى قوله يصح بالانفع للوقف أن لا يعدل عن قول الثاني لأن فيه إبقاء بجزء القول فلا يجوز نقضه  
 (قوله أحوط وأسهل) ترغيباً للنس في الوقف بجر عن المحيط (قوله بطل اتفاقاً) مبنى على الصحيح أن التأيد  
 شرط اتفاقاً وانما خلاف في ذكره والتوقيت ينافيه (قوله وعليه) أي على بطلان الموقت اتفاقاً وهذا البناء  
 لا يظهر الأول كان الوقف على المعين باطلاً اتفاقاً وهو ليس كذلك بل هذا الفرع مبنى على أن التأيد ليس  
 بشرط أصلاً عند الثاني فيكون وقامة حياة المعين ويعود ميراثه بعد فالبني اعتبر فيه عدم اشتراط التأيد  
 والمبنى عليه اعتبر فيه اشتراطه وحينئذ لا يصح البناء المذكور والحاصل أن الوقف على المعين فيه ثلاث  
 روايات عن أبي يوسف الأولى ما ذكره الشارح وهو مبنى على أن التأيد ليس بشرط الثانية أنه يعود بعده  
 للفقراء وهي منبئة عليه أيضاً الثالثة ما عراه في النهر إلى أبي يوسف من أنه إذا وقف على نسل زيد وذكر جماعة  
 بأعيانهم لا يصح عند أبي يوسف لأن تعيين الموقوف عليه يمنع إرادته غير بخلاف ما إذا لم يعين ويشي على هذه  
 الرواية ما ذكره في الاسعاف من صحة الوقف إذا اقتصر على قوله أرضي هذه موقوفة بخلاف ما لو زاد على ولدي  
 حيث لا يصح لأن مطلق قوله موقوفة ينصرف إلى الفقراء عرفاً فاذا ذكر الولد صار مقيداً فلا يفسد العرف (قوله  
 به يفتى) ينافيه ما تقدم قريناً ما قيل أن التأيد بشرط عند الصاحبين وإن كان أبو يوسف لا يشترط ذكره وهو  
 يقتضي أن لا يعود إلى ورثة الواقف بعد موت المعين إذ عوده ينافي تأييده ولكنه يوافق ما تقدم عن الاجناس  
 قريباً (قوله بصحة الموقت مطلقاً) أي سواء اشترط رجوعه إليه بعد الوقت أو لا قال في النهر وأن لا يكون موقفاً  
 بشهر أو سنة وفصل هلال بين أن يشترط رجوعه إليه بعد الوقت فيبطل والأفلا وظاهر الثانية اعتماده اه  
 وعبارة الثانية رجل وقف داره يوماً وشهراً أو وقتاً معلوماً ولم يرد على ذلك جاز ويكون وقفاً أبداً انتهى فان  
 قوله ولم يرد على ذلك يشير إلى ما قاله هلال من التفصيل وحينئذ فلا طملاق في عبارة الثانية كما ذكره الشارح  
 إلا أن يكون المراد أنه ذكر الوقت مطلقاً ويمكن التوفيق بين عبارات بأن يجعل القول بطلان الموقت مطلقاً  
 كما هو مذكور في النهر على أنه قول محمد المشترك لذكر التأيد لفظاً والقول بصحته مطلقاً على رواية أبي يوسف  
 القائل بعدم اشتراطه مطلقاً والقول بالتفصيل محمول على رواية أبي يوسف المشتركة للتأيد ولو معنى ولا يشترط  
 ذكر مضافه إذ لا يشترط الرجوع إليه بعد كان التأيد موجوداً معني وإذا اشتراطه عليهم أصلاً فلا يصح (نفيه)

فلا يجوز وقف مشاع يقسم خلافاً للثاني  
 (ويجعل آخره لجهة) آرية (لا تنقطع) هذا  
 بيان شرائطه الخاصة على قول محمد لانه  
 صدقة وجهه أبو يوسف كالاتاق  
 واختلف الترجيح والأخذ بقول الثاني أحوط  
 وأهل بجر وفي الدرر وصدور الشريعة وبه  
 يفتى وأقره المصنف (وإذا وقفه) بشهر أو سنة  
 (بذل) اتفاقاً قدره وعليه فلو وقف على رجل  
 بعينه عاد بعد موته لورثه الواقف به يفتى فتح  
 قلت وجرم في الثانية بصحة الموقت مطلقاً  
 قنیه وأقره الشربلاني

لا يشترط في صحة الوقف قبول الموقوف عليه. ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على عبد الله فقلنا عبد الله لا يقبل فالوقف جائز والغلة للفقراء. ولو قال صدقة على ولد عبد الله ونسب له فأبى رجل من ولده أن يقبل فالغلة لمن قبل منهم ويجعل من لم يقبل بمنزلة الميت كذا ذكره لاهل والخصاف (قوله لا يملك) أي لا يصير ملكا لصاحبه من (قوله ولا يملك) أي لا يقبل التملك لغيره بالبيع ونحوه لاستحالة تملك الخارج عن ملكه من (قوله ولا يبيع ولا يرهن) لاقتضاءهما الملك من (قوله) أن الموقوف عليه المتكفي له أن يبيع كما يأتى قريبا (قوله فبطل شرط واقف الكتب الرهن) لأن الوقف في يد مستعيره أمانة فلا يأتى الإيفاء والاستيفاء بالرهن به كما تقدم في التدبير لكن في التفرع نظر فإن كلامنا في رهن الوقف لا في الرهن به اهـ حلتي \* فروع \* قال في شرح الملتقى المسجل لو انقطع ثبوته وأراد أولاد الواقف إبطاله فقال المفتي أبو السعود في معروضاته قد منع القضاة من استماع هذه الدعوى فليحفظ اهـ وفي صدر الشريعة جوز بعض المتأخرين بيع بعض الوقف إذا خرب لصارقة الباقي والأصح أنه لا يجوز فإن الوقف بعد الصحة لا يقبل الملك كالحز لا يقبل الرقبة وقد شاهدنا فيه مثل ما شاهدنا في الاستبدال اهـ ثم قال الوقف يودع ويؤجر ويجازي بيع المصنف المحرف وشراء آخر بتمنه وقيل يجوز دفع البعض نظالم طمع فيه لحفظ الباقي اهـ وما في بعض العبارات من جواز بيعه للواقف إذا اقتصر ونحوه قال في البهرانه في وقف لم يحكم بصحته وزومه بدليل قوله في الخلاصة أن لم يكن مسجلا أي محكوما به ومع ذلك فهو على قول الإمام المرجوح وعلى قولهما الراجح المفتي به لا يجوز بيعه قبل الحكم بل زومه للوارث ولا لغيره ولو قضى قاض بصحة بيعه فإن كان خفيما قلنا حكمه باطل لأنه لا يبيع إلا بالصحيح المفتي به فهو معزول بالنسبة إلى القول الضعيف وظاهر قولهم أن الوقف لا يملك ولا يباع يقتضي أن الوقفية لا تبطل بالغش والبيع ولا يعود إلى ملك الواقف أو ورائه وأنه لا يجوز الاستبدال ولذا قال قاضيخان ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له أن يبيعها ويستبدل بها وإن كانت أرض الوقف سجنه لا ينتفع بها لأن سبيل الوقف أن يكون مؤيدا لبيع وانما ثبت ولاية الاستبدال بالشرط وبدون الشرط لا تثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط الخيار لا يملك المشتري رده وإن لحقه في ذلك غبن اهـ وفي شرح الوقاية أن أبا يوسف يجوز الاستبدال من غير شرط إذا ضعفت الأرض عن الربيع ونحن لا نفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فإن ظلمة القضاة جعلوه حيلة إلى إبطال أكثر أوقاف المسلمين وفعلوا ما فعلوا اهـ وما في الذخيرة وغيرها حانوت احترق في السوق وصار بحيث لا ينتفع به ولا يستأجر البتة وحوض محله خرب وصار بحيث لا يمكن عمارة فهو للواقف ولورثته فإن كان واقفه أو ورثته لا يعرفون فهو لقطعة انتهى فيستدق به على فقير ثم يبيعه الفقير فينتفع بتمنه كما قاله الخاصي فقال الصدر الشهيد في جنس المسائل نظر يعني لأن الوقف بعد ما خرج إلى الله تعالى لا يعود إلى ملك الواقف وفي الخاتمة المتولى إذا اشترى من غلة المسجد حانوتا أو دارا أو مستقلا أجزا لأن هذا من مصالح المسجد فإن أراد المتولى أن يبيع ما اشترى اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع لأن هذا صار من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لأن المشتري لم يذكر شيئا من شرائط الوقف فلا يكون ما اشترى من حله أوقاف المسجد اهـ وفي القنية أعيا يجوز الشراء باذن القاضي لأنه لا يستفاد الشراء من مجرد تقوى رض التوامة إليه فلو استدان في نفسه وقع الشراء اهـ (قوله ولو سكنه المشتري) أي سكن العقار مطلقا بقرينة قوله أو لصغير وفي حاشية أبي السعود لو سكنه المشتري أو المرتين ثم بان أنه وقف لازم أجر المثل وإن لم تكن الدار معدة للاستقلال وكذا يلزم أجر المثل إذا سكنه المتولى بلا أجر أو سكنه بلا إذن من المتولى أو الواقف أو استأجرها من المتولى بدون أجر المثل بما لا يتغابن الناس فيه كان عليه أجر المثل بالغ ما بلغ وكذا إذا آجره أجرة فاسدة كذا في فتاوى الشيخ فاسم وكذا امتولى المسجد إذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وأبطل القاضي بيع المتولى وسلم الدار إلى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المثل بجره فان هدم المشتري البناء فالقاضي بالخيار أن شاء ضمن البائع قيمة البناء وإن شاء ضمن المشتري فإن ضمن البائع نفذ بيعه لأنه ملكه بالضمأن فصار ملكا له ببيع نفسه وإن ضمن المشتري لا ينقد البيع ويملك المشتري البناء بالضمأن ويكون الضمان للوقف لا للموقوف عليهم اهـ ولو استولى شخص على زاوية مدة من الزمن يلزم أجر المثل مدة وضع يده أو السعود عن الخيرية (قوله أو لصغير) إنما كان

(فإذا تم وزم لا يملك ولا يملك ولا يبيع ولا يرهن) فإذا تم وزم لا يملك ولا يملك ولا يبيع ولا يرهن في التدبير ولو سكنه المشتري أو المرتين ثم بان أنه وقف أو لصغير يلزم أجر المثل قنية

حكم عقاره كالوقف لتأكد حفظ ماله مهما أمكن (قوله ولا يقسم) أي الموقوف بين مستحقه لأن حفظهم أغا هو  
 في الفقه لا في العين وهذا بالاجماع كما نقله غير واحد اه جوى (قوله بل يتهايون) من التهايون مذكور في القنية  
 ضبعة موقوفة على المولى فلم يقسم قسمتها قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تلك اه ومنه ما في البصر عن الاسعاف  
 لوقفه الواقف بين أربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزروع له دون شريكه توقف على رضاهم ولو عمل  
 أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولمن أبي منهم بعد ذلك إبطاله اه (قوله لا عندهما) قال في الملتقى وشرحه الأنا  
 يجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف لأنه القائل بصدقة فلو قضى بجوازه لم يقسم عند الامام والاستحسان  
 مع أبي يوسف فذكره القهستاني وغيره ومحمد معه كما في التنوير اه (قوله إذا كانت القسمة بين الواف وشريكه  
 المالك) فإذا تعين نصيب الواقف في موضع لا يجب عليه أن يقفه ثانياً لأن القسمة تعين الموقوف وإذا أراد  
 الاجتناب عن الاختلاف يقف المقسوم ثانياً وإذا كان في القسمة دراهم فإن كان الواقف هو الذي أعطى  
 الدراهم جازلاً في حصة الوقف للوقف وما اشتراه بالدراهم فذلك له وليس بوقف بحر قال في المنع ناقلاً عن أنفع  
 الوسائل قلخص لنا من هذا كله أن القاضي لا يجوز له أن يقسم قسمة الجمع بين الوقف والمالك على وجه الاجبار  
 بل لابد أن يكون على وجه التراضي من الشركاء اه ملخصاً (قوله ان اختلفت جهة وقفهما) أما إذا اتحدت  
 فلا حاجة إلى القسمة لاتحاد المصرف وحينئذ يكون الوقف صحيحاً حتى عند محمد قال في البصر ولو كانت الأرض  
 بين رجلين فوقها أعلى بعض الوجوه ودفعها إلى وال يقوم عليها كان ذلك جائزاً عند محمد لأن المانع من تمام  
 الصدقة شيوع في المحل المتصدق به ولا شيوع هنا لأن الكل صدقة غاية الأمر أن ذلك مع كثرة المتصدقين  
 والقبض من المولى في الكل وجد بجهة واحدة فهو كما سلف (قوله وبعد مونة لورثته) أي القسمة ثبت لهم (قوله فيقرز  
 القاضي) الأولى أن يقرع بينهما نقياً للتمتع عن نفسه فأفاده المصنف (قوله ولهم بيعه) أي بيع حصصهم المملوكة  
 وظاهره ولو قبل القسمة (قوله وبعضهم جوز ذلك) لا يصير هذا القول لشذوذه عن الاجماع (قوله ولو كان  
 بعضهم الخ) هاتان عبارتان أحدهما للخصاف والأخرى لصاحب القنية مزج الشارح أحدهما بالأخرى  
 وعزا الأولى إلى القنية ثم عزا الثانية إليها أيضاً ولو كانتا لهما جميعاً لا اكتفى بالعزو الأخير لهما وبعبارة الخصاف  
 وقدره على سكنى قوم بأعيانهم أو على ولده ونسله ما تنسلا لو أفاد انقضوا تركى وتوضع غلته بالمساكين  
 ليس لأحد من الموقوف عليهم السكنى أن يواجرها ولو زادت على قدر حاجته بسكاه ولا إغارة لأغبر ولو كانت  
 الأولاد ذكوراً أو نساءً في الدار مقاصير كان له أن يسكن بزوجته وهي بزوجها وإن لم يكن فيها ذلك لا يستقيم  
 أن تقسم الآن يقع مهاباة وبهذا يعرف أنه لو كان بعضهم فلم يجد إلا خر موضعا بكنية لا يستوجب إلا خر أجز  
 حصته على صاحبه بل إن أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج فعل والترك اه وعيارة  
 القنية أحد الشرى يكن إذا استقل الوقف كله بالقبلة بدون إذن الآخر فعليه أجرة حصة الشريك سواء كانت  
 وقفاً على سكاها أو للاستغلال وفي المالك المشترك لا يلزم الأجر على الشريك إذا استعمله كله وإن كان معيلاً  
 للأجارة وليس للشريك الذي لم يستغل الوقف أن يقول للآخر أنا أستعمله بقدر ما استعملت لأن المهاباة  
 إنما تكون بعد الخصومة اه (قوله ولو بعد الأجارة) لأنه سكنه بتأويل ملك كما يأتي في الغصب اه حلى (قوله  
 ولو بعضه ملك) صوابه نص ملك ووقف اه حلى وقد يجاب بأنه وقف على المنسوب بالسكون على لغة ربيعة  
 قال في شرح الملتقى والمختلزم الأجر على الشريك والزوج في دار اليتيم الملك كالوقف خلافاً لما في الصيرفية  
 وظاهره اعتماد وجوب الأجرة في البعض الوقف (قوله والمولى) قال في البصر وأطلق في المسجد فعمل المتخذ لصلاة  
 الخنطرة والعبد وفي الغنيمة مسجد اتخذ لصلاة الخنطرة ولصلاة العيد هل يكون له حكم المسجد اختلف  
 المشايخ فيه قال بعضهم يسكن مسجد حتى لا يورث عنه وقال بعضهم ما اتخذ لصلاة الخنطرة فهو مسجد  
 لا يورث عنه وما اتخذ لصلاة العيد لا يكون مسجداً مطلقاً وإنما يعطى له حكم المسجد في حصة الاقتداء بالامام  
 وإن كان المقتدى منفصلاً عن الصفوف وأما في سوا ذلك ليس له حكم المسجد وهو والجبانة سواء والاضافة  
 إلى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لصيرورة المكان مسجداً وصحة ولزوم اعتناء الامام رحمه الله تعالى بخلاف  
 سائر الاوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة (قوله بالنفل) يعني به الأفرار ولو عبر به لكان أوضح قال في الهندية

(ولا يقسم) بل يتهايون (لا عندهما)  
 فقسم المشاع وبه أفق قارى الهداية وغيره  
 (إذا كانت) القسمة (بين الواقف وشريكه  
 المالك) أو الواقف الآخر وأما طهران  
 اختلفت جهة وقفهما فارقى الهداية ولو  
 وقف نصف عقار بجهة واحدة فارقى يقسم مع  
 الواقف صدر الشريعة وابن الكمال وبعد  
 مونة لورثته ذلك فيقرز القاضي الوقف من  
 الملك ولهم بيعه به أفق قارى الهداية واعتدله  
 في المنظومة الهيبية (لا الموقوف عليهم) فلا  
 يقسم الوقف بين مستحقه إجماعاً وررررررر  
 وخلاصة وغيرها لأن حقه ليس في العين وبه  
 جزم ابن نجيم في فتاواه وفي تساوى قارى  
 الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك  
 ولو سكن بعضهم ولم يجد إلا خر موضعا بكنية  
 فليس له أجرة ولأنه أن يقول أنا أستعمله بقدر  
 ما استعملته لأن المهاباة إنما تكون بعد  
 الخصومة فنية نعم لو استعمله كله أحدهم  
 بالقبلة بلا إذن الآخر لم أجز حصة شريكه  
 ولو وقفنا على كلاهما بخلاف المالك المشترك  
 ولو بعد الأجارة فنية قات ولو بعينه ملك  
 وبعضه وقف ويأتي في الغصب (ويزول  
 ملكه عن المسجد والمصلى) بالنفل



من بني مسجد لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه و يأذن بالصلاة فيه أما الافراز لانه لا يخاص  
 لله تعالى الابه كذا في الهداية فلو جعل وسط داره مسجدا وأذن للناس في الدخول والصلاة فيه ان شرط معه  
 الطريق صار مسجدا في قولهم والافراز عند الامام وعندهما يصير مسجدا وتصير الطريق من حقه من غير شرط  
 وأما الصلاة فلانه لا بد من التسليم عند الامام ومحمد والتسليم في المسجد أن يصلي فيه الجماعة بأذنه اثنان فصاعدا  
 على الصحيح عنه ويشترط مع ذلك أن تكون الصلاة بأذان واقامة جهر الا سرا حتى لو صلى جماعة بغير اذان  
 واقامة سرا الاجهر الا يصير مسجدا عندهما ولو جعل رجلا واحدا وزنا واما ما أذن واقام وصلى وحده صار  
 مسجدا بالاتفاق واذا سلم المسجد الى متول يقوم بمصالحه يجوز ان لم يصل فيه هو الصحيح وكذا اذا سلمه الى  
 القاضي أو نائبه اه ملخصا (قوله وبقوله) الواو بمعنى أو فيكون عنده أحدهما قال في الملتقى وشرحه وعن  
 أبي يوسف يزول بمجرد القول مطلقا وقدم في التنوير والدرر والوقاية وغيرهما قول أبي يوسف وعلمت أريجته  
 في الوقف والقضاء ولم ير دأه لا يزول بدونه لم أعرف أنه يزول بالفعل أيضا بخلاف واعلم أنه لا يشترط في تحقق  
 كونه مسجد البناء لما في الخاتمة لو كان له ساحة لانباء فيها أمر قومه بالصلاة فيها جماعة قالوا إن أمرهم  
 بالصلاة أبدا أو أمرهم بالصلاة فيها بالجماعة ولم يذكر الابد الا أنه أراد به الابد ثم مات لا يكون مبرا لافعه  
 وان أمرهم بالصلاة فيها سرا أو سنة ثم مات يكون مبرا لافعه لانه لا بد من التأييد والتوقيت ينافي التأييد (قوله  
 وشرط) أي مع الافراز كما تقدم عن الهندية (قوله بالجماعة) أطلقها فم ما لو أتم جنتا أو أتم الجنى انبساطا بالجماعة  
 تعتقد بالجنى كما في آكام المرحان وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أتم الجنى وذكر السبكي أن الجماعة تحصل بالملائكة  
 وفرع عليه أنه لو صلى في فضاء منفردا بأذان واقامة يبرأ إذا حلف أنه صلى بالجماعة لما ورد من صلى على هيئة الجماعة  
 صلى بصلاته صفوف من الملائكة ولا تؤكل ذبيحة الجنى أبو السعود (قوله وجعله في الخاتمة ظاهر الرواية)  
 أي عن الامام ومحمد وروى عنهما أنه لا يزول الا بالصلاة جماعة جهر بأذان واقامة حتى لو كان سرا بلا أذان  
 ولا اقامة لا يصير مسجدا قال الشارح وهذه الرواية هي الصحيحة وتامة في الحوى (قوله وأراد أهل المحلة الخ) قال  
 في الهندية مسجد مبنى أراد رجل أن ينقضه وينبئ نائبا أحكمهم من البناء الا أن ليس له ذلك لانه لا ولاية له  
 منضرات الا أن يخاف أن يهدم ان لم يهدم تارخانية وتأويله اذا لم يكن الباني من أهل تلك المحلة وأما أهل المحلة  
 فلهم أن يهدموه ويحدثوا ببناءه ويفرشوا الحصى ويملقوا التناديل لكن من مال أنفسهم أما من مال المسجد  
 فليس ذلك الا بأمر القاضي خلاصة ويضعوا حضن الماء للشرب والوضوء اذا لم يعرف للمسجد بان فان عرف  
 فالباني أولى اه وليس لورثة الباني المبت منع أهل المسجد من نقضه والزيادة وان أرادوا أن يزيدوا من  
 الطريق لهم ذلك اه (قوله ان الباني من أهل المحلة) أي الباني الثاني والمراد مريد البناء فروع لا يجوز اقيم  
 المسجد ان بيني حوائط في حد المسجد أو فناءه قيم بيع فناء المسجد ليخبر فيه القوم أو يضع سرا أجرة ليخبر  
 فيه الناس فلا بأس اذا كان لصالح المسجد ويعذر المستأجر ان شاء الله تعالى اذا لم يكن بمز العائمة فناء المسجد  
 ما كان عليه ظلة المسجد اذا لم يكن بمز العائمة المسلمين ولا يجوز صرف تلك الاجرة الى نفسه ولا الى الامام  
 بل تصدق بها على الفقراء اه وفي فتاوى النضلى اتفق المتأخرون وأستاذونا أن الأفضل أن ينصبوا متوليا  
 ولا يعلموا به القاضي في زماننا لطمع القضاة في أموال الاوقاف وفي المجزئ عن الامام أن الباني أولى بجميع مصالح  
 المسجد ونصب الامام والمؤذن ولو دفن شعاعا في رمضان الى مسجد فبقي منه شيء بعده ليس للامام ولا للمؤذن  
 أن يأخذه بغير اذن المدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام أو المأذن يأخذه من غير صريح الاذن  
 في ذلك فله ذلك اه وكرهوا الاحداث الطاعات في المسجد ويكره تخصيص مكان في المسجد لنفسه لانه يحصل  
 ما خشع وليس له أن يزعم من شغل موضعا عينه وواظب عليه عندنا واذا ضاق المسجد مكان للمصلي  
 أن يزعم القاعد من موضعه لمصلي فيه وان كان مشغلا بالدرس والذكر أو قراءة القرآن أو الاعتكاف ولا هل  
 المحلة أن ينعموا من ليس منهم عن الصلاة اذا ضاق بهم المسجد وفي شرح الآثا وأن البيع وخصم النعل وانشاد  
 الشعر ما كان لا يعم المسجد من هذا غير مكره وما يعمه منه أو يغلبه فمكره يجوز الدرس في المسجد وان كان  
 فيه استعمال للبود والبوارى المسيلة للمسجد لوعلم الصبيان القرآن في المسجد لا يجوز وبأمر وكذا التأديب فيه  
 اذا كان بأجر وينبغي أن يجوز اذا كان بغير أجر وفي الحاوى لا بأس أن يدخل الكافرو أهل الذمة المسجد الحرام

(و) بقوله (جعلته مسجدا) عند الثاني  
 (وشرط محمد) والامام (الصلاة فيه) بجماعة  
 وقيل يكفي واحد وجعله في الخاتمة ظاهر  
 الرواية \* فرع \* أراد أهل المحلة تقص  
 المسجد ببناءه \* حكم من الاول ان الباني  
 من أهل المحلة لهم ذلك والا لبرازية

وبيت المقدس يستقر المساجد صالح المسجد وغيره من المهمات ويكره أن يكون محراب المسجد نحو القبلة  
والبيضاء والاحمر ويكره التوضي فيه كالبرق والخياط للاستخفاف وأن يتخذ نبطاً أو تمخداً بالحديث الدنيا  
وأن يشهر فيه سلاح فإن كان معه أخذ بخله وأن يدخل بغير طهارت أو جازر رفع حشيشه أن لم يكن له قيمة  
فإن كان له أدنى قيمة لا يأخذها إلا بعد الشراء من المتولى أو القاضي أو أهل المسجد أو الامام وكذلك الجنائز العتيق  
والحصر المقطعة والمنابر والقناديل المسجدة والاولى أن تكون حيطان المسجد بيضاء غير منقوشة  
ولا مكتوب عليها ويكره أن تكون بدهنه منقوشة بصورة أو كتابة الشكل من الحجر (قوله سرداب) هكذا بالافراد  
والذي في متن المصنف سرداب قال في شرحه جمع سرداب وهو معرب سردابه وهو بيت يتخذ تحت الارض  
للتبريد اه وفي البحر من المساجد السرداب المسكان الضيق يدخل فيه والجمع سرداب اه فجعل جمعه  
على حفا عيل لامضاعل واعلم أن المتولى المسجد في حكم السرداب قال في البحر وحاصله أن شرط  
كونه مسجداً أن يكون سقفه وعلوه مسجداً ينقطع حق العبد عنه لقوله تعالى وإن المساجد لله بخلاف  
ما إذا كان السرداب أو العلوم فوق المسالج المسجدة فإنه يجوز إذا لمالك فيه لا حد بل هو من تميم مصالح المسجد  
فهو كسرداب بيت المقدس هذا هو ظاهر المذهب وهناك روايات ضعيفة مذكورة في الهداية اه  
(قوله خلافاً لها) قول الامام ظاهر المذهب لأنه لم يخصه تعالى ببقاء حق العبد فيه ومع بقاء حق العبد  
في أسفله وأعلامه وجوانبه لا ينطبق العلوم اما إذا كان العلوم مسجداً فلا أرض العلوم لا لصاحب  
السفل وأما إذا كان السفل مسجداً فلا لصاحب العلوم حتى ~~كان~~ كان له أن يمتد منه من  
أن يحدث بناء فلم يكن خالصاً فأد الحوى (قوله كالموجع وسط دارة) بفتح السين لأنه لا يصلح له دخول بين  
اى داخل دارة (قوله وأذن للصلاة فيه) ظاهره سواء صلى فيه أم لا وهو ظاهر تعليل الدرر لأن ما كـ محظ  
بجوانبه فكان له حتى المنع لكن في القوس الثاني من السراجية لو صلى في هذا الوطـ طـ له صلى عنه ولم يحك  
خلافاً وفي الشرع لا لئله لعل هذا اى المذ كور في المصنف خاص بوسط الدار بخلاف ما لو كان في خان فإنه  
بالصلاة فيه يصير مسجداً ونقل عن الخلاصة ما يفيد أنه قال في شرح الملتقى فهو هذا يفيد صحة المسجد في داخل  
انطان والمسئلة واقعة الحال كما في مساجد خانات مصر وغيرها اه (قوله الا اذا شرط الطريق) وعن أبي يوسف  
ومحمد اذا اتخذ وسط دارة مسجد اصار مسجداً وان لم يعزل بابه الى الطريق اى وان لم يشترط له طر بقالانه  
لما روى بكونه مسجداً ولا مسجد الا بالطر يق يدخل كما يدخل في الاجارة من غير ذكربا اعتباراً أنه لا يمكنه الانتفاع  
الا بالطريق أبو السعود عن الزبلى (قوله لو بنى فوقه بيتا للامام) اى وهو في يده قبل أن يخلى بينه وبين الناس  
ليصلوا فيه كذا في اد من البحر (قوله ما لو بنت المسجدية) اى بالقول على المفتية أو بالصلاة فيه هل قوله ما (قوله  
عنت ذلك) اى قصدت بناء البيت حال بناء المسجد (قوله فاذا كان هذا) اى المنع (قوله ولو لم يجر جدار المسجد)  
مع أنه لم يأخذ من هواء المسجد شيئاً (قوله مستقلاً) ولو لم صرف على المسجد وان احتاج ذلك وان احتاج الى  
العمارة ولا شيء له تجب همارته في بيت المال لأنه من حاجة المساجد ومن قال بتسوية اجارة بعض المسجد لحاجته  
فهو غير صحيح أفاده صاحب البحر (قوله ولو خرب ما حوله) أو خرب بنفسه حاوى (قوله يبنى مسجداً عند الامام  
والثاني) ويخرج عليه ما ذكره السيد الحوى في حاشية الاشياء معزى الى الحافى أن المسجد اذا خرب ولم يمكن  
إقامة الشعائر به يبنى أبواب الشعائر والوظائف معلومهم المقتز لهم اذ لا تعطيل من جهته اى هو مفاد تعطيل  
أن المدوس اذا حضر للتدريس فلم يجد طلبة استحق العلوم وهو مصرح به وبني أن يكون الامام كذلك  
اذا لم يجد من يأتيه وانظر هل بشرط الاستحقاق المعلوم المعين للامامة لانه ولو مضرد الاول والظاهر الاول  
أبو السعود (قوله وعن الثاني ينقل الخ) قال في الحامى لا يجوز نقل ماله الى مسجد آخر وفى الاسعاف يساع  
نفسه باذن القاضي ويصرف ثمنه الى بعض المساجد قال المصنف وما الى الاسعاف احدى الروايتين عن الثاني  
ومصرح بها الزبلى اه وقال في البحر اما الحصر والقناديل فالصحيح من مذهب أبي يوسف أنه لا يعود الى ملك  
مختلف بل ينقل الى مسجد آخر أو يبيعه قيم المسجد للمسجد اه ونقل فيه عن الخاتبة رجل بسط حصر المسجد  
غرب المسجد ووقع الاستثناء عنه فاذن ذلك يكون له ان كان حيا ولو رثته ان كان ميتا وكذا واشترى حشيشا  
أو قد يلا للمشهد فوقع الاستثناء عنه كذلك ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا وعند أبي يوسف يساع

[illegible]

ويصرف غنمه الى حوائج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يحول الى مسجد آخر والفتوى على قول محمد  
 وبه علم أن الفتوى على قول محمد في آلات المسجد وعلى قول أبي يوسف في تأييد المسجد اهـ ملخصا ولو انهم  
 الوقف وليس له ما يعمره كحائث احترق في سوق وصار بحال لا ينتفع به ولا يستأجر بشئ البتة أو حوض محله  
 خرب وليس له ما يعمره فمن محمد وروايتان في رواية السير الكبير لا يجوز بيعه وعليه يقتض عوده الى ملك  
 الواقف أو ورثته وروى هشام عنه أنه يباع ليستبدل به غيره وهو الماحول به أفاده في النهي وفي الفتح روى  
 هشام عن محمد إذا صار الوقف لا ينتفع به المساكين فللقاضي أن يبيعه ويشتري بتمنه غيره وعلى هذا فينبغي  
 أن لا يفتى على قول محمد بدبر جوعه الى ملك الواقف وورثته بمجرد نهطه أو خراجه بل إذا صار بحيث لا ينتفع به  
 يشتري بتمنه وقف يستغل ولو كانت غلته دون غلة الأول بجر (قوله ومثله في الخلاف الخ) فيه وماد كراي  
 ملك الواقف أو ورثته عند محمد وينقل الى غيره عند أبي يوسف (قوله وكذا الرباط) هو المكان الذي يربط فيه  
 الدواب قاله العلامة نوح والذي في البحر عن المصباح الرباط اسم من رباط مرابطة من باب قاتل إذا لزم نفر  
 العدو والرباط الذي يبنى للقتال مولد ويجمع في القياس على ربط بضمتين ورباطات اهـ (قوله الى أقرب مسجد)  
 لف ونشر مرتب وظاهره أنه لا يجوز صرف وقف مسجد خرب الى حوض وهكذا وفي شرح الملتقى يصرف  
 وقفه الى أقرب مجانس لها (قوله على قولهما) وقال محمد يعود الى ملك الباقي أو ورثته (قوله لم يصح) فلا يقدر  
 وصيه على التصرف فيه درر بل التصرف فيه للمتولى وظاهره أنه لا يصح تصرف الوصي فيه ولو كان المعطى  
 فقيرا مستحقا قال في الدرر إذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل أن يصرف غلته الى من شاء (قوله لم يكن  
 صحيحا) استدركه في قوله لم يصح وبجيب: أن المؤلف لم يجوز ذلك (قوله بسبب خراب وقف أحدهما) الضمير  
 يعود الى غير ذلك كورديه هم مرجعه مما نقله المصنف في شرحه تبعاً للدرر فإنه قال بأن يخرج رجل مسجدين  
 وعين لمصالح كل منهما وقفا وقل من رسوم بعض الموقوف عليه بأن انتقص من رسوم أحد المسجدين أو مؤذنه مثلا  
 بسبب كونه وقفا خرابا جاز لنا كم الى آخر ما في المؤلف فالضمير في أحدهما يرجع الى المسجدين ورد هذا التصدير  
 العلامة نوح بما نصه أقول فال بعض الفضلاء جعل اتحاد الجهة على ذلك بخلاف لصرح كلام البرازي فإنه فسر  
 اتحاد الوقف والجهة بأن كان الوقفان على مسجد أحدهما الى عمارة والآخر الى امامه ومؤذنه ومنشأ أوهمه  
 بتقريب البرازي لا اختلاف الجهة بأن بني مسجدا ومدرسة حيث ظن من ظاهره أنه لو كانا مسجدين لا يكون  
 من اختلاف الجهة وليس الأمر كذلك بل دائرة التقبيل أوسع من ذلك فيتنظم اتحاد الجهة صورة بناء  
 مسجدين كناية نظم صورة بناء مسجد ومدرسة كناية عليه بعض العلماء جعل الله سبحانه مشكورا وعلمه مبرورا  
 والمصالح أن الجهة عبارة عن محل الوقف وهو المسجد مثلا ولم يتقن المصنف لذلك وجعل اتحاد الجهة على  
 الاتحاد النوعي في المحل اهـ ملخصا وقد أوضع ذلك صاحب البحر قال وقد علم أنه لا يجوز التولي النجسونة  
 صرف أحد الوقفين لا آخر (قوله للمالك) التقييده بغيره أن الناظر لا يجوز له ذلك (قوله من فاضل الوقف)  
 أفاده أنه ان لم يفضل منه شيء لا يجوز الصرف الى الآخر (قوله اليه) أي الموقوف عليه الذي قل من رسومه  
 (قوله لا يجوز له) أي للمالك وقوله ذلك أي الصرف (قوله ولو وقف العقار) هو الضيقة فاموس وأخرج به  
 المدارك ولو وقف دار ابن عبد وجهل العبد تبعها لايصح لأنه لا يصلح لتبعية لأن للملك مود من الدار سكنها وهو  
 يحصل بدون العبد بخلاف زراعة الارض لا تحصل الا بالحرث بجر (قوله وهم عبده الخزانة) وسائر آلات  
 الحرث كدلك كذا في شرح الملتقى وفي المصباح أكرت الارض حرثتها واسم الناعل كالمسابقة والجمع اكرة  
 كأنه جمع أكر مثل كفرة وكافر (قوله صح) كما صح وقف نجبر مع أرض وحمام مع برج ونخل مع كورة وهذا الاق  
 من الاحكام ما ينبت بها ولا يثبت قصدا كالتشرب في بيع الارض والبناء في الشفعة كما في الاختيار وهذا  
 قول صاحبين وعند الامام لا يصح وقف المنقول ولو تبعا كذا في البحر وحكي صاحب الخلاصة الاجماع على صحة  
 وقف المنقول تبعا وأطلق المصنف في صحة وقف العقار وقيد ذلك في القنية بذكر الحدود المستثنيات من المقابر  
 والطرق والمساجد والحياض العامة (قوله ونفقته) وان لم يشترطها الواقف وفي الاسعاف لو شرط نفقتهم من  
 غلته لم يرض بعضهم بنسخ النفقة ان شرط ابراءها عليهم ماداموا احياء وان قال لهم لم يجرى شيء على  
 من يعمل عن العمل ولو باع المصاحب واشترى بتمنه عبدا مكانه جاز اهـ بجر (قوله وجنبايته في مال الوقف) وعلى

(ومثله في الخلاف المذكور) حشيش  
 المسجد وحده مع الاستغناء عنهما وكذا  
 الرباط والبراذن ينتفع به ما يصرف وقف  
 المسجد والرباط والبراذن والخوض (الى اقرب  
 مسجد أو رباط أو بئر) أو حوض (البية)  
 تقرير على قوله ما درر وفيه وقف ضيقة  
 على الفقراء وسلبها للمتولى ثم قال لوصيه  
 أعط من غلته فلا تكد أو فلا تبيع لكن سيجي  
 من ملكه بالتسجيل فلو قبله مع قلت لكن سيجي  
 معز القضاوي فزيد زاده أن لا واقف الرجوع  
 في الشرط ولو مسجد لا اتحاد الواقف والجهة  
 وقل من رسوم بعض الموقوف على بسبب  
 خراب وقف أحدهما (جاز للمالك أن يصرف  
 من فاضل الوقف الآخر اليه) لأن ما حشيش  
 كشي واحد وان اختلف أحدهما بأن بني  
 وجلان مسجدين أو رجل مسجد ومدرسة  
 ووقف عليه حائفا (لا يجوز له ذلك  
 ولو وقف العا ريقه وأكرته) بقتنين وهم  
 عبده الخزانة (صح) استغناءات تبعا للعقار  
 وجاز وقف التمن على مصالح الرباط خلاصة  
 ونفقته وجنبايته في مال الوقف ولو قل عدا



المتولى ما هو الاصل من الدفع أو الضد أو لو فداء بأكثر من ارض الجنابة كان منطوقاً الى ان دفع منه من ماله  
 كذا في الاسعاف وهل اذا كان وقف العبد غير واقف الرباط المحكم كذلك الظاهر لان كل وقف عتقت  
 مصارفه فليس للمتولى صرفه الى غير جهته وهل اذا زاد ربع الوقف بصرف عليه منه يجوز (قوله لا قود فيه)  
 كأن وجهه أن في القود ضرر والوقف بفوات البذل قاله الحلبي والظاهر أن محل ما ذكره فيما اذا رضى القاتل  
 بدفع الدل اما اذا لم يرض الا بتسليم نفسه لا تصاح فانه لا يجبر لان القصاص عندنا هو الاصل (قوله بل يجب  
 قيمته) كما اذا قتل خطأ وتطيره العبد المدبر اذا قتل خطأ وأخذ المولى قيمته فانه يشتري بها عده او يصير مدبراً خيراً  
 من الخصاص (قوله كما صح وقف شباع) اي يحتمل القسمة وهو غير مسجد ومقبرة اما ما لا يحتملها فصحيح اتفاقاً  
 من غير احتياج الى قضاهاً اما الشروع في المسجد والمقبرة فلا يصح اتفاقاً وقد سبق حافيه (قوله فلهذا) لا يظهر  
 التفرع اذ لا يلزم من كونه عتقه افيه صحة قضاء الخلفي به الا أن المراد مجتمده فيه عند أهل المذهب (قوله قولان  
 صحيحان) لم يذيل أحدهما بأن الفتوى عليه مثلاً اما اذا كان كذلك فلا يبعد عن المذيل أفاده المؤلف في خطبة  
 هذا الكتاب (قوله جاز الاتناء والتضام بأحدهما) أفاده أنه ليس له أن يبقى بالآخر بعد الاتناء بالاول ولا يقضي به  
 لأن ذلك مما يؤدي الى الطعن في الدين واهله وتباعه من مظنة أخذ المال شوة وهذا اذا كان في حادثة واحدة  
 اما اذا كان في حادثة أخرى فالظاهر الجواز (قوله كل منقول قصد) به يستغنى عن ذكر وقف العتق بيقره  
 واكرته لانه اذا علم الحكم في القصدى يعلم في التبع بالاولى ولا خلاف بين صاحبين في صحة وقف الكسوة  
 والسلاح للائتمان الواردية بها وانما الخلاف بينهما في غير ما ذكرنا المشهور أن عهدا هو الذي قال بهما ما تعرف  
 وقفه منه وأيا يوسف عتقه وحكي في الجنب أن محمد يجوز مطلقاً وأيا يوسف يجوز اذا جرى به التعامل وظاهر  
 التهرقصر صحة وقفه في أما كن تعورف وقفه فيها وانما زعمه أبو السعود في ذلك فراجع (قوله بالحكم) اي  
 بوقف الدراهم والدنانير اي بصحته (قوله ومكيل وموزون) عطف على الضمير الجورود (قوله ويدفع عنه مضاربة  
 أو بضاعة) وكذا الدراهم والدنانير الموقوفة وما خرج من الربح بصرف الى جهة الوقف (قوله فعلى هذا) اي  
 المقول بصحة وقف المنقول (قوله وجنارة) بالكسر النعش (قوله وثباها) هي ما يغطي به البيت وهو في النعش  
 (قوله وكب) مطلقاً ولو اذ با ذكر العلامة فوح (قوله لأن التعامل بتركه القياس) وهو عدم الجواز لان التأييد  
 في الوقف شرط وهو لا يقتضي في المنقول أفاده المصنف (قوله كتاب) يخص منه الاكسية الا في ذكرها (قوله  
 ومتاع) هو ما يتفقد به عالم تجر المادة بوقفه كبايج وحصر يجاس عليها في غير مسجد ونحوه قال في الجورود  
 الحيوان والذهب والفضة ولو حلباً لان الوقف فيه لا يتأبد وفي شرح الجورود قد جرى التعامل بوقف آلة القبانة  
 فنبني أن يصح (قوله وهذا) اي ما ذكر من التفصيل (قوله والحق في البحر السفينة بالمتاع) اذ لم يجز التعارف  
 بوقفها وقد جرى في زماننا العرف في سفن بجر الزلزم فان بعضا وقف على نقل غلال الحرمين أفاده الحلبي (قوله  
 جاز بوقف الاكسية على الفقراء) اي تدفع اليهم وقت الحاجة ثم زدوا ما اذا وقف وقفاً يشتري من ربه الاكسية  
 كل سنة تدفع لتكثروا ولله وذنن فلا ترد وقد وقع ذلك في وقف بعض امراء القاهرة (قوله ان يمحون جاز)  
 ظاهر التقييد أنهم اذا كانوا لا يمحون لا يجوز في المتأخر وشروحه والمصاحف ولو على اهل مسجد ويقرأ  
 فيه أو في غيره والمارة قهستانى وهو يفيد عدم التقييد والاولى حذف النون من يمحون للجواز وفي نسخ  
 ان كانوا يمحون لجملة يمحون خبر كان (قوله ولا يكون محصوراً على هذا المسجد) نقل الجورود عن الخلاصة  
 أنه يقرأ فيه في ذلك الموضع وعليه اقتصر في الجورود كفي موضع آخر منها لا يكون مقصوراً على هذا المسجد  
 وما في الفتنية سبيل معصفاً في مسجد بعينه لا يقرأه ليس له أن يدفعه الى آخر من غير أهل تلك الجهة يؤيد الاول  
 اه مخلصاً وظاهر اعتماد الاول (قوله وبه عرف حكم الخ) الحكم هو ما يثبته بعد بقوله فان وقفها الخ (قوله في  
 جواز النقل تردد) فيه اختلاف العبارة بين السابقين في المصنف فاذا نظر الى ما ذكره صاحب الخلاصة  
 في أحد الموضوعين من جواز نقل المصنف الذي وقف على مسجد يقرأ فيه الى محل آخر حكم بجواز نقل الكتب  
 الخفية عن محلها بجزالة الوقت واذا نظر الى عبارته الاخرى التي أفادت تعيين المسجد لذلك المصنف لا يحكم  
 بجواز النقل وقولهم ان الوقف يعمل فيه بالاصل يقتضى المنع فان اتفعا الطلبة بها بعد نقلها عن موضعها  
 ينصرف لاسيما اذا استولى عليها في بيته وربما تناول الز من فادى أنها لم تكن وأبوت الناقل قد دعى ورثته

لا قود فيه برأية بل يجب قيمته ليشترى بها  
 بدله (كما صح) وقف (شباع) ففى يجوز  
 لانه مجتمده فيه فللخلفي المقاد أن يحكم بصحة  
 وقف الشباع وبطلانه لا اختلاف الترجيح  
 واذا كان في المسئلة قولان صحيحان جاز  
 الاتناء والتضام بأحدهما مجزاً ومصنف  
 (و) كما صح أيضاً وقف كل (منقول) قصد  
 (فيه تعامل) للنام (كفاس وقدر) بل  
 (ودراهم ودنانير) فلهذا بل ورد الامر للقضاة  
 بالحكم به كما في معروضات المفتي أبي السعود  
 ومكيل وموزون فيبيع ويدفع عنه مضاربة  
 أو بضاعة فعلى هذا الوقف كذا على شرط  
 أن يقرضه لمن لا يذره ليزرع لنفسه فاذا  
 أدرك أخذ ماله ثم اقضه لغيره وهكذا  
 جاز خلاصة وفيها وقف بقية على أن ما خرج  
 من لبنها أو من ثمارها للفقراء ان اعتادوا ذلك  
 رجوت أن يجوز (وقدر وجنارة) وثباها  
 ومصحف وكتب لان التعامل بتركه القياس  
 الحديث ما رآه المساون حسناً فهو عند الله  
 حسن بخلاف ما لا تعامل فيه ككتاب وصناع  
 وهذا قول محمد وعليه الفتوى اختيار  
 والحق في البحر السفينة بالمتاع وفي البرازية  
 جاز بوقف الاكسية على الفقراء فادفع اليهم  
 شتاء ثم يردونها بعده وفي الدرر وقف معصفاً  
 على اهل مسجد لقراءة القرآن ان يمحون  
 جاز وان وقف على المسجد جاز ويقرأ فيه  
 ولا يكون محصوراً على هذا المسجد وبه عرف  
 حكم نقل ككتب الاوقاف من محالها  
 لا لتفريقها عن الفقه بها بذلك مبتلون فان  
 وقفها على مستحق وقفه لم يميز نقلها وان على  
 طلبة العلم وجعل قترها في خزائنه التي في  
 مكان كذا ففى جواز النقل تردد

ذلك وهذا واقع كثيرا واقعه الى اعلم بالصواب (قوله ويبدأ من غلته) أي يجب على المقيم ذلك أخاه في ربح  
 الملقى ولا يبدأ بالعمارة الا اذا خيف هلاك عينه أخاه أبو السعود في حاشية الاشياء والغلة كل ما يحصل من ربح  
 الارض وكرتها وأجرة القلام ونحوه والمراد به المنافع الوقتية حوى ثم انما تكون العمارة من الغلة اذا لم يكن  
 الخراب يمنع أحد أما اذا ربط المستأجر في رواقها الدواب ونحوها فيمنع لانه فعل بغير الاذن كما في البحر  
 فيه من بعض وعمله أيضا اذا كان الوقت على الفقراء مثلاً أما اذا كان من معين فهي في ماله اذا كان حياً ولا يؤخذ  
 من الغلة شيء لانه يمكن مطالبة بسبب تعيينه (قوله بعمارته) بالكسر مصدر وأسم ما يعمر به المسكان كما في شرح  
 الملقى والعمارة المستحقة بقدر ما يبقى الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها فاما الزيادة فليست مستحقة فلا  
 يصرف الربح فيها الا برضاهم ولو كان وقفاً على الفقراء في الاصح وحكم عمارته وقاف المسجد والرباط والحوض  
 وأمثالها حكم الوقت على الفقراء حوى لمناظرها وقولهم بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقف عليها  
 منع البياض والحجرة التي على المحيطان من مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله فلا منع بحر (قوله ثم ما هو  
 أقرب لعمارته) فانه يصرفه زمن العمارة أخاه في البحر خلافاً لما في الحلبي من أنه انما يصرف لهم من الفاضل  
 بعد العمارة (قوله ومدرس مدرسة) بشرط ملازمته لمدرسة أيام التدريس المشروطة عليه كل جمعة ولو كان  
 يدوس بعض الايام وهي أنقص من المشروط استحق بقدره قال في البحر وحاصله أنه ينظر الى ما شرطه الواقف  
 وعليه من العمل ويقسم المشروط على عمله خلافاً لبعض الشافعية وحكم التلم والمدرس سواء اه (قوله يعطون  
 بقدر كفايتهم) فيه نظر فان كفايتهم قدر تزيد على المشروط لهم وقد تنقص عن أجرة علمهم وقد ذكر ذلك صاحب  
 البحر عن الحاوي والذي قدّمه أقول أنهم يعطون أجرهم فانه قال بعد أن ذكر نص الحاشية وظاهره أن من عمل من  
 المستحقين في العمارة فانه يأخذ قدر أجرته لكن اذا كان لا يمكن ترك عمله الا بضربين كالامام والخطيب  
 ولا يراعى زمن العمارة المطلوب المشروط ففي هذا اعمل المباشر والناظر من العمارة يعطيان بقدر أجرة علمهما  
 فقط وأما ما ليس في قطعه ضررين فانه لا يعطى شيئاً أصلاً زمن العمارة اه وهذا أولى مما في الحاوي لما قلناه وذكر  
 في الاشياء نحو ما في الحاوي وقال صاحب النهر بدمته بعمارتها وهذا مخالف لما قلنا قول كلامهم كما مر في الناظر  
 وغيره زمن العمارة اذا اعمل كان له أجرة مثله كما جرى عليه في البحر وهو الحق اه (قوله ثم السراج) بكسر السين  
 أي القناديل ومرادهم مع زيتها ويطبق به أجرة خادما وهو الواقف والقراض فيقدمان وتعيير به من الواديل  
 على أنهم ما مؤخران عن الامام والمدرس كذا في البحر (قوله كذلك) أي بقدر كفايتهم اه حلبي وقد علمت ما فيه  
 ومنه يقتضى أن يقرأ السراج والبساط بصيغة المبالغة (قوله الى آخر المصالح) أي مصالح المسجد فدخل  
 المؤذن والناظر ونحو القناديل والزيت والحصر ويطبق بنحو الزيت والحصر عن ماء الوضوء وأجرة حله وكافة نفقه  
 من البئر الى المضاة بحر (قوله لتبونه اقتضاء) لان قصد الواقف صرفاً لخله وبدا ولا تبقى داعة الا بالعمارة  
 فيثبت شرط العمارة اقتضاء منع (قوله وتقطع الجهات) أي جهات المستحقين (قوله كلام الخ) مراده أن هؤلاء  
 لا يقطعون زمن العمارة بل يصرف لهم معها ويقدمون على غيرهم من المستحقين لانه يلزم بقطعهم ضررين  
 بالوقف وهو معنى قول المؤلف سابقاً ثم ما هو أقرب الى عمارته (قوله وخطيب) وان لم يبعد في البلد اذا المراد  
 بالضررين تعطيل العمل من الجمعة والجماعة وعلى هذا فيحصل الضررين وان كان ثم ساجد تقام فيها الجمعة  
 والجماعات كذا في الجوى ورد به على صاحب النهر في تعيينه الخطيب بكونه متقدماً في البلد كسكة والمدينة  
 (قوله قدموا) أي على غيرهم من الجهات فيعطون زمن العمارة وليس المراد التقديم على العمارة ليلزم عليه  
 من ضياع الوقت خلافاً لما في الحلبي (قوله فيعطون المشروط لهم) بالجرم عطف على قدموا الواقع جواب الشرط  
 وهذا ينافي ما قدمه من أنهم يعطون بقدر كفايتهم على ما فيه وينافي ما في البحر من أنهم يعطون بقدر أجرهم  
 اذا انحوا زمن العمارة أخاه الحلبي (قوله لا المشروط بحر) قال فيه وأما الناظر فان كان المشروط له من الوقف  
 فهو كاحد المستحقين فان قطعوا للعمارة قطع الآن يعمل فبأخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئاً ثم قال  
 وأما ما ليس في قطعه ضررين فانه لا يعطى شيئاً أصلاً زمن العمارة اه والحاصل أنه في زمن العمارة يصرف الى  
 ما في قطعه ضررين اذا اعمل ولكنهم يعطون بقدر الأجرة وما ليس في قطعه ضررين لا يعطى أصلاً ولو عمل هذا  
 ما صرح به في البحر فقولهم اذا اعملوا أي عملاً في العمارة وقوله ولو عمل أي العمل الذي كان يعمل قبل العمارة

(ويبدأ من غلته بعمارته) ثم ما هو أقرب  
 لعمارته كأنما مسجد ومدرس مدرسة  
 يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط  
 كذلك الى آخر المصالح وتقام في البحر  
 (وان لم يثبت شرطه الواقف) لتبونه اقتضاء  
 وتقطع الجهات للعمارة ان لم يثبت ضررين  
 قطع فان خيف كالمأم وخطيب ونحو  
 قدموا فيعطون المشروط لهم وأما الناظر  
 والكتاب والجبالي فان عملوا زمن العمارة  
 فاهم أجرة علمهم لا المشروط بحر قال  
 في النهر وهو الحق

وبه ترتفع المناقاة تدبر وما اذا فرغت العمارة فقال الحلبي اذا فضل شيء من القبة بعد العمارة وكان لا يكتفي  
 بجميع اهل التونات يصرف الى ما هو اقرب لعمارة فيعطيه بقدر الكفاية لا بقدر الاستحقاق هذا اذا كان  
 وقف على مسجد والا فان كان وقف على غير معين كالقراة فقال القهستاني يصرف الفائض من العمارة الى ولد  
 الواقف الفقير ثم الى قرابته ثم الى مواله ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الواقف منزل وقال  
 أبو بكر الاسكاف انه لا يعطى لاحد من اقربائه شيء كافي المخط اه وان كان على معين فسيأتي في المتن اه (قوله  
 خلافا لما في الاشياء) حيث قال انه يصرف اليهم بقدر كفايتهم وقد تقدم ما فيه (قوله وفيها عن الذخيرة الخ)  
 عبارة الذخيرة اذا كانت في تلك السبعة غلة تفوق القيم الغلة على المساكين ولم يسلك للخراج شيئا فانه يضمن  
 حصة الخراج لانه بقدر الخراج وما يحتاج اليه الوقف من العمارة والمؤونة مستثنى عن حق الفقراء فاذا دفع  
 اليهم ذلك ضمن اه (قوله وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديبه) المسئلة مذكورة في البصر فانه قال واذا ضمن  
 فبني ان لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياسا على مودع الابن اذا انفق على الابوين بغير اذنه  
 وبغير اذن الثاني فانهم قالوا بضمن ولا رجوع له على الابوين قالوا لانه ملكه بالضمن فبين انه دفع مال نفسه  
 وأنه متبرع ولا رجوع فيه ذكره في آخر النفقات وعلى هذا فينبغي انه اذا صرف على المستحقين وهنالك تعمير  
 واجب فعمير من ماله ان لا يكون متبرعا بالتعمير ويكون عوضا عما زعمه من الضمان اه وخالفه في النظر وقال له  
 الرجوع مادام قائما لما اذاهلك اه وصريح كلام البصري في شرح الاشياء يفيد ان الرجوع مطلقا ولو بعد  
 الهلاك لانه نقل عن الملقط ما يحصله ان الانسان اذا دفع لغيره دراهم ثم اراد الاسترداد لثنين ان الدفع اليه كان  
 بغير حق ان ادى اليه بناء على شرط باطل يرجع وان ادى بناء على سبب صحيح لم يرجع قال فلا ريب ان دفعه مع  
 الاحتياج الى العمارة ليس السبب فيه بصحيح فله الرجوع اه أبو السعود (قوله وما قطع للعمارة بسقط رأسا)  
 فلا يقي دينا على الوقف الا لاحق له في القبة زمن التعمير وقادته لو جاءت الغلة في السنة الثانية وقاض  
 شيء بعده ملوهم هذه السنة لا بهطيم الفاضل عوضا عما قطع اه كلام الاشياء ملخصا (قوله لم  
 الناظر الخ) والامر مفقوض للناظر فيرصد القدر الذي يغلب على ظنه الحاجة اليه سوى وبصرف  
 الزيادة على ما شرط الواقف كافي الاشياء عن القبة وهو العمد المختار للفقير كافي جامع المختبرات سوى (قوله  
 فيحفظ الفرق بين الشرط وعدمه) قال في الاشياء وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة ككل سنة  
 والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا بدخولها عند عدم الحاجة اليها ومع  
 الاشتراط تقدم عند الحاجة وبدخولها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عن الفقراء  
 اه (قوله لو زاد المتولي دانتها) قال الشرنبلالي صورته استاجر المتولي رجلا في عمارة المسجد بدرهم ودانت  
 واجرة مثله درهم ضمن جميع الاجرة من ماله لو وقع الاجارة له وهي في قاضي خان اه حلبي والدائق سدس  
 الدرهم وهل هو قيد او لا فيفقير مادونه يحترق (قوله قيم) أي ناظر (قوله وشاذ) هو الملازم للمسجد مثلا  
 ليتفق حاله من تنظيف ونحوه (قوله ويقع الاشتباه في بواب ومن ملاقي) أي هل يقدمان مع من يقدم أولا  
 والمزلاقي نسبة الى منزله كعظمة التي يرد فيها الماء كذا في القاموس والمراد به الذي لا آتية الشرب  
 مثلا في المسجد (قوله قلت ولا ترد في تقديم بواب ومن ملاقي) مقصوده الرد على صاحب الحجر (قوله  
 وخادم مطهرة) هو الذي يتعمدها بالتنظيف وليس المراد من يقلل اليها الماء فانه ذكره فيمن يقدم  
 (قوله انتهى) أي كلام الشرنبلالي (قوله لو مدرس المدرسة) ولا يكون مدرسا من الشعار الا اذا لازم  
 التدريس على حكم الشرط اما مدرسو زماننا فلا اه اشياء وفي الجوى وقد مثل المصنف عن مدرس لم يدرس  
 لعدم وجود الطلبة فهل يستحق المعلومات اجاب ان فرغ نفسه للتدريس بان حضر المدرسة المعنية لتدريسه  
 استحق المعلومات لا سيما كان التدريس لغير الطلبة المشروطين قال في شرح المنظومة المقصود من المدرس يقوم بغير  
 الطلبة بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم بغيره اه فله ان المدرس اذا درس لغير الطلبة المشروطين استحق  
 المعلومات اه (قوله وينبغي الحاقه بيطالة القاضي) رده البصري في القبة ان كان الواقف قد رددت لدرس لكل يوم  
 مبلغا فلا يدرس يوم الجمعة أو الثلاثاء لا يجل له ان يأخذ ويصرف اجر هذين اليومين الى مصارف المدرسة من  
 المرقمة وغيرها بخلاف ما اذا لم يقدر لكل يوم مبلغا فانه يجل له الاخذ وان لم يدرس فيهما المعروف بخلاف غيرهما

خلافا لما في الاشياء وفيها عن الذخيرة  
 لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التعمير  
 ضمن وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديبه  
 بالدفع وما قطع للعمارة بسقط رأسا وفيها  
 لو شرط الواقف تقديم العمارة ثم الفاضل  
 للفقراء والمستحقين لزم الناظر امسالك قدر  
 العمارة كل سنة وان لم يتجده الا ان لجواز  
 ان يحدث حديث ولا غلة بخلاف ما اذا  
 لم يشترطه فيحفظ الفرق بين الشرط وعدمه  
 وفي الوهبانية لو زاد المتولي دانتها على اجر  
 المثل ضمن الكل لو وقع الاجارة له وفي  
 شرحها للشرنبلالي عند قوله  
 ويدخل في وقف المصلح قيم  
 امام خطيب والمؤذن بعبر  
 الشعار التي تقدم شرط ام لم يشترط بعبد  
 العمارة هي امام وخطيب ومدرس ووقاد  
 وقرآن ومؤذن وناظر وعن زيت وقناديل  
 وحصر وماء وضوء وكلفة نقله للمبشرة فليس  
 مباشر وشاهد وشاذ وجاني وخازن كتب من  
 الشعار تقدم في دفتر الحسابات ليس  
 بشرعي ويقع الاشتباه في بواب ومن ملاقي  
 قاله في الجرقات ولا ترد في تقديم بواب  
 ومن ملاقي وخادم مطهرة انتهى قلت انما  
 يكون المدرس من الشعار لو مدرس  
 المدرسة كما مر اما مدرس الجاسع فلا لانه  
 لا يتصل لقيته بخلاف المدرسة حيث تعدل  
 أصلا وهل يأخذ أيام البطالة ككعبه  
 ورمضان لم أره وينبغي الحاقه بيطالة القاضي  
 واختلاف فيها والا صح انه يأخذ لهما  
 للاستراحة



من ايام الاسبوع حيث لا يحل له أخذ الاجر عن يوم لم يدرس فيه مطلقا سواء قدر له أجر كل يوم أولا اه (قوله)  
اشباه من قاعدة العادة محكمة) عبارتها ومن البطالة في المدارس كأيام الاعياد ويوم عاشوراء ونهر  
رمضان في دروس الفقه لم اره مصرحة في كلامهم والمثلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من  
المعسوم شيء والا فينبغي ان يلحق ببطالة القاضى وقد اختلفوا في أخذ القاضى ما رتب له في بيت المال في يوم  
بطالته فتنازل في المحيط انه يأخذ في يوم البطالة لانه يستقر في اليوم الثاني وقيل لا يأخذ اه وفي المنية القاضى  
يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح وفي منظومة ابن وهبان قال انه لا يظهر فينبغي ان يكون  
كذلك في المدرس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة تكون له مطالعة والتحرير عند ذوى المهمة  
ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطول الطول اذ اتى ان صار الغالب البطالة واما التدريس قليلة اه (قوله)  
فعمارة) الذى في منزله المخرج فعمارة (قوله ولا يجبر الا على العمارة) كالا يجبر صاحب البذر في المزارعة  
على القاء بذره ولا يكون امتناعه رضائيه بطلان حقه لاحتمال ان الامتناع لعدم الرضا بصرف ماله الى  
العمارة فلا يحكم على الرضا بطلان حقه بالملك منحه (قوله ولا تصح اجارة من له السكنى) لانه يملك المنافع  
لا يبدل فلم يملك عليها يد وهو الاجارة والملك اكثر مما ملك ولا فرق في هذا الحكم اعنى عدم الاجارة  
بين الموقوف عليه السكنى وغيره فلا يملكها المستحق للغة ايضا اه ولم يذكر الشارحون حكم العمارة من  
المولى أو القاضى هل هي مملوكة لمن له السكنى او لا وفي المحيط فان أجرة القيم وأتفق الاجرة في العمارة  
فتلك العمارة المهدنة تكون لصاحب السكنى لان الاجرة بدل المنفعة وتلك المنفعة كانت مستحقة لصاحب  
السكنى فكذلك بدل المنفعة يكون له والقيم انما أجره اه ومقتضاه انه لو مات تكون ميراثا كما لو عمرها بنفسه اه  
بحر وفي شرح المتيقن ان الواقف ليس له أن يؤجره (قوله بل المولى أو القاضى) وليس للقاضى ولاية الاجارة مع  
اباء الناطر كما انه ليس له التصرف في مال التيمم مع وجود وصيه ولو منصوبه اه أبو السعود (قوله بعد التعمير)  
أى وبعد انقضاء مدة الاجارة (قوله رعاية للمعقنين) حق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها تفوت  
السكنى أصل الجهر (قوله فلا عمارة على من له الاستغلال) منهوم قول المصنف فعمارة على من له السكنى وما  
في الظهيرة من ان العمارة على من يستحق الغلبة يحتمل على ان العمارة في غلبتها بحر وقد تم في شرح قول المصنف  
ويبدو أن غلبته بعمارة ماله ولو كان الوقف على رجل بعينه وآثره الفقهاء ففى في ماله اذا كان حيا  
ولا يؤخذ من الغلبة لانه معين يمكن مطالبة فليتأمل (قوله لانه لا سكنى له) كان من له السكنى لا غلبة له بحر  
(قوله فلو سكن) أى من له الغلبة والحال انه غير جائز له (قوله لعدم الفائدة) لانها اذا اخذت منه دفعت  
اليه حيث لم يكن له شريك في الغلبة (قوله نصب متوليا) غيره لظهور ريبانية الاول (قوله الظاهر لا) قال في النهر  
وفي التمار خاتمة لو كان الواقف حين شرط الغلبة لفلان معاش شرط على فلان مرتبة او اصلا حها فيما لا بد لها  
منه فالوقف جائز مع هذا الشرط قال في الجهر وظاهره انه يجبر على عمارتها بقايسة ان اوقف عليه السكنى  
كذلك وأقول الظاهر انه لا يجبر وسيأتى قريبا ما يؤيده انتهى ثم قال بعد ذلك في الهداية ولا يجبر الممتنع على  
العمارة لمناقبه من اتلاف ماله فاشبه امتناع صاحب البذر في المزارعة ولا يكون امتناعه منه رضائيا بطلان  
حقه لانه في حيز التردد اه وانت خبير بأن هذا باطلا لانه يشترط عليه الواقف المصلحة لانها كانت  
عليه فكان في اجبارها اتلاف ماله وهذا التضع مأمور اه حلى قال السيد الحوى أقول الذى يأتي فيما اذا لم  
يشترط الواقف العمارة عليه والذى الكلام فيه ما اذا شرط العمارة انتهى أى فيجبر عليه ما هو فائدة صحة  
هذا الشرط والا فلا غر له (قوله أو يردها لورثة الواقف) قال في البحر بعد نقله وهو عجيب لانهم صرحوا  
باستبدال الوقف اذا خرب وصار لا ينتفع به وهو شامل للأرض والدار قال في الذخيرة عن المتني قال هشام  
سمعت محمدا يقول الوقف اذا صار بحال لا ينتفع به المسكين فلا قاضى ان يبيعه ويشتري بتمنه غيره وليس ذلك  
الا للقاضى واما عود الوقف بعد خرابه الى ملك الواقف أو ورثته فقد قد متباذره فالحاصل ان الموقوف عليه  
السكنى اذا امتنع من العمارة ولم يوجد مستأجرا بعها للقاضى واشترى بتمنه ما يكون وقفا اه فسقط قول  
الشارح فلو كان هو الوارث لم أره لان الحكم بالاستبدال فقط وهو لا يختلف بالوارث وغيره وظاهر ضعف  
ما في فتاوى قارى الهداية وعجيب من الشارح ان يرتكب مثل هذا بعد ما رأى كلام البحر خصوصا وقد أقر

اشباه من قاعدة العادة محكمة رسيهي ماله  
غالب فليحفظ (ولو) كان الموقوف دارا  
فعمارة على من له السكنى ولو منع دامن  
ماله لامن العلة اذ الغرم بالانتماء بالقرى ولم يزد  
في الاصح) يعنى انما تجب العمارة (ولو ابى) من له  
السعة التى وفتها الواقف (ولو احكام) أى  
السكنى (او عجز) لذرة (عمر الحاكم) أى  
اجرها الحاكم منهم أو من غيره وعمرها  
باجرتها) كعمارة الواقف ولم يزد في الاصح  
الارضا من له السكنى زاي ولا يجبر الا ب  
على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى بل  
اتولى أو القاضى (شمردها) بعد التعمير  
(الى من له السكنى) رعاية للمعقنين فلا عمارة  
على من له الاستقلال لانه لا سكنى له فلو سكن  
هل تازمه الاجرة الظاهر لانه لو لم يعمرها  
اذا احتج للعمارة فبأخذها المتولى ليعمرها  
ولو هو المتولى ينبغى ان يجبره القاضى على  
عمارتها عليه من الاجرة فان لم يفعل نصب  
متوليا ليعمرها ولو شرط الواقف غلبته ماله  
ومؤنتها عليه بعد جها وهل يجبر على عمارتها  
الظاهر لا نمر وفي الفتع لو لم يجد القاضى من  
يستأجرها لم أره وخطري انه يجبره بين ان  
يعمرها أو يردها لورثة الواقف قلت فلو كان  
هو الوارث

في النهر اه حاي (قوله لم اره) يمكن ان يقال على الضعيف انه تكون ملكا لذلك الوارث بعد خرابها (قوله ما يفيد  
استبداله) أي على المفتي به وقوله أو رذخه أي على غير المفتي فأول تنويع الخلاف للتخيم (قوله نقضه) بتثليث  
النون على ما ذكره البرجندي أي المنقوض من خشب وبحر وأجر وغيرها كذا في شرح الملتقي (قوله والا حنظله)  
أي وان لم يفتح العمارة اليه بأن حضرت المؤمن أو كان المنهدم أقله لا يخل بالانتفاع أبو السعود وعن النهر (قوله  
لجنتاج) أي التي يحتاج قال المصنف والامام حتى يحتاج اليه كسلا يهتذر عليه أو ان الحاجة اه (قوله  
فبيعه) قال في البحر في هذا باب النقص في موضعين عند ذكر عوده وعند خوف هلاكه اه (قوله لا في العين)  
والعين حتى المالك أو حتى الله تعالى على اختلاف القولين ومنه يؤخذ عدم جواز قسمة حصر المسجد التي  
قد تم بين المستحقين وكذا عدم جواز أخذ ما بقي من شمع رمضان وزيتة للإمام والوقاديين حوى وفي البحر عن  
القسمة من آخر الوقف بعث شعبة في شهر رمضان إلى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثة أو دونه ليس للإمام ولا للمؤذن  
ان يأخذ بغير ان الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن يأخذ من غير صريح  
الاذن في ذلك فله ذلك اه (قوله من الطريق مسجد) اطلق في الطريق فم التافذ وغيره وفي عبارتهم ما يؤيد ذلك  
في الهندية ذكر في المتن عن محمد رحمه الله تعالى في الطريق الواسع ففيه أهل المحلة مسجد وذلك لا يضر  
بالطريق فقههم رجل فلا بأس ان ينزلوا فيه ما قوم بنوا مسجد أو احتاجوا إلى مكان ليتسع المسجد وأخذوا من  
الطريق وأدخلوه في المسجد ان كان يضر بأصحاب الطريق لا يجوز ان كان لا يضر بهم رجوت ان لا يكون به  
بأس كذا في المضرات وفي البحر عن الثانية طريق للعمامة وهو واسع ففيه أهل المحلة مسجد للعمامة ولا يضر  
ذلك بالطريق قالوا لا بأس به وهكذا روى عن الامام ومحمد لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم اه وظاهره انه  
يأخذ تحكم المسجد وهو خلاف ما صرح به في جامع الفصولين كما في الشريعة لئلا يضرها المسجد الذي يقض من  
الطريق لا يكون له حكم المسجد بل طريق الخ أبو السعود (قوله لضيقه ولم يضر بالمؤمنين) فأما كلامه ان الجواز  
مقتضى من الشرطين (قوله لانهم المسلمين) هذه العلة تظهر في الطريق العام والخاص وفي حاشية الشلبي  
ما نصه وفي كتاب الكراهية من الخلاصة عن الفقيه أبي جعفر عن هشام عن محمد أنه يجوز ان يجعل شيئا من  
الطريق مسجدا ويجعل شيئا من المسجد طريقا للعمامة اه يعني اذا احتاجوا إلى ذلك ولا هل المسجد ان يجعلوا  
الرحبة مسجدا وكذا على القلب ويجوزوا الباب أو يحدوا به بابا ولو اختلوا فافترقوا بينهم أكثر ولا ينعى ذلك ولا هم  
ان يهدموا ويجددوه وليس لمن ليس من أهل المحلة ذلك وكذا لهم ان يعلقوا القناديل ويفرشوا الحصر كل ذلك  
من مال أنفسهم واما من مال الوقف فلا يفعل غير المتولى الا باذن القاضي الكل من الخلاصة الا ان في قوله وعلى  
القلب يقتضي جعل المسجد رحبة وفيه نظر اه (قوله كعكسه) هذا يخالف ما في الهندية عن المحيط ونصه ان  
أرادوا ان يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمسلمين فقد قيل ليس لهم ذلك وانه صحيح اه قلت لا يخالفه لان  
ما في المصنف في جعل الباني وما في الهندية في جعل أهل المحلة ثم يقال ان مكان الباني عين الطريق وجعل  
ما على حافته مسجدين فالما منع من مرور الخائض والنفساء في الطريق وان كان بعد انعقاد المسجدين فلا يجوز  
احداث الطريق فيه قلت وظاهر كلام المصنف والشارح جواز الا انه لا يعطى حكم الطريق من كل وجه  
(قوله حتى الكافر) فيه انهم نصوا على ان الكافر لا يمنع من دخول المساجد حتى المسجد الحرام فلا وجه لعله  
غاية هنا (قوله كما جاز جعل الامام الطريق مسجدا الخ) هذا هو الموجود في نسخ المتن المجردة ولا وجود له فيما  
شرح عليه المصنف بل ذكره في شرحه ولم يقيد في الدواب بالامام بل الذي في الهندية عن الكبرى مسجد أراد أهله  
ان يجعلوا الرحبة مسجدا أو المسجد رحبة لهم ذلك اه لخصا وصورة ما ذكره المصنف ما اذا كان لمصلحة طريقان  
واحتاجت العمامة إلى المسجد فانه يجوز جعل جميع واحد منه ما مسجد أو ليس فيه ابطال حقهم بالكيفية ذكره  
أبو السعود وكذا اقترعه الشيخ عبد الحلي (قوله لا المروفي المسجد) أي مرور الجنب والخائض والنفساء والدواب  
فلا بأس ما تقدم قاله الحلبي (قوله تؤخذ ارض) ولو كانت وقفا طال في المنع وارض الوقف اذا كانت بجنب  
المسجد يجوز ان يزيد وامن في المسجد باذن القاضي وكذا من الدار والحائض ولو كانت ملك رجل وضاق المسجد  
على أهله تؤخذ ارضه بالقيمة كرها كذا في الفصول العمادية اه لانه لما ضاق المسجد الحرام أخذ العبد ارضه  
بكره وزاد في المسجد زبلي وهذا من الاكراه الجائر فلا يقال كيف صدر الاكراه من العبد أبو السعود (قوله

لم اره وفي قباوى قارى الهداية ما يفيد  
استبداله أو رذخه للوان أو الفسق  
(وصرف) الحاكم أو المتولى حوى (نقضه)  
أو غنه ان تعذر رعايته بهينه (الى عمارته ان  
احتاج والا حنظله لاحتاج) الا اذا خيف  
ضمانه فبيعه ويمنه لاحتاج (حوى  
ولا يقسم) النقص أو غنه (بين مستحق  
الوقت) لان حقهم في المناقص لافي العين  
(جعل شي) أي جعل لخدمة ولم يضر بالمؤمنين  
الطريق مسجدا (كعكسه) أي يجوز  
(جاز) لانهم المسلمين (كعكسه) أي يجوز  
عكسه وهو ما اذا جعل في المسجد  
لتمعارف أهل الاصل في الجوامع وجاز  
لكل أحد ان يمر فيه حتى الكافر الا الجنب  
والخائض والدواب زبلي (كما جاز جعل  
الامام الطريق مسجدا لا عكسه) لجواز  
السلامة في الطريق لا المروفي المسجد (تؤخذ  
ارض) دار وحائض (بجنب مسجد ضاق  
على الناس بالقيمة كرها) درو عمادية

جازبالاجماع) لان شرط الواقف معتبر فإعي كالنصوص وأورد ان محمد ايشترط التسليم فكيف يقول بالصحة  
 هذا واجب بأن هذا لا ينافي التسليم لانه يمكن ان يسلمه الى المسلم ثم يأخذه منه وفي النهاية يحتمل انه لا يشترط  
 التسليم اذا شرط الولاية لنفسه لان شرطه لا يراعي (قوله عند الثاني) وقال محمد لا تكون له فيسلمه (قوله خلافا  
 لما نقله المصنف) أي عن السراجية من ان الفتوى على قول محمد (قوله ثم لو صبه ان كان) قال في شرح المتن  
 ولاية نصب المقيم للواقف ثم لو صبه ثم للقاضي ولا ولاية بلا ولاية وطالب التولية لا يولى الا المشروط له النظر  
 لانه مولى فيريد التنفيذ ولو فوض المتولى الامر غيره لا يصح اهـ ملخصا و تقرير الباشا في الوظائف مع وجود  
 القاضي يجوز بخلاف القضاء سوى من الغزى وذا فرغ شخص لشخص آخر عن وظيفة لا يثبت الحق له مفروغ  
 له الا اذا قرره الناسى حتى قالوا يجوز للقاضي تقرير غيره المفروغ له وما ذكره الشيخ قائم بما يقتضى خلاف  
 ذلك مردود أبو السعود ملخصا (قوله وينزع وجوبا الخ) وبأن ثم بتولية الخائن منع من الخيانة بعه للوقت من  
 غير مسوغ ومنها امتناعه عن العسامة ونص المصنف ان ترك عمارته وفي يده من غلته ما يمكنه ان يعمره فيجبره  
 القاضي على عمارته فان عمره والا أخرجه أبو السعود ونحوه في شرح الجوى والا عاف (قوله أو عاجرا) قال  
 في الاسعاف لا يولى الا أمين قادر بنفسه أو شائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر بتولية الخائن  
 لانه يخل بالمقصود وكذا قولية العاجز لان المقصود لا يحصل به اهـ (قوله أو ظهوره فسق) قال في البحر الظاهر ان  
 الناظر اذا فسق استحق العزل ولا يغزل لان القضاء أشرف من التولية ويحتاط فيه أكثر منها والهد التوبة  
 شرط الاولوية حتى يصح تقلد القاسق وذا فسق القاضي لا يغزل على القول المتفق به اهـ (قوله أو كان بصرف  
 ماله في الكيمياء) وذلك انه استقرئ من أحوال متعاطيها انها تستجيزه الى ان يخرج من جميع ما في يده وقد ترتب  
 عليه ديون بهذا السبب فلا يبعد أن يجزئه الحال الى اضاعة مال الوقف (فرع) قال في شرح المتن لو فوض النظر  
 لمعين ثم للعالم فقوض غيره ثم مات هل ينتقل للعالم ان في صحته نعم وان في مرضه لا مادام المتفوض اليه باقيا  
 اقسامه مقامه بخلاف ما لو شرط مرتب ما من ثم للقراء ففرغ عنه لغيره ثم مات حيث ينتقل للقراء كافي الاشياء  
 (قوله وان شرط عدم نزعه) هي من المسائل السبع التي يخالف فيها شرط الواقف على ما في الاشياء وستأتى  
 (قوله كالوصى) أي فانه ينزع ولو قال أو وصيتك على ان لا تنزع ولو خنت (قوله فلو مأ) ونالم تصح تولية غيره) قال  
 في شرح المتن معزى الى الاشياء لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له النظر بلا خيانة ولو عزل له لا يصح  
 الثاني متوليا ويصح عزل الناظر بلا خيانة لو منسوب القاضي أي لا الواقف وايس للقاضي الثاني ان يعيده  
 وان عزل الاول بلا سبب لجل أمره على السداد الا ان ثبت اهليته او اما الواقف فله عزل الناظر طلقا به يقي  
 ولو لم يجعل ناظر فنصبه القاضي لم يملك الواقف اخراجه كذا في فتاوى صاحب التنوير اهـ بتصرف وهذا  
 التفصيل المذكور في عزل القاضي الناظر نقله في البحر عن القنية وذكر المرحوم الشيخ شاهين عن الفصل  
 الاخير من جامع الفصولين اذا كان للوقف متول من جهة الواقف أو من جهة غيره من القاضي لا يملك القاضي  
 نصب متول آخر بلا سبب موجب لذلك وهو ظهور خيانة الاول أو شيء آخر اهـ قال وما في جامع الفصولين  
 مقدم على ما في القنية اهـ أبو السعود قال وكذا الشيخ خبر الدين اطلق في عدم صحة عزله بلا خيانة وان عزله  
 مولانا السلطان فم اطلاقه ماله كان منسوب القاضي اهـ (قوله وجاز جعل غلة الوقف) أي ريعه كذا أبو بعضا  
 معينا كالتصريف والبيع على ان يجعل في الحج عنه أو في كفارات أيمانته أو لا كقوله على ان يقضى منه ديون وما  
 فضل بعد ذلك بتصرف الى الفقهاء سوى (قوله أو الولاية) الصواب اسقاطه لانه مكررم مع ما تقدم ومع ذلك  
 يوهم ان فيه خلاف الثاني مع انه بالاجماع كما قدمه اهـ حلى (قوله عند الثاني وعليه الفتوى) وقال محمد  
 لا يجوز لابي يوسف ما رواه المشايخ انه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من وقته ولا يحمل ذلك الا بالشرط  
 للاجماع على انه ان لم يشترط ذلك لا يحمل اهـ سوى ملخصا (قوله وجاز شرط الاستبدال به) أي اجماعا لبعضهم  
 جعل ذلك قول أبي يوسف فان الفتوى عليه قال في البحر وأجمعوا انه اذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل  
 الوقف ان الشرط والوقف صحيحان ويملك الاستبدال اهـ والسبب والتناء في الاستبدال زائدان (قوله أرضا  
 أخرى) قال في البحر ولو شرط الاستبدال بأرض ليس له الاستبدال بدار لانه لا يملك تغيير الشرط وله ان يشتري  
 أرضا غيرها لان أرض الوقف لا تخول عن وظيفة اما العشر واما الخراج ولو شرط استبدال الهباد وليس له

(جمل) الواقف (الولاية لنفسه جان)  
 بالاجماع وكذا القول بشرطه الا حد فالولاية  
 عند الثاني وهو ظاهر المذهب بشرطه الا حد فالولاية  
 نقله المصنف ثم لو صبه ان كان والا فلا حكم  
 فتاوى ابن نجيم وقارئ الهداية وسيجي  
 (وينزع) وجوبا بزيادة (لو) الواقف مردود  
 فغيره بالولي (غير مأون) أو عاجرا  
 أو ظهوره فسق كشرطه بغيره فصح او كان  
 يصرف ماله في الكيمياء فاض ولا سلطان  
 عدم نزعه) أو ان لا ينزع كالوصى فله  
 فحاشا لحكم النزع في مثل (وجاز جعل  
 ما مولا تصح تولية غيره اشياء) (عند الثاني)  
 غلة الوقف) أو الولاية (لنفسه عند الثاني)  
 وعليه الفتوى (و) جاز شرط الاستبدال به  
 أرضا أخرى حينئذ



استبد الها بأرض ولوقد بأرض البصرة فقيده وليس له استبد الها بأرض الحوز لأن من في يده أرض الحوز بمنزلة  
 الأكار لا يملك البيع ولو أطلق الاستبدال فباعها بمن ملك الاستبدال بمنح العصار داراً وأرض في أي بلد شاء  
 ولو باعها بغير فاحش لا يجوز بيعه في قول أبي يوسف وهلال لأن القيمة بمنزلة الوكيل فلا يملك بغير فاحش  
 وفي الفتية مبادلة دار الوقف بدار أخرى غاصبها إذا كانتا في محلة واحدة أو تكون المحلة المملوكة خيراً من  
 المحلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز أن كانت المملوكة أكثر مساحة وقيمة وأجرة لاحتمال خرابها في أدون  
 المحلتين لدناءتها وقلة رغبات الناس فيها اه (قوله حينئذ) أي حينئذ كانت الفتوى على قول أبي يوسف بناء  
 على أن المسئلة خلافة (قوله أو بشرط بيعه ويشترى بتمنه أرضاً أخرى) الفرق بين هذه والى قبلها أن الفتن  
 في الأولى عقار وفي هذه دراهم بشرط بيعه عقار وهذا على غير ما ذكره صاحب الجرم أن يدل عقار الوقف لا يدل  
 أن يكون عقاراً قال في البحر ولو باع بمن مقبوض ومات بمجهل كان ديناً في تركته وفي المحيط لو صاع الفتن من  
 المستبدل لأصمان عليه لكونه أميناً كالوكيل بالبيع اه وفي شرح الملتقى من الأشياء وغيرها الفتوى على قول أبي يوسف  
 ولا يملكه إلا بالنقد كالوكيل بالبيع اه وفي شرح الملتقى من الأشياء وغيرها الفتوى على قول أبي يوسف  
 فيما يتعلق بالوقف والقضاء (قوله ثم لا يستبدلها بثالثة) إلا بالشرط في أصل الوقف كذا في شرح الملتقى وفي القم  
 وعلى وزن شرط الاستبدال لو شرط لنفسه أن ينقص من الماعين إذا شاء ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان  
 له ذلك وليس لقيمة الأول أن يجهله وإذا أدخل وأخرج تركه ليس له أن يبيع إلا بالشرط اه وفي وقف الخصاص لو شرط  
 أن لا يبيع ثم قال في آخره على أنه لا يستبدال كان له الاستبدال لأن لا يخرج ناسخ للأول وكذا لو شرط الاستبدال  
 أو لا ثم قال لا يبيع اه (قوله ولو لم يمسك كبر آل) أي رجع ولم يظهر له وجه المبالغة قاله المحقق  
 وله دفع به فوهم أنه إذا آل إليهم يجوز للقيم ولا يشترط القاضي رحمة بهم خصوصاً إذا كان بعيداً (قوله  
 فلا يملكه إلا القاضي) قال في رسالة الاستبدال ويحصل من كلام قاضي خان أنه إذا تعذر الاستغلال لمالك القاضي  
 الاستبدال بلا شبهة وإذا ضعفت ولم يعذر دفع الرواية التي يجوز للقيم فالقاضي بالأولى وعلى اعتبار المصلحة  
 إذا أرادها القاضي كانت له ذلك اه (قوله وشرط في البحر الخ) عبارته وقد اختلف كلام قاضي خان في موضع  
 جوزه للقاضي بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منه منع ولو مارت الأرض بمال لا يتفقد بها  
 والمعتد أنه لا بشرط يجوز للقاضي بشرط أن يخرج من الانتفاع بالكلية وأن لا يكون هناك ربيع للوقف  
 بهمه به وأن لا يكون البيع بغير فاحش وشرط في الاسعاف أن يكون المستبدل قاضي اللجنة المفسري في العلم  
 والعمل لا يحصل التطرق إلى إبطال أوقاف المسلمين كما هو الغالب وزماننا اه ويجب أن يراعى في زماننا  
 وهو أن يستبدل به عقار لا بدراهم ودنانير فإنا قد شاهدنا الظار بأكلونهم ما قل أن يشترى بها بدلاً ولم نر أحداً من  
 القضاة نقس على ذلك مع كثرة الاستبدال في زماننا اه فقد حذف الشارح بعض الشروط التي ذكرت في البحر  
 (قوله والمستبدل قاضي اللجنة) روى الحاكم من بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيان في النار  
 وقاض في الجنة قاض عرف الحق فقضى به فهو في الجنة وقاض عرف الحق بخلافه فعده أَوْ قاض بغير علم  
 فهو في النار (قوله فالنفس به مطمئنة) أي بالاستبدال أو بالقاضي لأنه يحفظ الدراهم إلى أن يستبدل بها  
 (قوله ولو بالدراهم والدنانير) أي ليستبدل بها لا ينصرف في غير ذلك قال السيد الجوى في شرحه أقول  
 الدراهم والدنانير عرضة لأن تستولى الأيدي عليها فاعلمت القاضي أو بعوت المتولى بمجهل اه قلت  
 وحيث منع الاستبدال إلا بهذه الشروط المذكورة فلا استبدال الواقف الآن لا يجوز لفقد كل الشروط  
 أو بعضها (قوله وكذا الوشرط) أي الواقف عدمه أي الاستبدال فإنه يجوز للقاضي بالشروط المذكورة  
 (قوله وهي إحدى المسائل السبع) قال في الأشياء شرط الواقف كنص الشارع أي في وجوب العمل به  
 وفي المقهور والدلالة كإيضا في التمرح الآتي مسائل الأولى شرط الواقف أن لا يعزل الناظر فله عزل غير  
 الأهل اه أي ولو كان الناظر واقف وهو بني على أن المتكلم يدخل في عموم كلامه وقيل لا يدخل وقد بين  
 في الأصول الثانية شرط أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة أو كان  
 في الزيادة تنفع للفقراء فلا تخاصي المتألفة دون الناظر اه لأن للقاضي ولاية النظر للفقراء والمستوى على  
 إبطال الأجرة الطويلة ولو بقدر كإيضا في الشارح ذكره وفيه من الأجرة أجر ضبعة وقفاً ثلاثين سنة وكتب

حينئذ (أو) بشرط بيعه ويشترى بتمنه أرضاً  
 أخرى إذا شاء فإذا فعل صار الثانية  
 كالأولى في شرائطها وإن لم يبدلها  
 لا يستبدلها بثالثة) لأنه حكم بتمنه بالشرط  
 والشرط وجد في الأولى والثانية (وأما)  
 الاستبدال ولو لم يمسك كبر آل (بدون الشرط)  
 فلا يملكه إلا القاضي) دور وشرط في البحر  
 عقار والمستبدل قاضي اللجنة المفسري  
 العلم والعمل وفي النهران المستبدل قاضي  
 اللجنة فالنفس به مطمئنة فلا يحقضي ضياعه  
 ولو بالدراهم والدنانير وكذا الوشرط عدمه  
 وهي إحدى المسائل السبع التي يحل فيها  
 بشرط الواقف كإيضا في الأشياء

في ذلك أنه أجر ثلاثين عقدا كل عقد مقبلا لا تخرج الاجارة وهو الصحيح وعليه الفتوى لمسانة الاوقاف  
واعلم أن الشرائط الراجعة الى القلة ونحوها لا يقدرون على مخالفتها وانما يجب فيها القضاة  
ومارجع الى غير القلة ~~مكتبة~~ رفرش للمسجد بغير شرط اوقف فقير جاز للقاضي أيضا ونصرف القاضي  
في الاوقاف مقبلا بالمصلحة الثالثة لو شرط أن يقرأ أهل قبره فالتعميم باطل اه وهذا مبني على قول الامام  
من كراهة القراءة على القبر ولهذا بطل التعميم والصحيح والاحتياط لا تنوي قول محمد من عدم كراهة القراءة  
عنده فيلزم التعميم الرابعة شرط أن تصدق بمأصل القلة على من يسأل في مسجد كذا الا ابراهيم شرطه فلاقيم  
التصدق على سائل غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل كذا في القنية ~~مكتبة~~ قال بعده  
والاولى عندي أن راعى في هذا شرط اوقف قال بعض الفضلاء ويغني أن يلقى به هذا ما لو شرط أن يذبح  
في أيام الغرض محل كذا كقبر وغيره وكذا تفرقة خبز كما هو في كثير من اوقاف مصر ولم أر ذلك الا أن حوى  
الخامسة لو شرط للمستحقين خبز أو لحما معينا كل يوم فلاقيم أن يدفع القيمة من التصدق في موضع آخر لهم طلب  
العين وأخذ القيمة اه كذا في النسخ والواو يعني أو للتصير وبهذا علم أن الخيارات للمستحقين السادسة فهو زيادة  
من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما بقياسه اه وذكر المصنف في شرح الكثر أنه لو قضى  
بزيادة في معلوم الامام من اوقاف المسجد لا يجوز ولا يتخذ اللهم الا أن يحصل على ما اذا لم توجد هذه الشروط  
حوى السابعة شرط اوقف عدم الاستبدال فلا قاضي الاستبدال اذا كان أصله زيادة من حاشية المحرم  
ابي السعود (قوله وعزاها لانفع الوسائل) عبارته اذا نص اوقف على أن أحد الاشراف الناظر في الكلام  
على هذا الوقت ورأى القاضي أن يضم اليه مشارفا يجوز له ذلك كالوصي اذا ضم اليه غيره حيث يصح اه  
قال في البحر المنصرف هو المأموور بالحفظ لا تخبراه وهو المشارف واحد وزيدت تاسعة وهي ما اذا شرط  
أن لا يؤجر بأكثر من كذا أو بأجر المثل أكثر قال السراج الحنفى لا يجوز أى اجارته بدون أجر المثل وان شرط  
الوقت ذلك وهاشية ما اذا شرط أن لا يؤجر بمثل أو بأجر منه وبجل الاجرة فانه يصح كذا ~~مكتبة~~ كره الطوري  
في ذخيرة الناظر وفيه نظر ظاهر لان القلة الخوف على رقة الوقف كما هو مشاهد في بني الاقضاء بعدم العدة  
ولو مع تعجيل الاجرة ذكره أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله وفيها لا يجوز استبدال العاصر) أى في الاشياء  
حيث قال استبدال الوقف العاصر لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرطه اوقف الثانية اذا غصبه غاصب  
وأجرى الماء عليه حتى صار بحر الا يصلح للزراعة فيضمنه القيم ويترى به أرضا بلا عنه اه وفيه أن الوقف  
حينئذ يكون عامر بالحقن المجهدة لا عامرا فلا يحسن نظمه في ذلك ما نحن فيه حوى الثالثة ان يحجده الغاصب  
ولا يئنه وهي في الثانية قال الشيخ الامام محمد بن الفضل بأخذ من الغاصب قيمته ويستترى بها موصها آخر  
فيوقته على شرائط الاول قيل أليس بيع الوقف لا يجوز فقال اذا ~~مكتبة~~ كان الغاصب جاحدا وليس للوقف يئنه  
بغير مستلحا كالفارس المسبل اذا قتل والعبد الموصى بخدمته للكعبة اذا قتل اه الرابعة أن يرغب انسان  
فيه بدل أكثر غلة وأحسن مفعلا فيجوز على قول أبي يوسف المفقى به كما في فتاوى قارئ الهداية قال البصري  
ولم أر من عين أكثرية الزيادة والظاهر أن الامر منوط بما يراه أهل العصر العادل قال في اجابة السائل قول  
قارئ الهداية والعمل على قول أبي يوسف معارض بقول صدر الشريعة حيث ذكر أن أبا يوسف يجوز  
الاستبدال من غير شرط اذا وضعت الارض عن الربع ونحن لا نقف به وقد شاهدنا في الاستبدال ما لا يهتد  
ولا يحصى فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة لا بطل اوقاف المسلمين مع أنه في الاسعاف قال المراد بالقاضي هو  
قاضي الخنة المفسر بنى العلم والعمل اه واهمى أن هذا أعز من التكبريت الاجر وما أراه الا لفظا ذكر  
فالاخرى فيه الستة خوفا من مجاوزة الحد كذا ذكره العلامة البصري (تنبيه) قارئ الهداية تليذا لا كل وشيخ  
الكامل وانما اشهر بذلك لانه قرأ الهداية على شيخه الاكل ثمانى عشرة مرة أبو السعود (قوله قلت امكن الخ)  
استدرا على ما في الاشياء (قوله يمنع استبداله) أى العاصر (قوله وأمر) أى الامام (قوله تعالى جميع  
صدر الشريعة) مر تباقوله منع استبداله (قوله وفيها) أى في المعروضات كما في شرح المتقى (قوله فالتولون)  
أى الذين هم أولاد اوقف وهو مبتدأ آخره يعرضون (قوله للدولة) أى لارباب الدولة كالوزراء (قوله على  
مقتضى الشرع) مرتبط بمحذوف أى ويكون على كل منهما على مقتضى الشرع (قوله ومن دونهم) أى

وزاد ابن المصنف في زواجره ثمانية وهي اذا  
من اوقف ورأى الحاكم ضم مشارف  
جاز كالوصي وعزاها لانفع الوسائل وفيها  
لا يجوز استبدال العاصر الا في أربع قات  
اكن في معروضات المفتى أبي السعود أنه  
في سنة احدى وخمسين وتسعمائة ورد  
الامر الشريف بجمع استبداله وأمر أن يصير  
بان السلطان تبعا لجميع صدر الشريعة  
انتهى فليفظ وفيها أيضا لو شرط اوقف  
العزل والنصب وسائر التصرفات لم يتولى  
من أولاد ولا يذخلهم أحد من القضاة  
والامراء وان داخلوهم فعليه ائنة اقله  
يمكن مدخلتهم فأجاب بأنه في سنة أربع  
وأربعين وتسعمائة قد حررت هذه  
الوقفيات المشروطة هكذا قال ولون لوم  
الامراء هم معروضون للدولة المطبوعة على  
مقتضى الشرع ومن دونهم رتبة

الاصراء أي الأقل منه - رتبة وهو مبتدأ خبره يعرض (قوله يعرض بأرائهم) أي هم يذهبون للقضاة للعرض عليهم أحد قسمتهم من العرض على الدولة وهذا العرض واجب لأن الامام متى أمر بأمر ولو بما حاصروا وجبا (قوله على المشروع) أي ويكون كل منهما على الحكم المشروع (قوله من المواد) جمع مادة أي سادته (قوله لا يخالف القضاة) أي ولا يخالف الدولة (قوله فالواقفون الخ) أي إذا علمت ما ذكر من العرض تعلم أن هذا الشرط باطل لأن الواقفين الخ قال في البحر إذا شرط الواقف أن لا يكون للقاضي أو له لطلان كلام في الوقت فهو شرط باطل وللماضي كلام لأن نظره أعلى وهذا شرط فيه نفويت المصلحة له ووقوف عليهم وتعطيل للوقف فيكون شرطاً لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل اه (قوله أي فساد صدور) أي من المتولين وقوله يصدر رأي من غير معارض لهم (قوله جميعها) بحقل قرأه بالنصب فوكيد أو بالرفع مبتدأ خبره لقوله وعطف باطل عليه تفسيره بالجملة خبر أن وهذا يقتضي أنهم إذا لم يعرضوا بأنفسهم فللسدولة والقضاة معارضتهم ولا حرج عليهم وإنما الاثم على الواقف (قوله لا يصح) عليه كثير من أهل المذهب بجر (قوله فيه تعاملى) أي جرى العرف بوقفه (قوله والصحيح المحقة) استخرج منه الطرسى جواز وقف بناء وضعه صاحبه على أرض وقف استأجرها ولو كان على جهة أخرى وكذا لو بنى في الأرض الموقوفة المستأجرة مسجد أو وقفه لله تعالى والظاهر أن حكمه على المستأجر مادامت المدة باقية فإذا انقضت يابى أن يكون من بيت المال اه (قوله عن وقف الانشجار بلا أرض الخ) نقل في البحر عن الظهيرية مانعه وإذا غرس شجرة ووقفها ان غرسها في أرض غير موقوفة لا يخلو ان وقفها بجزءها من الأرض صح تبعاً للأرض بحكم الاتصال وان وقفها دون أصلها لا يصح وان كانت في أرض موقوفة فوقها على تلك الجهة جاز كإقامة البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف الذي ذكرناه آنفاً اه وهذا على غير ما نقله في كماله قريبا كالنقيض بقول الشرح لو الأرض وقفا أيضا (تنبيه) الغرس في المسجد يكون للمسجد لأنه بمنزلة البناء في المسجد ولو غرس على طريق العامة أو على شطر نهر العامة أو على شاطئ القربة فالغرس للغراس وله رفعه لأنه لا ولاية له على العامة (قوله في الأرض المحقة كورة) هي الأرض الموقوفة التي جعل لها أجرة معينة كل شهر أو كل سنة وفي البحر عن الخطوط أصل الحكم المنع اه ولا حاجة إلى ذكر هذا أيضا بعد ما قدم أن الصحيح صحة وقف البناء والغرس في الأرض الموقوفة وان اختلفت الجهة (قوله فأجاب نعم) هذا الجواب مجمل ويأتي في البحر فقال ولو وقف ما في أجرة القبر صح ولا تبطل الأجرة فإذا انقضت أومات أحد هذه ما صرفت إلى جهات الوقف وأما وقف المهرن فإن انتسكه أومات عن وفاء عاد إلى الجهة وان مات عن غير وفاء بيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسرا وفي الاستعفاء لو وقف المهرن بعد تسليمه صح وأجبه القاضي على دفع ما عليه ان كان موسرا وان كان معسرا بطل الوقف وباعه فيما عليه اه وهكذا في الذخيرة والمحيط (قوله أو أجرة) يستثنى منه ما ذكره الخصاص من أن الأرض إذا كانت متعززة للاحتكاك وقانه يجوز اه بجر (قوله وأما حكم الزيادة في الأرض المحسنة الخ) لم يتكلم على الزيادة في غير ما هو وصفه في المتن وشرحه فقال لا يوجب الوقف إلا بجر المثل فيفسد بالقتل ولو لم يستحق لجواز موته قبل انقضاء المدة أي وانتقال الحق لغيره لا يقتضيان بفساد أو إذا لم يرغب فيه إلا بالأقل ثم إذا أوجر بأجر المثل لا تنتقض الأجرة ان رخصت الأجرة بسبب من الأسباب للزوم الضرر وكذا إذا زادت الأجرة في نفسها لا رغبة راغب ولا تهنت طالب بل لقلو السعر على رواية فتاوى أهل سمرقند وعلى رواية نرح الطحاوي تفسخ وتجدد للاتى من الزمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وما لم تفسخ كان على المستأجر السعي وقد اغتفر الفقيه ليسير لا القاضى فتكون فاسدة بقتل من أم من غيره بأجر المثل أو بزيادة بقدر ما يرضى المستأجر بلا عرض على الأقل إذا لحق له الفساد المقدر ولو ادعى رجل الفقيه القاضى فان أخبر القاضى ذو خبرة أنها كذلك فبعضها وتعتبر الزيادة وان شهد وقت العقد أنها بأجر المثل كافي أنفع الوسائل فيفضحها المتولى فان امتنع فاقاضى وهي من السائل الاثنى عشر التي يكفى فيها خبر الواحد وقد جمعها ابن وهبان فقال

ويقبل عدل واحد في تقوم • وجرح وتمديد وأرض بقدر  
وتزجة والسلم هل هو جيد • وإفلاسه الإرسال والعيب يظهر  
وصوم على ما مر أو عند علمه • وموت إذا الشاهد دين يخبر

يعرض بأرائهم مع قضاة البلاد على المشروع  
من المواد لا يخالف القضاة بهذا ورود الأمر الشريف  
المتولين القضاة به إذا ورد الأمر الشريف  
فالواقفون لو أرادوا أي فساد صدور يصدر  
وإذا دخلهم القضاة والأمراء فمعلم الأهنة  
فهم الماء ونون المائة تران الشرط الخالفه  
للتسرع جميعها الفتوى باطل انتهى • فليست (بفتح)  
على الأرض ثم وقف البناء (قصد) بدونها  
ان الأرض ملوكة لا يصح (وقيل يصح  
وعليه الفتوى) مثل قارئ الهداية عن وقف  
البناء والغراس بالأرض فأجاب الفتوى  
على صحة ذلك ورجمه شاح الوهابية وأقره  
المصنف معلا بأنه منقول فيه تعامل فيه بن  
به الاقراء (وان موقوفة على ما عمن البناء  
له جاز) تبعا (اجماعا وان) الأرض (الجهة  
أخرى فتختلف فيه) والصحيح المحقة كافي  
المنظومة المحقة ومسئل ابن نجيم عن وقف  
الانشجار بلا أرض فأجاب يصح لو الأرض  
وقفها ولو غير الواقف ومسئل أيضا من البناء  
والغراس في الأرض المحسنة هل يجوز بيعه  
وقفه وهل يجوز وقف العين المهرنة  
أو المستأجرة فأجاب نعم وفي البرزخية  
لا يجوز وقف البناء في الأرض المحسنة ففي  
وأما حكم الزيادة في أرض وقف فابى  
النسبة فانوت رجبل في أرض وقف فابى  
صاحبه أن يستأجر الأرض بأجر المثل  
ان العمارة لو رفعت نسباً جريا كسرعما  
استأجره أمر برفع العمارة



واذا أنكر زيادة أجر المثل ولدى أنها أضرب فلا بد من البرهان عليه وتعرض عليه وعليه الزيادة مذقيل ان قيل  
والا فغيره الا المزروعة فلا تجوز لغيره الزرع فتضم عليه الزيادة من وقتها كمالا يني أو غير من ومدة طوطه  
فلو قسيرة مشاهرة ولم يقبلها أجرها الفقيه كذا في غ الشهور لانه قاده عند رأس كل شهر والبناء ان لم يقصر رفته  
رفعه وان أضرب فهو المضيق للملكه في تلك المشاطرة واهليه بلجهة الوقف بقيقته مستحق القلع أو يصبر الى أن  
ينخلص بناؤه ثم يأخذه ولا يكون بناؤه هائلا من جهة الاجارة لغيره اذ لا بد له حيث لا يملك رفته وهذا ما ظهر لهذا  
الحقير من الجمل الغفير وينبغي أن يكون في غير الارض المحتكرة أما في الخ اه مخلصا وفي البحر وحصل كلامهم  
في الزيادة أن الساكن لو كان غير مستأجر أو مستأجر الاجارة فاسدة فانه لا حق له وقبيل الزيادة ويخرج وبسليم  
المتولى العين الى المستأجر وان كان مستأجر اجارة فانه كان تحتها في غير مقبولة أصلا وان كانت الزيادة  
أجر المثل عند الكل عرض المتولى الزيادة على المستأجر فان قبلها فهو الا حق والافان كانت أرضا فهي  
كغيرها لكن ان كانت الارض خالية عن الزراعة أجرها من الثاني والاوجب الزيادة على المستأجر الاول  
من وقتها ووجب المسمى بحسب ما قبلها لان الزرع مانع من جهة الاجارة حدث كان من روعا بحيث وهذا كذلك  
وان لم يكن من روعا بحيث كالغاصب والمستأجر اجارة فاسدة فانه لا يمنع معها كافي الظهيرة والسراجية لكن  
ينع التسليم اه (قوله ويؤجر لغيره) لان نقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة بحر (قوله والاترك) أي  
وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكلف ويترك في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة بحر (قوله لو زيد عليه)  
أي غير تمتعت (قوله تقسح عند رأس الشهر) لان الاجارة اذا كانت مشاهرة تنقصد عند رأس كل شهر بحر  
(قوله ثم ان ضرر رفع البناء الخ) صواب العبارة ما في البحر من المحيط ثم ينظر ان كان رفع البناء لا يضرب بالوقف فله  
رفعه لانه ملكه وان كان يضرب به فليس له رفعه لانه وان كان ملكه فليس له أن يضرب بالوقف ثم ان رضى المستأجر  
أن يملكه من القسم للوقف بالقيمة مبنيا أو مستزوعا أيهما كان أخف بملكه القديم وان لم يرض لا يملكه  
لان التملك من غير رضا لا يجوز فيبقى الى أن يخلص ملكه اه (قوله انتهى) أي كلام صاحب البحر (قوله  
وأما وقف الاقطاعات الخ) تفصيل المقام فيها أن يقال ان الواقف لارض من الاراضى لا يخلو اما ان يكون  
ماله كالمال من الاصل بأن كان من أهلها حين من الامام على أهلها أو تاتي الملك من ماله كما هو وجبه من  
الوجود أو غيرهما فان كان الاول فلا خفاء في جهة وقفه لوجود ملكه وان كان الواقف غيرهما فلا يخفى  
امان وصلت الى يده باقطاع السلطان اياها له أو بشرام من بيت المال من غير أن تكون ملكه فان كان الاول  
فان كانت مواتا أو ملكا للسلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح قال الشيخ قاسم ان من أعطاه  
السلطان أرضا من بيت المال ملك المنفعة بمقابل ما عذله فله اجارتها وتبطل بموته أو اخرجته من الاقطاع لان  
للسلطان أن يخرجها منه اه وان وصلت الارض الى الواقف بالشراء من بيت المال بوجه مسوق فان وقفه  
صح لانها لكها ويراعى فيها شرطه سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيرهما وما ذكره السيوطي من أنه لا يراعى فيها  
الشرايط ان كان سلطانا أو أميرا بل يستحق ريعه من بيت المال فمحمول على ما اذا وصلت الى  
الواقف باقطاع السلطان من بيت المال أو بناء على أصل في مذهبه وان كان الواقف لها السلطان من بيت المال  
من غير شراء فافق العلامة قائم بأن الوقف صحيح أوجب به حين سئل عن وقف السلطان بجمع فانه أرمده أرضا  
من بيت المال على مصالح مسجد واقفي بأن سلطانا آخر لا يملك ابطاله جوى ملخصا على التصفة المرضية (قوله  
يجعلونها مشتراة صورة) بقيد كلامه أن وقفها غير صحيح لما أن شراء ما غير حقيقي وفي التصفة ما يفيد أنه اذا جهل  
الحال في المشري من بيت المال فالأصل فيه البصة ويراجع (قوله لمصلحة عمت) كالوقف على المسجد وأخرج  
بذلك ما اذا وقف على معين وأولاده فانه لا يصح وان جعل آخره للفقراء كما أورد في سري الدين بن الشحنة (قوله  
ويؤجر) لان بيت المال مع مصالح المسلمين فاذا أبدى على مصرفه الشرعي بناب لا سيما اذا كان يخاف عليه  
أمره الجور الذين يصرفونه في غير مصرفه الشرعي فيكون قد منع من يجي منهم ويصرف ذلك التصرف  
ذكره العلامة عبد البر (قوله وفي شرعها الشرع لا الى الخ) وكذا ذكره شارحها العلامة عبد البر عن الخاتمة  
وغيرها وعبارتها وان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارض من اراضى بلدة حوائت موقوفة على المسجد أو أمرهم  
ان يزيروا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فقحت عنوة ينفذ لان البلدة اذا فقحت عنوة تصير ملكا للفقامين

ويؤجر لغيره والانتزاع في يده بذلك الاجر  
ودنه في البحر وفيه لو زيد عليه أن اجارته  
مشاهرة تقسح عند رأس الشهر ثم ان ضرر  
رفع البناء لم يرفع وان لم يضرب رفته أو يملكه  
التيه برضا المستأجر فان لم يرض تبق الى  
أن يخلص ملكه محيط بقى لو اجارته مساهمة  
أو مدة طويلة والظاهر أنه لا تقبل الزيادة  
دفع الضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان  
الزيادة انما كانت بسبب البناء لا زيادة  
في نفس الارض انتهى وأما وقف الاقطاعات  
في النهر لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا  
في النهر لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا  
أو ملكا للامام فاقطعها وجب لاقطاعها  
أو وقف الامراء بمصر انما هو اقطاعات  
يجعلونها مشتراة صورة من وكيل بيت المال  
وفي الوهبانية  
ولو وقف السلطان من بيت مالنا  
لمصلحة عمت يجوز ويؤجر  
قلت وفي شرعها الشرع لا الى وكذا يصح  
اذن بذلك ان فقحت عنوة لا صلحا لبقاء ملك  
مالكها قبل الفتح

فيجوز أن يرسل السلطان فيها وإذا تمت صلته بقي على ملك ملاكها اه (قوله أطلق القاضي) أي أجاز ذكره الوافي  
 (قوله غير المسجل) أي غير المحكوم به والمسجل المكتوب في السجل وهو كتاب القاضي من إطلاق اللازم العادي  
 وأراد ملزومه فإن العادة أنه إذا حكم بشي كتبه عنده (قوله لوقوعه في محل الاجتهاد كما حققه المصنف)  
 قال في المنع فان قلت هذا كله انما يفرض على قول الامام المسترشد للتسجيل في ضرورة الوقف لازما وقد علمت  
 أن الفتوى على قوله ما في الوقف وعليه لا ينقد قلت بل هو صحيح على قوله اه أيضا لوقوع القضاء في فصل مجتهد  
 نفسه وبه صرح الامام البرزقي حيث قال وذكر شمس الاسلام اقتصر الواقف واحتاج الى الوقف يرجع الى  
 الحاكم حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام وأما على مذهبهم فاصح أيضا لوقوعه في فصل  
 مجتهد فيه اه كلامه وما يؤيده أيضا ما في فتاوى سراج الدين قارئ الهداية من قوله سئل عن الواقف اذ ارجع  
 عما وقف قبل الحكم يلزم الوقف ثم وقفه ثانيا على جهة أخرى وحكم فاض بصحة الرجوع وبصحة الوقف الثاني  
 ولزومه على مقتضى مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فهل يصح هذا الثاني أم لا أجاب اذ ارجع  
 الواقف عما وقفه قبل الحكم يلزمه فذهب أبي حنيفة أنه صحيح لكن الفتوى على خلاف قوله في الوقف  
 وأنه يلزم من غير حكم الحاكم مع ذلك اذ قضى بصحة الرجوع فاض حنفي صح ونفذ فاذا وقفه ثانيا على جهة  
 أخرى وحكم به حاكم صح ولزم وصار الاعتبار هو الثاني لانه تأييد بحكم الحاكم اه وبهذا يندفع ما ذكره العلامة  
 قاسم ومن تبعه من عدم النفاذ مع ملا ذلك بأنه قضاء على الرجوع وليس كذلك لما في السراجية من تصحيح أن  
 المفق يفتى بقول الامام أبي حنيفة على الإطلاق ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد  
 ولا يتخير اذ لم يكن مجتهدا وقول الامام مصحح أيضا فقد جزم به بعض اصحاب المتون ولم يؤولوا على غيره اه (قوله  
 تعال الشيخ) هو صاحب الجبر (قوله والمثلا أبي السعود) فتى الثقلين حيث سئل عن واقف باع شيئا من وقفه  
 ان يصح وسأله الى المشتري ومضى سنون هل يطل الوقف ببيع ذلك الشيء ولا فأجاب ان لم يكن مسجلا وقداعه  
 برأى الحاكم تبطل وقفية ما باعه والباقي على ما كان مسجلا محكوما بصحته فالبيع باطل والسجل  
 على ما كان من الوقفية اه (قوله لكن جلد في النهر الخ) حيث قال وما في الخلاصة احتاج الواقف الى الوقف  
 يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وفي القنية وقف قديم لا تعرف صحته ولا فساده باعه  
 الموقوف عليه لضرورة وقضى القاضي بصحة البيع يندم ثم رقم باعه الوارث لضرورة فالبيع باطل ولوقضى  
 القاضي بصحته ولا يفتح هذا الباب اه قال في الجرائد في وقف لم يحكم بصحته ولزومه بدليل قوله في الخلاصة  
 ان لم يكن مسجلا أي محكوما به ومع ذلك أيضا فهو على قول الامام المرجوح وعلى قوله اه الرابع المقتضى به  
 لا يجوز فيه قبل الحكم يلزمه لا للوارث ولا لغيره ولوقضى فاض بصحة بيعه فان كان حنفيا مقلدا لحكمه باطل  
 لانه لا يصح الا بالبيع المقتضى به فهو عزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية تقر بهما على الصحيح  
 فالبيع باطل ولوقضى القاضي بصحته وقد أفتى به العلامة قاسم وأما ما أفتى به العلامة سراج الدين من بيعه قبل  
 الحكم بوقفه فممول على أن القاضي مجتهدا وهو منه انتهى والحاصل أن القاضي اذ قضى ببيع غير المسجل  
 اختلف فيه والذي في المصنف صريح في صحته لانه حكم في فصل مجتهد فيه ولو كان القاضي حنفيا  
 وما في القنية صريح في بطلانه وهو ما عليه العلامة قاسم وتبعه صاحب الجبر والنهر وغيرهما وهو الاول سنداً  
 للباب كما قاله صاحب القنية على أن العلامة سراج الدين أجاب بالبطلان وخالف جوابه الاول كما ذكره في شرح  
 الملتقى قال الحلبي وقول صاحب الجبر فهو على قول الامام المرجوح ممنوع فان قول الامام مصحح أيضا وذكر  
 ما نقلناه عن المصنف سابقا قلت ان قول الامام وان صحح لم يفت به أحد كما ذكره صاحب الجبر أول كتاب الوقف  
 والقضاة ممنوعون عن القضاء بغير المقتضى به في المذهب (قوله لا يصح بيعه) يفيد ان إطلاق القاضي بيع الوقف لغير  
 الوارث حكم يبطلان الوقف ويعود الى ملك الوارث غاية أن بيع غير الوارث باطل لانه باع ملك الغير لكن ينبغي  
 أن يكون البيع صحيحا موقفا على اجازة الوارث كما لا يخفى قاله الحلبي والذي في الدرر صريح في عدم الجواز  
 لعدم الصحة وعدم الجواز لا ينافي الصحة مع عدم النفاذ (قوله باع القيم الخ) قال الحلبي ينبغي أن يكون  
 في صورة الاستبدال اه (قوله وأما المسجل) أي المحكوم به بأن وجد في سجل القاضي مثلاً أن فلانا وقف كذا  
 وحكم به القاضي ولكن لم توجد الآن بينة تشهد بشيئونه لتطاول الزمان (قوله قد منع القضاة) ببناء منع للعجول

(أطلق) القاضي (بيع الوقف غير المسجل)  
 الوارث الواقف فباع صح وكان حكماً بطلان  
 الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه الواقف  
 أو بعضه أو رجع عنه ووقفه لجهة أخرى  
 وحكم بالثاني قبل الحكم يلزمه باع الواقف  
 الثاني لوقوعه في محل الاجتهاد كما حققه  
 المصنف وأفتى به تعال الشيخ وقارئ الهداية  
 والنبلأبي السعود قلت لكن سئل في النهر  
 على القاضي المجتهد فراجع اه أطلق  
 القاضي البيع (لغيره) أي لغير الوارث  
 (لا) يصح بيعه لانه اذا بطل عادى ملك  
 الوارث وبيع مال الغير لا يجوز درر يعنى  
 بغير طريق شرعية لما في العمادية باع القيم  
 الوقف بأمر القاضي ورأى به جاز قلت وأما  
 المسجل لو انقطع ثبوته وأراد أولاد الواقف  
 ابطاله فقال المقتضى أبو السعود في معروضاته  
 قد منع القضاة من استماع هذه الدهوى انتهى  
 قلحفظ

(قوله من الثلث مع القبض) يعني يعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيه من القبض والافراز اه حابي  
عن الدرر وظاهره أن اشتراط القبض أي قبض المتولى في هذا الفرع قول الجميع (قوله والابطال) أي لا يخرج  
من الثلث ولم يجره الوارث (قوله ولو أجاز البعض الخ) قال في الهندية وإن أجاز البعض دون البعض جاز بقدر  
ما أجازوا وبطل في الباقي إلا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل كذا في فتاوى قاضي خان (قوله  
وبطل وقف رهن معسر) في فتاوى ابن نجيم مثل من وقف الهبة المرهونة والمدة متأجرة هل يصح أم لا أجاب  
نعم يصح فيه ما والى الجارة ماضية على حالها إلى نياتها في يد المستأجر وكذا الرهن في يد المرتهن حتى يفتسكه الراهن  
فإن افتسكه فالوقف نافذ على شرطه وإن لم يفتسكه حتى مات إن كان له مال افتسكه الوارث أو الوصي وإن لم يكن له  
يباع في وفاة الدين اه حابي (قوله ومريض مديون بمحيط) في فتاوى ابن نجيم مثل من المريض إذا وقف داره  
أو أرضه وعليه مديون بمحيط بما له هل ينفذ الوقف أم لا أجاب لا ينفذ الوقف ويباع الدين ويبطل اه حابي  
وفي حاشية أبي السعود عن الفواكه البدوية لابن الفرس الدين المحيط بالترك مانع من نفوذ الاعتاق والايصال  
والوصية للمال والحياة في عقود العوض في مرض الموت الأجازة المداين وكذا يمنع من انتقال الملك  
إلى الورثة فيمنع تصرفهم الأبالا جازة اه (قوله بخلاف صحيح) في فتاوى ابن نجيم مثل من وقف وقفاً وعليه  
ديون ولا مال له هل يصح الوقف أم لا وهل يوفى ديونه من غلته أم لا أجاب الوقف صحيح فإن وقف على نفسه  
شرط أن يوفى دينه من غلته يصح الشرط ويوفى الدين من غلته وإن لم يشترط يوفى من الفائض عن كفايته  
بلا سرف فإن وقفه على غيره وجعل الغلة فهي لمن جعلت له خاصة اه حابي (قوله لو قبل الخ) قال في الفتاوى  
الهندية ومنها أي من شروط الوقف أن لا يكون محجوراً عليه بسفه أو دين كذا أطلقه النصارى كذا في التمر  
ويبقى أنه إذا وقفها في الحجر لفسفه على نفسه ثم على جهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف وهو الصحيح  
عند المحققين وعند الكل إذا حكم به حاكم كذا في فتح القدير اه حابي ورده في الصبر بأنه تبرع وهو ليس من أهله  
ويمكن أن يجاب عنه بأن عدم أهليته لا تبرع يعني على غيره لا على نفسه كما هنا واستحقاق الغير إنما هو بعد موته  
ولو وقف باذن القاضي على ولده صح عند البلخي خلافاً لصفار حوى (قوله فإن شرط وفاء دينه) أصل العبارة  
فإن وقفه على نفسه وشرط وفاء دينه كما قدمناه عن فتاوى ابن نجيم حذفه الشارح استغناءً بما قبل وهو قوله  
ولو وقفه على غيره اه حابي (قوله لوله ورثة) أي ولم يجز وفاقوله والأي وإن لم يكن له ورثة أو كان وأجازوا  
اه حابي (قوله فلو باعها القاضي) أي في صورتي المحيط وغيره قال في الهندية فإن أبطل القاضي الوقف في الثلثين  
ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث فإن كان قائماً بدينه في يد الوارث تبرعاً كما هو وقفنا وإن لم يكن بأن باع الوارث  
لا ينقض بيعه لكن يؤخذ منه قدر ما باع ويشترى به أرضاً أخرى فتوقف مكانها وكذا لو باع القاضي الأرض  
في الدين ثم ظهر للميت مال نفسه وقام بالدين يخرج الأرض من الثلث لا ينقض البيع ولكن يرفع من مال الميت  
ويشترى به أرضاً أخرى وتوقف على الفقراء كذا في محيط السرخسي ولو باع بعض الورثة دون بعض فمال يبيع  
يعود وقفاً ما يبيع بشترى بقيته وتوقف كذا في الذخيرة اه ملخصاً (قوله فإن مات عن عيني) الأولى عن مال  
بني لأنه ربما لوهم الاختصاص بالعين دون غيره من العروض والاملا لا قاله العلامة عبد البر قلت إن العروض  
والاملا لا اعتبار فالأولى أن يقول دون غيره من الديون بأن كان له متوفى دين يوفى منه ما عليه (قوله والافيطل)  
أي أن لا يعتد بما يبيطل الوقف قال الشرنبلالي في شرح البيت صورته رهن عقار ثم وقفه وقفاً صحيحاً فقدر  
فلو لم يفتسكه حتى مضى سنون لا يطل الوقف فإذا انتسكه أو أجاز المرتهن نفذ وليس له التمسك فإن مات الراهن قبل  
الفسك الأوله مال يبي بالدين قضى منه الدين ونفذ الوقف وإن لم يكن له مال رفع أمره للقاضي فيبطل ويبيع الدين  
وهذا يخالف علق العبد الرهن لا يباع ويبقى في الدين إن لم يزد على قيمته ولا يطل العتق اه حابي (قوله وأول الغلة)  
يهل) أو لحكاية الخلاف وظاهره أن هذا قول في المذهب وليس كذلك بل هو محتمل لبعض الأفاضل  
قال الشرنبلالي في الشرح وبهت فاضل فقال ينبغي أن لا يطل الوقف ويؤخذ من غلته لو فاء الدين كسماية  
العبد إذا لم يقدر زمن والجامع بينهما ما أثير فأن الوقف محجور عن البيع وتعلق حق القبر بقبض من ويصه  
كسماية العبد بل أنه أمكن إذا قد عوت العبد قبل أداء السماية والعقار باق رعاية للمصلحة فليست أملاً اه (قوله  
فليست أملاً) تأملته فوجدت هذا الصنيع ليس بحسن لما أنه ساق البحث مساق القاص (قوله لكن) استبرأ للكل

(الوقف في مرضه موته كسماية فيه)  
من الثلث مع القبض (فإن خرج) الوقف  
(من الثلث أو أجاز الوارث) نفذ في الكل  
والابطال في الزائد على الثلث ولو أجاز  
البعض جاز بقدره وبطل وقف رهن معسر  
ومريض مديون بمحيط بخلاف صحيح لو قبل  
ومريض مديون وفاء دينه من غلته صح  
الحجر فإن شرط يوفى من الفائض عن كفايته  
وإن لم يشترط يوفى من الفائض عن كفايته  
بلا سرف ولو وقفه على غيره فغلة لمن جعله  
خاصة فتاوى ابن نجيم قلت قيد بمحيط لأن غير  
المحيط يجوز في الثلث ما بقي بعد الدين لوله ورثة  
والأقضى كسماية فلو باعها القاضي ثم ظهر مال  
شترى به أرض بدلها وتمامه في الأسف  
في باب وقف المريض وفي الوهبانية  
وإن وقف المرهون فافتسكه يجز  
فإن مات عن عيني لا يغير  
أي والافيطل أو لا غلة يهل فليست أملاً قلت  
لكن في مروضات الفتى أبي السعود



قوله بخلاف صحيح له حلي (قوله عن وقف على أولاده) ذكر الأولاد اتفاقاً فيما يظهر (قوله وهرب من الديون) الظاهر أنه اتفاقاً أيضاً (قوله من الحكم) أي بصفة هذا الوقف (قوله وتسجيل الوقف) عطف لازم وهذا بخلاف نص المذهب الصحيح كما سلف ولعل السر في المنع حفظ أموال الناس التي جعلها الله تعالى لهم فيما مودع في قوله ممنوعون أن الامام منهم من ذلك كما منع من استماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة (قوله أولاد اغنياء ثم الفقراء) وأما الوقف على الاغنياء فقط فلا يجوز لانه لا يذوقه من ابتداء قربة ولا يكون الاجلاسطة جانب الصدقة كذا في البحر من الطر وسى (قوله وسقايان) هي ما يستقى منها الخلق كبر وصهرج (قوله لا حياج الكل) أي من الاغنياء والفقراء وهو علة اقوله يستوى أفاده المصنف في الشرح (قوله بخلاف الادوية) أي الموقوفة في التمارخانة فان الحاجة اليها دون الحاجة الى السقاية فان قلت حاجة المريض الى الدواء أشد أجيب بأن العطشان لو ترك شرب الماء ياتم ولو ترك المريض التدوي لا ياتم حلي عن المنع (قوله بلا تعميم) الذي في المنع عن التعميم عن بعض المشايخ التوقف في حال التعميم (قوله أو تخصيص) أي على الاغنياء (قوله فدخل الاغنياء بها) هذا في التعميم أما في التخصيص فهم مقصودون فانه الحلي (قوله ووارثه يعلم خلافه) قال في الهندية عن الثانية أقرب وقف صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه لم يكن يعلم أنه أخرجه من يده قالوا اقراره على نفسه صحيح وليس للورثة أن يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء اه ونقل صاحب الدرر ذلك عن الثانية وهو صحيح في أن يعلم من العلم وضبطه الوافي بضم الياء من الاعلام أي بخبر بخلافه وفرق بين عدم العلم بالثبوت وبين العلم بخلافه وقد علمت اصل العبارة (قوله قضاء) لأوجهه لانه قيد به لأن الوارث اذا لم يكن يعلم خلاف ما فعله المورث لا تسمع الدعوى في الديانة أيضاً فليس للمنفق أن يفتيه بأنه ارث لأن الظاهر أن ما أظهره المورث هو الواقع نعم يظهر على ضبط الوافي فان الوارث اذا كان يعلم من المورث خلاف ما أقربه بأن لم يصد منه وقف وانما قال ذلك اضراً بالوارث ساغ له ديانة أخذه وهذا بخلاف ما لو أنشأ الوقف حالاً فانه لا كلام للوارث فيه نابئاً مل (قوله وبطل أو فاق امرئ بارتداده) في نسخ ويطل وقف ولا يصح النظم عليه لأن المنظومة من الطوبى قال العلامة عبد البر في شرحه اشغل البيت على مستثنين من المحيط الاولى اذا وقف ارضاً وقفا صحيحاً ثم ارتد الواقف بعد ذلك وقتل على رذته أو مات بطل الوقف وصار ميراثاً لمطل وطاعه فان رجع الى الاسلام فان وقف بعد الرجوع جاز ولا فلاح له وعندى في هذه المسئلة نظر فان حبوط عمله ينبغي أن يكون في ابطال ثوابه لا في ابطال ما يتعاق به حق الفقراء وصار لهم فانه ينبغي أن لا يبطل حقهم به فله اه وأجاب الشر بنلاي عن هذا النظر بما في الاساقفة من أنه لما جعل آخره للمساكين وذلك قربة الى الله تعالى فبطل اه وفيه أن الذي يبطل في القرب ثوابه لا صورها لا ترى أنه لو اعتق أو صلى أو صام لا يبطل عتقه ولا صورته صلاته وصومه وانما الذي حبوط ثوابها قال الحلي واعلم أن قول المحيط وقتل على رذته أو مات لا يعتبر مفهومه لبطان وقفه بمجرد ارتداده كما هو صريح النظم وقد تقدم أول الباب بل وآخر كلامه حيث قال فان رجع الى الاسلام فان وقف الخ صريح في الغناء هذا المفهوم اه الثانية اذا ارتد المسلم ثم وقف وقفاً حال ارتداده فان مات أو قتل على رذته أو لحق بدوا الحرب وحكم بطاقه بطل وقفه ويكون ميراثاً والمحفوظ عن أبي يوسف فيما اذا اشترى شيئاً أو باع أو أجر أو عامل في ماله بشئ فانه جائز ولم يرو عنه فيما يقرب به الى الله تعالى وعلى قول محمد يجوز عنه ما يجوز من القوم الذين اتفقوا اليهم فاق في أو فاق الخ صافي باب وقف أهل الذمة قلت فما تقول في المرتدة من أهل الاسلام قال أما في قول الامام رحمه الله تعالى فانه يجزئها الوقف ان وقفت شيئاً وبنيه على ما سبيلته الا أن تكون جعلت ذلك انقروم بغير أعيانهم مثل الحج والعمرة وما أشبه ذلك فلا يجوز وقفه بخلافه لما تقدم اه (قوله فحال ارتداد) منصوب على الظرفية متعلق باسم لا واما في أن الوقف منه حال رذته لا يصحكون أحق بالامضاء من الوقف الذي صدر منه حال اسلامه ثم ارتد بل هو اتمام مسأله أو أحق بالبطان والله تعالى أعلم بالصواب واستغفر الله العظيم

• (فصل براعى شرط الواقف) •

أي يجب العمل به قال في البحر وأفاده أنه ليس كل شرط يجب اتباعه ففأوهناك اشتراطه أن لا يزيله القاضي شرطاً باطلاً مخالف للشرع وهذا علم أن قولهم شرط الواقف كنفس الشارع ليس على عمومته قال

سئل عن وقف على أولاده وهرب من الديون هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاء ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف مدار ما نقل بالدين انتهى فلا يفتى (الوقف) على ثلاثة أوجه (أما الفقراء) أولاد اغنياء ثم الفقراء أو يسنوي فيه الفقريين كرباط وخن ومقابر وسقايان وقناطر ونحو ذلك كساجد ووطواحين وطسست لا حياج الكل لذلك بخلاف الادوية فلم يجز لانه لا تعمم أو تخصيص فيه فدخل الاغنياء ثم الفقراء قربة فرع • أقرب وقف صحيح وأنه أخرجه من يده ووارثه يعلم خلافه جازا الوقف ولا تسمع دعوى بطل أو فاق امرئ بارتداده • فحال ارتداد منه لا وقف أجله • (فصل براعى شرط الواقف في اجارته) •

العلامة قاسم في فتاواه أجمعت الامة أن من شروط الواقفين ما هو صحيح معتبر يهمل به ومنها ما ليس كذلك اه  
وقد سبق أنه يخالف شرط الواقف في منبر مسائل (قوله فلم يزد القيم) قال في البحر لشرط الواقف أن لا يؤجر  
أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجارها وكانت اجارتهما أكثر من سنة أنفع للفقراء فليس للقيم أن يؤجرها  
ولكنه يرفع الامر الى القاضي حتى يؤجرها القاضي أكثر من سنة لأن القاضي ولاية النظر على الفقراء وعلى  
الميت أيضا ولو شرط أن لا تؤجر أكثر من سنة الا اذا كان أنفع للفقراء كان للقيم أن يؤجرها بنفسه أكثر من  
سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى القاضي اه (قوله لأن له ولاية النظر لفقير) هذا تعليل قاصر لأنه لا يشمل  
الوقف على الاولاد والمسجد (قوله وغائب) فانه يحفظ اللقطة ومال المفقود (قوله وميت) فانه يحفظ ماله  
ويقيم عليه وصاوية قضى ديونه وينفذ وصاياه (قوله قيل تطلق الزيادة للقيم) أي تبقى على اطلاقها فلا تنقيد بعدة  
والقيم أن يؤجر أكثر من سنة منع (قوله وهذا) أي اختلاف مدة الاجارة (قوله لواحتج لذلك) أي لطول مدة  
الاجارة (قوله قلت لكن قال أبو جعفر) قال في الهندية منه انه قد احتال بعض الصكاكين في زما تاسا في اجارة  
لوقف لما كانت الفتوى على أن اجارة الوقف لا يجوز في السنين الكثيرة فذكروا في الصلح أن فلانا وكل فلانا  
باجارة هذه الموضع من فلان كل سنة بكذا ومضى ما أخرج به من الوكالة فهو وكيله وأراد بذلك بقاء الوقف  
في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر انما بطل هذه الوكالة في الوقف تحريمها بامتناع صلاح الوقف  
كما بطل الاجارة الطويلة ولما جاز ابطال الوكالة مبيحة للوقف يجوز ابطال هذه العقود المختلفة أيضا مبيحة  
للووقف وعليه الفتوى كذا في المضمرات اه (قوله فلا يجوز بالاقبل) قال في البحر واذا علم حرمة ايجار الوقف  
بأقل من أجر المثل علم حرمة ايجاره بالطريق الاولى ويجب أجر المثل كما قد تضاءل عنه وينبغي أن يكون خيانة من  
الناظر وكذا اجارته بالاقبل عالم بذلك وذكر الخصاص أن الواقف أيضا اذا أجرة بالاقبل بما لا يتغابن الناس في مثله  
فانها غير جائزة ويظهرها القاضي فان كان الواقف مأمورا وفعل ذلك على طريق السهم والفضل أقره القاضي  
في يده وأمر باجارتهم بالاصلح وان كان غير مأموون أخرجهم من يده وجهلهما في يد من يوثق به وكذا اذا أجرة  
الواقف سنتين كثيرة ممن يخاف أن تتلف في يده قال يطل القاضي ويخرجهم من يد المستأجر اه فاذا كان هذا  
في الواقف فالمتولى أولى انتهى (قوله ولو هو المستحق) أي ولو كان المستأجر المستحق لأن مراعاة المصلحة للوقف  
أمردا في له ولا حقال موت ذلك المستحق أثناء المدة وانتقال الاستحقاق لغيره (قوله الابنة صان بسير) المراد  
بأنه صان بسير ما يتغابن الناس فيه كما في الاسعاف (قوله للزوم الضرر) أي على الوقف بالفسخ (قوله تغيبا)  
التعنت طاب الزلة كما في الوائي والعلامة توضح رجوعها الله تعالى والمراد بالابقاع في المشقة (قوله والمستأجر  
الاول) هذا معنى على القول الاول (قوله والموقوف عليه) من امام ومدرس وأولاد درر وفي البحر من  
فتح اقدري وليس له موقوف عليهم سكانا بل الاستقلال كما أنه ليس له موقوف عليهم السكنى استقلال اه  
(قوله لا يملك الاجارة) لأنه يملك المنافع لا يملك الملاك فله اجارة والملاك أكثر مما يملك بخلاف  
الاعارة فله المالك (قوله ولا الدعوى الخ) قال في المنع ولو غصب الوقف أحد لا يكون لاحد من الموقوف عليه  
حق الخصومة بغير إذن القاضي اه (قوله الابتولية) بان يجعله الواقف متوليا بحيث يكون له حق التصرف  
منع (قوله على ما عليه الفتوى) وقال بعض المشايخ يجوز أن يكون هو المتولى بغير إذن القاضي لأن الحق  
لا يبعدوه (قوله لا العين) قال في المنع لأنه لاحق له في التصرف في الوقف اغما حقه في أخذ الفلأ انتهى وهو أولى  
(قوله في الوهبانية لا) قال فيها

ومن وقفت دار عليه فله \* سوى الاجر والسكنى فباينتر

ومثله في المحمية (قوله وفي شرحها للشرنبلاتي) خبره قدم وجملة والتحرير نعم مبتدأ مؤخر قال في الشرح  
المذكور عن الظهيرية الموصى له بقله الدار اذا أراد سكناها له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك  
وعليه الفتوى والوصية أخت الوقف فعلى هذا تكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لأنه لا يملك فيه  
اختلاف المشايخ اه وأقول ليس ذلك مسلما والتحرير بخلافه فملك السكنى من يسحق الربع اه فتأمل (قوله  
اذ ليس لكل منهما) الاولى منهم لا يدخل المتولى (قوله يأمره) أي المستأجر كما في شرح الملقى (قوله وعليه  
تسليم زود السنين الماضية) والذي تقدم عن شرحه لا ملحق أن الاجارة مالم يفسخ كان على المستأجر المسمى

فلم يزد القيم بل القاضي لأن له ولاية النظر  
لفقهير وغائب وميت) فلو أهمل الواقف  
مدته أقبل تطلق الزيادة للقيم (وقيل تنقيد  
بسنة) مطلقا (وجها) أي بالسنة (يقع  
في الدار وبثلاث سنين في الارض) الا اذا  
كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا يختلف  
زما ناوموضما وفي الميزانية لواحتج لذلك  
به قد عوقد افككون العقد الاول لازما لأنه  
ناجز والى الثاني لانه مضاف قلت لكن قال  
أبو جعفر الفسوى على ابطال الاجارة  
الطويلة ولو عوقد ذكره الكرمانى في الباب  
التاسع عشر وأقره قدرى أفندى وسبي  
في الاجارة (وقر حرا بجر المثل فلا يجوز  
بالاقبل) ولو هو المستحق قارئ الهداية الا  
ببعضان يسير أو اذا لم يرغب فيه بالاقبل  
أشياء (فلورخص أجره) بمعد العقد  
(لا يفسخ العقد) للزوم الضرر (ولو زاد)  
أجره (على أجر مثله قيل به قد ثابته على  
الاصح) في الاشياء لو زاد أجر مثله في نفسه  
بلا زيادة احد فله متولى فسخه ما به يقضى ومالم  
يفسخ فله المسمى (وقيل لا) به قد ثابته ثانيا  
(زيادة) واحد (فمنها) فانها لا تعتبر وسبي  
في الاجارة (والمستأجر الاول أولى من غيره  
اذا قبل الزيادة والموقوف عليه المفضل)  
أو المستحق (لا يملك الاجارة) ولا  
الدعوى لو غصب منه الوقف (الابتولية)  
أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على  
ما عليه الفتوى عمادية لأن حقه في الفلأ  
لا عين وهل يملك السكنى من يسحق الربع  
في الوهبانية لا وفي شرحها للشرنبلاتي  
والبحر برنم (و) الموقوف (اذا أجرة المتولى  
بدون أجر المثل لزم المستأجر) لا المتولى  
كما غلط فيه بعضهم (فأما) أي تمام أجر المثل  
(كتاب) وكذا وصى خانية (أجر منزل صغير  
بدونه) فانه يلزم المستأجر فانه اذ ليس لكل  
منهما ولاية الخط والاسقاط وفي الاشياء  
من الفنية أن القاضي يأمره بالاستيفار  
بأجر المثل وعليه تسليم زود السنين الماضية





فتدبر) فيه أن ما زعمه لو غصب منه الوقف فإن الدعوى على الغاصب حق المتولى لا المستحق إلا أن يكون  
متوليا مادعوى المستحق استخذه ما في الوقف فلا شبهة في صحته ولا يحتاج إلى التدبر اهـ حابي (قوله لنا شاهد  
حسنة) الاولى الاقتصار على قوله ليس لنا مدع حسنة فانه أفاد بحصول العيارة الاولى فيما سلف (قوله والمفتي به  
لا) لأن الموقوف عليه حقه في الغلة لا في الرقبة وسباق كلام الشمس الحانوتى على ما ذكره السيد الجوى يفيد  
ترجيح أن الوقف إذا كان على معين تصح منه بيع ولا تتوقف صحته على إذن القاضي اهـ ابو السعد وفى حاشية  
الاشياء (قوله وقد مر) الذى رآن دعوى الموقوف عليه المعين لا تسمع على الغاصب وما هناد عواه أصل  
الوقف ولا شك في المفارقة (قوله انما لا يكون انبانا للجهول) هذا بناء على قول الامام ان الوقف حبس  
أصل الملك على ملك الواقف فلا بد من ذكره أفاده المصنف (قوله وفى العمادية تقبل) أى من غير بيان الواقف  
وهو قول أبي يوسف وعليه ما سألنا بل كفى جعفر وغيرهم وعليه اقتصر المصنف ومقتضى كون الفتوى  
على قول أبي يوسف فى الوقف أنه يبقى بقوله هنا أفاده فى المنع (قوله وان صرح حوايه) بأن قالوا عند القاضي  
نعم بدلتسمع درر (قوله أى بالسماع) أشار به الى تأويل الشهرة بالسماع فساغ تذ كبر الضمير والسماع والشهرة  
شئ واحد خلا لما أبان عن العلامة فوج (قوله فى المختار) وقال الفضلى لا تقبل الشهادة بالتسامع (قوله  
بخلاف غيره) أى بخلاف ما يوجب زينة الشهادة بالتسامع كالنسب فانهم إذا صرحوا بأنهم شهدوا بالتسامع  
لا تقبل درر (قوله لا تقبل بالشهرة) قال العلامة فوج الشهادة بالشهرة أن يدعى المتولى أن هذه الضيقة وقف  
على كذا مشهور ومعلوم ويشهد بالشهد وبذلك والشهادة بالتسامع أن يقول الشاهد أنا أشهد بالتسامع (قوله  
لا يثبت شرائطه) يعنى أنهم يسمونه ما ينووا الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم أن يشهدوا أنه يبدأ  
من غائبه فيصرف الى كذا ثم الى كذا ولو ذكروا ذلك لا تقبل شهادتهم هندية (قوله فى الاصح) وعليه الفتوى  
هندية عن السراجية (قوله ما كان عليه فى دواوين القضاة) أى دفاترهم وسجلاتهم قال فى الفتح وهذا معنى  
الذنب بالتسامع وفى الهندية مثل شيخ الاسلام بن وقف مشهور واشتبهت مصارفه قال ينظر الى المعهود  
من حاله فيماسبق من الزمان أن قوامها كيف يعملون فيه والى من يصرفون وكم يعملون فينبى على ذلك كذا  
فى المحط وهو ظاهر (قوله والمضى أعم) من كونه جهلت شرائطه أولا ولا أيضا ما ذكره الكمال فى وقف انقطع ثبوته  
ولم يعرف الامن الدواوين والمذكور هنا وقف شهدوا بنبوته بالتسامع (قوله وبيان المصنف من أصله) جلة  
من مشدوا خبر معطوفة على قوله وتقبل الخ اهـ وفى المنع كل ما يتعلق بصفة الوقف وبوقف عليه فهو  
من أصله وما لا يتوقف عليه فهو من الشرائط اهـ (قوله وبعض مستحقه يتصب خصما عن الكل) صورته  
وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي فى يد الحى وأولاد الميت ثم أقام الحى بينة على واحد من أولاد الاخ  
أن الوقف بطن به بطن والباقي غائب والواقف واحد تقبل ويتصب خصما عن الباقي من (قوله وكذا بعض  
الورثة) أى يقوم مقام جميعهم فيما يستحق للميت وعليه لأن كل واحد خلف عنه فلا واذى الوارث دين للميت  
وقضى له يكون قضاء الجميع الورثة وفى العمادية ثبات الدين على الميت بحضرة الوارث أو الوصى يجوز أن لم  
يكر فى أيديهم شئ من المتركة لعائدة التمكن من الاخذ من مال الميت عند الظهور أبو السعد وفى حاشية الاشياء  
ملخصا (قوله ولا ثالث لهما) يزاد واحدة قال محمد لوقال سالم ويزنغ وميمون أحرار واقام واحد منهم البينة  
على ذلك ثم جاء غيره لا يعيد البينة لانه اعتاق واحد اهـ بى (قوله وكذا لو ثبت اعساره فى وجه أحد القرماء)  
فانه يتصب خصما عن بقيتهم فلا يمس لهم (قوله وقالوا تقبل بينة الافلاس ببيعة المدعى) قال المصنف  
فى القضاء والموافق فى شرحه فيجسبه بما رأى ثم يسأل عنه احتياط لا وجوب ما من خبره وبكى عدل ببيعة دائن  
ولا يشترط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة اهـ ملخصا ولا وجه له كره هذه المسئلة هنا لعدم انتصاب أحد من أحد  
فيها (قوله وكذا بعض الاولياء المتساوين) كذا خبر مقدم وبعض الاولياء مبتدأ وخبر وجلة بثبت الاعتراض  
الكل كذا استئناف بياني يعنى ان رضى بعض الاولياء المتساوين بنكاح غير الكفو قبل العقد أو بعده كرضا  
الكل لأن حق الاعتراض ثبت لكل واحد من الاولياء كذا وهذا على ظاهر الرواية وأما على المفتي به فالنكاح  
حيث صدق قبل الرضا باطل من أصله لفساد الزمان كما تقدم فى باب الاولياء اهـ حابي من يدا (قوله وكذا الامان)  
يعنى أن أمان واحد من المسلمين لحربى كآمان جميعهم كما تقدم فى السير اهـ حابي (قوله والقود) أى أنه إذا عفا

وفى الاشياء لنا شاهد حسنة فى أربعة عشر  
وليس لنا مدع حسنة الا فى دعوى الموقوف  
عليه أصل الوقف فانهم تسمع عند البعض  
والمفتي به لا الا بترسية فاذا لم تسمع دعواه  
فالا جنى أولى انتهى وقد مر تقبيله (ويشترط)  
فى دعوى الوقف (بيان الواقف) ولو الوقف  
قديم (فى الصحيح) بزيادة لا يكون انبانا  
للمجهول وفى العمادية تقبل (و) تقبل فيه  
(الشهادة على الشهادتين) لا يثبت أصله وان  
الرجل والشهادة بالشهرة لا يثبت أصله وان  
صرح حوايه (أى بالسماع فى المختار) ولو  
الوقف على معين حنظلا لا لاواقف القديمة  
عن الاستعمال بخلاف غيره (لا) تقبل  
بالشهرة لا يثبت (شرائطه فى الاصح) درر  
وغيرها الصحن فى المجتبى المختار بوجها على  
شرائطه أيضا واعتده فى المراج وأقره  
الشر بن لالى وقوام فى الفتح بقوله سم يثبت  
بنتقطع الذنب الجبهة لشرائطه ومصارفه  
ما كان عليه فى دواوين القضاة انتهى وجوابه  
أن ذلك لا يثبوت والمدعى أعم بمجر (وبيان  
المصرف) كقولهم على مسجد كذا  
(من أصله) لتوقف صحة الوقف عليه فتقبل  
بالتسامع (وبعض مستحقه) وكذا بعض  
الورثة ولا ثالث لهما كما فى الاشياء قلت وكذا  
لو ثبت اعساره فى وجه أحد القرماء كما سيجي  
فتأمل وقالوا تقبل بينة الافلاس ببيعة  
المدعى وكذا بعض الاولياء المتساوين يثبت  
الاعتراض لكل كذا وكذا الامان والقود

واحد من أولياء المقتول سقط القود كما اذا عفا جميعهم اه حابي قلت وكذا نفس القود فان البعض ان يستوفيه  
قال المصنف والمؤلف في الجنائيات والنجارات القود قبل كبر الصغار خلافا لهم اه والاصل ان كل ما لا يتجزأ  
اذا وجد سببه كما لا ثبت لكل على السكال كولاية انسكاح وامن الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا يملك  
القود حتى يبلغ الصغير اجماعا زيلعي وذلك كابن له توفى صغيرا ورأته وهي غير أم الصغير (قوله وولاية المطالبة  
بازالة الضرر العام) قال المصنف من باب ما يحدثه الرجل في الطريق من نحو السكينف والميزاب والسكك احد  
من أهل الخصومة ولو دعي ما منه ابتداء ومطالبة به بنقضه ورفع يده أي بعد البناء سواء كان فيه ضرر أو لا  
اذ ابنى نفسه بغير اذن الامام ولم يكن للمطالبة شيء اه (قوله بازالة الضرر ليس بقيد بل يقوم أحد من له  
الخصومة بالمطالبة وان لم يضر (قوله والتبعية الخ) قصده الرد على صاحب الاشياء في قوله ولا ثالث لهما (قوله  
ثم انه يتصب أحد الورثة خصما الخ) قال في جامع الفصولين ادعى عليه ما أن الدار التي يده كمال ملكي فبرهن  
على أحدهما فلو كان الدار بيد أحدهما يارث يكون الحكم عليه حكمي على الغائب اذا أحد الورثة يتصب  
خصما عن البقية ولو لم يكن كل الدار في يده لا يكون هذا اقضاء على الغائب بل يكون قضاء على يد الحاضر على  
الحاضر ولو كان بيدهما أو بيد أحدهما ثم لا يكون الحكم على أحدهما حكمي على الآخر اه وفي البرازية  
ولا بد في دعوى العين من كونها في يده حتى اذا ادعى على أحد الورثة عينا لم تكن في يده لا تسع وفي دعوى الدين  
يكون خصما وان لم يكن في يده شيء اه (قوله بين جماعة) أي وهو في يد جماعة بقرينة ما بعده (قوله وقيل الخ)  
قائه القاضي عبد الجبار (قوله اذا كان الاصل) أي أصل الوقت (قوله لانه كالمصلحة) أي وهي لا تلك الا بالقبض  
(قوله وقيل لا يسهل لانه كالاجرة) قال الشيخ بدر الدين الشماوي نقلا عن شيخ الشيوخ الديري ينبغي أن يعمل  
في حق المدرس والطلبة بهذا القول وهو عدم سقوط المعلوم بموت المستحق لان معنى الاجرة غائب في حقهم نظرا  
الى سعيهم وما قطع من المعلوم عند غيبتهم بخلاف المؤذن والامام فان الاولى أن يعمل في حقهما ما يسقط  
بالموت فان عمل الاذان والامامة من شعائر الاسلام وفروض الكفاية والاصل فيه أن لا يكون بمقتضى اجرة  
بل الثواب المحض وانما اختار المتأخرون جواز أخذ الاجرة كآخذ على تعليم القرآن والعلم خشية التعطيل  
قال العلامة البيري بعد نقله وهو قه حسن وفكر دقيق وأقره أبو السعود وفيه نظرات السعي حاصل في السكك  
واذا قطع الامام والمؤذن لا يحل لهم أخذ اجرة ما قطعوه وقوله ان الاذان والامامة من فروض الكفاية فيه نظر  
بل التعليم هو الذي من فروض المسلمين غاية تقدير (قوله بأنه يورث) سئل العلامة ابن ظهيرة القندسي الخنقي  
عن وقف على جماعة مات أحدهم في اثناء السنة هل يستحق الميت من غلة الوقف بقسطه أم لا وهل اذا كان  
الميت ناطرا على بعض أوقاف وله في مقابلة النظر شيء يستحق بقسطه واذا كان للميت شيء من الصر والحطب وورود  
ذلك عن السنين الماضية في حصة الميت يستحق بقسطه وهل يستحق من الصر والحطب بقسطه من السنة التي  
مات فيها أم لا اجاب نعم يستحق الميت نصيبه مما وصل عن السنين الماضية وان كان مبرقة من السلطان صار نصيبه  
في حكم المخلول وذكر الامام أبو الليث في النوازل أنه يكون لورثته اه ويؤيده ما في البرازية عن محمد قوم أمروا  
ان يكتبوا ما كين مسجدهم فكتبوا وورفوا أسامهم وأخرجوا الدراهم على عددهم فأتوا واحدا من المساكين  
قال يعطى وارثه ان مات بعد دفع اسمه اه ومنه يعلم حكم الامانات الواصلة لاهالي مكة المشرفة والمدينة  
المنورة على وجه الصلة والمبرة ثم يموت المرسل اليه وقد ائتمت بدفع ذلك لولده أبو السعود عن البيري (قوله  
ان أجره المتولى سقط) لانه يرجع الى ربع الوقف والامام لم يقبض والصلاة لا تغل الا بالقبض (قوله وان أجرها  
الامام لا) أي لا تسقط لانه أجر استحقاقه فنزل عقده منزلة قبضه (قوله أخذ الامام الغلة) أي قبض معلوم السنة  
يقامها كما في البهر قال في الهدية امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه الغلة والمبرة  
بوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز وهل يحل للامام اكل حصة ما بقي  
من السنة ان كان فقيرا يحل وكذا الحكم في طلبة العلم يعطون في كل سنة شيئا مقدرا من الغلة وقت  
الادراك فأخذوا منهم قسطه وقت الادراك فتقول عن تلك المدرسة كذا في المحيط قوله لا يسترد منه غلة  
باقى السنة) ونقل في الفقيه عن بعض الكتب أنه ينبغي أن يسترد من الامام حصة ما لم يؤم فيه بحرقلت وهو  
الاقرب لغرض الوقت (قوله فصار كالجزية) أي اذا مات الذي ائتمت السنة لا يؤخذ منه الجزية الا مضي

وولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق  
المساكين والتبعية يقتضي عدم الحصر ثم انه  
يتصب أحد الورثة خصما عن الكل  
لوفي دعوى دين لا عين مالم يكن بيده فليحفظ  
(يتصب خصما عن الكل) أي اذا كان  
وقف بين جماعة وواقفه واحد فلو احدى منهم  
أو وكيله الدعوى على واحد منهم أو وكيله  
(وقيل لا) يتصب فلا يصح (وهذا) أي انتصاب  
ما في يد الحاضر من (وهذا) أي انتصاب  
بعضهم (اذا كان الاصل نايتا والا فلا)  
يتصب أحد المستحقين خصما وعامة في  
شرح الوهبانية (اشترى المتولى بمال الوقت  
دارا) للوقف (لا تطبق بالنسبة) ان الموقوفة  
ويجوز بيعها في الاصح (لان لزومه كلاما  
كتبر او لم يوجد ههنا) مات المؤذن والامام  
ولم يستوفيا وظننتهما من الوقف سقط لانه  
كالمصلحة (كك القاضى وقيل لا) يستطلانه  
كالاجرة كذا في الدور قبل باب المرتد وغيرها  
قال المصنف ثم ظاهره ترجيح الاول لحكاية  
الثاني بتبديل قاتل قد جزم في البغية فليخص  
القضية بأنه يورث بخلاف رزق الثاني كذا  
في وقف الاشياء ومنه غنم الهر ولو على الامام  
دار وقف فلم يستوفها لاجرة حتى مات ان  
آجره المتولى سقط وان آجرها الامام  
لا يحل له أخذ الامام الغلة وقت الادراك  
وذهب قبل تمام السنة لا يسترد منه غلة باقى  
السنة فصار كالجزية وموت القاضى قبل  
الحول ويجعل للامام غلة باقى السنة لو قتل  
وكذا الحكم في طلبة العلم في المدارس ودر

من الحول ويحتمل أن المراد أنه إذا عملها أثناء السنة ثم أسلم أرمات فأنه أو رثته ليس لهم استرداد ما جهل (قوله)  
ونظم ابن الشعنة (الخ) وهو ارتضاء منه لما في البرازية ونقصها غاب المتعلم عن البلد أيا ما ثم رجوع وطالب وظيفته  
فإن خرج من برتبة وليس له طلب ماضى وكذا إذا خرج وأقام خمسة عشر يوما وان أقام أكثر من ذلك لاس  
لا بد له منه كطلب القوت والزق فهو عفو ولا يحمل لغيره أن يأخذ بحجته ووظيفته على حالها إذا كانت غيبته  
مقدار شهر إلى ثلاثة أشهر فإن زاد كان لغيره أخذ بحجته ووظيفته اه (قوله ومنه) أى من النظم وأشار به  
إلى أنه لم يأت بالنظم كاملا وصدره

ومن غاب في الرضا وخمس وعشرة \* لما منه بدأ أخذه السهم يحظر  
(قوله مطالنا) أى سواء كان له منه بدأ ولا لكن بعد كونه مدة سفر كما أفاده بقوله والحكم في الشرع بسفره فانه يرفع  
الياء من السفر قال العلامة عبد البر ناطمه والمراد بقوله في الشرع يسفر أى من بعد مسافرا شرعا اه وليس  
من الاسفار لكن في القاموس والسافر المسافر لا فعل له (قوله قلت وهذا كله في سكان المدرسة) أى فيما إذا قال  
وقفت هذا على ساكني مدرستي وأطلق قال العلامة عبد البر وهذا كله فيما إذا كان الوقف على ساكني دار  
المختلفة أى طلبة العلم لأنهم يختلفون إلى الدروس أما لو شرط الواقف في ذلك كاه شرط ما اتبع انتهى والاشارة  
في كلامه إلى التفصيل في الغيبة المذكورة في النظم قال في البحر ان الواقف إذا شرط على المدرسين والطلبة  
حضور الدرس في المدرسة أيا ما معلومه في كل جمعة فانه لا يستحق المعلوم الا من يشر خصوصا إذا قال الواقف  
ان من غاب عن الدرس بقام معلومه فانه يجب اتباعه ولا يجوز للناظر الصرف اليه زمن غيبته وعلى هذا لو شرط  
الواقف أن من زاد غيبته على كذا أخرجه الناظر وقدر غيره اتبع شرطه فلو لم يزل الناظر يشر لا يستحق  
المعلوم اه (قوله والمعلوم) أى لا يستحق المعلوم ولا يأخذ كذا في شرح المتن (قائدة) قال في شرح المتن صرح  
الطرسوسى في أناسع الوسائل بأن مفهوم التصانيف معتبر بعمل به (قوله لا تجزأ نسبة الغيبة) قال في البحر  
وحاصله أن النائب لا يستحق من الوقف شيئا لأن الاحتياج بالتمثيل ولو وجد ويستحق الاصيل السكل ان عمل  
أكثر السنة وسكت عما به من الاصيل للنائب كل شهر في مقابلة عمله هل يستحقه النائب عليه أولا ولا الظاهر  
انه يستحقه لانها اجارة وقد وفى العمل بناء على قول المتأخرين المقتضى به من جواز الاستعانة على الامامة  
والتدريس وتعليم القرآن وعلى هذا إذا لم يعمل الاصيل وعمل النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز للناظر  
الصرف الى واحد منها ويجوز للقاضي عزله وعمل الناس بالقاهرة على جواز الالة ايات في الوظائف وعدم  
اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الامام يجوز استخلافه بلاذن  
بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفته شاغرة وتصح النيابة اه (قوله سائر الارباب) أى أرباب الوظائف  
(قوله فذا من باب) أى ان عدم جواز الاستعانة مع عدم العذر أولى بعدم الجواز مع العذر (قوله لكنه في مكه)  
أى في رتبة والاراد الوثية اتى عقد الايجار فيها (قوله من أى وجهه تولى الوقف) أى من الواقف أو القاضي  
(قوله ما يجوز ذلك) الايجار (قوله في ذا) أى الايجار (قوله بحسب التقليد) متعلق بقوله يختلف قال في جامع  
الفصولين متولى الوقف أو أجزأ الوقف أو تصرف فيه تصرفا آخر وكتب في الصلح أو تبرعوه وتولى هذا الوقف ولم  
يذكر أنه متولى من أى جهة لم يجوز وكذا الوصى اذ يختلف حكمه بحسب نصيبه وتقليده اذ وصى الاب ووصى الجد  
ووصى الام والوصى من جهة القاضي يختلف أحكامهم (قوله ففس كل التصرفات) أى على الاجارة وذلك  
كالبيع والشراء فيجوز حكم الاجارة عليها (قوله كيلا تنبس) على قوله ما يجوز والضمير الى الاحكام (قوله  
سماها الضبابية) اسمها كشاف الضبابية قال في القاموس أضب اليوم صار ذا ضباب بالفتح أى ندى كالغيوم أو سحاب  
رفيق كالدهان (قوله ونقل الاجماع على ذلك) أقول قد تقدم في الجملة ترجيح استنباط الخطيب قاله الحلبي أى  
ففي الاستنباط في ذلك خلاف أى فلا تصح حكاية الاجماع قلت له لم يعتبر الخائف أو ان الاجماع في غير ما ذكر  
(قوله ولاية نصب القسيم الى الواقف ثم لوصيه) قال في البحر أفاد أن ولاية القاضي من خيرة عن المشروط له  
ووصيه فبما قدمه عدم صحة تقرير القاضي في الوظائف في الاوقاف إذا كان الواقف شرط القدر بل المتولى  
وهو خلاف الواقع في زمانه بالقاهرة وقبله يسير انتهى قلت ولا يقول عليه لمخالفة النص (قوله ثم لوصيه)  
منه وصى المتولى قال في البحر إذا مات المتولى المشروط له بعد الواقف فان القاضي نصب غيره وشرط في المجتبى

ونظم ابن الشعنة الغيبة المنقطة للمعلوم  
المقتضية لاهزل ومنه  
وما ليس بدنه ان لم يزد على  
ولا يشترط ورهوي يعنى ويغفر  
وقد أطيعوا لا يأخذ السهم مطلقا  
لما قدم مضى والحكم في الشرع يسفر  
قلت وهذا كله في سكان المدرسة وفي غير  
فرض الحج وصلة الرحم ما فيه مافلا يستحق  
الاهزل والمعلوم كما في شرح الوهابية  
للتنزيل في المنظومة المحببة  
لا تجزأ نسبة الغيبة لا  
ولا المدرس اندر حصلا  
كذلك الحكم سائر الارباب  
أولم يكن عذرا فذا من باب  
واتولى لوقف آجرا  
لكنه في مكه ما ذكرنا  
من أى وجهه تولى الوقف  
ما يجوز ذلك حيث بلغنى  
ومثله الوصى اذ يختلف  
حكمه ما في ذاهل ما يعرف  
بحسب التقليد والنصب ففس  
سكل التصرفات كيلا تنبس  
قلت لكن السبوطى رسالة سماها الضبابية  
في جواز الاستعانة ونقل الاجماع على ذلك  
فليحفظ (ولاية نصب القسيم الى الواقف  
ثم لوصيه) ان قيامه مقامه



أن لا يكون المتولى أوصى به لرجل عند موته فإن أوصى لا ينصب القاضي اهـ وبأى ما يفيد (قوله خلافاً للثاني)  
 تبسع فيه صاحب البحر وما في الهندية عن الغياثية يفيد أن المالك هو الثالث (قوله ثم جعل الآخر وصياً) أى  
 على ولده مثلاً وكذا إذا أوصى إلى رجل في وقت بعينه وأوصى إلى آخر في وقت بعينه فأنهما يكونان وصيين  
 فيما بينهما هندية (قوله ما لم يمتعه) بأن يقول وقت أرضى على كذا وكذا وجعلت ولايتها إلى فلان وجعلت  
 فلا نوصى بى تركى وجب جميع أموري فحينئذ ينقرد كل منهما بما فوض له بغير عن الاسعاف وهذا تخصيص  
 بالقربة والأفقولة وجب جميع أموري عام للوقت ومثال التخصيص الصريح أن يقول جعلت ولايتها لفلان فقط  
 وجعلت فلا نوصى بى تركى فقط (قوله وتاريخ الثاني متأخر) بالاولى إذا كان في تاريخ واحد (قوله اشتركا)  
 لا يقال ان الثاني ناسخ كالتقدم عن الخصاف في الشروط لا نافذ لان التولية من الواقف خارجة عن حكم  
 سائر الشروط لان فيها التغيير والتبديل كما بداهة من غير شرط في عقد الوقف على قول أبي يوسف بغير  
 وتأمل (قوله طالب التولية) ومثله طالب القضاء (قوله لا يولى) لحديث ورد يفيد أنه لا يولى على العهد من  
 أراده والظاهر أن الكلام محمول على الانبغاء لا ينفي أن يولى فلا تحرم توليته ويحترز (قوله فريد التنفيذ)  
 أى تنفيذ ما شرطه الواقف (قوله اذ لا ولاية لمستحق) علة لحدوف تقديره ولا تجعل الولاية لمستحق (قوله  
 وما دام أحد يصلح للتولية الخ) فان لم يجد منهم من يصلح لذلك ونصب من غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه  
 عنه إلى أهل بيت الواقف هندية فان لم يجد من أقربائه من لا يتولى الوقف الا برزق وقبله شخص أجنبي بدونه  
 فالأمر للقاضي بغير ما هو الأصل بغيري (قوله لا يجعل المتولى من الاجانب) أى لا يجعل له هذا المصلحة فان  
 جعل صحيح مع الاثم لتصرف على ثبات ولاية النصب إلى القاضي اذا مات المتولى ولم يوص إلى أحد أو السعود  
 في حاشية الاشياء أقول كما نص علماؤنا على أن له ولاية النصب نصوا على أنه لا يجعل المتولى غير الأصل من  
 أقرباء الواقف فاذا ولى غيره خالف المنصوص فيكون معزولاً بالنسبة اليه ولا مرجح لاحد النعمين على الآخر  
 بل الاول أن ما هنا يخصر للمباشرة الاولى فتكون الولاية للقاضي مطلقا الا اذا كان أحد من أقرباء  
 الواقف يصلح للتولية فلا يعدل عنه (قوله لانه) أى المصلح من أقارب الواقف (قوله رحمه) الاول حذفه ليصح  
 التفصيل الا في كافل في الاشياء (قوله ولا يملك عزله) لانه صار مولى من جهة الواقف (قوله وان في مرض  
 موته صحيح) ويقدم على القاضي كما صنف قال في خزائن الاكل ينبغي تقييده بما اذا لم يشترط الواقف أنه ليس له  
 أن يفوض غيره اما اذا شرط ذلك كان النظر بعده للقاضي أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله وينبغي الخ)  
 قال السيد الجوى وله التفويض إلى غيره من غير عزل اذ لا يلزم من احدهما الآخر اهـ (قوله كالإيساء)  
 فان وصى الاب مثلاً أن يوصى شخصاً وله عزله (قوله وان في مرض موته لا) أى لا ينتقل قبل عليه بل ينتقل  
 إلى الخ كما أيضاً لان التفويض العمل بالشرط المخصوص عليه من الواقف لانك حينئذ تجزئ فوض له  
 أن يفوض في مرضه وهكذا فلا يعمل بالشرط أصلاً سوى وذكر بعضهم أن هذه المسئلة مما لم يطلع على نص  
 فيها أبو السعود وفيه أن العبارة قاصرة على المفوض له ولا يستفاد منه جواز التفويض إلى ثالث وهم جزاء  
 (قوله ثم من بعده للفقراء) كذا في نسخة وفي نسخة للفقراء (قوله فأجبت بالانتقال) أى بعده موت المستحق  
 وظاهره أنه لا يتعرض للمفروض له مادام الفارغ حياً (قوله مطلقاً) - وشرط لنفسه عزله أولاً (قوله به يفتى)  
 هو قول أبي يوسف والذي في التبيين والفتوى على قول محمد أى بعدم العزل عند عدم الشرط وجزم به  
 في تصحيح القدوري للسلامة قاسم وكذلك المؤلف في رسالته قال البيهقي وهو من باب الاختلاف في الاختيار  
 أبو السعود (قوله ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما) أقول وقع التصريح بذلك في حق الامام والمؤذن  
 ولا ريب أن المدرس كذلك من غير فرق قال في لسان الحكم ناقلاً عن الحاشية مانعه اذا عرض للامام والمؤذن  
 عذر منعه من المباشرة ستة أشهر للمتولى أن يعزله ويولى غيره وتقدم في قاعدة العادة محكمة ما يدل على جواز  
 عزله اذا مضى شهر أبو السعود على الاشياء أقول ان هذا العزل ليس بمقتضى والكلام عند عدمه (قوله لم يملك  
 الواقف اخراجه) ومن المشايخ من قال الواقف أحق بالولاية وله أن يأخذها من المتولى (قوله ان علم الواقف  
 اوم القاضي صح) ظاهراً أنه يعزل بمجرد العلم بعزل نفسه وان لم يعزله (تنبيه) من عزل نفسه للفراغ عن وظيفة  
 النظر لرجل عند القاضي هل يجب على القاضي أن يقررا التزول له وهكذا في سائر الوظائف ان لم يكن المتزول له

ولو جعله على أمر الوقت فقط كان وصياً في كل شيء خلافاً للثاني ولو جعل النظر لرجل ثم جعل الآخر وصياً كانا ناظرين ما لم يخصص وعامة في الاشعار فلو وجد كتاباً في كل اسم متول وتاريخ الثاني متأخر اشتركا بغيره فخرج طالب التولية لا يولى الا بالشرط وطه  
 النظر لانه مولى فريد التنفيذ (ثم) اذا مات المتولى بعد موت الواقف ولم يوص إلى أحد فولاية النصب (للقاضي) اذ لا ولاية لمستحق الا وليته كما ترى وما دام أحد يصلح للتولية من أقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب لانه أشفق ومن قصده نسبة من الاجانب (ان أراد المتولى اقامه غيره مقابلة الوقف اليهم) وصحته (ان كان التفويض له في حياته) وصحته (ولا يملك عزله الا اذا كان بالشرط عاماً صحيح) ولا يملك العزل (والا) الواقف جعل له التفويض والعزل (ولا) فان فوض في وصيته (لا) يصح وان في مرض موته صح وينبغي أن يفسر كون له العزل والتفويض إلى غيره كالإيساء. أشباه قال وسئل عن ناظر من بالشرط ثم من بعده للحاكم فهل اذا فوض الناظر غيره ثم مات ينتقل للحاكم فأجبت ان فوض في وصته فتم وان في مرض موته لا مادام المفوض له باقياً اقامه مقامه ومن واقف شرط من تبارك من أمين ثم من بعده للفقراء ففرض عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للفقراء فأجبت بالانتقال وفيها  
 للواقف عزل الناظر مطلقاً به يفتى ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما ولو لم يجعل ناظراً فنصب القاضي لم يملك الواقف اخراجه ولو عزل الناظر نفسه ان علم الواقف أو القاضي صح والا

أهلا لا شك أنه لا يقتره وان كان أهلا فكذلك لا يجب عليه وأفق العلامة قاسم بأن من فرغ لانسان من وظيفته  
سقط حقه منها سواء أقر الناظر النزول له أو لا انتهى فالقاضي أولى وقد جرى التعارف في مصر بالفراغ بالدرهم  
ولا يخفى ما فيه وينبغي الإبراء العام بعده اهـ (قوله ثم باعها المشتري من آخر) هذا ليس بقيد وانما ذكر  
في سؤال سئل عنه ابن نجيم ونصه في فتاواه سئل عن رجل يملك عقارا فباعه من آخر وباعه المشتري من آخر  
ومضى على ذلك مدة تسنين ثم أظهر البائع مكتوبا بشراعي يشهد له بإيقاف العقار قبل البيع هل تسمع  
دعواه وتقبل بينته واذا ثبت يطل البيع أم لا جواب نعم تسمع دعواه وتقبل بينته واذا ثبت يطل البيع اهـ حلي  
(قوله أو قال وقف على) أي أنه باعها وقف على من أي مثلا (قوله فلا يملك المشتري) لأن التكليف يقترب  
على دعوى صحبة أفاده صاحب الهندية (قوله أو برزجة شرعية) أي مكتوبا يشهد بالإيقاف كما تقدم  
اهـ حلي أي في سؤال ابن نجيم وظاهره أن المكتوب يعمل به من غير بيان شرعي وهو مخالف  
لقاعدة المذهب أن الخطأ يعمل به على أن ابن نجيم يحول في جوابه على البينة فقط نعم نقل بعض من حشوا الاشياء  
أنه يعمل بما في سجل القاضي المصون (قوله قبلت) لأن الدعوى وإن بطلت لا تنافض بقية الشهادة وهي  
مقبولة في الوقت من غير دعوى هندية (قوله ويلزم أجرة المثل فيه) لأن الوقت يلزم فيه الإجرة من غير عقد  
(قوله لا في الملك لو استحق) لعدم عقد الإجارة (قوله وليس للمشتري حصة بالثمن) لأن الحبس ينزله الزهن  
والوقف لا يرهن (قوله وهي إحدى المسائل السبع) الأولى أن يقول التسع بزيادة الموضعين الأولين كما يستضيح  
قال في قضاء الاشياء من سمي في نقض ماتم من جهته فسخه مردود عليه اهـ في موضعين اشترى عبدا وقبضه  
ثم ادعى أن البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فأنه يقبل لأنه لما برهن على البيع من الغائب  
قبل البيع منه فقد أقامه على اقرار البائع أنه ملك الغائب لأن البيع اقرار من البائع بانتقال الملك إلى  
المشتري المرصع الثاني وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب أنه كان دبرها واستولدها  
وبرهن يقبل ويستردّها والعقد كذا في بيع الخلاصة والبرازية لأن التسايف فيما هو من حقوق الحرية  
كالتدبير والاستيلاء لا يمنع صحة الدعوى جلا على أنه فعل ذلك ونم وتاب فأقر بتدبيره واستيلاءه فاقبل  
جلا على خروجه من المعصية وزدت مسائل الأولى باعه ثم ادعى أنه كان أخته وفي فتح القدير نقلا عن  
المشايع التسايف لا يضر في الحرية وفروعها اهـ وظاهره أن البائع إذا ادعى التدبير والاستيلاء تسمع فإجابة  
في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية يسوى بين دعوى البائع التدبير والاعتاق وذكر خلافا فيهما  
الثانية اشترى أرضا ثم ادعى أن بائعها كان جعلها مقبرة أو مسجدا أي وبرهن الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى  
أن البائع كان أخته وبرهن يقبل عند الثاني ويرجع بالثمن ويستقر الولاء على البائع وقال لا تقبل بينة المشتري  
على البائع بعد الشراء الرابعة باع أرضا ثم ادعى أنها وقف وهي في بيع الخلاصة وقضاها غدير فاضى خان  
صحح عدم القبول وقال الزبلي أنه أصوب وأحوط وقصص في فتح القدير فقال إن برهن أنه وقف لا تقبل  
ولوبرهن أنه وقف صحح وم يلزمه قبل وفصل في الظهيرة تفصيل المسنف الذي ذكره وظاهره في العمادية  
أن المعتمد القبول مطلقا سواء اقتصر على دعوى الوقف أو ادعى أنه وقف محكوم بلزومه الخامسة باع الاب مال  
ولده ثم ادعى أنه وقع بفن فاحش الا اذا أقر بأنه باعه بفن مثله وكتب ذلك في الصك كما في عدة الفتاوى السادسة  
الوصى اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك اهـ (قوله من سمي في نقض ماتم من جهته  
فسخه مردود عليه) كما اذا باع ثم ادعى أنه اغترمه باعه بغير أمر صاحبه فأنه لا يسمع ولو أقام البينة على اقرار  
المشتري أنه باعه بغير أمره لا يقبل ولو أراد أن يعلقه على ذلك ليس له ذلك خلاصة (قوله والا لا) لأن مجرد الوقف  
لا يزيل الملك بخلاف الاضيق اهـ وهذا لما يتلقى على قول الامام اتما على اتفاقية به من أنه يملك الوقف ونحوه  
فلا (قوله قبولها مطلقا) أي ولو كان وقفا على معين لأن الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالقله فلا تشترط  
فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق وعق الأمانة إذا كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يتدع لم يعط  
من القله ويصرف جميع القله إلى الفقراء لأن الشهادة قبلت لحق الفقراء فلا يظهر إلا في حقهم اهـ (قوله  
وفي فتاوى ابن نجيم) هي المذكورة سابقا وقد جرى فيها على أحد الأقوال (قوله الا اذا عين القوم أصلح من عينه  
البائع) لأن منفعة ذلك ترجع إليهم أبو الهود (قوله أو يبنى المسجد) أي أو المدرسة (قوله تعذر التدريس فيها)

(بائع دارا) ثم باعها المشتري من آخر  
(ثم ادعى اني كنت وقفها أو قال وقف على  
لم تسمع) فلا يملك المشتري (ولو أقام بينته)  
أو برزجة شرعية (قبلت) فيبطل البيع  
ويلزم أجرة المثل فيه لا في الملك لو استحق  
المعتمد برزجة وغيرها وليس للمشتري حصة  
بالثمن منية من الاستحقاق وهي إحدى  
المسائل السبع المستثناة من قوله من سمي  
في نقض ماتم من جهته فسخه مردود عليه  
واقعة في الفتح والبصر أنه ان ادعى وقفا  
واعتقد في الفتح والبصر أنه ان ادعى وقفا  
محكوم بلزومه قبل والا لا وهو تفصيل حسن  
اعتمد المسنف في باب الاستحقاق لكن اعتمد  
الأول آخر الكتاب تبعه لا كمنزوعه  
وفي العمادية لا تقبل عند الامام وهو الختار  
وصوبه الزبلي قال وهو أحوط وفي دعوى  
المنظومة المحبة وهذا في وقف هو حق الله  
تعالى أما لو كان على العباد لم يجز قلت وقد  
قد من قبلها مطلقا لتوث أصله لئلا يفتقر  
قد بر وفي فتاوى ابن نجيم نعم تسمع دعواه  
وبينته ويبطل البيع (الباني) للمسجد (أولى)  
في القوم (ينصب الامام والمؤذن في المختار  
الا اذا عين القوم أصلح من عينه) الباني  
(صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه)  
قلو وقف على أولاد زيد ولا ولده أو على مكان  
هيا ابناء مسجد أو مدرسة سمح (في الأصح)  
وتصرف القله للفقراء إلى أن يولد زيدا وينبغي  
المسجد عمادية زاد في النهر وينبغي أنه لو وقفه  
على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته  
قد رسي في غير هذا المعذر التدريس فيها  
لا تصرف القله لئلا يفتقر كما يقع في الروم

أما خبرهم أو بعده العمران عنها (قوله فتعلمها وكل الامام) كالباشا (قوله اساقية هي ملك) وبعيها وهم هذا  
 القيد أن الساقية الاولى كانت وقفاً وحينئذ يقول الشارح ان الارصاد على الملك ارصاد على الملك المراد بالملك  
 فيه الساقية الثانية والمراد بالارصاد نقل المرصد على الاولى الى الثانية (قوله أجاب بعض الشافعية الخ) قال  
 في النهر وهذا المأوى في كلام علمائنا الا أنه في الخلاصة قال المسجد والحوض اذا خرب ولم ينجح اليه اتفرق الناس  
 عنه صرفت أو فاته الى مسجد آخر أو الى حوض آخر اهـ وعلى هذا يلزم المرصد عليه أن يجهز السقي الدواب  
 ونسب الى الماء كما كانت ولا يتوهم من كونه ارصاد اعلى المال أنه لا يلزم ذلك قد بروقوله فيلزم المرصد  
 عليه أن يجهز أي الساقية الثانية وقوله كما كانت أي الاولى (قوله يعني فيصح) أي الارصاد لكونه على شخص  
 على التصرف (قوله لما في الحياوى الخ) فيه أن النقل فيما ذكره من وقف الى وقف وفي هذه الحادثة من وقف  
 الى ملك (قوله في حوض آخر) أي وقف كما يشهد اليه ما تقدم (قوله اختلف الاقواء) أي اقضاء العلماء حين  
 شلوا عنهم واحدات بأدلة (قوله من خلاف مذكور في الذخيرة) وعبارتها الوجه ل نصف غلة أرضه انقرا  
 قرابته والنصف الآخر للمساكين فاحتاج فقراء قرابته هل يعطون من نصف المساكين قال هلال لادرو  
 قول ابراهيم بن خالد السعني وقال ابراهيم بن يوسف وعلى بن احمد الفارسي وأبو جعفر الهندواني يعطون  
 اهـ (قوله اسكن في الخانية) استدلوا على قوله اختلف الاقواء المفيد أن القولير على تسواء وقد علمت أن  
 الاقواء للساكنين لان هاتين الروايتين بالاقواء حتى يتخير المفق بل يعين العمل بالاصح (قوله الظاهر الخ)  
 ولم يوجد نص في المسئلة كما تفيد عبارة البحر (قوله لما في الحياوى الخ) لا يصلح دليلاً لما قبله بل هو مثله مستقل  
 (قوله ان غرس للسبيل) أي جعلها سبيلاً ووقفنا لكل من اكل والذي في البحر عن المحيط رجل غرس في المسجد  
 يكون للمسجد لانه بمنزلة البناء في المسجد وفي الخانية لو غرس الواقف للأرض الشجر فيها قالوا  
 ان غرس من غلة الوقف أو من مال نفسه اسكن ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف وان لم يذ كر شيئاً أو قد غرس  
 من مال نفسه يكون له ولورثته من بعده ولا يكون وقفاً مسجد فيه شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم  
 أن يقطروا به هذا التفاح والصحيح أنه لا يباح لان ذلك صار للمسجد بصرف الى عمارته اهـ وفي فتح القدير  
 سئل أبو القاسم الصفار عن شجرة وقف يس بعض ما بقي بعضها قال ما يضي فسيبيله سبيل غناها وما بقي بقولنا  
 على حاله أو اذا صح وقف الشجرة تبعاً لاصلها فان كان يتبع بأوراقها وأثمارها فانه لا يقطع أصلها الا ان تفسد  
 أغصانها ولو كان لا يتبع بأوراقها ولا بأثمارها فانه يقطع ويتصدق بها اهـ (قوله شرط الواقف) أي الذي  
 تسكبه قال في البحر وقد أشرنا ان الوقف على ما تسكبه لا على ما كتب المكاتب فدخل في الوقف المذكور  
 وغير المذكور في الصلوة أعني كل ما تسكبه اهـ وليس المراد أنه اذا كتب المكاتب شروطاً واسمها وأقرها  
 الواقف أنه لا يعمل بها بل هذه مفروضة فيما اذا تسكبه بأشياء وكتب الكاتب أنقص عما تسكبه مثلاً وفي الفتاوى  
 الخيرية قد صرحوا بأن الاعتبار في الشروط للملحوظ لا لما كتب في مكاتب الواقف فلو أقيمت بينة لما يوجد  
 في كتاب الوقف عمل بها بل لا ريب وذلك لان المكتوب خط مجرد ولا عبرة به لخروجه عن الجحجج الشرعية واعلم أن  
 ما كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر لا يحتمل تخصيصاً ولا تأويل ولا يعمل به وما كان من قبيل الطاهر  
 كذلك وما اجتمعت فيه قرينة عمل عليها وما كان مشتركاً لا يعمل به لانه لا عموم له عند تأويله يقع فيه نظر لمحمد  
 اترجح أحد مدلوليه وكذلك ما كان من قبيل الجمل اذا مات الواقف وان كان حياً يرجع الى يسانه (قوله أي  
 في المفهوم) المراد به ما يفهم من اللفظ ويحتمل أن المراد به مقابل المنطوق ونفي الخفية مضموم المخالفة بأقسامه  
 في كلام الشارع فقط وأما في الروايات فقاوا به ويضفون حكم الصلة والشرط الى الأصل وهو العدم الأصلي  
 الادلل وحكم الغاية والعدد الى الأصل الذي تقرر السمع وما سماه الشافعية مفهوم موافقة هو دالة النص  
 عندنا وتوضيحه في كتب الاصول (قوله والا أئمة) أي ان لم يخطئوه ولم يتكلموا بل أخذوا بها (قوله لا سيما يلزم  
 بتركها تعطيل) كدروس المدونة (قوله الخامة كية في الاوقاف) الخامة كية كانه طاهر هو ما ثبت في الديوان باسم  
 القائلة أو غيرهم الا أن العطامستوى والخامة كية شهيرة يبرى عن الفتح وكلام البحر يفيد أن المراد بالخامة كية  
 المرتب من جهة الواقف وهو المتعين مراداً هنا قال في البحر فان قلت هل ما أخذ من صاحب الوظيفة أجره  
 أو صدقة أو صلة قلت قال الطرسوسي في أنفع الوسائل فيه شرب الاجرة والصله والصدقة فاعتبرنا شائبة

\* فروع \* مهمة حدثت للفتوى ارصد الامام  
 أرضاً على ساقية ليصرف خراجها السكفة  
 فاستغنى عنها لمراب البلاد فقلها واكل  
 الامام اساقية هي ملك هل يصح أجاب بعض  
 الشافعية بأن الارصاد على الملك ارصاد  
 على الملك يعني فيصح فحينئذ يلزم المرصد  
 عليه اداؤها كما كانت أو فاته في حوض  
 الحوض اذا خرب صرفت أو فاته في حوض  
 آخر قد يرد دار كبيرة فيها بيت وقف بينهما  
 على عتيقه فلان والباقي على ذرئيه وعقبه  
 ثم على عتيقه فالحال الوقف الى العتمة عمل  
 يدخل من خصه بالبيت في الشائى اختلف  
 الاقواء خذ من خلاف مذكور في الذخيرة  
 لكن في الخانية أوصى رجل بعمال والفقراء  
 بعمال والموصى له محتاج هل يعطى من نصيب  
 الفقراء اختلفوا والاصح نعم استأجر داراً  
 موقوفة فيها أشجار مثمرة هل لا الأسكل منها  
 الطاهر أنه اذا لم يعلم شرط الواقف لم يأكل  
 لما في الحياوى غرس في المسجد أشجار تبيع  
 غرس للسبيل فلكل مسلم الأسكل والاقتباع  
 لمصالح المسجد قوله شرط الواقف كنص  
 الشارع أي في المفهوم والدلالة وجوب  
 العمل به فيجب عليه خدمة وطبقته أو تركها  
 لمن يعمل والا أئمة لا سيما في يلزم بتركها تعطيل  
 الأسكل من التمر وفي الأشياء الخامة كية  
 في الاوقاف الخامة كية الاجرة أي في زمن

المباشرة



والحل للأغنياء وشبه المالء فلو مات أو عزل  
لا يسترد المجله ونشبه المصدق له تصحيح أصل  
الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء وقامه  
فيها بذكره اعلاء نصاب لقبير من وقف الفقراء  
الا اذا وقف على فقر اقربائه اغنياء رومنه  
يعلم بحكم المربب الكثير من وقف الفقراء لبعض  
العلماء الفقراء على حفظه ليس للقاضي أن يعز  
وطبقه في الوقف بغير شرط الواقف بأجر مثله  
له مقر الاخذ الا النظر على الوقف بأجر مثله  
قنية يجوز الزيادة من القاضي على معلوم  
الامام اذا كان لا يكتفيه وكان حاله لا يفي بمثل هو  
بعدد ووقين والخطيب ملحق بالامام بل هو  
امام الجماعة فوات واعقده في المنظومة المحمية  
ونقل عن الميسوط أن السلطان يجوز له  
مخالفته الشرط اذا كان غالب جهات الوقف  
قوى ومعارض فبعده بل بأمره وان غاير شرط  
الواقف لان أصلها بيت المال

من وكل بيت المال يجب مراعاة شرائطه ون وقفها من بيت المال لا يجب مراعاتها (قوله يصح تعليق التقرير في الوعاقف) هذا استنباط لطرسوسى - أخذ من صحة تعليق القضاء والامارة بما سمع الولاية قال في الاشياء وهو تفقه حسن ويطل التعلق بموت من تلق و هل له الرجوع قبل الموت أو الشفور كرا العلامة البيرى عن الشهادة ما يقيد عدم الصحة فلو قرر غير له لا يصح وهو ظاهر الوجه لانه بمجرد الشفور يستحقه المعلق فلتقرير غيره بوجوب عزله واخرجه بالاجتهاد شرعية وذلك لا يسوغ وقال بعض الفضلاء له الرجوع كالموكل اذا رجع عن الوكالة المؤبدة الصادرة قوله كما عزلتك فانت وكلى فان القاضي كالموكل أفاده أبو السعود قلت والاوجه الاول وقائده صحة التعليق أنه عند وجود المعلق عليه لا يحتاج الى تجديد تقرير (قوله أو شمرت وظيفة كذا) بفتح الميم والعين المجهتين أى خلعت عن العمل والبلد الشافعية الخالية عن المناظر والسلطان (قوله ليس للقاضي عزل الناظر الخ) فلو عزله هل ينزل وبأنه استظهر ذلك الجوى - أولاً ينزل واستظهره أبو السعود في غير منسوب القاضي أمام منسوب القاضي فيعزل. طلقا وقد سلف ما فيه قال أبو السعود فيه إشارة الى أنه لا ينزل بمجرد الخلاف بل يستحق العزل اهـ ويؤخذ من هذا أن الناظر اذا امتنع من اعادة الكتب الموقوفة كان للقاضي عزله ببرى وفي خزنة المفتين اذا زرع القيم لنفسه يخرج القاضي من يد يولى من يتق به اهـ ويؤخذ من هذا أن الناظر اذا سكن دار الوقف ولو بأجر المثل يكون للقاضي اخرجه عن الولاية لانهم نصوا على أنه لا يجوز له أن يسكن دار الوقف ولو بأجر المثل كفى خزنة الاكمل اهـ ببرى (قوله وكذا الوصى) أى فانه ليس للقاضي عزله بمجرد الشكاية (قوله فهو رب) فى نسخة مات ببرى (قوله بخلاف ما اذا قرط فى خشب الوقف الخ) مثله بساط المسجد اذا تركه بالانقض حتى اكتمه الارضة فانه يضمن ان كان له أجرة كفى الصيرفة قال السيد الجوى وقايته أن خازن الكتب الموقوفة لو لم يضمنها حتى اكتمت الارضة يضمن ان كان له أجرة وكذا ذكره البيرى وعزاه الى الصيرفة (قوله لا تجوز الاستدانة على الوقف) قال فى الورل الجيسة قيم الوقف طلب منه الخراج والجبائيات وليس في يده من مال الوقف شئ فأراد أن يستدين فهذا على وجهين ان كان بأمر الواقف جاز وان لم يأمر بالاستدانة فالخمس وما ذكره أبو الليث أنه اذا لم يكن من الاستدانة بتدريج الامر الى القاضي فبأمره بالاستدانة ليرجع فيما تحصل من الغلة لان للقاضي هذه الولاية الآن يكون بعيدا من الحاكم ولا يمكنه الحضور فلا بأس أن يستدين بنفسه وهذا اذا لم يكن فى تلك السنة غلة فاما اذا كانت وفرتها على المساكين ولم يسكن للخراج شئ أفاده يضمن حصة الخراج حوى ملخصا عن أنعم الوسائل (قوله الاول اذن القاضي) أما المولى فلا يملكه واذا ادعى الاستدانة من القاضي لا يقبل قوله على الظاهر فاذا كان فى الواقع لم يستأن كان - تبرعا أبو السعود عن بعض الافاضل (قوله الثانى أن لا يتيسر احارة العين) أطلق الاجارة فشمع الطويلة - منها ولو بعقد فلو وجد ذلك لا يستدين أفاده البيرى وقد سلف أن الفتى به بطلان الاجارة الطويلة (قوله والاستدانة القرض) تبع فى هذا التعبير صاحب الاشياء قال الحلبي صوابه الاستقراض وفى القاموس القرض وبه سلف ما سلف من اساءة واحسان وما تعطيه لتقضاء اهـ وأخرج بذلك ما اذا أنفق القيم من مال نفسه على المستحقين أو أدخل جذعا له فى الوقف لا يكون من الاستدانة له الرجوع لكنه قيده فى جامع الفصولين بأن أشهد أنه أنفق ليرجع (قوله الجواب نعم) منشأ هذا التعبير عدم الوقوف على تحرير الحكم عن تقدمه فى التماس خاتمة سئل أبو يوسف عن المسجد اذا انتقض بعضه وقال أهل البصران لم تهدمه فى هذه السنة يكون الضرر فى ألسان الثانى اكثر فهدمه القيم وبناء من مال المسجد هل لذلك قار نعم قيل واذا لم يمكن للمسجد غلة للعمال فاستقرض العشرة بثلاثة شمر وعقد فى الزيادة عقد اشترى وصرف القيم هذا القدر فى بنائه ثم جاءت السنة الثانية هل يجوز للقيم أن يضر من غلة المسجد المراجعة أو يضمنها القيم من مال نفسه فقال يضمنها القيم من مال نفسه وهذا هو الذى يقتضى به قاله البيرى ونحوه لاین المصنف عازيا الى القنية (قوله نعم لا يملكها) سواء كان الملك بسبب اختيارى أو وجه ببرى - أفاده فى الاشياء (قوله صارت وقفيا) مؤاخذه له بزعمه اشياء (قوله يعمل بالصادقة الخ) قال فى الاشياء أفتر الموقوف عليه بان فلان يصدق معه كذا أو أنه يستحق الربع دونه وصدقة فلان صح فى حق المتردون غيره من اولاده ورثته ولو كان مكتوب الوقف مخافة الله جلا على أن الواقف

يصح تعليق التبرير فى الوقف فلو قال  
القاضى ان مات فلان أو شمرت وظيفة كذا  
فقد قررتك فيها صح ليس للقاضى عزل الناظر  
بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه  
خيانة وكذا الوصى الناظر اذا أجاز انساها  
فهو رب ومال الوقف عليه لم يضمن بخلاف  
ما اذا قرط فى خشب الوقف حتى ضاع ضمن  
لا تجوز الاستدانة على الوقف الا اذا احتج  
الى المصلحة الوقف كصحة ميراثه  
فيجوز بشرطين الاول اذن القاضي فلو بيع له  
منه يستدين بنفسه الثانى أن لا يتيسر اجارة  
العين والصرف من أجزائها والاستدانة  
القرض أو الشراء انسيئة وهل للمولى شراء  
متاع فوق قيمته ثم يبيعه للعبارة ويكون الربح  
على الوقف الجواب نعم أقتر بأرض فى يده فبيعه  
أنها وقف وكذبه ثم ملكها صارت وقفا يعمل  
بالمصادقة على الاستحقاق وان خالف كتاب  
الوقف لم يكن فى حق المقتضى خاصة

رجع مما شرطه وشرط ما أقربه المقرز ~~مكره~~ الخصاص في باب مستقل وأطال في تقريره وفيه أن المقرز لا يصدق على ولده وولد ولده ثملايدخل عليهم النقص في حقهم بأقراره لهذا الرجل ولكن ينظر إلى الغلة عند حضورها فتقسم على زيد وعلى من كان موجودا من ولده وولد ولده ونسبه يعني في وقت غير مرتب خا أصاب زيدا منها دخل الرجل المقرز معه في حصته ما كان زيدا في الحياة أي في صورة ما إذا أقر أن فلانا ينفق معه كذا فإذا حدث الموت على زيد بطل إقراره ولم يكن للرجل الذي أقره حق في الغلة اه (قوله ولو جعله لغيره لا) الجعل ان كان بمعنى التبرع بمعلومه لغيره بأن يوكله ليقبضه له ثم يأخذه لنفسه فلا شبهة في صحة التبرع وان كان بمعنى الاسقاط فقال في الخاتمة ان الاستحقاق المشروط ~~ك~~ بالارث لا يسقط بالاسقاط قال أبو السعود في حاشية الاشياء وهذا ما يجب القطع به اه (قوله وسيجي آخر الأقرار) عبارة مع المصنف هنا لا أقتر المشروط له الربيع أو بعبارة أخرى ربيع الوقف يستحقه فلان دونه صحيح ويسقط حقه ولو كان الوقف بخلافه ولو جعله لغيره أو أسقطه لا لاحد لم يصح وكذا المشروط له النظر اه وقوله وكذا المشروط له النظر صريح في أن المتولى لا يجوز له الاسقاط لما افترقه لشرط الواقف ثم هذا وما في الخاتمة ينافي ما قدمه المؤلف قريبا في شرح قول المصنف أراد المتولى إقامة غيره مقامه عن الاشياء حيث قال وعن واقف شرط مرتبا لرجل معين ثم من بعده للفقراء ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للفقراء فأجبت بالانتقال اه فانه صريح في صحة الفراغ حال حياته وهو الميعارف بالقاهرة بناء على أن الفراغ هو الاسقاط والذي ينبغي التحويل عليه هو ما في الخاتمة (قوله ولا يكتفى صرف الناظر اثبات استحقاقه) لاحقا لخطئه في الصرف (قوله بل لا يكتفى اثبات نسبه) فلو وقف على فقراء قرابته فجاء رجل يدعي الغلة ويدعي أنه قريب الواقف وأنه فقير كاف إقامة البينة على القرابة وأنه فقير محتاج الى هذا الوقف وليس له أحد تلتزمه نفقته ~~مكره~~ العلامة عبد البر (قوله وسيجي في باب دعوى ثبوت النسب) أي في الفروع حيث قال الشرح ولو أحضر رجلا لا يدعي عليه حقلاية وهو مقرز أو لادله اثبات نسبه عند القاضي بحضرة ذلك الرجل (قوله متى ذكر الواقف شرطين متعارضين) كما إذا ذكر الاستبدال ثم نفعه وقد نص الخصاص ان العبرة في كلام الواقف لا آخر الكلامين ونفله صاحب الكاظمونية في محلات متعددة وفي الإصعاف لو كتب أول كتاب الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال آخره على أن لفلان يبعه والاستبدال به ثم قال آخره لا يباع ولا يوهب لا يجوز بيعه لانه رجوع منه عما شرطه أو لاوله إذا تعارض الشرطان اما إذا لم يتعارضوا أمكن العمل به او يجب كذا ~~مكره~~ البيهقي في القاعدة التاسعة من الاشياء وما ذكره داخل تحت قوله ثم شرط الواقف كص الشارح فان النسيب اذا تعارض عمل بالمتأخر منهما (قوله الوصف بعد الجمل) أي جمل المعاطيف كقوله على أولادى وأولادى وأولادى وأولادى وأولادى وأولادى ~~مكره~~ ورفعنى ما يفهم منه أن الدكر يرجع الى البطن الثالث ويقيه ما في أوفاق النسب محي لو قال على ولدى وولد ولدى الفقراء أعطى من كان فقيرا من ولد البنين والبنات وفي حاشية الاشياء للمعوى كلام غير هذا فراجع وفي الجهر فان قلت هل الوصف في الموقوف عليهم كصريح امر شرط كالوقف على امام حنفى قلت نعم فلا يجوز تقرير غير الحنفى (قوله فالى الأخيرة اقا) هذا مبين لما قاله العراقي في فتاواه ونصه أطلق أمصارنا في الأصول والفروع ولم يقيدوه بأثرهم حتى لا يطلق امام الحرمين والفرائى والشهيدان اه فلا فرق عندهم في العطف بين كونه بالواو أو بهم (قوله وقامه في القاعدة التاسعة) سأتى ما يتعلق به ان شاء الله تعالى (قوله من وقف حال صحته) هذا الشرط انما يظهر بالنسبة للورثة لان الوقف عليهم في المرض وصية ولا وصية لهم وبمذاظهر أن الضمير في قوله على ذكرهم وانماهم يرجع الى الورثة (قوله على الفريضة الشرعية) أي ولم يقل للذكر مثل حظ الأنثيين والا كان بنا لما قبله فلا بد من عدمه ولنظروا وجه ما ذكره ولعله لان الارث بالفرض بين المتساويين في الدرجة والقوة ~~مكره~~ يكون بالسوية كاولاد الأم وأما الارث بين الابن والبنات فهو بالتعصيب لا بالفرض ويحترز (قوله ابن المنقار) بكسر الميم ولعله علم وقال في القاموس والمنقار وحيدة كالتأنيث ينقر بها ومن الطائر منسره ومن الخلف مقدمه انتهى (قوله ونصوه في فتاوى المصنف) الذي في فتاوى المصنف وقف ضبعة على أولاده وأولاد أولاده وأولادهم ينقسم بالسوية لا يفضل

فلو أقر المشروط له الرفع أو النظر أنه يستحقه فلان دونه صحيح ولو جعله لغيره لا وسيجي آخر الأقرار ولا يستحقه في صرف الناظر لثبوت استحقاقه بل لا بد من اثبات نسبه وسيجي في باب دعوى ثبوت النسب اه وقد ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما عندنا لانه ناسخ للأول الوصف بعد الجمل يرجع الى الأخير عندنا والى الجميع عند الشافعية لو بالواو ولو يثبت فالى الأخير اتفاقا الكل من وقف الاشياء وقامه في القاعدة التاسعة من وقف حال صحته وقال على الفريضة الشرعية قسم على ذكرهم وانماهم بالسوية هو المختار المأثور عن الاخبار كما حققه مفتي دمشق سيجي بن المنقار في الرسالة المرضية على الفريضة الشرعية ونصوه في فتاوى المصنف



الذ كور على الاناث لانه اوجب لهم الحق على السواء ولا يخل اولاد البنات في ظاهر الرواية والفتوى  
عابه وذكره لعل انهم يدخلون وتقل نفوسهم هذا من السراجية ومنية المقتى وواقعات الحساي  
والولوية وتقل المصنف اول هذا السؤال ان هذه الحادثة وقعت بالاشام فلهما هي الحادثة التي وقعت  
لنفسها الشيخ يحيى بن المنقار والله تعالى اعلم. ولم يذكر المصنف في فتاويه انه اذا وقف وقفا مريتا وقال فيه  
على الفريضة الشرعية وجعل اولاد البطون بعد اولاد الظهور وقال في اولاد البطون هم على الترتيب المشروح  
في اولاد الظهور والذ كرم مثل حظ الانثيين فانهم في الوقف في ثلاثة كورهم اولاد بنت الواقف احدهم اخ لام  
وانثان شقيقتان فاحد الشقيقتين قال الوقف الى اخيه الشقيق وانجبه لاه. وقد قال الواقف في اولاده  
يستقل به الواحد ذ كرا كان او اثني ويشترك فيه الاثنان فصاعدا على حكم الفريضة الشرعية فهل تقدم الغلة  
منصاصة بين الاخرين ام تكون على الفريضة الشرعية فأجاب تقسم الغلة بينهما منصفين عملا باظهار من  
عبارة الواقف ومنها قوله فاذا انقرض اولاد الظهور ولم يبق أحد كان ذلك وقفا على من يوجد من اولاد  
البطون على الترتيب المشروح في اولاد الظهور والذ كرم مثل حظ الانثيين فقوله للذ كرا الخ بين قوله السابق مرارا  
على حكم الفريضة الشرعية وجعل اولاد البطون بعد اولاد الظهور وقال في اولاد البطون هم على الترتيب  
المشروح في اولاد الظهور وان لم يبق أحد كان ذلك وقفا على من يوجد من اولاد البطون على الترتيب المشروح  
في اولاد الظهور والذ كرم مثل حظ الانثيين فقوله للذ كرا الخ بين قوله السابق مرارا على حكم الفريضة  
الشرعية من انه لم يرد عموم حكم الفريضة المتناول لذلك ذكرين كاخوين أحدهما شقيق والاخر  
لاب وما تقر وهو المرفق للغالب من احوال الواقفين فانهم لا يأخذون في وقفهم عمالا يطابق الارث في جميع  
الاقراء بل الغالب من احوالهم قصر التفاوت على الذكور الاثني فاذا قال على حكم الفريضة الشرعية  
ينزل على الغالب المذكور وقد جرى في عبارة هذا الواقف الاطلاق تارة حيث قال اولاد على حكم  
الفريضة الشرعية والتقدير اخرى حيث قال آخر الذكور مثل حظ الانثيين والمطلق محمول على المقيد اه ملخصا  
(قوله وقفية مكان) مثله المنقول الذي تعورف وقفه (قوله ولا اثم على البائع) وكذا لا اثم على المشتري  
من عدم العلم (قوله اجزمه له) على المشتري (قوله فذلك) أي البناء والقرس وأفراد اعتبار المذ كور  
وقوله لهما أي الباني والقرس ولو قال فلهما لكان أوضح (قوله فيسلك معهما بالانفع للوقف) أي مع  
البناء والقرس فان كان الانفع بهلما للوقف فلهما القيم وان كان الاصل ابقاء الوقف بالا جارة  
فحت يد المشتري ابقاءه والاولى حذف البناء من قوله بالانفع لانه نائب فاعل بذلك (قوله بعد نقضه) متعلق  
بالقيمة أي انما يرجع بقيته بنقوض الا فاما (قوله بخلاف ما لو استحق المبيع) فانه يرجع بقيمة البناء مبنيا  
لا بقيته بعد نقضه حال في المنية شري دارا وفيها فاستحق ورجع بالنمن بقيمة البناء مبنيا على البائع  
اذا سلم اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فائتمن كما لو استحق جميعه ببيع بنائها لماتقر ران استحقاق متى ورد على  
ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة البناء مثلا اه وفي البصر من خيار العيب شري فبني واستحق  
نصفه ورد المشتري ما بقي على البائع فله ان يرجع بتمنه على بائعه بنصف قيمة البناء لانه مغرور في النصف  
وقامه فيه (قوله لو انقطع ثبوته الخ) قال في الفتاوى الخيرية مثل في طاحونة ثلثاها وقف ثابت على ذرية  
واحفها من اولاد الظهور وثلثاها نزاع معهم فيه اولاد البطون فهم يدعون أنهم شركاء معهم فيه بالسوية  
ولا تسلك يقطع لاحدهما بل هناك الحجج مع كل منهما الاية يوم بها حكم شرعي لما فيها من الخلل عند اهل  
العلم واشتبه الامر في المصرف فما الحكم أجاب حيث لم يكن لهذا الثالث مرسوم في دواوين القضاة وتنازع  
فيه اه لافن أثبت من الفريضة حقا بالينة الشرعية فهو له هذا اذا لم يعلم حاله فيما سبق اما اذا علم حاله  
فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فبني على ذلك لان الظاهر أنهم كانوا  
يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التتار خانية  
في الاوقاف التي تقام عهدا ومات الشهود الذين يشهدون عليها وتنازع فيها أهلها تجري على الرسوم  
الموجودة في دواوينهم يعني القضاة وان لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفة من أثبت  
في ذلك حقا يقضى له به اه وفي واقعات الناطق فان اصطلح الفري بقاء على شيء فيما بينهم فالقاضي ينقد

وفيها من ثبت بطون في غير موقوفة مكان  
وجب نقض البيع ولا اثم على البائع مع عدم  
علمه ولا متولى أجر مثله ولو بني المشتري  
أو غرس فذلك لهما فيسلك معهما بالانفع  
للوقف وفي البازية معز بالبيع انما يرجع  
بقية البناء بعد نقضه ان سلمه المشتري للبائع  
وان أمسك لم يرجع بشئ بخلاف ما لو استحق  
المبيع وانقطع ثبوته فما كان في دواوين  
القضاة اتبع والا فبن برهن على شيء حكم له به

ذلك وفيه نفي بالغة بينهم اه وفي أنفع الوائيل عن الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام من وقف مشهورا شتهت  
مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المجهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه  
كغيره لو ان الى آخر المارة التي قدمها ما والله تعالى أعلم (قوله والاخر برهن الخ) أفاد أن البرهان  
مؤخر عن العمل بما في الدواوين وهو الذي في عبارة الظهيرية السابقة وتحتار أنه يعمل بالدواوين وبسمل القوام  
السابقين كما في أنفع الوسائل وفيه خبر الدين في واضح متعددة (قوله والاخر صرف الفقراء) الذي تقدم  
عن التنازع نسبة أن القاضي يجعله موقوفه الى أن يظهر الحال (قوله ما لم يظهر بطلانه بوجه شرعي)  
بأن ظهر أنه جعله للاغنياء فقط أو اشترط به عند الاحتياط (قوله فيعمود الملك واقفه) ان كان موجودا  
(قوله أولوارنه) ان مات الواقف (قوله أو ايت المال) ان لم يكن له ورثة (قوله فلورقه السلطان)  
أي وقف ما كان ليت المال وليس الحكم خاصا بما انقطع رحمه (قوله عاماجاز) قال ابن وهبان

ولو وقف السلطان من ميت ما نشأ له مصلحة عمت يجوز ويؤجر

(قوله ولوجه خاصة) كل وقف على بني فلان (قوله قطا هر كلامهم لا يصح) قاله العلامة عبد البر في وقف السلطان  
ارضان ميت المال على بني فلان ثم على الفقراء وعلمه بأن وقفه على جهة خاصة بطل حق بقية المسلمين وليس له  
اسقاط حق البعض منه اه ملخصا (قوله قطا هر كلامهم قبولها) لأن المتولي انما يشهد لاثبات اصل الوقف على  
الجهة لا لاثبات ما جعله الواقف له من الاجر: (قوله بل يحدده) يومين أو ثلاثة فان فعل والا يكتفى منه باليمن بجر  
(قوله لو اتهمه بخلقه) وان كان أمينا بجر (قوله لا يلزم) أي كل منهم وهو البناء للجهول (قوله قبل قوله  
بلايحين) ينافيه ما ذكره في شرح المتن غاي الى شروط الظهيرية لواجب الواقف أو وصيه أو القاضي أو أمينه  
ثم قال قبض الغلة فضاغت او فزقها على الموقوف عليهم وانكروه صدق بعينه اه وحجي في المارية أنه  
لا يضمن ما انكروه بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كذا في شرح المتن (قوله في وقفه) أي في الموقوف عليهم من  
الذرية وأهل التسكيا (قوله فقبط الاجرة للمنصوب) لأن الموقوف آجره الموقوف لانفسه بجر ولأن المنصوب  
هو المتولي اور الوقف خصوصا اذا كان الاول غنازع بغيره (قوله على التعمير) أي على أنه أذن له بالعمير  
حساب ما صرفه على القول بجهة المصادقة وعلى مقابله (قوله ليس للمتولي الخ) قال في البر وأما بيان ماله  
فله للمتولي فان كان من الواقف له الشروط ولو كان أكثر من أجرة المثل وان كان منصوب القاضي فله أجرة مثله  
واحتلوا هل يستحقه بلا تعيين القاضي فنقل في الفتية قولين ثانيهما أن القير يستحق أجرة مثل سبعة دوا شرطه  
القاضي أو أهل المحلة أجرة أو لانه لا يقبل القوامه ظاهرا الا بأجر والمعهود كالمشروط وقبل هذا وحاصل  
مذكره انخفاف أن ما يجعله الواقف له للمتولي ليس له حذمين وانما هو على ما صارفه الناس من الجصل عند  
عقد الوقف ليقوم بمصالحه من عمارة واستغلال وبيع غلات وصرف جميع ما يقع عنده فيما شرطه الواقف  
ولا يكف من العمل بنفسه الا مثل ما ينفعه أهله ولا يذني له أن يقصر عنه وأما ما يفعله الاجر والوكلاء فليس  
ذلك بواجب عليه حتى لو جعل الولاية لامرأة وجعل لها أجرة معلومة لا تكلف الا مثل ما تفعله النساء عرفا  
ولو نازع أهل الوقف القيم وقالوا للحاكم ان الواقف انما جعل له هذا في مقابلة العمل وهو لا يعمل شيئا لا يكف  
الحاكم ما يفعله الولاية اه (قوله أصلا) أي مطلقا سواء كان مساويا لاجره أم لا (قوله ويجب صرف جميع  
الخ) هذا اذا كان له أجره قرر فلا ينافي ما ذكره خبر الدين في فتاواه حيث قال سئل في متولي وقف من جليل  
السلطنة العلية بأمر نفسه وباتباعه ونعاطي ما فيه نفع للوقف مدة ثم عزل وتولى غيره وفي ربح الوقف عوائد  
قدمة معهودة يتناو لها الناظر بسبعه هل له طلب تناو لها كما جرت به العادة القديمة أجاب نعم له طلبها وتناو لها  
اذ المعهود كالمشروط قال في البحر في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه القير يستحق أجرة سبعة دوا  
شرطه القاضي وأهل المحلة أجرة أو لانه لا يقبل القوامه ظاهرا الا بأجر والمعهود كالمشروط وقال في الاشياء  
عن أجرة الظهيرية والمعروف عرفا كالمشروط شرطه وصريح في استحقاقه لما جرت به العادة والله تعالى أعلم  
انتهى فان موضوعه فيما اذا لم يعقله أجرة أو كانت العوائد كالأجرة كما يظهر من دليله المتأمل (قوله ويجب  
على الحاكم الخ) ليس هذا بما يقتصر على دعوى الوقف (قوله غيب الدعوى الشرعية) الغيب بالسكر  
عاقبة الشيء كما في القاموس وهو مرتبط بقوله الرائي أي الذي دفع الرشوة عقب الدعوى الشرعية واذا وجبت

والا صرف للفقراء ما لم يظهر وجه بطلانه  
بوجه شرعي فيه وذلك واقفه أو أولوارنه  
أوليت المال فلورقه السلطان عاماجاز  
ولوجه خاصة قطا هر كلامهم لا يصح لو شهد  
المتولى مع آخر بوقف مكان كذا على المسجد  
قطا هر كلامهم قبوله الا نلزم المحاسبة في كل  
عام ويكتفى القاضي منه بالاجال لو عروفا  
بالامانة ولو لم يتمها جبره على التمين شيئا فشا  
ولا يجبه بل جهة دونه ولو اتهمه بخلقه فنية  
قلت وقد منى الشرع كذا أن التمرين  
والضارب والودي والتولي لا يلزم بالنفيل  
وان غرض قضائنا ليس الا الوصول لست  
المحصل لو ادعى المتولي المدفع قبل قوله  
بلايحين لكن أفنى التلا بوالسود أنه ان ادعى  
المدفع من له الوقف في وقفه كالأولاد والأولاد  
أولاده قبل قوله وان ادعى المدفع الى الامام  
بالجامع والبواب وهو مالا يقبل قوله  
كالواس تا جرحه في البناء في الجامع بآجرة  
مه لوه ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل  
قوله قال المصنف وهو تفصيل في غاية الحسن  
في مل به واعتدله به في حاشية الاشياء  
ملت ويحجي في العارية به عزلا لا زاد  
لو آجر القير ثم عزل فقبط الاجرة له منصوب  
في الاصح وهل يملك المميز قول المصنف  
المستأجر على التعمير قبل نعم قال المصنف  
والذي ترجع عندي لا ليس للمتولي أخذ زيادة  
على ما قدر له الواقف أصلا ويجب صرف  
جميع ما يحصل من غنا وعوائد شرعية وعرفية  
ما صرف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم  
أمر الرائي بردة الرشوة على الرائي غيب  
الدعوى الشرعية السبل من فتاوى المصنف  
قلت

الرد للمنفوع بعد المدعى الشرعية فيصيب في المدفوع قبله أو في غير الشرعية بالطريق الأولى (قوله  
 لكن سيجي الخ) استدراك على قوله ليس للمتولى أخذ زيادة الخ والأولى ذكره قريبا منه قلت لانه فاة  
 فان هذا من ولاد القاضى (قوله لو وقف لفقراء قرابته الخ) المعتبر في هذا السبب من بعد فقير في الزكاة على  
 المشهور ومن له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذا اذا كان له ثياب كفاف لافضل فيها أو متاع  
 يت لا بد له منه وإن كان له مائتا درهم فضة أو عشرين مثقالا ذهبيا فلا حظ له في الوقف أو كان له فضل متاع  
 أو ثياب يساوى نصيبا ويعطى للمفقير الكسوف ولا بأس به ويكره له أخذ الزكاة كافي الخمانية قال صاحبان  
 في تعريف القرابة هي كل من ينسب به إلى أقصى أب له في الاسلام من قبل أبيه أو من قبل أمه المهرم وغير المهرم  
 والقريب والبعيد والجمع والفرد في ذلك سواء ولا فرق بين أن يقول علي قريبي أو علي ذوى قرابتي ومذهب  
 الامام التفصيل وبه لم يراجع المطولات ويستوى في الاستحقاق بالقرابة على قوله جميعا المذكور والآخر والمسلم  
 والكافر والخز والمولى إلا أن ما يخص المولى يكون للمولى الذي يملكه يوم تخلق الفلة ولا يدخل أبو الواقف  
 وأولاده أصله وظاهر الرواية عدم دخول الجد والذي ذكرنا في قوله لا قرابة له وذوى قرابته يجري في قوله  
 لأرحامه وذوى أرحامه ولا ذى أنسابه هندية ملخصا (قوله لم يستحق مدعيها الخ) قال في الهندية  
 اذا وقف أرض على قرابته فاذا رجع رجل أنه من القرابة كلف إقامة المدينة ولا تقبل بيته الأعلى خصم  
 والخصم هو الواقف ان كان حيا فان مات فالوصى الذي الارض في يده هو الخصم فان أقر الوصى لواحد  
 بأنه من قرابة الميت لا يصح اقراره وانما هو خصم في إقامة البينة عليه ولا يكون وارث الميت خصما للمدعى  
 في ذلك إلا أن يكون متوليا وكذلك أرباب الوقف فان برهن على المتولى بأنه قسريب الواقف لا يقبل  
 حتى يبرهن على نسب ماله كالأخوة لا يورثون أولاد أولادهم ولا تقبل على الأخوة المطلقة وكذلك العمومة  
 اه ملخصا (قوله ولو ولي الصغير) أي يدعى القرابة له قال في الهندية اذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده  
 وفقره في الوقف فله ذلك ان كان صغيرا بخلاف الكبير فانهم يثبتون فقرهم بأنفسهم ووصى الأب  
 في هذا بمنزلة الأب فان لم يكن له أب ولا وصى الأب وله أم أو أخ أو عم أو خال فله ولا اثبات قرابة الصغير  
 وفقره ان كان الصغير في حجره استخدا نام اذا كانت الأم والأعم والأخ موضع الغلة في أيديهم فما يصيب  
 الصغير يدفع اليهم ويؤمرون بالاتفاق عليه والافوض في يد رجل ثقة ويؤمرون بالنفقة عليه كذا في المحيط (قوله  
 الايبنة على فقره) لانه يدعى الاستحقاق والدعوى لا تقبض بقول المدعى أبو السعود (قوله مع بيان جهتها)  
 فاذا لم يفسر لانسمع الشهادة لتتبع القرابة أبو السعود (قوله من حين الوقف عليه) أي لامن حين المقضاء  
 والذي ذكره في ولد البنت أنه لا يطالب بالماضي لومس تملك كاوله الاخذ فيه اذا كان قائما يأتى (قوله أجاب نعم)  
 قال في البقرة في هذا الشرط في حق الصوفية بالمدرسة عدم التزوج كما بالمدرسة الشيعونية بالقاهرة اعتبر  
 شرطه (قوله أو علي بن فلان الامن خرج) أصل هذا في غير القرابة أمافها فقال في البهرو وكذا الشرط  
 أن من استقل من قرابته من بغداد فلا حظ له اعتبر لكن هنا اذا عاد إلى بغداد ردى إلى الوقف اه (قوله لومس تملك)  
 أمالو كانت غلة السنين الماضية قائمة فانه يستحق أولاد البنات حصصهم فيها قال علاء الدين الحنطلي  
 وغيره ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالكه ذكره العلامة عبد البر (قوله فله النصف) لأن  
 أهل البسج اثنتان في الوقف والوصية قاله الحلبي ولو قال هذه موقوفة على ولدى وله واحد فالوقف كله  
 له وكذا لو كان له أولاد فانفرضوا ولم يبق الا واحد حوى ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدى كانت  
 الغلة لولده الصلبي يستوى فيه الذكروا لاني واذا جاز هذا الوقف فساد ما يوجد واحد من ولد الصلب كانت  
 الغلة لا غير وان لم يبق أحد من البطن الا ول تصرف الغلة إلى الفقراء لا إلى ولد الولد وان لم يكن له وقت  
 الوقف ولد لصلبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشارك في ذلك من دونه من البطن ولا يدخل فيه  
 ولد البنت في ظاهر الرواية هندية ملخصا (قوله للمتولى الاقالة) أي اقالة الاجارة اذا عدها بنفسه أما اذا  
 عدها غيره فلا صيرفة وفي القنية للمنصوب الاقالة أي لعده المعزول بلا خلاف الا أنه ذكرها في البسج قال  
 الحوى وية في أن تكون الاجارة كذلك لانها بيع المنفعة ومحل جواز الاقالة اذ لم يقبض الاجرة أما اذا قبضها  
 فلا كذا في الاشياء (قوله أجبر عرض الخ) الخلاف في الوقف وأما ما راى اليتيم اذا أجبرها الوصى أو الأب بعرض

لكن سيجي في الومايو أيضا أن للمتولى  
 أجر مثل غلة قنينة لو وقف الفقراء قرابته  
 لم يستحق مدعيها ولو ولي الصغير الايبنة على  
 فقره وقرابته مع بيان جهتها فاذا قضى له  
 استحققه من حين الوقف عليه قد اوى ابن خييم  
 وفيها مثل عن شرط السكنى لزوجه فلائنة  
 بعد وفاته مادامت عز باقيات وتزوجت  
 وطلقت هل ينقطع حقها بالزوج أم أجاب نعم  
 قلت وكذا الوقف على أتهات أولاده الامن  
 تزوج أو علي بن فلان الامن خرج من هذه  
 البلدة فخرج بعضهم ثم عاد أو علي بن فلان  
 عن زعم العلم قتل بعضهم ثم استقل به فلا شيء له  
 الا ان شرط أنه لو عاد فله فليحفظ خزانه المقتنين  
 وفي الوهبانية قضى بدخول ولد البنت بعد  
 مضي سنين فله غلة الا في الماضي  
 لومس تملكه وقف على نبيه وله ولد واحد فله  
 النصف والباقي للفقراء وولي ولده الكمل لانه  
 مفرد مضاف فيهم لا متولى الاقالة لو خيرا  
 أجبر عرض معين صحيح وخصه بالفقراء



فانه يجوز بالاخلاف بحر (قوله لامستأجر غرس الشجر الخ) قال في القنية يجوز للمستأجر غرس من الاشجار  
والكروم في الاراضي الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولي دون سفير الحياض وانما يهل  
للمتولي الاذن فيما يزيد به الوقف شبرا قلت وهذا اذا لم يكن حق القرار للعمارة اما اذا كان فلا يجرم المظفر  
والغرس لوجود الاذن في مثلها اه (قوله وبأذن) أي الناظر بالمظفر لو خيرا (قوله وما بناه مستأجر الخ) قال  
في القنية القيم أو المالك قال مستأجرها اذنت لك في عمارتها فمرها باذنه رجع على القيم أو المالك وهذا اذا كان  
يرجع معظم منفته الى المالك اما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو وشغل بعضها كالتنوير  
فلا مال بشرط الرجوع ذكره في الوقف اه فلم منه أنه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع الا في كل شيء يرجع معظم  
منفته على المستأجر سوى في حاشية الاشياء (قوله والمتولى بناؤه الخ) اعلم أن البناء في أرض الوقف فيه  
تفصيل فان كان الباقي المتولى عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف سواء بناه الوقف أو أطلق أو عينه لنفسه  
اذ لا يملك أن يبنى لنفسه في أرض الوقف بمال الوقف فيقع للوقف وان عينه لنفسه وان كان من ماله للوقف  
أو أطلق فهو وقف اذا كان المتولى غير الواقف مالو كان الواقف وأطلق فانه لا يكون وقفا بل هو ملكه  
كافي الاخيرة وان بناه من مال نفسه لنفسه وأشهد أنه فهو له صرح بذلك في القنية والمجتبي وان لم يكن متوليا  
فان بنى باذن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فوقف وان لنفسه أو أطلق رفضه لولم يضر وان أضر  
فهو المضيق لملكه فليترتب الى خلاصه ولا يملكه المؤجر جبراً على المستأجر الا اذا كانت الارض تنقص بالقطع  
وأما اذا كانت لا تنقص فلا بد من رضا وقف ضبعة له على بنائه وأولاده بنى ابداماتنا لو جعل آخره للفقراء  
ثم قرى من الواقعة في اشجرة فان غرس من غلة الوقف فالشجرة للوقف وان غرس من مال نفسه وقال عند الغرس  
انه للوقف فهو للوقف وان لم يذكرك شيئاً فهو ميراث وزاد في الاسعاف مالو بنى بناء أو نصب باباً اه من  
الاشياء وحواشيها (قوله مال يمشد الخ) قد علمت أن ضبعة فيما اذا بناه من ماله (قوله ولو أجر لابنه الخ) قال في البحر  
في الموضع الرابع في تصرفات الناظر لواجب الوقف من نفسه أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا اذا أجره من ابنه  
أو أخته أو عبده أو مكاتبه للتممة ولا ينظر معها كذا في الاسعاف وفي جامع النصارين المتولى لواجب الوقف  
من ابنه البالغ أو أخته لم يجوز عند الامام الأبا كثر من اجرة المثل كبيع الوصي ولو بشفعة مع عندهما ولو خيرا لليتيم  
مع عنده الامام وكذا امتول أجر من نفسه لو خيرا صريح والا لوجه يبقى اه فعلم أن ما في الاسعاف ضعيف اه  
(قوله كعبده) أي المأذون (قوله وهذا) أي محل عدم جواز الاجارة لابن المتولى أو عبده اذا باشر المتولى  
العقد بنفسه فلو باشر القاضي العقد صح لا ارتفاع التهمة وفيه أنه كبيع متولى القاضي العقد مع وجود  
المتولى وقد يجاب بأن المتولى كان غائباً ومريضاً فاجاز جرم القاضي الى من ذكر (قوله وكذا الوصي) أي فانه  
يصح بيعه من ابنه لانه يصح بيعه من نفسه وهذا اذا كان وصي الأب لوصي القاضي قال المصنف  
مع الشارح في باب الوصي وأن باع الوصي أو اشترى مال اليتيم من نفسه فان كان وصي القاضي لا يجوز ذلك  
مطلقاً لانه وكيل وان كان وصي الأب جاز بشرط منفعة ظاهرة للمصغر وهي قدر النصيب زيادة ونقصا وخالا  
لا يجوز مطلقاً اه وقد علمت أن الاجارة من قبيل البيع لانها يبيع المنافع (قوله بخلاف الوكيل) فانه لا يقد  
وكيل البيع والشراء والاجارة مع من تردها دته للتممة عند الامام الا اذا أطلق له الموكل كع عن شئت فيجوز  
بيعه لهم بمثل القيمة انما كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة انما قاله المصنف والشارح في الوكالة (قوله  
وقف على أصحاب الحديث الخ) الظاهر أن محله اذا لم تكن له نية بتخصيص عن يستقل بعلم الحديث والا فلا ريب  
في التخصيص حيث وقف على مراده ثم اذا لم تكن له نية يقال ان أهل المذاهب جميعهم أهل حديث بمعنى  
ان أعظم أخذوا به وعملوا بما دل عليه والحنفى وان كان يعمل بالمرسل ويؤتم خبر الواحد على القياس لا يقتضى  
تخصيصه (قوله أي لكونه يعمل بالمرسل) هو مانع العناية سقط (قوله وجاز على القبور) قال في القنية  
وقف بشرط أن يقرأ عند قبره فالتعيين باطل اه وصرح حوايان الوصية بالقراءة عليه باطلة وهذا مبنى على  
غير المقتضى به والمقتضى به جواز الاخذ على القراءة فيعين المكان والقوى على قول محمد بدم كراهة القراءة عنده  
بحر ملخصا (قوله لا على الصوفية) أي اذا كانوا على طريفة غير جيدة كالأشربلاني على الوهبانية قاله الحلبي  
ووجهه أنه ليس بقرينة حيث إذا كانوا على طريفة جيدة فصيح وعليه يصح ما قاله شمس الأئمة من الجواز

لامستأجر غرس الشجر بلاذن الناظر  
اذ لم يضر بالارض وليس له المفسر الا باذن  
وبأذن لو خيرا والا وما بناه مستأجر  
أو غرسه فله مال يملكه للوقف والمتولى  
بناؤه وغرسه للوقف مال يملكه لنفسه  
قبيله ولو أجر لابنه لم يجوز خلافا لهما كعبده  
اتفاقا وهذا المباشرة بنفسه فلو القاضى صح  
وكذا الوصي بخلاف الوكيل  
وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيه  
الشافعى اذا لم يكن في طلب الحديث  
ويدخل الحنفى كان في طلبه أو لا يزاره أي  
لكونه يعمل بالمرسل ويؤتم خبر الواحد على  
انه ليس وجاز على القبور والا كيان لا على  
الصوفية

وفي فتاوى خير الدين المصريح به في كتب أصحابنا أن الوقف على الصوفية لا يجوز كما هو في الرواية المرجوح  
 اليها من جانب الكل قال في الخلاصة والميزانية وكثير من الكتب أخرج الامام السعدي الرواية من وقف  
 الخصاص أنه لا يجوز في الصوفية فرجع الكل اليه اه (قوله والعميان) قال في البحر ولو شرط وقفه على  
 العميان فالشرط باطل وتكون الفعلة للمساكين لأن فهم الفقير والفقير وهم لا يحصون وكذا على المورثين  
 والعربان اه وفيه أن الوقف على الأغنياء والفقراء جائز والفقراء لا يحصون فتدبر (قوله اشتراكا) فيستحقان  
 معلوم نظروا الوقف معا (قوله ينتظم الواحد والمتعدد) أي بهما والمتعدد يشمل المتن والجمع (قوله وفي النهر عن  
 الاسعاف الخ) فهم أبو السعود كفيته أن هذا السند الذي على ما قاله المفق غل الاشارة لعدم كونه  
 أحدهما لأن وحيث لا يرشد والافضل واحد على ما فهمه وهو كذلك كما أفاده الشارح وفي الهندية  
 لوجعل الولاية لافضل لـ فالافضل فهي لافضل أولاده فان صار قسما فالولاية لمن يليه في الفضل فان زل  
 الافضل المفق وصار عدل وأفضل من الثاني فالولاية تنتقل اليه ولو أبي الافضل القبول فالولاية لمن يليه  
 في الفضل كما إذا مات ولوجعل لافضل أولاده وكانوا في الفضل سواء يكون لا كبيرهم سنا ذكرنا أن أو أثنى  
 ولو لم يكن فيهم أحد أهلا لهما فالقاضي يقيم أحدهما إلى أن يصير واحد منهم أهلا لهما فإذ اليه اه ملخصا  
 قال أبو السعود إذا استويا في الرشد والسق وكان أحدهم ذكرا هل يرجح بالذكورة أو يستويان لم أره اه (قوله  
 ولو أحدهما أو روع الخ) أي وقد جعله لافضل (قوله فهو أولى) أي الاعلم بأمر الوقف (قوله وكذا لو شرطه  
 لارشدهم) فانه كشرطه لافضل فيقال فيه ما قيل فيه (قوله ولو ضم انتاضى للقيم ثقة الخ) قال في البحر  
 وهنا تنبيه لا بد منه وهو ما المراد بالقاضي الذي يملك نصب الوصي والمتولى ويكون له النظر على الاوقاف قلت  
 هو قاضي القضاة لا كل قاض لما في جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين لو كان الوصي أو المتولى  
 من جهة الحاكم فالأولى أن يكتب في السجلات وهو الوصي من جهة حاكمه ولاية نصب الوصي  
 والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصي من جهة الحاكم لم يكن له ولاية نصب الوصي  
 فان القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولى الا اذا كان ذكرنا تصرف في الاوقاف والايام منصوصا عليه  
 في منشوره فصار كحكم نائب القاضي فانه لا بد فيه أن يذكر أن فلانا القاضي ما أدون له بالولاية فخرنا من ههنا  
 الوهم (قوله لم يستقل) لانه اذا انفرد مع كونه خائلا لا يحصل المقصود من ضم الثقة (قوله والا) أي بأن كان  
 للاعانة أو للاحتياط في أمر الوقف (قوله بل الحفظ) قال الكمال وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف  
 (قوله ليس للمتولى أن يستدين الخ) مكررم ما تقدم قاله الحاشي (قوله وان كانوا أصح) صوابه اذا لم يكونوا  
 أصح فانه نقل في الدر المنقي عن مؤيد زاده عازي بالوجيز لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلا ولكن يجوز  
 الرجوع عن الموقف عليه المشروط كالامام والمؤذن والمعلم اذا لم يكونوا أصح أو في أمرهم نظر فيجوز  
 للواقف الرجوع في هذه الشروط اه وفي الخلاصة واقتضاه لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلا  
 ولكن يجوز الرجوع عن الموقف عليه وتغييره وان كان مشروطا كال مؤذن والامام والمعلم ان لم يكونوا أصح  
 أو توافوا في أمرهم فيجوز للواقف مخالفة الشروط اه أقول وبالله تعالى التوفيق ان ما ذكره من المؤذن والامام  
 ان لم يكونوا أصح ليس من الرجوع وانما هو مخالفة للشرط تكون هذه المخالفة أنفع للوقف فلا بد من  
 نوبة غيرهم عن يصلح فهو كما اذا شرط أن لا ينزع من الولاية فخان فانه ينزع ولا يصير هذا الشرط يؤول في غيره  
 وكذا اذا شرط أن لا يزوج أكثر من سنة ولا رغبة في ما عينه فانه يخالف وما كان ينبغي للمؤلف أن يفرد  
 هذا بضرع مستقل لانه يوهم أنه يجوز الرجوع في جميع الشروط لافي أصل الوقف وليس كذلك فتأمل  
 وقد تقدم من الشارح الإحالة على هذه العبارة وقد علمت ما فيها (قوله لأن الكتابة) أي التعمير والتصغير عنها  
 اصطلاح كوفي (قوله لا يقرب المكتبات) أي لا يقرب مرجع منها (قوله وكذلك مسائل ثلاث) أي يعتبر فيها  
 الاقرب وان لم يكن هنالك ضمير فان الثانية والثالثة لا ضمير فيها (قوله وعكسه) مبتدأ خبره قوله وقفت  
 وانما كان عكسه لان ما قبله اعتبارية الاخيرة والاخيرة اعتبارية الاول للاول فتأمل (قوله لانه أقرب الى زيد)  
 أي لأن لفظ بنى (قوله هذا هو الصحيح) راجع الى أصل المسئلة ومقابل قول القاضي كامل الدين ان الهاء  
 تنصرف الى الواقف دون ابنه (قوله وقد مننا أن الوصف بعدم متعاطفين) كلمة الشانية (قوله عندنا) والى

والعميان هو الأصح ولو شرط الظاهر لارشد  
 فالارشد من أولاده فاستويا اشتراكا أفق  
 المتلا أبو السعود معلا بأن أفضل التفضيل  
 ينتظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهر  
 عن الاسعاف شرطه لأفضل أولاده فاستويا  
 فلا نسبهم ولو أحدهما أو روع والا - خرا علم  
 بأمر الوقف فهو أولى اذا من خصاته انتهى  
 جوهره وكذا لو شرط لارشدهم كما في أنفع  
 الوسائل ولو ضم القاضي للقيم ثقة أي فاطرا  
 حسنة هل للاختلاف أن يستقل بالتصرف  
 لم أره وفي الشيخ الاخ أنه ان ضم اليه  
 نيابة لم يستقل والافضل ذلك وهو حسن  
 نهر وفي فتاوى مؤيد زاده معزب الثانية  
 وغيره ليس للمشرف بالتصرف بل الحفظ  
 ليس للمتولى أن يستدين على الوقف للعمارة  
 الا باذن القاضي مات المتولى والجباة  
 يدعون تسليم الفعلة اليه في حياته ولا يئنه  
 لهم صدقوا بيمينهم لانكارهم الفمان  
 لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلا  
 لا يجوز الرجوع عن الوقف عن الموقف عليه  
 المشروط كال مؤذن والامام والمعلم وان كانوا  
 أصح انتهى جوهره وفي جواهر الفتاوى  
 شرطه لنفسه مادام حياته لولده فلان ما عاش  
 ثم بعده للاعنف الارشد من أولاده قالها  
 تنصرف لابن لا لواقف لأن الكتابة تنصرف  
 لا قرب المكتبات يقتضي الوضع وكذلك  
 مسائل ثلاث وقف على زيد وعمرو ونسبه  
 قالها اه ووقفه وقف على وليه  
 ولي الذي كور فالذكر راجع لولد الولد  
 بحسب وعكسه وقف على زيد وعمرو  
 لم يدخل في وعمر ولانه أقرب الى زيد فيصرف  
 اليه اه هذا هو الصحيح وقد مننا أن الوصف  
 بعدم متعاطفين للاخيرة عندنا وفي الزباني من  
 باب المحترمان وقولهم ينصرف الشرط

جميع ما قبله عند الامام الشافعي (قوله اليهما) أي المتعاطفين (قوله فلان ذلك في الشرط المصرح به) كقوله فلانة طاق وفلانة ان دخلت الدار فيه يكون دخول الدار شرط المطلاق... (قوله والاستثناء) كقوله فلانة طاق وفلانة ان شاء الله تعالى أو كقوله امرأته طالق وعنده حزن ان دخلت الدار أو ان شاء الله تعالى (قوله الى ما يليه) ذكر الصغير باعتبار كون الصفة وصفا (قوله ولو على البنين وقف ما يجعل فان في ذلك البنات تدخل) وتكون الغلة لهم بالسوية وهو الصحيح وهو كالقول ارضى موقوفة على اخوتي وله اخوة وأخوات اشتركا جميعا كذا في الظاهرية وكان وجهه أنه من التظليل ولو قال موقوفة على بن فلان وله بنون وبنات روى أبو يوسف عن الامام أنه على الذكور ومن ولده دون الاناث وروى أبو يوسف ابن خلد السهقي عن الامام أنه لم يدخلن جميعا فان كان بنو فلان قبيلة لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضي خان بن زيادة قولي وكان وجهه أنه من التظليل وقوله فان في ذلك البنات تدخل البنات اسم ان وجله تدخل خبرها والظرف متعلق بتدخل (قوله وولد الابن الخ) قال في الهندية ولو وقف على نسبه أو ذرية تدخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قربوا أو بعدهم انتهى (قوله كذا البنت) أي ولدت البنت فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على جزء طاه الحلي (قوله ولو وقف الوقف على الذرية) قال في الهندية رجل قال ارضى موقوفة على ولدي ونسلي فالوقف صحيح ويدخل فيه الذكور والاناث من ولده وولده ولده ومن قربت ولادته ومن بعدت ويستوي فيه ولد البنين والبنات أحرارا كانوا أو مملوكين وحصة المملوك تكون لولاه وكذا القول على نسلي وذريتي فهو جائز وهو مثال الاول كذا في الحاوي (قوله وتتقضى القسمة في كل سنة) أي اذا حدث حادث من الذرية لم يستحق في السنة السابقة أو تقضى واحدة ما كان (قوله ويقسم الباقي) ان كان المجهول على الذرية بعض الوقف ويقسم كله ان جعل كله لهم (قوله قد جعلنا) ألفه للاطلاق (قوله فقالوا ليس في ذاي دخل أولاد بنته) هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الوافعات والمنحة والولولجية والتجسس والمزيد وذكر الخصاص رواية الدخول عن أصحابنا ونقله عن محمد ويحيى أن نصهم رواية الدخول قطعاً لان فيه نص محمد عن أصحابنا رحمه الله تعالى والمراد بهم في مثل هذا أبو حنيفة رحمه الله تعالى وأبو يوسف وقد انضم الى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ والله تعالى أعلم قاله العلامة عبد البر في شرحه ولو وقف على ولده وولده (قوله ولفظ آباء) أي لو وقف على آباءه تدخل في ذلك أجداده وجدانه وأبوه وأمه لان جمع الذكور عند الاختلاط يشمل المؤنث كذا قاله العلامة عبد البر (قوله احسب) من الحساب بمعنى المدة أي هذه اللفظ فيها (قوله وما يكثروقه ما لو وقف على ذرية مرتباً وجعل من شرطه الخ) قال في الاشياء وأنا أذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل ما خالف فيه السيوطي ثم أذكر به ما عسدي في ذلك وانما أطيل فيها الكثرة وقوعها أما حاصل السؤال أن الواقف وقف على ذرية مرتباً بين البطون ثم للذكر ثم مثل حظ الانثيين وشرط انتقال نصيب المتوفى عن ولد اليه وعن غيره يولد الى من هو في درجته وان مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لولده حيوانات الواقف عن ولدين ثم مات أحدهما عن ثلاثة ولدي ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد من غير نسل ثم مات أحد الولدين من غير نسل وحاصل جواب السبكي رحمه الله تعالى ان ما خص المتوفى وهو النصف مقسوم بين أولاده الثلاثة ولا شيء لولدي ابنه المتوفى حال حياته ومن مات من الثلاثة عن غير نسل رد نصيبه الى أخويه فيكون النصف بينهم ما ومن مات من ولد نصيبه له مادام أهل طهقة آية ثم مات بعدهم نصيبه بين جميع أولاد الاولاد بالسوية فدخل ولد المتوفى في حياة آية فتتقضى القسمة بموت الطبقة الثانية وينزل الخلف عن ولدي المتوفى حال حياته آية هلا بقوله ثم على أولاد أولاده وانما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده مادام البطن الاول فن مات من أهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الربيع على هذا فإذا لم يبق أحد من البطن الاول تنتقل القسمة ويكون بينهم بالسوية فن مات من أهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى أن يقرض أهل تلك الطبقة فتتقضى القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يعمل في كل بطن وحاصل مخالفة السيوطي أنه في شيء واحد وهو ان ولدي المتوفى في حياة آية لا يجرمان مع بقائه الطبقة الأولى

اليهما وهو الاصل في قائل ذلك في الشرط المصرح به والاستثناء جسيمة الله تعالى وأما في الصفة المذكورة في آخر الكلام فتصرف الى ما يليه فهو جائز وهو والعالم الخ فالصفت وفي المنظومة المحبة وارصف به دجل اذا أتى يرجع للجميع فيما أتى من الامام الشافعي فيما ان كان ذا العطف بواو اما ان كان ذا عطف بتم وقعا الى الاخير باتفاق رجحا ولو على البنين وقف ما يجعل فان في ذلك البنات تدخل وولد الابن كذا البنت يدخل في ذرية بنت لو وقف الوقف على الذرية من غير ترتيب فبالسوية يقسم بين من علا والاسفل من غير تفضيل لبعض فانقل وتتقضى القسمة في كل سنة ويقسم الباقي على من عينه ولو على أولاده ثم على أولاد أولاده قد جعل وقفاً قالوا ليس في ذاي دخل أولاد بنته على ما ينقل بنى أولادى كذا آثار في واخوتي ولفظ آباء احسب يشترط الاناث والذكور فيه وذلك واضح مسطور وما يكثروقه ما لو وقف على ذرية مرتباً وجعل من شرطه أن من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لولده حيوان فله حظ آية لو كان حياً وشار لى الطبقة الاولى اولاد



وانهم يستحقون معهم ووافقه على انقضاء القسمة قلت أما مخالفة السبوطي في أولاد المتوفى في حياة أبيه  
فواجبة لا وجه ذكرها للسبوطي وأما قوله تنقض القسمة بعد انقراض كل بطن فقد أنقضى به بعض علماء العصر  
وعزو ذلك إلى الخصاص ولم يتنبهوا إلى ما صورته الخصاص وما صورته السبكي فإنه في مسئلة السبكي وقف  
على أولاده ثم على أولادهم كلمة ثم بين التطبيق وفي مسئلة الخصاص وقف على ولده وولد له بالو أولادهم فصدر  
مسئلة الخصاص اشتراك البطن الأعلى مع السفلي وصدره مسئلة السبكي اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض  
القسمة وعدمه مبني على هذا فالخلاف أن الواقف إذا وقف على أولاده وأولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده  
ثم على ذريته ونسبها طبقاً بعد طبقاً وبما بعد بطن فحجب العاقبة العليا السفلى على أن من مات عن ولد انتقل  
نصيبه إلى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته وعلى أن من مات قبل دخوله  
في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك ولداً أو ولداً ولداً أو أسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه أبوه لو كان  
حياً هذه الصورة كثيرة الوقوع بالظاهر لكن بعضهم يعتبر بينهم بين الطبقات وبعضهم يعتبر بالو أو فان كان بالو أو  
يقسم الوقف بين العاقبة العليا وبين أولاد المتوفى في حياة الواقف قبل دخوله فلهم ما خص أباهم لو كان حياً  
مع أخوته فمن مات من أولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لأخوته فيستقر  
الحال كذلك إلى انقراض البطن الأعلى وهي مسئلة الخصاص التي قال فيها بنقض القسمة حيث ذكر بالو أو  
وقد علمته وإن ذكر بينهم ثم مات عن ولد من أهل البطن الأول انتقل نصيبه إلى ولده ويستمر له لا ينقض أصلاً بعده  
ولو انقراض أهل البطن الأول فإذا مات أحد ولدى الواقف عن ولد والآخر عن عشرة كان النصف لولد من  
مات وله ولد والنصف الآخر له عشرة فإذا مات أبنا الواقف استقر النصف للواحد والنصف للعشرة وإن استوا  
في الطبقه فقول على أن من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطون فلا يراعى الترتيب فيه ثم من كان له شيء  
ينقل إلى ولده وهكذا إلى آخر البطون حتى لو قدر أن الميت مات عن ولد واحد وولد خالف ولد واحد وهكذا  
إلى البطن المأثر ومن مات عن عشرة وأخلف كل أولاد حتى وصلوا إلى مائة في البطن العاشر يعطى الواحد  
نصف الوقف والنصف الآخر بين المائة وان استروا في الدرجة اهـ ملخصاً (قوله أفنى السبكي بالمشاركة)  
صوابه بعدم المشاركة وهذا الاتفاق في ولدى ولد الواقف الذي توفي حال حياته أبيه والسبوطي خالفه فأفنى  
بالمشاركة وذكر له أوجهاً بيننا في الأشباه (قوله لكنه ذكر بعد ورقتين الخ) هو الذي ذكرناه في العبارة السابقة  
يقول أفاضل الخ (قوله قبل الوأوبشار الخ) قد علمت أن كلام صاحب الأشباه في نقض القسمة لا في المشاركة  
وعدمها (قوله فراجع متأخراً) راجعته فوجدته كما ذكرت لمناقضات ووجدت أهل العلم ردوا على صاحب  
الأشباه حيث قالوا كأنه يزعم أنهم مخفون وهو على الواجب والآخر بالعكس بل ارباب فافهم في ذلك بعض  
مشايخه الذين هم بالصلاح واتباع المنقول معروفون وقد أفنى في نظره هذه الواقعة أفاضل الحنفية والشافعية  
والترتيب فيها بلا ظم منهم شيخ الإسلام سري الدين عبد البر بن الشيخنة وبعده الحق نور الدين الحلي الشافعي  
والشيخ برهان الدين الطرابلسي الحنفي وقاضى القضاة برهان الدين ابن أبي شريف وبعده العلامة علاء الدين  
الآخمي وغيرهم فالوقف المشروط فيه ترتيب الطبقات ورقة نصيب من يموت إلى ولده الخ لا يمتنع الحكم فيه  
وهو تنقض القسمة بانقراض جميع البطن الأعلى باختلاف العاطف بالو أو ثم كما أوضحه العلامة المقدسي  
مسئلته في هذا الرد إلى كلام الخصاص وردوا على صاحب الأشباه قوله وإن ذكر بينهم ثم مات عن ولد الخ  
بأنه يلزم من هذا الاستنباط القاطع على الجهتين المشروطتين لولد الولد في الاستحقاق بصريح قول الواقف  
على ولد ولدى الخ بلا وجوب مع إمكان العمل بهم ما في زمانين ولزم منه أيضاً حرمان ولد من مات قبل الواقف  
عند انقراض أهل الطبقة الأولى مع أنه مخالف لصريح كلام الخصاص ومن أراد توضيح هذه المسئلة فليراجع  
الأشباه وحواشيها (قوله مع شرح الوهبانية) لاهل الأمانة عبد البر ونقله الشرنبلالي في شرحه أيضاً (قوله واقعيتين  
آخرين) تركت نقلهما خوفاً من الإطالة (قوله ولم يرل العلماء الخ) أصلها صاحب الأشباه (قوله لو وقف على عقبه)  
هذه النسخة صواب وفي نسخة على ولده (قوله دون الأماث) لأن ولداً من الذكور والأناث عقبه فأموله  
بناجيه فليسوا من عقبه قاله العلامة عبد البر (قوله كل من يرجع نسبه الخ) فوضح لما قبله (قوله أنه لو أوصى لاسه  
وجنسه) قال الخصاص الجنس والأل غزلة أهل البيت والحكم فيهم واحد ونحوه في المحيط وعلة في السير الكبير

أفنى السبكي بالمشاركة وحالفه السبوطي  
وهذه الخالفات واجبة كما أفاده بغير  
في الأشباه من القاعدة التاسعة لكنه ذكر  
بعد ورقتين أن بعضهم يعتبر بين الطبقات ثم  
وبعضهم بالو أو قبل الوأوبشار الخ بخلاف ثم  
فراجعهم متأخراً مع شرح الوهبانية فاه نقل  
عن السبكي واقعيتين آخرين يحتاج إليهما  
ولم يرل العلماء متعبرين في فهم شروط الواقفين  
الأمم رحم الله وقد أفنى في حق وقف على  
أولاد الظهور دون الأناث فماتت مستحقة  
عن ولدين أبوهما من أولاد الظهور وبأنه  
ينقل نصيبهما ما اصدق كنهما من أولاد  
الظهور باعتبار أبيهما كما يعلم من الأسفار  
وغيره وفي الأسفار والتواريخ لو وقف على  
عقبه يكون لولده وولد ولده أيداً ما تناسلوا  
من أولاد الذكور دون الأناث إلا أن يكون  
أزواجهم من ولده وولد الذكور وكل  
نسبه إلى الواقف بالآباء فهو من عقبه وكل  
من سلك أبوه من غير الذكور من ولده الواقف  
فليس من عقبه انتهى وسيجي في الوصايا أنه  
لو أوصى لأخيه وجسه دخل كل من نسب  
إليه من قبل أبيه ولا يدخل أولاد البنات  
ولهن بالو أو مت إلى أهل بيتها أو خلفها  
لا يدخل ولدها إلا أن يكون أبوه من قومها  
لأن الولد إنما ينسب لأبيه لا لأخته قلت  
وبه علم جواب حادثة لو وقف على أولاد  
الظهور دون أولاد البطون فماتت مستحقة  
عن ولدين أبوهما من أولاد الظهور هل  
ينقل نصيبهما ما اصدق كنهما من أولاد  
أهلهما اصدق كنهما من أولاد الظهور  
باعتبار والدهما المذكور والله أعلم  
(نصل فيما يتعلق بوقف الأولاد)  
من الدرر وغيره عبارة الإمام أبي الوفاء  
على نفسه وولده ونسبه وعقبه جمع على ريعه

لنفسه أيام حياته ثم ونم جاز عند الثاني وبه  
يقف كعبه لولده ولكن يختص بالصبي  
وبم الثاني ما لم يقب بالذكر ويستقل به  
أولاً فان اتنى الولد الصبي فلقنقرأ دون  
ولد الولد الآن لا يكون حين الوقف صلي  
فيختص بولد الابن ولو اتى دون من دونه من  
البطون ودون ولد البنت في الصحيح ولو زاد  
ولد ولي فقط اقتصر عليه ولو زاد البطن  
الثالث علم نسله وينتوى الا بعد ولا يقرب  
الا ان يذكر جليل على الترتيب كما لو قال ابتداء  
على أولادى بلفظ الجمع أو على ولدى وأولاد  
أولادى ولو قال على أولادى ولكن سماهم  
فان أحدهم صرف نصيبه للفقراء ولو على  
أمراته وأولاده ثم ماتت لم يختص ابنها  
بشيء إذا لم يشرط وتنتص من مات منهم  
الى ولده ولو قال على بنى أو على اخوتي دخل  
الاناث على الاوجه وعلى بنات لا يدخل  
البنون ولو قال على بنى وله بنات فقط أو قال  
على بناتى وله بنون فالغلة للمساكين ويكون  
وقفاً منقطعاً فان حدث ما ذكر عاد اليه  
ويدخل في قسمة الغلة من ولد ابنته نصف  
حول من طلوع الغلة لالا كما اذا اولدت  
مباشرة أو أم ولده المستقيمة حتى تثبت  
نسبه بالاحول وطئها فلا يحل خلا لا يحل  
عاقبه بعد طلوع الغلة وتنقسم بينهم بالسوية  
ان لم يرث البطون وان قال للذكر كاشقين  
فكما قال في الوصية فرض ذكر اسع الاناث  
وأنى مع الذكور ويرجع سهمه للورثة لعدم  
صحة الوصية للمعدوم فلا يرد من فرضه لغيره  
ما يرجع للورثة ولو قال على ولدى ونسلى أبداً  
وكلمات واحد منهم كان نصيبه لنفسه فالغلة  
لجميع ولده ونسله جميعهم وميتهم بالسوية  
ونصيب الميت لولده أيضاً بالاث هلابا بشرط  
ولو قال وكل من مات منهم من غير نسل  
كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه أحد  
أو سكت عنه ~~يكون~~ راجعاً لاصل الغلة  
للفقراء مادام نسله باقياً والنسل اسم للولد  
وولده أبداً ولو اتى والعقب للولد وولده من  
الذكور أى دون الاناث الآن ~~يكون~~  
أزواجهم من ولد ولده الذكور وآله وجنس

بأن الانسان من جنس قوم أبيه لا من جنس قوم أمه وهذا اصطلاح عرفي والافق اللغة الجنس الضرب  
من كل شئ وقال في المصطلح للوقف على أهله يدخل فيه كل من يتصل به من قبل أهله الى أقصى أبه في الاسلام  
يستوى فيه المسلم والكافر والذكر والانثى والمحرّم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل تحت الوقف الاب  
الاقصى لو كان حياً ويدخل تحت الوقف ولد الواقف ~~وكذا~~ ولد ولده ولا يدخل أولاد البنات والاخوات  
ومن سواهن من الاناث الا اذا كان زوجها من بنى أعمال الواقف وعترته من نسله لا يدخلون اه (قوله وانها  
لو أوصت الى اهل بيتها) نقل في التناخية عن شرح السير الكبير عن أوصى لاهل بيت فلان أو وقف عليهم أنه  
ان كان المراد بيت السكنى فأهل بيته كل من يعوله ويتفق عليه في بيته عن بيته ويشته قرابة وعن لا قرابة بيته وبينه  
وان كان المراد بيت البيت القسب فأهل بيته جميع أولاد أبيه الذين يعرفون به اه (قوله وبه علم جواب  
حاشية) هو عين ما ذكره أولاً قاله الحلبي وراقه تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*( فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد ) \*

وبه الثاني لان الولد لما خوذ من الولادة هو موجود في حيا حلبي عن الدرر (قوله فان اتنى الولد الصلي)  
أى اذا مات الصلي الموقوف عليه عن ولد لا يستحق شيئاً من الوقف وكذا لو كان حال الوقف ولد صلي وولد ولد  
ومات الصلي يرجع الوقف للفقراء لا لولد الولد (قوله فلا فقر) لا تقطع الموقوف عليه درر (قوله فيختص بولد  
الابن) فيكون ولد الابن عند عدم الصلي بمنزلة الصلي درر (قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية وبه أخذ هلال  
لان الولد لا يثبت نسبون الى آبائهم بل الى أمهاتهم بخلاف ولد الابن حلبي عن الدرر (قوله ولو زاد ولد  
ولدى) حاصله كما قال العلامة نوح زمة الله تعالى برحمته ان الولد المضاف الى باء التكلم ان لم يقيد بالذكر يراد به  
الولد الصلي يستوى فيه الذكر والانثى وان قيد براديه الذكر من الولد الصلي خاصة فلو قال رجل أرضى  
هذه موقوفة على ولدى كانت الغلة لولده الصلي ذكر كان أو أنثى ولو قال على الذكر من ولدى كانت الغلة للذكر  
من ولده الصلي خاصة واذا اتى الصلي صرفت الغلة للفقراء الى ولد الولد هذا اذا كان حين الوقف ولد صلي  
وان لم يكن حين الوقف ولد صلي بل ولد الابن ذكر كان أو أنثى صرفت الغلة له خاصة ولا يشاؤك فيها من دونه  
من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وعليه الفتوى وطوال على ولدى وولد ولدى ان لم يقيد  
بالذكر يدخل فيه الصلي وأولاد بنيه وأولاد بناته على الصحيح فيشتركون في الغلة ولا يقسم الصلي على أولاد  
الابن ولا أولاد الابن على أولاد البنت وان قيد به يدخل فيه الذكور من البنين والبنات على الصحيح اه (قوله  
اقتصر عليهم) أى على الولد وولده (قوله ولو زاد البطن الثالث) وقال على ولدى وولد ولدى وولد ولدى  
درر (قوله علم نسله) مقصر في الغلة الى أولاده ما تناسلوا الى ثلاثة أجيال واحد من أولاده وان سفل  
لان ما ذكر البطن الثالث في التفاوت يعني بكثرة الوسائط فترتفع صفة التخصيص فيبقى اعتبار ما معنى  
الاتساق فيشمل الكل لوجوده في حق من قرب ومن بعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة واحدة (قوله  
الآن يذ كر ما يدل على الترتيب) بأن يقول الأقرب فالأقرب أو يقول على ولدى ثم على ولد ولدى أو يقول بطنا  
به بطن بنين بنين بنين أو يقول على الواقف درر (قوله كما لو قال ابتداء على أولادى بلفظ الجمع) فان الأقرب والابعد  
فيه سواء الا ان يذ كر ما يدل على الترتيب وكذا يقال فيما بعد وما في المصطلح شاذ لا يقول عليه لغلة ما في الكتب  
المعتبرة كما قاله العلامة نوح أبو السعود العمادى وعبارة المصطلح لو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على أولادى  
يدخل فيه البطون كله العموم اسم الاولاد ~~يكون~~ يكون الكل للبطن الاول مادام باقياً فاذا انقرض  
يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فيشتركون هذه البطون في القسمة والأقرب والابعد  
فيه سواء اه (قوله ولو قال على أولادى ولكن سماهم) أى وجعل آخره لفقراء درر (قوله صرف نصيبه للفقراء)  
لانه وقف على كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء بخلاف المسئلة الاولى  
فان الوقف هذا على الكل لا على كل واحد منهم اه حلبي عن الدرر (قوله ولو على أمراته وأولاده) المناسب  
ثم أولاده لبقائهم الكلام والمراد أنه جعل الاستحقاق بعد هذا الاولاد فلا يختص ولدها نصيبها (قوله لم يختص  
ابنها) أى المتولد من الواقف حلبي عن الدرر ما بينها من غيره فلا يدخل لانه انما وقف على زوجته وأولاده  
(قوله اذا لم يشرط) اما اذا اشترطه يكون لأولاده من اخفق (قوله دخل الاناث على الاوجه) لان جميع الذكور

وأهل بيته كل من يناسبه إلى أقصى أبه  
في الاسلام وهو الذي أدرك الاسلام أعلم أولا  
وقرأته وأرحامه وأنسابه كل من يناسبه إلى  
أقصى أبه في الاسلام من قبل أبويه سوى  
أبويه وولده لصلبه فانهم لا يسهون قرابة انفاها  
وكذا من علمهم أو سفل عندهما خلافا لمحمد  
فقد هم منها وان قيدهم فقراتهم يعتبر الفقير  
وقت وجود الغلة وهو المحذور لا خذ الزكاة  
فلو تأخر صرفها سنين لم يضر فافتقر الغنى  
واستغنى الفقير بشارك الفقير وقت القسمة  
الفقير وقت وجود الغلة لأن العلات انما قلت  
حقيقة بالقبض وطرق الغنى والموت لا يطل  
ما استحقه وأما من ولد منهم لدون نصف حول  
بعد مجيء الغلة فلا حظ له لهم احتياجه  
فكان بقوله الغنى وقيل يستحق لأن الفقير  
من لا شيء له والحال لا شيء له ولوقيده بصلطتهم  
أو بالأقرب فلا قرب أو بالأحوج أو عن  
جأره منهم أو عن سكنى مصر قيده  
الاستحقاق به عملا بشرطه وعامة في الاسماف  
ومن أحوجهم حوادث زمانه إلى ما خفي من  
مسائل الاوقاف فعليه بالكتاب المخصوص  
بأحكام الاوقاف المخلص من كتابي هلال  
والخصاف كذا في البرهان في شرح مواهب  
الرحمن للشيخ إبراهيم بن موسى بن أبي بكر  
الطرابلسي الحنفى تزيل القاهرة بعد دمشق  
المتوفى في أوائل القرن العاشر سنة اثنين  
وخمسين وتسعمائة وهو أيضا صاحب  
الاسماف والله تعالى أعلم بالصواب  
(قول الاشباة اختلاف الشاهدين مانع  
الافى احدى وأربعين) قال في زواهر  
الجواهر حاشيتها للشيخ صالح ابن المصنف  
قد ذكر في الشرح الحال عليه مسائل لا يفتقر  
فيها اختلاف الشاهدين وأما ذكرها مردا  
فأقول الأول شهد أحدهما أن عليه ألف  
درهم ونهد الآخر أنه أقرب بألف درهم تقبل  
الثانية ادعى ~~سكوت~~ حنطة جديدة شهده  
أحدهما بالجوودة والآخر بالردية تقبل  
بالردية ويقضى بالآقل الثالثة ادعى مائة  
دينار فقال أحدهما يساوية والآخر  
بخارية والمدعى بتأييد يساوية وهي أجود

عند الاختلاط يشمل الاناث كما سلف (قوله وعلى بناتى لا يدخل البنون) ولا يدخل الخنثى في هذه الصورة  
كلتي قبلها لانها لم يهاو هندية (قوله فالغلة للمساكين) ولا شيء للبنات أو البنين لعدم صدق كل منهما على  
مدلول الاثر برهان (قوله ويكون وقفا منقطعا) وهو صحيح على قول أبي يوسف (قوله ويدخل في قسمة الغلة  
الخ) قال في الهندية اذا حال وقت أوصى هذه على ولدى ثم جاءت جارية له بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الغلة  
فأدعاه الواقف ثبت نسبه ولا حصه له من الغلة ولو جاءت امرأته أو أم ولده بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الغلة  
كانت له الحصة من الوقف كذا في الحماوى فان جاءت به لستة أشهر فصاعدا لم يشر كهم كذا في المحيط (قوله  
لا لا تكم) مثله ما اذا ولده لستة أشهر كآثر (قوله الا اذا ولدت مباته) أى التي لم تقرب بانقضاء العدة ولو كان  
الطلاق رجعا فالجواب فيه كالجواب في المسكوكه هندية (قوله لدون سنتين) أى من وقت الابانة والعق  
وان كان لا أكثر من ستة أشهر من وقت وجود الغلة لحكم الشرع بوجود الجبل قبل الطلاق والعق طرمة الوط  
في العدة فيه كون وجوده عند طلوع الغلة اه حلى (قوله فلو حمل) وطها بأن كانت أم ولد غير مصقة  
أو زوجة أو ممتدة رجعى قاله الحلبي (قوله فلا) أى لا يدخل في الاذاولد لدون ستة أشهر من وقت الغلة  
قال الحلبي تخلا عن الهندية تكلموا في معرفة اليوم الذى يجب الحق في الغلة فيه ذكره لال رحمه الله تعالى هو  
اليوم الذى حصل للغلة فيه قيمة ولم يشترط الفضل عن المؤن وقيل هو اليوم الذى صار لها قيمة فيه بحيث  
يفضل عن المؤن والخراج والنواب القاهرة كالدين الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسى وهو اختيار  
المتأخرين من مشايخ بخارى رحمهم الله تعالى كذا في الحماوى اه (قوله وتقسيم بينهم بالسوية) يقضى عنه  
قوله سابقا ويستوى الأقرب والأبعد الا أن يذكر ما يدل على الترتيب (قوله فلو وصية فرض ذكر) كذا  
في نسخ وصاياه ذكر كما هو في نسخ وهذه المسئلة فيها غرض ووضعها ما في مواهب الرحمن ومشرها  
قال فيها ما ويكون بينهم بالسوية أن لم ترتب البطون وانرتبها يجب الأقرب الأبعد وان قال لذكر مثل حظ  
الاثنتين ~~وكأنوا~~ تحتلظين قسمت غلته بينهم على ما شرط فان كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط قسمت بينهم  
بالسوية بلا فرض ذكر أو أنى بينهم ولو كانت وصية فرض ذكر مع الاناث وأنى مع الذكور وروقت  
الوصية عليهم لذكر مثل حظ الاثنتين ويرجع سهمهم المفروض إلى الورثة والفرق أن في الوقف اخراج الحكم  
عن ملكه فلو فرض معهم ذكر أو أنى لكان ذلك السهم لهم أو للمساكين وفى الوصية أوصى للذكور والاناث  
وهى غير صحيحة للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم ما لا يصلح منها ليرفع إلى ورثته اه (قوله ولو قال على ولدى  
ونسل الخ) فوضيها كما في الدرر لو قال على ولدى وولد ولدى أبدا ماتا سلوا ولم يقل بطناء بعد بطن لكن شرط  
الشرط المذكور وهو رد نصيب الميت إلى ولده فالغلة لجميع ولده ونسله بينهم على السوية ولو مات بعض ولد  
الواقف وترك ولدا ثم جاءت الغلة تقسم على الولد وولد الولد وان سفلوا بعتضى عبارة الواقف وعلى الميت لأنه  
استحق النصيب قبل موته فأنسابه أى الميت من الغلة كان لولده بالارث فصير له أى لولد الميت سهمه الذى  
عينه له الواقف وسهم والده بالارث اه وقوله ونصيب الميت لولده أيضا أى كمال نصيبه الذى عينه الواقف له  
(قوله يكون) أى نصيب الميت (قوله راجعا لأصل الغلة) أى لما تصرف إليه الغلة لا للفتراء لأنه انما يعود اليهم  
بعد انقراض جميع نسله ولم يفرض (قوله وولده) أى ولد ولده (قوله ولو أنى) ذكره لال رواتين في دخول أولاد  
البنات في النسل وكذا قاضى خان وصاحب المحيط ورجح كلامه بجهن كما يفيد كلام العلامة عبيد البر (قوله  
والعقب) سلف الكلام عليه (قوله وهو الذى أدرك الاسلام الخ) انما قيده لأنه لا عبرة عن في الجاهلية (قوله  
إلى أقصى أب له في الاسلام) سواء أعلم أو لا كما قال في سابقه (قوله وكذا من علمهم) قال في الهندية وفي دخول  
المختد رواتين وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير (قوله يعتبر الفقير وقت وجود الغلة) فيستحق الغلة  
من كان فقيرا يوم تحقق الغلة عند هلال رحمه الله تعالى (قوله وهو) أى الفقير وقد تقدم ما فيه (قوله فافتقر  
الغنى) بأن ينفد الشهود أنه افتقر قبل حدوث الغلة هندية (قوله واستغنى الفقير) أى بعد مجيء الغلة قبل  
أن يأخذ حصته وفى حين الغلة كان فقيرا فأداه صاحب الهندية (قوله بشارك) من ذكره وهو الغنى الذى  
افتقر والفقير الذى استغنى (قوله لأن العلات انما غلت حقيقة بالقبض) هذا يعكس على الفقير الذى استغنى  
فان قبضه غناه فى حال غناه وانما أتى به لرفع توهم أن الوقف صار حقا للفقراء وهذا الغنى لاحق لغيره فيقال



يقضى بالبخاري بخلافه الرابع لو اختلفا  
في الهبة والعطية الخامسة لو اختلفا  
في لفظ النكاح والتزويج السادسة شهد  
أحدهما أنه جعلها صدقة وقوة أبدأ على  
أقرانه ثلث غلتها وبشهاد آخر أن لا يذنبها  
تقبل على الثالث السابعة أنه باع بيع الوفاء  
فشهد أحدهما به والآخر أن المشتري أقر  
بذلك تقبل الثامنة شهد أحدهما أنها  
بخاريته والآخر أنها كانت له تقبل التاسعة  
أذى ألفاه طلقا فشهد أحدهما على أقراره  
بألف قرض والآخر بألف ودبعة تقبل  
العاشرة أذى الأبراء فشهد أحدهما به  
والآخر أنه وهبه أو صدق عليه أو حله  
جازه الحادية عشرة أذى الهبة فشهد  
أحدهما بالبراءة والآخر بالهبة أو أنه حله  
جازه الثانية عشرة أذى الكفيل الهبة  
فشهد أحدهما به والآخر بالأبراء جاز  
وثبت الأبراء الثالثة عشرة شهد أحدهما  
على أقراره أنه أخذ منه العبد والآخر على  
أقراره أنه أودع منه هذا العبد تقبل  
الرابعة عشرة شهد أحدهما أنه فصب  
منه والآخر أن فلاخا أودع منه هذا العبد  
يقضى للمدعى الخامسة عشرة شهد  
أحدهما أنها ولدت منه والآخر أنها حملت  
منه تقبل السادسة عشرة شهد أحدهما  
أنه أقر أن الدار له والآخر أنه سكن فيها  
تقبل السابعة عشرة شهد أحدهما أنها  
ولدت منه ذكر أو قال الآخر أنى تقبل  
الثامنة عشرة أنكر أن عبده فشهد أحدهما  
على أذنه في النياب والآخر في الطعام  
تقبل التاسعة عشرة اختلف شاهدان  
الأقرب بالمال في كونه أقرنا العريضة  
أو بالفارسية تقبل بخلافه في الطلاق  
العشرون شهد أحدهما أنه طالق لعبد أمست  
والآخر أنه قال أزدى تقبل

في الجواب أن الوقت لم يصر حقه لأنه لا غلب إلا بالقبض (قوله والموت لا يطله) يفهم أنه إذا طلق بعد  
وجود الفقه لا يطل حقه (قوله لاحظه) في هذه الحالة ويستحق ما يستقبل من الغلات كما في الخاتمة وهذه  
ليست كالمسئلة السابقة فإنها في الوقت على الأولاد بدون وصف فقروا ما هذه فهي فيما إذا وقف  
على أقاربه الفقراء (قوله لأن الفقير من لا شيء) هذا أحد قولين والثاني وهو المعقد أنه من يملك ما دون الله أب  
(قوله ولو قيد بصحتها) فسر والصالح هاجن كان مستورا مستقيم الطريقه سلب الناحية كاف الأذى قليل  
الشرك ليس يمتك ولا صاحب رية ولا قذاف للمحصنات ولا معروف بالكذب فإن كان ههنا فهو من أهل  
الصلاح ولو قال على أهل العفاف أو أهل الخير أو أهل الفضل فهو كقوله من أهل الصلاح هندية (قوله قول  
الاشياء) أي صاحبها (قوله اختلاف الشاهدين مانع) من قبولها أي فيما يشترط فيه العدم من الشهود لأن كل  
شاهد يكذب صاحبه والمذمى يكذب أحدهما ولا يعزروا أحدهما قلت وهذه المسائل محلها كتاب الشهادات  
والجواب أنه ذكرها في غير محلها وأحال عليه في محلها وقالوا لا بد من التماثل بين كلام الشاهدين لفظا ومعنى  
وهي بحيث يدل لفظهما بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لا بالتضمن عند الامام وأما عندهما فإلهام اتفاقا  
عليه فترد الشهادة عند الامام إذا شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لأن الدلالة على الأقل بالتضمن غيره معتبرة  
عنده وتقبل عندهما على ألف عند دعوى الاكتر لانهم اتفقا على الأقل وترد عند دعوى الأقل لأن  
للمدعى كذب لشاهد الاكتر والصحيح قولهما اه أبو السعود (قوله الا في احدى وأربعين) المناسب لما ذكره  
أن يقول الا في اثنين وأربعين والمناسب أيضا أن يزيد هنا قوله ذكرتها في الشرح ليناسب قوله بعد ذكر في الشرح  
المحال عليه (قوله سردا) أي عدد من غير بيان الوجه فيها (قوله وشهد الآخر أنه أقر بألف درهم تقبل) هو قول  
أبي يوسف ووجهه الصدوق قال لا تقبل ومنها كما في خزانة الاكل إذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر بإقراره به  
وزاد في الوالوجية ما لو شهد أحدهما على قرض مائة درهم والآخر على الاقرار بذلك (قوله بالردية) الانسب  
بالرداء قاله الحلبي (قوله فقال أحدهما نيسابورية) نظيره بالقاهرة الحمودى والمصنف اوى مثلا (قوله الرابعة  
لو اختلفا في الهبة والعطية) ذكر في الجهر أنه لا يشترط في الموافقة لفظا أن يكون بعين ذلك اللفظ بل أما بعينه  
فلهو مرادفه في لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية تقبل وحاشا فلا وجه للاستثناء وقامه في الحمودى (قوله  
الخامسة) فيها ما في سابقها (قوله تقبل على الثالث) وهكذا الحكم لو شهد أحدهما بالكل والآخر بالنصف فانه  
يقضى بالنصف المتفق عليه سوى محلها ما إذا كان المدعى يدعى الاكتر ولا فرق بين كون المدعى عليه يقرب الوقت  
ويشكر الاستحقاق أو يشكرهما وأقيمت البينة بما ذكر (قوله أنه باع بيع الوفاء) قال في الجهر لا خصوصية لبيع  
الوفاء ولا لبيع بل كل قول كذا في بخلاف الفعل والنكاح من الفعل له الحلبي (قوله انها كانت له تقبل) لأن  
الاصل ابقاما كان على ما عليه كان (قوله أذى ألفاه طلقا) أي غيره قيد بقرض ولا ودية وظاهره أنه لو قيد  
بأحدهما لا تقبل لتكذيبه الآخر (قوله ولا تخرب بألف ودبعة) بالاضافة وعدمها كالذى قبله ووجه قبولها  
وان كان القرض يخالف الودبعة أنه إذا أنكر الودبعة كانت مضفونة عليه كالقرض (قوله ولا تخرب أنه وهبه الخ)  
وذلك لأن هبة الدين من المديون والتصديق عليه به وتحليله منه ابراهه (قوله أذى الهبة) أي هبة الدين  
الدين له والوجه فيها ما ذكر في سابقها (قوله أذى الكفيل الهبة) أي هبة الدين لا لاصبل (قوله وثبت الأبراء)  
وبطلت الكفالة (قوله شهد أحدهما على أقراره أنه أخذ منه العبد) صورتها الذي رجل عبدا في يد رجل  
فأنكره المدعى عليه فأقام المدعى البينة بما ذكر فأنها تقبل وبأخذ المدعى العبد وثله يقال في الصورة الثانية  
(قوله شهد أحدهما أنها ولدت منه) صورته على طلاقها على ولادتها منه فشهد اجمادا كقوله ويقع الطلاق  
(قوله أنها حملت منه تقبل) لأن الحمل يلزمه الولادة غايبا فكانه شهدا (قوله أنه أقر أن المرأة) أي أن المدعى  
عليه أقر بأن الدار له مدعى (قوله والآخر أنه سكن فيها) الصغير في سكن للمدعى ونفسه أن السكن قد تكون  
بالاجارة والاعارة فلا تقيد الملك الا أنه الاصل فيها فذا قبلت خصوصاً وقد أيدت بشهادة الآخر أنها (قوله  
شهد أحدهما أنها ولدت منه ذكر) صورتها على الطلاق على ولادتها طلقا (قوله ولا تخرب) على أذنه في الطعام  
تقبل لأن الأذن في نوع بدم الأنواع كلها لأنه لا يخص بنوع كما ذكره في المأذون والظاهر أن محله ما لم يتدع  
العبد أحد الشاهدين (قوله تقبل بخلافه في الطلاق) للاتفاق معنى في الاقرار بخلاف الطلاق (قوله أزدى) بقاء

• الحادية والعشرون قال لامرأته ان  
 كانت فلانا ماتت طلق فتهدأ أحدهما أنها  
 كنهه غدوة والا تخر عتبة طلاق • الثانية  
 والعشرون ان طلقك فعبدي حر فقبال  
 أحدهما طلقها اليوم والا تخرانه طلقها  
 أمس يقع الطلاق والعناق • الثالثة  
 والعشرون شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا  
 البتة والا تخرانه طلقها اثنتين البتة يقضي  
 بطلاقين وعلك الرجعة • الرابعة والعشرون  
 شهد أحدهما أنه أعتق بالعربية والا تخر  
 بالفارسية تقبل • الخامسة والعشرون اختلفا  
 في مقدار المهر يقضي بالاقل • السادسة  
 والعشرون شهد أحدهما أنه وكله بضمومة  
 مع فلان في داره ما شهد الا تخرانه وكله  
 بضمومة فيه وفي شئ آخر تقبل في دار  
 اجتماعه • السابعة والعشرون شهد  
 أحدهما أنه وقضه في محضه والا خر بأنه  
 وقفه في مرضه قبلا • الثامنة والعشرون  
 لو شهد شاهد أنه أوصى اليه يوم الخميس وآخر  
 يوم الجمعة جازت • التاسعة والعشرون اذني  
 ما لا فتهدأ أحدهما أن المحتال عليه أحال  
 غيره بهذا المال وشهد الا تخرانه كفل عن  
 غيره فمهد هذا المال تقبل • الثلاثون شهد  
 أحدهما أنه باعه كذا الى شهر وشهد الا خر  
 بالبيع ولم يذكر الاجل تقبل • الحادية  
 والثلاثون شهد أحدهما أنه باعه بشرط  
 الخيار ثلاثة أيام ولم يذكر الاخر الخيار تقبل  
 فيها • الثانية والثلاثون شهد أحدهما أنه  
 وكله بالضمومة في هذه الدار عند قاضي  
 الكوفة وآخر عند قاضي البصرة جازت  
 شهادتهما الثالثة والثلاثون شهد أحدهما أنه  
 وكله بالقبض والا تخرانه جأء تقبل • الرابعة  
 والثلاثون شهد أحدهما أنه وكله بقبض  
 والا تخرانه سلطه على قبضه تقبل •  
 الخامسة والثلاثون شهد أحدهما أنه وكله  
 بقبضه والا تخرانه أوصى اليه بقبضه في  
 حياته تقبل • السادسة والثلاثون شهد  
 أحدهما أنه وكله بطلب دينه والا خر  
 بتقاضيه تقبل • السابعة والثلاثون شهد  
 أحدهما أنه وكله بقبضه والا خر بطلبه تقبل  
 • الثامنة والثلاثون شهد أحدهما أنه وكله  
 بقبضه والا تخرانه أمره بأخذ أو إرساله ليأخذه

بعدم الدال وفي نسخ زيادة لام بين الدال والياء ومعناه الحق (قوله الحادية والعشرون) هذه والتي بعدهما منظر  
 فيه الى المقصود وهو حصول الشرط وقطع النظر عن الزمان (قوله شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا البتة الخ)  
 قال في البحر شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا والا تخرانه طلقها اثنتين البتة يقضي بطلاقين وعلك الرجعة ذكره  
 في المتن عن هشام بن محمد بخلاف ما اذا شهد أحدهما أنه أعتقه كله والا تخرانه أعتق بعضه لا تقبل اه (قوله  
 وعلك الرجعة) أي أعادتها الى عصمته بعدد جديد لكونه بعد طلاق بائن وهذا اذا كان لفظ البتة راجعا الى  
 الطلاق لا الى شهد (قوله شهد أحدهما أنه أعتق بالعربية الخ) هذا لفظ الشاهد ولم يذكر أنه قال يا حر ولم يذكر  
 الا تخرانه قال يا زادة فلا تكون مكربة مع العشرين (قوله اختلفا في مقدار المهر يقضي بالاقل) قال في جامع  
 الفصولين شهد ابيدع أو اجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلفا في قدر الدل لا تقبل الا في النكاح فتقبل ويرجع  
 في المهر الى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه فقوله يقضي بالاقل ينافي هذا (قوله في داره ما) أي  
 الذي اذني الوكالة (قوله قبلا) نحوه في الهندية الا أنه لم يبين أن الوقف هل يكون في كلها أو في الثلث ان لم يخرج  
 الامم داره من المال واطاهر الثاني وحزبه قبلا (قوله شهد أحدهما أن المحتال عليه أحال غيره) عبارة القنية  
 اذني ما لا فتهدأ أحدهما عليه أن المحتال عليه أحال عن غيره بهذا المال وشهد الا تخرانه كفل عن غيره اعلم  
 أن القريم يطلق على الدائن وهو المراد بالاول وعلى المديون وهو المراد بالثاني وصورة اذني زيدا على عمرو مالا  
 فأنكر عمرو والمال فأقام زيد شاهدين شهد أحدهما أن عمرا محال عليه يعني أن دائته أحال زيد عليه عماله عليه من  
 الدين وشهد الثاني أن عمرا كفل عن مديون زيد بهذا المال وحاصله أن المال على عمرو غير أن أحد الشاهدين شهد  
 أن المال لزمه بطريق الاحالة عليه والا تخرنه أن المال لزمه بطريق الكفالة والله تعالى أعلم بالصواب وسنأتي  
 هذه الصورة في كلام الشيخ صالح الأنة قال يقضي بالكفالة لانها الاقل (قوله ولم يذكر الاجل تقبل) لعدم تنافي  
 الشهادتين (قوله والا تخرانه جأء) من التجربة بمعنى التسليم أفاده الحلبي (قوله أنه أوصى اليه بقبضه) الموصى  
 اليه بالقبض بمنزلة الوكيل لا وكيل حقيقة لان الوكالة تبطل بالموت (قوله التاسعة والثلاثون الخ) قال في الوهبانية  
 حواله ابراء ضمان وصية • وكالاته انقذ الرهان التبرر  
 طلاق شراء بيع القرض دينه اخذتلاف المسكان الوقت ليس يؤثر  
 وفي القصب والقتل النكاح جنابة • اذا اختلفا في واحد يستقر

اهو الضابط أن المشهود به ان كان قولاً محضاً فالأختلاف المذكور لا يمنع قبول الشهادة لا مكان الاعادة والتكرير  
 في القول وان كان فعلاً محضاً أو قولاً وفعلاً كالقصب اذا اختلف الشهود فيه زماناً أو مكاناً لم تقبل لان ما عدا  
 النكاح أفعال مخصوصة والنكاح وان كان قولاً لكن شرطه حضور الشاهدين وهو فعل أفاده العلامة عبد البر  
 أي وان جعل الواحد لا يتكرر (قوله الحادية والاربعون) مكررة مع السابعة والعشرين قال الحلبي (قوله ويكون  
 وقفا على الفقراء) ويطلق تعيين الشاهدين (قوله اتهمى) أي ما في الشرح المحال عليه وهو البحر (قوله قلت) من  
 كلام الشيخ صالح (قوله وهم الواتق الشاهدان) مكررة مع الاربعين قال الحلبي قلت الفرق بينهما أن الاربعين  
 في الاقرار بالوقف وهذه في الاقرار بمال ولم يقلوا في الاربعين كاجماعاً متلاً والالتكررت ما بعد هذه بالتاسعة  
 والثلاثين (قوله أنه طلق امرأته) وليس في نكاحه غير امرأة واحدة كما صرح به نحر الدين (قوله ان المرأة التي  
 كانت الخ) حينئذ تعين أن المطلقة هي بنت فلان حيث لم يكن في نكاحه غيرها (قوله قبل هذا التطلق) الذي  
 وقع فيه التعيين من أحد الشاهدين (قوله ملك داره) الاولى حذف الضمير (قوله أنها كانت مملوكة تقبل) لان  
 الاصل ابقاء ما كان على ما عليه كان حتى ينقله ناقل شرعي (قوله قضى بالانفاجاعاً) لان كلام الشاهدين  
 صريح بذكر الانفاجاعاً ما اذا شهد أحدهما بالعين كما تقدم فان الانفاجاع دخل في الالفين نعمنا وقد علمت أن  
 المفتي به فيها قول الصاجين بالقبول (قوله فان شهادته على الالف مقبولة) وبقي المطلوب شاهدان فانما على قضاء  
 الخمسمائة (قوله قبلت الشهادة) لانه المطلق قد يجمع مع المقيد (قوله خلافاً لها) استظهر صدر الشريعة قولهما  
 وهذا لما لم يذكر المذني لو نأخذ كرهنا بله ونقله المؤلف في باب الاختلاف في الشهادة (قوله شهد أحدهما  
 بكفالة الخ) مكررة مع التاسعة والعشرين (قوله لا في العزل) الا أن يقيم شاهداً ثانية عليه (قوله عن الدستيمان)  
 أي المهر (قوله لان كل بائع الخ) أي والزوج هنا باع لها الدار بالدستيمان (قوله فاختلف المشهود به) من حيث أن

تقبل . التاسعة والثلاثون اختلفا  
في زمن اقراره في الوصف تقبل . الاربعون  
اختلفا في مكان اقراره به تقبل . الحادية  
والاربعون اختلفا في وقته في خمسة اوقاف  
مرضة تقبل . الثانية والاربعون شهد  
أحدهما بوقفه على زيد والاخر على عمرو  
تقبل ويكون وقفا على الفقراء انتهى . قلت  
وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف  
سائل . منها لو اختلف في تاريخ الرهن بأن  
شهد أحدهما أنه زمن يوم الخميس والاخر  
يوم الجمعة تسع عندهما خلافا فالحمد جواهر  
الفتاوى . ومنه لو اتفق الشاهدان على  
الاقرار من واحد بعد مال واختلفا فقال  
أحدهما كتابا في مكان كذا وقال الآخر  
كتابا في مكان كذا تقبل . ومنها لو قال أحدهما  
والمسئلة بهما كان ذلك بالغداة وقال  
الاخر كان ذلك بالعشي تقبل . ومنها في  
الولو الجنية . ومنها شهد على رجل أنه طلق  
امرأته وأحدهما يقول أنه عين منكوحته  
ينت فلان والاخر يقول ما عينها إلى أعلم  
وأشهد أن المرأة التي كانت له سوى ابنة  
فلان قد طلقها وأخرجهما من داره قبل  
هذا التطلق قال غير الدين إذا شهد على  
الطلاق إلا أنه هين أحدهما المرأة وذكرها  
بأسمها ولم يبين الآخر التي هي في نكاحه  
وليس في نكاحه غيرها أو واحدة تصح  
الشهادة وهي في جواهر الفتاوى . ومنها  
إذا هي ملك داره فشهد أحدهما أنه له  
أو قال ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه  
تقبل . منه المذني . ومنها إذا هي ألفان  
وخمسائة فشهد أحدهما بألف والاخر  
بألف وخمسائة قضى بالألف إجماعا . منه  
. ومنها لو شهد أن له على هذا الرجل ألف  
وهم وشهد أحدهما أنه قد قضاه المطلوب  
منها إجماعا . والغاليل ينكر ذلك فإن شهادته  
على الألف مقبولة . ولو الجنية . ومنها إذا هي  
نجارية في يد رجل وجاء بشاهدين فشهد  
أحدهما أنها جارية غصبها منه هذا وشهد  
الاخر أنها جاريته ولم يقل غصبها منه قبلت  
الشهادة بجمع الفتاوى . ومنها شهد بسرقة  
شيء واختلفا في لو أنها قبل عنده خلافا فالحمد

الشاهد الثاني لم يشهد بالاقرباء الملك والاولى حذف الفاء لانه جواب لما ( قوله في الاشياء السكوت كالنطق )  
الاولى أن يقول السكوت ليس كالنطق الا في كذا وهو كذلك في نسخ . وهذا نقل لما في الاشياء بالمعنى فانه قال فيها  
التاسعة والثانية عشرة لا ينسب الى ساكت قول ثم قال ونخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها  
كالنطق ( قوله عند مناسبتهم ) سكوت البكر عند احتساب ولهم اقبل التزويج وهذه أي ولها الاقرب  
أو رسولها فلو استأمرها بالجماع وجرد الاب لا يكون سكوتها كالنطق كما في الجوى . وقوله وبعدة عطف على  
قوله عند استأمرها ولا مانع من عطفه على قبل . الثانية سكوتها عند قبضه مهرها فانما الاتساع دعواها على الزوج  
به لكونها راضية بقبضه . الثالثة سكوتها إذا بلغت بكرًا يكون رضاها بغير خيار بلوغها لا لو بلغت ثيبًا لا يطل  
خيارها بالسكوت وهذا كله إذا كان الزوج غيبًا بالجماع . الرابعة حلفت أن لا تتزوج فزوجها أبوها  
فسكتت حنت لان سكوتها بمنزلة رضاها بالكلام كما في الفصول العمانية . الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول  
لا الموهوب له . السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له والمتصدق عليه اذن . السابعة سكوت الوكيل  
قبول ويرتد بده . الثامنة سكوت المقر له قبول ويرتد بده . التاسعة سكوت المفوض اليه القضاء أو الولاية  
قبول للتفويض وله رده . العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد بده وقيل لا . الحادية عشر سكوت أحد  
المتبايعين في بيع الخطبة حين قال صاحبه قد بدد إلى أن أجده . الثانية عشر سكوت المصدق عليه في العمانية تفسير الخطبة أن  
يواضعها على أن يظهر المبيع عند الناس لكن لا يكون قصدهما من ذلك البيع حقيقة . الثانية عشر سكوت  
المالك القديم حين قسم ماله بين الغائبين كالوأسرقن المسلم فوقع في الغنية وقسم ومولاه حاضر . الثالثة عشر  
سكوت المشتري بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشتري بسقط الخيار وقبضه المشتري لانه لو كان الخيار للبائع  
والحالة هذه لا يطل كما في معنى الحكم . الرابعة عشر سكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري  
قبض المبيع اذن قبضه . الخامسة عشر سكوت البائع أو فاسدا . قلت هو في الصحيح قول الطحاوي . وظاهر الرواية فيه  
أنه لا يكون إذا نابا القبض وله أن يسترده . السادسة عشر سكوت الشفيع حين علم بالبائع . السابعة عشر سكوت  
المولى حين رأى عبده يبيع ويشتري اذن في التجارة في غير ذلك التصرف الذي رأى مولاه فيه وفي ذلك لا ينفذ  
ولو رآه يشتري شيئا بجاهه فلم ينهه فهو اذن منه وينفذ ذلك الشراء كما في الذخيرة . السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذن  
لمحسبك حنت في ظاهر الرواية . الثامنة عشر سكوت القن وانقياده عنديعه أو رده أو دفعه بغيره اقراره  
ان كان به قبل بخلاف سكوتة عند اجارته أو عرضه للبائع أو تزويجه . والفرق بين الرهن والاجارة أن الرهن  
محبوس بالدين بحيث يمكن الاستيفاء منه عند الهلاك فيلزم من السكوت عنده الاعتراف بالرق وايسر الاجارة  
كذلك . التاسعة عشر لو حلف لا ينزل فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت حنت لولا قال اخرج منها فأبى أن  
يخرج فسكت ووجه الفرق أن النزول يقبل ضرب المدة اذ يقال نزلت في داره يومًا فكان له واه حكم انشائه  
بخلاف الخروج فانه لا حدود له اذ لا يقبل ضرب المدة لانه عبارة عن الانفصال من داخل إلى خارج . العشرون  
سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتمتته اقراره بفلاحة نفسه . الحادية والعشرون سكوت المولى عند ولادة أم  
ولده اقراره بقبضه في العمانية بما إذا سكت يومًا أو يومين وفي قوله أم ولده اشارة إلى أم الولد يمكن أم ولده وسكت  
عند ولادتها لا يكون اقرارا بالولده . الثانية والعشرون سكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب ان  
كان المفبر عدلًا لا لو فاسقا عنده وعندهما يكون رضا لو فاسقا . الثالثة والعشرون سكوت البكر عند اخبارها  
بترويج الولي . على هذا الخلاف . الرابعة والعشرون سكوتة عند بيع زوجته أو قريبه عقارا اقراره بأنه ليس له  
على ما أفتى به مشايخ نهر قند خلافا لما في بخاري رحمه الله تعالى فليظن المقتى وقبضه بالبائع لانه لو كان مكانه  
عارية أو اجارة ورهن لا يكون اقرارا إجماعا لانه لم يستثنه فيكون داخل في القاعدة ولأن الانسان قد يرضى  
بالانتفاع بملكه ولا يرضى بخروجه عنه وأما إذا باع شيئا بغيره أمر أنه وهي ساكتة ثم ادعت هل تسع دعواها  
قولان صححان والفتوى على عدم السماع في القريب والزوجة برأيه . الخامسة والعشرون رأى يبيع مرقا أو  
دارا فنصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت ثم سقط دعواه وهذا الفرع فيه مما قبله زيادة تصرف المشتري زمانا  
بعد الشراء وهو ساكت فهو قيد في الاجنبى لا في الزوجة والقريب كما فهمه اطلاقه وهو مصرح به في متن  
تنوير الابصار وبه أفتى شيخ الاسلام شهاب الدين الحلبي . وهي في فتاوا من كتاب البيع وكتب البيروني على قوله



في الكفالة لانهم أقل جامع الفصولين  
ومنها شهد أحدهما أنه وكله بطلاقها وحدها  
وشهد الآخر أنه وكله بطلاقها وطلاق  
فصلته الاخرى فهو وكيل في طلاق التي  
اتفق عليها وهي فيه أيضا ومنها شهد  
بوكالة وراد أحدهما أنه عزله قبل في  
الوكالة لافي العزل وهي منه أيضا ومنها  
أدعت أرضا شهد أحدهما أنها ملكها الا  
زوجها فدفعها اليها عوضا عن الدسيمان  
وشهد الآخر أنها غلصها الا زوجها أقر  
أنها ملكها تقبل لان كل بائع مقر بالملك لشريكه  
فكانما شهد أنه ملكها وقيل ردلانه لما  
شهد أحدهما أنه دفعها عوضا وشهد بالعد  
وشهد الآخر باقراره بالملك فاختلف  
المشهد به أما لو شهد أحدهما أن زوجها  
دفعها عوضا والآخر باقراره أنه دفعها  
هو ضا قبل لا تهاقهما كالمشهد أحدهما  
بالبيع والآخر باقراره به وهي في جامع  
الفصولين انتهى كلام الشيخ صالح ابن  
الشيخ محمد بن عبد الله القزويني في  
الاشياء السكوت كالنطق في مسائل  
هذه منها سبعة وثلاثين قلت وزاد في تنوير  
البصائر مئتين الأولى مسألة السكوت  
في الاجارة قبول ورضا كقوله اسكن  
داره اسكن بكذا والا فاقبل فسكت لزمه  
المسمى وذكر المؤلف في الاجارة الثانية  
سكوت المودع قبول دلالة قال المؤلف  
في بخره كونه عند وضعه بين يديه فانه قبول  
دلالة انتهى وزاد عليها في زواجر الجواهر  
مسائل منها عند قوله الرابعة والعشرون  
سكوت عند بيع زوجته فقال وكذا سكوتها  
عند بيع زوجها ما في البرازية الفتوى على  
عدم سماع الدعوى في القريب والزوج  
اتى وجمع قاضي خان أنهم انسمع فليتاثنى  
عند الفتوى قلت وزاد ما في صفقات  
التنوير من سكوت الجائر عند نصرت  
المشتري فيه زرعوا وشاء وعز شاه البرازية  
وهكذا ذكر في تنوير البصائر مائة بالياء  
فالفجب من صاحب الجواهر الزاھر كيف  
ذكره كلام البرازية وتزل الاخره ومنها  
في المحيط

فتصرف فيه المشتري زمانا ما ناض كما اذا زرع أو بى وجاره ساكت قبل فلولم يتصرف المشتري ولكن رأى البيع  
والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع ولم يولد أو زوجته حاضرة ساكنة  
حيث تسقط دعواهما كذا في القنية وابس الولد قسدا بل بعض الأقارب كذلك كما في فتاوى قاضي خان  
السادسة والعشرون أحدهم يركب العنان قال لا تخافى أشترى هذه الامه لنفسى خاصة فسكت الشريك  
لا تكون له ما بل للمشتري بخلاف شريكى المفاوضة فانها لا تكون له ما لم يقل نعم قاله العلامة عبد البر السابعة  
والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء معين الى أريد شراء لنفسى فشراء كان له لانه يلزمه عدم  
قبول الوكالة الثامنة والعشرون سكوت ولي الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذن وبفهم منه أن الوصى  
والقاضي ليس كذلك والفرق ظاهر جوى السابعة والعشرون سكوت عند رؤية غيره يشق زفه حتى سال ما فيه  
رضا وتأمل هذا مع قوله أى صاحب الاشياء ما بقا ولورأى غيره يملك ما له فسكت لا يكون اذا بان لانه قال  
الجوى قل لامن بعض الافاضل يمكن حل ما هنا على الاتلاف الممكن تداركه الثلاثون سكوت الحائض  
لا يستخدم فلو كان اذا خدمه بغير أمره ولم يشهه حنث وهذه الثلاثون في جامع الفصولين وغيره وزدت ثلاثا اثنتين  
من القنية الأولى دفعت لبنها في قهبرها أشياء من أمتعة الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد الثانية  
أنفقت الام في جهازها ما هو عند فسكت الاب لم تضمن الام وابس هذا كالاتلاف الثالثة باع جارية وعليها  
حتى وقرطان ولم يشترط ذلك للمشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوتة بخلاف  
التسليم فكان الحلى له ثم زدت أخرى القرامة على الشيخ وهو ساكت ينزل منزلة نقطة في الاصم وأخري على  
خلاف فيها سكوت المدعى عليه ولا مذنبه انكار وقيل لا ويحسب وهي في قضاء الخلاصة فهي خمس وثلاثون  
وقوله انكار أى شتمع البيعة عليه أو يكون نكولا في قضى عليه كما ذكره الزيلعي وقوله وقيل لا أى لا يكون انكارا  
ولا اقرارا فيحسب عند الثاني كالمقال لا أقر ولا أنكر فانه يحسب حتى يقر أو ينكر قال في العروة أمنت لما أن  
الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضاء ثم رأيت أخرى كتنها في الشرح من الشهادات سكوت المزكى عند  
سؤاله عن الشاهد تعديل السابعة والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتين العين المرهونة ما بالاشياء  
زيادة من نحو اشياء قوله مسألة السكوت في الاجارة منه قول الراعى لا أرضى بالمسمى واعا أرضى بكذا فسكت  
المستأجر لزمه المسمى ذكر في حواشى الاشياء قوله فانه قبول دلالة فيضمن اذا ترك الحفظ أو تهدى قوله  
عند قوله أى قول صاحب الاشياء قوله وكذا سكوت الخ قد مناه من جملة الصور قوله الفتوى الخ قد سلف  
أن في بيع الزوج مناع زوجته وهي ساكنة وعكسه قولهم معصية قوله في القريب والزوج هذا لتصلح دليلا  
لانه يحتمل أنها هي البائعة قوله فليتاثنى عند الفتوى أى أن الملقى ينبغي له أن يتخيرين الخصمين وبقى بالاحوط  
في حقهما قوله وزاد ما في صفقات التنوير ونصه باع عقارا أو أنه وأمر أنه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن أنه ملكه  
لا تسمع دعواه بخلاف الاجنبى ولو جارا الا اذا سكت وتصرفت المشتري زرعوا وشاء لا تسمع دعواه اه حلى فلولم  
يتصرف المشتري ولكن رأى البيع والتسليم لا تسقط دعواه قوله وهكذا ذكر في تنوير البصائر أى أن  
صاحب تنوير البصائر وهو حاشية على الاشياء والظاهر للشرف القزويني ذكر مسألة الجار معزى الى البرازية قوله  
من صاحب الجواهر الزاھر حاشية على الاشياء للشيخ صالح ابن صنف تنوير البصائر قوله كيف ذكر صدر  
كلام البرازية وهو ما أفاده قوله وكذا سكوتها عند بيع زوجها قوله وتزل الاخر أى آخر كلام البرازية وهي  
مسألة المتفرقات قوله ومنها الزوجت بغير كفوا الخ هذه مبنية على طاهر الرواية وأما على رواية الحسن الملقى  
بها فلا ينفع ذلك النكاح قوله وقبل التهنئة لا تكون من المستثنات الا اذا أريد بالقول السكوت عند التهنئة  
قوله كما ثبت بالصريح أى من الموكل وهذا غير ما تقدم فانه فيما اذا قال وكلتك وسكت الوكيل قوله قال ابن  
التم الكبيرة فرضها في الكبيرة لتكون موكلة أما الصغيرة فهي مجبورة قوله سكوت أهل العلم والصلاح لا وجه  
للاكتفاء في التعديل بالسكوت لانهم ذكروا السكوت في جانب من هرفه المزكى بالنسب فانه لا يكتب أنه غير عدل  
بل يسكت احترازا عن التهنئة الا اذا عدله غيره وخاف أن يحكم القاضي بشهادته فيثبت بصرح به كما في التبيين اه  
أبو السعود ونقل قبله أن سكوت المعدل لا يعتد به في كل شخص ويمكن التوفيق بأنه يكتب بالسكوت في التعديل  
اذا كان المعدل من أهل العلم والصلاح وأما غيرهم فلا يكتب في تعدلهم الا بالنصرح به أو أن ما ذكره هنا في التعديل  
لو تزوجت بغير كفوف فسكت الولي حتى ولدت كان سكوتة رضا زيلعي ومنها ما في المحيط

دجل زوج رجلا بغير أمره فهناه القوم  
وقبل التثنية فهو رضا لان قبول التثنية  
ذليل الاجازة ومنها أن الوكالة كانت ثبت  
بالصريح ثبتت بالسكوت ولذا قال في  
الظهيرية لو قال ابن الأم للكعبة اني أريد  
أن أزوجه منك من نفسي فبكتت لزوجه  
جاز ذكره المؤلف في بصره من بحث الاولياء  
\* ومنها سكوت أهل العلم والصلاح في  
التعديل كما في شهادات الجرح قال ويكتفى  
بالسكوت من أهل العلم والصلاح فيكون  
سكوته تركية لا شاهد في الملتقط وكان  
الليث بن مساور حاضيا فاحتاج الى  
تعديل وكان المزكي حريضا فعاده القاضي  
وسأل عن الشاهد فسكت المعدل ثم سأله  
فسكت فقال أسألك ولا تخيبني فقال المعدل  
أما يكفيك من مثلي السكوت قلت قد عدت  
هذه في الاشياء معز بالتمهيدات شرحه  
فكيف تكون في تقييده بكونه من أهل  
العلم والصلاح فعدها من الزوائد ومنها لو  
أن العبد خرج لصلاة الجمعة فقرأ فسكت  
حله الخروج اليها لان السكوت بمنزلة  
الرضا كما في جملة الجرح ومنها ما في التثنية  
بعد أن رقم بعلامة (قع عت) ولو زفت اليه  
بلاجهاز فله أن يطالب بما بهت اليه من  
الدنانير وان كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما  
يملك بالمبعوث في عرفهم حيث يفتى بأنه  
إذا لم يجزه بما يملك فله استرداد ما بهت  
والاعتبر ما يتخذ الزوج لا ما يتخذ الاول  
سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه  
لم يكن له أن يخاطب به ذلك وان لم يتخذ  
شيء \* ومنها إذا أبرأ فسكت صح ولا يحتاج الى  
التجول هكذا ذكره البرهان في الاختيارات  
في كتاب الاقرار \* ومنها سكوت الراهن  
عند بيع المرتن الرهن يكون مطلقا في إحدى  
الروايتين ذكره الزيلعي وغيره وهي تعلم من  
الاشياء أول القاعد \* الحمد لله العزيز  
الوهاب وهو أعلم بالصواب (قول الاشياء  
لا يختلف المنكر في إحدى وثلاثين مسئلة)  
بينها في الشرح قال الشيخ شرف الدين في  
حاشيته عليها المسماة بتقرير البصائر على  
الاشياء والنظائر قول قال في شرحه المال عليه ثم أعلم أن المصنف اقتصر على عدم الاستحلاف عند في الاشياء التسعة

الظاهر وما نقله أبو السعود في تعديل السر (قوله فكيف تكون) أي هذه المسئلة في تقييده أي بسبب تقييده  
الشيخ صالح لها فان هذا القيد لم يذكروا في الاشياء وقوله فعدها الاولى حذفه وقوله من الزوائد خبر يكون  
ويوجد في بعض النسخ فكيف تكون زائدة نعم زاد في نفسه تقييده بكونه من أهل العلم والصلاح فعدها من الزوائد  
(قوله ومنها ما في التثنية الخ) عبارة تهاجت الى الخطيئة دستبان وزفها الاب اليه بلاجهاز فله أن يطالب به بقدر  
المبعوث اليها جهازا (صح) له أن يطالب به بجهاز مثله فان امتنع فله أن يسترد ما دفع اليه من دستبان وهو اختيار  
الائمة السكاوير جمال الدين وبرهان والد الصدر الشهيد ثم روى بفتح هـ مع الا أنه قال فله أن يطالب الاب بما بهت  
اليه من الدنانير ثم قال والاعتبر ما يتخذ الزوج لا ما يتخذها ورأيت بها مشها المستبان المهر المجهل وقوله مع ضبطه  
الخطي بالياء التثنية والياء المهملة وليس ذلك من رموزها كما يظهر بالاطلاع عليها وفي نسخ كثيرة فتح أي خفيئذ  
(قوله بعلامة قع) بالقاف والعين المهملة رمز للقاضي عبد الجبار قاله الخطي (قوله عت) بالعين المهملة والتاء  
المثناة فوق رمز لعلاء الدين التبراني قاله الخطي (قوله فله أن يطالب بما بهت اليه من الدنانير) أي دنانير المهر  
والمؤلف لم يبين أنه يأخذها ويدفعها مهر المثل أو يشتري بها ما يملك به وفيه أنه إذا اشترى بها اللاتق قد لا يبلغ  
عادة مثلها في الجهاز فتعود المنازعة (قوله فله المطالبة بما يملك بالمبعوث) ثم إذا جهزت فالامر ظاهر وان لم تجهز به  
هل يرجع بالدنانير (قوله فله استرداد ما بهت) من المهر ويشتري بها ما يملك به وتقدم لصاحب الثمران الصحيح  
أنه ليس له ذلك لان المال في النكاح غير موقوف على الصاعدة بتقديم المقتضى به على الصحيح (قوله والاعتبر ما يتخذ  
الزوج) يعني أنها لو جهزت بما يملك بالمهر الا أن غالبه يرجع نفقه اليها كلفي لكن ذلك أدخل ببعض ما يحتاجه  
الزوج فالعبرة بعدة أمثاله فله أن يطالب به (قوله ولو سكت الخ) هو المقصود من ذكر هذه المسئلة  
(قوله زمانا يعرف بذلك رضاه) لم يبينوا ذلك الزمان والمناسب تعيينه والظاهر أن ذلك موقوف على العرف  
(قوله وهي تعلم من الاشياء أول القاعد) أي قاعدة لا ينسب الى سكت قول حيث قال ولورأى  
المرتن الراهن يبيع لا يطل الرهن ولا يكون رضا في رواية اه ووجه كونه معلقا منها أنه إذا كان  
غيره مطلقا في رواية كان مطلقا في أخرى وأعلم أن البائع في عبارة الاشياء هو الراهن وفي هذه هو المرتن  
كما لا يخفى لكن الحكم لا يختلف كما يأتي أن الرهن لا يبيعه أحد هما الا برضا الآخر اه حلي وزاد بعضهم  
من وضع متاعه عند رجل وسكت وذهب يصير مودعا بكمس المال وما إذا استأجر أحد الوصيين جالين  
لحل الجنازة الى المقبرة والاخر حاضر ساكت أو استأجر بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما ساكنان جاز ذلك  
ويكون من جميع المال بمنزلة الكفن والسكوت على البدعة والمنكر فانه يكون رضا ويذني أن يقيدها إذا لم ينكر  
بقبله عند عدم القدرة على الازالة باليد أو اللسان وما لو أوصى لرجل فسكت في حياته فلما مات باع الوصي  
بعض التركة أو تناقضى دينه فهو قبول للوصاية كما في معنى الحكم انتهى حوى وما إذا أجل الرجل القطن  
الى منزله وغزاه امرأته وكذا النسيج أي إذا نسجته فليس له أن يضيقها قيمته محلوجا ومغزولا ويعد سكوته رضا  
وكذا إذا جنى نخاء انسان وشجره أو أجمع شاة نخاء انسان وذبحها فيكون السكوت كالا مرد لالة والفاعل معين له  
ولا أجر ولا ضمان في ذلك اه يرى وفي حاشية أبي السعود على الاشياء متى ثبت أن الخصم عاين اليد يتصرف  
في المنافع فيه تصرف الملاك وهو ساكت عن المعارضة من غير مانع كان ذلك مانعا له من الدعوى ولا تقبل  
بينه ولا يقيده حيث تترك المعارضة بما إذا مضى عليها خمس عشرة سنة ويحتمل قولهم أن الدعوى بعد خمس  
عشرة سنة لا تنفع الا في الارث ونحوه على عدم معاينة التصرف اه وهذا بحث معارض للمصنف الذي  
حكى عليه الاجماع وهو أنه لو شاهد غيره أعار ملكه أو أجره أو رهنه لا يكون اقرا وبأنه ملكه كما تقدم ذلك مع  
بيان وجهه وأعلم أن المتع من سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة معلول بنهي السلطان عن سماعها بعدها  
قطع السبل والتزوير وما في الخلاصة المدعى والمدعى عليه إذا كانا في موضع واحد ولا مانع واذي بعد ثلاثين سنة  
أو ثلاث وثلاثين على ما في المبسوط والفقهاء البصريون أو ست وثلاثين على ما في فتاوى العتاني لا تنفع الا أن  
يكون المدعى غائبا أو صيدا أو مجنونا أو ليس له ما أو يسان أو المدعى عليه أصغر جازا يحذف منه الا في الارث والوقف  
كافي سرقة الفتاوى عنها فذلك قبل صدور النهي عن سماعها بعدها هذه المدة وقد نظرت كتب المتأخرين على عدم  
السماع بعدها الا في المستثنى والظاهر أنه لم ينقض هذا النهي بغيره والالتز (تنبيه) اذ ثبت المانع من ممانع

وفي الخاتمة أنه لا يثبت في إحدى وثلاثين مسألة بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فذكر (٩٧٧) سبعة اختصارا للتسعة وفي تزويج البنت صغيرة أو كبيرة

وعندهما لا يختلف الأب في الصغيرة وفي تزويج المولى أمته خلافا للهامة وفي دعوى الدائن لوصي فأنكره لا يختلف وفي دعوى الدين على الابن وفي الدعوى على الوكيل في المستلثين كالوصي فأنكره إذا كان في يد رجل شيء فادعاه رجلان كل الشراء منه فأقر به لأحدهما وأنكره الآخر لا يختلف وكذا لو أنكرهما خلف لأحدهما فأنكره فأنقض عليه لم يختلف للآخر وفيما إذا ادعى الهبة مع التسليم من ذي اليد فأقر لأحدهما لا يختلف للآخر وفيما إذا ادعى كل منهما أنه رهنه وقبضه فأقر به لأحدهما أو خلف لأحدهما فأنكره لا يختلف للآخر وفيما إذا ادعى أحدهما الرهن والتسليم والاخر الشراء فأقر بالرهن والتسليم والاخر الشراء فأقر بالرهن وأنكر البيع لا يختلف للمشتري ولو ادعى أحد هذين الاجارة والاخر الشراء فأقر بهما وأنكره لا يختلف لمدعيه ويقال له لمدعيه ان شئت فانتظر انقضاء المدة أو فلت الرهن وان شئت فافسخ وفيما إذا ادعى أحدهما الصدقة والقبض والاخر الشراء فأقر لأحدهما لا يختلف وفيما إذا ادعى كل منهما الاجارة فأقر لأحدهما أو خلف لأحدهما لا يختلف بخلاف ما لو ادعى كل منهما على ذي اليد الفسخ منه فأقر لأحدهما أو خلف لأحدهما فأنكره لا يختلف للثاني كالأدعي كل منهما الا بدع فأقر به لأحدهما لا يختلف للثاني وكذا الاعارة ويخلف ماله عليك كذا ولا قيمته وهي كذا وكذا وفيما إذا ادعى البائع رضا الموكل بالعيب لم يخلف وكيله وفيما إذا أنكره فوكيله في المنسكح وفيما إذا اختلف الصانع والمستصنع في المأمور به لا عين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع على رجل أنه استصنعه في كذا فأنكره لا يختلف الحادية والثلاثون لو ادعى أنه وكيل عن الغائب بقبض دينه وبالمصومة فأنكره لا يختلف المديون على قوله خلافا للهامة هكذا ذكر بعضهم وقال الحلواني يستخلف في قوله بم جميعا انتهى وبه علم أن ما في الخلاصة تساهل وقصور حيث قال كل موضع لو أقر به إذا أنكره

الدعوى في حق شخص ثبت في حق وارثه أيضا حتى لو مات شخص بعد أن ترك الدعوى خمس عشرة سنة فادعى وارثه لا تسمع دعواه أخذنا من ذكره الشرح لابي في رسالة الابراء ما نقلنا عن فتاوى ابن الجلبى ونصه أقرت امرأته أنها لا تسمع قبل جماعة عينتهم شيئا ثم ماتت لا تسمع دعوى ورثتها قبل ما ورثتهم اقباهم بم مقام المورث وهو لو كان حيا لا تسمع دعواه وعزاه الى المذهب الاربعة (قوله الحمد لله العزيز الوهاب) جلة مستأنفة قصد بها المؤلف انشاء لثناء على الله تعالى على ما وفقه من هذا الجمع (قوله في الاشياء التسعة) بتقديم المناقاة على السنين كالتى بعدها حالة الجلبى قال في التفسير وشرحه للمؤلف من كتاب الدعوى ولا يخفى في ذلك أنكره هو أو هي ووجهه بحدها هو أو هي بعد مدة وفي ايلاء أنكره أحداهما بعد المدة واستدلادته عليه الامة ورق ونسب وولاه بان ادعى على مجهول أنه نفسه أو ابنه وبالله كسر وحدوله ان والحاصل أن المقتضى به التخليف في الكل الا في الحدود اه ملخصا (قوله في تزويج البنت) عطف على التسعة أى وذكر عدم الاختلاف في تزويج البنت قاله الجلبى أى إذا ادعى عليه أنه تزوجه ابنته صغيرة أو كبيرة وهي مسئلة واحدة والازادت على العدد المذكور (قوله وفي دعوى الدائن) أى ان هذا المادعى عليه أو وصى اليه الميت ويريد استيفاء دينه منه (قوله وفي دعوى دين لى الوصي) الذى تحقق الايباء اليه فانه إذا أنكر الدين لا يخلف عليه (قوله في المستلثين) أى إذا ادعى أنه وكله في كذا فأنكر الوكيل الوكالة أو تحققت وكلته وأنكر ما ادعى به المدعى وهو ما صورته ان كالتين قبلهما (قوله كل الشراء) بدل مما قبله (قوله لا يخلفه) لانه بعد اخراج العين من يده ليس بخصم وانفسخ شراء الآخر وكذا يقال فيما إذا ادعى الهبة أو لهر (قوله وكذا لو أنكرهما) أى أنكر دعواه وما هي صورة مستقلة ومثله يقال فيما بعده (قوله خلف) بالتشديد أى طلب منه اليمين (قوله رضى عليه لا يخلف للآخر) لما ذكرنا وكذا هي العلة فيما بعده (قوله وفيما إذا ادعى أحدهما الرهن) من المدعى عليه (قوله ويقال لمدعيه) أى الشراء في الصورتين ان أثبتته (قوله فانتظر انقضاء المدة) اف وشتر من وش أى وبعدهما يكون له (قوله فأقر لأحدهما لا يخلف) لانه ليس بخصم لخروج المدعى من يده (قوله فأقر لأحدهما أو نكل) يقال على قياس ما تقدم في الشراء اما ان نصبر لا نقضامدة الحقلة أو تسمع (قوله لا يخلف) وفسخ اجارة الآخر (قوله الغصب منه) أى من المدعى (قوله يخلف للثاني) لانه خصم بوضع يده على ما ليس له لانا غاصب (قوله ويخلف ماله عليك كذا) ظاهر في الغصب لا فيما بعده الا أن يقال ان المودع والمستهير بالانكار يكون غاصبا (قوله ولا قيمته) انما يخف وكذا لانه لما أقر به لأحدهما فقد قوته على الآخر فصار رضاهنا لقيته (قوله لم يخلف وكيله) لان الرضا من جهة الموكل ولا يخلف على فعل الآخر (قوله فوكيله) أى فوكيل المدعى عليه النكاح المدعى (قوله والمستصنع) بكسر الهمزة اسم فاعل (قوله لا يمين على واحد منهما) لانه لو عمل ما اتفقا عليه فلا مستصنع أخذه وتركه كما هو مذکور آخر السلم في باب أولى اذا اختلفا (قوله فأنكره لا يخلف) لم نقلنا (قوله لا يستخلف المديون) لانه لو استخلف قدينا بكل فيلزمه الدفع وهو ضرره اذ قد لا يستحق الموكل الوكيل عند ضرره فيضيع عليه مادفعه ان هات من غير تعهد كما يعلم من باب الوكالة في الخصومة (قوله تساهل وقصور) حيث اقتصر على اثنتين ثلاث (قوله فاذا أقر الوكيل) أى برضا الموكل (قوله لو ادعى على الآخر رضا) أى رضا المأمور ويحتمل أن يرجع الضمير الى الآخر أى ادعى عليه رضائ نفسه وفي نسخة لو ادعى الآخر رضا أى لو ادعى الآخر على المأمور أنه رضى بالعيب ويريد الزامه (قوله وان أقر به) أى لم الوكيل اقراره أى مقتضى اقراره وهو ترك الخصومة معه لانه ثبت على الموكل ما أقر به وكيله (قوله انتهى) أى ما في الخلاصة (قوله وزدت) من كلام صاحب البحر (قوله على الواحد والثلاثين) أى التى ذكرها قاضى خان (قوله ان أنكر قيام العيب الحال) بأن ادعى المشتري أن العيب يسول في الفراش ونحوه من العيوب الخفية والبائع يشكرك وبذلك فيه (قوله كما مر في خيار العيب) لعلها موجودة في انقول منه والاخبار العيب سيأتى (قوله لا يستخلف للقطع) أى ليرتب على نكوله القطع أى ويستخلف لازوم الحال (قوله ولا يستخلف الأب في مال الصبي) أى ان ادعى عليه خيانة فيه وكذا يقال فيما بعده (قوله الا اذا ادعى عليهم العقد) بأن ادعى على أحدهم أنه أجر كذا من مال الوقت أمالي من مئلا وأنكره فانه يخلف لمن ادعى الاستحجار (قوله انتهى) أى ما في الشرح الحال عليه (قوله قلت وزدت) من كلام الشرح الفزى (قوله فقال المدعى عليه هو لا يخفى) هى المسئلة الاولى من كلام الاسيحياني



(قوله ضمن الوالد قيمة الارض) أي للمدعي قاله الحلبي (قوله مالوا أو تغائب) أي بما أدى به عليه والمضمير في جهوده ونصديقه للغائب (قوله لا تسقط عنه الميراث) أي في نصف المدة أي فان نكل قضى به عليه وينتظر قدوم الغائب فان صدق المدعي فيها والادفع له ضمن قيمته للمدعي (قوله الى قول المصنف) أي ابن نجيم في بصره (قوله وفيه تأمل) اهل وجهه أن قول المصنف فيما اذا تحقق أنه مال العبي (قوله فأنكر المشتري الشراء) فيه أنهم مذكروا في باب طلب الشفعة أنه لا بد من الشراء هل اشترى أم لا فان أقربه أو نكل عن الميراث عن الميراث على الحاصل في شفعة الخلف أو على السبب في شفعة الجوار أو برهن الشفيع قضى له بها ولا حجة بما في التوازل فانه مفروض فيما اذا أقر انما لا يثبت إلا أن تعيد بأن المشتري أقر أن لا يثبت (قوله ولا يثبت) أي للمدعي الشفعة على الشراء (قوله فلا يجوز الاقرار لغيره) وهو البائع أي ولو أقر من الميراث لغيره لكانت الشفعة لان النكول بدل أو اقرار فتخرج عن ملك الصغير (قوله الثالثة) مكثرة مع قول البصر وفيما اذا كان في يد رجل شئ فادعاه رجلان كل الشراء منه نعم في هذه زيادة الدعوى في الملك المرسل كما في الزواهر قاله الحلبي (قوله لانه لو أقر بالغصب يجب عليه الضمان) وأما اذا أقر بشراء الثاني منه لا يجب عليه لانه خرج من يده لمشتري آخر واقرار ليس حجة عليه غاية الامر أن المتزلة الثاني يرجع بالنسبة الذي دفعه ان ثبت المدفع (قوله فالقول للأب بلا يمين) لانه قد تقدم أن الأب لا يستحق في مال العبي ولا شئ من الثمن مال العبي (قوله ورب المسروق) أي وأدعى رب المسروق الخ أي والنقض أنه قد قطع بقرينة عبارة التوازل (قوله قال السارق) أي بعد ما قطع وقوله قد هلك الماناسب لما بعده قد استهلكه وحكم الهالك والاستهلاك هنا واحد (قوله فالقول قوله ولا يمين عليه) قال المصنف والشاوي في كتاب الهبة ولو ادعاه أي الهالك لصديق بلا حلف لانه ينكر الرد (قوله السابعة الخ) مكثرة مع قول البصر وفي دعوى الدائن الايصاء كما في الزواهر اه حلبي (قوله الثامنة الخ) مكثرة مع قول البصر وفي الدعوى على الوكيل في المستلحق كالوصي اه حلبي (قوله لم تشترطه فالقول له) أي لاهو هو بل لانه لا اصل والهيئة أن تكون بغير عوض (قوله فالقول له) أي للمدعي الاذن لان الضمير يرجع الى أقرب مذكور وذلك لان صدور البيع منه دليل على بالاذن فيحصل أنه أنكره لنقض رده البيع وحرره (قوله لان قوله على وجه الحكم) أي والحكم لا يحلف وظاهر هذا التعليق أن الهيئة لا تقبل عليه اذا أنكر (قوله ولو اختلف الأب والزوج في بكارتها) وأدعى الزوج أنها ثيب (قوله على العلم بذلك) أي على نفي العلم بالثبوت (قوله فادعى) أي المشتري أن لها زوجا ويريد ردها على العيب (قوله قضت ودبعة) أي وقد حكمت من غير دعوى فلا طلب له (قوله بل لنفسك) أي قرصا فلا فأت ملتزم به (قوله لا يحلف للمدعي عليه) بل يكون القول للدافع فقوله قال الشاوي بيان لحكم المسئلة وهذا هو الظاهر ويحتمل أنه أراد أن القول قوله لنفيه الضمان عن نفسه (قوله وقيل يستحق على العلم) أي على نفيه أي ما به لم أنى ابنه وأنه مات (قوله الصحيح قول الثاني) هذا يفيد أن محمد ليس مع النسائي والعبارة الاولى تنافي (قوله فأبرأني عن هذه الدعوى) بيان لقوله ثم خرج من دعواه ذلك (قوله لانه يستحق على دعواه) أي يستحق المدعي على دعوى البراءة من المدعي عليه بل يحلف اني لم أبرئه من دعوى هذه هذا ما ظهر لي (قوله وأراد استخلافه على السبب) بأن يقول في حلقه والله ما شرفته لانه قد يخبره بلذنه أو كان الشوب للمدعي عليه وخرقه على ذلك ثم باعه له فخرقا في الاستخلاف على السبب خرج ويحلف على الضمان أي انه لا ضمان عليه بهذا الخرق (قوله فائدة) قلت لا فائدة في ذكر الدائنة (قوله وبهذه مع ما قبلها) صارت اثنتين وخمسين أقول بل هي غمان وخمسون في الخامسة إحدى وثلاثون وزاد في البصر ستا وفي تنوير البصائر أربع عشرة وفي الزواهر سبعاً قاله الحلبي (قوله ان الجواهر) كدعوى حصة غير معينة من داء (قوله أيضا) الاولى حذفها للاستغناء عنها بالكاف (قوله الا في مسائل الخ) قال في الاشياء القاضى اذا قضى في مجتهده فنه نفذ قضاؤه الا في مسائل نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ لقضى بطلان الحق بضمي المنة اه وقصده الرد في من قال من له حق في دار اذا لم يتحصن ثلاث سنين وهو في المصير بطل حقه لانه قول مهور فلا ينقض فيه قضاء القاضي واذا رفع ذلك الى قاض آخر سطره ويجعل المدعي على حقه كذا في الخامسة قال صاحب الاشياء أو بالتقريب للمعجز عن الاتفاق غائباً على الصحيح لا حاضراً اه ويفهم منه نفوذ الواضرا وهو خلاف الصحيح

يستحق الا في ثلاث منها الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا فأراد أن يرده بالعيب وأراد البائع أن يحلفه باقه ما يعلم أن الموكل رضي بالعيب لا يحلف فاذا أقر الوكيل رده ذلك ويطلب حق الرد الثانية لو أدى على الا حرم رضاه لا يحلف وان أقر رده الثالثة الوكيل لا يحلف ببعض الدين اذا أدى المدينون أن الموكل أبرأه عن الدين وطلب عين الوكيل على العلم لا يحلف وان أقر رده انتهى وزدت على الواحد والثلثين السابقة البائع ان أنكر قيام العيب للحال لا يحلف عند الامام ولو أقر به رده كما تفرق خيار العيب والشاهد اذا أنكر رجوعه لا يستحق ولو أقر به ضمن ما تاب بها والسارق اذا أنكره لا يستحق للقطع ولو أقر به قطع ولذا قال الاسياني ولا يستحق الأب في مال العبي ولا الوصي في مال التيم ولا المتولي للمسجد والوقوف الا اذا أدى عليهم العقد فيحلفون حينئذ اه قلت وزدت على ما ذكره مسائل الاولى لو أدى على رجل شئاً وأراد استخلافه فقال المدعي عليه هو لا يمين الصغير فلا يحلف وفي فتاوى النضلي عليه الميراث في قوله جميعا فاذا استخلف فشكل والمدعي أرض بقضى بالارض للمدعي ثم ينتظر بلوغ العبي ان صدق المدعي كان كافا وان كذبه ضمن الوالد قيمة الارض وتؤخذ الارض من المدعي وتدفع للعبي وهذا بمنزلة مالوا أقر لغائب لم يظهر رجوعه ولا تصديقه لا تسقط عنه الميراث فكذلك هنا قلت وعلى الاول هذه الميراث فكذلك هنا قلت وعلى الاول وجوب هذه الى قول المصنف ولا يستحق الأب في مال العبي لانه لما أقر به بالعبي ظهر أنها من ماله وفيه تأمل الثانية لو اشترى دارا خضر الشفيع فأنكر المشتري الشراء قال في التوازل ولو أن رجلا اشترى دارا خضر الشفيع فأنكر المشتري الشراء أو أقر أن الدار لابنه الصغير ولا يثبت فلا يمين على المشتري لانه قد رده الاقرار لابنه فلا يجوز الاقرار لغيره به بذلك الثالثة لو كان في يد رجل غلام أو جارية أو قوب ادعاه رجلان فادعاه الى القاضي فأقر به لاحدهما أنكره الآخر فادعى

من المذهب قال في البرازية إذا كان الزوج غائباً وبرهنت أنه عاجز عن النفقة وقضى شافعي المذهب بالتفريق  
 جازعاً عند مشايخ سمرقند لأنه قضى في فصلين مختلفين فيهما التفریق بالعجز عن النفقة والحكم على الغائب وكل  
 منهما مجتهد فيه وقال ظهير الدين لا يجوز قال صاحب الاشياء أو بهيمة نكاح منية آية أو أبية لم يصح عند  
 أبي يوسف اه لان حرمتها مخصوص عليها في الكتاب فان النكاح في اللغة الوطء ولا ينفذ حكم الحاكم على  
 خلاف النهي وعند محمد بن غفران هذا النص ظاهر والتأويل فيه سائغ اه قال فيها أو بهيمة نكاح أتم منية  
 أو بنتها وهي على الخلاف السابق فان بين العصاية اختلافاً في هذه المسئلة فعلى وابن مسعود وعمران بن الحصين  
 وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم أجمعين قالوا بالحرمة وابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما كان لا يقول بالحرمة  
 وكان يقول الحرام لا يحرم الحلال اه قال فيها أو بنكاح المتعة لانها منسوخة وابن عباس قال يجوزها  
 الا ان قوله بخلاف الكتاب والسنة لا يعبر كيف وقد صح رجوعه عنها قال فيها أو بسقوط المهر بالتقدم فاذا  
 قضى به أخذ بقول بعض الناس من أن تقدم النكاح بوجوب سقوط المهر اما بالايقاع من الزوج أو بالبراءة من  
 المرأة فترك المزاة الطلب في هذه المدة دليل عليه فهذا القضاء باطل لانه مختلف لاجماع السلف قال فيها أو بعدم  
 تأجيل العنين حتى لورفع اقاض بغير أجله حولاً ولا يبطل قضاء الاول خاتمة قال فيها أو بعدم صحة الرجعة بلا  
 رضاها يعني راجع بالرضا ما قضى القاضي بمذهب الشافعي ان الرجعة لا تصح قبل لا ينفذ قضاؤه لانه خلاف  
 قوله تعالى وبعلتهن أحق بردهن برأيه قال فيها أو بعدم وقوع السلات على الحبل أو بعدم وقوعها قبل  
 الدخول أو بعدم الوقوع على الحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكلمة لان  
 القضاء في هذه الأمور مختلف للسنة والاجماع كافي تنوير الاذهان قال فيها أو بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه  
 يعني في طهر جاهد هافيه وليس المراد أنه أوقع الطلاق عقب الوطء بلامه له قال فيها أو بنصف الجهازلن طاقها  
 قبل الوطء بعد المهر والتجهيز قال في المحيط لو أن امرأة طلقها زوجها قبل الدخول بها وقد كانت قبضت المهر  
 وتجهزت به فتقاضى للزوج بنصف الجهاز لانه كان يرى ذلك كما قال بعض الناس بناء على أن الزوج لما دفع  
 الصداق اليه انتد رضى بتصرفها فصار له من نفقاتها كصرف الزوج بنفسه ولو أن الزوج اشترى ذلك بنفسه  
 وساقه اليها ثم طلقها قبل الدخول كان له نصف الجهاز فكذا ههنا وإذا قضى بذلك قاض لا ينفذ لانه مخالف لقول  
 الجهمي ولأن الله تعالى جعل للزوج في الطلاق قبل الدخول نصف الموقوف والموقوف هو المسمى في العقد  
 والجهاز لم يكن مسمى في العقد فلا يتصف فكان هذا قضاء بخلاف النص فكان باطلاً قال فيها أو بشهادة بخط  
 آية الصواب كافي آداب القاضي للخصاف وبشهادة على خط آية وصورته كما ذكره الشهيد أن الرجل إذا مات  
 فوجد الابن خط آية في صلح وعلم يقيناً أنه خط آية فانه يشهد بذلك له عند البعض لان الابن خلفه الميت  
 في جميع الاشياء لكن هذا قول مجهور فلا يبعث به في الجهمي من العلماء والكتاب وهو قوله تعالى  
 الا من شهد بالحق وهم يعلمون وحولاً لا يعلّم القاضي به كان باطلاً فاذا رفع الى قاض آخر كان له أن  
 يبطل اه ويحتمل أن المراد بعبارة المصنف قضى بشهادة شاهد شهد على خط آية قال فيها أو في قسامة بقتل  
 صورته قبيل وجد في محله وفدعى أولياء القتل على رجل انك قتله قال بعض العلماء وهو مالك والشافعي في  
 القديم اذا كان بين المدعى عليه والنسب عدو ظاهرة ولا يعرف له عدو على غير المدعى عليه وبين دخوله في  
 الهلة ووجوده قبيل مدة قربة فالقاضي يحلف على النفي على دعواه فاذا حلف قضى له بالقصاص وعند ثمانية  
 الدية والقسمامة وأما في تنفيذ القضاء لانه خلاف السنة وخلاف إجماع العصاية قال فيها أو بالتفريق بين الزوجين  
 بشهاد قارضة أو قضى لولده أو لوالده لانه قضاء لنفسه من وجه أملاً وقضى بشهادة الابن لا آية أو بشهادة  
 الاب لا بنه بنفذ قضاؤه عند أبي يوسف خلافاً لحمد قال فيها أو رفع اليه حكم صبي أو عبداً وكان يصح  
 اذا استتفى واحداً من هؤلاء فرفع الى قاض آخر فله قضاء لا ينفذ لان قضاء الصبي والعبد والكافر ولو كفاها  
 لا يجوز وفيه إن الكلام فيما ينفذ فيه قضاء القاضي وما لا ينفذ لا مما يرفع اليه من قضاء قاض آخر فلا ينفذ  
 حوى قلت اعل المعنى أنه لا ينفذ لكونه وقع غير نافذ قال فيها أو بالحكم بحجر سفيه وفيه أنهم يوصون في كتاب الحجر  
 أنه الصحيح صحة الحجر على السفيه وهو قوله حماد كفى تنوير الاذهان معزى الى المحيط أن القاضي اذا حجر على  
 السفيه ثم رفع لقاض آخر يرى جواز الحجر فأجاز القضاء الاول بالحجر وأبطل تصرفات الحجر ثم رفع الغديره من

ملك كاهن لا أوشر امن جهته لم يكن له أن  
 يحلفه فان ادعى عليه الغصب فله تحليفه  
 لانه لو أقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا  
 في النوازل ه الراية لو اشترى الاب لابنه  
 الصغير اراثم اختلف مع الشافعي في مقدار  
 الفن قال قول للاب بلا غير كافي كذا من كتب  
 المذهب ه الحامسة لو ادعى المسارق أنه  
 استهلك المسروق ووب المسروق أنه قائم  
 عنده فالقول للمسارق ولا يمين عليه قال  
 أبو المثلث في النوازل وشئ أبو القاسم عن  
 السارق اذا استهلك المسروق بعد ما قطع  
 يده هل يضمن قال لا ويستوى حكمه فيما  
 استهلكه قبل القطع وفيه ما قطع قبل له فان  
 قال السارق قد هلك وقال صاحب المحال لم  
 تستهلكه وهو عندك قائم هل يحلف قال  
 يجب أن يكون القول قول المسارق ولا يمين  
 عليه ه السادسة اذا وهب لرجل شيئاً  
 وأراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاله  
 الموهوب قال قول قوله ولا يمين عليه كافي  
 في الثانية وغيرها ه السابعة ادعى عليه انك  
 وصى فلان الميت فأسكر لا يحلف ه الثامنة  
 ادعى عليه انك وكيل فلان فأذكر أنه وكيل  
 فلان لا يحلف وهما في البرازية ه التاسعة  
 قال الواهب اشترطت الوضوء وقال  
 الموهوب له لم تسترطه فالقول له بلا يمين ه  
 العاشرة اشترى العبد شيئاً فقال البائع أنت  
 محجور فقال العبد أنا مأذون فالقول له بلا  
 يمين ه الحادية عشرة اذا اشترى عبداً من  
 عبده فقال أحدهما أنا محجور قال الآخر  
 أنا وأنت مأذون لسا فالقول له بلا يمين ه  
 الثانية عشرة باع القاضي مال اليتيم فردّه  
 المشتري عليه يجب فقال أبرأتني منه  
 فالقول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله  
 جارة أرض اليتيم وأراد تحليفه لم يحلفه  
 لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء  
 يدعى عليه ه الثالثة عشرة لو طالب أبو  
 الزوجة زوجها بالمهر فله ذلك ولو صغيرة أو  
 كسرة بكرة ولو اختلها الاب والزوجة في  
 بكارتها ولا يمين للزوج والنفس من القاتل  
 تحليفه على العلم بذلك عن أبي يوسف أنه  
 يحلف وذكر الخصاص أنه لا يحلف كالوكيل  
 يقض الدين اذا ادعى المديون أن صاحب  
 الدين أبرأه وأنكر الوكيل

لا يملك الوكيل وكذلك عند كذا في  
 الشهادة في الرابطة عشرة اشترى امة فادى  
 ثمنها وزوجها قال البائع له ازوج عبدي  
 فطاعها قبل البيع او مات فالتقول له بالعين  
 كذا في السراجيه والله اعلم هذا تحرير  
 من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية  
 الاشباه للشرف الغزالي ايضا قلت وفي  
 حاشيته الشيخ صالح زاد سبعة اشرف فقول  
 في الحاشية عشرة توطع المذبح عليه في  
 الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه  
 قبل شهادته فأكبر فأراد تخليفه لا يحلف  
 بجمع الفتاوى في السادسة عشرة اذا كانت  
 التركة مستقرقة بتدوين جماعة بأعيانها  
 بخلاف قديم آخر وادعى دين لنفسه فالحصم  
 هو الوارث لكنه لا يحلف لانه حينئذ لو اقر  
 له لم يقبل فلم يحلف بجمع الفتاوى في السابعة  
 عشرة رجل له على رجل ألف درهم فافتر  
 بهما أنكر اقراره هل يحلف بالله ما أقررت  
 قال الدجوسي نعم وقال الصفا والرافعي يحلف  
 على نفس الحق بجمع الفتاوى في الثامنة  
 عشرة دفع لا آخر ما لا يتم اختلافه قال قضت  
 وبيعة وقال الدارقطني في نفسه لا يحلف  
 المذبح عليه قال القاضي القول لرب المال  
 لانه أقرب بسبب الضمان وهو قبض مال الغير  
 بجمع الفتاوى في التاسعة عشرة رجل قدم  
 رجلا للاقاضي وقال ان فلان بن فلان  
 الفلاني توفي ولم يترك وارثا غيري وله على  
 هذا كذا وكذا من المال فأنكر المذبح  
 عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما يعلم اني  
 ابنه وأنه مات لم يحلف بل يبرهن الابن عليه ما  
 ثم يحلفه على ما يدعى لايه من المال وقيل  
 يستخلف على العلم القول قول الامام  
 والثاني قوله او قال الخلو في الصحيح قول  
 الثاني انه يحلف ولو لاجبة ومنها العسرون  
 لو ادعى عليه ألف درهم فقال المذبح عليه  
 للقاضي انه قد كان ادعى على هذه الدعوى  
 عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك  
 فأبرأني عن هذه الدعوى خلفه أنه لم يبرهن  
 منها فان حلف حلف له ماله على شيء  
 اخلف فيه والصحيح أنه يستخلف على دعواه  
 ولو لاجبة ومنها لو ان رجلا ادعى على رجل  
 أنه خرق ثوبه وأحضر

القضاء فليس له أن يطل ذلك القضاء ويجوز تصرفات المجهول لأن ذلك القضاء حصل الاجتهاد فيقضي  
 ظاهر او باطنا وليس لاحد بعد ذلك أن يطلعه اه قال فيها أو ببيعة يسع نصيب الساكت من قرن حرره أحدهما  
 أو يسع متروكة التسمية عمده اه ذاقول الثاني لخالفه قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بذكر اسم الله عليه وقال لا ينفذ  
 قال في خزانة الاكمل الاصح عدم النفاذ قال فيها أو ببيعة أم الولد اعلم أن يسع أتمهات الاولاد تحت نفقة في  
 الصدر الاول فعمرو على كماله ولا يجوز بيعها وهكذا روى عن عائشة وقال على آخره يجوز بيعها ثم أجمع  
 المتأخرون على أنه لا يجوز بيعها وقال شمس الاقضية عدم نفاذ القضاء قول محمد وقال لا ينبغي النفاذ والخلاف  
 في النفاذ وعدمه ينبغي على الخلاف في أن الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم فقال محمد برفعهم وقال لا  
 لانهم مائة ولان لو ثبت الاجماع باتفاق من بعدهم يلزم تضييل بعض العصاية وهو محال وذكر الامام السرخسي  
 عدم النفاذ قال فيها أو يطل لان عفو المرافعة عن القود صورته قتل رجل عمه اغفر زوجته أو ابنته عن القاتل  
 فأبطل القاضي فتقوا لانه يرى أن لا عفو للامانة لاحق له في القصص كما هو مذهب بعض العلماء وقضى  
 بالود للرجل فقبل أن يقاد الرجل رفع الى قاض آخر يرى أن عفو التمسح صحيح فانه ينفذ ذلك العفو ويطل  
 القضاء بالقول لانه باطل لخالفه المجهول والكتاب وهو قوله تعالى ولهن الربع مما تركتم وان كان قد قبل  
 قال القاضي الثاني لا يترش بشي هكذا ذكر الخصاص صاحب كتاب الاقضية وغنامه في تنوير الاذهان قال فيها  
 أو ببيعة نعمان الخلاص صورته باع دارا ومن البائع وأجنبي للمشتري الخلاص وتنبه ان يقول الضامن  
 للمشتري ان استحققت الدار المشتراة بذلك أنا ضامن لك استخلاصها بالبيع أو بالهبة وأسلمها لك فهذا الضمان  
 باطل عندنا لانه ضمن ماليس له قدرة على الوفاء به وعند بعض الناس يصح الضمان وهذا القول لم يستند الى قياس  
 صحيح واذا قضى يجوز هذا الضمان فقد قصي عاها وباطل وفسر الصاحبان الخلاص بالرجوع بالنعم عند  
 الاستحقاق فهو والدرك والعهدة واحدة عندهما ومنه فالتقضاء به صحيح واذا رجع الى قاض آخر لا يطله قال فيها  
 أو ببيعة اهل المحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد أو جبل المظلة ثلاثا بمجرد عقد الشافي بلا توقف على  
 الدخول كما قال ابن السبب لانه مخالف للامام المشورة قال فيها أو ببيعة ملك الكافر مال المسلم باحرازه  
 يبايعهم أي دار الحرب لانه لم يثبت فيه اختلاف العصاية فكان القضاء بعدم ثبوت الملك لهم مخالفا للاجماع  
 العصاية رضي الله تعالى عنهم وان ذهب اليه الشافعي رضي الله تعالى عنه قال في تنوير الاذهان وعلى  
 مافي الهداية اذا رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك يلزم أن لا يطل قضاء لمصادقته محلل مجتهد فيه قال فيها  
 أو ببيعة درهم بدرهمين يدا بيد أخذ بقول ابن عباس لانه قول به جوار ولم يوافق أحد من العصاية عليه وقوله  
 يدا بيد ليس قيد الاحتراز بل هو بالاولى اذا كان ذينة وانما قيد به لان خلاف ابن عباس فيه قال فيها أو ببيعة  
 صلاة المحدث صورته قال لا امرأته ان صليت اليوم صلاة صحيحة فأمر بك يدا ففصل في فرع في أثناء صلاته  
 فنقض قاض ببيعة صلته وكم بكون امرأته يدها بناء على أن الخارج من غير اليدين لا ينتقض الوضوء  
 عند الشافعي فاذا رفع هذا الحكم الى قاض حنفي أبطله لعدم وجود الشرط المأخوذ من قوله عليه الصلاة  
 والسلام من قام أو رجع في صلته فليصرف وليتوضأ ولين على صلته ما لم يسكن قال فيها أو ببيعة على  
 أهل المحلة تلف المال أو ببيعة القذف بالتعريض أو بالقرعة في معتق البعض أي في المعتق الذي هو بعض عبدة  
 المعتق اذا مات المعتق ولم يبينه هذا المراد فقيل لا ينتقض قضاؤه لانه مجتهد فيه خالفه والشافعي يقولان  
 بالقرعة وعن أبي يوسف أنه لا ينفذ قضاؤه لان استعمال القرعة نوع قماره حرام وانه استخلف وللمعمل بالتسوخ  
 باطل قال فيها أو ببيعة تصرف المرأة في ماله بائنا من زوجها لم ينفذ في الكل هذا ما حررته من البرازية  
 والعمادية والصيرفية والتراخية وزيد عليها ما لو قضى بشاؤه وعين لانه ينفذ قضاؤه لانه خلاف التنزيل  
 وقيل يتوقف على امضاء قاض آخر ومالوقضي في السداد والقصاص بشهادة رجل وامرأتين ثم رفع الى قاض  
 آخر يرى خلاف رايه لا ينفذ قضاؤه ومالوقضي بما في ديوانه وقد نفي أدبته شهادة على صلته لا يكرام فيه الا  
 أن يعرف خطه وخفه كذا في تنوير الاذهان (قوله ما لم يحتلف فيه) أي في نقضه وكذا هو رجع الضمير به (قوله  
 مشايخنا) أراد بهم الامام وصاحبه (قوله والثالث ما لانص فيه عن الامام) فيه أنه ينافي قوله بعد في القسم  
 الثالث اذا حكم بالشاهد والمبين في الاموال ثم رفع الى حاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني وعن الامام لا وقد



التوب معه للقاضي وأراد استخلافه على السبب لا يحلف على السبب (قائدة) قلت (٥٨١) وبه مذهبنا مع ما قبلها صارت اثنتين وخمسين مسئلة خلفه فقط رقد أقاد

الامام الحارثي أن الجهالة كما جمع قول اليه  
تتمع الاستخلاف أيضا الا اذا اتهم القاضي  
وصى اليه أو قيم الوقت ولا يذبح شيئا  
معلوماته يحلف بغير الوقت واليتم وانه  
أعلم قول الاشبهه القاضي اذا قضى في  
مجهلة فبعضه فقد قضاؤه الا في مسائل الخ  
أي فيمنع فيها حكم الحاكم قال ابن المصنف  
الشيخ صالح بن محمد بن عبد الله في حديثه  
عليها السمت بزواجر الجواهر في انفسهم  
على الاشياء والنظائر وقد ظهرت مسائل  
أخره زدتهم اقية فالله الله وقسمته على ثلاثة  
أقسام الأول ما لم يختلف فيه ما يفتى  
والثاني ما اختلفوا فيه والثالث ما لا نص  
فيه عن الامام واختلاف أصحابنا فيه  
وتعارضت فيه تعارضت فيهم من القسم الأول  
اذا باع دارا وقبضها المشتري واستحققت  
منه وتعذر على البائع ردها فقضى على  
البائع لم يشتري بدار مثله في المواضع  
والخطة والاذرع والبناء كقول عثمان  
البدعي ثم رفع لقاض آخر أبطله وألزم برده  
التي فقط الآن يكون أحدث بناء وأقرها  
فيلزمه بقيمة ذلك مع الثمن ومنه ما حكم قاضي  
بطان شفعة الشريك ثم رفع لقاض آخر  
قانه ينفذه ويثبت الشفعة للشريك  
لخالفته لنص الحديث ومنه المحدث في  
قذف اذا قضى بشي بعده ثم رفع الحكم  
لقاض لبراءه أبطله ومنه ما لو حكم على  
رفع لقاض لم يره ينفذه لانه ليس من أهل  
الشهادة والقضاء فوقها ومنه اذا حكم  
بشهادة العييان ثم رفع لاخره فنفذه لانه  
كالجنون وكذا ما اذا التزم في يومه ومنه  
الحكم شهادة النساء وذهن في شجاعة  
الحمام ورفع لاخره لا يضيئه ومنه الحكم  
باجارة المديون في دينه لا ينفذ ومنه القضاء  
بخط شهود أو مات لا ينفذ ومنه القضاء  
بجواز بيع الدراهم بالنابز نسيئة ومنه  
القضاء بشهادة أهل الفتنة في الاسفا  
في الوصية ثم رفع لبراءته ومنه في  
قضي بشي فرفع لاخره فنفذه ولم يبين وجه  
النقض أمضى نفقه ومنه اذا باع رجلا

يقال المراد بالنص عنه نص يعتمد عليه (قوله واختلاف أصحابنا فيه) أراد بالاصحاب الساجين كما يفيد كلامه  
في التسم الثالث وقوله وتعارضت فيه تعارضت فيهم أي أصحابنا يعني أهل المذهب قال في جامع الله وليرقضا  
القضاة على ثلاثة أقسام الأول حكمه بخلاف نص واجماع وهذا باطل فذلك من القضاة تنقضه اذا رفع اليه  
وليس لاحد أن يجيزه الثاني حكمه فيما اختلف فيه وهو ينفذ وليس لاحد تنقضه والثالث حكمه بشي معين  
فيما اختلف بعد الحكم فيه أي يكون الخلاف في نفس الحكم فقبل نفذ وقبل توقف على امضاء آخره أو امضاء  
يصير كالقاضي الثاني اذا حكم في شئ فليس لثالث تنقضه فلو أبطله الثاني بطل وليس لاحد أن يجيزه (قوله  
في المواضع) أي المساكين وقوله والخطة أي المحلة وقوله والاذرع أي عدد الاذرع قوله الحلي (قوله كقول  
عثمان البدعي) الذي في حاشية أبي السوء وعلى الاشياء بالعز والى الزواجر قال سوار بن عبد الله وعثمان البدعي  
اذا رفع الى قاض آخر يخطه ويلزم البائع رد الشئ خاصة الا أن يكون أحدث بناء أو غرسا فيلزمه بقيمة ذلك  
مع الثمن ولا عبرة بما خالف ولا يمين قال من أهل البصرة بوجوب قبضة الدار على البائع لان المبيع اذا لم يسل  
للمشتري لا يملك الثمن للبائع اه (قوله لخالفته امر الحديث) هو ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يقضي  
بالشفعة في كل ربع وحائط فلا يملك بخلاف من خالف في ذلك اه (قوله بعد نبوته) أي بالبدعية وفي نسخة بعد  
خوبته بالنساء المنهات من فوق وكلاهما لم يوجد في نقل أبي السعود (قوله لانه ليس من أهل الشهادة) علة  
للمتنبين قبله (قوله تنقضه لانه كالجنون) ولا عبرة بما خالف لخالفته النص وهو قوله سبحانه وتعالى واستشهدوا  
شبهدين من رجالكم وقوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاث الحديث فألفق بالجنون والمجنون لا تقبل  
شهادته وكذا ما اذا التزم في يومه أبو السعود عن الحاشية المذكورة يعني اذا أذى النائم شهادة نقضت به ورفع  
لقاض آخر نفذه (قوله في شجاعة الحمام) قال الشارح في الشهادات وكذا لا تقبل شهادة لصبيان فيما يقع  
في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان كانت الحاجات تمنع الشرع عما يستحق به السجن والملاعب  
الصبيان وحمامات النساء فكان التصريح من فإلهم لا إلى الشرع بزيادة وصغرى وشرب ليلية لكن في الحواشي  
تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام يحكم الدية ثلاثين دراهم اه فليتنبه عند الفتوى وقدمنا  
قبول شهادة المعلم في حوادث الصبيان اه (قوله لا يضيئه) بل يخطه لخالفته النص الشريف وهو قوله سبحانه  
وتعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان (قوله لا ينفذ) لخالفته قوله تعالى وان كان زورا وعسرة فنظرة الى ميسرة  
(قوله ومنه القضاء بخط شهود أو مات لا ينفذ) لخالفته قوله تعالى وكذا لا جعلناكم آية ويظا لكونوا شهداء  
على الناس فتأمل (قوله ومنه القضاء بجواز بيع الدراهم) لخالفته الحديث المشهور (قوله تنقضه) لان الشهادة  
من باب الولاية وقال تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (قوله ومنه اذا قضى بشي الخ) في كون  
هذه من القسم الأول نظر (قوله أمضى نفقه) لان الأصل صدور النقص على وجه السداد (قوله ثم ظهر فيه)  
أي في المبيع سواء كان عبدا أو أمته (قوله الآية) انه قال ذلك لان محل الاستدلال فيما لم يذكر منها وهو قوله  
تعالى من نساكنكم الا اني دخلتم بين فان لم تكونوا دخلتم بين فلا جناح عليكم (قوله اذا اختلفت العصاة الخ)  
نقل في جامع الفصولين عن بعض المشايخ أن أصحابنا لم يعتبروا خلاف مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهم  
بل اعتبروا بخلاف الجمهور ونقل عن بعض آخر أن المختلف فيه بين السلف كخلافه بين العصاة (قوله ومنه  
اذا وطئ أتم امراته الخ) قال في جامع الفصولين زنا بأمه امراته ولم يدخل بها فأقرها الثاني معه وحكم  
عليها بنفذ حكمه في مجتهد فيه ثم هذا الحكم ينفذ وقافي حق المحكوم عليه وفي حق المحكوم له لو عايناه فكذا  
عند محمد وعند أبي يوسف لا ينفذ ولا يترك رأى نفسه باباحة القاضي (قوله ثم ان الزوج) وهو المحكوم له بالحل  
(قوله خلافا لابي حنيفة) راجع الى قوله لم يخطه فان الامام يقول بالاطلاق كاتفاده العبارة الآية (قوله  
وذكر ذلك مطلقا) أي من غير ذكر خلاف (قوله مذهبه) أي مذهب الحاكم (قوله لخالفته نص ولا تنكحوا)  
أي ما تنكح آباؤكم من النساء وهذا لا يصلح دليلا على ما قبله بل انما يصلح دليلا مستلزما ذكره في جامع الفصولين  
وعبارته ولو قضى بجواز نكاح منية الابن أو الابن للاب لا ينفذ عندنا اذا اخذنا نص علماء في الكتاب  
اه (قوله ومنه اذا قضى بخلاف مذهبه الخ) قال في جامع الفصولين اعلم أن القضاة في المجتهدين نافذ بالاجماع  
عند جميع العلماء لكن ينبغي أن يكون عالما بمواضع الخلاف ويترك قول الخالف ويقضي برأيه حتى يصح على قول

أو أمة وهي على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب  
لم يقر البائع به ولم تقسم به بيعة بأنه كان  
موجودا عنده فزده القاضي على البائع ثم  
رفع حكمه لا أثر فانه يطل الرد ويعيده  
لمشتري ومنه إذا حكم بغير يمين المرأة  
التي لم يدخل بها ثم رفع لها حكم آخر بطل  
حكمه الأول فخالته لتس وربا بكم المال  
في جهوركم الآية ومن القسم الثاني  
إذا اختلف الصحابة على قولين ثم أخذ  
الناس بأحد قوليه وتركوا الآخر فحكم  
القاضي بالمتروك لم ينقض عنده خلافا للثاني  
ومنه إذا وطئ أمرا بآية وجكم ينقضه  
النكاح ثم رفع آخر يرى خلافه لم يطله  
ثم إن الزوج يباحل فهو في سعة وإن عالما  
لا يحل له الخلع معها لأن القضاء لا يحل  
لا يحرّم خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى  
ذكر الحاكم في المستقى في رجل وطئ أمرا  
بآية ونقض أن ذلك لا يحرّمها ثم رفع  
آخر فرق بينهما وذكر ذلك مطلقا  
فانظر أن ذلك مذهب أو قول الامام  
فخالته لتس ولا تنكحوا وهي الوطء  
إذا قضى بخلاف مذهب غلط ووافق قول  
مجتهد ثم رفع آخر أمضاء عند الامام وقال  
ينقضه لأنه غلط والغلط ليس بمجتهد فيه  
ومنه المديون إذا حبس لا يكون حبسه حجرا  
عليه وقال القاسم بن معن حجر فلو حكم به  
ثم رفع آخر نقضه وقال لا ينقض فلو حكم  
الثاني به نفذ ولم ينقض \* ومن القسم  
الثالث إذا حكم بالشاهد واليمين في الاموال  
ثم رفع لما يرى خلافه نقضه عند الثاني  
وعن الامام لا لا اختلاف الاثارة ومنه  
إذا قضى القاضي بتهادة الاب لا ينه أو  
بلنّده ثم رفع آخر لا يراه أمضاء عند  
الثاني وينقضه عند مجتهد ومنه إذا تزوج  
الزاني بآية من الزنا وحكم الحاكم بحل  
ذلك ثم رفع لمن لا يراه أبطله لأنه محابستة  
الناس ذكره في شرح الطحاوي ومنه  
رجل أعتق عبدا ثم مات المعتق ولا وارث  
له ثم قضى القاضي ببراءته للمعتق ثم رفع  
لما حكم آخر نقضه وجعل ماله لبيت المال  
عند أبي يوسف وهو صحيح أقوله صلى الله

جميع العلماء اتفاق الروايات أما لو لم يعلم مواضع الاجتهاد في نقض حكمه عن أصحابنا روايتان ثم قال ولو مجتهدا  
فحكمهم برأى غيره ناسيا قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه نفذوكذا عمده عند في الصحيح ولم ينفذ له  
وقوله ما يفي وقيل بقوله ومعهما الثلاثة اه وقال السدا الحنفي في قول صاحب الاشياء القاضي إذا قضى  
في مجتهد فيه نفذ قضاؤه مانصه هذا مقيد بالقاضي المجتهد أما المقلد فلا يقضي الا بالراجح من مذهبه حتى لو قضى  
بغيره لا ينفذ قضاؤه اه وفي فتاوى الكازروني معز بالشئ الشلبي أن القاضي إذا قضى بقوله ما على مخالفة  
قول الامام ولم يكن قولها مريحا لا ينفذ قضاؤه وينقض وذكر العلامة نوح في الكلام على أوقات الصلاة  
عند قول صاحب الدرر والشفق هو الحجة عندهما وعليه الفتوى أنه لا يجوز العدول عن الاقتناء بقول الامام  
مطلبا كافي السراجية وتقل عن صاحب الهداية في التجنيس أن الواجب عندى أن يبقى بقول الامام على كل  
حال وبه صرح في البحر من كتاب القضاء معزى الى السراجية وابن الهمام وفي فتاوى الكازروني من الوقت  
أن الاختلاف في النفاذ وعدمه فيما إذا قضى بغير الصحيح ليس على اطلاع به هو مقيد بما إذا لم يكن السلطان قد  
عليه أن لا يحكم بالصحيح من مذهب الامام فان قيل لم ينفذ باتفاق اه (قوله وقال القاسم بن معن حجر) أى  
حبسه حجر (قوله فلو حكم الثاني) أى الحاكم الثاني بأنه حجر مؤيد بالحكم الأول (قوله ولم ينقض) لتقويته  
بحكم الثاني (قوله إذا حكم بالشاهد واليمين) قال في جامع الفصولين ذكر في بعض المواضع أنه ينفذ في بعضها  
لا ينفذ في أفضية الجامع أنه يتوقف على امضاء قاض آخر اه (قوله لا اختلاف الاثارة) بعضها أفاد جواز  
وبعضها أفاد منعه (قوله امضاء عند الثاني الخ) فأبو يوسف يقول قد اختلف فيه الفقهاء ولا نس فيه فلا ينقض  
بالاجتهاد ومحمد يقول هو مخالف للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة والولادة ولا ولادة لولده (قوله  
لأنه محابستة الناس) أى أهل الفخل ومقتضاه أن يذكر فيه خلاف لأنه من القسم الثالث (قوله ثم مات  
الامتق) بكسر التاء والذي بعده يفتحها (قوله وهو صحيح) أى ما ذهب اليه أبو يوسف لقوة دليله (قوله انما الولاء  
لمن أعتق) من الولاء الذي من جله أحكام الارث للمعتق بالكسر لا للمعتق بالفتح فيكون هذا القضاء مخالفا  
للحديث (قوله ولا يلزم مولى الموالاة) يعنى إذا عقد رجلان عقدا الموالاة بينهما وكان كل منهما مجهول النسب  
فإن كلا منهما يرث الآخر عند عدم وارث غيره أى فليس هذا نظير ولا العاقبة لما ذكره (قوله لأنه) أى الولاء  
المفهوم من المقام (قوله مستحق بالعقد) بخلاف ولادة العاقبة فانه مستحق بالعقد (قوله وهو) أى العقد فانهما  
أى موصوف كل منهما به فيرتب على ذلك الارث بينهما والارث والعقل (قوله كالزوجة) فانها فاقعة بالزوجين  
فانتم بغير ما يترتب عليها في مطلق الارث لا في مقدارا لانصاء (قوله فاعنتم هذا المقام) أى فز به من غير مشقة  
فانتم بطلق على هذا المعنى كالى القاموس والاعتناء افعال منه (قوله والمال) عطف مرادف وأل  
الله تعالى أن يغفر له وله ما فرط في هذا الجمع والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات وقه در الشاطبي  
حيث يقول

وسلم لاحدى الحسينين اصابة \* والاخرى اجتهاد دام صوابا فاحملا

ورحة الله وسعت كل شئ

اللهم صل على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه

وسلم

تم

ثم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث قوله كتاب البيوع

بنيته وسلم انما الولاء لمن أعتق ولا يلزم مولى الموالاة لأنه \* تحقق بالعقد وهو قائم بهما فاستويا كالزوجة فاعنتم هذا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب  
وأما أهل بيته واب والبه المرحوم والمآب